

3362  
41

# حاشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلمين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله  
الشيخ عبد الحميد السرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق  
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة  
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة  
الأوحد الفهامة خاتمه المحققين شهاب الدين احمد  
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المسترفة  
نعمد الله الجميع برحمته امين  
(الجزء الاول)

(وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج)

(تس) قد وضعت حاشيه العلامة الشيخ عبد الحميد السرواني  
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل  
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وحملت التعقيبة تابعة لحاشية السرواني  
(روجت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء)

يُطْلَبُ مِنَ الْمَكْتَبَةِ الْجَارِيَةِ الْكُتُبُ بِأَوَّلِ تَبَايَعِ نَجْدٍ عَلَى مِثْلِ  
لَهَا جَمِيعُ مَصْطَفَى مُحَمَّدٍ

مَطْبَعَةُ مِصْطَفَى مُحَمَّدٍ  
صَارِئَاتُ بَيْتِ الْبَيْتِ الْكَبِيرِ بِجَنَّةِ





(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي جعل لكل  
أمة شرعة ومنهاجاً رخص  
هذه الأمة بأوصافها أحكاماً  
وحججاً وهداهم إلى ما أنزله  
به على من سواهم من تمهيد  
الأصول والفروع وتحرير  
المتون والشرائح لتستخرج  
منها العويصات استنتاجاً  
وأشهد أن لا إله إلا الله  
وحده لا شريك له وأشهد  
أن سيدنا محمد عبده ورسوله  
الذي ميزه الله على خواص  
رسله معجزة وخصائص  
ومعراجاً صلى الله وسلم  
عليه وعلى آله وصحبه  
الذين قطعوا أعداء الدين  
القويوم عن أن يلحقوا  
بشيء من مقاصده أو مبادئه  
شبهة أو أوجاجاً صلاة  
وسلاماً دائمين بدوام  
وجوده الذي لا يزال هطالاً  
مجاهاً (وبعد) فإنه طالما  
يخطر لي أن أتبرك بخدمة  
شيء من كتب الفقه  
للقطب الرباني

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين  
وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين (قوله لكل أمة) أي جماعة فإن كل أمة جماعة لنبيهم والنبي  
أمامهم (قوله شرعة ومنهاجاً) الأول الطريق إلى الماء والثاني مطلق الطريق لوضح شبهة الدين لأنه سبب  
الحياة الأبدية ووصل إليها في كل منهما براعة الاستئصال (قوله وخص هذه الأمة) أي أمة الإجابة (قوله  
بارخصها) الباء داخل على المقصور فهي على حقيقتها وإنما التاويل في مادة الخصوص بحملها على معنى التمييز  
أو تضمينه لها والضمير للشرائح (قوله أحكاماً ومجاهاً) تمييز من النسبة والمراد بالأول النسب التامة  
المأخوذة من الشرائع مطلقاً أو المتعلقة بخصوص كيفية العمل وبالثاني أدلتها مطلقاً وخصوص أدلة  
الفقه (قوله وهداهم) أي أرشدهم وأوصلهم (قوله من تمهيد الأصول) أي أصول الدين والفقه الإجمالية  
والتفصيلية أو المراد بخصوص أصول الفقه أي أدلته التفصيلية ويرجحه عطف الفروع عليها المراد  
بها الفقه (قوله لتستخرج منها) أي لتخرج من الأربعة المذكورة بالظن والمكر (قوله العويصات) جمع  
عويص على وزن أمير أي المسائل الصعبة (قوله معجزة الخ) لعله منسوب بزع الخائض أي الباء لأنه  
وإن كان سماعياً لكنه ملحق بالقياس في كلام المؤلفين وسهله رعاية القافية (قوله فطموا) أي منعوا  
ودفعوا (قوله القويوم) أي المستقيم (قوله من مقاصده أو مبادئه) لعل المراد بمقاصد الدين مسائل على  
التوحيد والفقه ومبادئه أدلتها (قوله أو أوجاجاً) إنما أخره عن الشبهة للجمع والإلحاق الترتيبي  
(قوله هطالاً مجاهداً) كشدا يقال هطال المطر إذا نزل متتابعاً متفرقاً عظيم القطر ورج الماء إذا سال كدافي  
القاموس والمراد بهما هنا المباغاة في الكم والكيف (قوله طال ما) ما هنا زائدة كافة عن عمل الرفع لحقها  
أن يكتب متصلاً بالفعل كما في نسخة الطبع (قوله القطب) أي المشيع علماً وعملاً (قوله الرباني) أي المتأله

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي وفق أئمة كل عصر لتحرير الأحكام وفقه في دينه القويوم من أراد من الانام وسلك بمن شاء  
المنهاج المستقيم فلا يبعد عن منهج الصواب وأفضل الصلاة والسلام على من أوتي الحكمة وفصل الخطاب

والعارف بالله تعالى اه مختار وقال شيخ الاسلام في شرح الرسالة القشيرية أي المنسوب الى الرب أي  
 المالك اه فقول ابن حجر في شرح الاربعين هو من افيضت عليه المعارف الالهية فعرّف به ورب الناس  
 بعلمه اه مبين للمراد بالنسبة الى الرب (قوله والعالم الصمداني) أي المنسوب الى الصمد أي المقصود في  
 الخواص قاله شيخ الاسلام في الكتاب المذكور ولعل المراد بالنسبة هنا انه يعتمد في اموره كلها على الله بحيث  
 لا يلتجئ الى غيره تعالى في امر ما عس (قوله النواوي) نسبة الى نوى قرية من قرى الشام والالف مزيدة  
 في النسبة (قوله ثاني عشر محرم الحرام سنة ثمان وخمسين الخ) ونقل عنه أنه فرغ من تسويد هذا الشرح  
 عشية خميس ليلة السابع والعشرين من ذي القعدة سنة ثمان وخمسين وتسعمائة اه وقال الخطيب الشربيني  
 انه شرع في شرح المنهاج عام تسعمائة وتسعة وخمسين اه ونقل عنه انه فرغ منه سابع عشر جمادى الآخرة  
 عام ثلاثة وستين وتسعمائة اه وقال الجبال الرملی انه شرع في شرح المنهاج في شهر ذي القعدة سنة ثلاث  
 وستين وتسعمائة اه ونقل عنه انه فرغ منه ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وسبعين  
 وتسعمائة اه وعلم من ذلك أن تأليف النهاية متأخر عن تأليف التحفة والمغنى كما نص عليه عس وأن  
 تأليف المغنى متأخر عن تأليف التحفة (قوله ملخصا) حال من فاعل عزمت أي مریدا للتلخيص والتفمية  
 (قوله وما فيه) أي في الدليل (قوله والتعليل) أي الاعتراض عطف على الخلاف (قوله وعلى عزو  
 المقالات الخ) عطف على قوله على الدليل (قوله والابحاث) يظهر انه عطف تفسير (قوله لتعطل الهمم)  
 أي ضعفها علة للطلی (قوله عن التحقيقات) أي من تحصيل أدلة الاحكام (قوله باطابها) أي الأدلة (قوله  
 أمشيرا) عطف على طاويا أو ملخصا (قوله الى المقابل) أي مقابل المعتمد (قوله أو علته) أي القياس ويحتمل  
 ان المراد دليل المعامل مطلقا وهو افيد لكر كان ينبغي عليه العطف بالواو لان عطف العام بخصوص به كما قرر  
 في محله (قوله اصله) أي القياس والاضافة بمعنى في (قوله لقلته) أي ما تميز به الاصل (قوله في ذلك) أي في  
 خدمة المنهاج وشرحه على الوجه المذكور (قوله والافتقار) عطف تفسير (قوله اليه) متعلق بقوله  
 ماذا (قوله فيه) أي في تأليف ذلك الشرح (قوله بما قصرت في خدمته) جمع خدمة ككسرة وكسر  
 والضدير للمنهاج ويحتمل أنه لله تعالى أي بمكافأة التقصير الصادر مني في خدم المنهاج (قوله أنه الجواد الخ)  
 علة للاستعانة وما عطف عليها (قوله وسميته) أي الشرح المستحضر في الذهن إذ ظاهر صديقه ان الخطبة  
 سابقة على التأليف (قوله بشرح المنهاج) متعلق بالمنهاج في الاصل وما بعد العلمية فالجار والمجرور جزء  
 من العلم فلا يتعلق بشيء (قوله بسم الله الرحيم) الى اخر الكتاب مقل قال (قوله أي أولف الخ) بيان  
 متعلق الباب بناء على انها اصلية وقيل زائدة فلا تتعلق بشيء فدخلها مبتدأ والخبر محذوف او بالعكس ومن  
 الاول الاصح فالمتعلق إما فعل أو اسم وعلى كل إما خاص أو عام وعلى كل إما مقدم أو مؤخر وأولى هذه  
 الاحتمالات الثمانية ان يكون فعلا لانه الاصل في العمل ولقلة الحذف عليه ولكثرة التصريح بالمتعلق فعلا  
 وان يكون خاصا لان الشارع في شيء إنما يضمن في نفسه لفظ ما جعل التسمية مبدأ له فالمتعلق المسافر يلاحظ  
 اسافر والا كل يلاحظ اكل وهكذا وان يكون مؤخر البوافق الوجود الدكري للوجود الخارجي وليفيد  
 القصر كما في قوله تعالى إياك نعبد وإياك نستعين وإنما تقدم في قوله تعالى اقرب اسم ربك لانه مقام ابتداء  
 القراءة وتعليمها لانه أول ما نزل فكان الامر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض وكثيرا ما ترجع في البلاغة  
 الأهمية العرضية على الأهمية الدائمة إذا اقتضى الحال ذلك كما هو ولم يقتصر الشارح على أولف مع انه أولى  
 لما مر ولتعم البركة جميع التأليف بخلاف مادة الافتتاح مثلا فان الحركة خاصة بالابتداء للاشارة الى جواز  
 وعلى آله الانحاب وأصحابه السجوم وتابعيهم الى يوم المآب (وبعد) فيقول العبد الفقير الى الله سبحانه وتعالى  
 منصور سبط الشيخ الطبري الشافعي وفقه الله لحسن العمل وغفر له ما كان من الزلل هذه حواش دقيقة  
 ونكات دقيقة وتحريات شريفة وتنبيهات مهمة وفروع مسلمة لم يسبق لغاليلها رسم في الدفاتر ولم تسمح  
 بها قبل ذلك الخواطر جمعتهما من خط محررها ورسم محررها مولانا وشيخا خاتمة من حقق وجهه من دقة

والعالم الصمداني ولي  
 الله بلا نزاع \* ومحرر  
 المذهب بلا دفاع  
 أبي ذكريا يحيى النواوي  
 قدس الله روحه ونور  
 ضريحه الى أن عزمت  
 ثاني عشر محرم سنة ثمان  
 وخمسين وتسعمائة على  
 خدمة منهاجه الواضح  
 ظاهره والكثيرة كنوزه  
 وذخائره \* ملخصا  
 معتمدا شروحه المتداوله  
 \* ومجيبا عما فيها من  
 الايرادات المتطاوله \*  
 طاويا بسط الكلام على  
 الدليل \* وما فيه من  
 الخلاف والتعليل \* وعلى  
 عزو المقالات والابحاث  
 لأربابها \* لتعطل الهمم  
 عن التحقيقات فكيف  
 باطنابها \* ومشيرا الى  
 المقابل بردياسه أو علته \*  
 والى ما تميز به أصله لقلته \*  
 فشرعت في ذلك مستعينا  
 بالله ومتوكلا عليه \* وماذا  
 أكف الضراعة والافتقار  
 اليه \* أن يسبغ علي واسع  
 جوده وكرمه \* وأن  
 لا يعاملني فيه بما قصرت  
 في خدمه لاسيا في أمنه  
 وحرمة انه الجواد الكريم  
 الرؤف الرحيم (وسميته  
 تحفة المحتاج بشرح  
 المنهاج) قال المؤلف  
 رحمه الله تعالى

تقديره عاماً وإن كان الأولى تقديره خاصاً (قوله والباء للمصاحبة) أى على وجه التبرك (قوله ويصح) أى باتفاق وإنما الخلاف فى الرجحان (قوله كونها للاستعانة) رجحه البيضاوى ورجع الزحشرى للمصاحبة واليه ميل كلام الشارح وأطال المحشون لها فى الترجيح بينهما بوجوه طويلة فراجع حاشية الشهاب الخفاجى على البيضاوى (قوله نظر إلى أن ذلك لا مراخ) قال شيخ زاده فى حواشى البيضاوى لما ورد عليه أن الالية تقتضى التبعية والابتدال فهى تنافى التعظيم والجلال دفعه بقوله من حيث أن الفعل لا يعتد به شرعاً ما لم يصدر باسمه تعالى فإن للآلة جبهتين جهة التبعية وتوقف نفس الفعل أو كماله عليها وقد لوحظ هنا الجهة الثانية دون الأولى اهـ ورده الصبان فى رسالته الكبرى على البسطة بأن هذا لا يدفع الاعتراض لبقاء إلهام أن اسم الله تعالى غير مقصود لذاته اهـ (قوله لا يتم شرعاً) لعل المراد بركة أو كمالاً والاشكل سم وفيه أن قول الشارح شرعاً كالتص فى ذلك المراد فلا موقع لقوله لعل وقوله والاشكل عبارة الصبان ووجه الأول أى الاستعانة بأن فيه دلالة على توقف وجود الأمر على اسم الله تعالى وأنه لا ذالم يصدر به لا يوجد لأن ذلك شأن الالة فيكون فيه تنزيل توقف الكمال منزلة توقف الوجود وتنزيل الوجود الذى لم يكمل شرعاً منزلة المعدوم وذلك يعد من المحسنات اهـ (قوله بدونه) أى البدء باسمه تعالى (قوله وأصل اسم سمو) أى بكسر او ضم فسكون هذا مذهب البصريين ويشهد له جمعه على أسماء وجمع جمعه على اسم وتصغيره على سمي وقولهم فى فعله سميت واسميت وتسميت صبان وفى النهاية ما يوافقه قال الرشيدى قوله مر على أسماء أى فان أصله اسماء وقعت الواو متطرفة إثر الف زائدة فقلبت همزة وقوله على سمي أى فان أصله سمى واجتمعت الواو والباء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والتكسیر والتصغير يراد بالاشياء إلى اصولها وقوله سميت الخ لبيان حذف مطلق العجز والاف هذا التصريف انما يدل على أنه يأتى اهـ (قوله من السمو الخ) كالعلو وزنا ومعنى أى لأنه يعلى مسماه ويظهره صبان (قوله حذف عجزه) عبارة الصبان بخذف الكسرة الاستعمال بخذف عجزه وحركة صدره فوق التخفيف فى طرفيه واتى بهمزة الوصل تعويضاً عن اللام وعلم بذلك أن حذف الواو اعتباراً لا لعلة تصريفية اهـ (قوله وقيل اقل الخ) مستأنف أو معطوف على قوله وأصل اسم سمو الخ ولا يصح عطفه على مدخول الفاء وإن اوهه ضيعه لأن حذف العجز لا يتمر عاياه ان الورى اهل او اعل سم (قوله وقيل اعل الخ) عبارة الصبان وعند الكوفيين من رسم معنى علم بعلامة لأنه علامة على مسماه وأصله الاعلى وسم بفتح الواو وسكون السين تخفيف بخذف صدره لكثرة الاستعمال واتى بهمزة مرسمة انما قلنا من رسم لأنه المناسب لنقرب مذهب الكوفيين لجهلهم الفعل الماضى اصلاً يشتق منه غيره وليسلامته من لزوم اشتقاق الشئ من نفسه بحسب الأصل الوارد على من قال من الوسم اهـ (قوله وطولت الباء الخ) عبارة الصبان وطولت رأسها نحو من نصف الف قيل تعظيماً للحرف الذى ابتدئ به كتاب الله ثم طرد التطويل

والباء للمصاحبة ويصح كونها للاستعانة نظراً إلى أن ذلك الأمر المبدوء باسمه تعالى لا يتم شرعاً بدونه وأصل اسم سمو من السمو وهو الارتفاع حذف عجزه وعوض عنه همزة الوصل فوزنه افح وقيل اقل من السمو وقيل اعل من الوسم وطولت الباء لتسكون

امام التحقيق والتحرير المحمّد على أنه عالم العصر الاخير نفي الأئمة شيخ الاسلام احمد بن قاسم العبادى الازهرى احله الله دار الاكرام وجعلنا معه من الفائزين فى موطن السعادة والسلام على شرح المنهاج لخاتمة اهل التصنيف وخطيب ذوى التاليف امام العلماء المحققين ولسان الفقهاء المدققين مولانا شيخ مشايخ الاسلام والمسلمين عالم الحرم الامين شهاب الملة والدين ابن حجر الهيتمى ثم المكي قدس الله روحه ونور ضريحه واعلم أنه حيث رمز بقوله مر مراده شيخنا شيخ الاسلام وأحد الاعلام محمد شمس الدين ابن شيخه خاتمة الفقهاء العظام شيخ مشايخ الاعلام احمد الرملى الانصارى سقى الله ثراه وجعل الجنة ماواه هـ قال قدس الله سره (قوله ويصح كونها للاستعانة) فى جواز هذا الاطلاق فى كلام الله تعالى نظر (قوله لا يتم) لعل المراد بركة أو كمالاً والاشكل (قوله وقيل اقل) قد يدل ظاهر الصنيع أنه فى حين التفریع على قوله حذف عجزه الخ مع ما قبله مع أن ذلك لا يصح إذ حذف العجز لا يتفرع عليه أن الوزن اقل او اعل فليجعل مستأنفاً او يعطفه على أصل اسم سمو الخ فليتم (قوله وطولت) أى خطأ وقوله عوضاً عن حذفها قد يقال لالة لحذفها الا التخفيف والتعويض ينافية اذ لا تخفيف معه ويحجب بان المراد انها

في بسملة غيره وقيل تعويضا عن ألف اسم المحذوفة منه بنحو من نصفها ولا تتفاء التكتين في نحو باسم ربك لم يطول راس بائه ويقولنا بنحو من نصفها يندفع ما يقال التعويض عن الالف ينافي التخفيف بحذفها ثم قال وحذفت الفه خطأ مع ان الاصل في كل كلمة ان تكتب على صورة لفظها بتقدير الابداء بها والوقوف عليها لمجموع اسرين كثرة الكتابة وشدة اتصال الباء باسم اه (قوله عوضا عن حذفها) ان اريد ان تطويل الباء خطأ عوض عن خطأ الحمزة فظاهر او عن لفظها فشكل لان تطويل الباء غير لفظي فجعله عوضا عن اللفظي بعيد وعلى التقديرين فقوله عن حذفها مشكل اذا المحذف غير معوض عنه كيف وهو موجود اللهم الا ان يحمل عن على التعليل ولا يخفى انه تعسف فليتأمل سم ولك ان تجعله من إضافة الصفة إلى موصوفها (قوله وهو ان اريد) اي كل فرد من المراد الاسم كزيد ان اريد به لفظه كقولنا زيد ثلاثي فهو غير المسمى او الذات كقولنا زيد طويل واسود فهو عين المسمى وكذا لو اطلق بان لم يرد به لفظ ولا ذات لكن ينبغي ان يحل محله حيثند على الذات ما اذا صاحبت للاتصاف بالمحمول كقولنا زيد موجود وليس المراد بالاسم في قول الشارح وهو الخ لفظ الاسم اي المركب من الهمزة والسين والميم كما هو ظاهر وحيثند فلا ورود لما ورده عليه الفاضل المحشى سم هنا سيد عمر البصري وعش (قوله غير المسمى) الاولى هنا وفي نظائره الآتية الاقتران بالماء كما في كلام غيره (قوله إجماعا) اي قطعاً لانه يتألف من اصوات مقطعة غير قارة ويختلف باختلاف الهمز والاعصار ويتعدد تارة ويتحد اخرى والمسمى لا يكون كذلك نهاية ومعنى (قوله) او الذات (الخ) لكنه لم يشتهر بهذا المعنى نهاية ومعنى اي فيما اذا لم يستعمل مع عامل كان يقال لفظ كذا مراد به الذات الخصوصية فلا ينافي هذا ما اقتضاه كلام ابن حجر من كثرة استعماله بمعنى الذات فانه فيما اذا كان مركباً مع العامل كقولك الله الهادي ومحمد الشفيق وقد يصرح بذلك قول ابن حجر كما لو اطلق عش (قوله فهو على مدلوله) اي الا لصارف كزيد اسم (قوله او لصفة الخ) عبارة النهاية وان اريد به الصفة كما هو رأى أي الحسن الاشعري انقسم انقسام الصفة عنده إلى ماهو نفس المسمى كالواحد والقديم وإلى ماهو غيره كالخالق والرازق وإلى ماهو ليس هو ولا غيره كالحي والعليم والقادر والمريد والمتكلم والصبر والسميع اه وكذا في المعنى الا انه تسمع وعبر في القسم الاخير بالمصادر وعبارة الصبيان ثم الاسم ان اريد به اللفظ الدال على المسمى كلفظ زيد الدال على ذات مشخصة فغير المسمى قطعاً وان اريد به المدلول مجاز العلاقة المحلية او السببية باعتبار فهم المدلول من الدال فعينه ان كان جامداً كالله وغيره وان كان مشتقاً من صفة فعل كخالق ولا عينه ولا غيره ان كان مشتقاً من صفة ذات كالعالم قال السعد في شرح المقاصد الاصحاب اعتبروا المدلول المطابق فاطلقوا القول بان مدلول الخالق شيء ماله الخلق لانفس الخلق ومدلول العالم شيء ماله العلم لانفس العلم والاشعري

عوضاً عن حذفها وهو ان  
أريد به اللفظ غير المسمى  
إجماعاً أو الذات عينه كما  
لو اطلق لأن من قواعدهم  
أن كل حكم ورد على اسم  
فهو على مدلوله أو الصفة  
كان تارة غيراً كخالق  
وتارة عيناً

تطول دون الاول فلا ينافي التخفيف بقي أنه ان اريد أن تطويل الباء عوض عن خطأ الهمزة فظاهر أو عن لفظها فشكل لان تطويل الباء غير لفظي فجعله عوضا عن اللفظي بعيد وعلى التقديرين فقوله عن حذفها مشكل إذا المحذف غير معوض عنه وكيف وهو موجود اللهم الا ان يحمل عن على التعليل ولا يخفى انه تعسف فليتأمل (قوله وهو ان اريد به اللفظ) ظاهره جواز ارادة كل من الاقسام الثلاثة في هذا المقام وقد يقال على تقدير ارادة الذات بوجه القسم مع انه حذر عن إيهامه وأيضاً لا يأتي قوله وليعم الخ فليتأمل (قوله لأن من قواعدهم الخ) فديقال لادلالة في هذا الدليل على المطلوب لان مدلول لفظ الاسم الاسماء كلفظ الله ولفظ الرحمن لانفس الذات فتأمل اللهم الا ان يراد ان الذات مدلول بالواسطة فانها مدلول المدلول ولا يخفى ما فيه فليتأمل (قوله او الصفة) قال عش وأنا قول المراد بالصفة عند الشيخ الامر بالمحمول على الذات بحمل الاشتقاق كما يستفاد من كلام السيد في شرح المواقف حيث قال ذهب الشيخ وعامة الاصحاب إلى ان من الصفات ماهو عين الموصوف كالوجود إلى قوله كالعلم والقدرة وعند هذا يظهر بطلان قول من قال انقسام الصفة إلى العين وإلى ماهو غير وإلى ماهو لا عين ولا غير فاسد إذ الصفة هو الامر الخارج والرائد على الذات فلا يحتمل العينية ولا حاجة إلى ما ارتكب من التمحلات انتهى وقوله وتارة عيناً عبارة البيضاوي إلى

أخذ المدلول الأعم واعتبر في أسماء الصفات المعاني المقصودة فزعم أن مدلول الخالق الخلق وهو غير الذات ومدلول العالم العلم وهو لا عين ولا غير اه فتحصل بما ذكر أن الاسم بمعنى اللفظ الدال غير المسمى قطعاً وبمعنى المدلول المطابق عينه قطعاً وبمعنى مطلق المدلول تارة يكون غيره وتارة يكون عينه وتارة يكون لا غيره ولا عينه فلم يذال غير واحد لا معنى للخلاف في أن الاسم غير المسمى أو عينه والغیر المنفي في قولهم صفة الذات ليست غير الغير المنفك لا مطلق الغير للقطع بأن الصفة غير الموصوف وإن لزمته اما التسمية فتطلق على وضع الاسم للمسمى وعلى ذكر المسمى باسمه فهي غير المسمى وغير الاسم اه (قوله كالله) مثل به في المواقف للاسم الذي مدلوله عين الذات والكلام هنا في الاسم بمعنى الصفة فالتمثيل في الحقيقة للصفة فكيف يمثل لها بقوله الله سم أي فكان ينبغي أن يمثل بالواحد ونحوه كما سر عن النهاية والمغني واجاب عنه السكردى بما نصه قال في شرح المقاصد قد يراد بالله الوجود لانه لما كان عين الذات فالدال على الذات دال عليه لكن لما كانا مختلفين بالاعتبار فالدال عليه باعتبار انه دال على الذات علم وباعتبار انه دال على الوجود صفة وهكذا كل علم مع الذات لأن وجود كل شيء عينه عند الاشعري فهو بهذا الاعتبار الثاني صفة وهو المراد هنا اه وفيه تكلف لا يخفى (قوله حذر الخ) قضيته ان يسم الله لا يمتثل القسم وفيه كلام في الايمان سم وحاصله كما ذكره الشهاب الحجازي في مختصر الروضة انه يمين عرش عبارة الصبيان ولما قيل بسم الله ولم يقل بالله مع ان ابتداء الاسم باسم الله حاصل بقول الله مبالغة في التعظيم والادب فهو كقولهم سلام على المجلس العالي ولانه أبعد عن إيهام القسم من بالله ولا شعاره ان الاستعانة والتبرك يكونان باسمه كما بذاته ولا فائدة العموم ان قلنا الاضافة استغراقية أو جنسية واعمال نفس السامع في تعيين المعهود ان قلنا عهديه والاجمال ثم التفصيل ان قلنا للبيان ويؤخذ من قولنا ولانه أبعد عن إيهام القسم من بالله ان بسم الله يصلح قسمًا وان الغائل بسم الله حالما تنعقد يمينه وهو كذلك وإن أراد اللفظ كله ظ الله ان قصد اللفظ الثابت في القرآن ما صرح به في الانوار من أنه إذا حلف بكتاب الله أو بالمصحف أو بالمكتوب فيه أو بالقرآن فيمين اه (قوله وليعم جميع أسمائه تعالى) أي عموما شموليا إذا كانت الاضافة استغراقية وبدليا إذا كانت جنسية صبان (قوله هو علم على الذات) واعلم انه كما تحيرت العقول في المسمى تحيرت في الاسم فاختلف فيه اختلافات كثيرة منها اختلافهم في كونه علما أو وصفاً أو اسم جنس فقال الجمهور انه علم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والوصفان المذكوران لا يوضح المسمى لا اعتبارهما في المسمى ولا لكان المسمى بمجموع الذات والصفة مع انه ان ذات فقط واستدلوا بثلاثة أوجه الأول أنه بوصف ولا بوصف به الثاني أنه لا بد له تعالى من اسم تجري عليه صفاته ولا يصلح له بما يطلق عليه سواء لظهور معنى الوصفية في غيره بخلافه الثالث أنه لو لم يكن علما بان كان صفة أو اسم جنس لكان كلياً فلا يكون إلا له إلا الله توحيداً مع أنه توحيد بالاجماع وقال البيضاوي الاظهر أنه وصف من أصله لئلا يكتنه لما غلب عليه سبحانه وتعالى بحيث لا يستعمل في غيره وصار علما مثل الريا والصعق أجرى كالعالم في اجراء الأوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اه وقوله لئلا يكتنه لما غلب الخ دفع للوجود المذكور في كونه علما وضعياً لذاته المخصوصة ولا يخفى ان المفهوم من كلام الشيخ زاده انه عند البيضاوي صار علما بالغلبة ويشعر به قول البيضاوي وصف في أصله وسياق النص صريح به في كلام الشيخ الشرواني ايضاً فهو إنما يشكر كونه علما وضعياً ثم استدلل البيضاوي على مختاره بثلاثة أوجه الأول ان ذاته من حيث هو لا اعتباراً بآخر معه حقيق كالعلم والندرة وغير حقيقي ككسوة معبودا وراز غاير معقول

كالله وتارة لا ولا كالعالم ولم يقل بالله حذر من إيهام القسم وليعم جميع أسمائه تعالى (الله) هو على علم الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الكمالات لذاته

ما هو نفس المسمى قال عرش كالوجود عند الشيخ مطلقاً وفي الواجب عند الحكماء ايضاً انتهى (قوله كالله) مثل به في المواقف الاسم الذي مدلوله عين الذات والكلام هنا في الاسم بمعنى الصفة فالتمثيل في الحقيقة للصفة فكيف يمثل لها بقوله كالله اللهم إلا أن يكون التمثيل باعتبار أصله على القول بأن أصله له بمعنى معبودا والقول بأن الاله صفة وفيه نظر لانه عليها ليس عيناً بل هو كخالق وقد يجاب بأنه إذا ريد بالصفة

للشعر فلا يمكن أن يدل عليها باللفظ الثاني أن الاسم الكريم لودل على مجرد ذاته المخصوصة لما أفاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات الخ معنى صحيحا الثالث أن معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين مشاركا للآخر في المعنى والتركيب وهو حاصل بين لفظ الجلالة والاصول التي تذكر له أي فهو مشتق فيكون وصفا واجيب عن الاول بان التعقل الذي لم يحصل للبشر هو التعقل بالكنه واما التعقل بوجه مختص فاصل لهم وهو كاف في فهمهم المعنى من اللفظ الذي هو حكمه الوضع ان قلنا الواضع هو الله تعالى وفي امكان وضعهم ان قلنا الواضع هم بدليل وضع الالب علم الولد قبل رؤيته وعن الثاني بأن تعلقه بالاسم الكريم لا يقتضي وصفيته لجواز أن يكون تعلقه به باعتبار ملاحظة المعنى الوصفي الخارج عنه المفهوم من اصل اشتقاقه او المشهور به مسماه كافي قوله \* اسد علي وفي الحروب نعامه \* وعن الثالث بان كونه مشتقا لا يقتضي كونه وصفا في الاصل وانما يقتضيه لو وجب كون المشتق موضوعا لذات مبهمه وليس كذلك فان اسماء الزمان والمكان والآلة مشتقات وليست بصفات لادلائها على ذوات معينة بنوع تعيين صبان وسياتي منه ان شاء الله تعالى بيان القول الثالث وما يتعلق به عند قول الشارح ر من زعم أنه الخ وكلام النهاية يميل الى ترجيح ما قاله البيضاوي وكلام الشارح الآتي كالصرح في اختيار القول الاول وبه جزم المغني كما يأتي وكذا البجيرمي وشيخنا حيث قالوا واللفظ للثاني قوله والله اسم للذات أي بوضعه تعالى لانه هو الذي سمي نفسه نفسه ثم عليه لعباده فهو علم شخصي جزئي وان كان لا يقال ذلك إلا في مقام التعليم وليس فيه غلبة اصلا لا تحقيقية ولا تقديرية فالاولى أن يسبق للكل استعمال في غير الفرد الذي غلب عليه كالتجيم فانه اسم لكل كوكب ليلي ثم غلب على الثريا بعد سبق استعماله في غيرها والثانية أن لا يسبق للكل استعمال في غير الفرد الذي غلب عليه لكن يقدر ذلك كالأله المعروف بال فانه لم يستعمل في غيره تعالى ثم غلب عليه تعالى بعد تقدير استعماله في غيره واما لفظ الجلالة فليس فيه شيء من ذلك على التحقيق والله اعلم اه (قوله ولم يسم به غيره تعالى) وعند المحققين انه اسم الله الاعظم وقد ذكر في القرآن العزيز في الفين وثلاثمائة وستين موضعا واختار المصنف تبعا لجماعة انه الحى القيوم قال ولذلك لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع في البقرة وال عمران وطه مغني وكذا في النهاية إلا قوله واختار الخ وعبارة الشارح في شرح بافضل وهو أي الله الاسم الاعظم وعدم الاستجابة لا كثر الناس مع الدعاء به لعدم استجابتهم لشرايط الدعاء اه أي التي منها اكل الحلال (قوله حذف هزته الخ) عبارة المغني واصله إله قال الراعي كامام ثم ادخلوا عليه الالف واللام ثم حذفوا الهمزة طلبا للخفة ونقل حركتها الى اللام فصار الله بلا ميم متحرك كتين ثم سكنت الاولى وادغمت في الثانية للتسهيل اه وقيل حذف هزته وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما والا اله في الاصل أي قبل دخول ال يقع على كل معبود بحق او باطل ثم غلب على المعبود بحق كما أن النجم اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا وهل هو مشتق أو مرتجل فيه خلاف والحق أنه أصل بنفسه غير ما خوذ من شيء بل وضع علما ابتداء لكان ذاته لا يحيط بها شيء ولا ترجع الى شيء فكذلك اسمه تعالى اه أي لا يرجع الى شيء يشق منه (قوله ثم استعمل الخ) أي بالغلبة التحقيقية قبل حذف الهمزة وتعويض ال أي إله والتقديرية بعد ذلك أي الا اله واما الله المليس فيه غلبة اصلا بجيرمي (قوله فوصف الخ) تعليل لقوله وهو اسم جنس الخ عبارة الصبان اختلف في إله الذي هو اصل الجلالة على الاصح فقال البيضاوي أنه وصف وقال الزمخشري أنه اسم بدليل أنه يوصف ولا يوصف به لا تقول شيء إله وتقول إله واحد اه او لقوله هو علم على الذات الخ كما هو صريح صنيع النهاية وما قدمناه عن الصبان في حاشيته هو علم على الذات الخ او تفريع على قوله ثم استعمل الخ على التفسير المتقدم عن البجيرمي (قوله وعلبه) أي على انه اسم جنس لكل معبود الخ (قوله لاصله) أي الاول وهو إله والثاني وهو الا اله ويؤيده قوله الاتي من حيث

الامر المحمول بحمل الاشتقاق صح التمثيل بقوله الله بناء على أنه مشتق (قوله حذرا الخ) قضيته أن بسم الله لا يحتمل القسم وفيه كلام في هامش الايمان (قوله فوصف) يتأمل هذا التفريع (قوله

ولم يسم به غيره تعالى ولو  
تعتنا في الكفر بخلاف  
الرحمن على نزاع فيه وأصله  
الحذف هزته وعوض  
عنها أل وهو انتم جنس  
لكل معبود ثم استعمل في  
المعبود بحق فوصف  
ولم يوصف به وعلبه ففهم  
الجلالة بالنظر لاصله كلي



وبالنظر اليه جزئي ومن سم (٨) كان من الاعلام الخاصة من حيث أنه لم يسم به غيره تعالى ومن الغالبة من حيث

أصله إلا أنه بالنظر لاستعماله في المعبود بحق فقط وكان قول لا إله إلا الله كلمة توحيد أي لا معبود بحق إلا ذلك الواحد الحق ومن زعم أنه اسم لمفهوم الواجب الوجود لذاته أو المستحق للمعبودية وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لأن مفهوم العلم جزئي فقدسها ولومه أن لا إله إلا الله لا تفيد توحيدا كما بينته في شرح الارشاد \* من إله بكسر عينه اذا تحيز لتحيز الخلق في معرفته أو بفتحها اذا عبد أو من لاه اذا ارتفع أو اذا احتجب وهذا الكونه نظر الأصل قبل العلية لا ينافي علميته وهو غربي ووروده في غير العربية من توافق اللغات كما أن الحق وفاقا للشافعي والاكثرين أن كل ما قيل في القرآن من غير الاعلام أنه معرب ليس كذلك بل عربي توافقت فيه اللغات ولا بدع أن يخفى على مثل ابن عباس كونه عربيا كما خفي عليه سعي فاطم وقائمه وقد قال الشافعي رضي الله عنه لا يحيط باللغة إلا النبي ومشتق عند الاكثرين وقول أبي حيان في نهري ليس مشتقا عند الاكثرين لعله أراد من النجاة وأعرف المعارف وأن كان علما (الرحمن) هو صفة في الأصل بمعنى كثير الرحمة جدا

أن أصله إلا أنه (قوله) وبالنظر اليه أي إلى حالته الراهنة وهي الله (قوله ومن سم) أي لأجل التفصيل المذكور في قوله ففهوم الجلالة بالنظر لأصله كلي الخ (قوله كان) أي لفظ الجلالة (قوله ومن الغالبة) أي غلبة تقديرية كما مر عن البحيري وفيقده ايضا قول الشارح الآتي فقط (قوله وكان قول الخ) عطف على قوله كان من الاعلام الخ وقوله ومن زعم الخ عبارة الصبان وقيل أنه اسم لمفهوم الواجب الوجود الخ ورد بامر من احدهما إجماعهم أن لا إله إلا الله تفيد التوحيد ولو كان اسما لمفهوم كلي لم تفده لأن الكلي من حيث هو يحتمل الكثرة ثانيهما أنه لو كان اسما للمفهوم الكلي لزم استثناء الشيء من نفسه في كلمة التوحيد أن أراد باله فيها المعبود بحق والكذب أن أراد به مطلق المعبود لكثرة المعبودات الباطلة فوجب أن يكون إله فيها بمعنى المعبود بحق والله علما وضعيا للفرد الموجود منه أقول الظاهر أن صاحب هذا القول يعترف بأنه صار علما بالغلبة على هذا الفرد المحصور فيه الكلي إذ لا يسهل انكار ذلك وقد نقل الشرواني عن الخليل أنا قال اطبق جميع الخلائق على أن قولنا الله مخصوص به تعالى أي أما بطريق الوضع أو الغلبة ثم رايت للعلامة سم في حواشيه على مختصر السعد ما يرشحه حيث كتب على قوله فلا يكون علما مانصه أي بالأصالة فلا ينافي أنه على هذا قد يجعل علما بالغلبة اه وحينئذ يتدفع الامر ان المذكور ان وعلى هذا وما سبق في تقرير كلام البيضاوي يكون اسم الجلالة في الحالة الراهنة علما باتفاق الاقوال الثلاثة فيه إلا أن علميته على القول الاول متاعلة وضعية وعلى الآخرين غلبة طارئة اه وقوله فلا يكون علما أي بل هو اسم جنس صبان (قوله فقد سها كما بينته في شرح الارشاد) الذي بينه السعد سم وقد مر عن الصبان آتفايا أنه بامر من ثم ردهما (قوله من إله) راجع إلى قوله وأصله إله الخ عبارة الصبان وأما على القول بأنه علم بالوضع فاختلف أيضا فيه فقيل أنه منقول أي مأخوذ من أصل بنوع تصرف قال الشيخ زاده وهو المراد بالمشتق في عبارة من عبر به لا قابل الاعلام واسماء الاجناس من الوصف اه ونسب هذا القول إلى الجمهور وغير واحد كالشرواني في حواشيه البيضاوي وقيل مرتجل لا أصل له ولا اشتقاق بل هو اسم موضوع ابتداء لذاته المخصوصة وإلى ذهب الخليل والخراج واختاره الامام ونسبه إلى سيبويه واكثر الاصوليين والفقهاء كاب حنيفة والشافعي كما في حواشيه البيضاوي على أنه منقول فقليل أنه منقول من أصل لا يعلمه إلا الله وقيل من لا يولده لولا إذا خلق وقيل من لا يولده لولا إذا احتجب أو ارتفع ثم قال بعد ذكر اقوال اخر وارجح الاقوال انه من إله إذا عبد وأصله إله كفعل والذي رجحه على غيره كما قال السعد التفتازاني كثرة دوران إله كفعل واستعماله في المعبود بحق وإطلاقه على الله تعالى اه عبارة النهاية متفرعا على علميته فهو مرتجل لا اشتقاق له والاكثرين على أنه مشتق ونقل عن الخليل وسيبويه ايضا اشتقاقه من إله أي بكسر الهمزة بمعنى تحيز الخ (قوله اذا تحيز الخ) فإله بمعنى مألوه فيه وقوله اذا عبد فإله بمعنى مألوه ككتاب بمعنى مكتوب صبان (قوله اذا ارتفع) أي فإله بمعنى آله اسم فاعل (قوله وهذا) أي الاخذ بما ذكر (قوله نظر الخ) علة متوسطة بين طرفي المدعى (قوله لا أصل له) أي أصل الله وهو إله (قوله وهو عربي) خلافا للبلخي حيث زعم انه معرب نهاية عبارة الصبان ومذهب الجمهور أن الاسم الكريم عربي وضعيا وقيل عجمي وضعيا وأصله قيل بالعبرانية وقيل بالسرانية لا هاء فمعرب بحذف الالف الاخيرة وادخال ال لأن البرانيين والسرانيين يقولون لاها كثيرا ومعناه من له القدرة اه (قوله كونه الخ) أي ما قيل في القرآن الخ (قوله وقد قال الخ) تأييدا لقوله ولا بدع الخ (قوله ومشتق الخ) كان حقه أن يقدم على قوله وهو عربي لما قد منا عن الصبان عن الشيخ زاده (قوله وأعرف المعارف الخ) فقد حكى أن سيبويه روى في المنام فقليل له ما فعل الله بك فقال خيرا كثيرا جعل اسماء يعرف المعارف نهاية (قوله بمعنى كثير الرحمة جدا) أعلم أنهم عبروا بأن الرحمن الرحيم اسمان بنيا للبالغة وقد توم اشكاله بأنهما ليسا من امثلة المبالغة الخمسة ولا اشكال لأن ما ينحصر في الخمسة هو ما يفد المبالغة بالصيغة وما منها ما يفدها بالمادة

وبالنظر اليه جزئي) اين مرجع هذا الضمير (قوله كما بينته) الذي بينه السعد (قوله بمعنى كثير الرحمة) أعلم أنهم عبروا بأن الرحمن الرحيم اسمان بنيا للبالغة وقد توم اشكاله بأنهما ليسا من امثلة المبالغة الخمسة ولا

فان قلت قد يشكل الحصر في الخمسة بقولهم ان نحو الترحال والتحوال والترداد بفتح التاء في الجميع مصادر للمبالغة والتكثير قلت لا اشكال لان تلك الخمسة لاسماء الفاعلين لا مطلقا فليتامل سم عبارة الصبان واورد على قولهم موضوعتان للمبالغة امور الاول ان صيغ المبالغة محصورة في خمس فعال ومفعال وفعل وفعول ونصبا واجيب بان المحصور في الخمسة ما يفيد المبالغة الخ على انه قد يمنع كونهم قصدا والحصر في الخمس الثاني ان المبالغة هي ان قد نسب للشيء أكثر مما هو له وهذا لا يتأتى في صفاته تعالى لانها في نهاية الكمال وأجيب بأن المبالغة المقسرة بما ذكره المبالغة البيانية وليست سرادة هنا حتى يتوجه الاعتراض بل المراد بالمبالغة هنا قوة المعنى او كثرة افراده الثالث ان وضعها للمبالغة ينافي كونها صفتين مشبهتين لان الصفة المشبهة للدوام والمبالغة كثرة الافراد المتجددة اقول يمكن دفعه بان المراد بكونها صفتين مشبهتين انهما على صورة الصفة المشبهة وبانه لا مانع من ان يراى بالدوام المستفاد من الصفة المشبهة بطريق غلبة الاستعمال ما يشمل دوام تجديد الافراد وقد رجح الشهاب أى الخفافى كونها من أبنية المبالغة وضعف كونها من الصفة المشبهة حقيقة بما يطول فانظره في حواشيه اهـ (قوله ثم غلب الخ) أى غلبة تقديرية (قوله على البالغ في الرحمة أى بجلائل النعم في الدنيا والاخرة غايتها) (قوله بحيث لم يسم به غيره تعالى) أى وتسمية اهل النمامة مسيئة به تمت في الكفر بخبر جو ايماء الغنم في الكفر عن منهج اللغة حيث استعملوا المختص بالله تعالى في غيره وقيل انه شاذ لا اعتداد به وقيل المختص بالله تعالى المعروف باللام ومذهب العز بن عبد السلام انه مختص به تعالى شرعا قال الصبان وهو الراجح عندي لانه لا إشكال عليه اهـ (قوله وغلبة عليه) مبتدأ وقوله المقنضية صفة وقوله لا تمنع الخ خبره (قوله بدلا) أى او بيا ناصيان (قوله اعتبار و صفتيه) أى الاصلية (قوله لوقوعه صفة الخ) علة لقوله هو صفة في الاصل عبارة الصبان وكون الرحمن صفة هو ما ذهب اليه الجمهور لوقوعه نعتا ولأن معناه البالغ في الرحمة لا الذات المحصورة ولا نلو كان علما لا فاد لا اله الا الرحمن التوحيد صريحا كلاله إلا الله وذهب الا علم وابن مالك وابن هشام إلى انه علم أى بالغلبة كما في ابن عبد الحق واستدلوا بمجيئه كثيرا غير تابع كافي الرحمن علم القرآن قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن وإذا قیل لهم اسجدوا للرحمن ورد بانه ينتج أعم من المدعى ولا ينتج المدعى إلا بموعة انه لا قائل بانه ليس بعلم ولا صفة مع ان كلام الرضاع يفيد انه من الصفات التي غلب عليها الاسمية وليس بعلم كالطرح واجرح والنعت به باعتبار و صفتيه الاصلية واما ردا استدلالهم بجواز تبعيته في مثل هذه الايات لموصف مقدر لجواز حذف الموصوف إذا علم فضعفه بعضهم بان حذف الموصوف قليل بالنسبة إلى ذكره واستدلوا لهم انما هو بكثرة مجيئه غير تابع وعلم بذلك ان مجيئ الرحمن غير تابع دليل ومقول لما ذهب اليه الا علم ومن معه الذي اليه ميل كلام النهاية والمغنى وكلام الشارح صريح في أنه علم بالغلبة فرد الشارح له بانه لعلم بحذف موصوفه لو سلم عليه لاه (قوله للعلم بحذف موصوفه) اقول او بالنظر لعليته الغالبة سم (قوله ويجوز صرفه وعدمه) هما قولان سم فن بقول ان شرط الالف والنون في الصفة انتفاء فعلا لانه يمنع صرفه ومن يقول انه وجود فعلى يصرفه قال الصبان والتحقيق الذى اختاره الزمخشري والبيضاوى ان الرحمن مجردا من ال منوع من الصرف الخاقاله بالغالب في بابه قال السيوطى وهذه المسئلة مما تعارض فيه الاصل والغالب في النحو ومال السعد إلى جواز صرفه وعدمه عملا بالامرين قال العصام فان قلت كيف اشبه حال الرحمن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا اسرهم فيه على المعقول ولم يعثر احد منهم على المنقول ولم يكشف عن المعمول عند البلغاء قلت كانتهم لم يجدوه مستعملا فيا نقل عن

اشكال لان ما ينحصر في الخمسة هو ما يفيد المبالغة بالصيغة وما هنا ما يفيد بالمادة كالجواد ونحوه (فان قلت) قد يشكل الحصر في الخمسة بقولهم ان نحو الترحال والتحوال والترداد بفتح التاء في الجمع مصادر للمبالغة والتكثير (قلت) لا اشكال لان تلك الخمسة لاسماء الفاعلين لا مطلقا فليتامل (قوله للعلم بحذف موصوفه) اقول او بالنظر لعليته الغالبة (قوله ويجوز صرفه وعدمه) هما قولان (قوله

ثم غلب على البالغ في الرحمة  
والانعام بحيث لم يسم به  
غيره تعالى وغلبة عليه  
المقنضية لا عرابه بدلا هنا  
لا تمنع اعتبار و صفتيه  
فيجوز كونه نعتا باعتبارها  
لوقوعه صفة ولكونه بازام  
المعنى ومجيئه غير تابع للعلم  
بحذف موصوفه ويجوز  
صرفه وعدمه لتعارض  
سببهما (الرحيم) أى ذى  
الرحمة الكثيرة





(الخ) أى لا طراد نقل الفعل المتعدى إلى فعل بالضم في بابي المدح والذم صبان (قوله) أو تنزيلة (الخ) عطف على نقله (الخ) (قوله) منزله أى في الزوم بان لا يعتبر تعلقه بمفعول لا لفظا ولا تقديرا كقولك زيد يعطى أى يصدر منه الاعطاء قاصدا الرد على من نفي عنه أصل الاعطاء صبان (قوله) ميل نفساني (الخ) عبارة المغنى والنهاية رقة في القلب تقتضى التفضل والاحسان فالفضل غايتها واسماء الله تعالى المأخوذة من نحو ذلك إنما تؤخذ باعتبار الغايات دون المبادئ التى تكون انفعالات فرحة الله تعالى إرادة إيصال الفضل والاحسان أو نفس إيصال ذلك فهى من صفات الذات على الأول ومن صفات الفعل على الثانى اه زاد الصبان أى فهى مجاز مرسل من اطلاق اسم المسبب في المسبب القريب أو البعيد واسم الملزوم في اللزوم القريب أو البعيد هذا أى مجازية وصفه تعالى بالرحمن الرحيم هو بحسب اللغة أما وصفه تعالى بهما بحسب الشرع فقال الاستاذ الصفيى الأقرب أنه حقيقة شرعية في الاحسان أو إرادته اه على أن الخادمى نقل عن بعض أن من معانيها اللغوية إرادة الخيرو عن بعض آخر أن منها الاحسان فعلى هذين لا يجوز أصلا فاحفظه اه كلام الصبان عبارة عرش والأولى أن يقال هو حقيقة شرعية فيما ذكر من الاحسان أو إرادته فقول مر أما مجاز الخ معناه بحسب أصله قبل اشتهاه شرعا فيما ذكر من الغايات اه وعبارة الملا إبراهيم السكردى ثم المدنى ولقائل أن يقول أن الرحمة التى هى من الأعراض النفسانية هى الرحمة القائمة بنا ولا يلزم من ذلك أن يكون مطلق الرحمة كذلك حتى يلزم منه كون الرحمة التى وصف بها الحق سبحانه مجازا لا ترى أن العلم القائم ثامن الأعراض النفسانية وقد وصف الحق بالعلم ولم يقل أحد أن العلم الذى وصف به الحق مجاز مع أن علم الحق ذاتى أزلى حضورى محيط بجميع المعلومات رعاينا مجموع حادث حصوله غير محيط وكذلك القدرة القائمة بنا من الأعراض النفسانية ولم يقل أحد أن وصف الحق بالقدرة مجاز مع أن قدرته تعالى ذاتية أزلية شاملة لجميع الممكنات وقدرة تتأجل حادثة غير شاملة وعلى هذا القياس الإرادة وغيره ما فلم لا يجوز أن تكون الرحمة حقيقة واحدة هى العطف ثم العطف يختلف وجوهه وأنواعه بحسب اختلاف الموصوفين به فإذا نسب البنا كان كيفية نفسانية وإذا نسب إلى الله تعالى كان على حسب ما يليق بجلال ذاته من نحو الانعام أو إرادته كما أن العلم ونحوه حقيقة واحدة إذا نسبت البنا كانت كيفية نفسانية وإذا نسبت إلى الحق كانت كما تليق بجلال ذاته ويؤيد ما ذكرناه أن الأصل في الاطلاق الحقيقة ولا يصار إلى المجاز إلا إذا تعذرت الحقيقة ولا تعذر إلا إذا دل دليل على أن الرحمة مطلقا منه حصرة في الكيفية النفسانية وضعافا ودونه خراط القتاد وهذه نسكت من تنبيهه لاهم يحتاج إلى التكمات في تأويل اسماء الله تعالى بما ورد اطلاقها على الله في كتابه أو سنة اه (قوله) لاستحالتها أى بهذا المعنى سم (قوله) وكذا كل صفة استحالة أى كالغضب والرضا والمحبة والحياء والفرح والحزن والمكر والخدع والاستهزاء إنما تؤخذ باعتبار الغاية عرش وصبان (قوله) لغة منصوب على الحال أى حال كونه مندرجا في الألفاظ العربية أو على التمييز أو على نزاع الحافض وهذا الأخير أولى من جهة المعنى وهو وإن كان سماعيا ملحقا بالقياسى لكثرة نفي كلامهم بغير معنى وقوله أو على التمييز فيه نظر راجع علم النحو (قوله) بالجميل) إن كانت الباء للعدية كان بيانا للمحمود به ولا يشترط كونه اختياريا وإن كانت للسببية أو بمعنى على كان بيانا للمحمود عليه ويشترط كونه اختياريا ولو حكما أى بان لا يكون بطريق القهر فيشمل ذاته تعالى وصفاته أو بان كان منشا لأفعال اختيارية كذاته تعالى وصفات التأثير كالقدرة أو ملازما للمشا كعبية الصفات ولا فرق بين أن يكون ذلك الجميل المحمود عليه من الفضائل رهى المزايا القاصرة التى لا يترقب الانصاف بها على تعدى أثرها للغير كالعلم والقدرة أو من العواضل وهى المزايا التى توفى الانصاف بها على تعدى أثرها للغير كالانعام والشجاعة سم المراد بالجميل عند الحامد أو المحمود وأن لم يكن جليا في الشرع فيشمل الثناء على القتل ويشترط كون ذلك الوصف على جهة التعظيم ولو ظاهرا بان لا يصدر عن الحامد بامتناعه كانه عليه الخلق ووافق البجيرى وشيخنا واشترط المغنى

منزله) أى في الزوم وقوله لاستحالتها أى بهذا المعنى

أو تنزيلة منزله والرحمة  
ميل نفساني أريد بها  
لاستحالتها في حقه تعالى  
غايتها من الانعام أو إرادته  
وكذا كل صفة استحالة  
معناها في حقه تعالى (الحمد)  
الذى هو لغة الوصف  
بالجميل

موافقة الباطن للظاهر وهو ظاهر كلام النهاية (قوله وعرفا فعل الخ) أى سواء كان ذكرا باللسان أو اعتقادا ومحبة بالجنان أو عملا وخدمة بالاركان فورد اللغوى هو اللسان وحده ومتعلقه بعم النعمة وغيرها ومورد العرفى بعم اللسان وغيره ومتعلقه بالنعمة وحدها فاللغوى اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والعرفى بالعكس نهاية ومعنى (قوله لانعامه) أى على الحامد أو غيره معنى سواء كان للغنى خصوصية بالحامد كولد وصديقه أو لا ولو كافرا عشا (قوله وهذا هو الشكر لغة) وقال للمعنى وقال النهاية والشكر لغة فعل ببنى عن تعظيم المنعم لكونه منعما على الشاكر اه وياتى عن النتائج وتحفة الرشيدى مثله بل هو ما جرى عليه الاكثر (قوله صرف العبد الخ) أى ان يستعمل العبد اعضاءه ومعانيه فيما يطلب الشارع استعمالها فيه من صلاة وصوم وسماح ونحو علم وهكذا سواء كان ذلك فى وقت واحد وفى اوقات متفرقة فليوفى قال سم اذا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه فى آن واحد سمي شكورا قال الله تعالى وقيل من عبادى الشكور وإذا صرفه فى اوقات مختلفة سمي شاكرا قال شيخنا عشا ويمكن تصوير صرفها كلها فى آن واحد بمن جمل جنازة متفكر فى مصنوعات عز وجل ناظر ارباب يديه لثلا يزل بالميت ما شيا برجله الى القبر شاغلا لسانه بالذكروا ذنه باستماع ما فيه ثواب كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر اطفئ حتى اه بيجرى (قوله فهو اخص الخ) يعنى ان الشكر العرفى اخص مطلقا من الحمد والشكر اللغوى اى وبين الشكر اللغوى والحمد العرفى ترادف وبين الحمد والشكر اللغويين العموم والخصوص الوجهى يجتمعان فى ثناء بلسان فى مقابلة إحسان وينفرد الحمد اللغوى فى ثناء بلسان فى مقابلة إحسان وينفرد الشكر اللغوى فى ثناء بغير لسان فى مقابلة إحسان بيجرى عبارة تحفة الرشيدى والنتائج الحمد له معنى لغوى وهو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختيارى مطلقا وعرفى وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم قصد الانعامه مطلقا وللشكر ايضا معنى لغوى وهو فعل ببنى عن تعظيم المنعم قصد الانعامه على الشاكر وعرفى وهو صرف العبد الخ والمدح هو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل مطلقا أى اختياريا أو لا والثناء فعل يشعر بالتعظيم فهو اعم مطلقا من الكل لانه يكون باللسان وغيره وبمقابلة الانعام وغيره واختياريا وغيره والحمد اللغوى اخص مطلقا من المدح ومن وجهه من الحمد العرفى والشكر اللغوى ومباين للشكر العرفى بحسب الحمل إذا الوصف المذكور جزء من الصرف المذكور والجزء مباين للكل واعم مطلقا منه بحسب الوجود والحمد العرفى اعم مطلقا من الشكر اللغوى والعرفى ومن وجهه من المدح والشكر العرفى مباين للمدح بحسب الحمل على ما مر وجهه فى الحمد اللغوى وأخص منه مطلقا بحسب الوجود اه (قوله اى ماهيته) راجع للبتن سم (قوله وهو الاصل) فان حرف التعريف موضوع للإشارة الى معهودا وإلى نفس الحقيقة فهو مشترك لفظى بينهما واما الاستغراق والعهد الذهنى فمن متفرعات الثانى فالمعرف بلام الجنس لا يطلق على الفرد الذهنى او جميع الافراد إلا بقرينة وهذا ما ذهب اليه السكاكى ومن تبعه او موضوع للإشارة الى نفس الحقيقة فقط واما الاستغراق والعهدان فمن متفرعاتها فاطلاقه على كل من هذه الثلاثة إنما هو بالقرينة فهو مشترك معنى على هذا وهو مختار المحققين وهنا قولان اخران احدهما أنه يشترك لفظا بين الجنس والعهد الخارحى والاستغراق والعهد الذهنى متفرع على الجنس والثانى أنه يشترك لفظا بين الاربعة (وهو ابلغ) اختاره العلامة الركنى ايضا فقال لظهوره فى اداء المرام ولان معنى الاستغراق يدل على وجود الحمد وحصولها له لا الى خلاف معنى

وعرفا فعل ببنى عن تعظيم المنعم لانعامه وهذا هو الشكر لغة وأما اصطلاحا فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه الى ما خلق لاجله فهو اخص مطلقا من الثلاثة قبله أى ماهيته ان جعلت أل للجنس وهو الاصل أو جميع أفرادها ان جعلت للاستغراق وهو أبلغ

(قوله فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه الى ما خلق لاجله) فى حواشى شرح المطالع للدونى كلام طويل فى هذا المقام من جملة قوله بل الاولى فى الجواب ان يقال لانسلم ان من صرف الجميع فيما خلق لاجله فى وقت من الاوقات دون وقت اخر ليس شاكرا فى ذلك الوقت الذى تحقق فيه صرف الجميع بل هو شاكر فى ذلك الوقت وإن لم يكن شاكرا فى وقت اخر فان عموم الاوقات لا يمتنع فى التعريف الخ اه (قوله اى ماهيته) راجع للبتن (قوله وهو ابلغ) فيه بحث لان الجنس يستلزم الاستغراق وفى الحمل عليه سلوك طريق البرهان كما قرره السيد فى توجيهه ترجيح صاحب الكشف الحمل على الجنس (قوله

الجنس إذ لا وجود له في الخارج فيكون في الافة أو في بمقام الثناء أخرى اه ورجح المغنى والنهاية معنى الجنس عبارتها والحمد مختص بالله تعالى كما افادته الجملة سواء جعلت فيه ال للاستغراق كما عليه الجمهور وهو ظاهر للجنس كما عليه الزخشرى لان لام الله للاختصاص فلا فرد منه لغيره تعالى ولا فلا اختصه اص لتحقق الجنس في الفرد الثابت لغيره ام للعهد كالتى في قوله تعالى اذ هما في الغار كأنقله ابن عبد السلام واجازه الواحدى على معنى ان الحمد الذى حمد الله به في نفسه وحمده به انبياؤه واولياؤه مختص به تعالى والعبرة بحمد من ذكر فلا فرد منه لغيره واولى الثلاثة الجنس اه زاد الشافى والحمد لله ثمانية أحرف وأبواب الجنة ثمانية فن قالها عن صفاء قلبه استحق ثمانية أبواب الجنة اه اى استحق ان يدخل من ابها شاء فيخير له كراما ولا يختار ما سبق في علم الله انه يدخل منه عرش وقولها للاختصاص اى لتوكيده ولا فلا اختصاص مستفاد من الجملة بواسطة تعريف المبتدأ فيها كما في التوكل على الله والكرم في العرب عرش وبجبرى وقولها والعبرة بحمد من ذكر اما حمد غيرهم فكالعدم فاذا صدر منهم حمد لغيره تعالى لا يفوت اختصاص الحمد به تعالى عرش وقولها واولى الثلاثة الجنس اى لانه يدل بالتزام على ثبوت جميع المحامد له تعالى فهو استدلال برهاني فانه في قوة ان يدعى ان الافراد مختصة بالله تعالى بدليل اختصاص الجنس به سم وعش وشيخنا (قوله مملوك أو مستحق) أشار به إلى أن اللام لذلك أو للاستحقاق أى لا الاختصاص عند من يفرق بينهما بأن الاستحقاق يمتزج بين الذات والصفة نحو العزة لله والاختصاص بالذاتين نحو الجنة للذين والاختصاص عند من لم يفرق بينهما وعمم الثانى للاول وهو اختيار ابن هشام لما فيه من تقليل الاشتراك واختاره العلامة البر كوى في الامعان نتائج (قوله اى لذاته) ولما كان استحقاقه لجميع المحامد لذاته لم يقل الحمد للخالق او للرازق او نحوه لئلا يوم ان استحقاقه للحمد لذلك الوصف نهاية اى لم يقل نحو للخالق ابتداء فلا ينافيه انه قال بعد ذلك البر الجواد الخ وأشار المصنف بهذا الصنيع إلى استحقاقه تعالى للحمد لذاته اولا وبالذات واصفاته ثانيا وبالعرض رشيدى (قوله فلا فرد منه الخ) مفرع على كل من احتالى الجنس والاستغراق كما سرتصریح بذلك عن النهاية والمغنى وكذا صرح به النتائج ثم قال فان قلت فى اى معنى الحمد اعتبر الجنس او الاستغراق يكون بعض افراد الاخر غار جاعن التخصيص الذى يفيد تعريف المستداليه باللام فلا يكون حمد الشخص على وجه اكمل قلت فان اردت الا كمال فعليك بعموم المجاز اه (قوله لغيره تعالى الخ) اى وما وقع لغير الله تعالى في الظاهر فراجع إلى الله تعالى في الحقيقة نتائج وايضا الوقوع للغير من غير استحقاق لا ينافى استحقاق الكل لله إذ لا استحقاق لا يستلزم الوقوع كانه عليه عبد الحكيم (قوله خبرية لفظا انشائية معنى) ويجوز ان تكون موضوعة شرعا لالاشاء نهاية ومغنى وهذا قول اخر عرش وقال شيخنا ويصح ان تكون خبرية لفظا ومعنى لان الاخبار بالحمد حمد فيحصل الحمد بها وإن قصد بها الاخبار اه (قوله من اتصافه الخ) بيان للمضمون (قوله بصمات ذاته الخ) وجه إدخال هذا في مضمون الجملة ان مضمونها يستلزمه إذ إثبات الثناء الجميل له يستلزم إثبات الجميل له فليتأمل سم (قوله وملكه الخ) عطف على اتصافه الخ أو صفات ذاته سم (قوله واستحقاقه الخ) الو او بمعنى أو أخذ آمن أول كلامه إلا أن يشير به هنا إلى جواز إرادتها معناه موم المشترك كما جوزه الشافعى واختاره المحققون وبعموم المجاز على ما جرى عليه الجمهور من منع ذلك (قوله قيل يرادفه المدح) وهو راي الزخشرى حيث لم بشرط كون المحمود عليه اختياريا شيخنا (قوله وقيل بينهما فرق) وهو راي الجمهور فيشترطون كون المحمود عليه اختياريا دون الممدوح عليه كدحت الازا لصفاته (قوله وفي تحقيقه أقوال) والراجع منها ما قد مناه عن النتائج وتحفة الرشدى (قوله الحسى) كذا في اصله رحمه الله تعالى وفي بعض النسخ الحقيقى سيدى عمرو والابتداء الحقيقى جعل الشىء أولا غير مسبوق بشىء آخر أصلا والابتداء الاضافى ويسمى العرفى أيضا جعل الشىء ألا بالاضافة

بصفات ذاته وأفعاله الجميلة) وجه إدخال هذا في مضمون الجملة أن مضمونها يستلزمه لأن إثبات الثناء بالجميل له يستلزم إثبات الجميل له فليتأمل (قوله وملكه) عطف على اتصافه أو صفات ذاته

مملوك أو مستحق (لله)  
أى لذاته وإن انتقم فلا  
فرد منه لغيره تعالى  
بالحقيقة والجملة خبرية  
لفظا انشائية معنى إذ  
القصد بها الثناء على الله  
تعالى بمضمونها المذكور  
من اتصافه تعالى بصفات  
ذاته وأفعاله الجميلة وملكه  
واستحقاقه لجميع الحمد من  
الخلق قيل ويرادفه المدح  
ورجح واعترض وقيل  
بينهما فرق وفى تحقيقه  
أقوال وجمع بين الابتداءين  
الحقيقى بالبسملة والاضافى  
بالحمدلة

إلى المقصود بالذات سواء سبقه شيء أم لا فهو أعم مطلقاً من الحقيقي صبان وعش (قوله اقتداء بالكتاب العزيز) أي بأسلوبه وهذا علة للجمع بين البسمة والحمدلة ولتقديم الأولى على الثانية (قوله وعملًا بالخبر الخ) أي وإشارة إلى أنه لا تنافي بين الحديثين بحمل حديث البسمة على البدء الحقيقي وحديث الحمدلة على البدء الإضافي هذا هو المشهور في دفع التنافي بينهما وهما كالأوجه آخر لدفع التنافي بينهما المذكورة في المطولات شيخنا وعبر في جانب الكتاب بالافتداء وفي جانب الحديث بالعمل إذ ليس في القرآن أمر بذلك لا نصريحاً ولا ضمناً وإنما نزل بذلك الأسلوب فاقتدى به والحديث متضمن للأمر كأنه يقول ابدؤا بالبسمة في كل أمر ذي بال (قوله وليس بمحرم) أي لذاته ولا مكروه أي كذلك ولا من سفساف الأمور أي محقراتها لتحرم على المحرم لذاته كالزنا وتسكروه على المسكروه لذاته كالظرف للفرج بلا حاجة بخلاف المسكروه له عارض كاكل البصل ولا تطلب على محقرات الأمور ككسب زبل صوفنا لاسمه تعالى عن اقترانه بالمحقرات وتخفيفه على العباد شيخنا وكذا في البجيرمي إلا أنه جعل اكل البصل من المسكروه لذاته فتركه عليه ومثل للمكروه له عارض بالوضوء بالماء المشمس وزاد بخلاف المحرم لذاته كالوضوء بماء مغسوب فتنها (قوله وقد يجزى) أي المحرم والمكروه (قوله أن المراد ذوه) فيه إضافة ذوه إلى المضمهر وأكثر النجاسة على متعها عبارة الكامية وذو لا يضاف إلى مضمهر وقال شراحه وقد اضيف إليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر إنما يعرف ذال الفضل ذوهه (قوله ولا ذكر محض) أشار بالتضييق إلى أنه معطوف على محرم سم أي بان لم يكن ذكر اصلاً أو كان ذكر غير محض كالقرآن فتسن التسمية فيه بخلاف الذكر المحض كلاله إلا الله شيخنا زاد البجيرمي فإن قامت ومن الأمور ذي البال البسمة فتحتاج في تحصيل البركة فيها إلى سبق مثلها أو يتسلسل قلت هي محصلة للبركة فيها وفي غيرها كالشاة من الأربعين تركي نفسها وغيرها فهي مستثناة من عموم الأمر ذي البال في الحديث اهـ عبدالحق وأجاب المدافعي بتقييد الأمر ذي البال أيضاً بأن لا يكون وسيلة إلى المقصود فلا يرد أن البسمة أمر ذو بال فتحتاج إلى سبق مثلها أو يتسلسل اهـ (قوله بالحمد لله) أي بالرفع فان التعارض بين الحديثين لا يحصل إلا بشرط خمسة رفع الحمد وتساوي الروايتين وكون رواية البسمة ببيان وإن يراد بالابتداء فيها الابتداء الحقيقي وكون الباء صلة يبدأ فان جعلت للاستعانة فلا تعارض لأن الاستعانة بشيء لا تنافي الاستعانة بالآخر وكذا إن جعلت للابسة بجيرمي (قوله كالصلاة الخ) أي كابتدائها (قوله وفي رواية بحمد الله) النكتة في ذكرها لفائدة عدم اشتراط لفظ الحمد لله الذي افادت اشتراطه الرواية الأولى رشيدى (قوله فهو اجزم الخ) الاجزم المقطوع اليد أو الداهب الانامل قاموس وهذا الترتيب ونحوه يجوز أن يكون من التشبيه بالبلغ بحذف الاداة ووجه التشبه والاصل فهو كالا جزم في عدم حصول المقصود منه وان يكون من الاستعارة ولا يضرب الجوع بين المشبه والمشبه به لار ذلك إنما يمتنع إذا كان على وجه يبي عن التشبيه لا مطلقاً لنصريحهم بكون نحو قد زار زار على القمر استعارة على أن المشبه في هذا التركيب محذوف أي هو ناقص كالا جزم محذوف المشبه وهو الناقص وعبر عنه باسم المشبه به فصار المراد من الاجزم الناقص فليس هنا جمع بين طرفي التشبيه وإنما المذكور اسم المشبه به فقط عش (قوله مبدئة للبراد) يعني ان هذه الرواية تبين ان المراد بالحمد والتسمية في روايتيهما مجرد الذكر لا واحد منهما بعينه ولا يلزم التعارض بين الحديثين لأن الابتداء بأحدهما يمنع الابتداء بالآخر وذلك إن أريد بالابتداء فيها الابتداء الحقيقي وأما إن أريد به الأعم منه ومن الإضافي فلا تعارض كما أشار إليه أولاً كردى (قوله عدم التعارض) عطف على المراد (قوله بفرض إرادة الابتداء الخ) أي مع فرض وجود بقية الشروط الخمسة المتقدمة عن البجيرمي (قوله رونقا) أي حسناً (قوله وطلاوة) عطف تفسير (قوله لاسماً) (قوله لا سيما) أي المبتداه (قوله ثبى بمافيه براءة الاستهلال) هي ان يورد مصنف أو شاعر أو خطيب في

اقتداء بالكتاب العزيز وعملًا بالخبر الصحيح كل أمر ذي بال أي حال يهتم به أي وليس بمحرم ولا مسكروه وقد يجزى أن بذى البال لأن الظاهر أن المراد ذوه شرعاً لا عرفاً ولا ذكر محض ولا جعل الشارع له ابتداء بغير البسمة كالصلاة بالتكبير لا يبدأ فيه بالحمد لله وفي رواية بحمد الله فهو اجزم بحجم فمعجزة وفي رواية أقطع وفي أخرى أبتأى قليل البركة وقيل مقطوعاً وفي رواية ببسم الله الرحمن الرحيم وفي أخرى بذكر الله وهي مبدئة للبراد وعدم التعارض بفرض إرادة الابتداء الحقيقي فيهما وفي أخرى سندها ضعيف لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة على فهو أبتأى محقق من كل بركة ثم لما كان عادة البلغاء تحسين ما يكسب الكلام رونقا وطلاوة لاسماً الابتداء ثبى بمافيه براءة الاستهلال

(قوله اقتداء بالكتاب العزيز) توهم امضهم أن التعاليل بذلك إنما يأتي على القول بأن البسمة من القرآن وليس كذلك لا ابتداء القرآن بها وإن قلنا ليست منه (قوله ولا ذكر محض) أشار بالتضييق إلى أنه معطوف

إشارة إلى أن تيسير هذا الكتاب الذي له و نعمه أي نعمة إنما هو محض بر الله (١٥) وتوليقه له وجوده عليه ولطفه به فقال (البر)

أي المحسن كما يدل عليه اشتقاقه من البر بسائر مواده لأنها ترجع إلى الاحسان كبر في يمينه أي صدق لأن الصدق احسن في ذاته ويلزمه الاحسان للغير وأبر الله حجه أي قبله لأن القبول إحسان وزيادة وأبر فلان على أصحابه أي علام لأنه غالبا ينشأ عن الاحسان لهم فتفسيره باللطيف أو العالي في صفاته أو خالق البر أو الصادق لما وعد أولياءه بعيد إلا أن يراد بعض ما صدقات أو غابات ذلك البر (الجواد) بالتخفيف أي كثير الجود أي العطاء وأعرض بانه ليس فيه توقيف أي واسماؤه تعالى توقيفية على الاصح فلا يجوز اختراع لاسم أو وصف له تعالى إلا بقرآن أو خبر صحيح وإن لم يتواتر كما صححه المصنف في الجليل بل صوبه خلافا لجمع لأن هذا من العمليات التي يسكن فيها الظن لا الاعتقادات مصرح به لا باصله الذي اشتق منه فحسب أي وبشرط ان لا يكون ذكره لمقابلة كما هو ظاهر نحوام نحن الزارعون والله خير الماكرين وقول الخليلي يستحب لمن اتقى بذرا في أرض أن يقول الله الزارع والمنبت والمبلغ إنما يأتي في الثلاثة على المرجوح انه لا يشترط فيها صح معناه

أول كلامه عبارة تذلل على المقصود منه والمراد هنا حصول براعة الاستهلال للخطبة لأن المقصود الذي ذكره الشارح مقصود الخطبة وأما براعة الاستهلال للكتاب ففي قوله الاتي الموفق للشفقة في الدين لأن الكتاب في علم الفقه قاله الكردى وفيه نظر ظاهر فإن ما في قول الشارح بما فيه واقعة على قول المصنف البر إلى قوله احمد الخ في شمل قوله الموفق للشفقة في الدين وان قول الشارح إشارة إلى حال من فاعل نبي بمعنى مشيرا وليس بيانا للمقصود بما فيه البراعة (قوله إشارة الخ) اشار بالتضييب الى رجوعه لقوله نبي الخ على كونه مفعولا لاجله مثلا سم والاولى جعله حالا من فاعل نبي لا مفعولا لاجله لثلاثا تترار دعلتان على معلول واحد فتأمل قول الماتن (البر) بفتح الباء الموحدة معنى (قوله أي المحسن) أي بكثرة اخذ ما بقي في شرح الذي جلت (قوله كما يدل عليه) أي على أن البر بمعنى المحسن اشتقاقه من البر أي اشتقاق البر بفتح الباء من البر بكسرهما بمعنى الاحسان (قوله بسائر مواده) متعلق بالاشتقاق والضمير للبر بفتح الباء (قوله لاهما) أي مواده الباقية يعني تفاسيرها (قوله ترجع إلى الاحسان) فيه بحث لأن رجوعها إليه لا يقتضي أنه المدلول لجوارها المدلول من حيث خصوصها بل ظاهر الكلام ذلك فتأمل سم وقد يدعى الاقتضاء (١) يوسفان الاصل عدم الاشتراك (قوله لانه) أي العلو على الاحصاء (قوله فتفسيره) أي البر بفتح الباء (قوله أو خالق البر) بكسر الباء الذي هو اسم جامع للخير نهاية ومعنى ولذا حكى في النهاية والمعنى هذه التفسير بقبول (قوله إلا أن يراد) أي بالتفسير بما ذكر ولا يخفى أن هذا الاستثناء لا يظهر بالنسبة إلى العالي في صفاته (قوله أو غايات الخ) عطف على ما صدقات (قوله ذلك البر) أي المحسن ويظهر أن التفسير بالعالي في صفاته من التفسير بالمزوم أو السبب والتفسير بغيره من التفسير بالمصدق (قوله أي كثير الجود) تقدم عن سم أن الجواد مما يفيد المبالغة بالمادة لا الهيئة (قوله أي العطاء) فسر ع ش شيخا بالاعطاء أي لأن العطاء الشيء المعطى والفصد وصف الله تعالى بكثرة الاسداء والاعطاء فالتسبيحانه وتعالى كثير العدل والاعطاء لا يتقطع اعطاؤه في رقت ويعطى القليل والكثير وليس القصد انه إذا أعطى لا يعطى إلا كثير الصادق بالاعطاء مرة واحدة لانه خلاف الواقع على انه في نسخ أي للنهاية أي الاعطاء ثم لا بد من تقييد الجواد بانه اعطاء لمن ينبغي كما فسر به رشيدى (قوله بانه ليس فيه توقيف) أي لم يرد اذن الشارع باطلاق الجواد عليه تعالى (قوله توقيفية) أي موقوفة على اذن الشارع باطلاقها (قوله فلا يجوز اختراع اسم أو وصف له تعالى) ومثله الذي عليه فلا يجوز لنا أن نسميه باسم لم يسم به أبوه ولا سمي به نفسه كذا نقل عن سيرة الشامي ومراعاة بآية جده عبدالمطلب لموت أبيه قبل ولادته ع ش (قوله أو خبر صحيح) أي أو حسن كما قاله الشهاب بن حجر في شرح الأربعين ع ش ورشيدى (قوله كما صححه المصنف في الجليل) يعني صحح المصنف التوقيف في لفظ الجليل بالحديث الصحيح الغير المتواتر أي الذي يأتي قريبا (قوله لأن هذا الخ) علة لقوله وإن لم يتواتر يعني أن هذا الاختراع والاطلاق من الاحكام المقمية العملية فيكون في ثبوته الحديث الصحيح المفيد للظن كردى (قوله مصرح) نعت قرآن أو خبر سم أي وانما افردة لأن العطف بار (قوله لا باصله) اشار في باب الردة إلى خلاف في الاكتفاء بالاصل سم (قوله وبشرط الخ) عطف على مصرح به بالنظر المعنى اذ معناه بشرط ان يكون مصرحاه (قوله ذكره) أي ذكر الاسم أو الوصف (قوله نحوام نحن الزارعون الخ) من أمثلة الذكر للمقابلة (قوله على المرجوح الخ) عبارة شيخنا في حاشية الجوهرة واختار جمهور اهل السنة أن اسماءه تعالى توقيفية وكذا صفاته فلا نسبت لله اسماء ولا صفة الا اذا ورد بذلك توقيف من الشارع وذهب المعتزلة إلى جواز اثبات ما كان متصفا بمعناه لم يوهم نقصا وان لم يرد به توقيف من الشارع ومال إليه القاضي أبو بكر الباقلاني وتوقف فيه امام الحرمين وفصل الغزالي في جواز اطلاق الصفة وهي ما دل

على محرم (قوله إشارة الخ) أشار بالتضييب الى رجوعه لقوله نبي على كونه مفعولا لاجله مثلا (قوله لأنها ترجع الخ) فيه بحث لأن رجوعه إليه لا يقتضي أنها المدلول لجوارها المدلول من حيث خصوصها بل ظاهر الكلام ذلك فتأمل (قوله بعيد) فيه بحث اشترنا إليه (قوله مصرح به) نعت قرآن أو خبر (قوله لا باصله)

الله جميل يحب الجمال فجعل  
المصنف له من التوقيف يلغى  
اعتبار قيد المقابلة قلت  
المقابلة إنما يصار إليها عند  
استحالة المعنى الموضوع له  
اللفظ في حقه تعالى وليس  
الجمال كذلك لأنه بمعنى  
إبداع الشيء على آفاق وجه  
وأحسنه وسيأتي في الردة  
زيادة على ذلك وأجيب  
عنه بأن فيه مرسلًا اعتضد  
بمسند بل روى أحمد  
والترمذي وابن ماجه  
حديثًا طويلًا فيه ذلك  
بأن جواد ماجد ولا فرق  
بين المنكر والمعرف لأن  
تعريف المنكر لا يغير  
معناه كما يأتي في الله الأكبر  
وبالاجماع النطق المستلزم  
لنفي ذلك المرسل بالقبول  
ولاشعار العاطف بالتغير  
الحقيقي أو المنزل منزلته  
حذف هنا كقوله تعالى  
الملك القدوس مسلمات  
ومونات الثابتون  
العابدون الآيات وأتى  
به في نحو هو الأول  
والآخر نبيات وأبكارا  
الأمرون بالمعروف  
والناهون عن المنكر  
(الذي) لكثرة براه وسعة  
جوده فلذا أخر عن ذلك  
(جلت) عظمت ولا استقرار  
هذه الصلة في النفوس  
وإدعانها لها

على معنى ذات على الذات ومنع إطلاق الاسم وهو ما دل على نفس الذات اهـ وما للجلال الدواني في شرح  
العقائد المضدية إلى ما قاله الامام الغزالي (قوله ايضا) أي كالزوارع والماكر (قوله لجعل المصنف له) أي  
للجميل مبتدأ خبره قوله يلغى اعتبار الخ (قوله قيد المقابلة) أي عذما (قوله قلت المقابلة الخ) قديم منع وجود  
المقابلة هنا ويدعى أنها إنما تكون عند نسبة ذلك المعنى للغير سم (قوله إنما يصار إليها عند استحالة المعنى  
الخ) حاصله أنه حيث ورد إطلاق اسم عليه تعالى ولم يستعمل معناه الحقيقي في حقه تعالى وجب حمله عليه وضح  
استعماله فيه وإن اتفق أنه حين أطلق عليه كان معه ما يقابله وأما إذا استحال معناه عليه توقف صحة الإطلاق  
عليه على مسوغ فاذا اتفق وقوع ما يقابله معه كان ذلك مسوغا لإطلاقه عليه ع ش (قوله على آفاق وجه)  
بفتح الحمزة والنون بعدها قاف (قوله وأحسنه) عطف تفسير (قوله وأجيب عنه) إشار بالتضيق إلى أن  
الضمير في عنه راجع لقوله واعتراض الخ أي للاعتراض المفهوم منه سم (قوله حديثا طويلا الخ) عبارة  
المعنى حديثا مرفوعا ذكر فيه عن الرب سبحانه وتعالى أنه قال أني جواد ماجد اهـ (قوله ذلك) يحتمل أنه  
فاعل قوله فيه فالإشارة إلى لفظ الجواد وقوله بأن جواد ماجد بدل منه ويحتمل أن المجموع هو الفاعل  
ولفظ ذلك من الحديث وهو الأقرب فليراجع (قوله ولا فرق الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله  
وبالاجماع) عطف على قوله بمسند (قوله المستلزم الخ) فيه نظر سم أي لجواز أن يكون للاجماع  
مستند آخر (قوله ولا شعار العاطف الخ) متعلق بقوله الآتي حذف منها قال سم ويوجه ترك العاطف  
أيضا بأن في تركه يكون كل وصف منسوبًا استقلالًا لا على وجه التبعية وذلك أبلغ فليست اهـ (قوله  
بالتغايير الحقيقي) لقائل أن يقول أن أريد التغايير الحقيقي ولو باعتبار المفهوم فهو ثابت في الملك القدوس  
وأن أريد باعتبار الذات فهو منفي في هو الأول والآخر سم وقد يجاب باختيار الأول وحمل التغايير على  
التنافي في التحقق في ذات واحدة في زمن واحد وجوده في نحو هو الأول والاخر دون نحو الملك القدوس  
ظاهر (قوله وأتى به) أي بالعاطف معطوف على قوله حذف يعني حذف في الأوصاف المحددة في التحقق  
في زمن لثلاثيهم الاختلاف فيه وأتى به في المختلفة فيه لثلاثيهم لاتحاد فيه (قوله إن الذي جلت نعمه)  
اعلم أن لفظة الذي واقعة على الله تعالى وعبارة عنه فالتذكير فيها واجب وإن كانت صلتها سببية ولا يلزم من  
سببية صلتها واستناد الفعل فيها إلى النعم أن الموصول واقع على النعم وقد نوه بعضهم الطلبة وجوب تأنيث  
الموصول هنا وبعضهم جوازه فيقال التي جلت نعمه وذلك خطأ واضح سم (قوله لكثرة براه) متعلق  
بقول المصنف جلت المتضمن لمعنى امتنعت ليصح تعلق قوله عن الاحصاء به كردد (فلذا أخر عن ذلك)  
أي فانه كالنتيجة لها سم أي للرب والجواد (قوله ولا استقرار هذه الصلة الخ) يتأمل هذا التوجيه وكون

أشار في باب الردة إلى خلاف في الاكتفاء بالأصل (قوله قلت المقابلة الخ) قديم منع وجود المقابلة يدعى أنها  
إنما تكون عند نسبة ذلك المعنى للغير (قوله وأجيب عنه) إشار بالتضيق إلى أن الضمير في سائر الجمل  
واعترض أي للاعتراض المفهوم ومن اعترض (قوله المستلزم الخ) فيه نظر (قوله لا شعار له أدق)  
بوجه ترك العاطف أيضا بأن في تركه يكون كل وصف منسوبًا استقلالًا لا على وجه التبعية ذلك أبلغ  
فليست اهـ (قوله بالتغايير الحقيقي) لقائل أن يقول أن أريد التغايير الحقيقي ولو باعتبار المفهوم فهو ثابت  
في الملك القدوس وأن أريد باعتبار الذات فهو منفي في الأول والآخر (قوله الذي جلت نعمه) اعلم أن امرأته  
الذي واقعة على الله تعالى وعبارة عنه فالتذكير فيها واجب وإن كانت صلتها سببية ولا يلزم من سببية صلتها  
واستناد الفعل فيها إلى النعم أن الموصول كذلك وأنه واقع على النعم وقد نوه بعضهم الطلبة وجوب تأنيث  
الموصول هنا فيقال التي جلت نعمه وبعضهم جوازه في ذلك خطأ واضح لا يؤيد ما يرويه جابر جل  
قائمة أمه لأن هذا نعت سببي نظير الصلة هنا بل نعتية بأول أي قائم الهم (قوله) لدا أخر عن ذلك أي  
فانه كالنتيجة لها (قوله ولا استقرار الخ) يتأمل هذا التوجيه وكون الجملية نعمه لا تناسب الجدول له

الجليلة نعمه لا يناسب المعدول له سم (قوله عدل الخ) فيه بحث لأن الجليلة نعمه من قبيل الموصول والصلة على قول ولأن استقرار هذه الصلة في النفوس لا يقتضي ترجيح طريق الموصولية غاية الأمر أنه يصححه والكلام في الترجيح لا في التصحيح فليتامل وقديوجه كلام المصنف بأنه أراد النعم الحادثة الواصلة لخلقته شيئاً فشيئاً فغير بالفعل الدال على حدوث العظم المستلزم لحدوث النعم ووصولها سم ودفع الكردى قول سم ولأن استقرار الخ بما نصه قوله عدل لذلك اللام بمعنى إلى أي عدل إلى تركيب الذي جلت الخ عن تركيب الجليلة الخ لأن استقرار الفعلية أقوى من الاسمية اهـ (قوله عن الجليلة نعمه) أي والجليل النعم بالاضافة سم (قوله بما ثبت له) وهو هنا جلاله نعمه عن الاحصاء (قوله ولم يرد به) أي بوصفه تعالى بذلك (قوله إن هذا) أي ثبوت جلاله نعمه عن الاحصاء له تعالى وقال الكردى أي ثبوت معنى جلت له تعالى اهـ (قوله لا يؤدي) ببناء المفعول (قوله إلا بوصفه) أي يجعله وصفاً وحالاً له تعالى كدري (قوله وقد علمت الخ) جملة حالية في معنى التعليل أي وليس كما فهم لأنك قد علمت الخ أي من قولنا وإن كان صحيحاً ويصح كون علمت ببناء المفعول أيضاً (قوله بوصف النعم بما ذكر) أي يجعل الجلالة صفة للنعم واسنادها إليها (قوله وهو الخ) أي وصف النعم بما ذكر قول المتن (نعمه) جمع نعمة بكسر النون بمعنى إتمام وهو الاحسان راما النعمة بفتح النون فهي النعم وبضمها المسرة نهاية زاد المعنى وفي بعض النسخ نعمته بالافراد وهو الموافق لقوله تعالى وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها وأبلغ في المعنى اهـ قال الرشيدى قوله مر بمعنى إتمام لم يبقه على ظاهره لما فيه من إيهام أن سبب عدم حصرها جمعها فينا في صريحها وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها المقتضى انتفاء الاحصاء عن كل فرد فرد من النعم أي باعتبار المتعلقات فالحمد لله على الانعام وإن أوهام أن عدم الاحصاء بسبب جمعيته أيضاً إلا أنه ليس فيه منافاة صريحة للاية وهذا ما اشار اليه الشهاب ابن حجر اهـ (قوله المناق) ينبغي أنه نعت أن سبب الخ إذا لا منافاة بين مجرد الجمع والاية فتأمل سم (قوله من أفراد نعمه) أي إنعاماته وإما عبر بالجمع تقريرا لتعبير المصنف بما في الآية وإلا فكان الظاهر أن يقول من أفراد نعمته بالافراد (قوله كما يعلم الخ) علة لخل الآية على الاستغراق (قوله كالمفرد المضاف إلى هنا) أي نعمة الله وهو مثال للعام (قوله كآية) أي الحكم على كل فرد فرد (قوله فتعين) أي لدفع الإيهام أنه جمع نعمة بفتح النون بمعنى إتمام والنعمة بالكسرة أثرها كدري (قوله لدفع الإيهام) الأولي لدفع المناقاة وقوله بفتح الخ مخالف للمراتفا عن المغزى النهاية (قوله وجمعه) أي لفظ نعمه بهذا المعنى وقوله لا إيهام فيه فيه توقف ولو قال لا منافاة فيه لظهر (قوله أي جلت إنعاماته أي الخ) تفسير المتن عن ما قرره بقوله فتعين وفي المعنى علة لنفي الإيهام بل لنفي المناقاة كما مر (قوله باعتبار كل أثر من آثارها) لقائل أن يقول إن أراد الانعامات بالاسكان فهي نفسها لا تخص من غير حاجة إلى اعتبار آثارها ضرورة عدم تنهايتها وإن أراد الانعامات بالفعل فهي واثارها محصورة معدودة قطعاً ضرورة أنها متناهية ضرورة أن كل ما دخل في الوجود متناه وكل متناه محصى معدود فليتامل سم هـ اجاب ع ش بان كلام الشارح في احصاء الآثار راثار انعاماته تعالى وإن كانت محصورة في نفس الامر لكن لا قدره للبشر على عدوها واحصائها اهـ (قوله فتشمل الخ) متفرع على اعتبار أثر الامام يعني لما كان قوله نعمه بمعنى الانعامات كان عدم احصائها باعتبار كل فرد من آثارها فيشمل ذلك

(قوله عدل لذلك من الجليلة نعمه) فيه بحث لأن الجليلة نعمه من قبيل الموصول والصلة على قول ولأن استقرار هذه الصلة في النفوس لا يقتضي ترجيح طريق الموصولية غاية الأمر أنه يصححه والكلام في الترجيح لا في التصحيح فليتامل وقديوجه كلام المصنف بأنه أراد النعم الحادثة الواصلة لخلقته شيئاً فشيئاً فغير بالفعل الدال على حدوث العظم المستلزم لحدوث النعم ووصولها سم (قوله عن الجليلة نعمه) أي والجليل النعم بالاضافة (قوله بما ثبت له) ينبغي أنه نعت أن سبب الخ إذا لا منافاة بين مجرد الجمع والاية فتأمل سم (قوله من أفراد نعمه) أي إنعاماته وإما عبر بالجمع تقريرا لتعبير المصنف بما في الآية وإلا فكان الظاهر أن يقول من أفراد نعمته بالافراد (قوله كما يعلم الخ) علة لخل الآية على الاستغراق (قوله كالمفرد المضاف إلى هنا) أي نعمة الله وهو مثال للعام (قوله كآية) أي الحكم على كل فرد فرد (قوله فتعين) أي لدفع الإيهام أنه جمع نعمة بفتح النون بمعنى إتمام والنعمة بالكسرة أثرها كدري (قوله لدفع الإيهام) الأولي لدفع المناقاة وقوله بفتح الخ مخالف للمراتفا عن المغزى النهاية (قوله وجمعه) أي لفظ نعمه بهذا المعنى وقوله لا إيهام فيه فيه توقف ولو قال لا منافاة فيه لظهر (قوله أي جلت إنعاماته أي الخ) تفسير المتن عن ما قرره بقوله فتعين وفي المعنى علة لنفي الإيهام بل لنفي المناقاة كما مر (قوله باعتبار كل أثر من آثارها) لقائل أن يقول إن أراد الانعامات بالاسكان فهي نفسها لا تخص من غير حاجة إلى اعتبار آثارها ضرورة عدم تنهايتها وإن أراد الانعامات بالفعل فهي واثارها محصورة معدودة قطعاً ضرورة أنها متناهية ضرورة أن كل ما دخل في الوجود متناه وكل متناه محصى معدود فليتامل سم هـ اجاب ع ش بان كلام الشارح في احصاء الآثار راثار انعاماته تعالى وإن كانت محصورة في نفس الامر لكن لا قدره للبشر على عدوها واحصائها اهـ (قوله فتشمل الخ) متفرع على اعتبار أثر الامام يعني لما كان قوله نعمه بمعنى الانعامات كان عدم احصائها باعتبار كل فرد من آثارها فيشمل ذلك

عدل لذلك عن الجليلة نعمه عن الاحصاء وإن كان صحيحاً فاندفع ما قيل أنه إنما أتى بالموصول هنا لقاعدة هي أنه يتوصل بالذي لوصفه تعالى بما ثبت له ولم يرد به توقف وكان قائله فهم أن هذا لا يؤدي إلا بوصفه تعالى وقد علمت تأديته بوصف النعم بما ذكر وهو لا يحتاج لتوقيف (نعمه) فيه إيهام أن سبب عدم حصرها جمعها المناقاة وإن تعدوا نعمة الله أي تريدوا عدوا وتشروعوا في عدد كل فرد فرد من أفراد نعمه كما يعلم من أن مدلول العام كالمفرد المضاف هنا كلية لا تحصرها أي لا تحصرها فتعين أنه جمع نعمة بمعنى انعام وجمعه لا إيهام فيه أي جلت انعاماته أي باعتبار كل أثر من آثارها عن أن تحد فيشمل القليل أيضاً



ومع هذا التعبير بنعمة موافقة للفظ الآية أولى ومن ثم أصلح في نسخة وكل نعمة وإن سلم حصرها هو باعتبار ذاتها لا متعلقاتها مع دوامها معاشا ومعاداً وهي أى حقيقة كل ملائم محمد عاقبته ومن ثم قالوا لنعمة الله على كافر وإنما ملاذه استدراج \* فان قلت هذا لا يوافق تفسير النعمة لغة من أنها مطلق الملائم وهو الموافق للاستعمال في أكثر النصوص فما حكمته \* قلت شأن المصطلحات العرفية مخالفتها للحقائق اللغوية وكونها أخص منها كالحد والصلاة عرفاً ويأتى في تفسير العبد ما يوضح ذلك وفائدتها هنا بيان ما هو نعمة بالحقيقة لا بالصورة التى اكتفى بها أهل اللغة والرزق أعم منها لأنه ما ينتفع به ولو حراماً خلافاً للمعتزلة (عن الإحصاء) بكسر أوله وبالمدة أى الضبط وهو الحصر وفسر بالعد وهو الفعل فهو غير العددى (بالاعداد) أى بكل فرد فرد منها لا بقيد القلة التى أوهمت العبارة كادل عليه الجمع المحلى بأل بقرينة المقام أى عظمت

القول قليل الانعامات كما يشمل جميعها كرى (قوله ومع هذا) أى التوجيه الدافع للإيهام بل للنفاة (قوله موافقة) مفعول له لقوله أولى أو حال من نعمته وقوله أولى خبر لتعبير (قوله أصلح) أى المصنف ويحتمل أنه ببناء المفعول فالمصلح غيره (قوله وكل نعمة) مبتدأ سم أى بمعنى الانعام عبارة الكرى هو جواب سؤال كان قائلاً يقول أن الفرد لا يكون إلا محصوراً فكيف يقال كل فرد يتمتع عن الإحصاء اه (قوله وإن سلم حصرها) لعل الواو حالية لا غائية (قوله هو الخ) أى الحصر (قوله مع دوامها) أى متعلقاتها (قوله وهى) أى النعمة وقوله أى حقيقة أى بمعنى الأثر الحاصل بالانعام ع ش (قوله كل ملائم الخ) الأولى حذف لفظة كل (قوله محمد عاقبته) فهذا يخرج الحرام سم وكذا يخرج المكروه (قوله فما حكمته) أى المخالفة بالتقيد بتحمد عاقبته (قوله شأن المصطلحات) أى الغالب فيها (قوله وكونها الخ) عطف تفسير لقوله مخالفتها الخ كرى (قوله أخص منها) أن أراد أنها قد تكون كذلك أى فسلم أو أنها لا تكون إلا كذلك فمستوعب يؤيد المنع أن الزكاة لغة لمعان كالنماء لا تصدق على المعنى المصطلح عليه أى القدر المخرج سم ومران معنى الغلبة هو المراد هنا فلا اعتراض (قوله وفائدتها) أى المخالفة ورجع الكرى الضمير إلى المصطلحات اه (قوله والرزق أعم) قد يشكل على الأعمية أنه يتبادر أن نحو هلاك العدو نعمة لا رزق وقوله ولو حراماً أى والحرام لا تحمد عاقبته سم وقد يمنع قوله لا رزق ولو سلم فيحمل العموم على الوجهى كما ترجاه البصرى (قوله وهو الحصر) أى الإحاطة (قوله وفسر) أى الإحصاء قول المتن (بالاعداد) بفتح الهمزة جمع عدد معنى زاد النهاية والباء للاستعانة أو المصاحبة (قوله لا بقيد القلة الخ) عبارة للمغنى والنهاية فان قيل الأعداد جمع فلو والشئ فلا يضبطه العدد القليل ويضبطه الكثير ولذا قيل لو عبر بالعدد الذى هو مصدر عدل كان أولى اجيب بان جمع القلة المحلى بالالف واللام يفيد العموم اه أى لأن ال إذا دخلت على الجمع إبطت منه معنى الجمعية وصيرت أفراداً واحداً على الصحيح رشيدى (قوله التى أوهمت العبارة) أى قيل التامل وإلا فالصيغة مع ال للكثرة سم (قوله كادل عليه) أى على استغراق جميع الأفراد الجمع المحلى بأل أى كما صرحوا بأن الحكم إن لم يكن على الماهية من حيث هى بل من حيث الوجود ولم يكن قرينة الحسية وكان المقام خطايا يحمل على الاستغراق ثم لا يلزم الترجيح بلا مرجح عبد الحكيم على المطول (قوله بقرينة المقام) أى لما اتفق عليه المحققون من أن اللام موضوع للجنس والقول بانه موضوع للاستغراق وهم فانه إنما يستفاد بمعونة القرائن عبد الحكيم وبه يندفع قول ع ش أن المعرف باللام مفرداً كان أو جمعاً للاستغراق إن لم يتحقق عهداً فادها للاستغراق وضعى لا يتوقف على قرينة فقول ابن حجر بقرينة المقام فيه نظر اه (قوله أى عظمت عن أن تحصر الخ) ونعم الله تعالى وإن كانت لا تحصى تنحصر فى جنسين دنيوى وأخروى والأول قسمان موهبى وكسبى والموهبى قسمان روحانى كنفس الروح فيه وإشراقه بالعقل وما يتبعه من القوى كالفسكر والفهم والنطق وجسمانى كتمخيل البدن والقوى الخالة فيه والهيئات أمارسة له من الصحة وكالاعضاء والكسبى تركبة النفس عن الرذائل وتحليلتها بالاخلاق والممتلكات الفاضلة وتزيين البدن بالهيئات المطبوعة والحلى المستحسنة وحصول المال والجاه والثانى أى الاخرى ان يعفو عما فرط منه ويرضى عنه ويؤوه فى اعلا عشرين مع الملائكة المقربين نهاية (قوله كادل عليه الآية) أى المتقدمة فى شرح نعمه (قوله ومعنى واحصى كل شىء عدداً الخ) لا يخفى أن المفهوم من قوله عليه من جهة العدد أن

متناهية ضرورة أن كل ما دخل فى الوجود متناه وكل متناه محصى معدود فليأمل (قوله وكل نعمة) مبتدأ (قوله محمد عاقبته) هذا يخرج الحرام (قوله وكونها أخص) إن أراد أنها قد تكون كذلك فكذلك أو أنها لا تكون إلا كذلك فمستوعب يؤيد المنع أن الزكاة لغة لمعان كالنماء لا تصدق على المعنى المصطلح عليه أى القدر المخرج (قوله والرزق أعم) قد يشكل على الأعمية أنه يتبادر أن نحو هلاك العدو نعمة لا رزق وقوله ولو حراماً أى والحرام لا تحمد عاقبته (قوله التى أوهمت العبارة) أى قيل التامل وإلا فالصيغة مع ال للكثرة (قوله ومعنى واحصى كل شىء عدداً الخ) لا يخفى أن المفهوم من قوله عليه من جهة العدد أن المعنى أنه

ومن أسمائه تعالى المحصي  
 أي العالم والقوى أو العاد  
 أقوال نعم في الأخير إيهام  
 أن عليه بكل شيء متوقف على  
 عده وليس كذلك (المان)  
 من المنة وهي النعمة مطلقا  
 أو بقيد كونها ثقبلة مبتدأة  
 من غير مقابل يوجبها نعمه  
 تعالى من محض فضله إذ  
 لا يجب لأحد عليه شيء  
 خلا فالزعم المعترلة وجوب  
 الأصلح عليه تعالى الله عن  
 ذلك (باللطف) وهو ما يقع  
 به صلاح العبد آخره  
 ويساويه التوفيق الذي  
 هو خلق قدرة الطاعة في  
 العبد ما صدقا لا مفهوما  
 ولعزته لم يذكر في القرآن  
 إلا مرة في هو وليس منه إلا  
 أحسانا وتوفيقا يوفق الله  
 بينهما لأنهما من الوفاق  
 الذي هو ضد الخلاف  
 وقد يطلق التوفيق على  
 أخص من ذلك ومن ثم قال  
 المتكلمون اللطف ما يحمل  
 المكلف على الطاعة ثم إن  
 حمل على فعل المطلوب سمي  
 توفيقا أو ترك القبيح سمي  
 عصمة وصرح أهل السنة  
 في بحث خلق الأفعال بأن  
 الله تعالى لطفوا لفعله بالكمار  
 لأنهم اختاروا غير أنه لم  
 يفعلوه وفي فعله متفضل  
 وفي تركه عادل (والإرشاد)  
 أي الدلالة على سبيل الخير  
 أو الإيصال إليها (الهادي)  
 أي الدال أو الموصل (إلى  
 سبيل) أي طريق (الإرشاد)

العدد أن المعنى أنه علم عدده وهذا يقتضي أن الكلام في المتناهيات ويدل عليه لفظ الشيء لأنه عندنا هو  
 الموجودات كما صرح بذلك الإمام في تفسيره وحينئذ فاما ينظر موقع كلامه هذا في هذا المحل فإنه إن أراد به  
 دفع اعتراض يرد على قول المصنف الذي جلت نعمه الخ يقال يرد عليه أن الله تعالى يعلم عدد الأشياء ومنها  
 النعم كان اللائق في دفعه أن يقول هكذا ولا يرد قوله وأحصى الخ لأنه في الموجودات والمراد هنا بالنعم أعم  
 وأما مجرد ما ذكره فلا يتجه به الدفع فليتأمل سم يحذف وأشار الكردى إلى دفع اعتراض سم بما نصه  
 قوله ومعنى أحصى الخ هذا جواب عما يقال كيف عظمت عن أن تعد بدليل تلك الآية وهذه الآية صريحة  
 في أنها تعد لأنه تعالى عاد لكل شيء ومن الأشياء النعم فاجاب بأن معنى الإحصاء فيها العلم من حيث  
 العدد ولا يلزم من العلم من تلك الحيثية العداه ولك أن تقول ولو سلمنا أن المراد بما في الآية الثانية العد فلا  
 منافاة أيضا لأن المراد بما في المتن عد الخلق كما مر عن عرش (قوله ومن أسمائه تعالى الخ) تقوية لهذا المعنى  
 كردى (قوله أقوال) أي هذه التفسير الثلاثة أقوال لكل منها قائل (قوله نعم في الأخير إيهام) قد يتوقف  
 في هذا الإيهام بصرى والإيهام ظاهر لا مجال لا نكاره (قوله مطلقا) أي ثقبلة كانت أو لا (قوله مبتدأة الخ)  
 حال من النعمة بقسميه أي حال كون النعمة الثقبلة وغيرها مبتدأة الخ فيصيح التفريع الآتي كردى أي  
 فيسقط ما لم يسم هنام استشكله (قوله آخره) بفتح الحزنة والخام والراء في شرح اللب أي آخر عمره بصرى  
 عبارة عرش أي في آخر أمره وهو بوزن درجة يظهر أنه ظرف لصلاح الخ وقال الكردى ليقع اه  
 (قوله ويساويه الخ) عبارة للمعنى عقب المتن بضم اللام وسكون الطاء أي الرفاه والرفق وهو من الله تعالى  
 التوفيق والعصمة بأن يخلق قدرة الطاعة في العبد قال المصنف في شرح مسلم وفتحهما لغة فيه (فائدة)  
 قال البيهقي لما جاء البشير إلى يعقوب أعطاه في البشارة كلمات كان يروها عن أبيه عن جده عليهم الصلاة  
 والسلام هي بالطيف فوق كل لطيف الطيف في في أمورى كلها كما أحب ورضنى في دنياى وآخرتى اه  
 (قوله خلق قدرة الطاعة الخ) أي سواء كانت فعل مطلوب أو ترك معصية عرش (قوله ولعزته) أي ندرة  
 التوفيق في الإنسان كردى (قوله الأمر في هود) أي في قوله تعالى وما توفيقى إلا بالله وفي الحديث لا يتوفق  
 عبد حتى يوفقه الله تعالى وفي أوائل الأحياء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال قليل من التوفيق خير من كثير من  
 العلم نهاية أي الخالي عن التوفيق عرش (قوله وليس منه) أي من التوفيق بالمعنى المذكور (قوله لأنهما)  
 أي الآيتين الأخيرتين نهاية (قوله من ذلك) أي من اللطف أو من معنى التوفيق المتقدم في قوله الذي هو  
 الخ (قوله على الطاعة) أي سواء كانت فعل مطلوب أو ترك معصية (قوله وصرح أهل السنة) أي أئمتهم  
 وعليهم (قوله لطفما) أي نوعا من اللطف (قوله أو الإيصال إليها) أي إلى سبيل الخير وهو من عطف  
 الخاص واستحسن الرشيدى حل الإرشاد على معنى الإيصال والهادى على معنى الدال فرار عن التكرار

علم عدده وهذا يقتضي أن الكلام في المتناهيات ويدل عليه لفظ الشيء لأنه عندنا هو الموجودات قال الإمام في  
 تفسيره ما نصه وأما قوله وأحصى كل شيء عددا فيدل على كونه عالما بجميع الموجودات فإن قيل إحصاء العدد  
 إنما يكون في المتناهى وأما الفظة كل شيء فتدل على كونه غير متناهى فيلزم وقوع التناقض في الآية فلنا  
 لأنك إن إحصاء العدد بما يكون في المتناهى وأما لفظة كل شيء فإنه لا يدل على كونه غير متناهى لأن الشيء عندنا  
 هو الموجودات والموجودات متناهية في العدد وهذه الآية أحد ما يحتج به على المعدوم ليس بشيء وذلك  
 أن المعدوم لو كان شيئا لكانت الأشياء غير متناهية قوله أحصى كل شيء عددا يقتضي كون تلك المحصيات  
 متناهية فيلزم الجمع بين كونها متناهية وغير متناهية ذلك محال يوجب القطع بأن المعدوم ليس بشيء حتى  
 يدفع التناقض والله تعالى أعلم انتهى وحينئذ فليست ما وقع كلام الشيخ الشارح هذا أعنى قوله ومعنى الخ  
 في هذا المحل فإنه إن أراد به دفع اعتراض يرد على قوله الذي جلت نعمه عن الإحصاء بالأعداد يقال يرد  
 عليه أن الله تعالى يعلم عد لا شيء من النعم فكان اللائق في دفعه أن يقول هكذا ولا يرد قوله وأحصى الخ  
 لأنه في الموجودات والمراد هنا بالنعم أعم

وقد يجاب بأن المقام مقام الأطناب ولا يعاب فيه بتكرار نحو الألفاظ المترادفة (قوله كالرشد) بضم الراء وسكون الشين وفتحهما نهاية ومعنى (قوله ضد الغنى) وهو الهدى والاستقامة وهداية الله تعالى تتنوع أنواعا لا يحصيها عدل لكنها تنحصر في اجناس مترتبة الاول إفاضة القوى التي يتمكن بها من الاهتداء إلى مصالحه كالقوة العقلية والحواس الباطنة والثاني نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصالح والفساد والثالث الهداية بارسال الرسل وإنزال الكتب والرابع ان يكشف على قلوبهم السرائر ويرهم الاشياء كما هي بالوحى أو الإلهام أو المنامات الصادقة وهذا قسم يختص بنيله الانبياء والاولياء نهاية قال الرشيدى لا يظهر ترتيب الرابع على ما قيل له لانه قسم براسه وإنما يظهر ترتيبه على الاول فلعل قوله مترتبة أى فى الجملة اهـ (قوله عقبه) كذا فى النسخة المقابلة على أصل الشارح رحمه الله تعالى مراراً من التعقيب وفى بعض النسخ عقبه من الافعال ولعله من تحريف الناسخ (قوله أى المقدر) من الاقدار بمعنى خلق القدرة (قوله وهو) أى إطلاق الموفق على الله تعالى (قوله على من الخ) أى على مذهب من الخ (قوله إذا لم توم) أى الصفة الغير التوقيفية (قوله واخذ الفقه الخ) عطى تفسير للتفهم إشارة إلى ان التفقه وإن كان فى اللغة بمعنى مطلق التفهم لكن المراد به هنا التفهم المتعلق بخصوص الاحكام الشرعية فيصير المعنى الموفق لتحصيل علم الاحكام الشرعية كرى بزيادة إيضاح أى فيندفع به ما لسم هنا (قوله وهو) إلى قوله واستمداده فى النهاية وإلى المتن فى المعنى إلا قوله من فقه إلى واصطلاحاً وقوله ومساائله إلى وغابته (قوله بكسر عينه) كفتح بفتح قرحانها (قوله قيل فقه بضمها) وإذا سبق غيره إلى الفهم يقال فقه بالفتح نهاية (قوله واصطلاحاً العلم الخ) يرد عليه أنه شامل لعلم المقلد بالاحكام المذكورة مع أنه ليس فقها كما صرحوا به فى الاصول فلو عبر بقوله الناشئ ليكون صفة للعلم بدل الناشئة الواقعة صفة للاحكام خرج علم المقلد المهم إلا ان يقال هذا التعريف بناء على ان الفقهاء قد يطلقون الفقه على ما يشمل علم المقلد فليأمل سم وابدل النهاية والمعنى على قول الشارح الناشئة الخ بالمكتسب من أدلتها التفصيلية اهـ ولك ان تجيب عن الشارح بما تقر فى عمله من ان ترتب الحكم على المشق مشعر بعلمية ماخذ الاشتقاق فكانه قال العلم بالاحكام الشرعية العملية من حيث نشئها عن الاجتهاد (قوله العملية) أى المتعلقة بكيفية العمل كوجوب الصلاة والنية ومنه يعلم ان المراد بالعمل ما يشمل عمل القلب عـش (قوله فعل المكلف) أى بالمعنى الشامل لقوله بل ونيته واعتقاده سم (قوله من حيث تعاور تلك الاحكام) أى عروضا معنى قول المتن (قوله فى الدين) متعلق بالتفقه وقضيته انه يراد به مجرد التفهم لا كما يقتضيه تفسير الشارح لثلا يلزم التكرار لان الفقه من الدين سم أى ولذلك اقتصر المحلى والمعنى على التفسير بالتفهم (قوله وهو) إلى المتن فى النهاية لإلا فظة عرفا وما انبه عليه (قوله وضع إلهى الخ) عبارة السيد فى حواشى العنود وأما الدين فهو وضع إلهى سابق

الخ) إن كان هذا التفريع أيضا على الاول الشامل لما إذا كانت النعمة غير المبتدأة بل فى مقابلة ما وجبها فالمراد بالموجب حيثئذ المقتضى بقضية الفضل فلا ينافى قوله إلا لا يجب الخ وإن اختص بالنانى اشكل الاول حيثئذ حيث اقتضى انها ليست بمحض الفضل قليلا ما فانه قد يمنع شمول الاول لغير المبتدأة بناء على ان قوله مبتدأة راجع للاول أيضا (قوله أى التفهم الخ) المتبادر منه حمل التفقه على معنى تفهم الفقه فلا يناسب ما ذكره من تفسيره لغة واصطلاحاً إلا لا يتفهم الفهم ولا العلم بالاحكام بل نفس الاحكام (قوله واصطلاحاً العلم الخ) يرد عليه انه شامل لعلم المقلد بالاحكام المذكورة مع انه ليس فقها كما صرحوا به فى الاصول فلو عبر بقوله الناشئ ليكون صفة للعلم بدل الناشئة الواقعة صفة للاحكام خرج علم المقلد المهم إلا ان يقال هذا التعريف بناء على ان الفقهاء قد يطلقون الفقه على ما يشمل علم المقلد فليأمل (قوله فعل المكلف) أى بالمعنى الشامل لقوله بل ونيته واعتقاده (قوله فى الدين) متعلق بالتفقه وقضيته ان يراد به مجرد التفهم كما يقتضيه تفسير الشارح لثلا يلزم التكرار لان الفقه من الدين (قوله وهو عرفا وضع الخ) عبارة السيد فى حواشى العنود وأما الدين فهو وضع إلهى سابق لآلى الابواب باختيارهم المحمود إلى الخير بالذات

وهو كالرشد ضد الغنى ومن أعظم طرقه وأفضلها التفقه فلذا أعقبه بقوله (الموفق) أى المقدر وهو جرى على من يميز غير التوقيفية إذا لم يورم نقصا (للتفقه) أى التفهم وأخذ الفقه تدريجاً وهو أعنى الفقه لغة التفهم من فقه بكسر عينه فان صار الفقه سمية له قيل فقه بضمها واصطلاحاً العلم بالاحكام الشرعية العملية الناشئة عن الاجتهاد وموضوعه فعل المكلف من حيث تعاور تلك الاحكام عليه واستمداده من الأدلة المجمع عليها والكتاب والسنة والقياس والمختلف فيها كالاستصحاب ومساائله كل مطلوب خبرى يبرهن عليه فى العلم وقائده امتثال الاوامر واجتناب الزواهي وغايته انتظام أمر المعاش والمعاد مع الفوز بكل خير دنيوى وآخرى (فى الدين) وهو عرفا وضع إلهى

سائق لذوى العقول  
 باختيارهم المحمود إلى ما هو  
 خير لهم بالذات وقد يفسر  
 بما شرع من الأحكام  
 ويساويه المسئلة ما صدق  
 كالشريعة لأنها من حيث  
 أنها يدان أى يخضع لها  
 تسمى ديناً ومن حيث أنها  
 يجتمع عليها وتلى أحكامها  
 تسمى ملّة ومن حيث أنها  
 تقصد لا نقاذ النفوس من  
 مهلكاتها تسمى شريعة  
 (من) مفعول أول للوقوف  
 المعتدى للثاني باللام (لطف  
 به) أى أراد له الخير وسهله  
 عليه لكونه من عليه بفهم  
 تام ومعلم ناصح وشدة  
 الاعتناء بالطلب ودوامه  
 (واختاره) أى انتقاء اللطفه  
 وتوفيقه (من العباد) يصح  
 أن يكون بيانياً لمن فأن فيه  
 للعباد والمعبود إن عبادى  
 ليس لك عليهم سلطان  
 وشاهد ذلك الحديث  
 الصحيح من يرد الله به خيراً  
 أى عظمياً بفقته فى الدين وفى  
 رواية ويلهمه رشده  
 ومفعولاً ثانياً لا اختار فأن  
 فيه للجنس والعبد لغة  
 الإنسان واصطلاحاً المكلف  
 ولو ملكاً أو جنياً (أحمده) أى  
 أصفه بجميع صفاته إذ  
 كل منها جميل ورواية  
 جميعها أبلغ فى التعظيم ومع  
 هذا التحقيق أن الحمد الأول  
 أبلغ وأفضل ومن ثم قدم

لأولى الأبواب باختيارهم المحمود إلى الخير بالذات ويتناول الأصول والفروع وقد يخص بالفروع  
 والاسلام هو هذا الدين المنسوب إلى محمد ﷺ المشتمل على العقائد الصحيحة والأعمال الصالحة انتهت وفى  
 بعض الحواشى عليها بعضهم احتراز بقوله الهى عن الأوضاع البشرية نحو الرسوم السياسية والتدبيرات  
 المعاشية وقوله سائق لأولى الأبواب احتراز عن الأوضاع الطبيعية التى يهتدى بها الحيوانات لخصائص  
 منافعها ومضارها وقوله باختيارهم المحمود عن المعانى الاتفاقية والأوضاع القسرية وقوله إلى ما هو خير  
 لهم بالذات عن نحو صناعات الطب والملاحة فانهم ما وإن تعلقتا بالوضع الهى أعنى تأثير الاجسام العلوية  
 والسفلية وكانتا ساقطين لأولى الأبواب باختيارهم المحمود إلى صنف من الخير فليست تأثروا بهم إلى الخير  
 المطلق الذائق أعنى ما يكون خيراً بالقياس إلى كل شئ وهو السعادة الابدية والقرب إلى خالق البرية انتهى  
 سم (قوله) وقد يفسر (الخ) فالدين بالتفسير الأول شرع الأحكام وبالثانى نفس الأحكام كردى وفيه  
 توقف لأن الوضع فى الأول بمعنى الموضوع كأنه وأعلى بل قول النهاية والدين ما شرعه الله من الأحكام وهو  
 وضع الخ صريح فى الاتحاد (قوله لأنها) أى الأحكام المشروعة (قوله) ومن حيث أنها تقصد الخ عبارة النهاية  
 ومن حيث إظهار الشارح لها شرعاً وشريعة أى كإن الشريعة مشروعة المأمور هو مورد الشارحة ع ش  
 (قوله للثانى) وهو للتفقه سم وكردى (قوله) وسهله عليه) قد ينبغى تركه سم ولعله لعدم مناسيته  
 لقول المصنف المقدور للتفقه (قوله) لكونه من عليه) الاخصر الأول بان من الخ (قوله) بفهم تام الخ)  
 عبارة المغنى والنهاية قال القاضى حسين والتوفيق المختص بالمعلم أربعة أشياء شدة العناية ومعلم ذو نصيحة  
 وذكا القريحة واستواء الطبيعة أى خلوها من الميل إلى غير ذلك اه والمراد بالتوفيق المذكور تيسير  
 الاسباب الموافقة للمقصود والمحصله ع ش (قوله للطفه الخ) أى أول للتفقه سم (قوله) وشاهد ذلك  
 إلى قوله ومفعول الخ) كان المناسب اما تأخير عن بيان الأعراب وال كافى النهاية أو تقديمه عليه كافى المغنى  
 حيث قال عقب من العباد أشار بذلك إلى قوله صلى الله عليه وسلم ومن يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين أى ويلهمه  
 العمل به اه (قوله) قال فيه الخ) أى ومن للتبعض سم (قوله للجنس) والاستغراق واللعبة نهاية (قوله  
 أى أصفه بجميع صفاته) لم يرد الشارح أن هذا مدلول أحده الذى يدل هو عليه أصفه بالجميل وإنما ذلك  
 يؤخذ من مقدمتين خارجتين أشار إلى أولهما بقوله لاذكل منها جميل وإلى ثانيتهما بقوله ورعاية جميعها الخ  
 بنائى على جمع الجوامع (قوله) أبلغ فى التعظيم) أى المراد بما ذكر إذا المراد به إجماد الحمد لا الأخبار بأنه  
 سيوجدنهاية وشرح جمع الجوامع (قوله) التحقيق أن الحمد الأول أبلغ الخ) خالف الشارح المحقق فى  
 شرح جمع الجوامع وبين أن الثانى أبلغ وبسطنا فى كتابنا الآيات اليبينات تأييده ورد خلافة وما  
 اعترضوا به عليه مما لا يمتري فيه العاقل الفاضل بل يتحقق له منه أن زعم المغنى الأول منشؤه عدم إمعان  
 التامل وعدم فهم معنى الحمدين على وجهه فراجع سم وكذا وافق النهاية والمغنى للشارح المحقق عبارتهما

ويتناول الأصول والفروع وقد يخص بالفروع والاسلام هو هذا الدين المنسوب إلى محمد ﷺ المشتمل  
 على العقائد الصحيحة والأعمال الصالحة وفى بعض الحواشى عليها بعضهم احتراز بقوله الهى عن  
 الأوضاع البشرية نحو الرسوم السياسية والتدبيرات المعاشية وقوله سائق لذوى الأبواب احتراز عن  
 الأوضاع الطبيعية التى يهتدى بها الحيوانات لخصائص منافعها ومضارها وقوله باختيارهم المحمود عن  
 المعانى الاتفاقية والأوضاع القسرية وقوله إلى ما هو خير لهم بالذات عن نحو صناعات الطب والملاحة فانهم ما  
 وإن تعلقتا بالوضع الهى أعنى تأثير الاجسام العلوية والسفلية وكانتا ساقطين لأولى الأبواب باختيارهم  
 المحمود إلى صنف من الخير فليست تأثروا بهم إلى الخير المطلق الذائق أعنى ما يكون خيراً بالقياس إلى كل شئ  
 وهو السعادة الابدية والقرب إلى خالق البرية انتهى (قوله المعتدى للثانى) أعنى التفقه (قوله) وسهله) قد  
 ينبغى تركه فليتامل (قوله) أى انتقاء لطفه) أى أول للتفقه (قوله) قال فيه الجنس) أى ومن للتبعض (قوله  
 التحقيق أن الحمد الأول أبلغ الخ) خاله الشارح المحقق فى شرح جمع الجوامع وبين أن الثانى أبلغ وبسطنا

بحديث أن الحمد لله نحمده  
وليجمع بين ما يدل على  
دوامه واستمراره وهو  
الاول وعلى تجده  
وحدوثه وهو الثاني (أبلغ  
حمد) أي أنه من حيث  
الاجمال لا التفصيل اعجز  
الخلق عنه حتى الرسل  
حتى أكلمهم نبينا صلى الله  
عليه وسلم حيث قال  
لأحصى ثناء عليك أنت  
كما أئنت على نفسك  
(واكمله) أي أنه ورد  
بأنه اثناب فقط كالذي  
بعده وبأن التمام غير  
الكامل كما يوصى اليه  
اليوم أكملت لكم دينكم  
وأتممت عليكم نعمتي  
فالاتمام لازالة نقص  
الاصل والا كمال لازالة  
نقص العوارض مع  
تمام الاصل ومن ثم  
قال تعالى تلك عشرة  
كاملة لأن التمام في  
العدد قد علم وإنما بقي  
احتمال نقص بعض  
صفاته ويرد بأن هذا  
إنما يتصور في الماهيات  
الحسية لا الاعتبارية  
كاهية الحمد وبأن الاكمال  
في الآية للدين والاتمام  
للعامة التي من جملتها  
ذلك الاكمال والنصر  
العام على كل منافق  
ومعاند فلم يتعاورا على

وهو أبلغ من حمده الاول لأنه حمد بجميع الصفات برعاية الابلغية وذاك بواحدة منها وهي المالكية أي  
جميع المحامد وان لم تراعى الابلغية بان يراد الثناء ببعض الصفات فذاك البعض اعم من هذه الواحدة لصدقه  
بها وبغيرها الكثير فالثناء بالبلغ في الجملة ايضا نعم الثناء بالاول من حيث تفصيله أي تعينه اوقع في النفس  
من هذا اه وزاد الثاني فان قيل كيف يكون ابلغ مع ان الاول افتتح به الكتاب اجيب بان الحمد فيه  
لمقام التعليم والتعينة اولى اه (قوله بل اخذ البلقيني الخ) مرجوبه عن المغنى آتفا (قوله وجمع  
بينهما) يعني جمع المصنف بين الحمد بالجملة الاسمية والحمد بالجملة الفعلية وقدم الاول على الثاني فقوله تأشياً  
الخ علة لكل من الدعويين ولذا قدمه (قوله وليجمع الخ) علة الاولى فقط (قوله وحدوثه) من عطف  
اللازم ولو عكس العطف كان اولى (قوله المثنى ابلغ حمد) ينبغي انه على وجه المبالغة ولا فان اراد ابلغ الحمد  
مطلقاً فهو غير مطابق للواقع إذ حمد الانبياء من حيث الاجمال خصوصاً صاحبهم صلى الله وسلم عليه وعليهم  
ابلع من حمد المصنف لانهم بقدر من إجمالات الحمد على ما لا يقدر عليه المصنف وإن اراد حمد ما ابلغ من  
حمد ما فليس فيه كبير امر فتأمل سم (قوله من حيث الاجمال الخ) جواب سؤال عبارة المغنى والنهاية  
فان قيل كيف يتصور ان يصدر منه عموم الحمد مع ان بعض المحمود عليه وهو النعم لا يتصور حصرها كما مر  
أجيب بأن المراد أن ينسب عموم المحامد اليه تعالى على جهة الاجمال بأن يعترف مثلاً باشماله على جميع  
صفات الكمال الجلالية والجلالية ولا شك ان هذا ينطبق عليه حمد الحمد المذكور اه قال الرشيدى ومع  
ذلك لا بد من ادعاء إرادة المصنف المبالغة لان حمده ولو على وجه الاجمال بالمغنى المذكور دون حمد الانبياء  
ولو إجمالاً كما اشار اليه ابن قاسم اه (قوله ورد) أي تفسير الكمال بالتمام سم (قوله بأنه اثناب فقط)  
يعنى ان مراد المصنف بقوله واكمله مجرد اثناب فالمراد به عين المراد بقوله ابلغ حمد وتفسير الكمال بالتمام  
يقضى المغيرة وعدم الاثناب هذا ما ظهر لى ويؤيده قوله كالذى بعده أي قوله وازكاه واسمعه وقال  
الكردى قوله ورد بأنه اثناب أجيب عنه باستعمال الالفاظ المترادفة ونحوها شائع في الخطب اه  
وهذا مبني على ضدهما قلته وردة قول الشارح وبأن التمام الخ والله اعلم بحقيقة المرام (قوله ومن ثم) أي  
للفرق بينهما بذلك (قوله قد علم) أي من لفظة عشرة (قوله ويرد) أي الرد الثاني (قوله بان هذا) أي  
الفرق المذكور (قوله إنما يتصور في الماهيات الحسية الخ) قال سم لك منع هذا الحصر ثم اطال في  
رد كلام الشارح وجعله ماهية الحمد اعتبارية راجعه (قوله ومعاند) عطف تفسير لما ذكرى (قوله  
فلم يتعاورا) أي لم يتوارد الا كمال والاتمام في الآية قال سم هذا قد لا يمنع ما ذكر اه وأقول أن  
مراد الشارح بذلك إنما هو رد الاستدلال بالآية لما ذكر لا منعه فلا إشكال (قوله فيه) أي في قوله

في كتابنا الآيات البينات تأييده ورد خلافه وما عبر ضربه عليه بما لا يمرى فيه المادل القاصر بل هو رد  
منه ان زعم البعية الاول منشؤه عدم امعان التامل وعدم فهم معنى الحمد من وجهه (قوله بلغ  
حمد) ينبغي انه على وجه المبالغة إلا فان اراد ابلغ الحمد مطلقاً فهو غير مطابق للواقع إذ حمد الانبياء من حيث  
الاجمال خصوصاً صاحبهم صلى الله عليه وسلم وعليهم ابلغ من حمد المصنف لانهم بقدر من إجمالات  
الحمد على ما لا يقدر عليه المصنف وإن اراد حمد ما فليس فيه كبير امر فصار (قوله ويرد) أي تفسير الكمال  
بالتمام (قوله إنما يتصور في الماهيات الحسية الخ) منع هذا الحصر ثم ان راد بحمد انما هي حسنها في  
نفسها فلا شئ منها جسمي لها كليات والكليات لا حصر وان اراد به حمد انما هي جودده هي  
فيها في الخارج فماهية الحمد كذلك لان له ادنى الخارج ما كان حقيقاً لا حصره بالسمعة بالسمع وافق الا  
فبالبصر وايضاً ان اراد الاعتبارى الاصطلاحي فلا حصر لاننا نحن لا نأثره بالسمعة بالسمعة في  
نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار ما به لسنه ليس له جود في الخارج او ما يكون من سمعنا انما هو  
قطع النظر عن اعتبار ما لا يكون له تحقق فلا نسلم ان ماهية الحمد كذلك لا يمكن العمل بها على الاور  
فله حقيقة في الخارج بتحقيق افرادها (قوله فلم يتعاورا) هذا قد لا يمنع ما ذكر قوله فاصحاح ما فيه كان

تعالى اليوم أكلت الخ وقال الكردي الضمير راجع إلى المتعاور أى في المتعاور على شئ واحد كالحمد اه وفيه نظر ظاهر ثم رايت قال سم قوله فاتجه انهما فيه كان المراد في المذكور من الآية اه فرجع الضمير إلى الآية بتاويل المذكور (قوله وبان التهام الخ) عطف على قوله بانه اطناب الخ (قوله ويرد بفرض الخ) فيه ما فيه سم (قوله) نحو ما قبله يعنى ان هذا في الماهيات الحسية كرى قول المتن (واشهد) قال الشهاب الاشيطى في تعليقه على الخطبة معناها هنا اعلم ذلك بقلبي وايته بلساني قاصدا به الانشاء حال تلفظه وكذا سائر الاذكار والتزيهات انتهى سم (قوله اعلم) هل هو بضم الهمزة وكسر اللام كما هو مناسب لمعنى الشهادة أولا سم على حيج أقول قضية ماقدمه عن الشهاب الاشيطى ضبطه بالضم فان قوله وايته بلساني الخ ظاهر في انه بضم الهمزة وهو المناسب لمعنى الشهادة قبله ونحو قرأته بفتح الهمزة واللام ع ش عبارة الرشيدى هو بضم اوله كما ضبطه المصنف في تحرر التنبيه في باب الاذان إلا ان يفرق بين الاذان وما هنا بان الاذان المقصود منه الاعلام اه قول الشهاب الاشيطى المار بقلبي صريح في الفتح وصرح منه قول البجيرى اى اعلم واذهن فلا يكفى العلم من غير إذعان وهو تسليم القلب حقيقة ما عليه اه (قوله اى لا معبود بحق) اى في الوجود نهاية ومعنى قول المتن (إلا الله) اى الواجب الوجود قال صلى الله عليه وسلم مفتاح الجنة لا إله إلا الله وفي البخارى قيل لو هب اليبس مفتاح الجنة لا إله إلا الله قال بلى ولكن ليس مفتاح إلا وله أسنان فان جئت بمفتاح له أسنان فتح لك أى مع السابقين فان من مات مسلما لا بد من دخوله الجنة وذكرا لابن عباس قول وهب فقال صدقوا فانا اخبركم عن الاسنان ما هي فذكر الصلاة والزكاة وشرائع الاسلام معنى (قوله) تأكيد لتوحيد الذات) قديقال تأكيد لا اختصاص الالهية بالله الذى افاده النفي والاثبات سم (قوله لتوحيد الذات) اى والصفات (قوله وما بعده) اى قوله لاشريك له (قوله على نحو المعتزلة) اى مما نقل عن بعض الاشاعرة لوصح من انها بالقدرتين اى قدرته تعالى وقدره العدد (قوله فلا تعدد له بوجه) اى لا تعدد اتصال بان يتركب من اجزاء ولا تعدد انفصال بان يكون إله آخر (قوله فلا شريك له) والحاصل ان الوحدة الشاملة لوحدة الذات ووحدة الصفات ووحدة الافعال تنفى كواحدة الخمسة الكم المتصل في الذات وهو تركبها من اجزاء والكم المنفصل فيها وهو تعددها بان يكون هناك له ثان فاكتر وهذا منفيان بوحدة الذات والكم المتصل في الصفات وهو تعددها بان يكون له صفتان فاكتر من جنس واحد كقدرتين فاكتر والكم المنفصل فيها وهو ان يكون لغيره تعالى صفة تشبه صفته تعالى كأن يكون لزيد قدرة يوجد بها ويعدم كقدرته تعالى وهذا منفيان بوحدة الصفات والخامس الكم المنفصل في الافعال وهو ان يكون لغير الله تعالى فعل من الافعال على وجه الابداد وهو منفي بوحدة الافعال اى وإن كان نفيه لازما من وحدة الصفات شيخنا في حاشية الجوهرية وفي تصويره الكم المتصل في الصفات تامل (قوله الى حقائقها) اى حقائق ذاته تعالى وصفاته وافعاله ولا يلزم من النظر فيها علمها بكنها ويحتمل ان الضمير للافعال فقط (قوله بما كان) اى بما اوجده الله تعالى اى من هذا العالم (قوله في حين كان) اى

المراد في المذكور من الآية وقوله ويرد بفرض الخ فيه ما فيه (قوله واشهد) قال الشهاب الاشيطى في تعليقه على الخطبة معناها هنا اعلم ذلك بقلبي وايته بلساني قاصدا به الانشاء حال تلفظه وكذا سائر الاذكار والتزيهات اه (قوله اعلم) هل هو بضم الهمزة وكسر اللام كما هو مناسب لمعنى الشهادة او لا (قوله) تأكيد لتوحيد الذات) قديقال بل هو تأكيد لا اختصاص الالهية بالله الذى افاده النفي والاثبات (قوله ليس في الامكان الخ) صريح في إمكان غير ما كان وإلّا لقال ليس في الامكان إلا ما كان وامكان غير ما كان مع التزام أن ما كان هو الابدع يستلزم إمكان غير الابدع وإذا كان غير الابدع ممكننا فنحن أن ما كان هو الابدع بل جاز ان لا يكون هو الابدع لان غير الابدع ممكن ايضا فتامله والحاصل ان غير الابدع ان كان ممكننا جاز ان يكون هو الواقع وإلا لم يكن ممكننا فنحن أن الواقع هو الابدع وإن لم يكن ممكننا فلا يقال ليس في الامكان أبداع بما كان بل يقال ليس في الامكان إلا ما كان ويمكن أن يحجب باختيار الاول لكن الممكن بالذات قد يمتنع بالغير فجاز أن

وبأن التهام يشعر بسبق نقص بخلاف الكمال ويرد بفرض تسليمه بنحو ما قبله (وأزكاه) أنماه (وأشمله) أعمه (واشهد) أعلم أتى به للخبر الصحيح كل خطبة ليس فيها تشهد فبى كاليد الجذماء أى القليلة البركة (أن لا إله) أى لا معبود بحق (إلا الله) وفى نسخة زيادة وحده لاشريك له وحيثئذ فوجده تأكيد لتوحيد الذات وما بعده تأكيد لتوحيد الافعال رداً على نحو المعتزلة (الواحد) فى ذاته فلا تعدد له بوجه وصفاته فلا نظير له بوجه وأفعاله فلا شريك له بوجه ولما نظر إلى حقائقها وما يليق بها حجة الاسلام الغزالي رحمه الله تعالى قال ليس فى الامكان أبداع بما كان أى كل كائن إلى الابد متى دخل فى حين كان لا أبداع

منه من حيث أن العلم أتقنه  
والارادة خصصته والقدرة  
أبرزته ولا نقص في هذه  
الثلاثة فكان برونه على  
أبدع وجه وأكمله ولم  
يتفاوت بالنسبة لبارئته  
ما ترى في خلق الرحمن من  
تفاوت بل لدواته باعتبار  
الاحكام فاعتراضه باستلزام  
ذلك عجز المحدث لهذا العالم  
عن إيجاد أبدع منه أو  
بخله به أو وجوب فعل  
الاصلاح عليه وأنه موجب  
بالذات هو عين الحق والجميل  
على أنه لو أمكن أبدع منه  
بأن تتعلق القدرة باعدامه  
حال وجوده لزم اجتماع  
الضدين وهو محال لا تتعلق  
به القدرة فلم يناف ذلك  
صلوح القدرة للطرفين على  
البديلية بأن تتعلق بكل  
منهما بدلا عن الآخر ثم  
الاعتراض إنما يتوهم  
حيث لم تجعل مامصدرية  
كأهو ظاهر (الغفار) أى  
الستار لذنوب من شاء من  
عباده المؤمنين فلا يؤاخذهم  
بها ولما كان من شأن الواحد  
القهر أثره على القهار لثلاث

تنزع القلوب من تواليهما  
وليتما له ما بينهما من الطباق  
المعنوى لاشارة الاول لمقام  
الخوف والثاني لضده  
(تنبيه) فرقوا بين  
الواحد والاحد وأصله  
وحد

وجد (قوله منه) أى بما كان (قوله فكان برونه الخ) هذا التفريع يتوقف على إثبات أن العلم لا يتقن  
إلا الأبدع والارادة لا تخصص إلا الأبدع والقدرة لا تبرز إلا الأبدع. ما ذكره لا يثبت ذلك سم (قوله  
وما ذكره الخ) بمنعه ما حكاه الجلال السيوطي عن حجة الاسلام في جوابه نفسه عن السؤال عنه عن كلمته  
المذكورة من أنه تعالى إذا فعل فليس في الامكان أى فضلا منه ومنه لا وجوباً تعالى عن ذلك أن يفعل إلا لانه  
ما تقتضيه الحكمة فكل ما قضاه ويقضيه من خلقه بعلمه وإرادته وقدرته على غاية الحكمة ونهاية الاتقان ومبلغ  
جودة الصنع اه ثم قال الجلال والحاصل أنا نقول كل موجود على وجه يمكن إيجاده على عدة أوجه أخرى  
وان القدرة صالحة لذلك غير أن الوجه الذى أوجده الله تعالى عليه أبدعها لعلم الله تعالى بوجه الحكمة فيه  
وإيجاده ولا تنفى أن يوجد بعده ضده ونقول انه إذا أوجده ضده في الزمن الثانى كان ذلك الضد في الزمن الثانى  
أبدع من الضد الاول فكل موجود أبدع في وقته من خلافه اه (قوله فاعتراضه) أى قول حجة الاسلام  
المذكور و للجلال الدين السيوطي رسالة سماها بتشديد الاركان من لا أبدع في الامكان بما كان بسط فيها  
بيان مقصد حجة الاسلام من قوله المذكور وحققه بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة وأيده بكلام المفسرين  
والفقهاء والصوفيين ودفع الاعتراضات الموردة عليه بوجوه عديدة نقليّة وعقليّة راجعها (قوله عن إيجاد  
الخ) أى أن لم يقدر عليه (قوله أو بخله) أى أن اقتدر عليه (قوله أو وجوب فعل الاصلح) أى كما يقول  
به المعتزلة (قوله انه موجب الخ) أى كما يقول به الفلاسفة ورد سم دعوى الاستلزام المذكور بما نصه  
امتناع إيجاد أبدع منه لكونه لا أبدع منه ليس من قبيل العجز أو غيره بما ذكر اه (قوله على أنه لو أمكن  
الخ) هذه العلالة فرع أن الواقع هو الأبدع ولم يثبت ذلك كانهما عليه آنفا سم وقد مر هناك منعه  
(قوله حال وجوده) التقييد به غير لازم في الايراد الذى اشار اليه بل للورد ان يعبر هكذا يمكن أبدع  
من الموجود بان يعدمه ويوجد بدله أبدع منه او بان يوجد لا أبدع ابتداء فلا يلزمه ما ألزمه فليتأمل سم  
(قوله حيث لم تجعل مامصدرية) يتأمل المعنى على المصدرية سم أقول المعنى عليها كافى تشييد الاركان عن  
الركن شى عن بعضهم انه ليس في الامكان أبدع من وجود هذا العالم فانه يمكن في نفسه ولا يحصل للممكن  
من الحق سوى الوجود وقد حصل (قوله من عباده المؤمنين) يقتضى أن الكافر لا يغفر له شىء من  
المعاصي الزائدة على الكفر وهو ظاهر عميرة ويوافقه تصريحهم في الجنائز بانه لا يجوز الدعاء بالمغفرة  
للكافر ولا برده عليه القول بانه يجوز ان يغفر له سبحانه وتعالى ما عدا الشرك لانه لا يلزم من الجواز الوقوع  
الذى الكلام فيه ع ش (قوله فلا يؤاخذهم بها) عبارة غيره فلا يظهرها بالعقاب عليها (قوله من شأن  
الواحد الخ) أى فى ملكه محلى (قوله أثره) أى الغفار وقوله من تواليهما أى القهار والواحد (قوله  
ما بينهما) أى الواحد والغفار فى تعبيره تشييد للضمائر بصري (قوله لثلاث تنزع الخ) لا يقال هو معارض  
بما فى التنزيل لانا نقول المقام هنا مقام الوصف بما يدل على الرحمة والالعام فكان ذكر العباد (قوله  
عميرة (قوله من الطباق المعنوى) وهو الجمع بين معنيين متقابلتين فى الجملة (قوله واصله وحد) مبتدا  
وخبر او وحد بدل من اصله بالجرح عطف على الواحد وهو الاقرب قال الكردى ووحد بمعنى واحد وفى  
كلمات ابن البقاء ما نصه ومزته أى الاحد اما اصله اما منقلبه عن الواو على تقدير ان يكون اصله واحد

يتمنع وقوع غير الأبدع اترجميع وقوع الأبدع. نعلق العلم الارادة به لان الحكمة فيه (قوله فكان برونه)  
هذا التفريع يتوقف على إثبات أن العلم لا يتقن إلا الأبدع والارادة لا تخصص إلا الأبدع والقدرة لا تبرز  
إلا الأبدع وما ذكره لا يثبت ذلك (قوله عن إيجادا) سم (قوله امتناع إيجادا) أى كما يقول  
من قبيل المعجز أو غيره بما ذكر (قوله على أنه لو أمكن) هذه العلالة فرع أن الواقع هو الأبدع ولم يثبت ذلك  
كانهما عليه آنفا (قوله حال وجوده) التقييد بـ قوله حال وجوده غير لازم في الايراد الذى أشار  
اليه بل للورد ان يعبر هكذا يمكن أبدع من الموجود بان يعدمه ويوجد بدله أبدع منه ان وجد لا أبدع  
ابتداء فلا يلزم ما ألزمه فليتأمل (قوله حيث لم تجعل مامصدرية) يتأمل المعنى على المصدرية (قوله



بان احد يختص باولى العلم والنبي الا ان اريد به الواحد والاول كافي الاية ووصفا بالله دون واحد ووجد بان فقيه في الماهية بخلاف نفي الواحد اذ لا ينفي الاثنين فأكثر وبأنه يستعمل للمؤنث أيضا نحو لستن كأحد من النساء (٢٥) والمفرد والجمع نحو من أخذ عنه ساجزين

وبأن له جمعا من لفظه وهو الاحدون والاحاد و قول اني عبيد بترادفها ولكن الغالب استعمال احد بعد النفي اختيار له (واشهد ان محمدا) علم منقول من اسم مفعول المضعف سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم مع انه لم يؤلف قبل او ان ظهوره بالهام من الله لجده عبد المطلب اشارة الى كثرة خصاله الحمودة ورجاء ان يحمد به اهل السماء والارض لاسيما ان صح ما نقل عن جده انه رأى سلسلة بيضاء خرجت منه اضاء لها العالم فاولت بولد يخرج منه يكون كذلك (عبده) قدم لان وصف العبودية اشرف الاوصاف ومن ثم ذكر في انهم مقاماته اسرى بعبده نزل الفرقان على عبده فارحى الى عبده (ورسوله) لكافة الثقلين الانس والجن اجماعا معلوما من الدين بالضرورة فيكفر منكروه وكذا الملائكة كارجحه جمع محققون كالسبكي ومن تبعه وردوا على من خالف ذلك وصريح اية ليسكون للعالمين نذيرا اذ العالم ما سوى الله وخبره مسلم وارسلت الى الخلق كافة يؤيد ذلك بل قال البارزي انه ارسل حتى للجهادات بعد جعلها مدركة وفائدة

وعلى كل من الوجهين يراد بالاحد ما يكون واحداً من جميع الوجوه لان الاحدية هي البساطة الصرفة عن جميع انحاء التعدد عدديا او تركيبيا او تحليليا فاستهملت الكثرة النسبية الوجودية في احدية الذات ولهذا رجح على الواحد في مقام التنزيه لان الواحدية عبارة عن انتفاء التعدد العددي فالكثرة العينية وإن كانت منتفية في الواحدية إلا ان الكثرة النسبية متعقل فيها اه (قوله بان احد) كانه على الحكاية على اول احواله بصري اه (قوله وبالنبي الخ) عبارة الكلليات الاحد بمعنى الواحد ويوم من الايام واسم لمن يصلح ان يخاطب موضوع للعموم في النفي يختص بعبدي محض نحو لم يكن له كفوا احد وانتهى نحو لا يلتفت منكم احد أو استفهام يشبهها نحو هل تحسن منهم من احد ولا يقع في الاثبات لا بعد كل ويأتي في كلام العرب بمعنى الاول كيوم الاحد ومنه قل هو الله احد في احد القولين وبمعنى الواحد اه (قوله ووصفا) اي ويختص وصفاه و حال سم عبارة الكلليات قال الازهرى هو صفة من صفات الله تعالى استأثر بها فلا يشترك فيها شيء اه (قوله اذ لا ينفي) اي نفي الواحد (قوله وبانه يستعمل الخ) عبارة الكلليات يستوى فيه الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وحين اضيف اليه او اعيد اليه ضمير الجمع او نحو ذلك يراد به جمع من الجنس الذي يدل الكلام عليه فعني لا نفرق بين احد من رسله اي بين جميع من الرسل ومعنى فما منكم من احد أي من جماعة ومعنى لستن كأحد من النساء اي كجماعة من جماعة النساء اه (قوله نحو من احد عنه الخ) مثال للجمع (قوله بترادفهما) اي الواحد والاحد (قوله اختيار له) خبر وقول الخ والضمير لاني عبيد (قوله من اسم مفعول المضعف) بالاضافة (قوله المضعف) أي مكرر العين وليس هو من التضعيف المصطلح عليه عند الصرفيين وهو في الثلاثي ما كانت عينه ولا مه من جنس واحد كد وفي الرباعي ما كانت فاؤه ولا مه الاولي من جنس واحد وعينه ولا مه الثانية من جنس واحد كرولول عش (قوله سمي به نبينا الخ) ولم يسم احد بمحمد قبله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لكن لما قرب زمانه صلى الله عليه وسلم ونشر اهل الكتاب نعتهم سمي قوم أولادهم به رجاء النبوة لهم والله أعلم حيث يجعل رسالاته وهم خمسة عشر نفسا كرى (قوله بالهام) متعلق بسمى (قوله اشارة الخ) مفعول له لسمى المقيد بقوله بالهام الخ وقوله ورجاء الخ عطف عليه لكن بدون اعتبار تقيدها مله اي سمي بالاهام فتأمل عبارة المغنى سمي به إلهاما من الله تعالى بانه يكسر حمد الخلق له لكثرة خصاله الجميلة كما روى في السير انه قيل لجده عبيد المطلب وقد سماه في سابع ولادته لموت ابيه قبلها لم يسميت ابنتك محمدا وليس من اسماء ابائك ولا قومك قال رجوت ان يحمد في السماء والارض وقد حقق الله رجاءه كما سبق في علمه قال ابن العربي لله تعالى انفس اسم ولنيه كذلك اه (قوله انه راي الخ) اي عبد المطلب (قوله معلوما الخ) الاولي العطف (قوله وكذا الملائكة الخ) خلافا للنهاية عبارة قوله والشارح اي في شرح المختار من الناس ليدعوه فيه اشارة الى انه لم يبعث الى الملائكة وهو الراجح كما اوخجه الودرحمة الله تعالى في فتاويه اه وياتي عن المغنى ما يشير الى ما اختاره الشارح من بعثه الى الملائكة (قوله اذ العالم الخ) علة متوسطة بين طرفي المدعى (قوله وصرح الخ) الاولي وظاهراية الخ (قوله وخبر مسلم الخ) عطف على اية الخ (قوله يؤيد الخ) خبر وصرح الخ (قوله ذلك) اي بعثه الى الملائكة (قوله بل قول البارزي الخ) عطف على ذلك عبارة في شرح الاربعين للمصنف بل اخذ بعض المحققين بعمومه حتى للجهادات بان ركب فيها عقل حتى امنت به اه (قوله وفاته الا لرسال الخ) عبارة في شرح الاربعين فان قلت تكليف الملائكة من اصله مختلف فيه قلت الحق تكليفهم بالطاعات العملية قال الله تعالى لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون بخلاف نحو الايمان لانه ضروري فيهم فالتكليف به تحصيل الحاصل فهو محال اه (قوله من البشر) يخرج الرسول من الملائكة فان الارسال منهم هو بالمعنى اللغوي

(ووصفا) أي ويختص وصفاه هو حال

(٤ - شرواني وابن قاسم - أول) الارسال للمعصوم وغير المكلف طلب اذعانها لشرفه ودخولها تحت دعوته واتباعه تشريفا له على سائر المرسلين والرسول من البشر ذكر حرأ كمل معاصريه غير الانبياء عقلا واطنة وقوة رأى



الاصح سليم من دناءة أب  
وخنى أم وان عليا ومن منفر  
كعنى وبرص وجذام ولا  
يرد علينا نحو بلاء أيوب  
وعنى نحو يعقوب بناء على أنه  
حقيق لطوره بعد الانباء  
والكلام فيها قارنه والفرق  
أن هذا منفر بخلافه فيمن  
استقرت نبوته ومن قلة  
مرواة كأكل بطريق ومن  
دناءة صنعة كحجامة أوحى  
اليه بشرع وأمر بتبليغه  
وإن لم يكن له كتاب ولا نسخ  
كيوشع فان لم يؤمر فنبى  
لحسب وهو أفضل من النبي  
اجماعا لتميزه بالرسالة التي  
هى على الاصح خلافا لابن  
عبد السلام أفضل من النبوة  
فيه وزعم تعلقها بالحق يرد  
أن الرسالة ليها ذلك مع  
التعلق بالخلق فهو زيادة  
كمال فيها وصح خبر أن  
عدد الانبياء مائة ألف  
وأربعة وعشرون ألفا  
وخبر أن عدد الرسل ثلثمائة  
 وخمسة عشر وأما الحديث  
المشتمل على عددهما في سندله  
ضعيف وفي آخر محتاط  
لكنه انجبر بتعددده فصار  
حسنا لغيره وهو حجة وما  
يقويه تكرروا رواية أحده  
في مسنده وقد قرروا أن  
ما فيه من الضعف في مرتبة  
الحسن وبما ذكر الصريح  
في تغاير النبي والرسول

الذى هو مطلق السفارة رشيدى عبارة شيخنا ومعنى كون الملائكة رسلا أنهم واسطة بين الله وبين الخلق  
من البشر اه (قوله وخلقا) المراد به ما يشمل الكلام بقرينة ما بعده (قوله ولومن صغيرة سبوا) محله  
ما لم يترتب على ذلك تشريع واما السهو المترتب عليه ذلك لجائز كما وقع له صلى الله عليه وسلم من قيامه من  
ركعتين وسلم معتقدا الثمام بناني (قوله على الاصح) راجع لكل من الغايات الثلاثة (قوله وخنى ام)  
أى بالقصر أى خشها وزناها (قوله وعنى) وفى كلام البيضاوى فى تفسير قوله تعالى وإنا لنراك فىنا ضعيفا  
ما يصرح بعدم اشتراط فقد العنى واقره عليه شيخ الاسلام فى حاشيته بصري (قوله نحو يعقوب)  
كشعيب (قوله بناء على انه) أى عنى نحو يعقوب (قوله لطرده) أى ما ذكر من البلاء والعنى (قوله  
ان هذا) أى المقارن (قوله بخلافه) أى الطارىء (قوله ومن قلة الخ) عطف على من دناءة أب (قوله  
أوحى الخ) نعت خامس لذكر (قوله على الاصح الخ) والكلام فى نبوة رسول ورسالته وإلا فالرسول الفضل  
من النبي قطعا والنبوة أفضل من الولاية سواء كانت الولاية لنبي أو غيره شيخنا (قوله خلافا لابن عبد السلام  
الخ) فيه أن تعليله فيه لإشعار بأنه لم يرد بالنبوة المعنى المتعارف وهو الإيحاء إلى شخص بتشريع خاص به  
وبالرسالة الإيحاء بتشريع له ولغيره أو بنحو ما ذكر من الفرق بينهما على التفاسير المشهورة إذ من البين أن  
النبوة بكل هذه المعاني لها تعلق بالخلق أيضا باعتبار أن متعلقها فعل مكلف كما أن الرسالة كذلك وإن  
اختلفت كيفية التعلق ولكل منهما تعلق بالحق أيضا باعتبار صدورهما عنه وهذا البيان لا يخفى مثله على  
غير مثله فكيف به وقد شرف بالتلقيب بسلطان العلماء من سيد المرسلين عليه افضل الصلاة والتسليم  
فيجوز أن يكون مراده بالنبوة باطنها الذى هو حقيقة الولاية وهى الإيحاء بما يتعلق بالذات والصفات وما  
يلائمه مما يتعلق بأسرار الموجودات ومعرفتها على ما هى عليه وأحوال النشأة الدنيوية والاخرية  
والبرزخية وبالرسالة ظاهر النبوة الذى هو الإيحاء بالتشريع الخاص والعام إذا لاول متعلق بالحق تعالى  
والثاني متعلق بالخلق أى بتكميلهم لتهيئوا لإفاضة شئ مما من انعكاس انوار باطن النبوة المشار اليه اما  
توجيه كون الثاني متعلقا بالخلق فظاهر وكذا توجيه تعلق الاول بالحق بالنسبة لما يتعلق بالذات والصفات  
وأما بالنسبة لما ذكر معها فلان الوقوف على حقائق الموجودات واختلاف النشآت وأسرار الموجودات  
من اقوى الاسباب الباعثة على تأكيد التصديق بكمال الذات واتصافها بسنى الصفات وهذا حقيقة ما قاله  
بعض كمل العارفين من أن ولاية النبي اكمل من نبوته بصري (قوله وزعم تعلقها الخ) من اضافة المصدر الى  
مفعوله أى وزعم ابن عبد السلام تعلق النبوة بالحق وتعلق الرسالة بالخلق (قوله فهو) أى التعلق بالخلق  
(قوله ان عدد الرسل ثلثمائة الخ) (فائدة) استنبط بعض العلماء من محمد ثلثمائة وأربعة عشر رسولا فقال  
فيه ثلاث ميمات وإذا بسطت كلامها قلت فيه م م وعدتها بحسب الجمل الكبير تسعون فيحصل منها  
مائتان وسبعون وإذا بسطت الحاء والدال قلت دال بخمسة وثلاثين وحاء بتسعة فالجملة ما ذكره والاسم واحد  
فهم عدد الرسل كما قبل انهم ثلثمائة وخمسة عشر وأولوا العزم منهم خمسة كما قيل فيهم:

محمد ابراهيم موسى كلمه ه فعىس فروح هم اولوا العزم فاعلم  
معنى وترتيبهم فى الافضالية على ما فى هذا البيت ع ش وبجبرى (قوله خمسة عشر) او اربعة عشر  
او ثلاثة عشر اقوال شيخنا (قوله واما الحديث الخ) أى الواحد (قوله ضعيف) أى راو ضعيف (قوله وفى  
اخر) أى سند آخر (قوله لكنه انجبر) أى الحديث المستعمل الخ (قوله بتعددده) أى السند (قوله  
وهو) أى الحسن لغيره (قوله أن ما فيه) أى فى مسند احمد (قوله تبين غلط من زعم اتحادهما وهما  
الخ) أقول هذا القول محكى فى أكثر الكتب على أنه مرجوح لا غلط ومنها النهاية وفى ع ش بعد ذكر  
كلام الشارح ما نصه فليراجع فان جرد ما علل به ومنه ورود الخبر بعدد الانبياء الرسل لا يقتضى التعليل  
اه (قوله واسترواح الخ) عطف على قوله غلط الخ واسترواح اخذ الشئ بلا لعب تأمل (قوله فى نسبة  
الخ) متعلق بالاسترواح (قوله مع تحقيقه) أى كونه من اهل التحقيق (قوله للتحققين الخ) فى شرح

وقد صرح قبل بان الخبر ان صح بعددهما المذكور وجب ظنا اعتقاده على ان الذي في (٢٧) كلام محقق ائمة الاصلين وغيرهما خلافاً

ذلك الاتحاد وای محققین  
خلاف هؤلاء ثم رايت تليذه  
الكال بن ابي شريف اشار  
الرد عليه ببعض ما ذكرته  
ووقع في بعض كتب  
التواريخ والتفسير ما يناق  
ما ذكرناه من الشروط  
وهو تقول لا اصل له فوجب  
اعتقاد خلافه (المصطفي)  
اي المستخلص من الصفوة  
(المختار) من العالمين لدعائهم  
الى ربهم فهو افضلهم  
بنص كنتم خیر امة اخرجت  
للناس إذ کمال الامة تابع  
لكمال نبيها فبهذا هم اقتده  
إذ لا يكون مثله إلا ان  
حوى جميع كالاتهم اناسيد  
ولدادم ولا فقر آدم ومن  
دونه تحت لوائه ونبيه عن  
التفضيل بين الانبياء وعن  
تفضيله عليهم محله لقوله  
تعالى فضلنا بعضهم على بعض  
فيما يؤدي لخصومة او  
تنقيص بعضهم او هو واضع  
او قبل علمه بأنه الافضل  
(صلى الله وسلم عليه) من  
الصلاة وهي من الله الرحمة  
المقرونة بالعظيم وخص  
الانبياء بلفظها فلا تستعمل  
في غيرهم إلا تبعاً تميزاً  
لمراتبهم الرفيعة والحق بهم  
الملائكة لمنار كنهم لهم في  
العصمة وإن كان الانبياء  
افضل من جميعهم ومن  
عداهم من الصالحين افضل  
من غير خواصهم والسلام

الهمزية للشارح رحمه الله تعالى عند قول المتن كيف ترقى الخ ما يفهم منه موافقته لما نقل عن المحققين ثم قال  
على ان المحقق ابن الهمام نقل ان المحققين على ترادفهما وان كنت ردته في شرح المنهاج بصري (قوله) وقد  
صرح الخ اي ابن الهمام جملة حاله مؤيدة للاسترواح (قوله الاصلين) اي اصول الفقه واصول الدين  
(قوله وای محققين الخ) استفهام انكاري (قوله تليذه) اي ابن الهمام (قوله من الشروط) اي في الرسول  
قول المتن (المصطفي) اسم مفعول من الصفوة وهي الخلو ص روى مسلم عن واثلة بن الاسقع ان النبي ﷺ  
قال ان الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني  
من بني هاشم المختار اسم مفعول اصله مختير اختاره الله تعالى على سائر خلقه ليدعوه الى دين الاسلام  
وحذف المصنف رحمه الله تعالى المفضل عليه ليداناه به بانه افضل المخلوقات من انس وجن وملك وهو كذلك  
لان حذف المعمول يؤذن بالعموم معنى (قوله وحذف الخ) في النهاية مثله (قوله فهو افضلهم) وقد حكى  
الرازي الاجماع على انه مفضل على جميع العالمين نهاية (قوله لاذ كمال الامة الخ) بيان لوجه دلالة الآية على  
مدعاه وكذا قوله لاذ لا يكون الخ بيان لوجه الدلالة (قوله غمته لاله) اي لهذا الامر (قوله ونبيه الخ) جواب  
سؤال ظاهر البيان (قوله محله) مبتدأ ثان (قوله فيما يؤدي الخ) خبره والجملة خبر ونبيه الخ (قوله)  
لقوله تعالى الخ) علة متوسطة بين طرفي المدعى (قوله فيما يؤدي الخ) او في نفس النبوة التي لا تتفاوت إلا في  
ذوات الانبياء المتفاوتين بالخصائص نهاية (قوله وتنقيص بعضهم) اي فان ذلك كفر نهاية قول المتن  
(ﷺ) قرن الشناء على الله بالشناء على نبيه لقوله تعالى ورفعتك ذكر كأي لا ذكر الا وتذكر معي  
كافي صحيح ابن حبان ولقول الشافعي رضي الله عنه أحب أن يقدم المرء بين يدي خطبته اي بكسر الخاء وكل  
امر طلبة غير هاشم الله والثناء عليه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم معنى (قوله لا تبع الخ) وفي  
الشبر ختي على الاربعين ما نصه تتم في منع الصلاة على غير الانبياء والملائكة استقلالاً ولا كراهتها وكونها  
خلاف الاولى خلاف والاصح الكراهة واما قوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على آل ابي اوفى فهو من  
خصائصه بجبري (قوله وان كان الانبياء الخ) عبارة النهاية قالوا اي اهل السنتان النوع الانساني افضل  
من نوع الملائكة وان خواص بني ادم وهم الانبياء افضل من خواص الملائكة وهم الرسل منهم وان عوام  
بني ادم وهم الاتقياء الاولياء افضل من عوام الملائكة كالسياحين اه (قوله وجمع) الى قوله اي لفظاً في  
النهاية والمعنى (قوله والسلام) اشار بالتضييب الى انه معطوف على الصلاة سم (قوله لا خطا) بقى  
مالواتي باحدهما لفظاً والاخر خطا او بهما معاً خطا هل تنفي الكراهة او لا وهل الافراد مكرهه في حق  
بقية الانبياء ايضاً او لا لان طلب الجمع بينهما إنما ورد في حق صلى الله عليه وسلم دون بقية الانبياء ايضاً فيه  
لفظ فليراجع وكتب البيهقي على قول الاقناع اتي بها لفظاً واسعة خطاها وبخرج بذلك عن الكراهة  
ما نصه هذا وجهه والراجح خلافه فلا يخرج عن الكراهة إلا إذا أتت بهما لفظاً وخطا لمن اراد الجمع بين اللفظ  
والخط فصور الافراد المكره وخمسة ان يتلفظ باحدهما فقط او يكتب باحدهما فقط او يتلفظ باحدهما  
ويكتب الاخرى او يتلفظ بهما معاً يكتب باحدهما فقط او يكتبهما معاً ويتلفظ باحدهما فقط وصور  
القرن الخالي عن الكراهة ثلاث ان يتلفظ بهما معاً من غير كتابة او يكتبهما معاً من غير لفظ او يتلفظ بهما  
معاً ويكتبهما معاً كذلك اه (قوله اي بناء على التعميم) راجع للمعطوف فقط وفي سم ما نصه اشار  
بالتضييب الى التعميم في قوله خلافاً من عم اه (قوله وكان ينبغي وعلى اله) فديحاجب بانه ترك الصلاة على

(قوله والسلام) اشار بالتضييب الى انه معطوف على الصلاة (قوله لفظاً لا خطاً) بقى مالواتي باحدهما  
لفظاً والاخر خطا او بهما معاً خطا هل تنفي الكراهة او لا وهل الافراد مكرهه في حق بقية الانبياء  
ايضاً او لا لان طلب الجمع بينهما إنما ورد في حق صلى الله عليه وسلم دون بقية الانبياء فيه لفظاً  
(قوله اي بناء على التعميم) اشار بالتضييب الى التعميم في قوله خلافاً من عم (قوله وكان ينبغي وعلى اله)

وهو التسليم من الافات المنافية لغايات الكالات وجمع بينهما لنقله عن العلماء كراهة افراد أحدهما عن أى لفظاً لا خطاً خلافاً  
لمن عم قيل والاخر اداناً محققاً لاختلاف المحاسن الكتابية بناء على التعميم كان ينبغي على الانبياء تبعاً عليهم بالصلاة

لأنهم ملحقون بهم بقياس أولى لأنهم أفضل من الالاصحبة لهم والنظر لما فهم من البضعة الكريمة إنما يقتضى الشرف من حيث الذات وكلامنا في وصف يقتضى أكثرية العلوم ( ٢٨ ) والمعارف (وزاده فضلا وشرفا) الظاهر ترادفهما فالجمع للأطناب ويحتمل الفرق بأن

الأول لطلب زيادة العلوم والمعارف الباطنة والثاني لطلب زيادة الاخلاق الكريمة الظاهرة ثم رايت من فرق بأن الأول ضد النقص والثاني علو المجد وهو أميل إلى الترادف (لديه) أى عنده وسؤال الزيادة لا يشعر بسبق نقص لأن الكامل يقبل زيادة الترقى في غايات السكال فاندفع زعم جمع امتناع الدعامه صلى الله عليه وسلم عقب نحو ختم القرآن باللهم اجعل ثواب ذلك زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم على أن جميع أعمال أمته يتضاعف له نظيرها لانه السبب فيها أضعافا مضاعفة لا تحصى فهي زيادة في شرفه وإن لم يستل له ذلك فسؤاله تصریح بالمعلوم (اما بعد) بالبناء على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه فان لم ينو شيئا نونت وإن نوى لفظه نصبت على الظرفية أو جرت بمن وهي للانتقال من اسلوب إلى آخر وكان صلى الله عليه وسلم يأتي بها في خطبه فهي سنة قيل وأول من قالها داود صلى الله عليه وسلم ورجح ويرد بأنه لم يثبت عنه تكلم بغير لغته وفصل الخطاب الذى أوتيه هو فصل الخصومة أو غيرها

الآل والصحب إشارة إلى أنه لا حرج في ذلك ولا كراهة سم (قوله) لأنهم أى أصحابه صلى الله عليه وسلم (قوله من البضعة) وهي القطعة من اللحم يعنى أنهم قطعة منه كردى (قوله الظاهر) إلى المتن في النهاية (قوله) وهو أميل إلى الترادف) فيه نظر سم على حجج ولعله ان انتقاء النقص لا يحصل مجدا ولا رفعة مثلا كفعل المباحات والمجد فوق ذلك كالسخاوة وعلو الهمة في العبادات وغير ذلك ع ش (قوله بالبناء على الضم الخ) محله إذا كان المضاف اليه معرفة اما إذا كان نكرة فتعرب نوى معناه أو لا كافى التصريح ووجه ان المضاف اليه المعرفة جزئى فيكون حيث تشيئها بالحرف في الاحتياج إلى الجزئى بخلاف النكرة فضعت المشابهة فبقى على الأصل في الأسماء من الاعراب ع ش (قوله لحذف المضاف اليه الخ) ظاهره أن سبب بنائها المشابهة بالحرف في الافتقار ورد بان الافتقار الموجب للبناء إذا كان المضاف اليه جملة وهو هنا مفرد فعلة بنائها شبيهها بأحرف الجواب كنعم في الاستغناء بها عما بعدها فاللام للتوقيت لا للتعليل (قوله فان لم ينو شيئا نونت) أى بالنصب والرفع عبارة النهاية وروى تنوينها مرفوعة ومنصوبة لعدم الاضافة لفظا وتقدير ا ه (قوله) أو جرت بمن) لعل هذا باعتبارها في الجملة لا في خصوص هذا التركيب سم أقول وكذا قوله فان لم ينو شيئا نونت فان المقصود بهذا التركيب هنا وهو كافى الأطول تذكر ابتداء تأليفه بهذه الامور المتبرك بها ليكون أن الشروع فيما بعدها غير ذاهل عنها فزيد في التبرك لا يحصل إلا بملاحظة المضاف اليه (قوله) للانتقال من اسلوب إلى آخر) أى بقصد نوع من الربط فان اما بعد لما كان معناه مهما يكن من شيء فكذلك وكذا افاد أن ذلك الكذا مربوط بكل شيء وواقع على وجه اللزوم بالدعوى بعد الحمد والثناء فافاد ربطه بما قبله بانه واقع بعده ولا بد ان يعقوب قال المغنى ولا يجوز الاتيان به في أول الكلام ا ه أى صناعة ولا فيجوز شرعا او المراد لا يستحسن بحيرى (قوله فهي سنة) أى في الخطب والمكاتبات معنى (قوله) وأول من قالها داود الخ) وهو أشبهه نهاية أى أقرب للصحة من جهة النقل ع ش عبارة البجيرمى وهو الا شهر وهى فصل الخطاب الذى أوتيه لأنها تفصل بين المقدمات والمقاصد والخطب والمواعظ ا ه (قوله) ويرد بأنه لم يثبت الخ) لقائل ان يقول ان مجرد هذا لا يرد نقل الثقات تكلمه بهذا الامر الخاص من غير لغته خصوصا مع انه قد توافقت اللغات سم (قوله غالبا) عبارة النهاية والمطول واصلاهما مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة فوقعت كلمة إمام وضع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناه فلتضمنها معنى الشرط لزومتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ا ه وفي حواشيهما ما حاصله وإنما لزمت الفاء بعد ا ه ولم تلزم بعد غير ه من الشرط لان اما لما كانت دلالتها على معنى الشرط بالنيابة ضعفت فاحتاجت إلى دليل لذلك فوجب لزوم الفاء كليا بخلاف غير ه من الشرط فان دلالتها على الشرطية بالاصالة ا ه ويمكن ان يعتذر عن الشارح بأن تقييده بالغالب للاحتراز عن حذفها في نحو فالما الذين اسودت وجوههم اكفرتم أى ليقال لهم اكفرتم وإن كان قليلا (قوله) ومن ثم أنا داخل) راجع إلى قوله مع مزيدا كيد (قوله) ومن ثم كان الخ) راجع إلى ما قبله (قوله) الاصل) أى ما حق التركيب ان يكون عليه وإنما لم يستعمل هذا الاصل اختصارا فخرى على المطول (قوله)

قد يجاب بأنه ترك الصلاة على الآل والصحب إشارة إلى أنه لا حرج في ذلك ولا كراهة (قوله) وهو أميل إلى الترادف) فيه نظر (قوله بالبناء على الضم) ورتفع أى يتنوين على عدم نية ثبوت شيء فالرفع على اصل المبتدأ بكرى قال الشيخ خالد في شرح النوضيح وقال الحوفي وإنما يتيان أى قبل وبعد على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة اما إذا كان نكرة فانها يعرب بان سواء نويت معناه أو لا ا ه ومثله في كذا لا ستاذ البكرى وشرح العباب للشارح (قوله) فان لم ينو شيئا نونت) لم يبين ان التنوين مع النصب كما هو المشهور حينئذ أو مع الضم (قوله) أو جرت بمن) لعل هذا باعتبارها في الجملة لا في خصوص هذا التركيب (قوله) لم يثبت عنه

بكلام مستوعب لجميع المعبرات من غير اخلال منها بشيء وفي خبر ضعيف أن يعقوب قالها وتلزم الفاء في حيزها غالبا لتضمن هذا أمام معنى الشرط مع مزيد تأكيد ومن ثم أفاد أما زيد فذا هب مالم يفده زيد ذاهب من أنه لا محالة ذاهب وأنه منه عمة ومن ثم كان الاصل

هنا) احترز به عن نحو امار يشافانا افضلها فان التقدير مهما ذكرت قريشا الخ عبد الحكيم (قوله كما اشار اليه سيبويه الخ) وقال بعض الافاضل من ادسيويه بيان المعنى البحث وتصور ان امار تفيد لزوم ما بعد فاتها لما قبلها لانه كان في الاصل كذلك بل الاصل ان يكن في الدنيا شيء لحذف الشرط وزيدت ما وادغمت النون في الميم وفتحت الهمزة والتفصيل في الرضى (قوله في تفسيره) أى تركيب أما بعد قوله مهما ببساطة لا مركبة من مه وما ولا من ما ما خلا فالزاعمين ما قاموس (قوله بعد ما ذكر) التحقيق ان بعد من متعلقات الجزاء لا من متعلقات الشرط فالتقدير عليه مهما يكن من شيء بعد ما ذكر رشيدى وحفيد السعد وشيخنا (قوله بفتح أوله) أى مصدر او ضمه أى اسما وفي المختار الشغل بضم الشين وسكون الغين وضمها وفتح الشين وسكون الغين وفتحها فصارت اربع لغات واجمع اشغال وشغلة من باب قطع ولا تنقل اشغله لانه لغزة دينة اه وفي القاموس واشغله لغة جيدة او قليلة اور دينة اه ع ش (قوله المعهود) إلى قوله واختصاصه في المعنى وقال في النهاية واللام في العلم للجنس اول للبعد المذكورى وهو الفقه المتقدم في قوله للنفقة او العلم الشرعى الصادق بالتفسير والحديث والفقه المتقدم في قوله في الدين أو لا يستغراق افراد العلم المشروع أى الذي يسوغ تعلمه شرعا قال بعضهم وعدته تزيد على المائة اه قال ع ش قوله تزيد على المائة هذا لا يبين ما هو المشهور بتباين كليابل الفقه مثلا يجمع انواعا كل منهما مسمى باسم عند من اعتبرها بذلك العداه (قوله وآلاتها) عطف على قوله بالتفسير (قوله واختصاصه الخ) هذا صريح في خروج الآلات عن الوصية سم أى كما صرح به الشارح هناك (قوله بنحو الوصية) أى كالموقف (قوله ففرض عينه) ما وجه التفریع إلا ان يجعل الفاء للتفسير (قوله افضل الخ) قضيته انه افضل من نحو الصلاة المفروضة سم (قوله وافضله) أى فرض عين العلم معرفة الله تعالى مقتضاه أن المراد بالعلم هنا ما يشمل علم التوحيد وقدينا فيه قوله السابق وهو التفسير الخ ولوزاد هناك قوله او جنس العلم او كل علم يسوغ تعلمه نظير ما مر عن النهاية لكان اظهر واسلم (قوله وكل منهما) أى من الوجوب بالشرع والوجوب بالعقل (قوله يلزمه دور الخ) قال في المواقف احتج المعتزلة بانه لو لم يجب إلا بالشرع لزم الخاتم الانبياء اذ يقول المكلف لا انظر ما لم يجب أى النظر ولا يجب ما لم يثبت الشرع ولا يثبت الشرع ما لم أنظر واجيب عنه بوجهين احدهما انه مشترك الا لزام اذ لو وجب النظر بالعقل فبالنظر اتفاقا فيقول لا انظر ما لم يجب ولا يجب ما لم أنظر إلى ان قال في المواقف وشرحه الثاني الحل وهو ان قولك لا يجب النظر على ما لم يثبت الشرع عندى قلنا هذا إنما يصح لو كان الوجوب عليه بحسب نفس الامر موقفا على العلم بالوجوب المستفاد من العلم بثبوت الشرع لكنه لا يتوقف الوجوب في نفس الامر على العلم اذ العلم بالوجوب موقوف على الوجوب ولو توقف الوجوب على العلم بالوجوب لزم الدور ولزم ايضا ان لا يجب شئ على الكافر بل نقول الوجوب في نفس الامر يتوقف على ثبوت الشرع في نفس الامر والشرع ثابت في نفس الامر علم المكلف بثبوته او لم يعلم نظره فيه او لم ينظر وكذلك الوجوب أى ثابت في نفس الامر مطلقا وليس يلزم من هذا تكليف الغافل لان الغافل من لم يتصور التكليف لا من لم يصدق به وهذا معنى ما قيل ان شرط التكليف هو التمكن من العلم به لا العلم به وبهذا الحل ايضا يدفع الاشكال عن المعتزلة فيقال قولك لا يجب النظر على ما لم أنظر باطل لأن الوجوب ثابت بالعقل في نفس الامر لا يتوقف على علم المكلف بالوجوب والنظر فيه اه وبه يتضح الدور والجواب عنه سم (قوله لا يحيد عنه) أى لا يخلص عنه ويأتى بيان الدور والجواب عنه في فصل إنما يجب الصلاة على كل مسلم كردى ومرآ فاعن سم بيانها (قوله وفرض الكفاية منه) الاولى وفرض كفايته (قوله وكون معرفة الله الخ) جواب سؤال لشامان

الخ) لقائل أن يقول مجرد هذا لا يرد نقل الثقات تكلمه بهذا الامر الخاص من غير لغته خصوصا مع أنه قد تنافى اللغات (قوله واختصاصه الخ) هذا صريح في اختصاص الآلات عن الوصية (قوله ففرض عينه) ما وجه التفریع إلا ان يجعل الفاء للتفسير وقوله افضل الفروض قضيته انه افضل من نحو الصلاة المفروضة (قوله يلزمه دور الخ) قال في المواقف احتج المعتزلة بانه لو لم يجب إلا بالشرع لزم الخاتم الانبياء

هنا كما أشار اليه سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء بعد ما ذكر (فان الاشتغال) افتعال من الشغل بفتح أوله وضمه (بالعلم) المعهود شرعا وهو التفسير والحديث والفقه وآلاتها واختصاصه بالثلاثة الاول عرف خاص بنحو الوصية (من افضل الطاعات) ففرض عينه أفضل الفروض العينية لتفرعها عليه وأفضله معرفة الله تعالى لأن العلم يشرف بشرف معلومه وهى واجبة اجماعا وكذا النظر المؤدى اليها ووجوبهما بالشرع عند أكثر الاشاعرة اذ لاحكم قبل الشرع وعند بغض منا والمعتزلة بالعقل وبسط ذلك يطول قيل وكل منهما يلزمه دور لا يحيد عنه اه وليس كذلك وفرض الكفاية منه افضل فروض الكفايات ونقله أفضل من بقية النوافل وكون معرفة الله تعالى أفضل مطلقا ثم بقية العلوم على ما تقرر من التفصيل لا ينافى

عد ذلك من الأفضل إذ  
بعض الأفضل قد يكون  
أفضل ببقية أفراده وقد لا  
فزع خروج المعرفة أو  
إيرادها غير صحيح وحيث  
قال في معطوف على أفضل  
كما يأتي ويصح عطفه على  
من أفضل لما تقر وأن كونه  
أفضل لا ينافي أنه من الأفضل  
وبؤيده ما صح عن أنس  
كان صلى الله عليه وسلم من  
أحسن الناس خلقا فأتى  
هنا بمن مع أنه صلى الله عليه  
وسلم أحسن الناس خلقا  
إجماعا فتج أن كون الشيء  
من الأفضل لا ينافي كونه  
أفضل بنص كلام أنس  
هذا الذي هو أقوى حجة في  
مثل ذلك وقالت عائشة  
رضي الله عنها كما صح عنها  
أيضا فإذا انتهك من محارم  
الله تعالى شيء كان من  
أشد هم في ذلك غضبا فأتت  
بن مع أنه أشد هم وزعم  
بعض من لا تحقيق عنده  
أن من هنا زائدة بخلافها  
في كلام أنس \* فإن قلت  
إذا تقر أن الاشتغال بالعلم  
أفضل الطاعات فما فائدة  
من الموهمة خلاف ذلك  
كما هو المتبادر منها \* قلت  
فأدتها الإشارة إلى التفصيل  
الذي ذكرته وهو أن كلا  
من العلوم الثلاثة أفضل  
بقية أفراد نوعه

ادخل معرفة الله تعالى في العلم بقوله وأفضله معرفة الله تعالى (قوله عد ذلك) أي العلم كرمي أي الشامل على  
معرفة الله (قوله إذ بعض الأفضل قد يكون الخ) يعني أن الأفضل في ذاته متفاوت الرتب ولا يلزم من كون  
الشيء بعض الأفضل أن لا يكون أفضل كالنبي صلى الله عليه وسلم فإنه بعض الأفضل الذين هم الأنبياء مع أنه  
أفضلهم عميرة (قوله أفضل ببقية الخ) المراد بالأفراد هنا ما يشمل الإضافية (قوله فزع خروج المعرفة) أي  
عدم اندراجها في العلم كما هو ظاهر المحل وصرح المعنى (قوله أو إيرادها) أي إيراد المعرفة بزعم المناقاة بين  
كونها أفضل مطلقا كونها من الأفضل ويجوز إرجاع الضمير إلى المناقاة (قوله وحيث) أي حين إذ دخل  
المعرفة في العلم هنا (قوله كما يأتي) أي من تقدير من (قوله ويصح الخ) أي خلافا للمحل والنهاية والمعنى  
عبارته قال الشارح ولا يصح عطف أولى على من أفضل للتناهي بينهما على هذا التقدير أي لو قدر عطف أولى  
على من أفضل كان كونه أولى ما انفقت الخ مناقيا لكونه من أفضل الطاعات لأن كونه أولى يستلزم كونه  
أفضل وكونه من أفضل يستلزم كونه من أولى لا كونه أولى فالإشارة بهذا التقدير إلى تقدير عطف أولى على  
من أفضل اهـ (قوله عطفه على من أفضل) أي فلا اشتغال بالعلم الشامل لمعرفة الله تعالى أفضل على الإطلاق  
وهو بعض فروض العين التي هي أفضل من غيرها بقى شيء آخر وهو أنه يجوز أن المصنف أراد بالعلم ما عدا  
معرفة الله تعالى بل هذا هو الظاهر وحيث قد لا بد منها ويمتنع عطف أولى على من أفضل ويحمل على هذا  
كلام المحل سم أي فالزاع لفظي وكلام المحل ومن تبعه معنى على عدم شمول العلم في الماتن للمعرفة وكلام  
الشارح على الشمول (قوله أن كونه) أي الشيء وقال السكردي أي العلم (قوله وبؤيده) أي ما تقر من عدم  
المناقاة (قوله أتي الخ) أي أنس والفاء للتعليل (قوله فتج) أي ثبت (قوله هذا) نعمت لكلام أنس وقوله  
الذي الخ نعمت لهذا (قوله وقالت عائشة كما صح الخ) هلا قال وما صح عن عائشة أيضا الخ (قوله أيضا) أي  
كحديث أنس (قوله أن من هنا الخ) أي في حديث عائشة (قوله الموهمة خلاف ذلك) أي مساواته لبقية  
أفراد الأفضل (قوله كما هو) أي الخلاف (قوله فادتها الإشارة الخ) في إفاقتها الإشارة إلى ما ذكره نظر ظاهر  
لأن كونه بعض الأفضل صادق مع مساواته لبقية أفراد الأفضل بل بعض الطاعات غير المعرفة الأفضل من  
الاشتغال بالعلم حتى من فرض العين منه فإنه لو تعارض مع صلاة الرض في وقتها انقضى نبي بل أو غير نبي من  
الهلاك تعين تقديم الانقاد وكان أفضل من فعل الصلاة في وقتها سم وقوله أنه لو تعارض مع صلاة القرص

إذ يقول المكلف لا أنظر ما لم يجب أي النظر ولا يجب ما لم تثبت الشرع ولا يثبت الشرع ما لم أنظر وأوجب  
عنه بوجهين أحدهما أنه مشترك الإلزام إذ لو وجب النظر بالعقل لبا النظر اتفاقا فيقول لا أنظر ما لم يجب  
ولا يجب ما لم أنظر إلى أن قال في المواقف وشرحه الثاني الحل وهو أن قولك لا يجب النظر على ما لم يثبت الشرع  
عندي قلنا هذا إنما يصح لو كان الوجوب عينه بحسب نفس الأمر موقر فاعلى العلم بالوجوب المستفاد من  
العلم بثبوت الشرع أسكنه لا يتوقف في نفس الأمر على العلم به إذ العلم بالوجوب موقوف على الوجوب فلو  
توقف الوجوب على العلم بالوجوب لزم الدور ولزم أيضا أن لا يجب شيء على الكافر بل نقول الوجوب في  
نفس الأمر يتوقف على ثبوت الشرع في نفس الأمر والشرع ثابت في نفس الأمر علم المكلف بذوته أو لم  
يعلم نظريه أو لم يظن وكذلك الوجوب أي ثابت في نفس الأمر طاعة أو ليس يلزم من هذا تكليف العاقل لأن  
العاقل من لم ينصوّر التكليف لا من لم يصدق به وهذا معنى ما قيل إن شرط التكليف هو التمسك من العام به  
لا العام به وهذا الحل أيضا يندفع الإشكال عن المعتزلة فيقال قولك لا يجب النظر على ما لم أنظر باطل لأن  
الوجوب ثابت بالعقل في نفس الأمر لا يتوقف على علم المكلف - بالوجوب ولطريقه اهـ وبه يوضح الدور  
والجواب عنه (قوله ويصح عطفه على من أفضل) أي فلا اشتغال بالعلم الشامل لمعرفة الله تعالى أفضل على  
الإطلاق وهو بعض فروض العين التي هي أفضل من غيرها (قوله الإشارة الخ) في إفاقتها الإشارة إلى ما ذكر  
نظر ظاهر لأن كونه بعض الأفضل صادق مع مساواته لبقية أفراد الأفضل ببقية أفراد نوعه ويجوز أن  
المصنف أراد بالعلم ما عدا معرفة الله تعالى بل هذا هو الظاهر وحيث قد لا بد منها ويمتنع عطف أولى على من

آخر أعلى منه الا ترى ان  
فرض الكفاية منه وان  
كان أفضل بقية فروض  
الكفايات والنوافل وعليه  
حمل قول الشافعي رضي الله  
تعالى عنه الاشتغال بالعلم  
أي الذي هو فرض كفاية  
أفضل من صلاة النافلة هو  
مفصول بالنسبة للفروض  
العينية غير العلم ونفله  
أفضل النوافل كما هو ظاهر  
كلام الشافعي إذ حمله  
المذكور بعيد لان فرض  
الكفاية من العلم وغيره  
أفضل من نفل الصلاة فلا  
خصوصية للعلم حينئذ ولا  
بدع أن يخص قولهم أفضل  
عبادة البدن الصلاة بغير  
ذلك ومفصول بالنسبة  
لفروض الكفاية والعين  
من غير العلم فلم يصح حذف  
من لهذا الاعتبار لثلايوهم  
انه أفضل من غيره وان  
اختلف الجنس فتأمل ثم  
فضله الوارد فيه من الآيات  
والاخبار ما يحمل من له  
ادنى نظر الى كمال استقراغ  
الوسع في تحصيله مع  
الاخلاص فيه انما هو لمن  
عمل بما علم حتى يتحقق  
فيه ورائة الانبياء وحيازة  
فضيلة الصالحين القائلين  
بما تحتم عليهم من حقوق  
الله تعالى وحقوق خلقه  
ويظهر حصول ادنى مراتب  
ذلك بالا تصاف بوصف

الخ لعله تعليل لما قبله على طريق المقايسة فلا يردان حق التهرب ان يقول مع الاشتغال بفرض عين العلم  
كعلم كيفية الصلاة المفروضة عينا واجاب بعضهم عن اعتراض سم بان مراد التحفة ان كلاما من العلوم  
الثلاثة أي فرض عين العلم وفرض كفايته ونفله أفضل بقية افراد نوعه من حيث انه طاعة لدخوله تحتها اه  
أي وليس غير الانفاذ في صورة المعارضة المذكورة من الاشتغال بغير المعرفة طاعة (قوله) ومفصول  
بالنسبة (الخ) وظاهره لا يتأتى في فرض عين العلم ولذا تركه في التفصيل الآتي آنفا (قوله) ان فرض الكفاية  
منه (أي من العلم) (قوله) وعليه (أي فرض الكفاية) (قوله) هو مفصول (الخ) خبر ان فرض (الخ) (قوله) ونفله  
أفضل (الخ) عطف على اسم ان وخبره (قوله) وحمله المذكور (أي على فرض الكفاية) (قوله) ولا بدع (الخ)  
جواب سؤال نشأ عن قوله ونفله أفضل النوافل (الخ) (قوله) بغير ذلك (أي بغير العلم) وقد يستغنى عن  
التخصيص بادعاء عدم اندراج العلم في عبادة البدن لإذ المتبادر منها اعمال الجوارح دون القلب (قوله)  
ومفصول (الخ) عطف على أفضل النوافل (قوله) فلم يصح حذف من (الخ) أقول إذ لم يصح حذف من بهذا  
الا اعتبار لم يصح عطف اولى على من أفضل بهذا الاعتبار فهذا ينافي قوله السابق ويصح عطفه (الخ) الا ان يكون  
ذلك باعتبار آخر وهو أن لا ينظر الى افراد العلم ولا الى اصنافه ويحمل الكلام على نوعه فيصح ان نوع  
الاشتغال بالعلم أفضل على الاطلاق من نوع الاشتغال بغيره ويصح حينئذ عطف اولى على من أفضل  
وحذف من وانما اتى بها اشارة الى انه يكفي في حمل العاقل على الاشتغال به كونه بعض الأفضل وان لم يكن أفضل  
على الاطلاق ولا ينافي افضليته على هذا التقدير كون بعض افراد مفصولا كما علم من تفصيله الذي ذكره كما  
ان نوع الانسان أفضل من نوع الملك وان كان بعض افراد الملك أفضل من بعض افراد سم بحذف (قوله)  
الجنس) الا نسب لسابقة النوع (قوله) من الآيات والاخبار) اورد النهاية جملة منها والمغنى جملا كثيرة  
منها ومن الآثار وقوله ما يحمل فاعل الوارد (قوله) الى كمال) متعلق بنظر (قوله) على استقراغ (الخ) متعلق  
بمحمل (قوله) مع الاخلاص فيه (الخ) الاولى انما هو فيمن أخلص فيه وعمل بعلمه حتى (الخ) عبارة المغنى ثم اعلم  
ان ما ذكرناه في فضل العلم انما هو فيمن طلبه مريدا به وجه الله تعالى فمن اراده لغرض ديني كمال او رياسة  
او منصب او جاه او شهرة او استمالة الناس اليه او نحو ذلك فهو مذموم ثم ذكر آية واخبارا واثارا واردة في  
ذمه والشديد عليه (قوله) القائلين (الخ) صفة كاشفة للصالحين (قوله) ذلك (أي العمل او الصلاح) (قوله) الماتن  
ما انفقت (الخ) وهو العبادات نهاية وقضية قول الشارح الآتي تعللنا (الخ) ان ما واقعة على مطلق علم ولعل

أفضل ويحمل على هذا كلام المحلى وقوله على هذا التقدير أي مع مراعاة مطابقة ما أفاده من انه بعض الأفضل  
لا الأفضل للواقع فليتأمل بل بعض الطاعات غير المعرفة أفضل من الاشتغال بالعلم حتى من فرض العين منه  
فانه لو تعارض مع صلاة الفرض في وقتها انقاذني او غيرني من الهلاك تعين تقديم الانقاذ وكان أفضل من  
فعل الصلاة الفرض في وقتها (قوله) فلم يصح حذف من) أقول إذ لم يصح حذف من بهذا الاعتبار لم يصح  
عطف اولى على من أفضل بهذا الاعتبار ولا يصح حذف من والمقرر خلافه وحينئذ فهذا ينافي قوله السابق  
ويصح عطفه على من أفضل الا ان يكون ذلك ببعض الاعتبارات نعم لنا ان لا ننظر الى افراد العلم ولا الى اصنافه  
ويحمل الكلام على نوعه فيصح لنا ان نوع الاشتغال بالعلم أفضل على الاطلاق من نوع الاشتغال بغيره ويصح  
حينئذ عطف اولى على من أفضل ويصح ايضا حذف من وانما اتى بها اشارة الى انه يكفي في حمل العاقل على  
الاشتغال به كونه بعض الأفضل وان لم يكن أفضل ولا ينافي افضليته على هذا التقدير كون بعض افراد  
مفصولا كما علم من تفصيله الذي ذكره كما ان نوع الانسان أفضل من نوع الملك وان كان بعض افراد الملك  
أفضل من بعض افراد نوع الرجل أفضل من نوع المرأة وان كان بعض افراد المرأة أفضل من بعض  
افراد الرجل فليتأمل (فان قلت) يمكن حمل كلام الشارح على ذلك فيكون هذا محترز قوله بهذا الاعتبار  
(قلت) لا مانع وقد يقال هذا الاعتبار ان كان مراد المصنف لم يصح غيره والام يصح توجيه كلامه به فليتأمل

آثره لأنه لا يقال إلا فيما  
صرف في خير وما عداه  
ولو في مكروه يقال فيه  
ضيق وخسر وغرم وبناء  
للجهول للعلم بفاعله  
ولكون عينه غير منظور  
إليها بخصوصها وليعم  
(فيه) تعلما وتعلما (نفائس  
الأوقات) من إضافة  
الأعم إلى الأخص أو  
الصفة إلى الموصوف أو  
هي بيانية ومفرد نفائس  
نفسية لانفيس كما أفاده  
قوله الآتي من النفائس  
المستجدات إذ فعائل  
إنما تكون جمعا لفعيلة  
فاضافتها للأوقات التي  
هي جمع مذكر لتأويلها  
بالساعات شبه شغل  
الأوقات بالعلوم بصرف  
المال في الخير المكسب عنه  
بالانفاق ووصفها بالنفاسة  
المقتضية لخطر القدر وعزة  
النظير إشارة إلى أن فاعلتها  
بلاخير لا يمكن تعويضه  
ومن ثم قيل الوقت سيف  
أن لم تقطعه قطعك (وقد  
للتحقيق هنا) أكثر  
أصحابنا الذين نظمنا  
وإياهم سلك اتباع الشافعي  
رضي الله عنه تشبيها  
بالمجتمعين في العشرة  
بجامع الموافقة وشدة  
الارتباط وهو جمع صحب  
الذي هو اسم جمع لصاحب

ما في النهاية أحسن منه (قوله آثره) أي على نحو صرفت سم (قوله لأنه لا يقال الخ) قال في الدقائق يقال  
في الخير انفق وفي الباطل ضيعت وخسرت وغرمت مغنى ومقتضاه أن الأفعال الثلاثة في الشرح ببناء  
الفاعل ويجوز كونها ببناء المفعول أيضا على وفق ما في المتن (قوله في خير) المراد به ما يشمل المباح بقرينة  
ما بعده (قوله للعلم بفاعله) أي أنه المكلف أو طالب العلم (قوله وليعم) أي مع الاختصار (قوله لتعلما الخ)  
تمييز يحول عن المضاف (قوله من إضافة الأعم) إلى قوله كما أفاده في النهاية والمغنى (قوله من إضافة الأعم إلى  
الأخص) أي كسجد الجامع (قوله أو الصفة إلى الموصوف) أي كجرد قطيفة أي قطيفة مجرودة إذا لاوقات  
كلها نفيسة (قوله أو هي بيانية) أي والمراد بنفائس الأوقات أزمنة الصحة والفرغ مغنى عبارة النهاية ويجوز  
أن تكون إضافة بيانية لأن الإضافة البيانية على تقدير من البيانية أو التبعية أو الابتدائية والكل يمكن  
هنا لأن الأوقات وإن كانت نفيسة كلها في الحقيقة لكن بعضها يعد في العرف نفيسا بالنسبة إلى بعض آخر  
وقد جاء الشرع بتفضيل بعضها أه قال الرشيدى والراجح أن الإضافة البيانية هي التي تكون على معنى من  
المدينة للجنس لا مطلقا فلعل ما ذكره طريقة أو أن مراده حكاية أقوال في المسئلة أه (قوله كما أفاده الخ)  
كان وجه الإفادة أن الوصف بجمع المؤنث اعنى المستجدات يدل على أن موصوفه جمع نفيسة سم (قوله  
إذ فعائل الخ) عبارة النهاية إذ لا يصح أن يكون جمعا لنفيس وإنما هو جمع لكل رباعي مؤنث بمدة قبل آخره  
محتوما بالتاء أو مجردا عنها أه (قوله فاضافتها) أي نسبتها (قوله لتأويلها بالساعات) أو كان المصنف قد  
وصف الأوقات بالنفيسة ثم جمع النفيسة على النفائس مغنى (قوله شبه شغل الأوقات الخ) هلا قال شبه  
الأوقات بالأموال واستدل بها الاتفاق على طريق الاستعارة بالسكنية (قوله المكسب عنه الخ) أي المعبر عنه  
بالانفاق مجازا مغنى ونهاية أي استعارة رشيدى (قوله ووصفها بالنفاسة الخ) أي اضاف إليها صفتها  
للسجع نهاية ومغنى (قوله بلاخير) أي عبادة نهاية (قوله أن لم تقطعه قطعك) أي أن لم تشغله بالعبادة  
فأتك (قوله للتحقيق هنا) أي لا للتكثير وقال الشيخ عميرة أنها لهما معا ويراد عليه أن التكثير مستفاد من  
قوله وأكثر وجعلها للتكثير يصير المعنى وكبرا كسار أصحابنا وهو غير مراد عن قول المتن (أكثر  
أصحابنا) أي بمجموعهم لا كل فرد منهم عميرة (قوله الذين نظمنا الخ) عبارة المغنى أي اتباع الشافعي رضي  
الله تعالى عنه فالصحة منها الاجتماع في اتباع الإمام المجتهد فيما يراه من الأحكام فهو مجاز سببه الموافقة بينهم  
وشدة ارتباط بعضهم ببعض كالصاحب حقيقة أه (قوله أتباع الشافعي) من الافتعال (قوله تشبيها) أي  
لاتباع الشافعي بفتح الهمة (قوله بجامع الموافقة الخ) الإضافة للبيان (قوله وشدة الارتباط) ولهذا قال  
الشافعي العلم بين أهل العلم رحم متصله نهاية (قوله لأن أفعالا الخ) أي وليس الأصحاب جمع صاحب لأن  
الخ (قوله لا يكون جمعا الخ) أقول ولا لفعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنة لا شذوذا كما في التوضيح

(قوله آثره) أي على نحو صرفت سم (قوله كما أفاده قوله الآتي من النفائس) فيه بحث إذ يحتمل أن كلامنا  
نفيس ونفيسة يجمع على فعائل (قوله كما أفاده الخ) كان وجه الإفادة أن الوصف بجمع المؤنث اعنى  
المستجدات يدل على أن موصوفه جمع نفيسة ويرد عليه أنه يحتمل أن فعائل لكل من نفيس ونفيسة بل عبارة  
الآلفية تقتضى ذلك إلا أنهم قيدوا فاعلا فيها بما يخرج ما نحن فيه وحينئذ فلا دلالة لما يأتي على أن نفائس  
هنا جمع نفيسة (قوله إنما يكون جمعا لفعيلة) فيه قصور ولذا قال في الآلفية :  
وبفعائل أجمن فعالة وشبهه ذاتاء أو مزاله

أه لكن قيدوا المزال ومنه فعيل بما يخرج ما نحن فيه (قوله فاضافتها للأوقات الخ) في ابن شعبة الصغير  
الإشارة إلى جواب آخر حيث قال ونفائس جمع نفيسة فكان المصنف قد وصف الأوقات بالنفيسة ثم جمع  
النفيسة على النفائس أه وحاصله أن مفرد نفائس نفيسة بمعنى الأوقات لا بمعنى الوقت فليتأمل (قوله لأن  
أفعالا لا يكون جمعا لفاعل) أقول ولا لفعل كما قال في التوضيح كما شذى أفعال في قول المفتوح الفاء الصحيح  
العين الساكنة أه (فان قلت) أراد أنه لا يكون جمعا لفاعل مطلقا أي لا قياسا ولا شذوذا بخلاف فعل فاعله



بتحقق الوقوع فتأولا وفيه اقتداء بمن أنى الله عليهم بقوله عز قائلوا الذين جئنا من بعدهم (٣٣) الآيات فان قلت لم يعبر بما في الآية قلت

إشارة الى حصول المقصود  
بكل دعاء اخروي على ان  
في إشار لفظ الرحمة تأسيا  
بقوله صلى الله عليه وسلم  
رحم الله اخي موسى (من)  
الظاهر انها زائدة لصحة  
المعنى بدونها وقيل من  
بمعنى في كذا فادى للصلاة  
من يوم الجمعة وفيه تعسف  
والفرق ظاهر وقيل  
للبجاجة كافي زيد افضل  
من عمرو اي جاوزه في  
الفضل كما أنهم هنا جاوزوا  
الاكثار في (التصنيف)  
وهو جعل الشيء أصنافا  
متميزة وخصص منه التاليف  
لاستدعائه زيادة هي إيقاع  
الالفة بين الانواع المتميزة  
وكتب الاصحاب من ذلك  
فالتصنيف هنا بمعنى التاليف  
وهو في العلوم الواجبة  
لا المندوبة كالعروض  
خلافا لمن عده من جملة  
فروض الكفاية من  
البدع الواجبة التي حدثت  
بعد عصر الصحابة  
واختلفوا في أول من  
اختره فقيل عبيد الملك  
ابن جريج شيخ شيخ الشافعي  
وقيل غيره وكتابة العلم  
مستحبة وقيل واجبة  
وهو وجيه في الازمنة  
المتأخرة وللاضاع العلم  
ولذا وجبت كتابة الوثائق  
لحفظ الحقوق فالعلم أولى  
(من) قيل بيانية وفيه ان  
لم يجعل المصدر بمعنى اسم  
المفعول نظر لان التصنيف  
غير المبسوط والمختصر فالوجه

فان اراد أنه لا يكون جمعا لفاعل مطلقا أي لا قياسا ولا شذوذا ويرد عليه أنه يكون جمع فاعل شذوذا نحو جاهل  
ولاجهال فان ثبت له دليل على انه جمع صحب شذوذا فيها وإلا امكن ان يكون جمع صاحب شذوذا فتخصص  
الاول تحكم فليتامل سم (قوله بتحقيق الوقوع) من إضافة المصدر المبني للمفعول الى نائب فاعله ولو قال  
بتحقق الوقوع من باب التفعّل كان أولى (قوله وفيه) اي في دعائه للاصحاب (قوله اقتداء بمن الخ) اي  
بجامع الدعاء للسابق سم (قوله إشارة الخ) ولان الرحمة اعم من المغفرة سم قول المتن (من التصنيف)  
يسبق للفهم انها صلا أكثر سم (قوله الظاهر) الى قوله واخص في النهاية (قوله انها زائدة) اي في الاثبات  
سم على حج أي على مذهب الاخفش المجيز لزيادتها في الاثبات لكن الاخفش يوافق الجمهور في  
انه لا بد من ان يكون مجرورها نكرة وما هنا ليس كذلك رشيدى وقد يتكلف فيجيب بان قوله أكثر  
اصحابا في قوة ماقصر وا في الاكثر فهو نفي في المعنى وبان ال في التصنيف للجنس فهو نكرة في المعنى (قوله  
لصحة المعنى الخ) قضيته ان كل ما يصح المعنى بدونه يصح ان يكون زائدا ويرد عليه نحو قوله تعالى الله الا من  
قبل ومن بعد وقوله تعالى تجري من تحتها الانهار وقد يقال ما المانع من جعل من هنا للتعوية وهو الظاهر  
واحتمل اليه لضعف العامل بفصله بالجملة الدعائية رشيدى (قوله وفيه تعسف) وهو الخروج عن الطريق  
الظاهر ع ش (قوله والفرق ظاهر) أي لان يوم الجمعة ظرف للنداء والتصنيف ليس ظرفا للاكثار  
رشيدى وع ش وقد يقال ان التصنيف مكان معنوى للكثرة (قوله جاوزوا الاكثار الخ) فيه تأمل سم  
ولعل وجه امره بالتأمل ان حله للثنى حينئذ ليس على نظير حله للثال المذكور لانه جعل عمرا الذي هو  
مدخول من فيه مفعولا فنظيره في المتن ان يقال تجاوزوا التصنيف في الاكثار ثم بعد ذلك ينظر في معناه  
فانه لا يظهر له معنى هنا رشيدى ويحتمل ان من وجوهه ان الاكثار لا حله بقف عنده فلا يتصور المجاوزة  
عنه (قوله وهو جعل الشيء أصنافا متميزة) اي بعضها عن بعض فو لفظ الكتاب يفرد للصنف الذي هو فيه  
عن غيره ويرد كل صنف بما هو فيه عن الآخر فلفظيه يفرق من لا اعبادات عن المعاملات ونحوها وكذا  
الابواب مغنى (قوله وهو) اي التصنيف مجتهد وقوله من البدع الخ خبر (قوله في العلوم الواجبة) اي عينا او  
كفاية (قوله من عده) اي علم العروض (قوله من البدع الواجبة) لعل محل الوجوب اذا توقف عليه حفظ  
العلم عن الضياع وفي الكثر للاستاذ المبكرى وتصنيف العلم مستحب سم (قوله التي حدثت الخ) قضيته ان  
تدوير ابن عباس رضي الله تعالى عنه الا بعد تصنيفها (قوله فقيل عبيد الملك الخ) وقيل الربيع بن صبيح وقيل  
سعد بن ابى عروة به مغنى (قوله وقبله واجبة) اي كفاية كرى (قوله لحفظ الحقوق) لعل الوجوب لما  
هر فيما اذا كانت لنحو اليتيم فليراجع (قوله قيل) الى قوله والايجاز في النهاية (قوله وفيه ان لم يجعل الخ)  
ويجيب بحذف المضاف اي من تصنيف المبسوطات سم (قوله فالوجه انه بدل اشتمال) فيه نظر من وجوه  
تعلم من مراجعة كلام النحاة في بدل الاشتمال ونبه على بعضها هنا الشهاب ابن قاسم رشيدى عبارة سم وفي  
كونه للاشتمال نظر إذ بدل الاشتمال يحتاج الى ضمير فالوجه انه بدل كل على حذف مضاف ان لم يؤول  
التصنيف بالمصنف اه (قوله والاصل الخ) اي المراد من العبارة لانه كان صفة في الاصل ثم صار بدلا ع ش  
قول المتن (من المبسوطات الخ) اي في المقتبة نهاية ومعنى (قوله هي ما كثر الخ) الارلى هنا وفيما ياتي تذكير

يكون جمعا لشذوذا (قلت) وهو جمع لفاعل شذوذا فانهم صرحوا بأن افعالا بما حفظ في فاعل نحو جاهل  
واجهال فان ثبت له دليل على انه جمع صحب شذوذا وإلا امكن ان يكون جمع صاحب شذوذا فتخصص  
تحكم فليتامل (قوله وفيه اقتداء) اي بجامع الدعاء السابق (قوله قلت إشارة الى حول المقصود الخ) قد يقال  
أيضا الرحمة اعم من المغفرة (قوله من التصنيف) يسبق للفهم انها صلا أكثر (قوله زائدة) أي في الاثبات  
(قوله جاوزوا الاكثار) فيه تأمل (قوله من البدع الواجبة) لعل محل الوجوب اذا توقف عليه حفظ العلم عن  
الضياع وفي الكثر للاستاذ المبكرى وقدم تصنيف العلم مستحب سم (قوله وفيه ان لم يجعل الخ) يجيب بحذف المضاف  
اي من تصنيف المبسوطات الخ (قوله انه بدل اشتمال) اي ا. بدل كل على حذف مضاف اي من تصنيف الخ

(٥ - شرواني وابن قاسم - أول) انه بدل اشتمال باعادة الجار والاصل وقد أكثر اصحابنا المصنفات (المبسوطات) هي ما كثر لفظها ومعناها



(والمختصرات) هي ما قل لفظها وكثر معناها قليل والايجاز لكونه حذف طول الكلام وهو الاطناب غير الاختصار لانه حذف تكريره مع اتحاد المعنى ويشهد له قدودعاء عريض وفيه تحكم واستدلال بما لا يدل إذ ليس في الآية حذف ذلك العرض فضلا عن تسميته فالخلق ترادفهما كما في الصحاح (وأنتن) أحكم كل (مختصر) من المختصرات ففيه تفضيل مسوغ للابتداء بالنكرة وهذا مبنى على مذهب سيبويه انه يستثنى من قاعدة إذا اجتمعت معرفة (٣٤) ونكرة تعين كون المعرفة المبتدأ عند الجمهور وقال سيبويه محلها في نكرة غير اسم استفهام

نحو كم مالك وغير أفعل التفضيل نحو خير منك زيد ففي هذين يتعين عنده ان المبتدأ النكرة وقال ابن هشام يجوز كل من الوجهين لتعارض دليل الجمهور وسيبويه وذكر السيد في شرح المفتاح ان كون النكرة المبتدأ اى في غير صورتى سيبويه كثير في كلام الصحاح ولا يرد على الجمهور لانه من باب القلب المجوز للحكم على كل منهما بما للآخر وعليه فهو لا يخالف قول ابن هشام إلا من حيث المسوغ فهو عند ابن هشام تعارض الدليلين وعلى ما ذكره السيد اعتبار القلب فان قلت خص الرضى ومن تبعه كون أفعل المبتدأ عند سيبويه بما إذا وقع جزاء جملة وقعت صفة لنكرة كررت برجل افضل منه ابره قلت هذا استرواح توهموه من هذا المثال وغفلوا عن كون سيبويه مثل بخير منك زيد كما رايته في كتابه وهذا يبطل ما اشترطوه ولما كان المحققون كابن هشام وغيره مستحضرين لكلامه

الضمير (قوله) هي ما قل لفظها (الخ) بقى قسم آخر موجود قطعا وهو ما قل لفظه ومعناه فكان الوجه أن يقول ما قل لفظه سواء كثر معناه أو لا سم وعش (قوله) لا يجاز) مبتدأ وقوله غير الاختصار خبره (قوله) لكونه (الخ) علة متوسطة بين طرفي المدعى (قوله) وهو) اى طول الكلام الاطناب جملة معترضة (قوله) لانه) اى الاختصار (قوله) ويشهد له) اى لتفسير الاختصار بذلك (قوله) إذ ليس في الآية (الخ) فيه إشارة الى ان هذا القائل يجعل الاختصار حذف عرض الكلام وإن عرفته هو تكريره سم (قوله) عن تسميته) اى تسمية ذلك الحذف باسم هو الاختصار دون اسم هو الايجاز كرى (قوله) من المختصرات) اى المذكرة عميرة (قوله) ففيه) اى فى قول المصنف (وأنتن مختصر) تفضيل أى نوع تفضيل وهو التفضيل على سبيل العموم (قوله) مسوغ للابتداء (الخ) لا حاجة الى جعل أنتن مبتدأ الجواز كونه خبرا او المبتدأ هو المحرر بل هو المتبادر وايضا لا إضافة مسوغ للابتداء سم (قوله) وهذا) اى كون أنتن مبتدأ مع كون الخبر معرفة كرى (قوله) انه يستثنى (الخ) اى نحو تركيب المصنف بما اشتما على افعال المنكر فمعرفة (قوله) محلها) اى القاعدة المذكرة (قوله) ولا يرد) اى ما ذكره السيد (قوله) من باب القلب) اى قلب المعنى بان جعل معنى احدهما محكوما عليه والاخر محكا ويعكس كرى عبارة سم على مختصر السعد بان ثبت لاحد الجزأين حكم الجزء الآخر وعكسه اه (قوله) وعليه) أى كون ما ذكره السيد من باب القلب وقوله فهو أى ما ذكره السيد (قوله) لا من حيث المسوغ) اى لا ابتداء بالنكرة (قوله) قلت هذا) اى الشخص يصح المذكرة كوراقول يعدل بعد استرواح هؤلاء الاعلام برمتهم ثم لا يناسب مقام الشارح فسببهم الى الخطا بمجرد رؤيته المثال المذكرة كور في كتاب سيبويه مع احتمال عذر تعدد كتابه أو نسخه أو موضع ذكر المسئلة وتصريحه ببعضها باشرط ما ذكره واحتمال ان يكون له في المسئلة قولان وقوله توهموه اى الرضى ومن تبعه والجمع نظرا لمعنى من الموصولة (قوله) ما اشترطوه) اى من وقوع فعل جزاء جملة صفة لنكرة (قوله) ان نقل هؤلاء) اى علماء العرب (قوله) على التقييد) مصدر مبنى للفعول (قوله) قلت لان تخريجه (الخ) قديقال هذا لمعنى حاصل مع كون المحرر هو المحكوم عليه قاله سم وقد يمنع بان مراد الشارح بأسلوب الحكم جعل الاعم لعارض المقام اصلا محكوما عليه وغيره مستندا مطلوبا لاجله (قوله) اقتضى ذلك) اى اختيار العكس (قوله) فاجاب (الخ) اى المصنف (قوله) فاحتيج اليه هذه التقنية) قديقال لا حاجة في تحصيل هذا المعنى الى الاتيان بصورة الحصر لان دلول افعال التفضيل الزيادة على كل ما عداها مما يشاركه في اصل المعنى فلا يتصور معه مشاركة ولا يبلغ والله اعلم اصرى (قوله) المذهب المنقى) تفسير للمحرر باعتبار اصله لا بالنظر لحال العلمية رشيدى (قوله) وانه كونه للاشتغال ان بدل الاشتغال يحتاج الى ضمير فالوجه انه بدل كل على حذف مضاف ان لم يؤول التصنيف بالمصنف (قوله) هي ما قل لفظها) بقى قسم آخر موجود قطعا هو ما قل لفظه ومعناه فالوجه تفسير المختصر بما يشمله كان يقال ما قل لفظه سواء كثر معناه أو لا (قوله) إذ ليس في الآية (الخ) فيه إشارة الى ان هذا القائل يجعل الاختصار حذف عرض الكلام بأن عرفته هو تكريره (قوله) مسوغ للابتداء بالنكرة) لا حاجة الى جعل أنتن مبتدأ الجواز كونه خبرا او المبتدأ هو المحرر بل هو المتبادر وايضا لا إضافة مسوغ للابتداء (قوله) قلت لان تخريجه (الخ) قديقال هذا المعنى حاصل مع كون المحرر هو المحكوم عليه (قوله)

مثلا بما له هذا وأعرضوا عن ذلك الاشرط الذي زعمه هؤلاء وقد سمعنا من محققى مشايحنا أن نقل هؤلاء مقدم على نقل "احم ولا لاسترواحهم فيه كثير أو تعويلهم على التقييد بالمعقول اكسر من المنقول فان قلت المناسب للسباق المقصود منه مدح المحرر وصلة المدح كتابه كوا المحرر هو المحكوم عليه بالا تقنية فلم عكسته قلت لان تخريجه على انه من أسلوب الحكم الا بلغ اقتضى ذلك وان قد رادأ كبرر امن المختصرات فلا حاجة للمحرر ولا لكتابك فاجاب بانها مع كثرتها متفاوتة في التقنية واتقنها هو المحرر فالتحج اليه هذه التقنية المحصورة فيه دور غير وحينئذ تعين ذلك الاعراب لهذا الغرض العارض لان غرض الابغنة يحوج لذلك كما يعرف من أساليب الباغاء (المحرر) المذهب المنقى

ولا مانع من كون الوصف في الاصل يجعل علم جنس او شخص او بالغلبة وقد يجتمعان بان (٣٥) يسمى به اشياء ثم يغلب على بعضها

و تسميته مختصرا لفظة  
لا لكونه ملخصا من كتاب  
بعينه (تنبيه) التحقيق ان  
اسماء الكتب من حيز علم  
الجنس لا اسمه وإن صح  
اعتباره ولا علم الشخص  
خلاف لمن زعمه وإن ألق  
فيه بما يحتاج رده إلى بسط  
ليس هذا محله وإن أسماء  
العلوم من حيز علم الشخص  
(للامام) هو من يقتدى به  
في الدين (ابن القاسم) امام  
الدين عبد الكريم قيسل  
وهذه التكنية لا توافق  
ما صححه من حرمتها مطلقا  
بل ما اختاره من تخصيص  
المنع بزمته عليه السلام أو  
ما صححه الرافعي من حرمتها  
فيمن اسمه محمد فقط اه  
ويرد بان من الواضح ان  
محل الخلاف إنما هو وضعها  
أولا وأما إذا وضعت لآسان  
واشتهر بها فلا يحرم ذلك  
لأن النهي لا يشملها والحاجة  
كما اغتفروا التلقب بنحو  
الاعمش لذلك ثم رأيت  
بعضهم أشار إلى ذلك ويرد  
الاخيرين القاعدة المقررة  
في الاصول ان العبرة بعموم  
اللفظ في لا تكنوا بكنتي  
لا بخصوص السبب نعم صح  
خبر من تسمى باسمي فلا  
يكنى بكنتي ومن اكنى  
بكنتي فلا يسمى باسمي  
وهو صريح في الاخير إلا  
ان يجاب بأن الاول أصح

ولا مانع من كون الخ) يعني أن هذا معناه الأصلي وهو هنا علم للكتاب ولا مانع الخ (قوله يجعل علم جنس) أي  
بالوضع فقوله أو بالغلبة عطف على هذا المقدر (قوله وقد يجتمعان) أي كون الاسم علما لجنس او شخص  
بالوضع وكونه علما بالغلبة ونظر فيه البصري بما نصه قوله وقد يجتمعان أي العلم بالغلبة مع احدا لاولين وفيه  
نظر لأن الغلبة بما ذكره بقوله بان يسمى الخ ماخوذة من الوضع لا من الغلبة كما هو واضح فليتنامل اه  
وقد يجاب بان مراد الشارح بالغلبة هنا المعنى اللغوي لا العرفي المقتضى سبق الوضع لمفهوم كلي (قوله بان  
يسمى به اشياء) أي أجناس أو أشخاص (قوله وإن أسماء العلوم من حيز علم الشخص) والتحقيق أن كلاما من  
اسمى العلوم واسمى الكتب من حيز علم الجنس لا اتفاق الحكماء والمتكلمين على ان لمحال الاعراض مدخلا  
في تشخيصها ولذا لم يجوزوا انتقاله من محل إلى محل آخر فكيف يكون الصوت القائم بهذا الهواء واللون  
القائم بهذه الورقة والمعلوم القائم بهذا الذهن عين القائم باخر بالشخص كانبوي وفي سم بعد ذكر نحوه  
عن الفوائد الغيائية مانعه ثم سياق اول كتاب الطهارة تفسير الكتاب والباب والفصل التي هي اجزاء  
الكتب بجملة من اعلم فسمى الكتب المسائل كالعلوم فجعل أسماء العلوم من حيز علم الشخص وأسماء  
الكتب من حيز علم الجنس تحكم اه (ذيله قيل) إلى قوله ويرد بان في المعنى وإلى قوله ويرد الاخيرين في  
النهاية (قوله وهذه التكنية) أي تكنية المصنف للرافعي بابي القاسم نهاية ومعنى (قوله ما صححه) أي  
المصنف من حيث النقل عن الشافعي (قوله من حرمتها مطلقا) أي ولو لغير من اسمه محمد ولم يكن في زمته صلى  
الله عليه وسلم وهو المشهور في المذهب معنى ونهاية (قوله ويرد) أي الاعتراض المذكور بقوله وقيل الخ  
(قوله فلا يحرم ذلك) أي التكنية (قوله إلى ذلك) أي إلى أن محل الخلاف الخ (قوله ويرد الاخيرين الخ)  
رد القاعدة المذكورة لمصحيح الامام الرافعي محل تأمل لعدم منافاته لها كما هو ظاهر يصري أقول المناقاة  
ظاهرة إذ النهي الاتي شامل لمن سمي بغير محمد ايضا (قوله إلا ان يجاب الخ) يرد عليه ان احجية الاول إنما  
توجب تقديمه ان لم يمكن الجمع وهو يمكن بحمل الاول على هذا على وجه التخصيص والتقييد سم عبارة  
البصري فيه أنه لا يعدل إلى الرجوع إلا مع عدم إمكان الجمع وهو هنا متأت بمحمل المطلق على المقيد وفيه  
إعمالها اه (قوله لنسبة) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله وقول المصنف الخ) عبارة المعنى قال في الدقائق  
هو منسوب إلى رافعان بلدة معروفة من بلاد قزوین واعترضه فاضى القضاء جلال الدين القزويني بانه

تنبيه التحقيق الخ) في شرح الفوائد الغيائية لشيخنا الشريف عيسى الصفوى واعلم أن أسماء العلوم  
كأسماء الكتب اعلام اجناس عند التحقيق وضعت لانواع اعراض تعدد انرادها بتعدد المحل كالقائم  
بزيد وعمرو وقد تجعل اسلام اشخاص باعتبار ان المعدد باعتبار المحل يعدد افرادا وهذا إنما  
يتم إن لم تكن موضوعة للمفهوم الاجمالي كما ساه وقال قبل ذلك ثم ان المحقق قال اسم كل علم موضوع  
ازاء مفهوم اجمالي هو حده الاسمي اه وللسبب في ذلك كلامه فراجع (قوله وإن أسماء العلوم الخ)  
سياق اول كتاب الطهارة تفسير الكتاب والباب والفصل التي هي اجزاء الكتب بجملة من اعلم فسمى  
الكتب المسائل كالعلوم فجعل أسماء العلوم من حيز علم الشخص واسماء الكتب من حيز علم الجنس  
تحكم (قوله ويرد الاخيرين القاعدة المقررة) وما يؤيد المذهب ما في الخصائص للسيوطي بما نصه  
واخرج ابن سعد عن سفيان الثوري قال وقع بين علي وطاحه فقال له لا بكراتك على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
سميت باسمه وكنيت بكنتيه وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجمعها أحدهن امته بعده فدعا على  
بنفر فقالوا نهدان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه سمي بذلك ليعاى غلام فقد نخلته اسمي وكنيتي ولا  
يحل لاحد من امتي بعده اه ثم نقل عن محمد بن الحنفية ما يوافق ذلك فها صريح في عدم الاختصاص بزمته  
عائيه الصلاة والسلام لكنه يقتضى ان المنع يخص بجمع الاسم مع الكنية فليتنامل (قوله إلا ان يجاب الخ)  
يرد عليه ان احجية الاول إنما توجب تقديمه ان لم يمكن الجمع وهو يمكن بحمل الاول على وجه التخصيص او

فقدم لذلك ثم رأيت بعضهم أشار لذلك (الرافعي) نسبة لرافع بن خديج الصحابي رضي الله عنه كما حكى عن خط الرافعي نفسه و قول  
المصنف لرافعان بلدة من بلاد قزوین واعترضه (رحمه الله) نظير ما ساه (ذيله) أي صاحب

وأثرها على صاحب  
لاقتضاها تعظيم المضاف  
اليها والموصوف بها بخلافه  
ومن ثم قال تعالى في معرض  
مدح يونس وإذا النون  
والنهي عن اتباعه كصاحب  
الحوت إذ النون لكونه  
جعل فاتحة سورة أنعم  
وأشرف من لفظ الحوت  
ويأتي في الجملة صحة إضافتها  
للمعرفة بما فيه (التحقيقات)  
في العلم جمع تحقيق وهي  
المرة من التحقيق وهو  
إثبات المسئلة بدليها أو  
عائتها مع رد قوادحها  
وحقيقة الشيء وما هيته  
ما به الشيء وهو كالحيوان  
الناطق للأنسان وقد  
يفترقان اعتبارا وكون  
الحيوان الناطق ماهية  
حقيقية جمالية خارجية هو  
الصواب بناء على أن الماهية  
يجعل الجاعل كما هو مذهب  
المستكلمين وعلى أنها  
لا بشرط شيء موجودة  
خارجا كما هو المشهور عندهم

لا يعرف ببلاد قروين بلدة يقالها رافعان بل هو منسوب إلى جدم من أجداده اه (قوله وآثرها) أي لفظة  
ذى على صاحب سم (قوله تعظيم المضاف اليها) يعني ما تضاف هي اليه (قوله والنهي) عطف على مدح  
سم (قوله إذا النون الخ) هذا تعليل لاستدعاء ذي تعظيم المضاف اليها واستدعاء هالتعظيم الموصوف بها  
فظاهر من كون الأول في المدح والثاني في النهي (قوله ويأتي في الجملة الخ) أي في شرح ويحرم على ذي  
الجملة التشاغل بالبيع الخ ويأتي بهامشه رده سم (قوله مع رد قوادحها) أي قوادح الدليل المبينة في  
علم المناظرة وقوادح العلة المبينة في أصول الفقه (قوله وحقيقة الشيء الخ) استطرادى لمجرد مشاركتها  
للحقيقة في المادة (قوله وقد يفترقان) الأولي التأنيث (قوله اعتبارا) عبارة السعدوق يقال إن ما به الشيء  
هو هو باعتبار تحققه حقيقة وباعتبار تشخصه هوية اه وعبارة بعض المتأخرين اعلم أن الصورة في  
العقل من حيث أنها تقصد باللفظ تسمى معنى ومن حيث أنها تحصل من اللفظ تسمى مقوم ما ومن حيث أنه  
مقول في جواب ما هو تسمى ماهية ومن حيث ثبوته في الخارج تسمى حقيقة ومن حيث امتيازه عن الأغير  
تسمى هوية فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اه (قوله وكون الحيوان الناطق  
ماهية الخ) ليس في هذا الكلام تحريم معنى جعلية الماهيات بل يؤم أنها في نفسها جعلية وليس كذلك  
وتحريم ذلك في شرح المواقف وغيره وقد تلخصه الكمال في حاشية شرح جمع الجوامع سم عبارة شرح  
المواقف والصواب أن يقال معنى قولهم الماهية ليست بمجموعة لأنها في حد ذاتها لا تتعلق بها جعل جاعل  
وتأثير مؤثر فانك إذا لاحظت ماهية السواد ولم تلاحظ معهما مفهومها لم يعقل هناك جعل إذ لا غاية بين  
الماهية ونفسها حتى يتصور توسط جعل بينهما فتكون أحدهما بمجموعة لتلك الأخرى وكذا لا يتصور تأثير  
الفاعل في الوجود بمعنى جعل الوجود وجودا بل تأثيره في الماهية باعتبار الوجود بمعنى أنه يجعلها متصفة  
بالوجود لا بمعنى أنه يجعل اتصافها وجودا متحققا في الخارج فان الصباغ إذا صبغ ثوبا بالاجعل الثوب ثوبا  
ولا الصبغ صبغا بل يجعل الثوب متصفا بالصبغ في الخارج وإن لم يجعل اتصافه به موجودا ثابا في الخارج  
فليست الماهيات في نفسها بمجموعة ولا وجوداتها أيضا في أنفسها بمجموعة بل الماهيات في كونها موجودة  
بمجموعة يعني أنها بالنظر إلى اتصافها بالوجود بمجموعة وهذا المعنى مما لا ينبغي أن ينازع فيه ولا منافاة بين نفي  
المجموعة عن الماهيات بالمعنى الذي ذكرناه أولا وبين إثباتها لها بما يتناهى انقائه الحق الذي لا يتوهم  
بطلانه فالقول بنفي المجموعة مطلقا وبإثباتها مطلقا كلاهما صحيح إذا حمل على ما صورناه اه أي لعدم  
تواردهما على محل واحد (قوله وعلى أنها لا بشرط شيء) وجوده خارجا الخ) هذا خلاف التحقيق كما في شرح  
المواقف وغيره عبارة البرهان للفاضل الكليني ولا شيء من هذه الكليات أي المنطقي والعقلي والطبيعي  
بوجوده في الخارج لاستحالة الوجود بدون التشخص بدهية وإن ذهب البعض إلى وجوده الماهي والعقلي  
والكثير إلى وجوده الطبيعي بناء على أنه أي الطبيعي جزء الموجود في الخارج وهو الفرد المركب منه ومن  
المتخصصات كزبد المركب من الإنسان والمتخصصات لكنه أي الطبيعي جزء عقلي من الموجود في الخارج لا جزء  
خارجي منه في مذهب التحقيق فالحق أن وجوده أي الطبيعي عبارة عن وجود أفرادها وأشخاصه لا أن نفسه

التقييد لميل (قوله وآثرها) أي على صاحب وقوله والنهي أشار بالتنصيص إلى أنه معطوف على مدح  
(قوله ويأتي في الجملة صحة إضافتها للمعرفة بما فيه) أي عند قوله في الجملة ويحرم على ذي الجملة التشاغل  
بالبيع وغيره وعبارته هناك ذات كيف أضاف ذي بمعنى صاحب إلى معرفة قلنا لا يصح أن تكون  
للجنس أو العبد الذمى وكل منهما في معنى التكررة فصحت الإضافة لذلك الخ اه وقد بينا بهامشه هناك أن  
هذا كله وهم فقد قال الدماميني في شرح التمهيد ما نصه وقد توهم بعض أن المراد باسم الجنس أي في قولهم  
أن ذولا تضاف إلا لا اسم الجنس التكررة تامة تسكن سبب هذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث أن تصل ذارحمك  
وغاب عنه مواضع في التنزيل والله ذو الفضل العظيم ذو العرش المجيد ذي الطول ذو الجلال والاکرام اه  
أي بل المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة (قوله وحقيقة الشيء) وهو ماهيته الخ) ليس في هذا الكلام تحريم معنى

والتدقيق إثبات الدليل بدليل آخر \* فان قلت جمع السلامة للقلة باتفاق النحاة ومدلول جموع القلة العشرة فادونها ولا مدح في ذلك قلت ال في مثل هذا تفيد العموم إذا أصبح ان الجمع المعروف بالالف واللام أو بالإضافة للعموم ما لم يتحقق عهده ولا منافاة بين هذا وما ذكر عن النحاة أما لان كلامهم في جمع السلامة المسكوك وكلام الاصوليين في المعروف كما قاله امام الحرمين وتوضيحه (٣٧) ان مفيد العموم كال لمدخل

على الجمع فان قلنا بما عليه اكثر العلماء من الاصوليين وغيرهم ان افرادها التي همها وحدان فقد ذهب اعتبار الجمعية من اصلها المستلزم للنظر الى كون احاده عشرة فاقول وان قلنا بما عليه جمع من المحققين ان افرادها جموع فلا تنافي بين استغراق كل جمع جمع وكون تلك الجموع لكل جمع منها عدد معين واما لانه لا مانع من ان يكون اصل وضع جمع السلامة للقلة وغلب استعماله في العموم لعرف او شرع فنظر النحاة لاصل الوضع والاصوليون لغلبة الاستعمال فيه \* توفي سنة ثلاث او اربع وعشرين وستمائة عن نيف وستين سنة وله كرامات منها ان شجرة عنب اضاءت له لفقد ما يسرجه وقت التصنيف وولد المصنف بعد وفاته بنحو سبع سنين بنوى من قرى دمشق ومات بها سنة ست وسبعين وستمائة عن نحو ست واربعين سنة وذكر تلميذه الامام ابن العطار ان بعض الصالحين رأى أنه قطب وان الشيخ كاشفه بذلك واستكتمه وكشف لبعض الصالحين عنه بعد موته انه وقع له حظ وافر من تجلي الله عليه برضاه وعطفه فسال الله عود

مع كونه معروضا لقابلية التكثر موجود فيه أى في الخارج ولذا جعلوا السكيات واقسامها من العوارض المختصة بالوجود الذهني لا من العوارض المختصة بالوجود الخارجي واما السكيات المنطقية والعقلية فكما لا وجود لافسهما في الخارج لا وجود لافرادهما فيه اهـ زاع عليها الرشيدى مانصه وقال الامام البركوى في الامعان وجود الكلّي الطبيعي في الاشخاص بمعنى انه يمكن ان يؤخذ من كل جزئي معنى كلي حاصل في العقل بشجر يده عن المشخصات إذ الكلّي غير موجود في الخارج عند المحققين إذ يلزم حينئذ ان يكون الشيء الواحد في حالة واحدة موجودا في امكنة متعددة وذلك بين الاستحالة وان قال اكثر الناس انه موجود في ضمن الاشخاص لانه جزء منها اهـ وعبارة تهذيب السعدو تؤخذ بشرط شيء وتسمى مخلوطة ولا خفاء في وجودها وبشرط لا شيء وتسمى مجردة ولا توجد في الاذهان فضلا عن الاعيان ولا بشرط شيء وهو اعم من المخلوطة فتوجد لكونها نفسها في الخارج لا جزأ منها لعدم التمايز وإنما ذلك في العقل اهـ وقال محشيه عبد الله اليزدي الماهية لها اعتبارات ثلاثة اولها انها تؤخذ مع شيء من العوارض وحينئذ تسمى تلك الماهية ماهية مخلوطة بماهية بشرط شيء ولا خفاء في وجودها وثانيها انها تؤخذ بشرط الخلو عن جميع اللواحق وهذه تسمى ماهية مجردة وماهية بشرط لا شيء وهذه لا توجد في الاذهان فضلا عن الاعيان وثالثها انها تؤخذ من حيث هي أي مع قطع النظر عن الغير إثباتا ونفيا وهذه تسمى ماهية مطلقة وماهية لا بشرط شيء والاوليان نوعان من الثالثة فهي اعم منهما وموجود في الخارج اما عند النافي لوجود الطبائع فوجودها بوجود الماهية المخلوطة كوجود السكيات بوجود الاشخاص وعند القائل بوجودها هي موجودة بنفسها بوجود مغاير كالجسم الابيض الموجود بوجود غير وجود البياض والمصنف اختار الاول و اشار بقوله لا جزأ منها إلى حجة المخالفين وردّها فانهم قالوا الماهية لا بشرط شيء موجودة في الخارج لانها جزء المخلوطة الموجودة فيه وجزء الموجود موجود وهو مردود بانها ليست جزأ خارجيا لعدم التمايز بل جزء عقلي ولا يلزم ان يكون موجودا في الخارج اهـ باختصار (قوله والتدقيق الخ) زاد المعنى والتعبير عنها بفاثق العبارة الحلوة ترقيق وبراءة علم الماعى والبديع تنسيق والسلامة فيها من اعتراض الشرع توفيق اهـ (قوله فان قلت) إلى قوله إذا أصبح في النهاية والمعنى (قوله ولا مدح في ذلك) أي في تعبير المصنف بجمع القلة فلو عدل إلى جمع الكثرة لكان انسب نهاية (قوله ان الجمع المعروف الخ) أي مطلقا (قوله بين هذا) أي الاصح المذكور (قوله في جمع السلامة) الاولى في جمع القلة لانه اعم من ذلك (قوله لمدخل) الاولى إذا دخل الخ (تم له وحدان) يضم الواو أي احاد كالفـ العالم (قوله المستلزم الخ) صفة لا اعتبار الخ (قوله لكل جمع منها) حاجته إلى جمع (قوله فنظر النحاة) فعل وفاعل (قوله واما لانه الخ) عطف على قوله اما لان الخ (قوله من ان يكون اصل وضع جمع السلامة) أي مطلقا (قوله وغلب استعماله) أي إذا عرف في كلامه استخدام (قوله وتوفي) إلى قوله وولد المصنف في المعنى (تم له عن نيف الخ) عبارة المعنى وهو ابن ست وستين سنة وكان إذا خرج من المسجد اضاءت له الكروم وحكى ان شجرة اضاءت عليه لما فقد عند التصنيف ما يسرجه عليه اهـ (قوله وولد المصنف الخ) ذكر المعنى طرفا من احوال المصنف قبيل كتاب الطهارة فنذكره هناك إن شاء الله تعالى (قوله انه قطب) أي المصنف (قوله وان الشيخ) أي المصنف عطف على ان بعض الخ (قوله كاشفه بذلك) أي اخبره بذلك أي بعلمه بقطبيته في القياموس كاشفه بالعداوة باداءها اهـ جعلية الماهيات بل يوم أنها في نفسها اجعلية وليس كذلك وتحرر ذلك في شرح المواقف وغيره وقد لخصه الكمال في حاشية شرح جمع الجوامع (قوله التي استدعها الخ) في كون مافي المحرر كذلك نظر ظاهر (قوله

بعضه على كتبه فعاد فعم النفع بها شرقا وغربا للشافعية وغيرهم كما هو مشاهد (وهو) أي المحرر ومدحه بما يأتي مدح لكتابه لاشياله عليه مع ما تميز به وليس مدح الائمة لكتبتهم نفرا بل هو حث على تحريم الاولى والاكل مما افلح في النهج المسلمين (كثير الفوائد)

عليها من قبله جمع فائدة وهي ما يرغب في استفادته من الفوائد لأنها تعقل به فترد عليه استفادة ومنه إفادة وعرفت بكل نافع ديني أو دنيوي من فاداتي بنفع (عمدة) في تحقيق المذهب (أي بيان الراجح وإيضاح المتنبيه منه وأصله مكان المذهب ثم استعير لما يذهب إليه من الأحكام تشبيها للعقول بالمحسوس ثم غلب على الراجح ومنه قولهم المذهب في المسئلة كذا (معتمد) ترق لأنه أبلغ من عمدة فهو مغن عنه لولا غرض الاطناب في المدح (للمفتي) أي المجيب في الحوادث بما يستنبطه أو يرجحه ولحدوث جوابه وقوته شبه بالمفتي في السن من فتى يفتي كعلم يعلم ثم استعير له لفظا الفتوى بالفتح أو الفتيا بالضم (وغيره) وهو المستفيد لنفسه أو لفائدة غيره (من) بيانية (أولى) أصحاب (الرجبات) بفتح الغين جمع رغبة يسكنها وهي الانهماك على الخير طمنا لحيازة معاليه (تنبيه) ما أفهمه كلامه من جواز النقل من الكتب المعتمدة ونسبة ما فيها لمؤلفيها

(قوله التي ابتدعها الخ) في كون ما في المحرر كذلك نظر ظاهر سم (قوله ما يرغب الخ) عبارة المفتي ما استفيد من علم أو مال اه (قوله من الفوائد) أي ما خوذ من الفوائد هو القلب (قوله ومنه) ضبب بينه وبين عليه سم قول المتن (عمدة) خبر ثان عميرة أي يعتمد عليه مفتي (قوله أي بيان الخ) تفسير للضفاف والمضاف إليه معا على الثاني (قوله وإيضاح المتنبيه) بكسر الياء وفتحها (قوله منه) أي من المذهب تنازع فيه الراجح والمنتشبه (قوله وأصله الخ) عبارة الجبري والمذهب لغة مكان الذهاب وهو الطريق واصطلاحا الأحكام التي اشتملت عليها المسائل شبت بمكان الذهاب بجامع أن الطريق يوصل إلى المعاش وتلك الأحكام توصل إلى المعاد اه بجامع أن الأجسام تتردد في الطريق والأفكار تتردد في تلك الأحكام ثم أطلق عليها المذهب استعارة مصرحة وهل هي أصلية أو تبعية قولان الراجح منهما الثاني اه (قوله ثم استعير الخ) أي استعارة تصريحية تبعية بأن شبه اختيار الأحكام بمعنى الذهاب واستعير الذهاب لاختيار الأحكام واشتق منه مذهب بمعنى أحكام مختارة ثم صار حقيقة غريبة شيخنا وبجبري (قوله ومنه) أي من المذهب قول المتن معتمد خبر ثالث عميرة (قوله ترق) أي هذا ترق في المدح كودي (قوله فهو مغن عنه) قد يمنع ذلك لأن ما أفاده الأول من أن عمدته في تحقيق خصوص مذهب الشافعي لا يستفاد من الثاني بل الثاني أعم كان ما في الثاني من التفصيل ليس في الأول فليتأمل سم وفيه نظر قول المتن (للمفتي) بسكون الياء كما هو القياس ويجوز تشديدها مع كسرها على أنه نسبة إلى الساكن الياء نسبة الجزئي إلى الكل ثم لقائل أن يقول لا معنى لكون المحرر معتمدا للمفتي إلا أن المفتي يجيب بما فيه ويستند في جوابه لتقريره وترجيحه فكيف يقيد المفتي بقوله بما يستنبطه أو يرجحه لأن من أجاب بما يستنبطه أو يرجحه لم يعتمد في جوابه على المحرر فليتأمل إلا أن يجاب بأن المراد أن من هذا شأنه يترك شأنه ويعول عليه وفيه نظر سم وقد يقال القصد باعتماده عليه جعله أصلا لاستنباطه وترجيحه بصري (قوله بما يستنبطه الخ) بقى ما لا استنباط فيه ولا ترجيح بل هو نقل محض فقضيته خروج المجيب به عن المفتي سم أي فهذا التعريف غير جامع (قوله شبه) أي جوابه بدليل ثم استعير الخ سم (قوله بالمفتي) كالعصا الشاب (قوله وهو الخ) عبارة المفتي من يصنف أو يدرس اه وعبارة النهاية كالقاضي والمدرس اه (قوله أو لفائدة غيره) يمكن أن يشمل القاضي كالمصنف سم (قوله بيانية) كان المبين قوله غيره أو وما قبله ويمكن أن من للتبعيض بأن يراد بالرجبات أعم من الرجبات في الفقه والعلم سم عبارة النهاية وهو بيان غيره ولكل من ساقبه اه قول المتن (من أولى الرجبات) كان وجه هذا التقييد أن الوصف حينئذ أقوى وامدح وإلا فهو معتمد لغير أولى الرجبات أيضا إذ لم يصح منهم أن يعتمدوا عليه سم (قوله وهي الانهماك على الخير) قضيته أن الانهماك على غير الخير لا يسمى رغبة وليس بمراد إنما المراد بيان

فترد عليه (ضبب بينه وبين ومنه) (قوله فهو مغن عنه) قد يمنع ذلك لأن ما أفاده الأول من أن عمدته في تحقيق خصوص مذهب الشافعي كما هو المراد لا يستفاد من الثاني بل الثاني أعم كان ما في الثاني من التفصيل ليس في الأول فليتأمل لا يقال يلزم من أنه معتمد للمفتي وغيره أنه عمدة في تحقيق المذهب المخصوص لأنه ممنوع لأن السكون معتمدا للمفتي، غيره قد يكون بتحرير مذهب آخر أو دليل يصح الاعتماد عليه والاختذ به (قوله للمفتي) بسكون الياء كما هو القياس، ويجوز تشديدها مع كسرها على أنه نسبة إلى الساكن الياء نسبة الجزئي إلى الكل فليتأمل ثم لقائل أن يقول لا معنى لقوله مستند المفتي إلا أن المفتي يجيب بما فيه ويستند في جوابه لتقرير المحرر وترجيحه فكيف يقيد المفتي بقوله بما يستنبطه أو يرجحه لأن من أجاب بما يستنبطه أو يرجحه لم يعتمد في جوابه على المحرر فليتأمل إلا أن يجاب بأن المراد من هذا شأنه يترك شأنه ويعول عليه وفيه نظر (قوله بما يستنبطه الخ) بقى ما لا استنباط فيه ولا ترجيح بل هو نقل محض فقضيته خروج المجيب به عن المفتي (قوله شبه) أي جوابه بدليل ثم استعير الخ (قوله أو لفائدة غيره) يمكن أن يشمل القاضي كالمصنف (قوله بيانية) كان المبين قوله غيره أو وما قبله ويمكن أن من للتبعيض بأن يراد بالرجبات أعم من الرجبات في الفقه والعلم (قوله من أولى الرجبات) كان وجه هذا التقييد أن الوصف حينئذ أقوى وامدح وإلا فهو معتمد لغير أولى

جميع عليه وإن لم يتصل سند الناقل بمؤلفها نعم النقل من نسخة كتاب لا يجوز إلا إن وثق بصحته أو تعددت تعددا يغلب على الظن صحته أو رأى لفظها منتظا وهو خير فظن يدرك السقط والتحريف فان انتفى ذلك قال وجدت كذا أو نحوه ومن جواز اعتماد المفتي ما يراه في كتاب معتمد فيه تفصيل لا بد منه ودل عليه كلام المجموع وغيره وهو ان الكتب المتقدمة على الشيخين لا يعتمد شيء منها إلا بعد مزيد الفحص والتحري حتى يغلب على الظن انه المذهب ولا يغتر بتتابع كتب متعددة على حكم واحد فان هذه الكثرة (٣٩) قد تنتهي إلى واحد لا ترى ان اصحاب

الفعال او الشيخ انى حامد مع كثرتهم لا يفرعون ويؤصلون إلا على طريقته غالبا وإن خالفت سائر الاصحاب فتعين سير كتبهم هذا كله في حكم لم يتعرض له الشيخان او احدهما وإلا فالذى أطبق عليه محققو المتأخرين ولم يزل مشايخنا يوصون به وينقلونه عن مشايخهم وهم عن قبلهم وهكذا ان المعتمد ما اتفقا عليه اى ما لم يجمع متعلقو كلامهما على انه سهو وانى به لا ترى انهم كادوا يجمعون عليه في إيجابها النفقة بفرض القاضى ومع ذلك بالفتى في الرد عليهم كعض المحققين في شرح الارشاد فان اختلفا فالمصنف فان وجد للرافعى ترجيح دونه فهو وقد بينت سبب إيثارها وإن خالفا الاكثرين في خطبة شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته ومن ان هذا الكتاب مقدم على بقية كتبه ليس على إطلاقه ايضا بل الغالب تقديم ما هو متبع فيه كالتحقيق فالمجموع فالتحقيق ثم ما هو مختصر فيه كالروضة

المراد بالرغبة هنا عرش (قوله يجمع عليه الخ) خبر ما افهمه الخ (قوله ومن جواز اعتماد المفتي) اشار بالتضييب إلى انه معطوف على من جواز النقل الخ اى ما افهمه كلامه من جواز الخ سم اى وقوله فيه تفصيل الخ معطوف على قوله يجمع عليه (قوله ودل عليه) اى على التفصيل (قوله وهو) اى التفصيل (قوله ويؤصلون) من التأصل (قوله على طريقته) اى طريقة الفعال أو الشيخ انى حامد على التوزيع (قوله سير كتبهم) اى كتب المتقدمين على الشيخين والافتاء بما فى الاكثر (قوله واحدما) الاولى ولا واحد منها (قوله ان المعتمد الخ) خبر فالذى اطبق الخ (قوله واتى به) اى بالاجماع على سهو ما اتفقا عليه فانه بعيد جدا ورجع الكردى الضمير إلى وقوع السهو عنهما (قوله يجمعون عليه) اى على سهوهما (قوله فى إيجابها النفقة الخ) اى للاقارب (قوله فان اختلفا فالمصنف) ينبغى ان يقال غالبا والافتاء اعتماد بعض مشايخنا من له غاية الاعتناء بهما ما قاله الرافعى فى نظر الاسرد سم (قوله ومن ان هذا الكتاب الخ) اشار بالتضييب إلى انه معطوف على من جواز النقل الخ اى ما افهمه كلامه من ان هذا الخ سم اى وقوله ليس على إطلاقه الخ معطوف على قوله يجمع عليه (قوله هذا الكتاب) اى المنهاج بدليل ما بعده (قوله ونحو فتاواه) مبتدأ خبره وما عطف عليه قوله من أوائل الخ بصري (قوله فشرح مسلم) عطف على نحو الخ وقوله فتصحيح الخ على شرح مسلم وقوله ونكتة اى التنبيه على تصحيح الخ (قوله بما رددته عليهم فى شرح الهمزية الخ) ذكر مسلم بعد مرد عبارته مردها جواب نفس السيد حاشيته على المنوط والمطول عن اعتراضه واستحسنه ثم قال رلو اطاع الشارح على حاشية المطول او حاشية المتن سط كان الاولى به الاتصاف على ما فيها ام راجعه (قوله بحسب ما يظهر الخ) يعنى ان ادعاء المصنف التزام الرافعى ما يأتى إنما هو بحسب ما ظهر له

الروايات ايضا اذ لم يصح منهم أن يعتمدوا عليه (قوله ومن جواز اعتماد المفتي) اى ما افهمه كلامه من جواز الخ فقد اشار بالتضييب إلى انه معطوف على من جواز النقل (قوله فان اختلفا فالمصنف) ينبغى ان يقال غالبا والافتاء اعتماد بعض مشايخنا من له غاية الاعتناء بهما ما قاله الرافعى فى نظر الاسرد (قوله ومن ان هذا الكتاب) اشار بالتضييب إلى انه معطوف على من جواز النقل اى وما افهمه كلامه من ان الخ (قوله بما رددته عليهم فى شرح الهمزية) من تأمل ما أجاب به فى شرح الهمزية أدنى تأمل عجب من قوله رددته عليهم وقوله فانه مهم وعبرة ذلك الشرح ما نصه واعترضهم المحقق السيد الجرجاني وتبعه المحقق الكافي وغيره بان هذا غلط منهم سبه اشتباه لفظ الحال عليهم فان الحال الذى تقربه قد حال الزمان والحال المبين للبيئة حال الصفات ولكرده بانها وان تغاير الكتبها متقاربان كما هو شأن الحال وعاملها وحيث تلزم من تقرب الاولى تقرب الثانية المقارنة لها فى الزمان فتأمل فانه مهم إذ تغليب هؤلاء الأئمة الذين لا ينحسرون مع امكان تأويل كلامهم تساهل اه فتأمل فيه فانه لا يخفى ما فيه وأعجب من ذلك قوله فانه مهم هذا والسيد إنما نقل فى حاشية المتن سطر هذا الاعتراض لفظ قيل ثم أجاب عنه بجواب حسن أجاب به ايضا فى حاشية المطول بعد ان اورد فى المطول مضمون ذلك الاعتراض من غير تعرض لنسبة الاشتباه المذكور اليهم وأجاب عنه بما لم يرعه السيد وعبرة حاشية المطول فى الجواب ما نصه والصواب ان الافعال إذا وقعت قيودا للماله اختصاصا باحد الا زمانه فهم منها استقاليتهما وحاليتها وماضويتها بالقياس إلى ذلك المقيد لا بالقياس إلى زمان التكلم كفى معانيها الحقيقية إلى ان قال فاذا قلت جامنى زيد ركب كان

فالمحتاج ونحو فتاواه وشرح مسلم فتصحيح التنبيه ونكتة من أوائل تاليفه فى مخرعة عما ذكر وهذا تقرب والا فالواجب فى الحقيقة عند تعارض هذه الكتب مراجعة كلام معتمدى المتأخرين واتباع ما رجحوه منها (وقد التزم) استئناف او حال فقد حيث تدوا جبة الذكر أو التقدير عند البصريين لتقرب الماضى من الحال واعترضهم السيد الجرجاني ومن تبعه بما رددته عليهم فى شرح الهمزية فانظره فانه مهم (مصنفه رحمه الله) بحسب ما يظهر من قوله فى خطبته ما ص على ما عليه المصنف

فقول السبكي ان هذا لا يفهم التزاما مراده انه لا يصرح به ( أن ينص ) فيما فيه خلاف أي غالبا (على ما صححه) فيه (معظم الاصحاب) لان الخطأ الى القليل أقرب منه الى الكثير وهذا حيث لا دليل يعضد ما عليه الاقلون ولا اتباعوا ومن ثم وقع لها أعنى الشيخين ترجيح ما عليه الأقل ولو واحد في مقابلة الاصحاب واعترضهما المتأخرون بما رددته عليهم في خطبة شرح العباب وأشرت اليه فيما مر آنفا وبما قررته بندفع الاعتراض على الرافعي بأنه قد يحزم يبحث الامام أو غيره والجواب عنه بأنه إنما يفعل ذلك فيما فيه تقييد لما أطلقوه ورده بأن هذا لا يطرد في كلامه على أن الذي في المجموع وغيره ان ما دخل في اطلاق الاصحاب منزل منزلة تصریحهم به فلعل الرافعي فهم فيما انفرد به واحد أنه موافق لاطلاقهم فنزله منزلة تصریحهم به (ووفى) بالتخفيف والتشديد أي الرافعي ويصح على

من قول الرافعي في خطبة المحرر ناص الخ (قوله) فقول السبكي الخ أقول قول ناص على ما عليه المعظم لا يخفى انه في سياق المدح لكتابته ومن لازم ذلك انه ملتزم له ولا فلا معنى للمدح به فتأمل سم قول المتن (على ما صححه معظم الاصحاب) أي ما رجحه أكثرهم (قوله) فيه أي في محل الخلاف (قوله) لان الخطأ الخ علة لالتزام الرافعي ما ذكره او لنصه عليه وترجيحه (قوله) وهذا أي اتباع ما ذكره المعظم وترجيحه (قوله) حيث لا دليل الخ فان قلت لا حاجة لذلك لان النص على ما صححه المعظم لا يلزم منه ترجيحه واعتاده قلت سوق ذلك مساق المدح به صريح في انه إنما يذكره للاعتقاد والترجيح سم (قوله) ومن ثم المشار اليه قوله ولا اتباعوا (قوله) فيما مر آنفا) أي في قوله ومع ذلك بالغت الخ (قوله) وبما قررته أي من قوله غالبا وقوله وهذا حيث الخ ولا يخفى أن الملتزم النص على ما صححه المعظم فيما فيه تصحيح للمعظم فجزم الرافعي يبحث الامام أو غيره أما فيما ليس فيه تصحيح للمعظم فلا يرد عليه وأما فيما فيه تصحيح لهم فاما عن قصدوا اما لعدم اطلاعه عليه فان كان الاول فاما حيث يمكن حمل كلامهم عليه فلا يرد ذلك بخلاف ما صححوه في الحقيقة واما حيث لا يمكن ذلك فلا يرد أيضا لان مراده بالنص على ذلك غالبا وان كان الثاني فلا يرد لان المراد التزام النص على ذلك حيث اطلع عليه سم (قوله) والجواب الخ عطف على الاعتراض وكذا قوله ولورده الخ عطف عليه ولعل مراده بان دفاع الرد عدم الاحتياج اليه (قوله) بأن هذا لا يطرد أي وقد يفعل ذلك في غير مقام التقييد (قوله) فيما انفرد به واحد) إن أراد بانفراده انه ليس للمعظم تصحيح هناك فلا حاجة للجواب عن هذا الخ ووجه عن الملتزم وان لم فيه تصحيحا فان كان منافيا لذلك لانفراد لم يتأت قوله انه موافق لاطلاقهم الخ فيتعين ان يريد ان لهم تصحيحا يمكن حمله على ذلك لانفراد سم (قوله) بالتخفيف والتشديد قال ابن شعبة الصغير ووفى بالهمز ايضا سم

المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة للمجيء متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها وإذا دخلت عليه فقد قربته من زمان المجيء وتفهيم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب متقدما على المجيء لكنه قارنه دواما وإذا قلت جاءني زيد يركب دل على كون الركوب في حال المجيء وحينئذ يظهر صحة كلامهم في هذا المقام اه وقد عقب الجواب في حاشية المتوسط بقوله فتأمل اه قيل وجه التأمل أن تدفى الاصل لتقريب الماضي من الحال ولزم على هذا الجواب ان تكون لتقريب الماضي من الماضي والجواب ان قد وضع وضعاعا ما صالحا لتقريب الماضي من الحال ولتقريبه من الماضي اه ولو اطلع الشارح على حاشية المطول او حاشية المتوسط كان الاولى به الاقتصار على ما فيها (قوله) فقول السبكي ان هذا لا يفهم التزاما الخ أقول قوله ناص على ما عليه المعظم لا يخفى انه في سياق المدح لكتابته ومن لازم ذلك انه ملتزم له ولا فلا معنى للمدح به فتأمل وبطريق آخر ما عليه المعظم اما أرجح أو لا ان كان الاول فلا معنى لالتزامه في بعض المواضع دون بعض فتعين ان المراد الالتزام وان كان الثاني فلا معنى للمدح به (قوله) وهذا حيث لا دليل يعضد ما عليه الاقلون) فان قلت لا حاجة لذلك لان النص على ما صححه المعظم لا يلزم منه ترجيحه واعتاده قلت سوق ذلك مساق المدح به صريح في انه إنما يذكره للاعتقاد والترجيح إذ لا مدح بمجرد ذكر ما صححه المعظم مع اعتقاد ضعفه فليتأمل (قوله) وبما قررته أي من قوله غالبا وقوله وهذا حيث الخ لا يخفى ان الملتزم النص على ما صححه المعظم فيما فيه تصحيح للمعظم فجزم الرافعي يبحث الامام أو غيره أما فيما ليس فيه تصحيح للمعظم فلا يرد عليه وأما فيما فيه تصحيح لهم فاما عن قصدوا اما لعدم اطلاعه عليه فان كان الاول فاما حيث يمكن حمل كلامهم عليه فلا يرد ذلك بخلاف ما صححوه في الحقيقة واما حيث لا يمكن ذلك فلا يرد أيضا لان مراده بالنص على ذلك غالبا وان كان الثاني فلا يرد لان المراد التزام النص على ذلك حيث اطلع عليه (قوله) فيما انفرد به واحد) إن أراد بانفراده انه ليس للمعظم تصحيح هناك فلا حاجة للجواب عن هذا الخ ووجه عن الملتزم لان فرضه فيما للمعظم فيه تصحيح او ان لهم فيه تصحيحا فان كان منافيا لذلك لانفراد لم يتأت قوله موافق لاطلاقهم الخ فيتعين ان يريد ان لهم تصحيحا يمكن حمله على ذلك لانفراد (قوله) بالتخفيف والتشديد قال ابن



بعد عودة للحرر (بما التزمه) حسبما ظهر له واطلع عليه في ذلك الوقت فلا ينافي استدراكه (٤١) عليه فيما يأتي (وهو) أي ما التزمه

(من أم) المطلوبات (أو) أي بل هو (أم) وجره مفسد للمعنى (المطلوبات) لمن يريد معرفة الراجح من المذهب ويصح كون أو للترديد إيهاماً على السامع وتنشيطاً له إلى البحث عن ذلك وللتنوع إشارة إلى أن معرفة الراجح مذهباً من الأهم بالنسبة لمن يريد الاحاطة بالمدارك وهي الأهم لمن يريد مجرد الالتقاء أو العمل ومدركاً بالعكس بل في الحقيقة هي الأهم مطلقاً وإن قل نائلوها ومن ثم خالف الشافعي وأصحابه في مسائل كثيرة أكثر العلماء (لكن) جواب عما يقال إذا كان بهذه الكلمات فلم يختصرته واعتبرته بأبداء عذرين ثانيهما يعلم من قوله منها التنبيه إلى آخره وأولها هو أنه وقع (في حجمه) وحجم الشيء جرمه الناقى من الأرض (كبر) اقتضى بعده (عن حفظ أكثر أهل) أي جماعة (العصر) الراغبين فيها والآخرى للبتفة من حفظ مختصر في الفقه عن ظهر قلب والعصر بفتح أو ضم فسكون وبضمين وال فيه للعهد الذهني وهو هنا الزمن الحاضر وفي الآية كل الزمن (إلا بعض أهل) أي أصحاب (العنايات)

(قوله عوده للحرر) المناسب على هذا عود هاء التزمه الرافعي سم وفيه نظر إلا أن يريد بالمناسب الأنسب (قوله حسبما ظهر له الخ) لا يحتاج إليه مع ما قدره سابقاً اعني قوله غالباً قتالته بصرى (قوله حسبما الخ) صفة لصدر محدوف أي وفاء حسبما الخ عميرة (قوله ذلك الوقت) أي في وقت تأليف المحرر (قوله فلا ينافي) أي قول المصنف ووفقاً بما التزمه (قوله وجره مفسد للمعنى) يعني يلزم عليه اتحاد الاضراب مع ما قبله سم (قوله لمن يريد الخ) متعلق بأم الخ (قوله عن ذلك) أي عن أن ما التزمه أم علي الاطلاق أو بعض الأهم (قوله لمن يريد الاحاطة الخ) أي والافتاء أو العمل أيضاً بقرينة ما بعده (قوله بالمدارك) هي الأدلة التفصيلية كدري (قوله ومدركاً) عطف على قوله مذهباً الخ وقوله بالعكس يعني أن معرفة الراجح مدركاً من الأهم بالنسبة لمن يريد مجرد الالتقاء أو العمل وهي الأهم بالنسبة لمن يريد الاحاطة بالمدارك أيضاً وبذلك يتدفع ما في سم من دغوى المناقاة بين كلامي الشارح (قوله هي الأهم) أي معرفة الراجح مدركاً وقوله مطلقاً أي لمريد الاحاطة بالمدارك ومريد مجرد الالتقاء أو العمل أو القضاء أو التدريس أو التصنيف (قوله نائلوها) أي معرفة الراجح مدركاً (قوله ومن ثم) أي من أجل قلة من ذكر (قوله الشافعي الخ) مفعول خالف وقوله أكبر العلماء فاعلة يعني أن مخالفة أكثر العلماء للشافعي وأصحابه في مسائل كثيرة لعدم علمهم بالمدارك الراجحة في تلك المسائل التي أدرکها الشافعي وأصحابه (قوله إذا كان) أي المحرر (قوله واعتبرته) أي بذكر القيود في بعض المسائل والمخالفة في بعض المواضع والابتناء في بعض الالفاظ (قوله بأبداء الخ) ضبب بينه وبين قوله جواب الخ سم (قوله جرمه الناقى من الأرض) عبارة المختار تنافه ناقى ارتفع وبابه قطع وخضع اه فقول من الأرض ليس بقيد بل المراد جرم الشيء الناقى منه عش (قوله اقتضى بعده) إشارة لتضمنين العامل سم أي تضمنين كبر معنى بعد (قوله للبتفة) أي طالب الفقه (قوله بفتح الخ) عبارة القاموس والعصر مثله وبضمين الدهر جمع اعصار وعصور وعصراه (قوله للعهد الذهني) أي بالاصطلاح النحوى سم أي وللعهد الخارجي في اصطلاح المعانين (قوله الزمن الحاضر) أي بالنسبة للمصنف سم (قوله وفي الآية) أي قوله تعالى والعصر الخ (قوله كل الزمن) عبارة الجلالين الدهر أو ما بعد الزوال إلى الغروب أو صلاة العصر اه وفي القاموس الدهر الزمان اه ومقتضى ذلك أن لفظة كل هنا مقحمة قول المتن (إلا بعض أهل العنايات) يجوز كون إضافته بيانية سم (قوله منهم) أي من أهل العصر معني وعميرة هذا على أول الاحتمالين الاتيين وأما على ثانيهما فالضمير للاكثر (قوله وهو) وقوله عليهم الضمير فيهما لبعض الأول نظراً للفظ والثاني نظراً للمعنى (قوله لزم أنه مستدرك) لك منع الاستدراك بان الاستثناء أفاد أن المراد بالأقل بعض أهل العنايات لاجتماعهم ولولا لزم أن المراد جميعهم

شبهة الصغير وأوفي بالهمز أيضاً (قوله عوده للحرر) والمناسب على هذا عوداً إلى ما التزمه الرافعي (قوله أي بل هو) أقول لا يتعين أن بل للاضراب بل يجوز كونها لمطلق الترديد إشارة إلى أنه يكفي في المدح كونه أحد الأمرين أو احتمال كونه الأهم فليتامل فإن هذا غير ما ذكره بقوله ويصح الخ فتأمل (قوله وجره مفسد للمعنى) لا يخفى أن الجري يلزم عليه اتحاد الاضراب مع ما قبله فهذا مراده بفساد المعنى (قوله ومدركاً بالعكس) هذا متناف لما قبله لأن معنى هذا أن معرفة الراجح مدركاً من الأهم بالنسبة لمن يريد مجرد الالتقاء أو العمل وهذا متناف لقوله السابق في معرفة الراجح مذهباً وهي الأهم لمن يريد مجرد الالتقاء أو العمل لأنها إذا كانت هي الأهم له لم يكن غيرها أهم له ولا يبطل هذا الحصر وإن معرفة الراجح مدركاً هي الأهم بالنسبة لمن يريد الاحاطة بالمدارك لأن كونها من الأهم بالنسبة له ينافي انحصارها الأهمية بالنسبة له في معرفة الراجح مدركاً فليتامل (قوله جواب) ضبب بينه وبين قوله بأبداء الخ (قوله اقتضى بعده) فيه إشارة لتضمنين العامل (قوله للعهد الذهني) أي بالاصطلاح النحوى وقوله الزمن الحاضر أي بالنسبة للمصنف (قوله إلا بعض أهل العنايات) يجوز كون إضافته بيانية (قوله لزم أنه مستدرك الخ) أقول هذا ممنوع لأنه

٦ - شرواني وابن قاسم - أول

منهم وهو من أتخف بخارق العادة في حفظه فلا يكبر أي يعظم عليهم

حفظاً بسط منه فضلاً عنه ثم الاستثناء إن كان من أهل لزم أنه مستدرك لأنه مستغني عنه فإنه علم من مفهوم أكثر إلا أن يكون صريحاً به

لا فائدة وصف الأقل الذين يحفظونه بكونهم (٤٣) من ذوى العنايات وإن كان من أكثر لزوم ذلك أيضا إلا أن يقال أن فيه فائدة هي إفادة

أن الأقلين لا يعظم عليهم حفظه لتحملهم مشقته وبعض الأكثر لا يعظم عليه حفظه لكونهم من أهل العنايات فالفاد من مفهوم الأكثر غير المفاد بالاستثناء فتأمل (فرايت) من الراى فى الأمور المهمة أى فى سبب عجز الأكثر عن حفظه أردت بعد التروى واتضح طريق الأقدام (اختصاره) مستوعبا لمقاصده بحسب الامكان أو غالبا فلا يرد ما حذفه منه سهوا أو لا خذنه من نظيره (فى نحو نصف) بتثليث أوله (حجمه) أى قربه بزيادة أو نقص فلا ينافى زيادة على النصف لأنه مع ما زاده عليه لم يبلغ ثلاثة أرباعه (ليسهل) علة لما مهده من تقليله لفظ المحرر الى ان صار فى ذلك الحجم (حفظه) أى المختصر لمن يرغب فى حفظ مختصر (مع ما) حال من المجرور أى مصحوبا بما (اضمه اليه) إن شاء الله تعالى) للترك وراجع لما بعد رابت امتثالا لقوله تعالى ولا تقولن لشيء الا بة والاسناد لفعل الغير كقولك فعل النفس (من) بيان لما (الفائس المستجادات) أى المعدات جيادا بلوغها أقصى الحسن (منها) أى

سم (قوله وصف الأقل) أى المقابل للأكثر عيرة (قوله لزوم ذلك أيضا) أى أنه مستدرك وهذا ممنوع أيضا بمثل ما تقدم أنفا سم (قوله أن الأقلين الخ) هذا مفهوم الاكثر (قوله وبعض الاكثر الخ) هذا مفاد الاستثناء (قوله من الراى الخ) أى لا من الرؤية معنى (قوله أى فى سبب عجز الاكثر الخ) هذا مبنى على ان الاستثناء من الأهل لا من الاكثر (قوله فلا يرد الخ) تقرير على قوله بحسب الامكان الخ (قوله بتثليث أوله) وفيه لغة رابعة نصيف بزيادة ياء وفتح أوله معنى ونهاية (قوله أى قربه) تفسير نحو نصفه سم (قوله بزيادة أو نقص الخ) فان نحو الشيء يطلق على ما سواه أو قاربه مع زيادة أو نقص نهاية (قوله لأنه مع ما زاده الخ) يشعر بأنه لو بلغ ما ذكرنا فى وهو ممنوع لأن الكلام فى اختصار الأصل سم ويمكن منعه وادعاء أن الكلام فى المجموع كما مال إليه المعنى بما نضه هو أى قول المصنف نحو نصف حجمه صادق بما وقع فى الخارج من الزيادة على النصف يسير بل هو الى ثلاثة أرباعه أقرب كإقيل ولعله ظن ذلك حين شرع فى اختصاره ثم احتاج الى زيادة وقيل ان مراده بذلك ما يتعلق بالمحرردون الزوائد وانداه ولعل ذلك مبنى على جعل قول المصنف فى نحو نصف الخ أو قوله مع ما اضمه الخ حالا من قوله اختصاره مراداه المجموع على طريق الاستخدام قول الماتن (ليسهل الخ) قال الخليل بن أحمد الكتاب يختصر ليحفظ ويبسط ليفهم نهاية ومعنى وقوله مع ما اضمه الخ فيه دلالة على سبق الخطبة عميرة (قوله حال من المجرور) أى بالمضاف وهو ما حفظه سم ويمكن كونه حالا من اختصاره كما مر (قوله للتبرك) ما المانع من التعليق سم (قوله لما بعد رابت) يشمل الاختصار على الوجه الخاص وسهولة حفظه سم والمتبادر اختصاصه بالضم (قوله والاسناد الخ) كأنه توجيه لرجوع إن شاء الله لقوله ليسهل حفظه سم (قوله لفعل الغير) أى كسهولة الحفظ فانه من جملة ما بعد رابت بصرى (قوله بيان لما) أى سواء جعلت وصولا أو اسما أو نكرة موصوفة نهاية (قوله المعدات) المناسب للسبب المعدودات (قوله بلوغها الخ) عدها جيادا لا يقتضى بلوغها أقصى الحسن إلا ان يدعى ان العادة فى العدد ذلك سم (قوله وهو الفطنة) بالكسر الحذق والمراد بالتنبيه هنا توقيف الناظر فيه على تلك القيود عرش (قوله أو بيان واقع) وهذا هو الأصل فى القيود كما قاله السمع التفاضل عرش (قوله اذ كرها) اشار به الى ان التنبيه هنا بمعنى الذكر عرش (قوله كما يشعر به ذكر بعض) أى بحسب استعمالهم وبه يندفع قول البصرى قد

مع الاستثناء من أهل يصدق الكلام مع كون من لا يعجز عن حفظه نصف أهل العصر لاضافة الاكثر الى الأهل بعد إخراج بعض أهل العنايات منهم وهذا صادق مع كون ذلك البعض مع الأقل بعد إخراج بعض الجمل مثلا الجملة ألف والبعض مائتان فالباقي ثمانمائة وأكثرها صادق بخمسمائة والباقي منها مع ذلك البعض خمسمائة بخلافه مع ترك الاستثناء فان مدلول الكلام حينئذ ان من لا يحفظ دون النصف فتأمله وبعبارة أخرى قال لك منع الاستدراك لأن الاستثناء أفاد أنه أراد بالاقول بعض أهل العنايات لاجمعهم ولو لاه وهم ان المراد جميعهم فتأمل (قوله لزوم ذلك أيضا) أى أنه مستدرك وأقول هذا ممنوع ايضا لمثل ما بيانه منع ما تقدم فى الحاشية الأخرى وذلك لأنه مع الاستثناء من أكثر يصدق الكلام مع كون من لا يعجز عن حفظه وهو الأقل المفهوم من أكثر والمستثنى وهو بعض أهل العنايات قدر النصف مثلا الجملة ألف وأكثرها سبعمائة والأقل مائتان وبعض أهل العنايات ثمانمائة والجملة خمسمائة دل الكلام على أنها لا تعجز عن حفظه إذ دل الاستثناء على عدم عجز الثلاثمائة ومفهوم أكثر على عدم عجز المائتين ولو ترك الاستثناء أفاد الكلام ان من لا يعجز ليس الا الأقل من نصف فتأمل (قوله أى قربه) تفسير نحو نصفه (قوله لأنه مع ما زاده الخ) يشعر بأنه لو سمع ما ذكرنا فى وهو ممنوع لأن الكلام فى اختصار الأصل (قوله ليسهل) ضنب بينه وبين اختصاره (قوله حال من المجرور) أى بالمضاف وهو ما حفظه (قوله للتبرك) ما المانع من التعليق (قوله لما بعد رابت) يشمل الاختصار على الوجه الخاص وسهولة حفظه (قوله والاسناد) كأنه توجيه لرجوع ان شاء الله لقوله ليسهل حفظه (قوله بلوغها أقصى الحسن) عدها جيادا لا يقتضى بلوغها أقصى الحسن إلا ان

تلك النفائس (التنبيه) من التنبه بضم فسكون ، هى الفطنة (على قيود) جمع شد وهو اصطلاحا ما جرى به يتو فب جمع أو منع أو بيان واقع اذ كرها (فى بعض المسائل) أى قبل منها كما أشعر به ذكر بعض قيل وهى عشر

وسياق تعريف المسئلة (هي من الاصل) اي المحرر (محرقات) سهوا او اتكالا على المطولات او اختصارا مع كونها سماعا قبيلا وفي اشارة  
الحذف على الترك ما يرجح الاخير وفيه ما فيه (ومنها واضع يسيرة) نحو الحسنين (ذكرها) اي (٤٣) اثبتا (في المحرر) لم يعبر عنه بالاصل

هنا تفننا وثلاثا يشق لقربه  
(علي خلاف المختار) اي  
الراجح (في المذهب) اذ كره  
فيها كما دل عليه قوله (كما  
ستراها) نفسه لتاخر  
الرؤية قليلا عن هذا المحل  
(إن شاء الله تعالى) احتاج  
اليه مع استناده فعل الرؤية  
لغيره لما مر انه كفعله إذ  
لا يدرى هل يراها او لا  
لتضمنه فعلا لنفسه هو اتيان  
بها كذلك وكانت لذكر  
المحذوف او حال والتقدير  
اذ كر الراجح فيها كرا  
واضح مثل الوضوح الذي  
ستراها عليه وتختلف  
الشيء الواحد باعتبارين  
سائق كما في انا ابو النجم  
وشعري شعري (تنبيه)  
زعم في الكشف ان هذه  
السين تفيد القطع بوقوع  
مدخولها كما في فيسكيكم  
الله اولئك سيرهم الله  
سأتقم منك ويرد بان  
القطع هنا لقربة المقام  
لا من موضوع السين على  
انه وطا به لمذهبه الفاسد  
من تحتمل الجزاء فتوجيه  
بعض المحققين له غفلة عن  
هذه الدسيسة الاعترالية  
(واضحات) مفعول ثان  
لترى العلوية وكونه وفي  
بالترام النص على ما صححه  
المعظم لا ينافي ترجيح

يتوقف فيه لانه أي البعض يصدق بالاكثر فتدبر اه (قوله وسياق تعريف المسئلة) أي في شرح ومنها  
مسائل نفيسة بزيادة بسط وإلا فقد مر في شرح الموفق للنفقة قول المتن (محرقات) قال المحلى أي متروكات  
انتهى وأشار بهذا التفسير إلى دفع ما يتوهم من أن الحذف اسقاطها بعد وجودها وإنما عبر المصنف بالحذف  
دون الترك إشارة إلى إرادتها ودعاء الحاجة إليها حتى كأنها ما تركت إلا بعد وجودها فليتأمل سم (قوله  
على المطولات) أي له أو لغيره عميرة (قوله قيل وفي إشارته الخ) هذا كلام وجيه وإن قال الشارح وفيه ما فيه  
بصري وتعلم وجهه مما مر عن سم انفا قول المتن (ومنها الخ) معطوف على منها التنبيه عميرة قول المتن  
(مواضع الخ) يجوز كونه على حذف مضاف مفهوم من السياق أي تحقيقه مواضع فيظهر صحة المحل سم  
وباقى في الشرح وعن النهاية والمغنى توجيه آخر (قوله بالاصل الخ) أي وبلا الضمير بان يقول فيه قصدا  
للايضاح سم (قوله اذ كره فيها) عبارة المغنى عقب قول المتن واضحات اذ كرها على المختار اه وعبارة  
النهاية عقب قول المصنف مواضع يسيرة بان يبين فيها أن المختار في المذهب خلاف ما فيه فصار حاصل كلامه  
أي المصنف ومنها ذكر المختار في المذهب في مواضع يسيرة ذكرها في المحرر على خلافه اه (قوله كما دل  
عليه) أي على التقدير (قوله نفسه) أي آخره بالسين فان السين كما يسمى حرف الاستقبال كذلك يسمى  
حرف التنفيس أي التاخير كرى (قوله لما مر انه) أي فعل الغير (قوله او لتضمنه) عطف على لما مر  
والضمير لفعل الغير (قوله كذلك) أي على المختار (قوله او حال) أي والتقدير اذ كرها على المختار واضحات  
وضوحا مثل الوضوح الخ ويحتمل أن قوله والتقدير راجع للحال ايضا مثل معنى المائل (قوله واضحا  
الخ) قد يتقرر مع قول المصنف واضحات (قوله وتختلف الشيء الخ) جواب سؤال نشأ من التقدير المذكور  
(قوله وشعري شعري) أي شعري الآن هو شعري فيما مضى كرى (قوله ويرد الخ) لا معنى لرد النقل عن  
اللغة سم (قوله على انه وطا به الخ) لك ان تقول التوطئة بذلك لمذهبه لا تقتضى بطلان ذلك لغة فتوجيه  
ذلك إنما هو للمعنى اللغوي وقصد التوطئة امر منفصل عنه فليتأمل سم (قوله من تحتمل الجزاء) أي وجوب  
جزاء الاعمال في الآخرة على الله تعالى كرى (قوله غفلة الخ) حاشاه سم (قوله عن هذه الدسيسة الخ)  
الدسيسة الرائحة السكرية التي لا تندفع بدواء كرى (قوله لما مر) ويحجب ايضا بما قدمه في شرح قول  
المصنف وفي بما التزمه من قوله بحسب ما ظهر له او اطلع عليه في ذلك سم (قوله انهم قدير جحون) أي  
المتأخرون كالشيخين (قوله لان وقوعها الخ) قد يقال لفظ الباغ كذلك سم (قوله اخرجها الخ) وقد

يدعى ان العادة في العدد ذلك (قوله محذوفات) قال المحلى أي متروكات انتهى وأشار بهذا التفسير إلى دفع  
ما يتوهم من الحذف من اسقاطها بعد وجودها وإنما عبر المصنف بالحذف دون الترك إشارة إلى إرادتها  
ودعاء الحاجة إليها حتى كأنها ما تركت إلا بعد وجودها فليتأمل (قوله ومنها مواضع) يجوز كونه على حذف  
مضاف مفهوم من السياق أي تحقيقه مواضع فيظهر صحة المحل (قوله لم يعبر عنه الخ) أي وبلا الضمير بان  
يقول ذكر ما فيه قصدا للايضاح (قوله ويرد بان القطع الخ) لا معنى لرد النقل عن اللغة (قوله على انه وطا به)  
لك ان تقول التوطئة بذلك لمذهبه لا تقتضى بطلان ذلك لغة وتوجيه ذلك البعض إنما هو للمعنى اللغوي  
وقصد التوطئة امر منفصل عنه فليتأمل فان زعم الغفلة على الاثمة من غير لزومها لا يابق ولا يلتفت اليه  
ولا منشأ له إلا الوهم او جب الاعراض على الاثمة وانظر هذا الكلام منه مع ما تقدم في الهامش عن شرح  
الطهري (قوله غفلة) حاشاه (قوله لما مر انهم قدير جحون ما عليه الاقل) ويحجب ايضا بما قدمه في قول  
المصنف وفي بما التزمه من قوله بحسب ما ظهر له او اطلع عليه في ذلك الوقت واما الجواب بأنه لا يلزم من النص  
على ما صححه المعظم ترجيحه واعتماده فمشكل لان السياق قاطع بان سبب التزام ذلك النص كون ذلك  
المنصوص عليه امر اراجعه متدا على غيره ولا فلا وجه لالتزام ما لا يكون كذلك إذ لا فائدة فيه (قوله لان  
وقوعها الخ) قد يقال نفس له ظ الباغ كذلك إلا ان يحجب بالمتنع وفيه ما فيه (قوله اخرجها عن الغرابة) قد

خلافه لما مر أنهم قدير جحون ما عليه الاقل (ومنها ابدال ما) هي من صيغ العموم ومع ذلك لا يعترض بقوله بآزده خلافاً لزمه لان  
وقوعها في السنة السانف ثم الخلف كما يأتي آخر جهنم الغرابة (كان من الفاظه غريباً) لا يؤلف كالباغ (او موها) أي موقعا في الوهم

اي الذهن (خلاف الصواب) بان كان (٤٤) معناه المتبادر منه غير مراد واستوى معناه فلا يدري المراد وان كان ذلك اللفظ بما يوافق

فلا يتحدد هذا مع الغريب لان ذاك فيه عدم الف ولو بلا ايهام وهذا فيه ايهام ولومع الف فيبينهما عموم وخصوص من وجه وما هما كذلك لا يعني احدهما عن الآخر ويفرض اغناء الحقي عنهما كان يقول ابدال الحقي بالواضح والاخصر لا يكفي في التخصيص على أن المحرر ارتكب هذين الامرين الحقيقيين بالترك والطرح (باوضح) منه لالف الناس له وسلامته من الايهام (و) مع ذلك يكون بلفظ (اخصر منه بعبارات) بدل مما قبله باعادة الجار جمع عبارة وعبرة بفتح أوله وهي ما يعبر به عما في الضمير اي يعبر به عنه (جليات) في اداء المراد لخلوها عن الغرابة والايهام واشتمالها على حسن السبك ورصانة المعنى اي غالباً وبمحسب ظنه فلا ينساق الاعتراض عليه في بعضها وادخال الباء في حين ابدال على الماخوذ وفي حين بدل والتبدل والاستبدال على المتروك هو الفصح وخفي هذا التفصيل على من اعترض المتن بآية بدلناهم بجنتيهم جنتين ومن يتبدل الكفر بالايان فقد ضل وقد تدخل في حين بدل ونحوه على الماخوذ كافي

يجاب أيضاً بان ابدال الغريب بخصوص بعدم الحاجة إلى ذكره لبيان حكمه كما في ده يازده فانه ذكره لبيان مساواته لقوله درهم لكل عشرة سم (قوله بان كان معناه المتبادر منه غير اداخ) اي بخلاف ما اذا كان المعنى المراد ظاهراً منه وان لم يكن صريحاً فيه سم (قوله واستوى الخ) وهو اجمال وما قبله الباس (قوله الخفي) اي لفظ الخفي عنهما اي الغريب والموم (قوله لا يكتفي) اي الخفي قول المتن (بارض) قضيته ان الأول فيه ايضاح عميرة (قوله بدل مما قبله الخ) هو غير متعين بل يجوز كون الباء بمعنى في متعلقه بما تعلق به باوضح او حال من اوضح سم اقول لا يظهر كون الباء بمعنى في الا ان يريد به السببية فيوافق كلامه حيث قد قول عميرة الباء اما سببية او للباسية اه (قوله بفتح اوله) اي وسكون ثانيه (قوله اي يعرب) ببناء المفعول من الاعراب اي الافصاح (قوله عليه) اي المصنف في بعضها اي عبارته (قوله وابدال الباء الخ) وفاقا لنهاية عبارته نقلا عن جماعة منهم الشمس القاياتي انها لما تدخل على الماخوذ في الابدال مطلقاً وفي التبدل ان لم يذكر مع المتروك والماخوذ غيرهما اما اذا ذكر معهما غيرهما كما في قوله تعالى وبدلناهم بجنتيهم جنتين وكافي قولك بدله بخوفه انا قد دخلها حينئذ على المتروك كما في الاستبدال والتبدل اه وفي عش عن شرح الفية الحديث لشيخ الاسلام ما يوافقهم مع التصريح بان في الاستبدال والتبدل التفصيل المتقدم في التبدل وقال الرشيدى قوله مر كافي قوله تعالى وبدلناهم الخ اي فانه ذكر معهما المفعول الذي هو الضمير اه (قوله على الماخوذ) اي كما هناسم (قوله هو الفصح) قضيته انه يجوز دخوله في حين كل على الماخوذ والمتروك ولما التفرقة بينهما بالنسبة للفصح فقط وانه لا فرق في ذلك بين ان يذكر مع المتروك والماخوذ غيرهما او لا عش (قوله وفي حين بدل) لم يظهر نكتة التعبير فيه بالفعل وفي اخويه بالمصدر بصرى (قوله ونحوه) اي من التبدل والاستبدال (قوله وبدل) بصيغة الامر (قوله على ان الخ) خبر لمبدأ محذوف أي والتحقيق مبنى على ان الخ وقيل التقدير ولنجر على ان الخ وقول الكردي انه متعلق بقدر تدخل الخ ما فيه (قوله يتعاور عليه الخ) قال الكردي كسعدى في البيت المذكور فانه متروك باعتبار ما كان وماخوذ باعتبار ما سيكون لان الطالع فيه نحس الان يدعو حصول السعد له اه وفيه نظر وقال الشهاب الخفاجي في رسالته في الابدال فان ذكرت احداً الجائين المعوض او المعوض عنه فباء المقابلة تصلح للآخر والمتروك فاعتبره بقولك بحث هذا بدرهم وجواب مخاطبك اشتريته به فالدرهم ماخوذك ومتروك صاحبك اه وهو حسن (قوله او الاقوال) اي بدليل فن القولين او الاقوال سم (قوله للشافعي رضي الله تعالى عنه) استعمال الترضى في غير القدح حجة جائز كما هنا وان كان الكثير استعمال الترضى في الصحابة والترحم في غيرهم ثم رايت في كلام الشارح مر قبيل زكاة النابت ما نصه ويسن الترضى والترحم على غير الانبياء من الاخبار قال في المجموع ومقاله بعض العلماء من أن الترضى يختص بالصحابة والترحم بغيرهم ضعيف اه عش (قوله ذكر المجتهد) إلى قوله وزعم ان في النهاية الا قوله وأن الخلاف إلى ثم الراجح وما اتبه عليه (قوله ذكر المجتهد الخ) لعل المراد بالمجتهد المذهب الناقل لا قول الامام وان في العبارة مسامحة إذ ليس المراد أن المجتهد صاحب المذهب يقول في المسئلة قولاً مثلاً الذي هو ظاهر العبارة كما لا يخفى لحق العبارة نقل الاصحاب لا قول المجتهد مطلقين من غير ترجيح لا فائدة الخ لان هذا هو الذي ينزل عليه التفصيل الا في الذي من جملة قوله ثم الراجح منهما الخ وعبارة جمع الجوامع وان نقل عن مجتهد قولاً

يجاب أيضاً بان ابدال الغريب بخصوص بعدم الحاجة إلى ذكره لبيان حكمه كما في ده يازده فانه ذكره لبيان مساواته لقوله درهم لكل عشرة سم (قوله اي الذهن) هذا شامل لما له ظاهر متبادر منه هو المراد لانه يوقع في الذهن المعنى المرجح لسكن الظاهر عدم ارادة هذا الا لزم ان لا يذكر الا النصوص ليس كذلك فالمراد موافقاً ما قويا (قوله بدل مما قبله) هو غير متعين بل يجوز كون الباء بمعنى في متعلقه بما تعلق به او اوضح أو حال من اوضح (قوله وعبرة) أي كناية (قوله على الماخوذ) أي كما هنا (قوله او الاقوال) أي بدليل

قوله وبدل طالعي نحسى بسعدى على أن الشيء قد يتعاور عليه الاخذ والترك باعتبارين متعاقبان فيتعاور عليه ابدال ومقابلته رعاية لها (ومنها بيان القولين) اه الاقوال للشافعي رضي الله عنه قيل ذكر المجتهد لها لا فائدة اجمال

متعاقبان فالمتأخر قوله الخ رشيدى (قوله ما زاد) اى على الاطلاق بحيث لا يكون واحدا منها ولا مركبا منها  
سم اى كايأتى فى الشارح (قوله ولا ينحصر) اى فائدة الذكرو تدكير الفعل لان ما لا ينفك عن التام  
كالمر فقه والنكرة يذكرو يؤثنت كانه عليه العصام (قوله بيان المدرك) بضم الميم اى موضع الادراك  
ومدارك الشرع مواضع طلب الاحكام والفقهاء يقولون فى الواحد مدرك بفتح الميم وليس لتخريجه وجه  
قوله فى المصباح لكن فى حواشى الشنوائى على شرح الشافعية لشيخ الاسلام كالغزى على الجار بردى ان المدرك  
بفتح الميم اى عرش (قوله وان من رجح الخ) عطف على بيان المدرك (قوله لم ينحصر فيها) كذا فيما  
رايت ويتوجه عليه ان عدم الانحصار لا يفهم من ذكرها حتى يكون من فوائدها وان عدم الانحصار متناقض  
لما نقله من قوله ابطال ما زاد ولو كانت العبارة هكذا وان الخلاف انحصار فيها لم يكن زائدا على ما نقله بقوله  
ابطال ما زاد ويمكن ان يحاج بان العبارة هى ما رايت ومعناها انه يفهم من ذكر الاقوال بمعونة ما فى الاصول  
ان الخلاف لم ينحصر فيها بل يجوز احداث قول زائد عليها بحيث لا يكون خارجا عنها بل مركبا منها فليتامل  
سم ولا يخفى ان الاشكال قوى والجواب ضعيف ولذا اسقط النهاية هذه الفائدة (قوله حتى يمنع الخ)  
تفريع على المنقضى فالضمير المستتر للمحصر (قوله مفصلا) اسم فاعل (قوله من شقيه) اى التفصيل (قوله  
ما تاخر الخ) عبارة النهاية مانص على رجحانه والافما علم تاخره وإلا الخ (قوله والافما نص على رجحانه)  
يقضى ان الراجح ما تاخر ان علم وان نص على رجحان الاول وليس كذلك قطعا فلو عكس فقال ثم الراجح  
مانص على رجحانه وإلا فما تاخر ان علم اصحاب قائله ابن قاسم وهو مردود نقلا ومعنى اما نقلا فان ما ذكره الشهاب  
ابن حجر هو الموافق لما فى كتب المذهب كالروض وغيره كتب الاصول كجمع الجوامع وغيره وإذا كان  
كذلك فكيف يقول وليس كذلك قطعا واما معنى فلان المتأخر اقوى من التراجع لان المجتهد انما رجح الاول  
بحسب ما ظهر له وما ذكره ثانيا كالنسخ للاول بترجيحه الا ترى ان المتأخر من اقواله صلى الله عليه وسلم  
ناسخ للقديم مطلقا وان قال فى المتقدم انه واجب مستمر ابدأ كما هو مقرر فى الاصول فعمل ان الصواب  
ما صنعه الشهاب ابن حجر لا ما صنعه الشارح موافق لاعتراض ابن قاسم رشيدى اقول وكذا صنيع  
المنقضى موافق لصنيع التحفة كايأتى لكن قوله اى الرشيدى واما معنى الخ فيه نظر فانه لا يلاقى لاعتراض سم اذا  
مراده كما هو الظاهر المتبادر من سياقه ان المتأخر المعلوم تاخره اذا نص عنده او بعده على رجحان الاول لا  
يقدم على الاول قطعا خلافا لما يقتضيه صنيع الشارح (قوله فانص) اى الشافعى عرش (قوله والافما قال الخ)  
قضية هذا الصنيع انه اذا فرغ على احد القولين ثم قال عنه انه مدخول او يلزمه فسادانه يقدم وظاهر انه  
غير مراد ثم رايت الشهاب ابن قاسم سبق الى ذلك رشيدى (قوله مدخول) اى فيه دخل اى نظر عرش  
(قوله والافما وافق الخ) عبارة كنز البكرى ولو وافق احد قوليه المطلقين مذهب مجتهد كان مرجحا بالنسبة  
فمن القولين او الاقوال (قوله ما زاد) اى على الاطلاق بحيث لا يكون واحدا منها ولا مركبا منها (قوله لم  
ينحصر فيها) كذا فيما رايت ويتوجه عليه ان عدم الانحصار لا يفهم من ذكرها حتى يكون من فوائدها وان  
عدم الانحصار متناقض لما نقله من قوله ابطال ما زاد ولو كانت العبارة هكذا وان الخلاف انحصار فيها لم يكن  
زائدا على ما نقله بقوله ابطال ما زاد ويمكن ان يحاج بان العبارة هى ما رايت ومعناها انه يفهم من ذكر الاقوال  
بمعونة ما فى الاصول ان الخلاف لم ينحصر فيها بل يجوز احداث قول زائد عليها بحيث لا يكون خارجا عنها بل  
مركبا منها فليتامل (قوله والافما نص على رجحانه) يقضى ان الراجح ما تاخر ان علم وان نص على رجحان  
الاول وليس كذلك قطعا فلو عكس فقال ثم الراجح مانص على رجحانه وإلا فما تاخر ان علم اصحاب وقد يحاج  
عنه بان قوله والافما علم تاخره وهو لا يخلص فتأمل (قوله والافما قال) ظاهره تقديم ما فرغ عليه وان  
قال عنه يلزمه فساد ولا ينبغي ان يكون مرادا (قوله والافما وافق مذهب مجتهد) عبارة كنز مولانا البكرى ولو  
وافق احد قوليه المطلقين مذهب مجتهد كان مرجحا بالنسبة للمقلد لان القول فى الجماعة احب من القول فى  
غيرها والموافق زادت به قوة ذلك القول انتهى وعبارة المجموع وحكى القاضى الحسين فيها اذا كان للشافعى

ما زاد لا للعمل بكل انتهى  
ولا ينحصر فى ذلك بل من  
فوائده بيان المدرك وان  
من رجح احدها من  
مجتهدى المذهب لا يعد  
خارجا عنه وان الخلاف لم  
ينحصر فيها حتى يمنع الزائد  
بمعونة ما هو مقرر فى الاصول  
انهم اذا اجمعوا على قولين  
لم يجوز احداث ثالث الا  
ان كان مركبا منهما بان  
يكون مفصلا وكل من شقيه  
قال به احدهما ثم الراجح  
منهما ما تاخر ان علم والا  
فانص على رجحانه والا  
فما فرغ عليه وحده والافما  
قال عن مقابله مدخول او  
يلزمه فساد والافما افرد  
فى محل او جواب والا فاف  
وافق مذهب مجتهد لتقويه  
به فان خلا عن ذلك كله

للقلة انتهى وعبارة المجموع وحكي القاضي الحسين فيما إذا كان للشافعي قولان أحدهما موافق أبا حنيفة  
 وجهين أحدهما أن القول المخالف أولى وهذا قول الشيخ أبي حامد الأسفرايني قال الشافعي إنما خالفه  
 لا اطلاعه على موجب المخالفة والثاني القول الموافق أولى وهذا قول القفال وهو الأصح والمسئلة مفروضة  
 فيما إذا لم يجد مرجحا مما سبق انتهى وينبغي حمل تصحيحه على ما إذا لم يدل النظر الموافق لقواعد الشافعي على  
 رجحان المخالف فليتأمل وقد يوافق كل منهما مذهب مجتهد سمح حذف (قوله فهو لتكافؤ نظريه) الجملة  
 جواب فان خلاخ (قوله وهو يدل الخ) أي ذكر قولين متكافئين ع ش (قوله حذرا الخ) لعلمه مفعول  
 له ليدل على دقة الورع وعبارة النهاية وحذرا الخ بالواو والعاطفة على لتكافؤ نظريه اه وهي ظاهرة (قوله  
 من ورطة هجوم) أي من مفسدة هجوم والورطة لغة الهلاك ع ش (قوله وزعم الخ) مبتدأ خبره قوله  
 غلط ويصرح بالجواز أيضا قول المغني ما نصه وإن كان في المسئلة قولان جديداً فالعمل بأخبرهما فإن لم  
 يعلم فيما رجحه الشافعي فإن قالهما في وقت واحد ثم عمل بأحدهما كان إبطالا للآخر عند المزن وقال غيره  
 لا يكون إبطالا بل ترجيحاً وهذا أولى واتفق ذلك للشافعي في نحو ست عشرة مسألة وإن لم يعلم هل قالهما معاً  
 أو مرتباً لزم البحث عن أرجحهما بشرط الاهلية فإن اشكل توقف فيه اه (قوله رده) ضبب بينه وبين قوله  
 وإن الإجماع الخ سم (قوله بتأليف الخ) متعلق بافرد (قوله ونقل القرافي) إلى المتن في النهاية لا قوله وهو  
 وجيه وقوله وكان أخذاً إلى لان كلاهما عليه (قوله ونقل القرافي الخ) أي المالكي ع ش (قوله الإجماع  
 على تخيير المقلد الخ) هل يجري ما ذكر في الوجهين سم (قوله إذا لم يظهر ترجيح الخ) أي أما إذا ظهر ترجيح  
 أحدهما فيجب العمل به وهو موافق في ذلك لقولهم العمل بالراجح واجب فما اشتهر من أنه يجوز العمل  
 لنفسه بالأوجه الضعيفة كقابل الأصح غير صحيح هكذا في حاشية شيخنا ع ش وفيه أمران الأول إن فرض  
 المسئلة في قولين مجتهد واحد فلا ينتج أن الوجهين إذا تعدد قائلهما كذلك فقوله فما اشتهر الخ تفرعاً على  
 ما هنا في مقام المنع وقولهم العمل بالراجح واجب إنما هو في قوانين لا مأم واحد كما يعلم من جمع الجوامع الذي  
 هي عبارته كغيره على أن المراد بالعمل في قولهم المذكور وليس هو خصوص العمل للنفس بل المراد  
 كونه المعمول به مطلقاً كما لا يخفى الأمر الثاني أن قوله فما اشتهر الخ كالصريح في أن هذه الشهرة ليس  
 لها أصل وليس كذلك ففي فتاوى العلامة ابن حجر رحمه الله تعالى ما ملخصه بعد كلام أسلفه ثم مقتضى  
 قول الروضة وإذا اختلف متبحران في مذهب الخ أنه يجوز تقليد الوجه الضعيف في العمل ويؤيده افتاء  
 البلقيني بجواز تقليد ابن سريج في الدور وإن ذلك ينفع عند الله ويؤيده أيضاً قول السبكي في الوقف في  
 فتاويه يجوز تقليد الوجه الضعيف في نفس الأمر بالنسبة للعمل في حق نفسه لا الفتوى والحكم فقد نقل  
 ابن الصلاح الإجماع على أنه يجوز اه فكلام الروضة السابق أي الموافق لما في الشرح هنا مع زيادة  
 التصريح بالوجهين محمول بالنسبة للعمل بالوجهين على وجهين لقائل واحد أو شك في كونهما قائل أو  
 قائلين كافي قول الإمام لان المذهب منهما لم يتحرر للمقلد بطريق يعتمد اه إذا تحقق كونهما من إثنين  
 خرج كل واحد منهما من هو اهل للترجيح فيجوز تقليد أحدهما إلى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى ونفعنا به  
 فتأمله حق التامل وانظر إلى فرقه آخر بين الوجهين لقائل واحد الوجهين لقائلين تعلم ما في تفرع شيخنا

فهو لتكافؤ نظريه وهو  
 يدل على سعة العلم ودقة  
 الورع حذر من ورطة  
 هجوم على ترجيح من غير  
 اتضاح دليل وزعم أن  
 صدور قولين معاني مسألة  
 واحدة كفيها قولان  
 لا يجوز إجماعاً غلط أفرد  
 رده وإن الإجماع على  
 جوازه ووقوعه من  
 الصحابة فمن بعدهم  
 بتأليف حسن قال الإمام  
 ووقع ذلك للشافعي رضي  
 الله عنه في ثمانية عشر موضعاً  
 ونقل القرافي الإجماع  
 على تخيير المقلدين قولي  
 إمامه أي على جهة البدل  
 لا الجمع إذا لم يظهر ترجيح  
 أحدهما وكأنه أراد إجماع  
 أئمة مذهبه كيف ومقتضى  
 مذهبنا كما قاله السبكي

قولان أحدهما موافق أبا حنيفة وجهين لا صحابنا أحدهما أن القول المخالف أولى وهذا قول الشيخ أبي حامد  
 الأسفرايني قال الشافعي إنما خالفه لا اطلاعه على موجب المخالفة والثاني القول الموافق أولى وهو قول  
 القفال وهو الأصح والمسئلة مفروضة فيما إذا لم يجد مرجحاً مما سبق انتهى وعبارة جمع الجوامع ثم قال  
 الشيخ أبو حامد مخالف أبي حنيفة أرجح من موافقه وعكس القفال والأصح الترجيح بالنظر فإن وقف  
 فالوقف انتهى وينبغي حمل تصحيح المجموع السابق على ما إذا لم يدل النظر الموافق لقواعد  
 الشافعي على رجحان المخالف فليتأمل قد يوافق كل منهما مذهب مجتهد (قوله أفرد رده) ضبب  
 بينه وبين قوله وإن الإجماع الخ (قوله ونقل القرافي الخ) هل يجري ما ذكر في الوجهين

منع ذلك في القضاء والافتاء دون العمل لنفسه وبه يجمع بين قول الماوردي يجوز عندنا (٤٧) وانتصر له الغزالي كما يجوز لمن اداه

الذي قدمناه ثم رأيت العلامة المذكور بسط الكلام في ذلك في شرحه في كتاب القضاء أتم بسط بما يوافق ما في فتاويه فراجع رشدي أقول ما نقله عن فتاوى الشارح وغيرها لا ينافي مقالة عرش فانه مطلق فيحمل على ما لا يمكن العامل من أهل ترجيح ظهر له ترجيح أحد الوجهين مثلاً وأما ما ذكره أو لا من أن فرض المسئلة في قولين لمجتهد واحد فلا ينتج الخ فيجيب عنه بأن حكم تعدد الوجوه يعلم من حكم تعدد الأقوال بطريق الأولى (قوله منع ذلك) أي التخيير عرش (قوله دون العمل لنفسه) أي بما يحفظ سم (قوله وبه يجمع) أي بالمنع في القضاء والافتاء والجواز في العمل لنفسه (قوله يجوز الخ) أي التخيير (قوله واجرى السبكي ذلك) أي التفصيل وقوله في العمل متعلق باجرائه الخ وقوله بخلاف المذاهب الأربعة أي بغير المذهب الخ متعلق بالعمل عرش (قوله أي مما علمت الخ) قد يشكل مع فرض علم النسبة وجميع الشروط الفرق بين المذاهب الأربعة وغيرها في تقييد غير ما بغير القضاء والافتاء كما هو قضية هذا الكلام سم (قوله لمن يجوز تقليده) وهو المجتهد كرشدي (قوله وجميع شروطه) عطف على نسبه وضمير عنده يرجع إلى العامل كرشدي والأصوب إلى من يجوز تقليده (قوله على ذلك) أي التفصيل المتضمن للمنع في القضاء والافتاء (قوله أي في قضاء أو افتاء) أي دون العمل لنفسه كرشدي (قوله ومحل ذلك) أي التفصيل المتضمن للجواز في العمل لنفسه عبارة السكردى أي التقليد في العمل لنفسه اهـ (قوله مالم يتبع الرخص) أي بأن يأخذ من كل مذهب مذهب بالأسهل منه (قوله رتبة التكليف) أي رباطه (قوله بل قيل فسق) والأوجه خلافه نهاية رسم أي فلا يكون فسقاً وإن كان حراماً ولا يلزم من الحرمة الفسق عرش (قوله ومحل ضعفه) أي القول بالفسق عبارة النهاية محل الخلاف اهـ (قوله ولا ينافي ذلك) أي ما تضمنته قوله ومحل ذلك وغيره الخ من جواز التقليد لا مالم في مسألة بعد العمل فيها بقول امام آخر (قوله لتعين حله الخ) نلة لعدم المتأقاة والضمير لما قاله الآمدى وابن الحاجب (قوله تركب حقيقة الخ) وإنما في مسألة بشماها بجميع معتبراتها فيجوز ولو بعد العمل كان أدى عبادته صحيحة عنده بعض الأربعة دون غيره فله تقليده فيها حتى لا يلزم قضاؤها ديرى اهـ بجيرى (قوله نحو ذلك) أي نحو الحل المذكور (قوله خلافاً للجلال المحلى) أي في شرح جمع الجوامع عرش أي حيث رجع الامتناع مطلقاً في نفس الحادثة ومثلها وحمل قول الآمدى وابن الحاجب عليه (قوله كان أفتى الخ) عبارة النهاية كان أفتى شخص بينونة زوجة بطلاقها مكرهاً ثم نكح بعد انقضاء عدتها اختها مقلداً بأحنية في طلاق المسكورة ثم افتاء شافعى بعدم الحنث فيمنع عليه أن يطأ الأولى مقلداً للشافعى وأن يطأ الثانية مقلداً للحنفى لأن كلاماً من الإمامين لا يقول به حينئذ كما أوضح ذلك الوالدرحمه الله تعالى في فتاويه راداعلى من زعم خلافه مغترباً بظاهر ما مرأه قال الرشيدى قوله فيمنع عليه أن يطأ الأولى وان يطأ الثانية الخ أي جامعاً بينهما كما في صريح فتاوى والده بخلاف ما إذا عرض عن الثانية أي وأن لم يبنها فأن له وطء الأولى تقليداً للشافعى كما نبه عليه الشهاب ابن قاسم راداعلى الشهاب ابن حجر اهـ (قوله ثم أفتى الخ) فيه نظر سيظهر رسم (قوله فارادان يرجع للأول الخ) كون عنده يلزم فيها تركب قول لا يقول به كل منهما محل كامل نعم لو قيل ببقائه معهما كان واضحاً بصرياً وتقدم عن الرشيدى وباتى عن سم ما يوافقه (قوله ثم استحققت الخ) كان

(قوله دون العمل لنفسه) أي بما يحفظ سم (قوله أي مما علمت الخ) قد يشكل مع فرض علم النسبة وجميع الشروط الفرق بين المذاهب الأربعة وغيرها في تقييد غير ما بغير القضاء والافتاء كما هو قضية هذا الكلام سم (قوله بل قيل فسق الخ) الوجه خلافه (قوله كان أفتى الخ) في شرح مكر كان أفتى شخص بينونة زوجة بطلاقها مكرهاً ثم نكح بعد انقضاء عدتها اختها مقلداً بأحنية في طلاق المسكورة ثم افتاء شافعى بعدم الحنث فيمنع عليه أن يطأ الأولى مقلداً للشافعى وأن يطأ الثانية مقلداً للحنفى لأن كلاماً من الإمامين لا يقول به حينئذ كما أوضح ذلك شيخنا الرولى رحمه الله تعالى في فتاويه راداعلى من زعم خلافه مغترباً بظاهر ما مرأه (قوله ثم أفتى الخ) في هذا المثال نظر سيظهر (قوله ثم استحققت عليه) أي كان باع ما أخذه بشفعة الجوار ثم اشتراه ولا

الحادثة نفسها لا مثلها خلافاً للجلال المحلى كان أفتى بينونة زوجته في نحو تعليق فنكح اختها ثم أفتى بأن لا بينونة فارادان يرجع للأولى ويعرض عن الثانية من غير إبانها كان أخذ بشفعة الجوار تقليداً لأبي حنيفة ثم استحققت عليه فاردت تقليد الشافعى في تركها



باع ما أخذه بشفعة الجوار ثم اشتراه ولا يصح تصوير ذلك بما لو كان له داران فبيعت دار تجاور إحداها  
فأخذها بشفعة الجوار ثم أراد هو بيع داره الأخرى وأراد تقليد الشافعي في منع اخذ جاره لها فله ذلك لأن هذه  
قضية أخرى سم (قوله فيمتنع فيهما) أي يمتنع التقليد في مسألة الزوجة (قوله لأن كلا من  
الأمامين الخ) فيه نظر في الأولى إذ قضية قول الثاني فيها أن الزوجة الأولى باقية في عصمته وأن الثانية لم تدخل  
في عصمته فالرجوع للأولى والأعراض عن الثانية من غير إبانة موافق لقوله فليتامل سم على حجج أه ع ش  
وتقدم عن لرشدي إعتاده وعن البصري ما يوافقه (قوله لا يقول به) أي بكل من جواز الأخذ بشفعة  
وعدمه ومن حل إحدى الاختين مع حل الأخرى كرى (قوله بظاهر مامر) أي من جواز العمل لنفسه  
ع ش (قوله والأوجه) أي بدليل فن الوجهين أو الأوجه سم (قوله خرجوها) أي استنبطوها (قوله على  
قواعده الخ) أي الشافعي (قوله وقد يشذون عنهما) أي يخرجون عن قواعد الشافعي ونصوصه ويحتدون  
في مسألة من غير اخذ منهما بل على خلافهما (قوله فتنسب لها) أي تلك الوجوه للزنى وإن تور ولو قال لهم  
لكان أولى (قوله في المذهب) أي مذهب الشافعي ع ش (قوله أو الطرق) أي بدليل فن الطريقين أو الطرق  
سم (قوله وهي) أي الطرق سم (قوله اختلافهم) أي أثره أو لازمه سم عبارة عميرة الظاهر أن مسمى  
الطريقة نفس الحكاية المذكورة وقد جعلها الشارح أسماء للاختلاف اللازم لحكاية الأصحاب اه (قوله  
في حكاية المذهب) أي الراجح قاله الكردى وفيه نظر بل المراد بالمذهب هنا كما يعلم بما بعد مجرد ما في المسئلة  
من القول والوجه واحدا أو متعدد ارجحا أو مرجوحا (قوله فيحكي الخ) تفسير للاختلاف عبارة  
غيره كان يحكي الخ (قوله بعضهم نصين) لعل هنا حذفا يعلم بما بعده أي وبعضهم بعضهم أو مغايرهما حقيقة  
والإفغنى عن قوله وبعضهم بعضها ما قبله (قوله أو عكسه) يغنى عنه كاف كأوجه أو بمعنى الواو الخ (قوله  
أو باعتبار) عطف على حقيقة قوله وعكسه سمرافيه (قوله فلنذا) أي لكثرة أنواع الاختلاف هذا  
ما يظلم لي لكن فيه تعليل الشيء بنفسه فتأمل (قوله أي المنصوص الخ) أي فهو من إطلاق المصدر على  
المفعول (قوله لأنه لما نسب إليه الخ) عبارة أخرى وصح ما قاله لأنه مرفوع القدر لتخصيص الإمام عليه  
أو لأنه مرفوع إلى الإمام من قولك نصبت إلى فلان إذا رفعت إليه اه (قوله حيث ذكر) أي الخلاف  
وهذا تمهيد لقوله الآتي ولا ينافيه الخ قول المتن (في جميع الحالات) أي حالات الخلاف من كونه أقوالا أو  
وجوها فلا تنافي بين قول الشارح غالبا وقول المصنف جميع الخ كما هو ظاهر للتدبر ولعل هذا ما أشار إليه  
الفاضل المحشى سم بقوله فتأمل فيه دقة بصرى وعبارة الكردى قوله في جميع الحالات أي حالات الأقوال  
أو الأوجه أو غير ذلك وقوله غالبا أي بيان مراتب الخلاف غالبا اه وعبارة سم قوله غالبا قيد يقال هذا القيد  
لا يتصور مع قول المصنف بأن قوله في تفسير للحالات التي بين فيها مراتب الخلاف فالعنى في جميع  
الحالات التي أقول فيها شيئا من هذه الصيغ فهو من العام لمختص ووصو الفاء للتفسير اه وقوله وقد يجاب  
أيضا الخ هذا هو الجواب افتصر عليه النهاية رزاد المغنى ما أشار إليه الشارح بقوله غالبا بما أنه وإن  
مراده في أغلب الأحوال بحسب طاقته وربما يكون هذا أولى اه أي من الجواب بأنه من العام

يصح تصوير ذلك بما لو كان له داران فبيعت دار تجاور إحداها فأخذها بشفعة الجوار ثم أراد هو بيع داره  
الأخرى وأراد تقليد الشافعي في منع اخذ جاره لها فله ذلك لأن هذه قضية أخرى كما يجوز اخذ جاره لها  
تقليدا لآي حنيفة (قوله لأن كلا من الأمامين الخ) فيه نظر في الأولى إذ قضية قول الثاني فيها أن الزوجة  
الأولى باقية في عصمته وأن الثانية لم تدخل في عصمته فالرجوع للأولى والأعراض عن الثانية من غير  
إبانة موافق لقوله فليتامل (قوله أو الأوجه) أي بدليل قوله فن الوجهين أو الأوجه (قوله أو الطرق) أي  
بدليل فن الطريقين أو الطرق (قوله وهي) أي أثره أو لازمه (قوله غالبا) قد يقال هذا القيد  
لا يتصور مع قوله في جميع الحالات فتأمل فيه دقة وقد يجاب أيضا أي عن المصنف بأن قوله الآتي في  
الخ تفسير للحالات التي بين فيها مراتب الخلاف فالعنى في جميع الحالات التي أقول فيها شيئا

فيمتنع فيهما لأن كلامنا  
الأمامين لا يقول به حيث  
فأعلم ذلك فانه مهم ولا تغتر  
بمن أخذ بظاهر مامر  
(والوجهين) أو الأوجه  
للأصحاب خرجوها على  
قواعده أو نصوصه وقد  
يشذون عنهما كما نرى  
وأبي ثور فتنسب لهما ولا  
تعد وجوها في المذهب  
(والطريقين) أو الطرق  
وهي اختلافهم في حكاية  
المذهب فيحكي بعضهم  
نصين وبعضهم نصوصا  
وبعضهم بعضها أو مغايرها  
حقيقة كأوجه بدل أقوال  
أو عكسه أو باعتبار  
كتفصيل في مقابلة إطلاق  
وعكسه فلنذا كثرت الطرق  
في كثير من المسائل  
(والنص) أي المنصوص  
للشافعي رضي الله عنه من  
نص الشيء رفعة وأظهره  
لأنه لما نسب إليه من غير  
معارض كان ظاهرا  
مرفوع الرتبة على غيره  
(ومراتب الخلاف) قوة  
وضعا حيث ذكر  
(في جميع الحالات) غالبا

لما يأتي والمحرورين قد بين وقد  
لا ولا ينافيه جزمه بمسائل  
فيها خلاف لانه لم يلتزم  
ذكر كل خلاف فيما ذكر  
بل انه حيث ذكر خلافا  
بين مرتبته أو فيها نص  
من غير ذكره لانه قضية  
سياقه الآتي انه إنما يذكر  
نصا يقابله وجه أو تخريج  
وانه لا يذكر كل نص  
كذلك بل ان ما ذكره  
لا يكون إلا كذلك فتأمل  
( فحيت ) بالضم ويجوز  
الفتح والكسر مع إبدال  
يائه واوا أو ألفا وهي  
دالة على المكان حقيقة أو  
بجاءا كما في الله أعلم حيث  
يجعل رسالاته بتضمن  
اعلم معنى ما يتعدى إلى  
الظرف أي الله أنفذ علما  
حيث يجعل أي هو نافذ  
العلم في هذا الموضع  
فاندفع ما قيل يتعين انها  
مفعول به على السعة لان  
أفعل التفضيل لا ينصبه  
إلا لظرف لانه تعالى  
لا يكون في مكان أعلم منه  
في مكان ولان المعنى انه  
يعلم نفس المكان المستحق  
لوضع الرسالة لاشيئا في  
المكان قيل وكما هنا وهو  
عجيب إذ التقدير فكل مكان  
من هذا الكتاب ( أقول )  
فيه وزعم الاخفش أنها ترد  
لزمان ( الاظهر أو المشهور

المخصوص ( قوله لما يأتي ) أي في شرح قوله وحيث أقول وقيل كذا الخ كرى ( قوله قد بين ) أي نحو أصح  
القولين واظهر الوجهين وقوله وقد لا أي نحو الاصح والظاهر معنى ( قوله ولا ينافيه الخ ) أي كما علم من قوله  
حيث ذكر ولعله لم يفرضه عليه نظر العطف قوله أو فيها نص الخ على قوله فيها خلاف لانه لا يعلم من ذلك  
( قوله لانه لم يلتزم الخ ) هذا يدل على عدم إرجاع قوله في جميع الحالات لجميع ما تقدم فليتأمل بل قضيته  
اختصاص قوله في جميع الحالات بقوله ومراتب الخلاف وبه يسهل الحال جدا سم وقد يغنى عن التعليل  
المذكور عن قوله الآتي لان قضيته الخ قوله غالبا تأمل ( قوله سياقه الآتي ) أي بقوله وحيث أقول النص  
الخ كرى ( قوله نصا يقابله وجه أو تخريج ) أي بحسب اطلاعه فلا يرد ما عساه يفرض من تركه نصا يقابله  
ما ذكر للعلم لم يطلع عليه ولم يثبت عنده فليتأمل سم أقول يغنى عما قدره قول الشارح وانه لا يذكر الخ  
الا ان يرد ان ما قدره يغنى عن قول الشارح المذكور ( قوله وانه لا يذكر كل نص الخ ) وقد يقال فما المرجح  
حيث تدل لتخصيص البعض بالذكر مع اتحاد النوع ( قوله أي الله أنفذ الخ ) تأويل أعلم بأنفذ لا يخلص فان  
أول أنفذ بأصل الفعل فيمكن تأويل أعلم به فلا حاجة لذكر النفوذ وقوله أي هو نافذ يقتضى صرف أعلم عن  
التفضيل سم ولك منع أول كلامه بان تأويل أعلم بأنفذ لتحصيل ما يتعدى إلى الظرف واما قوله أي هو نافذ  
العلم المقضى لما ذكر فلاشارة إلى ان علمه تعالى بل جميع صفاته بالنسبة إلى متعلقاته لا يتصور فيه التفضيل  
( قوله فاندفع ما قيل أنه مفعول به ) صرح ابن هشام بأن حيث في الآية مفعول به لفعل محذوف أي يعلم سم  
وكذا صرح بذلك الرضى ( قوله لان أفعل الخ ) متعلق بعلى السعة كرى ( قوله لا ينصبه ) لم يقل لا يعمل فيه  
لانه يعمل فيه بحرف التقوية فيقال انا اضرب منك لزيد واعرف منك بزيد عصام ( قوله لا ظرف )  
ضرب بينه وبين مفعول به سم ( قوله لانه تعالى الخ ) علة للاظهار وقوله ولان المعنى الخ عطف عليه ( قوله  
وكما هنا ) كانه عطف على كافي الله أعلم حيث الخ وقوله إذ التقدير الخ كانه رد على ما في هذا القيل من ان ما هنا من  
المكان المجازى بان ما هنا مكان حقيقى وفيه نظر لان اجزاء الكتاب سواء جعل بمعنى الالفاظ أو النقوش أو  
المعاني أو غير ذلك مما فصل في محله ليست اما كن حقيقة للقول المذكور سواء اردنا بالمكان المكان لغة  
أو المكان اصطلاحا كما هو ظاهر فقوله وهو عجيب انما العجيب التعجب منه سم ( قوله انها ترد ) أي لفظة

من هذه الصبغ فهو من العام المخصوص والعاء للتفسير وبأنه لم يمتد بالعليل مبالغة في مقام المدح والخطابة  
( قوله لانه لم يلتزم الخ ) هذا يدل على عدم إرجاع قوله في جميع الحالات لجميع ما تقدم فليتأمل بل قضيته  
اختصاص قوله في جميع الحالات بقوله ومراتب الخلاف وبه يسهل الحال جدا ( قوله نصا يقابله  
وجه أو تخريج ) أي بحسب اطلاعه فلا يرد عليه ما عساه يفرض من تركه نصا يقابله ما ذكر للعلم لم يطلع عليه  
أول يثبت عنده فليتأمل ( قوله أي الله أنفذ الخ ) تأويل أعلم بأنفذ لا يخلص فان أول أنفذ بأصل الفعل فيمكن  
تأويل أعلم به فلا وجه لذكر النفوذ وقوله أي هو نافذ يقتضى صرف أعلم عن التفضيل ( قوله فاندفع  
ما قيل يتعين انها مفعول به ) صرح به ابن هشام بان حيث في الآية مفعول به لفعل محذوف أي يعلم ( قوله  
لا ظرف ) ضرب بينه وبين مفعول به ( قوله قبل وكما هنا ) كان قوله وكما هنا عطف على قوله كافي الله أعلم حيث  
يجعل رسالاته وقوله إذ التقدير الخ كانه رد على ما في هذا القيل من ان ما هنا من المكان المجازى بان ما هنا  
مكان حقيقى وفيه نظر لان اجزاء الكتاب سواء جعل بمعنى الالفاظ أو النقوش أو المعاني أو غير ذلك مما  
فصل في محله ليست اما كن حقيقة للقول المذكور سواء اردنا بالمكان لغة أو المكان اصطلاحا كما هو ظاهر  
لمن تأمل معنى المكان لغة واصطلاحا ونسبة القول المذكور إليه فتأمل ( قوله وهو عجيب ) انما العجيب  
التعجب منه ( قوله فحيت ) أي حيث أقول ( الاظهر أو المشهور ) المراد بالظاهر أو المشهور اللفظ أي حيث أقول ماذا  
اللفظ وهو مرفوع على الحكاية لخاله رفعه ويجوز غير الرفع ايضا كما هو ظاهر وقوله في القولين أي فرادى  
بالاظهر أو المشهور أي هذا اللفظ هو الاظهر أو المشهور من القولين أو الاقوال أي القول الاظهر أو  
المشهور منهما أو منها فالأظهر أو المشهور المذكور في المتن المراد به اللفظ والمقدر الذي تعلق به من المراد به

المشهور لكونه كالوصف له  
أي فاحدهما كائن من  
جملة (القولين أو الأقوال  
فان قوى الخلاف) لقوة  
مدرك غير الراجح منه بظهور  
دليله وعدم شذوذه وتكاثر  
دليلهما في أصل الظهور  
وبمتاز الراجح بأن عليه المعظم  
أو يكون دليله أوضح وقد  
لا يقع تمييز (قلت الآظهر)  
لأشعاره بظهور مقابله (ولإلا)  
يقو مدركه (فالمشهور)  
هو الذي أعبر به لأشعاره  
بخفاء مقابله ويقع للتوائف  
تناقض بين كتبه في الترجيح  
ينشأ عن تغير اجتهاده  
فليعتن بتحرير ذلك من  
يريد تحقيق الأشياء على  
وجبه (وحيث أقول  
الأصح أو الصحيح فن الوجين  
أو الأوجه) ثم إن كانت من  
واحد فالترجيح بيا مرفى  
الأقوال أو من أكثر فهو  
بترجيح مجتهد آخر (فان  
قوى الخلاف) بنظير ما مر  
في الأقوال (قلت الأصح)  
لأشعاره بصحة مقابله وكان  
المراد بصحته مع الحكم عليه  
بالضعف ومع استحالة  
اجتماع حكمين متضادين على  
موضوع واحد في آن واحد  
أن مدركه له حظ من النظر  
بحيث يحتاج في رده إلى غوص  
على المعاني الدقيقة والأدلة  
الخفية بخلاف مقابل  
الصحيح الاتي فانه ليس

حيث قول المتن (الآظهر أو المشهور) أي هذا اللفظ هو مرفوع على الحكاية الخالصة فمرفوع ويجوز غير الرفع  
أيضا كما هو ظاهر وقوله (فن القولين أو الأقوال) أي قرأى بلفظ الآظهر أو الأشهر القول أو الآظهر أو الأشهر  
من القولين أو الأقوال فالآظهر أو المشهور المذكور في المتن المراد به اللفظ والمقدر الذي تعلق به من المراد  
به القول لا اللفظ وحاصل المراد وحيث أذكر هذا اللفظ فقد اردت به القول الآظهر أو المشهور من القولين  
الخ وقس على ذلك نظائره الآتية سم (قوله متعلق بالآظهر الخ) أراد بالتعلق بذلك الحمل عليه لا تعلق  
الجار لان ذلك التعلق مع كائن الاتي والمحمول على الشيء يكون وصفه له لكن لما يمكن الظرف وصفه له  
حقيقة بل وصفه الحقيقي متعلق الظرف قال لكونه كالوصف له كردى عبارة البصري لعل مراده التعلق  
المعنوى لئلا يتم قوله أي فاحدهما كائن الخ اه (قوله لكونه) أي من القولين أو الأقوال كالوصف له أي  
للآظهر أو المشهور (قوله فاحدهما) الأولى هو قول المتن (فان قوى الخلاف) أي المخالف عميرة (قوله  
لقوة مدرك غير الراجح منه) أي من الخلاف بالمعنى المصدري وعبارة غيره وهي لقوة مدركه أي الخلاف بمعنى  
المخالف اخصروا ووضح (قوله بكونه دليله الخ) في بعض النسخ بالباء الموحدة بصيغة الجار والمجرور عطفا  
على قوله بان عليه الخ وفي بعضها بالياء المثناة بصيغة المضارع المنصوب عطفا على ان عليه الخ (قوله وقد لا يقع  
الخ) أي بحسب ما يظهر لنا وإلا فالترجيح تحكم بحسب ثم رأيت الفاضل المحشى سم قال مانصه قديقال لا بد  
من تميز عند المرجح واللام يتصور ترجيح انتهى بصري قول المتن (قلت الآظهر) يجوز ان قلت بمعنى  
ذكرت فلم يحتج إلى جملة أو على ظاهره لانه لا يريد بالآظهر لفظه ثم الظاهر ان لفظ الآظهر مرفوع حكايته  
باعتبار بعض احواله وإلا فهو في كلامه يقع غير مرفوع وعلى هذا يجوز نصبه وجره حكايته لها باعتبار  
بعض الاحوال وكذا يقال في الأصح أو الصحيح من قوله وحيث أقول الأصح أو الصحيح ومن قوله قلت  
الأصح أو الأصح سم قول المتن (فالمشهور) يجوز ان تقدره فقولى أو مذكورى المشهور أو فالمشهور  
مقولى أو مذكورى سم (قوله بما سر) أي من موافقة المعظم أو أو ضخمة الدليل هذا ظاهر صنيعة لكن  
في الشق الأول ورقة إلا ان يصور بما إذا كان لصاحب الوجه استحباب وتلا مذة مرجحون (قوله فهو بترجيح  
مجتهد آخر) ظاهره أنه لا يعتبر هنا موافقة مذهب مجتهد أي مطلق كما هو المراد هناك ولا نرجح صاحب أحد  
الوجين أو الأوجه وفيه نظر بل اظن الواقع بخلافه سم (قوله ولا ترجيح الخ) يتامل فيه سم يمكن ان يقال  
ان المراد بترجيح مجتهد آخر موافقته (قوله وكان المراد الخ) وقد يقال في الجواب ان المراد بالصحة هي الصحة  
بحسب التخيل والقرائن المناسبة لها لا بحسب نفس الامر واما الجواب ببتمام ذلك على ان كل مجتهد مصيب فلا

القول لا الله فقلنا مله وفس على ذلك نظائره الآتية والحاصل ان حاصل المراد وحيث أذكر هذا اللفظ فقد  
اردت به وعبرت عن القول الآظهر أو المشهور من القولين الخ (قوله متعلق بالآظهر أو المشهور) قديتوهم  
ارادة لفظ الآظهر أو المشهور المذكور وفيه نظر بل لا معنى له والوجه تعلقه بمحذوف والتقدير فهو  
الآظهر أو المشهور من القولين الخ فتامله (قوله القولين أو الأقوال) المراد المعنى وقوله قبله الآظهر أو  
المشهور المراد اللفظ أي وقد تقدم تحفته (قوله وقد لا يقع تميز) قديقال لا بد من تميز عند الراجح واللام  
يتصور و ترجيح (قوله قلت الآظهر) يجوز ان قلت بمعنى ذكرت فلم يحتج إلى جملة أو على ظاهره لانه لا يريد  
بالآظهر لفظه ثم الظاهر ان لفظ الآظهر مرفوع حكايته لها باعتبار بعض احواله وإلا فهو في كلامه يقع غير  
مرفوع وعلى هذا يجوز نصبه وجره حكايته لها باعتبار بعض الاحوال وكذا يقال في الأصح أو الصحيح من  
قوله وحيث أقول الأصح أو الصحيح ومن قوله قلت الأصح أو الصحيح (قوله فالمشهور) يجوز ان تقدره  
فقولى أو مذكورى المشهور أو فالمشهور مقولى أو مذكورى ثم المراد بالمشهور لفظه والظاهر انه مرفوع  
حكايته لبعض احواله فانه يقع غير مرفوع ايضا انتهى (قوله فهو بترجيح مجتهد آخر) ظاهره أنه لا يعتبر هنا  
موافقة مذهب مجتهد أي مطلق كما هو المتبادر هناك ولا ترجيح صاحب أحد الوجين أو الأوجه وفيه نظر  
بل اظن الواقع بخلافه (قوله وكان المراد بصحته الخ) قد يقال في الجواب ان المراد بالصحة هي الصحة بحسب

كذلك بل يرده الناظر ويستتبعه من أول وهلة

فكان ذلك صحيحا بالاغتبار المذكور وان كان ضعيفا بالحقيقة يجوز العمل به فلم يجتمع حكمان كما ذكر فتأمل ذلك واعرض عما وقع هنا من اشكالات واجوبة لا ترضى وقد يقع للمصنف أنه في بعض كتبه يعبر بالظاهر وفي بعضها (٥١) يعبر عن ذلك بالاصح فان عرف ان

الخلاف أقوال أو أوجه فواضح والارجح الدال على انه اقوال لان مع قائله زيادة علم بنقله عن الشافعي رضى الله عنه بخلاف نافية عنه (ولم لا) بقوله (الصحيح) هو الذي اعبر به لاشعاره بانتفاء اعتبارات الصحة عن مقابله وانه فاسد ولم يعبر بنظيره في الاقوال بل أثبت لنظيره الخفاء وان الفصور في فهمه إنما هو منا لحسب تادبا مع الامام الشافعي كما قال وفرقا بين مقام المجتهد المطلق والمقيد فان قلت اطباقهم هنا على ان التعبير بالصحيح قاض بفساد مقابله يقتضي ان كل ما عر فيه به لا يسر الخروج من خلافه لان شرط الخروج منه عدم فساده كما صرحوا به وقد صرحوا في مسائل عبروا فيها بالصحيح بسن الخروج من الخلاف فيها قلت بحجاب بأن الفساد قد يكون من حيث الاستدلال الذي استدله به لا مطلقا فهو فساد اعتباري وبفرض انه حقيقي قد يكون بالنسبة لقواعدنا دون قواعد غيرنا ولما ظهر للمصنف مثلا والذي

يظهر في القولين ولا في الوجهين إذا كانا لو اُحد سم أقول وأيضا ان الشارح أشار الى رد ذلك الجواب بقوله ومع استحالة الخ (قوله فكان ذلك) أي مقابل الاصح (قوله لا يجوز العمل به) أي في القضاء والافتاء دون العمل لنفسه كما مر عن الرشيدى عن الشارح (قوله عن ذلك) أي عما عر عنه بالظاهر (قوله فواضح) يعني يرجح ما يطابق المعروف كرى (قوله لان مع قائله الخ) هذا إنما يظهر لو اطلق مقابله ولم ينسبه الى معين من الاصحاب ولعل الاولى التعليل بانه الاصل الغالب (قوله بنظيره) أي بنظير الفاسد يعني لم يعبر بعبارة تدل على ان المقابل فاسد كرى ولا يخفى ما فيه من التكلف وعارة غير الشارح وهي ولم يعبر بذلك أي بالاصح والصحيح في الاقوال تادبا مع الامام الشافعي كما قال فان الصحيح منه مشعر بفساد مقابله اه اخصر واوضح (قوله كما قال) أي قال في إشارات الروضة عس (قوله لان شرط الخروج الخ) أي سن الخروج (قوله قلت بحجاب الخ) قد يقال فساد استدلال خاص مع وجود استدلال صحيح اخر لا يقتضي التعبير بالصحيح بل بالاصح كما لا يخفى إذ صحة القول وعدم فساده لا يتوقفان على صحة جميع أدلته كما هو ظاهر ويتجه ان يحجب عن الاشكال المذكور بان المواضع التي راعوا فيها الخلاف تبين أنها لم تكن من باب الصحيح بل من باب الاصح وإنما وقع التعبير بالصحيح لنحو اجتهاد بان خلافه أو من لا يفرق بين الاصح والصحيح فان الفرق بينهما اصطلاح للمصنف ومن وافقه لا لجميع الاصحاب سم (قوله من حيث الاستدلال الخ) أي من حيث الدليل الذي الخ وقوله لا مطلقا أي لا من حيث جميع أدلته (قوله انه حقيقي) أي ان الفساد من حيث جميع الأدلة (قوله بالنسبة لقواعدنا الخ) في هذا الوجه الثاني نظر إذ لا عبرة عندنا بقواعد غيرنا المخالفة لقواعدنا إلا ان تقيد قواعد غيرنا بما قوى دليلها فليتأمل سم قول المثلث (المذهب) أي هذا اللفظ والظاهر رفعه على الحكاية باستتار بهض احواله ويجوز رفع ايضا باعتبار الباقي سم (قوله وبعض قول) أي سواء ايضا (قوله أو وجه الخ) عطف على القطع (قوله وبعض ذلك) انظر لما ياتيه لما قبله سم وللكردى هنا ما لا يدفع الاشكال لسكونه دخلا فمما قبله ويمكن ان يقال ان اسم الإشارة راجع الى النص وضمير او موضعه راجع الى الاكثر وضمير او غيره راجع الى قوله وجهها او اكثر (قوله او بعضه) ضبب بينه وبين ذلك سم عبارة السكردى أي يحكى بعض الاكثر في مقابلة الاكثر اه (قوله كما مر) أي في شرح والطريقين (قوله

التخيل والقرائن المناسبة لها لا بحسب نفس الامر وأما الجواب ببهاء ذلك على ان كل مجتهد مصيب فلا يظهر في القولين ولا في الوجهين إذا كانا لو اُحد فان قيل ولا إذا كانا لاثنين لأنه إذا كان كل مجتهد مصيبا فالحق متعدد بتعدد المجتهدين فلا مزية لاحد القولين أو الوجهين على الاخر حتى يراد ظهوره أو صحته على ظهوره أو صحة الآخر لاصح وصفه بانه اظهر او اصح قلت قد يكون احدهما وان كان كل حقار رجح لزيادة مصلحته أو كونه ادخل في الخدمة أو نحو ذلك لا ترى ان خصال المخير كل منها حق مع ان بعضها ارجح لزيادة مصلحته فقد يتصوره بل ذلك في الحق بتعدد المجتهدين فيوصف بنحو الظهيرة أو الاحصية فليتأمل (قوله قامت بحجاب بان الفساد الخ) قد يقال فساد استدلال خاص مع وجود استدلال صحيح اخر لا يقتضي التعبير بالصحيح بل بالاصح كما لا يخفى إذ صحة القول وعدم فساده لا يتوقفان على صحة جميع أدلته كما هو ظاهر ويتجه ان يحجب عن الاشكال المذكور بان المواضع التي راعوا فيها الخلاف تبين أنها لم تكن من باب الصحيح بل من باب الاصح وإنما وقع التفسير بالصحيح لنحو اجتهاد بان خلافه أو من لا يفرق بين الاصح والصحيح فان الفرق بينهما اصطلاح للمصنف ومن وافقه لا لجميع الاصحاب (قوله يكون بالنسبة الخ) في هذا الوجه الثاني نظر إذ لا عبرة عندنا بقواعد غيرنا المخالفة لقواعدنا إلا أن تقيد قواعد غيرنا بما قوى دليلها فليتأمل (قوله قول المذهب) أي هذا اللفظ والظاهر رفع المذهب على الحكاية باعتبار بعض احواله لان المراد لفظه ويجوز غير الرفع ايضا باعتبار الباقي (قوله وبعض ذلك) انظر لما ياتيه لما قبله (قوله او بعضه) ضبب بينه وبين ذلك (قوله

ظهر لغيره قوته فنذب الخروج منه (وحيث أقول المذهب فن الطريقين أو الطرق) كان يحكى بعض القطع أي أنه لا نص سواء وبعض قول أو وجهها أو أكثر وبعض ذلك او بعضه أو غيره مطلقا أو باعتبار كما مر ثم راجع المعبر عنه بالمذهب قد يكون طريق القطع

او موافقها من طريق الخلاف او مخالفا لها لكن قيل الغالب انه الموافق والاستقرار الناقص المفيد للظن يؤيده وربما وقع للجمهور كالعزيز  
استعمال الطريقين موضع الوجهين (٥٢) وعكسه (وحيث اقول النص فهو نص) الامام القرشي المطلبي الملتقى مع النبي صلى الله عليه وسلم

قيل الغالب انه الموافق) هذا ممنوع نهاية قال الرشيدى والقائل بذلك الاسنوى والزرکشى اه (قوله يؤيده)  
اي ما قيل (قوله استعمال الطريقين الخ) اي تجوزا عن قول الامتن (وحيث اقول النص) اي هذا اللفظ  
والظاهر انه مرفوع باعتبار حكاية بعض احواله ويجوز غيره سم (قوله في جده الرابع الخ) فيه تسميح  
فان عبد مناف ثالث جدوده صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم  
ابن عبد مناف (قوله محمد الخ) بدل من الامام (قوله ابن عبد يزيد) كذا في النهاية والمغنى وغيرهما وفي بعض  
نسخ الشرح بن يزيد باسقاط عید ولعله من قلم الناسخ (قوله ابن ادریس الخ) وام الامام فاطمة بنت عبد الله  
ابن الحسن بن الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم بحير مي (قوله هاشم الخ) هو غير هاشم الذي هو اخو  
المطلب وجده صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف  
وهاشم المذکور في نسب الشافعي هو بن المطلب اخو هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم فالخاصل ان المطلب  
ابن عبد مناف له اخ اسمه هاشم هو جد النبي صلى الله عليه وسلم وابن يسمى هاشما ايضا هو جد الشافعي  
والشافعي انما يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف رشيدى فهاشم الذي في نسبه صلى الله عليه وسلم  
هو عم هاشم الذي في نسب الشافعي رضي الله عنه والمطلب في نسب الامام عم عبد المطلب جده صلى الله عليه وسلم  
وسلم (قوله نسبة لشافع) والنسبة الى الشافعي شافعي لا شفعوى كما قيل به لان القاعدة ان المنسوب  
للمنسوب يؤتى به على صورة المنسوب اليه لكن بعد حذف الياء من المنسوب اليه واثبات بدلها في المنسوب  
عش (قوله لشافع المذکور الخ) وانما نسب اليه لانه صحابي ابن صحابي وللتفاضل بالشفاعة شيخنا (قوله  
وشافع هذا الخ) عبارة المغنى وشافع بن سائب هو الذي ينسب اليه الشافعي لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو  
مترعرع واسلم ابوه السائب يوم بدر فانه كان صاحب راية بني هاشم فأسرى جملة من اسرو فدى نفسه ثم  
اسلم اه (قوله وفاق الخ) فانه ازل من تكلم في اصول الفقه واول من قرر ناسخ الاحاديث ومنسوخها واول  
من صنف في ابواب كثيرة من الفقه معرفة وقه مغنى (قوله هذه الثلاثة الخ) جملة حاله (قوله ما لم يجتمع الخ)  
ناحل واجتمع (قوله في الحديث المعمول به الخ) يريد ان الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الاعمال كروى  
(قوله في مثل ذلك) يعني في المساقب بصرى (قوله كما ذكر) اي في الحديث من كونه يملأ طباق لارض علما  
(قوله وكاشف اصحابه الخ) قال للربيع انت زاوية كتي، فعاش بعده قريبا من سبعين سنة حتى صارت  
الرواحل تشد اليه من اقطار الارض لسماع كتب الشافعي ومع هذا قال اي الشافعي وددت ان لو اخذني  
هذا العلم من غير ان ينسب الى منه شيء وكان رضي الله تعالى عنه بحجاب الدعوة لا تعرف له كبيرة ولا صبرة  
ومن كلامه رضي الله تعالى عنه :

امت مطامعي فارحت نفسي \* فان النفس ما طمعت تهون  
واحبيت القنوع وكان ميتا \* ففي احيائه عرضي مصون  
إذا طمع يحل بقباب عيد \* علته مهانة وعلاه هون  
وله ايضا  
ما حك جلدك مثل ظفرك \* فتقول انت جميع امرك  
وإذا قصدت الحاجة \* فاقصد لمعترف بقدرك

مغنى (قوله ولد بغزة الخ) اي التي توفي فيها هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ولد بدسقلان وقيل بمغنى  
مغنى (قوله ثم اجيز الخ) عبارة المغنى ثم حل الى مكه وهو ابن ستين ونشأ بها وحفظ القرآن وهو ابن سبع

او موافقها الخ) هل يصدق على الموافق المذكور او المخالف المذكور قولنا هو المذهب من الطريقين او  
الطرق الذي هو تقدير قوله فمن الطريقين او الطرق اقول نعم يصدق لان الموافق او المخالف الذي هو بعض  
احدى الطريقين او الطرق من الطريقين او الطرق (قوله وحيث اقول النص) اي هذا اللفظ والظاهر انه

في جده الرابع عبد مناف  
محمد بن ادریس بن العباس  
ابن عثمان بن شافع بن  
السائب بن عید بن عبد  
يزید بن هاشم بن المطلب بن  
عبد مناف (الشافعي) نسبة  
لشافع المذکور وشافع  
هذا اسلم هو وابوه السائب  
صاحب راية قريش يوم بدر  
(رضي الله تعالى عنه) امام  
الائمة علماء عملا وورعا  
وزهدا ومعرفة وذكاء  
وحفظا ونسبا فانه برع في  
كل ما ذكر وفاق فيه اكثر  
من سبقه لاسيما مشايخه  
كمالك وسفيان بن عيينة  
ومشايخهم واجتمع له من  
تلك الانواع وكثرة الاتباع  
في اكثر اقطار الارض وتقدم  
مذهبه واهله فيها لاسيما في  
الحرمين والارض المقدسة  
وهذه الثلاثة واهلها  
افضل الارض واهلها ما لم  
يجتمع لغيره وهذا هو حكمة  
تخصيصه في الحديث المعمول  
به في مثل ذلك وزعم وضعه  
حسدا وغلطا فاجش وهو قوله  
صلى الله عليه وسلم عالم قريش  
يملأ طباق الارض علما قال  
احمد وغيره من ائمة الحديث  
والفقه نراه الشافعي اي لانه  
لم يجتمع لقرشي من الشهرة  
كما ذكر ما اجتمع له فلم ينزل  
الحديث الا عليه وكاشف  
اصحابه بوقائع وقعت بعد  
موته كما اخبر وراى النبي

صلى الله عليه وسلم وقد اعطاه ميزانا فاوالت له بان مذهبه اعدل المذاهب ووقفه السنة الغراء التي هي اعدل الممل ووقفها  
للحكمة العلمية والعملية ولد بغزة على الاصح سنة خمسين ومائة ثم اجيز بالافتاء وهو ابن نحو خمس عشرة سنة ثم رحل لمالك فاقام عند مدة

ثم لبغداد ولقب ناصر السنة لما نظر اكبرها وظفر عليهم كحمد بن الحسن وكان ابو يوسف اذ ذلك ميتا بعد عامين رجع لمكة ثم لبغداد سنة ثمان وتسعين ثم بعد سنة لمصر فاقام بها كمها لاهلها الى ان تقطع ومن الخوارق (٥٣) التي لم يقع نظيرها لمجتهد غيره واستنباطه

وتحريه لمذهبه الجديدي على سعة المفرطة في نحو اربع سنين وتوفي سنة اربع ومائتين بها وأريد بعد ازمته نقله منها لبغداد فظهر من قبره لما فتح روائح طيبة عطلت الحاضرين عن إحساسهم فتركوه وقد اكثر الناس التصانيف في ترجمته حتى بلغت نحو اربعين مصنفاً ذكرت خلاصتها في شرح المشكاة وليتنبه لكثير مما في رحلته الرازي كالبيهقي فان فيها موضوعات كثيرة (ويكون هناك وجه) مقابل له (ضعيف) لا يعتمد وإن كان في مدركة قوة بالاعتبار السابق (أو قول) له بناء على ان المخرج ينسب اليه وفيه خلاف الاصح لالانه لو عرض عليه لرماأبدي فارقالا لا مقيدا كما افاده قوله (مخرج) من نصه في نظير المسئلة على حكم مخالف بأن ينقل بعض اصحابه نص كل إلى الاخرى فيجتمع في كل منصوص ومخرج ثم الراجع اما المخرج واما المنصوص واما تقرير النصين والفرق وهو الاغلب ومنه النص في مضخة قال القوابل لوبقيت لتصورت على انقضاء العدة بها لان مدارها على يقين برامة الرحم وقد وجد

سنين والموطأ وهو ابن عشر وتفقه على مسلم بن خالد مفتي مكة المعروف بالزنجي لشدة شقوته من باب أسماء الاضداد واذن له في الافتاء وهو ابن خمس عشرة سنة مع انه نشأ بآسيا في حجر امه في قلة من العيش وضيق حال وكان في صباه يجالس العلماء ويكتب ما يستفيد في العظام ونحوها حتى ملا منها خبايا ثم رحل إلى مالك الخ وعبارة النهاية واذن له مالك في الافتاء وهو ابن خمس عشرة سنة اه وفي البجيرى نقلا عن بعض الفضلاء مانصه قوله اى الخطيب واذن الخ اى مسلم كما هو ظاهر كلامه وصرح به الاسنوى ولا تناف بينه وبين ما في النهاية لاحتمال أن الاذن صدر منها أى من مسلم ومالك في سنة واحدة اه (قوله) ثم لبغداد) ستة خمس وتسعين ومائة فاجتمع عليه علماءها ورجع كثير منهم عن مذاهب كانوا عليها إلى مذهبه وصنف بها كتابه القديم مغنى (قوله رجع لمكة) فاقام بها مدة ثم لبغداد سنة ثمان وتسعين فاقام بها شهرا مغنى (قوله فاقام بها) اى ست سنين بدليل ما بعده بجيرى (قوله كمها لاهلها) ولم يزل بها ناشرا للعلم ملازما للاشتغال بجامعها العتيق مغنى (قوله وتوفي الخ) وسبب موته انه اصابته ضربة شديدة فمرض بها أياما ثم مات قال ابن عبد الحكم سمعت أشهب يدعو على الشافعى بالموت فكان يقول اللهم امت الشافعى ولاذهب علم مالك ذكرت ذلك للشافعى فقال :

تمنى أناس أن أموت وإن أمت \* فتلك سبيل لست فيها بأوحد  
فقل للذى يغى خلاف الذى مضى \* تنها لاخرى مثلها وكان قد

فتوفي بعد الشافعى بثمانية عشر يوما فكان ذلك كرامة للامام شيخنا زاد البجيرى قبل الضارب له اشهب حين تناظر مع الشافعى فالحقه الشافعى فضر به قيل بكيلون وقيل بفتح في جيبته والمشهور ان الضارب له فتيان المغربى قال بعضهم ومن جملة كرامات الشافعى رضى الله تعالى عنه ان الله تعالى اخفى ذكر فتیان وكلامه في العلم حتى عند اهل مذهبه اه (قوله سنة اربع الخ) يوم الجمعة سألوه وجب ودفن بالقرافة بعد العصر من يومه مغنى قال الربيع رايت في المنام قبل موت الشافعى رضى الله تعالى عنه بايام ان ادم صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه مات وير يدون ان يخرجوا اجازته فلما اصبحت سالت بعض اهل العلم فقال هذا موت أعلم اهل الارض لان الله تعالى علم آدم الاسماء كلها فاكان لا يسير حتى مات الشافعى رضى الله تعالى عنه (فائدة) اتفق لبعض اولياء الله تعالى انه رأى ربه في المنام فقال يارب باى المذاهب اشتغل فقال له مذهب الشافعى نفيس بجيرى (قوله بالاعتبار السابق) اى في شرح فان قوى الخلاف (قوله فيه خلاف) اى في نسبة القول المخرج إلى الشافعى وقوله الاصح لا اى لا ينسب للشافعى وقوله لا مقيد اى يكونه مخرجاً وقوله كما افاده أى التقييد (قوله بأن ينقل الخ) عبارة المغنى والنهاية والتخرج ان يجيب الشافعى بحكمين مختلفين في صورتين متشابهتين ولم يظهر ما يصلح للفرق بينهما فينقل الاصحاب جوابه في كل صورة منهما إلى الاخرى فيحصل في كل صورة منهما قولان منصوص ومخرج المنصوص في هذه هو المخرج في تلك والمنصوص في تلك هو المخرج في هذه فيقال فهما قولان بالنقل والتخرج والغالب في مثل هذا عدم اطباق الاصحاب على التخرج بل منهم من يخرج ومنهم من يبدى مرقابين الصورتين اه (قوله واما المنصوص) ليتأمل وجه المغايرة بينهما وبين ما يليه بصرى ويمكن توجيه المغايرة بأن المراد ان الراجع اما المخرج اى فى المسئلة الاولى والمنصوص فى الثانية واما المنصوص اى فى الاولى والمخرج فى الثانية عكس الاول (قوله الفرق) منصوب بانه مفعول معه للتقرير اى واما تقرير النصين مع الفرق بين المسئلة ونظيرها قاله السكردى ويجوز بل يتعين انه بالرفع عطفاً على تقرير الخ كما يعلم بمراجعة النحو (قوله وهو الاغلب) اى التقرير كردى (قوله ومنه) اى الاغلب او التقرير (قوله على انقضاء الخ) متعاقب بالنص (قوله لان مدارها) اى انقضاء العدة والثانيث باعتبار المضاف اليه (قوله وعدم حصول الخ) عطف على انقضاء الخ (قوله وهو ماقاله الخ) اى احداثاً وانتقاراً

وعدم حصول أمية الولد بها لان مدارها على وجود اسم الولد ولم يوجد (وحيث أقول الجديد) وهو ماقاله الشافعى رضى الله عنه بمصر ومنه المختصر والبويطى والام خلافاً لمن شد وقبل ماقاله بعد خروجه من بغداد إلى مصر (فائدة)

ومنه كتابه الحجة (أو)  
اقول (القديم اوفى قول  
قديم) لا ينافيه عدم وقوع  
هذه في كلامه لانه لم يذكر  
انه قالها بل ان صدرت  
فهي كسابقتها (فالجديد  
خلافه) والعمل عليه إلا  
في نحو عشرين وعبر بعضهم  
بنيف وثلاثين مسألة  
يأتى بيان كثير منها وأنه  
لنحو صحة الحديث به عملا  
بما تواتر عن وصية الشافعي  
انه إذا صح الحديث من غير  
معارض فهو مذهبه ولو  
نص فيه على ما لم ينص عليه  
في الجديد وجب اعتماده  
لانه لم يثبت رجوعه عن هذا  
بخصوصه (وحيث أقول  
وقيل كذا فهو وجه  
ضعيف والصحيح أو  
الاصح خلافه وحيث أقول  
وفي قول كذا فالراجح  
خلافه) وكان تركه لبيان  
الخلاف وضعفه فيها  
لعدم ظهوره له ولا غراء  
الطالب على تأمله والبحث  
عنه ليقوى نظره في المدارك  
والمأخذ ووصف الوجه  
بالضعف دون القول  
تأديا (ومنها مسائل) جمع  
مسئلة وهي ما يبرهن على  
إثبات محموله لموضوعه في  
العلم ومن شأن ذلك ان  
يطلب ويسأل عنه فلذا  
يسمى مطلوبا ومسئلة  
(نفيسة) لعموم نفعها  
ومس الحاجة اليها  
ووصف الجمع بالمفرد  
رعاية لمفرد سائغ (أضحا اليه)

عميرة عبارة المغنى الجديد ما قاله الشافعي بمصر تصديقا أو افتاء ورواه البويطي والمزني والربيع المرادي  
وحرمله ويونس بن عبد الأعلى وعبد الله بن الزبير المكي ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم الذي انتقل أخيرا  
الى مذهب أبيه وهو مذهب مالك وغير هؤلاء الثلاثة الأول هم الذين تصدوا ذلك وقاموا به والباقيون نقلت  
عنهم اشياء محصورة على تفاوت بينهم اه وفي النهاية ما يوافقها (قوله) وهو ما قاله قبل دخوله (شامل لما  
قاله في طريقها سم عبارة المغنى والقديم ما قاله الشافعي بالعراق تصنيفا وهو الحجة اوافى به ورواه  
جماعة اشهرهم الامام احمد بن حنبل والزعفراني والكرائسي وابو ثور وقد رجع الشافعي عنه وقال  
لا أجعل في حل من رواه عنى وقال الامام لا يحل عد القديم من المذهب وقال الماوردي في أثناء كتاب الصادق  
غير الشافعي جميع كتبه القديمة في الجديد إلا الصادق فانه ضرب على مواضع منه وزاد مواضع واما ما وجد  
بين مصر والعراق فالمتاخر جديد والمتقدم قديم وإذا كان في المسئلة قولان قديم وجديد فالجديد هو المعمول  
به إلا في مسائل يسيرة نحو السبعة عشر ائقي فيها بالقديم قال بعضهم وقد تنبع ما ائقي فيه بالقديم فوجد  
منصوصا عليه في الجديد ايضا ونه في شرح المذهب هنا على شيئين احدهما ان افتاء الاصحاب بالقديم في بعض  
المسائل محمول على ان اجتهدوا ادا هم الى القديم لظهور دليله ولا يلزم من ذلك نسبه الى الشافعي قال  
وحيث من ليس أهلا للتخرج يتعين عليه العمل والفتوى بالجديد ومن كان أهلا للتخرج والاجتهاد في  
المذهب يلزمه اتباع ما اقتضاه الدليل في العمل والفتوى به ميانا ان هذا رايه وان مذهب الشافعي كذا وكذا  
قال وهذا كله في قديم لم يعد حديث صحيح لا معارض له فان اعتضد بدليل فهو مذهب الشافعي فقد صح انه  
قال إذا صح الحديث فهو مذهبي الثاني ان قولهم القديم مرجوع عنه وليس بمذهب الشافعي محله في قديم  
نص في الجديد على خلافه اما قديم لم يتعرض في الجديد لما يوافقه ولا ما يخالفه فانه مذهبه اه (قوله) عدم  
وقوع هذه (اي لفظة في قول قديم) (قوله) عبر بعضهم بنيف وثلاثين الخ) وقد يقال لا مناقاة بان يراد بالنعو  
ما يقرب من نيف وثلاثين (قوله) وأنه الخ) (قوله) عطف على بيان الخ) (قوله) لو نص فيه (اي في القديم) (قوله) لم ينص  
عليه في الجديد) (اي لم يتعرض في الجديد لما وافقه ولا ما يخالفه معنى) (قوله) وكان الخ) بشد النون وقوله  
تركه الخ (اي المصنف اسمه وخبره) (قوله) لعدم ظهوره له (اي ظهور المذكور من قوة الخلاف وضعفه  
للمصنف سم) (قوله) ليقوى الخ) متعلق بالاغراء وعلته (قوله) ووصف الوجه) فعل ومفعول والفعل  
ضمير مستتر راجع الى المصنف (قوله) هي ما) اي مظلوب خبري يبرهن الخ اي ان كان كسيدا نهاية اي  
اما إذا كان بديها فلا يقام عليه برهان عس عبارة البرهان للفصل السكتيوى مسائل كل فن عمليات  
موجبات ضروريات كلييات يبرهن عليها في ذلك فن ان كانت نظرية الخ وقال في حاشيته قوله ان كانت  
نظرية يشير الى ان المسائل لا يجب ان تكون نظرية بل قد تكون بديهية اه (قوله) ومن شأن الخ)  
عبارة السعد في التلويح اعلم ان المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتاله على الحكم  
قضية ومن حيث احتماله الصدق والكذب خبرا ومن حيث افادته الحكم اخبارا ومن حيث كونه جزءا من  
الدليل مقدمة ومن حيث يطلب بالدلائل مطلوبا ومن حيث يحصل من الدلائل نتيجة ومن حيث يقع في العلم  
ويسئل عنه مسألة فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اه (قوله) ذلك) اي ما يبرهن  
الخ (قوله) يسمى مطلوبا ومسئلة الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله) وصف الجمع الخ) لا حاجة الى هذا  
التكاف فقد ذكر الاشموني في شرح الالفية ان الاصح في وصف جمع الكثرة إذا كان لما لا يعقل الا افراد  
بصري وايضا صرح النجاة بجواز وصف غير جمع المذكر السالم من المجموع بمفرد مؤنث بتاويل الجماعة  
(قوله) غالبا) إشارة الى انه قد يضمها في غير مظانها كافي زيادات الجنائز كرى (قوله) اي يطلب الخ) الاوجه

مرفوع باعتبار حكايته بعض أحرار له ويجوز غيره (قوله) قبل دخوله (شامل لما قاله في طريقها) (قوله) وكان  
تركه) اي المصنف وقوله لعدم ظهوره اي المذكور من قوة الخلاف من جهة ر قوله له اي المصنف (قوله)  
غالبا) إشارة الى انه قد يضمها في محل واحد لا في مظانها كافي زيادة الجنائز (قوله) ينبغي) الاوجه ان ينبغي



الاغلب فيها استعمالها في المندوب تارة والوجوب اخرى وقد تستعمل للجواز والترجيح ولا ينبغي قد تكون للتحريم او الكراهة ( ان لا يخفى الكتاب ) المذكور وهو المختصر وما ضم اليه وقد سماه في ظهر خطبته بخطه المنهاج وهو كالمنهج والنهج بفتح فسكون الطريق الواضح من نهج كذا او صحه وقد يستعمل بمعنى تلك فقط (منها) لنفاستها ووصفها بالنفاسة والضم افاده كلامه السابق لكن اعادها هنا بزيادة ينبغي ومعموله لإظهار النسب زيادتها مع خلوها عن التشكيك بخلاف سابقها (واقول) غالباً فلا يرد ( ٥٥ ) عليه نحو قوله في فصل الخلاه ولا

يتكلم وإن كان زيادة مسئلة براسها وسيعلم من قوله وفي الحاق قيد الخ أن له زيادات من غير تمييز ومن الاستقراء أنه يقول ذلك أيضاً في استدراك التصحيح عليه (في أولها قلت وفي آخرها والله اعلم) أي من كل عالم وزعم بعض الحنفية أنه لا ينبغي أن يقال ذلك قيل مطلقاً وقيل للأعلام بختم الدرس ويرد بأنه لا إيهام فيه بل فيه غاية التفويض المطلوب بل في حديث البخاري في باب العلم في قصة موسى مع الخضر صلى الله على نبيينا وعليهما وسلم ما يدل له وهو قوله فيه فعتب الله على موسى أي حيث سئل عن علم الناس فقال أنا إذ لم يرد العلم إليه إذ رده إليه صادق بأن يقول الله أعلم بل القرآن دال له وهو الله أعلم حيث يجعل رسالاته وقد قال على كرم الله وجهه ما بردها على كبدى إذا سئلت عما لا أعلم أن أقول الله أعلم ولا ينافيه ما في البخاري أن عمر سأل الصحابة رضى الله عنهم عن سورة النصر فقالوا

أن ينبغي هنا بمعنى يليق ويحسن ويتأكد سم على حيج ويمكن جعل قول ابن حجر عليه بأن يقال أي يطلب في العرف رشيدى (قوله استعمالها) أي لفظة ينبغي (قوله في المندوب تارة والوجوب اخرى) وتحمل على أحدهما بالقرينة نهاية بقي ما لزم تدل قرينة وينبغي أن تحمل على الندب إن كان التردد في حكم شرعى وإلا فعلى الاستحسان واللياقة ومعناها هنا كما قال عميرة أنه يطلب ويحسن شرعاً ترك خلو الكتاب منها ع ش قول المتن (ان يخفى) لعلمه من الاخلاء (قوله المذكور) ينبغي حذفه (قوله افاده) أي الوصف بهما (قوله كلامه السابق) أي قول المصنف مع ما ضمه إليه إن شاء الله من النفاثات المستجدات (قوله لكن أعادها) أي الوصفين وكان الأولى لما قبله الا فراد (قوله لسبب زيادتها) أي تلك المسائل مع خلوها أي تلك الزيادة (قوله بخلاف سابقها) أي من النفاثات المتقدمة يعني أنه لا تنكيت على المصنف في زيادة فروع على ما ذكره من الفروع إذ لا سبيل إلى استيعاب الفروع الفقهية حتى ينكث عليه بأنه لم يذكر مسئلة كذا وكان ينبغي أن يذكرها بخلاف التنبيه على القيود واستدراك التصحيح فإن التنكيت يتوجه على من اطلق في موضع التقييد أو مشى على خلاف المصحح ونحو ذلك معنى قول المتن (واقول في أولها الخ) أي لتتميز عن مسائل المحرر على أي مع التبري من دعوى الاعدية عميرة (قوله فلا يرد الخ) تفريع على التقييد بغالباً (قوله وإن كان الخ) الوال للحال (قوله يقول ذلك) أي ما يأتي من قلت والله أعلم وقوله في استدراك التصحيح الخ أي مع أنه ليس من المسائل المزايدة كقوله قلت الاصح نحرى من حبة الذهب مطلقاً والله اعلم معنى قول المتن (في أولها قلت وفي آخرها الخ) المراد بالاول والآخر معناهما العرفي فيصدق بما اتصل بالاول والآخر بالمعنى الحقيقي عميرة (قوله لا إيهام) أي لمشاركة غيره له في العلم بناء على أن اسم التفضيل يقتضى المشاركة في أصل الفعل (قوله ما يدل له) أي لطالب ما فعله المصنف (قوله إذ رده الخ) في كون هذا القدر كافياً في الاستدلال تأمل بصرى (قوله وهو الله أعلم الخ) أي وقل الله أعلم بما لبثوا (قوله وابردها) أي الكلمات والاجوبة والاقوال مبتدأ خبره ان أقول الخ (قوله ولا ينافيه) أي ما فعله المصنف (قوله عن سورة النصر) أي عن المراد بالنصر والفتح فيها (قوله أنه قال) أي عمر رضى الله تعالى عنه (وقوله لمن قاله) أي خطاباً لمن قال الله أعلم (وقوله مرة) يظهر أنه ظفر لقال الاول (قوله قد تتبعنا الخ) مقول عمر قال سم قد صلب الشارح بين قد تيقنا وبين ان الله أعلم اه وقضيته ان قوله ان كنا لا نفعل على تقدير لام متعلقة بتيقنا وقوله إن الله الخ مفعوله (قوله لتعين حمله الخ) علة لعدم المناقاة والضمير لما في البخاري (قوله عما سئل عنه الخ) او عن حال نفسه من علم او جهل ما سئل عنه (قوله وما يؤيده) أي حسن ما فعله المصنف لا رد قول ذلك البعض بصرى (قوله ايضاً) أي مثل ما ذكره الامة في نحو الله أكبر واعلم (قوله ومنع الخ) مبتدأ خبره قوله مردود وهو كلام استطرادى (قوله لتقدير النجاة في التعجب الخ) يعني لتفسير النجاة صيغة التعجب بذلك (قوله ونحو قل الخ) عطف على بان فيه الخ فان كان الرد ما خذاً من الآية فهو محل تأمل إذ لا نزاع في صحة المعنى وإنما هو في إطلاق خصوص الصيغة وإن كان من لفظ المفسر فلا يصلح للاستدلال به مع ان إرادته بعيدة من السياق وقد يختار الثاني وينع قوله فلا يصح الخ باتفاق الصرفيين على ان صيغتي التعجب ما فعله وافعل به بمعنى واحد (قوله كما قاله الخ) أي هذا التفسير وقوله لقول قتادة الخ متعاقب بقاله أي فسر ابن عطية وغيره

هنا بمعنى يليق ويحسن ويتأكد (قوله وقد تيقنا) صلب بينه وبين أن الله

الله أعلم فغضب وقال قولوا لعلم أولاً لعلم وفي رواية أنه قال لمن قاله مرة قد تيقنا أن كنا لا نفعل أن الله يعلم لتعين حمله على أنه فيمن جعل الجواب به ذريعة إلى عدم إخباره عما سئل عنه وهو يعلم وقد ذكر الامة في الله أكبر واعلم ونحوهما ما يصرح بحسن ما فعله المصنف فعليك به وما يؤيده ايضاً قولهم يسئل لمن سئل عما لا يعلم ان يقول الله ورشوله أعلم ومنع نحو ما أحلم الله نظر التقدير النجاة في التعجب شيء صيره كذا مردود بان فيه غاية الاجلال ونحو قول الله أعلم بما لبثوا الغيب السموات والارض ابر به واسمع أي ما ابره واسمع كقوله ابن عطية وغيره

لقول قتادة لا احدا يصبر من الله ولا اسمع ( ٥٦ ) وتقدير النحاة المذكور غير لازم ولا مطرد لان كل مقام بما يناسبه كشيء وصفه بذلك

بذلك التفسير اخذاه من قول قتادة (قوله وتقدير النحاة الخ) أقول لا حاجة إلى هذا التكلف فقد ذكر الرضى ان معنى ما احسن زيد فى الاصل شيء من الاشياء لا عرفه جعل زيد احسن ثم نقل إلى انشاء التعجب وانحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله فى التعجب عن شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهى التعجب من الشيء سواء كان مجعولا وله سبب او لا إلى ان قال بل معنى ما احسن زيد او احسن بزيد الآن أى حسن حسن زيداً اه (قوله بما يناسبه) خبر لان أى يقدر بما الخ (قوله فى هذا المختصر) الاحسن فى هذا الكتاب عميرة قول المتن (من زيادة لفظه الخ) أى بدون قلت نهاية (قوله كظاهر) يقتضى ان المزيد على المحرر لفظه ظاهر فقط وعبارة المحلى والمغنى أى والنهاية كزيادة كثير وفى عضو ظاهر فى قوله فى التيمم إلا ان يكون بحر حدهم كثير او الشين الفاحش فى عضو ظاهر اه وهى تقتضى ان المزيد قوله فى عضو ظاهر لا ظاهر فقط وهو الذى يطابق ما رأيت فى نسخة من المحرر فعل النسخة التى وقف عليها الشارح مخالفة للنسخ المشهورة وعبارة الشيخ عميرة فى حاشية المحلى قول الشارح كثير راجع للفظه وقوله وفى عضو ظاهر راجع لنحو اللفظة انتهى وبه يعلم ان الاولى لبقاء اللفظة على ظاهرها فتشمل همزة احق ولا ضرورة إلى تفسيرها بالكلمة بصرى عبارة الرشيدى قوله من كزيادة كثير وفى عضو ظاهر فالاول مثال للفظه والثانى مثال لنحوها وما هنا من أن جملة فى عضو ظاهر مزادة هو الموافق للواقع كما فى الدقائق ووقع فى النحفة ان المزداد لفظه ظاهر فقط اه (قوله كالمهمزة فى احق) قضية تعريف الكافية للكلمة ان هذه الهمزة كلمة ويمثل للنحو بزيادة الياء فى قوله فى البيع حتى حنطة وعبارة المحرر حبة حنطة سم وفيه نظر اذ ياء التثنية اولى من الهمزة بالدخول فى تعريف الكلمة ولذا اختلفوا فى الياء هل هى كلمة او بعضها رجع فى الامتحان الاول ولم يذكر الهمزة فى محل الاختلاف ومقتضى ذلك أنها ليست كلمة بل بعضها باتفاق كما اشار اليه الاطوى فى حاشية الامتحان قول المتن (فاعتمدها) أى الزيادة عميرة أى جعلها عمدة فى الافناء ونحوه نهاية وهذا جواب الشرط وقوله فلا بد منها للتعليل سم قول المتن (وكذا) خبر مقدم وقوله ما وجدته متداه وخر عميرة وإنما خاطب الناظر بهذين دسما لهما هما وقعا من النساخ او من المصنف سهواً نهاية (قوله لتوقف صحة الحكم الخ) كان ينبغي أن نحو ذلك ليشمل زيادة الياء فى قوله فى البيع حتى حنطة فانها افادت البطلان فى الحجتين منطوقا وفى الحجة بفهوم الاولى سم (قوله وشرعا قول سيق لتناء او دعاء الخ) هو مخالف لما يأتى فى قول المصنف ولا تبطل بالذكور والدعاء اذ الظاهر من العطف التغاير إلا ان يقال ان الدعاء فى ذلك من عطف الخاص على العام ع ش (قوله لكل قول) أى يشمل نحو الا مرب بالمعروف والنهى عن المنكر (قوله علم يعرف الخ) هذا تعريف لعلم الحديث رواية (قوله وصفة) أى وتقرير او هما قول المتن (المعتمدة) أى كالصحيحين وبقية الكتب الستة نهاية (قوله فى نقله) ضمير راجع للحديث وقوله الاعتناء اهله الخ على لكونها معتمدة عميرة (قوله دون غير المعتمدة) حال (قوله فقيه) أى فى الوصف باعتدال قول المتن (بعض مسائل الفصل) لما قيد بالفصل اشعارا بانها لما تقدم من فصل إلى غيره فى الباب ولو اطلق شمل التقديم من باب او كتاب إلى آخر مع انه لم يرد ذلك إذ من شأنه فوات المناسبة والاختصار سم قول المتن (او اختصار)

(قوله أيها الناظر) وإنما خاطب الناظر بهذين دفعا لتوهم أنهما وقع من النساخ أو من المصنف سهواً وشرح م (قوله كالمهمزة فى احق) قضية تعريف الكافية للكلمة ان هذه الهمزة كلمة ويمثل للنحو بزيادة الياء فى قوله فى البيع حتى حنطة وعبارة المحرر حبة حنطة (قوله فاعتمدها) جواب الشرط وقوله فلا بد منها للتعليل (قوله لتوقف صحة الحكم الخ) كان ينبغي أن نحو ذلك ليشمل زيادة الياء فى قوله فى البيع حتى حنطة فانها افادت البطلان فى الحجتين منطوقا وفى الحجة بفهوم الاولى (قوله مسائل الفصل) لما قيد بالفصل اشعارا بانها لما تقدم من فصل إلى غيره فى الباب ولو اطلق شمل التقديم من باب او كتاب الخ مع انه لم يرد ذلك إذ من شأنه فوات المناسبة والاختصار (قوله اختصار) ينبغى جعل او مانعة عن لاجمع إذ قد تحتمل المعنوية والاختصار ووجهه هو الاختصار بالتقديم ان المدم قد يتناول مع ما قدم عليه فى عامل

اما نفسه أو من شاء من خلقه (وما وجدته) أيها الناظر فى هذا المختصر (من زيادة لفظه) أى كلمة كظاهر وكثير فى قوله فى التيمم فى عضو ظاهر بحر حدهم كثير (ونحوها) كالمهمزة فى احق ما يقول العبد فانها جزء كلمة لا كلمة (على ما فى المحرر فاعتمدها فلا بد منها) أى لا غنى ولا عوض عنها لطالب العلم لتوقف صحة الحكم أو المعنى أو ظهوره عليها (وكذا ما وجدته) فيه (من الاذكار) جمع ذكر وهى لغة كل مذكور وشرعا قول سيق لتناء او دعاء وقد يستعمل شرعا ايضا لكل قول يثاب قائله (مخالفا لما فى المحرر وغيره من كتب الفقه فاعتمده فاقى حقيقته) أى ذكرته واثبته واصله لغة صرت منه على يقين كتحققته (من كتب الحديث) وهو لغة ضد القديم واصطلاحا علم يعرف به أحوال ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم قول لا وفعلا وصفة (المعتمدة) فى نقله لا اعتناء اهله بلفظه والفقهاء إنما يعتنون غالبا بمعناه دون غير المعتمدة فقيه حث على إشار فعله لأن كل احد يؤثر المعتمد على غيره (وقد أقدم بعض مسائل الفصل لمناسبة) أى لوقوع النسبة بين الشيتين حتى يكون بينهما وجه مناسب (أو اختصار) قبل أحدهما كاف لا استلزامه إلا آخر انتهى

ويرد بمنع الاستلزام إذ قد توجد مناسبة بلا اختصار بل قد لا توجد إلا مع عدمه وقد يوجد اختصار (٥٧) من حيث اللفظ من المناسبة من حيث

المعنى وذلك كما وقع له أول الجراح فانه اخر بحث المكره عن بحث السبب الموجب للقودلي جمع اقسام المسئلة بمحل واحد (وربما) للتقليل كما جرى عليه عرف الفقهاء وإن قيل أنها للتكثير أكثر وقد قيل بهما في ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين (قدمت فصلا) وهو لغة الحاجز بين الشيتين وهو في الكتب كذلك لفصله بين أجناس المسائل وانواعها (للتناسبة) كفصل كفارات محرمات الاحرام على الاحصار (وأرجو) من الرجاء ضد الياس فهو تجويز وقوع محبوب على قرب واستعماله في غيره كافي ما لكم لا ترجون لله وقارا أى لا تخافون عظمتهم يحتاج لقريئة (ان) عبر بهما مع أن المناسبة للرجاء إذا إشارة الى انه مع رجائه ملاحظ لمقام الخوف المقتضى للتردد في التمام اللازم للرجو (تم هذا المختصر) الحاصر ذهننا وإن تقدم على وضع الخطبة كما هو مبين في اول شرحى الارشاد وتقدم ما يدل عليه صنيعة في مواضع وقد تم والله الخد (أن يكون في معنى الشرح) من شرح كشف وبين (للبحر) اقيامه بأكثر وظائف الشراح من ابدال

ينبغي جعل أو مانعة خلولا جمع إذ قد يجتمع المناسبة والاختصار ووجه حصول الاختصار بالتقديم ان المتقدم قد يتشارك مع ما قدم اليه في عامل أو خبر أو نحو ذلك فيكتفى لهما بأحد من ذلك سم (قوله) يمنع الاستلزام الخ) أقول ولو سلم فالجمع بينهما يفيدان كلا منهما قد يقصد بخصوصه وهو لا يفهم من الاختصار على احدهما سم (قوله وذلك) أى انفراد المناسبة عن الاختصار (قوله وهو الخ) فيه استخدام إذ ليس المراد بالمرجع لفظ فصل بل الجملة المخصوصة من الالفاظ أو المسائل أو غير ذلك مما قرر في محله سم قول المتن (للمناسبة) لم يقل أو الاختصار كما به بعده وإن امكن كان يحصل بالتقديم اشتراك الفصلين في ترجمة عامة سم (قوله كفصل الخ) على حذف مضاف عبارة النهاية كتقديم فصل التخيير في جزاء الصيد على فصل الفوات والاحصار اه وعبارة المغنى كما فعل في باب الاحصار والقوات فانه اخره عن الكلام على الجزاء والمحرر قدمه عليه وما فعله المصنف في المنهاج احتسن لانه ذكر محرمات الاحرام واخرها الاصطلياد ولا شك ان فصل التخيير في جزاء الصيد مناسب له لتعلقه بالاصطلياد فتقديم القوات عليه غير مناسب كالا ينفى (قوله في غيره) أى غير ضد الياس كرى قول المتن (ان تم) جوابه محذوف دل عليه ارجو عميرة أى عند البصريين واما عند الكوفيين فالمتقدم هو نفس الجواب ولا حذف ولا تقدير وجرى عليه الفقهاء والمناطق عبد الحكيم (قوله لمقام الخوف) أى مرتبته لان حق العبد أن يكون بين الرجاء والخوف على كل حال كرى (قوله في التمام اللازم للرجو) حاصله ان المصنف إنما عبر بان في التعليق على التمام اللازم للرجو أى كون هذا المختصر في معنى الشرح مع ان رجاء الملزوم يقتضى رجاء لازمه إشارة الى انه في مقام الخوف المقتضى للتردد في المرجو المستلزم للتردد في لازمه أى التمام وبه يندفع ما في سم قول المتن (هذا المختصر) لم يقل الكتاب مع انه انبى إذ المرجو تمام المختصر وما ضم اليه لا المختصر فقط كما قال ينبغي ان لا يخفى الكتاب تغليبا للختصر على ما ضم اليه لانه الاصل انتهى بكرى اه ع ش (قوله وإن تقدم الخ) معلوم انه لم يقدم كله وإلا لاني إن تم فلا بد من كون الإشارة لما في الذهن وإن صح أن يشار للخارجى سم (قوله كما هو مبين) أى كون المشار اليه الحاضر في الذهن مطلقا (قوله في اول شرحى للارشاد) وما بينه تبع فيه الدوائى وقد تعقبه شيخنا عيسى وصنف في جواز الامرين وسنوضح المقام في حاشيتنا إن شاء الله تعالى سم (قوله شرحى للارشاد) كذا فصار ايت من النسخ باليام والجر وفي نسخة سم من الشرح شرح الارشاد بالافراد والاضافة (قوله الشراح) المناسب الشروح (قوله من ابدال الغريب الخ) في كون ابدال المذكور من وظيفة الشارح نظر الا ان ايراد لازمه من وجود التنبيه على وجود ما يستحق ان يبدل بصرى وقوله من

أو خبر أو نحو ذلك فيكتفى لهما بأحد من ذلك (قوله ويرد الخ) قد يقول هذا القائل أن الاختصار مناسبة فالاختصار على المناسبة كاف فلا ينهض هذا الرد عليه وقوله بمنع الاستلزام الخ أقول ولو سلم فالجمع بينهما يفيدان كلا منهما قد يقصد بخصوصه إذ لا يفهم ذلك من الاختصار على احدهما (قوله وهو في الكتب كذلك الخ) لا يخفى أن مسمى الفصل ليس المراد به لفظ فصل بل الجملة المخصوصة من الالفاظ أو المسائل أو غير ذلك مما قرر في محله فسمى الفصل قول المصنف الاتى في باب الحدث يقدم داخل الخلاه يساره الى باب الوضوء فقضية كلامه انه لو حظ في تسمية هذه الجملة فصلا كونها فصلت بين باب الوضوء وباب الحدث وعله بعيد ولا يبعد انه إنما لو حظ في تلك التسمية أن تلك الجملة مفصولة من غيرها فليتأمل (قوله المناسبة) لم يقل أو الاختصار كما به بعده وإن امكن كان يحصل بالتقديم اشتراك الفصلين في ترجمة عامة أو بعض مسائلها في نحو عامل أو خبر (قوله في التمام اللازم للرجو) قد يفهم هذا الكلام ان المرجو هو المعلق بان وليس كذلك كما لا يخفى فتأمل بل المرجو ان يكون الخ فتأمل فظهر انه لم يعبر بان في المرجو بل في المعلق عليه المرجو وقوله للرجو أى كون هذا المختصر في معنى الشرح (قوله وإن تقدم الخ) معلوم انه لم يتقدم كله والانى ان تم فلا بد من كون الإشارة لما في الذهن وإن صح أن يشار للخارجى (قوله اول شرحى الارشاد) أى في قوله وبه يندفع المختصر الخ وما بينه تبع فيه الدوائى ، قد تهمه شيخنا

والله ولم يبق الا ذكر نحو الدليل والتعليل فلذا لم يقل شرائحهم على ذلك بقوله (فان لا أحذف) بإجماع الذال اسقط (منه شيئاً) بحسب ما عرفت عليه (من الاحكام) التي في نسخته ولم (٥٨) يكن فيما ذكرته ما يفهم ما حذفته فلا يرد عليه شيء مما اعترض عليه بحذفه من اصله

وجود التنبيه الخ لعل الاولى من تفسيرهما (قوله اليه) أي المحرور والمأخوذ منه (قوله ثم علل الخ) وجه التعليل ان قوله الاتي مع ما اشرت اليه من النفائس يفيد ابدال الغريب والموهوم الخ ما ذكره الشارح سم (قوله ذلك) أي كون هذا المختصر في معنى الشرح للمحرر (قوله بحسب ما عرفت الخ) أي بقدر عزمي وامكاني فلا يرد ما حذف سهواً لانه ليس في عزمه وامكانه كرهدي (قوله في نسخته) أي النسخة التي عندي فلا يرد ما حذف من الاصل في بعض النسخ كرهدي (قوله التي في نسخته) لا حاجة اليه بعد قوله بحسب الخ نعم هو توجيه مستقل فلو ذكره بأول كان أنسب بصري وقد يقال اشار به إلى توزيع الحذف (قوله فلا يرد عليه شيء الخ) أي لان الحذف إما ان يكون سهواً وإما ان لا يكون المحذوف في نسخته وإما لانه مأخوذ من نظيره المذكور كرهدي (قوله من اصله) أي من المحرر (قوله خطاب الله) أي كلامه النفسي الازلي (المتعلق بفعل المكلف) أي البالغ العاقل تعلّقاً معنواً قبل وجوده وتنجيزاً بعد وجوده بعد البعثة (من حيث انه مكلف) أي ملزم ما فيه كلفة فتناول أي التعريف الفعل القلبي الاعتقادي وغيره والقول وغيره والكف والمكلف الواحد كالنبي ﷺ في خصائصه والاكثر من الواحد والمتعلق باوجه التعلق الثلاثة من الاقتضاء الجازم وغير الجازم والتخيير شرح جمع الجوامع للحلي (قوله بمعنى ثبوته في الخارج) أي منفكاً عن صفة الوجود (قوله أي مستأصلاً الخ) يحتمل انه راجع للحال فقط وان تقدير المصدرية أصل عدم الحذف أصلاً فيكون أصلاً منصوباً بمحذوف سم (قوله بالمعنى السابق) يمكن ان يكون إشارة إلى اعتبار ما عزم عليه وما في نسخته سم أي وما حذفه لفهمه من نظيره (قوله أي ضعيفاً) هو المعنى المجازي وقوله مجاز عن الساقط أي والمعنى الحقيقي هو الساقط سم قول الماتن (مع ما) بفتح العين وسكونها معنى (قوله أي آتى الخ) يريد به ان عامل الظرف مأخوذ من معنى قوله فاني لا أحذف الخ عميرة (قوله بعد شروعي) لعله اراد بالبعدي التراخي وبالمعية الآتية التعقيب كما يشعر به قوله عرفاً ذمعية لفظ الاخر من متكلم واحد تكون في العرف بمعنى التعقيب (قوله ولا ينافيه الخ) ينظر صورة المناقاة واندفاعها بقوله لاحتمال الخ سم يعني انما تحصل المناقاة لو اراد بالمعية الحقيقية ولا مجال لارادتها لان كلاماً من المختصر وذلك الجزء اسم للفظ والنقش ومعية لفظين او نقشين حقيقة مستحيل فتعين ان المراد بها التعقيب كما اشار اليه بقوله عرفاً (قوله التعبير بالتام) أي في قوله ان تم هذا المختصر مقتضى لسبق الشروع (قوله لاحتمال انه) أي التقدم الذي هو مدلول السياق والتعبير بالتام كرهدي (قوله من حيث اختصاره) أي الكائنة من

عيسى وصنف في جواز الامرين وسنوضح المقام في حاشيتنا ان شاء الله تعالى نعم كون الاشارة في عبارة المنهاج هذه لما في الذهن هو المناسب فتأمل (قوله ثم علل ذلك الخ) وجه التعليل ان قوله الاتي مع ما اشرت اليه من النفائس يفيد ابدال الغريب والموهوم الخ ما ذكره الشارح (قوله أي مستأصلاً الخ) يحتمل انه راجع للحال فقط وان تقدير المصدرية أوصل عدم الحذف فيكون أصلاً منصوباً بمحذوف (قوله بالمعنى السابق) يمكن ان يكون إشارة إلى اعتبار ما عزم عليه وما في نسخته (قوله أي ضعيفاً) هو المعنى المجازي وهو بمعنى الساقط لكن سقوطاً مجازياً تشبيهاً (قوله مجاز عن الساقط) المفهوم منه ان المعنى الحقيقي الساقط واستعمل هنا في غيره فالمعنى المجازي هنا غير الساقط لكن المراد انه غير الساقط حقيقة والافه ساقط مجازاً لانه من قبل الاستمارة (قوله او مع شروعي فيه) في هذا التردد بحث لثمين بعدي الشروع اذ لا يتصور السبق لاستحالة التكلم على ما لم يوجد والمعية لان كلاماً من المختصر وذلك الجزء اسم للفظ والنقش ومعية لفظين او نقشين مستحيل اللهم الا ان يريد بالبعدي التراخي وبالمعية التعقيب تأمل ولكن لا اشكال مع قوله عرفاً (قوله ولا ينافيه الخ) ينظر صورة المناقاة واندفاعها بقوله لاحتمال الخ (قوله من حيث اختصاره) قد

لا احتمال انه باعتبار ما في الذهن (في جمع جزء) أي كتاب صغير الحجم تشبيهاً بمعنى الجزء لغة وهو بعض الشيء (لطيف) حجمه حيث جدا (على صورة الشرح) صفة ثانية لجزء (لدقائق) جمع دقبة هي ما خفي ادراكه لا بعد مزيد تأمل (هذا المختصر) من حيث اختصاره لعبارة المحرر لالكل دقائق الكتاب كما اشار اليه لفظ المختصر وصرح به قوله (ومقصودي به التنبيه على الحكمة) أي السبب

والحكم الشرعي خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف من حيث انه مكلف والشئ لغة عنداكثر اتمتنا ما يصح ان يعلم ويخبر عنه وعليه اكثر الاستعمال في القرآن وغيره وعند آخرين كالبيضاوي حقيقة في الموجود مجاز في المعدوم ولم تختلف الاشاعرة والمعتزلة في اطلاقه على الوجود وانما النزاع بينهما في شيئية المعلوم بمعنى ثبوته في الخارج وعدم ثبوته فيه فعند الاشاعرة لا وعند المعتزلة نعم قال المصنف وغيره والفقهاء على ان المحال لا يسمى شيئاً وحل بسط ذلك كتب الكلام (اصلاً) هي عرفاً للبالغة في النقي مصدراً واحالاً مؤكدة للاحذف أي مستأصلاً أي قاطعاً للحذف من اصله من قولهم استأصله قطعه من اصله (ولا) احذف منه شيئاً بالمعنى السابق (من الخلاف ولو كان واهياً) أي ضعيفاً جداً مجاز عن الساقط (مع ما) أي آتى بجميع ذلك مصحوباً بما اشرت اليه من النفائس المتقدمة (وقد) للتحقيق (شرعت) بعد شروعي في ذلك المختصر كما افاده السياق او مع شروعي فيه عرفاً ولا ينافيه ذلك السياق والتعبير بالتام

والتحقيق انها في نحو ومن يؤت الحكمة العلم والعمل المتوفر فيهما سائر شروط الكمال ومتبئاته (في العدول عن عبارة المحرر وفي إلحاق) الزائد على المحرر بلا تمييز من (قيد) للمسئلة (أو حرف) في الكلام كالمزمنة في أحق (أو شرط للمسئلة) (٥٩) وهو بالسكون لغة تعليق امر مستقبل

بمثله واصطلاحا ما يأتي أول شروط الصلاة واختلفوا هل الشرط يرادف القيد ورجح أن مآلها لشيء واحد ويرد بأن من أقسام القيد ما جيء به لبيان الواقع كما هو تقييد الشرط (ونحو) مبتدأ (ذلك) وهو التنبيه على المقاصد وما قد يخفى ومنه بيان شمول عبارته لما لم تشمل عبارة أصله ويصح جز نحو وهو ظاهر (وأكثر ذلك) المذكور (من الضروريات) وهي ما لا مندوحة عنه وتفسيرها بما يحتاج إليه قاصر فنم فسرنا بقوله (التي لا بد منها) لمزيد الكمال بمعرفة الأشياء على وجهها قال الشراح واحترز بذلك عما ليس بضروري بل حسن كزيادة لفظ الطلاق في قوله فان انقطع لم يحل قبل الغسل غير الصوم والطلاق مع أنه لم يذكره في المحرمات ومع ذكر أصله في الطلاق ووجه حسنه التنبيه على ما لعله يخفى في محل احتياج إليه فيه وفي صحته نظر لأن المشار إليه بقوله ذلك ليس فيه زيادة مسئلة مستقلة وهذا الذي أخرجوه به مسئلة

حيث الخ لا يقال انه حينئذ لا يشمل التنبيه على الحكمة في إلحاق قيد أو حرف أو شرط للمسئلة لأنه ليس المراد بالاختصار هنا خصوص تقليل اللفظ بل أخذ جملة هذا الكتاب من المحرر وأخذ من المحرر صادق مع إضافة شيء إليه بنبه على حكمة إضافته إليه ويصدق على بيان حكمة تلك الإضافة انه شرح لدقيقة تتعلق باختصار المحرر فتأمل سم (قوله انها) أي الحكمة وقوله العلم الخ خبره (قوله المتوفر) أي المجتمع (فهيها) أي العلم والعمل (قوله في الكلام) قدر ذلك لأن الحرف لا يحسن تعلقه بالمسئلة عميرة (قوله ويرد بأن من أقسام القيد الخ) ومن أقسامه أيضا ما جيء به لتقيد محل الخلاف مع عموم الحكم إلا أن يقال هو قيد للمسئلة التي هي محل الخلاف وما جيء به للإشارة إلى أولوية الحكم فيما خلا عن القيد أو إلى أن هذا القيد هو محل استغراب ثبوت هذا الحكم فيه لا يقال حاصل ذلك كله أن القيد أعم فليستغن به عن الشرط ولينتنع عطف الشرط عليه بأول امتناع عطف الخاص على العام هنا لا ناقة قول جمع بينهما اهتماما وتنبيها على الفرق بينهما وعطفه بأول محمول على أنه أراد بالقيد ما لا يكون شرطا للمسئلة فتبينا في الإرادة سم (قوله مبتدأ) أي وقول المصنف وأكثر ذلك معطوف عليه وقوله من الضروريات خبر هما وفيه من البعد ما لا يخفى (قوله وما قد يخفى) عطف على المقاصد (قوله ومنه) أي بما قد يخفى (قوله جر نحو) أي عطف على الحكمة أو العدول الخ أو إلحاق الخ أو قيد الخ والأقرب الأخير (قوله المذكور) أي من الدقائق الناشئة عن الاختصار عميرة عبارة السكودي أي من قوله من النفائس المستجادات إلى هنا ومن قوله ومقصود التنبيه إلى هنا اه (قوله وهي) أي الضرورية (قوله وتفسيرها بما يحتاج إليه قاصر) أقول لا قصور فيه لأن المحتاج إليه أعم مما لا مندوحة عنه وبوصف الضروريات بقوله التي لا بد منها تصير بمعنى ما لا مندوحة عنه بخلاف التفسير لها بما لا مندوحة عنه فإنه يقتضي كون الصفة للتفسير وهو خلاف الأصل في الصفة سم (قوله فنم) لاجل إرادة المعنى الأول (قوله لمزيد الكمال الخ) متعلق بلا بد الخ وعلة له وفي تقريبها توقف ولعل الانسب ما في المعنى فيخل خلوها بالمقصود اه (قوله بمعرفة الخ) الباء سببية متعلقة بمزيد الكمال (قوله بذلك) أي بأكثر (قوله في قوله) أي المنهاج (قوله في محل الخ) يعني به باب الحيض والجار متعلق بالتنبيه (قوله وفي صحته) أي ما قاله الشراح (قوله وهذا الذي الخ) أي حل الطلاق قبل الغسل وقوله به أي بأكثر (قوله السابقة) أي في شرح أقول الخ (تم له بعض المشار إليه) أي بقوله ذلك (قوله ا) المراد بالحرف الخ أي باطلاق اسم الجزء

يتوهم إشكال قوله من حيث اختصاره بأنه لا يشمل التنبيه على الحكمة في إلحاق قيد أو حرف أو شرط للمسئلة لأن إلحاق ذلك لا اختصار فيه ولا إشكال فيه لأنه ليس المراد بالاختصار هنا خصوص تقليل اللفظ بل أخذ جملة هذا الكتاب من جملة المحرر أعم من أن يحصل تقليل اللفظ في كل موضع أو في غالب المواضع مثلا وأخذ من المحرر صادق مع إضافة شيء إليه يبينه على حكم إضافته إليه ويصدق على بيان حكمة الإضافة انه شرح لدقيقة تتعلق باختصار المحرر فتأمل لكن قد يظهر من ذلك إشكال قوله من حيث اختصاره لعبارة المحرر (قوله ويرد بأن من أقسام القيد الخ) أقول قد يقال من أقسامه أيضا ما جيء به لتقيد محل الخلاف مع عموم الحكم إلا أن يقال هو قيد للمسئلة التي هي محل الخلاف وما جيء به للإشارة إلى أولوية الحكم فيما خلا عن القيد أو إلى أن هذا القيد هو محل استغراب ثبوت الحكم فيه لا يقال حاصل ذلك كله أن القيد أعم فليستغن به عن الشرط ولينتنع عطف الشرط عليه بأول امتناع عطف الخاص على العام بها لا ناقة قول جمع بينهما اهتماما وتنبيها على الفرق بينهما وعطفه بأول محمول على أنه أراد بالقيد ما لا يكون شرطا للمسئلة فتبينا في الإرادة (قوله وتفسيرها بما يحتاج إليه قاصر) أقول لا قصور فيه لأن المحتاج أعم مما لا مندوحة عنه وبوصف الضروريات بقوله التي لا بد منها تصير بما لا مندوحة عنه بخلاف التفسير لها بما لا مندوحة عنه فإنه

مستقلة نظير ولا يتكلم السابقة فلا يصح إخراجها به فالوجه انه إنما احتراز بذلك عن إلحاق الحرف فانه بعض المشار إليه وهو غير ضروري لكن بقيد كونه لا يتوقف صحة المعنى عليه نعم إن كانت الإشارة لجميع ما مر من النفائس أو المراد بالحرف مطلق الكلمة

ولو بالمعنى اللغوي إتجه ما قالوه كما انه (٦٠) متجه على جر نحو (وعلى الله) لاغيره (الكريم) بالنوال قبله

السؤال أو مطلقاً ومن ثم  
فسر بأنه الذى عم عطائه  
جميع خلقه بلا سبب منهم  
وتفسيره بالعفو أو العلى  
بعيد (إعتادى) بأن يقدرنى  
على إتمامه كما أقدرنى على  
الشروع فيه فانه لا يرد من  
اعتمده عليه وفى هذا كالى  
سبق إيدان سبق وضع  
الخطبة (وليه) لا إلى غيره  
(تقرىضى) من فوض أمره  
إليه إذا رده رضا بفعله  
واعتماد الكماله (واستنادى)  
فى ذلك وغيره فانه لا ينجب  
من استند إليه والاعتماد  
والاستناد يصح أن يدعى  
ترادفهما وان الاعتماد  
أخص ولما تم رجاءه  
باجابة سؤاله قدر وقوع  
مطلوبه فقال (وأسأله النفع  
به) أى بتأليفه بنية صالحة  
(لى) فى الآخرة إذ لا معمول  
إلا على نفعها (ولسائر  
المسلمين) أى باقيهم أو  
جميعهم من السور أو سور  
البلدان يلهمهم الاعتماد  
به ولو بمجرد كتابة ونقل  
ووقف ونفعهم يستلزم  
نفعه لانه السبب فيه  
(ورضوانه عنى وعن  
أحبائى) بالتشديد والهمز  
أى من يحبونى وأحبهم  
وإن لم يات منهم لانه ينبغى  
أن يحب فى الله كل من اتصف  
بكال سابقاً لاحقاً (وجميع

على الكل (قوله) ولو بالمعنى اللغوي (وهو ما يتكلم به الانسان قليلا كان أو كثيراً) (قوله) كما أنه متجه على جر نحو (لا ينجى) أن جر نحو هو الاصل والظاهر المتبادر وعليه كلام الشراح فالتصديق بغيره المرحوح وبناء الاعتراض عليه لا وجه له إلا مجرد حب الاعتراض سم وقد يمنع الحصر بقصد تشييد الأذهان (قوله لا غيره) اشار به بقوله الآتى لا إلى غيره إلى أن تقديم الجار والمجرور فى الموضوعين لفائدة الاختصاص قول المتن (وعلى الله الكريم الخ) هذا الكلام وإن كان صورته خبراً فالمراد به هنا التضرع إلى الله والالتجاء إليه ونحو ذلك فان الجملة الخبرية تذكراً لا غرض غير إفادة مضمونها الذى هو فائدة الخبر بما يأتى الذى هو العلم بمضمونها (قوله بالنوال) أى العطاء (قوله) أو مطلقاً أى بالنوال وغيره عبارة ع ش نقلا من هامش نسخة من شرح الدميرى يختلفون فى معنى الكريم على أقوال أحسنها ما قاله الغزالي فى المقصد الاسنى أن الكريم هو الذى إذا قدر عفا وإذا وعد وفى وإذا أعطى زاد على منتهى الرجا ولا يبالي كم أعطى ولا لمن أعطى وإن رفعت حاجتك إلى غيره لا يرضى وإن جافاه عاتب وما استقصى ولا يضيع من لا ذبه والتجى ويعنيه عن الوسائل والشفعاء فمن اجتمع له ذلك لا بالتكلف فهو الكريم المطلق انتهى (قوله) ومن ثم أى لاجل إرادة هذا المعنى (قوله بان الخ) عبارة المحلى فى تمام هذا المختصر بان يقدرنى على إتمامه كما قدرنى على ابتدائه بما تقدم على وضع الخطبة اه وقوله كما أقدرنى الخ قال شيخنا الشهاب أى بقرينة وأرجو أن تم الخ إذ هو ظاهر فى ذلك وكذا قوله وقد شرعت فى جمع جزء الخ فان المراد مع الشروع فى هذا المختصر أى بعده اه سم عبارة المغنى فى جميع أمورى ومنها تمام هذا المختصر بأن يقدرنى الخ (قوله) كالى سبى) لعله أراد به مامر أنفعان سم عن الشهاب عميرة (قوله) من فوض الخ) عبارة المغنى أى ردا موره لان الفو يض ردا لا مرالى الله تعالى والبراءة من الحول والقوة لا به اه (قوله) فى ذلك) أى فى أن يقدرنى على إتمام هذا الكتاب (قوله) ولما سم الخ) فيه رمز إلى سؤال تقديره كيف قال واسأله الخ مع أنه لم يتم والسؤال فى النفع بالمعدوم ليس من داب العقل. فاجاب بذلك بكرى اه ع ش (قوله) وان الاعتماد الخ) أى ان الاعتماد أقوى من الاستناد سم (قوله باجابة الخ) صلة رجاءه (قوله) فى الآخرة) الأولى التعميم عميرة عبارة المغنى (به) أى المختصر فى الدنيا والآخرة لى بتأليفه اه (قوله) ونقل) أى إلى البلاد محلى (قوله) يستلزم نفعه) عبارة غير يستتبع نفعه ايضا اه (قوله) أى من يحوى الخ) حمله على المعنى. ويؤيده ان كلامهما يلى تخصيصه اهتماما به وان اللفظ مشترك بينهما والمشارك عند إطلاقه ظاهر فى معنييه كما قاله الشافعى وموافقوه وحمله على المعنى الاول فقط وجهوه بأن الاعتناء بالخبر بأقوى ويتوجه عليه أن هذا إلتما يظهر لو أتى بلفظ يخصه اما حيث أتى بما يشمل المعنيين بلا قرينة تخصص احدهما فالوجه التعميم سم على حج اه رشيدى وقوله على المعنى الاول صوابه الثانى بقرينة ما بعده وان المحلى والنهاية والمغنى حملوه على الثانى فقالوا جمع حبيب أى من أحبهم اه (قوله) للمبعض الخ) المراد به جملة مدلول بامعنى ومدلول احبائى (قوله) والاسلام الخ) عبارة النهاية وإذا تعرض المصنف لذكر المؤمنين والمسلمين ومعرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه وهو هنا الايمان

يقضى كون الصفة التفسير وهو خلاف الاصل فى الصفة (قوله) كما أنه متجه على جر نحو (لا ينجى) أن جر نحو هو الاصل والظاهر المتبادر وعليه كلام الشراح فالتصديق بغيره المرحوح وبناء الاعتراض عليه لا وجه له إلا مجرد حب الاعتراض (قوله) اعتمادى) قال المحلى فى تمام هذا المختصر بان يقدرنى على إتمامه كما أقدرنى على ابتدائه بما تقدم على وضع الخطبة انتهى وقوله كما أقدرنى الخ قال شيخنا الشهاب أى بقرينة قوله وارجو ان تم الخ إذ هو ظاهر فى ذلك وكذا قوله وقد شرعت فى جمع جزء الخ فان المراد مع الشروع فى هذا المختصر أى بعده انتهى (قوله) والاعتماد الخ) الاعتماد أقوى من الاستناد (قوله) أى من يحوى وأحبهم) حمله على المعنيين ويؤيده ان كلامهما يلى تخصيصه اهتماما به وان اللفظ مشترك بينهما والمشارك عند إطلاقه ظاهر فى معنييه كما قاله الشافعى وموافقوه وحمله على المعنى الاول فقط وجهوه بأن الاعتناء بالخبر بأقوى ويتوجه عليه أن هذا إلتما يظهر لو أتى بلفظ يخصه اما حيث أتى بما يشمل المعنيين بلا قرينة تخصص احدهما

المؤمنين) فيه تكرير الدعاء للبعض الذى هو منهم والاسلام والايمان طال فيما بينهما من النسب الكلام والاسلام

والاسلام فلنذكرهما فالايان تصديق القلب بما علم ضرورة بحجى الرسول به من عند الله كالترديد  
والنوقرة والبعت والجزاء وافتراض الصلوات الخمس والزكاة والصيام والحج والمراد بتصديق القلب به  
إذعانه وقبوله له وذهب جمهور المحدثين والمعتزلة والخوارج إلى ان الايمان مجموع ثلاثة أمور اعتقاد  
الحق والاقرار به والعمل بمقتضاه فمن اخل باعتقاد وحده فهو منافق ومن اخل بالاقرار فهو كافر ومن  
اخل بالعمل فهو فاسق وفاقا وكافر عند الخوارج وخارج عن الايمان غير داخل في الكفر عند المعتزلة وقد يدل  
على انه التصديق وحده إضافة الايمان إلى القلب في القرآن والحديث ولما كان تصديق القلب أمرا باطنيا  
لا اطلاع لنا عليه جعله الشارع منوطا بالنطق بالشهادتين من القادر عليه وهل النطق بالشهادتين شرط  
لاجراء احكام المؤمنين في الدنيا من الصلاة عليه والتوارث والمناكحة وغيرها غير داخل في معنى الايمان  
او جزء منه داخل في معناه قولان ذهب جمهور المحققين إلى اولها وعليه من صدق بقلبه ولم يقر بلسانه مع  
تمسكه من الاقرار فهو مؤمن عند الله وهذا وفق باللغة والعرف وذهب كثير من الفقهاء إلى ثانيهما اما العاجز  
عن النطق بهما لخرس او سكتة او اخترام منية قبل التمكن منه فانه يصح ايمانه واما الاسلام فهو اعمال  
الجوارح من الطاعات كالتلفظ بالشهادتين والصلاة والزكاة وغير ذلك ولكن لا تعتبر الاعمال المذكورة  
في الخروج عن عهدة التكليف بالاسلام إلا مع الايمان وهو التصديق المذكور فهو شرط للاعتداد  
بالعبادات فلا ينفك الاسلام عن الايمان وان كان الايمان قد ينفك عنه كمن اخترعته المنية قبل اتساع وقت  
التألف هذا بالنظر لما عند الله اما بالنظر لما عندنا فالاسلام هو النطق بالشهادتين فقط فمن اقر بهما اجرنا عليه  
احكام الاسلام في الدنيا ولم نحكم عليه بكفر إلا بظهور امارات التكذيب كالسجود اختيارا للشمس او  
الاستخفاف بنبي أو بالمصحف أو بالكعبة أو نحو ذلك ، الله اعلم اه قال الرشيدى قوله مر فهو مؤمن عند  
الله تعالى هو مقيد بما اذا كان لو عرض عليه النطق بالشهادتين لم يمتنع فلا يرد عليه ابو طالب اه (قوله)  
متحدان ما صدقا خلافا لنهاية كاسرو وفاقا للبغنى حيث قال بعد ذكر الخلاف ما نصه وبالجملة فلا يصح ايمان  
بغير اسلام ولا اسلام بغير ايمان فكل منهما شرط في الآخر على الاول وشرط منه على الثاني اه (قوله) إذ  
لا يوجد داخل هذا لا يثبت المدعى إذ لا يلزم منه الاتحاد ما صدقا لجواز ان يكون بعض المعتبرات جزءا من  
أحدهما وشرطا للآخر فيختلف الماصدق إذ ما صدق ما ذلك البعض جزء منه غير ما صدق ما هو شرط فيه  
لدخوله في أحدهما وخروجه عن الآخر سم وفيه نظر ظاهر إذ من المعلوم أن مدار الاتحاد صدقا اتحاد  
المعتبرات ولا مدخل للشرطية والخطرية فقوله فيختلف الخ في حيز المنع وقوله إذ ما صدق الخ لا يثبت كما  
هو ظاهر

### كتاب الطهارة

(قوله على وسائل أربعة) لعل مراده بالوسائل الأربع هنا أخذ من كلامه في شرح الارشاد للمياه والنجاسات  
والاجتهاد والاولى وبالمقاصد الوضوء والغسل والتيمم وازالة النجاسة وحيث قد فلا عدم الوسائل التراب  
كالمياه والاحداث كالنجاسات لكن يشكل على هذا قوله وافردا بتراجم بالنسبة لازالة النجاسة الا ان براد  
بياب النجاسة بيان النجاسة ذاتا وازالة فيكون قد ترجم لازالة اه سم اقول قوله فهل يعد الخ قد يقال  
لما كان التراب غير رافع بل هو مبيح لم يعده فيها هو رافع والطهارة لما لم تتوقف على الحدث دائما بل قد

فالوجه التعميم (قوله) إذ لا يوجد داخل هذا لا يثبت المدعى إذ لا يلزم منه الاتحاد ما صدقا لجواز ان يكون  
بعض المعتبرات جزءا من أحدهما وشرطا للآخر فيختلف الماصدق إذ ما صدق ما ذلك البعض جزءا منه  
غير ما صدق ما هو شرط فيه لدخوله في أحدهما وخروجه عن الآخر

### كتاب الطهارة

(قوله على وسائل أربعة) لعل مراده بالوسائل المقدمات التي عبر بها في شرح الارشاد وقال وهي أربعة  
المياه والنجاسات والاجتهاد والاولى اه وبالمقاصد الوضوء والغسل والتيمم وازالة النجاسة وحيث قد فلا  
عدم الوسائل والمقدمات التراب كالمياه والاحداث كالنجاسات لكن يشكل على هذا قوله وافردا بتراجم

والحق أنهما متحدان  
ما صدقا إذ لا يوجد شرعا  
مؤمن غير مسلم ولا عكسه  
ومن آمن بقلبه وترك التلفظ  
بلسانه مع قدرته عليه نقل  
المصنف الاجماع على تخليده  
في النار لكن اعترض بان  
كثيرين بل المحققين على  
خلافه مختلفان مفهوما إذ  
مفهوم الاسلام الاستسلام  
والانقياد ومفهوم الايمان  
التصديق المجازم بكل ما علم  
بحيئه صلى الله عليه وسلم به  
بالضرورة إجمالا في الاجمالى  
وتفصيلا في التفصيلي

### كتاب الطهارة

المشتملة على وسائل أربعة  
ومقاصد كذلك



توجد بلا سبق حدث كالمولود فانه ليس محدثا وإن كان في حكمه ومع ذلك يطهره وليه إذا أراد الطواف به لم يعدوا الحدث من الوسائل التي من شأنها ان لا تنفك ع ش والمشهور ان الوسائل الحقيقية الماء والتراب والحجر والدايغ بجري (قوله) وافرداها (اي المقاصد) (قوله) بتراجم) بكسر الجيم بجري (قوله) لطول الخ) علة للاستثناء وقوله فرقا الخ علة لما قبله (قوله) والكتاب كالكتب والكتابة) فلكتب ثلاثة مصادر احدها مجرد من الزيادة والثاني من يد بحرف والثالث بحرفين والاخير ان مشتقان من الاول لان المصدر المزيدي يشتق من الجرد كما صرح به السعد ومحل قولهم المصدر لا يشتق من المصدر إذا كانا مجردين او مزيدين (قوله) الضم والجمع) ومنه قولهم تسكتبت بنو فلان إذا اجتمعوا وكتب إذا خط بالقلم لما فيه من اجتماع الكلمات والحروف وعطف الجمع من عطف الاعم لان الضم جمع مع تلاصق ولا يشترط في الجمع التلاصق فبينهما عموم وخصوص مطلق وقيل من عطف المرادف على أنه لا يشترط في الضم التلاصق كالجمع شيخنا (قوله) واصطلاحا) اي في اصطلاح الفقهاء وعرفهم وغبر عن مقابل اللغوي في الكتاب بقوله واصطلاحا وفي الطهارة بقوله وشرعا بناء على ما هو المعروف من ان الحقيقة الشرعية هي ما يتلقى معناها من الشارع وان ما لم يتلق من الشارع يسمى اصطلاحا وإن كان في عبارات الفقهاء بان اصطلاحا على استعماله في معنى ولم يتلقوا التسمية به من كلام الشارع نعم قد يعبرون عن اتفاق الفقهاء بقولهم شرعا لا هم حملة الشرع ع ش وبجري (قوله) جملة الخ) اي لدال جملة على حذف المضاف لان التحقيق ان التراجم اسماء للالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة ع ش وشيخنا وبجري (قوله) فهو إما باق الخ) يعني ان نقل كتاب من المعنى اللغوي إلى الاصطلاحى اما ابتداء بان ينقل من مطلق الضم إلى الضم المخصوص اي ضم جملة مختصة من مسائل العلم أو بعد جعله بمعنى اسم المفعول أى المضموم أو بمعنى اسم الفاعل اي الجامع وبه يندفع ما في البصري وسم (قوله) اما بمعنى اللام) اي على غير الثاني وقوله او بيانية اي على الثاني كذا في شرح العباب يتأمل هل وجد شرط البيانية وفي تخصيص معنى اللام بغير الثاني نظر رسم اقول المراد بالبيانية هنا اضافة الاعم إلى الاخص كيوم الاحد ولو قال للبيان لكان أولى إذ البيانية المعروفة في النحو يشترط فيها أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه كخاتم فضة ولا يخفى ان البيانية بالمعنى المتقدم تجري في الثالث ايضا (قوله) فان جمعت) اي هذه الالفاظ الثلاثة في تصنيف كالمناهج (قوله) غالبا) قد يقال حيث فرض الكلام في اجتماعها فلا حاجة لقيد غالبا فليتأمل بصري اقول ولا يلزم من اجتماع الثلاثة في مؤلف كالمناهج ان يشتمل كل كتاب من كتبه وكل باب من ابوابه وكل فصل من فصوله على ما ذكر كما هو ظاهر (قوله) بالفتح الخ) واما بالضم فاسم لبقية الماء ابن قاسم الغزى اي ما فضل من ماء طهارته في نحو الابريق لا في نحو بئر ونقل البرماوى عن شيخه وعن الفسفى انها بالكسر اسم لما يضاف إلى الماء من نحو سدر شيخنا (قوله) لغة الخلو ص الخ) عبارة النهاية والمعنى هي لغة الخ في كلام الشارع تندير عطف مبتدأ وإلا

وافرداها بتراجم دون تلك إلا النجاسة لطول مباحثها فرقا بين المقصود بالذات وغيره والكتاب كالكتب والكتابة لغة الضم والجمع واصطلاحا اسم بجملة مختصة من العلم فهو إما باق على مصدرية أو بمعنى اسم المفعول أو الفاعل والاضافة إما بمعنى اللام أو بيانية ويعبر عن تلك الجملة بالباب وبالفصل فان جمعت كان الاول للشملة على الاخيرين والثاني للشملة على الثالث وهو المشتملة على مسائل غالبى الكل والطهارة بالفتح مصدر طهر بفتح هاءه أفصح من ضمها يطهر بعضها فيهما وأما طهر بمعنى اغسل فثلث الماء لغة الخلو ص من الدنس ولو معنويا

بالنسبة لازالة النجاسات إلا أن يراد بيان النجاسة ذاتا وازالة فيكون قد ترجم للازالة (قوله) فهو إما باق على مصدرية) إن كان المراد المعنى الاصطلاحى ففيه انه لا يتأتى فيه المصدرية لان الجملة من العلم ليست معنى مصدر يا فذا كره إنما يناسب المعنى اللغوى (قوله) او بمعنى اسم المفعول) قال في شرح العباب اي المكتوب وقوله او الفاعل قال في شرح العباب اي الجامع للطهارة اه (قوله) والاضافة الخ) عبارة شرح العباب والاضافة على غير الثاني بمعنى اللام وعليه بيانية اه يتأمل هل وجد شرط البيانية وفي تخصيص معنى اللام بغير الثاني نظر (قوله) او بيانية) ان اريد بالاضافة اضافة كتاب إلى احكام الذى قدره توقفت البيانية على اتحاد المراد بكتاب واحكام بان يراد بكتاب المسائل بمعنى الاحكام وبالا حكام المسائل وإلا لم تصح البيانية وإن اريد الاضافة إلى الطهارة توقفت البيانية على أن يراد بالطهارة ما اريد بكتاب لكن ذلك خلاف تفسيرها الا أني وإلا لم تصح البيانية ولا يخفى ان كونها بمعنى اللام مبنى على عدم اتحاد معنى المضاف والمضاف اليه هذا كله مع قطع النظر عما قيل ان شرط البيانية ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه

كالعيب وشرعها وضمان  
حقيق وهو زوال المنع  
الناسي عن الحدث والخبث  
ومجازي من اطلاق اسم  
المسبب على السبب وهو  
الفعل الموضوع لافادة  
ذلك أو بعض آثاره  
كالتييم وبهذا الوضع  
عرفها المصنف بانها رفع  
حدث أو إزالة نجس أو  
ما في معناها كالتييم  
وطهر السلس أو على  
صورتها كالغسلة الثانية  
والطهر المندوب وفيه أعني  
التعبير بالمعنى والصورة  
إشارة لقول ابن الرفعة أنها  
في هذين من مجاز التشبيه  
إلا أن يحجب عنه بمنعه  
ولإببات أنها فيهما حقيقة  
عرفية كما صرحوا به في  
التييم وبدؤا بالطهارة  
لخبر الخا كم وغيره مفتاح  
الصلاة الطهور ثم بما  
بعدها على الوضع البديع  
الآتي لأمري الأول الخبر  
المشهور بنى الاسلام على  
خمس وأسقطوا الكلام  
على الشهادتين لانه أفرد  
بعلم آثروا رواية تقديم  
الصوم على الحج لانه  
فوري ومتكرر وافراد  
من يلزمه أكثر والثاني  
أن الغرض من البعثة انتظام  
أمر المعاش والمعاد

فيحتاج الى جعل قوله مصدر الخ حالا لا خبرا (قوله كالعيب) من الحقن والحسد وغيرهما شيخنا (قوله زوال  
المنع الخ) كحرمة الصلاة عن عبادة الاقناع واحسن ما قيل فيه اى تفسيرها شرعا انه ارتفاع المنع المترتب على  
الحدث والنجس فيدخل فيه غسل الذمية والمجنونة لتحل الحليل ما كان الامتناع من الوطء قد زال وكذا يقال  
في غسل الميت فانه ازال المنع من الصلاة بحذف (قوله والخبث) الواو بمعنى او (قوله ومجازي) اى باعتبار  
الاصل ثم صار حقيقة عرفية بقرينة سابق كلامه ولا حقه فيوافق حيث ذم ما في كلام غيره من انه معنى حقيق  
شرعى كالاول ويندفع اعتراض سم والبصرى (قوله وهو) اى المجازي والسبب (قوله لافادة ذلك) اى  
الزوال (قوله كالتيمم) فانه يفيد جواز الصلاة الذى هو من آثار ذلك نهاية ومعنى وأدخل بالكاف وضوء  
صاحب الضرورة لكونه يبيح إباحة مخصوصة بالنسبة لقرض ونوافل والاستئجار بالحجر لكونه يبيح إباحة  
مخصوصة بالنسبة لصلاة قاعله (قوله وبهذا الوضع) اى المجازي (قوله عرفها المصنف) اى فى مجموعه مدخلا  
فيها الاغسال المسنونة ونحوها معنى (قوله بانها رفع حدث الخ) قد يقال فى صحة حمل التعريف على المعرف  
نظر سواء اريد بالوضوء مثلاً المعنى المصدري والحاصل بالمصدر اللهم إلا أن يقول الرفع بالرفع بصرى عبارة  
عن ش عن سم على شرح البيهجة فصفا هذا التعريف صريح فى أن الرفع والازالة هما نفس نحو الوضوء والغسل  
وصب الماء على الثوب لكن قد يتوقف فى أن الوضوء مثلاً هو نفس الرفع بل الرفع يحصل به وليس نفسه  
فليتأمل اه (قوله او ما في معناها الخ) قال ابن الرفعة التحقيق قول القاضى حسين انها رفع الحدث وإزالة  
النجس لان الشرع يرد باستعمالها الا فيهما واطلاق حملة الشرع على الوضوء المجدد والاغسال المسنونة  
طهارة مجاز من مجاز التشبيه لشبههما بالرفع مع افتقارهما الى التية فاطلاقهم على التيمم طهارة مجاز ايضا كما  
سموا التراب وضوء انتهى ابن شعبة اه بصرى ويأتى فى الشارح الجواب عنه (قوله كالتيمم) هذا فى معنى  
رفع الحدث وقوله وطهر السلس هذا فى معنى إزالة النجس وفى معناها ايضا الاستئجار بالحجر كما نبه عليه شيخنا  
وطهارة المستحاضة كفى المغنى والدباغ وانقلاب الخرج خلا كما فى ع ش (قوله كالغسلة الثانية فى الوضوء الخ)  
عبارة شيخنا والذى على صورة رفع الحدث الاغسال المندوب والوضوء المجدد والغسلة الثانية والثالثة فى طهارة  
الحدث والذى على صورة إزالة النجس الغسلة الثانية والثالثة من غسالات النجاسة اه فقول الشارح والطهر  
المندوب شامل الغسالات النجاسة كفى المغنى ايضا (قوله فى هذين) اى ما فى معناها وما على صورتها (قوله  
من مجاز التشبيه) اى فلم يرد المصنف انها يشار كهما فى الحقيقة من افراد الطهارة شرعا وهذا جواب  
بالمنع عن الاعتراض الوارد على تعريف المصنف (قوله إلا أن يجاب الخ) جواب عنه بالتسليم (قوله بمنعه)  
أى قول ابن الرفعة (قوله انها فيهما حقيقة الخ) تأمل ما فيه من المناقاة لما سبق من أنها فى المعنى الثانى مجاز  
بصرى وسم وتقدم الجواب عنه (قوله فى التيمم) اى ما فى معناها (قوله لخبر الخا كم وغيره الخ) اى  
مع افتتاحه صلى الله عليه وسلم ذكر شرائع الاسلام بعد الشهادتين المبحوث عنهم فى الكلام بالصلاة كما  
سيأتى وليكونها اعظم شروط الصلاة التى قدموها على غيرها لانه افضل عبادات البدن بعد الايمان نهاية  
(قوله الخبر المشهور بنى الاسلام على خمس) تنمته كفى النهاية شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله واقام  
الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت اه (قوله بعلم) اى علم التوحيد (قوله متكرر) اى فى كل  
عام نهاية (قوله والثانى الخ) ولم يتعرضوا فى هذه الحكمة للقرائن لعله لكونها علما مستقلا او لجعلها من  
المعاملات والمناكحات والجنائيات ع ش (قوله انتظام أمر المعاش والمعاد) يحتمل أن المصدر واسم الزمان  
والأفلا بد من تقدير آخر انتهى (قوله وهو زوال المنع) لا يشمل نحو طهارة الخمر لقوله عن الحدث الخ  
(تنبيه) عدم شمول بعض التعاريف المذكورة فى هذا المقام لنحو طهارة الخمر بالنخل والجلد بالانديباغ  
لا يقتضى تخصيص الترجمة بغير ذلك حتى يكون ذلك زائدا على ما فى الترجمة لجواز أن يكون ذلك التعريف  
لبعض معانى الطهارة وأنواعها مع عموم ما فى الترجمة (قوله ومجازي الخ) قد يمنع ويدعى أنه حقيقة  
عرفية (قوله وإببات انها فيهما حقيقة عرفية) انظر هذا مع الجزم فى اصل هذا المعنى بأنه مجازي (قوله

ابن قاسم على البهجة أقول الأقرب الثاني ع ش (قوله بكمال القوى النظرية الخ) المراد بها القوى الدراكية ووجه كون العبادات مكملتها ان المتلبس بها توجه الى عالم القدس معرض عن عالم الشهوات والمداومة على هذا الامر سبب لصفاء النفس ومزيد استعدادها للاستفاضة من المبدأ الفياض بافاضة ما هو سبب السعادة الابدية من معرفته ومعرفته صفاته وأفعاله سبحانه وتعالى على حسب الطاقة البشرية بصرى عبارة ع ش قوله النظرية أى الادراكية سم على حج وقال فى هامش شرح البهجة أى العقلية اه ومعناها واحد ثم قال وهل المراد بكمالها انها تزيل نقصا يكون لولاها وانها تفيد اعتبارها والاعتداد بها فيه نظر ولا مانع من إرادة الامرين انتهى (قوله التحرز عن الجنائيات) الاولى ومكملها معرفة احكام الجنائيات ليعلم الجنائية المحمودة شرعا كالجهاد ونحوه فيستعملها فيها والمذمومة شرعا كالجنائية على مسلم ظلما فيردعها عنها فليتا مل بصرى (قوله وقدمت الاولى) أى العبادات نهاية (قوله لشرفها) عبارة المغنى اهتماما بالأمور الدينية اه وعبارة النهاية لتعلقها بالاشرف اه وهو البارى سبحانه وتعالى ع ش وقال الرشيدى أى كمال القوى النظرية خلافا لما فى حاشية شيخنا اه (قوله لانه الاصل فى التها) أى وغيره كالتراب واحجار الاستنجاء بدل منه مغنى (قوله هذا الكتاب) أى كتاب الطهارة (قوله على جميع الكتاب) أى المهاج (قوله باية) وقوله دليله الخ أى الكتاب ويحتمل الماء (قوله إذا كان الخ) أى الدليل على أن المدلول مذكور إجمالا فى الترجمة فالمدلول الإجمالى متقدم على الدليل سم (قوله ينطبق عليها أكثر الخ) فيه قلب والاصل كافى المغنى تنطبق على أكثر مسائل الباب (قوله أكثر المسائل) ينافى قوله قاعدة كلية (قوله ولم يراع ذلك) أى افتتاح الباب بدليله (قوله اختصارا) علة لعدم مراعاة المصنف لمسلك المحررتين بالامام المذهب (قوله مستمرا) أى لا منقطعا كما يتوهم من الماضى (قوله عن عظمتنا) أى كما يشعر به ضمير العظمة سم (قوله أى الجرم الممهور) هو الأقرب كنز اه سم (قوله أو السحاب) عبارة المغنى وهل المراد بالسماوى الآية الجرم الممهور أو السحاب قولان حكاهما المصنف فى دقائق الروضة ولا مانع ان ينزل من كل منهما انتهت والظاهر ان محصل كلام الشارح جمع بين القولين بحسب الظاهر وإبطال للثانى ورده الى الاول بحسب الحقيقة نعم لو عبر بالانزال الاولى والثانى بدل الابتداء والانتها كان أولى بصرى (قوله فيه عموم) قد يشكل العموم ينبع بعض الماء الطهور من الارض إلا أن يثبت أن أصل كل ماء ينبع من الارض من السماء سم (قوله من حيث الخ) للتعليل (قوله انه) أى نزول هذه الآية (قوله وبهذا) الى قوله وانه الاصل فى النهاية والمغنى (قوله وبهذا) ضبب بينه وبين قوله للامتنان سم (قوله منه) أى من قوله تعالى وانزلنا من السماء ماء نهية ويصح ارجاع الضمير الى لفظ الماء فى الآية (قوله إذ لا امتنان بالنجس) يتأمل فما المانع من صحة الامتنان بشئ وان قام غيره مقامه سم على حج اه ع ش وقد يقال لا كبير موقع لهو من ثم قال بعضهم المراد نفي كمال الامتنان بجبرى (ومن ثم) أى من اجل افادته الظاهرية (قوله والالوم التاكيد الخ) أى ولو جعل الطهور بمعنى الطاهر لزم التاكيد لان الطهارة مستفادة من لفظ

ومكملها العبادات والشهوية ومكملها غذاء ونحوه المعاملات ووطء ونحوه المناكحات والغضبية ومكملها التحرز عن الجنائيات وقدمت الاولى لشرفها ثم الثانية لشدة الحاجة اليها ثم الثالثة لانها دونها فى الحاجة ثم الرابعة لقلة وقوعها بالنسبة لما قبلها وإنما ختمها الاكثر بالعنق فتأولا وبدوا من مقدمات الطهارة بالماء لانه الاصل فى آلتها واقتتح هذا الكتاب باية لتعود بركنها على جميع الكتاب لالكونها دليله لأن من شأنه التأخر عن المدلول على أنه إذا كان قاعدة كلية ينطبق عليها أكثر المسائل كما هنا قدم ولم يراع ذلك فى غيره وان راعاه أصله كالشافعى رضى الله عنه اختصاراً قال الله تعالى وأنزلنا أى أنزلنا مستمراً باهراً للعقول ناشئاً عن عظمتنا (من السماء) أى الجرم الممهور ان اريد الابتداء أو السحاب ان اريد الانتها (ماء) فيه عموم من حيث انه للامتنان وبهذا استفيد منه انه طاهر إذ لا امتنان بالنجس فن ثم كان (طهوراً) معناه مطهراً لغيره وإلا لزم التاكيد والتأسيس خير منه

النظرية) أى الادراكية (قوله لالكونها دليله الخ) على ان المدلول مذكور إجمالا فى الترجمة فالمدلول الإجمالى متقدم على الدليل (قوله مستمرا) أى لا منقطعا كما يتوهم من الماضى (قوله عن عظمتنا) أى كما يشعر به ضمير العظمة (قوله الممهور) هو الأقرب كنز (قوله الانتها) قد يتبادر انتهاء الانزال وبه ان الانزال لم يات به بالسحاب بل جاوزه الى الارض إلا أن يراى اذ انتها محله واستقراره العلوى (قوله فيه عموم الخ) قد يشكل العموم باذنا المعنى حيث انزلنا من السماء كل ماء طهور مع ان بعض الماء الطهور ينبع من الارض إلا أن يثبت أن أصل كل مانع من الارض من السماء فليتا مل (قوله للامتنان) ضبب بينه وبين قوله وبهذا الخ (قوله إذ لا امتنان بالنجس الخ) فيه نظر إذ على تقدير ان الطاهر يلم تستفاد إلا من قوله طهور الا يلزم الامتنان بالنجس على أنه قد نظرى أنه لا امتنان بالنجس على الاطلاق (قوله والالوم التاكيد) قد يمنع لزوم

ويدل لذلك أيضا ليظهر كونه وأنه الأصل في فعل وإن جاء مصدرا وللبالغة بأن يدل على (٦٥) زيادة في معنى فاعل مع مساواته له تعديا

كضروب أولو وما كسبور  
وللاكلة كسبور لما يتسحر  
به وبهذا الاشتراك مع  
كون الأصل ما ذكره اندفع  
الاستدلال به لطهورية  
المستعمل نظرا إلى إفادته  
المبالغة على أن فما قلناه  
تكرار أيضا لرفع أحداث  
أجزاء العضو الواحد بحرية  
عليه أما المضموم فيختص  
بالمصدر وقيل يأتي بمعنى  
المطهر لغسيه أيضا  
واختصاص الطهارة بالماء  
الذي أشارت إليه الآية  
ولا يرد شرابا طهورا لأنه  
قد وصف بأعلى صفات  
الدنيا تعبدى أو لما فيه من  
الركة والطفة التي لا توجد  
في غيره ومن ثم قيل لالون  
له وبهذا الاختصاص  
يتضح منهم القياس عليه  
لا لمفهومه لأنه لقب  
(يشترط لرفع الحدث)  
إحماعا واعتراض وهو هنا  
أمر اعتباري قائم بالأعضاء  
يمسح صحة نحو الصلاة حيث  
لا مخصص أو المنع المترتب  
على ذلك وكون التيمم  
برفع هذا لا يرد لأنه رفع  
خاص بالنسبة لفرض  
واحد وكلامنا في الرفع  
العام وهذا خاص بالماء وهو  
أما أصغر ورافعه الوضوء  
وأما أكبر ورافعه الغسل  
وقد يقسم هذا نظرا  
إلى تفاوت ما يحرم به  
إلى متوسط وهو ما عدا

الماء على ما مر بخلاف ما لو أريد به المطهر فلا يكون تأكيذا بل تأسيسا أى مفيدا للمعنى لم يفده ما قبله ع ش  
(قوله ويدل الخ) في دلالة نظره سم (قوله لذلك) أى لكون الماء مطهر الغيرة كما هو صريح غيره وإن أوم  
صنيعه رجوع الإشارة لكون طهور في الآية بمعنى مطهر لغيره وبه يتدفع ما مر عن سم آتفا على أن  
الآيات يفسر بعضها بعضا (قوله أيضا) أى كقوله تعالى طهورا (قوله وأنه الخ) عطف على ليظهر كونه  
والضمير لكون طهورا في الآية بمعنى مطهر الغيرة (قوله وللا الخ) قضيته أن هذا غير المعنى المراد بما في  
الآية الذي قال فيه أنه الأصل في فعل وليس كذلك عبارة عميرة نقل النووي عن ابن مالك أن فعولا قد  
يكون للبالغة وهي أن يدل على زيادة الخ وقد يكون اسما لما يفعل به الشيء البرود لما يتبرده فيجوز أن يكون  
الطهور من الأول وإن يكون من الثاني انتهى وأعلم أنه قد انكسر جماعة من الحنفية دلالة على التطهير  
وقالوا لا يزيد على معنى المبالغة في وصف فاعله أقول كفالك حجة قاطعة على فساد قولهم قوله صلى الله عليه وسلم  
جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فإن الطهور هنا لم يكن بمعنى المطهر لم يستقيم لفوات ما اختصت به الامة  
بحجري (قوله الاستدلال به) أى بقوله تعالى طهورا (قوله فيما قلناه) أى في كون طهور بمعنى المطهر لغيره  
تكررا أى مبالغة (قوله أيضا) أى كمعنى المبالغة (قوله أما المضموم) أى لفظ طهور بضم الفاء (قوله  
واختصاص) مبتدأ وقوله تعبدى خبر سم (قوله ولا يرد) أى على ذلك الاختصاص (قوله لأنه) أى  
الشراب قد وصف أى في الآخرة بأعلى صفات الدنيا أى وهو كونه مطهر الغيرة (قوله أو لما فيه من الرقة  
الخ) ونقل عن الأيعاب ما نصه والذي يتجه ترجيحنا أنه معقول لأن التعبد لا يصار إليه إلا عند العجز عن إبداء  
معنى مناسب وهذا ليس كذلك (قوله وبهذا الاختصاص) أى الذي أشارت إليه الآية (قوله لا لمفهومه)  
قال الكردى أنه معطوف على قوله . أنه الخ وفيه ما لا يخفى . قيل أنه معطوف على بهذا أى بتضح منهم  
القياس عليه بهذا الاختصاص لكون مفهوم الماء يدل على المنع المذكور اه وهو الظاهر المتعين لكن  
فيه ركة ولو قالوا . اوضح بذلك أن منهم القياس عليه لهذا الاختصاص لا لمفهومه الخ كان ظاهرا (قوله  
القياس) أى قياس غير الماء كالنيذ عليه أى الماء (قوله لأنه لقب) أى ومفهومه ليس بحجة لقول جمع  
الجوامع المفاهيم أى المخالفة لإلا للقب حجة اه فالبنائي المراد باللقب هنا الاسم الجامد الشامل للعلم  
الشخصي واسم الجنس فهو مغاير للقب النحوي مغايرة العام للخاص لشموله للعلم عند النجاة الشامل لأنواعه  
الثلاثة الاسم والكنية واللقب اه (قوله واعتراض) أى بانه حكى عن أنى حنيفة والأوزاعى . سفيان  
جه إذا الوضوء بالنيذ كرى (قوله وهو هنا الخ) احتراز به عما سياتى في أسباب الحدث فإن له ثم معنى آخر  
سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى بصرى عبارة المعنى وهو فى اللغة الشيء الحادث وفى الشرع يطلق على أمر  
اعتباري الخ وعلى الأسباب التي ينتهى بها الطهور وعلى المنع المترتب على ذلك والمراد هنا الأول اه وكذا  
اقتصر النهاية على إرادته فقط خلا للشارح حيث جاز إرادة المعنى الثالث أيضا (قوله حيث لا مخصص)  
وهو فقد الماء (قوله وكون التيمم الخ) جواب سؤال نشأ عن قوله أو المنع الخ (قوله برفع هذا) أى المنع معنى  
(قوله هو) أى قوله أو معنى . النهاية والمعنى (قوله هذا) ضبب بينه وبين قوله أكبر سم (قوله هذا) أى  
ما برحه الغسل (قوله ما عدا الحيض الخ) أى الجنابة ع ش (قوله لا ما يحرم بهما أكثر) لا يحرم بهما  
ما يحرم بالجنابة والصوم والوطء وبحو ذلك ع ش . لالمن (والنجس) بكسر الجيم وفتحها أى مع فتح  
النون . ناسكهم مع كسر النون وفتحها مائة قصير اللغات أربعة وفى القاموس لغة خامسة وهى كقصد

أنا كيد إذ لم يستفد معنى الساقى من الأول بوضعه ولو فى الجلة (قوله ويدل لذلك الخ) فى دلالة  
نظر (قوله اندفع الاستدلال) قد يمنع اندفاعه على قاعدة الشافعى أن المشترك إذا تجرد عن القرائن  
حمل على جميع معانيه وهى هنا غير متشافية إلا معنى المصدر لكن إذا حمل على المبالغة وافق غيره  
فليتأمل وإصالة بعضها لا تقتضى التخصص به عند الإطلاق التجرد عن القرائن (قوله اختصاص)  
مبتدأ وقوله تعبدى خبر (قوله أما أكبر) ضبب بينه وبين قوله هذا

وهو شرعا مستقدر يمنع  
 صحة الصلاة حيث  
 لا مرخص أو معنى  
 يوصف به المحل الملاقى  
 لعين من ذلك مع رطوبة  
 وهذا هو المراد هنا لأنه  
 الذى لا يرفعه إلا الماء  
 ولأن المصنف استعمل  
 فيه الرفع كما تقرر وهو  
 لا يصح فيه حقيقة إلا  
 على هذا المعنى أما على  
 الأول فوصفه به من  
 مجاز مجاورته للحدث وكان  
 عدوله عن تعبير أصله  
 بالازالة رعاية للأول لأنه  
 حقيقة ومارعاؤه مجاز  
 وهو أبلغ من الحقيقة  
 باتفاق البلغاء على أن ذلك  
 موم إذ يزيله غير الماء  
 وتخصيصهما لهما الأصل  
 وإلا فالطهر المسنون وطهر  
 السلس الذى لا رفع فيه  
 كالذمية والمجنونة لتحل  
 للسلم والميت كذلك كما  
 يعلم من كلامه فيما يأتى  
 (ما مطلق) أى استعماله  
 بمعنى مروره عليه فلا يجوز  
 كما عبر به أصله وأفاده  
 مفهوم الاشتراط من  
 جهة أن تعاطى الشيء  
 على خلاف ما أوجبه  
 الشارع حرام ولا يصح  
 كما صرح به كل من نفى  
 الحل لكن بخفاؤه وإن سلمنا  
 أنه يستعمل فيهما لأن  
 الأكثر استعماله في الحرمة

ع ش (قوله وهو شرعاً) ولغة ما يستقدر معنى وقال النهاية الشيء المبعد اه (قوله من ذلك) ضبب بينه  
 وبين قوله مستقدر سم (قوله وهذا الخ) ثم قوله هو لا يصح فيه الخ صريحان في حمل كلام المصنف  
 على المعنى الثانى للنجس لكن قوله ومارعاؤه هو مجاز يقتضى حمل كلامه على المعنى الاول فليتامل سم (قوله  
 وهذا الخ) أى المعنى الثانى (قوله لأنه الذى الخ) قد يقال المراد الرفع المعبر شرعا وهو لا يكون فى المستقدر  
 المذكور أيضا إلا بالماء بصرى (قوله استعمل فيه) أى فى النجس وقوله كما تقرر أى حيث قدر الرفع لا الازالة  
 وقوله وهو أى الرفع لا يصح فيه أى النجس (قوله حقيقة) كان المراد اصطلاحية فنامله وقوله إلا  
 على هذا المعنى أى الثانى سم (قوله فوصفه به) أى وصف النجس بالرفع (قوله من مجاز مجاورته الخ)  
 أى من المجاز المرسل الذى علاقته مجاورة النجس للحدث فى البيان أو الاستحضار وإلا لحقه أن يوصف  
 بالازالة (قوله وكان عدوله) ضبب بينه وبين قوله لأنه الخ وقوله عن تعبير أصله ضبب بينه وبين قوله رعاية الخ  
 سم عبارة البصرى قوله رعاية الاول علة لتعبير أصله الخ والاول هو مستقدر الخ وقوله لأنه الخ تعبير أصله  
 الخ علة لعدوله اه (قوله ومارعاؤه) أى المصنف (قوله على أن ذلك) أى تعبير أصله بالازالة المقتضى لحمل  
 النجس على المعنى الاول يوم انحصار إزائنه فى الماء وليس كذلك كما سبق هذا وانت خبير بأن هذا الإيهام  
 مشترك الا لزوم بناء على ما ذكر من الابلية المقتضية للعدول نعم ان حمل النجس فى كلام المصنف على الثانى  
 سلم من الإيهام ولعله نكته العدول بصرى (قوله إذ يزيله غير الماء) قد يقال المراد الرفع والازالة الشرعيان  
 أى المعبران شرعا وهما لا يكونان إلا بالماء حتى فى المستقدر المذكور بصرى (قوله وتخصيصهما) أى  
 الحدث والنجس سم (قوله الذى لا رفع الخ) صفة طهر السلس ولو قال الذى لا رفع فيه الخ كان اوضح  
 (قوله كالذمية الخ) أى كطهر الذمية الخ (قوله والميت) أى وطهر الميت سم (قوله كذلك) أى يشترط  
 فيها الماء المطلق نهاية ومعنى وهو خبر قوله فالطهر الخ (قوله عليه) أى محل الحدث والنجس (قوله كما عبر  
 به) أى لا يجوز (قوله ولا يصح) عطف على لا يجوز (قوله من نفى الحل) أى الذى هو معنى قول الاصل  
 لا يجوز كرى وسم وعبارة البصرى أى الموجود فى عبارة المحرر وفيه أن الذى فى عبارته لا يجوز وهو  
 الذى يستعمل فى نفى الحل ونفى الجواز فتعبر به بنى الحل فيه ما فيه اه (قوله أنه يستعمل) أى لا يجوز  
 الذى عبر عنه الشارح بنفى الحل (قوله فيهما) أى فى الحرمة وعدم الصحة كرى (قوله لأن الاكثر الخ)  
 ضبب بينه وبين قوله لكن بخفاء سم (قوله ومن الاشتراط) أى الذى عبر به بالمنهاج سم وبصرى زاد  
 الكردى وهو عطف على من نفى الحل اه (قوله من العبارتين) أى عبارة الماتن أى يشترط وعبارة أصله  
 أى لا يجوز وقوله مزية وهى فى الاولى ظهور لإداتها عدم الصحة وفى الثانية إفادتها الحرمة بلا واسطة ان

(قوله مستقدر) ضبب بينه وبين قوله من ذلك (قوله وهذا هو المراد هنا) ثم قوله وهو لا يصح فيه حقيقة  
 الاعلى هذا المعنى صريحان فى حمل كلام المصنف على المعنى الثانى للنجس لكن قوله ومارعاؤه هو مجاز  
 يقتضى حمل كلامه على المعنى الاول فليتامل (قوله لأنه الذى لا يرفعه إلا الماء) أقول النجاسة بالمعنى الاول  
 قد تكون حكمية ولا يرفعها إلا الماء فيرد على هذا الحصر إلا أن يجاب بأن الحكمية أصلها عينية  
 فيشملها قوله الملاقى لعين الخ (قوله حقيقة) كان المراد اصطلاحية فنامله وقوله إلا على هذا المعنى أى  
 الثانى (قوله وكان عدوله) ضبب بينه وبين قوله لأنه وقوله عن تعبير أصله ضبب بينه وبين قوله رعاية  
 (قوله على أن ذلك موم الخ) هذا مبنى على إرادة المحرر المعنى الاول وهو غير لازم فليتامل وقوله إذ يزيله  
 غير الماء مديجاب عنه بأن المراد إزالته لتكفى لغيره لانه لا تكون إلا بالماء (قوله وتخصيصهما)  
 أى الحدث والنجس (قوله والميت) أى وطهر الميت (قوله من نفى الحل) أى الذى هو معنى عبارة  
 المحرر (قوله لكن بخفاء الخ) قد يعبر على دعوى الحكماء لما ذكره أنه مشترك كما صرحوا به ومذهب  
 الشافعى أن المشترك عند التجرع عن القران ظاهر فى معنيته إلا أن يجاب بأن محله ما لم يعارض ذلك كبرة  
 استعماله فى أحد المعنيين فليتامل وضبب بين قوله لكن بخفاؤه وبين قوله لأن الاكثر (قوله الاشتراط) أى

فقط ومن الاشتراط لكن بظهور فى كل من العبارتين : به خلافاً لما أطلق ترجيح هذه ومن أطلق ترجيح تلك فتأمل

تعاطى الشيء الخ (قوله رفع الخ) تنازع فيه قوله لا يجوز وقوله لا يصح سم وكردى (قوله أو إزالة ندى) فيه ميل إلى ترجيح حمل رفع النجس في كلام المصنف على الإزالة فهو من الإيهام ما مر بصري (قوله من تلك الأربعة) أي الحدث والنجس وما في معناه وما على صورتها بصري عبارة سم كان مراده بالأربعة الحدث الأصغر والأكبر والمستقدر المخصوص والمعنى الذي يوصف به المحل وعلى هذا فقد يشكك عليه في الثالث قوله السابق إذ ينزله غير الماء إلا أن يريد أنه لا يجوز إزالته إزالته يعتد بها لنحو الصلاة فليتامل اه عبارة الكردى والذي يظهر من بعض تصانيفه أن المراد بالأربعة الحدث والنجس وطهر السلس والطهر المسنون وأما البواقي من طهر الذميمة والمجنونة والميت فداخلة في طهر السلس اه (قوله لامره تعالى الخ) عبارة المغنى والنهاية وإنما تعين الماء في رفع الحدث لقوله فلم يجدوا ماء فتييموا والأمر للوجوب فلورفع غير الماء لما وجب التيمم عند فقدته وفي إزالة النجس لقوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> في خبر الصحيحين حين بال الأعرابي في المسجد صبو عليه ذنوباً من ماء والذنوب الدلو المملئة ماء والأمر للوجوب كما مر فلو كفى غيره لما وجب غسل البول به ولا يقاس به غيره لأن الطهر به عند الأمام تعبدى وعند غيره لما فيه من الرقة الخ وحمل الماء في الآية والحديث على المطلق لتأدرا الأذهان إليه اه (قوله التيمم) هو مخالف لما في الأصابة ولما في القاموس فإنه قال ذوالخويصرة اثنان أحدهما تيمم والثاني يمانى والأول خارجي ليس بصحابي والثاني هو الصحابي البائل في المسجد انتهى اه عش (قوله ولمنع القياس الخ) عطف على قوله لامره تعالى الخ (قوله بالنسبة للعالم الخ) قيده ليخرج الماء المستعمل في فرضه المتغير تقديره أو قليل وقع فيه نجس لم يغيره فان العالم بحاله لا يذكرها إلا مقيدة كما يأتي كردى (قوله لازم) قال الولي العراقي لا يحتاج لتقييد القيد بكونه لازماً لأن القيد الذي ليس بلازم كماء البئر مثلاً يطابق اسم الماء عليه بدون فلا حاجة إلى الاحتراز عنه وإنما يحتاج إلى القيد في جانب الإثبات كقولنا غير المطلق هو المقيد بقيد لازم انتهى اه مغنى ورشبدى (قوله وإن رشح الخ) عبارة المغنى ويدخل في التعريف ما نزل من السماء وهو ثلاثة المطر وذوب الثلج والردو مانع من الأرض وهو أربعة ماء العيون والآبار والأنهار والبحار وما نبع من بين أصابعه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> أو من ذاتها على خلاف فيه والارجح الثاني وهو أفضل المياه مطلقاً أو نبع من الزلال وهو شيء اعتقد من الماء على صورة حيوان وما يعتد به لجاناً لاسم الماء يتناوله في الحال وإن تغير بعد أو كان رشح بخار الماء لأنه ماء حقيقة وينقص الماء بقدره وهو المعتمد وخرج بذلك الخل ونحوه وما لا يذكر إلا مقيداً كما مر وترايب التيمم وحجر الاستنجاء وأدوية الدباغ والشمس والنار والريح وغير ما حتى التراب في غسالات الكلب فان المزبل هو الماء بشرط امتزاجه به في غسلة منها اه (قوله المغلى) قال الفليوي في حواشي المحلى بضم الميم وفتح اللام انتهى وقيدته بالمغلى لأنه محل الخلاف فالبخار المترشح من غير واسطة نار من ماء ظهور وظهور بلا خلاف كردى (قوله مما يأتي) من نحو طين وطحلب (قوله أوجع من ندى الخ) وهو الماء الذي يقع على الزرع والحشيش الأخضر خصوصاً في أيام الربيع كردى (قوله نفس دابة) أي في البحر كردى (قوله لا دليل عليه) قال في شرح العباب وعلى تسليم وجود الدابة المذكورة فمن أين يعلم أن هذا المجموع من الندى بخصوصه من نفس تلك الدابة لا غير غاية الأمر أنه يحتمل حينئذ أن يكون من نفسها وأن يكون من الطل وهو الظاهر المشاهد فرجح لذلك على أن الأصل فيما هو على صورة الماء الحالى عن التغير ونحوه الطهورية فلا ترتفع بالشك انتهى كردى على شرحه بأفضل (قوله وهو ما يخرج الخ) صريح النهاية والمغنى أن الزلال لاسم لجمود حيوان يخرج من باطنها الماء لذلك الماء لكن كلام القاموس موافق لما قاله الشارح من أنه اسم الماء (قوله في نحو النجس) أي كالماء المنجمد (قوله فان تحقق الخ) فان شك فليس بنجس كما هو

الذى عبر به المنهاج (قوله رفع أو إزالة) تنازع فيه يجوز ويصح من قوله فلا يجوز ولا يصح (نحوه من تلك الأربعة) مراده بالأربعة الحدث الأصغر والأكبر والمستقدر المخصوص والمعنى الذي يوصف به المحل وعلى هذا فقد يشكك عليه في الثالث قوله السابق إذ ينزله غير الماء إلا أن يريد أنه لا يجوز إزالته إزالته يعتد بها لنحو

رفع أو إزالة الشيء من تلك الأربعة إلا أنه لا مره تعالى بالتيمم عند فقدته وأمر رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> بصب الذنوب من الماء على بول ذى الخويصرة التميمي لما بال في المسجد وهو إنما ينصرف للطلق لأنه المتبادر إلى الذهن ولمنع القياس عليه كما مر وخرج بتلك الأربعة نحو إزالة طيب عن بدن محرم لأن القصد زوال عينه وهو لا يتوقف على ماء (وهو ما يقع عليه) عند أهل اللسان بالنسبة للعالم بحاله (اسم ماء بلا قيد) لازم وإن رشح من بخار الطهور المغلى أو تغير بما لا يضر مما يأتي أو جمع من ندى وزعم أنه نفس دابة لا دليل عليه أو كان زلالاً وهو ما يخرج من جوف صور توجد في نحو الثلج كالحيوان وليست بحيوان فان تحقق كان نجساً لأنه قه وخرج بالماء

من حيث تعلق الاشتراط  
به التراب ولو في المخلوط  
فان المطهر هو الماء بشرط  
مزجه به ونحو أدوية  
الدباغ لأنها عميلة وحجر  
الاستنجاء لأنه مرخص  
وبقوله بلا قيد مع قولنا  
عند إلى آخره المقيد  
بلازم ولو نحو لام العهد  
كخبر إنما الماء من الماء  
وحكا المتغير بالتقديرى  
وكالمستعمل على الأصح  
وكقيل وقع فيه نجس  
لان العالم بها لا يذكرها  
إلا مقيدة على أنها مقيدة  
شرها بخلاف المتغير بما  
لا يضر والمقيد بغير لازم  
نحو ماء البئر وإذا تقرر أن  
المطلق ما ذكر المعلوم منه  
مع ذكر الآية ان ما صدق  
الظهور والمطلق واحد  
(ة) الماء الكثير والقليل  
(المتغير) فمخالط طاهر  
(مستغنى) بفتح النون  
وكسرهما بعيد متكلف  
(عنه كزعفران) ومنى  
وتمر ساقط وطحلب  
طرح بعد دقه وورق  
طرح

الواضح لكن الظاهر أنه لا يصح التطهر به للشك في طهوريته بل في كونه ماء ولا أصل يرجع إليه بصرى  
وقوله لكن الظاهر الخ برده ما مر انفا عن شرح العباب (قوله من حيث تعلق الاشتراط به) دفع بذلك ما  
أورد من ان الماء لقب ولا مفهوم له على الراجح ع ش (قوله ولو في المخلوط) أى ولو استعمل في تطهير  
النجس المخلوط (قوله ونحو أدوية الدباغ) أى كالشمس والنار عند من يقول بطهوريتهما (قوله وبقوله  
بلا قيد الخ) عبارة النهاية والمؤثر هو القيد اللازم من إضافة كماء ورد أو صفة كماء دافق وماء مستعمل أو  
متنجس أو لام عهد كلامه في قوله عنه نعم إذا رات الماء أى المنى اه (قوله ولو نحو لام العهد) أى ولو  
كان القيد لام العهد ونحوه وقوله كخبر إنما الخ أى كاللام في خبر الخ فان اللام في الماء لام العهد والمعهود  
هو المنى وقوله وكالمستعمل الخ وكالمستعمل الخ وكقيل الخ عطف على كخبر الخ لكنها امثلة للنحو المقيد  
بلام العهد كرى (قوله مقيدة شرعا) أى بقيد لازم فلا يسوغ بالنظر إلى الاستعمال الشرعى ان يطلق  
عليها ماء بلا قيد بصرى (قوله بخلاف المتغير بما لا يضر) أى فانه يطلق عليه شرعا ماء بلا قيد بصرى (قوله  
فالمستعمل بمخالط طاهر الخ) محله بالنسبة لغير المخالط واما بالنسبة اليه كمنحوسدرا وعجين ارا دتطهيره فصب  
عليه الماء فتغير به تغيرا كثيرا قبل وصوله إلى جميع اجزائه فانه يطهرها وإن كان غيره كثير للضرورة لانه  
لا يصل إلى جميعها إلا بعد تغيره هكذا احفظ من تقرير شيخنا الطبرلاوى وهو ظاهر بصرى وبجهرى عن  
سم وكذا في حاشية شيخنا عن الشبراملى عن الطبرلاوى مثله (قوله وكسرها) مبتدا وقوله بعيد متكلف  
خبره (قوله ومنى) إلى قول المتن ولا تغير في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله ما لم يتحقق الخ (قوله وتمر ساقط)  
أى وإن كان شجرها نابتا في الماء شرح بافضل عبارة النهاية ويضر المتغير بالثمار الساقطة بسبب ما انحل منها  
سواء أوقع بنفسه أم بايقاع كان على صورة الورق كالورد أم لا اه قال ع ش زاد في شرح البهجة الكبير  
مانصه لا مكان التحرز عنها غالبا اقول حتى لو تعذر الاحتراز عنها ضر نظرا للغالب اه واعتمده  
شيخنا وعبارة سم ع الشارح في شرح العباب المسمى بالاياعاب والحب كالبر والتمر إن غير وهو بحاله  
فجاء وروى انحل منه شىء فمخالط فان طلع وغير ولم ينحل منه شىء فواجه الوجهين انه لا اثر لمجرى الطبخ بل  
لا بد من تيقن انحلال شىء منه بحيث يستحدث له بسبب ذلك اسم آخر بخلاف ما إذا لم يتيقن الانحلال فانه  
لا أثر للتغير به ولا لحدوث اسم آخر لانه حينئذ يجاور والتغير به لا يضر وإن حدث بسببه اسم آخر فالخاصل  
ان ما اغل من نحو الحبوب والثمار وما لم يقل ان تيقن انحلال شىء منه فمخالط وإلا فجاء وروى ان حدث له  
اسم آخر بذلك ما لم يسلب عنه إطلاق اسم الماء بالكلية اه قول الظاهر انه لا يحصل التغير الكبير في الطعم  
واللون بدون انحلال شىء (قوله بعددقه) قال الأذرى ويشبه ان الامر كذلك فيما لو طرح ثم تفتت  
وخالط انتهى اه سم ونقل شيخنا عن سم في شرح أبى شجاع الجزم بذلك وأقره وعبارة الكردى قال  
البرلسى في حواشى المحلى قال الأذرى ويشبه الخ قلت وينبذ جريان مثل ذلك في النورة والزرنج ونحوهما

الصلاة قليتا مل (قوله وتمر ساقط) عبارة العباب كالجوب إن انحل منها شىء قال الشارح في شرحه كاد  
عليه قول المجموع والجواهر وغيرهما والحب كالبر والتمر إن غير وهو بحاله فجاء وروى انحل منه شىء فمخالط  
فان طبع وغير ولم ينحل منه شىء فوجهان وحكى عبارة سم في تقرير الوجهين ثم قال وأوجه الوجهين أنه لا أثر  
لمجرى الطبخ بل لا بد من تيقن انحلال شىء منه بحيث يستحدث له بسبب ذلك اسم آخر لانه حينئذ يجاور والتغير  
به لا يضر وإن حدث بسببه اسم آخر فالخاصل ان ما اغل من نحو الحبوب والثمار وما لم يقل ان تيقن انحلال  
شىء منه فمخالط وإلا فجاء وروى ان حدث له بذلك اسم آخر لم يسلب عنه إطلاق اسم الماء بالكلية كإياتى  
انتهى وقوله كإياتى إشارة إلى بسط ذكره بعد على المجاور منه اما إذا سلبه الإطلاق بالكلية بان صار لا يسمى  
ماء ولا يضاف فيه لفظ الماء إلى ذلك الغير بل اذ ما ع عنه ذلك بسائر الاعتبار وحدث له اسم آخر اختص  
به فان التغير به حينئذ لا يضر لانه تيقن انحلاله وإن انفصلت عنه عين مخالطة فالأثر به ليس من حيث كونه  
مجاورا بل من حيث ما انفصل عنه من المخالط اه وسياق في الشرح الاسارة إلى هذه المسئلة (قوله بعددته)



وقد يعضد ما بحثه أى الأذرى نظير المسئلة من الورق المطروح انتهى كلام البرلى اه (قوله ثم تفتت) أى واختلط ولا فو مجاور ومثله ما لو كان تفتته قبل طرحه بصرى (قوله فكل منهما) أى من القطران والكافور (قوله نوعان) أى خليط ومجاور واختلف في المتغير بالسكتان والذى عليه الأكثر أنه يتغير بشىء يتحلل منه فيكون المتغير بمخالط معنى قول المان (بمنع إطلاق اسم الماء) أى بان يسمى ماء مقيدا كما ورد أو يستجد له اسم آخر كالمرفقة شرح بأفضل ونهاية (قوله كان وقع الخ) عبارة المغنى حتى لو وقع في الماء مانع بواقفه في الصفات كما ورد بالمنقطع الرائحة فلم يتغير ولو قدرناه بمخالط وسط كلون العصير وطعم الرمان وريح اللاذن لغیر مضر بان تعرض عليه جميع هذه الصفات لا المناسب للواقع فيه فقط خلافا لبعضهم وكذا في النهاية إلا أنه قال بدل قوله لا المناسب الخ مانعه كذا قاله ابن أبى عصرون واعتبر الرويانى الاشبه بالخليط اه وفي البجيرى على الافتناع مانعه والحاصل ان الواقع إن كان مفقود الصفات كلها كما مستعمل فلا بد من عرض الصفات المذكورة على الماء وإن كان مفقود البعض كما ورد له رائحة ولا طعم له ولا لون له يخالف طعم الماء ولونه فيقدر فيه الطعم واللون ولا يقدر الريح لأنه إذا لم يتغير ريحه فلا معنى لتقدير ريح غيره وهذا كله إذا لم يكن الواقع له صفة في الأصل وقد فقدت فإن كان كذلك كما ورد منقطع الرائحة فقيه خلاف بين ابن أبى عصرون والرويانى فالرويانى يقول يقدر فيه لون العصير وطعم الرمان وريح ماء الورد فيقدر الوصف المفقود فيه لاريج اللاذن وابن أبى عصرون يقول يقدر فيه طعم الرمان ولون العصير وريح اللاذن ولا يقدر فيه ريح ماء الورد لفقده بالفعل فيكون ماء الورد حينئذ كالماء المستعمل والمعتمد كلام ابن أبى عصرون ولا فرق في هذا التفصيل كله بين الطاهر والنجس اه وفي حاشية شيخنا على ابن قاسم الغزى ما يوافق (قوله كما يأتى) أى من أن المستعمل إذا كثر طهر فأولى إذا وقع في الكثير شرح بأفضل (قوله فانه يقدر الخ) ينبغى ان المراد انه لو قدر فغير ضرر وإلا فله الاعراض عن التقدير واستعماله إذ غاية الامر انه شاك في التغير المضر والشك لا يضر كما يأتى سم على حج اه ع ش واعتمده البيجورى وشيخنا عبارة الاول أى جواز افلوهم شخص وتوضابه كان وضوءه صحيحا سم إذا اصل عدم التغير وظاهره جريان ذلك فيما إذا كان الواقع نجسا فى ماء كثير انتهى اجهورى اه وعبارة الثانى وهذا التقدير مندوب لا واجب كما نقله الشيخ الطوخى عن ابن قاسم فاذا اعرض عن التقدير وهجم واستعمله كفى الى أن قال وظاهر ذلك جريانه فيما إذا كان الواقع نجسا مع ان الشيخ الطوخى كان يقول بوجود التقدير فى النجس فراجع اه (قوله كريج لاذن) بفتح الذال المعجمة وهو اللبان الذكر كما هو المشهور وقيل هو رطوبة تعلق شعر المعز ولحاها شيخنا وبجيرى وقال الكردى وهو نور معروف بمكة طيب الرائحة اه (قوله ولون عصير) أى عصير العنب الاسود او الاحمر مثالا لا لايض لان الغرض اننا نعرضه مخالفا للماء فى اللون خلافا لما فى حاشية شيخنا ع ش رشيدى أى من قوله وتبعه البيجورى أى عصير العنب ابيض واسود اه (قوله وإلا فلا) فلوم يؤثر فيه الخليط حسا ولا تقدير استعماله كله وكذا لو استعملت النجاسة المائعة فى ماء كثير وإذا لم يكفه الماء وحده ولو كله بما نفع يستهلك فيه لسكناه وجب تكميل الماء به إن لم ترد قيمته على قيمة ماء مثله معنى عبارة النهاية فإن لم يؤثر وطهور وله استعمال كله أى مجموع الماء والمخالط ويلزمه تكميل الماء الناقص عن طهارته الواجبة به أى بالمخالط ان تعين لكن لو انغمس فيه جنبنا وبا وهو قليل أى مع قطع النظر عن المخالط صار مستعملا كما لا يدفع عن نفسه النجاسة وحينئذ فقد جعلنا المستهلك كاماء فى اباحة التطهير به ولم نجعله كذلك فى دفع النجاسة عن نفسه إذا وقعت فيه وعدم ضروره مستعملا بالانغماس اه وقوله مر ان تعين قال الرشيدى أى بان لم يجز غيره ويشرط ايضا ان لا تزيد قيمة المائع على ثمن ماء الطهارة هناك اه وقوله لكن او انغمس الخ بأتى فى الشرح وعن المغنى مثله (قوله لانه لما كان

ثم تفتت وملح جبلى  
وقطران أو كافور غخالط  
فكل منهما نوعان (تغيرا  
بمنع إطلاق اسم الماء)  
لكثرته ولو تقدير آكان  
وقع فى الماء ما يوافق  
كمستعمل لكن فى قليل  
كما يأتى وكاء ورد لاريج  
له فانه يقدر وسطا كريج  
لاذن ولون عصير وطعم  
ماء رمان فان غير مع ذلك  
ضرر وإلا فلا لانه لما  
كان لمرافقه لا يغير

قال الأذرى ويشبه أن الأمر كذلك لما لم يجرح صحيحا ثم تفتت وغالط انتهى (قوله فان يقدر وسطا الخ) ينبغى ان المراد انه لو قدر فغير ضرر وإلا فله الاعراض عن التقدير واستعماله إذ غاية الامر انه شاك في

اعتبر بغيره كالحكومة  
(غير ظهور) وإن كان  
التغير بما على عضو المتطهر  
كما أنه غير مطلق فلو حلف  
لا يشرب ماء فشر به لم يحنث  
(ولا يضر) في الطهورية  
(تغير لا يمنع الاسم) لقلته  
ولو احتمالا بأن شك أهو  
كثير أو قليل مالم يتحقق  
الكثرة ويشك في زوالها  
(ولا متغير) قيل الأحسن  
جذف الميم ليناسب ما قبله  
ويرد بان التفتن المشعر  
اتحاد المقصود من العبارتين  
أفود وأبلغ (بمكث)

(الخ) متعلق بقوله ولو تقدير اكردى وعبارة النهاية وإنما اعتبر بغيره لأنه (قوله) اعتبر بغيره كالحكومة  
أي فأنها لما لم يمكن اعتبارها في الحر بنفسه قد زناه رقيقا لنعلم قدر الواجب نهاية (قوله) كالحكومة أي في  
كل جرح لا مقدرة فيه من الدية ولا تعرف نسبتته من مقدرة فأنها تعتبر بالغير وهو القيمة للرقيق إذا الحر لا قيمة له  
فيقدر المجنى عليه رقيقا وينظر ماذا نقص بالجناية عليه من قيمة فيعتبر ذلك من دية الحر كالحكومة جزء من  
عين الدية نسبتته إلى دية النفس مثل نسبة نقصها أي الجناية من قيمته أي المجنى عليه فإذا كانت قيمة المجنى عليه  
بتقدير كونه رقيقا بدون الجناية عشرة وبها تسعة مثلاً وجب عشر الدية كرى (قوله) على عضو المتطهر  
خرج به ما لو أريد تطهير نحو الصدر نفسه لتغير الماء به قبل وصوله إلى بقية أجزائه فإنه لا يضر لكونه ضروريا  
في تطهيره عرش ومر عن سم عن البطلاوى مثله (قوله) فلو حلف (الخ) ولو وكل من يشتري له ماء فاشتراه له  
لم يقع للوكل نهاية ومعنى زاد الاقتناع سواء كان أي في كل من المستثنين التغير حسياً أم تقدير يا اه (قوله)  
لشر به) أي المتغير المذكور ولو تقدير يا ومنه الممزوج بالسكر عرش وأقره البجيرمي (قوله) لم يحنث  
ظاهره أنه لا فرق بين الحلف بالله والطلاق وهو ظاهر عرش وأقره البجيرمي ثم قال عن الزيادة وحل عدم  
الحنث إن علم أنه متغير اه أقول ظاهر كلامهم الاطلاق كما صرح به عرش في مسألة الشراء حيث قال  
قوله م ر ولم يقع الخ ظاهره وإن جهل الوكيل حاله اه فليراجع وكذا أقره شيخنا عبارته لأنه لا يسمى ماء ولا  
فرق بين الحلف بالله والحلف بالطلاق ولو كان التغير تقدير يا كما أفق به الطلاوي ونقله عنه الشيرازي اه  
(قوله) لقلته) أشار بتعليل ما هنا بالقلة وتعليل ما سياتي من المتعاطفات الثلاثة بتعذر صوت الماء عما ذكر إلى  
أن ما هنا محترز قول المصنف تغير يمنع إطلاق اسم الماء أي لكثرته، إن المتعاطفات الثلاثة لا نية محترز  
قوله بمسئتي عنه وإن الجميع من الطهور المساوي للبطلان ما صدقاً رشيدى ويحتمل أن قول الشارح لقلته  
علة لقول المصنف لا يمنع الخ لا لقوله لا يضر تغير الخ وقول الشارح لا يضر الخ لعدم ضرر الجميع كما  
هو صريح صنيع النهاية والمعنى (قوله) ولو احتل الخ) أي لو كانت القلة غير متيقنة (قوله) بأن شك) ينبغي  
أن يشمل الشك هنا الظن كما هو الغالب سم (قوله) اهوا الخ) أي التغير (قوله) قيل الأحسن الخ) وعن قال به  
المعنى عبارته وكان الأحسن أن يحذف المصنف الميم من قوله ولا متغير الخ وكذا من قوله وكذا متغير بمجاور  
ويقول ولا تغير بمكث وكذا تغير بمجاور لأن المتغير لا يصح التعبير به لأنه لا يضر نفسه بل المضر التغير ويندفع  
ذلك بما قدرته بقول في الطهارة تبعاً للشارح اه وقوله في الطهارة المراد في صحته عرش (قوله) مالم يتحقق  
الكثرة الخ) أي لا فائدة نادفع الطهورية بالتغير الكثير والأصل بقاؤه حتى يتيقن زوال ذلك إذ اليقين  
لا يرفع إلا يقين مثله وهذا جرى الشارح عليه في بقية كتبه أيضاً ونقله شيخ الإسلام والخطيب الشربيني عن  
الأذرعى وأقره وجزم به الشهاب البرلسي على المحلى وغيره وخالف الجلال الراملي في ذلك أي تبعاً لوالده فقال  
في نهايته طهوراً أيضاً خلافاً للأذرعى اه كرى أقول وكذا اعتمد الطلاوي والراملي ما قاله الأذرعى كما  
في عرش عن سم على المنهج قول المتن (ولا متغير بمكث الخ) قال العمراني ولا تكثر الطهارة به نهاية ومثله  
ما تغير بما لا يضر حيث لم يجر خلاف في سلبه الطهورية أماما جرى في سلب الطهورية به خلاف كالمجاور  
والتراب إذا طرح فينبغي كراهته خروجه من خلاف من منع عرش (قوله) يرد بان التفتن الخ) قد يقال  
التفتن إنما يتأتى إذا صح المعنى وفي صحته هنا نظر إلا أن يكون على حذف مضاف أي تغير متغير سم وتقدم

التغير المضر والشك لا يضر (قوله) بأن شك) ينبغي أن يشمل الشك هنا الظن كما هو الغالب (قوله) مالم يتحقق  
الكثرة ويشك في زوالها) عبارة شرح الروض نعم لو تغير كثير أثم زال بعضه نفسه أو بماء مطلق ثم شك في  
أن التغير إلا أن يسير أو كثير لم يطهر عملاً بالأصل قاله الأذرعى انتهى لكن الذى اعتمده شيخنا الشهاب الراملي  
أنه يطهر لأنه بعد زوال بعض التغير يشك في أن المانع من الطهورية باق فعملنا بأصل الطهورية (قوله)  
ويرد بان التفتن الخ) قد يقال إن التفتن إنما يتأتى إذا صح المعنى وفي صحته هنا نظر لأن التقدير ولا يضر في  
طهورية الماء ماء متغير بما ذكر إذا المتنى ضرورة التغير لا الماء إلا أن يكون على حذف مضاف أي تغير

متغير (قوله ولم يبدق) ظاهره وان تفتت وخاطف في مخالفه امر عن الاذرعى (قوله وما في الخ) ينبغي أن يكون منه طونس السابقة للحاجة اليه فهو في معنى ما في المقربل منه (قوله لم يضر على الاوجه) مشى جمع على انه يضر وبه اقي شيخنا الشهاب الرملي ويوجهه بانه إنما اعتقر تغيره بالنسبة له فاذا وضع على غيره وتغير لم يعتقر وكان تغير ذلك الغير به تغير بمخالط لان هذا الماء المتغير بالنسبة لغيره بمخالط لصدق حد المخالط عليه وان كان تغيره بمجاور (بقى هنا أمران) الاول أن عبارة التنازع شاملة للتغير بالمسك وبالمجاورة قضية ذلك انه إذا صلب على غيره فغيره ضر عند شيخنا الشهاب الرملي وهو بعيد جدا في المتغير بالمسك بل وبالمجاورة لاحتكاكه في شرح الارشاد عليه بقوله ولو لم يتغير بمخالط لا يؤثر على غير متغير فغيره كثير اضر وإن كان كثير اعل ما ارتضاء جمع اسبابه الا ان كان كالماء والسكر في آخره وفي على انه لا يضر وهو الاقرب للاحتمال انه لو وقع دباب في ما وقع لم يضره بل في ان لم يضره في ظاهر اطرافه المسببة منه حقيقة الا حرا فكذا لا يضره الطاهر وبه المسببة عن ذلك فصور المسئلة بالمتغير بمخالط واخرج المتغير بالمسك وكذا بالمجاور إلا ان يريد بالمخالط مطلق المختلط الشامل للمجاورة وقد يفرق شيخنا الرملي في مسئلة الذباب بان من

بتثليث ميمه وطين طحاب  
بفتح لامه وضما ثابت من  
الماء أو ألقى فيه ولم يدق  
وورق وقع بنفسه وإن  
قفقت وخالط (وما في مقده)  
ومنه كما هو ظاهر القرب  
التي يدهن باطنها باقطران  
وهي جديدة لإصلاح  
ما يوضع فيها بعدم الماء  
وإن كان من القطران الخخالط  
(ومره) ولو مصنوعا من  
نحو نورة وإن طبخت  
وكبريت وإن فحش التغير  
بذلك كله لتعذر صون الماء  
عنه ولو وضع من هذا المتغير  
على غيره ما غيره لم يضر  
على الأوجه لأنه طهور  
فهو كالتغير بالملح المائي  
وكون التغير

مضى جمع على أنه يضرب به أفتى شيخنا الشهاب الرملي ويوجه بانه إنما اغتفر تغيره بالنسبة له فإذا وضع على غيره وتغير لم يفتقر بقي هنا امران الاول ان عبارة الشارح شاملة للتغير بالمسك وبالجوارح فقتضية ذلك انه إذا صب على غيره فغيره ضرر عند شيخنا الرملي وهو بعيد جدا في التغير بالمسك بل وبالجوارح لكتنه في شرح الارشاد عبر بقوله ولو صب متغير بخليط لا يؤثر على غير متغير فغيره كثير اضرا انتهى فصور المسئلة بالتغير بالمخالط وأخرج المتغير بالمسك وكذا بالجوارح الامر الثاني أنه صور المسئلة بما إذا كان المتغير واردا على غيره فهل عكسه كذلك او يفرق بينهما فيه نظرا وظاهرا عدم الفرق ثم على فتوى شيخنا الشهاب الرملي قد يحتاج للفرق بين الضرر هنا وعدمه في طرح التراب والملح المائي إلا ان يفرق بان الملح من جنس الماء والتغير بالتراب مجرد كدورة اه بخذف وفي كلام شيخنا بعد تصوير المسئلة بالتغير بما في المقر والممر وترجيح كلام الرملي مانصه وأما لو طرح غير المتغير على المتغير المذكور فلا يسلب الطهورية على الراجح لانه ان لم يردده قوة لم يضعفه كما نقله بعضهم عن الشيخ الباكي خلافا لما نقله بعضهم عن ابن قاسم في حاشيته على ابن حجر اه وفي البصري مانصه يتردد النظر فيما لو اخرج شيء بما في المقر والممر من المخالطات ثم اتى فيه لم يحدث تغيرا غير ما كان لانه من جنسه فهل يفرض الماء خليا من الاوصاف التي كان عليها قبل الطرح وبنظر هل يغير أو لا محل تأمل ونظر ولعل الاقرب الاول ثم رأيت قول الشارح الآتي في شرح فان غيره فنجس يؤيد ما ذكرناه اول وتصويرهم المسئلة تصيب المتغير بالمخالط على غير المتغير كالصريح في الثاني اى عدم ضرر صب المتغير على المتغير من جنسه (قوله هنا) اى في الوضع المذكور (قوله لانه) اى التغير هنا (قوله ان سببه) اى تغير الماء الثاني (لطافة الماء) اى الاول (المنبت هو) اى ما في الماء الاول كذا ضمير قبله وضمير ولو نزل (قوله فقبله الماء الثاني) قد يقال خاضا أن التغير بما في الماء بواسطة الماء وهذا لا يمنع الضرر رسم (قوله ألا ترى انه لو وقع بماء الخ) قد يقال ان كلامنا الوافعين هنا يمكن نسبة التغير اليهما المحصل الشك بخلافه فيما سبق فان التغير بما في الماء بالارب لا بالماء إذ لا اثر له بصرفته في التغير ومن سمى لو فرض ان للماء في حد ذاته صفة تشاكل صفة ما هو معه كلوحة طوم او صفرة لون او نقر ريح وشك في تغير الثاني هل هو من الماء ومن مصاحبه او منها لا يتجه القول بعدم سلب طهوريته للشك بصري (قوله طاهر) اى في المتن محترزه (قوله على اى حال كان) اى كثيرا كان التغير او قليلا وسواء كان للجوارح جرم او لا قول المتن (كعود) وكأعود مالو صب على بدنه او ثوبه ماء ورد ثم جف وبقيت رائحته في المحل فاذا اصابه ماء وتغيرت رائحته منه انجس كثيرا لم يسلب الطهورية لان التغير والحالة ما ذكر تغير بمجاور اما لو صب على المحل وفيه ماء يفصل واخيلط بما صبه فيقدر مخالفا وسطا عيش قول المتن (ودهن) من هذا القبيل الماء المتغير بالزيت ونحوه في قناديل الوقود كإنص عليه الشهاب البرلسي كردى (قوله ان طيبا) ببناء المفعول من التطيب اى طيبا انجسها ويجوز كونه ببناء الفاعل اى طيبا غيرهما وفي القليوبي على الجلال قوله ولو لم يطيبين فانتع انتحيتا المسردة اولى من كسرها لانه إذا لم يضرب المصنوع فالخاق اولى اه ومحله كما لا يخفى إذا طيب العود بطيب غير ابرر وإلا ضرر كردى (قوله ما لم يعلم انفصال الخ) فان قلت هل يدل نقصه على انفصال العين المخالطة كالأوزن بعد تغيره الماء فهو حد ناقص قلت لا لا احتمال انه نقص بانفصال اجزاء مجاورة ولو لم تشاهد في الماء لاحتمال خروجا من الماء او الصاقها ببعض جوارب المحل رسم على حجب اه عيش (قوله تسلب الاسم) اى اسم

هنا إنما هو بما في الماء لا بذاته لا ينظر اليه لانه أمر مشكوك فيه بل يحتمل ان سببه لطافة الماء المنبت هو في أجزائه فقبله الماء الثاني وأثبت فيه ولو نزل بنفسه لم يقبله فلم يكثر تغيره به لكثافته ومع الشك لا تسلب الطهورية المحققة ألا ترى أنه لو وقع بماء مجاور ومخالط وشككتنا في المتغير منها لم يضرب فكذا هنا (وكذا) لا يضرب في الطهورية (متغير بمجاور) طاهر على أى حال كان (كعود ودهن) وان طيبا وكحسب وكتان وان اغليا ما لم يعلم انفصال عين فيه مخالطة تسلب الاسم وهذا التفصيل يجمع بين اطلاقات متبانية

شأن الذاب الابتلاء بوقوعه فكان حكمه أخفء الامر الثاني أنه صور المسئلة بما إذا كان المتغير واردا على غيره فهل عكسه كذلك او يفرق بينهما فيه نظرا وظاهرا عدم الفرق ثم على فتوى شيخنا الشهاب الرملي قد يحتاج للفرق بين الضرر هنا وعدمه في طرح التراب والملح المائي إلا ان يفرق بان الملح من جنس الماء والتغير بالتراب مجرد كدورة (قوله فقبله الماء الثاني) قد يقال حاصله ان التغير بما في الماء بواسطة الماء وهذا لا يمنع الضرر (قوله ما لم يعلم انفصال عين فيه مخالطة) فان قلت هل يدل نقصه على انفصال العين المخالطة كالأوزن بعد تغيره الماء فهو حد ناقص قلت لا لا احتمال انه نقص بانفصال اجزاء مجاورة ولو لم تشاهد في الماء لاحتمال

نعم الذي ينبغي فيما شك في  
انفصال عين فيه أنه لو تجدد  
له اسم آخر بحيث ترك مع  
اسمه الاول السلب لان  
هذا التجدد قرينة ظاهرة  
جدا على انفصال تلك  
العين فيه (أو بتراب)  
طهور بناء على أنه مخالط  
ولاً فلا فرق كما هو  
واضح خلافاً لمن وهم فيه  
ومثله في جميع ما يأتي الملاح  
المائي لا الجلي الا ان كان  
بمصر أو مقرر (طرح) لا  
لتطهير مغلط وإلا لم يضر  
جزء ما كغير المطروح ولم  
يضر طيناً لا يجرى بطبعه  
والأثر جزءاً (في الاظهر)  
إذ التغيير بالمجاور ومنه  
البخور ولو احتملا إذ  
ما شك في أنه مخالط أو  
بجاور له حكم المجاور ثم  
رأيت جمعا جزموا بأنه  
بجاور حتى من قال انه  
يضر لكنه بناء على  
الضعيف من التفرة في  
المجاور بين الريح وغيره  
ولا ينافي كونه مجاوراً أن  
الاصح في دخان الشيء  
أنه من نفس جرمه لأنه  
لا مانع أن يتفصل جرم  
بجاور من جرم مخالط إذ  
المشاهدة قاضية في الدخان  
بأنه مجاور يطفو على الماء  
ولا يختلط به مجرد تروح  
وان غش فهو كغيره بحقيقة  
على الشط والتراب إما  
مجرد كدورة لا تمنع  
الاسم فعليه هو مجاور

الماء بأن يقال له مرة مثلاً كدوى (قوله في ماء مبلات الكتان) بالاضافة (قوله السلب) جواب لو على  
حذف الخبر أي متعين والجملة الشرطية خبران وهو مع اسمه وخبره خبر الموصول قول المتن (قوله أو بتراب) أي  
ولو مستعملاً بناء على التعليل بان التغيير مجرد كدورة وهذا ما اعتمدته شيخنا الشهاب الرملي سم وكذا اعتمدته  
النهاية والمعنى (قوله طهور) احتراز به عن المستعمل وقوله بناء الخ أي التقييد بالطهور مبنى على الخ (قوله  
ولاً فلا) أي وإن قلنا ان التراب مجاور فلا يضر التراب المطروح مطلقاً طهوراً كان أو مستعملاً (قوله  
ومثله) إلى قول المتن (في الاظهر) في النهاية والمعنى (قوله) ومثله في جميع ما ذكر الخ والحاصل ان الطاهر  
الواقع في الماء إما ان يكون مخالطاً أو مجاوراً او الاول إما ان يستغنى الماء عنه اولا والاول إما ان يكون التغيير  
به يسير او كثير فان كان يسير لم يضر وان كان كثيراً و استغنى منه الاوراق إذا تآثرت بنفسها وتفتتت  
وغيرت والملح المائي والتراب الطاهر او الطهور وان طر حافلاً يضر التغيير بواحد من هذه الثلاثة والمجاور  
إما ان تتحلل منه اجزاء تمازج الماء وتخالطه كالمشمس والزبيب والعرقسوش والبقم فيرجع إلى المخالط  
في يضر التغيير بشرطه وإما أن لا يتحلل منه شيء كالعود والذهب ولو مطيين فلا يضر التغيير به بجرى على  
الافتناع وفي الكردى على شرح بافضل بعد نحو ذلك ما نصه ولك ضبط ذلك بعبارة أخرى بان تقول يشترط  
لضرر تغيير الماء ستة شروط ان لا يكون تغييره بنفسه وان يكون المغير مخالطاً وان يستغنى الماء عنه وان لا  
يشق الاحتراز عنه وان يكون التغيير كثيراً بحيث يمنع إطلاق اسم الماء عليه وان لا يكون المغير تراباً ولا ما حيا  
ماتياً وهذا كله كما هو ظاهر في المغير الطاهر اما النجس فيتنجس ما وقع فيه مطلقاً وإن لم يغبره حيث كان الماء  
دون القلتين اه (قوله ولا لم يضر الخ) عبارة للمعنى أما التغيير بتراب تطهير النجاسة الكلية ونحوها أو  
بتراب تهب به الريح وطرح بلا قصد كان القاء صبي قال الا ذرعي فلا يضر جزءاً اه وكذا في النهاية الا قوله  
قال الا ذرعي (قوله إذ التغيير) إلى قوله واصل هذا في النهاية ما يوافقه (قوله إذ التغيير الخ) مبتدأ خبره قوله  
مجرد تروح كدوى وسم (قوله ومنه الخ) أي من المجاور دخان الشيء الذي يتغير به فلا يضر تغيير الماء به  
(قوله ولو احتملا) يعني ان كون البخور مجاوراً وإن كان احتمالاً لا يتحققا لكنه كاف في عدم الضرر وقوله  
بأنه الخ أي البخور وقوله حتى من قال انه يضر أي جزم بكونه مجاوراً وقوله لكنه بناء على هذا القول وقوله  
بين الريح وغيره يعني يقول ان المجاور الذي هو الرائحة يضر وغيره لا يضر كدوى (قوله لانه الخ) متعلق  
للاينافي الخ وعلته لعدم المناقاة وقوله إذ المشاهدة الخ متعلق بقوله لا مانع الخ (قوله ان يتفصل جرم الخ) انظر  
من اين لزم هنا انفصال جرم مجاور من جرم مخالط إلا ان يقال لزم من شمول البخار لدخان المخالط سم (قوله  
على الشط) أي بالقرب منه بحيث يصل إليها الماء لانها اتصلت به كدوى (قوله مجرد تروح) قضيته  
انه لو تغير لونه أو طعمه بالمجاور ضرر وليس مراد ان تحلل منه شيء كالوقوع الخ في الماء فاكتسب الحلاوة  
منه سلب الطهورية عش عبارة الرشيدى قضيته ان التغيير بالمجاور لا يكون إلا تروحاً وهو قول مرجوح  
مع انه يناقض ماسياتي له مر قريباً في مسألة البخور فالوجه انه مر جرى في هذا التعليل على الغالب  
اه وقوله ماسياتي له الخ يعني به قول النهاية ويظهر في الماء المبخر الذي غير البخور طعمه اولونه اوريحه  
عدم سلبه الطهورية لاننا لم نتحقق انحلال الاجزاء او الخالطة وان بناه بعضهم على الوجهين في دخان النجاسة  
اه (قوله وبالتراب) ضبب بينه وبين قوله بالمجاور سم يعني ان ذلك عطف على هذا (قوله مجرد  
كدورة) قضيته انه لو غير طعم الماء اوريحه ضرر وليس مراد اعش (قوله واما للتسهيل) أي مغفر  
للتسهيل اخذ من كلامه بعداو مستثنى من غير المطبق للتسهيل كافي كلام المعنى وبذلك يندفع قول سم

خروجها من الماء أو التصاقها ببعض جوانب المحل (قوله أ، بتراب) أي ولو مستعملاً بناء على التعديل بان  
التغيير مجرد كدورة وهذا ما اعتمدته شيخنا الشهاب الرملي (قوله إذ التغيير) ضبب بينه وبين قوله مجرد كدورة  
(قوله ان يتفصل الخ) انظر من اين لزم هنا انفصال جرم مجاور من جرم مخالط إلا ان يقال لزم من شمول البخار  
للدخان المخالط (قوله وبالتراب) ضبب بينه وبين قوله بالمجاور (قوله واما للتسهيل) يتأهل هذا العطف

فهو غير مطلق قال جمع وهو الاقعد (٧٤) ويؤيده ان المتن مصرح به لانه اعاد الباقي بتراب ولم يجعله من امثلة المجاور فدل على انه مخالف

وان التغير به معتبر مع ذلك نظرا لما فيه من الظهورية واصل هذا الاختلاف فهم في حد المخالط هو ما لا يمكن فصله فخرج التراب او ما لا يتميز في رأى العين فدخل او المعتبر العرف ووجه اشهرها الاول وقضية جزمهم باخراج التراب عليه ان المراد ما لا يمكن فصله حالا ولا مالا ورجح شيخنا في بعض كتبه تبعا لشيخه القاياتي ولا في زرع ما دل على عبارة المتن وصرح به جمع متقدمون ان التراب مخالط وان ذلك يدل على ان الارجح من التعاريف الثلاثة الثاني وانه المعتمد وقد يقال ما لا يمكن فصله حالا ولا مالا لا يتميز في رأى العين فيتحدان ويكون ما دل عليه بيا بالعرف فلا خلاف في الحقيقة (ويكره) تنزيها وقيل تحرما شرعا لا طبا لحسب فيثاب التارك اما لا لا شديد حرور بدلتها الاسباغ وللضرر فان قلت ينافي هذا حديث واسباغ الوضوء على المكراه قلت لا ينافية لان ذلك في اسباغ على مكره لا بقيد الشدة وهذا مع قيدها الذي من شأنه منع وقوع العبادة على كمال المطلوب منها و (المشمس) ولو مغطى لكن كراهة المكشوف أشد يعنى ما أثرت فيه

يتأمل هذا العطف اه (قوله فهو غير مطلق) معتمد بجري (قوله وهو الاقعد) أى القول بأن المنغير بالتراب غير مطلق اوفق بالقواعد باعتبار وجود التغير به فتعريف غير المطلق منطبق عليه بجري (قوله واصل هذا) أى الاختلاف في التراب هو مخالطه او مجاور (قوله هو ما لا يمكن فصله) اقتصر المحل على هذا القول لجاز ما به ع (قوله فخرج التراب) لانه يمكن فصله بعدد سوبه نهاية ومعنى (قوله او ما لا يتميز الخ) أى بخلاف المجاور فيها معنى ونهاية (قوله ورجح شيخنا الخ) وكذا وجه النهاية والمعنى (قوله وإن ذلك الخ) لعله بكسر الهمزة معطوف على قوله ورجح شيخنا الخ (قوله أن الارجح من التعاريف الخ) جرى عليه النهاية والمعنى (قوله وقديقال الخ) قد يمنع محته وسنده البخور فانه لا يمكن فصله كما هو ظاهر مع تميزه في رأى العين ويتسلم محته فلا اتحاد موقوف على صدق كلية العكس وليس كذلك لما أفاده آتفا في التراب بصرى (قوله فيتحدان) أى الحدان الاولان وقوله فلا خلاف أى بين التعاريف الثلاثة للمخالط كرى (قوله تنزيها) إلى قوله فان قلت في النهاية والمعنى لا قوله وقيل تحرما (قوله وقيل لا يكره استعماله واختاره المصنف في بعض كتبه) وبه قال الاثمة الثلاثة والمذهب الاول معنى أى الكراهة (قوله شرعا لا طبا لحسب الخ) عبارة النهاية وهو أى كراهة المشمس شرعية لا إرشادية وفائدة ذلك الثواب ولهذا قال السبكي التحقيق أن فاعل الارشاد لمجرد غرضه لا يثاب ولجرحه لا امثال يثاب ولها يثاب ثوابا أنقص من ثواب من محض قصد الامتثال اه (قوله شديد حر الخ) أى المنظر باحدهما وملاقاة للبدن شرح بافضل (قوله لمنعهما الاسباغ) أى كمال الاتمام والافلو منع تمام الوضوء من اصله فلا تصح الطهارة وتحرم سم وعش (قوله او للضرر) قضية التعليل الاول اختصاص الكراهة بالطهارة وقضية هذا التعليل الكراهة مطلقا وهو المعتمد شيخنا وبجري وكذا في ع (قوله ينافي هذا) أى كراهة استعمال شديد حر أو برد حديث واسباغ الوضوء الخ أى المفيد لطلبه (قوله لان ذاك) أى ما أفاده الحديث من طلب الاسباغ على المكراه (قوله على مكره) بفتح الميم والراء وبضم الراء المشقة فاموس (قوله وهذا مع قيدها) أى والكراهة مقيدة بالشدة شيخنا (قوله او المشمس) عطف على قوله شديد حر (قوله ولو مغطى) إلى قوله ولا يكره الطهر في النهاية لا قوله ولو غير غالب إلى وان يستعمل وما فيه عليه (قوله اشد) أى لشدة تأثيره فافيه نهاية (قوله يعنى) ما أثرت فيه الشمس الخ أى بقصد وبدونه أى استعماله شرح بافضل عبارة النهاية أى ما سخطته الشمس كما قاله التمارح راد أعلى من قال أن حقه ان يعبر بتمشمس سواء أتمشمس نفسه أم لا اه (قوله بحيث قويت الخ) عبارة النهاية والاياعاب وضابط المشمس ان تؤثر فيه السخونة بحيث تفصل من الاناء اجزاء سمية تؤثر في البدن لا مجرد انتقاله من حالة لاخرى بسببها وإن نقل في البحر عن الاصحاب الاكتفاء بذلك اه أى خلافا للخطيب ع (قوله حيث اختار الاكتفاء بذلك في المعنى والافااع) (قوله منه) أى الاناء نهابة رهنج (قوله زهومة) تعلو الماء محلى ومنهج أى تظهر على وجه الماء مع كونهما منهابة ابضا ولذلك لو خرق الاناء من أسفله واستعمل الماء كره شيخنا وبجري (قوله ماء كان الخ) أى مشمس وقليل كان او كثيرا نهابة وشرح بافضل (قوله او ماثما) دهنا كان او غيره نهابة (قوله وكل الخ) أى المصنف (قوله ان يكون قطر حار الخ) أى كاقصى الصعید والين والحجاز في الصيف لا يقطر معتدل كصرا وبارد كالشام فلا يكره المشمس فيها ولو في الصيف الصائف كما هو ظاهر كلامهم لان تأثير الشمس فيها ضعيف ولو خالفت لمدة قطرها حرارة او برودة اعتبرت دونه كحوران بالشام والطائف بالحجاز فيكره المشمس في الارادور الا انى شيخنا (قوله لو حار الخ) فى ع س البجير مى منه (قوله وقت الحر) أى فى الصيف ع (قوله اناءه طابع) كالديدن الدحاس ان رصاص بخلاف غيره كالخزف والحشب والجلد والخوض نهاية معنى (قوله كبركة الخ) مبالغة لطبع بالقوة عبارة الكردى عن الایعاب أى ما من شأنه الانطباع اه (قوله لمنعهما الاسباغ) أى على الوجه الكامل لا مطلقا

أى الشمس بحيث قويت على أن تفصل بحدتها منه زهومة ماء كان أو ماثما وكل شروطه للطلوات وهى أن يكون بقطر حار وقت الحر في اناء منطبع وهو ما يمتد تحت المطرقة ولو بالقوة كبركة في جملته شديد

أى الا متداد تحت المطرقة فشمس المشمس في بركة من جبل حديد مثلاً (قوله غير نقد الخ) أى غير الذهب والفضة فلا يكره المشمس فيها من حيث هو مشمس لصفاء جوهرهما ولمن حرم من حيث استعمال انية الذهب والفضة شيخنا (قوله ومغشى به) عطف على نقد اى وغير مطلى بالنقد كرى (قوله يمنع انفصال الزهومة الخ) عبارة النهاية ولا فرق فيها أى الذهب والفضة وفي المنطبع من غيرهما بين أن يصدأ أو لا وأما المموء باحدهما فالوجه فيه ان يقال ان كثرة التويع بحيث يمنع انفصال شىء من اصل الاناء لم يكره إلا كره حيث انفصل منه شىء يؤثر ويحرق ذلك في الاناء المغشوش اه قال ع ش قوله مر بين ان يصدأ أو لا أى فلا يكره في الذهب والفضة وإن صدأ ويكره في غيرهما ولا يقال ان الصدأ في غيرهما مانع من وصول الزهومة إلى الماء اه (قوله يمنع انفصال الخ) ظاهره سواء حصل منه شىء بعرضه على النار ام لا كما اشار اليه السكردى بخلاف قول النهاية المتقدم ان كثرة التويع الخ فان ظاهره اعتبار ان يحصل منه شىء بعرضه على النار كما حمله عليه البجيرمى وأشار السكردى اليه والى مخالفته لما في التحفة (قوله بخلاف نقد غشى الخ) اى فيكره مطلقاً سواء حصل من التويع بنحو النحاس شىء بعرضه على النار أم لا على ما اعتمدته شيخنا الزيادى بجيرمى (قوله وادعاءها الخ) اى الزهومة (قوله او متحصل بالنار) اى متحصل منه شىء بالنار (قوله ويؤيده قوله) اى يؤيد المنع قول الزركشى (قوله وان رددته في شرح العباب) تقدم عن النهاية ما يؤلفه (قوله بتولدها) متعلق بقوله والضمير للزهومة (قوله بل هو) أى الصدأ سم (قوله عنده) أى الزركشى (قوله كاشمته) اى غير النقد وقوله وهى اى عبارة الزركشى سم (قوله بكل اناء منطبع الخ) قد يقال لادلالة في هذه العبارة على تولدها من الصدأ سم (قوله وهو حار) فلورذالت الكراهة نهاية ومغنى وبافضل وسم قال الشارح في حاشية فتح الجواد المراد زوال الحرارة المولدة للزهومة لا مطلقاً فشمس مالو نقصت حرارته بحيث عاد إلى حاله لو كان عليها ابتداء لم يكره انتهى اه كرى قال سم بقى مالو برد ثم شمس ايضا في اناء غير منطبع فهل تعود الكراهة لانها إنما زالت لفقد الحرارة وقد وجدت او لا تعود كما اقتضاه اطلاقهم فيه نظر وقد يوجه اطلاقهم باحتمال أن التبريد أزال الزهومة أو أزال تأثيرها أو أضعفها وان وجدت الحرارة ومالو سخن بالنار في منطبع ثم بالشمس قبل ان يبرد فيحتمل ان يقال ان حصل بالشمس سخونة تؤثر الزهومة كره وإلا فلا فليتأمل اه وقال ع ش في المسئلة الاولى واعتمدته البجيرمى وشيخنا والاقرب عدم زوال الكراهة لان الزهومة باقية فيه وإن أخذت بالتبريد فاذا سخن أثرت تلك الزهومة الخامة اه (قوله في ظاهر الخ) متعلق بقوله يستعمل (قوله أو باطن بدن الخ) كأكل وشرب نهاية ومغنى (قوله حى) وكذا في الميت لانه محترم مغنى ونهاية وشرح بافضل وعميرة (قوله يخشى زيادة برصه) اى او شدة تمكنه نهاية يعنى فيها البرص بحيث لم يبق للزيادة مجال بصري (قوله يخشى برصه) كالحليل او ان يلحق الادى منه ضرر نهاية ومغنى (قوله وذلك الخ) اى كراهة المشمس وكان الانسب ان يقدمه على بيان الشروط كافي النهاية والمغنى (قوله واستعماله) اى المشمس (قوله كما صح) اى لإيرائه البرص (قوله فتحبس الدم) اى فيحدث البرص (فائدة) ذكر الشارح في حاشيته هنا في اسباب الضرر كلاً ما طوبى لا ملخصه ان ما لا يتخلف مسيه عنه إلا معجزة او كرامة لولى يحرم الاقدام عليه وكذا يحرم ما يغلب ترتب مسيه عليه وقد ينفع عنه نادر او اما ما لم يرتب مسيه عليه إلا نادراً كالشمس فيكره الاقدام عليه وكذا ما استوى طرفا حصوله وعدمه اه كرى (قوله وحل هذا) اى كراهة المشمس (وما قبله) اى كراهة شديد حر وبرد (بقول عدل) اى رواية نهاية (قوله او بمعرفة نفسه) اى طبياً لا تجربة ع ش ووشيدى (قوله او

(قوله بل هو) ضيب بينه وبين الصدأ وكذا ضيب بين قوله عبارته وهى (قوله بكل اناء منطبع) قد يقال لادلالة في هذه العبارة على تولدها من الصدأ (قوله وهو حار) فلورذالت الكراهة كما صححه المصنف وبقى مالو برد ثم شمس ايضا في اناء غير منطبع فهل تعود الكراهة لانها إنما زالت لفقد الحرارة وقد وجدت او لا تعود كما اقتضاه اطلاقهم فيه نظر وقد يوجه اطلاقهم باحتمال ان التبريد أزال الزهومة او

غير نقد ومغشى به يمنع انفصال الزهومة بخلاف نقد غشى أو اختلط بما تتولده منه ولو غير غالب خلا فالزركشى وادعاءها أنها لا تتولد إلا من غالب أو متحصل بالنار ممنوع ويؤيده قوله وإن رددته في شرح العباب بتولدها من الصدأ بل هو شرط فيها عنده سواء النقود وغيره كما شملته عبارة وهى تخص الكراهة بكل اناء منطبع مصدى وأن يستعمل وهو حار ولو في ثوب لبسه رطباً في ظاهر أو باطن بدن حتى كأبرص يخشى زيادة برصه وغير آدمى يخشى برصه وذلك للخبر الصحيح دع ما يريك إلى ما لا يريك واستعماله مريب لأنه يخشى منه البرص كما صح عن عمر رضى الله عنه واعتمدته بعض محققى الاطباء لقبض تلك الزهومة على مسام البدن فتحبس الدم وحل هذا وما قبله حيث لم يظن بقول عدل أو بمعرفة نفسه ضرره له بخصوصه ولا حرم فيازم السيمم إن لم يجد غيره أو



لم يتعين) ضبب بينه وبين قوله لم يظن سم ولعل الانسب ولم يتعين بالواو بصرى أى كافى بعض النسخ (قوله والاحرم) أى وإن تعين (قوله بان لم يجد غيره الخ) أى ولم يظن ضرره بما مر كدى وشرح بفضل (قوله وقد ضاق الوقت الخ) أى وإن لم يضق لم يجب ما ذكر لكن الافضل تركه ان تيقن غيره اخر الوقت ع ش (قوله وجب استعماله) ويتجه انه يقتصر حينئذ على غسله واحدة فيكره ما زاد عليها والغسل المستنون والوضوء المجدد لعدم وجوب ذلك قاله سم اه بجزى (قوله ولا كراهة) خالف ابن عبد السلام فصرح مع الوجوب ببقاء الكراهة ونظر فيه الغزى بان الكراهة تنافى فرض العين قال الشارح فى شرح العباب وهو تنظير ظاهر اه سم وكان مدركه ان الكراهة والوجوب راجعان لجهة واحدة وهى الاستعمال والشئ إذا كان له جهة واحدة لا يجتمع فيه حكمان وأما الصلاة فى ارض منصوبة فلها جهتان ولذا كان لها حكمان الوجوب والحرمه بجزى (قوله كسخن بالنار الخ) أى إذا سخن بالنار ابتداء بخلاف المشمس إذا سخن بالنار قبل تبريده فان الكراهة باقية كالأوطبخ به طعام مانع فاذا لم تزل الكراهة بنار الطبخ مع شدتها فلا تزل بنار التسخين من باب ابولى زيادى وبجزى وشيخنا وبأى عن النهاية والمغنى مثله (قوله ولو بنجس مغلظ) بالوصف (قوله بخلافها الخ) يتأمل سم (قوله فى الطعام المائع الخ) أى وإن طبخ بالنار فانه يكره بخلاف الطعام الجامد كالخبز والارز المطبوخ به لم يكره ويؤخذ من ذلك ان الماء المشمس إذا سخن قبل تبريده بالنار لا تزول الكراهة وهو كذلك نهاية ومغنى (قوله لاختلاطها الخ) وصورته ان الماء المشمس جعل حال حرارته فى الطعام وطبخ به رشيدى (قوله ولا يكره) إلى قوله لكن الأولى فى النهاية وإلى قوله ولا يكره فى المغنى إلا قوله وجزم إلى وهو (قوله ولا يكره ماء و تراب الخ) وفى شرح العباب للشارح قضية كلامه كراهة استعمال هذه المياه فى البدن فى الطهارة وغيرها وهو ظاهر بل ينبغى كراهة استعمالها فى غير البدن وكراهة التيمم بتراب هذه الامكنة وهو قريب وقد يدل له ما يأتى عن ابن العباد من كراهة الصلاة فيها ويتردد النظر فى كراهة أكل ثمارها والكراهة أقرب اه ونقل الهاتنى فى حاشيته على التحفة عن شرح العباب كراهة حجارها فى الاستنجااء وباغها فى الدباغ وأكل ثمارها وهل يكره أكل قوتها لعل عدم الكراهة أقرب للاحتياج اليه انتهى كردنى (قوله غضب عليها) أى على أهلها فالمياه المسكروة ثمانية المشمس وشديد الحرارة وشديد البرودة وماء ديار ثمود إلا بئر الناقة وماء ديار قوم لوط وماء بئر هوث وماء ارض بابل وماء بئر ذر وإن نهاية وقوله ديار ثمودى مداين صالح المعروفة الآن بطريق الحج الشامى بقرب العلا ويوتهم باقية إلى الآن منقورة فى الجبال كما أخبر الله تعالى بذلك فى قوله وتحدثون من الجبال يوتوا بئر الناقة مستتة فى الحديث الصحيح كردنى وقوله ديار قوم لوط وهى بركة عظيمة فى موضع ديارهم التى خسفت

لم يتعين وإلا بأن لم يجد غيره وقد ضاق الوقت وجب استعماله وشراؤه ولا كراهة كسخن بالنار ولو بنجس مغلظ لأنها تذهب الزهومة لقوتها بخلافها فى الطعام المائع لاختلاطها بأجزائه ويكره ماء تراب كل أرض غضب عليها إلا بئر الناقة بأرض ثمود ولا يكره الطهر بماء زمزم ولكن الأولى عدم إزالة النجس به وجزم بعضهم بحرمته ضعيف بل شاذ

أزال تأثيرها وأضعفه وإن وجدت الحرارة وأن الكراهة لا تثبت إلا بسببها وقد زالت بالتبريد ولم يوجد بسببها وهو التشميس بشرطه وباحتمال ان الحرارة المؤثرة مشروطة بمحصولها بواسطة الاناء المنطبع لخصوصية فيه فليتأمل (قوله ولم يتعين) ضبب بينه وبين قوله لم يظن (قوله ولا كراهة) خالف ابن عبد السلام فصرح مع الوجوب ببقاء الكراهة ونظر الغزى فيه بان الكراهة تنافى فرض العين دون فرض الكفاية قال الشارح فى شرح العباب وهو تنظير ظاهر خلافا لمن زعم ان فيه نظر انهم مران من يقول بان الكراهة ارشادية يقول ببقائها مع التعين فان كان ابن عبد السلام يقول بها فلا اعتراض عليه حينئذ انتهى وفى مجامعها إذا كانت ارشادية للتعين فظهر ايضا (قوله كسخن بالنار) ولو سخن بها فى منطبع ثم بالشمس قبل ان يتردد فيحتمل ان يقال إن حصل بالشمس سخونة تؤثر الزهومة كرهه ولا فلا فليتأمل ولا يكره استعماله أى المشمس فى طعام جامد كخبز عجن به لان الاجزاء السمية تستهلك فى الجامد بخلافها فى المائع وإن طبخ بالنار فانه يكره ويؤخذ من ذلك ان المشمس إذا سخن بالنار لا تزول الكراهة وهو كذلك كما اعتمد شيخنا الشهاب الراملى إذا نار الطبخ اشد فاذا لم تزل الكراهة فنار التسخين أولى ويحمل قولهم لا يكره المشخن بالنار على الابتداء شرح مر (قوله بخلافها) يتأمل (قوله

مغنى وقوله برهوت محركة وبالضم أى للباء قاموس وعبارة مراد الاطلاع بضم الهاء وسكون الواو وتاء فوقها نقطتان واد باليمن قيل هو قرب حضر موت جاء ان فيه ارواح الكفار وقيل بر بضم حر موت وقيل هو اسم البلد الذى فيه البرور تحتها منتنة فظيعة جدا اه ع ش وقوله ارض بابل اسم موضع بالعراق ينسب اليه السحر والخمر ع ش عبارة البجيرمى هي مدينة السحر بالعراق كافي التقریب اه وقوله بر ذروان بفتح الذال المعجمة وسكون الراء بالمدينة ع ش اى التى وضع فيها السحر لرسول الله صلى الله عليه وسلم مغنى (قوله وهو افضل من ماء الكوثر) اى فيكون افضل المياه لانه به غسل صدره صلى الله عليه وسلم ولا يكون يغسل إلا بافضل المياه لكن تقدم ان افضل مانبع من بين اصابعه صلى الله عليه وسلم مغنى (قوله بماز زمزم) ولا ماء بحر ولا ماء متغير بما لا بد منه مغنى (قوله لكن الاولى الخ) وفاقا للزيادة وذهب شيخ الاسلام والمغنى الى كراهتها (قوله ويكره الطهر بفضل المرأة الخ) عبارة العباب عطفًا على ما لا يكره ولا فضل جنب وحائض اه واطال في شرحه الاستدلال له ونقل فيه تصريح البغوى بعدم كراهته وايده بان كل خلاف خالف سنة صحيحة لا تسن مراعاته سم عبارة الكردى وجرى الشارح على عدم كراهة المطهر بفضلها فى الامداد وحاشية التحفة قال فيها والنهى عنه لم يصح وكذلك البرلسى وغيره قال والاخبار الصحيحة وارادة فى الاباحة والمراد فضلها وحدها اما اغتسال الرجل او وضوءه معها من الاناء فلا كراهة فيه وفى شرح العباب للشارح المراد بفضلها ما فضل عن طهارتها وان لم تمسه دون ما مسته فى شرب او ادخلت يدها فيه بلانية اه قول المتن (فى فرض الطهارة) اى عن الحدث كالغسلة الاولى وحلى ونهاية ومغنى وقضية قول الشارح الا فى اما المستعمل فى الخبث الخ ان المراد بالطهارة هنا طهارة الحدث والنجس وحمله الشارح المحقق ونهاية والمغنى على الاول كما ستم قالوا وسياق المستعمل فى النجاسة فى بابها (قوله اى ما لا بد) الى قوله اما المستعمل فى المغنى الا قوله ارسلا نقل وقوله اى يعتد الى او مجنونة ركذا فى النهاية الا قوله انة قطع الى اى يعتقد وقوله غسلها الى غير ظهور (قوله اى ما لا بد منه الخ) اثم الشخص بتركه ام لا مغنى وحلى ونهاية (قوله فى صحتها) اى صحة الطهارة عن الحدث والنجس وبه يتدفع ما فى البصرى (قوله كالغسلة الاولى) الكاف استقصائية او تمثيلية لا دخال المسحة الاولى او ماء غسل الجبيرة او الخلف بدل مسحها او غير السابعة فى نحو غسلات الكلب قاله القليوبى بجيرمى عبارة شيخنا والمستعمل فى رفع الحدث هو ماء المرة

وهو افضل من ماء الكوثر  
خلافا لمن نازع فيه ويكره  
الطهر بفضل المرأة للخلاف  
فيه قيل بل ورد النهى عنه  
وعن التطهر من الاناء  
النحاس ( والمستعمل فى  
فرض الطهارة) اى ما لا بد  
منه فى صحتها كالغسلة الاولى

ويكره الطهر بفضل الخ) عبارة العباب عطفًا على ما لا يكره ولا فضل جنب وحائض اه واطال في شرحه الاستدلال له ونقل فيه تصريح البغوى بعدم كراهته وايده بان كل خلاف خالف سنة صحيحة لا تسن مراعاته ثم قال وقد ينظر فيه بان الخلاف هنا للسنة الصحيحة له سندن السنة ايضا وان اجيب عنه بما مر اه (قوله والمستعمل فى فرض الخ) منه ماء غسل الرأس بدل مسحه كما صرحوا به وكلامهم كما هو ظاهر فى غسل القدر الذى يقع مسحه فوضوا ببقى ما لو غسل كل راسه بدل عن مسح كلها ولا يخفى ان الماء يصير مخلوطا من المستعمل وغيره وقضيته ان يقدر القدر المستعمل مخالفا وسط السكن ما ضابط ذلك القدر وقد يقال اقل قدر يتأتى عادة افرادة بالغسل او المسح فلو لم تمكن معرفته وشك هل يغير لو قدر مخالفا وسط فقد يقال القياس الحكم بالظهورية اذ لا نسلبها بالشك ومن هذا البحث يظهر إشكال ما يأتى فى الوضوء فى مسح الرأس فيمن لا شعر له ينقلب من الجزم بان له لورديده لم تحسب ثابته لا الماء صار مستعملا قليلا مل وقديته ان يقال اخذا من هذا الا فى الوضوء بالحكم بالاستعمال على الجميع فى كل من الغسل والمسح لانهما اختا ط المستعمل بغيره وتعد التمييز حكم استعمال الجميع احتياطا وفيه نظر لانه قد يقال لما كان القدر ضيق بين مسح اقل جزء وغسله كان المستعمل يسيرا جدا بالنسبة لما مسح ارسلا لا يغير به غالبا عادة لو فرض مخالفا وسطا فالحكم باستعمال الجميع مشكل قليلا مل ثم بعد كتابته ذلك رايت قول الشارح فى شرح قول العباب او غسل بدل مسح بعد ذكر تصويب الاسنوى لانه ظهور ورد غيره عاياه ما نصه على ان الزائد على الواجب اذا كان فى ضمن ما يؤدى به الواجب يكون له حكم الواجب على تناقض باقى فيه والكلام حيث غسل راسه دفعة

الاولى في وضوء واجب أو غسل كذلك بخلاف ماء غير المرة الاولى وما هو وضوء المندوب أو الغسل كذلك فهو غير مستعمل وإن نذر هو المستعمل في إزالة النجس هو ماء المرة الاولى في غير النجاسة الكلية وماء السابعة فيها بخلاف الثانية والثالثة في غيرها اهـ وغير السابعة فيها (قوله ولو من طهر صبي) ومن المستعمل ماء غسل بدل مسح من راس أو خف وماء غسل الميت مغني ونهاية زاد سم وكلامهم كما هو ظاهر في غسل القدر الذي يقع مسحه فرضا ويبقى ما لو غسل كل راسه اى مثلا بدلا عن مسح كلها ولا يخفى أن الماء يصير مخلوطا من المستعمل وغيره وقضيته أن يقدر القدر المستعمل مخالفا وسطا لكون ما ضابط ذلك القدر وقد يقال أقل قدر يتأتى عادة لإفراجه بالغسل أو المسح فلو لم تمكن معرفته وشك هل يغير لو قدر مخالفا وسطا فقد يقال القياس الحكم بالطهورية لأذ لا نسلبها بالشك اهـ (قوله من طهر صبي لم يميز الخ) وهل له أن يصل بهذا الوضوء إذا بلغ أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأنه إنما اعتد بوضوءه وولي للضرورة وقد زالت ونظير ذلك ما قبل في زوج المجنونة إذا غسلها بعد انقطاع دم الحيض من أنها إذا فاقت ليس لها أن تصل بذلك الطهر غش عبارة البحرى قال شيخنا م ر وله إذا ميز أن يصل به وفيه بحث اهـ قليوبى اهـ (قوله أو حنفى لم ينو) ولا أثر لاعتقاد الشافعى أن ماء الحنفى فيما ذكر لم يرفع حدا بخلاف اقتدائه بحنفى مس فرجه حيث لا يصح اعتباره باعتقاده لأن الرابطة معتبرة في الاقتداء دون الطهارات مغني ونهاية واسنى قال البحرى والرشى قوله من مس فرجه اى أو أتى بمخالف آخر ومنه أن يعلم أنه لم ينو الوضوء اهـ (قوله أو كتابية) ليس بقيد فنحو المجوسية مثلها وشمل التعبير بالكتابية الذمية والحربية عش (قوله لحليل مسلم اى يعتقد الخ) وفاقا للخطيب واعتمدا لجمال الرملى أن قصد الحل كاف وإن كان حليلها صغيرا أو كافرا أو لم يكن لها حليل أصلا أو قصدت الحل للزنا فكل من حليلها والمسلم ليس بقيد نعم لو قصدت حنفية حل وطء حنفى يرى حلها من غير غسل لم يكن ماؤها مستعملا لأنه ليس فيه رفع مانع شرعاى عندهما قليوبى على الجلال ولو كان زوج الحنفية شافعيما واغتسلت لتحل له ينهى أن يكون ماؤها مستعملا لأنه لا بد منه بالنسبة اليه أو كانت المرأة شافعية وزوجها حنفيا واغتسلت لتحل لها التمكين كان ماؤها مستعملا أو لتحل له كان غير مستعمل حرره الحلبي وسد لطان والمعتد أنه يصير مستعملا مطلقا حيث كان أحد الزوجين يعتقد توقف حل التمكين على الغسل حنفى اهـ بجزيرى (قوله مسلم) اى أو غيره م ر وقوله اى يعتقد توقف الحل الخ اى بخلاف من يعتقد حلها بدون ذلك باجتهاده أو اجتهاد مقلده وفيه نظر سم عبارة السكردى قوله لحليلها المسلم مال شيخ الاسلام فى الاسنى إلى أنه مثال ثم قال ثم رجح عندي خلاف ذلك اهـ اى أنه قيد ومال الى الاول ابن قاسم والزيادى والحلبى وغيرهم ونقل الشهاب البرلسى الثانى عن الجلال المحلى واقروه اعتمده الخطيب وكذا الشارح فى شرح الارشاد وغيره وبعبارة التحفة لحليل مسلم اى يعتقد الخ ففهمنا منه أنها لو اغتسلت لتحل للحنفى لا يكون ماء غسلها مستعملا ويشترط في الحليل أن يكون مكلفا كما بينه الشارح فى شرح الارشاد فاذا اغتسلت للصبي لا يكون ماؤها مستعملا لأنه لا يحرم عليه وطؤها قبل الغسل وقولهم حليلها جري على الغالب ثم ذكر ما مر فى المقالة السابقة عن التلميوبي وعن الحلبي ثم قال والذى فى فتاوى الجلال الرملى أنه لا يشترط تكليف الزوج خلافا لما مر عن الشارح اهـ (قوله إنما هو للتخفيف الخ) اى والكافر لا يستحق التخفيف سم (قوله من ذلك) اى لاجل انقطاع دم حيضها أو نفاسها (قوله حليلها المسلم) ليس بقيد عند الجلال الرملى كما مر وعبارته فى النهاية أو كتابية أو مجنونة أو ممتنعة عن حيض أو نفاس ليحل وطؤها اهـ اى ولو كان الوطء زنا والحليل كافرا عتس (قوله غير طهور) خبر قول المتن المستعمل الخ (قوله أما المستعمل فى الحدث الخ) عبارة الخطيب اهـ اى كونه طاهرا فلا ن السلف الصالح كانوا لا يحتزون عما يتطابرون عليهم منه واحدة ولا فالمستعمل هو ما حصل الواجب دون ما زاد عليه اهـ فليتأمل (قوله مسلم) اى أو غيره م ر (قوله اى يعتقد توقف الحل الخ) اى بخلاف من يعتقد حلها بدون ذلك باجتهاده واجتهاد مقلده وفيه نظر (قوله إنما هو للتخفيف) اى والكافر لا يستحق التخفيف

ولو من طهر صبي لم يميز لطواف أو سلس أو حنفى لم ينو أو صلاة نفل أو كتابية انقطع دمها لتحل للحليل مسلم اى يعتقد توقف الحل عليه كما هو ظاهر لأن الاكتفاء بنيتها إنما هو للتخفيف عليه أو مجنونة أو ممتنعة غسلها حليلها المسلم من ذلك لتحل له غير طهور أما المستعمل فى الحدث فواضح وأما المستعمل فى الحدث فكذلك لأنه حصل باستعماله زوال المنع من نحو الصلاة

وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم عاد جابر أفي مرضه وصب عليه من وضوئه وأما كونه غير مطهر فلأن السلف الصالح كانوا مع قلة مياههم لم يجمعوا المستعمل للاستعمال ثانيا بل انتقلوا إلى التيمم ولم يجمعوه للشرب لأنه مستقذر اه وقال شيخنا الحنفى فان قيل لم لم يجمعوا ماء المرة الثانية أو الثالثة اجيب بان ماءهما يختلط غالبا بماء المرة الاولى وبأنه يحتمل انهم كانوا يقتصرون في اسفارهم القليلة الماء على مرة واحدة انتهى بجري زاد ع ش على ذلك مانصه لا يقال إنما لم يجمعوه لعدم تكليفهم بتحصيل الماء قبل دخول الوقت لا نأقول بحافظة الصحابة على فعل العبادة على الوجه الاكمل وجب في العادة انهم يحصلونه متى قدروا عليه ويدخرونه الى وقت الحاجة اه (قوله فينقل) اي المنع (اليه) اي الماء (قوله لما ائرت الخ) اي الطهر وقوله تائرت اي بسلب الطهورية (قوله وان لم يجب غسل النجس الخ) قال في شرح العباب ويمكن ان يوجه كون ماء المعفو عنه مستعملا بان الاستعمال منوط بازالة المانع ولما عني عن بعض جزئياته لعارض والنظر إلى الذات والاصل اولى منه إلى العارض على اننا نقول انه عند ملاقاته للماء صار غير معفو عنه لأن شرط المعفو عنه أن لا يلاقيه الماء مثلا بلا حاجة انتهى كردى (قوله ومرو) أى فى شرح اسم ماء بلا قيد وقوله انه اى المستعمل وقوله ايضا اى كانه غير طهور (قوله والمستعمل فى نقلها) يدخل فيه ما لو من الخنثى المتطهر فرج الرجال منه فتوضا احتياطا فيكون ماء هذا الوضوء طهورا على الاصح وإن بان رجلا لان هذا الوضوء نقل سم (قوله ومنه) اى المستعمل فى نقل الطهارة (قوله ومنه ما غسل به الرجل الخ) فيه نظر بصري عبارة سم قضيته استحباب هذا الغسل فراجع اه وعبارة الخطيب واورد على ضابط المستعمل أى جمعا ما غسل به الرجلان بعد مسح الخف وماء غسل به الوجه قبل بطلان التيمم وماء غسل به الخبث المعفو عنه فانها لا ترفع الحدث مع انها لم تستعمل فى فرض واجيب عن الاول بمنع عدم رفعه لان غسل الرجلين لم يؤثر شيئا اى فلا يكون الماء مستعملا وعن الثانى بانه استعمال فى فرض وهو رفع الحدث المستفاد به اكثر من فريضة وعن الثالث بانه استعمال فى فرض اصالة اه قال الجيرى وحاصل الجواب عدم تسليم كون الاول مستعملا ومنع عدم دخول الثانى والثالث فى المستعمل اه (قوله غسل به الرجل) اى فى داخل الخف وقوله بخلاف ما غسل به الوجه الخ اى وباقي الاعضاء وصورة ان تيمم لضرورة ثم يتوضأ فاعلم من ذلك أن الوجه ليس بقيد بجري (قوله ايضا) اى كالمستعمل فى الفرض (قوله فكان باقيا الخ) فالمستعمل فى نقل الطهارة كالغسل المسنون والوضوء المجدد والغسلة الثانية والثالثة طهور على الجديد خطيب وشيخ الاسلام اى وإن نذر على المعتمد ويلغى فقال لنا غسل او وضوء واجب وماؤهما غير مستعمل فاذا اغتسل غسل الجمعة مثلا المنذور فله ان يتوضأ بمائه ويصلى به الجمعة بجري (قوله وبما قررت به المتن) وهو تقدير خبر لقول المتن والمستعمل الخ وجعل قوله غير طهور خبر المقدور مع زيادة لفظة ايضا كردى (قوله يندفع الاعتراض الخ) لا يخفى ان حله المذكور إنما يفيد صحة المتن ولا يفيد عدم اوضحية التعبير بأر التى ادعاها المعترض (قوله والحق انه لو قال او) اى بدل الو او لكان اوضح من كلام المترض كردى (قوله فى الاصح فى الجديد الخ) الاخصر الاول فى الجديد الاصح بل ترك ما زاده عبارة النهاية فى الجديد والتقديم انه طهور والاصح ان المستعمل فى نقل الطهارة على الجديد طهور لانه لم يستعمل فيما لا بد منه اه قال ع ش والحاصل ان العرض قولين قديما وجديدا وفى النقل بناء على الجديد فى الفرض وجهين احدهما انه طهور اه قول المتن (فان جمع الخ) فى هذا التفريع نظر (قوله وقيل ازال الخ) عبارة الماخى والثانى لا يعود طهور الان قوته صارت مستوفاة بالاستعمال فالتحق بماء الورد ونحوه اه (قوله وكالنجس الخ) تطف

(قوله ونقلها) يدخل فيه ما لو من الخنثى المتطهر فرج الرجال منه فتوضا احتياطا فيكون ماء هذا الوضوء طهورا على الاصح وان بان رجلا لان هذا الوضوء نقل وقد صرح غيره بان ماء هذا الوضوء طهور وان بان رجلا وعلاه بان وضوء الاحتياط لا يرفع الحدث اى إذا بان الخال (قوله ومنه ما غسل به الرجل) قضيته استحباب هذا الغسل فليراجع (قوله لكن لا يندفع اعتراض السنوى) إذ قضية العبارة ان المستعمل فى

على قوله بناء على الأصح الخ عبارة النهاية عقب المتن لخبر القلتين الآتي وكالمستحسن إذا جمع قبلهما ولا تغير به بل أولى وكما لو كان ذلك في الابتداء لا بدق انتفاء الاستعمال عنه ببلوغه قلتين أن يكونا من محض الماء كما قدمناه أهو قوله ولا بد الخ يأتي في الشرح ما يوافق (قوله وأولى) لأنه إذا زال الوصف الاغظ وهو النجاسة بالكثرة فالاستعمال أولى بجري (قوله وزعم الخ) رد لدليل المقابل عبارة المحلى والنهاية والثاني لا والفرق أنه لا يخرج بالجمع عن وصفه بالاستعمال بخلاف النجس اه (قوله لا يؤثر لأن الخ) ظاهر كلامهم التسليم للقول الضعيف في بقاء وصف الاستعمال دون وصف النجاسة وهو محل تأمل ولعله على سبيل التناول بصري (قوله في ماء قليل) حالا وما لا (قوله كما مر) أي في شرح تغير يمنع إطلاق اسم الماء (قوله أو كثيرا) أي ولو ما لا بان صار كثيرا بإضافة المستعمل إليه بصري (قوله فعلم أن الاستعمال الخ) أي المضر (قوله وبعد فصله) الخ لا يخفى ما في إدخاله في حيز المعلوم بما ذكره (قوله وبعد فصله) إلى المتن في المعنى إلا قوله وهو جريان إلى ولو أدخل وقوله ووضح إلى رفع حدث (قوله كان جاوز الخ) مثال للانفصال الحكمي عن العضو فانه يتجاوز عن المنسكب أو الركبة لم يفصل حسابا لأن المنسكب والركبة غاية ما يطلب في غسل اليدين والرجلين من التحجيل كرده (قوله نعم لا يضر الخ) وفي فتاوى الشارح أنه سئل عما لو كان على يد امرأة أساور فتوضأت فجري الماء فاذا وصل للأساور فنه ما يعلو فوقها ثم يسقط على يدها ومنه ما يجري تحتها ثم يجري الجميع على باقي يدها فهل يكفي جريانه مرة واحدة بهذه الصفة فأجاب بقوله قضية كلامهم أنه لا يصير مستعملا بذلك وأنه يكفي جريانه مرة واحدة بهذه الصفة المذكورة انتهى كرده (قوله من نحو الصدر الرأس الخ) أي بخلاف ما إذا انفصل من الرأس إلى نحو القدم مما لا يغلب فيه التقاذف شرح بأفضل (قوله مما يغلب فيه التقاذف) قال في الحاشية أما لا يغلب فيه التقاذف فيعني عنه في كل من الحدثين والخبث حتى لو اجتمعت هذه الثلاثة على عضو كيداه تفتت بغسله واحدة وإن كان ماؤها حصل من ماء محل قريب منها كما لو انتقل الماء من كفه إلى ساعده الذي عليه الثلاثة فيرفعها واحدة بحيث عم العضو ولم تتغير غسالته ولا زاد وزنها إن خرق الهواء من السكف إلى الساعدا لأن المحلين لما قربا كانا بمنزلة محل واحد فلم يضر هذا الانفصال انتهى ما يتعلق بهذا كرده (قوله بسو) أي السعاذف بجري (قوله) وهو جريان الماء إليه الخ) أي سبلان الماء على الاتصال مع الاعتدال كما في الامداد للشارح كرده (قوله إليه) الأولى تقديمه على وهو الخ وإسقاطه (قوله لو أدخل) إلى قوله ولو بيده في النهاية إلا قوله ولا اخذ الماء لغرض آخر قوله ووضح إلى ولو انغمس (قوله لو أدخل يده الخ) هذا مثال وإلا فالمدار على إدخال جزء مما دخل وقت غسله كما هو ظاهر ومحل ذلك إذا لم ينور رفع الحدث عن الوجه وحده وإلا فلا يصير مستعملا إلا إذا نوى رفع الحدث عن اليد قبل إدخالها لأناء كما نبه عليه الشارح في الحاشية كرده (قوله الغسل عن الحدث أو لا بقصد) مفاده مع فهم قوله الآتي بلانية اغتراف الخ أن التشريك أي نية الرفع مع نية الاغتراف لا يضر وليس بمبراد كما يأتي عن ع ش فكان ينبغي تأخير وجعله تفسير القول بلانية اغتراف كما في المعنى شرح بأفضل أو إسقاطه كما في النهاية عبارة الأزل ولو عرف كفه جنب نوى رفع الجنابة أو حدث بدو غسل وجهه العسلات الثلاث أن لم يرد إلا صار على أقل من الثلاث من ماء قابل ولم ينو الاغتراف بان ينوى استعمالا أو أطلق صار مستعملا (قوله وتقليد الخ) عطف على نية الجنب (قوله ما لم يقصد الخ) شامل لقصد لا يقصد صار على اليه وليس مراد أفلو قال ما لم يقصد الاقتصار على مادونه ولا فيه يده لكان أو بصري أي كافي المعنى (قوله بلانية اغتراف) قال في الحاشية ليس لما ادبها التفاضل بنوى الاغتراف وإنما أراد استئثار النفس بأغترافها هذا الغسل اليد في خادم الزركشي أن حقيقة قتها أن يضع يده في الأناء مقصده نقل الماء واليس به خارج الأناء نية اغتراف

وأولى وزعم بقاء وصف الاستعمال لا يؤثر لأن وصفه لا يضر مع الكثرة ألا ترى أن المستعمل إذا نزل في ماء قليل قدر مخالفسا وسطا كما مر أو كثير لم يقدر لأنه بوضوئه إليه صار طهوراً فعلم أن الاستعمال لا يثبت إلا مع قلته الماء أي وبعد فصله ولو حكما كأن جاوز منسكب المتوضيء أو ركبته وإن عاد لمحلّه أو انتقل من يد لأخرى نعم لا يضر في المحدث خرق الهواء مثلاً للماء من السكف إلى الساعدا ولا في الجنب انفصاله من نحو الرأس للصدر مما يغلب فيه التقاذف وهو جريان الماء إليه على الاتصال ولو أدخل يده للغسل عن الحدث أو لا بقصد بعد نية الجنب وتنايت وجه المحدث ما لم يقصد الاقتصار على الأولى وإلا فبعدها بلا نية اغتراف

غسل الذميمة لمحل غير طهور بالخلاف أي في الجديد وليس كذلك فكان الصواب أن يقول وقيل بل عبادتها أي الطهارة انتهى فيعلم بقوله رة بل عبادتها جريان وجهه في المستعمل في غسل الذميمة بما هو طهور لانه ليس عبادة وإن كان فرضاً أي لا بد منه إطال الكلام في شأن ذلك فراجع (هذه القول ليست في الشرح)

لا بقصد غسلها داخله اه وظاهر أن أكثر الناس حتى العوام إنما يقصدون بإخراج الماء من الأناة وغسل أيديهم خارجة ولا يقصدون غسلها داخله وهذا حقيقة نية الاغتراف كرى عبارة المفتى اما إذا نوى الاغتراف بأن قصد نقل الماء من الأناة والغسل به خارجة لم يصير مستعملا ولا يشترط لنية الاغتراف نفي رفع الحدث اه وقوله ولا يشترط الخ في النهاية مثله قال ع ش قوله م ر ولا يشترط الخ يؤخذ منه انه لو نوى الاغتراف ورفع الحدث ضرره صرح ابن قاسم على البهجة اه قال سم واقره ع ش ما نصه والوجه الذي لا يحصى عنه ولا التفات لغيره أنه لا بد أن تكون نية الاغتراف عند أول إمساك اليد للماء حتى لو خلا عنها أول الإمساك صار الماء بمجرد الإمساك مستعملا وإن وجدت بعد لا ارتفاع الحدث بمجرد الإمساك بقي ما لو نوى عند أول الإمساك ثم غفل عن النية واليد في الماء واستمر غافلا إلى أن رفعها فهل يرتفع حدثها في زمان الغفلة فيصير الماء مستعملا أولا اكتفاء بوجودها أولا فيه نظر فليتأمل فإن الثاني لا يبعد اه (قوله ولا قصد أخذ الماء الخ) فائدة لو اغتترف بأنام في يده فأنصلت يده بالماء الذي اغتترف منه فإن قصد الاغتراف أو مافى معناه كمل هذا الأناة من الماء فلا استعمال وإن لم يقصد شيئا مطلقا فهل يندفع الاستعمال لأن الأناة قرينة على الاغتراف دون رفع الحدث كما لو أدخل يده بعد غسلة الوجه الأولى من اعتاد التلثيث حيث لا يصير الماء مستعملا لقرينة اعتياد التلثيث أو يصير مستعملا ويفرق فيه نظر وبوجه الثاني اه م ر ولو اختلفت عادته في التلثيث بان كان تارة يتلثث وأخرى لا يتلثث واستويا فهل يحتاج لنية الاغتراف بعد غسلة الوجه الأولى فيه نظر ويحتمل عدم الاحتياج وهو المعتمد ابن قاسم على البهجة اه ع ش (قوله صار مستعملا) أي وإن لم تنفصل يده عنه لا تنتقل المنع اليه ومع ذلك له أن يحر كمافيه ثلاثا وتحصل له سنة التلثيث شرح بافضل قال الكردى وفى حاشية الشارح على تحفته لو اغتترف أي الجنب لنحو مضمضة فغسل يده خارج الأناة لم يبق عليها حدث فلا يحتاج لنية الاغتراف اه (قوله فله أن يغسل بما فيها الخ) صورة المسئلة انه أدخل إحدى يديه كما هو الفرض اما لو أدخلهما معا فليس له أن يغسل بما فيهما باقى إحداهما لرفع حدث الكفين فتى غسل باقى إحداهما فقد انفصل ما غسل به عن الأخرى وذلك يصير مستعملا ومنه يعلم وضوح ما ذكره ابن قاسم فى شرحه على أنى شجاع من أنه يشترط لصحة الوضوء من الخفية المعروفة نية الاغتراف بعد غسل الوجه بأن يقصد أن اليد اليسرى معينة لليمنى فى أخذ الماء فإن لم ينو ذلك ارتفع حدث الكفين معا فليس له أن يغسل به ساعد إحداهما بل يصبه ثم يأخذ غيره لغسل الساعد لكن نقل عن افتاء الرملى ما يحالفه وإن اليمين كالعضو الواحد فافى الكفين إذا غسل به الساعد لا يعد منفصلا عن العضو اه وفيه نظر لا يخفى ومثل الخفية الوضوء بالصعب من ابريق أو نحوه ع ش عبارة الكردى فى فتاوى الشارح سئل عن متوضى تحت ميزاب تلقى منه الماء بكفيه مجتمعين بعد غسل وجهه من غير نية اغتراف فهل يحكم على ما يكفيه بالاستعمال أولا فاجاب نعم يحكم عليه بالاستعمال لرفع حدث اليدين وكل منهما عضو مستقل هنا وحينئذ فلا يجوز له أن يغسل به ساعديه ولا إحداهما لأنه إذا غسلها به فكأنه غسل كلاهما كمها وماء كف الأخرى اما إذا نوى الاغتراف فإنه لا يرفع حدث الكفين فله أن يغسل به ساعديه أو إحداهما وكالميزاب فيما ذكره ما لو صب عليه من ابريق ونحوه فيحتاج الى نية الاغتراف إن كان يأخذ الماء بيده جميعا وكذا يقال بذلك لو كان يعترف من بحر وعليه فيلغز بذلك ويقال لنا متوضى من بحر يحتاج لنية الاغتراف اه واما ما فى فتاوى

ولا قصد أخذ الماء لغرض آخر صار مستعملا بالنسبة لغير يده فله أن يغسل بما فيها

(قوله لغرض آخر) أى كالشرب إل قد يقال قصد أخذ الماء لغرض آخر من أفراد نية الاغتراف لأن المراد بها أن يقصد إدخال يده لإخراج الماء اعم من أن يكون لغرض غير التطهر به خارج الأناة أولا فليتأمل والوجه الذي لا يحصى عنه ولا التفات لغيره أنه لا بد أن تكون نية الاغتراف عند أول إمساك اليد للماء حتى لو خلا عنها أول الإمساك صار الماء بمجرد الإمساك مستعملا وإن وجدت بعد لا ارتفاع الحدث بمجرد الإمساك (بقي) ما لو نوى عند أول الإمساك ثم غفل عن النية واليد في الماء واستمر غافلا إلى أن رفعها فهل يرتفع حدثها فى الغفلة فيصير الماء مستعملا أولا اكتفاء بوجودها أولا فيه نظر فليتأمل فإن الثاني لا يبعد (قوله

الجمال الرمل من أنه لو أراد أن يتوضأ من حنفية أو يريق أو نحوهما وأخذ الماء بكفيه معاً فهل تجب نية الاغتراف وإذا لم يشوفاً فهل له أن يغسل بما في كفه ساغده فاجاب قصد التناول صارف له عن الاستعمال فهو بمنزلة نية الاغتراف انتهى فليست مما نحن فيه لوجود نية الاغتراف في هذه الصورة بخلاف صورتنا وما في فتاويه مما يخالف هذا يحمل على ما إذا اغترف بيد واحدة كما بينته في الاصل وللعلامة ابن قاسم العبادي في شرح مختصر أبي شجاع كلام نفيس فيما إذا دخل يديه بمجموعتين في إناء ذكرت ملخصه في الاصل فراجعناه اه  
كردي وبذلك علم ما في البجيرمي حيث عقب كلام عرش المار أنفا بقوله والمعتمد كلام الرمل اه (قوله  
باقى ساعدها) وعبرة الروضاي والنهاية والمغني باقي يده لا غيرها اقول لعل محل هذا التقييد في المحدث اما  
الجنب فلا بصري عبارة البجيرمي على الاقتناع قوله باقي يده اى في المحدث او باقي بدنه في الجنب قليوبى اه  
(قوله مما ذكر) وهو قوله ما لم يقصد الاقتصار على الاولى ولا فبعدها (قوله ان من يصب عليه الخ) يعنى ان  
من يصب الماء القليل على بدنه من الراس الى القدم يحصل له سنة التليث بالثانية والثالثة في كل عضو ما لم  
يقصد الاقتصار على الاولى فان قصده لم يحصل له سنة التليث لرفع حدث يده بالثانية حين التقصود ورفع حدث  
الوجه بالاولى ورفع حدث الراس بالثالثة والرجل بالاربعة وقوله ما لم ينو صرفه عنه اى ما لم ينو صرف الصب  
في الثانية عن رفع حدث اليد والام يحصل رفع حدث اليد كما لا يحصل التليث في الوجه اما عدم حصول  
التليث في بقية الاقتصار واما عدم حصول رفع حدث اليد فبنيته الصرف وهكذا في باقي الاعضاء قاله  
الكردي فجعل قول الشارح رفع حدث يده الخ علة لمقوم قوله ما لم يقصد الاقتصار الخ وقوله في كل عضو  
لعل صوابه في الوجه وقال البصري انه علة لصار مستعملاً اه وهو الظاهر وعليه فكان يذبح للشارح ان  
يبدل قوله بالثانية بقوله بذلك ليشمل مسألة الجنب أيضاً الا ان يكون تعبيره بالثانية ليظهر قوله السابق أولاً  
بقصد فتأمل وقوله حيث نذاهى حين انتفاء نية الاغتراف وما في معناه وقوله صرفه اى صرف ادخال اليد في  
الماء القليل بعد نية الجنب او تليث رجه المحدث الخ (عنه) اى رفع الحدث ويظهر ان قوله حيث نذاهى عن  
قوله ما لم ينو الخ (قوله ولو انفس محدث الخ) ولو انغمس في ماء قليل جنبان ثم نوى ما عار تفعت جنباً بهما  
أو مرتباً فالاول وصار مستعملاً بالنسبة إلى الآخر أو انغمس بعضهما ثم نوى ما عار تفعت عن جزأيهما وصار  
مستعملاً بالنسبة إلى باقية أو مرتباً فعن جزء الاول دون الآخر والاول اتمام باقية بالانغماس دون  
الاغتراف نهاية زاد المغني ولوشك في المعية قال شيخنا فالظاهر انها يطهر ان لا نالاً نسلب الطهورية بالشك  
وساها في حق أحد هما فقط ترجيح بلا مرجح اه (قوله ثم نوى) هو في الحدث الا صغر قيد إذ لو انغمس  
مرتباً على ترتيب الوضوء ونوى عند الوجه صار مستعملاً بالنسبة للباقي كما صرح به في شرح الارشاد وفي  
فتاويه والمراد من انغمس المحدث انغمس أعضاء الوضوء فقط اه كردي (قوله أو جنب) اى أو انغمس  
جنب ونوى بعد تمام الانغماس او قبله نهاية ومغني وحميرة (قوله وما دام لم يخرج الخ) اى راسه فيما يظهر  
نهاية وهو محل تأمل بصري قال حش قوله مر راسه اى او بعض عضو من أعضائه وضوئه اه (قوله  
ما يطرأ عليه فيه الخ) شامل لما هو من جنس حدث الاول اه غيره وصرح به الخطيب فاعزاه البجيرمي إلى

باقى ساعدها وواضح مما  
ذكر أن من يصب عليه  
تحصل له سنة التليث ما لم  
يقصد الاقتصار على الاولى  
لرفع حدث يده بالثانية  
حيث نذاهى ما لم ينو صرفه عنه  
ولو انغمس محدث ثم نوى  
أو جنب في ماء قليل ارتفع  
حدثه وما دام لم يخرج له  
أن يرفع ما يطرأ عليه فيه  
من أصغر وأكبر

ولو انغمس محدث الخ) نال في الارشاد شرحه أو بالنسبة لحدث تعدد محله كما لو انغمس في القليل محدث  
نابى فان الحدث يرتفع عن وجهه فقط ويصير الماء مستعملاً في حق سائر الاعضاء لتعدد المحل كما قال  
وهو مخالف لصريح كلامهم ولا نظر الكبر ان أعضاء المحدث كابدان متعددة عملاً بقضية الترتيب لما ياتي من  
انه في مسألة الانغماس تقديرى في لحظات لطيفة فالارجه كما بينته في بشرى الكيم وغيره انه إن آخر  
الثنية إلى تمام الانغماس ارتفع عن الكل إن انغمس مرتباً على ترتيب الوضوء ونوى عند الواحدة صار  
مستعملاً بالنسبة للباقي وعايه قد يحمل كلام المصنف اه وعلى هذا فلو تحدد للحدث حال انغماسه  
حدث آخر فهل يرتفع بنيته فيه نظر والقياس عدم ارتفاعه لان الماء بالنسبة لكل عضو صار مستعملاً  
بالنسبة للعضو الاخر لكن عبارة الشارح هنا صريحة في ارتفاعه (قوله وما دام لم يخرج الخ) فيه نظر



الشارح من خلافه بما نصه قوله ولو من غير جنسه للرد على الخلاف كأن كان الأول حيضا والثاني جنابة  
 بنزول المني قليلى ومرو خالف ابن حجر اه فلهذا في غير التحفة (قوله بالانفاس الخ) متعلق برفع (قوله  
 لا بالاغتراف الخ) أى لانه بانفصاله باليد او فى اناء صار اجنبيا فلا يرفع بخلاف ما لو انفكس بعد ذلك اه  
 حاشية الشارح على التحفة وقال البرلسى ان صورة الاعتراف باليد انه ادخل اليد فى الماء وجعلها آلة  
 للاغتراف فيصير الماء الكائن بهما مستعملا بمجرد انفصاله معها فلا يرفع حدث الكف ولا غير ها و اما  
 ادخلها لانه النية فلا ريب فى ارتفاع حدثها بمجرد الغمس ويكون الماء المنفصل غير محكوم عليه  
 بالاستعمال فيما يظهر لان اتصاله باليد اتصال بالعض المنغمس نظرا الى ارجع الدر كعضو واحد  
 وحيث ان نتيجة رفع حدث ساعدها به اذا جرى عليه الماء مما فيها بغير فصل انتهى كرى (قوله ولو  
 احتمالا) الى قوله لانه اخف فى النهاية الى قوله وخرج بغالب الى المغنى الاوله غالب قول الماتن (ولا تنجس قلنا  
 الماء الخ) قضية اطلاقه النجاسة انه لا فرق بين كونها جامدة مائعة وهو كذلك ولا يجب التباعده عن حال  
 الاغتراف من الماء بقدر قلتن على الصحيح بل له ان يغترف من حيث شاء حتى من اقرب موضع الى النجاسة  
 نهاية أى وان كان الباقي ينجس بالا انفصال حميرة ويأتى عن المغنى ما يوافقه بن زيادة (قوله وان تيقنت الخ) أى  
 بأن زاد القليل واحتمل بلوغه وعدمه سم (قوله الخبث) كذا فى المحل والنهاية والمغنى بأل و عبارة شرح  
 المنهج خبثا بدون ال (قوله وان لم يقبله) عبارة التحلى والمغنى و شرح المنهج أى يدفع النجس ولا يقبله اه زاد  
 النهاية كما يقال فلان لا يحمل الظلم أى يدفعه اه (قوله به) أى بذلك التفسير (قوله وخرج الخ) وفارق  
 كثير الماء كثير غيره فانه ينجس بمجرد دلافة النجاسة بان كثيره قوى ويشق حفظه عن النجس بخلاف غيره  
 وإن كثر مغنى (قوله ما لو وقع فى ماء ينقص الخ) بقى ما لو خلط قلة من المائع بقلتين من الماء ولم تغيرهما حسا  
 ولا قدرا ثم اخذ قلة من المائع ثم وقع فى الباقي نجاسة ولم تغيره فهل يحكم بطهارته لاحتمال ان الباقي محض  
 الماء وأن المأخوذة هو المائع والاصل طهارة الماء او بنجاسته لأن كون القلة المأخوذة هى محض المائع  
 دون الماء حتى يكون الباقي محض الماء إن لم يكن محالا عادة كان فى حكمه فيه نظر سم على حج اقول قياس  
 ما فى الايمان فيما لو حلف لا ياكل من طعام اشتراه زيد فاكل مما اشتراه زيد وعمر وحيث قالوا ان اكل منه  
 حبتين لم يحنث لاحتمال انهما من بعض ما اشتراه عمرو او اكثر نحو حفتة حنت لان الظاهر ان ما اكله مختلط  
 من كل منهما ونقل عن شيخنا الحل فى الدرس انه اعتمد ذلك القياس وحيث يحتاج للفرق بينه وبين الرضاع  
 مع ذلك فالظاهر الحافه بما فى الايمان لازمة لوضع خارجة عن نظائرها فلا يقاس عليها اه ع ش  
 (قوله ولا يندفع الاستعمال عز نفسا) فلو انفكس فيه جنب ناريا صار مستعملا لانه مغنى (قوله لانه)  
 وقوله (اذن) انه الظاهر (قوله ذلك) أى ١٤ م التمس كرى (قوله هو اقوى) أى والدفع اقوى من  
 الرفع فالدفع لا مانع يكون اقوى من الرفع مغنى و سم (قوله لا يدفعه الخ) عبارة المغنى ولا يدفع عن  
 نفسه النجاسة اذا وقعت فيه اه (قوله ومن ثم الخ) لا يقال قضية ما فرده ان المترتب عليه عكس هذا وهو  
 الاتفاق فى الاول والاخلاق فى الثانى لا نأقول هذا أى ذلك القول مبنى على ان ضميره هو اقوى للرفع سم

فى صورة الحدث ان أر د ب الخ وج انفصاله عن الماء بجميع بدنه بالكلية لاقتضائه أن المحدث إذا  
 انفكس ونوى ثم أخرج راسه من الماء لا يحكم على الماء بالاستعمال مع انه فارقته عضو المتوضىء إلا ان  
 يحصل جميع بدن المحدث مع الانفكاس كالعضو الواحد كما فى بدن الجنب فليراجع شرح الارشاد (قوله وان  
 تيقنته قبل) أى بأن زاد القليل واستعمل بلوغه عدمه (قوله وخرج بقلتنا الماء الخ) بقى ما لو خلط قلة من  
 المائع بقلتين من الماء ولم تغيرهما حسا ولا قدرا ثم اخذ قلة من المائع ثم وقع فى الباقي نجاسة فلم تغيره  
 فهل يحكم بطهارته لاحتمال ان الباقي محض الماء وان المأخوذة هو المائع والاصل طهارة الماء او بنجاسته  
 لأن كون القلة المأخوذة هى محض المائع دون الماء حتى يكون الباقي محض الماء إن لم يكن محالا عادة كان  
 فى حكمه فيه نظر (قوله وهو) أى الدفع وقوله اقوى فيحتاج لقوة الدافع (قوله ومن ثم الخ) لا يقال

بالانفاس لا بالاغتراف  
 لو بيده . إن نوى اغترافا  
 كاشمله كلامهم (ولا تنجس  
 قلنا الماء) ولو احتمالا كان  
 شك فى ماء أبلغهما أم لا  
 وان تيقنت قلته قبل  
 (بملافة بحس) للخبث  
 الصحيح إذا بلغ الماء قلتين  
 لم يحمل الخبث أى لم  
 يقبله كما صرح به رواية  
 لم ينجس وهى صحيحة  
 أيضا وخرج بقلتنا الماء  
 الصريح فى أنهما كلهما  
 من محض الماء ما لو وقع  
 فى ماء ينقص عن قلتين  
 مائع يوافقه فبلغهما به  
 ولم يغيره فرضا لو قدر  
 مخالفا فانه ينجس بمجرد  
 الملافة ولا يدفع الاستعمال  
 عن نفسه وإما نزل ذلك  
 المائع منزلة الماء فى جواز  
 الظاهر بالكل لانه أخف  
 إذ هو رفع وذاك دفع  
 وهو أقوى غالبا ألا  
 ترى أن الماء القليل  
 الوارد يرفع الحدث  
 والخبث ولا يدفعهما  
 لو وردا عليه ومن ثم  
 اختلفوا فى مستعمل  
 كثر انتباه

وفيه نظر (قوله) واتفقوا في كثير ابتداء (الخ) زاد المفتي عقب ذلك ميذنا الوجه التأيد بما ذكر مانصه لأن الماء إذا استعمل وهو قلتان كان دافعا للاستعمال وإذا جمع كان رافعا والدفع أقوى من الرفع كما مر اه (قوله) على أنه يدفع (الخ) أي لقوته بكثرة سم (قوله) وخرج بغالبا نحو الطلاق (قديتخيل أن الطلاق من الغالب لأنه أقوى على الرفع ولم يقو على الدفع بصري (قوله) ولا يدفعه) أي فكان الرفع هنا أقوى قاله سم وفيه تأمل (قوله) وعكسه) أي الطلاق (الأحرام وعدة الشبهة (الخ) قديتوهم أن معناه أنهما لا يرفعان النكاح ويدفعانه لا تمتناع الارتجاع في الأحرام وعدة الشبهة وليس كذلك لجواز الارتجاع في الأحرام وعدة الشبهة كما سيأتي في باب النكاح والرجعة فلعل معناه أنهما لا يرفعان النكاح ويدفعانه بمعنى امتناع ابتداء النكاح في الأحرام وعدة الشبهة سم (قوله) فهو أقوى (الخ) أي لأنه يرفع دونهما سم (قوله) بما يصلح له) قديقال الأولى للتأثير بصري (قوله) أن يقع به) بدل من ضمير يدفعه (قوله) إن ضاق ما بينهما) أي بان يكون بحيث لو حرك ما في أحد المحلين لا يتحرك الآخر ومنه يعلم حكم حيض الأخت إذا وقع في واحد منها نجاسة فإنه إن كان لو حرك واحد منها تحرك مجاوره وهكذا إلى الآخر يحكم بالتنجيس على ما وقعت فيه النجاسة ولا على غيره ولا حكم بنجاسة الجميع كما يصرح بذلك سم على ابن حجر وينبغي ألا اكتفاء بتحريك المجاور ولو كان غير عفيف وإن خالف عميرة في حوائج شرح البهجة واشترط التحرك العفيف في كل من المحرك وما مجاوره ع ش اعتمده البجيرمي ثم قال واعتمده شيخنا الحنفى خلافا للقلبي والخلبي حيث اشترط تبع العميرة التحرك العفيف في المحرك وما يليه اه وكذلك اعتمده شيخنا عبارته الماء الكثير لا يتنجس بمجرد الملاقاة سواء كان بمحل واحد أو في محال مع قوة الاتصال بحيث لو حرك واحد منها تحرك كاعنيما تحرك الآخر ولو ضعيفا ومنه يعلم حكم حيضان بيوت الأختية فإذا وقع في واحد منها نجاسة ولم تغيره فإن كان بحيث لو حرك الواحد منها تحركا عفيفا التحرك مجاوره وهكذا وكان المجموع قلتين فأكثر لم يحكم بالتنجيس على الجميع ولا حكم بالتنجيس على الجميع إن كان ما وقعت فيه النجاسة متصلا بالباقي ولا يتنجس هو فقط اه (قوله) كما يأتي) أي في شرح ولا تغير فظهر قول المتن (فان غيره فنجس) إطلاقه يشمل التغير بما لا نفس له سائلة وهو كذلك كما سيأتي قريبا في كلام الشارح عميرة (قوله) أي النجس) إلى قوله وفي صفة في النهاية والمفتي (قوله) ولو يسيرا (الخ) أي سواء كان التغير قليلا أم كثيرا وسواء المخالط والمجاور نهاية (قوله) سم إن وافقه (الخ) فرع وقعت نجاسة كنقطة بول في مائع يوافق الماء ثم اتى ذلك المائع في ماء قلتيه فهل يفرض مخالفا لاشد المائع مع ما وقع فيه من النجاسة أو ما وقع فيه فقط لأن المائع ليس نجسا حتى بقدر مخالفا الذي اتى به شيخنا الشهاب الرملي الثاني وعليه لو كان النجاسة الواقعة في المائع جامدة كعظم ميتة ثم أخرجت منه قبل إلقائه في الماء لم يفرض شيء هنا فليتأمل وسيأتي آخر الباب عن الشارح خلاف ما اتى به شيخنا سم (قوله) في الصفات الثلاث) كالبول المنقطع الرائحة واللون والطعم شيخنا (قوله) قدرناه (الخ) قدمر عن البجيرمي وشيخنا أن التقدير مندوب لا واجب فإذا عرض عن التقدير وهجم واستعمله كفي (قوله) مخالفا لاشد فيها) عبارة المفتي مخالفا له في

هل ترفع كثرته استعماله  
أولا واتفقوا في كثير  
ابتداء على أنه يدفع  
الاستعمال عن نفسه  
وخرج بغالبا نحو الطلاق  
فانه يرفع النكاح ولا  
يدفعه لحمل ارتجاع  
المطلقة وعكسه الأحرام  
وعدة الشبهة فهو أقوى  
تأثيرا منهما فعمل أن الشيء  
قديدفع فقط كهذين وقد  
يرفع فقط كالطلاق والماء  
هنا وأن الرفع إزالة موجود  
والدفع منع التأثير بما يصلح  
له لولا ذلك الدافع ومن  
ذلك قولهم بسن لمن دعا  
يرفع بلاء واقع أن يجعل  
ظهر كفيه للسماء ويدفعه  
أن يقع به بعد عكسه  
ولو كان القلتان في محلين  
بينهما اتصال وبأحدهما  
نجس نجس الآخر إن  
ضاق ما بينهما ولا طهر  
النجس كما يأتي (فان غيره)  
أي النجس الماء القلتين  
ولو يسيرا أو تقدير كان  
وقع فيه موافقه فغيره  
بالفرض والتقدير ثم  
إن وافقه في الصفات  
الثلاث قدرناه مخالفا  
أشد فيها

قضية ما قرره أن المترتب عليه عكس هذا هو الاتفاق في الأول، والاختلاف في الثاني وقوله نحو الطلاق الخ قديقال هذا من الغالب لأن عدم تأثير الطلاق الدفع بدل على أن الرفع أقوى فليتأمل لا نأقول هو مبنى على أن ضمير وهو أقوى للدفع (قوله) هل ترفع كثرته استعماله) أي فقل لا لأن استعماله كان حين قلته فلم يقو على رفعه لضعفه بالقلّة والرفع قري فلا يكون لضعفه هكذا يحتمل أنه المراد وقوله واتفقوا الخ أي لقوته بكثرته (قوله) ولا يدفعه) أي فكان الرفع هنا أقوى (قوله) وعكسه الأحرام وعدة الشبهة) قد يتوهم أن معناه أنهما لا يرفعان النكاح ويدفعانه لا تمتناع الارتجاع في الأحرام وعدة الشبهة وليس كذلك لجواز الارتجاع في الأحرام وعدة الشبهة كما سيأتي في باب النكاح والرجعة فلعل معناه أنهما لا يرفعان النكاح ويدفعانه بمعنى امتناع ابتداء النكاح في الأحرام وعدة الشبهة (قوله) فهو أقوى) لأنه يرفع دونهما (قوله) بما يصلح له) (قوله) ثم إن وافقه (الخ) (فرع) وقعت نجاسة كنقطة بول في مائع يوافق الماء ثم اتى ذلك المائع في ماء قلتيه

كلون الحبر وريح المسك  
وطعم الخل أو في صفة  
قدرناه مخالفا فيها فقط  
(فنجس) إجماعا ولو  
بوصف واحد في الأولى  
أو بعضه فلكل حكمه  
فإن كثر غير المتغير بقي  
على طهارته وإلا فلا وإنما  
قدر الطاهر بالوسط لأنه  
أخف ولو وقع في متغير  
بما لا يضر قدر زواله فإن  
غير حينئذ ضرر وإلا فلا  
(فإن زال تغيره بنفسه)  
بأن لم ينضم إليه شيء كان  
طال مكثه (أو بماء) انضم  
إليه ولو متنجسا أو أخذ  
منه والباقي كثير بأن  
كان الاناء منخفا به فزال  
انخافه ودخله الريح  
وقصره أو بمجاور وقع  
فيه أي أو بمخالط تروح  
به كما هو ظاهر مما يأتي  
في نحو زعفران لا طعم  
له ولا ريح (طهر) لزوال  
سبب التنجس وإتمام تعد  
طهارة الجلالة بزوال  
التغير من غير علف طاهر  
لأن الظاهر أن سبب  
نجاستها عند القائل بها  
رداءة لحما وهي لا تزول  
إلا بالعلف الطاهر وإنما  
لم يقدروا هنا الواقع بعد  
زوال النجاسة مخالفاً لأمم

أغلظ الصفات اه (قوله كلون الحبر الخ) فلو كان الواقع قدر رطل من البول المذكور فنقول لو كان  
الواقع قدر رطل من الخل هل يغير طعم الماء ولا فإن قالوا يغيره حكمنا بنجاسته وإن قالوا لا يغيره نقول لو  
كان الواقع قدر رطل من الحبر هل يغير لون الماء ولا فإن قالوا يغيره حكمنا بنجاسته وإن قالوا لا يغيره نقول  
لو كان الواقع قدر رطل من المسك هل يغير ريحه أو لا فإن قالوا يغيره حكمنا بنجاسته وإن قالوا لا يغيره حكمنا  
بطهارته ومثله يجرى في الطاهر على المعتمد شيخنا (قوله أو في صفة الخ) أي أو في صفتين فرض مخالفاً فيها كما  
هو ظاهر (قوله ولو بوصف واحد) أي ولو حصل التغير بفرضه فقط بعد فرض الآخرين فلم يتغير وقوله  
في الأولى وهي مالو وافقة في الصفات الثلاث بصرى (قوله أو بعضه) ضبب بينه وبين قوله الماء القلتين سم  
(قوله فلكل حكمه الخ) عبارة النهاية ولو تغير بعضه فقط فالتغير نجس وأما الباقي فإن كان كثيراً لم ينجس  
وإلا تنجس ولو بال في البحر مثلاً فارتفعت منه رغو فبقي طاهرة كما أتى به الدرر رحمه الله تعالى لأنها بعض  
الماء الكثير خلافاً في المباب ويمكن حمل كلام القائل بنجاستها على تحقق كونها من البول وإن طرحت  
في البحر برة مثلاً فارتفعت منه قطرة بسبب سقوطها على شيء لم تنجسه اه قال ع ش قوله م ر على تحقق  
كونها الخ كان كانت رائحة البول وطعمه أولونه اه (قوله زواله) أي التغير بما لا يضر (قوله وإلا فلا)  
فلو غر ف دلو من ماء قلتين فقط وفيه نجاسة جامدة لم تغبره ولم يغيرها مع الماء قباطن الدلو طاهر لا تفصل  
ما فيه عن الباقي قبل أن ينقص عن قلتين لا ظاهره التنجس بالباقي المتنجس بالنجاسة لقلته فإن دخلت مع  
الماء أو قبله في الدلو انعكس الحكم شيخنا (قوله ولو وقع الخ) ويأتي عن النهاية ما قد يخالفه وعن غيره ما  
يوافقه (قوله بما لا يضر) صادق بالمتغير بطول المكث وهل الحكم فيه كذلك أو لا محل تأمل بصرى (قوله  
بأن لم ينضم) إلى قوله أو بمجاور في النهاية والمغنى (قوله بأن لم ينضم الخ) عبارة النهاية لا بعين كطول مكث  
وهو بريح اه أي أو شمس ع ش (قوله كان طال الخ) عبارة المغنى كان زال بطول المكث اه (قوله  
انضم إليه) بضم أو غيره مغنى (قوله أو بمجاور الخ) ينبغي حمله على ما إذا لم يظلم للمجاور ريح اخذاً عما يأتي  
عن ع ش (قوله أو بمخالط تروح به) إن كان المراد أنه تسكيّف رائحة ذلك المخالط فزال رائحة النجاسة  
فهو مشكل حينئذ في الاستتار والفرق بين ذلك وما يأتي واضح وإن كان المراد غير ذلك فليحذر رسم وأشار  
الكردي إلى جوابه بما نصه قوله تروح به يعني لم يقع فيه بل بلغته الرائحة فيشبه المجاور اه ويرده أي جواب  
الكردي قول ع ش ما نصه قضية كلامه أنه لو تروح الماء بنحو مسك على الشط لم يمنع من زوال النجاسة  
وينبغي أن لا يكون مراداً لأن ظهور الرائحة في الماء يستر رائحة النجاسة ولا فرق مع وجود الساترين كونه  
في الماء وكونه خارجاً عنه هذا وفي ابن عبد الحق أنه إذا زالت رائحة النجاسة برائحة على الشط لم يحكم ببقاء النجاسة  
وقد علمت أن المعتمد خلافه اه (قوله أو لا ريح) الأولى الموافقة لما يأتي ولا ريح بالواقع قول المتن (طهر) بفتح  
الهاء أفصح من ضمها معنى ونهاية (قوله وإتمام تعد طهارة الجلالة الخ) أي على الضعيف القائل بعدم عود  
الطهارة بزوال التغير بنفسه على القول بالنجاسة كما يصرح به قوله عند القائل بهاع ش وسم وكردي (قوله  
وإتمام بقدرنا هنا الواقع) أي التنجس الواقع حيث يكون التغير السابق ناشئاً عن نجاسة خالطت الماء  
واستمرت فيه بصرى عبارة الكردي أي التنجس الواقع في الماء القلتين المتغير لاه (قوله اشد) الأولى حذفه

فهل الذي يفرض مخالفاً أشد المانع مع ما وقع فيه من النجاسة أو ما وقع فيه فقط لأن المانع ليس نجسا حتى يقدر  
مخالفاً الذي أتى به شيخنا الشهاب الرمي الثاني وعليه لو كانت النجاسة الواقعة جامدة كمظم ميتة ثم أخرجت  
منه قبل انقائه في الماء لم يفرض شيء هنا فليتأمل وسبأ في آخر الباب عن الشارح خلاف ما أتى به شيخنا  
(قوله وطعم الخل) قد ينظر في أن طعم الخل اشد الطعوم وقد يدعى أن طعم نحو الصبر اشد وقد ينظر في  
الآخرين بنحو ذلك (قوله أو بعضه) ضبب بينه وبين قوله قبل الماء القلتين وقوله قدر زواله أي زوال التغير  
بما لا يضر (قوله تروح به) إن كان المراد أنه تسكيّف برائحة ذلك المخالط فزال رائحة النجاسة فهو مثال  
حينئذ في الاستتار والفرق بين ذلك وما يأتي واضح وإن كان المراد غير ذلك فليحذر (قوله وإتمام تعد الخ)

لأن المخالفة كانت موجودة بالفعل (٨٦) ثم زالت لقوة الماء عليها فلم يكن لغرض المخالفة حيث نذره بخلافها ابتداء ولو عاد التغير لم يضر

أى وإن لم يحتمل أنه يتروح نجس آخر كما شمله إطلاقهم ودل عليه أيضا كلامه إلا إن بقيت عين النجاسة وهل يقال بهذا في زوال نحو ريح متنجس بالغسل ثم عاد أو يفصل بين عوده فورا أو مترخيا أو بين غسله بماء فقط أو مع نحو صابون لندرة العود هنا جدا أو يفرق بين البابين للنظر فيه مجال وقضية ماسأذكره أن سبب عدم التأثير هنا ضعفه بزواله ثم عوده وحيث نذره فذلك مثله لوجود هذه العلة فيه نعم قد يؤخذ بما يأتى في محرمات الاحرام في نحو قاغية أو كاد أو طيب شوب جف ان ريحه ان ظم برش الماء استصحبه له اسم الطيب وإلا فلا أن ظهوره هنا إذا كان ناشئا عن نحو ماء أثر إلا أن يفرق بأن تأثير الماء في الازالة اقوى من تأثير الجفاف فيها فأنشأ ثم ادق قرينة بخلافه هنا وكلام المتن يشمل التغير التقدري أيضا بأن تمضى عليه مدة لو كان ذلك في الحسى لزال أو ان يصب عليه من الماء قدر لو سب على ماء متغير حسا لزال تغيره ويعلم ذلك بان يكون إلى جانبه غير فيه ماء متغير فزال تغيره بنفسه بعد مدة فيعلم أن هذا أيضا

(قوله لأن المخالفة) أى مخالفة النجس للماء كرى (قوله ولو عاد التغير لم يضر) كذا في النهاية والمغنى عبارة الاول ولو زال التغير ثم عاد فان كانت النجاسة جامدة رهي فيه فينجس وإن كانت مائعة أو جامدة وقد ازيلت قبل التغير الثاني لم ينجس اه قال ع ش قوله مر فنجس أى من الان وعليه فلوزال تغيره فتنظر منه جمع ثم عاد تغيره لم ينجس عليهم إعادة الصلاة التي فعلوها ولم يحكم بنجاسة ابدانهم ولا ثيابهم لانه بزوال التغير حكم بطهوريته والتغير الثاني يجوز انه بنجاسة تحللت منه بعده هي لا تضر فيما مضى ثم ذكر عن شرح العباب للرمل ما يخالفه أى انه باق على نجاسته واطال في رده ثم قال في شرح الشيخ حمدان أى على العباب ولو زال تغير الماء الكثير بالنجاسة ثم عاد عاد تنجسه بعود تغيره والحال ان النجس الجامد باق فيه لإحالة للتغير الثاني عليه اه وهو صريح في ان التغير العائد غير التغير الاول وإنما نشأ من تحلل حصل في النجاسة بعد طهارة الماء فلا أثر لبقاء النجاسة في الطهارة مادام الماء صافيا من التغير اه واعتمده السجيري كيا باني وقال الرشيدى قوله مر جامدة الظاهر ان مراده بالجامدة المجاورة ولو مائعة كالدهن بالمائعة المستهلكه اه (قوله وان لم يحتمل الخ) سياتى عن الزركشى وعش ما يخالفه (قوله إلا ان بقيت الخ) مقول لقولهم ومستثنى عن لم يضر يعنى استثنوا هذا فقط فدل على ما ذكرنا كرى عبارة السجيري قال في لا يعاب نعم ينبغي انه لو قال اهل الخبرة ان التغير من تلك النجاسة كان نجسا اه أى من حين عود التغير كما قاله ع ش قال الزركشى المتجه في هذه انه إذا عاد ذلك التغير الزائل فالماء نجس، إن تغير تغيرا آخر لا بسبب تلك النجاسة أصلا فهو طهور وإن تردد الحال فاحتمالان والارجح الظهارة لأنها الأصل شوبرى اه (قوله عين النجاسة) أى الجامدة نهائية ومعنى (قوله وهل يقال هذا الخ) أقول محل هذا التردد كما هو ظاهر حيث أمكن وجود سبب آخر محال عليه عود الصفة فإن لم يوجد حكم بقاء نجاسته ع ش وتقدم عن الزركشى ما يوافقه (قوله بهذا) أى بعدم ضرر العود مطلقا (قوله نحو ريح متنجس) بالاضافة وقوله بالغسل متعلق بزوال (قوله ثم عاد) أى ثم عود نحو الريح (قوله أو مترخيا) أو هنا وفي قوله الآتى أو مع الخ بمعنى الواو (قوله أو بين غسله) أى المتنجس (قوله لندرة الخ) متعلق بيفصل كرى أقول وفي تقرير هذه العلة تأمل إلا ان يراد هنا خصوص التراخي والغسل مع نحو الصابون (قوله ماسأذكره) أى فى شرح والتغير المؤثر طعم أو لون أو ريح بصرى وكرى (قوله هنا) أى فى التغير العائد كرى والمناسب فى زوال التغير بنفسه (قوله فذاك) أى عود نحو الريح بعد الغسل (مثله) أى مثل عود التغير بعد زواله بنفسه الخ (قوله هذه العلة) إشارة إلى ضعفه الخ وضمير فيه راجع إلى عود الريح كرى (قوله قاغية) هى نور الحنار الكاز نور طيب الرائحة وقوله ان ظهوره الخ نائب فاعل قد يوجب ضمير راجع إلى ريح المتنجس كرى (قوله هنا) أى فى المتنجس الزائل ريحه بالغسل (قوله ثم) أى فى مسألة الطيب (قوله وكلام المتن) أى قوله بأن مضى فى النهاية وإلى قوله وذلك فى المغنى (قوله أيضا) أى كالحسى (قوله بان مضى الخ) عبارة للمغنى ويعرف زوال تغيره التقديرى بان مضى عليه الخ زاد الاسنى ويعرف أيضا زوال التغير التقديرى بقول اهل الخبرة اه (قوله فى الحسى) الاولى حسيا كما فى المغنى والاسنى (قوله يعلم ذلك) أى الوجه الاول بالاشارة اليه بقوله بان مضى الخ بصرى (قوله غدري) أى حوض كرى (قوله يزول) الانسب زال بالمضى كما فى المغنى (قوله ذلك) أى تصوير معرفة زوال التغير التقديرى بما ذكر (قوله أى ظاهر الخ) يظهر ان الاقعد محل زوال التغير فى قوله فان زال تغيره على زوال الظاهر ألكون فى الجميع على نسق واحد ثم قد يكون حقيقة أيضا كما فى مسائل الطهر وقد لا يعلم ذلك كما فى غير ما سمع (قوله بالشك الآتى) أى فى زواله للشك فى ان التغير زال الخ ع ش (قوله فلا اعتراض على المصنف الخ) عماره المغنى فان قيل العلة فى عدم عود الطهورية احتمال ان التغير استبرأ لم يزل فكيف يعطفه المصنف على ما جزم فيه بزوال التغير ذلك تهافت اجيب بان المراد زوال الظاهر كما قدرته وإن أمكن استباره باطلا اه (قوله

أى على الضعيف أنها لا تهود (قوله أزال أى ظاهرا) يظهر أن اللاحد محال زوال التغير فى قوله فان

بذلك

يزول تغيره فى هذه المدة وذلك لأن النجاسة مقدرة فالزول ينبغي أن يكون مقدرا (أو) زال أى ظاهرا

فلا ينافى التعليل بالشك الآتى فلا اعتراض على المصنف بالعطف بالمقتضى لتقدير الزوال الذى ذكرته ثم رأيت بعض الشراح أجاب

بذلك والرافعي اول كلام الوجيز بذلك تغير ريحه (بمسك و) لونه بسبب (زعفران) وطعمه (٨٧) بخل مثلا (فلا) للشك في ان التغير

زال حقيقة او استتروا بخذ  
منه ان زوال الريح والطعم  
بنحو زعفران لا طعم له ولا  
ريح والطعم واللون بنحو  
مسك واللون والريح  
بنحو خل لا لون له ولا ريح  
يقضي عود الطهارة وهو  
متجه فاقالجم من الشراح  
لانه لا يشك في الاستتار  
حينئذ ولا يشك هذا بايجاب  
نحو صابون توقفت عليه  
ازالة نجس مع احتمال ستره  
لريحه بريحه لان من شأن  
ذلك انه مزيل لاسائر  
بخلاف هذا (وكذا) بنحو  
(تراب وجص) اي جيس  
زال تغيره باحدهما فلم  
يوجد ريح النجس او طعمه  
اولونه لا يطهر الماء (في  
الاطهر) للشك ايضا  
ودعوى انهما لا يغلبان على  
اوصاف الماءيردها انهما  
يكدرانه والسكندرية من  
اسباب الستر ولا ينافي هذا  
ما قبله في نحو زعفران لا طعم  
له لان الظاهر ان لهما  
الاوصاف الثلاثة فان لم  
توجد اعتبر الوصف المناسب  
لما فيه فقط ولو صفا الماء  
ولا تغير طهر جز ما للتراب  
(و) الماء (دونهما) اي  
القلتين ولم يبال بكون اضافتها  
إلى الضمير ضعيفة في العربية  
لأنها شائعة على الالسة  
مع دعابة الاختصار الذي  
هو بصدد فزعم ان دونهما  
مبتدا في كلامه وهي

بذلك) اي تقدير اظاهرا (قوله تغير ريحه) فاعل زال وقوله لونه الخ وقوله وطعمه الخ الواو بمعنى او  
واستعمالها في هذا المعنى مجاز عرش (قوله مثلا) راجع للسكل (قوله للشك) إلى قوله وفاق في النهاية والمعنى  
(قوله ويؤخذ منه) اي من التعليل (قوله بنحو مسك) لعل وجه عدم تقييد المسك كاخويه خفة ظهور  
لونه او طعمه سيما مع قلته ما يلقي منه عادة بصري (قوله لانه لا يشك الخ) قال في النهاية لان الزعفران الذي  
لا طعم له ولا ريح لا يستر الريح ولا الطعم وكذا يقال في الباقي ومنه يؤخذ انه لو وضع مسك في متغير الريح  
فزال ريحه ولم تظهر فيه رائحة المسك انه يطهر ولا بعده لعدا الاستتار ثم قال واعلم ان رائحة المسك لو  
ظهرت ثم زالت وزال التغير حكمنا بالطهارة لانها لما زالت ولم يظهر التغير علمنا انه زال بنفسه اه في السكردى  
عن الا يعاب ما يوافقه (قوله في الاستتار) الانسب في الزوال وقوله ولا يشك هذا اي الحكم بعدم الطهارة  
مع زوال التغير بنحو زعفران الخ بصري (قوله من شأن ذلك) اي نحو الصابون (قوله بخلاف هذا) اي نحو  
المسك والزعفران والخل (قوله بنحو تراب) فيه تغيير اعراب المتن سم وفرا المعنى عن ذلك التغير بان قال  
وكذا لا يطهر ظاهرا اذا وقع عليه تراب وجص الخ (قوله وجيس) هـ (فائدة) هـ الجص ما يبنى به ويطل  
وكسر جيمه افصح من فتحها وهو عجمي معرب وتسمية العامة الجبس وهو لحن غنى ونهاية (قوله تغيره)  
اي الماء الكثير (قوله لا يطهر الماء) الا سبك تقديره عقب وكذا (قوله ودعوى الخ) رد لدليل مقابل الاظهر  
(قوله من اسباب الستر) فيه انها ليست من اسباب الستر بغير اللون سم وقد يقال إنما أرادوا ذلك وهذا  
القدر كاف في الرد (قوله ولا ينافي هذا) اي الرد المذكور (قوله لان الظاهر الخ) في هذا الفرق نظر والمنافاة  
ظاهرة سم (قوله فان لم توجد) اي الاوصاف الثلاثة في المتغير بالتراب والجص (قوله ولو صفا الخ) الاولى  
التفريع كافي كلام غيره (قوله طهر جز ما الخ) والحاصل انه اذا صفا الماء لم يبق فيه تسكدر يحصل به الشك  
في زوال التغير طهر كل من الماء والتراب سواء كان الباقي عمار سب فيه التراب قلتين ام لا نعم إن كان عين  
التراب نجسة لا يمكن تطهيرها كتراب المقابر المنبوشة لاذن نجاسته مستحكمة فلا يطهر ابدالان التراب حينئذ  
كنجاسة جامدة فان بقيت كثرة الماء لم يتنجس ولا لا تنجس وغير التراب مثله في ذلك نهاية وقال عرش ومثل  
تراب المقابر رقيق اصا به رطبا بنحو زبل فلا يطهره الماء كما نبه عليه ابن حجر وخرج بنحو التراب غيره  
كالكفن والقطن فانه يطهر بالغسل ولا ينافي هذا قول الشارح م ر و غير التراب مثله لان المراد بتغير  
التراب ما يستر النجاسة من المسك والخل ونحوهما (قوله الماء) مبتدا وقوله دونهما حال من مرفوع  
ينجس سم اي ومن الماء عند سيويه المجوز لمجي الحال من المبتدا (قوله لانها) اي تلك الاضافة (قوله  
مع دعابة الخ) بالدال المهملة بخط الشارح مصطفى الخوى (قوله اليها) متعلق بالدعابة والضمير للاضافة  
(قوله فزعم الخ) تفريع على تقدير الماء المبتدا (قوله وهي لا تنصرف) اي ملازمة للنصب على الظرفية  
(قوله على الاصح) اي عند سيويه وجمهور البصريين ويجوز تصرفها لا خفش والسكر فيون مغنى ونهاية  
اي وعليه فهي مبتدا بلا تقرير عرش (قوله ليس في محله) اي لان دون هنا منصوب على الظرفية والمبتدا  
الماء المقدر (قوله ومنادون ذلك) نائب فاعل قرى (قوله والسكلام) اي الخلاف (قوله بالاولى) القائل  
بعدم تصرفها يقول انه اي انصرف غير مقيس فلا ينافي وروده شذوذا وهذا لا يجوز استعمالها فضلا عن  
الاولوية سم (قوله فامعنى غير الخ) هذه مناسبة هنا فتامله سم (قوله وفي السكشاف معنى دون الخ)

زال تغيره على زوال الظاهر اليكون في الجميع على نسق واحد ثم قد يكون حقيقة ايضا في مسائل الطهر  
وقد لا يعلم ذلك كما في غيرها (قوله بنحو تراب) فيه تغيير اعراب المتن (قوله من اسباب الستر) فيه انها  
ليست من اسباب الستر لغير اللون وقوله لان الظاهر الخ في هذا الفرق نظر والمنافاة ظاهرة (قوله والماء)  
مبتدا وقوله دونهما حال من مرفوع ينجس (قوله بالاولى) القائل بعدم تصرفها يقول انه غير مقيس فلا ينافي  
وروده شذوذا هو لا يجوز استعماله فضلا عن الاولوية (قوله فامعنى غير متصرفه) هذه مناسبة هنا فتامله

لا تنصرف على الاصح ليس في محله على ان تصرفها قرى به في ومنادون ذلك بالرفع فلا بدع فيه هنا بالاولى والسكلام في دون الظرفية التي هي  
نقيض فوق فلما بمعنى غيره تصرفه وفي السكشاف معنى دون ادنى مكان من الشيء دون عمل لتفاوت حال كريدون عجر واي شرفا ثم اتسع فيه

كأولياء من دون المؤمنين أي لا يتجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين (يتنجس) حيث لم يكن واردا وإلا ففيه تفصيل يأتي ومنه فوار أصاب النجس أعلاه وموضوع على نجس يترشح منه ماء فلا يتنجس ما فيه إلا أن فرض عود الترشع إليه (بالملاقاة) أي بوصول النجس الغير المعفو عنه له لمفهوم حديث القلتين السابق المخصص لعموم خبر الماء طهور لا يتنجسه شيء واختار كثيرون من أصحابنا مذهب مالك أن الماء لا يتنجس مطلقا إلا بالتغير وكأنهم نظروا للتسهيل على الناس وإلا فالدليل صريح في التفصيل كما ترى وإنما تنجس المائع مطلقا لأنه ضعيف لا يشق حفظه بخلاف الماء فيهما وحيث كان المتنجس الملاقاة ما اشترط أن لا يبلغ قلتين ما علم من قوله (فإن بلغهما بماء ولو متنجسا أو متغيرا أو مستعملا أو ملحاماتيا أو ثلجا أو بردا ذابا وتنكير الماء ليشمل الأنواع الثلاثة الأول لا ينافيه عدم المطلق بأنه ما يسمى ماء لأن هذا حد بالنظر للعرف الشرعي ولهذا وحلف لا يشرب ماء اختص بالمطلق وما في المتن تعبير بالنظر لمطلق العرف

استطردى قول المتن (يتنجس) أي هو ورطب غيره كزيت وإن كثر مغنى عبارة بأفضل مع شرحه يتنجس الماء القليل وهو ما ينقص عن القلتين بأكثر من رطلين وغيره من المائعات وإن كثر وبلغ قللا كثيرة بملاقاة النجاسة وإن لم يتغيرا وبأقوى الشرح ما يوافقه (قوله ففيه تفصيل يأتي) أي في باب النجاسة في قول المصنف والأظهر طهارة غسل الخ (قوله ومنه) أي الوارد (فوار أصاب النجس أعلاه) فلا يتنجس أسفله بمتنجس أعلاه كعكسه أسنى ومغنى (قوله أي بوصول النجس) وإن لم يتغير الماء أو كان الواقع مجاورا أو عني عنها في الصلاة فقط كتوب فيه قليل دم اجنبي غير مغلاظ وكثير من نحو برأغيت ومثل الماء القليل كل مانع وإن كثر وجامد لا في رطبنا نعم لو تنجست يده اليسرى مثلا ثم غسل إحدى يديه وشك في المغسول أهويده اليمنى أم اليسرى ثم ادخل اليسرى في مائع لم يتنجس بغمسها كما أفتى به الوالد رحمه الله لأن الأصل طهارته وقد اعتضد باحتمال طهارة اليد اليسرى نهاية زاد المغنى ويعني عما تلقىه الفيران من النجاسة في حياض الأخلية وذرق الطيور الواقع فيها المشقة الاحتراز عن ذلك ما لم يتغير ما ذكره قال ع ش قوله مر أو عني عنها في الصلاة قيد به ثلاثا في مقدمه من أن المعفو عنها لا يتنجس بملاقاتها والحاصل أن ما عني عنه هنا كالذي يدركه الطرف غير ما عني عنه في الصلاة اه (قوله إلا أن فرض الخ) ينبغى أو وقف عن الترشع واتصل الخارج بما فيه لأنه ماء قليل متصل بنجاسة سم على حجج اه ع ش عبارة المغنى ولو وضع كوز على نجاسة وماؤه خارج من أسفله لم يتنجس ما فيه مادام يخرج فان تراجع تنجس كالأوسد بنجس (مهمة) إذا قل ماء البترو تنجس لم يظهر بالنزح لأنه وإن نزح فقعر البتري بقي نجسا وقد تنجس جدران البئر أيضا بالنزح بل بالتكثير كان يترك أو يصب عليه ماء ليكثر ولو كثر الماء وتفتت فيه شيء من نجس كفارة تمعط شعرها فهو طهور ويعسر استعماله باعتراف شيء منه كدلو لإدخاله مما تمعط فينبغى أن يخرج الماء كله ليخرج الشعر معه فإن كانت العين فوارة وتسر نزح الجميع نزح ما يغلب على الظن أن الشعر كله خرج معه فإن اغترف منه قبل النزح ولم يتيقن فيما اغترفه شعره لم يضرا (قوله له) أي للبلاء القليل متعلق بوصول الخ (قوله المخصص) أي المفهوم (قوله مطلقا) أي قليلا أو كثيرا أو جارا ما تغير أم لا (قوله والدليل الخ) أي كمفهوم حديث القلتين (قوله وإنما تنجس المائع الخ) ويلتحق بالمائعات الماء الكثير المتغير بطاهر نهاية قال عميرة فلو زال بعد ذلك فالوجه عدم الطهورية انتهى وعليه فلينظر بم تحصل طهارته ثم رأت في نسخة من عميرة بدل لفظ عدم الخ عود الطهورية اه وهي واضحة ع ش وتقدم في شرح فنجس تفصيل آخر راجعه (قوله لا يشق) هو في كلام غيره بالواو (قوله فيهما) أي في الضعف وعدم المشقة (قوله الملاقاة) اسم مفعول أي ملاقاة النجس كرى أقول عدم بلوغ الملاقاة اسم مفعول فقلتين هو موضوع المسئلة فلا معنى لعدم اشتراط ما يأتي فالظاهر أنه بصيغة اسم الماعل (قوله ولو متنجسا) إلى قوله بحيث يتحرك في النهاية (قوله ومتنجسا) أي لا نجسا كبول بجيرى (قوله أو متغيرا) بنحو عفران مغنى عبارة القلتين (قوله أو متنجسا) أي وخالص الماء قلتان كما يأتي ومر أيضا رشيدى (قوله أو ملحاماتيا أو نأجا الخ) في جدها غايه للماء تسامح (قوله الثلاثة الأول) أي المتنجس والمتغير والمستعمل (قوله وهو شامل) أي الماء في العرف (لأنه أكثره) إلى قوله وينبغي في المغنى (لأنه أكثره) عبارة المغنى والنهاية لزوال العلة هي القلة حتى لو فرق بعد ذلك لم يضرا (قوله ومن بلوغهما الخ) عبارة المغنى ويكتفى بالضم وإن لم يمتزج صاف بكدر لحصول القوة بالضم لكن أن انضما بفتح حاز اعتبارا تسامعه ومكثه زمنيان في التغير لو كان اخذا من فوهم ولو غمس كوز ماء واسع الراس في ماء كمله قلتين وسأواه بان كان الاناء ممتلئا أو امتلا بدخول الماء فيه ومكث قدر ايزول فيه تغير

(قوله إلا أن فرض عود الترشع) ينبغى أو وقف عن الترشع واتصل الخارج بما فيه لأنه حينئذ ماء قليل متصل بنجاسة (قوله بالملاقاة) (فرع) لو تنجست يده اليسرى مثلا ثم غسل إحدى يديه وشك في المغسول أهو اليمنى أم اليسرى ثم ادخل اليسرى في مائع لم تنجس كما أفتى به شيخنا الشهاب الزهلي لأصل طهارته مع الاعتضاد باحتمال طهارة اليسرى انتهى (قوله وهو شامل للمطلق وغيره) ينازع فيه ما ناله عن إمام

مالو كان النجس أو الطاهر بحفرة أو حوض أو نحو ذلك فتح بينهما حازر أو اتسع بحيث يتحرك مافي كل يتحرك الآخر تحركا عفيفا وإن لم يزل كدورة  
أحدهما ومضى زمن يزول فيه تغير لو كان أو بنحو كوز أو اتسع الرأس بحيث يتحرك كما ذكرتم على غشس بما وقد مكث فيه بحيث لو كان مافي متغيراً  
زال تغيره لتقويه به حينئذ بخلاف مالو فقد شرط من ذلك وينبغي في أحواض تلاصقت الاكتفاء (٨٩) يتحرك الملاصق الذي يبلغ

به القلتين دون غيره (فلو  
كوثر بإيراد) ماء (طهور)  
عليه أكثر من النجس كما  
أفهمة المتن لكن بالنسبة  
للضعيف المشروط لكونه  
أكثر كما يعلم ذلك عما ذهب  
إليه أكثر المفسرين في  
ولا تمن تستكثر وإن كان  
التحقيق نظراً للقيام أنه  
نهي عن البذل لطلب الجزء  
مطلقاً (فلم يبلغهما لم يطهر)  
للقلة وبه يعلم أن قولهم أن  
الوارد القليل لا يتنجس  
بملاقاة النجاسة وقولهم  
أن الاناء يطهر حالاً بإرادة  
ماء على جوانبه أي ولو بعد  
أن مكث الماء فيه مدة قبل  
الادارة على ما جزم به غير  
واحد أخذ من كلامهم أي  
لأن إرادته منع تنجسه  
بالملاقاة فلم يضر تأخير  
الادارة عنها لحملها في وارد  
على حكمة أو عينية أزال  
جميع أوصافها بخلاف مالو  
ورد على عينية بقى بعض  
أوصافها كنقطة دم أو ماء  
متنجس ولم يبلغها ثم  
رأيت الأسنوي وغيره  
صرحوا بذلك فافي الجواهر  
وغيرها من أنه لو صب ماء  
بأناء فيه نجس مائع ولم يتغير  
به طهر بالادارة ضعيف

لو كان وأحد الماه من نجس أو مستعمل طهر لأن تقوى أحد الماهين بالآخر لما يحصل بذلك فان فقد شرط من  
ذلك بأن كان ضيق الرأس أو واسعه بحيث يتحرك مافي به يتحرك الآخر تحركا عفيفا لكن لم يكمل الماء قلتين  
أو قل لكن لم يمكن من متنازل فيه التغير لو كان أو مكث لكن لم يساوه الماء لم يطهر اه وبذلك علم مافي  
كلام الشارح من الإيجاز (قوله لو كان النجس أو الطاهر الخ) حق التعبير ليطهر عطف قوله الاتي أو بنحو  
كوز الخ لو كان أحد الماه من النجس والطاهر بحفرة أو حوض والآخر باخر وفتح حازر بينهما (قوله  
و اتسع الخ) أي الفتح وهو وقوله الاتي ومضى الخ عطف على قوله فتح (قوله تحركا عفيفا الخ) الظاهر أنه  
مفعول مطلق لتحرك الآخر لا لتحرك بصرى وجرى عليه أي على كون عفيفا قيدا لتحرك الآخر فقط  
عش والخفي وشيخنا والجري خلافا للحلي والقلوبي حيث اشترطاً تبعاً للبرلسي التحرك العنيف في  
الحرك وما يليه كما مر كله (قوله وإن لم يزل كدورة أحدهما) يعني أن المعتبر في المكثرة الضم والجمع دون  
الخلط حتى لو كان أحد الحوضين صافياً والآخر كدراً وانضما زالت النجاسة من غير توقف على الاختلاط  
المانع من التميز والكدرة كدري (قوله ومضى) أي بعد الفتح وقوله أو بنحو كوز عطف على بحفرة كدري  
(قوله من ذلك) أي من الشروط المذكورة (قوله يتحرك الملاصق الخ) الوجه أن يقال بالاكتماء بتحرك كل  
ملاصق يتحرك ملاصقه وإن لم يتحرك يتحرك بغيره إذا بلغ المجموع قلتين سم واعتمده ع شر والبيجري  
وشيخنا كما مر (قوله من النجس) أي المتنجس (قوله كما فهم) أي كون الوارد أكثر المتن أي قوله كوثر  
(قوله لكن بالنسبة للضعيف الخ) دفع لما يوهمه المتن من اشتراط الاكثرية على القول الراجح أيضا كما يأتي  
عن المغني (قوله كما يعلم ذلك الخ) محل تأمل بصرى ورشيدى (قوله ذلك) أي الأفهام (قوله مطلقاً) أي  
كثيرا كان أو مساوياً أو قليلاً (قوله للقلة) عبارة للمغني والنهاية لأنه ماء قليل فيه نجاسة ولو كان المعهود من الماء  
أن يكون غاسلاً لا مغسولاً اه (قوله وبه يعلم) أي بما في المتن (قوله محلهما) أي القولين مبتدأ وقوله في وارد  
الخ خبره والجملة خبران (قوله أزال جميع أو صافها) أي معها (قوله أو ماء متنجس) أي كما في مسألة المتن  
(قوله ولم يبلغها) أي وإن لم يتغير قول المتن (وقيل طاهر لا طهور) وفي الكفاية وغيرها ما يقتضى أن  
الجمهور على هذا الوجه ولا فرق بين أن يكون ذلك القليل متغيراً أم لا مغنى وقيل هو طهور رد ابنه إلى  
أصله نهاية (قوله كئوب) إلى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله ويجاب عن قياسه الخ) قديقال هذا جواب  
بمحل النزاع لأن قوله دون الماء هو محل النزاع لأن هذا القليل يقول بزوال نجاسة الماء فليتأمل سم أقول  
بل ذلك جواب بالفرق بزوال عين النجاسة في الثوب المتقيس عليه وعدم زوالها في الماء المتقيس (قوله أن  
الضعيف يشترط كونه وارداً الخ) فلما انتفى لكثرة أو الإيراد أو الطهورية أو كان به نجاسة جامدة لم يطهر  
جز ما فيه القيد بشرط للقول بالطهارة لا للقول بعدمها فلوقال فلوم يبلغها لم يطهر وقيل أن كوثر الخ فهو  
طاهر غير طهور كان أولى مغنى (قوله ومنه الخ) يقتضى أن المفقود أكثر من هذا وفيه نظر لأن شرطها أيضا  
أن يسبق بإيجاب أو امر أو نداء وقد سبق هنا بإيجاب سم (قوله أن لا يصدق الخ) عبارة للمغنى أن يكون  
ما بعدهما مغايراً لما قبلها كقولك جاءني رجل لا امرأة بخلاف قولك جاءني رجل لا زيد لأن الرجل يصدق على  
الجرمين في توجيه إطلاق المتغير كثيراً بما لا يضر التغير به فراجع يظهر لك ذلك (قوله يتحرك الملاصق الخ)  
الوجه أن يقال بالاكتماء بتحرك كل ملاصق يتحرك ملاصقه وإن لم يتحرك يتحرك بغيره إذا بلغ المجموع  
قلتين فليتأمل (قوله ويجاب عن قياسه الخ) قديقال هذا جواب محل النزاع لأن قوله دون الماء هو محل  
النزاع لأن هذا القليل يقول بزوال نجاسة الماء فليتأمل (قوله ومنه أن لا يصدق الخ) يقتضى أن المفقود أكثر

(١٣ - شرواني وابن قاسم - أول)

السابق ويجاب عن قياسه بأن الثوب زالت نجاسته بما ورد عليه دون الماء واستفيد من كلامه أن الضعيف يشترط كونه وارداً وطهوراً  
وأكثر أي وأن لا يكون فيه نجس عيني ولا هوائياً سم معنى عبرة فقوله بعض شروط غلطها ومنه أن لا يصدق أحد متعاطفها على الآخر



ظهر اغرابها بعد ما لكونها على صورة الحرف (تنبيه) قيل يؤخذ من كلامهم انه لو صب ماء من انبوب اناء به ماء قليل على سرجين مثلا وصار كالنفو آر الذي اوله بالاناء واخره متصل بالنجس تنجس حتى مافي الاناء كقليل ماء اتصل بعرضه بنجس وفيه نظر حكما واخذ ابل الذي يتجه تشبيهه بالجاري المندفع في صبيب بل هذا الكونه اقوى تدافعا بانصبابه من العلو الى السفلى اولى منه بحكمه انه لا ينجس إلا الماس للنجس دون ما قبله وهذا واضح وإنما الذي يتردد فيه النظر نظير ذلك في المائع أيلحق بالماء فيأذ كر فلا ينجس منه أيضا إلا المتصل بالنجس لا لكون الجارى له تأثير فيه بل لكون ما فيه من الانصباب اقوى مافي الجارى منع تسمية غير الماس متصلا بالنجس او يفرق بان المائع يستوى فيه الجارى وغيره اعتبارا بالتواصل الحسى فيه لضعفه بخلاف الماء كل محتمل لكن كلام الامام الآتى في المبيع قبل قبضه ظاهر في الاول فانه نقل عنهم في زيت افرغ من اناء في اناء اخره (٩٠) قارة ميمته ما وجهه بما يفيد ان ما هو في هوا الظرف الثاني المصوب فيه الصادق

زيد ام أى وهنا الطاهر يصدق على الطهور (قوله ظهر لعرابها الخ) خبر ثان لقوله ولا هنا (قوله لكونها على صورة الحرف) وهي مع ما بعدها صفة لما قبلها نائية ومعنى (قوله به) اى في الاناء وقوله على سرجين متعلق بصيب (قوله وصار) اى الماء المصوب وقوله تنجس جواب لو (قوله وفيه نظر) اى في القبل المذكور (قوله حكما) وهو التنجس (قوله تشبيهه الخ) خبر بل الذي والضمير للماء المصوب من الانبوب وكذا الاشارة في قوله بل هذا وقوله اولى منه اى من الجارى المندفع الخ وقوله بحكمه متعلق باولى وضميره للجارى المذكور (قوله انه لا ينجس الخ) بدل او بيان لحكمه (قوله منه) اى من المائع المصوب على الكيفية السابقة في الماء (قوله لا لكون الجارى) يعنى الجريان وقوله فيه اى في المائع (قوله الاقوى الخ) نعت للانصباب وقوله منع الخ جملة خبر الكون (قوله تسمية الخ) اى في العرف (قوله بالنجس) تنازع فيه الماس ومتصلا (قوله يفرق) عطف على يلحق وقوله يستوى فيه اى في تنجسه بالملاقاة (قوله ظاهر في الاول) اى اللاحق (قوله ما وجهه الخ) من الترجيه والموصول مفعول نقل (قوله الصادق الخ) نعت للماء الخ (قوله في انائه) يعنى في الظرف الاول المصوب منه (قوله وبالقارة) اى في الظرف الثاني وقوله بل هذا اى الاتصال وقوله لا بنجس منه الخ خبر ان (قوله ومع ذلك) اى مع تصريح الزركشى بالفرق بين الماء والمائع الجارى بين (قوله لا فرق هنا) اى بين الماء والمائع في انه لا ينجس الا ملاقى النجس (قوله هنا) اى فيما اذا انصبأ على الكيفية المتقدمة (قوله من الانصباب الخ) الاولى من ان الانصباب الخ (قوله نهر ايته) اى المصنف (قوله انه لا اتصال هنا) اى في الانصباب (قوله واحتجوا الخ) خبر وعارته وقوله في ذلك اى عدم بطلان الصلاة (قوله وبها) اى بغارة مخرج المذهب المذكورة وقوله وصحة الخ عطف على بطلان الخ وقوله بل لكون الخ بدل بما ذكرته وقوله وبيانه اى بيان وجه العلم (قوله وان اتصل) اى الخارج وكذا ضمير اضافته وقوله ولا اى وان لم يمنع الخروج الاضافة (قوله لا فرق بين الماء والمائع الخ) اى المنصبين (قوله مافي الاناء الى الخارج) الانسب العكس (قوله قلندوا ذلك القائل الخ) ليست لفظة ذلك في بعض النسخ المعتمدة المقابلة غير مرة على أصل الشارح (قوله الملحق به) اى بقليل الماء وقوله بملاقاته الضمير للموصول والباء متعلق بصلته وقوله له اى القليل الماء والخ وقوله ايضا اى كالمائع (قوله نظر الخ) مفعول له لقوله زعم الخ (نبراه الى انه) اى الماء قسم له اى المائع قول المتن (ميمته) يجوز فيها التخفيف والتشديد بينهما به قول المتن (لادم لها سائل) بأن لا يكون لها دم أصلا أو لها دم لا يجري (تنبيه) ما لانفس له سائلة اذا اعتدى بالدم كالحلم الكبار التى توجد في الابل ثم وقع في الماء لا ينجسه بمجرد الوقوع فان مكث في الماء حتى انشق جوفه

باتصاله بما في انائه وبالقارة بل هذا هو المتبادر من صيب مائع اناء في اناء آخر لا ينجس منه إلا ملاقيا وجهه ما قدمته من انه لم يوجد فيه حقيقة الاتصال العرفي ثم رأيت الزركشى صرح في قواعده بان الجرية من المائع الجارى اذا وقع بها نجس صار كله نجسا بخلاف الماء ومع ذلك الذى يتجه انه لا فرق هنا لما تقرر من الانصباب هنا الاقوى مافي الجارى الى آخره ثم رأيت في شرح المذهب صرح نقلا عن الاصحاب بما ذكرته انه لا اتصال هنا في ماء ولا مائع وعبارته بعد ان قرر ان المصلى لو جرح فخرج دمه يتدفق ولو ثالبشرة قليلا لم تبطل صلاته واحتجوا بالحديث الحسن في ذلك قالوا ولان المنفصل عن البشرة لا يضاف اليها وإن كان بعض الدم متصلا

بعضه ولهذا لو صب الماء من ابريق على نجاسة واتصل طرف الماء بالنجاسة لم يحكم بنجاسة الماء الذى في الابريق وإن كان وخرج بعضه متصلا ببعض اى حسا لا حكما انتهت بها علم بطلان ما قيل يؤخذ من كلامهم الى اخره وصحة ما ذكرته بل لكون ما فيه من الانصباب الى آخره وبيانه انهم جزوا بان المنفصل عن السى لا يضاف اليه وان تو اصل بعضه ببعض حتى اتصل أوله بما في الابريق واخره بالنجس فالخروج من الابريق منع اضافة الخارج منه لما فيه ماء كان او مائعا لم يتأثر ما فيه بالخارج المتصل بالنجاسة وان اتصل بما فيه ايضا لما تقرر ان هذا الاتصال لا عبرة به مع كون العرف قطع اضافة اليه كما ذكره والالم بعض عن ذلك الدم فيما اذا اتصل بدم كثير في الارض مثلا وبقياسهم مسئلة الدم على مسئلة الماء علم انهم مصرحون بانه لا فرق بين الماء والمائع في عدم اضافة مافي الماء الى الخارج عنه فتأمل ذلك فانه مهم وقد غفل عنه كثيرون قلندوا ذلك القائل انه يؤخذ من كلامهم النجاسة (ويستثنى) بما ينجس قليل الماء الملحق به كبير غيره وقليله بملاقاته له فالخلاف الآتى في الماء ايضا خلافا لمن زعم ان المتن يوجب تخصيصه بالمائع نظرا الى انه قسم له عند التسمية وغفلة عن الاستثنى منه (لادم لها)

وخرج منه الدم احتمل أن ينجس لأنه إنما عني عن الحيوان دون الدم ويحتمل أنه يعني عنه مطلقا وهو الوجه كما يعني عما في بطنه من الروث إذا ذاب واختلط بالما لم يغير وكذلك ما على منفذه من النجاسة نهاية وفي الكردى عن الشارع في حاشية التحفة ما نصه ولا عبرة بدم بمصه من بدن آخر كدم نحو برغوث وقل اه (قوله أى لجنسها) فلو كانت مما يسيل دمه السكن لادم فيها أو فيها دم لا يسيل لصغر ما فلها حكم ما يسيل دمه ما غنى زاد الكردى وإن كانت من جنس ما لا يسيل دمه لكن وجد في بعض أفراد دم يسيل فله حكم ما لا يسيل دمه فلا ينجس اه (قوله وزنبور) بضم الزاى (قوله وسام أبرص) وهو من كبار الوزغ كما في القاموس كردى عبارة شيخنا الوزغ بالتحريك والكبير منه سام أبرص اه (قوله للغزالي) أفر شيخ الاسلام والنهاية والمغنى كلام الغزالي بصري زاد الكردى وغيرهم اه عبارة النهاية ولو شككنا في كونها مما يسيل دمه امتحن بجرح شئ من جنسها للحاجة كما قاله الغزالي في فتاويه اه قال البجيرمى أى بفرد من أفراد جنسها ومحل إذا وجدت فإن لم توجد فالذى قاله سم أن المتجه العفو كما وافق الجمال الرملى عليه لأن الأصل الطهارة وقال عرش بعد نقل كلام سم وقد توقف فيه لأن الأصل في النجاسة التنجيس وإن لم يكن لازما وسقوطه رخصة لا يصرح اليها إلا ليقين اه واستقرب المحلى الحكم بالنجاسة في هذه المسئلة اه عبارة عرش قوله مر امتحن بجرح شئ من جنسها الخ ويكفى في ذلك جرح واحدة وفي سم في حاشية البهجة قوله فيجرح للحاجة يتجه أن له الأعراض عن الجرح والعمل بالطهارة حيث احتمل أنه مما لا يسيل دمه لأن الطهارة هي الأصل ولا تنجس بالشك انتهى (قوله ووجهها) أى والرفع تبعا لمحل اسم لا البعيدة. النصب تبعا لمحل القريب (قوله واعتراض للفواصل الخ) عبارة ابن عبدالحق قوله لادم لها سائل قال في شرح المذهب بالفتح والنصب والرفع فيهما واعتراض بانتفاء الاتصال المشترط في الفتح وأقول الذى يظهر من كلامهم أن اشتراط الاتصال في الفتح إنما هو على القول بأن فتحه فتحة بناء ما إذا قلنا بأنها فتحة أعراب وان ترك التنوين للشاك فلا لا تنفأ علة البناء بالفصل على الأول من تركبه مع اسم لا قبل دخولها بخلافه على الثاني فيمكن أن يكون كلام الشيخ مبنيًا عليه فليتامل انتهت عرش قول المتن (فلا تنجس مائعا) أى وإن تقطعت فيه وخرج فيه دمها وروثها على الوجه سم وتقدم عن النهاية مثله قول المتن (مائعا) ماء وغيره مغنى (قوله بملاقاتها الخ) متعلق بقول المصنف فلا تنجس (قوله إذا لم تغيره) فإن غيرته المية لكثرتها وأن زال تغيره بعد ذلك من المائع والماء القابل مع بقائه على قلته نجسته نهاية ومغنى زاد سم (فرع) حيث لم يتنجس المائع بالمية المذكورة لم يجز أكلها معه كما سياتى في الاطعمة لكنه مشكل في نحو نمل اختلط بعسل وشق تخليصه اه ومال الشارع في شرح بأفضل الى عود الطهارة بزوال التغير قال الكردى في حاشيته وأراض في شرح الارشاد عبارة فتح الجواد فيه احتمالا لشيخنا والأقرب عود الطهارة اه (على المشهور) فائدة لا يجب غسل البيضة والولد إذا خرجا من الفرج وظاهر أن محله إذا لم

من هذا وفيه نظر لأن شرطها أيضا أن تسبق بإيجاب أو امر أو نداء وقد سبق هنا بالإيجاب (قوله خلافا للغزالي) يتشكل على الغزالي أن جرح هذا الفرد لا يقيدها بجنسها مما يسيل دمه مع أن العبرة بالجنس (قوله فلا تنجس مائعا) أى وإن تقطعت وخرج فيه دمها وروثها على الوجه (قوله فلا اعتراض عليه) بقى أن يجرد ما قرره لا يدفع الاعتراض بأن المتبادر من المائع قسيم الماء فلا تفيد عبارته حكم الماء والجواب أن المراد بالاستثناء صريح في شمول المائع هنا للماء لأن المائع غير الماء لم يتقدم له ذكر والاستثناء يتوقف على مستثنى منه ولم يتقدم إلا ذكر الماء فيجب أن يكون المائع شاملا للماء ليتأتى الاستثناء في التعبير به بيان حكم الماء فصيح الاستثناء زيادة حكم المائع وفي ذلك إشارة إلى أن حكم المائع قليل أو كثير أحكم الماء القليل في التنجس بالملاقاة حيث سوى بينهما في هذا الاستثناء فان ذلك فرع استوائهما في المستثنى منه (فرع) حيث لم يتنجس المائع بالمية المذكورة لم يجز أكلها معه كما سياتى في الاطعمة لكنه مشكل في نحو نمل اختلط بعسل وشق تخليصه (قوله إذا لم تغيره) أى فإن غيرته نجس فإن زال تغيره فهل تعود الطهارة

أى لجنسها (سائل) عند شق عضو منها في حياتها كذباب وبعوض وقل وبراغيث وخنافس وبق وعقرب ووزغ وبنات وردان وزنبور وسام أبرص لاحية وسلحفاة وضفدع ولوشك في شئ. أيسيل دمه أولا لم يجرح فيها يظهر خلافا للغزالي كما بينته في شرح الارشاد وغيره بل له حكم ما لا يسيل دمه (تنبيه) جوز في المجموع في سائل الرفع والنصب ووجهها ظاهر والفتح واعتراض للفواصل بما بسطت رده في شرح العباب فراجعه فانه مهم (فلا تنجس) رطبا (مائعا) كان أو غيره كثوب وآثر المائع لموافقته للشراب الآتى في الخبر لا للتخصيص به فلا اعتراض عليه بملاقاتها إذا لم تغيره (على المشهور)

يكن معيار طوبة نجسة انتهى روض وشرحه اه ع ش (قوله للخبر الصحيح) ولشقة الاحترار عنها نهاية  
ومعنى (قوله فان في احد جناحيه داء) اي وهو اليسار خطيب وعليه فلو قطع جناحها الايسر لا يندب غمسها  
لاقتفاء العلة بل قياس ما هو المعتمد من حرمة غمس غير الذباب حرمة غمس هذه الان لفوات العلة المقتضية  
للغمس ع ش وقوله جناحها الايسر اي او جناحاه كما في سم عن بعضهم (قوله وانه يتقى الخ) بكسر  
الهمزة اي يجعله رقاية اي يعتمد عليه في الوقوع بجيرى (قوله فيه هذا) من تنمة الحديث بصرى (قوله  
وغمسه الخ) بيان لوجه دلالة الحديث على المدعى من عدم التنجس (قوله) وقيس بالذباب الخ) أى في عدمها  
لا في الغمس بجيرى (قوله بل طهارتها) اي الميتة وكان الاولى بل عدمها (قوله فكانت الا ناطقة به) اي بعدم  
الدم المتعفن وقوله اولى من الا ناطقة بعموم الوقوع كرددى (قوله ومع ذلك) اي استثناء تلك الميتات عن  
التنجس لا بد من رعاية ذلك اي المانع بحفظه عنها قاله السكردى ويظهر بل يتعين بدليل ما بعده ان المعنى  
ومع اولى الا ناطقة بعدم الدم المتعفن لا بد من رعاية عموم الوقوع والحاجة (قوله اذ لو طرح الخ) اي ان  
لم يحى قبل وصوله اليه ولا لم ينجسه باعتباره اجماله الوصول دون الالتقاء ببق ما لو طرح ميتا ثم أحى ثم مات هل  
ينجس ام لا فيه نظر والا فرب الاول ويحتمل الثاني ع ش واعتمد شيخنا الثاني عبارته فان طرح الميتة  
حية ولو مات قبل وصولها اليه او ميتة فاحييت قبل وصولها اليه لم تضر في الحالتين على الراجح ولو ماتت في الثانية  
قبل وصولها اليه فتكون طرح ميتة وصلت ميتة لكن احيت بينهما فلا تضر ايضا على المعتمد خلافا لما  
قاله الشبراملسى ولو وجدت في الماء وشك في انها وقعت بنفسها او طرحت فيه فهل يعنى عنها اولا والذي  
اجاب به الرملى عدم العفو لانه رخصة فلا يصار اليها الا ليقين وبعضهم اجاب بالعفو عملا بالاصل المتقدم اه  
ثم اشار في بحث ما لا يدركه طرف الى ترجيح الثاني بما نصه ولو شك هل يدركها الطرف اولا عنى عنها عملا  
بالاصل كما قاله ابن حجر ومقتضى ما تقدم عن الرملى عدم العفو اه (قوله فيه) اي فى المانع وقوله من ذلك  
اي مما لا دم الخ بصرى (قوله نجس) ظاهره ولو كان الطرح سهوا وينبغى انه كما يضر طرح الميت في المانع  
يضر طرح المانع على الميت في نحو انا، لكن لو جعل كون الميت في الاناء فطرح المانع فيه فهل يتنجس  
فيه نظرو لا يبعد انه لا يتنجس اذا كان الطرح لحاجة لكن قضية ضرر الطرح بلا قصد الضرر هنا واما لو  
كانت في زيت نحو القنديل واحتاج الى زيادته فوجه انه لا يضر لاقاء الزيادة لان ذلك مما يشق سم افول  
سيد كر الشارح عن الزركشى ما يفيد السكردى عن الحاشية ما يصرح بذلك وقوله ولو كان الطرح  
سهوا يأتى عن المغنى خلافا (قوله لكن من جنسه) اي المكلف لكن افق شيخنا الشهاب الرملى بانه يضر  
طرح الحيوان ولو غير مميز وبهيمه سم واعتمده النهاية وتبعه شيخنا واعتمد المغنى انه لو طرحها غير مميز  
يضر كما يأتى (قوله المطروح) ضبب بينه وبين الطارح سم (قوله على ما اقتضاه الخ) بأتى عن النهاية

لان هذه النجاسة لا تنجس بمجرد الملاقة بل بشرط التغير وقد زال أو لا تعود لان القلب حيث ينجس  
لا يظهر بدون السكندرة فيه نظرا والثاني هو ظاهر كلامهم فليتأمل (قوله في الحديث الشر يف فانه يقدم السم  
الخ) قال بعضهم قضية التعليل في الحديث انه اذا قطع جناحاه اراحدهما لا يغمس لاقتفاء العلة المقتضية  
للغمس واحتمال ان الجراح الباقي في الصورة الزانية هو الذى فيه الداء اه (قوله اذ لو طرح فيه ميت من ذلك  
نجس) ظاهره ولو كان الطرح سهوا ويؤخذ من ذلك انه لو امسك ذبابة متنجسة والصقها بنحو ثوبه او  
ألقاها في مائع تنجس نرح م وينبغى انه كما يضر طرح الميت في المائع يضر طرح المائع على  
الميت في نحو انا، لكن لو جعل كون الميت في الاناء وطرح المائع فيه فهل يتنجس فيه نظرو لا يبعد انه  
لا يتنجس اذا كان الطرح لحاجة لكن قضية ضرر الطرح بلا قصد الضرر هنا واما لو كانت في زيت  
نحو القنديل واحتاج الى زيادته فالوجه انه لا يضر لاقاء الزيادة في القنديل وإن علم انها فيه ولا يكلف  
إخراجها قبل اقاء الزيادة لان ذلك مما يشق (قوله لكن من جنسه) اي المكلف افق شيخنا الشهاب  
الرملى بانه يضر طرح الحيوان ولو غير مميز وبهيمه (قوله أو المطروح) ضبب بينه وبين الطارح

للخبر الصحيح إذا وقع  
الذباب في شراب أحدكم  
فليغمسه كله ثم لينزعه  
فان في أحد جناحيه داء  
وفي الآخر شفاء وفي  
رواية صحيحة وأنه يتقى  
بجناحه الذى فيه الداء  
وفي أخرى أجد جناحي  
الذباب سم والآخر شفاء  
فاذا وقع في الطعام فامقلوه  
أى اغمسوه فيه فانه يقدم  
السم ويؤخر الشفاء وغمسه  
يؤدى الى موته لاسيما في  
الحار فلو نجس لم يأمر به  
وقيس بالذباب غيره من  
كل ما ليس فيه دم متعفن  
وإن لم يعم وقوعه لأن  
عدم الدم المتعفن يقتضى  
خمة النجاسة بل طهارتها  
عند جماعة كالغفال فكانت  
الاناطة به أولى ومع  
ذلك لا بد من رعاية  
ذاك اذ لو طرح فيه  
ميت من ذلك نجس اذ  
لا حاجة حينئذ وإن كان  
الطارح غير مكلف  
لكن من جنسه أو  
المطروح ماء أو مائما  
هى فيه على ما اقتضاه  
إطلاقهم

إلا أن يقال يغتفر في الشيء  
 تابعا ما لا يغتفر فيه مقصودا  
 ويؤيده ما مر في وضع المتغير  
 بما لا يضر على غيره فغيره  
 ولا ينافي الأول عدم تأثير  
 إخراجها وإن تعددت بتحو  
 أصبع واحد مع أن فيه  
 ملاقاتها قصدا لوضوح  
 الفرق فانه هنا محتاج بل  
 مضطر لإخراجها وبللها  
 طاهر فلا موجب للتنجيس  
 وشم عين النجاسة وقعت  
 بفعل لا ضرورة إليه فأثرت  
 ويؤيد ذلك قول الزركشي  
 ينبغي أن يستثنى من ضرر  
 المطروح ما يحتاج إليه  
 كوضع لحم مدود في قدر  
 الطبخ فقد صرح الدارمي  
 بأنه لا ينجس على الأصح اه  
 ويؤخذ منه رد ما توهم انه  
 لا يضر الطرح بلا قصد  
 مطلقا إذ لو أرادوا هذا لم  
 يصح ذلك الاستثناء فتأمل  
 ولا ينافي ذلك قول غير  
 واحد لو طرحت فيه قصدا  
 ضرر جز ما لأن القصد قيد  
 للجزم لا لاصل الحكم كما  
 هو واضح نعم لو أخرجها  
 بأصبعه مثلا فسقطت منه  
 بغير اختياره لم يضر

والمغنى ما يؤيده (قوله) إلا أن يقال يغتفر في الشيء تابعا الخ) أي فلا يضر الطرح حينئذ هو ظاهر إن كان  
 المقصود طرح المائع الذي هو فيه فإن كان المقصود طرحها فبوجه الضرر وإن كان المقصود طرحها فلا  
 يبعد أيضا الضرر ويتردد النظر فيما إذا لم يكن له قصد ويحتمل أن يقال فيه إن كان في محل الحاجة إلى ضم  
 أحد المائعين إلى الآخر لم يضر وكذا إن لم يكن لأنها تابعة ولم يقصد طرحها بخصوصها سم أقول هذا أي  
 قوله وكذا الخ لا ينقص عن الطرح سهوا كما هو ظاهر وقدم عنه ويأتي في الشارح أن الطرح سهوا يضر  
 ولعل ما اقتضاه كلامه هنا من عدم ضرره أي الطرح سهوا هو الراجح وفاقا للمغنى (قوله) ويؤيده) أي اعتقار  
 التابع (قوله) ما مر الخ) يؤخذ من ذلك أن قياس الضرر هناك الذي اعتمده شيخنا الشهاب الرملي أي  
 وولده والمغنى الضرر هناك الوجه على هذا اعتقار ما يحتاج إليه كالأرادة أن يضع لحاجة في قندبل فيه ماء  
 أو دهن دهننا أو ماء فيه تلك الميئة فليتنامل على أن المتجه الفرق على طريق شيخنا سم (قوله) الأول) أي  
 ما اقتضاه إطلاقهم من ضرر طرح ما هي فيه (قوله) عدم تأثير) إلى قوله لوضوح الفرق في المغنى والتهابة  
 (قوله) بنحو أصبع) أي كمدود لا يتنجس الأصبع ولا العود وانظر لودعت الحاجة لتعدد الأصبع اه سم  
 أقول المدار على الحاجة كما يأتي عن الكردى عن الحاشية (قوله) مع أن فيه) أي في الإخراج وقوله ملاقاتها أي  
 ملاقة نحو الأصبع المنزوع به للميئة المذكورة (قوله) ويؤيد ذلك) أي الفرق وقال الكردى أي عدم  
 المناقاة اه (قوله) قول الزركشي الخ) يجوز أن يكون كلام الزركشي مفروضا فيما لو طرح مع العلم به  
 لكن الحاجة والكلام المعبر عنه بقوله غير واحد مفروضا فيما لو طرح مصاحبه مع الغفلة عن وجوده فيه  
 أي فيغتفر مطلقا ولا تنافي بين هذين فلا يتم (قوله) ويؤخذ الخ) بصري (قوله) مدود) من الأفعال أو التفعيل  
 وفي القاموس داد الطعام يداد دودا وادادود ودوديد صار فيه الدود (قوله) ويؤخذ منه) أي من قول  
 الزركشي كردى (قوله) انه لا يضر الطرح بلا قصد الخ) اعتمده المغنى عبارته فان غيرته الميئة لكثرة تهاو  
 طرحت فيه دمه وها قد تنجس جز ما كما جزم به الشرح والحاوي الصغيرين ومفهوم قولهما أي  
 الشرح والحاوي الصغيرين بعد موتها قصدا انه لو طرحها شخص بلا قصد او قصد طرحها على مكان آخر  
 فوفعت في المائع أو أخذ الميئة ليخرجها فوفعت فيه بعد فعلها من غير قصد إلى مياها فيه من غير تقصير بل  
 قصدا إخراجها فوفعت فيه بغير اختياره أو طرحها من لا يميز أو قصد طرحها فيه فوفعت فيه وهي حية فماتت  
 فيه انه لا يضر وهو كذلك اه (قوله) مطلقا) أي سواء كان مع الاحتياج أم لا كردى أي وسواء كان  
 منشؤها من المائع أو لا والطراح مكلما ولا (قوله) إذ لو أراد هذا الخ) فيه تأمل سم أي لجواز كون الاستثناء  
 في كلام الزركشي مفروضا فيما لو طرح مع العلم قصدا لكن الحاجة أي كإسار عن البصري (قوله) ولا ينافي  
 ذلك) أي الرد سم كردى (قوله) قول غير واحد) أي كالشرح والحاوي الصغيرين كما مر عن المغنى مع  
 جملة القصد قيد الأصل الحكم أي الضرر (قوله) لا لاصل الحكم) إلى قوله ولا أثر في النهاية ما يوافقه (قوله) نعم  
 (قوله) إلا أن يقال يغتفر في الشيء تابعا ما لا يغتفر فيه مقصودا) أي فلا يضر الطرح حينئذ هو ظاهر  
 إن كان المقصود طرح المائع الذي هو فيه فإن كان المقصود طرحها فبوجه الضرر وإن كان المقصود  
 طرحها فلا يبعد أيضا الضرر لانه طرحها قصدا وطرحتها معها لا ينافي ذلك ويتردد النظر فيما إذا  
 لم يكن له قصد ويحتمل أن يقال فيه إن كان في محل الحاجة إلى ضم أحد المائعين إلى الآخر لم يضر وكذا  
 إن لم يكن لأنها تابعة ولم يقصد طرحها بخصوصها (فرع) لو طرحها حية فماتت قبل وصولها للمائع  
 أو ميئته خيبت قبل وصولها إليه فبوجه فاقا لبعض مشايخنا أنها لا تنجس في الحالين (قوله) ويؤيده  
 ما مر الخ) يؤخذ من ذلك أن قياس الضرر هناك الذي اعتمده شيخنا الشهاب الرملي الضرر هناك الوجه  
 على هذا اعتقار ما يحتاج إليه كالأرادة أن يضع لحاجة في قندبل فيه ماء أو دهن دهننا أو ماء فيه تلك الميئة  
 فليتنامل على أن المتجه الفرق على طريق شيخنا (قوله) بنحو أصبع) أي أو عود ولا يتنجس الأصبع ولا العود  
 وانظر لودعت الحاجة لتعدد الأصبع (قوله) إذ لو أرادوا هذا الخ) فيه تأمل (قوله) ولا ينافي ذلك) ضبب بينه

إلى قوله أو الميتة في المغني (قوله وكذا لو صفي ما هي فيه الخ) أي ولا يضر طرح المائع في الحرمة على المجتمع فيه من الميتات الحاصلة من تصفية مائع سابقة لكن هذا ظاهر مع تواصل الصب وكذا مع تفاصله عادة فلو فصل بنحو يوم مثلاً ثم صب في الخرقه مع بقاء الميتات المجتمعة من التصفية السابقة فلما بعد الضرر إذ لا يشق تنظيف الخرقه منها قبل الصب والحالة ما ذكر فلا حاجة إلى العفو ومن هنا يعلم أنه كما يضر طرحها على المائع يضر طرح المائع عليها في غير ما ذكر من نحو التصفية وظاهره وإن جهلها سم على حجج اه عش (قوله وكذا الخ) أي لا يضر (قوله إذ لا طرح الخ) عبارة النهاية والمغني لأنه يضع المائع وفيه الميتة متصلة به ثم يتصفى منها المائع وتبقى هي منفردة لأنه طرح الميتة في المائع اه ومن توجيههما بقولها لأنه طرح الميتة الخ يؤخذ أنه لو طرحها معه على مائع آخر ضرر وهو ما سبق في الشرح عن مقتضى إطلاق الأصحاب فتدكر بصري (قوله نحو الريح) أي كالبيهمة وفاقاً للمغني وخلافاً للنهاية (قوله مطلقاً) أي سواء كان نشؤه منه أم لا وسواء أمت فيه بعد ذلك أم لا نهاية (قوله أو الميتة الخ) خلافاً للصنيع المغني وصريح النهاية عبارة وحاصل المعتمد في ذلك كما اقتضاه كلام البهجة منطوقاً ومفهوماً واعتمده الوالد رحمه الله تعالى وافق به أنها ان طرحت حية لم يضر سواء كان نشؤه هامة أم لا وسواء أمت فيه بعد ذلك أم لا إن لم تغيره وإن طرحت ضرر سواء كان نشؤه هامة أم لا وإن وقعها بنفسها لا يضر مطلقاً فيعني عنه كما يعني عما يقع بالريح وإن كان ميتاً ولم يكن نشؤه منه إن لم يغيره وليس الصبي ولو غير مميز والبهمة كالريح كما افق به الوالد رحمه الله تعالى لأن لها اختياراً في الجلالة اه وقوله ولو غير مميز وفاقاً للشارح وخلافاً للمغني وقوله والبهمة خلافاً لها كما مر كله (قوله نشؤها) بفتح النون وضم الهمزة كركى وعش (قوله كما هو الخ) أي عدم ضرر طرح الميتة التي الخ كركى (أقوله أي من جنسه) أي وإن لم تكن من ذلك الفرد سم عبارة الكركى عن حاشية الشارح على تحفته المراد الجنس فماتاً في طعام ومات فيه ثم أخرج وأعيد في ذلك الطعام أو غيره من بقية الاطعمة لا يضر ومنها الماء كما يصرح به بعض عبارات حيث مثلت لذلك بدو دخل طرح في ماء قليل اه (قوله مطلقاً) أي نشأت من المطروح فيه أم لا (قوله وعبارة المجموع الخ) تأييد لقوله والميتة التي الخ قوله هذا الحيوان أي الذي نشأ من جنس مائع مات فيه وقوله في ماء غير هاء من جنسه كركى (أي في الحيوان الاجنبي) أي في الحيوان الذي مات في مائع لم ينشأ من جنسه (قوله وهذا) أي عدم ضرر الحيوان الاجنبي الذي وقع بنفسه (قوله في الطريقتين) لعله أراد بهما المشهور ومقابله (قوله جمع من محقق المتأخرين) منهم شيخ الاسلام وتبعه على ذلك الشهاب الردي والذهبي والشمس الشربيني بصري ومعلوم بما قدمته أنهم وافقوا الشارح في أصل التفصيل لا في شخصه (قوله وجري أكثرهم على أن المطروحة الخ) عبارة الكركى على شرح بافضل اطلق كثير من ضرر الطرح واستثنى الجلال الرمي بالريح فلا يضر طرحه وزاد الشارح في التحفة طرح البيهمة فلا يضر واعتمد الطبري والخطيب الشربيني أنه إذا طرح حياً غير مميز لم يضر وزاد الخطيب أنه لو طرح حياً شخص لا عهد أو قصد طرحها على مكان فوقعت في المائع لا يضر وجري البلقيني على عدم ضرر الطرح مطلقاً وظاهر كلام الشارح في طرح العباب اعتماداً في حاشيته على تحفته بعد كلام طويل ما يصح واعلم أنك إذا تأملت جميع ما تقدم ذكره من أن ما من صورة من صور ما لا دمل سائل طرح أو لا منشؤه من الماء أو لا إلا وفيها خلاف في التجهيز وعنه لكن تارة تقوى الخلاف وتارة لا وفي هذا رخصة عظيمة في العفو عن سائر هذه الصور ما اعتمد على مقابله وإن وقع له شيء من ذلك ولم يجد تطهارة

وكذا لو صفي ماء هي فيه من خرقه على مائع آخر إذ لا طرح هنا أصلاً ولا أثر لطرح نحو الريح كما هو ظاهر لأنه ليس من جنس المكلفين ولا لطرح الحي مطلقاً أو الميتة التي نشؤها منه كما هو ظاهر كلامهما أي من جنسه وفرض كلامهما في حي طرح فيها نشؤه منه ثم مات فيه بدليل كلام التهذيب ممنوع إذ طرحها حية لا يضر مطلقاً وعبارة المجموع قال أصحابنا فإن أخرج هذا الحيوان مما مات فيه وألقى في مائع غيره أورد إليه فهل يتجنس فيه القولان في الحيوان الاجنبي أي الذي وقع بنفسه وهذا متفق عليه في الطريقتين أنه لا يضر اه فتأمل له ليندفع به ما للكثيرين هنا (تنبيه) ما ذكرته من التفصيل في المطروحة هو ما عليه جمع من محقق المتأخرين وجري أكثرهم على أن المطروحة

ما وقع فيه أو لا يحمل أكله إلا على ضعيف جاز له تقليده بشرطه هذا كله بناء على القول بنجاسة ميتته أما على رأي جماعة أنها ظاهرة فلا إشكال في جواز تقليد القائلين بذلك وعلى الراجح السابق في المطروح استثنى الدارمي ما يحتاج لطرحه كوضع لحم مدود في قدر الطيخ فأت معه مدود فلا ينجسه على أصح القولين مع أنه طرحه ويقاس بذلك سائر صور الحاجة انتهى كلام الكردى (قوله مطلقاً) أى عمداً أو سهواً من جنس المكلف أو غيره نشأت من المانع أولاً (قوله ما في ذلك) أى فى كل من الإطلاقين (قوله بل قيل يمنع الخ) قضية صنيع النهاية اختصاص النذب بالذباب والحرمة بالنحل (قوله لا يأتى فى غيره) أى لا تنفاه المعنى الذى لا جله طلب غمس الذباب وهو مقاومة الدواء الدائمة (قوله والوجه ما ذكرته) أى منع غمس غير الذباب عبارة الزيادة الغمس خاص بالذباب أما غيره فيحرم غمسه لأنه يؤدى إلى إهلاكه انتهت اه ع ش قال فى النهاية ومحل جواز الغمس والاستحباب إذا لم يغلب على الظن التغيير به أى بأن يموت به وبغيره وإلا حرم لما فيه من إضاعة المال اه زاد سم على صاحبه وهذا فى غير الماء القليل أخذ من عدم حرمة البول فيه وكذا فيه إذا أدى إلى تضييع بالنجاسة اه (قوله والنحل) عبارة القاموس والنحل ذباب العسل واحدها بهاء اه أى مفرد لها تحلة بالتاء أو قيانوس (قوله وما هنا) أى التعبير بالمشهور (قوله مع هذا الخبر) أى إذا وقع الذباب الخ قول المتن (يحس لا يدركه الخ) فإن قيل كيف يتصور العلم بوجوده أجيب بما إذا علف الذباب على نجس رطب ثم وقع فى ماء قليل أو مائع فانه لا ينجس مع أنه علق فى رجله نجاسة لا يدركها الطرف ويمكن تصويره أيضاً بما إذا رآه قوى البصر دون معتدله فانه لا ينجس أيضاً شيخنا وبجيرى (قوله غير مغلظ) وفاقا للشيخ الاسلام واعتمد النهاية والمعنى أنه لا فرق بين المغلظ وغيره (قوله ليس بفعله) وفاقا للنهاية عبارة ولورأى ذبابة على نجاسة أى رطبة فامسكها حتى الصقها بيده أو ثوبه أو طرحتها فى نحو ماء قليل اتجه التنجيس قياساً على ما لو أتى ما لا نفس له سائلة ميتة فى ذلك اه وبه يعلم ما فى حاشية شيخنا وبجيرى من أن ابن حجر قيد العفو بما إذا لم يكن بفعله وظاهر كلام الرملى إلا أن يحمل قوله وظاهر كلام الرملى على ما فى غير النهاية عبارة الكردى على شرح بافضل قوله ولم يحصل بفعله كذلك التحفة وغيرها واعتمده الزيادة وجزم به الحلبي ونقل سم على المنهج عن الجلال الرملى أنه ارتضى العفو وإن حصل بفعله وقال القليوبى سواء وقع بنفسه أو بفعل فاعل ولو قصد إبدليل إطلاقة مع التفصيل فى الميتة وبعضهم قيده بما إذا لم يكن عن قصد انتهى وعبر الشارح فى الامداد بقوله ولم يحصل بفعله كما يحبه الزركشى لكن ينازع فيه العفو عن قليل دم نحو القملة المقتولة قصداً إلا أن يفرق بأن ذلك يحتاج إليه بخلاف هذا انتهى وفيما نقله عن سم مامر (قوله لقلته) كقطة بول وخرمو ما يتعلق بنحو رجل ذبابة عند الوقوع فى النجاسة فيعفى عن ذلك فى الماء وغيره مخفى ونهاية (قوله أى بصر) إلى الماتن فى النهاية والمعنى الإقوله لو واجتمع إلى رطبا (قوله أى بصر معتدل) أى من غير واسطة الشمس فلو بى عبارة النهاية والعبرة بكونه لا يرى للبصر المعتدل مع عدم مانع فلورأى قوى النظر ما لا يراه غيره قال الزركشى فالظاهر العفو وكفى نداه الجمعية نعم يظهر فيما لا يدركه البصر المعتدل فى الظل ويدركه بواسطة الشمس أنه لا أثر لادراكه بواسطتها لكونها تزدى التجلى فاشبهت رؤيته حيث تدركه حديد البصر اه (قوله مع فرض مخالفته الخ) علم بذلك أن بسير الدم ونحوه مما لا يعنى عن قلبه إذا وقع على ثوب أحمر وكان بحيث لو قدر أنه أبيض رؤى لم يعف عنه وإن لم ير على الأحمر نهاية قال ع ش قوله مرءى لا يعنى عن قلبه أى كعدم المنفذ أو دم اختلط بغيره فلا يقال إن بسير الدم يعفى عنه ثم الكلام الفرد (قوله نذب غمس الذباب الخ) محل جواز الغمس أو ندبه إذا لم يغلب على ظنه التغيير به أى بأن يموت به وبغيره وإلا حرم لما فيه من اتلاف المال وهذا فى غير الماء القليل أخذ من عموم حرمة البول فيه وكذا فيه إذا أدى إلى تضييع بالنجاسة والفرق أن البول فى الماء القليل وإن كان فيه اتلاف أن مظنة الحاجة لدفع الضرر الظاهر المحرّب منه بخلاف الغمس المذكور وإن نذب مرءى (قوله غير مغلظ) كذا قيد خوائف (قوله

تضر مطلقاً وجمع منهم البليغى وغيره ودل عليه كلام تنقيح المصنف أنه لا يضر الطرح مطلقاً وينت ما فى ذلك فى شرح العباب (تنبيه آخر) يظهر من الخبر السابق نذب غمس الذباب لدفع ضرره وظاهر أن ذلك لا يأتى فى غيره بل لو قيل بمنعه فإن فيه تعدياً بلا حاجة لم يبعد ثم رأيت الدميرى صرح بالنذب وتعميمه قال لأن الكل يسمى ذباباً لغة إلا النحل لحرمة قتله اه والوجه ما ذكرته وتلك التسمية شاذة على أنه لم يعول عليها فى القاموس وعبارته والذباب معروف والنحل وعربى الروضة بالآظهر وما هنا أولى إذ لا قوة للخلاف مع هذا الخبر (وكذا) يستثنى (فى قول نجس) غير مغلظ وليس بفعله على الوجه (لا يدركه) لقلته ولو احتمالاً بأن شك أدركه أو لا فيما يظهر عملاً بالأصل (طرف) أى بصر معتدل مع فرض مخالفة لون الواقع عليه له

فما لو فرض بالفعل وخالف ما لو اتفق انه لم يفرض أصلاً وشك في كونه يدركه الطرف أو لا لم يضر للشك في  
 النجاسة به ونحن لا نتجس مع الشك اه (قوله فلا يتجس الخ) ولو وقع الذباب على دم ثم طار ووقع على نحو  
 ثوب اتجه العفو جزماً لا إذا قلنا بالعفو في الدم المشاهد قلان نقول به فيما يشاهد منه بطريق الأولى نهاية  
 (قوله ولو اجتمع الخ) خلافاً للشيخ الاسلام والنهية والمغني عبارة الثاني ومقتضى كلامه أي المصنف أنه لا فرق  
 بين وقوعه في محل ووقوعه في محال وهو قوي لكن قال الجبلي صورته ان يقع في محل واحد وإلا فله حكم ما يدركه  
 الطرف على الأصح قال ابن الرفعة وفي كلام الامام إشارة إليه كذا نقله الزركشي وأقره وهو غريب قال الشيخ  
 والأوجه تصوره باليسير عرفاً لا بوقوعه في محل اه زاد المغني وهو حسن اه وفي النهاية بعد ذلك كلام  
 آخر قد يخالف ما مر منه كما أشار إليه سم والبصري لكن حمله ع ش على ما وافق الأول وارتضى به شيخنا  
 عبارته أي شيخنا ومقتضى كلام الشارح انه لا فرق في النجاسة المذكورة بين ان تكون في محل واحد أو محال  
 لكن قيد بعضهم العفو عما لا يدركه الطرف بما إذا لم يكثربحث يجتمع منه ما يحس قال الرملي في شرحه وهو  
 كما قاله اه أي حيث كثر عرفاً وإلا فيعني عنه كما قاله الشبرايمسئ عليه واطلق عطية العفو لان العبرة بكل  
 موضع على حدته اه وقال الرشدي ان معتمد النهاية ما ذكره اخرا بقوله لكن قيد بعضهم الخ وان قوله  
 أولا قال الشيخ والأوجه الخ إنما هو مجرد حكاية لما استوجهه الشيخ اه واعتمد سم أيضاً ما قاله شيخ  
 الاسلام بما نصه عبارة شرح الارشاد ولو كان بموضع متفرقة ولو اجتمع لرؤى لم يعف عنه كما صرح به الغزالي  
 وغيره انتهت ويتجه العفو إذا كان المجموع يسيراً عرفاً كما قاله شيخ الاسلام وأقره محمد الرملي (قوله وطباً)  
 وكذا جافاً كثوب وبدن جافين كما هو ظاهر وكذا يعني عنه لا كل ما اتصل به كما قال الشارح في شرح العباب  
 ما نصه ان من النجس ما يحل تناوله كنجاسة لا يدركه الطرف اتصلت بما كوله فانه يحل تناوله على الأصح  
 وكغبار سرجين اتصل بطعام أو دخل الفم لا يحرم ابتلاعه وكذا قليل دخان النجاسة اه سم (قوله أي  
 نظر الخ) عبارة السكردي أي من شأنه أن يشق وإن كان بعض الافراد لا يشق الاحتراز عنه كنقطة خمر قال  
 في شرح العباب الا ترى ان دم نحو البراغيث يعني عن كثيره لو في ناحية تندرفيها البراغيث نظر الاعتبار  
 ما من شأنه وجنسه الخ انتهى (قوله لما من شأنه) أي المشقة (قوله ويستثنى صوراً أخرى الخ) ظاهر ما نه  
 لا فرق في هذه المذكورات حيث قيل بالعفو عنها بين الصلاة وغيره لكن في سم ما نصه قيل والتحقيق  
 في هذه المسائل الحكم بالنجس ولكن يعني عنه بالنسبة للوضوء والصلاة ونحو ذلك اه وليس في ذلك  
 جزم باعتماده حتى يجعل مخالفاً لما اقتضاه كلام الشارح م ر ع ش (قوله منها ما على رجل الذباب الخ) أي وما  
 يقع من بعر الشاة في اللبن في حال الحلب فلو شك اوقع في حال الحلب أو لا قالوا وجه انه يتجس إذا شرط العفو  
 لم تتحققه نهاية وسم قال ع ش ومثل ذلك في العفو أيضاً تلويث ضرع الدابة بنجاسة تتمرغ فيها أو توضع  
 عاينها لمنع ولدها من شربها أو وضع الاناء في الرماد أو التور لتسخينه فقطير منه رماد أو وصل لما في الاناء  
 لمشقة الاحتراز عن ذلك اه (قوله ويسير الخ) وقليل الدم الباقي على اللحم والعظم سرح بأفضل وكذا في  
 المغني إلا انه لم يقيد بالقليل (قوله عرفاً الخ) وفي حاشية الهاتفي على الحفة ما نصه وبه يعلم ان اقتصار الرافعي

فلا يتجس وإن تعددت  
 محاله ولو اجتمع لكثرة على  
 خلاف يأتي في نظيره في  
 شروط الصلاة وطباً  
 للمشقة أيضاً أي نظر لما  
 من شأنه ومن ثم مثله  
 بنقطة خمر (قلت ذا القول  
 أظهر) من القول الآخر  
 الذي لا يستثنى هذا والله  
 أعلم ويستثنى صوراً أخرى  
 استوعبتها مع بيان ما فيها  
 في شرح العباب منها  
 ما على رجل الذباب  
 وإن روى ويسير  
 عرفاً من شعر أو ريش

ولو اجتمع لكثرة) عبارة شرح الارشاد لو كان بموضع متفرقة ولو اجتمع لرؤى لم يعف عنه كما صرح به  
 الغزالي وغيره اه وقد يتجه العفو إذا كان المجموع يسيراً عرفاً كما قاله شيخ الاسلام وقد اقره م ر شيخ  
 الاسلام على قوله ان الوجه التصوير اليسير عرفاً لا بوقوعه في محل واحد ثم قال وقيد بعضهم العفو عما يدركه  
 الطرف بما إذا لم يكثربحث يجتمع منه في رفعات ما يحس وهو كما قال اه فليتأمل مع ما قبله (قوله وطباً)  
 وكذا جافاً كثوب وبدن جافين كما هو ظاهر وكذا يعني عنه لا كل ما اتصل به كما قال الشارح في شرح العباب  
 اعتبرنا على عدم جامعية تعريف النجاسة الذي ذكره ما نصه لان من النجس ما يحل تناوله كنجاسة لا يدركه  
 الطرف اتصلت بما كوله فانه يحل تناوله على الأصح وهو من جملة ثم قال وكغبار سرجين اتصل بطعام أو دخل  
 الفم لا يحرم ابتلاعه وكذا قليل دخان النجاسة (قوله ويستثنى صوراً أخرى) في شرح الارشاد ونقل ابن العباد



كان الصباغ على شعرتين وسليم على ثلاث ليس المراد به التحديد به صرح في المجموع انتهى وفي الامداد  
والايعاب لو قطعت شعرة او ريشة اربعا فكلواحدة وفي فتاوى الشارح لو خلط بادي شعرتان او ثلاث  
بزباد فيه مثل ذلك او لا شيء فيه بحث بعض المتأخرين ان محل العفو عن قليل شعر غير الماكول ما لم يكن  
بفعله فعليه ينجس الزباد ان انتهى اه كرى اقول لا يبعد تقييده اخذ امامي في طرح ميتة لادم الخ بما  
اذا لم يكن الخاطا لحاجة (قوله نعم المراكوب الخ) عبارة شرح بافضل والكثير منه للراكب اه وكتب عليه  
السكردي ما نصه عبر في التحفة وشرحي الارشاد والخطيب والريادي وغيرهم بالعفو عن كثير شعر المراكوب  
وظاهر الاطلاق يفيد ولو تغير الراكب خلاف ما جرى عليه هنا الا ان يحمل ذلك عليه ويدل عليه ظاهر كلام  
الاياعاب اه اقول وكذا يدل عليه قول شيخنا ويعط عنه في نحو القصاص اكثر من غيره اه (قوله ومن  
دخان الخ) اعلم ان الشارح قد ذكر في الحاشية ما يفيد ان قلة الدخان وكثرته تعرف بالاثر الذي ينشأ عنه في  
نحو الثوب كصفرة فان كانت صفرة في الثوب قليلة فهو قليل ولا فهو كثير ثم قال والعفو عن الدخان في الماء  
أولى منه في نحو الثوب لانه في هذا يظهر أثره ويدرك فيعلم وجوده وتذكر قلته وكثرته بخلاف الماء فاذا عني  
عن قليله المشاهد في نحو الثوب فأولى في الماء اه فاذا كثر في الضرر واشترط الاثر في نحو الثوب ونقل  
الهاتفي على التحفة عن الايعاب انه لو اوقد نجاسة تحت الماء واتصل به قليل دخان لم يتنجس او كثيره فيتنجس  
اه ومنه يعلم انه لا فرق في العفو عن قليل دخان التنجس بين كونه بفعله او لا ولكن في الايعاب عن الزركشي  
ان شرط العفو ان يكون عن غير قصد واقراء وفي الشبرا ملسى على النهاية ما نصه ويعني عن قليل دخان  
النجاسة حيث لم يكن وصوله للماء ونحوه بفعله منه البخور بالنجس أو المتنجس كما ياتي فلا يعني عنه وان قل  
لانه بفعله ومن البخور ايضا ما جرت به العادة من تبخير الحمامات انتهى كلام السكردي وقوله ومنه يعلم  
انه لا فرق الخ لا يخفى ما فيه فان الوصول بسبب الايقاد المذكور لا يصدق عليه عرفا انه بفعله بخلاف الوصول  
بسبب التبخير كما هو ظاهر (قوله تصعد) اي البخار (قوله كبخار كنيف) اي بيت الخلاه كرى (قوله  
قطار) فلو ملامته قربة وحملها على ظهره وصلى بها صلاته شيخنا (قوله جميع رغيف الخ) يجوز ان  
يكون مراد جميع ظاهره بصري (قوله كثير) أي الدخان وقوله لرطوبته اي عند رطوبته وقبل التبخير  
(قوله ومن غبار سرجين) اي ونحوه مما تحمله الريح كالذرع معنى عبارة شيخنا ومنها السرجين الذي يتخير به  
في معنى عن الخبز سواء اكله متفردا او في مائع كلبن طيب ومثله الخبز المقمر في الدمس فلو فت في اللبن وغيره  
عني عنه هل يعني عن حمله في الصلاة ولا قال الرمي لا يعني وخالف العلامة الخطيب فقال يعني عنه نهيما اه زاد  
البحريري ولا يجب غسل الفم منه لنحو الصلاة ونقل عن شيخنا انه لا يسر ايضا وفيه نظرا اه وعبارة السكردي  
عن شرح العباب ويعني عما يصيب الخنطة من البول والروث حال الياسة قال الدارمي والاحوط المستحب  
غسل الفم من اكله وقياسه ان يسر غسل جميع ما يعني عنه اه (قوله وما على منفذ الخ) عطف على قوله  
ما على رجل الخ اي يعني عنه اذا وقع في الماء مثلا سواء اغلغ وقوعه ام لا بشرط ان لا يطرا عليه نجاسة  
اجنبية تخرج بافضل قال السكردي عليه وذكر الشارح في حاشية التحفة بعد كلام ما نصه وقد يؤخذ منه العفو  
هنا عن منفذ الحيوان وإن كان دخوله الماء بفعله غيره اه وقال في الايعاب هو محتمل ويحتمل تقييده بما اذا  
لم يكن بفعله أي الغير وهو قياس كثير من الصور المستثنيات ثم رأيت بعض المتأخرين بحث هذا اه  
كلام السكردي (قوله مما خرج منه) كان بال الحمار اورات وبقي اثر ذلك بمنفذه سم على المنهج اه  
قال الشارح في الحاشية يعني عما في المنفذ من النجس الخارج منه لا غيره ولو من جوفه كقيته انتهى العفو

نعم المراكوب يعني عن كثير  
شعره ومن دخان او بخار  
تصعد بنار ولا كبخار  
كنيف وريح دبر رطب  
قطار وبحث القمولى  
نجاسة جميع رغيف أصابه  
كثيره لرطوبته مردوبانه  
جامد فلا يتنجس إلا بماسه  
قطر ولا يطهره الماء ومن  
غبار سرجين وما على منفذ  
غير آدمي مما خرج منه

عن بعر شاة وقع في اللبن حال الحلب فلو وجد بعر في لبن وشك في انه وقع في حال الحلب أو لا قالوجه الحكم  
بنجاسته لانه الاصل في وقوع النجاسة في اللبن ولم يتحقق سبب العفو بخلاف ما لو وجدت نجاسة في ماء وشك  
في انه قليل او كثير حيث يحكم بطهارتها لان مجرد وقوع النجاسة في الماء لا ينجسه الا بشرط القلة ولم يتحقق

كردى (قوله وروث) إلى قوله ويؤيده في النهاية (قوله وروث الخ) عبارة النهاية وعن روث نحو سمك لم يضعه في الماء عيشا والحق الاذرعى به ما نشؤه من الماء والزركشى ما لو نزل طائر وإن لم يكن من طيور الماء وذرق فيه أو شرب منه وعلى فقه نجاسة ولم تحلل عنه اه قال ع ش قوله عيشا ومن العيش ما لو وضع فيه لجرد التفرج عليه فيما يظهر وليس منه ما يقع كثيرا من وضع السمك في الابار ونحوها لا كل ما يحصل فيها من العلق ونحوه حفظا لما تعان الاستقذار وقوله م لم تتحلل عنه مفهومه انها إذا تحللت ضرر وقياس ما تقدم فيما تلقىه الفيران وفيما لو وقعت بكرة في اللبن العفو للشفقة اه (قوله منه) أى الماء (قوله وذرق طير) ويعنى عما يماسه العسل من السكواة التي تجعل من روث نحو البقر واقتى جمع من اللبن بالعفو عما يبقى في نحو السكرش مما يشق غسله وتنقيته منه نهاية وجزم شيخنا بهذا أى العفو عما يبقى في نحو السكرش الخ وفي السكردى عن الايعاب ما نصه بل بالغ بعضهم فقال الذى عليه عمل من علمت من الفقهاء وغيرهم جواز اكل المصارين والامعاء إذا نقيت عما فيها من الفضلات وإن لم تغسل بخلاف السكرش وفيه نظر والوجه انه لا بد من غسلها إذا مشقة في ذلك وانه لا بد من تنقية نحو السكرش عما فيه ما لم يبق فيه نحو روج بعسر ذواله اه (قوله وفم كل يجتر) فلا ينجس ما شرب منه ويعنى عما تطاير من ريقه المنجس نهاية أى ووصل لثوب او بدن او غيرهما ع ش (قوله وفم صبي) لاسيما في حق المخالطة كما صرح به ابن الصلاح ويؤيده ما في المجموع انه يعنى عما تحقق اصابته ببول ثور الدياسلة بل ما نحن فيه اولى والحق بعضهم بذلك افواه المجانين وجزم به الزركشى نهاية قال ع ش قوله م وفم صبي أى بالنسبة لثدى امه وغيرها وقوله م عما تحقق أى وإن سهل غسله كان شاهداً للنجاسة على قدم معين ككف ومثل البول الروث اه (قوله قال جمع الخ) جزم به النهاية والمغنى ثم قال الاول والضابط في جميع ذلك أن العفو منوط بما يشق الاحتراز عنه غالبا اه قال ع ش قوله م بما يشق الخ من ذلك ما جرت به العادة من وقوع نجاسة من الفيران ونحوها في الاواني المعدة للاستعمال في البيوت كالجار والابريق ونحوها وما يقع لاخواننا المجاورين أى في الازهر من ان الواحد منهم يريد الاحتياط فيتحذله ليريقا ليس تنجس منه ثم يجد فيه بعد فراغ الاستنجاء زبل فيران ومنه أيضا ذرق الطيور في الطعام اه (قوله في مائع) أى أوجام درطيا وقوله وأن لا يكون بفعله أى قصدا لا تبعا كرى (قوله وفي شروط الخ) عطف على في هذه الخ (قوله مثلاً) أى كالطواف (قوله في السكل) أى في كل من نحو الصلاة وغيرها (قوله ويؤيد ذلك) أى الفرق (قوله واختلافهم الخ) عطف على عدم تأثير الخ (قوله كالذى قبله) أى ظرف الخمر المتخللة قال السكردى اراد به المعطوف عليه اه (قوله ولو تنجس ادى) دخل فيه الصبي الصغير فهذا الحكم ثابت فيه وله حكم آخر وهو انه لو تنجس فم بنحو القى ولم يغب وتمكن من تطهيره بل استمر معلوم التنجس عني عنه فيما يشق الاحتراز عنه كالتقام ثدى امه وتقبيله في فمه على وجه الشفقة مع الرطوبة كذا اقرره الرملى سم وع ش وكردى (قوله أو حيوان) إلى قوله ويؤخذ في المغنى (قوله أو حيوان طاهر) من مرة أو غيرهما مغنى من فمه أو غيره من اجزائه كرى عن الايعاب (قوله وامكن عادة) أى ولو على بعد في ماء جار او راكد كثير شرح بافضل (قوله حتى من مغلظ) قال في الايعاب ويشترط كونه أى الماء مختلطاً بتراب إن كانت نجاسة مغلظة ولا تشترط الغيبة سبع مرات لانها في المرة الواحدة تبلغ بلسانها في الماء ما يزيد على ذلك انتهى اه كرى (قوله لم ينجس الخ) جواب ولو تنجس الخ

فالاصل الطهارة (قوله وروث ما نشؤه منه الخ) ويعنى عما يماسه العسل من السكواة التي تجعل من روث نحو البقر وعن روث نحو سمك لم يضعه في الماء عيشا شرح م (قوله وذرق طير) أى وإن لم يكن من طيور الماء شرح م (قوله وفم صبي) لاسيما في حق المخالطة والحق بعضهم بذلك افواه المجانين شرح م (قوله ولو تنجس ادى) دخل فيه الصبي الصغير فهذا الحكم ثابت فيه دون حكم آخر وهو انه لو تنجس فم بنحو القى ولم يغب وتمكن من تطهيره بل استمر معلوم التنجس عني عنه في شق الاحتراز كالتقام ثدى امه فلا يجب عليها غسله وكتقبيله في فمه على وجه الشفقة مع الرطوبة فلا يلزم تطهير الفم كذا اقرره م واعلم ان قوله ولو تنجس الخ

طير وما على فمه ولم كل يجتر كما نقله المحب الطبري عن ابن الصباغ في البعير واعتمده وفم صبي قال جمع وكذا ما تلقىه الفيران من الروث في حياض الاخيلة إذا عم الابتلاء به ويؤيده بحث الفزارى العفو عن بعرة فارة في مائع عم بها الابتلاء وشروط ذلك كله ان لا يغبر وأن يكون من غير مغلظ وان لا يكون بفعله فيما يتصور فيه ذلك (تنبيه) علم من كلامهم في هذه المستثنيات أنها لا تنجس ملاقيها وفي شروط الصلاة أن المعفوات ثم تنجس اسكن لا تبطل بها الصلاة مثلاً وحيث يشك الفرق فان الضرورة او الحاجة الموجبة للعفو موجودة في السكل إلا ان يقال على بعد ان اصل الضرورة هنا أكد وقد يؤيد ذلك عدم تأثير الخمر في نجاسة ظرفها إذا تحللت واختلافهم في قليل شعر الجلد إذا اندفع هل يطهر تبعاله كالذى قبله أو يعنى عنه فقط أى لانه أخف ضرورة منه ولو تنجس ادى او حيوان طاهر وإن ندر اختلاطه بالناس ثم غاب وأمكن عادة طهره حتى من مغاظ والتزاع في الهرة بان ما تأخذ بلسانها قليل لا يطهر فها يرد انها تكرر الاخذ به عند شربها فينجذب إلى جوانب فمها ويطهر جميعه لم ينجس

مامسه وإن حكمتا ببقاء نجاسته عملاً بالأصل لضعفه باحتمال طهره مع أصل طهارة الممسوس ويؤخذ منه أنه لو أصابه من أحد المقتسمين شيء لم ينجسه للشك وهو واضح قبل الاجتهاد ما بعده فإنه إذا ظهر له به النجس فإصابه شيء منه فإنه ينجسه كما هو ظاهر نعم هل ينعطف الحكم على مامسه قبل ظهور نجاسته بالاجتهاد بعد التبعض مع بقاء ذات ما في الأنا على حالها أولاً وآخر ( ٩٩ ) والاختلاف إنما هو في خارج عنها وهو

الشك قبل الاجتهاد والظن بعده أو لانه لا معارض للشك فيما مضى بخلافه الآن عارضه ما هو مقدم على الأصل وهو الاجتهاد لتصريحهم الا في بطرح النظر للأصل بعد الاجتهاد كل محتدل والاول اقرب وادعاء قصر معارضة ما ذكر على ما بعد الاجتهاد بمنوع بل تنعطف المعارضة فيما مضى أيضاً ثم أتيت في شرح العباب رجعت الثاني وعلته بما حاصله ان النجاسة لا تثبت بالنسبة لما هو عقق الطهارة بغلبة الظن وان تثبت على اجتهاد ولا يعارضه امتناع التطهر بما غلب على الظن نجاسته بالاجتهاد لانه ان استعماله في حدث تعذر جزؤه بالنية أو في خبث فهو عقق فلا يزول بمشكوك فيه ولانه لو حل التطهر به حل التطهر بمظنون الطهارة بالاولى فيلزم استعمال يقين النجاسة نعم يعلم من قول الزركشي قضية ما نقلوه عن ابن سريج فيما إذا تغير اجتهاده أنه يورده موارد الأول الحكم بتنجسه هنا ان محل قولنا لا أثر لظنه نجاسة ما أصابه

(قوله مامسه) أي من ماء أو غيره (قوله وإن حكمتا ببقاء نجاسته الخ) ولو مس المصلي محل النجاسة من ذلك الحيوان فهل تبطل صلاته لانه محكوم بنجاسته وإن لم يحكم بنجاسة مامسه به مع الرطوبة أو لا لا احتمال الطهارة ولا يبطل بالشك فيه نظر ومال الرمي للاول والثاني غير بعيد سم (قوله عملاً) علة للحكم ببقاء نجاسته وقوله لضعفه الخ علة لعدم تنجيسه لمامسه بصري (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل بالضعف (قوله لو أصابه) أي شخصاً (قوله وهو) أي عدم التنجيس (قوله به) أي بالاجتهاد (قوله في خارج الخ) أي في حال عارض للذات خارج عنها وقوله ولا أي ولا ينعطف كرهدي (قوله والاول اقرب) ويأتي انفار جميعه للثاني خلافاً للشبر المسمى حيث قال بعد ذكره كلام شرح العباب الا في انفا ما نصه وظاهر كلام ابن حجر في شرح المنهاج الميل إلى تبين النجاسة بعد الاجتهاد ونقل ابن قاسم على المنهج عن الجمال الرمي اعتماد عدم وجوب الغسل وقد يتوقف فيه لان الظن الناشئ عن الاجتهاد ينزل منزلة اليقين فالتقياس وجوب الغسل اهـ (قوله رجعت الثاني) أي عدم الانعطف (قوله وإن تثبت) أي غلبة الظن (قوله ولا يعارضه) أي التعليل المذكور في شرح العباب (قوله لانه الخ) علة لنفي المعارضة (قوله فهو محقق) أي الخبث (قوله بمشكوك فيه) أي في طهره اراد بالشك مقابل الظن فيشمل الوهم كما هو المراد هنا (قوله حل التطهر بمظنون الطهارة الخ) أي وإن حل به ايضاً ساخ استعمالهما معاً فيلزم استعمال يقين النجاسة بصري (قوله فيلزمه) أي من استعمالهما معاً كرهدي (قوله انه الخ) بيان لما نقلوه الخ (قوله يورده) أي الماء الثاني الذي انقلب اجتهاده إلى طهارته (قوله الحكم الخ) خبر قضية الخ (قوله هنا) أي فيما لو أصابه شيء من أخذ المني من بين ثم ظن نجاسته بالاجتهاد (قوله ان محل الخ) نائب فاعل يعلم وقوله قولنا لا أثر الخ هو القول الذي نفهم من قوله السابق ان النجاسة لا تثبت بالنسبة الخ كرهدي (قوله ما أصابه) أي أصاب منه على الحذف والايصال (قوله لعدم تنجيسه) لعل الاثر لن تنجسه باسقاط عدم (قوله حيث الخ) خبر ان محل الخ (قوله وهو ما اندفع) إلى قوله على إشكال في المعنى لا قوله أي ما يرتفع إلى طلبة (قوله اندفع) أي انصب وقوله منحدر أي منخفض والحذر الخط من الاعلى إلى الاسفل كرهدي (فهو كالراكد) أي في كونه متصلاً واحداً فيكون جرياته متواصلة حساً وحكماً فلا يتنجس إذا بلغ جميعها قلتي فاكثراً لا بالتغير بصري وشرح بالفضل (قوله مع ذلك) أي وجود ارتفاع اماءه (قوله في تفصيله) إلى قول المتن والقلتان في النهاية لا فوله أي ما يرتفع إلى طلبة وقوله بان لم يتأخضا إلى تنجست (قوله في تفصيله السابق الخ) وفيما يستتعي نهاية ومعنى (قوله لان خبر القلتين عام) فانه لم يفصل فيه بين الجاري والراكد نهاية ومعنى قول المتن (وفي القديم الخ) وبه قال الامام والخزالي واختاره جماعة من الاصحاب قال في شرح المذهب وهو قوي وقال في المهمات انه قول جديد ايضاً كرهدي (قوله لقوته) أي لقوة الجاري ولان الاولين كانوا يستنجون على شط الانهار الصغيرة ثم يتوضئون منها ولا تنفك عن رشاش النجاسة غالباً وعلله الرافعي بان الجاري واراد على النجاسة فلا ينجس إلا بالتغير كالماء الذي تزال به النجاسة وقضية هذا التعليل ان يكون طاهراً لا طهوراً والظاهر انه ليس بمراعاة غنى (قوله وهي الدفعة) وفي القاموس الدفعة بالفتح المرة وبالضم الدفعة من المطر اهـ والمناسب هنا الضم عش (قوله منه) أي من الماء الذي بين حافتي النهر (قوله تحقيقاً وتقدير) تفصيل للموجف التحقيق ان يشاهد ارتفاع الماء وانخفاضه بسبب شدة

نظير مامر عن شيخنا الرمي فيما لو تنجست يده اليسرى ويؤخذ مما ذكره هنا الحكم ببقاء نجاسة اليسرى في مسئلة شيخنا (قوله وإن حكمتا بقاء نجاسته عملاً بالأصل) لو مس المصلي محل النجاسة من ذلك الحيوان

الرشاش بالنسبة لعدم تنجيسه لماسة حيث لم يستعمل ما ظن طهارته ولا لزمه بالنسبة لصحة صلاته غسل ذلك ثلاثاً يصلي يقين النجاسة (و الجارى) وهو ما اندفع في منحدر أو مستوئان كان اماءه ارتفاعه كرهدي مع ذلك متباطئ لا يعتد (كراد) في تفصيله السابق من تنجس قليلاً بالملاقاة وكثيره بالتغير لان خبر القلتين عام (وفي القديم لا ينجس) قليلاً (بالتغير) لقوته وعلى الجديد فالجريات وإن اتصلت حساهى منفصلة حكماً فكل جرية وهي الدفعة بين حافتي النهر أي ما يرتفع منه عند توجه تحقيقاً أو تقدير آ طلبة لما أمامها ربة مما وادها

الهواء والتقديرى بان يكون غير ظاهر التوج بالجري عند سكون الهواء لانه يتأوج ولا يرتفع بجري  
 (قوله فان كانت الخ) اى الجرية والحاصل ان الجارى من الماء ومن رطب غيره اما ان يكون بمستوا قريب  
 من الاستواء اما ان يكون منعدرا من مرتفع كالصوب من ابريق فالجارى من المرتفع جدا لا يتنجس منه الا  
 الملاقي للنجس ماء وغيره واما فى المستوى والقريب منه فغير الماء يتنجس كله بالملاقاة ولا عبرة بالجرية واما  
 الماء فالعبرة فيه بالجرية فان كانت قلتين لم تنجس هي ولا غيرها الا بالتغير وان كانت اقل فهي التي تنجست  
 وما قبلها من الجريات باقى على ظهوريته ولو المتصلة بها واما ما بعدها فهو كذلك اى باقى على ظهوريته إلا  
 الجرية المنصلة بالمتنجسة فلها حكم الغسالة وهذا اذا كانت النجاسة جارية مع الماء وان كانت واقفة في الممر  
 فكل ما مر عليها يتنجس واما ما لم يمر عليها وهو الذى فوقها فهو باقى على ظهوريته شيئا اى وإن كان ماء  
 النهر كله دون قلتيه كان قله السكردى غن الحلى واذا يادى وعن حاشية الروضة لابن البلقيني (قوله طهر محلها  
 بما بعدها) فله حكم الغسالة حتى لو كان النجس من كلب فلا بد من سبع جريات مع كدورة الماء بالتراب  
 الطهورى فى احدا من معنى ونهاية (قوله ولا) اى وإن لم تبحر النجاسة بجري الماء لثقلها مثلا او لضعف جريان  
 الماء ومثل ذلك اذا كان جرى الماء اسرع من جريان النجاسة كافي الاسنى والامداد وغيرهما كرى عبارة  
 النهاية فان كانت جامدة واقفة اه (قوله ومن ثم يقال للخ) قال فى الاعباب ولا يؤثر فى هذا الالغاز الذى  
 جروا عليه ان هذا لم يبلغ قلتيه فضلا عن الف لانه متفرق حكا وذلك لان اتصاله صورة يكفى فى الالغاز به  
 اه كرى (قوله من غير تغير) اى حسا ولا تتدبرا ولو كان فى وسط النهر حفرة عميقة ر الماء بجري  
 عليها بهينة فاقوا كالراكد بخلاف ما اذا كان يجرى عليها سرعا بان كان يغلب ماءها ويبدله فان ماءها  
 حينئذ كالجارى اما لو كانت غير عميقة فلا اثر لها سواء جرى الماء عليها سرعا ام بطيئا كرى (قوله  
 بالمساحة) بكسر الميم ومثله الخ انظر ما فائدة زيادة مثل هنا وفى العمق (قوله بذراع الادى) اى بذراع اليد  
 المعتدلة شرح بافضل (قوله ومجموع ذلك الخ) ايضا حه اذا كان المربع ذراعا ورعا طول او عرضا وعمقا يبسط  
 الذراع من جنس الربع فيكون كل منها خمسة ارباع ويبر عنها بالاذرع القصيرة فتضرب خمسة الطول فى  
 خمسة العرض تبلغ خمسة وعشرين ثم تضرب الحاصل وهو خمسة وعشرون فى خمسة العمق يحصل مائة  
 وخمسة وعشرون ذراعا يخص كل ذراع اربعة ارباع فى المائة ذراع اربعة ارباع طول وفى الخمسة والعشرين  
 ذراعا مائة رطل فالمجموع خمسة مائة رطل وهو مقدار القلتيين شيئا وكرى (قوله وهى الميزان) اى والمائة  
 والخمسة والعشرون الحاصلة من ضرب الطول فى العرض والحاصل فى العمق بعد بسطهما ارباعا وهى الميزان  
 لمقدار القلتيين فلو كان العمق ذراعا ونصفا مثلا والطول كذلك فابسط كلا منهما ارباعا تكن ستة اضرب  
 احدهما فى الاخر تحصل ستون ثلاثون اضربها فى العرض بعد بسطها ارباعا فاذا كان العرض ذراعا  
 فالحاصل من ضرب اربعة فى ستة وثلاثين مائة واربع واربعون فهو اكثر من قلتيين اذ هما كما علمته مائة  
 وخمسة وعشرون وان كان العرض ثلاثة ارباع ذراع تضرب ثلاثة فى بسط الثلاثة ارباع الذراع فى ستة  
 وثلاثين يكون الحاصل مائة وثمانية فهو دون القلتيين وعلى هذا نقس كرى (قوله اذ هو) اى التفاوت بين  
 المربع على مرجح النوى فى الرطل وبينه على مرجح الرافعى فى الرطل او بين الاربعة ارباع طال التي هى قدر كل  
 ربع على مرجح النوى فى الرطل وبينها على مرجح الرافعى فيه وفى شرح العباب بعد ان نقل ان القلتيين  
 بالمساحة ما ذكر عن زوائد الروضة ما نصه ثم الظاهر ان ما ذكر عن زوائد الروضة جرى فيه على مختاره فى  
 رطل بغداد وهو مائة وثمانية وعشرون درهما اربعة اسباع درهم اما على مختار الرافعى فيه وهو مائة  
 وثلاثون درهما فيحتمل ان يقال المساحة ايضا اذكر ويحتمل ان يزداد بنسبة التفاوت بينهما فى وزن القلتيين

فان كانت دون قلتيين بان لم  
 تبلغهما مساحة ابعادها  
 الثلاثة تنجست بمجرى الملاقة  
 وإلا فالتغير ثم ان جرت  
 النجاسة فى جرية بجريها  
 طهر محلها بما بعدها  
 وإلا فكل ما مر عليها من  
 الجريات القليلة تنجس حتى  
 يقف الماء ومن ثم يقال لنا  
 ما فوق ألف قلة وهو نجس  
 من غير تغير (والقلتان)  
 بالمساحة فى المربع ذراع  
 ورابع طولاً ومثله عرضاً  
 ومثله عمقا بذراع الادى  
 وهو شبران تقريبا ومجموع  
 ذلك مائة وخمسة وعشرون  
 رعبا على اشكال حسابى  
 فيه بينته سبع جوابه فى شرح  
 العباب وهى الميزان فلكل  
 ربع ذراع اربعة ارباع طال  
 لكن على مرجح المصنف  
 فى رطل بغداد وعلى مرجح  
 الرافعى لم يتعرضوا له  
 ويوجه بانه لا يظهر هنا بينهما  
 تفاوت اذ هو خمسة دراهم

فهل تبطل صلاته لانه محكوم بنجاسته وان لم يحكم بنجاسة ما مس به مع الرطوبة او لا لاحتمال الطهارة ولا  
 تبطل بالشك فيه نظر ومال مر الاول والثانى غير بعيد (قوله اربعة ارباع طال) اى من الخمسمائة رطل  
 (قوله اذ هو) اى التفاوت بين المربع على مرجح النوى فى الرطل وبينه على مرجح الرافعى فى الرطل او بين

وخمسة اسباع درهم ومثل ذلك لا يظهر به تفاوت في المساحة في غير المربع بمسح ويحسب ما يبلغه (١٠) إبعاده فان بلغ ذلك فقلتان وإلا

فلا وقد حددوا المدور بأنه ذراع من سائر الجوانب بذراع الادمى وهو شبران تقريبا وذراعان عمقا بذراع النجار وهو ذراع وربيع وقيل ذراع ونصف (تنبيه) الظاهر ان مرادهم بذراع النجار ذراع العمل المعروف وحينئذ فتعديده بما ذكر ينافيه قول السهمودى في تاريخه الكبير ذراع العمل ذراع وثلاث من ذراع الحديد المستعمل بمصر وذلك اثنان وثلاثون قيراطا وذراع اليد الذى حررتاه أحد وعشرون قيراطا وبه يتايد الشافعى إذا تفاوتت حيثن ذراع ونصف باليد وذراع العمل نصف قيراط ولم يستثنه لقلته وبالوزن (خمسائة رطل) بفتح الراء وكسرها وهو انفسح (بغدادى) باجماعهما واهمالهما واجماع واحدة وإهمال الاخرى وبإبدال الاخير نونا لخبر الشافعى والترمذى والسبقى إذا بلغ الماء قلتين بقلال هجر لم ينجس وهي بفتح اولها قرية بقرب المدينة النبوية على مشرفها أفضل الصلاة والسلام وقد قدر الشافعى رضى الله عنه القلة منها اخذا من تقدير شيخه ابن جريج الرامى لها بقرتين ونصف بقرب

وهو خمسة اوطال ونصف رطل ونصف تسع رطل والا قرب الاول إذ عدم تحديد ذراع وقوله لم انه شبران تقريبا يدل على ان ذلك التفاوت معتقده فليتامل فيه سم (قوله واربعه اسباع درهم) كذا في نسخة المصنف رحمه الله ويظهر ان الصواب وخمسة اسباع درهم والله اعلم بصرى (قوله لا يظهر به تفاوت) في عدم الظهور نظر سم أى يعلم بما مر آتفا (قوله ما يبلغه) الضمير لما الواقعة على المقدار وقوله لإبعاده أى غير المربع فاعل لم يبلغ وما فى السكردى من ان الضمير المستتر راجع الى ما والظاهر الى غير المربع وضمير إبعاده يرجع الى المربع خلاف الصواب والصواب الى غير المربع ايضا (قوله فان بلغ) أى ما يبلغه الخ ذلك أى المائة والخمسة والعشرين ربعا (قوله المدور الخ) ضابطه ان يكون ذراعا عرضا وذراعين ونصفا عمقا ومتى كان العرض ذراعا كان المحيط ثلاثة اذرع وسبع االان المحيط لا بد ان يكون ثلاثة امثال العرض وسبع مثله فيبسط كل من الطول وهو العمق والعرض والمحيط اربعا لوجود الربع في مقدار القلتين في المربع فيكون العرض أربعة اذرع والطول عشرة والمحيط اثني عشر وأربعة أسباع فتضرب نصف العرض في نصف المحيط يخرج اثنا عشر واربعه اسباع عملا بمقتضى قاعدتهم وإن لم يظهر لها هنا فائدة لانها كانت قبل الضرب اثني عشر واربعه اسباع ثم تضرب الحاصل في عشرة الطول يحصل مائة وخمسة وعشرون وخمسة اسباع فان ضرب الاثني عشر في العشر بمائة وعشرين وضرب الاربعة اسباع في العشرة باربعين سبعا وخمسة وثلاثون سبعا بخمسة صحيحة يبقى خمسة اسباع وهى زائدة قال بعضهم وبها حصل التقريب لكن الراجح ان معنى التقريب يظهر في النقص لافى الزيادة شيخنا وفي المغنى والبيجورى نحوه لإقوله ونصفا وقوله عملا الى ثم تضرب وقوله قال بعضهم وقوله لكن الراجح الخ (قوله وهو ذراع وربيع) فى المغنى والبيجورى وشيخنا ما بواقفه (قوله الظاهر ان مرادهم الخ) الظاهر خلافه لان ما افاده بيان تكسير القلتين مباينة كثيرة فليتامل بصرى عبارة السكردى عن حاشية التحفة للشارح بعد كلام طويل مانصه وإذ اتقرر ان المراد ذراع التجار بالنار اربعة وعشرون قيراطا وذراع اليد احدى وعشرون قيراطا لزم ان المراد بعمق المربع ذراع وربيع بذراع الادمى وبعمق المدور ذراعان من ذراع الحديد والتفاوت بينهما قريب بخلاف ما إذا قلنا المراد بذراع التجار بالانون فان التفاوت بينهما كثير اه (قوله ذراع العمل المعروف) فى عرف البناء والتجارين كرى (قوله فتعديده) أى ذراع النجار بما ذكر أى بذراع وربيع (قوله المستعمل بمصر) أى بايدى الباعة (قوله وذلك) أى الذراع ثلاث الخ (قوله وبه) أى بقول السهمودى وقوله الثانى أى انه ذراع ونصف (قوله ولم يستثنه) أى الثانى نصف القيراط (قوله وبالوزن) مطف على قوله بالمساحة (قوله وبإبدال الاخير نونا) وبمبم أوله بدل الباء نهاية أى مع النون فقط كما فى القاموس عبارته بغداد بمهملتين ومعجمة تين وتقديم كل منهما وبغدان وبغدين ومغدان مدينة السلام ع ش (قوله لخبر الشافعى) إلى قوله وحينئذ فانتصار الخ فى النهاية والمغنى الا قوله والترمذى والبيهقى (قوله قرية بقرب المدينة الخ) تجلب منها القلال وقيل بالبحرين قاله الازهرى قال فى الحاشية وهو الاشبه معنى قال البيجورى وقوله وهو الاشبه ضعيف اه (قوله من شيخ شيخه الخ) إذا الشافعى اخذ عن مسلم بن خالد الزنجى وهو عن ابن جريج واسمه عبد الملك بن بونس عن عطام بن ابراهيم عن ابن عباس عن النسي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل بيجورى (قوله الرامى لها الخ) فانه قال رايت قلال هجر فاذا القلة منها نسح قربتين او قربتين

الاربعة اوطال التى هى قدر كل ربيع على مرجع النوى فى الرطل وبينهما على مرجع الرافعى فيه وفى شرح العباب بعد ان نقل ان القلتين بالمساحة ما ذكر عن زوائد الروضة مانصه ثم الظاهر ان ما ذكر عن زوائد الروضة جرى فيه على مختاره فى رطل بغدادى هو مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم أما على مختار الرافعى وهو مائة وثلاثون درهما فيحتمل ان يقال المساحة ايضا ما ذكر ويحتمل ان يزاد بنسبة التفاوت بينهما فى وزن القلتين وهو خمسة اوطال ونصف رطل ونصف تسع رطل والا قرب الاول إذ عدم تحديد ذراع وقوله لم انه شبران تقريبا يدل على ان ذلك التفاوت معتقده فليتامل فيه (قوله لا يظهر به تفاوت)

الحجاز والواحدة منها لا تزيد غالبا على مائة رطل بغدادى وحينئذ فانتصار ابن دقيق العيد لمن لم يعمل بخبر القلتين محتجا بأنه مبهم

يجب إذلا وجه للنزاع في شيء مما ذكر وإن سلم ضعف زيادة من قلال هجر لانه إذا اكتفى بالضعيف في الفضائل والمناقب فالبيان كذلك  
بحسب حنفية رضي الله عنه يحتاج به مطلقا واما اعتماد الشافعي لها فهو يدل على انه اما لهذا أو لثبوتها عنده (تقريبا) لان تقدير الشافعي امر تقريبي  
فلا يضر نقص رطلين فاقبل على المعتمد وخلافه بينت ما فيه في غير هذا المحل (في الاصح) وقيل هما الف وقيل ستائة لا اختلاف قرب العرب  
فاخذنا بالاسوا ويرد بان المدار على الغالب (١٠٢) وهو ما مروى وقيل تحديد فيض نقص أي شيء كان ورد بانها افراط وبفسير التقريب

وشيثا أي من قرب الحجاز فاحتاط الشافعي بحسب الشيء نصفًا إذ لو كان فوقه لقال تسع ثلاث قرب إلا شيئا  
على عادة العرب فتكون القلتان خمس قرب معنى ونهاية (قوله فالبيان كذلك) محل تأمل بصرى (قوله  
به) أي الضعيف مطلقا أي في الفضائل والمناقب وغيرهما (قوله لها) أي الزيادة المذكورة (قوله اما  
لهذا) إشارة إلى البيان كرمي (قوله فلا يضر نقص الخ) وهو المراد بقول الرافعي لا يضر نقص قدر لا يظهر  
بنقصه تفاوت في التغير بقدر معين من الأشياء المغيرة الخ كذا في النهاية وهو محل تأمل بصرى (قوله وقيل  
الخ) عبارة للمحل والمغنى قدم تقريبا عكس المحرر ليشمله وما قبله التصحيح والمقابل فيما قبله ما قبل القلتان  
الف رطل لان القربة قد تسع ما تقي رطل وقيل هما ستائة رطل والعدد على الثلاثة قيل تحديد فيض  
أي شيء نقص اه حذف (قوله وبفسير التقريب ثم) أي بقوله فلا يضر الخ والتحديد هنا أي  
بقوله فيض الخ (قوله ان التحديد ثم الخ) كان مراده بالتقريب ثم ما لزوم من تعيين التقريب في رطلين إذ لزوم  
من ذلك التحديد بخمسائة إلا رطلين سم ويصرح بذلك قول المغنى فان قيل على ما صححه في الروضة من انه  
يعني عن نقص رطل ورطلين ترجع القلتان ايضا إلى التحديد فانه يضر نقص ما زاد على الرطلين اجيب بان  
هذا التحديد غير المختلف فيه اه واما ما في الكردي مما نصه قوله ان التحديد ثم أي المعلوم من قوله تقريرا بالمقابل  
له والمراد ان هذا التحديد المنقول بقليل غير التحديد المقابل للاصح فلا يرد عليه انك قلت في الخطبة  
لا ذكر المقابل اه فبعد عن المرام وقول سم بالتقريب صوابه بالتحديد قول المتن (والتغير المؤثر) أي  
حسا أو تقدرا نهاية ومعنى (قوله وحمل طعم الخ) أي جعله خيرا للتغير وقوله باعتبار ما اشتمل عليه أي  
باعتبار الحال الذي اتصف به الطعم وما بعده وهو التغير ولذا قال أي تغير طعم الخ (قوله لا يقال الخ) هذا  
اعتراض آخر حاصله ان تقييد التغير بالمؤثر ايضا ينقسم إلى هذه الاقسام كرمي (قوله وهو التغير المنقسم  
إلى ما ذكر لا يتقيد بالمؤثر أي لا يختص بالمؤثر (قوله ليس المراد حمل كل الخ) أي بان يلاحظ الربط بعد العطف  
(قوله من انحصار الخ) فالتقدير والتغير المؤثر منحصر في هذه الثلاثة كرمي أي بخلاف غير المؤثر لا ينحصر  
في احدها التحققة ايضا في نحو الحرارة والبرودة سم (قوله وخرج) إلى قوله وبالمؤثر في النهاية وإلى قوله  
وما لو وجد في المغنى (قوله بحقيقة بالسط) أي قرب الماء معنى (قوله وما لو وجد الخ) أي والتغير الذي لو وجد  
فيه وصف من الاوصاف الثلاثة بلا عين وقوله لا يكون إلا للنجاسة أي كطعم خمر وريح عذره ولون دم  
قال الكردي ويظهر ان ما واقعة على الماء على حذف مضاف والمعنى وتغير ما لو وجد فيه الخ (قوله فلا يحكم  
بنجاسته) أي بمجرد التغير وقوله في الثانية أي فيما لو وجد الخ كرمي (قوله لا احتمال الخ) علة الرجوع في  
الثانية (قوله ولا ينافيه) أي ترجيح عدم النجاسة في الثانية (قوله ما لو وقع فيه) أي الماء الكثير (قوله ولا  
أي بان جزم بانه ليس منه أو ترد فيه (قوله لتحقيق الوقوع الخ) علة لعدم المناقاة (قوله هنا) أي فيما لو وقع  
فيه نجس الخ (لا ثم) أي فيما لو وجد فيه وصف الخ (قوله بما ذكرته) أي بعدم الحكم بالنجاسة في الثانية  
(قوله بل ذلك أولى) أي بالتحكم بالنجاسة وقوله لتحقيق الخ علة للاولوية فيما سر (قوله لما زالت) أي النجاسة  
ذاتا وانرا وهو التغير (قوله لم يؤثر عودها) أي النجاسة أي سببها وهو التغير على الاستخدام أو على  
حذف المضاف (قوله ان لا نجاسة ثم) أي في قرب ما وجد فيه وصف الخ (قوله ليعرف طعم الماء وريحه) أي

ثم والتحديد هنا يعلم ان  
التحديد ثم غير التحديد هنا  
(والتغير المؤثر بطاهر أو  
نجس طعم أولون أو ريح)  
وحمل طعم وما بعده باعتبار  
ما اشتمل عليه صحيح أي تغير  
طعم إلى آخره فاندفع ما قيل  
ان هذا محل غير مفيد لا يقال  
سلمنا إفاذته وهو لا يتقيد  
بالمؤثر لان غير المؤثر تغير  
طعم إلى آخره أيضا لانا  
نقول ليس المراد حمل كل على  
حدته حتى يرد ذلك بل حمل  
ما افاده مجموع المتعاطفات  
من انحصار المؤثر في  
احدهما فلا يشترط اجتماعها  
ولا يؤثر غير ما كراهة أو  
برودة أو مانعة خلوه وخرج  
بالمؤثر بطاهر التغير اليسير  
به وبالمؤثر بنجس التغير  
بحقيقة بالسط وما لو وجد  
فيه وصف لا يكون إلا  
للعجاسة فلا يحكم بنجاسته  
فما يظهر ترجيحه في الثانية  
خلافًا للخوى ومن تبعه  
لا احتمال ان تغيره روح  
ولا ينافيه ما لو وقع فيه نجس  
لم يغيره حالا بل بعد مدة  
فانه يسأل أهل الخبرة ولو  
واحدا فيما يظهر فان جزم  
بانه منه فينجس ولا فلا  
لتحقق الوقوع هنا لا ثم

في عدم الظهور نظر (قوله وبفسير التقريب ثم الخ) كان مراده بالتقريب ثم ما لزوم من تعيين  
التقريب في رطلين إذ لزوم من ذلك التحديد بخمسائة إلا رطلين (قوله من انحصار المؤثر) أي بخلاف

ومما يصرح بما ذكرته ما سرى عود التغير ولا نجاسة بل ذلك أولى من هذا التحققة المجامعة وتأثيرها ولا لكن لما زالت  
ضعف تأثيرها فلم يؤثر عودها فاذ لم يؤثر عودا لتحقيق قيل فإلى ما لم تتحقق اصلا فان قلت يمكن حمل كلام البغوي على ما اذا علم ان لالنحاس  
تم يحتمل ترويه بها قلت يمكن ويؤيده قولهم لورأى في فراشه أو به منيا لا يحتمل انه من غير لومه الغسل وقولهم لورأى المتوضي على  
راس ذكره بل لا يحتمل انه من غير لومه الوضوء وقولهم شرعت المضمضة والاستنشاق ليعرف طعم الماء وريحه ويؤخذ مما ذكره في المؤثر

وغلى رأس الذكرا نه لو وقع فى ماء كثير نجس وطاهر فتغير فان احتمل أنه من (١٠٣) أحدهما فقط ومنه أن يكون

النجس لو فرضه حد  
لغير فله حكمه وإن كان  
فان ترتبا فى الوقوع  
وتأخر التغير عنهما اسنداه  
إلى الثانى أخذنا من مسألة  
الظبية وإن وقعا معا أو مرتبا  
ولم يعلم ذلك لم يؤثر لأن  
الأصل طهارة الماء هذا  
ما يظهر فى هذه المسئلة ووقع  
فى الخادم وغيره ما يخالفه  
فأحذره ولو خلطهما قبل  
الوقوع تنجس كالنجس ومن ثم  
قال فى المجموع ان دخان  
النجاسة والمتنجس حكمهما  
واحد أى خلافا لمن فرق  
لمدرك يخص هذه نعم ان  
خالط النجس ماء واحتجنا  
للفرض بان وقع هذا  
المختلط فيما يوافقه فرضنا  
التغير النجس وحده لأن  
الماء يمكن طهره أو مانعا  
فرضنا الكل لأن عين  
الجميع صارت نجسة لا يمكن  
طهرها كما هو ظاهر (ولو  
اشتبه) على من فيه اهلية  
الاجتهاد فى ذلك المشتبه  
بالنسبة لنحو الصلاة ولو  
صياغتها كما هو ظاهر (ماء)  
أو تراب وذكروه لأن الكلام  
فيه وإلا فسيعلم بما سجد كره  
فى شروط الصلاة ان الثياب  
والأطعمة وغيرها سواء  
اختلطت ماله بماله أم بغيره  
يجوز الاجتهاد فيها وظاهر  
انه لا يعتد فيها بالنسبة لنحو

ويعرف بهما النجاسة لأنها قد تعرف بهما أحيانا (قوله) وعلى رأس الذكر (أى وفى البلل على رأس الذكر  
(قوله) من أحدهما فقط) أى ولا يَحْتَمَلُ أنه من الآخر فقط ولا معه سم أى بان يناسب التغير بوصف ذلك  
الأحد فقط (قوله) ومنه) أى من احتمال كون التغير من أحدهما فقط بعينه (قوله) لو فرض وحده لغبر  
أى بان وقعا معا كرى أى وتوافقا فى الصفة (قوله) من مسألة الظبية) أى الآتية قبيل قول المصنف وتغير  
ظنه لم يعمل بالثانى (قوله) حكمه) أى فلذلك الماء حكم ذلك الأحدهما من الطهارة أو النجاسة (قوله) هذا) أى  
التفصيل المذكور وقوله فى هذه المسئلة أى فيها لو وقع فى ماء كثير الخ (قوله) ولو خلطهما قبل الوقوع) أى  
خلط الطاهر بالنجس قبل وقوعهما فى الماء تنجس أى الماء الكثير المتغير بوقوعهما بعد الاختلاط (قوله)  
لأن التغير بالمتنجس الخ) يؤخذ منه التصوير بما إذا كان الاختلاط بنجس الطاهر فيخرج ماله كائنا جافين  
قليتا مل فيه سم (قوله) كالنجس الخ) أى كالتغير بالنجس أى كما تقدم (قوله) فيما يوافقه) أى فى الماء الكثير  
الذى يوافقه بخلاف المانع مطلقا والماء القليل فان كلا يتنجس بمجرد وقوع المختلط بالنجس فيه وإن لم  
يتغير كما مر (قوله) أو ما تعافى من السكك) انظر هذه مع ما تقدم عند قول المصنف فان غيره فنجس عن  
فتوى شيخنا الشهاب الرملى سم أى من انه يفرض فى الاختلاط بالمانع أيضا النجس وحده لأن المانع ليس  
نجسا حتى يقدر مخالفا (قوله) على من فيه) إلى قوله إذ خصال المخير فى النهاية لا قوله وظاهر إلى المتن وقوله  
ولم يبلغا إلى وجوازا وقوله طاهرا (قوله) فى ذلك المشتبه) متعلق بالاجتهاد وقوله بالنسبة الخ متعلق باهلية  
الخ (قوله) لنحو الصلاة) كالطواف وحل التناول (قوله) ولو صيبا) أى مجنونا فافق وميز تميز اقوا بما بحث  
لم يبق فيه حدة تغير اخلاقه وتمنع من حسن تصرفه ع ش (قوله) وذكرة) أى خض الماء بالذكور رسم ونهاية  
أى ولم يذكر معه التراب مع اشتراكه معه فى الطهورية رشيدى (قوله) يجوز الاجتهاد الخ) خبر ان  
الثياب الخ (قوله) وظاهر انه لا يعتد فيها الخ) قضيته انه لا يشترط فيه الرشيدى صرح الاجتهاد فيه من المحجور  
عليه بسفه وقديمى لان السفه ليس من اهل التلك فهو كالصبي وعليه فلو اجتهد، كما فى ثوبين واتفقنا  
اجتهادهما على واحد فينبغى انه إن كان فى يدهما صدق صاحب اليد وإن لم يكن فى يد واحد منهما وقف  
الأمر إلى اصطلاحهما على شئ وإن كان فى أيديهما جعل مشتركا ثم ان صدق صاحب اليد سلم الثوب له  
وبقى الثوب الآخر تحت يده إلى ان يرجع الآخر ويصدق فى انه له كمن اقرب شئ لمن يشكره ولو ظن ان  
ملكه ما فى يد غيره فالأقرب انه يتصرف فيما بيده على وجه الظفر لمنعه من وصوله إلى حقه بظنه بسبب منع  
الثانى منه ع ش وسياق فى مبحث اشتباه ماء وماء ورد ما يتعلق بذلك (قوله) لنحو الملك) أى كالاتضاع  
والاختصاص (قوله) أى طهور) إلى قوله إذ خصال المخير فى المغنى لا قوله بعد تلفظهما (قوله) أى طهور)  
كان المناسب لقوله الاتى طاهر أو طهور الإبدال أى باو (قوله) ليوافق الخ) علة للتفسير قول المتن (نجس)

غير المؤثر لا ينحصر فى أحدهما لتحقيقه أيضا فى نحو الحرارة والبرودة (قوله) من أحدهما فقط) أى ولا  
يَحْتَمَلُ أنه من الآخر فقط ولا معه (قوله) لأن التغير بالمتنجس كالنجس) يؤخذ منه التصوير بما إذا كان  
الاختلاط بنحو الطاهر فيخرج ماله كائنا جافين فيه (قوله) أو ما تعافى من السكك) انظر هذه مع ما تقدم عند  
قوله فان غيره فنجس عن فتوى شيخنا الشهاب الرملى (قوله) ولو اشتبه ماء طاهر بنجس الخ) فى شرح العباب  
لو حصل له رشاش من أحد الاناءين لم ينجس ثوبه للشك كالأصا به فقط ثوب تنجس بفضه واشتبهه وفارق  
بطان الصلاة بلبس بعضه بانه يشترط فيها ظن الطهارة وهو منتف هنا ولو اجتهد وظن نجاسة ما أصابه  
الرشاش منه فكذلك على الوجه لأن النجاسة لا تثبت بغلبة الظن وإنما امتنع استعمال ما غلب على ظنه  
نجاسته لانه ان استعمله فى حدث لم يمكن الجزم بالنية وفى خبث فهو محقق فلا يزول بمشكرك فيه الخ اه  
وقوله وهو منتف ها قد يمنع إطلاق إنتمائته إذ قد يظن الطهارة وما ذكره من الفرق قد يقتضى عدم صحة  
الصلاة فيما حصل له الرشاش المذكور وان لم ينجسه وذلك بما يضعف فائدة عدم الحكم بتنجسه لا يقال يلزم  
صحة الصلاة هنا ويفرق بين ما أصابه الرشاش هنا والمتنجس بعضه المشتبه حيث بطلت الصلاة بلبس بعضه ان

الملك باجتهاد غير المكلف (طاهر) أى طهور ليوافق قوله وظهر إلى آخره (بنجس)



اي متنجس او بمستعمل  
(اجتهد) وان قل عدد  
الظاهر كواحد في مائة بان  
يبحث عن اماره يظن بهاما  
يقضي الاقدام والاحجام  
وجوبا مضيقا بضيق الوقت  
وموسعا بسعته ان لم يجد  
غير المشتبهين ولم يبلغا  
بالخلط قلتن فان ضاق  
الوقت عن الاجتهاد تيمم  
بمد تلفهما وجوازا ان  
وجد طاهرا او طهورا  
يقتين وزعم بعض الشراح  
وجوبه هنا ايضا مستدلا  
بان كلا من خصال الخير  
يصدق عليه انه واجب ليس  
في محله لان ما هنا ليس كذلك  
اذ خصال الخير انحصرت  
بالنص وهي مقصودة لذاتها  
والاجتهاد وسيلة للعلم  
بالتاخر فان لم يجد غير  
المشتبهين تعينت كسائر  
طرق التحصيل وان وجد  
غيرهما لم تنحصر الوسيلة في  
هذا بل لا يصدق عليه حد  
الوسيلة حينئذ فلم يجب أصلا

أي بماء أو تراب نجس مغنى ونهاية (قوله أي متنجس) أي بدليل أو ماء وبول الخ سم (قوله أو بمستعمل)  
أي بماء أو تراب مستعمل مغنى ونهاية (قوله وان قل الخ) أي حيث كان الاشتباه في محصور ع ش (قوله  
بان يبحث الخ) متعلق باجتهاد وتصويره (قوله ولم يبلغا) أي المشتبهين (بالخلط قلتن) أي بلا تغير مغنى  
(قوله تيمم) الاوجه خلافة وان ضاق الوقت نهاية اه سم ووافق المغنى الشارح كإياتي (قوله بمد  
تلفهما) هذا يقتضي ان يصير الاتلاف ولو بصب أحدهما في الآخر مطلوبا ولا يخلو عن شيء فليتأمل سم  
ولعل لهذا أسقط المغنى قيد بعد تلفهما كما نبهنا (قوله ان وجد الخ) أي أو بلغ الماء آن قلتن بالخلط بلا تغير  
مغنى (قوله طاهرا) قد بناه في تفسيره لظاهر بطهور ولعل لهذا اسقطه النهاية والمغنى كتابنا (قوله بعض  
الشارح) عبارة النهاية والمغنى الولى العراقى لكنهما وجهان ضعفا ما قاله بتوجيه غير توجيه الشارح (قوله  
يصدق) أي على كل منها نهاية (قوله كذلك) أي كخصال الخير (قوله اذ خصال الخير انحصرت الخ) ان اراد  
ان الواجب الخير لا يتحقق الا حيث كانت الخصال منحصرة بالنص ومقصود لذاتها كما هو ظاهر هذا الكلام  
فهو ممنوع محتاج الى سند صحيح واضح من كلام الأئمة بل اطلاقهم وتعريفهم الواجب الخير يدل على انه  
لا فرق وان لم يرد ذلك فلا يجدى ما ذكره شيئا في مطلوبه فليتأمل سم على حجج اه ع ش (قوله تعينت)  
أي وسيلة الاجتهاد وقوله في هذا أي الاجتهاد (قوله بل لا يصدق عليه حد الوسيلة) قد يقال ان اراد الوسيلة  
في الجملة ففي الصدق ممنوع وعلى التعيين لم يفد المطلوب وكذا قوله فلم يجب أصلا ان اراد لم يجب مطلقا  
فهو ممنوع وعلى التعيين لم يفد المطلوب فتأمل سم عبارة النهاية بعد بسطه في رد كلام الولى العراقى نصها  
ويمكن توجيه كلامه بانه واجب عند ارادة استعمال أحد المشتبهين اذا استعمال أحدهما قبله غير جائز لربطان  
طهارته فيكون متلبسا بعبادة فاسدة وحينئذ فلا تنافي بين من عبر بالجواز والوجوب لان الجواز من حيث  
ان له الاعراض عنهم والوجوب من حيث قصده ارادة استعمال أحدهما اه ولم يرتض ع ش بتوجيه

سلم بتيقن نجاسته بخلاف ما صابه الرشاش لاننا نقول ليس المطلوب الفرق بين ما صابه الرشاش والمتنجس  
أعضه المشتبه بل بين صحة الصلاة مع مصاحبة الاول وعدم محتها مع مصاحبة ما لا في المشتبه المذكور وقد يتجه  
منع بطلان الصلاة بمجرد داس بعض المشتبه وان بطلت الصلاة عليه وحينئذ فيتجه صحة الصلاة مع اصابة  
الرشاش ويفرق بان المشتبه محقق النجاسة فبطلت الصلاة عليه بخلاف ما صبه بخلاف الرشاش فان لا غير  
محقق النجاسة فلم تبطل معه واعلم ان كلامهم على المسئلة الآية وهى قولهم فان تركه وتغير ظنه لم يعمل  
بالثاني على النص صريح او كالصريح في صحة صلاته مع ما صابه من الماء الذى استعماله او لا مع احتمال ان  
يكون هو المتنجس فهذا يدل على الفرق بين هذه المسئلة ومسئلة ما اذا تنجس بعض الثوب فاشتباه وان الصلاة  
صحيحة مع اصابه ما استعماله او لا ثم تغير ظنه وعلى ما صابه الماء الاول فليتأمل فانه قد يفرق بانه استعماله  
اجتهادا اياه الى طهارته ولا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد بخلاف ما نحن فيه (قوله ذكره) أي خصه بالذكر  
(قوله أي متنجس) أي بدليل أو ماء وبول الخ (قوله فان ضاق الوقت عن الاجتهاد تيمم) ذكر مثل ذلك في  
الاجتهاد في القبلة الا في فقال عقب المنن الا في فيها وان تحير لم يقل في الاظهر وصلى كيف كان مانصه  
وكذا الوضاق الوقت عن الاجتهاد اه والوجه خلافة فيهما (قوله تسم) الاوجه خلافة فيجتهد وان ضاق  
شرح م (قوله بعد تلفهما) هل يقتضى ان يصير الاتلاف ولو بصب أحدهما في الآخر مطلوبا ولا يخلو  
عن شيء فليتأمل (قوله ليس في محله) بل هو والله في محله وقوله اذ خصال الخير الخ ان اراد ان الواجب الخير  
لا يتحقق الا حيث كانت الخصال منحصرة بالنص مقصودة لذاتها كما هو ظاهر هذا الكلام فهو ممنوع محتاج  
الى سند صحيح واضح من كلام الأئمة بل اطلاقهم وتعريفهم الواجب الخير يدل على انه لا فرق وان لم يرد ذلك  
فانه لا يجدى ما ذكره شيئا في مطلوبه فليتأمل فان الحق ان جميع ما احتج به مجرد دعوى لا مستند لها صحيحا  
(قوله بل لا يصدق عليه حد الوسيلة الخ) قد يقال ان اراد الوسيلة في الجملة ففي الصدق ممنوع وعلى التعيين  
لم يفد المطلوب وقوله لم يجب ان اراد لم يجب مطلقا فهو ممنوع وعلى التعيين لم يفد المطلوب فتأمل ولا تغتر بما

المذكور راجعه (قوله بالاجتهاد الخ) عبارة النهاية بامارة تدل على ذلك كاضطراب أو رشاش أو تغير أو قرب كلب اه زاد المغنى فيغلب على الظن نجاسة هذا وطهارة غيره وله معرفة ذلك بذوق احد الانامين لا يقال يلزم منه ذوق النجاسة لان الممنوع ذوق النجاسة المتيقنة نعم يمتنع عليه ذوق الانامين لان النجاسة تصير متيقنة كما افاده شيخه وان خالف في ذلك بعض العصريين اه وبأنى عن النهاية ما يوافق هذه الزيادة وقوله بعض العصريين قال البصرى هو الشيخ ناصر الدين الطبرلاوى اه قول المتن (طهارته) أى طهوريته معنى (قوله فلا يجوز) الى قوله كما لو اجتهد في المغنى والنهاية (قوله فان فعل الخ) اى فان هجم وأخذ أحد المشتبهين من غير اجتهد و تطهر به لم تصح طهارته وان بان الخ لتلاعبه معنى (قوله ثم بان خلافه) اى لا يجوز له العمل بالاول (قوله بما فى نفس الامر) اى ولو بالظن بشرط عدم تبين الخلاف سم (قوله وسيأتى) الى المتن حكاه عش عن الشارح و اقره (قوله وسيأتى) اى فى شرح فان تركه وقوله منه اى مما سيأتى (قوله المجنونة) اى او الممستنة من الغسل ليحل له وطؤها وقوله به أى بما ظن طهارته باجتهاده (قوله اى طهور اخره) الى قوله ومن ثم فى المغنى (قوله غير المشتبهين) قضيته ان المشتبهين لو بلغوا بالخلط قتلين بلا تغير لم يجر هذا الوجه فليراجع سم (قوله كما افاده كلامه) لعله باطلاقة سم اى فينصرف الى الكامل ويحتمل بتذكيره على قاعدة إعادة الشيء نكرة وقال الكردى وهو قوله ييقين اه (قوله خلافا لمن اعترضه) اى بانه بوجود المشتبهين فقط قادر على طاهر ييقين وهو احدى ما فلا بد من زيادة قيد التعيين واجاب غير الشارح بان المجهم غير مقدور على استعماله بصرى عبارة المغنى فان قيل كان ينبغي للمصنف أن يقول على طاهر معين فان أحد المشتبهين طاهر ييقين أوجب بأنه لا حاجة الى ذلك وإن كان طاهراً ييقين لا يقدر عليه وقد فرض المصنف الخلاف فيما إذا قدر على طاهر ييقين اه ولعل هذا الجواب هو مراد الشارح خلافا لما مر عن البصرى من انه غيره قول المتن (ييقين) كان كان على شط نهر فى استعمال الماء أو فى صحراء فى استعمال التراب معنى (قوله فلا يجوز له الاجتهاد الخ) بل يستعمل المتيقن نهاية (قوله كالتبلة) اى إذا حصل تيقنها بالفعل بخلاف إمكان حصوله بنحو الصعود فلا يمنع الاجتهاد على ما يعلم مما يأتى فى محله سم عبارة المغنى كمن يمكنه ولا حائل بينه وبين الكعبة اه زاد النهاية ولكن كان فى ظلمة أو كان أعشى أو حال بينه وبينها حائل حادث غيّر محتاج اليه اه (قوله بانها فى جهة الخ) وبان الماء مال وفى الاعراض عنه تفويت مالية مع إمكانها بخلاف القبلة معنى (قوله فطلبها الخ) اى إذا قدر عليها معنى (قوله ومن ثم الخ) ظاهر صنيعة ان المشار اليه مخالفة الماء ونحوه القبلة ريحتم على الرد وعلى كل فى هذا تقرير الشىء على نفسه عبارة النهاية والمغنى عقب قول الشارح وجوز ان قدر الخ إذا العدول إلى المظنون مع وجود المتيقن جائز لان بعض الصحابة كان يسمع الخ (قوله هذا) اى الرد لما يؤيد بافعال الصحابة رضى الله تعالى عنهم (قوله هذا الوجه) اى القيل (قوله ثم رايته) اى النذب وقال الكردى اى المصنف اه (قوله فيما مر) الى قوله ولو لا اختلاف بصيرين فى النهاية لا لقوله وإنما جاز الى فان فقدوا كذا فى المغنى لا لقوله اى ولو الى إذا تخير قول المتن (والاعشى كبصير) ولو اجتهد فاداه اجتهاده الى طهارة أحد الانامين فاخبره بصير مجتهد بخلافه فهل يقلد لانه اقوى إدراكا منه ولا اخذا باطلاق قولهم المجتهد لا يقلد مجتهدا فيه نظرا والا قرب الاول لكن ظاهر كلامهم الثانى ويوجه بان الشخص لا يرجع الى قول غيره إذا خالف ظنه فاولى أن لا يرجع الى ما يخبر عن شىء مستند للامارة ومع ذلك فالأقرب معنى الاول لكن مجرد ظهور المغنى لا يقتضى العدول عما اقتضاه اطلاقهم فالواجب اعتناؤه عش بحذف (قوله فيما مر فيه) اى من جواز الاجتهاد عند الاشتباه لا مطلقا

زخرفه فانه لا أساس له (قوله فتأمل) تأملناه فلم نجعله حاصلا (قوله بما فى نفس الامر) أى ولو بالظن بشرط عدم تبين الخلاف (قوله غير المشتبهين) قضيته انه لو كان المشتبهين بأن كان لو خلطهما بلغا قتلين من غير تغير لم يجر هذا الوجه فليراجع سم (قوله كما افاده) لعله باطلاقة (قوله كالتبلة) اى إذا حصل تيقنها بالفعل بخلاف

فلا يرد الخ بصري (قوله ولو لا عني الخ) قيد الروض بالبصير ووجهه في شرحه سم ووافقه المغني (قوله إذا تحير) قال في شرح الارشاد قال ابن الرفعة وإنما يقلد لتحيره إذا ضاق الوقت ولا يصبر واعاد الاجتهاد وفيه من المشقة ما لا يخفى بل قولهم الاتي في التيمم لو تيقن الماء آخر الوقت فانتظاره افضل برده لانهم انظروا ثم إلى الحالة الراهنة دون ما يأتي وان تيقنه فليتنظر إلى ذلك هنا بالاولى لانه وان صبر واجتهد ليس على يقين من إدراك العلامة اه سم وعش (قوله بخلاف البصير) أي فليس له التقليد بصري (قوله وحرمة ذوق النجاسة) عبارة النهاية وما تقر من جواز الذوق هو ما قاله الجمهور وهو المعتمد وما نقله في المجموع عن صاحب البيان من منع الذوق لاحتمال النجاسة ممنوع إذ محل حرمة ذوقها عند تحققها وبحصل بذوقها وهنا لم بتحققها اه قال عش أي فإذا ذاق أحدهما لا يجوز له ذوق الآخر ويصرح بذلك قول سم على المنهج فلو ذاق أحدهما فهل له ذوق الآخر اعتمد الطيلاوي أن له ذلك واعتمد الجلال الرملي المنع اه أقول فلو خالف وذاق الثاني وظهر له أنه الطاهر عمل به وان لم يظهر له فهو متحير فيتيمم بعد تلفها أو تلف أحدهما ويجب غسل فله لتحقيق نجاسته اه بخذف وقوله واعتمد الجلال الرملي أي والمغني كما مر (قوله مختص) الأولى التانيث (قوله إنما جازله) أي للاعني (قوله تلك الخواص) أي نحو لمس الخ (قوله فيما إذا تحير الخ) هل يشترط ضيق الوقت كافي نظيره من القبلة أو يفرق لوجود البدل هنا الفرق أو وجه كما في شرح العباب سم (قوله ويتيمم الخ) أي بعد تلف الماء وحيث فلا إعادة عليه كما يعلم بما يأتي عش (قوله ويظهر ضبط الخ) ينبغي أن توهمه بحد الغوث أو تيقنه بحد القرب سعى إليه وان تيقن عدمه فيهما فلا سعى اخذا بما يأتي في التيمم وهذا الشبه به من الجملة لانها من المقاصد وهما من الوسائل ثم رايت الشارح رحمه الله تعالى بحث في باب النجاسة فيما لو فقد نحو صابون مما يتوقف عليه إزالة النجاسة أنه يطليه بحد الغوث أو حد القرب أي على التفصيل وهذا يؤيد ما بحثته هنا بل ما ذكرته النسب بالتيمم من ذلك إذا الفرض في مسئلتنا ان فقده يحتمل على العدول إلى التيمم بخلاف ذلك فان التيمم لا يكون بدلا عن إزالة النجاسة وان تناسبا في ان كلا منهما شرط لصحة الصلاة بصري ونقل عن التوريري ما يوافقه ويوافقه ايضا قول الحلبي على المنهج مانصه قوله فان لم يجد من يقلده أي في حد القرب وقيل في محل يلزمه السعي إليه في الجمعة لو أقيمت فيه اه (قوله لم يترجح أحدهما) زائد على شرح الروض وهو يفيد انه إذا لم يترجح أحدهما عنده لا يفلد واحد منهما وكذا يفيد قوله الاتي قبيل او وما وردوا واختلف عليه اثنان ولا مرجح قال في شرح الارشاد اما إذا اعتقد أرجحية أحدهما فانه يجب عليه تقليده كما بحثه في الاسعاد وفي شرح العباب ما يؤيده سم بخذف (قوله لنحو انقطاع ريحه) عبارة النهاية ونحوه انقطعت رائحته اه وعارة المغني أو نحوه كان انقطعت رائحته اه قول المتن (لم يجتهد على الصحيح) أي للطهارة فلو اجتهد للشرب جاز له الطهارة بعد ذلك بما ظنه ما قاله

إمكان حصوله بنحو الصعود فلا يمنع الاجتهاد على ما يعلم بما يأتي في محله (قوله أي ولو لا عني الخ) قيد الروض بالبصير ووجهه في شرحه (قوله إذا تحير) قال في شرح الارشاد قال ابن الرفعة وإنما يقلد لتحيره إذا ضاق الوقت ولا يصبر واعاد الاجتهاد وفيه من المشقة ما لا يخفى بل قولهم الاتي في التيمم لو تيقن الماء آخر الوقت فانتظاره افضل برده لانهم انظروا ثم إلى الحالة الراهنة دون ما يأتي وان تيقنه فليتنظر هنا إلى ذلك بالاولى لانه إن صبر واجتهد ليس على يقين من إدراك العلامة اه وأقول سيأتي في فصل استقبال القبلة عند قول المصنف فان تحير لم يرد في الاطهر وصلى كيف كان في هامس قوله وصلى كيف كان عن الامام والشيخين تقييده بما إذا ضاق الوقت لكن ما استدله من مسئلة التيمم المذكورة يؤيد الفرق لان البدل موجود هنا وفيها لا هناك (قوله ويتيمم فيما إذا تحير الخ) هل شرطه ضيق الوقت كافي نظيره من القبلة أو يفرق لوجود البدل هنا الفرق أو وجه في شرح العباب ولو اختلف عليه القبلة اخذ بقول واحد إذ لا بدل لها بخلافه هنا وسيأتي انه لا يتعين الا وثق الا علم اه (قوله لم يترجح أحدهما) هذا القيد زائد على شرح الروض وهو يفيد انه إذا لم يترجح أحدهما عنده لا يقلد واحد منهما وكذا يفيد قوله الاتي قبيل او وما وردوا واختلف عليه

فلا يرد عليه أن له التقليد أي ولو لا عني أقوى منه إدراكا كما هو ظاهر إذا تحير بخلاف البصير (في الاظهر) لقد رتته على إدراك النجس بنحو لمس وشم وذوق وحرمة ذوق النجاسة مختصة بغير المشتبه وإنما بغير المشتبه وإنما جاز له في المواقيت التقليد ابتداء لأن إدراكه له أعسر منه هنا فان فقد تلك الخواص لم يجتهد جزما ويتيمم فيما إذا تحير وفقد من يقلده ولو لا اختلاف بصيرين عليه لم يترجح أحدهما عنده ويظهر ضبط فقد المقلدان بحد مشقة في الذهاب إليه كمشقة الذهاب للجمعة فان كان بمحل يلزمه قصده لها لو أقيمت فيه لزمه قصده لسؤاله هنا وإلا فلا (أو) اشتبه (ماء وبول) لنحو انقطاع ريحه (لم يجتهد) فيهما (على الصحيح) لأن البول لا أصل له في التطهير يرد بالاجتهاد إليه

ولا نظر لاصله لاستحالة الى حقيقة اخرى مغايرة للماء اسما وطبيعا بخلاف الماء المتنجس (١٠٧) فاندفع تفسير الزركشي له بإمكان ردة

للطهارة بوجه وهو في الماء  
يمكن بمكانة دون البول  
اتمى على ان فيه غفلة  
عن قولهم لو كان مع جمع  
ماء كثير لا يكفيم (لا ببول  
يستهلك فيه ولا يغيره  
لا يستهلك كدبه لو مهم خلطه به  
قيل له الاجتهاد هنا للشرب  
ما يظن طهارته وهو غفلة  
عما يأتي في نحو خر واخل ولبن  
اتان ولبن ما كول (بل) هنا  
وفيما يأتي انتقالية لا ابطالية  
كما هو الاكثر فيها ومن ثم  
قال جمع محققون لم يقع  
الثاني في القرآن لانه في  
الاثبات إنما يكون من باب  
الغلط فزع ابن هشام ان  
هذا وهم غير صحيح (يخلطان)  
عطف على جملة لم يجتهدوا  
يصبان او يصب من احدهما  
في الآخر واحتمال انه  
صب من الطاهر فهو باق  
على طاهرته ليس اولى  
من ضده فلم ينظر اليه على  
ان المدار على ان لا يكون  
معه ظهور يبين وبذلك  
الصب لا يبق معه ظهور  
يبين فلا اشكال اصلا  
وبهذا اعني جعلهم من التلف  
صب شيء من احدهما في  
الآخر يتايد قول القمولى  
كالرافعي يشترط لجواز  
الاجتهاد ان لا يقع من احد  
المشتبهين شيء في الآخر  
لتنجس هذا يبين فزال  
التعدد المشترط كاسياتي  
اتمى نعم تعليله غير صحيح

الموردى واعتمده طب و مر ورده حجج سم على المنهج وسيأتي في الشارح مر ما يعلم أن جوازه  
للشرب لم يقله الموردى وإنما بحثه الاذرى وان الشارح مر موافق لحج في منع الاجتهاد وهذا عمله  
عند الاختيار فلو اضطر للشرب كان له الهجوم والشرب من احدهما بدون الاجتهاد ومثل ذلك ما لو اخلط اناء  
باراقى ببلدوا شتبه فيما خذ ما شاء الى ان يبق واحد وله الاجتهاد في هذه الحالة إذ لا مانع منه عش (قوله) ولا نظر  
لاصله) اى الى ان اصله ماء (قوله) لاستحالة الخ) اى لان المراد بقولهم له اصل في التطهير عدم استحالة عن  
خلقه الاصلية كالتنجس والمستعمل فانها لم يستعملها عن اصل خلقتها الى حقيقة اخرى بخلاف نحو  
البول وماء الورد فان كلا منهما قد استحال الى حقيقة اخرى نهاية ولما يعاب (قوله) فاندفع) اى بتفسيرى  
قولهم له اصل في التطهير بعدم استحالة الى حقيقة اخرى الخ تفسير الزركشي له اى لقولهم المذكور وقوله  
وهو اى الرد (قوله) على ان فيه) اى تفسير الزركشي (قوله) عن قولهم لو كان الخ) اى الدال على امكان  
ما ذكر في البول ايضا فليتأمل سم (قوله) قيل له الاجتهاد الخ) سيأتي عن النهاية نقله عن بحث الاذرى  
مع رده (قوله) عما يأتي) اى في التنبيه (قوله) بل هنا وفيما يأتي انتقالية) كذا في المحلى والنهاية والمغنى (قوله)  
كما هو) اى الانتقال (قوله) لانه في الاثبات إنما يكون) قد يكون لا بطلان بل لا بطلان قول نحو الكفار فلا  
محذور في وقوعه في القرآن سم (قوله) ان هذا الخ) اى قول الجمع (قوله) عطف على جملة لم يجتهد) بناء على  
ما قال ابن مالك ان بل لعطف الجمل فسقط بذلك ما قيل ان الصواب حذف النون لانه مجزوم بخذفها عطف على  
يجتهد لكن الاصح خلاف ما قاله ابن مالك إذ شرط العطف ببل افراد معطوفها اى كونه مفردا فان تلاها  
جملة لم تكن عاطفة بل حرف ابتداء لجرد الاضطرار بانه يأتى اذا المغنى ولا يجوز عطف يخلطان على يجتهدوا ان  
يقرب حذف النون كما قاله بعض الشراح لفساد المعنى إذ يصير التقدير بل لم يخلطوا اه (قوله) او يصبان الخ)  
عطف على يخلطان (قوله) او يصب من احدهما الخ) اى وان كان المصوب قدرا لا يدركه الطرف ومحل  
العفو عن ذلك إذ لم يكن فعله كما تقدم عش (قوله) على ان المدار) اى مدار صحة التيمم وقول الكردى اى  
مدار التلف سبق قلم (قوله) فلا اشكال) اى على جمل الصب من احدهما في الآخر من انواع التلف (قوله)  
يشترط لجواز الخ) قد يقال هلا جاز الاجتهاد حينئذ وفائدته انه قد يظهر ان ما عصب منه في الآخر هو الطاهر  
فيستعمله فلم منع الاجتهاد سم (قوله) نعم تعليله غير صحيح) اقول بل هو صحيح فان الاشارة بهذا الى المصبوب  
فيه وهو نجس يقينا لانه ان كان النجس فظاهر او الطاهر فقد صب فيه من الآخر النجس وحينئذ فيسقط  
عن الاعتبار ولم يبق إلا اناء واحد مشكوك فيه فأتضح صحة كلام هذين الامامين الجليلين بصري عبارة سم  
قد يقال اراد التعدد الخاص وقد يرشد الى ذلك الوصف بالمشترط ولعمري ان هذا الظاهر اه (قوله) وإنما  
الحق تعليله) اى تعليلا لاشتراط جواز الاجتهاد بأن لا يقع من احدهما شيء في الآخر بما ذكرته اى بأنه  
لا يبق بذلك الصب معه ظهور يمين (قوله) يشكل عليه) اى على ما قاله القمولى من اشتراط جواز الاجتهاد

اثان ولا مر جمع قال في شرح الارشاد ما إذا اعتقد ارجحية احدهما فانه يجب عليه تقليده كما بحثه في الاسعاد  
وقد ينازع فيه ما يأتي في نظيره من القبلة من ان تقليد الارجح اولى إلا ان يفرق اه ويمكن الفرق بانه لا بدل  
للقبلة بخلاف ما هنا ثم رايت ما في الحاشية الاخرى عن شرح العباب وهو يؤيد هذا الفرق وعما يؤيده او  
بعينه انه لو جاز تقليد المرجوح لم يكن المرجح اثم فلم جاز تقليد المرجوح ولم يقلد المساوى فيما إذا لم يترجح  
احدهما كما دل عليه كلامه في الحاشية الاخرى بل قد يقال تقليد المساوى اولى من تقليد المرجوح فليتأمل  
(قوله) عن قولهم الخ) اى الدال على إمكان ما ذكر في البول ايضا فليتأمل (قوله) إنما يكون من باب الغلط)  
قد يكون الا بطلان ببل لا بطلان قول نحو الكفار فلا محذور في وقوعه في القرآن (قوله) يشترط لجواز الاجتهاد  
الخ) قد يقال هلا جاز الاجتهاد حينئذ وفائدته انه قد يظهر ان ما عصب منه في الآخر هو الطاهر فيستعمله فلم  
منع الاجتهاد (قوله) فزال التعدد المشترط) اى وهو ما معه طهارة احدهما يبين وحينئذ يصح التعليق  
(قوله) نعم تعليله غير صحيح) قد يقال اراد التعدد الخاص وقد يرشد الى ذلك الوصف بالمشترط ولعمري ان

ولما ألحق تعليله بما ذكرته فان قلت يشكل عليه ما في زوائد الروضة وجرى عليه القمولى أيضا

نجسان إن كانت في الأول او الثاني إن كانت فيه فهو نجس يقينا فزال التعدد المشروط قلت يفرق بأن الاجتهاد هنا لحل التناول ولو في المائتين القليلين فكفى فيه لضعفه بعدم توقفه على النية التعدد صورة ليتناول الأول او يتركه ثم رأيت الفتى استشكل الاجتهاد في مسألة الروضة بان الثاني متيقن النجاسة وشرط الاجتهاد ان لا يقين نجاسة احدهما بعينه ثم اجاب عنه بقوله ولعل ذلك إذا جهل الثاني بعد ذلك أي حينئذ يجتهد ليظهر له الثاني من الأول ورأيتني في شرح العباب بسطت الكلام في ذلك فراجعته فإنه مهم ومنه الجواب عن الاشكال المستلزم لتناقض القمولى بان الاجتهاد هنا إنما هو لبيان محل الفارة وكل من الاناءين محتمل انه محلها فالجهد فيه باق على تعدده بخلافه ثم ونبه بالخلط على بقية انواع التلف فلا اعتراض عليه (ثم يتيمم) بعد نحو الخلط فلا يصح قبله هنا وفيما إذا تحير المجتهد أو اختلف اجتهاده أو غير ذلك كان تحير الاعشى ولم يجد من يقننه أو وجدته وتخير أو اختلف عليه إثنان ولا مرجح لان معه ماء طاهرا يبين له قدرة على إعداده

بأن لا يقع من أحدهما شيء في الآخر (قوله انه لو اغترف الخ) عبارة المغنى فرع لو اغترف من دينين في كل منهما ماء قليل او مائع في إناء واحد فوجد فيه فارة ميتة لا يدري من انهما يجتهدان ظنهما من الأول واتحدت المغرفة ولم تغسل بين الاغترافين حكم نجاسة ما ظنهما فيه اه واقره ع ش (قوله حينئذ) ضيب بينه وبين قوله وإن اتحدت المغرفة سم أي حين إذا اتحدت المغرفة أي ولم تغسل بين الاغترافين كما مر عن المغنى آنفا (قوله هنا) أي في مسألة زوائد الروضة (قوله ولو في المائتين القليلين) انظر هل هذا مناف لما قدمه آنفا من قوله وهو غفلة الخ (قوله فكفى فيه) أي في الاجتهاد هنا لضعفه أي حل التناول (قوله ليتناول الأول) أي ما في الاناء الأول ان ظن طهارته باجتهاد (قوله في مسألة الروضة) أي زوائد الروضة (قوله ولعل ذلك) أي جواز الاجتهاد في مسألة الروضة وقوله بعد ذلك أي الاغتراف من الدينين (قوله ليظهر له الثاني الخ) انظر ما فائدة ظهور ذلك إلا ان يقال قد يظهر له بدليل ان الفارة من الثاني من غير تعيين الثاني فيحتاج إلى تعيينه بالاجتهاد بدليل سم (قوله عن الاشكال المستلزم الخ) وذلك هو قوله فان قلت يشكل الخ ووجه الاستلزام أن القمولى في ذلك جرى على ما في الروضة وقيل تبع الرافعي في أنه يشترط لجواز الاجتهاد ان لا يقع من احد المشبهين شيء في الآخر كرى (قوله لبيان محل الفارة) أي ثم إذا بان محلها وأنه الثاني فينبغي ان يجوز استعمال الأول كرى زاد سم وحينئذ يشكل منع الاجتهاد فيما إذا صب من احدهما في الآخر بل كان ينبغي الجواز فر بما ظهر له ان النجس هو المصبوب فيه فيستعمل الآخر ثم رأيت شيخنا الشهاب البرلسي مال إلى الجواز ومنع قول شيخ الاسلام في شرح البهجة بمنع الاجتهاد إذا قطر من أحد الاناءين في الآخر سم (قوله بخلافه سم) أي فيما إذا صب من أحدهما شيء في الآخر (قوله فلا اعتراض عليه) يتأمل (قوله بعد نحو الخلط) إلى قوله وبه فارق في المغنى إلى قوله لان النظر في النهاية ما يوافق (قوله به نحو الخلط) تفسير لثم (قوله فلا يصح) أي التيمم (قوله وبه فارق) أي بقوله لان معه ماء طاهرا الخ ع ش وعلوم ان محط الفرق قوله له قدرة الخ (قوله لا تقطاع ريحه) إلى قوله وفيما إذا اشتبه في المغنى إلى قوله المانع إلى الماسر (قوله أو اشتبه عليه ماء وما ورد الخ) بقى ما لوقع الاشتباه بين ثلاث أو ان ماء طهور وماء متنجس وماء ورد فهل يجوز الاجتهاد نظر البلاء الطهور والمتنجس ولا يمنع من ذلك انضمام ماء الورد اليهما ولا احتمال أن يصادف ماء الورد كالأبصار احتمال مصادفة الماء المتنجس أو لا يجوز الاجتهاد لان ماء الورد لا مدخل للاجتهاد فيه ولا احتمال مصادفته وليس كصادفته الماء المتنجس لان له أصلا في الطهورية بخلاف ماء الورد فيه انظر سم على حج أقول والا قرب الثاني ونقل عن شيخنا العلامة الشورى ان الا قرب الأول وبقي ايضا ما لوقع مثل ذلك في ماء طهور ومتنجس وبول والظاهر الامتناع لغلظ امر نجاسة البول وبقي ما لوتلف احدهما في المسئلة الأولى هل يجوز له الاجتهاد لا احتمال ان التالف المتنجس ام لا فيه نظرو الا قرب الثاني ع ش أقول وكذا استفيد الثاني في مسألة سم بمض المتأخرين بما نصه لكن قاعدة إذا اجتمع المانع والمقتضى غلب المانع على المقتضى تؤيد الثاني اه وقول ع ش ان التالف المتنجس لعل هذا ظاهر (قوله إن اتحدت) ضيب بينه وبين قوله حينئذ (قوله ليظهر له الثاني من الأول) انظر ما فائدة ظهور ذلك إلا ان يقال يظهر له بدليل ان الفارة من الثاني من غير تعيين الثاني فيحتاج إلى تعيينه بالاجتهاد بدليل (قوله لبيان محل الفارة) أي وإذا بان محلها وأنه الثاني فينبغي ان يجوز له استعمال الأول وحينئذ يشكل منع الاجتهاد فيما إذا صب من أحدهما في الآخر بل كان ينبغي الجواز فر بما ظهر له ان النجس هو المصبوب فيه فيستعمل الآخر ثم رأيت شيخنا الشهاب البرلسي مال إلى الجواز ومنع قول شيخ الاسلام في شرح البهجة بمنع الاجتهاد إذا قطر من احدهما الاناءين في الآخر (قوله أو اشتبه عليه ماء وما ورد الخ) بقى ما لوقع الاشتباه بين ثلاثة أو ان ماء طهور وماء متنجس وماء ورد فهل يجوز له الاجتهاد نظر البلاء الطهور والماء المتنجس ولا يمنع من ذلك انضمام ماء الورد اليهما ولا احتمال ان يصادف ماء الورد كالأبصار احتمال

صوابه ماء الورد (قوله حينئذ) أي حين أذ وجد غيرهما قول المتن (توضا بكل مرة) ويعذر في عدم الجزم بالنية كمنسيان إحدى الخنثى وإن أمكنه الجزم بها بأن يأخذ غرفة من كل منهما الغر وظاهر كلامهم أن ذلك جائز عند قدرته على ظهور يمينين وإن كان مقتضى العلة كما قال في المجموع الامتناع كذا في المغنى ونحوه في النهاية وهو مشكل بما سيأتي في كلام الشارح فيما إذا اشتبه ظهور بمستعمل من عدم جواز التطهر بكل منهما الخ فإنه هنا قادر على الظهور بيمينين وثم انما يفيد الاجتهاد بتحصيل ظهور بالظن ومع ذلك لم يغتروا له ثم هذه الكيفية لعدم الجزم بالنية مع قدرته على الاجتهاد فتأمل بصري ويأتي عن سم وعش رد ما سيأتي في كلام الشارح ايضا وفي عش قوله مر مقتضى العلة أي قوله مر للضرورة كمن نسي صلاة من الخنثى اه (قوله وإن زادت الخ) خلافا لابن المقرئ في روضه نهاية عبارة المغنى واستشكل الاسنوى وجوب الوضوء بالماء وماء الورد بما ذكره فيمن معه ماء لا يكفيه لوضوئه ولو كمله بما تع يستهلك فيه كما ورد وغيره أنه يلزمه التكميل بشرط أن لا يريد ثمنه على ثمن القدر الناقص فكيف يجوزون هنا استعمال ماء كامل وماء ورد مثله وهو يريد على ذلك فالصواب الانتقال الى التيمم واجيب عنه بجوابين الاول أنه قدر هنا على طهارة كاملة بالماء وقد اشتبه وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وهناك لم يقدر الخ الثاني أن صورة المسئلة هنا في ماء ورد انقطعت راحته وصار كلاما وذلك لقيمة له غالباً أو قيمته تافهة بخلاف تلك ويؤخذ من ذلك أنه لو زادت قيمته على ماء الطهارة لم يلزمه استعماله وتيمم كما جزم به ابن المقرئ في روضه اه (قوله المانع لا يراد الخ) فيه نظر سم وجهه أن الاشتباه لا يمنع من صحة إيراد العقد عليه فلو قال له بعثك هذا صح ويمكن حمل كلام الشارح على ما إذا قال له بعثك هذا الماء الورد وهو في هذه الحالة فلا يصح بشيئ (قوله ولا يجتهد فيهما) أي للطهارة كما يأتي بخلافه للشرب فيجوز ثم إذا فعل ذلك فظهر له الماء منهما تطهر به كما يأتي ايضاحه (قوله الأمر) أي في شرح امر ماء وبول لم يجتهد على الصحيح (تم له بقينا) زاد الهاية والمغنى ثم بعكس ثم يترجمه بآخرها ثم بالآخر اه (قوله لا واجب للمشقة) جزم به النهاية المغنى كما مر (قوله لا يتوضا بكل منهما الخ) هذا ممنوع منعا واضحا بل كلام المجموع كالمذهب مصرح بالجواز كما بسطنا بيانه بها مش شرحه للعباب سم عبارة عش فرع إذا اشتبه المستعمل بالطهور يجوز له الاجتهاد وقال في شرح المذهب ويجوز أن يتوضا بكل منهما مرة ويغتفر التردد في النية للضرورة انتهى فقد انكشف أنك أنه ليس معنى الضرورة تعذر الاجتهاد انتهى عميرة وقوله لا يجوز أن يتوضا الخ نقل ابن حبيب عن الشرح المذكور خلاف هذا قول الاقرب ما قاله عميرة ثم رايت ابن قاسم على ابن حبيب صرح بما قاله عش وعش تقدم عن البصري استشكل

مصادفة الماء المتنجس ولا يجوز الاجتهاد لأن ماء الورد لا يدخل الاجتهاد فيه ولا عتال مصادفته وليس كمصادفته الماء المتنجس لأن له أصلا في الطهورة بخلاف ماء الورد نية نظر (قوله بالاشتباه المانع) فيه نظر (قوله لا يتوضا بكل منهما) هذا ممنوع منعا واضحا بل كلام المجموع كالمذهب مصرح بالجواز كما بسطنا بيانه بها مش شرحه للعباب بنقل عبارتهما والنكلم عليهما ومن ذلك قول المذهب ما نصه وإن اشتبه ماء مطلق ومستعمل فوجهان أحدهما لا يتجرى لأنه لا يقدر على اسقاط الفرض بيمينين بأن توضا بكل واحد منهما والثاني يتجرى لأنه يجوز اسقاط الفرض بالطاهر مع القدرة على اليقين اه قال السنوى في شرحه هذان الوجهان مبنيان على الوجهين السابقين في المسئلة قبلها كما بيناه والصحيح منهما جواز التحري ويتوضا بما ظن أنه المطلق والثاني لا يجوز التحري بل يلزمه اليقين بأن يتوضا بكل واحد مرة وعلى هذا لو أراد الاستنجاء أو غسل نجاسة أخرى غسل باحدهما ثم بالآخر وإن توضا بهما فهو غير جازم في نيته بظهور بيه ولكن يعذر في ذلك للضرورة كمن نسي صلاة من خمس أهتامل فرض الخلاف في الجواز مع تصريحه بأن التوضؤ بكل من باب العمل باليقين تجده مصرحاً بجواز ترك الاجتهاد والتوضؤ بكل منهما وتأمل قوله وإذا توضأ بهما فهو غير جازم الخ تجده نهضاً في أن التوضؤ بكل منهما الذي صرح كلامه بجواز لا يشترط فيه

(توضا) وجوبا أن لم يجد غيرهما وجوازا أن وجده خلافاً لمنع حينئذ (بكل) منهما (مرة) وإن زادت قيمة ماء الورد الذي يملكه على ثمن مثل ماء الطهارة لأن النظر لذلك إنما هو عند التحصيل لا الحصول مع ضعف ماليت بالاشتباه المانع لا يراد عقد البيع عليه ولا يجتهد فيهما لما مر أنه لا أصل لغير الماء في التطهير قيل ويلزمه وضع بعض كل في كف ثم يغسل بكفه معاً وجهه من غير خلط ليتأتى له الجزم بالنية حينئذ لمقارنتها لغسل جزء من وجهه بالماء بقينا انتهى وهو وجهه معنى وظاهر كلامهم أنه مندوب لا واجب للمشقة وفيما إذا اشتبه طهور بمستعمل لا يتوضا بكل منهما كما يصرح به كلام المجموع لعدم جزمه بالنية مع قدرته على الاجتهاد إلا أن فعل تلك الكيفية كما حررته بما في في شرح الإرشاد الصغير (وقيل له الاجتهاد)

فيهما كالماءين ويرده ما تقر من الفرق (١١٠) نعم له الاجتهاد للشرب ليشرب ما يظنه الماء ماء الورود وإن لم يتوقف أصل شربه على

اجتهاد ثم إذا ظهر له  
بالاجتهاد الماء جازله التطهر  
به على ما قاله الماوردي لأنه  
يغتفر في الشيء تبعاً ما لا يغتفر  
فيه مقصوداً وظاهره منع  
الاجتهاد للوطء ابتداء  
وجوازه بعد الاجتهاد للملك  
( وإذا استعمل ما ظنه )  
الظاهر من الماءين بالاجتهاد  
أي كله أو بعضه ( أراق )  
ندبا ( الآخر ) إن لم يحتج  
وقيد بالاستعمال بفرض أنه  
لم يرد باستعمال أراد لأنه  
لا يتحقق الأعراض عن  
الآخر إلا به غالباً فلا ينافي  
أن المعتمد ندب الأراق قبله  
ثلاثاً يغلط ويتشوش ظنه  
( فان تركه ) بلا إراقة فان لم  
يبق من الأول بقية لم يجز  
الاجتهاد لأن شرطه على  
الأصح عند المصنف أن  
يكون في متعدد حقيقة فلا  
يجوز في كمين لتوب مثلاً  
ماداماً متصاين به وزعم  
أنه إذا تلف أحدهما ينبغي  
استعمال الباقي بلا اجتهاد  
كالمشكوك في نجاسته نظراً  
للأصل مردود بان باب  
الاجتهاد ترك فيه الأصل  
بالشك أي أصل الطهارة  
وأصل عدم وقوع النجس  
في كل إناء مخصوصه كترك  
الأصل في ظنية رؤيت تبول  
في ماء كثير ثم رؤى عقب

مقالة المصنف أيضاً ( قوله فيهما كالماءين ) إلى المتن في النهاية والمغني ( قوله نعم له الاجتهاد للشرب الخ )  
والفرق بينه وبين الطهر أنه يستدعي الطهورية وهما مختلفان والشرب يستدعي الطهارة وهما طاهران  
نهاية ( قوله وإن لم يتوقف الخ ) عبارة المغني والنهاية واستشكل بان الشرب لا يحتاج إلى اجتهاد واجيب بان  
الشرب وإن لم يحتاج إليه لكن شرب ماء الورود في ظنه يحتاج إليه اهـ ( قوله على ما قاله الماوردي الخ )  
اسقط المغني صيغة التبري وعبارة النهاية كما قاله الماوردي وقد عدا امتناع الاجتهاد للشيء مقصوداً  
ويستفيدة تبعاً كما في امتناع الاجتهاد للوطء ويملكه تبعاً فيما لو اشتبهت أمته بأمة غيره واجتهاد فيهما للملك  
فانه يطق ما بعده لحل تصرفه فيها ولكونه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع وما بحثه الأذرعى من مجيء  
كلام الماوردي في الماء والبول بعد إذ كلامه يشير إلى أنه إنما يباح له الاجتهاد ليشرب ماء الورود ثم يظهر  
بالآخر وهذا غير ممكن هنا ويضاف لكل من الماءين له أصل في الحل المطلوب وهو الشرب فجاز الاجتهاد لذلك  
بخلاف الماء والبول فالوجه أنه لا اجتهاد في ذلك ونحوه كنية ومذكاة مطلقاً أي للأكل وغيره كاطعام  
الجوارح بل إن وجد اضطراب جازله تناولاً وهما ولا امتنع ولو باجتهاد وبذلك يندفع ما في التوسط وغيره  
اهـ وقوله فالوجه الخ في الكردي عن الأيعاب مثله ( قوله منع الاجتهاد للوطء الخ ) عبارة البرماوى ولو  
اشتبه امتنا شخصين واجتهدا أحدهما فيهما للملك جاز وثبت ملكه لها بمجرد ذلك سواء وافقه الآخر أو نازعه  
ولا تقبل منازعته إلا ببيته وتعيين الثانية للآخر للحصر فيه ويحل له وطء ما بعده هذا إن لم يجتهد الآخر فان  
اجتهد وادى اجتهاده إلى عين ما اداه اجتهاد الآخر فينتجه الوقف إلى أن يظهر الحال أو يصطاحا انتهت  
بجبري وتقدم عن عرش في مبحث اشتباه ماء طاهر بنجس ما يتعلق بالمقام ( قوله وجوازه ) أي الوطء سم  
وكردي ( قوله للملك ) أي بقصد تمييز الملك فقط لأنه لم يقصد الوطء بالاجتهاد وإنما الحاصل به الملك ويترتب  
عليه الوطء لأنه من عمرته كردي عن شرح العباب ( قوله الطاهر ) إلى قوله فلا يجوز في المغني ( قوله الطاهر )  
أي الطهور نهاية ( قوله ندبا ) وقيل وجوباً مغني ( قوله إن لم يحتج ) أي لنحو عطش نهاية لعل المراد لعطش  
دأبه وكذا أدى خاف من البطش تلف نفس أو عضو أو منفعة ولا لم يجز شربه لأنه حكم النجس سم على  
المنهج عرش عبارة المغني إذ لم يخف العطش ليشربه إذا اضطراه اهـ ( قوله بفرض أنه لم يرد الخ ) أشار به  
إلى إمكان حمل كلام المتن عليه كقوله فاذا قرأت القرآن فاستعذ كما صرح به أي الامكان المغني وحمله عليه أي  
معنى الارادة النهائية ( قوله إلا به ) أي بالاستعمال ( قوله ثلاثاً يغلط الخ ) علل المغني ندب الأراق قبل الاستعمال  
ثلاثاً يغلط فيستعمله وندبها بعد الاستعمال ثلاثاً يغير اجتهاده فيشتبه عليه الأمر اهـ وظاهران كلامه  
التعليامين يجري في كل من الأراقتين ( قوله بلا إراقة فان لم يبق الخ ) عبارة المغني أي لم يبقه وصلى بالاول  
الصبح مثلاً ثم حضرت الظهر وهو محدث ولم يبق من الأول شيء الخ ( قوله في متعدد حقيقة ) أي ابتداء وانتهاء  
شرح الفضل ( قوله فلا يجوز في كمين الخ ) أي وفي إحدى يديه المتصلتين ببدنه بل يجب غسلهما لتصح صلاته  
وفي الأيعاب لو اشتبه نجس في أرض واسعة صلى فيها إلى بقاء قدره ووضيعة غسل جميعها اهـ كردي ( قوله )  
به أي بالنوب ( قوله في ماء كثير ) أي غير متغير أخذاً بما بعده ( قوله وإن بقي من الأول ) إلى قوله وظاهر  
كلامهم في النهاية وإلى قول المتن بل يديم في المغني إلا ما نبه عليه ( قوله ولزمه عند إرادة الوضوء الخ ) أي إذا  
لم يكن منه كراعاة الأولى مغني وسيأتي عن النهاية مثله بزيادة عبارة عرش أي بان أحدث وحضرت

تلك الكيفية فمالك بالدبر ( قوله نعم له الاجتهاد للشرب الخ ) سيأتي نقل هذا عن الماوردي وقد نظر  
المصنف في شرح العباب في بحث الأذرعى مجيء كلام الماوردي في الماء والبول ثم قال فالوجه أنه لا اجتهاد  
في ذلك ونحوه كنية ومذكاة مطلقاً وإن اعتمدنا كلام الماوردي بل إن وجد اضطراب جازله تناولاً وهما  
ولم لم يوجد امتنع ولو باجتهاد اهـ باختصار ( قوله وجوازه أي ) ضبب بينه وبين قوله للوطء ( قوله لزمه عند  
إرادة الوضوء إعادة الاجتهاد ) يمكن أن يكون محله ما إذا لم يكن ذا كراة الدليل الاجتهاد الأول أو قام عنده

صلاة

البول متغيراً عملاً بالظاهر لقوته باسناده لمعين مع ضعف احتمال خلافه وإن بقي من

الأول بقية وإن قلت لجوب استعمال الناقص لزمه عند إرادة الوضوء إعادة الاجتهاد فان والى الأول فواضح ( و ) أن ( تغير ظني ) فيه



صلاة اخرى ولم يكن ذا كرا للدليل الاول او عارضه معارض اه زاد سم اما لو كان ذا كرا له ولا معارض فلا يبعد جواز استعماله تلك البقية من غير اعادة الاجتهاد استصحابا بالحكم الاجتهاد الاول وهو ظاهر بل لو كان اتلف الآخر وقديق من الاول بقية واحتاج للوضوء وهو ذا كرا للدليل من غير معارض لم يبعد ايضا جواز التطهر به فليراجع اه قول المتن (لم يعمل بالثاني) ينبغي ان يجوز للاعمى المتحير تقليد البصير في اجتهاده الثاني المتغير والعمل به حيث لم يكن قلده في الاول وعمل به بأن لم يكن قلده فيه أو قلده فيه ولم يعمل وقياس ذلك انه لو كان باع الاول وبعضه وهو صحيح كاي في البيع ثم اجتهد ثانيا وتغير اجتهاده الى طهارة الثاني ان يصح بيعه ايضا وهل له اكل الثمين القياس حل ذلك ظاهر او في حلها معا باطنا نظر والوجه حرمة احدهما ظاهرا ايضا لان احدهما باطل بقيما فثمنه غير مملوك سم عبارة ع ش (قوله لم يعمل بالثاني) أي ولا بالاول ايضا لا اعتقاده الآن بطلانه ومن فوائده جواز الاجتهاد الثاني مع امتناع العمل به انه اذا ظن به طهارة الثاني شر به او باعه او غسل به نجاسة او غير ذلك وانه لو غسل اعضاءه بينهما وما اصابه الماء الاول من ثيابه يجوز له ان يتطهر بالثاني اه (قوله لثلاثا ينقض الاجتهاد الخ) هذا لا ياتي اذا كان الاجتهاد بين طهور ومستعمل اذا لاتي فيه هذا التردد لان المستعمل طاهر فلا يحتاج لغسل الاعضاء منه فيتجه فيه العمل بالثاني مطلقا سم معنى (قوله بالاجتهاد) أي مع أن الاجتهاد الثاني اجتهاد صحيح في نفسه بدليل ما ياتي عن البلقيني سم (قوله او يصلي الخ) أي الصلاة الثانية (قوله والتزام المخرج الاول) أي العمل بالثاني وغسل جميع الخ عبارة المغني وخروج ابن سريج من النص في الاجتهاد في القبلة العمل بالثاني وفرق بان العمل به هنا يؤدي الى نقض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل ما اصابه الاول والى الصلاة بنجاسة ان لم يغسله وهناك لا يؤدي الى صلاة بنجاسة ولا الى غير القبلة اه (قوله نقض اجتهاد الخ) اداء صلاة معينة الى غير القبلة يقينا (قوله واخذ البلقيني الخ) قلت هو واضح وقد اتي به الوالد رحمه الله تعالى وعلم بما تقدم وجوب إعادة الاجتهاد لكل صلاة يريد فعلها أي ما لم يكن باقيا على طهارته نعم ان كان ذا كرا لدليله الاول لم بعده بخلاف الثوب المقلون طهارته بالاجتهاد فان بقائه بحاله بمنزلة بقاء الشخص متطهر افيضلى فيه ماشاء حيث لم يتغير ظنه سواء كان يستتر بجميعه أم يمكنه الاستتار ببعضه لكبره فقطع منه قطعة واستتر بها وصلى ثم احتاج الى الستر لتلف ما استتر به فلا يحتاج الى إعادة الاجتهاد كما اقتضاء كلام المجموع وهو المتمدن خلافا

معارض اما لو كان ذا كرا له ولا معارض فلا يبعد جواز استعماله تلك البقية من غير إعادة الاجتهاد استصحابا بالحكم الاجتهاد الاول وهو ظاهر بل لو كان اتلف الآخر وقد بقي من الاول بقية واحتاج وهو ذا كرا لدليل من غير معارض لم يبعد ايضا جواز التطهر به وليس فيه اجتهاد في غير متعدد إذ ليس هنا اجتهاد جديد بل استصحاب الحكم الاول فليراجع اه (قوله لم يعمل بالثاني الخ) ينبغي ان يجوز للاعمى المتحير تقليد البصير في اجتهاده الثاني المتغير به والعمل به حيث لم يكن قلده في الاول وعمل به بأن لم يكن قلده فيه أو قلده فيه ولم يعمل به وذلك لان البصير انما لم يعمل بالثاني المتغير لما منع هو لزوم نقض الاجتهاد بالاجتهاد وهذا المانع مفقود في حق الاعمى وقياس ذلك انه لو باع الاول وبعضه وهو صحيح كاي في البيع ثم اجتهد ثانيا وتغير اجتهاده الى طهارة الثاني ان يصح بيعه ايضا وهو يحل له اكل الثمين القياس حل ذلك ظاهر او في حلها معا باطنا نظر والوجه حرمة احدهما ظاهرا ايضا لا يقال اذا تغير اجتهاده تبين بطلان الاول لانه ممنوع لانه صح بيع الاول قبل التغير وتعلق به حق ثالث فلا يؤثر فيه التغير فليتامل (قوله لم يعمل بالثاني على النص) سيأتي في شروط الصلاة فيما لو اجتهد في ثوبين انه يعمل بالثاني بشرط مذكور ثم (قوله لثلاثا ينقض الاجتهاد الخ) هذا لا ياتي اذا كان الاجتهاد بين طهور ومستعمل اذا لاتي فيه هذا التردد لان المستعمل طاهر فلا يحتاج لغسل الاعضاء منه فيتجه فيه العمل بالثاني مطلقا (قوله بالاجتهاد) أي مع أن الاجتهاد الثاني اجتهاد صحيح في نفسه بدليل ما ياتي عن البلقيني (قوله والتزام المخرج) (قوله) (قوله

(لم يعمل بالثاني) من ظنيه  
(على النص) لثلاثا ينقض  
الاجتهاد بالاجتهاد ان  
غسل جميع ما اصابه الاول  
أو يصلي ييقن النجاسة ان لم  
يغسله والتزام المخرج الاول  
قياسا على القبلة بعيد لان  
أحد هذين الفسادين لا ياتي  
في العمل بالثاني فيها  
لاحتمال الجهة الثانية  
للسواب كالاولى فلم يلزم  
عليه نقض اجتهاد أصلا  
وأخذ البلقيني بما ذكر

انه لو غسل بين الاجتهادين جميع ما اصابه بماء غيرهما حصل بالثاني اذ لا يلزم عليه ما ذكره حيث هو نظير مسألة القبلة وظاهر كلامهم  
الاعراض عن الظن الثاني وما يرتب عليه (١١٢) وحيث قد تغير اجتهاده ووضوءه الاول باق صلى به ولا نظر لظنه نجاسة اعضائه لان

لما علمت من الغناء هذا الظن  
لما يلزم عليه من الفساد  
المذكور (بل يتيمم) بعد  
نحو الخلط لا قبله كما مر  
(بلا إعادة) حيث لم يغلب  
وجوده في محل التيمم (في  
الاصح) لانه ليس معه طاهر  
يقين ولا نظر الى ان معه  
طاهر بالظن لانه لا عبرة  
بهذا الظن لما يلزم عليه  
الفساد كما تقرر (تنبيه) هـ  
ما قررت به المتن من فرض  
قوله وتغير ظنه فيما اذا بقي  
من الاول بقية انما هو لياقني  
على طريقته انه لا يجوز  
الاجتهاد الا في متعدد ومن  
التقييد بنحو الخلط انما هو  
ليصح قوله بلا إعادة لما  
علم من قوله بل يخلطان ثم  
يتيمم ان شرط صحة التيمم  
تلفهما او تلف احدهما  
واما اشتراط ان لا يغلب  
وجود الماء فمعلوم من كلامه  
في التيمم فعمله انه لا اعتراض  
عليه بوجهه وانه يصح تخرج  
كلامه على طريقة الرافي  
ايضا من جواز الاجتهاد  
مع عدم التعدد وانه لا يحتاج  
عليها في عدم الاعادة الى  
تقييد بنحو خلط لانه ليس  
معه الا اناء واحد فلا ظهور  
معه ييقن هذا كله مع قطع  
النظر عن قوله في الاصح  
فع النظر اليه يتعين تخرجه  
على رأى الرافي فقط لانه  
لا يظهر مقابل الاصح مع

لبعض المتأخرين نهاية (قوله لو غسل بين الاجتهادين الخ) وفي البجيرمي عن الحنفى بعد ذكر مثل ذلك عن  
البرلسي والويادي ما نصه اى ولا يعيد ما صلاه بالاول على الراجح ولا يقال يلزم على العمل بالثاني الصلاة  
بنجاسة قطعاً اما في الاول واما في الثاني فيلزمه الاعادة حيث لا نأقول النجاسة غير متعينة فلا يعتد بها كما قالوا  
فما لو صلى اربع ركعات لاربع جهات فانه لا يعيد مع انه صلى لغير القبلة قطعاً لان المبطّل غير متعين اهـ  
(قوله بما ذكر) اى من التعليل بقوله لثلاثين خ (قوله جميع ما اصابه) اى الماء الاول من اعضائه  
وثابه عش (قوله بماء غيرهما) اى بماء ظهور ييقن او باجتهاد غير ذلك الاجتهاد نهاية (قوله هو نظير  
مسألة القبلة) اى نظير ما اذا تغير اجتهاده في القبلة حيث يعمل بالاجتهاد الثاني كروي (قوله صلى به) وفاقا  
للمغنى وسم وخلافاً للنهاية عبارته فان كان على طهارته لم يجب اعادته اى الاجتهاد الا ان يتغير اجتهاده قبل  
الحدث فلا يصلى بتلك الطهارة لا اعتقاده لان بطلانها اهـ (قوله لما يلزم عليه) اى العمل بهذا الظن (قوله  
من الفساد المذكور) اى عقب المتن (قوله كما مر) اى في شرح سم يتيمم (قوله في محل التيمم) سياق في باب  
التيمم بما مشه ما يؤخذ منه ان المعتبر محل الصلاة سم (قوله ولا نظر الى ان معه الخ) انظر هذا مع قوله بعد  
نحو الخلط لانه اذا وقع التيمم بعد نحو الخلط لم يبق معه طاهر بالظن وبجواب يمنع ذلك اذا خلط بما ظنه في  
الاخر سم وبجواب ايضا بانه بالنظر الى قول المصنف على الاصح وياتى انه مع النظر اليه يتعين تخرج  
كلامه على رأى الرافي فقط فلا يتقيد التيمم بعد نحو الخلط كما اشار الى ذلك النهاية والمغنى بما نصه والثاني  
يعيد لان معه طاهر بالظن فان اراقه قبل الصلاة لم يعدجز ما اهـ (قوله تنبيه ما قررت الخ) قرر النهاية  
ايضا عبارة المتن بنحو ذلك ثم قال كالشارح فيما سياتى وهذا الذى سلكته الخ نصرى (قوله الا في متعدد) اى  
ابتداء وانتهاء (قوله ومن التقييد الخ) عطف على قوله من فرض الخ وقوله بنحو الخلط يعنى بعد نحو الخلط  
(قوله ان شرط الخ) بيان لما علم الخ (قوله وانه يصح تخرج كلامه على طريقة الرافي) اى بفرض قوله  
وتغير ظنه فيما اذا لم يبق من الاول شئ (قوله رانه لا يحتاج الخ) عطف على قوله انه اعتراض الخ (قوله مع  
قطع النظر عن قوله في الاصح) كيف يتأتى قطع النظر عنه مع التعبير به في كلامه عش (قوله مع نحو  
الخلط الخ) قد يقال ان من صور الخلط ان يصب من المظنون طهارته ثانياً في الاخر او عكسه فيبقى معه  
طاهر بالظن كالمحمل على طريقة الرافي فيكون للكلام محل على طريقة المصنف في الجملة بصرى وقد يجاب

لو غسل بين الاجتهادين الخ لو كان في هذه الصورة باع الاول قبل تغير الاجتهاد لم يؤثر في صحة البيع تغير  
الاجتهاد فلو باع الاخر بعد تغير الاجتهاد الى طهارته وغسل الاعضاء بينهما صح ايضا وهل له اكل الثمنين  
باطناً في نظر الوجه لا لان احد البيعين باطل يقينا شتمه غير مملوك (قوله بماء غيرهما) قضيته ان العمل  
بالثاني مع ايراد الماء الاخر موارد الاول لا ينتفى معه لزوم ما ذكر وفيه نظر لانه يحتمل ان يكون النجس هو  
الاول وبايراد الثاني موارد يصير طاهراً او مع ذلك لا تكون الصلاة ييقن النجاسة ويضاح ذلك ان من لوازم  
العمل بالساقى غسل الاعضاء بالماء الاخر مع احتمال أن يكون النجس ما استعمله او لا فتطهر الاعضاء بالماء  
الثاني وحيث لا يلزم كون الصلاة ييقن النجاسة الا ان يراد بقولهم او يصلى ييقن النجاسة ان لم يغسل ما اصابه  
الاول من غير أعضاء وضوء فان غسل ذلك ليس لازماً لاستعمال الاخر في الطهارة فليتأمل (قوله ووضوءه  
الاول باق صلى به) هذا هو الوجه ويدل عليه انه عند تغيره تصح صلاته وان لم يطهر ما اصابه الماء الاول ثم رايت  
ان ابن العماد قال فان كان على طهارته لم يجب اعادته الا ان تغير اجتهاده قبل الحدث فلا يصلى بتلك الطهارة  
لاعتقاده لان بطلانها فهو كالمحدث واجتهد وتغير اجتهاده قبل وهو طاهر انتهى وفيه نظر (قوله في  
محل التيمم) سياق في باب التيمم بما مشه ما يؤخذ منه لمعتبر محل الصلاة (قوله ولا نظر الى ان معه ماء طاهراً  
بالظن) انظر هذا مع قوله السابق بعد نحو الخلط لانه اذا وقع التيمم بعد نحو الخلط لم يبق معه طاهر بالظن

نحو الخلط المشترط على رأى المصنف بل مع وجود واحد فقط لانه طاهر بالظن وزعم بعضهم تخالفهما في الاعادة بان  
فهي على طريقة الرافي لا تجب وعلى طريقة المصنف تجب لان معه طهوراً ييقن

بان المراد هنا عدم الاعادة مطلقاً أي في جميع صور التلف (قوله غفلة عن وجوب تقييد ما أطلقه هنا الخ) اعلم ان الجلال المحلي بين ان في وجوب الاعادة على كل من طريق الرافعي وطريق المصنف خلافاً لا ان الاصح منه على طريق الرافعي اي بان لم يبق من الاول بقية عدم الوجوب وعلى طريق المصنف بان بقي الوجوب وبين ايضاً ان محل خلاف الاعادة فيما إذا لم يبق الباقي في الاول ولم يرقهما في الثاني قبل الصلاة فيهما فان أراق ما ذكر قبلها فلا إعادة جز ما لکن اعتبره كون الاراقة قبل الصلاة ينبغي أن يكون ضعيفاً أو فيه تجوزو الا فالمعتمدان المعتبر كون الاراقة قبل التيمم اذا علمت ذلك علمت ان حكاية الخلاف في الاعادة تقتضي التصوير بما إذا انتفت الاراقة ونحوها إذ لو لم تنتف كان عدم الاعادة مجزوماً به وحينئذ فالمسئلة مصورة بما إذا انتفت الاراقة ونحوها إذا كانت مصورة بذلك تعين ما قاله البعض المذكور من التخالف واجراء الكلام على اطلاقه إذ تقييده ينافي ذكر الخلاف فقوله ان زعم البعض المذكور غفلة فيه نظر بل لعله غفلة ومن هنا يظهر ما في قوله لانه لا يظهر مقابل الاصح الخ لانه يرد عليه ان مقابل الاصح لا يأتي ايضاً على طريق الرافعي إذا حصلت الاراقة التي هي من نحو الخلط بل الوجه ان يقال في توجيه تعين التخريج على رأي الرافعي لانه لا يأتي تصحيح عدم الاعادة على طريق المصنف بل المصحح حينئذ الاعادة فاحسن التامل بالانصاف سم (قوله اولي) انظر ما معنى الاولوية مع اعترافه بان حمل كلامه على غير رأي الرافعي ينافي قوله في الاصح حيث قال فع النظر اليه الخ وكيف يدعى اولوية تفصيل في كلامه مع منافاته له سم عبارة البصري قوله وبعضهم حصروه الخ هذا هو الذي استقر عليه كلامه رحمه الله تعالى حيث قال انفا فع النظر اليه يتعين تخرجه الخ فواجه الاولوية مع العينية اه (قوله وبعضهم الخ) بالجر عطفاً على قوله بعضهم تخرج الخ (قوله وعلم مما مر الخ) عبارة المغنى تنبيه للاجتهاد شروط علم بعضها مما مر الاول أن يتأيد باصل الحل فلا يجتهد في ماء اشبهه ببول كما تقدم الثاني ان يقع الاشتباه في متعدد فلو تنجس احد كفيه او احده يديه واشكل فلا يجتهد كما سيأتي في شروط الصلاة ان شاء الله تعالى الثالث ان يبق المشتبهات فلو تلف احد هاتين سيأتي ان شاء الله تعالى في النكاح أو ميتة بمذكاة او نحو ذلك بشرط الاتخذ والعمل والاجتهاد ان تظهر بعده العلامة اه ووافقه الشارح في جميع ذلك وكذا النهاية إلا في الرابع فعقبه بقوله والاوجه خلافه اه

غفلة عن وجوب تقييد ما أطلقه هنا بما قدمه من ان الخلط اي ونحوه شرط لصحة التيمم وهذا الذي سلكته في تقرير عبارته من التفصيل اولي مما وقع للتكلمين عليه من اطلاق بعضهم تخرج كلامه على الرأيين وبعضهم حصروه على رأي الرافعي وعلم مما مر في المأمور بالبول ان شرط الاجتهاد

يجاب بمنع ذلك إذا خلط بماء في الآخر (قوله غفلة عن وجوب تقييد ما أطلقه هنا الخ) اعلم ان الجلال المحلي بين ان في وجوب الاعادة على كل من طريق الرافعي وطريق المصنف خلافاً لا ان الاصح منه على طريق الرافعي اي بان لم يبق من الاول بقية عدم الوجوب وعلى طريق المصنف بان بقي الوجوب وبين ايضاً ان محل خلاف الاعادة فيهما إذا لم يبق الباقي في الاول ولم يرقهما في الثاني قبل الصلاة فيهما فان أراق ما ذكر قبلها فلا إعادة جز ما لکن اعتبره كون الاراقة قبل الصلاة ينبغي أن يكون ضعيفاً وفيه تجوزو الا فالمعتمدان المعتبر كون الاراقة قبل التيمم اذا علمت ذلك علمت ان حكاية الخلاف في الاعادة تقتضي التصوير بما إذا انتفت الاراقة ونحوها إذ لو لم تنتف كان عدم الاعادة مجزوماً به وحينئذ فالمسئلة مصورة بما إذا انتفت الاراقة ونحوها إذا كانت مصورة بذلك تعين ما قاله البعض المذكور من التخالف في الاعادة واجراء الكلام هنا على اطلاقه إذ تقييده ينافي ذكر الخلاف فقوله ان زعم البعض المذكور غفلة فيه نظر بل لعله غفلة ومن هنا يظهر ما في قوله لانه لا يظهر مقابل الاصح الخ لانه يرد عليه ان مقابل الاصح لا يأتي ايضاً على طريق الرافعي إذا حصلت الاراقة التي هي اقوى من نحو الخلط بل الوجه ان يقال في توجيه تعين التخرج على رأي الرافعي لانه لا يأتي تصحيح عدم الاعادة على طريق المصنف بل المصحح حينئذ الاعادة فاحسن التامل بالانصاف (قوله اولي) انظر ما معنى الاولوية مع اعترافه بان حمل كلامه على غير رأي الرافعي ينافي قوله في الاصح

أيضا أن يتايد بأصل خل  
موانع النكاح أن شرطه  
أيضا أن يكون للعلامة فيه  
بجال ومن ثم لم يجتهد في  
صورة اختلاط المحرم  
الآتية ثم وبما قدمته في  
المتحير أنه يشترط للعمل به  
ظهور العلامة فلا يجوز له  
الافدام على أحدهما بمجرد  
الحس والتخمين كما مر  
وإنما كان هذا شرط للعمل  
بخلاف ما قبله لأن تلك إذا  
وجدت اجتهد ثم إن ظهر له  
شيء عمل به وإلا فلا فادل  
عليه ظاهر الروضة تبعاً  
للغزالي من أن الأخير  
شرط للاجتهاد أيضاً غير  
مراد عن بعض الأصحاب  
أشراط كونها الواحد وإلا  
تظهر كل بانائه كافي إن كان  
ذاغراً بأفهي طالق وعكسه  
الآخر ولم يعلم فإن زوجة  
كل تحل له ورد بأن الوطء  
يستدعي ملك الواطء  
للمحل والوضوء يصح  
بمغصوب وأوضح منه أنه  
لا مجال للاجتهاد في الإبطاع  
فأبقينا كذا على أصل الخل  
إد لانية ثم تتأثر بالشك  
وهنا له مجال من حيث أنه  
يصح من كل النظر في الطاهر  
منهما فوجب لتأثر النية  
بالشك في حق كل منهما  
(ولو أخبر بتجسه) أي  
الماء وهو مثال أو استعماله  
ولو على الإبهام أو بطهارته

(قوله أيضاً) أي كسعة الوقت وتعدا المشتبه (قوله أو مذكاة بميتة) قال في شرح العباب عقبه بخلاف  
ما إذا اشتبهت مذكاة غير مسمومة بمذكاة مسمومة فإن له الاجتهاد فيهما قطعاً لأنهما مباحان طراً على أحدهما  
مانع ذكره في المجموع قال وهو واضح اهـ (فرع) ينبغي جواز الاجتهاد إذا اشتبه اختصاصه باختصاص  
غيره لتمييزه اختصاصه فيتصرف فيه بما يسوغ له فيه سم (قوله) ومن ثم لم يجتهد في صورة اختلاط المحرم  
الآتية) أي لم يجب الاجتهاد وإن جاز مع العمل به فيما إذا اختلطت بغير محصور بل لعله أولى سم أقول  
ظاهر صنيعهم بل صريح ما يأتي أن نافع الكردى أن كلام الشروط المتقدمة شرط لجواز الاجتهاد فلا  
يجوز بدون واحد منها (قوله ثم) أي في النكاح (قوله وبما سيد كره الخ) في عطفه على قوله بماسر المتعلق  
بقوله علم المضى تسامح (قوله في المتحير) أي فيما إذا تحير المجتهد (قوله كما مر) أي في شرح وتطير بما ظن  
طهارته (قوله وإنما كان هذا) أي ظهور العلامة وقوله بخلاف ما قبله أي أن يكون للعلامة فيه مجال وقوله  
لأن تلك أي العلامة (قوله وعن بعض الأصحاب الخ) أي نقل عنه وهذا كلام مستأنف (قوله وعن بعض  
الأصحاب الخ) وفي الكردى بعد ذكر الشروط المتقدمة مانع فلهذا شروط جواز الاجتهاد أو ما شروط  
وجوبه فثلاثة دخول الوقت أو ما قبل الوقت فهو جائز ثانياً لعدم وجود غير المشتبه أو إرادة استعماله ثالثاً أن  
لا يبلغ المشتبهان بالخلط قلتيه وإلا فلا يجب الاجتهاد بل يخير بينه وبين الخلط اهـ (قوله وعن بعض الأصحاب  
أشراط كونهما الواحد الخ) والوجه كافي الأحياء خلافه عملاً باطلاً قهراً كما وصحته في شرح العباب نهاية  
(قوله ورد الخ) وعلى هذا فإن ظن ما لنفسه استعماله أو ما لغيره اجتنب ما لنفسه واستعمل ما لغيره إن تمكن  
منه بطريقه الشرعي وإلا تيمم سم (قوله باب الوطء الخ) عبارة الكردى قال في الأحياء فإن قيل فلو كان  
الآن شخصين فينبغي أن يستغنى عن الاجتهاد ويتوضأ كل بانائه لأنه تيقن طهارته وشك الآن فيه  
فنقول هذا محتمل في الفقه والأرجح في الظن لنفع وإن تعدد الشخص هنا كاتحاده لأن صحة الوضوء لا تستدعي  
ملكاً بل وضوءاً لأنسان بما غره في رفع الحدث كوضوئه بمائه فلا يتبين لاختلاف الملك واتحاده اثر  
بخلاف الوطء لزوجته الغير فانه لا يحل اهـ (قوله تنأثر) أي تبطل (قوله وهنا) أي في الانامين لاثنين  
وقوله وقوله فوجب أي الاجتهاد وقوله في حق الخ متعلق بوجب (قوله أي الماء) إلى قوله وإطلاق الفقيه  
في النهاية (قوله وهو) أي الماء (قوله أو استعماله) عطف على تنجسه (قوله ولو على الإبهام) ومثل ذلك ما لو  
توضأ من أحدنا من بلا اشتباه فاخبر بنجاسة أحدهما على الإبهام فاجتهد وأداه اجتهاده إلى نجاسة ما ظهر  
منه فيجب إعادة ما صلا به تلك الطهارة كما نقله سم على المنهج عن الطيلاوي وأرضاه ع ش أقول ويفيده  
أيضاً قول الشارح كالتحريم أو بعده (قوله قبل استعمال ذلك الخ) متعاقب بقول المصنف ولو أخبر ع ش  
(قوله أو بعده) قد يدل على صحة الطهارة بما لا يجوز استعماله إذا أخبر بعد ما بطهارته وفيه نظر ظاهر رسم

حيث قال فع النظر إليه الخ وكيف بدعي أو لوية تفصيل في كلامه مع منافاته له (قوله أو مذكاة بميتة) قال في  
شرح العباب عقبه بخلاف ما لو اشتبهت مذكاة غير مسمومة بمذكاة مسمومة فإن له الاجتهاد فيهما قطعاً  
لأنهما مباحان طراً على أحدهما مانع ذكره في المجموع عن القاضي قال وهو واضح اهـ (فرع) ينبغي  
جواز الاجتهاد إذا اشتبه اختصاصه باختصاص غيره لتمييزه اختصاصه فيتصرف فيه بما يسوغ له فيه  
(قوله) ومن ثم لم يجتهد في صورة اختلاط المحرم الآتية) أي لم يجب الاجتهاد وإن جاز مع العمل به فيما إذا  
اختلطت بغير محصور بل لعله أولى قال في شرح العباب واستشكل بأنهم جعلوا للقائف أن يلحق أعتادا  
على الشبه ورتبوا عليه حل المكاح تارة ومحرمة أخرى والارث وغيره وكان قياس ذلك أن للقائف  
الاجتهاد هنا بالاولى قال الزركشي وهو إشكال قوي اهـ وقد يجاب بأن الحاق القائف حكم وهو من الحاكم  
لأنما يفقد على غيره وعليه فلا ينفذ لنفسه ولا عليها ومن ثم لم يجز للقائف أن يجتهد ويحكم لنفسه هنا مطلقاً اهـ  
(قوله ورد الخ) وعلى هذا فإن ظن بالاجتهاد ماء لنفسه استعماله وماء لغيره اجتنب ما لنفسه واستعمل  
ما لغيره إن تمكن منه بطريقه الشرعي وإلا تيمم (قوله أو بعده) قد يدل على صحة الطهارة بما لا يجوز استعماله

أى ومخالف لما قدمه في شرح وتطهير بما ظن طهارته (قوله التعمين الخ) الأولى وفارق الإبهام ثم الإبهام هنا بان الإبهام ثم يوجب اجتماعها والإبهام هنا لا يجوز استعمال واحد منهما وإن استويا في إفادة جواز الاجتهاد في المأين (قوله ثم) أى في الإخبار بالتنجس أو الاستعمال وقوله هنا أى في الإخبار بالطهارة (قوله بان التنجس) أى والاستعمال (قوله وإن استويا) أى الإبهامان وهما إبهام الطهارة وإبهام النجاسة ع ش (قوله فى كل) متعلق بالإبهام وقوله جواز الخ مفعول إفادة الخ (قوله وهو المكلف) إلى المأين فى المغنى إلا قوله أو عدل آخر (قوله ولو امرأة وقتنا) ولو أعمى نهاية ومغنى وسم (قوله أو عدل آخر) أى عينه كزيد وعرف الخبر له عدالة وكذلك قال أخبرنى عدل وكان من أهل التعديل على ما باتى عن شرح المسند ع ش (قوله وفاسق الخ) أى ومجنون ومحول نهاية ومغنى أى بمحول العدالة ع ش (قوله ويمين) عبارة المغنى والصبي ولو عيضا وفيما يعتمد المشاهدة اه زاد النهاية ولو أخبر الصبي بعد بلوغه عما شاهده فى صباه من تنجس إناؤه ونحوه قبل ووجب العمل بمقتضاه فى الزمن الماضى أيضا أه قال ع ش واقتصاره مر فى المحترز على ما ذكر يفيد أن من لم يحافظ على مروءة أمثاله تقبل روايته وهل هو كذلك أولا فيه نظر فلم يراجع وقياس ما قالوه فى الصوم وفى دخول الوقت من أنه لو اعتقد صدق الفاسق عمل به بحجته هنا اه (قوله إلا ان بلغوا الخ) أى من غير المجانين نهاية ومغنى وشرح بافضل قال الكردى أو ظن صدق الصبي والفاسق قال سم على المبهج لا يجب العمل بقولهما لو ظن صدقهما لان خبرهما ساقط شرعا ثم قال وقد يقال ينبغى أن يؤثر كالأثر فى وجوب الصوم إذا أخبر به بالهلالة فاسق أو صبي ظن صدقه اه عبارة الحلبي لا يعتمدهم ما لم يخبروا عن فعل انفسهم وما لم يصدقهم وإلا اعتمد خبرهم انتهت وتقدم اتقا عن ع ش ما يوافقه (قوله أو أخبر كل عن فعل نفسه) كقوله بليت فى الاناء مغنى عبارة سم لا يخفى ان إخباره عن فعل نفسه غاية أنه كإخبار العدل الذى لا بد معه من بيان السبب أو كونه فقيها موافقا فلا بد من ذلك هنا أيضا فلا يكفي نحوه قوله نجست هذا الماء إلا ان بين السبب أو كان فقيها موافقا كصبيت فيه بولا واما نحوه قوله بليت فيه ففيه بيان السبب ولا يكفي طهرته إلا ان بين السبب كغمسته فى البحر هذا هو الوجه وكلام الشارح يمكن حمله عليه فليتامل اه (قوله فيقبل) أى فى غير المجنون نهاية (قوله طهرته) مقول القول (قوله ولم يعارضه الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو اختلف عليه خبر عدلين فصاعدا كان قال أحدهما ونع الكلب فى هذا الاناء دون ذلك وعكسه الآخر وأمكن صدقهما صدقا وحكم نجاسة الماء من لاحتمال الولوج فى وقتين فلو تعارض فى الوقت أيضا بان عيناه عمل بقول أو ثقيما فان استويا لمبالا كثر عددان استويا سقط خبرهما لعدم المرجح وحكم بطهارة الاناء من كالأوعين أحدهما كلبا كان قال ونع هذا الكلب وقت كذا فى هذا الاناء وقال الآخر كان ذلك الوقت بلدا آخر مثلا اه قال ع ش بعد سوفه كلام الشارح مانصه وهو مخالف لظاهر قول الشارح مر عمل بقول أو ثقيما فان المتبادر منه تقديم الاوثق وإن كان غيره كثر عددان بل يكاد يصرح به قوله مر فان استويا الخ اه (قوله ولم يعارضه مثله) أى شخص مثله فى قبول الرواية وقوله كسكان الخ مثال للعاوضة كردى (قوله كسكان) أى ذلك الكلب (قوله وإلا) أى وإن عارضه مثله كان قال كان فى

إذا أخبر بها بطهارته وفيه نظر ظاهر (قوله وفارق الإبهام ثم التعمين هنا الخ) إذا تأملت الفرق الذى انداه وجودته وإنما هو باعتبار الإبهام ثم وعدمه باعتبار إخباره هنا فقام له (قوله مقبول الرواية) أى ولو أعمى اتقا فان أخبر عن حس أو ما قبل العمى فان أخبر عن غيره احتمل بحجى الخلاف فى قبول روايته وعبارة الروض ولو أعمى (قوله أو أخبر كل عن فعل نفسه) لا يخفى أن إخباره عن فعل نفسه غاية أنه كإخبار العدل الذى لا بد معه من بيان السبب أو كونه فقيها موافقا فلا بد من ذلك هنا أيضا فلا يكفي نحوه قوله نجست هذا الماء إلا ان بين السبب أو كان فقيها موافقا كصبيت فيه بولا واما نحوه قوله بليت فيه ففيه بيان السبب ولا يكفي طهرته إلا ان بين السبب كغمسته فى البحر هذا هو الوجه وكلام الشارح يمكن حمله عليه فليتامل (قوله وإلا) أى وإن عارضه مثله كان قال كان فى ذلك الوقت بمحل كذا وجواب الشرط قوله سقط الخ وقوله كان استويا فظير

وفارق الإبهام ثم التعمين  
هنا بأن التنجس على  
الإبهام يوجب اجتماعهما  
والطهارة على الإبهام لا  
يجوز استعمال واحد  
منهما وإن استويا فى إفادة  
الإبهام فى كل جواز  
الاجتهاد فيهما (مقبول  
الرواية) وهو المكلف  
العدل ولو امرأة وقتنا  
نفسه أو عدل آخر فلا  
يكفى لإخبار كافرو فاسق  
ويمز إلا ان بلغوا عدد  
التواتر أو أخبر كل عن  
فعل فيقبل قوله عما أمر  
بتطهيره طهرته لا طهر  
(وبين السبب) فى تنجسه  
أو استعماله أو طهره كوان  
هذا الكلب فى هذا وقت  
كذا ولم يعارضه مثله  
ككان فى ذلك الوقت بمحل  
كذا وإلا كان استويا ثقة  
أو كثر أو كان أحدهما  
أو ثق والآخر كثر سقطا  
وبقى أصل طهارته (أو كان  
فقيها) أى عارفا بأحكام  
الطهارة والنجاسة

او الاستعمال واطلاق الفقيه على نحو هذا شائع عرفا نظير ما ياتي في نحو الوقف والوصية وتخصيصه بالمجتهد اصطلاح خاص (موافقا) لا اعتقاد المخبر في ذلك او عارفا به وإن لم يعتقده فيما يظهر لان الظاهر انه انما يخبره باعتقاده لا باعتقاد نفسه لعلمه بانه لا يقبله بالتعبير بالموافق للغالب فان قلت يحتمل انه يخبره باعتقاد نفسه ليخرج من الخلاف قلت هذا احتمال بعيد من يعرف المذهبين فلا يعول عليه على انه غير مطرد (اعتمده) وجوبه وإن لم يبين بخلاف عامي ومخالف لم يبين سببا لا تنفاه الثقة بقولهما ولا تماقبت الشهادة على الردة مع الاطلاق على مليلقى تغليظا على المرتد لا مكان ان يبرهن عن نفسه ووجب التفصيل في الشهاد بالجرح ولو من الفقيه الموافق على ما فيه لان الحاكم يلزمه الاحتياط ومنه ان لا يعول على اجمال غيره مطلقا على ما ياتي او اخر الشهادات

ذلك الوقت بمحل كذا وجواب الشرط قوله سقطا وقوله كان استويا تنظير للشرط لحاصل المعنى وإن عارضه مثله كان قال ولع هذا الكلب في هذا الماء وقت كذا وقال الاخر كان حينئذ ببلد اخر سقطا وبقي اصل طهارته كما لو قال احدهما ولع الكلب في هذا دون ذلك وقال الاخر بل في ذلك دون هذا وعينا وقتا واحدا واستويا ثقة او كثرة او كان احدهما وثق والاخر اكثر فانها يسقطان ايضا وبقي اصل طهارته هذا شرح كلامه مطا بقا للروض وشرحه لكن ظاهر كلامه ان قوله كان استويا الخ مثال لا نظير وتصويره بمثل المثال المذكور لا مانع منه إلا ان فيه تكلفا لا يخفى سم (قوله والاستعمال) الاولى او الطهورية والاستعمال بصرى (قوله في نحو الوقف الخ) لو قال في نحو الجماعة والخنازير لكان انسب قتلا بصرى (قوله اصطلاح خاص) اى بالاصوليين قول المتن (موافقا) ولو شك في موافقته فالظاهر انه كالمخالف وكذا الشك في العقه الاصل عدمه فيما يظهر انتهى عميرة اه ع ش (قوله في ذلك) اى ما ذكر من احكام النجاسة والطهارة او الاستعمال والطهوية (قوله او عارفا به الخ) عبارة الكردى وكالموافق ما اذا كان عارفا بمذهب المخبر بفتح الباء وانه لا يخبره الا باعتقاده فيكون منه الاطلاق كافى الامداد وفتح الجواد والاياب وهو يقتضى انه لا بد من وجود شرطين ان يعلم مذهبه وانه لا يخبره به لكن في التحفة ما يفيد اشتراط الشرط الاول فقط اه قول المتن (اعتمده) لا يبعد ان يدخل في اعتماده وجوب تطهير ما اصابه من الماء المخبر بتنجسه وإن لم ينجس بالظن لان خبر العدل بمنزلة اليقين شرعا فلا راجع سم على حجاج اه ع ش وتقدم عنه عند قول الشارح ولو على الابهام الحزم بذلك (قوله وإن لم يبين) اى في الشق الثانى سم (قوله ومخالف) اى ليس عارفا باعتقاد المخبر (قوله لم يبين سببا) ومثل ذلك ما لو كان الحكم الذى يخبر به قد وقع فيه نزاع واختلاف ترجيح فيكون الارجح فيه انه لا بد من بيان السبب لانه قد يعتقد ترجيح ما لا يعتقد المخبر ترجيحه حينئذ فيعلم من قوله لم يبين موافقا انه يعلم الراجح في مسائل الخلاف نهاية ومعنى وفى الكردى عن الامداد والاياب ما يوافقه قال ع ش قوله مر واختلاف ترجيح الخ ومن ذلك ما يقع من الاختلاف بين الشهاب ابن حجر والشارح مر اه (قوله واما قبلت الشهادة الخ) عبارة شرح العباب للشارح اى للرمى وانا فى الردة قبلنا الشهادة بها مطلقا من الموافق وغيره مع الاختلاف فى اسبابها لان المرتد متمكن من ان يبرهن عن نفسه وإن ياتي بالشهادتين فعدم الاتيان بهما وسكوته تقصير بل ذلك قرينة الدلالة على صدق الشاهد ولا كذلك الماء ع ش (قوله لا مكان ان يبرهن الخ) الاولى العطف (قوله مطلقا) اى موافقا كان للحاكم اولا (قوله على ما ياتي الخ) (فروع) ولو رفع نحو كلب راسه من اناؤه فيه مائع او ماء قليل وفه رطب لم ينجس ان احتمل ترطبه من غيره عملا بالاصل والانتجس ولو غلبت النجاسة فى شئ مو الاصل فيه طاهر كشياب مدمنى الخرو ومتدينين بالنجاسة اى كالمجوس ومجانين وصبيان وجزاوين حكم بالطهارة عملا بالاصل وان كان مما اطردت العادة بخلافه كاستعمال السرجين فى اوانى الفخار خلافا للماوردى وبحكم ايضا بطهارة ما عمت به البلوى كعرق الدواب اى وان كثر ولعابها واحاب الصغار اى للام وغبرها والجوخ وقد اشتهر استعماله بشحم الخنزير ونحو ذلك ومن البدع المذمومة غسل ثوب جدد بدو قمح وفم من نحو اكل خبز والبقل النابت فى نجاسة متنجس نعم ما ارتفع عن منته طاهر ولو وجد قطعة لحم فى اناؤه او خرقة ببلد لا يجوس فيه فهى طاهرة او مرمية مكشوفة فنجسه او فى اناؤه او خرقة للشرط لحاصل المعنى وان عارضه مثله كان قال ولع الكلب فى هذا الماء وقال الاخر كان حينئذ ببلد آخر سقطا وبقي اصل طهارته كما لو قال احدهما ولع الكلب فى هذا دون ذلك وقال الاخر بل فى ذلك دون هذا وعينا وقتا واحدا واستويا ثقة او كثرة او كان احدهما وثق والاخر اكثر فانها يسقطان ايضا وبقي اصل طهارته هذا شرح كلامه مطا بقا للروض وشرحه لكن ظاهر كلامه ان قوله كان استويا الخ مثال لا نظير وتصويره بمثل المثال المذكور لا مانع منه إلا ان فيه تكلفا لا يخفى (قوله اعتمده) لا يبعد ان يدخل فى اعتماده وجوب تطهير ما اصابه من الماء المخبر بتنجسه وان لم ينجس بالظن لان خبر العدل بمنزلة اليقين شرعا فلا راجع (قوله وان لم يبين) اى فى الشق الثانى

والمجوس بين المسلمين وليس المسلمون أغلب فكذلك فإن غلب المسلمون فطاهرة نهاية وكذا في المغني إلا أنه اسقط قوله وإن كان إلى ويحكم وزاد عقب خبر قوله وتركه واكلة الصبيان لتوهم نجاستها اه وفي الآخر قوله وكذا ان استويا فميا يظهر اه قال ع ش قوله مر عملا بالاصل اي مع غلبة النجاسة على ابدانهم ومن ذلك الخبر المخبوز بمصرونواحيها فان الغالب فيها النجاسة لكونه يخبر بالسرجين والاصل فيه الطهارة وقوله كاستعمال السرجين الخ اي وكعدم الاستنجاء في فرج الصغير ونجاسة منفذ الطائر والبيمة فلو جلس صغير في حجر مصل مثلاً او وقع طائر عليه فبحكم بصرته صلاته استصحبا بالاصل الطهارة في فرج الصغير وما ذكر معه وان اطردت العادة بنجاسته وقوله غسل ثوب جديد اي ما لم يغلب على ظنه نجاسته وبما يغلب كذلك ما اعتيد من التساهل في عدم التحرز عن النجاسة بمن يتعاطى حيا كته او خياطتهما ونحوهما وقوله فنجسة قال سم على شرح البهجة قضيته أنها تنجس ما أصابته وهو ممنوع لأن الاصل الطهارة وقد صرح بعضهم بان هذا بالنسبة للكل كافر منه في المجموع اما لو أصابت شيئاً فلا تنجسه اه وقد سبقه الاسنوي إلى ذلك اه (قائدة) لو وجد قطعة لحم مع حدة مثلاً هل يحكم بنجاستها عملاً بالاصل وهو عدم تذكية الحيوان ام لافيه نظراً الاقرب الاول ع ش بحذف اقول وقولها والجوخ وقد اشترى استعماله بشحم الخنزير هل يلحق به السكر الافرنجي وقد اشترى ان عمله وتصفيته بدم الخنزير ام لافيه نظراً والظاهر الاول إذ لا يظهر بينهما فرق والاصل فيه الطهارة فليراجع ثم رايت في المغني ما هو كالصرح في الطهارة قول المتن (ويحل استعمال كل اناة الخ) اي في الطهارة وغيرها إجماعاً وقد توضحنا <sup>بالحديث</sup> من شئ من جلد من قدح من خشب ومن مخضب من حجر نهاية زاد المغني ومن اناة من صفرو كره بعضهم الاكل والشرب من الصفرة قال القزويني اعتياد ذلك تولد منه أمراض لا دوا لها اه (قوله من حيث) إلى قوله وظاهر في المغني لا قوله غير حري ومرتدو إلى قوله في بدن في النهاية إلا ذلك القول (قوله كجلد آدمي) اي او شعره او عظمه فانه يحرم ايضا كافي المجموع عن اتفاق الاصحاب كروى ويجزى (قوله غير جري ومرتد) سكت النهاية والمغني عن استثنائهما وقال الزبائدي والحلي ولا فرق في الادمي بين الحرابي والمترد وغيرهما فهم محترمان من حيث كونهما آدميين اه (قوله وكغصوب) أي ومسروق كروى (قوله فيحرم الخ) أي إلا لغرض وحاجة كما لو وضع الدهن في اناة عظم الفيل على قصد الاستصباح فيجوز ذلك كما نقله في شرح المذهب واعتمده شيخنا الطيلاوي وقال لا يشترط في الجواز فقد اناة طاهر سم اه بجري (قوله لافى ماء كثير الخ) بحث الزركشى تقييد ذلك بغير المتخذ من جلد الكلب والخنزير وعظمه ونازعه الشارح في شرح العباب وقال في العباب تبعاً لابن الرقعة وغيره أو قليل لا طفاء نار أو بناء جدار ونحوه سم زاد السكردي عقيه كسقى زرع او دابة وكجعل الدهن في عظم الفيل للاستعمال في غير البدن اه وقيد الشارح في شرحه بناء الجدار بقوله لغير مسجد اه واعتمد النهاية ما بجته الاذرى عبارته ومحل ذلك كافي التوسط في غير ما اتخذ من عظم كلب او خنزير وما تفرع منهما من احد هما وحيوان اخر اما هو فيحرم استعماله مطلقاً اه (قوله نعم يكره)

(قوله لافى ماء كثير) بحث الزركشى تقييد ذلك بغير جلد الكلب والخنزير كما بحث تقييد قو لهم في محل استعمال الاناء من العظم النجس في اليابس بغير المتخذ من عظم المفاظ نازعه الشارح فيهما في شرح العباب وقال في العباب تبعاً لابن الرقعة وغيره أو قليل لا طفاء نار أو بناء جدار ونحوه (قوله او جاف) قال الزركشى ولا اختصاص لهذا بالاناء بل سائر النجاسات يجوز استعمالها في اليابس تشرح ع (قوله ولا ينافى الحرمة هنا ما يأتي الخ) الذي في شرح العباب وإنما لم يحرم البول في الماء القليل كما يأتي لأنه ليس فيه استعمال نجس العين بخلاف ما هنا فان الحرمة فيه ليست للنجس به فقط بل مع استعمال نجس العين وكان العلة مركبة وإلا لحرم استعماله مطلقاً اه (قوله لأنه لا تضمخ بنجاسة ثم اصلاً) يتجه انه لو كان الماء القليل ثم في اناة وحرمتها تضمخ الثوب بالنجاسة حرم البول فيه حينئذ لان فيه تضمخاً لاناء بالنجاسة وهو في معنى الثوب في حرمة التضمخ والوجه خلاف ذلك حيث كان الحاجة وقال بعبارة اخرى فان قلت لو كان الماء القليل في اناة قبل يحرم

(ويحل استعمال كل اناة طاهر) من حيث كونه طاهراً وان حرم من جهة أخرى كجلد آدمي غير حري ومرتدو وكغصوب بخلاف النجس فيحرم لافى ماء كثير أو جاف والاناة جاف نعم يكره وظاهر أن المراد بالنجس هنا ما يعم المنتجس ولا ينافى الحرمة هنا ما يأتي من كراهة البول في الماء القليل لأنه لا تضمخ بنجاسة ثم أصلاً والكلام هنا



أى فى ماء كثير أو جاف الخ (قوله) وكذا توب لا يبعد أن نحو الاناء كذلك فى حرمة التضمخ لغير حاجة وأما الأرض فالوجه أنه لا حرمة نعم أن نقصها التضمخ بلا حاجة إليه لم يبعد التحريم لأنه إضاعة مال لغير حاجة سم (قوله) بناء على حرمة التضمخ الخ) وهو المعتمد عرش (قوله) والكلام هنا فى استعمال متضمن الخ) هذا قد يقتضى أن شرط الحل فى الصور المستثناة عدم التضمخ وهو محل نظر والوجه جواز ما فيه تضمخ مع الحاجة سم (قوله) ذلك أى كون الكلام فيما ذكر (قوله) منقطع لأن المستثنى منه الاناء الطاهر من حيث كونه طاهراً والمستثنى الذهب والفضة من حيث ذاتهما لا من حيث كونهما طاهرين بصري (قوله) إلى التاويل السابق) هو قوله من حيث كونه طاهراً عرش وكردى (قوله) أى إناؤه إلى قوله وظاهر فى النهاية لإقوله وإن لم يؤلف إلى ولو على امرأة (قوله) ومروداً) والابرة المعلقة والمشط ونحوها والكراسى التى تعمل للنساء ملحقة بالانية كالصندوق فيما يظهر كما قاله البدر بن شعبة والشرابىب الفضة غير محرمة عليهن فيما يظهر لعدم تسميتها انية نهاية وفى الكردى عن الإيعاب مثله قال عرش قوله من والشرابىب الخ أى التى تجعلها فيما تنزين به بخلاف ما يجعله فى إناؤه لشرب منه أو تاكل فيه اه وفى البجيرمى عن الطوخى ويجوز للراءة استعمال سمروجة أو قبقاب من الذهب والفضة ولها استعمال ثوب منهما اه (قوله) أو خللاً) هو ما يخلل به الأسنان ومثله المسمى به الآن وهو ما يخرج به وسخ الآذان زاد فى الإيعاب والمرأة وبرة أنف حيوان وغيرها وإن لم تسم انية انتهى كردى (قوله) أو بعضه الخ) يحتمل أن يكون على تفصيل الضبة وإن يبقى على إطلاقه لأنه أخش منه بصري أقول الثانى صريح صنيع المنهج بل لا يظهر للأول وجه قول المتن (فيحرم) أى إلا الضرورة بأن لم يجد غير ه شرح بافضل فى قال الإيعاب ولو باجرة فاضلة عما يعتبر فى الفطرة فيما يظهر كردى (قوله) فيحرم استعماله الخ) على الرجال والنساء والخثائى من غير ضرورة حتى يحرم على المكلف أن يسقى به مثلاً غير مكلف فإن دعت ضرورة إلى استعماله كمرود منها لجلاء عينه جاز وسواء كان الاناء صغيراً أو كبيراً نعم الطهارة منه صحيحة والمأكول ونحوه حلال لأن التحريم للاستعمال لا لخصوص ما ذكرناه زاد المغنى ولا فرق فى حرمة ما تقدم بين الخلو وغيره ما إذا خيل له موجوده على تقدير الإطلاع عليه ولو وجد الذهب والفضة عند الاحتياج استعمال الفضة لا الذهب فيما يظهر اه قال عرش قوله من حتى يحرم على المكلف أن يسقى الخ فضته أنه لا يحرم عليه دفعه للصبي ليشرب منه بنفسه وقد يقال أنه غير مراد لأنه يجب عليه منعه من المحرمات وإن لم يأم بالصبي بفعله بمثله أعطاه الله والى الله كالمزمار فيدخى أن يحرم لما مرو لا نظر لتألم الولد لترك ذلك كما أنه لا نظر لتأذيه بضرب الولد له تأدياً اه (قوله) كان كبه الخ) أى قلب الاناء. (قوله) لغير حاجة للجلاء) فإن احتيج إلى استعمال ذلك كمرود بكسر الميم من ذهب أو فضة يكتحل به للجلاء عينه كان أخبره طبيب عدل رواية بأن عينه لا تنجلي إلا بذلك جاز استعماله ويقدم المرود من الفضة على المرود من الذهب عند وجودهما معا وبعد جلاء عينه يجب كسره لأن الضرورة تقدر بقدرها شيخنا وفى البجيرمى مثله لإقوله كان أخبره إلى جاز وقولها يجب كسره يأتى عن الإيعاب صحة بيعه (قوله) أن ذلك كبيرة) عبارة شيخنا عنه البلقينى وكذا الدمبرى من الكبار وثوقه قل الأذرى عن الجمهور أنه من الصغائر وهو المحتسب وقال داود الطاهرى بكراهة استعمال أوانى الذهب والفضة كراهة تنزيه وهو قول للشافعى فى القديم وقيل الحرمة مختصة بالاكل والشرب دون غيرهما اخذاً بظاهر الحديث وهو لا تشرى وانى انية

فى استعمال متضمن للتضمخ بالنجاسة فى بدن وكذا ثوب بناء على حرمة التضمخ بهافيه وهو ما صححه المصنف فى بعض كتبه ويؤيد ذلك نصريحهم بحل استعمال النجس فى نحو عجن طين (إلا) منقطع أن نظرنا إلى التاويل السابق (ذهباً وفضة) أى إناؤه ولو بابا ومروداً وخللاً كله أو بعضه من أحدهما أو منهما (فيحرم) استعماله فى أكل أو غيره وإن لم يؤلف كان كبه على رأسه واستعمل أسفله فيما يصلح له كما شمله إطلاقهم ولو على امرأة أكلت به طفلاً لغير حاجة الجلاء للنهى عن ذلك مع التوعد عليه بما قد يؤخذ منه أن ذلك كبيرة

البول فيه لأن فيه تضمخاً للاناء وهو كاللوب قلت الظاهر لأن البول فى الماء القليل فى الاناء لا يزيد على البول فى الاناء الخالى عن الماء وأما هم صرحوا بجوازه والتنجس لحاجة جائز وبالأولى جواز البول على الأرض وإن نقصت قيمته به لأنه للحاجة قليلاً مل وهذا هو الوجه فليسا مل (قوله) فى استعمال متضمن للتضمخ) هذا قد يقتضى أن شرط الحل فى الصور المستثناة عدم التضمخ وهو محل نظر والوجه جواز ما فيه تضمخ مع الحاجة (قوله) وكذا ثوب لا يبعد أن نحو الاناء كذلك وفى نظر وأما الأرض فالوجه أنه لا حرمة نعم أن نقصها التضمخ بلا حاجة إليه لم يبعد التحريم لأنه إضاعة مال لغير حاجة

والذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما وعند الخنفيه قول بجواز ظروف القهوة وإن كان المعتمد عندهم  
الحرمة فينبغي لمن ابتلى بشئ من ذلك كما يقع كثيرا تقليد ما تقدم استخلص من الحرمة اه (قوله وتجوزهم  
الخ) عبارة النهاية ويحرم البول في إناء منهما أو من أحدهما ولا بشكل ذلك بحل الاستنجاء بهما لأن الكلام  
ثم في قطعة ذهب أو فضة لا يطاع أو هي منهما لذلك كالإناء الملبأ منهما للبول فيه اه وكذا في المغنى إلا  
قوله طبع قال ع ش قوله ألمبأ منهما قضيته أنه لو بال في إناء لبش معد البول لا يحرم والظاهر أنه غير  
مراد اه (قوله ولم تطبع الخ) أما المطبوع قال الزركشي في الخادم كالدرهم والدنانير فلا يجوز الاستنجاء  
به لحرمته ونقله عن نصريح الأصحاب وفي شرح العباب للشارح إذا لمبأ إناء كالمرود والمطبوعة محترمة  
بمخلاف الخالي عنهما وفي التحفة مثله هكذا أطلقوا الطبع فان كانت العلة أنها مع الطبع لا تنفع فالحكم واضح  
وإن كانت العلة الاحترام لينبغي أن يقيد التحريم بما إذا كان الاسم المطبوع معظما فحرره فاقى لم اره  
في كلامهم وكأنه باعتبار ما كان أو لا من كتابه شئ من نحو القرآن كرى بحذف (قوله واتخاذ الراس) إلى  
قوله والعلة في النهاية زاد عقبه ما نصه والأوجه كما قاله بعضهم أن المدار على إمكان الانتفاع به وحده وعدمه  
لا بسمه فيه وعدمه اه (قوله واتخاذ الراس الخ) بالنسب عطف على الاستنجاء (قوله ومع ذلك يحرم وضع  
شئ الخ) قياس ذلك أن يحرم نحو توستة صفيحة أو سبيكة من النقد لأن توستة استعمال لها وإن يحرم وضع  
تلك الراس على الإناء لأنه استعمال له وحيث فلا فائدة في تجويزه للإناء إلا أن يمنع أن مجرد وضعه على الإناء  
استعمال له سم أي ومنعه مع تسليم كون نحو التوستة استعمالا كاملا كبره ولذا عده الامام الرافعي استعمالا  
وإن منعه المغنى كما يأتي (قوله إناء الذهب) أي أو الفضة مغنى (قوله صدى) كتعب والمصدر صدى كتعب  
وأما الوسخ الذي يسترا الإناء فالصداء بالمدح ع ش (قوله حل استعماله) ظاهره مطلقا وقال النهاية والمغنى  
يجرى فيه التفصيل الآتي في المموه ونحو نحاس اه وقال ع ش أي فان كان الصداء لو فرض نحاسا  
تحصل منه شئ بالعرض على النار لم يحرم والا حرم اه (قوله أن تغشى الذهب) أي نحو نحاس كرى  
(قوله وإن لم يحصل منها شئ) خلافا للنهاية والمغنى والمنهج (قوله يحرم الاحتواء) إلى قوله انتهى في النهاية  
والمغنى (قوله يحرم الخ) ويحرم التطيب بماء الورد من إناء بما ذكر مغنى ونهاية (قوله انتهى) أي قولهم  
(قوله وإن مسه الفم على نزاع فيه) قد يقال يؤيد المنازع في ذلك ما مر آنفا في مستعمل رأس الإناء بنحو  
وضع شئ فند كروند برصى عبارة الكرى وقع النزاع في ذلك لنفس الشارح فضلا عن غيره قال في  
الاياب أما إذا وضع فاه عليه فان قصد التبرك حل وإلا حرم ويحتمل التحريم وقال في الامداد ولو فتح فاه  
للمطر النازل من ميزاب الكعبة لم يحرم على الوجه لأنه لا يعد مستعملا بخلاف ما لو مسه بفمه أو قرب منه  
وإن قصد التبرك وقال سم الوجه التفرقة بين أن يكون قريبا فيحرم أو بعيدا فلا كظيره من المبخرة وفاقا  
لمحمد الرملي ونقله الزبادي عن مر أيضا اه (قوله سلسلة الإناء) وإن كانت لحض الزينة اشترط صغرها  
عرفا كالضبة فيما يظهر نهاية (قوله وحلقته) زادي إلى ايعاب أو لباب مسجدا وغيره اه وهي بسكون اللام  
أفصح من فتحها وأطلق هنا وفتح الجواد وقال في الامداد وفي المجموع كالعزير ينبغي أن تجعل كالنضيب  
كردى وتقدم عن النهاية ما يوافق (قوله ولا غطاء الكوز) ينبغي أن سرطه أن لا يكون مجوفا وإلا كان  
إناء بل قطعة تجعل في فم الكوز أو صحيفة تجعل على فم سم عبارة المغنى فان جعل للإناء حلقة من فضة أو  
سلسلة منها أو رأسا جاز ذلك في الرأس لأنه منفصل عن الإناء لا يستعمل قال الرافعي والمك  
منعه بأنه مستعمل بحسه وإن سلم فليمكن فيه خلاف الاتخاذ ويجمع أن الاتخاذ يجرى إلى الاستعمال المحرم

(قوله ومع ذلك يحرم نحو وضع شئ عليه الخ) قياس ذلك أن يحرم نحو توستة صفيحة أو سبيكة من  
النقد لأن توستة استعمال لها وإن يحرم وضع تلك الراس على الإناء لأنه استعمال له وحيث فلا فائدة  
في تجويزه للإناء إلا أن يمنع أن مجرد وضعه على الإناء استعمال له (قوله ولا غطاء الكوز) ينبغي أن شرط  
أن لا يكون مجوفا وإلا كان إناء بل قطعة تجعل في فم الكوز أو صفيحة تجعل على فم

وليس من الآنية سلسلة الإناء وحلقته ولا غطاء الكوز

بخلاف هذا والمراد به ما يجعل في فم الكوز فهو قطعة فضة أما ما يجعل كالاناء ويطغى به فانه يحرم أما الذهب فلا يجوز منه ذلك اهـ وياق عن الایعاب ما يوافقهما في التفصيل (قوله وهو غير رأسه السابق) هذا مخالف لما في الامداد حيث قال وتحل حلقة الاناء ورأسه اى غطاءه وفي الایعاب الرأس له صورتان احدهما ان ينقب موضعها منه وموضعها من الاناء ويربط بمسار حيث يفتح ويغلق كحلق الاشنان والمبخره والثانية ان يجعل صفيحة على قدر رأسه ويغطى بها الصيانة ما فيه والاول حرام لانه يسمى اناء والثاني جائز لانه لا يسماه سواء اتصل به ام لا وقول ابن المهاد ان الرأس هو المتصل والغطاء هو المنفصل فيه نظر مع ان الخطب فيه سهل ثم رايت الغزى قال واستثنى البغوى من التحريم غطاء الكوز ومراده الصفيحة من الفضة لولا كانت على هيئة الاناء حرمت قطعاً انتهى كرى وتقدم عن سم والمغنى ما يوافق الایعاب في التفصيل وعن النهاية أن المدار على إمكان الانتفاع به وحده وعدمه لا بسمه فيه وعدمه (قوله وصفيحة فيها بيوت الخ) ثقب الكيزان وفي إباحته بعد فان فرض عدم تسميته إناء وكانت الحرمة منوطة بها فلا بعد فيه حيث تدب بالنسبة لا تخاذه واقتناؤه اما وضع الكيزان عليه فاستعمال له والمتجه الحرمة نظير ما مر في وضع الشيء على رأس الاناء اهـ وفي سم بعد ذكر نحوه مانصه وقوله فيها بيوت الخ في جوازها حيث تدب نظر لان ما فيه بيوت إناء او في معناه والوجه حرمة ما فيها بيوت وأما صفيحة ليس فيها بيوت فان قصد بوضع الكوز عليها استعمالها او عدو وضعه عليها استعمالها حرام وإلا فلا خلافاً لما نقل عن الكافى اهـ (قوله ومحل) اى محل استثناء السلسلة وما عطف عليه (قوله من الخيل) الى قوله نعم في النهاية والمغنى ما يوافق (قوله والخيل المبيحة الخ) عبارته في شرح الارشاد قال في المجموع والخيلة في استعمال ما في إناء النقد ان يخرج الطعام منه الى شئ بين يديه ثم ياكله أو يصب الماء في يده ثم يشربه أو يتطهر به أو ماء الورد في يساره ثم ينقله ليمينه ثم يستعمله انتهى وكان الفرق بين ماء الورد والماء فيما ذكره ان الماء يباشر استعماله من إناؤه من غير توسط اليد عادة فلم يعد صبه فيها ثم تناوله منها استعمالاً لانه بخلاف الطيب فانه لم يعتد فيه ذلك إلا بتوسط اليد فاحتج لنقله منها الى

أى وهو غير رأسه السابق  
صورة وصفيحة فيها بيوت  
للكيزان ومحل حيث لم يكن  
شئ من ذلك على هيئة إناء  
أو لا كحلق الاشنان حرم  
ومن الخيل المبيحة  
لاستعماله صب ما فيه

(قوله وصفيحة فيها بيوت الكيزان) قد يفهم منه جواز وضع الكيزان فيها وفي هذا استعمال لتلك الصفيحة لان الوضع فيها استعمال لها اخذنا من قوله الآتي نعم هي لا تمنع حرمة الوضع في الاناء وهذا يخالف قوله السابق ومع ذلك يحرم وضع شئ عليه فليتأمل والوجه حرمة استعمال الصفيحة في وضع الكيزان عليها وإن لم يكن فيها بيوت مر وقوله فيها بيوت في جوازها حيث تدب نظر لان ما فيه بيوت إناء أو ما في معناه والوجه حرمة ما فيها بيوت وأما صفيحة ليس فيها بيوت فان قصد بوضع الكوز عليها استعمالها او عدو وضعه عليها استعمالها حرام وإلا فلا خلافاً لما نقل عن الكافى مر قال الشارح في شرح العباب وليس من الآنية نحو الكرسى فيجوز للمرأة لانه من التحلية اهـ قال البدر بن شعبة قد يمنع كون الكرسى ليس آنية بل هو آنية لو وضع القماش عليه الى ان قال والذي يتجه ان الكرسى آنية كالصندوق فيحرم على المرأة من بخلاف الشر ارب الفضة فانها لا تسمى آنية فتحل للنساء اهـ (قوله من الخيل المبيحة لاستعماله الخ) قال في شرح العباب ثم الظاهر أن هذه الخيلة إنما تمنع حرمة الاستعمال بالنسبة للطيب منه لا بالنسبة لاختاذه وجعل الطيب فيه لانه مستعمل له بذلك وإن لم يستعمله بالاختذ منه وقد يتوهم من عبارته اختصاص الخيلة بحالة التطيب وليس كذلك وعبارة الجواهر من ابتلى بشئ من استعمال آنية النقد صب ما فيها إناء غيرها بقصد التفرغ واستعماله فان لم يجد فليجعل الطعام على رغيغ ويصب الدهن وماء الورد في يده اليسرى ثم يأخذه منها باليمين ويستعمله ويصب الماء للوضوء في يده ثم يصب من يده الى محل الوضوء وكذا الشرب أى بأن يصب في يده ثم يشرب منها قال غيره وكذا لو مد يده ثم كتب بيمينه اهـ ثم قال ونظر ابن الاستاذ في التفرغ في يساره بانه يعد في العرف مستعملاً ويرد بمنع ما ذكره قال وقضية ذلك ان غيره لو صب عليه من إناء الذهب في الوضوء او غيره لم يكن مستعملاً لانه ما باشر فان كان اذن له عصي من جهة الاخرة فقط ثم قال واذا قول

ولو في نحو يد لا يستعمل بها ثم يستعمل منها نعم هي لا تمنع حرمة الوضع في الاناء ولا (١٢١) حرمة اتخاذه فتفتن له (تنبية)

مرحوا في نحو كيس  
الدرهم الحرير بحله وعلوه  
بانه منفصل عن البدن  
غير مستعمل فيما يتعلق به  
فيحتمل أن يقال بنظر هذا  
هنا ويؤيده تعليلهم حل نحو  
غطاء الكوز بأنه منفصل  
عن الاناء لا يستعمل  
ويحتمل الفرق بان ما هنا  
اغلظ ولعله الاقرب  
وحل تعليلهم المذكور  
حيث لم يكن على هيئة  
اناء كما علم مما تقرر  
(تنبية آخر) حل النظر  
لكونه يسمى إناء بالنسبة  
للفضة اما الذهب فيحرم  
منه نحو السلسلة مطلقا  
نظير ما ياتي في الفضة  
لغلظه (وكذا) يحرم  
(اتخاذه) اي اقتناؤه  
خلافا لمن وهم فيه (في  
الاصح) لانه يحرم لاستعماله  
غالبا كآلة اللهو قال  
الزركشي كالشبابه  
ومزماره الرعاة وككلب  
لم يحتاج له اي حالا وقرده  
واحدى الفواشق الخمس  
وصور نقشت على غير  
متمن وسقف بموه بنقد  
يتحصل منه شيء انتهى وما  
ذكره في الفرد غير صحيح  
لتصريحهم بصحة بيعه  
والاقتناع به وما أدى الى  
معصية له حكمها وإنما جاز  
اتخاذ نحو ثياب الحرير  
بالنسبة للرجل على خلاف  
ما أفتى به ابن عبد السلام

اليد الاخرى قبل استعماله ولا كان مستعملا لانائه فيما اعتد فيه انتهى وقوله أو ماء الورد في يساره أي  
بقصد التفرغ كإشرطه في شرح العباب اخذا من الجواهر سم على حج اه عش (قوله ولو في نحو يد)  
يشمل الثمن سم (قوله نعم هي الخ) عبارته في شرح العباب ثم الظاهر ان هذه الحيلة إنما تمنع حرمة الاستعمال  
بالنسبة للتطيب منه لا بالنسبة لاتخاذه وجعل التطيب فيه لانه مستعمل له بذلك وإن لم يستعمله بالاخذ  
منه وقد يتوهم من عبارته اي المجموع اختصاص الحيلة بحالة التطيب وليس كذلك انتهى اه سم على  
حج اه عش (قوله في نحو كيس الدرهم الحرير الخ) خلافا للنهاية عبارته ولا يلحق بغطاء الاناء غطاء  
العمامة وكيس الدرهم إذا اتخذهما من حرير خلافا للأسنوى إذ تغطية الاناء مستحبة بخلاف  
العمامة واما كيس الدرهم فلا حاجة الى اتخاذه منه اه (قوله بحله الخ) سيأتي في هامشه منع ذلك سم  
(قوله هنا) اي في نحو الكيس المتخذ من النقد (قوله ويؤيده الخ) اي الاحتمال المذكور قد يقال لو صح  
هذا التأييد لزم جواز كون غطاء الكوز على هيئة الاناء مع انه قدم امتناعه سم (قوله بان ما هنا) اي  
المتخذ من النقد أغلظ أي من المتخذ من الحرير و (قوله المذكور) أي بقوله ويؤيده تعليلهم حل نحو غطاء  
الكوز الخ (قوله مما تقرر) اي بقوله وحله حيث الخ (قوله مطلقا) اي سمي إناء ام لا قول المتن (وكذا  
اتخاذه الخ) ظاهره ولوللجارة لان آنية الذهب والفضة ممنوع من استعمالها لكل احد وبهذا فارق الحرير  
حيث جاز اتخاذه للتجارة فيه لانه ليس ممنوعا من استعماله لكل احد فيجوز اتخاذه للتجارة فيه بان يبيعه لمن  
يجوز له استعماله وقال بعضهم يجوز اتخاذه للتجارة لمن يصوغه حليا او يجعله دراهم او دنانير شيئا يجبرى  
(قوله أي اقتناؤه) أي بلا استعمال ويحرم تزين الحوائث والبيوت بآنية النعدين ويحرم تحلية الكعبة  
وسائر المساجد بالذهب والفضة نهاية ومغنى وهل من التحلية ما يجعل من الذهب والفضة في ستر الكعبة او  
يختص بما يجعل بيابها او جدرانها فيه نظر والذي يظهر الان الاول عش عبارة شيخنا ويحرم تحلية الكعبة  
وسائر المساجد بالذهب او بالفضة ويحرم كسوتها بالحرير المزركش بالذهب او بالفضة ويحرم التفرج  
على المحمل المعروف وكسوة مقام ابراهيم ونحوه ونقل عن البلقيني جواز ذلك لما فيه من التعظيم لشعائر  
الاسلام وإغالة الكفار وهكذا كسوة تابوت الولي وعسا كره اه وفي البجيري عن القليوبي قال شيخنا  
الزيادي بحل التحلية وهي قطع من النعدين تسمى في غير هاتين نحو الكعبة والمساجد دون غيرهما كالمصحف  
والكرسى وغيرهما وفي النهاية نحر بمها في الكعبة والمساجد كغيرها وهو الوجه اه (قوله لمن رهم فيه)  
لعله فسر الاتخاذ بالصنع ولو بنحوه كيه قول المتن (في الاصح) والثاني لا يحرم لان النهي الوارد إنما هو في  
الاستعمال لا الاتخاذ مغنى ونهاية وبه قال ابو حنيفة شيخنا (قوله كالة اللهو) لكن يصح بيعه لينتفع به  
فما يحل ومنه أن يكسره لينتفع برضائه بخلاف آلة اللهو كانه على ذلك في الايعاب كردى (قوله واحد  
الفواشق الخ) تصرح بحرمة اقتنائها سم (قوله وما أدى الى معصية الخ) عطف على اسم ان وخبره في  
قوله لانه يحرم الخ (قوله لذلك) اي لا تنفاه النقد (قوله وإنما جاز الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله

المصنف مثلا أن الصب في اليسرى ليس بشرط وهو كذلك اه وعبارته في شرح الارشاد قال في المجموع  
والحيلة في استعمال ما في اناء النقد ان يخرج الطعام الى شيء بين يديه ثم ياكله او يصب الماء في يده ثم يشربه  
او يطره به او ماء الورد في يساره ثم ينقله ليدبه ثم يستعمله اه وكان الفرق بين ماء الورد والماء فيما ذكره  
ان الماء يباشر استعماله من انائه من غير توسط اليد عادة فلم يعد صبه فيها ثم تناوله منها استعمالا لانائه بخلاف  
الطيب فانه لم يعتد فيه ذلك إلا بتوسط اليد فاحتيج لنقله منها الى اليد الاخرى قبل استعماله ولا كان مستعملا  
لانائه فيما اعتد فيه اه وقوله أو ماء الورد في يساره اي بقصد التفرغ كإشرطه في شرح العباب اخذا من  
الجواهر (قوله ولو في نحو يد) يشمل الثمن و سيأتي في هامشه منع ذلك (قوله ويؤيده تعليلهم الخ) قد يقال لو  
صح هذا التأييد لزم جواز كون غطاء الكوز على هيئة الاناء مع انه قدم امتناعه (قوله وكذا اتخاذه) عبارة  
الارشاد ويحرم استعمال وتزوين واتخاذ لاناء مكحلة خلال من ذهب وفضة اه (قوله واحد الفواشق)

ويحل الاناء المموء) مثله السقف وكذا الخاتم فيما يظهر فيحل استعمال مموء من ذلك بذهب لا يحصل منه شيء بالعرض على النار سم عبارة البجيرمي وحاصل مسألة التمويه ان فعله حرام مطلقا حتى في حلي النساء واما استعمال المموء فان كان لا يتحلل منه شيء بالعرض على النار حل مطلقا وان كان يتحلل حل للنساء في حليهن خاصة وحرم في غير ذلك كما افاده الرشيدى على النهاية اهـ (قوله اى المطلقى) بفتح الميم وكسر اللام وتشديد الياء في المختارة طلاء بالذهب وغيره من باب رمى ولم يذكر فيه اطلاق فقياسه مطلقى كرمى ومثله المغلى والمقلى والمشوى وقال الشبرا مى فى المغلى انه بضم الميم وفتح اللام من اغلى ولحنوا مغلى بفتح الميم وكسر اللام لانه لا يقال غليته وضبط العلامة البكرى المطلقى بضم الميم وفتح اللام وقد عرفت ما فيه شيخنا (قوله من احدهما) اى الذهب والفضة حال من الاناء وقوله بنحو نحاس متعلق بالمموء (قوله مطلقا) اى سواء حصل منه شيء بالعرض على النار اولا وهذا اعتمده الشارح فى كتبه ويوافقه كلام شيخ الاسلام فى الغرر حيث اطلق الحل لكنه قيده بالحصول فى شرح المنهج والروض وكذلك الرمى فى النهاية وابن المقرئ وغيرهم كرمى اى والخطيب عبارة فان مموء غير النقد كانا نحاس وخاتم وآلة حرب منه بالنقد لم يحصل منه شيء مولا بالعرض على النار ومموء النقد بغيره او صدى مع حصول شيء من المموء به او الصدا حل استعماله لقلة المموء به فى الاول فكانه معدوم ولعدم الخيلاء فى الثانية فان حصل شيء من النقد فى الاول لكثرة اوله لم يحصل منه شيء فى الثانية لقلة حرم استعماله وكذا الاتحاد فى الاصح اهـ (قوله كامر) اى آتفا بقوله وبه يعلم ان تغشية الذهب الخ (قوله اى استعماله) حق المزج مع الاختصار ان بقدر هذا عقب ويحل بان يقول استعمال الاناء (قوله) حيث لم يتحصل يقينا الخ المتبادر منه تعلق قوله يقينا بالمنفى وهو يتحصل لا بالنفى وقضية ذلك الحل عند الشك وهو نظير حال الضية عند الشك فى كبرها كما سيأتى ويحتمل التحريم عند الشك لانه الاصل فى استعمال الذهب والفضة فلا يعدل عنه الا عند تحقق السبب المبيح قاله سم ثم ايدى بما فى بعض نسخ الانوار وقر بين التمويه والتضيب بان التمويه احبب واعتمده البجيرمي كما يأتى (قوله بالنار) متعلق يتحصل (قوله) يخرج الطلاء المد ككساء ورداء وهو ما يطلى به كفى القاموس شيخنا (قوله فان القليل) اى من الطلاء (قوله هذا) اى الحصول بالنار (دون الاول) اى الحصول بالحاد وقوله لندرت اى الماء المذكور (قوله) لا تنماء العين الخ) علة القسم الثانى وعلة الاول عدم طهور الخيلاء بصري وغير السارح علل الثانى بقلة المموء به (قوله فان حصل) ظاهره وان كان قدر ضبة الزينة الجائزة وإن كان التمويه لجزء الاناء فقط وان صغر فيعلم الفرق بين باب التمويه وباب الضبة والفرق بينهما ما افاده قوله الا لا مكان فصلها من غير نقص سم (قوله حرم) ولو شك هل يحصل منه شيء او لا فالذى يتجه الحرمة ولا يشكل بالضبة عند الشك لان هذا اضيق بدليل حرمة الفعل مطلقا واما الخاتم المموء فقال شيخنا ان كان من ذهب ومموء بفضة فان حصل من ذلك شيء بالعرض على النار حل ولا فلا وان كان فضة ومموء بذهب فان حصل من ذلك شيء حرم ولا فلا

تصريح بحرمة اقتنائها (قوله ويحل الاناء المموء) مثله السقف وكذا الخاتم فيما يظهر فيحل استعمال ما مموء من ذلك بذهب لا يحصل منه شيء بالعرض على النار مر (فرع) اذا حرم الجلوس تحت سقف مموء بما يحصل منه شيء بالعرض على النار فهل يحرم الجلوس فى ظله الخارج عن محاذاته فيه نظر ويحتمل ان يحرم اذا قرب بخلاف ما اذا بعد اخذ من مسألة المحمرة (قوله حيث لم يتحصل يقينا) المتبادر منه تعلق قوله يقينا بالمنفى وهو قوله يتحصل لا بالنفى وقضية ذلك الحل عند الشك وهو نظير حال الضية عند الشك فى كبرها كما سيأتى ويحتمل التحريم عند الشك لانه الاصل فى استعمال الذهب والفضة فلا يعدل عنه الا عند تحقق السبب المبيح ويؤيد هذا ما فى بعض نسخ الانوار من حرمة استعمال الثوب المركب من الحرير وغيره اذا شك فى استوائهم كثرة الحرير يردى الفرق بين التمويه والتضيب فان الطاهر حله حيث حلت الضبة مما يحتاج اليها فى الجملة فكان الحل فيها اوسع بخلاف التمويه فليتامل (قوله فان حصل حرم) ظاهره وإن كان قدر الزينة الجائزة وإن كان التمويه لجزء الاناء فقط وإن صغر فيعلم الفرق بين باب التمويه وباب الضبة

(ويحل) الاناء (المموء)  
اى المطلقى من احدهما  
بنحو نحاس مطلقا كما مر أو  
من غيرهما باحدهما اى  
استعماله حيث لم يتحصل  
يقينا منه شيء وعبارة الانوار  
متمول ويوافقها قول  
الزركشى يظهر فى الوزن  
بالنار (تنبيه) ذكر  
بعض الخبرات المرجوع اليه  
فى ذلك ان لهم ماء يسمى  
بالحاد وانه يخرج الطلاء  
ويحصله وإن قل بخلاف  
النار من غير ماء فان القليل  
لا يقاومها فيضمحل بخلاف  
الكثير والظاهر ان مراد  
الائمة هذا دون الاول لندرت  
كالعارفين به نعم زعم بعضهم  
ان ما خلط بالزئبق لا يتحصل  
منه شيء بها وان كثرت وتسليمه  
فيظهر اعتبار تجرده عن  
الزئبق وانها حينئذ هل  
ليحصل منه شيء اولا (فى  
الاصح) لا تنماء العين حينئذ  
فان حصل حرم لوجودها

يجزى أى فى حق الرجال وأما فى حق النساء فيحل مطلقا كما مر (قوله) والكلام فى استدامته (فرع) إذا  
 حر من الجلوس تحت سقف عمه بما يحصل منه شئ بالعرض على النار فهل يحرم الجلوس فى ظله الخارج عن  
 محاذاته فيه نظرا ويحتمل أن يحرم إذا قرب بخلاف ما إذا بعد أخذنا من مسئلة المحمرة سم على حجب وعلى  
 هذا فلو لم يكن فى البلد محل يتمكن من صلاة الجمعة فيه إلا هذا فهل يعد ذلك عذرا فى حضور الجمعة أم لا  
 فيه نظرا والأقرب الثانى لأن استعمال الذهب جائز للحاجة وحضورها حاجة أى حاجة عيش (قوله) أما  
 فعل التوبة الخ (فرع) وقع السؤال عن دق الذهب والفضة وأكلهما منفردين أو مع انضمامهما  
 لغيرهما من الأدوية هل يجوز ذلك كغيره من سائر الأدوية أم لا يجوز لما فيه من إضاعة المال والجواب أن  
 الظاهر أن يقال فيه أن الجواز لا شك فيه حيث ترتب عليه نفع وكذا إن لم يحصل منه ذلك لتصریحهم فى  
 الاطعمة بأن الحجارة ونحوها لا يحرم منها إلا ما ضر بالبدن والعقل وأما تعليل الحرمة بإضاعة المال فممنوع  
 لأن الإضاعة إنما تحرم حيث لم تكن لغرض وما هنا قصد التداوى وصرحوا بجواز التداوى بالؤلؤ وفى  
 الاكتحال وغيره ووربما زادت قيمته على الذهب عيش (قوله) لغرام) وكذا دفع الأجرة عليه وأخذها شيئا  
 ويأتى فى الشارح مثله (قوله) وغيرهما) كالحاتم والسيق سم على المنهيج وقضية قوله كالحاتم أنه لا فرق  
 فيه بين كونه لامرأة أو رجل عيش ومرافعا عن الجيزى التصريح بذلك (قوله) مطلقا) أى سواء حصل  
 منه شئ بالعرض على النار أم لا كرى وسواء كان فى حلى النساء وغيره كما مر (قوله) خلافا لمن فرق الخ) قال  
 فى شرح العباب وبما تقرره من أن التفصيل إنما هو فى الاستدامة وإن الفعل حرام مطلقا يجمع بين ما قاله  
 الشيخان هنا من حل المموه بما لا يتحصل منه شئ وما قاله النووي فى الزكاة واللباس واقتضاه كلام الرافعى من  
 تحريمه وعبارة المجموع صريحة فى ذلك وهى تمويه مقف البيت أو الجدار حرام اتفاقا حصل منه شئ أم لا  
 وكذا استدامة تمويهه إن حصل منه شئ اه سم (قوله) لأنه) أى فعل التوبة (قوله) كالأناء) أى من النقد  
 (قوله) ولا أرش الخ) ظاهره مطلقا وفيه إذا جاز استدامته كان لم يحصل منه شئ بالنار وتوقف ظاهر فعله مقيد  
 بما إذا لم يجز استدامته فليراجع (قوله) والسكبة وغيره سواء فى ذلك) أى فى فعل التوبة وفاقا للنهاية  
 والمفتى (قوله) بأن كلامهم يشمل) أى بناء على أنهم أرادوا بالتحلية التى جوزها لآلة الحرب ما يشمل  
 الصادق قطع النقد ويشمل التوبة وقوله بعد تسليمه إشارة إلى منعه وعلى هذا يختص تحلية آلة الحرب التى  
 جوزوها بالصاق قطع النقد ولا يشمل التوبة والفرق بينهما ما أشار إليه بقوله لا فى لا مكان فصلهما من غير  
 نقص سم (قوله) كما يأتى) عبارته فى الزكاة ولا مكان فصلها أى التحلية مع عدم ذهاب شئ من عينها فارتقت  
 التوبة السابق أول الكتاب أنه حرام لكن قضية كلام بعضهم جواز التوبة هنا فى آلة الحرب حصل منه  
 شئ أو لا على خلاف ما مر فى الآية وقد يفرق بأن هنا حاجة للزينة باعتبار ما من شأنه بخلافه ثم اه والذى

والفرق بينهما ما أفاده قوله الآتى لا مكان فعلها من غير نقص لكن هذا الفارق إنما يناسب الفعل والكلام  
 فى الاستدامة كما قال فى الفعل إلا أن يقال لما كان الفعل هنا أى فى التوبة ينشأ للتضييع حرم مطلقا وضيق فى  
 استدامته بتحريمها حيث تحصل منه شئ وإن كان قدر الضربة الجائرة (قوله) أما فعل التوبة لغرام الخ) قال  
 فى شرح العباب وبما تقرره من أن التفصيل إنما هو فى الاستدامة وإن الفعل حرام مطلقا يجمع بين ما قاله  
 الشيخان ههنا من حل المموه بما لا يتحصل منه شئ وما قاله النووي فى الزكاة واللباس واقتضاه كلام الرافعى من  
 تحريمه وعبارة المجموع صريحة فى ذلك وهى تمويه مقف البيت أو الجدار حرام اتفاقا حصل منه شئ أم لا  
 وكذا استدامة تمويهه إن حصل منه شئ إلى أن قال وبما قرره يتدفع ما تكلفه جمع من فروق بين ما هنا وشيئا  
 لا يظهر بل لا يصح كفر فى الأسوى بأن نحو الحاتم والسيق بما يلبس أو يحمل يحرم مطلقا لا يصله بالبدن  
 بخلاف الأناء هو عجيب منه مع ما قدمته عن المجموع فى تمويه مقف البيت اه (قوله) بأن كلامهم يشمل) أى  
 بناء على أنهم أرادوا بالتحلية التى جوزوها لآلة الحرب ليضم الصاق قطع النقد ويشمل التوبة (قوله) بعد  
 تسليمه) إشارة إلى منعه وعلى هذا يختص تحلية آلة الحرب التى جوزوها بالصاق قطع النقد ولا تشمل

والكلام فى استدامته كما  
 أفهمه قوله المموه أما فعل  
 التوبة لغرام فى نحو سقف  
 ولأنه وغيرهما مطلقا خلافا  
 لمن فرق لأنه إضاعة مال بلا  
 فائدة فلا أجرة لصانعه  
 كالأناء ولا أرش على مزيلة  
 أو كاسره والسكبة وغيرها  
 سواء فى ذلك نعم بحث فى  
 حله آلة الحرب تمسكاً بأن  
 كلامهم يشمل ويوجه بعد  
 تسليمه بأنه الحاجة كما يأتى  
 (تنبيه) يؤخذ من أطباهم

هنا على نقي الاجرة شذوذ قول الماوردي والرويانى يخل ما يؤخذ بصنعة محرمة كاللتنجيم لانه عن طيب نفس ويرد ما علالا به ان كسب الزانية كذلك والخبر الصحيح ان كسب الكاهن (١٢٤) خبيث وأن بذل المال في مقابلة ذلك سفه فأكله من أكل أموال الناس بالباطل ومن

أطبق عليه أئمتنا إطلاق منع التوبة ولو سلم كلام البعض المذكور لقليل بنظيره في حلى النساء المباح لوجود ما علل به في آله الحرب ايضا كرى (قوله هنا) اى في فعل التوبة (قوله والخبر الخ) عطف على قوله ان كسب الخ (قوله واكله الخ) من كلام الشارح والضمير لما يؤخذ الخ (قوله بالباطل) بقى شىء آخر وهو انه هل يطالب به في الآخرة او لا لطيب النفس سم اقول وميل القلب الى الثانى فكانه رماه الى البحر وعلى هذا فيمكن حل قول الماوردي والرويانى عليه بلارد وتشنيع (قوله وليس من التوبة) الى المتن في النهاية (قوله من جعلهم سمر الدراهم الخ) عبارة المغنى قبيل الباب تنمة سمر الدراهم في الاناء كالنضيب فباتى فيه التفصيل السابق بخلاف طرح ما فيه لا يحرم به استعمال الاناء مطلقا ولا يكره وكذا لو شرب بكفه وفى اصبعه خاتم اوفى فهدراهم او شرب بكفه وفيها دراهم اه وفى النهاية نحوها الا قوله ولا يكره (قوله وهو) اى التعريف المذكور (قوله صريح فيما ذكرته) ان كانت تلك القطع متفاصلة فالحرمة هنا تناسب قوله الاق ولو تعدد الخ سم (قوله وبهذا) اى بقوله وليس من التوبة الخ كرى (قوله وان اطلاقهم الخ) غطف على قوله ان تحلية الخ (قوله ويحل الاناء النفيس) اى من غير النقدين نهاية (قوله فى ذاته) اما النفيس بالصنعة كزجاج وخشب محكم الخراط فيحل بلا خلاف مغنى ونهاية قول المتن كياقوت (قائدة) عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اتخذ خاتما قصه ياقوت نفي عنه الفقر قال ابن الاثير يريد انه اذا ذهب ماله باع خاتمه فوجده ثمنا قال والا شبه ان صح الحديث ان يكون للحاجة فيه كان النار لا تؤثر فيه ولا تغيره وقيل من تختم به امن من الطاعون وتيسرت له امور المعاش ويقوى قلبه وتها به الناس ويسهل عليه قضاء الجوايج وقيل ان الحجر الاسود من ياقوت الجنة فسحبه المشركون فاسود من مسحهم وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى عليا فصا من ياقوت واسره ان ينقش عليه لا اله الا الله ففعل واتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له لم زدت محمد رسول الله فقال الذى بعثك بالحق ما فعلت الا ما امرتني به فبهط جبريل عليه صلى الله عليه وسلم وقال يا محمد ان الله تعالى يقول لك احببتنا فكتبنا اسمنا ونحن احببناك فككتبنا اسمك مغنى عبارة البجيرى ومن خواص الياقوت ان التختم به ينقى الفقر ومثله المرجان بفتح الميم برماوى ومن خواصه ايضا ان النار لا تؤثر فيه ولا تغيره وأن من تختم به امن من الطاعون الخ عنانى اه (قوله ومرجان) الى قول المتن ما مضى فى المغنى (قوله ومرجان الخ) وفيروزج رزج بفتح الهمزة وفى هامش المغنى عن الدميرى ما نصه (قائدة) الفيروزج حجر اخضر مشرب بزرقة يصفولونه مع صفاء الجو ويتكدر بتكدره ومن خواصه انه لم يرق قبيل خاتم منه ابدا والمرجان اذا علق على الطفل امتنع عنه عين السوء من الجن والانس والبلور من عاقى هو عليه لم ير منام سوء اه (قوله وبلور) بكسر الباء وفتح اللام خطيب اى كسفور ويجوز بفتح الباء وضم اللام كما قاله النووي فى تحريمه يجبرى (قوله اى استعماله) اى واتخاذها نهاية ومغنى (قوله كالمخند من نحو مسك) عبارة المغنى والمتخذ من الطيب المرتفع كسك وعنبر وعودا ما المتخذ من طيب غير مرتفع اى كصندل فيحل بلا خلاف اه (قوله لانه لا يعرفه الخ) رد لدليل المقابل القائل بحرمة النفيس (قوله وحل الخلاف) الى قوله فباء بذهب فى النهاية قول المتن (ضبة كبيرة الخ) ومن الضبة مسامير القيقاب العصا فيجى فيها التفصيل اجهورى اه يجبرى (قوله عرفا) اى فى عرف الناس وهو مالو عرص على القول لتلقته القليل لشيخنا عبارة النهاية بجمع الصغر والكبر العرف اه زاد المغنى وقيل الكبيرة ما تستوعب حانبا من اناه وتقال ما كان جزءا كاملا كشفة او اذن وقيل ما يلبع للناظر من بعد وانصيرة دون ذلك اه (قوله وكان وجهه) اى وجهه عدم الفرق (قوله وعليه) اى على الوجه المذكور

التوبة والفرق بينهما ما أشار اليه بقوله الاق لا يمكن فصلها من غير نقص (قوله من أكل أموال الناس بالباطل) بقى شىء آخر وهو أنه هل يطالب به في الآخرة أو لا لطيب النفس (قوله وهو صريح فيما ذكرته)

ثم شنع الأئمة في الرد عليها وليس من التوبة لصق قطع نقد في جوانب الاناء المعبر عنه في الزكاة بالتحلية لا مكان فصلها من غير نقص بل هي اشبه شىء بالضمة لزينة فباتى فيها تفصيلها فيما يظهر ثم رايت بعضهم عرف الضبة في عرف الفقهاء بانها ما ينسخ بالاناء وان لم ينكسر وكانه اخذه من جعلهم سمر الدراهم فى الاناء كالضبة وهو صريح فيما ذكرته وبهذا يعرف أن تحلية آله الحرب جائزة وان كشرت كالضبة الحاجة وان تعددت وان اطلاقهم تحريم تحلية غيرها يتعين حمله على قطع يحصل من مجموعها قدر ضبة كبيرة لزينة فتأمل (و) يحل الاناء (النفيس) فى ذاته (كياقوت) و مرجان وعقيق وبلور اى استعماله (فى الاظهر) كالمخند من نحو مسك وعنبر لانه لا يعرفه الا الخواص فلا تنكسر به قلوب الفقراء بخلاف النقد وحل الخلاف فى غير فص الخاتم فيحل منه جز ما وكل ما فى تحريمه خلاف قوى كما هنا ينبغي كراهته (وما) اى والاناء الذى (ضبط بذهب او فضة ضبة كبيرة) عرفا (لزينة) ولو فى بعضها

بأن يكون بعضها لزينة وبعضها الحاجة كما فى أصله المقتضى أنه لا فرق فيما للزينة بين صغره وكبره وكان وجهه أنه لما انفهم ولم يتميز عما للحاجة غلب وصار المجموع كأنه للزينة وعليه فلو تميز الزائد على الحاجة

(قوله)



(قوله) كان له حكم مال الزينة الخ) الا ولى جعل الضمير للزائد ع ش أى فان تميز الزائد حرم الزائد فقط ان عده العرف كبير او الا فلكل حكمه بحجى عبارة البصرى اى يفصل فيه بين الصغير والكبير هذا ولو حمل قوله لو كان بعضها الزينة وبعضها الحاجة حرم على ما إذا كان بعض الزينة كبيراً يقينا سواء الايهام والتعيين بخلاف ما إذا كان صغيراً او مشكوكاً فيه سواء الايهام والتعيين فهما ايضا لكان اوجه اه (قوله) يعنى استعماله اى واتخاذ نهاية ومغنى وسكت عن نفس الفعل الذى هو التضييب فهل يحرم مطلقا كالتمويه او يفرق بما تقدم من تعليل حرمة التتمويه مطلقا بانه اضاعة مال ولعل الثانى اقرب سم على حجج اه ع ش وبحجى وشيخنا (قوله) للزينة مع الكبير) علة للحرمة (قوله) اى المحقق) الى فباء بذهب فى المغنى (قوله) الاصل لإباحته) المراد بالاباحة ما قابل الحرمة ثم ان كانت لزينة كرهت او الحاجة فلا فيما يظهر فتأمل وبقي ما لو شك هل الضبة للزينة وللحاجة فيه نظر والا قرب الحل مع الكراهة أخذاً من قوله الاصل لإباحته ع ش قول المتن (او صغيرة) اى فى العرف (قوله) عن غيرها) اى غير ضبة ذهب وفضة عبارة شرح المشجج والنهاية عن غير الذهب والفضة اه وعبارة المغنى عن التضييب بغير الذهب والفضة اه (قوله) لانه يبيح اصل الاناء) اى استعمال الاناء الذى كله من ذهب او فضة فضلا عن المضيب به نهاية ومغنى قال السيد عمر البصرى قولهم ان العجز عن غير آنية التقدين يبيحها هل هو على إطلاقه او مقيد بما اذا اضطر اليه بحيث لا يتأتى الوصول الى المستعمل الا باستعمالها محل تأمل اه اقول ظاهر إطلاقهم الاول قول المتن (لزينة) اى كلها او بعضها مغنى ونهاية وقوله الحاجة اى كلها مغنى قال شيخنا وحاصل مسألة الضبة انها كانت كبيرة كلها لزينة او بعضها لزينة وبعضها الحاجة حرمت فى الصورتين وإن كانت كبيرة كلها الحاجة او صغيرة كلمة لزينة او بعضها لزينة وبعضها الحاجة كرهت فى هذه الصور الثلاث وان كانت صغيرة كلها الحاجة ايحت فى هذه الصورة ولو شك فى الصغير والكبير كرهت فجموع الصور سبعة بصورة الشك اه وفى الجبرى ومثله وقوله ولو شك الخ اى فيما إذا كانت لزينة بخلاف ما إذا كانت الحاجة فقط فتباح كما مر عن ع ش (قوله) وضبة نصبت) مبتدأ وخبر وقوله كنصب المصدر يحتمل انها اى ضبة نابت عنه اى المصدر كضربته سوطا فالتقدير تضبيب ضبة ويحتمل ان ذلك مرادهم سم اقول كلام المغنى والنهاية كالصرح فى الثانى عبارتهما قال التارح توسع المصنف فى نصب الضبة بفعلها نصب المصدر اى لان انتصاب الضبة على المفعول المطلق فيه توسع على خلاف الاكثر فان اكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا وهو اسم الحدث الجارى على الفعل نحو وكلم الله موسى تكليما لكن قد ينوب عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق أشياء منها ما يشارك المصدر فى حرفه التى بنيت صيغته منها ويسمى المشارك فى المادة وهو اقسام منها ما يكون اسم عين لا حدث كالضبة فيما نحن فيه ونحوه قوله عز وجل والله انبئكم من الارض نباتا فضبة اسم عين مشارك المصدر وضيب وهو التضييب فى مادته فانيب منابه فى الانتصاب على المفعول المطلق اه (قوله) فباء بذهب الخ) ما المانع ان ياء بذهب صلة ضيب سم وقد يقال المانع كون ضبة عليه كالمكرر وعدم حسنة نصبه على المصدرية اذ التقدير حينئذ وما ضيب بضبة ذهب او فضة ضبة كبيرة او نزاع الخافض عطف على بضيب (تأمله وهم) اذ يصير التقدير وما ضيب بضبة كبيرة بذهب اى ملايسة بذهب الخ فيقتضى ان الضبة الكبيرة المموهة بذهب او فضة تحرم مطلقا وليس كذلك بصرى وقد يقال هذا الايهام موجود على الاول ايضا فلم دفعه هناك بجعل الباء بمعنى من دون هنا وللكردى توجيه اخر للايهام تركناه لغاية بعده (قوله) كالتمحضة منه) اى فيفصل فيها بين

ان كانت تلك القطع متفصلة فالحرمة هنا تناسب قوله الآتى ولو تعددت الخ (قوله) يعنى استعماله) سكت عن نفس الفعل الذى هو التضييب فهل يحرم مطلقا كالتمويه او يفرق بما تقدم من تعليل حرمة التتمويه مطلقا بانه إضاعة مال ولعل الثانى اقرب (قوله) الاصل لإباحته) اى كقوله فى المجموع (قوله) وضبة نصبت) مبتدأ وخبر وقوله كنصب المصدر يحتمل انها نابت عنه كضربته سوطا فالتقدير تضبيب ضبة الخ ويحتمل أن ذلك مرادهم (قوله) فباء بذهب الخ) ما المانع ان ياء بذهب صلة ضيب

كان له حكم مال الزينة وهو متجه (حرم) هو يعنى استعماله للزينة مع الكبير اى المحقق فاشك فى كبره الاصل لإباحته (او صغيرة بقدر الحاجة) وهى هنا غرض الاصلاح لا العجز عن غيرها لانه يبيح أصل الاناء (فلا) يحرم بل ولا يكره الحاجة مع الصغير (او صغيرة لزينة أو كبيرة الحاجة جاز) مع الكراهة ليهما (فى الاصح) لوجود الصغر الواقع فى محل المسامحة وللحاجة وضبة نصبت بضيب كنصب المصدر بفعله توسعا لانها اسم عين وعليه فباء بذهب بمعنى من وهو حال من ضبة النكرة سوغه تقدمه عليها أو بنزع الخافض وهو مع شذوذه موم نعم الوجه ان الضبة المموهة بنقد يتحصل كالتمحضة منه (وضبة موضع الاستعمال)

بنحو شرب أو اكل (كغيره) بما (١٢٦) ذكر في الحل والحرمه (في الاصح) ولا أثر لما شربنا بالاستعمال مع وجود المسوغ ولو تعددت

شبات صغيرة أو زينة فقتضى كلامهم حلها ويتعين حله على ما إذا لم يحصل من مجموعها قدر ضبة كبيرة ولا فينبغي تحريمها لما فيها من الخيلاء وبه فارق ما يأتي فيما لو تعدد الدم المعفو عنه ولو اجتمع لكسر على أحد الوجهين فيه وحاصله أن أصل المشقة المقتضية للعفو موجود وبه يبطل النظر لتقدير الكثرة بفرض الاجتماع وهنا المقتضى للحرمه الخيلاء وهو موجود مع التفرق الذي هو في قوة الاجتماع فان قلت الذي اعتمدته في شرح العباب أنه لا نحل الزيادة على طرازين أو رقتين لونية فهلا كان ما هنا كذلك بجامع أن الكل للزينة وأن الأصل في المضىة والحريز التحريم بل الفضة اغلظ فكان ما هنا أولى فاذا امتنع الزائد على ثنتين ثم فهنا أولى قلت يفرق بأن صغر ضبة الزينة وكبرها حاله على على محض العرف وهو عند التعدد مضطرب فنظروا إلى أن ذلك التعدد هل يساوى الكبيرة فيحرم أو لا فيحل وأما ثم فورد تقديره بأربع أصابع وكان فضيته أنه لا يجوز كسر من رقة لكن وجدنا الطرار يحل مع تعدده فالحقنا به التوقيع فالحاصل أن هناك أصلا وأردا فاعتبرناه ولا

الكبير لونية وغيرها هذا ولو قيل ينظر حيث نلله تحصل هل يبلغ مقدار كبيرة فيحرم أو لا فلا يمكن بعيدا فتأمل بصري أي غاية بعد ولا فاقاله الشارح أقرب منه (قوله بنحو شرب) إلى قوله وحاصله في النهاية قول المتن (في الاصح) لأن الاستعمال منسوب إلى الأناة كله ولأن معنى العين والخيلاء لا تختلف نهاية زاد المغني بل قد تكون الزينة في غير موضع الاستعمال أكثره (قوله ولا أثر الخ) رد لدليل المقابل القائل بالحرمه (قوله وبه فارق الخ) أي بالتعليل (قوله ولو اجتمع الخ) جملة حالية و (قوله على أحد الوجهين) وهو عدم الضرر الرجوع عند الشارح والمرجوح عند النهاية والمغني كاسر (قوله وحاصله) أي الفرق (قوله مورود) أي في الدم كروى (قوله لتقدير الكثرة) الأولى اسقاط تقدير (قوله فكان ما هنا أولى) يعني عنه ما بعده قول المتن (مطلقا) أي من غير تفصيل عامر مغني (قوله لأن الخيلاء فيه أشد) أي من الفضة ولأن الحديث في الفضة ولا يلزم من جوازها جوازها لأنها أوسع بدليل جواز الخاتم للرجل منها ومقابل المذهب أن الذهب كالفضة قياتي فيه عامر كما نقله الرافعي عن الجمهور مغني (قوله كضبة الفضة الخ) خلافا للنهاية عبارته وشملت الفضة للحاجة ما لو عمت جميع الأناة وهو كذلك والقول بأنها لا تسمى حيث ضبة ممنوع ونقل سم مثلها عن الأعياب وأقره واعتمده الشيخ سلطان وأقره البجيرى وهذه مع مقدمه كالشارح من أن تحلية آلة الحرب جائزة وأن كثرت كالضبة للحاجة وإن تعددت أه صريحة في جواز تعميم بيوت الجناني بالفضة كما أن كلام الشارح هنا مع قوله السابق صريح في خلافه وبه يعلم ما في الكردى على شرح بأفضل مما نصه قوله والكبيرة للحاجة في التحفة والامداد وفتح الجواد الحرمه أن عمت الأناة وأقر الخطيب الشربيني ما وردى على ذلك في شرح التنبيه وخالف الشارح ذلك في الأعياب وبحيث أنه أن كان التعميم للحاجة جاز كما شمله إطلاقهم وكذلك الجلال الرملي في النهاية وهل يجري ذلك فيما جرت به عادة بعض العوام من تعميم بيوت الجناني بالفضة أفتى بعض فقهاء البين بعدم إلحاق وأن ذلك حرام لما فيه من الأسراف ويؤيده ما في الزكاة أنه فانه لا موقع للتردد بقوله فان كلام الشارح هنا مع كلامه السابق بل ما هنا فقط صريح في المنع وكلام النهاية هنا مع كلامه السابق صريح في الجواز (قوله إذ ادعت الأناة) ظاهره وإن صغرت في نفسها (فرع) قال في شرح العباب ولو لم يجد إلا مضيبا بما يحرم وفضة خالصة فهل يحل له استعمال الفضة لما يأتي أو يتعين استعمال المضيب لأنه أخف كل محتمل وكذلك لو فقد غير القدين ووجد أناة ذهب وإناة فضة فهل يحل استعمال الذهب لتساويهما في حال الضرورة لا تنفاه حرمتها عندها أو يتعين الفضة لما مر كل محتمل أيضا ونظير ذلك لو وجد المضطرب ميتة كلب وحيوان آخر وظاهر كلامهم ثم أنه يتخير فليكن هنا كذلك انتهى سم أقول تقدم عن النهاية في المسئلة الثانية ترجيح تعين الفضة وعن البجيرى وشيخنا اعتاده واليه يميل قول الشارح الآتي وأخذ من العلة الخ وقياس ذلك تعين المضيب في المسئلة الأولى وإن ادعى الشارح في الامداد

(قوله بنحو شرب الخ) قال في الارشاد ولو بمحل شرب أو استوعبت جزأ قال في شرحه وخرج بجزأ ما لو استوعبت الجميع فالحكم قطعاً كما قاله الماوردى أه وفي شرح العباب ونقله الزركشى عن الماوردى أنه لو عمت التضيب الأناة حرم قولاً واحداً وفي إطلاقه وقفه والذي يتجه أنه متى كان التعميم للحاجة جاز كما شمله إطلاقهم ولا يقال هو لا يسمى ضبة حيث لا نأقول ممنوع لما يأتي أنها ما يصلح به خلل الأناة وهذا يشمل ذلك الخ (قوله إذ ادعت الأناة) ظاهره وإن صغرت في نفسها (فرع) قال في شرح العباب ولو لم يجد إلا مضيبا بما يحرم وفضة خالصة فهل يحل له استعمال الفضة لما يأتي أو يتعين المضيب لأنه أخف كل محتمل وكذلك لو فقد غير القدين ووجد أناة ذهب وإناة فضة فهل يحل استعمال الذهب لتساويهما في حال الضرورة لا تنفاه حرمتها عندها أو تتعين الفضة لما مر كل محتمل أيضا ونظير ذلك لو وجد المضطرب ميتة كلب وحيوان آخر ظاهر كلامهم ثم أنه يتخير فليكن هنا كذلك ومنه أن سلم تنشأ قاعدة حسنة وهي أن ما يبيح من المحرمات لا نظر إلى تفاوت أفراده وخفة وغلظا عند إباحته وأن نظر إليها عند تحريمه إلى أن قال ولو تفرقت

كذلك هناك فاعتبرنا قياس المتعدد المضطرب فيه العرف على الكبيرة للزينة لأنه لا اضطراب فيها (قلت المذهب بتحريم إناة الفرق في ضبة الذهب مطلقا) لأن الخيلاء فيه أشد كضبة الفضة إذ ادعت الأناة ومنه ما عدي في صراة البيرى كما هو ظاهر وأخذ من العلة أنه لو تعدد غير

الفرق بينهما وتعين ميتة حيوان آخر في الثالثة (قوله ومنه) أي من التعميم و (قوله محتمل) يظهر أنه يفتح الميم فيطبق ما مر عن النهاية (قوله في الضبة) أي في جوازها بشرطه (قوله أن قدحه صلى الله عليه وسلم الخ) واشترى هذا القدح من ميراث النضر بن أنس بثمانمائة ألف درهم وروى عن البخاري أنه رآه بالبصرة وشرب منه قال وهو قدح جيد عريض اضمار بضم النون وهو الخالص من العود وهو خشب طيب الرائحة ويقال أصله من الأثل ولونه يميل إلى الصفرة وكان متطاو لا طوله أقصر من عمقه كما ذكره البرماوى والظاهر من قول شرح المنهج (أي شدة بخيط فضة) أن الضبة كانت صغيرة ومعلوم أنها كانت لحاجة فهذه صورة الأباحة بجيرى (قوله وهو وان احتمل الخ) جواب عما نوزع في هذا الدليل بأنه لم يثبت أنه عليه الصلاة والسلام شرب في هذا القدح وهو مسلسل بالفضة وإما روى هذا القدح هذه الكيفية عند أنس بعده واجاب النهاية عن الزاع المذكور بما نصه قال أنس لقد سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا كذا وكذا والظاهر أن الإشارة عائدة للأناء بصفته التي هو عليها عنده واحتمال عودها إليه مع قطع النظر عن صفته خلاف الظاهر فلا يعول عليه اه وزاد البجيرى عقبه ونقل ابن سيرين أنه كان فيه حلقة من حديد فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة فقال أبو دجانة لا تغرين شيئا وضعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فترابوا اه (قوله محتمل) أي قابل للحل والتاويل فيحمل على الكبيرة لزينة بصرى (قوله وأصلها) أي الضبة (ما يصلح به الخ) من نحاس أو فضة أو غيره مغنى ونهاية (تتمة) يكره استعمال أو أنى الكفار وملبوسهم وما يلي أسافلهم أي مما يلي الجلد اشدواو أنى ما هم أخف وكذلك المسلم الذي ظهر منه عدم تصونه عن النجاسات ويسن إذا جن الليل تغطية الأناء ولو بعرض عود وألحق به ابن العماد البشر وأغلاق الأبواب وإيكاء السقاء مسميا الله تعالى في الثلاثة وكف الصديان والماشية أول ساعة من الليل وإطفاء المصباح للنوم ويسن ذكر اسم الله على كل امرئ بال كرى ومغنى و (قوله أو أنى الكفار) أي وإن كانوا يتدينون باستعمال النجاسة كطائفة من المجوس يغتسلون ببول البقر تقربا إلى الله تعالى و (قوله وكذلك المسلم الذي الخ) أي كدمنى الخمر والقصابين الذين لا يحترزون عن النجاسة مغنى وشيخنا

### (باب أسباب الحدث)

قال الزمخشري وإنما يوجب المصنفون في كل فن من كتبهم أبوابا مشحونة بالترجم لأن القارىء إذا ختم بابا من كتاب ثم أخذ في آخر كان انشط له وابعث على الدرس والتحصيل بخلاف ما لو استمر على الكتاب بطوله ومثله المسافر إذا علم أنه قطع ميلا أو طوى فرسخا نفس ذلك عنه ونشط للسيرة من ثم كان القرآن سورا وجزاه القراء عتورا وأحسا وأسابعا وأحزابا مغنى زاد البجيرى عن البرماوى عن السيد الصفوى ولأنه أسهل في وجدان المسائل والرجوع لها وأدعى لحسن الترتيب والنظم وإلا لم يأت ذكره منتشرة فتعسر مراجعتها قال شيخنا والأسباب جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به إلى غيره وعرفا لما يلزم من وجوده الوجود من عدمه العدم لذاته ويقال أنه وصف ظاهر منضبط وحرف بالحكم وهو هنا نهض الوضوء اه (قوله المراد) إلى قوله وعبر في النهاية (قوله عدا لاطلاق) أي في عبارة الفقهاء لا في نية الناوى فاطلاقه على الأكبر مجاز لأن التبادر من علامات الحقيقة حاسى (قوله غالبا) احتراز به عن الجنب في النية إذا قال نويت رفع الحدث فإن المراد به الاكراه القربة قائمة على ذلك وهذا وقضية كلام البكرى أن معنى قولهم المراد عند الإطلاق أي في عبارات المصنفين وعليه فلا يحتاج للتقييد بقوله غالباً ش وأشار البجيرى إلى رفع أشكاله بما نصه والأولى أن يراد بغير الغالب ما تقدم في تعريف الطهارة من قوله رفع حدث الخ فإن المراد به ما يشمل الأكبر والأصغر

ضبات لزينة ولو اجتمعت لكبرت احتمل قياسه على ما مر فيما لا يدركه الطرف فإن قلنا سمعناه لو اجتمع ضرر حرم هنا وإلا فلا واحتمل التحريم هنا مطلقا والفرق أن ذلك محل ضرورة وليس باختياره بخلافه هنا وهو الأقرب ثم رايت الزركشى نقل عن الرويانى فيه وجهين ثم قال نظير ما لا يدركه الطرف اه وقد علمت الفرق بينهما اه

### (باب أسباب الحدث)

لأنهما تعين الفضة وهو محتمل (والله أعلم) والأصل في الضبة أن قدحه صلى الله عليه وسلم الذى كان يشرب فيه سلسله أنس رضى الله عنه بفضة لا نصداه أى شعبه بخيط فضة لانشقاقه وهو وإن احتمل أن ذلك فعل بعد وفاته صلى الله عليه وسلم خوفا عليه دلالة باقية لأن إقدام أنس وغيره عليه مع مبالغتهم في البعد عن تغيير شئ من آثاره مؤذن بأنهم علموا منه الاذن في ذلك ونهى عائشة عن المضيب بفرض صحته محتمل وأصلها ما يصلح به خلل الأناء ثم أطلقت على ما هو للزينة توسعا (باب أسباب الحدث) المراد عند الإطلاق غالبا وهو الأصغر

(قوله وصر) أى أول الكتاب كرمى (قوله معنيان) عبارة شيخنا والحدث لغة للشئ الحادث وعرفا يطلق على السبب الذى شأنه انه ينتهى به الطهر وعلى امر اعتبارى يقوم بالاعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخصص وعلى المنع المترتب على ذلك أى على الامر الاعتبارى المذكور والمراد بالامر الاعتبارى الامر الذى اعتبره الشارع ما نعلم من الصلاة ونحوها لا الامر الذى يعتبره الشخص في ذهنه ولا وجوده في الخارج لان هذا امر موجود قد يشاهده اهل البصائر فقد حكى ان الشيخ الخواص كان يشاهد ذلك في المغطس اه (قوله ويطلق ايضا الخ) ظاهره انه إطلاق حقيقي اصطلاحى ويحتمل انه مجازى سم (قوله فان اريد الخ) جزم النهاية والمغنى وشرح المنهج بان المراد بالحدث هنا الاسباب خلافا لما يفيد صنيع الشارع من جواز إرادة الامر الاعتبارى والمنع ايضا (قوله ففى بيانية) أى من إضافة الاعم إلى الاخص والمغنى اسباب هى الحدث شيخنا (قوله ولا يمتنع الخ) أى الطهر لو كان او شأنها ذلك فيشمل الحدث الثانى مثلاً بجزمى (قوله) من اقتضائه الخ) بيان لما والضمير للتعبير بالنواقض (قوله) لانه قد بان الخ) فيه نظر ظاهر لان التعبير بالاسباب غاية أنه لا يدل على النقض لأنه بدل على عدمه وقرق بينهما وعدم دلالة لا ينافى النقض الذى دلت عليه العبارة الاخرى فتدبر سم وبصرى واجاب عنه ع ش بانه لم يرد انه بان من مجرد التعبير بالاسباب بل منه مع العدول عن النواقض المستعملة في كلام غيره فان من تأمل وجه العدول ظهر له ان ما يفهم من النقض غير مراد اه (قوله بالموجبات) ضبب بيده وبين قوله بالنواقض سم عبارة الكردى عطف على بالنواقض أى موجبات الوضوء اه (قوله بل هو) أى موجب الوضوء كرمى (قوله مع إرادة فعل الخ) قد يشكك هذا باقتضائه عدم الوجوب إذ لم يرد أو أراد عدم بعد دخول الوقت مع أنه بدخوله مخاطب بالصلاة ومخاطبته بحكم المريد بالفعل فليتأمل سم على حج اه ع ش (قوله طبعاً) في تحقق التقدم الطبيعى هنا بالمغنى المعروف له شئ إلا ان يراد بطبعاً عقلاً سم (قوله) ولتقدم إلى قوله والحصر في المغنى (قوله) ولتقدم السبب الخ) لا يتنافى ان المذكورات اسباب للحدث لا للوضوء لان الحدث جزء سببه ففى سبب بعيد للوضوء على انه لا بعد في ان يكون سبب الحدث جزء سبب الوضوء فتأمل بصرى (قوله وضماً) أى ذكر (قوله وان وجه) أى ما في الروضة (قوله بانه) أى الانسان (قوله) أى له حكم المحدث) لم تظهر الضرورة الداعية إلى إخراجها من حقيقة وظاهره بصرى (قوله) ثم ناقضه بصيغة اسم الفاعل والضمير للوضوء (قوله عليه) أى الغسل (قوله لا غير) إلى المتن في النهاية إلا قوله والحصر إلى ولم ينقض (قوله) والحصر فيها تعبدى الخ) القول بالحصر مع انها معقولة للمغنى لا يتخلو عن شئ نعم لو ثبت عن الشارع ما يؤذن بالحصر فيها ولم يعقل له معنى لكان متجهاً وأنى به فتأمل فالأولى في الاستناد إلى الحصر ما يأتي من قوله لم يثبت الخ) كما هو صنيع كبيرين بصرى عبارة سم قد يقال فيه تنافى لان ذلك المغنى إن وجدتهما في محل آخر نوعاً آخر أولاً وجب تعدية الحكم وإلا لم يكن ذلك المغنى علة الحكم وإن لم يوجد فانتفاء الحكم لانتهاء علمته لا لانه تعبدى ويسجّه ان يقال المغنى الذى يذكر إما انه مناسبة وحكمة لا علة وإما ان يعتبر على وجه لا يتعدى لنوع آخر مثلاً لمس المرأة مظنة الالتداد باعتبار الجنس فخرج لمس الامر قد تأمل اه وعبارة النهاية والمغنى هى الاسباب

(قوله ويطلق ايضا) ظاهره انه إطلاق حقيقي اصطلاحى ويحتمل انه مجازى (قوله) لانه قد بان المراد به فيه نظر ظاهر لان التعبير بالاسباب غاية أنه لا يدل على النقض لأنه بدل على عدمه وقرق بينهما وعدم دلالة لا ينافى النقض الذى دلت عليه العبارة الاخرى ظاهر افتدبر (قوله بالموجبات) ضبب بيده وبين قوله قبله بالنواقض (قوله مع إرادة الخ) قد يشكك هذا باقتضاء عدم الوجوب إذ لم يرد أو أراد عدم بعد دخول الوقت مع أنه بدخوله مخاطب بالصلاة ومخاطبته بمخاطبة بما لا يتم إلا به إلا ان يقال المراد الارادة ولو حكما ولما كان مأموراً بالارادة بعد الدخول كان في حكم المريد بالفعل فليتأمل (قوله) ولتقدم السبب طبعاً في تحقق التقدم الطبيعى هنا بالمغنى المعروف له شئ إلا ان يراد بطبعاً عقلاً (قوله) والحصر فيها تعبدى (قد يقال فيها

ومر له معنيان ويطلق أيضاً على الاسباب الآتية فان أريد أحد الأولين فالإضافة بمعنى اللام أو الثالث ففى بيانية وعبر بالاسباب ليسم عما ورد على التعبير بالنواقض من اقتضائه أنها تبطل الطهر الماضى وليس كذلك وإنما ينتهى بها ولا يضر تعبيره بالنقض في قوله فخرج المعتاد نقض لانه قد بان المراد به وبالموجبات من اقتضائه أنها توجهه وحدها وليس كذلك بل هى مع إرادة فعل نحو الصلاة ولتقدم السبب طبعاً المناسب له تقدمه وضماً كان تقديمها هنا على الوضوء أظهر من عكسه الذى في الروضة وإن وجه بانه لما ولد محدثاً أى له حكم المحدث احتاج أن يعرف أولاً الوضوء ثم ناقضه ولذا لم يولد جنباً اتفقوا على تقديم موجب الغسل عليه (هى أربعة) لا غير والحصر فيها تعبدى وإن كان كل منها معقول للمغنى فمن ثم لم يقس عليها نوع آخر وإن قيس على جزئياتها ولم ينقض ما عداها لانه لم يثبت فيه شئ

أربعة فقط ثابتة بالدلالة الآتية وعلّة النقض بها غير معقولة فلا يقاس عليها غيرها اه (قوله لحم جزور) أي يعبر ذكر أو اثني عشر (قوله على ما قالوه) أي الأصحاب في الاستدلال على عدم النقض باكل لحم جزور و (قوله بأن فيه) أي في النقض بلحم جزور (قوله ليس عنهما جواب شاف) أقول هذا ممنوع بل عنهما الجواب الشافى وهو جواب الأصحاب بنسخهما بحديث جابر كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء بما غيرت النار سم (قوله واجيب) أي من جانب الأصحاب و (قوله بأنا أجمعنا) يعنى القائلين بالنقض والقائلين بعدمه كردى (قوله بأنهما لا يسميان لحما) أقول وب تسليم أنهما يسميان به فالتخصيص ليس تركا للعمل به بصرى (قوله كما يأتي في الإيمان الخ) ويجاب بأنه عمم عدم النقض بالشحم مع شموله لشحم الظهر والجنب الذى حكم العلماء في الإيمان بشمول اللحم له نهاية (قوله فاخذ الخ) أي القائل بالنقض (قوله وخروج الخ) ضبب بينه وبين قوله كاكل الخ سم عبارة الكردى عطف على اكل لحم الخ وكذا ما بعده من مسوقة بقرينة وانقضاء والبلوغ والردة اه (قوله ودم) أي من غير الفرج نهاية (قوله لا لكونه يسمى حدثا) هذا محل تأمل فالأولى ما ذكره غيره من أن الكلام في موجب الوضوء التام بصرى (قوله ونحو شفاء الخ) مبتدأ قوله لا يرد الخ خبره (قوله لأن حدثه الخ) أي فكيف يصح عدم الشفاء سببا للحدث مع أنه لم يزل معنى (قوله لم يرتفع) فيه نظر بالنظر لتجوز به رحمة الله تعالى في الحدث الواقع في الترجمة أن يكون بمعنى المنع وهو يرتفع بطريقه يرد بشفائه كبقية الأسباب بصرى وقد يجاب بأن مراده لم يرتفع رفعا عما قول المتن (خروج شئ) أي عينا أو رجسا ظاهرا أو نجسا باورا وطبا معتادا كبول أو نادرا كدم انفصل أو لا قليلا أو كثيرا نهاية زاد المعنى طوعا أو كرها اه (قوله ولو عودا) حتى لو أدخل في ذكره ميلا أو مردودا ثم أخرجه انتقض نهاية ومعنى (قوله إدخاله) أي إدخال شئ في قبله أو دبره (قوله أي المتوضىء) إلى قوله نعم في المغنى (قوله أي المتوضىء) قيد بذلك نظر الكثرة ناقضا بالفعل ولو اسقطه لكان أولى لأن المنظور إليه الشار فلو خرج من المحدث يقال له حدث أيضا (قوله الحى) خرج به الميت فلا تنتقض طهارته بخروج شئ منه وإنما تجب إزالة النجاسة عنه فقط و (قوله الواضح) اخذ الشارح

تناف لان ذلك المعنى ان وجد بتمامه في محل آخر نوع آخر أو لا وجب تعدية الحكم إلا لم يكن ذلك المعنى علة الحكم وان لم يوجد فانتفاء الحكم لا انتفاء علته لانه تعبدى ويتجه ان يقال المعنى الذى يذكر اما انه مناسبة وحكمة لا علة واما ان يعتبر على وجه لا يتعدى لنوع آخر متلا كلمس المرأة مظنة الالتذاذ باعتبار الجنس فخرج ليس الأمر تام (قوله ليس عنهما جواب شاف) أقول هذا ممنوع بل عنهما الجواب الشافى وهو جواب الأصحاب بنسخهما بحديث جابر وكان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء بما غيرت النار واما اعتراض النووي عليه بأن هذا الجواب مقدم على العام فتقدم أو تأخر اه فهو اعتراض باطل فان هذين الحديثين ليسا من العام والخاص اللذين يقدم منهما الخاص مطلقا إذ عبارة جابر لم يحكمها عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى يكونا من ذلك وإنما هي من عند نفسه بين ما عارفه من حال النبي صلى الله عليه وسلم وما استقر أمره عليه وذلك صريح في النسخ وإطلاعه على تركه عليه الصلاة والسلام الوضوء بما غيرت النار مطلقا وهذا غاية الوضوح للتعامل لجواب الأصحاب في غاية الاستقامة والطهور ليس قد يرد شئ آخر وهو انه تقرر في الأصول ان محو قضى بالشبهة لا يعم فاما لاكثر وقيل يعم لان قائله عدل عارف باللغة والمعنى فلو لا ظهور عموم الحكم بما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم أت هو في الحكاية بلفظ عام كالجار قلت ظهور عموم الحكم بحسب ظنه بل لا يلزمنا اتباعه في ذلك وهذا الوجه يجرى فيما نحن فيه فقد يكون ما ذكره جابر رضى الله تعالى عنه بحسب فهمه أو ظنه ويجاب بأن عبارة جابر رضى الله تعالى عنه ظاهرة ظهورا تاما ما ترك النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء الذى كان يفعله فهو صريح في نقل رجوع النبي صلى الله عليه وسلم عما كان يفعله من اتباع البعيد جزمه بنقل التارك على مجرد فهمه وظنه (قوله وخروج) ضبب بينه وبين قوله كاكل

كاكل لحم جزور على ما قالوه وتوزعوا بأن فيه حديثين صحيحين ليس عنهما جواب شاف واجيب بأنا أجمعنا على عدم العمل بهما لأن القائل بنقضه بخصه بغير شحمه وسنانه ويرد بأنهما لا يسميان لحما كما يأتي في الإيمان فاخذ بظاهر النص وخروج نحو قى ودم ومس أمرد حسن أو فرج بهيمة وقهقهة مصل وانقضاء مدة المسح وإجابه لغسل الرجلين حكم من أحكامه لا لكونه يسمى حدثا والبلوغ بالنسب والردة وإنما بطلت التيمم لضعفه ونحو شفاء السلس لا يرد لأن حدثه لم يرتفع (أحدها خروج شئ) ولو عودا أو رأس دودة وان عادت ولا يضر إدخاله وإنما امتنعت الصلاة لحمله متصلا بنجس إذ ما فى الباطل لا يحكم بنجاسته إلا ان اتصل به شئ من الظاهر (من قبله) أى المتوضىء الحى الواضح ولو رجح من ذكره أو قبلها

محترز بقوله الآتي أما المشكل شيخنا (قوله وإن تعددا) أي الذكر والقبول عبارة المغنى ولو مخرج الولد أي واحد ذكرين يبول بهما أو واحد فرجين يبول بأحدهما وتخص بالآخر وإن بال بأحدهما وحاض به فقط اختص الحكم به (قوله نعم لما تحققت الخ) قال في الروض وينقض الخارج من أحد ذكرين يبولان قال في شرحه فإن كان يبول بأحدهما فالحكم له والآخر زائد لا يتعلق به نقض وظاهر أن الحكم في الحقيقة منوط بالأصالة لا بالبول حتى لو كانا أصليين ويبول بأحدهما ويطلب بالآخر نقض كل منهما أو كان أحدهما أصليا والآخر زائداً فنقض الأصلي فقط وإن كان يبول بهما وقياس ما يأتي من النقض بمس الزوائد إذا كان على سنن الأصلي أن ينقض بالبول منه إذا كان كذلك وإن التمس الأصلي بالزائد فالظاهر أن النقض منوط بهما لا بأحدهما ولو خلق للراة فرجان فبالت وحاضتهما انتقض الوضوء بالخارج من كل منهما فإن بالت وحاضت بأحدهما فقط اختص الحكم به ولو بالت بأحدهما وحاضت بالآخر فالوجه تعلق الحكم بكل منهما انتهى وهل يجري تفصيله السابق حتى لو كان أحدهما أصليا والآخر زائداً اختص النقض بالأصلي وإن بالت أو حاضتهما وأعلم أن قوله السابق وإن كان يبول بهما ممنوع بل إذا كان يبول بهما نقض كل منهما مطلقا بل البول بهما دليل أصالتهما مـ هـ سم عبارة عـ ش فائدة لو خلق له فرجان أصليان نقض الخارج من كل منهما أو أصلي وزائداً واشتبه فلا نقض بالخارج من أحدهما للشك ولا نقض إلا بالخارج منهما معا فلو انسدا أحدهما وانفتح ثقبه تحت المعدة فلا نقض بالخارج منها لأن انسداد الأصلي لا يتحقق إلا بانسدادهما معا وينقض الخارج من المرج الذي لم يسد لأنه كان أصليا فالنقض به ظاهر وإن كان زائدا فهو بمنزلة الثقب المنفتحة وانسداد الأصلي فالنقض به متحقق سواء كان زائداً أو أصليا بخلاف الثقب هـ (قوله حكم منفتح الخ) أي وسياق أنه لا ينقض خارجه إذا كان الأصلي منفتحاً (قوله أو بللا) ضبب بينه وبين قوله ولو روي بحاسم عبارة السكردي عطف على ربحا وكذا قوله هـ وصل وقوله أو خرج هـ لـ لكن في عطف الأخيرين نوع تسامح (قوله خلافاً لمن وهم فيه) عبارته في شرح الارشاد والوجه أنه لو رأى على ذكره بللا لم ينقض وضوءه إلا إذا لم يحتمل طروءه من خارج خلافاً للغزى كما لو خرجت منها رطوبة وشك في أنها من الظاهر أو الباطن هـ سم على المنهج ولا يكلف إزالتها أي وإن أدى ذلك إلى التصاق راس ذكره بثوبه لأننا لم نحكم بنجاستها عـ ش (قوله يقينا) معمول لكانت (قوله وإلا فلا) يدخل فيه الشك سم قول المتن (أو دبره) وتعبيره أحسن من تعبيره أصله والتنبيه بالسبيلين إذ للراة ثلاث مخارج إثنان من قبل وواحد من درو وشموله ما لو خلق له ذكر أن فانه ينقض بالخارج من كل منهما وكذا لو خلق للراة فرجان نهاية ومغنى (قوله وهو) أي الباسور (داخل الدبر الخ) جملة حالية (قوله إذا خرجت) ينبغى أو زاد خروجها سم (قوله حال خروجها) أي بعده أحوال وقوع الخروج فينبغى عدم صحة الوضوء فقامله وقوله ثم ادخلها وكذا ضبب بين قوله ربحا وقوله أو بللا (قوله نعم لما تحققت الخ) قال في الروض وينقض الخارج من أحد ذكرين يبولان قال في شرحه فإن كان يبول بأحدهما فالحكم له والآخر زائد لا يتعلق به نقض وظاهر أن الحكم في الحقيقة منوط بالأصالة لا بالبول حتى لو كانا أصليين ويبول بأحدهما ويطلب بالآخر نقض كل منهما أو كان أحدهما أصليا والآخر زائداً فنقض الأصلي فقط وإن كان يبول بهما وقياس ما يأتي من النقض بمس الزوائد إذا كان على سنن الأصلي أن ينقض بالبول منه إذا كان كذلك وإن التمس الأصلي بالزائد فالظاهر أن النقض منوط بهما لا بأحدهما ولو خلق للراة فرجان فبالت وحاضتهما انتقض الوضوء بالخارج من كل منهما فإن بالت وحاضت بأحدهما فقط اختص الحكم به ولو بالت بأحدهما وحاضت بالآخر فالوجه تعلق الحكم بكل منهما هـ د وهل يجري هنا تفصيله السابق حتى لو كان أحدهما أصليا والآخر زائداً اختص النقض بالأصلي وإن بالت أو حاضتهما وأعلم أن قوله السابق وإن كان يبول بهما ممنوع بل إذا كان يبول بهما نقض كل منهما مطلقا بل البول بهما دليل أصالتهما مـ هـ سم (قوله وإلا فلا) يدخل فيه الشك (قوله إذا خرجت) ينبغى أو زاد خروجها (قوله فلو تووضأ حال خروجها الخ) توهم بعض

وإن تعددا نعم لما تحققت زيادته أو احتملت حكم منفتح تحت المعدة أو بللا رآه عليه ولم يحتمل كونه من خارج خلافاً لمن وهم فيه أو وصل نحو مذهبها لما يجب غسله في الجنابة وإن لم يخرج إلى الظاهر أو خرجت رطوبة فرجها إذا كانت من وراء ما يجب غسله يقينا وإلا فلا أما المشكل فلا بد من خروجه من فرجيه (أو دبره) كالدم الخارج من الباسور وهو داخل الدبر لا خارجه وكالباسور نفسه إذا كان ثابتاً داخل الدبر فخرج أو زاد خروجه وكقعدة المزحور إذا خرجت فلو تووضأ حال خروجها

سيأتي في الصوم أن المعتمد أنه لا يبطل الصوم بادخاله سم (قوله حتى دخلت) أي المقعدة (قوله ولو انفصلت على تلك القطنة الخ) صريح في عدم النقص باخذ قطنة كانت عليها حال خروجها وذو يذبحي أن يكون المراد أن المنفصل المذكور لم يدخل ثم يخرج ولا ينقص سم (قوله كما يأتي) أي في الصوم (قوله فمحمّل) أي فعدم النقص بردها محتمل مطابق للواقع (قوله ضعيف) خبر قوله وبمحمّل الخ (قوله بل لا وجه له) أي لذلك البحث أي قوله وإن قلنا يفطر نقصت (قوله وذلك) أي النقص بخروج شيء الخ (قوله بها) أي الغائط وما عطف عليه وقوله كل خارج أي من القبل أو الدر غير الغائط وما عطف عليه قول المتن (إلا المني) ومثله الولد الجاف على المعتمد لأن الولادة موجبة للغسل فلا توجب الوضوء شيخنا وبجيرمي أي وفاقا للنهاية وسم وخلافا للشارح والمغني كما يأتي (قوله أي من المتوضي) أي قوله ولو خرج في النهاية لا قوله على ما قيل وإلى قوله وزعم في المغني إلا ذلك القول وقوله وزعم إلى لانه واجب (قوله أي من المتوضي الخ) كان أمني بمجرد نظر أو احتلام ممكنة مقعدة مغني أي أو فكر أو وطء ذكر أو بهيمة أو محرمة أو إيلاجه في خرقه كركدي وشيخنا (قوله وحده الخارج منه الخ) سيدكر محترضا (قوله أن المتيمم) أي للجناية نهاية (قوله بوضوئه له) أي للغسل (قوله وذلك) أي استثناء المني (قوله أعظم الأمرين) أي من جنس واحد فيندفع به الاعتراض بان الإجماع في رمضان يوجب أعظم الأمرين وهو الكفارة بخصوص كونه جماعا وأدونها وهو القضاء بعموم كونه يفطر كذا نقل عن الشيخ حمدان أقول قد يمنع أن الكفارة أعظم من القضاء بل قد يدعي أن القضاء أعظم من الكفارة بالنسبة لبعض الأفراد فلا يتوجه السؤال عن أصله ع ش (قوله لأن حكمها اغاظ) عبارة النهاية والمغني لأنها بمنع صحة الوضوء مطلقا فلا يجامعنا بخلاف خروج المني يصح معه الوضوء في صورة سلس المني فيجامعه اه (قوله ولو خرج منه من غير) محترضا من المتوضي وقوله أو نفسه الخ محترضا الخارج منه أو لا وقوله كمضغة محترضا وحده (قوله كمضغة الخ) الظاهر أنه مبني على نقض الولادة سم أي وقوله فاقا للمغني وخلافا للنهاية عبارة الأول نعم لو ولدت ولدا جافا فنقص وضوءها كاف في فتاوى شيخنا إحدان قول المصنف أن صومها يبطل بذلك ولأن الولد منعقد من منيها ومن غيرها هو عبارة الثاني ولو ألفت ولدا جافا وجب عليها الغسل ولا ينتقض وضوءها كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى تبعاً للزركشي وغيره وهو وإن انعقد من منيها ومنه لكن استحالة الحيوانية فلا يلزم أن يعطى شائرا أحكامه ولو ألفت بعض ولد كيد انتقض وضوءها ولا غسل عليها اه وفي سم مثله قال ع ش قوله مر ولدا جافا أي أو مضغة جافة سم على حرج وفيه رد على قول حرج أن المرأة إذا ألفت مضغة وجب عليها الغسل لا اختلاطها بمني الرجل أي أو علقه جافة قياسا على المضغة لما يأتي أن كلامه مظنة للنفاس اه وفي الكركدي ما نصه وسئل الجبال الرمل عن تحالفه مع الخطيب في إفتاء والده فأجاب بأن ما نقله الخطيب صحيح لكنه مرجوح عنه وفي سم على التحفة وظاهر أنه إذا برز بعض العضو لا يحكم بالنقص بناء على أنه منفصل لا نالاً لنقص بالشك فإذا تم خروجه منفصلاً حكمنا

الطلبة أنه ينبغي أن لا يصح الوضوء حال خروجها كما لا يصح الوضوء حال خروج البول وهو خطأ لأن الوضوء حال خروجها أي بعده إنما هو نظير الوضوء بعد انقطاع البول وهو صحيح فتأمل أما حال وقوع الخروج فينبغي عدم صحة الوضوء فتأمل (قوله ادخلها) سيأتي في الصوم بيان أن المعتمد أنه لا يبطل الصوم بادخالها (قوله ولو انفصل الخ) صريح في عدم النقص باخذ قطنة كانت عليها حال الخروج وهذا وينبغي أن يكون المراد أن المنفصل المذكور لم يدخل ثم يخرج ولا ينقص (قوله إلا المني) المعتمد أن الولادة بلا بلل وخروج المني فلا تنقص بخلاف خروج عضو منفصل فانه ينقص ولا يوجب الغسل وظاهر أنه إذا برز بعض العضو لا يحكم بالنقص بناء على أنه منفصل لا نالاً لنقص بالشك فإن تم خروجه منفصلاً حكمنا بالنقص وإلا فلا هم ولو خرج جميع الولد مقطوعاً على دفعات فينبغي أن يقال إن تواصل خروج أجزائه المتقطعة بحيث نسب بعضها البعض وجب الغسل بخروج الأخير وتبين عدم النقص بمقابلته وإلا بان خرجت تلك الأجزاء متفاصلة بحيث لا ينسب بعضها البعض كان خروج كل واحد نادوا ولا غسل ولو خرج ناقصاً عضو ناقصاً عارضا



بالنقض والإفلا وإذا خرج بعض الولد مع استئثار باقيه وقتلنا لا نقض فهل تصح الصلاة حينئذ لا نعلم اتصال المستتر منه بنجاسة أو لا كافي مسألة الخطيط فيه نظروا مال ابن الرمي للاول فليحرر اه وفي البجيرمي عن الشوبري مانصه واما خروج بعض الولد فينقض ولا يلزمها به غسل حتى يتم جميعه قال شيخنا م ر ولا تعيد ما فعلته من العبادة قبل تمامه وقيل يجب الغسل بكل عضو لا نفعاده من منيهما ودفع بانه غير محقق وقال الخطيب تخير بين الغسل والوضوء في كل جزء وحاصل المعتمدان الولادة بلا نيل والقاء نحو العلقه كخروج المني فلا تنقض بخلاف خروج عضو منفصل فانه ينقض ولا يوجب الغسل قال الشيخ سم وإذا قلنا بعدم النقض بخروج بعض الولد مع استئثار باقيه فهل تصح الصلاة حينئذ لا نعلم اتصال المستتر منه بنجاسة أو لا كافي مسألة الخطيط فيه نظروا مال شيخنا للاول وهو متجه اه وقوله وقيل يجب الخ يعني به الشارح (قوله على الاوجه الخ) قد مر ما فيه ولو خرج جميع الولد متقطعا على دفعات فينبغي ان يقال ان توصل خروج اجزائه المتقطعة بحيث ينسب بعضها لبعض ووجب الغسل بخروج الاخير وتبين عدم النقض بما قبله والا بان خرجت تلك الاجزاء متفصلة بحيث لا ينسب بعضها لبعض كان خروج كل واحد ناقضا ولا غسل ولو خرج ناقصا عضو ناقصا غرضا كان انقطعت يده وتخلفت عن خروجه توقف الغسل على خروجه م ر اه سم على حج وقوله على خروجه اي على الاتصال العادي على مقدمه ولا فلا يجب غسل لان كلا منهما بعض ولد وهو لا ينقض على ما سئل الا ان يفرق بان الخارج او لا لما اطلق عليه اسم الولد عرفا ووجب الغسل بخصوصه حيث خرج باقيه مطلقا هذا وما قاله من ان خروجه متفرقا لا يوجب الغسل حتى بالجزء الاخير فيه نظر لانه بذلك تحقق خروج الولد بنماه فلا وجه لعدم وجوب الغسل بخروج الجزء الاخير وقوله السابق ووجب الغسل بخروج الاخير وهل يتبين حينئذ وجوب قضاء الصلوات السابقة او لا فيه نظروا والمتجه الان الثاني سم على البهجة اقول وهو ظاهر بل لا وجه لغيره بناء على ما اعتمدته من ان بعض الولد لا يوجب الغسل ع ش (قوله مطلقا) اي اولا او ثانيا (قوله لا اختلاط الخ) هذا يقتضي ان خروج عضو من الولد كذلك وفي فتح الجواد قضية العلة ان خروج بعضه كخروج كاه وهو متجه خلافا لما قال الملاحظ هنا اسم الولادة وهو منتف إذ لا دليل على هذه الملاحظة اه وعموم ما ذكر يقتضي أنه لا فرق عند الشارح بين انفصال جزء من الولد او لا وعبارته في الايعاب ولا يشترط انفصال الولد لا به ليس مظنة الشيء كما هو ظاهر بل لو خرج منه شيء الى ما يجب غسله من الفرج ثم رجع ووجب الغسل وبشكر الغسل بتكرار الولد الجاف لما تقرره انه منى منعقدها وتقدم ان الجمال الرمي مخالف للشاح فيما ذكر كرى (قوله بان لم يخرج منها شيء) اي ولو لم يلتحمها به ويبقى في الشارح مثله (قوله ولو الفم) هل ينقض حينئذ خروج ريقه ونفسه منه لان خروج الريح ناقض والنقض بذلك في غاية الاشكال والمعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي خلاف ذلك واختصاص هذا الحكم بما يطر انفتاحه دون المنفتح اصالة سم على حج اه ع ش عبارة الكردى وعند الشهاب الرمي والجماء الرمي والخطيب والطبلاوى وغيرهم لا ينقض ما خرج من المنافذ المفتوحة كالقلم والاذن بخلاف ما اذا انفتح له مخرج اخر فان خارجه ينقض من اي موضع كان اه (قوله او احدهما) عطف على الفرجين

كان انقطعت يده وتخلفت عن خروجه توقف الغسل على خروجه م ر (قوله كصفة) الظاهر انه مبنى على نقض الولادة (قوله ولو الفم) هل ينقض حينئذ خروج ريقه ونفسه منه لان خروج الريح ناقض والنقض بذلك في غاية الاشكال والمعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي خلاف ذلك واختصاص هذا الحكم بما يطر انفتاحه دون المنفتح اصالة (مسألة) لو خلق الانسان بلا دبر بالكلية ولم ينفث له مخرج وقتلنا بما اعتمدته شيخنا الشهاب الرمي من ان المنفتح اصالة كالشم لا يقوم مقام الاصل فهل ينقض هذا بالنوم الغير الممكن اخذا باطلاقهم إذ النوم الغير الممكن ناقض فيه نظر يحتمل ان يقال بعدم النقض لان علته ان النوم الغير الممكن مظنة خروج شيء من الدبر إذ لا دبر له وي تمل النقض اخذا باطلاقهم واكتفاء بان النوم مظنة الخروج في الجملة اي بالنظر لغير مثل هذا الشخص ولعل الاقرب الاول لا يقال بقيد الثاني انه يحتمل الخروج من القبل

كصفة من امرأة على الوجه  
لاختلاطها بمنى الرجل  
وزعم ابن الهادي النقض  
بخروج منيهما مطلقا  
لاختلاطه بيله فرجهما يرد  
بان ذلك الاختلاط غير  
محقق دائما فساوت الرجل  
(ولو) خلق منسد الفرجين  
بان لم يخرج منهما شيء  
نقض خارجه من اي محل كان  
ولو الفم او احدهما نقض

(قوله المناسب له الخ) ينبغي وغير المناسب لهما بناء على النقض بالنادر سم (قوله سواء أكان الخ) راجع إلى قوله وفيه نظر الخ (قوله فليقتضيه مسه) أي الأصلي مفرع عليه (قوله ويجب الخ) بالجزم عطفًا على ينقض مسه (قوله بإيلاجه الخ) أي الأصلي (قوله خلافاً لشيخنا) أقول يحتمل أن يكون مراد شيخ الإسلام ما يكون مع ذهاب الصورة بالكلية فيجامع كلام الشارح ويحتمل أن يبقى على عمومه وهو الأقرب ويجزى بقاء الصورة لأنظر إليه والانتقض كل من قبلي الخنثى لأنه إما أصلي أو بصورته بصرى وقوله وهو الأقرب أي الموافق للنهاية والغنى (قوله فليقتضيه الخ) خلافاً للنهاية والغنى كما يأتي (قوله مسه الخ) أي الأصلي (قوله إلا النقض) أي بخروج الخارج منه كروى (قوله حيثنذ) أي حين إذ كان الانسداد أصلياً وكذا الحكم عند الشارح إذا كان عارضياً كما يأتي وأما الرمي ومن نحوه فالحكم كذلك عندهم في الانسداد العارض وأما الخافي فينعكس الحكم فيه عندهم فتنتقل الأحكام كلها فيه إلى المنفتح وتذلل عن الأصلي كروى (قوله خلافاً لما قد يوهمه كلام الماوردي الخ) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي ما اقتضاه كلام الماوردي فثبت للمنفتح جميع أحكام الفرج حتى يجب ستره إذا كان فوق السرة وهل له حریم يحرم التمتع به كما حرم ما بين السرة والركبة لأنه حریم الفرج فيه نظراً والقياس حرمة التمتع به من الخافض وأنه لا حریم له وإن ما بين السرة والركبة عورة بحاله وإذا وجب ستره هل يجب كشفه عند السجود أو لا بل يسجد عليه مستورا الظاهر مره هو الثاني لأن في ذلك جمعا بين حصول السجود والستر لأن السجود مع الخافض جائز للعذر كما في عصاة جراحة شق أزالتها سم قال ع ش (فرع) لو خلقت السرة في محل أعلى من محلها الغالب كصدره أو الركبة أسفل من محلها الغالب فالوجه اعتبارهما دون محلها الغالب فيحرم الاستمتاع بما بينهما وإن زاد على ما بينهما من محلها الغالب ولو لم يتخلق له سرة أو ركبة قدر باعتبار الغالب سم على البهجة (قوله أو غير منسده) أي أو خلق غير منسند المخرج فالضمير راجع إلى واحد من الفرجين أو اليه باعتبار المخرج قاله الكروى والاولى أراجعه لجنس المخرج الصادق بهما وأحدهما كما يأتي عن ع ش قول المتن (انسد مخرجه) أي جنسه فيصدق بما لو انسداد أحد مخرجه ثم انفتحت له ثقبه ع ش عبارة سم ظاهر كلام الجمهور أنه يكفي انسداد أحد المخرجين وصرح الصيمري باشتراط انسدادهما وأنه لو انسداد أحدهما فالحكم للثاني لا غير وبسط الشارح الكلام على ذلك في شرح الارشاد وذكر أن اشتراط الصيمري ضعيف قال كما صرح به الأذرى وغيره اه وبأنز انفا عن المغنى ما يوافقه (قوله المعتاد الخ) عبارة النهاية الأصل قبل كان أو دبر أبان لم يخرج منه شيء ولم ينسد بلحمة اه زاد المغنى وما تقر من الاكتفاء بأحد المخرجين هو ظاهر كلام الجمهور وهو المعتمد وصرح الصيمري باشتراط انسدادهما وقال لو انسداد أحدهما فالحكم للباقي لا غير اه (قوله وهي) أي المعدة أي أراد بها (قوله ستره) لمرادهم بتحت المعدة ما تحت السرة نهاية قال ع ش قوله ما تحت السرة أي بما يقرب منها فلا عبرة بانفتاحه في الساق والقدم وإن كان إطلاق المصنف يشمل ذلك

لا اثر لاحتمال الخروج منه لسترته كما صرحوا أنه إلا أن يقال تستثنى هذه الحالة فيقام فيها القبل مقام الدبر حتى في خروج الرج وفيه نظر فليتام (قوله المناسب له) ينبغي وغير المناسب لهما بناء على النقض بالنادر (قوله خلافاً لما قد يوهمه كلام الماوردي) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي ما اقتضاه كلام الماوردي فثبت للمنفتح جميع أحكام الفرج حتى يجب ستره إذا كان فوق السرة وهل له حریم يحرم التمتع به كما حرم ما بين السرة والركبة لأنه حریم الفرج فيه نظراً والقياس حرمة التمتع به من الخافض وأنه لا حریم له وإن ما بين السرة والركبة عورة بحاله وإذا وجب ستره هل يجب كشفه عند السجود أو لا بل يسجد عليه مستورا الظاهر الثاني لأن في ذلك جمعا بين حصول السجود والستر لأن السجود مع الخافض جائز للعذر كما في عصاة جراحة شق أزالتها ويفارق ما لو احتاج لستر بعض عورته يده فإن الظاهر أنه يسجد على يده وإن فات ستر ذلك المحل فإن بهض البدن لم يوضع للستر (قوله أن انسد مخرجه) ظاهر كلام الجمهور أنه يكفي انسداد أحد المخرجين وصرح الصيمري باشتراط انسدادهما وأنه لو انسداد أحدهما فالحكم للثاني لا غير وبسط الشارح الكلام على ذلك في

المناسب له أو لهما سواء  
أكان انسداداً بالتحام أم لا  
خلافاً لشيخنا وصرح  
الموردي بأنه لا يثبت  
للأصلي أحكامه حيثنذ وفيه  
نظر لبقاء صورته فليقتض  
مسه ويجب الفصل والحد  
بإيلاجه أو بالإلاج فيه وغير  
ذلك ثم رابت صاحب  
البيان صحح الانتقاض بمس  
وعله بأنه يقع عليه اسم  
الذكر وهو صريح فيما  
ذكرته فلم أنه لا يثبت  
للمنفتح حيثنذ إلا النقض  
خلافاً لما قد يوهمه كلام  
الموردي المذكور أو  
غير منسده وانما طرأ له (أن  
انسد مخرجه) المعتاد أي  
صار بحيث لا يخرج منه شيء  
(وانفتح) مخرج (تحت  
معدته) وهي بفتح فكسر  
في الأفصح وبفتح أو كسر  
فسكون وبكسر أوله هنا  
سترته وحقيقتها مستقر  
الطعام من المنخسف تحت  
الصدر إلى السرة (فخرج  
المعتاد) خروجه (نقض)  
إذا لا بد للناس من  
مخرج يخرج منه حدثه

فليراجع اه قول المتن (وكذا نادر) ينبغي ان يكون المراد بالنادر غير المعتاد فيشمل ما لم يعد له خروج اصلا ولا مرة سم (قوله وكذا الريح الخ) هذا ما نقله في اصل الروضة ثم استدرك عليه في زياداتها فقال والمذهب ان الريح من المعتاد وقال الاذرعى انه الصواب اه بصري قول المتن (او فوقها) بقى ما لو انفتح واحد تحتها وآخر فوقها والوجه ان العبرة بما تحتها ولو انفتح اثنان تحتها وهو منسدفيل ينقض خارج كل منهما مطلقا او الا ان يكون احدهما اسفل من الآخر او اقرب الى الاصل من الآخر فهو والمعتبر فيه نظر سم على حج اقول ولا يعد ان يقال ينقض الخارج من كل منهما منزلة الاصلين وهو مقتضى قول سم على شرح البهجة لو تعدد هذا الثقب وكان يخرج الخارج من كل من ذلك المتعدد فينبغي النقض بخروج الخارج من كل سواء حصل انفتاحه معا او مرتبا لانه بمنزلة اصليين مروجين للتحليل الوطء في هذا الثقب وان لم يكن للتحليل دبر مر اه بحر وفه فانه اطلق في الثقب فيشمل المتحاذية وما بعضها فوق بعض ع ش (قوله اى المعدة الخ) عبارة المغنى والهاية اى المعدة والمراد فوق تحتها كما في بعض النسخ او فوقه اى فوق تحت المعدة حتى تدخل هي بان انفتح في السرة او محاذيا او فيما فوق ذلك اه (قوله بالقى اشبه) اذ ما تحيله الطبيعة تلقية الى الاسفل نهاية ومعنى (قوله عنه غنى) اى لا ضرورة الى جعل الحادث مخرج جامع انفتاح الاصل مغنى ونهاية (قوله لم ثبت له الخ) هذا في العارض اما الخلق فنفتحه كالاصلي في سائر الاحكام كما اتى به الوالد رحمه الله تعالى والمنسد حينئذ كعضو زائد لا وضوء بمسه ولا غسل بايلاجه ولا بالايلاج فيه قاله الماوردي وهو المعتمد وان قال في المجموع لم ار لغيره تصريح بما وافقته او مخالفته ويؤخذ من التعبير بالانفتاح انه لو خرج من نحو فله لا ينقض لانفتاحه اصالته نهاية زاد المغنى وان استبعده بعض المتأخرين وما يرد الاستبعاد ان الانسان لو خلق لذكر فوق سرته يبول منه ويجمع به ولا ذكر له سواء الاترى انا ندير الاحكام عليه ولا ينبغي ان يقال اننا نجعل له حكم النقض فقط ولا حكم له غير ذلك وقوله بعض المتأخرين يعنى به الشارح (قوله لو نام ممكنه) اى المنفتح الناقض نهاية ومعنى اى سواء كان الانفتاح اصليا او عارضا ع ش (قوله لم ينقض وضوءه) رفاقا للنهاية والمغنى (قوله لانه جعل الخ) هذا بقطع النظر عن حل الشارح فانه حمل المتن على الانسداد الطارى و ذكر حكم الانسداد الاصل قبله عنى خلافا ما سلكه النهاية والمغنى (قوله ثم فصل الخ) اى بقوله وهو منسد الخ وقوله هو منفتح الخ (قوله وقديجاب بان قوله الخ) ويجاب ايضا بان قوله او فوقها غير معطوف على تحت بل معمول لمحدوف اى انفتح جملة المحدوف معطوفة على جملة قوله ولو انسدت مخرجه لكان يرد على هذا ان مثل هذا العطف من خصائص الواو كما في الالفية وهى الواو انفردت بعطف عامل مزال قد بقى معموله الا ان يجعل او مجازا عن الواو ويكتفى بذلك في هذا الحكم او يخص ذلك الحكم بحيث لا يشمل ما نحن فيه سم وقد يدعى ان هذا الجواب تفصيل لجواب الشارح (قوله لا بقيد ما قبله) يعنى الانسداد الاصل بل الاصل (قوله اى التمييز) الى قوله وقد بينت في النهاية والمغنى (قوله نحنون) ومنه الخليل والماليخوليا وغيرهما من بقية انواعهم وهو زوال الادراك بالكاية مع بقاء القوة والحركة في الاعضاء شيخنا (قوله او اغما) ولو كان لولى حالة الذكركه ينقض طهره عندنا خلافا للمالكية رحمانى اه بجري

(وكذا نادر كدود) ومنه الدم وكذا الريح هنا وان كان مطلقه معتادا (او) (الظاهر) كالمعتاد (او) انفتح (فوقها) اى المعدة او فيها او محاذيا لها (وهو) اى الاصل (منسد) انسداد طارئا (او) انفتح (تحتها) وهو منفتح فلا ينقض خارج المعتاد والنادر (ق) (الظاهر) لانه من فوقها وفيها ومحاذيا بالقى اشبه ومن تحتها عنه غنى وحيث نقض المنفتح لم يثبت له من احكام الاصل غير ذلك وفي المجموع لو نام ممكنه من الارض اى مثلا لم ينقض وضوءه (تنبيه) ظاهر المتن هنا مشكل لانه جعل انسداد الاصل مقسما ثم فصل بين انسداد وانفتاحه وقد يجاب بان قوله او فوقها معطوف على تحت لانه قيد ما قبله ونحو ذلك قد يقع في كلامهم (الثاني زوال العقل) اى التمييز بجنون او اغما

عبارة ع ش ومن الناقض أيضا استغراق الأولياء أخذاً من إطلاقهم خلافاً لما توهمه بعض ضعفة الطلبة  
 اه وعبارة شيخنا وهو أي الاغماز والاشعور من القلب مع الفتور في الاعضاء وهو غير ناقض في حق  
 الانبياء كالنوم ومن الاغماز ما يقع في الحمام وان قل فيتنقض الوضوء فليتنبه له اه وقوله وهو غير ناقض  
 في حق الانبياء كالنوم في ع ش والبجيري مثله (قوله او نحو سكر) كان زال بمرض قام به ع ش (قوله  
 للخبر الصحيح فمن نام الخ) أي وغير النوم بما ذكر أبلغ منه في الذهول الذي هو مظنة لخروج شيء من الدبر كما  
 أشعر به الخبر مغني ونهاية (قوله في تعريف العقل الخ) والعقل لغة المنع لانه يمنع صاحبه من ارتكاب  
 الفواحش واما اصطلاحاً فحسن ما قيل فيه انه صفة يميز بها بين الحسن والقبيح وعن الشافعي انه آلة  
 التمييز وقيل هو غريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات وقيل غير ذلك واختلف في محله  
 فقال أصحابنا وجمهور المتكلمين انه في القلب وقال أصحاب أبي حنيفة وأكثر الأطباء انه في الدماغ (فائدة)  
 قال الغزالي الجنون يزبل العقل والاغماز يغمره النوم يسره معنى عبارة شيخنا والاصح انه في القلب وله  
 شعاع متصل بالدماغ اه (قوله وهو افضل من العلم) ان اريد بالافضل الاشرف فهو محتمل او الاكثر  
 ثواباً فاحمل تأمل ان اريد بالعقل الغريزة لاذ لا يصنع له فيها بصرى اقول وكلامهم كالصريح في الاول (قوله  
 ومن عكس الخ) عبارة شيخنا وقال الرمي بالثاني أي العلم افضل من العقل وهو المعتمد لاستلزامه له ولان الله  
 تعالى يوصف به لا بالعقل اه . قوله وهو المعتمد قد بنا في قوله بعد وهذا الخلاف بما لا طائل تحته اه فتأمل  
 (قوله من حيث استلزامه) ينامل اسم عبارة البجيري ما نصه وكان الشيخ محي الدين الكافي يجي بقول العلم  
 افضل باعتبار كونه اقرب إلى الافاضة إلى معرفة الله وصفاته والعقل افضل باعتبار كونه منبعاً للعلم واصلاً له  
 وحاصله أن فضيلة العلم بالذات وفضيلة العقل بالوسيلة إلى العلم اه (قوله متصل) إلى قوله أو هل زالت في  
 المعنى لا اقر له قاعد وقوله ويؤخذ إلى وخروج وقوله القاعد إلى قوله كسائر الخ في النهاية إلا ما ذكر وقوله  
 مع عدم تذكر إلى مع الشك قول المتن (الانوم الخ) لا يخفى ان النوم المذكور مستثنى من مخدوف أي زوال  
 العقل بشيء الانوم الخ سم ويستحب الوضوء لمن نام متمكناً خروجا من الخلاف مغني واسنى وكردى  
 وشيخنا (قوله قاعد) التقييد بالقاعد الذي زاده قد ير د عليه أن القائم قد يكون ممكناً كما لو انتصب وفرج بين  
 رجليه والصق المخرج بشيء مرتفع إلى حد المخرج ولا يتجه إلا ان هذا يمكن مانع من النقض فينبغي الاطلاق  
 ولعل التقييد بالنظر للغالب سم على حج اه ع ش ونقل شيخنا عن الشيخ عطية ان من قام قائماً متمكناً فلا  
 ينتقض وضوءه ثم قال وقد تقيده عبارة الشيخ الخطيب ثم ساقها (قوله ولوداية سائرة) فغير السائرة من باب  
 أولى كردى (قوله أو احتبى) أي ضم ظهره وساقيه بعامة أو غيرها نهاية عبارة السكردي الاحتباء هو ان  
 يجلس على اليتيه رافعاً ركبتيه محتوي عليهما يديه أو يجمع بينهما وظهره بنحو عمامة كما يفعله بعض  
 الصوفية اه (قوله وليس الخ) ولا فرق بين التحفيف وغيره وهو ما صرح به في الروضة وغيره انعم ان كان  
 بين مقدمه ومقره تجاف نقض كما نقله في الشرح الصغير عن الرويانى وافرده خطيب ونهاية (قوله تجاف)  
 ولو سد التجاف بنحو قطن لا ينتقض زيادى وشيخنا (قوله للامن من خروج شيء) أي من دبره ولا عبرة  
 باحتمال خروج ریح من قبله وان اعتاده لان شأنه الندرة شيخنا وع ش ورشيدى (قوله وعليه) أي التمسكين  
 (قوله حتى تخفق رؤسهم) أي يقرب خفقان رؤسهم إذ لو اخفقت رؤسهم الارض حقيقة أي وصلت اليها

أو نحو سكر ولو يمكناً مقعده  
 اجماعاً أو نوم للخبر الصحيح  
 فمن نام فليتوضأ وقد بينت  
 خلاصة ما للعلماء في تعريف  
 العقل وتوابعه في شرح  
 العباب وهو افضل من العلم  
 لانه منبعه واسه ولان العلم  
 يجري منه مجرى النور من  
 الشمس والرؤية من العين  
 ومن عكس أراد من حيث  
 استلزامه له وانه تعالى يوصف  
 به لا بالعقل (الا) متصل كما  
 عرف في تفسير العقل بما  
 ذكر (نوم) قاعد (يمكن  
 مقعده) أي اليه من مقره  
 ولوداية سائرة وان استند  
 لما لوزال عنه لسقط أو  
 احتبى وليس بين بعض  
 مقعده ومقره تجاف للامن  
 من خروج شيء حينئذ وعليه  
 حملنا خبر مسلم أن الصحابة  
 رضى الله عنهم كانوا ينامون  
 ثم يصلون ولا يتوضئون وفي  
 رواية لابي داود ينامون  
 حتى تخفق رؤسهم الارض

أن تجعل أو مجاز أعن الواو ويكتفى بذلك في هذا الحكم أي يخص ذلك الحكم بحيث لا يشمل ما نحن فيه (قوله من  
 حيث استلزامه) ينامل (قوله الانوم الخ) لا يخفى ان النوم المذكور مستثنى من مخدوف أي زوال العقل  
 بشيء الانوم الخ (قوله قاعد يمكن) التقييد بالقاعد الذي زاده قد ير د عليه ان القائم قد يكون ممكناً كما لو انتصب  
 وفرج بين رجليه والصق المخرج بشيء مرتفع إلى حد المخرج ولا يتجه إلا ان هذا يمكن مانع من النقض فينبغي  
 الاطلاق ولعل التقييد بالنظر للغالب (قوله وعليه) أي خبر مسلم الخ فان قلت حمل الخبر على هذا ليس أولى  
 من جملة على النوم التحفيف لانه لا يمنع ادراك الخروج الخارج قلت بل هو أولى لان خروج الخارج قد يخفى

ارتفع الا لئان مجيرى (قوله ويؤخذ الخ) ولو قام بمكان فاخبره عدل بخروج رجب منه أو بنحو مساله اعتمد  
 الشارح في الايعاب وغيره وجوب الاخذ بقوله لانه ظن اقامه الشارح مقام اليقين بل صوبه في فتاويه وقال  
 الزيادى في شرح المحرر الذى اعتمده شيخنا لجمال الرملى انه لا يجب عليه قبول خبره فلا نقض باخبار العدل  
 اه ولا تبطل الصلاة بنوم ممكن قال القليوبى وان طال ولو فى ركن قصير وخالفه شيخنا الرملى فى الركن  
 القصير لان تعاطيه باختياره فهو كالعمد وفيه بحث اه كرى وأقر سم وعش ما قاله الرملى فى المسئلة  
 الثانية واعتمد البحيرى ما قاله الرملى فى المسئلتين وكذا اعتمده شيخنا ثم قال ولو اخبره معصوم أو عدد  
 التواتر بانه خرج منه شئ حال تمكنه انتقض وضوءه ليقين الخروج جيتذ بخلاف ما لو اخبره عدل بذلك اه  
 (قوله وقد ينازع الخ) اعتمده مر سم وقال البصرى يؤيد الاول ويضعف المنازعة فيه لتعليقهم لاستثناء  
 نوم الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين بيقظة قلوبهم فتدرك الخارج فتأمل اه (قوله وعلى هذا) أى  
 على النزاع و(قوله على الاول) أى الماخوذ من قولهم للا من الخ (قوله فوجه عده) أى عدز وال العقل سببا  
 للحدث (قوله وان استنفر) وفى القاموس والاستنفر بناء فقاء ان يدخل ازاره بين نخذه ملويا اه (قوله  
 النعاس) وهو اائل النوم الميزل تميزه كرى (قوله نشوة السكر) بفتح الواو بلا همز عش عبارة  
 البجيرى عن البرماوى بفتح الواو على الافصح مقدمات السكر وأما بالهمز فالنوم من قولهم نشأ الصبي نما  
 وزاد اه (قوله او نعس) قال فى شرح الروض بفتح العين سم على حيج وعبارة المختار نعس ينعس  
 بالضم ومثله فى الصحاح عش وعبارة القاموس نعس كنعف فهو ناعس اه وهى موافقة لما فى شرح  
 الروض (قوله او هل زالت اليته الخ) عبارة النهاية ولوزالت احدى اليته نائم ممكن قبل انتباهه نقض  
 أو بعده أو معه أو شك فى تقدمه أو أن ما خطر بباله رؤيا أو حديث نفس فلا اه (قوله لا اثر له بخلافه مع  
 الشك) هذه التفرقة غير متجهة لان الرويا ان كانت من خصائص الشرع فلا فرق بين عدم التذكر والشك  
 فى النقض حيث لا يمكن بل هى مرجحة مع عدم التذكر ايضا لان وجود خاصة الشئ يرجح بل قديعين  
 وجوده وإن لم تكن من خصائصه فلا وجه للتفرقة بينهما بالنقض باحدهما دون الاخر إذ لا نقض بالشك  
 وبالجملة فالوجه أنه إن كان متمكنا ولو احتملا فلا نقض فيهما إلا حصل النقض فيهما فليتأمل سم على حيج اه  
 عش عبارة النهاية والمغنى ومن علامة النوم الرؤيا فلورأى رؤيا أو شك هل نام او نعس انتقض وضوءه اه

جدا بحيث يخفى مع أدنى نوم بخلاف التمكن لانه يمنع الخروج فتأمل (قوله ويؤخذ من قولهم الخ) فى  
 فتاوى الشارح انه سئل عن اخبره عدل انه خرج منه حدث فهل يلزمه قبول خبره أو لا كما فى به بعض اهل  
 اليمن فأجاب بان الصواب انه يلزمه وزعم ان خبره لا يفيد اليقين بل الظن ولا يرفع يقين طهر بظن حدث  
 يبطله انه لو اخبره بوقوع نجاسة فى الماء لزمه قبول خبره ومع وجود العلة المذكورة ووجهه ان هذا وإن كان  
 ظنا إلا أنه قائم مقام اليقين شرعا فى ابواب كثيرة اه وقضية توجيهه انه لو اصابه شئ من ذلك الماء الذى  
 اخبره بوقوع نجاسة فيه لزمه تطهيره ثم رايت التنبيه الا فى كلامه والوجه ان شرط لزوم قبول خبره ان  
 لا يعلم ان مستنده فى اخباره ظنه باجتهاد او غيره او يتردد فى ذلك لان ظنه نفسه لا يؤثر فى غير اولى ولعل  
 هذا فى غاية الظهور فليتأمل ثم تذكرت قول المصنف السابق ولو اخبره بتنجسه مقبول الرواية الخ وهو  
 صريح فى لزوم التطهير بما اصابه من الماء الذى أخبر العدل بوقوع نجاسة فيه (قوله وقد تنازعه الخ)  
 اعتمده مر (قوله او نعس) قال فى شرح الروض بفتح العين (قوله وتيقن الرؤيا مع عدم تذكر نوم  
 لا اثر له بخلافه مع الشك الخ) هذه التفرقة غير متجهة لان الرويا ان كانت من خصائص النوم فلا فرق بين  
 التذكر والشك فى النقض حيث لا يمكن بل هى مرجحة مع عدم التذكر ايضا لان وجود خاصة الشئ  
 ترجح بل قديعين وجوده وإن لم تكن من خصائصه فلا وجه للتفرقة بينهما بالنقض باحدهما دون  
 الاخر إذ لا نقض بالشك وبالجملة فالوجه أنه إن كان متمكنا ولو احتملا فلا نقض فيهما إلا حصل النقض  
 فيهما فليتأمل (قوله وتيقن الرؤيا الخ) صريح فى انه يتصور تيقن الرؤيا من غير تذكر نوم لا شك فيه وهو

ويؤخذ من قوله للأمن  
 إلى آخره انه لو أخبرنا  
 غير ممكن معصوم كالخضر  
 بناء على الاصح أنه نبي بانه  
 لم يخرج منه شئ لم ينتقض  
 وضوءه واعتمده بعضهم  
 وقد تنازعه قاعدة ان مانيط  
 بالبطنة لا فرق بين وجوده  
 وعدمه كالمشقة فى السفر  
 وعلى هذا يتجه عد المتن  
 الزوال نفسه فى غير النائم  
 الممكن سببا للحدث وأما  
 على الاول فوجه عده انه  
 سبب لخروج شئ من  
 الدبر غالبا كما انه قال الاول  
 الخروج نفسه والثانى  
 سببه وخارج بالقاعد الممكن  
 غيره كالنائم على قهاده وان  
 استنفر وأصق مقعده بمقره  
 وبالنوم النعاس وأوائل  
 نشأة السكر لبقاء نوع من  
 التميز معهما إذ من علامات  
 النعاس سماع كلام  
 الحاضرين وان لم يفهمه  
 ولا ينتقض وضوءه شاك هل  
 نام او نعس أو هل كان متمكنا  
 أولا أو هل زالت أليته  
 قبل اليقظة أو بعدهما وتيقن  
 الرؤيا مع عدم تذكر نوم  
 لا اثر له بخلافه

(قوله مع الشك فيه) أى ومع عدم احتمال التمكن وإلا فلا يتجه لإلزامه النقص لأن غايته تحقق النوم مع الشك فى تمكنه وقد تقدم أنه لا ينقض سم (قوله لا حدط فيه) أى للنوم (قوله ولا وضوء فبيننا) كذا فى المغنى (قوله وعدم ادراكه) أى قلبه <sup>ويعلى</sup> (قوله أو صرف القلب عنه) أى عن ادراك طلوع الشمس (قوله المستفاد منه) أى التشريع صفة التشريع ولو قال وقد استفيد منه أى صرف القلب عنه لكان أولى (قوله ولو صديا الخ) عبارة النهاية والمغنى سواء أكان الذكر خللا أم عنيئا أم محبباً أم خصياً أم ممسوحاً وسواء كانت الأنثى عجوزاً أم لا تشتهى غالباً أم لا (قوله أى الاتى) أى وليس المراد بالذكر البالغ وبالاتى البالغة وإن كان ذلك حقيقتهما شيخنا (قوله يقينا) فلو شك فلا نقض وضابط الشهوة انتشار الذكرى فى الرجل وميل القلب فى المرأة شيخنا (قوله وإن كان أحدهما مكراً) أى أو كل منهما (قوله قال بعضهم الخ) عبارة عرش قال الجلال الرملى هى أى المرأة شاملة للجنسية وهو كذلك أن تحقق كون الملبوسة من الجن أنثى منهم كانه يجوز تزوج الجنية خلافاً لبعضهم بخلاف ما لو شك فى نوبة الملبوس منهم إذ لا نقض بالشك اه سم على المنهج ووقع السؤال عمالو تطورولى بصورة امرأة أو مسخر رجل امرأة هل ينقض أم لا فاجبت بأن الظاهر فى الأولى عدم النقض للقطع بأن عينه لم تنقلب وإنما انخلع من صورة إلى صورة مع بقاء صفة الذكورة وأما المسخ فالتنقض فيه محتمل لقرب تبدل العين وقد يقال فيه بعدم النقض أيضاً لاحتمال تبدل الصفة دون العين اه وعبارة شيخنا وينقض وضوء كل منهما مع لذة أو لا عمد أو سهو أو وكراً ولو كان الرجل هرماً أو ممسوحاً أو كان أحدهما من الجن ولو كان على غير صورة آدمى حيث تتحقق المخالفة فى الذكورة والأنوثة ولو تصور الرجل بصورة المرأة أو عكسه فلا نقض فى الأولى وينقض الوضوء فى الثانية للقطع بأن العين لم تنقلب وإنما انخلعت من صورة إلى صورة اه (قوله أو جنياً) ظاهره وإن تطور فى صورة حمار أو كلب مثلاً ولا مانع من ذلك لأنه بالتطور لم يخرج عن حقيقته ولهذا يظهر أنه لو تزوج جنية جازله وطوها وإن تطورت فى صورة كلبة مثلاً (فرع) لو اتصل جزء حيوان ببعض امرأة وحلته الحياة نقض لمسسه مراهم ويأتى فى الشارح اعتماد خلافه (قوله إن جوزنا نساكم هم) والراجح عند الشارح عدمه واعتمده الشهاب البرلى قال والظاهر أن الحكم كذلك فى المتولد بين آدمى وغيره واعتمده القليوبى وقال إن شيخه الزيادى رجع إليه آخره واعتمده واعتمد الجلال الرملى النقض بذلك وحل المناكحة ووافقه الزيادى فى حواشى

أى الذكر الواضح المشتهى  
طبعاً يقيناً لذوات الطباع  
السليمة ولو صديها ومسوحا  
(والمرأة) أى الاثني الواضحة  
المشتهاه طبعاً يقيناً لذوى  
الطباع السليمة وإن كان  
أحدهما مكرهاً أو ميتا لكن  
لا يمتنع وضوء الميت قال  
بعضهم أوجنياً وإنما يتجه  
أن جوزنا نكاحهم وذلك  
لقوله تعالى أو لا مستم  
النساء أى لمستم

وهو محل وقفة قوية وكيف يتيقن الرؤيا التي هي من آثار النوم ولا يشك فيه فان قيل لانه يحتمل انها ليست رؤيا بل حديث نفس متلافلنا فلم يوجد تيقن الرؤيا مع ان الغرض تيقنها وقد يقال المنتجه انه ان تيقن رؤيا لا تكون إلا مع النوم وجب الانتقاض بها وإن لم يتيقنها كان وجدا ما يحتمل انها رؤيا النوم التي لا توجد إلا معه وانها غير ذلك فلا نقض للشك والكلام كله حيث لا يمكن وإلا فلا نقض مطلقا (قوله مع الشك) أي ومع عدم احتمال التحسن وإلا فلا يتجه إلا عدم النقض لان غايته تحقق النوم مع الشك في تمكنه وقد تقدم انه لا ينقض (قوله قال بعضهم او جنيا) ظاهره وإن تطور في صورة حمار او كلب مثلا ولا مانع من ذلك لانه بالتطور لم يخرج عن حقيقته وهذا يظهر انه لو تزوج جنية جاز له وطؤها وإن تطورت في صورة كلبة مثلا ولو مسخت الاثني حيوانا كقرد أو حماره فهل ينقض لمسافيه نظروسيأتي في الاطعمة ذكر اختلاف فيها لو مسخ حيوان ما كؤل غير ما كؤل أو بالعكس هل ينظر لما كان فيحل أكله في الاول دون الثاني أو لما صار اليه فيتنعكس الحكم ويتجه تخريج ما هاعلى ما هناك فان اعتبرنا ما كان حصل النقض وإلا فلا وعلى الثاني فيفرق بين المسخ والتطور بان المتطور لم يخرج عن حقيقته بخلاف المسوخ وكذا يقال فيما لو مسخت حجرا ويحتمل ان يحزم بعدم النقض ولو مسخ نصفها حجرا مع بقاء الحياة والاحساس في النصف الآخر فينتجه النقض بلبس النصف الباقي وأما النصف المسوخ فان قلنا فيما لو مسخ كلها حجرا بالنقض بلبسها فالنقض بلبس النصف الحجري هنا أولى أربعدمه فيه حتمل الفرق بأن النصف الحجري يعد من أجزائها تبعاً لما بقي ويحتمل أن يجعل النصف الحجري بمنزلة الظفر فيلحرق (فرع) لو اتصل جزء حيوان ببعض أقدامه وحملته

كما قرى به في السبع وبه يندفع تفسيره بجماعهم على أنه خلاف الظاهر وخير كان صلى الله عليه وسلم يقبل بعض أزواجه ثم يصلي ولا يتوضأ ضعيف من طريقه الوارد منها وغزير جل عائشة (١٣٨) وهو يصلي بمحتمل أنه بحائل ووقائع الأحوال الفعلية يسقط ذلك والدس الجس باليد

ونقص لأنه مظنة الالتذاذ المحرك للشهوة التي لا تليق بحال المتطهر وقيس به اللبس بغيرها ولو زاندا أشل سهوا بغير شهوة واختص المس الاتي بيطن الكف لأن المظنة ثم منحصرة فيه والبهرة ظاهر الجلد والحق بها نحو لحم الأسنان واللسان وهو متجه خلافا لابن عجيل أي لا باطن العين فيما يظهر لأنه ليس مظنة للذة اللبس بخلاف ما ذكرناه مظنة لذلك ألا ترى أن نحو لسان الحليلة يلتذ بمصه ولمسه كما صح عنه صلى الله عليه وسلم في لسان عائشة رضى الله عنها ولا كذلك باطن العين وبه يرد قول جمع بنقصه توها أن لذة نظره تستلزم لذة لمسه وليس كذلك بدليل السن والشعر والفرق بأنها بما يطرا ويزول لا يجدي لانهم لم يلاحظوا في عدم نقصها إلا أنه يلتذ بنظرهما دون مسها وهذا موجود في باطن العين فائدة مهمة لا يكتفى بالحيا في الفرق قاله الإمام وعقبه بما يبين أن المراد به ما يتقدح على بعد دون ما يغلب على الظن أنه أقرب من الجمع وعبر غيره بأن كل فرق مؤثر مالم يغلب على الظن أن الجامع أظهر أي عند

المنهى كرى (قوله كما قرى به) وقد عطف اللبس على المحي من الغائط وتب عليها الأمر بالتيمم عند فقد الماء فدل على كونه حدثا كالحي من الغائط نهاية ومعنى (قوله واللسن) أي قوله خلافا لابن عجيل في النهاية والمغنى (قوله أي لا باطن العين) أي وكل عظم ظهر فلا نقض بذلك عند الشارح كما يأتي وقال الجلال الرمي بالنقص فيها ونوسط الخطيب فقال بالنقص في لحم العين دون العظم كرى عبارة البصري جزم صاحب المغنى والنهاية بالنقص بمس باطن العين وقال ابن زياد في الفتاوى والأقرب إلى كلام الأصحاب النقض ورايته بخط العلامة أبي بكر الراد منسوب إلى الجيلى أنه واعتمد شيخنا ما في النهاية من النقض بكل من باطن العين وعظم وضح بالكشط ونقل البجيرى عن الشورى اعتماد النقض بباطن العين وعن الزيادة اعتماد النقض بعظم وضح بالكشط (قوله بخلاف ما ذكر) أي من نحو لحم الأسنان واللسان (قوله وبه الخ) أي بالفرق المذكور بين باطن العين وبين نحو لحم الأسنان واللسان (قوله بدليل السن والشعر) فإنه يلتذ بنظرهما دون لمسهما (قوله والفرق) أي بينهما وبين باطن العين (قوله بما يبين) أي بكلام يبين (قوله أن المراد به) أي بالفرق الخيالي (قوله ما يتقدح الخ) أي الفرق الذي يظهر (قوله دون ما يغلب الخ) لعل دون بمعنى عند وقوله أنه أقرب في تأويل المصدر فاعل يغلب وضمير النصب لما الموصولة وقوله من الجمع بيان لها عبارة قواعد الزركشي قال الإمام ولا يكتفى بالخيلات في الفروق بل إن كان اجتماع مستلذين أظهر في الظن من اقترانها وجب القضاء باجتماعها وإن فقدت فرق على بعد (قوله غيره) أي غير الإمام (قوله في ذلك) أي ما ذكر من الفرق والجمع (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل أن العبرة في الفرق والجمع بما عند ذوى السليقة السايمة دون غيرهم قول المتن (الإحراما) وهي من حرم نكاحها على التأييد بسبب مباح لحرمها فخرج بقولهم على التأييد اخت الزوجة وعمتها وخالتها فان تحريرهم ليس على التأييد بل من جهة الجمع وبقولهم بسببه إباحة الموطأة بشبهة وأما لأن تحريرها ليس بسبب مباح إذ وطء الشبهة لا يتصف باباحه ولا بغيرها وطء لهم لم يمتزجوا بوجاهة صلى الله عليه وسلم فان تحريرهم لحرمته صلى الله عليه وسلم مغنى وسمايه بالمغنى قال عرس أما زوجات سائر الأنبياء فالأقرب عدم حرمتهم على الأنبياء وحرمتهم على غيرهم بخلاف زوجاته صلى الله عليه وسلم لحرام حتى على الأنبياء اه زاد شيخنا ولو لم يدخل من بخلاف أمانه فلا يحرم من على الأنبياء إلا أن كن موطآت له صلى الله عليه وسلم (قوله بنسب) أي قوله له ومنه ما تنجم في النهاية إلى قوله وأنه لا فرق في المغنى إلا قوله أي من غير خشية إلى لا من نحو عرق (قوله بنسب) أي قرابة كافي الام والبنات والاخت (قوله أورشاع) كالام والاخت من الرضاع (قوله أورشاع) أي ارتباط يشبه القرابة كافي ام الزوجة وبنتها وزوجة الاب والابن شيخنا (قوله بغير محصور الخ) فلا نقض بالمحصور بالاولى وظاهر أنه لو اختلطت محارمه العشر مثلا بغير محصور أو محصور فلمس إحدى عشرة مثلا انتقض طهره لتحقق لمس الأجنبية سم وفي السكرى بعد ذكر ما وافقه عن النهاية ما نصه ولا يبعد أن يكون مثله ما لو علم أن محرمه أبيض اللون مثلا فلمس من هو أسود دهوان لم أقف على من نبه عليه اه أقول بل هذا من لمس الأجنبية يقينا لا احتمالا فلا يحتاج إلى التنبيه (قوله فلا ينقض لمسه) ولو تزوج واحدة منهن فلا نقض أيضا على المعتمد خلافا لابن عبيد الحق كالحطيب وكذا زوجته إذا استلحقها أو لم يصدقه فان النسب يتثبت ولا يفسخ نكاحه ولا ينتقض وضوؤه على المعتمد لا مانع من تبعض الأحكام شيخنا عبارة السكرى وقال في النهاية يؤخذ منه أنه لو تزوج من شك هل ينه ويتهارض محرم أو اختلطت محرم بأجنبيات وتزوج واحدة منهن بشرطه ولمسها الحباة فنقض لمسه (قوله كما قرى به الخ) قد يناقش فيه بأن توافق معنى القرآن غير لازم (قوله أي لا باطن العين فيما يظهر) جزم مر في شرحه بأن لمس باطن عين المرأة ناقض (قوله محرمه بغير محصور) فلا نقض

ذوى السليقة السليمة وإلا فغير ما يسكب منه الزلل في ذلك ومن ثم قال بعض الأئمة الفقه فرق وجمع (الإحراما) بنسب لم أورشاع أو لم يزوجوا أو لم يمسوا أو لم يمسوا (في الأظهر) لأنه ليس طاعة الذم



خصصه ولا يلحق به نحو  
جوسية لأن تحريرها العارض  
يزول وجعلها كالرجل في  
حل اقراضها وتملكها  
باللقطة إنما هو لقيام المانع  
بها المخرج عن مشابهة ذلك  
لأعادة الجوارى للوطء  
فاندفع ما لبضهم هنا وعلم  
من الالتقاء أنه لا ينقض  
باللمس من وراء حائل وإن  
رق ومنه ما يحمى من غبار  
يمكن فصله أى من غير خشية  
مبيح يميم فيما يظهر أخذا  
بما يأتى في الوشم لوجوب  
إزالته لا من نحو عرق حتى  
صار كالجزء من الجلد  
وأنه لا فرق بين اللامس  
والملموس لسكن فيه خلاف  
صرح بهما لأجله فقال  
(والملموس كاللامس) في  
انتقاض وضوئه ( في  
الاطهر) لا شرا كهما في  
مظنة اللذة كالمشركين  
في الجماع وإنما لم ينتقض  
وضوء الممسوس فرجه لأنه  
لم يوجد منه مس لمظنة لذة  
أصلا بخلافه هنا (ولا تنقض  
صغيرة) وضغير لا يشتهيان  
كما مر ( وشعر وسن )  
وينبغي أن يلحق به كل عظم  
ظهر بل أولى لأن في نظر  
السن لذة أى لذة بخلاف  
نظر هذا وقول الانوار  
المراد بالبشرة هنا غير  
الشعر والسن والظفر

لم ينتقض طهره ولا طهرها إذا لا صل بقاء الطهر وقد أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ولا بعد في تبييض الاحكام  
كالتزويج بمجولة النسب ثم استلحقها ابو وهلم بصدقه الزوج حيث يستمر النكاح مع ثبوت اخوتها منه ويلغز  
بذلك فيقال زوجان لا ينقض بينهما اه ونقل الخطيب النقض فيما تقدم حيث تزوج بها عن افتاء شيخه  
الشهاب الرملى واعتمده فيكون ما نقله الخطيب عنه من المرجوع عنه واعتمده عدم النقض وان تزوج بها ثم  
والزادى والحلبى وغيرهم اه (نوله فاستنبط الخ) ردلا استدلال المقابل القائل بالنقض بعموم النساء في  
الآية (قوله معنى يخصه) وهو أن اللمس مظنة الالتذاذ المحرك للشهوة وذلك إنما يتأتى في الاجنبيات  
بخلاف المحارم كرى (قوله نحو جوسية) أى كوثنية ومرتدة نهاية (قوله عن مشابهة ذلك) أى الاقراض  
كردى (قوله فيما يظهر) اقره عرش (قوله لا من نحو عرق الخ) وكالعرق بالاولى وفي النقض ما يموت من جلد  
الانسان بحيث لا يحس بلمسه ولا يثأثر بغرز نحو ابرة فيه لأنه جزء منه فهو كاليد الشلاء وتقدم انها تنقض  
وباقى مثل ذلك فيما لو يبست جلدة وجهه حتى صارت لا يحس ما يصيبها فيصح السجود عليها ولا يكلف إزالة  
الجلد المذكور وإن لم يحصل من إزالته مشقة عرش (قوله وأنه لا فرق الخ) عطف على أنه لا ينقض الخ (قوله  
لكن فيه) أى فى الملموس (قوله صرح بهما) لعل الانسب به أى الملموس قول المتن (والملموس) هو من وقع  
عليه اللمس ولم يوجد منه فعله رجلا كان او امرأة نهاية ومغنى (قوله لأنه لم يوجد منه الخ) فيه ثبوتى. إذا كان  
الماس أمر دجى لا ناعم البدن جداً الآن يراد ما من شأن نوعه سم (قوله لا يشتهيان الخ) أى لم يبلغ كل  
منهما حد الشهوة عرفا وقيل من له سبع سنين فما دونها لا انتفاء مظنة الشهوة بخلاف ما إذا بلغها وان انتفت  
بعد ذلك لنحو هرم مغنى وتوهم بعض ضعفة الطلية من العلة نقض وضوء الصغيرة لأن ملموسها وهو الكبير  
مظنة للشهوة وليض في محله فانها الصغرى ليست مظنة لا شتهانها الملموس فلا ينتقض وضوءها كما لا ينتقض  
وضوءه عرش عبارة شيخنا ثابتهما أى الشروط ان يكون كل منهما بلغ حد الشهوة عرفا عند ارباب الطباع  
السليمة فلولا لم يبلغ أحدهما حد الشهوة فلا ينقض اه (قوله كما مر) أى فى شرح الرجل والمرأة من أن المراد  
بالاشتيا هنا اثباتا ونفيا الاشتيا الطبيعى اليقيني لا رباب الطباع السليمة كالامام الشافعى والسيدة نفيسة  
فلوشك فلا ينقض شيخنا قول المتن (وشعر) شامل للشعر النابت على الفرج فلا ينقض به نهاية (قوله وينبغي ان  
يلحق الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية ووافقه أى النهاية الزيادة وسم وعرش وشيخنا والبحيرى وتقدم  
عن البصرى ما يميل إلى ما قاله الشارح وعبارة هنا قوله وينبغي ان يلحق به كل عظم الخ نقل ابن زياد فى  
الفتاوى عن شيخه المزجد صاحب العباب أنه أفتى بنقض العظم الموضح ثم قال وإلحاقه بالسن أقرب إلى  
كلامهم والمعنى يساعده ولهذا أفتى شيخنا شيخ المذهب والاسلام الشهاب البكرى الطنبدارى رحمه الله  
بعدم النقض مع اطلاعه على فتاوى شيخنا المزجد على أن فى فتاوى شيخنا المزجد انتقالا من اللمس إلى المس  
يعرف ذلك بتأمل كلامه اه (قوله وقول الانوار الخ) ردلا استدلال المخالف كالنهاية بذلك عبارة وه البشارة  
ماليس بشعر ولا سن ولا ظفر فشملمالو وضوح عظم أتى ولمسه كما أفتى به الوالد رحمه الله وبدل عليه عبارة  
الانوار اه (قوله مراده ما صرحوا الخ) أى لا تعمم الغير وهذه الجملة خبر وقول الانوار الخ وقوله من انها الخ  
بيان لما وقوله وما ألحق به وهو لحم الاسنان واللسان كرى أى فخرج كل عظم ظهر كما خرج الشعر والسن  
والظفر (قوله كما مر) أى آتفا بقوله والبشرة ظاهر الجلد الخ (قوله وقول جمع الخ) منهم النهاية ووالده

بالمحصور بالاولى وظاهر أنه لو اختلطت محارمه العشر مثلا بغير محصور أو محصور فلمس إحدى عشرة مثلاً  
إنقض طهره لتحقق لمس الاجنبية ولو استلحق ابو وه زوجته لم ينقض لمسها لاحتمال صدقه ولا نقض بالشك  
فلولمسها ثم استلحقها ابو وه فلا يبعد أن يتبين عدم النقض لتبين أنها من لا ينقض لمسها لكونها محرماً ما احتالاً فهو  
بعد الاستلحاق شك ولا نقض بالشك فإن قيل لو منع الاستلحاق النقض لاحتمال المحرمية لا تمتنع النقض  
بدون استلحاق لو جرد الاحتمال قلنا نلتزم امتناع النقض بدون استلحاق حيث وجد الاحتمال (قوله لم يوجد

(150)

مادی و معنوی

فهيء إذا

**انتفا، لڈہ**

11-1-1

لم يعتمدوه وقياس ما مر في اخبار عدل الرواية بنجاسة الماء قبله هنا إلا أن يفرق بان ما دبر (١٤١) الامر فيه على فعل الانسان كالمحدث

الصلاة والطواف لا يقبل فيه الخبر والحديث من هذا بخلاف النجاسة ثم رأيت الامام فرق بين قطعهم فيمن غلب على ظنه الحديث بعد تيقن الطهارة بان له الاخذ بها وحكايتهم الخلاف فيما غلبت نجاسته بأن الاسباب التي تظهر بها النجاسة كثيرة جدا بخلافها في الحديث فانها قليلة ولا أثر للنادر فكان التمسك باستصحاب اليقين اقوى انتهى وفيه تأييد لما ذكرته ورأيت في شرح العباب قلت ما نصه وظاهر أنه لو أخبره عدل بمسأله او بنحو خروج ريع منه في حال نومته متمكنا وجب عليه الاخذ بقوله ولا يقال الاصل بقاء الطهارة فلا يرفع بالظن إذ خبر العدل إنما يفيد فقط لا نانا قول هذا ظن أقامه الشارع مقام العلم في تنجس المياه كما مر وفي غيرها كما يأتي انتهى وهذا هو الذي يتجه ويفرق بين ما هنا والعدد في ذنبك بأنه لا يلزم منه الحسبان إذ قد توجد الأربع أو السبع ولا يحسب له منها إلا واحدة لترك نحو ركن أو وجود صارف ولم يفد الاخبار بالمقصود فالتنقيح ولو بلغ حد التواتر على ما اقتضاه إطلاقهم كما يأتي بما فيه وهذا الاخبار مفيد بالمقصود إذ لا احتمال

(قوله لم يعتمدوه) وفاقا للنهاية وسم والبجيري وشيخنا (قوله والحديث من هذا) يتأمل سم أي إذا حدث قد يكون من غير فعله كما يأتي (قوله الاخذ بها) أي بالطهارة (قوله وحكايتهم الخ) عطف على قطعهم (قوله غلبت نجاسته) يعني غلب على الظن تنجسه بعد تيقن طهارته (قوله بان الاسباب الخ) متعلق بفرق (قوله فكان التمسك) أي فيما إذا غلب على ظنه الحديث بعد تيقن الطهارة (قوله لما ذكرته) أي من الفرق بين الحديث والنجاسة (قوله وجب عليه الخ) تقدم عن البصري ترجيحه وعن الرمي وسم وشيخنا خلافا له (قوله انتهى) أي ما في شرح العباب (قوله وهذا) أي ما قلته في شرح العباب من وجوب الاخذ (قوله هو الذي يتجه الخ) والظاهر أنه لو تيقن الحديث ثم أخبره عدل بأنه توضحا لا يعمل بخبره ويفرق بين العمل باخباره بالحديث وعدم العمل باخباره بالتوضؤ بالا احتياط في الموضعين سم (قوله ويفرق الخ) قد يفرق بالا احتياط وقوله في ذنبك أي الصلاة والطواف سم (قوله منه) أي من العدد وتحققه (قوله إذ قد توجد الأربع) أي أربع ركعات أو السبع أي سبعة أشواط (قوله لترك ركن) أي في الصلاة (أو وجود صارف) أي في الطواف (فلم يفد الاخبار به) أي بالعدد (المقصود) أي الحسبان (قوله ولو بلغ الخ) غاية (قوله كما يأتي) أي في باني الصلاة والحج (قوله وهنا) أي في الحديث (قوله الواضح) إلى قوله بالمنقذ في النهاية وإلى قوله إحاطة الخ في المغنى قول المتن (الرابع مس قبل الادى) اعلم ان المس يخالف اللبس من أوجه احدها ان اللبس لا يكون إلا بين شخصين والمس قد يكون من شخص واحد ثانيا ان اللبس شرطه اختلاف النوع والمس لا يشترط فيه ذلك فيكون بين الذكرين والاثنتين ثالثا اللبس يكون بأي موضع من البشرة والمس لا يكون إلا بباطن الكف رابعا اللبس يكون في أي موضع من البشرة والمس لا يكون إلا في الفرج خاصة خامسا ينقض وضوء اللابس والملبوس وفي المس يختص النقص بالمس من حيث المس سادسا لمس المحرم لا ينقض بخلاف مسه سابعا لمس المبان حيث لم يكن فوق النصف لا ينقض بخلاف الذكر المبان ثامنا لمس الصغير والصغيرة الذين لم يبلغا حد الشهوة لا ينقض بخلاف مسها تاسعا لمس ابنته المنقضية باللعان لا ينقض كما بحثه الشارع في الامداد بخلاف مسها وهذا فيه كلام طويل بينته في الاصل كردى في حاشية شيخنا على الغزى مثله الا قوله حيث لم يكن فوق النصف وقوله تاسعا الخ قول المتن (مس قبل الادى الخ) الظاهر ان المراد انتماسه فلا يشترط فعل من الجانبين او احدهما حتى لو وضع زيد ذكره في كف عمرو بغير فعل من عمرو ولا اختيار انتقض م وضوء عمرو ولا ينافيه قولهم الا ان لهتك حرمة لان المراد به هتك حرمة غالبا كما سيأتي أو لان المراد انها كف فائتأمل سم قال ع ش وتتمل إطلاق المتن السقط وظاهره وإن لم تنفخ فيه الروح وفي فتاوى الشارح مر انه سئل عن ذلك هل ينقض ام لا لانه جاد فاجاب بأنه ينقض وقد يقال بعدم النقص لتعليقهم النقص بمس فرج الادى وهذا لا يطاق عليه هذا الاسم وإنما يقال اصل ادى اه عبارة البجيري المعتمدان فرج السقط لا ينقض مسه إلا إذا نفخ فيه الروح لانه حينئذ يقال له ادى اه أى وإن سقط ميتا (قوله جزأ) حقه أن يؤخر عن العاية قول المتن (قبل الادى) وهله الجنى شيخنا وفي سم وع ش والكردى عن الایعاب ما وافقه وعبارة البجيري والجنى كالادى إذا كان على صورة الادى اه (قوله الواضح) اما المشكل فانما ينقض بمس الواضح ماله من المشكل فيتنقض وضوء الرجل بمس ذكر

والحدث من هذا) يتأمل (قوله وهذا هو الذي يتجه) والظاهر أنه لو تيقن الحديث سم أخبره عدل بأنه توضحا لا يعمل بخبره ويفرق بين العمل باخباره عن الحدث وعدم العمل باخباره بالتوضؤ بالا احتياط في الموضعين فان قلت لو أخبره بطهارة التوب عمل بخبره على التفصيل السابق في الفرق قلت يفرق بأن طهارة النجس أو مس من طهارة الحدث بدليل محنة استقلال غيره بتطهير يده وتوضؤ عن النجس ولا كذلك فطهر عن الحدث ولو أخبر العدل زيد بأنه اغنى زيد أظهر ثوب نفسه متلاين يعامل بخبره فيه نظر (قوله ويفرق الخ) قد يفرق بالا احتياط وقوله في ذنبك أي الصلاة والطواف (قوله الرابع مس قبل الادى الخ) الظاهر أن المراد انتماسه فلا يشترط فعل من الجانبين او احدهما حتى لو وضع زيد ذكره في كف عمرو بغير فعل من عمرو ولا

يسقطه فوجب قبوله على أن الحدث قد يكون من غير فعله (الرابع مس) الواضح والختمى جزأ ولو سهوا أو مكرها من (تبل الادى) الواضح

الخنثى والمرأة بمس فرجه حيث لا حرمية ولا صغر ولا عكس بالنسبة للمس أى بأن لمس الرجل آلة النساء من المشكل والمرأة آلة الرجال منه ولو لمس المشكل كلا القبليين من نفسه أو من مشكل آخر أو فرج نفسه وذكر مشكل آخرى ولا حرمية بينهما ولا صغر انتقض وضوءه ولو لمس أحد المشكلين فرج صاحبه ومس الآخر ذكر الأول انتقض أحدهما لا بعينه لكن لسكل واحد منهما أن يصلى إذا أصل الطهارة نهاية بزيادة تفسير زاد المغنى وفى عرش مثله وفائدته أى النقض لا بعينه أنه إذا اقتدت امرأة بواحد فى صلاة لا تقتدى بالآخر اه قال البجيرى لتعيينه أى الآخر لليطان وكذلك لا يقتدى أحدهما بالآخر اه وقال عرش ولو اتضع المشكل بما يقتضى انتقاض وضوئه أو وضوء غيره فهل يحكم بالانتقاض وقساد ما فعله بذلك الوضوء من نحو الصلوات بما يتوقف صحته على صحة الوضوء أم لا لمضى ما فعله على الصحة ظاهرا فيه نظر والاقرب الأول اه عبارة شيخنا ولو مس الخنثى ذكره وصلى ثم بان أنه رجل لزمه الإعادة كمن ظن الطهارة فصلى ثم بان محدثا اه (قوله الفرج) بدل من قبل الأدمى وقوله الأنى والذكر عطف على الفرج (قوله ملتقى شفره) عبارة شيخنا وهو أى فرج الأدمى فى الرجل جميع الذكر لا ما تنست عليه العانة وفى المرأة ملتقى شفرها أى شفرها الملتقيان وهما حرف الفرج لا ما فوقها بما ينبت عليه الشعر وأما البظر وهو اللحمية الناتئة فى أعلى الفرج فهو ناقض على المعتمد عند الرملى بشرط كونه متصلا خلافا لابن حجر فى قوله بأنه غير ناقض ومحل بعد قطعه ناقض أيضا كما قاله الشباب الرملى فى حواشى الروض وقال الشمس الرملى كابن قاسم أنه لا ينقض اه (قوله بالمنفذ الخ) كذا فى المغنى وشرح المنهج واقتصر النهاية على ما قبله كما مر اه قال عرش قضيته أن جميع ملتقىها ناقض ونقل عن والد الشارح مر هو أمش شرح الروض ما يوافق لإطلاقه وهو المعتمد وعبارة شرح الروض المراد بقيل المرأة الشفران على المنفذ من أولها إلى آخرهما أى بطنا وظهرها لا ما هو على المنفذ منها أى فقط كما هو فيه جماعة من المتأخرين انتهى وتقدم عن شيخنا ما يوافق عبارة البجيرى بعد ذكر مثل ذلك فقوله على المنفذ ليس بقيد اه (قوله دون ما عدا ذلك) فلا نقض بمس موضع ختانها من حيث أنه مس عند الشارح كما صرح به فى شرحى الارشاد وغيرهما إذا نقض من ملتقى الشفرين عنده ما كان على المنفذ خاصة لا جميع ملتقى الشفرين وموضع الختان مرتفع عن محاذاة المنفذ قال الشارح فى الإيعاب وقول الغزى المراد الشفران من أولها إلى آخرهما لا ما هو على المنفذ فقط كما هو فيه جماعة من المتأخرين هو الوهم اه وخالف الجلال الرملى فى ذلك وذكر ما يفيد اعتناء كلام الغزى بعبارة فى النهاية وشمل أى القبيل ما يقطع فى ختان المرأة ولو بارزا حال اتصاله وملتقى الشفرين اه وكلام شيخ الإسلام فى شروح البهجة والروض والمنهج يؤيد مقالة الشارح وعبارة الأخير منها والمراد بفرج المرأة الباقض ملتقى شفرها على المنفذ اه ونحوها عبارة الخطيب فى شرحى التنبيه وأنى شجاع كردى أى وفى المغنى ودعواه تأييد كلام شرح الروض لمقالة الشارح تقدم عن عرش خلافه (قوله والذكر) إلى قوله وقول الزركشى فى المغنى وكذا فى النهاية إلا قوله كدبر قور وبقي اسمه (قوله المنصه) خرج به المنفصلة فلا نقض بمسها صرح به شرحنا بفضل والمغنى عبارة الباقى ومس بعضها الذكر المبان كس كله إلا ما قطع فى الختان إذ لا يقع عليه اسم الذكر فإنه المارردى وأما قبل المرأة والذكر فالمتجه أنه إن بقي اسمها بعد قطعها فنقض مسها وإلا فلا لأن الحكم منوط بالاسم وبوخذ من ذلك أن الذكر لو قطع ودق حتى صار لا يسمى ذكرا ولا بعينه أنه لا ينقض وهو كذلك اه (قوله ولو بعضا منهما) أى من الفرج والذكر كردى (قوله بعضا منهما) يغنى عنه قوله المار جزء الخ (قوله إن بقي اسمه) أى إن أطلق على ذلك أنه بعض ذكر كما صرح به فى شرح الحضرمية عرش أى وفى المغنى كما مر (قوله كدبر الخ) لعل السكاف للتظهير لا للتمثيل (قوله

الفرج والناقض منه ملتقى شفره المحبطين بالمنفذ إحاطة الشفتين بالغمدون ما عدا ذلك والذكر حتى قلقت المتصلة ولو بعضا منهما منفصلا إن بقي اسمه كدبر قور وبقي اسمه وقول الزركشى لا يتقيد

اختيار انتقض وضوءه وعمره ولا ينافي قوْلهم الآن لهتك حرمة لأن المراد به هتك حرمة غالبا كما سيأتى أو لأن المراد أنها كة قلميائى وقوله الأدمى قد يخرج الجنى وفى شرح العباب بعد أن علل عدم نقض مس فرج البهيمه بأنه غير مشتهى طبعاً مع أنه لا تعبد عليه ولا حرمة لها ما نصه وقد يؤخذ من هذا النقض بمس فرج الجنى

موم) أى يوم أن الحكم غير منوط بالاسم كرى عبارة السكرى على شرح بأفضل قال فى شرح العباب لا يتقيد بقدر الحشفة وهو الأقرب كما قاله الزركشى وغيره وقال فى النهاية ويؤخذ من ذلك أن الذكر لو قطع ودق حتى خرج غن كونه يسمى ذكر لا ينقض وهو كذلك اهـ واعتمد فى الإعياب فيما إذا مس ذكر أمقطوعا أو لمست شخصا وشكت هل هو رجل أو خنثى أو عكسه أنه حيث جوز وجود خنثى ثمة لا ينقض وحيث لم يجوزده نقض اهـ وتقدم قبيل التنبية ما يوافق (قوله) ومشتبه به) أى بالقبل الأصيل من الذكر والفرج بأن لم يعلم الأصيل منها كرى (قوله) ولو مشتبه به) فيه نظر إذ لا ينقض بالشك وكذا يقال فى قوله والمشتبهة بها وفى شرح الروض وأن التبس الأصيل بالزائد فالظاهر أن النقض منوط بهما لا بأحدهما اهـ سم واعتمده البجيرى وهو قضية سكوت النهاية والمغنى هنا عن مسألة الاشتباه وكذا اعتمده شيخنا عبارته ولو اشبهت الزائدة بالأصلية كان النقض منوط بهما لا بأحدهما لا نالا لنقض بالشك ولو خلق له فى بطن كفه سلعة نقض بجميع جوانبها بخلاف ما لو كانت فى ظهره أو لو خلق له أصبع زائدة فى باطن الكف فإن كانت غير مسامطة نقض المس بباطنها وظاهرها كالسلعة وإن كانت مسامطة نقض بباطنها دون ظاهرها وفى ظهر الكف فإن كانت غير مسامطة لم تنقض لظاهرها ولا بباطنها وإن كانت مسامطة نقض بباطنها دون ظاهرها على المعتمداه قول المتن (بطن الكف) قال فى الروض ومن له كفان نقضتا مطلقا لا زائدة معاملة أراد بالزائدة غير العاملة بدليل المقابلة فإن قيدت بغير المسامطة لم يخالف كلام الشارح سم (قوله) وكذا الزائدة الخ) والحاصل أن الذكر الأصيل والمشتبه به ينقضان مطلقا وكذلك الزائد إن كان عاملا أو كان على سنن الأصيل والذى لا ينقض هو الزائد الذى علت زياته ولم يكن عاملا ولا على سنن الأصيل ويجرى نظير ذلك فى الكف كرى (قوله) بأن كانت الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية وسم عبارة المغنى ومن له كمان أى أصليتان نقضتا بالمس سواء كانتا عاملتين أم غير عاملتين لا زائدة معاملة فلا تنقض على الأصح فى الروضة بل الحكم للعاملة فقط وصحح فى التحقيق النقض بها عزاء فى المجموع لاطلاق الجمهور ثم نقل الأول عن البغوى فقط وجمع ابن العباد بين الكلامين فقال كلام الروضة فيما إذا كان الكفان على معصمين وكلام التحقيق فيما إذا كانتا على معصم واحد أى وكانت على سمى الأصلية كالأصبع الزائدة وهو جمع حسن ومن له ذكران نقض المس بكل منهما سواء كانا عاملين أم غير عاملين لا زائد معاملة ومجمله كما قال الاستوى نقلا عن الفورانى إذا لم يكن مسامتا للعامل وإلا فهو كصبيغ زائدة مسامطة للبقية فينقض اهـ وعقب النهاية الجمع المذكور بما نصه وفيه تصور إذ لا يلزم من استواء المعصم المسامطة ولا من اختلافه عدمها ولأن المدار إنما هو عليها أى المسامطة لا على اتحاد محل نباتهما لأنها إذا وجدت وجدت المساواة فى الصورة وإن لم يتحد

إذا تحقق مسه له وهو غير بعيد لأن عليه التعبد وله حرمة اهـ (قوله) بقدر الحشفة) بل الكلام فى الاكتفاء بالحشفة لأنها لا تسمى ذكرًا مرم (قوله) ومشتبه به) فيه نظر إذ لا ينقض بالشك وقد ذكر ذلك فى شرح الارشاد أيضا وكتبنا بها مشه على ذلك فراجع اهـ وكذا يقال فى قوله والمشتبهة بها وفى شرح الروض وأن التبس الأصيل بالزائد فالظاهر أن النقض منوط بهما لا بأحدهما (قوله) بطن الكف) قال فى الروض ومن له كمان نقضتا مطلقا لا زائدة معاملة اهـ وقوله مطلقا قال فى شرحه أى سواء كانتا عاملتين أم غير عاملتين اهـ وقوله لا زائدة معاملة أراد بالزائدة غير العاملة بدليل المقابلة بالعامة فإن قيدت بغير المسامطة لم يخالف كلام الشارح (قوله) أو أصيغ) فى العباب أو بطن أصيغ زائدة أن ساءت الأصلية ولم تنبت على ظهر كفه اهـ وقوله أن ساءت الأصلية قال الشارح فى شرحه سواء عملت أم لا وسواء نبتت فى بطن الكف أم فى ظهره على الأوجه اهـ ثم نازع فى قول العباب ولم تنبت الخ وبين أن كلام المجموع لا يخالف ذلك بل فيه ما يشعر به خلافا لمن نقل عنه ما يخالف ذلك كصاحب العباب فى تحريره وإن ذلك إنما يتوهم من عبارته بى أدى الراى وإطال فى ذلك فراجع اهـ وعلم من هذا الكلام أن التى بباطن الكف لا ينقض إلا بباطنها فليست كالسلعة التى بباطن الكف التى الظاهر النقض بالمس بها من سائر جوانبها (قوله) بأن كانت الكف

بقدر الحشفة منه موم  
ومشتبه به وكذا إذا تدعمل  
أو كان على سنن الأصيل  
(ب) جزم من (بطن الكف)  
الأصلية والمشتبهة بها وكذا  
الزائدة من كف أو أصيغ  
أن عملت أو ساءت  
الأصلية بأن كانت الكف

على معصمها والاصبع على كفها (١٤٢) وسامتاها ويبحث ان العبرة في العمل والمسامته بوقت المس دون ما قبله وما بعده وهو ظاهر

وذلك للخبر الصحيح خلافا لمن نازع فيه إذا أفضى أحدكم يده إلى فرجه وليس بينهما سترو ولا حجاب فليتوضأ وبمفهومه لا شتماله على أداة الشرط شخص عموم الخبر الصحيح أيضا من مس ذكره فليتوضأ إذا أفضأ لفة المس ببطن الكف وهو بطن الراحتين وبطن الاصابع والمنحرف اليهما عند انطباقهما مع يسير تعامل ومس فرج غيره اغش لحتك حرمة أي غالبا إذ نحو يد المكروه والناسي كغيرهما بل رواية من مس ذكره أشمله لعموم النكرة الواقعة في حين الشرط والخبر الناص على عدم النقض قال البغوي كالخطابي مندوخ وفيه وإن جرى عليه ابن حبان وغيره نظر ظاهر بينته في شرح المشكاة مع بيان أن الأخذ بخبر النقض أرجح فتعين لأنه الاحوط بل والاصح عند كثيرين من الحفاظ (تنبيه) لا يتنافى ما تقرر من نقض كل من يدين أو ذكرين أو فرجين أن اشتبه أوزادو سامت عدم النقض بأحد فرجى الخثي ويوجه بأن كلا منهما لا يصدق عليه وحده أنه فرج رجل أو أنثى فلم يؤثر الشبه الصوري فيه

محل النيات وهذه أي المساواة في الصورة هي المقتضية للنقض كفا في الاصبع وإذا انتفت انتفت المساواة في الصورة وإن اتحد محل النيات فعمل أن قول الروضة لا نقض بكف وذ كر زائد مع عامل محمول على غير المسامات وإن كانا على معصم واحد وان قول التحقيق ينقض الكف الزائد مع العامل محمول على المسامات وإن كان على معصم آخر ولو كان له ذ كر أن يقول بأحدهما وجب الغسل بإيلاجه ولا يتعلق بالآخر حكمان بال بهما على الاستواء فهما أصليان اه وعبارة سم قوله بأن كانت الكف على معصمها وكذا على معصم آخر وحيث لم تسامت لم ينقض ولو على معصمها م ر اه (قوله على معصمها) المعصم كقود موضع السوار من اليد انتهى مصباح ع ش (قوله وسامتاها) كان الأولى تأنيث الفعل (قوله وببحث) إلى قوله وهو بطن الخ في النهاية إلا قوله خلافا لمن نازع فيه وقوله وبمفهومه إلى إذا أفضأ (قوله بوقت المس الخ) يرد عليه أنها إذا كانت عاملة في ابتداء الأمر دل ذلك على إصالتها فإذا طرا عدم العمل عليها صارت أصلية شلاء والشلل لا يمنع من النقض ع ش وفيه نظر إذ الكلام كما هو صريح صنيع الشارح في الزائدة فقط (قوله ولا حجاب) عطف مغاير بناء على أن الستر ما يمنع إدراك لون البشرة كأثر الحناء بعد ذوال جر مها والحجاب ماله جرم يمنع الإدراك بالمس ويحتمل أنه عطف تفسير ع ش عبارة البجيرمي قوله ستر بفتح السين إن أريد به المصدر وبكسر ها إن أريد به الساتر والمراد هنا الثاني وعطف الحجاب قال المدايني من عطف التفسير أو يقال المراد بالستر ما يسترو وإن لم يمنع الرؤية كالزجاج وبالحجاب ما يسترو ويمنع فهو اخص من الستر فيكون من عطف الخاص على العام اه (قوله وبمفهومه الخ) يبان أن مفهوم الشرط المستفاد من حديث الأفضأ يدل على أن غير الأفضأ لا ينقض فيكون مخصصا للعموم المس وتخصيص العموم بالمفهوم جائز كرى وحلي (قوله خص الخ) وقد يقال إن هذا من باب المطابق والمقيد لأن المس مطلق فيقيد بخبر الأفضأ كما أشار إليه بعضهم بجيرمي ويحاج بان الفعل في حين الشرط بمنزلة النكرة (قوله إذا أفضأ الخ) عبارة شرح البهجة والمنهج أي وشرحي بأفضل والعباب والأفضأ بها أي باليد وتقييده بقوله بها ظاهر لأن الأفضأ المطلق ليس معناه في اللغة مخصوصا بالمس فضلا عن تقييده ببطن الكف بل هذا في معنى الأفضأ باليد قال في التهذيب الخ ويمكن الجواب عن الشارح م ر بأن أ ل فيه للمعنى المعهود الأفضأ المتقدم في قوله إذا أفضى أحدكم يده الخ ع ش مدايني (قوله بطن الكف) أي ولو انقابت الكف ونقل عن ابن حجر في غير التحفة عدم النقض بها مطلقا وفي شرح العباب للشارح م ر ولو خلق لا كف لم يقدر قدرهما من الذراع ولا يتأني ما يأتي من أنه لو خلق بلا مرفق أو كعب قدر لأن التقدير ثم ضروري بخلافه هنا لأن المدار على ما هو مظنة للشهوة وعند عدم الكف لا مظنة لها فلا حاجة إلى التقدير انتهى اه ع ش (قوله مع يسير تحامل) إنما قيد بذلك أي اليسير ليقول غير النافض من رؤس الاصابع إذا الناقض هو ما يستتر عند وضع إحدى الراحتين على الأخرى مع تحامل يسير فلو كان مع تحامل كبير لكثير غير الناقض وقل الناقض وفي الإبهامين يضع باطن أحدهما على باطن الآخر شيخنا بجيرمي (قوله تشمله) أي فرج الغير (قوله والخبر الناص الخ) وهو أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يمس ذكره في الصلاة فقال هل هو إلا بضعة منك بجيرمي (قوله أن اشتبه) أي الأصلية متبهما بالزائد وقوله أوزاد أي أحدهما وعلم الزائد (قوله ويوجه بأن كلا منهما الخ) فيقال لا أثر لهذا الفرق مع قاعدة الباب أنه لا نقض بالنك و يتأمل في عبارة هذا الفرق فإن فيها ما فيها والأوضح أن يقال زائد الخثي بتقدير كونه ذكر أو أنثى ليس من جنس ماله سم (قوله على الأشهر) وحكى أن يونس فتحها قال الدميري وسألهما حاجة العلم والذكر والحديث شيخنا (قوله كقبله) إلى قوله وشعر في النهاية (قوله كقبله) أي قياسا على معصمها) وكذا على معصم آخر الخ حيث ساءت تفض المس بها ولو على معصم آخر وحيث لم تسامت لم ينقض المس بها ولو على معصمها م ر ولو كانت المسامته للأصلية لبعض الزائدة كان كان أحدا المعصمين أقصر من الآخر فهل ينقض أو يختص النقص بالقدر المسامت (قوله بأن كلا منهما الخ) فيقال لا أثر لهذا الفرق مع

بخلاف كل من تلك فإنه يصدق عليه أنه يد رجل أو أنثى وذكر رجل وفرج  
نبي فأنزه بذلك (وكذا في الجدي مختلفة) يسكون اللام على الأشهر (دبره) كقبله لأن كلا ينقض خارجه ويسمى فرجا وهي ملتقى المنفذ

لتخالف أحكامهما في فروع كثيرة فلم يشملهما اسم الفرج على القديم الناظر الموقوف على مجرد الظاهر ثم أيت الرافعي لحظ ذلك الاشكال فخص الخلاف بقبلها وقطع في دبرها بعدم النقص قال لان دبر الادمى لا ينقص في القديم فدبرها اولى اه وقد علمت ان لكلامهم وجهها ( وينقص فرج الميت والصغير ) لصدق الاسم عليهما ( وحل الجب ) اى القطع لانه اصل الذكر او الفرج ولو بنى ادنى شاخص منه نقص قطعاً ( والذكر ) والفرج ( الاشلى ) وباليده الشلاء في الاصح لشمول الاسم قبل ادخال الباء هنا متعين لان الاضافة في مس قبل للمفعول ومتى كانت اليد مرسوسة للذكر لا ينقص الوضوء كما افاده قولهم يبطن الكف الصريح في باء الالة المقتضى كونها الة المس اه وما ذكره في الاضافة صحيح وقوله وفي الخ فاسد كزعمه تعين الباء للالة لان جعل اليد الة انما هو باعتبار الغالب ولم يبالوا بذلك الايهام اتركالا على ما عهدوه من انها مظنة للدة الصريح في انه لا فرق

قاعدة الباب أنه لا ينعض بالشك ويتأمل في عبارة هذا الفرق فإن فيها ما فيها والأوضح أن يقال زائد الخشني  
بتقدير كونه ذكراً أو أُنثى ليس من جنس ماله (قوله لحظ ذلك) هو لما بين كلامهم وقوله أن كلامهم فيه أنه  
لم يعلم أنه من كلامهم وقوله وجهها هو وجه بارد (قوله وباليد الشلاء) لو قطعت يده وصارت معلقة بجملده

( ١٩ - شرواني وابن قاسم - أول ) بين كونهما ماسة للذكر أو ممسوسة له ( ولا تنقض رؤس الأصابع وما بينها ) وحرفها وحرف الكف خبر الإفضاء السابق مع أنها ليست مظنة للذة ( ويحرم ) على غير فاقده الطهريين ونحو السلس ( بالحدث ) الذي هو أحد الأسباب أو المانع السابق ويصح إرادة المنع لكن بتكلف إذ ينحل المعنى إلى أنه يحرم بسبب المنع من نحو الصلاة الصلاة



المغايرة بين السبب والمسبب اعتبارية كـردى (قوله) ذلك المنع هو التحريم) وقد يمنع بأنه عدم الصحة فالمغايرة ظاهرة (قوله) فيكون الشيء سببا (الخ) يحتمل أي يكون مراده أنه لو حظ سببته لجميع ما يأتي فمن شبيهة الشيء لنفسه لكن مع الاجمال والتفصيل والالام يصح لكل واحد بانفراده فمن سببية الكل لبعضه بصري ويندفع بذلك ما في سبب مما نصح قديقال هذا يقتضي فساد إرادة المنع لاحتجته بتكلف اه وأشار الكردى ايضا إلى دفعه بمأنه لكن التحريم باعتبار ان مفهوم المنع يغاير نفسه باعتبار انه منصوص عليه بلفظ يحرم وهذه المغايرة كافية في السببية اه والفضل للمتقدم (قوله) إجماعا أي حيث كان الحدث مجمعا عليه كما هو ظاهر اما نحو لمس الاجنبية ومس الفرج مما اختلف في نقضه فلا تحرم به الصلاة إجماعا وإنما تحرم به عند من قال بأنه حدث كـردى ويوافقه قول النهاية وقول الشارح هنا إجماعا محمول على حدث متفق عليه اه وقال عـش والاولى ان يقال في الجواب ان المراد انه حرمت الصلاة بما هي الحدث إجماعا وإن اختلفت جزئياته اه (قوله) ومثلا) الى قوله ويؤخذ في النهاية والمغنى إلا قوله على نزاع الى الطواف (قوله) صلاة الجنائز (الخ) فيها خلاف الشعبي وابن جرير الطبري مغنى فقال لا يجوز ازا مع الحدث عـش (قوله) وسجدة تلاوة قال ابن الصلاح ما يفعله عوام الفقهاء من السجود بين يدي المشايخ فهو من العظام أي الكبار ولو كان بطهارة والى القبلة واخشى ان يكون كفرا وقوله تعالى وخروا له سجدا منسوخ او وول على ان شرع من قبلنا ليس شرعنا وإن ورد في شرعنا ما يقرره بل ورد فيه ما رده نهاية قال عـش قوله من السجود داخل ولا يبعد ان مثله ما يقع لبعضهم من الانحناء الى حد الركوع او ما زاد عليه بحيث يقرب الى السجود وقوله واخشى الخ إنما قال ذلك ولم يجعله كفرا حقيقة لان مجرد السجود بين يدي المشايخ لا يقتضي تعظيم الشيخ كتعظيم الله عز وجل بحيث يكون معبودا والكفر إنما يكون إذا قصد ذلك وقوله مؤول أي بمنقادين او بخروا لاجله سجدا لله شكرا اه (قوله) نفلا وقرضا) وقيل يصح طواف الوداع بلا طهارة ووقع في الكفاية نقله في طواف القدوم ونسب الوهم مغنى (قوله) بتثليث الميم) لكن الفتح غريب مغنى قول المتن (وحمل المصحف) هو اسم للمكتوب من كلام الله بين الدفتين زيادى وفي المصباح الدف الجنب من كل شيء والجمع دفوف مثل فلس وفلوس وقديوث بالهاء ومنه دفنا المصحف للوجهين من الجانبين (فرع) هل يحرم تصغير المصحف بان يقال مصحف فيه نظر والا قرب عدم الحرمة لان التصغير إنما من حيث الخط مثلا لا من حيث كونه كلام الله عـش وقال شيخنا يحرم تصغير المصحف والسورة لما فيه من إيهام النقص وإن قصد به التعظيم اه ولعل الاقرب الاول (قوله) ما نسخت ثلاثه) أي من القرآن وإن لم ينسخ حكمه بخلاف ما كان منسوخ الحكم دون التلاوة فيحرم مسه مغنى (قوله) وبقية الكتب (الخ) كتوراة وانجيل قال المتولى فان ظن أن في التوراة ونحوها غير مبدل كره مسه عبارة عـش لكن يكره ان لم يتحقق تبدله بان علم عدمه او ظنه ولم يعلم شيئا اه قول المتن (ومس ورقه) وظاهر ان مسه مع الحدث ليس كبيرة سم على المنهج بخلاف الصلاة ونحوها كالطواف وسجدة التلاوة والشكر فانها كبيرة بل ينبغي انه متى استحلت شيئا من ذلك حكم بكفره ولو قطعت اصبعه مثلا واتخذ اصبعه من ذهب نقل بالدرس عن بسط الانوار للاشموني انه استظهر عدم حرمة مس المصحف به والمعتمد خلافه كما نقله الشارح مـر في شرح العباب عن والده عـش (قوله) ولو لبياض) ولو تغير أعضاء الرضوء ولو من وراء حائل كتوب رقيق لا يمنع وصول اليد اليه مغنى (قوله) المتصل به (الخ) وكذا يحرم مس المنفصل عنه ما لم ينقطع نسبه عنه كان جعل جلد كتاب على المعتمدنهاية ومغنى وسم وبصري وزبادى قال عـش وليس من انقطاع ما لو جلد المصحف بجلد جديد وترك الاول فيحرم مسها اما لو ضاعت اوراق المصحف او حرق فلا يحرم مس الجلد كما يأتي عن سـم نقلا عن الشمس الرملى اه وقال

نهل ينقض المس بها فيه نظر (قوله) فيكون الشيء سببا لنفسه) قديقال هذا يقتضي فساد إرادة المنع لا صحته بتكلف وقوله او بعضه كان مراده ان المنع من الصلاة مثلا لبعض المنع من نحو الصلاة وعلى هذا ينبغي ان يراد بالبعض الفر دلان المنع من الصلاة فرد للمنع من نحو الصلاة لاجزائه فليتأمل (قوله) المتصل به

وذلك المنع هو التحريم فيكون الشيء سببا لنفسه أو بعضه (الصلاة) إجماعا ومثلا صلاة الجنائز وسجدة تلاوة أو شكر وخطبة الجمعة (والطواف) فرضا ونفلا للحدث الصحيح على نزاع في رفعه صحيح المصنف منه عدمه الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه المنطق (وحمل المصحف) بتثليث ميمه وخرج به ما نسخت تلاوته وبقية الكتب المنزلة (ومس ورقه) ولو البياض للخبر الصحيح لا يمس القرآن إلا طاهر والحمل أبلغ من المس (وكذا جلده) المتصل به

الحلي عن شيخه العلقمي فيحل مسه حيثئذ أي حين انقطاع النسبة ولو كان مكتوباً عليه لا يمس إلا المطهرون كما هو شأن جلود المصاحف اهـ وقال سم ولو انفصل من ورقة بياضه كان قص هامشه قبل يجرى فيه تفصيل الجلد فيه نظر ولا يبعد الجريان اهـ واقره عـش (قوله يجرى فيه) ولو تضاف قبل أن يستنجى وأراد مس المصحف لم يجرى عليه لصحة وضوئه وغايته أنه مس المصحف بعضه ظاهر مع نجاسة عضو آخر وهذا لا أثر له في جواز المس بل قال النووي أنه لا يكره خلافاً للتولي ويحرم وضع شيء على المصحف أو بعضه كخبز وملح وأكله منه لأن فيه ازراء وامتهاناً شيخنا زاد عـش فرعان الوجه تحریم لرق أوراق القرآن ونحوه بالنشأ ونحوه في الاقتناع لأن فيه ازراء وامتهاناً تأمل وهل يجوز بيع الجلد المنفصل للكافر لأن قصد بيعه قطع لنسبته عنه فيه نظر ومال مر للجواز سم على المنهج قلت وقد توقف فيه بان مجرد وضع يد الكافر عليه مع نسبته في الأصل للمصحف أهانته اهـ (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل (قوله أنه لو جلد مع المصحف الخ) أقول لو قيل إن كان المصحف قليلاً بالنسبة لما معه بحيث لا ينسب الجلد إليه أصلاً كواحد من عشرة مثلاً حل مسه وحله أو عكسه حرم ما واستويا فكذلك تغليباً لحرمه القرآن لكان له وجه وجهيه وقد يؤخذ من تعليل الشارح رحمه الله تعالى ما يؤيده فتأمل بصرى أقول في إطلاق المس في الصورة الأولى والخلف في الآخرين نظر بل ينبغي أن يجرى في ذلك التفصيل الآتي في المتاع (قوله من سائر جهاته الخ) خلافاً للنهاية والمغنى عبارتهما واللفظ الأول ولو حمل مصحفاً مع كتاب في جلد واحد حكمه حكم المصحف مع المتاع في التفصيل وأما مس الجلد فيحرم مس السائر للمصحف دون ما عداه كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى اهـ قال عـش ومثل الجلد اللسان والكعب فيحرم من كل منهما ما حاذى المصحف اهـ وقال الكردي اعتمد الخطيب والجمال الرملي والطبلاوي وغيرهم حرمة مس السائر للمصحف فقط قال سم هذا إن كان منقولا عن الأصحاب وإلا فالوجه ما وافق عليه شيخنا عبد الحميد أنه يحرم مس الجلد مطلقاً انتهى (قوله وجود غيره معه فيه) أي غير المصحف مع المصحف في الجلد (قوله في غيره) أي غير الجلد وقوله بما يأتي أي من نحو الخريطة وقوله قياسه أي الغير (عليه) أي الجلد (قوله وأما هو فكالجزء الخ) إن أراد ما إذا لم يكن فيه غير المصحف فلا يتم التقريب وإن أراد ما يشمله وغيره ففيه مصادرة (قوله ويلزم) إلى قوله فإن خاف في المغنى إلى قوله أو توسده وإلى قوله لا التوسد في النهاية إلا ذلك القول وإلى المتن في الاقتناع (قوله حمله) أي ولو حال تغوطه ويجب التيمم له إن أمكنه نهاية قال عـش ظاهره أنه لو فقد التراب لا يجب عليه تقليد الحنفي في صحة التيمم من على عمود مثلاً ولو قيل به لم يكن بعيداً اهـ (قوله أو توسده) بحث ذلك في شرح الروض سم (قوله نحو غرق) أي سبياً التريق (قوله ولم يجد آميناً) أي مسلمائقة نهاية وشرح بافضل ويظهر أن الصورة في المسلم الثقة كونه متطهراً أو يمكن وضعه عنده على ظاهر من غير حمل ولا مس وإلا فهو مفقود شرعاً فوجوده كالعدم كما هو ظاهر وإن لم أر من نبه عليه كردى (قوله وإن خاف ضياعه) أي بغير ما تقدم كاخذ سارق مسلم بجيرى (قوله جاز الحمل الخ) أي ولا يجب ظاهره ولو كان ليقيم عـش (قوله لم يخش بحوسرته) قال في الامداد والاحل وإن اشتمل على آيات

قال في شرح المنهج كغيره فإن انفصل عنه فقضية كلام البيان الحل وبه صرح الاسنوى لكن نقل الزركشى عن عصاره المختصر للفرز إلى أنه يحرم أيضاً وقال ابن العباد أنه الأصح زاد في شرح الروض وظاهر أن محله إذا لم تنقطع نسبته عن المصحف فإن انقطعت كان جعل جلد كتاب لم يحرم مسه قطعاً اهـ ولو انفصل من ورقة بياضه كان قص هامشه البياض فهل يجرى فيه تفصيل الجلد فيه نظر ولا يبعد الجريان (قوله قلت الأعداد الخ) على أنه يمكن أن يمنع أن وجود غيره معه يمنع أعددته له غاية الأمر أن الأعداد لها ولا يمنع تغليب المصحف لحرمة فليتأمل شـرأيت قوله وقد أعددته أي وحده وهو مرد ما قلناه إلا أن يغرق ولعل الفرق أقرب هذا والذي أتى به شيخنا الشهاب الرملي أنه إن مس الجلد الذي في جهة المصحف حرم أو الذي في جهة غيره لم يحرم اهـ ويبقى الكلام في الكعب فهل يحرم مسه مطلقاً أو الجزء منه المحاذي للمصحف وهل اللسان المنصل بجهة غير المصحف إذا انطبق في جهة المصحف كذلك فيه نظر (قوله أو توسده) بحث ذلك في شرح الروض

يحرم مسه ولو بشرة (على الصحيح) لأنه كالجزء منه ويؤخذ منه أنه لو جلد مع المصحف غيره حرم مس الجلد الجامع لها من سائر جهاته لأن وجود غيره معه لا يمنع نسبة الجلد إليه وبمسلم أنه منسوب إليهما فتغليب المصحف متعين نظير ما يأتي في تفسير وقرآن استويا فإن قلت وجود غيره معه فيه يمنع أعددته له قلت الأعداد إنما هو قيد في غيره بما يأتي ليتضح قياسه عليه وأما هو فكالجزء كما تقرر فلا يشترط فيه أعددته ويلزم عاجزاً عن طهر ولو تيمم حمله أو توسده إن خاف عليه نحو غرق أو حرق أو كافر أو تنجس ولم يجد آميناً يودعه إياه فإن خاف ضياعه جاز الحمل لا التوسد لأنه أقرب ويحرم توسد كتاب علم محترم لم يخش نحو سرقة

كردى (تولى وحمل ومس خريطة) قال فى المغنى محل الخلاف فى المس كما تفهمه عبارته أما الحمل فيحرم قطعاً  
 اهـ وكذا فى ابن شبة ايضاً قتيبن ان الاول ترك الشارح تقدير الحمل ثلاثين يوماً بصرى قول المتن (وخريطة)  
 وهى وعاء كالسكيس من ادم او غيره والعلاقة كالخريطة مغنى ونهاية وشرح المنهج قال البجيرمى قوله  
 والعلاقة أى اللاتقة لا طويلة جداً أى فلا يحرم مس الزائد حيث كان طولها مفرطاً اهـ (قوله) ومثله كرسى  
 الخ) وكذا فى الزيادة ومال اليه فى الايعاب واضطرب النقل فيه عن الجمال الرملى فقال القليوبى الكرسى  
 كالصندوق فيحرم من جميعه قال شيخنا أى الزيادة ونقله عن شيخنا الرملى أيضاً وقال سم لا يحرم مس شىء  
 منه ونقله عن شيخنا الرملى ايضاً ولى به اسوة وخرج بكرسى المصحف كرسى القارىء فيه قال كرسى الكبار  
 المشتملة على الخزائن لا يحرم مس شىء منها نعم الدفان المنطقتان على المصحف يحرم مسهما لانهما من  
 الصندوق المتقدم وفى سم على التحفة قد يقال بل الكرسى من قبيل المتاع اهـ مر فكان للجمال الرملى ثلاثة  
 آراء فى الكرسى كرسى كرسى عبارة عرش (فرع) لو وضع المصحف على كرسى من خشب او جريد لم يحرم  
 مس الكرسى قاله شيخنا الطبرلاوى وشيخنا عبد الحميد وكذا مر لانه منفصل سم على المنهج وأطلق الزيادة  
 الحرمه فى الكرسى فشمّل الخشب والجريد وظاهره لافرق بين المحاذى للمصحف وغيره اهـ زاد  
 شيخنا وقال الحلبي والقليوبى يحرم مس ما قرب منه دون غيره اهـ وفى البجيرمى عن المدابغى بعد ذكر هذه  
 الاقوال المتقدمة مانصه والمعتمدان الكرسى الصغير يحرم مس جميعه والكبير لا يحرم إلا مس المحاذى  
 للمصحف اهـ ولعل هذا هو الاقرب وقول المتن (وصندوق) من الصندوق كما هو ظاهر بيت الربعة المعروف  
 فيحرم مسه إذا كانت أجزاء الربعة أو بعضها فيه وأما الخشب الحائل بينهما فلا يحرم مسه وكذا لا يحرم مس  
 ما يسمى فى العرف كرسياً مما يجعل فى راسه صندوق المصحف (مسئلة) وقع السؤال عن خزانين من خشب  
 أحدهما فوق الأخرى كفى خزانين مجاورى الجامع الأزهر وضع المصحف السفلى فهل يجوز وضع النعال  
 نحو ما فى العليا فأجاب مر بالجواز لان ذلك لا يعد إخلالاً بحرمه المصحف قال بل يجوز فى الخزانة الواحدة ان  
 يوضع المصحف فى رفقها الأسفل ونحو النعال فى رف آخر فوقه سم على حجب قلت وينبغي ان مثل ذلك فى الجواز  
 ما لو وضع النعال فى الخزانة وفوقه حائل كفروثة ثم وضع المصحف فوق الحائل كالوصلى على ثوب مفروش  
 على بحاسة ما لو وضع المصحف على خشب الخزانة ثم وضع عليه حائلاً ثم وضع النعال فوقه فحمله نظرو ولا يبعد  
 الحرمه لان ذلك يعد إهانة للمصحف عرش (قوله) وقد اعدا) الى قوله وظاهر كلامهم فى المغنى والى المتن فى  
 النهاية (قوله) وحده) أى بخلاف ما إذا اعداله وغيره أى فيحل المس والحمل اقول هو فى المس ظاهر وأما فى  
 الحمل فالظاهر جرياً فى التفصيل الا فى حمله مع الامتعة بل هو من جزئياته بصرى وباقى عن سم ما يوافقه  
 فى الحمل (تولى حينئذ) أى حين إذا وجد الشروط الثلاثة (قوله) أو أعدادهما (أى وحده) (قوله) فيحل  
 حملهما الخ) ظاهره من غير كراهة عرش وكتب عليه سم ايضاً مانصه هذا مشكل فى قوله او أعدادهما له  
 أى مع كونه فيهما لانه يلزم من حملهما ومسهما حمله ومسهما لانه فيهما إلا ان يجاب بان المراد حل الحمل فى الجملة  
 أى على تفصيل المتاع الا فى هذه الحالة من قبيل الحل فى المتاع وبان المراد حل مسهما على وجهه لا يلزم  
 منه مسه بان يمس طرف الخريطة الزائده لا المتصل به ايضاً لان مسه حرام ولو بحائل ولذا قال فى الروض

(و) حمل ومس (خريطة  
 وصندوق) بفتح أوله  
 وضعه ومثله كرسى وضع  
 عليه كما هو ظاهر (فيهما  
 مصحف) وقد أعدا له  
 أى وحده كما هو ظاهر  
 لشبههما حينئذ بجسده  
 بخلاف ما إذا اتنى كونه  
 فيهما أو أعدادهما فيحل  
 حملهما ومسهما وظاهر  
 كلامهم أنه لافرق فيما أعد  
 له بين كونه على حجه

(قوله) صندوق) من الصندوق كما هو ظاهر بيت الربعة المعروف فيحرم مسه إذا كانت أجزاء الربعة أو  
 بعضها فيه وأما الخشب الحائل بينهما فلا يحرم مسه وكذا لا يحرم مس ما يسمى فى العرف كرسياً مما يجعل فى  
 راسه صندوق المصحف (مسئلة) وقع السؤال عن خزانين من خشب أحدهما فوق الأخرى كفى خزانين  
 مجاورى الجامع الأزهر وضع المصحف فى السفلى فهل يجوز وضع النعال ونحو ما فى العليا فأجاب مر  
 بالجواز لان ذلك لا يعد إخلالاً بحرمه المصحف قال بل يجوز فى الخزانة الواحدة ان يوضع المصحف فى رفقها  
 الأسفل ونحو النعال فى رف آخر فوقه (قوله) ومثله كرسى) قد يقال بل الكرسى من قبيل المتاع مر (قوله)  
 فيحل حملهما ومسهما) هذا مشكل فى قوله أو أعدادهما أى مع كونه فيهما بدليل مقابلة هذا لما قبله لانه

مبالغة على حرمة المس ولو من وراء ثوبه أى ولو مس من وراء ثوبه قال في شرحه أو ثوب غيره فليتأمل اه  
وتقدم عن البصري ما يوافق جوابه في حل الحمل وصرح البجيرى بما يوافق جوابه في حل المس (قوله وان لا  
الخ) في إطلاقه نظر سم عبارة عيش عبارة سم على المنهج نقلا عن الشارح شرط الظرف أن يعد ظرفا له  
عادة فلا يحرم مس الخزائن وفيها المصاحف وان اتخذت لوضع المصاحف فيها مر اه زاد البجيرى عن  
سلطان والحفنى إلا مس المحاذى للمصحف اه وياتى عن شيخنا ما يوافقه (قوله وان لم يعد مثله له عادة الخ)  
قال في الإيعاب المراد بالمعدله ما عدله وقد سمى وعاء له عرفا سواء عمل على قدره ام كان اكبر منه خلا فإلن  
قيده بكونه عمل على قدره اه وينبغى ان يقيد بذلك ما فى التحفة والنهاية كرى وتقدم ما يوافقه عن سم  
وغيره ويصرح به ايضا قول شيخنا ما نصه قوله وخريطة أى كيس ان عدله عرفا ولا يلق به لانه نحو تليس وغرارة  
فلا يحرم الا مس المحاذى للمصحف فقط اه قول المتن (وما كتب الخ) أى ومحل ما كتب أى من القرآن  
لدرس قرآن فهو من الاظهار في موضع الاضمار فاندفع ما يقال انه انما تعرض للسكتوب مع ان المقصود فى  
المقام بيان المكتوب فيه وانظر هل يشمل ما ذكر نحو السارية والجدار فيه نظرا والوجه لا مر اه سم قول  
(المتن وما كتب) أى حقيقة او حكما ليدخل الختم الآتى فى الهامش عيش أى الطبع قول المتن (كلوح)  
ينبغى بحيث يعدلوا للقرآن عرفا فلو كبر جدا كباب عظيم فالوجه عدم حرمة مس الخالى منه عن القرآن  
سم عبارة عيش يؤخذ منه انه لا بد ان يكون بما يكتب عليه عادة حتى لو كتب على عمود قرآنا للدراسة لم  
يحرم مس غير الكتابة بخطيب زى ادى ويؤخذ منه انه لو نقش القرآن على خشبة وختم بها الاوراق بقصد  
القراءة وصار يقرأ يحرم مسها وليس من الكتابة ما يقصد بالمقص على صورة حروف القرآن من ورق او  
قماش فلا يحرم مسه اه قول المتن (وسا كتب لدرس قرآن الخ) بخلاف ما كتب لغير ذلك كالنقائم المعهودة  
عرفانها بعبارة المغنى اماما ما كتب لغير دراسة كالقيمة وهى ورقة يكتب فيها شئ من القرآن ويعلق على  
الرأس مثلا للتبرك والثناء التى يكتب عليها والدراهم كاسياتى فلا يحرم مسها ولا حملها وتكره كتابة الحروز  
أى من القرآن وتعليقها إلا إذا جعل عليها شمع او نحوه ويستحب التطهر للحل كتب الحديث ومسها اه قال  
عش قوله كالنقائم الخ يؤخذ منه انه لو جعل المصحف كله او قريبا من الكل قيمة حرم لانه لا يقال له حيثئذ  
تسمية عرفا اه وفى البجيرى ما نصه قال شيخنا الجوهري نقلا عن مشايخه يشترط فى كاتب القيمة ان يكون  
على طهارة وان يكون فى مكان طاهر وان لا يكون عنده تردد فى محبتها وان لا يقصد بكتابتها تجربتها وان  
لا يتلفظ بما يكتب وان يحفظها عن الابصار بل وعن بصره بعد الكتابة وبصره لا يعقل وان يحفظها عن  
الشمس وان يكون قاصدا وجه الله فى كتابتها وان لا يشكها وان لا يطمس حروفها وان لا ينقطعها وان  
لا يتبرها وان لا يمسها بحد يدوزاد بعضهم شرطا للصحة وهو ان لا يكتبها بعد العصر وشرطا للجودة وهو ان  
يكون صائما اه (قوله بل ينبغى الخ) لم اره لغيره وهو محل تأمل والالاقى بالتعظيم المالمحوظ هنا عدم التفصيل  
وابقاء الكلام على إطلاقه بصري عبارة السكرى قوله بل ينبغى الخ أقره الحلبي على المنهج وقال القليوبى ولو  
حرفا اه وفى الإيعاب لو محى ما فيه فلم يزل فالذى يظهر بقاء حرمة الى ان تذهب صور الحروف وتعتذر

يلزم من حملها ومسها حملها ومسها لانه فيهما إلا ان يجاب بان المراد حل الحمل فى الجملة أى على تفصيل المتنازع  
الآتى لانه فى هذه الحالة من قبيل الحمل فى المتنازع وبان المراد حل مسها على وجه لا يلزم منه مسه بان يمس  
طرف الخريطة الزائد عنه لا المتصل ايضا لان مسه حرام ولو لم يحائل ولذا قال فى الروض مبالغة على حرمة المس  
ولو من وراء ثوبه أى ولو مس من وراء ثوبه قال فى شرحه أو ثوب غيره فليتأمل (قوله وان لا) فى إطلاقه نظر  
(قوله وما كتب) أى ومحل ما كتب أى من القرآن لدرس قرآن فهو من الاظهار فى موضع الاضمار فاندفع  
ما يقال انه انما تعرض للسكتوب مع ان المقصود فى المقام بيان المكتوب فيه وان لا يصح التمثيل المذكور إلا  
بتقدير وانظر هل يشمل ما ذكر نحو السارية والجدار فيه نظرا والوجه لا مر (قوله كلوح) ينبغى بحيث يعد  
لوحا للقرآن عرفا فلو كبر جدا كباب عظيم فالوجه عدم حرمة مس الخالى منه عن القرآن ويحتمل ان حمله

وان لا وان لم يعد مثله له  
عادة وهو قريب (و) محل  
ومس (ما كتب لدرس  
قرآن) ولو بعض آية  
(كلوح فى الاصح) لانه  
كالمصحف وظاهر قولهم  
بعض آية أن نحو الحرف  
كاف وفيه بعد بل ينبغى فى  
ذلك البعض كونه جملة مفيدة  
وقولهم كتب لدرس ان  
العبرة فى قصد الدراسة  
والتبرك بحال الكتابة دون  
ما بعدها وبالكتاب لنفسه

قرائتها انتهى (قوله وقولهم كتب الخ) أى وظاهر قولهم الخ (قوله ان العبرة) الى قوله وظاهره الخ  
 اقره ع وش وكذا اقره الشوبرى ثم قال ولو نوى بالمعظم غيره كان باعه فتوى به المشتري غيره اتجه كونه غير  
 معظم حيثئذ كما اشار اليه شيخنا في شرح العباب اه (قوله بحال الكتابة الخ) وفي فتاوى الجلال الرملى كتب  
 نعمة ثم جعلها للدراسة وعكسه هل يعتبر القصد الاول والطارىء اجاب بأنه يعتبر الاصل لا القصد الطارىء  
 اه وفي القليوبى على المحلى ويتغير الحكم بتغير القصد من القيمة الى الدراسة وعكسه انتهى كردى (قوله او  
 لغيره تبرعا) الظاهر أن المراد بالمتبرع الكاتب للغير بغير إذنه لا بغير مقابل كما هو المتبادر منه بصرى (قوله  
 وظاهر عطف هذا الخ) بل ظاهره ان هذا لا يسمى مصحفاً اذ المصحف ما يقصد للدوام لا ما ذكره بقوله ان  
 ما يسمى الخ فتأمل بصرى (قوله وان هذا) أى القصد وقوله فان قصده اى بما لا يسمى مصحفاً عرفاً (قوله  
 وان لم يقصد به شىء الخ) لو قيل بالحرمة حيثئذ مطلقا لكان وجيباً نظراً الى أن الاصل فيه قصد الدراسة فان  
 عارضه شىء يخرج عنه عمل بمقتضاه ولا يبق على اصله بصرى (قوله نظر للقرينة الخ) لو كان الكلام  
 مفروصاً في عدم العلم بقصد الكاتب أو الآمر لكان للنظر للقرائن وجه ليستدل بها على القصد وليس  
 كذلك بل هو مفروض في عدم القصد وعليه فالذى يظهر والله اعلم ما ذكرته لك آتفاً من الحرمة مطلقاً نظراً  
 الى أن الاصل في كتابة الالفاظ قصد الدراسة للدوام كالمصحف أو للدوام كاللوح فان عارضه ما يخرج عنه  
 كقصد التبرك فقط عمل به ولا يبق على اصله بصرى وياتى عن ع ش في اداب قضاء الحاجة ما يفيد عدم  
 الحرمة في الاطلاق ولعل ما قاله السيد عمر البصرى اقرب (قوله الا القسم الاول) اى ما قصده الدراسة قول  
 المتن (في أمتعة) ينبغى أن شرط جواز ذلك بشرطه الآتى أن لا يعد ما سأل عنه لأن مسه حرام ولو بحائل وإن قصد  
 غيره فقط سم (قوله هى بمعنى) الى المتن في النهاية (قوله هى بمعنى مع) يغنى عنه جعلها مستعملة في الظرفية  
 الحقيقية والمجازية بناء على جوازه وعلى عموم المجاز بصرى (قوله بل متاع) وإن لم يصلح للاستمتاع ع ش  
 (قوله ومثله) اى حمله في متاع (قوله ومثله حل حمله) قضيته انه يجرى فيه تفصيل المتاع في القصد وعدمه  
 وهو كما قال في شرح العباب انه لا يبعد قد يقال من المتجه الحل مطلقاً لان حمل حمله لا يبعد حلاله فلا اعتبار  
 بقصده سم عبارة النهاية ولو حمل حامل المصحف لم يحرم لأنه غير حامل له عرفاً اه قال ع ش قوله مر ولو  
 حمل الخ اى ولو كان بقصد حمل المصحف خلافاً لحج حيث قال بالحرمة اذ اقصا المصحف ثم ظاهر عبارة الشارح  
 م ر انه لا فرق في الحامل للمصحف بين الكبير والصغير الذى لا ينسب اليه حمل وانه لا فرق بين الادعى وغيره  
 اه عبارة الكردى على شرح بافضل اعتمده اى جريان تفصيل المتاع في حمل حامل المصحف الشارح ايضا في  
 التحفة والامداد والاياعاب واعتمد الجلال الرملى الحل مطلقاً وكذا سم والزى ادى قال الشبراى ملهى وظاهر  
 كلام النهاية انه لا فرق الخ وفي القليوبى على المحلى قال شيخنا الطبرلاوى محل الحل إن كان المحمول بمن ينسب  
 اليه لا نحو طفل انتهى وعبرة شيخنا ولا يحرم حمل حمله مطلقاً عند العلامة الرملى وقال العلامة ابن حجر  
 فيه تفصيل الامتعة وقال الطبرلاوى ان نسب الحمل اليه بان كان الحامل للمصحف صغيراً حرام وإلا فلا اه  
 (قوله بقصده) اى المتاع سم اى والباء متعلق بحمله في المتن (قوله فلا فرق بين كبر جرم المتاع الخ) وفي  
 شرحه على الارشاد ان صغر جردا وفي فتاويه ما يسمى متاعاً وفي فتاوى الجلال الرملى والمراد بالمتاع ما يحسن  
 عرفاً استنباعه للمصحف قيد الخطيب المتاع بأن يصلح للاستمتاع عرفاً لا نحو إبرة أو خيطها ووافقه الحللى  
 كردى عبارة شيخنا الجمع ليس قيداً فيسكنى المتاع الواحد ولو صغيراً جداً كالإبرة كما قاله الرملى ومن تبعه وقال  
 الشيخ الخطيب لا بد ان يصلح للاستمتاع عرفاً ويحمله معه معاً لحذر من المسر لا حرم عليه حيث عدم ما سأل

أو لغيره تبرعا وإلا  
 فأمره أو مستأجره  
 وظاهر عطف هذا على  
 المصحف أن ما يسمى  
 مصحفاً عرفاً لا عبرة فيه  
 بقصد دراسة ولا تبرك  
 وأن هذا إنما يعتبر فيما  
 لا يساه فان قصد به  
 دراسة حرم أو تبرك لم  
 يحرم وإن لم يقصد به شىء  
 فنظر للقرينة فيما يظهر  
 وان أفهم قوله لدرس أنه  
 لا يحرم إلا القسم الاول  
 (والاصح حل حمله في) هى  
 بمعنى مع كما عبر به غيره فلا  
 يشترط كون المتاع ظرفاً له  
 (أمتعة) بل متاع ومثله  
 حمل حمله بقصده لأن  
 المصحف تابع حيثئذ أى  
 بالنسبة للقصد فلا فرق  
 بين كبر جرم المتاع  
 وصغره كما شمله لإطلاقيهم

كحمل المصحف في أمتعة (قوله في أمتعة) ينبغى أن شرط جواز ذلك بشرطه الآتى أن لا يعد ما  
 سأل عنه لأن مسه حرام ولو بحائل وان قصد غيره فقط فليتأمل (قوله ومثله حمل حمله) قضيته انه  
 يجرى فيه تفصيل المتاع في القصد وعدمه وهو كما قال في شرح العباب أنه لا يبعد وقد يقال المتجه  
 الحل مطلقاً لان حمل حمله لا يبعد حلاله فلا اعتبار بقصده (قوله بقصده) اى المتاع

او مطلقا على ما اقتضاه كلام الرافي وجرى عليه شيخنا وغيره لكن قضية ما في (١٥١) المجموع عن الماوردي الحرمة وهي

قياس ما يأتي في استواء التفسير والقرآن وفي بطلان الصلاة إذا أطلق فلم يقصد تفهيماً ولا قراءة ويؤيده تعليمهم الحل في الأولى بأنه لم يخل بالتعظيم إذ حمله هنا يخل به لعدم قصد يصرفه عنه فان قصد المصحف حرم وان قصدهما قضية عبارة سلم بل صريحها الحرمة خلافاً للاذرعي وجرى عليها غير واحد من المتأخرين وهو القياس وجرى آخرون أخذاً من العزيز على الحل والمس هنا كالحل فاذا وضع يده فأصاب بعضها المصحف وبعضها غيره تأتي فيها التفصيل المذكور ولو ربط متاع مع مصحف فهل يأتي هنا ذلك لتفصيل كما شمله كلامهم أولاً لأنه لربطه به مع عليه بذلك لا يتصور قصد حمله وحده كل محتمل فان قلت تصور كون أحدهما هو المقصود بالحل والآخر تابع يتأتى ولو مع الربط قلت إنما يتأتى هذا إن فصلنا في قصد هما بناء على الحرمة فيه بين كون أحدهما تابعا والآخر متبوعا وفيه بعد من كلامهم بل الظاهر منه أنه عند قصد هما لا فرق (و)

عرفاه (قوله أو مطلقاً) عطف على بقصده (قوله وجرى عليه شيخنا الخ) وكذا جرى عليه النهاية والمغني (قوله ويؤيده) أي ما اقتضاه ما في المجموع من الحرمة لتعليمهم الحل في الأولى أي في صورة قصد المتاع فقط (قوله فان قصد المصحف حرم) وفاقاً للنهاية والمغني (قوله وجرى عليه غير واحد) منهم الخطيب وقوله وجرى آخرون الخ منهم النهاية عبارة شيخنا ويشترط أن لا يقصد المصحف وحده بأن يقصد المتاع أو يطلق ولو قصد المصحف وحده حرم عليه ولو قصد المصحف مع المتاع لم يحرم عند الرمي ويحرم عند ابن حبيب كالخطيب اهـ وعبارة الكردى على شرح بافضل جرى الشارح في هذا الكتاب على الحل في صورتين أي قصد المتاع وحده والاطلاق والحرمة في صورتين أي قصد المصحف فقط أو قصده مع المتاع وجرى على ذلك في شرحه على الارشاد والعباب تبعاً للشيخ الاسلام في شرحه على المنهج والبهجة والروض والخطيب في المغني والاقناع وظاهر كلام التحفة اعتماد الحرمة في حالة الاطلاق ايضاً فلا يخل عندها إلا أن قصد المتاع وحده واعتماد الجمال الرمي الحل في ثلاث احوال والحرمة في حالة واحدة وهي ما إذا قصد المصحف وحده اهـ (قوله والمس هنا) أي فيما إذا كان المصحف مع متاع (قوله تأتي فيها التفصيل الخ) فيه نظر ويتجه التحريم مطلقاً فليتام سلم جزم به الخطيب وكذا شيخنا كما مر (قوله فأصاب بعضها المصحف) يعني ما يحاذيه من الحائل الخفيف (قوله فيها) أي في صورة الوضع المذكور (قوله لا يتصور قصد حمله الخ) ما المانع من كون المراد بقصده وحده أن يكون الغرض حمله دون غيره وحينئذ يتصور قصد حمله وحده مع الربط سم وهو ظاهر (قوله وحمله ومسه الخ) مقتضاه أن من الحروف القرآنية على أفرادها سائغ حيث يكون التفسير أكثر بصري عبارة المغني ظاهر كلام الاصحاب حيث كان التفسير أكثر لا يحرم مسه مطلقاً قال في المجموع لأنه ليس بمصحف أي ولا في معناه كما قاله شيخنا هو وخالف النهاية فقال العبرة في السكثرة وعدمه في المس بحالة موضعه وفي الحل بالجميع كما افاده الواو الدرر حمله الله تعالى وعبارة سم بعد نقل إفتاء الشباب الرمي المذكور وقضيته أن الورقة الواحدة مثلاً يحرم مسها إذا لم يكن تفسيرها أكثر وإن كان مجموع التفسير أكثر من المصحف بل وأنه يحرم مس أية تيمزة في ورقة وإن كان تفسير تلك الورقة أكثر من قرآنها وفي شرح الارشاد للشارح خلاف ذلك كله فراجع اهـ واعتماد الافتاء المذكور شيخنا عبارته والمنظور اليه جملة القرآن والتفسير في الحل واما في المش فان مس الجملة فكذلك ولا فالمنظور اليه موضع وضع يده مثلاً (قوله في نحو ثوب الخ) ويحل النوم فيه ولو مع الجنابة شيخنا ويجري (قوله وتفسير) مل وإن قصد حل القرآن وحده ظاهر إطلاقهم نعم شورى وفي الكردى مانصه قال الشارح في حاشية فتح الجواد ليس منه مصحف حشى من تفسير أو تفاسير وإن ملئت حواشيه واجنابه وما بين سطوره لأنه لا يسمى تفسيراً بوجه بل اسم المصحف باق له مع ذلك وغاية ما يقال له مصحف حشى هو في فتاوى الجمال الرمي أنه كالتفسير وفي الايعاب الحل وإن لم يسم كتاب تفسير أي قصد به القرآن وحده أو تميز بنحو حرة على الاصح وفي شرح الارشاد للشارح المراد فيما يظهر التفسير وما يتبعه بما يذكر معه ولو امتطرا دا وإن لم يكن له مناسبة به والكثرة من حيث الحروف لفظاً لا رسماً ومن حيث الجملة فتدحض إحدى الورقات من أحدها لا عبرة به اهـ وكذا في فتح الجواد والايحاب انتهى كلام الكردى (قوله أكثر منه) والورع عدم حمل تفسير الجلالين لأنه وإن كان زائداً بحر فينرباغفل الكاتب عن كتابة حرفين أو أكثر شيخنا (قوله مع السكراهة) كذا في المغني والنهاية (قوله لا أقل أو مساو) كذا في النهاية والمغني (قوله تميز القرآن الخ) عبارة المغني سواء تميزت الفاظه بلون أم لا اهـ (قوله لأنه المقصود الخ) أي دون القرآن حينئذ أي إذا كان التفسير أكثر من القرآن نهياً قد يتنافى ما مر عن الايعاب والشورى وقال المغني لأنه لعدم الاختلال بتعظيمه حينئذ اهـ وهو يناسب ذلك (قوله وفارق) أي استواء التفسير مع القرآن فخرم حمله ومسه حينئذ

(قوله تأتي فيها التفصيل المذكور) فيه نظر ويتجه التحريم مطلقاً فليتام مل (قوله لا يتصور الخ) ما المانع من كون المراد بقصده وحده أن يكون الغرض حمله دون غيره وحينئذ يتصور قصد حمله وحده مع الربط (قوله وتفسير أكثر) أي شيخنا الشباب الرمي بأن العبرة في المس بالمسوس في الحل بالمجموع اهـ وقضيته أن

متاع للخلاف في حرمة أيضاً أقل أو مساو تميز القرآن عنه أم لا لأنه المقصود حينئذ وفارق استواء المبرر مع غيره بتعليم القرآن

وهل العبرة هنا في الكثرة والقلّة بالحروف المملوطة او المرسومة كل محتمل والذي يتجه الثاني ويفرق بينه وبين ما يأتي في بدل القاطحة بان المدار  
ثم على القراءة وهي انما ترتبط باللفظ دون الرسم وهنا على المحمول وهو انما يرتبط بالحروف المكتوبة لتعدي في كل وينظر الاكثر ليكون غيره  
تابعه والى الثاني فيظهر أنه يعتبر (١٥٢) في القرآن رسمه بالنسبة لخط المصحف الامام وان خرج عن مصطلح علم الرسم لانه ورد له رسم

لا يقاس عليه فتعين اعتباره به وفي التفسير رسمه على قواعد علم الخط لانه لم يرد فيه شيء موجب الرجوع فيه للقواعد المقررة عند اهله ولوشك في كون التفسير اكثر او مساويا حل فيما يظهر لعدم تحقق المانع وهو الاستواء ومن ثم حل نظير ذلك في الضبة والحرير وجرى بعضهم في التحرير على الحرمة فقياسها هنا كذلك بل اولى ويجرى ذلك فيما لوشك اقصده الدراسة او التبرك ويفرق بين هذا وما قدمته فيما لم يقصده شيء بانه لم يرد ثم مقتضى الحل ولا حرمة تعين النظر للقرينة الدالة على انه من جنس ما يقصده تبرك او دراسة وهنا وجد احتمالان تعارضا فنظرنا لمقوى احدهما وهو اصل عدم الحرمة والمانع على الاول والاحتياط على الثاني فتأمله وبما قدرته في عطف تفسير اندفع جعله معطوفا على الضمير المحرور ثم اعترضه بانه ضعيف على ان التحقيق انه لا ضعف فيه (و) حمله ومسه في (دنانير) عليها سورة الاختلاص او غيرها لان القرآن لم يلفظ منه

استواء التحرير الخ اي فلم يحرم لبسه (قوله وهل العبرة) الى قوله ولوشك اقره عش (قوله والذي يتجه الثاني) اي اعتبار الحروف المرسومة أي خلافا لما في شرح الارشاد (قوله في كل) أي من التفسير والقرآن (قوله ليكون غيره) اي غير الاكثر تابعه اي للاكثر (قوله وعلى الثاني) اي الحروف المرسومة (قوله انه يعتبر) الى قوله لانه الخ جزم به شيخنا (قوله لخط المصحف الامام) وهو الذي كان يقرأ فيه سيدنا عثمان واتخذ لنفسه عش (قوله عند اهله) اي اهل الخط وائتمته وكتبه كقراءة ابن الحاجب في علم الخط (قوله حل فيما يظهر) خلافا للنهاية والمغنى والطبلاوي وسم وعش والشوبري وشيخنا (قوله او مساويا) الاولى أو غيره (قوله لعدم تحقق المانع) قد يعارض بأن الاصل في القرآن الحرمة حتى يتحقق المصحح سم (قوله بل اولى) اعتمده النهاية والمغنى كما س (قوله ويجرى ذلك) اي الظاهر والقياس كركدي (قوله فيما شك اقصده تبرك الخ) نقل الحلبي في حواشي المصحح الحل عند الشك عن الشارح وقره وفي المغنى ما يفيد الحرمة ونقلت عن الجمال الرملي ايضا وقال سم في حواشي المنهج الوجه التحريم لانه الاصل في المصحف وفاقا لشيخنا الطبلاوي وفي شرح المحرر للزيادي يؤخذ من العلة انه لوشك هل قصده الدراسة او التبرك انه يحرم تعظيما للقرآن كركدي (قوله بين هذا) أي الحل فيما لوشك اقصده الدراسة أو التبرك وقال الكركدي أي ما ذكر هنا من ان الظاهر الحل في الشك في مسارة التفسير وكثرته والشك في قصد الدراسة أو التبرك والقياس الحرمة اه (قوله وما قدمته) اي في شرح وما كتب لدرس قرآن الخ (قوله على الاول) هو قوله حل فيما يظهر وقوله على الثاني هو قوله فقياسها الخ كركدي (قوله وبما قدرته الخ) اي وبمقدري في المفيدة لعطف تفسير على امتعة لا على الضمير المحرور في حمله بده ان اعادة الجار (قوله بانه ضعيف) اي عند الجمهور (قوله على ان التحقيق الخ) أي الذي جرى عليه ابن مالك ومن تبعه قول الماتن (ودنانير) اي اودراهم كتب عليها قرآن وما في معناها ككتب الفقه والنوب المطر بزايات من القرآن والحيطان المنقوشة والطعام نهاية ومغنى (قوله عليها) الى قوله وفي معنى مع في النهاية والمغنى (قوله اه غيرها) اي غير سورة الاخلاص من القرآن (قوله اكل طعام الخ) اي وليس ثوب طر بذاك عش (قوله فيما لا ظهور للظرفية) الذي تقدم ان في بمعنى مع مطلقا فتأمل مع ما هنا نصري (قوله او ورقة منه) يغني عنه حل الاضافة في المتن على الجنس (قوله اطلاقه) يعني المجوز بصري عبارة الكركدي أي إطلاق المصنف في الاصح الآتي في قوله قلت الاصح الخ اه انظر المانع من حمله على ظاهره من رجوع الضمير للرافعي المانع (قوله المميز) الى قوله وبحث في النهاية والمغنى الا قوله مطلقا (قوله مطلقا) ظاهره ولو لحاجة التعلم اذا تأتى تعليمه سم وقال شيخنا يمنعه وليه ثلاثا بتهك الملم يكن ملاحظا له عبارة عش يؤخذ من العلة انه لو كان معه من يمنعه من انتهاكه لم يحرم اه وعبارة الكركدي قال في الايعاب نعم يتجه حل تمكين غير المميز منه لحاجة تعلمه اذا كان بحضرة نحو الولي للأمن من أنه ياتيه كحيث قال في المجموع قال القاضى ولا يمكن الصبيان من محو الألواح بالاقذار ومنه يؤخذ انهم يمنعون ايضا من محوها بالصاق وبه صرح ابن العباد اه وفي القليوبي على المحلى يجوز مالا يشعر باهانة كاصفاق بالبرح لمحيرة لانه اعانة اه وفي فتاوى الجمال الرملي جواز ذلك حيث قصده الورقة لو احدى ملامح يحرم مسها اذا لم يكن تفسيرها اكثر وإن كان مجموع التفسير اكثر من المصحف بل واه يحرم مس اية متميزة في ورقة وإن كان تفسير تلك الورقة اكثر من قرآنه وفي شرح الارشاد للشارح خلاف ذلك كما فرجه (قوله لعدم تحقق المانع) قد يعارض بأن الاصل في القرآن الحرمة حتى يتحقق المصحح (قوله ومن ثم حل) يمكن بناء على هذا الحكم التحريم في المصحف والفرق ظاهر (قوله وان الصبي المحدث

لما رضع له من الدراسة والخط لم يحرم عليه أحكامه لئلا يحل اكل طعام وهدم جدار نقش عليه ما وفي معنى مع فيما لا ظهور للظرفية الاعانة فيه كما قدمت الاشارة اليه (لا) حل (قالب ورقة) أو ورقة منه (يعود) مثلا من جانب إلى آخر ولو قائمة كاستمالة اطلاقه (في الاصح) لا تنقله بفعله فصار كأنه حامله (و) الاصح (أن الصبي) المميز لئلا يجوز تمكين غيره منه مطلقا لانه قد يتهك (المحدث) حدثا أصغر أو أكبر



الاعانة على نحو الكتابة وفي فتاوى الشارح يحرم مس المصحف بأصبع عليه ريق لإذ يحرم إيصال شيء من البصاق الى شيء من اجزاء المصحف ويسن منع الصبي مس المصحف للتعلم خروجاً من خلاف من منعه منه اهـ (قوله منع الجنب الخ) اي منع الصبي الجنب قراءة القرآن بصري (قوله وليس كذلك) اي وكذا البحث الاول قال الكردي افقي النووي يحمل قراءة الصبي ومكثه في المسجد مع الجنابة اهـ (قوله على انه) اي المس (قوله فلا قياس) اي لمنع الصبي الجنب من قراءة القرآن على منعه من مسه (قوله لا يمنع من مسه وحله الخ) اي لا يجب منعه من ذلك بل يستحب ذلك مغنى وتقدم عن فتاوى الشارح مثله وقال سم قضية كلام شرح المنهج جواز المنع وهو قريب لان غاية الحاجة ومشقة الاستمرار على الطهارة ان تبيح التمسكين من هذا الامر المحظور واما انه توجب وتحرّم المنع فبعد ويحتمل انه يلزمه تمكينه ويحرم منعه كما تصلح له عبارة المصنف وقديته ان كانت مصلحة الصبي في التمسكين ثم رايت بخطي في مسودة شرحي شجاع انه ليس للولي والمعلم منعه من مسه وحله مع الحدث ثم رايت العباب جزم بتدب المنع تبعاً لبعضهم وكذا في شرح الروض وقوله وقد يتجه الخ لعله هو الاقرب (قوله من مسه) الى قوله ثم في النهاية والمغنى (قوله من مسه وحله) لاني المصحف ولا في اللوح نهاية ومعنى ولا في نحوهما من كل ما كتب عليه قرآن لدرسه ولا فرق بين الذكر والافقي شيخنا (قوله عند حاجة تعلمه الخ) وليس منها حمل العبد الصغير مصحفاً لسيده الصغير معه الى المكتتب لان العبد ليس بتعلم وفاقاً لذلك لما مشى عليه الطبلاوي والجمال الرملي سم على المنهج اهـ كردي (قوله عند حاجة تعلمه ودرسه) اي بخلاف تمكينه من الصلاة والطواف ونحوهما مع الحدث نعم نظير المسئلة ما اذا قرأ للتعبد لا للدراسة بان كان حافظاً او كان يتعاطى مقدار الا يحصل به الحفظ في العادة وفي الرافي ما يقتضي التحريم فتفطن لذلك فانه مهم كذا في خط ابن قاسم الغزي شارح المنهاج وفي سم على حج مانصه والوجه انه لا يمنع من حمله ومسه للقراءة فيه نظراً وان كان حافظاً عن ظهر قلب اذا قاده القراءة فيه نظر فائدة ما في مقصوده كالاستظهار في حفظه وتقويته حتى بعد فراغ مدة حفظه اذا اثر ذلك في ترسيخ حفظه انتهى وقديقال لا تنافي لا مكان حمل ما في الرافي على إرادة التعبّد المحض وما نقله سم على ما اذا تعلق بقراءته فيه غرض يعود الى الحفظ كما اشعر به قوله كالاستظهار الخ (قائدة) وقع السؤال في الدرس عمالو جعل المصحف في خرج او غيره وركب عليه هل يجوز ام لا فاجبت عنه بان الظاهر انه ان كان على وجه يعد ازاراً به كان وضعه تحته يئنه وبين البرذعة او كان ملاقياً لا على الخرج مثلاً من غير حائل بين المصحف وبين الخرج وعد ذلك ازاراً له ككون الفخذ صار موضوعاً عليه حرم وإلا فلا فتنبه له فانه يقع كثيراً ووقع السؤال عمالو اضطر الى ما كول وكان لا يصل اليه إلا بشيء يضعه تحت رجله وليس عنده إلا المصحف فهل يجوز وضعه تحت رجله في هذه الحالة ام لا فاجبت عنه بان الظاهر الجواز فان حفظ الروح مقدم ولو من غير الادعى على غيره ومن ثم لو اشرفت سفينة فيها مصحف وحيوان على الفرق واحتيج الى إلقاء احدهما لتخليص السفينة الى المصحف حفظاً للروح الذي في السفينة لا يقال وضع المصحف على هذه الحالة امتحان لانا نقول كونه إنما فعل ذلك للضرورة مانع عن كونه امتحاناً الا ترى انه يجوز

لا يمنع) عبر في المنهج بقوله ولا يجب منع صبي عيز ثم قال في شرحه والتصريح بعدم الوجوب وبالمميز من زيادتي اهـ وقضيته جواز المنع اي منع الولي وهو قريب لان غاية الحاجة ومشقة الاستمرار على الطهارة ان تبيح التمسكين من هذا الامر المحظور واما انها توجب وتحرّم المنع فبعد والاصل ان المحظور يباح عند الحاجة او الضرورة ولا يجب عند ذلك ولان في حمله على الطهارة مصلحة له ليعتاد ذلك فلا يتركه ان شاء الله تعالى اذا بلغ ويحتمل ان يلزمه تمكينه ويحرم منعه كما يصلح له عبارة المصنف وقديته ان كانت مصلحة الصبي في التمسكين ثم رايت بخطي في مسودة شرحي لاني شجاع انه يسن للولي والمعلم منعه من مسه وحله مع الحدث ثم رايت العباب جزم بتدب المنع تبعاً لبعضهم وكذا في شرح الروض والوجه انه لا يمنع من حمله ومسه للقراءة فيه نظراً وان كان حافظاً عن ظهر قلب اذا قاده القراءة فيه نظر فائدة ما في مقصوده كالاستظهار في حفظه وتقويته حتى بعد فراغ مدة حفظه اذا اثر ذلك في ترسيخ حفظه وقوله المميز المتبادر إرادة التميز الشرعي فلا

وبحث منع الجنب القرآن  
وانه يحرم على وليه  
تمكينه منه إنما يتأتى على  
بحث منع الجنب هنا من  
المس وليس كذلك على  
انه أكد لحرمته على  
المحدث بخلاف القراءة  
فلا قياس (لا يمنع) من  
مسه وحله عند حاجة  
تعليمه ودرسه ووسيلتهما

كعله للكتب والأتان  
به للعلم ليعلم منه فيما يظهر  
وذلك لمشقة دوام طهره  
ثم رأيت ابن العباد قال  
يجوز تمكينه من حمله  
للدراسته والتبرك ونقله إلى  
محل آخر وإن هذا هو  
صريح كلامهم اعتباراً بما  
من شأنه أن يحتاج إليه  
انتهى وفي عمومته نظير  
كتخصيص السنوي  
ومن تبعه بالحل للدراسة  
قالوا وجه ما ذكرته (قلت  
الأصح حل قلب ورقة)  
مطلقاً (بعود) أو نحوه  
(وبه قطع العراقيون والله  
أعلم) لأنه ليس بحمل ولا  
في معناه ومن ثم لو انفصلت  
الورقة على العود حرم  
اتفاقاً كما هو ظاهر لأنه  
حمل كما لو لف كنه على يده  
وقلبها ورقة منه وإن لم  
تنفصل ويحرم مسه ككل  
إسم معظم بمنجس بغير  
مغفوعه وجزم بعضهم  
بأنه لا فرق تعظيماً ولو طه  
شيء نقش به ويفرق بينه  
وبين كراهة لبس ما كتب  
عليه المستلزم لجلوسه عليه  
المساوى لو طه بانالوسلنا  
هذا الاستلزام والمساواة  
أمكننا أن نقول وطؤه فيه  
إهانة له قصداً ولا كذلك  
لبسه ويغتفر في الشيء تابعا  
مالم لا يغتفر فيه مقصودا

السجود للصنم والتصور بصورة المشركين عند الخوف على الروح بل قد يقال إنه ان توقف افتقار وجهه على  
ذلك رجب وضعه حيثئذ ويحتمل أنه لو وجد القوت بيد كافر ولم يصل إليه إلا بدفع المصحف له جاز له الدفع  
لكن ينبغي له تقديم المية ولو مغلظة أن وجدها على دفعه لكافر عرش وقوله ويحتمل الخ أي احتمالاً لا راجعاً  
وقوله على دفعه الخ ينبغي وعلى وضع المصحف تحت رجليه (قوله للكتب الخ) ينبغي وعن المكتب إلى البيت  
(قوله والتبرك) الوجه خلافه سم (قوله ونقله) بالجر عطفاً على جملة الخ (قوله ونقله إلى محل آخر) وقضية  
كلامهم أن محل ذلك في المحل المتعلق بالدراسة فإن لم يكن لغرض أو كان لغرض آخر منع منه جزم ما مغنى ونهاية  
(قوله ما ذكرته) أي من جواز التمكين للدراسة ووسيلتها وعدمه لغيرهما (قوله مطلقاً) أي سواء كانت  
الورقة قائمة فصفحة بنحوه أو دالم تكن كذلك نهاية (قوله أو نحوه) أي كالمقتل كنه وقلب به مغنى (قوله  
لأنه) إلى قوله وجزم في المغنى (قوله ليس بحمل الخ) أي ولا من نهاية ومغنى (قوله ويحرم مسه الخ) ويحرم  
كتب القرآن أو شيء من أسمائه تعالى بنجس وعلى نجس ومسه به إذا كان غير مغفوعه كافى المجموع  
لا بظاهر من متنجس ويحرم السفر به إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه في أيديهم ويستحب كتبه وإيضاحه  
ونقطه وشكله ويجوز كتب البتين ونحوهما اللهم في أثناء كتاب ويمنع الكافر من مسه لسماعه ويحرم تعليمه  
وتعلمه إن كان معانداً أو غير المعاند إن رجم إسلامه جاز تعليمه وإلا فلا وتكره القراءة بفم متنجس ويجوز  
بلا كراهة بجمام وطريق أن لم يلمسه عنها ولا كرهت اقناع قال البجيرمي قوله ويحرم كتب القرآن الخ وكذلك  
كتابة الفقه والحديث فيما يظهر قوله لا بظاهر الخ أي لا يحرم مسه بعضو طاهر من بدن متنجس لكنه يكره  
فاذا تنجس كفه إلا أصبعاً منه فمس بهذا الأصبع المصحف وهو طاهر من الحدث جاز وقوله ونقطه الخ أي  
صيانة له من اللعن والتعريف ويجوز كتابة القرآن بغير العربية بخلاف قراءته بغير العربية فممنوع وفي  
عرش عن سم على حج (فرع) أفق شيخنا مر بجواز كتابة القرآن بالقلم الهندى وقياسه جوازه بنحو  
التركي أيضاً (فرع) آخر الوجه جواز تقطيع حروف القرآن في القراءة في التعليم للحاجة إلى ذلك انتهى  
وقوله وتكره القراءة بفم متنجس وكذا في حال خروج الرجب لا مع نحو مس أو لمس لأنه غير مستقدر عادة وقوله  
ولا كرهت هذا شامل لما يفعله السائل في الطريق وعلى الاعتبار ففيها التفصيل المذكور فإن انتهى عنها  
كرهت وإلا فلا كراهة إذ ليس القصد إهانة القرآن وإلا حرم بل ربما كان كفراً أه كلام البجيرمي قال  
شيخنا وكذلك تكره قراءة العلم بفم متنجس أه (قوله ككل إسم معظم) يشمل إسم الأنبياء و (قوله بغير  
مغفوعه) قضية التقييد به أنه يجوز المس بموضع المغفوعه سم ويأتى ما فيه (قوله بأنه لا فرق) أي بين  
المغفوعه وغيره عبارة البجيرمي على المنهج قوله ومسه بعضو نجس وفي حاشية شرح الروض ولو بمغفوعه  
عرش وقال سم بغير مغفوعه وعبارة الحلبي أي ولو بمغفوعه حيث كان عيناً لا أثراً ويحتمل الأخذ  
بالإطلاق ثم رأيت في شرح الارشاد الصغير ومسه بعضو متنجس برطب مطلقاً وبحاف غير مغفوعه أه  
(قوله وطه شيء الخ) أي يحرم المشى على فراش أو خشب أي متلأنقش عليه شيء من القرآن شيخنا زاد المغنى  
أو من أسمائه تعالى أه (قوله ووضع نحو درهم الخ) عبارة النهاية ولا يجوز جعل نحو ذهب في كاغد كتب  
عليه بسم الله الرحمن الرحيم أه قال عرش أي أو غيرها من كل معظم كذا كره ابن حجج في باب الاستنجاء ومن  
المعظم ما يقع في المكاتب ونحوها مما فيه إسم الله واسم رسوله مثلاً فيحرم أهاته بنحو وضع دراهم فيه أه  
(قوله وجملة وقاية الخ) هذا قد يفيد حرمة جعل ما فيه إسم النبي صلى الله عليه وسلم وقاية ولو لما فيه قرآن بناء

اعتبار بغيره (قوله والتبرك) الوجه خلافه (قوله مطلقاً) ظاهره ولو لحاجة التعلم إذا تأنى تعليمه وهذا ظاهر  
كلامهم وقضية التعليل بخشبة الإتهام امتناعه وإن وصاه الولي فليتأمل (قوله ككل إسم معظم) شمل اسم  
الأنبياء وقوله بمنجس الخ عبارة شرح الروض فلو كان على بعض بدن المتطهر نجاسة غير مغفوعه عنها فمس  
المصحف بموضعها حرم أو بغيره فلا قال المتولى لكن يكره قال في المجموع وفيه نظير التقييد بغير المغفوعه عنها  
ذكره في المجموع أه وقضية أنه على التقييد بجوز المس بموضع المغفوعه عنها (قوله وجعله وقاية) هذا يفيد

على أن قوله السابق ككل اسم معظم ملاحظ في هذه المعطوفات أيضا فليحذر سم (قوله) ثم رأيت بعضهم بحث حل هذا) افتى به شيخنا الشهاب الرملي فقال يجوز وضع كراس العلم في ورقة كتب فيها القرآن انتهى وظاهر أن محله إذا لم يقصد امتنانه أو أنه يصيبها الوسخ لا الكراس ولا الإحرام بل قد يكفر اه سم عبارة النهاية ولو جعل نحو كراس في وقاية من ورق كتب عليها نحو البسمة لم يحرم كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى لعدم الامتنان ولو أخذ فالأمن المصحف جاز مع الكرامة قال ع ش ينبغي أن المراد بنحو البسمة ما يقصده التبرك عادة أما أوراق المصحف فينبغي حرمة جعلها وقاية لما فيه من الاهانة لكن في سم نقلا عن والد الشارح جواز فليحذر اه (قوله) وتبريقه) أي تمزيق الورق المكتوب فيه شيء من القرآن ونحوه شيخنا (قوله) وترك رفعه الخ) المراد منه أنه إذا رأى ورقة مطروحة على الأرض حرم عليه تركها بقرينة قوله بعد وينبغي الخ وليس المراد كما هو ظاهر أنه يحرم عليه وضع المصحف على الأرض والقراءة فيه ع ش و (قوله) ورقة الخ) أي فيها شيء من نحو القرآن (قوله) وينبغي أن لا يجعله الخ) وطريقه أن يغسله بالماء أو يحرقه بالنار صيانة لاسم الله تعالى عن تعرضه للامتنان شرح الروض وانظر هل المراد بالانبياء هنا الندب أو الوجوب والاقرب الأول (قوله) وبلغ الخ) كذا في النهاية والمغني (قوله) ما كتب الخ) عبارة النهاية والمغني قرطاس فيه اسم الله تعالى اه قال ع ش أي أو اسم معظم كاسماء الانبياء حيث دلت قرينة على إرادتهم عند الاشتراك فيه اه (قوله) ومدالرجل) عبارة البجيرمي وفي النهاية ويحرم مدالرجل إلى جهة المصحف ووضعته تحت يد كافر ومثله التمام وإن كانوا يعظمونها ويشن القيام له وتقبيله ويحرم مسه بالسن والظفر أيضا حاله الحدث بخلاف اليد المتخذة من الذهب أو الفضة وعبارة الرحمان فخرجت التيممة ولولا كفر نعم في سم ما يقتضى منعها له وعبارة به ويحرم تلمسك ما فيه قرآن وينبغي المنع من التيممة لأنها لا تنقص عن آثار السلف اه قال ابن حجب ولو جعله مروحة لم يحرم لقلة الامتنان اه ولو قيل بالحرمة لم يبعد اه كلام البجيرمي (قوله) للمحدث الخ) ومثله الجنب حيث لا مس ولا حمل كردى (قوله) ويسن القيام له) ينبغي وتفسير حيث حرم مسه وحمله مر اه سم ويأتى عن البصري ما يفيد أن قوله حيث الخ ليس بقيد قال البجيرمي واستدل السبكي على جواز تقبيل المصحف بالقياس على تقبيل الحجر الأسود ويد العالم والصالح والوالد إذ من المعلوم أنه أفضل منهم اه (قوله) وكأنه لعليه بعدم تبديلها) قد يقال لا حاجة إليه للعلم بأن فيها غير مبدل قطعاً ووجوده مبدل معه بفرض تسليمه لا بمنع حرمة فيما يظهر ويؤخذ منه بالأولى ندب القيام للتفسير طلقاً أي قل أو أكثر نظراً لوجود القرآن في ضمنه بل لو قيل بتدبيره لكتاب مشتمل على نحو أية لم يكن بعيداً ولم أر نقلاً في جميع ذلك ثم رأيت ما نقلوه عن المتولى وأقروه من أنه يكره للمحدث مس نحو التوراة إذا ظن أن به غير مبدل اه وقول ابن شعبة أنه لم يبدل جميع ما فهمهما ففهمهما كلام الله وهو محترم اه وكل منهما يؤيد ما ذكرناه أولاً بصري (قوله) ويكره) إلى قوله ومنه في النهاية وإلى قوله والغسل في المغني (قوله) ما كتب الخ) أي من الخشب نهاية ومغني أي مثلاً فالورق كذلك فليوى (قوله) إلا لغرض نحو صيانة) أي فلا يكره بل قد يجب إذا تعين طريقاً لصونه وينبغي أن يأتى مثل ذلك في جلد المصحف أيضاً ع ش (قوله) والغسل أولى منه) أي إذا تيسر ولم يخش وقوع الغسالة على الأرض وإلا فالتحريق أولى بجيرمي عبارة البصري قال الشيخ عز الدين وطريقه أن يغسله بالماء أو يحرقه بالنار قال بعضهم أن الأحراق أولى لأن الغسالة قد تقع على الأرض انتهى ابن شعبة اه

حرمة جعل ما فيه اسم النبي ﷺ وقاية ولو لما فيه قرآن بناء على أن قوله سابقاً ككل اسم معظم ملاحظ في هذه المعطوفات أيضاً فليحذر وقوله ثم رأيت بعضهم بحث حل هذا الخ افتى به شيخنا الشهاب الرملي فقال يجوز وضع كراس العلم في ورقة كتب فيها القرآن انتهى وظاهر أن محله إذا لم يقصد امتنانه أو أنه يصيبها الوسخ لا الكراس ولا الإحرام بل قد يكفر (قوله) لوال صورته) قد يؤخذ من هذا أنه لو محاحو اللوح الذي فيه القرآن بما جاز القاء ذلك الماء على النجاسة فليتأمل فإنه يحتمل الفرق احتمالاً في غاية القوة ومنه أن إلقاءه هنا على النجاسة قصدى (قوله) ويسن القيام له) ينبغي وتفسير حيث حرم مسه وحمله مر (قوله)

ثم رأيت بعضهم بحث حل هذا وليس كازعم وتمزيقه عبثاً لأنه ازراء به وترك رفعه عن الأرض وينبغي أن لا يجعله في شق لأنه قد يسقط فيمتنن وبلغ ما كتب عليه بخلاف أكله لزال صورته قبل ملاقاته للمعدة ولا تضر ملاقاته للريق لأنه مادام بمعدة غير مستقدر ومن ثم جاز مصه من الخليلة كما يأتى في الإطعمة قال الزركشى ومدالرجل للمصحف والمحدث كتبه بلا مس ويسن القيام له كالعلم بل أولى وصح أنه صلى الله عليه وسلم قام للتوراة وكأنه لعليه بعدم تبديلها ويكره حرق ما كتب عليه إلا لغرض نحو صيانة ومنه تحريق عثمان رضى الله عنه للمصاحف والغسل أولى منه على الأوجه

بل كلام الشيخين في السير صريح في حرمة (١٥٦) الحرق إلا أن يحمل على أنه من حيث كونه اضاعة للبال فان قلت مران خوف الحرق

موجب للحمل مع الحدث وللتوسد وهذا مقتضى حرمة الحرق مطلقا قلت ذلك مفروض في مصحف وهذا في مكتوب لغير دراسة أو لها وبه نحو بلى عما يتصور معه قصد نحو الصيانة أو ما للنظر لا ضاعة المال فأمر عام لا يختص بهذا على أنها تجوز لغرض مقصود ولا يكره شرب محوه وإن بحث ابن عبد السلام حرمة (ومن تيقن طهراً أو حدثاً وشك) أي تردد باستواء أو رجحان (في ضده) أطرأ عليه أم لا (عمل ييقنه) باعتبار الاستصحاب فلا ينافي اجتماع الشك معه وذلك لنهي صلى الله عليه وسلم الشاك في الحدث عن أن يخرج من المسجد إلا أن يسمع صوتاً أو يجدر بما روي وجهه يجب الوضوء وحينئذ فالقياس ندبه لكن يشكل عليه النهي في الحديث إلا أن يقال المراد منه النهي عن أخذ بشك يؤدي إلى وسوسة وتشكك غالب وزعم الرافعي ومن تبعه أنه يعمل بظن الطهر بعد يقين الحدث مؤول أو وهم ورفع يقين الطهر بنحو النوم ويقين الحدث بالماء المظنون طهره لا يرد أن على القاعدة

(قوله بل كلام الشيخين الخ) اضراب عن الخلاف المذكور بقوله على الأوجه (قوله إلا أن يحمل الخ) أي كلام الشيخين (قوله مطلقاً) أي قصد به نحو الصيانة أو لا (قوله ذاك) أي ما مر (قوله مفروض في مصحف) هذا يقتضي حرمة حرق المصحف أي لغير غرض سم (قوله وهذا) أي قوله ويكره حرق الخ (قوله في مكتوب الخ) قد يقال أو ذاك بدون غرض وهذا الغرض معتبر كافي قصة سيدنا عثمان رضي الله تعالى عنه سم (قوله بهذا) أي باحراق القرآن (قوله ولا يكره شرب محوه الخ) أي نحو ما كتب عليه شيء من القرآن وشربه نهاية ومعنى قال ع ش توقف سم على حج في جواز صبه على نجاسة أقول وينبغي الجواز ولو قصداً لأنه لما بحيث جرو فها ولم يبق لها أثر لم يكن في صبه على النجاسة اهانة وعبارة الشارح مر في الفتاوى الأولى غسله وصب ماء غسلته في محل طاهره (قوله وإن بحث الخ) (قوائد) يكره كتب القرآن على حائط وسقف ولو لمسجد وثياب وطعام ونحو ذلك ويندب للقارئ التعوذ للقراءة واستقبال القبلة والتدبر والتخشع والترتيل والبكاء عند القراءة فان لم يقدر على البكاء فليتبأك والا فضل قراءة ته نظر في المصحف إلا أن زاد خشوعه في القراءة عن ظهر قلب فتكون أفضل في حقه ويندب ختمه أول النهار أو الليل وأن يكون يوم الجمعة أو ليلتها ويسن الدعاء عقبه وحضوره والشروع في ختمه أخرى بعده ويتأكد صوم يوم ختمه وكثرة تلاوته وهو في الصلاة لمنزلة أفضل منه خارجاً ونسيانه أو شيء منته كبيرة ويسن أن يقول أنسيت كذا لأنسيت ويحرم تفسير القرآن والحديث بلا علم شيخنا وخطيب (قوله أي تردد) إلى قوله وفي وجهه في النهاية والمغنى قول المتن (عمل ييقنه) يجوز أن يكون التقدير علماً بمقتضى يقينه السابق سم عبارة ع ش أي جازله العمل به ومع ذلك يسن له الوضوء اه (قوله باعتبار الاستصحاب) أي فالمغنى باستصحاب يقينه (قوله فلا ينافي اجتماع الخ) الاجتماع غير متصور سم عبارة المغنى فن ظن الضد لا يعمل به بظنه لأن ظن استصحاب اليقين أقوى منه فعلم بذلك أن المراد باليقين استصحابه وإلا فاليقين لا يجامع معه شك اه (قوله من المسجد) أي الصلاة ع ش (قوله فالقياس ندبه) ظاهر إطلاقه ولو في داخل الصلاة فيندب أن يخرج منها ويتوضأ كما مر عن الإيعاب عند قول الشارح ويسن الوضوء من كل ما قيل أنه ناقض (قوله يشكل عليه) أي على الندب (قوله إلا أن يقال المراد الخ) أرى يقال لم يرد حقيقة النهي بل الإعلام بأنه لا يلزمه إلا خذ بهذا الشك سم (قوله مؤول الخ) بان مراده أن الماء المظنون طهارته بالاجتهاد مثلاً يرفع يقين الحدث وحمله على هذا وإن كان بعيداً أولى من حمله على أن ظن الطهر يرفع يقين الحدث الذي حمله عليه ابن الرفعة وغيره وقال لم أره لغير الرافعي واسقطه المصنف من الروضة وقال النشائي أنه معدود من أوامره ومعنى وزاد النهاية تأويل آخر اجتمع (قوله ورفع يقين الخ) جواب سؤال وارد على المتن (قوله بنحو النوم) أي والحال أن الحدث فيه مظنون بصرى (قوله ويقين الحدث الخ) عطف على يقين الطهر (قوله بالمظنون الخ) أي بالاجتهاد متلا مغنى (قوله على القاعدة) أي السابقة في المتن قال للعبد الذكرى (قوله بتفصيله) أي الآتي اتفاقاً في الشارح (قوله المطوى الخ) أي في المتن (قوله فان كان قبلهما) إلى قوله ولا أثر في النهاية إلا قوله مطلقاً وقوله ولو علم إلى فان لم يعلم وقوله بكل حال إلى قوله وعده في المغنى إلا قوله بكل حال الأول (قوله مطلقاً)

من حيث كونه اضاعة للبال قضية هذا أن الغسل كذلك (قوله قلت ذاك مفروض في مصحف) هذا يقتضي حرمة حرق المصحف أي لغير غرض وقوله وهذا في مكتوب لغير دراسة الخ قد يشكل على هذا الصنيع أنه جعل من هذا حرق المصحف حيث قال ومنه تحريق عثمان الخ (قوله وهذا في مكتوب الخ) قد يقال أن ذاك بدون غرض وهذا الغرض يعتبر كافي قصة عثمان رضي الله عنه (قوله عمل ييقنه) يجوز أن يكون التقدير عمل بمقتضى يقينه السابق وقوله باعتبار الاستصحاب أي فالمغنى باستصحاب يقينه وقوله فلا ينافي اجتماع الخ الاجتماع غير متصور (قوله إلا أن يقال المراد الخ) أي أو يقال لم يرد حقيقة النهي بل الإعلام بأنه لا يلزمه

لأنهما مما حمل فيه الظن كاليقين وكذا ما ذكره بقولهم (فلا تيقنهما) بان وجدانه بعد الشمس مثلاً (وجعل السابق) منهما (فقد ما قبلهما) ياخذ به بتفصيله المطوى اختصاراً (في الأصح) فان كان قبلهما محدثاً فهو الآن متطهر مطلقاً

لثيقته الطهر وشك في تأخر الحدث عنه والاصل عدم تأخره أو متطهراً فان احتمل وقوع تجديد منه فهو الآن محدث لتيقن رفع الحدث لأحد طهره مع الشك في تأخر الطهر الآخر عنه والاصل عدم تأخره وقرينة احتمال التجديد تويده وإن لم يحتمل فهو متطهر لأن الظاهر تأخر طهره الثاني عن حدثه ولو علم قبلها طهارة وحدثا وجهل أسبقهما نظر لما قبل قبلها وهكذا ثم أخذ بالصدف الأولات وبالمثل في الاشقاق بعد اعتبار احتمال وقوع التجديد وعدمه كما بينته بما فيه في شرح العباب فان لم يعلم ما قبلها لزمه الوضوء بكل حال حيث احتمل وقوع تجديد منه لتعارض الاحتمالين بلا مرجح بخلاف من لم يحتمل وقوع تجديد منه فانه يأخذ بالطهر بكل حال فلا أثر لتذكره وعدمه

(فصل في آداب قاضي الحاجة ثم الاستنجاء) (يقدم) ندبا (داخل الخلاء) ولو للحاجة أخرى وكذا في أكثر الآداب الآتية وعبر به كالحارج

أي اعتاد تجديد الطهارة أم لا معنى (قوله لتيقنه الطهر الخ) قديما رضى بأنه تيقن الحدث وشك في تأخر الطهر والاصل عدمه ويحجب بتيقن رفع الطهارة أحد الحدثين فقوى اعتبارها سم (قوله فان احتمل وقوع تجديد الخ) أي بان اعتاد تجديد الطهارة وإن لم تطرد عادته معنى زاد النهاية وتثبت عادة التجديد ولو مرة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله لاحدا الخ) متعلق بالرفع المضاف إلى فاعله (قوله الآخر) بكسر الخاء (قوله عنه) أي رفع الحدث متعلق بالتأخر (قوله عدم تأخره) أي الطهر الآخر (قوله تويده) أي عدم تأخره خبر وقرينة الخ (قوله وإن لم يحتمل) أي بأن لم يعتد التجديد معنى ونهاية (قوله لما قبل قبلها) الأولى الاخصر حذف قبل كافي للمغنى وغيره (قوله ثم أخذ بالصدف في الأولات الخ) توضيح ذلك ان يقال تيقن طهرا وحدها بعد الشمس مثلا وجهل أسبقهما وتيقنهما قبل الفجر كذلك وتيقنهما قبل العشاء كذلك فهذه ثلاث مراتب اولها ما قبل العشاء لانها اول مراتب الشك وما قبل الفجر هو المرتبة الثانية وما بعد الشمس هو المرتبة الثالثة فينظر إلى ما قبل العشاء كقبل المغرب فان علم انه كان إذ ذاك محدثا فهو الآن قبل العشاء متطهرا أو متطهرا فهو الآن محدث إن اعتاد التجديد وإلا فتطهر ثم ينقل الكلام إلى المرتبة الثانية وهي ما قبل الفجر فان كان حكمه عليه قبل العشاء بالحدث فهو الآن متطهر إلى آخر ما سبق ثم ينقل الكلام إلى ما بعد الشمس مثل ما سبق فقول المحشى أي الزيادة يأخذ في الوتر بالصدف وفي الشفع بالمثل مراده الضد والمثل بالنظر لما قبل أول مراتب الشك وهو المتيقن لا بالنظر لما قبل آخرها والوتر أول مراتب الشك كقبل العشاء والتميقن حاله قبل المغرب والشفع ثاني المراتب وهو قبل الفجر وحاله بعد الشمس وتر لانها ثلاثة وهكذا على سلوك طريق الترتي كما يؤخذ من عش على مر اه فحفي إذا تأملت ذلك تجد كل واحدة من المراتب ضد ما قبلها فاذا كان قبل أول المراتب محدثا فهو في المرتبة الأولى متطهر وإذا حكمنا عليه بالنظر فهو في الثانية محدث إن اعتاد التجديد فان لم يعتده فهو متطهر ايضا وإذا حكمنا عليه بالحدث في الثانية فهو في الثالثة متطهر وإذا حكمنا عليه بالنظر ففي الثالثة محدث إن اعتاد التجديد فان لم يعتده فهو متطهر وهكذا في جميع المراتب بجري (قوله فان لم يعلم الخ) محترز قيد ملحوظ فيما سبق تقديره فضعف ما قبلها يأخذ به إن علمه بجري (قوله ما قبلها) أي اصلا ولو بمراتب (قوله بكل حال) لم يظهر أم راد به ولم يذكره هنا شيخ الاسلام ولا النهاية والمغنى وقول الكردى أي سواء علم ما قبل ما قبلها أم لا اه ظاهر السقوط لان قول الشارح فان لم يعلم ما قبلها المراد به العموم والاستغراق كما سر (قوله لتعارض الاحتمالين) أي الحدث والطهر بجري (قوله بخلاف من لم يحتمل الخ) عبارة المغنى امامن يعتاد التجديد نياخذ الطهارة طلقا كما مر اه (قوله بكل حال) أي علم ما قبلها أم لا ثم الأولى إسقاطه لان الكلام مع عدم التذكر (فصل في آداب قاضي الحاجة) والآداب بالمجمع أدب والمراد به هنا المطلوب شرعا فيستعمل المستحب والواجب ع ش (قوله ندبا) كذا في المغنى وقال أعلم ان جميع ما مر ذكره في هذا الفصل من الآداب محمول على الاستحباب إلا الاستقبال والاستدبار اه قال الرشيدى قوله إلا الاستقبال والاستدبار يعني ما يتعلق بهما إذا لا بد لهما من تركها إذ هما إما حرامان أو مكروهان أو خلاف الأولى أو مباحان كما يأتي اه (قوله ثم الاستنجاء) أي آداب الاستنجاء بمعنى الإزالة قال الهامية يعبر عنه بالاستنجاء بالاستطانة وبالأستجار والأولان يعلمان الماء والحجر والثالث يختص بالحجر اه (قوله ولو للحاجة أخرى) كوضع متاع أو أخذه ع ش (قوله وكذا في أكثر الآداب) يخرج بقيدا لا كثر نحو اعتاد اليسار جالسا واستقبال القبلة واستدبارها ومن لا كثر ان لا يحمل ذكر الله و (قوله للغالب) أي فلا مفهوم له سم (قوله والمراد) إلى قوله وفيها دهليز في النهاية والمغنى ثم قال لا قياس ما تقدم انه يقدم البين في الموضع الذي اختاره للصلاة

الآخذ بهذا الشك (قوله لتيقنه الطهر الخ) قد يعارض بأنه تيقن الحدث وشك في تأخر الطهر والاصل عدمه ويحجب بتيقن رفع الطهارة أحد الحدثين فقوى اعتبارها (فصل) (قوله في أكثر) يخرج بقيدا كثر نحو اعتاد اليسار جالسا واستقبال القبلة واستدبارها ومن

الحاجة ولو بصحرا أو التعيين فيها لغير المعد بالقصد لصيرورته به مستقذرا كالحلاء الجديد وقيما له دهلين طويل يقدمها عند بابه ووصوله لمحل جلوسه وأصل الحلاء بالمند المحل الخالي ثم خص بما تقضى فيه الحاجة قيل وهو اسم شيطان فيه لحديث يدل له (يساره) أو بدلها ككل مستقذر من نحو سوق ومحل قدر ومعصية كالصاغة فيحرم دخولها على ما أطلقه غير واحد لكن قيده المصنف في فتاويه بما إذا علم أن فيها أي حال دخوله كما هو ظاهر معصية كرها ولم تكن له حاجة في الدخول ومنه يؤخذ أن محل حرمة دخول كل محل به معصية كالزينة ما لم يحتاج لدخوله أي بأن يتوقف قضاء ما يتأثر بفقدته تأثر آله وقع عرفا على دخول محلها وذلك لأنها المستقذرة (و) يقدم (الخارج يمينه) كالدخول للمسجد لأنها لغير المستقذرة ومن ثم كان الأوجه فيما لا تكرر فيه ولا استقذار أنه يفعل باليمين وفي شريف وأشرف كالسكبة وبقية المسجد تتجه مراعاة الأشرف وشريفيين كمسجد باصق ومسجد مثله

من الصحرا وهو كذلك اهـ (قوله والمراد الواصل لمحل) أي والمائد منه (قوله ولو بصحرا) كأنه أشار بالناية إلى أن الحلاء مستعمل في مكان قضاء الحاجة مطلقا مجازا أو لا فالخلاء عرفا كافى المحل البناء المعد لقضاء الحاجة عرش (قوله لصيرورته به الخ) وأما كونه ماوى الشياطين فلا بد فيه من قضائها فيه بالفعل وأما كونه معدا فلا يصير إلا بأرادة العود إليه وهذا في غير الكنيف أما هي فتصير معدة وماوى للشياطين بمجرد تهيئتها لقضائها وإن لم تقض فيها بالفعل برماوى وفى عرش ماوى أفضه (قوله كالحلاء الجديد) ظاهر التشبيه أن الحلاء الجديد لا يصير مستقذرا إلا بأرادة قضاء الحاجة فيه فلا يكفي بتأوله لذلك لكن بحث شيخنا م ر أن هذا هو المراد بالأرادة المذكورة وعليه فالتشبيه ناقص رشيدى عبارة شيخه وهو عرش الظاهر أن المراد بما ذكر أن الحلاء يصير مستقذرا بالأعداد لا أنه يتوقف أى استقذاره على إرادة قضاء الحاجة فيه أهو جزم به شيخنا وكذا البرماوى كاسر (قوله ووصوله لمحل جلوسه) أى ويمشى كيف اتفق في غيرهما لأنه أقدر عما بينه وبين الباب ويحتمل م ر أن يتخير عند وصوله لمحل جلوسه أيضا لأن جميع ما بعد الباب أجزاء محل واحد ويؤيده التخيير عند وصول ذلك إذا لم يكن دهلين أو كان قصيرا فليتامل سم على حج وهو موافق لما اقتضاه كلام الشارح م ر من التخيير عرش (قوله وأصل الحلاء) إلى قوله من نحو سوق في المغنى (قوله بما تقضى الخ) عبارة المحلى والمغنى نقل إلى البناء المعد لقضاء الحاجة عرفا أه وتقدم أن البناء ليس بقيد قول المتن (يساره) بفتح الياء أفصح من كسرهما مغنى (قوله أو بدلها) إلى قوله فيحرم في النهاية (قوله أو بدلها) أى في حق فاقدها نهاية (قوله ككل مستقذرا الخ) أى كدخول ذلك وبعد الدخول يمشى كيف اتفق سم (قوله من نحو سوق الخ) كالحمام والمستحتم نهاية قال عرش وينبغى أن مثل هذه المذكورات المخلات المغضوب على أهلها ومقابر الكفار اهـ (قوله كرها) أى وتمويه وصوغ أثناء التقيد (قوله ومنه يؤخذ) أى مما في فتاوى المصنف (قوله كالزنية) هى بمعنى الزنا كردى وضبطه القاموس بفتح الزاى وكسرهما (قوله وذلك) راجع إلى المتن (قوله لأنها المستقذرة) وقدروى الترمذى عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه أن من بدا برجله اليمنى قبل يساره إذا دخل الحلاء ابتلى بالقرع مغنى وسليمان (قوله كان الاوجه الخ) خلافا للمغنى والزيادة والنهابة (قوله ما لا تكرر فيه الخ) كأخذ متاع لتحويله من مكان إلى مكان آخر عرش (قوله أنه يفعل باليمين) لكن قضية قول المجموع ما كان من باب التكريم بدافيه باليمين وخلافه باليسار بقضى أن يكون فيها باليسار نهاية أه واعتمده الزيادة والمغنى كاسر (قوله وفى شريف أشرف الخ) الذى يتجه في جميع هذه المسائل أن المدخول إليه متى كان شريفا قدم اليمين مطلقا وإن كان خفيسا قدم اليسرى مطلقا أى سواء تساوى فى الشرف والخسة أو تفاوتا نظرا لكون الشرف مقتضيا للتكريم وخلافه لخلافه فنامل أن كنت من أهله بصرى (قوله كالسكبة وبقية المسجد) ينبغى والروضة وبقية المسجد سم (قوله يتجه الخ) خلافا للهاية عبارة يظهر مراعاة السكبة عند دخولها والمسجد عند خروجه منها لشرفهما اهـ قال عرش فيقدم يمينه دخولا وخروجا فيها خلافا لابن حجر أهو موافق لما مر عن البصرى (قوله مراعاة الأشرف) قضيته تقديم اليمين فى دخول السكبة واليسار فى الخروج منها ويحتمل م ر مراعاة الدخول مطلقا فى السكبة وبقية المسجد لمزيد عظمتها فيقدم اليمين فى دخول السكبة وفى الخروج منها ويحتمل تقديم اليمين فى دخول السكبة والتخيير فى الخروج منها سم وأقرب الاحتمالين أولها الموافق لما مر عن النهاية والبصرى وما اقتضاه

الاكثر أن لا يحمل ذكر الله وقوله للغالب أى فلا مفهوم لها (قوله ووصوله لمحل جلوسه) أى ويمشى كيف اتفق في غيرهما لأنه أقدر عما بينه وبين الباب ويحتمل أن يتخير عند وصوله لمحل جلوسه أيضا لأن جميع ما بعد الباب أجزاء محل واحد ويؤيده التخيير عند وصول ذلك إذا لم يكن دهلين أو كان قصيرا فليتامل (قوله ككل) أى كدخول ذلك وبعد الدخول يمشى كيف اتفق (قوله أنه يفعل باليمين) لكن قضية قول المجموع ما كان من باب التكريم بدافيه باليمين وخلافه باليسار بقضى أن يكون فيها باليسار شرح م ر (قوله كالسكبة وبقية المسجد) ينبغى والروضة وبقية المسجد وقوله يتجه مراعاة الأشرف قضيته تقديم اليمين فى دخول

كلام الشارح أبعد من كل منهما والله أعلم (قوله يتجه التخيير) يتجه تقديم اليمين عند دخول أولهما ثم التخيير بعد ذلك حتى في الدخول من الأول للثاني ويتجه في مستقذرين متصلين تقديم اليسار عند دخول أولهما والتخيير بعد ذلك حتى في الدخول من أحدهما للأخر مرأه سم (قوله تخيير الخطيب) الخ عبارة النهاية ولا نظر إلى تفاوت بقاع المسجد شرفاً وخسفاً قال ع ش أي في الحس فان قريب المنبر مثلاً لا يساوي ما قرب من الباب في النظافة ومع ذلك لا نظر إلى هذا الشرف فيتخير في مشيه من أول المسجد إلى محل جلوسه أم (قوله وشريف الخ) (فائدة) وقع السؤال عما لو جعل المسجد موضع مكس مثلاً ويتجه تقديم اليمنى دخولا واليسرى خروجا لأن حرمة ذاتية فتقدم على الاستقذار العارض ولو اراد أن يدخل من دق إلى مكان جبل أنه دق وشريف فينبغي حمله على الشرافة سم على البهجة قلت بقي ما لو اضطر لقضاء الحاجة في المسجد فهل يقدم اليسار لموضع قضائها أو يتخير لما ذكره من الحرمة الذاتية فيه نظر والأقرب الثاني لأن حرمة ذاتية ع ش أقول قد ينازع فيما نقله عن سم قول الأيعاب وكالحلاء في تقديم اليسرى دخولا واليمنى انصرافا الحمام والسوق وإن كان محل عبادة كالمسعى الآن فيما يظهر ومكان الظلم وكل منسكراً فالمسعى حرمة ذاتية لأنه موضع عبادة ومع ذلك قدم الاستقذار العارض عليه كرى (قوله وقدر وأقدر) وليس من المستقذرين فيما يظهر السوق والقهوة قبل القهوة أشرف فيقدم بمينه دخولا قاله ع ش ولا يخلو عن نظر كرى أقول والنظر ظاهر بل لا يبعد العكس في زمنا (قوله يتجه مراعاة الشريف الخ) أي فيقدم عند دخوله من البيت للمسجد اليمنى وعند دخوله من المسجد للبيت اليسار لأن الأول دخول للمسجد والثاني خروج منه سم (قوله والأقذر في الثانية) كان مراده تقديم اليسار لدخول الحلاء واليمن لخروجه منه سم (قوله لمحل قضاء الحاجة) هذا يخرج الدهليز المذكور وفيه نظر سم وقد يمنع دعوى الإخراج ويدعى أنه إنما عبر به ليشمل ما في الصحراء بقرينة ما قدمه هناك قول المتن (ذكر الله) هو ما تضمن نداء أو دعاء وقد يطلق على كل ما فيه ثواب (فائدة) وقع السؤال عما لو نقش اسم معظم على خاتم لاثنين قصد أحدهما به نفسه والآخر المعظم اسم نبيتا فهل يكره الدخول به الحلاء والأقرب أنه إن استعمله أحدهما عمل بقصده أو غيرهما لا بطريق النياية عن أحدهما بعينه كره تغليباً للمعظم ع ش (قوله أي مكتوب) إلى قوله وما لا أذرعى في النهاية إلا قوله ولم يصح في كيفية وضع ذلك شيء وكذا في المغنى لا قوله ويظهر لي فيكره (قوله أي مكتوب ذكره الخ) حتى حل ما كتب من ذلك في دراهم ونحوها مغنى (قوله ككل معظم) قال في شرح الارشاد دون التوراة والانبجى إلا ما علم عدم تبدله منهما فيما يظهر لأنه كلام الله وإن كان منسوخاً ويتجه استثناء ما شك في تبدله لبوت حرمة مع الشك بدليل حرمة الاستنجاء به حينئذ كما أفاده كلام شرح الروض وإذا كره حمل ما علم عدم تبدله منهما أو شك فيه على ما تقر فیتجه أنه يكره حمل ما نسخ تلاوته من القرآن لأنه لا ينقص عن التوراة سم (قوله من قرآن) بحث الزركشى تخرج ما يوجد نظمه من القرآن في غيره على حرمة التلفظ به للجنب قال في شرح العباب وهو قريب وإن نظره فيه غيره سم عبارة ع ش أي ما يوجد نظمه في غير القرآن بما

الكعبة واليسار في الخروج منها ويحتمل مراعاة الدخول مطلقاً في الكعبة وبقية المسجد لم يعد عظمتها فيقدم اليمنى في دخول الكعبة وفي الخروج منها ويحتمل تقديم اليمنى في دخول الكعبة والتخيير في الخروج منها (قوله يتجه التخيير) يتجه تقديم اليمنى عند دخول أولهما ثم التخيير بعد ذلك حتى في الدخول من الأول للثاني ويتجه في مستقذرين متصلين تقديم اليسار عند دخول أولهما والتخيير بعد ذلك حتى في الدخول من أحدهما للأخر مرأه سم (قوله يتجه مراعاة الشريف) أي فيقدم عند دخوله من البيت للمسجد اليمنى وعند دخوله من المسجد للبيت اليسار لأن الأول دخول للمسجد والثاني خروج منه سم (قوله والأقذر) كان مراده تقديم اليسار لدخول الحلاء واليمن لخروجه منه سم (قوله لمحل قضاء الحاجة) هذا يخرج الدهليز المذكور بل ومطلق الدهليز وفيه نظر (قوله ذكر الله) قال في شرح الروض لا حمل توراة وانبجى ونحوها كما أفاده كلامه اه أي مع الخلو عن المعظم بل ينبغي التقييد بالمبدل (قوله ككل معظم الخ) قال في شرح الارشاد

يتجه التخيير به يعلم تخيير  
الخطيب عند صعوده للنبر  
وشريف ومستقذر بالنسبة  
اليه كبيت بلصق مسجد  
وقدر وأقدر منه كحلاء  
في وسط سوق يتجه مراعاة  
الشريف في الأولى  
والأقذر في الثانية (ولا  
يحمل) داخله أي الواصل  
لمحل قضاء الحاجة (ذكر  
الله) أي مكتوب ذكره  
ككل معظم من قرآن



يوافق لفظ القرآن كلا ريب مثلاً فهل يكره حمله أو لافيه نظر والأقرب الأول ما لم تدل قرينة على إرادة غير القرآن (قوله واسم نبي وملك) عبارة النهاية ويلحق بذلك أسماء الله تعالى وأسماء الأنبياء وإن لم يكن رسولاً والملائكة سواء عامتهم وخاصتهم أهو في سم قال في شرح الارشاد وظاهر كلامهم أنه لا يفرق بين عوام الملائكة وخواصهم وهل يلحق بعوامهم المؤمنين أي صلحاؤهم لأنهم أفضل منهم محل نظر وقد يفرق بأن أولئك معصومون وقد يوجد في المفضول مزية لا توجد في الفاضل اهـ (تنبيه) حمل المعظم المكره هل يشمل صاحبه له فيكره حمل صاحبه له فيه نظر ولا يبعد الشمول وقد تشمل عبارتهم اهـ وأقره عرش وعبارة الكردي وفي القليوبي على المحلى قال شيخنا وكذا صلحاء المسلمين كالصالحين والاولياء أي يكره كالملائكة وبحته الحلبي أيضا في حواشي المنهج ثم قال وهل يكره حمل الاسم المعظم ولو لصاحب ذلك الاسم الظاهر نعم اهـ (قوله مختص الخ) قال في شرح العباب وإن ما عليه الجلالة لا يقبل الصرف اهـ وينبغي أن يكون الرحمن كالجلالة في عدم قبول الصرف سم (قوله او مشترك) كعز يزوكرهم ومحمد مغي وشرح بأفضل (قوله أو قامت قرينة الخ) أي فإن لم تقم قرينة فالأصل الإباحة عرش (قوله ويظهر أن العبرة الخ) الذي يظهر ليوافق ما مر أن العبرة بالكاتب نفسه إن كتب لنفسه أو لغيره بغير إذنه وإلا فالمكتوب له بصري (قوله بقصد كاتبه الخ) لو قصد به كاتبه لنفسه المعظم ثم باعه فقصد به المشتري غير المعظم يؤثر قصد المشتري فيه نظر ثم رأيت في شرح العباب ألا ترى أن اسم المعظم إذا اریده غيره صار غير معظم اهـ سم على حج قلت ويبقى فيما لو قصد أو لا غير المعظم ثم باعه وقصد به المشتري المعظم أو تغير قصده وقياس ما ذكره في الخمرة من أنها تابعة للقصد الكراهة فيما ذكر تأمل وينبغي أن ما كتب للدراسة لا يزول حكمه بتغير قصده وعليه فلو أخذ ورقة من المصحف وقصد جعلها تيممة لا يجوز مسحها ولا حملها مع الحدث سيما وفي كلام ابن حجر ما يفيد أنه لو كتب تيممة ثم قصد بها الدراسة لا يزول حكم التيممة اهـ عرش (قوله وإلا فالمكتوب له) وبقي الاطلاق وينبغي عدم الكراهة حيث دللنا الأصل الإباحة عرش (قوله نظير ما مر) أي

واسم نبي وملك مختص أو مشترك وقصد به المعظم أو قامت قرينة قوية على أنه المراد به ويظهر أن العبرة بقصد كاتبه لنفسه وإلا فالمكتوب له نظير ما مر

دون التوراة والأبجيد إلا ما علم عدم تبدله منهما فيما يظهر لأنه كلام الله تعالى وإن كان منسوخا اهـ ويمكن أن يحمل عليه قوله في شرح الروض لأجل توراة وأبجيد ومحوهما كما فهمه كلامه اهـ أي لا يكره حمل ذلك أي إلا أن علم عدم تبدله بل كان يتجه أيضا استثناء ما شك في تبدله لتبوت حرمة مع الشك بدليل حرمة الاستنجاء به حينئذ كما أفاده كلامه في شرح الروض حيث قال وجوزة أي الاستنجاء القاضي بورق التوراة والأبجيد ويجب حمله على ما علم تبدله منهما وخلا عن اسم الله تعالى ونحوه اهـ فانه صريح في المنع عند الشك فالمنع دليل واضح على بقاء الاحترام فليتامل وإذا كره حمل ما علم عدم تبدله منهما أو شك فيه على ما تقر فينتجه أنه يكره حمل ما نسخ تلاوته من القرآن لأنه لا ينقص عن التوراة فليتامل (قوله من قرآن) بحث الزركسي تحريج ما يوجد نظمه من القرآن في غيره على حرمة التلفظ به للجنب قال في شرح العباب وهو قريب وإن نظر فيه غيره (قوله واسم نبي وملك) قال في شرح الارشاد وأنه أي وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين عوام الملائكة وخواصهم ربه صرح الاسنوي حيث عبر بجميع الملائكة وهل يلحق بعوامهم عوام المؤمنين أي صلحاؤهم لأنهم أفضل منهم محل نظر وتديفرق بأن أولئك معصومون وقد يوجد في المفضول مزية لا توجد في الفاضل اهـ (تنبيه) حمل المعظم المكره هل يشمل حمل صاحبه له فيكره حمل صاحبه له فيه نظر ولا يبعد الشمول وقد تشمل عبارتهم فإن قبل لو كره حمل صاحبه له لكره دخول صاحبه لأن عظمة الاسم هما إنما هي لعظمته قلت يفرق باحتياج صاحبه إلى الدخول بخلاف اسمه فليتامل (قوله مختص او منترك) في شرح العباب وإن ما عليه الجلالة لا يقبل الصرف لكن كلامهم في كتابته على نعم الصدقة يقتضي خلافة وقد يفرق بقيام القرينة سم على الصرف وأنه ليس القصد به إلا التمييز خلافاً له هنا اهـ وقد يقصد هنا بحد التمييز فليتامل وينبغي أن يكون الرجل كالجلالة في عدم قبول الصرف (قوله بقصد كاتبه) لو قصد به كاتبه لنفسه المعظم ثم باعه فقصد به المشتري غير المعظم فهل يؤثر قصد المشتري فيه نظر ثم رأيت في شرح العباب ألا

فيكره حمل ما كتب فيه شيء -  
 بما ذكر للخبر الصحيح انه  
 صلى الله عليه وسلم كان  
 ينزع خاتمه إذا دخل الخلاء  
 وكان نقشه محمد رسول الله  
 محمد سطر ورسول سطر والله  
 سطر ولم يصح في كيفية  
 وضع ذلك شيء ولو دخل به  
 ولو عمد اغيبه ند بانحو ضم  
 كفه عليه ويجب على من  
 يساره خاتم عليه معظم بزعه  
 عند استنجاء بنجسه ومال  
 الاذرعى وغيره الى الوجه  
 المحرم لا دخال المصحف  
 الخلاء بلا ضرورة وهو قوى  
 المدرك (يعتمد) ند بافى حال  
 قضاء حاجته (جالس يساره)  
 لانها لا نسب بذلك بخلاف  
 يمينه فيضع اصابعها بالارض  
 وينصب باقيا لان ذلك  
 أسهل لخروج الخارج اما  
 القائم فان أمن مع اعتدال  
 اليسرى تنجسها اعتمادها  
 وإلا اعتمادها وعلى هذا  
 يحمل اطلاق بعض الشراح  
 الاول وبعضهم الثانى وقد  
 بحث الاذرعى حرمة البول  
 أو التغوط قائما بلا عذران  
 علم التلويت ولا ماء أو ضاق  
 الوقت أو اتسع وحرمتنا  
 التضمخ بالنجاسة عشاى  
 وهو الاصح وبه يقيد  
 اطلاقهم كراهة القيام بلا  
 عذرو واضح انه لو لم يامن  
 من التنجيس إلا باعتماد  
 اليمين وحدها اعتمادها (ولا  
 يستقبل القبلة) أى السكبة

في شرح وما كتب لدرس قرآن الخ (قوله فيكره حمل الخ) أى من حيث الخلاء فلا ينافى حرمة حمل القرآن مع  
 الحدث ان فرض سم على حج وينبغى ان يلحق ذلك كل محل مستقذروا إنما اقتصر على الخلاء لكون  
 الكلام فيه عش (قوله ولم يصح الخ) قال فى المهمات وفى حفظى انها كانت تقر من اسفل ليكون اسم الله  
 تعالى فوق الجميع نهاية زاد المغنى وقيل كان النقش معكوسا ليقرأ مستقبلا إذا ختم به قال ابن حجر ولم يثبت  
 فى الامر بن خبر اه وفى البرماوى عن المهمات عقب ما مر عنها وإذا ختم به كان على الاستواء كافى خواتيم  
 الا كبراه (قوله غيبه ند بالخ) فعلم انه يطلب اجتنابه ولو محو لا يغيب اسم على البهجة اه عش (قوله بنحو  
 ضم كفه) كوضعه فى عمامته أو غيرهما مغنى (قوله خاتم عليه معظم) شامل لاسماء صلحاء المؤمنين بناء على  
 دخولهم هنا سم (قوله ويجب الخ) ظاهره وان لم يقصد التبرك باسم الله تعالى وهو ما اعتمد الشارح مر  
 آخر اعلى ما نقله سم عنه فى حاشية شرح البهجة عش (قوله عند استنجاء بنجسه) صرح فى الاعلام بالكفر  
 بالقاء ورقة فيها اسم معظم من أسماء الانبياء والملائكة ثم قال وهذا يأتى فى الاستنجاء ايضا إذا قصد تضمينه  
 بالنجاسة سم على حج أقول وقول ابن حجر عند استنجاء بنجسه صريح فى ان الكلام عند خشية التنجيس اما  
 عند عدمها بان استجم من البول ولم يخش وصوله إلى المكتوب لم يحرم ويؤخذ منه حرمة القتال يصف كتب

عليه قرآن أى ونحوه لما ذكر من حرمة تنجيسه ما لم تدع اليه ضرورة بان لم يجد غيره يدفعه به عن نفسه عش  
 أى او عن معصوم آخر (قوله ومال الاذرعى وغيره الى الوجه المحرم) وينبغى حمل كلامهم على ما اذا خيف  
 عليه التنجيس مغنى ونهاية قال عش ويمكن ان يبقى على ظاهره ويقال الواحد بالشخص له جهة فان فهو  
 حرام من جهة الحمل مع الحدث مكروه من جهة الحمل له فى المحل المستقذر ثم رأيت فى سم على حج اه (قوله  
 لا دخال المصحف) أى ونحوه مغنى (قوله وهو قوى المدرك) أى لا النقل سم عبارة الكردى لكن المنقول  
 السكراة والمذهب نقل اه (قوله وينصب باقيا) ويضم كما قال الاذرعى بخذبه مغنى (قوله لان ذلك الخ) أى  
 وضع اصابع اليمنى بالارض مع نصب باقيا (قوله أسهل لخروج الخارج) هو ظاهر لان المعدة فى اليسار واما  
 فى البول فلان المثانة التى هى محلها ميل مالى جهة اليسار فعند التحامل عليها يسهل خروجه اه كردى  
 عن الایعاب (قوله اما القائم الخ) أى مطلقا واعتمد النهاية والخطيب والزبائى والشوبرى وغيرهم تبعا  
 للجلال المحلى ان القائم فى البول يعتمد ههما معا (قوله وعلى هذا) أى انهصيل المذکور (قوله اطلاق بعض  
 الشراح) كشيخ الاسلام (قوله أى وهو الخ) أى تحريم التضمخ الخ (قوله وبه الخ) أى بقوله ان علم  
 التلويت الخ (قوله اعتمدها) أى ند باقول المتن (ولا يستقبل القبلة الخ) ظاهر كلامهم عدم حرمة استقبال  
 المصحف أو استدباره ببول أو غائط وان كان اعظم حرمة من القبلة وقد يوجه بانه يثبت للقبول ما لا يثبت  
 للماض نعم قد يستقبله أو يستديره على وجه يعد ازارا فيحرم بل قد يكفر به وكذا يقال فى استقبال القبر المحرم  
 أو استدباره سم على حج اه عش واعتمده شيخنا (قوله أى السكبة) إلى قوله وان لم يكن فى النهاية إلا قوله  
 والتزوه إلى المتن وكذا فى المغنى إلا قوله ولو مع عدمه الى المتن وفى العباب وغيره وبكره قضاء الحاجة  
 عند قبر محترم ويحرم عليه وعلى ما يمتنع الاستنجاء به كالمعظم اه قال فى شرحه وبحث الاذرعى حرمة  
 عند قبور الانبياء عند القبور المحترمة المتسكروا نبشها لا اختلاط ترتبها باجزاء الميتم ومن نقل عنه حرمتها

ترى ان اسم المعظم إذا اريد به غيره صار غير معظم اه (قوله فيكره حمل الخ) أى من حيث الخلاء فلا ينافى  
 حرمة حمل القرآن مع الحدث ان فرض (قوله خاتم عليه معظم) شامل لاسماء صلحاء المؤمنين بناء على دخولهم  
 هنا (قوله عند استنجاء بنجسه) صرح فى الاعلام بالكفر بالقاء ورقة فيها اسم معظم من أسماء الانبياء  
 والملائكة اه ثم اوردتهم حرما الاستنجاء بما فيه معظم ولم يجعلوه كفرا ثم فرق بان تلك حالة حاجة و ايضا  
 فالما يمنع ملاقة النجاسة فان فرض انه قصد تضمينه بالنجاسة يأتى فيه ما هنا على ان الحرمة لا تنافى الكفر  
 اه وكلامه فى الاراد والجواب شامل لغير الانبياء والملائكة (قوله وهو قوى المدرك) أى لا النقل (قوله  
 ولا يستقبل القبلة الخ) (تنبيه) ظاهر كلامهم عدم حرمة استقبال المصحف أو استدباره ببول أو غائط

عند قبور الشهداء فقط غلط وألحق الأذرع بقضاء الحاجة على القبر المحترم البول إلى جداره إذا مسه انتهى  
ومعلوم أنه إذا ذكره عند القبر المحترم فعند المصحف أولى سم (قوله قبله بيت المقدس) أي صخرته شيخنا  
(قوله فيكره فيها الخ) أي يكره استقبالها واستدبارها في غير المعدون زول الكراهة بما تزول به الحرمة في  
الكعبة من الساتر بشرطه كذا في النهاية وحاشية شيخنا وقال المغني لما يكره استقبالها دون استدبارها  
كالشمس والقمر اه قول المتن (ولا يستدبرها) المراد باستدبارها كشف دبره إلى جبهتها حال خروج  
الخارج منه بأن يجعل ظهره إليها كاشفاً لدبره حال خروج الخارج وإذا استقبل أو استدبر واستمر من جبهتها  
لا يجب الاستئذان من الجبهة المقابلة لجبهتها وإن كان الفرج مكشوقاً إلى تلك الجهة حال الخروج منه لأن  
كشف الفرج إلى تلك الجهة ليس من استقبال القبلة ولا من استدبارها خلافاً لما يتوهمه كثير من الطلبة  
لعدم معرفتهم معنى استقبالها واستدبارها فعلم أن من قضى الحاجتين معاً لم يجب عليه غير الاستئذان من جهة  
القبلة إن استقبلها أو استدبرها فنظن لذلك سم وأقره الشوبري وقال ع شر فرع اشكل على كثير  
من الطلبة معنى استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط ولا اشكال لأن المراد باستقبالها استقبال  
الشخص لها حال قضاء الحاجة واستدبارها جعله ظهره إليها حال قضاء الحاجة سم على المنهج اه عبارة  
شيخنا والمراد باستقبالها واستقبال الشخص بوجهها بالبول والغائط على الهيئة المعروفة باستدبارها  
جعل ظهره إليها بالبول والغائط على الهيئة المعروفة أيضاً وإن لم يكن بعين الخارج فيها خلافاً لمن قال لا يكون  
مستقبلاً إلا إذا جعل ذكره جهة القبلة واستقبلها بعين الخارج ولا يكون مستدبراً إلا إذا تغوط وهو قائم على  
هيئة الركوع وعلم بما ذكرناه أنه يحرم الاستقبال بكل من البول والغائط وكذلك الاستدبار بكل منهما خلافاً  
لمن خص الاستقبال بالبول والاستدبار بالغائط وقال بأنه لا يحرم عكس ذلك والمعتمد أنه يحرم اه عبارة  
الرشيدى بعد كلام ذكره عن شرح الغاية لسم ولا يخفى أن المرجع واحد غالباً والخلاف إنما هو في مجرد  
التسمية فإذا جعل ظهره للقبلة فتغوط فالشارح مر كالشهاب بن حجر يسميانه مستقبلاً وإذا جعل صدره  
للقبلة وتغوط يسميانه مستدبراً والشهاب بن قاسم كغيره يعكسون ذلك وإذا جعل صدره أو ظهره للقبلة وبال  
فالاول مستقبل اتفاقاً والثاني مستدبر كذلك نعم يقع الخلاف المعنوي فيما لو جعل ظهره أو صدره للقبلة  
والفت ذكره يميناً وشمالاً وبال فهو غير مستقبل ولا مستدبر عند الشارح مر كالشهاب بن حجر بخلافه  
عند الشهاب بن قاسم وغيره (قوله ارتفاعه ثلثا ذراع الخ) هذا في حق الجالس قال جماعة من الأصحاب  
لا يستتر سرته إلى موضع قدميه فيؤخذ منه أنه يعتبر في القائم أن يستتر من سرته إلى موضع قدميه كما ائتم به  
الوالد رحمه الله تعالى وكلام الأصحاب في اعتبار ذلك خرج مخرج الغالب ولعل وجه صيانة القبلة عن خروج  
الخارج من الفرج وإن كانت العورة تنتهي بالركبة نهاية عبارة شيخنا وظاهر كلامهم أعين كونه ثلثي ذراع  
فاكثر ولعله للغالب فلو كفاه دون الثلثين اكتفي به واحتاج إلى زيادة على الثلثين وجبت ولو بال أو تغوط  
قائماً فلا بد أن يكون ساتراً من قدمه إلى سترته لأن هذا حريم العورة اه وعبارة المغني نعم لو بال قائماً لا بد من  
ارتفاعه إلى أن يستر عورته اه (قوله فان فعل) أي الاستقبال والاستدبار مع الساتر المذكور كوردى (قوله

وخرج بها قبلة بيت المقدس  
فيكره فيها نظير ما يحرم هنا  
(ولا يستدبرها) أدبا مع  
ساتر ارتفاعه ثلثا ذراع  
فاكثر وقد دنا منه ثلاثة  
أذرع فأقل بذراع آدمي  
المعتدل فان فعل بخلاف  
الاولى

وإن كان أعظم حرمة من القبلة وقب يوجه بأنه يثبت للمفاضل نعم قد يستقبله ويستدبره  
على وجه يعد أزاراً فيحرم بل قد يكره به وكذا يقال في استقبال القبر المسكرم واستدباره فليست أملاً وفي العباب  
وغيره وعد أي ويكره قضاء الحاجة عند قبر محترم يحرم عليه وعلى ما يمنع الاستنجاء به كالعظم انتهى وقوله  
عند قبر محترم قال في شرحه وبحث الأذرع حرمة عند قبور الأنبياء وعند القبور المحترمة المتكررة نبشها  
لاختلاط نرتها بأجزاء الميت ومن نقل عنه حرمتها عند قبور الشهداء فقط غلط انتهى وقوله وعليه قال في  
شرحيه والحق الأذرع بذلك البول إلى جداره إذا مسه انتهى ومعلوم أنه إذا ذكره عند القبر المحترم فعند  
المصحف أولى (قوله فيكره الخ) والأوجه أن السترة المانعة للحرمة فيما مرت منع الكراهة هنا مر (قوله ولا  
يستدبرها) (تنبيه) لا يخفى أن المراد استدبارها كشف دبره إلى جبهتها حال خروج الخارج منه بأن يجعل

في غير المعد) وبصير المحل معداً بقضاء الحاجة فيه مع قصد العود اليه لذلك كافي سم على حج وينبغي أو بتدبيره  
لذلك بقصد الفعل فيه منه أو بمن يريد ذلك من اتباعه ع (قوله) أما هو (الخ) هذا صريح في أنه إذا اتخذ له عملاً  
في الصحراء بغير سائر وأعد له قضاء الحاجة لا يحرم قضاء الحاجة فيه لجهة القبلة ومنه ما يقع للمسافرين إذا  
نزلوا بعض المنازل شديدي (ولو مع عدمه الخ) أي عدم ما ذكر من الاستقبال والاستدبار كركدي وعش  
(قوله على الوجه) ولو استقبلها بصدده وحول قبله عنها وبال لم يحرم بخلاف عكسه نهاية (قوله) والتزده (الخ)  
اعتمده شيخنا والرشيدى وعبارة بعد ذكر كلام الشارح وتقريره وبه تعلم أن خلاف الأولى غير خلاف  
الأفضل وذلك لأن خلاف الأولى باصطلاح الأصوليين صار اسماً للنهي عنه لكنه ينهى غير خاص فهو المعبر  
عنه بالمكروه كراهة خفيفة وأما خلاف الأفضل فعناء أنه لا ينهى فيه بل فيه فضل إلا أن خلافه أفضل منه وإن  
توقف في ذلك شيخنا ع في الحاشية أهـ أي حيث عقب كلام الشارح المذكور بقوله قد يشعر التعبير بقوله أفضل  
أن خلاف الأفضل دون خلاف الأولى ولم أره بل هو مخالف لما ذكره من أن الأولى والأفضل متساويان  
أهـ ووافق البصري ونقل الكركدي عن كتب الشارح ما يوافق كلام الرشيدى عبارة قوله لكنه خلاف  
الأفضل أي وليس هو خلاف الأولى كإنبه عليه الشارح في كتبه وفي شرح العباب له فغله في الأول أي غير  
المعد مع السائر خلاف الأولى فهو في حيز النهي العام وفي الثاني أي المعد خلاف الأفضل فليس في حيز النهي  
بوجه انتهى وفي البحر عن بعضهم الفضيلة المرغوبة مرتبة متوسطة بين التطوع والنافلة أهـ قول المتن  
(ويحرم أن الخ) ينبغي أن يجب على الولي منع الصبي والمجنون من الاستقبال والاستدبار بلا سائر بل ينبغي  
وجوب ذلك على غير الولي أيضاً لأن إزالة المنكر عند القدرة واجبة وإن لم يأتهم الفاعل سم أهـ ع (قوله)  
لعين القبلة) ينبغي أن يراد بالعين ما يجزى استقباله في الصلاة فيدخل فيه العين بحسب الاسم على ما سيأتي عن  
إمام الحرمين سم عبارة شيخنا أهـ لاستقبال القبلة أي عينها يقيناً في القرب وظناً في البعد وكذا يقال في  
استدبارها أهـ (قوله) لزمه الاجتهاد) أي حيث لاسترة نهاية وسم وشرح بأفضل قال الكركدي والاسن  
ذلك ولم يجب كافي شروح الارشاد والعباب للشارح وفي النهاية وغيرها والكلام كما علم مما سبق حيث لم يكن  
معد لذلك أهـ (قوله) ما يأتي قبيل صفة الصلاة) منه الأخذ بقول المخبر عن علم مقدماً على الاجتهاد سم ر منه  
حرمة التقليد مع تمكنه من الاجتهاد أنه يجب التعلم لذلك نهاية قال الكركدي ومنه أنه يجب تكريره لكل  
مرة حيث لم يكن متذكراً للدليل الأول ويجوز الاجتهاد مع قدرته على المعد إيعاب ومنه أنه لو تخبر بخبر وإنه  
لو اختلف عليه اجتهاد اثنين فعل ما يأتي ثم وإن حل ذلك كله ما إذا لم يغلبه الخارج أو يضره كتمه وإلا فلا حرج  
إمداد أهـ (قوله) بغير المعد) أي بناءً كان أو صحراً (قوله) (أهـ) أي السائر (أهـ) (قوله) (أهـ) (قوله) (أهـ)  
إلا بأرخاء ذيله لم يكلف الستر به أن أدى إلى تنجيسه لأن في تنجيس ثوبه مشقة عليه والستر يسقط بالعذر ع  
قال شيخنا وتكني يده إذا جعلها سائراً أهـ (قوله) (أهـ) (قوله) (أهـ) (قوله) (أهـ) (قوله) (أهـ)  
يكون عربياً بحيث يسترها أي العورة جميعها سواء كان قائماً أم لا أهـ زاد الأول على نحو ما نصه

ظهره إليها كاشفاً لبره حال خروج الخارج وأنه إذا استقل أو استدبر واستتر من جهتها لا يجب الاستتار أيضاً  
عن الجهة المقابلة لجهتها وإن كان الفرج مكشوفاً إلى تلك الجهة حال الخروج منه لأن كشف الفرج إلى  
تلك الجهة ليس من استقبال القبلة ولا من استدبارها خلافاً لما يتوهمه كثير من الطلبة لعدم معرفتهم معنى  
استقبالها واستدبارها فعلم أن من قضى الحاجتين معاً لم يجب عليه غير الاستتار من جهة القبلة أن استقبالها  
أو استدبارها فتنظرن لذلك (قوله) هذا في غير المعد) (تنبيه) متى يصير المحل معداً ولا يبعد أن يصير  
بقضاء الحاجة فيه مع قصد العود اليه لذلك (قوله) لعين القبلة) ينبغي أن يراد بالعين ما يجزى استقباله في الصلاة  
فيدخل فيه العين بحسب الاسم على ما سيأتي عن إمام الحرمين (قوله) لزمه الاجتهاد) ومعلوم أن محل لزمه ما لم  
يستر بشرطه وإلا لم يلزم لأن الاستتار إذا منع الحرمة مع تحقق أنه إلى جهة القبلة فمنع الشك بالأولى (قوله)  
وبأق هنا (الخ) منه الأخذ بقول المخبر عن علم مقدماً على الاجتهاد (قوله) (أهـ) (قوله) (أهـ) (قوله) (أهـ)  
فيما يظهر (بالصحراء) يعني بغير المعد وحيث لا سائر كما ذكر ومنه أرغاء ذيله وإن لم يكن له عرض

هذا في غير المعد أما هو  
فذلك فيه مباح والتزده  
عنه حيث سهل أفضل  
(ويحرم أن) أي الاستقبال  
والاستدبار بعين الفرج  
الخارج منه البول أو الغائط  
ولو مع عدمه بالصدور لعين  
القبلة لاجتماعها على الوجه  
ولو اشتبهت عليه لزمه  
الاجتهاد ويأتي هنا جميع  
ما يأتي قبيل صفة الصلاة  
فيما يظهر (بالصحراء) يعني  
بغير المعد وحيث لا سائر  
كما ذكر ومنه أرغاء ذيله  
وإن لم يكن له عرض

ويحصل بالوهدة والرايق والدابة وكثير الرمل وغيرها اه واعتمده شيخنا قال الرشدي قوله مر أن يستر جميع ما توجه به اى من بدنه كما هو ظاهر وعليه لو جعل جنبه لجهة القبلة ولوى ذكره اليها حال البول يجب عليه ان يسترجع جنبه عرضا اه عبارة الكردي قوله وان لم يكن له اى للستر عرض اعتمده الشارح في كتبه فيمكن هنا نحو العورة وواقفه عليه الشهاب القليوبي وخالف الجلال الرملي فاعتمده انه لا بد ان يكون له عرض بحيث يسترجع جانب العورة واعتمده الزياى وسماه اى والمغنى كما مر (قوله لان القصد الخ) فيه نظر ظاهر اذ من الواضح ان لا تعظيم مع عدم الستر عنها سم (قوله لا الستر) اى عن اعين الناس وقوله الآتى اى آفائى المتن (قوله وإلا الخ) هذه الملازمة متنوعة بل اللازم عما ذكر ستر الفرج عنها حال خروج الخارج منه سم اى ولو سلمنا الملازمة فبطان اللازم ممنوع على ما مر عنه وعن غيره (قوله لا نأمنع الخ) قد يقال جل المذكورات اليها لا يصلح سند للنع لان تلك المذكورات غير منافية للتعظيم مطلقا بدليل حلها بدون ساتر مطلقا بخلاف ما نحن فيه فتأمل سم (قوله بحل الاستنجاء الخ) اى بلا كراهة نهاية ومغنى (قوله والجماعة الخ) اى وقصد وحجامة نهاية اوقى او حيص او نفاس لان ذلك ليس فى معنى البول والغائط ع ش أو إخراج قيح أو منى أو إلقاء نجاسة فلا كراهة وان كان الاولى تركه تعظيما لها قليوبى (قوله وأصل هذا التفصيل) اى كون الاستقبال والاستدبار فى المعد مبا حوا فى غيره مع وجود الساتر بشرطه خلاف الاول ومع عدمه حراما كردي (قوله عن ذينك) اى الاستقبال والاستدبار (قوله بتحويل مقعدته الخ) وكانت لبنتين يقضى عليهما الحاجة بحجربى (قوله تخير بينهما) خلافا للمغنى والنهاية عبارة الثانى ومحل ذلك كله ما لم يغلبه الخارج او يضره كتمه وإلا فلا حرج ولو هبت ريح عن يمين القبلة ويسارها جاز الاستقبال والاستدبار فان أمارضا وجب الاستدبار لان الاستقبال أخش اه قال ع ش قوله أو يضره الخ أى بأن تحصل له بالكتم مشقة لا تتحمل عادة فيما يظهر وقوله جاز الخ اى حيث أمكن كل منهما دون غيره فان أمكننا معار جيب الاستدبار كما فى قوله مر فان تعارضا الخ اه وقال الكردي قوله اى النهاية جاز الخ وفى سم على المنهج معنى قولهم جاز الاستقبال والاستدبار انه يجوز الممكن منهما فان أمكننا فهو معنى تعارضهما وهذا واضح لكن الزمان احوج الى التعرض لذلك اه وظاهر ان الكلام حيث لم يمكن الاستدبار كما صرح به سم على التحفة أى ولم يوجد معدو قوله مر وجب الاستدبار كذلك فى شرحى الارشاد والاياعاب والمغنى وشرحى البهجة والروض لشيخ الاسلام وشرح التنبيه للخطيب واطبق عليه المتأخرون ووقع فى التحفة انه قال فى هذه بالتخير وقال سم عليه اى التحفة قد يمنع الاستدلال بقول القفال لجواز ان مراده بقوله جاز اى على البدل اى جاز ما أمكن منها فان أمكننا فعل ما فى نظيره اه وقال الهاتنى عليه بعد كلام مانصه وبهذا علم ان ما نقله

اذ من الواضح أنه لا تعظيم مع عدم الستر عنها انتهى (قوله وإلا الخ) هذه الملازمة متنوعة بل اللازم عما ذكر ستر الفرج عنها حال خروج الخارج منه (قوله لا نأمنع ذلك بحل الاستنجاء الخ) قد يقال حل المذكورات ايها لا يصلح سند للنع لان تلك المذكورات غير منافية للتعظيم مطلقا بدليل حلها بدون ساتر مطلقا بخلاف ما نحن فيه فتأمل سم (فرع) اى شيخنا الشهاب الرملي فيمن قضى الحاجة قائما بان شرط الساتر فى حقه كونه ساترا من سرته الى الارض واقول إنما اشترط من الشرة ولم يكف محاذة الخارج لان العورة حريم الفرج فتبعته فى هذا الحكم ولو لا ذلك ما اشترطوا للقاعد ارتفاع السترة ثلثى ذراع وقد يقال قياس هذا الافتاء انه لو بال قائما على طرف جدار وجب كون الساتر من سرته الى الارض فعلم ان خروج البول مثلا الى جهة القبلة مضر وان كان بعيدا من الفرج ولو لا هذا لم يشترط فى سترة القاعد زيادة على مقدار محل الخروج من الفرج وقد يقال بل قياسه كونه ساترا الى محل قدميه وهو راس الجدار هنا (قوله تخير بينهما الخ) فى شرح الروض ان الظاهر رعاية الاستقبال كما راعى القبل فى السترات انتهى فالشارح فصدر دما قاله والفرق بين ما هنا وما قاس عليه (قوله على ما يقتضيه قول القفال) قد يمنع الاستدلال بقول القفال لجواز ان مراده بقوله جاز اى جاز ما أمكن منها فان أمكننا فعل ما فى نظيره ونظير ذلك قوله الآتى فى الجراح وجبا وفى

لان القصد تعظيم جهة القبلة لا الستر الآتى ولا اشترط له عرض يستر العورة لا يقال تعظيمها إنما يحصل بحجب عورته عنها لا نأمنع ذلك بحل الاستنجاء والجماع واخراج الريح اليها وأصل هذا التفصيل نبيه صلى الله عليه وسلم عن ذينك مع فعله للاستدبار فى المعد وقد سمع عن قوم كراهة الاستقبال فى المعد فأمر بتحويل مقعدته للقبلة مبالغة فى الرد عليهم ولو لم يكن له مندوحة عن الاستقبال والاستدبار تخير بينهما على ما يقتضيه قول القفال لو هبت ريح عن يمين القبلة ويسارها وخشى الرشاش جازا فتأمل قوله جازا ولم يقل تعيين الاستدبار

وعليه يفرق بين هذا وتعين ستر القبل فيما لو وجد كافي واحد سواتيه الا في شروط الصلاة بان الملاحظ ثم ان الدبر مستثنى بالالين بخلاف القبل وهما أن في كل خروج نجاسة بازاء القبلة إذ لا استتار في الدبر وقت خروجها فاختلنا ( ١٦٥ ) ثم لاهنا فان قلت رد على ذلك كراهة

استقبال القمرين دون استدبارهما قلت هذا تناقض فيه كلام الشيخين وغيرهما فلا إيراد وإن كان الأصح ما ذكر وعليه فيفرق بينهما علويان فلا تتأني فيهما قالبا حقيقة الاستدبار فلم يكره بخلاف القبلة فانه يتأني فيها كل منهما فتخير محل الكراهة هنا حيث لا سائر كالقبلة بل اولى ومنه السحاب كما هو ظاهر وشمل كلامهم عاذة القمر نهرا وهو محتمل ويحتمل التقييد بالليل لانه محل سلطانه وعليه فابعد الصبح يلحق بالليل نظير ما يأتي في الكسوف ثم رابت عن الفقيه لم يعمل الحضري التقييد بالليل واجاب عما يحتاج به للاطلاق من رعاية مامعه من الملائكة بانه يلزم عليه كراهة ذلك في حق زوجته نظرا لما معها من الحفظة (وبعد) تدباعت الناس في الصحراء بحيث لا يسمع لخارجه صوت ولا يشم له ريح ويظهر ان النيان كذلك ان سهل فيه ذلك ثم رابت الاذرعى نقل عن الحلبي ان غير الصحراء مما لم يعد مثلها لكن تقييده بما لم يعد بعيد بل الوجه الابعاد مطلقا ان سهل كما ذكرته فان لم يعد سن لهم الابعاد عنه كذلك ويسن

الشارح عن القفال غير مرضى عنده ولذا جاء على كاهي عادته اه انتهى كلام الكردى (قوله وعليه الخ) اى التخيير (قوله بان الملاحظ ثم الخ) فان قلت لم ينحصر الملاحظ ثم في ذلك بل لحظوا ايضا اعظم جهة القبلة كافي شرح الروض قلت الفرق أن المقابلة ثم بالقبل فقط وهما المقابلة بالنجاسة بكل منهما سم (قوله) وهما ان في كل الخ) قد يقال يلزم في الاستقبال عاذة القبلة بالنجاسة وبالعودة وفي الاستدبار لا يلزم إلا الاول فترجح بصري (قوله على ذلك) اى التخيير (قوله كراهة استقبال القمرين) اى عند الطلوع أو الغروب لان هذه الحالة التي يمكنه الاستقبال فيها بخلاف ما إذا صار في وسط السماء فانه لا يمكن الاستقبال فيها إلا إذا نام على قفاه وصار يقول على نفسه زيادى اه كردى قال سم يحتمل أن يلحق بهما قبر النبي صلى الله عليه وسلم لانه اعظم منهما وقدير وعليه انه لو نظر لذلك حرم استقباله لانه اى قبر النبي اعظم من الكعبة والكلام من بعد ما لو قرب منه فتقدم عن الاذرعى حرمة عند قبور الانبياء اه (قوله) وإن كان الأصح الخ) يكفى في الورد وتصحيح ما ذكر سم (قوله وعليه) اى على الأصح (قوله هنا) اى في استقبال الشمس والقمر في غير المعد (قوله ومنه السحاب) قضيته أنه لا يعتبر هنا قرب السائر وقد يفرق بين السحاب وغيره ولعله اقرب سم وقضيته ايضا انه لا يكره مطلقا في البناء المانع عن رؤية القمرين (قوله ويحتمل التقييد بالليل) اعتمده النهاية (قوله فابعد الصبح الخ) اى إلى طلوع الشمس (قوله للاطلاق) اى الشامل للهار (قوله من رعاية مامعه) اى القمرين لما يحتاج الخ (قوله كراهة ذلك) اى الاستقبال (في زوجته) اى جماعها قول المتن (وبعد) بفتح أو له من بعد لا يضمه من أبعدا لان ذاك إنما هو من أبعده على ما في المختار لكن في المصباح ان ابعد يستعمل لازما ومتعديا وعليه فيجوز قراءته بضم الياء وكسر العين ع ش اقول وبقيده ايضا تعبير الشارح فيما يأتي بالابعاد (قوله ندبا) إلى قوله ثم في النهاية والمغنى (قوله عن الناس الخ) ولو في البول نهاية وشرح بافضل (قوله ذلك) اى البعد بحيث لا يسمع الخ (قوله لكن تقييده) اى الحلبي (قوله فان لم يعد سن الخ) كذا في المغنى (قوله كذلك) اى بحيث لا يسمع الخ (قوله ويسن الخ) كذا في النهاية (قوله بالمغمس) كمعظم ومحدث اسم موضع في طريق الطائف قاموس قول المتن (ويستد) ويكفى الستر بالماء كالو بال وأسافل بدنه منغمسة في ماء متبحر وفاطر نعم ينبغي تقييده بالسكدر بخلاف الصافي كالزجاج الصافي وتقدم عن بحثه مر الا كشافه بالزجاج في ستر القبلة سم على المنهج اه ع ش وكردى (قوله بالسائر) إلى قوله ويسن في النهاية إلا قوله وفارق إلى فرعم (قوله بالسائر السابق) اى يرتفع قدر ثلث ذراع فاكثر وقد قرب منه ثلاثة اذرع فاقل بذراع الا دمي ولوراحلة او وهداة او ارغاء ذيلة نهاية ومغنى (قوله يمنع رؤية عورته) يؤخذ منه أنه لا بد في السائر هنا ان يكون محيطا به من سائر الجوانب ليحصل ستر العورة فيخالف القبلة في هذا ايضا فتامله بصري (قوله ومجله) اى محل الاكشاف بالسائر السابق لكن

القصاص قول (قوله بان الملاحظ ثم الخ) فان قلت لم ينحصر الملاحظ ثم في ذلك بل لحظوا ايضا اعظم جهة القبلة قال في شرح الروض ثم في تعليل لزوم البداءة بالقبل مانصه لانه يتوجه بالقبل القبلة فستره اهم تعظيها لها ولان الدبر مستور غالبا بالالين بخلاف القبل انتهى والاصل عدم تركيب العلة وإن كلاله مستغله قلت الفرق ان المقابلة ثم بالقبل فقط وهما المقابلة بالنجاسة بكل منهما (قوله كراهة استقبال القمرين) يحتمل ان يلحق بهما قبر النبي صلى الله عليه وسلم لانه اعظم منهما وقدير عدله أنه لو نظر لذلك حرم استقباله لانه اى النبي صلى الله عليه وسلم اعظم من الكعبة والكلام من بعد ما لو قرب منه فتقدم في هاهنا الصفحة السابقة عن الاذرعى حرمة عند قبور الانبياء فيتامر (قوله) وإن كان الأصح ما ذكر) يكفى في الورد وتصحيح ما ذكر (قوله ومنه السحاب) قضيته أنه لا يعتبر هنا قرب السائر وقد يفرق بين السحاب وغيره ولعله الاقرب (قوله)

أن يغيب شخصه عن الناس للاتباع بل صح أنه صلى الله عليه وسلم كان وهو بمكة يقضى حاجته بالمغمس محل على نحو ميلين منها والظاهر أن هذه المبالغة في البعد كانت لعذر كان انتشار الناس ثم حينئذ (ويستد) بالسائر السابق لكن مع عرض يمنع رؤية عورته ومجمله في الجالس كادل

مع عرض (قوله بأنه الخ) متعلق بالتعليل والصمير للستر السابق (قوله الى ركبته) لا يقال قضية ماسبق في الهاشم عن شيخنا الرمي ان يقال الى الارض لانا نقول الفرق يمكن ظاهر فليتامل سم على حج قلت والفرق ان المقصود ثم التعظيم فوجب لذلك السترة عن العورة وحرمتها والمقصود هنا مع النظر المحرم وذلك ليس إلا لما بين السرة والركبة عرش (قوله هذا) اي ندب الستر كردى (قوله يسهل الخ) اي او مستقف نهاية (قوله وان يعد الخ) اي اكثر من ثلاثة اذ عر نهاية (قوله وفارق ماسبق في القبلة) اي من عدم كفاية البعيد وعدم اشتراط العرض (قوله فزعم اتحادهما) أي الساتر عن القبلة والساتر عن العيوب (قوله ومحل ذلك الخ) اي محل كون الستر المذكور مندوبا وقوله حيث لم يكن ثم الخ اي حيث لم يكن ثم احد او كان وهو ممن محل نظره اليه او يحرم ولكن علم غض البصر بالفعل عنه كردى (قوله من ينظر الخ) اي بالفعل رشيدى (قوله وإلا لزمه الستر الخ) اذ كشفها بحضرة حرام ووجوب غض البصر لا يمنع الحرمة عليه خلافا لمن توهمه ولو اخذه البول وهو محبوس بين جماعة جازله التكشف وعليهم الغض فان احتاج للاستنجاء وقد ضاق الوقت ولم يوجد إلا ماء بحضرة الناس جازله كشفها أيضا كما بحثه بعضهم في ظاهر التعبير بالجواز في الثانية انه لا يجب فيها والأوجه الوجوب وفارق ما فتى به الوالد رحمه الله تعالى في نظيرها من الجمعة حيث خاف قوتها إلا بالكشف المذكور وحيث جعله جائزا لا واجبا قال لان كشفها يسوء صاحبها بان الجمعة بدلا ولا كذلك الوقت نهاية وسم وقوله والأوجه الوجوب ويأتى في شرح ويجب الاستنجاء اعتمادا وكذا نقل الكردى عن الامداد والاياب اعتمادا قال عرش قوله م ر ولو اخذه البول الخ اي بان احتاج اليه وشق عليه تركه وينبغي أنه لا يشترط وصوله الى حديقته معه من عدم البول بخذورتيم بل ينبغي وجوبه إذا تحقق الضرر بتركه وقوله وقد ضاق الوقت الخ افهم حرمة الاستنجاء بحضرة الناس مع اتساع الوقت وينبغي ان محلها حيث لم يغلب على ظنه امكان الاستنجاء في محله لا ينظر اليه احد ممن يحرم نظره وإلا جازله الكشف في اول الوقت كما قيل بمثله في فاقد الطهورين والمتميم في محل يغلب فيه وجود الماء اه وقوله ولم يغلب الخ صوابه يغلب (قوله ويسن) الى قوله ولو تعارض في المغنى لا قوله ولا يتخرج الى وان يعد (قوله ويسن رفع ثوبه شيئا الخ) وأن يسبله شيئا فشيئا قبل انقضاء قيامه مغنى وبافضل وشيخنا (قوله فرفع الخ) اي في الخلوة شرح بافضل (قوله ولا يتخرج على كشف العورة الخ) اي على الخلاف في جواز فانه فيما إذا كان الكشف لغرض (قوله لانه) اي كشف العورة في الخلوة سم (قوله لا دنى غرض) كالاغتسال والبول ومعاشرة الزوج مغنى (قوله وهذا منه) اي فلا يحرم سم اي باتفاق (قوله وان يعد الاحجار) اي إذا اراد الاستنجاء بها (او الماء) اي إذا اراد الاستنجاء به او كليهما ان اراد الجمع مغنى (قوله او والاستقبال الخ) اي لو عارض الستر والاستقبال الح وفيه تأمل لانه لو أريد بهذا التعارض ان استقبال أو استدبر فان الستر والاستقبال ليس تعارضا إذ كل من الاستقبال والاستدبار غير مطلوب بل المطلوب تركه والستر المطلوب حاصل مع تركهما ففيه جمع بين المطلوبين ولا يمكن إلا طلبه حينئذ ينبغي الاستقبال او الاستدبار وان اراد به ان استقبال او استدبر حصل الستر وإلا فانه حينئذ ينبغي الاستقبال او الاستدبار مع الستران وجب الستر لوجود من ينظر اليه ممن يحرم نظره فان لم يجب تركهما وإن فات الستر فهو محل في نظري الشق الثاني فليتامل سم اقول

عليه تعليل بعضهم له بأنه يستر من سرته الى قدميه فانهم انه لا بد فيه بالنسبة الى القائم من ارتفاعه زيادة على ماسر حتى يستر من سرته الى ركبته ومن عرضه حتى يستر عورته هذا ان لم يكن بيناء يسمل تسقيفه عادة وإلا كفى وإن بعد عنه الساتر وفارق ماسر في القبلة بأن القصد ثم تعظيمها كما م وهو لا يحصل مع ذلك وهنا عدم رؤية عورته غالبا وهو يحصل مع ذلك فزعم اتحادهما ليس في محله ومحل ذلك كله حيث لم يكن ثم من ينظر لعورته غير حليته وعمله وإلا لزمه الستر على المنقول المعتمد ويسن وقع ثوبه شيئا فشيئا مبالغة في الستر فان رفعه دفعة قبل دنوه كره إلا الخشية نحو تنجس ولا يتخرج على كشف العورة في الخلوة لانه يباح لادنى عرض وهذا منه وان يعد الاحجار أو الماء قبل جلوسه ولو تعارض الستر والابعاد أو الاستقبال أو الاستدبار قدم الستر

الى ركبته) لا يقال قضية ماسبق في الهاشم عن شيخنا الرمي أن يقال الى الارض لانا نقول الفرق يمكن ظاهر فتأمل (قوله وإلا لزمه الستر) اي لان كشفها بحضرة الناس حرام ووجوب غض البصر لا يمنع الحرمة خلافا لمن توهمه (قوله لانه) اي كشف العورة وقوله وهذا منه اي فلا يحرم (قوله او والاستقبال الخ) اي او تعارض الستر والاستقبال الخ وفيه تأمل لانه لو أريد بهذا التعارض أنه ان استقبال أو استدبر ففات الستر وإلا حصل فهذا ليس تعارضا إذ كل من الاستقبال والاستدبار غير مطلوب بل المطلوب تركه والستر المطلوب حاصل مع تركهما ففيه جمع بين المطلوبين ولا يمكن إلا طلبه حينئذ ينبغي الاستقبال او الاستدبار وان اراد به ان استقبال او استدبر حصل الستر وإلا فانه حينئذ ينبغي الاستقبال او الاستدبار مع الستران وجب الستر لوجود من



وقوله وإن أريد أنه الخ هذا هو المتعين بقريضة المقام وقوله فهو محل نظر الخ لا يظهر وجهه (قوله في الأولى) أى تعارض السترو والابعاد وقوله وفي غيرها أى تعارض السترو والاستقبال والاستدبار قول المتن (ولا يبول) وصب البول في الماء كالبول فيه معنى (قوله لا يتغوط) إلى قوله وعجيب في المعنى والنهاية (قوله فإن فعل) أى البول أو الغائط في المملوك أو المباح وكذا البصاق والخطاط شيخنا (قوله كره) ويكرهه أيضا قضاء الحاجة بقرب الماء الذي يكره قضاء ما فيه معنى وشرح بأفضل قال الكردي عليه قوله بقرب الماء قال في الإيعاب بحيث يصل إليه كافي الجواهر اه وفيه توقف والأقرب إيقاؤه على ظاهر إطلاقه قليراجع (قوله ما لم يستبحر الخ) قال في شرح العباب فلا كراهة في قضاء الحاجة فيه نهارا ولا خلاف الأولى كما هو ظاهر انتهى سم (قوله بحيث لا تعافه الخ) لا شبهة في أن محل البول تعافه إلا نفس كنهما كان الماء سباعه بصرى (قوله فلا يكره في كثيره) أى دون قليلة فيكرهه نهاية ومعنى (قوله في القليل) أى مطلقا معنى أى را كذا كان أوجاريا (قوله وإن وافقه) أى المصنف (قوله ما قررت الخ) خبر وجوابه والجملة خبر وبحيث المصنف (قوله وطهره الخ) جملة حالية (قوله يمكن بالمسكارة) لكنه يشكل بما مر من أنه يحرم استعمال الاناء النجس في الماء القليل واجيب بأن هناك استعمالا بخلافه هنا معنى وعشر (قوله وتعين الخ) أى الماء القليل سواء كان را كذا أوجاريا رشيدى (قوله ويحرم في مسبل الخ) أى وفي مملوك غيره سم عبارة ع ش بعد كلام أقول الأقرب الحرمية في المملوك للغير مطلقا استبحر أو لا بحيث لم يعلم رضا مالكة لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه ونقل بالدرس عن شرح العباب للشارح مر ما يوافق ما قلناه اه وعبارة شيخنا وهذا في المباح والمملوك له بخلاف المسبل أو المملوك غيره من غير علم رضاه فيحرم ولو مستبحر فيحرم على الشخص البول في مغطس المسجد وكذا في مغطس الحمام من غير علم رضاه وانه كان نافعا عند الأطباء فقد قالوا إن بوله في الحمام في الشتاء قاتنا خير من شربة دواء اه (قوله وموقوف) انظر ما صورة وقف الماء وقد يصور بمالو وقف محله كثير مثلا ويكون في التعبير بوقفه تجوز أو يمكن تصوره بمالو ملك ماء كثيرا كبركة مثلا ووقف الماء على من ينتفع به من غير نقل له ع ش عبارة الرشيدى وصورة الموقوف كما هو ظاهر أن يقف انسان ضيعة مثلا يملأ من غلتها نحو صبريج أو فسقية أو أن يقف بئر أفيدخل فيه ماءه الموجود والمتجدد تبعاً وإلا فالماء لا يقبل الوقف قصدا اه (قوله مطلقا) أى را كذا كان أوجاريا قليلا وكثيرا بصرى عبارة سم طاهره وان استبحر كما تقدم اه (قوله وما هو واقف الخ) فلوانفسم مستحرم في ماء قليل حرم وإن قلنا بالكرهية في البول فيه لما فيه هنا من تضمينه بالنجاسة خلافا لبعضهم نهاية (قوله إن قل الخ) وكذا فيما يظهر وان كثرو غلب على ظنه تغييره سم (قوله الحرمية تنجيس البدن) يؤخذ منه الحرمية فيما اتصل به بعض ثوبه بناء على حرمة تنجيس الثوب ايضا سم (قوله مطلقا)

ينظر إليه ممن يحرم نظره فان لم يجب تركهما وان فاتته في السترو فهو محل نظر في الشق الثاني فليتأمل ولو أخذه البول وهو محسوس بين جماعة جاز له الكشف وعليهم الغض فان احتاج للاستنجاء وقد ضاق الوقت ولم يجد الا ماء بحضرة الناس جاز له كشفها ايضا كما بحثه بعضهم فيهما وظاهر التعبير بالجواز في الثانية انه لا يجب فيها والوجه الوجوب وفارق ما افق به شيخنا الشهاب الرملى في نظيرها من الجملة حيث خاف فوتها الا بالكشف المذكور حيث جعله جائزا قال لأن كشفها بسوء صاحبها بان للجمعة بدلا ولا كذلك الوقت مر (قوله ما لم يستبحر بحيث لا تعافه نفس البتة) قال في شرح العباب فلا كراهة من قضاء الحاجة فيه نهارا ولا خلاف الأولى كما هو ظاهر ويحتمل أن يقال لا حرمة ايضا ان كان مسبلا أو مملوكا للغير ويحتمل خلافه انتهى (قوله في مسبل وموقوف) طاهره وان استبحر كما تقدم وهو محتمل لكن قيد شيخنا ابو الحسن البكرى في شرحه الحرمية في المسبل أو المملوك للغير بغير المستبحر المذكور فليتأمل لكنه قريب في المملوك للغير ان علم رضاه وقد يقال مع علم الرضا لا ينبغي التقييد بالمستبحر وحيث قلنا بالجواز لا يبعد تخصيصه بالبول بل قد يؤخذ هذا من تقييد المستبحر بالحلية السابقة فليتأمل (قوله مطلقا) أى ولو في مملوك غيره (قوله ان قل) وكذا فيما يظهر ان كثرو غلب على ظنه تغييره (قوله الحرمية تنجس البدن) يؤخذ منه الحرمية فيما اتصل به

في الأولى كما بحث وفي غيرها ان وجب فيما يظهر (ولا يبول) ولا يتغوط (في ماء) مملوك أو مباح غير مسبل ولا موقوف (راكدا) قل أو كثر للخبر الصحيح أنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> نهى عن ذلك فان فعل كرهه ما لم يستبحر بحيث لا تعافه نفس البتة أما الجارى فلا يكره في كثيره لقوته وبحيث المصنف حرمة في القليل لأن فيه إطلافا له عليه وعلى غيره جوابه وان وافقه الاستوى في بعض تفصيل اعتمده ما قررت ان الكلام في مملوك أو مباح وطهره ممكن بالمسكارة نعم إن دخل الوقت وتعين لطهره حرم كاتلافه ويحرم في مسبل وموقوف مطلقا وماء هو واقف فيه ان قل لحرمه تنجس البدن ويكره في الماء بالليل مطلقا كالاغتسال لما قيل أنه مأوى الجن وعجيب استنتاج الكراهة

من هذه العلة التي لا اصل لها بل لو فرض (١٢٨) ان لها اصلا كانت التسمية دافعة لشرم فلتحمل الكراهة هنا على الارشاد بقوله قد يجاب

أي را كذا أو جاريا قليلا أو كثيرا (قوله من هذه الخ) أي كون الماء مأوى الجن في الليل (قوله دافعة لشرم الخ) يحتمل ان يقال لعل الوجه في ذلك تاديبته إلى تنجيسهم لعدم رؤيتنا لهم لا الخوف من شرمهم على انه ينبغي ان ينظر هل التسمية تدفع شرم المحسوس كالإيذاء في البدن كما تدفع المعقول كالوسوسة فقد حكى تعرضهم بالإيذاء المحسوس لكثير من الكل مع ان ظاهر حالهم مواظبة الذكر بصري (قوله ويوجه) أي ذلك الالتزام (قوله فان قلت) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله مطلقا) أي ليلا ونهارا را كذا أو جاريا قليلا أو كثيرا (قوله ما تعه) قد يقال فينبغي الجواز فيما يمكن تطهيره منه كالبطيخة والتمر وقوله ودفع للنجاسة الخ هذا لا يأتي في القليل إلا ان يراد في الجملة أو باعتبار جنسه سم ودفع النهاية الاشكال المذكور من اصله بزيادة قوله وإنما لم يحرم في القليل لا مكان طهره بالمكثرة اه وهو معلوم من اول كلام الشارح ايضا ولذا سكنت عنه هنا (قوله ولا يبول) إلى قوله ومنه في النهاية وإلى قوله ولم أر في المغني إلا قوله منه إلى نقلوا قول المتن (وجرح) بجم مضمومة فمهمة ساكنة نهاية ومعنى (قوله لصحة النهي عنه) لما يقال انها مساكن الجن نهاية ومعنى (قوله وهو الثقب) بالفتح واحدا والثقب بالضم جمع ثقبه كالثقب بفتح القاف مختار وفي الاقناع انه بضم المثناة وشكون القاف قلت القياس ما في المختار لانه في الاصل مصدر وعبارة شرح الروض بفتح المثناة فصح من ضمها اه عرش (قوله خشية ان يتأذى الخ) عبارة النهاية والمغني لانه قد يكون فيه حيوان ضعيف فيتأذى أو قوى فيؤذيه أو ينجسه اه قال عرش ولو تحقق أنه ليس فيه حيوان يؤذى بل مالا يؤذى وكان يلزم من بوله عليه قتله ينبغي ان يقال ان ندب قتله وكان يموت بسرعة فلا حرمة ولا كراهة وإن كره قتله فان كان يموت بسرعة فالكرامة وإن كان لا يموت بسرعة بل يحصل تعذيب حرم للامر باحسان القتل وإن كان يباح قتله فان حصل تعذيب حرم وانتهى التعذيب فان لم يحصل تاذي فنتجه عدم الكراهة لكن ظاهر كلامهم الكراهة وإن حصل تاذي فنتجه الكراهة كما هو قضية إطلاقهم فليحرم محل كلامهم من ذلك سم على المنهج اه (قوله ومنه يؤخذ الخ) يتأمل الاخذ فان المعد قد يحصل فيه الإيذاء ار التاذي سم (قوله وانه لا يكفي الاعداد هنا) احتراز عن تقديم اليسار عند إرادة الجلوس لقضاء الحاجة بموضع من الصحرا فيكفي القصد ثم هذا وينبغي ان يحصل الاعداد هنا بقضاء الحاجة مع قصد تكرار العود اليه لذلك سم (قوله انه يبحث الحرمة الخ) اقره المغني كذا النهاية عبارة نعم يظهر تحريمه فيه إذا غلب على ظنه ان به حيوانا محرم ما يتأذى به أو يهلك وعليه يحمل بحث المجموع اه وأقره سم ونقل الكردي عن الامداد مثله (قوله هنا) أي في الجحر وما الخ به (قوله وانه قيد الكراهة) أي عند الجمهور كركدي (قوله ولم أر ذلك) أي البحث وقوله فيه أي في المجموع وكان الاولي ابداله بمنه أو تقديمه على في عدة نسخ (قوله هنا) أي في مبحث آداب قاضي الحاجة (قوله بان مقتضى بحثه) أي بحث المجموع (قوله في الملاعن) أي الآية انما (قوله ان هذا الخ) خبر ان مقتضى الخ الإشارة لنحو الجحر (قوله نقل ذلك) أي البحث المذكور (قوله في البالوعة) قد يشملها الجحر سم

بعض نوبه بناء على حرمة تنجيس الثوب أيضا وقد يلحق به الاناء إن حررنا تنجيسه بلا حاجة وقد يقتضي هذا حرمة البول فيه إذا كان في إناء ولكن هذا قد لا يوافق جواز البول في الاناء الخالي عن الماء بل سيأتي ندب اتخاذ الاناء للبول فيه لا بد وقد يفرق بين الخالي بما فيه ماء لانه في الثاني تنجيس لشئين الماء والاناء بلا حاجة قد يقال تنجيس كل جائز فكذلك عند الاجتناع (قوله ما تعه) قد يقال فينبغي الجواز فيما يمكن تطهيره كالبطيخة والتمر (قوله ودفع للنجاسة الخ) قد يقال هذا لا يأتي في القليل إلا ان يراد في الجملة أو باعتبار جنسه (قوله رمنه يؤخذ) يتأمل الاخذ فان المعد قد يحصل فيه الإيذاء أو التاذي (قوله وانه لا يكفي الاعداد هنا بالقصد) احتراز عن تقديم اليسار عند إرادة الجلوس لقضاء الحاجة بموضع بالصحراء هذا وينبغي ان يحصل الاعداد هنا بقضاء الحاجة مع قصد تكرار العود اليه لذلك (قوله انه يبحث الحرمة الخ) نعم يظهر تحريمه أي البول ومثله الغائط فيه أي في الجحر إذا غلب على ظنه ان به حيوانا محرم ما يتأذى به أو يهلك وعليه يحمل بحث المجموع مر (قوله في البالوعة) قد يشملها الجحر

بالزام انها شرعية ويوجه بتظير ما مر في كراهة الشمس أنه مزيب وفي الحديث دع ما يريبك إلى ما لا يريبك ودفع التسمية لذلك إنما يظن في غير عتاة كفرتهم فان قلت الماء العذب ربوي لانه مطعوم فليحرم البول فيه مطلقا كالطعام قلت هذا ما تخيله بعض الشراح وهو فاسد لان الطعام ينتجس ولا يمكن تطهير مائه والماء له قوة ودفع للنجاسة عن نفسه فلم يلحق هنا بالمطعومات (و) لا يبول ولا يتغوط في (جحر) لصحة النهي عنه وهو الثقب أي الخرق المستدير النازل في الارض والحق به السرب بفتح أوليه أي الشق المستطيل فان فعل كره خشية أن يتأذى أربؤذي حيوانا فيه ومنه يؤخذ ان الكلام في غير المعد وان لا يكفي الاعداد هنا بالقصد (تنبه) وقع لشيخنا وغيره انهم نقلوا عن المجموع انه يبحث الحرمة هنا لصحة النهي وانه قيد الكراهة بغير المعد ولم أر ذلك في عدة نسخ فيه هنا فان كان فيه محل آخر أو في بعض نسخه ولا فكلامهم مؤول بان مقتضى بحثه في الملاعن الحرمة لصحة النهي فيها ان هذا متلبا فنسبوه اليه قساعناهم نقل ذلك الأذرعى

وغيره عن المصنف ولم ينسبوه لكتاب من كتبه قبل ونهى عن البول في البالوعة وتحت الميزاب وعلى رأس الجبل (و) لا يبول ولا وقد

وقد يمنع الشمول بأن البالوعة في قوة المعد لقضاء الحاجة كما يشعر به تقييد الشارح فيما يأتي المستعمل بأن لا منفذ له قول المتن (ومب ريج) ومنه المراحض المشتركة ما يتوشرح بافضل زاد المغنى فينبغي البول في إناء وإفراغه فيها ليسلم من النجاسة قاله الزركشي أهو في الكردي عن فتاوى السيد عمر البصري المراحض جمع مرحاض وهو البيت المتخذ لقضاء حاجة الانسان أي التغوط والمراد بالمراحض المشتركة ما يقع في المدارس والربط وبجوار المساجد للجوامع من اتخاذ مراحض متعددة المنافذ متحدة في البناء المعد لاستقرار النجاسة فينبى بناء واسع مسقف يسمى في عرف أهل الحرمين ومصر بالبيارة ببناء موحدة وتحتية مشددة وتفتح اليه منافذ متعددة ويبنى لكل منفذ حائط يسره عن الاعين وله باب يختص به فالبناء الواحد الذي هو مستقر النجاسة متحد تشترك فيه تلك المنافذ ويجتمع فيه ما يستقط منها من الاقدار واما وجه الكراهة فيها فهو ان الهواء ينفذ من احدها مستقلا فاذا ابرز تصعد من منفذ آخر فيرد الرشاش إلى قاضي الحاجة اه (قوله ولا يبول) الى قوله والمراد في المغنى الا قوله وكالمائع الى المتن (قوله في محل صلب) فان لم يجد غيره دقه بحجر أو نحوه مغنى وشرح بافضل وفي الكردي عليه قوله أو نحوه قال في الايعاب أي بأن يجعل فيه نحو حشيش أو تراب حتى يامن عود الرشاش اليه اه (قوله ولا في مهب ريج الخ) بل يستدبرها في البول ويستقبلها في الغائط المائع نهاية وشرح بافضل وفي الكردي عن الايعاب والحاصل انه إن كان يبول ويتغوط مائما كره استقبالها واستدبارها أو يبول فقط كره له استقبالها أو يتغوط مائما فقط كره له استدبارها اه (قوله وإن لم تكن هابة بالفعل) وفاقا للمغنى وشرح العباب للرمل وافره عرش وخلافا للنهية وشروح الارشاد والعباب بافضل للشارح (قوله وكالمائع جامد الخ) وفاقا للزيادة وخلافا للنهية والمغنى وشروح الارشاد والعباب للشارح (قوله لا منفذ له) مفهومه انتفاء النهي إذا كان له منفذ فانظر هل يخالف ما تقدم انفا في البالوعة وقد تدفع المناقاة بتقدير اعتماد ما تقدم بان صورة ذاك البول في نفس البالوعة وصورة هذا البول خارجا بحيث يسيل اليها وينزل وفيه نظر فليتأمل سم (قوله وهو) إلى قوله والمراد في النهاية (قوله ولا) أي وإن اجتمعوا الحرام أو مكروه فلا كراهة فيه بل لا يبعد نذب ذلك تنفيرا لهم شرح الارشاد لحج اه سم على المنهج بل لو قيل بالوجوب حيث غلب على الظن امتناعهم من الاجتماع لمحرم وتعين طريقا لدفعهم لم يبعد عرش وفي الجبري بعد ذكره عن الحلبي مثل ما مر عن شرح الارشاد مانصه وقد يجب ان لزم عليه دفع معصية برماوى اه قول المتن (وطريق) أي مسلك اما الطريق المجهور فلا كراهة فيه مغنى وفي الكردي عن الايعاب مثله (قوله في كره) إلى قوله ومنه يؤخذ في المغنى الا قوله مالم يطهر المحل والى المتن في النهاية الا قوله ذلك وقوله وفي عمومه نظر ظاهر (قوله في كره) أي كراهة تنزيهية نهاية قال عرش ولو لزل أحد فيه وتلف فلا ضمان على الفاعل وإن غطاه بتراب أو نحوه لانه لم يحدث في التالف شيئا وما فعله جائز له اه قال الجبري ويفرق بينه وبين التلف بالقهات حيث يضمن باب الغالب في الحاجة ان تكون عن ضرورة والحق غير الغالب بالغالب اه (قوله وقيل يحرم الخ) والمعتمد الكراهة مغنى وشرح بافضل وفي الكردي عليه عن الايعاب محل كراهة ذلك إن كان نحو الطريق مباحا أو ملكا أو باذن مالك أو ظن رضاه بذلك ولا حرم جز ما كاهو ظاهر وكذا يقال في قضائها تحت الشجرة أو في نحو الجحرا اه عبارة الجبري عن الشوبزي محله إذا لم تكن الطريق مسبلة للمرور أو موقوفة أو مملوكة للغير أما إذا كانت كذلك فيحرم اه وفي عرش عن سم على المنهج بعد كلام مانصه ويحتمل ان يلزم الجواز أي في الموقوفة والمسبلة للمرور والمملوكة للغير حيث لا ضرر على الارض ولا يختلف المقصود بها بذلك كارض

(قوله ومب ريج) أي محل هبوبها وقت هبوبها كما اقتضاء كلام المجموع ومنه المراحض المشتركة بل يستدبرها في البول ويستقبلها في الغائط المائع لئلا يترشش بذلك ولا يكره استدبارها عند التغوط بغير مائع خلافا لمن قال بها لما فيه من عود الرائحة الكريهة عليه إذ ذلك لا يقتضي الكراهة مر (قوله لا منفذ له) مفهومه انتفاء النهي إذا كان له منفذ فانظر هل يخالف ما تقدم انفا في البالوعة وقد تدفع المخالفة

يتغوط مائعا في محل صلب  
(و) لافي (مهب ريج) أي  
جهة هبوبها الغالب في ذلك  
الزمن فيكره ذلك وإن لم  
تكن هابة بالفعل لتلايعود  
عليه رشاش الخارج  
وكالمائع جامد يخشى عود  
ريجه والتأذى به ولا يبول  
ولا يتغوط في مستعمل لا منفذ  
له لانه يجلب الوسواس  
(و) لافي (متحدث) وهو  
محل اجتماع الناس في الشمس  
شتامو الظل صيفا والمراد  
هنا كل محل يقصد لغرض  
كعيشة أو مقبل فيكره ذلك  
ان اجتمعوا الجائز ولا فلا  
(وطريق) فيكره وقيل  
يحرم التغوط وعليه جماعة  
وذلك لصحة النهي عن  
التخلى فيهما معللا بأنه  
يجلب اللعن كثيرا

فلاة وقفاً أو ملكاً اه قول المتن (وتحت مشمرة) ولو كان الثمر مباحاً وفي غير وقت الثمرة مغنى (قوله أى من شأنها ذلك) أى لا يشترط وجود الثمر بالفعل وفى سم على المنهج يدخل فى ذلك ما من شأن نوعه أن يشمر لكنه لم يبلغ أو أن الاثمار عادة كالودى الصغير وهو ظاهر اه أى فيكره البول تحته ما لم يغلب على الظن حصول ماء يطهره قبل أو أن الاثمار عش (قوله فيكره) قال فى القوت مملوكة كانت الشجرة أو مباحة اه وقوله مملوكة شامل للملك وغيره نعم إن كانت الثمرة لغيره وغلب على ظنه سقوطها على الخارج وتنجسها به لم يعد التحريم ثم قال فى القوت ويجب الجزم بالتحريم إذا كان فيه دخول أرض الغير وشك فى رضاه به اه سم (قوله ما لم يطهر المحل) كان المراد قصد تطهيره سم (قوله بجىء ماء الخ) أى من مطر أو غيره مغنى عبارة النهاية بتحويله أو سيل اه (قوله ومنه) وخداخ (الوجه أن يراد بالثمرة ما ينتفع به باكل أو غيره سم عبارة النهاية ولو كان الثمر مباحاً وإن لم يكن ما كولا بل مشمو ما ونحوه ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره اه وفى الكردى عن الإيعاب ما يوافقه (قوله وفى عمومته نظراخ) فالوجه أن يراد بالثمر ما ينتفع به باكل أو غيره كردى (قوله أى يكره) إلى قوله كجماع فى النهاية والمغنى (قوله إلا لمصلحة) عبارة المغنى والنهاية وشرح بافضل إلا لضرورة كذا ذار اعنى فلا يكره بل قد يجب اه (قوله أو رد سلام) من عطف الخاص (قوله حمد بقلبه) وهل يشاب على ذلك أم لا فيه نظر والأقرب الأول ولا ينافيه ما فى الأذكار للنووى من أن الذكر القلبي بمجرد لا يثبت عليه لأن محله فى الما يطلب وهذا مطلوب فيه بخصوصه ع ش (قوله فلا كراهة) إذ لا يكره الهمس ولا التنخج مغنى عبارة ع ش والأقرب أن مثل التنخج عند طرق باب الخلاء من الغير يعلم هل فيه أحد أم لا لا يسمى كلاماً ويتقديره فهو الحاجة وهى دفع دخول الغير عليه اه (قوله أو أخشى الخ) قال فى شرح العباب وقد ين إن رجحت مصلحته تلى السكوت وقد يباح إن كان ثم حاجة ولم ترجح المصلحة فيها اه سم (قوله بغيره) أى أو به نفسه شرح بافضل (قوله بذكر أو قرآن) فى شرح الحصن الحصين مؤلفه ما نصه قالت عائشة كان صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه ولم تستثن حالاً من حالاته وهذا يدل على أنه كان لا يغفل عن ذكر الله تعالى لأنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> كان مشغولاً بالله تعالى فى كل أوقاته ذاك كراهه وأما فى حالة التخلي فلم يكن أحد يشاهده لكن شرع لآفته قبل التخلي وبعده ما يدل على الاعتناء بالذكر وكذلك سن الذكر عند الجماع فالذكر عند نفس قضاء الحاجة وعند الجماع لا يكره بالقلب بالاجماع وأما الذكر باللسان حيث تدفليس ما شرع لنا ولا ندبنا إليه صلى الله عليه وسلم ولا نقل عن أحد من الصحابة بل يكفى فى هذه الحالة الحياة والمراقبة وذكر نعمة الله تعالى فى إخراج هذا العدو المؤذى الذى لو لم يخرج لقتل صاحبه وهذا من أعظم الذكر وإن لم يقله باللسان اه بصري (قوله فقط) أى بخلاف الكلام بغيرهما فإنه إنما يكره حال خروج الخارج لقلبه ولا بعده خلافاً لما يوهمه بعض عبارات إذغايته أنه يجعل النجاسة ومن هو بمحلها لا يكره له الكلام بغير ذلك قط ما إيعاب واعتمد الزيادة والقلوب والشورى وغيرهم الكراهة مطلقاً اه كردى وفى ع ش ما نصه نقل سم على حجج عنه الكراهة مطلقاً حال خروج الخارج أو قبله أو بعده لحاجة اه لمكنى لم أر ذلك فى عدة نسخ من سم منها إلا أن يريد ما قدمنا عن سم عن شرح العباب وعليه فيه نظر وقضية تقبيد النهاية والمغنى وشرح المنهج الكراهة بحال قضاء الحاجة عدم الكراهة قبله ولا بعده وفاقاً للشارح (قوله واختير التحريم الخ) وهو ضعيف مغنى ونهاية وياتى فى الشرح التصريح بذلك (قوله بغير

(و) لا يبول ولا يتغوط  
(تحت) شجرة (مثمرة) أى  
من شأنها ذلك فيكره ما لم  
يطهر المحل أو يعلم بجىء ماء  
يطهره قبل وجودها خشية  
تلويثها فتعاف ومنه  
يؤخذ أن الكلام فى ثمة  
ما كولة إلا أن يقال أن  
غيرها يما فى استعماله وإن  
طهر وفى عمومته نظر ظاهر  
والسكراهة فى الغائط أخف  
من حيث أنه يرى فيجتنب  
أو يطهر وفى البول أخف  
من حيث أقدام الناس غالباً  
على أكل ما طهر منه بخلاف  
الغائط وعلى هذا يحمل  
الاختلاف فى ذلك (ولا  
يتكلم) أى يكره له إلا  
لمصلحة تكلم حال خروج  
بول أو غائط ولو بغير ذكر  
أو رد سلام للنهى عن  
التحدث على الغائط ولو  
عطس حمد بقلبه فقط  
كجماع فان تكلم ولم  
يسمع نفسه فلا كراهة  
أو خشى وقوع محذور  
بغيره لولا الكلام وجب أما  
مع عدم خروج شئ فيكره  
بذكر أو قرآن فقط واختير  
التحريم فى القرآن (ولا  
يستنجى بما فى مجلسه) بغير

معداً وبه أن صعد منه هو أو  
مقلوب فيكره خشية تنجسه  
ويسن لمستنجد بحجر عدم  
الانتقال بل يلزمه حيث لا  
ماء يكفيه لطهارة الخبث  
والحدث وقد دخل الوقت  
لأن قيامه يمنعه أجزاء الحجر  
إلا أن يباعد ما بين نخذه  
بحيث لا يتاس باطناً  
صفحتيه (ويستبرئ) ندبا  
وقيل وجوبا أو تنصهر له جمع  
أن ظن عودته لولا الاستبراء  
(من البول) وكذا الغائط  
أن خشي عودته منه عند  
انقطاعه فيما يظهر بنحو  
تنحرج ونتر ذكر وجذبه  
باطف لثلا يضعفه قال  
بعضهم ودق الأرض بنحو  
حجر ومسح البطن أخذاً  
من أمر غاسل الميت به انتهى  
ومسح ذكر وأتى مجامع  
العروق بيده وغير ذلك مما  
اعتاده محرراً للفضلة لثلا  
يعود شيء فينجسه ولا يبالغ  
فيه لأنه يورث الوسواس  
والضرر ويظهر أنه لو احتاج  
في نحو المشى لمسك الذكر  
المستنجد بيده جاز أن عسر  
عليه تحصيل حائل يقيه  
التنجاسة ويكره لغير سلس  
خشو ذكره ويكره القيام  
قبل الاستنجاء أي لمن استبرأ  
من جلوس لثلا ينافي مامر  
ويحرم التبرز على محترم

معد) إلى المختار في النهاية وكذا في المغني إلا قوله أو به إلى فيكره (قوله أن صعد الخ) أي كافي المراحيض المشتركة  
(قوله بل يلزمه حيث الخ) عبارة النهاية والمغني وقد يجب الاستنجاء في محله حيث لا ماء ولو انتقل لتضمخ  
بالتجاسة وهو يريد الصلاة بالتميم أو بالوضوء والماء لا يكفي لها اهـ (قوله حيث لا ماء يكفيه الخ) مفهومه  
عدم اللزوم حيث وجد الماء الكافي لما ذكر وإن لزوم من انتقاله زيادة التنجيس والانتشار ويوجه بانه  
تنجيس لحاجة الانتقال لجاز سم (قوله لأن قيامه الخ) قد يقال الانتقال لا يستلزم القيام وقوله إلا أن  
يباعد الخ هذا يقتضي أن الكلام في التخطو سم (قوله ندبا) كذا في النهاية والمغني (قوله وقيل وجوبا)  
وهو أي القول بالوجوب محمول على ما إذا غلب على ظنه خروج شيء منه بعد الاستنجاء إن لم يفعله نهاية عبارة  
المغني وإنما لم يجب الاستبراء كما قال به القاضى والبعوى وجرى عليه المصنف في شرح مسلم لقوله صلى الله عليه  
وسلم تنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه لأن الظاهر من انقطاع البول عدم عودته ويحمل الحديث  
على ما إذا تحقق أو غلب على ظنه بمقتضى عادته أنه إن لم يستبرئ خرج منه شيء اهـ (قوله إن ظن الخ) قيد  
للوجوب وينبغي أن لا يكون محل خلاف سم وتقدم انقاع النهاية والمغني ما يوافق (قوله وكذا الغائط)  
كذا في النهاية (قوله عند انقطاعه) إلى قوله قال في النهاية والمغني إلا قوله فيما يظهر (قوله عند انقطاعه)  
متعلق يستبرئ والضمير للبول كما يفيد كلام غيره وحينئذ فكان ينبغي تقديم قوله فيما يظهر على قوله عند  
انقطاعه (قوله بنحو تنحرج) أي كالمشي وأكثر ما قيل فيه سبعون خطوة مغني وإيعاب (قوله ونتر ذكر)  
بالمشاة وقيل بالمشاة كمدى (قوله وجذبه الخ) عطف تفسير بجري (قوله ومسح ذكر أو أتى) عبارة المغني  
ونتر ذكر وكيفية النثر أن يمسح بيسراه من دبره إلى راس ذكره ويكون ذلك بالابهام والمسبحة وتضع  
المرأة أطراف أصابع يدها اليسرى على عاتقها اهـ عبارة النهاية أو وضع المرأة يسانها على عاتقها أو نثر  
ذكر ثلاثاً بان يمسح بابهام يسراه ومسبحتها من مجامع العروق إلى راس ذكره اهـ (قوله وغير ذلك مما  
اعتاده الخ) قال في المجموع والمختار أن ذلك يختلف باختلاف الناس فالقصد أن يظن أنه لم يبق بمجرى البول  
شيء يخاف خروجه فنهى من يحصل له هذا بادنى عسر ومنهم من يحتاج إلى تكرره ومنهم من يحتاج إلى تنحرج  
ومنهم من يحتاج إلى مشى خطوات ومنهم من يحتاج إلى صبر لحظة ومنهم من لا يحتاج إلى شيء من هذا وينبغي  
لكل أحد أن لا ينتهي إلى حد الوساوسة إيعاب ومغني (قوله لثلا يعود الخ) تعليل للثلاث (قوله لا يبالغ فيه)  
أي الاستبراء (قوله أن عسر الخ) قد يقال وإن لم يعسر لأنه تنجس لحاجة سم على حج وهو موافق لاطلاق  
مر اهـ ع ش (قوله يكره لغير سلس خشو ذكره) أي بنحو قطة لأنه لا يضربه نهاية ومغني (قوله لثلا ينافي  
مامر) يحتمل أنه إشارة إلى ما فهم مما سبق أن الاستبراء يكون بالمشى فإذا أراد أن لا يكره القيام قبل  
الاستنجاء سم (قوله قبل الاستنجاء الخ) هل المراد بالحجر حتى لا يخالف ولا يستنجى بماء في مجلسه المقتضى  
للانتقال بالقيام أو الصادق به ثم لينظر المميز لهذا عن قوله السابق وليس لمستنجد بحجر إلى قوله لأن قيامه الخ  
وقد ينجه أن يكون بين ثم السنية وهذا الكراهة سم (قوله ويحرم) إلى قوله وفي موضع في النهاية وإلى قوله

مصلحته على السكوت وقد يباح إن كان ثم حاجة ولم ترجح المصلحة فيها انتهى (قوله حيث لا ماء يكفيه الخ)  
مفهومه عدم اللزوم حيث وجد الماء الكافي لما ذكر وإن لزوم من انتقاله زيادة التنجيس في الانتشار ويوجه  
بانه تنجيس لحاجة الانتقال لجاز سم (قوله لأن قيامه) قد يقال الانتقال لا يستلزم القيام وقوله إلا أن يباعد الخ  
هذا يقتضي أن الكلام في التخطو سم (قوله إن ظن عودته) ينبغي أن لا يكون هذا محل خلاف (قوله أن عسر  
عليه) قد يقال وإن لم يعسر لأنه تنجس لحاجة (قوله قبل الاستنجاء) هل المراد بالحجر حتى لا يخالف ولا يستنجى  
بماء في مجلسه المقتضى لانتقاله بالقيام أو الصادق به ثم لينظر المميز لهذا عن قوله السابق ويسن لمستنجد بحجر  
إلى قوله لأن قيامه الخ وقد ينجه أن يكون بين ثم السنية وهذا الكراهة (قوله لثلا ينافي مامر) يحتمل أنه إشارة  
إلى ما فهم مما سبق أن الاستبراء يكون بالمشى فإذا أراد أن لا يكره القيام قبل الاستنجاء (قوله ويحرم التبرز  
على محترم) قال في الروض وبمسجد ولو في إناء أو في شيخنا الشهاب الرملي بحرمة إدخال المسجد قارورة بول

تعم في المغنى إلا قوله كعظم وقوله وفي موضع إلى وبقر قبر نبي (قوله ويحرم التبرز الخ) ولا يبعد إلحاق غيره من سائر النجاسة به ع ش (قوله على محترم الخ) وفي مسجد ولو في إناء مغنى وروى زاد النهاية بخلاف الفصد فيه لخفة الاستقذار في الدم ولذا عني عن قليله وكثيره كما عني به الوالد رحمه الله تعالى اه وزاد سم واقفي شيخنا الشهاب الرملي بحرمة إدخال المسجد قارورة بول مريض لعرضها على طيب فيه انتهى وقد يشكل بجواز إدخال النجاسة المسجد لحاجة إذا من التلويث فليتنامل وفي شرح العباب ويكره بقرب جدار المسجد كما قاله الحلبي وفي البياض المتخلل بين الزرع وعمله في الحديث بانه ماوى الجن انتهى قال ع ش قوله مر بخلاف الفصد الخ اى ولو بلا حاجة إلى الفصد فيه اه (قوله كعظم) الاقرب حرمة إلقائه في النجاسة قياسا على البول عليه ع ش (قوله وقبر) الحق الاذرعى بحثا البول إلى جداره بالبول عليه نهاية وفي الرشيدى هل يشمل القبر المحترم بقبر نحوذى اه (قوله وفي موضع نسك الخ) وذكر المحب الطبري الحرمة في الصفا والمروة أو قرح والحق بعضهم بذلك محل الرمي وإطلاقه يقتضى حرمة ذلك في جميع السنة ولعل وجهه انها محال شريفة فلو جاز ذلك فيها لاستمر وبقي وقت الاجتماع فيؤذى حينئذ ويظهر ان حرمة ذلك مفرعة على الحرمة في محل جلوس الناس والمرجح فيه الكراهة ما عرفة ومزدلفة ومنى فلا يحرم فيها السعته نهاية واقره سم قال ع ش قوله مر والمرجح فيه الكراهة اى فيكون الراجح في جميع ما تقدم من الصفا الخ الكراهة لكن قد يشكل عليه ما وجه به الحرمة من انها محال شريفة وقار ع سم على المنهج في البناء فقال بعد نقله عن الشارح مر فليتنامل فان البناء ممنوع والفرق بين ذلك وبين الطريق قريب اه وهو ما أشار إليه الشارح مر من انها محال شريفة فحرمة البول فيها ليس بمجرد الانتفاع بها ع ش (قوله وبقر قبر نبي) قد يقال قياسه الحرمة بقرب المصحف وقد يفرق لكن قياس ما مر عن شرح العباب انه يكره بقرب جدار المسجد ان المصحف كذلك او اولى سم وتقدم عنه انه يحرم ذلك إذا كان على وجه يعد ازاءه لا يكفر به (قوله في قبرولى الخ) اى في قبره (قوله ويسن اتخاذ إناء الخ) قال في الايعاب لان دخول الحشوش ليل لا يحشى منه والخبر كان للنبي صلى الله عليه وسلم فذبح من عيدان يبول فيه في الليل ويضعه تحت السرير رواه ابو داود والنسائي والبيهقي ولم يضعفه ولا يعارضه ما رواه الطبري بسند جيد والحاكم وصححه من قوله لا يتنع بول في طست فان الملائكة لا تدخل بيتا فيه بول منع لاحتمال ان يراد بالانتفاع طول المسك وما جعل في الاناء كاذكر لا يطول مكثه غالبا وان النهي خاص بالنهار ورخص فيه بالليل لما مروى ويؤيده قول النووي الاولى اجتنابه نهائيا لغير حاجة انتهى كردى (قوله وصورة) هل يستثنى ما في محل الامتثال سم (قوله ندبا) إلى قول المتن ويجب في المغنى إلا قوله وان بعد إلى فان اغفل وقوله عن ابن كج إلى المتن وقوله واسكانها (قوله اى وصوله الخ) عبارة الامداد اى والمغنى عند إرادة دخوله للخلاء او وصوله لمحل إرادة الجلوس فيه في الصحراء كردى (قوله اولبابه) او تنويعه سم

مريض لعرضها على طيب فيه انتهى وقد يستشكل بجواز إدخال النجاسة المسجد لحاجة إذا من التلويث فليتنامل وفي شرح العباب ويكره بقرب جدار المسجد كما قاله الحلبي وفي البياض المتخلل بين الزرع وعمله في الحديث بانه ماوى الجن انتهى (قوله وفي موضع نسك الخ) كعظم والمشرع الحرام) وذكر المحب الطبري الحرمة في الصفا والمروة أو قرح والحق بعضهم بذلك محل الرمي وإطلاقه يقتضى حرمة ذلك في جميع السنة ولعل وجهه انها محال شريفة فلو جاز فيها ذلك لاستمر وبقي وقت الاجتماع فيؤذى حينئذ ويظهر ان حرمة ذلك مفرعة على الحرمة في محل جلوس الناس وسيأتى ان المرجح الكراهة ما عرفة ومزدلفة ومنى فلا يحرم ولا يكره فيها لسعته مر (قوله وبقر قبر نبي) قد يقال قياسه الحرمة بقرب المصحف وقد يفرق لكن قياس ما مر عن شرح العباب انه يكره بقرب جدار المسجد ان المصحف كذلك او اولى (قوله عن ان يتنع) في شرح العباب انه يحتمل ان يراد بالانتفاع طول المسك (قوله وصورة) هل يستثنى ما في محل الامتثال (قوله اولبابه) تنويعه

كعظم وقبر وفي موضع نسك ضيق كالجمرة والمشرع وبقر قبر نبي قال الاذرعى وبين قبور نبشت لاختلاط تربتها بأجزاء الميت ويكره بقرب قبر محترم وتشتد الكراهة في قبرولى أو عالم أو شهيد ويسن اتخاذ إناء للبول فيه ليل نعم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن يتنع البول في إناء لان الملائكة أى الذين للرحمة والزيادة لا تدخل بيتا هو فيه ككلب ولو معلما وجنب وصورة ونهى أن يقول الانسان اهرقت الماء ولكن لنقل بليت (ويقول ندبا) عدد دخوله اى وصوله لمحل قضاء حاجته أو لبابه وإن بعد محل الجلوس عنه

ولو الحاجة أخرى (قوله) ولو الحاجة أخرى فان أغفل  
ذلك حتى دخل قاله بقلبه  
(باسم الله) أي اتحصن ولا  
يريد الرحمن الرحيم وإنما  
قدم التعوذ عليها عند القراءة  
لأنها من جملتها وعن ابن كعب  
أنه ان قصد باسم الله القرآن  
حرم وهو مبني على حرمة  
قراءة القرآن في الخلاه وهو  
ضعيف (اللهم إني أعوذ)  
أي اعتصم (بك من الخبيث)  
بضم الباء وإسكانها جمع  
خبيث وهم ذكران  
الشياطين (والخبايا)  
جمع خبيثة وهن أناثهم  
للاتباع (و) يقول (عند  
خروجه منه) أو مفارقه له  
(غفرانك) أي اغفر أو  
أسألك وحكمة هذا الاعتراف  
بغاية العجز عن شكر  
هذه النعمة المنطوية على  
جلال من النعم لا تجصى  
ومن ثم قيل يكررها (الحمد  
لله الذي أذهب عني الأذى)  
بهضمه وتسهيل خروجه  
(وعاقاني) منه للاتباع أي  
ومن الآداب أيضا ان ينقعه  
ويستر رأسه ولا يطيل  
قعوده بلا ضرورة ولا يعجز  
ولا ينظر للسماه أو فرجه أو  
خارجة بلا حاجة (ويجب  
لا فوراً بل عند إرادة نحو  
صلاة

(قوله) ولو الحاجة أخرى) بالنسبة للتعوذ نهاية أي أما بالنسبة للدعاء كقوله غفرانك الخ فيختص بقاضي  
الحاجة عس ويأتي عن سم ما يرافقه (قوله) فان أغفل ذلك) أي ترك قوله باسم الله اللهم الخ نسيانا أو  
عمداً مغنى قول المتن (باسم الله) هكذا يكتب بالالف وإنما حذف من بسم الله الرحمن الرحيم لكثرة تكررها  
مغنى وكردي (قوله) ولا يزيد الرحمن الرحيم) أي لا يستحب له ذلك لأن المحل ليس محل ذكر فلا يتجاوز فيه  
المأثور مغنى (قوله) وإنما قدم التعوذ الخ) عبارة المغنى وفارق تأخير التعوذ عن البسملة هنا أعوذ بالقراءة حيث  
قدموه عليها بأنه ثم لقراءة القرآن والبسملة منه فقدم عليها بخلافه هنا (قوله) لأنها من جملتها) يعني أن  
التعوذ هناك للقراءة والبسملة من القراءة فقدم التعوذ عليها بخلاف ما نحن فيه نهاية (قوله) وهو مبني الخ)  
أي إن كان كلامه فيما إذا أتى بها بعد الدخول وقد يشكك على كل من البناء والمبنى أن كراهة القرآن  
أو حرمة إنما هو داخل الخلاه وباسم الله محله قبل الدخول ففي خارج الخلاه اللهم إلا أن يلحقوا باب الخلاه  
بداخله لقرنه منه وتعلقه به أو يحمل ذلك على ما إذا قالها بعد الدخول سم قول المتن (والخبايا) زاد  
الغزالي اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث النجس الشيطان الرجيم مغنى عبارة الكردى زاد في  
العباب اللهم إني أعوذ بك من الرجس الخ (قوله) أي اغفر أو أسألك) عبارة الأيعاب منصوب بمحذوف  
وجوباً بالذم بدل من اللفظ بالفعل أو على أنه مفعول به أي أسألك قال في المجموع وهو أجود واختاره الخطابي  
وغيره اه كردى قول المتن (وعند خروجه) أي عقبه مغنى عبارة القليوبي أي بعد تمامه وإن بعد كدهايز  
طويل اه وعبارة سم قوله وعند خروجه قد يشمل الخروج بعد الدخول لحاجة أخرى بدليل قوله  
السابق ولو الحاجة أخرى وقد يستبعد مناسبة الذي أذهب عني الأذى الخ لذلك اه وقد تقدم عن النهاية  
وعس إطلاق ذنب التعوذ واختصاص ذنب غفرانك الخ بقاضي الحاجة (قوله) منه) أي من الخلاه وقوله  
أو مفارقه له أي محل قضاء الحاجة في نحو الصحراء (قوله) وحكمة هذا) عبارة النهاية وسبب سؤاله المفردة  
عند انصرافه ترك ذلك كراهة تعالى في تلك الحالة أو خوفه من تقصير في شكر نعم الله تعالى التي أنعمها عليه  
فاطمه تم هضمه ثم سهل خروجه اه (قوله) الاعتراف الخ) خبر وحكمة الخ (قوله) ومن ثم قيل يكررها)  
عبارة في شرح بافضل ومن ثم قال الشيخ نصير يكرر غفرانك مرتين والمحبة الطبري يكرر ثلاثاً اه  
وعبارة المغنى ويكرر غفرانك ثلاثاً اه قال الكردى ويندب أن يزيد عقب غفرانك ربنا وإليك المصير  
الحمد لله الذي أذاقني لذته واتي في قوته واذهب عني إذا ما بينته في الأصل اه وعبارة المغنى وفي مصنف  
عبد الرزاق وابن أبي شبة أن نوحاً عليه السلام كان يقول الحمد لله الذي أذاقني الخ (قوله) ولا يعيب) أي  
بيده ولا يلتفت يميناً وشمالاً مغنى (قوله) ولا يطيل قعوده) عبارة المعنى ويكره إطالة المكث في محل قضاء  
الحاجة المارودى عن لقمان أنه يورث رجاء في الكبد فان قيل شرط الكراهة وجود نهي مخصوص ولم يوجد  
اجيب بان هذا ليس بلام بل حيث وجد النهي وجد الكراهة لأنها حيث وجدت وجد لكثرة وجودها  
في كلام الفقهاء بل انتهى مخصوص اه أو أقرها البصري قول المتن (ويجب الاستنجاء) شرع مع الوضوء  
ليلة الأسراء وقيل في أول البعثة وهو رخصة ومن خصائصنا وأما بالماء فليس من خصائصنا والوجوب في حق  
غير الأنبياء لأن فضلاتهم طاهرة شيخنا وعس (قوله) لا فوراً) كذا في النهاية والمغنى (بل عند إرادة نحو  
صلاة) أي حقيقة أو حكماً بان دخل وقت الصلاة وإن لم ير دعائها في أوله والحاصل أنه بدخول الوقت وجب

(قوله) وهو مبني الخ) أي إن كان كلامه فيما إذا أتى بها بعد الدخول وقد يشكك على كل من البناء  
والمبنى أن كراهة القرآن أو حرمة إنما هو داخل الخلاه وباسم الله محله قبل الدخول ففي خارج الخلاه  
اللهم إلا أن يلحقوا باب الخلاه بداخله لقرنه منه وتعلقه به أو يحمل ذلك على ما إذا قالها بعد الدخول  
(قوله) اللهم إني أعوذ بك الخ) قال ابن العماد هذا الذكر يدل على أن إبليس نجس العين لكن ذكر البغوى  
في شرح السنة أنه طاهر العين كالمشرك واستدل بأنه صلى الله عليه وسلم أمسك إبليس في الصلاة ولم يقطعها  
ولو كان نجساً لما أمسك فيها ولكنه نجس الفعل من حيث الطبع (قوله) وعند خروجه) قد يشمل الخروج



أوضيق وقت وحيث لو  
 تعين الماء و علم أن ثم من لا  
 يغض بصره عن عورته  
 لم يعذر بخلاف نظيره في  
 الجمعة لأنهم توسعوا فيها  
 باعذار هذا أشد من كثير  
 منها بخلاف إخراج الصلاة  
 عن وقتها ( الاستنجاء )  
 للأحاديث الآمرة به مع  
 التوعد في بعضها على تركه  
 من النحور هو القطع  
 فكان المستنجى يقطع به  
 الأذى عن نفسه مقدما  
 وجوبا على طهر سلس  
 ومتيمم وندبا في غيره  
 ( بماء ) على الأصل ويكتفي  
 فيه غابة ظن زوال  
 النجاسة ولا يسن حينئذ  
 شم يده وزعم وجوبه  
 رددته في شرح العباب  
 وهو من يده دليل على  
 نجاسة يده فقط إلا أن  
 يشمها من الملاقى للحل  
 فانه دليل على نجاستهما كما  
 هو ظاهر والكلام في ريح  
 لم تعسر إزالتها كما يعلم بما  
 يأتي ولو توقفت في المحل  
 على نحو أشنان أو صابون  
 ففضية إطلاقهم تم الوجوب  
 هنا وفيه من العسر ما لا يخفى  
 وينبغي الاسترخاء لئلا  
 يبقى أثرها في تضاعيف  
 شرح المقدمة فليتنبه لذلك  
 ( أو حجر ) ونحوه للاتباع  
 ومر حكم ماء زمزم

وحجر الحرم كغيره ( وجهه ما )

الاستنجاء وجوبا وسعيا بسعة الوقت ومضيقا بضيقه كبقية الشروط ع ( قوله نحو صلاة ) أي بما  
 يتوقف على الوضوء كطواف وسجدة تلاوة كرى ( قوله أوضيق وقت ) ينبغي أو خوف انتشار وتضمخ  
 بالنجاسة وفيه ما يأتي عن ع ( قوله وحيث ) أي حين إذ ضاق الوقت ( قوله من لا يغض الخ ) أي  
 ممن يحرم نظره ( قوله لم يعذر ) أي في ترك الاستنجاء بل وجب عليه التكشف والاستنجاء وفاقا للنهاية  
 والامداد والاياب كما مر ( قوله لأنهم توسعوا الخ ) ولأن لها بدلا ولا كذلك الوقت نهاية ( قوله من  
 النحو الخ ) أي الاستنجاء ما خوذ من النحو بمعنى القطع فعناه لغة طلب قطع الأذى واما شرعا فهو إزالة الخارج  
 النجس الملوث من الفرج عن الفرج بماء أو حجر بشرطه شيخنا ( قوله فكان المستنجى الخ ) إنما أتى بكان التي  
 للظن مع أن قطع الأذى محقق لأن القطع الحقيقي إنما يكون في متصل الأجزاء الحسية مع شدة كالحبل والأذى  
 ليس كذلك على أنها قد تأتي للتحقيق شيخنا ( قوله مقدما وجوبا ) إلى قوله إلا أن شتما في النهاية والمعنى لإزالة  
 ولا يسن إلى وهو ( قوله وندبا في غيره ) عبارة النهاية والمعنى ويجوز تأخيرها عن وضوء السلام أه قال ع  
 أي ما لم يؤد التأخير للالتفات والتضمخ بالنجاسة سم على المنهج وقد يتوقف فيه فان التضمخ بالنجاسة إنما  
 يحرم حيث كان عبثا وهذا انشاعا يحتاج إليه نعم إن قضى حاجته في الوقت و علم أنه لا يجد الماء في الوقت وجب  
 بالحجر فورا كما هو ظاهر و يوافق هذا الحل ما ذكره بعده بقوله فرغ لو قضى الحاجة بمكان لا ماء فيه و علم أنه  
 لا يجد الماء في الوقت وقد دخل الوقت فينبغي أن يجب الاستنجاء بالحجر فورا لئلا ينجس الخارج أه واهم  
 تقييد قضاء الحاجة بكونه في الوقت أنه لو قضى حاجته قبله لا يجب الفور وبوجه أنه قبل الدخول لم يخاطب  
 بالصلاة ولهذا لو كان معه ماء و باعه قبل الوقت صح وإن علم أنه لا يجد بدله في الوقت ع ( قوله على الأصل )  
 أي في إزالة النجاسة والا كتفاد فيها بالحجر رخصة خارجة عن الأصل كرى ( قوله ويكتفي فيه ) أي في حصول  
 الاستنجاء وشقو طلبة ( قوله غلبة ظن زوال النجاسة ) وعلمته ظهور الحشوة بعد النعومة في الذكر واما  
 الاثني فبالعكس قاله شيخنا ( قوله حينئذ ) أي حين وجود غلبة ظن الزوال ( قوله وهو ) أي شمر رائحة النجاسة  
 ( قوله دليل على نجاسة يده الخ ) فلا تصح صلاته قبل غسلها ويتنجس ما أصابها مع الرطوبة إن علم ملاقاته لعين  
 محل النجاسة بخلاف ما لو شك هل الأصابع بموضع النجاسة أو غيره لا نالها تنجس بالشك ع ( قوله فانه  
 دليل على نجاستها ) خلافا للنهاية والمعنى وللزيادة وشيخنا عبارتها ولو شمر رائحة النجاسة في يده وجب  
 غسلها ولم يجب غسل المحل لأن الشارع خفف في هذا المحل حيث اكتفى فيه بالحجر مع القدرة على الماء قال  
 بعض المتأخرين إلا أن شمر الرائحة من محل لا في المحل فيجب غسل المحل أيضا وإطلاقهم يخالفه أه وعبرة  
 الأولين ولا يضرب شمر ريحا بيده فلا يدل على بقائه على المحل وإن حكمتا على يده بالنجاسة لأن ما لم يتحقق أن محل  
 الريح باطن الأصبع الذي كان ملاصقا للمحل لا احتمال أنه في جوانبه فلا تنجس بالشك أو أن هذا المحل قد  
 خفف فيه في الاستنجاء بالحجر تخفف فيه هنا أه قال ع ( قوله لم يربط على الأصبع مقتضاه أنه لو تحقق الريح  
 في باطنه حكمه نجاسة المحل فيجب إعادة الاستنجاء وبه جزم حجج ومقتضى قوله أو أن هذا المحل الخ عدم ذلك  
 وقوله مر تخفف الخ تؤخذ منه أنه لو توقفت إزالة الرائحة على أشنان أو غيره لم يجب وهو ظاهر للعلة المذكورة  
 ( قوله مما يأتي ) أي في باب النجاسة ( قوله ولو توقفت ) أي إزالة الريح ( قوله وفيه من العسر الخ ) ولذا اعتمد  
 ع ( قوله عدم الوجوب كما مر انما ) ( قوله وينبغي الخ ) عبارة شيخنا ولا بد أن يسرخي لئلا تبقى النجاسة في تضاعيف  
 النرج فليس رخى حتى تنفصل تضاعيف المقعدة من كل من الرجل والمرأة وتضاعيف فرج المرأة أه قول  
 المتن ( أو حجر ) علم منه أن الواجب أحدهما وسئل إطلاقه حجر الذهب والفضة إذا كان كل منهما قالعا وهو  
 الأصح معنى ( قوله ونحوه ) يعني عنه قول المصنف وفي معنى الحجر الخ ( قوله ومر الخ ) أي في شرح ويكره  
 الشمس عبارته هناك ولا يكره الطهر بماء زمزم لكن الأولى عدم إزالة النجس به أه ( قوله حكم ماء زمزم  
 الخ ) عبارة النهاية والمعنى وشمل إطلاقه ماء زمزم واحجار الحرم فيجوز بهما على الأصح أه قال ع  
 بعد الدخول لحاجة أخرى قد يستبعد مناسبة الذي أذهب عن الأذى وعافاني لذلك ( قوله أوضيق وقت )

( قوله )

فبول أو غائط بان يقدم الحجر (الفضل) من الاقتصار على احدهما ليجتنب مس النجاسة (١٧٥) لازالة عينها بالحجر ومن ثم حصل

أصل السنة هنا بالنجس  
خلافاً لمن نازع فيه ولمن نقل  
عن نص كلام الأصحاب  
انه يأم به وإن قيل غله ان  
فعله عيناً وبدون الثلاث  
مع الانقاء فيهما والاقتصار  
على الماء أفضل منه على  
الحجر لانه يزيلهما بل  
يتعين في قبلي مشكل دون  
ثقبته التي بمحلها على  
الوجه لاصلتها حينئذ  
وفي ثقبه منفتحة وبول  
الاقلف إذا وصل للجلدة  
وبول ثيب أو بكر وصل  
لمدخل الذكرك يقينا لافي  
دم حيض أو نفاس لم ينتشر  
عن محله فلها بعد الانقطاع  
ولو ثيباً الاستنجاء به فيما  
إذا أرادت التيمم لفقد  
الماء ولا إعادة عليها ويوجه  
ما ذكر في البول الواصل  
لمدخل الذكرك بانه يلزم من  
انتقاله لمدخله انتشاره  
عن محله إلى ما لا يحصى  
فيه الحجر فليس السبب  
عدم وصول الحجر لمدخله  
خلافاً لمن وهم فيه لان نحو  
الخزقة تصل له واعلم ان  
الواجب عليها غسل ما ظهر  
بجلوسها على قدميها ونزع  
فيه الاستنوى بان المنجى هو  
الوجه الموجب لغسل باطن  
فرجها لانه صار ظاهراً  
بالثيابة قال كما يجب غسل  
باطن الفم من النجاسة  
دون الجنابة انتهى ولك

قوله موزم منع الصرف للعلية والتأنيث المعنوي وقوله م وأحجار الحرم ولو استنجى بحجر من  
المسجد فان كان متصلاً بحرم ولم يحزه وإن كان منفصلاً فان بيع بيعة صحيحاً وانقطعت نسبته عن المسجد كفي  
الاستنجاء به وإلا فلا كما نقله ابن حجر في شرح العباب عن الشامل وأقره مثل المسجد غيره من المدارس  
والرباطات وخرج بالمسجد حريمه ورعا به ما لم يعلم وقفتها وقوله م فيجوز بهما الخ والقياس الكراهة  
خروجها من الخلاف لكن قال الزيادي أي وابن حجج المعتمد انه بما موزم خلاف الأولى اه (قوله هنا) أي  
في الجمع (قوله في بول) إلى قوله وفي ثقبه في النهاية لا قوله خلافاً إلى وبدون الثلاث وإلى قوله فليس في المعنى  
إلا قوله ذلك وقوله أو بكر (قوله أصل السنة) وأما كمال السنة فلا بد من بقية شروط الاستنجاء بالحجر نهاية  
ومعنى (قوله وحجر الحرم كغيره) مبتدأ وخبر قول المتن (وجمعهما أفضل) أي فان تركه كان مكروهاً ع ش  
وفيه وقفة ظاهرة (قوله بالنجس) ولو لم يخالط وإن وجب التسليم بعد ذلك شيخنا وع ش عبارة الكردى  
وفي الإيعاب قال بعضهم وقد يجب استعمال النجاسة فيه بان يكون معه من الماء ما لا يكفي لولم يزل بالنجس  
الذي لم يجد غيره وذكره أيضاً في الامداد من غير عزو لبعضهم وفي الامداد يتجه إلحاق بعضهم سائر  
النجاسات العينية بذلك فسن فيها الجميع لما ذكره وكذا في الحلبي على المنهج وقال سم في حواشي المنهج ظاهر  
كلامهم وفاقلم بالفهم عدم الاستحباب لانهم إنما ذكروا ذلك في الاستنجاء انتهى كردى وفي ع ش  
بعد ذكر كلام سم المذكور مانعه وقد يقال ان ادت إزالته إلى تخامرة النجاسة باليد استحباب إزالته  
بالجاءد ولا قياساً على الاستنجاء لوجود العلة فيه اه (قوله انه يائمه به) الوجه الوجه انه يائمه بالنجس  
استقلاً لا بقصد العبادة لا مع الماء سم (قوله محله) أي النص أو الاتم (ان فعله) أي النجس (قوله وبدون  
الثلاث) عطف على بالنجس (قوله فيهما) أي بالنجس والدون (قوله بل يتعين الخ) عبارة النهاية والخش  
المشكل ليس له ان يقتصر على الحجر إذا بال من فرجه أو من احدهما لا لتباس الاصل بالزائد نعم إن لم  
يكن له آلتا الذكرك والاني بل آلة تشبه واحدة منهما يخرج منها البول اتجه فيه اجزاء الحجر لا تنفاه احتمال  
الزيادة وإن كان مشكلاً في ذاته اه قال ع ش قوله لا تنفاه الخ يؤخذ منه ان مثل ذلك محل الجب فيكون فيه  
الحجر لانه أصل الذكرك اه (قوله أفضل منه الخ) وفي الكردى عن الإيعاب هذا إن لم يجد في نفسه كراهة  
الحجر أو نحوه مما ياتي في مسح الخف وغيره وإلا فالحجر أفضل الخ (قوله وفي ثقبه منفتحة) زاد المعنى تحت  
المعدة ولو كان الاصل مسدداً أي إذا كان الانسداد عارضاً كما مر اه عبارة الكردى وإن قامت مقام الاصل  
في انتقاض الوضوء بخارجها بان انفتحت تحت السرة والانسداد الاصل وهذا في الافتتاح العارض بما اطبق  
عليه المتأخرون اما الخافي فقد مر في اسباب الحدث الخلاف فيه وان الشارح كشيخ الاسلام جرى على انه  
كالانسداد العارض وجرى الجمال الرمي إلى أي المعنى على أن الاحكام جميعها تثبت حينئذ للفتحة ومنها اجزاء  
الحجر فيه اه (قوله أو بكر) قال المعنى بخلاف البكر لان البكارة تمنع نزول البول إلى مدخل الذكرك اه (قوله  
بعد الانقطاع الخ) عبارة المعنى وفائدته فيمن انقطع دمه وعجزت عن استعمال الماء واستنجت بالحجر ثم  
تيممت لنحو مرض فانها تصل ولا إعادة عليها اه (قوله فليس السبب) أي تعين الماء (قوله عليها) أي المرأة  
ولو ثيبية (قوله لباطن فرجها) أي الذي لا يظهر بالجلوس على القدمين (قوله قال) أي الاستنوى وكذا ضمير  
رده قول المتن (وفي معنى الحجر الخ) إشارة إلى القياس وقول الشارح الوارد إلى وجود شرط الاصل  
وهو كونه منصوحاً عليه والي ان المراد بالحجر هنا حقيقة لا ما يصح الاستنجاء به شرعاً إذ لا يصح ارادة هذا  
المعنى هنا لانه مندرج فيه المقيس ايضاً سم (وهو كونه منصوحاً عليه) فيه نظر يعلم بمراجعة جمع الجوامع (قوله

ينبغي أو خوف انتشاره وتضمنج بالجمامة (قوله انه يائمه) الوجه الوجه انه يائمه بالنجس استقلاً لا بقصد العبادة  
لا مع الماء (قوله وفي معنى الحجر) إشارة إلى القياس وقوله الوارد إلى وجود شرط الاصل وهو كونه منصوحاً  
عليه والي ان المراد بالحجر هنا حقيقة لا ما يصح الاستنجاء به شرعاً إذ لا يصح ارادة هذا المعنى هنا لانه مندرج

رده بأن باطن الفرج الذي لا يظهر بالجلوس على القدمين لا يشبه الفم لانه يظهر ولا يعسر إيصال الماء إليه فمن تم فصل فيه بين الجنابة  
والنجاسة واما باطن الفرج المذكور فلا يظهر اصلاً ويعسر إيصال الماء اليه فلم يجب غسله في جنابة ولا نجاسة (وفي معنى الحجر)

الوارد بناء على أن الأصح عندنا في الأصول أن القياس يجوز في الرخص خلافاً لابي حنيفة وقوله أن ذلك ثبت بدلالة النص ممنوع كيف وحقيقة الحجر مغايرة لما الحق به ( كل جامد طاهر قالع غير محترق ) فلا يجوز نحو ماء ورد ومنتجس وإنما حاز الدبغ به كالنجنس لأنه عروس عن الذكاة وهي تجوز بالمدينية النجسة وقصب املس و تراب او لحم رخو بان يلصق منه شيء بالمحل ويتعين الماء لا في املس لم ينقل والنص باجزاء التراب لحديث فيه اي ضعيف محمول على متحجر قيل او على مرید تشييف الرطوبة ثم غسله بالماء ويرد بان هذا لا يسمى استنجاء

(الوارد) عبارة النهاية لانه صلى الله عليه وسلم جئى له بروثة قرامها وقال هذا ركس أى نجس فتعليله منع الاستنجاء بها يكون ركساً لا يكون غير حجر دليل على أن ما في معنى الحجر كالحجر اهـ (قوله) وقوله أن ذلك ثبت بدلالة النص ممنوع) اعلم أن معنى دلالة النص عند الحنفية كما قال السكال المقدسى هو المسمى عندنا مفهوم الموافقة بقسميه الاول والمساوى انتهى وإن التسمية بذلك اصطلاح له ولا مشاحة في الاصطلاح وحيث قد فنع ذلك بما لا وجه له وقوله كيف الخ بما لا وجه له لأن أبا حنيفة رضى الله تعالى عنه لا يدعى عدم مغايرة حقيقة الحجر لما الحق به بل هو معترف بالمغايرة لكنه يدعى أن ثبوت هذا الحكم للحجر يدل على ثبوته لما هو في معناه ويسمى ذلك دلالة النص اصطلاحاً لانه لا يظهر أن منشأ ما قاله الشارح انه لم يحرم معنى دلالة النص عند الحنفية ولعله ظن أن معنى ذلك دلالة اللفظ بالمنطوق وقد يشعر بذلك قوله كيف الخ فليتأمل سم اقول انما يتم ما قاله لو ثبت كون التفسير والتسمية المذكورين لا في حنيفة نفسه والا فالظاهر انها لا تتباعد فقط وفي الكردي مانصه واعترض الهاتفي في حواشي التحفة على أن قاسم واطال وعما قاله ان الاحاديث الواردة في جواز الاستنجاء بالحجر لا تدل اى منطوقاً لا على جوازه به قطعاً لكون ما الحق به غير حجر قطعاً وما جواز الاستنجاء بغير الحجر فلا يثبت الا بالقياس سواء كان مراد ابي حنيفة من دلالة النص ما هو المراد من مفهوم الموافقة عندنا أو هو المراد من دلالة اللفظ بالمنطوق وهذا علم ان اعتراض الشارح انما هو على اخراج غير الحجر عن القياس لا على اصطلاح ابي حنيفة وان اعتراض الشارح اعتراض قاطع جداً انتهى اقول بعد تسليم ذلك الاصطلاح لا يندفع اعتراض سم بما قاله الهاتفي لما صرح به المحلى في شرح جمع الجوامع من أن دلالة اللفظ على الموافقة مفهوم عند كثير من العلماء منهم الحنفية لا منطوق اى كما قال به الغزالي والآمدى ولا قياسى اى كما قال به الشافعى والامامان قول المتن (قالع) ولو حريراً الرجال وليس من باب اللبس حتى يختلف الحكم بين الرجال والنساء وتفصيل المهمات بين الذكور وغيرهم مردود بان الاستنجاء به لا يعد استعمالاً في العرف ولو استنجى بذهب او فضة لم يطبع ولم يهيا لذلك جازواً ولا حرموا اجزائاً به وفي الكردي عن الایعاب ما يوافق في المسئلةين وعن شرحى الارشاد ما يوافق في المسئلة الثانية ويخالفه في المسئلة الاولى واقره سم ثم نعل عن شرح الروض ما يوافق وتقدم في الشارح في بحث الاناء ما يوافق في المسئلة الثانية (قوله فلا يجوز) لى قوله ويتعين في النهاية الى قوله في خبر ضعيف في المغنى الا قوله وانما الى وقصب وقوله والنص الى ولا يحترم وقوله وان لم يجد الى كطعموم (قوله نحو ما ورد) اى كخل مغنى (قوله ومتنجس) عبارة النهاية ونجس ومنتجس لان النجاسة لا تزال به اهـ (قوله وقصب املس) ونحو الزجاج معنى قال عرش وعجل عدم اجزاء القصب في غير جدوره وفيما لم يشق اهـ (قوله رخو) اى بخلاف التراب والفحم الصليبين مغنى (قوله ولو قشر الخ) عبارة المغنى واما الثمار والفواكه فنها ما يؤكل رطباً لا يابساً كالبطيخين فلا يجوز الاستنجاء به رطباً ويجوز يابساً اذا كان مزيلاً ومنها ما يؤكل رطباً ويابساً وهو اربعة اقسام احدها ما كول الظاهر والباطن كالتين والتفاح فلا يجوز الاستنجاء برطبه ويابسها والثاني ما يؤكل كل ظاهره دون باطنه كالخوخ والمشمس وكل ذى نوى فلا يجوز بظاهره ويجوز بنواه المنفصل والثالث ماله قشر وما كوله في جوفه فلا يجوز بلبه وما قشره فان كان لا يؤكل رطباً ولا يابساً كالرمان جاز الاستنجاء به وان كان حبه فيه وان اكل رطباً ولا يابساً كالبطيخ لم يحز في الحالين وان اكل رطباً فقط كاللوز والباقلان جاز يابساً لا رطباً ذكر ذلك الماوردى مبسوطاً واستدس من المجموع اهـ واقره عرش وعقبه الكردي بما نصه قال الشارح في الایعاب وفي كون قشر البطيخ يؤكل يابساً نظراً اهـ (قوله ويتعين الماء الخ) عبارة المغنى وشرح بافضل

فيه المقيس ايضاً (قوله وقوله ان ذلك ثبت بدلالة النص ممنوع) اعلم أن معنى دلالة النص عند الحنفية كما قال السكال المقدسى هو المسمى عندنا مفهوم الموافقة بقسميه الاول والمساوى انتهى وإن التسمية بذلك اصطلاح له ولا مشاحة في الاصطلاح وحيث قد فنع ذلك بما لا وجه له وقوله كيف الخ بما لا وجه له لأن أبا حنيفة رضى الله تعالى عنه لا يدعى عدم مغايرة حقيقة الحجر لما الحق به بل هو معترف بالمغايرة لكنه يدعى أن

لم يجد غيره فيتميم ويبعد  
كمطعم لمناول قشر اما كولا  
كالبطيخ بخلاف قشر مزبل  
لا يؤكل لكنه يكره به ان  
كان المطعم داخله وفي خبر  
ضعيف الا مر بما وملمح في  
غسل دم الحيض والحق  
الخطا في الملمح العسل والخل  
والتدليك بنحو النخالة وغسل  
اليدين بنحو البطيخ انتهى  
وكان الزركشي اخذ منه  
قوله الظاهر ان منع استعمال  
المطعم لا يتعدى الاستنجاء  
إلى سائر النجاسات فيجوز  
استعمال الملمح مع الماء في  
غسل الدم انتهى وقد علمت  
ان الاخذ غير صحيح لضعف  
الخبر والذي يتجه ان النجس  
ان ترفق زواله على نحو ملامح  
بما اعتقدا متناه جاز للعاجلة  
ولا فلا ويفرق بين الاستنجاء  
وغيره بان المطعم في غيره  
محببه ما تخفف امتحانه بخلافه  
في الاستنجاء وما ذكر في  
النخالة واضح لانها غير  
مطعومة وفيما بعد ما بوجه  
بانه حيث انتفت النجاسة  
انتي قبيح الامتنان ليكره  
نظير ما مر آنفا او للجن  
كعظم وان احرق اولنا  
وللبهائم والغالب نحن  
وكحيوان كفارة وجزئه  
المتصل وكذا نحو آدمي  
محترم وان انفصلت ويفرق  
بين نحو الفاروق ونحو الحربي  
بانه قادر على عصمة نفسه  
فكان اخس وكما كتب  
عليه اسم معظم

ويجزي الحجر بعد الاستنجاء بشئ محترم وغير قالع لم ينقل النجاسة فان نقلها تعين الماء اه قال الكردي اى  
من الموضع الذي استقرت فيه حال خروجه وان لم تتجاوز الصفحة او الحشفة وكذا اى يتعين إذا الصق بالمحل  
من ذلك نحو تراب رخو او اصابه منه زهومة كالعظم (قوله ولا يحترم) الى قوله وفي خبر ضعيف في النهاية  
الا قوله ولم يجد الى كمطعم (قوله ويعصى به) الوجه عصيانا بغير المحترم بما ذكر ايضا إذا قصد به الاستنجاء  
المطلوب لانه تعمد عبادة باطلة سم وعش (قوله مزبل) اى للنجاسة (قوله لكنه يكره الخ) يحتمل ان محله  
ما لم يفقد غيره ولا لم يكره سم (قوله اخذ منه) اى من ذلك الخبر (قوله جاز) اى استعمال نحو الملمح (قوله  
ويفرق بين الاستنجاء) اى حيث امتنع بالمطعم وإن لم يجد غيره سم (قوله وما ذكر في النخالة الخ) وفاقا  
للمعنى عبارة فائدة يجوز التدلك وغسل الايدي بالنخالة ودقيق الباقلا ونحوه اه وقوله فيما بعد ما وهو  
غسل اليدين بنحو البطيخ كردي (قوله نظير ما مر آنفا) كانه إشارة الى قوله بخلاف قشر مزبل  
الخ يجامع ان المطعم فيه انتفت النجاسة عنه سم وجزم به البصري والكردي (قوله اول الجن) الى قوله اما  
مكتوب في النهاية الا قوله محترم وقوله ويفرق الى وكما كتب وقوله ويحرم الى او علم وما انبه عليه وكذا في  
المعنى الا قوله وان احرق (قوله اول الجن) عطف على قوله لنا (قوله كعظم) ومنه قرون الدواب وحوافر  
واسنانها لا يقال العلة وهى كونه يكسى او قرما كان متنفية فيه لانا نقول هذه الحكمة في معظمه ولا  
يلزم اطرادها عش (قوله وان احرق) وهل يجوز احراقه بالوقود به ام لا فيه نظر والاقرب الجواز بخلاف  
احراق الخبز لانه ضياع مال عش (قوله الغالب نحن) زاد النهاية والمعنى او على السواء بخلاف ما لو اختص  
به البهائم او كان استعمالها اغلب عبارة الكردي قال في العباب اولنا وللبهائم سواء اه واعتمده شيخ  
الاسلام والخطيب والجمال الرملى وكذا النصارى في ترويح الارشاد والعياب وغيرهم وقع له في التحفة انه  
قال اولنا وللبهائم والغالب نحن اه فاقضى ذلك انه لا حرمة في المساوى ولكن المعتمد خلافة كما ينته في الاصل  
اه (قوله كحيوان) عطف على كمطعم (قوله كفارة) اشار به الى انه ليس المراد بالمحترم هنا ما حرّم قتله كما  
ذكره في التيميم غيره بل المراد به ما يشمل مهدر الدم كالغارة والحية والعقرب وغير ما كما في شرح الروض  
وشرح العباب للشارح كردي (قوله وجزئه الخ) قال في الايعاب كصوفه ووبره وشعره ثم قال وكذب حمار  
وألية خروف اه كردي (قوله المتصل) عبارة النهاية إلا ان كان منفصلا من حيوان غير آدمي فلا يحرم  
الاستنجاء به حيث حكم بظهارته وكان قالعا كشمع ما كولد وصوفه ووبره وريشه اه وفي المعنى والاياعاب  
نحوها (قوله محترم) قال في الامداد والذى يظهر ان المراد بالمحترم هنا غير الحربي والمرد وان جاز قتله  
كالزاني المحصن والمتحتم قتله في الحرابة اه سككت المعنى عن قيد محترم وقال النهاية ولو حريرا او مرتدا خلافا  
لبعض المتأخرين اه يعنى ابن حجر عش عبارة الكردي وقال شيخ الاسلام في شرح الروض استثنى ابن  
العماد من المنع بجزء الحيوان جزء الحرفى فيه نظرا اه واعتمد الطلاوى والجمال الرملى وسم والقليوبى  
وغيرهم عدم جواز الاستنجاء بجزء الأدمى مطلقا اه (قوله ونحو الحربي) اى كالمرد (قوله بانه قادر

ثبوت هذا الحكم للحجر يدل على ثبوته لما هو في معناه ويسمى ذلك دلالة النص اصطلاحا وبالجملة فيظهر  
ان من هذا ما قاله الشارح انه لم يحرر معنى دلالة النص عند الحنفية ولعله ظن ان معنى ذلك دلالة اللفظ بالانطوق  
وقد يشعر بذلك قوله كيف الخ فليتأمل (قوله بل ويعصى به) الوجه عصيانا بغير المحترم بما ذكر ايضا إذا  
قصد الاستنجاء المطلوب لانه تعمد عبادة باطلة فعلم حرمة الاستنجاء بالنجس نعم الوجه عدم الحرمة إذا جمع  
بين الحجر النجس والماء لان استعمال النجس حينئذ لغرض تخفيف ما تسرة النجاسة لا لسكمال العبادة كما يعلم  
من كلام الشارح السابق فهو عبادة صحيحة في هذه الحالة (قوله لكنه يكره الخ) يحتمل ان محله ما لم يفقد  
غيره ولا لم يكره (ويفرق بين الامتناء) اى حيث امتنع بالمطعم وإن لم يجد غيره (قوله نظير ما مر آنفا)  
كانه إشارة الى قوله السابق بخلاف قشر مزبل لا يؤكل الخ يجامع ان المطعم فيه انتفت النجاسة عنه (قوله  
والغالب نحن) قال في شرح الررض فان استويا نوجها ناء على ثبوت الرافيه والاصح الثبوت قاله

و منسوخ لم يعلم تبديله  
ويحرم على غير عالم متبحر  
مطالعة نحو تورا علم  
تبديلها أو شك فيه ويفرق  
بين إلحاق المشكوك فيه  
بالمبدل هنا لا فيما قبله  
بالاحتياط فيهما أو علم  
محرم كمنطق وطب خليا  
عن محذور كالموجودين  
اليوم لأن تعليلها فرض  
كفاية لعموم نفعها أما  
مكتوب ليس كذلك  
فيجوز الاستنتاج به وهو  
صريح في أن الحروف  
ليست محترمة لذواتها  
فافتاء السبكي ومن تبعه  
بجرمة دوس بسط كتب  
عليها وقف مثلا ضعيف  
بل شاذ كما اعترف هو به  
وحرمة جعل ورقة كتب  
فيها اسم معظم كأغدا النحو  
نقد إمامه ورعاية للاسم  
المعظم كما هو واضح  
وعجيب الاستدلال به  
وجاز بالماء العذب مع أنه  
مطهروم لدفعه النجس عن  
نفسه كما مر (وجلد)  
بالرفع والجر لأنه قسم  
للجامد المذكور وإن كان  
في الحقيقة قسما منه باعتبار  
ما فيه من التفصيل  
والخلاف فاندفع زعم  
أنه لا يصح كل منهما  
(دينغ) في الأظهر

(الخ) أي ولو باعتبار الأصل فيشمل لما بعد الموت (قوله أو منسوخ) ينبغي عطفه على اسم معظم لا على معظم  
وتخصيص قوله لم يعلم الخ بالمعطوف وإلا فالوجه الامتناع في الاسم المعظم وإن نسخ وعلم تبديله لأن ذلك لا  
يخرجه عن تعظيمه سم عبارة النهاية والمغنى أما غير محترم كفلسفة وتوراة وإنجيل علم تبديلها وخلوها من  
معظم فيجوز الاستنتاج به (قوله لم يعلم تبديله) شامل للشك في تبديله سم (قوله ويحرم الخ) وفي فتاوى  
الجمال الرملي سئل عما قال العلامة ابن حجر من جواز قراءة التوراة المبدلة للعالم المتبحر دون غيره فهل ما قاله  
معتد ولا فاجاب بأنه لا يجوز مطلقا اه كرى (قوله علم تبديلها) يفيد الجواز في غير المبدلة سم وفي  
الكردى عن الأعياب بين غير واحد من الأئمة أن ما بأيديهم الآن من التوراة والإنجيل مبدل جميعه قطعاً  
لفظاً ومعنى ويبنوا ذلك بما يطول ذكره لكن الحق أن فهم ما يظن عدم تبديله لموافقته ما علمناه من شرعنا  
ويجب حمل كلام الروضة كاصليها في السير من أنه يحرم الاتضاع بسكتهم يعني بالمطالعة ونقل الزركشى  
كالسبكي الإجماع عليه على ما علم تبديله أو شك فيه لكن رجح بعضهم جواز مطالعتها للعالم الراسخ لا سيما عند  
الاحتياج للرد على المخالف وهو جلي فليحمل الإجماع على ما عدا هذه الحالة إذ كلام الأئمة مشحون بالنقل  
عنها للرد عليهم اه (قوله كمنطق الخ) وحساب ونحو وعروض مغنى وكردى (قوله لان تعليلها الخ) قال في  
الامداد بل هو أى المنطق أعلاها أى العلوم الآلية وإفتاء النووي كإباحة الصلاح بجواز الاستنتاج به يحمل  
على ما كان في زمنهما من خلط كثير من كتبه بالقوانين الفلسفية المناهضة للشرائع بخلاف الموجود اليوم  
فانه ليس فيه شيء من ذلك ولا مما يؤدي إليه فكان محترماً بل فرض كفاية بل فرض عين إن وقعت شبهة لا  
يتخلص منها إلا بمعرفة انتهى كرى (قوله كأغدا) بفتح الغين مغنى وفي القاموس وكسرها القرطاس  
اه والمراد به هنا الوقاية (قوله وجاز) إلى المتن في المغنى (قوله لدفعه النجس الخ) أي باعتبار شأن نوعه كما مر فلا  
برد أن قليله لا يدفعه (قوله كما مر) أي في شرح ولا يقول في ماء الخ كرى (قوله بالرفع) أي عطفاً على كل  
والجر أي عطفاً على جامد مغنى ونهاية (قوله باعتبار) ضبب بينه وبين قوله قسم سم عبارة الكردى متعلق بقسم  
وقوله من التفصيل إشارة إلى قوله ودينغ دون غيره وقوله والخلاف إشارة إلى قوله في الأظهر اه (قوله)  
فاندفع زعم الخ) لا وجه لهذا الزعم مع شيوع عطف الخاص على العام بل ولأعده قسماً لأن عطف الخاص  
لا يقتضى القسمية ولا ينافى القسمية ونسكتة أفراد ما فيه من الخلاف والتفصيل سم ولك أن تمنع شيوع  
عطف الخاص على العام إذا كان العموم بكلمة كل (قوله لا يصح كل منهما) عبارة للمغنى تنبيه كان ينبغى  
للمصنف تقديم المنع الذى من أمثلة المحترم فيقول فيمتنع بجلد طاهر غير مدبوغ دون جلد مدبوغ طاهر  
في الأظهر فإن كلامه الآن غير منتظم لأنه إن كان ابتداء كلام فلا خبر له وإن كان معطوفاً على كل كما قدرته  
في كلامه وقرى بالرفع فيكون الجلد المدبوغ قسماً لكل جلد طاهر الخ فيكون غيره والفرض أنه بعض  
منه وإن كان مجروراً كما قدرته أيضاً عطفاً على جامد فكان ينبغى أن يقول ومنه جلد دينغ أي من

الماوردى والرويانى انتهى (قوله أو منسوخ) ينبغى عطفه على اسم معظم لا على معظم وتخصيص قوله لم  
يعلم بالمعطوف وإلا فالوجه الامتناع في الاسم المعظم وإن نسخ وعلم تبديله لأن ذلك لا يخرجه عن تعظيمه  
(قوله لم يعلم تبديله) شامل للشك في تبديله وقوله علم تبديلها يفيد الجواز في غير المبدلة (قوله وجاز بالماء العذب  
مع أنه مطهروم لدفعه) أى دفع مع قلته (فرع) في الروض ويجوز أى الاستنتاج بذهب وفضة وجوهر  
انتهى قال في شرحه وبقطعة ديباج نعم حجارة الحرم والمطبوع من الذهب قال المارردى والرويانى يمتنع  
الاستنتاج بها الحرم منها فإن استنجى بها الساء واجزأه انتهى وفي شرح الارشاد للشارح عطفاً على ما يجوز  
أو كان ذهباً أو فضة لم يطع أو تها لذلك كما مر وإلا حرم وأجزأه واعتدله كما اعتمد جواز الاستنتاج  
بججارة الحرم ولا إثم وأنه لا فرق في الاستنتاج بقطعة الديباج بين الرجال والنساء (قوله باعتبار) ضبب بين  
وبين قوله قسم (قوله فاندفع زعم الخ) لا وجه لهذا الزعم مع شيوع عطفه الخاص على العام بل ولأعده قسم  
لأن عطفه الخاص لا يقتضى القسمية ولا ينافى القسمية ونسكتة أفراد ما فيه من الخلاف والتفصيل

أمثلة هذا الجامد جلد طاهر دبع جلد غير مدبوغ طاهر في الاظهر اه (قوله لا تتقاله) الى قوله وإنما حل في النهاية لإقوله نعم الى ويحرم (قوله لا تتقاله عن طبع اللحم الخ) وهو وان كان ما كولا حيث كان من مذكي لكن اكله غير مقصود لانه لا يعتاد كذا في النهاية وجزم الشارح في فتح الجواد بحرمه اكل المدبوغ مطلقا اي سواء كان من مذكي ام لا بصري (قوله ينبغي حمله الخ) خلافا لظاهر إطلاق المغني (قوله بحيث لا يلين الخ) افاد تخصيص ما ذكر من التفصيل بجلد الحوت ان غيره من جلود المذكاة لا تجزى قبل الدبع وان اشتدت صلابتها كجلد الجاموس الكبير وهو ظاهر لانها بما يؤكل عش (قوله لانه) الى قوله وإنما حل في المغني (قوله اما نحس) اي ان كان من غير ما كولا مغني (قوله نعم الخ) عبارة السكردى وعمل المنع بالمطعم على ما قاله جمع متقدمون واعتمده الزركشي وجزم به في الاوار ما إذا استنجى به من جانب ليس عليه شعر كثير ولا جازو قد جزم به في العباب واقره شيخ الاسلام والخطيب وغيرهما وضعفه الشارح في الامداد والاياب وفي سم على المنهج بعد ان نقل استثناء الشعر المذكور ما نصه لم يعتمدم هذا الاستثناء لان الشعر متصل به انتهى والكلام كما هو ظاهر في المدبوغ الذي يطهر بالدبع اما بجلد المخاط فلا يجوز ولا يجزى مطلقا اه (قوله ان استنجى بشعره الخ) اي بجانبه الذي عليه الشعر كودي (قوله وان انفصل) وفي الايعاب يكفر في جلد المصحف المتصل قال الرمزي يفسق في المنفصل انتهى قال القليوبي حيث نسب اليه قال الحلبي قال بعضهم على قياسه كسوة السكبة إلا ان يفرق بان المصحف اشد حرمة وظاهر ان محله حيث لم يكن نقش عليها معظم اه كودي عبارة عش قوله وان انفصل ظاهره وان انقطعت نسبته عنه وعليه فيفرق بينه وبين الحدث بأن الاستنجاء أقيح من المس ويحتمل التقييد كالحدث ولعله لا قرب لكن قضية قول ابن حجر وإنما حل مسه اي المنفصل لانه اخف صريح في الفرق المذكور إذ لا يحل مسه إلا إذا انقطعت نسبته إلا ان يقال اراد ابن حجر حل مسه عند من يقول به وان لم تنقطع نسبته اه اقر هذا التأويل في غاية البعد لا يعاب به فالعتمد الفرق المذكور (قوله ما يعمها) وهو جامد طاهر الخ (قوله ان لا يكون به رطبة) فلو استنجى بحجر مبلول لم يصح استنجاءه لان بلله يتنجس بنجاسة المحل ثم ينجسه فيتعين الماء نهاية ومغني وشرح بافضل (قوله كالمحل) أي ولو كان من أثر نحو استنجاء قليوبي (قوله والذي ينبغي الخ) وفاقا للنهاية والمغني (قوله انه) اي بلل المحل من عرق لا يؤثر اي لانه ضروري مغني وقليوبي قال سم هل مثل ذلك بلل المحل فيما إذا استنجى بالماء ثم قضى حاجته ايضا قبل جفافه ثم اراد الاستنجاء بالحجر فليتأمل اقول تقدم عن القليوبي ويأتي عنه نفسه خلافا بل اقتصارهم على استثناء العرق وتعليقهم له بالضرورة كالصريح في انه يتعين في ذلك الماء ثم رأيت ان عش عقب كلام سم المذكور بما نصه اقول الا قرب عدم كونه مثله إلا ان العرق مما تعم به البلوى بخلاف البلل المذكور ونحوه ويشمل ذلك قوله م رطوبة من غير عرق اه وقوله ما يأتي اي في شرح ولا يطر الاجنبي قول المتن (لا يحجف) بالكسر وفتحها لغة محتاراه عش (قوله ولا لاتعين) لان الحجر لا يزيله هذا ضابط الجفاف المانع من اجزاء الحجر كما يفهمه كلام الامداد والنهاية وغيرهما (قوله وان بال

(قوله أو ما كولا) قد يقال جلد المذكي المدبوغ يجوز أيضا أكله إلا أن يقال غير المدبوغ ما كولا لم ينتقل عن طبع اللحم الى طبع الثياب بخلاف المدبوغ او يقال المراد ما كولا بالوضع والمدبوغ ليس كذلك وان جازا كاه كما يجوز اكل نحو تراب لا يضر (قوله بجلد علم) ينبغي ان منه تفسير اجاز مسه وحمله مع الحدث (قوله وإنما حل مسه) لعل هذا بناء على ظاهر تقييده لحرمة مس جلد المصحف باتصاله به فليتأمل (قوله الذي يتجه انه لا يؤثر) هل مثل ذلك بلل المحل فيما إذا استنجى بالماء ثم قضى حاجته ايضا قبل جفافه ثم اراد الاستنجاء بالحجر فليتأمل (قوله ولم يبل غير ما اصابه الخ) يتأمل وقوله لكن قال جمع متقدمون باجزائه حيث نذر عبارة شرح الروض ويستثنى ما إذا جفف ما لو جفف بوله ثم بال ثانيا فوصل بوله الى ما وصل اليه بوله الاول فيكفي فيه الحجر صرح به القاضي والنزالي وقوله فوصل بوله الخ صريح في انه لا يشترط على هذا ان يزيد الثاني على محل الاول بل يكفي ان يكون بقدره وهو الوجه خلافا لما اشار اليه السكندر لشيخنا الامام البكري من

لا تتقاله عن طبع اللحم الى طبع الثياب ولحاق جلد الحوت الكبير به ينبغي حمله على ما إذا تحجر بحيث صار لا يلين وان تقع في الماء (دون غيره في الاظهر) لانه إما نجس أو مأكول نعم ان استنجى بشعره الطاهر أجزأ ويحرم بجلد علم ان اتصل ومصحف وان انفصل وإنما حل مسه لانه أخف (وشرط) أجزاء الاقتصار على (الحجر) وما في معناه أو المراد بالحجر ما يعمها (ان) لا يكون به رطوبة كالمحل ولو من عرق على ما اعتمده الاذرعى وفيه نظر والذي يتجه أنه لا يؤثر ويؤيده ما يأتي وأن (لا يحجف التجس) الخارج أو بعضه وإلا تعين الماء في الجفاف وكذا غيره ان اتصل به وان بال أو تنوط ما عا ثانيا

(الخ) غاية لقوله ولا تعين الخ كرى (قوله) ولم يبل غير ما أصابه (الخ) يتأمل سم عبارة النهاية والمغنى وبل الثاني ما به الأول اه قال ع ش قوله وبل الثاني الخ صادق بما إذا زاد عليه وهو متجه (قوله) لتعين الماء (الخ) جرى عليه في شروح الارشاد والعياب كرى (قوله) لكن قال جمع متقدمون بأجزائه (الخ) اعتمده النهاية والمغنى قال السكردى وشيخ الاسلام في شرح الهجوة والروض وغيرهم وهو المعتمد قال ابن عبد الحق وسم ويلحق بما لو كان الثاني بقدر الأول فقط ما لو زاد على ما وصل اليه الأول على الوجه لا ما لو نقص عنه ولا يشترط أن يزيد الثاني على محل الأول بل يكفي أن يكون بقدره اه واعتمد الا لحاق القليوبى وشيخنا (قوله) رد بحث (الخ) وفاقا للرملى عبارة ع ش ظاهر عبارة الشارح مر اعتبار الجنس حتى لو جف بوله ثم خرج منه دم وحل لما وصل اليه بوله لم يحجز الحجر ويحتمل خلافه سم على البهجة وافق الشارح مر رحمه الله تعالى بان طرو المذى والودى مانع من الاجزاء فليسا كالبول ونقل بالدرس عن تقرير الزياى رحمه الله تعالى خلافه اقول والا قرب ما افق به الشارح مر لا خلافا فها اه ووافق الزياى القليوبى وكذا شيخنا عبارة فان جف كله أو بعضه تعين الماء لم يخرج بعده خارج ولو من غير جنسه ويصل ما وصل اليه الأول كأن يخرج نحو مذى وروى ودم وقبح بعد جفاف البول ولا كفى الاستنجاء بالحجر وتقييد بعضهم بما إذا خرج بول للغالب اه (قوله) وان لا ينتقل الخارج (الخ) فان انتقل عنه بان انفصل عنه تعين فى المنفصل الماء واما المتصل بالمحل ففيه تفصيل باقى معنى عبارة السكردى قال فى الايعاب محل هذا فى انتقال لا ضرورة اليه كما يعلم بما يأتى فى الانتقال الحاصل من عدم الادارة فان انتقل تعين الماء وإن لم يحجز الصفحة والحشفة اه (قوله) الخارج إلى قوله إلا ان سال فى النهاية والمغنى إلى قوله مطلقا وقوله جاف إلى رطب وقوله ولو ماء لغير تطهيره (قوله) قبل الجفاف لم ينجس) لكن ينبغي هنا عدم اجزاء الحجر أخذنا من قوله السابق أن لا يكون به رطوبة كالحل سم قول (المتن ولا يطرأ اجنبى) أى ولو من الخارج كرشاشه شرح بافضل (قوله) على المحل المتنجس (الخ) فيه اسر ان الأول انه قد يقال حيث كان المطر وعليه هو المحل المتنجس بالخارج كان من لازم ذلك ان الطارىء اختلط بالخارج وهذا يأتى فى قوله مطلقا فى النجس أى سواء اختلط بالخارج أو لا بدليل ما بعده وقوله اختلط بالخارج فى الظاهر لانه على هذا التقدير لا يكون إلا مختلط والثانى ان القياس فيما لم يختلط بالنجس عدم منع اجزاء الحجر فى النجس وإن كان الطارىء النجس يحتاج للماء فكيف يحكم بالمنع مطلقا سم (قوله) جاف (الخ) خلافا للمغنى والنهاية وشيخنا لكن الرشيدى اعتمد ما قاله الشارح (قوله) لما مر) أى فى شرح كل جامد ظاهر (الخ) (قوله) أو رطب) أى ولو ببل الحجر معنى (قوله) ولو ماء لغير تطهيره) عبارة بافضل مع شرحه وان لا يصيبه ماء غير مطهر له وإن كان طهورا أو مائع اخر بعد الاستنجاء أو قبله لتنجسهما وكالمائع ما لو استنجى بحجر رطب اه قال السكردى قوله غير مطهر له لا يخلو عن تشو يش فان ذلك ينجر إلى انه لا يضرب فى جواز الاستنجاء بالحجر طرو ماء على المحل مطهر له وإذا طهره الماء لا حاجة إلى الحجر فامعنى هذا الاستثناء فى حواشى التحفة لسم قوله لغير تطهيره إن أراد لغير تطهير المحل بمعنى أنه إذا أراد تطهير المحل بالماء لا يضرب حول ذلك الماء اليه ثمنا معلوم لا يحتاج اليه وهو ليس مما نحن فيه لان الكلام فى الاستنجاء بالحجر وإن أراد لغير تطهير نفسه معنى انه إذا قدم الوضوء على الاستنجاء فاصاب ماء وضوءه المحل بان تقاطر عليه منه شىء لم يمنع اجزاء الحجر فهو ممنوع مخالف لصريح كلامهم انتهى وحاول الهاتفى فى حواشى التحفة ان يجيب عن ايراد سم فلم يجيب بشىء عبارة معنى إذا لاقاه لتطهيره فلا مرسى حيث ظهر انه لا يكفيه إلا الماء واما إذا لاقاه لغير تطهيره كان أصابته

ولم يبل غير ما أصابه الأول كما اقتضاء اطلاقهم لتعين الماء بالجفاف فلا يرتفع بما حدث لكن قال جمع متقدمون بأجزائه حيث أنه وكأنه لكون الطارىء من جنس الأول فصارا كشيء واحد وبه يعلم رد بحث بعضهم فيمن بال ثم أمضى أنه يحجزه الحجر ولو غسل ذكره ثم بال قبل الجفاف لم ينجس غير مماس البول كما يعلم من قوله فى شروط الصلاة إلا لغير المتصف (و) ان (لا ينتقل) الخارج الملوث عما استقر فيه عند خروجه إذ لا ضرورة لهذا الانتقال فصار كتنجسه بأجنبى (و) ان (لا يطرأ) على المحل المتنجس بالخارج (أجنبى) نجس مطلقا أو طاهر جاف اختلط بالخارج لما مر فى التراب أو رطب ولو ماء لغير تطهيره

اعتبار زيادة الثانى على الأول فليتأمل (قوله) على المحل المتنجس بالخارج (الخ) فيه أمران الأول انه قد يقال حيث كان المطر وعليه هو المحل المتنجس بالخارج كان من لازم ذلك ان الطارىء اختلط بالخارج وهذا يأتى فى قوله مطلقا فى النجس أى سواء اختلط بالخارج أو لا بدليل ما بعده وقوله اختلط بالخارج فى الظاهر لانه على هذا التقدير لا يكون إلا مختلط والثانى ان القياس فيما لم يختلط بالنجس عدم منع اجزاء الحجر فى النجس وإن كان الطارىء النجس يحتاج للماء فكيف يحكم بالمنع مطلقا فليتأمل (قوله) لغير تطهيره) إن أراد لغير تطهير



لا عرق إلا إن سال وجاوز  
الصفحة أو الحشفة إذ  
لا يعم الابتلاء به حيث  
خلافا لمن زعمه (ولوندر)  
الخارج كدم (أو انتشر  
فوق العادة) الغالبة وقيل  
فوق عادة نفسه (ولم  
يجاوز) غائط (صفحته)  
وهي ما ينضم من الإلين  
عند القيام (و) بول  
(حشفته) وهي ما فوق  
حل الختان ويأتي في فاقدها  
أو مقطوعها نظير ما يأتي  
في الفسل كما هو ظاهر (جاز  
الحجر في الأظهر) إلحاقه  
بالمعتاد لأن جنسه مما يشق  
فإن جاوز تعين الماء في  
المجاوز والمتصل به مطلقا  
وكذا إن لم يجاوز وانفصل  
عما اتصل بالحمل فیتعین  
في المنفصل فقط ويظهر  
أخذا بما يأتي في الصوم  
من العفو عن خروج  
مقعدة المسور وردها  
بيده أن من ابتلى هنا  
بمجاوزه الصحف أو  
الحشفة دائما عني عنه  
فيجزم به الحجر للضرورة  
ويظهر في شعر بياطن  
الصفة أنه مثلها ولا نظر  
لندب إزالته فلا ضرورة  
لتلوثه لأن تكليف إزالته  
كلما ظهر منه شيء مشق  
مضاد للتريخ في هذا  
الحمل (ويجب)

نقطة ماء أو مائع سواء كان الماء ماء وضوئه فيا إذا قدم الضوء على الاستنجاء فأصاب ماء وضوئه المحل بأن  
تقاطر عليه شيء منه أولم يكن ماء وضوئه فيكون الماء متعينا أيضا لما نقلناه عن المجموع هكذا يفهم المقام  
انتهى وعليه فلا فرق بين الماء المطهر له وغيره وحيث فلا يحتاج لقوله لغير تطهيره بل هذا الاستثناء يوم  
خلاف المقصود إلا أن يقال لم ينفه عليه الشارح لوضوح أنه حيث طهره الماء لا يحتاج للحجر كما قال الهاتني  
فلا امر حيث يظهر الخ وبالجمله فهو غير صاف من كل الوجوه فخره اه واجاب ع ش بمائنه ويمكن ان  
يقال احتراز بقوله لغير تطهيره عمالو تقاطر من وجهه مثلا حال غسله ماء على محل الاستنجاء فلا يضر لانه قوله  
من مأمو ربه على نجس معفو عنه فأشبهه مالو تساقط على ثوبه الملوث بدم البراغيث اه أقول قوله فلا يضر في  
سم ما يؤقتل لكن رده الكردي بمائنه هذا يخالف قول الشارح في هذا الكتاب وإن لا يصيبه ماء غير مطهر  
الخ إذا ماء طهارة نحو الوجه غير مطهر للمحل فلا فرق بين أن يصيبه بعد الاستنجاء أو قبله اه ولوسلم والكلام  
هنا فيما قبل الاستنجاء فلا يلاقيه كلام ع ش المفروض فيما بعده (قوله لا عرق الخ) هذا في الطاريء فلو  
استنجى بالأحجار فعرق محله فإن سال منه وجاوزه لزمه غسل ماسال اليه وإلا فلا لعدم البلوى به ثم راه سم  
وكذا في النهاية وشرح بافضل قال ع ش قوله مر لزمه غسل ماسال الخ شامل لما لو سال لما لا في الثوب من  
المحل فيجب غسله وفيه مشقة وقد يقال يعني عما يغلب وصوله اليه من الثوب وبعبارة الشارح مر في شروط  
الصلاة بعد قول المصنف يعني عن محل استنجاءه نصها وان عرق محل الاثر وتلوث بالآثر غيره لم يضر تجنبه  
كافي الروضة والمجموع هنا اه وبعبارة الكردي ظاهره الاكتفاء بالحجر في غير المجاوز وكذلك ظاهر  
عبارة الامداد وشرح البهجة والنهاية وهذا ظاهر مع التقطع أمام اتصال فلم يظهر لي وجهه بل الذي  
يظهر وجوب غسل الجميع وذلك لأن استدعاء غسل المجاوز يتوقف على غسل جزءه الباطل وإذا غسل  
جزأ من الباطل فقد طرأ عليه اجنبي وهو ماء الغسل فيتعين الماء في الجميع اه أقول ان قوله ظاهره  
الاكتفاء بالحجر الخ يمنع ان الكلام في العرق الطاريء بعد الاستنجاء بالحجر كما مر عن سم ففاد عبارتهم  
المذكورة عدم لزوم الاستنجاء في غير المجاوز حيث لم يمتد مطلقا وان قوله أمام الاتصال الخ يمكن ان يلزم  
ما تقتضيه العبارة المذكورة من العفو عن غير المجاوز لتولد الطاريء عليه من مأمو ربه نظير ما مر عن ع ش  
وسم أنفا (قوله الخارج) الى قوله ويظهر في المغنى (قوله كدم) اى وودى ومدى مغنى (قوله فوق العادة  
الغالبه) اى عادة غالب الناس نهاية قول المتن (وحشفته) اى وحل الجب في المجرى سم (قوله ويأتى  
الخ) عبارة المغنى وشرح بافضل اوقدرها من مقطوعها في البول اه (قوله مطلقا) اى سواء انفصل عما  
اتصل بالمحل ام لا كردي عبارة شيخنا فان تقطع بان خرج قطعا في حال تعين الماء في المنقطع وكفى الحجر في  
المتصل وإن جاوز صفحة أو حشفة تعين الماء أيضا في المجاوز فقط ان لم يكن متصلا ولا تعين في الجميع وكذا  
يقال في المتنقل فان كان متصلا تعين الماء في الجميع او منفصلا تعين في المتنقل فقط اه (قوله وكذا ان لم يجاوز  
وانفصل الخ) عبارة النهاية ولو تقطع الخارج تعين في المنفصل الماء وإن لم يجاوز صفحته ولا حشفته فان تقطع  
وجاوز بان صار بعضه باطن الالية او في الحشفة وبعضه خارجا فلعل حكمة اه (فيجزئه الحجر للضرورة)  
وظاهر كلامهم يخالفه نهاية قال ع ش وهو المعتمد عبارته مر في شرح العباب فان اطردت بالمجاوزه فهو

المحل بمعنى أنه إذا أراد تطهير المحل بالماء ما لا يضر وصول ذلك الماء اليه فهذا معلوم لا يحتاج اليه وهو ليس بما  
نحن فيه لان الكلام في الاستنجاء بالحجر وان اراد لغير تطهير نفسه بمعنى أنه إذا قدم الضوء على الاستنجاء  
فأصاب ماء وضوئه المحل بأن تقاطر عليه منه شيء لم يمنع أجزاء الحجر فهو ممنوع بخلاف لصريح كلامهم لا يقال  
يؤيده قولهم لا يضر الاختلاط بماء الطهارة لانا نقول محل ذلك في نجاسة عني عنها فلم يجب إزالته وانجاسة  
التي في هذا المحل يجب إزالته ولا يعني عنها فيض اختلاط بالماء نعم ان أصاب المحل بعد الاستنجاء بالحجر  
رشاش طهارة نحو الوجه لم يبعد العفو قليتا مل (قوله لا عرق) هذا في الطاريء ولو استنجى بالأحجار فعرق  
محله فإن سال منه وجاوزه لزمه غسل ماسال اليه وإلا فلا لعدم البلوى به مر (قوله وحشفته) أى أو محل

لاجزاء الحجر أيضا ثلاث  
مسحات) للنهي الصحيح  
عن الاستنجاء بأقل من  
ثلاث أحجار (ولو) بطرفي  
حجر بأن لم يتلوث في الثانية  
فتجوز هي والثالثة بطرف  
واحد لأنه إنما خفف  
النجاسة فلم يؤثر فيه  
الاستعمال بخلاف الماء  
ولكون التراب بدله أعطى  
حكمه أو (بأطراف حجر)  
ثلاثة لأن القصد عدد  
المسحات مع الانقاء وبه  
فارق عده في الجمار واحدة  
لأن القصد عدد الرميات  
(فان لم ينق) المحل بالثلاث بأن  
بق أثر يزيله ما فوق صغار  
الحزف إذ بقاء ما لا يزيله إلا  
هي معفو عنه (وجوب الانقاء)  
برابع وهكذا ثم إن أنق بوتر  
فواضح (و) (إلا) سن  
الابتار) للامره ولم يسن  
هنا تثليث كما في إزالة  
النجاسة لأنهم غلبوا جانب  
التخفيف في هذا الباب  
(وكل حجر لكل محله)  
يحتمل عطفه على ثلاث  
فيفيد وجوب تعميم كل  
مسحة من الثلاث لكل  
جزء من المحل

كغيره كما اقتضاه كلامهم ويحتمل أجزاء الحجر للشقة اه قال شيخنا الشوبري ما في شرح من العباب أوجه  
اه (قوله لا جزء الحجر) إلى قوله الذي لا يحيد في النهاية إلا قوله ولكون التراب إلى الماتن وقوله يحتمل (قوله)  
ولو بطرفي حجر الخ) ولو غسل الحجر وجف جازله استعماله ثانيا كدواء دغ به وتراب استعمال في غسل  
نجاسة نحو الكلب فان قيل التراب المذكور صار مستعملا فكيف يكفى ثانيا الجيب بانه لم يزل مانعا وإنما  
إزاله الماء بشرط مزجه بالتراب وحينئذ فيجوز التيمم به ان كان في المرة السابعة وان كان قبلها فلا لتجسه  
فاستفده فانها مسئلة نفيسة مغنى عبارة الكردى عن الايعاب والخطيب في شرح التنييه ويكفى حجر واحد  
يستنجى به ثم يغسله وينشفه ويستعمله اه (قوله لكون التراب بدله) أى بدل الماء في التيمم (قوله او)  
بأطراف حجر ثلاثة) والثلاثة الاحجار افضل من أطراف حجر لكن أطراف الحجر ليست بمكر وهه ولو  
استنجى بحزفة غليظة ولم يصل البلل إلى وجهها الآخر جاز ان يمسح بالآخر وتحسب مسحتين كما في الايعاب  
كردى (قوله وفارق عده) أى عد الرمي بحجر له ثلاثة أطراف (قوله فان لم ينق) بضم الياء وكسر القاف والمحل  
مفعول به ويجوز فتح الياء والقاف والمحل فاعل برماوى لكن قول الشارح ثم ان أنق يدل على الأول ويجوز  
ايضا ضم الياء وفتح القاف ببناء المفعول من الانقاء المحل نائب فاعله (قوله برابع وهكذا) أى إلى ان لا يبقى إلا  
أثر لا يزيله إلا الماء أو صغار الحذف مغنى ونهاية قال الكردى هذا ضابط ما يكفى في الاستنجاء بالحجر وتس  
إزالة الأثر الذي لا يزيله إلا الماء أو صغار الحذف قال في الايعاب خر وجامن خلاف من أوجه وفي حواشى  
المحل للقلوبى بحب الاستنجاء من الملوث وإن كان أى استءاء أو لا يزيله إلا الماء أو صغار الحذف ويكفى  
فيه الحجر وإن لم يزل شيئا اه وعلى هذا في تصور الاكتفاء بطرف واحد من نحو حجر من غير غسله كما هو  
ظاهر كردى ومر عن الحلبي ما يوافقوه وهو الظاهر وإن قال ع ش ينبغى في ذلك الاكتفاء بثلاث مسحات  
بالاحجار ولو قيل بتعين الماء أو صغار الحذف لم يكن بعيدا أو لعله أقرب اه (قوله معفو عنه) ولو خرج هذا  
التقدير ابتداء وجب استجداء منه و فرق بين الاستءاء الانهاء لا تبيين الاستنجاء بصغار الحذف المزلة بل يكفى  
امرار الحجر وإن لم يتلوث كما اكتفى به في المرة الثالثة حيث لم يتلوث في المرة الثانية حلبي اه بيجرى وياتى عن  
القليوبى ما يوافق (قوله والاسن الابتار) بالمتأدة واحدة كان حصل برابعة فيأتى بحامسة مغنى (قوله تامة)  
أى بان باقى مسحتين بعد حصول الواجب سم (قوله يحتمل عطفه على ثلاث) جزم به في النهاية (قوله فيعيد  
وجوب تعميم) و قول الحارثى يمسح جميع موضع الخاراج ثلاثا صريح في وجوب تعميم المحل بكل مسحة من  
الثلاث وأنه لا يكفى توزيع الثلاث الجانبية والوسط وهو خلاف المنقول عن المعظم في الميزن والروضة من  
ان الخلاف في الاستحباب وأنه يجوز كل من الكفتين ويدل لأجزاء التوزيع رواية الدارقطنى وحسن  
إسادهما ولا يحد أحدهم ثلاثة أحجار حجرين للصفحتين وحجر للسربة وقول الارشاد يمسحه ثلاثا ليس  
صريحاً في التعميم بكل مسحة نعم هو ظاهر فيه وقدمال السبكي وابن النقيب إلى وجوب التعميم بكل مسحة  
اذ بالتوزيع تذهب فائدة تثليث اه إسعاد وعبارة التمشية والاصح انه لا يشترط ان يعم بالمسحة الواحدة  
المحل وإن كان أولى بل يكفى مسحة لصفحة أخرى وأخرى والثالثة للوسط اه قال النور الزيدى في حاشية  
شرح المنهج وقد ألف شيخنا الشهاب البرلسى في هذه المسألة مؤلفا واعتمد الاستحباب وكذلك الشيخ ابو الحسن  
البكرى ايضا ألف فيها راعنمد الاستحباب اه وأقاد الشهاب بن قاسم في حاشية شرح المنهج ان شيخه  
الشهاب البرلسى اعتمد الف فيه سم قال رواقه عليه جمع من الأكابر من مشايخه وأقرامهم وأقرانه انه  
لا يجب التعميم بصري (قوله وجوب تعميم كل مسحة) وقد جزم ذلك الانوار نهاية وكذا جزم به شيخنا  
عبارة ويحب أمم المحل كل مسحة كما قاله الزيدى تبعاً لتبنيح الاسلام وإن لم يمتد به بعضهم اه أى وواقفه

الجلب في الجوب (قوله تثليث) أى بان باقى مسحتين بعد حصول الواجب (قوله يحمل عطفه على ثلاث) قد  
يرد على هذا الاحتمال انه يلزم عليه انفصال بين المتعاطفين باجنبي وهو متسع وحمل الفاصل على الاعتراض في  
غاية البعد هنا وقد ير دعى هذا الاحتمال الثاني انه يلزم تقييد سن كل حجر لكل محله بما إذا لم ينق لوتوع هذا

سم والرشيدى (قوله وهو المعتمد المنقول) وفاقا لنهاية والمغنى والمنهج وخلافا لسم ووافقا لرشيدى كما يأتى  
وما لى البصرى كما مر (قوله كما يثبت في شرحى الارشاد) اى بما حاصله ان فى كلامهم شبه تعارض فرجع  
جمع متأخرون الوجوب رعاية للدرك واخرون عدمه اخذا بنظر كلامهم شرح بافضل قال الكردي  
قوله فرجع جمع الخ منهم شيخ الاسلام زكريا بن كتيبة والشهاب الرملى والخطيب الشربيني والشارح والجمال  
الرملى وغيرهم وقوله آخرون الخ منهم ابن المقرئ وابن قاسم العبادي والزايدى وغيرهم وأفراد الكلام على  
ذلك الشهاب البرلسى بالتأليف واطال فى ذلك الكلام وقال انه لم ير لشيخه شيخ الاسلام فى المنهج وغيره سلفا  
فى وجوبه لكن نقله الشارح عن جماعة من قبل شيخ الاسلام اه (قوله وعلى الايتار) يبعد هذا العطف  
ترتيب سن الايتار على عدم الاتقاء دون التعميم وكذا يبعد ذلك العطف بعد انقضاء الكيفية الاتية من  
التعميم (قوله نذب ذلك) اى التعميم (قوله بأن يبدأ) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله بأولها) اى الاحجار  
(قوله ويديره الخ) عبارة النهاية ويديره على الصفحتين حتى يصل الى ما دامته اه قال ع ش اى ومن لازمه  
المرو على الوسط اه وقال الرشيدى اى مع مسح المسربة كما علم من قول المصنف وكل حجر لكل محله اه  
وعبارة الكردي قوله ويديره اى يرفق وفى الخادم للزركشى ان القفال قال فى فتاويه اذا كان يمر الحجر عليه  
فانه لا يرفعه فان رفع الحجر النجس ثم أعاده ومسح الباقي به تنجس المحل به وتعين الماء وما دام الحجر عليه لا يضر  
كالماء مادام مترددا على العضو لا تحكم باستعماله فاذا انفصل صار مستعملا فكذلك الحجر انتهى اقول  
وهذا بما صدقت قولهم وان لا يطر اجنبى كما مر عن شرح بافضل ما يصرح به (قوله ويمر الثالث الخ)  
وللمسحة الزائدة على الثلاث ان احتيج اليها فى الكيفية حكم الثالثة مغنى وع ش (قوله ويديره قليلا الخ)  
اى فى كل من الثلاث (قوله ولا يشترط الخ) لكنه يسن عبارة المغنى وشرح بافضل ويسن وضع الحجر  
الاول على موضع طاهر قرب مقدم صفحته اليمنى والثانى كذلك قرب مقدم صفحته اليسرى اه (قوله قليلا  
قليلا) حتى يرفع كل جزء منه جزءا منها مغنى (قوله من عدم الادارة) وفى بعض النسخ من الادارة والامرى فى ذلك  
قريب لكن الموافق لما فى المجموع الاول وفى النهاية الثانى عبارة ولا يضر النقل الحاصل من الادارة الذى  
لا بد منه كفى المجموع وما فى الروضة من كونه مضرا يحول على نقل من غير ضرورة اه (قوله فيمسح) الى قوله  
وكيفية الاستنجاء فى النهاية والمغنى لا قوله اى اولا ولا الى ثلثان وقوله اى اولا كذلك فى موضعين وقوله كما صرح  
الى ولا يمسح (قوله كذلك) اى ثم يعمم (قوله فالخلاف فى الافضل) اى لافى الوجوب على الصحيح مغنى  
ونهاية قال الرشيدى اى كما يعلم من كلام المصنف ان جعل قوله وكل حجر معطوفا على الايتار الذى هو الظاهر  
وهو الذى سلكه المحقق الجلال وغيره وظاهر ان معنى كون الخلاف فى الاستنجاء ان كل قول يقول بنذب  
الكيفية التى ذكرها مع صحة الاخرى وهذا هو نص الشيخين كما يعلم براجعة كلامهما الغير القابل للتاويل  
وبينه الشهاب بن قاسم فى شرح الغاية اتم تبيين ومنه يعلم عدم وجوب التعميم فى كل مرة على كل من الوجبين  
غاية الامر انه يستحب فى الوجه الاول وصنف فى ذلك الشهاب عميرة وغيره خلاف قول الشارح مر الا فى  
كالشهاب ابن حجر ولا بد على كل قول من تعميم المحل اه (قوله ولا يبنى) اى كون الخلاف فى الافضل وقوله  
لانه اى وجوب التعميم وكذا ضمير به (قوله كما صرح به نصريما الخ) من وقف على عبارة الرافعى والروضة  
والمجموع علم انها نص قاطع فى عدم اشتراط التعميم وان ما استدلل الشارح به إذ انسب اليها كان هباء  
متنورا مع ان إطباقهم المذكور لا يدل على زعمه لان مبالغتهم المذكورة تهمة لا يكون هناك تعميم  
لان معناها سواء انقضى بالاول او لا وعدم الاتقاء به صادق بان يمسح به بعض المحل فتأمل والحاصل ان الشارح

العطف على هذا التقدير فى حين فان لم يفتق مع أنه لا يتقيد بذلك فليتأمل (قوله وهو المنقول المعتمد) دعوى أنه  
المنقول المعتمد الذى لا يحيد عنه تساهل قبيح مناف لصرح كتب الشيخين وغيرهما فانها ناصة نصا لا احتمال  
معه على عدم الوجوب ولم يأت فى شرحى الارشاد والعباب بشئ يعتد به ومن اراد مشاهدة الحق فعليه يتأمل  
ما قاله فيها مع ما فى العزيز وغيره (قوله كما صرح به نصريما لا يقبل تاويل الخ) من وقف على عبارة الرافعى

وهو المنقول المعتمد الذى  
لا يحيد عنه كما يثبت فى شرحى  
الارشاد والعباب وعلى  
الايتار فيفيد نذب ذلك  
لكن من حيث الكيفية  
بأن يبدأ بأولها من مقدم  
صفحته اليمنى ويديره الى  
عمل ابتدائه وبالثانى من  
مقدم اليسرى ويديره  
كذلك ويمر الثالث على  
مسيرته وصفحته جميعا  
ويديره قليلا قليلا ولا يشترط  
الوضع أو لا على عمل طاهر  
ولا يضر النقل المضطر اليه  
الحاصل من عدم الادارة  
(وقيل يوزع عن) اى الاحجار  
(لجانبية) اى المحل (والوسط)  
فيمسح بحجر الصفحة اليمنى  
اى أولا وهذا مراد من  
عبر بوحدها ثم يعمم ويثنى  
اليسرى اى أولا كذلك  
وبثالث الوسط اى أولا  
كذلك فالخلاف فى الافضل  
ولا ينافى ما سبق من وجوب  
التعميم لانه ليس من عمل  
الخلاف كما صرح به نصريما  
لا يقبل تاويل

ترك نصوص الشيخين القاطعة قطعاً لا خفاء فيه لعاقلاً سيما كلام العزيز وتمسك بظواهر موهمة لو فرض صحة التمسك بها لا تقاوم تلك النصوص القاطعة ولو جوب العاؤون عندنا والعجب مع ذلك دعواؤه ان ما ذكره هو المنقول المعتمد فليحذر سم وقوله لان مبالغتهم المذكورة الخ فيه نظر ظاهر (قوله اطباقهم الخ) فاعل صرح (قوله وعلوه) اي وجوب الثاني والثالث الخ (قوله وانما محله) اي الخلاف (قوله مع قول كل الخ) عبارة النهائية ولا بد على كل قول من تعميم المحل بكل مسحة كما اعتمدوا الدرحة الله اه وعبارة المغني وعلى كل قول لا بد أن يعم جميع المحل بكل مسحة ليصدق انه مسحة ثلاث مسحات وقول ابن المقرئ في شرح ارشاده الاصح انه لا يشترط ان يعم بالمسحة الواحدة المحل وإن كان اولى بل يكفي مسحة لصفحة واخرى لاخرى والثالثة للسرية مردود كما قاله شيخنا اه (قوله وكيفية الاستنجاء الخ) عبارة المغني ويسن ان لا يستعين يمينه في شيء من الاستنجاء بغير عذر فيأخذ الحجر بيساره بخلاف الماء فانه يصيبه يمينه ويغسل بيساره وياخذ بها اي اليسار ذكره ان مسح البول على جدار او حجر كبير او نحوه اي كارض صلبة فان كان الحجر صغير اجعله بين عقبيه او بين ارجليه فان لم يتمكن بشيء من ذلك رضعه في يمينه ويضع الذكرك في موضعين وضعا لتنتقل البلوة في الموضع الثالث مسحاً ويحرك بيساره وحدها فان حرك اليمين او حركهما كان مستنجياً باليمين وإنما لم يضع الحجر في يساره والذكر في يمينه لان مس الذكر بها مكروه واما قبل المرأة فتأخذ الحجر بيسارها ان كان صغيراً وتمسحه ثلاثاً ولا تخف كما حكم الرجل فيما ساراه وفي السكر دى عن اليعاب مثله الا قوله واما قبل المرأة الخ (قوله وهو المعتمد) وفاقاً للنهائية والمغني (قوله تعين الماء) اي لو تلوت الموضع بالاولى كامر (قوله ضر) خلافاً للنهائية والمغني وسم حيث قالوا واللفظ للاول وقضية كلام المجموع اجزاء المسح مالم تنتقل بالنجاسة سواء كان من اعلى الى اسفل ام عكسه خلافاً للقاضي اه قال ع ش يكتفي بذلك ان تكرر الانساح ثلاثاً وحصل بها الانقاء كما يؤخذ ذلك من قول سم في حواشي شرح البهجة مانصه ولو أمر رأس الذكر على حجر على التوالي والاتصال بحيث تكرران مسح جميع المحل ثلاثاً فاكثركفي لان الواجب تكرران مسحاً وقد وجد ودعوى ان هذه بعد مسحة واحدة بفرض تسليمة لا يقدح لتكرران مسح المحل حقيقة قطعاً وهو الواجب كما لا يخفى انتهى قلت وعليه فالمراد بالمسح في عباراتهم الانساح تدبر والظاهر جريان ما ذكره في الذكر في الدبر ايضاً كان امر حلقه دبره على نحو خرقة طرية على التوالي والاتصال بحيث يتكرران مسح المحل ثلاثاً (قوله والاولى) الى المتن في النهائية والمغني (قوله ان يقدم الخ) وان بذلك يذهب بعد الاستنجاء بنحو الارض ثم يغسلها وان ينضح فرجه وازاراه من داخله بعده دفعا للوسواس وأن يعتمد في غسل الدبر على أصبعه الوسطى لانه امكن ويسن ان يقول بعد فراغ الاستنجاء اللهم طهر قلبي من النفاق وحصن فرجي من الفواحش ولا يتعرض للباطن وهو مالا يصل الماء اليه لانه متبع الوسواس نهاية زاد المغني وشرح بافضل نعم يسن للبكر ان تدخل اصبعه في الثقب الذي في الفرج فتغسله اه قال ع ش قوله مر بعد فراغ الاستنجاء ولو كان بمحل غير المحل الذي قضى فيه حاجته وظهره انه لا فرق في ذلك بين كون الاستنجاء بالحجر او الماء اي وبعد الخروج من محل قضاء الحاجة لما مر انه لا يتكلم مادام فيه وينبغي ان يكون بعد قوله غفرانك الخ لان ذلك مقدمة لاستجابة الدعاء اه (قوله لانه اسرع جفافاً) اي اذا جف تعين الماء وزاد في اليعاب ولانه يقدر على التمسك من الجلوس للاستنجاء من البول ولانه قد يحتاج للقيام لاستراء مسح ذكره بحائط فقدم الدبر لانه اذا قام

اطباقهم على وجوب الثاني والثالث وإن أنق بالاول وعلوه بأنهما حيثئذ للاستظهار كثاني الاقراء وثالثها في العدة فتأمل وإنما محله كيفية استعمال الثلاثة فيه مع قول كل قائل بالتعميم وكيفية الاستنجاء بالحجر في الذكر قال الشيخان أن يمسه على ثلاثة مواضع من الحجر فلو أمره على موضع واحد مرتين تعين الماء وهو المعتمد ولو مسحه صعوداً ضرأ ونزولاً فلا والاولى للمستنجى بالماء أن يقدم القبيل وبالحجر أن يقدم الدبر لانه اسرع جفافاً (ويسن الاستنجاء) في التصریح به

والروضة والمجموع علم انها نص قاطع في عدم اشتراط التعميم وان ما استدلل الشارح به إذا سب إليها كان هباء منثوراً مع ان اطباقهم المذكور لا يدل على ما زعمه لان مبالغتهم المذكورة تفيد انه قد لا يكون هناك تعميم لان معناها سواء أنق الاول أم لا وعدم الانقاء به صادق بان يسمح به بعض المحل فتأمل والخاص ان الشارح ترك نصوص الشيخين القاطعة قطعاً لا خفاء فيه لعاقلاً سيما كلام العزيز وتمسك بظواهر موهمة لو فرض صحة التمسك بها لم تقاوم تلك النصوص القاطعة ولو جوب العاؤون عندنا والعجب مع ذلك دعواؤه ان ما ذكره هو المنقول المعتمد فليحذر (قوله ولو مسحه صعوداً ضرأ) والآوجه انه لا يضر حيث لا تنقل ولهذا نظر

أظهر شاهد لعطف كل على ثلاث (يساره) للنهي الصحيح عنه باليمين فبكره كسبه باو الاستعانة (١٨٥) بها في الاستنجاء لغير حاجة وقيل

يحرم وعليه جمع منا  
وكثيرون من غيرنا (ولا  
استنجاء) واجب (لدو  
وبعد بللوث في الاظهر)  
إذ لا معنى له كالريح ومقابله  
يوجب استفتاء بمظنة  
التلوين وإن تحقق عدمه  
وبه فارق الريح عنده وهذا  
يظهر قوته ومن ثم تأكد  
الاستنجاء منه خروجا من  
الخلاف وبكره من الريح  
إلا أن خرج والمحل رطب  
فلا يكره وقبل يحرم وقبل  
يكره وبحث وجوبه شاذ  
ولو شك بعد الاستنجاء  
هل غسل ذكره أو هل  
مسح ثنتين أو ثلاثا لم تلزمه  
إعادته كما لو شك بعد  
الوضوء أو سلام الصلاة في  
ترك فرض ذكره بغوى  
وقوله لكن لا يصلي صلاة  
أخرى حتى يستنجى لترده  
حال شروعه في كال طهارته  
ضعيف وإنما ذلك حيث  
تردد في أصل الطهارة على  
أن الذي يتجه في الأولى  
وجوب الاستنجاء في الذكر  
وليس قياس ما ذكره لأن  
بعض الوضوء والصلاة  
داخل فيهما وقد يقن  
الاتيان بها بخلافه هنا فان  
كلام الذكر والذكر مستقل  
بنفسه فتبينه مطلق  
الاستنجاء لا يقتضي  
دخول غسل الذكر فيه  
(باب الوضوء)

هو اسم مصدر وهو

أفطقت أليته ومنع الاستنجاء بالحجر كما في المجموع انتهى كرى (قوله أظهر شاهد) هو شاهد لين سم  
قول المتن (يساره) سئل من عمالو خلق على يساره صورة جلالة ونحوها من اسم معظم فاجاب بأنه يتخير  
حيث لم يحاط الاسم بحاسة ولا فباليمين انتهى أقول ولو خلق ذلك في الكفة من معاقل يكلف لف خرقة أم لا  
فيه نظر والا قرب عدم تكليفه ذلك ثم ينبغي أن المراد من قول من فباليمين أنه يسر ذلك لأنه يجب لأن في  
وجوبه عليه مشقة في الجملة ع ش (قوله للنهي) إلى قوله وقيل في المغنى (قوله لغير حاجة) ككونه مقطوع  
اليسرى أو مشلولها كرى (قوله وبه الخ) أي بالتعليل بالاكتفاء المذكور (قوله عنده) أي المقابل (قوله  
وبهذا) أي الفرق المذكور (قوله قوته) أي المقابل (قوله تأكد الاستنجاء الخ) وقال للنهاية والمغنى (قوله  
منه) أي ما ذكر من الدود والبعير وجمع المصنف بينهما ليعلم أنه لا فرق بين الطاهر والنجس معنى ونهاية (قوله  
ويكره) وفي الأعيان بعد كلام طويل مانصه والحاصل أن الأقرب إلى كلام الأصحاب أنه لا يسر الاستنجاء  
منه مطلقا وإن كان للتفصيل السابق وجه وجهه اه فعلى ما في التحفة والنهاية هو مباح وذكر في السير من  
التحفة أنه صلى الله عليه وسلم قال ليس من استنجى من الريح وذكر أن الأولى أن لا يفعله لكن لم يقيد برطوبة المحل  
وفي فتح الجوادين منه إن كان المحل رطبا فتلخص من هذه النقول أن الاستنجاء من الريح مباح على  
الراجح حيث كان المحل رطبا وأنه بحسب ما فيه من الخلاف تعتبره الأحكام الخمسة كرى وقوله والنهاية  
فيه نظر إذ ظاهر صريحها وصريح المغنى اعتماد السكر اه مطلقا (قوله وقيل يحرم الخ) أي إذا كان المحل رطبا  
(قوله ذكره الخ) أي قوله ولو شك إلى هنا (قوله وقوله) أي قول البغوى عقب كلامه المذكور (قوله صلاة  
أخرى) أي فيما إذا طرا الشك بعد صلاة أو أثنائها (قوله وإنما ذلك) أي عدم جواز شروع الصلاة مع  
التردد وقوله حيث تردد في أصل الطهارة أي وما هنا في مقدمة الطهارة لا في أصلها (قوله في الأولى) أي في  
مسئلة الشك في غسل الذكر (قوله في الذكر) يغنى عنه قوله في الأولى (قوله قياس ما ذكره) أي بقوله كالأول  
شك بعد الوضوء الخ (باب الوضوء)

(قوله وهو اسم مصدر) إلى قوله لا نحو خضاب في المغنى إلا قوله وهو من الشرائع إلى وموجه وقوله وهو  
معقول المعنى إلى وشرطه وقوله أي عند الاشتباه وإلى قوله كما في النهاية إلا قوله أما كيفية إلى الغرة وقوله  
أي عند الاشتباه (قوله اسم مصدر) وقد استعمل المصدر نهاية ومعنى (قوله وهو التوضؤ) عبارة  
النهاية والمعنى إذ قياس المصدر التوضؤ بوزن التكلم والتعلم (قوله والأفصح الخ) عبارة للمغنى والنهاية  
بضم الواو واسم الفعل الخ وبفتحها اسم للباء الخ وقيل بفتحها فيها وقيل بضمها فيها وهو اضيفها اه قال  
ع ش جملة الأقال ثلاثة ولا خصوصية لهذه بالوضوء بل هي جارية فيما كان على وزن فعول نحو ظهور  
وسحر اه (قوله الذي هو الخ) أي شرعا ولا حاجة إلى زيادة على وجه مخصوص ليشمل الترتيب لأن  
المراد بالاعضاء الآتية ذاتها من الوجه واليدين والراس والرجلين وصفتها من الترتيب فيها والتعبير بالفعل  
والاستعمال للغالب والمدار على وصول الماء إلى الأعضاء بالنية ولو من غير فعل وأما معناه لغة فهو غسل بعض  
الأعضاء سواء كان بنية أم لا شيخنا (قوله يتوضأ به) أي يعدو بهيا للوضوء به كالماء الذي في الأبريق أو في  
المبضأة لا لما يصح منه الوضوء كما البحر خلا فالبعضهم لأنه لم يسمع إطلاقه على ماء البحر متلا شيئا وبجيري  
(قوله من الوضوء الخ) أي الوضوء مأخوذ من الوضوء سم (قوله لازالة لظلمة الذنوب) أي سمي بذلك

في المجموع في هذا التفصيل المنقول عن القاضي الحسين (قوله أظهر شاهد) هو شاهد بهن (قوله فلا  
يكره) عبارته في شرح الارشاد لكنه يسر في نحو البعرة والريح مع الرطوبة انتهى فان رجع قوله  
مع الرطوبة لنحو البعرة أيضا فهو مشكل بل الوجه الوجوب حيث لا تنجس المحل فليراجع انتهى  
(باب الوضوء) (قوله مأخوذ من الوضوء) أي الوضوء مأخوذ

(٢٤ - شرواني وابن قاسم - أول) التوضؤ أو الإفصح ضم واو وإن أريد به الفعل الذي هو استعمال الماء في الأعضاء الآتية  
مع النية وهو المأخوذ به وفتحها إن أريد به الماء الذي يتوضأ به مأخوذ من الوضوء وهي المضارة لازالة لظلمة الذنوب وفرض مع الصلاة

لا والله الخ ع ش (قوله ليلة الاسراء) لكن مشروعيته سابقة على ذلك لانه روى أن جبريل أتى له <sup>في</sup> ليلة البعثة فعليه الوضوء ثم صلى به ركعتين شيخنا عبارة البجيرى وفرض اول السكك صلاة ثم نسخ يوم الخندق إلا مع الحدث والصلاة التي كان يصليها قبل فرض الوضوء هل كان يتوضأ لها ولا وعلى الاول هل كان مندوبا او مباحا او غير ذلك والظاهر الثاني ويدل له قولهم هنا فرض ليلة الاسراء ولم يقولوا شرع اه (قوله الحدث الخ) أى بشرط الانقطاع وقوله مع إرادة الخ أى ولو حكما ليدخل ما إذا دخل وقت الصلاة وإن لم يرد فعلها في اوله ع ش وبجيرى (قوله نحو الصلاة) كطواف ومسجدة تلاوة (قوله وهو معقول المعنى) خلافا للامام ومن تبعه نهاية أى حيث اقروه عبارة ع ش قال الامام وهو تعبد لا يعقل معناه لان فيه مسحاولا تنظيف فيه اه قال البجيرى عليه وهو ضعيف والمعتمد انه معقول المعنى لان الصلاة مناجاة للرب تعالى فطلب التنظيف لاجلها وإنما اختص الرأس بالمسح لستره غالبا ككتفى فيه بآدنى طهارة وخصت الاعضاء الاربعه بذلك لانها محل اكتساب الخطايا ولان آدم توجه الى الشجرة بوجهه ومشى اليها برجليه وتناول منها بيده ومش برأسه ورقها والتعبدى افضل من معقول المعنى لان الامثال فيه اشد كافي القتاوى الحديدية لابن حجر اه (قوله وإنما كتنى الخ) رد لدليل من قال انه تعبدى ع ش (قوله وشرطه) مفرد مضاف الى معرفة فيم وعبر النهاية والمعنى بشرطه (قوله وظن انه مطلق) قد ينظر في اشتراط الظن بانه قد يجوز التطهر به وإن لم يظن الاطلاق او ظن عدمه فالوجه ان يقال ظن انه مطلق او استصحاب الاطلاق حال عدم التماس بمتنجس سم ودفع الشارح هذا الاشكال بزيادة أى عند الاشتباه وفي السكر دى عن حاشية فتح الجواد مانعه ولا يحتاج لظن الطهارة إلا عند وجود معارض وهو اشتباه فيما إذا اشتبه عليه طاهر بنجس فيمتنع عليه التوضؤ من احدهما لا بعد ان يجتهد ما يظن طهارة واحدهما مؤكدا فاشاعن الاجتهاد وخرج بذلك ما لوراي مام ولم يظن فيه طهارة فله التطهر به استنادا لاصل طهارته وإن غلب على ظنه تنجسه بوقوع ما الغالب في جنسه النجاسة وإنما لم يلتفت لهذا الظن لان الشارح الغاء اه (قوله أى عند الاشتباه) وإلا فلو شك في تنجس الماء المتيقن الطهارة وجاز التطهر به لترجح طرف الطهارة واعتضاده باليقين فيمكن إبقاء كلامهم على عمومهم نظرا لما ذكر به صرى عبارة ع ش عقب مام عن سم آتفا نصها قلت او يقال ان استصحاب الطهارة بمحصل للظن فيجوز ان يرد بظن انه مطلق الاعم من ظن سببه الاجتهاد واستصحاب الطهارة اه (قوله نحو حيض الخ) كالنفاس عبارة الخطيب وعدم الممانى من نحو حيض ونفاس في غير الخ ومس ذكر اه (قوله في غير نحو اغسال الحج) أى في الوضوء لغير الخ اما الوضوء لها فلا يشترط فيه عدم المنافى ع ش (قوله نحو اغسال

ليلة الاسراء وهو من الشرائع القديمة كما دلت عليه الاحاديث الصحيحة والذي من خصائصنا اما الكيفية المخصوصة أو الغرة والتحليل وموجبه الحدث مع إرادة نحو الصلاة ويختص حلولة بالأعضاء الاربعه وحرمة مس المصحف بغيرها لا انتفاء الطهارة الكاملة المبيحة للمس وهو معقول المعنى وإنما اكتفى بمسح جزء من الرأس لانه مستور غالبا فكفاه أدنى طهارة لان تشريفه المقصود يحصل بذلك وشرطه كالغسل ماء مطلق وظن انه مطلق أى عند الاشتباه وعدم نحو حيض في غيره نحو اغسال الحج وان لا يكون على العضو ما يغير الماء

(قوله وشرطه كالغسل ماء مطلق) قال في شرح العباب وجعل الماء شرطاهو ماصوبه في المجموع وقد يستشكل بجعلهم التراب في التيمم من الاركان الى ان قال والركن ثنى نقل ان كلا شرط ثم قال وعلى الاول فتدحج بان الماء المالم يكن خاصا بالوضوء والغسل بل يعمهما والخبث كان بالشروط اشبه بخلاف التراب فانه خاص بغير الخبث وهو في المغلظة غير مطهر بل المطهر الماء بشرط مزجه به فكان بالاركان اشبه انتهى ولا يخفى ما فيه واستشكل بعضهم جعل التراب ركنا في التيمم بأن التيمم من قبيل العرض لانه فعل والتراب من قبيل الجواهر لانه جسم فكيف يتصور ان يكون الجسم جزءا من العرض انتهى واقول هو إشكال ساقط لوجوه منها ان هذا نظير عدم العاقد ركننا للبيع من ان البيع هو العقد ولا يتصور ان يكون العاقد جزءا من العقد وقد اجاب ابن الصلاح وغيره هناك بما ياتي نظيره هنا ومنها انه ليس المراد بكون التراب ركنا او شرطان ذاته هي الركن او الشرط ضرورة ان كلاما من الركن والشرط متعلقان بالوجوب والوجوب لا يتعلق بالذوات بل بالافعال بل بالمراد بالركن او الشرط هو استعمال الماء او التراب او يقال كون المسح بالتراب والغسل بالماء ومنها ان جعله ركنا لا يقتضى كونه جزءا من الفعل لان التيمم على هذا التقدير مجموع امور منها المسح ومنها التراب فكونه ركنا إنما يقتضى كونه جزءا من هذا المجموع لا من الفعل الذي هو جزء هذا المجموع فليتامل (قوله وظن انه مطلق) قد ينظر في اشتراطه

الحج كالغسل لدخول مكة لغير حاج ومعتمر وكغسل العيدين بحجر مي (قوله تغير اضارا) قال في الامداد ومنه الطيب الذي يحسن به الشعر على انه قد ينشف فيمنع وصول الماء للبطن فيجب ان التهاه وهذا هو الراجح من الخلاف في ذلك كرى (قوله او جرم كثيف) كدهن جامد وكوسخ تحت الاظفار نهاية زاد شرح بالفصل خلافا للغزالي اقال السكردي عليه قال الزياي في شرح المحرر وهذه المسئلة بما تعم بها البلوى فقل من يسلم من وسخ تحت اظفار يديه او رجليه فليتنفطن لذلك انتهى وقال الشارح في حاشية التحفة وفي زيادات العبادي وسوخ الاظفار لا يمنع جواز الطهارة لانه تشق ازالته بخلاف نحو العجين تجب ازالته قطعاً لانه نادر ولا يشق الاحتراز عنه واختار في الاحياء والذخائر هذا فقال يعني عنه ان منع وصول الماء لما تحته واستدل هو وغيره بانه صلى الله عليه وسلم كان يامر بتقليم الاظفار ورمى ما تحتها ولم يامرهم باعادة الصلاة انتهى كرى (قوله يمنع وصوله للبشرة) (فرع) وقعت شوكة في عضو فان ظهر به ضمه لم يصح الوضوء قيل قلعها لان ما وصلت اليه صار في حكم الظاهر وإن غاصت في اللحم واستترت به صح الوضوء سم وياق ما يتعلق بذلك بتفصيل (قوله) لا نحو خضاب الخ في شرح العباب عن البلقيش ان ما يغطي جرمه بالبشرة ان امكن زواله عند الطهر الواجب لم يمنع ولا حرم قبل الوقت وبعده وهو قريب من منع المكلف من تعمد تنجيس بدنه بما لا يعني عنه قبل دخوله وبعده مع فقد الماء بخلاف تعمد الحدث الا صغرا او الاكبر ولو بعد دخول الوقت ولو مع فقد الماء والتراب لانه مما يطرق المسكف غالباً فطر الباب فيه بخلاف التضمخ بالنجاسة انتهى فليتنبه لقوله ولا حرم الخ وليتأمل ما افاده كلامه من جواز تعمد الحادث من غير حاجة بعد دخول الوقت مع فقد الماء والتراب فانه مشكل مع نحو قولهم بعصيان من اتلف الماء عبثاً بعد دخول الوقت فانه لا سبب للعصيان المذكور الا المحافظة على بقاء الطهارة سم اقول ولا شك المذكور دفعه الشارح بقوله لانه مما يطرق الخ (قوله ودهن مائع) قال الشارح في حاشية التحفة وفي المجموع والروضة ولو كان على اعضائه اثر دهن مائع فتوضا وامس الماء البشرة وجرى عليها لم يثبت صح وضوءه لان ثبوت الماء ليس بشروط وفي الخادم بعد ذكر هذا ويجب حمله على ما اذا اصاب العضو بحيث يسمى غسلاً ولو جرى عليه فتقطع بحيث يظهر عدم اصابته لذلك العضو لم يكف كرى (قوله) لا يمكن فصله عنه اي بحيث يحشى من فصله عنه محذور تبسم ع ش (قوله كامر) اي في اسباب الحدث في شرح الثالث التقاء بشرتي الرجل والمرأة بمافسه وعلم من الالتقاء انه لا نقض باللمس من وراء حائل وإن دق ومنه ما تجمد من غبار يمكن فصله اي من غير خشية مبيع

الظن بانه قد يجوز التطهير به وإن لم يظن الاطلاق او ظن عدمه قالوا وجه ان يقال ظن انه مطلق او استصحاب الاطلاق حال عدم التلبس بمنجس (قوله) لا نحو خضاب في شرح العباب عن البلقيش اما يغطي جرمه البشرة ان امكن زواله عند التطهر الواجب لم يمنع ولا حرم قبل الوقت وبعده وهو قريب من منع المسكف من تعمد تنجيس بدنه بما لا يعني عنه قبل دخوله وبعده مع فقد الماء بخلاف تعمد الحادث الا صغرا او الاكبر ولو بعد دخول الوقت ولو مع فقد الماء والتراب لانه مما يطرق المسكف غالباً فطر الباب فيه بخلاف التضمخ بالنجاسة انتهى فليتنبه لقوله ولا حرم قبل الوقت وبعده وليتأمل ما افاده كلامه من جواز تعمد الحادث من غير حاجة بعد دخول الوقت مع فقد الماء والتراب فانه مشكل مع نحو قولهم بعصيان من اتلف الماء عبثاً بعد دخول الوقت ولا يجابهم مسح الخف لمن كان لا بسه بشرطه ومعه ماء لا يكفيه لو غسل ويكفيه لو مسح فانه لا سبب للعصيان المذكور الا تفويت الطهارة ولا لا يجاب المذكور الا المحافظة على بقاء الطهارة فليتنبه (فرع) وقعت شوكة في عضو فان ظهر به ضمه لم يصح الوضوء قبل قلعها لان ما وصلت اليه صار في حكم الظاهر وإن غاصت في اللحم واستترت به صح الوضوء قال في الخادم لم تصح الصلاة لتنجسها بالدم فهي كالوشم انتهى ونازه السيد بان الظاهر جريان التفصيل المذكور في العفو عن قليل الدم وكثيره في ذلك ثم فرق بينهما وبين الوشم بانه يقع له وعدوانه لخرمته بخلافها فانها في محل الحاجة سيما في حق من يكسر مشبه (قوله كامر) كانه يريد قوله في شرح قول المصنف في اسباب الحدث الثالث التقاء بشرتي الرجل والمرأة

تغير اضارا او جرم كثيف  
يمنع وصوله للبشرة لا نحو  
خضاب ودهن مائع  
وقول القفال تراكم الوسخ  
على العضو لا يمنع صحة  
الوضوء ولا النقض بلبسه  
يتعين فرضه قبل اذ اصاب  
جزأ من البدن لا يمكن فصله  
عنه كامر ولا يضر اختلاط  
الخضاب بالنوشادر ولا ان  
الاصل فيه الطهارة فقد  
اخبرني بعض الخبراء  
انه يعتقد من الهباب من  
غير ايقاد عليه بالنجاسة  
فقايتة انه نوعان وعند  
الشك فلا نجاسة



على ان الاول منه ما دته طاهرة وهي التبن ونحوه ولا يضر الوقد عليه بالنجاسة وتخييل ان رأس اناثه منعقد من دخانها مع الهباب لان هذا غير محقق لاحتمال انه منعقد من الهباب وحده وان دخانها سبب لذلك العقد وإن لم يكن من عينه وهذا يعلم استرواح من جرم بنجاسة النوشادر حيث وجد ولا يضر في الخضاب تنغيطة للجلد وتربيته القشرة عليه لان تلك القشرة من غير الجلد لا من جرم الخضاب كما هو واضح وجري الماء عليه وازالة النجاسة على تفصيل يأتي وتحقق المقتضى ان بان الحال ولا فطر الاحتياط بان تيقن الطهر وشك في الحدث فتوضا من غير ناقض صحيح إذا لم بين الحال ولا يكلف النقض قبله لما فيه من نوع مشقة لكن الاولى فعله خروجا من الخلاف وإنما صح وضوء الشاك في طهره بعد تيقن حدثه مع ترده وان بان الحال لان الاصل بقاء الحدث بل لو نوى في هذه إن كان محدثا رالا فتجديد صح وان تذكر واسلام وتميز الافي نحو غسل كتابية مع نيتها لنحل لحليلها المسلم وتغيبه لحليلته المجنونة او الممتنعة مع اليه منه بخلاف ما إذا اكرها لا يحتاج لنية للضرورة وتجب اعادته

تيمم فيما يظهر أخذ بما يأتي في الوشم لجوب ازالته لا من نحو عرق حتى قد صار كالجزء من الجلد اه سم (قوله علي ان الاول) اي ما وقد عليه بالنجاسة وقوله منه اي من الاول مبتدا وقوله ما دته الخ خبره والجملة خبر ان (قوله وتخييل الخ) عطف على الوقود (قوله لان هذا) اي الانعقاد المذكور (قوله وان لم يكن الخ) الواو حالية وقوله من عينه اي عين دخان النجاسة (قوله حيث جد) اي مطلقا (قوله ولا يضر في الخضاب الخ) ومنه اي مما لا يمنع وصول الماء للبشرة الخضاب بالعقص ولا نظر لتنظيف الجسم من حرارته لان ذلك الجرم حينئذ من نفس البدن امداداه كردد (قوله وجري الماء) الى قوله وتحقق المقتضى في النهاية والى قوله والافي المغنى (قوله وجري الماء عليه) يعني على العضو محل تأمل لان كلامه في الشروط الخارجية عن حقيقة الوضوء وما هيته وجري الماء داخل في حقيقة الغسل لانه سيلان الماء على العضو وغسل الاعضاء المخصوصة داخل في حقيقة الوضوء وما هيته فتدبر بصري ودفع النهاية والامداد هذا الاشكال بما نصه ولا يمنع من عد هذا شرطاً كونه معلوما من مفهوم الغسل لانه قد يراد به ما يعم النصائح لكن الاشكال اقوى (قوله وازالة النجاسة الخ) اي العينية شرح بافضل اي ولو بغسلة واحدة لكن يشترط ان تزيل الغسلة عينه واوصافه الا ما عسر من لون او ريح وان يكون الماء واردا على النجس إن كان دون القلتين وان لا تتغير الغسالة ولا يزيد وزنها بعد اعتبار ما يتشربه المغسول ويعطيه من الوسخ الطاهر وإتمامها بالعينية لانها التي تحتاج ازالتها الى هذه الشروط فاحتاج الى التنبية على ازالته او اما النجس الحسكي فالغسلة الواحدة تسكني فيه عن الحدث والخبث حيث كان الماء القليل واردا وعم موضع النجاسة بلا تفصيل كردد (قوله وتحقق المقتضى الخ) وكذا عده الشارع من الشروط في الايعاب والخطوب ورده النهاية بانه بالاركان اشبه كردد (قوله ان بان الحال) فلو شك هل احدث او لا فتوضا بان انه كان محدثا لم يصح وضوءه على الاصح مغنى ونهاية راسني (قوله صحيح الخ) قضيته انه غير صحيح إذا بان الحال وقضية ذلك وجوب اعادة ما صلا به قبل بيان الحال لانه تبين انه صلى محدثا سم (قوله بان الحال) أي تبين انه كان محدثا (قوله بل لو نوى في هذه الخ) انظر لولم ينو ذلك وبان متطهرا سم اي قبل يحصل التجديد ام لا اقول الاقرب حصوله كما يفيد قول السيد عمر البصري قوله صح بخذ منه ان ما مر من ان تحقق المقتضى ان بان الحال شرطه محله غير التجديد اه (قوله وان تذكر) أي أنه كان محدثا (قوله واسلام وتميز) أي لانه عبادة يحتاج لنية والكافر ليس من اهلها وان غير المميز لا تصح عبادته فعلم ان هذين شرطان لكل عبادة شرح بافضل (قوله لحليلها المسلم) تقدم ما فيه من الخلاف في كونه قيدا (قوله او الممتنعة) ليس على ما ينبغي لانه ليس من المستنيات وإنما ذكره استطراد المناسبة مسئلة المجنونة في كون النية من الحليل فلا تغفل بصري (قوله بخلاف ما إذا اكرها الخ) اي فباشرة بنفسها مكرهة ومقتضى كلامه الاعتداد بغسل المسكرة وان غلب على ظم عدم نيتها في النفس منه شيء بصري (قوله للضرورة) علة للمستنيات بقوله الافي نحو الخ لا لقوله لا يحتاج لنية وان اوهمة العبارة بصري اقول يدفع الابهام قوله الآتي لو والضرورة (قوله وعدم الصرف) الى قوله كما باقي في النهاية والمغنى (قوله وعدم الصارف) ويعبر عنه بدوام النية حكما نهاية ومغنى (قوله كرده او قول الخ) او قطع امانة المنافي لنية فان فعل واحدا من هذه الثلاثة في الانشاء انقطع النية فبمجيدهم للباقي كردد لا بنية التبرك اي بذكر اسم الله او بهذه الصيغة الدالة على البراءة من الحول والقوة

الخ ما نصه علم من الالتفات انه لا نقض باللس من وراء حائل وان رق ومنه ما نجمد من غير يمكن فصله أي من غير خشية مبيح تيمم فيما يظهر اخذ بما يأتي في الوشم لجوب ازالته لا من نحو عرق حتى صار كالجزء من الجلد اه لكن هذا لا يقتضى ان يقول كما مر بل يقول كما علم مما مر (قوله من غير ناقض صحيح) قضيته انه غير صحيح إذا بان الحال وقضية ذلك وجوب اعادة ما صلا به قبل بيان الحال لانه تبين انه صلى محدثا (قوله إذا لم بين الحال) في الروض ولو توضا الشاك احتياطا فبان محدثا لم يجز اه وفي شرح العباب بخلاف ما إذا ان محدثا وإن كان قافا، إن كان محدثا لا يقتجد (قوله بل لو نوى هذه الخ) انظر لولم ينو ذلك وبان متطهرا

بعد زوال الكفر أو الجنون أو الامتناع ليرال ضرورة وعدم الصارف بأن لا يأتي بمناف للنية كرده أو قول ان شاء الله أو

لابنية التبرك او قطع لانوم طويل مع التمكن فلا يحتاج لتجديدها ان (١٨٩) كان البناء بفعله كما ياتي فان قلت لم

الحق الاطلاق هنا بقصد التعليق وفي الطلاق بقصد التبرك قلت يفرق بأن الجزم المعتبر في النية ينتهي به لانصرافه لمدلوله مالم يصرفه عنه بنية التبرك وأما في الطلاق فقد تعارض صريحان لفظ الصيغة الصريح في الوقوع ولفظ التعليق الصريح في عدمه لكن لما ضعف هذا الصريح بكونه كثيراً ما يستعمل للتبرك احتج لما يخرج عن هذا الاستعمال وهو نية التعليق به قبل فراغ لفظ تلك الصيغة حتى يقوى على رفعها حينئذ ومعرفة كفيته وإلا فان ظن الكل فرضاً أو شرك ولم يقصد بفرض معين النقلة صح أو نقلاً فلا ويأتي هذا في الصلاة ونحوها وهذه الخمسة الأخيرة شروط في الحقيقة للنية وزيد وجوب غسل زائد اشتبه بأصله وجزءه بتحقيقه به استيعاب العضو وفيه نظر لأن هذين من جملة الأركان كما صرح به قولهم مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب وزيد السلس بدخول الوقت وظن دخوله وتقديم نحو استنجاء وتحفظ احتيج اليه والولاء بينهما وبينه

أو باتباعه صلى الله عليه وسلم في ذكره في كل أو غالب أوقاته بعد مجيئها وكذا إذا أتى بها بنية ان افعال العباد لا تقع إلا بمشيئة الله تعالى اه كردى عن اليعاقبة (قوله بنية التبرك) اى وحده ع ش (قوله او قطع) اى بنية القطع (قوله لانوم الخ) عطف على ردة (قوله كما ياتي) اى فى مبحث غسل (قوله فان قلت) الى قوله وياتي فى الهابة (قوله الاطلاق) اى فى قوله ان شاء الله (قوله بقصد التعليق هنا) اى فاقصد الوضوء وقوله وفى الطلاق بقصد التبرك اى فوق الطلاق (قوله ينتهي به لانصرافه الخ) يقتضى ان الكلام فى لفظ ان شاء الله كما هو الموافق لقوله وقول ان شاء الله وحينئذ فقيه نظر لأن المعتبر فى النية هو القلب دون اللسان وان خالفه فالناوى ان لم يوجد منه تعليق بقلبه صحت نيته وان علق بلسانه ولا يكون التعليق بلسانه منافياً لجزم قلبه وان وجد منه بقلبه لم تصح نيته وان لم يوجد منه تعليق بلسانه ولا يأتى تصوير المسئلة بملاحظة معنى ان شاء الله بقلبه لانه مع مخالفة ظاهر عبارته لا يأتى فيه التفصيل بين التبرك وغيره إذ التبرك إنما هو باللفظ لا بقصد معنى اللفظ فليتامل فقد يمنع ان التبرك لا يكون إلا باللفظ سم وهذا المنع ظاهر وفى البصرى بعد ذكر نحو عبارته الى قوله ولا يأتى الخ ما فاضه ويحتمل ان يفرق بأن إلحاق الاطلاق بالتعليق هنا وبالتبرك ثم هو الاحوط فى البابين ثم ينبغى ان يكون ما ذكر حيث قارن التلطف النية القلبية فان تأخر فلا يضر مطلقاً لمضى النية على الصحة ثم رايت كلام الشارح عند قول المصنف او ما يندب له وضوء الخ يؤيد ما ذكرته فراجعهم وكلام الشيخين فى نية الصلاة تعرضاً لمسئلة المشيئة مع قصد التعليق وقصد التبرك فقط اه واستحسن السكردى فرق البصرى المذكور (قوله ومعرفة كفيته) اى كيفية الوضوء كنظيره الاتى فى الصلاة معنى (قوله لمدلوله) وهو التعليق (قوله هذا الصريح) اى لفظ التعليق (قوله تلك الصيغة) اى صيغة الطلاق (قوله حتى يقوى) اى لفظ التعليق على رفعها اى تلك الصيغة حينئذ اى حين نية التعليق من لفظه (قوله او شرك) اى ان يعلم ان الوضوء مشتمل على فرض ونفل كردى (قوله او نقلاً) اى او ظن الكل نقلاً وينبغى ان يزاد فى العبارة او شرك وقصد بفرض معين النقلة كما هو ظاهر بصرى (قوله وياتي هذا) اى التفصيل المذكور بقوله وإلا فان ظن الخ وقال ع ش اى شرط معرفة الكيفية اه (قوله ونحوها) اى من كل ما يعتبر فيه النية ع ش (قوله وهذه الخمسة الأخيرة) اى المبدوء بقوله وتحقق المقتضى (قوله وزيد الخ) جزم فى المغنى بكونها شرطين ونقله فى النهاية ثم رده باسما الاركان اشبه بصرى (قوله وجوب غسل زائد الخ) فلو خلق له وجهان او يدان او رجلان واشتبه الاصل بالزائد وجب غسل الجميع معنى (قوله كما صرح به الخ) فى كونه مصرحاً بان كنية نظر بصرى (قوله وزيد) الى قوله وسياتى فى النهاية والمغنى (قوله ويزيد السلس الخ) منه سلس الريح فتجب الموالاة فى افعال وضوئه وبينه وبين الصلاة وظاهر انها لا تجب بين استنجاءه وبين وضوئه لأن مجرد خروج الريح قبل وضوئه لا أثر له سم على حج قلت ويشترط تقديم الاستنجاء على الوضوء لانه يشترط لطهر صاحب الضرورة تقدم إزالة الجاسة ع ش اقول ويفيده كلام سم المذكور ايضا فتامل (قوله بينه وبين الصلاة) قد يقال كون الموالاة بينهما شرطاً لصحة الوضوء محل تأمل نعم بالاخلال بها يبطل الوضوء كحدث طارىء بصرى قول المتن (سنة) ولم يعد المامركنا هنا مع عد

(قوله لانية التبرك) دخل الاطلاق وقوله كما ياتي أى فى قوله الثانى غسل وجهه (قوله قلت يفرق الخ) هذا الفرق وقوله فيه لانصرافه لمدلوله يقتضى ان الكلام فى لفظ ان شاء الله لان اللفظ هو الذى له المدلول وهو الموافق لقوله او قول ان شاء الله وحينئذ فقيه نظر لأن المعتبر فى النية هو القلب دون اللسان حتى لو وجد بالقلب نية معتبرة اعتمدها وان وجد فى اللسان ما يخالفها فالناوى ان لم يوجد منه تعليق بقلبه بان لم يقصد التعليق صحت نيته وان علق بلسانه ولا يكون التعليق بلسانه منافياً لجزم قلبه وان وجد منه تعليق بقلبه لم تصح نيته وان لم يوجد منه تعليق بلسانه ولا يأتى تصوير المسئلة بملاحظة مجرد معنى ان شاء الله بقلبه لانه مع مخالفة ظاهر عبارته لا يأتى فيه التفصيل بين التبرك وغيره إذ التبرك إنما هو باللفظ لا بقصد معنى اللفظ وقد يمنع ان التبرك لا يكون إلا باللفظ (قوله ويزيد السلس) من السلس سلس الريح فتجب الموالاة فى افعال

وبين الوضوء وبين أفعاله وبينه وبين الصلاة وسيأتى بعض ذلك (فرضه) أى أركانه (سنة) فقط فى حق السليم وغيره

التراب ركنًا في التيمم لأن الماء غير خاص بالوضوء بخلاف التراب فإنه خاص بالتيمم ولا يرد عليه النجاسة المظنة لأنه غير مطهر فيها وحده بل الماء بشرط امتزاجه بالتراب على أن بعضهم قال أنه لا يحسن عد التراب ركنًا لأن الالة جسم والفعل عرض فكيف يكون الجسم جزءًا من العرض نهاية وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح العباب ما نصه وأقول هو أشكال ساقط لوجوه منها أن هذا نظير عدم العاقد ركنًا للبيع مع أن البيع هو العقد ولا يتصور أن يكون العاقد جزءًا من العقد وقد أجاب ابن الصلاح وغيره هناك بما يأتي نظيره هنا ومنها أن ليس المراد بكون التراب ركنًا أو شرطًا أن ذاته هو الركن أو الشرط ضرورة أن كلا من الركن والشرط متعلق بالوجوب والوجوب لا يتعلق بالذوات بل بالأفعال بل المراد بالركن أو الشرط هو استعمال التراب أو الماء أو يقال كون المسح بالتراب والغسل بالماء ومنها أن جعله ركنًا لا يقتضي كونه جزءًا من الفعل لأن التيمم على هذا التقدير مجموع أمور منها المسح ومنها التراب فكونه ركنًا إنما يقتضي كونه جزءًا من هذا المجموع لا من الفعل الذي هو جزء هذا المجموع فليتمل اهـ (قوله وما تميز به) أي غير السليم (من وجوب زائد) بالاضافة بيان لما (عليها) أي الستة (شروط) خبر وما الخ (قوله) كما تقرر (أي بقوله) ويزيد السلس الخ (لا ركن) عطف على شروط (قوله أربعة) أي من الستة فسوخ (الابتداء الوصف المقدر وقوله بنص الخ خبره) (قوله) (ولكنه) أي لفظ فرض في فرضه والجار متعلق بقوله (الأن) أخبر الخ (قوله) (وهو) أي المفرد المضاف الخ (قوله للعموم) أي فيعم كل فرض منه نهاية ومعنى (قوله) (الصالح الخ) نعت للعموم مراد به المعنى العام حيث تدل على طريق الاستخدام وفوله من حيث الخ متعلق به (قوله) (أذهو) أي المعنى العام (حيث تدل) أي بالنظر إلى دلالة لفظه عليه وقطع النظر عن الحكم عليه (قوله) (الصالح له) (أن يكون اللفظ موضوعًا لذلك المعنى ولو في الجملة) بنائي على شرح جمع الجوامع (قوله) (وأن كان مدلوله) أي مدلول اللفظ العام وقوله في التركيب من حيث الحكم عليه أحرز بذلك عن دلالة مجردا عن تركيبه مع غيره وعن دلالة لا من حيث الحكم عليه فإن مدلوله في هذه الحالة هو مفهومه المتقدم إذ النظر فيه حيث تدل من حيث تصور هـ (قوله) (وأنه مدلول اللفظ فهو ملاحظ من حيث ذاته لا من حيث تركيبه مع غيره) هو الحكم عليه بذلك الغير بنائي (قوله) (كلية) أي قضية كلية أي يتحصل منه مع ما حكم به عليه قضية كلية وفي الكلام مسامحة إذ الكلية مدلول القضية لا مدلول العام وكذا قوله أي محكوم ما فيه الخ إذا المحكوم فيه على كل فرد فرد هو القضية لا العام ففقيه تساهل والاصل محكوم ما في التركيب المشتمل عليه أي التركيب الذي جعل فيه العام موضوعا ومحكوم ما عليه وجعل غيره محكوما به عليه بنائي (قوله) (لأنه في قوة قضايا بعدد الخ) علة لقوله مطابقة ولخص فيها جواب الأصفيائي عن سؤال عصره القرافي الذي مضمونه أن دلالة العام على بعض أفرادها خارجة عن الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام حيث تدل فاما أن يبطل حصر الدلالة في الأقسام الثلاثة أو لا يكون العام إلا على كل فرد فرد الذي هو معنى الكلية وحاصل الجواب أنها داخلية في المطابقة بناء على أن المراد بقولهم فيها دلالة اللفظ على تمام مسماه الأعم من الدلالة على تمام المسمى أو الدلالة على ما هو في قوة تمام المسمى بنائي بحذف (قوله) (أو الصريح فيها) أي الجمعية عطف على قوله الصالح الخ (قوله) (ولبست المبرة الخ) لا يخفى أن قطا بفتحها أمر معتبر في اللغة لا ينبغي على الاصطلاح بل هو ثابت قبل وجود الاصطلاح والحاصل أن الذي قرره أهل الأصول في مدلول العام ليس بمجرد الاصطلاح بل هو مدلول لغوي للفظ لا يخالف فيه النحاة ولا غيرهم وكون الحكم في العام تارة على كل فرد فرد هو الأكثر وتارة على المجموع أمر مشهور في الأصول وغيرهما فلا حاجة لهذه الكلفات التي لا يخفى ما فيها على العارف سم (قوله) (أن مدلوله الخ) بدل من ظاهر الخ بصري (قوله) (أخبر عنه الخ) أقول يمكن توجيه عبارة المتن بأن الاضافة للجنس وأن كان الأصل فيها الاستغراق والمراد به الماهية لا بشرط لا أو للعمد الخارجي والمراد بالفرد المخصوص المعهود

وما تميز به من وجوب زائد عليها شروط كما تقرر لا أركان أربعة بنص القرآن واثنان بالسنة ولكونه مفردا مضافا إلى معرفة وهو على الصحيح حيث لا عهد للعموم الصالح للجمعية من حيث مدلول لفظه إذ هو حيث تدل المعنى الذي استخرقه لفظه الصالح له من غير حصر وأن كان مدلوله في التركيب من حيث الحكم عليه كلية على الأصح أي محكوم ما فيه على كل فرد فرد مطابقة لأنه في قوة قضايا بعدد أفرادها أو الصريح فيها بناء على ظاهر كلام النحاة وليس العبرة في مطابقة المبتدأ للخبر إلا باصطلاحهم أن مدلوله كل أي محكوم فيه على مجموع الأفراد من حيث هو مجموع أخبر عنه بالجمع ثم رابت بعض الأصوليين

أو وضوءه وبين الصلاة وظاهر أنها لا تجب بين استنجاؤه وبين وضوءه إذا لم يكن سائبا غير الرجاء أيضا لأن مجرد خروج الرجح قبل وضوءه لا أثر له (قوله) (في مطابقة المبتدأ للخبر) لا يخفى أن مطابقتها أمر معتبر في اللغة

وضوح ما أشرت إليه بقولي

الصالح للجمعية فقال قد يكون معنى العموم شمول المجموع المحكوم عليه لكل فرد وان كان الحكم على المجموع لا على الافراد ومثاله قوله تعالى الا اعم امثالكم فان الحكم بانها اعم على مجموع الدواب والطيور دون افرادها والحاصل انه قد تقوم قرينة تدل على ان الحكم في العام حكم على مجموع الافراد من حيث هو مجموع من غير نظرا الى كون افراد العام اجمع او نحوه احاداً وجموعاً فيكون المحكوم عليه كلاً لا كلية وهو مأمور ولا كليا وهو المحكوم فيه على الماهية من حيث هي اى من غير نظر الى الافراد وذكر بعض الاصوليين ان للعام دلالتين دلالة على المعنى المشترك وهي التي الحكم فيها على الكلى من غير نظير الى خصوص الافراد وهي قطعية ودلالة على كل فرد من الافراد بالخصوص وهي ظنية تنتهي وفيه تايد لما مروا ان كان فيه نظر ومخالفة لما عليه محققوهم اى ان اراد الدلالة الحقيقية المطابقة (احداها نية رفع حدث) اى رفع حكمه كحرمة نحو الصلاة لان القصد من الوضوء رفع ذلك فاذا نواه فقد تعرض للقصود فالحديث هنا الاسباب لان تلك الحرمة مترتبة عليها

الاركان بقرينة السياق وتعدادها فيما بعد بصرى وقوله الماهية لا بشرط اى لا بشرط شئ من التحقق في ضمن فرد او اكثر وعدمه وهي المسماة بالماهية المطلقة وقوله لا بشرط لا اى وليس المراد بالجنس الماهية بشرط لا شئ اى بشرط عدم التحقق في ضمن فردا صلا وهي المسماة بالماهية المجردة اقول ويجوز ايضا ان يراد الماهية بشرط شئ المسماة بالماهية المخلوطة (قوله وضع ما اشرت اليه الخ) مراده ان قول السابق للعموم الصالح الخ) اشارة الى ان الحكم على المجموع قد يكون باعتبار شمول المجموع لكل فرد اى احاطته عليها فوضح البعض ذلك الاشارة اه كردى (لكل فرد) متعلق بشمول الخ (قوله ومثال) اى مثال الحكم على المجموع (قوله والحاصل) الى قوله وذكر في النهاية (قوله والحاصل) اى حاصل ما يتعلق بالمقام وقال الكردى اى حاصل كلام البعض اه (قوله قرينة الخ) كافي قولهم رجال البلدي يحلون الصخرة العظيمة اى مجموعهم لا كل فرد فرد وكلام المنهاج من هذا القبيل نهاية (قوله وهو) اى المحكوم عليه الكلية وقوله ما مر اى قوله اى محكوم ما فيه على كل فرد فرد (قوله وهو) اى الكلى (قوله وفيه تايد الخ) لم يظهر وجهه التايد لما ذكره نعم يؤخذ منه بفرض صحته وجهه لما نحن فيه بصرى وهذا مبنى على ما هو الظاهر من ان قول الشارح لما مر اشارة الى قوله الصالح للجمعية الخ وقال الكردى انه اشارة الى قوله اى محكوم فيه الخ وعليه فالتايد بل التصريح بظاهر لكنه ليس مطلوب الاثبات هنا حتى يحتاج الى التايد وقوله وجه وجه الخ يعنى به أول الوجهين السابقين منه (قوله اى ان اراد الخ) اى بخلاف ما اذا اراد الدلالة التضمنية عبارة البنائي اعلم ان العلامة اللغائي اعترض كون دلالة العام على فردة مطابقة بان المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من حيث انه موضوع له وان العام موضوع لجميع الافراد من حيث هو جميعها لا لكل منها فكل واحد منها بعض الموضوع له لا تمامه فيكون العام دالا عليه نضمنا لا مطابقة وما استدلل به من انه في قوة قضايا فجوابه ان ما في قوة الشئ لا يلزم ان يساويه في احواله واحكامه اه قول المتن (نية رفع حدث اى على النوى والكلام عليها من سبعة اوجه جمعها بعضهم في قوله

حقيقة حكم محل وزمن \* كيفية شرط ومقصود حسن

لحقيقة الغة القصد وشرعا قصد الشئ مقتربا بفعله وحكمها الوجوب غالبا ومن غير الغالب نية غسل الميت ومحلها القلب وزمنها اول العبادات الا في الصوم وكيفية تختلف بحسب الابواب وشرطها اسلام النوى وتميزه وعلمه بالنوى وعدم اتيانه بمنافيتها بان ينصح بها احكاما والمقصود بها تمييز العبادات عن العادة كالجلوس للاعتكاف تارة وللاستراحة اخرى او تمييز رقيها كالصلاة تكون تارة فرضا واخرى نفلا نية ومعنى بزيادة شيخنا (قوله اى رفع) الى قوله او نوى في النهاية والمعنى الا قوله فالحديث الى وان نوى وقوله وبه يرد الى او نوى (قوله اى رفع حكمه) لان الواقع لا يرتفع معنى (قوله كحرمة نحو الصلاة) الكاف يعنى عن النوى عبارة شيخنا اى رفع حكمه الذي هو المنع من الصلاة ونحوها وان لم يقصد ذلك اى لم يعرفه او قوله او لم يعرفه فيه توقف فليراجع عبارة الحلبي وان لم يلاحظ المتوضى هذا المعنى اه (قوله لان القصد الخ) تعليل لمخدوف اى وانما اكتفى بنية رفع الحدث لان الخ يجيرى عبارة الحلبي وانما كان رفع الحكم هو المراد لان القصد من الوضوء رفع مانع الصلاة ونحوها اى المنع المترتب على وجود ذلك الحدث فاذا نواه اى رفع الحدث فقد تعرض للقصد اى لما هو المقصود من الطهارة وهو رفع مانع الصلاة ونحوها الذي هو حكم الحدث الذي نواه اه (قوله فاذا نواه) اى رفع الحدث عتس ويجيرى (قوله للمقصود) وهو رفع مانع نحو الصلاة يجيرى (قوله لان تلك الخ) ولانها هي التي تنافي فيها جميع الاحكام الاتية التي من جملتها ما لو نوى غير ما عليه رشيدى

لا ينبغي على الاصطلاح بل هو ثابت قبل وجود الاصطلاح والحاصل ان هذا الذي قرره اهل الاصول في مدلول العام ليس بمجرد الاصطلاح بل هو مدلول لغوى للفظ لا يخالف فيه النحاة ولا غيرهم وكون الحكم في العام تارة على كل فرد وهو الاكثر وتارة على المجموع امر مشهور في الاصول وغيرها فلا حاجة لهذه التكلمات التي لا ينبغي ما فيها على العارف (قوله وان نوى غير الخ) قال في شرح العباب بعد كلام ذكره ما نصه

وعش (قوله المانع) أى الأمر الذى يقوم بالأعضاء ويمتنع من صحة الصلاة حيث لا مريض شيخنا (قوله فلا يحتاج إلخ) بل لا يصح إلا بتكلف (قوله وإن نوى إلخ) قال فى شرح العباب بعد كلام ذكره مانصه ومن ثم اشترط هنا كما قاله الأسنوى ما يأتى فى الصلاة من أنه لا بد من قصد فعلها وإنه لا يكفي إحضار نفس القصد فى نحو الوضوء أو الطهارة مع الغفلة عن الفعل انتهى سم (قوله غير ما عليه) أى كان بال ولم يتم فنوى رفع حدث النوم معنى (قوله وبه يرد إلخ) أى بقوله لتلاعبه (قوله لكن غلطا) وضابط ما يضر الغلط فيه وما لا يضر كما ذكره القاضى وغيره أن ما يعتبر التعرض له جملة وتفصيلا أو جملة لا تفصيلا يضر الغلط فيه فالأول كالغلط من الصوم إلى الصلاة وعكسه والثانى كالغلط فى تعيين الإمام وما لا يجب التعرض له لا جملة ولا تفصيلا لا يضر الغلط فيه كالخطأ هنا وفى تعيين المأمون حيث لم يجب التعرض للإمامة أما إذا وجب التعرض لها كإمام الجمعة فإنه يضر خطيب (قوله لا عمدا) ومن العمدا كفى الامداد وغيره ما لو نوى الذكر رفع حدث نحو الحيض إذ لا يتصور فيه الغلط وخالف الجلال الرملى فاعتمد الصحة فى الغلط وإن لم يتصور منه كرى (قوله أو نفي بعض احداثه) أى كان نام وبال فنوى رفع حدث النوم لا البول شرح بأفضل (قوله أو نوى) إلى قوله ولو نوى فى المغنى (قوله أو نوى رفعه فى صلاة واحدة إلخ) وقال الأسنوى واعتمد النهاية والمغنى والشهاب الرملى عدم الصحة فى ذلك وفاقا للزركشى وأقره سم وما لى السيد البصرى عبارة النهاية والمغنى وشمل ذلك ما لو نوى أن يصلى به الظهر ولا يصلى به غيرها وهو كذلك بخلاف ما لو نوى به رفع حدثه بالنسبة لصلاة دون غير هافاه لا يصح وضوءه قولا واحدا كما قاله البغوى لأن حدثه لا يتجزئ. إذ ابقى بعضه بقى كله هو المعتمد وإن قال الشيخ أنه مردود اه (قوله وكذا لو نوى أن يصلى به إلخ) كذا فى النهاية والمغنى (قوله بمحل نجس) قال فى شرح العباب أو ثوب نجس فإنه لا يصح لذلك أى لتلاعبه ولا أنه نوى معصية كما يأتى وبه يعلم ضعف ما فى فتاوى البغوى أنه لو قال نويت الطهارة الواجبة ولا أصلى به قال الشيخ قيل لا يصح والاصح عندي يصح لجميع الصلوات وقيل يصح لما سوى الصلاة اه وبوجه عندي الصحة لأنه لم يجعل الوضوء للمعصية وإن نواها معه ولا يبعد أن مثل ما لو نواها به بمحل نجس ما لو نوى المقيم بعد الزوال أن يصلى به هذه الظاهر مقصورة أى حال إقامته لتلاعبه ولا ينافيه الصحة

ومن ثم اشترط هنا كما قاله الأسنوى ما يأتى فى الصلاة من أنه لا بد من قصد فعلها وإنه لا يكفي إحضار نفس القصد فى نحو الوضوء أو الطهارة مع الغفلة عن الفعل انتهى (قوله أو نوى رفعه فى صلاة واحدة دون غيرها) نقل الزركشى فى هذه عدم الصحة عن فتاوى البغوى واعتمده شيخنا الشهاب الرملى وإن رده فى شرح الروض (قوله لأنه لا يتجزأ إذا ارتفع بعضه ارتفع كله) قد يقال هذه العبارة متناقضة لأن انتفاء تجزئته ينافى ارتفاع بعضه إذ لا بعض إلا للتيجزئ فلا يتصور ارتفاع البعض فإذا ارى ارتفاع بعضه ارتفع كله ورد بأن هذا هو المتنازع فيه فلا يفيد الاستدلال به (قوله وكذا لو نوى أن يصلى به بمحل نجس) قال فى شرح العباب أو ثوب نجس فإنه لا يصح لذلك أى لتلاعبه ولا أنه نوى معصية كما يأتى وبه يعلم ضعف ما فى فتاوى البغوى أنه لو قال نويت الطهارة الواجبة ولا أصلى به قال الشيخ قيل لا يصح والاصح عندي يصح لجميع الصلوات وقيل يصح لما سوى الصلاة اه وبوجه عندي الصحة لأنه لم يجعل الوضوء للمعصية وإن نواها معه ولا يبعد أن مثل ما لو نواها به بمحل نجس ما لو نوى المقيم بعد الزوال أن يصلى به هذه الظاهر مقصورة أى حال إقامته لتلاعبه ولا ينافيه الصحة ثم ما لو نوى فى رجب استباحة صلاة العيد لأنه لا يبعد أن يحل إذا أطلق وأنه لو نوى وضوءه صلاته إلا أن لم يصح لتلاعبه ولا يرد على ذلك أن الأذرعى قال فى أصل هذه المسئلة اعنى نية من فى رجب صلاة العيد لعل الوجه القائل بعدم الصحة أقرب لأنه لا يمتنع أن يعبأ مع أن كلامه خلاف المذهب لأن كلامه عند الإطلاق وليس هناك صريح تلاعب بخلاف ما نحن فيه فإنه قصد صريح التلاعب ولو نوى أن يصلى به فى محل متنجس بمعفو عنه لم يبعد الصحة لأنه لا يتعين للصلاة على وجه مبطل وقد نصح الصلاة على النجس المعفو عنه فليتأمل م و لو نوى أن يصلى به على من لا تصح الصلاة عليه كشهيد المعركة قال وجه عدم الصحة أو أن يصلى به فى الأوقات المكروهة ن لو وجه الصحة لصحة الصلاة فى الأوقات المكروهة فى الجملة كفى القضاء وماله يجب نعم أن قصد أن يصلى فيها صلاة

ويصح أن يرد به المانع أو المنع فلا يحتاج لتقدير حكم والمراد رفع ما يصدق عليه ذلك وإن نوى غير ما عليه من أكبر أو أصغر لكن غلطا لا عمدا لتلاعبه وبه يرد استحكال تصوره إذ التلاعب والعيب كثيرا ما يقع من ضعف العقول أو نفي بعض احداثه أو نوى رفعه فى صلاة واحدة دون غيرها لأنه لا يتجزأ فإذا ارتفع بعضه ارتفع كله ولا يعارض بضده لأن المرتفع حكم الأسباب لأنفسها وهو واحد تعددت أسبابه وهى لا يجب التعرض لها فلما ذكرها ولو نوى رده وإن لا يرفعها أو رفعه فى صلاة وإن لا يرتفع لم يصح للتناقض وكذا لو نوى أن يصلى به بمحل نجس قيل تعبير أصله برفع الحدث أولى لأن ال فيه للعهد أى الذى عليه

أو للشمول الداخل فيه ما عليه بخلاف التنكير لأنه يدخل فيه نية ما لم يكن عليه اه ويرد بان فيه إيهام اشتراط التعريف في النية وهو أضر بما أوهمه التنكير على أن التعريف يومهم أيضا أنه لا تصح نية غير ما عليه مطلقا فساوى التنكير في هذا فالحق أن كلا أحسن من وجهه وان التنكير أخف إيهاما (أو) نية الطهارة عن الحدث أو نية (استباحة مغتفر إلى طهر) أي وضوء كما أو ما إليه التعبير بالاستباحة ودل عليه قوله أو ما ينبغي له الوضوء كقراءة فلا وذلك كطواف وإن كان بمصر مثلاً وعيد ولو في رجب لأن نية ما يتوقف عليه وإن لم يمكنه فعله متضمنة لنية رفع الحدث وظاهر أنه لو قال نويت استباحة مفتقر لوضوء أجزأه وإن لم يخطر له شيء من مفرداته وكون نيته حينئذ تصدق بنية واحد منهم بما يفتقر له لا يضر لأنه مع ذلك متضمن لنية وقمع الحدث (أو) نية (أداء) فرض الوضوء وتدخل المسنونات في هذا ونحوه تبعاً كتنظيره في نية فرض الظهر مثلاً على أنه ليس المراد بالفرض

فما لو نوى في رجب استباحة صلاة العيد لأنه لا يعدل محلّه إذا أطلق وإنه لو نوى بوضوئه صلاته الآن لم يصح لتلاعبه ولو نوى أن يصلي به في محل متنجس بمغفوه عنه لم تبعد الصحة من ولو نوى أن يصلي به على من لا تصح الصلاة عليه كشهيد المعركة قالوجه عدم الصحة وإن يصلي به في الأوقات المكروهة قالوجه الصحة لصحة الصلاة فيها في الجملة وكفى القضاء وما له سبب نعم إن قصد أن يصلي فيها صلاة لا سبب لها قالوجه عدم الصحة من اه سم وقوله نعم الخ نقل البصري عن قتارى بن زياد مثله واقره (قوله أو للشمول) أي العموم بدليل ما بعده (قوله لأنه يدخل فيه الخ) تعريف كذلك سم وقد يجاب بأن الدخول في التعريف شمولي وفي التنكير بدلي (قوله نية ما لم يكن عليه) أي يومهم محتبها مطلقاً (قوله وهو أضر) اطال سم في رده وراجع (قوله على أن التعريف يومهم الخ) وكذا التنكير يومهم صحة نية غير ما عليه مطلقاً سم (قوله مطلقاً) أي عمداً أو خطأ (قوله في هذا) يعني في نظير هدامن إيهام أنه يصح نية غير ما عليه مطلقاً (قوله أو نية الطهارة) إلى قوله لا نية في المغنى وإلى قول المتن أو أداء في النهاية إلا قوله لأن إلى وظاهر (قوله عن الحدث) أوله ولا نهاية قول المتن (قوله استباحة مفتقر الخ) أي استباحة شيء مفتقر صحته إلى طهر نهاية ومغنى أي فرد من أفرادها كان قال نويت استباحة الله لاه أو مس المصحف بحجرى (قوله أي وضوء الخ) ولا يرد على تعبيره بطهر قراءة القرآن والمكث في المسجد مع افتقارهما إلى طهر وهو الغسل ولا يصح الوضوء لنيتهما لأنه خرج بقوله استباحة إذ نية استباحتهما تحصيل للحاصل نهاية ومغنى قال عرش وشرط نية استباحة الصلاة قصد فعلها بتلك الطهارة فلم يقصد فعل الصلاة أي ولا يحوها بوضوئه قال في المجموع فهو متلاعب لا يصار إليه اه خطيب ومثله في حواشي شرح الرض اه (قوله ودل الخ) فيه نظر ولو عبر بأشعر قرب في الجملة سم (قوله وذلك) أي المفتقر إلى طهر (قوله وإن كان بمصر مثلاً الخ) أي ما لم يقيد به له حالاً وإلا فلا يصح لتلاعبه كذا قيل ويؤخذ منه أنه لو كان من المتصرفين بحيث يقدر على الوصول إلى مكة في الوقت الذي عينه الصحة وهو ظاهر وأما لو كان عاجزاً وقت النية ثم عرض له القدرة بعد أن صار متصرفاً رافقاً له من يؤصله إلى مكة في ذلك الوقت من المتصرفين لم يصح لفساد النية عند الاتيان بها وما وقع باطلا لا يعلب صحيحاً هذا مقتضى تعليل ابن حبيب بقوله لأن نية ما يتوقف عليه الخ أنه لا فرق بين أن يقيد ذلك بفعله حالاً أو لا لكن يتنافى عدم الصحة فيما لو نوى بوضوئه الصلاة بمحل نجس فالأولى الأخذ بما قيل من فساد النية ويحمل ما اقتضاه التعليل المذكور على أن محله إذا لم يصح بمنافيه عرش وتقدم عن سم ما يوافقه (قوله أو عيد الخ) صلاة العيد (قوله شيء من مفرداته) أي من حيث خصوصه وإلا فلا بد من قصور ما يصدق عليه أنه يفتقر إلى وضوء لأن النية إنما يعتد بها إذا قصد فعل المنوى بقائه عرش قول المتن (أداء فرض) قال في الامداد المراد بالأداء هنا أداء ما عليه لا المتأهل للقضاء لاستحالة اه كرى عبارة عرش المراد بالأداء الفعل لا النيان لا مقال القضاء سم على البهجة قلت وذلك لأنه فعل العبادة قبل خروج وقتها والوضوء ليس له وقت مقدر عرج بحيث يكون فعله فيه أدامو بعده قضاء اه (قوله في هذا) أي في فرض الوضوء المسمى (قوله على أنه الخ) يومهم أنه على تقدير أن يكون المراد بفرض الوضوء الطهارة المشروطة الخ لا يكون دخول المسنونات تبعاً وهو محل تأمل فظاهر أن المشروطة لنحو الصلاة أركانها

لا سبب لها قالوجه عدم الصحة (قوله لأنه يدخل فيه الخ) التعريف كذلك (قوله ويرد بان فيه إيهام الخ) يرد على أن التنكير فيه إيهام اشتراط التنكير وهذا يقابل إيهام التعريف اشتراط التعريف وفيه إيهام صحة نية غير ما عليه مطلقاً وهذا يقابل إيهام التعريف عدم صحة نية غير ما عليه مطلقاً فكيف يسوغ الرد بان إيهام التعريف أضر وأزيد كما هو حاصل كلامه فتأمل (قوله على أن التعريف يومهم) والتنكير يومهم صحة نية غير ما عليه مطلقاً (قوله التعبير بالاستباحة) قد يقال التعبير بالاستباحة شامل لنية استباحة المكث بالمسجد المفتقر إلى طهر أي غسل فلا إيهام فيه إلى الوضوء وقوله ودل الخ فيه نظر ولو عبر بأشعر قرب في الجملة (قوله على أنه ليس المراد الخ) يتأمل ارتباط هذه العبارة بما قبلها مع قوله فيها المشروطة الخ فان سياقها لبيان حمل

وضوء الصبي إذا نواه بل فعل طهارة الحدث المشروطة لنحو الصلاة وشرط الشيء يسمى فرضا ولا يرد عليه صحة نية الصبي فرض الظهر مثلا بل وجوبها عند الأكثرين لأن المراد بالفرض ثم صورته كافي للمادة أو أداء الوضوء بفرض الوضوء أو الوضوء والطهارة كالوضوء في الثلاثة الأول فإن قلت خروج الخبث بأداء الطهارة واضح لأنه لا يستعمل فيه وأما اختصاص فرض الطهارة ومثله الطهارة واجبة كفي الأنوار بالحدث فشكل إذ طهارة الخبث كذلك قلت الربط بالفرض والوجوب إنما يتبادر منه تلك لأنه لا نهاقا فلا يجب للمعفو عنه ومن ثم اختص بتلك الطهارة للصلاة على أن ربطها بها يحضها لها ولا يضر شمولها للوضوء المجدد كما لا يضر شمول نية الوضوء له وطهر الخبث الغير المعفو عنه واجب لذاته بدليل الاتم بالتضمن به ومن ثم وجب الفور في إزالته حيثئذ ولم يجب فيه نية لعدم تمحضه للعبادة فإن قلت هي تشمل الغسل أيضا قلت لا يضر لما يأتي أنه يكفي عن الوضوء فلم يسبأجني ومن ثم كفت في الغسل أيضا لا استلزاما رفيع الحدث، السكافي فيه أيضا فهي مثله في الاكتفاء بها في البابين لا الرابعة لأنها

لا غير بصرى وسم (قوله حقيقة) أي لزوم الاتيان به معنى (قوله إذا نواه) أي أداء فرض الوضوء (قوله المشروطة) الأولى التذكير كافي عبارة غيره (قوله ولا يرد عليه الخ) ما كيفية الإيراد سم أقول كيفيته أن قضية قول الشارح وإلا لم يصح الخ عدم صحة نية الصبي فرض الظهر مثلا إذ لا يتناقض فيها نظير قوله بل فعل الخ فيبقى الفرض على حقيقته (قوله كافي للمادة) يرد عليه أنها حيثئذ لا تتميز عن المعادة سم ولك أن تمنع مضرة عدم التمييز (قوله أو أداء الوضوء) إلى قوله فإن قلت في النهاية وحاشية شيخنا وكذا في المغني إلا قوله في الثلاثة الأول فصرح بعدم كفاية فرض الطهارة أو يعلم من عدم كفاية أداء الطهارة عنده بالاولي (قوله أو فرض الوضوء) أو الوضوء المفروض أو الواجب ولا بد أن يستحضر ذات الوضوء المركبة من الأركان ويقصد فعل ذلك المستحضر كما قالوا فظيره في الصلاة نعم لو نوى رفع الحدث كفي وإن لم يستحضر ما ذكر لتضمن رفع الحدث لذلك شيخنا (قوله أو الوضوء) وإنما اكتفى بنية الوضوء فقط دون نية الغسل فقط لأن الوضوء لا يكون إلا عبادة فلا يطلق على غير ما بخلاف الغسل فإنه يطلق على غسل النجاسة والجنابة وغيرهما نية ومعنى وشيخنا (قوله في الثلاثة الأول) أي فيجزى أداء فرض الطهارة أو أداء الطهارة أو فرض الطهارة وكذا يجزى الطهارة للصلاة سم وقوله وكذا يجزى الخ أي كما يأتي في الشارح آنفا (قوله خروج الخبث) أي خروج الطهارة عن الخبث (قوله ومثله الطهارة الواجبة) جزم به النهاية (قوله كذلك) أي كطهارة الحدث في الوجوب والفرضية فلا يحصل التمييز (قوله تلك) أي طهارة الحدث (لا هذه) أي طهارة الخبث (قوله ومن ثم) يعني من أجل أنه يتبادر من الطهارة للصلاة طهارة الحدث (قوله اختص بتلك) أي طهارة الحدث (الطهارة للصلاة) أي أو غيرهما مما يتوقف على الوضوء كما ذكره في التنبيه والمذهب ووافق المصنف عليه في شرحه معنى (قوله على أن ربطها بها) أي ربط الطهارة بالصلاة (قوله يحضها لها) أي يحض الطهارة للصلاة لطهارة الحدث وقال البصري أي يميز نية الطهارة للصلاة الخ اه (قوله شمولها) أي الطهارة للصلاة (قوله وطهر الخبث الخ) مرتبط بقوله لأنها قد لا تجب الخ ومن تنمة تلك العلة أو بقوله على أن ربطها بها الخ وهذا هو الظاهر من السياق والسباق وعليه فقوله واجب لذاته أي للصلاة وجري السكردى على الاحتمال الأول فقال المتبادر من الربط بالفرض والوجوب هو الواجب لعارض وهو إرادة نحو الصلاة لأن التوضيف بالفرض والواجب إنما يفيد فيه لافي الواجب لذاته اه (قوله ومن ثم وجب ولم يجب الخ) تفريع على الوجوب لذاته بصري (قوله حيثئذ) أي حين تضمخه بذلك من الخبث (قوله فإن قلت هي الخ) أي الطهارة للصلاة وبتعلق هذا السؤال والجواب بنية الطهارة للصلاة دون نية فرض الطهارة بتبين بعدما مر عن السكردى (قوله لما يأتي) أي في بحث الترتيب (قوله أنه) أي الغسل (قوله كفت) أي نية الطهارة للصلاة (قوله فهي) أي الطهارة للصلاة (مثله) أي رفع الحدث وقوله بها أي الطهارة للصلاة الأولى حذفه أو تذكير الضمير (قوله في البابين) أي باب الوضوء وباب الغسل (قوله لا الرابعة) عطف على الثلاثة الأولى سم وهي نية الطهارة فقط بصري

المرض على معنى لا يتناقض شموله المستنونات من غير اعتبار تبعية ولا يخفى أن المشروطة تنافي ذلك فتأمل (قوله ولا يرد عليه الخ) ما كيفية الإيراد (قوله كافي للمادة) يرد عليه أنها حيثئذ لا تتميز عن المعادة انتهى (قوله في الثلاثة الأول) أي لافي الأخير وهو نية الوضوء فيجزى أداء فرض الطهارة أو أداء الطهارة أو فرض الطهارة كذا يجزى الطهارة للصلاة لأن المتبادر من امتناعها للصلاة طهارة الحدث دون طهارة الجسم لعدم اختصاصها بالصلاة وقد يوجه أحزاء نية الطهارة للصلاة لشمول الطهارة لرفع الحدث وإزالة السجس فقد تضمنت رفع الحدث وهذا التوجيه حار في نية فرض الطهارة، شمول الطهارة للصلاة لرفع الحدث لا يزيد على شمول فرض الطهارة له إذ كل من فرض الطهارة أو الطهارة للصلاة من صيغ العموم وقد صرحوا بانقسام الإضافة انقسام اللام فلا تفاوت بينهما فافرق بين الطهارة للصلاة وفرض الطهارة وزعم أجزاء الأول دون الثاني نظرا للتوجيه المذكور بمنوع من فديقاس ذلك التوجيه أجزاء نية الطهارة مع أنه ليس كذلك كما سيأتي (قوله لا الرابعة) عطف على الثلاثة الأولى



تشمل الطهر عن الحدث والخبث من غير عيز قال الرافعي وعدم وجوب التعرض للفرضية (١٩٥) يشعر بان اعتبار الثلثة هنا ليس للقرينة

بل للتمييز لان الصحيح اعتبار التعرض للفرضية في نية العبادات وبه ان سلم وإلا فإني ان نية رمضان لا يشترط فيها التعرض للفرضية ينازع في عمومه يتضح مما مر ان الكتابية تنوى وعلم منه أيضا أن نية فرض الوضوء كافية ولو قبل الوقت لا إلغاء ذكر الفرضية والاصل في وجوب النية الحديث المتفق عليه إنما الاعمال أي إنما صححتها لا كإلحاله لأنه خلاف الأصل بالنيات جمع قية وهي شرعا قصد الشيء مقترنا بفعله وإلا فهو عزم ومحلها القلب فلا عبرة بما في اللسان نعم يسن التلطف بها في سائر الابواب خروجها من خلاف موجبها والقصد بها تمييز العبادة عن العادة وتمييز مراتب العبادات (ومن دام حدثه كاستحاضة) وسلس (كغشاء نية الاستباحة) وغيرهما مما سكت لم يدم حدثه ولو ماسح الحنف (دون) نية (الرفع) للحدث أو الطهارة عنه (على الصحيح فيهما) أي في أجزاء نية الاستباحة وحدها وعدم أجزاء نية نحو الرفع وحدها لأن حدثه لا يرتفع وقيل لا بدم جمعها لتسكون الأولى لللاحق والمعارن والثانية للسابق وعلى الأصح يسن الجمع بينهما خروجها من هذا الخلاف وقيل تكفي في الرفع لتضمنها الاستباحة ويرد

(قوله قال الرافعي) إلى المتن في المغنى إلا قوله يتضح إلى وعلم الخ وما أنبه عليه (قوله هنا) أي في الوضوء (قوله وبه) أي بقول الرافعي ان الصحيح الخ (قوله إن سلم) وإن لم يسلم فوجه ان السكتانية تنوى ان النية تارة تكون للتقرب وتارة تكون للتمييز سم (قوله ولا الخ) أي وإن لم يقيد به بالسلم فلا يتم لأن ما يأتي الخ فقوله فإني الخ علة الجواب وقائم مقامه (قوله وعلم منه) أي من قول الرافعي عبارة المغنى قال وإنما صح الوضوء بنية فرضه قبل الوقت مع أنه لا وضوء عليه بناء على قول الشيخ إني حامدان موجب الحدث أو يقال ليس المراد هنا لزوم الاتيان به ولا لا لا متنع وضوء الصبي هذه النية بل المراد فعل طهارة الحدث المشروط للصلاة وشرط الشيء يسمى فرضا هو اقتصر النهاية على الجواب الثاني وحذف لفظة قال (قوله ولو قبل الوقت) تقدم حمل الفرض على معنى الشرط فلا إشكال في الصحة قبل الوقت ولا حاجة للإلغاء المذكور سم وبصري (قوله والاصل) إلى المتن في النهاية (قوله مقترنا بفعله) أي فعل ذلك الشيء فيجب إقرارها بفعل الشيء المنوى إلا في الصوم فلا يجب فيه الاقتران بل لو فرض وقوع النية فيه مقارنة للفجر لم يصح لوجوب التبييت في الفرض فهو مستثنى من وجوب الاقتران وان الشارع أقام فيه العزم مقام النية لعسر مراقبة الفجر وهو الصحيح شيخنا عبارة سم قوله مقترنا بفعله اعتبار الاقتران في مفهوم النية يشكك بتحقيقها بدونه في الصوم ولا معنى للاستثناء في أجزاء المفهوم اهـ (قوله تمييز العبادة عن العادة) كالجلوس للاعتكاف تارة وللسترحة أخرى أو تمييز مراتب العبادة كالصلاة تكون تارة فرضا وأخرى نفلا نهاية (قوله وسلس) إلى قوله ويرد في النهاية والمغنى إلا قوله كن إلى المتن وقوله أو الطهارة عنه (قوله وسلس) أي سلس بول ونحوه نهاية ومعنى فكان الانسب تقديمه على قوله وعلى الأصح الخ كافعله النهاية والمغنى إلا أن يقال أخره ليرده بما يأتي (قوله عنه) أي عن الحدث سم (قوله في أجزاء نية الاستباحة وحدها الخ) بدل من فيهما في المتن (قوله لأن حدثه الخ) علة للمعطوف فقط عبارة النهاية والمغنى أما الاكتفاء بنية الاستباحة ففي القياس على التيمم وأما عدم الاكتفاء برفع الحدث فليقاه حدثه اهـ (قوله رقيق لا بد الخ) هو مقابل الصحيح في المسئلة الأولى وقوله الاتي وقيل تكفي الخ مقابلة في الثانية (قوله كن لم يدم الخ) لا يخفى ما في هذا القياس (قوله ولو ماسح الحنف) بما قبل في المتن (قوله على الأصح) الأولى الصحيح كافي النهاية والأول كافي المغنى (قوله يسن الجمع الخ) أي لتسكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة أو نحوها اللاحق والمقارن (قوله وقيل الخ) عبارة المغنى والنهاية والأسنى فان قيل نية الاستباحة وحدها تفيد الرفع كنية رفع الحدث فالغرض يحصل بها وحدها اجيب بان الغرض الخروج من الخلاف وهو إنما يحصل بما يؤدي المعنى مطابقة لا التزام وذلك إنما يحصل بجمع النيتين اهـ (قوله ويرد الخ) فيه أنه لا وجه لهذا المنع لظهور ان رفع الحدث يستلزم إباحة الصلاة فالتضمن صحيح وقوله كان لازما بعيدا فيه نظر لأن اللازم البعيد ما كثرت وسائله وهذا موقوف دهنابل لا واسطة هنا أصلا لأنه إذا تحقق الرفع تحققت إباحة الصلاة سم على حجة اهـ ش (قوله وحكمه في نية الخ) لعل في العبارة قلبا والاصل

(قوله وبه إن سلم) وإن لم يسلم فوجه أن السكتانية تنوى أن النية تارة تكون للتقرب وتارة تكون للتمييز (قوله ولو قبل الوقت) تقدم حمل الفرض على معنى الشرط فلا إشكال في الصحة قبل الوقت ولا حاجة للإلغاء المذكور (قوله مقترنا بفعله) اعتبار الاقتران في مفهوم النية يشكك بتحقيقها بدونه في الصوم ولا معنى للاستثناء في أجزاء المفهوم (قوله للحدث) ضيق بينهما وبين عنه (قوله يسن الجمع بينهما خروجا من هذا الخلاف) قال في شرح الروض لتسكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة أو نحوها اللاحق قال فان قلت نية الاستباحة ونحوها تفيد الرفع كنية رفع الحدث فالغرض يحصل بها وحدها قلت لا إذ الغرض الخروج من الخلاف وهو إنما يحصل بما يؤدي المعنى مطابقة لا التزام وذلك بجمع النيتين انتهى (قوله ويرد الخ) فيه أنه لا وجه لهذا المنع لظهور ان رفع الحدث يستلزم إباحة الصلاة فالتضمن صحيح لا يقال قد يرفع الحدث ولا تباح الصلاة لوجود مانع آخر لأنه لو انتفت لهذا لم تصح هذه النية من السام فتأمل (قوله كان لازما بعيدا) فيه نظر لأن اللازم البعيد ما كثرت وسائله وهذا موقوف دهنابل لا واسطة هنا أصلا

بمع علته على أنه لو سلم كان لازما بعيدا وهو لا يكتفي به في النيات وحكمه في نية ما يستباحه حكم التيمم وبأن أجزاء نية الرفع للحدث إن أراد

به رفعه بالنسبة لمرض فقط (١٩٦) فكذا هنا وبه يتدفع زعم أن تفسير رفع الحدث برفع حكمه فيما مر يلزمه منه

السلس لهذا المعنى ووجه  
اندفاعه أن رفع حكمه عام  
وهو مختص بالسليم وخاص  
وهو الجائز للسلس ومحدد  
الوضوء لا يحصل له ستة  
التجديد إلا بنية مما سرحى  
نية الرفع أو الاستباحة على  
ما قاله ابن العباد وهو قريب  
أن أراد صورتها كما أن  
معيد الصلاة ينوى بها  
الفرض وزعم أن ذلك في  
المعادة خارج عن القواعد  
ممنوع ككيفية الشيء  
لا يسمى تجديدا ومعادا  
إلا أن أعيد بصفته الأولى  
ويؤخذ منه أن الإطلاق  
هنا كاف كقولهم فلا  
تشرط لإرادة الصورة  
بل أن لا يريد الحقيقة  
أكفاء انصرف المدلول لها  
الشرعي هنا من الصورة  
بقريته التجديد هنا  
كلا إعادة ثم (ومن نوى  
تبردا) أو تنظفا (مع نية  
معتبرة) مما مر (جاز) له  
ذلك أى لم يضره في نيته  
المعتبرة (في الصحيح)  
لحصوله وإن لم ينو فلا  
تشرية فيه لكن من  
حيث الصحة بخلافه  
من حيث الثواب ومن ثم  
اختلفوا في حصوله  
والأوجه كما بينته بأدلته  
الواضحة في حاشية  
الإيضاح وغيرها أن  
مصد العادة يثاب عليه  
بقدره وإن انضم له  
غيره مما عدا الرياء ونحوه

وحكم نيته فيما يستباحه عبارة النهاية والمعنى وحكم نية دائمة الحدث فيما يستباحه من الصلوات حكم المتيهم حرقا  
بحرف فان نوى استباحة فرض استباحه وإلا فلا اه قال ع ش قوله لم رحرقا بحرف هذا إذا نوى الاستباحة  
فلو نوى الوضوء أو فرض الوضوء أو أداء الوضوء هل يستباح الفرض والنفل أو النفل أجاب عنه الشهاب  
الرملي بأنه يستباح النفل لا الفرض تنزيلا له على أقل درجات ما يقصده غالبا أقول وقد يفرق بينهما بأن  
الصلاة مشتركة بين الفرض والنفل فصدقها على أحدهما كصدقها على الآخر فحملت على أقل الدرجات  
بخلاف الوضوء وأما في معناه فان المقصود منه رفع المانع مطلقا فعمل به وكان نيته كنية استباحة النفل  
والفرض معا وقد يجعل العدول اليه دون نية الاستباحة قرينة عليه اه (قوله وبه يتدفع الخ) أى بقوله  
فكذا هنا (قوله بهذا المعنى) أى رفع الحكم (قوله عام) أى وهو المتبادر بحججى (قوله حتى نية الرفع أو  
الاستباحة) المعتمد عند الشهاب الرملى أنه لا يكفي المجردة نية الرفع أو الاستباحة سم واعتمده النهاية والمعنى  
وشيخنا أيضا وزاد الأول ومثل ما ذكرنا في امتناع نية الرفع أو الاستباحة أو الطهارة عن الحدث وضوء  
الجنب إذا تجردت جنبته أى عن الوضوء لما يستحب له الوضوء من أكل أو نوم أو نحوه كما أفتى به والدرجته الله  
تعالى اه بزيادة عن ع ش (قوله وهو قريب) وفى الإيعاب الذى ينتج فيه ما لو نذر التجديد أنه تكفيه نية الوضوء  
له ونحوه دون نية الرفع والاستباحة وإن قلنا فى التى قبلها أى الوضوء المجرد بالاكسفاء بأحد هما فيه لأن  
القصد ثمة حكاية الأول لأنه المقصود دون الثانى بخلافه هنا اه كرى (قوله خارج عن القواعد) وايضا أن  
الصلاة تختلف فيها هل فرضه الأولى أم الثانى ولم يقل أحد فى الوضوء بذلك فافترقاها بية ومعنى وسم (قوله  
كيف الخ) قد ينظر فى هذا الدليل بأنه لو تم توقف صحة التجديد أو تسميته بتجديدا على حصول عين النية فى الأول  
فى الثانى وليس كذلك سم (قوله ويؤخذ منه) أى من قوله كان معيد الصلاة الخ (قوله أن الإطلاق الخ) أى  
أون ملاحظة نية من الحقيقة والصورة ونحوها قول المتن (ومن نوى) أى بوضوئه نهاية (قوله أو تنظفا) إلى  
قول المتن أو ما يدب فى النهاية والمعنى لإقوله والوجه إلى خروج قول المتن (مع نية معتبرة) أى مشتخصرا  
عند نية البرد ونحوه نية الوضوء ومعنى ونهاية (قوله لحصوله الخ) أى كالو نوى الصلاة ودفع الغريم فانها تصح  
لأن دفع الغريم حاصل وإسلم نحوه ومعنى وشيخنا (قوله فلا تشرية الخ) أى بين قرينة وغيرهما معنى (قوله  
لكن من حيث الخ) استدراك على قوله أى لم يضره الخ (قوله والأوجه الخ) المعتمد كما قاله الغزالي اعتبار  
الباعث قال كان الأغاب باعث الآخرة أثيب وإلا أى بان كان الأغلب باعث الدنيا واستوى بالفلانها بية وشيخنا  
وظاهر المعنى أعماده أيضا (قوله بماء الرياء) وأما الرياء فيسقط الثواب مطلقا كما باتى فى باب صلاة النفل  
وقوله ونحوه أى كالعجب وقوله متمساويا الخ تفصيل للماعدا الخ كرى والأولى للغير (قوله بمع) أى إلى آخره  
(طروها) أى نية التبرد ونحوه معنى (قوله فتبطلها الخ) ولا يقطع نية الاعتراف حكم النية السابقة وإن

إدراكه لرفع تحته استباحة الصلاة فله (قوله حتى نية الرفع أو الاستباحة) المعتمد عند شيخنا الشهاب  
الرملى أنه لا يكفي المجردة نية الرفع أو الاستباحة (قوله وزعم أن ذلك فى المعادة خارج عن القواعد) وايضا فقد  
قيل أن المرض إحداهما لا يعينها (قوله كيف الخ) قد ينظر فى هذا الدليل بأنه لو تم توقف صحة التجديد أو  
تسميته بتجديدا على حصول عين النية فى الأول فى الثانى وليس كذلك (قوله) ومن نوى تبردا مع نية معتبرة جازى  
(في الصحيح) لو أدخل يد الماء القليل بعد غسل الوجه فاصدار رفع الحدث ونية الاعتراف فهل يغلب فيه  
نية رفع الحدث ويرفع حدثه أو نية الاعتراف فلا يرتفع فيه نظر ولا يبعد عدم الارتفاع لأن نية الاعتراف  
معارض لنية رفع الحدث ومناهية لها فلم يؤثر وقد يقال نية رفع الحدث ونية الاعتراف أمارضتا فتساويا  
رنى النية السابقة عند غسل الوجه سالمة عن المعارض فيرفع حدث اليد بقتضائها ويرد على هذا أن فيه  
الاعتراف معارضة للنية السابقة ببقاء أيضا ولها الوخات عن مقارنة نية رفع الحدث من نية رفع حدث اليد مع سبق  
النية السابقة يسام (قوله مساويا أو أراجما) فى شرح م ر والمعتمد كما قاله الغزالي اعتبارا الباعث فان كان  
الأغاب باعث الآخرة أثيب وإلا فلا (قوله في طلبها لم يكن ذا كراهة) وهذا بخلاف نية الاعتراف فانها

عزبت لأنها المصلحة الطهارة لصونها ماءها عن الاستعمال شرح بأفضل قال سم وقضية التعليل بمصلحة الطهارة أن نية الاغتراف حيث لا يحتاج اليها مع الغفلة عن النية تقطعها وليس بعيد اسم عبارة النهاية وهل نية الاغتراف كنية التبريد في كونها تقطع حكم ما قبلها والا والمعتمد كارجحه البلقيني عدم قطعها لكونها لمصلحة الطهارة إذ تصون ماءها عن الاستعمال لاسيما ونية الاغتراف مستلزمة تذكر نية رفع الحدث عند وجودها بخلاف نية التنظيف اه قال ع ش قوله مر ونية الاغتراف مستلزمة الخ قال سم على حج لعله باعتبار الغالب ولا فيمكن أن يقصد إخراج الماء ليتطهر به خارج الأثناء من غير أن يلاحظ السابقة ولا أنه طهر وجهه ولا أراد تطهير خصوص يده بهذا الماء الذي أخرجه فقد تصورت نية الاغتراف مع الغفلة عن النية انتهى وقديمع أن تكون هذه نية الاغتراف إذ حقيقتهما الشرعية لإخراج الماء خارج الأثناء بقصد التطهير لما بقي من أعضائه كما ذكره حج في الإيعاب وعليه نهي مستلزمة لها دائما غالبا اه (قوله فيجب إعادة الخ) أي دون استئناف طهارته نهاية ومعنى (قوله بنية رفع الحدث) أي ونحوه والباء متعلق بالاعادة قول المتن (او ما يندب له وضوء الخ) قال المحلى أي نوى الوضوء لقراءة القرآن ونحوها اه سم وياقي في الشرح ما يفصله (قوله او علم شرعى) أي وحمل كتيبه وسماع حديث وفقه واستغراق ضحك وخوف نهاية قال ع ش قوله مر وسماع حديث هو وإن كان الوضوء له سنة كالقرآن لكنه لا ثواب في مجرد القراءة والسماع للحديث بل لا بد في حصول ذلك من قصد حفظ الفاظه وتعلم أحكامه على ما نقله ابن العباد عن الشيخ أبي اسحق ورد به على من قال بحصول الثواب مطلقا بأنه لم يطلع على كلام الشيخ أبي اسحق وفي فتاوى ابن حجر بعد نقله كلام ابن العباد واسظهاره لكلام الشيخ أبي اسحق مانصه وافناء بعضهم بحصول الثواب مطلقا هو الوجه عندى لأن سماعه لا يخلو عن فائدة ولولم تكن إلا عود بركته عليه السلام على القارىء لكان ذلك كافيا انتهى وما استوجهه حج يوافقه ظاهر اطلاق الشارح مروله وجه وجهه اه (قوله وبعد تلفظ الخ) أي سبقه منه (قوله كنحو أبرص الخ) أي كمن نحو أبرص الخ (قوله ونحوه فصد) كالحجامة ع ش (قوله فلا يجوز) إلى قوله نعم في النهاية والمعنى (قوله لأنه) أي ما يندب له وضوء جائز معه أي الحدث (قوله إلا أن قصد التعليق الخ) بأن قصده لا يأتى بالوضوء إلا لاجل قراءة القرآن ولا يقال أن نية الوضوء كافية لرفع الحدث لأنه هنا علقها بما لا يتوقف على وضوء مراه بجري وفي ع ش بعد ذكره كلام الشارح إقراره مانصه قال سم على المنهج ويرد النظر في حال الاطلاق إلحاقه بالأول أي التعليق أقرب وفيه نظر انتهى ولعل وجه النظر أنه إذ قال نويت الوضوء حمل على ما يقتضيه لفظه وهو رفع المنع من الصلاة ونحوها وقد كرر القراءة طارىء بعده وهو لا يضر التعليق إنما يضر حيث تارن قصده اللفظ ويمكن الجواب بأن المقصود من النية الجزم بالاستباحة فذكر ما هو مباح بعدها محل للجزم بها فأشبهه ما لو قال نويت الوضوء إن شاء الله وأطلق اه عبارة البصرى ينبغى أن يلحق الاطلاق بالتعليق نظير ما مر نعم أمقل التعليق فيما نحن فيه لا يخلو عن خفاء إلا أن يراد به مجرد الارتباط بينهما وكونه لاجلها اه (قوله او لا) أي قبل الفراغ من ذكر الوضوء (قوله فلا يبطلها ما وقع بعد) فيه نظر لأن نية القراءة بعد قصد تعليق الوضوء بها يتضمن قطع النية نعم مجرد نية القراءة بدون قصد

لا تقطع حكم النية السابقة إذا عزبت كارجحه الجلال البلقيني لأنها المصلحة الطهارة إذ تصون ماءها عن الاستعمال ولا نهما لا يردان على محل واحد بخلاف نية نحو التبريد فاما غسل الأعضاء فوردت هي وغسل الأعضاء لرفع الحدث على محل واحد بخلاف الثاني ولأن نية الاغتراف مستلزمة لتذكر نية رفع الحدث عند وجودها انتهى وقوله مستلزمة الخ لعله اعتبار الغالب ولا فيمكن أن يقصد إخراج الماء ليتطهر به خارج الأثناء من غير أن يلاحظ سابقة ولا أنه طهر وجهه ولا أراد تطهير خصوص يده بهذا الماء الذي أخرجه فقد تصورت نية الاغتراف مع الغفلة عن النية وقضية التعليل بمصلحة الطهارة أن نية الاغتراف حيث لا يحتاج اليها مع الغفلة عن النية تقطعها وليس بعيد فليتامل (قوله او ما يندب له وضوء) قال المحلى أي إن نوى

ذا كراهيها لأنها حيث تعد قاطعة لها فيجب إعادة ما غسله للتبريد بنية رفع الحدث كما في المجموع وغيره (أو) نوى استباحة (ما يندب له وضوء كقراءة) لقراءة أو حديث أو علم شرعى أو آله له وكدرس أو كتابة لشيء من ذلك وكدخول مسجد وزيارة قبر وبعد تلفظ بعصية وألحق به فعلها وغضب وحمل ميت ومسه كنحو أبرص أو يهودى ونحوه فصد وقص ظفرو وكل ما قيل أنه ناقض وغير ذلك مما استوعبته في شرح العباب (فلا) يجوز له ذلك أى لا يكفيه في رفع الحدث (في الأصح) لأنه جائز معه فلا يتضمن قصده قصده رفع الحدث نعم إن نوى الوضوء للقراءة لم يبطل إلا أن قصد التعليق بها أو لا بخلاف ما لو لم يقصده إلا بعد ذكره الوضوء مثلا لصحة النية حيث فلا يبطلها ما وقع بعد



سم وقياسهما الاكتفاء الخ قول بل هو صريحهما (قوله بنية التيمم) أى بدل غسل الوجه مثلاً (قوله في محلها) أى محل النية وهو الوجه قول المتن (بسنه قبله) خرج به الاستنجا فلا يكفي قرنهما بقطعاً عن شىء ومعنى (قوله لاها) إلى قوله لتواردهما في النهاية والمعنى (قوله من جلته) أى الوضوء والاصح المنع إذا لمقصود من العبادة أركانها والسنن توابع نهاية ومعنى (قوله ومحلها الخ) عبارة المعنى والنهاية ومحل الخلاف إذا عزبت قبل غسل الوجه فإن بقيت إلى غسله كفى بل هو افضل ليشاب على السنن السابقة لأنها إذا دخلت عن النية لم يحصل له ثوابها وعبارة شيخنا ويندب أن ينوى سنن الوضوء عند غسل الكفين ليحصل له ثواب السنن التي قبل غسل الوجهين كغسل الكفين والمضمضة والاستنشاق فإن لم ينو هذه النية لم يحصل له ثوابها وقوله فإن لم ينو هذه النية قد يخالف ما سر عن النهاية والمعنى إلا أن يريد بذلك لإصالة ولا تبعية قال ع ش قوله لم رل أنها الخ قضية هذا التعليل سقوط الطلب بفعل السنن المتقدمة بدون النية لكن لا ثواب له لكن نقل شيخنا الشوبرى عن مختصر الكفاية لابن النقيب أن السنة لا تحصل بدون النية فلا يسقط الطاب بالغسل المجرد عنها اه (قوله نعم الخ) عبارة النهاية ولو اقترنت النية بالمضمضة أو الاستنشاق وانفصل معه جزء من الوجه أجزأه وإن عزبت نيته بعده سواء كان بنية الوجه وهو واضح لا لوجود غسل جزء من الوجه مقترناً بالنية غير أنه يجب عليه إعادة ذلك الجزء مع الوجه كفى الروضة لوجود الصارف ولا تحسب له المضمضة ولا الاستنشاق في الحالة الأولى أى فيما إذا كان بنية الوجه لعدم تقدمهما على غسل الوجه كقوله محلى في المضمضة وجزء به في العباب والحالة الثانية كالأولى كاهو ظاهر وعلم أنه لا يجب استصحاب النية ذكره إلى تمامه اه وفي الاسنى والمعنى نحوها لا قوله والحالة الثانية كالأولى وقوله والحالة الثانية كالأولى كاهو ظاهر محل تأمل بالنسبة لقصد المضمضة أو الاستنشاق فقط بصري ووافق شيخنا والبجيرى النهاية فقال ما نصه ولا يكتفى بقرن النية بما قبل الوجه من غسل الكفين أو المضمضة أو الاستنشاق إن لم يغسل معها جزء من الوجه كحمر الشفتين ولا كفته مطبقاً وقاته ثواب السنة مطبقاً والتفصيل في وجوب إعادة غسل ذلك الجزء فإن قصد غسله عن الوجه فقط لم يجب إعادته وإلا بان قصد السنة فقط أو قصد ما وغسل الوجه أو أطلق وجبت إعادته وهذا هو المعتمد وقيل لا يعيده إلا أن قصد السنة فقط لأن قصد الوجه فقط أو قصده والسنة أو أطلق فإن قصد تحصيل الثواب حينئذ أدخل الماء بانوبة مثلاً أو أحسن أن ينوى أو لا السنة فقط كان يقول نويت سنن الوضوء ثم ينوى عند أول غسل الوجه النية المعتبرة والحاصل أن الكلام في ثلاث مقامات الأولى في الاكتفاء بالنية الثانية في فوات ثواب السنة الثالثة في وجوب إعادة غسل ذلك الجزء فتأمل اه (قوله إن نوى غير الوجه الخ) أى نوى بالفعل الذى أتى به مقرراً بنية الوضوء غير الوجه بان نوى الوضوء عند إدخال الماء الفم لكنه نوى بأدخاله المضمضة فأنفصل منه شىء من الشفة فنية غير الوجه ليست هي النية المعتد بها لا قترانها بالشفة كما قد يتوهم ولما لم يعتد بها بل هي نية غير الوجه قصد المضمضة بالفعل الذى أتى به وأما تلك أى النية المعتد بها فغيرها كما تقرر هكذا يظهر في تقرير ذلك وعبارة شرح المنهج نعم أن انفصل معه أى ما قبل الوجه بعض الوجه كفى لكن إن لم يقصد به الوجه وجب إعادته سم (قوله غير الوجه) أى وحده بان نوى غير الوجه فقط أو نواهما أو أطلق قليوبى (قوله صار فالحا) أى للنية لأنه أى انفصال جزء من الوجه كردى (قوله بل لا لغسال)

الوجه سقوط غسل ما يجاوره لأنه إنما كان لأجل تحقق غسله (قوله ولا يكتفى بنية التيمم) سيأتى أننا ننقل في باب التيمم بأزاء قوله ولو نوى فرض التيمم لم يكف في الاصح عن شرح العباب ما نصه قال السنوى لو كانت يده عليلاً فإن نوى عند غسل وجهه رفع الحدث احتاج لنية أخرى عند التيمم لأنه لم يندرج في النية الأولى أو نية الاستباحة فلا وان عمت الجراحة وجهه لم يحتاج عند غسل غيره إلى نية أخرى غير نية التيمم اه وقوله أو نية الاستباحة فلا كقوله لم يحتاج الخ قياسهما الاكتفاء بنية الاستباحة في التيمم عن النية عند أول غسل من اليد هنا خلاف قوله ولا يكتفى بنية التيمم لاستقلاله ونية الوضوء إذا كانت نية الاستباحة عن نية التيمم لليد (قوله نعم إن نوى غير الوجه كالمضمضة) أى نوى بالفعل الذى أتى به مقرراً بنية الوضوء غير الوجه بان نوى

ولا يكتفى بنية التيمم  
لاستقلاله كالاكتفى بنية  
الوضوء في محلها عن التيمم  
لنحو اليد كاهو ظاهر (وقيل  
يكفى) قرنهما (بسنه قبله) لأنها  
من جلته ومحل إن لم تدم  
لغسل شىء من الوجه وإلا  
كفت قطعاً لا قترانها  
بالواجب حينئذ نعم إن نوى  
غير الوجه كالمضمضة عند  
انفصال حمرة الشفة كان  
ذلك صارفاً عن وقوع  
الغسل عن الفرض لأن  
الاعتداد بالنية لأن قصد  
المضمضة مع وجود الغسال  
جزء من الوجه لا يصلح  
صارفاً لأنه من مصادقات  
النوى به بل لا لغسال عن  
الوجه

أى اعتداده وقوله عن الوجه متعلق بهذا المضاف المقدر (قوله لتواردهما على محل واحد) المتبادر رجوع هذا الضمير المثنى لقصد المضمضة أو للضمضة وانفسال الجزء المذكور وحينئذ يمنع دعوى تواردهما على محل واحد لأن كلام القصد والمضمضة محله داخل الفم وانفسال الجزء المذكور محله خارجه فان اراد بالمحل جملة الوجه فهذا لا يؤثر مع اختلاف محلها منه (فرع) حيث اجزأت النية فانت المضمضة سم ويمكن ان يقال المراد بالضمير اعتداد الانفسال كما يصرح به كلام الشارح بعدد قصد المضمضة المقتضى لعدم اعتداد الانفسال سواء قصد المضمضة فقط وهو ظاهر او مع الوجه كما مر عن شيخنا ولقول ع ش إذا جمع في نيته بين فرض وسنة مقصودة بطلا فالقياس فيما إذا قصد المضمضة والوجه وجوب غسل ذلك الجزء مع الوجه ثانياً وعدم الاعتداد بما فعله اولا وان المراد بالمحل الانفسال نفسه قول المتن (وله) أى المتوضىء ولو دائم الحدث وان لم يحز له تفريق أفعاله بجزمى (قوله لا غيرهما) خلافاً لظاهر إطلاق المذهب والنهاية والمغنى وصریح محشيها الزبائى وع ش والبجزمى عبارة الاخيرين قوله تفريقها أى النية أى بسائر صورها المتقدمة اخذ من إطلاقه وهو ظاهر خلافاً لابن حجب اهـ (قوله لعدم تصوره الخ) قد يمنع بل ينبغي انه لو نوى عند كل عضو غسله عن الوضوء او لاجل استحبابه الصلاة او نحو ذلك صح وكان من تفريق النية فليتامل سم على حجب اهـ ع ش (قوله كان ينوى) الى قوله وظاهر فى النهاية (قوله عند غسل الوجه الخ) وكيفية تفريق النية عند المستنون كان يقول نويت مسح الاذنين عن سنة الوضوء سم وفائدة التفريق عدم استعمال الماء بادخال اليد من غير نية الا غتراف قبل نية رفع حدثها وشو برى اهـ بجزمى (قوله عنه الخ) قيد فلو لم يقله لم يكن من التفريق لشمول النية لما بعده بجزمى ويأتى عن النهاية مثله (قوله وهكذا) ولا فرق فى جواز تفريقها بين ان يضم اليها نحوه نية تبرداً ولاهاية (قوله من هاتين الصورتين) أى المذكورتين بقوله عنه او عنه لا عن غيره (قوله عند كل عضو الخ) والاوجه انه لو توى عند غسل وجهه ورفع الحدث عنه وعند غسل اليدين رفع الحدث ولم يقل عنهما كماه ذلك ولم يحتج للنية عند مسح راسه وغسل رجليه إذ ثبتت عند يده الآن كنيته عند وجهه نهاية أى كاله نوى رفع الحدث عند وجهه واطلق قائماً متعلقاً بالجمع ع ش (قوله لم تشمله نية ما قبله) بخلاف ما لو شمله كان اطلاق عند غسل اليدين نية رفع الحدث فلا يحتاج لتجديدها لما بعدهما (فرع) اختلاف فيما لو نوى عند كل عضو رفع الحدث اطلاق فهل يصح ويكون من نية مؤكدة لما قبله اولا يصح لأن كل نية تقطع النية لسابقة عليها كالمؤكدة فى انما هاتان يكونان قاطعاً للنية او قد يتجه الاول ويفرق بان الصلاة اضيق سم ع ش زاد المغنى بعد ذكر ما يوافق من ان شبهة مانعة وهذا حسن لسكته ليس من التفريق لأن النية الاولى حصلت بها المقصود لجميع الاعضاء اهـ (قوله لو ابطله) الى قوله

لتواردهما على محل واحد مع تنافيهما فانضح بهذا الذى ذكرته انه لا منافاة بين اجزاء النية وعدم الاعتداد بالمغسول عن الوجه لاختلاف ملحظيهما فتأمل لتعلم به اندفاع ما اطال به جمع هـ (وله تفريقها) أى نية رفع الحدث والطهارة عنه لا غيرهما لعدم تصوره فيه (على اعضائه) أى الوضوء كأن ينوى عند غسل الوجه رفع الحدث عنه او عنه لا عن غيره وهكذا (فى الاصح) كما يجوز تفريق أفعال الوضوء وفى كل من هاتين الصورتين يحتاج لتجديد النية عند كل عضو لم تشمله نية ما قبله لو ابطله أو نحو الصلاة فى الاثناء

الوضوء عند ادخال الماء الفم لسكته نوى اذ خاله المضمضة نية بل منه شئ من الشبهة فنية غير انما جاز ليست هى النية المعتد بها الا ترانها بالشبهة كما قد يتوهم الامعة بدعها بل هى قصد المضمضة بالمفعول الذى ان بهو اما تلك فغيرها كما تقرره هكذا يظهر فى تقرير ذلك رعباً رعباً شرح المسح نعم ان انفسال معادى ما قبل الوجه بوضو الوجه كفى لسكن ان لم يقصد به الوجه رجب اعادته (قوله لتواردهما على محل واحد) لتبادر رجوع هذا الضمير الى قصد المضمضة اهـ للمضمضة وانفسال الجزء المذكور وحينئذ يمنع دعوى تواردهما على محل واحد لأن كلام القصد والمضمضة محله داخل الفم وانفسال الجزء المذكور محله خارجه فان اراد بالمحل جملة الوجه فهذا لا يؤثر مع اختلاف محلها منه (فرع) حيث اجزأت النية فانت المضمضة (قوله له) سم تصوره فيه) قد يمنع بل ينبغي انه لو نوى عند كل عضو غسله عن الوضوء او لاجل استحبابه الصلاة او نحو ذلك صح وكان من تفريق النية فليتامل (قوله عند كل عضو الخ) لم تشمله نية ما قبله بخلاف ما لو شمله كان اطلاق عند غسل اليدين نية رفع الحدث فلا يحتاج لتجديدها لما بعدهما (فرع) اختلاف فيما لو نوى عند كل عضو رفع الحدث اطلاق فهل يصح ويكون من نية مؤكدة لما قبله اولا يصح لأن كل نية تقطع النية لسابقة عليها كالمؤكدة فى انما هاتان يكونان قاطعاً للنية او قد يتجه الاول ويفرق بان الصلاة اضيق سم (قوله لو ابطله) الى قوله

أُتِيبَ عَلَى مَامُنَى إِنْ كَانَ لَعْدَرُ وَإِلَّا فَلَا وَظَاهِرُ أَنْ خِلَافَ التَّفْرِيقِ (٢٠١) بَاقِي فِي الْفَسْلِ وَقَدْ يَشْكَلُ مَا هُنَا

بِالطَّوَافِ فَانْهَاجَ  
تَفْرِيقِ النِّيَّةِ فِيهِ مَعَ جَوَازِ  
تَفْرِيقِهِ كَالْوَضوءِ وَقَوْلِ  
الزُّكُوشِيِّ يَجُوزُ التَّقَرُّبُ  
بِطُوفَةٍ وَاحِدَةٍ ضَعِيفٌ  
وَقَدْ يَجِبُ بِأَنَّهُمْ أَحَقُّوا  
الطَّوَافِ فِي هَذِهِ بِالصَّلَاةِ  
لِأَنَّهُ أَكْثَرُ شَبَاهَةٍ مِنْ غَيْرِهَا  
(الثَّانِي غَسْلُ وَجْهِهِ) يَعْنِي  
لِغَسَالِهِ وَلَوْ بِفَعْلٍ غَيْرِهِ بَلَا  
إِذْنَهُ أَوْ بِسُقُوطِهِ فِي نَحْوِ  
نَهْرٍ إِنْ كَانَ ذَا كَرَأٍ لِلنِّيَّةِ  
فِيهِمَا وَكَذَا فِي سَائِرِ الْأَعْضَاءِ  
بِخِلَافِ مَا وَقَعَ مِنْهَا بِفَعْلِهِ  
كَتَعَرُّضِهِ لِلطَّرْدِ وَمِثْلِهِ فِي  
الْمَاءِ لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ ذَلِكَ  
إِقَامَةً لَهُ مَقَامَهَا قَالَ تَعَالَى  
فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَخُرجَ  
بِالْفَسْلِ هُنَا فِي سَائِرِ مَا يَجِبُ  
غَسْلُهُ مِنَ الْمَاءِ بِالْجَرِيَانِ  
فَلَا يَكُنِي إِتْفَاقًا بِخِلَافِ غَسِّ  
الْعُضْوِ فِي الْمَاءِ فَانْهَاجَ بِسَمِيِّ  
غَسْلًا (وَهُوَ) طَوْلًا ظَاهِرٌ  
(مَا بَيْنَ مَنْابِتِ) شَعْرٍ (رَأْسِهِ)  
غَالِبًا وَتَحْتَ (مَنْتَهَى) أَيْ  
طَرَفِ الْمُقْبِلِ مِنْ (لَحْيَيْهِ)  
بِفَتْحِ اللَّامِ عَلَى الْمَشْهُورِ فَهُوَ  
مِنْ الْوَجْهِ دُونَ مَا تَحْتَهُ  
وَالشَّعْرُ الثَّابِتُ عَلَى مَا تَحْتَهُ  
وَتَأْوِيلُ الرَّافِعِي لَهُ أَنَّ  
الْمَنْتَهَى قَدِيرٌ بِإِدْبَارِهِ مَا يَلِيهِ مِنْ  
جِهَةِ الْخَلْقِ لَا آخِرَهُ يَنْدَفِعُ  
الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْمَنْنَانَةِ  
بِقَضَائِي خُرُوجِ مَقْتَبَاهُمَا مِنْ  
الْيَمِينَةِ وَهُمَا الْعُظْمَانِ

وَالظَّاهِرُ فِي الْمُنَى (قَوْلُهُ وَلَوْ أَبْطَلَهُ) أَيْ بِحَدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ نَهَايَةُ (قَوْلُهُ أُتِيبَ الْخ) وَبِبَطْلٍ بِالرَّدَةِ التَّيَسُّمِ وَنِيَّةِ الْوَضوءِ  
وَالْفَسْلِ وَلَوْ نَوَى قَطْعَ الْوَضوءِ أَنْتَقَطَعَتِ النِّيَّةُ فَبَعِيدَ مَا لِبَاقِي مُغْنَى وَنَهَايَةُ قَالَ عَشْرُ هَلْ مِنْ قَطْعِ النِّيَّةِ مَا لَوْ عَزَمَ  
عَلَى الْحَدَثِ وَلَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ مَاصِرٌ حَوَابِيهِ الصَّلَاةِ مِنْ أَلَوْ عَزَمَ عَلَى أَنْ يَأْتِيَ بِبَطْلٍ كَالْعَمَلِ  
السَّكِينِ لَمْ يَبْطُلْ إِلَّا بِالشَّرْعِ فِيهِ أَنْهَا لَا تَنْقَطِعُ هُنَا بِجَرْدِ الْعَزْمِ الْمَذْكُورِ فَلَا يَحْتَاجُ لِإِعَادَةِ مَا غَسَلَهُ بَعْدَ الْعَزْمِ  
أَمْ (قَوْلُهُ لَعْدَرُ) هُوَ أَوَّلِي مِنْ قَوْلِ النَّهْيَةِ وَالْمُنَى بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ أَمْ (قَوْلُهُ بَاقِي فِي الْغَسْلِ) فَيَنْبَغِي رَفْعُ جَنَائِزِ رَأْسِهِ  
فَقَطُّ ثُمَّ شَقُّهُ الْإِيمَنُ ثُمَّ الْإِسْرَافُ أَسْفَلُهُ وَيَجُوزُ عَلَى قِيَاسِهِ أَنْ يَفْرُقَ النِّيَّةَ عَلَى عُضْوٍ وَاحِدٍ بَيْنَ نَوَى رَفْعِ حَدَثٍ  
كَفِهِ ثُمَّ سَاعِدِهِ كَمَا نَقَلَهُ الْأُطْفَيْحِيُّ عَنْ عَشْرِ أَهْلِ بَجْرِ مِ (قَوْلُهُ فَانْهَاجَ لَا يَجُوزُ تَفْرِيقُ النِّيَّةِ فِيهِ) قَدْ يَشْكَلُ الْإِمْتِنَاعُ  
فِيمَا لَوْ نَوَى عِنْدَ الْحَجَرِ أَنْ يَدُورَ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ عَنِ الطَّوَافِ أَوْ لِجَلِّهِ وَهَكَذَا إِلَى تَمَامِ السَّبْعِ سَمِ (قَوْلُهُ) وَقَدْ  
يَشْكَلُ (إِلَى الْمَنْنَانَةِ) نَقْلُهُ عَنْ عَشْرِ الشَّارِحِ وَآخِرُهُ (قَوْلُهُ وَقَوْلُ الزُّكُوشِيِّ الْخ) أَيْ الْمُقْتَضَى لِحُجُوزِ تَفْرِيقِ النِّيَّةِ فِي  
الطَّوَافِ (قَوْلُهُ فِي هَذَا) أَيْ فِي عَدَمِ حَوَازِ تَفْرِيقِ النِّيَّةِ قَوْلَ الْمَنْنَانِ (غَسْلُ وَجْهِهِ) وَفِي قِتَاوِي مَوْ وَلَوْ أَبْطَلُ  
بِالسَّكَلِ وَغَيْرِ السَّكَلِ مَا غَسَلَ الْوَجْهَ لَمْ يَضُرَّ أَهْلُ بَجْرِ مِ عَنْ الْأَجْمُورِ (قَوْلُهُ يَعْنِي) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ فِي النَّهْيَةِ  
وَالْمُنَى (قَوْلُهُ يَعْنِي الْغَسْلَ الْخ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مَصْدَرُ الْمَنْنِي لِلْفَعْلِ أَوْ الْحَاصِلُ بِالْمَصْدَرِ وَهُوَ ظَاهِرٌ  
بَلْ لَكَ أَنْ تَقُولَ يَجُوزُ زَيْدًا وَهُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ وَفَعْلُ الْغَيْرِ الْمُسْتَعْدِلُ بِذَنِّهِ أَوْ الْمُقْتَرَنُ بِذَنِّهِ فَعْلُهُ حَكِيمًا بِصَرِي (قَوْلُهُ  
لِغَسَالِهِ) أَيْ مَعَ النِّيَّةِ ذَكَرَ الْكُلَّ عِلْمًا بِمَرَرِ شَيْدِي (قَوْلُهُ وَلَوْ بِفَعْلٍ غَيْرِهِ الْخ) وَلَوْ الْقَاءُ غَيْرُهُ فِي نَهْرٍ مَكْرَاهًا فَنَوَى  
فِيهِ رَفْعَ الْحَدَثِ صَحَّ وَضوءُهُ نَهَايَةُ زَادَ الْمُنَى وَلَوْ نَسِيَ لَمْ يَفْعَلْ فِي وَضوءِهِ أَوْ غَسَلَهُ فَانْهَاجَ فِي الْغَسْلَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ  
الْمَانِيَةِ أَوْ الثَّالِثَةِ بِذِي التَّنْفُلِ أَوْ فِي إِعَادَةِ وَضوءِهِ وَغَسْلِ لِنَسْيَانِهِ لِأَجْزِ الْخِلَافِ مَا لَوْ أَنْفَسَمَتْ فِي تَجْدِيدِ وَضوءِهِ  
فَانْهَاجَ لَا يَجُوزُ لَهُ لِأَنَّهُ طَهَرَ مُسْتَقِلًّا بِذِيهِ لَمْ تَتَوَجَّهْ لِرَفْعِ الْحَدَثِ أَصْلًا بِخِلَافِ مَا لَوْ تَوَضَّأَ احتِيَاظًا فَانْهَاجَ فِيهِ  
فَانْهَاجَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَيْضًا الْمَرَامُ أَمْ (قَوْلُهُ إِنْ كَانَ ذَاكَ أَلَّنِيَّةَ الْخ) أَيْ بِخِلَافِ مَا لَوْ عَزَمْتَ النِّيَّةَ فِيهِمَا فَلَا يَجُوزُ لَهُ لَا تَنْفَاقَ  
فَعْلِهِ مَعَ النِّيَّةِ وَقَوْلُهُمْ لَا يَشْتَرِطُ فَعْلُهُ إِذَا كَانَ مُتَدَكِّرًا لِلنِّيَّةِ مُغْنَى وَنَهَايَةُ (قَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا وَقَعَ مِنْهَا) أَيْ مِنْ  
الْأَعْضَاءِ أَيْ أَنْفَسَالَهَا عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ (قَوْلُهُ لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ الْخ) أَيْ تَذَكُّرُ النِّيَّةِ قَضِيَّتَهُ أَنَّهُ لَوْ نَوَى الْوَضوءَ  
عِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ وَغَسَلَ أَعْضَاءَهُ غَيْرَ رِجْلَيْهِ ثُمَّ نَزَلَ فِي الْمَاءِ غَافِلًا عَنِ النِّيَّةِ أَرَفَعَ حَدَثَهُمَا لَكُنَّ النِّزُولُ مِنْ  
فَعْلِهِ ثُمَّ ظَاهِرٌ مَا ذَكَرَ أَنَّهُ لَوْ نَزَلَ لَغَرَضُ كَازِلَتِهِ عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْوَحْلِ أَوْ قَصْدُ أَنْ يَقَطَعَ الْبَحْرَ وَيَخْرُجَ مِنْهُ  
إِلَى الْجَانِبِ الْآخَرِ أَرَفَعَ حَدَثَهُمَا وَيَنْبَغِي خِلَافَهُ لِأَنَّهُ نَزَلَ لِذَلِكَ الْغَرَضِ بَعْدَ صَارِفِ الْحَدَثِ وَمَحَلُّ عَدَمِ  
إِشْتِرَاطِ اسْتِحْضَارِ النِّيَّةِ حَيْثُ لَا صَارِفَ كَمَا قَالَ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ عَشْرِ عِبَارَةٍ بِجَبْرِ مِ وَبَعْدَ هَذَا أَيْ قَرْنِ  
النِّيَّةِ مَارِلَ غَسْلِ الْوَجْهِ يَكُنِي الْإِسْتِحْضَارُ الْحَكِيمِي بِلَا بَصَرٍ فِيهَا بِذِي قَطْعٍ وَقَصْدُ تَرَدُّدٍ أَوْ نَحْوِهَا كَتَنْظِيفٍ  
وَمِنْهُ مَا إِذَا تَوَضَّعَ عَلَى الْفَسْقِيَّةِ فِي مَوْضِعٍ ثُمَّ انْتَقَلَ قَبْلَ غَسْلِ رِجْلَيْهِ فَعَسَلَهَا بِقَصْدِ التَّنْظِيفِ فَانْهَاجَ صَارِفَ فَلَا  
بِدَانٍ اسْتِحْضَارِ نِيَّةِ الْوَضوءِ أَمْ (قَوْلُهُ وَتَحْتَ) بِالْجَرِّ عِظَامًا عَلَى مَنْابِتِ وَتَقْدِيرُهُ مَبْنِي عَلَى تَأْوِيلِ الرَّافِعِي الْآتِي  
(قَوْلُهُ أَيْ طَرَفِ الْخ) تَفْسِيرُ الْمَنْتَهَى كَمَا يَأْتِي (قَوْلُهُ فَهُوَ الْخ) أَيْ فَمَنْتَهَى اللَّحْيَيْنِ مِنَ الْوَجْهِ كَمَا تَقَرَّرُ وَإِنْ لَمْ تَشْمَلْهُ  
عِبَارَةُ الْمَصْنُفِ نَهَايَةُ وَمُنَى (قَوْلُهُ دُونَ مَا تَحْتَهُ) أَيْ تَحْتَ الْمَنْتَهَى وَقَوْلُهُ وَالشَّعْرُ الْخِ عِظْفُ عَلَى الْمَوْصُولِ  
وَقَوْلُهُ عَلَى مَا تَحْتَهُ إِظْهَارُ فِي مَقَامِ الْأَضْيَارِ (قَوْلُهُ لَهُ) أَيْ لِقَوْلِ الْمَنْنَانِ وَمَنْتَهَى لَحْيَيْهِ (قَوْلُهُ بَانَ الْمَنْتَهَى) أَيْ  
لَفْظِ مَنْتَهَى اللَّحْيَيْنِ وَقَوْلُهُ يَلِيهِ أَيْ يَلِي الْمَنْتَهَى مِنَ الْمَنْتَهَى وَهُوَ الْآخِرُ بِصَرِي (قَوْلُهُ لَا آخِرَهُ) أَيْ لَا آخِرَ  
الْمَنْتَهَى وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمَنْتَهَى مِنْهُ (قَوْلُهُ وَهُمَا) أَيْ لِلْحَيَانِ (قَوْلُهُ بِمَا ذَكَرْتَهُ) أَيْ بِطَرَفِ الْمُقْبِلِ  
الْخِ (قَوْلُهُ يَشْمَلُ طَرَفَ الْمُقْبِلِ الْخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَاسْتِئْذَانُ الْمُقْبِلِ مِنَ الدَّقْنِ وَاللَّحْيَيْنِ وَفَسْرُ فِي

نِيَّتِهَا بِخِلَافِ الْوَضوءِ (قَوْلُهُ فَانْهَاجَ لَا يَجُوزُ تَفْرِيقُ النِّيَّةِ فِيهِ) بِشَكْلِ الْإِمْتِنَاعِ فِيمَا لَوْ نَوَى عِنْدَ الْحَجَرِ أَنْ يَدُورَ  
إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ عَنِ الطَّوَافِ أَوْ لِجَلِّهِ وَهَكَذَا إِلَى تَمَامِ السَّبْعِ (قَوْلُهُ كَتَعَرُّضَهُ لِلطَّرْدِ) الَّذِي فِي الرُّوضِ  
اعْتِبَارُ نِيَّتِهِ فِي هَذِهِ فَقَالَ أَوْ تَعَرُّضَ لِلطَّرْدِ نَوَايَا وَلَمْ يَسْمَحْ أَجْزَاءَهُ انْتَهَى (قَوْلُهُ يَشْمَلُ طَرَفَ الْمُقْبِلِ الْخ) عِبَارَةُ  
الرُّوضِ وَأَسْفَلَ الْمُقْبِلِ مِنَ الدَّقْنِ وَاللَّحْيَيْنِ وَفَسْرُ فِي شَرْحِهِ لَذَقْنِ بِجَمْعِ اللَّحْيَيْنِ وَفَسْرُ فِيهِ لِلَّحْيَيْنِ بِالْعُظْمَيْنِ



التي هي من منتهاهما أي  
بمجمعهما ومن ثم عبر غيره  
بمنتهى اللحيين والذقن  
(و) عرضا ظاهر (ما بين  
أذنيه) حتى ما ظهر بالقطع  
من جرم نحو أنف قطع  
لوقوع المواجهة المأخوذ  
منها الوجه بذلك بخلاف  
باطن عين بل لا يسن بل قال  
بعضهم بكرة للضرر وأنف  
وفهم وإن ظهر بقطع جفن  
وأنف وشفة وإنما جعل  
ظاهرا إذا تنجس لغلظ  
أمر النجاسة واختلف  
فتاوى المتأخرين في أئمة  
أو أنف من نقد التحم  
وخشى من إزالته محذور  
تيمم والذي يظهر وجوب  
غسل ماني محل الالتحام من  
الأنف لا غير لأنه ليس  
بدلا إلا عن هذا إذا لظن  
المقطوع لا يجب أن يغسل  
بما ظهر بالقطع إلا ما باره  
القطع فقط وكله من  
الأئمة لأنه بدل عن جميع  
ما ظهر بالقطع وليس هذا  
كالجيرة حتى يسمح بآقيه  
بدلا عما أخذه من محل القطع  
لأنها رخصة وبصدد  
الزوال وبأني ذلك في عظم  
وصل ولم يكس ومع  
ذلك لا ينقض لمسه كما  
هو ظاهر لاختلاف  
المدركين وإذا تقرر  
أن الوجه ما ذكر

شرحه الذقن بمجتمع اللحيين واللحيين بالعظمين اللذين ينبت عليهما الأسنان السفلى سم (قوله من تحت  
الغدار الخ) بيان للقبيل (قوله هي من منتهاهما) لعل الأولى إسقاط من (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل  
أرادتهم الشمول (قوله إلى الذقن) داخل في المغي قول المتن (وما بين أذنيه) أي بين وتديهما ولو تقدمت أذناه  
عن محلها أو تأخر تاعنه فالعبرة بمحلها المعتاد فيجب غسلها في الأول دون الثاني لأنهم أناطوا الحكم بما  
تقع به المواجهة بخلاف المرفقين والكعبيين والحشفة فاهم أناطوا الحكم بها ولو خرجت عن حد الاعتدال  
حتى لاصق المرفق المنكب والسكب الركبة فهو المعتبر كافي الحشفة شيخنا وعش وبجزم (قوله حتى  
ما ظهر) إلى قوله واختلاف في النهاية والمغنى وقوله حتى ما ظهر بالقطع الخ أي ما باره القطع فقط أما باطن  
الأنف والضم فهو على حاله باطن وإن ظهر بالقطع فلا يجب غسله كما يأتي في الشارح اه كرده عبارة  
عش فرع قالوا يجب غسل ما ظهر بقطع شفة أو أنف والمراد ما ظهر من محل القطع لا ما كان مستترا  
بالمقطوع فلا يجب غسل ما ظهر بقطع الشفة من لحم الأسنان والاسنان وكذا لا يجب غسل ما ظهر بقطع  
الأنف بما كان تحتها وإن صار بارزا منكشفا فاقالما أفتى به شيخنا حجج اه سم على المنهج وهو مستفاد من  
قول الشارح مر بخلاف باطن الأنف والضم والعين اه وفي حاشية شيخنا ما يوافق وقال البصري بعد ذكر  
ما مر عن سم على المنهج ما نصه أقول ينبغي أن يتأمل هذا الافتاء فانه في شرح المذهب علل الأصح من  
وجوب غسل ما ظهر بالقطع من أنف وشفة بقوله كالمو كسط جلد وجهه أو يده ثم حكى مقابل الأصح بقوله  
والثاني لأنه لا يمتنع غسله قبل القطع ولم يكن واجبا فقي على ما كان اه وبه يظهر أن الافتاء المذكور  
إنما يتخرج على مقابل الأصح فليتأمل اه وفيه نظر (قوله من جرم نحو أنف) كحمة الشفتين نهاية (قوله  
بخلاف باطن العين) فرع لو نبت شعر في العين وخرج إلى حد الوجه فهل يجب غسل ماني حد الوجه منه  
لأنه في حد الوجه أو لا تبع لما نبت فيه نظر والقلب إلى الثاني أميل سم وجزم عش بالثاني بلا عزو (قوله  
أضره) أي إن توه الضرر ومقتضاه الحزمة إن تحقق الضرر طلاوى اه بجزم (قوله ولا نجعل) أي  
باطن العين والأنف والضم (قوله لغلظ أمر النجاسة) بدليل إزالته عن الشهيد حيث كانت غير دم الشهادة  
ويجب غسل موق العين قطعان كان عليه نحو ماص يمنع وصول الماء إلى المحل الواجب وجوب إزالته وغسل  
ما تحتها نهاية ومغنى (قوله لا غير) قد يقال هلا وجب أيضا غسل ما سائر لباطن الأنف لأنه بدل ما كان  
من الأنف سائر له وكان يجب غسله ثم سمعت عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ما يقتضي وجوب غسل جميعه  
وهو ظاهر وفي شرح مر أي النهاية حتى لو اتخذ له أنفا من ذهب وجب غسله كما أفتى به الوالد لأنه وجب  
عليه غسل ما ظهر من أنفه بالقطع وقد تعذر فصار الأنف المذكور في حقه كالاصلي اه سم (قوله إلا  
ما باره الخ) ظاهر المنع (قوله وكله) عطف على ماني محل الالتحام والضمير للقدو لو قال وكله أي الأئمة  
منه كان أولى وقوله وإيس هذا أي النقد المجمول أئمة (قوله لأنها) أي الجيرة (قوله وبأني هذا) أي ما ذكر  
في الأئمة المأخوذة من النقد (قوله ولم يكس) أي بلعهم (قوله لاختلاف المدركين) فعلة وجوب الغسل أنه  
الذين نبت عليهما الأسنان السفلى (قوله بخلاف باطن العين) (فرع) لو نبت شعر في العين وخرج إلى حد  
الوجه فهل يجب غسل ماني حد الوجه منه لأنه في حد الوجه أو لا تبع لما نبت فيه نظر والقلب إلى الثاني أميل ولا  
يؤيد الأول وجوبه للاحاذي من اليد الزاوية المأبذة في غير محل الفرض اليد الأصلية لأن ذلك لأنها  
تسمى باليد الزاوية سم ما بدليل لو نبت شعر في العضد وتدل وحاذي اليد لم يجب غسله فهذا يدل على أن  
وجوب غسل المحاذي منها الوجور دسمم اليد لا مجرد المحاذاة والواجب غسل المحاذي من الشعر المذكور  
(قوله لا غير) قد يقال هلا وجب أيضا غسل ما سائر لباطن الأنف لأنه بدل ما كان من الأنف سائر له  
وكان يجب غسله ثم سمعت عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ما يقتضي وجوب غسل جميعه وهو ظاهر وفي شرح  
مر حتى لو اتخذ له أنفا من ذهب يجب عليه غسله كما أفتى به الوالد رحمه الله لأنه وجب عليه غسل ما ظهر من

بدل عما طهر وعلقه عدم النقض انه لا يلتزم به كرى (قوله وهو الشعر النابت الخ) هذا اقتصار على بعض العذارى العذارى يتصل بالصدغ وأسفله بالعارض فهو المحاذى للأذن كرى عبارة سم قال في الروض وهما أى العذارى ان هذا الأذن قال في شرحه أى محاذيان لمابين الصدغ والعارض وقيل هما العظمان النابتان بازاء الأذنين اه (قوله وهو ما نبت الخ) والقسم ان يسيل الشعر حتى تضيق الجبهة أو القفا يقال رجل أغم وامرأة غمام والعرب تدم به وتمدح بالنزع لأن الغمم يدل على البلاءة والجبن والبخل والنزع بضد ذلك كما قيل : فلا تنسكحى إن فرق الله بيننا \* أغم القفا والوجه ليس بانزعا

مغنى ونهاية (قوله لا موضع الصلح) عطف على قوله الجبينان (قوله وعنهما احترزوا الخ) عبارة النهاية وقوله غالبا لإيضاح لبيان إخراج الصلح وإدخال الغمم إذ التعبير بالمنابت كاف في ذلك فيها لأن موضع الصلح مثبت شعر الرأس وإن انحسر الشعر عنه لسبب والجبهة ليست منبته وإن نبت عليها الشعر ولذا قال الامام الخ زاد المغنى فثبت الشيء ما صلح لنباته وغير منبته ما لم يصلح له كما يقال الارض منبت لصلاحتها لذلك وإن لم يوجد فيها نباتات والحجر ليس منبته لعدم صلاحيته وإن وجد فيه نبات اه وقال الرشيدى اعلم ان المصنف إنما زاد غالبا كغيره لانه اراد بالمنبت ما نبت عليه الشعر بالفعل والامام بنى اعتراضه على ان المراد به ما من شأنه النبات فلم يتوارد على محل واحد اه (قوله لان محل الاول) أى الغمم وقوله والثانى أى الصلح (قوله ليس من منابت الوجه) الاخصر المناسب من منابته أى الرأس (قوله قيل الاحسن الخ) نقله المغنى عن الولي العراقي واقره (قوله واما محل نبت الخ) فيه ان الرأس المعين لا يثبت له محل نبت غالبا وغير غالب إذ لا يحصل فيه إلا نبت واحد ابدأ بخلاف مطلق الرأس وقوله فلا يفترق الحال الخ في عدم الافتراق نظر فليتأمل جدا سم عبارة السيد عمر قوله كما هو واضح في دعوى الوضوح خفاء لان المنبت تابع للنابت فثبت تعيين وتشخص كان المنبت كذلك فلا غالب فيه ولا نادر نعم قد يقال في دفع أصل الاعتراض الضمير عائد الى المتوضى المطلق او الشخص المطلق لا خصوص المتوضى نفسه فيحصل فيه عموم يقبل التعميم اه (قوله باعجام الذال) والعامة اليوم يبدلون الذال بالفاء فيقولون موضع التخفيف كرى (قوله أى موضعه) الى قوله ويجب في النهاية والمغنى لا قوله إلا انه الى المتن (قوله أى موضعه من الوجه) وضابطه كما قال الامام وجزم به المصنف في دقائقه أن تضع طرف خيط على رأس الأذن والطرف الثانى على أعلا الجبهة ويفرض هذا الخيط مستقيما فانزل عنه الى جانب الوجه فهو موضع التحذيف نهاية ومغنى وإيعاب قال ع ش قوله م على رأس الأذن المراد برأس الأذن الجزء المحاذى لا على العذارى قريبا من الوتد وليس المراد به أعلى الأذن من جهة الرأس لانه ليس محاذيا لمبدأ العذارى وقوله م الى جانب الوجه أى حد الوجه وحده ابتداء العذارى وما يليه اه (قوله اذهو ما بين ابتداء العذارى الخ) اعلم ان من ابتداء العذارى الى جهة النزعة جزء ما بين الأذنين فالحكم بأن عرض الوجه ما بين الأذنين قد ينافي خروجه التحذيف من حد الوجه على مصحح الجمهور فليحرر الوجه ان يكون مصححهم في القدر الزائد من التحذيف على ما بين الأذنين وفاقا لم رسم (قوله يعتاد الخ) أى تعتاده النساء والاشراف نهاية ومغنى المراد بالاشراف الاكابر ومن له وجاهة وإن لم تكن من اولاد فاطمة رضى الله تعالى عنها يجرى

أنفه بالقطع وقد تعدى فصار الأنف المذكور في حقه كالأصل (قوله وهو الشعر على العظم الثانى بقرب الأذن) في الروض وهما أى العذارى ان هذا الأذن قال في شرحه أى محاذيان لمابين الصدغ والعارض وقيل هما العظمان النابتان بازاء الأذنين اه (قوله واما محل نبت الخ) فيه ان الرأس المعين لا يثبت له محل نبت غالب وغير غالب إذ لا يحصل فيه إلا نبت واحد ابدأ بخلاف مطلق الرأس فندبر (قوله فلا يفترق الحال) في عدم الافتراق نظر فليتأمل جدا (قوله اذهو ما بين ابتداء العذارى والنزعة) قال في شرح الروض ورمما يقال بين الصدغ والنزعة قال الرافعى والمغنى لا يختلف لان الصدغ والعذارى متلاصقان اه وفي عدم الاختلاف تأمل واعلم انه من ابتداء العذارى الى جهة النزعة جزء ما بين الأذنين فالحكم بأن عرض الوجه ما بين الأذنين قد ينافي خروجه التحذيف من حد الوجه على مصحح الجمهور فليحرر الوجه ان يكون مصححهم في القدر

وهو الشعر النابت على العظم الثانى بقرب الأذن و (موضع القسم) وهو ما نبت عليه الشعر من الجبهة لا موضع الصلح وهو ما انحسر عنه الشعر من مقدم الرأس وعنهما احترزوا بقولهم غالبا قال الامام وغيره وهو مستدرك لان محل الاول ليس من منابت الرأس والثانى ليس من منابت الوجه قيل الاحسن قول أصله الرأس لان منابت شعر رأسه شئ موجود لا غالب فيه ولا نادر اه وليس في محله لان الموجود كذلك هو الشعر واما محل نبت الغالب وغيره فلا يفترق الحال فيه بين التعبير بالرأس ورأسه كما هو واضح (وكذا التحذيف) باعجام الذال أى موضعه من الوجه (فى الاصح) لمحاذاة بياض الوجه اذهو ما بين ابتداء العذارى والنزعة يعتاد تنحيته ليتسع الوجه (لا) الصدغان وهما المتصلان بالعذارى من فوق وتدا الأذنين إلا إنه لا يمكن غسل الوجه إلا بغسل



(فليغسل) الذكر المحقق (ظاهرها) ولا يكلف غسل باطنها وهو البشرة ودخلها وهو ما استتر (٢٠٥) من شعرها لعسر إصا الماء إليها

إذ كثافتها غير نادر لو ظهر  
خرج منها عن حد الوجه  
بان كان لو مخرج بالمد  
عن جهة نزوله اخذا بما ياتي  
في شعر الرأس لأنه لا تنقطع  
نسبته عن بشرة الوجه لياتي  
فيه الخلاف الآتي إلا حينئذ  
ويؤيده قياس الضعيف  
الآتي على ذؤابة الرأس  
ويحتمل ضبطه بان يخرج  
عن تدويره بان طال على  
خلاف الغالب حكمه لوقوع  
المواجهة به كهي وبه يفرق  
بين وجوب هذا وعدم اجزا  
مسح ذلك لأنه لا يسمى  
راسا فيجب غسل باطن  
الخفيف أيضا وظاهر  
الكشيف فقط كالساعة  
المتدلية عن حد الوجه وكذا  
خارج بقية شعور الوجه  
ومحاذيه مساحته فيه دون  
اصوله لوقوع الخلاف في  
وجوب غسله من أصله كما  
قال (وفي قول لا يجب غسل)  
ظاهر كفيف ولا ظاهر  
و باطن خفيف (خارج عن  
الوجه) من اللحية وغيرها  
لخروج وجهه عن محل الفرض  
كذؤابة الرأس وإنما وجب  
التعميم طلقا اتفاقا في غسل  
الجنابة لعدم المشتقة فيه  
لقلة وقوعه بالنسبة للموضو  
وأما لحية الخنثى فيجب  
غسل باطنها حتى من الخارج  
مطلقا للشك في مقتضى  
المساحة فيها وهو المذكور

(قوله الذكر المحقق) سيذكر محترزهما (قوله ما استتر من شعرها) مما يلي الصدر وما بين الشعر عرش (قوله)  
ولما خرج الخ) خبر لقوله الآتي حكما (قوله بان كان الخ) تصوير للخروج وفيه نظر لأنه يقتضي أن اللحية  
خارجة دائما مع أنهم فروقها فيها بين الخارج وغيره والمنقول عن سم وقرره المشايخ أن المراد بخروجه أن  
يلتوي بنفسه إلى غير جهة نزوله كان يلتوي شعر الذقن إلى الشفة أو إلى الخلق أو يلتوي الحاجب إلى جهة  
الرأس شيئا وعشاه بجري (قوله اخذ الخ) راجع للتصوير المذكور وقوله لأنه الخ علة للمأخوذ  
وقوله لياتي الخ متعلق بتنقطع الخ وقوله إلا حينئذ أي حين كان لو مد الخ (قوله ويؤيده) أي التصوير  
المذكور (قوله الآتي) أي في المتن (قوله لوقوع الخ) علة لقوله ولما خرج منها حكما (قوله به) أي بما  
خرج الخ (كهي) أي اللحية وقوله وبه أي بقوله لوقوع الخ وقوله بين هذا أي وجوب غسل الخارج من  
اللحية وقوله مسح ذلك أي الخارج عن حد الرأس (قوله فيجب) إلى المتن في النهاية والمعنى الاقوله ومحاذيه  
(قوله فيجب الخ) تفريع على قوله ولما خرج منها حكما (قوله غسل باطن الخفيف) الاولي داخل الخفيف  
بناء على ما سبق من أن المراد بالباطن البشرة ولا بشرة هنا لأن الكلام في الخارج فمراده بالباطن هنا الداخل  
المتقدم بصري (قوله المتدلية) أي الخارجة نهاية (قوله وكذا) أي مثل خارج اللحية وقال الكردي مثل  
اللحية اه (قوله خارج بقية شعور الوجه) فما كان خفيفا منه يجب غسل ظاهره وباطنه وما كان كثيفا يجب  
غسل باطنه فقط كردي (قوله ومحاذيه) أي وخارج شعور محاذي الوجه على حذف المضاف (قوله مساحته  
فيه) أي في خارج البقية ومحاذي الوجه وكذا ضمير أصوله وضمير غسله (قوله دون أصوله) أي دون ما في  
حد الوجه فانه لا مساحته فيه بل يجب غسل ظاهره وباطنه وان كثف كما تقرر كردي (قوله لوقوع الخ)  
متعلق بقوله مساحته فيه قول المتن (خارج الخ) أي كل من الكشيف والخفيف (قوله وإنما وجب الخ) أي  
للشعور مطلقا أي لحية أو غيرها كثيفا أو خفيفا ظاهرا وباطنا (قوله حتى من الخارج الخ) وما قاله شرح  
المنهج وخلاف النهاية والخطيب ووافقه معاش والبجيري وشيخنا كما يأتي (قوله مطلقا) أي خفيفا أو  
كثيفا (مثله) أي قباحة كردي (قوله وهل خارج بقية الخ) ينبغي أن يكون محله فيما يطلب ازالته كالشارب  
والعنفة لا غيره كالحاجب والهدب بصري أي أخذا من قولهم الآتي لا مرها الخ (قوله كذلك) أي  
كاحتملها (قوله مطلقا) أي خفيفا أو كثيفا (قوله لا مرها) أي المرأة أي وقياسا عما بها في الخنثى وفي بعض  
النسخ بضمير التثنية وعليه فيوافق الدليل ابدعي لكن لا تتم دعوى امر الخنثى بالازالة (قوله كل محتمل)  
فرض هذا التردد فيما عدا خارج اللحية فهل يجري في خارجها حتى يصير المتمتع به رشيخا أو شاب أو لم يسم  
كالرجل في خارجها سم أقول يؤيد اللاحق كلام النهاية كردي (قوله والآية) (رب) خلافة للآية واهني  
وغيرها عبارة الأولين وحاصل ذلك أن شعور الوجه ان لم يخرج عن حده فلا تكون نادرة السكناة  
كالهدب والشارب والعنفة ولحية المرأة والخنثى فيجب غسلها ظاهرا وباطنا اخذت أو كسفت أو غير نادرة  
السكناة وهي لحية الذكر وعارضاه فان خفت بان ترى بشرة من تحتها في مجلس التخاطب وجب غسل  
ظاهرها وباطنها وان كسفت وجب غسل ظاهرها فقط فان خرجت عن حد الوجه وكانت كسيفة وجب  
غسل ظاهرها فقط أي سواء كانت من رجل أو أنثى أو خنثى وإن كانت نادرة السكناة فإن خفت وجب غسل  
ظاهرها وباطنها ووقع لبعضهم في هذا المقام ما يخالف ما تقرر فاحذروه قال عرش تر لهم ووقع لبعضهم  
الخ هر شيخ الاسلام في شرح المنهج اه أي وابن حجر وعبارة البجيري، الخاسل أن لحية الذكر عارضية وما  
خرج عن حد الوجه ولو امرأة رشيخ أن كسفت وجب غسل ظاهرها فقط واعداد ذلك يجب غسله مطلقا  
أي ظاهرا وباطنا ولو كثف هذا هو المتمتع في شعور الوجه فاتبعه عرش اه وعبارة شيخنا حاصل شعور  
الوجه سبعة عشر وهي الشعران الابلتان على الخدين والسبيلان نسيه سبالا كسر السين بمعنى المسلول  
الجواب (قوله كل محتمل) فرض هذا التردد فيما عدا خارج اللحية فهل يجري في خارجها حتى يكر من المتمتع

فتعين العمل بالأصل من غسل الباطن فاندفع ما لبعضهم من كذا الآية اللحية لها فضلا عن كثافتها ولأن يسن لها تنفها أو حلقها لأنها  
مثلة في حقها وهل خارج بقية شعورها كذلك فيجب غسل باطنه مطلقا لا مرها بازالة مشوه أوها كغيرها فيه كل محتمل والاول اقرب

وهما طرفا الشارب والعارضان تشبة عارض سمي بذلك لتعرضه لزوال المردانية وهما المنخفضان عن الاذنين إلى الذقن والعداران وهما الشعران النابتان بين الصدغ والعارض المحاذيان للاذنين والحاجبان وهما الشعران النابتان على اعلى العينين سميا بذلك لانهما يحجبان عن العينين شعاع الشمس والاهداب الاربعة وهى الشعور النابتة على جفون العينين واللحية وهى الشعر النابت على الذقن والعنفة وهى الشعر النابت على الشفة السفلى والشارب وهو الشعر النابت على الشفة العليا سمي بذلك لملاقاة الماء عند شرب الانسان فكان يشرب معه وزاد في الاحياء المتفكتين وهما الشعران النابتان على الشفة السفلى حوالى العنفة ويسن تنظيفهما لما قيل ان الملكين يجلسان عليهما فتصير الشعور بهما تسعة عشر ويجب غسل جميعها ظاهرها وباطنها الا الكشيف الخارج عن حد الوجه فيجب غسل ظاهرها دون باطنه سواء كان من رجل او امرأة ولا لحية الرجل وعارضيه الكشيفة فيجب غسل ظاهرها دون باطنها وان لم تخرج عن حد الوجه بخلاف لحية المرأة والخنثى وعارضيهما فيجب غسل ظاهرها وباطنها وان كشفت ما لم تخرج عن حد الوجه والا وجب غسل الظاهر دون الباطن كما عرفت اه (قوله فى كلام الخ) كله يريد كلامه فى المنهج وشرحه فانه يصرح بذلك لكن خالفه شيخنا الرملى فجعل الخارج عن حد الوجه من المرأة كهو من الرجل اهو عليه فمثلها الخنثى بل اولى لاحتمال ذكره سم (قوله ولو خف) الى قوله احتياطا فى النهاية والمغنى (قوله فان تميز الخ) والمراد بعدم التميز عدم إمكان افراذه بالغسل والا فهو متميز فى نفسه نهاية (قوله ولا الخ) اى وان لم يميز بان كان الكشيف متفرقا بين اثناء الخفيف خطيب ريعاب وفى البجيرمى بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وهو يفيد ان المراد بالتمييز كونه فى جانب واحد مثلا تامل سم ع ش وقرر شيخنا الخفنى ان المراد بالتمييز أن يسهل افراد كل بالغسل اه أقول وفى الحقيقة لا خلاف بينهما (قوله وجب غسل باطن الكل الخ) عبارة الخطيب وجب غسل الكل كما قاله الماوردى لان افراد الكشيف بالغسل يشق وامرار الماء على الخفيف لا يجرى وهذا هو المتمدن وان قال فى المجموع ما قاله الماوردى خلاف ما قاله الاصحاب اه (قوله لهذا) اى قوله لا وجب الخ (قوله انه الخ) متعلق بتضعيف الخ (قوله وما عل به الماوردى الخ) عطف على اسم ان وخبره فهو بما فى المجموع (قوله لم أره الخ) خبر وتضعيف المجموع الخ وقوله منه أى من المجموع (قوله فلذا جزممت الخ) لانه يحتمل الحاقه فى التابت فيها ويحتمل اسقاطه من المترك فيها فحصل الشك فى نسبتة اليه بصرى (قوله به) اى وجوب الغسل عند عدم التميز (قوله ومن له) الى قوله لان الواجب فى النهاية والمغنى الا قوله وان فرض الى اوراسان (قوله ومن له وجهان الخ) نعم لو كان له وجه من جهة قبله وآخر من جهة دبره وجب غسل الاول فقط كما أفنى به الشهاب الرملى نهاية ومغنى وسم قال ع ش ظاهرها دون وان كان الاحساس بالذى من جهة الدبر فقط وقياس ما مر فى اسباب الحدوث ان العامة من الكهفين هى الاصلية ان ما به الاحساس منهما هو الاصل ونقل الشوبرى فى حوائى المنهج عز خط الشارح مر رحه الله تعالى ما يوافق اه عبارة شيخنا نعم لو كان احدهما من جهة قبله والاخر من جهة دبره وجب غسل الاول دون الثانى ان اسنويا عملا فان كان فى احدهما الحواس دون الآخر فالعامل هو الواجب غسله فان وجد فيهما الحواس واحدهما اكثر عول عليه اه (قوله وان فرض ان احدهما زائد الخ) راجع وسيأتى ان اليد الزائدة الغير المحاذية للاصلية لا يجب غسلها فحاج للفرق ان عم هذا الغير المحاذى ايضا سم عبارة شيخنا

عند شيخنا الشهاب الرملى انها كالرجل فى خارجها (قوله فى كلام شيخنا) كأنه يريد كلامه فى المنهج وشرحه فانه يصرح بذلك لكن خالفه شيخنا الشهاب الرملى فجعل الخارج عن حد الوجه من المرأة كهو من الرجل اه وعليه فمثلها الخنثى بل اولى لاحتمال ذكره (قوله فان تميز الخ) المراد كما قاله ابن العباد بالتمييز امكان افراد كل بالغسل وبعدمه تعذر الافراد ولا فكل متميز فى نفسه على كل حال مر (قوله ومن له وجهان الخ) نعم لو كان له وجه من جهة قبله والاخر من جهة دبره وجب غسل الاول فقط كما أفنى بذلك شيخنا الشهاب الرملى رحه الله (قوله وان فرض ان احدهما زائد) راجع وسيأتى ان اليد الزائدة الغير المحاذية للاصلية لا يجب

ثم رأيت فى كلام شيخنا ما يصرح به ولو خف به عنها فان تميز فلكل حكمه والا وجب غسل باطن الكل احتياطا وتضعيف المجموع الذى نقله شيخنا عنه لهذا بانه خلاف ما قاله الاصحاب وما عل به الماوردى لا دلالة فيه لم أره فى عدة نسخ منه لذا جزممت به ومن له وجهان يلزمه غسلهما وان فرض أن أحدهما زائد لوقوع المواجهة بهما أو رأسان

كفى مسح بعض احدىهما

لأن الواجب مسح جزء مما  
راس وعلا وكل كذلك  
ويندب ان يبدأ باعلى وجهه  
وان يأخذ الماء بيديه جميعا  
للاقتباع وكان صلى الله عليه وسلم يبلغ  
براحته إذا غسل وجهه  
ما قبل من اذنيه (تتبعه)  
ذكروا في الغسل انه يعني  
عن باطن عقد الشعر اى  
إذا تعقد بنفسه والحق بها  
من ابتلي بنحو طبوع  
لصق باصول شعره حتى  
منع وصول الماء اليها ولم  
يمكنه إزالته لكن صرح  
شيخنا بخلافه وانه يتيمم  
وحمله على يمكن الإزالة  
غير صحيح لانه لا يصح التيمم  
حينئذ والذي يتجه العفو  
للضرورة فان أمكنه  
بخلق محله فالذى يتجه ايضا  
وجوبه ما لم يحصل له به  
مثلة لا تحتل عادة (الثالث)  
غسل يديه من كفيه  
وذراعيه واليد مؤنثة  
(مع مرفقيه) بكسر  
ثم فتح أفصح من عكسه  
ودل على دخولها الانواع  
والاجماع بل والآية ايضا  
بجعل الى غاية للترك  
المقدر بناء على أن اليد  
حقيقته الى المنكب كما  
هو الأشهر لغة ويجب  
غسل جميع ما في محل الفرض  
من نحو شق وغوره الذى  
لم يستتر وحمل شوكة لم  
تغص في الباطن

ولو كان له وجهان وجب غسلهما إن كانا أصليين أو كان أحدهما أصليا والآخر زائدا أو اشتبه أولم يشته  
لكنه سامت بخلاف ما إذا لم يشته ولم يسامت وينبغي ان يكتب في صورة ما لو كان أحدهما أصليا والآخر  
زائدا أو اشتبه بغسلهما بما هو أحد بان غسل أحد الوجهين بما ثم غسل به الثانى لان المعتبر في نفس الامر  
أحدهما ويحتمل عدم الاكتفاء بذلك لوجوب غسل كل منهما ظاهرا اه زاد ع ش ويكفى قرن النية  
بأحدهما إذا كانا أصليين فقط ولو كان أحدهما زائدا أو اشتبه فلا بد من النية عند كل منهما وتميز الزائد وكان  
على سمت الاصل وجب قرنهما بالأصل دون الزائد وإن وجب غسله اه زاد البجيرى قال الغزالي ومثل هذه  
المسئلة لا ينبغي تحقيق المناط فيها ولا الاشتغال بها لانه يندرو قوعها جيدا فاذا وقعت الحادثة بحسب عنها  
فالمشغل بمثل هذه المسئلة كمن او قد تنور في بلد خربة لا يسكن فيها احد متظرا من يخبر فيه اه اقول وفيه  
توقف ولو سلم فمخصوص بمن اهل النخريج والتزجيج كونه بخلاف زمننا (قوله كفى مسح بعض  
أحدهما) ظاهره ان كان زائدا سم عبارة شيخنا وع ش والبجيرى فان كانا أصليين كفى مسح بعض  
أحدهما وان كان أحدهما أصليا والآخر زائدا أو تميز وجب مسح بعض الاصل دون الزائد ولو سامت أو  
اشتبه وجب مسح بعض كل منهما اه (قوله والحق بها) اى بعقد الشعر في العفو عنها (قوله بنحو طبوع)  
كتنور قاموس (قوله ولم يمكنه إزالته) ينبغي اويشق إزالته مشقة لا تحتل عادة سم (قوله بخلافه) اى  
اللاحق (قوله وانه يتيمم) عطف تفسير لخلافه (قوله وحمله) اى كلام شيخ الاسلام (قوله الذى يتجه العفو)  
هو كذلك وبه ائق شيخنا الشباب الرملى لكن لو زال بعد فراغ الوضوء فهل يجب غسل ما تحته وما بعده اخذا  
بما يأتى في قوله نعم بان زال التحامها الخ او يفرق فيه نظر سم والا قرب الاول (قوله فان أمكنه) الاولى تانيك  
الفعل (قوله ما لم يحصل به مثلة الخ) أى كخلق الحبة الذكر (قوله من كفيه) الى قوله ويجب في المعنى (قوله  
الاقتباع) اى المتبع من فعله صلى الله عليه وسلم (قوله بل والآية ايضا الخ) عبارة المعنى بقوله تعالى وايدىكم  
الى المرافق وجهه دلالة الآية على ذلك ان تجعل اليد التي هي حقيقة الى المنكب على الاصح مجازا الى المرفق  
مع جعل الى غاية للغسل الداخلة هنا في المغيا بقرينتى الاجماع والاحتياط للعبادة والمعنى اغسلوا ايديكم من  
رؤس اصابعها الى المرافق او للعبية كافي قوله من افصارى الى الله ويزدكم قوة الى قوتكم او تجعل باقية على  
حقيقتها الى المنكب مع جعل الى غاية للترك المقدر فتخرج الغاية والمعنى اغسلوا ايديكم واتركوا منها الى  
المرافق اه (قوله يجعل الى غاية الخ) وذلك بان يجعل التقدير هنا اغسلوا ايديكم من الاصابع واتركوا من  
اعلاها الى المرافق والدليل على ان المراد الغسل من الاصابع الحمل على ما هو الغالب في غسل الايدى انه من  
الاصابع ومن لازمه ان يكون الترك من الاعلى وبين ذلك فعله صلى الله عليه وسلم ع ش وفيه ما لا يخفى من  
التكلف (قوله للترك المقدر) هذا يحتاج لقريئة سم (قوله ويجب) الى المتن في المعنى الا قوله وغوره الى  
وسلعة وقوله وبه صرح الى وجدة وكذا في النهاية انه اضطرب في غسل ما جاوز اصابع الاصلية فأول  
كلامه يفيد وجوبه وفاقا للشارح والمعنى واخره يفيد عدمه (قوله نحو شق وغوره الخ) عبارة النهاية والمعنى  
وشرح بافضل باطن ثقب او شق فيه نعم ان كان لها غور في اللحم لم يجب الا غسل ما ظهر منها وكذا يقال  
في بقية الاعضاء اه قال الكردى اعلم ان الذى ظهر لى من كلامهم انها حيث كانا في الجلد ولم يوصلا الى  
اللحم الذى وراء الجلد يجب غسلها حيث لم يخش منه ضرر أو لا يتيمم تنهها وحيث جاوز الجلد الى اللحم لم  
يجب غسلها وإن لم يستتر لان ظهر الضوء من الجهة الاخرى فيجب الغسل حينئذ لان خشى منه ضررا  
إذا تقرر ذلك فاحمل على هذا ما تراه في كلامهم بما يبرهم خلافا فقول التحفة وغر ر الذى لم يستتر اى بان

غسلها فيحتاج للفرق ان عم هذا الغير المحاذى ايضا (قوله مسح بعض أحدهما) ظاهره وان كان زائدا (قوله  
ولم يمكنه إزالته) ينبغي اويشق إزالته مشقة لا تحتل عادة (قوله الذى يتجه العفو) هو كذلك وبه ائق  
شيخنا الشباب الرملى لكن لو زال بعد فراغ الوضوء فهل يجب غسل ما تحته وما بعده اخذا بما يأتى من قوله  
نعم زال التحامها لزمه غسل ما ظهر من تحتها او يفرق فيه نظر (قوله يجعل الى غاية للترك المقدر) وهذا

حتى استترت والاصح  
الوضوء وكذا الصلاة  
على الاوجه اذ لا حكم لما  
في الباطن ولا يرد التصاق  
العصر بعد ابائته بالكلية  
بحرارة الدم لان ما بان  
صار ظاهراً وسلعة وان  
خرجت عنه وظفر وان  
طال ولا يتساح بشيء مما  
تحتة على الاصح وشعر  
وان كثف وطال ويدوان  
زادت وخرجت عن  
المحاذاة وما تحاذيه فقط  
من نحو يد ثابتة خارجة  
وبعد قطع الاصلية  
تستصح تلك المحاذاة  
على الاوجه وبه يعلم ان  
ما جاوز اصابع الاصلية  
لا يجب غسله وبه صرح  
جمع متأخرون وقول  
بعضهم يجب غسل الجميع  
وقولهم المحاذي جرى على  
الغالب ضعيف وجدة  
متدلية اليه ولو اشتبهت  
الاصلية بالوائدة وجب  
غسلهما احتياطاً ولو  
تجاافت جلدة التحمت  
بالدراع عنه لزمه غسل  
ما تحتها لندرتها ولا لم  
يلزمه بل لم يحزله فتقها

ظهر الضوء من الجانب الآخر فان لم يظهر الضوء فهو مستتر أو المراد بالذي لم يستتر الذي لم يصل لحد الباطن  
الذي هو اللحم فان قلت ما المحوج الى هذا المحل وهو خلاف الظاهر من عبارته قلت الحامل عليه كلامه في غير  
التحفة ثم قال بعدو عبارة الایعاب وحاشية فتح الجواد هي نص فيما قلته فتأمل بانصاف اه (قوله حتى  
استترت) ليس بقيد فقد قال في الایعاب بعد ذكر قول البغوي في فتاويه شوكه دخلت اصبعه يصح وضوءه  
وان كان راسها ظاهراً لان ما حو اليه يجب غسله وهو ظاهر وما سترته الشوكه فم وباطن فان كان بحيث لو  
نقش الشوكه بقي ثقبه حينئذ لا يصح وضوءه ان كان رأس الشوكه خارجاً حتى ينزعه اه مانصه يتعين حمل  
الشق الاول على ما اذا جاوزت الجلد الى اللحم وغاصت فيه فلا يضر ظهور راسها حينئذ لانها في الباطن والثاني  
على ما اذا ستر راسها جزءاً من ظاهر الجلد بان بقي جزء منها اه فيحمل قول التحفة استترت على دخولها عن حد  
الظاهر الى حد الباطن واعتماد الجمال الرمي الشق الثاني من كلام البغوي فعنده ان كانت بحيث لو نقشت  
بقي موضعها ثقبه وجب عليه قلعها ليصح وضوءه والا فلا ورايت في فتاويه مر انه عند الشك في كون محلها  
بعد القلع يبقى محوفاً ولا الاصل عدم التجوف وعدم وجوب غسل ما عدا الظاهر اه كرددی عبارة شيخنا  
والبحيرى ويجب غسل موضع شوكه بقي مفتوحاً بعد قلعها ولا يصح الوضوء مع بقائها اذا كانت بحيث  
لو ازيلت بقي محلها مفتوحاً والاصح الوضوء مع بقائها لکن ان غارت في اللحم واختلطت بالدم الكثير لم تصح  
الصلاة معها وان صح الوضوء وكل هذا فيما اذا كانت راسها ظاهرة فان استتر جميعها لم تضرب في الوضوء ولا في  
الصلاة على المعتمد لانها في حكم الباطن اه (قوله ولا يرد) اي على قوله اذ لا حكم الخ (التصاق العضو الخ) اي  
حيث لا يجب الصلاة معه فتجب إزالة وغسل ما تحت (قوله وسلعة الخ) عطف على نحو شق وهي كما يأتي في  
الصيال بكسر السين ما يخرج بين الجلد واللحم من الحصة الى البطيخة اه وفي القاموس انها تنحرك اذا  
حركت عبارة شيخنا وسلعة بكسر السين غدة تخرج الخ را ما بالفتح فهي امثلة البائع كقوله ابن حجر في الزواج  
والمشهور ان سلعة المذاع بالكسر ايضاً واما بالفتح فالشجة اه (قوله ولا يتساح بشيء الخ) قال شيخنا ويعني  
عن القليل في حق من ابتلى به وعندنا قول بالغة وعنه ١٠ طلقاً اه (قوله وشعر) اي ظاهر او باطناً مغنى (قوله  
وطال) اي وخرج عن حدها عن شيخنا (قوله وما يحاذيه) اي محل الفرض والمراد بالمحاذاة المساماة لمحل  
الفرض كرددی وبحيرى (قوله ثابتة خارجة) اي خارج محل الفرض كان ثبتت في العضد تدلت للدراع  
بحيرى (قوله تستصح تلك المحاذاة الخ) هذا هو المنتجه بل لو لم تنبت الزائدة إلا بعد قطع الاصلية فقد ينتجه  
وجوب غسل ما يحاذي منها الاصلية لو بقيت نظر للمحاذاة باعتبار ما من شأنه مراه سم وعش (قوله ان  
ما جاوز الخ) مما ثبتت في غير محل الفرض مغنى (قوله لا يجب غسله) وفاقاً للمغنى وللنهاية او لا ومخالفاً له  
ثانياً كما سر (قوله وقولهم الخ) عطف على يجب الخ وقوله ضعيف خبر وقول بعضهم الخ (قوله وجلدة الخ)  
عطف على نحو شق (قوله متدلية اليه) اي منتهية محل الفرض كرددی عارة النهاية والمغنى وان تدلت جلدة  
العضد منه لم يجب غسل شيء منها الا المحاذي ولا غيره لان اسم اليد لا يقع عليها مع خبر وجهها عن محل الفرض او  
تقلصت جلدة الذراع منه وجب غسلها لانها منه وان تدلت جلدة احدهما من الاخرى ان تقلعت من احدهما  
وبلغ التقلع الى الاخر ثم تدلت منه فلا اعتبار بما انتهى اليه تقلصها لا بما منه تقلصها فيجب غسلها فيما اذا بلغ  
تقلص من العضد الى الذراع دون ما اذا بلغ من الذراع الى العضد لانها صارت جزءاً من محل الفرض في الاول  
دون الثاني اه (قوله ولو اشتبهت) الى قوله تجاوت حقه ان يقسم على قوله وجلدة (قوله وجب غسلها)  
سواء اخر جتنا من المنسكب ام من غيره مغنى (قوله ولو تجاوت الخ) عبارة المغنى والنهاية ولو التصقت بعد  
تقلصها من احدهما بالآخر وجب غسل المحاذي الفرض منها دون غيره ثم ان تجاوت عنه لزمه غسل ما تحتها

بحاجة لفريته (قوله وبعد طم الاصلية) لاذنى شرح العباب فان تدلت الزائدة بعد قطع الاصلية فالذي يظهر  
انه لا يجب غسلها المحاذي طلقاً او تحتل خلافاً (قوله تستصح تلك المحاذاة) هو المنتجه بل لو لم تنبت الزائدة  
الا بعد قطع الاصلية فم ينتجه وجب غسل ما يحاذي منها الاصلية لو بقيت نظر للمحاذاة باعتبار ما من شأنه مر



نعم ان زال التحامها لزمه غسل مظهر من تحتها زوال الضرورة وبه فارق حلق (٢٠٩) اللحية (فان قطع بعضه) اى المذكور

من اليدين (وجب) غسل  
(ما بقى) منه لان الميسور  
لا يسقط بالمعسور (او)  
قطع (من مرقية) بان فك  
عظم الذراع من عظم العضد  
وبقى العظام المسميان  
برأس العضد (فرأس عظم  
العضد) يجب غسله (على  
المشهور) لانه من المرفق  
إذ هو مجموع العظام الثلاث  
(او) قطع من (فوقه ذنب)  
غسل (باقى عضده) بحافضة  
على التحجيل الاقنى (الرابع  
مسمى مسح) يدا وغيرها  
(لبشرة رأسه) وإن قل  
حتى البياض المحاذى لاعلى  
الدائر حول الاذن كما بينته  
في شرح الارشاد الصغير  
وحتى عظمه إذا ظهر دون  
باطن مامومة كما قاله بعضهم  
وكانه لحظ ان الاول يسمى  
راسا بخلاف الثانى (او)  
مسمى مسح لبعض (شعر)  
او شعرة واحدة (فى حده)  
أى الرأس بان لا يخرج بالمد  
شعر من جهة من ولة واسترساله  
فان خرج منها ولم يخرج من  
غيرها مسح غير الخارج  
ولما اجزأ تقصير فى النسك  
مطلقا لانه ثم مقصود لذاته  
وهاتابع للبشرة والخارج  
غير تابع لها ولو وضع يده  
المبتلة على خرقه على الرأس  
فوصل اليه البلل اجزأ قيل  
المتجه تقصير الجرموق اه  
ويرد بما رآه حيث حصل  
الغسل بفعله بعد انية لم  
يشترط تذكره عند مسح  
منه ويفرق بينه وبين

أيضا لندرتة وإن سترتها ككتفى بغسل ظاهرها اه (قوله نعم ان زال الخ) ولو توشأ فقطعت يده أو تثقبت لم  
يجب غسل مظهر إلا لحثت فيجب غسله كالظاهر أصالة ولو عجز عن الوضوء لقطع يده مثلاً وجب عليه ان  
يحصل من وضوءه ولو باجرة مثل والنية من الاذن فان تعذر عليه ذلك تيمم وصلى وأعاد لندرة ذلك معنى زاد  
شيخنا على المشقة الاولى ما نصه ولو كان فاقد اليدين فمسح راسه بعد غسل وجهه وتيمم وضوءه ثم ثبت له يدا  
بدل المفقودتين لم يجب غسلهما لانه لم يخاطب به حين الوضوء لفقد هما حينه فمسح الرأس وقع معتداً به  
فلا يبطله ما عرض من نيات اليدين اه (قوله لزمه غسل مظهر الخ) اى وإعادة ما بعده سم (قوله لزوال  
الضرورة وبه الخ) عبارة النهاية بخلاف ما لو حلق لحيته الكثرة لان الاختصار على غسل ظاهر الملتصقة كان  
للضرورة وقد زالت ولا كذلك اللحية لتكثرت من غسل باطنها اه (قوله اى المذكور الخ) عبارة المغنى اى  
بعض ما يجب غسله من اليدين اه (قوله لان الميسور الخ) ولقوله صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا  
متهماً استطعتم معنى ونهاية قول المتن (او من مرقية الخ) وإن قطع من منكبه ندب غسل محل القطع بالماء كما  
نص عليه الشافعى رضى الله تعالى عنه معنى قول المتن (مسمى مسح) المراد به الانساح وإن لم يكن بفعله كما  
علم عامر لبشرة راسه ولو الجزء الذى يجب غسله مع الوجه تبعاً ثم ظاهره انه يكفي المسح على البشرة ولو خرجت  
عن حد الرأس كسلعة ثبتت فيه وخرجت عنه وبه قال الاجمورى وقال اشبراملى لا يكفي المسح على البشرة  
الخارجة عن حد الرأس كالشعر الخارج عن حده ففيها تفصيل الشعر واستوجه بعضهم بان الرأس اسم لما  
راس وعلا فلا يصدق بذلك شيخنا (قوله وإن قل) اى مسمى المسح ويحتمل ان الضمير للبشرة وهو احسن  
معنى وعابه فالتدكير بتأويل الجلد او لما تقر فى محله ان ما لا يستعمل إلا بالناء كالمرقة والسكره يجوز  
تدكيره وتأنيده (قوله حتى البياض المحاذى الخ) أى البياض الذى وراء الاذن نهاية (قوله وحتى عظمه)  
إلى المتن ذكره ع وش و اقره قول المتن (ار شعر الخ) ولو مسح شعر راسه ثم حاقه لم تجب إعادة المسح كما تقدم  
معنى وشيخنا (قوله ان الاول) اى عظم الرأس وقوله بخلاف الثانى اى باطن المامومة (قوله لبعض شعر)  
اى ولو كان ذلك البعض مما وجب غسله مع الوجه من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فيكفى مسحه لانه  
من الرأس وغسله أو لا كان ليتحقق به غسل الوجه لا لكونه فرضاً من فروض الوضوء ع وش ويجزى (قوله  
اى الرأس) إلى قوله ولو إنما اجزأ فى المغنى والنهاية (قوله بان لا يخرج بالمد الخ) اى ولو تقدر اى بان كان معقوداً  
او متجعداً غير انه بحيث لو مد محل المسح منه خرج عن الرأس نهاية معنى وشيخنا (قوله من جهة نزول)  
فشعر الناصية جهة نزوله الوجه وشعر القرنين جهة نزولهما المتكبان وشعر القذال اى مؤخر الرأس جهة  
نزوله القفا قاله الزايد فى ترح المحرر كرى (قوله راسه) عطف تفسير لنزول هو فى النهاية باو بد  
الواو وقال ع ش هو معطوف على المسح زاد الرشىدى حاصله انه يشترط ان يخرج عن حده بنفسه ولا  
بفعله اه (قوله ولم يخرج الخ) ولم يخرج الخ (قوله) وهاتابع الخ) والاصح ان كلامنا من البشرة والشعر  
هنا اصل لان الرأس لما راس وعلا وكل منهما عال نهاية زاد المغنى فان قيل هلا اكتفى بالمسح على النازل عن  
حد الرأس كما اكتفى بذلك للتقصير فى النسك اجيب بأن المسح عليه غير ما مسح على الرأس والمأمور به فى  
التقصير إنما هو شعر الرأس وهو صادق بالنازل اه (قوله مطلقاً) اى خرج عن حد الرأس او لا (قوله قيل  
المتجه تفصيل الجرموق) وهو الوجه ولا يتجه فرق بينهما فتأمل م ر سم على البيهجة اه ع ش عبارة شيخنا  
والمدار على وصول المامون الى مسحه يدا وغيره ولو من وراء حائل لكن فيه حيازة تفصيل الجرموق على  
المعتمد خلافاً لابن حج حيث قال بأنه يكتفى بمطلقاً اه (قوله ويرد بما رآه الخ) قد يقال ما أشار اليه عامر  
مفروض حيث لم يكن ثم ما يقبل التصرف اليه ولا اشترت النية ألا ترى انه لو عرضت له نية النيرد فى اثناء  
العضو فلا بد من استحصال النية معاً ذكر او لا لم يمتد بذلك الفعل والحاصل ان قياسية على الجرموق واضح  
بصرى (قوله بان ثم صار فالخ) قد يقال وهذا ايضا صارف وهو كون المسح عليه ليس من الرأس وكفى  
(قوله إذا ظهر) هل المراد بظهوره مشاهدته أو بحيث يكون أيضاً حوا إن لم يشاهد فيه نظر ويحتمل أن

(٢٧ - شروانى وابن قاسم - أول) الجرموق بأن تم صارفاً وهو مماثلة غير المسح عليه لانه فاحتج لتقصير يدا ولا كذلك هنا

وذلك للايقاع لعله <sup>بأنه</sup> اقتصر على مسح الناحية وهي ما بين العنتين وهو دون الربع بل دون نصفه وليس الاذن منه ونحو الاذن من الرأس ضعيف وإنما وجب تعميم الوجه في التيمم لانه بدل قاطعي حكم مبدله ولا يرد مسح الخف لجوازه مع القدرة على الاصل فلم نتحقق فيه البدلية (والاصح جواز غسله) بلا كراهة لانه يحصل المقصود بالمسح من وصول البلل للرأس وزيادة وهذا مراد من عبر بأنه مسح وزيادة فلا يقال المسح ضد الغسل فكيف (٢١٠) يحصله مع زيادة (تنبيه) عللوا هذا عدم كراهة الغسل بأنه الاصل وفرقوا بين وجوب

التعميم في المسح في التيمم لا هنا بأنه ثم بدل وهنا اصل فتتج ان كلا من الغسل والمسح اصل وحينئذ قياسي ان الغسل احد ماصدقات لواجب المخير فكيف يقولون باباحته وأنه غير مطلوب وقد ذكرت الجواب عنه في شرح الارشاد الصغير وقد يجاب أيضا بان في الغسل حيثين حصول البلل المقصود من المسح وزيادة على ذلك فهو من الحيثية الاولى اصلي وواجب من الحيثية الثانية لا ولا بل مباح فلا تنافي (تنبيه) اخر قد يقال يعارض ما ذكر من اجزاء نحو الغسل القاعدة الاصلية أنه لا يجوز ان يستبطل من النص معنى يعود عليه بالابطال ويجاب بأن هذا ليس من تلك بل من قاعدة أنه يستبطل من النص معنى يعممه وهو هنا بناء على أنه معقول المعنى الرخصة في هذا العضو لستره غالباً كما سر وحينئذ يلزم من الاكتفاء فيه بالاقول الاكتفاء فيه بالاكمل حملاً للمسح على وصول البلل الصادق بحقيقة المسح وحقيقة الغسل فتأمل وهذا يعلم ورود السؤال

بذلك صار فاسم (قوله) ذلك للآية (الخ) عبارة المغني قال تعالى وامسحوا برؤوسكم وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم مسح بناصرته وعلى عمامته واكتفى بمسح البعض فيما ذكر لانه المفهوم من المسح عند اطلاقه ولم يقل احد وجوب خصوص الناحية والاكتفاء ما يمنع وجوب الاستيعاب وينبغي وجوب التقدير بالربع او اكثر لا نهاده والباء اذا دخلت على متعد كافي الآية تكون للتبعض او على غير ذلك كافي قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق تكون للالصاق او في النهاية نحوها إلا انه قال بدل والباء اذا دخلت الخ ولان الباء الداخلة في حيز متعد الخ (قوله) بل دون نصفه أي نصف الربع (قوله) لانه بدل الخ أي ومسح الرأس اصل فاعتبر لفظه مغني (قوله) لا يرد مسح الخ) عبارة المغني فان قيل المسح على الخف بدل فهل وجب تعميمه كبديله اجيب بقيام الاجماع على عدم وجوبه وبان التعميم يفسده مع ان مسحه مبنى على التخفيف لجوازه مع القدرة على الغسل بخلاف التيمم إنما جاز للضرورة اه (قوله) بلا كراهة عبارة النهاية والمغني وأشار بالجواز إلى نفي كل من استحبابه وكراهته اه وغارة شيخنا واشهر تعبيره بالجواز ان المسح افضل كما قاله في شرح الحاوي اه (قوله) فتتج أي مجموع ما تضمنه التعليل والفرق (قوله) فقياسه أي مقتضى اصالة كل منهما (قوله) في شرح الارشاد الخ) قال فيه فان قلت كيف هذا أي لتعليل عدم كراهة الغسل بأنه الاصل مع أنه مر أن المسح اصل قلت الاصلية ثم إنما هي بالنسبة لمسح البعض وهذا لا ينافي اصالة الغسل او هي ثم بالنسبة لما بعد التخفيف وهذا بالنسبة لما قبله فتأمل اه وما ذكره اخبر اه الاظهر بصرى اقول ما ذكره اه ولا لا يظهر وجهه وكذا ما ذكره اخبر اه الا ان يراد به ما اجاب به سم من انه يمكن ان المراد بكون الغسل اصلاً القياس لانه وجب او لا وبكون المسح اصلاً لانه وجب غير بدل عن شيء اخر كان واجباً اه (قوله) فهو من الحيثية الاولى اصلي الخ) وقد يقال أنه من هذه الحيثية من ماصدقات المسح لا اصل آخر (قوله) من تلك يعني من المنفيات بتلك القاعدة الاصلية (قوله) معنى يعود الخ) وهو هنا كون المقصود حصول البلل (قوله) وهو الخ) أي المعنى المستنبط من النص (قوله) بناء على انه الخ) أي بناء على الرجوع من ان الوضوء معقول بالحكمة وقوله الرخصة خبر قوله وهو (قوله) كما سر أي في اول الباب (قوله) من الاكتفاء فيه أي الرأس وقوله بالاقل أي المسح وقوله بالاكمل أي الغسل (قوله) حملاً للمسح أي في الآية (قوله) وهذا الخ) أي الجواب المذكور وقوله ورود السؤال أي ورود السؤال المتقدم بلا جواب عنه وقوله على القائلين الخ أي الامام ومن تبعه قول المتن (غسل رجله الخ) لو قطع بعض القدم وجب غسل الباقي وإن قطع فوق السكع فلا فرض عليه ويسن غسل الباقي كما سر في البدن نهاية زاد المغني وعلى الاصح ولو قطر الماء على راسه او تعرض للبطر وإن لم ينو المسح اجزاء ويجزى مسح برؤوسه لا يلج لا يذوبان لما تقدم اه (قوله) من كل رجل إلى قوله وحكمته في المغني لا قوله خلافاً إلى او عطفاً إلى قوله والحامل في النهاية إلا ذلك القول (قوله) خلافاً لمن زعم امتناعه وقال ان شرطه ان يكون بغير حرف عطف نحو هذا جرح ضرب خرب وهنا بعاطف والمقرر في العربية خلاف ما زعمه بجري (قوله) لن زعم الخ) كابن هشام والرضي (قوله) عطف على قوله على الجواز (قوله) وحكمته أي حكمة التعبير عن الغسل بلفظ المسح (قوله) والحامل على ذلك أي المذكور من التاويلات رشیدی (قوله) يضبط بما يجب غسله في الغسل (قوله) بان ثم صارفاً قد يقال وهنا أيضاً صارف وهو كون الممسوح عليه ليس من الرأس وكفى بذلك صارفاً (قوله) فقياسه ان الغسل احد ماصدقات الواجب المخير يمكن ان يجاب بان

على القائلين بالتعبد إلا أن يكونوا قائلين بتعميم المسح (ر) جواز (وضع اليد) عليه (بلامد) لحصول المقصود المذكور به (الخامس) غسل رجله مع كعبيه من كل رجل او مسح خفيهما بشرطه قال تعالى وارجلكم إلى الكعبين بنصبه وهو واضح ويجزى على الجواز خلافاً لمن زعم امتناعه وفصل بين المعطوفين للاشارة إلى وجوب الترتيب او عطفاً على الرأس حملاً على مسح الخفين او على الغسل الخفيف إذا لم يمسحهما فاشير لتركه بذلك والحامل على ذلك

الاجماع على تعين غسلهما حيث لا خف وخلاف الشيعة في ذلك وغيره لا يعتد به على دخول (٣١١) السكبين هما امر في المرتين وهما

العظمان الناثان من الجانيين  
عنده فصل الساق والقدم  
ولو فقد الكعب او المرقع  
اعتبر قدره اى من غالب  
أمثاله فيما يظهر بخلاف  
ما اذا وجد في غير محله  
المعتاد كان لاصق المرقع  
المنسكب والكعب الركبة  
فانه يعتبر وكذا في الحشفة  
كما اقتضاء اطلاقهم وقال  
جمع متأخرون يعتبر قدره  
من غالب الناس والنصوص  
وكلامهم محمولان على  
الغالب ويجب هنا جميع ما مر  
نظيره في اليدين بما عليهما  
وما اذا هما وهما ثم إزالة  
ما بنحو شق أو جرح من  
نحو شمع أو دواء ما لم يصل  
لغور اللحم الغير الظاهر  
او يلتحم فلا وجوب او  
يضره في تيمم (السادس  
ترتيبه هكذا) من تقديم  
غسل الوجه فاليدين فالراس  
فالرجلين لفعله صلى الله عليه وسلم لم يتوضأ  
للووضوء المأمور به ولقوله  
في حجة الوداع ابدؤا بما  
بدأ الله به والعبرة بعموم  
اللفظ ولأن الفصل بين  
المتجانسين لا بد له من  
قاعدة هي وجوب الترتيب  
لاندبه بقريته الامر في  
الخبر فلو غسل أربعة  
اعضاء معا لم يحسب إلا  
الوجه ولا يسقط كبقية  
فروض والشروط لنسيان  
او اكراه لانها من باب  
خطاب الوضع (فلو اغتسل  
محدث) في ما قليل او كثير

الاجماع الخ) عبارة النهاية اجمع بين القراءتين وما صح من وجوب الغسل اه (قوله) وخلاف الشيعة في ذلك اى ذلك الاجماع وغيره من الاجماع لا يعتد به لان الاجماع في الاصطلاح اتفاق المجتهدين من امة محمد صلى الله عليه وسلم على حكم شرعي وليس صاحب البدعة الذي يدعو الناس اليها من امة الدعوة دون المتابعة ومطلق الاسم لامة المتابعة كذا في التلويح فلا يفتي الاجماع بمخالفته كرى (قوله ودل) الى قوله اى الخ في المغنى والى قوله فيما يظهر في النهاية (قوله وهما العظمان الخ) وفي وجه ان الكعب هو الذى فوق مشط القدم وهو شاذ ضعيف معنى (قوله والناثان) اى البارزان المرتفعان بحجرى (قوله عند مفصل الساق الخ) بفتح الميم وكسر الصاد ع ش (قوله كما اقتضاء اطلاقهم) اعتمده البجيرى وشيخنا (قوله وقال جمع متأخرون يعتبر) اى فيما اذا وجد المرقع او المنسكب في غير محله المعتاد (قوله والنصوص الخ) من مقول الجمع (قوله ويجب) الى قوله او يلتحم في النهاية والمغنى (قوله بنحو شق) اى كشق (قوله من نحو شمع) اى كحنا ولا اثر له من ذائب ولون حناء غنى (قوله ما لم يصل لغور اللحم) عبارة ع ش اى حيث كان فيما يجب غسله من الشق وهو ظاهره بخلاف ما لو نزل الى اللحم بباطن الجرح فلا يجب إزالته ولو كان يرى اه (قوله لغور اللحم الغير الظاهر) اى من الجانب الاخر وقوله او يلتحم الخ اى بعد ان كان ظاهرا من الجانب الاخر او المراد بغير الظاهر الذى وصل الى اللحم فان وصل حيث لا يحد الباطل فهو غير ظاهر عبارة لإيعابه وفي الخادم بعد قول الروضة يجب غسل باطن الثقب لانه صار ظاهرا اصوله كفى البحر ان يكون بحيث يرى الضوء من الجانب الاخر وفي تبصرة الجوينى ان شقوق الرجل اذا كانت يسيرة لا تجاوز الجلد الى اللحم والظاهر الى الباطن وجب إيصال الماء الى جميعها وإن خشت حتى اتصلت بالباطن لم يلزمه إيصال الماء لذلك الباطن وإنما يلزمه ما كان في حد الظاهر وينغى إلحاق التيمم بالوضوء في ذلك حتى يجب إيصال التراب اليه اه وما نقله عن البحر وغيره يوافقه ما تقرر عن المجموع الخ اه كلام الا يعاب اه كرى (قوله من تقديم) الى قوله قبل في المغنى لا قوله كبقية الفروض والشروط وقوله لانها الى اثنى وقوله خلافا للزركشى والى قوله بل لو كان في النهاية إلا ما تقدم وقوله قيل الى وقول الرويانى (قوله من تقديم غسل الوجه الخ) عبارة المغنى اى كذا كره من البداءة بغسل الوجه مقرونا بالنية ثم اليدين ثم مسح الرأس ثم غسل الرجلين اه (قوله من تقديم غسل الخ) لاحاجة الى لفظ تقديم (قوله لفعله الخ) عبارة النهاية لانه صلى الله عليه وسلم لم يتوضأ إلا مرتين ولو لم يجب تركه في وقت أو دل عليه بياننا للجواز كفى التثنية ونحوه اه (قوله والعبرة بعموم اللفظ) اى وهو عام وشامل للوضوء منها (قوله ولأن الفضل الخ) ولأن العرب إذا ذكرت متعاطفات بدأت بالأقرب فالأقرب فلماذا كرر فيها الوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين دلت على الامر بالترتيب وإلا لقال فاغسلوا وجوهكم وراسكم واغسلوا أيديكم وارجلكم نهاية (قوله ولأن الفصل) اى بالمسح بين المتجانسين اى غسل الوجه والرجلين (قوله فلو غسل أربعة الخ) اى ولو بغيرا ذنه حيث نوى مع غسل الوجه نهاية (قوله لم يحسب الخ) وقيل لا يشترط الترتيب بل الشرط فيه عدم التاكيس وعليه صح وضوءه في تلك الحالة ان نوى مغنى (قوله لانها الخ) فيه نظر الا ان يرجع الضمير للشروط فقط واللفروض ويراد بها فروض الوضوء ويدعى ان لما يتوقف عليه الشروط حكمهما (قوله من باب خطاب الوضع) وهو خطاب الله المتعلق بكون الشئ مسببا او شرطا او مانعا او صحيحا او فاسدا اى لا من خطاب التكليف حتى يتاثر بنحو النسيان قول المتن (محدث) اى حدنا ص فر فقط نهاية ومغنى (قوله على الوجه) اى خلافا لما يأتى عن الرويانى مع رده (قوله بنية مامر) اى ولو معتمدانهاية ومغنى (قوله اوبنية نحو الجنابة) اى نحو رفع الجنابة (قوله غلطا الخ) راجع لقوله اوبنية نحو الجنابة الخ قول المتن (إن أمكن تقدير ترتيب) الاولى ترك الواجب المخبر هو القدر المشترك بين الخصال كما تقرر في الاصول وهذا لا ينافى أن يتصف بعد الخصال بالاباحة وغيرها من حيث خصوصه فليتامل وبأن المراد بكون الغسل أصلا أنه القياس لأنه واجب أولا

بنية مامر حتى نية الوضوء على الوجه أو بنية نحو الجنابة أو أداء الغسل غلطا لا عمد خلافا للزركشى (فالأصح أنه ان أمكن تقدير) وقوع (ترتيب) في الخارج (بأن غطس ومكث) بقدر زمن الترتيب (صح) له الوضوء (ولا) يمكنه بأن خرج حالا (فلا) يصح (قلت الأصح الصحة

طهرا غير مرتب لأن  
النية لا تتعلق بخصوص  
الترتيب ولتقدير الترتيب  
في لحظات لطيفة وإن لم  
تحس قيل هذا خلاف  
الفرض إذ هو أنه لا يمكن  
تقدير ترتيبه ويرد بمنع  
ما علل به كيف والتقدير  
من الامور الوهمية لا الحسية  
وشتان ما بينهما وقول  
الروايات أن نية الوضوء  
بغسله أى أرفع الحدث  
الاصغر لا تجزئه إذ لم يمكنه  
الترتيب حقيقة مبنى على  
طريقة الرافعى خلافاً لمن  
زعم بناءه على الطريقتين  
لما أتى وبحت ابن الصلاح  
عدم الاجزاء عندئذ ذلك  
أى وإن أمكن لأنه لم يقم  
الغسل مقام الوضوء ضعيف  
وما علل به ممنوع إذ لا  
ضرورة بل ولا حاجة لهذه  
الاقامة بل العلة الصحيحة  
هى إمكان تقدير الترتيب  
فكفته نية ما يتضمن ذلك  
من جميع ما ذكر حتى قصده  
بغسله الوضوء ومن ثم كان  
الوجه أنه لا يؤثر نسيان لمعة  
أو لمع في غير أعضاء الوضوء  
بل لو كان على ما عدا أعضاء  
الوضوء مانع كشمع لم يؤثر  
فما يظهر سواء أمكن تقدير  
الترتيب أم لا ومن قيد  
كالاسنوى ومن تبعه بامكانه  
إنما أراد التفريع على العلة  
الاولى الضعيفة خلافاً لمن

تقدر لأن الامكان يغنى عنه (قوله لان الغسل الخ) اقتصر النهاية على التعليل الآتى ثم قال ومن علله  
كالشارح بان الغسل يكفي الاكبر الخ زبدانه ينتقض بغسل الاسفل قبل الاعلى اه اى فانه يكفي للغسل ولا  
يكفى للوضوء بل يحصل له الوجه فقط وسببه عليه الشارح ايضا بقوله الاتى بل العلة الصحيحة الخ (قوله  
فالولى الاصغر) قد منع المساواة فضلا عن الاولوية لان الاصغر يعتبر فيه الترتيب الذى لا يحصل بدون المسكث  
بخلاف الاكبر لا يعتبر فيه ترتيب ثم (قوله ولا نظير لكون المنوى الخ) عبارة النهاية والمغنى واكتفى بنية  
الجنبه ونحوها مع كون المنوى الخ (قوله حيثئذ) أى حين إذ نوى نحو الجنبه (قوله لا يتعلق بخصوص  
الترتيب) اى نفيها وإثباتها نية ومغنى (قوله ولتقدير الترتيب الخ) عطف على قوله لان الغسل الخ (قوله في  
لحظات الخ) ربما يفيد أنه لا بد من وجود هذه اللحظات اللطيفة وليس كذلك لأنه إن كان المراد مجرد فرضه  
وتقديره فرضا غير مطابق للواقع فهو اعتراف بانتفاء اشتراط الترتيب فلا فائدة في التقدير حلى (قوله قيل  
هذا) اى قوله ولتقدير الترتيب الخ وفى سم بعد كلام مانعه إذ اعلمت ذلك على وجهه علمت قوة هذا القيل  
وضعف رده المذكور وأمر منع ما علل به مكابرة واضحة وأن سند ذلك المنع لا يصلح للسندية فقوله كيف الخ  
يقال ليس الكلام في التقدير بل في المقدور وهو الترتيب وليس امرا وهما فان اريدانه ايضا وهى فان كان  
بمعنى الاكتفاء بفرضه فرضا غير مطابق فهو اعتراف بانتفاء الترتيب فإى فائدة في تقديره فكان يكفي  
دعوى سقوط اشتراط الترتيب في هذه الحالة او مطابقا للواقع فهو غير ممكن كما تقرر فليتامل المتأمل اه  
(قوله إذ هو الخ) اى الفرض (قوله ويرد بمنع الخ) الرد ايضا لان المنفى تقدير الترتيب حقيقة سم (قوله  
مبنى على طريقة الرافعى) اى الطريقة التى مشى عليها الرافعى وإلا فالروايات متقدمة على الرافعى ع ش  
(قوله لما أتى) اى فى بيان العلة الصحيحة بصرى (قوله عندئذ ذلك) اى نية الوضوء. و أرفع الحدث الاصغر  
اى وإن أمكن اى الترتيب حقيقة (قوله ضعيف) خبر وبحت الخ (قوله وما علل به ممنوع) هذا المنع بالنسبة  
الى المقدمة المطلوبة وهى والاقامة شرط فى اجزاء ما ذكر ويرشدك الى ذلك سند المنع بصرى (قوله فكفته)  
اى الغاطس ر قوله ذلك اى رفع الحدث وقوله من جميع ما ذكر اى من الثبات (قوله ومن ثم) اى من اجل  
أن العلة الصحيحة ما ذكر (قوله الوجه) الى قوله بل لو كان فى المغنى (قوله لمعة) بضم اللام ع ش (قوله بل  
لو كان الخ) اقره ع ش (قوله سواء أمكن تقدير الترتيب) اى الحقيقى (قوله ومن قيد) اى عدم تأثير  
المانع كرى (قوله بامكانه) اى الترتيب الحقيقى (قوله إنما أراد التفريع) اى تفريع عدم تأثير المانع  
(قوله على العلة الاولى) وهى قوله لان الغسل فيما اذا اتى الخ (قوله هو كذلك) لكن الحق القمولى  
بالانفاس ما لور قد تحت ميزاب وغيره او صب غير الماء عليه دفعة واحدة ويجاب عن رد عليه بان المراد  
بقول القمولى دفعة واحدة أن الماء عم جميع بدنه فى تلك الدفعة فيئذ صار كالانفاس لا كالماء غسل أربعة

وبكون المسح أصلاً أنه وجب غير بدله عن تسمى آخر كان واجبا فليتامل (قوله فالولى الاصغر) قد منع المساواة  
فضلا عن الاولوية لان الاصغر يعتبر فيه الترتيب الذى لا يحصل بدون المسكث بخلاف الاكبر لا يعتبر فيه  
ترتيب (قوله قيل هذا خلاف الفرض) لا يخفى ان تحقق الترتيب حقيقة فى الواقع يتوقف على زمن يسع عمارة  
الماء لكل عضو من أعضاء الوضوء عقب بماسه لما قبل وهذا هو المسكث الذى اشترطه الرافعى قطعاً  
والمصنف نفي اشتراط ذلك واكتفى بتقدير الترتيب فان اراد بتقديره مجرد فرضه فرضا غير مطابق للواقع  
فهو اعتراف بانتفاء اشتراط الترتيب حقيقة رأساً أى فائدة في تقديره فكان يكفي دعوى سقوط اشتراط  
الترتيب فى هذه الحالة وإن اراد بتقديره فرضه فرضا مطابقا للواقع فهو غير متصور مع ما تقرر إذ اعلمت ذلك  
على وجهه علمت قوة هذا القيل وضعف رده المذكور وإن منع ما علل به مكابرة واضحة وإن سند ذلك المنع  
لا يصلح للسندية فقوله كيف الخ يقال عليه ليس الكلام فى التقدير بل فى المقدور وهو الترتيب وليس امرا  
وهما فان اريدانه ايضا وهى فان كان بمعنى الاكتفاء بفرضه فرضا غير مطابق فهو اعتراف بانتفاء الترتيب  
كما تقدم أم مطابقا للواقع فهو غير ممكن كما تقرر فليتامل المتأمل (قوله ويرد الخ) الرد ايضا لان المنفى تقدير

أعضاءه مع التمايز ما في هذه دون تلك وهذا ظاهر من كلام القمولى فلا اعتراض عليه اه ايعاب اه كرى  
عبارة الا طفيحي افهم قول المنهج ولو انغمس محدث اجزاءه ان الانغماس لا بد منه فلا يكفي الاغتسال بدونه  
لكن الحق القمولى مالمو ر قد تحت ميزاب وانصب عليه الماء بان عم جميع بدنه دفعة واحدة وهو المعتمد  
وارتضاه في شرح العباب اه (قوله لان تقدير الترتيب) اى مطلقا حقيقة اولا (قوله وسيعلم) الى قوله لان  
الترتيب في النهاية ولى المتن في المغنى (قوله وسيعلم بما يأتى في الغسل الخ) اى ولذا سكنت هنا عن استثنائه (قوله  
لان الا صغر لاندراج) اى فى الا كبر وان لم ينو نهاية ومغنى بل وان فاه قليوبى اى خلافا لسم حيث قال فى  
انناء كلام ما نصه ثم رايت الشارح فى شرح العباب لما علل الاندراج بقوله لان الا صغر اضمحل فى الا كبر  
ولم يبق له حكم كما صرح به الرافعى قال ومنه يؤخذ ارتفاعه وان نوى ان لا يرتفع اه وفيه نظر ظاهر ثم  
ثم اطل في تأييد النظر راجعه (قوله فلا تنافى) اى بين الاندراج وسننية رفع الحدث الا صغر عند الغسل  
عن الا كبر (قوله مثلا) اى او يديه مغنى (قوله بعد بقية الخ) فيه منافاة ورد للذقيقة التى اشار اليها فى الغسل  
ونظير اليد ثم ماعدا الرجلين هنا بصرى وياق هناك ما يندفع به المنافاة (قوله فى الاخيرين) اى القبلية  
والتوسط (قوله اذا لم يجب غسلهما) ان اريد عدم الوجوب مطلقا ولو ضمنا لغيره فممنوع وان اريد عدم  
الوجوب استقلا لا فهذا لا يقتضى الخلو عن غسل الرجلين فاذا كره من الخلو وان صرحوا به فيه نظر ظاهر  
وكذا ما ذكره من عدم الخلو عن الترتيب لعدم وجوب غسل الرجلين رداعلى قول ابن القصاص انه  
خال عنه فيه نظر ظاهر ايضا وذلك لانه قد بان عدم الخلو عن غسل الرجلين فى الجملة مع عدم وجوب الترتيب  
فتامله بانصاف سم وفى البجيرى عن القليوبى والعزيمى ما يوافقه (قوله لان الترتيب) عطف على قوله عن  
غسل الرجلين وتقدم عن سم انما انه رد على ابن القاص مع ما فيه (قوله أى الوضوء) سواء فى استحبابه له  
اكان حال شروعه فيه ام فى اثناة قياسا على ما سياتى فى التسمية وبدؤه بالسواك يشعر بان اول السنن وهو  
ما جرى عليه جمع وجرى بعضهم على ان اولها غسل كفيه والا وجهه ان يقال اول سننه الفعلية المتقدمة

الترتيب حقيقة (قوله لم يؤثر فيما يظهر) هل كذلك ما لو كان المانع ما على أعضاء الوضوء على ما عدا اقل ما يجرى  
مسحه من الراس ايضا فيه نظرو قياس عدم التأثير فيما ذكر عدمه هنا ايضا وقد يشكك بقولهم لو غسل  
الأعضاء الاربعة دفعة واحدة حصل الوجه فقط لاذلا فارق فى المعنى بينه وبين تعميم جميع البدن مع المانع  
المذكور (نعم اى مع تاخر الخ) قد يقال ينبغى على طريقة ما قرره ان التقدم مع الانغماس دفعة واحدة  
كذلك (قوله اذ لم يجب فيه غسلهما) ان اريد عدم الوجوب مطلقا ولو ضمنا فممنوع يؤيد المانع انه لو قصد  
بغسلهما رفع الجنابة عنهما دون الحدث الا صغر بان قصدا هذا الاثبات وهذا الذى معالم يحصل  
الوضوء كما هو الظاهر لان قصدا رفع الجنابة دون الحدث صار فى الغسل عن الحدث فلا يرتفع فلو لم يجب مطلقا  
وجب ان يحصل وان اريد عدم الوجوب استقلا لا فهذا لا يقتضى الخلو عن غسل الرجلين فاذا كره من  
الخلو ان صرحوا به فيه نظر ظاهر وكذا ما ذكره من عدم الخلو عن الترتيب لعدم وجوب غسل الرجلين  
رداعلى قول ابن القصاص انه خال عنه فيه نظر ظاهر ايضا وذلك لانه قد بان عدم الخلو عن غسل الرجلين فى  
الجملة مع عدم وجوب ترتيب فقد لوم الخلو عن الترتيب فتامله بانصاف ثم رايت الشارح فى شرح العباب لما  
علل الاندراج بقوله لان الا صغر اضمحل فى الا كبر ولم يبق له حكم كما صرح به الرافعى قال ومنه يؤخذ  
ارتفاعه وان نوى ان لا يرتفع وفيه نظر ظاهر ويؤيد النظر ان داخل المسجد اذ نوى غير التحية دون التحية  
انصرف الفعل عنها ولم تحصل مع اندراجها فى غيرها عند الاطلاق والفرق بينهما بان التداخل فى الطهارة  
اقوى غير قوى فان قلت يدفع النظر ما تقدم فيما لو نوى بعض احداة ونوى غيره من باقىها انه تصح النية ويرتفع  
حدثه مطلقا قلت يفرق بان مقتضى احداة واحد بخلاف الا صغر مع الا كبر لا اختلاف مقتضاها فان الا كبر  
يحرم ما لا يحرمه الا صغر فليتأمل وقد يؤيد النظر ان اندراج الا صغر فى الا كبر غاية انه تجعل نية الا كبر نية  
للاصغر فاذا نوى الجنابة ونوى ان لا يرتفع الا صغر تناقضت النية وصار كما لو نوى رفع الاصغر وان لا يرتفع

لان التقدير الترتيب  
لا يأتى إلا عند عموم الماء  
لا أعضاء الوضوء معافى حالة  
واحدة وما ذكرته من ان  
الغسل فى القليل أى مع  
تأخر النية عن الغسل يرفع  
الحدث عن جميع أعضاء  
الوضوء وإن لم يمكث  
نظرا لذلك التقدير هو  
المنقول المعتمد خلافا لمن  
زعم رفعه عن الوجه فقط  
إلا أن يحمل على تقدم النية  
على غمسه وسيعلم بما يأتى فى  
الغسل انه لو غسل جنب  
بدنه إلا أعضاء الوضوء  
ثم أحدث لم يجب ترتيبها  
لان الا صغر لاندراج فكانه  
لم يوجد وإنما سنت نية  
رفعه خروجا من خلاف  
من لم يقل باندراجه فلا  
تنافى خلافا لمن وهم فيه  
أولا لرجليه مثلا ثم أحدث  
كفاه غسلهما عن الا كبر  
بعد بقية أعضاء الوضوء  
أو قبلها أو فى اثناها  
والموجود فى الاخيرين  
وضوء خال عن غسل  
الرجلين وهما مكشوفتان  
بلا علة اذ لم يجب فيه  
غسلهما لا عن الترتيب  
لوجوبه فيما عداهما  
(وسننه) أى الوضوء  
(السواك)

عليه السواك وأول الفعلية التي منه غسل كفيه وأول القولية التسمية فينوي معها عند غسل كفيه ولا يختص  
 طلبه بالوضوء فيسن لكل غسل أو تيمم وإن لم يصل به نهاية عبارة المغني به ترجيح القول الثاني كالشارح  
 كما يأتي ما نصه قال الأذرعى وإذا تركه أوله أرى أنه يأتي به في أثباته كالتمسمية وأولى ولم أره منقولاً اهـ وهو  
 حسن وقضية تخصيصهم الوضوء بالذكرا أنه لا يظاب السواك للغسل وإن طلب لكل حال قيل ولعل سبب  
 ذلك الاكتفاء باستحبابه في الوضوء المستنون فيه (قوله هذا الحصر الخ) جواب عما قيل من أنه لو قال ومن  
 سنه السواك الخ كما عبر به المحرر لكان أولى لثلايهم الحصر فإن له سننا لم يذكرها هنا وحاصله أن هذا الحصر  
 إضافي باعتبار المذكور في هذا الكتاب والمغني وسننه المذكورة في هذا الكتاب هذه المذكورات لجميع  
 سننه وقد رد عليه أن الحصر المذكور خال عن الفائدة (قوله باعتبار المذكور هنا) يتأمل معناه ففيه  
 خفاء وكان مراده أنه لا سن للوضوء في هذا الباب من هذا الكتاب إلا هذه المذكورات لكن إنما يحسن هذا  
 لو ذكرت هذه السنن فيما سبق إلا أن يجعل المغني لا سن عما ذكره الآن إلا هذه بمعنى لا نذكر الآن من هذه  
 السنن إلا هذه ولا ينبغي أنه تكلف سمى أى وخال عن الفائدة (قوله المذكور هنا) أى في هذا الكتاب من  
 الأعمال للوضوء لا مطلقاً بصري (قوله وهو مصدر الخ) أى إذا كان بمعنى ذلك (قوله وهو لغة ذلك والله)  
 فهو مشترك بين المصدر والآلة عرش (قوله استعمال نحو عود) أى من كل خشن يزيل القلح أى صفرة  
 الأسنان ولو نحو خرقة أو أصبع غير الحشنة شيخنا (قوله وما حو لها) يعنى ما يقرب منها فيشمل اللسان  
 وسقف الحنك عرش (قوله فافله الخ) تفريع على إطلاق المعنى الشرعى لكن لا يناسبه الاستدراك الآتى  
 فإن الإطلاق المذكور يشمل ما لا يتغير أيضاً (قوله فلا بد من إزالته) جزم به شيخنا (قوله ويحتمل الخ) لعل هذا  
 الاحتمال أقرب بصري (قوله لأنها تخففه) ولا إطلاق التعريف (قوله وذلك) أى نذب السواك للوضوء  
 (قوله لولا أن أشق الخ) أى لولا خوف المشقة موجود الخ فاندفع ما يقال أن لولا حرف امتناع لوجود وهذا  
 يقتضى العكس وفي عميرة لقائل أن يقول مفاد الحديث نفي الأمر لايجاب لمكان المشقة وليس من لازم ذلك  
 ثبوت الطلب الدينى فواجه الاستدلال بهذا الخبر نعم الساق وقوة الكلام تعطى ذلك اهـ يجزى  
 (قوله لا مرتهم الخ) وفي رواية لم يثبت عليهم السواك مع كل وضوءه نهاية قال عرش فان قلت هو صلى الله  
 عليه وسلم ليس له الاستقلال بالفرض وإنما يبلغ ما أمر بتبليغه من الأحكام عن الله تعالى قلنا اجيب بانه  
 يحتمل أنه فوض إليه ذلك بأن خيره الله تعالى بين أن يأمرهم أمر إيجاب وأن يأمرهم أمر نذب فاختر  
 الأسهل لهم وكان صلى الله عليه وسلم رؤفاً رحماً اهـ (قوله يحمله بين غسل الكفين الخ) أى على ما قاله ابن  
 الصلاح وابن النقيب في عمدته وكلام الامام وغيره يميل اليه وينبغي اعتماده وقال الذهلى كالمأوردى والقفال  
 محله قبل التسمية مغنى وجرى على ما قاله الغزالي الشهاب الرملى والنهاية والزبائى وقال شيخنا وهو المعتمد  
 وعليه فالسواك أول سنن الوضوء الفعلية الخارجة عنه وما غسل الكفين فالسنن الوضوء الفعلية الداخلة  
 فيه وأما التسمية فالسنن القولية الداخلة فيه وأما المذكور المشهور بعده فالسنن القولية الخارجة عنه فلا  
 تنافى اهـ (قوله لأن أول سننه التسمية) أى عند أرل غسل اليدين المقرون بالنية كما أفاده قوله كما يأتي  
 وبذلك يظهر التقريب ويندفع قول السيد البصرى تطيق هذه الجملة على معلولها يحتاج لتأمل اهـ (قوله

هذا الحصر إضافي باعتبار  
 المذكور هنا فلا اعتراض  
 وهو مصدر ساك فاه يسوكه  
 وهو لغة ذلك وآلته  
 وشرعا استعمال نحو عود  
 في الأسنان وما حو لها وأقله  
 مرة إلا أن كان لتغير فلا  
 بد من إزالته فيما يظهر  
 ويحتمل الاكتفاء بها فيه  
 أيضا لأنها تخففه وذلك  
 للخبر الصحيح لولا أن  
 أشق على أمتي لا مرتهم  
 بالسواك عند كل وضوء  
 أى أمر إيجاب ومحله بين  
 غسل الكفين والمضمضة  
 لأن أول سننه التسمية  
 كما يأتي ويسن في السواك  
 حيث نذب لا بقيد كونه  
 في الوضوء وإن أوهمته  
 العبارة

وذلك مبطل لما غاملاً (قوله هذا الحصر إضافي) لا ينبغي أن معنى كون الحصر هنا إضافيا كون المقصود  
 إثبات السننية للمذكورات ونمما عن بعض ماعدا المذكورات وهو ما عدا بقية السنن فانظر ما قاله ايبيد  
 ذلك وقد يوجه بان ماعدا المذكورات من السنن المذكورة قسمان قسم مذكور في هذا الكتاب كبقية  
 المذكور في هذا الباب قسم هو سنن أخرى للوضوء مذكور في غير هذا الكتاب كالوضوء والمقصود بالنفي  
 القسم المذكور في غير هذا الكتاب فليتأمل (قوله باعتبار المذكور هنا) يتأمل معناه ففيه خفاء وكان  
 مراده أنه لا سن للوضوء في هذا الباب من هذا الكتاب إلا هذه المذكورات لكن إنما يحسن هذا لو ذكرت  
 هذه السنن فيما سبق إلا أن يجعل المغني لا سن عما ذكره الآن إلا هذه بمعنى لا نذكر الآن من هذه السنن إلا

اتكالا الخ) أى ولم يبال بذلك إلا هم اتكالا (على ما هو واضح) أى من نذب ذلك مطلقا (قوله كونه الخ) فاعل يسن (قوله أى فى عرض الأسنان) إلى قوله أى من جنسه فى النهاية لإقوله للاتباع إلى ثم بعده وقوله لأنه إلى ثم الزيتون وكذا فى المغنى لإقوله بمبرد (قوله أى فى عرض الأسنان الخ) وكيفيه ذلك أن يبدأ بجانب فة الايمن ويذهب إلى الوسط ثم الايسر ويذهب إليه نهاية ومغنى وشرح بأفضل قال ع ش المتبادر من هذا أنه يبدأ بجانب فة الايمن فيستوعبه إلى الوسط باستعمال السواك فى الأسنان العليا والسفلى ظهرا وبطنا إلى الوسط ثم الايسر كذلك اه (قوله فيه) أى فى النهى عن الاستيكاك طولا (قوله وخشية إدماء اللثة) بكسر اللام وتخفيف اللام المثلثة لحم الأسنان الذى حولها أو اللحم الذى تنبت فيه الأسنان وأما الذى يتخلل الأسنان فهو عر بوزن تمر كرى ولفظ الجيرى وهى بثلاث اللام ما حول الأسنان وعبرة القليوبى هى اللحم المغروز فيه الأسنان وأصل لثة لثى حذفت لام الكلمة وعوض عنها التاء اه فقول الكردى أو اللحم الخ مجرد تفنن فى التعبير (قوله وإفساد عمورا الأسنان) وهى ما بينهما من اللحم واحده عمر اه بصرى (قوله ومع ذلك) أى الكراهة فى الطول (قوله نعم الخ) استدراك بالنظر لظاهر المتن وإلا فالمناسب وأما فى اللسان الخ (قوله نعم اللسان الخ) ويستحب أن يمر السواك على سقف فة بلطف وعلى كراسى اضراسه اه خطيب وينبغى أن يجعل استعماله فى كراسى الاضراس تنمى اللسان ثم بعدا الأسنان واللسان وبعد اللسان سقف الحنك ع ش (قوله يستاك فيه طولا) مقتضى تخصيص العرض بعرض الأسنان والطول باللسان أنه يتخير فيما عداهما بما يمر عليه السواك وينبغى أن يكون طولا كاللسان فى غير اللثة اماهى فينبغى أن يكون عرضا لأنه علل كراهة الطول فى الأسنان بالخوف من إدماء اللثة ع ش وقال شيخنا ويسن أن يمر على سقف حلقه طولا وعرضه بعد امراره على كراسى اضراسه طولا وعرضه على بقية أسنانه عرضا وعلى لسانه طولا فيكره فى طول اللسان وعرض الأسنان اه ولعل الأقرب فى السقف ما قاله شيخنا وفى الكراسى ما قاله ع ش والله أعلم (قوله أن يكون بمزبل) أى طاهر فلا يكتفى بالنجس نهاية ومغنى وشيخنا ويأتى فى الشارح اختيار أجزائه وفاقا لاسنوى وشرح الروض (قوله وهو الخشن) بكسر تين كافى الاشتمونى لكن جوز القاموس فيه فتح الحامو كسر الشين بجيرى المتن (بكل خشن) خرج به المضمضة بنحو ماء الغاسول وإن اتقى الأسنان وأزال القلقح لأنها لا تسمى سواكا بخلافه بالغاسول نفسه نهاية وشرح بأفضل (قوله ولو نحو سعد الخ) أى او خرقة مغنى وكردى وفى القاموس السعد بالضم طيب معروف فيه منفعة عجبية فى القروح التى عسر اندماها اه (قوله وأسنان) يضم الهمزة ع ش وكسر هاء الفة وهو الغاسول أو حبه برماوى اه بجيرى (قوله يكره بمبرد) وفاقا للنهاية كما مرو خلافا للمغنى حيث قال بعدم اجزائه (قوله وعود ريحان) وفى الايعاب ماء ملخصه يكره بعود ريحان وقضيب الرمان وطرغامو بالعصفرو الورد والكزبرة والقصب والاس وبطرى السواك اه كردى (قوله يؤذى) عبارة شيخنا لما قيل من انه يورث الجذام اه (قوله يحصل به) أى بما ذكر من المبرد وعود الريحان وذى السم (قوله والعود أفضل الخ) عبارة شيخنا والاستيكاك بالاراك أفضل ثم يجريد النخل ثم الزيتون ثم ذى الريح الطبية ثم غيره من بقية العيدان وفى معناه الخرقة فهذه خمس مراتب ويجرى فى كل واحدة من هذه الخمسة خمس مراتب فالجملة خمسة وعشرون لأن أفضل الاراك المندى بالماء ثم المندى بماء الورد ثم المندى بالريق ثم اليا بس غير المندى ثم الرطب بفتح الراء سكون الطاهر بعضهم يقدم الرطب على اليا بس وكذا يقال فى الجريد وهكذا نعم نحو الخرقة لا يتأتى فيه المرتبة الخامسة اه زاد البجيرى وكل من هذه الخمسة بمراتبه الخمسة مقدم على ما بعده اه (قوله من غيره) كأشنان وخرقة كردى أى وأصبح (قوله وأولاه الاراك) وفى الايعاب اغصانه اولى من عروقه اه وعبارة الرخيمية عن البكرى وأولاه فروع الاراك فأصوله التى فى الأرض انتهت اه كردى (قوله أو كل راو الخ) هذا اولى أو متعين إذ لا معدل إلى الترجيح مع إمكان الجمع بصرى (قوله وسواك الانبياء قبلى) أى من عهد إبراهيم عليه السلام لا مطلقا هذه ولا يخفى أنه تكلف (قوله بكل خشن) أى بشرط أن يكون طاهرا فلا يكتفى بالنجس فيما يظهر م (قوله

اتكالا على ما هو واضح كونه (عرضا) أى فى عرض الأسنان ظاهرها وباطنها لا طولا بل يكره لخبر مرسل فيه وخشية إدماء اللثة وإفساد عمورا الأسنان ومع ذلك يحصل به أصل السنة نعم اللسان يستاك فيه طولا لخبر فيه فى أى داود وشرط السواك أن يكون بمزبل وهو الخشن فيجوزى (بكل خشن) ولو نحو سعد وأسنان للحصول المقصود به من النظافة وإزالة التغير نعم يكره بمبرد وعود ريحان يؤذى ويحرم بذى سم ومع ذلك يحصل به أصل السنة لأن الكراهة او الحرمة لا مر خارج والعود أفضل من غيره وأولاه وذو الريح الطيب وأولاه الاراك للاتباع مع ما فيه من طيب طعم وريح وتشعيرة لطيفة تنقى ما بين الأسنان ثم بعد النخل لأنه آخر سواك استاك به رسول الله ﷺ وصح أيضا أنه كان أراكا لكن الاول أصح أو كل راو قال بحسب علمه ثم الزيتون لخبر الدارقطنى نعم السواك الزيتون من ثمرة مباركة تطيب الفم وتذهب بالحقر أى وهو داء فى الأسنان وهو سواكى وسواك الانبياء قبلى



واليابس المندى بالماء اولى  
من الرطب ومن المندى بماء  
الورد اى من جنسه ويحتمل  
مطلقا وذلك لان في الماء من  
الجلاء ما ليس في غيره  
ويظهر ان اليابس المندى  
بغير الماء اولى من الرطب  
لانه ابلغ في الازالة (لا  
اصبعه) المتصلة فلا يحصل  
بها اصل سنة السواك وإن  
كانت خشنة (في الاصح)  
قالوا لانها لا تسمى سواكا  
ولما كان فيه ما فيه اختار  
المصنف وغيره حصولها  
اما الخشنة من اصبع غيره  
ولو متصلة واصبعه المتصلة  
فيجزم ان قلنا يجب دفنها  
فورا ويبحث الاسنوي  
اجزاءها وان قلنا بنجاستها  
ككل خشن نجس ويلزمه  
غسل الفم فورا لعصيانته  
واعترض بان قياس عدم  
اجزاء الاستنجاء بالمحترق  
والنجس عدمه هنا وجوابه  
ان ذلك رخصة وهي لا تنط  
بمعصية والمقصود منه  
الاباحة وهي لا تحصل  
بنجس بخلاف هذا ليس  
رخصة إذ لا يصدق عليه حدها  
بل هو عزيمة المقصود منه  
بجرد النظافة فلا يؤثر فيه  
ذلك ولا ينافيه خلافا لبعضهم  
خبر السواك مطهرة للفم  
لان معناه آلة تنقيه وتزيل  
تغيره فهي طهارة لغوية  
لا شرعية كما هو واضح  
ولا يجب عينا بل الواجب  
على من اكل نجس له دسومة  
ازالتها ولو بغير سواك  
(ويسن) اى يتأكد

لانه اول من استاك ونص بعضهم على انه من خصائص هذه الامة بالنسبة للامم السابقة لالانبياء لانه كان  
للانبياء من عهد ابراهيم دون اعمهم شيخنا (قوله واليابس الخ) اى من كل نوع عرش (قوله من الرطب الخ)  
عبارة النهاية فباء الورد بغيره كالريق اه (قوله ومن المندى الخ) ومن اليابس الذى لم يتدغمغنى (قوله اى  
من جنسه) اى جنس المندى بالماء كرى عبارة السيد عمر البصرى وهذا هو الظاهر لان ترتيب الاجناس  
ماخوذ من الاتباع فعلا او قولا اه وعبارة عرش ظاهره مرانه اى الاراك مقدم بسائر اقسامه على  
ما بعده اه (قوله ويظهر ان اليابس الخ) وقيل بالعكس ومال اليه البجيرمى وكلام شرح بانفضل يقيد ان  
السواك الرطب اولى من اليابس المندى بالماء (قوله المتصلة) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله ولما كان فيه  
ما فيه اى من لزوم عدم اجزاء الاشنان والخرقه ونحو ذلك مما لا يسمى سواكا في العرف (قوله اختار  
المصنف) اى في المجموع هاية (قوله واصبعه المتصلة) وفاقا للمغنى كما يأتى وخلافا للنهاية عبارة فان كانت  
متفصلة ولو منه فالوجه عدم اجزائها وان قلنا بطهارتها كالا استنجاء بجامع الازالة كما بحثه البدرين شبيهة  
فقد قال الامام والاستياك عندى في معنى الاستنجاء اه وإن جرى بعض المتأخرين على اجزائها اه قال  
عش منهم شيخ الاسلام اه وقال السيد البصرى ومقتضى تعليقه اى النهاية ان اصبع غيره المتصلة كذلك  
وهو لا يقول به اه (قوله وان قلنا يجب دفنها) اى على قول والافالصحيح انه لا يجب دفن ما انفصل من حى سم  
عبارة المغنى اما المتصلة الخشنة فتجزى ان قلنا بطهارتها وهو الاصح ودفنها مستحب لا واجب وإن قلنا  
بنجاستها لم تجز كسائر النجاسات خلافا لاسنوي كما لا يجزى الا استنجاء بها اه (قوله عدمه) اى عدم اجزاء  
النجس هنا اى في الاستياك (قوله وجوابه) اى كافى شرح الروض سم (قوله إن ذاك) اى الاستنجاء بالحجر  
مغنى وكذا ضمير منه (قوله بخلاف هذا) اى الاستياك (قوله وليس رخصة) الاسيبك فانه ليس الخ وقوله  
المقصود منه الخ الاولى العطف (قوله مجرد النظافة) اى ازالة الريح الكريهة مغنى (قوله ذلك) اى النجس  
(قوله ولا ينافيه) اى اجزاء السواك بالنجس (قوله خلافا لبعضهم) منهم النهاية والمغنى كما مر (قوله  
مطهرة) بفتح الميم وكسر ها كل اناء يطهر به اى منه فقبه السواك به لانه يطهر الفم قاله في المجموع مغنى  
ويأتى في الشارح ما يوافقه (قوله لان معناه الخ) قد يقال المقصود بالتنظيف والنجس مستقدر فلا يكون منظفا  
سم (قوله فهي) اى الطهارة لما خذ منه مطهرة (قوله ولا يجب الخ) قد يقال لو فرض توقف زوالها عليه  
عينا فظاهر انه يجب بصرى عبارة شيخنا وقد يجب كما اذا نذر اه وتوقف عليه زوال نجاسة اربح كرهه في نحو  
جمعة وعلم انه يؤذى غيره وقد يحرم كان استاك بسواك غيره بلاذنه ولا علم رضاه فان كان باذنه او علم رضاه لم  
يحرم ولم يكره بل هو خلاف الاولى ان لم يكن للتبرك به ولا كأن كان صاحب السواك عالما او ليا لم يكن  
خلاف الاولى وما كان اصله التندب لا يعتريه الاباحة قول المتن (للصلاة) اى ولو قبل دخول وقتها شورى  
اه ويأتى عن سم مثله (قوله فرضها) الى قوله والقياس في المغنى الى قوله وايضا في النهاية الا قوله ويفرق  
الى ولصلاة الجنازة (قوله وان سلم من كل ركعتين) اى من نحو التراويح مغنى (والقياس الخ) افنى بذلك

حصولها اى الحصول المقصود قال في شرح العباب لا خبر يجزى من السواك الا الاصاب لانه ضعيف وان  
قال الضياء المقدسى لا ارى باسناده باساها فانظر هل يشكل بالعمل بالضعيف في الفضائل او لا وليس هذا من  
ذاك (قوله اما الخشنة من اصبع غيره ولو متصلة الخ) في شرح مراما اصبع غيره المتصلة الخشنة فتجزى فان  
كانت اى لا اصبع منفصلة ولو منه فالوجه عدم اجزائها وان قلنا بطهارتها كالا استنجاء بجامع الازالة كما بحثه  
البدرين شبيهة فقد قال الامام والاستياك عندى في معنى الاستنجاء اه (قوله وإن قلنا يجب دفنها) اى على  
قول والافالصحيح انه لا يجب دفنها ان انفصل من حى (قوله وجوابه) اى كافى شرح الروض (قوله ولا ينافيه  
الخ) اى ولا يقال لا ارضاه للرب في استعمال النجس الذى حرمه وذلك لانفكاك جهة التحريم كافي الصلاة  
فانها مرضاة للرب تعاطا مع اجزائها في ثواب ومكان محرمين لانفكاك جهة التحريم (قوله لان معناه الخ) قد  
يقال المقصود بالتنظيف والنجس مستقدر فلا يكون منظفا (قوله والقياس الخ) افنى بذلك شيخنا الشهاب

انه لو تركه او لها سن له تداركها اثناءها بفعل قليل كما يسن له دفع المار بين يديه بشرطه (٢١٧) وارسال شعر أو ثوب كف ولو

من مصل آخر ولسجدة التلاوة أو الشكر وان تسوك للقرأة على الاوجه ويفرق بينه وبين تداخل بعض الاغسال المستونة بان ميناها على التداخل لمشتقتها ومن ثم كفتنية أحدها عن باقيها ولا كذلك هنا لما تقرر انه يسن لكل ركعتين وان قرب الفصل ولا يسن للصلاة وان تسوك لوضوئها ولم يفصل بينهما ويفعله القارىء بعد فراغ الآية وكذا السامع كما هو ظاهر إذ لا يدخل وقتها في حقه أيضا إلا به فمن قال يقدمه عليه لتصل هي به لعله لرعاية الافضل ولصلاة الجنابة والطواف وذلك لخبر الحميدى باسناد جيد ركعتان بسواك افضل من سبعين ركعة بلاسواك وليس فيه دليل على افضليته على الجماعة التي هي بسبع وعشرين درجة لانه لم يتحد الجزاء الخ والضمير انجرور له واما ضمير بانه فيجوز كونه له وللرأد خلافا لما في الكردى من انه راجع لخبر الرملى ثم الجامع بينه وبين هذه الامور المنصوصة كلها او بعضها كونه امرا مطلوبيا يسيرا وبما يدل عليه ايضا حديث إذا امرتكم بأمر فاتوا منه ما استطعتم وقولهم الميسور لا يسقط بالمعسور (قوله) ولسجدة التلاوة والشكر قال في شرح العباب واما الاستياك للقرأة بعد السجود فينبغي بناؤه على الاستعاذة فان سنت سن لان هذه تلاوة جديدة ولا هو الاصح فلا اه (قوله على الاوجه) اى خلافا لما بحثه في شرح الروض ثم قال وان لم يكتف به اى بالتسوك للقرأة عن التسوك للسجود فليست بحسب لقرأته ايضا بعد السجود اه (قوله لعله لرعاية الافضل) فيه تصريح باجزائه قبل دخول وقتها وانه الافضل ولا يخلو ذلك عن شىء مع قوله إذ لا يدخل الخ وكذا تخصيص السامع بذلك كما يقتضيه كذا إلا ان يفرق باشتغال القارىء وقديو خدم ذلك انه يكتفى بتقديم الاستياك لصلاة الظهر على الزوال (قوله وذلك لخبر الحميدى الخ) قال في شرح الروض فان قلت حاصلا ان صلاة به افضل من خمس وثلاثين بدونه وقضيته مع خبر صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاته منفردا خمسا وعشرين ضعفا ان السواك للصلاة افضل من الفرض وهو خلاف المشهور ثم اجاب ببعض الاجوبة التي ذكرها الشارح ثم قال او يحمل اى ويوجب بحمل خبر صلاة الجماعة على ما اذا كانت صلاتها وصلاة الانفراد بسواك او بدونه والخبر الاخر على ما اذا كانت صلاة الجماعة بسواك

شيخنا الشباب الرملى سم (قوله انه لو تركه) اى نسيانا نهاية (قوله سن له تداركها الخ) وفاقا للنهاية وقال في المغنى والظاهر عدم الاستحباب لان السكف مطلوب في الصلاة فراعته اولى وهو اولى بالاعتماد لان المسائل المذكورة خرج فيها عن الاصل لوجود المنتضى له من السنة بصري واليه ميل كلام شيخنا (قوله) ولسجدة التلاوة الخ قال في شرح العباب واما الاستياك للقرأة بعد السجود فينبغي بناؤه على الاستعاذة فان سنت سن لان هذه تلاوة جديدة ولا هو الاصح فلا اه سم وعش (قوله او الشكر) ويكون وقته بعد وجوب سبب السجود عش (قوله وان تسوك للقرأة) هذا محله إذ كان خارج الصلاة فان كان فيها وسجد للتلاوة لا يطلب منه الاستياك لان صاحب السواك الاول على الصلاة وتوابعها عش عن الايعاب (قوله على الاوجه) اى خلافا لما بحثه في شرح الروض ثم قال وان لم يكتف به اى بالسواك للقرأة عن التسوك للسجود فليست بحسب لقرأته ايضا بعد السجود اه سم وظاهره وان استاك للسجود وقدم عن شرح العباب خلافا (قوله) ويفرق بينه) اى بين عدم تداخل سواك التلاوة وسواك سجدها (قوله ومن ثم كفت الخ) اى في حصول اصل السنة وسقوط الطلب باتفاق وفي حصول الثواب ايضا عند النهاية ومن وافقه (قوله ويفعله) اى السواك (قوله وقتها) اى وقت سجدة التلاوة (في حقه ايضا) اى في حق السامع كالقارىء (الابه) اى بالفراغ (قوله) لعله لرعاية الافضل) ونظيره الرضوء للصلاة قبل دخول وقتها فان الافضل فعله قبل دخول الوقت ليتها للعبادة عقب دخول وقتها لا يقال يشكل على افضلية السواك قبل الوقت حرمة الاذان قبله لا شتغاله بعبادة فاسدة لا نأقول الاذان شرع للاعلام بدخول الوقت ففعله له ينافى ما شرع هو له بل فعله قبله يوقع في لبس بخلاف السر اك فانه شرع لشيء يفعل بعده ليكون على الحالة الكاملة وهو حاصل بفعله قبل دخول وقته ثم رأيت سم على حجة استشكل ذلك ولم يجب عش عبارة سم قوله لعله الخ فيه تصريح باجزائه قبل دخول وقتها وانه الافضل ولا يخلو ذلك عن شىء مع قوله إذ لا يدخل الخ وكذا تخصيص السامع بذلك كما يقتضيه كذا إلا ان يفرق باشتغال القارىء وقديو خدم ذلك انه يكتفى بتقديم الاستياك لصلاة الظهر على الزوال وتقدم عن الشورى اجزم بهذا (قوله وللطواف) ولو نفلنا نهاية ومعنى (قوله وذلك) اى تاكيد سن الاستياك للصلاة (قوله) وليس فيه دليل الخ) عبارة النهاية والمعتمدة ضليل صلاة الجماعة اى بلاسواك على صلاة المنفرد بسواك لكثرة القوائد المترتبة عليها اه (قوله التي هي بسبع الخ) وفي رواية بخمس وعشرين درجة كما ياتي في الشرح (قوله من هذه) اى من السبع والعشرين درجة للجماعة (قوله وقول ابن دقيق العبد الخ) جواب عما يرد على قوله لانه لم يتحد الجزاء الخ (قوله من صلاة الفذ) بشد الذال اى المنفرد (قوله منازع فيه) خبر وقول ابن دقيق انه يد الخ والضمير انجرور له واما ضمير بانه فيجوز كونه له وللرأد خلافا لما في الكردى من انه راجع لخبر

الرملى ثم الجامع بينه وبين هذه الامور المنصوصة كلها او بعضها كونه امرا مطلوبيا يسيرا وبما يدل عليه ايضا حديث إذا امرتكم بأمر فاتوا منه ما استطعتم وقولهم الميسور لا يسقط بالمعسور (قوله) ولسجدة التلاوة والشكر قال في شرح العباب واما الاستياك للقرأة بعد السجود فينبغي بناؤه على الاستعاذة فان سنت سن لان هذه تلاوة جديدة ولا هو الاصح فلا اه (قوله على الاوجه) اى خلافا لما بحثه في شرح الروض ثم قال وان لم يكتف به اى بالتسوك للقرأة عن التسوك للسجود فليست بحسب لقرأته ايضا بعد السجود اه (قوله لعله لرعاية الافضل) فيه تصريح باجزائه قبل دخول وقتها وانه الافضل ولا يخلو ذلك عن شىء مع قوله إذ لا يدخل الخ وكذا تخصيص السامع بذلك كما يقتضيه كذا إلا ان يفرق باشتغال القارىء وقديو خدم ذلك انه يكتفى بتقديم الاستياك لصلاة الظهر على الزوال (قوله وذلك لخبر الحميدى الخ) قال في شرح الروض فان قلت حاصلا ان صلاة به افضل من خمس وثلاثين بدونه وقضيته مع خبر صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاته منفردا خمسا وعشرين ضعفا ان السواك للصلاة افضل من الفرض وهو خلاف المشهور ثم اجاب ببعض الاجوبة التي ذكرها الشارح ثم قال او يحمل اى ويوجب بحمل خبر صلاة الجماعة على ما اذا كانت صلاتها وصلاة الانفراد بسواك او بدونه والخبر الاخر على ما اذا كانت صلاة الجماعة بسواك

بقيته مضموم بالدرجة التي في غيره (٢١٨) فتكون صلاة الجماعة بخمس وعشرين صلاة وخمس وعشرين درجة وهذا هو الالباق باب

الثواب المبني على سعة الفضل والمانع من حصره بحمل الدرجة على الصلاة ويمنعه ايضا ان رواية الصلاة خمس وعشرون ورواية الدرجة سبع وعشرون فكيف يتأني الحمل مع ذلك وحيث فلا اشكال بوجهه ويتسلم ان الدرجة الصلاة فلا شك ان للجماعة فوائد اخرى زائدة على هذا التضعيف في مقابلة الخطا اليها وتوفر الخشوع والحفظ من الشيطان المقتضى لمزيد الكمال والنواب وغير ذلك مما وردت به السنة وذلك يزيد على زيادة السواك بكثير فلا تعارض واما الحمل الذي ذكره شيخنا في شرح الروض فلا يخلو عن تكلف ومخالفة لظاهر الحديثين فيحتاج لدليل لا مكان الجمع بغيره مما يوافق ظاهرهما كما علمت وجاء بسند حسن عن ابن عمر ان الجماعة في مسجد العشرة بخمس عشرة صلاة وفي مسجد الجماعة بخمس وعشرين ومثل هذا لا دخل للرأي فيه فهو في حكم المرفوع وبه يندفع ايضا سبيل الدرجة بالصلاة لان احاديث الدرجة متفقة على الخمس والعشرين واحاديث الصلاة مختلفة فدل على ان الدرجة غير الصلاة لانها لم تختلف بالحال والصلاة اختلفت بها وحيث فتكون الصلاة

مسلم (قوله بقضيته) أي قضية خبر مسلم من التفصيل بالعدد وكذا ضمير في غيره أي في الحديث الأول (قوله وخمس الخ) وذكر الخمس هذا بناء على رواية اخرى غير رواية السبع كروى أي فالأول لما قبله وسبع وعشرين درجة إلا ان يقصد بهذا الى وجود تلك الرواية (قوله وهذا) أي الاخذ مع الضم (قوله والمانع) عطف على المبني (قوله من حصره) أي حصرت ثواب الجماعة على السبع والعشرين ورجع الكروى الضمير لابن دقيق العيد (قوله ويمنعه) أي الحصر أو الحمل أيضا أي كمنع الالباق باب الثواب (قوله وحيث) أي حين الأخذ بالخ (قوله فلا اشكال) أي على تفضيل الجماعة على السواك كروى (قوله فلا اشكال) كان معناه انه حيث يثبت يكون ركعتان جماعة بخمس وعشرين صلاة كل صلاة ركعتين فركعتان جماعة بخمسين ركعة ينضم اليها خمس وعشرون درجة والمجموع ازيد من سبعين ركعة فليتامل سم (قوله على هذا التضعيف) أي السبع والعشرين (قوله في مقابلة الخطا الخ) صفة بعد صفة لقوله فوائد اخرى (قوله وتوفر الخشوع الخ) عطف على الخطا (قوله المقتضى الخ) صفة لتوفر الخ (قوله وغير ذلك) أي غير ما ذكر من الخطا والتوفر (قوله وأما الحمل الذي ذكره شيخنا الخ) نقله سم ثم وضحه راجعه ان رمت (قوله لظاهر الحديثين) أي حديث الجماعة وحديث السواك (قوله لا مكان الجمع الخ) فيه ان هذا لا مكان لما يجوز لدليل لو عين الشيخ ذلك الجواب مع انه ليس كذلك وإنما ذكره على سبيل الاحتمال فلا يحتاج اليه دليل سم (قوله كما علمت) أي من قوله لا مكان الاخذ بالخ كروى (قوله ومثل هذا) أي درجات العبادة (قوله للرأي) أي الاجتهاد (قوله فهو) أي الخبر المذكور الوارد عن ابن عمر (قوله في حكم المرفوع) أي اليه صلى الله عليه وسلم (قوله وبه) أي بما جاء عن ابن عمر (قوله يندفع الخ) ما ذكره من اندفاع تفسير الدرجة بما ذكره وما استدلل به عليه كلاهما ممنوعان إذ يجوز ان تكون الدرجة هي الصلاة وتكون احاديث الدرجة محمولة على احاديث القسمين في احاديث الصلاة فتأمل سم (قوله متفقة الخ) فيه ان كلاما من الخمس والعشرين درجة والسبع والعشرين كذا في النسخ والصواب على السبع والعشرين لان الاحاديث التي ذكرها في الدرجة سبع وعشرون لا خمس وعشرون اهـ (قوله فدل الخ) أي ما ذكر من اتفاق احاديث الدرجة واختلاف احاديث الصلاة (قوله وحيث) أي حين إذا كانت الدرجة غير الصلاة (قوله ما بازاء الدور) أي المخصوص باهل الدور لا قاتلهم فيه غير الجمعة (قوله باثنين واربعين صلاة الخ) أي باعتبار رواية سبع وعشرين درجة ثم هذا يدل على انه لم يرد بقوله فدل على ان الدرجة غير الصلاة انها غير بحسب الحقيقة ولا لا فجرد مغايرتها كذلك لا يتفرع عنه ان تكون الصلاة جماعة في مسجد العشرة باثنين واربعين صلاة وفي مسجد الجماعة باثنين وخمسين صلاة بل ينافي ذلك التفرع وإنما

والاخرى بدونه فصلاة الجماعة بسواك أفضل منها بدونه بعشر فعليه صلاة الجماعة بلا سواك تفضل صلاة المنقر دبسواك بخمسة عشر انتهى قوله بعشر وجهه انها إذا كانا بلا سواك تزيد صلاة الجماعة بخمس وعشرين فإذا كانت زيارتها إذا كانت وحدها بسواك خمسًا وثلاثين علمنا ان الزيادة للسواك عشرون وقوله بخمسة عشر وجهه انها لو كانا بلا سواك كانت صلاة الجماعة تزيد بخمس وعشرين فإذا كان الا نفراد بسواك كان له في مقابلة السواك عشر تسقط من خمس وعشرين (قوله فلا اشكال) كان معناه انه حيث يثبت يكون ركعتان جماعة بخمس وعشرين صلاة كل صلاة ركعتان فركعتان جماعة بخمسين ركعة تنضم اليها خمس وعشرون درجة والمجموع ازيد من سبعين ركعة فليتامل (قوله لا مكان الجمع بغيره) فيه ان هذا الا كان لما يجوز لدليل لو عين الشيخ ذلك الجواب مع انه ليس كذلك وإنما ذكره على سبيل الاحتمال فلا يحتاج الى دليل (قوله وبه يندفع) ما ذكر من اندفاع تفسير الدرجة بما ذكر وما استدلل به عليه كلاهما ممنوعان إذ يجوز ان تكون الدرجة هي الصلاة وتكون احاديث الدرجة محمولة على احاديث القسمين في احاديث الصلاة فتأمل (قوله باثنين واربعين) أي باعتبار رواية سبع وعشرين درجة ثم

جماعة في مسجد العشرة وبأزاء الدور باثنين واربعين صلاة وفي مسجد الجماعة وهو الجماعة الاكثر جماعة غالباً أراد

أراد به أنها زائدة عليها مع كونها بمعناها والمعنى أن الخمس والعشرين درجة خمس وعشرون صلاة زائدة على الخمس عشرة صلاة في مسجد العشرة وعلى الخمس والعشرين صلاة في مسجد الجماعة اذ على هذا يظهر ذلك التفرع فليتأمل سم أي فان هذا خلاف قوله السابق أي لا مكان الاخذ الخ الذي هو كالصريح في إرادة المغايرة بحسب الحقيقة ثم قول المحشى والمعنى أن الخمس الخ الا صوب الموافق لقوله السابق أي باعتبار الخ ولما في الشارح أن السبع والعشرين درجة سبع وعشرون صلاة الخ (قوله باثنين وخمسين صلاة) أي وهي تزيد على سبعين ركعة سم أي لما مر أن كل صلاة ركعتان (قوله وبهذا يتأيد الخ) أي بقوله فتكون الصلاة جماعة الخ (قوله وإلا) أي وإن لم ينفع اللطف في دفع الادعاء عبارته في شرح بافضل ويظهر أنه لو خشى تنجس فيه لم يندب لها اه وكتب عليه الكردى مانصه وفي الايعاب نحو ما هنا ثم قال ويحتمل خلافه إن اتسع الوقت وعنده ماء يطهر فيه ولم يخش فوات فضيلة التحرم ونحوه ثم رايت بعضهم صرح بجرمته إذ اعلم من عادته أنه إذا استاك دعى فهو وليس عنده ما يغسله به وضاق وقت الصلاة اه (قوله لها) أي للصلاة (قوله له فيه) أي للاستياك في المسجد (قوله أطالوا الخ) خبرو كراهة الخ (قوله في ردها) أي الكراهة يعنى في رد قوله بها قول المتن (قوله وتغير الفم) أفهم تعبيره بالفم دون السن نداء لتغير فم من لاسن له وهو كذلك نهاية وشيخنا قال ع ش هذا قد يشمل الفم في وجه لا يجب غسله كالوجه الثاني الذي في جهة القفا وليس بعيدا سم اه (قوله ربحا أولونا) أي أوطعنا فيما يظهر نعم في الأولين أكد فيما يظهر ايضا لأن ضررهما متعدد بخلافه ولم يقيد صاحب المغنى التغيير بوصف ولعله جتوح منه إلى التعميم الذي أشرت إليه بصرى عبارة الحلبي ربحا أولونا أوطعنا اه وعبارة البجيرمي على الاقناع قوله راحة الفم ليس بقيد بل مثلها اللون كصفرة الأسنان والطعم اه (قوله بنحو نوم) إلى التنبيه في المغنى لا قوله مصدر إلى للفم وقوله كالتسمية إلى ومنزل وقوله ولولغيره إلى ولا رادة كل (قوله بنحو نوم) أي كجوع مغنى (قوله أو اكل كربه) كشوم ويصل وكرات شيخنا (قوله مصدر ميمى) نشر على غير ترتيب اللف (قوله بمعنى اسم الفاعل) قديقال أو باق على المصدرية رعاية للابغية بصرى (قوله ويتأكد) إلى قوله أو الله في

هذا يدل على أنه لم يرد بقوله فدل على أن الدرجة غير الصلاة أنها غير بحسب الحقيقة وإلا فجر دمغايرتها لها كذلك لا يتفرع عنه أن تكون الصلاة جماعة في مسجد العشرة باثنين وأربعين صلاة وفي مسجد الجماعة باثنين وخمسين صلاة بل يتنافى ذلك التفرع وإنما أراد به أنها زائدة عليها مع كونها بمعناها والمعنى أن الخمس والعشرين درجة خمس وعشرون صلاة زائدة على الخمس عشرة صلاة في مسجد العشرة وعلى الخمس والعشرين صلاة في مسجد الجماعة اذ على هذا يظهر ذلك التفرع فليتأمل اه (قوله باثنين وخمسين صلاة) أي وهي تزيد على سبعين ركعة وفي شرح الروض أو يحمل صلاة الجماعة على ما إذا كانت صلاتها وصلاة الافراد بسواك وبدونه الخبر الآخر على ما إذا كانت صلاة الجماعة بسواك و أخرى بدونه فصلاة الجماعة بسواك افضل منها بدونه بعشر فعليه صلاة الجماعة بلا سواك تفضل صلاة المنفرد بسواك بخمسة عشر اه وقد قدمناه ايضا فقد افاد هذا الحل أن لفظة الجماعة خمس وعشرون ولفظة السواك عشرون به يتضح ما فرعه فاذا كانت الصلاتان جماعة لكن احدهما فقط بسواك فقد استوى باقي للجماعة وصارت التي بسواك زائدة بالسواك وهو عشر وإذا كانتا فرادى واحداهما فقط بسواك زادت على الاخرى بعشر السواك وإذا كانت احدهما جماعة بسواك والاخرى فرادى بلا سواك زادت الاولى بما للجماعة وهو خمس وعشرون والسواك وهو عشر ومجموع ذلك خمس وثلاثون وإذا كانت احدهما جماعة بلا سواك والاخرى فرادى به فزيادة الاولى للجماعة وهي الخمس والعشرون يسقط منها زيادة الثانية للسواك وهي العشرين يبقى خمس عشر زائدة على الثانية (قوله وتغير الفم) لو كان له وجهان احدهما من جهة قفاه فانه لا يجب غسله ولا يطلب مضغ الفم الذي فيه ولا استنشاق للأنف الذي فيه وهل يطلب السواك

باثنين وخمسين صلاة وهذا يتأيد ما قدمته أن تضعيف الجماعة يزيد على تضعيف السواك بكثير ولو عرف من عادة ادعاء السواك لفمه استاك بلطف وإلا تركه ويفعله لها ولغيرها ولو بالمسجد أن أمن وصول مستقذرا إليه وكراهة بعض الأئمة له فيه أطالوا في ردها (وتغير الفم) ربحا أولونا بنحو نوم أو أكل كربه أو طول سكوت أو كثرة كلام للخبر الصحيح السواك مطهرة أي تكسر الميم وفتحها مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل من التطهير أو اسم للآلة للفم مرضاة للرب ويتأكد في مواضع آخر

النهاية (قوله كقراءة قرآن) ويكون قبل الاستعاذة شرح بافضل ونهاية (قوله) وكذا كالتسمية (الخ) وعليه فيستحب السواك قبل التسمية في الوضوء لاجل التسمية وبعد غسل الكفين لاجل الوضوء (قائداً) لو نذر السواك هل يحمل على ما هو المتعارف فيه من الاسنان وما حو لها ام يشمل اللسان وسقف الحلق فيه نظر والاقرب الاول لانه المراد في قوله <sup>عليه السلام</sup> إذا استنكحتم فاستاكوا عرضاً وتفسيرهم السواك شرعاً بانه استعمال عود ونحوه في الاسنان وما حو لها عرض وفي الجبير عن البايع ما يوافق في مسئلة التندر (قوله كالتسمية اول الوضوء) قضيته الاستياك مرة لها ومرة للوضوء بعد غسل الكفين وبه قال في شرح العباب والمتجه ايضاً استحبابه للغسل وإن استاك للوضوء قبله خلافاً لما وقع لبعضهم وفاقاً لما راه سم (قوله والاول اقرب) بل التسوية اقرب أخذاً باطلاق الاصحاب ولا داعي للتخصيص بصري عبارة الكردى عن الايعاب واليه يرشد اطلاقهم نظر الملائكة ذلك المحل وعليه فلا يتقيد بمنزله اه (قوله ولا رادة اكل الخ) اي او جماع لزوجته او امته وعند اجتماعه باخراؤه وعند دخول الكعبة وعند العطش والجوع وإرادة السفر والقعود منه فان لم يقدر على جميع ذلك استاك اليوم واليلة مرة وفيه فضائل كثيرة وخصال عديدة أعظمها أنه مرعاة للقرب مسخطة للشيطان مطهرة للفم مطيب للنكبة مصرفة للخلة ترك للفطنة والفصاحة قاطع للرطوبة محدد للبصر مبطل للشيب مسو للظهر مضاعف للاجر مرهيب للعدو مهضم للطعام مرغم للشيطان مذكر للشهادة عند الموت واولها لبعضهم إلى نيف وسبعين خصلة وشيخنا واكثرها في المغني (قوله والاستيقاظ منه) اي وإن لم يحصل تغير لانه مظنته برماوى (قوله وفي السحر) بفتح حين ما بين الفجرين وجمعه اسحار وادامته تورث السعة والغنى وتبسر الرزق وتسكن الصداغ تذهب جميع ما في الراس من الاذى والبلغم وتنوى الاسنان وتزيد فصاحة وحفظاً وعقلاً وتطهر القلب وتذهب الجذام وتنمى المال والاولاد وتؤانس الانسان في قبره ويأتيه ملك الموت عند قبض روحه في صورة حسنة يجيرى عن الزاهد (قوله وعند الاحتضار) اي بنفس المريض او يغيره وقيل انه يسهل خروج الروح مغنى ويجيرى (قوله وللصائم الخ) كما يسن التطيب قبل الاحرام مغنى (قوله وان الخلوفاً) اي قبل الزوال كردى (قوله نديه) اي السواك (قوله يلزمه دور) اي لان طلب السواك يقتضى طلب التسمية قبله وهو يقتضى طلب السواك قبلها وهو يقتضى طلب التسمية قبله وهكذا إلى ما لا نهاية له وبهذا يظهر ان اللازم التسلسل لا الدور فان طلب السواك غير متوقف على طلب التسمية وطلب التسمية له غير متوقف على طلب السواك لها كما لا يخفى وإن اتفق طلب كل للاخر بل اللازم طلب تكرار السواك والتسمية من غير نهاية فليتامل وقد يقال لو طلب للاخر لم يمكن الامتثال لان الاتيان باى منهما يقتضى تقديم الاخر إلى ما لا نهاية له فتأمل سم ونعقبه الهاتني في حاشيته على التحفة فقال قوله دور ظاهر لان السواك امر ذو بال وكل امر ذى بال يستحب له التسمية ايضاً ذكر من الاذكار ويستحب لكل ذكر السواك فالتسمية طلبت السواك والسواك طلب التسمية فيكون تسلسلاً إلى غير النهاية وان السواك المعتمد به شرعاً يتوقف وجوده على التسمية وكون التسمية ذكراً معتمداً بكمالها شرعاً ايضاً متوقف على السواك قبلها فيكون دوراً قطعاً كما

كقراءة قرآن او حديث أو علم شرعى أو آله وكذا كالتسمية أول الوضوء ولدخول مسجد ولو خالياً ومنزل ولو لغيره ثم يحتمل تقييده بغير الخالي ويفرق بينه وبين المسجد بأن ملائكته أفضل فروعوا كما روعوا بكرامة دخوله خالياً لمن أكل كريها بخلاف غيره ويحتمل التسوية والاول اقرب ولارادة أكل أو نوم ولاستيقاظ منه وبعد وتر وفي السحر وعند الاحتضار وللصائم قبل أو ان الخلوفاً (قفيه) نديه للذكر الشامل للتسمية مع نديها لكل أمر ذى بال الشامل للسواك يلزمه دور ظاهر لا مخلص عنه

للفم الذى نيه وبتأكد لغيره وللصلاة فيه نظر والطلب غير بعيد (قوله كالتسمية اول الوضوء) قضيته الاستياك مرة لها ومرة للوضوء بعد غسل الكفين وبه قال في العباب والمتجه ايضاً استحبابه للغسل وإن استاك للوضوء قبله خلافاً لما وقع لبعضهم وفاقاً لما (قوله تنبيه نديه) اي ندى السواك وقوله يلزمه دور اي لان طلب السواك يقتضى طلب التسمية قبله وهو يقتضى طلب السواك قبلها وهو يقتضى طلب التسمية قبله وهكذا إلى ما لا نهاية له وبهذا يظهر ان اللازم التسلسل لا الدور فان طلب التسوية للسواك لم يقتض طلب السواك الذى طلبت له بل سواك آخر لها وهكذا تأمله على أنه لا تسلسل حقيقة ايضاً فان طلب السواك غير متوقف على طلب التسمية وطلب التسمية له غير متوقف على طلب السواك لها كما لا يخفى وإن اتفق طلب كل للاخر بل اللازم طلب تكرار السواك والتسمية من غير نهاية فليتامل وقد يقال لو طلب كل للاخر لم يمكن

قال الشارح وإنما اكتفى الشارح بذكر الدور فقط لأنه أخفى من التسلسل إذ تصور التسلسل في أمثال هذا المقام ظاهر وشائع انتهى كردى (قوله) لا يمنع نذب التسمية له) يرد على هذا الحصر حصول المخلص بعكس ذلك أى يمنع نذبه لها قاله سم وقد يجاب بان منشأ الدور إنما هو التسمية الثانية المطلوبة للسواك المطلوب للتسمية الأولى لا السواك فلذا تعين منع نذب التسمية الثانية المرادة للشارح هنا للتخلص من الدور ثم رأيت في الكردى عن الهاتنى جوابا آخر نصه قوله لا يمنع نذب التسمية له أى للسواك لا يمنع نذب السواك للتسمية لأن التسمية امر ذو وبال قطعاً فالسواك مندوب لقطعاً بخلاف السواك لما مر من أن الاستياك عند الامام ومن تبعه فى معنى الاستجار لا تندب له التسمية إذا تم هذا اندفع ما قيل يرد على هذا الحصر الخ اه (قوله ويوجه الخ) لو تم لزم انها لا تسن مطلقاً حيث لم يتقدمها سواك قاله السيد البصرى وقد يجاب بان ما ذكره الشارح توجيهه لترجيح منع نذب التسمية مع حصول المخلص ظاهراً بعكس ذلك فيختص التوجيه المذكور بصورة الدور (قوله هو عدم التأهل الخ) أى لانه لا يتأهل لذلك إلا بالسواك (قوله ويسن) الى قوله وينبغى فى النهاية وإلى قوله وان يجعل فى المغنى (قوله مطلقاً) أى وإن كان لازالة تغير نهاية وشرح بافضل زاد المغنى وقيل إن كان المقصود به العبادة فباليمين أو إزالة الرائحة فباليسار وقيل باليسار مطلقاً وفى الكردى عن الایعاب لو كانت الالة اصبعه بناء على ما مر فيها سن كونها اليسار ان كان ثم تغير لانها تباشره اه (قوله لانها لا تباشر القدر) قد يرد عليه ان اليد لا تباشر القدر فى الاستنجاء بالحجر مع كراهته باليمين ولعل قوله مع شرف الفم الخ لدفع ورو وذلك سم (قوله وان يبدأ بجانب الفم الخ) أى إلى نصفه ويبنى بالجانب الايسر إلى نصفه أيضاً من داخل الأسنان وعارجها شيخنا وتقدم عن عرش مثله بن يادة (قوله وينبغى الخ) قال المحلى ويستحب أن ينوى الوضوء وله ليشاب على سننه المتقدمة غسل الوجه انتهى وقال سم قوله ليشاب الخ قضيته حصول السنة من غير ثواب لكن صرح ابن عبد السلام بان لا تحصل السنة أيضاً اه اقول وهو ظاهر لان هذا الفعل يقع على العبادة وغيرها فجرد وقوعه حيث لم يقترن بالنية ينصرف إلى العادة فلا يكون عبادة عرش (قوله ان ينوى بالسواك الخ) أى ان لم يكن للوضوء وإلا فنيته تشمله مغنى وشيخنا عبارة شرح بافضل وينوى به سنة الوضوء بناء على ما مشى عليه المصنف تبعاً لجماعة من أنه قبل التسمية والمعتمد أن محله بعد غسل الكفين وقبل المضمضة فينبذ لا يحتاج لنية أن ينوى عند التسمية لشمول النية له كغيره اه وفى الكردى عليه قوله لا يحتاج الخ مراده بعدم الاحتياج إلى النية عدم الاحتياج لاستئذانها عند ما ذكره وإلا فاستصحابها لا بد منه كما يرشد إليه كلامه فى غير هذا الكتاب عبارة فتح الجواد ويسن له ان يستصحبها فيه من أوله بان يأتي بها أوله على أى كيفية من كيفيةاتها السابقة ويستصحبها إلى غسل بعض الوجه ليحصل له ثواب السنن المقدمة عليه اه فتعليقه بقوله ليحصل الخ يفيد توقف حصولها على استحضارها وفى الایعاب عن المجموع وغيره ان الاكمل ان ينرى مرتين مرة عند ابتداء وضوئه ومرة عند غسل وجهه اه عبارة شيخنا والاحسن ان ينوى أو لا السنة فقط كان يقول نوبت سنن الوضوء ثم ينوى عند اول غسل الوجه النية المعبرة اه (قوله ويؤخذ منه) أى من القياس على الجماع (قوله بمعنى يتحتم) أى لحصول الثواب سم وكردى بل لحصول أصل السنة كما مر عن عرش (قوله ما لم تشمله الخ) أى عملاً لم تشمله الخ كالسواك قبل التسمية فى الوضوء المقرونة بالنية وقبل الاحرام بالصلاة (قوله لم يثبت عليه) بل لا يسقط به الطلب أيضاً كما مر عن عرش (قوله وان يبلغ ريقه اول استياكه) كذا فى النهاية وقال عرش ولعل حكمته التبرك بما يحصل فى اول العبادة ويفعل ذلك وان لم يكن السواك جديداً وعبارة فتاوى الشارح مر المراد باول السواك ما اجتمع فى فيه من ريقه عند ابتداء السواك اه عبارة البجيرمى عن

إلا الامثال لان الاتيان بأى منها يقتضى تقدم الآخر إلى ما لانه لا يتأهل له فتأمل (قوله) لا يمنع نذب التسمية له) يرد على هذا الحصر حصول المخلص بعكس ذلك أى يمنع نذبه لها (قوله) لانها لا تباشر القدر) قد يرد ان اليد لا تباشر القدر فى الاستنجاء بالحجر مع كراهته باليمين ولعل قوله مع شرف الفم لدفع ورو وذلك (قوله وينبغى)

إلا يمنع نذب التسمية له ويوجه بأنه حصل هنا مانع منها هو عدم التأهل لسكال النطق بها ويسن أن يكون باليمين مطلقاً لانها لا تباشر القدر مع شرف الفم وشرف المقصود بالسواك وان يبدأ بجانب الفم الايمن وينبغى أن ينوى بالسواك السنة كالفعل بالجماع ويؤخذ منه أن ينبغى بمعنى يتحتم حتى لو فعل ما لم تشمله نية ما سن فيه بلانية السنة لم يثبت عليه وان يعودده الصبي لياأفه وأن يجعل خنصره وإبهامه تحته والاصابع الثلاثة الباقية فوقة وأن يبلغ ريقه أول استياكه

الاعذر وان لا يمسه وان يضعه فوق اذنه (٢٢٢) اليسرى لخير فيه واقتداء بالصحابة رضي الله عنهم فان كان بالارض نصبه ولا

يعرضه وان يغسله قبل وضعه كما اذا اراد الاستياك به ثانيا وقد حصل به نحو ريح ولا يكره إدخاله ماء وضوئه أى إلا ان كان عليه ما يقدره كما هو ظاهر وان لا يزيد في طوله على شبر وان لا يستاك بطرفه الآخر قيل لان الأذى يستقر فيه وهو يسواك الغير بلا إذن ولا علم رضا حرام وإلا بخلاف الأولى لا للتبرك كما فعلته عائشة رضي الله عنها ويتأكد التخليل اثر الطعام قبل بل هو أفضل للاختلاف في وجوبه ويرد بانه موجود في السواك أيضا مع كثرة فوائده التي تزيد على السبعين ولا يبلغ ما أخرجه بالخلال بخلاف لسانه لان الخارج يغلب فيه عدم التغير (ولا يكره) فيه حالة من الحالات بل هو سنة مطلقا ولولم لا اسنان له لما مر انه مرضاة للرب (الالصائم بعد الزوال) لان خلوف فمه وهو بضم أوله ويفتح في لغة شاذة تغيره أطيب عند الله من ريح المسك يوم القيامة كما صح به الحديث وذكر يوم القيامة لانه محل الجزاء والإفاطيدية عند الله موجودة في الدنيا ايضا كما دل عليه حديث آخر وأطيبته تدل على طلب ابقائه ودل على تخصيصه بما بعد الزوال ما في خبر

المرحومى ويستحب أن يبلغ ريقه أول ما يستاك وفي كل مرة وقت وضعه في الفم وقبل أن يحركه كثير أ لما قيل انه امان من الجذام والبرص وكل دواء سوى الموت ولا يبلغ بعد ذلك شيئا لما قيل انه يورث الوسواس اه (قوله لا لعذر) أى كان يعلق به قدر (قوله وان لا يمسه) فان ذلك يورث الباسور بحير مى (قوله وان يضعه الخ) كذا في المغنى (قوله فان كان) أى وضع السواك (قوله وقد حصل به نحو ريح) عبارة النهاية ان علق به قدر اهو عبارة المغنى اذا حصل عليه وسخا وريح او نحوه كما قاله في المجموع اه (قوله أى إلا ان كان عليه الخ) واطلق المغنى الكراهة ويمكن حمله على ما قاله الشارح (قوله وان لا يزيد الخ) كذا في المغنى والاقناع وزاد شيخنا لما قيل أن الشيطان يركب الزائده (قوله على شبر) أى بالشبر المعتدل لا بشبر نفسه بحير مى (قوله وان لا يستاك الخ) واستحب بعضهم أن يقول أوله اللهم بيض به اسناني وشده لثاني وثبت به لثاني وبارك لي فيه يا رحيم الرحمن شيخنا زاد المغنى قال المصنف وهذا لا بأس به وإن لم يكن له اصل فانه دعاء حسن اه (قوله حرام) كذا في النهاية والمغنى (قوله ويتأكد التخليل الخ) ويسن التخليل قبل السواك وبعده ومن آثار الطعام شرح بافضل زاد المغنى وكون الحلال من عود السواك ويكره بنحو الحديد اه زاد شيخنا قيل ويكره الخا ومن الخلطة المعروفة اه وفي الكردي عن ايعاب ويكره بعد القصب وبعد الآس وورد النهي عنهما وعن عود الرمان والريحان والتين من طرق ضعيفة وانها تحرك عرق الجذام إلا التين فانه يورث الاكلة وجاء في طب اهل البيت النهي عن الخلخال بالخصوص والقصب والحديد كجلاء الاسنان وبردها به ويسن بل يتأكد على من يصحب الناس التتظف بالسواك ونحوه والتطيب وحسن الادب اه (قوله بل هو افضل) أى من السواك وفي شرح العباب قال الزركشى وابن العماد هو أى التخليل من أثر الطعام أفضل من السواك لانه يبلغ مما بين الاسنان المغير للفم ما لا يبلغه السواك ورد بان السواك مختلف في وجوبه اه سم (قوله بانه موجود) أى الاختلاف (قوله في حالة) إلى قوله ولو اكل في المغنى إلا قوله ويفتح في لغة شاذة وقوله ويمتد إلى وحكمة الخ وكذا في النهاية إلا قوله يوم القيامة إلى وأطيبته (قوله بل هو سنة مطلقا) تقدم عن شيخنا أنه يعتبر به الاحكام الخمسة إلا الا باحة قول الماتن (إلا للصائم) أى ولو كان نفلاهاية ومغنى زاد شيخنا ولو حكما قيد خل المسك كان نسي النية ليلافي رمضان فامسك فموفي حكم الصائم على المعتمد خلافا لما قاله ابن عبد الحق والخطيب من عدم الكراهة للمسك لانه ليس في صيام اه زاد البجيرمى فان قيل لاى نسيه كره الاستياك بعد الزوال للصائم ولم تذكره المضمضة مع انها من بلة للخلوف اجيب بان السواك لما كان مصاحبا للماء ومثله الريق كان أبلغ من مجرد الماء الذى به المضمضة اه قول الماتن (بعد الزوال) خرج به ما لو مات فلا يكره لان الصوم انقطع بالموت ونقل عن فتاوى الشارح م ما يوافقه ع ش على م ر وفي حاشيته هنا أى على المنهج مانصه (فرع) مات الصائم بعد الزوال هل يحرم على الغاسل إزالة خلوفه بسواك وقياس دم الشهيد الحرمة وقال به الرملى اه بحير مى وبقى عن شيخنا مثله (قوله ويفتح الخ) واما الرواية فبالضم فقط ع ش ومغنى (قوله تغيره) أى تغير رائحته نهاية ومغنى (قوله أطيب عند الله الخ) أى أكثر ثوابا عند الله من ريح المسك المطلوب في نحو الجمعة او انه عند الملائكة أطيب من ريح المسك عندكم شيخنا (قوله كما صح به) أى بان خلوف فمه أطيب الخ (قوله لانه محل الجزاء) او محل ظهورها باعطاء صاحبها انواع الكرامة ولعل هذا اطهر مما ذكره الشارح قاله السيد عمر البصرى وقد يدعى انه هو مراد الشارح (قوله تدل على طلب ابقائه) أى فذكره لإزائته شرح المنهج (قوله على تخصيصه الخ) أى تخصيص الخلوف المطلق في الحديث المتقدم مغنى (قوله رخلوف افواههم الخ) جملة حاله مضمضة لعاملها فيفهم منه ان ذلك في الدنيا وهو الاصح

ظاهره ان النية غير شرط لان حصول السنة لا يتوقف عليها (قوله بل هو افضل) أى من السواك بدليل ما ياتى وفي شرح العباب قال الزركشى وابن العماد وهو أى التخليل من اثر الطعام افضل من السواك لانه يبلغ مما بين الاسنان الذي لا يبلغه السواك ورد بان السواك مختلف في وجوبه وهو ورد فيه ولو لان

جماعة وحسنه بعضهم ان من خصه وصيات هذه الآية أنهم يمسون وخلوف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك عند



عند ابن الصلاح والسبكي وخصه ابن عبد السلام بالآخرة ولا مانع أن يكون فيهما معنى (قوله والمساء لما الخ) الأولى إسقاط لما (قوله وحكمة اختصاصه بذلك) أي اختصاص الكراهة بما بعد الزوال نهائياً ومعنى (قوله بخلاف قبله) فيحال على نوم أو أكل في الليل أو نحوهما يؤخذ من ذلك أنه لو واصل وأصبح صائماً كره له قبل الزوال كما قاله الجليلي وتبعه الأذري والزر كشي وجزم به ابن المقرئ كصاحب الأنوار وهو المعتمد وظاهر كلامهم أنه لا كراهة قبل الزوال ولم يتسحر وهو الأوجه ويوجه بأن من شأن التغير قبل الزوال أنه يحال

على التغير من الطعام بخلافه بعده فأناطوه بالمظنة من غير نظر إلى الأفراد كما لم يشق في السفر نهائية وإيعاب وفي المعنى ما يوافقه وعبرة الامداد لو تناول ليلاً ما يمنع الوصال ولا ينشأ منه تغير في المعدة بوجه وكذا لو ارتكبت الوصال المحرم فيما يظهر كره له السواك من الفجر على ما قاله جمع لأن الخلو فحيث تزداد الصوم السابق اهـ ويوافق قول الشارح الاتي بأن لم يتعاط مفضل ينشأ عنه التحريم في عشاء ما نصه ونقل بالدرس عن شرح العباب للشارح مرر نقلاً عن والده ما يوافق ما قاله ابن حجج ونص ما نقل ويؤخذ منه أن فرض الكلام فيما يحتمل تغيره به أمالوا فطر بما لا يحتمل أن يحال عليه التغير كنحو سمسمة أو جماع في كفه كالأصل فأخذه الشارح مرر في شرح العباب وقال إن والده أفتى به اهـ (قوله ومن ثم لو سوك الخ) أو زال الشهيد الدم عن نفسه بأن جرح جرحاً يقطع بموته منه فزال الدم عن نفسه قبل موته كره شيخنا زاد المعنى فتقويت المكلف الفضيلة على نفسه جائز وتقويت غيره لها عليه لا يجوز إلا بأذنه اهـ (قوله حرم عليه الخ) ولو تعمد مس أو لمس غيره مساً أو لمساً ناقضاً بغيره اهـ كان تعمدت لمس رجل أو تعمدت لمس امرأة بلا إذن في ذلك ينبغي التحريم إذ فيه تقويت فضيلة على غيره بلا إذن ولو تعمدت نقض طهارة نفسه عبثاً ينبغي الكراهة مرر اهـ سم (قوله مفضل ينشأ عنه الخ) خرج به نحو الجماع بغيره (قوله على الوجه الخ) وجرى الشهاب الرمي والخطيب والجمال الرمي وابن قاسم العبادي وغيرهم على عدم كراهة السواك حينئذ كرهى (قوله فسن السواك الخ) اعتمده المعنى والزيادى وكذا النهاية وقالوا والده ثم قال ولو أكل الصائم ناسياً بعد الزوال أو مكرهاً أو موجراً ما زال به الخلو فاقبله ما منع ظهوره وقتلنا بعدم فطره وهو الأصح فهل يكره السواك أم لا لزوال المعنى قال الأذري أنه محتمل وإطلاقهم يفهم التعميم اهـ زاد سم أي فيكره ولا يخالف ذلك ما تقدم عن افتاء شيخنا لأن ذلك فيما إذا حصل تغير بالنوم أو الأكل ناسياً مثلاً فلا يكره وفرض هذا فيما إذا لم يحصل تغير بما ذكر فانه لا يلزم من زوال الخلو بالكل ناسياً مثلاً حصول تغير بذلك الأكل اهـ زاد السكردى وعلى ما قاله أي سم إن حصل بما ذكر تغير الفم كره السواك عند الشارح أي ابن حجر دون الجماعة المذكورين وإن لم يحصل به تغير كره عند الشارح وغيره وفي شرح العباب بحث الأذري كراهته للصائم قبل الزوال إن كان يدمى فله

أشق على أمي لا منهم بالسواك أو لفرضت عليهم السواك ولا كذلك الخلال اهـ (قوله بخلافه قبله) أي وإن لم يتسحر على الأوجه مرر قال الجليل إلا إذا لم يقطر إيلاي حينئذ يكره قبل الزوال أيضاً لأن التغير حينئذ من أثر الصوم ولا يحذور فيما يلزم من ذلك وهو زوال الكراهة بالغروب وعودها بالفجر لأن الحكم بزوال بزوال علته وهي هنا إزالة الأصائم أثر صومه ويثبت عند وجودها ولو جامع ليلاً فقط قبل زوال الكراهة قبل الزوال لا تقطع حكم الصوم أو لا لأن الجماع لا مدخل له في التغير فيه نظراً اهـ (قوله ومن ثم لو سوك غيره بغيره اهـ) لو تعمدت مس أو لمس غيره مساً أو لمساً ناقضاً بغيره اهـ كان تعمدت لمس رجل أو تعمدت لمس امرأة أو مس رجل بلا إذن في ذلك ينبغي التحريم إذ فيه تقويت فضيلة على غيره بلا إذن ولو تعمدت نقض طهارة نفسه عبثاً ينبغي الكراهة مرر وقاس مائة رانه لو زال الشهيد دم نفسه لم يحرم بأن جرح في الحرب جرحاً يقطع بموته منها ثم أزاله بنفسه ثم مات في الحرب وقد يقال لا يتحقق عند الإزالة أنه شهيد لجواز أن لا يموت فليتامل (قوله وايضاً فقد وجد الخ) قد يشكل كلا النوجيين بجواز إزالة النجاسة عن الشهيد وإن أدت إلى إزالة الدم الشهادة وقد علم بما قرره إن سبب كراهة السواك إزالة الخلو وقضيته كراهة إزالته بغير استياك (قوله كما عليه جمع) أفتى به شيخنا الشهاب الرمي ولو أكل الصائم ناسياً بعد الزوال أو مكرهاً ما زال به الخلو فاقبله

والمساء لما بعد الزوال ويمتد لغة إلى نصف الليل ومنه إلى الزوال صباح وحكمة اختصاصه بذلك أن التغير بعده يتمحض عن الصوم لخلو المعدة بخلافه قبله وإنما حرمت إزالة دم الشهيد لأنها تقويت فضيلة على الغير ومن ثم لو سوك الصائم غير بغيره اهـ حرم عليه لذلك ولو تمحض التغير من الصوم قبل الزوال بأن لم يتعاط مفضلاً ينشأ عنه تغير ليلاً كره من أول النهار ولو أكل بعد الزوال ناسياً مغيراً أو نام وأتبعه كره أيضاً على الأوجه لانه لا يمنع تغير الصوم فقيه إزالة له ولو ضمناً وأيضاً فقد وجد مقتضى هو التغير ومانع هو الخلو والمانع مقدم إلا أن يقال أن ذلك التغير أذهب تغير الصوم لاضمحلاله فيه وذهابه بالكلية فسن السواك لذلك كما عليه جمع

لمرض في لثته ويخشى الفطر منه الخ اه (قوله وتزول الكراهة بالغروب) كذا في المغني وشرح الغاية للغزي وقال شيخنا وكذا بالموت لانه الان ليس بصائم كذا قال الشيخ الطوسي وقال غيره لا تزول بالموت بل قياس دم الشهيد الحرمه وبه قال الرمي اه (قوله الخشنه) لاجابة اليه (قوله هل يكره الخ) اعتمده سم وشيخنا واعتمد الجبري عدم الكراهة قول المتن (والتسمية اوله) ويسن التعوذ قبلها وان يزيد بعدها الحمد لله على الاسلام ونعمته والحمد لله الذي جعل الماء طهورا والاسلام نورا اباعدك من هزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون ويسن الاسرارها شيخنا وفي النهاية والمغني مثله لا قوله والاسلام نور او قوله ويسن الاسرارها (قوله اي الوضوء) ولو بماء مغصوب لانه قربة والعصيان لعارض وتسن لكل امرئى بالعبادة او غيرها كغسل وتيمم وتلاوة ولو من اثناء سورة وجماع وذبح وخروج من منزل لا للصلاة والحج والاذكار وتكره لمكروه ويظهر كما قاله الاذرعى تحريمها لمحرمة نهية وفي المغني ما يوافقه لانه قال بالكراهة لمحرمة عبارة سم قال في العباب وتكره اي التسمية لمحرمة او مكروه قال في شرحه والظاهر ان المراد بهما المحرم أو المكروه لذاته فتنس في نحو الوضوء بمغصوب وبحث الاذرعى حرمتها عند المحرم ضعيف اه وعبارة عرش قوله م لمحرمة اي لذاته كالزنا وشرب الخمر بقى المباحات التي لا شرف فيها كغسل متاع من مكان الى اخر وقضية ما ذكر انها مباحة فيه اه وعبارة الرشيدى ولينظر لولا كل مغصوب باهل هو مثل الوضوء بماء مغصوب او الحرمه فيه ذاتية والظاهر الاول وحينئذ فصوره المحرم الذي تحرم التسمية عنده ان يشرب خمر او باكل ميتة لغیر ضرورة والفرق بينه وبين اكل المغصوب ان الغصوب امر عارض على حل المأكول الذي هو الاصل بخلاف هذا اه (قوله أو حمله الخ) اقتصر عليه في شرح بافضل وقال الكردي عليه لم يقل أنه ضعيف كما قال به في السحفة والاعباب لما بينته في الاصل من ان له طرقا يرتقى بها الى رتبة الحسن فراجع له بل بعض طرقه حسن اه (قوله لما ياتي الخ) راجع للمعطوف فقط (قوله واقفها) الى قوله كما يصرح به في النهاية والمغني (قوله واقفها بسم الله) فيحصل اصل الستة بذلك ولا يحصل بغيره من الاذكار لطلب التسمية بمغصوب صها شيخنا عبارة سم (فرع) هل يقوم مقام التسمية في الوضوء الحمد لله او ذكر الله كافي بداءة الامور فاجاب بمر بالمنع لان البداءة ورد فيها طلب البداءة بالبسملة وبالحمدلة وبذكر الله وهذه لم يرد فيها الا طلب البسملة بقوله عليه الصلاة والسلام ترضوا بسم الله اي قائلين ذلك كما فسره به الاثمة واقول لقائل ان يقول ان حديث كل امرئى بال شامل للوضوء اه (قوله واقفها بسم الله الرحمن الرحيم) ويأتي بذلك ولو جنباً وحائضاً ونفساء كان يتبرحنا كل منهم لسنة الغسل لكن يقصد بها الدكر شيخنا قول المتن (فان ترك) ان بنى للمفعول فالتذكير بتأويل التسمية بمذكر اي قول بسم الله او ذكر بسم الله او الايتان به متلاسم (قوله قائلنا بسم الله الخ) او

ما منع طهوره وقلنا بعدم فطره وهو الاصح فهل يكره له السواك أم لا زوال المعنى قال الاذرعى أنه محتمل وإطلاهم بهم التعميم اي فيكره ولا يخالف ذلك ما تقدم عن افناء شيخنا لان ذلك مفروض فيما إذا حصل تغير بالدوم او الاكل ناسيا متلافا لا يكره وفرص هذا فيما إذا لم يحصل تغير بما ذكر فانه لا يلزم من زوال الخلو بالاكل ناسيا متلافا حصول تغير بذلك الا كل (قوله والتسمية له) قال في العباب وتكره اي التسمية لمحرمة وسكره قال في شرحه بعد ان بين نقل ذلك عن الجواهر ما نصه والظاهر ان المراد بهما المحرم والمكروه لذاته تنس في نحو الوضوء بماء مغصوب حالا فاما بجنته الاذرعى وغيره وبحث الاذرعى حرمتها عند المحرم ضعيف ومن قبله عن الحنفية كما علم مما مر عن العلماء اه واراد به امر عن العلماء قوله قبل ذلك (فرع) في الجواهر وغيره ما عن العلماء ان الافعال ثلاثة قسم تسن فيه التسمية وقسم لا تسن فيه وقسم تكره فيه اه (فرع) وقع السؤال هل يقوم مقام التسمية في الوضوء الحمد لله او ذكر الله كافي بداءة الامور فاجاب بمر بالمنع لان البداءة ورد فيها طلب البداءة بالبسملة وبالحمدلة وبذكر الله وهذه لم يرد فيها الا طلب البسملة بقوله عليه الصلاة والسلام ترضوا بسم الله اي قائلين ذلك كما فسره به الاثمة واقول لقائل ان يقول ان حديث كل امرئى بال شامل للوضوء (قوله فان ترك) ان بنى للمفعول اشكل التذكير في الضمير لان ضمير المؤنث

وتزول الكراهة بالغروب (تنبيه) هل تكره ازالة الخلو بعد الزوال بغير السواك كأصبعه الخشنه المتصلة لان السواك لم يكره لعينه بل لازالته له كما تقرر فكان ملحظ الكراهة زواله وهو أعم من أن يكون يسواك أو بغيره أو لا كما دل عليه ظاهر تنقيدهم ازالته بالسواك وإلا لقالوا هنا أو في الصوم يكره للصائم ازالة الخلو بسواك أو غيره كل محتمل والا قرب للمدرك الاول وللكلامهم الثاني فتأمله (والتسمية اوله) أي الوضوء للاتباع ولخير لا وضوء لمن يسم وأخذ منه أحد وجوبها وردده أصحابنا بضعفه أو حمله على الكامل لما ياتي في المضمنة وأقلها بسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم (فان تركها ولو عمدا (في آئنائها) يأتيها تداركا لها قائلنا بسم الله

أوله وأخيره لا بعد فراغه وكذا في الأكل ونحوه كما يصرح به كلام الروضة وغيرها بخلاف نحو الجماع لذكر اهة الكلام عنده وهي هنا سنة عين وفي نحو الأكل سنة كفاية لما يأتي رابع أركان الصلاة ويرد النظر في الجماع هل يكنى ( ٢٢٥ ) تسمية أحدهما والظاهر نعم (و غسل كفيه)

إلى كوعيه ( وإن تيقن طهرهما ) ويسن غسلهما معا للاتباع قيل ظاهر تقديمه السواك أنه أول سننه ثم بعده التسمية ثم غسل الكفين ثم المضمضة ثم الاستنشاق وبه صرح جمع متقدمون قال الأذرعى وهو المنقول وبه يشير الحديث والنص اه وليس كإلحاق بل المنقول عن الشافعى وكثير من الأصحاب أن أوله التسمية وجزم به المصنف فى مجموعهم وغيره فينوى معها عند غسل اليدين إذ هو المراد بأوله فى المتن بأن يقرن النية بها عند أول غسلها كقرنها بتحريم الصلاة حينئذ فيحتمل أنه يلفظ بالنية بعد البسملة وعليه حررت فى شرح الإرشاد لتشمله بركة التسمية ويحتمل أنه يلفظ بها قبلها كما يعظم بها قبل التحريم ثم يأتي بالبسملة مقارنة للنية الثقلبية كما يأتي بتكبير التحريم كذلك فاندفع ما قيل قرنها بما مستحيل لأنه يسن التلطف بالنية ولا يعقل التلطف بغيره بالتسمية ومن صرح بأنه يرى عند غسل

بسم الله الرحمن الرحيم شيخنا (قوله أوله وآخره) أى الأكل ذلك ولا فالسنة تحصل بدونه رشيدى زادعش والمراد بالاول ما قبل الآخر فيدخل الوسط اه اى والمراد باخيره ما بعد الاول (قوله لا بعد فراغه) اى الوضوء اى الفراغ من افعاله ولو فى الدعاء بعده على احد قولين ارتضاه الرملى ولكن نقل عن الزياى والشبرا مى ان المراد فان فرغ من توابعه حتى الذكر بعده بل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسورة انا أنزلناه وهذا أقرب شيخنا (قوله كذا فى الأكل) قال شيخنا والظاهر أنه يأتي بها بعد فراغ الأكل ليتقيا الشيطان ما كله وينبغى ان يكون الشرب كالأكل مغنى ونهاية قال ع ش قوله مر انه يأتي بها الخ ينبغى ان يحل إذا قصر الفصل بحيث ينسب اليه عرفاه عبارة سم مشى شيخ الاسلام على سنة الاتيان بها بعد فراغ الأكل ونازعه الشارح فى شرح الارشاد ثم ايد ما قاله اى شيخ الاسلام بحديث الطبرانى اه ولفظه كافى الكردي من نسي أن يذكر الله فى أول طعامه فليذكر اسم الله فى آخره (قوله ونحوه) أى مما يشمل على أفعال متعددة كالأكل كتحال والتأليف والشرب اه كردي عن شرحى الارشاد للشارح (قوله بخلاف نحو الجماع) اقول وهل يأتي بها قبله والحالة هذه والالم فى ذلك شيئا ولعل الاول أقرب اخذنا من قولهم ان العاطس فى الخلاء يحمد الله بقلبه بصرى وبرماوى ومال ع ش إلى الثانى (قوله والظاهر نعم) ويوجه بان المقصود منها دفع الشيطان وهو حاصل بتسميتها ونقل عن الشارح مر عدم الاكتفاء به ان المرأة وإنما تكفى من الزوج لانه الفاعل اه وفيه وقفة ع ش (قوله وإن تيقن طهرهما) اى وتوضا من نحو ابريق مغنى وسهايه (قوله قيل الخ) ومن قال به النهاية ووالده كما مر (قوله ان أوله التسمية الخ) وفى سم على المصحح مانصه وكان شيخنا الشهاب الرولى يجمع بين من قال أوله السواك ومن قال أوله غسل الكفين بان من قال أوله السواك اراد أوله المطلق ومن قال أوله التسمية اراد أوله من السنن القولية التى هى منه ومن قال أوله غسل الكفين اراد أوله من السنن الفعلية التى هى منه بخلاف السواك فهى سنة فيه لا منه فلا ينافى فى قرن النية قايما بالتسمية ولا تقدم السواك عليهما لانه سنة فعلية فى الوضوء لا من الوضوء اه وفى النهاية نحوه باختصار بصري وكردي معلوم ان ما جرى عايه الشارح كالمغنى خارج عن هذا الجمع (قوله فينوى) اى بالقلب معها اى التسمية (قوله بان يقرن الخ) فيجمع فى العمل بين قلبه ولسانه وجوارحه فيكون قد شغل قلبه بالنية ولسانه بالتسمية أعضاءه بالغسل فى ان واحد شيخنا (قوله يلفظ بالنية) اى سرانهاية (قوله وعليه جرى ع ش الخ) وكذا جرى عليه النهاية والمغنى وغيرهما (قوله فى شرح الارشاد) اى فى الامداد وفتح الجواد كرى وكذا جرى عليه وترحاض (قوله ويحتمل ان يلفظ بها الخ) فديقال يقدر فى هذا الثانى خلوا التلطف بالنية عن شمول بركة التسمية له بصرى (قوله فاندفع) إلى فوله وعلى هذا فى النهاية (قوله فاندفع ما قيل قرنها) دفع استحالة المقارنة لم يحصل بما أجاب به وإنما حصل به بيان المراد منها من غير حصول المقارنة المستحيلة فبها اعتراف باستحالة المقارنة الحقيقية التى قالها المعترض رشيدى ولا يخفى اقول الشارح فاندفع الخ متعرج على كل من الاحتمالين (قوله قرنها) اى قرن النية بالتسمية (قوله ولا يعقل التلطف معه) اى مع التلطف بالنية وقوله بالتسمية متعلق بالتلطف أى لا يمكن التلطف بهما فى ان واحد ولو قدم معه على التلطف لاتصل الموجب بعامله واتضح المعنى المراد (قوله ومن صرح الخ) تايد لقوله فينوى معها الخ وكذا قوله فالمراد الخ تفريع عليه ويجوز تفريعه على قوله ومن صرح الخ (قوله وعلى هذا المعتمد) اى من ان اول سنن الوضوء التسمية المقرونة بالنية عند اول غسل

ولو مجازى الثانى يجب تأنيده ويحجب بتأويل التسمية بذكر أى قول بسم الله وذكر اسم الله أو الاتيان به مثلا (قوله كذا فى الأكل ونحوه) مشى شيخ الاسلام على سنة الاتيان بها بعد ثراغ الأكل ونازعه الشارح فى شرح الارشاد ثم ايد ما قاله بحديث الطبرانى (قوله قيل ظاهر تقديمه السواك الخ) فى شرح مر ر بدؤه بالسواك يشعر بأنه اول السنن وهو ما جرى عليه جمع ر جرى بعضه على ان ارشاده ل كفيه والاوجه ان

( ٢٩ - شروانى وابن قاسم - اول ) التسمية على غسلها الذى عبر به غير واحد تقديمها على الفراغ منه وعلى هذا المعتمد يكون الاستيالك بين غسلها والمضمضة كما استظهره ابن الصلاح كالامام ووجهه بعضهم بان الماء حينئذ يكون عقبه كما يجمع فى الاستنجاء

اليدين (قوله بين الحجر والماء) أى بتمقيب الثاني للأول (قوله ويلزم الأول) أى المار في قوله وقيل الخ (قوله خلوا السواك الخ) قد يقال لا محذور في هذا الخلو لعدم استحباب التسمية للسواك اخذاً بما تقدم في التنبيه السابق في جواب الدور الذى ذكره من التزام عدم استحبابها للسواك مع توجيهه سم اقول ومن هناك أى ما تقدم ليس على إطلاقه بل في خصوص التسمية ثانياً للسواك الثاني المطلوب للتسمية في الوضوء لدفع الدور (قوله له) أى للسواك (قوله أو مقارنتها) أى التسمية بالرفع عطفاً على خلوا الخ وفي دعوى لزومها (قوله وهو) أى كون التسمية مقارنة للسواك دون غسل الكفين ويجوز إرجاع الضمير لعدم المقارنة بغسل الكفين (قوله كما علمت) أى من قوله ومن صرح بأنه الخ (قوله بما ذكر) أى من التسوية وغسل الكفين (قوله لا ثواب فيه) بل لا يحصل به أصل السنة على ما مر عن ع ش (قوله وإنما أئيب الخ) جواب سؤال نشأ عن قوله ان ما تقدمها الخ (قوله ناوى الصوم) أى النفل (قوله لأنه لا يتجزأ) فيه بحث لأن عدم تجزئه لا يقتضى الثواب ولا يتوقف عليه بل يكفي في عدم تجزئه تعيين الحصول من أول النهار وإن لم يحصل ثواب سم (قوله وتجزئ هنا) أى في النية المقرونة بالتسمية عند غسل اليدين (قوله نية بماسر) أى حتى نية رفع الحدث ولا يقدح في ذلك ان السنن المتقدمة لا ترفع الحدث لأن السنن في كل عبادة تدرج في نيتها على سبيل التبعية قاله م وأقول نية رفع الحدث معناها قصد رفعه بجموع أعمال الوضوء وهو رافع بلا شبهة سم اه بجري (قوله وكذا النوى الخ) تقدم عن شيخنا ان الاحسن ان ينوى أو لا السنة فقط كان يقول نويت سنن الوضوء ثم ينوى عند أول غسل الوجه الية المعتبرة اه (قوله لأنه) أى النوى عند كل من السنن المتقدمة السنة قول المتن (فان لم يتيقن طهرهما الخ) قاله المحلى فان تيقن طهرهما لم يكره غمسهما ولا يستحب الغسل قبله كما ذكره في تصحيح التنبيه اه قلت فيكون مباحاً وقد يقال بل ينبغي ان يغسلهما خارج الاناء لثلا يصير الماء مستعملاً بغمسهما فيه بناء على ان المستعمل في نقل الطهارة غير طهور فلعل المراد انه لا يكره غمسهما خوف النجاسة وإن كره غمسهما لتأديته لاستعمال الماء الذى يريد الوضوء منه ع ش وقوله وقد يقال الخ محل تأمل (قوله بان تردد فيه) أى على السواء أو لا شرح بافضل قال ع ش أى ولو مع تيقن الطهارة السابقة اه (قوله غير مراد) يمكن أن يكون مراداً أو تحمل الكراهة على ما يشمل كلا من التنزيه والتحرير سم (قوله لوضوحه) يعنى لوضوح انه لو تيقن نجاسة يده كان الحكم بخلاف ذلك فيكون حراماً وإن قلنا بكرهه تنجيس الماء القليل لما فيه هنا من التضمين بالنجاسة وهو حرام نهاية وشيخنا قول (المتن كرهه الخ) لو غمس حيث كره الغمس فغمس بعده من غسل يده ثلاثاً بماء طهور ثم أراد غمسه في ماء قليل قبل غسلها ثلاثاً من ذلك الغمس كان مكروهاً لوجود المعنى وهو احتمال النجاسة سم قول المتن (غمسهما) أى غمس كلا منهما بجعل الاضافة للاستغراق فيشمل ما زاده الشارح رحمه الله تعالى قاله اليعبرى وفيه تأمل (قوله او غمس إحداهما) أى أو بعض إحداهما أو مسه بهما أو باحداهما سم (قوله الذى) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله فيه مائى) أى وإن كثر أو ما كثر أو طينها يوغى (قوله ثلاثاً) ولو كان الشك في نجاسة مغلظة

يقال أول سنده الفعلية المقدمة عليه السواك وأول سنده الفعلية التى منه غسل كفيه وأول القولية التسمية فينوى معها عند غسل كفيه بان يقرنها بها عند أول غسلها ثم يتلفظ بها سراً عقب التسمية اه (قوله ويلزم الأول الخ) قد يقال لا محذور في هذا الخلو لعدم استحباب التسمية للسواك اخذاً بما تقدم في التنبيه السابق في جواب الدور الذى ذكره من التزام عدم استحبابها للسواك مع توجيهه (قوله لأنه لا يتجزأ) فيه بحث لأن عدم تجزئه لا يقتضى الثواب ولا يتوقف عليه بل يكفي في عدم تجزئه تعيين الحصول من أول النهار وإن لم يحصل ثواب (قوله غير مراد) يمكن أن يجعل مراداً أو تحمل الكراهة على ما يشمل كلا من التنزيه والتحرير (قوله كرهه غمسهما الخ) لو غمس حيث كره الغمس فغمس بعده من غسل يده ثلاثاً بماء طهور ثم أراد غمسه في ماء قليل قبل غسلها ثلاثاً من ذلك الغمس كان مكروهاً لوجود المعنى وهو احتمال النجاسة (قوله او غمس إحداهما) أى أو بعض إحداهما أو مسه بهما أو باحداهما (قوله ثلاثاً) يتجه ان محله في غير

بين الماء والحجر ويلزم الأول خلوا السواك عن شمول بركة التسمية له أو مقارنتها له دون غسل الكفين وهو خلاف ما مر حواه كما علمت واعتبر قرن النية بما ذكر ليثاب عليه إذ ما تقدمها لا ثواب فيه وإنما أئيب ناوى الصوم مخوفة من أول النهار لأنه لا يتجزأ أو يجزئ هنا نية مما مر وكذا النوى بكل السنة كما هو ظاهر لأنه تعرض للبصود (فان لم يتيقن طهرهما) بان تردد فيه وصدقه بيقن نجاستهما غير مراد لوضوحه (كره غمسهما) أو غمس احدهما (في الاناء) الذى فيه مائى أو ماء درن القلتين (قبل غسلها) ثلاثاً ليهى المستيقظ عن غمس يده في الاناء قبل غسلها ثلاثاً

فالظاهر كما قاله بعض المتأخرين عدم زوال الكراهة إلا بغسل اليدين سبعا إحداها بتراب نهاية زاد سم بل  
تسعا قلنا بسن الثامنة والتاسعة اه وقال ع ش قوله مر إحداها بتراب اي ولا يستحب ثامنة وتاسعة  
بناء على ما اعتمدته الشارح مر من عدم استحباب التشليث في غسل النجاسة المغلظة اما بالنسبة للحدث  
فيستحب ذلك اه عبارة الكردي وفي الامداد الذي يظهر ان الكراهة لا تزول في المغلظة إلا بمرتين بعد  
السبع اه ونقل القليوبي عن مر ما يوافقه وابن قاسم عن الطبري والمغني اعتماده وفي العناني على  
شرح التحرير ولو كانت النجاسة المشكوك فيها مخففة زالت الكراهة برشها ثلاثا اه وعبارة البجيرى  
(فرع) لو تردد في نجاسة مخففة هل يكتب فيها بالرش ثلاث مرات او لا بد من غسلها ثلاثا فيه نظر  
والاوجه الثاني وإن كان الرش فيها كافيا بطريق الاصل كما قاله ع ش واستوجه سم الاول وقال  
الاجهوري ومقتضى كلامهم عدم الاكتفاء نعم يظهر حمل ما قاله سم على ما إذا اراد كالوضوء كادخال يده  
في نحو ماء قليل اه وقال ابن حجاج في شرح الارشاد ولو تيقن النجاسة وشك اهي مخففة او متوسطة او مغلظة  
فما الذي يأخذه والذي يتجه الثاني أى حملا على الاغلب اه (قوله معلل الخ) حال من فاعل النهي الخ  
المحذوف وقوله الدال نعت لقوله بانه لا يدري لانه في قوة هذا التعليل عبارة النهاية والمغني والامر بذلك  
إنما هو لاجل توهم النجاسة لانهم كانوا اصحاب اعمال ويستنجون بالاخييار واذا ناءوا جالت ايديهم فربما  
وقعت على محل النجوة فاذا صادفت ماء قليلا نجسته فهذا محل الحديث لا مجرد النوم كما ذكره لمصنف في شرح  
مسلم ويعلم منه ان من لم ينم واحتمل نجاسة يده فهو في معنى النائم وهو ما خوذ من كلامهم اه (قوله لان  
الشارح الخ) قد يقال هذا واضح حيث لم يعلمه وهنا قد علمه بما يقتضيه الاكتفاء بمرّة واحدة وهو قوله فانه  
لا يدري الخ سم وبجيرى (قوله اذا غيحا حكما الخ) والحكم هنا كراهة الغمس والغاية الغسل ثلاثا (قوله  
فانما يخرج) بالبناء للجهول بجيرى ويجوز بناؤه للفاعل يرجع الضمير الى المكلف المعلوم من المقام  
(قوله استشكل هذا) اي عدم زوال الكراهة بمرّة الخ (قوله ومن ثم) اي من اجل ان الشارع اذا غيحا الخ  
(قوله بحث الادري الخ) اعتمده النهاية والمغني ايضا (قوله ان محل هذا) اي عدم الكراهة عند تيقن  
الطهارة وابتداء (قوله دون ثلاث الخ) عبارة النهاية والمغني مرة ومرتين كره غمسهما قتل لكال الثلاث  
اه (قوله بقيت الكراهة) ينبغي تكميل ما مضى ثلاثا سم وتقدم انفا عن النهاية والمغني الجزم بذلك  
(قوله وهذه الثلاث هي الثلاث الخ) قد يقال بل هي غيرها وإن هناسنتين إحداها الغسل ثلاثا للوضوء  
والثانية الغسل ثلاثا للشك للنجاسة فهما وإن حصلا بغسل واحد ثلاثا لكن الافضل تعدد ذلك الغسل  
واتوهم ان بعضهم ذكر ذلك فليراجع اه سم وفي ع ش وحاشية شيخنا ما يوافقه بلا عزو وقال  
الكردي ما نصه قوله هي الثلاث أول الوضوء زاد في الايعاب فليست غير ما حتى تكون ستا عند الشك ثلاثا  
للوضوء وثلاثا للدخال خلافا لمن غلط فيه اه واليه ميل القلب رائد اعلم (قوله فيما مر) اي في الاناء الذي  
فيه ما منع الخ وقول الكردي وهو قوله بان برده لزوم تكرره حيث يند مع قول الشارح في حالة التردد  
قول المتن (والمضمضة) ما خوذ من المض وهو وضع الماء في الفم ولو تعدد الفم فينبغي ان ياتي فيه ما في تعدد  
الوجه فان كانا اصلين تهمض في كل منهما وإن كان احدهما اصليا والاخر زائدا وتميز الاصل من  
الزائد ولم يسامت فالعبرة بالاصل دون الزائد وإن اشتبه الاصل بالزائد تهمض في كل منهما وكذا إن تميز  
لكن سامت وقوله والاستنشاق ما خوذ من النشق وهو شم الماء وهو افضل من المضمضة لان باثور من  
انتما قال بوجوب الاستنشاق دون المضمضة وهما واجبان عند الامام احمد ومحل المضمضة افضل من محل

المغلظة ولا فسبعا مع التراب لسمان قلنا بسن الثامنة والتاسعة (قوله اذا غيحا حكما بغاية) قد يقال لكنه  
علل الغاية هنا بما يقتضيه الاكتفاء بالمرّة الواحدة (قوله بقيت الكراهة) ينبغي الى تكميل ما مضى ثلاثا  
(قوله وهذه الثلاث هي الثلاث اول الوضوء) قد يقال بل هي غيرها وان هناسنتين احداها الغسل ثلاثا  
للوضوء والثانية الغسل ثلاثا للشك في النجاسة فهما وان حصلا بغسل واحد ثلاثا لكن الافضل تعدد ذلك

معللا له بأنه لا يدري أين  
بأتم يده الدال على أن سبب  
النهي توهم النجاسة لنوم أو  
غيره وإنما تزل الكراهة  
بمرّة مع تيقن الطهر بها لأن  
الشارع اذا غيحا حكما بغاية  
فانما يخرج عن عهده  
بأستيفائها فاندفع استشكل  
هذا بأنه لا كراهة عند  
تيقن الطهر ابتداء ومن ثم  
بحث الأذرعى أن محل هذا  
اذا كان مستندا ليقين  
غسلها ثلاثا فلو غسلها  
فما مضى من نجس متيقن  
أو متوهم دون ثلاث بقيت  
الكراهة وهذه الثلاث هي  
الثلاث أول الوضوء لكنهما  
في حالة التردد يسن تقديمها  
على الغمس فيما مر (و) بعد  
غسل الكفين تسن  
(المضمضة و) بعد المضمضة  
كما أفهمه قوله الآتي ثم  
يستشق يسن (الاستنشاق)  
للاتباع ولم يجبا

استنشاق لأنه محل الذكرو والقراءة ونحوهما شيخنا (قوله للحديث الخ) دليل لنفي الوجوب (قوله كما أمره الله) أي في قوله فاغسلوا وجوهكم الآية ع ش وسم (قوله وحكمتها) الخ أي المضمضة والاستنشاق أي حكمة تقديمها عبارة المغني والدميري ومن فوائد غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق أو لا معرفة أو صافه وهي اللون والطعم والرائحة هل تغيرت أو لا اه زاد شيخنا وقال بعضهم شرع غسل الكفين للآكل من موائد الجنة والمضمضة للكلام رب العالمين والاستنشاق لشم روائح الجنة وغسل الوجه للنظر إلى وجه الله الكريم وغسل اليدين للبس السوار في الجنة ومسح الرأس للبس التاج والأكليل فيها ومسح الأذنين لسماح كلام الله تعالى وغسل الرجلين للدش في الجنة اه (قوله معرفة أو صاف الماء) هذا قد يؤيد ما قاله البغوي من أنه لو وجد في الماء وصف النجاسة المختص بها ولم يعلم وقوعها فيه حكم بنجاسته سم قول المتن (ان فصام ما الخ) وضابطه أن لا يجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة وفيه ثلاث كفيات الأولى الأصح الآتي في المتن والثانية والثالثة مقابلة الآتي في الشرح (قوله من جمعها) أي الآتي (قوله على هذا) أي الأظهر وكان الأولى تأخيرها عن الأصح عبارة النهاية والمغني ثم الأصح على هذا الأفضل أنه يتمضمض الخ قول المتن (بغرفة) فيه لغتان الفتح والضم فإن جمعت على لغة الفتح أعين فتح الرأول إن جمعت على لغة الضم جاز إشكان الرأول وخمها وفتحها فتلخص في غرفات أربع لغات إقناع (قوله حتى) إلى قوله فتى في النهاية والمغني إلا قوله أو متفرقة (قوله ومقابله) أي الأصح (قوله متواليه) أي بان يتمضمض بثلاث متواليه ثم يستنشق كذلك أو متفرقة أي بان يتمضمض بواحدة ثم يستنشق بأخرى وكذا ثانياً وثالثاً (قوله لأنه) أي ما ذكر من الثلاث لكل مضمضة والاستنشاق (قوله مستحق) أي شرط في الاعتداد بذلك كترتيب الأركان في صلاة النفل والوضوء المجدد وقوله لا مستحب أي كقديم النجس من اليدين والرجلين في الوضوء على اليسرى منهما لأن نحو اليدين عضوان متفقان أباهما وصورة بخلاف الفم والأنف فوجب الترتيب بينهما كاليد والوجه كرى عبارة شيخنا وضابط المستحق أن يكون التقديم شرطاً لحصول السنة كافي تقديم غسل الكفين على المضمضة فإنه ان قدم المؤخر وأخر المقدم فإن ما أخره فلا ثواب له ولو فعله وضابط المستحب أن لا يكون التقديم شرطاً لذلك بل يستحب فقط فإن أخره وقدم اعتبر بما فعله كافي تقديم النجس على اليسرى وقوله فات ما أخره هذا على ما في الرواية الذي اعتمده النهاية والمغني والزيادي وأما على ما في المجموع الذي اعتمده شيخ الإسلام والشارح فيفوت ما قدمه إلا إذا أعاده (قوله كان اقتصر الخ) عبارة في شرحه بأفضل مما تقدم عن محله لغو فواتي بالاستنشاق مع المضمضة أو قدمه عليها أو قصر عليه لم يحسب ولو قدمها على غسل الكفين حسب دونهما على المعتمد اه قال الكردى عليه قوله فات تقدم عن محله لغو هذا اعتمده الشارح في كتبه تبعاً لشيخه شيخ الإسلام وكلام المجرع يقتضيه وقال سم العبادي في شرحه على مختصر أبي شجاع وهو القياس وفي حاشيته على شرح المنهج اعتمده شيخنا الطبري وأقر القليوبي الأسنوي على أن ما في الروضة خلاف الصواب واعتمد الشهاب الرملي وتبعه الخطيب الشربيني وولده الجبال الرملي ما في الروضة أن السابق هو المعتمد به وما بعده لغو وقوله لم يحسب أي الاستنشاق لا ينافيه قبل محله لأن محله بعد المضمضة وهو في الأولى قدمه مع المضمضة وفي الثانية قدمه عليها وكذلك الثالثة لكنه لم يأت بالمضمضة رأساً أما الأولى فليس من محل الخلاف بين الشارح والجبال الرهلي فقد صرح فيها الخطيب الشربيني في شروحه على المنهاج والتنبيه وأبى شجاع بحسبان المضمضة دون الاستنشاق وهو من التابعين للشهاب الرملي وعبارة العنان على التحرير والذي يتعين

للحديث الصحيح لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه ويمسح برأسه ويتسل رجله وخبر يتمضمضوا واستنشقوا ضعيف وحكمتها معرفة أو صاف الماء (والأظهر أن فصلهما أفضل) من جمعها لخبر فيه (ثم) على هذا (الأصح) أن الأفضل أنه يتمضمض بغرفة ثلاثاً ثم يستنشق بأخرى ثلاثاً حتى لا ينتقل عن عضو إلا بعد كمال طهره ومقابله ثلاث لكل متواليه أو متفرقة لأنه أنظف وأفادت ثم ما مر من أن الترتيب هنا مستحق على كل قول لا مستحب لا اختلاف المحل كسائر الأعضاء فتى قدم شيئاً على محله كان اقتصر على الاستنشاق

التمسك وأتوهم أن بعضهم ذكر ذلك فليراجع (قوله كما أمره الله) فإن قيل أمر الله لا ينحصر في القرآن فلما ساق الحديث لأحالتهم على أمر معلوم وذلك ليس إلا القرآن بخلاف السنة فلما لا تعلم إلا منه ولم يبينها فهو أريد أمر الله ولو في غير القرآن لكأن الحوالة على مجهول ولم تقدم شيئاً فتأمل بلطف تدركه (قوله معرفة أو صاف الماء) هذا قد يؤيد ما قاله البغوي من أنه لو وجد في الماء وصف النجاسة المختص بها ولم يعلم وقوعها حكم بنجاسته (قوله وافادت ثم الخ) قديقال إنما افادت الفضيلة الترتيب (قوله

لنا واعتد بما وقع بعده في محله من غسل الكفين فالمضمضة فالاستنشاق لان اللاشي كالعدم كما صرحوا به في العفو عن الدية ابتداء فله العفو بعده عن القود عليها لان عفو الاول لما وقع في غير محله كان بمنزلة المعدوم فجازله العفو عن القود عليها فان قلت قياس ما يأتي أنه لو أتى بالتعود قبل دعاء الافتتاح اعتد بالتعود وفات دعاء الافتتاح الاعتداد بالاستنشاق فيما ذكر وفوات ما قبله (٢٣٩) قلت يفرق بان القصد بدعاء

الافتتاح أن يقع الافتتاح به ولا يتقدمه غيره وبالدعاء بالتعود فوات ذلك لتعذر الرجوع اليه والقصد بالتعود أن يليه القراءة وقد وجد ذلك فاعتد به لوقوعه في محله وما نحن فيه ليس كذلك لأن كل عضو من الأعضاء الثلاثة المقصود منه بالذات تطهيره وبالعرض وقوعه في محله وبالا ابتداء بالاستنشاق فوات هذا الثاني فوق لغوا وحيث فكه لم يفعل شيئا فسن له غسل اليدين فالمضمضة فالاستنشاق ليوجد المقصود من التطهير ووقوع كل في محله إذ لم يوجد مانع من ذلك فتأمله ويأتي في تقديم الاثنين على محلهما ما يؤيد ذلك وقد تمت لشرف منافع الفم لانه محل قوام البدن أكل ونحوه والروح ذكرنا ونحوه وأقلها وصول الماء للفم والأنف وأكلهما أن يباليغ في ذلك كما قال (ويبالغ فيهما غير) برفعه فاعلا ونصبه استثناء وحالا من ضمير المتوحي بالادل عليه السياق (الصائم) للأمر بذلك في الخبر الصحيح بان

في المقارنة أن المضمضة تحصل دون الاستنشاق إلا أن أعاد ولا يكون من محل الخلاف اهـ واما الثانية فالمعتد به عند الرمي واتباعه هو الاستنشاق بخلاف الشارح واتباعه فلو أعاد المضمضة والاستنشاق ثانيًا في الثانية حسب الاستنشاق عند الشارح دون الرمي او في الثالثة حسب الشارح ولم يحسب منها شيء عند الرمي اهـ (قوله لنا) ظاهره وان اراد ابتداء ترك المضمضة والاقتصار على الاستنشاق وهو قضية ان الترتيب مستحق سم فلواتي بعد بالمضمضة ثم الاستنشاق حسب الشارح ومن نحاه وولا يحسبان عند الرمي ومن نحاه وولا يحسب عندهم الاستنشاق الاول كرى (قوله لنا واعتد بما وقع بعده) خلافا للنفى والنهاية كما سر عبارة الاول فلواتي بالاستنشاق مع المضمضة حسبت دونه أو أتى به فقط حسب له دونها أو قدمه عليها فقضية كلام المجموع ان المؤخر يحسب وقال في الروضة لوقدم المضمضة والاستنشاق على غسل الكف لم يحسب الكف على الاصح قال الاسنوى وصوابه ليوافق ما في المجموع لم تحسب المضمضة والاستنشاق على الاصح والمعتمد كما قاله شيخنا في الروضة قال لقولهم في الصلاة الثالثة عشر ترتيب الاركمان فخرج السنن فيحسب منها ما وقع اوله فكه ترك غيره فلا يعتد بفعله بعد ذلك كالتعود ثم أتى بدعاء الافتتاح اهـ وفي الثاني نحوها (قوله فله) اي لولى الدم (العفو بعده) اي بعد العفو عن الدية الخ (عن القود) متعلق بالعفو الخ (عليها) أي الدية (قوله الاعتداد الخ) خبر قوله قياس ما يأتي الخ (قوله وفوات الخ) عطف على الاعتداد (قوله ما قبله) اي في الرتبة من غسل الكفين والمضمضة (قوله فوات ذلك) اي وقوع الافتتاح بدعائه (قوله اليه) إلى دعاء الافتتاح على الوجه المقصود (قوله من الأعضاء الثلاثة) اي اليد والفم والأنف (قوله هذا الثاني) اي وقوعه في محله (قوله التطهير ووقوع الخ) بدل من المقصود (قوله وقدمت) اي المضمضة على الاستنشاق (قوله ونحوه) كالشرب (قوله ذكرنا ونحوه) اي كالقراءة شيخنا والمر بالمعروف والنهي عن المنكر معنى (قوله وصول الماء للفم) اي ولو لم يدر في الفم ولا يجه (والأنف) اي وان لم يجذب في الأنف ولا يثره نهاية (قوله أو حالا) أي بناء على عدم تعرفها منها بالاضافة سم (قوله من ضمير المتوحي الخ) راجع لكل من الاستثناء والحال يعني من الضمير المستكن في يبالغ راجع إلى المتوحي بالمعروف من السياق (قوله بان يبالغ) ببناء الفاعل من باب التفعيل كقوله ويصعد الآتي (قوله امرار الاصبغ الخ) الاولى تسكير الاصبغ (قوله عليها) اي على أقصى الحنك ووجهي الاسنان الخ والحنك ووجهي الاسنان الخ والاسنان واللثات احتمالات فليراجع (قوله بنفسه) بفتح الفاء بنفسه (قوله إلى خيشومه) اي أقصى انفه كرى (قوله وإزالة ما فيه) اي في الأنف (قوله ولا يستقصى فيه) اي في الاستنشاق بان يجاوز الماء أقصى الفم بجيرى (قوله سعو ط) بضم السين اي إدخال الماء أقصى الأنف فوره شيخنا وفتحها دواء يصب في الأنف مصباح بجيرى وقوله في أقصى الأنف الاولى فوق أقصى الأنف (قوله ولا الخ) اي وإن تقدر كاملا فلا يظهر هذا التعليل لانه قد حصل بالا ستقصاء اقل الاستنشاق (قوله أما الصائم الخ) وكذا الملحق به كالمسك لترك النية على الوجه شورى ويرمى فتكره له ايضا عش (قوله ومن ثم) اي من اجل خوف الافطار معنى (قوله كرهت له) اي إلا ان يغسل فيه من نجاسة نهاية اي فانه يجب عليه المبالغة حيثئذ وعليه فلوسبقه الماء في هذه الحالة إلى جو فله بفطر لانه تولد من امور به عش وكرى (قوله وإما حرمت القبلة الخ) عبارة الخطيب فان قيل لم يحرم ذلك كالحال بفتح القبله إذا خشي الانزال مع ان العلة في كل منهما خوف الافطار ولذا سوى لنا) ظاهره وإن اراد ابتداء ترك المضمضة والاقتصار على الاستنشاق وهو قضية ان الترتيب مستحق (قوله أو حالا) اي بناء على عدم تعرفها هنا بالاضافة

يبلى الماء إلى أقصى الحنك ووجهي الاسنان واللثات ويسن امرار الاصبغ اليسرى عليها ووج الماء ويصعد الماء بنفسه إلى خيشومه مع إدخال خنصر يسراه وإزالة ما فيه من أذى ولا يستقصى فيه فانه يصير سعو ط لا استنشاقا أي كاملا وإلا فقد حصل به أقله كما علم بما مر في بيان أقله أما الصائم فلا يبالغ كذلك خشية السبق إلى الحاق أو الدماغ فيفطر ومن ثم كرهت له وإما حرمت القبلة المحركة للشهوة



لأن أصلها غير مندوب مع أن قليلها يلهو كثيرها والآنزال المتولد منها لا حيلة في دفعه وهنا يمكنه جمع الماء (قلت لا ظهر تفضيل الجمع) بينهم الصحة أحاديثه على الفصل (٢٣٠) لعدم صحة حديثه والأفضل على الجمع كونه (ثلاث غرف يتضمض من كل ثم يستنشق)

من كل (واقه أعلم) لورود التصريح به في رواية البخاري وقيل يجمع بينهما بغرفة واحدة وعليه قيل يتضمض ثلاثا ولأه ثم يستنشق ثلاثا ولأه وقيل يتضمض ثم يستنشق ثم ثانياه كذلك ثم ثالثة كذلك والكل مجزئ وإنما الخلاف في الأفضل (وتثليث الغسل) ولو للسلس على الأوجه خلافا للزركشي لما يأتي أنه يغتفر له التأخير لمندوب يتعلق بالصلاة وذلك للاجماع على طلبه ويحصل بتحريك اليد ثلاثا ولو في ماء قليل وإن لم ينو الاغتراف على المعتمد لما مر أنه لا يصير مستعملا بالنسبة لها إلا بالفصل كبعد جنب اغتسل نوبا في ماء قليل ويأتي في تثليث الغسل ما يوضح ذلك فبحثناه ولو رددناه الأولى قبل انفصاله عن نحو اليد عليها لا تحسب ثانية فيه نظر وإن أمكن توجيهه بأن القصد منها النظافة والاستظهار فلا بد من ماء جديد وقديحرم بأن ضاق الوقت بحيث لو نكث لم يدرك الصلاة كاملة فيه وقول الشارح أن

القاضي أبو الطيب بينهما جزم بتحريم المبالغة أيضا أجيب بأن القيلة غير مطلوبة الخ (قوله لأن أصلها) الأولى الموافقة لتعريف النهاية والمعنى لأنها (قوله والآنزال) أي أو الجماع بجري (قوله وهنا يمكنه جمع الماء) يؤخذ منه حرمة المبالغة على صائم فرض غلب على ظنه سبق الماء إلى جوفه إن فعلها وهو ظاهر نهاية اه بصري عبارة الكردى قال في الإيعاب بحث بعضهم الحرمة هنا إن علم من عادته أنه إن بالغ بنزل الماء جوفه مثلا أي وكان صومه فرضا انتهى (قوله بينهما) إلى قول المتن وتثليث الغسل في النهاية والمعنى (قوله على الفصل) بتفضيل الجمع (قوله لورود التصريح به) أي يكون الجمع بثلاث غرف يتضمض الخ (قوله والكل مجزئ) أي في حصول السنة معنى قول المتن (وتثليث الغسل والمسح) المفروض والمندوب وباقى سنته نهاية ومعنى (قوله وذلك) أي من تثليث الغسل (قوله ويحصل الخ) عبارة شيخنا ويحصل التثليث في الماء الجاري بمرور ثلاث جريات وفي الماء الراكد بالتحرريك ثلاث مرات اه (قوله لما مر) أي قبيل قول المصنف ولا تنجس قلنا الماء (قوله لا تحسب ثانية) اعتمده النهاية والمعنى (قوله فيه نظر) قيل البحث ظاهر والنظر فيه نظر الاترى أن الماء المستعمل في الوجه لو لم ينفصل عنه ورده مرة بعد أخرى لم يحصل له سنة التثليث وأجيب بأن قول الشارح هو الأصح أي مدركا كما يظهر مما يأتي كردى (قوله فيه نظر) تأمل هل بينه وبين ما يأتي له في مسح الرأس شبه تناقض أم لا بصري أقول قد أشار الشارح إلى دفعه هناك بقوله ولضعف البطل الخ وحاصله أن ماء المسح قافه وليس له قوة كقوة ماء الغسلة الأولى (قوله وإن أمكن توجيهه الخ) وعلى هذا يمكن الفرق بين ذلك والتحرريك في الماء ولو قليلا سم (قوله فلا بد من ماء جديد) في توقف الاستظهار على الماء الجديد فنظر سم عبارة السيد البصري والمراد بالاستظهار الاحتياط بتحقيق وصول الماء إلى جميع أجزاء المغسول وتوقفه على ماء جديد محل تأمل اه أي لأن ذلك يحصل جزما بالترديد (قوله وقد يحرم) إلى قوله ويظهر في المعنى الإقوله وقول شارح إلى واحتاج وقوله بل لو كان إلى وقد يندب وما أتبه عليه (قوله وقد يحرم الخ) عبارة النهاية وقد يجب الاقتصاد على مرة واحدة عند ضيق وقت الفرض بحيث لو نكث خرج وقته اه (قوله واحتاج لما أتبه الخ) كذا في النهاية (قوله ولو نكث الخ) جملة حالية (قوله لم تم) (فرع) لا يعيد فيما لو نكث وتيمم لأنه أتلفه في غرض التثليث سم على البهجة قلت وكذا لا يعيد لو أتلفه بلا غرض وإن أئتم لم تيمم بحضرة ماء مطلق كما يصرح به قوله مر الآتي في التيمم. إن أتلفه بعد لغرض كثرت وتزيت ثوب فلا قضاء أيضا وكذا الغير عذر في الظاهر لأنه فاقد للماء حال التيمم لكنه أتبه في الشق الأخير ع ش (قوله لا يكفيه) أي الوضوء (قوله في شيء من السنن) كغسل الكفين والمضمضة والاستنشاق (قوله وقد يندب تركه الخ) عبارة الخطيب وإدراك الجماعة أفضل من تثليث الوضوء وسائر أدابه اه قال البجيرمي قوله وإدراك الجماعة أي بأن لم يسلم الإمام وخرج به إدراك بعض الركعات أو تكبيرها لا حرام قليوبى وقوله وسائر أدابه أي ما لم يقل الخالف بوجوبها كمسح جميع الرأس والاقدم على الجماعة اه (قوله نحو جماعة) هل يشمل تكبيرة التحريم وبعض الركعات فيخالف ما مر أن نفعان القليوبى فايراجع (قوله لم يرج غيرها) أي والاقدم على الجماعة شيخنا (قوله والجبرة والعمامة) خلافا للنهاية عبارة سم الأوجه سن تثليث مسحها بخلاف الخلف لا تثليث مسحها يعيبه مر اه قال شيخنا وهو المعتمد اه وقال ع ش قضيته أي التعليل أنه لو كان الخوف نحرز جاج سن تثليثه لأنه لا يخاف تعسبه اه (قوله والعمامة) أي فيما إذا

أقوله وتثليث الغسل) لو احتاج في تعلم غيره الوضوء إلى الاقتصاد على مرة مرة أو مرتين مرتين ينبغي أن تدفن بالكراهة مر (قوله وإن أمكن توجيهه الخ) على هذا يمكن الفرق بين ذلك والتحرريك في الماء ولو قليلا (قوله فلا بد من ماء جديد) في توقف الاستظهار على الماء الجديد نظر (قوله والجبرة والعمامة) الأرجح سن تثليث مسحها بخلاف الخلف لأن تثليث مسحها يعيبه مر

تركه حينئذ سنة صوابه واجب أراحته لمائه لعطش محترم أو لئتمه طهره ولو نكث لم يتم بل لو كان معه ماء كمل لا يكفيه حرم استعماله في شيء من السنن أيضا وقد يندب تركه بأن خاف فوت نحو جماعة لم يرج غيرها (والمسح) إلا للخف والجبرة والعمامة



يحصل لمن تم وضوءه ثم أعاده مرتين (١١٣) بخلاف ما جمع متقدمين لأنه لم ينقل مع تباعد غسل الأعضاء وبه فارق ما مر في الفهم والاتف

يحصل) إلى قوله ولو اقتصر في النهاية (قوله ثم أعاده الخ) وحكم هذه الأعادة الكراهة كالزيادة على الثلاث وكان وجه عدم حرمة ذلك أنه تابع للطهارة وتتمه لها في الجملة فلا يقال أنه عمادة فاسدة فتحرّم سم على حجّاه عش عبارة البجيرى وهو مكرهه كتجديد الوضوء قبل فعل صلاة أى تنزيها لا تحريما بخلافه لا بن حجج وعلل الحرمة بأنه تعاطى عبادة فاسدة وردهم بأن القصد منه النظافة وقال بعضهم ولم يحرم نظرا للقول بحصول التثليث به اه (قوله مع تباعد غسل الأعضاء الخ) عبارة المغنى والنهاية فإن قيل قد مر في المضمضة والاستنشاق أن التثليث يحصل بذلك أجيب بأن الفهم والألف كعضو واحد لا ذلك فيها كاليدين بخلاف الوجه واليد مثلا لتباعدهما فينبغى أن يفرغ من أحدهما ثم ينتقل إلى الآخر اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن شرح الروض مانصه وفي قوله كاليدين إشارة إلى أن تثليث اليدين لا يتوقف على تثليث إحداهما قبل الآخر بل لو ثلثها معاى أو مرتبا جزا ذلك فتمامه وهذا هو المنهج إذ لا يشترط ترتيب بين تطهيرهما واعتبار الترتيب بينهما بالنسبة للثانية والثالثة دون الأولى بما لا وجه لها فليتأمل اه وأقره عش (قوله خلافا لجمع متقدمين) عبارة النهاية خلافا للرويانى والفوراني اه (قوله وبه الخ) أى بقوله مع تباعد غسل الأعضاء (قوله واه) أى فى محل واحد عش رامالو مسح بعض راسه ثلاثا فى محال متعددة فقل عن الشهاب الرملى أنه يحصل به التثليث رده ولده الشمس م ر الرذاهر بجيرى (قوله حصلت سنة التثليث) فهل يسن بعد ذلك مسح الباقي ر تثليثه ينبغى فعم سم (قوله يفرق بينه) أى بين عدم حسيان التثليث والتعدد قبل تمام العضو الواجب استيعابه بالتطهير (قوله وذلك) أى التثليث والتعدد فى العضو المذكور (قوله وجوبا) إلى قوله أى لا اختلاط للملح فى النهاية والمغنى لا يقر له ولو فى الماء إلى ولا نظرو قوله وفارقالى ولا (قوله وجوبا فى الواجب وندبا) فلو شك فى استيعاب عضو وجب عليه استيعابه أو هل غسل ثلاثا أو اثنتين جعله اثنتين وغسل ثالثة شرح بافضل ومغنى (قوله نعم يكفى ظ الخ) أى فيستثنى هذا من قوله المراد بالتك فى أبواب الفقه مطلق التردد عش (قوله لا نظرا الخ) ولما قيل لا يأخذ بالاكش حذرا من أن يزبد أربعة فأنابدعة وترك سنة أهون من ارتكاب بدعة (قوله لاها الخ) علة لعدم النظر (قوله لا مع التحقق) أى عند العلم بكونها أربعة شيخنا (قوله إذ هو الخ) علة للعلة (قوله وخرونا) عطف على قوله لا يتابع (قوله من خلاف موجب) أى كالامام مالك (قوله ثم إن انقلب شعره) ينبغى إذا لم ينقلب لطوله أن يوقف تمام الأولى على مسح الجهة التى انقلب الشعر عليها إلى جهة القفا لأن الاستيعاب إنما يتحقق حينئذ سم (قوله لمبدئه) أى مبدأ الوضع عبارة الدهاية والمغنى إلى المكان الذى ذهب منه اه (قوله من ثم) أى من أجل أن الرد لا جل ماذ كر (قوله كأن مرة) أى كان الذهاب والرد مسحة واحدة مغنى ونهاية (قوله وفارنا) أى الذهاب والعود هنا نظير ما فى السعى أى حيث يحسب كل من الذهاب والعود فى السعى مره (قوله ولا) أى وإن لم ينقلب شعره (قوله انحره فره) أى أو عدمه ر قصره نهاية ومغنى (قوله فلا الخ) أى فلا يرد إذ لا فائدة له فإن رد لم تحسب أنه لصورة الخبائى ر غنى (قوله أسير رة الماء مستعملا) تامله مع قوله إنما فيبحث أنه لو رد الخ انتهى لى ر س هناك سواه (قوله بالله) أى الشعر هو (قوله عنه) أى عن الشعر أو الله (قوله للثانية) أى

ولو اقتصر على مسح بعض راسه وثلثه حصلت له سنة التثليث كما شمله المتن وغيره وقولهم لا يحسب تعدد قبل تمام العضو مفروض فى عضو يجب استيعابه بالتطهير ويفرق بينه وبين حسيان الغرة والتججيل قبل الفرض بأن هذا غسل محل آخر قصد تطهيره لذاته فلم يتوقف على سبق غيره له وذلك تكرير غسل الأول فتوقف على وجود الأولى إذ لا يحصل التكرير إلا حينئذ (ويأخذ الشاك) فى استيعاب أو عدد (باليقين) وجوبا فى الواجب وندبا فى المندوب ولو فى الماء الموقوف نعم يكفى ظن استيعاب العضو بالغسل وإن لم يتيقنه كما بينته فى شرح الارشاد ولا نظر لاحتمال الوقوع فى أربعة وهى بدعة لأنها لا تكون بدعة إلا مع التحقق (ومسح كل راسه) للاتباع إذ هو أكثر ما ورد فى صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم وخروجا من خلاف موجب والأفضل فى كفيته أن يضع يده على مقدم راسه اصطفا مسحة بالأخرى إسماءه بصديقه ويذهب بها لتعاقبه ثم إن انقلب شعره ردها لمبدئه ليصل الماء لجميعه ومن ثم كأن مرة وفارقالى نظيرهما فى السعى لأن القصد من قطع المسافة وإلا لضرر فيه أو طوله فلا لصبر رة

ثم أعاده) - كم هذه الأعادة الذكر مرة كإعادة على الثلاث وكان عدم حرمة ذلك أنه تابع للطهارة وتتمه لها فى الجملة لا يقال أنه عمادة فاسدة فتحرّم سم على حجّاه عش عبارة البجيرى وهو مكرهه كتجديد الوضوء قبل فعل صلاة أى تنزيها لا تحريما بخلافه لا بن حجج وعلل الحرمة بأنه تعاطى عبادة فاسدة وردهم بأن القصد منه النظافة وقال بعضهم ولم يحرم نظرا للقول بحصول التثليث به اه (قوله مع تباعد غسل الأعضاء الخ) عبارة المغنى والنهاية فإن قيل قد مر في المضمضة والاستنشاق أن التثليث يحصل بذلك أجيب بأن الفهم والألف كعضو واحد لا ذلك فيها كاليدين بخلاف الوجه واليد مثلا لتباعدهما فينبغى أن يفرغ من أحدهما ثم ينتقل إلى الآخر اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن شرح الروض مانصه وفي قوله كاليدين إشارة إلى أن تثليث اليدين لا يتوقف على تثليث إحداهما قبل الآخر بل لو ثلثها معاى أو مرتبا جزا ذلك فتمامه وهذا هو المنهج إذ لا يشترط ترتيب بين تطهيرهما واعتبار الترتيب بينهما بالنسبة للثانية والثالثة دون الأولى بما لا وجه لها فليتأمل اه وأقره عش (قوله خلافا لجمع متقدمين) عبارة النهاية خلافا للرويانى والفوراني اه (قوله وبه الخ) أى بقوله مع تباعد غسل الأعضاء (قوله واه) أى فى محل واحد عش رامالو مسح بعض راسه ثلاثا فى محال متعددة فقل عن الشهاب الرملى أنه يحصل به التثليث رده ولده الشمس م ر الرذاهر بجيرى (قوله حصلت سنة التثليث) فهل يسن بعد ذلك مسح الباقي ر تثليثه ينبغى فعم سم (قوله يفرق بينه) أى بين عدم حسيان التثليث والتعدد قبل تمام العضو الواجب استيعابه بالتطهير (قوله وذلك) أى التثليث والتعدد فى العضو المذكور (قوله وجوبا) إلى قوله أى لا اختلاط للملح فى النهاية والمغنى لا يقر له ولو فى الماء إلى ولا نظرو قوله وفارقالى ولا (قوله وجوبا فى الواجب وندبا) فلو شك فى استيعاب عضو وجب عليه استيعابه أو هل غسل ثلاثا أو اثنتين جعله اثنتين وغسل ثالثة شرح بافضل ومغنى (قوله نعم يكفى ظ الخ) أى فيستثنى هذا من قوله المراد بالتك فى أبواب الفقه مطلق التردد عش (قوله لا نظرا الخ) ولما قيل لا يأخذ بالاكش حذرا من أن يزبد أربعة فأنابدعة وترك سنة أهون من ارتكاب بدعة (قوله لاها الخ) علة لعدم النظر (قوله لا مع التحقق) أى عند العلم بكونها أربعة شيخنا (قوله إذ هو الخ) علة للعلة (قوله وخرونا) عطف على قوله لا يتابع (قوله من خلاف موجب) أى كالامام مالك (قوله ثم إن انقلب شعره) ينبغى إذا لم ينقلب لطوله أن يوقف تمام الأولى على مسح الجهة التى انقلب الشعر عليها إلى جهة القفا لأن الاستيعاب إنما يتحقق حينئذ سم (قوله لمبدئه) أى مبدأ الوضع عبارة الدهاية والمغنى إلى المكان الذى ذهب منه اه (قوله من ثم) أى من أجل أن الرد لا جل ماذ كر (قوله كأن مرة) أى كان الذهاب والرد مسحة واحدة مغنى ونهاية (قوله وفارنا) أى الذهاب والعود هنا نظير ما فى السعى أى حيث يحسب كل من الذهاب والعود فى السعى مره (قوله ولا) أى وإن لم ينقلب شعره (قوله انحره فره) أى أو عدمه ر قصره نهاية ومغنى (قوله فلا الخ) أى فلا يرد إذ لا فائدة له فإن رد لم تحسب أنه لصورة الخبائى ر غنى (قوله أسير رة الماء مستعملا) تامله مع قوله إنما فيبحث أنه لو رد الخ انتهى لى ر س هناك سواه (قوله بالله) أى الشعر هو (قوله عنه) أى عن الشعر أو الله (قوله للثانية) أى

والضعف البلب أثر فيه أدنى  
اختلاط فلا ينافيه ماسر  
من التقدير في اختلاط  
المستعمل بغيره ويقع أقل  
بجزءه هنا وفي سائر نظائره  
كزيادة نحو قيام الفرض  
على الواجب إلا بغير الزكاة  
لتعذر تجزئته فرضا والباقي  
نفلا عن المعتمد من تناقض  
فيه بيته بما فيه في شرح  
العباب وعلى وقوع الكل  
فرضا فعنى عدم له من  
السنن أنه باعتبار فعل  
الاستيعاب فإذا فعله وقع  
واجبا (ثم) مسح جميع  
(أذنيه) ظاهرهما وباطنهما  
باطن أملتى سبائيه  
ولإيهاميه بماء غير ماء الرأس  
ومسح صماخيهما بطرفي  
سبائيه بماء جديد أيضا  
للاتباع في ذلك كله نعم  
ماء الثانية أو الثالثة من  
ماء الرأس يحصل أصل ستة  
مسحها لأنه طهور وأفادت  
ثم الغاء تقديمهما على مسح  
الرأس فيسن فعليهما بعده  
(فإن عسر رفع العمامة) أو  
نحو القلنسوة أو الخمار أو  
لم يرد ذلك نعم قد يوجه  
تقييده بأن سببه توقف  
الخروج من الخلاف عليه  
(كل بالمسح عليها)

المرة الثانية الحاصلة بالرد (قوله) والضعف البلب الخ لا يخفى إشكاله مع قاعدة أنا لا نسلب الطهورية بالشك  
ومع أن الفرض أقل بجزءه وماؤه يسير جدا بالنسبة لماء الباقي فالغالب أنه لا يغير لو قدر مخالفا وسطا فليتأمل  
سم على حججهم وقديقال إن صاحب القول الراجح لا يقطع نظره عن المرجوح وهو كما يأتي أن مسح  
الرأس يقع كله فرضا (قوله) ويقع) إلى قوله من تناقض في النهاية والمغنى (قوله) كزيادة نحو قيام الفرض  
أي كطلوبيل الركوع والسجود والقيام نهاية ومغنى (قوله) إلا بغير الزكاة) أي المخرج عنها دون خمسة  
وعشرين نهاية ومغنى (قوله) وعلى وقوع الكل فرضا) أي المرجوح و(قوله) له) أي لمسح الكل  
(قوله) فإذا فعله وقع واجبا) قديقال إن كان الواجب مطلقا مسح الرأس كلا أو بعضا أو مسح البعض  
فحل تأمل بصرى قول المتن (ثم أذنيه) أعلم أن استحباب مسحهما غير مقيد باستيعاب مسح جميع الرأس  
ومن ذهب إلى ذلك متمسكا بما كرم ذلك عقب مسح كلها فقد وهم نهاية زاد سم بل ترتيب مسحهما على  
قوله ومسح كل رأسه إنما هو باعتبار أصل مسحهما نعم يبقى الكلام فيما لو أراد مسح جميع رأسه فمسح بعض  
رأسه ثم أذنيه فهل يقوت سنة تعميم الرأس بالمسح فيه نظر وقياس ما قلنا فوات ويؤيده أنه يسن مسح  
الرأس ثلاثا قبل مسح الأذن وهذا كله على طريق المجموع في تقديم الاستساقا على طريق الروضة فيه  
فلا إشكال هنا في حسان مسح الأذنين وفوات بقية الرأس اه (قوله) ظاهرهما وباطنهما) والمراد  
بظاهرهما ما يلي الرأس وباطنهما ما يلي الوجه شيخنا ويجري فقوله (سبائيه وإيهاميه) نشر لا على  
ترتيب اللف (قوله) بماء غير ماء الرأس) أي ليحصل الأكل وإلا فاصل السنة يحصل بلبل الرأس في المسحة  
الثانية أو الثالثة بخلاف الأولى شرح بأفضل وشيخنا ويأتي في الشارح (قوله) بماء جديد الخ) أي غير ماء  
الرأس والأذنين ليحصل الأفضل فلو مسحهما بماءهما حصل أصل السنة شرح بأفضل (قوله) ومسح  
صماخيهما الخ) ثم يلصق كفيه وهما مبلولتان بالأذنين استظهار اقتناع وشرح أفضل ويسن غسل  
الأذنين ثلاثا مع الوجه لما قيل إيهاميه ومسحهما مع الرأس ثلاثا لما قيل إيهاميه ومسحهما ثلاثا  
استقلالاً لكونهما عضوين مستقلين على الراجح والصاق كفيه مبلولتين بهما ثلاثا استظهار الجملة ما فيها  
اثنتا عشرة مرة شيخنا وقلوبى (قوله) وأفادت ثم الغاء تقديمهما الخ) ولا يشترط الترتيب في اخذ الماء  
لمسح الرأس ومسح الأذنين فلو بل أصابعه ومسح رأسه ببعضهما ومسح أذنيه بإصبعها كفى ومغنى وشيخنا (قوله)  
فيسن فعليهما الخ) أي يشترط لحصول السنة تأخيرهما عن مسح الرأس نهاية ومغنى وشيخنا (قوله) أو  
نحو الخمار) إلى قوله والخبر في النهاية والمغنى لا أقوله نعم إلى المتن (قوله) أو نحو القلنسوة) يضم السين  
عرقية محشية بقطن بجري (قوله) أو لم يرد ذلك) أي وإن سهل شرح أفضل فالتعسير بالعسر جرى على  
الغالب هاية (قوله) نعم قد بوجه الخ) ويبعد هذا التوجيه عدم ذكر الخلاف هنا لعل المراد بالخلاف  
هنا خلاف موجب الاستيعاب عند عدم العذر (قوله) تقييده) أي تقييد التكميل بالعسر بأن سببه أي  
سبب التقييد (قوله) عليه) أي العسر قول المتن (كل بالمسح الخ) وافى الففال بأنه يسن للمرأة استيعاب

(قوله) والضعف البلب الخ لا يخفى إشكاله مع قاعدة أنا لا نسلب الطهورية بالشك ومع أن الفرض أقل بجزءه  
وماؤه يسير جدا بالنسبة إلى الباقي فالغالب أنه لا يغير لو قدر مخالفا وسطا فليتأمل (قوله) ثم أذنيه) قديتوهم من  
ترتيبه على قوله ومسح كل رأسه أنه لو اقتصر على مسح بعض رأسه لم يسن مسحهما حينئذ فلا تحصل سنة  
مسحهما وهو فاسد بل ترتيب مسحهما على قوله ومسح كل رأسه إنما هو باعتبار أصل مسحهما نعم يبقى  
الكلام فيما لو أراد مسح جميع رأسه فمسح بعض رأسه ثم أذنيه فهل تقوت سنة تعميم الرأس بالمسح فيه نظر  
وقياس ما قلنا وقديتوهم أنه يسن مسح الرأس ثلاثا قبل مسح الأذن ولا يسع أحدا أن يقول أنه لو مسح  
الأذنين بعد مسح الرأس مرة واحدة لم يجز لمنافاة ذلك لا إطلاق أجزاء الوضوء مرة مرة مرتين كما صح  
عنه عليه الصلاة والسلام وهذا كله على طريق المجموع في تقديم الاستساقا على طريق الروضة فيه فلا  
إشكال هنا في حسان مسح الأذنين وفوات بقية الرأس (قوله) كل بالمسح عليها) في شرح م ومقتضى

مسح رأسه ومسح ذواتها المسترسلة تبعاً وألحق غير ذواتها الرجل بذواتها في ذلك لكن جزم في المجموع بعد استحباب مسح الذوات نهاية أي من الرجل والمرأة قال سم على حج أن هذا أي ما في المجموع عرض على مر بعد كلام القفال فرجع إليه ع ش وفي السكردى أن الامداد أقرافاً القفال وما ألحق به وزاد الأيعاب وإن خرج عن حد الرأس بحيث لا يجرى مسحه اه واعتمده شيخنا فقال ويسن مسح الذوات المسترسلة وإن جاوزت حد الرأس اه (قوله وإن لم يضعها الخ) وفارقت الخف بأنه بدل ومقتضى إطلاقهم أجزاء المسح عليها وإن كانت تحتها عرقية ونحوها ويؤيده ما بحثه بعضهم من أجزاء المسح على الطيلسان نهاية وسم وشيخنا (قوله لا يكفي المسح عليها الخ) عبارة النهاية لا يكفي الاقتصار على العمامة وإن سقط مسح الرأس لنحو علة وهو كذلك وظاهر تعبيرهم بالتكميل أن المسح عليها متأخر عن مسح الرأس ويحتمل غيره وأنه بمسح ما عدا مقابل للمسح من الرأس ويكون به محصلاً للسنة اه وكذا في المغنى إلا أنه استظهر عدم اشتراط التأخر عن مسح الرأس وأقر سم ما في النهاية وياتي عن شيخنا ما يوافقهم وكلام الشارح يفيد الحكمين الأولين أي عدم كفاية الاقتصار على العمامة واشتراط التأخر عن مسح الرأس (قوله وينبغي أن لا يقتصر الخ) لا يظهر مناسبة ذكره هنا لموقعه شرح ومسح كل رأسه إلا أن يكون هذا راجعاً إلى أن (قوله من خلاف موجهه) أي كافي حنيفة (قوله أن شرطه الخ) وللتكميل شروط خمسة الأول أن يمسح الواجب من الرأس قل مسح ما علم من نحو العمامة خلافاً للعلامة الخطيب الثاني أن لا يمسح المحاذي لما مسحه من الرأس والمعتمد أن هذا ليس بشرط بل قال المحشى إن مسح جميع العمامة أكمل الثالث أن لا يرفع يده بعد مسح الواجب من الرأس وقبل أن يكمل على نحو العمامة وإلا احتاج إلى ماء جديد فهو شرط للتكميل بالماء الأول الرابع أن لا يكون عاصياً باللبس لذاته كان لبسها محرم لا لعذر فيمتنع التكميل بخلافه لعارض كان كان غاصباً لها فيكمل الخامس أن لا يكون على نحو العمامة نجاسة معفو عنها كدم براغيث شيخنا وكذا في البحري إلا أنه ذكر الشرط الثاني عن الشيخ محيرة ثم ذكر عن الحنفى أنه ليس المراد بذلك حقيقة الاشتراط وإنما المراد أنه لا يشترط في تداية السنة مسحه كما يفهمه كلام مر اه (قوله كذلك) أي لسه من غير عذر (قوله ما يجب) إلى قوله وبعرفة في النهاية والمغنى (قوله ما يجب غسل ظاهره فقط الخ) أما الشعر الحفيف أو الكثيف الذي في حد الوجه من لحية غير الرجل وعارضيه فيجب إيصال الماء إلى ظاهره وباطنه ومناثه بخيل اه غيره نهاية ومغنى (قوله من نحو العارض) أي الكثيف سم (قوله وعرك عارضيه) أي يسن ذلكهما (قوله ومر) أي في شرح ومسح سن تشليه أي التخليل (قوله أنه) أي تشليث التخليل وكذا صبر أوبه وغيره ويجوز إرجاعهما للتخليل و (قوله في ذلك) أي في توقف الكمال على ماء جديد (قوله يحللها المحرم الخ) وفاقاً للمغنى وخلافاً للنهابة والزيادى ومال إليهما شيخنا ثم قال وحمل الأول على ما إذا لم يترتب على التخليل تساقط شعره والباقي على خلافه وهذا جمع بين القولين (قوله وجوباً) متعلق بالمرءى وكذا قوله ذهباً نصرى (قوله الدين) إلى قوله ويسن في النهاية وإلى قوله يجرى في المغنى إلا ما رواه عليه (قوله اليدين) أي أصابع اليدين مغنى (قوله بالتشديك) الوجه أن يقال بأي كيفية كان

إطلاقهم أحرام المسح عليها وإن كان تحتها عرقية ونحوها يؤيده ما بحثه بعضهم من أجزاء المسح على الطيلسان وألقى القفال ما ليس الرأفة استحباب مسح رأسه ومسح ذواتها المسترسلة تبعاً وألحق غير ذواتها الرجل بذواتها في ذلك وظاهر تعبيرهم بالتكميل أن المسح عليها متأخر عن مسح الرأس ويحتمل غيره وأنه بمسح ما عدا مقابل المسح من الرأس ويكون به محصلاً للسنة اه وتقدم عن شرح المذهب خلاف ما أفتى به القفال في الذوات برأى على مر فرجع إليه (قوله وإن لم يضعها على طهر) وفارقت الخف بأنه بدل (قوله كمل) هل يعتمد المسح عليها قبل مسح بعض الرأس فيه نظراً وقوله كمل يفهم المنع عليه فالفرق بينه وبين أجزاء غسل ما زاد على الواجب من اليدين والرجلين متلاقبه لا شخ لأن ذلك أصلي في الطهارة بخلاف هذا (قوله وتخليل) قال في الروص لا محرم اه وهو المعتمد مر (قوله العارض) أي الكثيف (قوله بالتشديك الخ)

وإن لم يضعها على طهر لأنه صلى الله عليه وسلم مسح ناصيته وعلى عمامته وأفهم قوله كمل أنه لا يكفي المسح عليها استقلالاً والخبر المفتصر عليه فيه اختصار بدليل الخبر الأول وينبغي أن لا يقتصر على أقل من الريع خروجاً من خلاف موجهه وإن قيل لا وجه له وأفهم قولهم أن التكميل بالمسح عليها رخصة أن شرطه أن لا يتعدى بلبسها من حيث اللبس كان لبسها محرم من غير عذر كما يمتنع عليه المسح على خف كذلك (وتخليل) ما يجب غسل ظاهره فقط من نحو العارض (واللهية الكثرة) من الذكر والأفضل كونه بأصابع يمينه ومن أسفل وبعرقة مستقلة وعرك عارضيه للاتباع ومر سن تشليته وواضح أنه لا يكمل إلا بتعدد عرفاته ثلاثاً وخرجاً من خلاف من قال إن ماء الغفل مستعمل ويقاس به غيره في ذلك ويحلل المحرم ندباً برفق أي وجوباً أن ظن أنه يحصل منه انفصال شيء ولا فندباً (وتخليل) (أصابعه) اليدين بالتشديك والرجلين بأي كيفية كان

والأفضل أن يكون بالتشبيك سم عبارة شرح بأفضل وتحليل أصابع اليدين والرجلين والأولى كونه في  
 أصابع اليدين بالتشبيك لحصوله بسرعة وسهولة وإنما يكره لمن بالمسجد ينتظر الصلاة اه (قوله لمن بالمسجد  
 الخ) أي وكان تشبيكه عبثا كما هو ظاهر فلا يضر التشبيك في الوضوء وإن كان في المسجد ينتظر الصلاة  
 رشدي (قوله بخنصر يصرى يديه) كذا في النهاية وقال المغني وشرح بأفضل بخنصر اليد اليسرى واليمنى  
 كافى المجموع اه وقال السكردى قوله واليمنى الخ مال إليه في شرحى الارشاد والخطيب في الاقناع واقتصر  
 شرح المنهج والتحفة والنهاية على اليسرى وفي شرح العباب بخنصر اليسرى ألقى إذهى لازالة الأوساخ وما  
 بين الأصابع لا يلحون وسخ اه (قوله ويجب في ملتفة) أي التخليل ونحوه في أصابع ملتفة نهاية ومغنى  
 (قوله ويحرم فتق ملتحة) أي لأنه تعذيب بلا ضرورة أي أن خاف بخدور تيمم فيما يظهر اخذ من التعليل  
 نهاية وشيخنا زاد الأيعاب أن قال له طيبان عدلان أنه يمكن فتحها ورجى به قوة على العمل اتجه ان يأتي فيه  
 ماسياقي من التفصيل في قطع السلعة اه وعقب السيد البصرى كلام النهاية بما فيه فيه نظر بل الذي  
 يظهر ويؤخذ من إطلاق التعذيب في العلة عدم اشتراط ما ذكر اه وفيه توقف إذ مطلق التعذيب وإن لم  
 يبع التيمم لا يقتضى الحرمة لاسيما إذا كان لغرض (قوله بأطراف الخ) أي يغسلها (قوله وإن صب  
 عليه الخ) وقال الزياى وشيخنا فإن صب عليه غيره بدأ باعلاهما على المعتمد اه (قوله فيكون ذلك سنة)  
 وعليه اقتصر الشارح في الأيعاب عبارته ووضح أن قوله أي المجموع ولا يكتفى الخ مبنى للفاعل أي يسن له  
 أن لا يكتفى بذلك لأنه قد لا يعم العضو اما لو عمه فيكتفى فمن فهم أنه مبنى للفاعل وأنه لا يكتفى بجزائه بطبعه  
 مطلقا فقد وهم انتهت كردى (قوله لأنه الخ) أي الماء (قوله واستثافه) أي فيكون واجبا بصري  
 (قوله لسن محله) أي محل وجوب عدم الاكتفاء بجزء من الماء بطبعه و (قوله والاكتفى) أي وإن ظن العموم  
 كفى جزائه بطبعه وعلم بذلك أن قوله وإن جرى بطبعه لا حاجة إليه (قوله لنحو الاقطع) إلى قوله ويلحق  
 في النهاية لا قوله أي إلى ولغيره وإلى قوله فالغرة في المغنى لا قوله أي إلى ولغيره وقوله ويلحق إلى ويكره (قوله  
 لنحو الاقطع) أي من مغلول يد مخلوق بدونها بصري أي وسلم لم يثبت له إلا بالترتيب كان أراد غسل كفيه  
 بالصب من نحو ابريق فيتجه تقديم النبي شيئا وبأى عن سم مثله (قوله مطلقا) أي في جميع الأجزاء نهاية  
 (قوله أي أن توضع بنفسه) أي ولم يمكن بالغمس فيما يظهر وجه تقيده بذلك أنه إنما يسن له التيامن مطلقا  
 لتعذر المعية المطلوبة أصالة في نحو الحدين ولا تعذر إلا حينئذ بصري و (قوله بالغمس) ينبغي ولو حكما  
 كالوقوف تحت ماء كثير محيط بجميع بدنه في أن واحد (قوله ولغيره) أي غير نحو الاقطع (قوله في اليدين  
 الخ) أي وإن سهل غسلها معا كان في بحر شيئا (قوله بعد الوجه) خرج به غسل الكفين أول الوضوء  
 فيظهر أن دفعة ومحلها فيظهر أن غسلها بغمس أو اغتراف أو صب من غيره فإن لم يتيسر غسلها إلا بصبه  
 من نحو ابريق اتجه تقديم النبي سم (قوله والرجلين) أي وإن كان لانس خفف شرح بأفضل ونهاية  
 (قوله بخلاف البقية) أي الكفين والحدين والأذنين نهاية وجانبى الرأس شرح المنهج ومغنى زاد شيئا وهذا  
 في السليم وكذا في نحو الاشل والاقطع أن طهره غيره فيطهرها معا ويكره تقديم النبي كالسليم اه (قوله  
 وذلك) أي سن التيامن (قوله أي مما هو من باب التكريم) كتنسج شعروا كتمحال وحاق رأس وتنف  
 ابط وقص شارب ولبس نحو نعل وثوب وتقليم ظفروا مصاحفة نهاية واخذوا اعطاء شرح بأفضل والسواك  
 ودخول المسجد وتحليل الصلاة ومفارقة الخلاء والأكل والشرب واستلام الحجر والركن اليماني مغنى (قوله  
 ويلحق به الخ) خلافا للنهاية والمغنى (قوله كاسر) أي في فصل الخلاء وقدمنا ما فيه ثم سم (قوله ويكره تركه)

الوجه أن يقال بأى كيفية كانت والأفضل أن يكون بالتشبيك (قوله وتقديم النبي الخ) سياقى عند قول  
 المصنف في التيمم ويقدم يمينه وأعلى وجهه قول الشارح كالوضوء فيها (قوله بعد الوجه) خرج غسل  
 الكفين أول الوضوء فيطهر أن دفعة ومحلها فيظهر أن غسما ما بغمس أو اغتراف أو صب من غيره فإن لم  
 يتيسر غسلها إلا بصبه من نحو ابريق اتجه تقديم النبي (قوله كاسر) أي في فصل الخلاء وقدمنا ما فيه ثم (قوله)

(وإطالة غرته) بأن يغسل  
 = توجه مقدم رأسه  
 وأذنيه وصفحتي عنقه  
 (و) إطالة (تحجيله) بأن  
 يغسل مع اليدين بعض  
 العضدين ومع الرجلين  
 بعض الساقين وإن سقط  
 في البكل غسل الفرض  
 لعذر وغايته استيعاب  
 العضد والساق وذلك لخبر  
 الصحيحين أن أمي يدعو  
 يوم القيامة غرا محجلين من  
 آثار الوضوء فمن استطاع  
 منكم أن يطيل غرته فليفعل  
 زاد مسلم وتحجيله أي يدعو  
 بيض الوجوه والأيدي  
 والارجل فالغرة والتحجيل  
 اسمان للواجب وإطالتهما  
 يحصل أقلها بادننى زيادة  
 وكالها باستيعاب مامرو من  
 فسرهما بغسل ما زاد على  
 الواجب فقد أبعد وخالف  
 مدلولهما لغة لغير موجب  
 (المواالة) بين أفعال وضوء  
 السليم بحيث لا يحصل  
 زمن يحذف فيه المغسول قبل  
 الشروع فيها بعد مع اعتدال  
 الهواء والمحل والزمن  
 والبدن ويقدر الممسوح  
 مفسولا الاتاع ومر  
 وجوبها في طهر السلس  
 وإذا نكث فالعبرة بالاخيرة  
 ومتى كان البناء بعد زوال  
 الولاة بفعله لم يشترط  
 استحضاره للية كما مر

(وأوجبها التقديم) مطاوعة

أى ترك التيامن بأن يقدم اليسرى على اليمنى أو يغسلهما معاً شوشوبرى وشيخنا وكالوضوء في ذلك  
 كل ما فيه تكريم فيكره فيه تقديم اليسار والمعية وهل يكره التيامن في نحو الخدين بما يظهر دفعة واحدة  
 قياساً على ذلك أو يفرق الأقرب الثاني إيعاب وشوبرى قال ع ش عن سم مال إليه الجمل الرملى اه  
 واعتمد شيخنا تبعاً لشرح الروض الاول اى كراهة التيامن في نحو اليدين قول المتن (وإطالة غرته الخ)  
 تقدم في كلامه ما يفيد حسيان الغرة والتحجيل قبل الفرض سم وع ش (قوله) بأن يغسل الى قوله فالغرة  
 في النهاية (قوله في الكل) اى كل من إطالة الغرة وإطالة التحجيل نهاية ومعنى (قوله) وذلك اى سن الاطالة  
 (قوله) أن أمي الخ اى امة لا جابة والمراد المتوضئون منهم بحيرى عارة ع ش قال شيخ الاسلام ولا يحصل  
 الغرة والتحجيل إلا لمن توجها بالفعل اما من لم يتوجها فلا يحصلان له اه وينبغي عليه أن ذلك خاص بمن توجها  
 حال حياته فلا يدخل من وضاه الغاسل كما يشعر به تعبيره بتوضاه وقضيته ان من مات من اولاد المسلمين طملاً  
 ولم يتفق له وضوء كذلك لم يحصل له ذلك ويحتمل خلافه لانه كان معذوراً وبقي مالمو تيمم ولم توجها له يحصل  
 له ذلك ام لا فبه نظر وينبغي الاول لاقامة الشارح له مقام الوضوء ولذا تنسأ اطالتهما فيه أيضاً كما ياتى في بابه  
 اه (قوله) للواجب زاد النهاية والمندوب (قوله) باستيعاب مامره اى من مقدم الرأس الخ في الغرة والعضد  
 والساق في التحجيل (قوله) وخالف مدلولها لغة الخ يتأمل سم (قوله) بين أفعال الوضوء الى قوله وإذا  
 نكث في النهاية الا قوله المحل الى قول المتن كذا في المغنى لا قوله فاضلة الى وهى وقوله لخبر الى المتن (قوله)  
 بين أفعال وضوء السليم الخ وكذا بين الغسلات وكذا في اجزاء كل عضو قليلى بى عبارة شيخنا عبارة المصنف  
 تشمل المواالة بين الاعضاء والمواالة بين الغسلات والمواالة بين اجزاء العضو الواحد فيعتبر الشروع في  
 الغسلة الثانية قبل جفاف الاولى وفي الثالثة قبل جفاف الثانية ويعتبر غسل كل جزء من العضو قبل جفاف  
 الجزء الذى قبله اه (قوله) مع اعتدال الهواء قد يقال اشتراط اعتدال الهواء يغنى عن اشتراط اعتدال  
 المحل والزمن اما المحل فلا يلتزم خروجه عن الاعتدال خروج الهواء عنه لتأثره به واما الزمن فوضفه  
 بالاعتدال وعدمه يجوز باعتبار اعتدال الهواء الموجود فيه وعدمه ثم رايت الشارح المحلى اقتصر على  
 الهواء والمزاج وكذا وقع في اصل الرضة الاتصاف عليهما بصري وفي تقرير دليله نظر نعم قد يقال ان  
 العبرة باعتدال الهواء الراهن المزاج الراهن لو كان القطر والفصل غير معتدل (قوله) ومر اى قبيل قول  
 المتن فرضه ستة كرى (وجوبها في طهر السلس) وتجب ايضا عند ضيق الوقت نهاية ومعنى (قوله) فالعبرة  
 بالاخيرة وينبغي أن يعتبر ايضاً ان لا تجحف الاولى قبل الثانية ولا الثانية قبل الثالثة سم وتقدم مثله عن  
 القليوبى وشيخنا وروى الكردى عن اليعاب ما نصه غسل وجهه مرة أو أمسك حتى جف فغسل يديه وكان بحيث  
 لو نكث رجلاً لم يحذف بعد فانت المواالة ولو غسله مرة أو أمسك من ثمانى قبل جفافه وامسك من ثمانى ثلث  
 قبل جفافه وامسك من ثمانى غسل يده قبل جفاف ثالثة وجهه وكان بحيث لو لم ينكث جفت الاولى في هذه المدة  
 حصلت المر الا هو وهو منتهى فيهما خلافاً لمعظم اه (قوله) بفعله) ومنه مشيه في ماء يغسل رجله وانظر لو  
 اكره على الفعل (قوله) لم يشترط استحضار الخ اى بل الشرط فقد الصارف أى ومن الصارف قصد  
 المتيقن في الماء لغرض آخر سم وتقدم في معجزة ما يقتضى ان الاكره صارف (قوله) كما مر اى في غسل  
 الوجه (قوله) مطاوعة اى في وضوء السليم وغيره (قوله) حيث الى قوله لخبر في النهاية الا قوله وقبولها الى وهى

واطالة غرته) تقدم في كلامه ما يفيد حسيان الغرة والتحجيل قبل الفرض (قوله) وخالف مدلولها لغة الخ  
 يتأمل (قوله) فالعبرة بالاخيرة) ينبغي ان يعتبر ايضاً ان لا تجحف الاولى قبل الثانية ولا الثانية قبل الثالثة حتى  
 لو جفت ولى الوجه ملا قبل ثانيته او ثانيته قبل ثالثته لم يحصل الولاة بين الوجه واليد وان لم تجحف ثالثة الوجه  
 قبل اول اليد ففي الاقتصار على اعتبار الاخيرة نظر فليراجع (قوله) بفعله) اى ومنه مشيه في ماء لغسل  
 رجله وانظر لو اكره على الفعل وتوله لم يشترط استحضاره للية اى بل الشرط فقد الصارف اى ومن  
 الصارف قصد المتيقن في الماء لغرض آخر ثم رايت في العباب في اوائل الباب فيمن دخل الماء لا بقصد غسل

(قوله)



حيث لا عذر لأنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي وفي ظهره قدميه لمعة مثل الدرهم (٢٣٧) لم يصبها الماء فأمره أن يعيد الوضوء

وأجابوا عنه بان الخبر ضعيف مرسل وبأنه صح عن ابن عمر رضي الله عنهما التفريق بعد الجفاف بحضرة الصحابة ولم ينكروا عليه ( وترك الاستعانة ) بالصب عليه لغير عذر لأنها ترفه لا يليق بمتعبد فهي خلاف السنة وإن لم يطلبها والسين أما الغالب أو التأكيد أما هي في غسل الأعضاء فمكروهة ويجب طلبها ولو باجرة مثل فاضلة عما ياتي في الفطرة وقبولها على من تعينت طرية لطهره فان فقدوا تيمم وصلى واعاد وهي في احضار نحو الماء مباحة (و) ترك (النقص) لأنه كالتبري من العبادة فهو خلاف السنة كافي التحقيق وشرحي مسلم والوسيط وصحح في الروضة والمجموع باحته والرافعي كراهته لخبر ربه ورد بأنه ضعيف (وكذا) كان حكمتهم مع ان الخلاف بقوته فيما قبله ايضا تميز مقابلة نصحة حديث الحاكم الآتي به فلا اعتراض عليه (التنشيف) وهو اخذ الماء بنحو خرقه فلا إبهام في عبارته خلافا لمن زعمه يسن تركه في طهر الحى (في

(قوله حيث لا عذر الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف في التفريق بغير عذر وفي طول التفريق أما بالعذر فلا يضرب قطعا وقيل يضرب على القديم وأما اليسير فلا يضرب إجماعا وكذا في النهاية الا قوله وقيل يضرب على القديم (قوله فأمره أن يعيد) وجه الاستدلال أنه لو كان التفريق يضربه لأمره بمجرد غسل للمعة لا بأعادة الوضوء سم (قوله وبأنه صح الخ) وبأنه صلى الله عليه وسلم توفى السوق فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه فددعى إلى جنازة فأتى المسجد فمسح على خفيه وصلى عليها قال الإمام الشافعي وبينهما تفريق كثير مغنى ونهاية قول المتن ( وترك الاستعانة ) أى ولو كان المعين كافرا شرب بافضل ونهاية (قوله الصب عليه الخ) وينبغي أن لا يكون من ذلك الوضوء من الحنفية لأنها معدة للاستعمال على هذا الوجه بحيث لا يتأتى الاستعمال منها على غيره فليس المقصود منها مجرد الترفه بل يترتب على الوضوء منها الخروج من خلاف من منع الوضوء من الفساق الصغيرة ونظافة مائتها في الغالب عن ماء غير هاشم (قوله لأنها ترفه الخ) وليس من الترفه المنهى عنه في العبادة عذر له من الماء المالح إلى العذب على المعتمد بر ماوى وحلي (قوله خلاف السنة) عبر النهاية والمغنى هنا وفي الموضوعين الآتين بخلاف الأولى وقال عبد الرؤوف في شرح مختصر الايضاح الفرق بينهما ان خلاف الأولى من أقسام المنهى عنه وخلاف السنة لا نهى فيه اه (قوله وإن لم يطلبها) أى الاعانة حتى لو أعانته غيره وهو ساكت كان الحكم كذلك مغنى (قوله والسين الخ) عبارة النهاية وتعبيره بالاستعانة جرى على الغالب على أن السين ترد لغير الطلب كاستحجر الطين أى صار حجر افلوا عانته غيره مع قدرته وهو ساكت متمكن من منعه كان طلبها اه وقيد بالقدرة على المنع الشارح ايضا في الامداد والاياب وافرهم على المنهج كرى (قوله للغالب) أى أن الانسان يطلب الصب عليه أو التأكيد أى كافي قوله تعالى فما استيسر من الهدى أى تيسر كرى (قوله طلبها) أى الاعانة وكذا ضمير تعينت (قوله أما هي) أى الاستعانة لغير عذر (قوله عما ياتي في الفطرة) أى من مؤنة ومؤنة تارة مؤنة يومه وأيامه ومن دينه ومسكن وغادم يحتاج اليهما (قوله وقبولها) أى يجب قبول الاعانة على من تعينت الخ أى كالا قطع (قوله في احضار نحو الماء) أى كالآناء والدلو إيهاب اه كرى (قوله مباحة) قد اطلقوا على هذا رأيت في شرح صحيح البخارى للقسطلانى مانصه وأما احضار الماء فلا كراهة أصلا قال ابن حجر أى العسقلانى لكن الأفضل خلافه وقال الجلال المحلى ولا يقال إنها خلاف الأولى انتهى كرى (قوله كافي التحقيق) هو المعتمد وقوله والرافعي كراهته قد يقال هذا لا ينافى ما فى التحقيق بناء على مذهب الاقدمين من اطلاق المكروه على خلاف الأولى سم وفيه ان الرافعي من المتأخرين لا من الاقدمين (قوله كان حكمتها) يعنى حكمة الفصل بكذا وقوله بقوته حال من الخلاف وقوله فيها قبله الخ خبر ان أى وجود فى النقص كالتنشيف وقوله تميزه قبله الخ خبر كان (قوله تميزه) قبله الخ لو كان المقابل ندب للتنشيف لثم ما قاله لكن المفهوم من ضيق الشرح أنه لم يقل به أحد مساو والمقابل الاحترار فعله وتركه سواء وعامه حديث الحاكم رد ما لا يؤيدها وبمسلم ما ذكر حديث التنفيض المؤيد لمقابل ما قبله مخرج فى الصحيحين فأى تميز يفيد حديث الحاكم مع ما ذكر بصري (قوله فلا اعتراض) أى بأنه كان الأولى ترك قوله كذا ليعود الخلاف إلى التنفيض قول المتن (التنشيف) بالرفع بخطه نهاية (قوله هو) إلى قوله خبر فى النهاية والمغنى (قوله فلا إبهام فى عبارته الخ) عبارة النهاية والمغنى والتعبير بالتنشيف لا يقضى أن المسنون تركه إنما هو المبالغة فيه خلافا لمن توهمه أنه كافي القاموس اخذ الماء بخرقة والتعبير به هنا هو المناسب وأما الشف بمعنى الشرب فلا يظهر هنا إلا شروع تكلف اه (قوله يسن الخ) حبر التنشيف (قوله فى طهر الحى) وسياى رجليه فانفسلتا أنه لا بد أن يكون ذا كراهية لكن الشارح رده (قوله لم يصبها الماء) لا يقال أن المتبادر وعدم غسلها مطلقا فيشكل الاستدلال لأن هذا ليس من باب التفريق بل من ترك غسل بعض العضو لا فاقبول وجه الاستدلال أنه أمره بأعادة الوضوء ولو كان التفريق يضربه لأمره بمجرد غسل للمعة (قوله كافي التحقيق) هو المعتمد وقوله والرافعي كراهته قد يقال هذا لا ينافى ما فى التحقيق بناء على مذهب الاقدمين من

(الاصح) لأنه بزيل اثر العبادة فهو خلاف السنة لأنه صلى الله عليه وسلم

رد منديل ايجى فيه اليه لاجل ذلك (قوله) عقوب الغسل من الجنابة ما لم يتجه له جوب ردا وخشية التهاق نجس به اول تيمم

ان الميت يسن تشييفه نهاية (قوله ردا) اى وجعل يفض الماء بيده ولا دليل فيه لا باحة النفث لا احتمال كونه فعله بيافا للجواز نهاية ومغنى (قوله منديل) بكسر الميم وتفتح وسمى بذلك لانه يندل اى يزيل الوسخ وغير يجير مى (قوله عقب الخ) متعلق بقوله جى به (قوله ما لم يتجه الخ) متعلق بقوله يسن تركه الخ (قوله اول تيمم عقبه) اى لئلا يمنع البلل فى وجهه ويديه التيمم مغنى (قوله بل يتا كدفعه) بل قد يجب كما اذا خشى وقوع النجس عليه ولا يجدها يغسله به مرسم عبارة عرش هو شامل لما اذا غلب على ظنه حصول النجاسة بهوب ريح ويوجه بان التضمخ بالنجاسة انما يحرم اذا كان بفعله عبثا واما هذا فليس بفعله وان قدر على دفعه نعم ينبغي وجوبه اذا ضاق الوقت ولم يكن ثم ما يغسله به وقد دخل الوقت اه (قوله واختار الخ) عبارة النهائية والمغنى والثاني انه مباح واختاره فى شرح مشلم والثالث مكروه اه (قوله مطلقا) اى الحاجة وبدونها (قوله وخبراه الخ) الاسيبك لخبر الخ باللام بدل الواو وان يقول فيما يأتى بنينى على كل حمله الخ (قوله على انه الحاجة الخ) وينشف اليسرى قبل اليمنى ليعقب اثر العبادة على الاشراف حلى وكذا فى الكرى عن الامداد والاياعاب (قوله والاولى الخ) اى واذا نشف الحاجة او بدونها فالاولى ان لا يكون بذيله وطرف ثوبه ونحوهما فقد قيل ان ذلك يورث الفقر خطيب وشيخنا قال البجيرمى اى للغنى وزيادة تملن هو فقير وفى الحديث وان الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه فثبت بهذا الحديث ان ارتكاب الذنب سبب لحرم الرزق خصوصا الكذب وكذلك يوجب الفقر كثرة النوم والنوم عريانا اذ لم يستتر بشىء والاكل جنبا والتهاون بسقاطة المائدة وحرق قشر البصل وقشر الثوم وكس البيت بالليل وترك القمامة فى البيت والمشى امام المشايخ وبداء الوالدين باسمهما وغسل اليدين بالطين والنهالون بالصلاة وخياطة الثوب وهو على بدنه ترك بيت العتيكوت فى البيت واسراع الخروج من المسجد والتبكر بالذهاب الى الاسواق والبطء فى الرجوع منها وترك غسل الاوى وشراء كسر الخبز من فقراء السؤل واطفاء السراج بالنفس والكتابة بالقلم المعقود والامشاضة بمشط مكسور وترك الدعاء للوالدين والتعمم قاعدا والتسرول قائما واليخل والتقتير والاسراف اه (قوله ذلك) اى التشييف بطرف ثوبه (قوله يقف) الى قوله وكانت فى المغنى (قوله اى عقب الوضوء) اى كما عبر به المصنف وقوله يحمى الخ اى كما فسر به الزياى (قوله بحيث لا يطول الخ) هذا صريح فى انه متى طال الفصل عرفا لا يأتى به كما لا يأتى بسنة الوضوء ونقل بالدرس عن الشمس الرملى انه يأتى به ما لم يحدث وان طال الفصل عرش عبارة البجيرمى على الاقناع هذا اى عدم طول الفصل عرفا لما هو الافضل واما السنة فتحصل ما لم يحدث فيما يظهر شوى برى على التحريز اه (قوله ولعله الخ) اى قوله قبل ان يتكلم قول المتن (اشهد الخ) ويقدمه على اجابة المؤذن وبعد فراغه منه يجيب المؤذن وان فرغ من الاذان بجيرمى (قوله لتكفل ذلك بفتح ابواب الجنة الخ) وفتحها لكراماله ولا فاعلم انه لا يدخل الا من واحد فقط وهو ما سبق فى علمه سبحانه وتعالى دخوله منه وظاهره ان ذلك يحصل لمن فعله ولو مرة واحدة فى عمره ولا مانع منه عرش (قوله من التوابين) اى من الذنوب وليس فيه دعاء باكثر وقوع الذنب منه بل بانه اذا وقع منه ذنب اهتم التوبة منه وان كثر تعلما للامة وقوله من المتطهرين اى عن تبعات الذنوب السابقة وعن التلوث بالسيئات اللاحقة ارعن الاخلاق الذميمة ملا على القارى على المشكاة وقيل اى من المتزهدين من الذنوب اه بجيرمى وقوله اى من الذنوب الاولى اى بما لا يليق بالعبد فالتوبة لا تقتضى سبق الذنب نظير ما يأتى فى المغفرة كما يصرح بذلك قولهم تسن التوبة عن غارم المروعة (قوله مصدر) اى اسم مصدر بجيرمى (قوله للتسييح) اى لماهية التنزيه بجيرمى عبارة سم قوله للتسييح اى بمعنى التنزيه للتسييح مصدر سبج بمعنى قال سبحانه الله لان مدلول التسييح على هذا اللفظ اه (قوله اعتقاد تنزيهه) الاول تنزيهه (قوله على انه بدل من اللفظ بفعله الخ) اى

اطلاق المكروه على خلاف الاولى (قوله فلا يسن تركه) بل قد يجب كما اذا خشى وقوع النجس عليه ولا يجد ما يغسله به مر (قوله جعل علما للتسييح) قال الحفيد فى قول التوضيح للتسييح من قوله ان سبحان علم للتسييح ما فقصه اى بمعنى التنزيه لا للتسييح مصدر سبج بمعنى قال سبحانه الله لان مدلول التسييح على هذا اللفظ اه (قوله

عقبه فلا يسن تركه بل يتأكد فعله واختار فى شرح مسلم باحته مطلقا وخبر انه صلى الله عليه وسلم كان له منديل يمسح به وجهه من الوضوء وفى رواية غفرقة يتششف بها صححه الحاكم وضعفه الترمذى وعلى كل ينبغي حمله على انه الحاجة والاولى عدمه بنحو طرف ثوبه وفعله صلى الله عليه وسلم ذلك مرة لبيان الجواز ويقف هنا وفى الغسل حامل المنشفة عن يمينه والصاب عن يساره وكانت ام عياش توضع صلى الله عليه وسلم وهى قائمة وهو قاعد (ويقول بعده) اى عقب الوضوء بحث لا يطول بينهم فاصل عرفا فيما يظهر نظير سنة الوضوء الآتية ثم رايت بعضهم قال ويقول فورا قبل ان يتكلم انتهى ولعله بيان للاكمل (اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله) لتكفل ذلك بفتح ابواب الجنة النمانية لقائله يدخل من ايهامه كما صح (اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين) رواه الترمذى (سبحانك) مصدر جعل علما للتسييح وهو براءة الله من السوء اى اعتقاد تنزيهه عما لا يليق بجلاله منصوب على انه بدل من اللفظ بفعله الذى لم يستعمل

فيقدر معناه ولا يتصرف بل يلزم الاضافة وليس مصدرا للشيخ بل سيج مشتق منه اشتقاق (٣٣٩) حاشيت من حاشا ولو ليت من لولا

وافنت من أف ( اللهم  
وبحمدك ) واوه زائدة فالكل  
جملة واحدة او عطفة اى  
وبحمدك سبحتك ( اشهد  
ان لا اله الا انت استغفر  
واتوب اليك ) لان ذلك  
يكتب لقائه فلا يتطرق  
اليه لبطال كما صح حتى يرى  
ثوابه العظيم ويسن أن يأتي  
بجميع هذا ثلاثا كما مر  
مستقبل القبلة بصدره رافعا  
يديه وبصره ولو نحو اعنى  
كما ين امرار موسى على  
الرأس الذى لا شعر به تشبها  
للسماء وان يقول عقبه وصلى  
الله وسلم على محمد وآل محمد  
ويقول أنا أنزلناه أى ثلاثا  
كما هو القياس ثم رأيت  
بعض الائمة صرح بذلك  
( تنبيه ) معنى استغفر  
اطلب منك المغفرة اى ستر  
ما صدر منى من نقص بمحوه  
ففى لا تستدعى سبق ذنب  
خلاف لمن زعمه وظاهر  
كلامهم نذب واتوب اليك  
ولو لغير متلبس بالثوبة  
واستشكل بأنه كذب  
وبجاب بأنه خبر بمعنى  
الانشاء أى أسألك أن  
تتوب على أوهو باق على  
خبرته والمعنى انه بصورة  
الثائب الخاضع الذليل  
ويأتى فى وجهته وجهى  
وخشع لك سمعى ما وافق  
بعض ذلك ( وحذفت  
دعاء الاعضاء ) المذكور  
فى المحرر وغيره وهو  
مشهور ( إذ لا اصل له )

منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره أسبحك أى أنزهك عمالا يليق بك أقيم مقام فعله ليدل على التزنية  
البليغ ولا يستعمل إلا فى الله مصافا فيقصد تكثيره ثم يضاف لان العلم لا يضاف ولا يثنى إلا إذا قصد تكثيره  
رحماني اه بجيرى ( قوله فيقدر معناه ) فيه تامل ( قوله مشتق منه ) اى ما خوذ منه ( قوله اشتقاق حاشيت )  
بمعنى قلت حاشا وكذا الأمر فيما بعده ( قوله فالكل الخ ) اى مجموع سبحانك اللهم وبحمدك ( قوله جملة واحدة )  
فالمعنى سبحتك يا الله مصاحبا بحمدك شوبرى اى بالثناء عليك بجيرى ( قوله لان ذلك ) اى سبحانك اللهم  
وبحمدك الخ ( قوله يكتب الخ ) أى فى رق ثم يطبع بطابع نهاية ومعنى قال ع ش ويتعدد ذلك بتعدد  
الوضوء لان الفضل لا حصر عليه اه ( قوله فلا يتطرق اليه الخ ) اى يصان صاحبه من تعاطى ميطل بان يرتد  
والعياذ بالله ولا فقد تقرر ان جميع الاعمال يتطرق اليه لابطال بالردة شوبرى وفيه بشرى بان من قاله لا  
يرتد وانه يموت على الايمان حفى اه بجيرى ( قوله بجمع هذا ) اى ما ذكر من الاذكار ( قوله كما مر ) اى فى  
شرح وتليث الغسل والمسح ( قوله مستقبل القبلة ) اى قوله وان يقول فى النهاية والمعنى الا قوله ولو نحو  
اعنى الى السماء ( قوله رافعا يديه وبصره الخ ) وذلك لان السماء قبلة الدعاء والطالب لشيء يبسط كفيه لا خذه  
والداعى طالب ولا ن حوائج العباد فى خزنة تحت العرش فالداعى يديده لحاجته بجيرى ( قوله ولو نحو  
اعنى ) اى كمن فى ظلمة ( قوله كما ين الخ ) قد يقال لا حاجة اليه فى التعليل لان المقصود من رفع البصر اليها  
ليس النظر اليها لاذ هو لا يطلب حيث من حيث ذاته لكونه شاغلا عن الدعاء بل المقصود تعظيمها بتوجهها  
بالوجه كما قيل السماء قبلة الدعاء بصرى ( قوله على الرأس ) اى رأس المتحلل من الاحرام ( قوله تشبها ) متعلق  
بقوله كما ين الخ وقوله للسماء متعلق برافعا ( قوله وان يقول ) اى قوله ويقرأ فى المغنى ( قوله عقبه ) اى عقب  
الوضوء وعقب جميع الذكر المتقدم وصنيع شيخنا صريح فى هذا ( قوله وصلى الله الخ ) قد يقال بذخى ان  
يزيد فى الصلاة التعرض لسيادته ﷺ والأصحاب بصرى وعبارته شيخنا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه وسلم اه ( قوله ويقرأ أنا أنزلناه الخ ) لما ورد أن من قرأ فى أثر وضوئه إنا أنزلناه فى ليلة القدر مرة  
واحدة كان من الصديقين ومن قرأها مرتين كتب فى ديوان الشهداء ومن قرأها ثلاثا حشره الله محشر  
الانبياء ويسن بعد قراءة السورة اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي فى دارى وبارك لي فى رزقى ولا تفتنى بما زويت  
عنى ع ش وفى السكردى عن الايعاب مثله الى قوله ولا تفتنى الخ ( قوله اى ثلاثا ) اما راجع للصلاة  
والقراءة او للثانية فالاولى مشافى ذلك كما هو ظاهر ويشمله العموم السابق فى التليث بصرى ( قوله من  
نقص ) اى ذنبا كان او غيره بصرى ( قوله بمحوه ) هذا مخالف لما ذكرنا ان الغفر محو اثر الذنب بالكلية  
والمغفرة ستره مع بقائه وعدم المؤاخذه به كما ذكره البهولا فى عن الشنشورى بجيرى ( قوله واستشكل أنه  
كذب ) كانه بناء على حمله على الحال ولا فلا كذب يلزم على انه قد لا يلزم الكذب على تقدير الحال ايضا سم  
ولعله بحمله على العزم على التوبة ( قوله بمعنى الانشاء أى أسألك الخ ) لا يخفى بعده إلا أن يريد ان توفى  
للتوبة ( قوله اوهو باق الخ ) لا حاجة الى لفظه هو ( قوله وهو مشهور ) وهوان يقول عند غسل كفيه اللهم  
احفظ يدي عن معاصيك كلها وعند المضمضة اللهم اعنى على ذكرك وشكرك وعند الاستنشاق اللهم ارحنى  
رائحة الجنة وعند غسل الوجه اللهم يهض وجهى ويوم تبيض وجهه وتسود وجهه وعند غسل اليد  
اليمنى اللهم اعطنى كفتانى يمينى وحاسبى حسبا يسيرا وعند اليسرى اللهم لا تعطنى كفتانى بشمالى ولا من  
وراء ظهرى وعند مسح الرأس اللهم حرم شعرى وبشرى على النار وعند مسح الاذنين اللهم اجعلنى من  
الذين يستمعون القول فيتعون احسنه وعند غسل رجليه اللهم ثبت قدمى على الصراط يوم تزل فيه الاقدام  
نهاية ومعنى وشرح بافضل وفى السكردى عن الايعاب زيادة ادعية اخرى وان يدي فى دعاء غسل الكفين  
وقدمى فى دعاء غسل الرجلين تتسديد الياء منى ( قوله لا نظر اليه الخ ) خلافا للنهاية والمعنى عبارته قال  
المصنف فى أذكاره وتنقيح له بحى فيه نى عن النبي ﷺ قال الشارح وفات الرافعى والنووى أنه روى  
واستشكل بأنه كذب ) كانه بناء على حمله على الحال ولا فلا يلزم كذب على أنه قد لا يلزم الكذب على تقدير

يعتد به ووروده من طرق لا نظر اليه لانها كلها لا تحلو من كذاب أو متهم بالوضع كما قال بعض الحفاظ ففى ساهطة بالمرّة

عن النبي ﷺ من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وإن كانت ضعيفة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ومشى شيخى على أنه مستحب وافق به لهذا الحديث أه زاد الأول ونفى المصنف أصله باعتبار الصحة أما باعتبار وروده من الطرق المتقدمة فله علم ثبت عند ذلك أو لم يستحضره حينئذ وغبارة السكردى على شرح بافضل قوله لا اصل لدعاء الأعضاء على هذا جرى الشارح في كتبه وقال شيخ الاسلام في الاسنى أى في الصحة والإفقد روى عنه ﷺ من طرق ضعيفة في تاريخ ابن حبان وغيره ومثله يعمل به في فضائل الأعمال أه وذكر نحوه في شرح البهجة واعتمد استحبابه الشهاب الرملى وولده ويؤخذ مما نقلته في الأصل عن شرح العباب للشارح وعن غيره أنه لا بأس به عند الشارح وأنه دعاء حسن لكن لا يعتد سنيته فيطلب الاتيان به عند الشارح أيضا أه (قوله ومن شرط العمل الخ) عبارة المغنى فائدة شرط العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال أن لا يكون شديد الضعف وأن يدخل تحت أصل عام وأن لا يعتد سنيته بذلك الحديث أه زاد النهاية وفي هذا الشرط أى الأخير نظر لا يخفى أه عبارة سم وشرط بعضهم أن لا يعتد السننية وفيه نظر بل لا وجه له لأنه لا معنى للعمل بالضعيف في مثل مانحن فيه إلا كونه مطلوباً بطلب غير جازم وكل مطلوب طلباً غير جازم سنة وإذا كان سنة تعين اعتقاد سنيته أه (قوله أن لا يشتد ضعفه) أى سواء كان العامل بمن يقتدى به أم لا بل قد يقال يتأكد في حق المقتدى به ليسكون فعله سبباً لا فائدة غيره الحكم المستفاد من ذلك الحديث عش (قوله سنن كثيرة) منها تقديم النية مع أول السنن المتقدمة على غسل الوجه فيحصل له ثوابها كما مروى منها التلغظ بالمنوى ليساعد اللسان القلب كما تقدم ويسر بها بحيث يسمع نفسه ومنها استصحاب النية ذكر إقباله إلى آخر الوضوء مغنى وشيخنا (قوله ومن المشهور) إلى قوله وغسل وجهه في المغنى إلا قوله ولا يكره إلى ولطم الوجه وقوله واعترض إلى وإسراف (قوله والدلك) لم يكتف بفهمه من قوله السابق والدلك في شرح ويثلك الغسل الخ كأنه لا يستلزم السننية فتأمل له سم أقول بل أعاده لقوله ويتأكد الخ (قوله ونجس برشاشه) فلا يتوضأ في موضع يرجع إليه رشاش أسنى (قوله وجعل ما يصب منه الخ) أى كالأبريق مغنى (قوله وترك تكلم) وفي فتاوى شيخ الاسلام أنه سئل هل يشرع السلام على المشتغل بالوضوء ويجب عليه الرد أو لا فأجاب بأن الظاهر الأول أه وهذا بخلاف المشتغل بالغسل لا يشرع السلام عليه لأن من شأنه أنه قد ينكشف منه ما يستحي من الإطلاع عليه فلا يليق مخاطبته حينئذ عش (قوله بلا عذر) عبارة شرح بافضل إلا المصلحة كما مر بمعروف ونهى عن منكر وتعليم جاهل وقد يجب كان رأى نحو أعمى يقع في بئر أه (قوله ولطم وجهه) بالجر عطفاً على تكلم (قوله لبيان الجواز) واللطم خلاف الأولى كافي شرح الروض بجري (قوله وإسراف الخ) عبارة الخطيب ومنها أن يقتصد في الماء فيكره السرف فيه أه قال البجيرمي ويكره التقتير أيضاً لأنه قد لا يعم كما قرره شيخنا أه (قوله وأن يكون الخ) فيجزيه بدونه حيث أسخ وصح أنه ﷺ توضحاً بثلاث مدد هذا فيمن بدنه كبره ﷺ اعتدالاً وليونة ولا زاد أو نقص بالنسبة شرح بافضل (قوله كما يأتي) لعله في باب الغسل (قوله كموقيه) عبارة المغنى وأن يتعهد موقه وهو طرف العين الذى يلي الأنف بالسبابة الايمن باليمن رالايسر باليسرى ومثله الأحاط وهو الطرف الآخر من غسلها إذا لم يكن فيهما ر مص يمنع وصول الماء إلى محله إلا لا فغسلها واجبه أه زاد شرح بافضل والمراد بهما أى الموقين ما يشمل الأحاط أه (قوله)

ومن شرط العمل بالحديث الضعيف كما قاله السبكي وغيره أنه لا يشتد ضعفه فأنضح ما قاله المصنف وأن دفع ما أطال به الشراح عليه ونفى للوضوء سنن كثيرة استوفيتها بحسب الامكان في شرح العباب ومن المشهور منها استقبال القبلة في جميعه والدلك ويتأكد كد كالموالاتة لقوة الخلاف فيهما وتجنب رشاشه وجعل ما يصب منه عن يساره وما يغترف منه عن يمينه وترك تكلم بلا عذر ولا يكره ولو من عار لأنه ﷺ كلم أم هانى يوم فتح مكة وهو يغتسل ولطم الوجه بالماء واعترض بحديث فيه ويحجب بأنه لبيان الجواز وإسراف ولو على شطو وأن يكون ماؤه نحو مد كما يأتي وتعهده ما يخاف اغفاله كموقيه

الحال أيضاً (قوله أن لا يشتد ضعفه) بشرط بعضهم أيضاً أن لا يعارضه حديث صحيح ولا حاجة إليه لظهور أنه إذا تعارض حديثان ينظر إلى الترجيح ومعلوم أن الصحيح مقدم على الضعيف وشرط بعضهم أن لا يعتد السننية وفيه نظر بل لا وجه له لأنه لا معنى للعمل بالضعيف في مثل مانحن فيه إلا كونه مطلوباً بطلب غير جازم وكل مطلوب طلباً غير جازم سنة وإذا كان سنة تعين اعتقاد سنيته ثم رايت فيما يأتي في قوله في الخف ويسن مسح أعلاه وأسفله خطوطاً ماله تعلق بهذا البحث فتأمل (قوله والدلك) لم يكتف بفهمه من قوله السابق

وغتبيه وخاتم بصل الماء تحتته وغسل رجله بيساره وشربه من فضل وضوئه ورش إزاره به إن تروهم حصول مقدر له فيما يظهر وعليه يحمل  
رشه عليه السلام لا زاره به قيل وإن لا يصب ماء إزاره حتى يطفئ مخالفة للنجوس وينت ما فيه في (٣٤١) الفتاوى وكان عليه السلام إذا توضأ

أفضل ماء حتى يسيه على موضع سجوده فينبغي نذب ذلك لمن احتاج لتطيف محل سجوده بتلك الفضلة خلافا لما يوهمه كلام بعضهم من ندبه مطلقا وصلاة ركعتين بعده أى بحيث ينسبان له عرفا كما يأتي بما فيه قبيل الجماعة ويحصلان بغيرهما كتحية المسجد وفي مسح الرقبة خلاف والراجح عدم ندبه واعتراض بان حديثه يعمل به في الفضائل ويرد بما مر آنفا كما يشير إليه قول المصنف انت خبرهما موضوع فتقدير سلامته من الموضوع هو شديد الضعف فلا يعمل به ويؤثر الشك قبل الفراغ من الوضوء لا بعده ولو في النية على الوجه استصحابا لأصل الطهر فلا نظير لكونه يدخل الصلاة بطهر مشكوك فيه وقياس ما يأتي في الشك بعد الفاتحة وقبل الركوع أنه لو شك بعد عضو في أصل غسله لزومه إعادته أو بعضه لم يلزمه فليحمل كلامهم الأول على الشك في أصل العضو لا بعضه (فرع) صل الخمس مثلاً كلاً بوضوء مستقل ثم علم ترك مسح

وعقبه) ويبالغ في العقب خصوصاً في الشتاء فقد ورد ويل للعقاب مغنى وشيخنا (قوله به) أى بفضل وضوئه (قوله وعليه الخ) أى على توهم ذلك (قوله وإن لا يصب ماء إزاره حتى يطفئ) لعل معناه أن لا يصب الماء في إزاره المعد للوضوء إلى أن يتملى إلا نأى إلى أعلاه بل يجعله نازلاً منه (قوله نذب ذلك) أى الإفضال (قوله مطلقاً) أى احتيج تنظيف ذلك أو لا (قوله بعده) عبارة الخطيب عقب الفراغ من الوضوء اه قال البجيرى أى ولو مجدداً والمراد بالعقب فيما يظهر أن لا يطول الوقت بحيث لا تنسب الصلاة إليه عرفاً وبحيث بعض المتأخرين امتداد وقتها على ما بقي الوضوء وحمل قولهم عقبه على سن المبادرة وفيه نظر والأقرب ما قلناه اه (قوله أى بحيث الخ) رافقاً للنهاية عبارة في صلاة النفل بعد قول المصنف ويخرج النوعان الخ وهل تفوت سنة الوضوء بالأعراض عنها كما بحثه بعضهم أو بالحدث كما جرى عليه بعضهم أو بطول الفصل عرفاً احتمالات أوجهها ثالثها كإيدل عليه قول المصنف في روضه ويستحب لمن توضأ أن يصلي عقبه اه ومال السيد البصرى إلى الاحتمال الثاني عبارة نقل عن السيد السهمودى أنه أفتى بامتداد وقتها مادام الوضوء باقياً لأن المقصد بهما عدم تعطيل الوضوء عن أداء صلاته وصححه الفقيه عبد الله بن عمر بإخرمة وهو وجه من حيث المعنى اه (قوله ويحصلان) الأولي التأنيث (قوله والراجح عدم ندبه) كذا في النهاية والمغنى عبارة شرح بأفضل وإن لا يمسح الرقبة لأنه لم يثبت فيه شيء بل قال النووي أنه بدعة وخبر مسح الرقبة أمان من الغل ووضوع لكتفه متعقب بان الخبر ليس بموضوع اه وقال الكردى عليه والحاصل أن المتأخرين من أئمتنا قد قلده والامام النووي في كون الحديث لا أصل له ولكن كلام المحدثين يشير إلى أن الحديث له طرق وشواهد يرتقى بها إلى درجة الحسن فالذى يظهر للفقير أنه لا بأس بمسحها اه (قوله بما مر آنفا) أى في قوله ووروده من طرق الخ (قوله ان خبرهما) أى دعاء الأعضاء ومسح الرقبة (قوله ولو في النية) كذا نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملى وقاسه على الصوم لكن الذى استقر رايه عليه في الفتاوى الذى قرأه ولده عليه أنه يؤثر كفى الصلاة اه وسأيت أن الشك في الطهارة بعد الصلاة لا يؤثر حيث يتحصل أنه إذا شك في نية الوضوء بعد فراغه ضراً أو بعد الصلاة لم يضر بالنسبة للصلاة لأن الشك في نيته بعدها لا يزيد على الشك فيه نفسه بعدها ويضر بالنسبة لغيرها حتى لو أراد من المصحف أو صلاة أخرى امتنع ذلك مراً هم (قوله استصحاباً لأصل الطهر) فيه نظر إذا الكلام في تحقق الطهر لافي بقائه حتى يستدل بالاستصحاب (قوله وقياس الخ) ميتداً خبره قوله أنه لو شك الخ (قوله أو بعضه) أى في غسل بعض ذلك العضو (قوله كلامهم الأول) وهو يؤثر الشك قبل الفراغ من الوضوء (قوله فواضح) أى لأن غير العشاء أعيدت بوضوء كامل والعشاء فعات مرتين بكامل (قوله خلافاً لمن وهم فيه) تأمل الخلاف فقيه دقة وهو أنه لما صلى به وشك بعد العشاء ألزم بواحدة منها العشاء فلا يختص إلا بالخمسة ثم أنه مع بقاء وضوئه شاك في ترك بعض أعضائه بعد كمال طهره والشك حينئذ غير ضار فله أن يصلى به ما شاء فيعيدهن به حتى العشاء والزامة إعادتها إنما كان لما طرأ بعد فعلها فاحتمل التارك منها فالزم بها عبد الله باقشير أى وقوله والشك حينئذ غير ضار الخ يرد بان الإعادة مع الشك أضعف من فعلهن أو لا فلا اجزاء به بالأولى وبما مر عن سم آنفا (قوله لو غفل) أى عن حاله واعتقد الطهارة الكاملة كرى (قوله كالتوضأ الخ) لا يظهر فيه إلا مجرد التنظير في الجزم بالنية لافي المنظر به عبد الله باقشير ويمكن أن يجاب بحمل قول الشارح توضأ عن حدث على معنى توضأ وضوءاً شانه أن يكون عن حدث فالمراد توضأ وضوءاً كاملاً في اعتقاده أو على حذف مضاف أى عن توهم حدث وعلى كل من الاحتمالين فالحدث غير واقع في نفس الأمر (قوله والدلك في شرح قوله وتليت الغسل والمسح كانه لا نه لا يستلزم السنية فتأمل اه (قوله رشر به ثم قوله ورش) هل وان توضأ من مسبل (قوله ولو في النية) كذا نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملى وقاسه على الصوم لكن

(٣١) - شروانى وابن قاسم - أول) الرأس مثلاً من إحداهن لزومه إعادة الخمس ثم إن كمل وضوء العشاء بفرض أن التارك منه وأعادهن به اجزأه لأن التارك إن كان من غيره فواضح أو منه فقد كله وإن أعادهن به بلا تكميل فلا خلافاً لمن وهم فيه لا متناع الصلاة به لاحتمال أن التارك منه فنيته غير جازمة ومن ثم لو غفل وأعادهن به لم يبق عليه إلا العشاء كالتوضأ عن حدث وأعادهن ثم علم التارك من هذا أيضاً

لأن الترك الأول) التقييد بالأول بالنظر إلى التوضو فقط (قوله وقد أعادهن به) هذا لا يتأتى في الثانية  
أي التوضو إلا بأحد التاويلين السابقين (قوله في الصورتين) أي الغفلة والتوضو

### (باب مسح الخف)

وهو من خصوصيات هذه الأمة وشرع في السنة التاسعة من الهجرة ع ش وبجبري وشيخنا قول المتن  
(مسح الخف) يمكن أن يوجه تعبيره بالخف مراد به الجنس دون تعبيره بالخفين بأن ذلك لا يتناول الخف  
الواحد فمالم يقدح إحدى رجله سم (قوله المراد) إلى قوله بل متواترة في النهاية لا قوله أو الخف إلى فلا يرد  
وقوله بل ذكره إلى وآخره وكذا في المعنى إلا أنه قال الأولى التعبير بالخفين (قوله المراد بالجنس) غرضه به دفع  
ما أورد على المتن من أنه يومهم جواز المسح على خف رجل وغسل الأخرى وليس كذلك فكان الأولى أن يعبر  
بالخفين وحاصل الجواب أن أ ل في الخف للجنس فيشمل ما لو كان له رجل واحدة لفقد الأخرى وما لو كان له  
رجلان فأكثر فكانت كلها أصلية أو بعضها زائدا واشتبه بالأصلي أو سامت به فيلبيس كلا منها خفا ومسح على  
الجميع وأما إذا لم يشتبه ولم يسمت فالعبرة بالأصلي دون الزائد فيلبيس الأول خفادون الثاني إلا أن توقف  
لبس الأصلي على ليس الزائد فيلبيسه أيضا شيئا وع ش (قوله أو الخف الشرعي) يعني أن ال للهداى الخف  
المعهود شرعا فيشمل من له رجل واحدة ومن له رجلان أو أكثر على التفصيل المتقدم قال ع ش وهذا الجواب  
أولى من الأول لأنه لا يدفع الإيهام إذا الجنس كما يتحقق في ضمن الكل كذلك يتحقق في ضمن واحدة منهما  
اه (قوله هنا) أي في الترجمة (قوله منع لبس خف الخ) أي امتناعه شرعا (قوله على صحيحة) أي رجل صحيحة  
(قوله عليلة) أي بحيث لا يجب غسلها نهاية ومعنى (قوله فكانت كالصحيحة) أي في امتناع الاقتصار على  
خف في الصحيحة والمسح عليه وجواز لبس الخفين فيها بعد كمال طهارتهما ثم المسح عليهما فيرفع حدتهما  
معا ولا يجب مع المسح التيمم عن العليلة لأن مسح خفها كغسلها ولا ينافيه قوله لوجوب التيمم الخ لأن معناه  
أنها قبل لبس خفها يجب التيمم عنها كوجوب غسل الصحيحة قبله سم بأدنى تصرف (قوله عليهما) أي على  
خف الكاملة وخف الناصبة (قوله على الأخرى) أي على خف المنقردة (قوله وحدها) هل له لبس خف في  
باقى فاقدة محل الفرض ليمسح عليهما بدلا عن غسله المسنون سم وسيأتى عنه ما يفيد عدم سن ذلك (قوله  
وذكره هنا) أي ذكر مسح الخف عقب الوضوء (قوله لأنه بدل عن غسل الرجلين) فمسحه رافع للحدث  
لا مبيح نهاية ومعنى (قوله فيه) أي الوضوء (قوله أن الواجب الخ) أي على لبس الخف بشرطه ومعنى (قوله  
لأن في كل الخ) قد يقال غاية ما يقتضيه هذا التعليل الولا بينهما وأما تأخير المسح عن التيمم الذي هو المطلوب  
فلا نعم يتم بزيادة التيمم طهارة كاملة بصري (قوله مسحها مبيحا) يومهم أن مسح الخف مبيح لا رافع للحدث  
وهو خلاف ما صرحوا به أول كتاب الطهارة فراجع بصري وقوله أول كتاب الطهارة بل هنا أيضا كما مر عن

لأن الترك الأول إن كان  
حتى العشاء فليس عليه  
غيرها أو من غيرها فوضوء  
العشاء كامل وقد أعادهن  
به مع الجزم بالنية في  
الصورتين

(باب مسح الخف)  
المراد به الجنس أو الخف  
الشرعي وكلاهما يحمل هنا  
مبين في غيره فلا يرد منع  
لبس خف على صحيحة  
للمسحها وحدها وإن كانت  
الأخرى عليلة لوجوب  
التيمم عنها فكانت  
كالصحيحة بخلاف ما لو لم  
يكن له إلا رجل فان بقي من  
فرض الأخرى بقية وإن  
قلت تعين لبس خفها ليمسح  
عليهما وإن لم يبق منه شيء  
مسح على الأخرى وحدها  
وذكره هنا لتمام مناسبتها  
بالوضوء لأنه بدل عن  
غسل الرجلين فيه بل  
ذكره جمع في خامس  
فروضه لبيان أن الواجب  
الغسل أو المسح وآخره  
جمع عن التيمم لأن في  
كل مسح مبيحا وأحاديثه  
صحيحة كثيرة

### (باب مسح الخف)

يمكن أن يوجه تعبيره بالخف مراد به الجنس دون تعبيره بالخفين بتناول الخف الواحد فمالم يقدح إحدى  
رجليه (قوله لوجوب التيمم عنها فكانت كالصحيحة) الذي يظهر أن معنى هذا الكلام المذكور في الروضة  
وغيرها أنه يمتنع الاقتصار على خف في الصحيحة والمسح عليه وأنه يجوز لبس الخفين فيهما والمسح عليهما  
فترفع حدتهما لأن المسح كالغسل فكما يكفي غسلها يكفي مسحهما ولا يجب مع المسح التيمم عن العليلة لأن  
مسح خفها كغسلها ومع غسلها لا حاجة للتيمم ولا ينافيه قوله لوجوب التيمم عنها لأن معناه أنها في نفسها يجب  
التيمم عنها لأن المراد وجوبه مطلقا (قوله وحدها) هل له لبس خف في باقى فاقدة محل الفرض ليمسح

النهاية والمغنى (قوله بل متواترة) أى عن الصحابة الذين كانوا لا يفارقونه عليه السلام سفر أو لا حضر أو جمع بعضهم رواه تجاروزوا الثمانين منهم العشرة المبشرة وعند ابن أبي شيبة وغيره عن الحسن البصرى قال حدثني سيعون من الصحابة بالمسح على الخفين واتفق العلماء على جوازها خلافا للخوارج والشيعة كردهى (قوله بعض الحنفية) وهو السرخى كردهى (قوله أخشى أن يكون إنكاره الخ) وكلام القليوبى على المحلى يقتضى تكفير المنكر له وكلام الامداد عدمه كردهى (قوله أى من أصله) احتراز به عما إذا أنكر بعض شروطه وكيفيته واجكامه هاتفي اه كردهى عبارة السيد البهرى قوله أى من أصله أى لا تفاصيل احكامه إذهى لم تثبت إلا بالأحاد بخلاف القدر المشترك بين الجميع من طلب أصل المسح وكونه مشروعا فانه ثابت بالتواتر اه قول المتن (يجوز الخ) أى من حيث العدول عن غسل الرجلين إليه فلا ينافى انه يقع واجبا دائما حتى قيل انه من الواجب المخير ورد بان شرط الواجب المخير لا يكون بين الثنى ووبدله كما هنا شيخنا وعش ورشيدى (قوله ولو وضوء سلس) الى قوله بل يكره فى المغنى لإقوله فعلم الى أو شكوا قوله وأرهقه الى كان وكذا فى النهاية لإقوله أو خاف من الغسل فوت جماعة (قوله سلس) بكسر اللام ع ش عبارة النهاية والمغنى دائم الحدث اه (قوله لما تقرر) لعله كونه بدلا عن غسل الرجلين أو المراد بما تقرر الأحاديث الصحيحة الخ لكن قد يخدش هذا انه لم يصرح بالأحاديث فلم يعلم ان موردها الوضوء بصرى وجزم السكردى بالاول والظاهر بل المتعين الموافق لكلام غيره هو الاحتمال الثانى وعدم تصریح الشارح بتلك الأحاديث مع كونه مسلكا فى غالب الابواب لا كتفائه عنه بقوله كثيرة بل متواترة وقوله فلم يعلم الخ بمنعه ظهور ان مرجع ضمير واحاديثه مسح الخف فى المتن المراد به جز ما مافى الوضوء (قوله لا فى غسل واجب أو مندوب) فلواجنب مثلا أو اغتسل لنحو جمعة أو تنجس رجله فأراد المسح بدلا عن غسل الرجل لم يجز شيخنا (قوله وأفهم يجوز) يتأمل وجه الافهام فان المتبادر من الجواز الاباحة وهى لا تدل على أفضلية غيرها إلا أن يقال لما ذكر فيما مر وجوب الغسل دل على انه هو الأصل فذكر الجواز فى مقابلته يشعر بمقابلته له وبانه مفضل بالنسبة إليه ع ش (قوله رغبة عن السنة) أى الطريقة وهى مسح الحنفين بان اعرض عنه لمجرد ان الغسل تطييفا للملاحظة انه أفضل فلا يقال الرغبة عن السنة قد تؤدى الى الكفر لان محله ان كرهها من حيث نسبتها للرسول صلى الله عليه وسلم ع ش وبذلك يدفع أيضا مافى سم هنا (قوله كراهته لما فيه الخ) أى المسح (قوله اعم) أى من السكرامة (قوله بينهما) أى بين الرغبة والسكرامة (قوله أو شكافى جوازها) أى لم تطمئن نفسه اليه لانه شك هل يجوز له فعله ولا مغنى ونهاية أى وإلا فلا يجوز له حينئذ لعدم جزمه بالنية ع ش وشيخنا (قوله شبهة فيه) أى فى دليله لنحو معارض له كان يقول يحتمل انه نسخ نأية الوضوء (قوله أو خاف الخ) أو كان ممن يقتدى به بنهاية (قوله فوت لنحو جماعة) أى كلاً أو بعضاً وظاهره وإن توقف الشعار عليه ولكن ينبغى أن يجب المسح فى هذه الصورة ع ش وكذا يجب اذا كانت الجماعة جماعة جمعة واجبة عليه اجهورى وفرض المسئلة إن لم يرج جماعة غيرها وإلا كان الغسل أفضل كافى الزيادة والبصرى اه بجبرى (قوله أو أرهقه) أى غشية والمراد شارف ان يغشاها بقريئة السياق بصرى (قوله تركه أفضل) جواب قوله ان تركه الخ (قوله بل يكره الخ) أى فى كل من الصور الاربع المتقدمة (قوله تركه) أى المتحقق بالغسل (قوله ومثله) أى مثل مسح الخف وقوله فى الاولين أى الترك رغبة والترك شكوا وقوله سائر الرخص أى باقيا كما يجمع بالسفر كردهى (قوله وقد يجب) الى قوله وجعله فى النهاية والمغنى (قوله وقد يجب الخ) أى عينا رشيدى (قوله لنحو خوف فوت عرفة) أو انصب ماؤه عند غسل رجله ووجد بردا لا يذوب

عليه بدلا من غسله المستون (قوله أى لا يثاره الغسل عليه) فيه وقفة لأن إثارة الغسل عليه مطلوب ضرورة انه أفضل منه فكيف يكون قصده مقتضيا لرجحان تركه فتأمل (قوله لنحو خوف فوت عرفة) فى شرح مر أو انصب ماؤه عند غسل رجله ووجد بردا لا يذوب بمسح به أو ضاق الوقت ولو اشتغل بالغسل لخرج الوقت أو خشى ان يرفع الامام راسه من ركوع ثانية الجمعة أو تعين عليه الصلاة على ميت وخيف انفجاره لو غسل اه

بل متواترة ومن ثم قال بعض الحنفية أخشى أن يكون إنكاره أى من أصله كفرا (يجوز فى الوضوء) ولو وضوء سلس لما تقرر لافى غسل واجب أو مندوب ولا فى إزالة نجس بل لا بد من الغسل إذ لا مشقة وأفهم يجوز أن الغسل أفضل منه نعم ان تركه رغبة عن السنة أى لا يثاره الغسل عليه لا من حيث كونه أفضل منه سواء أوجد فى نفسه كراهته لما فيه من عدم النظافة مثلا أم لا فعلم أن الرغبة عنه أعم وأن من جمع بينهما أراد الايضاح أو شكافى جوازها أى لتخيل نفسه القاصرة شبهة فيه أو خاف من الغسل فوت لنحو جماعة أو أرهقه خذت وهو متوضىء ومعه ماء يكفيه لولبسه ومسح لان غسل كان أفضل بل يكره تركه ومثله فى الاولين سائر الرخص وقد يجب لنحو خوف فوت عرفة



انقضاء أسير وجعله  
 لهم هنا أفضل لا واجبا  
 وليكن حملته على مجرد  
 خوف من غير ظن لكن  
 شيئا أنه يجب البدار إلى  
 إنقضاء أسير رجى ولو على  
 بعد وأنه إذا عارضه إخراج  
 الفرض عن وقته قدم  
 الانقضاء أو لكونه لا بسه  
 بشرطه وقد تضيق الوقت  
 وعنده من الماء ما لا يكفيه  
 لو غسل ويكفيه لو مسح  
 وقد يحرم كان لبسه محرم  
 تعديا ثم إذا لبسه بشرطه  
 كانت المدة فيه (للقيم)  
 وكل من سفره لا يبيع  
 لقصر (يوما وليلة وللأسافر)  
 سفر قصر (ثلاثة أيام  
 بلياليها) المتصلة بها سبق  
 اليوم الأول ليلته بأن  
 أحدث وقت الغروب  
 أولا بأن أحدث وقت  
 الفجر ولو أحدث أثناء  
 ليل أو نهار اعتبر قدر  
 الماضي منه من الليلة  
 الرابعة أو اليوم الرابع  
 وكذا في اليوم واليلة  
 للنص على ذلك في الأحاديث  
 الصحيحة وابتداء المدة  
 إنما يحسب (من) انتهاء  
 (الحديث)

يمسح به أو ضاق الوقت ولو اشتغل بالغسل لخرج الوقت أو خشي أن يرفع الإمام رأسه من الركوع الثاني في  
 الجمعة أو تعين عليه الصلاة على ميت وخيف انفجاره لو غسل نهاية واقره سم قوله في الجمعة أي الواجبة عليه  
 فان كان مسافرا أو رقيقا أو نحوهما لم يجب كما هو ظاهر ع شر (قوله خوف فوت عرفة) صورته أن يلبسه  
 لعذروا لا فيأتي أن المحرم يمتنع عليه لبس المحيط اجهورى أي بان كان لو اشتغل بالغسل فاته الوقوف بعرفة  
 اطفئى أه بجيرى (قوله أو إنقضاء سير) أي خوف فوت إنقضاء سير أي أو غريق لو اشتغل بالغسل وينبغي  
 تقييده بضيق الوقت كما هو ظاهر أي بحيث لو مسح انقضاء ما عند اتساع الوقت فلا يجب عليه المسح بل الواجب  
 عليه الانقضاء وتأخير الصلاة اطفئى أه بجيرى (قوله لكن الخ) استدراك على قوله ويتعين الخ وتضعيف  
 لكلام البعض مع الحمل المذكور (قوله أو لكونه) إلى قوله وقد يحرم في النهاية والمغنى (قوله أو لكونه الخ)  
 عطف على قوله لنحو خوف الخ (قوله لا بسه بشرطه الخ) أي بخلاف صورة الأرهاق السابقة فلا يجب عليه  
 لبس الخف لمسح عليه لما فيه من إحداث فعل زائد نهاية ومعنى (قوله وقد يحرم الخ) لم يذكر للسكر وه مثالا  
 لعلة لعدم وجود ع شر وقال شيخنا وقد بكرة فيما إذا كرر المسح لأنه يعيب الخف أه وقد يجاب بان الكلام  
 في أصل المسح (قوله كان لبسه الخ) أي ولا يجوز أي كما يأتي سم عبارة ع شر وفيه أن كلام حج أن الكلام  
 في المسح المجزئ بان كان مستوفيا للشروط وهو فيما ذكره باطل لما علل به من امتناع اللبس لذاته أه  
 وعبارة شيخنا وقد يحرم مع الأجزاء فيما إذا كان الخف منصوبا أو من حرير لرجل أو من جلد آدمي ومع  
 عدم الأجزاء فيما إذا كان لبس الخف محرما أه قول المتن (للقيم) أي ولو عاصيا بأقامته نهاية ومعنى أي  
 كناشزة من ذوجها وأبقى من سيده شيخنا عبارة البجيرى كعبدا أمره سيده بالسفر فأقام أه (قوله وكل) إلى  
 قوله أو نوم في النهاية وإلى قوله ولو نحو يجنون في المغنى (قوله وكل من سفره الخ) أي لكونه قصيرا أو مصيبة  
 أو سافرا لغير مقصد معلوم كالنائم ع شر وبجيرى شيخنا قول المتن (ثلاثة أيام بلياليها) أي ولو ذهابا وإيابا  
 نهاية قال البجيرى فان قيل كيف يتصور قوله لم ولو ذهابا بالخف فانه ينقطع سفره بوصوله مقصده يقال يتصور  
 بان يسافر إلى غير محل إقامته وإذا وصل ولم يبق إقامة تقطع السفر فانه يترخص ذهابا وإيابا مدة الثلاثة  
 أجمورى وصوره بعضهم بعائد من سفره لغير وطنه لحاجة أه عبارة سم قوله ثلاثة أيام الخ أي وإن لم  
 تتحصل إلا من مجوع الذهاب والإياب بان قصد محلا على يومين مثلا وأنه لا يقيم فيه بل يعود حالا من طريق  
 آخر على يوم وليلة م ر بقى ما لو سافر ذهابا فقط مثلا وكان فوق يوم وليلة ودون الثلاث أه قوله بقى ما لو سافر  
 الخ قال ع شر قلت وحكمه أنه يمسح إلى إقامته حيث كان سفره مسافة قصر وأقام قبل الثلاث كما يعلم ذلك مما  
 يأتي في شرح ولم يستوف مدة سفره (قوله اليوم الأول) بالنصب مفعول سبق وقوله ليلته فاعله (قوله قدر  
 الماضي الخ) هل المتعبر قدر الماضي بالنسبة أو بالمقدار مثلا لو كان المسح في منتصف أطول ليلة في السنة فهل  
 يمسح إلى منتصف الليلة الرابعة منها فقط أو إلى أن يمضي منها مقدار نصف الليلة الأولى كل محتمل والأول  
 أحوط والثاني أقرب إلى كلامهم بصري (قوله على ذلك) أي على ما في المتن (قوله من انتهاء الحدث) فلا

(قوله كان لبسه محرم) أي ولا يجوز أي كما يأتي (قوله والمسافر سفر قصر) قال في الروض فلو عصى به أي  
 بالسفر أو بالإقامة كعبدا خالف سيده فيهما ترخص يوما وليلة أه قال في شرحه إذ غايته في الأول إلحاق  
 سفره بالعدم وأما الثاني فلا لأن الإقامة ليست سبب الرخصة أه (قوله ثلاثة أيام الخ) أي وإن لم تتحصل إلا  
 من مجوع الذهاب والإياب بأن قصد محلا على يومين مثلا وأنه لا يقيم فيه بل يعود حالا من طريق آخر على  
 يوم وليلة م ر بقى ما لو سافر ذهابا فقط مثلا وكان فوق يوم وليلة ودون الثلاث (قوله من انتهاء الحدث) أفتى  
 شيخنا الشهاب الرملى بان العبرة في النوم بابتدائه ورجوعه إليه كان قطعه حادثة بقياسه أن اللبس والمس كذلك  
 بل أولى وقد قرر مر بما حاصله فقال إن الحدث إن كان باختياره ولو حكما كاللبس واللبس وكذا النوم لأن  
 أو اتله بالاختيار حسب من ابتدأه وإلا كالأغما من انتهائه أه قال في شرح الروض وأفهم كلامه أنه لو  
 توضأ بعد حدثه وغسل رجليه في الخف ثم أحدث كان ابتداء مدته من حدثه الأول وبه صرح الشيخ أبو غلى

يحسب زمن استمراره الا ان يكون نوما كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى ومثله للمس نهاية (قوله كبول) وقوله (أو مس) خلافاً للنهية كما مر آنفاً عبارة السكردي على شرح بافضل قوله من نهاية الحدث اى مطلقاً عند الشارح وشيخ الاسلام والخطيب وعند الجلال الرملي من انتهائه ان لم يكن باختياره كبول وغائط ومن اوله ان كان باختياره كلبس ونوم قال الشارح في حاشية فتح الجواهر المراد به فيما لو وجد منه حدثان متعاقبان كان مس وأدام ثم بال وانقطع الاول فلا تحسب المدة الا من انتهاء المس او الثاني فتحسب من انتهاء البول كل محتمل وقضية تعليلهم الاول لانه لا يتأهل للعبادة الا بانتهائه دون انتهاء البول اهو عبارة شيخنا وما جرى عليه الشارح اى الغزى من حساب المدة من انقضاء الحدث وما عليه جمهور المصنفين من المتقدمين والمتأخرين واعتبر العلامة الرملي حساب المدة من اول الحدث الذى شأنه ان يقع باختياره وان وجد بغير اختياره كالنوم والمس سواء انفرد وحده او اجتمع مع غيره ومن آخر الحدث الذى شأنه ان يقع بغير اختياره كالبول والغائط اهـ وقوله كالبول الخ اى والرجع والجنون والاغما بجمير مى قال غش فائدة وقع السؤال عمالوا بتلى بالنقطة وصار زمن استبرائه منها ياخذ من مناطق لا هل تحسب المدة من فراغ البول او من اخر الاستبراء فيه نظرو الظاهر الاول نعم لو فرض اتصاله حسب من آخره اهـ (قوله ولو من نحو مجنون الخ) لعل محله فيما اذا طرأ الجنون فى أثناء حدث آخر كبول أو نوم أو مس أو بعده فى أثناء المدة والا فالحدث بالجنون فلا يتأتى قوله الا فى فعلى الاول ان افاق الخ فليتأمل فان المتبادر من قوله ولو من نحو مجنون انه مفروض فى حدث طرأ لمجنون وهذا غير متصور بصري (قوله فى نحو الشروط) اى وتوابعها فان المسح ومدته من توابع الوضوء كرى (قوله فى ذلك) اى فى مدة المسح (قوله استثنائه) اى المجنون (قوله غفلة عن ذلك) أطال سم فى منعه راجعه (قوله وعلى الاول) اى من عدم الفرق بين المجنون وغيره (قوله على ان علته) اى قول البلقينى لانه لا صلاة الخ (قوله لدخول) الى قوله واستشكل فى النهاية والمغنى (قوله لدخول وقت المسح) اى الرفع للحدث فلا يرد المسح فى الوضوء المجدد قبل الحدث مغنى وسم (قوله به) اى بالحدث المذكور فاعتبرت مدة المسح منه فاذا احدث ولم يمسح حتى انقضت المدة لم يحز المسح حتى يستأنف لبساً على طهارة نهاية زاد المغنى ولم يحدث لم تحسب المدة ولو بقى شراً مثلاً اهـ قال غش قوله حتى انقضت المدة اى ولو مقبلاً ثم عرض له السفر بعده وبقى عن عميرة مثله (قوله فلو احدث) اى بعد اللبس و (قوله فيه) اى فى الخنق (قوله قبل الحدث) متعلق بما بعده (قوله واغفر له) اى لمجدد الوضوء (هذا) اى المسح (قوله لان وضوءه الخ) عبارة المغنى فانه وان جاز ليس محسوباً من المدة لان جواز الصلاة ونحوها ليس مستنداً اليه (قوله غير حدثه الدائم) اما حدثه الدائم فلا يحتاج معه الى استئناف طهر الا اذا اخرج الدخول فى الصلاة بعد

فى شرح الفروع (قوله غفلة عن ذلك) أقول على الحكم بغفلة هذا الا امام هنا منع ظاهر وذلك لان كون الشروط من باب خطاب الوضع لا يقتضى اعتبار هذا الشرط فى حق المجنون اذا الشرط وإن كان من باب خطاب الوضع الا ان ثبوت شرطية تابع لثبوت مشروطه الذى هو من خطاب التكليف وهو الصلاة وهى غير ثابتة فى حق المجنون فسكونه من خطاب الوضع لا يسوغ قطع النظر عن مشروطه الذى هو تابع له فى الثبوت على انه قد يمنع اقتضاء تعليلهم ما ذكر اذ قولهم فى التعليل لان وقت المسح لا يدخل بحدته اذ لا يتصور منه مسح جائز معتبر شرعاً فماعنى دخول وقت المسح بحدته فان اريد انه يمكن ان يجوز المسح بان يفى فذلك غاية التكلف لا يلزم اغباره فنفع ذلك كله كيف يسوغ الهجوم على الحكم بغفلة هذا الا امام فعليك بالتأمل (قوله لدخول وقت المسح به) اى بالنسبة للوضوء الواجب فلا يتأنى قوله بعده ويسن للابسه قبل الحدث تجديد الوضوء ويمسح عليه اهـ وإذا جدد مسح لم تحسب المدة من هذا المسح بل من الحدث بعده كما هو صريح كلامهم ولهذا صرح به الشارح (قوله ولا يمسح سلس احدث غير حدثه الدائم) قال فى الروض وخرج بغير حدثه الدائم فلا يضر ولا يحتاج معه الى استئناف طهر الا اذا اخرج الدخول فى الصلاة بغير الطهر لغير مصلحتها وحدثه بغيره فى غير حدثه اهـ وهو يفيد ان بطلان طهره

كبول أو نوم أو مس ولو من نحو مجنون كما اقتضاه اطلاقهم ويوجه بان المعتبر الوضع كما أتى فى شروط فى نحو الشروط خطاب الصلاة وحيثئذ فالمجنون وغيره سواء فى ذلك فيبحث البلقينى استثناءه لانه لا صلاة عليه غفلة عن ذلك فعلى الاول ان افاق وقد بنى من المدة التى حسبت عليه من الحدث شىء استوفاه وإلا فلا على ان علته تلحق الصبي المميز بالمجنون فيما ذكره ولا اظن احداً يقول به فلو عبر بانه ليس متأهلاً للصلاة لسلم من ذلك (بعد لبس) لدخول وقت المسح به فلو احدث فوضأ وغسل رجله فيه ثم أحدث فابتدأها من الحدث الاول ويسن للابسه قبل الحدث تجديد الوضوء ويمسح عليه واغفر له هذا قبل الحدث لان وضوءه تابع غير مقصود ومن ثم لا تحسب المدة إلا من الحدث ولا يمسح سلس احدث غير حدثه الدائم

الطهر لغير مصلحتها وحدثه يجرى كما سيأتى في باب الحيض مغنى وشيخنا قال سم بعد ذلك عن  
الاسنى وهو يفيد ان بطلان طهره بالتأخير لغير مصلحة الصلاة بمنزلة ما لو أحدث غير حدثه اه (قوله  
ومتيمم لغير فقد الماء الخ) بان تيمم لم يرض او جرح ثم لبس الخفين ثم تحشم المشقة وتوضا ومسح الخفين  
شيخنا ويجزى ويأتى في الشارح مثله (قوله الا لما يحل له) اى للبذ كور من السلس والمتيمم المذكورين  
(قوله مسح له وللنوافل الخ) قال في شرح الارشاد فان اراد نقلا اجزاء المسح له يوما وليلة او ثلاثة ايام وإن  
عصى ترك الفرائض في هذه المدة على الاوجه انتهى سم عبارة شيخنا واعلم ان دائم الحدث كغيره في  
المدة فاذا ارتكب الحرمة ولم يصل الفرائض مسح للنوافل يوما وليلة إن كان مقبلا وثلاثة ايام وليا لهن إن  
كان مسافرا اه (قوله للنوافل فقط) ولو نوى في هذه الحالة استباحة فرض الصلاة هل تصح نيته ام لا فيه  
نظروا الا قرب الثاني ع ش (قوله وكال الطهر) اى بابتدائه او تكمله عبارة النهاية والمغنى وشرح المنهج  
والطهر الكامل وكتب عليه البجيرى مافيه هذا ووضح في دائم الحدث دون المتيمم اذا تكلف المشقة وتوضا  
إذ الواجب عليه غسل الرجلين ع ش وأجيب بأن قوله والطهر الكامل اى ابتداء في دائم الحدث وتتميا  
في المتيمم المذكور اه (قوله واستشكل الخ) عبارة المغنى فان قيل اللبس يمنع المبادرة اجيب بانه يكون في  
زمن الاشتغال باسباب الصلاة اه (قوله جواز لبسه) اى السلس (قوله بينه) اى ين طهر السلس  
(قوله ولو شفى) اى قوله وصورة المسح في المغنى والنهاية (قوله ولو شفى الخ) اى ولو بعد مسح بعض  
المدة كما بينه في شرح العباب سم (قوله في التيمم المحض) اى فيما لو لبس الخف على التيمم المحض بان عمت  
العله جميع أعضاء وضوئه (قوله ان يتكلف الغسل) يعنى يتكلف مع بقاء علقته غسل وجهه ويديه  
ومسح راسه بعد حدثه ليمسح على الخف امداداه كردى (قوله وتكلمه حرام الخ) تردد الاسنوى في  
جواز هذا التكلف والذي يظهر كما قال شيخى انه إن غلب على ظنه الضرر حرم وإلا فلا مغنى وفي بعض نسخ  
النهاية مثله وفي بعضها الاخر ضرب على ذلك وكتب عوضه والاوجه الحرمة ويستفاد ذلك من عبارة المحلى  
في شرح جمع الجوامع في الخاتمة قبيل الكتاب الاول بصري وقوله ويستفاد ذلك من عبارة المحلى الخ فيه نظر  
طاهر اذ عبارته وقد يباح الجمع بينهما كان تيمم لحوف ببطء البرء من الوضوء من عمت ضروره ثم تروا متحملا  
لمشقة بطء البرء وان بطل بوضوئه تيممه لا تنفاد قائده اه وقال بحشمه البناى وهذا الوضوء مجاز عندنا  
معاصر المالكية واما عند الشافعية فتقد كرى بعض الطلبة انه حرام على المعتمد عندهم فاقاله الشارح انما  
يتمشى على مذهبه على القول الضعيف ولعل الشارح لا يرى ضعفه اه (قوله لان العرض انه مضر) اى  
ولا لوجب نزع الخف ولا يجزى المسح عليه لحصول الشفاء ع ش وحلى (قوله ريتجه الخ) خلافا للمغنى  
والنهاية عبارة الاول والمتحيرة تمسح عند عدم وجوب الغسل عليها اه عبارة الثاني وأقره سم أما المتحيرة  
فلا نقل فيها ويحتمل ان لا تمسح لانها تغتسل لكل فريضة ويحتمل ان يقال وهو الاوجه ان اغتسلت  
ولبست الخف فهي كغيرها وإن كانت لايسة قبل الغسل لم تمسح اه عبارة المحلى واما المتحيرة فان اغتسلت  
ولبست الخف ثم احدث او طال الفصل بين غسلها وصلاتها وجب عليها ان تتوضا فان توضات ومسحت  
بالأخير لغير مصلحة الصلاة بمنزلة ما لو أحدث غير حدثه (قوله الا لما يحل) طاهره جواز المسح كذلك وإن  
مضى بعد حدثه وقبل وضوئه ومسحه يوم ربله ارا كثر لا طهارة ولا صلاة وقد يقال يذخى اذا مضت المدة  
احتاج لتجديد اللبس لا يلم قطع النظر في حقه عن المدة مطلقا بدليل ان له المسح للنوافل يوما وليلة او ثلاثة  
ايها (قوله فان كان الحدث قبل فعل الفرض مسح له وللنوافل) قال في شرح الارشاد فان اراد نقلا  
أجزاء المسح له يوما وليلة او ثلاثة ايام وان عصى ترك الفرض في هذه المدة على الاوجه اه (قوله ولو شفى  
السلس) اى ولو بعد مسح بعض المدة كما بينه في شرح العباب (قوله وفي المتحيرة تردد) في شرح مر اما  
المتحيرة فلا نقل فيها ويحتمل ان لا تمسح لانها تغتسل لكل فريضة ويحتمل ان يقال وهو الاوجه ان  
اغتسلت ولبست الخف فهي كغيرها وإن كانت لايسة قبل الغسل لم تمسح اه (قوله لبطلان طهره)

ومتيمم لغيره فقد الماء  
كمرض وبرد الا لما يحل له  
لو بقى طهره الذى لبس  
عليه الخف فان كان الحدث  
قبل فعل الفرض مسح له  
وللنوافل أو بعده مسح  
للتوافل فقط لان مسحه  
مترتب على طهره المفيد  
لذلك لا غير فان اراد الفرض  
وجب النزع وكال الطهر  
لانه محدث بالنسبة للفرض  
الثانى فكانه لبس على  
حدث حقيقة فان طهره  
لا يرفع الحدث واستشكل  
جواز لبسه ليمسح عليه مع  
بطلان طهره بتخلل اللبس  
بينه وبين الصلاة وليس في  
حله لانه يغتفر له الفصل بما  
بين صلاتي الجمع وهو يسع  
اللبس وإن تكرر ولو شفى  
السلس والمتيمم وجب  
الا ستئناف وغسل الرجلين  
وصورة المسح في التيمم  
المحض لغير فقد الماء ان  
يتكاف الغسل وتكافه حرام  
على الاوجه لان الفرض  
انه مضر وفي المتحيرة تردد  
ويجبه انها لا تمسح إلا  
للتوافل لانها تغتسل لكل  
فرض فهي بالنسبة لغيره من  
أقسام السلس أما متيمم  
لنقد الماء

الخلف كانت كغيرها تفصل الفرض والدفن وتزعه عن كل فرضة لأنها تنفسل لها وقول حج ويتجه أنها لا تمسح إلا للنوافل الخ فيه أنها تمسح للفرض فيما إذا حدثت بعد الغسل أو طال الفصل اهـ (قوله فلا يمسح شيئا الخ) الأولى أن يقول فلا يمسح لشيء لأن الكلام فيما يستيدحه بالمسح لا في مسح شيء من الخلف حتى اهـ بجزمي (قوله بعد الحدث) إلى قوله وفارق في النهاية والمعنى (قوله ولو واحد خفيه الخ) ومثل ذلك ما لو مسح إحدى رجليه وهو عاص بسفره ثم مسح الأخرى بعد توبته فيما يظهر خطيب ومثله أيضا ما لو مسح في سفر طاعة ثم عصى به عبد الحق اهـ كردى زاد البجيرمى بخلاف ما لو عصى في السفر فإنه يتم مسح مسافرا قول المتن (ثم سافر) أى قبل مضى يوم وليلة شرح انى شجاع الغزى قال شيخنا خرج به ما لو مسح في الحضر ثم سافر بعد مضى يوم وليلة فإنه يجب عليه النزاع لفراغ المدة اهـ (قوله ثم اقام) أى قبل مضى مدة المسافر قول المتن (لم يستوف مدة سفر) فيقتصر على مدة مقيم في الأولى بنفسه بخلاف الراجح في الشق الثانى وكذا في الثانية أن اقام قبل استيفائها فإن اقام بعدها لم يمسح معنى ونهاية (قوله نعم الخ) أى حاجة لهذا الاستدراك مع أن المتن يقتضيه بصرى (قوله وخرج بالمسح) وخرج به أيضا ما لو حصل الحدث في الحضر ولم يمسح فيه فإنه ان مضى مدة الإقامة قبل السفر وجب تجديد اللبس وإن مضى يوم مثلا من غير مسح ثم سافر ومضت ليلة من غير مسح فلا استيفاء مدة المسافر ين وابتداء أو هـ من الحدث الذى فى الحضر هكذا ظهر لى من كلامهم وهو واضح نهيته عليه ليعلم ولا يذهب الوهم إلى خلافه كذا في حاشية المحلى للشيخ عميرة ونقله عنه ابن قاسم في حاشية شرح المنهج وأقره فليتنا مل ما أخذه من كلامهم والأفوه وجيه من حيث المعنى ولعل ما أخذه من تقدير المدة بشئ محدود فاذا مضت تعين الاستئناف بهرى. فى عش بعد ذكر كلام عميرة المذكور ما نصه وما ذكره مستفاد من قول الشارح مروى علم من اعتبار المسح أنه لا عبرة بالحدث حضرا وإن تلبس بالمدة ولا يمضى وقت الصلاة حضرا وقوله أيضا ولو أحدث ولم يمسح حتى انقضت المدة لم يجز المسح حتى يستأنف لبساً على طهارة وقوله من قول الشارح مروى علم الخ أى ومن قول التحفة وخرج بالمسح الحدث الخ (قوله الحدث الخ) أى والوضوء ما عدا المسح كما هو قضية التقييد بالمسح فلو توضىأ الأرجل عليه حضراً ثم مسحهما سافراً اتم مدة المسافر سم وكردى (قوله فلا عبرة بهما) أى لا عبرة بالحدث حضراً وإن تلبس بالمدة ولا يمضى وقت الصلاة حضراً وعصياناً أو تأخيراً بالسفر الذى به الرخصة نهاية وشرح المنهج ومعنى (قوله وفارق هذا) أى عدم اعتبار الحدث هنا (قوله اعتبار الحدث فى ابتداء المدة) أى كون ابتداء المدة من الحدث (قوله بان العبرة الخ) قد يقال فى التوجيه ان مقتضى الشروع فى المدة الحضر ان يستوفى مدته فقط وإن مسح فى السفر عملاً بالاستصحاب لكن خرجنا عن هذا الأصل عند ابتداء المسح فى السفر نظراً لكون المقصود لم يقع الا فيه فتى على الأصل بصرى (قوله ثم أى فى ابتداء المدة) (بجواز الفعل) أى المسح (قوله وفى المسح) أى فى كون المسح مسحاً إقامة لا سفر (قوله لأنه اول العباد) انظر المراد بالعبادة الذى هو اولها فإنه ليس اول الوضوء ولا اول الصلاة الا ان يراد ان التلبس بالمسح أى الشروع فيه هو اول العبادات التى هى المسح سم أى الشامل لجميع ما فى المدة (قوله ليجوز الخ) عبارة النهاية والمعنى وشيخ الاسلام أى جواز مسح الخلف اهـ قال عث اشار به الى ان ذات الخلف لا تتعلق بها شروط وإنما هو الاحكام اهـ (قوله لكل بدنه من الحدثين) فلو اجتمع عليه الحدثان فغسل اعضاء الوضوء عنهما وعن الجنابة وقتلنا بالاندراج ولبس الخلف قبل غسل باقى بدنه لم يمسح عليه لكونه لبسه قبل كمال طهارته نهاية ومعنى (وتيمم

قد يستشكل بان بطلانه بعد اللبس لا يضر كماله حدث بعد اللبس (قوله اجزاء) ظاهره وان شرع فى هذه المدة وهو يعلم ان الباقي من سفره دون الثلاث كما لو بقى من سفره بعد مسح المسافر ومدته يومان فاقتح مسحهما مع علمه بانهما الباقيان فليراجع (قوله وخرج بالمسح الحدث الخ) أى والوضوء ما عدا المسح كما هو قضية التقييد بالمسح فلو توضىأ الأرجل عليه حضراً اتم مدة المسافر (قوله لأنه اول العبادات) انظر المراد بالعبادة الذى هو اولها فإنه ليس اول الوضوء ولا اول الصلاة الا ان يراد ان التلبس بالمسح أى

فلا يمسح شيئاً اذا وجده  
لبطلان طهره برؤيته وإن  
قل (فان مسح) بعد الحدث  
ولو واحد خفيه (حضر ثم  
سافر او عكس) أى مسح  
سافراً ثم اقام (لم يستوف  
مدة سفر) تغليباً للحضر نعم  
ان اقام فى الثانى بعد مضى  
اكثراً من يوم وليلة اجزاء  
ما مضى وخرج بالمسح  
الحدث ومضى وقت الصلاة  
حضر فلا عبرة بهما بل  
يستوفى مدة المسافر وفارق  
هذا اعتبار الحدث فى ابتداء  
المدة بان العبرة سم بجواز  
الفعل وهو بالحدث وفى  
المسح بالتلبس به لأنه اول  
العبادة بدليل ان من سافر  
وقت الصلاة له قصر هادون  
من سافر بعد احرامه بها  
فدخول وقت المسح كدخول  
وقت الصلاة وابتداءه  
كابتدائها (وشرطه) ليجوز  
المسح عليه (ان يلبس بعد  
كمال طهر) لكل بدنه من  
الحدثين ولو طهر سلس  
ومتيمم تيمماً محضاً او  
مضموماً للغسل

في الحديث الصحيح  
إذا تطهر فلبس خفيه فلو  
غسل رجلا وأدخلها ثم  
الأخرى وأدخلها لم يجز المسح  
حتى ينزع الأولي لأدخالها  
قبل كمال الطهر ولو غسلها  
في ساق الخف ثم أدخلها  
محل القدم أو وهما في  
مقرهما ثم نزعهما عنه  
إلى ساق الخف ثم أعادهما  
إليه جاز المسح بخلاف ما لو  
لبس بعد غسلها ثم أحدث  
قبل وصولها موضع القدم  
ولم يتم بطل المسح بازالتها  
عن مقرهما إلى ساق الخف  
بقيدته الآتي ولم يظهر منهما  
شيء عملا بالأصل فيهما  
(سائر) هو وما بعده أحوال  
ذكرت شروطا لنظر القاعدة  
أن الحال مقيدة لصاحبها  
ولمّا إذا كانت من نوع  
المأمور به أو من فعل  
المأمور تناولها الأمر كج  
مفردا وأدخل مكة محرما  
بخلاف أضرب هذا جالسة  
فإن قلت هذه الأحوال هنا  
من أي القسمين قلت يصح  
كونها من الأول باعتبار أن  
المأمور به أي المأذون فيه لبس  
الخف والسائر وما بعده  
من نوعه أي عماله به تعلق  
ومن الثاني باعتبار أنها  
تحصل بفعل المكلف  
تنشأ عنه (محل فرضه) ولو  
ينحو زجاج شفاف لأن  
القصود هنا منع نفوذ الماء  
وبه فارق ستر العورة وهو

عبارة النهاية والمغنى ونكر الطهر ليشمل التيمم وحكمه أنه إن كان لا عوازا لما لم يكن له المسح بل إذا وجد  
الماء لزمه نزعه والوضوء الكامل وإن كان لمرض ونحوه فحدث ثم تكلف الوضوء لمسح فهو كذا ثم الحدث  
وقد مر اه قال الرشيد لا ينبغي أن من جملة ما مر فيه أنه إذا أراد أن يصلي فوضأ ثانياً ينزعها ويأتي بطهر  
كامل وظاهر أنه لا يأتي هنا لأن الصورة أنه غسل ما عدا الرجلين فالواجب عليه هنا بعد النزاع إنما هو غسل  
الرجلين اه (قوله كاعلم) أي قوله ولو طهر سلس الخ (بما مر) أي في شرح بعد لبس (قوله فلو غسل) إلى  
قوله وإنما لم يبطل في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله ولو غسلها إلى بخلاف ما (قوله فلو غسل رجلا الخ) ومنه  
يعلم بالأولى ما في المغنى وشرح المصنف أنه لو لبسه قبل غسل رجليه وغسلها فيه لم يجز المسح إلا أن ينزعها من  
موضع القدم ثم يدخلها فيه اه (قوله ثم الأخرى الخ) ومثل ذلك ما لو قطعت الرجل اليسرى فلا بد لصحة  
المسح من نزاع الأولى وعودها وأما لو لبس اليمنى قبل اليسرى ثم لبس اليسرى بعد طهرها فقطعت اليمنى  
فلا يكلف نزاع خف اليسرى لوقوعه بعد كمال الطهر ع ش (قوله حتى ينزع الأولى) أي من موضع القدم  
محل ومغنى وشرح المنهج أي وإن لم يخرج من الساق ع ش (قوله قبل وصولها الخ) خرج به ما لو كان بعد  
الوصول أو مقارنا له ويمكن توجيهه في المقارنة بأنه ينزل وصولها محل القدم مع الحدث منزلة الوصول المتقدم  
على الحدث لقوة الطهارة ووجد في بعض الهوامش خلافه من غير عزو وقد توقف فيه ع ش (قوله  
ولم يتم بطل الخ) جواب سؤال منشؤه قوله بخلاف ما لو لبس الخ (قوله بقيدته الآتي) أي قبيل قول المن  
وهو بطهر المسح كرهى أي من أن لا يطول ساق الخف على خلاف العادة بحيث لو كان معنادا لظهر شيء  
منهما (قوله عملا بالأصل فيهما) إذا الأصل في المشتبهة الأولى عدم الوصول وفي الثانية عدم الزوال عن موضع  
القدم (قوله وإنما إذا كانت الخ) لا ينبغي أن جريان هذه القاعدة هنا إنما يتأتى بغاية التكلف كما يظهر من  
تقريره مع الاستغناء عنها فإن العبارة مصرحة باشتراط اللبس بهذه القيود فإن الحال قيد في عامها وهو  
اللبس هنا والمفهوم من اشتراط المقيد اشتراط قيوده سم عبارة ع ش أقول إن هذا ليس من باب الأمر  
بشيء مقيد إذ الأمر هنا وإنما هو من باب الأخبار فإذا أخبر بأن شرطه اللبس في هذه الأحوال علم أن اللبس  
في غير هذه الأحوال لا يكفي فيه كما هو واضح اه (قوله مفردا) بكسر الراء (قوله أي المأذون فيه) قضيته  
أن الأمر في القاعدة يشمل الأذن سم (قوله أي عماله به تعلق) لما كانت نوعيته حقيقة مفقودة احتاج إلى  
صرفها عن ظاهرها سم (قوله تحصل بفعل المكلف) أي كالسائر وقوله أو تنشأ الخ أي كالأمر بغيره  
فيه (قوله ولو ينحو) إلى قوله لا اتصال الخ في النهاية والمغنى إلا قوله لأنه يلبس إلى ولا يضرب (قوله ولو ينحو  
الخ) الأولى إسقاط الياه (قوله زجاج شفاف) أي إن أمكن متابعة المشي عليه نهاية (قوله وبه فارق ستر  
العورة) أي سائر العورة فإن المقصود هناك منع الرؤية بغيره (قوله وهو) أي محل الفرض (قوله  
قدمه بكيفية الخ) فلو تخرق من محل الفرض وإن قل خرقه أو ظهر شيء من محل الفرض من مواضع الخرز  
ولمّا عني عن وصول الماء منها لسرا الاحتراز عنه بخلاف ظهور بعض محل الفرض نهاية (قوله من سائر  
جوانبه الخ) متعلق بقول المصنف سائر محل فرضه (قوله لأنه الخ) أي الخف (قوله ويتخذ لستر أسفل

الشروع فيه هو أول العبادة التي هي المسح (قوله وإنما إذا كانت من نوع المأمور به الخ) لا ينبغي أن جريان  
هذه القاعدة هنا إنما يتأتى بغاية السك كما يظهر من تقريره مع الاستغناء عنها فإن العبارة مصرحة باشتراط  
اللبس بهذه القيود فإن الحال قيد في عامها وهو اللبس هنا والمفهوم من اشتراط المقيد اشتراط قيوده (قوله  
أي المأذون فيه) قضيته أن الأمر في القاعدة يشمل الأذن (قوله أي عماله به تعلق) لما كانت نوعيته حقيقة  
مفقودة احتاج إلى صرفها عن ظاهرها (قوله محل فرضه) (فرع) لو كان له زائد من رجل أو أكثر  
ووجب غسله بأن كان ثابتاً في الأصل أو محاذياً له فلا بد من جعله في الخف لكن هل يجب إفراده بخف عن  
الأصل أو يكفي ضمّه مع الأصل في خف لا نزاعاً في وجوب طهره تبعاً للأصل فهو معه كخف واحد فيه ونظر الثاني  
غير بعيدو فاقال المولى وعلى الأول فهل يجب المسح على خفه أيضاً أو يكفي المسح على الأصل لأن هذا معه

البدن) أى فقط وبه يندفع مافى البصرى (قوله بخلاف ساترها) أى ساتر العورة كالقميص وقوله فيهما أى فى اللبس والاتخاذ فانه يلبس من الاعلى ويتخذ لستره ايضا كرى أى ولو فى الجملة فلا يرد تنظير البصرى فيه بانه يتخذ لستر اسفل البدن إذ العورة منه اه وتقدم جواب اخر عنه (قوله من جنسه) أى ساتر العورة (الحق به) أى بساتر العورة وقوله (وان تخلفا فيه) أى اللبس والاتخاذ اللذان فى السراويل فانه يلبس من اسفل ويتخذ لستره ايضا كرى عبارة البشيشى الضمير فى تخلفا راجع لما فهم من قوله بخلاف ساترها فيهما وهو كونه يلبس من اعلى البدن ويتخذ لستره فلا حاجة لما تكلفه المحشى سم من ان فيه مساححة والمراد تخلف فيه تقيضا هما فتامله اه (قوله ولا يضر الخ) عبارة المحلى والمغنى ولو كان به تخرق فى محل الفرض ضرر قل او كثرو لو تخرقت البطانة او الظهارة بكسرا ولهما والباقي صفيق لم يضر والا ضرر لو تخرقتا من موضعين غير متحاذيين لم يضر اه زاد النهاية إن كان الباقي صفيقا يمكن متابعة المشى عليه اه (قوله لا على التحاذي) أى والباقي صفيق كما فى شرح الروض ع ش اه بيجرى أى وفى النهاية كما مر آنفا (قوله به) أى بالخلف (قوله اجزا الست بها) أى مطلقا فيما يظهر حتى يظهر التفاوت بينه وبين الجوارب فان فيه التفصيل الا فى شرح ولا جرم وقان فى الاظهر ويحتمل ان يكون المراد بقوله ولا اتصال البطانة به الخ انه إذا تخرقت البطانة او الظهارة اجزا وان كان الباقي لا يمكن اتباع المشى عليه بخلاف الجوارب فالمراد بقوله من قيده هذه بقوله والباقي صفيق أى متين به يمنع ظهور محل الوضوء لستره بصرى وقوله ويحتمل الخ هذا خلاف صريح ما مر عن النهاية آنفا (قوله لا نجسا) إلى قوله ويظهر فى النهاية والمغنى قول المتن (طاهرا) قضية كونه حالا من ضمير يلبس ان لا يصح لبس المتنجس وان طهره قبل المسح كالم يصح اللبس قبل كال طهارة الحدث وهو محل نظر ويتجه اجزاء اللبس لكن لا يصح المسح إلا بعد تطهيره عن النجاسة وكذا يقال فى قوله ساتر محل فرضه حتى لو لبسه وفيه تخرق يظهر منه محل الفرض ثم رقعته فهل يصح اللبس حينئذ ويجزىء المسح يتجه الاجزاء فليتا مل نعم تبعده صحة لبس النجس الدين كالمستخدم من جلد الميتة إذا دبح حال لبسه سم وقوله قبل المسح طاهره وان احدث قبل غسله لكن فى ابن حجب ما يفيد اشتراط الغسل قبل الحدث وهذا هو الظاهر ع ش وأجهورى (قوله ولا متنجسا) أى ما لم يغسله قبل الحدث ع ش عبارة الرشيدى أى لا يكفي المسح عليهما فليست الطهارة شرطا لللبس وإن اقتضى جعل قول المصنف طاهرا حالا من ضمير يلبس خلاف ذلك اه وتقدم عن سم ويأتى فى الشرح نحوها ع ش (قوله مطلقا) أى اختلط به ماء المسح أولا (قوله او بما يعنى عنه الخ) عبارة النهاية والمغنى نعم لو كان على الخلف نجاسة معفو عنها ومسح من اعلاه مالا نجاسة عليه صح فان مسح على محلها واختلط الماء بها زاد التلويت ولزمه ازالته اه قال ع ش والظاهر ان زيادة التلويت تحصل وان لم يجاوز المسح محل النجاسة لان ترطيبها أو زيادته زيادة فى التلويت نعم ان عمت النجاسة المعفو عنها الخلف لم يبعد جواز المسح عليها مر اه سم على حجب وعليه يجوز له المسح بيده

كالتابع وكبعضه والمسح لا يجب تعميمه فيمكن مسح بعض خفه الاصلى او لا بد من مسح هذا الزائد أيضا لانه يجب غسله ومسح الخلف بدل عن الغسل وكل خفه له حكم مستقل فيجب مسح بعضه فيه نظروا مال مر الاول وينجبه عندى الثانى ثم نقل بعض الفضلاء عن شرح العباب للشارح بحثا ما حاصله وجوب خفف مستقل للزائد وجوب مسحه لكن لم اره فيه فلعله ساقط من نسختي (قوله بخلاف ساترها فيهما) أى لانه يلبس من اسفل ولا يتخذ لستر اسفل البدن وحينئذ يشكل قوله وان تخلفا فيه لان الاول لم يتخلف فيه الا ان يريد المجموع وقوله وإن تخلفا فيه يتامل فلعل فيه مساححة والمراد تخلف فيه تقيضا هما فتامله (قوله طاهرا لا نجسا ولا متنجسا) قضية كونه حالا من ضمير يلبس انه لا يصح لبس المتنجس وإن طهره قبل المسح كما لا يصح اللبس قبل كال طهارة الحدث وهو محل نظر ويتجه اجزاء اللبس لكن لا يصح المسح إلا بعد تطهيره عن النجاسة وكذا يقال فى قوله ساتر محل فرضه حتى لو لبسه وفيه خرق يظهر منه محل الفرض ثم رقعته فهل يصح اللبس حينئذ ويجزىء المسح يتجه الاجزاء فليتا مل (قوله بما يعنى عنه) فى شرح مرفلو كان على الخلف

البدن بخلاف ساترها  
فيهما ولكون السراويل  
من جنسه ألحق به وان  
تخلفا فيه ولا يضر تخرق  
البطانة والظهارة لاعلى  
التحاذي ولا اتصال البطانة  
به أجزاء الستر بها بخلاف  
جوارب تحته (طاهرا)  
لأنجسا ولا متنجسا بما لا  
يعنى عنه مطلقا او بما يعنى  
عنه

ولا يكلف حائلا لما فيه من المشقة ولأنه تولد من مأور به وقياسا على ما قالوه من جواز وضع يده في الطعام ونحوه إذا كان بها نجاسة معفو عنها كدم البزغيث اه وقره الا جهوري والحفي وعبارة شيء خنا ولو عنته النجاسة المعفو عنها مسح عليه ويعني عن يده الملاقاة للنجاسة بخلاف ما لو عنت النجاسة المعفو عنها العمامة فلا يكفل بالمسح عليها لأن المسح عليها مندوب فليس ضروريا وما هنا واجب فلا يحيد عنه اه (قوله) وقد اختلط به الخ) ينبغي استثناء ما لو اختلط به بلا قصد كان سال اليه سم اي بان مسح من اعلى الخف ما لا نجاسة عليه وسال الماء وصل لموضع النجاسة ع ش (قوله لا تتفاء اباحة الصلاة الخ) ولأن الخف بدل عن الرجل وهي لا تطهر عن الحدث ما لم تنزل نجاستها نهاية ومغنى قال ع ش قوله ولأن الخف الخ قضيته عدم صحة مسح الخف إذا كان على الرجل حائل من نحو شمع أو دهن جامد فيها شوكة ظاهرة أو سواد تحت أظفارها فليتا مل وفيه نظر والقلب إلى الصحة أميل سم على حجج وعليه فيمكن الفرق بأن النجاسة منافية للصلاة التي هي المقصودة بالوضوء ولا كذلك الحائل هذا وقد يؤخذ ما ترجماه من الصحة مع وجود الحائل من قول الشارح م ر الآتي في مسئلة الجر موق فان صلح الا على دون الا سفلى صبح المسح عليه والاسفل كلفافة وقوله ما لم تنزل نجاستها عمومه يشمل النجاسة المعفو عنها وعليه فلا يكفي غسل الرجل مع بقاء النجاسة المذكورة ولعل وجهه ان ماء الغسل إذا اختلط بالنجاسة نشرها ففنع من العفو عنها لكن قد يشكك هذا على ما في سم على المنهج عن م ر من انه لو غسل ثوب فيه دم براغيث لاجل تظيفه من الا وساخ لم يضر بقاء الدم فيه ويعني عما اصابه هذا الماء فتأمل فان قياسه انه هنا حيث كان القصد من الغسل رفع الحدث انه لا يضر اختلاطه بالنجاسة مطلقا وعليه فيمكن حمل كلامه هنا على نجاسة لا يعني عنها لكن قوله فيما يأتي فان مسح على محلها واختلط الماء بها زاد التلويت بخلافه اه ع ش ولك منع المخالفة بان ما تقدم عن م ر وما قاسه عليه فيما لا مندوحة فيه عن غاطلة ماء الطهارة بالنجاسة المعفو عنها بخلاف ما ياتي فان فيه مندوحة عنها بمسح المحل الخالي عن النجاسة وفي البجيرى عن سم والزيادة والحلي والجهوري اعتماد صحة المسح على الخف مع الحائل اه (قوله) ومن اوهم كلامه الخ) عبارة النهاية والمغنى والمنتجس كالنجس كافي المجموع خلافا لابن المقرئ ومن تبعه أنه يصح على الموضع الطاهر ويستفيد به مس المصحف ونحوه قبل غسله والصلاة بعده اه (قوله رطب) اي الشعر اي او المحل عبارة المغنى والنهاية والخف او الشعر رطب اه (قوله فيظهر ظاهره) اي ظاهر ما تحقق خرزه به كما هو ظاهر ويظهر ان المراد بالظاهر ما ليس بمستتر منه فيشمل الباطن بصري عبارة المغنى والنهاية طهر بالغسل ظاهره دون محل الخرزة ويعني عنه فلا ينجس الرجل الميتلة اه (قوله في غير الخفاف) اي من نحو القرب والروايا والدلاء المخروزة بشعر الخنزير مثلا لان شعره كالابرة بجيرى (قوله ما لا يتيسر الخ)

نجاسة معفو عنها ومسح من أعلاه ما لا نجاسة عليه صح فان مسح على محلها واختلط الماء بها زاد التلويت ولزمه ازالته اه والظاهر ان زيادة التلويت تحصل وان لم يجاوز المسح محل النجاسة لان ترطيبها وزادته زيادة في التلويت نعم ان عنت النجاسة المعفو عنها الخف لم يبعد جواز المسح عليها م ر (قوله) وقد اختلط به ماء المسح) ينبغي استثناء ما لو اختلط به بلا قصد كان سال اليه وفي شرح العباب ما نصه ثم قال يعني الزركشي ما حاصله لو تنجس اسفله بمعفو عنه لم يمسح على اسفله بل على ما لا نجاسة عليه لانه لو مسح زاده التلويت ولزمه حينئذ غسل اليد وأسفل الخف اه وهذا المنقول عن الزركشي في شرح الروض عن المجموع وهو يفيد ان من لازم المسح عليه زيادة التلويت (قوله لا تتفاء اباحة الصلاة الخ) قال في شرح العباب من جملة حكاية عبارة المجموع تقلا عن الشافعي والاصحاب ولأن الخف بدل عن الرجل وهي لا تطهر عن الحدث مع بقاء النجس عليها اه وقضيته عدم صحة مسح الخف إذا كان على الرجل حائل من نحو شمع أو دهن جامد أو فيها شوكة ظاهرة أو سواد تحت أظفارها فليتا مل (قوله ما لا يتيسر خرزه إلا به) قضيته أنه لو رطب الخف بذلك (قوله) ويتجه اعتبار هذا في السلس) اقول يتجه في السلس المسافر اعتبار ما ذكر في يوم وليلة فقط لانه لا يمسح مدة المسافر بل ولا مدة المقيم نعم ان اراد ترك الفرض والمسح للزوال ثلثة أيام لبياها انجه اعتبار

وقد اختلط به ماء المسح لا تتفاء اباحة الصلاة به وهي المقصود الاصل منه ومن ثم لم يحزله ايضا نحو مس المصحف على المنقول المعتمد في المجموع وغيره ومن اوهم كلامه خلاف ذلك يتمين حمله على نجس حدث بعد المسح نعم يعني عن محل خرزه بشعر نجس ولو من خنزير رطب لعموم الباوى به فيظهر ظاهره بغسله سبعا بالتراب ويصلى فيه الفرض والنفل إن شاء لكن الاحوط تركه ويظهر العفو عنه أضافي غير الخفاف عما لا يتيسر خرزه الا به



(يمكن اتباع المشي فيه)

بلا نعل للحوائج المحتاج إليها غالبا في المدة التي يريد المسح لها وهي يوم وليلة للمقيم ونحوه وثلاثة أيام للمسافر ويتجه اعتبار هذا في السلس وإن كان يجدد اللبس لكل فرض لأنه لو تركه ومسح للنوافل استوفى المدة بكاملها فتقدر قوة خفه بها ويحتمل تقديره بمدة الفرض الذي يريد المسح له فعلم أنه لا بد من قوته وإن أقعد لا يسه (لتردده مسافر لحاجاته) المعتادة ثلاثة أيام ولا امتنع المسح عليه كواسع راس أو ضيق لا يتسع بالمشي عن قرب وريق لم يجلد قدمه (تنبيه) اخذ ابن العباد من قولهم هنالمسافر بعد ذكرهم له وللمقيم أن المراد التردد لحوائج سفر يوم وليلة للمقيم وسفر ثلاثة أيام لغيره والذي يتجه أن تعبرهم بالمسافر هنالغالب وأن المراد في المقيم تردده لحاجة إقامته المعتادة غالبا كإمام أو تقدير سفره وحوائج له واعتبار تردده لها فلا دليل عليه ولا حاجة إليه مع ما قررته فتأمله (قيل) ويشترط أيضا أن يكون (حلالا) فلا يكفي حرير لرجل ونحو مغصوب ونقدلان الرخصة لا تناط بمعصية والاصح أن ذلك لا يشترط كالتيتم بمغصوب

فرضيته تصوير العفو في الخف بذلك سم قول المتن (يمكن اتباع المشي فيه) أي يسهل توالي المشي فالمراد بما كان ذلك سهولته وإن لم يوجد بالفعل لأجوازه ولو على بعد بحيث يكون مستبعدا للحصول والاتباع بمعنى التوالى عادة في المواضع التي يغلب المشي في مثلها بخلاف الوعرة أي الصعبة لكثرة الحجارة ونحوها شيخنا (قوله بلا فعل) إذ لو اعتبر معه لكان غالب الخفاف يحصل به ذلك نهاية ومعنى (قوله للحوائج المحتاج إليها الخ) أي مع مراعاة اعتدال الأرض سهولة وصعوبة فيما يظهر نهاية ومعنى (قوله في المدة التي يريد الخ) هل يشترط إمكان تردده فيه تلك المدة حتى في آخرها أم يكفي صلاحيته في الابتداء حتى ولو لم توجد آخرها فيه نظر والأقرب الثاني مع ملاحظة قوته لما بقي من المدة عرش ويأتي عن القليوبي وسم وشيخنا ما يوافقه (قوله ونحوه) أي كالعاصي بسفره (قوله وثلاثة أيام للمسافر) فإن كفى دونها كيوم وليلة صحح المسح عليه فيها ولو كفى دون يوم وليلة لم يصح المسح عليه لأنه خلاف المتبادر من لفظ الخف الوارد في النصوص شيخنا عبارة القليوبي والاعتبار في القوة بأول المدة لا عند كل مسح ولو قوى على دون مدة المسافر وفوق مدة المقيم أو قدرها فله المسح بقدر قوته اه (قوله ويتجه اعتبار هذا في السلس الخ) أقول يتجه في السلس المسافر اعتبار ما ذكر في يوم وليلة فقط لأنه لا يسمح مدة المسافر بل ولا مدة المقيم نعم إن أراد ترك الفرض والمسح للنوافل ثلاثة أيام لبليها اتجه اعتبار ما ذكره بمدة المسافر فليتأمل سم (قوله لأنه لو تركه) أي ترك السلس التجديد أو الفرض (قوله فلم الخ) أي من تعبير المصنف بالامكان (قوله أنه لا بد من قوته الخ) الوجه اعتبار القوة من الحدث بعد اللبس لأن به دخول وقت المسح حتى لو أمكن تردده المقيم فيه يومًا وليلة من وقت اللبس لا من وقت الحدث لم يكف مر سم على البهجة وينبغي أن ضعفه في أثناء المدة لا يضرب المخرج عن الصلاحية في بقية المدة عرش (قوله ولا امتنع الخ) يدخل تحت إلا ما لو لم يقو للتردد في الثلاث بل في يوم وليلة فقط فإن كان المراد حينئذ امتناعه المسح مطلقا فهو مشكل لأنه لا ينقص عن المقيم فليتم مسح مسحه وإن كان المراد امتناعه ثلاثة أيام فلا إشكال وقد يقال إذا قوى للتردد أكثر من يوم وليلة وأقل من ثلاث فلا جازله المسح زمن قوته وإن زاد على يوم وليلة سم وتقدم عن شيخنا والقليوبي الجزم بما تراجعه (قوله كواسع راس) أي لا يضيق عن قرب عرش وشيخنا (قوله واضيق الخ) أي ثقيل كالحديد أو غليظ كالخشبة العظيمة أو محدد راس مغنى وقوله لم يجلد قدمه أي محل فرضه كردى والاولى الأسفل من كعبه (قوله اخذ ابن العباد الخ) اعتمده شيخ الاسلام والمغنى والقليوبي والخفنى والعريزي وكذا شيخنا عبارة قوله لتردد مسافر الخ أفاد ذلك أنه يعتبر تردد المسافر في حوائجه ولو بالنسبة للمقيم لكن يعتبر في حق المقيم تردد المسافر في حوائجه يومًا وليلة على المعتمد لا تردد المقيم في حوائجه وفي حق المسافر تردده في حوائجه ثلاثة أيام لبليها اه ونقل عرش عن منهوات النهاية ما يوافق ما يأتي في الشارح عبارة قوله مر والحاجة يوم الخ ظاهره اعتبار حوائج السفر وقال حج تنبيه اخذ ابن العباد من قولهم هنالغالب الخ ثم رايت في بعض هوامش الشارح مر من مناهيه ما نصه قوله مر والحاجة يوم وليلة إن كان مقما أي حاجة المقيم من غير اعتبار حاجة المسافر اه (قوله فلا يكفي) إلى قوله وفي وجه في النهاية والمغنى (قوله فلا يكفي حرير) عبارة النهاية فلا يجزى على مغصوب ومسروق مطلقا أي لرجل أو امرأة ولا على خف من ذهب أو فضة أو حرير لرجل اه (قوله والاصح أن ذلك لا يشترط) فيكفي المسح على المغصوب والديباج الصفيق والمتخذ من فضة أو ذهب للرجل وغيره معنى (قوله كالتيتم الخ) أي والوضوء نهاية (قوله لأن المعصية ليست بذات اللبس) قضية هذا الكلام جواز المسح عن خف من جلد آدمي

ما ذكر بمدة المسافر فليتأمل (قوله استوفى المدة) أي يومًا وليلة أو ثلاثة (قوله ولا امتنع المسح عليه) يدخل تحت إلا ما لو لم يقو للتردد في الثلاث بل في يوم وليلة فقط فإن كان المراد حينئذ امتناع المسح مطلقا فهو مشكل لأنه لا ينقص عن المقيم فليتم مسح مسحه وإن كان المراد امتناعه ثلاثة أيام فلا إشكال وقد يقال إذا قوى للتردد أكثر من يوم وليلة وأقل من ثلاث فلا جازله المسح زمن قوته وإن زاد على يوم وليلة (قوله لأن المعصية ليست لذات اللبس) قضية هذا الكلام جواز المسح على خف من جلد آدمي إذا حرمة فيه ليست من حيث اللبس

لأن المعصية ليست لذات اللبس

بن الخارج ومن ثم لم يجز مسح خف المحرم (٢٥٢) لان معصيته به من حيث اللبس لا غير فهو كمنع الاستجمار بالمحترم لان المانع في ذاته

ولانما منعت المعصية بالسفر  
الترخص لانه ميسر  
والمغصوب هناليس ميسرا  
بل مستوفى به (ولا يجزى  
منسوج لا يمنع ماء) يصب  
على رجله اى نفوذه وان  
كان قويا يمكن تباع المشى  
عليه (في الاصح) لانه  
خلاف الغالب من الخفاف  
المنصرف اليها النصوص  
وليس كتنخرق البطانة  
والظاهرة بالاتحاد لان هذا  
مع عدم منعه لنفوذ الماء الى  
الرجل يسمى خفا فهو  
كخف يصل الماء من محل  
خرزه بخلاف ذلك كجلدة  
شدها على رجله واحكمها  
بالربط بجامع ان كلا  
لا يسمى خفا وفي وجه ان  
المعتبر ماء المسح لا الغسل  
وهو ضعيف ثقلا ومدركا  
وان جرى عليه جمع لان  
أدنى شيء يمنع ماء المسح  
اما منسوج يمنع ماء الغسل  
فيجزىء كلبد وخرق مطبقة  
(ولا جرموقان) بضم الجيم  
وهما عند الفقهاء خف  
فوق خف مطاقا والمراد هنا  
خفان صالحان وقد مسح  
على أعلاهما فلا يجزى (في  
الظاهر) لان الرخصة إنما  
وردت في خف تعم الحاجة  
اليه وهذا لا تعم الحاجة اليه  
اى غالبا فلا نظر لعمومها  
اليه في بعض الاقاليم الباردة  
مع انه يمكنه ادخال يده

إذا حرمة فيه ليست من حيث اللبس سم أى كما صرح بجواز ذلك النهاية والمغنى وقال ع ش ولو كان الآدمي  
محترما اه (قوله بل الخارج) اى كالتعدي باستعمال مال غيره في نحو المغصوب نهاية وباستعمال ما يؤدى  
الى الخيلاء وتضييق النقدين في الذهب ونحوه ع ش قول المتن (ولا يجزى منسوج) اى مثلا فانه لا يجزى ما لا  
يمنع الماء وان كان غير منسوج سم عبارة المغنى تنبيه لو حذف المصنف لفظه منسوج وقال لا يجزى  
ما لا يمنع لشمل المنسوج وغيره اه قول المتن (لا يمنع ماء) اى من غير محل الخرز منهج ومغنى اى ومن غير  
خرق البطانة والظاهرة الغير المتعاضدين كما علم عامر سم ويأتى في الشارح ما يفيد (قوله يصب على رجله)  
اشار به الى ان المراد بالماء الذى يمنع الخف نفوذه ماء الصب اى وقت الصب بجيرى (قوله لانه خلاف  
الغالب الخ) لان الغالب من الخفاف انها تمنع النفوذ خطيب ونهاية (قوله المنصرف اليها) اى الى الغالب  
والتأنيث لرعاية المغنى أى بذاتها لا بواسطة نحو سمع كزيت وما يمنع نفوذ الماء الجوخ الصفيق فلو جعل  
منه خف صح المسح عليه (فائدة) وقع السؤال عما لو كان له خف قوى وهو اسفل الكعبين ولكن خيط  
عليه السراويل الجوخ المانع من الماء هل يسكنى المسح عليه حينئذ ام لا فاقبت بجواز المسح فانه الان لا بس  
لخف شرعى سائر محل الكعبين اجهورى اه بجيرى (قوله وليس الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله  
بجلدة شدها الخ) علم من هذا ان من جملة الشروط ان يسمى خفا عبارة النهاية والمغنى ولا بد في صحته ان يسمى  
خفا فلو لف قطعة ادم على رجله واحكمها بالشد وامكنه متابعة المشى عليها لم يصح المسح عليها واستغنى  
المصنف عن ذكره ا كتفاء بقوله اول الباب يجوز لان الضمير فيه يعود على الخف فخرج غيره (خف فوق  
خف) الاول خفان احدهما فوق الاخر ثم رابت قال الرشيدى قوله خف فوق خف صريح هذا ان  
الجرموق اسم للاعلى بشرط اسفل وحينئذ فالثنية في عبارة المصنف باعتبار تعدده في الرجلين لكن صريح  
كلام غيره خلافة وان كلا من الاعلى والاسفل يسمى جرموقا وعليه فالثنية في كلام المصنف منزلة عليهما اه  
(قوله مطلقا) اى صلاحا للمسح ام لا عبارة المغنى والنهاية والجرموق بضم الجيم والميم فارسي معرب وهو فى  
الاصل شيء كالحف فيه وسع يلبس فوق الخف للبرد واطاق الفقهاء انه خف فوق خف وان لم يكن واسعا  
لحاق الحكم به اه (قوله والمراد) الى التنبيه في المغنى (قوله وقد مسح على أعلاهما) أى اقتصر على مسحه مغنى  
(قوله لان الرخصة) الى التنبيه في النهاية (قوله وهذا) اى الجرموق (قوله ولو وصل البلل الخ) يعنى ان ما فى  
المتن عن عدم الاجزاء فيما إذا لم يصل بلل مسح الاعلى الى الاسفل واما لو وصل ففيه التفضيل الا قال ع ش  
ولو شك بعد المسح هل مسح الاسفل او الاعلى فالأقرب انه ينظر ان كان الشك بعد مسحها الى الخفين جميعا  
اعتد بمسحه فلا يكلف إعادته لان الشك بعد فراغ الوضوء لا يؤثر وان كان بعد مسح واحدة وجب إعادة  
مسحها لان الشك قبل فراغ الوضوء يؤثر اه واقره المدابغى (قوله فان قصده) اى وحده مغنى (قوله أو  
اطاق) اى بان لم يقصد واحدا منها بل يقصد المسح في الجملة خلافا لمن قال ان صورة الاطلاق لا قصد فيها اصلا  
شيئنا (قوله كفى) لانه قصد اسقاط الفرض بالمسح وقد وصل الماء اليه شرح المنهج ويؤخذ من هذا التعليق  
انه لا بد لمسح الحف من قصد المسح وهو كذلك زيادى وشوبرى اه بجيرى (او الاعلى وحده فلا) وكذا لا  
يكفى ان قصد واحد الا بعينه لانه يوجد في قصد الاعلى وحده وفي غيره فلما صدق بما يجزى وما لا يجزى حمل  
على التانى احتياطا ع ش ونسخا وبحث الاجزاء الطبلاوى وارتضاء الزياى (قوله فلا لوجود الصارف  
الخ) ومثله ما لو مسح على الحف بقصد البشرة وشوبرى اه بجيرى (قوله فوصل بلله للاسفل) اى من موضع  
(قوله ومن ثم لم يجز) هذا ما قاله الاسنوى وغيره (قوله ولا يجزى منسوج) اى مثلا فانه لا يجزى ما لا يمنع  
الماء وان كان غير منسوج وقوله ماء يصب على رجله لو صب عليه ماء فنفذ الى الرجل وشك هل نفذ من  
مواضع الخرز او منه لضغفه فيحمل انه لا يجزى للشك في الشرط (قوله فان قصده او الاعلى الخ) لو قصد  
الاعلى او الاسفل فيتجه عدم الاجزاء لفساد هذا التردد لو قصد احدهما اى لاحظ هذا المفهوم فيحتمل عدم

متلا ومسح بعض الاسفل ولو وصل البلل اليه من موضع خرز فان قصده أو الاعلى وحده فلا لوجود الصارف  
بقصده ما لا يصح مسحه وحده فان لم يصلح الاسفل فكذلك لفافة فيمسح الاعلى أو الاعلى مسح الاسفل فان مسح الاعلى فوصل بلله للاسفل

تأنت تلك الصور الأربع  
أو لم يصلح واحد منهما فلا  
أجزاء وذو الطائين ان  
خيطة ببعضها بحيث تعذر  
فصل أحدهما فكأن خف  
الواحد ولا فكأن لم يقين  
ولو تخرق الأسفل وهو  
بطبر الغسل أو المسح جاز  
مسح الأعلى لأنه صار  
أصلاً أو وهو على حدث  
فلا كاللبس على حدث ولا  
يجزى مسح خف فوق  
جبيرة لأنه ملبوس فوق  
مسح فهو كسح العمامة  
(ويجوز مشقوق قدم شد)  
بالعري بحيث لا يظهر شيء  
من محل الفرض (تنبيه)  
عبر شارح بقوله شد قبل  
المسح وقضيته أنه لو لبس  
المشقوق ولم يشده إلا بعد  
الحدث أنه يجزئه المسح  
عليه وفيه نظر بل لا وجه  
له لأنه بالحدث شرع في  
المدة وحينئذ فكيف  
تحتسب المدة على ما لم توجد  
فيه شروط الأجزاء فالوجه  
أن كل ما طرأ وزال مما  
يمنع المسح إن كان قبل  
الحدث لم ينظر إليه أو  
بعده نظر إليه (في الأصح)  
لحصول السترو الارتفاق  
به في الإزالة والاعادة  
بسهولة وبه فارق جلد  
الادم السابقة

خز نهاية ومعنى أي مثلاً (قوله تأنت تلك الصور الخ) فإن قصدتهما أو الأسفل وحده أو أطلق كفي وإن  
قصد الأعلى فقط لم يكف أي وكذا إن قصدوا أحداً منهما لا بعينه كما مر عن ع ش و شيخنا (قوله ان خيطة  
ببعضها) يعني اتصل أحدهما بالآخر بخيطة ونحوها نهاية (قوله فصل أحدهما) أي عن الآخر (قوله  
ولا فكأن لم يقين) بل هو من أفراده فهلاً اقتصر على تقييد الجرمين بعدم الخيطة سم (قوله جاز مسح  
الأعلى الخ) هذا كالصريح في عدم انقطاع المدة وهو ظاهر لأن الأعلى قام مقام الأسفل فكانه باق بحاله ثم  
رايت م راجاب بعدم الانقطاع سم و يأتى عن ع ش انفا ما يوافقه ايضاً واستقر السيد البصري انقطاع  
المدة واستثناها (قوله أو وهو على حدث فلا) أي لأن وجود الأعلى عند تخرق الأسفل ينزل منزلة ابتداء  
اللبس فإن كان على طهارة اللبس أو المسح كان كاللبس على طهارة الآن وهو كاف وإن كان محدثاً كان كاللبس  
على حدث فلا يكفي ع ش (قوله ولا يجزى مسح خف الخ) أي فيما إذا وجب مسح الجبيرة بان اخذت من  
الصحيح شيئاً سم وبصري وزياى وبرماوى ونقله الاجمورى عن م وهو مقتضى كلام النهاية والمغنى وقال  
الشهاب الرملى المراد بالمسح أي في التعليل الآتى ما من شأنه ان يمسح فيشمل ما لو كانت الجبيرة لا يجب  
مسحها لعدم اخذها شيئاً من الصحيح اه ولا يجزى بعده (قوله لأنه ملبوس الخ) يؤخذ من ذلك انه لو تحمل  
المشقوق وغسل رجله ثم وضع الجبيرة ثم لبس الخف انه يجوز له المسح لعدم ما ذكره مغنى ونهاية وهو ظاهر سم  
ثم زاد هو والنهاية لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملى بالمنع نظراً إلى ان من شأن الجبيرة أن المسح فلا نظر لما فعله  
اه واعتمد الا ول ايضاً الزياى والشورى وشيخنا (قوله فهو كسح العمامة) قد يقال يذخى إذا دخل يده  
في الخف ومسح الجبيرة أو أرا إذا مسح عن الممسوح قد نادى واجبه والممسوح  
يجزى المسح عنه بصري وقال ع ش ظاهر كلامهم عدم الأجزاء وإن أدخل يده فمسح الجبيرة ايضاً فليحذر  
سم وهو ظاهر لأن مسح الجبيرة عوض عن غسل ما تحتها من الصحيح فكانه غسل رجلاً وغسل خف الأخرى  
وقد تقدم عدم اجزائه اه (قوله بالعري) هي العيون التي توضع فيها الأزرار جمع عروة كمدية ومدى مصباح  
اه بمجيزى (قوله بحيث لا يظهر شيء الخ) أي إذا مشى مغنى (قوله وفيه نظر الخ) اعتمده الحلبي وشيخنا عبارته  
ان شرط الطهارة معتبر عند المسح لا عند اللبس حتى لو لبس خفين نجسين أو متنجسين ثم طهرهما قبل المسح  
عليهما واما بقية الشروط فتعتبر عند اللبس على المعتمد من خلاف طويل اه وقوله فتعتبر عند اللبس الخ  
يعنى قبل الحدث (قوله فالوجه ان كل ما طرأ الخ) وكذا ما قارن اللبس على ما مر عن سم (قوله إن كان قبل  
الحدث الخ) بل قد يقال لا بد ان يكون بشرط الخف عند اللبس على الطهارة ايضاً سم وهذا مخالف لما مر  
عنه عند قول المصنف طاهر إلا ان يقال ان ما هنا مجرد بحث كإشارته بقوله قد (قوله لحصول السترو) إلى  
قول المتن ويكفى في النهاية والمغنى إلا قوله يمنع إلى فهذا قول خبرين إلى واستيعابه (قوله وبه) أي التعليل

الأجزاء أيضاً لشمول قصده لما لا يجزى ويحتمل الأجزاء لشمول قصده لما لا يجزى (قوله فكأن لم يقين)  
بل هو من أفراده فهلاً اقتصر على تقييد الجرمين بعدم الخيطة (قوله ولو تخرق الأسفل وهو بطبر الغسل  
أو المسح جاز مسح الأعلى) كالصريح في عدم انقطاع المدة وهو ظاهر لأن الأعلى قام مقام الأسفل فكانه باق  
بحاله وما ذكره فيما سياتى مما يخالف ذلك ممنوع (قوله جاز مسح الأعلى) أي والظاهر انقطاع المدة بالتخرق  
وابتداء المدة من الحدث بعد التخرق ويدل على ذلك قوله الآتى فظهر بعض الرجل وقوله أو وهو على حدث  
فلا لأن امتناع المسح هنا صريح في انقطاع المدة والإفلا معنى لا متناعه فتأمل ثم رأيت م راجاب بعدم  
الانقطاع وهو الطاهر وقد قدمته (قوله لأنه ملبوس فوق مسح) يؤخذ منه انه لو لم تأخذ الجبيرة شيئاً من  
الصحيح أجزأ مسح الخف عليها إذ ليس فوق مسح حينئذ لا يجب حينئذ مسحها فهي كخرقة على الرجل  
تحت الخف وهو ظاهر (قوله لأنه ملبوس فوق مسح) قضيته انه يجوز المسح عليه إذا تحمل المشقوق وغسل  
رجليه ثم وضع الجبيرة ثم لبس الخف لا تنفاه ما عالى به لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملى بالمنع نظراً إلى أن من شأن  
الجبيرة المسح فلا نظر لما فعله (قوله إن كان قبل الحدث لم ينظر إليه) بل قد يقال لا بد ان يكون بشرط

واستشكل بانه لا يسمى خفا (٣٥٤) بل ذر بولا ويرد بمنع ذلك وتسميته زربولا إنما هو اصطلاح لبعض النواحي فلا ينظر

اليه وتسليمه فهذا معنى الخف من كل وجه بخلاف نحو تلك الجلدة أما إذا لم يشد كذلك فلا يكفي وإن لم يظهر شيء من الرجل لأنه يظهر بالمشى (ويسن مسح ظاهر (أعلاه) الساتر لظاهر القدم (واسفله) وعقبه وحرقه (خطوطا) بأن يضع يسراه تحت عقبه ويمتد على ظهر أصابعه ثم يمر اليمنى لساقه واليسرى لأطراف أصابعه من تحت مفرجا بين أصابع يديه لخبرين في ذلك أحدهما صحيح وبفرض ضعفهما الضعيف يعمل به في الفضائل فاندفع ما قيل كان الأولى أن يقول والأكل بدل يسن لأنه لم يثبت في ذلك سنة على أن الفرق بين العبارتين عجيب واستيعابه خلاف الأولى ويكره تكرار مسحه (ويكنى مسمى مسح) كما في الرأس ومن ثم أجاز مسح بعض شعره تبعاً له على الأوجه وإن بحث جمع أنه لا يجزى قطعا وله وجه وبه وغسله وكرهنا لأن لا يفسده ويجزى مسح شيء منه (بمحاذاة الفرض) إلا باطن ما بمحاذاة الفرض اتفاقا (إلا ظاهر ما بمحاذاة أسفل الرجل وعقبها) وهو مؤخر القدم (فلا

(قوله واستشكل) أي ماصححه المتن (بأنه) أي المشقوق (لا يسمى خفا) أي وقدمه اشتراط كون الممسوح عليه يسمى خفا معنى (قوله يمنع ذلك) أي عدم التسمية وكذا ضمير قوله الاتي وتسليمه (قوله كذلك) أي بالعري بحيث لا يظهر الخ قول المتن (ويسن مسح أعلاه) هل يسن مسح ساقه لتحصيل إطالة التحجيل كان ظهر لنا أنه لا يمكن رأينا بعد ذلك عبارة المجموع صريحة في عدم سنه سم واغتمده أي عدم السنية ع وشيخنا كما يأتي (قوله تحت عقبه) كذا عبر في الأسنى والمغنى وعبارة النهاية على أسفل العقب والكل لا يخلو عن شيء بعد تصريحهم بسن مسح العقب أيضا بصري عبارة ع ش لا يظهر من هذه الكيفية شمول المسح للعقب إلا أن براد بأسفله وضع اليد على مؤخر العقب بحيث يستوعبه بالمسح أو عبارة الشوري قوله تحت العقب الأولى فوق ليعم المسح جميع العقب اه (قوله ثم يمر اليمنى لساقه) أي إلى آخره كما صرح به الدمي كما أنه يستحب غسله كذلك ولكن في المجموع أنه لا يسن مسحه مغنى وقوله كما أنه يستحب الخ صريح في أن المراد باخر الساق ما يلي الركبة وهو الظاهر وقال شيخنا وعش والبجيري والمراد إلى آخر الساق ما يلي القدم لأن ما وضعه على الاتصاف يكون أوله أعلاه وآخره أسفله فاعلى الأدنى رأسه وآخره جلده فالساق ما يلي الركبة وآخره ما يلي القدم وهو السكبان فلا يسن التحجيل في مسح الخف خلافا لمن قال بسنه فيه لفهمه المراد إلى آخر الساق ما يلي الركبة اه (قوله بين العبارتين) أي بين التعبير بيسن والتعبير بالأكل (قوله ويكره تكرار مسحه) لأن ذلك يعيبه ويؤخذ من العلة عدم الكراهة إذا كان الخف من نحو خشب وهو كذلك نهاية ومغنى وشيخنا (قوله اجزا مسح بعض شعرة الخ) خلافا للنهاية والمغنى والزيادة قول المتن (ويكنى مسمى مسح الخ) قال في شرح الارشاد ويكنى مسح السكب وما يوازيه في محل الفرض غير العقب كما اقتضاه كلام الشيخين اه ولا يبعد اجزاء مسح خيط خياطة الخف لأنه صار منه سم على حجب وهل يكنى المسح على الأزرار والعري التي للخف فيه نظر ولا يبعد الاكتفاء أيضا إذا كانت مثبتة فيه بنحو الخياطة ع ش عبارة البجيري ويظهر الاكتفاء بمسح أزراره وعراه وخيطه المحاذي لظاهر الأعلى اه (قوله إلا باطن الخ) قد يفيد اجزاء المسح على محاذي السكبين لأنها ليسا مما استثناه ع ش (قوله وكرهنا لأنهم) أي كره الغسل في الخف لافي الرأس (قوله لأنه يفسده) مقتضاه أنه لا كراهة إذا كان الخف من نحو حديد أو خشب بشرطه وهو كذلك نهاية ومغنى وسم وقال البصري أن الشارح استقرب في فتح الجواد الكراهة ولو كان الخف من نحو خشب اه (قوله اتفاقا) ولو مسح باطن المحاذي فوصل البلل لظاهره من نحو مواضع الخرز لا بقصد الباطن فقط فلا يبعد الاجزاء كما في نظيره السابق في الجر موق سم على المنهج اه ع ش (قوله لم يرد الاقتصار عليهما) أي على الأسفل والعقب ع ش (قوله والرخص يتعين فيها

الخف عند اللبس على الطهارة أيضا (قوله أما إذا لم يشد الخ) لا يبعد أن لا يعتد بلبسه قبل الشد حتى لو أحدث قبل الشد لم تحسب المدق وصار بمنزلة اللبس على حدث فليحذر (قوله ويسن مسح أعلاه واسفله خطوطا) هل يسن مسح ساقه لتحصيل إطالة التحجيل كان ظهر لنا أنه لا يمكن رأينا بعد ذلك عبارة المجموع صريحة في عدم سنه فانه لما نقل استدلال القائلين بانه لا يسن مسح أسفله بانه ليس محلا للفرض فلم يسن مسحه كالساق قال واما قياسهم على الساق فجوابه من وجهين أحدهما أنه ليس بمحاذاة للفرض فلم يسن مسحه كالأذوبة النازلة عن حد الرأس بخلاف أسفله فانه محاذ محل الفرض فمر كشعر الرأس الذي لم ينزل عن محل الفرض واستفيد من ذلك عدم سن مسح الذائب النازلة عن حد الرأس خلافا لما افق به القفال في ذوائب المرأة (قوله ويكنى مسمى مسح) قال في شرح الارشاد ويكنى مسح السكب وما يوازيه في محل الفرض غير العقب كما اقتضاه كلام الشيخين خلافا لما نقله الأذرى عن جمع من أن العبرة بما تقدم الساق إلى رؤس الأظفار لا غير اه ولا يبعد اجزاء مسح خيط خياطة الخف لأنه صار منه وانظر أزراره وعراه (قوله لأنه يفسده) يؤخذ منه أنه لو كان من نحو خشب أو حديد بشرطه فلا كراهة م (قوله إلا باطن ما بمحاذاة) لو مسح باطن المحاذي فوصل البلل لظاهره من نحو مواضع الخرز لا بقصد الباطن فقط فلا يبعد الاجزاء كما في نظيره السابق في

يسكنى مسح ذلك (على المذهب) لأنه لم يرد الاقتصار عليهما وثبت على الأعلى والرخص يتعين فيها الاتباع

الاتباع) تأمل الجمع بينه وبين ما مرله في الاستنجاء بالحجر من ان مذهبا جواز القياس في الرخص خلافا لابي حنيفة بصري (قوله لما ذكر) اي من عدم ورود الاختصار على الحرف شرح المنهج قول المتن (ولا مسح لشاك الخ) سواء في ذلك المسافر والمقيم معنى (قوله كان شك) الى قوله وفي المجموع في النهاية والى قوله قيل في المغنى (قوله كان شك الخ) ولو بقي من المدة ما يسع ركعة او اعتقد طريان حدث غالب فاحرم بر كعتين انعقدت صلاته وصح الاقتداء به ولو مع علم المقتدي بحاله ويفارقه عند عروض البطلان معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض وشرحه مانصه وهذا ير دبحث السبكي الاتي في شروط الصلاة في شرح قول المصنف وان قصر بان فرغت مدة خف فيها بطلت ان محله اذا ظن بقاء المدة الى فراغها والى المدة تنعقداه واعتمد ع ش وشيخنا البحث وقال للنهية عبارة شيخنا ولو بقي من مدة المسح ما يسع ركعة فاحرم باكثر من ركعة لم تنعقد صلاته كما قاله السبكي واستوجه الرمي اه زاد ع ش خلافا لما في شرح الروض هنا وتبعه الخطيب في الصفة اه (قوله او ان مسحه الخ) اي مسح المسافر معنى (قوله وظاهر كلامه ان الشك انما يمنع الخ) اي لانه يقتضى الحكم بانقضاء المدة نهاية ومعنى (قوله فيه) اي في بقاء المدة بصورتيه عبارة النهاية وعليه لو كان مسح في اليوم الثاني على الشك في انه مسح في الحضرا والسفر و صلى ثم زال في اليوم الثالث وعلم ان ابتداءه وقع في السفر فعليه اعادة صلاة اليوم الثاني (قوله مسح) اي ان كان احدث في اليوم الثاني بخلاف ما لو مسح في اليوم الاول واستمر على طهارته الى اليوم الثالث فله ان يصلي فيه بذلك المسح نهاية ومعنى (قوله اخذ في وقت المسح الخ) فلو احدث ومسح وصلى العصر والمغرب والعشاء وشك ان تقدم حدثه ومسحه اول وقت الظهر وصلاتها به ام تاخر الى وقت العصر ولم يصل الظهر فيلزمه قضاءها لان الاصل بقاؤها عليه وتجعل المدة من اول الزوال لان الاصل غسل الرجلين معنى (وهو اشتباه الخ) محل تأمل اذ قوله الاتي انه ان شك في فعلها الشامل لما نحن فيه هو عين قولهم لو شك بعد خروج وقت صلاة في فعلها (او حاض) الى الباب في المغنى الا قوله اي ولم يستره الى او انتهت وقوله وان غسل الى المتن وقوله ويجاب الى وخروج وكذا الى الباب في النهاية لا قوله في اثناء المدة وقوله اي ولم يستره الى او طال وقوله ويجاب الى وخروج (قوله في اثناء المدة) يفهم ان الاجتناب ونحوه قبل الشروع في المدة لا يوجب تجديد اللبس وفي ايضا صاع الناشري ولو عبر عنى الحاوى عند الاشارة الى ابتداء المدة بقوله من انتقاض الوضوء بدل قوله من الحدث لكان اولي ليحترز عما قاله الا ذرعى بحثا فممن ليس الخفين على طهارة كاملة ثم احدث جنابة بجرده فان له ان يغتسل من غير نزاع الخفين ولا يكون ابتداء المدة الا من حدث نقض الوضوء لا من الجنابة المجردة وان كانت حدثا وتقدم عن النهاية في ابتداء المدة تقييد الحدث بالا صغرو هو مخرج للا كبر فليتأمل جميعه وليحزر بصري اقول ونظر ع ش في تقييد النهاية الموافق لما بحثه الا ذرعى بما نصه اما الا كبر وحده بان خرج منه وهو متوضى فلا تدخل به المدة لبقاء طهره فاذا احدث حدثا اخر دخلت المدة وقضية هذا الكلام ان خروج المني قبل دخول المدة لا يمنع من لمسج اذا اراده بعد لا نه لم يحدث ما يبطل المدة بعد دخولها وفيه نظر لان ما يوجب الغسل اذ طر ا بعد المدة ا بطلها فالقياس انه يمنع من انعقادها اه اي بالاولى لان الدوام اقوى من الابتداء ولذا يغتفر فيه ما لا يغتفر في الابتداء وايضا يؤيد النظر اطلاق الحديث الامر بالنزع من الجنابة (قوله ولا يجوز تمسح بقية المدة الغسل الخ) اي وان ارتفعت جنابة الرجلين بذلك الغسل ع ش (قوله للامر الخ) علما في المتن (قوله منها) اي من الجنابة وقيس بها الحيض والنفاس والولادة نهاية ومعنى (قوله علي عدم اجزاء غيره) اي

الاتباع) تأمل الجمع بينه وبين ما مرله في الاستنجاء بالحجر من ان مذهبا جواز القياس في الرخص خلافا لابي حنيفة بصري (قوله لما ذكر) اي من عدم ورود الاختصار على الحرف شرح المنهج قول المتن (ولا مسح لشاك الخ) سواء في ذلك المسافر والمقيم معنى (قوله كان شك) الى قوله وفي المجموع في النهاية والى قوله قيل في المغنى (قوله كان شك الخ) ولو بقي من المدة ما يسع ركعة او اعتقد طريان حدث غالب فاحرم بر كعتين انعقدت صلاته وصح الاقتداء به ولو مع علم المقتدي بحاله ويفارقه عند عروض البطلان معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض وشرحه مانصه وهذا ير دبحث السبكي الاتي في شروط الصلاة في شرح قول المصنف وان قصر بان فرغت مدة خف فيها بطلت ان محله اذا ظن بقاء المدة الى فراغها والى المدة تنعقداه واعتمد ع ش وشيخنا البحث وقال للنهية عبارة شيخنا ولو بقي من مدة المسح ما يسع ركعة فاحرم باكثر من ركعة لم تنعقد صلاته كما قاله السبكي واستوجه الرمي اه زاد ع ش خلافا لما في شرح الروض هنا وتبعه الخطيب في الصفة اه (قوله او ان مسحه الخ) اي مسح المسافر معنى (قوله وظاهر كلامه ان الشك انما يمنع الخ) اي لانه يقتضى الحكم بانقضاء المدة نهاية ومعنى (قوله فيه) اي في بقاء المدة بصورتيه عبارة النهاية وعليه لو كان مسح في اليوم الثاني على الشك في انه مسح في الحضرا والسفر و صلى ثم زال في اليوم الثالث وعلم ان ابتداءه وقع في السفر فعليه اعادة صلاة اليوم الثاني (قوله مسح) اي ان كان احدث في اليوم الثاني بخلاف ما لو مسح في اليوم الاول واستمر على طهارته الى اليوم الثالث فله ان يصلي فيه بذلك المسح نهاية ومعنى (قوله اخذ في وقت المسح الخ) فلو احدث ومسح وصلى العصر والمغرب والعشاء وشك ان تقدم حدثه ومسحه اول وقت الظهر وصلاتها به ام تاخر الى وقت العصر ولم يصل الظهر فيلزمه قضاءها لان الاصل بقاؤها عليه وتجعل المدة من اول الزوال لان الاصل غسل الرجلين معنى (وهو اشتباه الخ) محل تأمل اذ قوله الاتي انه ان شك في فعلها الشامل لما نحن فيه هو عين قولهم لو شك بعد خروج وقت صلاة في فعلها (او حاض) الى الباب في المغنى الا قوله اي ولم يستره الى او انتهت وقوله وان غسل الى المتن وقوله ويجاب الى وخروج وكذا الى الباب في النهاية لا قوله في اثناء المدة وقوله اي ولم يستره الى او طال وقوله ويجاب الى وخروج (قوله في اثناء المدة) يفهم ان الاجتناب ونحوه قبل الشروع في المدة لا يوجب تجديد اللبس وفي ايضا صاع الناشري ولو عبر عنى الحاوى عند الاشارة الى ابتداء المدة بقوله من انتقاض الوضوء بدل قوله من الحدث لكان اولي ليحترز عما قاله الا ذرعى بحثا فممن ليس الخفين على طهارة كاملة ثم احدث جنابة بجرده فان له ان يغتسل من غير نزاع الخفين ولا يكون ابتداء المدة الا من حدث نقض الوضوء لا من الجنابة المجردة وان كانت حدثا وتقدم عن النهاية في ابتداء المدة تقييد الحدث بالا صغرو هو مخرج للا كبر فليتأمل جميعه وليحزر بصري اقول ونظر ع ش في تقييد النهاية الموافق لما بحثه الا ذرعى بما نصه اما الا كبر وحده بان خرج منه وهو متوضى فلا تدخل به المدة لبقاء طهره فاذا احدث حدثا اخر دخلت المدة وقضية هذا الكلام ان خروج المني قبل دخول المدة لا يمنع من لمسج اذا اراده بعد لا نه لم يحدث ما يبطل المدة بعد دخولها وفيه نظر لان ما يوجب الغسل اذ طر ا بعد المدة ا بطلها فالقياس انه يمنع من انعقادها اه اي بالاولى لان الدوام اقوى من الابتداء ولذا يغتفر فيه ما لا يغتفر في الابتداء وايضا يؤيد النظر اطلاق الحديث الامر بالنزع من الجنابة (قوله ولا يجوز تمسح بقية المدة الغسل الخ) اي وان ارتفعت جنابة الرجلين بذلك الغسل ع ش (قوله للامر الخ) علما في المتن (قوله منها) اي من الجنابة وقيس بها الحيض والنفاس والولادة نهاية ومعنى (قوله علي عدم اجزاء غيره) اي

الجرموق (قوله ولا مسح لشاك في بقاء المدة) (فرع) قال في الروض ولو بقي من المدة ما يسع ركعة او اعتقد طريان حدث غالب فاحرم بر كعتين انعقدت اي صلاته وصح الاقتداء به اي ولو مع علم المقتدي بحاله كافي شرحه ويفارق اي يفارقه المقتدي به عند عروض البطلان اه وهذا ير دبحث السبكي الاتي في شروط الصلاة في قول المصنف هناك وان قصر بان فرغت مدة خف فيها بطلت ان محله اذا ظن بقاء المدة الى فراغها

ولأنها لا تكرر تتكرر الحدث الأصغر وإن لم يؤثر في مسح الجبيرة لأن الحاجة فيها الشد والنزع اشق ولو تنجسا فغسلهما فيه بقيت المدة الأخرى بالنزع في الجنابة دون الخبث وليس هو ( ٢٥٦ ) في معناها ( ومن نزع ) خفيه أو أحدهما ولو لم يخبث لم يمكنه غسله في الخف أو انفتح بعض

غير النزع ( قوله ولائها ) الأولى التذكير ( قوله لا تكرر الخ ) فلا يشق النزع لها ويؤخذ بما تقرّر رد ما بحثه بعض المتأخرين أن من تجردت جنابته عن الحدث وغسل رجله في الخف جاز له المسح نهاية وفي سمع عن شرح الارشاد للشارح مثله ( قوله وانما لم يؤثر في مسح الجبيرة ) أي لم يؤثر نحو الجنابة في مسح الجبيرة الموضوع على طهر ولم يمنعه كما منع مسح الخف مع أن كلاهما مسح على ساتر الحاجة موضوع على طهر معنى ( قوله ولو تنجسا فغسلهما فيه الخ ) وكذا لا تنقطع المدة إذا غسلهما في داخل الخف عن الغسل المنذور أو المندوب غش وقليوبي وشيخنا ( قوله وليس هو الخ ) أي بخلاف الحيض والنفاس والولادة ولذا قيست هذه عليها دونه ( قوله ومن نزع خفيه الخ ) أو خرجا أو أحدهما عن صلاحية المسح بنحو تحرق معنى وشيخنا وعش ( قوله أو انفتح الخ ) أي وإن لم يظهر شيء من محل الفرض لكنه إذا مشى يظهر عرش ( قوله بعض الشرح ) بفتح الشين المعجمة والراء سم وشو برى أي العرق ( قوله أو ظهر بعض الرجل الخ ) أي ولو من محل الخرز بخلاف نفوذ المساء لعسر اشتراط عدمه فيه نهاية وبجبري ( قوله وهو الذي الخ ) نقله الجبري عن الرمي وهو قضية إطلاق النهاية والمعنى ( قوله بتنزيل الظهور بالقوة الخ ) كما مر في افتتاح بعض الشرح ويأتي قوله أو طال ( قوله وعلى خلاف العادة ) أي كالظهور من محل الخرز وقوله بالفعل أي وعلى العادة ( قوله والشك في شرطها الخ ) فيه تأمل سم ( قوله للأصل ) وهو الغسل ( قوله ولو احتمالا ) أي كان شك في بقائها نهاية ومعنى ( قوله يبطل مسحه الخ ) جواب ومن نزع الخ ( قوله وإن غسل بعده الخ ) على المعتمد شو برى قول المتن ( غسل قدميه ) أي بنية جديدة وجوبا لأن نيته الأولى انما تناوأت المسح دون الغسل عرش وسم وشو برى عبارة شيخنا ويلزمه غسل رجله بنية جديدة على المعتمد لأنه طرأ عليها حدث جديد لم يشملها النية السابقة حتى لو كان في صلاة بطلت ولو كان واقفا في ماء وقصد غسلهما أه ( قوله فقط الخ ) قال في شرح الارشاد وشمل كلامه السلس في كيفية غسل رجله ولو للفرض حيث حصل التوالى بين طهره وصلاته هذا هو الذي يظهر وببحث الأذرعى وجوب الاستئناف عليه فيه نظرا أنه انظر ما المراد بطهره ويحتمل أن المراد به وضوء الذي وقع فيه المسح بأن يقع النزع ثم غسل القدمين في زمن لا يطول به الفصل بين ذلك والضوء والصلاة بعده سم وما نقله عن شرح الارشاد في النهاية مثله الا قوله حيث الخ إلى وببحث الخ ( قوله لبطلان الخ ) وقوله لأن الأصل الخ كذا في المعنى بلا عطف ولعله سقط من قلم الناسخ كما يؤيده اقتصار المحلى على التعليل الاول والنهاية على الثاني ( قوله فاذا قدر على الأصل تعين ) عبارة المعنى فاذا زال حكم البدل رجع إلى الأصل أه ( قوله ثم نزع ) أي مثلا ( قوله أو أحدث الخ ) أي بعد وجود نحو النزع مما يبطل اللبس ويقطع المدة سم ( قوله فلا يلزمه شيء ) قال في شرح الروض وله أن يستأنف لبس الخف في الثانية بهذه الطهارة أي فيما إذا

والا لم تنعقد أه وحمل هذا على ما إذا ظن بقاء المدة لا تحتمله هذه العبارة إلا بغاية التعسف ( قوله ولائها لا تتكرر ) قال في شرح الارشاد ومنه يؤخذ رد ما بحثه الغرى من أن جنابته إن تجردت عن الحدث وغسل رجله في الخف جاز له المسح أه ( قوله الشرح ) قال في شرح العباب بفتح المعجمة والراء ( قوله والشك في شرطها الخ ) فيه تأمل ( قوله غسل قدميه ) يحتمل أن يحتاج غسلهما للنية لأن مسحهما السابق صرف النية عن شمولها لغسلهما وأيضا فهذا حدث جديد حدث الرجلين لم تشملها النية السابقة لعدم وجوده عند ما قال في شرح الارشاد وشمل كلامه السلس في كيفية غسل رجله ولو للفرض حيث حصل التوالى بين طهره وصلاته هذا هو الذي يظهر وببحث الأذرعى وجوب الاستئناف عليه فيه نظرا أنه انظر ما المراد بطهره ويحتمل أن المراد به وضوء الذي وقع فيه المسح بأن يقع النزع ثم غسل القدمين في زمن لا يطول به الفصل بين ذلك والضوء والصلاة بعده ( قوله فلا يلزمه شيء ) قال في شرح الروض وله أن يستأنف لبس الخف في الثانية أي وهي ما إذا أحدث ولكن توشا وغسل رجله في الخف بهذه الطهارة ذكره في

الشرح أو ظهر بعض الرجل أو اللقافة عليها أي ولم يستره حالا ولا احتمال المقوعه نظير ما يأتي في كشف الريح لسائر العورة واحتمل الفرق بأن هذا نادر هنا بخلافه ثم وهو الذي يتجه لأنهم احتاطوا هنا بتنزيل الظهور بالقوة وعلى خلاف العادة منزلة الظهور بالفعل ولم يحتاطوا بنظير ذلك ثم وسره أن ما هنا رخصة والشك في شرطها يوجب الرجوع للأصل ولا كذلك ستر العورة أو طال ساق الخف على خلاف العادة فخرجت الرجل إلى حد لو كان معتادا لظهر شيء منها أو نتهت المدة ولو احتملا لا يبطل مسحه فيلزمه استئناف مدة أخرى ثم إن وجدوا أحدهما ذكر ( وهو يظهر المسح ) وإن غسل بعده رجله لأنه لم يغسلهما باعتقاد الفرض لسقوطه بالمسح ( غسل قدميه ) فقط لبطلان طهرهما دون غيرهما بذلك لأن الأصل الغسل والمسح بدل عنه فاذا قدر على الأصل تعين كتميم رأى المساء ( وفي قول يتوضأ ) لأن الوضوء عبادة يبطلها الحدث فيبطل كلها يبطلان بعضها كالصلاة ويحجب بأن الصلاة تجب فيها

أحدث

الموالة بخلاف الوضوء ثم وأيت شارحا أجاب بنحوه

وخرج بطهر المسح طهر الغسل بأن توشا ولبس الخف ثم نزع قبل الحدث أو أحدث ولكن توشا وغسل رجله في الخف فلا يلزمه ثم

أحدث ولكن الخ سم عبارة البجيرمي عن ع ش بل يصلي بذلك الطهر لبقائه وإن بطلت المدة ثم إن أراد المسح نزع الخف ثم لبسه اه أى فى الصورة الثانية

(باب الغسل)

(قوله بفتح الغين) الى قوله ولا يجب فى المعنى إلا قوله واسم مصدر لا غتسل وقوله وقيل عكسه وإلى قوله لا نقطاع الخ وفى النهاية إلى القولين المذكورين (قوله لما يغسل به) أى يضاف إلى الماء وقوله ونحوه أى كاشنان وصابون شيخنا (قوله والضم أشهر الخ) أى فى الفعل الرفع للحدث أما إذا التمس نجاسة فالأشهر فى لسانهم الفتح ع ش (قوله وهو لغة الخ) فيه إجمال فانه لا يعلم منه أن هذا التفسير بأى المعانى والحاصل أن حملة على الجميع ممتنع أما الغسل بالكسر وبالضم بمعنى الماء فواضح وكذا الغسل بالفتح والضم الذى هو مصدر غسل إذ هو إسمالة الماء لا سيلانه وكذا اسم المصدر لانه بمعنى الاغتسال فليتمام بصري ولا يخفى أن حاصل الحاصل عدم الصحة لا الإجمال عبارة البجيرمي على الاقتناع وقوله وهو بفتح الغين وضمه لغة سيلان الماء الخ فيه أن الغسل اسم للفعل والسيلان صفة للماء اللهم إلا أن يكون السيلان بمعنى الإسمالة وأشار به إلى أنه لا يشترط الفعل اه ولا يخفى أن الجواب الثانى إنما يناسب المعنى الشرعى لا اللغوى الذى فيه الكلام ولك أن تجيب باختيار الاحتمال الثانى وجعله مصدرا لمجهول وإنما اختاره للتفسير دون مصدر المعلوم لمناسبته للمعنى الشرعى المنقول اليه دون الثانى (قوله سيلان الماء على الشئ) أى مطلقا معنى أى سواء كان ذلك الشئ بدننا أو لا وسواء كان بنية أو لا شيخنا (قوله سيلانه على جميع البدن) أى بشرائط خصوصية (بالتنية) أى فى غير غسل الميت نهاية أى أما هو فلا يجب فيه الغسل بل يستحب فقط ع ش عبارة البجيرمي قوله بالتنية أى ولو مندوبة فيشمل غسل الميت اه وهى أحسن (قوله ولا يجب فورا) أى أصالة نهاية خرج به ما لو ضاق وقت الصلاة عقب الجنب أو انقطاع الخيض فيجب فيه لأذاته بل لا يقاع الصلاة فى وقتها ع ش (قوله وإن عصى بسببه) أى كان زنى (قوله بخلاف نجس الخ) أى إذا زنته (قوله ثم) أى فى الغسل الذى عصى بسببه وقوله هنا أى فى النجس الذى عصى به قول المتن (موجبه) بكسر الجيم أى السبب الذى يترتب عليه وجوب الغسل فالسبب هو الموجب بالكسر والغسل هو الموجب بالفتح وهو مفرد مضاف إلى معرفة فيعلم فساوى التعبير وجبات الغسل شيخنا (قوله كما يعلم مما سيذكره الخ) أى من أن غير المسلم لا يجب غسله وإن الشهيد يجرم غسله وهو اعتذار عن عدم تقييده هنا بحاجي وع ش (قوله ولا يرد السقط الخ) لاولى توجيه ذلك بانه فى معنى الموت بدليل ذكره فى الجنائز سم (قوله عليه) أى على مفهوم قوله موت وغنى أى على الحصر المستفاد من كلامه (قوله فانه الخ) علة للمنفى بالميم (قوله يجب غسله) أى مع أنه لا يوصف بالموت على القول الأصح فى تعريفه لأن الموت عدم الحياة يعبر عنه بمفارقة الروح الجسد وقيل عدم الحياة عما من شأنه الحياة وقيل عرض بضاده القول تعالى خلق الموت والحياة ورد بان المعنى قدر والعدم مدمر معنى ونهاية وبه يعلم فيما ادعاه الشارح من صدق كل من التعاريف الثلاثة على السقط (قوله لأن الخ) علة عدم الوجود (قوله صادق عليه) فيه نظر بالنسبة للاول لأن المفهوم من المفارقة سبق الوجود لأن يكون المراد بها معنى العدم ويجعل قوله عما من شأنه الخ راجعا إليه أيضا لكان لزم حينئذ اتحاد هذا مع الثانى سم على حجب وفى المقاصد رد الثانى إلى الاول عبارته والموت زوالها أى الحياة أى عدم الحياة عما يتصف بها

المجموع قال فى المهمات أشار بقوله أنه أن يستأنف الى وجوب النزع إذا أراد المسح حتى لو كان المقلوع واحدة فقط فلا بد من نزع الأخرى اه وقد يتوهم مخالفة وجوب النزع إذا أراد المسح لقوله السابق عند قوله من الحدث بعد لبس فلو أحدث فتوضا وغسل رجليه فيه الخ وهو خطأ لانه رجده هنا بعد اللبس ما يقطع المدة ويبطل اللبس كالنزع وغيره مما ذكر فى تصوير المسئلة

(باب الغسل)

(قوله ولا يرد عليه السقط) الاولى توجيه ذلك بانه فى معنى الموت بدليل ذكره فى الجنائز (قوله صادق عليه)

(باب الغسل) بفتح الغين مصدر غسل واسم مصدر لا غتسل وبضمها مشترك بينهما وبين الماء الذى يغتسل به وبكسرهما اسم لما يغسل به من سدر ونحوه والفتح فى المصدر واسمه أشهر من الضم وأفصح لغة وقيل عكسه والضم أشهر فى كلام الفقهاء وهو لغة سيلان الماء على الشئ وشرعا سيلانه على جميع البدن بالتنية ولا يجب فورا وإن عصى بسببه بخلاف نجس عصى به لا نقطاع المعصية سم ودوامها هنا (موجبه موت) لمسلم غير شهيد كما يعلم مما سيذكره فى الجنائز ولا يرد عليه السقط إذا بلغ أربعة أشهر ولم تظهر فيه أمارات الحياة فانه يجب غسله لأن عدم الموت وهو مفارقة الحياة أو عدمها عما من شأنه الحياة



بالفعل وهو مراد من قال عدم الحياة عما من شأنه أي عما يكون من أمره وصفته الحياة بالفعل فهو عدم ملكة لها كالعمى الطارىء بعد البصر لا كطلاق العدم اهـ وعليه فلا يدخل السقوط في الميت على القول الثاني أيضا عرش (قوله أو عرض الخ) تقدم عن النهاية والمغني رده هذا القول عرش وجرى على رده المقاصد أيضا لکن في تفسير ابن عادل عن ابن الخطيب الحق انه وجودي ويوافقه ما نقله الصفوى عن صاحب الود ان عدمية الموت كانت منسوبة إلى القدرة ففشت اهـ هذا وفي حواشى السيوطى ان طائفة من اهل الحديث ذهبوا إلى أن الموت جسم والاثار مصرحة بذلك والتحقيق انه الجسم الذى على صورة كبش كان الحياة جسم على صورة فرس لا يمر بشىء الا حى واما المغنى القائم بالبدن عند مفارقة الروح فانه اثر فتسميته بالموت من باب المجاز والمشتراك اهـ ورده حجج في عامة فتاويه فقال واتفقوا على انه ليس بجوهر ولا جسم وحديث يؤتى بالموت في صورة كبش الخ من باب التمثيل ثم صحح كونه امرا وجوديا عرش (قوله لكن) الى قوله قال القوابل في النهاية والمغنى (قوله و ارادة نحو صلاة) أي عما يتوقف على الغسل كالطواف وقضيته عدم الوجوب لمن لم يرد الصلاة او اراد عدمها مع انه بدخول الوقت مخاطب بالصلاة وخاطب بها خطاب بشروطها الا ان يقال لما امر بدخول الوقت بارادة الفعل كان في حكم المريد له فيكون المراد ارادة نحو الصلاة ولو حكما او يقال المراد بارادة نحو الصلاة دخول الوقت سم قول المتن (وكذا ولادة) أي انفصال جميع الولد ولو لاحد التوائم فيجب الغسل بولادة احدهما ويصح قبل ولادة الآخر ثم اذا ولد له وجب الغسل ايضا ولو عض كلب رجلا او امرأة فخرج منه حيوان على صورة الكلب كما يقع كثير في بلاد الشام فلا غسل لان هذا لا يسمى ولدا عرفا كما لو خرج نحو دود من جوفه وذلك الحيوان طاهر لانه لم يتولد من ماء الكلب سم زاد شيخنا وميته نجسة وزاد عرش ومنه يعلم انه متى وطئت المرأة وولدت ولو على صورة حيوان وجب الغسل اهـ قول المتن (بلا بل) أي بان كان الولد جافا وتقطر بها المرأة الصائمة على الاصح ويجوز لو وجها وطؤها بعد ما لانها بمنزلة الجنابة وهي لا تمنع الوطء اما المصحوبة بالبلل فلا يجوز وطؤها بعد ما حتى يغتسل شيخنا وعرش (قوله ولو لعلة ومضغة) ولها حكم الولد في ثلاثة اشياء الفطر بكل منها ووجوب الغسل وان الدم الخارج بعد كل يسمى نفاسا وتزيد المضغة على العلة بكونها تنقض بها العدة ويحصل بها الاستبراء ويزيد الولد عليهما بانه يثبت به امية الولد ووجوب الغرة بر ماوى وقوله ويزيد الولد الخ قال القليوبى أي ما لم يقولوا فيها أي في المضغة صورة فان قالوا فيها صورة ولو خفية وجب فيها مع ذلك غرة ويثبت بها امية الولد اهـ بجيرى (قوله قال القوابل الخ) قال في الايعاب أي اربع منهن كما هو ظاهر كردي وقال الحنفى وشيخنا والمعتدانه يكفي واحدة منهن اهـ واستقر به عرش عبارة قضيه اشتراط هذا القول عدم الوجوب اذا لم تقل القوابل ذلك لعدم من ارغيره تأمل سم على المنهج وهو طاهر وبقي ما لو اختلفت القوابل فينبغي ان ياتي فيه ما قيل في الاخبار بتنجس الماء من تقديم الاوثق فالأكثر عددا الخ وقوله القوابل

او عرض بضادها صادق عليه (وحيض ونفاس) اجماعا لکن مع انقطاعها و ارادة نحو صلاة فالوجوب مركب هنا وفيما ياتي (وكذا ولادة بلا بل) ولو لعلة ومضغة قال القوابل

فيه نظر بالنسبة الاول لان المفهوم من المفارقة سبق الوجود الا ان يكون المراد بها معنى العدم ويجعل قوله عما من شأنه الخ ارجعا اليه ايضا لکن يلزم حينئذ اتحاد هذا مع الثاني (قوله و ارادة نحو صلاة) قد يشكل لان قضيته عدم الوجوب اذا دخل الوقت ولم يرد الصلاة او اراد عدمها مع انه بدخول الوقت يخاطب بالصلاة وخاطب بها خطاب بشروطها الا ان يقال لما امر بدخول الوقت ارادة الفعل كان في حكم المريد له فيكون المراد ارادة الصلاة ولو حكما او يقال المراد بارادة نحو الصلاة دخول الوقت (قوله قال القوابل انها اصل ادى) كذا قاله في الحادى لکن فيما اذ لم ترد ما ولا بالافاته في قولهم يجب الغسل بوضع العلة والمضغة وان لم ترد ما ولا بلالا قال كذا اطلقوه ويجب تقييده فيما اذ لم ترهما بما اذا قال القوابل انها اصل ادى اهـ ويجب بالولادة وان خرج الولد متقطعا في دفعات وفي شرح العباب ولا يشترط انفصال الولد لانه ليس مظنة لشيء كما هو ظاهر بل لو خرج منه شيء الى ما يجب غسله من الفرج ثم رجع وجب الغسل ويتكرر الغسل بتكرر الولد الجاف لما تقرر من انه متى وسياق تكرر بتكرره خروج الماء فارجع فانه يتبادر من كلا مهم

أى أربع منهن ان قلنا أنه شهادة ويحتمل الاكتفاء بواحد لحصول الظن بخبرها وهو الاقرب اه (قوله  
 انهما اصل آدمي) لعل المراد ان تقول القوا بل انهما متولدتان من المني وان فسدتا بحيث لا يحتمل تولد  
 الادمي منهما ليخرج ماله ووجده صورة علقه او مضغة وعلم تولدها من المني او شك فيه بصرى (قوله لان ذلك)  
 اى الولد ولو مضغة او علقه (قوله ولا نعلم يجب الخ) اى بل ينتقض الوضوء فلو التقت بعض الولد وجب عليها  
 الوضوء دون الغسل وكذا لو خرج بعضه ثم رجع فيجب الوضوء دون الغسل ولو خرج الولد متقطعا في  
 دفعات وكانت تتوضأ في كل مرة وتصلي ثم تم خروجه وجب الغسل ولا تقضى الصلوات السابقة لانها  
 وقعت قبل وجوب الغسل شيخنا وسم زاد الاول ولو ولدت من غير الطريق المعتاد فالذى يظهر وجوب  
 الغسل اخذنا بما يحتمل الرمي فيما لو قال ان ولدت فانت طالق فولدت من غير طريق المعتاد وقال بعضهم قد يتجه  
 الوجوب لان عائلته ان الولد منى منعقد ولا عبرة بخروجه من غير طريق المعتاد مع افتتاح الاصل وورد بان  
 الولادة نفسها صارت موجبة للغسل فهي غير خروج المني اه وقوله فالذى يظهر الخ اى وفاقا للشورى  
 والمدابخي وقوله وقال بعضهم الخ وهو القليوب ويوافقه قول الشرا ملسى والاطفيحي وينبغي أن يأتي فيه  
 ما تقدم من التفصيل في انسداد الفرج بين الاصل والعارض فان كان الانسداد اصليا قويا لاداة وكانت  
 موجبة للغسل ولا فلا اه وهو الموافق لتعليقهم بان ذلك منى منعقد (قوله بخروج بعض الولد الخ) اى  
 متصلا ببعض الذى لم يخرج او منفصلا عنه وعليه اقصر النهاية والمغنى عبارة الاول ولو التقت بعض ولدك  
 او رجل لم يجب عليها الغسل كما افق به الوالد رحمه الله كما مر وقد يستفاد من قوله ولادة اه قال البجيرى وبقي  
 ماله يخرج بعضه والبعض الآخر داخل هل تصح الصلاة معه نظرا الى أنه لم يتحقق اتصاله بنجس مع قولهم  
 بطهارة رطوبة الفرج او لا تصح محل نظر اجهورى والظاهر الثانى لاتصاله بنجس اه ومال سم  
 والشورى الى الاول كما مر في اسباب الحدث (قوله وتحصل) الى قوله نعم فى المغنى الا قوله اصلى الى الخبر  
 (قوله لادى) ومثله الجى بخلاف غيرهما كالبيمه شيخنا وعش (فاعل او مفعول به) ولو صليا وخنونا  
 فيجب عليهما الغسل بعد الكمال وصح من يميز ويجزئه ويؤمر به كالوضوء خطيب (قوله او مقطوع) اى مبان  
 بحيث يسمى ذكرا لكن لا يجب الغسل على صاحب الذكر المقطوع منه وانما يجب على الموج فيه وكذا  
 الفرج من المرأة اذا كان مبانا فانه يجب الغسل على الموجح لا على المرأة المقطوع منها ولو دخل شخص فرج  
 امرأة وجب عليهما الغسل ولو دخل ذكر في ذكر آخر وجب الغسل على كل منهما كما افق به انتمى شيخنا  
 وعش وبجيرى (قوله من واضح) سيدكر محترزه (قوله او مشتبه به) تقدم عن شرح الروض ان القبض  
 لا يكون الا بهما معا فقياسه هنا ان الغسل انما يكون بايلاجهما معا ومن ثم توقف سم فيما ذكره

انها اصل آدمي (في الاصح)  
 لان ذلك منى منعقد ومن  
 ثم صح الغسل عقبا وانما  
 لم يجب بخروج بعض  
 الولد على ما يحتمل بعضهم  
 لانه لا يتحقق خروج منيهما  
 الا بخروج كله ولو علل  
 بانتفاء اسم الولادة لكان  
 أظهر اذ الذى دلت عليه  
 الاخبار ان كل جزء  
 مخلوق من منيهما (وجنابة)  
 اجماعا وتحصل لادى حى  
 فاعل او مفعول به (بدخول  
 حشفة) من واضح اصلى  
 او مشتبه به

انه لا يجب الغسل قبل انفصال الولد (قوله ولا نعلم يجب الخ) اى بل ينتقض الوضوء (فرع) الوجه ان ولادة  
 احد أو امين يجب به الغسل لانه ولادة تامة ويصح الغسل حيث لادم مؤثر (قوله لادى دلت عليه  
 الاخبار) هذا بردها وقع لبعضهم من انها تتخير بخروج البعض بين الغسل لاحتمال ان فيه من منيهما وبين  
 الوضوء لاحتمال كونه من منى الرجل فقط وبما يردده ايضا قولهم فيمن قضت شهواتها انه لو خرج منها منى بعد  
 الغسل وجب الغسل ايضا ولم يحيروها لاحتمال كون الخارج منى الرجل فقط او منيهما فقط وبما يردده ايضا  
 نقض الاسنوى لتعليقهم وجوب الغسل بالولادة بان الولد منى منعقد بخروج بعضه فانه يفيد انه لا يوجب  
 لا عينيا ولا تخيير اقتنا مل وإذ اندفع التخير فالوجه تعين النقض به لانه خرج عن حقيقة المني الى حقيقة اخرى  
 ولم يوجد مسمى الولادة حتى يوجب الغسل (فرع) سئل عما لو عض كلب رجلا او امرأة فخرج من  
 فرجه حيوان صغير على صورة الكلب كما يقع كثيرا فهل هذا الحيوان نجس كالكلب المتولد من وطء الكلب  
 لحيوان طاهر حتى يجب تسبيح الخرج منه وهل يجب الغسل بخروجه لانه ولادة الذى يظهر انه غير نجس  
 لانه لم يتولد من ماء الكلب وانه لا غسل لان الولادة المقضية للغسل هي الولادة المعنوية بدليل انه لو خرج دود  
 من الجوف لم يجب الغسل بسببه مع انه حيوان تولد في الجوف وخرج منه فليتأمل (قوله او مشتبه به) يفيد

حج هنا وقال ما حاصله القياس أنه لا يماحىب بايلاجهما اهو وقد يقال محله إذا لم يكن على سميت الاصل فان كان على سمته اتجه ما قاله حج ع ش ووافقه القليوبي وشيخنا (قوله متصل) إلى قوله نعم في النهاية (قوله إذا التقي الختانان الخ) أي ختان الرجل وهو محل قطع القلفة وختان المرأة ويسمى خفاسا وهو محل قطع البظر شيخنا (قوله فقد وجب الغسل) وإن لم ينزل رواه مسلم والاخبار الدالة على اعتبار الانزال كخبر إنما الماء من الماء منسوخة وحله ابن عباس على أنه لا يجب الغسل بالاحتلام إلا إن أنزل شيخنا وخطيب (قوله أي تحاذيا) يقال التقي الفارسان إذا تحاذيا وإن لم ينضبا وقوله لا تماسا أي ليس المراد بالانضمام من غير دخول لعدم إيجاب ذلك للغسل بالاجتماع شيخنا عبارة الخطيب وليس المراد بالنقاء الختانين انضمامهما الخ بل تحاذيهما وذلك إنما يحصل بإدخال الحشفة في الفرج إذا الختان محل القطع في حال الختان وختان المرأة فوق مخرج البول ومخرج البول فوق مدخل الذكر اه زاد السكردى ومخرج الحيض والولد فعند غيبة الحشفة يحاذي ختانه ختانها اه (قوله بتغيب الحشفة) وهي كافي الصراح والقاموس ما فوق الختان نهاية أي ما هو الاقرب من الختان فكانه قال هي راس الذكر ع ش (قوله لا بعضها) ولو مع أكثر الذكر بأن شقه وأدخل أحد شقيه كما هو صريح كلامهم نهاية ولو شق ذكره نصفين فادخل أحدهما في زوجة والاخر في زوجة أخرى وجب عليه دونهما ولو أدخل أحدهما في قبلها والاخرى في دبرها وجب الغسل عليهما شيخي (قوله لا بعضها الخ) أي الحشفة عطف على حشفة في المتن (قوله على ما مر الخ) أي في شرح الخامس غسل رجليه كرى (قوله فلم يجب به غسل) وأما الوضوء فموجب على المولج فيه بالنزع من دبره مطلقا ومن قبل انثى معنى (قوله أو قدرها من مقطوعها) أي لا إدخال دونها وإن لم يبق من الذكر ذيرة نهاية وشيخنا أي بان كان الخنز في آخره ع ش (قوله أو مخلوق بدونها) يشمل ما لو كان بلون الحشفة وصفتها بان كان كله بصورة الحشفة فلا يتوقف وجوب الغسل على إدخال جميعه وهو الظاهر نعم ان تحرز من أسفله بصورة تحرز الحشفة فينبغي انه لا بد من إدخال الجميع سم وشيخنا زاد ع ش ويؤخذ منه لو كان ذكره الموجود كالشعيرة وليس له حشفة يقدر له حشفة بان تعتبر نسبة حشفة ذكر معتدل إلى باقيه ويقدر له مثلها فان فرض ان حشفة المعتدل ربع ذكره كان ربع ذكر هذا هو الحشفة اه (قوله الواضح) الاولى من الواضح بل يغنى عنه الضمير (قوله فمهما) أي قوله المتصل او المنفصل هذا التعميم معتبر في مقطوع الحشفة والمخلوق بدونها (قوله ويجرى ذلك الخ) هذا مع قوله قبله متصل او مقطوع ثم قوله المتصل او المنفصل فهم يدل على وجوب المهر وحصول التحليل بإيلاج الذكر المبان وهو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملى ولا يخفى انه في غاية البعد فليراجع وقد وقع البحث في ذلك مع ولده فوافق على أنه في غاية البعد سم على حجج وعبارة حجج في شرح العباب ونقل الاسنوى عن البغوى انه لا يثبت في المقتطوع نسب وأحمان وتحليل ومهر وعدة ومصاهرة وإبطال احرام ويفارق الغسل بانه أوسع بابا اهر قد يدفع المخالفة بين كلاميه بان المراد بالاشارة بذلك من قوله ويجرى ذلك الخ ما تقدم من اعتبار قدر الحشفة من مقطوعها او مخلوق بدونها كما يقتضيه قوله عقبه في الاول الخ ع ش عبارة الرشيدى بعد ذكر كلام سم المار لكن سيأتى في العدد تقييد الشارح م وجوب العدة بالذكر المتصل اه (قوله في الاول) أي مقطوع الحشفة (قوله يعتبر قدر الذاهية الخ) أي من الملاصق للقطوع إن كان متصلا ولا من أي جهة كان وهذا ظاهر إذا علم قدرها من مقطوعها فلو لم يعلم قدرها منه اجند فان لم

متصل أو مقطوع لخبر  
الصحيحين إذا التقي الختانان  
فقد وجب الغسل أي تحاذيا  
لا تماسا لان ختانها فوق  
ختانه وإنما يتحاذيان  
بتغيب الحشفة لا بعضها  
وإن جاز قدرها العادة على  
ما مر في الوضوء فلم يجب به  
غسل نعم يسن خروجا من  
خلاف موجه وإن شذ  
(أو قدرها) من مقطوعها  
أو مخلوق بدونها الواضح  
المتصل أو المنفصل فيهما  
كما صرح به جمع متأخرون  
في الاول وعبارة التحقيق  
لاتتأني ذلك خلافا لمن ظنه  
وقد صرحوا بان إيلاج  
المقطوع على الوجهين في  
نقض الوضوء بمسه والاصح  
نقضه ويجرى ذلك في سائر  
الاحكام في الاول يعتبر  
قدر الذاهية

حصول الجنابة بدخول حشفة أحد ذكرين أحدهما زان قد قطعوا واشتبه وهو مشكل إذ لو تميز لم يعتبر فكيف يؤثر مع احتمال الزيادة فالوجه عدم الحصول (قوله أو مخلوق بدونها) يشمل ما لو كان بلون الحشفة وصفتها بان كان كله بصفة الحشفة فلا يتوقف وجوب الغسل على إدخال جميعه وهو الظاهر نعم ان تحرز من أسفله بصورة تحرز الحشفة فينبغي أنه لا بد من إدخال الجميع (قوله ويجرى ذلك في سائر الاحكام) هذا مع قوله قبله متصل او مقطوع ثم قوله المتصل او المنفصل فهم يدل على وجوب المهر وحصول التحليل بإيلاج الذكر المبان وهو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملى ولا يخفى انه في غاية البعد فليراجع وقد وقع البحث في ذلك

من بقية ذكرها وان جاوز طولها العادة كما يقتضيه اطلاقهم وفي الثاني يعتبر قدر المعتدلة (٢٦١) لغالب امثال ذلك المذكور وعليه يحمل

قول البلقيني يعتبر الغالب في غيره اه وكذا في ذكر البهيمية يعتبر قدر تكون نسبتته اليه كنسبة معتدلة ذكر الادى المعتدل اليه فيما يظهر فيهما ولم تعتبر المساحة لانه يلزم عليها عدم الغسل بدخول جميع ذكر بهيمية لم يساو ذلك المعتدل وهو بعيد ولو ثناه وادخل قدر الحشفة منه مع وجود الحشفة لم يؤثر ولا أثر على الاوجه (تنبية) قضية اطلاقهم من انه لا اثر لدخول بعض الحشفة الشامل لدخول قدر ما فقد منها من باقي الذكر وان قدر الذاهبة مثلاً انه لو قطع بعضها لا يقدر بقدره من باقية فلا يؤثر ايلاج الباقي منها ولو مع بقية الذكر وفيه بعد لانه اذا قدر منه قدر كلها الذاهب فاولى بعضها إلا ان يحجب بان الموجب تغيب كلها او قدره فلا يتبع من بعضها الموجود وقد المفقود وقضية اطلاقهم البعض انه لا فرق بين قطعه من طولها او عرضها وهو قريب ان اختلت اللذة بقطع بعض الطول ايضا ويلزم بما تقرر من عدم الفرق وانه لا يقدر قدر البعض الذاهب انها لو شقت نصفين او شق الذكر كذلك لا غسل بتغيب أحد الشقين

يظهر له شيء عمل بالاحوط على الاقرب شيخنا وقوله ولا فسر أي حجة كان أي كارجحه ع ش من القولين للرمل والثاني ان المعتبر حجة موضع الحشفة وقوله وهذا ظاهر الخ أي كافي الشورى (قوله من بقية ذكرها) ولا يعتبر قدر حشفة معتدل لان الاعتبار بصاحبها اولى من الاعتبار بغيره نهاية وشيخنا وكان الاولي ابدال الضمير بال او يقول من ملاصقها (قوله وفي الثاني) أي في المخلوق وبدون الحشفة (قوله لغالب امثال ذلك الذكر) أي امثال ذكر ذلك الشخص ع ش عبارة شيخنا والقلوب لغالب امثاله فاذا كانت حشفتهم ربع ذكرهم كانت حشفته ربع ذكره وهكذا اه (قوله وكذا في ذكر البهيمية يعتبر قدر الخ) ذكر ع ش والبيجيري عن الزيادة مثله واقرا هو وقال السيد البصري الاقرب ما اقتضاه كلام غيره أي كالتناهية والمغنى ان العبرة بقدر حشفة معتدلة أي بالمساحة وما رتبته عليه من المحذور من انه يلزم عليه عدم الغسل بدخول جميع ذكر بهيمية الخ لا بعد فيه لان المدار كما علمت انفا عن التقاء الختاتين لا على إدخال الحشفة فينبغي ان يكون الموجب من ذكر البهيمية مقدار ما يكون في حكم التقاء الختاتين اه (قوله كنسبة معتدلة الخ) أي حشفة معتدلة لذكر الادى وقوله اليه أي الذكر المعتدل فاذا كانت حشفته المعتدلة رابعة كانت حشفة ذكر البهيمية رابعة وقوله فيها أي في اعتبار اعتدال الحشفة واعتدال الذكر (قوله لم يساو الخ) أي كذكر فارة وقوله ذلك المعتدل أي معتدلة ذكر الادى الخ كرى (قوله ولو ثناه الخ) عبارة النهاية وشيخنا ولا يعتبر ادخال قدرها مع وجودها فيما يظهر كما لو تثنى ذكره وادخل قدرها منه خلافا لبعض المتأخرين اه (قوله لم يؤثر) أفتى ابن زياد تبعاً للكمال بن الرداد اخذاً من كلام البلقيني بان إدخال قدر الحشفة من المثني يؤثر مطلقاً لكن يبقى النظر في انه هل ينظر لمساحة الحشفة بعد المثني وان أدى الى اشتراط إدخال ضعفها لان المدار ثم على المحاذاة ولا تحصل إلا حيث ذاب ويكتفى بمساحتها له وان لم تحصل المحاذاة حيث دخل تامل بصري (قوله ولا) أي وان لم توجد الحشفة ففاد كلامه ان إدخال قدر الحشفة مع وجودها لا اثر له مطابقاً أي من المثني وغيره ومع فقد ما يؤثر مطلقاً كذلك وقال سم لعل معناه وان لم يدخل قدرها بل نفساً فيفيد كلامه ان ادخال قدرها دونها مع وجودها لا اثر له اه (قوله الشامل لدخول قدر الخ) لا يخفى بعد هذا الشمول وبعد ارادته سم (قوله ان قدر الذاهبة) أي كلا او بعضاً (قوله انه لو قطع الخ) خبر قوله قضية اطلاقهم (قوله ولو مع بقية الذكر) هذا لا ينبغي نسبتته لا اطلاقهم لان كلامهم مصرح بان ادخال بقية الذكر عند فقد جميع الحشفة بل قدرها فقط من الباقي يؤثر فكيف لا يؤثر ادخال بقيته مع بقيتها فالذي يظهر ان هذه النسبة وهم محض سم اقول ويصرح بذلك أي التأثير قول البيجيري على المنهج ما نصه قوله او قدرها من مقطوعها أي كلا او بعضاً فاذا قطعت حشفته كلها او قطع بعضها يقدر له حشفة قدر حشفته المقطوعة سواء كانت كبيرة أو صغيرة اه (قوله وهو قريب الخ) قال مر ويتجه البعض الذي يوجد مع فقد مسمى الحشفة بان يسمى الباقي حشفة لا بعض حشفة لا اثر لفقده سم (قوله وانه لا يقدر قدر البعض الخ) مر ما فيه انفا (قوله انها لو شقت نصفين الخ) وفاقاً للنهاية كما مر (قوله لا غسل الخ) اعتمده مر سم وكذا اعتمده شيخنا كما مر (قوله من اطلاقهم) تقدم ما فيه (قوله والمدرك الخ) عطفت على اطلاقهم الخ والمراد بالمدرك قوله لانه اذا قدر منه الخ (قوله والذي يتجه الخ) تقدم عن سم والبيجيري اعتماده (قوله ان بعض

مع ولده فوافق على انه في غاية البعد (قوله ولا) لعل معناه وان لم يدخل قدرها بل نفساً فيفيد كلامه ان ادخال قدرها دونها مع وجودها لا اثر له وهو ميله في شرح العباب (فرع) لو ادخل مجموع شق الحشفة من الذكر المشقوق فيحتمل انه يؤثر كادخالها من الذكر الا شل (قوله الشامل الخ) لا يخفى بعد هذا الشمول وبعد ارادته (قوله ولو مع بقية الذكر) هذا لا ينبغي نسبتته لا اطلاقهم لان كلامهم مصرح بان إدخال بقية الذكر عند فقد جميع الحشفة بل قدرها فقط من الباقي يؤثر فكيف لا يؤثر إدخال بقيته مع بقيتها فالذي يظهر ان هذه النسبة وهم محض قال مر ويتجه ان البعض الذي يوجد مع فقد مسمى الحشفة بان يسمى الباقي حشفة لا بعض حشفة لا اثر لفقده (قوله لا غسل بتغيب أحد الشقين) اعتمده مر (قوله

وفي ذلك اضطراب للمتأخرين ولعل منشأ ما أشرت اليه من اطلاقهم والمدرك المعارض له والذي يتجه مدركاً أن بعض

الحشفة يقدر من باقى الذكر (٣٩٣) قدره سواء بعض الطول وبعض العرض وان بعض الحشفة المشقوق لاشئ فيه

وان الذكر المشقوق ان  
ادخل منه قدر الذاهب  
منها اثر والا فلا ولا بعد  
في تأخير قدر الذاهب وان  
كان موجودا في الشق  
الآخر لان الشق صيرهما  
كذكرين مستقلين وزعم  
أن كلا منهما لا يسمى  
ذكرا ممنوع باطلاقة  
لتصريحهم بأن ما قطعت  
حشفته وبقي قدرها منه  
يساه ولو بعد قطعه فكذا  
كل من الشقين الباقي منه  
قدر ما فقد منه من  
الحشفة لا بعد في تسميتهما  
ذكرين حينئذ فتأمل ثم  
رأيت عبارة المجموع وهي  
ولا يتعلق ببعض الحشفة  
وحده شئ من الاحكام  
فقوله وحده قد يفهم من  
أنه لا بد أن ينضم لذلك  
البعض قدر الذاهب من  
الباقي فيؤيد ما قدمته  
(فرجا) واضحا أى مالا  
يجب غسله منه قليلا أو  
دبرا ولو لمسكه وميت  
وجنية ان تحقق كعكسه  
على الاوجه فيهما وإن  
كان ناسيا أو مكرها أو  
الذكر عليه خرقه كثيفة  
بل ولو كان في قصبة كما  
أفتى به بعضهم وان نوزع  
فيه بأن الاوجه أنه  
لا يترتب على ذلك حكم  
أصلا لان القصبة في

الحشفة) أى الذاهب منها كرى وكتب عليه البصرى أيضا ما نصه أطلقه هنا والا قرب تقييده بما مر له أنفا  
من كونه محلا للذة إذ نقص فلقه يسيرة لا تخل بالذة يبعد كل البعد ان يكون مرادا لهم اه (قوله) يقدر من  
باقى الذكر الخ) انظر صورته في الطول سم على حج اه ع ش ولم يظهر لي وجه التوقف نعم لو كان  
التوقف في تصوير العرض كان له وجه (قوله) لاشئ فيه) أى لا غسل في إدخاله على الموج ولا على الموج فيه  
نعم يجب الوضوء على الثانى مطلقا بالزرع وعلى الاول حيث لا مانع من النقص (قوله) وان الذكر المشقوق  
الخ) فيه نظر سم وتقدم عن النهاية وشيخنا ما يخالف ظاهره وقال السيد البصرى لو جعل الحكم في المشقوق  
معلقا بالتسمية لكان أقرب وأنسب بكلامهم في النواقض فلو كان أحد الشقين يساه دون الآخر أجنب  
بالحشفة أى ما بقي منها أو قدرها منه أى طولا وإن لم يسم واحد منهما لم يجنب بإدخال احدهما ولو كله  
ولعل كلام النهاية المتقدم محمول عليه اه وتقدم عن سم عن مر ما وافق لإجمال ما استقر به (قوله) ان  
ادخل فيه قدر الذاهب الخ) يعنى إذا ادخل من أحد الشقين بعض الحشفة الموجود فيه مع قدر البعض  
الآخر الذاهب في الشق الآخر من باقى الشق الاول (قوله) ولا بعد الخ) هذا مخالف لاطلاق ما قدمناه عن  
النهاية من عدم اعتبار إدخال قدر الحشفة مع وجودها (قوله) في تأخير قدر الذاهب) أى مع البعض الباقي من  
الحشفة وقولنا ان كان أى الذاهب من الحشفة (قوله) باطلاقة) أى الزعم صلة ممنوع وقوله لتصريحهم الخ  
ستد المنع (قوله) يساه) أى يسمى ذلك الذكر أى الباقي منه ذكر أى يعطى حكمه وقوله ولو بعد قطعه أى  
قطع حشفته (قوله) الباقي منه الخ) أى الموجود في كل من الشقين فمن هنا بمعنى في ثم الظاهر انه صفة لقوله كل  
الخ ففيه توصيف النكرة بالمعرفة إلا أن يجاب بأن أل في الباقي للجنس فهو في حكم النكرة (قوله) من الحشفة)  
بيان لما قد الخ مشوب بتبعيض (قوله) لا بعد الخ) خبر قوله كل الخ وخير تسميتهما له رعاية لمعنى الكل  
وإن كانت خلاف الغالب وقد راعى لفظه في قوله منه في موضعين (قوله) وهي) أى عبارة المجموع  
(قوله) أى مالا يجب الخ) أى في الاستنجااء فلو غيب حشفته في شفرها كأن كانا طولين لم يجب الغسل شيئا  
(قوله) قلنا) إلى المتن في النهاية والمغنى لا قوله وجنية إلى وان كان وقوله ولو كان إلى اما الخنى (قوله) أو  
دبرا) ولو من نفسه كان ادخل ذكره في دبره فيجب عليه الغسل لكن لا حد عليه على المعتمد لانه لا يشتبه  
فرج نفسه شيئا وبرماى وزىادى (قوله) ولو لمسكه) وفي البحر قال اصحابنا في بحر البصرة سمكة لها فرج  
كفرج النساء يولج فيها سفهاء الملاحين فان كان لزم الغسل بالا بلاج فيها انتهى كرى (قوله) وميت) وغير  
هين وإن لم يشته ولا حصل إنزال ولا قصد ولا انتشار ولا يبعد غسل الميت إذا أوج فيه أو استولج ذكره  
لسقوط تكليفه كالبيمة وإنما وجب غسله بالموت تنظيها وإكرامه ولا يجب بوطء الميتة حد كاسياتى ولا  
مهر نعم تفسده بالعبادة وتوجب الكفارة في الصوم والحج وكما يناط الغسل بالحشفة يحصل بها التحليل ويجب  
الحد بايلاجهما ويحرم به الربيعة ويلزم المهر والعدة وغير ذلك من بقية الاحكام نهاية وقوله يحصل بها أى إذا  
كانت متصلة بخلاف المبانة كرى عن الايعاب وتقدم عن ع ش مثله وعن سم والرشيدى ما وافقه (قوله)  
على الاوجه) اقره ع ش وجزم به شيخنا كما س (قوله) وإن كان) أى الفاعل أو المفعول به (قوله) ناسيا) أى  
أو بلا قصد أو كان الذكر اتل أو غير منتشر قطيب زاد شيخنا ولو حالة النوم اه (قوله) ولو كان في قصبة الخ)  
اقره ع ش وجزم به البجيرمى (قوله) لان الخ) علة للغاية (قوله) الشامل لها) أى لزادة الكتافة (قوله)  
فلتنط (الاحكام الخ) تضمنه وجوب المهر وثبوت النسي وحصول التحليل بالا بلاج الذكر الكائن في قصبة  
لا منفذ لها وفيه بعد لا يحق ولو قيل هنا بنظير ما مر عن شرح العباب في حاشية ويجرى ذلك الخ لم يعد بل الذى  
يميل اليه القلب ان الذكر الملقوف بخرفة كشيمة لا منفذ لها ولا يحس ذلك الذكر المدخول فيه كالد كرى في  
القصبة المذكورة فجرى فيه ايضا نظير ما مر عن شرح العباب فليراجع ثم رأيت عبارة المغنى ولا بلاج الحشفة  
بالحائل جار فى سائر الاحكام كفساد الصوم والحج وقوله كفساد الصوم والحج لم يؤيده ما قدمته (قوله) بها

يقدر من باقى الذكر قدره) أنظر صورته في الطول (قوله) ان الذكر المشقوق الخ) فيه نظر (قوله)

كهي أما الخنثى الموج أو  
الموج فيه فلا غسل عليه  
إلا أن تحقق كان أو لرجل  
في فرجه وهو في فرج امرأة  
أو دبر في جنب المشكل يقينا  
لأنه جامع أو جومع والذكر  
الزائد أن نقص مسه وجب  
الغسل بإيلاجه وإلا فلا  
(وبخروج مني) بتشديد  
الياء وقد تخفف من مني  
صب إلى ظاهر الحشفة  
وفرغ البكر أو إلى ما يظهر  
عند جلوس الثيب على  
قدمها أي مني الشخص  
نفسه أول مرة أو مني الرجل  
من امرأة وطئت في قبلها  
أو استدخلته وقضت شهوتها  
بذلك الجماع أو الاستدخال  
لأنه حيث تدغلب على الظن  
اختلاط منها بالخارج فهو  
اعتبار للظنة كالنوم  
بخلاف ما إذا لم تقضها إذ  
لا مني لها حيث تدغلب  
بالخارج (من طريقه  
المعتاد) إجماعا ولو لمرض  
كما صرحوا به في سلس المنى  
(وغيره) أن استحكم بأن لم  
يخرج لمرض وكان من  
فرج زائد كأحد فرجي  
الخنثى أو من منفث تحت  
صلب رجل بأن يخرج  
من تحت آخر فقرات  
ظهره أو ترائب امرأة  
وهي عظام الصدر

كهي) أي بالقصة كالخرفة (قوله أما الخنثى) محترز الواضح وقوله فلا غسل عليه لكن يستحب ولو حذف  
لفظة عليه لكان أولى لأنه لا غسل على غيره أيضا عبارة النهاية على الموج ولا على الموج فيه اهـ (قوله إلا أن  
تحقق) أي موجب الغسل (قوله في فرجه) أي قبله خرج به ما إذا أوج غيره في دبره فإنه يجب الغسل عليهما  
لأنه لا إشكال في دبره وقوله أو دبر أي مطلقا وقوله لأنه جامع أي أن كان رجلا بإيلاج حشفته في غيره وقوله  
أو جومع أي أن كان امرأة بإيلاج غيره في قبله شيخنا (قوله والذكر الزائد الخ) عبارة شيخنا والقلوب  
ولو كان لذكر أن اصلها أن جنب بكل منهما أو أحدهما أصلي والآخرة أن تدفان لم يميز فالعبرة بهما معا وإن  
تميز فالعبرة بالأصلي ولا عبرة بالزائد ما لم يسامت اهـ (قوله وإلا فلا) ومرفى بحث أسباب الحديث بيان ما يحصل  
به النقص مع شروطه كردى قول المتن (وبخروج مني) بنظر أم فكرام احتلام أم غيرها نهاية (قوله  
بتشديد الياء) إلى المتن في الخنثى (قوله إلى ظاهر الحشفة) إلى قوله أو مني الرجل في النهاية وإلى المتن في حاشية  
شيخنا (قوله إلى ظاهر الحشفة) قال في العباب أي والنهية والخنثى ومن أحس بنزول منيه فأمسك ذكره فلم  
يخرج فلا غسل عليه قال في شرحه حتى لو كان في صلاة كلها وإن حكنا ببلوغه بذلك أو قطع وهو فيه ولم  
يخرج من المنفصل كما قاله البارزى والأسنوى انتهى ولا يخفى إشكال ما قاله والوجه خلافه لأن المنى انفصل  
عن البدن بمجرد استناره بما انفصل معه لا أثر له سم على حج اه ع ش وكردى وقلوبى عبارة شيخنا  
إلى خارج الحشفة في الرجل فإن لم يخرج من القصة فلا غسل لكن يحكم بالبلوغ بنزوله إليها وإن لم يخرج  
منها حتى لو كان في صلاة أتمها واجزأته عن فرضه اهـ (قوله إلى ما يظهر الخ) أي الذي يجب غسله في الاستنجاء  
شيخنا (قوله أي مني الشخص نفسه) أي بخلاف مني غيره (أول مرة) أي بخلاف ما لو استدخل منيه بعد  
عسله ثم خرج منه لم يجب عليه الغسل شيخنا ونهاية ومغنى (قوله أو مني الرجل) إلى المتن أقره ع ش (قوله  
وطئت في قبلها) خرج به ما لو وطئت في دبرها فاغتسلت ثم خرج منها مني الرجل لم يجب عليها إعادة الغسل كما  
يعلم من التحليل إلا في خطيب وشيخنا (قوله أو استدخلته) أي في قبلها (قوله فهو الخ) أي إيجاب الغسل  
بمخرج مني الرجل من امرأة وطئت الخ (قوله بخلاف ما إذا لم تقضها) أي بذلك الوطء والاستدخال بان  
كانت صغيرة أو فائمة أو بالغة مستيقظة ولم تقض وطرها أو جومعت في دبرها أو أنقضت وطرها فلا غسل  
عليها إيجاب وشيخنا (قوله كالنوم) يؤخذ منه نظير ما مر ثم أنه لو أخبرها بعدم خروج شيء من منها معصوم  
تأخذ بخبره وهو واضح بصرى (قوله ولو لمرض) أي سواء كان المنى مستحكما بكسر الكاف بان خرج لنهر  
علاء وغير مستحكم بان خرج لعلة لكن لا بد من وجود علامة من علاماته شيخنا وع ش عبارة النهاية ولو  
بلون الدم لكثرة جماع ونحوه فيكون طاهرا موجبا للغسل إذا وجد فيه الخواص الآتية اه قول المتن  
(وغيره) كدبر أو ثقبه نهاية (قوله أن استحكم) سيد كر محترزه (قوله بأن لم يخرج الخ) أي ووجد فيه  
أحدى خواص المنى طبلأوى ومر اه ع ش (قوله كأحد فرجي الخنثى) أي وأن لم يخرج من الآخر  
شيء وهو الظاهر وإن أوهم خلافه قول المغنى وشيخنا فإن مني منها أو من أحدهما وحاض من الآخر وجب  
عليه الغسل اهـ (قوله تحت صلب) قال في شرح العباب ومنتهاه عجب الذنب سم (قوله تحت صلب أو  
ترائب الخ) وفاقا للنبج وعبدا لحق وخلا فالنهيية والمغنى فجعل الخارج من الصلب والترائب في الانسداد  
العارض كالخارج من تحتها في إيجاب الغسل ووافقها سم والشورى والخبى والبجيرى وشيخنا  
عبارة ويشترط أن يكون من صلب الرجل وترائب المرأة في الانسداد العارض بخلاف الانسداد الأصلي

وبخروج مني) قال في العباب ومن أحس بنزول منيه فأمسك ذكره فلم يخرج فلا غسل عليه قال  
في شرحه حتى لو كان في صلاة كلها وإن حكنا ببلوغه بذلك أو قطع وهو فيه ولم يخرج من المنفصل كما قاله  
البارزى والأسنوى اه ولا يخفى إشكال ما قاله والوجه خلافه لأن المنى انفصل عن البدن  
وبمجرد استناره بما انفصل معه لا أثر له (قوله أو استدخلته) هو المنتجه في شرح العباب كشرح  
الروض وإن كان كلامهم قديقه قضى خلافه (قوله تحت صلب) قال في شرح العباب ومنتهاه عجب الذنب

وقد انسدا الأصلي وإلا فلا إلا أن يخلق ( ٢٦٤ ) منسدا الأصلي ولو غير مستحكم فيما يظهر قياسا على ما صرف في المنفتح تحت المدة (ويعرف)

المنى وإن خرج دما عيظا  
بخاصة واحدة من خواصه  
الثلاث التي لا توجد في غيره  
(بتدقيقه) وهو خروج  
بدفعات وإن لم يلتذبه ولا  
كان له ريح (أو ذة) بالمجمعة  
قوية (بخروجه) وإن لم  
يتدفق لقلته مع فتور  
الذكر عقبه غالبا (أوريج  
عجين) أو طلع نخل كما باصه  
ولعله سقط من نسخته أو  
اكتفى بأحد النظيرين حال  
كون المنى (رطبا) و ريح  
(بياض يبيض) حال كون  
المنى (جافا) وإن لم يتدفق  
ولا التذبح وجهه كان خرج  
ما بقي منه بعد الغسل (فان  
فقدت الصفات) يعني  
الخواص المذكورة (فلا  
غسل) لأنه ليس بمنى بخلاف  
مالو فقد الثخن أو البياض  
ووجدت تلك الثلاثة نعم  
لوشك في شيء أمنى هوام  
مذى تخير ولو بالتشهي  
فان شاء جعله منيا واغتسل  
أو مذبا وغسله وتوضأ لأنه  
إذا أتى بأحد هما صار شاكا  
في الآخر ولا إيجاب مع  
الشك وإنما لم يصر من نسي صلاة  
من صلاتين فعلمها لتيقن  
لزمه منيها فلا يبرأ منها  
إلا بيقين ومن معه إناه محتاط  
تزكية إلا أكثر للمهولة  
العلم بالسبك نعم بقوى  
وورد قولهم لوشك هل  
عليها عدة طلاق أو وفاة  
لزمها إلا أكثر وشك هل  
زكاته بقرة أو شاة أو دراهم

فيكفي خروجه من أى منفتح من البدن لا من المناقذا الأصلية عند العلامة الرملة خلافا للعلامة ابن حجر اه  
(قوله أو ترائب امرأة) عطف على صلب رجل (قوله وقد انسدا الأصلي) راجع إلى قوله إن استحكم أى  
والحال أنه قد انسدا الأصلي مع خروج المستحكم كردى عبارة سم ظاهر العبارة رجوع هذا القيد أيضا  
لقوله من فرج زائد كاحد فرجى الخنثى فاعل المراد بالأصلي بالنسبة له الفرج الآخر وإن لم تكن إصاليته  
معلومة اه وعبارة البجيري على المنهج أى انسدا أعارضا وإلا فيوجب الغسل مطلقا أى سواء من تحت  
الصلب أو لا اه وقوله مطلقا الخ أى على طريقة النهاية والمنفى دون المنهج والتحفة (قوله وإلا فلا) أى وإن  
لم يستحكم الخارج من غير المعتاد كان خرج لمرض فلا يجب الغسل به بخلاف كافى المجموع عن الأصحاب  
نهاية ومعنى (قوله ولو غير مستحكم الخ) خلافا للنهاية والمنفى (قوله قياسا على ما صرف) قضيته أن الخارج من  
نفس الصلب لا أثر له كخارج من المعدة ثم اعترضه الزركشى كالاسنوى بان كلام المجموع صريح فى أن  
الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل قال الشارح فى شرح العباب وقد يجب بحمل كلامه أن سلم أنه صريح  
فى ذلك على ما لو خلق أصليه منسدا اه بوجه الإطلاق بان الصلب معدن الماء فليتأمل وقد اعتمد مر اه  
سم عبارة النهاية قال الرافعى والصلب هنا كالمعدة هناك قال فى الخادم وصوابه كتحت المعدة هناك لأن كلام  
المجموع صريح فى أن الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل اه وهو كما قال اه (قوله المنى) إلى قوله وإتما  
لزم فى النهاية لإلا قوله قوية وقوله كما باصه إلى حال الخ وإلى قوله نعم يقوى فى المنفى لإلا قوله قوية وقوله  
له إلى حال الخ (قوله عيظا) أى خالصا وقوله التى الخ صفة كاشفة للخواص كردى (قوله قوية) لم أقف  
على هذا التقييد فى غيره فليراجع (قوله وإن لم يتدفق) أى ولا كان له ريح انظر لم تركه (قوله مع فتور  
الذكر الخ) لا حاجة إليه قلوبى قول المتن (أوريج عجين) أى الحنطة ونحوها خطيب أى ما يشبه رائحة عجينه  
رائحة عجينها وقوله و بياض يبيض أى لدجاج ونحوه خطيب أى ما يشبه رائحة رائحتها عجينه  
الخواص المذكورة (دفع به ما ورد على المتن من أن صفات منى الرجل البياض والثخن مع وجوب الغسل  
باتتافهما عنه ويفهم ذلك من حمل ال فى المتن على العهد المذكورى ع ش (قوله بخلاف ما لو فقد الثخن  
أو البياض) أى فى منى الرجل والرقوة والأصفر فى منى المرأة شرح بأفضل أعلم أن الغالب فى منى الرجل الثخانة  
والبياض وفى منىها الرقوة والأصفر ولكن ليس ذلك من خواص المنى لأنها توجد فى غيره كالرقوة فى المذى والثخن  
فى الودى ومن ثم كان عدمها لا ينفى وجودها لا يقتضيه فقد يحمر منى الرجل لكثرة الجماع وقد يرق أو  
يصفر منه لمرض وقد يبيض منى المرأة لفضل قوتها كردى (قوله لوشك فى شيء الخ) كان استيقظ ووجد  
الخارج منه أبيض فحينئذ (قوله ولو بالتشهي) أى لا بالاجتهاد وإذا اشتبهت نفسه وأحداهما فله أن  
يرجع عما اختاره سواء فعله أو لم يفعله ولا يعيد ما صلاه نعم إن تيقن أنه غير ما اختاره بعد أن صلى صلوات  
يجب عليه إعادة تلك الصلوات فان تيقن بعد ذلك أنه هو الذى اختاره لا يجب عليه إعادة الغسل فى صورته  
بزه بالنسبة بجيرى وشيخنا وفى سم وع ش مثله إلا أنها سكتا عن رجوب إعادة الصلوات فيما إذا تيقن  
خلاف ما اختاره لظهوره (قوله لأنه إذا أتى الخ) عبارة الخطيب لأنه إذا أتى بمقتضى أحد هما برى منه بقينا  
والأصل رآته من الآخر ولا حارص له بخلاف من نسي صلاة من صلاتين حيث يلزمه فعلها لا اشتغال ذمته  
بهما جميعا الأصل بقا كل منهما رقيقا يلزمه العمل بمقتضى كل منهما احتياطا قياسا على ما قالوه فى الزكاة من  
وجوب الاحتياط بتزكيتها لا كثر ذهبا فضة فى الأمان المختلط منهما إذ جعل قدر كل منهما واجبا لا يمنع  
القيام لأن اليقين ثم عكس سببه بخلافه هنا بحدف (قوله بختلط) أى مصوغ من ذهب وفضة (قوله

(قوله وقد انسدا الأصلي) ظاهر العبارة رجوع هذا القيد أيضا لقوله من فرج زائد كاحد فرجى الخنثى  
فعل المراد بالأصلي بالنسبة له الفرج الآخر وإن لم تكن إصاليته معلومة (قوله قياسا على ما صرف) المنفتح  
تحت المعدة) قضيته أن الخارج من نفس الصلب لا أثر له كخارج من المعدة ثم اعترضه الزركشى  
كالاسنوى بان كلام المجموع صريح فى أن الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل قال الشارح فى



وجب فيها) أى فى العدة وقوله فى أصل مقصودها وهو العلم ببرادة الرحم (بدونه) أى بدون تسكر الحيض (قوله) وحيثنذ هو) أى من شك فيها عليه من الزكاة (قوله فيما ذكر الخ) أى فى تيقن لزوم الجميع وعدم البراءة منه إلا ييقن وهو أداء الكل (قوله) ويلزمه سائر أحكام ما اختاره) خلافاً للفتى والنهاية عبارتها وإذا اختار أنه متى لا يحرم عليه قبل اغتساله ما يحرم على الجنب من المكث فى المسجد وغيره للشك فى الجنابة كما أفتى به شيخنا اهـ ومأقوله الشارح هو الموافق لما صرح به الشيخان عبارة سم قوله ويلزمه سائر أحكام الخ قضيته أنه إذا اختار كونه مذيالاً لم يلزمه غسل ما أصاب بدنه أو ثوبه وبه صرح الشيخان عبارة الروضة فإن اختار الوضوء وجب الترتيب فيه وغسل ما أصابه وقيل لا يجبان وليس بشئ اهـ وعبارة الشرح الصغير فعلى هذا الوجه أى الأصح وهو التخيير إذا توضحا وجب أن يغسل ما أصابه ذلك البلل من بدنه والثوب الذى يستصحبه لأن على تقدير و- وبالوضوء يكون الخارج نجساً وفيه وجه ضعيف اهـ وقضيته أيضاً إذا اختار كونه منياً حرم قبل الاغتسال ما يحرم على الجنب لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملى بخلافه فقال لو اختار كونه منياً لم يحرم عليه قبل الاغتسال ما يحرم على الجنب للشك فى الجنابة اهـ وقضية هذا إذا قلنا بالتخيير واختار كونه مذيالاً لم يلزمه غسل ما أصاب ثوبه أو بدنه منه حتى رأس ذكره لأن الأصل طهارته لكن تقدم تصريح الشرح الصغير بخلافه وقد يجاب بالفرق بأننا إما أوجبنا غسل ما أصابه لأجل الصلاة لأن مقتضى اختيار كونه مذيالاً أنه نجس فلا تصح نية الصلاة مع وجوده للتردد فيها وإما قراءة القرآن والمكث بالمسجد فأمران منفصلان عن الصلاة فلا مقتضى لتحريمهما مع الشك فليتأمل نعم قياس ما أفتى به أنه لو مس به شيئاً خارجاً لا ينجسه إذ لا تنجس بالشك اهـ بخذف (قوله ما لم يرجع الخ) قضيته أن له الرجوع عما اختاره وهو ظاهر إذ التفويض إلى خبره يقتضى ذلك نهاية قال البجيرمى والمعتمدان له الرجوع عما اختاره وإن فعله كما فى عرش ولا إعادة عليه لما صلا عنائى اهـ (قوله) وحيثنذ) أى حين إذ يرجع عما اختاره (قوله فى الماضى)

شرح العباب وقد يجاب بحمل كلامه أن سلم أنه صريح فى ذلك على ما لو خاف أصله منسداً اهـ وقد يوجه الإطلاق بأن الصلب معدن الماء فليتأمل وقد اعتمدته مر (قوله) ويلزمه سائر أحكام ما اختاره) قضيته أنه إذا اختار كونه مذيالاً لم يلزمه غسل ما أصاب بدنه أو ثوبه وبه صرح الشيخان وذكر المسئلة فى باب الوضوء آخر الفروض وعبارة الروضة فإن اختار الوضوء وجب الترتيب فيه وغسل ما أصابه وقيل لا يجبان وليس بشئ اهـ وعبارة الشرح الصغير فعلى هذا الوجه أى الأصح وهو التخيير إذا توضحا وجب أن يغسل ما أصاب ذلك البلل من بدنه والثوب الذى يستصحبه لأن تقدير وجوب الوضوء يكون الخارج نجساً وفيه وجه ضعيف اهـ وقضيته أنه إذا اختار كونه منياً لم يحرم قبل الاغتسال ما يحرم على الجنب لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملى بخلافه فقال لو اختار كونه منياً لم يحرم عليه قبل اغتساله ما يحرم على الجنب للشك فى الجنابة ولهذا من قال بوجوب الاحتياط بفعل مقتضى الحديثين لا يوجب عليه غسل ما أصاب ثوبه لأن الأصل طهارته اهـ وقضية هذا إذا قلنا بالتخيير واختار كونه مذيالاً لم يلزمه غسل ما أصاب ثوبه منه لأن الأصل طهارته بل قضية هذا عدم وجوب غسل ما أصاب بدنه منه أيضاً حتى رأس ذكره لذلك لكن تقدم تصريح الشرح الصغير بخلافه وعبارة الروضة فى حكاية القائل بالاحتياط ما نصه والثانى يجب الوضوء وغسل سائر البدن وغسل ما أصابه البلل اهـ فليتنظر مع قول شيخنا ولهذا الخ نعم فى شرح الفروض ما يوافقه ويجاب بأنه لا مخالفة للفرق بين الثوب والبدن لأن الثوب منفصل بقى أن ما أفتى به شيخنا يشكل بوجوب الوضوء وغسل ما أصاب بدنه أو ثوبه منه إذا اختار كونه مذيالاً وجه الاشكال أن لا تنجس بالشك أيضاً ويجاب بالفرق بأننا إما أوجبنا غسل ما أصابه لأجل الصلاة لأن مقتضى اختيار كونه مذيالاً أنه نجس فلا تصح نية الصلاة مع وجوده للتردد فيها وإما مع قطع النظر عن الصلاة فلا يجب غسل ما أصابه بل النجاسة المحققة لا يجب غسلها إلا للصلاة وإما قراءة القرآن والمكث فى المسجد فأمران منفصلان عن الصلاة فلا مقتضى لتحريمهما مع الشك فليتأمل نعم قياس ما أفتى به أنه لو مس به شيئاً خارجاً لا ينجسه إذ لا تنجس بالشك (فرع) عمل بمقتضى ما اختاره ثم بان الحال على وفق

ومن ثم وجب فيها التسكر مع الاكتفاء فى أصل مقصودها بدونه وبأن ما ذكر فى الزكاة إنما يتجه فيمن ملك الكل وشك فى اخراج بعض أنواعه وحيثنذ هو كمن نسي صلاة من صلاتين فيما ذكر فيه ويلزمه سائر أحكام ما اختاره ما لم يرجع عنه على الأوجه وحيثنذ فيحتمل أنه يعمل بقضية ما رجع إليه فى الماضى أيضاً وهو الأحرط

متعلق بعمل يعنى بالنسبة لما قبله فيما مضى في الاختيار الاول وقوله ايضا أى كالمستقبل (قوله) ويحتمل أنه لا يعمل بها الخ) هذا هو الوجه سم على حججهم وجزم به شيخنا عبارته قوله الرجوع عن الاختيار الاول ويختار خلافه ولا يعيد ما قبله بالاول (قوله تنبيه الخ) اعلم ان الوجه ان غير الخارج منه لا يلزمه تخيير وانما اذا اصاب الخارج لا يلزمه غسله وإن غلب على ظنه انه مذى كسائر ما يصيبه مما يتردد في انه نجاسة او يظنه نجاسة لا تالا تنجس بالشك المراد به في غالب ابواب الفقه ما يشمل الظن وانما لو اختار الخارج منه انه متى واغتسل ولم يغسل ما اصابه منه صح لغيره أن يقتدى به وإن اصابه هو من الخارج أيضا ولم يغسله لأن غاية الامر انه شاك في ان ما اصابها هل هو نجس او لا او ظن انه نجس ولا يضره ذلك في صحة صلاته وصحة اقتدائه بذلك الامام لا تالا تنجس بالشك كما مروا انه لو اختار الخارج منه انه مذى وغسله لم يصح اقتداؤه بمن اصابه ذلك الخارج ولم يغسله لأن الشرع الزمه العمل بمقتضى اختياره وإن لم يتحققه ومقتضى اختياره ان اما ما متنجس فلا يصح اقتداؤه به ويبقى الكلام فيما لو اصاب غير الخارج منه ذلك الشيء من الخارج او لم يصبه منه شيء. واداد الاقتداء بالخارج منه ذلك المختار انه مذى ولم يغسله والوجه عدم صحة الاقتداء لانه يعتقد عدم انعقاد صلاته لا اعتقاد تنجسه باختياره انه مذى بخلاف ما لو غسله فيصح الاقتداء به ولو من اصابه منه شيء. لانه لا يلزمه غسله مطلقا بذلك كله مع التامل بنظر فيما ذكره الشارح في هذا التنبيه سم (في التخيير) الاولى في التخيير (قوله وعليه) اي على انه مثله في التخيير المذكور (قوله صاحبه) اي من خرج منه ذلك الشيء وقوله والآخر اي من لم يخرج منه ذلك الشيء. (قوله لانه) اي صاحبه وقوله اختاره اي الآخر وقوله ان الثاني اي الآخر الذي اختار أن الخارج منى (قوله لا يلزمه الخ) ورافقه سم كما سراً نقا (قوله وان) اي الثاني (لا يقتدى به) اي بصاحب الخارج وقوله في الصورة الخ اي فيما اذا تخالف اختيارهما وتقدم عن سم ما يخالفه وفي الكردى عن الهاتني ان مقاله السارح هو الا صوب قياسا على عدم جواز اقتداء من اخذ احد الاناءين المشتملين بطن الطهارة وتوضا منه بالذي اخذ الآخر منهما بطن الطهارة ايضا لا اعتقاده نجاسة إنا صاحبه وعلى عدم جواز الاقتداء بمخاله في الاجتهاد في جهة القبلة فتدبره اقول وقوله قياسا الخ ظاهر المنع لظهور الفرق بين المشكوك فيه والمظنون بالاجتهاد الذي نزل الشارع منزلة اليقين (قوله الاخيرة) الاولى المذكورة

ويحتمل أنه لا يعمل بها  
إلا في المستقبل لانه التزم  
قضية الاول بقوله هو جبه  
فلم يؤثر الرجوع فيه  
(تنبيه) هل غير الخارج  
منه ذلك مثله في التخيير  
المذكور وعليه فهل يلزم  
كلا الجري على قضية  
ما اختاره حتى لو اختار  
صاحبه أنه مذى والآخر أنه  
منى لم يقتد به لانه جنب  
بحسب ما اختاره لم أر في ذلك  
شيئا والذي ينقدح ان  
الثاني لا يلزمه غسل ما اصابه  
منه للشك وأنه لا يقتدى  
به في الصورة الأخيرة

ما اختاره فتتجه أن يجزئه أخذ ما فرقوا به بين عدم الاجزاء اذ بان الحال في وضوء الاحتياط والاجزاء اذ بان الحال في مسألة المشتبه بانه متبرع في وضوء الاحتياط (قوله) ويحتمل أنه لا يعمل بها) وهو الوجه (قوله) تنبيه هل غير الخارج منه ذلك مثله في التخيير المذكور) ليس المراد التخيير على الوجه المراد في الخارج منه ذلك (لا يعقل القول انه اذا اختار انه منى اغسل او مذى غسل ما اصابه فتأمله لكن قد يمنع دعوى عدم التعقل المذكور بالنسبة لا اختياره انه مذى اذ قد يصيبه منه شيء ويختار انه مذى فليأمل واعلم ان الوجه أن غير الخارج منه لا يلزمه تخيير وإن اصابه الخارج لا يلزمه غسله وإن غلب على ظنه انه مذى كسائر ما يصيبه مما يتردد في انه نجاسة او يظنه نجاسة فانه لا يلزمه غسله لا تالا تنجس بالشك المراد به في غالب ابواب الفقه ما يشمل الظن كما هو مقروا انه لو اختار الخارج منه انه متى واغتسل ولم يغسل ما اصابه منه صح لغيره أن يقتدى به وإن اصابه هو من الخارج أيضا ولم يغسله لأن غاية الامر انه شاك في ان ما اصابها هل هو نجس او لا او ظن انه نجس ولا يضره ذلك في صحة صلاته وصحة اقتدائه بذلك الامام وانما لو اختار الخارج منه انه مذى وغسله لم يصح اقتداؤه بمن اصابه ذلك الخارج لم يغسله لأن الشرع الزمه بمقتضى اختياره وإن لم يتحققه ومقتضى اختياره ان اما ما متنجس فلا يصح اقتداؤه به ويبقى الكلام فيما لو اصاب غير الخارج منه ذلك الشيء من الخارج او لم يصبه منه شيء. واداد الاقتداء بالخارج منه ذلك المختار انه مذى ولم يغسله والوجه عدم صحة الاقتداء لانه يعتقد عدم انعقاد صلاته لا اعتقاده تنجسه باختياره انه مذى بخلاف ما لو غسله فيصح الاقتداء به ولو من اصابه منه شيء. لانه لا يلزمه غسله مطلقا بذلك كله مع التامل بنظر فيما ذكره الشارح في

ويستخير أيضا خشي بلاجه  
 في دبر ذكر ولا مانع من  
 النقص أو في دبر خشي أوج  
 ذكره في قبله كما بيته في  
 شرح العباب مع رد ما  
 وقع للزركشي من وهم فيه  
 وكذا يتخير الموج فيه  
 أيضا ولو رأى منيا حقا  
 في نحو ثوبه لزمه الغسل  
 وإعادة كل صلاة تيقنها  
 بعده ما لم يحتمل أي عادة فيها  
 يظهر حدوثه من غيره  
 (والمراة كرجل) فيامر  
 من حصول جنابتها  
 بالايلاج وخروج المتى  
 ومن أن منيها يعرف  
 بأحدى الخواص الثلاث  
 على المعتمد نعم الغالب  
 في منيها الرقة والصفرة  
 وظاهر المتن حصر الموجب  
 فيما ذكر وهو كذلك وتخير  
 المستحاضة ليس هو  
 الموجب بل احتمال انقطاع  
 الحيض كما يأتي وتنجس  
 جميع البدن انما يوجب  
 ازالة النجاسة ولو بكشط  
 الجلد (ويحرم بها) أي  
 الجنابة وان تجردت عن  
 الحدث الاصغر ويأتي  
 ما يحرم بالحيض في بابه (ما  
 حرم بالحدث) وسر في  
 بابه (والمسك) وهل  
 ضابطه هنا كافى الاعتكاف  
 أو يكتفى هنا بأدنى طائفة

(قوله ويستخير الخ) أي بين الوضوء والغسل معنى (قوله في دبر ذكر الخ) أي لانه أي الخشي إماما جنب بتقدير  
 ذكرته أو محدث بتقدير انوثته خطيب أي باللس وأما الذكر فيأتي في قوله وكذا يتخير الخ (قوله ولا مانع  
 من النقص) أي بلبسه بأن لم يكن هناك محرمية ولا على الذكر حائل ولا لم يحجب شي بمجبري (قوله أو في دبر  
 خشي الخ) لانها إماما جنبان بتقدير ذكرتهما أو ذكره أحدهما لوجود الإيلاج فيهما في فرج أصلي بذكر أصلي  
 وإماما محدثان بتقدير انوثتهما بالزنع من الدبر والفرج سم وفيه ما لا يخفى وصوابه كافي للمعنى لانه إماما جنب  
 بتقدير ذكرته ذكرًا كان الآخر أو أتي وبتقدير انوثته وذكره الآخر أو محدث بتقدير انوثتهما (قوله  
 أو في دبر خشي أوج ذكره الخ) وأما الإيلاج في قبل خشي أو في دبره ولم يوجب الآخر في قبله فلا يوجب  
 عليه أي الموج شيئا خطيب أي لاحتمال انوثته وكذا لا شيء على الموج فيه في الأولى لاحتمال ذكرته  
 وأما في الثانية فينتقص وضوءه (قوله وكذا يتخير الموج فيه الخ) اعترضه البلقيني في الأولى  
 بأن حدثه محقق بالزنع سواء كان الموج ذكرًا أو أتي وبالملاسة أيضا على تقدير انوثته وليس هو كمن  
 شك في خارجه الخ لانه لم يتحقق أحد الأمرين بعينه بخلاف هذا قال فالصواب انه يلزمه الوضوء دون الغسل  
 لشكه في موجه فتيهين حل كلامهما على إجماع الخلاف في الخشي فقط لانه هو الدائر بين الجنابة والحدث إذ  
 لم يتحقق أحدهما بعينه سم (قوله فتيهين الخ) هذا ظاهر لو أراد بالخشي فقط الموج بالكسر بخلاف ما إذا  
 أراد به الموج فيه في الصورة الثانية كما يفهمه قوله في الأولى فان حدثه محقق فيها أيضا بالزنع كما هو ظاهر  
 (قوله ولورأى) إلى قوله نعم في المعنى والنهاية (قوله في نحو ثوبه) أي أو فراشه ولو بظاهاه معنى وأسنى  
 وإيعاب وشرح بأفضل وهو قضية إطلاق التحفة وقيدته النهاية بباطن الثوب وفاقا للباوردي وجرى  
 عليه القليوبي وغيره ويمكن رفع الخلاف بحمل كلام الأولين على ما لا يتم محتمل كونه من غيره والآخرين  
 على ما لا يتم احتمله كما يوصى إلى ذلك كلامهم كرى (قوله ويمكن الخ) في ع ش ما يوافق (قوله لزمه الغسل)  
 وإن لم يتذكر احتلا مانهاية (قوله وإعادة كل صلاة الخ) أي مكتوبة ويندب له إعادة ما احتمل انه فيها كالمو  
 نام مع من يمكن كونه منه ولو قادرا كالصبي بعد تسع فانه يتدب لها الغسل والاعادة نهاية ومعنى (قوله مالم  
 يحتمل أي عادة الخ) بأن نام في ثوب أو فراش وحده أو مع من لا يمكن كونه منه كالمسوح نهاية (قوله أي  
 الجنابة) ولم يقل أي المذكورات حتى تشمل الحيض والنفاس والحكم صحيح لان من المذكورات الموت  
 ولا يتأتى فيه ذلك ولان إطلاق جواز العبور مختص بالجنب ولا يجوز في الحيض والنفاس إلا مع أمن  
 التلويث ولانه ذكر محرمات الحيض في بابه فلو عمم هنا لزم التكرار سم (قوله ويأتي ما يحرم بالحيض الخ)  
 وكذا النفاس وأما الموت فلا يتأتى فيه ما ذكر رشدي قول المتن (والمسك الخ) ويظهر أنه صغيرة كادخال  
 النجاسة والصدان والمجانين في المسجد مع عدم الأمن شوري (قوله والثاني أقرب) ويوجه بانهم إنما  
 اعتبروا في الاعتكاف الزيادة لان مادونها لا يسمى اعتكافا والمدار هنا عدم تعظم المسجد بالمسك مع  
 الجنابة وهو حاصل بأدنى مسك ع ش عبارة البصري أقول هو كذلك من حيث المعنى لكن قولهم إنما جاز

هذا التنبيه (قوله أو في دبر خشي الخ) أي لانها إماما جنبان بتقدير ذكرتهما أو ذكره أحدهما لوجود  
 الإيلاج فيهما في فرج أصلي بذكر أصلي وإماما محدثان بتقدير انوثتهما بالزنع من الدبر والفرج (قوله الموج  
 فيه) اعترضه البلقيني في الأولى بأن حدثه محقق بالزنع سواء كان الموج ذكرًا أو أتي وبالملاسة أيضا على  
 تقدير انوثته وحينئذ فليس هو كمن شك في خارجه هل هو مني أو مذي لان ذلك لم يتحقق أحد الأمرين بعينه  
 بخلاف هذا قال فالصواب انه يلزمه الوضوء دون الغسل لشكه في موجه فتيهين حل كلامهما على إجماع  
 الخلاف في الخشي فقط لانه هو الدائر بين الجنابة والحدث إذ لم يتحقق أحدهما بعينه (قوله ويحرم بها) أي  
 الجنابة فان قيل هلا قال أي المذكورات حتى يشمل الحيض والنفاس والحكم صحيح قلت إنما لم يقل ذلك لان  
 من المذكورات الموت ولا يتأتى فيه ذلك وهذا قرينة على عدم التعميم ولان إطلاق جواز العبور لا يتأتى في  
 الحيض والنفاس لانه إنما يجوز العبور منهما مع أمن التلويث فإطلاقه للجواز إنما يناسب الجنابة ولانه

العبور لانه لا قربة فيه وفي المسكت قربة الاعتكاف اه فيه إشعار بأن المدار في المسكت على نظير ما في الاعتكاف اه ويمكن ان يجاب بان مرادهم ان المسكت من جنس القربة في الجملة بخلاف العبور (قوله او التردد) الاولى اسقاط الهمزة (قوله او التردد الخ) ومحل حرمة المسكت والتردد إذا كانا لغير عذر فان كانا لعذر كان احتلم فاعلق عليه باب المسجد او خاف من الخروج على تلف نحو مال جازله المسكت للضرورة ويجب عليه التيمم شرح بافضل ونهاية وياتي في الشارح مثله وقولهم على تلف نحو مال اي وان قل كدبرهم ع ش أي أو اختصاص أو منعه مانع آخر كودي عن الايعاب (قوله من مسلم) سيد كره عزه قال في شرح العباب مكلف وخارج به الصبي الجنب فيجوز تمسكته من المسكت فيه ومن القراءة كانقله الزركشي عن فتاوى النووي ومثله المجنون اه وفي شرح مر ما يوافقه لسكتة يخالفه ما ياتي في شرح والقمران من قول الشارح ولو صيب الخ وهو اوجه مما نقله الزركشي كايلازم الولي منعه من سائر المعاصي فليتامل سم وعبارة الشبراملسي وهو اي ما نقله الزركشي مشكل ولو كان مفروضا فيما إذا احتاج المميز للقراءة او المسكت للتعلم لكان قريبا اه قول المتن (في المسجد) ومثله رجبته وجناح بجداره وإن كان كله في هوا الشارح كما يقتضيه كلام المجموع نهاية وشرح بافضل وقوله مر رجبته هي ما وقف للصلاة حال كونها جزءا من المسجد ع ش وقوله مر وجناح الخ فيه انه إن كان داخلا في مسجديته فهو مسجد حقيقة لان المسجد اسم لهذه الابنية المخصوصة مع الارض وإن لم يكن داخلا في وقفه فظاهر انه ليس له حكم المسجد وشيدي وظاهر ان المراد هو الاول وإثباته عليه لثلاثتهم من كونه في هوا الشارح عدم صحة إدخاله في وقفية المسجد (قوله أرض) الى قوله أو الظاهر في النهاية (قوله وهو المسجد) أي ولو طائر افيه برماوى (قوله بالاشاعة) أي الاستفاضة (قوله أو الظاهر الخ) وفي شرح الارشاد والاياعاب والنهاية ما يفيد انه لا بد من استفاضة كونه مسجدا وظاهره يخالفه ما قاله هنائي التحفة كودي وعبارة النهاية وهل شرط الحرمة تحقق المسجدية أو يكفي بالقربة فيه احتمال والاقرب الى كلامهم الاول وعليه فالاستفاضة كافية ما لم يعلم أصله كالمسجد المحدثه بنى اه قال ع ش قوله مر والاقرب الى كلامهم الاول وفي كلام حج ما يرجع الثاني واستشهد له بكلام السبكي فليراجع والاقرب ما قاله حج اه (قوله لكونه الخ) متعلق بالظاهر (قوله على رقبته) أي للصلاة (قوله على هذا الصلاة) أي على وقفه للصلاة فعلى صلة فلا لالة الخ واللام صلة هذا وقوله فيه خبر مقدم لموله دليل الخ والجملة خبر فلا لالة الخ (قوله قال) أي السبكي (قوله ويؤخذ منه) أي بما مر عن السبكي (قوله ان حرى من زم الخ) رجع الجبري خلافه عبارته قال على الاجمورى المالكي في فتاويه سئل عن بئر زمزم هل هي من المسجد الحرام وهل البول فيها كالبول في المسجد الحرام ام لا فاجاب ليست زمزم من المسجد فالبول فيها أو حرى بها ليس بولاً في المسجد والجنب المسكت في ذلك اه وهو كلام وجيه لان بئر زمزم مقدمة على إنشاء المسجد الحرام فليست داخلة في وقفه فلم يكن لها حكمه وكذلك الكعبة ليست منه لبناء الملائكة لما قبل آدم اه بخلاف وقوله وكذلك الكعبة الخ فيه وقعة ظاهرة وكذا فيما قبله إذا ظاهر ان الكعبة وما في حوا اليها من المطاف ومحل البئر مخلوقتان للعبادة فمسجديتهما وضعية

ذكر محرمات الحيض في باب فلو عمم هنالوم التكرار (قوله من مسلم) قال في شرح العباب مكلف ثم قال وبمكلف اي وخارج بمكلف الصبي الجنب فيجوز تمسكته من المسكت فيه ومن القراءة كانقله الزركشي عن فتاوى النووي واعتراض باننا ليس فيها وفيه نظر لان له فتاوى اخرى غير مشهورة فلا اثر لكونه ليس في المستمرة ومثله المجنون اه وما نقله عن الزركشي ونظر في الاعتراض عليه يخالفه قوله الآتي في قول المصنف والقمران لو صيبا كما مر اه وهو اوجه مما نقله الزركشي كايلازم الولي منعه من سائر المعاصي فليتامل لكن اعتماد الجواز مر فقال ومثله في البالغ اما الصبي الجنب فيجوز له المسكت فيه كالقراءة كما ذكره المصنف في فتاويه (قوله في المسجد) في شرح مر وهل شرط الحرمة تحقق المسجدية أو يكفي بالقربة فيه احتمال والاقرب الى كلامهم الاول وعليه فالاستفاضة كافية ما لم يعلم أصله كالمسجد المحدثه

أو التردد من مسلم (في) أرض أو جدار أو هوا (المسجد) ولو بالاشاعة أو الظاهر لكونه على هيئة المساجد فيما يظهر لأن الغالب فيما هو كذلك أنه مسجد ثم رأيت السبكي صرح بذلك فقال إذا رأينا مسجدا أي صورة مسجد يصلي فيه أي من غير منازع ولا علمنا له واقفا فليس لاحد أن يمنع منه لأن استمراره على حكم المساجد دليل على وقفه كدلالة اليد على الملك فدلالة اليد المسلمين على هذا للصلاة فيه دليل على ثبوت كونه مسجدا قال وإثباته على ذلك لثلاث يغتر بعض الطلبة أو الجهلة فينازع في تنى من ذلك إذا قام لهوى فيه اه ويؤخذ منه أن حرى من زمزم تجرى عليه أحكام المسجد

أصلية لا طارئة بعد خلقهما والله أعلم (قوله وكون حريم البئر الخ) أى المقتضى لعدم الجريان (قوله إن علم أنها الخ) أى بترزوم (قوله عن المسجد الخ) أى الذى حول البيت المكرم (قوله وعضده) أى ذلك الاحتمال (قوله على صحة وقف ما أحاط الخ) أى صحة كون ما أحاط ببترزوم الشامل للمرهما من المسجد (قوله وإلا) راجع إلى قوله بل يحتمل أى وإن لم يحتمل قاله الكردى ولعله راجع لما تضمنه قوله وعضده إجماعهم الخ والمعنى وإن لم يرجح ذلك الاحتمال فلا يصح الإجماع المذكور لأن وقف الممر للبئر الداخل فيما أحاط بها الخ (قوله وكالمسجد) إلى قوله وسيعلم فى النهاية والمغنى (قوله وكالمسجد ما وقف الخ) أى فى حرمة المكث وفى النجاسة للدخول بخلاف صحة الاعتكاف فيه وكذا صحة الصلاة فيه للباوم إذا تباعد عن إمامه أكثر من ثلثائة ذراع مغنى وفى الكردى عن الأيعاب مثله (قوله شائعا) بأن ملك جزائنا من أرض فوقه مسجدا وتجب القسمة وإن صغر الجزء الموقوف مسجدا جدا ولو كان النصف وقفا على جهة والنصف موقفا مسجدا حرم المكث فيه ووجب قسمته أيضا كما هو ظاهر إيعاب اه كردى عبارة الشبرا مىسوى وتجب قسمته فوراً قال المناوى ثم موضع القول بصحة الوقف أى وقف الجزء المشاع مسجدا من أصله حيث أمكنت قسمة الأرض أجزاء ولا فلا يصح كما يحتمل الأذرى وغيره وصرح به ابن الصباغ فى فتاويه اه (قوله بما يأتى) لعل فى الحج (قوله بغير مسجدى الخيف ونمرة) هل سبق استحقاق منى وعرفة حتى استتنبأ سم وقد يقال أن مسجد بينهما يجعل الله ثم أخباره لثبته فلا تنوف على سبق (قوله لا ما زيد فيها) وينبغى أن يكون مثل ما زيد فيها ما زيد فى مسجد مكة المكرمة من المسعى قول المتن (لا عبوره) ولو عبر بنية الإقامة لم يحرم المرور فيها يظهر خلافا لابن العماد إذا حرمة إنما هى لقصد المعصية لا للبرور والناسج فى نهر فيه كالمار ومن دخله فنزل بئر به ولم يمكث حتى اغتسل لم يحرم فيما يظهر ولو جامع زوجته فيه وهما ماران فالأرجح الحرمة كما يؤخذ من كلام ابن عبد السلام أنه لو مكث جنب فيه هو وزوجته لعذر لم يحز له بجماعتها نهاية اه سم قال الكردى جميع ذلك فى الامداد والاياعاب واكثره فى فتح الجواد اه (قوله ولو على هيئته) إلى ومن خصائصه فى النهاية إلا قوله وذلك إلى نعم وقوله ولو فقد إلى بل لو كان وما نيه عليه (قوله ولو على هيئته) أى وحيث عبر لا يكلف الاسراع فى المشى بل يمشى على العادة مغنى ونهاية (قوله وان حمل الخ) عبارة النهاية ولوركب دابة ومرفيه لم يكن مكثا لأن سيرهما منسوب اليه بخلاف نحو سير يحملة إنسان اه وفى الكردى عن الامداد والاياعاب مثله قال ع ش قول منسوب اليه قياس نظيره من الصلاة أنه إن كان هناك ما مهابيده لم يحرم المرور لانه سائر وان كان يبدغيره حرم لا استقراره فى نفسه ونسبة السير إلى غيره وقوله إنسان أى عاقل اه عبارة البجيرمى عن الازهورى ومن العبور السابج فى نهر فيه أو راكب دابة تمر فيه أو على سير يحملة بجانين أو مع عقلاء والعقلاء متأخرون لأن السير حينئذ منسوب اليه أما لو كانوا كلهم عقلاء أو البعض عقلاء والبعض بجانين وتقدم العقلاء حرم عليه حينئذ لأن السير منسوب اليهم وحينئذ فهم ما كثر اه (قوله ونحوه) أى كالصلاة (قوله ولو عن له الرجوع الخ) عبارة النهاية قال ابن العماد ومن التردد أن يدخل لياخذ حاجة من المسجد ويخرج من الباب الذى دخل منه دون وقوف بخلاف ما لود فله يريد الخروج من الباب الآخر ثم عن له الرجوع فله ان يرجع اه (قوله لانه تردد الخ) عبارة النهاية والامداد ولودخل

بنى اه (قوله بغير مسجدى الخيف ونمرة) هل سبق استحقاق منى وعرفة حتى استتنبأ (قوله أى المرور به) فى شرح مرفى لوركب دابته ومرفيه لم يكن مكثا لأن سيرهما منسوب اليه بخلاف نحو سير يحملة إنسان ومن دخله فنزل فى بئر به ولم يمكث حتى اغتسل لم يحرم فيما يظهر ويحتمل منعه لانه حصول لا مرور وعلى الاول يحمل كلام البغوى انه لو كان فى بئر ودلى نفسه فيها بحبل حرم على ما إذا ترتب عليه مكث كما يظهر من كلامه نفسه ولو لم يجد ماء إلا فيه جاز له المكث بقدر حاجته ويتم له ذلك كما لا يخفى ولو جامع زوجته فيه وهما ماران فالأوجه الحرمة كما يؤخذ من كلام ابن عبد السلام أنه لو مكث جنب فيه هو وزوجته لعذر لم يحز له بجماعتها اه (قوله لانه تردد) قال ابن العماد ومن التردد أن يدخل لياخذ حاجة من المسجد ويخرج من

وكون حريم البئر لا يصح وقفه مسجد إنما ينظر اليه ان علم أنها خارجة عن المسجد القديم ولم يعلم ذلك بل يحتمل انها مغفورة فيه وعضده إجماعهم على صحة وقف ما أحاط بها مسجد أو لا فوقف الممر للبئر كوقف حريمها إذا لحق فيهما لعموم المسلمين وكالمسجد ما وقف بعضه وان قل مسجداً شائعا وسيعلم بما يأتى أنه لا عبرة فى منى ومزدلفة وعرفة بغير مسجدى الخيف ونمرة أى الأصل منهما لا ما زيد فيهما (لا عبوره) أى المرور به ولو على هيئته وان حمل على الأوجه لأن سير حامله منسوب اليه فى الطواف ونحوه ولو عن له الرجوع قبل الخروج من الباب الآخر بخلاف ما إذا قصد قبل وصوله لانه تردد وهو أعنى المرور به لغير غرض

على عزم أنه متى وصل الباب الآخر جمع قبل مجاوزته لم يجز لأنه يشبه التردد اهـ (قوله خلاف الأولى) وفاقا للنهية وخلافا للنفى عبارته وكالا يحرم لا يكره إن كان له غرض مثل أن يكون المسجد أقرب طريقه وإن لم يكن له غرض كره كافي الروضة وأصلها وقال في المجموع انه خلاف الأولى لا مكروه وينبغي اعتداد الأول حيث وجد طريقا غيره فقد قيل انه يحرم في هذه الحالة ولا خلاف الأولى اهـ (قوله وذلك) أي ما ذكر من حرمة المسكك دون العبور (قوله قبل الصلاة) أي في قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغسلوا قال ابن عباس وغيره لا تقربوا مواضع الصلاة لأنه ليس فيها عبور سبيل بل في مواضعها وهو المسجد مغنى (قوله نعم) إلى قوله فان فقد في المغنى (قوله للضرورة) وينبغي أن يكون منها ما إذا كان خارج المسجد ولم يمكنه الغسل إلا في الحمام لخوف برد الماء ونحوه ولم يتيسر له أخذ أجرة الحمام إلا من المسجد فيجوز له الدخول أن يتيمم ومكث قدر حاجته كما قاله الرملي سمع على المنهج (قائدة) عن الإمام أحمد أن للجنب أن يمكث بالمسجد لكن بشرط أن يتوضأ ولو كان الغسل يمكنه من غير مشقة ع ش (قوله ولزومه التيمم) فلو وجد ماء يكتفي ببعض أعضائه أو وجد ماء يكتفي جميعها لكن منعه نحو البرد من استعماله في جميعها دون بعضها فالأقرب وجوب استعمال المقدور في الصورتين تقييلا للحدث سمع على المنهج اه ع ش وعبارة البجيرمي ويجب عليه أيضا أن يغسل ما يمكنه غسله من بدنه إذا الميسور لا يسقط بالمعسور برماوى قال شيخنا العزبى وما يقع للشخص في بعض الأحيان من أنه ينام عند نساء أو أولاد مرد ويحتمل ويخشى على نفسه من الوقوع في عرضه لو اغتسل غدر مبيح للتيمم لأنه أشق من الخوف على أخذ المال لكن يغسل من بدنه ما يمكنه غسله ثم يتيمم ويصلى ويقضى لأن هذه مثل التيمم للبرد انتهى (قوله ويحرم بترابه الخ) ويصح نهاية عبارة الخطيب ولكن يجب عليه أن يتيمم أن وجد غير تراب المسجد فان لم يجد غيره لا يجوز له أن يتيمم به فلو خالف وتيمم به صح تيممه كالتيتم بتراب مغضوب والمراد بتراب المسجد الداخل في وقفه لا المجموع من ريج ونحوه اه وعبارة الكردى وحيث لم يجد غيره جاز له المسكك بالمسجد جنباً بلا تيمم كما هو ظاهر قال الشارح في الإيعاب وبحث الأذرعى حله بما جلب إليه من خارج و بتراب أرض الغير إذا لم يعلم كراهته لأنه لما يتساح به عادة انتهى (قوله وهو الداخل في وقفه) هل المشتري له من غلته كجزائه أو كالذى فرشه به أحد من غيره وقف فيه نظر والأول أقرب ولو نك في كونه من أجزائه ففيه تردد ولعل التحريم أقرب لأن الظاهر احترامه وكونه من أجزائه حتى يعلم مسوغ لا خذ حاشية الأيضاح للحج وتردده المذكور في المشتري من الغلة إنما يتأتى إذا قلنا أن الداخل في وقفته لا يجزى في التيمم وحل ذلك التردد على أنه هل يجزى أم لا وأما على ما ذكر الشارح من أن الداخل في وقفته يحرم التيمم به ويصح بخلاف الخارج عنه كالذى تهب به الرياح فلا يظهر التردد لأن المشتري على الوجه المذكور يحرم استعماله مطلقا ويصح ع ش (قوله تيمم) أي حثاناً به (قوله جاز له الاغتسال الخ) ولومه التيمم للدخول (قوله جاز له دخوله مطلقا) أي سواء كان معه إماء أو لم يكن والذي يظهر أن دخوله واغتساله من البركة بالكيفية المذكورة واجب لا جائز أما إذا لم يكن معه إماء فواضح وأما إذا كان معه إماء فلا نه لم يجعل ذلك لمسكك في المسجد لئله ولا يغتفر إلا الضرورة كما ذكره ولا ضرورة الحال ما ذكر بصرى وقوله سواء كان معه إماء الخ أي وسواء يتيمم أو لا وقوله واجب لا جائز الخ بحسب ما هنا جواز بعد الامتناع فيشمل الوجوب (قوله ومن خصائصه) إلى قول المتن أو يحل في المغنى إلا فوله وليس إلى وخرجه وقوله ولو صيبا كما مرو قوله كما بينته في شرح

خلاف الأولى وذلك للخبر الحسن أني لأحل المسجد الحاقض ولا جنب مع قوله تعالى ولا جنبا إلا عابري سبيل والأصل في الاستثناء الاتصال المرجح لتقدير مواضع قبل الصلاة نعم أن احتلم فيه وعسر عليه الخروج منه جاز له المسكك فيه للضرورة ولومه التيمم ويحرم بترابه وهو الداخل في وقفه ولو فقد الماء إلا فيه ومعه إماء تيمم ودخل لئله ليغتسل به خارجه فان فقد الإماء جاز له الاغتسال فيه واغتفر له منه للضرورة بل لو كان الماء في نحو بركة فيه جاز له دخوله مطلقا ليغتسل منها وهو ما فيها لعدم المسكك

الباب الذى دخل منه دون وقوف بخلاف ما لو دخله بعد الخروج من الباب الآخر سمع عن له الرجوع فله أن يرجع م ر (قوله والأصل الخ) تذييل يعارض هذا الأصل أن الأصل حمل الصلاة على ظاهرها وعدم تقدير مواضع (قوله ويحرم بترابه الخ) لو شك في التراب الموجود فيه هل دخل في وقفته أو طرأ عليها فهل يحرم التيمم به وينبغي التحريم لأن الظاهر أنه ترابه ويؤيده ما تقدم من ثبوت المسجدة بالأشاعة وقد يتجه اعتبار القرأتين اهـ (قوله ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم الخ) قال في شرح العباب وفيه أي في المجموع أن خبر

ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم حل المسك له به جنباً وليس على رضى الله عنه مثله في ذلك وخبره ضعيف وإن قال الترمذى حسن غريب قاله في المجموع وخرج بالمسجد نحو الرباط والمدرسة ومضى العيد (والقرآن) من مسلم أيضاً ولو صدياً كما مروا ولو حرقامته أى قراءته باللفظ بحيث يسمع نفسه إن اعتدل سمعه ولا عارض يمنعه وبشارة الأخرس وتحريك لسانه كما بينت ذلك مع ما فيه في شرح العباب لا بالقلب للحديث الحسن لا يقرأ الخنب ولا الخائض شيئاً من القرآن ويقرأ بكسر الهمزة نهي وبضمها خبر بمعناه نعم يلزم فاقط الطهورين قراءة الفاتحة في صلاته لتوقف صحتها عليها وإنما يحرم ما ذكر إن قصد القراءة وحدها أو مع غيرها (وتحل) لجنب وحائض ونفساء (أذكاره) ومواظله وقصصه وأحكامه (لا بقصد قرآن) سواء أقصد الذكر وحده أم أطلق لأنه أى عند وجود قرينة تقتضى صرفه عن موضوعه كالجنباً هنا لا يكون فرأنا إياه بالقصد وذهب جمع متقدمون إلى أن ما لا يوجد

العباب (قوله ومن خصائصه الخ) وكذا بقية الأنبياء لكنه لم يقع منه صلى الله عليه وسلم المسك فيه جنباً بجبري (قوله حل المسك الخ) قضية اختصاصه في الخصوصية على حل المسك أنه صلى الله عليه وسلم كغيره في القراءة ع ش (قوله وخبره) وهو كافى في شرح العباب عن المجموع باعلى لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك سم وع ش (قوله ضعيف) قد يقال سبق من الشارح رحمه الله تعالى أن الحديث الضعيف يعمل به في المناقب على أنه بمراجعة أصل الروضة يعلم أنه لا أصل ولا مستند لثبوت هذه الخصوصية له صلى الله عليه وسلم إلا حديث الترمذى هذا فان سقط الاحتجاج به لم يبق مستند ويرجع الأمر إلى نفيها عنه صلى الله عليه وسلم أيضاً كما قال به القفال وإمام الحرمين والذي جزم به الشارح من ثبوتها هو ما حكاها في أصل الروضة عن صاحب التلخيص وأشار الإمام النووي في الزوائد إلى ترجيح بصري (قوله قاله الخ) أى قوله وخبره ضعيف الخ (قوله وخرج) إلى قوله ويقرأ في النهاية إلا قوله ولو صدياً كما مروا وقوله وتحريك إلى لا بالقلب (ولو صدياً) خلافاً للنهاية وشرح العباب كما مر مع ما فيه (قوله ومضى العيد) (فائدة) لا بأس بالنوم في المسجد لغير الجنب ولو لغير أعزب نعم أن ضيق على المصلين أو شوش عليهم حرم النوم فيه قاله في المجموع قال ولا يحرم إخراج الرج فيه لكن الأولى احتياطاً به معنى (قوله كما مر) أى في باب الحدث لكن مع ما فيه كرى (قوله ولو حرقامته) لأن نطقه بحرف بقصد القرآن شروع في المعصية فالتحريم لذلك لا لكونه يسمى قارئاً لنهاية قال سم ظاهره ولو بقصد أن لا يزيد عليه وهو ظاهره وأقره الرشيدى، البجيرى (قوله وتحريك لسانه) عطف تفسير عبارة الشورى والمراد إشارة بمحل النطق بكلامه لا مطلق الإشارة (قوله لا بالقلب) عبارة النهاية والمغنى ويجوز للجنب إجراء القرآن على قلبه من غير كراهة والهمس به بتحريك شفثيه إن لم يسمع نفسه والنظر في المصحف وقراءة منسوخ التلاوة وما ورد من كلام الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أى الحديث القدسي والتوراة والإنجيل اه (قوله ويقرأ بكسر الهمزة الخ) عبارة المغنى روى بكسر الهمزة على النهي وبضمها على الخبر المراد به النهي اه (قوله نعم يلزم الخ) ولوندر قراءة القرآن في وقت معين فاجنب فيه ولم يجد ما يغتسل به ولا تراباً يتيمم به وجب عليه القراءة فلم تمتنع عليه التنفل بالقراءة كافى الارشاد ويثاب أيضاً على قراءته المذكورة فهذا كفاف الطهورين حيث أوجبوا عليه صلاة الفرض وقراءة الفاتحة فيه فالقراءة المذكورة هنا كالفاتحة ثم فلا بد من قصد القراءة فيها كما في الفاتحة ثم ع ش وأجهورى (قوله فاقط الطهورين) أى الجنب بجبري (قوله قراءة الفاتحة) وبمتنع قراءة غيرها سم وعبارة الخطيب وفاقط الطهورين يقرأ الفاتحة وجوباً فقط للصلاة لأنه مضطر إليها أما خارج الصلاة فلا يجوز له أن يقرأ شيئاً ولا أن توطأ الحائض أو النفساء إذا انقطع دمها اه (قوله في صلاته) أى المفروضة فقط لأنه لا يصلى التوافل ولا بد أن يقصد القراءة وإلا لم تصح صلاته ع ش وكذا قراءة في خطبة الجمعة شورى ومثل قراءة الفاتحة بدلها القرآني لمن عجز عنها كما قرره شيخنا العشماوى اه بجبري (قوله لتوقف صحتها الخ) يؤخذ منه جواب ما وقع السؤال عنه من أن فاقط الطهورين إذا تعذر عليه قراءة القرآن إلا من المصحف ولم يمكنه إلا مع حمله هل يجوز له أو لا بصري أى وهو الجواز (قوله إن قصد القراءة) هذا يشمل ما لو قرأه للاحتجاج بها فيحرم قراءته في المجموع اه بجبري عن الشيخ خضر (قوله ومواظله) إلى قوله لأنه في النهاية والمغنى (قوله وأحكامه) وجملة القرآن لا تخرج عما ذكر مكانه قال تحل قراءة جميعه حيث لم يقصد القرآنية ع ش قول المتن (لا بقصد قرآن) كقوله في الأكل بسم الله وعند فراغه من الحمد لله وعند ركوعه سبحان الذى سخر لنا هذا وعند المصيبة إن الله وإننا ليه را جعون نهاية (قوله أم أطلق) كان جرى به لسانه من غير قصد نهاية ومعنى وإمداد (قوله لأنه) أى القرآن وما ذكر من الأذكار وما عطف عليه (قوله لا يكون الخ) خبر أن أى لا يعطى حكم القرآن من حرمة القراءة (قوله بالقصد) أى بقصد قرآن ولو مع

ياعلى لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك ضعيف وإن قال الترمذى حسن غريب اه (قوله حرقا منه) ظاهره ولو يقصد أن لا يزيد عليه وهو الظاهر (قوله قراءة الفاتحة) أى وتمتنع قراءة غيرها (قوله

نظمه إلا في القرآن كالاخلاص



بحرم مطلقا وهو متجه مدركا  
ومن ثم اختار جمع الحرمة  
في حالة الاطلاق مطلقا لكن  
تسوية المصنف بين أذكاره  
وغيرها بما ذكر صريح في  
جواز كل بلا قصد واعتمده  
غير واحد ولو أحدث جنب  
تيمم بحضر أو سفر حل له  
المسك والقرأة لبقاء  
تيممه بالنسبة اليهما وخرج  
بالقرآن نحو التوراة وما  
نسخت تلاوته والحديث  
القدس وبالمسلم الكافر فلا  
يمنع من القرأة إن رجي  
إسلامه ولم يكن معاندا ولا  
من المسك لأنه لا يعتقد  
حرمتها وإنما منع من مس  
المصحف لأن حرمة آكد  
نعم الذميمة الحائض أو  
النفساء تمنع بلا خلاف كما  
في المجموع وبه يعلم شذوذ  
مشيهما على مقابله في موضع  
آخر وذلك لغلط أحدهما  
وليس له ولو غير جنب  
دخول مسجد إلا الحاجة

غيره ع ش (قوله مطلقا) أي قصد القرآن أو لا (قوله وهو متجه) خلافا للنهية والمغنى عبارة الأول وظاهر  
أنه لا فرق في ذلك بين ما لا يوجد نظمه إلا فيه وبين ما يوجد نظمه فيه وفي غيره كما اعتمده الدرر حقه الله وهو  
الأقرب للعقول اه (قوله ومن ثم) أي من أجل موافقة المدرك لما ذهب إليه ذلك الجمع (قوله مطلقا) أي  
وجد نظمه في القرآن أو لا (قوله لكن تسوية المصنف) أي في غير المنهاج سم (قوله في جواز كله) أي كل  
القرآن أو كل ما ذكر من الأذكار وما عطف عليه والمال واحد لما مر عنه ع ش أن القرآن لا يخرج عن  
ذلك (قوله واعتمده غير واحد) وكذا اعتمده النهاية والمغنى كما مر عبارة الثاني وظاهره أن ذلك جار فيما  
يوجد نظمه في غير القرآن وما لا يوجد نظمه إلا فيه وهو كذلك كما شمله قول الروضة أمان قرأ شيئا منه لا على  
قصد القرآن فيجوز بل أفتى شيخنا أي الشهاب الرمي بأنه إن قرأ القرآن جميعه لا بقصد القرآن جازاه (قوله  
ولو أحدث) أي قوله نعم في المغنى (قوله وخرج) أي قوله نعم في النهاية (قوله وبالمسلم الكافر) وفي خروجه  
بذلك نظر إذ كلامه السابق في الحرمة وهي عامة للمسلم والكافر وقد يجاب بأنه أشار بقوله فلا يمنع الخ إلى  
أن التقييد بالمسلم إنما هو للحرمة المنع معا أما الكافر فيحرم عليه ولا يمنع منه ع ش اه بجري (قوله فلا  
يمنع من القرأة) بل يمكن منها ما قرأه مع الجنابة فحرم عليه لأنه مخاطب بفروع الشريعة خطاب عقاب  
زيادى اه ع ش (قوله إن رجي إسلامه الخ) ولا يجوز تعليمه للكافر المعاند ويمنع تعليمه في الأصح  
وغير المعاندان لم يوج إسلامه لم يحز تعليمه ولا جاز نهاية ولا يشترط في المنع كونه من الإمام بل يجوز من  
الاحاد لأنه نهى عن منكره وهو لا يختص بالإمام ع ش (قوله ولم يكن معاندا) مقتضاه أن المعاند إذا رجي  
إسلامه يمنع منه وفي النفس منه شيء لا سيما إذا غلب الظن فتفطن وعبارة شرح المنهج أن رجي إسلامه ولم  
يتعرض لعدم المعاندة بصري وقد يصرح بذلك ما في ع ش عن شرح البيهقي للرمي بما نصه وعبارة ته على البيهقي  
نعم شرط تركين الكافر من القرأة أن لا يكون معاندا أو رجي إسلامه كافي للمجموع والقياس أيضا منعه من  
كتابته القرآن حيث منع من قراءته اه (قوله لأن حرمة آكد) دليل حرمة تحمله مع الحدث وحرمة مسه  
بنجس بخلافها أي القرأة أذبحو مع الحدث وبهم نجس نهاية أي ولو بغاظ وإن أحمد فعل ذلك ع ش  
(قوله ولا من المسك) لم يشترط فيه ما قبله سم (قوله تمنع منهما) قال في شرح الارشاد وهو المعتمد الذي  
صرح به الشيخان في باب الحيض بل في المجموع في الحيض لا خلاف فيه فوافق لهما في اللعان من أنها  
كالجنب الكافر ضعيف اه وفي شرح م وفي منع الكافرة إذا كانت حائضا وامنت اللويث من المسجد  
اختلاف في كلام الشيخين والأقرب حمل المنع على عدم حاجتها الشرعية وعاه على وجود حاجتها الشرعية  
اه سم وقال السيد البصري أقول لو جمع بحمل المنع على خشية اللويث والجواز على الأمن منه لم يكن  
بعيدا فليتأمل اه أقول ويمنع هذا الجمع تقييدهم محل الخلاف بأمن اللويث كما مر عن النهاية ويوافق  
جمع النهاية المذكور قول المغنى نعم الحائض والنفساء عند خوف اللويث كالمسألة اه (قوله شذوذ  
مشيهما) أي الشيخين ورفله في موضع آخر أي في اللعان (قوله وليس) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله وليس  
له) أي الكافر ذكر أو أتي (قوله لا الحاجة الخ) كإسلام سماع قرآن لا ككل وشرب مغنى عبارة ع ش  
أي تتعلق بمصلحتنا كبناء المسجد ولو تيسر غيره ارتبط به لكن حرموا لها من جهتنا كاستفتاءه أو دعواه

تسوية المصنف) أي في غير المنهاج (قوله ولا يمنع من القرأة الخ) أي غيرهم في الكافر فلا يمنع دون لا يحرم قد  
يشعر بعدم انتهاء الحرمة وهو الموافق لتكليف الكافر بالمرور على ذلك كونه محترزا للحرمة على  
المسلم وإنهاء الحرمة وهو الموافق لمقتضى تمكينه عليه الصلاة والسلام للكافر من المسجد مع غلبة جناته  
وطلاقم جوار دخول الكافر المسجد لحاجة باذن المسلم إذ لو كان دخوله حراما ما جاز الأذن فيه فليراجع  
(قوله ولا من المسك) لم يشترط فيه ما قبله (قوله تمنع منهما) قال في شرح الارشاد وهو المعتمد الذي صرح به  
الشيخان في باب الصلاة بل في المجموع في الحيض لا خلاف فيه فوافق لهما في اللعان من أنها كالجنب  
الكافر ضعيف اه وفي شرح م وفي منعها من المسجد اختلاف في كلام الشيخين والأقرب حمل المنع

عند قاض أما غير ذلك فلا يجوز الاذن له فيه لأجله كدخوله لأكل في المسجد أو تفرغ نفسه في سقايته التي يدخل اليها منه أما التي لا يدخل اليها منه فلا يمنعون من دخولها بالأذن مسلم نعم لو غلب على الظن تنجيسهم ماءها وجدرانها منعوا ولا يجوز الاذن لهم في الدخول اه (قوله مع اذن مسلم الخ) رجل أو امرأة وخرج بالمسجد قبور الانبياء فلا يجوز الاذن له في دخولها مطلقا تعظيما كما في فتاوى الشارح موعش (قوله مكلف الخ) فان دخل بغير ذلك عزز بجبري وكردى (قوله أو جلوس قاض الخ) هذا بالنسبة للتمكين امامه وفيحرم عليه الجلوس مع الجنابة لانه مخاطب بالفروع خطاب عقاب ومثل ذلك القراءة بجبري (قوله أي الغسل الخ) عبارة المعنى والنهاية أي الغسل الواجب الذي لا يصح بدونه اه (قوله أو غيرها) أي مما يوجب الغسل (قوله أو لسبب الخ) عطف على قوله من جنابة الخ (قوله وبما تقرر يعلم الخ) فيه نظر بل الضمير في موجهه للأعم أي القدر المشترك أيضا والمعنى أن الموجب للجنس الغسل أي هذه الحقيقة الشرعية الامور المذكورة بل لا معنى لرجوع الضمير للمعنى الموجب للغسل الواجب ما ذكر ولا وجه له فتأمل سم على حججهم على ذلك أن تمنع أو لا رجوع الضمير للأعم بأن المتبادر منه وجوب كل فرد من الحقيقة الشرعية وليس كذلك ثم (قوله ولا وجه له) بأن مال المعنى المذكور كما مر في أول الباب أن الأسباب التي يترتب عليها وجوب الغسل ما ذكر ولا محذور في ذلك المعنى (قوله شبه استخدام) بل نفس الاستخدام كما يفيد تعليله (قوله وفي أقله وأكمله الأعم) لا يخفى ما فيه إذ ما ذكر من الأقل والأكثر لا يجرى في غسل الميت هذا ولعل الأقرب أن مراد المصنف بالغسل في الترجمة المطلق وكذا في موجهه وأما في أقله وأكمله فغسل الحي بقرينة ذكرهما بالنسبة إلى الميت في بابه وإن أنصفت من نفسك ظهر لك التفاوت بين ما ذكرنا وما أفاده الشارح قدس الله سره بصري (قوله إذا الواجب الخ) هذا يدل على أنه أراد بالمندوب أي في قوله من الواجب والمندوب سنن الغسل وعليه فيمنع قوله وبالضمير الخ بل أراد حقيقة الغسل المتحققة في الأقل وفي مجموع الأقل والأكثر وهذا لا يقتضي إيجاب السنن ومبني ما قدمناه أنه أراد بالمندوب الغسل المندوب سم (قوله هذا يدل الخ) لم يظهر لي وجه الدلالة (قوله لا أقل له الخ) فان الواجب في الغسل استيعاب البدن مقرونا بالنية وهذا لا أقل له ولا أكثر كدري (قوله ويدخل) ما لم يقصد إلى قوله في المعنى إلا قوله وقولهم إلى أول الصلاة وقوله ومنه يؤخذ إلى ويصح (قوله ويدخل فيها الخ) فيه أن حكم الجنابة أخص من حكم الحيض فكيف يستلزم رفعه وأما حكم العكس فواضح نعم لو أراد بداهة حدث الأمر الاعتباري لا يرتفع الاشكال بالكلية بصري أقول ويوافق إطلاق الشارح قول المعنى وغيره ولو اجتمع على المرأة غسل حيض وجنبابة كفت نية أحدهما قطعاً اه (قوله أي رفع حكمه الخ) الأولى الثانية عبارة شيخنا والبجيري أي رفع حكمها وهو المانع من الصلاة ونحوها وتنصرف النية إلى ذلك وإن لم يقصد أو لم يعرفه ومحل الاحتياج إلى تقدير المضاعف إن أراد الجنابة لأسباب كالتقاء الحائضين وإنزال المني لأنها <sup>١١</sup> ترتفع فان أراد منها الأمر الاعتباري القائم بالبدن الذي يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخصص أو أراد منها المانع نفسه فلا حاجة بتقديره اه قول المتن (أو نية استباحة مفتقر إليه) وتحزى هذه النية وإن لم يخطر له شيء من جريئاته نهير ما مر في الوضوء حلبي اه كردى قال عرش وإذا أتت تلك النية جادياً ما قيل في المشتم من أنه إذا نوى استباحة الصلاة استباح الفعل دون العرض أو استباحة فرض الصلاة استباح العرض والفعل أو استباحة ما يقتقر إلى ظهر كالمسكت في المسجد استباح ما عدا الصلاة اه بخذف (قوله كالقراءة) أي والطواف والصلاة ونية مقطعة

على عدم حاجتها الشرعية وعدمه على وجود حاجتها الشرعية والكلام فيمن امتن التلويت (قوله) بما تقرر يعلم الخ) أقول ما ذكره فيه نظر بل الضمير في موجهه للأعم أي القدر المشترك أيضاً والمعنى أن الموجب للجنس الغسل أي هذه الحقيقة الشرعية الامور المذكورة بل لا معنى لرجوع الضمير للمعنى إذ بصير المعنى الموجب للغسل الواجب ما ذكر ولا وجه له فتأمل (قوله إذا الواجب من حيث وصفه بالوجوب لا أقل له الخ) هذا يدل على أنه أراد بالمندوب سنن الغسل وعليه فيمنع قوله وبالضمير الخ بل أراد حقيقة الغسل المتحققة

مع اذن مسلم مكلف أو جلوس قاض للحكم به ويظهر أن جلوس مفت به للافتاء كذلك (وأفله) أي الغسل للحي من جنابة أو غيرها أو لسبب عا تن له الغسل إذ الغسل المندوب كالمفروض في الواجب من جهة الاعتداده والمندوب من جهة كماله نعم يتفارقان في النية كما يعلم مما يأتي في الجملة وبما تقرر يعلم أن في عبارته شبه استخدام لأنه أراد بالغسل في الترجمة لأعم من الواجب والمندوب وبالضمير في موجهه الواجب وفي أقله وأكمله الأعم إذ الواجب من حيث وصفه بالوجوب لا أقل له ولا أكثر (نية رفع جنبابة) ويدخل فيها نحو حيض عليها كعكسه أي رفع حكمه على ما مر في الوضوء (أو استباحة مفتقر إليه) كالقراءة

بمختلف نحو عبور المسجد  
(أو أداء فرض الغسل) أو  
فرض أو واجب الغسل أو  
أداء الغسل وكذا الغسل  
للصلاة فيما يظهر كالطهارة  
للصلاة السابقة في الوضوء  
أو رفع الحدث لأن رفعه  
يتضمن رفع الماهية من  
أصلها وقولهم إذا أطلق  
انصرف للأصغر غالبا  
مرادهم إطلاقه في عبارة  
الفقهاء أو الطهارة عنه أو  
الواجبة أو للصلاة لا الغسل  
أو الطهارة فقط لأنه قد يكون  
عادة وبه فارق الوضوء أو  
رفع جنابة وعليها نحو حيض  
وعكسه غلطا كنية الأصغر  
غلطا وعليه الأكبر فيرفع  
حدثه عن أعضاء الوضوء  
فقط غير رأسه لأنه لم ينزل  
مسححه إذ غسله غير مطلوب  
بمختلف باطن شعر لا يجب  
غسله لأنه ليس فكأنه نواه  
ومنه يؤخذ ارتفاع جنابة  
محل الغرة والتحجيل إلا أن  
يفرق بأن غسل الوجه هو  
الأصل ولا كذلك محل الغرة  
والتحجيل ويصح رفع  
الحيض بنية النفاس عكسه  
مالم تقصد المعنى الشرعي كما  
هو ظاهر كنية الأداء  
بالقضاء وعكسه الآتي

حيض استباحة الوطء ولو محرما ونحوها نهاية وقوله م ولو محرما أي كالزنا وقوله م ونحوها أي كش  
المصحف ع ش (قوله بخلاف نحو عبور المسجد) أي عملا لا يتوقف على غسل كالغسل ليوم العيد فلا تصح  
وقيل إن ندب له صحته مغنى (قوله أو فرض) أي قوله ومر في النهاية إلا قوله وقولهم إلى أو للصلاة وقوله  
ويؤخذ إلى ويصح وقوله مالم يقصد إلى والسلس (قوله أو فرض أو واجب الغسل) أي أو الغسل المفروض  
أو الواجب نهاية (قوله أو رفع الحدث) أي أو الحدث الأكبر أو عن جميع البدن نهاية ومغنى (قوله أو  
الطهارة الخ) كقوله السابق أو رفع الحدث عطف على رفع جنابة وقوله عنه أي عن الحدث (قوله أو الواجبة  
أو للصلاة) أي أو الطهارة الواجبة أو الطهارة للصلاة وفيه أنها تصدق بالوضوء واجيب بأن قرينة حاله  
تخصص كأنها خصصت الحدث في كلام المغتسل بالأكبر بجري (قوله أو للصلاة) قد تكرر مع قوله  
السابق كالطهارة للصلاة سم (قوله لأنه) أي كلام الغسل والطهارة (قوله أو رفع جنابة عليها حيض  
الخ) أي أو رفع جنابة الجماع وجابته باحتمال أو عكسه صح مع الغلط دون العمد مغنى ونهاية (قوله  
وعكسه) واضح وأما ما قبله ففيه نظير ما مر فلا تغفل بصرى (قوله غلطا) أي ولو كان غير ما عليه لا يمكن أن  
يكون منه كالحيض من الرجل كما قال به شيخنا خلافا لبعض المتأخرين مغنى ونهاية وشيخنا وقولهم لبعض  
التأخرين يعنون به الشارح قال ع ش قد يشكل تصوير الغلط في ذلك من الرجل فان صورته أن ينوي  
غير ما عليه يظنه عليه وذلك غير ممكن لأنه لا يتصور أن يظن الرجل حصول الحيض له ويحجب بامكان تصويره  
بخشي أتضح بالذكورة ثم خرج دم من فرجه فظنه حيضا فتراه وقد اجنب بخروج المني من ذكره وبأن  
يخرج من ذكر الرجل دم فيظنه لجله حيضا فينوي رفعه مع أن جنابته بغيره اه (قوله كنية الأصغر  
الخ) فيه نظير ما مر اتفاقا حكم الأصغر اخص من حكم الأكبر بصرى (قوله غلطا) واستشكل الغلط بأنه  
إذا كان المراد حقيقة من سبق اللسان فلا عبرة به لأن النية محلها القلب وإن كان المراد أنه قصد بقلبه رفع  
الأصغر حقيقة كان مقتضاه أن لا ترفع الجنابة حتى عن أعضاء الوضوء واجيب بأن المراد بالغلط الجمل بأن  
ظن أن غسل أعضاء الوضوء بنية رفع الحدث الأصغر كاف عن الأكبر كما يكفي عن الأصغر اه بجري عن  
الحفنى والشبرا ملى (قوله فيرفع حدثه) أي الأكبر (قوله لأنه لم ينزل إلا مسحها الخ) نعم يرتفع حدث رأسه  
الأصغر لا تبيانه بنية معتبرة في الوضوء كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى سم ونهاية (قوله بخلاف باطن شعره  
الخ) عبارة النهاية والمعنى باطن الحية الذكر الكشيقة وعارضه لأنه من مغسوله أصالة فترفع الجنابة عنه اه  
قال ع ش قوله م لأنه الخ قضيته ارتفاع الجنابة عما زاد على الواجب من الغرة والتحجيل ثم قال بعد سوق  
عبارة الشارح ويمكن التوفيق بينهما بأن مراد الشارح م بقوله أصالة لا بدلا بخلاف مسح الرأس فإنه بدل  
وكونه من مغسوله أصالة بهذا المعنى شامل للواجب والمندوب اه (قوله ومنه) أي التعليل (يؤخذ الخ)  
فيفيد عدم الارتفاع عن الرأس بغير محل الغرة رشيدى (قوله إلا أن يفرق) أي بين باطن الشعر ومحل الغرة  
والتحجيل (قوله ويصح الخ) عبارة النهاية والمعنى نعم يرتفع الحيض بنية النفاس وعكسه مع العمد اه  
قال الرشيدى ظاهره م روان نوى المعنى الشرعى وهو ظاهر اه واعتمده شيخنا والطلباوى واعتمد ع ش  
والقليوبى كلام الشارح (قوله مالم يقصد المعنى الخ) أي فلا يصح وينبغي أن يكون محله ما إذا اعتمد لتلاعبه  
وإلا فهو أولى بالأجزاء مما لا يتحد حكمهما على أنه في صورة العمد إذا لاحظ رفع الحكم فلا ينبغي التردد  
في صحته لأن حكمها متحد لا تفاوت فيه بصرى (قوله كنية الأداء الخ) قضية ذلك الأجزاء عند الإطلاق  
فليراجع ما يأتي سم وتقدم اتفاقا عن السيد البصرى ما يوافقه وعبارة السكردى ومفهوم كلام التحفة

في الأقل وفي مجموع الأقل والأكل وهذا لا يقتضى إيجاب السنن ومبنى ما قدمناه أنه أراد بالمندوب الغسل  
المندوب (قوله أو للصلاة) قد تكرر مع قولها السابق كالطهارة للصلاة (قوله لأنه لم ينزل إلا مسحها) نعم يرتفع  
حدث رأسه الأصغر كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى لوجود النية المعتبرة بالنسبة إليه والغسل يقوم مقام  
مسححه لاشتراكه عليه مع زيادة كما تقدم في محله (قوله كنية الأداء الخ) قضية ذلك الأجزاء عند الإطلاق

والسلسل هنا كما مر فتمتنع عليه نية رفع الحدث ونحوه ومر في شروط الوضوء شروط (٢٧٥) للنية وانها كالبقية تأتي هنا ويجب

الصحة في الاطلاق خلافا لمفهوم فتح الجواد وصريح الامداد والاياب من عدمها في الاطلاق اه (قوله) والسلس هنا الخ عبارة النهاية ويأتي ما تقدم في الوضوء هنا من انه يجب على سلس المني نية الاستباحة إذ لا يكفيه نية رفع الحدث او الطهارة عنه (قوله هنا) اي في الشبهة انه لو نفي من إحداثه غير ما نوافه اجزاء اه وفي الكردى عن الامداد مثله (قوله وانها) اي تلك الشروط المارة في الوضوء (كالبقية) اي كبقية شروط النية الغير المذكورة هناك (قوله ويجب الخ) والاولى التفريع (قوله بنصبه) الى قوله ويأتي في النهاية ولى قوله وبقوله في المغنى (قوله) ويصح رفعه الخ) اي على انه صفة لقوله نية معنى زاد سم ولا يضر تعريف المضاف اليه نية بالنسبة للمعطوف الاخير لجواز جعل الاضافة اليه للجنس او جعل ال في الغسل للجنس اه (قوله) ليعتد الخ) فلو نوى بعد غسل جزء منه وجب إعادة غسله نهاية ومعنى (قوله بما بعدها) قد يوهى انه لا يعتد بما قارنها وليس كذلك بصري (قوله وهو الخ) أى أول الفرض (قوله كالسواك) صريح في استحباب السواك للغسل وهو ظاهر وظاهره وإن استاك للوضوء قبله وهو الذي يظهر سم (قوله ليشاب عليها) فاذا خلا عنها شيء من السنن لم يشب عليه معنى ونهاية بل لا يسقط الطلب به كما مر عن ع ش (قوله مامر) نلوا قى بها من اول السنن وعزبت قبل اول الفرض لم تكف معنى (قوله فاستويا) اي الوضوء والغسل (قوله من جملة الخ) خبر ان قال السيد البصري قوله من جملة الغسل الخ ذكر المغنى من السنن المتقدمة التي لا تكون داخلة في الغسل ما لو تمضمض من نحو ابريق بحيث لا يمس الماء حرمة شفته وهو واضح اه (قوله فليستكف به) اي بمقارنته ما تقدم هنا وإن عزبت بعد (قوله لقوله فرض) اي في قوله باول فرض سم (قوله ثم) اي في الوضوء (قوله ليس من الوضوء الخ) اي فانه ليس الخ (قوله الى الاستصحاب) اي استصحاب النية واستحضارها (قوله انتهى) أى الفرق (قوله على أن الفرض يظهر الخ) ويحتمل احتمالا قويا أن لا يكون هذا القصد صار فاعما ذكر لان للكفين من جملة محل الفرض وقد اقترنت النية بغسلها وقصد غسلها خارج الاناء احتياطا لاجل الشك في طهرهما عن النجاسة لا ينافى حصول الواجب قاله سم ثم اطال في توضيحه لكن برده عليه القياس الاتى في الشرح ولم يجب عنه (قوله إن قصده) اي قصد الغسل وقوله السنة مفعوله وقوله صارف الخ خبر ان (قوله اندفع الفرق) اي بين الغسل والوضوء (قوله هنا) اي في الغسل قول المتن (وتعميم شعره) فلو غسل اصول الشعر دون اطرافه بقيت الجنابة فيها وارتفعت عن اصولها فلو حلق شعره لان اوقص منه ما يزيد على ما لم يغسله صحت صلاته ولم يجب عليه غسل مظهره بالقطع بخلاف ما لو لم يغسل الاصول او غسلها ثم قص من الاطراف ما ينتهي لحد المغسول بلا زيادة فيجب عليه غسل مظهره بالخلق أو القص لبقاء جنابته بعدم وصول الماء اليه ع ش وفي الرشيدى والكردى عن الاياعاب مثله (قوله ظاهر) الى قوله وإن طال في النهاية والمغنى إلى لفظه نحو (قوله كشيعة) وفارق الوضوء بتكرره بجبرى وشيخنا (قوله في نحو عين الخ) لعله ادخل بالنحو باطن الفهم لو نيت فيه شعر (قوله وإن طال) كذا في الزيادة والحلي وقال القليوبي وإن خرج عن حد الوجه كما صرح به ابن عبد الحق اه وهذا هو المعتمد وإن نقل الاياعاب عن الأذرى وأقره أن محل العقوف في شعر لم يخرج عن نحو العين وإلا وجب غسل الخارج كردى واعتمد شيخنا ما قاله الأذرى عبارة نعم لا يجب غسل شعر نبت في العين أو الأنف لانه من الباطن لا من الظاهر إلا إن طال فيجب غسل مظهره منه كما بحثه الأذرى اه وافر ع ش مقالة الشارح واعلمهاى الاقرب (قوله عن على الخ) متعلق للخبر والنحو حال منه وقوله يرفعه اي يرفع على ذلك الخبر إلى النبي ﷺ وقوله

فليراجع ما يأتى (قوله ويصح رفعه) كان المراد على الصفة ولا يضر تعريف المضاف اليه بالنسبة للمعطوف الاخير لجواز جعل الاضافة اليه للجنس او جعل ال في الغسل للجنس (قوله كالسواك) صريح في استحباب السواك للغسل وهو ظاهر وظاهره وإن استاك للوضوء قبله وهو الذي يظهر (قوله لقوله فرض) اي في قوله بأى فرض (قوله على أن الذى يظهر أن قصده الخ) ويحتمل احتمالا قويا أن لا يكون هذا القصد صارفا عما ذكره لان الكفين من جملة محل الفرض وقد اقترنت النية بغسلها وقصد غسلها خارج الاناء

ضعيف بل قال القرطبي أنه صحيح عن على كرم الله وجهه يرفعه من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسله فعل به كذا وكذا من النار

في النية أن تكون نية (مقرونة) بنصبه لكونه صفة لمصدر محذوف معمول لنية الملفوظ به ويصح رفعه كما نقل عن خطه ( بأول فرض) ليعتد بما بعدها وهو هنا أول مغسول ولو من أسفل البدن إذ لا يجب هنا ترتيب ويسن تقديمها مع السنن المتقدمة كالسواك ليشاب عليها كالوضوء ويأتي في عزوبها مامر ثم وبقولى كالسواك اندفع الفرق بأن ما تقدم هنا من جملة الغسل الواجب فليستكف به جزما وحينئذ لا يحتاج لقوله فرض بخلاف ما تقدم ثم ليس من الوضوء الواجب فاحتاج إلى الاستصحاب لغسل شيء من الوجه اه على أن الذى يظهر أن قصده بالمتقدم كغسل اليد قبل إدخالها الاناء عند شك في طهرها السنة صارف له عن الاعتداد به عن الغسل فتجب إعادته دون النية على قياس مامر في غسل بعض الشفة بقصد المضمضة فاستويا من كل وجه (وتعميم) ظاهر وباطن (شعره) ولولحية كشيعة ما عدا الثابت في نحو عين وأنف وإن طال وذلك للخبر الحسن وإن قال المصنف في موضع انه

من ترك الخبدال من الخبر (قوله قال) أى على (فمن ثم عادت الخ) أى من أجل أن سمعت هذا التهديد فعلت بشعر راسي فعل العدو فقطعته مخافة أن لا يصل الماء إلى جميعه كردى (قوله فيجب) إلى قوله وسائر في المغنى والنهاية إلا قوله بنفسه إلى ولو تنف في الأول وإلى المتن في الثاني (قوله نقض صفات) جمع صغيرة بالاضاد المعجمة ع ش اى والغاء (قوله) انعقد بنفسه وإن كثر ظاهره وإن قصر صاحبه بان لم يتعمده بدهن ونحوه وهو ظاهر لعدم تكليفه تعده ع ش عبارة شيخنا والبجيرى ويعنى عن باطن عقد الشعر وإن كثر حيث انعقد بنفسه وإلا عني عن القليل فقط على ما قاله القليوبي ونقل الاطفيحي عن الشبرا ماسى أنه إذا كان بفعله لا يعنى عنه وإن قل وهو المعتمد ويعنى عن محل طبع عسر زواله ولا يحتاج إلى تيمم عنه خلافا لما في شرح الروض وغيره اهـ (قوله) وجب غسل محلها) وكذا لو بقي طرفها فقطع مالم يغسل اى لان البادى من الشعر بالقطع كالبادى من البشرة بالنتف سم وكردى عن الايعاب (قوله مطلقا) لم اراه في كلام غيره ولعله اراد به ولو كانت من نحو لحية كثيفة (قوله حتى الاظفار) فالبشرة هنا اعم منها في النواض شيخنا وبرماوى (قوله وما تحتها) فلم يصل الماء إلى بعض البشرة الخائل كشمع أو وسخ تحت الاظفار لم يكف الغسل وإن ازاله بعد فلا بد من غسل محلها ومثل البشرة عظم وضح بالكشط ومحل شوكة انفتح وظاهر انف او اصبع من نحو نقد شيخنا عبارة الخطيب (قائدة) لو اتخذها أنملة وانفا من ذهب او فضة وجب عليه غسله من حدث اصغر او اكبر ومن نجاسة غير معفو عنها لا نه وجب عليه غسل ما ظهر من الاصبع والانف بالقطع فصارت الانملة والانف كالاصليين قال البجيرى قوله أنملة الخ وكذا لو اتخذ رجلا او يدا من خشب قابووى وقوله وجب عليه الخ أى ان التحم وقوله كالاصليين أى في وجوب غسلهما لافي نقض الوضوء بلمس ذلك ولا تسكفي التية عندهما اجهورى مع زياده لسلطان وقال الرملى تسكفي اهـ (قوله من صماخ) هو بكسر الصاد فقط كافي القاموس والمختار ع ش (قوله وفرج عند جلوسها الخ) وما يبدو من فرج البكر دون ما يبدو من فرج اليب فيختلف الوجوب فيهما كردى (قوله وشقوق) اى لا غور لها نهاية وشرح بافضل (قوله وما تحت قلعة) اى ان تيسر له ذلك وإلا وجب إزالتها فان تعذر ذلك صلى كفاة الطهورين ولا يتيمم خلافا لحج ع ش زاد شيخنا وهذا في الخى وأما الميتم حيث لم يمكن غسل ما تحتها لا تزال لان ذلك يعد ازارا به ويدفن بلا صلاة على المعتد عند الرملى وقال ابن حجر ييمم عما تحتها ويصلى عليه للضرورة ولا بأس بتقليده في هذه المسئلة ستر على الميتم والقلعة بضم القاف واسكان اللام ويفتحهما ما يقطعها الخائن من ذكر الغلام ويقال لها غرلة بعين معجمة مضمومة ورامسا كثر لاهم فتوحه اهـ (قوله بما باشره القطع) اى بخلاف الباطن الذى كان مفتحا قبل القطع فلا يجب غسله وان ظهر بعد قطع ما كان يستتره شيخنا وكردى (قوله جدع) بالدال المهملة ع ش (قوله وذلك) اى وجوب التعميم (قوله ومر) أى في شرح قول المصنف والمتغير بمسختفى عنه كردى قول المتن (ولا تجب مضمضة الخ) اى خلافا للحنفية بجيرى (قوله كافي الوضوء)

احتياطا لاجل الشك في طهرهما عن النجاسة لا ينافى حصول الواجب مع ذلك وقد بوضوح أنه إذا توى رفع الجسابة مقلنا لمقال الغسل الكفين بغاية الامر انه سوى عند غسل الكفين رفع الجنبات وشيئا آخر وهو الاتيان بهذه السنة لكن غسل الكفين من جملة العرض وقد اقرنت التية به فلا ينفى الغاؤه لكونه قصده شيئا آخر معه إذ قصد ذلك الشيء الآخر لا ينافيه وإلغاء الغسل عن الجنابة دون الشيء الآخر مع اتحاد علمهما تحكمت فليتام لكن يبقى الكلام ان قلنا بالا اعتداد بغسل الكفين عن الجسابة هل تحصل السنة أو توت فيه نظر (قوله ولو تنف شجرة الخ) قال في شرح العباب قال في البيان وكذا لو بقي طرفها فقطع مالم يغسل اى لان البادى من الشعر بالقطع كالبادى من البشرة بالنتف ولان بعض الشعرة كالعضو وهو لو غسل بعض بده ثم قطعت وجب غسل الظاهر بالقطع على الصحيح فكذا هنا وباقي ذلك في المحدث نعم إزمه ايضا رعاية الترييب فيغسل الظاهر وما بعده من بقية اعضاء الوضوء هو ظاهر هذا الكلام وجوب غسل البادى وإن كان القطع في محل الغسل وقد يقال المغسول من الشعر ير تفح حدث ظاهره وباطنه فاذا كان القطع في محل الغسل لم يبق

قال فمن ثم عادت شعر راسي فيجب نقض صفات لا يصل لباطنها إلا بالنقض بخلاف ما انعقد بنفسه وإن كثر ولو تنف شعرة لم يغسلها وجب غسل محلها مطلقا (وبشره) حتى الاظفار وما تحتها وما ظهر من صماخ وفرج عند جلوسها على قدميها وشقوق وما تحت قلعة وما ظهر بما باشره القطع من نحو أنف جدع وسائر معاطف البدن ومحل التوائه نعم يحرم فتح الملتحم وذلك لحلول الحدث لكل البدن مع عدم المشقة لندرة الغسل ومراة يضر تغير الماء تغيرا ضارا ولو بما على العضو خلافا لجمع (ولا تجب مضمضة واستنشاق) وان انكشف باطن الفم والانف بقطع سائرهما وكذا باطن العين وهو ما يستتر عند انطباق الجفنين وان انكشف بقطعهما كما في الوضوء

وكان وجه نفيه هذا نادون الوضوء قوة الخلاف هنا وعدم اغناء الوضوء عنها لان لنا قولاً بوجوب كليهما كالوضوء من ثم تنوع عايتة بالاثباتين هما مستقلين وفي الوضوء وكره ترك واحد من الثلاثة وسن اعادة ما تركه منها وتاكد إعادة الاولين وفارق ما ذكر في باطن العين وكره تطهيره من الخبث لانه الخش وأخذ منه أن مقعدة المبسور اذا خرجت لم يجب غسلها عن الجنابة ويجب غسل خبثها ومحلها ان لم يرد ادخالها والام يجب هذا ايضا (تنبيه) قد يستشكل عدم باطن الفم باطنها وما يظهر (٢٧٧) من فرج الثيب ظاهر ابل قد يقال هذا

أولى بكونه باطناً ثم رأيت الامام صرح بهذه الأولوية فقال لا يجب غسل ما وراء ملتقى الشفرين كباطن الفم بل أولى اه وقد يجب اخذاً من تشبيه الاصحاب لباطن الفم بباطن العين الذي وافق الخصم فيه على انه باطن ومن تشبيه الشافعي لما يظهر من الفرج بما بين الاصابع بأن حائل الفم لا تعبد له حالة مستقرة يعتاد ذواله فيها بالكلية ويبقى داخله ظاهراً كله بخلاف باطن الفرج فان حائله يعتمد فيه ذلك بالجلوس على القدمين المعتاد المألوف دائماً فاشبه ما بين الاصابع فانه يظهر بتفريقها المعتاد فاستويا في أن لكل حالة بطون وهو التقاء الشفرين والاصابع وحالة ظهور وهو انفراج كل منهما فكما اتفقوا فيما بين الاصابع على أنه ظاهر فكذلك فيما بين الشفرين ووراء ما ذكرناه مذاهب أخرى في باطن الفم منها أنه ظاهر في الوضوء والغسل وبه قال

تعليل للمتن (قوله هذا هنا) أي وجوب المضمضة والاستنشاق في الغسل (قوله قوة الخلاف الخ) أو أنه لما نص على تعميم الشعر والبشر خشي دخولها فان في الانف شعر او في الفم بشر اه سم عن كثر البكري (قوله وعدم اغناء الوضوء الخ) أي المطلوب للغسل أي الموهوم وجوبها هنا (قوله لان لنا الخ) علة للمعطوفين ويحتمل للمعطوف فقط (قوله بوجوب كليهما) أي في الغسل استقلالاً وإن كانا موجودين في الوضوء وقوله كالوضوء أي كالقول بوجوبه في الغسل (قوله وفي الوضوء) أي المستنون للغسل معطوف على مستقلين (قوله وكره) أي قوله وتاكد في النهاية والمغنى (قوله من الثلاثة) أي المضمضة والاستنشاق والوضوء (قوله وسن إعادة ما تركه الخ) أي بأن يأتي به بعد وإرطال الفصل ع ش وكان الأولى تدارك ما تركه الخ (قوله ما ذكر في باطن العين) أي عدم وجوب غسله من الجنابة (قوله واخذ منه) أي من التعليل (قوله لم يجب غسلها الخ) ويجب غسل المسربة من الجنابة لانها تظهر في وقت فتصير من ظاهر البدن شرح أبي شجاع للغزوي وهي ملتقى المنفذ فيسترخي قليلاً ليصل الماء الى ذلك شيخنا (قوله ومحلها) أي وجوب غسل خبثها (قوله عدم باطن الفم الخ) أي فلا يجب غسله (قوله ما يظهر من فرج الثيب الخ) أي عند جلوسها على قدميها فيجب غسله (قوله فقال لا يجب الخ) ضعيف (قوله وافق الخصم فيه) أي في باطن العين (قوله بان الخ) متعلق بيجاب (قوله فأشبهه) أي باطن الفرج أي ما يظهر منه عند الجلوس على القدمين (قوله حالة بطون) أي استتار (قوله وهو التقاء الشفرين الخ) أي حالة التقاء الخ وقوله انفراج كل منهما أي حالة انفراج كل من النوعين المذكورين (قوله فكما اتفقوا) أي الاصحاب (قوله ما ذكرناه الخ) أي من أنه ظاهر في الوضوء والغسل فلا يجب غسله فيهما (قوله في باطن الفم) الأولى تقديمه على قوله مذاهب الخ (قوله منها انه) ملحق في نسخة المصنف بغير خطه من غير تصحيح ولعله من تصرفات بعض الناظرين برشد الى ذلك سقوطها في قوله ظاهر في الغسل فقط باتفاق النسخ فالأولى حذفها فيها والاثبات فيها بصري (قوله أي الغسل) أي من حيث هو واجبا كان أو مندوباً كما مر (قوله بالمعجزة) الى قوله قال في النهاية والى قوله اه في المغنى إلا قوله قال المصنف (قوله الطاهر كنى والنجس الخ) أي استظهاراً وإن قلنا انه يكفى غسله لهما نهاية ومعنى (قوله وينبغي) أي يندب بجبري (قوله محل النجس) أي من القبل والدبر شيخنا (قوله بطل غسله) أي لم يصح (قوله كاهو) أي المس (قوله فلا بد من غسلها الخ) والمخاص من ذلك ان يقيد النية بالقبل والدبر كان يقول نويت رفع الحدث من هذين المحلين فيبقى حدث يده حيث ذوير ترفع بالغسل بعد ذلك كبقية بدنه شيخنا عبارة البجيرمي وقال شيخنا العشاوي وهذا اذا نوى رفع الحدث الاكبر عن المحل واليد معا او اطلق فان نوى رفع الجنابة عن المحل فقط فلا يحتاج الى نية رفع حدث اصغر عنها لان الجنابة لم ترتفع عنها فهذا اغتسل له من غسل يده ثانياً اه (قوله بعد رفع حدث الوجه) ثم قوله الاتي لزمه غسل ما تاخر

فيه حدث يحتاج الى رفعه فلا حاجة لغسل اليادي حيث ذليل اجمع (قوله وكان وجه نفيه هذا هنا الخ) عبارة الاستاذ البكري في كثره وإنما نص على نفي الوجوب هنا دون الوضوء مع ان الخلاف بين العلماء فيهما موجود لانه لما نص على تعميم الشعر والبشر خشي دخولها فان في الانف شعر او في الفم بشره وقيل غير ذلك اه (قوله بعد رفع حدث الوجه ثم قوله الاتي لزمه غسل ما تاخر حدثه في محله) انظر اشتراط كونه بعد رفع حدث الوجه في الاول وفي محله في الثاني هل فيه مخالفة لقوله في باب الوضوء قبيل السنن او أي اغتسل

أحمد وغيره ظاهر في الغسل فقط وكل تمسك من السنة بما أجاب عنه في المجموع (وأكله) أي الغسل (إزالة القدر) بالمعجزة الطاهر كنى والنجس كذى قال المصنف وينبغي أن يتفطن من يغتسل من نحو ابريق لدقيقة وهي أنه اذا ظهر محل النجس بالماء غسله ناو يرفع الجنابة لانه إن غفل عنه بعد بطل غسله ولا فقد يحتاج للمس فينتفض وضوءه أو الى كلفة في لف خرقه على يده اه وهذا دقيقة أخرى وهي أنه اذا نوى كذا كرومس بعد النية ورفع جنابة اليد كاهو الغالب حصل بيده حدث اصغر فقط فلا بد من غسلها بعد رفع حدث الوجه بنية رفع الحدث الاصغر

حدثه في محله انظر اشتراط كونه بعد رفع حدث الوجه في الاول وفي محله في الثاني هل فيه مخالفة لقوله في باب  
الوضوء قبيل السنن او اغتسل جنب الارجلية مثلاً ثم احدث كفاه غسلهما عن الاكبر بعد بقية اعضاء الوضوء  
او قبلها وفي اثباتها اهفانه يدل على انه لا يعتبر الترتيب بين ما بقيت جنباً به من اعضاء الوضوء وما ارتفعت  
جنباً به منها وطرا حدثه الا صغر فليراجع سم وجزم بالمنافاة السيد البصري اقول ان في البجيرمي وحاشية  
شيخنا مثل ما في الشارح في البابين ولك دفع المنافاة بان ترك الترتيب هناله صورتان الاولى بان يقدم العضو  
الباقى جنباً به كالرجل على ما طرأ حدثه المتقدم عليه رتبة كالوجه وهي التي افاد جوازها ما تقدم في الوضوء  
والثانية بان يقدم ما طرأ حدثه كاليد على ما بقيت جنباً به المتقدم عليه رتبة كالوجه وهي التي افاد منعها ما هنا  
ولا تلزم بينهما كلياً ولا جزئياً حتى ينافى جواز احدهما يمنع الاخرى (قوله لتعذر الاندراج الخ) فان جنباً به  
الدارت ففعلت ثم طرأ الحدث الا صغر عليها بالمس اى فالشرطان لا يقدم غسل كفيه على الوجه فلو اخره  
بالسكينة عن غسل جميع الاعضاء ونوى كفى مداينى اه بجيرمي (قوله كاملاً الخ) فهو افضل من تاخير قدميه  
عن الغسل مغنى ونهاية (قوله للتابع) اى المنقول عن قوله صلى الله عليه وسلم عرش (قوله سن له اعادته)  
خلافاً للنهاية والمغنى عبارتهما واللفظ للاول ولو توضحا قبل غسله ثم احدث قبل ان يغتسل لم يحتج لتحصيل  
سنة الوضوء الى اعادته كما افق به الوالد رحمه الله تعالى بخلاف ما لو غسل يديه في الوضوء ثم احدث قبل  
المضمضة مثلاً فانه يحتاج في تحصيل السنة الى إعادة غسلهما بعدنية الوضوء لان تلك النية بطلت بالحدث  
اه قال شيخنا وحمل كلام ابن حجاج على انه يعيده خروجه من خلاف من قال بعدم الاندراج فلا خلاف بينه  
وبين ما قاله الرملى اه (قوله اختصاصه) اى سن الوضوء ويحتمل اى سن استصحابه (قوله بما قدمته) اى  
من ارجاع ضمير اكله للغسل الا عم (قوله بل قبل الثاني) اى الاتباع الثاني يعنى لفظاً ورويه (قوله وعلى كل)  
اى من القولين الى قوله وهذه النية في النهاية والمغنى الا قوله اى الى والا (قوله بتقديم كله) وهو الافضل نهاية  
ومغنى (قوله ان تجردت جنباً به) كان احتمل وهو جالس متمكن مغنى كان نظراً وتفكيراً فامنى شيخنا (قوله  
نوى به سنة الغسل) كان يقول نويت الوضوء لسنة الغسل شيخنا (قوله اى او الوضوء) اى او يقول نويت  
الوضوء ويحتمل ان مراده او بنوى نية من نيات الوضوء المتقدمة عبارة عن سنة قوله مر سنة الغسل قضيته  
تعين ذلك وإن غير هذه من نيات الوضوء كنويت فرض الوضوء لا يكفي ويتأمل وجهه في نحو نويت  
فرض الوضوء وعبارة حج بعد لفظ الغسل اى او الوضوء اه (قوله والا) اى وان لم تجرد جنباً به عن  
الحدث الا صغر بل اجتمعت معه كما هو الغالب شيخنا (قوله نوى نية بجزئة) ظاهر كلامهم انه لا فرق في ذلك  
بين ان يقدم الغسل على الوضوء او يؤخره عنه نهاية عبارة شيخنا هذا طاهر ان قدم الوضوء على الغسل فان  
اخره نوى سنة الغسل ان لم يرد الخروج من خلاف من قال بعدم الاندراج والنوى رفع الحدث او غيره من  
النيات المعبرة اه وفي المغنى وسم ما وافقه (قوله بقسميهما) احدهما نية سنة الغسل والثاني نية بجزئة في

لتعذر الاندراج حيثئذ (ثم  
الوضوء) كاملاً للتابع  
ويسن له استصحابه الى  
الفرغ حتى لو احدث سن له  
اعادته وزعم المحاملى ومن  
تبعه اختصاصه بالغسل  
الواجب ضعيف كما علم بما  
قدمته (وفي قول يؤخر غسل  
قدميه) للتابع أيضاً  
والخلاف في الافضل  
ورجح الاول لان في  
لفظ روايته كان المشعرة  
بالسكرار بل قبل الثاني  
لأنما يدل على الجواز لا غير  
وعلى كل تحصل سنة الوضوء  
بتقديم كله وبعضه وتأخير  
وتوسطه اثناء الغسل ثم ان  
تجردت جنباً به عن الا صغر  
نوى به سنة الغسل اى  
الوضوء كما هو ظاهر وإلا  
نوى نية بجزئة مما مر في  
الوضوء خروجه من  
خلاف موجه القائل بعدم  
الاندراج وهذه النية  
بقسميهما سنة

جنب الارجلية مثلاً ثم احدث كفاه غسلهما عن الاكبر بعد بقية اعضاء الوضوء أو قبلها أو في اثباتها اه  
فانه يدل على انه لا يعتبر الترتيب بين ما بقيت جنباً به من اعضاء الوضوء وما ارتفعت جنباً به منها وطرا حدثه  
الا صغر فلراجع (قوله ثم الوضوء) قال في شرح العباب وقضية كلامهم ان الوضوء إنما يكون سنة في الغسل  
الواجب وبه صرح ابو زرعة وغيره تبعاً للمحاملى ولو قبل بناه به كغيره من سائر السنن التي ذكرها ههنا في  
الغسل المسنون أيضاً لم يعد ثم رايت المصنف في باب الجمعة جزم بهذا الاحتمال اه باختصار وعبارة العباب  
ها بعد ذلك والغسل المسنون في الاقل والا كمل كالواجب اه ولم يزد في شرحه على عز وهد اللجواهر (قوله  
سن له) افق شيخنا الشهاب الرملى بعدم اعادته من حيث سنة الغسل لخصوها بالمرأة الاولى بخلاف غسل  
الكمين قبل الوضوء إذا احدث بعده سن اعادته لبطالته بالحدث اه (قوله بتقديم كله وبعضه وتأخير  
الى قوله ثم ان تجردت الخ) هذا الصنيع كالصریح في انه اذا لم تسكن تجردت جنباً به عن الا صغر نوى نية بجزئة وان  
اخره عن الغسل ولا يمنع من ذلك ارتفاع اصغره حيثئذ بالاندراج نظر المراجعة خلاف موجه وقوله بعدم



تكتفي نية الوضوء عن خصوص نية المضمضة نعم لو أحدث بعد ارتفاع جنابة أعضاء وضوئه لزمه الوضوء مرتبا بالنية لزال اندراجها الموجب لسقوط النية والترتيب أو بعضها لزمه غسل ما تأخر حدثه في محله بالنية كما علم بامر آتفا (ثم) بعد الوضوء (تعهد معافطه) وهي ما فيه التواء وانطاف كالآذن وطبق البطن والسرة بان يوصل الماء إليها حتى يتيقن أنه أصاب جميعها وإنما لم يجب ذلك حيث ظن وصوله إليها لأن التعميم الواجب يكتفي فيه بغلبة الظن ويتأكد ذلك في الآذن بان يأخذ كفا من ماء ثم يميل أذنه ويضعها عليه ليأمن من وصوله لباطنه ويبحث تعين ذلك على الصائم للأمن به من المفطر (ثم) بعد تعهدها (يفيض) الماء (على راسه) (وقبل الإفاضة عليه الأولى) له إذا كان له شعر في نحو راسه أو لحيته أنه (يتخلله) بان يدخل أصابعه العشر مبلولة أصول شعره للاتباع ويسن تخليل سائر شعوره لأن ذلك أقرب إلى الثقة بعموم الماء لها والمحرم كغيره لكن يتحرى الرفق خشية الانتفاخ (ثم) بعد الفراغ من الراس تخليلاً ثم إفاضة يفيض الماء على (شقه الأيمن) مقدمه ثم

الوضوء كرادى (قوله لأجزاء نية الغسل الخ) هذا ظاهر إذا قدم الغسل ولو شروا على الوضوء وكذا إذا أخره عنه لكن قدم نيته عليه ولا فقيه توقف إلا أن يريد بالاجزاء مجرد سقوط الطلب وإن لم يثبت عليه فليراجع وكتب عليه سم ما نصه قد يقال قضية مراعاة القائل بعدم الاندراج أن لا يجزى نية الغسل عنها عند عدم تجرد الجنابة عن الأصغر فتأمل اه وهو ظاهر ولعل لهذا الاشكال سكت النهاية والمغنى عن قول الشارح وهذه النية الخ (قوله والترتيب) عطف على النية وقوله أو بعضها عطف على أعضاء الخ (قوله غسل ما تأخر حدثه) لو قال غسلة لكان اختصاراً وظاهر لما قد يروى هذا أن المراد بما تأخر حدثه غير البعض السابق وليس كذلك بصري (قوله في محله الخ) هذا مبنى على ما تقدم له في الدققة وقد علمت ما فيه بصري وقد مر الجواب عنه (قوله كالآذن) والموقر تحت المقبل من الأنف نهاية (قوله بان يوصل الخ) عبارة المغنى كان يأخذ الماء بكفه فيجعل على الموضع التي فيها انعطاف والتواء اه (قوله وطبق البطن) بكسر الطاء وسكونها عش والبطن بالكسر عظم البطن فالمعنى عليه طيات شخص بطن بجبري (قوله حتى يتيقن الخ) عبارة النهاية وإنما من تعهد ما ذكرناه لأنه أقرب إلى الثقة بوصول الماء وابتعد عن الاسراف فيه اه (قوله بغلبة الظن) بل بمجرد الظن (قوله ويتأكد) إلى قوله وبحث في النهاية والمغنى (قوله ثم يميل أذنه الخ) قضيته أنه لا يتعين عليه فعله فيجوز له الانغماس وضرب الماء على راسه وإن أمكن له الامالة وعليه فهل إذا وصل منه شيء إلى الصماخين بسبب الانغماس مع إمكان الامالة يبطل صومه لما أفاده قوله ويتأكد كذا من أن ذلك مكروه أو لا لأنه تولد من مأذون فيه فيه نظرو قياس الفطر بوصول ماء المضمضة إذا بالغ الفطر لكن محل الفطر كما قاله بعضهم إذا كان من عادته وصول الماء إلى باطن أذنيه لو انغمس بان يتكرر ذلك فلا يثبت هنا بمره ثم رابت في كتاب الصوم قول الشارح مر بعد قول المصنف ولو سبق ماء المضمضة الخ ما نصه بخلافه حالة المبالغة وبخلاف سبق ما ثم ما غير مشروعين وبخلاف سبق ماء غسل التبريد لا نه غير ما مر وبذلك وخرج بما قرراه سبق ماء الغسل من حيض أو نفاس أو جنابة أو من غسل مستنون فلا يفطر به كما أفق به والد رحمه الله تعالى ومنه يؤخذ أنه لو غسل أذنيه في الجنابة ونحوها فسبق الماء إلى الجوف منهما لا يفطر ولا نظر إلى إمكان امالة الرأس بحيث لا يدخل شيء لعسره وينبغي كما قاله الأذرعى أنه لو عرف من عادته أنه يصل منه إلى جوفه أو دماغه بالانغماس ولا يمكنه التحرز عنه أن يحرم الانغماس ويفطر قطعاً نعم محله إذا تمكن من الغسل لا على تلك الحالة ولا فلا يفطر فيما يظهر وكذا لا يفطر بسبقه من غسل نجاسة بفيه وإن بالغ فيها انتهى عش (قوله ويتأكد كذلك) أى التعهد (قوله ويضعها) الآذن (عليه) أى الكف (قوله ويبحث تعين ذلك الخ) خلافاً للنهاية عبارته ويتأكد ذلك في حق الصائم وقول الزركشى يتعين محمول على ذلك اه أى التأكيد عش (قوله بعد تعهدها) إلى قوله وما ذكر في النهاية والمغنى إلا قوله والمحرم إلى المتن (قوله لأن ذلك) أى تقديم التخليل وقوله لها أى للشعور (قوله والمحرم كغيره الخ) هذا ظاهر لإطلاق المتن وظاهر عدم تقييد الشارح مر له لكن تقدم للشارح مر في الوضوء أن المعتمد عدم سن التخليل وعليه فيمكن الفرق بين ما هنا والوضوء بانه يجب إيصال الماء إلى باطن الشعر هنا مطلقاً بخلافه في الوضوء لا يجب إيصاله إلى باطن الكف على ما مر فطلب التخليل هنا من المحرم استظهاراً بخلاف الوضوء عش (قوله ثم إفاضة الخ) ولا يعارض هذا الترتيب تعبير المصنف بالواو لأنها لا تقتضى ترتيباً نهائياً ومغنى (قوله كذلك) أى

اندراجها فتكون مراعاة الخلاف وإن لم يقلد المخالف مجوزة لنية نحو رفع الحدث وإن كان مرتفعاً في اعتقاده وهذا مما يؤيد أنه يستحب لفائدة الطهورين التيمم على نحو صخر كما سيأتي في التيمم ولا حاجة إلى حمله على تقليد القائل بجواز التيمم عليه لأنه إذا قلده صار من اتباعه في ذلك وليس هذا من مراعاة الخلاف في شيء ومما يؤيد ما ذكرناه من أن قصد مراعاة الخلاف يسوغ ما يخالف اعتقاد الفاعل وإن لم يقلد المخالف ما جمع به شيخنا الشهاب الرملي بين ما سيأتي في المتن من وجوب نية الفرصية في المعادة وما في الروضة من عدم وجوبها في أنه إن أراد مراعاة الخلاف أتى بها وإلا فلا يلتزم (قوله لأجزاء نية الغسل عنها) قد يقال قضية مراعاة

مؤخره (ثم) بعد فراغه منه جميعه يفيضه على شقه (الأيسر) كذلك

وقارق ما يلي في فصل الميت بان ما هناك **قوله** يستلزم تكرار قلبه وفيه مشقة بخلافه هنا وما ذكر من هذا الترتيب هو مراد من خبر بعد ذلك  
يسن ترتيب الغسل خلافا لما يوهمه بعض عبارات **(تثنيته)** وقع في الروضة وغيرها ما يصرح بانه يقدم غسل اعضاء وضوئه على الافاضة  
على راسه لشرها وتاخر فيه الزركشي (٣٨٠) ثم اوله بما تنبوعه عبارتها وقد توجه على بعدها بان شرف اعضاء الوضوء اقتضى تكرير

طهارتها بالوضوء اولاً ثم يغسلها بعد ثم يغسلها في ضمن الافاضة على الراس ثم البدن (ويدلك) ما اتصل له يده من بدنه خروجه من خلاف من اوجبه دليلنا أن الآية والخبر ليس فيهما تعرض له مع أن اسم الغسل شرعا ولغة لا يفترق اليه ويؤخذ من العلة أن ما لم تصل له يده يتوصل إلى ذلك بيد غيره مثلاً إذا خالف يوجب ذلك (ويشك) بالشروط السابقة في الوضوء تحليل راسه ثم غسله للاتباع ثم تحليل شعور وجهه ثم غسله ثم تحليل شعور بقية البدن ثم غسله قياسا عليه وهذا الترتيب ظاهر وإن لم أر من صرح به وتثليث البقية لما بان يغسل شقه الايمن ثم الايسر ثم هكذا ثانية ثم ثلاثة اوبال إلى ثلاثة الايمن ثم ثلاثة الايسر وكان قياس كيفية التثليث في الوضوء تعين الثانية للسنة واقتضاء كلام الشارح لكن من المعلوم الفرق بين ما هنا وتم فإن كلام المغسول ثم كاليدين متميز منفصل عن الآخر فتعينت فيه تلك الكيفية لذلك بخلاف ما هنا فإن كون البدن فيه كالعضو الواحد منع قياسه

مقدمه ثم مؤخره **(قوله** رارق) أي ما هنا حيث لا ينتقل الايسر إلا بعد فراغه من الايمن جميعه (ما بأن الخ) أي أنه يغسل شقه الايمن من قدام ثم الايسر كذلك ثم يحرفه ويغسل شقه الايمن من خلف ثم الايسر كذلك قال النهاية وعلى الفرق لو فعل هنا ما يأتي ثم كان اتيا باصل السنة فيما يظهر بالنسبة لمقدم شقه الايمن دون مؤخره لتأخره عن مقدم الايسر وهو مكروه اهـ **(قوله** أن ما هنا) أي تقديم الايمن مقدمه ثم مؤخره على الايسر (فيه) أي في غسل الميت فالجار متعلق بما تضمنه لفظة ما من معنى الفعل و **(قوله** يستلزم تكرار قلبه) عبارة تكرير تقليب الميت قبل الشروع في شيء من الايسر اهـ **(قوله** بعد ذلك) أي بعد ما يأتي في غسل الميت **(قوله** يسن ترتيب الغسل) أي غسل الخي **(قوله** وقع في الروضة وغيرها الخ) اعتمده المغني **(قوله** وقد توجه) أي عبارة الروضة وغيرها (على بعدها) أي عن هذا التوجيه **(قوله** دليلنا) أي على عدم وجوب الدلك **(قوله** ويؤخذ من العلة الخ) وقرر شيخنا أن قوله ما اتصل له الخ إحدى طريقتين في مذهب المالكية فلا يجب عليه استعانة في غير ما وصلت اليه يده بخرقه ونحوها وهي التي نقلها ابن حبيب عن سخنون وهي المعتمدة عندهم ومن اعترض عليه فظهر للطريقة الأخرى التي مشى عليها خليل وهي غير معتمدة عندهم بغير معنى عبارة شيخنا إنما قيل بذلك أي بما اتصل اليه به يده لأن المعتمد عند المخالف أنه لا يجب عليه الاستعانة فيما لم تصل اليه يده فيصب الماء عليه ويجزئه لم ينظر للضعيف القائل بوجوب الاستعانة في ذلك فإن نظرنا له شئ ذلك ما ذكر بنحو حبل أو عصا خ وجان الخلاف اهـ **(قوله** في الوضوء) أي في سن تثليثه **(قوله** ثم غسله) أي ثم دللكه **(قوله** شعور وجهه) أي من اللحية وغيرها و **(قوله** ثم غسله) أي الوجه مع ما فيه من الشعور أي ثم ذلك الوجه وكذا قوله الاتي (ثم غسله) أي غسل باقي البدن مع ما فيه من الشعور ثم دللكه كذا في الافناع المفيد تأخير تثليث الدلك عن تثليث الغسل ولو قل بالتفريق بأن يغسل ثم يدلك ثم هكذا ثانية ثم ثلاثة لم يبعد فليراجع ثم رايت ترجيح البصري ذلك التفريق في الوضوء **(قوله** قياسا عليه) أي على الوضوء **(قوله** بان يغسل شقه الايمن) أي المقدم ثم المؤخر (ثم الايسر) كذلك خطيب وعش وكذا يقال في قوله الاتي أوبال إلى ثلاثة الايمن الخ **(قوله** واقتضاء كلام الشارح) أي وكلام شرح المنهج حيث اقتصرنا عليها فقالا كالوضوء في غسل راسه ثلاثا ثم شقه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا **(قوله** ذلك) أي للتمييز والانفصال **(قوله** بخلاف ما هنا) أي في الغسل **(قوله** في خصوص ذلك) أي في تعين الكيفية الثانية **(قوله** وهو حصول السنة بكل الخ) ظاهره تساوي الكيفيتين ومقتضى ما فرق به مع قولهم في الوضوء لا يعتبر تعدد قبل تمام العضو تعين الاولى فلا أقل من ترجيحها وصرح به شيخنا في النهاية وبحجاب عن المقتضى المذكور بان جعله كالعضو لا يقتضى مساواته له من كل وجه ومن ثم سن هنا الترتيب لا ثم بصري وكذا صرح بترجيح الاولى في شرح الروض وعليه اقتصر الخطيب وكذا الشارح في شرح الارشاد وقال السكردى الاولى الكيفية الثانية كما وصحته في الاعل فراجع اهـ **(قوله** والذكر) لعل المراد به ما ينشمل ذكر اول الوضوء عقبه وذكر **(قوله** هناك) أي في الوضوء **(قوله** لم ير عذر) لعله راجع لجميع المعاطيف **(قوله** بتفصيلها) أي الموالاة **(قوله** يسند كرها) أي سنية الموالاة في الغسل **(قوله** وغير ذلك) عطف على الذكر ومن

القائل بعدم الاندراج أن لا تحزى نية الغسل عنها عند عدم تجرد الجنبانية عن الاصر فتأمل اهـ **(قوله** يستلزم تكرار قلبه) عبارة سرح الروض لما يلزم فيه من تكرار تقليب الميت قبل الشروع في شيء من الايسر **(قوله** أكبر مدن الوضوء) الوجه أن من ذلك الاكثر السواك وان تسوك للوضوء قبله خلافا لمن خالف **(قوله**

على الوضوء في خصوص ذلك وأوجب له حكما تميز به وهو حصول السنة بكل من الكيفيتين فتأمل اهـ وكذا يسن تثليث الدلك الغير والله أعلم والذكر وسائر السنن ما اثير مما مر هناك ومن ثم جرى هنا أكبر سنن الوضوء كنسمة مقترنة بالنية واستصحابها وترك

ويكفي راكد وإن قل تحرك جميع البدن ثلاثا وإن لم ينقل قدميه إلى محل آخر على الأوجه (٢٨١) من اضطرابته فيه بين الاستوى

والمتعقبين لكلامه لأن كل حركة توجب غماسة ماء لبدنه غير الماء الذي قبلها ولم ينظر لهذه الغيرية المتعنية للانفصال المقتضى للاستعمال لأن المدار في الانفصال المقتضى له على انفصال البدن عنه عرفا وما هنا ليس كذلك وكان الفرق أنه يغتفر في حصول التثليث ما لا يغتفر في حصول الاستعمال لأنه أفساد للماء فلا يكفي فيه الامور الاعتبارية وقدم فيمن أدخل يده بلا نية اغتراف أن له أن يحركها ثلاثا وتحصل له سنة التثليث (وتتبع) المرأة ولو بكرا أو عجوزا خلية غير المحدة والمجرمة (لحيض) ولو احتمالا كافي المتحيرة على الأوجه أو نفاس وتنجيس بخروج الدم لا يمنع تطيبه المقصود منه (أثره) أي عقب انقطاع دمه والغسل منه (مسكا) بان تجعله في قفظة وتدخلها فرجها الواجب غسله لا غيره وإن أصابه الدم خلافا للحاملي والمتولى نعم للثقة التي ينقض خارجها حكم الفرج على الأوجه وذلك لأمره صلى الله عليه وسلم بما ذكره من ثم تأكد وكره ترده لأنه يطيب المحل ثم يهيمه للعروق حيث كان قابلا له (والا) ترده وإن وجدته

الغير كانه عليه شيخنا كونه بمحل لا يناله فيه رشاش (قوله ويكفي في راكد) عبارة الخطيب والنهاية والاسنى وشيخنا ولو انغمس في ماء فإن كان جاريا كفي في التثليث أن يمر عليه ثلاث جريات لكن قد يفوته ذلك لأنه لا يتمكن منه غالبا تحت الماء إذ ربما يضيق نفسه وإن كان راكدا انغمس فيه ثلاثا بان يرفع رأسه منه وينقل قدميه أو ينتقل فيه من مقامه إلى آخر ثلاثا ولا يحتاج إلى انفصال جلته ولا رأسه لأن حركته تحت الماء كجري الماء عليه اه قال البجيرمي غلى الاقناع قوله وينقل قدميه أي لأجل تثليث باطن قدميه وقوله أو ينتقل فيه أي في حال انغماسه اه (قوله وإن لم ينقل قدميه الخ) خلافا لظاهر ما مر آنفا عن النهاية والخطيب والاسنى عبارة السيد البصري قوله وإن لم ينقل قدميه الخ قد يقال إذا لم ينقلها يفوت تثليث باطنهما اه وتقدم عن البجيرمي مثله وقد يجاب بان الشارح دفعه بالتقييد بقوله إلى محل آخر وما مطلق النقل كان يرفعهما ثم يضعهما في محلها فلا بد منه عند الشارح أيضا كما يفيد قوله تحرك جميع بدنه وقوله لأن كل حركة الخ وقد يرفع الخلاف بينهما وبين الجمع المتقدم بذلك ثم راي في قسم مانصه قوله وإن لم ينقل الخ أي فيسكني تحريكها اه (قوله الامور الاعتبارية) أي كالانفصال هنا (قوله وقدر الخ) تايد لقوله ولم ينظر الخ (قوله المرأة) إلى قوله نعم في المعنى الا قوله ولو احتمالا إلى او نفاس وقوله وتنجسه إلى المتن وإلى قوله ولا يضرب في النهاية الا قوله خلافا للحاملي والمتولى وقوله وأولاه إلى فان لم ترد وقوله غير ماء الرفع وقوله بل وفي حصول إلى اما المحدة (قوله غير المحدة الخ) واستثنى الزركشي المستحاضة أيضا وقره المعنى (قوله ولو احتمالا كما في المتحيرة الخ) عبارة النهاية وشمل تعبيره باثر الدم المستحاضة إذا شفيت وهو ما تفقهه الأذرع وغيره والوجه أن المتحيرة عند غسلها كذلك لا احتمال الانقطاع وافق الوالد رحمه الله بحركة جماع من تنجس ذكره قبل غسله وينبغي تخصيصه بغير السلس لتصريحهم بمحل وطء المستحاضة مع جريان دمها هو قوله وافق الخ يأتي في الشارح ما يوافقه (قوله وتنجسه الخ) متعلق بمسئلة المتحيرة فالأولى تقديمه غلى قوله او نفاس بصري (قوله وتنجسه) وقوله تطيبه ضمير هما للمحل او للسك او الاول والثاني والثاني للاول وضمير منه للاتباع (قوله عقب انقطاع دمه) أي دم الحيض او النفاس بخلاف دم الفساد وغير الدم نهاية قول المتن (أثره) بفتح الهمزة والمثناة ويجوز كسر الهمزة وإسكان التاء (قوله مسكا) هو فارسي معرب الطيب المعروف معنى (قوله الواجب غسله) وهو ما يفتح عند جلوسها على قدميها ع (قوله لا غيره) أي غير فرجها الخ عبارة النهاية وعلم أنه لا يندب تطيب ما أصابه دم الحيض من بقية بدنها وهو كذلك اه (قوله للثقة التي الخ) أي ثقة انتهى انسدف رجها أو خشي حكم بانوته نهاية (قوله وذلك) أي سن الاتباع و (قوله بما ذكر) أي بالجعل المذكور بجيرمي (قوله وكره تركه) أي بلا عذر خطيب (قوله لأنه الخ) علة الأمر بما ذكر (قوله ترده الخ) عبارة المعنى أي وإن لم يتيسر بان لم تجده ولم تسمح به اه (قوله كقسط وظهار) القسط بالضم من عقاقير البحر والاطفار بفتح الهمزة وسكون الظاء ضرب من العطر على شكل ظفر الانسان يوضع في البخور كرى عبارة البجيرمي هانوعان من البخور ويقال في

ويكفي في راكد) قال في العباب وحصل التثليث للنفاس في جاربان يمر عليه ثلاث جريات قال في شرحه وإن لم يتحرك كافي الخادم وغيره لكن قد يفوته ذلك لعسره تحت الماء إذ ربما يضيق نفسه اه والوجه أنه لو ترك ذلك إلى تمام الثلاث الجريات ان يأتى به لكن هل يثلث فيه نظر ويتجه تثليثه وكذا يقال إذا ترك ذلك حتى تحرك ثلاث حركات في الراكد ثم ما تقدم في ذلك في الموضوع الجاري هنا (قوله لأن كل حركة توجب غماسة ماء لبدنه الخ) قضية هذا التعليل أنه لو اتحد الماء لم يكف كالو وضع على العضو ماء عمه ثم حركة حتى جرى هذا الماء عليه من أحد طرفيه إلى الآخر فلا يحصل التثليث بذلك (قوله أثره) شمل تعبيره باثر الدم المستحاضة إذا شفيت وهو ما تفقهه الأذرع وغيره والوجه أن المتحيرة بعد غسلها كذلك لا احتمال الانقطاع وافق شيخنا الشهاب الرمي بحركة جماع من تنجس ذكره قبل غسله وينبغي تخصيصه بغير السلس لتصريحهم بمحل وطء المستحاضة مع جريان دمها وروياتي هذا في الشرح (قوله ولا ترده) هلا زاد أول

ومن ثم جاء عن عائشة رضي الله (٢٨٢) عنها استعمال الاس فالتوى فالمالح فان لم ترد الطيب فالطين لحصول اصل الطيب

القسط كست بضم الكاف كافي الشورى والاظفار شيء من الطيب أسود على شكل ظفر الانسان ولا واحد له من لفظه كافي البرماوى اه (قوله ومن ثم) اى من اجل ان اولاه اكثر حرارة (قوله استعمال الاس) اى الامر باستعماله كما يستفاد من نقله ابن شعبة وان اوه كلام الشارح خلافه اللهم الا ان يكون مستنده رواية اخرى بصري (قوله فالتوى) اى توى الزيب ثم مطلق التوى بجيرى (قوله بل لوجعلت ماء الخ) عبارة الخطيب وشرح المنهج فان لم تجده اى الطين كفى الماء اه زاد النهاية في دفع الكراهة كما في المجموع لاعن السنة خلافا للاستوى اه وفي البجيرى على شرح المنهج اى غير ماء الغسل الراجع للحدث وعند الشيخ عمدة الاكتفاء بماء الغسل الراجع للحدث اه وعلى الافناع اى ماء الغسل في دفع الرائحة لاعن السنة مرقومى اه (قوله غير ماء الرفع) قضيته ان الاقتصار على ماء الرفع لا يكتفى في دفع الكراهة سم اى خلافا للنهاية وشيخ الاسلام والخطيب على احتمال (قوله الاتباع) بسكون التاء (قوله بل وفي حصول اصل سنة النظافة) خلافا لظاهر ما مر عن النهاية (قوله وبه الخ) اى بقوله فالترتيب الخ (قوله معنى يعود على النص الخ) وهذا نظير قول الحنفية العلة في وجوب الشاة في الزكاة دفع حاجة الفقير وهى تندفع بوجوب قيمتها وردوا ذلك بانه يلزم منه بطلان حكم الاصل وهو وجوب الشاة على التعمين وهو لا يجوز كذا في ابن شعبة وبه يعلم ما في جواب الشارح فانه لو تم لما صح رد دم على الحنفية بما ذكر لجواز استنادهم لما ذكره بل لا تتحقق هذه القاعدة في صورة من الصور بصري (قوله وجه اندفاعه الخ) أقول وأيضا لو سلم انه ليس افضل فليس من قبيل استنباط ما يعود بالا بطلان بل من قبيل ما يعود بالتعميم كما استنبطوا من نص اللبس الذي هو المجلس باليد ما اقتضى نقض سائر صور الالتقاء سم (قوله ما فيهما) نى ضمير المعطوفين باولانها للتنويع (قوله ومن ثم رجح غيره الخ) واعتمده النهاية والمغنى فقالا لا يمتنع على المحرمة استعمال الطيب مطلقا قسطا كان أو غيره طال مدة احرامها أم لا اه (قوله لم يسن لها الخ) اعتمده النهاية قال سم لا يقال بل يمتنع لانه مفطر لانا نقول تقدم ان محله ما يظهر من الفرج عند الجلوس وهذا لا يفطر الوصول اليه اه (قوله التطيب) اى بشيء من انواع الطيب نهاية (قوله بعده) اى الفجر (قوله اى الغسل) الى قول المتن ويسن في المغنى لا قوله وكذا التيمم وقوله وكون الايمان الى وذلك وقوله نعم الى وإذا وكذا في النهاية لا قوله وذلك الى محل قول المتن (ولا يسن تجديده) بل بكرة قياسا على ما لوجود وضوءه قبل ان يصلى به صلاة ما يجمع أن كلا غير مشروع عرش (قوله يسن تجديده) اى في السليم أما وضوء صاحب الضرورة فلا يستحب تجديده كما قاله الشورى وعش بجيرى (قوله وكون الايمان الخ) جواب عما نشأ من الغاية (قوله وإنما هو الخ) قد يفيد انه لا يجدد معه التيمم المضموم اليه سم ويفيده ايضا قول الشارح السابق وكذا التيمم (قوله وذلك) اى سن تجديده الوضوء (قوله لان التجديد الخ) لو سكت عن هذه اركان اولى لان الغسل كان كذلك قليوبى (قوله اذا صلى بالاول صلاة ما الخ) اى كما قاله المصنف في باب النذر من زوائد الروضة وشرح المذهب والتحقيق وظاهره انه لا فرق بين تحية المسجد وسنة الوضوء وغيرهما فان قيل يتسلسل عليه الامر ويحصل له مشقة اجيب بان هذا مفوض اليه إذا اراد زيادة الاجر فعل مغنى قوله قيل الخ رد لما استظهره الاستاذ اليسرى من استثناء سنة الوضوء اى لثلا يلزم التسلسل بجيرى

تجده ويحجب بأن عدم الارادة شامل لعدم الوجدان (قوله غير ماء الرفع) قضيته ان الاقتصار على ماء الرفع لا يكتفى في دفع الكراهة (قوله وجه اندفاعه الخ) أقول وأيضا لو سلم انه ليس افضل فليس من قبيل استنباط ما يعود بالا بطلان بل من قبيل ما يعود بالتعميم كما استنبطوا من نقض اللبس الذي هو المجلس باليد ما اقتضى نقض سائر صور الالتقاء (ومن ثم رجح غيره الفرق بينهما) هذا ما اعتمدهم فيمتنع على المحرمة استعمال الطيب مطلقا حتى القسط والاظفار (قوله لم يسن لها التطيب) لا يقال بل يمتنع لانه يفطر لانا نقول تقدم ان محله ما يظهر من الفرج عند الجلوس وهذا لا يفطر الوصول اليه (قوله وإنما هو مع امكان الخ)

بذلك بل لو جعلت ماء غير ماء الرفع بدل ذلك كفى في دفع كراهة ترك الاتباع بل وفي حصول اصل سنة النظافة كما هو ظاهر فالترتيب للأولية كما علم مما تقرر وبه يندفع ما قيل اجراء غير المسك مع وجوده فيه استنباط معنى يعود على النص بالا بطلان وجه اندفاعه انه يكتفى في حكمة النص عليه كونه افضل من غيره اما المودة فتقتصر على قليل قسط او اظفار ولا يضرمافيهما من التطيب لانه يسير جدا فسوى لها فيه للحاجة قال الاذرى والمحرمة كالحدة واولى بالمنع اى لقصر زمن الاحرام غالبا ومن ثم رجح غيره الفرق بينهما وسيأتى في الصائفة انه يكره لها التطيب فلوا قطع قبيل الفجر فنوت وارادت الغسل بعده لم يسن لها التطيب فيها يظهر (ولا يسن تجديده) اى الغسل لانه لم ينقل ولما فيه من المشقة وكذا التيمم (بخلاف الوضوء) يسن تجديده ولو لماسح الخف كما مر وان كل بالتيمم لنحو جرح وكون الايمان ببعض الطهارة غير مشروع إنما هو مع امكان فعل بعضها الآخر وذلك لان التجديد كان يجب لكل صلاة فلما نسخ وجوبه بق

(قوله)

اصل طلبه وفي خبر صحيحه بعضهم من ترضأ على طهر كتب له عشر حسنات ومحل تدب تجديده إذا صلى بالاول

صلاة ما ولو ركعة لا سجدة وطوافا ولا كره كالغسلة الرابعة نعم يتجه أنه لو قصد به عبادة مستقلة حرم لتلاعبه وإذالم يعارضه ما هو أهم منه وإلا لزم التسلسل (ويسن أن لا ينقص) بفتح أوله متعديا فضمير الفاعل للتطهر وقاصرا فاعله هو الفاعل وهو ما نقل عن خطه (ماء الوضوء عن مد) وهو رطل وثلاث (و) ماء (الغسل عن صاع) وهو خمسة أرطال وثلاث تقريبا فيهما للاتباع ومحلّه فيمن بدنه قريب من اعتدال بدنه صلى الله عليه وسلم ونعومته وإلا زيد ونقص لائق به وقضية عبارتهما من ندب عدم النقص لمن بدنه كذلك أنه لا يسن له ترك زيادة لاسرف فيها والأوجه ما أخذ ابن الرقعة من كلامهم والخبر أنه يندب له الاقتصار عليهما أي إلا الحاجة كتيقن كمال الاتيان بجميع المطلوبات وزعم غيره أن كلامهم يشعر بندب زيادة لاسرف فيها لأن مندوباتها لا تنافي إلا بها قطعاً عن نوع (ولا حد له) أي لما هما فلو نقص عما ذكر وأسغ

(قوله صلاة ما) يشمل صلاة الجنائزة ثم على حج وينبغي أن المراد بالصلاة الصلاة الكاملة فلو أحرم بها ثم فسدت لم يسن له التجديد عرش ومرحوى (قوله لا سجدة) أي لتلاوة أو شكر نهاية (قوله وطوافا) وكذا خطبة الجمعة مرحوى (قوله وإلا إلخ) عبارة المغنى أما إذا لم يصل به فلا يسن فإن خالف وفعل لم يصح وضوءه لأنه غير مطلوب اهـ (قوله كره) تنزيها لا تحريما بدليل قوله كالغسلة الرابعة سم زاد النهاية ويصح اهـ وأعل ما مرغن المغنى من عدم الصحة هو الأقرب ويؤيده قول الشارح الاتي نعم يتجه إلخ (قوله عبادة مستقلة) لعل مراده بالمستقلة أنها عبادة مطلوبة منه لذاتها عرش (قوله حرم إلخ) رده الرملى بأن القصد منه النظافة وإطال الشورى في تأييده والرد على ما قاله ابن حجج بحججى بخذف (قوله وإذالم يعارضه إلخ) عطف على قوله إذا صلي إلخ عبارة النهاية والمغنى نعم أن عارض التجديد فضيلة أول الوقت قدمت عليه لأنها أولى منه كما أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى اهـ (قوله وإلا) أي وإن لم يقبض سن التجديد بان لا يعارضه الإهم منه (قوله لزوم التسلسل) أقول التسلسل غير لازم إذ التجديد إنما يطلب إذا صلي بالاول وإراد أخرى مع بقاء الأول وكل من هذه الأمور الثلاثة غير لازم لجواز أن يصلى وأن لا يريد أخرى وأن لا يبقى الأول فمن ابن الزوم تأمل سم وقد يقال أن مراد الشارح على فرض وجودها كما يفيد رجوع قوله وإلا إلخ للشرط الأخير فقط أي عدم المعارض الإهم (قوله بفتح أوله) إلى قوله وقضية إلخ في النهاية (قوله بفتح أوله) أي وضم القاف مخففة ويجوز ضم الياء مع كسر القاف مشددا عرش (قوله متعديا إلخ) وهذا أولى لأن نسبة النقص إلى المتطهر أولى شوبرى (قوله فضمير الفاعل إلخ) أي وماء الوضوء منصوب على أنه مفعول نهاية (قوله وهو إلخ) أي رفع الماء نهاية (قوله وهو رطل) إلى قوله أي إلا في المغنى (قوله رطل وثلاث) أي بغدادى نهاية وبالمصرى رطل تقريبا عرش (قوله تقريبا فيهما) أي في المد والصاع (قوله ومحلّه) أي محل سن عدم النقص عما ذكر (قوله من ندب إلخ) بيان لعبارتهما (قوله كذلك) أي قريب من بدنه صلى الله عليه وسلم اعتدالا ونعومة (قوله والأوجه إلخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله من كلامهم) أي الأصحاب مغنى (قوله إلا الحاجة إلخ) وتكره الزيادة على الثلاث وصب ماء يزيد على ما يكفيه عادة في كل مرة ولو الأولى ما لم يعرض له وسوسة أو شك في تيقن الطهارة أو في عدد ما أتى به وقد يقع للإنسان أنه إذا توضأ من ماء قليل أو بماء قليل له دبره فيكفيه القليل من ذلك وأنه إذا تطهر من مسيل أو ملك غيره بأذنه كالحمامات بالغ في مقدار الغرفة وأكثر من الغرفات والظاهر أن ذلك لا يحرم حيث كان استعماله لغرض صحيح كالاستظهار في الطهارة عرش (قوله وزعم غيره) أي غير ابن الرقعة (قوله أي لما هما) إلى قوله وفي خبر في النهاية وإلى قوله قال في المغنى إلا قوله أو غيره على الأوجه (قوله أو غيره على الأوجه) أي

قد يقيد أنه لا يجدد معه التيمم المضموم إليه (قوله صلاة ما) تشمل صلاة الجنائزة وقال الاستاذ البكرى في كثره غير سنة الوضوء فيما يظهر إلا إذا قلنا لا سنة للوضوء المجدد كما هو ظاهر حديث بلال إلخ اهـ فليتأمل فيه وكان مراده أن إذا قلنا للوضوء المجدد سنة اشترط في ندب التجديد أن يصلى بالاول صلاة ما غير سنة الوضوء لتلا يلزم التسلسل وإن قلنا لا سنة له فلا فرق إذ لا يلزم له (قوله وإلا كره) أي تنزيها لا تحريما بدليل قوله كالغسلة الرابعة مر (قوله وإذالم يعارضه) نصريح بتكرار التجديد بهذا الشرط ولو عارضه فضيلة أول الوقت قدمت على التجديد لأنها أولى منه أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله والازم التسلسل) وأقول التسلسل غير لازم إذ التجديد إنما يطلب إذا صلي بالاول وإراد أخرى مع بقاء الأول وكل من هذه الأمور الثلاثة غير لازم لجواز أن لا يصلى وأن لا يريد أخرى وأن لا يبقى الأول فمن ابن الزوم تأمل (قوله لحدث أو غيره) كأنه إشارة إلى مخالفة ما في شرح الروض حيث قال في المجموع قال في البيان والوضوء فيه كالغسل اهـ وهو محمول على وضوء الجناب اهـ ثم رأيت في شرح العباب صرح برد ما في شرح الروض من غير عزو إليه حيث قال وفي المجموع عن البيان أن الوضوء فيه كالغسل وحمل على وضوء الجناب وسبب كراهة ذلك اختلاف العلماء في ظهوره مع أن الأعضاء لا تخلو غالباً عن الأعراق والأوساخ فربما يورثه استقذار أو قضية ذلك بقاء كلام

كفي وفي خبر حسن أنه صلى الله عليه وسلم توضأ بثلاثي مد ويسن أن لا يغتسل للجنابة أو غيرها وأن لا يتوضأ لحدث أو غيره على الأوجه

من عين غير جار لأنه قد  
يقدره وان يؤخر من اجنب  
بمخرج المني غسله عن بوله  
لئلا يخرج معه فضلة منيه  
فيبطل غسله قال بعض  
الحفاظ وان يخط من يغتسل  
في فلاة ولم يجد ما يستتر به  
خطا كالدارة ثم يسمى الله  
ويغتسل فيها وان لا يغتسل  
نصف التمار ولا عند العتمة  
وان لا يدخل الماء الا بمنزله  
فان اراد القاء فبعد ان يستر  
الماء عورتاه او كانه اعتمد  
في غير الاخير على ما راه كافيا  
في ندب ذلك وان لم يذكروه  
وفيه ما فيه وان لا يزيل ذو  
حدثا كبر قبله شيئا من بدنه  
ولو نحو دم قال الغزالي ان  
اجزائه تعود اليه في الاخرة  
بوصف الجنابة ويقال ان  
كل شعرة تطالبه بجنابتها  
وان يغسل كحائض او نفساء  
انقطع دمها فرجه ويتوضا  
ان وجد الماء ولا تيمم  
ويحصل اصل السنة بغسل  
الفرج ان اراد نحو جماع و  
نوم ان اكل او شرب  
والا كرهه وينبغي ان يلحق  
بهذه الاربعة ارادة الذكرك  
اخذا من تيممه صلواته  
لرد سلام من سلم عليه جنبا  
والقصد به في غير الاول  
تخفيف الحدث فينتقض  
به وفي زيادة النشاط للعود  
فلا ينتقض به وهو كوضوء  
التجديد والوضوء لنحو  
القراءة فلا بد فيه من  
فيه معتبرة ويجوز الغسل  
عاريا قال جمع

خلافا لاسني والمغني عبارة قال في المجموع قال في البيان والوضوء فيه كالغسل اهو هو محمول كما قال شيخنا  
على وضوء الجنب اه (قوله في را كد) شامل للسبيل وغيره وظاهره انه لا فرق بين من نظف جسده قبل  
الاغتسال او الوضوء بحيث لم يبق به قدر وغيره وقد بوجه بان من شأن النفس ان تعاف الماء بعد الوضوء او  
الغسل منه ان سبق التنظيف المذكور سم (قوله لانه قد يقدره) عبارة المغني والايهاب وإنما كره ذلك  
لاختلاف العلماء في طهوية ذلك الماء او لشبهه بالماء المضاف الى شيء لازم كما الوردة يقال ماء عرق او  
وسخ اه (قوله فيبطل غسله) يعني فيحتاج الى غسل آخر (قوله كالدارة) أي الدائرة (قوله ولا عند  
العتمة) وهي تلك الليل الاول بعد غيوبة الشفق قاموس عبارة النهاية ويكره ان يدخله أي الحمام قبل  
المغرب وبين العشائين لانه وقت انتشار الشياطين اه (قوله انتهى) أي قول بعض الحفاظ و (قوله  
وكان الخ) أي ذلك البعض (قوله في غير الاخير) والاخير قوله وان لا يدخل الماء الا بمنزله (قوله وفيه  
ما فيه) قد يتوقف في التنظير فيه حيث نذكر كثيرا ما يقع للشارح وغيره انه يذكرك خبر انهم يترقب عليه الندب مع  
انه ليس مصر حابه في كلام الاصحاب بصري (قوله وان لا يزيل الخ) عبارة النهاية والخطيب قال في الاحياء  
لا ينبغي ان يحلق او يقلم او يستحد او يخرج دما او بين من نفسه جزءا وهو جنب لذنائه اجزائه الخ (قوله  
لان اجزائه الخ) ظاهر هذا الصنيع ان الاجزاء المنفصلة قبل الاغتسال لا يرتفع جنابتها بغسلها سم على صحيح  
اه عش (قوله تعود اليه في الاخرة) هذا مبني على ان العود ليس خاصا بالاجزاء الاصلية وفيه خلاف  
وقال السعد في شرح العقائد النسفية المعاد انما هو الاجزاء الاصلية الباقية من اول العمر الى اخره عش  
عبارة البجيرمي فيه نظر لان الذي يرد اليه مامات عليه لا جميع اظفارها التي قلها في عمره ولا شعره كذلك فراجع  
قليوبي وعبارة المدائني قوله لان اجزائه الخ أي الاصلية فقط كاليد المقطوعة بخلاف نحو الشعر والظفر فانه  
يعود اليه منفصلا عن بدنه لتبكيته أي توبخه حيث امر بان لا يزيله حالة الجنابة او نحوها انتهت (قوله  
ويقال ان كل شعره الخ) فائدته التوبيخ واللوم يوم القيامة لفاعل ذلك وينبغي ان محل ذلك حيث قصر  
كان دخل وقت الصلاة ولم يغتسل ولا فلا كان فجاء الموت عش (قوله وان يغسل) أي الجنب (قوله  
فرجه) واضح ان محله حيث كان به مقدرو لو طاهر آكل ماني وإلا فلا حاجة اليه كما اوجج بحائل ولم يزل  
بصري (قوله ويتوضا الخ) وكيفية نية الجنب وغيره ما يأتي نويت سنة وضوء الاكل او النوم مثلا اخذا  
بما يأتي في الاغتسال المسنونة ويظهر انها تندرج في الوضوء الواجب بالمعنى الاقنى اندراج تحية المسجد في  
غيرها اه كرهى عن الايعاب (قوله ان اراد الخ) قيد لكل من غسل الفرج والوضوء والتيمم (قوله نحو  
جماع الخ) انظر هل ادخل بالنحو مجالسة اهل الصلاح ومطالعة كتب الشرع ومقدماتها وكتاباتها (قوله  
والقصد به) أي بالوضوء في غير الاول أي غير الجماع (قوله فينتقض به) أي ذلك الوضوء بالحدث (قوله  
وفيه) أي في الجماع (قوله فلا ينتقض به) اقول وهذا ما يلغز به فيقال لنا وضوء شرعى لا ينتقض بالحدث  
بصري (قوله وهو) أي الوضوء لنحو الجماع مبتدأ (قوله كوضوء التجديد الخ) خبره (قوله ويجوز  
الغسل عاريا الخ) ويباح للرجال دخول الحمام ويحب عليهم غرض البصر عما لا يحل لهم النظر اليه وصون  
عورتهم عن الكشف بحضرة من لا يحل له النظر اليها وفي غير وقت حاجة كشفها ونهى الغير عن كشف  
عورتها وان علم عدم امتناله فقدر وى ان الرجل إذا دخل الحمام عاريا لعنه ملكاه ويكره دخوله للنساء بلا  
عذر لان امرهن مبني على المألغة في الستر ولما في خروجهن من الفتنة والشر وقد ورد ما من امرأة تخلع  
ثيابا في غير بيتها الا هنتك ما بينها وبين الله والخناثي كالنساء وينبغي لداخله ان يقصد التطهير والتنظيف  
البيان على عمومته وهو ما أفهمه كلام المجموع لان وضوء المحدث يتأتى فيه سبب السكر اه المذكور وحيث  
فلا وجه للحل المذكور الى اخر ما اطال به (قوله في را كد) شامل للسبيل وغيره وظاهره انه لا فرق في  
السكر اه بين من نظف جسده قبل الاغتسال او الوضوء بحيث لم يبق به قدر وغيره وقد بوجه بان من شأن  
النفس ان تعاف الماء بعد الوضوء والغسل منه وان سبق التنظيف المذكور (قوله لان اجزائه تعود الخ)

عله إذا لم يحتج له وإلا  
 كخوف رشاش يلحق  
 ثوبه جاز لما يأتي من  
 حل التعري في الخلوة  
 لادنى غرض وأقنى  
 بعضهم بحرمة جماع من  
 تنجس ذكره قبل غسله أى  
 ان وجد الماء وينبغي  
 تخصيصه بغير الفسلس  
 لتصريحهم بحل وطه  
 المستحاضة مع جريان دمها  
 وغير من يعلم من عادته أن  
 الماء يفتره عن جماع يحتاج  
 اليه (ومن به) أى بيده  
 (نجس) عيني أو حكمي  
 (يغسله ثم يغتسل ولا تكفي  
 لها غسلة) واحدة (وكذا  
 في الوضوء) لانها واجبان  
 مختلفا الجنس فلا يتداخلان  
 (قلت الاصح تكفيهما) حتى  
 في الميث وللعلم بهذا ما هنا  
 سكت عن استدراك ما ياتي  
 ثم كما استعمله (والله اعلم)  
 لحصول الغرض منها بمرور  
 الماء على المحل اما في الحكمة  
 فواضح واما في العينية  
 فالغرض انها زالت بجره  
 وان الماء وارد لم يتغير ولا  
 زاد وزنه ولا حالت بينه وبين  
 العضو فان انتفى شرطه من  
 ذلك فالحدث باق كالنجس  
 فعلم ان المغلظة لا يطهر محلها  
 عن الحدث الا بعد تسييعها  
 مع التعفير (ومن اغتسل  
 لجنازة) أو حيض أو نفاس

لا التزوه والتنعيم وتسليم الأجرة قبل دخوله وأن لا يدخله إذا رأى فيه عاريا وأن لا يجعل بدخول البيت الحار  
 حتى يعرق في الأول وأن لا يكثر الكلام وأن يدخل وقت الخلوة أو يتكلف إخلاء الحمام أن قدر عليه وأن  
 يستغفر الله تعالى وبعد خروجه منه يصلي ركعتين ويكره أن يدخله قبيل المغرب وبين العشائين ويكره  
 للصائم وحسب الماء البارد على الرأس وشربه عند خروجه منه من حيث الطب وإن يتذكر بحرارة حرارة  
 جهنم ولا يزدق الماء على قدر الحاجة والعادة ولا بأس بذلك غيره إلا عورة أو مظنة شهوة ولا بقوله لغيره عافاك  
 الله ولا بالمصافحة وينبغي لمن يخاطب الناس التنظف باز القريح كريمة وشعر ونحوه واستعمال السواك وحسن  
 الأدب معهم نهاية بادن تصرفوا أكثر ذلك في المغنى قال ع ش قوله مر وان علم عدم امتثاله ومعلوم ان  
 النبي عن المنكر والامر بالمعروف إنما يجبان عند سلامة العاقبة فلو خاف ضررا لم يجب عليه وقوله مر  
 ولا بالمصافحة وما اعتاده الناس من تقييل الانسان بدنفه بعد المصافحة ينبغي انه لا بأس به ايضا إذا اعتيد  
 ذلك للتعظيم اه (قوله لا الوضوء الخ) أى عاريا (قوله ويرد) أى قول الجمع انظر لم يحمل إطلاق الجمع  
 على ما ذكره مع إمكانه (قوله بأن محله) أى محل عدم جواز عدم الوضوء عقب الغسل عاريا (قوله وأقنى)  
 الى قوله وغير من يعلم تقدم عن النهاية مثله (قوله بعضهم) وهو الشباب الرمي سم (قوله بجمرة جماع  
 من تنجس ذكره الخ) أى بغير المذى اما به فلا يحرم بل يعنى عن ذلك فى حقه بالنسبة للجماع خاصة لان  
 غسله يفتره وقد يتكرر ذلك منه فيشق عليه واما بالنسبة لغير الجماع فلا يعنى عنه فلو اصاب ثوبه شيء  
 من المني المختلط به وجب غسله ثم ما ذكر في المذى لا فرق فيه بين من ابتلي به وغيره فكل من حصل له ذلك كان  
 حكمه ما ذكر وان ندر خروجه وقضية قول ابن حجاج وغير من يعلم الخ ان من اعتاد عدم فتور الذكركر بغسله  
 وان تكرر لا يعنى عن المذى فى حقه ع ش (قوله أى بيده) الى الباب فى المغنى إلا قوله عدم صحة الواجب  
 الى انه لو اغتسل وقوله وظاهر الى المتن وكذا فى النهاية إلا قوله أى غسلهما الى المتن قول المتن (ولا يكفي لها  
 غسلة الخ) وعلى هذا تقديم إزالة النجس شرط لا ركن مغنى (قوله لاهما) أى غسل النجس وغسل الحدث  
 قول المتن (تكفيه) أى تكفي الغسلة من به نجس وحدث عنهما (قوله حتى فى الميت الخ) فى جعله غاية  
 لما قبله المفروض فى الحى تسامح (قوله بهذا) أى بالكفاية فى غسل الميت (قوله ما يأتى) أى من  
 اشتراط إزالة النجاسة قبل غسل الميت (ثم) أى فى الجنائز نهاية (قوله لحصول الغرض) وهو رفع مانع  
 صحة نحو الصلاة ويحتمل ان المراد بالغرض هنا انفسال العضو عارة النهاية والمغنى لان واجبهما غسل  
 العضو وقد وجد اه (قوله ولا حالت الخ) قد يقال يغنى عن هذا قوله زالت بجره بصرى (قوله فعلم الخ)  
 أى من قوله لحصول الغرض الخ (قوله لا يطهر محلها عن الحدث الخ) أى لبقاء نجاسته مغنى قال سم وقع  
 السؤال هل تصح النية قبل السابعة فأجاب مر بعدم صحتها إذا حدثت لما ترفع بالسابعة فلا بد من قرن  
 النية بها وعندى انها تصح قبلها حتى مع الأولى لأن كل غسلة لها مدخل فى رفع الحدث فقد اقرنت بأول  
 الغسل الرفع والسابعة وحدها لم ترفع لدلو لا الغسلات السابقة عليها ما رفعت فليتأمل اه واقره ع ش  
 (قوله إلا بعد تسييعها الخ) أى بعد تمام السابعة يحكم بارتفاع الحدث لا قبله لانه يحتاج بعد السابعة الى

ظاهر هذا الصنيع أن الاجزاء المنفصلة قبل الاغتسال لا ترفع جنابها بغسلها (قوله ما يأتى ثم كما استعمله)  
 عبارة المصنف هناك وأقل الغسل تعميم بدنه بعد إزالة النجس اه واجاب بعضهم أيضا بان بعد بمعنى مع  
 كما قالوه فى الوقف فى قول القائل بطنا بعد بطن انه للتعميم دون الترتيب اه ويرد على هذا الجواب بعد كون  
 المتبادر من بعد معنى الترتيب ولهذا ارتكبه فى موضع كافى انت طالق طلاقة بعد طلاقة حيث قالوا بوقوع  
 المضمنة أولاً لأن المحرر عبر هناك بمثل عبارة المصنف هناك فقال وأقل الغسل استيعاب البدن بالغسل بعد أن  
 يزال ما عليه من النجاسة إن كانت اه مع إرادته ببعث الترتيب لانه معتقده فن ابعث البعيدان يعبر المصنف  
 بمثل عبارته مر يدنا مخالفته إن لم يكن فاسدا فنامله (قوله إلا بعد تسييعها) وقع السؤال هل تصح النية قبل  
 السابعة فأجاب مر بعدم صحتها قبلها إذا حدثت لما ترفع بالسابعة فلا بد من قرن النية بها وعندى أنها



المراد كل بغسل وإنما لم يصح الظهر وسنته وخطبه الجمعة والكسوف بنية لأن مبنى الطهارات على التداخل بخلاف الصلاة وما في معناها كالخطبة (أو لا أحدهما حصل فقط) عملاً بما نواه وإنما لم يندرج المسنون في الواجب لأنه مقصود ومن ثم تيمم للعجز عنه بخلاف التحية ومن ثم حصلت بغيرها وإن لم تنو على ما يأتي لأن القصد اشغال البقعة وأفهم المثنى عدم صحة الواجب بنية النفل وكذا عكسه لكن يظهر أن محله أن تعمدوا لا فينبغي حصول السنة بذلك لعذر موافقه لو اغتسل واحد واجبين أو أحداً فليكن فأكثرت بنية فقط حصل الآخر وهو كذلك لما مر أن مبنى الطهارات على التداخل وظاهر أن المراد بحصول غير المنوى سقوط طلبه كما في التحية (قلت ولو أحدث ثم اجنب أو عكسه) أو وجداً معاً (كفي الغسل) وإن لم ينو معه الوضوء ولا رتب أعضائه (على المذهب والله أعلم) لا ندراج الأصغر في الأكبر ولا نظر لاختلاف الجنس مع حصول المقصود وأفهم قوله كفي أن الأصغر اضمحل ولم يبق له حكم وهو كذلك (باب النجاسة)

تطهير عن الحدث بصرى (قوله أفر ادكل بغسل) عبارة المغنى وعميرة أن يغتسل للجنابة ثم للجمعة كما نقله في البحر عن الأصحاب اهـ (قوله وخطبة الجمعة الخ) بأن قدم الكسوف ثم خطب ونوى بخطبته خطبة الجمعة والكسوف مغنى (قوله بنية) أى للظهر وسنته وخطبة الجمعة والكسوف (قوله لأنه مقصود) أى مع عدم مساواة المسنون الغير المنوى للواجب المنوى أى في المقصود فاشبه سنة الظهر مع فرضه كما أشار إليه النهاية والمغنى وصرح بذلك الحلبي فاندفع بذلك ما أطل به السيد البصري هنا (قوله ومن ثم تيمم الخ) عبارة النهاية والمغنى وفارق ما لو نوى بصلاة الفرض دون التحية حيث تحصل وإن لم ينوها بأن المقصود ثم اشغال البقعة بصلاة وقد حصل وليس القصد هنا النقاطة بدليل أنه يتيمم عند عجزه عن المأماه (قوله وإن لم تنو) أى بأن لم تتعرض المالوفت فلا تحصل بخلاف الحدث الأصغر فإنه يرتفع وإن نفاه لا ضمحل مع الجنابة عرش (قوله اشغال البقعة) التعبير به لغة قليلة وكان الأولى أن يقول شغل البقعة وفي المختار شغل بسكون الغين وهما وشغل بفتح الشين وسكون الغين وبفتحين فصارت أربع لغات والجمع اشغال وشغله من باب قطع فهو شاغل ولا تقل اشغله لأنه لغة رديئة اهـ عرش (قوله ولا فينبغي حصول السنة الخ) فعلى هذا لو نوى يوم الجمعة رفع الجنابة غلطاً حصل غسل الجمعة سم (قوله لا حدوا جبين الخ) هذا ظاهر في واجبين عن حدث أما واجبان أحدهما عن حدث كجنابة والآخر عن نذر فالنتيجة أى كما قاله مر أنه لا يحصل أحدهما بنية الآخر لأن نية أحدهما لا يتضمن الآخر أمانية المنذور فليس فيها تعرض لرفع الحدث مطلقاً وأمانية الآخر فلان المنذور جنس آخر ليس من جنس ما عن الحدث بل لو كان نذرين أتجه عدم حصول أحدهما بنية الآخر أيضاً فليتامل سم على حج وذلك لأن كلا من النذرين واجب فعلا مستقلاً غير ما أوجبه الآخر من حيث الشخص والفرق بين هذا وبين ما لو كان على المرأة حيض ونفاس وجنابة حيث اجزأه أمانية واحد منها أن المقصود من الثلاثة رفع مانع الصلاة وهو إذا ارتفع بالنسبة لأحدها ارتفع ضرورة بالنسبة لباقيها إذا لم يمنع لا يتبعض ومن ثم لو نوى بعضهما لم ينتف فكأن كلاً كالشيء الواحد عرش (قوله أن الطهارات الخ) أى المشتركة في المقصود منها (قوله وظاهر أن المراد الخ) هذا جار على ما جرى عليه شيخ الإسلام في تحية المسجد لكن الظاهر من قول الشارح مر لو طلبت منه اغسال مستحبة كعيد وكسوف واستسقام وجمعة ونوى أحدها حصل الجميع الخ حصول الثواب أيضاً خلافاً للحج ومن سبقه اهـ (قوله وإن لم ينو ينوها عرش عبارة الشوبرى المعتمد حصول الثواب أيضاً خلافاً للحج ومن سبقه اهـ (قوله وإن لم ينو معه الوضوء) بل لو نفاه لم ينتف للماسياتى من اضمحلال الأصغر مع الأكبر عرش (قوله وأفهم الخ) عبارة النهاية والمغنى وقد نبه الرافعى على أن الغسل إنما يقع عن الجنابة وإن الأصغر يضمحل معه أى لا يبقى له حكم فلهذا عبر المصنف بقوله كفى اهـ (قوله فلم يبق له حكم) فالغسل عن الأكبر فقط لا عنه وعن الأصغر بصرى (باب النجاسة)

تصح قبلها حتى مع الأولى لأن كل غسلة لها مدخل في رفع الحدث فقد اقترنت النية بأول الغسل الواقع والسابعة وحدها لم ترفع إذ لا الغسلات السابقة عليها ما رفعت فليتامل (قوله أو لا أحدهما حصل) أن كان لفظ المصنف أحدهما بتأنيث أحده فقول له حصل أى غسل تلك الأحده (قوله ولا فينبغي حصول السنة) فعلى هذا لو نوى يوم الجمعة رفع الجنابة غلطاً حصل غسل الجمعة (قوله لا حدوا جبين الخ) هذا ظاهر في واجبين عن حدث أما واجبان أحدهما عن حدث كجنابة والآخر عن نذر فالنتيجة أنه لا يحصل أحدهما بنية الآخر لأن نية أحدهما لا تتضمن الآخر أمانية المنذور فليس فيها تعرض لرفع الحدث مطلقاً وأمانية الآخر فلان المنذور جنس آخر ليس من جنس ما على الحدث بل لو كان نذرين أتجه عدم حصول أحدهما بنية الآخر أيضاً فليتامل (قوله وأفهم قوله كفى) في شرح مر وقد نبه الرافعى على أن الغسل إنما يقع عن الجنابة وإن الأصغر يضمحل معه أى لا يبقى له حكم فلهذا عبر المصنف بقوله كفى اهـ (باب النجاسة)

أى في بيان أفرادها وقوله وإزالته فيه استخدام إذا المراد بالنجاسة هنا أعيانها وبضميرها في إزالته الوصف القائم بالحمل المانع من صحة الصلاة حيث لا مخصص بجري (قوله وإزالته) أى فترجم لشيء موزاد عليه وهو غير معيب على أنه قيل إن هذا لا يعد زيادة فإن الكلام على شيء يستدعى ذكر متعلقاته ولو أوزمه ولو عرضية ع ش (قوله لأنه) أى التيمم (قوله عما قبلها) أى عن الوضوء والغسل (قوله أو تقديمها عقب المياه) أى لتوقف الإزالة على الماء (قوله وقد يجاب الخ) قد يجاب أيضا بأنها أخرت عن الوضوء والغسل إشارة إلى أنه لا يشترط في صحتها تقديم إزالتهما أو أنه يكفى مقارنة إزالتهما وقدمت على التيمم إشارة إلى أنه يشترط في صحتها تقديم إزالتهما فليتأمل فانه في غاية الحسن سم على حج وقوله لأنه يكفى مقارنة الخ أى قبلها لو كانت فيما يجب غسله في الوضوء والغسل أما لو كانت في غير أعضاء الوضوء فيصح مع وجودها كما يعلم بما قدمه من أنه لا يجب تقديم الاستنجاء على وضوء السليم ع ش عبارة السيد عمر البصري قد يقال الأولى توجيه هذا الصنيع بأن فيه الإشارة إلى أنها شرط للتيمم وليست شرطا للوضوء والغسل باتفاقهم وإلا لما صح تطهير ما عدا محلها فيهما قبل إزالتهما وليس كذلك وأما الاختلاف في الاكتفاء في الغسلة فأمر آخر ليس الملحوظ فيه أن رفع الحدث موقوف على إزالتهما بل إنهما واجبان مختلفا الجنس فلا يتداخلان وعلى التناول فالمصنف لا يرى ذلك فتأمل وانصف اه ولا يخفى أن هذا عين جواب سم إلا أن فيه زيادة تفصيل (قوله على مامر) لعله أراد به رأى الرافعي دون رأى المصنف (قوله في بعضها) وهو النجاسة المغلظة (قوله من تراب التيمم) أى من جنس التراب الذى يتوقف عليه التيمم (قوله المستقدر) أى ولو طاهر كالبصاق والمخاطور التى فالمعنى اللغوى اعم من المعنى الشرعى كما هو الغالب شيخنا (قوله مستقدر الخ) اعتبار الاستقذار هنا ينافية اعتبار عدمه في الحد المذكور في شرح الروض وغيره بقوله كل عين حرم تناولها إلى أن قالوا لا حرمتها ولا الاستقذارها إلا أن يقال إن المعنى أن حرمة تناولها لا تكونها مستقدرة سم على منجها ع ش زاد الرشيدى وأعلم أن قضية هذا التعريف أن النجاسات كلها مستقدرة ولك منع في الكلب الحى ولهذا يافقه من لا يعتد بنجاسته فلا فرق بينه وبين نحو الذئب ولا يقال المراد استقذارها شرعا إذ يلزم عليه الدور اه (قوله يمنع صحة الصلاة) إن قلت هذا حكم من أحكام النجاسة وإدخال الحكم في التعريف يوجب الدور لأن الحكم على الشيء مفرع عن تصوره فيكون موقفا عليها وهى موقوفة عليه لكونه جزءا من تعريفها اجيب بأنه رسم والرسم لا يضر فيه ذلك اه حفى أى فتعريف الشارع بالحد على اصطلاح الأصوليين لا المناطقة (قوله حيث لا مخصص) أى بخلاف ما لو كان هناك مخصص أى يجوز كافي فاقد الطهورين وعليه نجاسة فانه يصلى لحرمة الوقت وعليه إعادة شيخنا عبارة البجيرى هذا القيد للدخال فيدخل المستجنى بالحجر فانه يعنى عن أثر الاستنجاء وتصح إمامته مع ذلك محكوم على هذا الاثر بالتنجيس إلا أنه عفى عنه اه (قوله بغير ذلك الخ) ذكره النهاية والمغنى وبسطا فيه أيضا (قوله وبالعقد) عطف على الحد (قوله وسلكه الخ) أى سلك المصنف التعريف بالعقد (قوله لسهولة معرفتها به) أى بخلاف معرفتها بالحد فأنها عسرة بالنسبة للمتنبين فضلا عن غيرهم (قوله إلى أن الأصل في الأعيان الخ) أعلم أن الأعيان جماد وحيوان فالجماد كله طاهر إلا ما نص الشارع على نجاسته وهو ما ذكره المصنف بقوله كل مسكر مائع وكذا الحيوان كله طاهر إلا ما استثناه الشارع أيضا وقد نبه المصنف على ذلك بقوله وكبنها بوقوعه ومغنى والمراد بالحيوان ماله روح وبالجماد ما ليس بحيوان ولا أصل حيوان ولا جزء حيوان ولا منفصل عن حيوان وأصل كل حيوان وهو المنى والعلقه والمضغة تابع لحيوانه طهارة ونجاسة

(قوله وقد يجاب الخ) قد يجاب أيضا بأنها أخرت عن الوضوء والغسل إشارة إلى أنه لا يشترط في صحتها تقديم إزالتهما لأنه يكفى مقارنة إزالتهما وقدمت على التيمم إشارة إلى أنه يشترط في صحتها تقديم إزالتهما فليتأمل فانه في غاية الحسن لقائل أن يقول اعتبار الاستقذار فيها يناقض اعتبار عدمه في الجند الآخر المذكور في شرح الروض كغيره بقوله كل عين حرم تناولها إلى أن قال لا حرمتها ولا الاستقذارها ونفيه في قولهم في الاستدلال على نجاسة الميتة كافي شرح الروض كغيره لحرمة تناولها قال تعالى حرمت عليكم الميتة

وإزالتهما ١١ قيل كان ينبغي تأخيرها عن التيمم لأنه بدل عما قبلها لا عنها أو تقديمها عقب المياه وقد يجاب بأن لهذا الصنيع وجها أيضا وهو أن إزالتهما لما كانت شرطا للوضوء والغسل على مامر وكان لا بد في بعضها من تراب التيمم كانت آخذة طرفا بما قبلها وما بعدها فتوسط بينهما إشارة لذلك (هى) لغة المستقدر وشرعا بالحد مستقدر يمنع صحة الصلاة حيث لا مخصص وحدث بغير ذلك وقد بسطت الكلام عليه في شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته لكثرة قوائمه وعزة أكثرها وبالعقد وسلكه لسهولة معرفتها به وأشارة إلى أن الأصل في الأعيان الطهارة لأنها خلقت لمنافع العباد وإنما تحصل أو تكمل بالطهارة وإلى أن ما عدا ما ذكره

ونجز الحيوان كقيته كذلك والمنفصل من الحيوان النجس نجس مطلقا ومن الطاهر إن كان رثما كالعرق والريق ونحوهما طاهرا وبما له استحالة في الباطن فنجس كالبول نعم ما استحال إصلاح كالابن من الماكول والادمي وكاليبيض طاهرا والحاصل أن جميع ما في الكون أماجدا أو حيوان أو فضلات فالحيوان كله طاهر إلا الكلب والخنزير وفرع كل منهما والجماد كله طاهر إلا المسكر والفضلات قد علمت تفصيلها شيئا (قوله) خلقت للمنافع العباد أي ولو من بعض الوجوه نهاية ومعنى (قوله) ونحوه) إشارته إلى عدم انحصار النجاسة فيما ذكره المصنف عبارة المغنى وعرفها المصنف كاصله بالعدل لكن ظاهره حصرها فيما عده وليس مراد الآن منها أشياء لم يذكرها وسأنبه على بعضها فلذلك لها ضبطا إجماليا كما تقدم كان أولى اهـ (قوله) قد دخلت القطرة محل تأمل إلا أن كان المراد الصالح ولو مع ضخمة لغيره بصري عبارة سم في هذا التفریع نظر لأن القطرة لا تصلح للاسكار وكان الوجه أن يزدعقب قوله صالح للاسكار قوله ولو بانضمما لمثله أو يقول مسكر ولو باعتبار نوعه اهـ (قوله) وأريد به هنا الخ) ظاهر تفسيرهم المسكر بالمغنى وإخراجهم الحشيشة بالمائع أن عصير العنب إذا ظهر فيه التغير وصار مغطيا للعقل ولم تصرف فيه شدة مطربة صار نجسا وقد يقتضى قوله مر الاقنى في التخلل المحصل لطهارة الخمر ويكفى زوال النشوة الخ خلافا لنهاية عبارته تصرف فيه شدة مطربة لا يحكم بنجاسته وإن حرم تناوله عش (قوله) وإلا لم يحتج الخ) خلافا لنهاية عبارته وخرج بزيادته على أصله مائع غيره كالخشيشة والبنج والافيون فانه وإن أسكر طاهر وقد صرح في المجموع بأن البنج والحشيش طاهران مسكران اهـ قال عش قوله مر وقد صرح الخ إشارته إلى جواب اعتراض وارد على المتن تقديره أن البنج والحشيشة مخدران لا مسكران فلا يحتاج إلى زيادة مائع ليخرج به البنج والحشيشة لانهما خاتجان بقيدا للاسكار فأجاب بأنه صرح شرح المذهب بأنهما مسكران لا مخدران اهـ (قوله) لم يحتج الخ) أي لأن ما فيه شدة مطربة لا يكون إلا مائعا حقيق (قوله) كخمر) إلى قوله ولا يلزم في المغنى وإلى قوله وعلى امتناعه في النهاية (قوله) كخمر بسائر أواعها) عبارة النهاية خمر كان وهو المشتد من عصير العنب ولو محترمة ومثلية وباطن حبات عنقود أو غيره مما شأنه الاسكار وإن كان قليلا اهـ زاد المغنى وهي أى المثلثة المغلى من ماء العنب حتى صار على الثلث والخمر مؤنة وتكبير هالغة ضعيفة وتلحقها النماء على قلة اهـ (قوله) من غيره) أي كماء الزبيب ونحوه معنى (قوله) لانه تعالى الخ) عبارة المغنى والنهاية أما الخمر فلقوله تعالى إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس والرجس في عرف الشرع النجس الخ وأما النبيذ فبالقياس على الخمر مع التنفير عن المسكر اهـ (قوله) ولا يلزم الخ) عبارة المغنى وصدد عما عداها أي الخمر الإجماع فيقيت هي واستدل على نجاستها الشيخ أبو حامد بالإجماع وحمل على إجماع الصحابة في المجموع عن ربيعة شيخ مالك أنه ذهب إلى طهارتها ونقله بعضهم عن الحسن والليث اهـ (قوله) منه) أي من كون الرجس شرعا النجس وقال الكردى أي من تسميته تعالى الخمر رجسا اهـ (قوله) ما جاز فيه) يعني أن الرجس فيما بعده بما معنى التقدير الذي تعاف عنه النفس مجازا كاردى (قوله) جائز) أي عند الشافعي نهاية أي والمحققين (قوله) وعلى امتناعه) أي الجمع (قوله) هو من عموم المجاز الخ) وهو استعمال اللفظ في معنى مجازى شامل للمعنى الوضعي وغيره كالاستقذار هنا الشامل للنجس وغيره قال سم قد يقال إذا كان من عموم المجاز فهو مستعمل في القدر المشترك بين النجس وغيره مجازا فلا يدل على المطلوب إلا بقرينة تفهم أن المراد به بالنسبة للنجس هو النجس

ونحوه طاهر (كل مسكر)  
أى صالح للاسكار قد دخلت  
القطرة من المسكر وأريد  
به هنا مطلق المغنى للعقل  
لاذو الشدة المطربة والالم  
يحتج لقولهم (مائع) كخمر  
بسائر أواعها وهي المتخذة  
من العنب ونبيذ وهو المتخذ  
من غيره لأنه تعالى سماها  
رجسا وهو شرع النجس ولا  
يلزم منه نجاسة ما بعده في  
الآية لأن الرجس إمامجاز  
فيه والجمع بين الحقيقة  
والمجاز جائز وعلى امتناعه  
وهو ما عليه الأكثرون

وتحريم ما ليس بمحترم ولا مستقذر ولا ضرر فيه يدل على نجاسته اهـ فليتأمل (قوله) قد دخلت القطرة في هذا التفریع نظر لأن القطرة لا تصلح للاسكار فكان الوجه أن يزدعقب قوله صالح للاسكار قوله ولو بانضمما لمثله أو يقول مسكر ولو باعتبار نوعه (قوله) وهو من عموم) قد يقال إذا كان من عموم المجاز فهو مستعمل في القدر المشترك بين النجس وغيره مجازا فلا يدل على المطلوب إلا بقرينة تفهم أن المراد به بالنسبة لآخره وهو النجس وأي قرينة لذلك وكذا إذا كان من باب استعمال المشترك في معنيين لا يدل على المطلوب بقرينة تدل على أن أحد المعنيين الراجع للخمر هو النجس وأي قرينة لذلك فتدبر فأى اندفاع لما لابن

وأى قرينة كذلك وكذا إذا كان من باب استعمال المشترك في معانيه لا يدل على المطلوب إلا قرينة ندل على أن أحد المعنيين الراجع للخمير هو النجس وأى قرينة كذلك فتدبر فأى اندفاع لما لابن عبد السلام هنا مع ذلك فتدبر وتعجب اه واجيب عن الاول بان القرينة عدم المانع عن ارادة المعنى الحقيقي بالنسبة للخمير ووجوده بالنسبة لما عداها وهو الاجماع وباقى الجواب عن الثانى اتقا (قوله او حقيقة) عطف على قوله مجاز فيه (قوله لانه يطلق) ظاهره شرعا (ايضا) اى كما يطلق على النجس (قوله على مطلق الخ) لا يخفى انه على هذا يكون رجس فى الآية كحيوان فى قولك الانسان والبقر والغنم والابل حيوان من استعمال المشترك المعنوى فى معناه الاعم الشامل لانواع مختلفة لامن استعمال المشترك اللفظى فى معانيه الذى يدعيه (قوله استغناء بالقرينة) وهى بالنسبة للخمير اشتهاى الرجس فى النجس كافى عيش وبالنسبة لما عداها الاجماع كافى النهاية والمعنى (قوله وفى الحديث الخ) فيه تأمل إذا المتبادر منه الحرمة لا النجاسة ولهذا استدلل الشيخان على نجاسة النبيذ بقياسه على الخمر وتبعهما من بعدهما حتى الشارح فى الايعاب وقال ابن الرفعة فى المطلب نقلا عن البيهقي النبيذ كثيره يسكر فكان حراما وما كان حراما التحق بالخمر كردى (قوله نحو البنج) بفتح الباء كفى القاموس وقوله والحشيش لو صار فى الحشيش المذاب شدة مطربة اتجه النجاسة كالمسكر المائع المتخذ من خبز وفاق الشبخنا الطبلوى وخالف مر ثم جزم بالموافقة وفى الايعاب لو انتفت الشدة المطربة عن الخمر لم يوجدها وجدت فى الحشيش لذو بها فالذى يظهر بقاء الخمر على نجاستها لانه لا تظهر إلا بالتخليل ولم يوجد نجاسة نحو الحشيشة إذا غابتها انصارت كماء خبز وجدت فيه الشدة المطربة عيش (قوله وكثير العنبر) انظر التقييد بالكثير هنا وتركه فيما قبل سم عبارة السيد البصرى هذا الصنيع مشعر بحرمة القليل مما قبله لكن يخالفه قوله الا فى الاشارة وخرج بالشراب ما حرم من الجملادات فلا حد فيها وإن حرمت واسكرت على ما مر اول النجاسة بل التعزير لا تنفاه الشدة المطربة عنها ككثير البنج والزعفران والعنبر والجوزة والحشيشة المعروفة فهذا كما ترى دال على حل القليل الذى لم يصل إلى حد الاسكار كما صرح به غيره اه اقول وبما يدل على حله عبارة الشارح فى شرح بافضل اما الجامد فطاهر ومنه الحشيشة والافيون وجوزة الطيب والعنبر والزعفران فيحرم تناول القدر المسكر من كل ما ذكر كما صرحوا به اه وغبارة شرح المنهج وخرج بالمائع غيره كبنج وحشيش مسكر فليس بنجس وإن كان كثيره حراما اه وعبارة الكردى على الاول قوله القدر المسكر الخ اما القدر الذى لا يسكر فلا يحرم لانه طاهر غير مضر ولا مستقذر (قوله والمراد بالاسكار) تقدم عن النهاية خلافا (قوله بالمعنى المذكور) اى مجرد تغيب العقل (قوله الثلاثة) اى غير الحنفية بدليل ما بعده (قوله ولا يرد على المتن) اى مفهومه ومنطوقه وبعبارة أخرى جمعه ومنعه (قوله جامد الخ) سئل الوالد رحمه الله تعالى عن الكشك هل هو نجس لانه مسكر كالبوطة وهل يكون جفافه كالنخل فى الخمر فيطهر او يكون كالخمر المنعقدة فلا يطهر فاجاب بانه لا اعتبار بقول هذا القائل فانه لو فرض كونه مسكرا لكان طاهرا لانه ليس بمائع اه اى حال اسكاره لو كان مسكرا ويؤخذ منه ان البوطة نجسة وهو كذلك اذ لو نظر إلى وجودها قبل اسكارها لورد على ذلك الزبيب والتمر ونحوهما من الجامدات وهذا ظاهر جلى كذا فى النهاية ونقل فى المعنى الاقناء المنسوب لوالدنا مؤلف رعه ثم قال يؤخذ منه أن البوطة طاهرة وهو كذلك اه وقوله ويؤخذ الخ اللائق بجلالته علما وحالا لكونه بمنزل عن احوال العامة حمل مقالته المذكورة على تقدير تصوير البوطة على انها فى حال اسكارها من مقولة الجامد الذى لا يسيل بطبعه والجهل بحقيقتها على ما هو عليه ليس بنقص بل قديما كالا فلا عبرة بتشنيع من شنع عليه بما هو برى منه لا يلقى بجلالته وشان الما من الناس المحامل الحسنة لعموم الخلق فكيف بخواصهم سيد عمر وقوله بتشنيع من شنع الخ ومنهم سم عبارته على المنهج سئل شيخنا الرملى عن الكشك إذا صار

عبد السلام هنا مع ذلك فتدبر وتعجب (قوله وكثير العنبر) انظر التقييد بالكثير هنا وتركه فيما قبله (قوله لم يصر فيه شدة مطربة) اما إذا صارت فيه فلا اشكال فى نجاسته فلا اشكال فى نجاسة البوطة وزعم طهارتها لم

هو من عموم المجاز أو حقيقة لانه يطلق أيضا على مطلق المستقذر واستعمال المشترك فى معانيه جائز استغناء بالقرينة كما فى الآية فاندفع ما لابن عبد السلام هنا وفى الحديث السلام هنا وفى الحديث كل مسكر خمر وخرج بالمائع نحو البنج والحشيش والافيون وجوزة الطيب وكثير العنبر والزعفران فهذه كلها مسكرة لكنها جامدة فكانت طاهرة والمراد بالاسكار هنا الذى وقع فى عبارة المصنف وغيره فى نحو الحشيش مجرد تغيب العقل فلا متافاة بينه وبين تعبير غيره بانها مخدرة خلافا لمن وهم فيه وما ذكرته فى الجوزة من أنها مسكرة بالمعنى المذكور وأنها حرام صرح به أئمة المذاهب الثلاثة واقتضاء كلام الحنفية ولا يرد على المتن جامد الخمر ودرديه ولا ذائب نحو حشيش لم قصر فيه شدة مطربة نظرا لاصلهما

مسكرا ثم قطع وجفف فاجاب بانه طاهر لانه جامد فاخذ بعض الناس من ذلك في شرحه على المنهاج أن ما يسمى بالبوظة طاهر وهذا الاخذ باطل إذا العبرة بكون الشيء جامدا او مائعا بحالة الاسكار فالجامد حال اسكاره طاهر والمائع حال اسكاره نجس وإن كان في اصله جامدا ولو صح ما توهمه لزوم طهارة النيزد لان اصله جامد وهو الزبيب ولا يقوله عاقل اه وعبارته هنا قوله لم تصر فيه شدة مطربة اما اذا صارت فيه فلا إشكال في نجاسته فلا إشكال في نجاسة البوظة وزعم طهارتها لم يصدر عن تأمل صحيح ولا التفات اليه اه وفي البجيري والحاصل أن ما فيه شدة مطربة نجس سواء كان مائعا او جامدا فالكشفك الجامد لو صار فيه شدة مطربة كان نجسا وقد يقال ما فيه شدة مطربة وهو جامدان كان مسكرا قبل جموده كان نجسا كالخزيرة المنعقدة ولا فهو طاهر كالكشفك وما لا شدة فيه غير نجس مائعا او جامدا احلي عبارة البرماوى واما الكشفك فطاهر ما لم تصر فيه شدة مطربة ولا فهو نجس اى إن كان مائعا اه ومثله في القليوبى اه وقول الحلبي وقد يقال الخ هو المعتمد الموافق للكلام غيره دون ما قبله قول المتن (وكلب) اى ولو معلنا نهاية وخطيب وشرح بافضل وفي البجيري على الاطفيحي قوله ولو معلميارد على القول الضعيف القائل بظهارته اه (قوله للأسراخ) والخبر البيهقي وغيره انه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> دعى إلى دار فلم يجب وإلى اخرى فاجاب فقيل له في ذلك فقال في دار فلان كلب قيل وفي دار فلان مرة فقال انها ليست بنجسة فدل ايماءه للعلامة بان التي هي من صنيح التعليل على ان الكلب نجس نهاية ومعنى (قوله لانه) إلى قوله وقضية الخ في المغنى وكذا في النهاية الا قوله ولو ادميا (قوله لانه اسوا الخ) وادعى ابن المنذر الاجماع على نجاسته وعورض بمذهب مالك ورواية عن ابى حنيفة بانه طاهر معنى (قوله مع صلاحيته الخ) أى صلاحية لها وقع فلا ينافى ما ذكره في أوائل البيع من أن بعض الحشرات له منافع لكنها نافقة بصري (قوله له) اى لا تتفاد به بحمل شيء عليه معنى (قوله فلا ترد الخ) الاولى تاخير عن التعليل الا ترى ايضا كافي المغنى (قوله ولا نه الخ) ولانه منصوص على تحريمه نهاية وعبارة المغنى وقال تعالى والحكم خنزير فانه رجس إذا المراد جملة لان لجمه دخل في عموم الميئة اه (قوله مندوب الخ) ظاهره ولو كان عقور السكن في العباب في باب البيع وجوب قتل العقور وجواز قتل غيره سم على المنهج اه ع ش عبارة الشوبرى أى مدعو إلى قتله بل قد يجب إن كان عقورا اه أى والمراد بالمندوب المعنى اللغوى الشامل للواجب فلا يخالف ما في العباب (قوله من غير ضرر) خرج به الفواسق الخمس فانهم يقتلن لضررهن بجيري (قوله ولو ادميا) لكن محل كون المتولد بين ادمى او ادمية ومغلاظه حكم المخاظ إذا لم يكن على صورة ادمى خلافا للشارح والقياس انه لا يكلف حينئذ وان تكلم وميزو بلغ مدة بلوغ ادمى اذ هو بصورة الكلب اى والخنزير والاصل عدم ادميته ولو مسخ ادمى كلبا فينبغى طهارته استصحابا بالما كان ولو مسخ الكلب ادميا فينبغى استصحاب نجاسته ولم تتر في ذلك شيئا وقع البحث فيه مع الفضلاء فتحرر ذلك بحما سم على حجج اه ع ش (قوله يتبع اخس ابويه في النجاسة) اى كالمتولد بين كلبة وشاة فهو نجس ويستثنى منه ادمى ولو في نصفه الا على المتولد بين ادمى وكلبة او بالعكس فانه طاهر عند الرملى والدهوقوله وتحريم الذبيحة الخ فالمتولد بين كنانى ومجوسى لا تحل ذبيحته ولا نكاحه وإن كان انثى وقوله وايجاب البدل فالمتولد بين حمار وحش وحمار اهلى إذا قتله المحرم وجب بدله من الاول وقوله وعقد الجزية قن كان لا يبه دود

يصدر عن تأمل صحيح ولا التفات اليه (قوله ولو ادميا تغلبا للجنس) هو كما قال وان قلنا بطهارة ادمى تولد بين ادمى او ادمية ومغلاظه فمحل ما ذكره فيما إذا لم يكن على صورة ادمى خلافا للشارح والقياس انه لا يكلف حينئذ وان تكلم وميزو بلغ مدة بلوغ ادمى اذ هو بصورة الكلب اى والخنزير والاصل عدم ادميته ولو مسخ ادمى كلبا فينبغى طهارته استصحابا بالما كان وهو ظاهر على ما يأتى في التنبيه الا ترى قبيل وجلد نجس بالموت عن بعض المتكلمين ان المتبدل الصفة دون الذات اما على ما يأتى فيه عن بعض المحققين من انه تعدم الذات الاولى وتختلف اخرى ففيه نظر يحتمل ان يحكم بنجاسته لانه كلب ويحتمل ان يحكم بطهارته لان ما ادعوه غير قطعى بل يحتمل الصفة فقط ولا نجس بالشك وعلى الجملة فينبغى ان لا يكلف ويؤيده قوله

(وكلب) للامر بالتطهير من ولوعه سبعا مع التعفير والاصل عدم التعبد إلا لدليل بعينه ولا دليل على ذلك (وخنزير) لانه أسوأ حالا منه إذ لا يجوز الانتفاع به في حالة الاختيار بحال مع صلاحيته له فلا يرد نحو الحشرات ولانه مندوب إلى قتله من غير ضرر (وفرعها) أى فرع كل منهما مع الآخر أو مع غيره ولو ادميا تغلبا للنجس إذ الفرع يتبع أخس أبويه في النجاسة وتحريم الذبيحة والمناكة وأشر فهم ما في الدين وإيجاب البدل وعقد الجزية والاب في النسب والام في الحرية

أما كتاب أو شبهة كتاب أقره بالجزية كايه بجري (قوله والرق) قد يشمل باطلاقه الموطوءة بالملك مع أن الولد لا يتبعها في الرق ع ش عبارة البجيري قوله في الرق أي بشرط أن لا يظن الواطئ في حال وطئه أنها حرة فخرج ما إذا ظن أنها زوجة الحرة أو غريبة امرأة فان ولدها حراً (قوله) وأخفهما في نحو الزكاة (الخ) أي في متولدين أبلاً وبقراً مثلاً كودي وعبارة النهاية والمغني في عدم وجوب الزكاة (قوله) وهو (الخ) أي ما اقتضاه ما تقر من أن الآدمي المتولد (الخ) (قوله) وبحث طهارته نظر الصورة (الخ) إشارة لرد ما تقدم عن الرمي والدعوى عبارة شيخنا وفي البجيري نحو ما فان كان المتولد بين كلب و آدمي على صورة الكلب فنجنس وإن كان على صورة آدمي فظاهر عند الرمي ونجس معفو عنه عند ابن حنبل فيصلي إماماً ويدخل المساجد ويحافظ الناس ولا ينجنسهم بلبسه مع رطوبة ولا ينجس الماء القليل ولا المائع ويتولى الولايات كالقضاء وولاية النكاح وخالف الشيخ الخطيب في ذلك وله حكم النجس في الانكحة والتسرى والذبيحة والتوارث وجوز له ابن حنبل التسرى إن خاف العنت والمتولدين كليهما نجس ولو كان على صورة آدمي والمتولدين آدميين طاهر ولو كان على صورة الكلب فإذا كان ينطق ويعقل فهل يكف قال بعضهم يكف لأن مناط التكليف العقل وهو موجود وكذا المتولدين شاتين وهو على صورة آدمي إذا كان ينطق ويعقل ويجوز ذبحه وأكله وإن صار خطيباً وإماماً (قوله) بخلافه (الخ) حال من فاعل واضح (قوله) ولا ينافيه) أي كونه مكلفاً (قوله) بل وإلى غيره) قضيته أنه لا ينجس ما أصابه مع الرطوبة من المسجد وغيره وأنه ينجسه لكن يعفى عنه إذا عفوا يصدق بكل من الأمرين سم (قوله) فيدخل المسجد (الخ) الظاهر أن المالك الذي أصابه مغلط ولم يسبغه مع التراب يجوز له دخول المسجد عملاً باعتقاده لكن هل للحاكم منعه لتضرر غيره بدخوله حيث يتلوث المسجد منه فيه نظر فإن قلنا له منعه فهل له المنع فيما نحن فيه أيضاً أو يفرق فيه نظر سم على حنبل ونقل عن فتاوى حنبل أن له منعه أي المالك المذكور حيث خيف التلويث وهو ظاهر لأن عدم منعه منه يلزم عليه إفساد عبادة غيره ع ش وقوله فهل له المنع (الخ) لا موقع لهذا التردد مع قوله السابق قضيته أنه لا ينجس (الخ) ل قول الشارح ولو مع الرطوبة صريح في عدم إفساد عبادة غيره فلا وجه للبع فيما نحن فيه أصلاً (قوله) وجزم به غيره) اعتمده البجيري وشيخنا كما مر (قوله) لأن في أحد أصليه) لعل النسب ترك في بصرى أي وما (قوله) لكن لو قيل (الخ) هل هذا الاستدراك مقصور على التسرى أو جاز فيه وفي النكاح محل تأمل والأقرب معنى إرجاعه إليهما معاً لا سيما لو قد تعذر عليه الثاني لأن القدرة على صداق الزوجة قد يكون أيسر من قيمة الامتعة أيضاً فدائرة الأول أوسع لأن العبد المالك تبطل له الزوج باذن سيده ولا يحل له التسرى باذن سيده فليتأمل بصرى وتقدم عن شيخنا ما يفيد الجزم بالاول وشيأتي عن ع ش ما يؤكد عدم تزوجه بطلقاً وفي البجيري ما يصرح به عبارته والمعتمد عند مر أنه طاهر فيدخل المسجد ويمس الناس ولورطبا ويؤمهم ولا تحل منا كخته رجلاً كان أو امرأة لأن في أحد أصليه ما لا تحل منا كخته ولولمته ويقتل بالحر لا عكسه ويتسرى ويزوج أمته لا عتيقه أجهوري وزيا دي (قوله) لم يبعد) تقدم اعتماده عن الزيا دي وغيره ع ش ثم قال وانظر لو كان اثني وتحقق العنت فهل يحل لها التزوج أم لا لأنه يمتنع على الغير نكاحها لأن في أحد أصولها ما لا يحل

لو مسح الزوج حيواناً اعتدت زوجته عدة الحياة فانه صريح في يذونتها وخرجها عن حكم الآدميين وإلا فلا وجه لبينونة زوجته ولو مسح الكلب آدمياً فينبغي استصحاب نجاسته على الرايين على ما تقر وهو ظاهر على رأي بعض المتكلمين وكذا على رأي المحققين لعدم القطع بذلك ولا يطرأ ما كان نجس العين بالشك ولم نرى ذلك شيئاً وقع البحث فيه مع الفضلاء فتحرر ذلك بحثاً (قوله) بل وإلى غيره) قضيته أنه لا ينجس ما أصابه مع الرطوبة من المسجد أو غيره وأنه ينجسه لكن يعفى عنه إذا عفوا يصدق بكل من الأمرين (قوله) نظير ما يأتي في الوشم) يتأمل فانه لم يذكر فيما سيأتي في الوشم تصريحاً بالعفو بالنسبة لغيره إذا مسه مع الرطوبة بلا حاجة وقد يقدح بعدم العفو حيث أنه لو مس نجاسة معفو عنها على غيره مع الرطوبة بلا حاجة فالظاهر أنه ينجس إلا أن يفرق (قوله) فيدخل المسجد) الظاهر أن المالك الذي أصابه مغلط ولم يسبغه

والرق وأخفهما في نحو الزكاة والاضحية وقضية ما تقر من الحكم بتبعيته لآخس أبويه أن الآدمي المتولدين آدمي أو آدمية ومغلط له حكم المغلط في سائر أحكامه وهو واضح في النجاسة ونحوها وبحت طهارته نظر الصورة بعيد من كلامهم بخلافه في التكليف لأن مناطه العقل ولا ينافيه نجاسة عينه للعفو عنها بالنسبة إليه بل وإلى غيره نظير ما يأتي في الوشم ولو بمغلط إذا تعذرت إزالته فيدخل المسجد ويمس الناس ولو مع الناس ولو مع الرطوبة ويؤمهم لأنه لا تلزمه إعادة ومال الأسنوي إلى عدم حل منا كخته وجزم به غيره لأن في أحد أصليه ما لا يحل رجلاً كان أو امرأة ولو لمن هو مثله وإن استويا في الدين وقضية ما يأتي في النكاح من أن شرط حل التسرى حل المناكحة أنه لا يحل له وطء أمته بالملك أيضاً لكن لو قيل باستثناء هذا إذا تحقق العنت لم يبعد ويقتل بالحر المسلم

قبل لا عكسه لنقصه وقياسه  
فقطه عن مراتب الولايات  
ونحوها كالقن بل أولى نعم  
فيه دية ان كان حرا لانها  
تعتبر بأشرف الابوين كما  
مر قال بعضهم ويعيد أن  
يلحق نسبه بنسب الواطي  
حتى يرثه اه والوجه عدم  
اللقوق لان شرطه حل  
الوطء او اقترانه بشبهة  
الواطى وهما منتفیان هنا  
نعم يتردد النظر فى واطي  
يجنون الا ان يقال المحل  
الموطوء هنا غير قابل للوطء  
فتعذر اللاحق بالواطى  
هنا مطلقا فلم انه لا قريب  
له الا من جهة امه ان كانت  
آدمية والذي يتجه ان له ان  
يزوج امته لانه بالملك  
لا عتقته لما نذر انه بعيد  
عن الولايات قال بعضهم ولو  
وطي مادمى بهيمة فولدها  
الادمى ملك لما سكها  
اه وهو مقيس (وميتة غير  
الادمى والسملك والجراد)  
لتحريمها مع عدم اضرارها  
فلم يكن إلا لنجاستها  
وزعم اضرارها ممنوع  
وهي اذ انت حيايتها بغير  
ذكاة شرعية نجس ج موت  
الجنيث بدكاة امه والصيد  
بالضفة هو قبل امكان  
ذكائه والنساء بالسهم لان  
هنا كانه سرعا رستثنى  
منها الادمى امكره بالنص

نكاحه فيه نظر والا قرب الثاني للعللة المذكورة فيتعذر تزويجها ويجب عليها الصبر ومنع نفسها عن الزنا  
بقدر الامكان اه (قوله قيل لا عكسه الخ) اقول هو واضح فواجه حكايته بصيغة التمريض وإنما التردد  
فى قتل القن المسلم به لتمييزه عليه بشرط الطرفين والقصاص برعى فيه المائلة بصري وتقدم آنفا عن الزيادة  
والاجهورى ما يوافق (قوله وقياسه) اى قياس عدم العكس وقوله فقطه عن مراتب الولايات الخ وفاقا  
للخطيب وخلافا للرمى كما مر عن شيخنا وعبارة الجبرى فان كان أحدا أصلية آدميا وكان على صورة الآدى  
ولوى نصفه الا على فقط فقال شيخنا هو هو ظاهر ويعطى احكام الآدميين مطلقا وعلى القول بنجاسته  
يعطى حكم الطاهر فى الطهارات والعبادات والولايات وغيرها الا فى عدم حل ذبيحته ومناكحته ووارثه  
وقتل قاتله قلوبى اه (قوله لان شرطه) اى شرط اللحق (قوله ان يقال المحل الخ) وهو الكلب (قوله مطلقا)  
أى مجنونا كان او غيره (قوله فلم انه لا قريب له الخ) فيه ان القريب يشمل الاولاد وهم متصورون فى حقه  
فى وطء امته عند تحقق العنت بناء على جوازه الذى جرى عليه كما تقدم بل قد يدعى اعتبار الشبهة فى حقه ولو  
بان يخرج منه فتستدخله امرأة بشبهة فليتنا ملسم (قوله والذى يتجه الخ) تقدم اعتماده عن الزيادة  
والاجهورى (قوله وهو مقيس) اقول ولا يحل اكله وان كانت امه ما كولة لان المتولد بين ما كوله وغيره  
لا يحل اكله ونقى مالو وطى مخروف آدمية فانت بولد حكمه أنه ليس ملكا لصاحب الخروف ثم ان كانت  
امه حرة فهو حر تبعا لها وان كانت رقيقة فهو ملك لما لكها ومع ذلك ينبغي ان لا يجزى فى الكفارة تبعا  
لاخس اصلية كما لا يجزى المتولد بين ما يجزى فى الاضحية وغيره فيهابل لعل هذا أولى منه بعدم الاجزاء  
لانتفاء اسم الادمى عنه وان كان على صورته فتنبه له ولا تغتر بما يخالفه فانه دقيق وبقي ايضا ما تولد بين ما كولين  
ما هو على صورة الآدمى وصار من اطفاله اصح امامته وبقية عبادته وهل يجوز ذبحه واكله ام لا واذا مات  
هل يعطى حكم الآدمى ام لا فيه نظر والا قرب ان يقال بصحة امامته وسائر عباداته وانه يعد من الاربعين فى  
الجمعة لانها منوطة بالعقل وقد وجد وان يجوز ذبحه واكله لانه ما كوله تبعا لاصلية وانه لا يعطى حكم  
الآدمى فى شىء من الاحكام فى الحياة وفى المات ع ش قول الماتن (وميتة غير الادمى الخ) ولونحو ذباب  
كدود دخل مع شعرها وصورها وبرها وریشها وعظمها وظلفها وظفرها وحافرها وسائر اجزائها نهاية  
ومغنى قول الماتن (والسملك) ولو كان طافيا نهاية بان ظهر بعد الموت على وجه الماء ع ش قول الماتن  
(والجراد) هو اسم جنس واحد جراد تطلق على الذكور والانثى نهاية ومغنى (قوله لتحريمها) الى قوله  
واستثنى فى النهاية والمغنى الا قوله وزعم اضرارها ممنوع (قوله مع عدم اضرارها) اى وعدم احترامها  
نهاية ومغنى (قوله وزعم اضرارها الخ) اردل قول ابن الرفعة ان الاستدلال على نجاسة الميتة بالاجماع احسن  
لان فى كل الميتة ضرر اسلم على الهجة اه ع ش (قوله وهى) ان الميتة شرعا نهاية (قوله ما زالت حيايتها  
الخ) كذبيحة الجوسى والمحرم بضم الميم وما ذبح بالعظم وغيره لما كوله اذ ذبح مغنى ونهاية قال ع ش  
قوله مر والمحرم اى اذا كان ما ذكاه صيدا وحشيا كما يعلم من كتاب الحج امالو كان ذبوحه غير وحشى  
كعز مثلا فلا يحرم اه (قوله والناد) اى والمتردى مغنى (قوله او قبل امكان ذكائه) اى المعهودة فلا  
ينالها ما بعده رشيدى (قوله منها) اى الميتة (قوله الادمى) ومثله الملك والجن فان ميتتهما طاهرة كذا  
بها مش شرح الهجة بخط الزيادة فى فتاوى الشباب الرملى ما يوافق ويوجه بما وجه به طهارة المتولد  
بين الكلب والادمى بن قوله صلى الله عليه وسلم ان المؤمن لا ينسج حيا ولا ميتا حيث لم يقيد ذلك بالآدمى  
ولا يشكل بانه يقتضى نجاسة الكافر لان التقييد بالمؤمن فى هذا ونظائره ليس لخراج الكافر بل للشاء على

مع التراب يجوز له دخول المسجد عملا باعتقاده لسن هل للحاكم منعه لتضرر غيره بدخوله حيث يتلوث  
المسجد منه فيه نظر فان قلنا له منعه قبل له المانع فيما نحن فيه ايضا ويفرق فيه نظر (قوله فلم انه لا قريب له الخ)  
فيه ان القريب يشمل الاولاد وهم متصورون فى حقه فى وطء امته عند تحقق العنت بناء على جوازه الذى  
جوزاه كما تقدم بل قد يدعى اعتبار الشبهة فى حقه ولو بان يخرج باحتلام فتستدخله امرأة



فلا يتأني إهداره لوصف  
عرضي قام به وللخبر  
الصحيح لا تتجسوا  
موتاكم فان المسلم لا  
ينجس حيا ولا ميتا وذكر  
المسلم للغالب ومعنى  
نجاسة المشركين في الآية  
نجاسة اعتقادهم أو المراد  
اجتنابهم كالتجسس  
والخلاف في غير ميتة  
الأنبياء صلوات الله  
وسلامه عليهم قيل ومثلهم  
الشهداء والسماك للجماع  
والجراد للجماع ايضا على  
ما قاله غير واحد وللخبر  
الحسن أحلت لنا ميتتان  
ودمان السمك والجراد  
والكبد والطحال لكن  
الصحيح كافي المجموع أن  
القائل أحلت إلى آخره  
ابن عمر رضي الله عنهما  
لكنه في حكم المرفوع  
ورواية رفع ذلك ضعيفة  
جدا ومن ثم قال أحمد أنها  
منكرة وخبر الجراد أكثر  
جنود الله لا آكله ولا  
أخرمه صريح في حله بخلاف  
لن وهم فيه وإنما لم يأكله  
لعذر كاضب على أنه جاء  
عند أبي نعم أنهم غزوا سبع  
غزوات يأكلونه ويأكله  
مهم ورواية يأكلونه  
صح في البخاري وغيره  
(ودم) إجماعا حتى ما يبق  
على العظام ومن صرح  
بطهارته أراد أنه يعني

الآيمان والترغيب فيه ع ش عبارة شيخنا هنا و مثل الآدمي الجن والمالك بناء على أن الملائكة أجسام لها  
ميتة وهو الراجح واما ان قلنا بانها اشباح نورانية تنطفئ بموتها فلا ميتة لها ه وفي باب الطهارة ومثل الآدمي  
الجن والمالك بناء على ان الملائكة اجسام كثيفة والحق انهم اجسام لطيفة لانهم اجسام نورانية لا يبق لهم  
بعد موتهم صورة اه (قوله لتكرمه الخ) قضية التكريم ان لا يحكم بنجاسته بالموت مغنى ونهاية (قوله  
وللخبر الصحيح الخ) ولانه لو كان نجسا لما امر بغسله كسائر النجاسات اى العينية لا يقال ولو كان طاهرا لما  
امر بغسله كسائر الاعيان الطاهرة لانه انما يقول غسل الطاهر معه وفي الحديث وغيره بخلاف التجسس على ان  
الغرض منه تكرمه وازالة الاوساخ عنه نهاية قال ع ش قوله بخلاف التجسس قضية ان عظم الميتة اذا نتجس  
بمغلظة لا يصح تطهيره منه ليرجع إلى اصله حتى لو اصاب ثوبا رطبا مثلا بعد ذلك لم يحتج للتسليم وبهذه  
القضية صرح سم على حج فيما يأتى لكن في فتاوى شيخ الاسلام مانصه (فرع) سئل شيخ الاسلام عن  
الاناء العاج اذا ولغ فيه الكلب ونحوه وغسل سبع مرات لاحداها بتراب فهل يكتفى بذلك عن تطهيره  
اولا فاجاب بان الظاهر ان العاج يطهر بما ذكر عن النجاسة المغلظة اه وهو الاقرب ع ش (قوله وذكر  
المسلم للغالب) كذا قالوا وقديقال ما المانع من ان وجه الدلالة منه لظاهرة الكافر ان الخصم لا يفرق بين  
المسلم والكافر في النجاسة بالموت فاذا ثبت طهارة المسلم قال كافر مثله لعدم الفرق اتفاقا رشدي (قوله  
نجاسة اعتقادهم الخ) اى لانجاسة ابدانهم مغنى (قوله والخلاف) إلى قوله لكن في النهاية والمغنى لا قوله على  
ما قاله غير واحد (قوله والخلاف الخ) لم يقدم حكاية الخلاف في كلامه في ميتة الآدمي لكنه ثابت وعبارة  
المحلي وكذا ميتة الآدمي في الاظهر ع ش (قوله قيل) عبارة النهاية والمغنى قال ابن العربي المالكي اه (قوله  
ومثلهم الشهيد) ضعيف ع ش (قوله والسمك) وهو ما يؤكل من حيوان البحر وإن لم يسم سمكا كاسياني في  
الاطعمة (والجراد) سواء ماتا باصطياد أم بقطع رأس ولو بمن لا يحل ذبحه من الكفار أو حنف ألقه  
نهاية اى بلا جناية ع ش (قوله انها) اى رواية الرفع قول المتن (ودم) اى ولو تحلب من سمك وكبد وطحال  
نهاية ومعنى اى سال ع ش (قوله حتى ما يبق) إلى المتن في النهاية لا قوله اى إلى ومتى (قوله ومن صرح الخ)  
ظاهر صنيع المغنى ان النزاع معنوى عبارته واما الدم الباقي على اللحم وعظامه فقيل انه طاهر وهو قضية  
كلام المصنف في المجموع وجرى عليه السكى ويدل له من السنة قول عائشة رضي الله عنها كنا نطبخ  
البرمة على عهد رسول الله ﷺ فعلموا الصفرة من الدم فناكل ولا ينكره وظاهر كلام الحلبي  
وجماعة انه نجس معفو عنه وهذا هو الظاهر لانه دم مسفوح وإن لم يسر لقلته ولا يتأني ما تقدم من السنة  
اه (قوله السكبد والطحال) اى وإن سحقا وصارا كالدّم فيما يظهر ع ش (قوله انه يعني عنه) صورته بعضهم  
بالدم الباقي على اللحم الذى لم يختلط بشيء كالماء ذبحت شاة وقطع لحمها وبقي عليه اثر من الدم بخلاف ما لو  
اختلط بغيره كما يفعل في التي تذبح في المحل المعد للذبح لان من صب الماء عليها لازالة الدم عنها فان الباقي من  
الدم على اللحم بعد صب الماء لا يعني عنه وإن قل لا اختلاطه بجنتى وهو تصوير حسن فليتنبه له ولا فرق في  
عدم العفو عما ذكر بين المبتلى به كالجزارين وغيرهم ولو شك في الاختلاط وعدمه لم يضر لان الاصل الطهارة  
ع ش عبارة الجمل على شرح الشهاب الرملى لمنظومة ابن العماد قوله فقبل غسل مفهومة انه بعد الغسل لا يعني  
عنه اى فانه يجب عليه أن يغسله حتى يزول الدم ويغتفر بقاياها اليسيرة لاها ضرورية لا يمكنه قطعها اه  
وعبارة الرشيدى عليه بعد ذكره عن شيخه ع ش مثلها وقد سألته عن ذلك مرة فقال يغسل الغسل  
المعتاد ويعنى عما زاد اه (قوله واستثنى) إلى المتن في المغنى لا قوله اى وإلى متى (قوله اى ولو من

بشبهة فلي تأمل (قوله وهو في الكافر من حيث ذاته) قال في شرحه للعباب من جملة كلام طويل فالآدمي  
ثبت له الحرمة من حيث ذاته تارة ومن حيث وصفه اخرى فالحرمة الثابتة له من حيث ذاته تقتضى الطهارة  
لانه وصف ذاتي أيضا فلا يختلف باختلاف الأفراد والثابتة له من حيث وصفه تقتضى احترامه  
وتعظيمه بحسب ما يليق به ولا شك ان الحرق ثبت له الحرمة الاولى فكان طاهر احياء وميتا ولم تثبت

ميتة (الخ) خلافاً للنهاية والمغنى عبارة الأول والمسك طاهر لخبر مسلم المسك أطيب الطيب وكذا فارتبه بشعرها انفصلت في حال حياة الظبية ولو احتمل لا فيما يظهر أو بعد ذلك كما أفاده الشيخ في المسك قياساً على الانفحة وهو عبارة الثاني وفارته طاهرة وهي خراج بجانب سرعة الظبية كالساعة فتحتك حتى تلقىها وقيل إنها في جوفها تلقىها كالبيضة ولو انفصل كل من المسك والفارة بعد الموت فنجس كاللبن والشعر آه وفي البجيرى عن الشبرا ملى ما يوافق كلام الشارح عبارة ومحل طهارة المسك وفارته إن انفصلت الخ وكذا بعد موتها إن تهيات للخروج ولو شك في نحو شعر أوريش أهو من ما كول أو غيره أو انفصل من حي أو ميت أو في عظم أو جلد أهو من مذكى الماء كول أو من غيره أو في لبن أهو لبن ما كول أو لبن غيره فهو طاهر ومن ذلك ما عمت به البلوى في مصرنا من الفراء التي تباع ولا يعرف أصل حيوانها الذي أخذت منه هل هو ما كول اللحم أو لا وهل أخذ بعد تذكيته أو موته وقياس ما ذكر طهارتها كطهارة الفارة مطلقاً إذا شك في انفصالها من حي أو ميت خلافاً لتفصيل فيها للانسوى ع ش اه (قوله ومنى أولبن خرج الخ) هذا إذا كانت خواص المني أو اللبن موجودة في نهايتها ومغنى (قوله أولبن) الأولى إسقاط الهمزة (قوله لم تفسد) أي بان تصلح للتخلق نهاية (قوله لانه) إلى قوله وما رجع في النهاية والمغنى (قوله دم مستحيل) أي إلى تن وفساد نهاية (قوله كما سيذكره) أي في شروط الصلاة نهاية ومغنى قول المتن (وقيء) وهو الرجوع بعد الوصول إلى المعدة ولو ما وإن لم يتغير كما قاله والمراد بذلك وصوله لما جاوز مخرج الحرف الباطن لانه باطن فيما يظهر نعم لو رجع منه حب صحيح صلاته باقية بحيث لو زرع نبت كان متنجساً لا نجساً وقياسه في البيض لو خرج منه صحيحاً بعد ابتلاعه بحيث تكون فيه قوة خروج الفرخ أن يكون متنجساً لا نجساً ولو ابتلى شخص بالقيء عني عنه منه في الثوب وغيره كدم البراغيث وإن كثر كما هو ظاهر نهاية قال ع ش ومثله بالأولى لو ابتلى بدم اللثة والمراد بالأبلا به أن يكثر وجوده بحيث يقل خلوه منه (قوله وإن لم يتغير) يظهر أن محله في المائع بقرينة ما يأتي في الحب والعنبر المبلوع وعليه فافرق لا يقال إن ملاقاته النجاسة لبعض المائع تنجسه بخلاف غيره لا نافع قول غاية ما يلزمه تنجسه لا صيرورته نجساً ثم رأيت نقلاً عن الانسوى أنه بحث أن الماء الذي يتغير ينبغى أن يكون متنجساً فيطهر بالمكثرة وهو وجه معنى بصرى أي لا نقلاً كما تقدم عن النهاية التصريح بخلاف ذلك البحث واعتمده الحلبي وشيخنا ويقيده قول المغنى وقيل غير المتغير من نجس لا نجس ومال إليه الأذرعى اه فذكر ذلك البحث بصيغة التريض (قوله لانه فضلة) أي مستحيلة كالبول مغنى (قوله وبلغم المعدة) ويعرف كونه منها بما يأتي في الماء السائل من القم ع ش (قوله بخلافه من رأس الخ) أي بخلاف البلغم النازل من الرأس أو أقصى الجلق فإنه طاهر نهاية ومغنى (قوله ما لم يعلم الخ) دخل فيه صورة الشك عبارة النهاية والمغنى والماء السائل من فم النائم نجس إن كان من المعدة كان خرج منتبهاً بصفرة لا إن كان من غيرها أو شك في أنه منها أو لا فإنه طاهر اه قال ع ش قوله مر كان خرج الخ فضيته أنه مع

ميتة إن تجسد وانعقد وإلا فهو نجس تبعاً لها والعلقة والمضغة ومنى أولبن خرجا بلون الدم ودم بيضة لم تفسد (وقيء) لانه دم مستحيل وصيد وهو ماء رقيق يخالطه دم وكذا ماء قرح أو فقط إن تغير كما سيذكره (وقيء) وإن لم يتغير وإلا استقر في المعدة لانه فضلة وبلغم المعدة بخلافه من رأس أو صدر كالمسائل من فم النائم ما لم يعلم

له الحرمة الثانية فلم يحترم ولم يعظم فجاز الاستنجاء بجلده وإغراء الكلاب على جيفته واتخاذاً لا وإن من جلده لانه وجد من عوارض المخالفات ما أوجب إهدار عوارض الصفات فتأمل ذلك يتضح لك أنه لا إشكال في كلامهم لكن قد يقال إن أراد بان الطهارة وصف ذاتي أنها مقتضى الذات فهو ممنوع ولذا اختلفت الأئمة فيها أو أنها قائمة بالذات فكل الأصاف كذلك إلا أن يقال أنه أراد بالذات الحقيقي وقد يقال لم اقتضت الذاتية الطهارة دون الاحترام (قوله وقيء) في شرح مر وهو الرجوع بعد الوصول إلى المعدة ولو ما وإن لم يتغير والمراد بذلك وصوله لما جاوز مخرج الحرف الباطن من ذلك لانه باطن فيما يظهر اه ولم اعتبر مجاوزة مخرج الحرف الباطن وهلا كفي وصوله وفي شرحه أيضاً ولو ابتلى شخص بالقيء عني عنه منه في الثوب وغيره كدم البراغيث وإن كثر كما هو ظاهر وجرة وسرة ومثلها سم الحية والعقرب وسائر الهوام فيكون نجساً قال ابن النجاد تبطل الصلاة بالسعة الحية لأن سمها يظهر على محل السعة لا العقرب لأن إبرتها تغوص في باطن اللحم وتمج السم في باطنه وهو لا يجب غسله وما تقر من بطلانها بالحية دون العقرب هو

النن والصغرة يقطع بانه من المعدة ولا يكون من محل الشك وقوله أو شك الخ من ذلك ما لو أكل شيئاً نجساً أو متنجساً وغسل ما يظهر من الفم ثم خرج منه بلغم من الصدر فإنه طاهر لأن ما في الباطن لا يحكم عليه بالنجاسة فلا ينجس ما مر عليه ولا نالم بتحقيق مروره على محل نجس اه (قوله من المعدة) اخرج ما قبلها سم (قوله به) اي بالسائل من المعدة (قوله عني عنه الخ) اي لمشقة الاحتراز عنه وينبغي ان لا يعنى عنه بالنسبة لغير من ابتلى به إذا مسه بلا حاجة كانه عليه سم في نظيره وليس من ذلك ما لو شرب من اناء فيه ماء قليل أو اكل من طعام ومس المعلقة مثلاً بضمه ووضعها في الطعام فان الظاهر انه لا ينجس ما في الاناء من الماء او الطعام لمشقة الاحتراز عنه ولا يلزم من النجاسة التنجيس فلو انصب من ذلك الطعام على غيره شيء لا ينجسه لانا لانحكم بنجاسة الطعام بل هو باق على طهارته عش (قوله واطلق غيره طهارته) قد يقال ان علم تنجس ما قبل المعدة بنحو موصل اليه فينجس ولا فطاهر الاصل فليتامل سم وتقدم آتفا عن عش ما يخالفه (قوله على الاول) وهو ما قاله القفال (قوله من ذلك) اي متنجس (قوله لانه باطن) اقول هذا يشك بما تقدم اتفاقاً ان إطلاق طهارة بلغم الصدر مع ان الصدر مجاوز لمخرج الحاء ثم رأيت في العباب عقب كلام القفال بذلك ثم قال ولمن جرى على كلام القفال ان يجب بالفرق بشدة الابتلاء بذلك وبان ملاقة الباطن لباطن مثله لا يؤثر وإن خرج ثم رأيت ما يمكن الفرق به بين بلغم الصدر والقيء الراجع منه أو قبله وهو قوله الاتي ومن ثم لم يلحقوا به بلغم الصدر كما مر اه فتأمل لكن قضية ذلك ان يكون بلغم الصدر متنجساً وحينئذ لا يظهر كبر فائدة للحكم بطهارته إلا ان يقال ان الابتلاء يقتضى الحكم بطهارته وإن لاقى نجساً سم بخذف (قوله وجرة) إلى المتن في المغنى إلا قوله سوداء أو صفراء (قوله وجرة) مثلها سم الحية والعقرب وسائر الهوام فيكون نجساً قال ابن العباد وتبطل الصلاة بسعة الحية لأن سمها يظهر على محل السعة لا العقرب لأن ابرتها تغوص في باطن اللحم وتمج الدم في باطنه وهو لا يجب غسله وما تقر من بطلانها بالحية دون العقرب هو الاوجه إلا ان علم ملاقة السم للظاهر نهاية واقره سم (قوله وجرة) بكسر الجيم وهو ما يخرج الحية الحيوان اي من بعير او غيره مغنى (قوله ومرة) بكسر الميم مغنى (قوله وهي ما في المرارة) ان كان الضمير راجعاً إلى الصفراء فقط وافق مصرح الأطباء أن السوداء في الطحال لا في المرارة لكن يكون في يانه نوع قصور وإن كان راجعاً إلى المرة كان منافياً للقرار عند الأطباء فليتامل بصري وقد يختار الثاني ويقال ان المراد بهما المعنى اللغوي لا مصطلح الأطباء (قوله لا استحالتهم) اي الجرعة المرة قول المتن (وروث) ولو من طير ما كول او مما لا نفس له سائلة او سمك او جر ادنهاية ومغنى (قوله وهو اما خاص الخ) عبارة الهامة والعذرة

الاوجه إلا أن علم ملاقة السم في الظاهر أو لما لاقى سمها أو ما الخ رزة التي توجد في المرارة وتستعمل في الادوية فينبغي كما قاله في الخادم نجاستها لانها تجسد من النجاسة فاشبهت الماء النجس إذا انعقد لمحاها (قوله من المعدة) اخرج ما قبلها (قوله واطلق غيره طهارته) قد يقال ان علم تنجس ما قبل المعدة بنحو قى وصل اليه فنجس ولا فطاهر الاصل فليتامل (قوله ان ما جاوز مخرج الحاء المهمة من ذلك لانه باطن) اقول هذا يشك بما تقدم اتفاقاً ان إطلاق طهارة بلغم الصدر مع أن الصدر مجاوز لمخرج الحاء بكثير ثم رأيت في شرح العباب عقب كلام القفال قال وفيه نظر وقره بطهارة البلغم الخارج من الصدر صريح في ان الوصل إلى الصدر وما فوقه إذا عاد قبل وصوله للمعدة لا يكون نجساً ولا متنجساً وسياق قرياعن المجموع انه يشترط لتنجس الخيط المبتلع وصوله للمعدة وعن الزركشى في الوصل لحولة الطير ان باطن حلقوم الادى لا نجاسة فيه وكل ذلك مرد كلام القفال ولمن جرى على كلام القفال أن يجب عن الاول بالفرق بشدة الابتلاء بذلك وبان ملاقة الباطن لباطن مثله لا يؤثر وإن خرج كما قاله في المي يلاقي البول بقرض اتحاد مخرجيهما واختلافه فانه مع ذلك يلاقيه قبيل راس الذكر وعن الثاني بان ذكر المعدة مثال وعن الثالث بمنعه لان الزركشى لم ينقله عن اجد فلا يعارض به كلام القفال اه ثم رأيت ما يمكن الفرق به بين بلغم الصدر والقيء الراجع منه أو قبله وهو قوله الاتي ومن ثم لم يلحقوا به بلغم الصدر كما مر اه فتأمل لكن قضية ذلك ان يكون بلغم الصدر متنجساً وحينئذ

أنه من المعدة نعم من ابتلى به عني عنه منه في الثوب وغيره وإن كثر قدم البراغيث كما هو ظاهر وما رجع من الطعام قبل وصوله للمعدة متنجس على ما قاله القفال وأطلق غيره طهارته وكلام المجموع في مواضع يؤيدها وما يصرح بها ما نقله الزركشى وغيره عن ابن عدلان وأقروه من ان محل بطلان صلاة من ابتلع طرف خيط وبقي بعضه بارزاً ان وصل طرفه للمعدة لا اتصال بمحوله وهو طرفه البارز بالنجاسة حيثئذ بخلاف ما إذا لم يصل اليها لانه الآن ليس حاملاً لمتصل بنجس ويظهر على الاول ان ما جاوز مخرج الحاء المهمة من ذلك لانه باطن وجرة وهي ما يخرج الحية الحيوان ليحتره ومرة سوداء أو صفراء وهي ما في المرارة لا استحالتهم لفساد (وروث) بالمثلثة وهو اما خاص بهما من الادى



ياكل غير اللبن وإن جاوز سنتين كما اقتضاه إطلاقهم والفرق بينه وبين الطفل إلا في غير سني (٢٩٧) وعن العنقوت الحلوى الجزم بنجاسة

نسج العنكبوت ويؤيده قول الغزالي والقزويني أنه من لعابها مع قولهم أنها تتغذى بالذبابة الميتة لكن المشهور الطهارة كما قاله السبكي والأذرعى أى لأن نجاسته تتوقف على تحقق كونه من لعابها وانها لا تغذى إلا بذلك وإن ذلك النسج قبل احتمال طهارة فيها وأتى بواحد من هذه الثلاثة وأقوى بعضهم فيما يخرج من جلد نحو حية أو عقرب في حياتها بطهارته كالعرق وفيه نظر لبعد تشبيهه بالعرق بل الأقرب أنه نجس لأنه جزء متجسد منفصل من حي فهو كبقية وفي المجموع عن الشيخ نصر العفوع عن بول بقر الدياسة على الحب وعن الجويني تشديد التكثير على البحث عنه وتطهيره (ومضى) للأمر بغسل الذكر منه وهو بمجمعة ويجوز إهمالها ساكنة وقد تكثر مع تخفيف الباء وتشديد الباء ما أصر فرقيق غالباً يخرج غالباً عند شهوة ضعيفة (وودى) إجماعاً وهو بمجملة ويجوز إجماعاً ساكنة ما أبيض كدر تخين غالباً يخرج غالباً إما عقب البول حيث استمسكت الطبيعة أو عند حمل شيء ثقيل (وكذا منى غير الأدمى في الأصح) كسائر المستحيلات إمامنى الأدمى ولو خصياً

أخذت من ميت أو من مذبح أو من غير اللبن ولو للتداوى معنى (قوله لم يأكل غير اللبن) سواء في اللبن لبن أمها أم غيرها شربته أم سقى لها كان طاهراً أم نجساً ولو من نحو كلبة خرج على هيئة حالام لا نعم يعنى عن الجنب المعمول بالانفحة من حيوان تغذى بغير اللبن لعموم البلوى به في هذا الزمان كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى إذ من القواعد أن المشقة تجلب التيسير وإن الأمر إذا ضاق اتسع نهاية وفي المغنى مثلاً لا أقوله نعم الخ وقال ع ش قوله لم ر نعم يعنى الخ وينبغى أن يكون مراده بالعفو الطهارة كما في شرحه على العباب أى فتصح صلاة جامله ولا يجب غسل الفم منه عند إرادة الصلاة وغير ذلك وهل يلحق بالانفحة الخبز المخبوز بالسرجين أم لا الظاهر الإلحاق كما نقل عن الزيادة بالدرس فليراجع وقوله لم لعموم البلوى الخ ولا يكلف غيره إذا سهل تحصيله اه (قوله والفرق بينه) أى بين ذلك المذبح المجاوز سنتين (قوله غير خفى) لأن المعمول عليه فيه على التغذية وعدمه وشربه بعد الحولين يسمى تغذية والمعمول عليه فيها ما يسمى انفحة وهي ما دامت تشرب اللبن لا تخرج عن ذلك معنى (قوله وعن العدة) وهو للقاضى شريح أبى المكارم رشيدى (قوله واتى بواحد الخ) أى من ابن لنا أو واحد الخ يجزى (قوله من هذه الثلاثة) وبفرض تحققها فهو حيث تمتع جس لا نجس كما هو ظاهر وإن أؤم كلامه خلافاً بصري (قوله وفيه نظر الخ) عبارة النهاية وكلامه يخالفه اه (قوله بل الأقرب أنه نجس الخ) معتمد ع ش وقال البصري الذى يظهر أنه إن تحقق كونه جزءاً من الجلد فنجس لما ذكره الشارح أو كونه يترشح كالعرق ثم تجسد فطاهر وكذا إن شك فيما يظهر نظراً لما ذكره أول الباب من أن الأصل في الأشياء الطهارة اه (قوله بقر الدياسة) أى متلافته خيلياً (قوله على الحب) أى متلافته اللبن رشيدى وجمل (قوله عنه) أى الحب الذى بال عليه بقر الدياسة (قوله تطهيره) لعله بالجر عطفاً على البحث أخذاً من قول ابن العباد في منظومته فأتى غسل خطته ومن قول النهاية والمغنى ومن البدع المذمومة غسل ثوب جديد وقمحه اه (قوله للأمر الخ) أى في قصة على رضى الله تعالى عنه نهاية ومعنى (قوله بغسل الذكر) أى مامسه منه كرى (قوله وهو بمجمعة ساكنة) هذه هي اللغة الفصحى كرى (قوله غالباً) وفي تعليق ابن الصلاح أنه يكون في الشتاء أبيض تخيناً وفي الصيف أصفر رقيقاً وربما لا نجس بخروجه وهو أغلب في النساء منه في الرجال خصوصاً عند هيجانهن نهاية أى هيجان شهوتهن ع ش (قوله وهو بمجملة ساكنة) هي اللغة الفصحى كرى (قوله حيث استمسكت الطبيعة) أى ببس ما فيها قليلى عبارة البصري هل المراد بالبول أو بالغائط ينبغى أن يحرراه ويظهر الثاني (قوله أو عند حمل شيء ثقيل) أى فلا يختص بالبالغين وأما المذى فيحتمل اختصاصه بالبالغين لأن خروجه ناشئ عن الشهوة ع ش عبارة الحلبي والودى يكون للصغير والكبير والمذى خاص بالكبير اه قول المتن (وكذا منى غير الأدمى الخ) أى ونحو الكلب إمامنى نحوه فنجس بلا خلاف نهاية ومعنى (قوله ولو خصياً الخ) عبارة النهاية رجلاً أو امرأة أو خنثى وغايته أى منى الخنثى أنه خرج من غير طريقه المعتاد وهو لا يؤثر فالقول بنجاسته ليس بشيء وسواء في الطهارة منى الحى والميت والخصى والمحجوب والممسوح فكل من تصور له منى منهم كان كغيره وخرج من لا يمكن بلوغه لو خرج منه شيء فإنه يكون نجساً لأنه ليس بمنى اه قال ع ش أى وإن وجدت فيه خواص المنى ولذا جزم سم بنجاسته حيث خرج في دون التسع ووجهه أن المنى إنما حكم بطهارته لسكوته منشأ للأدمى وفيما دون التسع لا يصلح لذلك وهذا التوجيه مطرد فيما وجدت فيه خواص المنى وغيره اه (قوله وهو يصلى) وفي رواية مسلم فيصلى فيه نهاية (قوله ما هو مذهبنا الخ) تقدم عن النهاية والمغنى اعتماد

منعقدة من نفس البول فيحكم بنجاسة عينها (قوله لم يأكل غير اللبن) قال في العباب تبعاً لحديث الزركشى الطاهر قال في شرحه فتكون انفحة أى اللبن النجس نجسة لكنه مردود بمخالفته لا إطلاقهم ولقوله هو أى الزركشى تفريعا على طهارة بول المأكول أنه لو أكل نجاسة فلا قرب طهارته أيضاً ولأن المستحيل في المعدة كالمستحيل إليه طهارة ونجاسة الخ ما طال به في الرد عليه (قوله وإن جاوز سنتين) اعتمده مر (قوله

(٣٨) — شروانى وابن قاسم — أول) ومسوحا وخنثى إذا تحقق كونه منياً فطاهر لما صح عن عائشة رضى الله تعالى عنها كنت أحكمه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلى وصح الاستدلال به لأن المخالف يرى في فضلاته صلى الله عليه وسلم ما هو مذهبنا

انها كغيرها غلى انه كان من جماع يلزم اختلاط متى المرأة لانه لا يخلط كالا نبياء صلى الله عليه وسلم وتجوز احتلامه الذي افهمه قول عائشة في اصباحه صائماجنباً من جماع غير احتلام (٢٩٨) محمول على ان الممتنع احتلام من فعل برؤية لان هذا هو الذي يكون من الشيطان

بخلافه لانه رؤية شئ لانه قد ينشأ عن نحو مرض او امتلاء او غية المتى وبفرض صحة هذا فهو نادر فلا نظر لاحتماله وزعم خروجه من مخرج البول غير محقق بل قال اهل التشریح ان في الذكر ثلاث مجارى مجرى للبنى ومجرى البول والودى ومجرى للبنى بين الاولين وبفرضه فالملاقة باطنا لا تؤثر بخلافها ظاهراً ومن ثم يتنجس من مستنج بغير الماء لملاقاته لها ظاهراً ولا ينافى الاول ماسرى الطعام الخارج لان الملاقة هنا ضرورية في باطنين بخلافها ثم لم يلحقوا به بلغم نحو الصدر كما سري بما تقرروا علم ان مافى الباطن نجس لسكته في الحى لا يدار عليه حكم النجس الا ان اتصل بالظاهر او اتصل ببعض الظاهر كعوديه وفي قواعد الزركشى اسباب في ذلك وهذا خلاصة المعتمد منه بل قولنا نجس لسكته الى اخره يجمع به بين القولين بانه ليس في الجوف نجاسة ومقابلته ويسن غسله وطياً وفركه يابساً لكن غسله افضل (قلت الاصح طهارة منى غير الكلب والخنزير وفرع احدهما والله اعلم) لانه اصل حيوان طاهر

خلافه (قوله انها الخ) بيان للوصول (قوله كغيرها) أى في النجاسة وكان الاولى كفضلات غيره (قوله على انه الخ) عبارة النهائية قال بعضهم وهذا لا يتم الاستدلال به إلا على القول بنجاسة فضلاته صلى الله عليه وسلم واجيب بصحة الاستدلال به مطلقاً ولو قلنا بطهارة فضلاته لان منيته عليه الصلاة والسلام كان من جماع الخ (قوله فيلزم الخ) في اللزوم نظر لا حتمال كونه من نحو النظر قاله البصرى وحقه ان يكتب على قول الشارح كان من جماع مع ان الشارح اشار الى دفع ذلك النظر بقوله الاتى وبفرض الخ (قوله من فعل) اى لم يلاج برؤية اى بصورة حيوان ادمى او لا (قوله لان هذا) اى الاحتلام من فعل برؤية شئ (قوله عن نحو مرض) ككثرة الذكر والمراقبة (قوله وبفرض صحة هذا) اى كونه نشأ عن نحو مرض او امتلاء او غية المتى عرش (قوله وبفرضه) اى فرض اتحاد المخرج (قوله وزعم خروجه) الى قوله ولا ينافى في المغنى ما يوافقه (قوله ومن ثم يتنجس الخ) عبارة النهائية والمغنى ولو بال شخص ولم يغسل محله تنجس منيه وإن كان مستجمراً بالاحجار وعلى هذا الوجه لا حتمال من استنجت بالاحجار تنجس منيهما ويحرم عليه ذلك لانه ينجس ذكره اه قال عرش قوله من استنجت الخ وكذا لو كان هو مستجمراً بالاحجار فيحرم عليه جماعها ويحرم عليها تمكينه ولا نصير بالامتناع ناشرة وعليه فلو فقد الماء امتنع عليه الجماع ولا يكون فقد عذراً في جواز نعيمه إن خاف الزنا توجه انه عذر فيجوز الوطء سواء اكان المستجمراً بالاحجار الرجل او المرأة ويجب عليها التمسكين فيما اذا كان الرجل مستجمراً بالاحجار وهى بالماء وقوله ويحرم عليه أى وعليها أيضاً (قوله لملاقاته) أى المتى لها أى النجاسة (قوله الاول) وهو عدم تاثير الملاقة باطناً (قوله ماسرى الطعام الخ) اى تنجسه عند القفال (قوله في باطنين) اى في امرين باطنين وهما المتى والبول بصرى (قوله بخلافها ثم) اى بخلاف الملاقة في الطعام المذكور فانها ليست ضرورية وفي ظاهرى وباطنى كرى (قوله لم يلحقوا به) اى بالطعام الخارج قبل وصوله للمعدة في التنجس (قوله كاسر) اى في شرح وقي (قوله اسباب الخ) اى اطالة كلام (قوله وهذا) اى قوله ان مافى الباطن الخ (قوله ويسن غسله الخ) عبارة النهائية والمغنى ويسن غسل المتى للخروج من الخلاف اه قال عرش أى مطلقاً رطباً كان أو جافاً لكن يعارضه أن محل مراعاة الخلاف مالم تثبت سنة صحيحة بخلافه وقد ثبت فركه يابساً هنا فلا يلتفت لخلافه اه (قوله وفركه يابساً الخ) ينبغى ان يتامل معنى استحباب فركه مع كون غسله افضل فان كون الغسل افضل يشعر بان الفرك خلاف الاولى فكيف يكون سنة إلا ان يقال انهما سنتان احدهما افضل من الاخرى كما قيل في الاقواء في الجلوس بين السجدين انه سنة والا فتراش افضل منه ولكن في سم على حجة عن شرح الارشاد ويسن غسله رطباً وفركه يابساً الحديث في مستند احمد ولا نظر لعدم اجزاء الفرك عند المخالف لمعارضته لسنة صحيحة عرش (قوله لانه) الى المتن في النهاية والمغنى الا قوله مطلقاً الى ويبيض الميتة (قوله يبيض ما لا يؤكل لحمه الخ) اى حيوان طاهر لا يؤكل الخ) ونز القز وهو البيض الذي يخرج منه دود القز طاهر ولو استحال البيض دماً وصالح للتخلق فطاهرة ولا فلانها بية ومغنى ومن هذا البيض الذى يحصل من الحيوان بلا كبس ذكر فانه اذا صار دماً كان نجساً لانه لا يتأتى منه حيوان اه حجة بالمغنى اه عرش (قوله فهو طاهر الخ) شامل لغير المتصلب اذا خرج من حى او مذكاه وهو طاهر لانه كالمى او المعلقة او المضغة سم وعرش (قوله مطلقاً) اى علم ضرره ام لا تصلب ام لا قول المتن (غير الادمى) اى الجنى فيما يظهر عرش (قوله وبه الخ) اى بقوله وليس الخ (قوله كالفرس) وإن ردت بغلانية ومغنى (قوله الاصح خلاصه) وفاقاً للنهائية والمغنى (قوله من تعرض له) اى لما ويسن غسله رطباً) عبارة شرح الارشاد ويسن غسله رطباً وفركه يابساً الحديث في مستند احمد ولا نظر لعدم اجزاء الفرك عند المخالف لمعارضته لسنة صحيحة (قوله فهو طاهر مطلقاً) شامل لغير المتصلب اذا خرج من

قاصبه منى الادمى ومثله يبيض ما لا يؤكل لحمه فهو طاهر مطلقاً يحل أكله مالم يعلم ضرره ويبيض الميتة ان تضمته تصلب طاهر ولا فينجس (ولبن ما لا يؤكل غير الادمى) لانه فضلة وليس اصل حيوان طاهر وبه فارق منيه اما لبن الما كول كالفرس فطاهر إجماعاً إلا من ذكر او جلاله فهو نجس على قول والاصح خلافه (تنبيه) لم ار من تعرض له صرح بعض الحنفية في لبن الرمكة وهى الفرس

أو البرذونة المتخذة للنسل بانه مسكر فيه شدة مطربة جدا فان ثبت ذلك في ابن بعينة قلنا بنجاسته دون غيره لان الظاهر ان ذلك يختلف باختلاف الطباع وأما الحكم على الجنس كله لوجوده في افراد منه فبعيد نعم قياس ما مر في الميتة التي لا نفس لها سائلة انه لو ثبت ذلك في أكثر افراد الجنس حكمنا به على كله ثم رايت في بعض كتبهم المعتمدة ان الخلاف فيه ليس من (٣٩٩) حيث اسكاره لانه حيثئذ كبر البنج

عندهم وهو مباح أي القليل منه بل من حيث ان اللبن تبع للحم وأبو حنيفة له فيه رواية أنه لا يحل والأصح حله عنده وان الكلام ليس في اللبن نفسه مطلقا بل في المتخذ منه أي وهو انه يحمض فاذا حمض كان اسكاره على قدر حمضه وقد يتخذ منه عرق ليشتد السكر منه وهذا لا شك في نجاسته لصدق حد المسكر عليه ولا فرق بين أكل المحبل وعدمه كحمار أحبل فرسا وشاة ولدت كلبا كما شمله كلامهم وقول الزركشي انه نجس قطعاً ممنوع وأما ابن الآدمي ولو ذكرنا وصغيرة وميتا فظاهر أيضا إذ لا يليق بكرامته أن يكون منشؤه نجسا والزباد لبن مأكول بحري كما في الحاوي ربحه كالمسك وبياضه يبيض اللبن فهو طاهر أو عرق سنوبري كما هو المعروف المشاهد وهو كذلك عندنا ويعني عن قليل شعره كالثلاث كذا أطلقوه ولم يبينوا الخ المراد القليل في المأخوذ للاستعمال أو في الأنا

تضمنه هذا التنبيه من حكم ابن الرمكة الآتي (قوله أو البرذونة) يأتي تعريفها في قسم الصدقات كردى وفي الأوقيانوس انه نوع من الفرس فيما وراء النهر له كمال صلاحية للحمل اه (قوله المتخذة للنسل) ليتامل فائدة هذا القيد بصري ويظهر انه لبيان المعتاد فيما وراء النهر من اتخاذها للنسل دون الركوب والحمل (قوله لانه) أي اللبن حيثئذ أي حين اسكاره (قوله أي القليل منه) أي القدر الذي لا يسكر لقلته (قوله فيه) أي في لحم الفرس (قوله مطلقا) أي حمض أو لا (قوله ولا فرق) إلى قوله كالثلاث في المغني إلا قوله وشاة إلى وأما ابن الآدمي وإلى المتن في النهاية إلا قوله كما هو المعروف إلى ويعني (قوله ولا فرق الخ) أي في طهارة لبن المأكول (فائدة) اللبن الفضل من عسل النحل كما صرح به السبكي واللحم الفضل منه كما اعتمدته الرملة خلافا لوالده شوبري أي لقوله <sup>عليه السلام</sup> سيد آدم أهل الدنيا والآخرة اللحم واللحم أيضا أفضل طعام الدنيا والآخرة وتركه فيها يورث سوء الخلق ببحري (قوله وشاة ولدت كلبا الخ) عبارة النهاية وكذلك لبن الشاة والبقرة إذا ولدها كلب أو خنزير فيما يظهر خلافا للزركشي في خادمه ولا فرق بين لبن البقرة والعجلة والثور والعجل خلافا للقبلي ولا بين أن يكون على لون الدم أو لوان وجدت فيه خواص اللبن كتنظيره في المنى أما ما اخذ من ضرع بهيمة ميتة فانه نجس اتفاقا كما في المجموع اه (قوله منشؤه) أي ما يربى هو به (قوله كما هو المعروف الخ) عبارة المغني كما سمعته من ثقات أهل الخبرة بهذا اه وعبارة الكردى وهو المعروف المشهور الذي سمعنا من ثقات أهل الحبيشة الذين يأتي الزباد من بلداهم اه (قوله ويعني الخ) وليحترز ان يصيب النجاسة التي في دبره فان العرق المذكور من نقرتين عند دبره لا من سائر جسده كما اخبرني بذلك من اثنى به مغني (قوله ان كان جامدا) ينبغي ان يكون العبرة بالملاقى سواء المأخوذ أو المأخوذ منه في الأنا وفي نحو مقلبة على قاعدة تنجس الجامدو حيثئذ إذا كان الشعر كثيرا تنجس ما لا يراه فقط وبعد الحكم بتنجس الملاقى فما اخذ منه فهو مأخوذ من متنجس سواء وجد فيه من الشعر شيء أم لا وإذا كان الشعر قليلا فيعني عما لا يراه منه فان اخذ من الملاقى شيء فهو بما عفى عنه فاذا انفصل هذا الملاقى المعفو عنه بلا شعر فواضح أو بشعر قليل بالنسبة اليه فكذلك أو كثيرا وان لم يكن كثيرا بالنسبة لما كان فلا عفو فتأمل هذا التفصيل فانه لا يكاد يستفاد من التحفة ولا من كلام السيد وان كان عبارته اقرب اليه إلا ان قوله وان كان الشعر في مأخوذه كثير الكن بحيث الخ لا يتخلو عن شيء اه عبد الله بأقشير عبارة السيد عمر ماذكره في المانع واضح وأما ما ذكره في الجامد فحمل تأمل إذ العبرة فيه كما افاده رحمه الله تعالى بحمل النجاسة فان اخذ ما لا يراه كثير الشعر فتنجس وان كان الشعر في مأخوذه قليلا بل أو معدوما وان اخذ ما لم يلاقه كثير فطاهر وان كان الشعر في مأخوذه كثير الكن بحيث يكون كل جزء من المأخوذ لم يلاقه إلا قليل وحيثئذ فيخرج الشعر المأخوذ كله أو ما عدا قليله ثم يطيب به فتبين انه لا اعتبار في الكثرة بالمأخوذ مطلقا اه (قوله لم يعف عنه) أي عن المأخوذ وقوله ولا أي بان قلت عني أي عن المأخوذ قول المتن (والجزء المنفصل الخ) ومنه المشيمة التي فيها الولد طاهرة من الادى نجسة من غيره اما المنفصل منه بعد موته فله حكم ميتته بلا نزاع نهاية ومغني (قوله طهارة) أي قوله لا لتنجس في النهاية والمغني (قوله قيد الادى الخ) أي ولو مقطوعة في سرقة نهاية ومغني (قوله المنفصلة في الحياة الخ) سكنت عن هذا القيد بالنسبة لنفس المسك وفي شرح الروض وظاهر كلامه كالاصل ان المسك طاهر مطلقا وجري عليه الزركشي حتى وهو ظاهر لانه كالميتة أو العلقة أو المضغة (قوله ان كان جامدا) أي وكان حصول الشعر فيه حال الجلود (قوله المنفصلة في الحياة الخ) سكنت عن هذا القيد بالنسبة لنفس المسك وفي شرح الروض وظاهر كلامه

المأخوذ منه والذي يتجه الأول ان كان جامدا لان العبرة فيه بحمل النجاسة فقط فان كثرت في محل واحد لم يعف عنه ولا عفى بخلاف المانع فان جميعه كالشيء الواحد فان قل الشعر فيه عفى عنه ولا فلا ولا نظر للمأخوذ (والجزء المنفصل من الحي كميته) طهارة ونجاسة قيد الادى طاهرة خلافا لأكثريين وألية الخروف نجسة للخبر الحسن أو الصحيح ما قطع من حي فهو ميت نعم فارة المسك المنفصلة في الحياة



ولو احتمالا على الأوجه  
أو بعد ذكاته طاهرة  
ولا لتنجس المسك بها  
لرطوبته قبل انعقاده  
قليل ومنه نوع من غير  
ما كؤل هو أطيبه وهو  
المسمى بالتركي فيتعين  
اجتناب ما علم فيه ذلك  
لنجاسته (لا شعر المأ كؤل  
فطاهر) إجماعا وكذا  
الصوف والوبر والريش  
سواء انتفام جزاء متائر  
وخرج بشعر المأ كؤل عضو  
ابن وعليه شعر فانه نجس  
وكذا شعره وكذا الحمة عليها  
ريشة ولا اثر لما باصلها من  
الحرمة حيث لا لحم به ولا  
لشعر خرج مع اصله بخلافه  
مع قطعة جلده من متبته وان  
قلت اخذا بما تقرر في لحمه  
عليها ريشة خلافا لما يوهمه  
كلام بعضهم ولو شك في شعر  
أو نحوه أهو من مأ كؤل  
ام غيره اهل انفصل من  
حى أو ميت فهو طاهر لان  
الاصل طاهرة نحو الشعر  
وقياسه ان العظم كذلك  
وبه صرح في الجواهر  
(وليس العلقه) وهى دم  
غليظ استحالة عن المني  
سمى بذلك لعلوقه اكل ما  
لامسه (والمضغة) وهى قطعة  
لحم بقدر ما يعضغ استحالة  
عن العلقه (ورطوبة  
الفرج) اى القبل وهو ماء  
ايض متردد بين المذى  
والعرق يخرج من باطن  
الفرج

والأوجه أنه كالأنفحة الخ وفي العباب لكن المتجه ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها من طهارته مطلقا ما لم  
يكن في أحد همارطوبة وإلا فهو متنجس الخ وقال مر اى والخطيب لا بد في طهارة المسك من انفصاله حال  
الحياة ايضا سم (قوله في الحياة) اى حياة الظبية نهاية (قوله ولو احتمالا) يؤخذ منه انه لو رأى ظبية ميتة  
وفارة منفصلة عندها واحتمل ان انفصالها قبل موتها حكم بطهارتها وهو متجه لانها كانت طاهرة قبل  
الموت فتستصحب طهارتها ولم يعلم ما يزيل الطهارة سم على حجج اه عش (وبعد ذكاته) الاولى الثانى  
كافى النهاية والمغنى (قوله ولا لتنجس المسك) عبارة النهاية والمغنى والاسنى ولا اى وإن لم تنفصل في الحياة  
فنجس ان اه (قوله بالتركي) منسوب إلى الترك الذين فيما وراء النهر (قوله ذلك) اى كونه من غير  
المأ كؤل (قوله إجماعا) إلى المتن في النهاية لا قوله بخلافه إلى ولو شك وكذا في المغنى لا قوله بقياسه الخ (قوله  
وكذا الصوف) اى للضان (والوبر) اى للابل (والريش) اى للطير (قوله سواء انتف الخ) ويكره تنف شعر  
الحيوان حيث كان تلمبه به يسيرا وإلا حرم كردى (قوله أو تثار) اى بنمسه (قوله وخرج بشعر المأ كؤل  
عضو الخ) وكذا خرج بذلك القرن والظلف والظفر المجانة فهى نجسة نمرح بافضل وكردى (قوله وإن قلت  
الخ) باتى عن النهاية والمغنى خلافه (قوله كلام بعضهم) لعله اراد به كلام الشهاب الرملى الذى اعتمدته النهاية  
والمغنى عبارتها واللفظ للاول هذا كله إذ لم ينفصل مع الشعر شىء من اصوله فان كان كذلك مع رطوبة فهو  
متنجس يطهر بغسله كما افق به والدرجحه الله تعالى اه قال عش اى فلو كان يسيرا لا وقع له كقطعة لحم  
يسيرة انفصلت مع الريش لم يضر ويكون الريش طاهرا مر سم على المنهج اه (قوله ولو شك في  
شعر الخ) ومثل الشعر اللبن إذا شك كتنافيه هل هو من حيوان مأ كؤل أو غيره أو انفصل قبل التذكية أو  
بعدها فانه طاهر سواء كان في ظرف أو لا عبارة سم لو شك في اللبن أو في الشعر من مأ كؤل أو آدمى أو لا فهو  
طاهر خلافا لما في الانوار وان كان ملقى في الارض لان الاصل الطهارة ولم تجر العادة بحفظ ما باقى منه على  
الارض بخلاف اللحم فلماذا فصل فيها تفصيلها المعروف اه (قوله فهو طاهر الخ) وإنما لم يجز هنا تفصيل  
اللحمة الملقاة لان العادة جرت بالقاء هذه الامور وعدم حفظها وان كانت طاهرة بخلاف اللحمة مر اه  
سم على حجج اه عش (قوله ان العظم الخ) أى والجسد سم في شرح الغاية وعش على مر اه بحيرى  
(قوله كذلك) اى وان كان مرميا لجريان العادة برى العظم الطاهر مر اه سم (قوله وبه صرح  
في الجواهر) اى بخلاف ما لو راينا قطعة لحم ملقاة وشك كتناهلهى من مذكاة أو لا لان الاصل عدم  
التذكية نهاية وعبارته فيما سبق في شرح ولو اخبر بتنجسه الخ ولو وجد قطعة لحم في إناء أو خرقة بيلد  
لا يجوز فيه فهى طاهرة أو مرمية مكشوفة فنجسة أو في إناء أو خرقة أو مجروش بين المسلمين وليس المسلمون  
أغلب فكذلك فان غلب المسلمون فطاهرة عش قول المتن (وليس العلقه والمضغة) ومع ذلك فلا يجوز  
اكل المضغة والعلقه من المذكاة كما صرح بذلك شرح الروض في الاطعمة والاضحية عش (قوله وهى  
دم) إلى قوله الذى لا يجب في النهاية والمغنى قول المتن (ورطوبة الفرج) وقع السؤال في الدرس عما يلاقيه  
باطن المرج من دم الخبض هل يتنجس بذلك فيتنجس به ذكر المجامع أو لا لان ما في الباطن لا يتنجس اقول

كالاصل أن المسك طاهر مطلقا وجرى عليه الزركشى والأوجه انه كالأنفحة الخ وفي شرح العباب لكن  
المتجه ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها من طهارته مطلقا ما لم يكن في أحد همارطوبة وإلا فهو متنجس الخ وقال  
مر ولا بد في طهارة المسك من انفصاله حال الحياة ايضا (قوله ولو احتمالا) يؤخذ منه انه لو رأى ظبية ميتة  
وفارة منفصلة عندها واحتمل ان انفصالها قبل موتها حكم بطهارتها وهو منجى لانها كانت طاهرة قبل الموت  
فستصحب طهارته ولم يعلم ما يزيل الطهارة (قوله ولو شك) وشك في اللبن من مأ كؤل أو آدمى أو لا فهو طاهر  
خلافا للانوار وان كان ملقى في الارض لان الاصل الطهارة ولم تجر العادة بحفظ ما باقى منه على الارض بخلاف  
اللحمة فلماذا فصل فيما تفصيلها السابق (قوله فهو طاهر الخ) وإنما لم يجز هنا تفصيل اللحمة الملقاة لان العادة  
جرت بالقاء هذه الامور وعدم حفظها وان كانت طاهرة بخلاف اللحمة مر (قوله بقياسه العظم كذلك)

الذي لا يجب غسله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله فانه طاهر قطعاً ومن وراء باطن الفرج فانه نجس قطعاً ككل عارج من الباطن كالماء الخارج مع الولد أو قبيله والقطع في ذلك ذكره الامام واعترض بأن المنقول جريان (٣٠١) الخلاف في الكل (بنجس) من

الظاهر أنه يتنجس بذلك ومع هذا فينبغي أن يعني عن ذلك فلا يتنجس ذكر الجماع لكثرة الابتلاء به وينبغي أن مثل ذلك أيضاً ما لو ادخلت أصبعها الفرج لأنه وإن لم يعم الابتلاء به كالجماع لكنها قد تحتاج إليه كان أرادت المبالغة في تنظيف المحل وينبغي أيضاً أنه إن طال ذكره وخرج عن الاعتدال أن لا يتنجس بما أصابه من الرطوبة المتولدة من الباطن الذي لا يصل إليه ذكر الجماع المعتدل لعدم إمكان التحفظ منه فاشبهه ما لو ابتلى الثائم بسيلان الماء من فمه فانه يعني عنه لمشقة الاحتراز عنه فكذا هنا ع (قوله الذي لا يجب غسله) خلافاً للفتى والنهاية لكن مقتضى آخر كلام الثاني أنه يعني عنه عبارته والحاصل أنها متى خرجت من محل لا يجب غسله فهي نجسة لأنها حينئذ رطوبة جوفية وهي إذا خرجت إلى الظاهر يحكم بنجاستها فلا تنجس ذكر الجماع عند الحكم بطهارتها ولا يجب غسل الولد المفصل من أمه والأم يغسل الذكر محمول على الاستحباب ولا تنجس أي الرطوبة من المرأة على ما مر اه قال ع ش قوله مر والحاصل الخ يتأمل هذا مع قوله بعدم وجوب غسل ذكر الجماع فانه يصل إلى ما لا يجب غسله من المرأة وعليه فكان القياس نجاسته نعم في كلام سم على البهجة ما يفيد أنا وإن قلنا بنجاسته يعني عنه وقوله فهي نجسة خلافاً لحج حيث قال بطهارتها إن خرجت مما يصل إليه ذكر الجماع وهو الأقرب اه (قوله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله الخ) والحاصل أن رطوبة الفرج ثلاثة أقسام طاهرة قطعاً وهي ما تكون في المحل الذي يظهر عند جلوسها وهو الذي يجب غسله في الغسل والاستنجاء ونجسة قطعاً وهي ما وراء ذكر الجماع وطاهرة على الأصح وهي ما يصله ذكر الجماع شيخنا اه بجيزي (قوله ومن وراء باطن الفرج الخ) لعل المراد بها الخارجة من داخل الجوف وهو فوق ما لا يلحقه الماء من الفرج سم (قوله والقطع في ذلك) أي فيما يخرج من وراء باطن الفرج (قوله في الكل) أي من الأقسام الثلاثة قول المتن (بنجس) بفتح الجيم معنى (قوله من الحيوان) إلى المني في النهاية والمغني (قوله من الحيوان الخ) أي ولو غير مأكول من آدمي أو غيره نهاية ومعنى (قوله الطاهر) خرج به النجس ككلب ونحوه نهاية (قوله فيها) أي الثلاث المذكورة في المتن حال من مقابل الأصح على مذهب سيبويه (من غيره) أي غير الآدمي حال من ضمير فيها (أقوى منه) أي من مقابل الأصح خبر أن أي تلك الثلاث حال من ضمير منه (من الآدمي) حال من ضمير فيها (قوله من تقريره) أي الشارح المحقق (له) أي لمقابل الأصح (قوله أما الأوليان) أي طهارة العلق والمضغة (قوله من المني) أي بالطهارة (قوله شرطهما) يعني شرط طهارة الأوليين (قوله أن يكونا) الأولى الثانية (قوله وهما) أي الأوليان من غير الآدمي (أولى منه) أي من من غير الآدمي (قوله ويدل له) أي لسكونهما أولى من المني بالنجاسة (قوله منه) أي الآدمي (قوله وفيه نظر) أي في الرد المذكور (قوله فيه) أي في الآدمي (قوله بنجاستهما) أي العلق والمضغة من الآدمي (قوله وهو) أي ما بطلها (قوله ولهذا) أي لأن أصالة المني لم يعارضها شيء وأصالة العلق والمضغة عارضها ما ذكر (قوله مع ذلك) أي النظر المذكور (قوله بل ذلك) أي قول المنهاج وليست العلق والمضغة بنجس وقوله لما ذكره أي السنوي من التقييد المذكور وقوله ولا يعارضه أي احتمال الإطلاق وقوله أي لأنه تابع أي الرافعي (في ذلك) أي فيما ذكر من الجزم والحكاية المذكورين (قوله وأما الأخيرة)

أي وإن كان مرمياً لجريان العادة برمي العظم مر (قوله ومن وراء باطن الفرج فانه نجس قطعاً) جعل الرطوبة ثلاثة أقسام كما ترى وقد ذكره كذلك في شرح العباب ثم خالفه حيث قال لا ذرعي ومحل الخلاف في الخارجة عما لا ينفرج لجلوس المرأة ولا يلحقه الغسل بالماء وأما ما يلحقه الغسل فله حكم الظاهر اه ونقله في الخادم عن صاحب المعين ثم كلام لا ذرعي المذكور صريح في أن الخارجة ما يلحقه الماء لا خلاف في طهارتها وما لا يلحقه فيها خلاف والأصح الطهارة وينافي ما يأتي من نجاسة الرافعي بما قاله السنوي من تقييدهما بكونهما من الآدمي بل ذلك محتمل لما ذكر ولا إطلاق طهارتهما من الحيوان الطاهر نظراً إلى أقربيتهما من الحيوانية ولا يعارضه جزم الرافعي بطهارته وحكاية الخلاف في نجاستهما لأنه تابع في ذلك للأصحاب الناظرين لما ذكرته أن أصالة المني لم يعارضها شيء بخلاف أصالتهما وأما الأخيرة ولا فرق بين انفصالها وعدمه على المعتمد فلا ينفك كالعرق

الرافعي بما قاله السنوي من تقييدهما بكونهما من الآدمي بل ذلك محتمل لما ذكر ولا إطلاق طهارتهما من الحيوان الطاهر نظراً إلى أقربيتهما من الحيوانية ولا يعارضه جزم الرافعي بطهارته وحكاية الخلاف في نجاستهما لأنه تابع في ذلك للأصحاب الناظرين لما ذكرته أن أصالة المني لم يعارضها شيء بخلاف أصالتهما وأما الأخيرة ولا فرق بين انفصالها وعدمه على المعتمد فلا ينفك كالعرق

أى رطوبة الفرج (قوله وتولدها من محل النجاسة الخ) قال في شرح العباب أى والنهاية والمعنى بعد كلام طويل والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنها متى خرجت عما لا يجب غسله كانت نجسة لأنها حينئذ رطوبة جوفية والرطوبة الجوفية إذا خرجت إلى الظاهر يحكم بنجاستها اه وهو مخالف لقوله السابق هنا وهى ماء أبيض متردد بين المذى والعرق يخرج الخ سم (قوله وبفرضه الخ) محل تأمل لأن غاية ما يقتضيه الضرورة العفو لمشقة الاحتراز عنه مع كثرة الاحتياج إليه لا الطهارة بصرى وسم وقد يمنع بما تقدم من طهارة الطعام الخارج وطهارة البلغم النازل من أقصى الحلق للضرورة (قوله فضرورة) إلى قوله وإن قلنا فى النهاية والمعنى (قوله حتى لا يتنجس ذكره الخ) هذا ظاهر فى شمول الرطوبة الطاهرة للخارج مما وراء ما يجب غسله من الفرج لظهور أن الذكر عاوزه فى الدخول ما يجب غسله وقد يقال الولد خارج من الجوف الذى لا كلام فى نجاسة ما فيه سم (قوله كالبيض والولد الخ) وقد فى شرح العباب عدم وجوب غسل الولد بالمنفصل فى حياة أمه ثم قال أما الولد المنفصل بعد موت أمه فعينه طاهرة بلا خلاف ويجب غسله بلا خلاف كذا فى المجموع اه وفى شرح الروض وظاهر أن محل عدم وجوب غسل البيضة والولد إذا لم يكن معهما رطوبة نجسة انتهى سم (قوله لا يجب غسل المولود) أى لطهارته بدليل تفريع كلام

وتولدها من محل النجاسة غير متيقن خلافا لمن زعمه فلا ينظر إليه وبفرضه فضرورة وصول ذكر الحجام والبيض والولد لمحلها أوجب طهارتها حتى لا يتنجس ذكره بها كالبيض والولد ومن ثم قال فى المجموع فى موضع لا يجب غسل المولود أجماعا وإن قلنا بنجاسة الرطوبة وبمحى البلقينى أن رطوبة ثقبه بول المرأة نجسة قطعاً أن كان أصلها

الخارجة من الباطن إلا أن يقال على بعد يمكن حمل هذه على أن المراد بها الخارجة من داخل الجوف وهو فوق ما لا يلحقه الماء من الفرج وفسر فى المجموع الرطوبة الطاهرة بأنها ماء أبيض متردد بين المذى والعرق وفيه أن الخارجة من باطن الفرج نجسة وكلام الشرح الصغير يقتضيه والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنها إذا خرجت مما لا يجب غسله كانت نجسة اه باختصار كبير ولم يزد إلا سنوى وشيخ الإسلام وغيرهما على ما تقدم عن المجموع (قوله وتولدها من محل النجاسة غير متيقن) قال فى شرح العباب بعد كلام طويل والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنها متى خرجت مما لا يجب غسله كانت نجسة لأنها حينئذ رطوبة جوفية والرطوبة الجوفية إذا خرجت إلى الظاهر يحكم بنجاستها اه وهو مخالف لقوله السابق هنا وهى ماء أبيض الخ ثم قال فيه قيل ومحل الخلاف أيضاً فى رطوبة الفرج قبل البلوغ بالحيض وإلا فهى نجسة لما يلاقيها من الدم فى الباطن فتنجس به ويردوان حكى عن ابن دقيق العبد لأنه مخالف لكلامهم والمعنى أما الأول فظاهر وأما الثانى فلأنه إن أريد الحكم بنجاستها فى حال الحيض فظاهر كما سار أخذه من كلام الأذرى وإن أريد الإطلاق كان غير صحيح لأنه لا حيض حتى يتنجس أو وجوده فى الجوف فكذلك إذ لا عبرة بالملاقة فيه كما يأتى اه ثم قال فى قول العباب نعم إن انفصلت رطوبة فرجها فنجسة ما نصه بان خرجت من جوفها ولو لم يزل داخله الذى يجب غسله خلافا لما توهمه عبارة كغيره فالانفصال ليس بشرط إذا الرطوبة الخارجة من الجوف طاهرة وإن انفصلت كما اقتضاه إطلاقهم اه ثم قال وترددان العباد فى طهارة القصة القصعة البيضاء وهى التى تخرج عقب انقطاع الحيض والظاهر أنه أن تحقق خروجها من باطن الفرج أو أنها بحودم متجمدة فنجسة وإلا فطاهرة اه ولا يخفى إشكال الحكم بعدم نجاسة ذكر الحجام بعد وجود الحيض وإن انقطع واغتسل لأن المحل الذى وصل إليه تنجس بدم الحيض وملاقة الذكر له ملاقة شئ من الظاهر وهو لا يمنع التنجس وإن حكمنا بعدم التنجس بالملاقة فى الباطن فليتأمل (قوله فضرورة الخ) قد يقال هذه الضرورة لا تقتضى الطهارة لكفاية العفو عنها (قوله حتى لا يتنجس الخ) قد يقال الولد خارج من الجوف الذى لا كلام فى نجاسة ما فيه (قوله حتى لا يتنجس ذكره) هذا ظاهر فى شمول الرطوبة الطاهرة للخارج مما وراء ما يجب غسله من الفرج لظهور أن الذكر يجاوز فى الدخول ما يجب غسله (قوله لا يجب غسل المولود) قد يتشكل مع قوله وإن قلنا الخ إلا أن يجاب بأنه لا اثر للتلاقى بين الباطنين فى الباطن أو أنه عفى عن ملاقاته لها (قوله لا يجب غسل المولود) أى لطهارته بدليل تفريع كلام المجموع على قوله حتى لا يتنجس الخ لكن هذا قد لا يثبت مع قوله وإن قلنا وقد فى شرح العباب عدم وجوب غسل الولد المنفصل فى حياة أمه ثم قال أما الولد المنفصل حياً بعد موت أمه فعينه طاهرة بلا خلاف ويجب غسله بلا خلاف كذا فى المجموع

من الخارج وكذا ان شك لان الاصل في مثل هذه النجاسة الا ما تحقق استثناءه وكذا رطوبة ( ٣٠٣ ) فرج الحيوان الطاهر فانه يخرج البول

وكذا رطوبة الذر قال وقضية كلام البغوي الجزم بطهارة رطوبة باطن الذكر أي وصرح به جمع ولا شك أن فيه مخرجي المتى والبول يجتمعان في ثقبته فان كان البول من مجرى المتى فطاهر او من مجرى البول أو شك فنجس اه وما ذكره ظاهر إلا في مسألة فرج الحيوان لما مر فيه وإلا في مسألة الشك فالذي يتجه فيه في الجميع الطهارة ودعواه الاصل السابق بمنوعة لان تلك الرطوبة مشابهة للعرق كما علم مما مر فلا نحكم بنجاستها إلا ان علم اختلاطها بنجس ( ولا يظهر نجس العين ) بغسل لانه إنما شرع لازال ما طرأ على العين ولا استحالة الى نحو ملح لان حقيقة الاستحالة هنا ان يبقى الشيء بحاله وإنما تغيرت صفاته فقط لكن يستثنى من هذا شيان لا ثالث لهما في الحقيقة للنص عليهما ولعموم الاحتياج بل الاضرار اليهما ومن ثم قال ( الاخر ) ولو غير محترمة واراد بها مطلق المسكر ولو من نحو زبيب وتمر وحب لتصريحه كالاصحاب في بابي الربا والسلم بحل تلك المستلزم لطهارتها على ان أهل الأثر ومالك واحد على وصفه بذلك كما هو قول للشافعي ( تخلت ) بنفسها من

المجموع على قوله حتى لا يتنجس الخ لكن هذا قد لا يناسب مع قوله وإن قلنا الخ إلا أن يجاب بأنه لا أثر للتلاق بين الباطن في الباطن أو انه عني عن ملاقاتها سم وقد يجاب بان شدة الضرورة اقتضت الطهارة كما مر عنه في الطعام الخارج والبلغم النازل عن أقصى الحلق ( قوله من الخارج ) أي مخرج من الباطن وقال الكردي أي من البول اه ( قوله فانه ) أي الفرج ( قوله قال ) أي البلقيني ( قوله في ثقبته ) أي ثقبته الذكر ( قوله اه ) أي بحث البلقيني كردي ( قوله لما مر الخ ) أي من قوله فلانها كالعرق الخ ( قوله فالذي يتجه فيه ) أي في الشك ( قوله في الجميع ) أي في رطوبة ثقبته بول المرأة ورطوبة باطن الذكر بصرى أي فيما لو شك في واحدة منهما هل أصلها من الخارج أم لا ( قوله السابق ) أي في قوله لان الاصل في مثل الخ ( قوله كما مر ) أي في قوله فلانها كالعرق الخ ( قوله إلا ان علم اختلاطها بنجس ) يؤخذ منه انه اذا علم ملاقة بدون اختلاط فطاهر ووجه ما مر ان الملاقة في باطنين لا تضر فتدبر بصرى ( قوله بغسل ) أي قوله ولا يرد في النهاية إلا قوله قيل وكذا في المغنى إلا قوله لتصرينه الى الماتن ( قوله ولا استحالة الى نحو ملح ) كهيئة وقعت في ملاحة فصارت ملحاً وأحرقت فصارت رماداً نهاية ومعنى ( قوله وإنما تغيرت صفاته ) بأن يتقلب من صفة الى صفة اخرى ( قوله ومن ثم ) المشار اليه قوله لكن يستثنى من هذا الخ ( قوله ولو غير محترمة ) والمحترمة هي التي عصرت لا بقصد الخمرية بان عصرت بقصد الخلية ولا بقصد شيء وغير المحترمة هي التي عصرت الخمرية ويجب إزالتها حينئذ قبل التخلل وتغير الحكم بتغير القصد بعد هذا التفصيل في التي عصرتها المسلم وأما التي عصرها الكافر فهي محترمة مطلقاً شيخنا وبجري ( قوله بحل تلك ) يعني بحل بيع خلاها والسلم فيها ( قوله على ان أهل الأثر الخ ) عبارة شرح العباب أي والنهاية ظاهر كلامه تغايرهما أي الخمر والنبيذ وهو ما حكاه الشيخان عن الأكثرين لكن في تهذيب الاسماء واللغات عن الشافعي ومالك واحمد وأهل الأثر انها اسم لكل مسكر اه سم ( قوله على وصفه بذلك ) أي جروا على تسمية كل مسكر بالخمير حقيقة وفي المسئلة قولان هل الخمر حقيقة في المعتصرة من العنب مجاز في غيرها او حقيقة في كل مسكر رشيدى ( قوله كما هو الخ ) أي كون الخمر حقيقة في مطلق المسكر ( قوله تخلت ) أي صارت خلا ( قوله والتحريم ) استطرادى ( قوله قيل الخ ) عبارة الخطيب قال الحلبي قد يصير العصير خلا من غير تخمر في ثلاث صور إحداها أن يصب في الدن المعتق بالخل ثانياً ان يصب الخل في العصير فيصير بمخالطته خلا من غير تخمر لكن محله كما علم مما مر ان لا يكون العصير غالباً ثالثاً ان تجرد حبات العنب من عنافيده وبملاها بالدن وبطين راسه اه وجزم شيخنا بذلك بلا عزو وكذا يجزم به الشارح في التنبيه الثاني ( قوله لتعذرات اخذه ) أي انظره مع الخ لا ان يقال غالباً سم عبارة النهاية ولان العصير لا يتخلل إلا بعد التخمير غالباً فلم نقل بالطهارة لربما تعذر الخل وهو حلال لإجماعا ولو بقي في قعر الاناء دردى خمر فطاهر إطلاقهم كما قاله ابن العماد انه يطهر تبعاً للأناء سواء استحجر أم لا كما يظهر باطن جوف الدن بل هذا أولى اه ( قوله على إطلاقه ) أي المصنف ( قوله تخلل ما وقع فيه خمر ) قضيته انه لو وقع على الخمر خمر ثم تخلل لم تطهر وفيه نظر بل ينبغى انها تطهر ويدل له ما يأتي عن البغوي فيما لو ارتفعت بفعل قاعل ثم غمر المر ترفع قبل الجفاف بخمر اخرى بل لا بد انه لو وقع على الخمر نبيذ ثم تخلل تطهرت للمجانسة في الجملة ثم رايت قال في شرح العباب عن الزركشي وابن العماد واحترز الشيخان اه وفي شرح الروض وظاهر أن محله أي محل عدم وجوب غسل البيضة والولد إذا لم يكن معها رطوبة نجسة اه ( قوله لما مر فيه ) لكن يحتاج الى دفع استدلاله بأنه مخرج البول اللهم إلا ان يدفع بان ملاقة الباطن في الباطن لا تؤثر إلا ان قضية ذلك تأثير الملاقة في ظاهر الفرج ولا مانع من التزامه ( قوله على ان أهل الأثر الخ ) عبارة شرح العباب ظاهر كلامه تغايرهما أي الخمر والنبيذ وهو ما حكاه الشيخان عن الأكثرين في الاثرية الى ان قال لكن في تهذيب الاسماء واللغات عن الشافعي ومالك واحمد وأهل الأثر انها اسم لكل مسكر اه ( قوله لتعذرات اخذه ) انظره مع الخ لا ان يقال غالباً ( قوله تخلل ما وقع فيه خمر ) قضيته انه لو وقع على

غير مصاحبة عين أجنبية لها لان علة النجاسة والتحريم الاسكار وقد زال والخل اتخذ الخل إجماعاً وهو مسبوق بالتخمير قيل إلا في ثلاث صور فلم يطهر لتعذرات اخذه ولا يرد على إطلاقه خلا فان زعمه تخلل ما وقع فيه خمر أو دقاً نجس ثم نزع قبل تخلله لان مانع الطهارة هنا تنجسه لا كونه

خمر (تنبيه) المستثنى  
إنما هو الخمر بقيد التحلل  
لا مطلقا كما هو واضح فاندفع  
ما قيل في عبارته تساهل  
لأن الطهر للخل لا للخمر  
ويتفرغ على سبق الخل  
بالخمر الحث في أنت  
طالق أن تخمر هذا العصير  
فتخلل ولم يعلم تخمره نظرا  
للقالب أو المطرد (وكذا أن  
نقلت من شمس إلى ظل  
وعكسه) فتطهر (في  
الاصح) إذ لا عين (فان  
خللت بطرح شيء) كلعج  
أو وقع فيها بلا طرح وبقي إلى  
تخللها وإن لم يكن له أثر في  
التخلل أو نزوع وقد انفصل  
منه شيء أو كان نجسا وإن  
نزغ فوراً كما مر نعم يستثنى  
نحو حبات العناقيد مما  
يعسر التثني منه كما يصرح  
به كلام المجموع وجرى  
عليه جمع متقدمون  
ومتأخرون خلافاً لآخرين  
وإن أولوا كلام المجموع  
وبتوا كلام غيره على  
ضعيف إذ لا ملجئ لهم  
إلى ذلك

بفرضهما التفصيل الآتي في طرح العصير على خل عما لو طرح خمر فوق خمر فأنها تطهر ويحتمل الفرق  
بين أن يكون الخمر من جنسها فتطهر أو من غير جنسها كما إذا صب النبيذ على الخمر فلا تطهر اه سم ويمكن  
أن يدفع النظر بأرجاع ثم نزاع إلى خمر أيضاً وقوله لم تطهر أي كما صرح به في فتح الجواد وقوله ما يأتي عن  
البغوي الخ اعتمده الأسنى والشهاب الرملى والنهاية وشيخناو البجيرى وكذا اعتمده الخطيب إلا في قيد قبل  
الجفاف فقال ولو بعد جمافه خلافاً للبغوي في تقييده بقبل الجفاف اه (قوله المستثنى إنما هو الخ) قد  
يقال بل المستثنى الخمر من حيث هي لأن معنى ولا يطهر الخ لا يصير طاهراً أو لا يقبل الطهارة وحينئذ فالذي  
يصير طاهراً أو يقبل الطهارة إنما هو الخمر لا الخل اذهب بالنسبة إليه تحصيل الحاصل بصرى عبارة سم قد  
يقال الخل هو الخمر لأن العين العين وإنما تغير الوصف والاسم فيصح أن الخمر أي عينها طهرت اه (قوله نظراً  
الخ) متعلق بقوله يتفرغ وقوله للغالب أي إذا صرح الاستثناء المذكور وهو الذي جرى عليه النهاية والخطيب  
وغيرهما وسيجزم الشارح به آتافي التنبيه الثاني وقوله أي المطرد أي لم يصح ذلك الاستثناء قول المتن (وكذا  
أن نقلت من شمس الخ) أو من دون إلى آخر أو فتح رأسه للهو أسواء أقصد بكل منهما التخلل أم لا بخلاف  
مالو أخرجت منه ثم صب فيه عصير فتخمر ثم تخلل مغنى زاد النهاية وكذا الوصف عصير في دن متنجس أو كان  
العصير متنجساً اه وهل هذا النقل حرام أو مكروه والراجح الكراهة شيخناو بجيرى (قوله فتطهر) أي  
إذا لم يحصل بذلك هبوط للخمر عما كانت عليه أو لا والاتنجست لا تصالحا بموضع الدن بسبب الهبوط  
بجيرى قول المتن (بطرح شيء) أي أيش من جنسها اما التي من جنسها فلا تضر فلو صب على الخمر خمر آخر  
نبيذ تطهر الجميع على المعتمد زيادى اه بجيرى (قوله كلعج) أي وبصل وخبز حار ولو قبل التخمر مغنى  
ونهاية (قوله أو وقع) إلى قوله كما يصرح في النهاية والمغنى (قوله أو وقع فيها الخ) وليس منه فيما يظهر الدود  
المتولد من العصير فلا يضر عرش وقره البجيرى (قوله وإن لم يكن له أثر في التخلل) مقتضى هذه الغاية  
أن ماء بطرح بمعنى مع لالسيبية ثم رايت في البجيرى عن عرش مانصه والباء بمعنى مع لالسيبية لانه حينئذ  
يفيد قصر الحكم على عين تؤثر التخلل عادة اه (قوله وقد انفصل منه الخ) أي أو هبطت الخمر بنزعها  
قليوبى اه قال عرش بقى مالو كان من شأنه التخلل ثم أخرجه معصوم بأنه لم يتخلل منه شيء هل يطهر أم لا فيه  
نظروا الأقرب الأول لأن هذا ليس مما أقام الشارع فيه المظنة مقام اليقين بل مما يبنى فيه الحكم على ظاهر  
الحال من التخلل من العين وباخبار المعصوم قطع بانتفاء ذلك فوجب الحكم بطهارته بالتخلل اه (قوله  
كما مر) أي قبل التنبيه (قوله أو كان نجسا الخ) وكالتنجس بالعين العناقيد وحباتها إذا تخمرت في الدن ثم  
تخللت نهاية قال عرش عن سم إن في شرح الروض ما يخالفه اه وقال الرشيدى مراده مر به الرد  
على الشهاب بن حجر في شرح الارشاد اه وفي بعض الحواشي ما نصه قاله القاضي والبغوي لو أدخل العنب

الخمر خمر ثم تخللت لم تطهر وفيه نظر بل ينبغى أنها تطهر ويدل عليه ما يأتي عن البغوي فيما لو ارتفعت بفعل  
فاعل ثم غمر المرتفع قبل الجفاف بخمر أخرى بل لا يبعد أنه لو وقع على الخمر نبيذ ثم تخللت طهرت للمجانسة  
في الجملة ثم رايت في شرح العباب عن الزركشى وابن العباد واحترز الشيخان بفرضهما التفصيل الآتي في  
طرح العصير على خل عما لو طرح خمر فوق خمر فأنها تطهر ويحتمل الفرق بين أن يكون الخمر من جنسها  
فتطهر أو من غير جنسها كما إذا صب النبيذ على الخمر فلا تطهر اه (فرع) في شرح م ر ولو بقي في قعر الاناء  
دردى خمر فظاهر إطلاقهم كقوله ابن العباد أنه يتطهر تبعاً للأناء سواء استحجر أم لا كما يطهر باطن جوف  
الدن بل هذا أولى وظاهر كلامهم أيضاً أنه لا فرق في العصير بين المتخذ من نوح وراجد وغيره فلو جعل فيه عسلاً  
أو سكرًا أو اتخذ من نحو عنب ورماد أو روزيب طهر بانقلابه خلافاً به جزم ابن العباد وليس فيه تحليل  
بمصادفة لأن عين نفس العسل أو البرون نحوهما يتخمر كما رواه أبو داود وكذلك السكر فلم يصحب الخمر عين  
أخرى اه (قوله لأن الطهر لا للخمر) قد يقال الخل هو الخمر لأن العين العين وإنما تغير الوصف والاسم  
فيصح أن يقال إن الخمر أي عينها طهرت (قوله فان خللت بطرح شيء) عبارة الروض لا مع عين قال في

مع العناقيد في الدين وصار خلافا لقال ابن العباد لان حبات العنب ليست بعين اجنبية وكذا عراجينه والورق الذي لا يستغنى عنه غالباً وقال الغزالي التنقية من الحبات والعناقيد لم يوجبها احد وهذا كله صريح واضح في المسئلة فلا يعدل عنه وإن قال العباب وتبعه النهاية ومثله اى المتنجنين بالعين والعناقيد وحباتها اذا تخمرت في الدين ثم تخللت فانه تبع فيه شرح البهجة التابع للجلال البلقيني في جواب سؤال وقد اطال شارحه ابن حجر في الرد عليه فراجعوه وعبارته في الامداد ويستثنى العناقيد وحباتها فلا يضر مصاحبتهما الخمر اذا تخللت كما افهمه كلام المجموع وصرح به الامام كالفاضل والبغوي وجزم به البلقيني ومشى عليه الانوار ونوى الرطب كحبات العناقيد اتهمت وعبارة السكردى على شرح بافضل ويعني عن حبات العناقيد ونوى التمر ونفله وشماريج العناقيد على المنقول كما وصحته في بعض الفتاوى خلافاً للشيخ الاسلام والحطيب والرملي وغيرهم ووافق ذلك للشارح اهـ (قوله ما احتيج الخ) لعله بالمد كما هو صريح تعبير غيره (قوله ويحرم تعمد ذلك) اى بخلاف النقل من شمس الى ظل وعكسه فلا يحرم كما بينته في شرح العباب سمى اى بل يكره شيخنا (قوله تتخذ خلا) اى تعالج بشىء حتى يصير خلا يجبرى (قوله وعلمته) الى قوله وفي معنى التخلل في المغنى الا قوله كما لو قتل مورثه (قوله وعلمته) اى عدم الطهارة (قوله لانه) الى قوله وفي معنى التخلل في النهاية الا قوله محرم وقوله كالموت الى ويظهر (قوله بفعل محرم) ما وجه ذكر الحرمة في بيان حكمة النهي والحال انها لم تثبت الا به بخلاف منع ميراث القاتل فان منع القتل معلوم قبل ذلك بغير الدليل الدال على منع الارث ولعل هذا وجه ضعف هذه العلة المترتب عليه ضعف المبني عليه بصرى (قوله وعلى هذا) اى التعليل السابق (قوله بالنقل السابق) اى فى المتن وقوله ثم اى فى النقل السابق (قوله وما ارتفعت اليه لكن الخ) بخلاف ما لو نقض من خمر الدين بأخذ شىء منها أو أدخل فيه شىء فارتفعت بسببه ثم أخرج فعادت كما كانت الا ان صب عليها خمر حتى ارتفعت الى المواضع الاولى واعتبر البغوي كونه قبل جفافه واعتمده الوالد رحمه الله تعالى ويظهر الدين تبعاً لها وإن تشرب بها أو غلت ولو اختلط عصير يخل مغلوب ضراً أو غالب فلا كان مساوياً فكذلك ان أخبر به عدلان يعرفان ما يمنع التخمر وعدمه أو عدل واحد فما يظهر اما اذا لم يوجد خير أو وجد وشك فلا وجه ادارة الحكم على الغالب حينئذ نهاية وفي المغنى ما يوافق الآفة تقييد الصب بقبول الجفاف وتفيد المساواة بما اذا أخبر به عدلان الخ قال سم ان شرح الروض نقل ما قاله البغوي من التقييد المذكور واقره اهـ وقال السكردى ان الزيادة اعتمده اهـ وقوله لا ان صب عليها خمر الخ اى او نذر سكر أو غسل أو نحوها كما قاله القليوبي فالخمر ليس بقديم وليس فيه تحليل بمصاحبة دين لا بالهسل ونحوه تخمر مدابغى وسياقى دن اننهاية ما يفيد (قوله لكن بعينه فعله) اى لى با. شتداد والغليان اسى وخطيب (قوله تبعاً لها) بحثى ذلك سم وغيره بانه كان يكفي ان يعنى عنه للضرورة لانه لا وجه لطهارة لدن فانه لا أثر فيه الاستحالة كما لا يخفى شيخنا (قوله ونحوه) لعله بالرفع عطفاً على انقلاب الخ ومحتمل جزمه عطفاً على دم الظابية مسكاً

شرحه كحصاة وحية عنب تخمر جوفاً اهـ وكان صورة الحصة المذكورة اذا طابت بخلاف ما لو بقيت في العصير ابتداءً فينبغى ان لا تضرب اذا تخمر ثم تخلل وظاهر ان ما في جوف هذه الحصة اذا تخلل طهر والحصة كالاناء فينبغى طهارة جوفها تبعاً (قوله ويحرم تعمد ذلك) اى بخلاف النقل من شمس الى ظل وعكسه فلا يحرم كما بينته في شرح العباب بما فيه وظاهر الحديثين حرمة التخليل مطلقاً سواء كان بعين ام بنحو نقل من شمس الى ظل وجرى عليه بعضهم لكن يردده كلام الشيخين في الرهن فانه مصرح بان المحرم انما هو التخليل بالعين لا بنحو النقل من شمس الى ظل وعبارتهما اتخاذ الخمر جائز بالاجماع ثم قال قوله الخمر بطرح العصير او الملح او الخبز الحار او غيرها فيها احرام والتحليل الحاصل منها نجس لعتين احدهما تحريم التخليل والثانية نجاسة المطروح بالملاقاة فتستمر نجاسته اذ لا من يل لها الخ ما اطال به عنها وعن غيرهما وما يتعاقب به وقد يؤخذ من ذلك انه لو طرح العين الطاهرة التي لا ينفصل عنها شىء بقصد نزاعها قبل التخلل ثم نزاعها لم يحرم ذلك وطهر الخ لفايتامل (قوله لكن بغير فعله) خرج ما بفعله قال في شرح الروض فان ارتفعت بلا

وكذا ما احتيج اليه لعصر  
يا بس او استقصاء عصر  
رطب لانه من ضرورته  
(فلا) أظهر ويحرم تعمد  
ذلك لخبر مسلم انه صلى الله  
عليه وسلم سئل عن الخمر  
تتخذ خلا فقال لا وعلمته  
تتجس المطروح بالملاقاة  
فيتنجس الخل وقيل لانه  
استعجل الى مقصوده بفعل  
محرم فعوقب بنقيض قصده  
كما لو قتل مورثه وعلى  
هذا لا يظهر بالنقل السابق  
وهو مقابل الاصح ثم ويظهر  
بظرفها وما ارتفعت  
اليه لكن بغير قوله تبعاً لها  
وفي معنى تخلل الخمر انقلاب  
دم الظابية مسكاً ونحوه ذم  
البياض فرخاً به انقلاباً اهـ  
يتبين انه طاهر لانه اصل  
حيوان كالخمر وعند عدم  
انقلابه ان كانت عن كبس  
ذكر وكذلك

لصلاحته لجيء الفرق منه ولا فلا وبه يجمع بين تناقض المصنف فيه (تنبيه) يكثر السؤال عن زبيب يجعل معه طيب متنوع وينتفع ثم يصغر رائحته كرائحة الخمر والذى يتجه فيه ان ذلك الطيب ان كان اقل من الزبيب تنجس ولا فلا ولا عبرة بالرائحة اخذ من قولهم لوالى على عصير خل دونه اى وزنا كما هو ظاهر تنجس لانه لقله الخل فيه يتخمر ولا فلا لان الاصل والظاهر عدم التخمر ويؤخذ منه انهم نظروا في هذا للظنة حتى لو قال (٣٠٦) خير ان شاهدناه من حين الخلط في الاولى الى التخلل ولم يشتد ولا قذف بالزبد بل انتفت لقولها

وكذا لو قال في الاخيرتين شاهدناه اشتد وقذف بالزبد ويحتمل الفرق بان الاشتداد قد يخفى فلم ينظر لقولها في الاولى بخلاف ما بعدها لانها اخبرنا بمشاهدة الاشتداد فلم يمكن الغاء قولها الا ان قلنا ان ما نيط بالمظنة لا نظر لتخلفه في بعض افراده وان العلامة لا يلزم من وجودها وجود ما هي علامة عليه كما صرحوا به فحينئذ يتجه اطلاقهم النجاسة واخرمة في الاولى وعدمهما في الاخيرتين وظاهر ان الخل في كلامهم مثال ليلحق به كل ما في معناه لا يقبل التخمر وينع من وجوده ان غلب اوساوى (تنبيه اخر) اختلف في انقلاب الشيء عن حقيقته كالنجاس الى الذهب فقول نعم لا انقلاب العصا ناعبانا حقيقة بدائل فاذا هي حية تسمى والا لبطل الاعجاز ولا مانع في القدرة من توجه الامر التكويني الى ذلك وتخصيص الارادة له وقيل لا لان قلب الحقائق محال والقدرة لا تتعلق به والحق الاول بمعنى انه تعالى يخلق

وأراد بنحوه صيرورة نحو الميتة وداعبارة المفتى ويظهر كل نجس استحالة حيوانا كدم بيضة استحالة فرخا القول بنجاسته ولو كان دودا كلب لان الحياة اثر ايبنا في دفع النجاسة ولهذا تظاير والهاولان الدود متولد فيه لامن ولو صار الزبل المختلط بالتراب على هيئة التراب لطول الزمان لم يطهره (قوله لصلاحته الخ) كان اللام بمعنى عند فيوافق ما تقدم عن النهاية من ان المدار على صلاحته للتخلق ولا قد عوى كلية الصلاحية فيما اذا كانت عن كبس ذكر محل نظر (قوله تنبيه يكثر السؤال الخ) عبارة النهاية ولو جعل مع نحو الزبيب طيبا متنوعا ونقع ثم صفي وصارت رائحته كرائحة الخمر فيحتمل ان يقال ان ذلك الطيب ان كان اقل من الزبيب تنجس ولا فلا اخذ من قولهم لوالى على عصير خل دونه تنجس ولا فلا لان الاصل والظاهر عدم التخمر ولا عبرة بالرائحة ويحتمل خلافه وهو اوجه اه اقول لم يبين ان خلافه لإطلاق الطهارة أو اطلاق النجاسة لكن الثاني اقرب لان اطلاق الطهارة في غاية البعد لشموله ما اذا قل الطيب جدا مع القطع حينئذ بالتخمر ولعل وجه اعتداد اطلاق النجاسة وإن كثر الطيب وقل الزبيب ان الطيب ليس بمانع من التخمر وإن كثر بخلاف الخل مع العصير فليتنا مل بصري وجزم بالاول الاجهوري وكذا ع ش و اقره الرشيدى عبارة قوله مر ويحتمل خلافه الخ وهو الطهارة . طلقا وهو ما في حاشية الشيخ ع ش اه ويؤيده سابق كلام النهاية ولا حقه كما يظهر بمراجعة (قوله متنوع) ليس بقيد في الحكم وإنما قيده لانه الذى وقع السؤال عنه لكونه الواقع رشيدى (قوله والا) اى بان غلبه الخل اوساوا خطيب (قوله ويؤخذ منه) اى من التعليل بان الاصل الخ (قوله في الاولى) اى فيما اذا كان الخل دون العصير (قوله ولا يشتد الخ) الا سبك الموافق لظنيره الا فى إسقاط الواو (قوله في الاخيرتين) اى فيما اذا كان الخل اكثر من العصير اوساواه (قوله ويحتمل الفرق) اى بين الاولى وبين الاخيرتين وتقدم عن ع ش انفا ما يقتضى انه هو الاقرب (قوله بخلاف ما بعدها) اى الاخيرتين (قوله فحينئذ) اى حين اذا قلنا ان ما نيط بالمظنة الخ (قوله من وجوده) اى التخمر (قوله في انقلاب الشيء) اى الممكن (عن حقيقته) اى الى حقيقة اخرى (قوله حقيقة) اى انقلابا حقيقيا (قوله والا) اى وان لم يكن حقيقيا (قوله الى ذلك) اى الانقلاب (قوله والحق الاول) اى وقولهم قلب الحقائق محال مفروض في حقائق الواجب والممكن والمتنع والمراد استحالة قلب الواجب بمكانا او بمنعنا وعكس ذلك (قوله ومن ثم) اى لاجل ان الحق هو الاول (قوله على ماسر) اى من الانقلاب حقيقة (قوله ونانها) وهو انقلاب الصفة فقط (قوله انه باق على نجاسته) قد يؤخذ من ذلك انه لو مسخ ادى كلبا فهو على طهارته فليتنا مل سم (قوله وعلى الاول) وهو الابدال ذاتا وصفة (قوله انه يبنى) اى الخلاف في تعلم الكيمياء والعمل به (على هذا الخلاف) اى في انقلاب الشيء عن حقيقته (فعلى الاول) اى جواز الانقلاب غلبا بل بفعل فاعل قال البغوى في فتاويه فلا يطهر الدين اذا لا ضرورة وكذا الخمر لا تصالها بالمر تفع النجس نعم لو غير المر تفع قبل جفافه بخمر اخرى طهرت بالتخلل اه ما في شرح الروض واعتمد شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى التقييم بالجفاف ولا يخفى ان فيما ذكره البغوى في نخر المر تفع دلالة على انه لو صب على الخمر اخرى من غير ارتفاع للاولى طهرت بالتخلل وهو الظاهر فليتنا مل (قوله والذى يتجه الخ) في شرح مر ويحتمل خلافه وهو اوجه (قوله انه باق على نجاسته) قد يؤخذ من ذلك انه لو مسخ ادى كلبا فهو على

بـ النجاس ذهابا على ما هو رأى المحققين أو بأن يسلب عن أجزاء النجاس الوصف الذى صار به نجاسا ويخلق فيه (قوله) الوصف الذى يصير به ذهابا على ما دوراى بعض المتكلمين من تجانس الجواهر واستوائها في قبول الصفات والمحال انما هو انقلابه ذهابا مع كونه نجاسا لا امتناع كون الشيء فى الزمن الواحد نجاسا وذهبا ومن ثم اتفق أئمة التفسير على ما مر فى العصا بأحد هذين الاعتبارين المان كورين وبتانيهما يتجه قول ائمتنا فى كلب مثالا وقع فى ملححة فاستحال ملححا انه باق على نجاسته بل وعلى الاول ايضا لانه غير متيقن فعملوا بالاول (تنبيه آخر) كثير اما يسل من علم الكيمياء وتعلمه على محل اول ولا ولم نزل احد كلاما فى ذلك وظاهر انه يبنى على هذا الخلاف فعلى الاول



من علم العلم الموصل لذلك القلب غلما يقينيا جاز له عمله وتعليمه إذ لا محذور فيه حيث تدبر وجهه وما تخيل أنه من هتك سر القدر وهو لا يجوز إفضاءه  
كافي تفسير البيضاوي في بلغ ما أنزل اليك فيرد بمنع أن هذا منه لأن ما وضع له علم يتوصل اليه (٣٠٧) به لا يسمى العمل به هتكاً لذلك وإنما

الذي منه فعل الخضر  
صلى الله عليه وسلم في قتل  
الغلام وفي بعض حواشي  
البيضاوي المعتمد هذا منه  
منزع صوفي وهو يؤيد  
ما ذكرته أن الهتك إنما  
هو في نحو فعل الخضر صلى  
الله عليه وسلم بما يكشفه  
الله لأخصائه موهبة الهية  
من غير تعلم ولا استعداد  
وإن قلنا بالثاني أو لم يعلم  
الإنسان ذلك العلم اليقيني  
وكان ذلك وسيلة للغش  
فالوجه الحرمة وكذا تطهير  
نحو نحاس حتى يقبل صبغا  
أو خاطا لأنه غش صرف  
نعم إن باعه لمن يعلمه بحقيقته  
جاز لمن يظن أنه يغش به  
غيره كبيع العنب لعاصر  
الخمر وتخييل أن الصبغ  
الذي لا ينكشف ملحق  
بقلب الأعيان فاسد  
لقولهم ضابط الغش أن  
يكون فيه وصف لو اطلع  
عليه لم يرغب فيه بذلك التمن  
أي ولا تقصير من المشتري  
لما يأتي في زجاجة ظنها  
جوهرة وهذا لا تقصير إذ  
يعز الاطلاع على حقيقة  
ذلك المسبوغ فإن قلت  
صرحوا بكراهة ضرب مثل  
سكة الامام وظاهره حل  
ضرب مغشوش غشه بقدر

(قوله جاز علمه) يعني العمل به بدليل قوله بعد لا يسمى العمل به الخ وبذلك التأويل يظهر حمل على ما قبله  
(قوله أنه) العمل بعلم الكيمياء وتعليمه (قوله وهو الخ) أي سر القدر (قوله كافي تفسير البيضاوي) أي أن  
علم الكيمياء وتعليمه من هتك سر القدر (قوله يمنع أن هذا) أي العمل بعلم الكيمياء وتعليمه (منه) أي من هتك  
سر القدر (قوله لذلك) أي لسر القدر (قوله قتل الغلام) من ظرفية الخاص للعام (قوله هذا) أي القول  
بأن العمل بالكيمياء من هتك سر القدر (منه) أي من البيضاوي (منزع صوفي) أي مشرب صوفي وخلاف  
التحقيق (قوله وهو) أي ما في بعض الحواشي (قوله بما يكشفه الله الخ) أي من إظهار ما يكشفه الله والعمل  
به (قوله ولا استعداد) ما الداعي إلى نفي الاستعداد مع أن الصوفية يعتبرونه وبينونه فليتامل بصري (قوله  
وإن قلنا بالثاني) المراد به كما هو ظاهر ونبه عليه بعضهم القول بامتناع الانقلاب السابق في قول الشارح  
وقيل لا لا الثاني من الاعتبارين السابق في قوله أو بأن يسأب الخ كما فهمه سم وبني عليه اعتراضه بما نصه  
قوله وإن قلنا بالثاني الخ فيه نظر لا نأذا قلنا بتجانس الجواهر وفرضنا أن خاصية النحاس سلبت وحصل بدلها  
خاصية الذهب فهذا ذهب حقيقة ولا فرق في المعنى بين حصول الذهب بهذا الطريق وحصوله بالطريق الأول  
وهو إعدام النحاس وخلق الذهب بدله ولا غش حيث تدبر فليتامل اه (قوله ذلك) أي علم الكيمياء (قوله  
وكان) لعل الأولى إسقاط الواو (قوله ذلك) أي العمل بالكيمياء (قوله فالوجه الحرمة) إطلاقاً منعه على  
القول بالثاني محل تأمل على أن النفس شيئاً من إطلاق تحریم العلم المجرد الخالي عن العمل وإن فرض حرمة  
العمل لا شتم الله على نحو غش لاسيما بالنسبة إلى من يعلم من نفسه أن علم ذلك لا يحجره إلى عمله وكان الملاحظ فيه  
أي في إطلاق المنع بفرض تسليمه حسم الباب بصري وهذا محل تأمل من سم مبنى على أن المراد بالثاني ثاني  
الاعتبارين لا ثاني القولين المرجوح وقد مر ما فيه وعلى فرض إرادته فالأقرب ما قاله الشارح من إطلاق  
حرمة تعلمه على القول بالثاني لأن شأن علمه أن يكون وسيلة لنحو غش ولو بتعليمه لغيره (قوله أن باعه) أي بعد  
نحو صبغه كرى وظاهره أن السبع ليس بقيد فثله نحو الهبة (قوله جاز الخ) فيه توقف لأن شأنه أن يكون  
وسيلة للغش بتدوّل الأيدي (قوله لمن يعلمه) من الاعلام (قوله كبيع الخمر الخ) راجع للمنفى بالميم  
(قوله فاسد الخ) قد يمنع الفساد دلالة ما استدلل به عليه لأن من تصور تجانس الجواهر وأنسلا بخاصية  
النحاس وحصول خاصية الذهب حقيقة رغبت في ذلك المصبوغ سم وفيه نظر ظاهر لأنه ليس في الصبغ  
سلب الخاصية وانقلابها كما هو صريح جعله الشارح كلاماً من الصبغ والخطأ مقابلاً للكيمياء (قوله وظاهره  
حل الخ) قد يناقش فيه بأن المتبادر المماثلة من حيث الصورة لا من حيث المادة قاله البصري ودعواه التبادر  
المذكور ظاهر المنع (قوله حيث كان يسأو به الخ) ينبغي وبما من فتنه ظهوره قول المتن (وجلد الخ) أي ولو  
من غير ما كحل مغني ونهاية قول المتن (نجس) بتثنية الجيم لكن الضم قليل يجرى قول المتن (بالموت) أي  
حقيقة أو حكماً فيشمل المولود جلد حيوان وهو حي عرش وحفي (قوله خرج به جلد المغلظ) أي فانه لا يظهر  
بالدباغ لأن الحياة في إفادة الطهارة أبلغ من الدبغ والحياة لا تفيد طهارته مغني ونهاية (قوله واندباغه) أي  
ولو بوقوعه بنفسه أو بالقمار صريح أو نحو ذلك أو بإلقاء الدباغ عليه ولو بتجوريح نهاية مغني (قوله لأنه  
الغالب) أو المراد بالدبغ الحاصل بالمصدر بصري (قوله ما لا قاه الدباغ) أي من الوجهين أو أحدهما قول  
المتن (وكذا باطنه) ويؤخذ من طهارة باطنه به أنه لو تنفث الشعر بعد دبغه صار موضعه متنجساً يظهر بغسله  
وهو كذلك نهاية مغني هذا ظاهر فيما إذا كثر الشعر وأما الشعر القليل فينبغي أن يجرى في مثبته بعد تنفثه

طهارته فليتامل (قوله وإن قلنا بالثاني) فيه نظر لا نأذا قلنا بتجانس الجواهر وفرضنا أن خاصية النحاس  
سلبت وحصل بدلها خاصية الذهب فهذا ذهب حقيقة ولا فرق في المعنى بين حصول الذهب بهذا الطريق  
وحصوله بالطريق الأول وهو إعدام النحاس وخلق الذهب بدله ولا غش حيث تدبر فليتامل (قوله فاسد الخ)

غش مضروب الامام قلت هذا الظاهر متجه إذ لا محذور حيث كان يسأو به غشاً وليونة بحيث لا يتفاوت ثمنهما (و) الا (جلد نجس  
بالموت) خرج به جلد المغلظ (فيطهر بدبغه) واندباغه وآثر الأول لأنه الغالب (ظاهرة) وهو ما لا قاه الدباغ (وكذا باطنه) وهو ما لم يلاق

من اخذ الوجهين او ما بينهما (٣٠٨) (على المشهور) للاخبار الصحيحة فيه كخبر اذ ادبغ الاله اب فقد طهر ودعوى ان الدباغ لا يصل

لبساطته ممنوعة بل يصله بواسطة الرطوبة فيجوز بيعه والصلاة فيه واستعماله في الرطب نعم يحرم اكله منبأ كقول لا تتقاله لطبع الثياب ولا يظهر شعره اذ لا يتاثر بالدباغ لكن يعفى عن قليله عرفا فيطهر حقيقة تبعا كدندن الخمر واختار كثيرون طهارة جميعه لان الصلابة قسموا الفراء وهي من دباغ الجيوس وذبحهم ولم ينكره احد بل نقل جمع ان الشافعي رجع عن تنجس شعر الميتة ووصفها وبجواب بان الرجوع لم يصح والاختيار لم يتضح لانها واقعة حال فعلية محتمة ذبح الجيوس من حيث الجنس وهو لا يؤثر الا ان شوهد في شيء بعينه فعلى مدعى ذلك اثباته ومن لم يعلم ضعف ما مال اليه غير واحد وإن ألف فيه بعضهم من منع الصلاة في فراء السنجاب لانه لا يذبح ذبحا صحيحا بل الصواب حلها لان ذلك لم يعلم في شيء بعينه مطلقا فهو من باب ما غلب تنجسه يرجع لاصله وكذا يقال في نظائر ذلك كالجنب الشامي المشتهر عمله بأنفحة الخنزير وقد جاءه صلى الله عليه وسلم جبته من عندهم فاكل منها ولم يسأل عن ذلك (والدباغ نزع فضوله) أي هو حقيقة أو المتصور منه والاندباغ

الخلاف الاتي في نفسه من الطهارة عند الشارح ومن وافقه والعفو عند النهاية والمغنى والله اعلم (قوله من احد الوجهين الخ) الوجه ان يقال من احد الوجهين وما بينهما او ما بينهما قليتا مل سم وقد يجاب بان اول منع الحلوة فقط (قوله للاخبار) إلى قوله عرفا في النهاية والمغنى الا قوله لا تتقاله لطبع الثياب (قوله فقد طهر) بفتح الهامو ضمها بجيرى (قوله بواسطة الرطوبة) أي الموجودة في الجلد اصالة أي بواسطة الماء المصسوب عليه (قوله لا تتقاله لطبع الثياب) هذا التعليل يقتضى حرمة اكل جلد المذكاة إذا دبغ بصرى عبارة ع ش ويرد عليه أن تعليل حج أن جلد المذكاة إذا دبغ محل أكله مع أنه انتقل إلى طبع الثياب ولا يرد مثله على قول الشارح من الخروج حيوانه بموته عن المأكول اه وعبارة الرشيدى قوله لم يخرج حيوانه الخ خرج به جلد المذكاة وإن كان مدبوغا فانه يجوز أكله اه (قوله فيطهر الخ) وفاقا للشيخ الاسلام وقال النهاية والمغنى انه نجس يعنى عنه اه (قوله تبعا الخ) أي للشقة زيادى (قوله كدندن الخمر) كذا قال الشيخ وهو محل وقفة إذ يمكن الفرق بين الشعر والدين بان الثاني محل ضرورة إذ لا يحكم بطهارته لم يمكن طهارة خل أصلا بخلاف الشعر لا ضرورة إلى القول بطهارته لا مكان الانتفاع به لا من جهة الشعر نهاية قال ع ش قوله من محل ضرورة قد تمتع الضرورة بان يقال يعفى عن ملاقاته الدين للخل مع نجاسة الدين للضرورة المذكرة ولا يلزم من النجاسة التنجيس فالفرق حينئذ فيه نظر سم على المنهج اه (قوله طهارة جميعه) أي شعر المدبوغ وإن كثر (قوله وهي من دباغ الجيوس) كونها من دباغهم لا دخل له فالأولى إسقاطه لاهام ذكره بصرى وفيه نظر (قوله لانها الخ) أي قسمة الفراء المذكرة (قوله فعلية محتمة) صفوة واقعة الخ (قوله وهو لا يؤثر) أي ذبح الجيوس الخ (قوله الا أن شوهد الخ) يشكك عليه ما ذكره في مسألة قطعة لحم وجدت مرمية في إناء أو خرقة في بلد لم يغلب فيه مسلووه على جيوسيه من نجاستها وفرق شيخ مشايخنا الخطيب بين هذه المسئلة والشعر المشكوك في انتفاهه من ما كحل بان الاصل في الشعر الطهارة وفي اللحم عدم التذكية اه ومن المعلوم ان الجلد كاللحم لان طهارة كل منهما وحل تناوله متوقف على التذكية فعند الشك فيها الاصل عدمه فتبين ما في كلام الشارح رحمه الله تعالى في رد هذا الاختيار وفي مسألة السنجاب الاتية بصرى ر تقدم عن ع ش اعتماد ما قاله الشارح في فراء السنجاب وعن سم وغيره اعتماد ان الجلد المشكوك فيه كالشعر المشكوك فيه في الطهارة لا كالحل في تفصيله وايضا ان الخلاف هنا في طهارة الفراء من حيث شعرها واما جلد هانظا هرا بالدباغ لا خلاف (قوله فعلى مدعى ذلك الخ المتبادر ان الاشارة للشهادة فعلية كان ينبغي ان يقول العمل به بدل اثباته ويحتمل انها المختار المتقدم (قوله ومن ثم) أي لاجل عدم تاثير ذلك (قوله لانه لا يذبح الخ) علة المنع (قوله بل الصواب الخ) اعتمده ع ش واقره البجيرى (قوله لان ذلك) أي عدم وجود ذبح صحيح (قوله مطلقا) أي اصلا (قوله فهو) أي جلد السنجاب المعمول فروة (قوله من باب الخ) قد مر عن البصرى منعه (قوله كالجنب الشامى الخ) في جعل الجنب نظيرا تاملا لان اصله هو اللين طاهر وشك في تنجسه والاصل عدمه وإن فرض غالباً قاله البصرى وقد يجاب بان بعض اصله الانفحة النجسة كما اشار اليه الشارح بقوله المشتهر الخ (قوله كالجنب الشامى الخ) أي والسكر الا فرنجى المشتهر تصفيته بدم الخنزير والآدوية الا فرنجية المشتهر تربيتها بالعرقية (قوله وقد جاءه صلى الله عليه وسلم جبته الخ) في الاستدلال بهذا شيء لا احتمال ان اكله منها الطهارة الخنزير إذ ليس لنا دليل واضح على نجاسته كما قاله النووي سم وفيه نظر إذ الكلام هنا في انفحة الخنزير الثابت نجاسة لحمه بالنص لا في حبه الذى كلام النووي مفروض فيه (قوله هو) أي النزاع (حقيقته) أي الدباغ (قوله وهي) إلى قول الماتن ولا يجب في النهاية وكذا في المغنى الا قوله او هو اعم إلى اثن قول الماتن (بحريه) بكسر الحاء المهملة وتشديد الراء نهاية ومغنى

قد يمنع الفساد دلالة ما استدلل به عليه لان من تصور تجانس الجواهر وانسلا بخاصية النحاس وحصول خاصية الذهب حقيقة رغب (قوله من احد الوجهين) الوجه ان يقال من احد الوجهين وما بينهما او ما بينهما قليتا مل سم (قوله وقد جاءه صلى الله عليه وسلم جبته الخ) في الاستدلال بهذا شيء لا احتمال ان اكله

(قوله)

انزعاعها وهي ما يفننه من نحو لحم ودم (بحريه) وهو ما يدبغ اللسان بحرقته

وشب بالثلثة وذرق طير  
للخبز الحسن يطهرها أي  
الميتة الماء والقرظ وضابط  
نزعها منه أن يكون بحيث  
لوقوع في الماء لم يعد إليه  
النتن وهو مراد من عبر  
بالفساد أو هو أعم ليشمل  
نحو شدة تصلبه وسرعة  
بلائه لكن في إطلاق ذلك  
نظر والذي يتجه أن ماعدا  
النتن أن قال خبير أن  
لفساد الدبغ ضروري لا فلا  
لأنه ما اتفق على اتقان  
دبغه يتأثر بالماء فلا ينبغي  
النظر لمطلق التأثير به بل  
لتأثير يدل على فساد الدبغ  
(لا شمس وتراب) وملح  
وأن جف وطاب ريحه  
لأنها لم تزل لعود غفوته  
بنقعه في الماء (ولا يجب  
الماء) وفي نسخة ماء (في  
اثنتائه) أي الدبغ (في  
الاصح) لأنه إحالة لإزالة  
والمقصود يحصل برطب  
غيره وذكر الماء في الخبر  
السابق شرط لحصول  
الطهارة الكاملة لا لاصلاحها  
بدليل حذفه من الحديث  
الاول (والمدبوغ كثوب  
نجس) أي متنجس لملاقاته  
للدباغ النجس أو الذي  
تنجس به قبل طهر عينه  
فيجب غسله بماء طهور مع  
الترييب والتسبيح أن  
أصابه مغلظ وإن سبغ وترب  
قبل الدبغ لأنه حينئذ لا يقبل  
الطهارة (وما نجس) ولو  
من صيد ماعدا التراب

(قوله كقرظ الخ) أي وعفص وقشور الرمان مغنى (قوله وشب بالموخدة) هو من جواهر الأرض معروف  
يشبه الزاج يدبغ به وقوله وشب الخ هو شجر من الطعم طيب الريح يدبغ به أيضا مغنى ورشيدى (قوله وذرق  
طير) أي وزبل نهاية (قوله وهو) أي النتن (قوله أو هو الخ) أي الفساد رشيدى (قوله وسرعة بلائه)  
بكسر الباء مع القصر أو بفتحها مع المد ع ش (قوله لكن إطلاق ذلك) أي الفساد الأعم (قوله أن ماعدا  
النتن الخ) أي أما النتن فيضر مطلقا ع ش (قوله وأن جف وطاب الخ) فلو ملح ثم تقع في الماء فلم يعد إليه نتن  
ولا غيره مما ينبغي أن يظهر فيما يظهر لحصول المقصود بصري (قوله لأنها الخ) أي الفضول مغنى (قوله  
أي الدبغ) إلى قوله مع الترتيب في النهاية إلا قوله بدليل إلى المتن وكذا في المغنى إلا قوله شرط إلى المتن قول  
المتن (ولا يجب الماء الخ) وظاهره أنه لو كان كل من الجلد الدبغ جافا فلا بد من مائع ليتأثر الجلد بواسطته  
بالدبغ سم ونهاية (قوله لا إزالة) ولهذا جاز بالنجس المحصل لذلك نهاية (قوله شرط الخ) أو محمول على  
الندب نهاية ومغنى (قوله بدليل حذفه الخ) فيه نظر سم أي لأن القاعدة حمل المطلق على المقيد لا العكس  
(قوله أو الذي تنجس به) أي الدبغ الذي تنجس بالجلد (قوله فيجب غسله) أي ما لاقاه الدباغ منه دون ما لم  
يلاقه فيما يظهر لأن سبب وجوب الغسل ملاقاته بالنجس أو الذي تنجس به كذا ذكره وهذا منتف فيما لم يلاقه  
الدباغ من الوجه الآخر وسريان النجاسة لا نقول به على الصحيح فليحرق رفاق عم الدباغ الوجهين وجب  
غسلهما وهو ظاهر سم وجزم الشورى بما استظهره (قوله وإن سبغ وتراب الخ) يؤخذ من ذلك ما وقع  
السؤال عنه وهو ما لو بالكل على عظم ميتة غير المغلظ فغسل سبعا أحداها بتراب فهل يظهر من حيث  
النجاسة المغلظة حتى لو أصاب ثوبا رطبا مثلاً بعد ذلك لم يحتاج للتسبيح والجواب لا يظهر أخذاً بما ذكر بل لا بد  
من تسبيح ذلك الثوب سم وفي ع ش بعد نقل كلام الشارح المذكور ما نصه وفيه ما مر عند قول المصنف  
وميتة غير الأدمى الخ اه أي من أن الأقرب ما أفتى به شيخ الإسلام من الطهارة من حيث النجاسة المغلظة  
قول المتن (وما نجس الخ) اعلم أن النجاسة إما مغلظة أو مخففة أو متوسطة وقد ذكرها المصنف على الترتيب  
قبداً بآولها فقال وما نجس الخ مغنى ونهاية قول المتن (نجس) بالضم والكسر كما في مصباح القرطبي ع ش  
وتقدم عن البجيرى أنه بثلاث الجهم (قوله ولو من صيد) إلى قوله كما اقتضاه في النهاية وإلى قوله ويوجه في  
المغنى إلا قوله المفاعلة إلى المتن (قوله ومن صيد) أي معض الكلب من صيد نهاية ومغنى (قوله ماعدا  
التراب) لو أصاب هذا التراب شيئاً آخر كبदन أو ثوب فهل يحتاج في تطهير ذلك الشيء إلى الترتيب أو لا أفتى  
شيخنا م ر أو لا بالتأني وثانياً بالاول فهو المعتمد عنده أي وعنده ولده م ر لأنه رجوع عن الافتاء الاول سم

منها الطهارة الخبز لا ذليل لنا دليل واضح على نجاسته كما قاله النووي (قوله ولا يجب الماء) وظاهره أنه لو  
كان كل من الجلد والدباغ جافاً فلا بد من مائع ليتأثر الجلد بواسطته بالدباغ (قوله بدليل حذفه الخ) فيه نظر  
(قوله لملاقاته للدباغ النجس الخ) قد يؤخذ منه أنه لا يحتاج غسل ما لاقى الدباغ فلا يجب غسل الوجه الذي  
لم يلاقه الدباغ لا تنفاء سبب الغسل وهو ملاقاته ما ذكر وسريان النجاسة لا نقول به على الصحيح وعلى هذا أفلو  
كان في الوجه الآخر الذي لم يلاق شعر وحكمتنا بنجاسته ثم تنفقه لم يجب غسل ما ظهر من موضع نباته كما لو شق  
الجلد بحيث ظهر ما بين الوجهين فإنه لا يجب غسله كما هو ظاهر نعم أن حصل في منابت الشعر رطوبة اتصلت  
بمنابته وما اتصل بها من النبات فيهما من الشعر اتجه وجوب غسل ما ظهر من موضع نباته بل تنفقه فليتأمل  
(قوله فيجب غسله) أي ما لاقاه الدباغ منه دون ما لم يلاقه فيما يظهر لأن سبب وجوب الغسل ملاقاته للدباغ  
النجس أو الذي تنجس به كذا ذكره وهذا منتف فيما لم يلاقه الدباغ من الوجه الآخر وسريان النجاسة لا نقول  
به على الصحيح فليحرق رفاق عم الدباغ الوجهين وجب غسلهما وهو ظاهر (قوله وإن سبغ وتراب الخ) يؤخذ  
من ذلك ما وقع السؤال عنه وهو ما لو بالكل على عظم ميتة غير المغلظ فغسل سبعا أحداها بتراب فهل يظهر  
من حيث النجاسة المغلظة حتى لو أصاب ثوبا رطبا مثلاً بعد ذلك لم يحتاج للتسبيح والجواب لا يظهر أخذاً بما  
ذكر بل لا بد من تسبيح ذلك الثوب (قوله ماعدا التراب) لو أصاب هذا التراب شيئاً آخر كبदन أو ثوب فهل

واعتمده أيضا الشارح في شرحي العباب والارشاد وجرى عليه سم في شرح مختصر أبي شجاع وقال الزبادي  
 الاقرب الثاني اى عدم الاحتياج الى الترتيب كما اعتمده شيخنا الطندائى اه وعول عليه الخطيب كرى  
 (قوله واعتمده الشارح الخ) اى وهو قضية قوله هنا او متنجس وباتى عن ع ش عن سم ما يصرح بذلك  
 (قوله اذلا معنى لتربيته) يؤخذ منه انه لا فرق بين التراب المستعمل وغيره فلا يجب تربيته مطلقا بخلاف  
 الارض الحجرية والرملية التى لا غبار فيهما فلا بد من تربيتهما نهاية وقد يقال قياسه عدم الفرق ايضا بين  
 الطاهر والتنجس سم قال ع ش ولا يصير التراب مستعملا بذلك لانه لم يطهر شيئا ولا ماسقطا استعمال التراب  
 فيه للملة المذكورة ثم ظاهر قوله بخلاف الارض الحجرية انه اذا بال كلب على حجر عليه تراب ووصل بوله  
 الى الحجر لا يحتاج في تطهير الحجر الى تريب وقياس ما قاله سم فيما لو تطاير من الارض الترابية شئ على ثوب  
 انه لا بد في تطهير الثوب ان اصابت به رطوبة من التراب من غسل الرطوبة التى اصابت به وتربيته انه لا بد في تطهير  
 الحجر المذكور من التراب وهو مقتضى التعليل بانه لا معنى لتريب التراب ونقل بالدرس عن سم على البيهجة  
 ما يصرح بذلك اه (قوله غير داخل ماء كثير) وقفا للنهية والمغنى كما باتى قال سم توه بعضهم من ذلك  
 صحة الصلاة مع مس الداخل في الماء الكثير وهو خطأ لانه ماس للنجاسة قطعاً وغاية الامر ان مصاحبة الماء  
 الكثير مانعة من التنجيس ومس النجاسة في الصلاة مبطل لها وإن لم يتنجس كالو مس نجاسة جافة وتوه بعض  
 الطلبة منه ايضا انه لو مس فرجه الداخل في الماء الكثير لم ينتقض وضوءه وهو خطأ لانه ماس قطعاً اه وقوله  
 مانعة من التنجيس الخ اى اذا حال الماء بينهما بخلاف ما اذا مس الكلب بيده مثلاً وتحامل عليه بحيث لم يصير  
 بينهما إلا بحر دالبيل فانه يتنجس كما باتى عنه وعن ع ش ما يصرح به فلا فرق بين التنجس وببطل الصلاة  
 خلافا لما يوهه صنيعة (قوله كما اقتضاه كلام المجموع) هو المعتمد سم عبارة المغنى ولو كان فى إناء ماء كثير  
 فولغ فيه نحو الكلب ولم ينقص ولو غرغ عن قلتيه لم يتنجس الماء الا لانا لم يكن اصاب جرمه الذى لم يصله  
 الماء مع رطوبة احد هما قاله فى المجموع وقضيته انه لو اصاب ما وصله الماء عما هو فيه لم يتنجس وتسكون كثرة  
 الماء مانعة من تنجسه وبه صرح الامام وغيره وهو مقيد لمفهوم قول التحقيق لم يتنجس الا لانا لم يصب جرمه  
 ولو لغ في إناء فيه ماء قليل ثم كوثر حتى بلغ قلتيه طهر الماء دون الا ناء كما نقله البغوى في تهذيبه عن ابن  
 الحداد وقره وجزم به جمع وصحح الامام طهارته لانه صار الى حالة لو كان عليها حالة الولوع لم يتنجس وتبعه  
 ابن عبد السلام والدميرى والاول اوجه اه وفي النهاية ما يوافقها قال ع ش قوله مر مانعة من تنجسه  
 الخ ومثله ما لاقى بدنه شيئا من الكلب فى ماء كثير فانه لا يتنجس لان ما لاقاه من البال المتصل بالكلب بعض  
 الماء الكثير بخلاف ما لو امسكه بيده وتحامل عليه بحيث لم يصير بينه وبين رجله إلا بحر دالبيل فانه يتنجس  
 لان الماء الملاقي ليد الان نجس وكتحامله عليه بيده ما لو علمنا تحامل الكلب على محل وقوفه كالحوض بحيث  
 لا يصير بين رجله ومقره حائل من الماء اه (قوله للثاني) وعلى الاول فينتجه تقييده با اذا اعد الماء حائلا  
 بخلاف ما لو قبض بيده على رجل الكلب داخل الماء شديدا بحيث لا يبق بينها وبينه ماء فانه لا يتنجس إلا  
 التنجيس سم وتقدم عن ع ش ملة (قوله فى الصورة الآتية) اى انفا فيما اذا طهر الماء الكثير

اذلا معنى لتربيته (بملاقاة)  
 المفاعلة هنا غير مرادة  
 كما قبت اللص (شئ) غير  
 داخل ماء كثير كما اقتضاه  
 كلام المجموع لكن ظاهر  
 كلام التحقيق أنه لا فرق  
 وبوجه بأن الكثير بمجرده  
 لا يطهر الملاحظ فلا يمنعه  
 ابتداء وكان هذا هو وجه  
 اعتماد الاذرى وغيره  
 للثاني ولم ينظروا لتصریح  
 الامام وغيره بالاول  
 لانه مبنى على قول الامام  
 ومن تبعه بطهارة الا ناء  
 تبعاً فى الصورة الآتية  
 قريبا مع بيان ضعفه

يحتاج في تطهير ذلك الشئ الى الترتيب أخذاً من الافتصار على استثناء التراب والاستثناء معيار العموم أو لا  
 أخذاً من ان حكم الملتصق اليه حكم الملتصق عنه افتى شيخنا الشهاب الرملى اولا بالثاني وثانياً بالاول فهو المعتمد  
 عنه لانه رجوع عن الافتاء الاول وقوله لانه لا معنى لتربيته قال مر في شرحه يؤخذ منه انه لا فرق بين  
 الطهور والمستعمل انتهى وقد يقال قياسه عدم الفرق ايضا بين الطاهر والتنجس فليتأمل (قوله غير داخل  
 ماء كثير) توه بعضهم من ذلك صحة الصلاة مع مس الداخل في الماء الكثير وهو خطأ لانه ماس للنجاسة قطعاً  
 وغاية الامر ان مصاحبة الماء الكثير مانعة من التنجيس ومس النجاسة في الصلاة مبطل لها وإن لم يتنجس كالو  
 مس نجاسة جافة وتوه بعض الطلبة منه أيضا انه لو مس فرجه الداخل في الماء الكثير لا ينتقض وضوءه وهو  
 خطأ لانه ماس قطعاً (قوله كما اقتضاه كلام المجموع) هو المعتمد (لثاني) وعلى الاول فينتجه تقييده بما اذا



فيه رد على من أورد عليه  
تنجس ماء كثير بنحو بوله  
فانه يطهر بزوال التغير على  
أن القليل كذلك ويطهر  
بالكثرة فهو الذي رد  
بيادى الراى أما ظرفه  
فلا يطهر إلا بما يأتى فانه  
بعد تنجسه بمغظ لم يعهد  
طهره بغير التسييع بخلاف  
الماء عند فيه الطهر بزوال  
التغير والمكثرة فلا تبعية  
خلافا لمن زعمها (إحداهن  
بالتراب) الطهور للحديث  
الصحيح طهور إناء أحكم  
إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله  
سبع مرات أولاها  
بالتراب وإذا وجب ذلك  
في ولو غمع أن فيه أطيب  
ما فيه لكثرة لهفه فغيره  
أولى وفي رواية أخرها  
وفي أخرى الثامنة أى  
لمصاحبة التراب لها بدليل  
رواية السابعة وفي أخرى  
إحداهن وهي مبينة لأن  
النص على الأولى لبيان  
الافضل والاخرى لبيان  
الجواز بفرض عدم ثبوتها  
فالقاعدة أن القيود إذا  
تناافت سقطت وبقي أصل  
الحكم وأوفي رواية أولاها  
أو أخرها من شك من  
الراوى كما بينه البيهقي  
ومزيل العين غسلة واحدة  
وإن تعدد وفارق ما مر في  
الاستنجاة بالحجر بيناته

عبارة النهاية سواء كان بجزء منه أو من فضله أو بما تنجس بشيء منها كان ولغ في بول أو ماء كثير متغير  
بنجاسة ثم أعاد ذلك الذى ولغ فيه ثوبا أو معضه من صيد أو غيره وسواء كان جافا ولا في رطبا أم غكسه اه  
(قوله فيه رد) وجه الرد خروجه بالغسل سم وقد يقال إن حاصل الإيراد أن في كلام المتن حمل الخاص على  
العام والجواب عنه بأن خصوص المحمول قرينة على أن المراد بالموضوع هو الخاص أى الجماد كما هو حاصل  
الرد في غاية البعد والاولى ما قاله الشورى من أن قرينة التخصيص قول المصنف الاتى ولو تنجس مائع الخ  
وللكردى هنا كلام ظهور خطئه يغنى عن التنبيه عليه (قوله كذلك) أى يتنجس بنحو بول الكلب (قوله  
فهو الذى رد الخ) أى لا به الذى يتنجس بالملاقاة سم أى وأما الكثير فأنما يتنجس بالتغير (قوله أما ظرفه الخ)  
لم يبين حكم ظرف الماء الكثير المتغير فليراجع ثم ظهر أن قوله أما ظرفه الخ في مطلق الظرف بصرى أى  
الشامل لظرف الماء الكثير المتغير وظرف الماء القليل بخلاف ظرف الماء الكثير الغير المتغير فانه لا ينجس  
بلا خلاف كما مر عن الخطيب والهاية (قوله إلا بما يأتى) لعل في الحديث من التسييع والترتيب ويحتمل في  
المتن بتغليب الترتيب على التسييع عبارة عرش بأن مزج بالماء تراب يكدره وحرك فيه سبع مرات وإلا فهو  
باق على نجاسته حتى لو نقص عن القلتين عاد على الماء بالتنجيس اه (قوله فلا تبعية) أى لظرف الماء اه (قوله  
لمن زعمها) يعنى الامام ومن تبعه (قوله أى الطهور) إلى قوله وهي مبينة في النهاية والمغنى (قوله  
طهور إناء الخ) قال النووي في شرح مسلم الأشهر فيه ضم الطاء ويقال بفتحها وهما لغتان اه والاول هنا  
أولى للاخبار عنه بالغسل الذى هو مصدر عرش ومعناه بالضم التطهير وبالفتح مظهر يجبرى (قوله إذا ولغ  
الخ) الولوغ اخذ الماء بطرف اللسان وهو ليس بقيد شيخنا (قوله فغيره الخ) أى من بوله وروثه وعرقه أو  
نحو ذلك نهاية زاد المغنى وفي وجه أن غير لعابه كسائر النجاسات اقتصارا على محل النص اه (قوله وفي  
أخرى الثامنة الخ) عبارة النهاية وعفوه الثامنة بالتراب أى بأن يصاحب السابعة لرواية السابعة بالتراب  
المعارضة لرواية أولاها في محل فبتساقطان في تعيين محله ويكفى في واحدة من السبع كافى رواية إحداهن  
بالبطحاء على أنه لا تعارض لا مكان الجمع بحمل رواية أولاها على الاكمل لعدم احتياجه بعد ذلك إلى  
ترتيب ما يترشش من جميع الغسالات ورواية السابعة على الجواز ورواية إحداهن على الاجزاء وهو  
لا ينافى الجواز أيضا اه (قوله أى لمصاحبة التراب لها) أى للسابعة فنزل التراب لمصاحب السابعة منزلة  
الثانية وسماه باسمها عرش (قوله وهي مبينة الخ) فيه شئ سم أى إذا القاعدة الأصولية حل المطلق على  
المقيد ويحجب بانها فيما إذا لم يتعدد المتعدي بغيره فثابتة وإلا فيحمل المقيد على المطلق كما نبهوا عليه في دفع  
تعارض روايات البدء بالبسملة والحمدلة (قوله لبيان الافضل) أى لعدم احتياجه بعد ذلك إلى ترتيب  
ما يترشش من جميع الغسالات مغنى ونهاية (قوله عدم ثبوتها) أى روايه إحداهن (قوله أن القيود الخ)  
المراد ما فوق الواحد (قوله ومزيل العين) إلى قوله وبحث في النهاية والمغنى (قوله ومزيل العين)  
يتجه أن المراد بالعين مقابل الحكمة سم فتشمل الجرم والأوصاف حلبي زاد عرش فلو غسل النجاسة  
المغاطة ووضع الماء بمزج بالتراب فى الأولى ولم تزل به الأوصاف ثم ضم اليه غسالات أخرى بحيث زالت

شرح م ولو أكل لحم كلب لم يجب تسبيح دبر في خروجه وإن خرج دميته قبل استحالته فيما يظهر وأفتى  
به الباقي لأن الباطن محل وقد أفتى الوالد رحمه الله في حمام غسل داخله كلب ولم يدهن تطهيره واستمر الناس  
على دخوله والاعمال فيه مدة طويلة وانتشرت النجاسة إلى حصره وفوطه ونحوهما بأن ما تبين إصابة  
شئ من ذلك نجس وإلا فظاهر لانه لا تنجس الشك ريطهر الحمام بمرور الماء عليه سبع مرات إحداهما  
لطفل ما يغسل به فيه للحصول الترتيب كما صرح به جماعة ولو مضت مدة يحتمل أنه مر عليه ذلك ولو بواسطة  
الطين الذى في نعال داخله لم يحكم بالنجاسة كما في الهرة إذا أكلت نجاسة وغابت غيبة يحتمل فيها طهارة  
فيها اه (قوله فيه رد) وجه الرد خروجه بالغسل (قوله فهو الذى رد الخ) أى لانه الذى يتنجس بالملاقاة  
(قوله وهي مبينة) فيه شئ (قوله ومزيل العين) يتجه أن المراد بالعين مقابل الحكمة (قوله

على التخفيف ويبحث أن لا ينسب بالتربيب قبل إزالة العين

الأوصاف مجموعها قبل يعتد بما وضعه من التراب قبل زوال الأوصاف وعذله غسلة مصحوبة بالتراب  
 أو لانه لم تزل بما وضع فيه الغي واعتد بما بعده فقط قال سم فيه نظر أقول ولا يبعد القول بالاول اه  
 أقول البحث الاثني انفا صريح في الثاني إذا اريد بالعين فيه ما يشمل الأوصاف (قوله) وهو متجه المعنى  
 لعل وجهه حيلولة العين بين التراب واجزاء المحل المطلوب تطهيره أي فلو فرض ان الماء الممزوج ازالها  
 اتجه الاجزاء بصرى وناى عن سم وشيخنا زيادة بسط في المقام (قوله ويكفى) إلى قوله وإن كان المحل في  
 النهاية إلا فوله خروجه من الخلاف وإلى قوله وقولهم في المغنى إلا قوله ويظهر إلى في الراكد (قوله) وتحريكه  
 سبعا) أي ولولم يظهر منه شيء بان حرك داخل الماء سبعا معنى (قوله في الراكد) متعلق بقوله وتحريكه  
 الخ (قوله في نحو النيل) أي وماء السيل المترب نهاية (قوله) أمزجها الخ) ينبغى ان لا يبلغا بالمزج إلى  
 حيث لا يسميان الاطينا لما سران الماء حيث تطلب طهوريته فلا تغفل بصرى (قوله) خروجه من الخلاف  
 عبارة المغنى خلافا للاستوى في اشتراط المزج قبل الوضع على المحل اه (قوله) أم سبق وضع الماء أو  
 التراب وإن كان المحل رطبا) وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وهذا الكلام كالصريح  
 في انه إذا كان المحل رطبا بالنجاسة كفى وضع التراب أو لا لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملى بانه لو وضع التراب  
 أو لا على عين النجاسة لم يكف لتنجسه وظاهره المخالفة لما ذكر عن شرح الروض ووقع البحث في ذلك مع  
 مروه حاصل ما تحرر معه بالفهم انه حيث كانت النجاسة غنية بان يكون جرمها أو اوصافها من طعم أولون أو  
 ريح موجود في المحل لم يكف وضع التراب أو لا عليها وهذا محمل ما أفتى به شيخنا بخلاف وضع الماء أو لا لانه  
 أقوى بل هو المزيل وإنما التراب شرط وبخلاف ما لوزالت أو صافها في كفى وضع التراب أو لا وإن كان المحل  
 نجسا وهذا يحمل عليه ما ذكر عن شرح الروض وانها إذا كانت أو صافها في المحل من غير جرم وصب  
 عليها ماء بمزجها بالتراب فان زالت الأوصاف بتلك الغسلة حسبت وإلا فلا فالمراد بالعين في قولهم مزيل  
 العين واحدة وان تعدد ما يشمل اوصافها وان لم يكن جرم اه واقره ع ش وغبارة شيخنا وحاصل كيفيات  
 المزج ان يمزج الماء بالتراب قبل وضعه على المنتجس أو يوضع الماء أو لا ثم يتبع بالتراب أو بالعكس فهذه  
 ثلاث كيفيات ثم ان لم يكن في المحل حرم النجاسة وكان جافا كفى كل من الثلاث ولو مع بقاء الأوصاف  
 وإن كان في المحل جرم النجاسة لم يكف واحدة من الثلاث ولو زال الجرم فان كان المحل رطبا كفى كل من  
 الأولين ولا يكفى وضع التراب أو لا ثم اتبعه بالماء كذا في تقرير الشيخ عوض وارتضاء شيخنا واستظهر  
 بعضهم انه يكفى حيث لا اوصاف لأن الوارد له قوة ويدل على ذلك كلام الشيخ الخطيب ونقله بعضهم عن  
 الشيخ الحنفى اه وقوله ولو زال الجرم تقدم عن سم ما يوافقاه وعن البصرى ما يخالفاه وقوله واستظهر  
 بعضهم الخ موافق لما مر عن سم في محمل كلام شرح الروض (قوله) لانه لو اراد الوجه ان المراد انه يكفى طهارتها  
 حال الورد والافهى قطعا لا يتبقى إذ لمخالطتهما الرطوبة تنجسان بل الماء في كل غسلة ما عدا السابعة بنجس  
 بملاقاة المحل لبقائه نجاسته ولا يضر ذلك في طهر المحل عند السابعة سم (قوله) والمراد بمجرد اه  
 بدون اتبعه بالماء قول المتن (والاظهر تعين التراب) ولو غير رمل وان عدم افساد الثوب او زاد  
 الغسلات فجعلها اثمانية ثلاثا نهاية أي فلا يكون عدم التراب وفساده الثوب والزيادة في الغسلات مسقطا

وهو متجه المعنى ويكفى  
 مروه سبع جريات وتحريكه  
 سبعا ويظهر ان الذهاب مرة  
 والعود أخرى ويفرق بينه  
 وبين ما أتى في تحريك اليد  
 في الحك في الصلاة بان المدار  
 ثم على العرف في الراكد  
 من غير تراب في نحو النيل  
 أيام زيادته فعلم أن الواجب  
 من التراب ما يكدر الماء  
 ويصل بواسطته لجميع أجزاء  
 النجس سواء أمزجها  
 قبل ثم صبهما عليه وهو  
 الأولي خروجه من الخلاف  
 أم سبق وضع الماء أو التراب  
 وإن كان المحل رطبا لانه  
 وارد كالماء وقولهم لا يكفى  
 ذره عليه ولا مسحه أو  
 دلالة به المراد بمجرد  
 (والاظهر تعين التراب)

وهو متجه) ينبغى تعيينه ان اريد بالعين الجرم أو مجرد الأثر من طعم أولون أو ريح في الاعتداد بالترتيب  
 قبل زواله نظر (قوله) لانه وارد) عبارة شرح الروض بان يوضع أي الماء والتراب ولو مترتين ثم يمزج قبل  
 الغسل وإن كان المحل رطبا إذا طهر الوارد على المحل باقى على طهوريته مع القمع بعدم طهر المحل قبل تمام  
 السبع فليظهر هذا الذي ذكر مثله في شرح العباب أيضا مع ما أتى عنه من أن محل كون الوارد لا ينجس إذا  
 زال النجاسة عقب وروده إلا ان يستثنى التراب كالماء هنا ولا لزوم عدم إمكان التطهير بالقليل والوجه خلافه  
 (قوله) لانه وارد) الوجه ان المراد انه يكفى طهارتها حال الورد ولا فهى قطعا لا يتبقى إذ بمخالطتها الرطوبة  
 يتنجسان بل الماء في كل غسلة ما عدا السابعة ينجس بملاقاة المحل لبقائه نجاسته ولا يضر ذلك في طهر المحل عند



لتراب عش (قوله لانه) إلى قوله ومن ثم في المغنى إلى قوله وبه فارق إلى المتن وإلى قول المتن ولا مزوج في النهاية إلا ما ذكر (قوله فلم يغم غيره الخ) والثاني لا يتعين ويقوم ما ذكر ونحوه مقامه وجرى عليه صاحب التنبيه والثالث يقوم مقامه عند فقد الضرورة ولا يقوم عند وجوده وقيل يقوم مقامه فيما يفسده التراب كالثياب دون ما لا يفسده مغنى (قوله وبه فارق الخ) أي بالتعليل المذكور (قوله مع طاهر الخ) أو مع الآخر سم (قوله آخر) الأولى اسقاطه قول المتن (نجس) أي متنجس نهاية (قوله ولا مستعمل) أي في حدث أو نجس نهاية وشرح الروض أقول وصورة المستعمل في خبث التراب صاحب السابعة في المغلظة فانه طاهر ومستعمل وإن قلنا انه شرط لا شرط لانه يتوقف عليه زوال النجاسة وإن لم يستقل بذلك كما أن الماء لا يستقل به أيضا بل ويتصور أيضا في المصاحب لغير السابعة إذا طهر لانه نجس وهو ظاهر ومستعمل لما مر فاذا طهر زال التنجس دون الاستعمال نعم لو طهر بغمسه في ماء كثير عاد طهورا كالماء المستعمل إذا صار كثيرا كذا قاله بعض مشايخنا وفيه نظر فليتأمل فيه فإن الوجه خلافه سم على حج أي لأن وصف التراب بالاستعمال باق وإن زالت النجاسة وفيه على البهجة يتجه أن يعد من المستعمل ما لو استنجى بطين مستحجر تم طهره من النجاسة ثم جففه ثم دقه لانه أزال المانع وفاقا لمراه وقد يتوقف فيه بأنهم لم يعذر حجب الاستنجاء من المطهرات ولعل وجهه أن المحل باق على نجاسته وقد يقال هو وإن لم يكن مطهر للمحل لكنه مزيل للمانع فالحق بالتراب المستعمل في التيمم وهو مقتضى قول الشارح مر في حدث وأنجس عش (قوله ومن ثم) أي من أجل أن القصد الجمع بين نوعي الطهور (قوله ما يأتي الخ) فلا يكفي التراب المحرق ولا المتنجس بعينية أو حكمية متوسطة أو غير هاتين (قوله المختلط الخ) أي الغبار المختلط الخ وإن كان ندبا نهاية (قوله ونحو دقيق الخ) عطف على رمل وجرم في شرح الارشاد باطلاقه لانه لا يكفي المختلط بالدقيق ويمكن حمله على ما يؤثر في التغير فلا ينافي ما قاله هنا سم (قوله في التغير) أي لغير الماء (قوله لحصول المقصود

السابعة (قوله مع طاهر آخر) أي أو مع الآخر (قوله لا يكفي تراب نجس) قال في شرح الروض في قول الروض عز وجل الماء ما أنصفه قبل وضعه ما على المحل أو بعده بأن يوضع ولو مترتين ثم يمزج قبل الغسل وإن كان المحل رطبا إذ الطهور الوارد على المحل باق على طهوريته وبذلك جزم ابن الرفعة فيما لو وضع التراب أو لا ومثله عكسه بل أريب وهذا مقتضى كلامهم وهو المعتمد كما قاله البلقيني وغيره وهذا الكلام كالصريح في أنه إذا كان المحل رطبا بالنجاسة كفي وضع التراب أو لا لكن أفتى شيخنا الشهاب مر بأنه لو وضع التراب أو لا على عين النجاسة لم يكف لتنجسه وظاهره المخالفة لما ذكر عن شرح الروض ووقع البحث في ذلك مع مر وحاصل ما تحرر معه بالفهم أنه حيث كانت النجاسة عينية بأن يكون جرمها أو أوصافها من طعم أو لون أو ريح موجودا في المحل لم يكف وضع التراب أو لا عليها وهذا يحمل ما أفتى به شيخنا بخلاف وضع الماء أو لا لأنه أقوى بل هو المزيل وإنما التراب شرط وبخلاف ما لو زالت أوصافها في كفي وضع التراب أو لا وإن كان المحل نجسا وهذا يحمل عليه ما ذكره عن شرح الروض وإنما إذا كانت أوصافها في المحل من غير جرم وصب عليها ماء عز وجل التراب فإن زالت الأوصاف تلك الغسلة حسبت وإلا فلا فالمراد بالعين في قولهم مزيل العين واحدة وإن تعدد ما يشمل أوصافها وإن لم تكن جرم (قوله ولا مستعمل) قال في شرح الروض في حدث أو خبث أه أقول صورة المستعمل في خبث التراب المصاحب للسابعة في المغلظة فانه طاهر لكنه مستعمل لا يقال إنما يظهر كونه مستعملا لأن قلنا أنه شرط في طهارة المغلظة لا شرط لأننا نقول هو مستعمل وإن قلنا شرط لانه يتوقف عليه زوال النجاسة وإن كان شرطاً فقد أدى به ما لا بد منه وإن لم يستقل بذلك كما أن الماء لا يستقل به أيضا بل ويتصور أيضا في المصاحب لغير السابعة إذا طهر لانه نجس مستعمل فاذا طهر زاد التنجس دون الاستعمال أما أنه نجس فظاهر وأما أنه مستعمل فلانه أدى به ما لا بد منه لأن طهارة المحل متوقفة على هذه الغسلة وإن توقفت على غيرها أيضا نعم لو طهر بغمسه في ماء كثير عاد طهورا كالماء المستعمل إذا صار كثيرا كذا قاله بعض مشايخنا وفيه نظر فليتأمل فيه فإن الوجه خلافه اه (قوله ونحو دقيق) جزم

لانه مأمور به للتطهير إذ القصد منه الجمع بين نوعي الطهور فلم يغم غيره من نحو أشنان أو صابون مقامه كالتييم وبه فارق عدم تعين نحو القرظ في الدباغ (و) الاظهر (إن الخنزير ككلب) لما مر أنه أسوأ حالا منه ومثله المتولد منه أو من كلب مع طاهر آخر (ولا يكفي تراب نجس) ولا مستعمل في الأصح لانه لم يحصل الجمع بين نوعي الطهور ومن ثم اشترط في التراب هنا ما يأتي في التيمم نعم المختلط برمل خشن أو ناغم ونحو دقيق قليل لا يؤثر في التغير يكفي هنا كما هو ظاهر لحصول المقصود

به هنا لاشم) إذ الرمل ونحو الدقيق لا يمنعان من كدورة الماء بالتراب ويمنعان من وصول التراب بالعضو  
 ع ش (قوله ما عدا الماء الطهور) أى ومنه المستعمل سم (قوله الذى) فعت لعدم الاجزاء الخ وقوله ان  
 غير الخ خبرو محل الخ (قوله ان غير الماء الخ) فلو مزج التراب بالماء بعد مزجه بغيره ولم يتغير الماء بذلك تغيرا  
 فاحشا كفى (قوله) هل يجب اراقة الماء الذى تنجس بولوغ الكلب ونحوه او يندب وجهان احدهما  
 الثانى وحديث الامر باراقته محمول على من اراد استعمال الاقاء ولو ادخل راسه فى اناء فيه ماء قليل فان خرج  
 فيه جافا لم يحكم بنجاسته او رطبا فكمذا فى اصح الوجهين عملا بالاصل ورطوبته يحتمل انها من لعابه خطيب  
 قول المتن (وما تنجس الخ) أى من جامد معنى عبارة ع ش دخل فى ما غير الادى كانه اوارض فيطهر  
 بالنضح كاهو مقتضى اطلاقهم ولا ينافيه قولهم وفارقت الذكور الخ لان الابتلاء المذكور حكمتة فى الاصل  
 فلا ينافى تخلفه فى غير الادى وعموم الحكم سم على حج قال شيخنا الحلبي لو وقعت قطرة من هذا البول  
 فى ماء قليل واصاب شيئا وجب غسله ولا يكتفى بنضجه ولو اصاب ذلك البول الصرف شيئا كفى النضح وان لم  
 يكن فى اول خروجه اقول ولما لم يكتف بالنضح فى الاصل من الماء المذكور لانه لما تنجس بالبول الذى  
 وقع فيه صدق عليه انه تنجس بغير البول انتهت قول المتن (بول صبي) خرج غيره كقيته وكان وجهه ان  
 الابتلاء ببوله اكثر سم (قوله بفتح اوله) أى وثالته نهاية (قوله أى يذق) عبارة شرح العباب أى والنهاية  
 أى لم ياكل ولم يشرب اه وعبارة اصل الروضة لم يطعم ولم يشرب اه سم (قوله للتغذى) إلى قوله  
 واجزاء الحجر فى النهاية والمعنى الا قوله مع قوله المراد به الانشاء (قوله للتغذى) ظاهره ولو مرة واحدة ولو  
 قليلا وان لم يستغن عن اللبن فى ذلك الوقت حلبي اه بغيرى قول المتن (غير لبن) يشمل الماء وهل قشطة اللبن  
 كاللبن ولا فيه نظر سم على حج وقوله ولا اعنمده مر ونقل بالدرس عن شيخنا الحلبي انها مثل اللبن  
 وهو قريب لا يتجه غيره ع ش عبارة البجيرى والظاهر ان مثل اللبن القشطة أى من امه اولا وان كان  
 لا يحث باكلها من حلف لا ياكل اللبن قال القليوبي ودخل فى اللبن الرائب وما فيه الانفضحة والاقطر ولو من  
 مغلظ وان وجب تسبيح فله لا سمن وجبنة وقشطة لا قشطة لبن امه فقط اه والمعتمد ان اللبن الحالى من  
 الانفضحة لا يضر وكذا القشطة مطاوعا ولو قشطة غير امه ومثله الزبد حفى وقيل الزبد كالسمن اه بغيرى  
 وقوله والاقط فيه وقفة (قوله ولم يجاوز سنتين) أى تحديدا اخذنا من قول الزبى لوشرب اللبن قبل الحولين  
 ثم بال بعدهما قبل ان ياكل غير اللبن فهل يكتفى فيه بالنضح او يجب فيه الغسل والذى يظهر الثانى كما اعتمدته  
 شيخنا الطندتائى اه وفى سم على البهجة ومثل ما قبل الحولين البول المصاحب لآخرهما اه ولو شك هل  
 البول قبلهما أو بعدهما فينبغى ان يكتفى فيه بالنضح لان الاصل عدم بلوغ الحولين وعدم كون البول  
 بعدهما ع ش وفى السكرى ما نصه ذكر الرمي على التحرير والجمهورى على الاقتناع ان ذكر الحولين  
 على التقريب فلا تضر زيادة يومين حرره اه وقال البجيرى المعتمد الضرر لان الحولين تحديده هلاكية

فى شرح الارشاد باطلاق أنه لا يكتفى المختلط بالدقيق ويمكن حمله على ما يؤثر فى التغبر فلا ينافى ما قاله هنا (قوله  
 بمائع) أى ومنه الماء المستعمل (قوله وما تنجس بول صبي الخ) دخل فى ما غير الادى كانه اوارض  
 فيطهر بالنضح كاهو مقتضى اطلاقهم ولا ينافيه قولهم الاتى وفارقت الذكور الخ لان الابتلاء المذكور  
 حكمتة فى الاصل فلا ينافى تخلفه فى غير الادى وعموم الحكم (قوله ببول صبي) خرج غيره كقيته وكان  
 وجهه ان الابتلاء ببوله اكثر (قوله لم يطعم غير لبن) هل قشطة اللبن وسمنه كاللبن اولا لانها ليسا لبنا  
 ولهذا لا يحث بهما من حلف لا ياكل لبنا فيه نظر وقوله نضح لا يبعد ان محله الماء المختلط بطوبى فى الحبل مثلا  
 ولا واجب الغسل لان تلك الرطوبة صارت نجسة وهى ليست بول صبي ويؤيده انه لو وقع قطرة منه فى ماء  
 قليل ثم اصاب هذا الماء شيئا فان من ابعد البعد ان يكتفى فيه بالنضح ثم رأيت قول الشارح كسمن فصرح  
 بان السمن ليس كاللبن (قوله أى يذق) عبارة شرح العباب أى لم ياكل ولم يشرب غير اللبن انتهى وعبارة  
 اصل الروضة لم يطعم ولم يشرب سوى اللبن اه (قوله غير لبن) يشمل الماء (قوله ولم يجاوز سنتين) أى

به هنا لاشم والطين تراب  
 تيمم بالقوة فيسكنى (ولا)  
 تراب (عزوج بمائع) وهو  
 هنا ما عدا الماء الطهور  
 (فى الاصح) للنص على  
 غسله بالماء سبعا مع مصاحبة  
 التراب لاحداهن ومحل  
 عدم الاجزاء فيما اذا غسله  
 بالماء سبعا الذى أطلقه  
 فى التنقيح ان غير المائع  
 الماء وكان وضع المزوج  
 بمائع بعد جفاف المحل  
 بحيث لا يمتزج بالماء وفى  
 تحقيق محل الخلاف الذى  
 فى المتن بسط ليس هذا محله  
 (وما نجس ببول صبي)  
 ذكر محقق (لم يطعم) بفتح  
 اوله أى يذق للتغذى (غير  
 لبن) ولم يجاوز سنتين

كاذكره غش ونقل عن القليوبي اه (قوله سنتين) أى من تمام انفصاله سم قول المتن (نضح) ولا بد مع النضح من إزالة أو صافه كبقية النجاسات وسكتوا عنها لأن الغالب سهولة زوالها خلافا للزر كشي من أن بقاء اللون والريح لا يضر مغنى ونهاية ويأتى في الشرح مثله وزاد شيخنا ولا بد من عصر محل البول أو جفافه حتى لا يبقى فيه رطوبة تنفصل بخلاف الرطوبة التي لا تنفصل اه عبارة البجيرى قوله من إزالة أو صافه أى ولو بالنضح اما الجرم فلا بد من إزالته قبل ذلك اه (قوله وإن لم يسل) الأولى بلا سيلان لأن كلامه يؤم أن حقيقة النضح توجد مع سيلان الماء وليس كذلك شيخنا وفي السكردى عن الإيعاب النضح غلبة الماء للجل بلا سيلان وإلا فهو الغسل اه (قوله مع قوله المراد به الانشاء) لا يخفى أن الاستدلال لا يتوقف عليه فإوجه الحمل عليه الذى هو خلاف الظاهر بصري (قوله اما إذا أكل غير لبن الخ) ولو أكل قبل الحولين طعاما للتغذى ثم تركه وشرب اللبن فقط غسل من بوله ولا ينضح على الأوجه نهاية وزادى (قوله كسمن) ظاهره ولو من أمه وهو كذلك فيغسل منه ومثل السمن الجبن ع ش (قوله فيتعين الغسل) سواء استغنى بغير اللبن للتغذى عن اللبن أم لا نهاية (قوله أو للإصلاح) أى وإن حصل به التغذى سم عبارة البصري قوله للإصلاح صادق بما إذا كان المتناول غذاء يتداوى به وبما إذا استعمله مدة مديدة ولو استغنى وقت الحولين والأول واضح ويؤيده اغتفارهم التحريك بتمر ونحوه والثاني محل كامل من حيث المعنى اه أقول بل تعبيرهم يشعر بقصر المدة (قوله ولو نجسا) أى ولو من مغلظة نهاية وسم (قوله خلافا لما فى فتاوى البلقينى) أى من عدم وجوب السبع إذا نزل بعينه قال مر والخطيب ولو ابتلع قطعة لحم مغلظ وخرجت أى من دبره حالاً لم يجب تسبيح أو عظمتته وخرجت وجب لأن الباطن سريع الإحالة لما يقبل الإحالة سم وجرم بذلك شيخنا بلا عرو (قوله أى المغلظ) إلى قوله ويفرق في النهاية والمغنى لا قوله وحسب تقع في بول وقوله باطنها أيضاً (قوله أى المغلظ) وهو الكلب ونحوه (والخفف) وهو بول الصبي المذكور (قوله بان كان الخ) أى عند إرادة غسله فيدخل ماله كانت عينيه بان أدرك أثرها ثم انقطع فصارت حكمية سم (قوله وهى التى الخ) أى النجاسة المتبقية التى الخ مغنى (قوله لا يحس ببصر الخ) أى لا يدرك له جرم ولا لون ولا طعم ولا ريح سواء كان عدم الإدراك لخفاء أثرها بالخفاف كبول جف ولم يدرك له طعم ولا لون ولا ريح أو لكون المحل صغيراً لا تثبت عايه النجاسة كالمرارة والسيوف نهاية (قوله نقيض ذلك) وهى التى لها جرم أو طعم أو لون أو ريح شيخنا قول

من تمام انفصاله فلا يحسب منهما زمن اجتنابه وإن طال (قوله أو للإصلاح) أى وإن حصل به التغذى (قوله ولو نجسا) كلبن كلية وقوله على الأوجه اعتمده مر (قوله لما فى فتاوى البلقينى) أى من عدم وجوب السبع إذا نزل بعينه قال مر ولو ابتلع قطعة لحم مغلظ وخرجت حالاً لم يجب تسبيح أو عظمتته وخرجت وجب لأن الباطن سريع الإحالة لما يقبل الإحالة (قوله وما نجس بغيرهما الخ) (فرع) لو صب الماء على مكان النجاسة وانتشر حولها لم يحكم محل الانتشار كفى الروض وأصله قال فى شرحه لأن الماء الوارد على النجاسة طهور مالم يتغير ولم ينفصل كامراً وظاهره أنه لا يحكم بنجاسة محل الانتشار وإن لم يظهر مكان النجاسة المهضوب عليه ويدل عليه التعليل المذكور إذ لو كان المراد أن محل النجاسة طهر بالصب لكان الماء طهوراً وإن انفصل وقد يجاب عن هذا بأن التقييد بعدم الانفصال لأنه بعد الانفصال يصير مستعملاً فلا يوصف حينئذ بأنه طهور وقد يستشكل الحكم بالطهوية بعد مجاوزة مكان النجاسة بل ينبغى الحكم بالاستعمال حينئذ لأن يقال لا بد فى الاستعمال من مجاوزة ذلك الشيء بالكلية وقد يقال لم اعتبر فى التعليل الطهوية فانه يكفى فى عدم الحكم بنجاسة محل الانتشار الطهوية هذا ولكن ظهر مع مر أنه لو لم يظهر مكان النجاسة تنجس محل الانتشار حتى لو كان فيه دم معفو عنه لم يعف عن إصابته بالماء له ولا يقال إن هذا من إصابته ماء الطهارة ويحمل كلام الروض وأصله على ماله طهر مكان النجاسة بالصب ثم انتشرت الرطوبة اه فليحذر (قوله أن لم يكن عين كفى جرى الماء) فان قلت تخصيص كفاية جرى الماء بما إذا لم يكن عين مشكل إذ قد يكفى جرى الماء وإن وجدت العين كأثر البول الخفيف الذى لا يمكن

(نضح) بأن يعمه الماء وإن لم يسل كما فعله <sup>الشيخ</sup> مع قوله المراد به الانشاء فى الخبر الصحيح بغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام ومثلها الخنثى وفارقت الذكر بأن الابتلاء بحمله أكثر أما إذا أكل غير لبن للتغذى كسمن أو جاوز سنتين فيتعين الغسل ولا يضر تناول شئ ملة حنك أو للإصلاح ولا لبن آدمى أو غيره ولو نجسا على الأوجه لأن للمستحيل فى الباطن حكم المستحال اليه ومن ثم لو أكل أو شرب مغلظاً لزمه غسل قبله ودبره مرة لا غير وأجزأه الحجز والنص بوجوب السبع مع التراب محمول على ما إذا نزل المغلظ بعينه غير مستحيل خلافاً لما فى فتاوى البلقينى (وما نجس بغيرهما) أى المغلظ والخفف (إن لم يكن) أى يوجد فيه (عين)

المتن (كفى جرى الماء) فان قلت تخصيص كفاية جرى الماء بما اذا لم يكن عين مشكل إذ قد يكفي جرى الماء وإن وجدت العين كثر البول الخفيف الذي يحس ببصر أو شم أو ذوق لكن لا يمكن تحصيل شيء منه قلت لا نسلم كفاية جرى الماء في نحو الاثر المذكور بل لا بد معه من زوال الاوصاف على التفصيل الاتي غاية الامر ان نحو ذلك الاثر اضعفه نزول اوصافه بجرى الماء فالحاصل انه يكفي في غير العين مجرد الجرى وانه لا بد في العين من زوال الاوصاف لكنها قد تنزل بمجرد الجرى فيكتفي به لالكونه مجرد جرى بل لتضمنه زوال الاوصاف (فرع) لو صب الماء على مكان النجاسة وانتشر حوله لم يحكم بنجاسته محل الانتشار كافي الروض واصله اي والمغنى ولكن ظهر مع مرانه لو لم يظهر مكان النجاسة تنجس محل الانتشار حتى لو كان فيه دم معفون عنه لم يعف عن اصابته الماء ولا يقال ان هذا من اصابة ماء الطهارة ويحمل كلام الروض واصله على ما لو طهر مكان النجاسة بالصب ثم انتشرت الرطوبة اه فليحذر سم بخذف قول المتن (كفى جرى الماء) من غير اشتراط نية هنا وفيما مروى بان لانها من باب التروك شرح بافضل وقيل تجب النية ونسب لجمع منهم ابن سريج لكن قال في المجموع انه وجه باطل مخالف للاجماع وقال الشارح في الايعاب وحيث فلا يندب الخروج من خلافه كروى (قوله) ومن ذلك اي المتنجس بالنجاسة الحكيمة (قوله) وحسب نفع الخ اي حتى انتفع شيخنا عبارة البصري ظاهره وإن لم يتبق فيه قوة الانبات وكان الفرق بينه وبين ما مر أي في شرح وبول ان المدار ثم على الاستجالة في الباطن ووصوله لتلك الحالة قريبة عليها اه (قوله) فيطهر باطنها اي حتى لو حملها في الصلاة لم يضر رسم وقال شيخنا بلا عزو ويعني عن باطنها اه (قوله) بصب الماء على ظاهرها اي فلا يحتاج إلى سقي السكين ماء طهور او اغلاء اللحم ولا إلى عصره مغنى ونهاية (قوله) ويفرق بينها اي السكين والحب واللحم المذكورة (قوله) حتى يظن ووصوله الخ) ظاهره أنه لا بد من ظن الوصول على وجه السيلان حتى توجد حقيقة الغسل ويحتمل الاكتفاء بمطلق الوصول للضرورة مع تعذر او تعمس حقيقة الغسل بصري اقول بل ظاهر كلام الشارح كغيره هو الثاني اي الاكتفاء بطلق الوصول (قوله) بان الاول اي سقي السكين نجسا (قوله) فباطن تلك اي السكين والحب واللحم (قوله) بخلاف نحو الاجر فيهما اي المشابهتين وفيه نظر (قوله) وفارق نحو السكين الخ) عبارة المغنى واللحن بكسر الهمزة واحدة ان غاطت نجاسة جامدة كالروث لم يطهر وإن طبخ ومارا جر العين النجاسة وإن غاطه غيرهما كالبول طهر ظاهره بالغسل وكذا باطنه ان تقع في الماء ولو مطبوخا ان كان رخو ايصله الماء كالعجين او مدقوقا بحيث يصير ترابا فان قيل لم اكتفي بغسل ظاهر السكين اي في طهارة ظاهرها وباطنها ولم يكتف بذلك في الاجر اجيب بانه إنما لم يكتف بالماء في الاجر لان الانتفاع به متأت من غير ملائمة له فلا حاجة للحكم بطهارة باطنه من غير اصال الماء اليه بخلاف السكين اه زاد النهاية ولا يؤمر بسحقها لما فيه من تقويات مآليتها ونقصها ولو فعل ذلك جازان تكون النجاسة داخل الاجزاء الصغار اه قال الرشيدى قوله لم يطهر وإن طبخ اي لا ظاهر او لا باطنا كما هو صريح السياق وصرح كلامهم خلافا لما وقع في حاشية الشيخ اه عش (قوله) فان في رد أجزاء بعضها الخ) فيه انه لا يظهر في الحب المتبادر ارادته مع اللحم من هذا البعض ولو سلم فيقال انه يؤثر القمع فيطهر به (قوله) حتى يصير كالتراب الخ) فديقال هذه ضرورة وغاية ما تقتضيه العفو لا الطهارة بصري وتقدم عن شيخنا

تحصيل شيء منه فانه عين لان المراد بها هنا كما أشار اليه الشارح ما يحس ببصر أو شم أو ذوق والاثر المذكور كذلك لا نه يحس بالبصر وقد يحس بالشم والذوق مع انه يكفي جرى الماء عليه قلت لا نسلم كفاية جرى الماء في نحو الاثر المذكور بل لا بد معه من زوال الاوصاف على التفصيل الاتي غاية الامر ان نحو ذلك الاثر اضعفه نزول اوصافه بجرى الماء فالحاصل انه يكفي في غير العين مجرد الجرى وانه لا بد في العين من زوال الاوصاف لكنها قد تنزل بمجرد الجرى فيكتفي به لالكونه مجرد جرى بل لتضمنه زوال الاوصاف ولو سلم فالمراد ان الذي يخص الحكيمة اطلاق كفاية جرى الماء وذلك لا ينافي انه قد يكفي في بعض افراد العينية فليتأمل (قوله) بان كان اي عند اعادة غسله فيدخل ما لو كانت عينية بان ادرك اثرها ثم انقطع فصارت حكيمة (قوله) فيطهر باطنها

بان كان الذي نجسه حكيمة وهي التي لا نحس ببصر ولا شم ولا ذوق والعينية نقيض ذلك (كفى جرى الماء) على ذلك المحمل بنفسه وبغيره مرة إذ ليس ثم ما زال ومن ذلك سكين سقيت نجسا وحسب تقع في بول ولحم طبخ به فيطهر باطنها أيضا بصب الماء على ظاهرها ويفرق بينها وبين نحو آجر تقع في نجس فان الظاهر انه لا بد من نفعه فيه حتى يظن ووصوله لجميع ما وصل اليه الاول بان الاول يشبه تشرب المسام وهو لا يؤثر كالونزل صائم في ماء فاحس به في جوفه وأيضا فباطن تلك يشبه الاجواف وهي لا طهارة عليها كانه نص عليه بخلاف نحو الآجر فيهما وفارق نحو السكين لبنا نحن بمائع نجس ثم حرق فانه لا يطهر باطنه بالغسل إلا إذا ذوق وصار ترابا أو تقع حتى وصل الماء لباطنه بتيسر رده إلى التراب وتأثير نفعه فيه بخلاف تلك فان في رد أجزاء بعضها حتى تصير كالتراب مشقة تامة وضياح مال

ما يوافقه (قوله وبعضها) بالنصب عطفًا على اسم ان ولعل المراد بهذا البعض السكين (قوله لا يؤثر فيه النقع) هذا لا يظهر في الحب واللحم وهما من نحو السكين سم ويظهر ان المراد بهذا البعض السكين فلا يراد هنا وإنما الاشكال في قوله السابق فان في رد بعض اجزائها الخ كاسر (قوله بنجس) ظاهره مطلقا جامدا كان كرماد السرجين او ما تماعا كالبول فليراجع (قوله اي يضطر اليه) قد يقال او نعم به البلوى بصرى (قوله) والحق به الآجر الخ) وعليه فلا يتجسس ما أصابه مع توسط رطوبة من أحد الجانبين ع ش (قوله المعجون به) اي بالنجس ظاهره ولو جامدا فليراجع (قوله عين فيه) اي في مطلق المتنجس بدون قيد بغيرهما وإنما رجع الضمير اليه على طريق الاستخدام حتى احتاج إلى قوله من غيرهما ليغطف عليه قوله بل او من احدهما فيندفع بذلك اعتراض السيد البصرى بان ضمير فيه عائد على ما يتجسس بغيرهما فلا ضرورة لقوله بعد ذلك من غيرهما بل هو تكرر اه (قوله عين) إلى قول المتن ولا يضطر في المغنى وإلى قول الشارح نعم في النهاية لا لقوله يدرك إلى المتن (قوله بعد زوال عينها) اي جرمها فالمراد بالعين هنا غير ما اراد بها في قوله السابق ان لم يكن عين سم وعش اي وللتنبه عليه اظهر في مقام الاختصار (قوله او صافها من) لا تظهر لتقديره ثمرة (قوله من الطعم وإن عسر) لسهولته غالبا فالحق به نادر ما نعم قال في الانوار لو لم يزل إلا بالقطع عني عنه نهاية اه سم قال ع ش اي فيحكم بطهارة محله مع بقاء الطعم أخذا بما سيأتى للشارح مر فبا لو عسر زوال اللون او الريح اه وقال الرشيدى اي ولم يظهر بخلاف ما سيأتى في اللون والريح خلافا لما فيهم فيه اه عبارة شيخنا فيعني عنه اي الطعم المتعذر مادام متعذرا فيكون المحل نجسا معفو عنه لا طاهرا وضابط التعذر ان لا يزل إلا بالقطع فان قدر بعد ذلك على زواله وجب ولا يجب عليه إعادة ما صلا به على المعتد ولا فلا معنى للعفو اه ويأتى عن القليوبي مثلها (قوله) والوجه جواز ذوق المحل الخ) أي وان محل منعه إذا تحقق وجودها فها بر بذوقه او انحصرت فيه نهاية وعليه فلو أصيب الثوب بنجاسة لا يعرف طعمها فاراد ذوقها قبل الغسل ليعلمه فيختبره بذوقه بعد صب الماء عليه فظاهر عبارته امتناع ذلك لتحقيق النجاسة حال ذوق المحل فيغسل إلى ان يغلب على الظن زوال النجاسة ثم إذا ذاقه فوجد فيه طعما حمله على النجاسة ثم قضية قوله مر أو انحصرت فيه أنه لو ذاق أحدهما امتنع عليه ذوق الآخر لا بحصار النجاسة فيه وقد مر له ما يخالفه ع ش (قوله في الحكم بطهر المحل حقيقة) اي لانه نجس معفو عنه حتى لو أصابه بلل لم يتنجس إذا لمعنى للغسل إلا الطهارة والاثربالباقي شبيه بما يشق الاحتراز عنه نهاية اي وهو لا يتنجس ع ش عبارة شيخنا والقليوبي وضابط التعسر ان لا يزل بالحلت بالماء ثلاث مرات ففى حته اي اللون او الريح ثلاثا ولم يزل طهر المحل فاذا قدر على زواله بعد ذلك لم يجب لان المحل طاهر نعم ان بقيام عافى محل واحد من نجاسة واحدة فيجب زوالها إلا ان تعذر كما سرفى بقاء الطعم لقوة دلالتهم على بقاء النجاسة فان بقيام متفرقين او من نجاستين وعسر زوالهما لم يضرب اه وقوله ففى حته إلى نعم ياتى عن النهاية ما قد يخالفه (قوله وظاهر انه) إلى المتن اعتمده ع ش (قوله لا يجب شم الخ) تنبى زيادة ولا ذوق قول المتن (عسر زواله) اي بحيث لا يزل بالمبالغة نحو الحلت والقرص سواء في ذلك الأرض والثوب والانا وسواء أ طال بقاء الرائحة أم لا نهاية قال البجيرمى وسئل مر عن صباغ يصبغ الغزل بماء القوة ودم المعز ثم بعد ذلك يغسله غسلا جيدا حتى يصفو ماؤه وتبقى الحرارة في الغزل فهل والحالة هذه يعنى عن لون عسر زواله او لا فاجاب نعم يعنى عن لون عسر زواله أى حتى لو حملها في الصلاة لم يضرب (قوله لا يؤثر فيه النقع) هذا لا يظهر في الحب واللحم وهما من نحو السكين (قوله بعد زوال عينها) اراد بالعين هنا غير ما اراد بها في قوله السابق إن لم يكن عين فتامله (قوله من الطعم) اي وإن عسر نعم قال في الانوار لو لم يزل إلا بالقطع عني عنه شرح مر (قوله) ولا يضرب بقاء لون او ريح عسر زواله (فرع) قال شيخنا فاصر الدين الطبرلاوى رحمه الله تعالى إذا اريد تطهير شىء عليه نجس او سدر فتغير الماء المصبوب عليه بذلك فلا يضرب وقد ذكرت ذلك الرملى فلم يوافقه عليه وقال يضرب التغير هنا ايضا (قوله لوزال شىء الخ) قد يقال لا حاجة لهذا مع ما قبله (قوله)

وبعضها لا يؤثر فيه النقع وإن طال نعم نص الشافعى رضى الله عنه على العفو عما عجن من الخرف بنجس أى يضطر اليه فيه واعتمده كثيرون وألحقوا به الآجر المعجون به (وإن كانت) عين فيه من غيرهما بل أو من أحدهما على الأوجه في الخففة والاكتفاء بالنضح فيها إنما هو للغالب من زوال أو صافها به (وجب) بعد زوال عينها (إزالة) أو صافها من (الطعم) وان عسر لان بقاءه دليل على بقاء العين والوجه جواز ذوق المحل إذا غلب على ظنه زوال طعمه للحاجة (ولا يضرب) في الحكم بطهر المحل حقيقة (بقاء لون أو ريح) يدرك بشم المحل أو بالهواء وظاهر أنه بعد ظن الطهر لا يجب شم ولا نظر نعم ينبغى سنه هنا فلم انه لو زال شىء أو بصره خلقة أو لعارض لم يلزمه سؤال غيره ان يشم أو ينظر له (عسر زواله)

اه ويظهر أخذ من مسألة التقوية أن الفعل حرام مطلقا فليراجع ويأتي ما يتعلق بالصبيغ بالنجس في بحث الغسالة (قوله ولو من مغاظ) فلو عسرت إزالة لون نحو دم مغاظ أو ريمحه طهر خلا للزركشي في خادمه نهاية (قوله بأن لم تتوقف الخ) أي بأن لا تزول إلا بالقطع أخذنا من في الطعم (قوله أو توقفت على نحو صابون الخ) عبارة النهاية ولو توقفت زوال ذلك ونحوه على اشتان أو صابون أو حوت أو قرص وجب ولا استحب وبه يجمع بين قول الوجوب والاستحباب والوجه أنه يعتبر لو وجب نحو الصابون أن يفضل ثمنه عما يفضل عنه ثمن الماء في التيمم وإن لم يقدر على الحت ونحوه لزمه أن يستأجر عليه بأجرة مثله إذا وجدها فاضلة عن ذلك أيضا وأنه لو تعذر ذلك أي نحو الصابون عما أو شرعا احتمل أن لا يلزمه استعماله بعد ذلك لطهارة المحل حقيقة ويحتمل الزوم وإن كلام من الطهر والعفو إنما كان للتعذر وقد زال وهذا هو الموافق للقواعد بل قياس فقد الماء عند حاجته عدم الطهر مطلقا وهو الوجه اه وأقرها سم وعش قال الرشيدى قوله ولو توقفت زوال ذلك أي لون النجاسة أو ريمحا وليس هذا خاصا بقول المصنف قلت فإن بقيا الخ وإن أرمه سياقه اه وقول النهاية وهو الوجه تقدم عنه وعن شيخنا وفي الشارح ما يخالفه فيما إذا بقي اللون أو الريح وحده وكذا يخالفه قول البجيرى ما نصه فإن قلت حيث أوجبتم الاستعانة في زوال الأثر من الطعم أو اللون أو الريح وهما بنحو صابون إذا توقفت الإزالة عليه فما محل قولهم يعني عن اللون والريح دون الطعم مع استواء الكل في وجوب إزالة الأثر وإن توقفت على غير الماء فالجواب أنه يجب الاستعانة بما ذكر في الجميع ثم إن لم يزل بذلك وبقي اللون أو الريح حكنا بالطهارة وإن بقي الطعم وحده عني عنه فقط أن تعذر لأنه يصير ظاهرا ويرتب على ذلك أنا إذا قلنا بالطهارة وقد بعد ذلك على إزالته لم تجب وإن قلنا بالعفو وجبت مداغى اه (قوله خوطب الخ) جواب قوله فإن وجدته وقوله به أي بنحو الصابون (قوله ومن ثم) أي لاجل ذلك الجامع (قوله فيما إذا وجدته) أي الماء (قوله قبول هبة هذا) أي نحو الصابون (قوله أو توقفت الخ) عطف على قوله وجدته (قوله على نحو حوت) والحت بالمشاة الحلك بنحو عود والقرص بالمهمة تقطيعه بنحو الظفر أي حكة به كرى وقال عش والقرص بالصاد المهمة الغسل بأطراف الأصابع وقيل هو القلع ونحوه اه وقال البجيرى والقرص بالضاد المعجمة أو الصاد المهمة الحت بأطراف الأصابع اه (قوله أن محله) أي محل اعتبار ظن المطهر (قوله شيئا) أي من عسر الزوال أو سهولته في محل وتوقف زواله فيه على نحو الصابون وعدمه لم يطرده فيه) أي في ذلك المخير أي في غير ذلك المحل (قوله كاهو مشاهد) (فرع) ماء نقل من البحر ووضع في زير فوجد فيه طعم زبل أو ريمحه أو لونه حكم بنجاسته كما قاله البخوي وإن احتمل أن يكون ذلك من جافة بقربه لم يحكم بنجاسته خطيب وفي النهاية وسم عن افتاء الشهاب الرملى مثله قال عش قوله م حكم بنجاسته ضعيف وقد نقل بالدرس عن فتاوى والده القول بعدم النجاسة اه بوجه بأن هذا ما عمت به البلوى وما كان كذلك لا ينجس اه وفي البجيرى عن الحلبي والحفنى ما نصه وحاصل المعتمد كما يؤخذ من حاشية الإجمهورية أن الماء الذي في الزير إذا وجد فيه طعم أو ريمح بول مثلا يحكم بالطهارة إلا أن وجد سبب يحال عليه النجاسة وفي القليوبي على الجلال لا يحكم بالنجاسة بغير تحقق سببها فالماء المنقول من البحر لا يزار في البيوت مثلا إذا وجد فيه وصف النجاسة محكوم بطهارته للشك قاله شيخنا م وأجاب عما نقل عن والده من الحكم بالنجاسة تبعاً للبخوي بأنه محمول على ما إذا وجد سببها اه أي في البحر المنقول منه بأن أخبر به عدل اه (قوله أن المصبوغ) إلى قوله ومصر في النهاية والمغنى كما يأتي قال البجيرى والحاصل أن المصبوغ بعين النجاسة كالدّم أو بمتنجس تفتت النجاسة فيه أو لم تفتت وكان المصبوغ رطبا يظهر إذا صفت الغسالة مع الصبيغ بعد زوال

ولو من مغاظ بأن لم تتوقف  
إزالته على شيء أو توقفت  
على نحو صابون ولم يجده  
فيما يظهر للمشقة فإن  
وجدته أي بثمر مثله فاضلا  
عما يعتبر في التيمم فيما  
يظهر أيضا بجامع أن كلاً  
فيه تحصيل واجب خوطب  
به ومن ثم اتجه أيضا أن يأتي  
هنا التفصيل الآتي فيما  
إذا وجدته بحد الغوث أو  
القرب نعم لا يجب قبول  
هبة هذا لأن فيها منة  
بخلاف الماء أو توقفت  
على نحو حوت وقرص لزمه  
وتوقفت الطهارة عليه  
ويظهر أن المدار في التوقف  
على ظن المطهر وعليه  
يظهر أيضا أن محله إن  
كان له خبيرة وحينئذ  
لا يلزمه الرجوع لقول  
غيره وإلا سأل خيرا  
ويظهر أيضا أنه لو عرف  
من مغير شيئا لم يطرده  
فيه لاختلاف اللصوق  
بالمحل بالأعراض من  
نحو هواء ومزاج كاهو  
مشاهد وأفهم الماتن أن  
المصبوغ بالنجس متى  
تبقت فيه عين النجاسة  
بأن تقل

ولم يجده فيما يظهر) ويحتمل وهو القياس وظاهر كلامهم أنه لا يظهر لأن الاستعانة بنحو الصابون من شروط الطهارة فلا توجد بدونها وعلى هذا قبل يلزمه طلبه ولو من حد البعد مطلقا ويفرق بينه وبين الماء بأن له بدلا وهو التراب ولا كذلك ما هنا أو أن كان المتنجس بدنه بخلاف ما إذا كان ثوبه لا يلزمه طلبه من حد البعد لأن من صلى عاريا لا قضاء عليه بخلاف من صلى بالنجاسة فيه نظرو والثاني غير بعيد ثم رايت قوله

أو كانت تنفصل مع الماء اشتراط زوالها أو لو أنها أوريحها فقط وعسر عرق عنه ومراوئل الطهارة ما لوزال الريح ثم عاد وفي الاستنجاء جواز الاستمالة بنحو العسل والملح (وفي الريح) العسر الزوال (قول) انه يضر وفي اللون وجه ايضا (قلت فان بقيامعا) بمحل واحد (ضر على الصحيح والله أعلم) لقوة دلالتها على (٣٢٠) بقاء العين ونذرة العجز عنها بخلاف ما لوبقيا بمحايين أو محال من نحو ثوب واحد ولا يتأتى

فيه الخلاف فيما لو تفرقت دماء في ثوب تكل منها قليل ولو اجتمعت لكثرت لانت ما هنا ظاهر محله حقيقة وتلك نجاسة معفو عنها بشرط القلة فاذا كثرت ولو بالنظر لمجموعها ضر عند المتولي ولم يضر عند الامام واستفيد من المتن ان الارض اذا لم تتشرب ما تنجست به لا بد من إزالة عينه قبل صب الماء القليل عليها كما لو كان في اناء وهو المعتمد ومرفى شرح قوله فان كوثر بايراد ظهور الى آخره ما يؤيده وافتاء بعضهم بخلاف ذلك توهم من بعض العبارات غير صحيح وبعضهم بان صب الماء على عين بول يطهره اذا لم يزد بها وزن الغسالة يحمل كما اشار اليه التقييد على آثار العين دون جرهما وقول الماوردي اذا صب عليها ماء فغمرها أي بحيث استهلك فيه طهر المحل والماء لا يختلف فيه اصحابنا طريقة ضعيفة لان مراده العسرايون وهم قائلون بالضعيف المار في قول المتن ولو كوثر بايراد ظهور الى آخره ولو كانت النجاسة جامدة

عينه وأما اذا صبغ بمتنجس ولم تنفقت فيه النجاسة وكان المصبوغ جافا فانه يطهر مع صبغه وقولهم لا بد في طهر المصبوغ بمتنجس من ان تصفو الغسالة بمحلول على صبغ نجس او مختلط باجزاء نجاسة العين وقافي ذلك لشيخنا الطيلاوي سم ملخصا اه وياتي عن ع ش مثله (قوله او كانت) أي عين النجاسة (قوله اولونها الخ) لما عطف على قوله عين النجاسة (قوله ومراوئل الخ) الذي يتلخص من كلامه ثم ان العود لا يضر وقوله وفي الاستنجاء الخ الذي استوجبه ثم جواز الاستمالة بنحو الملح مما اعتيد امتحانه وكون الغسل كذلك محل تأمل بصرى (قوله بمحل واحد) الى قوله لا يتأتى في النهاية والخطيب (قوله بمحل واحد) أي من نجاسة واحدة بابلى قول المتن (ضر) قضيته انه لا فرق في الضرر اذا بقيامعا بين كونها من نجاسة واحدة او نجاستين لكن نقل عن بعضهم تقييد الضرر فيما اذا كان في محل بكونها من نجاسة واحدة ويوجه بان بقاءهما من نجاستين لا تقوى دلالة على بقاء العين فان كل واحدة منهما مستقلة لا ارتباط لها بالآخرى وكل واحدة بانفرادها ضعيفة اه وتقدم عن شيخنا اعتياده (قوله لقوة دلالتها الخ) لكن اذا عذر عفى عنها مادام التذمر وتجب إزالتهما عند القدرة ولا تجب إعادة ماصلا معهما وكذا يقال في الطعام قليوي اه بيجري وتقدم عن شيخنا والمدابغي اعتياده (قوله بخلاف لو بقيامعا بمحلين الخ) أي فلا يضر لا تنفاه العلة التي هي قوة دلالتها على بقاءها نهاية (قوله وبعضهم بان صب الخ) أي وافتاء بعضهم بان الخ (قوله يحمل الخ) في النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله التقييد) أي بقوله اذا لم يزد بها (قوله على آثار العين) أي الضعيفة (قوله ولو كانت النجاسة جامدة) تقدم على المغنى والنهاية ما يوافقه (قوله مطلقا) أي لا ظاهره ولا باطنه وسواء وصل الماء الى جميع أجزائه أم لا (قوله القليل) أي بخلاف الكبر في طهر المحل به واد كان أو مورودا شيخنا (قوله النجس) أي المتنجس (قوله وإلا) أي بان ورد المحل المتنجس على الماء القليل (قوله لما مر) أي فيما دون القلتين انه ينجس بوصول النجس الغير المعفو عنه له (قوله لاستحالاته) أي لان تكميل الشيء لغيره فرع كماله في نفسه (قوله ولو بالاداره الخ) عبارة النهاية فلوطهر اناء ادار الماء على جوانبه وقضية كلام الروضة انه يطهر قبل ان يصب النجاسة وهو كذلك إذا لم تكن النجاسة مائعة باقية فيه اما إذا كانت مائعة باقية فيه لم يطهر مادام عينها مغمورة بالماء اه قال ع ش قوله وهو كذلك الخ منه ما لو تنجس فيه بدم اللثة او بما يخرج بسبب الجشا فنقله ثم تضمنض وادار الماء في فيه بحيث يعمه ولم يتغير بالنجاسة فان فيه يطهر ولا يتنجس الماء فيجوز

الآتي ومن ثم اتجه أيضا أن يأتي هنا التفصيل الآتي الخ (فرع) أفنى شيخنا الشهاب الرملي في ما نقل من البحر فوضع في زير فوجد فيه طعم زبل اوريحه اولونه بنجاسته فقد قال الاصحاب شرع بتقديم المضمضة والاستنشاق ليعرف طعم الماء تحت اه وقضيته انه لو وجد في ماء طعما متلا لا يكون إلا للنجاسة حكم بنجاسته به صرح البغوي ولا يشك لانه لا يحذر ريح الخمر لوضوح الفرق بصورة المستئلة انه لا يكون بقربه جيفة يحتل ان يكون ذلك منها وظيره وجوب الغسل اذا رأى في فراشه او ثوبه منيا لا يحتل انه من غيره هذا والوجه خلاف ما قاله البغوي لاصل الطهارة وعدم وقوع النجاسة وعدم التنجيس بالشك ويفرق بينه وبين اذكر من نظائره ولا يرد ما تقدم من فتوى شيخنا لانه عهد بول الحيوانات في الماء المقول منه في الجملة فاشبه السبب الطاهر بخلاف سائلنا ليس فيها ما يمكن الاحالة عليه ولا ما تقدم عن الاصحاب إذا ليس فيه تصريح بان الطعم مفض النجاسة لا مكان حمله على البحث عن حاله إذا وجا طعمه اوريحه متغير انعم يكن حمل كلام البغوي على ما اذا علم سبق ما بحال عليه ر ح م (قوله بمحلين أو محال) أقول هو كالو بتي

فتفتت واختلطت بالتراب لم يطهر كالختلط بنحو صديد بافاضة الماء عليه مطلقا بل لا بد من إزالة جميع التراب المختلط بها (ويشترط) في طهر المحل (ورود الماء) القليل عن المحل النجس والالتجس للمامر فلا يطهر غيره لاستحالاته وفارق الوارد غيره بقوته لكونه عاملا ومن ثم لم يفترق الحال بين المذهب من أنبوب والصاعد من فؤارة مثلا لو تنجس فيه كفي أخذ الماء بيده الدا وان لم يعالها عليه ويجب غسل كل ما في حد الظاهر منه ولو بالادارة كصب ماء في أناء متنجس وادارته بجوانبه



ابتلاعه لطهارته فتنبه له فانه دقيق وبقى ما لو كانت لثته تدمى من بعض الماء كل يتشوشها على لحم الانسان  
فهل يعنى عنه فيما تدمى به لثته لمشقة الاحتراز عنه ام لا لا مكان الاستغناء عنه بتناول ما لا تدمى لثته فيه نظر  
والظاهر الثانى لانه ليس بماتعم به البلوى حيثئذ اه وميل القلب الى الاول لان المشقة تجلب التيسير (قوله  
ويجب الخ) عبارة المغنى واذا غسل فيه المتنجس فيبالغ في الغرغرة ليغسل كل ما في حد الظاهر ولا يبلغ طعاما  
ولا شربا قبل غسله لئلا يكون اكل النجاسة اه وتقدم عن عرش انه لو ابتلى شخص بدمى اللثة بان يكثر  
وجوده منه بحيث يقل خلوه عنه يعنى عنه اه (قوله رافى ابن كبن) بفتح الكاف وكسر الموحدة المشددة  
ثم نون بالخزعة (قوله كله) لعله ليس بقيد ولا بما المدار على عدم عموم المطر للحل المتنجس كما يفيد اخر كلامه  
(قوله بنجاسته فلا يطهره) قال في شرح العباب اذ محل كون الوارد لاية نجس بملاقاة النجاسة اذا زالها عقب  
وروده من غير تغير ولا زيادة وزن اه سم (قوله لانها غير واردة الخ) قد يقال سلباها واردة الا  
انها ليس فيها السيلان الذى يتحقق به الغسل وعلى هذا فلا يبعد الا كفاء بها في النجاسة المخففة سم (قوله  
اذ هو) أى الوارد وقوله كما تقرر أى في قوله لكونه عاملا وقوله العامل خبر هو وقوله بان الخ متعلق بالعمل  
وبالباء للتصوير (قوله وإن لم يكن) أى الادارة والتذكير بتأويل ان يدبر (قوله مفروض في وارد الخ)  
عبارة تنفي اول الطهارة محله في وارد على حكمية او عينية ازال جميع او صافها اه (قوله بخلاف تلك النقط)  
أى فليس لها تلك القوة وعلى فرض وجودها فيه تطهر محلها كردى (قوله لانها عمته) أى عمت النجاسة  
المحل قول المتن (لا العصر الخ) لكن يستحب فيما يمكن عصره خروجا من خلاف من اوجه نهاية ومعنى (قوله  
ولو فيما له محل الخ) كذا في النهاية (قوله فيه) أى في المحل (قوله ومحل الخلاف) ذكره عرش عنه واقره  
قول المتن (والا تطهر طهارة غسالة تنفصل الخ) وليست بطهور لاستعمالها في خيث نهاية ومعنى (قوله  
والفرقة بينهما) لعل باطلاق المعفو عن غسالة المعفو عنه كما يأتى في حاشية قوله وانه يتعين في نحو الدم الخ عن  
الوركش والجلال والرملى (قوله لان محلها) أى الفرقة قول المتن (تنفصل الى الخ) ويطهر بالغسل مصبوغ  
بمتنجس انفصل عنه ولم يزد المصبوغ وزن بعد الغسل على وزنه قبل الصبغ وإن بقي اللون لعسر زواله قال  
زاد وزنه ضر فان لم ينفصل عنه لتعقده لم يطهر لبقاء النجاسة فيه ومعنى وكذا في النهاية إلا انه زاد ونحس  
عقب بمتنجس وسكت عن قوله فان زاد الخ قال عرش قوله مر مصبوغ الخ أى حيث كان الصبغ رطبا  
في المحل فان جف الثوب المصبوغ بالمتنجس كفى صب الماء عليه وإن لم أنصف غسالته حيث لم يكن الصبغ  
مخلوطا بجزء من نجاسة العين سم على المنهج وقاله مر انفصل عنه الخ هذا قد يفيد انه لو استعمل للمصبوغ  
ما يمنع من انفصال الصبغ مما جرت به العادة من استعمال ما يسمونه فطاما للثوب كقشر الرمان ونحوه لم يطهر  
بالغسل للعلم ببقاء النجاسة فيه وهو ظاهر ان اشتراط زوالها بان كانت رطبة او مخلوطة بنجس العين اما حيث  
لم يشترط زوالها بان جفت أى ولم تكن مخلوطة بنجس العين فلا يضر استعمال ذلك اه (قوله لنجاسة) إلى  
قوله فعلم في النهاية والمغنى لا قوله والفرقة إلى المتن وقوله ويطهر الى المتن (قوله كدم) أى قليل (قوله  
كاسر) أى في شرح والمستعمل في فرض الطهارة كردى (قوله وهى قليلة) اما الكثرة فطهارة (مالم  
تتغير) وإن لم يطهر المحل كما علم مما مر في باب الطهارة معنى ونهاية قول المتن (بلا تغير الخ) وقع السؤال عما  
يقع كثير ان اللحم يغسل مرارا ولا تصفو غسالته ثم يطبخ ويطهر في مرته لون الدم هل يعنى عنه ام لا اقول  
الظاهر الاول لان هذا مما يشق الاحتراز عنه عرش وقد مت عن المغنى عند قول المتن ودم ما يصرح بذلك (قوله

أحدهما بذنيك المحلين أو تلك المحال (قوله ولا يجوز له ابتلاع شئ قبل تطهيره) شامل للرقيق على العادة  
وهو محتمل ويحتمل المساحبة به لثته مشقة وكونه من معدن خلقته (قوله بنجاسته فلا يطهره الخ) في شرح  
السياب اذ هو محل كون الوارد لا ينجس بملاقاة النجاسة اذا زالها عقب وروده من غير تغير ولا زيادة وزن  
ثم قال عن الوركش لو وضع ثوبا في إجانة وفيه دم معفو عنه وصب عليه الماء تنجس بملاقاة لان دم نحو  
البراغيث لا يزول بالصب فلا بد بعد زواله من صب ماء طهور عليه اه (قوله لم تكن للنقط النازلة الخ)

بعد اعتبار ما يأخذه الثوب الخ) فإذا كانت الغسالة قبل الغسل بها قدر رطل وكان مقدار ما ينشر به المغسول من الماء قدر أوقية وما يمجعه من الوسخ نصف أوقية وكانت بعد الغسل رطلا لا نصف أوقية صدق أنه لم يزد وزنه بعد اعتبار مقدار ما ينشر به المغسول من الماء وما يمجعه من الوسخ الطاهر شيخنا (قوله) الا كنفاء فيها) يحتمل عوده لعدم التغير وعدم الزيادة قول للمأخوذ والمعطى والثاني أقرب معنى بصري وجزم الحلبي بالثاني (قوله) بأن لم يبق فيه طعم) أى غير متعذر الزوال أخذنا من عن النهاية وغيره (قوله) ونجاستها الخ) عطف على طهارة غسالة في المتن (قوله) أولم يطهر المحل) بأن بقي الجرم أو الطعم إلا أن تعذر أو اللون أو الريح إلا أن تعسر أو هما إلا أن تعذرا (قوله) بعض المنفصل) في التعبير به تسامح فإن الباقي والمنفصل بعضان من كل واحد بصري والأولى من المجموع (قوله) من طهارته) أى المحل (طهارته) أى المنفصل (قوله) حيث لم تتغير الخ) لعل المراد وقد طهر المحل (قوله) وإن حكمها) إلى قوله بعد استقراره في المعنى لا قوله والمغلظة وقوله وسقوط إلى وإذا ندب وإلى قوله ومرفى النهاية إلا ما ذكر وقوله وإذا ندب إلى وأنه يتعين (قوله) من أول غسلات الكلب الخ) أى وإن كان من غيره فيغسل قدر ما بقي عليه من السبع مع الترتيب إن لم يترتب (قوله) قبل الترتيب) أى ولا فلا ترتب فلو جمعت الغسالات كلها في نحو طشت ثم تطاير منها شيء إلى نحو ثوب وجب غسله ستا لا حتمال أن المنظار من الأولى فإن لم يكن ترتب في الأولى وجب الترتيب وإلا فلا شيخنا وعش (قوله) لا حتمال الخ) لعل حق التعليل لأن المجموع يعطى حكم الأولى (قوله) وإن غسالة المندوب الخ) خبر هذا قوله طهور سم (قوله) والمغلظة) خالفه النهاية والمعنى فقالا والله لا يستحب أن يغسل محل النجاسة بعد طهرها غسلتين تكميل الثلاث ولو تخففة في الأوجه أما المغلظة فلا كما قاله الجيولوى في بحر الفتاوى في نشر الحاوى وبه جزم النقي بن فاضى شبيهة في نكت التنبيه لأن المكبر لا يكبر كما أن المصغر لا يصغر ولا يشترط في إزالة النجاسة نية وتجب إزالتها فوراً إن عصى بها وإلا فلا نحو صلاة نعم يسن المبادرة بازالتها حيث لم تحب اه وزاد المعنى وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين المغلظة وغيرها وهو كذلك وإن قال الزركشى ينبغي وجوب المبادرة بالمغلظة مطلقا اه عبارة شيخنا بعد ذكره ما مر عن الجيولوى وقيل يسن التلث فيها أى المغلظة بزيادة مرتين بعد السبع وقيل بزيادة سبعين بعدها وهذا القولان ضعيفان والمعتمد الأول اه (قوله) وسقوط وجوب الغسل الخ) أى بكفاية النصح كما مر (قوله) لذلك) أى للترخيص (في المنوهمه كما مر) أى في حديث إذا استيقظ أحدكم من نومه الخ معنى (قوله) وأنه يتعين في نحو الدم الخ) قال في شرح الفضل ومثله في سم عن الأيعاب ما نصه ولو وضع ثوبا في أجنة وفيه دم معفو عنه وصب الماء عليه تنجس بملاقاته لأن دم نحو البراغيث لا يزول بالصب فلا بد بعد زواله من صب ماء طهور وهذا بما يغفل عنه أكثر الناس اه وفي السكرى قال في الأيعاب قال الزركشى في الخادم وينبغي اغسل هذا الثوب أن لا يغسل في إزائه قبل تطهيره ثوبا آخر طاهرا ويتحرز عما يصيبه من غسالته وينبغي العفو عن مثل هذه الغسالة النسبة للثوب وإن لم ترل عين النجاسة المعفو عنه اه وقوله ينبغي العفو الخ ممنوع والوجه أنه لا عفو اه وفي فتاوى الجلال الرملى لو غسل الثوب الذى فيه دم براغيث لأجل تنظيفه من الأوساخ لم يضر

قد يقال سلم أن تلك النقطة واردة إلا أنه لم يتحقق بها الغسل الذى هو شرط لعدم السيلان الذى يتحقق به وعلى هذا فلا يبدى الا كنفاءها في النجاسة المخففة (قوله) وقد طهر المحل) في شرح مر ويستحب أن يغسل محل النجاسة بعد طهرها غسلتين لتكمل الثلاث ولو تخففة في الأوجه أما المغلظة فلا كما قاله الجيولوى في بحر الفتاوى في نشر الحاوى وبه جزم النقي بن فاضى شبيهة في نكت التنبيه لأن المكبر لا يكبر كما لمصغر لا يصغر ومعنى المكبر لا يكبر أن الشارع بالغ في تكبيره فلا يزداد عليه كان الشيء إذا صغر مرة لا يصغر أخرى وهذا نظير قوطم الشيء إذا انتهى لغايته في التغليظ لا يقبل التغليظ كالأمان في القسامة وكقتل العمدة وشبهه لآلة ظ فيه الدبة وإن غلظت في الخطأ هذا أقرب إلى القواعد ويقرب منه قولهم في الجزية أن الحيوان لا يضعف اه (قوله) وإن غسالة المندوب) خبر هذا قوله الاتى طهور (قوله) والمغلظة) يفيد ندب

بقاء الدم فيه ويعنى عن إصابته هذا الماء ومثله إذا تلوث رجله من طين الشوارع المعفوق عنه بشرطه وأراد غسل رجله من الحدث فيعنى عما أصابه ماء الوضوء ومثله ما لو كان بأصابعه أو كفه نجاسة معفوق عنها فاكل رطباً ومثله إذا توضأ للصبح ثم بعد الطهارة وجد عين دم البراغيش في كفه فلا يتنجس الماء الملاقى لذلك لأنه ماء طهارة فهو معفوق عنه وهو ظاهر إطلاق الشارح أنه لا فرق بين إرادة غسله عن الحدث أو عن نحو الأول وسأخ به صرح في الإيعاب حيث قال بعد كلام قررته ومنه يؤخذ أنه لو غسل ثوبه وفيه نجس معفوق عنه لنظافة أو خبث آخر أو يده لحدث أو غيره وهو عليها احتاج لزوال أو صافها كغيرها بما مر بشرطه اه كلام الكردى (قوله في نحو الدم الخ) عبارة النهاية ولو صب على موضع نحو بول أو خر من أرض ماء غمره طهره وإن لم ينضب أى ينشف فإن صب على عين نحو البول لم يطهره زاد المفتي لما علم مما مر أن شرط طهارة الغسالة أن لا يزيد وزنها معلوم أن هذا يزيد زنه اه (قوله إزالة عينه) لعل المراد بالعين هذا الجرم فقط (قوله بعد استقراره معها) يفهم أنه قبل استقراره لا يتنجس حتى لو مر على جزء من العين فلم يزل به ووصل إلى جزء آخر فازالطهره فليراجع سم ولا يخفى بعده بل ما قدمناه عنه عن شرح العباب عند قول الشارح بنجاسته فلا يطهره كالصريح في خلافه (قوله) فإن لم ينقطع اللون أو الريح الخ) ومثله كما سراً وأشار إليه سم هنا تعذر زوالهما معا وتعذر زوال الطعم (قوله ومر) أى فى شرح أوريج عسر زواله كردى (قوله) ويظهر ضبطه أى الامعان (بان تحصل الخ) تقدم عن شيخنا ضبط آخر راجعه (قوله) ارتفاع التكليف هل المراد بارتفاعه العفو مع بقاء النجاسة أو الحكم بالطهارة للضرورة سم أقول المراد بذلك الأول عند النهاية مطلقاً والثاني عند الشارح مطلقاً والتفصيل عند المتأخرين بإرادة الأول فى الطعم، فى الريح واللون معا بإرادة الثاني فى الريح أو اللون فقط كما مر (قوله واستثنى الخ) اعتمد هذا صاحب الاسعاد وفى فتاوى شيخنا الشهاب الرملى أن هذا هو المعتمد سم (قوله من أن لها) أى للغسالة (قوله تغييره) أى الغسالة والتذكير بتأويل المفصل (قوله أو زيادة وزنها) أى وزن غسالة المغلظة (قوله وفيه نظر) أى فى الاستثناء (قوله وكما سراً) لعل الأولى التفریع (قوله على أن لك أن تأخذ الخ) هو متعين إن كان المراد بالعين فيما مر ماله أحد الاوصاف سم وتقدم هناك عنه وعن غيره أن المراد بالعين هناك ما يشمل الاوصاف (قوله وعدم الزيادة) عطف على زوال التغيير (قوله وافق) إلى المتن فى النهاية (قوله فى مصحف) هل مثل المصحف كتب العلم شرعى أم لا فيه نظر

التعليق فى المغلظة بأن يأتى بعد سبع إحداهن بالتراب بغسلتين أيضاً فانظر ما سبق (قوله بعد استقراره معها) يفهم أنه قبل استقراره لا يتنجس حتى لو مر على جزء من العين فلم يزل به ووصل إلى جزء آخر فازالطهره فليراجع (قوله) فإن لم ينقطع اللون أو الريح مع الامعان الخ) لو انضم إلى اللون والحال ما ذكر الريح فهل الحكم كذلك فيرفع التكليف أو لا أخذ من قول المصنف السابق قلت فإن بقيا معا ضر على الصحيح وعلى الأول فلا فرق بين هذا وذلك فيقيد ذلك بعدم الامعان حتى لو عسر مع الامعان ارتفع التكليف (قوله) ارتفاع التكليف هل المراد بارتفاع التكليف العفو مع بقاء النجاسة أو الحكم بالطهارة للضرورة (قوله واستثنى من أن لها حكم المحل الخ) اعتمد هذا صاحب الاسعاد حيث قال فى قول الارشاد وكغسل غسالة لم تتغير ولم تقل ما نصه فإن تغيرت الغسالة أو رادوزها فليس لها حكم المغسول بل يستأنف التطهير منها ثم قال وقولنا أن الغسالة المنغيرة التى ثقلت وزناً تخالف حكم المغسول أى فى النجاسة ينبى على أن المغلظة يستأنف التطهير منها بسبع إحداها بالتراب وإن كان المحل الذى انفصلت عنه يطهر بما بقى من السبع الخ انتهى وفى فتاوى شيخنا الشهاب الرملى أن هذا هو المعتمد (قوله فيه عين النجاسة) قد يقال حيث كان فيه عين النجاسة لم تتم المرة الأولى حتى يقال الباقي من السبع قليلاً مل (قوله على أن لك أن تأخذ) يتأمل هذا الأخذ ففيه ما لا يخفى وقد يقال هو متعين إن كان المراد بالعين فيما مر ماله أحد الاوصاف (قوله) أنه متى نزلت الغسالة متغيرة الخ) هذا يدل على أن المراد بالعين فى قولهم مزبل العين مرة وإن تعددت هى مقابل الحكمة لا الجرم فليتأمل (قوله لا تحسب من السبع الخ) قد يقال قضية قولهم أن مزبل العين واحدة أن يحسب

يبتدأ حسبها بعد زوال التغيير وعدم الزيادة وافق بعضهم فى مصحف تنجس بغير معفو عنه بوجوب غسله وإن أدى إلى تلفه

ولو كان لیتیم ویتیمین فرضه علی ما فیہ (۳۲۴) فبإذا مسمک النجاسة شیتان من القرآن بخلاف ما إذا كانت فی نحو الجلد أو الحواشی (ولو تنجس

مائع غیر الماء هو المتراد منه علی قرب ای عرفا كما هو ظاهر ما ملاحظ المأخوذ منه وضده الجامد (تعذر تطهيره) لتقطعه فلا یعم الماء أجزاءه ومن ثم كان الزئبق مثله وإن كان علی صورة الجامد ومن ثم یشرط فی تنجسه توسط رطوبة وذلك لانه یقطع تقطعا مختلفا كل وقت فتبعد ملاقاته الماء لیس مائع تنجس منه ولهذا لو لم یتخلل بین تنجسه وغسله تقطع كان كالجامد یطهر بغسل ظاهره (وقیل یطهر الدهن) ان تنجس بغير دهن (بغسله) ویرده الحدیث الصحیح فی الفارة تموت فی السمن ان كان جامدا فالقوها وما حولها وإن كان مائعا فلا تقر به وفي رواية فاریقه اذ لو أمكن طهره شرعا لم یأمر رسول الله ﷺ بارتقائه لما فیہ من إضاعة المال نعم عمل وجوب ارتقائه حیث لم یرد استعماله فی نحو وقود أو إسقاء دابة أو عمل نحو صابون به ویا قیل العید حکم الإیقاده فی المسجد وغیره والحيلة فی تطهير السمن المتنجس إلقاءه فی ماء یساقی فی قیل السیر فروع فاس یتعلق به

(باب التیمم)

هو إتيان النية وضربا بإصبعي يمينك في التراب للوجه

والاقرب الاول ع ش (قوله ولو كان لیتیم) أي والغاسل له الولی وهل للأجنبي فعل ذلك فی مصحف الیتیم بل وفي غیره لان ذلك من إزالة المنكر أو لافیه نظروا الا قرب عدم الجواز لعدم علمنا بان إزالة النجاسة منه یجمع علیه ع ش سببا وقد قال الشارح مر علی ما فیہ المشعر بالتوقف فی حکمه من اصله (قوله علی ما فیہ) ای من النظر ع ش (قوله فی نحو الجلد) ومنه ما بین السطور ع ش (قوله غیر الماء) إلی قوله نعم فی المغنی إلی قوله ای عرفا كما هو ظاهر وإلی قوله وسبائی فی النهاية إلی ذلك قول (المتمن تعذر تطهيره) ظاهره وان جدد وقد قال مر فرع تنجس العجین فهل یمكن تطهيره یظهر ان تنجس فی حال جموده ام یمكن تطهيره او فی حال میوعته فلا سم ای وان اتحد بعد انظر هل یطهر ظاهره بغسله بعد الاتحاد اذا عا ممر عن النهاية والمغنی فی اللبن المخلوط یبول أولا والا قرب الاول فلا یتنجس بدماسه (قوله لتقطعه الخ) عبارة المغنی والنهية ولو تنجس مائع غیر الماء ولود هنا (تعذر تطهيره) إذ لا یاتی الماء علی كاه لانه یطبعه بمنح إصاصة الماء اه (قوله ومن ثم) أي لاجل هذه العلة (قوله كان الزئبق مثله) أي فی عدم إمكان تطهيره نهية (قوله ومن ثم) أي لاجل كونه فی صورة الجامد (قوله یشرط فی تنجسه الخ) فلو وقع فیہ فارة فماتت ولا رطوبة لم یتنجس مغنی (قوله وذلك) ای عدم عموم الماء أجزاء الزئبق ویمکن ان الاشارة لقوله كان الزئبق مثله لكن یلزم علیه التكرار إلا ان یكون ما هنا علة للعلة ای لعایتها (قوله یطهر) ای الزئبق (قوله تموت فی السمن) حال من الفارة او صفة لها وقوله ان جامد الخ بدل من الحدیث (قوله اذو امکن الخ) بیان لوجه الدلالة (قوله لما فیہ) الظاهر فیها بصری أي والتذكیر بتأویل أن یرق

(باب التیمم)

(قوله هو لغة) إلی قوله قیل فی النهاية إلی قوله ویکنی إلی الماتن وإلی قوله ورد فی المغنی إلی قوله صحته إلی ومن خصوصیاتنا وقوله سنة اربع وقیل وقوله ویکنی إلی التذیه وقوله قیل (قوله هو لغة القصد) یقال تیممت فلانا ویممته وتامته وامتته ای قصدته مغنی ونهية (قوله إیصال التراب الخ) ای بدلا عن الوضوء والغسل أو عضو منهما واجمعوا علی انه مختص بالوجه والیدین وإن كان الحدیث اکبر مغنی (قوله بشرائط الخ) المراد بالشرائط هنا ما لا بد منه رشیدی زاد شیعنا فی شمل الارکان فلا یعترض بانه أهمل النية والترتيب اه (قوله وهو رخصة الخ) وقیل عن یمة به جزم الشیخ ابو حامد قال والرخصة إتمامه إسقاط القضاء وقیل فان تیمم لفقد الماء فعزيمة او تعذر فرخصة ومن فوائده الخلاف ما لو تیمم فی سفر معصية لفقد الماء فان قلنا رخصة وجب القضاء ولا فلا قاله فی السکفایة مغنی عبارة شیعنا واختلف فیہ فقیل رخصة مطلقة وقیل عن یمة مطلقة وقیل ان كان لفقد الماء فعزيمة والا فرخصة وهو الذی اعتمده الشیخ الحنفی اه وعبارة ع ش وهذا الثالث هو الا وفق عما یاتی من صحة تیمم العاصی بالسفر قبل التوبة ان فقد الماء حسا وبطلان تیممه قبل ان فقداه شرعا كان تیمم لمرض اه (قوله وصحته بالتراب الخ) لعله رد لدلیل من قال انه عزيمة عبارة ع ش هذا جواب سؤال مقدر تقدیر فم قلتم ان التیمم رخصة والرخص لا تناط بالمعاصی فكیف یصح بالتراب المغصوب اه (قوله لیسكونه الخ) خبر قوله وصحته الخ (قوله لا المجوز لها) ای لیسكونه السبب المجوز للرخصة فانه إماماهو فقد الماء كما یأتی رشیدی (قوله والممنوع إماماهو الخ) یرد علیه العاصی بسفره فان الاصح صحة تیممه مع ان سبب التیمم فیہ وهو السفر الذی هو مظنة المقد المجوز له معصية ع ش (قوله وقیل سنة ست)

من الین من السج إن نزلت غسلاته متغيرة أو زائدة الوزن لا یقال إذ انزلت كذلك یحکم بنجاسة المحل وإن لم یکن به اثر فلا تحسب من السج لا ناقة قول المحل هنا محکوم بنجاسته وإن لم تنفصل الغسالة متغيرة ولا زائدة الوزن ما فی ثبوت السج ومع ذلك تحسب الغسلات من السج (قوله تعذر تطهيره) ظاهره وان جدد قال مر فرع تنجس العجین فهل یمكن تطهيره یظهر ان تنجس فی حال جموده ام یمكن تطهيره او فی حال میوعته فلا

(باب التیمم)

والیدین بشرائط تأتي وهو رخصة مطلقة وصحته بالتراب المنصوب لیسكونه آلة الرخصة لا المجوز لها والمتمتع رجعة إنما هو كون سببها المجوزة معصية ومن خصه وصیائما وفرض سنة اربع وقیل سنة ست والاصل فیہ الکتاب والسنة والاجماع

الميت وخص الأولين  
لأنهما محل النص وأغلب  
من البقية (لأسباب)  
ويكفي فيها الظن كما قاله  
الرافعي (تنبيه) جعله  
هذه أسبانياً نظريه للظاهر  
أنها المبيحة فلا يتأني أن  
المبيح في الحقيقة إنما هو  
سبب واحد وهو العجز  
عن استعمال الماء حساً  
أو شرعاً وتلك أسباب  
لهذا العجز قيل لو قال  
لأحد أسباب كان أولى  
ويرد بوضوح المراد  
جداً فلا أولوية (أحدها)  
فقد الماء حساً كان حال  
بينه وبينه سبع فالمراد  
بالحس ما تعذر استعماله  
حساً ويؤيده قولهم في  
راكب بحر خاف من  
الاستقاء منه لا إعادة  
عليه لأنه عادم للماء  
ويترتب على كون الفقد  
هنا حسيّاً صحة تيمم العاصي  
بفسره حينئذ لأنه لما عجز  
عن استعمال الماء حساً لم  
يكن لتوقف صحة تيممه  
على التوبة فائدة بخلاف  
ما إذا كان مانعاً ترعياً  
كعطش أو مرض وعبرة  
المجموع لا يقيم للعاش  
عاص بفسره قبل  
التوبة اتفاقاً وكذا لو كان  
به قروح وخاف من  
استعمال الماء الهلاك لأنه

رجحه المغي وشيخنا قول المتن يقيم المحدث (الخ) خرج بالمحدث وما ذكر معه المتنجس فلا يقيم للنجاسة لأن  
التيمم رخصة فلا يتجاوز محل ورودها معنى (قوله والنفساء الخ) ومن ولدت ولداً جافاً فانه ومعنى (قوله)  
وكذا الميت) أي يقيم كإساقى نهاية (قوله وخص الأولين الخ) ولو اقتصر المصنف على المحدث كما اقتصر عليه  
في الحاروي لكان أولى ليشمل جميع ما ذكر أي من الواجبات قال الولي العراقي وقد يقال ذكره الجنب بعد  
المحدث من عطف الإخص على الأعم معنى قول المتن (لأسباب) جمع سبب يعني لو أحد منها نهاية ومعنى (قوله)  
جعله هذه) أي ماسئذ ذكره من الفقد وما معه (قوله بوضوح المراد) أي حتى من سياق عبارته كقوله فان  
تيقن المسافر فقده الخ ر قوله فان لم يجد تيمم وقد قدر المضاف أي لأحد أسباب وقرينته ما ذكرنا من نحو  
القوانين المذكورين سم أي كما جرى عليه النهاية والمعنى (قوله فلا أولوية) نفي الأولوية بمنوع قطعاً سم  
(قوله حساً) والفقد الشرعي كالحس بدليل ما لو مر مسافر على مسبل على الطريق فيقيم ولا يجوز له الوضوء  
منه ولا إعادة عليه لقصر الواقف له على الشرب نهاية ومعنى (قوله كان حال بينه الخ) أقول وجهه أن هذا المثال  
من الفقد الحسي تعذر الوصول للماء واستعماله حساً بخلاف ما لو قدر على الوصول إليه واستعماله لكن منعه  
الشرع منه فإنه فقد شرعي وأعلم أنه لا قضاء مع الفقد الحسي سواء المسافر والمقيم ومنه مسألة حيلولة السبع  
ومنه مسألة تناوب البئر إذا انحصر الأمر فيها وعلم أن نوبته لا تأتي إلا خارج الوقت ومنه مسألة خوف من  
في السفينة الاستقاء من البحر مر أه سم (قوله لا إعادة عليه الخ) مقول قولهم (قوله لأنه عادم الخ) قد  
يقال المعنى عادم شرعاً فلا دلالة بصرى ولك أن تقول أن الشارع لم يدع الدلالة بل التأييد ويكفي فيه ظهور  
معنى عادم حساً (قوله هنا) أي في مسئلتى حيلولة السبع والخوف من الاستقاء من البحر (قوله قال تعالى الخ)  
علة لقول المتن أحداهما فقد الماء قول المتن (فان تيقن الخ) ومن صور التيقن فقده كافي البحر ما لو أخبر عدول  
بفقد بل الأوجه إلحاق العدل في ذلك بالجمع إذا أفاد الظن أخذاً بما يأتي فيما لو بعث النازلون ثقة يطلب لهم  
نهاية أه سم قال ع ش قوله مر إلحاق العدل أي ولو عدل رواية وقوله إذا أفاد الظن قضيته أنه لو  
بقى معه تردد لا يكون بمنزلة اليقين والظاهر خلافه لما صرحوا به في مواضع من أن خبر العدل بمجرد منزل  
منزلة اليقين أه عبارة الجبرمي عن الحنفى والمعتد أن خبر العدل يعمل به وإن لم يكن مستنداً للطلب لأن  
خبره وإن كان مفيداً للظن إلا أنهم أقاموه مقام اليقين أه (قوله المراد باليقين الخ) وفاقاً لظاهر المعنى  
وخلافاً للنهاية كما مر (قوله حقيقته) لا يبعد أن يراد به الاعتقاد الجازم وهو أعم من اليقين وقوله بدليل  
ما يأتي الخ قد يمنع دلالة ما يأتي لأن من يحمل اليقين هنا على ما يعم الظن يفسر التوهم الاتي بما يخرج ظن

(قوله وصحته بالتراب المنسوب الخ) أي وإن كانت الرخص لا تنطبق بالمعاصي لكونه من آلة الرخصة الخ  
(قوله بوضوح المراد) أي حتى من سياق عبارته كقوله فان تيقن المسافر فقد تيمم بلا طلب وقوله فان لم يجد  
تيمم وقد قدر المضاف أي لأحد الأسباب وقرينته ما ذكرنا من نحو القوانين المذكورين (قوله فلا أولوية)  
نفي الأولوية بمنوع قطعاً وهذه منه مكبرة ظاهرة (قوله أحداهما فقد الماء حساً كان حال بينه وبينه سبع)  
أقول وجهه أن هذا المثال من الفقد الحسي تعذر الوصول للماء واستعماله حساً بخلاف ما لو قدر على الوصول  
إليه واستعماله حساً لكن منعه الشرع منه فإنه فقد حسي شرعي فاندفع الاعتراض بأن هذا فقد شرعي  
لا حسي وأعلم أنه لا قضاء مع الفقد الحسي سواء المسافر والمقيم ومنه مسألة حيلولة السبع ومنه مسألة تناوب  
البئر إذا انحصر الأمر فيها وعلم أن نوبته لا تأتي إلا خارج الوقت ومنه مسألة خوف من في السفينة الاستقاء من  
البحر مر وفي شرحه من صور تيقن فقده كافي البحر ما لو أخبر عدول بفقد بل الأوجه إلحاق العدل في  
ذلك بالجمع إذا أفاد الظن أخذاً بما يأتي فيما لو بعث النازلون ثقة يطلب لهم أه وأقر الاستوى ما نقله عن  
الماوردي أنه لو أخبره فاسق عن مكان يجب الطلب به أن به ما لم يعتده أو أنه لا ماء به اعتده لأن عدمه هو  
الأصل فيتقوى به خبر الفاسق أه قال الشارع في شرح العباب لكن في إطلاق هذا نظر إلى أن قال فالأوجه  
أنه لا يقبل خبر الفاسق مطلقاً إلا أن وقع في قلبه صدقه أه (قوله حقيقته) لا يبعد أن يراد به الاعتقاد الجازم

قادر على التوبة وواجد للماء انتهت قال الله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا (فان تيقن) المراد باليقين هنا حقيقته بخلاف

الفقد ويؤيده الاكتفاء بالطلب الذي لم يفد إلا مجرد ظن الفقد فكما يكفي الظن بعد الطلب فليكشف ابتداء  
إلا أن يقال الظن بعد الطلب أقوى سم وتقدم آتفا عن الحفنى اعتمادا ما قبل الا الخ وفاقا للنهاية ( قوله  
او الحاضر) الى قوله الا ان غلب في النهاية الا قوله للآية الى لانه والى قوله ولا طلب فاسق في المغنى لإلا قوله  
وعود الضمير الى المتن وقوله للآية الى لانه ( قوله او الحاضر) قضيته أن احكام حد الغوث الآتية جارية في  
الحاضر ومنها اشتراط من خروج الوقت ففضية ذلك أن الحاضر لا يلزمه الطلب عند توههم الماء من حد الغوث  
الا ان امن خروج الوقت ومن باب اولي حد القرب وحد البعد سم وفي الرشيدى عن الشيخ عميرة ما نصه لك  
ان تتوقف في كون المقيم فيها أى في حالة تيقن وجود الماء كالمسافر من كل وجه بدليل ان المقيم يقصد الماء  
المتيقن وان خرج الوقت بخلاف المسافر اقول المتن (فقدته) أى الماء حوله مغنى قول المتن (بلا طلب)  
بفتح اللام ويجوز اسكانها نهاية مغنى (قوله لانه حيثئذ) أى طلب الماء حين تيقنه فقدته قول المتن ( وان  
توهمه الخ) ينغى ان اخبار الصبي المميز الذى لم يعده عليه كذب بما يورث الوهم واما اذا اخبر بعدم وجود  
الماء فلا يعول عليه لان قوله غير مقبول ع ش ( قوله أى جواز الخ) عبارة المغنى والنهاية قال الشارح أى  
وقع في رهمه أى ذهنه أى جواز ذلك اه يعنى يجوز اراجاه وهو الظن او مرجو حاه وهو الوهم او مستويا  
وهو الشك فليس المراد بالوهم الثانى أى المرجوح بل هو صحيح ايضا ويفهم منه انه يطلب عند الشك والظن  
بطريق الاولى اه ( قوله وعود الضمير الخ) قد يقال بعد تفسير توهم يجوز لا مانع من ارجاع الضمير الى  
المضاف الذى هو الفقد فتأمل بصري ويمكن ان يجاب بان المراد الضمير فى كلام الشارح ما يشمل ضمير  
فقدته كما هو صريح صنيع النهاية ورجوع ضمير لئلا المضاف اليه فى قوله فقد الماء متعين والاصل عدم  
تشبث الضمير ولو سلم عدم الشمول فالمانع ان تجوز الفقد يشمل يقينه فيلزم التناقض ( قوله على حد  
فانه الخ) أى الخنزير ع ش ( قوله كما هو الخ) أى رجوع الضمير الى المضاف اليه وهو الخنزير قول المتن ( طلبه)  
أى ما توهمه وان ظن عدمه كما مر نهاية أى آتفا وهذا قيد بنا فى ما مر عنه عند قول المتن فان تعين الخ الا ان  
يحمل ما هنا على ظن غير مستند لخبر عدل ثم رايت ان الرشيدى دفع المناقاة بذلك وعبارة سم قال فى العباب  
ولو مع غلبة ظن عدمه اه وهو مع ما يأتى من قول الشارح مع المتن فلو مكث موضعه فالاصح وجوب الطلب  
بما يتوهم فيه الماء ثانيا وثالثا حيث لم يفده الطلب الاول يقين العقد اه قال فى شرح العباب وإن ظن الفقد  
يتحصل منهما ان ظن عدمه ابتداء لا يمنع وجوب الطلب وإن ظن عدمه بعد الطلب يسقط الوجوب فى  
تلك المرة لافيا بطر ابعدها فتأمل اه ( قوله جواب فى الوقت) ولو طلب قبل الوقت لفائتة او نائلة

لمن وهم فيه بدليل ما يأتى  
فى معنى التوهم (المسافر)  
او الحاضر وذكر الاول  
خالب (فقدته تيسم بلا طلب)  
لانه حيثئذ عبث ( وان  
توهمه) أى جواز ولو على  
ندور وجود الماء وعود  
الضمير للمضاف اليه سانغ  
على حد فانه رجس كما هو  
التحقيق فى الآية بل متعين  
هنا بقرينة السياق فلا  
اعتراض ( طلبه) وجوبا  
فى الوقت ولو بنائبة الثقة  
وان ائابه قبل الوقت

وهو اعم من اليقين ( قوله بدليل ما يأتى فى معنى التوهم) قد تمتع دلالة ما يأتى على الوهم لان من يحمل اليقين  
هنا على ما يعم ظن الفقد يفسر التوهم الآتى بما يخرج ظن الفقد ويؤيده الاكتفاء بالطلب الذى لم يفد إلا  
مجرد ظن الفقد فكما كفى الظن بعد الطلب فليكشف ابتداء إلا ان يقال الظن بعد الطلب أقوى ( قوله او  
الحاضر) قضيته ان احكام حد الغوث الآتية جارية فى الحاضر ومنها اشتراط من خروج الوقت ففضية  
ذلك ان الحاضر لا يلزمه الطلب عند توههم الماء من حد الغوث الا ان امن خروج الوقت ومن باب اولي حد  
القرب وحد البعد ( قوله وان توهمه) قال فى العباب ولو مع غلبة ظن عدمه اه وهو مع قول الشارح الآتى  
فى قول المصنف فلو مكث موضعه فالاصح وجوب الطلب بما يتوهم فيه الماء ثانيا وثالثا وهكذا حيث لم  
يفده الطلب الا لى يعين فقد قال فى شرح العباب وان ظن الفقد اه يتحصل منهما ان ظن عدمه ابتداء  
لا يمنع وجوب الطلب ان ظن عدمه بعد الطلب يسقط الوجوب فى تلك المرة لافيا بطرا ابعدها فتأمل  
( قوله للمضاف اليه) أى كالماء فى قوله ما فقد الماء ( قوله فى الوقت) قال فى شرح العباب لو طلب قبل الوقت  
لفائتة او تطوع لما فرغ من الطلب دخل وقت حاضرة فله التيمم للحاضرة من غير طلب قاله القفال وعلله  
بان الطلب إذا كان لما يجب الطلب له فى ذلك جاز التيمم بذلك الطلب قال الزركشى يخرج منه انه لو طلب  
له طم محترم فلم يحده كان الحكم كما ذكره اه وفيه نظر لوضوح الفرق بينهما فانه فيما ذكره طلبه للتيمم

فدخل الوقت عقب طلبه تيمم لصاحبه الوقت بذلك الطلب كما قاله القفال في فتاويه نهاية وإيعاب أى والحال انه لم يحتمل تجديد ماء كاه وظاهر شورى وقال الاول ويؤخذ منه ان طلبه لمعش نفسه او حيوان محترم كذلك اه واعتمده المتأخرون وإن نظريه الإيعاب وعبارة سم بعدد تنظيره ثم الوجه انه حيث علم الفقد بالطلب قبل الوقت لفائتة او عطش تيمم من غير طلب للحاضرة إذ لا فائدة في الطلب اه ثم قال الاول وقد يجب طلبه قبل الوقت كافي الخادم او في اوله لكون القافلة عظيمة لا يمكن استيعابها إلا بمبادرته اول الوقت فيجب عليه تعجيل الطلب في اظهار احتيالى ابن الاستاذ اه ونظريه مرسم بما يأتى من جواز إتلاف الماء الذى معه قبل الوقت واقره الرشيدى واطال الكردى في رده وقال القليوبى لا يجب الطلب قبله وإن علم استعراق الوقت فيه على المعتمد خلافا لما نقل عن شيخنا مرسم (قوله في الوقت) أى بقينا فلو تيمم شاكا فيه لم يصح وإن صادفه شيخنا وعش وفي النهاية وشرح بافضل ما يفيد وفي الكردى عن الإيعاب لو اجتهد فظن دخوله فطلب قبل ان صادفه صح اه (قوله مالم بشرط طلبه قبله) شامل للإطلاق عبارة للمغنى ولو اذن له قبل الوقت ليطلب له بعد الوقت كفى أما طلب غيره له بغير إذنه أو باذنه ليطلب له قبل الوقت أو اذن له قبل الوقت واطلاق فطلب له قبل الوقت أو شاك فيه لم يكن جزءا فان طلب له في مستلة الإطلاق في الوقت ينهى ان يكون كتنظيره في المحرم بوجوب كل رجلا ليعقد له النكاح ثم رايه شيخنا انه على ذلك أى فيكون هو في النهاية ما يوافقها (قوله ولو واحد من ركب) ومعلوم انه لا بد من البعث من كل واحد منهم وإن كان تابعا لغيره كالوجه والعبدة (قوله للآية) دليل للثبوت وقوله إذ لا يقال الخ بيان لوجه الدلالة (قوله إلا إن غلب الخ) خلافا لاطلاق النهاية والمغنى واعتمد عش ما قاله الشارح ثم قال وحل عدم الاكتفاء بخبر الفاسق مالم يبلغوا عدد التواتر اه (قوله وهو) أى شرط الوجوب (قوله وما هنا شرط الخ) إن اريد بما هنا فقد الماء فهو شرط الانتقال لكن الطلب لا يتوجه اليه وإن اريد بنفس الماء فالطلب يتوجه اليه لكنه ليس شرط الانتقال بل شرط الانتقال ففقدته فليتام بصري وقد يقال المراد بما هنا العلم بالفقد وهو شرط الانتقال والطلب متوجه اليه (قوله ظاهر قولهم طلبه الخ) محل تأمل وقياس ماسر في الوضوء الاكتفاء بغلبة الظن وهو به انفس من عدد الركعات بل سياتى في كلامه آخر الباب الاكتفاء بغلبة ظن نعمم التراب لاجزاء التيمم لانها من المقاصد دونها فيختفر فيها ما لا يختفر فيها بل ما هنا وسيلة للوسيلة بل تصرفهم هنا بان استتابة الواحد كافية مصرح بالاكتفاء بالظن إذ خبره لا يفيد غيره مطلقا عند الاكثرين إلا ان احتف بقرائن عند بعض المحققين ولكن تحققة نادر جدا فتأمل وانصف بصري وهو وجه مغنى لكن يؤيد كلام الشارح ماسر عن النهاية وغيره من اشتراط تيقن كون الطلب في الوقت (قوله ولا ينافيه) أى اشتراط تيقن الطلب

فصح التيمم الاخر به لايجاد جنسها بخلاف الطلب قبل الوقت لمعش فانه لا يجانسه بينه وبين التيمم بعد الوقت حتى يغنى عن تعدد طلب له بعد الوقت ونقل الزركشى عن اظهار احتمالين لابن الاستاذ وجوب الطلب قبل الوقت واوله اذا عظمت القافلة ولم يمكن قطعها إلا بذلك اهوا لايجاب اوله متجه وقوله يحتاج لنظر لكن يؤيده وجوب السعى على بعيد الدار يوم الجمعة قبل الزوال إلا أن الفرق أن الجمعة أنيط ببعض أحكامها بالفجر فلا يقاس بها غيرها اه ما في شرح العباب (واقول) قد يشكل على الوجوب قبل الوقت في الماء المحتاج اليه في الوقت للطهارة وإتلافه عبثا من غير عصيان من حيث إتلاف ماء الطهارة وإلا فالعصيان ثابت من حيث انه إضاعة مال كما بين ذلك في شرح الروض فليتامل وعلى تقدير الوجوب فالمشباد منه أن الوجوب لصحة الطلب حتى إذا عظمت القافلة ولم يمكن قطعها إلا بالطلب قبل الوقت او اوله فاخر إلى ان ضاق الوقت لم يسقط وجوب الاستيعاب ولم يصح التيمم بدونه وإلا لزم صحته بدون طلب فليتامل ثم الوجه فيما قدمه انه حيث علم الفقد بالطلب قبل الوقت لفائتة او عطش تيمم من غير طلب للحاضرة إذ لا فائدة في الطلب وقوله وفيه نظر لوضوح الفرق الخ قد رده هذا الفرق ما تقدم في باب الاجتهاد فيما لو اشتبه ماء وما ورد فاجتمع للشرب جاز التطهر بما ظن انه الماء فليتامل (قوله تنبيه ظاهر قولهم الخ) قد بوجه بان الطلب شرط لصحة التيمم

مالم يشترط طلبه قبله ولو واحدا عن ركب للآية إذ لا يقال لمن لم يطلب لم يجد ولانه طهارة ضرورة ولا ضرورة مع إمكان الطهر بالماء ولا يكفي طلب من لم يأذنه ولا طلب فاسق إلا إن غلب على ظنه صدقه وإنما لم يجب طلب المال للحج والزكاة لانه شرط للوجوب وهو لا يجب تحصيله وما هنا شرط للانتقال عن الواجب إلى بدله فلزم كطلب الرقبة في الكفارة وامتعت الانابة في القبلة لأن المدار فيها على الاجتهاد وهو أمر معنوي يختلف باختلاف الأشخاص وهنا على الفقد الحسى وهو لا يختلف (تنبيه) ظاهر قولهم طلبه أنه لا بد من تيقن أنه طلب أو أناب من يطلب وطلب فلو غلب على ظنه أنه أو نائمه طلب في الوقت لم يكف لان الأصل عدم وجوده ولما يأتى أن ما تعلق بالفعل كعدد الركعات لا بد فيه من اليقين ولا ينافيه



(ما مر الخ) أي قيل التنبيه الأول (قوله وما بعده) أي من الأسباب (قوله وإنما يلزمه) أي قوله المنسوبين في النهاية وإلى قوله وشرط في المغنى الأقوله عادة إلى أن يستوعبهم (قوله منزله) أي مسكن الشخص من حجر أو مدر أو شعر أو نحوه وقوله وامتنعته أي ما يستصحبه معه من الأثاث شيئا ونهاية مغنى (قوله بأن يفتشها) أي بنفسه أو بنائبه الثقة كما مر (تم إلى المنسوبين الخ) والمراد بكونهم منسوبين إليه اتحادهم منزلا ورجيلا بحجرى عبارة شيئا والمراد بفقته المنسوبون إليه في الخط والترحال اه وعبارة المغنى سمو بذلك لارتفاق بعضهم ببعض وهم الجماعة ينزلون جملة ويرحلون جملة والمراد بهم المنسوبون إليه اه (قوله أن تفاحش الخ) لا يخفى تعارض مفهومه مع مفهوم قوله المنسوبين لمنزله عادة فليحجر رسم أقول ويندفع التعارض بجعل أن تفاحش الخ قيد للمنسوبين الخ أيضا كما يفيد قول السيد البصرى ما نصه أي فإن تفاحش كبيرها استوعب المنسوبين إليه عادة كما هو ظاهر ثم حد الغوث على التفصيل الاتي ثم حد القرب أن وجد شرطه فيما يظهر فيهما اه (قوله إلى أن يستوعبهم) إلى قوله وشرط في النهاية (قوله إلى أن يستوعبهم) هلا قيد قول المصنف ورحله بذلك إلا أن يقال الغالب عدم ضيق الوقت عن استيعاب رحله سم (قوله أو يبقى من الوقت الخ) ظاهره وأن آخر الطلب إلى وقت لا يمكنه استيعاب الرفقة فيه ولا يتأفاه ما مر عن الخادم من أنه يجب عليه الطلب في وقت يستوعبهم فيه ولو قل الوقت لأن الكلام ثم في وجوب الطلب وما هنا في وجوب الصلاة وأن اثم بتأخير الطلب ع ش وفي سم بعد كلام طويل فقوله لم إلى أن يستوعبهم أو يبقى الخ ظاهر في خلاف ما قاله ابن الاستاذ السابق أي من وجوب الطلب قبل الوقت وأوله إذا عظمت القافلة ولم يمكن قطعها إلا بذلك فينبغي رده ومخالفته لما بيناه فيما مر وعلم من قولهم أو يبقى من الوقت الخ اعتبارا من خروج الوقت هنا فاذ بق ذلك تيمم من غير توقف على شيء آخر من استيعاب الرفقة والنظر والتردد اه (قوله ما يسع تلك الصلاة) أي كاملة حتى لو علم أنه لو طلب لا يبقى ما يسعها كاملة امتنع الطلب وجب الاحرام بها والأقرب أنه لا يقضى لابه حينئذ أن قصر في الطلب صدق عليه أنه تيمم وليس معه ما يكالوا تلف الماء عشا بعد دخول الوقت ع ش (قوله ويكنى النداء الخ) يظهر أنه لا بد أن يغلب على ظنه سماع جميعهم لندائه حتى لو توقف على التكرير أو الانتقال من محل إلى آخر تعين وعبارته النهاية نداء يعم جميعهم والمغنى نداء عاما فيهم وفيها اشعار بما ذكر بصرى ونقل عن السيد محمد الشلى في شرح مختصر الايضاح ما نصه ويظهر أنه لا بد أن يغلب على

ما مر عن الرافعى لأن الفقد وما بعده أمر خارج عن فعله وإنما يلزمه الطلب عما توهمه فيه (من رحله) وهو منزله وأمتعته بأن يفتشها (ورفقته) بتثنية الراء المنسوبين لمنزله عادة لا كل القافلة أن تفاحش كبيرها عرفا كما هو ظاهر إلى أن يستوعبهم أو يبقى من الوقت ما يسع تلك الصلاة ويكنى النداء فيهم بمن معه ماء يجود به ولو بالثمن

والشرط لا بد من تحقق وجوده إلا أن يدعى أن الشرط ظن الطلب باستواء الأرض واختلافها وقد ينظر في هذا بأن الفرض اختلافها فانه صور قوله فان احتاج إلى تردد بقوله بأن كان ثم انخفاض أو ارتفاع ونحو شجر فليتأمل (قوله المنسوبين لمنزله عادة) لا يخفى تعارض مفهومه مع مفهوم قوله أن تفاحش كبيرها فليحجر ر (قوله إلى أن يستوعبهم الخ) هلا قيد بذلك أيضا قوله من رحله إلا أن يقال الغالب عدم ضيق الوقت عن استيعاب رحله (تم إلى أن يستوعبهم الخ) لا يخفى أنه قد يشترع في الطلب عند ضيق الوقت بحيث لم يبق ما يتأتى فيه الطلب المذكور ويتجه أن يقال أن وجوب الطلب يتعلق بأول الوقت حيث لم يسع بعض الوقت الطلب المذكور كما يفيد ما تقدم عن ابن الاستاذ فيجب أن يقع في أول الوقت أو قد بقي منه ما يسع الطلب المذكور حتى لو أخر الطلب إلى ضيق الوقت لم يسقط وجوب طلب لو وقع من أول الوقت كفى وإن لزم خروج الوقت فليتأمل فانه قد يلزم على ذلك أنه لا يتصور سقوط وجوب استيعابهم لضيق الوقت لانه أن شرع في وقت يسع استيعابهم فذاك ولا يسع فهو قصر بترك الواجب عليه وهو الشرع من أول الوقت أرقبله بحيث يسع الاستيعاب فلا يسقط وجوب الاستيعاب حينئذ فقر لهم إلى أن يستوعبهم أو يبقى الخ ظاهر في خلاف ما قاله ابن الاستاذ السابق وقد يجاب عن قولنا فانه قد يلزم على ذلك الخ بمنع هذا للزوم مع اعتبارنا الطلب من أول الوقت لأن الرفقة المنسوبين لمنزله قد تكثروا يقل الوقت ثانيا وقت المغرب والصبح واما اعتبار الطلب قبل فينبغي رده ومخالفة ابن الاستاذ فيه لما بيناه فيما مر فليتأمل (قوله أو يبقى من الوقت الخ) فلم اعتبارا من خروج الوقت هنا (قوله أو يبقى من الوقت الخ) قد يقال أن إريدانه إذا بقي ذلك تيمم من غير

ظنه عليهم جميعهم بنداؤه فلو علم أن فيهم أصم أو نأثما أو مغنى عليه لم يبلغه نداؤه وجب طلبه منه بعينه اه  
(قوله فلا بد من ذكره) أى قوله ولو بالتميز (قوله لذلك) متعلق بضم الخ والاشارة لقوله من معه ماء يجوده  
الخ (قوله وفيه وقفة الخ) ولهذا لم يذكره فى أكثر كتبه إلا أنه جرى فى الأعياب على اشتراط الضم كرى  
(قوله لأن فيما ذكر الخ) بتسليمه فى الاكتفاء بهذا القدر نظر سماو من يسرى ذهنه إلى المدلولات الالتزامية  
اختر الخواص بصرى قول المتن (حواليه) مفرد بصورة المثني يقال حوالية وحواله وحواله بمعنى وهو جانب  
الشيء المحيط به وبعضهم جعله جمع حول على غير قياس والقياس أحوال كبيت وآيات شيخنا (قوله من  
الجهات) إلى قوله قال الزركشى فى المغنى لا قوله وظاهره إلى المتن وإلى قوله واعتراض فى النهاية (قوله  
الاربع) أى يميناً وشمالاً واماماً وخلفاً شيخ الاسلام واقناع وشيخنا قال البصرى والظاهر ان المراد بذلك  
تعميم الجهات المحيطة به إذ لا معنى للتخصيص اه (قوله إلى الحد الاقنى) وهو حد الغوث وأشار به إلى ان  
قول المتن قدر نظره متعلق فى المعنى بكل من نظر تردد بجري (قوله وإنما يظهر) أى الوجوب (قوله حيث  
أمن الخ) عبارة شيخنا والبعيرى ويشترط أمنه على نفس وعضوه ومنفعة ومال وإن قل واختصاصه سواء  
كانت له أو لغيره وإن لم يلزمه الذب وعلى خروج الوقت سواء كان يسقط الفرض بالتيمم أولاً وهذا كله عند  
التردد فى وجود الماء فى حد الغوث فإن تيقن وجوده فيه اشترط الا من على النفس والعصاة والمنفعة والمال  
إلا ما يجب بذله فى ماء الطهارة ان كان يحصله بمقابل ولا اشترط الا من عليه ايضاً ولا مال الغير الذى لا يجب  
الذب عنه ولا يشترط الا من على خروج الوقت ولا على الاختصاص فان تردد فى وجود الماء فوق ذلك إلى  
نحو نصف فرسخ ويسمى حد القرب لم يجب طلبه مطلقاً فان تيقن وجوده فيه وجب طلبه منه إن أمن غير  
اختصاص ومال يجب بذله فى ماء طهارته واما خروج الوقت فقال النووى يشترط الا من عليه وقال الرافعى  
لا يشترط وجمع الرملى بينهما يحمل كلام النووى على ما إذا كان فى محل يسقط فيه الفرض بالتيمم وحل  
كلام الرافعى على خلافه فان كان فوق ذلك ويسمى حد البعد لم يجب طلبه مطلقاً اه (قوله وخروج الوقت)  
أى وانقطاعاً عن رفقته معنى زاد النهاية وإن لم يستوحش اه قول المتن (قدر نظره) أى المعتدل نهاية  
وشيخنا وسيأتى فى الشرح مثله (قوله وهو غلوة سهم) أى غاية رمية نهاية ومعنى وشرح بافضل أى إذا رماه  
معتدل الساعد وهى ثلثائة ذراع كما وضحته فى الفوائد المدنية فى بيان من يفتى بقوله من متأخري السادة  
الشافعية بما لم أقف على من سبقنى إليه فراجع منه إن اردته كرى وفى عرش عن المصباح هى أى غلوة  
سهم ثلثائة ذراع إلى أربع مائة اه (قوله مع تشاغلهم) أى بأحوالهم (وتفادهم) أى فى أقوالهم  
نهاية أى ومع اعتدال اسماعهم ومع اعتدال صوته وابتداء هذا الحدم من آخر رفقته المنسوب إلى له لا من  
آخر القافلة حلى وعش وحفى (قوله ويختلف ذلك) أى حد الغوث (قوله هذا) أى قول المصنف تردد  
قدر نظره (قوله فى المجموع) اعتمده المغنى عبارة قال فى المجموع وليس المراد ان يدور الحد المذكور لأن  
ذلك أكثر ضرراً عليه من إتيان الماء فى الموضع البعيد بل المراد أن يصعد جبلاً أو نحوه بقربه ثم ينظر  
حواليه اه وهذا مراد من عبر بالتردد إليه اه (قوله جبل صعدة) أى أو هذة صعدة علو هاجلى (قوله ونظر  
حواليه الخ) يظهر ان المراد بالتردد فى هذا الحد على الاول والصعود على جبل والنظر حواليه على الثانى حيث  
توهمه فى هذا الحدم حيث هو لافى محل معين منه وإلا فالواجب حينئذ السعى إليه فقط بشرطه لانه والحالة  
هذه متيقن عدمه فيما عداه فالخاصل انه إن توهمه فى منزله فقط أو رفقته فقط طلبه منه لا غير بطريقة  
السابق أو بمحل معين من حد الغوث يسعى إليه فقط أو فى غير معين فهو محل الخلاف المذكور ويحتدل  
وهو الاقرب ان يجرى الخلاف فى المعين المذكور ايضاً فينظر إليه إن كان بمستوى ولا يسعى إليه أو

توقف على شئ آخر لزم فوات النظر والتردد لما تبين أن فاعاً أنهم معتبران فى الطلب وأنه إذا بقى ذلك نظر  
وتردد لزم انه قد يخرج الوقت فكان ينبغى ان يقال أو ببقى من الوقت ما يسع تلك الصلاة مع النظر والتردد  
المذكورين وقد يجاب باختيار الاول وفوات النظر والتردد المعبرين فى الطلب لضيق الوقت لا يزيد على

فلا بد من ذكره وشرط ضم  
أو يدل عليه لذلك وفيه  
وقفة لأن فيما ذكر طلب  
الدلالة عليه بالاولى  
(ونظر) من غير مشى  
(حواليه) من الجهات  
الاربع إلى الحد الاقنى  
(إن كان بمستوى) من  
الأرض ويخص مواضع  
الخضرة والطير بمزيد  
احتياط وظاهره وجوب  
هذا التخصيص وإنما  
يظهر ان توقفت غلبة ظن  
الفقد عليه (فان احتاج  
إلى تردد) بأن كان ثم  
انخفاض أو ارتفاع أو  
نحو شجر (تردد) حيث  
أمن بعضاً ومحترماً نفساً  
وعصوا ومالاً وإن قل  
واختصاصاً وخروج  
الوقت (قدر نظره) أى  
ما ينظر إليه فى المستوى  
وهو غلوة سهم المسمى  
بحد الغوث وضبطه الامام  
وغیره بان يكون بحيث  
لو استغاث بالرفقة مع  
تشاغلهم وتفادهم  
لا غائوه ويختلف ذلك  
بأستواء الأرض  
واختلافها هذا مافى  
الروضة كاصلم المشير إلى  
الاتفاق عليه لكن خالفه  
فى المجموع فقال ان كلامهم  
يخالفه لقولهم ان كان  
بمستوى نظر حواليه ولا

يلزمه المشى أصلاً وإن كان بقربه جبل صعدة ونظر حواليه

ان امن قال الشياطين في البربط

وليس ذلك عليه عند احد  
اه قال الزركشي فقد اشار  
الى نقل الاجماع على عدم  
وجوب التردد اه ويمكن  
حملة على تردد لم يتعين بأن  
كان لو صعد أحاط بمجد  
الغوث من الجهات الاربع  
إذ لا فائدة مع ذلك لوجوب  
التردد وحمل الاول على ما إذا  
كان نحو الصعود لا يفيد  
النظر لجميع ذلك فيتين  
التردد وأعرض السبكي  
المتن يتبعه جمع بانه إن  
أراد قدر نظره سواء ألحقه  
غوث أم لا خالف كل  
الاصحاب أو ضبط حد الغوث  
فهو كذلك غالباً لكن لو  
زاد نظره عليه أو نقص عنه  
اعتبر حد الغوث دون النظر  
وإن لم يصرحوا به اه وقد  
علم الجواب عن المتن بما  
جمعت مع ما هو ظاهر أن  
المراد النظر المعتدل فلا  
اعتراض عليه (فان لم يجد  
الماء بعد الطلب المذكور  
(تيمم) لحصول الفقد حيث  
(قلو) طلب كما ذكر  
وتيمم (مكث موضعه) ولم  
يتيقن بالطلب الاول أن لا  
ماء (فالاصح وجوب  
الطلب) بما توهم فيه الماء ثانياً  
وثالثاً وهكذا حيث لم يفده  
الطلب الاول يقين الفقد  
(لما يطرأ) من نحو حدث  
وإرادة فرض ثان لا نه قد  
يطلع على بثر خفيت عليه أو  
يجد من يدل عليه ويكون  
الطلب الثاني أخف ونظر

يصدق بحيث يراه على الخلاف بصرى أقول كلامهم كالصريح فيما استظهره كما يظهر بأدنى تأمل في كلام  
الشارح وغيره (قوله ان امن) اى على ما تقدم (قوله وليس ذلك) اتيانه المأم في الموضع البعيد (قوله عليه)  
اى واجبا عليه ع ش (قوله فقد اشار الى نقل الاجماع الخ) يحتمل ان يكون المشار اليه بذلك في قوله وليس  
ذلك اتيان المأم في الموضع البعيد فالاجماع فيه ولا يلزم منه وقوعه في المقيس وإن كان أولى لاحتمال الفارق  
بصرى أقول اعتبار مجرد الاحتمال مع تحقق الاولوية يؤدى الى سد باب الاستدلال (قوله ويمكن حمله) اى  
حمل مافى المجموع أو حمل قولهم وإن كان بقر به الخ والمآل واحد (قوله لوجوب التردد) الاولى للتردد  
(قوله وحمل الاول) اى مافى المتن والروضة (قوله لا يفيد النظر الخ) اى الى الجهات التى يحتمل وجود الماء  
فيها فهو بالنصب على المفعولية ع ش (قوله فيتعين التردد) مقتضاه انه لو لم يفد نحو الصعود احاطة الجهات  
الاربعة وجب عليه ان يتردد ويمشى فى كل من الجهات الاربع الى حد الغوث وفيه بعد لان هذا بما يزيد  
على حد البعد هذا ويحتمل ان يتردد ويمشى فى مجموعها الى حد الغوث لافى كل جهة حلبي وقرر شيخنا  
العشماوى عن شيخه عبدربه أنه يمشى فى كل جهة من الجهات الاربع نحو ثلاثة أذرع بحيث يحيط نظره  
بحد الغوث فالمدار على كون نظره يحيط بحد الغوث وإن لم يكن مجموع الذى يشبهه فى الجهات الاربع بلغ  
حد الغوث على المتمد خلافا لما يحيرى (قوله واضبط حد الغوث) اى او اراد قدر حد الغوث (فهو  
كذلك) اى فقد نظره قدر حد الغوث (قوله عليه) اى على حد الغوث (قوله بما حتمت الخ) يعنى قوله  
وهو غلوة سهم المسمى بحد الغوث ولو قال بما فسرته به لسلم عن إيهام ارادة قوله ويمكن حمله الخ (قوله ان المراد  
النظر المعتدل) هذا الوصف خرج مخرج القيد اى تردد قدر نظره إن كان معتدلا وبهذا يحجب عما نظره به سم  
من ان هذا الوصف إنما يتأتى لو كان المراد جنس النظر اما بعد تقييده بكونه نظر من يد التيمم فنظره لا يكون  
تارة قويا وتارة ضعيفا بل على حالة واحدة واجاب عنه بما لعل ما ذكرناه اقرب منه ع ش وقوله واجاب عنه بما  
الخ وهو قوله إلا ان يحجب بان نظره قد يتفاوت وضعفا وتوسطا بحسب الاوقات اه (قوله فلا اعتراض)  
اى فالمراد بالنظر المعتدل ويدعى ان قدر النظر المعتدل مساو لحد الغوث بصرى (قوله الماء) الى قوله ونظر  
فيه فى النهاية ولى قول المتن فلو علم فى المعنى إلا قوله ونظر الى اما اذا قول المتن (تيمم) ولا يضرب تأخير التيمم عن  
الطلب اذا كمال فى الوقت ولم يحدث سبب يحتمل معه وجود الماء مغنى ونهاية اى لا يمنع التأخير المذكور صحة  
التيمم رشيدى (قوله ولم يتيقن الخ) اى ولم يحدث ما يحتمل معه وجود الماء مغنى ونهاية وياتى فى الشارح  
ما يفيد (قوله) حيث لم يفد الطلب الخ قال فى شرح الارشاد اى ولو يقول عدول طلبناه فلم نجده كما اعتمده  
جمع وينبغى ان يلحق العدلان ولو عدلى رواية بالعدول فارق ما يأتى من الاكتفاء فى تيقن وجود الماء واحد  
بالاحتياط للعبادة فى الموضعين اه وهذا يخالف ما تقدم فان تيقن المسافر الخ من كفاية العدل سم وقوله  
ما تقدم الخ اى عن النهاية (قوله بقين الفقد) اى وإن ظن الفقد كفى فى شرح العباب سم (قوله) من نحو حدث  
الخ) كالندرو الطواف ع ش وقد يقال أنهم اذا خلان فى فرض ثان فلا تظهر فائدة النحو ولعل لهذا حذف  
المعنى لفظة النحو (قوله ونظر فيه) اى فى قولهم ويكون الخ (قوله يمنع ذلك) اى لزوم انعدام الطلب لو تكرر

فيه بأنه يلزم عليه انعاده لو تكرروا بحاجب بمنع ذلك حيث لم يفده التكرار اليقين فانه لا بد في كل طالب من النظر أو التردد ولو

وقوله وبسليمه أى اللزوم (قوله ارتفع الطلب الخ) كذا فى أصل المصنف رحمه الله تعالى وينبغى ان يتأمل فى ارتباطه لسابقه بصرى وقديوجه ارتباطه لسابقه بكونه بياناً للغاية تخفيف الطلب الثانى الا انه كان المناسب ان يقول فانه يرتفع الطلب (قوله ماء بمحل الخ) وظاهره انه لا بد ان يكون معيناً ولا فلو يتقن وجود الماء فى محل لا على التعيين لسكنه فى حد القرب قطعاً فلا وجه للطلب الا لا سبيل اليه الا بالتردد وليس فى كلام احد من اصحاب ما يشعر بايجاب التردد فى حد القرب وإنما ذاك فى حد الغوث كما مر ثم رايت الشباب ابن قاسم قال ظاهر اطلاقهم ان العلم المذكور مقصور على جهة معينة ولا لزوم الخرج الشديد فتأمل انتهى بصرى (قوله كاحتطاب) الى قوله بخلاف مال فى النهاية والمغنى ما يوافقه الا قوله وان تبعه الى وإنما لزوم قول المتن (يصله المسافر لحاجته) أى مع اعتبار الوسط المعتدل بالنسبة للوعورة والسهولة والصيف والشتاء مغنى (قوله ان لم يخف خروج الوقت) أى كله فلو كان يدرك ركعة فى الوقت وجب عليه السعى للماء كما استظهره سم اجبورى اه بجمرمى وفى عش بعد ذكر ما استظهره سم مانصه ولا ينافى هذا مامر لان ما هنا فى العلم وما هناك فى التوهم وفرق ما بينهما اه بحذف (قوله ولا كان نزل آخره) وبالأولى لو نزل آخر الوقت ولا ماء معلوم فلا يلزمه الطلب حيثئذ وينبغى ان يخرج بذلك ما لو كان نازلاً من اول الوقت والماء فى حد القرب منه فاعرض عن قصده الى ان ضاق الوقت فلا ينبغى ان يجزئه هنا التيمم بلا اعادته سم وفى اطلاقه توقف ظاهر اذ قياس اتلاف الماء فى الوقت فى محل لا يغلب فيه الماء عدم لزوم الاعادة فيما

بقول عدول طلبناه فلم نجد كما اعتمدته جمع وينبغى ان يلحق العدلان ولو عدلى رواية بالعدول وفارق ما يأتى من الاكتفاء فى تيقن وجود الماء بواحد بالاحتياط للعبادة فى الموضعين اه وهذا يخالف ما تقدم فى فان تيقن المسافر من كفاية العدل ثم قضية هذا الفرق عدم الاكتفاء هنا بالواحد وفرق فى شرح العباب بين العمل بهذا الخبر وعدم العمل بخبر من طلب له بغير اذنه بان فعل هذا كالعيب حيث طلب لمن لم ياذن له فأورث رية فى خبره وبسط ذلك فراجع (قوله ييقن الفقد) أى وان ظن الفقد كما فى شرح العباب (قوله ان لم يخف خروج الوقت) يحتمل الاكتفاء بأدراك ركعة فى الوقت (قوله ولا كان نزل آخره لم يلزمه) هذا مصور كما ترى بما اذا نزل آخر الوقت والماء فى حد القرب ولو قصده خرج الوقت وهو كذلك فى كلام الشيوخ ويبقى الكلام فيما اذا نزل آخر الوقت ولا يعلم ماء فى حد القرب ولو طلب على الوجه المعتبر فى الطلب خرج الوقت ويسقط الطلب ايضا عند التووى لانه اذا سقط وجوب قصد الماء المتيقن فسقوط التفتيش على غير المتيقن أولى وإذا سقط لم يكن مخالفاً لما سبق عن ابن الاستاذ لانه يخص ذاك بمن كان نازلاً فى جميع الوقت ويتجه ان يقال ان تمكن من الطلب قبل ضيق الوقت فأخر إلى ضيقه فنتجه ان لا يسقط عنه الطلب وان لم يتمكن لنحو تحقق عدم الماء قبل وصوله إلى محل ضيق الوقت فلا يبعد سقوط الطلب لانه لا يزيد على سقوط السعى حيثئذ للماء المحقق الوجود (قوله ولا كان نزل آخره لم يلزمه) وبالأولى لو نزل آخر الوقت ولا ماء معلوم فلا يلزمه الطلب حيثئذ ولا يفرق بين الطلب وقصد الماء المعلوم فى حد القرب فان الفرق لا يصح إذ غاية الطلب تحصيل الماء وهو لو كان معلوماً لحصول ابتداء لم يلزمه قصده نعم ينبغى وجوب الطلب من حد الغوث بشرطه وما تقرر لا يخالف ما تقدم عن ابن الاستاذ وما يتعلق به من انه إذا أخر الطلب إلى ضيق الوقت لم يسقط لان محله فيمن كان نازلاً قبل ضيق الوقت زمن يسع الطلب أى كما تقدم (فان قلت) قوله ولا كان نزل آخره هل يخالف ما تقدم أنه يتجه أن يتعلق الطلب بأول الوقت (قلت) لا لانه ينبغى تصوير هذا بما إذا كان سائراً من اول الوقت وقضية ذلك ان هذا الماء كان فى حد البعد وهو لا يجب طلبه مادام فى حد البعد ما لو كان نازلاً فى جميع الوقت مثلاً فاعرض عن طلب الماء الذى على حد القرب منه إلى ان ضاق الوقت فلا يتجه إلا وجوب الاعادة لتركه الطلب الواجب بل ينبغى سقوط الطلب عنه عند ضيق الوقت فليتأمل وقد تقدم حاصل ذلك (قوله كان نزل آخره) ينبغى ان يخرج بذلك ما لو كان نازلاً من اول الوقت والماء فى حد القرب منه فاعرض

على مامر وإنما التفاوت فى الامعان فى التفتيش لا غير وبسليمه حيث افاده التكرار اليقين ارتفع الطلب عنه كما صرحوا به فلا وجه للنظر حيثئذ اما اذا انتقل لمحل آخر او حدث ما يورهم ماء كروية ركب او سحاب فيلزمه الطلب قطعاً (فلو علم) علماً يقينياً نعم يظهر ان اخبار العدل كاف لان الشارع اقامه فى مواضع مقام اليقين (ماء) بمحل (يصله المسافر لحاجته) كاحتطاب (وجب قصده) لانه اذا سعى اليه لشغله الدنيوى فالدينى أولى ويسمى حد القرب وهو ازيد من حد الغوث السابق ومن ثم ضبطوه بنصف فرسخ تقريباً وإنما يلزمه قصده (ان لم يخف) خروج الوقت ولا كان نزل آخره

لم يلزمه خلافا للرافعي وإن  
تبسمه جمع متأخرون بل  
يتيمم ويصلي بلا قضاء  
وإنما لزوم من معه ماء التطهر  
به وإن لم يخرج الوقت  
لأنه واجد وعمل ذلك فيمن  
لا يلزمه القضاء لو تيمم وإلا  
لزم قصده وإن خرج الوقت  
لأنه لا بد له من القضاء ولم  
ينخفض (ضرر نفس) أو  
عضو أو يضع له أو لغيره (أو  
مال) كذلك فوق ما يجب  
بذله في الماء ثمنا أو أجرة  
فإن خاف شيئا من ذلك تيمم  
للمسقة بخلاف مال يجب  
بذله لأنه ذاهب منه أن قصد  
الماء وإن ترك فلزمه القصد  
لعدم العذر حيثئذ وبخلاف  
اختصاص لأنه لا خطر له في  
جنب يقين الماء مع قدرة  
تحصيله إذ دافق من المال  
خير منه وإن كثروا زعم أن  
هذا لا يأتي في نحو الكلب  
إلا أن حل قتله وإلا فلا  
طلب لأنه يلزمه سقيه والتيمم  
فكيف يؤثر بتحصيل  
مال ليس بمحصل وبضيعه  
غلط فاحش لأن الخشية على  
الاختصاص هنا إنما هي  
خشية أخذ الغير له لو قصد  
الماء وتركه لاختشية ذهاب  
روحه بالعطش وخوف  
انقطاع عن الرفقة حيث  
توحيش به عذر هنا لافي  
الجمعة لأنه هنا يأتي بالبدل  
والجمعة لا بد لها (فإن كان)  
الماء (فوق ذلك) الذي هو  
حد القرب

إذا كان محل النزول هنا كذلك فليراجع (قوله لم يلزمه) بل الظاهر أنه لا يجوز على هذا من (قوله خلافا  
لرافعي الخ) عبارة النهاية قال الرافعي وجب قصده والمصنف لا قال الشارح كل منهما نقل ما قاله عن مقتضى  
كلام الأصحاب بحسب تأويلهم ويمكن أن يحمل الأول على ما إذا كان في محل لا يسقط فعل الصلاة فيه بالتيمم  
والثاني على خلافه بدليل قول الروضة أما المقيم فلا يتيمم وعليه أن يسعى ولو خرج الوقت والتعبير بالمقيم  
جري على الغالب والمعول عليه المحل اه قال الرشيدى قوله مر وعليه أن يسعى الخ أى ولو لما فوق حد  
القرب ما لم يعد مسافرا اه (قوله بل يتيمم) هذا في المسافر أما المقيم فلا يتيمم وعليه أن يسعى إلى الماء وإن  
فاته به الوقت قال في الروضة لا به لا بد له من القضاء أى لتيممه مع القدرة على استعمال الماء ظاهر هذا أنه لا فرق  
بين طول المسافة وقصرها وهو كذلك أى حيث لا مشقة عليه في ذلك وإن التعبير بالمسافر والمقيم جرى على  
الغالب وإن الحكم منوط بمحل يغلب فيه وجود الماء اه معنى وقوله وظاهر هذا الخ محل تأمل لأنه إن  
كان في حد القرب وأمن على ما ذكر وجب قصده وإن حصل له مشقة كما اقتضاه كلامهم أو في حد البعد لم يجب  
قصده مطلقا كما هو واضح فالمراد بقوله لا فرق الخ بصري وقوله وإن حصل له مشقة في إطلاقه توقف وقوله  
مطلقا تقدم عن الرشيدى ويأتى عن سم ما يخالفه (قوله وإنما لزوم من معه ماء) أى حقيقة أو حكما بأن يعلم  
وجوده في حد الغوث كما سر قلوبى وأطفيحى اه بجري (قوله لأنه واجد) أى للماء فلا يكون خروج  
الوقت مجوزا للعدول إلى التيمم أطفحى اه بجري (قوله وعمل ذلك) أى عدم اللزوم (قوله فيمن لا يلزمه  
القضاء الخ) هذا يفيد أنه لا قضاء إذا غلب في المحل عدم الماء وإن علم وجوده في حد القرب من ذلك المحل  
لكن إن ضاق الوقت فليتا مل سم (قوله كذلك) أى له أو لغيره (قوله تيمم للمسقة) أى بلا إعادة إن  
غلب في المحل عدم الماء كما هو ظاهر سم (قوله وإن ترك) لعلمه من تحريف الناسخ وأصله أو تركه عبارته  
في شرح بافضل على كل تقدير قال السكردى إذ على تقدير عدم طلبه يجب عليه شراؤه بذلك القدرة وتقدر  
طلبه أخذه من بخافه وهذا أراد به الرد على الأسنوى في قوله القياس خلافه لأنه يأخذه من لا يستحقه فرده بأنه  
يجب عليه بذله في تحصيل الماء سواء أخذه من يستحقه أو من لا يستحقه اه (قوله وبخلاف اختصاص)  
أى إذا كان يحصل الماء بلا مال عش (قوله وأن هذا) أى عدم اشتراط الأمن على الاختصاص (قوله  
وحذف انقطاع) إلى قوله لا في الجملة في النهاية والمعنى الإزالة حيث توحيش به (قوله حيث توحيش) قال في  
شرح بافضل وإن لم يستوحش اه ونقل البجيرمى عن الزيادة مثله وصنيع النهاية كالصريح فيه (قوله  
والجمعة لا بد لها) أى وليست الظاهر بدلا عن الجمعة بل كل أصل في نفسه كما يأتي في باب صلاة الجمعة قول المتن  
(فإن كان فوق ذلك الخ) هذا في المسافر أما المقيم فلزمه السعى للماء فوق ذلك أيضا إلا أن يعد مسافرا إليه  
فلا يلزمه السعى حيثئذ سم وبجري قول المتن (فوق ذلك) ظاهره ولو كان فوق ذلك ييسر كقدم مثلا وفيه

عن قصده إلى أن ضاق الوقت فلا ينبغي أن يحزمه هما التيمم بلا إعادة (قوله لم يلزمه) بل الظاهر أنه لا يجوز على  
هذا (قوله وعمل ذلك الخ) هذا يفيد أنه لا قضاء إذا غلب في المحل عدم الماء وإن علم وجوده في حد القرب من  
ذلك المحل لكن إن ضاق الوقت فليتا مل (قوله فإن خاف شيئا من ذلك تيمم للمسقة) قال في العباب ولراكب  
سفينة خاف الغرق لو استقى من البحر أن يتيمم ولا يعيدها قال في شرحه عقب قوله الغرق ما نصه ونحوه  
كالقيام حوت وسقوطه من مول معه أو سرقة اه وقضيته أنه لا قضاء في مستلثنا بل قضيته عدم القضاء في مفيم  
تيمم للخوف على نفسه أو ماله فليست (قوله تيمم للمسقة) أى لا إعادة إن غلب في المحل عدم الماء كما هو ظاهر  
(قوله فإن كان فوق ذلك تيمم) هذا في المسافر أما المقيم فيلزمه السعى للماء فوق ذلك أيضا إلا أن يعد مسافرا  
إليه فلا يلزمه السعى حيثئذ ثم في كل منهما إذا صلى بالتيمم لفقد الماء فإن صلى بموضع تسقط صلاته بالتيمم فلا  
قضاء وإلا رجب وهو أعلم أنه في الروض لما ذكر المراتب الثلاث حد الغوث وحد القرب وحد البعد وأحكامها  
وما ينع ذلك تال أما المقيم فلا يتيمم وعليه أن يسعى وإن فات به الوقت انتهى وهكذا كلام الشيخين وقضيته  
وجوب السعى على المقيم وإن خرج الوقت حتى إلى حد البعد لكن ينبغي تقييده بما إذا لم يحتج في ذلك إلى سفر

نظر فليراجع بل الظاهر أن مثل هذا لا يعد فوق حد القرب فإن المسافر إذا علم بمثل ذلك لا يتمتع من الذهاب إليه وإنما يتمتع إذا بعدت المسافة عرفاً (قوله) (يسمى الخ) أي فوق ذلك قول المتن (تيمم) (فرع) لو كان في سفينة وخاف غرقاً ولو أخذ من البحر تيمم ولا يعيدنهاية ومغنى قال ع ش قوله غرقاً قال في شرح العباب عقبه ونحوه كالتقام حوت وسقوط متمول معه أو سرقه اه وقضيته عدم القضاء في مقم تيمم للخوف على نفس أو مال فلينظر سم على حج وقوله ولا يعيد أي وإن قصر السفر قال سم ومحل عدم الأعادة إذا كان الموضع الذي صلى فيه بذلك التيمم مما لا يغلب فيه وجود الماء بطلع النظر عما فيه السفينة أما لو غلب وجود الماء فيه بقطع النظر عما ذكر وجب القضاء اه (قوله) أي وجود الماء) إلى وكان وجه الفرق في النهاية إلا قوله كما علم بالأولى وقوله ومن ثم إلى ومحل الخلاف وقوله ويلزم إلى وقولهم قول المتن (آخر الوقت) أي مع كون التيمم جائزاً له في اثباته نهاية ومغنى قال الرشدي أي وإن لم يكن التيمم جائزاً له في اثباته بأن كان في محل يغلب فيه وجود الماء فإن الانتظار واجب عليه وإن خرج الوقت كما علم من نظيره الماروبه صرح الزبادي اه (قوله) بأن يبقى الخ) يتجه أن المراد بآخر الوقت ما يشمل أثناءه بل ما عدا وقت الفضيلة سم (قوله) منه) أي من وقت الصلاة فقوله (فيه) لا حاجة إليه (قوله) ولو في منزلة) إلى قوله وبجواب في المغنى الا قوله كما علم بالأولى وقوله ومن ثم إلى ومحل الخلاف (قوله) ولو في منزلة الخ) أي بأن يأتي له الماء وهو فيه مغنى (قوله) خلافاً لما وردى) أي في وجوب التأخير وقد يكون التعجيل أفضل له وأرض كان كان يصلى أول الوقت بستره ولو أخر لم يصل بها أو كان يصلى في أوله في جماعة ولو أخر صلى منفرداً أو كان يقدر على القيام أول الوقت ولو أخر لم يقدر على ذلك فالتعجيل بالتيمم في ذلك أفضل مغنى ونهاية واتي في الشارح مثله قول المتن (فانتظاره أفضل) لا يبعد أن أفضل منه فعلها بالتيمم أول الوقت وبالأوضوء أخره سم أي أخذاً من قوله الاتي فإن صلى بالتيمم الخ (قوله) أخره) المراد بالأخر وما قبل الأول فلا فرق بين آخر الوقت ووسطه ولا بين فحش التأخير وعدمه على المعتمد ع ش (قوله) كما علم بالأولى) محل تأمل بالنسبة لحكاية الخلاف لأن القائل بالتعجيل مع الظن يقول به مع الشك بالأولى وأما القائل بالتأخير فليس كذلك بصري وجوابه أن مراد الشارح العلم بالنسبة للأظهر فقط وأما مقابله فليس من عادة الشارح الاعتناء ببيانه وبيان ما يتعاق به (قوله) لأن فضيلته) أي التعجيل (قوله) لمظنون) أي وبالأولى لمشكوك (قوله) ومن ثم) من أجل أن الفضيلة المحققة لا تفوت بغيرها (قوله) إذا اقتصر) أي أراد الاقتصار (قوله) وبالأوضوء أخره) أي ولو منفرداً سم (قوله) له) أي لقولهم فإن صلى بالتيمم الخ (قوله) بأن الفرض الخ) كقوله له متعاق باستشكال الخ وقوله بأن الثانية الخ متعاق يجب الخ (قوله) على ما قاله) أي ابن الرفعة (قوله) سم) أي في المعادة بجماعة (لماذا كرت) أي من أن الثانية لما كانت الخ (قوله) هنا) أي في المعادة بوضوء (قوله) بالتيمم) نعمت الصلاة (قوله) لا تعداد) أي بالوضوء (قوله) لأنه الخ) أي الأعادة فكان الظاهر التدكير (قوله) لم يؤثر) أي لم يرد (قوله) بخلاف الأعادة للجماعة فيهما) أي قائما وردت ولم يأت بدل الجماعة في الصلاة الأولى بصري

ولا فلا يلزمه أي كما أخذ من قول الروض بعد ذلك ولا يلزم البدوى النقلة للماء عن التيمم اه اشموله النازل بمحل يلزم فيه القضاء لكن ينبغي أن يكون محله في الماء المعلوم وأما الدمكن معلوماً وضاق الوقت عن الطلب فهل للمقيم التيمم ولا يلزمه الطلب المؤدى إلى خروج الوقت كما صرحوا بذلك في المسافر أولاً ويفرق في ذلك أيضاً بين المسافر والمقيم فيه نظر ثم رايت ما يأتي على قوله لو توهمه في طرح قوله إن لم يكن في صلاة بطل اه (قوله) آخر الوقت) يتجه أن المراد بآخر الوقت ما يشمل أثناءه بل ما عدا وقت الفضيلة (قوله) فانتظاره أفضل) لا يبعد أن أفضل منه فعلها بالتيمم أول الوقت وبالأوضوء أخره ولا ياتي في ذلك رد حمل الزركشي الآتي فتأمل وفي شرح م ر ومحل ما ذكر إذا كان يصليها في الحالين مفرداً أو جماعة أمالو كان إذا قدمها أصلاً بنحو التيمم في جماعة وإذا أخرها لنحو الوضوء انفرد فالذي يظهر أخذاً من كلام الأذرع أن التقديم أفضل (قوله) وبالأوضوء أخره) أي ولو منفرداً

ويسمى حد البعد (تيمم) وإن علم وصوله في الوقت للمشقة التامة في قصده (ولو تيقنه) أي وجود الماء (آخر الوقت) بأن يبقى منه وقت يسمع الصلاة كلها وطهرها فيه ولو في منزله الذي هو فيه على الوجه خلافاً لما وردى (فانتظاره أفضل) أفضل الصلاة بالوضوء عليها بالتيمم (أو ظنه) أخره أو شك فيه كما علم بالأولى (فتعجيل التيمم) أفضل في الأظهر) لأن فضيلته محققة فلا تفوت لمظنون ومن ثم لو ترتب على التأخير تفويت فضيلة محققة نحو جماعة سن التقديم قطعاً ومحل الخلاف ما إذا اقتصر على صلاة واحدة فإن صلى بالتيمم أول الوقت وبالأوضوء أخره فهو النهاية في إحراز الفضيلة وبجواب عن استشكال ابن الرفعة له بأن الفرض الأول ولم تشملها فضيلة الوضوء بأن الثانية لما كانت عين الأولى كانت جارية لنقصها ويلزم على ما قاله أن إعادة الفرض جماعة لا تندب لأن الفرض الأول ولم تشملها فضيلة الجماعة فكأعرضوا عن هذا ثم لماذا كرته فكذا هنا وقولهم الصلاة بالتيمم لا تعداد لأنه لا يؤثر مع الاتيان بالبدل بخلاف الأعادة للجماعة فيهما

(قوله محله) أى عمل قولهم المذكور (قوله فيمن لا يرجو) أى لا يظن (قوله ولو على بعد) وقوله الآتي (من لم يرجه أصلا) قد يقتضيان ندب الاعادة في صورة الوهم وهو محل تأمل وإن كان له وجه في الجملة بصرى أقول وقد يدعى أن مراد الشارع ببعدها الظن الغير الغالب لا ما يشمل الشك والوهم كما يؤيد بذلك قوله الآتي أما لو ظن الخ (قوله وكان وجه الفرق) أى بين الراجح وغيره (قوله مطلقا) أى رجاء الماء أو شك فيه (قوله فحجر) أى النقص المذكور (قوله لندب الاعادة) لعل الأولى حذف ندب (قوله لم يرجه) أى لم يظنه (قوله أصلا) أى لا قويا ولا ضعيفا (قوله فلا محوج للاعادة الخ) الظاهر امتناع الاعادة أى منفردا حيث ندب (قوله وأما محل الزكشي الاعادة الخ) أى المنفية في قولهم الصلاة بالتيمم لا تعاد (قوله أما لو ظن) إلى قوله إن كان في النهاية والمعنى لا قوله نعم إلى ولو علم (قوله كتيقن الماء الخ) أى فيندب التأخير عند التيقن ويجرى القولان عند الظن وقد يفهم منه نظير ما سبق أن محل الخلاف في مسألة الظن ما إذا اراد الاقتصار على واحدة فإن أتى بها أول الوقت غالية عما ذكر ثم أتى بها معه فهو النهاية في إحراز الفضيلة وهو واضح بالنسبة للجماعة وكذا بالنسبة للآخرين فيما يظهر أخذنا من الوجه الذى ذكره الشارع سابقا مع ما فهمه كلامه هنا ثم رايته في الروض مصرحاً به في مسألة الجماعة بصرى (قوله نعم يسن تأخير الخ) قاله المصنف والمعتد الأول نهاية ومعنى أى يسن التعجيل وعدم التأخير لا فحشا ولا غيره سم (قوله تأخير لم يفحش الخ) يحتمل أن يضبط بنصف الوقت لإعاب وإمداد (قوله ويظهر الخ) يظهر أن الماء كذلك بصرى (قوله أن الآخرين) أى ظان السيرة والقيام آخر الوقت (كذلك) أى كظان الجماعة آخره فى سن تأخير لم يفحش (قوله ولو علم الخ) وإن توقع انتهاءها إليه فى الوقت لزمه الانتظار وإدراك الركعة الأخيرة أولى من ادراك النصف الأول وهو أولى من ادراك غير الركعة الأخيرة ومحل ذلك فى غير الجماعة أما فيها فعند خوف فوت ركوع الثانية وهو بمن تلمه الجماعة فالأوجه وجوب الوقوف عليه متأخرا أو منفردا لا دراكها وإن غاب فوت قيام الثانية وقرأتها فالأولى له أن لا يتقدم ويقف فى الصف المتأخر لتصح جمعته إجماعا وإدراك الجماعة أولى من تثليث الوضوء وسائر أدابه فاذا خاف فوت الجماعة بسلام الإمام لو اكمل الوضوء بأدابه فادراكها أولى من اكماله ولو ضاق وقتها أى الصلاة أو الماء عن سنن الوضوء وجب عليه أن يتصر على فرائضه ولا يلزم البدوى الانتقال ليتطهر بالماء عن التيمم نهاية وكذا فى المعنى لا قوله ومحل ذلك إلى وإدراك الجماعة قال ع ش قوله مر وإدراك الركعة الخ ظاهره وإن أدركها على وجه لا تحصل معه الفضيلة كان أدركها فى صف يدينه وبين الصف الذى أمامه أكثر من ثلاثة أذرع أو فى صف أحدثه مع نقصان ما بين أيديهم من الصفوف ولعل الأقرب تقييد ذلك بما إذا كان الاقتداء على وجه يحصل معه فضيلة الجماعة (قوله فاذا خاف فوت الجماعة الخ) قضيته أنه لو لم يخف فوتها بذلك بل فوت بعض منها كالوكان لو نكث أدركه فى التسليم مثلا كان تثليث الوضوء أولى وفيه نظر لأن الجماعة فرض فتدبرها يزيد على ثواب السنن فينبغى المحافظة عليها وإن فاتت سنن الوضوء بقى ما لو كان لو نكث فاتته الجماعة مع إمام عدل وأدركها مع غيره وينبغى أن ترك التثليث فيه أفضل أيضا اه ع ش وقوله مع إمام عدل وينبغى أو موافق (قوله ذو النوبة) أى ولو مقيما مر سم (قوله على نحو بشر الخ) أى كحام تعذر غسله فى غيره ع ش (قوله صلى فيه الخ) أى وجوبا سم عبارة النهاية والمعنى بل يصلى متمسكا عاريا وقاعدا من غير إعادة أه قال الرشيدى أى والمحل يغلب فيه فقد الماء ولا وجب الانتظار وإن خرج الوقت كما قيده النور الزبائدى كالشهاب ابن حجر اه (قوله إن كان الخ)

محله فيمن لا يرجو الماء بعد وكان وجه الفرق أن تعاطى الصلاة مع رجاء الماء ولو على بعد لا يخلو عن نقص ولذا ذهب الأئمة الثلاثة إلى مقابل الأظهر أن التأخير أفضل مطلقا فحجر بندب الاعادة بالماء بخلاف من لم يرجه أصلا فلا محوج للاعادة فى حقه وأما محل الزكشي الاعادة على متيقن الماء آخر الوقت لأن إبقاء الصلاة مع ذلك فيه خلل فهو غلط لأن كلامهم إنما هو فى مسألة الظن كما تقرر أما لو ظن أو تيقن عدمه آخره فالقديم أفضل جزما وتيقن السيرة والجماعة والقيام آخره وظنهم كتيقن الماء وظنه نعم يسن تأخير لم يفحش عرفا لظان جماعة أثناء الوقت ويظهر أن الآخرين كذلك ولو علم ذو النوبة من متزاحمين على نحو بشر أو ستر عورة أو محل صلاة أنها لا تنتهى إليه إلا بعد الوقت صلى فيه بلا إعادة إن كان

(قوله فلا محوج للاعادة) الظاهر امتناع الاعادة أى مفردا حيث ندب لأنه الأصل فيما لم يطلب إلا أن كان تم خلاف يراعى (كتيقن الماء وظنه) اعتمده مر وقوله نعم يسن الخ المعتمد الاطلاق الأول مر (قوله ولو علم ذو النوبة) أى ولو مقيما مر (قوله صلى فيه بلا إعادة) محله فى الحاضرة أما فى الفاتنة فيلزمه التأخير وهو ظاهر فى الفاتنة بعذر أما فى الفاتنة بغير عذر ففيه نظر ويحتمل أنها كالحاضرة لوجوب الفور فيها وقد يأن لوراعينا الفور امتنع التأخير للنوبة فى الوقت أيضا وقد يلتزم فليراجع (قوله إن كان



من شأن ذلك المحل وقت التيمم عدم غلبة وجود الماء فيه كما يعلم بما يأتي وذلك لأنه عاجز حالا (٣٣٥) وجنس عذره غير نادر والقدره بعد

راجع لقوله صلى فيه كما مر عن الرشدي أنفا (قوله محدث) إلى قوله والجنب في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله ولولم  
يحد إلى ولا يكلف (قوله محدث الخ) ومن به نجاسة وجود ماء يغسل به بعضها وجب عليه مغنى (قوله استعماله)  
إى الماء الذى فيه (قوله) لا يكلف مسح الرأس بنحو تلج الخ) فإى عبارة المصنف مهموزة منونة لا موصولة  
لأنه لا يرد عليه ذلك نهاية ومعنى (قوله) ولم يحد الخ) حال سم (قوله لعدم تصور الخ) هلا استعماله بعد التيمم  
لوجه اليمين ثم بعد استعماله يتيمم للرجلين لأجل الترتيب سم وقد يقال قد أشار الشارح إلى منعه بقوله  
المذكور فى قوله ويكون الخ) إذ مفاده اشتراط بدء الطهارة بالماء الموجود وهذا غير ممكن هنا (قوله الذى)  
لا حاجة اليه (قوله) ثم رأسه) يلزم عليه تكرار غسل رأسه وهو مشكل مع عدم كفاية الماء فكيف يكرر  
الرأس ويترك غيرهما مطلقا سم وقد يجاب بحمل أعضاء الوضوء على المتسولة منها (قوله ذلك) أى الترتيب  
وتقديم أعضاء الوضوء (قوله ومن ثم) أى من أجل عدم المرجع المفتضى لجوب الترتيب (قوله) وجب  
صرفه الخ) هل الحكم كذلك وإن كان الماء كافيا لرفع الأصغرون بقية الجنابة أو محله فى غيره أخذ من  
مسئلة الماء مور بصرف الماء لاولى محل تأمل ولعل الأول اقرب والفرق واضح بصري (قوله نعم ينبغي  
أخذ الخ) الأخذ بما ذكر محل تأمل لأن النجاسة لها دخل فى القضاء وعدمه بالنسبة للحدث فلذا قدمت عليه  
حيث لا قضاء مع التيمم وخير بينهما حيث يجب معه القضاء بخلاف الجنابة بالنسبة للحدث الأصغر إذ لا  
فرق بينهما من حيث القضاء وعدمه بل إن ثم ما أفاده ساقمان وجوب الصرف لها ففعل وجهه أنها اغلظ  
منه بصري (قوله) بما قالوه فى النجس) عبارة النهاية ولولم يحد حدث تنجس بدنه بما لا يعنى عنه ماء لا يكتفى إلا  
أحدهما تعين للخبث لأنه لا بدل لآلته بخلاف الوضوء والغسل وظاهر أن تنجس الثوب إذا لم يمكنه نزعه  
كتنجس البدن فيما ذكر وظاهر إطلاقهم أنه لا فرق فيه بين المقيم والمسافر وهو ظاهر كلام الروضة وبه  
افق الغوى وهو الوجه وإن قال القاضي أبو الطيب أن محل تعيينه لهما فى المسافر أما المقيم فلا وجوب لإعادة  
عليه بكل حال وإن كانت النجاسة أولى وجرى عليه المصنف فى مجموعته وتحقيقه وشرط صحة التيمم تقديم  
إزالة النجاسة قبله فلو تيمم قبل إزالته لم يصح تيممه كارجحه المصنف فى روضته وتحقيقه فى باب الاستنجاء وهو

من شأن ذلك المحل وقت التيمم ندرة فقد الماء) هذا مشكل وكان المتبادر اشتراط مقتضى هذا ولعل هذا سهو  
قال فى شرح العباب وقد يستشكل عدم القضاء فى مسئلة البشر بانه محل يغلب فيه وجود الماء أى لأن وجود  
البشر محل يوجب غلبة وجود الماء فيه وقد يجاب بأن عدم تمسكه منها فى الوقت صيرها كالعدم اه وقال فى  
قول العباب ولراكب سعيته خاف الغرق لو استقى من البحر أن يتيمم ولا يعيده نصه لأنه عادم أى ولا نظر  
لسكوته أولى بالاعادة من هو محل يغلب فيه وجود الماء لأن عدم قدرته عليه صيره كالعدم فكان كمن هو  
محل يغلب فيه عدم الماء اه وظاهر جوابه عن استشكل مسئلة البشر أنه لا فرق بين غلبة وجود الماء بواسطة  
وجود تلك البشر فى ذلك الموضع وعدم غلبته وهو موافق لمسئلة راكب السعيته المذكورة إذ من شأن المحل  
الذى به بحر تجرى فيه السفن عموم وجود الماء فيه وحينئذ فقد يشكل تخصيص ما ذكر فيها اعنى مسئلة البشر  
بالمسافر كما صرح به فى شرح العباب فإن العباب فرضها فى المسافر بقوله ولو اجتمع جماعة مسافرون يبيت  
الخ فقال فى شرحه وخرج بالمسافرين فى الاولى أى مسئلة البشر المقيمون فلا يصلى احد منهم بالتيمم  
فى الوقت لما مر فى قوله وإن كان مقبلا لزمه طلب الماء الخ انتهى وقد يقال أراد بالمسافر من لا يلزمه  
القضاء لأن تعبيرهم بالمسافر والمقيم للعالم وعليه ففعل المراد هنا غلبة فقد الماء مع قطع النظر عن هذه البشر  
وقد قال من الوجه أنه لا فرق بين المسافر والمقيم لأن هذا من قبيل الحائل الحسى المألوم القضاء لغلبة وجود  
الماء مع قطع النظر عن تلك البشر فلا وجه لجواز الصلاة بالتيمم لأنه لو غلب الوجود مع عدم البشر امتنعت  
الصلاة بالتيمم فع وجود البشر أولى فإن عرض تعذره فى ذلك الوقت تيمم وقضى (قوله لعدم تصور استعماله  
الخ) هلا استعماله بعد التيمم للوجه واليدى ثم بعد استعماله يتيمم للرجلين لأجل الترتيب (قوله ولم يحد) حال  
(قوله) ثم رأسه) يلزم تكرار غسل رأسه وهو مشكل مع عدم كفاية الماء فكيف يكرر الرأس ويترك

الوقت لا تعتبر بخلاف من  
عنده ماء لو اغترفه أو غسل  
به خبثا خرج الوقت فانه  
لا يصلى لعدم عجزه حالا  
(ولو وجد) محدث أو جنب  
(ماء) ومنه برد أو تلج قدر  
على إذا بته أو ترابا (لا  
يكفيه) فالأظهر وجوب  
استعماله (للغير الصحيح  
إذا أمرنكم بأمر فأتوا  
منه ما استطعتم وإنما لم  
يجب شراء بعض الرقية فى  
السكفارة لأنه ليس برقية  
وبعض الماء ماء ولولم يحد  
ترابا وجب استعماله جزما  
ولا يكلف مسح الرأس  
بنحو تلج لا يذوب ولم يحد  
من الماء ما يظهر الوجه  
واليدى لعدم تصور  
استعماله قبل التيمم  
المذكور فى قوله (ويكون)  
استعماله وجوبا على  
المحدث والجنب (قبل  
التيمم) لأن التيمم لعدم  
الماء فلا يصح مع وجوده  
نعم الترتيب فى المحدث  
واجب وفى الجنب الذى  
عليه أصغر أيضا أم لا مندوب  
فيقدم أعضاء وضوئه ثم  
رأسه ثم شقه الأيمن ثم  
الأيسر وإنما لم يجب ذلك  
لعموم الجنابة لجميع بدنه  
فلا مرجع يقتضى الوجوب  
ومن ثم لو فعل ما ذكر من  
تقديم أعضاء الوضوء ثم  
وجد بعض ماء يكفيه فى  
فرض ثان أيضا وجب صرفه

إلى الجنابة لأن أعضاء الوضوء حينئذ قد ارتفعت جنتا بتهاء كان ذيرها أحق بصرف الماء اليه لينزل جبابته نعم ينبغي أخذا بما قالوه فى النجس

المعتمد لأن التيمم مبيح ولا باحة مع المانع فأشبهه ما لو تيمم قبل الوقت وان رجعا في هذا الباب الجواز وفي  
 المغنى لا قوله وظاهره الى وظاهر قال ع ش قوله لم ر إذا لم يمكنه نزعه أى كان خاف الحلاك لو نزعه فان أمكن  
 ان ليخش من نزعه مخذور تيمم توشوا ونزع الثوب وصلى عاريا ولا إعادة عليه لان فقد السترة بما يكثرو قوله  
 مروان رجعا الخ مشى عليه حج اه قوله وهو الاوجه أى خلا للتحفة (قوله ان محل ما ذكر) أى وجوب  
 الصرف الى الجنابة (قوله بتخير) خلا للنهاية والمغنى كما سرفنا (قوله أى الماء) الى قوله ومن ثم في النهاية لا  
 قوله كما يلزمه الى فان امتنع وكذا في المغنى لا قوله ولو لم يحل الى ونحو الدلو وقوله فان قتل الى ولو لم يكن (قوله  
 أى الماء للطهارة الخ) أى وان لم يكفه نهاية ومعنى (قوله ونحو الدلو) أى كرشاء ولو وجد ثوبا وقدر على  
 شدة في الدلو او على ادلائه في البشو وعصره او على شقه وايصال بعضه ببعض ليصل وجب ان لم يزد نقصانه على  
 اكثر الامر من ثمن الماء واجرة مثل الحبل ولو فقد الماء وعلم انه لو جفر محله وصل اليه فان كان يحصل  
 بخفر يسير من غير مشقة لزمه ولا فلا ذكره في المجموع عن الماوردى وهل يذبح شاة الغير التي لم يحتج اليها  
 لكلية المحترم المحتاج الى طعام وجها في المجموع أحد هما نعم كالماء فيلزم مال الكفا بدله او على نقله اقتصر  
 المصنف في الروضة في الاطعمة وهو المعتمد وثانيها لا لكون الشاة ذات حرمة ايضا نهاية ومعنى قال ع ش قوله  
 م ر لزمه ينبغى ان المراد بنفسه ان لا يقيه او بمن يستاجر ه ان لم يزد اجرة مثله على ثمن الماء وقوله نعم الخ ومعلوم  
 انه يجب لما لكها قيمتها وان لم يمتنع المالك من بدلهما جاز قهره على تسليمها كافي الماء إذا طلب لدفع العطش  
 وامتنع مالكة من تسليمها (قوله ونحو الدلو) بالجر عطف على ضمير شراؤه بدون إعادة الخافض على مختار  
 ابن مالك أو بالرفع عطف على التراب (قوله واستجاره) أى نحو الدلو وهو بالرفع عطف على شراؤه (قوله بعد  
 دخول الوقت الخ) متعلق بيجب (قوله لعطش) أى ولو لحيو انه المحترم كما مر عن النهاية والمغنى انفا (قوله  
 قدمها الخ) ولو عكس هل يصح ويحرم سم (قوله لا ماء طهره سفرا) الصحيح اللزوم هنا ايضا م ر اسم (قوله  
 سفرا) يظهر ان التعبير به للغالب وان المداور على فقد الماء بمحل يغلب فيه الفقد او يستوى فيه الامر ان  
 بصرى (قوله ر علم) محل تامل إذ غاية ما يعلم منه حرمة البيع لا بطلانه كما هو ظاهر والاول لا يستلزم الثاني  
 بصرى ويمكن ان يحجب بأن إيجاب الشراء مستلزم للنهي عن نحو البيع لخارج لازم والنهي له يقتضى  
 الفساد كما تقرر في الاصول (قوله بطلان نحو البيع) الى قول المتن ولو وهب في النهاية لا قوله وهى اعم الى  
 المتن وقوله بشرطه الى وزان وكذا في المغنى لا قوله سواء الى المتن وقوله صفة كاشفة وكذا وقوله الى بخلاف  
 (قوله بطلان نحو البيع الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو باع الماء في الوقت او وهبه فيه بلا حاجة له ولا  
 للشترى او المتهب لم يصح بيعه ولا هبته للعجز عنه شرعا لتعيينه للطهر اه قال ع ش ظاهره انه يبطل في  
 الجميع وان كان زائدا على القدر المحتاج اليه ولعله غير مر ادبل الظاهر الصحة فيما زاد إذا كان مقداره معلوما  
 اخذ انما قالوه في تفريق الصفقة اه بجذف (قوله في الوقت) مفهومه انه لو باعه او وهبه قبل الوقت صح  
 وسيأتي في كلامه م ر ما يصرح به ع ش ومعنى قول النهاية لو قدر على تحصيل الماء الذى تصرف فيه قبل  
 الوقت ببيع جائز وهبة لفرع لزوم الاصل الرجوع فيه عند احتياجه له لطهارته ولزم البائع فسخ البيع في  
 القدر المحتاج اليه فيما إذا كان له خيار كما افق به الوالد رحمه الله تعالى اه واقره سم (قوله او القابل) حاجة  
 القابل تشمل طهره والظاهر انه غير مر ادسم (قوله ويبطل تيممه الخ) عبارة النهاية والمغنى يلزمه استرداد  
 ذلك فان لم يفعل مع تمكنه لم يصح تيممه لبقائه على ملكه اه (قوله ما قدر الخ) أى ولو ضاق الوقت سم (قوله  
 على شىء منه) أى ما ذكره من الشراء والاستجار والاسترداد المفهوم من بطلان نحو البيع ويبعد لا يقتصر

غير ما مطلقاً (قوله قدما) لدوام نفعها ولو عكس هل يصح ويحرم (قوله لا ماء طهره سفرا) الصحيح اللزوم  
 هنا ايضا م ر (قوله او القابل) حاجة القليل تشمل طهره والظاهر انه غير مر اد (قوله ويبطل تيممه) ظاهره  
 لكل صلاة وان لم يكف إلا الدهارة واحدة (قوله ما قدر على شىء منه) فلو ضاق الوقت وقضى تلك الصلاة أى  
 ان كان الماء في حد القرب فيما يظهر وهو قضية الصنيع وقوله لا ما بعد ما ظاهره وان كان الماء عندها باقيا في

ان محل ما ذكر فيمن لا قضاء  
 عليه فيمن يقضى يتخير  
 (ويجب شراؤه) أى الماء  
 للطهارة ومثله التراب ولو  
 يجعل يلزمه فيه القضاء  
 ونحو الدلو واستجاره بعد  
 دخول الوقت لا قبله كما  
 يلزمه شراء ساتر العورة  
 فان امتنع صاحب الماء من  
 بيعه للطهر ولو اعتنا لم  
 يجبر بخلاف امتناعه من  
 بذله بعوضه وقد احتاج  
 طالبه اليه لعطش ولم  
 يحتج مالكة لشربه حالا  
 فيجبر بل له مقاتلته فان  
 قتل هدر أو العطشان ضمنه  
 ولو لم يكن معه إلا ثمن  
 الماء أو السترة قدمها  
 لدوام نفعها مع عدم البدل  
 ومن ثم لزمه شراء ساتر  
 عورة قنه لا ماء طهره  
 سفرا وعلم من وجوب  
 شراء ذلك بطلان نحو بيع  
 ذلك في الوقت بلا حاجة  
 للموجب أو القابل ويبطل  
 قيمته ما قدر على شىء منه  
 في حد القرب وإنما صححت  
 هبة عبد يحتاجه للكفارة  
 لأنها على التراخي أصالة  
 فلا آخر لوقتها وهبة  
 ملك يحتاجه لدينه لتعلقه  
 بالذمة وقدرضى الدائن بها

على الأخير أخذنا من آ نفاع النهاية والمغنى وان جرى عليه السكرى عبارة قوله ما قدر على شئ منه أى مادام قادر على استرداد شئ من الماء المبيع أو الموهوب (قوله لم يكن له حجر على العين) أى وان فعل ذلك حيلة من تعلق غرامته بعين ماله نهاية (قوله وقضى الخ) أى إن كان الماء فى حد القرب فيما يظهر وهو قضية الصنيع سم ويؤيده قول المغنى ولو مر بماء فى الوقت وبعد عنه بحيث لا يلزمه طلبه ثم تيمم وصلى اجزاه ولا إعادة عليه لأنه فاقد للماء اهـ (قوله تلك الصلاة) أى التى وقع تفويت الماء فى وقتها لتقصيره فيها نهاية ومغنى (قوله يغلب فيه الخ) الأولى لا يغلب فيه وجود الماء سيد عمر البصرى (قوله لا ما بعدها) ظاهره وإن كان الماء عندها باقيا فى حد القرب ولكنه معجوز عن استرداده اما لو كان مقدورا عليه فالوجه وجوب قضائه ايضا لان الماء على ملكه وهو قادر على استعماله سم (قوله لأنه فوته الخ) ولو تلف الماء فى يد المشتري أو المتهب ثم تيمم وصلى لم تجب عليه إعادة ويضمن المشتري الماء لا المتهب إذ فاسد كل عقد كصحيحه فى الضمان وعدمه نهاية ومغنى (قوله فى الوقت) أى أو بعده اما إذا اتلفه قبل الوقت فلا يعصى من حيث اتلاف ماء الطهارة وإن كان يعصى من حيث انه اضاعة مال ولا إعادة ايضا مغنى (قوله لكنه يعصى ان اتلفه الخ) قضية هذا الصنيع ان الاتلاف عبثا ينقسم إلى اتلاف لغرض ولغيره فتامله ولا يخفى ما فيه سم أى وكان المناسب حذف عبثا عبارة النهاية ولو اتلف الماء قبل الوقت فلا قضاء عليه مطلقا وان اتلفه بعده لغرض كتبريد وتنظيف ثوب فلا قضاء ايضا وكذا لغير غرض فى الاظهر لانه فاقد للماء حال التيمم لكنه اثم فى الشئ الأخير ويقاس به أى فى الاثم ما لو احدث فى الوقت عبثا ولا ماء ثم لا يلزم من معناه بذله لمحتاج طهارة به اهـ قال ع ش قوله ولا يلزم من معناه الخ ومثل ذلك ما لو كان معه تراب لا يلزمه بذله لطهارة غيره إذ لا يلزمه أن يصحح عبادة غيره وحينئذ فهو فاقد للطهورين فيصلى ويعيد كما أفق به المؤلفم راهـ (قوله كتبريد) وتحيير بجهت (فروع) ولو عطش أو لميت ماء شرب أو يجموه وضنوه للوارث بقيمته لا يعلم وإن كان متلبا إذا كانوا بيرة للماء فيها قيمة ثم رجعو إلى وطنهم ولا قيمة له فيه و اراد الوارث تعريضهم لإدور دوا الماء لكان إسقاطا للضمان فان فرض الغرم بمكان الشرب أو مكان آخر للماء فيه قيمة ولو دون قيمته بمكان الشرب وزمانه غرم مثله كسائر المليات ولو أوصى بصرف ماء لولى الناس وجب تقديم العطشان المحترم حفظا لمجهته تم الميت لان ذلك خاتمة امره فان مات اثنان مرتبا ووجد الماء قبل موتهما قدم الأول لسبقه فان ماتا معا أو جهل السابق أو وجد الماء بعدهما قدم الافضل لا فضليته بغلبة الظن بكونه اقرب إلى الرحمة لا بالحرية والنسب ونحو ذلك فان استويا اقرع بينهما ولا يشترط قبول الوارث له كالسكنى المتطوع به ثم المتسجس لان طهره لا ببل له ثم الحائض أو النفساء لعدم خلوهما عن النجس غالبا ولغلط حديثهما ان اجتماعهما قدم أفضلهما فان استويا اقرع بينهما ثم الجنب لان حدثه اغلظ من حدث المحرث حدثا أصغرا نعم ان كفى المحدث دونه المحدث أولى لانه يرتفع به حدثه بكامله دون الجنب مغنى وفى النهاية مثله مع زيادة اول لقله مؤنة كما قاله ابن الرفعة وان نوزع فيه عقب ولا قيمة فيه قال ع ش قوله مر مؤنة أى لها وقع والا فالنقل من حيث هو لا يكاد

حد القرب ولكنه معجوز عن استرداده اما لو كان مقدورا عليه فالوجه وجوب قضائه أيضا لان الماء على ملكه وهو قادر على استعماله (قوله وقضى تلك الصلاة) ينبغى ما لم يصلها بالتيمم بعد تاف الماء اخذ من قول الروض وشرحه ما نصه وان تلف الماء فى يد المتهب أو المشتري فكلا لا راقف فى انه إذا تيمم وصلى لا إعادة عليه لانه إذا تلف صار فاقد له عند التيمم اهـ بل قوة سياق الشارح تشعر بفرض القضاء فيما إذا كان الماء باقيا فى حد القرب وهو ظاهر فليتأمل والمراد بتلك الصلاة التى فوت الماء فى وقتها وعبارة الارشاد قضى الأولى قال فى شرحه أى التى باع الماء فى وقتها اهـ (فروع) فى شرح م ر لو قدر على تحصيل الماء الذى تصرف فيه قبل الوقت ببيع جائز ومه لفرع لزم الاصل الرجوع فيه عند احتياجه له لطهارته ولزم البائع فسخ البيع فى القدر المحتاج اليه فيما إذا كان له خيار كما افق به شيخنا الشهاب الرملى (قوله لفقده حسا) يؤخذ منه انه لو تلف هنا حسا قبل الصلاة لا قضاء (قوله لكنه يعصى ان اتلفه لغير غرض) قضية هذا الصنيع ان

فلم يكن له حجر على العين  
فان يحجز عن استرداده تيمم  
وصلى وقضى تلك الصلاة  
بماء أو تراب يحل يغلب  
فيه عدم الماء لا ما بعدها  
لانه فوته قبل وقتها بخلاف  
ما إذا اتلفه عبثا فى الوقت  
لا يلزمه قضاء أصلا لفقده  
حسا لكنه يعصى ان اتلف  
لغير غرض لاله كتبريد

بشمن) أو اجرة (مثله) وهو ما يرغب به (٣٣٨) في زمانا ومكانا ما لم ينته الامر لسد الرق لان الشربة حيث قد تسأوى دنانير فلا يكلف

زيادة على ذلك وإن قلت ما لم يبيع بمؤجل تمتد إلى زمن يمكنه الوصول فيه لحل ماله عادة والزيادة لا تمتد بالاجل عرفا (إلا أن يحتاج إليه) أي الثمن أو الاجرة (لدين) عليه ولو لمؤجلا سواء الذي في ذمته والمتعلق بعين ماله كعقابه دينا فيها (مستغرق) صفة كاشفة إذ من لازم الاحتياج إليه لاجله استغراقه (أو مؤنة سفره) المباح ذهابا وإيابا على التفصيل الآتي في الحج ومن ثم اعتبرت هنا الحاجة للسكن والخادم ايضا ينتج في المقيم اعتبار الفضل عن يوم وليلة كالفطرة (أو نفقة) المراد بها هنا المؤنة ايضا وهي أعم لشمولها لسائر ما يحتاج اليه سفرا وحضرا كدواء واجرة لبيب واجرة خفارة وغيرها (حيوان) آدمي أو غيره ولو لغيره وإن لم يكن معه على الاوجه لان هذه الامور لا تبدل لها بخلاف الماء (محترم) وهو ما حرم قتله ككلب متنفذ به وكذا ما لانفع فيه ولا ضرر على المعتمد بخلاف نحو حربي مررت وكل عقور وتارك صلاة بشرطه ومنه ان يؤمر بها في الوقت وان يستتاب بعده فلا يتوب بناء على وجوب استتابته ومثله في هذا كل من وجبت استتابته وزان محصن فان وجوده كعدمه والماء المحتاج لثمنه لشيء ما ذكر كعدمه ايضا (ولو وهب له ماء) أو أقرضه (أو أعير دلوا) أو حبلا (وجب القبول) إلى

يخلو عن مؤنة وعليه فلو غصب منه ماء بأرض الحجاز ثم وجد به مصر غرمه قيمة الماء لأمثله وإن كان للماء قيمة وقوله ولو دون قيمته أي ولا مؤنة لنقله إلى ذلك المحل اه (قوله بشمن أو اجرة مثله) أي إن قدر عليه بنقد أو عرض نهاية ومعنى (قوله لان الشربة حيث) ويعيد في الرخص إيجاب مثل ذلك نهاية ومعنى (قوله فلا يكلف زيادة) نعم يسن له شراؤه إذا زاد على ثمن مثله وهو قادر على ذلك نهاية ومعنى (قوله تمتد الخ) عبارة النهاية إن كان موسرا وماله حاضر أو غائب والاجل تمتد الخ قول المتن (لدين) أي لله أي كالزكاة أو لآدمي نهاية (قوله صفة كاشفة) الصواب لازمة سمرشيدى أي لان الصفة الكاشفة هي المبينة للحقيقة متبوعا كقولهم الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله واللازمة هي التي لا تنفك عن متبوعها وليست مبينة لمفهومه كالضاحك بالقوة بالنسبة للإنسان ع ش قول المتن (أو مؤنة سفره) لا فرق فيه بين ان يريد في الحال أو بعد ذلك ولا بين نفسه وغيره من مملوك وزوجة ورفيق ونحوهم ممن يخاف انقطاعهم وهو ظاهر نهاية قال ع ش قوله مر بين ان يريد أي السفرو والمراد بالارادة هنا الاحتياج وقوله مر ممن يخاف انقطاعهم أي فيجب حلهم مقدما على ما طهارته اه (قوله المباح) المراد به ما يشمل الطاعة عبارة النهاية والمعنى مباحا كان أو طاعة اه (قوله كالفطرة) يؤخذ من تشبيهها أنه يشترط فضله عن مسكنه وخادمه الذي يحتاجه كإقامته انفا ع ش (قوله ايضا) لا موقع له قول المتن (حيوان محترم) عبارة شرح الارشاد عن تلزمه نفقته وإن لم يكن معه ومن رقيقه وحيوان معه ولو لغيره إن عدم نفقته انتهت سم (قوله آدمي الخ) أي مسلم أو كافر ولا فرق بين أن يحتاجه في الحال أو بعد ذلك ولا بين نفسه وغيره من مملوك وزوجة ورفيق ونحوهم مما يخاف انقطاعهم بخلاف الدين لا بد ان يكون عليه كما مر معنى ونهاية (قوله وإن لم يكن معه) ذكر هذا التعميم بعد ما سبقه يصدق بحيوان للغير ليس معه وليس مراد بالاولى ان يقول له وإن لم يكن معه أو لغيره إذا كان معه أي في رفقته واطلع على حاجته بصرى ع ش أي بأن كان له وهو تحت يد غيره أو كان لبعض رفقته اه (قوله ككلب الخ) والكلب ثلاثة اقسام عقور هذا لا خلاف في عدم احترامه والثاني محترم بلا خلاف وهو ما فيه نفع من صيد أو حراسة والثالث فيه خلاف وهو ما لانفع فيه ولا ضرر وقد تناقض فيه كلام النووي والمعتمد عند شيخنا مر أي وابن حجر أنه محترم بحرم قتله خضري اه بجبري (قوله وتارك صلاة الخ) قال في الامداد ظاهر ما ذكر ان من معه الماء لو كان غير محترم كران محصن لم يجز له شربه ويقيم وهو محتمل ويحتمل خلافة لانه لا يشرع له قتل نفسه اه وقال في الايعاب لعل الثاني اقرب ويفارق ما يأتي في العاصي بسفره بقدره ذلك على التوبة وهي تجوز ترخصه وتوبة هذا لا تمنع إهداره نعم إن كان إهداره يزول بالتوبة كترك الصلاة بشرطه لم يعد ان يكون كالعاصي بسفره فلا يكون احق بمائه إلا ان تاب اه كروى وسموع ش وقول الايعاب لعل الثاني اقرب في البجيري عن مرمثله (قوله ومنه ان يؤمر الخ) ومنه تركها لغير عذر من نحو نسيان وأن يخرجها عن وقت العذر إن كانت تجمع مع ما بعدها والكل في غير تاركها جحودا ولا فقهودا خ في قوله ومررت كروى (قوله ومثله) أي تارك الصلاة (في هذا) أي اشتراط ان يستتاب بعد الوقت ولا يتوب (كل من وجبت استتابته) لعله اراد به نحو العاصي بسفره أو مرضه (قوله وزان) عطف على حربي (قوله والماء المحتاج الخ) عبارة النهاية ولو كان معه ماء لا يحتاجه للعطس لسكنه يحتاج إلى ثمنه في شيء عاصق جازله التيمم كذا ذكره في شرح المذهب اه (قوله ايضا) أي كالثمن المحتاج اليه لشيء مما ذكر (قوله أو أقرضه) إلى قوله وفارق في النهاية إلى قوله أو آلة الاستقاء وقوله إجماعا إلى قوله وحيث في المعنى إلى قوله أي

الاتلاف عشا ينقسم إلى إتلاف لغرض و لغيره فتأمل ولا يخفى ما فيه وعبارة الروض وإن ألتف الماء في الوقت لغرض كتنديد وتنظيف وتحرير مجتهد لم يعص أو عشا لا قبل الوقت عصى ولا إعادة اه (قوله صفة كاشفة) الصواب لازمة (قوله حيوان محترم) عبارة شرح الارشاد حيوان محترم ممن تلزمه نفقته وإن لم يكن معه ومن رقيقه وحيوان معه ولو لغيره ان عدم نفقته اه (قوله على الاوجه وقوله على المعتمد) اعتمد ذلك ايضا

وجوده كعدمه والماء المحتاج لثمنه لشيء ما ذكر كعدمه ايضا (ولو وهب له ماء) أو أقرضه (أو أعير دلوا) أو حبلا (وجب القبول) إلى

الى الغلبة الخ (قوله وفي الوقت الخ) الاولى تقديمه على وجب الخ كافي غيره (قوله لاقبله) اذ لم يخاطب ومراعاة  
اعداده قبل الوقت فها هنا اولى رشدي (قوله سؤال كل من ذلك) اى من الهبة والقرض والعارية معنى  
(قوله ان تعين طريقا) وقوله (وقد ضاق الوقت) بل وما بينهما هلا اعتبره في وجوب قبول الهبة والاعارة  
ايضا وقد يقال هو معتبر في ذلك ايضا فهو راجع للجميع سم اقول وهو اى الرجوع للجميع صريح صنيع  
النهاية وشرح المنهج لكن المغنى ذكر القيد الاول عقب وجوب السؤال ولعله على طريق الاحتياك  
وصنيع الشارح حيث قيد المثل بقوله في الوقت الخ ثم عقب هذه القيود بقوله اى وقد جوز الخ ظاهر في  
رجوعها لوجوب السؤال فقط (قوله ان تعين طريقا) اى لم يمكن تحصيلها بشراء او نحوه معنى (قوله ولم  
يحتاج له المالك الخ) فان احتاج اليه الواهب لعطش حال او مالا او لغيره حالا او اتسع الوقت لم يجب اتها به معنى  
واسنى (قوله وقد ضاق الوقت) اى عن طلب الماء كافي شرح الروض اى والمغنى يغنى عنه قوله ان تعين  
طريقا بصرى (قوله فان لم يقبل) اى اى لم يسأل (قوله لم يصح تبيمه) هل المراد مادام مقدورا عليه نظير ما مر  
أو بالنسبة لتلك الصلاة التى وقعت الهبة مثلاً فى وقتها عمل تأمل وعلى كل فعل من يجب عليه السؤال كذلك  
او يفرق بينهما عمل نظر كذلك بصرى اقول قول الشارح والماء موجود فى حد القرب مقدور عليه  
صريح فى الشق الاول من التردد الاول وبصرى بكونه من التردد بين مراد اقول البر ماوى فان امتنع من  
القبول والسؤال لم يصح تبيمه مادام قادرا عليه اه (قوله الا بان عدم الخ) عبارة المغنى وان تعذر الوصول  
اليه بتلف او غيره حالة تبيمه فلا تلزمه الاعادة اه (قوله او امتنع الخ) هلا زاد او جاز حد القرب كما هو  
قضية صنيعة سم عبارة ع ش اى او وصل بعده غارقة ماله الى حد البعد عميرة اه وقد يقال انه  
داخل فى قوله (بان عدم) اى الماء بحد القرب (قوله منه) اى بما ذكر من الهبة والقرض والعارية (قوله  
صح ولا اعادة) مقتضاء ان الحكم كذلك فى صورتي عدم والامتناع حتى بالنسبة لتلك الصلاة التى وقع نحو  
الهبة فى وقتها ومقتضى ما تقدم انه يجب فضاؤه فى صورة الامتناع فليراجع وليحرر بصرى اقول اشار سم  
الى الفرق بينهما بما نصه قوله او امتنع ماله اى بخلاف امتناع المشتري فى مسئلة البيع السابق فلا يمنع  
وجوب الاعادة لان الماء ثم على ملكه اه (قوله أو آلة الاستقاء) بالرفع عطفا على ثمنه ومحمّل جزء عطفا على  
ضخيره عبارة المغنى ولو رهب ثمنه اى الماء او ثمن الآلة استقاء او اقراض ثمن ذلك وان كان موسرا بما لا غائب  
اه (قوله لم يلزمه قبوله) ولو من اصله او فرعه او كان موسرا بما لا غائب نهاية اه سم (قوله وحيث طوب) اى  
مقرض الماء مقبول مثله من المقرض (قوله وللأمانة قيمة) مفهومه انه اذا لم يسكن الماء قيمة لا يلزمه قبوله  
فانظر لو لم يكن لما استقرضه قيمة عند المقرض فهل اذا دفع مثله الذى لا قيمة له يلزمه القبول او يقال مالا  
قيمة له لا يصح اقرضه ولا يثبت فى الذمة سم عبارة المغنى فان قيل لم وجب عليه قرض الماء ولم يجب عليه  
قول ثمنه وهو موسر به بما لا غائب اجيب بانه انما يطالب بالماء عند الوجدان حيث يهون الخروج عن  
العهد فان قيل ان اريد وجدان الماء فقد نص الشافعى على انه اذا تلف الماء فى مفازة ولفقه ببلدان الواجب  
قيمه فى المفازة وان اريد قيمته فقيمه وثمرته الذى يقرضه اياه سواء فى المغنى فاذا لافرق اجيب باننا انما

مر (قوله ان تعين طريقا ولم يحتاج له المالك وقد ضاق الوقت) بل وما بينهما هلا اعتبره في وجوب قبول الهبة  
والاعارة ايضا وقد يقال هو معتبر في ذلك ايضا فهو راجع للجميع (قوله ولم يحتاج له المالك) قال فى شرح  
الروض فان احتاج اليه لعطش ولو مالا او لغيره حالا او اتسع الوقت لم يجب اتها به كما اقتضاه كلامهم ونقله  
الزركشى عن بعضهم واقره اه (قوله والاصل السلامة) اى بل وغلبتها (قوله او امتنع ماله) اى  
بخلاف امتناع المشتري فى مسئلة البيع السابق فلا يمنع وجوب الاعادة لان الماء ثم على ملكه (قوله او امتنع  
الخ) هلا زاد او جاز حد القرب كما هو قضية صنيعة (قوله او اقراض ثمنه) اى ولو من اصله او فرعه او كان  
موسرا بما لا غائب لما فيه من الخروج ان لم يكن له مال وعدم امن مطالبته قبل وصوله الى ماله ان كان له مال  
اذا لا يدخله اجل بخلاف الشر او الاستئجار شرح مر (قوله وحيث طوب الخ) مفهومه انه اذا لم يكن الماء

فى الوقت لاقبله (فى  
الاصح) وكذا يجب  
سؤال كل من ذلك ان  
تعين طريقا ولم يحتاج له  
المالك وقد ضاق الوقت  
وقد جوز بذله له فيما  
يظهر لغلبة المسامحة فى  
ذلك فلم تعظم المنه فيه  
ولاصل غلبة السلامة لم  
ينظر والاحتمال تلف نحو  
الدلو ولا الى زيادة قيمته  
على ثمن مثل الماء فان لم  
يقبل اثم ثم ان تبيم الماء  
موجود بحد القرب مقدور  
عليه لم يصح تبيمه واعاد  
ولما بان عدم او امتنع  
ماله منه صح ولا إعادة  
(ولو وهب) او اقراض  
(ثمنه) أو آلة الاستقاء  
(فلا) يلزمه قبوله إجماعا  
لعظم المنه وفارق قرض  
الماء بأن القدرة عليه عند  
المطالبة أغلب منها على  
التن وحيث طوب والماء  
قيمة ولو تافهة لزمه قبوله  
منه (ولو نسيه)

أى الماء أو ثمنه أو آلة الاستقاء ( ٣٤٠ ) ( فى رحله أو اضله فيه ) بأن فقتش عليه فيه ( فلم يجده بعد ) ( أمعان ) ( الطالب قتيمة ) وصلى ثم بان أنه معاً

(قضى) الصلاة (فى الأظهر) لنسبته فى إهماله حتى نسيه أو أضله إلى نوع تقصير ومن ثم لو نسي بئرا بقره قضى أيضاً كما إذا لم يعثر عليها به وهى ظاهرة الأثر أما إذا لم يعثر فيه فيقضى جزماً ويخرج بنسبه ما لو أدرج ذلك فى رحله ولم يعلمه فلا قضاء وعلم من ذلك أنه لو ورث ما ولم يعلمه لم يلزمه القضاء (ولو أضل رحله) الذى فيه الماء أو الثمن أو آلة الاستقاء (فى رحال) لغيره فصلى بالتيمم ثم وجده فإن لم يعثر فى الطالب قضى قطعاً وإن أمعن فيه (فلا) قضاء لأن من شأن تخيم الرفقة أو الغالب فيه أنه أوسع من تخيمه فلم ينسب هنا للتقصير البتة وختم بهاتين مع أنهما باخر الباب المبحرث فيه عن القضاء أنسب كما يظهر ببادىء الرأى تذييلاً لهذا المبحث لما سبقتهما له وأفادتهما مسائل حسنة فى الطالب وهى أنه لا يفيد مع وجود التقصير وإن النسيان ليس عذراً مقتضياً لسقوطه وإن الاضلال يغتفر تارة ولا يغتفر أخرى فاندفع اعتراض الشراح عليه فى ذكر هاتين هنا واتضح أنهما هنا أنسب (الثانى) من أسباب التيمم لفقد الشرعى لأن من حيث نحو المرض كان وجده بأكثر من ثمن مثله أو هو مسبل للشرب أو وقد احتاج إليه لعطش كما قال (أن يحتاج إليه) أى الماء (لعطش) حيوان (محترم) بعمومه وههنا السابقين فإن

أو جئنا على المتلف ذلك لتعديده وأما المقترض فلم يأخذه إلا برضا من مال الكافر مثله مطلقاً سواء أُرِد في البلد أم فى المفازة وفاء بقاعدة القرض أنه يلزمه رد المثل أم يحذف (قوله) فيرد مثله مطلقاً (الخ) كالصريح فى الشق الأول من التردد فى خلاف المقهوم المذكور (قوله) أى الماء) إلى قوله وختم فى المغنى إلى قوله كما إذا إلى وخرج وقوله وعلم إلى المتن وإلى قول المتن الثانى فى النهاية إلى قوله ومن ثم إلى كما إذا (قوله) (أو آلة الاستقاء) وينبغى أو ثمنها أو أجرتها قول (المتن أو أضله) أى الماء أو ثمنه أو آلة الاستقاء (قول المتن فلم يجده (الخ) هذا تفسير اضلاله لأن النسيان لا يقال فيه ذلك مغنى قول المتن (قتيمة) أى بعد غلبة ظن فقدده مغنى ونهاية (قوله) ثم بان (الخ) أى بان تذكره فى النسيان ووجده فى الاضلال مغنى (قوله) بقره) يحتمل أن يكون المراد بالقرب فى مسئلتى النسيان وعدم العثور ما يعذر بيا منه ويكثر تردده إليه لنحو قضاء حاجة ويحتمل فى مسألة النسيان خاصة أن المراد به جد القرب لأنه إذا تيقنما به وجب قصدها كما لو تيقن الماء برحله فنسيانها كنسيانها به فى كونه يعدم مقصراً وإن كان التقصير فى الثانى أظهر بصرى ويظهر أن المراد بالقرب فى كل من المسئلتين حد الغوث (قوله) وهى ظاهرة الأثر) أى بخلاف خفيها فلا إعادة مغنى ونهاية (قوله) ما لو أدرج ذلك (الخ) أى الماء أو ثمنه أو آلة الاستقاء بعد طلبه أما لو لم يطلبه من رحله لعلمه أن لا ماء فيه وقد أدرج فيه فيجب القضاء لتقصيره نهاية (قوله) فلا قضاء) ولو تيمم لا ضلاله عن القافلة أو عن الماء أو لغصب مائه فلا إعادة قطعاً نهاية ومغنى (قوله) وعلم من ذلك (الخ) أى من عدم القضاء فى الإدراج وكان الاخصر لا يفيد أن يقول لو أدرج ذلك فى رحله أو ورثه ولم يعلمه فلا قضاء (قوله) ماء) أى أو ثمنه أو آلة الاستقاء ع ش أى أو أجرتها قول المتن (ولو أضل رحله (الخ) أى لظلمة ونحوها وصل عن رفقة نهاية (قوله) لأن من شأن تخيم الرفقة (الخ) يؤخذ منه كما قال شيخنا أن تخيمه أن اتسع كما فى تخيم بعض الأمراء كان كخيم الرفقة نهاية ومغنى والأمر ليس بقيد وإنما هو لمجرد التصور لأنه الغالب كما هو ظاهر رشيدى قول المتن (فى رحال) ينبغى أن يقيد اخذاً مما مر بان يكونوا منسوبين إلى منزله فلو كثروا وجدوا لم يجده فى المنسوبين إليه فالذى يظهر أنه يقتضى فى حد الغوث من محله نظير الخلاف السابق من التردد وعدمه وأما حد القرب فلا نظر إليه هنا فيما يظهر لأنه لا يعلم له محلاً معيناً حتى يقصده به وتكليفه التردد فى جميع المسافة لا يخفى ما فيه من المشقة مع أنهم لم يقولوا بالتردد أصلاً فى حد القرب بصرى (قوله) وختم) أى السبب الأول نهاية (قوله) بهاتين) أى مسئلتى وجوب القضاء فى نسيان الماء واضلاله فى رحله وعدم وجوبه فى اضلال رحله فى رحال غيره (قوله) لهذا المبحث) أى مبحث السبب الأول (وأفادتهما (الخ) من عطف العلة على معلولها وعلى علة أخرى ولعل الأول مبنى ما يأتى عن البصرى والثانى مبنى ما يأتى عن ع ش (قوله) أنه) أى الطلب (قوله) لا يفيد) عبارة النهاية يعيد من الإعادة متبعار هو الأنسب لقوله الآتى وإن النسيان ليس عذراً (الخ) (قوله) وإن الاضلال (الخ) غاية ما يفيد كلامه إثبات المناسبة لا الانسية بصرى ويأتى عن ع ش خلافة (قوله) اعتراض الشراح) منهم المغنى والزبادى (قوله) واتضح أنهما هنا أنسب) وذلك لأنهما إذا كانا مناسبين لهذا السبب وهو متقدم سياً وقد اشتمل ذكرهما فيه على فوائد تتعلق به كان ذكرهما فيه أنسب ع ش (قوله) كان وجده (الخ) مثال للنفى (قوله) أو وهو مسبل للشرب) أى فى الطريق قتيمة فلا يجوز له الوضوء منه ولا إعادة عليه لقصر الواقف له على الشرب وأما الصهاريج المسبلة للارتفاع فيجوز الوضوء غيره وإن شك اجتنب الوضوء وجوباً قاله العز بن عبد السلام رحمه الله تعالى وقال غيره يجوز أن يفرق بين الخابية والصهرج بان ظاهر الحال فيها أى الخابية لا تقتصر على الشرب والأوجه تحكيم العرف فى مثل ذلك ويختلف باختلاف المحال نهاية عبارة المغنى أو وجد ماء مسبلاً للشرب حتى قالوا أنه لا يجوز أن يكتحل منه بقطرة ولا أن يجعل منه فى دواة ونحو ذلك (الخ) قول المتن (أن يحتاج) بالبناء للفعول نهاية ومغنى أى ليشمل غير ما لك ع ش قول المتن (لعطش حيوان) ولا يقيم لعطش أو مرض عاص بسفره حتى يتوب

قيمة لا يلزمها قبوله فانظر لو لم يكن لما استقرضه قيمة عند القرض فهل إذا دفع مثله الذى لا قيمة له يلزمه القبول أو يقال ما لا قيمة له لا يصح إقراره ولا يثبت فى الذمة (قوله) لعطش حيوان محترم) قال فى شرح العباب

أو هو مسبل للشرب أو وقد احتاج إليه لعطش كما قال (أن يحتاج إليه) أى الماء (لعطش) حيوان (محترم) بعمومه وههنا السابقين فإن

فان شرب الماء ثم تيمم لم يعد نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله مر بسفره اى او مرضه اه (قوله السابقين)  
 اى فى شرح او نفقة حيوان محترم الاول بقوله آدمى او غيره وغيره وإن لم يكن معه والثاني بقوله وهو ما حرم  
 قتله (قوله بان يخشى) الى قوله ومن ثم فى المغنى والى قوله ودعوى فى النهاية (قوله بما يأتى) ومنه ان لا يشرب به  
 إلا بعد اخبار طبيب عدل بان عدم الشرب يتولد منه مخذور تيمم عيش اى او بعد معرفته ذلك ولو  
 بالتجربة (قوله لان نحو الروح) اى كنفقة العضو (قوله ومن ثم حرم الخ) والظاهر انه لا يخلصه من الحرمة  
 عليه من نفسه انه لا يعطى احدا منهم شيئا وعزمه على ذلك لانه يتوهم وجود المحتاج تعلق به حقه ولم يتعلق به  
 حق الطهارة مر اه سم (قوله التطهر) الا قرب انه شامل للاستنجاء فيتعين الاستنجاء بالحجر ولازالة  
 النجاسة عن بدنه فيصلى بها وتلزمه الاعادة لكونه يستبعد إذا لم يكن الا مجرد توهم وجود المحترم المذكور  
 (تنبيه) حيث ملك الماء فينبغى ان لا يلزمه سقى لعطشان بجائنا كفى سائر صور الاضطرار ولهذا عبر فى  
 الجواهر بقوله بل لو علم فى القافلة من يحتاجه لعطش حالاً او ما لا يلزمه التيمم وصرف الماء اليه عند الحاجة  
 بعوض او بغيره اه سم (قوله وان قل) اى الماء (قوله ماتوهم) اى مدة توهمه عبارة النهاية حيث  
 ظن اه (قوله محتاجا اليه) اى ولو ما لا كما يصرح به السياق سم اى وكما مر عن الجواهر (قوله وهو  
 خطأ قبيح) اى ويكون كبيرة فيما يظهر عيش (قوله فلا يكلف) الى قوله ودعوى فى المغنى الا قوله  
 ويظهر الى ولا يجوز (قوله ثم جمعه لشرب غير دابة الخ) ظاهر اطلاقهم وإن لم يكن حاضرا عالما بالاستعمال  
 عيش (قوله يلزمه ذلك) اى الطهر بالماء ثم جمعه (قوله وكفاها مستعمله) لعله ليس بقيد ولذا حذفه  
 النهاية قلير اجمع (قوله انه يلحق بالمستعمل) اى فى انه لا يكلف شربه سم اى والطهر بالطهور عيش  
 (قوله كل متغير الخ) اى لا يصح الطهر به لتغيره بما يضر رشيدى (قوله بخلاف متغير الخ) اى فانه يلزمه  
 شربه ويتوضأ بالطهور عيش ورشيدى (قوله ما ذكر) اى يشرب الطاهر ويتيمم (قوله ولو احتاج  
 لشرب الدابة لزمه الخ) كذا فى المغنى (قوله غير مميز) اى من صبي ومجنون عيش (قوله فى المستقذر) اى

وخرج بالمحترم غيره فلا يكون عطشه مجوزاً لبدل الماء له وهل يعتبر الاحترام فى ملك الماء ايضا ولا فيكون  
 احق بمائه وان كان مهدراً الزمان مع احصائه او غيره للنظر فيه مجال ولعل الثاني اقرب لانا مع ذلك لانا مره بقتل  
 نفسه وهو لا يحل له قتلها وفارق ما يأتى فى العاصى بسفره بقدر ذاك على التوبة وهى تجوز ترخصه وتوبة  
 هذا لا تمنع اهداره نعم ان كان اهداره يزول بالتوبة كترك الصلاة بشرطه لم يبعد ان يكون كالعاصى بسفره  
 فلا يكون احق بمائه الا ان تاب على ان الزر كشى استشكل عدم حل بذل الماء لغير المحترم بان عدم احترامه  
 لا يجوز عدم سقيه وان قتل شرعاً لانا ما مورو باحسان القتل بان نسلك اسهل طرق القتل وليس العطش  
 والجوع من ذلك وقد يجاب بان ذلك انما يجب لو متعناه الماء مع عدم الاحتياج اليه واما مع الاحتياج اليه  
 للطهر فلا مخذور فى منعه الخ ما اطال به فى الجواب (قوله ومن ثم حرم) الظاهر انه لا يخلصه من الحرمة عليه  
 من نفسه انه لا يعطى احدا منهم شيئا وعزمه على ذلك لانه يتوهم وجود المحتاج تعلق به حقه ولم يتعلق به حق  
 الطهارة مر (قوله حرم عليه التطهر الخ) هل يشمل الاستنجاء بالماء فيحرم ايضا وتعين الاستنجاء بالحجر  
 اولافيه نظرو القياس الشمول وهل يشمل ايضا ازالة النجاسة عن بدنه فيحرم ايضا فيصلى بها وتلزمه الاعادة  
 لان العطش مقدم على النجاسة فيه نظر ايضا ولا يبعد الشمول ايضا لكونه يستبعد اذا لم يكن الا مجرد توهم  
 وجود المحترم المذكور فليتأمل (تنبيه) حيث ملك الماء فينبغى ان لا يلزمه سقى العطشان بجائنا كفى  
 سائر صور الاضطرار ولهذا عبر فى الجواهر بقوله بل لو علم فى القافلة من يحتاجه لعطش حالاً او ما لا يلزمه  
 التيمم وصرف الماء اليه عند الحاجة بعوض او بغيره اه قال الشارح فى شرح العباب عقب وظاهره انه  
 يلزمه التردد له ان امكنه لکن قال الا ذرعى ولا شك انه يتزود لبيمته لالكل بهيمة ثم قال الشارح فيه والنزى  
 يتجه انه حيث علم احتياج احده من القافلة اليه حالاً لزمه التزود له ان قدر عليه ولا فلا اه (قوله محتاجا اليه)  
 اى ولو ما لا كما يصرح به السياق (قوله انه يلحق بالمستعمل) اى فى انه لا يكلف شربه (قوله فى المستقذر)



لاحتياج لطهر اثار محتاج  
لطهر وإن كان حدثه أغلظ  
كما اقتضاء إطلاقهم لأن  
الأول حق للنفس والثاني  
حق لله تعالى نعم لو اتنا بوا  
ماء للنظير ولم يحرزوه جاز  
تقديم الغير لأن انتهاء  
المحتاج إلى ماء مباح من غير  
إحرازه لا يوجب ملكه  
(ولو) لم يحتج إليه لذلك حالا  
بل (مألا) أي مستقبلا  
وإن ظن وجوده لما تقرر  
أن الروح لا بد لها فاحتيط  
لحار عايات الأمور المستقبلة  
أيضا نعم لو احتاج مالك ماء  
إليه أي ولو لمعونه ولا يقال  
الحق لغيره كما هو ظاهر  
مألا رخص من محتاجه حالا  
لزمه بذله لتحقق حاجته  
ومن علم أو ظن حاجة غيره له  
مألا لزمه النزول إن قدر  
وإذا تزود لآل ففضلت  
فضلة فان ساروا على العادة  
ولم يمت منهم أحدا فالتضاء  
أي لما كانت تكفيه تلك  
الفضلة باعتبار عادته الغالية  
فيما يظهر وإلا فلا ولا يجوز  
إدخار ماء ولا استعماله  
لطبخ يتيسر الا اكتفاء بغيره

حيث لا ضرر سم (قوله لا محتاج الخ) عطف على لعطشان (قوله لأن الأول) أي الشرب وقوله (والثاني)  
أي الطهر (قوله اتنا بوا) كذا في أصله رحمه الله تعالى بصري أي والاولى تناوبوا (قوله ولو لم يحتج) إلى قوله  
أي لما كانت في النهاية إلا قوله أي ولو إلى مالا وكذا في المعنى إلا قوله وإن ظن وجوده (قوله وإن ظن الخ)  
فيه رد على ما قاله أبو محمد لو غلب على ظنه في الماء عند الاحتياج إليه للعطش لو استعمل مامعه لزمه استعماله  
اه وما قاله أبو محمد لا بعد فيه بل قد يقال أنه حيث غلب على ظنه وجوده لا يكون محتاجا إليه في المستقبل  
عش (قوله وجوده) أي في غده نهاية (قوله لغيره) أي غير المالك وهو معونه (قوله مالا) ظرف لا محتاج  
(قوله من محتاجه حالا) أي ولو لمعونه (قوله لزمه بذله الخ) ويقدم الادعى على الدابة فيما يظهر وهل يقدم  
الادعى عليها ولو علم هلاكها وانقضاءه أي راكبها عن الرفقة وتولد الضرر له أم لا فيه نظر والاقرب الأول  
لأن خشية الضرر مستقبلة وقد لا تحصل فقدمت الحاجة الحالية عليها وظاهر إطلاق الشارح أنه يؤثر المحتاج  
إليه حالا وإن أخره معصوم بأنه لا يجرد الماء في المال وهو ظاهر للعللة المذكورة عش (قوله حاجة غيره)  
أي شامل لهيئة غيره فينزود لكل بهيمة له أو لغيره يعلم احتياجها إليه أن قدر سم عن الأعياب (قوله أن  
قدر) أي ولا فلا سم (قوله أي لما كانت تكفيه الخ) هل يعتبر وضوء لكل صلاة لا يبعد إذ لا يجب الجمع  
بين صلوات بوضوء هل يعتبر الذي يجب قضاءه وهو ما يكفيه الفضلة من صلوات أول المدة وهو الصبح أو من  
آخرها وهو العشاء والحال يختلف فان الفضلة قد تكفي وضوء واحد فيه نظر ويحتمل اعتبار آخر المدة ولو  
كان الماء مشتركا بينهم فينبغي أن يقال إن كانت الفضلة لو قسمت خص كلا ما يمكن الغسل به ولو لبعض عضو  
فالحكم كما تقرر وإلا فلا اعتبار به فليتامل سم وقال عش قوله حج أي لما كانت تكفيه تلك الفضلة  
الخرد ابن عبد الحق فقال يجب القضاء لجميع الصلوات السابقة لما تكفيه تلك الفضلة كما هو ظاهر اه  
ويوجه بأن كل صلاة صلواها يصدق عليها أنها فعلات ومعهم ماء غير محتاج إليه فوجوب قضاء الأولى أو الأخيرة  
وهو ما استقر به سم من احتمالين ابداهما في كلام حج تحكم اه (قوله وإلا فلا) أي فان مات منهم  
من لوبق لم يفضل من الماء شيء أو جدوا في السير عني خلاف المعتاد بحيث لو مشوا على العادة لم يفضل شيء فلا  
قضاء مخي (قوله ولا يجوز إدخاره ما الخ) قال في الروض ولا يدخر أي الماء لطبخ وبل كمالك وقتيت اه  
وحاصله الفرق بين الحاجة إليه لما ذكر حالا فتعتبر أو مالا فلا تعتبر طمئة وقال مر أنه المعتمد اه سم  
عبارة النهاية ولا يتيمم لا احتياجه له لغير العطش مالا كبل كمالك وقتيت وطبخ لحم بخلاف حاجته لذلك  
حالا فله التيمم من أجلها اه قال عش ظاهره وإن لم يسئل استعماله إلا بالبل وصرح حج بخلافه فقيده  
بما لم يسئل استعماله وأخذ سم عليه بمقتضاء فقال لو عسر استعماله بدران البهل كان كالعطش اه  
وعبارة السكردى على شرحنا بفضل قوله ولا يجوز إدخار الماء لطبخ الخ بخلاف احتياجه إليه لذلك حالا  
فيستعمله ويتيمم وظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين أن يتيسر الا اكتفاء بغيره أو يسئل أكله يابس أو لا

أي حيث لا ضرر (قوله ومن علم أو ظن حاجة غيره مألا لزمه النزول إن قدر) نقل في شرح العباب  
العبارة السابقة عن الجواهر ثم قال ر ظاهره أنه يلزمه النزول إن أمكنه لكن قال الأذرعى ولا شك أن يتزود  
لهيئته لا لكل بهيمة ثم قال في شرح العباب والذي يتجه أنه حيث علم احتياج أحدهم القافلة إليه مالا  
لزمه النزول إن قدر عليه وإلا فلا اه وقد تقدم أيضا أنه يعلم أنه جزم هنا بهذا البحث خلاف ما يوهمه  
كلامه أنه مقول صريحا (قوله أي لما كانت تكفيه الخ) فيه أمور أحدها هل يعتبر وضوء لكل  
صلاة لا يبعد نعم إذ لا يجب الجمع بين صلوات بوضوء وثانيها هل يعتبر الذي يجب قضاءه وهو ما يكفيه الفضلة  
من صلوات أول المدة أو من آخرها والحال يختلف فان الفضلة قد تكفي وضوء واحد أو أول المدة صبح وآخرها  
عشاء فيه بطر ويحتمل اعتبار آخر المدة ونالها لو كان الماء مشتركا بينهم فينبغي أن يقال إن كانت الفضلة  
لو قسمت خص كلا ما يمكن الغسل به ولو لبعض عضو فالحكم كما تقرر وإلا فلا اعتبار به فليتامل (قوله ولا  
يجوز إدخار ماء الخ) قال في الروض ولا يدخر أي الماء لطبخ وبل كمالك وقتيت اه وحاصله الفرق بين الحاجة

وعليه جرى الجمال الرملى وجرى التحفة على الفرق بين ما يتيسر الاكتفاء عنه بغيره أو يسهل أكله يابسا فلا يجوز التيمم أو لا يكون كذلك فيجوز ولا فرق عنده بين الحال والمال وجرى المغنى على إطلاق جواز التيمم لذلك ولا يسع الناس اليوم إلا هذا اه بخلاف (قوله) ولا لنحو بل كملك) قد مر ان الاحتياج للعطش مشروط بان يخشى منه مرضا أو نحوه فان فرض ان الاحتياج لنحو بل كملك كذلك فهو مثله وإلا فلا ولعل ما ذكرته يمكن ان يجمع به بين الكلامين إذ يبعد القول بأنه كالعطش وإن لم يوجد شرطه وكذا القول بأنه لا يدخر لما ذكر مطلقا وإن خشي منه نحو مرض وعبارة أصل الروضة الحاجة للماء لعطش ونحوه فدخل بل نحو الكملك في قوله ونحوه لكن بالقيود المعتبر في العطش كما هو ظاهر اه ثم رايت في السنباطى على المحلى مانعه لا لطبخ وبل كملك وقنيت به إلا ان خاف من خلافة محدور إماما يأتى وعليه يحمل ما أتى به العراقي من وجوب التيمم حينئذ بصري (قوله فيها) أى في الطبخ ونحو البل (قوله من حيث ذلك) أى نحو المرض السابق ذكره في السبب الثانى بصري (قوله أو يظن الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله أو يظن حدوثه بعد) تأمل في التام هذا المعطوف بقوله مرض الخ إلا ان يقدر هذا مؤخر عن قوله مرض الخ فان جعل مرفوع يكون ضمير ذلك بقى قوله مرض الخ غير مرتبط سم عبارة البصري قوله أو يظن حدوثه الخ يحتاج إلى التامل ويؤخذ منه ان المحرم لو خشى من التجرد طرو مرض كان له اللبس ابتداء وهو متجه مغنى وسيأتى في هامش التحفة في الحج نقل ذلك عن فتاوى السيوطى بصري قول المتن (يخاف الخ) شمل تعبيره بالخوف مالمو كان ذلك بمجرد التوهم أو على سبيل الدرة كان قال له العدل قد يخشى منه التلف عش ويخالفه قول الشارح أو يظن حدوثه بعد وكذا يأتى عن النهاية والمغنى ما يخالفه (قوله ليس بشرط الخ) خبر مبتدأ محذوف أى قول المصنف مرض ليس الخ عبارة المغنى فان قيل قول المصنف مرض ليس وجود المرض شرط بل الشرط ان يخاف من استعمال الماء ما ذكر كما تقرر اجيب بان الغالب ان الخوف إنما يحصل مع المرض ومع هذا لو قال ان يخاف من استعماله كذا كان أولى اه (قوله دون فقده) فلو وجد مع فقده اثر ايضا سم (قوله مطلقا) أى باردا أو مسخنا وعبارة عش قدر على تسخينه أو لا بجبري (قوله المعجوز عن تسخينه) أى فان وجد ما يسخنه به وجب تسخينه وإن خرج الوقت وكذا يجب تحصيل ما يسخنه به إن علم به في موضع آخر وإن خرج الوقت سم على المنهج وخرج بالتسخين التبريد فلا يجب عليه انتظاره عش واعتمده الحنفى اه بجبري (قوله مرضا) أى حدوثه (قوله وله وقع) الواو للحال والضمير للمخوف منه من المرض وزيادته (قوله خفيف) راجع لصداع ايضا قول المتن (على منفعة عضو) كعمى وصمم وخرس وشلل مغنى ونهاية (قوله بضم أوله) إلى قوله وظاهر في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله بضم الباء إلى أى طول (قوله ان تذهب) أى كلاً أو بعضاً عميرة ونهاية ومغنى (قوله كنعص وضوء الخ) أى نقصا يظهر به خلل عادة عش وفيه وقفة فليراجع (قوله بنحو المرض) أى كالمسفر بنهاية ومغنى (قوله أى طول مدته) أى مدة يحصل فيها نوع مشقة وإن لم يستغرق وقت صلاة أخذان إطلاقهم وهو الظاهر المتعين عش أى خلافا لمن قال أقله قدر وقت صلاة (وكذا زيادته) عبارة النهاية والمغنى وكذا زيادة العلة وهو إفراط الألم وكثرة المقدار اه أى بان انتشر الألم من موضعه لموضع آخر عش وعبارة سم قوله وكذا زيادته في الروض وشرحه ثم قال ولا يبيحه التالم باستعمال الماء لخر أو برد لا يخاف من الاستعمال معه محدور افي

إليه لما ذكر حالاً فتعبراً أو مآلاً فلا تعتبر مطلقاً وقال مر انه المعتمد (قوله أو يظن حدوثه بعد) تأمل في التام هذا المعطوف بقوله مرض الخ إلا ان يقدر هذا مؤخر عن قوله مرض الخ فان جعل مرفوع يكون ضمير ذلك بقى قوله مرض الخ غير مرتبط (قوله دون فقده) فلو وجد مع فقده اثر ايضا (قوله وكذا زيادته) كذا في الروض وشرحه ثم قال ولا يبيحه التالم باستعمال الماء لخر أو برد لا يخاف من الاستعمال معه محدوراً في العاقبة اه فالتالم بالاستعمال من غير ان ينشأ ألم منه لا عبرة به بخلاف التالم الناشئ عن الاستعمال فتأمل وقد يقال التالم الناشئ زيادته فرع زيادة المرض فقوله وكذا زيادته مستدرك مع قوله

ولا لنحو بل كملك يسهل أكله يابسا على الأوجه فيها (الثالث) من الأسباب الفقد الشرعى من حيث ذلك بأن يكون به الآن أو يظن حدوثه بعد (مرض يخاف معه) ليس بشرط بل لأن الغالب خوف ما يأتى مع وجود المرض دون فقده والمراد أن يخاف (من استعماله) أى الماء مطلقاً أو المعجوز عن تسخينه مرضاً أو زيادته وله وقع لا نحو صداع أو تألم خفيف أو (على منفعة عضو) بضم أوله وكسره ان تذهب كنعص ضوء أو سمع كالخوف على ذهاب أصل العضو أو الروح أو لهما نعم متى عصى بنحو المرض توقفت حجة تيممه على التوبة لتعديه (وكذا بطء البرء) بضم الباء وقد هما فيهما أى طول مدته وإن لم يزد الألم وكذا زيادته وإن لم تطل المدة (أو الشين الفاحش)

العاقبة اه قال تألم بالاستعمال من غير أن ينشأ ألم منه لا عبرة به بخلاف التألم الناشئ من الاستعمال فتأمل وقد  
 ية قال التألم الناشئ بزيادة فرع زيادة المرض فقوله ركنا زيادة مستدر ك مع قوله السابق أو زيادته فليتأمل  
 اه (قوله من نحو استحشاف الخ) أي كغير لون من يياض إلى سواد مثلا والاستحشاف الرقة مع عدم  
 الرطوبة والنحول الرقة مع الرطوبة والثغرة الحفرة ك ردى وبجيري (قوله أو ثغرة تبق أو لحة تزيد) ظاهره  
 وان صغر كل من اللحم والثغرة ولا مانع من تسميته شيئا لان مجرد وجودهما في العضو بورث شيئا ولعل  
 هذا الظاهر غير مراد لان ما ذكره بيان للشين وهو بمجرد لا يبيح التيمم بل إن كان فاحشا تيمم أو يسيرا  
 فلا عش أقول بل ظاهر صنيع الشارح كغيره ان ما ذكره بيان للشين الفاحش لا لأصل الشين (قوله في  
 المهنة) في القاموس المهنة بالسكس والفتح والتحريك وكلمة الخدق بالخدمة والعمل اه وعبرة  
 البجيري المهنة بفتح الميم مع كسر ثانيه وحكى كسرهما مع سكون الهاء الخدمة اه (قوله للروية) قال  
 التلمساني المروية بفتح الميم وكسرهما بالهمز وتركه مع إبدالها واوا ملكة نفسانية تقتضي تخلق الانسان  
 باخلاق امثاله اه وقال الشهاب في شرح الشفاء المروية فعولة بالضم مهموز وقد تبدل همزته واوا  
 وتدغم وتسهل بمعنى الانسانية لانها مأخوذة من المرأ وهى تعاطى ما يستحسن وتجنب ما يسترذل كالحرف  
 الدينية والملابس الخسيسة والجلوس في الاسراق ع ش (قوله وظاهر) خبر مقدم لقوله تقييد الخ (قوله  
 ليخرج نحو يد الخ) هذا مبنى على ان المالك ليس محترما في حق نفسه وقد مر عن سم ان الاقرب خلافة ع ش  
 واستقرب سم هنا الاول عبارة وهل تقييد النفس ايضا بالمحترمة أو يفرق بان الانسان لا يسوغ له قتل  
 نفسه فلا يتسبب فيه وقد يسوغ له قطع عضوه لا كلة به تأتى على نفسه إن لم يقطعه فله التسبب فيه  
 فيه نظرو لا يبعد عدم الفرق اه قوله بخلاف واجبة القطع لقود أي وإن كان المستحق مجنونا إذ قد يحتاج  
 فيجوز لوليه غير الوصى العفو عن الارش سم (قوله لقوله تعالى) إلى قوله وإن انتفيا في النهاية لا لقوله ولو  
 بالتجربة (قوله لقوله تعالى الخ) الظاهر انه تعليل لما قبل قول المصنف وكذا الخ كاه صريح المعنى والنهاية  
 حيث قدمناه ذكر اه هناك (قوله فامر بالغسل) أي من بعض الصحابة لظنه ان التيمم لا يكفي وان الغسل  
 واجب عليه ع ش (قوله فوات) أي بالاغتسال نهاية (قوله قتلوه الخ) مقول القول قال ع ش ولا يشكل  
 هذا الدعا امثاله فانه لا يقصد بها حقيقة بل يقصد بها التنفير اه (قوله أو لم يكن شفاء العي السؤال) أي أو لم  
 يكن اهتداء الجاهل أي سببه السؤال ع ش (قوله والحق ما ذكر بالمرض الخ) عبارة النهاية لا لطلاق  
 المرض في الآية ولأن مشقة الزيادة والبطل فوق مشقة طلب الماء من فرسخ وضرر الشين المذكور فوق  
 ضرر الزيادة اليسيرة على ثمن مثل الماء اه (قوله وخرج) إلى قوله ورد في المعنى (قوله واثرجدري)  
 بضم الجيم وفتح الدال وبفتحهما لغتان مختار اه ع ش (قوله واستشكاه) أي قولهم ولو في أمة حسناء الخ  
 (قوله لم يكفه) أي المحتاج لظن (قوله على ثمن المتل) أي الماء (قوله عدم تحقق ذلك) يعني ان نقصان  
 غير محقق في الرقيق والخسران محقق في الزيادة على ثمن المتل قال سم قد يقال زيادة الفلوس على ثمن المتل غير  
 محقق أيضا لانه بالنقود وهو تخمين ليس بيقين فليتأمل اه (قوله وأنه الخ) أي ويقضى أنه الخ (قوله  
 نقصه) أي الرقيق (قوله ورد) أي ما اقتضاه كلام المجيب من جواز التيمم عند تحقق النقص ع ش (قوله  
 بانه يلزم ذلك) أي ان قيل من هذا الجواب وجوب استعمال الماء في العضو الظاهر وعدم جواز التيمم ان

من نحو استحشاف أو نحول  
 أو ثغرة تبق أو لحة تزيد  
 وأصله الأثر المستكره (في  
 عضو ظاهر) وهو ما يبدو  
 في المهنة غالبا كالوجه  
 واليدن وقيل ما لا يبعد  
 كشفه هتكا للسرورة  
 ويرجع الأول إن أريد  
 النظر لغالب ذوى  
 المروآت وظاهر تقييد  
 نحو العضو هنا بالمحترم  
 ليخرج نحو يد تحتم قطعها  
 لسرقة أو عارية بخلاف  
 واجبة القطع لقود لا احتمال  
 العفو (في الاظهر) لقوله  
 تعالى وإن كنتم مرضى  
 الآية وصح أنه صلى الله عليه وسلم  
 قال لما بلغه أن شخصا  
 احتلم وبه جرح برأسه  
 فامر بالغسل فوات قتلوه  
 قتلهم الله أو لم يكن شفاء  
 العي السؤال والحق ما  
 ذكر بالمرض لانه في  
 معناه وخرج بالفاحش  
 نحو قليل سواد أو أثر جدري  
 وبالظاهر الباطن ولو في  
 أمة حسناء تنقص به قيمتها  
 واستشكاه ابن عبد السلام  
 بأنهم لم يكفوه فلما زادنا  
 على ثمن المتل وأجيب عنه  
 بما يقتضى عدم تحقق ذلك  
 وانه لو تحقق نقصه جاز  
 التيمم ورد بانه يلزم ذلك

السابق أو زيادته يتأمل (قوله وأصله الأثر) عبارة نرح الروض والشين الأثر المستكره (قوله  
 بخلاف واجبة القطع لقود) أي وإن كان المستحق مجنونا إذ قد يحتاج فيجوز لوليه غير الوصى العفو على  
 الارش وهل تقييداته س ايضا بالمحترمة أو يفرق بان الانسان لا يسوغ له قتل نفسه فلا يتسبب فيه وقد  
 يسوغ له قطع عضوه لا كلة به تأتى على نفسه إن لم يقطعه فله التسبب فيه نظرو لا يبعد عدم الفرق (قوله بما  
 يقتضى عدم تحقق ذلك) قد يقال زيادة الفلوس على ثمن المتل غير محقق أيضا لانه بالنقود وهو تخمين ليس  
 بيقين فليتأمل (قوله ورد بانه يلزم الخ) لا يخفى أن قياس هذا الجواب في الظاهر هو استعمال الماء إن لم

لم يتحقق النقص بذلك (قوله في الظاهر) أى بالنسبة للشين اليسير رشيدى (قوله ولم يقولوا به) أى بوجوب استعمال الماء في العضو الظاهر عند عدم تحقق النقص (قوله وليس الخ) أى الرديتاق مثله في الظاهر عرش (قوله لان الاستشكال الخ) فيه نظر يعلم بنقل كلام الرادو هو ابن شهبة وعبارته واجيب بان حصول الشين بالاستعمال غير محقق وإذا كان غير محقق لم يسقط به الوجوب وهذا كإدراك أصحاب كلهم انه يجب استعمال المشمس إذا لم يجد غيره وإن كان يخشى منه البرص لان حصوله مظنون وفيه نظر لان ما ذكره من عدم التحقق جار في الشين الظاهر ايضا وقد جوزوا ترك الغسل والعدول إلى التيمم عند خوفه على الاظهر انتهت فتأمل بصرى (قوله وبما يقتضى الخ) يتأمل سم (قوله استعمال الماء) أى في الباطن عبارة النهاية و فرق ايضا بينهما بأنه إنما امرناه هنا بالاستعمال وإن تحقق نقص لتعلق حق الله تعالى بالطهارة بالماء فلم نعتبر حق السيد بدليل ما لو ترك الصلاة. انقلبه به وإن فات حقه بالكلية بخلاف بذل الزيادة اه (قوله كما يقتل) أى الرقيق (قوله توجيه ما أطلقه) أى من أنه لا أثر لخوف الشين اليسير في الظاهر والفاحش في الباطن (قوله بان الغالب الخ) فيه نظر سم (قوله ويفرق بينه) أى بين الخوف على الكثير في الباطن (قوله يشع فيها) أى في المعاملة عرش (قوله ثم إن عرف ذلك الخ) عبارة النهاية والمعنى واللفظ للاول وعلى الاول أى الاظهر إنما يتيمم إن أخبره بكونه يحصل منه ذلك وبكونه نحو فاطمى مقبول الرواية ولو عبد أو امرأة أو عرف هو ذلك من نفسه وإلا فلا يتيمم كما جزم به في التحقيق ونقله في الروضة عن السجى وأقره وهو المعتمد وإن جزم البغوى بأنه يتيمم وقال الاستوى انه يدل له ما فى المجموع في الاطعمة عن نص الشافعى ان المضطر إذا خاف من الطعام المحض إليه انه مسموم جازله تركه ولا تنقل إلى الميتة فقد فرق الوالد رحمه الله تعالى بينهما بأن ذمته هنا اشتغلت بالطهارة بالماء فلا تبرأ من ذلك إلا بدليل ولا كذلك اكل الميتة وفي كلام ابن العاد ما يدل عليه اه قال عرش قوله ولا كذلك اكل الميتة لك ان تعارضه بأنه ثم ايضا اشتغلت ذمته بطالب وقاية روحه بكل الظاهر وضرره غير محقق فلا يعدل عنه إلا بدليل اه ويأتى عن سم عن الشباب الرملى ما يدفعه (قوله ولو بالتجربة) خلافا لظاهر النهاية والمعنى من عدم كفاية معرفته بالتجربة واشترط كونه عارفا بالطب واعتمده عرش والرشيدى وشيخنا وكذا سم على البيهجة (قوله اعتمد معرفته) ولو فاسقا والمراد المعرفة بسبب الطب خلافا لحج عرش أقول وقوله الآتى آنفا وينبغى خلافه الخ يؤيد ما قاله حج من كفاية المعرفة بالتجربة (قوله فاخبار عارف عدل رواية) ولو امتنع من الاخبار إلا باجرة وجب دفعها له إن كان في الاخبار كلفة كان احتاج في اخباره إلى سعى حتى يصل للمريض أو لتفتيش كتب ليخبره بما يليق به وإن لم يكن في ذلك كلفة كان حصل منه الجواب بكلمة لا تتعب لم تجب لعدم استحقاق الاجرة على ذلك فان دفع اليه شيئا بلا عقد تبرع عاجز ثم ظاهره انه لو أخبره فاسق أو كافر لا يأخذ بخبره وإن غلب على ظنه صدقه وينبغى خلافه فتى غلب على ظنه صدقه عمل به فلو تعارض إخبار عدول فينبغى تقديم الاوثق فالأكثر عددا فالأستو أو ثوقا وعددا تساقطوا وكان كان لم يوجد مخبر فأتى فيه كلام المستعجى وغيره ولو قبل بتقديم خبر من أخبر بالضرر ولم يكن بعيدا لأن معه زيادة علم ثم إن كان المريض مضبوطا لا يحتاج إلى مراجعة الطبيب في كل صلاة فذاك وإلا وجب عليه ذلك ومن التعارض ايضا ما لو كان يعرف الطب من نفسه ثم أخبره طبيب آخر بخلاف ما يعرفه فيأتى فيه ما تقدم عرش وقوله ثم ظاهره إلى قوله ومن التعارض في البيهجى عن سم على البيهجة مثله إلا قوله وكان كان لم يوجد إلى ثم إن كان وقوله ومن التعارض الخ في إطلاقه الشامل لما ذم بزل بخبر الطبيب الآخر ظن نفسه نظر ظاهر (قوله وإن انتفى) أى معرفة نفسه وإخبار عدل بان فقد فى محل يجب طلب الماء منه فيما يظهر عرش (قوله تيمم الخ) كذا فى سائر كتبه وكلام شيخ الاسلام فى الاسنى والغرمىلى اليه ونقله عن الأسنوى والزركشى واعتمدا الخطيب والجمال الرولى

يتحقق النقص والتيمم إن تحقق فليتأمل (قوله وبما يقتضى) يتأمل (قوله بأن الغالب) فيه نظر (قوله تيمم

في الظاهر أيضا ولم يقولوا به وليس في محله لأن الاستشكال فيه أيضا وبما يقتضى استعمال الماء وإن تحقق نقص ذلك كما يقتل بترك الصلاة ورد بان ترك قتله يؤدى إلى تفويت حق الله تعالى بالكلية ولا كذلك هنا لأن للماء بدلا ويمكن توجيه ما أطلقه وبأن الغالب عدم تأثير القليل في الظاهر والكثير في الباطن بخلاف الكثير في الظاهر فأناطوا الأمر بالغالب فيهما ولم يقولوا على خلافه ويفرق بينه وبين بذله زائدا على الثمن بأن هذا يعد غسلا في المعاملة وهى لكونها العقل أى مرتبطة بكاله لا يسمح أهلها بالغبن فيها كما جاء عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان يشح فيها بالتأفف ويتصدق بالكثير فقبل له فقال ذاك عقلى وهذا جودى ثم إن عرف ذلك ولو بالتجربة اعتمد معرفته وإلا فاخبار عارف عدل رواية فان انتفى وتوهم شيئا مما مر تيمم

على الاوجه ولزمته الاعادة لكن لا يفعلها الا بعد البرء او وجود من يخبره بمسح التيمم ونزع ابن العبادي جواز التيمم بما فيه نظر والفرق بين هذا ونظرهم الى توهم سم طعام احضر اليه حتى يعدل عنه للبيت بان الصلاة هنا لم تدمته ييقن فلا يبرأ منها الا ييقن يرد باننا لا نقول بعدمها حتى يرد ذلك بل يفعلها ثم باعادتها وهذا غاية الاحتياط لها مع الخروج عما قد يكون سببا لتلف نحو النفس (وشدة البرد) التي يخشى منها محذور بما ذكر وقد عجز عن تسخينه او تدفئة اعضائه (ك) خوف نحو (مرض) في اباحة التيمم لما صح ان عمرو بن العاص رضي الله عنه تيمم لخوف الهلاك من شدة البرد فاقره صلى الله عليه وسلم على ذلك (وإذا امتنع استعماله) اي الماء (في) كل البدن وجب تيمم واحد لا غير او في محل من البدن (عضو) او غيره لعله يؤخذ من تعبيره بامتنع حرمة استعمال الماء مع خشية محذور بما مر وهو متجه في غير الشين ويبدل له فوهم السابق فان خشى ضرر نحو الشمس حرم عليه استعماله

عدم صحة التيمم في ذلك كرهى (قوله على الاوجه) خلافا للنهاية والمغنى كما مر آتفا (قوله ولو لمته الاعادة) اي وإن وجد الطيب بعد ذلك واخبره بجوازه قبلها سم على البهجة اه بجير مى (قوله لا بعد البرء) اي او بالطهارة بالماء سم (قوله وجود من يخبره بمسح التيمم) اي بان هذا المرض الذي بك مبيح للتيمم ويظهر ان يلحق بذلك ما لو تكلف بذلك وتوضأ بصري (قوله في جواز التيمم) اي الذي هو نظير العدول للبيت واعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم التيمم وفرق بين ما هنا ومسئلة السم المذكورة بان تعلق حق الله بالماء اقوى بدليل بطلان بيع الماء المحتاج اليه للطهارة بعد دخول الوقت وصحة بيع الطعام المحتاج اليه سم (قوله بين هذا) اي توهم نحو المرض من استعمال الماء (قوله والفرق الخ) وهو للشهاب الرملى كما مر آتفا (قوله التي يخشى) الى قول المتن وإدافى المغنى الى التنبيه في النهاية الا قوله يدل له الى المتن (قوله وقد عجز عن تسخينه) قال سم في آخر الباب ما نصه اما لو وجد ما يسخن به الماء لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالتسخين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال به وان خرج الوقت وليس له التيمم ليصلي به في الوقت اتي به شيخنا الشهاب الرملى وهو ظاهر لانه واجد الماء قادر على الطهارة وقوله لانه واجد الخ اي وبه يفارق مسئلة الرحمة المارة وخرج بالتسخين التبريد فاذا كان سخنا بحيث لو اشتغل بتبريده خرج الوقت فليس له ذلك ويفرق بينهما بان التبريد ليس من فعله ولا باختياره بخلاف التسخين ع ش واعتمده الحنفى كما مر (قوله أو تدفئة اعضائه) اي النافعة اما إذا نفعت التدفئة او وجد ما يسخن به ولم يخف ما ذكر فانه لا يتيمم اذا ضرر حيث ذوالالحاصل انه حيث خاف محذور البرء او مرض حاصل او متوقع جازله التيمم وحيث لا فلا شرح بافضل ومع الجواز تلزمه الاعادة لندرة فقد ما يسخن به الماء او يدثر به العضو كرهى قول المتن (وإذا امتنع استعماله) اي الماء اي وجوبه مغنى ويأتى عن النهاية ما يوافق اوله لهذا وآخره لما جرى عليه الشارح (قوله لعله) من جرح او كسر او مرض نهاية اي او نحوها (قوله ويؤخذ الخ) عبارة النهاية لم يرد بامتناعه تحريمه بل امتناع وجوب استعماله ويصح ان يربده بتحريمه ايضا عند غلبه ظن حصول المحذور بالطريق المتقدم فالامتناع على باباه اه قال ع ش قوله عند غلبة ظن الخ افهم انه حيث لم يغلب على ظنه ما ذكر جازله التيمم وهو موافق لما اقتضاه تعبير المصنف بالخوف وحيث تدبر اخبره الطيب بان الغالب حصول المرض حرم استعماله للماء وان اخبره بمجرد حصول الخوف لم يجب ويجوز التيمم اه وعبارة الرشيدى لا يخفى ان هذا القيد لا بد منه لاستعمال الماء على كل من المعنيين خلافا لما يؤهمه كلامه مر اه (قوله مع خشية محذور الخ) الخشية اعم من الظن فقضية كلامه الحرمة وإن لم يظن المحذور وقد توقف فيه سم اي بل الحرمة مقيدة بالظن اخذ من قول الشارح الآتى يدل له قولهم السابق الخ فانه قيده هناك بظن الضرر بل بغلبته كما مر آتفا عن السبابة وحاشيته (قوله عا مر) شامل لبطل البرء عبارة البجيرمى عن ع ش وانظر

على الاوجه) وايداه الاسنوى بمسئلة السم المذكورة (قوله لا بعد البرء) اي او بالطهارة بالماء (قوله في جواز التيمم) اي الذي هو نظير العدول للبيت واعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم التيمم وفرق بين ما هنا ومسئلة السم المذكورة بان تعلق حق الله بالماء اقوى بدليل بطلان بيع الماء المحتاج اليه للطهارة بعد دخول الوقت وصحة بيع الطعام المحتاج اليه (قوله لو لمته ييقن) لك ان تقول إذا كان المراد ان الصلاة لو لم تدمته في وقتها ييقن فلا يبرأ منها الا ييقن سقط هذا الراد للمبني على تجويز تاخير القضاء عن الوقت عند عدم البرء او وجود المخبر فتأمله (قوله وإذا امتنع استعماله الخ) في شرح العباب قال الاسنوى ويسن إذا عذر مسح الاذنين ان يتيمم عنهما لانه يسن تطهيرهما وكذا إذا تعذر غسل الكفين او المضمضة او الاستنشاق اه وينبغي سن تعدد التيمم عن غسل الكفين عند تعذر غسلهما (قوله ويؤخذ من تعبيره) قد يقال المراد بالامتناع خوف المحذور من استعماله فلا يؤخذ منه ما ذكر وان كان الماخوذ صحيحا (قوله مع خشية محذور) الخشية اعم من الظن فقضية كلامه الحرمة وإن لم يظن المحذور وقد توقف فيه (قوله في غير الشين) من غير الشين بطله البرء فيفيد اتجاه التحريم فيه وقد توقف في عدم التحريم في الشين وفي

نعم الشين الظاهر لا يقتضى حرمة إلا في فن تنقص قيمته ولم يأذن مالك كما هو ظاهر (ان (٣٦٧) لم يكن عليه ساتر وجب) عليه فطما عندنا

(التيمم) الشرعى خلافا  
لما كُتِبَ عن التراب عليه  
وذلك لثلاث خلل على العلة من  
طهارة (وكذا) يجب (غسل  
الصحيح) الذي يمكن غسله  
(على المذهب) لرواية صحيحة  
في قصة عمرو السابقة أنه  
غسل معافنه وتوضأ  
وضوؤه للصلاة ثم صلى  
قال البيهقي معناه أنه غسل  
ما أمكنه وتوضأ وتيمم  
للباق ويتلطف من خشى  
سيلان الماء محل العلة بوضع  
خرقة مبلولة بقره لينتسل  
بقطرها ما حو اليه من غير  
أن يسيل اليه شيء ويلزم  
العاجز استنجار من يفعل  
ذلك باجرة مثله أن وجدها  
فاضلة عما يعتبر في القطرة  
فإن تعذر ذلك قضى لندوره  
ولا يجب مسح محل العلة  
بالماء كما افهمه كلامه ويجب  
بالتراب إن كان يمكن  
التيمم ما لم يخش منه شيء  
بما مر (ولا ترتيب بينهما)  
أي التيمم وغسل الصحيح  
(للجنب) والحائض  
والنفساء أي لا يجب ذلك  
لأن الأصل لا يجب فيه ذلك  
فاولى بدله وإنما وجب  
تقديم الغسل إذا وجد ماء  
لا يكفيها لأن التيمم هنا  
للعلة وهي مستمرة وثم  
لفقد الماء فوجب استعماله  
أولا ليوجد الفقد عند  
التيمم والأولى تقديم  
التيمم ليزيل الماء أثر

هل يحرم الاستعمال عند خوف بقاء البرء الظاهر الحرمة اه (قوله نعم الشين الخ) أي الفاحش أخذنا من  
قوله بما مر قول المتن (وجب التيمم) وفي شرح العباب قال الاستوى ويسن إذا تعذر مسح الاذنين ان  
يتيمم عنهما لأنه يسن تطهيرهما وكذا إذا تعذر غسل الكفين أو المضمضة أو الاستنشاق اه وينبغي سن  
تعدد التيمم عن غسل الكفين عند تعذر غسلهما سم (قوله خلافا الخ) عبارة المغنى والنهاية وعرف التيمم  
بالالف واللام إشارة للرد على من قال من العلماء أنه يمر التراب على المحل المعجوز عنه اه (قوله) وذلك لثلاث خلل  
الخ) ويلزمه إمرار التراب ما أمكن على محل العلة إن كان بمحل التيمم ولم يخش محذورا بتمامنهاية ومغنى  
ويأتي الشارح مثله قول المتن (وكذا غسل الصحيح الخ) قال في الروض أي والمغنى ولما بين حبات الجدرى  
حكم العضو الجريح ان خاف من غسله ما مر اه ع ش (قوله لرواية) إلى قوله وبحت الاستوى في المغنى  
(قوله) ويتلطف) أي وجوباً إذا أدى ترك التلطف إلى دخول الماء إلى الجراحة وقد أخبره الطبيب بضرر  
الماء إذا وصل إليها ع ش اه بجرى (قوله بوضع خرقة الخ) ويتحمل عليها شيخ الاسلام وخطيب عبارة  
النهاية وعصرها اه (قوله) فإن تعذر ظاهره أنه يقضى ولو مع الاتيان بالمس الآتي في كلامه المصرح به  
هنا في النهاية وقد يوجه بان الواجب الحقيقي الغسل ولم يوجد واما الإيجاب للمس فلأنه آتيان ببعض الواجب  
لأنه يقوم مقام الواجب من كل وجه فليتامل بصرى (ذلك) أي الاستنجار ع ش (قوله قضى لندوره)  
عبارة النهاية والمغنى وشرح بأفضل فإن تعذر أمسه ماء بلا فاضة اه قال الكردى قوله أمسه ماء وهذه رتبة  
فوق المسح ودون الغسل جوزت هنا بدل الغسل للضرورة اه وقال ع ش قوله مر بلا فاضة أي وذلك  
غسل خفيف اه وقال البجيرمى قوله مر أمسه بلا فاضة فإن تعذر الا مساس صلى كفا قد الطهورين وأعاد  
ع ش اه وهذه العبارات قد تفيد عدم وجوب القضاء مع الا مساس (قوله) ولا يجب مسح محل العلة الخ  
وإن لم يخف منه لأن الواجب إنما هو الغسل نعم يظهر استحبابه ولا يلزم أو يضع ساترا على العليل للمسح على  
الساتر إذا مسح رخصة فلا يناسبها وجوب ذلك نهاية ومغنى وسم أي بل يشن الوضع المذكور كما يأتي  
(قوله لم يخش الخ) أي ولا يفر التراب على الصحيح فيقضى لنقص البدل والمبدل كما يأتي قول المتن (للجنب)  
الأولى لمزيد الغسل ولو مندوبا بصرى (قوله) والحائض الخ) أي ومن طلب منه غسل مسنون نهاية ومغنى  
(قوله) وإنما وجب الخ) وللقول بوجوب تقديم غسل الصحيح كوجوب تقديم ماء لا يكفيها نهاية (قوله) ليزيل  
الماء) هذا لا يأتي إذا عمت العلة الوجه واليدين ونظر الزركشي في مسح الساتر هل الأولى تأخيرها عن التيمم  
كالغسل والذي يتجه أن الأولى ذلك لكن أن فعل السنة من مسحه بالتراب ليزيله ماء المسح حينئذ كذا في  
شرح العباب سم على حج وقوله هذا لا يأتي الخ ظاهر لكنه قد يوجب تقديم التيمم فيه بما قاله الاستوى من  
أن الأولى أن يقدم أعضاء الوضوء على غيرها فتقديم التيمم حينئذ لكونه بدلا عن غسل الوجه واليدين وهو  
مقدم على بقية الأعضاء ع ش أي غير الرأس (قوله) وبحت الاستوى الخ) وهذا البحث ظاهر لا معدل عنه  
نهاية (قوله) ثم يتيمم) محل كامل إذ لا ترتيب بين أجزاء الرأس بصرى وقد يجب بانه للخروج من الخلاف  
الذي أشار الشارح إلى رده بقوله السابق وإنما يوجب الخ والمتمنع على البحث وإنما هو قوله ثم يغسل الخ (قوله)  
تنبيه) إلى المتن ذكره ع ش واقره (قوله) ما افاده المتن الخ) انظر من أين افاد ذلك فإن كان من اطلاق قوله  
ولا ترتيب بينهما للجنب ففيه أن المراد بين التيمم عن الجنابة وغسل الصحيح عنها وهذا غير موجود في الصورة  
المذكورة حتى يكون مقبها لما ذكر فيها وإن كان من اطلاق مفهوم قوله الاتى ولم يحدث فليس بعيدا  
فليتامل سم وقوله ففيه أن المراد الخ لك منعه بان اطلاق المتن لاني الترتيب بين تيمم الجنب وغسل صحيحه

الفرق بين الشين والبطء (قوله) ولا يجب مسح محل العلة نعم يظهر استحبابه (قوله) ليزيل الماء) هذا لا يأتي  
إذا عمت العلة الوجه واليدين ونظر الزركشي في مسح الساتر هل الأولى تأخيرها عن التيمم كالغسل والذي يتجه  
أن الأولى ذلك لكن أن فعل السنة من مسحه بالتراب ليزيله ماء المسح حينئذ كذا في شرح العباب (قوله)  
وبحت الاستوى الخ) زاد في شرح الروض عقبه مانصه وفي البيان فيما إذا كان حدثه أصغر مثل ذلك ونقله

التراب وبحت الاستوى ندب تقديم ما يندب تقديمه في الغسل ففي جرح برأسه يغسل صحيحه ثم يتيمم ثم يغسل باقي بدنه

(تنبيه) ما أفاده المتن أن الجنب إذا أحدث لا يلزمه الترتيب وإن كانت علته في اغضاء الوضوء يشمل ما لو كانت علته في يده مثلا فتيمم عن الجنابة ثم أحدث فتوضأ وأعاد التيمم (٣٤٨) عن الألباني كبر لا رادته مرضا ثانيا ليندرج فيه تيمم الأصغر وإن كان قبل الوضوء وهو متوجه

شامل لما إذا كانا عن حدثه إلا كبر ولما إذا كانا عن حدثه الأصغر وقوله فليس يعمد وهو ظاهر المنع فإن المصنف لم يتعرض هناك للترتيب أصلا (قوله يشمل الخ) خبر قوله وما أفاده الخ (قوله إذا أحدث الخ) أي إذا تيمم وغسل الصحيح وصلى فرضا ثم أحدث حدثا أصغرا وأراد فرضا ثانيا (فتيمم عن الجنابة) لعل المراد مع غسل الصحيح ليظهر قوله فتوضأ وأعاد التيمم إذ لو لم يغسل الصحيح أو لم يقتصر ثانيا على الوضوء والتيمم بل كان واجبه غسل الصحيح أيضا سم بحذف (قوله وإن كان) أي تيمم إلا كبر (قوله له غسلهما الخ) بدل مما مر (قوله مطلقا) أي تيمم وضوءا قول المتن (فإن كان) أي من به العلة مغنى قول المتن (حدثا) مثله مرید التجديد بناء على ما تقدم من ندبه لمن لا يتم وضوءه إلا بالتيمم بصري (قوله حدثا أصغرا) إلى قول المتن ويجب في النهاية والمغنى لا قوله وطلاء وقوله وإن لم توجد إلى المتن (قوله فإن كان الوجه) ولو كانت العلة في اليد فالواجب تقويم التيمم على مسح الرأس وتأخير عن غسل الوجه نهاية (قوله وله تقديمه الخ) مرانه يسن البدن على الوجه فلو كان المانع باسقه باتي نظير بحث الأسوي بصري (قوله وهو أولى) أي ليزيل الماء أثر التراب نهاية (قوله وتأخير عنه) أي وتوسطه نهاية وشرح بأفضل أي بأن يغسل بعض العضو الصحيح ثم يتيمم عن عاتقه ثم يغسل باقي صحيحه ع ش قول المتن (فإن جرح عضو) أو امتنع استعمال فيهما لغير جراحة مغنى ومنهج (قوله ولم نعم الجراحة الرأس) الآخر لا يفيد ولم نعمها كافي النهاية والمغنى (قوله فثلاث تيممات) ولا بد لكل واحد منها من نية مستقلة على المعتمد لأن كل واحد منها طهارة مستقلة لا تسكرير لما قبلها ع ش (قوله فأربع تيممات الخ) هذا وما قبله وما بعده في الطهارة الأولى فلو صلى فرضا ولم يحدث وأراد آخر كفاه تيمم واحد بحري (قوله أو ما عدا الرأس الخ) ولو كانت العلة في وجهه ويده تيمم تيمما عن الوجه قبل الانتقال إلى اليد وتيمما عن اليد قبل الانتقال لمسح الرأس وله الموالاة بين التيممين بعد فراغ الوجه ولو عتقتهما كفاه تيمم واحد عن ذلك لسقوط الترتيب بينهما حيث أنه مثل ذلك ما لو عمت الرأس والوجهين نهاية ومغنى (قوله ثم مسحه) أي مسح الرأس بعد تيمم الوجه واليدين (قوله ويسن جعل اليدين الخ) ينبغي أنه لو خلق له وجهان فثبت رجب غسلهما كأنهما كاليدين فيكفيهما تيمم ويسن تيممان سم (قوله كعضوين) أي في التيمم نهاية (قوله نحو ألواح) عبارة غير خشب أو قصب اه (قوله لا نجيار نحو السكر) أي كالحلح لمغنى بنهاية (قوله أو لصوق الخ) وكذا الشقوق التي في الرجل إن احتاج إلى تقطير شيء فيها يمنع من وصول الماء خطيب أي وقطر بالفعل فيكون هذا الشيء بالنسبة لما تحته جبيرة يأتى فيه تفصيلها بحري (قوله لا يهائم تلك الخ) قد يقال الإيهام مع الواو أيضا فثامله سم (قوله فلم يحتج الخ) ومع ذلك هي

نظير مما مر في جنب بقى رجلاه فحدث له غسلهما قبل بقية أعضائه وضوءه وما أو ما إليه كلام شارح أنه لا بد من التيمم في هذه الصورة عن الأصغر وقت غسل الحليل فهو مناف لكلاهم أنه حيث اجتمع الأصغر والأكبر اضمحل النظر إلى الأصغر مطلقا (فإن كان حدثا) حدثا أصغرا (فالأصح اشتراط التيمم وقت غسل الحليل) رعاية الترتيب الوضوء فلا ينتقل عن عضو حليل حتى يكمله غسله وبدا فإن كان الوجه وجب تقديم التيمم على الشروع في غسل شيء من اليدين وله تقديمه على غسل صحيح الوجه وهو أولى وتأخير عنه لأن العضو الواحد لا ترتيب فيه (فإن جرح عضو أو تيمم) يلزم أنه لما تقرر من اشتراط التيمم وقت غسل الحليل أو أربعة أعضائه ولم نعم الجراحة الرأس فثلاث تيممات لأن الرأس يكفي مسح صحيحه فإن عتقه فأربع تيممات أو الثلاثة أيضا فتيمم واحد عن الوضوء لسقوط الترتيب أو ما عدا الرأس فتيمم واحد عن الوجه واليدين لسقوط غسلهما المقتضى لسقوط ترتيبيهما بخلاف ما لو بقي

ختمه في الروضة ثم قال به حسن اه وعبارة الروضة قال صاحب البيان وإذا كانت الجراحة في يده استحب أن يجعل كل يد كعضو فيغسل وجهه ثم صحيح اليمنى ويتيمم عن جرحها ثم يطهر اليسرى غسلها وتيمم وكذا لرجلان وهذا حسن لأن تقديم اليمنى سنة فإذا اقتصر على تيمم فقط طهر هادفة واحدة والله أعلم انتهى (قوله ما أفاده المتن) انظر من أين أفاد ذلك فإن كان من إطلاق قوله ولا ترتيب بينهما للجنب ففيه إن المراد بين التيمم من الجنابة وغسل الصحيح عنها وهذا غير موجود في الصورة المذكورة حتى يكون مفهما لما ذكر فيهما وإن كان من إطلاق مفهوم قوله الآتي لم يحدث فليس بعيدا فليتأمل (قوله فتيمم عن الجنابة) لعل المراد مع غسل الصحيح ليظهر قوله فتوضأ وأعاد التيمم إذ لو لم يغسل الصحيح أو لم يقتصر ثانيا على الوضوء والتيمم بل كان واجبه غسل الصحيح أيضا فالمرص هذا فيما إذا لم يجد ثانيا إلا ما يكفي الوضوء قلنا لا يتعين له بل يغسل به بعض البدن عن الجنابة (قوله ويسن جعل اليدين كعضوين وكذا الرجلان) ينبغي أن لو خلق له وجهان فثبت رجب غسلهما كأنهما كاليدين فيكفيهما تيمم ويسن تيممان (قوله لا يهائم تلك)

بعضهما أتم مسحه ثم واحد عن الرجلين، يسن جعل اليدين كعضوين وكذا الرجلان (وإن كان) على الحليل ساتر أوضح (كجيرة) وهي نحو ألواح تسد لا نجيار نحو السكر أو لصوق بفتح ارتله أو طلاء أو عصا بقصد (لا) عبارة أصله لا قيل وهي أولى لا يهائم تلك أو ما يمكن نزعاه لا يسمى ساترا اه ويرد أن من الواضح أن هذا قيد للحكم لا لتسميتهما ساترا فلم يحتج الواو (يمكن نزعها) عنه لخوف محذور عام



(غسل الصحيح) ويتلطف بغسل ما اخذته الجبيرة من الصحيح بحسب الامكان وما تعذر (٣٤٩) غسله ماتحتما او امكنه مسه الماء بلا

إفاضة لومه وإن لم توجد فيه حقيقة الغسل لانه أقرب إليها من المسح فتعين وحرف مسه بمسحه ثم استشكل وليس في محله للفرق الظاهر بينهما ومن ثم لم يجب المسح هنا وفارق المسح بانه أقرب للغسل كما تقرر (وتيمم) لرواية سندها جيد عند غير البيهقي في المحتلم السابق إنما يكفي ان يتيمم ويعصب على جرحه خرقه ثم يمسح عليها ويقبل سائر جسده (كما سبق) في مراعاة المحدث للترتيب وتعدد التيمم بتعدد العضو العليل أما إذا أمكن زعمها بلا خوف محذور مما روي فيجب ويظهر أن محله إن أمكن غسل الجرح او اخذت بعض الصحيح او كانت بمحل التيمم وامكز مسح العليل بالتراب وإلا فلا فائدة لوجوب النزع وسيأتي آخر الباب بقية من احكامها ومنها انه يجب عليه وضعها على طهر (ويجب مع ذلك) السابق (مسح كل جبيرة) او نحوه وقت غسل عليه (بماء) اما أصل المسح فلخبر المشجوج السابق واما تعميمه فلا نه مسح امح للعجز عن الاصل كالمسح في التيمم وبه فارت الخف ومن ثم لم تنافق ولو نفذ إليها نحو دم الجرح وعما عني عن مخالطة ما مسحها له اخذنا ما يأتي في شروط الصلاة أنه يعفى عن اختلاط المعفو عنه بأجنبي يحتاج إلى تماسكه (وقيل) يكفي مسح (بعضها

أو مسح لاستغنائها عن الجواب ع ش (قوله لوجوب النزع) الأول للنزع قول المتن (غسل الصحيح وتيمم كما سبق ويجب مع ذلك الخ) لا يخفى أن وجوب الجمع بين هذه الامور الثلاثة لا يتأتى في الراس إذ لا يجب تعميمه بالطهر فيكفي الاقتصار على مسح الصحيح منه ولا إشكال في ذلك وكذا الاقتصار على جميع الجبيرة او التيمم إذ اعتمدت الجبيرة الراس فلا يجب الجمع بينهما فيما يظهر لان مسح الجبيرة هو طهر ماتحتما من الصحيح والتيمم طهر ماتحتما من الجرح في الاقتصار على أحدهما تطهير بعض الراس وتطهير بعضه كاف إذ لا يجب تعميمه بالطهر كما تقرر ويتردد الظرف في أنه هل يتعين الاقتصار على مسح الجبيرة إذا اراد الاقتصار على أحدهما لانه أقوى من التيمم بدليل انه لا يجب إعادته لفرض آخر قبل الحدث بخلاف التيمم ويجرى هذا التردد فيما إذا لم تعم الجبيرة الراس فهل يكفي مسح الجبيرة او يتعين غسل الصحيح المكشوف لانه أقوى وكل من التيمم والمسح طهارة ضرورة ولا ضرورة مع وجوده أقوى وبالجملة فالمتجه تعين غسل الصحيح حيث أمكن وإلا فمسح جميع الجبيرة ولا يجب التيمم معها بمسح (قوله لومه) خبر وما تعذر الخ (وحرف مسه الخ) أي الذي في كلام الشافعي وغيره (قوله للفرق الظاهر الخ) وعبر بعضهم عن الامساس المذكور بالمسح وبعضهم بالغسل والتحقيق أنه رتبة بينهما كما أوضحته في الاصل كردي (قوله في المحتلم السابق) أي في شرح وكذا البراء والشين الخ (قوله ان محله) أي وجوب النزع (قوله إن أمكن غسل الجرح) أي ولم يمكن غسله إلا بالنزع سم (قوله او اخذت بعض الصحيح) أي ولم يتأت غسله ذم وحودها كما هو ظاهر بصرى (قوله على طهر) أي كامل لا طهر ذلك العضو فقط ع ش (قوله مع ذلك السابق) قد يشمل مس ماتحت الجبيرة الماء بلا إفاضة وفيه نظر سم (قوله وقت غسل عابله) أي المحدث دون الجنب اخذنا مما مر (قوله السابق) أي آنفا بقوله ثم يمسح عليها (قوله واما تعميمه) إلى قوله نعم في النهاية والمغنى لإفوله وكان قياسه إلى وخرج (قوله وبه) أي بالتعليل المذكور (قوله ومن ثم) أي لاجل مفارقتها الخف بذلك (قوله لم تنافق) فله المسح إلى أن يبرأ نهائية ومعنى (قوله وعما الخ) انظر لو عما حرم الدم بحيث لا يصل المسح لفمها سم على حج أي فهل يكفي المسح على الجبيرة التي عما حرم الدم أم لا فيه نظر والأقرب الأول وفي حاشية شيخنا العلامة الشوبري على المنهج عن مقتضى كلام العباب ما يوافقه ثم رايت قول الشارح م في آخر باب التيمم بعد قول المصنف إلا ان يكون بجرحه دم كثير مانعه والاوجه حل ما هنا على كثير تجاوز محله او حصل بفعله او على ما إذا كان الجرح في عضو التيمم وعليه دم كثير حائل يمنع الماء وإيصال التراب على العضو ام وهو ظاهر في انه لا يمسح هنا لوجود الحائل فراجع ع ش اقول وكلامهم هناك في القضاء فيجب مع ادم المذكور لتقصان البذل

قد يقال الا هم مع الواء ايضا فتأمل (قوله غسل الصحيح وتيمم كما سبق) يجب مع ذلك مسح كل جبيرة تمام لا يخفى أن وجوب الجمع بين هذه الامور الثلاثة لا يتأتى في الراس إذ لا يجب تعميمه بالطهر فيجب الاقتصار على مسح الصحيح منه ولا إشكال في ذلك وكذا الاقتصار على مسح جميع الجبيرة او التيمم إذ اعتمدت الجبيرة الراس ولا يجب الجمع بينهما فيما يظهر لان مسح الجبيرة هو طهر ماتحتما من الصحيح والتيمم هو طهر ماتحتما من الجرح في الاقتصار على أحدهما تطهير بعض الراس وتطهير بعضه كاف إذ لا يجب تعميمه بالطهر كما تقرر نعم هذا ظاهر بالنسبة لعدم وجوب الجمع بينهما ويتردد الظرف في أنه هل يتعين الاقتصار على مسح الجبيرة إذا اراد الاقتصار على أحدهما أقوى من التيمم بدليل انه لا يجب إعادته لفرض آخر قبل الحدث بخلاف التيمم ويجرى هذا التردد فيما إذا لم تعم الجبيرة الراس هل يكفي مسح الجبيرة المكشوف أو يتعين غسل الصحيح لانه أقوى لا نه يرفع الحدث مطلقا بخلاف المسح فانه يرفعه إلى البرء وقد يدل على التعين فيما ذكر ان كلام التيمم والمسح طهارة ضرورة ولا ضرورة مع وجوده أقوى فليتأمل وبالجملة فالمتجه تعين غسل الصحيح حيث أمكن وإلا فمسح جميع الجبيرة ولا يجب التيمم معها (قوله إن أمكن غسل الجرح) أي ولم يمكن غسله إلا بالنزع (قوله ويجب مع ذلك السابق) قد يشمل مس ماتحت الجبيرة الماء بلا إفاضة وفيه نظر (قوله وعما) انظر لو عما حرم الدم بحيث لا يصل المسح لنفسها (قوله

شروط الصلاة أنه يعفى عن اختلاط المعفو عنه بأجنبي يحتاج إلى تماسكه (وقيل) يكفي مسح (بعضها

تلف وهو يدل عما أخذته من الصحيح لم يزل لم لو لم تأخذ منه شيئا أو أخذت شيئا وغسله لم يجب مسحها وكان قياسه أنه لا يجب مسح الزائد على  
أخذته من الصحيح لما تقرران مسحها إنما هو يدل عما أخذته منه لا عن محل الجرح لأن بدله التيمم لا غير فوجب مسح كلها مستشكل  
إلا أن يجاب بأن تحديد ذلك لما شق اعرضوا ( ٣٥٠ ) عنه وأوجبوا الكل احتياطا وخرج بالماء مسحها بالتراب إذا كان بعضو التيمم فلا

والمبدل وليس الكلام هنا فيه بل في صحة المسح ولا تلازم بينهما كما هو ظاهر بل غاية الدم المدكور أن يكون  
من وضع جيرة فوق أخرى وهو لا يمنع صحة المسح (قوله كالحف) أي والرأس وقرق الأول بينه وبين الرأس  
بأن في تعميه مشقة النزع وبين الحف بأن فيه ضرر إقارن الاستيعاب يليه نهاية (قوله وهو) أي مسحها سم  
(قوله أو أخذت شيئا الخ) سكت عمالو مسه ما بلا إفاضة كما تقدم فظاهرها أنه لا يغني عن مسحها سم يغني وفيه  
نظر كما مر (قوله لم يجب مسحها) فاطلاقهم وجوب المسح جرى على الغالب من أن الساتر يأخذ زيادة على محل  
العلقة ولا يغسل خطيب (قوله قياسه) أي قياس عدم وجوب المسح فيما ذكر (قوله من الصحيح) بيان لما  
أخذته (قوله أنه لا يجب) إلا سبك حذف الضمير (قوله إلا أن يجاب الخ) هذا حسن وقوله لما شق أي أو كان قد  
يشق سم (قوله كستر الجرح الخ) هل ولو في عضو التيمم مع منع إيصال التراب للجرح أو لم يأخذ من الصحيح  
شيئا وقد يقال قياس أن المسح عليه طهارة ما تحت الساتر من الصحيح أنه إذا أمكنه غسل الصحيح لا يسن الساتر  
المدكور لعدم الحاجة إليه بل لا يجوز إلا أن يكون المخالف المراسي خلافا يرى ذلك سم على حج وقد يقال  
كون المخالف يرى ذلك لا يقتضي وضع الساتر لأن رعاية الخلاف إنما تطلب حيث لم تقوت مطلوبا عندنا وهي  
هنا تقوت الغسل الواجب لقد رتبه عليه اللهم إلا أن يقال أن الكلام مفروض فيما إذا تعذر غسل ما حول  
الجرح من الصحيح فيسن وضع الساتر ليسح به بدل الصحيح منضمما للتيمم بدل الجرح ع ش أي أو مفروض  
فيما إذا لم يأخذ من الصحيح شيئا ورأى المخالف أن المسح كالنيمم بدل عن محل الجرح (قوله من ذكر) إلى  
قوله فإن قلت في النهاية والمغني إلا قوله أو المتعدد (قوله من ذكر الخ) أي من على عليه سائر عبارة النهاية  
والمغني من غسل الصحيح وتيمم عن الجرح وأدى فريضته أه وهي أولى (قوله كما مر) أي في مراعاة  
المحدث للترتيب وتعدد التيمم بتعدد العضو العليل ومسح كل جيرة لا يمكن نزعا وإساس الماء ما تعذر غسله  
مما تحتها قول المتن (لغرض ثان) أي وثالث وهكذا نهاية ومغني (قوله ولم يطل تيممه) أي بمحدث أو غيره  
كردة سم قول المتن (لم يعد الجنب) أي ونحوه غسلا أي ولا مسحاً منهج ونهاية ومغني (قوله ويلزمه) أي  
بطلان طهر العليل بطلان الخ فاذا كانت الجراحة في اليد تيمم وأعاد مسح الرأس ثم غسل الرجلين نهاية  
(قوله عملا بقضية الترتيب الخ) كالونسي من أعضاء الوضوء لغة مغني (قوله أو المتعدد) خلافا للنهاية والمغني  
(قوله لما تقرر) متعلق بسقوط الخ وقوله بدليل الخ متعلق ببقاء طهره الخ وقوله أن لا تجب الخ خبر قوله  
قياس الخ (قوله في الأولى) أي في الطهارة الأولى صفة التيمم المتعدد (قوله بل يكفي تيمم واحد) اعتمده النهاية  
والمغني وفاقا للشهاب الرملي (قوله فتعده فيها) أي في الطهارة الثانية (قوله مصحح الرافعي) أي بقوله السابق  
ويعيد المحدث ما بعد عليه (قوله سقط الماء) أي غسل ما بعد عليه (قوله في إيجابه) أي التيمم من حيث  
هو (قوله أنه الخ) فاعل مرو الضمير للوضوء المحدث وقوله أنه حكاية الخ بيان لمقتضى التجديد (قوله وهذا)

وهو) أي مسحها (قوله أو أخذت شيئا وغسله) سكت عمالو مسه ما بلا إفاضة كما تقدم فظاهرها أنه لا يغني عن  
مسحها (قوله إلا أن يجاب) هذا حسن وقوله لما شق أي أو كان قد يشق (قوله كستر الجرح) هل ولو في  
عضو التيمم مع منع إيصال التراب للجرح أو لم تأخذ من الصحيح (قوله حتى مسح عليه) قد يقال قياس أن  
المسح عليه طهارة ما تحت الساتر من الصحيح أنه إذا أمكنه غسل الصحيح لا يسن الساتر المدكور لعدم الحاجة  
إليه بل لا يجوز إلا أن يكون المخالف المراسي خلافا يرى ذلك (قوله لم يعد الجنب عملا) قال في المنهج ولا مسح  
أه أي بمحدث أو غيره كردة (قوله في الأولى) أي في الطهارة الأولى وقوله بل يكفي تيمم واحد هو ما اعتمده

بدليل التنفل به أن لا تجب إعادة التيمم المتعدد في الأولى بل يكفي تيمم واحد لأن تعدده فيها إنما كان لضرورة الترتيب وقد سقط في الثانية أي  
فنعده فيها الذي جزم به في شرح الروض جزم المذهب إنما يناسب مصحح الرافعي قلت هذا القياس له وجه وإن أمكن الجواب عنه بأن الأصل  
فيما وجب في الأولى أن يجب في الثانية سقط الماء لبقاء طهره فبقي التيمم المتعدد بحاله لأن العلة في إيجابه نقصه عن أداء فرض ثان به وقد مر في  
الوضوء المحدث أنه في نحو النية كالأصل عملا بمقتضى التجديد أنه حكاية الأولى بصفته وهذا مقرب لما هنا فوجب به تعدد التيمم هنا إنما هو لتوج

يجب لأنه ضعيف فلا يؤثر  
من فوق حائل نعم يسن كستر  
الجرح حتى يمسح عليه خروجا  
من الخلاف (فاذا تيمم)  
من ذكر وقد صلى فرضا بعد  
تيمم وغسل مسح كما مر  
(لغرض ثان) لما يأتي أنه  
لا يؤدي بالتيمم إلا فرض  
(ولم يحدث) يعني ولم يطل  
تيممه (لم يعد الجنب عملا)  
لشيء من بدنه لبقاء طهره  
كما يأتي (ويعيد المحدث)  
غسل (ما بعد عليه) ليطلان  
طهر العليل ويلزمه بطلان  
ما بعده عملا بقضية الترتيب  
الواجب على المحدث دون  
الجنب ويرده ما يأتي أن  
طهارته باقية بدليل أنه يتنفل  
به (وقيل يستأنفان) أي  
الجنب والمحدث لتركب  
طهرهما من أصل وبدل  
فاذا بطل البدل بطل الأصل  
كنزع الحف بناء على  
الضعيف أن فيه الوضوء  
(وقيل المحدث كجب) فلا  
يحتاج إلى إعادة غسل ما  
بعد عليه لبقاء طهر العليل  
بدليل صحة تنفله كما تقرر  
وإنما وجه إعادة تيممه  
المتعدد أو المتعدد لضعفه  
عن أداء فرض ثان به فإن  
قلت قياس سقوط الترتيب  
في هذه الطهارة الثانية لما  
تقرر من بقاء طهره الأول

أى مامر فى الوضوء وقوله لما هنا أى من وجوب إعادة التيمم المتعدد وقوله هنا أى فى الطهارة الثانية (قوله حكاية الاول) الظاهر التانيث (قوله قلت هذا الثالث اصح) أى يعيد كل منهما التيمم فقط معنى (قوله ووجهه) إلى قوله أو ما إذا تردد فى المعنى الاقوله أو بطل تيممه وإلى الفصل فى النهاية إلا ذلك القول (قوله ووجهه الخ) عبارة النهاية وهو قول الأكثرين ونقل الامام الاتفاق عليه لانه إنما يحتاج إلى إعادة ما بعد عليه ان لو بطلت طهارة العليل وطهارة العليل باقية بدليل جواز التنقل اه (قوله كما علمته الخ) الاخصر الاول كامر (قوله أما إذا أحدث الخ) أى أو أجنب ثانياً ع ش (فرعان) لو أجنب صاحب الجبيرة اغتسل وتيمم ولا يجب عليه نزعها بخلاف الخف والفرقان فى ايجاب النزع مشقة ولو كان على عضوه جبيران فيرفع احدهما لم يلزمه رفع الاخرى بخلاف الخفين لان لبسهما جميعاً شرط بخلاف الجبيرتين معنى ونهاية (قوله فانه يعيد جميع مامر) هو مشكل مع قوله أو بطل تيممه إذ يدخل فيه البطلان بالردة مع انه لا يعيد غسل الأعضاء كما صرحوا به وكذا يشكل فى الجنب فانه لا يعيد جميع مامر اذ منه غسل صحيح بدنه وهو لا يعيد جميعه بل يغسل أعضاء الوضوء عن الحدث الاصغر ومنه ايضا مسح الساتر فى غير أعضاء الوضوء والظاهر انه لا يعيد لانه رفع جنابة ماتحته من الصحيح رفعا مقيدا بمدة عدم البرء كان مسح الخف رفع حدث الرجل مقيدا بمدة عدم نزع الخف وايضا فمسحه قائم مقام الغسل بدليل انه مالم يحدث لا يعيد لكل فرض سوى التيمم فقط سم بحدف (قوله ولو برا الخ) عبارة المغنى ولو اغتسل الجنب وتيمم عن جراحة فى غير أعضاء التيمم ثم أحدث بعد اداء فريضة من صلاة أو طواف لم يبطل تيممه لانه وقع عن غير أعضاء الوضوء فلا يؤثر فيه الحدث فيتوضا ويصلى بوضوئه ما شاء من النوافل (ولو برا) بثلاث الرأوهو على طهارة بطل تيممه ووجب غسل موضع العذر جنباً كان أو محدثاً ويجب على المحدث ان يغسل ما بعد موضع العذر رعاية للترتيب كالمواظبة على غسل الأعضاء بالوضوء ولا يستأنفان الطهارة وبطلان بعضها لا يقتضى بطلان كلها اه بحدف وعبارة النهاية ولورفع الجبيرة عن موضع الكسر فوجده قد اندمل أعاد كل صلاة صلاها بعد الا بدمال بالمسح عليها وإذا تحقق البرء وهو على طهارة كان كوجدان التيمم الماء فى تفصيله الاقوى اه أى يقال ان تحقق ذلك وليس فى صلاة امتنع الاحرامها او فيها فان وجب قضاءها ككون الساتر اخذ زيادة على قدر الاستمسك بطلت وان لم يجب التيمم ع ش (قوله أعاد المحدث غسل عليه) فيه نظر لانه ان اراد بعليه العضو المعتل بعينه فلا وجه لاعادة جميعه لارتفاع حدث صحيحه بغسله السابق وان اراد القدر المعتل منه فلا وجه للتيمم بالاعادة إذ لم يغسل فيما سبق فليتأمل سم أى فكان ينبغي أن يقول غسل محل علمته كما فى المغنى

شيعنا الشهاب الرملى فقال يكفى تيمم واحد (قوله فانه يعيد جميع مامر) هو مشكل مع قوله أو بطل تيممه إذ يدخل فيه البطلان بالردة مع انه لا يعيد غسل الأعضاء إذ الردة لا تبطله كما صرحوا به وهل تبطل مسح الجبيرة فيه نظر (قوله فانه يعيد جميع مامر) لا يخفى اشكاله فى الجنب فانه لا يعيد جميع مامر اذ منه غسل صحيح بدنه وهو لا يعيد جميعه بل يغسل بعضه وهو أعضاء الوضوء وعن الحدث الاصغر فليتأمل ومنه ايضا مسح الساتر فى غير أعضاء الوضوء والظاهر انه لا يعيد لانه رفع منه جنابة ماتحته من الصحيح رفعا مقيدا بمدة عدم نزع الخف وايضا فمسحه قائم مقام الغسل بدليل انه مالم يحدث لا يعيد لكل فرض سوى التيمم فقط لم يقم مقام الغسل لو جبت اعادته لكل فرض والحدث الاصغر لا يؤثر فى طهارة غير اعضائه ولهذا اطلق المحلى وغيره قولهم فيما إذا أحدث وإن كانت العلة بغير أعضاء الوضوء تيمم الجنب مع الوضوء وللجواب اه فلم يتعوضوا بالمسح الساتر فتأمل وقولهم تيمم الجنب مع الوضوء لا ينافى قول الروض وان اغتسل الجنب وتيمم عن جراحته فى غير أعضاء الوضوء ثم أحدث بعده لم يبطل حكم تيممه فيتوضا ويصلى بوضوئه ما شاء من النوافل لان كلامهم بالنسبة للفرض وقوله أعاد المحدث غسل عليه فيه نظر لانه ان اراد بعليه العضو المعتل بعينه فلا وجه لاعادة جميعه لارتفاع حدث صحيحه بغسله السابق وان اراد به القدر المعتل منه فلا وجه

حكاية الاول فلم ينظر  
لكون التيمم الواحد يكفى  
فتأمل (قلت هذا الثالث  
اصح والله أعلم) ووجهه  
واضح كما علمته لما تقرره  
خلافاً لمن نازع فيه أما إذا  
أحدث أو بطل تيممه فانه  
يعيد جميع مامر ولو برا  
أعاد المحدث غسل عليه  
وما بعده

وماصلاه جاهلا به او توهمه فانزال اللصوق ( ٣٥٢ ) ولم يظهر من الصحيح ما يجب غسله لم يبطل تيممه وإنما بطل بتوهم الماء لانه يوجد

طلبه والبحث عنه ولا كذلك  
توهم البرء ولو سقطت جبرته  
في صلاته بطلت كمنع الخلف  
وعله ما اذا بان شيء مما  
يجب غسله إذ لا يمكن بقاؤها  
مع وجوب غسل ما ظهر  
وبذا ما بعده في الحدث  
الا صغر او ما اذا تردد في  
بطلان تيممه وطال التردد  
او مضى معه ركع ثم ان علم  
البرء بطل تيممه ايضا والا  
فلا وما تقرر من ان ملحظ  
بطلان الصلاة غير ملحظ  
بطلان التيمم اندفع قول  
بعضهم لا اثر لظهور شيء  
من الصحيح في بطلان التيمم  
لانه عن العليل ووجه  
اندفاعه اننا لم نجعل هذا  
الظهور سببا لبطلان  
التيمم بل لبطلان الصلاة  
ملحظهما مختلفا كما تقرر  
(فصل في اركان  
التيمم وكيفية وسننه  
ومطلاته وما يستباح به مع  
قضاء او عدمه وتوابعها  
يتيمم بكل ما صدق عليه  
اسم (تراب) لانه الصعيد  
في الآية كما قاله ابن عباس  
 وغيره وما يمنع تاويله بغيره  
قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم  
وايديكم منه وزعم ان من فيه  
للا ابتداء سفاسف لا يعول  
عليه وصح جعلت الارض  
كلها لنا مسجدا وترابها وفي  
رواية صحيحة وترابها وما  
ترادفان كما قاله اهل اللغة  
خلاف لمن وهم فيه لنا  
طهورا والاسم اللقب في  
حين الامتنان له مفهوم كما هو مبين في محله

(قوله وماصلاه جاهلا به) فان تردد في وقت البرء قد رتب ما قرب من يمكن البرء فيه ع ش (قوله او توهمه) اي  
البرء سم (قوله ولم يظهر من الصحيح الخ) اي بان يكون اللصوق على قدر الجراحه وقوله ما يجب غسله اي او  
ما يمكن امراو التراب عليه معنى (قوله لم يبطل تيممه) اي ولا صلاته ع ش (قوله بطلت) اي صلاته وإن لم  
يبرأ معنى ونهاية (قوله ومحله) اي محل بطلان الصلاة بسقوط الجبره فيها (قوله او ما اذا تردد الخ) عطف على  
ما اذا بان الخ ع ش (قوله تردده في بطلان تيممه) اي لتردد في حصول البرء قاله البصري ولعله مجرد تمثيل  
وليس بقيد (قوله ايضا) كصلاته (قوله والا فلا) (فرع) لو كانت الجبره لصوقا ينزع ويغير كل يوم او  
ايام فمسكها كالجبره الواحدة كما افق به السبكي وفيه نظر ظاهر بل الا وجه خلافه نهاية اي من ان كل مرة  
لها حكم مستقل فعلى كلام السبكي تغيير اللصوق لا يؤثر في طهارته السابقة وعلى كلام الشارح مر يؤثر  
فيجب غسل الصحيح مع ما بعده ولا يبطل التيمم عليها ع ش (قوله من ان ملحظ بطلان الخ) عبارة النهاية علم  
ان ملحظ الخ واندفع الخ (قوله غير ملحظ بطلان التيمم) فان ملحظه البرء من العلة وملحظ بطلان الصلاة  
ظهور ما يجب غسله من الصحيح ع ش (قوله لم يجعل الخ) انظر هذا مع المفهوم من قوله ولم يظهر من الصحيح  
ما يجب غسله لم يبطل تيممه من انه اذا ظهر بطل فقد جعل الظهور سببا لبطلانه فليتأمل سم وبصري  
(فصل في اركان التيمم) وغير ذلك قول المتن (بكل تراب) يدخل فيه الاصفر والاعفر والاحمر والاسود  
والابيض معنى ونهاية (قوله ما صدق) الى قوله فلا يجوز في المغنى ما يوافقه الى قوله وكذا خبث في النهاية  
ما يوافقه الا ما فيه عليه (قوله صدق) الا الى اطلق او اسقاط اسم بصرى (قوله لانه الصعيد في الآية الخ)  
عبارة النهاية والمغنى لقوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا قال ابن عباس وغيره اي ترابا طاهرا وقال الشافعي تراب  
له غبار وقوله حجة في اللغة اه (قوله وما يمنع الخ) هذا ما يمنع نحو النورة وسحابة الاحجار سم ولك ان  
تمنع عدم القول بالواسطة عبارة القليوبي وجوزها الامام مالك بكل ما اتصل بالارض كالشجر والزرع  
وجوزها ابو حنيفة وصاحبه محمد بكل ما هو من جنس الارض كالزربنيخ وجوزها الامام احمد وابو يوسف  
صاحب ابى حنيفة بما لا غبار فيه كالحجر الصلب وجعلوا من في الآية ابتداء وفسروا الصعيد بما على وجه  
الارض لا بالتراب اه (قوله وزعم الخ) عبارة النهاية والمغنى اذا لتيان عن المقيدة للتبعيض يقتضى ان  
يمسح بشئ يحصل على الوجه واليدين بعضه وقول بعض الائمة انها لا ابتداء للغاية فلا يشترط تراب ضعفه  
الزحشرى بان احدا من العرب لا يقيم من قول القائل مسح براسه من الدهن ومن المامر من التراب الا معنى  
التبعيض والاذعان للحق احق من المراء اه قال ع ش قوله مر ضعفه الزحشرى الخ كان حنفيا  
وانصف من نفسه (قائدة) ذكر في شرح الروض في هذا الفصل انه اذا تعارض كلام شخص في افتاء  
وتصنيف له كان الاخذ بما في التصنيف اولى فراجع اه (قوله للا ابتداء) المتبادر للتبعيض كما لا يخفى فهو  
ارجح سم (قوله سفاسف) اي ردى من قبيل الهذيان (قوله واسم اللقب الخ) عبارة النهاية كقول  
مفهوم اللقب ليس بحجة عمله حيث لا قرينة كما صرح به الغزالي في المنحول وهاقيرنتان العدول الى  
التراب في الطهورية بعد ذكر جميعها في المسجدية وكون السياق للامتنان المقتضى تسكثير ما يمتن به فلما  
اقتصر على التراب دل على اختصاصه بالحكم اه (قوله في حين الامتنان) فيه شيء ويؤيد ان له هنا مفهوما  
زيادة ترابها وتربتها ولا كان يكفي ان يقول مسجدا وطهورا فانه اخصر سم قوله ويؤيد الخ تقدم  
منه عن النهاية آتفا (قوله ما يشمل) الصواب اسقاطه سم ورشيدى وبصرى اي لان المراد بالتاويل

للتعبير بالاعادة اذ لم يغسل فيما سبق فليتأمل (قوله او توهمه) اي البرء (قوله لم يجعل الخ) انظر  
هذا مع المفهوم من قوله ولم يظهر من الصحيح ما يجب غسله لم يبطل تيممه من انه اذا ظهر بطل فقد  
جعل الظهور سببا لبطلانه فليتأمل

(فصل في اركان التيمم) (قوله وما يمنع الخ) هذا لا يمنع نحو النورة وسحابة الاحجار (قوله ان ما فيه للا ابتداء) المتبادر  
التبعيض كما لا يخفى فهو ارجح (قوله في حين الامتنان) فيه شيء هنا ويؤيد ان له مفهوما زيادة ترابها وتربتها

(طاهر) اراد به ما يشمل الطهور بدليل قوله لا يلازم مستعمل وذلك لتفسير ابن عباس وغيره للطيب في الآية بالطاهر (٣٥٣)

فلا يجوز بنجس كان جعل في بول ثم جف أو اختلط به نحو روث متفتت ومنه تراب المقبرة المنبوشة لا اختلطها بعذرة الموتى وصديدهم المتجمد ومن ثم لم يطهره المطهر قال القاضي ولو وقعت ذرة نجاسة في صبرة تراب كبيرة تحرى وتيمم وهو مبنى على الضميمة السابق انه لا يشترط التعدد في التحرى فعلى الاصح لا يتحرى الا ان كان النجس لا يتجزأ ثم جعل التراب قسمين فغير ما مر في فصل الكمين عن القميص بعد تنجس أحدهما ولا يضر أخذه من ظهر كلب لم يعلم النجاسة به مع رطوبة (حتى ما يداوى به) كالارمني بكسر أوله وما يؤكل سفها كالندر وطين مصر المسمى بالطفل كما صرح به جمع وما أخرجه الارضة منه وان اختلط بلعابها كعجون بمانع جف وان تغير به لونه وطعمه وريحه ويشترط ان يكون له غبار ولم يذكره لانه الغالب فيه (و) من ثم صح (برمل) خشن (فيه غبار) ولومنه بان سحق وصار له كما بينته في شرح الارشاد وغيره اما الناعم فلا لانه للصوق بالعضو يمنع وصول الغبار اليه ومن ثم

اخراج المستعمل وهو لا يمتزج حيث أريد بالطاهر الطهور لا ما يشمل له ويمكن أن يقال قوله لا يستعمل في حكم الاستثناء فلا اعتراض عليه ع ش (قوله وذلك) أي اشتراط الطهارة (قوله بالطاهر) أي بالتراب الطاهر (قوله بنجس) أي متنجس (قوله ومنه) أي من التراب النجس (قوله تراب المقبرة الخ) أي وتراب السيارة يجمع قاذورات الكنيف (قوله المنبوشة) أي الذي علم نبشها فان لم يعلم جاز بلا كراهة نهاية في زيادة قال ع ش قوله مر فان لم يعلم الخ أي بان علم عدم نبشها أو شك فيه وظاهر قوله بلا كراهة شموله لكل من هاتين الصورتين ولعل وجهه في صورة الشك ان الأصل الطهارة ولم يرد نهى عنه مع الشك اه (قوله لا اختلطها) الاولى التانيث (قوله المطر) أي ولا غيره (قوله القاضي الخ) عبارة النهاية ابو الطيب اه والمشهور ان القاضي اذا اطلق فالخمين البغوى والقاضيان فهو ابو الطيب الطبرى فينبغي ان يتأمل في هذا المحل بصرى (قوله تحرى وتيمم) عبارة شرح العباب عن القاضي لم يجز له التيمم منها من غير تحروان كانت كبيرة وله ان يتحرى ويتيمم اه ويتجه في الكبير جدا جواز التيمم بلا تحرك كما لو اشتبهت نجاسة في مكان واسع جدا تجوز الصلاة فيه سم (قوله لا يتجزأ) يرجع مفهوم لا يتجزأ وأسقطه مر اه سم عبارة ع ش قوله مر جاز أي حيث لم يمكن اختلاط النجاسة بكل من القسمين ولعله مر لم يذكر هذا القيد لتبعية مر بالذرة فانها لا يمكن انقسامها وقال ابن حجب لا يتجزأ أي حيث لم يمكن تفرق المختلط من النجاسة فيها اه وانظر لو هجم وتيمم من غير اجتهاد هل يصح تيممه كالأو تيمم من تراب على ظهر كلب شك في اتصاله به رطبا او جافا ولا يصح كالأو اختلاط اناء طاهر بنجس الظاهر اثنان لتحقق النجاسة فيما ذكره اه يحذف (قوله بعد تنجس احدهما) ظاهره ان فصل احدهما مع بقاء الكم الثاني متصلا بالقميص ولا يكتفى في جواز الاجتهاد وينبغي خلافه لتحقق التعدد بما ذكر ع ش (قوله ولا يضر) الى قوله ولم يذكره في المغنى (قوله لم يعلم النجاسة به الخ) فلو علم النجاسة به جافين أو شك فيه جاز وقياس ما مر في المقبرة التي لم يعلم نبشها عدم الكراهة هنا ايضا ويحتمل خلافه لان الغالب هنا الرطوبة ولغاط نجاسة الكلب ع ش (قوله كالارمني) أي والسبخ بكسر الموحدة وهو ما لا يثبت إذ لم يعلم الملح فان علاه لم يصح التيمم به مغنى ونهاية (قوله بكسر أوله) قال في شرح العباب بفتح الميم وكسرهما لغتان خلافا للاستوى اه سم (قوله منه) أي من المندر لانه تراب لا من خشب لانه لا يسمى ترابا وان اشبهه مغنى ونهاية (قوله بمانع) أي كخشب نهاية ومعنى (قوله ان يكون له غبار) فان كان جريشا أي خشنا او ندى بالار ترفع له غبار لم يكف مغنى ورايت في فتاوى ابن زباد في رجل تسيل دموعه في كل وقت ومضى اتصل تراب التيمم بالوجه صار طينا قال فالظاهر اخذاما تقدم صحة تيممه واقول ايضا بصحة تيمم من ابتلى بكثرة العرق في بدنه كما شاهدنا ذلك في بعض الناس بحيث لا يؤثر فيه التثفيف اه كرده (قوله ومن ثم) أي لاجل اشتراط وجود الغبار (قوله برمل خشن الخ) عبارة النهاية وبرمل لا يصدق به وضو ولو كان ناعما فيه غبار منه ولو بحدقه لانه من طبقات الارض والتراب جنس له فلا يصح برمل ولو ناعما لا غبار فيه او فيه غبار لكن الرمل يصدق بالعضو لمعه وصول التراب الى العضو اه زاد المغنى ويؤخذ من هذا شرط آخر في التراب وهو ان يكون له غبار يعلق بالوجه واليدين (قوله بأن سحق الخ) وفي فتاوى المصنف لو سحق الرمل الصرف وصار له غبار أجزأ أي بان صار كله بالسحق غبار او بق منه خشن لا يمنع لصوق الغبار بالعضو نهاية (قوله ومن ثم) أي لاجل اللصوق المذكور (قوله لو علم عدم لصوقه) أي او غلب على ظنه فيما يظهر وينبغي ان يقال ولو علم لصوق الخشن الخ او تردد فيه لا يجوز اعدام حصول التعميم الا في المحتاج فيه الى غلبة الظن كما صرح به الشارح

ولا كان يسكني ان يقول مسجدا أو طهورا فانه أخصر (قوله اراد به ما يشمل الطهور) الصواب اسقاط ما يشمل (قوله تحرى وتيمم) عبارة شرح العباب عن القاضي لم يجز له التيمم منها من غير تحروان كانت كبيرة وله ان يتحرى ويتيمم اه ويتجد في الكبير جدا جواز التيمم بلا تحرك كما لو اشتبهت نجاسة في مكان واسع جدا تجوز الصلاة فيه (قوله لا يتحرى) يرجع مفهوم لا يتحرى واسقطه مر (قوله كالارمني) قال

لو غلم عدم لصوقه لم يؤثر فاناطتهم

ذلك بالخشن والناعم للغالب (٣٥٤) ولا ينافي ما تقرر إعادة الباء المفيدة لمغايرة الرمل للتراب لانه بالنظر لصورته الرمل قبل السحق لعدم

فما يأتى وفي العباب وهو قياس الوضوء كما مر فيه وهو ظاهر بصرى (قوله ذلك) أى صحة التيمم وعدمها (قوله ولا ينافي ما تقرر) وهو قوله ولو لم يمتدح بان سحق الخ كرى وقضية صنيع النهاية ان المراد بذلك كون الرمل من جنس التراب السابق في كلامه صراحة (قوله نوع قلب) أى والاصل بغبار فى رمل قال ع ش ولا يبعد انه أى قول المتن ويرمل فيه غبار من المجاز حكما لانه اسناد اللفظ الى غير ما هو له من الملاسات وفى سم على حج قد يوجه بانه لوقال وبغبار رمل او هم اشترط تميزه عن الرمل اه قول المتن (لا يبعدن) بكسر الدال كنفط وكبريت نهاية ومغنى وقولها كنفط محل تأمل لذهول كونه من المانعات ليس من محل التوهم (قوله كنورة) الى قوله ومرفى المغنى لا قوله ولو احتالا (قوله ومثله طين الخ) أى وسحابة نحو اجر معنى (قوله كنورة) هو الجير قبل طفته شيخنا الحلبي لكن عبارة المصباح النورة بضم النون حجر الكاسب ثم غلبت على اخلاط اضاف الى الكلس من زرينخ وغيره ويستعمل لازالة الشعر انتهت وفي الصحاح الكلس أى بالكاف المكسورة واللام والسين المهملة الصاروج يبنى به اه وفى سم على حج قال فى العباب ولا يججراى وان كان رخوا كالكدان أى البلاط وزجاج وخزف واجر سحقته اه قال فى شرحه وان صار لها غبار لانها مع ذلك لا تسمى ترابا اه ع ش قول المتن (مختلط الخ) أى ولا بتراب مختلط الخ معنى أى يقينا ع ش (قوله بجص) بكسر الجيم وفتحها وهو الجبس او الجير شيخنا (قوله وزعفران) أى ومسك ع ش (قوله لانه لنعمته) يؤخذ منه مع ما مر فى الرمل الناعم انه لو علم عدم منعه لم يضرب بصرى (قوله ولو احتمالا) اطلاقه يقتضى ان الامر كذلك ولو كان مرجو حاد او هو محل تأمل لتصريحهم بالاكتفاء بغلبة ظن التعميم بصرى أى ولعل لهذا أسقطه النهاية والمغنى (قوله وكذا خبث الخ) اعتمده مر وقوله بأن استعمال الخ أى ثم طهر بشرطه سم على حج ومعلوم ان محل الاحتياج للتطهير اذا استعمله فى غير الاخيرة اما اذا استعمله فيها فطهر طاهر كالفصال المنهضة منها واما مدر الاسد نجاء اذا طهر او استعمل فى غير الاولى ولم يملوث فهل يكفى هنا اذا دق وصار ترابا لانه خفف لامتزاجه بالتراب لا لانه لا يمتزج فيه نظرا لاقرب الثانى ع ش أى كما يفيد قول الشارح يرد بان السبب فى الاستعمال الخ (قوله كالماء) عبارة المغنى والنهاية لانه ادى به فرض فلم يجز استعماله ثانيا كالماء اه (قوله بل اولى) أى لان الماء اقوى سم (قوله بدليل ان ماء السلس السلس الخ) قد يقتضى ان استعماله اتفاقا لكن قال المغنى وفى ع ش عن الاسوى مثله ما نصه ويجرى الخلاف فى انما المستعمل فى طهارة دائمة الحدث فان حدثه لا يرتفع على الصحيح اه قول المتن (ما بقى بعضه) أى حيث استعمله فى تيمم واجب ع ش (قوله بعد مسحه) عبارة غير حالة تيممه اه (قوله بالثلثة) الى قوله نعم فى النهاية والمغنى (قوله بعد مسحه) خرج به ما تثار بعد مس ماءه كالطبقة الثانية وسيأتى ذلك عن المجموع سم عبارة المغنى والنهاية اما ما تثار ولم يس العضو بل لاقى ما لصق بالعضو فليس بمستعمل قطعا كالباقي فى الارض اه (قوله لم يجز) أى خلافا للاسوى نهاية ومغنى (قوله وايهام قول الرافعى الخ) عبارة المغنى وقول الرافعى لما ثبت للتأثير حكم الاستعمال اذا انفصل بالكلية واعرض التيمم عنه مراده كما قال شيخنا ان ينفصل عن الممسوحة والمسوحة لا ما فهمه الاسوى من انه لو اخذه من الهواء قبل اعراضه عنه انه يكفى اه فى البصرى بعد ذكره عن النهاية من لم يمس ماءه اقول رايت فى تعليقه منسوبة للظند تاتى من متأخري المصرين ان حصل كلام الرافعى انه يشترط فى الحكم على المتأثر بالاستعمال شرطان الانفصال بالكلية عن الممسوحة والممسوحة جميعا واعراض التيمم عنه وفرع الاسوى على الثانى انه لو اخذه من الهواء وتيمم

فى ترح العباب فتح الميم وكسرها لغتان خلافا للاسوى اه (قوله نوع قلب) قد يوجه بانه لوقال وبغبار رمل او هم اشترط تميزه عن الرمل (قوله لا يبعدن) قال فى العباب ولا يججراى وان كان رخوا كالكدان كما قاله فى شرحه وزجاج وخزف واجر سحقته اه قال فى شرحه وان صار لها غبار لانها مع ذلك لا تسمى ترابا انتهى (قوله وكذا خبث) اعتمده مر وقوله بان استعمال أى ثم طهر بشرطه (قوله بل اولى) أى لان الماء اقوى (قوله بعد مسحه) خرج ما تثار بعد مس ماءه كالطبقة الثانية وسيأتى ذلك عن المجموع (قوله

تيمم حقيقة لانها هو بالغباب لذي صار ترابا لا بالرملى فى العبارة نوع قلب وهو بما يؤثره الفصحاء لا خراض لا يبعد قصد بعضها هنا لا يبعد كنورة وسحابة خزف ومثله طين شوى وصار رمادا لانه ليس بتراب بخلاف ما احابته نار فاسود ولم يصبر رمادا (ومختلط بدقيق ونحوه) كجص وزعفران وان قل الخليط جدا بحيث لا يدرك لانه لنعمته يمنع وصول التراب للعضو (وقيل ان قل الخليط جاز) نظير ما مر فى الماء ويرده ما تقرر ان قليل الخليط هنا يمنع ولو احتمالا حول الطهر للعضو لكشفته بخلافه ثم للطافة الماء (و) مر ان التراب لا بد ان يكون طهورا فيحتد (لا) يصح التيمم (بمستعمل) فى حدث وكذا خبث فيما يظهر بان استعمال فى معانظ على الصحيح (كالماء بل اولى كون التراب لا يرفع الحدث فلا يتأثر بالاستعمال بخلاف الماء يرد بان السبب فى الاستعمال ليس هو خصوص رفع الحدث كما مر لزوال المنع من نحو الصلاة بدليل ان ماء السلس مستعمل مع انه لا يرفع حدثا غاسويا (وهو) أى المستعمل (ما بقى بعضه) أى التيمم بعد مسحه وكذا ما تثار) بالثانية منه بعد

سعه له وان لم يعرض عنه فلو اخذه من الهواء عقب انفصاله عما مسه لم يجز وايهام قول الرافعى ولما ثبت له حكم الاستعمال اذا به

انفصل بالكلية وأعرض عنه الأجزاء غير مرادله لأن غايته أنه كالماء وهو يضر فيه ذلك فأولى التراب نعم يفترقان في أنه لا يضر هنارفع اليدهما فيها من التراب ثم عودها اليه لانما احتاج لهذا هنانزله منزلة الاتصال بخلافه ثم (في الاصح) كالمقطر من الماء وما قيل في توجيهه مقابل الاصح أن التراب كثيف إذا علق بالخل منع غيره أن يعلق به بخلاف الماء لرفته يرد بأن ذلك (٣٥٥) يفرض تسليمه لانما يقتضي علوق

بعض الماس لا كله فبعض الماس متناثر وقد اشدبه فنع الكل لعدم التميز ومن ثم لو تميز الملاصق عن غيره وتحقق أن المتناثر هو ذلك الغير لم يكن مستعملا كما هو واضح ثم رايته المجموع صرح بذلك فانه قسم المتناثر الى ما أصاب العضو ثم تناثر عنه وصحح انه مستعمل والى ما لم يمس البتة وانما لاقى ما لصق به وقال المشهور أنه غير مستعمل كالباقي بالارض اه نعم لا يضر هنارفع اليد عن العضو ثم عودها اليه لمسح بقية للاحتياج اليه هنا لا في الماء كما تقر وعلم من ذلك جواز تبسم كثيرين من تراب يسير مرات كثيرة حيث لم يتناثر اليه شيء مما ذكر (ويشترط قصده) أي التراب لقوله تعالى فقيموا أصدعيا أي اقصده بالثقل بالعضو أو اليه (فلوسفته) أي التراب (ريح عليه) أي على وجهه أو يده (فردده) على العضو (ونوى لم يحز) بضم أوله لا انتفاء القصد بانتفاء النقل المحقق له وان قصد بوقوفه في مهبها التيمم لانه في الحقيقة لم يقصد التراب وإنما أتاه لما قصد الريح ومن ثم لو أخذه من

به جاز قال وبه يعلم الدفاع ما ورد به على الاسنوى أن الرافعي إنما ذكره فيما إذا رفع يده وأعادها وكل به مسح العضو اه وهو كلام وجيه وفي فتاوى علامة الزمزم ومفتي البين عبد الرحمن بن زياد رحمه الله تعالى الذي نيل اليه اعتمادا قاله الرافعي وجرى عليه الشيخ زكريا في شرح الروض والسمودى في حاشيته وشيخنا العلامة المزجد في عيابه والكمال الرداد في كوكبه والعلامة تقي الدين الفقي في مهمات المهمات وغيرهم وان المتناثر قريب من المتناذف من الماء وقد قالوا بطلان رتبه والتراب اوسع بابا من حيث الحكم باستعماله فلغا وجه أن المستعمل طهور لانه لا يرفع الحدث اه بصرى (قوله لأن غايته أنه كالماء) قد يمنع أن غايته ذلك إذ قد يفرق بانه لا يثبت على العضو ولا يجري عليه فاغتر فيه ذلك دفعا للشبهة سم (قوله مقابل الاصح) وهذا الوجه ضعيف جدا وغلط فكان التعبير بالصحيح اولى معنى ونهاية قوله علق بكسر اللام من باب علم يعلم عش (قوله وتحقق أن المتناثر هو ذلك الخ) ولو شك امس المتناثر العضو ام لا فالقياس الحكم ببقاء طهوريته سم وبصرى وعش (قوله نعم لا يضر هنا الخ) يغني عنه قوله السابق نعم يفترقان الخ (قوله وعلم) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله من ذلك) أي من حصر المستعمل فيما ذكرناه ومعنى (قوله كثيرين) أي او واحد وقوله من تراب يسير أي في نحو خرقة نهاية ومعنى (قوله أي التراب) الى قوله ومن ثم اشترط في النهاية والمعنى لا قوله بالثقل الى المتن وقوله لانه الى لواخذه وقوله مع النية الى كني (قوله بالعضو أو اليه) الا واضح الموافق لما ياتي الى العضو به او بغيره (قوله بضم اوله) وبصح ان يفتح اوله بناء على أن تعاطى العبادة القاسدة حرام نهاية أي والاصل في الحرمة إذا اضيفت للعبادات عدم الصحة ولا فلا يلزم من الحرمة عدم الصحة رشيدى وعش (قوله لانه الخ) قد يمنع عبارة المعنى والنهية والقصد المذكور لا يكتفي هنا بخلاف ما لو برز للطر في الطهر بالماء فانفسلت أعضاؤه لان الماء موره فيه الغسل واسمه يطلق ولو بغير قصد بخلاف التيمم اه (قوله أو سفته) أي الريح (قوله مثلا) أي أو يده الأخرى (قوله مع النية المقترنة الخ) قد يوهم هذا انها لو لم تقترب بالاختلاف افتقرت بالرفع انه لا يحزى وليس كذلك وسيعلم من كلامه في شرح وكذا استدانتها ان وجودها من اول الرفع ليس بشرط بل الشرطان توجد قبل انتهائه بوصول اليد للوجه بصرى عبارة سم قوله ورفع اليد الخ قد يفهم منه اعتبار المتبادر منه وهو ابتداء الرفع والوجه الاكتفاء بوجودها في أي حد كان حيث سبقت مماسة العضو للتراب الممسوح لان النقل من ذلك الحد الذي وجدت النية عنده كاف سم (قوله فعك الخ) بتخفيف العين وتشديد هاء كما في المختار عس (قوله فعك وجهه) أي أو يده (قوله اجزا ايضا) قد يقال ينبغى الاجزاء وان لم يكتف التراب إذا كان حصوله على الوجه بحسب تحريكه في الهواء بحيث لا التحريك ما حصل لان هذا نقل بالعضو فايتمل سم عبارة عش ولا يتنافيه قولهم لو وقف حتى جاء الهواء بالغبار على وجهه لم يكف لانه لا فعل له هناك بخلاف ما قلناه سم على المنهج اه (قوله مقترنة بنقل المأذون) مقتضى ماسياق انها اذا وجدت قبل مسح الوجه اجزا بصرى (قوله ومستدامة الخ) عبارة النهاية والمعنى ويشترط ان ينوى الاذن عند النقل وعند مسح الوجه اه

لأن غايته أنه كالماء قد يمنع أن غايته ذلك إذ قد يفرق بانه لا يثبت على العضو ولا يجري عليه فاغتر فيه ذلك دفعا للشبهة (قوله وتحقق أن المتناثر هو ذلك) لو شك امس المتناثر العضو ام لا فالقياس الحكم ببقاء طهوريته (قوله رفع اليد) قد يفهم منه اعتبار المتبادر منه وهو ابتداء الرفع والوجه الاكتفاء بوجودها في أي حد كان حيث سبقت مماسة التراب للعضو الممسوح لان النقل من ذلك الحد الذي وجدت عنده كاف (قوله اجزا ايضا) قد يقال ينبغى الاجزاء وان لم يكتف التراب إذا كان حصوله على الوجه بحسب تحريكه في

العضو وورده اليه أو سفته على اليد فمسح بها وجهه أو أخذها من الهواء ومسح به مع النية المقترنة بالاختلاف غير الثانية ورفع اليد للمسح فيها كني لوجود النقل المقترن بالنية حيث نذر ظاهر أنه لو كتف التراب في الهواء فعك وجهه فيه أجزأ أيضا كالماء معك بالارض (ولو يمسح بلا اذنه لم يحز كالماء سفته ريج أو (بأذنه) بأن نقل المأذون التراب للعضو ومسحه به ونوى الآذن نية معتبرة مقترنة بنقل المأذون ومستدامة



إلى مسح بعض الوجه (جار) ولو بلا عذر (٣٥٦) إقامة لفعل ماذونه مقام فعله ومن ثم اشترط كون الماذون ميمزوا لا يبطل نقل الماذو

قال ع ش ولم يذكر اشتراط الاستدامة لما يأتي من أن المعتمد عدم اشتراطها (قوله ولو بلا عذر) لكن يستحب له أن لا ياذن لغيره في ذلك مع القدرة بخروج من الخلاف بل يكره له ذلك ويجب عليه عند العجز ولو باجرة عند القدرة عليها مع غيره (قوله من ثم اشترط كون الماذون ميمزوا) خلافا لظاهر إطلاق شيخ الإسلام والمغني والنهاية عبارة من ولو وصيا أو كافرا أو حائضا أو نفسا حيث لا نقض اه أي بمسها كان يكون بينهما محرمية أو صغرا أو مسته بجملة ع ش قال ع ش قوله من ولو وصيا أي عيزا زيا دي وحج ونقل سم على المنهج عن من أنه لا يشترط كونه ميمزا بل ولا كونه آدميا أو عبارة فرع قال من لا فرق في صحة نقل الماذون بين كونه ذكر أو كونه أنثى ولا بين كونه عاقلا أو كونه مجنونا أو وصيا لا يميز أو دابة معاملة بحيث تفعل بامرءه اتهمت لا يقال لا فعل له في هذه الحالة لا نأقول فعل الدابة المعاملة بامرءه وأشارته بمنزلة فعله فليتنامل اه ومثل ما ذكر الملك بفتح اللام كائن من مر بالدرس اه عبارة الرشيدى قوله من ولو وصيا أي ولو غير ميمز كما أتى به الشارح بل أتى بان البيهية مثله اه (قوله عيزا) قد يتجه أنه لا يشترط التمييز بل الشرطان يترتب نقله عن نحو اشارته اليه لانه حينئذ يكون بمنزلة نقله هو فليتنامل سم (قوله ولا يبطل نقل الماذون الخ) قال في النهاية ولو يميحه غيره باذنه فحدث احدهما بعد اخذ التراب وقبل المسح لم يضر كما ذكره القاضي حسين في فتاويه وهو المعتمد أما الآذن فلا يغير ناقل وأما الماذون له فلا يغير ممتيعم وكذا لا يضر حدثهما في الحالة المذكورة ايضا اه وقال في المغني وهذا هو المعتمد وإن قال الرانعي ينبغي أن يطل بحدث الامر كما في تعليق القاضي حسين اه وإن كان ما قام في حدث الآذن محله فيما إذا وجد قبل النية أو بعدها وجد ما قبل مسح الوجه فواضح ولا فشكل جدا والحاصل أنه إن نوى أي بعد الحدث عند ابتداء الماسة قبل انتقال التراب إلى الوجه فواضح أنه يكتفي به لوجود النقل المقترن بالنية المعتمدة بها وإن نوى بعد انتقال التراب إلى الوجه فينبغي أن لا يعتد به بصري بحذف وحل ع ش كلام النباهة على الشق الثاني وأقره عبارة قوله من لم يضر الخ أي ولا يجب عليه تحديدية التيمم كما يأتي وقوله اما الآذن الخ خلافا لابن حجج اه ونقل سم عن من ما يصرح بذلك وأقره عبارة قوله كذا قاله القاضي الخ اعتمده من قال وعلى هذا يكتفي بالنية عند ابتداء النقل وعند مسح الوجه ولا يحتاج لتجديدها بعد الحدث وقبل مسح الوجه لصحة النقل وبقائه اه ثم رايت في النهاية والمغني في شرح قول المصنف الاتي وكذا استدامتها الخ ما يصرح بذلك (قوله ومن ثم) أي لاجل حصر النية فيما ذكر (قوله وبه) أي بقوله لا في النية الخ (قوله بجماعة) أي الغير المحجوج عنه وقوله لانه الخ أي الحاج عن الغير (قوله للآذن) أي قوله واجيب في النهاية والمغني قول المتن (وأركانها) أي التيمم وركب الشئ بجانبه الاقوى مغني ونهاية (قوله خمسة) النقل والنية ومسح الوجه ومسح اليدين والترتيب وستأتي مرتبة كذلك نهاية (قوله واجيب عن الاول الخ) هل يرد على هذا الجواب ان نحو النية لا يختص اشتراطه بالصلاة مثلا مع عدمه من أركانها ونحو العاقد لا يختص اشتراطه بالبيع مع عدمه من أركانها سم (قوله طهورية الماء) لعله من إضافة الصفة إلى موصوفها كما يفيد قوله الاتي فلم يحسن عده الخ أي الماء الطهور (قوله بمحل التيمم) الإضافة للبيان والاولى بالتيمم (قوله بان المطهر الخ) قد يقال يناقيه ما مر له اتفاقا أن تراب المغلظة مستعمل لدلو لم يكن له دخل في التطهير لما تأثر قعره بصري وسم أقول دفع الشارح المناهضة بقوله لكن بشرط الخ (قوله ثم) أي في المغلظة (قوله وجهه) أي مزج الماء بالتراب وقوله استقلاله أي التراب وقوله بهذا أي بالتيمم وقوله بخلاف الماء ثم أي في الوضوء (قوله بدليل

بحدث الآذن لانه غير مباشر للعبادة فهو كسائر المستاجر في زمس احرام الاجرة كذا قاله القاضي ومن تبعه والمعتمد ما بحثه الشيخان أنه يبطل لانه المباشر للنية بل والعبادة لان ماذونه إنما ناب عنه في مجرد اخذ التراب ومسح عضوه به ومن ثم لم يضر كفره لا في النية المقومة للعبادة والمحصل لها وبه فارق المقيس عليه المذكور وبقيده قولهم لا يضر حدث الماذون لان النوى غيره وبه فارق بطلان حجة عن الغير بجماعة لانه النوى ثم (وقيل يشترط عذر) للآذن لانه لم يقصد التراب ويرده ان قصد ماذونه كقصده (وأركانها) خمسة وزاد في الروضة التراب وقصده وقال الرافعي الاحسن إسقاطهما لانهم لم يعدوا الماء ركنا في الوضوء فكذا التراب ولانه يلزم من النقل القصد واجيب عن الاول بان اشتراط طهورية الماء لا يختص بالوضوء بل يشاركه فيه الغسل وإزالة النجس فلم يحسن عده ركنا للوضوء بخلاف التراب فإنه مختص بمحل التيمم ويرد بمنع اختصاص التراب ايضا لوجوه في المغلظة فساوى الماء إلا أن يفرق ان المطهر سم ذو الماء لكز بشرط مزجه به فاخص استقلاله بالتطهير به فحسن عده ركنا فيه بخلاف الماء ثم وعن الثاني بان فكذلك القصد عن النقل بدليل ما

ما رقيمن وقف بمهب ريح قاصد التراب ورد بأن المدعى أنه يلزم من النقل القصد أي لوجوب (٣٥٧) قرن النية كما يأتي لا عكسه فلا يرد

ما ذكر في الوقوف بمهب  
الريح لان الذي فيه انه لم  
يلزم من القصد النقل نعم  
قال السبكي افراد القصد  
بالحكم عليه بالركنية أولى  
من عكسه المذكور في المتن  
لان القصد مدلول التيمم  
الماوربه في الاية والنقل  
لازم له وبجواب يمنع لزوم  
النقل له كما تقرر وبتسليمه  
فما في المتن هو الاولى لانه  
ذكر اول الملزوم رعاية  
لفظ الآية ثم اللازم لانه  
المطرود وهو الطريق لذلك  
الملزوم (نقل التراب)  
أي تحويله من نحو الارض  
أو الهواء الى العضو  
الممسوح بنفس ذلك  
معضو كان معك وجهه  
ويديه بالارض ولا بد من  
الترتيب حقيقة إذ لا يمكن  
تقديره هنا أو بغيره من  
ماذونه كما مر أو من نفسه  
كان اخذ ما سفته الريح من  
الهواء أو من الوجه كما يأتي  
ثم رده اليه وكان سفت على  
يده أو كنه ولو قبل الوقت  
فمسح به بعده لانه النقل به  
لوجه إنما وجد بعد الوقت  
وافهم غدا النقل ركنًا بطلانه  
بالحدث قبل مسح الوجه  
ما لم يحدد النية قبل وصول  
التراب للوجه لوجود  
النقل حينئذ (فلو نقل  
من وجهه) اليه أو (الى يد)  
بان حدث عليه بعد زوال  
نراه بالكلية تراب آخر

ما رقيمن وقف الخ) فانه في هذه الصورة قصد ولم ينقل وقوله لا عكسه أي أن القصد يلزم منه النقل نهاية  
(قوله قال السبكي) الى قوله وبتسليمه في النهاية (قوله قال السبكي الخ) بالتأمل الصادق يظهر أنه بعد النقل  
ونية الاستباحة المقترنة به لا يجب شيء من أنه قصد بل بالتأمل يظهر أن القصد ليس شيئًا اتدا على النقل  
والنية المقترنة به فتأمل وعدم الاجزاء في صورة السقي لعدم وجود النقل فان قيل المراد بالقصد قصد  
حصول التراب وهو غيرهما قلنا هذا لا يجب حصوله معهما بل متى وجد نقل مقترن بنية الاستباحة كفي  
وان لم يوجد قصد حصول التراب وحينئذ يشكل ما ذكره السبكي والشارح سم (قوله كما تقرر) أي في  
الوقوف بمهب الريح (قوله ذكر اول) أي في قوله ويشترط قصده و (قوله حصوله) الاولى قصده (قوله  
وبتسليمه) أي بان يراد بالقصد القصد المتصل بالمقصود (قوله الملزوم) أي القصد و (قوله رعاية  
لفظ الآية) أي لان مدلول التيمم في الآية إنما هو القصد و (قوله ثم اللازم) أي النقل و (قوله لانه  
المطرود) أي لان النقل يوجد ابدأ بخلاف القصد وفيه نظر لان النقل وإن كان بالعضو أو اليه لا بد منه  
مطلقا إلا أن القصد لازم له كما صرح به فهو أيضا موجود ابدأ سم وقد يجاب بأن قول الشارح المذكور  
مبنى على تسليم لزوم النقل للقصد ومعلوم انه لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم فنبه الشارح على ان  
النقل يستلزم القصد أيضا فاللزوم على تسليم ما قاله السبكي من الطرفين وبذلك يندفع استشكل البصري  
أيضا بما نصه قوله لانه المطرود هذا لا يناسب التسليم فتدبره اه (قوله لذلك الملزوم) أي القصد سم (قوله  
أي تحويله) الى قول المتن كفي في المغني ما وافقه لا قوله لا بد الى أو بغيره والى وثانيها في النهاية ما وافقه إلا  
ذلك القول (قوله وأفهم عد النقل الخ) عبارة المغني والنية فان قيل أن الحدث بعد الضرب وقبل مسح  
الوجه يضر كما لضرب قبل الوقت ومع الشك في دخوله مع أن المسح بالضرب المذكور لا يتقاعده عن التمسك  
والضرب بما على الكم أو اليد فينبغي جوازه في ذلك اجيب بانه يجوز عند تجديد النية كما لو كان التراب على  
يديه ابتداء والمنع إنما هو عند عدم تجديدها لبطلانها وبطلان النقل الذي قارنته اه قال ع ش قوله فان  
قيل الخ حاصله ان ما علل به الاجزاء في مسألة التمسك حاصل بالاولى فيما لو احدث بين النقل والمسح وقوله بانه  
يجوز أي المسح بالضرب المذكور وقوله عند تجديد النية أي قبيل مس التراب للوجه كما هو الظاهر من قوله  
م وبطلان النقل فلزم يحدد هالا عند تماس التراب لم يكف لا تنفاه النقل اه (قوله بان حدث عليه) أي  
على الوجه (قوله منها اليها) عبارة النهاية والمغني من يد الى اخرى او من عضو ثم رده اليه بعد انفصاله  
ومسحه به اه (قوله جاز ان مسح الخ) و (قوله جاز مسحه به الخ) خالفه المغني فيهما فقال يشترط قصد

مطهر أصلا وهو مع منافرتة قوله فاخص استقلاله فتأمل فيه نظر لان مما يدل على أنه أيضا مطهر تأثره  
بالاستعمال حتى لو جففه لم يصح التيمم به لاستعماله فلزم يكن مطهرا فلا وجه للحكم باستعماله وانتقال المنع  
اليه وايضا فتراب التيمم إنما هو مبيح وتراب المخلطة مبيح ايضا فتأمل (قوله نعم قال السبكي الخ) بالتأمل  
الصادق يظهر انه بعد النقل ونية الاستباحة المقترن به لا يجب شيء من أنه قصد بل بالتأمل يظهر أن القصد  
ليس شيئًا اتدا على النقل والنية المقترنة به فتأمل وعدم الاجزاء في صورة السقي لعدم وجود النقل فان قيل  
المراد بالقصد قصد حصول التراب وهو غيرهما قلنا هذا لا يجب حصوله معهما بل متى وجد نقل مقترن بنية  
الاستباحة كفي وان لم يوجد قصد حصول التراب وحينئذ يشكل ما ذكره السبكي والشارح (قوله وبتسليمه)  
لا يقال السبكي جعل القصد ملزوما والنقل لازما والشارح عكس فكيف يكون ما قاله الشارح مبنيًا على تسليم  
ما قاله السبكي لان هذا غلط وقوله وهو الطريق لذلك الملزوم موافق لقولهم واللفظ لشرح الروض والنقل  
طريقه أي طريق القصد (قوله رعاية لفظ الآية) أي لان مدلول التيمم في الآية إنما هو القصد  
لانه المطرود أي لان النقل يوجد ابدأ بخلاف القصد وفيه نظر لان النقل وإن كان بالعضو أو اليه لا بد  
منه مطلقا إلا أن القصد لازم له كما صرح به فهو أيضا موجود ابدأ (قوله الملزوم) أي القصد لا قوله

فأخذه ومسح به يديه (أو عكس) أي نقل من يد الى وجه وكذا منها اليها (كفي في الاصح) لوجود حقيقة النقل ولو أخذه لمسح به وجهه فتذكر  
أنه مسحه جاز أن لمسح به يديه أو لبدنه ظانا أنه مسح وجهه فبان أنه لم مسحه جاز مسحه به لان قصد عين المنقول اليه لا يشترط على المعتمد

الصلاة) ونحوها بما يقتضيه الطهر وسيأتي تفصيل ما يستباحه ولو تيمم بنيتها ظاناً أن حدثه أصغر فإن أكبر أو عكسه صح بخلاف ما لو تعد نظيره ما مر في نية المغتسل أو المتوضي غير ما عليه واتحاد النية والاستباحة في الحدين هنا لا يقتضي الصحة مع التعدد خلافاً لما وقع لابن الرفعة (لا) نية (رفع الحدث) أو الطهارة عنه لأنه لا يرفعها وإلا لم يبطل بغيره كروية الماء ولأنه صلى الله عليه وسلم قال لعمر بن العاص صليت بأصحابك وأنت جنب فسماء جنباً مع تيممه إفادة لعدم رفعه نعم لو نوى بالحدث المنع من الصلاة برفعها فخاصاً بالنسبة لمرض ونوافل جاز كما هو ظاهر لأنه نوى الواقع (تنبيه) قوله صلى الله عليه وسلم وأنت صريح في تقريره على إمامته وحينئذ فإن قيل بلزوم الإعادة أشكل بأن من تلزمه لا تصح إمامته أو بعدم لزومها أشكل بأن التيمم للبرد تازم الإعادة وقد يجاب بأنه إنما يفيد صحة صلاته وأما صحة صلاتهم فخامه فليس

التراب لمضوء معين يمسحه أى أو يطلق اه (قوله وثانيها) إلى التنبيه في النهاية والمغنى لإقوله واتحاد النية إلى المتن وقوله فسماء إلى نعم قول المتن (نية استباحة الصلاة الخ) يتردد النظر في نية استباحة مفتقر إلى التيمم من غير تعيين هل يكفي نظير ما مر للشارح في الوضوء أو لا وعلى الأول باق فيه من حيث العموم وعدم إرادته ما سيأتي لنا قريباً بصرى عبارة الجبري على المنهج قوله ونية استباحة مفتقر إليه بأن ينوى هذا الأمر العام أو ينوى بعض أفراده كما مر وإذا نوى الأمر العام استباح أدنى المراتب وهو ما عدا الصلاة وخطبة الجمعة والطواف لأن ما نواه ينزل على أدنى المراتب اه وعبارة شيخنا ويصح أن ينوى النية العامة كان يقول نويت استباحة مفتقر إلى طهر اه وقال ع ش ينبغي أن يقال فيه إن كان محدثاً حدثاً أصغر لم يصح لشمول نيته للبكت في المسجد وقراءة القرآن وكلهما مباح له فلا تصح نيته كإلحاقه في وضوئه نويت استباحة مفتقر إلى طهر وإن كان محدثاً حدثاً أكبر صححت نيته ونزلت على أقل الدرجات فيستباح من المصحف ونحوه اه وقوله كإلحاقه في وضوئه الخ هذا مخالف لاطلاقهم بالصحة هناك فراجع (قوله بما يقتضيه الخ) بيان لنحو الصلاة ع ش (قوله وسيأتي تفصيل الخ) عبارة المغنى والنهاية بما يقتضيه استباحته إلى طهارة كطواف وحمل المصحف وسجود تلاوة أو الكلام الآن في صحة التيمم وأما ما يستباح به فسيأتي اه (قوله ولو تيمم الخ) ولو نوى الظهر مقصورة عند جوازها فله الاتمام أو عند امتناعه لم يصح تيممه لعصيانه قاله البغوي في فتاويه مغنى عبارة النهاية ولو نوى أن يصلي بالتيمم فرض الظهر خمس ركعات أو ثلاثاً قال البغوي في فتاويه لم يصح لأن أداء الظهر خمس ركعات غير مباح وكذا لو نوى أن يصلي عرياناً مع وجود الثياب اه قال ع ش قوله م لم يصح معتمد اه (قوله صح) فلو كان مسافراً أو أجنب فيه ونسى وكان يتيمم وقتاً يتوضأ وقتاً أعاد صلاة الوضوء فقط لما ذكرناه من معنى أى من صحة تيمم الحدث حدثاً أصغر بنية الإكبر غلطاً وعكسه ع ش (قوله بخلاف ما لو تعدد) أى كان نوى استباحة الصلاة عن الإكبر مع علمه أن ليس عليه أكبر وفي شرح الكنز للاستاذ البكري ولو كان عليه حدث أصغر أو أكبر ونوى الاستباحة عنهما كفى أو عن أحدهما معينا له دون الآخر فحل نظروا الوجه أنه إذا نوى الإكبر كفى وإن نفي غيره أو الأصغر لم يحصل له إلا ما نواه اه وفي قوله إن نفي غيره المقضى لحصول رفع الأصغر مع نفيه نظروا لا يبعد عدم حصوله وقوله الصرف عنه كإلحاقه في وضوئه نعم في كلام الرافعي ما يفيد أنه مع نية رفع الإكبر يرتفع الأصغر وإن نقاه سم بخلاف وقوله أنه مع نية رفع يرتفع الخ تقدم عن ع ش في الغسل الجزم بذلك فلا عزو (قوله والاستباحة) أى المستباح به قول المتن (لا رفع الحدث) أى أصغر كان أو أكبر نهاية ومعنى (قوله لأنه لا يرفع الخ) أى فلا تكفي لأنه الخ وشمّل كلامه ما لو كان مع التيمم غسل بعض الأعضاء وإن قال بعضهم أنه يرفع حيثئذ نهاية (قوله لم يبطل) أى التيمم و(قوله بغيره) أى الحدث (قوله صليت الخ) أى أصليت كما في رواية ع ش (قوله مع تيممه) أى ع الجبابة من شدة البرد نهاية (قوله إفادة الخ) وقيل يقال إنما سمى بذلك لأن التيمم للبرد لا يسقط مع القضاء فكان وجوده كعدمه ع ش (قوله لقرض الخ) أى أو لقرض فقط أو نوافل فقط معنى (قوله رما صحة صلاتهم) أى وإن لم يأمهم بالعادة لأنها على التراخي فليس ولو تيمم بنيتها ظاناً أن حدثه أصغر الخ) ولو كان مسافراً أو أجنب فيه ونسى وكان يتوضأ وقتاً ويتيمم وقتاً أعاد صلاة الوضوء فقط لما ذكرناه من معنى أى من صحة تيمم الحدث حدثاً أصغر بنية الإكبر غلطاً وعكسه ع ش (قوله بما يقتضيه الخ) بيان لنحو الصلاة ع ش (قوله وسيأتي تفصيل الخ) عبارة المغنى والنهاية بما يقتضيه استباحته إلى طهارة كطواف وحمل المصحف وسجود تلاوة أو الكلام الآن في صحة التيمم وأما ما يستباح به فسيأتي اه (قوله ولو تيمم الخ) ولو نوى الظهر مقصورة عند جوازها فله الاتمام أو عند امتناعه لم يصح تيممه لعصيانه قاله البغوي في فتاويه مغنى عبارة النهاية ولو نوى أن يصلي بالتيمم فرض الظهر خمس ركعات أو ثلاثاً قال البغوي في فتاويه لم يصح لأن أداء الظهر خمس ركعات غير مباح وكذا لو نوى أن يصلي عرياناً مع وجود الثياب اه قال ع ش قوله م لم يصح معتمد اه (قوله صح) فلو كان مسافراً أو أجنب فيه ونسى وكان يتيمم وقتاً يتوضأ وقتاً أعاد صلاة الوضوء فقط لما ذكرناه من معنى أى من صحة تيمم الحدث حدثاً أصغر بنية الإكبر غلطاً وعكسه ع ش (قوله بخلاف ما لو تعدد) أى كان نوى استباحة الصلاة عن الإكبر مع علمه أن ليس عليه أكبر وفي شرح الكنز للاستاذ البكري ما نصبه ولو كان عليه حدث أصغر أو أكبر ونوى الاستباحة عنهما كفى أو عن أحدهما معينا له دون الآخر فحل نظروا الوجه أنه إذا نوى الإكبر كفى وإن نفي غيره أو الأصغر لم يحصل له إلا ما نواه وفي قوله إن نفي غيره المقضى لحصول رفع الأصغر مع نفيه نظروا لا يبعد عدم حصوله وقوله الصرف عنه كإلحاقه في وضوئه نعم في كلام الرافعي ما يفيد أنه مع نية رفع الإكبر يرتفع الأصغر وإن نقاه في وضوئه نعم في كلام الرافعي ما يفيد أنه مع نية رفع الإكبر يرتفع الخ تقدم عن ع ش في الغسل الجزم بذلك فلا عزو (قوله والاستباحة) أى المستباح به قول المتن (لا رفع الحدث) أى أصغر كان أو أكبر نهاية ومعنى (قوله لأنه لا يرفع الخ) أى فلا تكفي لأنه الخ وشمّل كلامه ما لو كان مع التيمم غسل بعض الأعضاء وإن قال بعضهم أنه يرفع حيثئذ نهاية (قوله لم يبطل) أى التيمم و(قوله بغيره) أى الحدث (قوله صليت الخ) أى أصليت كما في رواية ع ش (قوله مع تيممه) أى ع الجبابة من شدة البرد نهاية (قوله إفادة الخ) وقيل يقال إنما سمى بذلك لأن التيمم للبرد لا يسقط مع القضاء فكان وجوده كعدمه ع ش (قوله لقرض الخ) أى أو لقرض فقط أو نوافل فقط معنى (قوله رما صحة صلاتهم) أى وإن لم يأمهم بالعادة لأنها على التراخي فليس ولو تيمم بنيتها ظاناً أن حدثه أصغر الخ) ولو كان مسافراً أو أجنب فيه ونسى وكان يتوضأ وقتاً ويتيمم وقتاً أعاد صلاة الوضوء فقط لما ذكرناه من معنى أى من صحة تيمم الحدث حدثاً أصغر بنية الإكبر غلطاً وعكسه ع ش (قوله بما يقتضيه الخ) بيان لنحو الصلاة ع ش (قوله وسيأتي تفصيل الخ) عبارة المغنى والنهاية بما يقتضيه استباحته إلى طهارة كطواف وحمل المصحف وسجود تلاوة أو الكلام الآن في صحة التيمم وأما ما يستباح به فسيأتي اه (قوله ولو تيمم الخ) ولو نوى الظهر مقصورة عند جوازها فله الاتمام أو عند امتناعه لم يصح تيممه لعصيانه قاله البغوي في فتاويه مغنى عبارة النهاية ولو نوى أن يصلي بالتيمم فرض الظهر خمس ركعات أو ثلاثاً قال البغوي في فتاويه لم يصح لأن أداء الظهر خمس ركعات غير مباح وكذا لو نوى أن يصلي عرياناً مع وجود الثياب اه قال ع ش قوله م لم يصح معتمد اه (قوله صح) فلو كان مسافراً أو أجنب فيه ونسى وكان يتيمم وقتاً يتوضأ وقتاً أعاد صلاة الوضوء فقط لما ذكرناه من معنى أى من صحة تيمم الحدث حدثاً أصغر بنية الإكبر غلطاً وعكسه ع ش (قوله بخلاف ما لو تعدد) أى كان نوى استباحة الصلاة عن الإكبر مع علمه أن ليس عليه أكبر وفي شرح الكنز للاستاذ البكري ما نصبه ولو كان عليه حدث أصغر أو أكبر ونوى الاستباحة عنهما كفى أو عن أحدهما معينا له دون الآخر فحل نظروا الوجه أنه إذا نوى الإكبر كفى وإن نفي غيره أو الأصغر لم يحصل له إلا ما نواه وفي قوله إن نفي غيره المقضى لحصول رفع الأصغر مع نفيه نظروا لا يبعد عدم حصوله وقوله الصرف عنه كإلحاقه في وضوئه نعم في كلام الرافعي ما يفيد أنه مع نية رفع الإكبر يرتفع الأصغر وإن نقاه في وضوئه نعم في كلام الرافعي ما يفيد أنه مع نية رفع الإكبر يرتفع الخ تقدم عن ع ش في الغسل الجزم بذلك فلا عزو (قوله والاستباحة) أى المستباح به قول المتن (لا رفع الحدث) أى أصغر كان أو أكبر نهاية ومعنى (قوله لأنه لا يرفع الخ) أى فلا تكفي لأنه الخ وشمّل كلامه ما لو كان مع التيمم غسل بعض الأعضاء وإن قال بعضهم أنه يرفع حيثئذ نهاية (قوله لم يبطل) أى التيمم و(قوله بغيره) أى الحدث (قوله صليت الخ) أى أصليت كما في رواية ع ش (قوله مع تيممه) أى ع الجبابة من شدة البرد نهاية (قوله إفادة الخ) وقيل يقال إنما سمى بذلك لأن التيمم للبرد لا يسقط مع القضاء فكان وجوده كعدمه ع ش (قوله لقرض الخ) أى أو لقرض فقط أو نوافل فقط معنى (قوله رما صحة صلاتهم) أى وإن لم يأمهم بالعادة لأنها على التراخي فليس

(ولو نوى) التيمم لم يكف  
 جزماً أو (فرض التيمم) أو  
 فرض الطهارة (لم يكف في  
 الاصح) لانه طهارة ضرورة  
 غير مقصود في نفسه فلم  
 يصلح لان يجعل مقصوداً  
 بخلاف الوضوء ومن ثم  
 لا يسن تجديده فان قلت  
 كيف لا يصح هذا مع انه  
 لما نوى الواقع قلت بمنوع  
 باطلا لانه وإن نواه من  
 وجه نوى خلافه من وجه  
 اخر لان تركه نية الاستباحة  
 وعدوله الى نية التيمم  
 او نية فرضيته ظاهر في انه  
 عبادة مقصودة في نفسها من  
 غير تقييد بالضرورة وهذا  
 خلاف الواقع من ثم لمالم  
 يكن في تيمم نحو غسل  
 الجمعة استباحة جازلة نية تيمم  
 الجمعة وسنة تيممها لا تحصر  
 الامر فيها ويؤخذ ما قرره  
 انه لو نوى فرضية الابدالي  
 لا الاصل صح ويوجه بانه  
 الان نوى الواقع من كل  
 وجه فلم يكن للابطال وجه  
 (ويجب قرنها) اي النية  
 (بالنقل) السابق اي باوله  
 لانه أول الأركان (وكذا)  
 يجب (استدامتها) ذكرها  
 (الى مسح شيء من الوجه على  
 الصحيح) حتى لو عزبت قبل  
 مسح شيء منه بطلت لانه  
 المقصود وما قبله وسيلة وإن  
 كان ركناً فعلم من كلامهم  
 بطلانه بعزوبها فيما بين  
 النقل المعتد به والمسح

فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة فليتامل سم (قوله التيمم) الى قوله فان قلت في المغنى الى قول المتن  
 ويجب في النهاية قول المتن (فرض التيمم) اي او التيمم المفروض نهاية ومغنى قول المتن (لم يكف الخ)  
 عمله لم يصفه لنحو صلاة حلبي وشيخنا عبارة ع ش والجبري على الافتاح فرع صم ابن الرمي على  
 ان محل عدم الاكتفاء بنية التيمم او فرض التيمم إذالم يصفها لنحو الصلاة فان اضافها كنوبت التيمم  
 للصلاة او فرض التيمم للصلاة جاز اخذا من العلة لانه إنما بطل هناك لان التيمم لا يصلح مقصوداً ولما اضاف  
 لم يبق مقصوداً سم على المنهج أقول ويستبيح النوافل فقط تنزيلاً على اقل الدرجات اه (قوله لانه  
 طهارة ضرورة الخ) هذا التعليل يقتضي ان صاحب الضرورة لا ينوي فرض الوضوء لان طهره طهر  
 ضرورة وليس مراداً ع ش (قوله ومن ثم) اي لاجل انه غير مقصود في نفسه (قوله لا يسن تجديده) وقضية  
 عدم سنه انه اذا جدد لا يصح لكن نقل عن الشارح مر كراهته فقط وهو صريح في الصحة ع ش (قوله  
 كيف يصح هذا) اي عدم كفاية نية التيمم او فرضه نهاية (قوله باطلانه) اي الصادق لكل وجه (قوله او  
 نية فرضيته) الأولى فرضه (قوله ظاهر في انه عبادة) هذا لا ينتج أنه نوى خلاف الواقع من وجه وذلك لانه  
 إن اراد ان ما ذكر ظاهر في انه اراد انه عبادة مقصودة الخ اي في قصده ذلك في نيته فهو بمنوع ل هو خلاف  
 الفرض قطعاً ضرورة ان الفرض انه ان لم ينو ذلك وإن اراد ان ما ذكر يدل ظاهره على ذلك من غير ان يكون  
 هو مراد ذلك ناوي اليه فلم يثبت انه خلاف الواقع من وجه فتأمل ذلك فانه ظاهر صحيح سم اي والمدر ك مع  
 المقابل (الا ان المذهب نقل لا يسعنا خلافه) (قوله ومن ثم الخ) المشار اليه قوله لان تركه الخ (قوله جاز الخ)  
 عبارة النهاية والمغنى نعم إن تيمم ندباً كان تيمم للجمعة عند تعذر غسله أجزأته نية التيمم بدل الغسل اه قال  
 ع ش قوله مر اجزأته الخ ظاهره وإن لم يصفه الى الجمعة او غسلها وعبارة حج ومن ثم لمالم يكن الخ ه يعني  
 تقتضي اشتراط الاضافة وفيه ان قوله بدل الغسل يغني عن الاضافة كما ياتي (قوله لا تحصر الا مرفيها) اي  
 في تلك النية (قوله فرضه الابدالي) بان نوى فرض التيمم قاصداً انه بدل عن الغسل او الوضوء لانه فرض  
 أصلي ع ش (قوله أي بأوله) أسقطه النهاية والمغنى وقال سم قوله أي بأوله لا يخفى ما فيه مع ما تحصل من  
 انه لو قرنها قبل مماسة وجهه كفى وإن خلا عنه أول النقل وما بعده اه (قوله حتى لو عزبت الخ) اي ولم  
 يحدد ما قبيل المسح (قوله بطلانه بعزوبها الخ) اي ولم يستحضرها قبيل مسح الوجه اخذاً من قوله

اي ولم يتامل بامرهم بالا عادة لانها على التراخي فليس فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة فليتامل (قوله لم يكف)  
 ظاهره وإن ضم الى نية فرض التيمم كونه للصلاة بان نوى فرض التيمم للصلاة قال في شرح العباب ما نصه  
 تفهيمه قال الاستوى لو كانت يده عليته فان نوى عند غسل وجهه رفع الحدث احتياج لنية اخرى عند  
 التيمم لانهم يندرج في النية الأولى او نية الاستباحة فلا وإن عمت الجراحة وجهه لم يحتج عند غسل غيره الى نية  
 اخرى غير نية التيمم وله احتمال بخلاف ذلك فيهما والاوجه الأول وتقديم الجنب الغسل او التيمم باقي فيه  
 هذا التفصيل اه وقضية ذلك أنه لو احتاج لاربعة تيممات بأن كان في كل عضو من أعضائه الاربعة علة غير  
 عامة لغير الرأس وعامة له كفى نية الاستباحة عند تيمم الوجه فلا يحتاج قية التيمم لنية وإن نوى عند غسل  
 صحيحه رفع الحدث فليتامل ويبقى الكلام فيما لو احتاج لتيمم خامس لعله بنحو ظهره بان كان جنباً وغسل  
 ما عد المحل تلك العلة عن الجنابة ثم حصلت العلة في أعضائه الاربعة على الوجه المذكور واحتاج للوضوء فهل  
 يكفي نية استباحة فرض الصلاة عند تيمم وجهه عن النية عند التيمم لعله ظهره كما يكفي عن نية تيممات الوضوء  
 على ما تقرر أو يفرق فيه نظر (قوله ظاهر في انه عبادة مقصودة) هذا لا ينتج أنه نوى خلاف الواقع من وجه  
 وذلك لانه ان اراد ان ما ذكر ظاهر في انه اراد انه عبادة مقصودة الخ اي في قصده ذلك في نيته فهو بمنوع بل  
 هو خلاف الفرض قطعاً ضرورة ان الفرض انه لم ينو ذلك وإن اراد ان ما ذكر يدل ظاهره على ذلك من غير  
 ان يكون هو مراد ذلك ناوي اليه فلم يثبت انه خلاف الواقع من وجه فتأمل ذلك فانه ظاهر صحيح (قوله اي  
 باوله) لا يخفى ما فيه مع ما تحصل من انه لو قرنها قبل مماسة وجهه كفى وإن خلا عنه أول النقل وما بعده (قوله)

وهو كذلك وإن نقل جمع عن أبي خلف الطبري الصحة

واعتموده وليس من محل  
الخلاف كما هو ظاهر ما إذا  
عزبت قبل وصول يده  
لوجه ثم قرنبا بنقلها اليه  
لما علم غامر انه حيث بطل  
نقله قبل وصول يده لوجه  
فنوى ورفعها اليه أو مرغه  
عليهما كفى ( فان نوى )  
بقيمته ( فرضا ونفلا ) اى  
استباحتهما ( أيعا ) عملا  
بنيته والفهم تكثيره الفرض  
عدم اشتراط توحيدة فلو  
نوى فرضين أو أكثر  
استباح واحد أمنهما أو من  
غيرهما وتعيينه فى إطلاقه  
يصلى أى فرض شاء رفى  
تعيينه كان تيمم لمندورة  
أو لفاتنة ضحى يصلى غيره  
كالظهر بعد دخول وقته  
لأنه صح لما قصده لجاز غيره  
لأنه من جنسه نعم لو عين  
فاخطأ لم يصح بخلاف  
الوضوء لأنه يرفع الحدث  
وإذا ارتفع استباح ما شاء  
والتيمم مبيح وبالخطأ  
صادفت نيته استباحه ما لا  
يستباح ( أو ) نوى ( فرضا )  
فقط ( فله النفل على  
المذهب ) لأنه تابع أولوى  
بالاستباحة وسيعلم أن  
صلاة الجنابة فى حكم النفل  
وإن تعينت عليه وظاهر أن  
الطواف كالصلاة وفرضه  
يبيح فرضها ونفله يبيح  
نفها ( أو ) نوى ( نفلا )  
فقط ( أو ) نوى ( الصلاة )

الآتى وليس من محل الخلاف ( قوله ) واعتموده ( وكذا اعتمده النهاية ) والمغنى لكتبتها حلا وفاقا للمبهمات  
مانقل عن اى خائف على ما إذا استحضر النية عند مسح الوجه فالنزاع لفظى عبارتها واللفظ الاول قال فى  
المبهمات والمتجه الا كتهافت باحضارها عند هوان عزبت بينهما واستشهد به بكلام لا فى خلف الطبرى وهو  
المعتمد والتعبير بالاستدامة كما قاله الوالد رحمه الله تعالى جرى على الغالب لان الزم يسير لا تعزب النية فيه  
غالباً حتى أنه لو لم ينو إلا عند إرادة المسح للوجه أجزأ ومقابل الأصح لا يجب الاستدامة كالوفاء نية  
الوضوء اول غسل الوجه ثم انقطعت اه قال ع ش قوله مر غالباً كون التعبير بالاستدامة جرياً على  
الغالب وان عزوبها بين النقل والمسح لا يضر ببعده فرض الخلاف بين الصحيح ومقابلته فى اعتبار الاستدامة  
اه وقال الرشيدى قوله مر ومقابل الصحيح لا يجب الاستدامة اى بل يكفى قرنبا بالنقل وان لم يستحضر عند  
مسح الوجه اه ( قوله ) غامر ( اى فى شرح نقل التراب ) ( قوله ) وليس ( الى قوله ) وسيعلم فى النهاية والمغنى  
( قوله ) فلو نوى فرضين ( اى كان نوى استباحة الظهر والعصر وينبغى الصحة أيضاً فلو نوى أحد  
فرضين لا بعينه كان قال نويت استباحة الظهر والعصر ع ش ( قوله ) ضحى ( ظرف لقوله تيمم ) ( قوله )  
نعم لو عين ( اى كن نوى فائنة ولا شئ عليه او ظهر او انما عليه عصر وكذا من ظن او شك هل عليه فائنة  
فتيمم لها ثم ذكرها لم يصح تيممه لان وقت الفائنة بالتذكر كإسباغ مغنى ونهاية قول المتن ( او نوى فرضا فله  
النفل ) ( أى مع الفرض تقدم عليه أو تأخر نهاية ) ومغنى قال ع ش قضية إطلاق المتن أنه يستبيح بنية  
الفرض الصلوات الخمس وغيرهما من الفرائض وان لم يقيد الفرض فى نيته بالعينى لان الفرض اشتترى  
الفرض العينى بحيث إذا اراد غيره لا يذكر إلا مقيداً فوجب حمل اللفظ عليه عند الإطلاق بخلاف الصلاة  
فانها تصدق على كل من الفرض والنفل صدقاً واحداً فطلقها ينزل على اقل الدرجات وبقي ما قال نويت  
استباحة فرض وأطلق فهل يحمل على الفرض العينى فيصلى به ما شاء او على فرض الكفاية فيصلى به صلاة  
الجنابة وما فى معناها فله نظرو ويعض الهوامش من غير عزو وان يحمل على الجنابة تنزيله على اقل الدرجات  
واقول حيث جعلت العلة التنزيل على اقل الدرجات فالأقرب حملة على من المصحف وما فى معناه لان ما  
يصدق به الفرض من المصحف وحمله إذا وجب كان خيف عليه تيمم او كافر وما يصدق عليه ذلك المسك  
فى المسجد إذا نذر الاعتكاف فيه فلا يصلى به فرضاً من الصلوات ولا نفلاً منها اه عبارة البجيرى قوله  
أو فرضاً فقط ( اى محله إذا نذر الاعتكاف للصلاة أما لو نوى فرضاً وأطلق كان نوى استباحة فرض ولم يزد على ذلك فانه  
يستبيح ما عدا الصلاة لتنزيله على اقل درجات الفرض وهو تمكين الخليل وحل نحو المصحف لمن نذره او  
خاف عليه من اخذ كافر اه سم وهذا هو الاحوط اقول قضية إطلاق المتن انه إذا نوى استباحة فرض  
وأطلق يستبيحها الفرض العينى كاحدى الصلوات الخمس كما ذكره ع ش او لا وايضا كلام النهاية والمغنى  
فى بيان مقابل المذهب وقول الشارح المارآ نفوا وتعيينه فى إطلاقه ( اى كالأصريح فى ذلك والله اعلم ) ( قوله ) او  
نوى فرضاً فقط ( اى كان يقول نويت استباحة فرض الصلاة او فرض الطواف شيخنا وهذا التصوير  
بتقييد الفرض بالصلاة أو الطواف موافق لما مر آنفاع البجيرى وعن ع ش آخر او مخالف لإطلاق  
النهاج والمنهج وكلام النهاية والمغنى والشارح كما مر ( قوله ) لأنه تابع ( لعل المراد أن النفل تابع فى  
المشروعية للفرض فان لم يخاطب بالفرض لم يخاطب بالنفل او ان النوافل شرعت جارية للفرائض  
فكانها مكملتها فعدت تابعة لهذا الاعتبار ع ش وقال بعضهم المراد ان الخطاب وقع اولاً بالفرض ليلة  
الامراء اما السنن فسنتها النبي صلى الله عليه وسلم بعداه ( قوله ) وسيعلم ( اى من قول المصنف الآتى  
والأصح صحة جنائز مع فرض ( قوله ) وظاهر ( الى المتن فى النهاية والمغنى ) ( قوله ) فقرضه ( اى ولو مندورا  
قال الشورى وطواف الوداع كالفرض العينى على الأقرب وان توقف فيه بعضهم من حيث انه ليس ركناً  
وللتول بأنه سنة اه ورايت لإحقاقه بالعينى فى كلام غيره ايضا كرى قول المتن ( لا الفرض ) منصوب

( لا الفرض ) منصوب معطوف على المفعول الذى تضمنه تنفل إذ معناه فعمل النفل

معطوف على المفعول الذي تضمنه تنفل إذ معناه فعل النقل سم وعشرو قضية قول الشارح أى جازله الخ  
 أنه مرفوع معطوف على الفاعل الذى تضمنه تنفل (قوله لأن الفرض) إلى المتن في النهاية لإفادته نعم إلى  
 فالخاصل وقوله أو خطبة الجمعة (قوله لأن الفرض الخ) أى فى الأولى (تنبيه) يكفى فى نذر الوتر تيمم  
 واحد وكذا الضحى ونحو ذلك فليوبى وقال الشيخ البالي نقلاً عن مشايخه لو نذر التراويح وجب عليه عشر  
 تيممات لو جوب السلام من كل ركعتين فليس الجميع كصلاة واحدة من هذه الجهة ولو نذر الضحى أو الوتر  
 كفاه تيمم واحد حيث لم يندر السلام من عدد معين فإن نذره وجب التيمم بعدده وفى فتاوى مرمياو اقه  
 خلافاً لحجج فى شرح العباب اه بجزى ويأتى فى هامش والنذر كفر فرض عن عشرين زيادة بسطوا استظهار ما فى  
 شرح العباب لحج (قوله إنما يفيد فيها مداره الخ) يؤخذ منه أنه لو نوى بقلبه استباحة كل صلاة استباح  
 الفرض وهو الذى يشبهه ولعله مراد الأسنوى إذ محل مقامه أن يدير الحكم على مجرد التلفظ واحداً للمبتدئين  
 لا يخفى عليهم أنه لا دخل له فى النية وجوداً وعدماً بصري (قوله على أن بناءها) أى النيات (قوله بمثل ذلك)  
 أى كون المفرد المحلى بال للعموم (قوله ونية ما عدا الصلاة) إلى المتن فى المغنى (قوله كسجدة تلاوة) أى  
 أو شكر نهاية ومغنى (قوله أو مس مصحف) أى أو حمله مغنى (قوله أو قراءة أو مكث الخ) أى لنحو جنب  
 نهاية ومغنى (قوله يبيح) الأولى التائىث (قوله نعم نية خطبة الجمعة الخ) الذى اعتمده شيخنا الشهاب  
 الرملى أى وولده أن خطبة الجمعة لها حكم الفرض العيني وفاقاً لما ظهر كلام الشيخين نظر أنها بدل ركعتين على  
 قول فلا يجمعها مع فرض عيني بتيمم واحد ولو تيمم لها جازان بفعل بذلك التيمم الفرض العيني سم (قوله)  
 فالخاصل الخ) عبارة شيخنا والخاصل أن المراتب ثلاثة المرتبة الأولى فرض الصلاة ولو مندورة وفرض  
 الطواف كذلك وخطبة الجمعة لأنها بمنزلة ركعتين فهى كصلاتها عند الرملى ويحتمل أنها عند ابن حجر  
 كشيخ الإسلام فلا يصلى بالتيمم لها فرضا ولا يجمع معها فرضا آخر ولو مثلها فلا يخطب ثانياً بعد أن خطب  
 أو لا بتيمم واحد ولو كان فى المرة الأولى زائداً على الأربعين خلافاً لابن قاسم وله جمع الخطبتين على المنبر  
 الواحد بتيمم واحد لأنها فرض واحد المرتبة الثانية نقل الصلاة ونقل الطواف وصلاة الجنازة لأنها وإن  
 كانت فرض كفاية فالأصح أنها كالنفل المرتبة الثالثة ما عدا ذلك كسجدة التلاوة والشكر وقراءة القرآن من  
 الجانب ونحوه ولو مندورة ومس المصحف وتمكين الحليل فإذا نوى واحداً من المرتبة الأولى استباح واحداً  
 منها ولو غير ما نوى أو استباح معه جميع الثانية والثالثة وإذا نوى واحداً من الثانية استباح جميعها وجميع الثالثة  
 دون شئ من الأولى وإذا نوى شيئاً من الثالثة استباحها كلها وامتتعت عليه الأولى والثانية اه (قوله وثالثها  
 ورابعها الخ) يعنى أن قول المتن (ومسح وجهه) إشارة إلى الركن الثالث (قوله ثم يديه الخ) إشارة إلى  
 الرابع (قوله ثم) المفيد للترتيب إشارة إلى الخامس ولا فرق فى ذلك بين التيمم عن حدث أكبر أو أصغر  
 وغسل مسنون أو وضوء مجدداً وغير ذلك مما يطلب له التيمم مغنى ونهاية (قوله وجسم وجهه) أى أو وجهه  
 نهاية أى حيث وجب غسلهما بان كانا أصليين أو أحدهما زائداً واشتبه أو تميز وكان على سميت الأصلي  
 فإن تميز ولم يكن على سمته لم يجب غسله فلا يجب مسحه ع ش (قوله إلا ما يأتى) كأنه إشارة إلى عدم وجوب  
 إيصاله منبت الشعر الخفيف فإن كان كذلك فلم يقل نظير ذلك فى قوله ثم يديه فليتاامل سم ويمكن أن  
 يقال اكتفاء بالأول (قوله بالتراب) متعلق بمسح وجهه (قوله ومنه) إلى قوله وينبغى فى النهاية والمغنى  
 (قوله ثم مسح جميع يديه الخ) ويأتى هنا ما مر فى الوضوء من غسل من قطعت يده أو بعضها وجوبا أو ندبا  
 وكذا زيادة يداً أصبع وتدل جلدته نهاية (قوله ومن ثم) أى لا جل ذلك التصويب (قوله اختار المؤلف)

وفيد فيها مداره على الألفاظ  
 والنيات ليست كذلك على  
 أن بناءها على الاحتياط يمنع  
 العمل فيها بمثل ذلك لو فرض  
 أن الألفاظ فيها خلافاً فندفع  
 ما للأسنوى وغيره هنا ونية  
 ما عدا الصلاة كسجدة  
 تلاوة أو مس مصحف أو  
 قراءة أو مكث بمسجد أو  
 استباحة وطه تبيح جميع  
 ما عداها لا شيئاً منها لأنها  
 أعلى ونية الادون لا تبيح  
 إلا على نعم نية خطبة الجمعة  
 كنية صلاة الجنازة فيستبيح  
 بها ما عدا الفرض العيني  
 فالخاصل أن نية الفرض تبيح  
 الجميع ونية النفل أو الصلاة  
 أو صلاة الجنازة أو خطبة  
 الجمعة تبيح ما عدا الفرض  
 العيني ونية شئ ما عدا الصلاة  
 لا تبيحها وتبيح جميع  
 ما عداها (و) ثالثها ورابعها  
 وخامسها سواء كان عن  
 حدث أكبر أم أصغر  
 (مسح) جميع (وجهه)  
 السابق ياتى فى الوضوء إلا  
 ما يأتى بالتراب أى إيصاله  
 إليه ولو بخرقة ومنه ظاهر  
 لجيته المسترسل والمقبل من  
 أنفه على شفته وينبغى  
 التفطن لهذا ونحوه فإنه  
 كثير ما يغفل عنه (ثم) مسح  
 جميع (يديه مع مرققيه)  
 للإية مع خبر الحاكم وصحة  
 التيمم ضربتان ضرورة للوج  
 وضرورة لليدين إلى المرفقين  
 لكن صوب غير وقفه على  
 ابن عمر رضى الله عنهما ومن

أى فى شرح المذهب والتفصيل وقال فى الكفاية أنه الذى يتعين ترجيحه اه وهذا من جهة الدليل وإلا فالرجح  
فى المذهب ما فى المتن معنى (قوله قدر ترجح الاول) أى ما فى المتن (قوله على أنه) أى ما فى حديث الصحيحين (قوله  
ومن ثم) أى لاجل تقديم مقتضى البدلية (قوله وجب) إلى قوله ويكتفى فى النهاية (قوله وجب الترتيب)  
فيشترط تقديم مسح الوجه على مسح اليدين (قوله كبرائم) أى فى الوضوء ولو منع شخص من الوضوء إلا  
منكسا حصل له غسل الوجه ويتمم للباقي لعجزه عن الماء ولا إعادة عليه لأنه فى معنى من غصب ماؤه بخلاف  
مالوا كره على الصلاة محدثا فإنه تلزمه إعادة لأنه لم يأت عن وضوئه يبدل فى هذه بخلاف الأولى ونحوه  
فى الاسنى أى والمغنى وقصيته عدم وجوب إعادة فى الأولى وإن كان يتمم بمحل لا يسقط به الفرض ولعل  
وجهه أن التيمم ليس لعدم الماء حسا حتى ينظر لما ذكر بل لوجود الحيلولة نعم قد ينظر فيه باعتبار آخر  
وهو أن هذا العذر نادرا وإذا وقع لا يدوم وأوليس كذلك يتأمل بصري واستقرب عرش ما قبل نعم الخ عبارته  
قوله مر ولا إعادة عليه الخ ظاهره وإن كان بمحل يغلب فيه وجود الماء وقياس ما تقدم عن سم فيمن  
كان فى سفينة وتيمم فيها الخوف الفرق أن محل عدم إعادة هنا حيث كان بمحل لا يغلب فيه فقد الماء بقطع  
النظر عن البحر الذى فيه السفينة أن محل عدم إعادة هنا حيث كان بمحل لا يغلب فيه وجود الماء  
ويحتمل عدم إعادة مطلقا لكون المانع حسيا فأشبهه ما لو حال بينه وبين الماء سبع ولعله الأقرب اه  
(قوله وإنما لم يجب الخ) عبارة المغنى فإن قيل لم يجب الترتيب فى الغسل ووجب فى التيمم الذى هو بديل منه  
اجيب بأن الغسل لما وجب فيه تعميم جميع البدن صار كعضو واحد والتيمم يجب فى عضوين فقط  
فأشبهه الوضوء اه (قوله ومن ثم يجب الخ) يعنى من أجل عدم وجوب التعميم فى التيمم وجب الترتيب  
فيه وإن لم تف به عبارته وحق التعبير وهنا لما لم يجب التعميم أصلا لم يشبه الغسل فوجب الترتيب وإن  
تممك (قوله مطلقا) أى سواء كان التيمم عن حدثا كبرائما أصغر (قوله وقد يعتز الخ) لعل الأنسب  
تقديمه على قوله ويكتفى الخ (قوله ما يصرح بعدمه) أى تصريح مع احتمال الواو لغة وشرعا للترتيب  
وغيره سم (قوله نظرا الخ) مفعول له لقوله تاويل الخ (قوله بل ولا يسن) إلى التنبيه فى النهاية والمغنى  
ما يوافق (قوله لما فيه من المشقة) وعلم حكم الكشف بطريق الأولى نهاية ومعنى قول المتن (فلو ضرب  
بيديه الخ) قد يستشكل تفريع ذلك على عدم وجوب ترتيب النقل لأن مسح الوجه باليمين ثم اليمين  
بالييسار يتضمن ترتيب النقل إذ فى مسح الوجه باليمين نقل بها إليه أن رفعها إليه أو به منها أن وضعه عليها  
وكذا فى مسح اليمين باليسار وقد وجد أحدهما بعد الآخر إلا أن يصور بما إذا وضع اليمين على الوجه  
والييسار على اليمين دفعة واحدة ثم مسح الوجه بأن ردد اليمين عليه ثم اليمين بأن ردد الييسار عليها أن صح  
أجزاء ذلك فيرفع الاشكال وحينئذ تصور مسألة الحرقلة الآتية بوضعها دفعة واحدة على الوجه واليدين ثم  
ترتب ترديدها عليها فيندفع الاشكال الآتى فيها فليتا مل سم بحذف وقوله أن صح أجزاء ذلك بآتى عن النهاية  
ما يفهم أجزاءه وعن عرش والرشيدى ما يفيد (قوله يشترط) إلى قوله غير معفو عنه فى النهاية والمغنى (قوله  
تقدم طهره الخ) فلو مسح على بدنه نجاسة لم يصح تيممه لأن التيمم لا بأحة الصلاة ولا بأحة مع المانع فأشبهه  
التيمم قبل الوقت ولهذا لو تيمم قبل استنجائه لم يصح تيممه ولو تنجس بدنه بعد تيممه لم يبطل تيممه نهاية  
ومغنى قال عرش قوله مر لم يصح الخ أى سواء قدر على إزالة النجاسة أو لا وعليه فلو عجز عن إزالته أصلى على

الظاهر فيه ولكن البدلية  
المقتضية لا إعطاء البدل حكم  
المبدل منه قدر ترجح الاول  
على أنه واقعة حال فعلية  
محتملة فقدم مقتضى البدلية  
لأنه لم يتحقق له معارض  
ومن ثم وجب الترتيب  
هنا كبرائم وإنما لم يجب  
فى الغسل لأنه لما وجب فيه  
تعميم البدن صار كله  
كعضو واحد ومن ثم يجب  
وإن تمك لأن تعميم البدن  
بالتراب لا يجب مطلقا فلم  
يشبه الغسل ويكتفى غلبة  
ظن تعميم العضو بالتراب  
وقد يعترض وجوب  
الترتيب بأن فى حديث  
البخارى المذكور ما  
يصرح بعدمه لولا تأويل  
الواو ثم نظرا للبدلية  
المذكورة (ولا يجب)  
بل ولا يسن (إيصاله)  
أى التراب (منبت الشعر  
الخفيف) فى وجهه أو يدلا  
فيه من المشقة وبه فارق  
الوضوء (ولا ترتيب)  
بالفتح واجب بل مندوب  
(فى نقله) أى التراب إلى  
العضوين (فى الأصح فلو  
ضرب يديه) التراب معا  
(ومسح يمينه) أو يساره  
(وجهه ويساره) أو يمينه  
(يمينه) أو يساره (جاز)  
لأن الفرض الأصلى المسح  
والنقل وسيلة إليه فلم  
يشترط فيه ترتيب (نتيجه)



إذا كان معه من الماء ما يكفي لازالة الخبث القادر هو على ازالته سواء المسافر والحاضر وإن لم يمتنع الا إعادة بكل تقدير وتقديم الاجتهاد في القبلة لاستر العورة لانه اخف ولهذا لا تجب الا إعادة مع العري بخلافها مع الخبث وعدم القبلة (٣٦٣) (ويندب) للتيمم جميع ما مر في الوضوء

ما يتصور جريانه هنا فن ذلك (التسمية) اولا حتىجنب ونحوه والذكر آخره السابق ثم وذكر الوجه واليدين بناء على ندبه والا استقبال والسواك وحله بين التسمية واول الضرب كما انه ثم بين غسل اليدين والمضمضة والغرة والتعجيل وان لا يرفع يده عن العضو حتى يتم مسحه وتخليل اصابعه كما يأتي (ومسح وجهه ويديه بضربتين) لورودهما مع الاكتفاء بضربة حصل بها التعميم وقيل يسن ثلاث ضربات لكل عضو ضربة (قلت الاصح المنصوص وجوب ضربتين وان امكن بضربة بخرفة ونحوها) كان يضرب بخرفة كبيرة ثم مسح ببعضها وجهه وبعضها يديه (والله اعلم) لخبر الحاكم المار انفا بما فيه قيل ويشكل على وجوبهما جواز التمسك وبرد يده لا اشكال في ذلك لان المراد بالضرب النقل ولو بالعضو الممسوح كما مر لاحقيقة الضرب والتمسك يشترط فيه الترتيب كما مر فاذا تمك وجهه ثم يديه فقد حصل له نقلتان نقلة للوجه ونقطة لليدين وآثر والتعبير بالضرب لموافقة لفظ الحديث والغالب اذ يكفي وضع اليد على تراب ناعم بدونه كما كان قوله فيه ضربة للوجه وضربة

ماله كفاقد الطهورين لحرمة الوقت ويعيد اه (قوله إذا كان معه من الماء الخ) قضيته انه لو لم يكن معه ذلك صح تيممه مع بقاء النجاسة وبه افتى لكنه خولف في ذلك سم وعش وعن خالفه فيه النهاية والمغنى كما مر (قوله بكل تقدير) اي تقدم الطهر او تأخر كركدي (قوله وتقدم الاجتهاد) والوجه صحة التيمم قبل الاجتهاد في القبلة نهاية ومعنى وكذا في الاسنى آخر (قوله لاستر العورة الخ) وفاق للنهاية والمغنى (قوله جميع ما مر) هل منه الدلك فيه نظر سم (قوله اولا) الى قول المتن في النهاية الا قوله وحله الى والغرة الخ (قوله وان لا يرفع الخ) عطف على قوله جميع ما مر الخ (قلت الاصح الخ) هو هنا بمعنى الرجوع بقريته جمعه بينه وبين المنصوص ولا يصح حمله على ظاهره لما يلزم عليه من التناهي فان الاصح من الالوجه للاستحباب والمنصوص للامام وفي الوصف بهما معاتناف عش (قوله كان يضرب) الى قوله على ما في المجموع في النهاية وكذا في المغنى الا قوله يشترط الى وآثروا (ثم مسح ببعضها وجهه الخ) اي دفعة واحدة نهاية قال عش والرشيد واللفظ للاول البطلان على هذا الوجه واضح ولكنه لعدم الترتيب لعدم تعدد الضرب وقدم ان خصوص الضرب ليس بشرط بل المدار على تعدد النقل وهو حاصل فيما لو مسح ببعض الخرفة وجهه ثم بياقها يديه اعبارة سم لا يخفى اشكاله لان مسح الوجه ببعضها واليدين ببعضها يتضمن نقلتين معتبرتين سواء وضع العضو عليها لتحقيق النقل به او رفع البعض الى العضو فعدم الاكتفاء بذلك الذي هو صريح هذه المبالغة في غاية الاشكال لان ان يجاب بما تقدم فليتام الى وهذا التصور مقيد بما اذا كان ترديد الخرفة عليهم ادفعة واحدة كما مر عن النهاية واما اذا تردد ببعضها على الوجه ثم باقيا على اليدين فيجزىء هذا المسح ويندفع الاشكال (قوله بما فيه) اي من كونه موقوفا على ابن عمر (قوله والغالب) اي وللغالب (قوله اذ يكفي وضع اليد الخ) لا لكونه شرطا اذ يكفي الخ (قوله كما ان قوله فيه) اي قوله صلى الله عليه وسلم في الخبر المار (قوله وبعضها الخ) الاولى ثم ببعضها الخ (قوله مع اخرى اليدين) او باخرى فقط كما هو ظاهر سم لكنه لا ينتج المدعى ولو قال او ببعضها بعض اليدين فقط اطهر التقرير (قوله والا كرهت الخ) لعل المراد بالكره خلاف الاولى على طريقة المتقدمين لان ذلك مخالف للحديث نعم ان ثبت نهى خاص لم تبعد بصري (قوله الصورة المذكورة) يريد بها قوله كان يضرب بخرفة الخ كركدي (قوله الواجبة فيها) اي في تلك الصورة لعدم كفاية ضربة وجوب

فيندفع الاشكال الآتي فيهما فليتامل وقد يستدل على صحة اجزاء ذلك فيرفع الاشكال بما سيأتي في قوله ووصول الغبار بين الاصابع من ان التفريق في الاولى لا يمنع اجزائه في الثانية اذا مسح به الخ فتأمل وقد منع هذا الاستدلال بتعدد النقل في صورة وصول الغبار بين الاصابع لان وصوله لما بينها نقل لما بينها ونقل ما عدا ما بينها الى الوجه نقل آخر لوجه فقد تعدد النقل مع سبق النقل لما بينها ولا يضرب لان الشرط ترتيب المنسح لا النقل بل الشرط فيه تعدد لكن هذا لا يضرب في تصوير مسئلة الخرفة بوضعها على الوجه واليدين دفعة واحدة ان صح ان هذا نقل واحد وان ترتيب التردد عاينها لا يمنع من وحدته وقد يدل على وحدته ان الظاهر انه لو وضع الوجه واليدين على الارض دفعة واحدة ثم رتب التردد عليهما لم يكف فليتامل (قوله إذا كان معه من الماء) قضيته انه لو لم يكن معه ذلك صح تيممه مع بقاء النجاسة وبه افتى لكن خولف في ذلك (قوله وتقدم الاجتهاد) رجع في شرح الروض في موضع جواز التيمم قبل الاجتهاد وذكر في موضع آخر قيل عن التحقيق ما مشى عليه الشارح واعتمد ر الاول (قوله جميع ما مر) يشمل السواك وهو ظاهر وسياتي وهل منه الدلك فيه نظر (قوله ثم مسح ببعضها الخ) لا يخفى اشكاله لان مسح الوجه ببعضها واليدين ببعضها يتضمن نقلتين معتبرتتين سواء وضع العضو عليها لتحقيق النقل به او رفع البعض الى العضو فعدم الاكتفاء بذلك الذي هو صريح هذه المبالغة في غاية الاشكال لان يجاب بما تقدم فليتامل (قوله مع اخرى اليدين)

اليدين للغالب أيضا لذل مسح بعض ضربة الوجه وبعضها مع اخرى اليدين كفى ونجس الزيادة على ضربتين ان لم يحصل الاستيعاب بهما والا كرهت على ما في المجموع غن المحامي والرويانى (تنبيه) الصورة المذكورة بعد قوله وان امكن بضربة بخرفة هل الضربة الثانية الواجبة فيها

يمسح بها اليدين جميعهما أو بعض أحدهما ميمهما أو ميميناً لأنه لو علم بالاولى الوجه وبعض اليدين جاز للنظر في ذلك مجال والذي يتجه ان الذي يجب مسحهما هو آخر جزء مسحته من (٣٦٤) البدن هذا هو الذي تعين الضربة الثانية له فيقع بالاولى لغوا بخلاف ما قبله (ويقدم) ندبا

ضربتين مطلقاً (قوله يمسح بها الخ) أى يعيد بهما مسح اليدين كرى (قوله والذي يتجه الخ) أقول ماذا كر انه الذي يتجه فيه نظر لان أى جزء من اليد لو ابقاه للضربة الثانية سواء كان ذلك الجزء اول مسح من اليد أو آخره أو غيرهما كفى فليتامل سم ويوافق قول النهاية والمغنى ولو ضرب بشحو خرقه ضربة ومسح بها وجهه ويديه سوى جزء منهما أو من أحدهما كاصبع ثم ضرب ضربة أخرى ومسح بها ذلك الجزء جاز لوجود الضربتين كما هو ظاهر عبارة المصنف وظاهر الحديث السابق بخلافه اهـ (قوله ندبا) الى قوله واسقط في النهاية والمغنى (قوله يقدم ندبا) ايضا لا حاجة اليه (قوله ندب الكيفية المشهورة) اعتمده النهاية والمغنى عبارة الاول ويأتى به على كفيته المشهورة وهى ان يضع بطون أصابع اليسرى سوى الإبهام على ظهور أصابع اليمنى سوى الإبهام بحيث لا يخرج انامل اليمنى عن مسبحة اليسرى ولا مسبحة اليمنى عن انامل اليسرى ويمرهما على ظهر كفه اليمنى فاذا بلغ الكوع ضم أطراف أصابعه الى حرف الذراع ويمرهما الى المرفق ثم يدير بطن كفه الى بطن الذراع فيمرها عليه رافعا إبهامه فاذا بلغ الكوع أمر إبهام اليسرى على إبهام اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك ثم يمسح إحدى الراحتين بالآخرى اهـ (قوله لعدم ثبوت شىء الخ) عبارة المغنى وهى كافى للمجموع مستحبة وان قال ابن الرفعة انها غير مستحبة لانه لم يثبت فيها شىء لان من حفظ حجة على من لم يحفظ وصورتها ان يضع بطون أصابع اليسرى الخ (قوله نقل) أى المصنف (قوله وانما من) الى قوله وظاهر فى النهاية والمغنى (قوله فيها) أى فى الكيفية المشهورة (قوله لعدم انفصاله) يتامل سم (قوله فهو) أى مسح الذراعين بتراب الراحتين (قوله كما مر) أى فى شرحه وكذا ما تنافى فى الاصح (قوله ومن ثم) أى لا جل ان لا يحصل التشويه (قوله ويسن ان لا يمسح التراب الخ) ظاهره وان حصل منه تشويه وهو ظاهر لانه اثر عبادة عرش (قوله حتى يفرغ من الصلاة) أى التى فعلها فرفضها ونقلها فيستحب ادايمته حتى يفرغ من الرواقب البعدية ومن الوتر اذا فعله اول الليل عرش (قوله بتقدير التراب ماء) أى والممسوح مغسول لانه (قوله فتسن) وتسن الموالاة ايضا بين التيمم والصلاة وتجب فى تيمم دائم الحداث كما يجب فى وضوءه نهاية ومغنى وتجب ايضا فى وضوء السليم عند ضيق وقت الفريضة نهاية والاولى فى طهارة السليم الخ (قوله ووصول الغبار الخ) عبارة المغنى فان قيل يلزم على التفريق فى الاولى عدم صحة تيممه لمنع الغبار الحاصل فيها بين الاصابع ووصول الغبار فى الثانية اجيب بانه لو اقتصر على التفريق فى الاولى اجزاء لعدم وجوب ترتيب النقل كما مر فوصول التراب الثانى ان لم يزد الاول قوة لم ينقصه وأيضاً الغبار على المحل لا يمنع المسح بدليل ان من غشيه غبار السفر لا يكلف نقضه الخ (قوله فى الثانية) يعنى بعد الضربة الثانية بقرينة ما بعده (قوله على ان الحاصل الخ) قد يشكل ما افاده ذلك من عدم ضرر اليسير على ما تقدم من اطلاق انه يضر الخليط وان قل فتامله سم وعرش واجاب الرشيدى بما نصه لا يشكل عليه ما مر من كون الخليط يضر مطلقاً وإن قل للفرق الظاهر بين ما على العضو خصوصاً وهو من جنس التراب الممسوح به وبين خليط اجنبى طارىء فاندفع ما فى حاشية الشيخ عرش هنا هـ وفى جوابه نظروا بقى انه لا وجه لتصدير هذا الجواب بعلى بل هذا الجواب مبنى على تسليم منع الاجزاء كما يعلم ما مر آتفاعل المغنى (قوله من ذلك) أى من التفريق فى

أى أو بأخرى فقط كما هو ظاهر (قوله والذي يتجه) أقول ماذا كر انه الذي يتجه فيه نظر لان أى جزء من اليد لو ابقاه للضربة الثانية سواء كان ذلك الجزء اول مسح من اليد أو آخره أو غيرهما كفى فليتامل (قوله لعدم انفصاله) يتامل (قوله فتسن) وكذا تسن الموالاة بين التيمم وبين الصلاة (قوله على ان الحاصل من ذلك) غالباً غبار يسير الخ (قوله قد يشكل ما افاده ذلك من عدم ضرر اليسير على ما تقدم من اطلاق

(يمينه) على يساره (و) يقدم ندبا أيضا (أعلى وجهه) على باقيه كالوضوء ليهما وأسقط من أصله ندب الكيفية المشهورة فى مسح اليدين لعدم ثبوت شىء فيها ومن ثم نقل عن الاكثرين انها لا تندب لكنه مشى فى الروضة على ندبها وإنما سن فى مسح إحدى الراحتين بالآخرى ولم يجب لتأدى فرضهما بضر بهما بعد مسح الوجه وجاز مسح الذراعين بترابهما لعدم انفصاله ولا حاجة لتعذر مسح الذراع بكفها فهو كمثل الماء من عمل الى آخره ما يغلب فيه التقاذف ويعذر فى رفع اليد ورداها كما مر كرد متقاذف يغلب فى الماء (وتخفيف الغبار) من كفيه ان كثف بالنقض أو النفخ حتى لا يبقى الا قدر الحاجة للتابع ولتلايشوه خلقه ومن ثم لا يسن تكرار المسح ويسن ان لا يمسح التراب عن اعضاء التيمم حتى يفرغ من الصلاة (وموالاة التيمم) بتقدير التراب ماء (كالوضوء) فتسن وقيل تجب لانه بدله (فات وكذا الغسل) تسن موالاة كالموضوء وخرجا من الخلاف (ويندب تفريق أصابعه اولاً) أى

اول كل ضربة لانه ابلغ فى اثاره الغبار لاختلف موقع الاصابع فيسهل تعميم الوجه بضربة واحدة وكذا اليدين ووصول الاول الغبار بين الاصابع من التفريق فى الآلى لا يمنع اجزائه فى الثانية إذا مسح بهما من ترتيب النقل غير شرط فوصول التراب الثانى من التفريق فى الثانية ان لم يزد الاول قوة لا ينقصه على ان الحاصل من ذلك غالباً غبار يسير على المحل وهو لا يمنع الاجزاء بتراب التيمم

ومن ثم لو غشية غبار لم يكلف نفضه للتيمم إلا إن منغوصول ترابه للعضو وعليه يحمل إطلاق التهذيب وجوب النفض وظاهر أنه لا يضر وصول الغبار من الأولى وإن كثر لما تقرر أن ترتيب النقل غير شرط فالواصل من الأولى يصلح للتيمم به إذا مسح به وفارق مسألة التهذيب بأنه لا نقل فيها ومن ثم لو أخذ التراب فيها بيده ونوى ثم مسح به أجزأ وإن كثر كما علم عامر (٣٦٥) فيما لو سفته ربح على وجهه ولا ينافي نذب

التفريق في الثانية نقل إن الرفعة الاتفاق على وجوبه فيها لأنه يحمل على ما إذا لم يرد التحليل والأول على ما إذا اراده فالواجب فيها أما التفريق وأما التحليل فهو مع التفريق سنة (ويجب نزع غامته) عند المسح (في الضربة) (الثانية والله اعلم) ولا يكفي تحريكه لنوقف وصول التراب لمجمله على نزعه لكثافته وإن اتسع خلافا لما يوجهه تعبير غير واحد بغالبها لأن انتقاله للخصم بالتحريك ثم عوده للعضو يصيره مستعملا وليس كانتقاله لليد الماسحة ثم عوده للحاجة إلى هذا دون ذلك ويسن في الأولى لمسح وجهه بجميع يديه للتتابع فان قلت قولك لأن انتقاله إلى آخره غير كاف لأنه إن وصل للخصم قبل مس العضو فلا استعمال أو بعده فقد طهر العضو بمسه

قلت بل هو كاف لحالة أخرى اغفلها حصرك وهي أن التراب لا بد أن يصيب جزءا ماتحت الخاتم الذي تجافي عنه وهذا التراب يحتمل التكاثف الذي من شأنه أنه طبقة فوق أخرى ومعلوم أن السفلى

الأولى (قوله ومن ثم) أي لاجل عدم المنع (قوله غبار) أي في السفر نهاية (قوله إلا أن منع) أي الغبار وصول ترابه أي التيمم (قوله وعليه الخ) أي المنع (قوله وجوب النفض) أي لغبار السفر مثلا (قوله وفارق) أي الغبار من الأولى (قوله فيها) أي في مسألة التهذيب (قوله ولا ينافي) إلى المتن في النهاية والمنع (قوله وأما التحليل) أي لأن ما وصل إليه قبل مسح وجهه لا يعتد به في حصول المسح فاحتاج إلى التحليل ليحصل ترتيب المسحين نهاية ومعنى (قوله عند المسح) أي لا عند النقل نهاية ومعنى (قوله ولا يكفي تحريكه) خلافا للنهاية والمعنى عبارتها وإيجازه ليس لعينه بل لا يصلح التراب لما تحته لأنه لا ينافي غالبا إلا بالنزع حتى لو حصل الفرض بتحريكه ولم يحتج إلى واحد منهما السعة كفي اه (قوله لنوقف الخ) علة لوجوب النزع وقوله لكثافته علة للتوقف وقوله وإن اتسع الخ غاية لقوله ولا يكفي تحريكه (قوله لأن انتقاله الخ) تعليل لما وردته النهاية بما نصه لا يقال تحريك الخاتم غير كاف وإن اتسع إذ بانتقاله للخاتم بالتحريك الخ لا نأمنع انتفاء الحاجة هنا للصيرورته نائبا عن مباشرة اليد و أيضا فوصول التراب لمحل مع عدم الاعتداد به في حكم عدم وصوله في رفة ثم عوده يفرض كأنه أول ما وصله الآن فافهم اه (قوله ويسن في الأولى الخ) كذا في النهاية والمعنى (قوله غير كاف) أي في إنتاج عدم كفاية التحريك (قوله ينتقل هذا المختلط إلى الجزء الخ) إن أراد انتقاله إليه ابتداء من غير توسط انتقال إلى الخاتم فأي محذوفه إذ التراب كالماء مادام مترددا على العضو لا يحكم عليه بالاستعمال بل أولى لأنه يغتفر فيه ما لا يغتفر في الماء كما مر وإن أراد بعد انتقاله إلى الخاتم فهو ظاهر بناء على ما قرره من الفرق بين الخاتم واليد على ما فيه غير أن هذا الفرض غير لازم ثم رأيت المحشى سم قال قوله وبتحريك الخاتم الخ هذا إنما يفيد أن سبب استعماله انتقاله عما أصابه إلى الجزء الذي يليه لا إلى الخاتم ثم عوده كما هو المعترض عليه فلم يدفع الاعتراض ثم إذا أراد الانتقال بعد انفصاله فهو غير لازم لتحريك الخاتم أو مع اتصاله بالعضو فلا يصح قوله فلا يطهر فتامله اه بصري (قوله مطلقا) أي اتسع أم لا حرك أم لا (قوله تيقن عموم التراب الخ) انظره مع قوله السابق ويكفي غلبة تعميم العضو الخ الموافق لما مر في الوضوء والغسل (قوله لمرض الخ) عبارة لنهاية والمعنى في شرح بطل واحترز بقوله لفقد ماء عما إذا كان لمرض ونحوه فلا يبطل تيممه إلا بالقدرة على استعماله ولا أثر لوجوده قبلها اه (قوله لا يبطل تيممه) أي بغير المبطلات المشهورة سم (قوله إلا بالبرء) أي لا بوجود الماء أو ثمنه (قوله يجعل الفقد) أي الآتي (قوله وكذا وجده) أي بجعله شاملا للشرعي سم (قوله بأن يزول الخ) تصوير للوجدان الشامل للشرعي (قوله بما نفع آخر) تصريح بأن البرء لا يبطل مع وجود المانع سم (قوله أو لفقد ماء) عطف على لمرض (قوله أو ثمنه) إلى قوله ويؤخذ في المعنى إلا قوله عن الوضوء قول المأتم (إن لم يكن في صلاة) أما بعد شروعه فيها فلا بطلان بتوهم أو شك أو ظن مغنى ونهاية ويأتي في الشارح ما يفيد (قوله

أنه يضر الخليط وإن قل فتأمل (قوله على ما إذا لم يرد التحليل) ينبغي إذا لم يخل أن يشترط أن لا يكون الغبار الحاصل من الأولى مانعا من وصول الغبار الثاني إلى العضو فتأمل (قوله ينتقل الخ) هذا إنما يفيد أن سبب استعماله انتقاله عما أصابه الحاجز الذي يليه لا إلى الخاتم ثم عوده كما هو المعترض عليه فلم يدفع الاعتراض ثم إن أراد الانتقال بعد انفصاله فهو غير لازم لتحريك الخاتم أو مع اتصاله بالعضو لم يصح قوله فلا يطهر فتامله (قوله لم يبطل تيممه) أي بغير المبطلات المشهورة (وكذا وجده) أي يجعل شاملا للشرعي (قوله بما نفع آخر)

مستعمله لأنها الماسة دون التي فوقها وبتحريك الخاتم ينتقل هذا المختلط إلى الجزء الذي يلي الأول تمام يصبه تراب فلا يطهره وهكذا كل جزء فرشته أصابه التراب دون ما يليه فاتضح أن المانع موجود مع وجود الخاتم مطلقا فتفطن له نعم إن فرض تيقن عموم التراب لجميع ماتحت الخاتم من غير تحريكه فلا اشكال في الأجزاء حيثئذ (ومن تيمم) لمرض لم يبطل تيممه إلا بالبرء وقد يشمله المأتم يجعل الفقد شاملا للشرعي وكذا وجده بأن يزول مانعه ولم يفتر بما نفع آخر أو (لفقد ماء فوجده) أو ثمنه مع إمكان شرائه وإن قل (إن لم يكن في صلاة) بأن كان

قبل الرأى من تكبيرة  
الاحرام (بطل) تيممه  
وان ضاق الوقت عن  
الوضوء اجماعا وكذا لو  
توهمه وان زال توهمه  
سريعا كان رأى ركبا  
او تخيل سرايا ماء أو سمع  
من يقول عندى ماء لفلان  
أو نجس أو مستعمل أو ماء  
وردلانه لم يأت بالمنايع إلا  
بعد توهمه الماء بمجرد  
سماعه للفظ بخلاف او دعى  
فلان ماء وهو يعلم غيبته  
وعدم رضاه بأخذه اما لو لم  
يعلم ذلك فيبطل لانه يلزمه  
البحث عنه ولانه اذا شك في  
الرضا صار أخذه متوهم  
الحل وإنما يبطل فيما اذا  
راه مثلا أو توهمه (ان لم  
يقترن) وجوده أو توهمه  
(بمانع كعطش) وسبغ  
وتعذر استقاء لانه حينئذ  
كالعدم ويؤخذ منه ان  
كل مامنع وجوب الطلب  
كذلك ومنه أن يخشى من  
لاتلزمه الاعادة خروج  
الوقت لو طلبه فقولهم  
هنا وان ضاق الوقت محله  
فيمن يلزمه طلبه وان خاف  
خروج الوقت وهو من تلزمه  
الاعادة وهذا معلوم بما  
قدموه في الطلب فوجب  
حمل اطلاقهم هنا عليه  
كما تقرر

قبل الرأى) أى قبل تمامها بقريئة ما يأتى فيشمل صورة المعية بصرى وسم و ع ش (قوله وان ضاق الوقت)  
سيأتى تقييده بمن تلزمه الاعادة (قوله عن الوضوء) او الغسل (قوله اجماعا) والخبر ان ذر التراب كافيك ولو لم  
تجد الماء عشر حجج فاذا وجدت الماء فامسه جلدك نهاية ومغنى (قوله وكذا لو توهمه) الى قوله ويؤخذ في  
النهاية لا قوله عن الوضوء (قوله لو توهمه) منه ما لو توهم زوال المانع الحسى كان توهم زوال السبغ فيبطل  
تيممه لوجوب البحث عن ذلك بخلاف زوال المانع الشرعى كتوهم الشفاء فلا يبطل به التيمم كما تقدم  
للشارح مر ومنه كما قال حج في شرح العباب ما لو رأى رجلا لا بسا اذا احتمل ان تحت ثيابا به ماء ع ش (قوله  
وان زال توهمه) وحل بطلانه بالتوهم ان بقى من الوقت زمن لو سعى فيه الى ذلك لا يمكنه التطهر به والصلاة  
فيه نهاية و اقول هذا شامل لمن يلزمه القضاء مع ذلك لا ينافيه ان من يلزمه القضاء يلزمه طلب الماء وان  
خرج الوقت لان ذلك عند تحقق وجوده سم عبارة السيد البصرى ينبغي ان تقيده مسائل العلم والتوهم بما  
إذا كان فيهما بمحل يجب طلبه منه اخذا من تعليله وان لم أر من صرح به حتى لو قال ان بمحل كذا وهو فوق  
القرب ماء مباحا أو هو فوق حد الغوث ماء نجسا يظهر انه لا يبطل تيمم سماعه في الحالين اه (قوله كان رأى  
ركبا) او غمامة مطبقة بقر به نهاية ومغنى (قوله سرايا) وهو ما يرى وسط النهار يشبه الماء وليس بماء كافى  
القاموس ع ش (قوله او سمع الخ) قال فى الخادم ولو قال لفلان عندى من ثمن خمر ماء يبطل تيممه لوجوب  
البحث عن صاحب الماء وطلبه منه ولو سمع قائلا يقول عندى للعطش ماء لم يبطل تيممه بخلاف عندى ماء  
للعطش ونظيره عندى ماء لوضوئى ولو وضوئى ماء فيبطل فى الاولى دون الثانية نهاية قال ع ش قوله مر عن  
صاحب الماء اى الذى اشتراه و اضع اليد على الماء منه بشمن الخمر وقوله مر لم يبطل تيممه معتمدا اه (قوله  
او نجس او مستعمل) عطف على اعلان وقوله او ماء ورد عطف على ماء (قوله بخلاف او دعى الخ) وكذا لو  
قال عندى لغائب ماء لم يبطل تيممه ولو قال عندى لحاضر ماء يبطل تيممه مغنى (قوله وهو يعلم غيبته) اى  
يستحضر فى ذهنه عند سماع لفظ الماء ما ذكر فيما يظهر بصرى فان كان يعلم حضوره او لم يعلم من حاله شيئا  
يبطل لوجوب السؤال عنه نهاية (قوله اما لو لم يعلم الخ) شامل للشك فيبطل بالشك فى الصورتين ع ش وسم  
قال البصرى قوله اما لو لم يعلم الخ صادق بما اذا علم الغيبة والرضا لكن مع العلم بعدم تمكين الوديع منه وهو  
محل تأمل فينبغى ان يكون حكمه كسابقه اه اى فلا يبطل (قوله صار اخذ متوهم الحل) المتوهم اما  
المرجوح او الواقع فى الوهم اى الذهن فيشمل الراجح وعلى كل فالتعبير بالمشكوك اولى وان امكن حمل  
التوهم على الثانى والشك على مطلق التردد الشامل للطرفين والوسط بصرى وفيه تأمل بل تعبیر الشارح  
أنسب بقوله أولا وكذا توهمه وبحمل جملة اخذه الخ على اسم صار (قوله ويؤخذ منه ان كل مامنع وجوب  
الطلب الخ) محله واضح فيما اذا كان الوجدان مع الحاجة الى الطلب اما لو كان حاضرا عنده فيبطل  
تيممه مطلقا اخذا بما تقدم ثم رايت المحشى سم قال قوله محله الخ قد يقال لا يحتاج اليه بل هو ممنوع لان

نصرح بأن البرء لا يبطل التيمم مع وجود المانع (قوله قبل الرأى) ان أراد قبل تمامها شمل وحدانه فى  
انائها وهو متجه موافق لقوله فى شرح الارشاد وقضية قوله قبل احرام التوراه فى اناء تكبيرة الاحرام  
كان كذلك لان الاحرام لما يتحقق انتهاؤها ام ويبقى وجدانه مع تمامها ويحتمل انه كذلك ايضا لان  
الدخول بتامها وقد قارن المانع ويؤيد ذلك قول الشارح الا انى بان كان بعد تمام الرأى من تكبيرة  
الاحرام (قوله وكذا لو توهمه وان زاد توهمه سريعا الخ) وحل بطلانه بالتوهم ان بقى من الوقت زمن لو  
سعى فيه الى ذلك لا يمكنه التطهر به والصلاة فيه شرح مر وأقول هذا شامل لمن يلزمه القضاء مع ذلك لا ينافيه  
ان من يلزمه القضاء يلزمه طلب الماء وان خرج الوقت لان ذاك عند تحقق وجوده (قوله عندى ماء الخ)  
فى الخادم ولو قال عندى من ثمن خمر ماء يبطل التيمم وان كانت هذه الصيغة غير ملزمة فى الاقرار فانه يجب عليه  
البحث عن صاحب الماء وطلبه منه اه (قوله وعدم رضاه) بقى الشك فى رضاه داخلا فى اما الخ (قوله  
محله فيمن يلزمه طلبه) لا يقال لا يحتاج لذلك فى الوجدان بل هو ممنوع لان المراد يوجد ان الماء حصوله

وإنما يبطل بتوهم ستره أو براء لعدم وجوب طلبها الغلبة الضنة بها وعدم حصوله بالطلب (٣٦٧) (فرع) ذكر شارح هنا كلاما عن

الحنفية فيما لو مرت تيمم نائم  
عكنا بما نائم استيقظ وعلمه  
بعد بعده عنه ولم يبين حكم  
ذلك عندنا والذي يظهر من  
كلامهم فيما إذا أدرج في  
رحله ما لم يقصر في طلبه  
أو كان يقربه بشر خفية  
الآثار أو رأى واطىء  
تيممة الماء دونها عدم  
بطلان تيممه (أو) إن  
رجعه بلا مانع أيضا ولا عبرة  
بتوهمه هنا (في صلاة) بأن  
كان بعد تمام الرأى من تكبيرة  
الاحرام (لا يسقط) أى  
قضاءها (به) لكونه يحمل  
الغالب فيه وجود الماء  
(بطلت) الصلاة لبطلان  
تيممها كما علم من سياق  
كلامه إذا لم يبحر في مبطله  
لا مبطلها فلا اعتراض عليه  
(على المشهور) وإن ضاق  
الوقت على ما تقرر لعدم  
الفائدة في بقائها لوجوب  
إعادتها (وإن أسقطها)  
لكونه يحمل الغالب فيه  
فقد الماء أو استوى فيه  
الامر (فلا) تبطل  
الصلاة بل يتمها ويسلم  
الثانية لأن تيممه لا يبطل  
الأبائتها وإن تلف الماء  
وهي منها تبعاً ففعلها لا  
يجوز سهو تذكره بعدها  
وإن قرب الفصل لفصله عنها  
بالسلام صورة وإن بان  
بالعود لوجاز أنه لم يخرج به  
ووجه عدم بطلانها بريقته

المراد بالوجدان حصوله وحيث حصل بطل التيمم وإن ضاق الوقت ولم تلزمه إلا إعادة فليتامل إلا أن يلتزم  
أن المراد بالوجدان اعم من حصوله وكونه بحيث يجب طلبه أه بصرى (قوله) وإنما يبطل (إلى الفرع في  
المغنى) إلا مسألة البرء إلى المتن في النهاية إلا تلك المسئلة (قوله) وإنما يبطل (الخ) إن كان فاعل يبطل ضمير  
التيمم كما هو ظاهر السياق ففيه أنه لا موقع لهذا الكلام لأن التيمم لا يبطل بوجود السترة فلا وجه للاعتذار  
عن عدم بطلانه بتوهمها وإن كان ضمير الصلاة فقريب لأن من صلى عاريا فوجد ستره وجب الاستئذان فان  
استر فوراً استمرت صحتها ولا بطلت على ما فصلوه في شروط الصلاة سم أى فكان الظاهر التانيث (قوله)  
لغلبة الضنة بها) أى البخل بالستره وقوله وعدم حصوله أى البرء (قوله) ولم يبين) أى ذلك الشارح عش  
ويجوز كونه بناءً للمفعول (قوله) بتوهمه) المراد به ما يشمل الظن كما مر عن النهاية والمغنى (قوله) بأن كان  
بعد تمام الرأى (الخ) هذا يدل على أنه إذا كان مع تمام الرأى كان من الوجود لا في صلاة سم (قوله) كما علم) أى قوله  
لبطلان تيممها (قوله) فلا اعتراض (الخ) أى بأنه كان الأولى له أن يقول يبطل أى التيمم عش وظاهر ما ذكره  
الشارح لا يدفع أو لو يتأى بطل قول المتن (وإن أسقطها) أى أسقط التيمم قضاءها نهائية ومغنى (قوله)  
لكونه) إلى قوله لا يجوز في المغنى والنهاية (قوله) وإن تلف الماء) أى يبطل بأبائتها وإن تلف الماء سم أى علم  
تلف الماء قبل سلامه نهائية ومغنى (قوله) ففعلها) الأولى المضارع (قوله) لا يجوز سهو (الخ) كذا في الزيادة  
وابن عبد الحق وهو مفهوم من كلام الشارح مرأى والمغنى وبه يعلم ما في كلام شيخنا الشوبرى من التوقف  
في كلام حجج رحمة الله وقى ما لو تذكر فوات ركن بعد سلامه هل يأتى به أم لا فيه نظر والاقرب أنه إن قصر  
الفصل أتى به وإلا فلا لأنه كانه لم يخرج منها عش أى فيأتى حينئذ سجود سهو تذكره قبل سلامه ثانياً  
(قوله) بعدها) أى التسليمة الثانية وقوله عنها أى عن الصلاة (قوله) وإن بان) غاية قوله لو جاز أى  
العود وقوله أنه لم يخرج الخ فاعل بان (قوله) ووجه عدم) إلى قوله وأما قول ابن خيران في المغنى إلا قوله  
أو معها وقوله فقد نقل إلى والحاصل وإلى قوله حيث لم يكن في النهاية إلا ما ذكر وقوله ولا كاعنى إلى أن  
البدل وقوله فاندفع إلى أمالوا قام وقوله فان وضع إلى ولو يمم (قوله) لا متناع افتتاحها (الخ) أى بكل حال نهائية  
ومغنى (قوله) مع تخرقه مع تقصيره) أى بخلاف ما هنا فإنه يجوز افتتاح الصلاة بالتيمم ولا تقصير لأنه تقدم  
الطلب سم (قوله) على أن البدل هنا) أى التقليد (قوله) لم ينقض) أى فإنه مادام في الصلاة فإنه مقلد سم (قوله)  
بخلاف التيمم) أى فإنه انقضى بتأمل سم وجه التامل أن البدل هنا حقيقة دوام الطهر المترتب

وحيث حصل بطل التيمم وإن ضاق الوقت ولم تلزمه إلا إعادة وإنما يتأتى ما ذكره لو كان المراد بالوجدان العلم  
به بحيث يحتاج في حصوله إلى طلب وليس كذلك فليتامل إلا أن يلتزم أن المراد بالوجدان اعم من حصوله  
وكونه بحيث يجب طلبه (قوله) وإنما يبطل بتوهم ستره (الخ) أن كان فاعل يبطل ضمير التيمم كما هو ظاهر  
السياق فيه أنه لا موقع لهذا الكلام لأن التيمم لا يبطل بوجود السترة فلا وجه للاعتذار عن عدم بطلانه  
بتوهمها وإن كان ضمير الصلاة فقريب لأن من صلى عاريا فوجد ستره وجب الاستئذان فان استر فوراً  
استمرت صحتها ولا بطلت على ما فصلوه في شروط الصلاة (قوله) بأن كان بعد تمام الرأى) هذا يدل على أنه  
إذا كان مع تمام الرأى كان من الوجود لا في صلاة فانظر هل يشكل بقوله إلا أنى أو معها من قوله أمالوا نوى ذلك  
مع روية الماء كافتتاح الصلاة حيث ذكره قيل ذلك بقوله لأن إنشاء الخ وقد حكم بعدم البطلان فيه  
وحكم هنا بالبطلان وإن أسقطها التيمم إذا كان الوجود مع تمام الرأى فليتامل إلا أن يفرق بحرمة الصلاة فيما  
يأتى لسبق انعقادها يقيناً لكن الوجه خلاف ما يأتى في المعية وأنها كالتأخر وعلى هذا يتفق ما هنا مع ما  
يأتى فليتامل (قوله) وإن تلف الماء) أى يبطل بأبائتها وإن تلف الماء (قوله) مع تخرقه مع تقصيره) بخلاف  
ما هنا فإنه يجوز افتتاح الصلاة بالتيمم ولا تقصير لأنه تقدم الطلب (قوله) على أن البدل) أى التقليد وقوله  
لم ينقض أى فإنه مادام في الصلاة فهو مقلد (قوله) بخلاف التيمم) أى فإنه انقضى ويتأمل (قوله)

هنا أنه تلبس بالمقصود كوجود المكفر الرقبة بعد شروعه في الصوم وليس كصل بخف تخرق فيها لا متناع افتتاحها مع تخرقه مع تقصيره  
بعدم تعهده ولا كاعنى قلدي القبله فأبصر فيها لسانها على أمر ضعيف هو التقليد على أن البدل هنا لم ينقض بخلاف التيمم ولا كمعتدة بالأشهر

حاضتها فيها لقدرتها على الأصل (٣٦٨) قبل فراغ البدل ولا كسسته حاضتها شفيتها فيها لتجدد حدثها نعم إن نوى قاصر بعد رؤيته إقامة أو

اتماما بطلت لأن إنشاء هذه النية زيادة لم يستحبها كافتتاح صلاة أخرى وهو بعد الرقبة باطل فاندفع بالتصوير فيهما بالقاصر ما للاسنوي هنا أما لو أقام أو نوى ذلك قبل رؤية الماء أو معهما فلا تبطل والشفاء في الصلاة كرؤية الماء ففيها تفصيله المذكور فان وضع الجبيرة على ظهره لم تبطل ولا بطلت ولو يميت لميت فقد الماء وصلى عليه ولو بالوضوء ثم وجده ولو بعد صلاته وجب غسله والصلاة عليه في الحضر لأن ذلك خاتمة امره فاحتيط له وقياسه أن من صلى عليه بالتيمم ثم رأى الماء قبل دفنه لم يزمه إعادتها إن كان حاضرا أما المسافر فلا يلزمه شيء من ذلك إذا وجده فيها أو بعدها فقد نقل ابن الرفعة وأقروه الاتفاق بل أشار لنقل الإجماع على أن صلاة الجنائزة كالتحس في وجود الماء قبل إحرامها أو بعده وردوا تفرقة الاسنوي بينهما اخذاً من كلام البغوي والحاصل أنها كغيرها من الخمس وإن تيمم الميت كتيمم الحي وأما قول ابن خيران ليس للحاضر أن يتيمم ويصلي على الميت فيرد حيث لم يكن ثم غيره وإن أمكن توجيهه بأن صلاته

على فعل التيمم نظير دوام التقليد المرتب على نيته (قوله حاضتها فيها) أي في الأشهر (قوله لقدرتها الخ) قد يقال هذا موجود في وجود المكفر الرقبة بعد الشروع في الصوم إلا أن يدعى أن الصوم ليس بدلا عن الرقبة (وقوله قبل فراغ البدل) أي والبدل هنا هو التيمم فرغ منه سم (قوله شفيتها فيها) أي في الصلاة (قوله لأن إنشاء الخ) وتغليباً لحكم الإقامة في الأولى نهاية ومعنى (قوله كافتتاح الخ) خبر لأن (قوله وهو) أي الافتتاح (قوله بالتصوير فيهما) أي في نية الإقامة ونية الاتمام عبارة المغنى بتصوير الأولى بالقصر كالثانية (قوله أو نوى ذلك) أي الإقامة والاتمام (قوله أو معها) كذا ذكره شيخ الإسلام وفيه نظر مراهم عبارة النهاية والمغنى واللفظ الأول ولو قارنت الرؤية الإقامة والاتمام كانت كتقدمها فتصريحاً بقضائه عبارة ابن المقرئ وهو المعتمد كما أفاده الروايات (قوله فقها تفصيله) صوابه ففيه تفصيلها كما في نسخة سم عبارته قوله ففيه تفصيلها أي بين أن تسقط بالتيمم أو لا وقوله فإن الخ بيان للتفصيل وقوله على طهر أي في غير أعضاء التيمم (قوله فان وضع الخ) عبارة المغنى في نظر إن كانت بما تسقط بالتيمم لم تبطل وإن كانت بما لا تسقط بالتيمم كان تيمم وقد وضع الجبيرة على حدث بطلت (قوله ولو بعد صلاته) يغنى عنه قوله وصلى عليه (قوله أن من صلى عليه بالتيمم) أي وليس ثم من يحصل به الفرض كما يأتي (قوله بينهما) أي بين صلاة الجنائزة والخمس (قوله اخذاً من كلام البغوي) محل في شرح الارشاد كلام البغوي على كلام غيره حيث قال ولو يميت ميت وصلى عليه ثم وجد الماء بعد الصلاة أو أثناءها وجب غسله والصلاة عليه كما أفق به البغوي أي سواء أدرج في كفنه أم لا على الأوجه ومحل كما أشار إليه الأذرعى والزركشى وغيرهما في الحضر أما في السفر فلا يجب شيء من ذلك كالحى جزم به ابن سرة لكنه فرضه في الوجدان بعدها وعلى كلام البغوي فاذا وجد الماء بعد دفنه وقبل تغييره وجب إخراجه وغسله أو بعده فالوجه أنه يكتب في تيممه السابق مراعاة لحرمة وقوله وقبل تغييره وجب إخراجه وغسله فيه نظر سم وما نقله عن شرح الارشاد إلى قوله وعلى كلام البغوي الخ في المغنى مسله (قوله والحاصل) ولو تيمم ويميت وصلى عليه بحيث لا يسقط الصلاة بالتيمم ثم دفنه ثم وجد الماء توا وصلى على قبره وهل يتوقف على نبش الميت وغسله حيث لم يتغير فيه نظر وقال مريدني أن لا يتوقف وتقدم عن الشارح ما يقتضى خلافه سم أقول والأقرب ما تقدم عن حجج وقد يؤخذ ذلك من كلام المنهاج في الجنائز حيث قال متى دفن بلا غسل وجب نبشه وغسله مالم يتغير عرش (قوله أنها) أي صلاة الجنائزة (قوله وإن تيمم الميت كتيمم الحى) فإن كان في محل يغلب فيه فقد الماء أو يستوى الأمران فلا إعادة والأوجب غسله والصلاة عليه عرش (قوله حيث الخ) ظرف فيرد وقوله بان وقتها الخ صلته عرش (قوله قبل الدفن)

لقدرتها الخ) قد يقال هذا موجود في وجود المكفر الرقبة بعد الشروع في الصوم إلا أن يدعى أن الصوم ليس بدلا عن الرقبة (قوله قبل فراغ البدل) أي والبدل هنا هو التيمم فرغ منه (قوله أو معها) كذا ذكره شيخ الإسلام وفيه نظر مراهم (قوله فقها تفصيله) أي بين أن تسقط الصلاة بالتيمم أو لا وقوله فإن الخ بيان للتفصيل وقوله على طهر أي في غير أعضاء التيمم (قوله وردوا تفرقة الاسنوي بينهما) أي بين صلاة الجنائزة والخمس (قوله اخذاً من كلام البغوي) محل في شرح الارشاد كلام البغوي على كلام غيره حيث قال ولو يميت ميت وصلى عليه ثم وجد الماء بعد الصلاة أو أثناءها وجب غسله والصلاة عليه كما أفق به البغوي أي سواء أدرج في كفنه أم لا على الأوجه ومحل كما أشار إليه الأذرعى والزركشى وغيرهما في الحضر أما في السفر فلا يجب شيء من ذلك كالحى جزم به ابن سرة لكنه فرضه في الوجدان بعدها إلى أن قال وعلى كلام البغوي فاذا وجد الماء بعد دفنه وقبل تغييره وجب إخراجه وغسله أو بعده فالوجه أنه يكتب في تيممه السابق مراعاة لحرمة ويصلى بالوضوء على القبر (قوله والحاصل الخ) كذا في شرح مريدني ويميت وصلى عليه بحيث لا يسقط الصلاة بالتيمم ثم دفنه ثم وجد الماء توا وصلى على قبره وهل يتوقف على نبش الميت وغسله حيث لم يتغير فيه نظر وقال مريدني أن

لا تغنى عن الإعادة وليس هنا وقت مضيق تكون

خبر

بمنه قضاء حتى يقع بالحرمته بان رقتها أو أوجب فعلها في الصلاة الدفن فيمير في ما قبله الخبر ثم بعده إذا رأى الماء لاسقاط الفرض

غلى ان عبارته اولت بانها في حاضراى او مسافرا واجد للماء خاف لو تضافاته صلاة الجنابة (٣٩٩) فهذا لا يتيمم عندنا خلافا لابي

حنيفة اما اذا كان ثم من يحصل به الفرض فليس له التيمم لفعلها لانه لا ضرورة به اليه ولا فرق في عدم بطلان الصلاة السابقة برؤية الماء بين الفرض والنفل (وقيل يبطل النفل) لانه لا حرمة له كالفرض وادخاله النفل فيما يسقط بالتيمم تارة وتارة لا يقتضى ان نحو المقيم كاي لزمه قضاء الفرض يسن له قضاء النفل الذى يشرع قضاؤه وانه يجوز له فعل النفل بالتيمم وان لم يشرع قضاؤه به يصرح قوله يعد وان المتنفل الى اخره (والاصح ان قطعها) اى الصلاة التى تسقط بالتيمم الشاملة للنافلة كما يصرح به كلامه فحمل غير واحد من الشراح لها على الفرض لتمامه لان من جملة مقابل الاصح وجها بحرمة القطع وهو لا يأتى فى النفل (ليتوضا افضل) من اتمامها بالتيمم وان كان فى جماعة نفوت بالقطع او نوى اعادتها بالماء بعد فراغها كما شمله كلامهم خروجها من خلاف من ارجيه وقدم على من حرمه لانه اقوى ولا يجوز له قلبها نقلا ويسلم من ركعتين لانه كافتتاح صلاة بعد رؤية الماء ومراعاة باطل وبه فارق ندبه لمن خشى فوت الجماعة كما يأتى نعم ان ضاق وقتها بان كان لو توضا وقع جزء منها خارجا حرم قطعها

خبر ان (قوله ان عبارته) اى ابن خيران (قوله اما اذا كان ثم من يحصل الخ) خالفه النهاية فقال والوجه جواز صلاته عليه اى اليت مطلقا وان كان ثم من يحصل الفرض به اه وقره سم وقال ع ش قوله م مطلقا اى فى محل يغلب فيه فقد الماء ام لا لكن اذا لم تسقط الصلاة بفعله وكان ثم من تسقط بفعله وجبت عليه وصحت ممن لا تسقط بفعله كنافلته اه (قوله اليه) اى الى التيمم (قوله ولا فرق) الى قوله وادخله فى النهاية والمغنى (قوله الصلاة السابقة) اى التى تسقط بالتيمم (قوله بين الفرض) اى كظهر وصلاة جنازة وقوله والنفل اى كعيدو وتر مغنى قول المتن (وقيل يبطل النفل) اى الذى يسقط بالتيمم نهاية (قوله وادخله الخ) اى بقوله وان اسقطها الخ وقوله وتارة لا الا صوب وتارة فيما لا اى يسقط بالتيمم بقوله او فى صلاة لا تسقط به الخ (قوله تقتضى الخ) خبر وادخله الخ (قوله ان نحو المقيم) اى كالعاصى بسفره (قوله وانه يجوز له) اى ويقتضى انه يجوز لنحو المقيم (قوله فحمل غير واحد الخ) جرى عليه النهاية والمغنى (قوله وهو لا يأتى فى النفل) اقول عدم اتيانه فى النفل لا يقتضى الحمل المذكور ولا ينافى تعميم المسئلة لان غاية الامر ان يكون هذا المقابل مفصلا وله نظائر كثيرة سم قول المتن (ليتوضا افضل) ظاهره ولو صلاة جنازة وهو قريب ان لم يخش تغير فان خيف عليه تغير ما فالانما افضل بل قد يقال بوجوبه ع ش (قوله وان كان فى جماعة الخ) اى خلافا لما بحثه الا ذرعى سم اى وللنهاية عبارته ويظهر ان يقول ان ابتداها فى جماعة ولو قطعها وتوضا لانقر دقا لمضى فيها مع الجماعة افضل وان ابتداها منفردا ولو قطعها وتوضا اصلاها فى جماعة او ابتداها فى جماعة ولو قطعها وتوضا اصلاها فى جماعة او ابتداها منفردا ولو قطعها وتوضا اصلاها منفردا فقطحها افضل اه قال ع ش قوله م او ابتداها فى جماعة الخ ظاهره ولو كانت الثانية مفصولة وينبغى تخصيصه بما اذا استويتا او كانت الثانية افضل من الاولى اه (قوله او نوى اعادتها) فيه دلالة على مشروعية اعادتها بالماء وفيه مخالفة لما تقدم لا لان يصور بما اذا كان مع التيمم رجاء الماء او يقال ان محل كون الصلاة بالسيمم لا تعاد بالوضوء ما لم يره فيها فليحرر سم وقوله او يقال الخ اى وما هنالك منها وجه طلب الاعادة هنا الخروج من الخلاف كانه عليه الشارح (قوله من خلاف من اوجبه) اى القطع (قوله ولا يجوز قلبها الخ) فيه نظر بل المتجه الجواز كما يفهم من شرح الروض وغيره سم ويصرح بالجواز قول النهاية قال فى التقيح او قلبها نقلا وقد يقال الافضل قلبها نقلا فان لم يفعل فالافضل الخروج منها قال الا ذرعى وكأنه اراد ان اصبح الوجه اما هذا اى القطع واما هذا اى القلب لا ان ذلك مقالة واحدة ولم ار من رجح قلبها نقلا اه (قوله لانه كافتتاح صلاة الخ) قد يمنع بان لم يات بزيادة على قدر ما نواه وانما غير صفته بالنية فليتأمل م م اه سم (قوله وم م) اى انفا (انه باطل) الجملة حالية (قوله وبه) اى بالتعليل المذكور (فارق ندبه) اى القلب (قوله نعم) الى قوله لتفويته فى النهاية والمغنى لا قوله بان كان الى حرم (قوله بان كان الخ) قال سم عن الشارح م م انه مال الى ان المراد ضيق الوقت عن وقوعها اداء حتى لو كان

لا تتوقف وتقدم عن الشارح اه قد يقتضى خلافا (قوله اما اذا كان ثم من يحصل به الفرض الخ) فى شرح م م والوجه جواز صلاته عليه مطلقا وان كان ثم من يحصل به الفرض (قوله وهو لا يأتى فى النفل) اقول عدم اتيانه فى النفل لا يقتضى الحمل المذكور ولا ينافى تعميم المسئلة لان غاية الامر ان يكون هذا المقابل مفصلا وله نظائر كثيرة (قوله ان كان فى جماعة) اى خلافا لما بحثه الا ذرعى (قوله او نوى اعادتها) فيه دلالة على مشروعية اعادتها بالماء وفيه مخالفة لما تقدم لا لان يصور بما اذا كان مع التيمم رجاء الماء او يقال ان محل كون الصلاة بالتيمم لا تعاد بالوضوء ما لم يره فيها فليحرر (قوله ولا يجوز له قلبها نقلا الخ) فيه نظر بل المتجه الجواز وهو المفهوم من قول شرح الروض كغيره لتمامه لم يقيدوا بافضاليه الخروج منها هنا بقلبها نقلا والتسليم من ركعتين كما قيدوها به فيما لو قدر المفرد فى صلاته على جماعة لان تأثير رؤية الماء فى النفل كهو فى الفرض اه وقوله لانه كافتتاح صلاة الخ قد يمنع بان لم يات بزيادة على قدر ما نواه وانما غير صفته بالنية فليتأمل م م (قوله وقع جزء منها خارجا) قال فى شرح العباب فان قلت تاخير الصلاة الى ان



إذا قطعها وتوضاً أدرك ركعة في الوقت قطعها وهذا أي ما نقله سم عنه مرفيعهم من قوله مرفيعاً يخرجها  
عن وقتها مع قدرته على أدائها فيه عرش وفي الجبري عن الحلبي أن المعتمد ماق التحفة واليه رجع م  
اه (قوله الذي) إلى قوله وحمل في النهاية والمغني (قوله الذي لم ينو عدداً) هذا التقييد لا يناسب قول  
المصنف الاتي إلا من نوى عدداً فكان الأولى للشارح بقية المتن على إطلاقه قاله عرش وورده الرشيدى  
بما نصه أن هذا القيد لا بد من ذكره هنا خلافاً لما في حاشية الشيخ عرش لأنه سيعلم من حكاية الشارح  
للقابل أن المستثنى والمستثنى منه كل منهما مسألة مستقلة لها خلاف يخصها فصوره قول المصنف لا يجوز  
ركعتين أنه لم ينو قدراً كما صور به الشارح م وصوره قوله إلا من نوى عدداً عكس ذلك اه قول المتن  
(لا يجوز ركعتين) أي لا يجوز له ذلك عرش (قوله فإن رآه الخ) عبارة المغني هذا إن رأى الماء قبل قيامه  
لثلاثة فما فوقها والا تم ما هو فيه اه (قوله بعد معلما الخ) عبارة النهاية في ثلاثة فما فوقها الخ قال عرش  
قوله في ثلاثة أي بان وصل إلى حد يجزئه فيه القراءة وذلك بان كان للقيام أقرب إن كان يصلي من قيام وبان  
يستوى جالساً وإن لم يشرع في القراءة أن كان يصلي من جلوس ونقل عن العباد ما يوافق اه (قوله وحمل  
بالتشديد) مشتق من قال هذا محمول كان سبع مشتق من قال سبحان الله ونظر من قال فيه نظر أي قال الشارح  
هذه العبارة محمولة لصدقها يعني يجب أن تحمل هذه العبارة المطلقة على مقيد لثلاثة يلزم الفساد والقيد ما أشار  
إليه الشارح بقوله قبل ركعتين وخير لصدقها راجع إلى العبارة والضمير الذي في قافهم راجع إلى صدق قوله  
الكردي وفيه تكلمات لا يقبلها العقل ولا النقل وإنما مراد الشارح إن شارحاً دخل ما زاده الشارح بقوله  
فإن رآه الخ في عبارة المتن وادعى أنه يستفاد منها إذ يصدق على هذه الصورة المزينة أنه لم يجاوز فيها ركعتين  
الخ إلا أن في قوله لصدقها الخ المحكي عن ذلك الشارح قلباً وأصله لأنه يصدق على هذه الصورة أنه لم يجاوز فيها  
ركعتين الخ (قوله قافهم) أي ذلك الشارح يعني قوله لصدقها الخ (قوله مطلقاً) أي قل فعل ركعتين أو بعده  
قول المتن (إلا من نوى عدداً) أقول استثناء هذا من عدم مجاوزة ركعتين يتبادر منه أن المثبت به مجاوزتها فلا  
يناسب حمل العدد المنوي على ما يشمل الركعة فتأمل له سم وقد يقال هو استثناء منقطع وكأنه قال ومن نوى عدداً  
يتمه عرش (قوله وإن زاد على ما نواه الخ) كان كان نوى ركعتين عند الإحرام ثم قبل رؤية الماء نوى زيادة  
ركعتين وقوله منه أي العدد سم (قوله على أن بعضهم) أي الحساب قول المتن (فتمه) أي جواز أو الأفضل  
قطعه ليصل به بالوضوء عرش (قوله عملاً) إلى قوله خلافاً في النهاية والمغني (قوله ولوراه أثناء قراءة الخ)  
شامل لما أذرى الماء في أثناء أياه وهو الظاهر ولما إذا حرم الوقف على ما انتهى إليه وهو ظاهر لأن الظاهر  
أن الوقف إنما يحرم عن قصد استمرار القراءة لا من قصد الإعراض عنها خصوصاً إذا كان لما منع ألا ترى أنه  
لو اجنب بعد انتهائه لما يحرم الوقف عليه لا يحرم الوقف حينئذ سم (قوله تيمم لها) أي بان كان جنباً عرش  
أي أو نحوه (قوله لعدم ارتباط بعضها الخ) قال سم على البهجة قد وخدمته عدم البطلان إذا رآه في أثناء

يبقى من وقتها ما لا يسع إلا ركعة مغتفر للخروج من الخلاف كما جرى عليه في الكفاية فيما إذا كان عليه فائتة  
رأه أدقضاء ما قبل المؤداة فإنه يغتفر له ذلك للخروج من خلاف وجوب الترتيب قلت ليس رعاية خلاف  
من حرم قطعها أولى من رعاية خلاف من أوجبه مطلقاً وهذا يفرق بين ما هو وما قاله ابن الرفعة بناء على  
تسليمه إذ ليس هناك الخلاف وأحد فرعيناه وهذا خلافاً من تعارضاً إذ رعاية أحدهما فقط  
لا مسوغ لها وبقي العمل بالأصل وهو حرمة إخراج بعض الصلاة عن وقتها مع القدرة على إيقاعها كاملة فيه  
اه فليتأمل (قوله التي مالوراه فيها) بقى مالوراه في أول تحررك للنهوض إلى الثالثة (قوله إلا من نوى عدداً)  
أقول استثناء هذا من عدم مجاوزة ركعتين يتبادر منه أن المثبت به مجاوزتها فلا يناسب حمل العدد المنوي  
على ما يشمل الركعة فتأمل (قوله عند الإحرام) كان كان نوى ركعتين عند الإحرام ثم قبل رؤية الماء نوى  
زيادة ركعتين (قوله ومنه) أي العدد (قوله لعدم ارتباط بعضها ببعض) شامل لما أذرى الماء في أثناء  
وهو الظاهر وإن عبر غير به بعدم ارتباط بعض الآيات ببعض وشامل لما إذا حرم الوقف على ما انتهى إليه

الذي لم ينو عدداً بل أطلق  
ثم رأى الماء قبل ركعتين  
(لا يجوز ركعتين) بل يسلم  
منهما لأنه الأحب للمعهود  
في التوافل فإن رآه بعد  
فعلهما اقتصر على الركعة  
التي رآها وحمل شارح  
هذا للعبارة قال لصدقها  
على أنه لم يجاوز ركعتين بعد  
رؤية الماء فأوهم أن له  
فعل ركعتين بعد رؤيته  
مطلقاً وليس كذلك (إلا من  
نوى عدداً) قبل رؤية الماء  
وإن زاد على ما نواه عند  
الإحرام كما هو ظاهر ومنه  
الركعة عند الفقهاء  
فالأعراض عايه باصطلاح  
الحساب غير سديد على أن  
بعضهم وافق الفقهاء  
(فتمه) عملاً بنيه ولا يزيد  
عاه لما مر أن الزيادة  
كافتتاح صلاة أخرى ولو  
راه أثناء قراءة تيمم لها  
بطل تيممه وإن نوى قدراً  
معلوماً لعدم ارتباط بعضها  
ببعض

جملة يرتبط بعضها ببعض مبتدأ وخبر اه أقول قد يمنع هذا الأخذ بأن المراد بالارتباط أن لا يعتد بما فعله قبل رؤية الماء لو اقتصر عليه وذلك إما ليكون في الصلاة دون غيرها عش أي كأي بدل عليه قول الشارح الاتي لأن صحة بعضه الخ (قوله وبه الخ) أي بالتعليل (قوله لأن صحة بعضه الخ) عبارة شرح العباب لجواز تفريقه وقد يؤخذ من هذا التعليل أنه لو رآه أثناء خطبة الجمعة أتبعها إذ لا يجوز تفريقها انتهت سم (قوله لا ترتبط ببعضها) فيتوضار ياتي ببقية طوافه لأن الموالاة فيه سنة عش (قوله أوراثة نحو حائض الخ) أي من انقطع نحو حيضه شيدى (قوله وجب النزاع) أي وحرم عليها تمكينه معنى (قوله لأنه لا يبطل إلا برويتها الخ) ظاهر كلامهم أنه لا يلزمه إعلامها بوجود الماء ووجهه أن طهارتها باقية ووطؤه جائز وقياس ما هنا أنه لو اقتدى بتيمم تسقط صلاته بالتيمم وقد رأى هو اعنى المأموم الماء قبل إحرامه به دون الامام صح اقتداؤه ولم يكن إعلامه بوجوده لازما سم على حجج الظاهر من كلامه أنه رأى بعد إحرام الامام وقبل إحرامه هو فان كان كذلك فلا وجه للتردد لأن الامام لو رأى الماء لم تبطل صلاته ويصح الاقتداء به مع العلم بأنه رأى الماء فأى فائدة في اخبار المأموم له بوجود الماء نعم ان كان الضمير في إحرامه راجعا للامام على معنى أنه قبل إحرام الامام رأى المأموم الماء اتجه السؤال عش (قوله لمن وهم فيه) عبارة المغنى والنهاية خلافا لما في الانوار من وجوب النزاع اه قول المتن (ولا يصلى بتيمم الخ) سواء كان تيممه عن حدث اصغرام اكبر وسواء كان لمرض أم لفقد ماء وسواء كان الفرض اداء أم قضاء نهاية (قوله ولو من صبي) أي لانهم الحقوا صلاته بالفرائض حيث لم يجوزوها من قعود ولا على الدابة في السفر لغير القبلة ويؤخذ من ذلك أن الصبي والمجنون لو فاتتها صلوات وأرادا قضاءهما بعد الكمال عملا بالسنة فيهما وجب عليهما التيمم لكل فرض مع وقوعه نفلا لهما للعلة السابقة عش (قوله وجنب الخ) (فروع) لو تيمم عن حدث اكبر ثم أحدث حدثا اصغرا انتقض طهره الا صغرا لا الاكبر كالأحدث بعد غسله فيحرم عليه كل ما يحرم على المحدث ويستمر تيممه عن الحدث الاكبر حتى يجد الماء بلا مانع ولو غسل جنب كل بدنه سوى رجله ثم فقد الماء وحصل له حدث اصغر وتيمم له ثم وجد ماء يكفى رجليه فقط تعين لهما ولا يبطل تيممه ولو تيمم او لا تمام غسله ثم أحدث وتيمم له ثم وجد فيه ما أي الحدث الاصغر والاكبر يبطل تيممه ويجوز للرجل جماع أهله وان علم عدم المما وقت الصلاة فتيمم ويصلى من غير إعادة نهاية ومعنى (قوله خلافا لمن غلطوا) عبارة المغنى وقول الدميري ويستثنى من اطلاقه المتيمم للجنباء عند عجزه عن الماء إذا تجردت جنباته عن الحدث فانه يصلى بتيممه فرائض ضعيف تبع فيه صاحب الحاوى الصغير ونقله عنه صاحب المصباح قال وهو غير مرضى لان الجنباء ما فاعاه (قوله تجوزهم جمع المعادة) عبارة النهاية والمغنى ولو صلى بتيمم مكتوبة منفردا أو في جماعة ثم أعادها في جماعة به جاز لأنه جمع بين فرضين نافله اه (قوله بأن صلاة الصبي) أي الاصلية (قوله لو بلغ فيها) أي فتمتها بذلك التيمم وفي فتاوى مرابو افاقه عش (قوله ولا كذلك المعادة) وقد يفرق ايضا بأن في جمع الصبي بين صلاتين جمعاً بين فرضين في الجملة أي بالنسبة الى المكلف الملتحق به الصبي احتياطاً بخلاف المعادة مع الاصلية فليستامعا فرضين بالنسبة الى احد قد بر بصرى (قوله وان استويا) أي صلاة الصبي الاصلية ومعادته فكان الظاهر الثانيك (قوله وغيرهما) أي واستقبال الكعبة ولو في السفر (قوله وإنما

وهو ظاهر لأن الظاهر أن الوقف إنما يحرم لمن قصد استمرار القراءة لأن قصد الاعراض عنها خصوصاً إذا كان المانع الا ترى أنه لو اجنب بعد انتهائه لما يحرم الوقف عليه لا يحرم الوقف حينئذ (قوله لو رآه أثناء طواف بطل) عبارة شرح العباب قال الصيدلاني والفوراني ولورآه أثناء طواف قطعه لجواز تفريقه انتهى قال في شرح العباب وقد يؤخذ من التعليل أنه لو رآه أثناء خطبة الجمعة أتبعها إذ لا يجوز تفريقها (قوله لأنه لا يبطل إلا برويتها) ظاهر كلامهم أنه لا يلزمه إعلامها بوجود الماء ووجهه أن طهارتها باقية ووطؤه جائز وقياس ما هنا أنه لو اقتدى بتيمم تسقط صلاته بالتيمم وقد رأى هو اعنى المأموم قبل إحرامه به دون الامام صح اقتداؤه ولم يكن إعلامه بوجوده لازماً (قوله ولا كذلك المعادة) قد يقال بل هي صالحة للوقوع عن

وبه يعلم أنه لو رآه أثناء طواف بطل أيضا لأن صحة بعضه لا ترتبط ببعض أو رآه نحو حائض أثناء وطء تيمم له وجب النزاع بخلاف ما لو رآه هو لبقاء تيممها لأنه لا يبطل إلا برويتها دون رؤيته خلافا لمن وهم فيه (ولا يصلى بتيمم) ولو من صبي وجنب تجردت جنباته عن الحدث الاصغر خلافا لمن غلطوا فيه ويشكل على الصبي تجوزهم جمع المعادة مع الاصلية بتيمم واحد إلا أن يفرق بأن صلاة الصبي صالحة للوقوع عن الفرض لو بلغ فيها ولا كذلك المعادة وان استويا في وجوب نية الفرض فيهما كما يأتي أي صورة والقيام وغيرهما وإنما

لم يصل بتيممه لفرض بلغ بعده وقبل الدخول في الفرض فرضا كما صححه في التحقيق احتياطا له إذ صلاته في الحقيقة ثقل فلم يقع تيممه إلا بالنفل (غير فرض) واحد عني كما صح عن ابن عمر قال البيهقي ولم يعرف له مخالف من الصحابة بل روى الدارقطني عن ابن عباس من السنة أن لا يصلي بتيمم واحدا إلا صلاة واحدة ثم يحدث (٣٧٢) للثانية تيمما وقول الصحابي من السنة في حكم المرفوع ولأنه طهارة ضعيفة ولأن الوضوء كان

يجب لكل فرض فتنسخ يوم الخندق فبقى التيمم على الأصل من وجوب الظهر لكل فرض وخرج يصلي تمكين الحليل مرارا بتيمم وجمعها بين ذلك وصلاة فرض بأن نوته في تيممها كما مر فانه جائز للشقة وعلم من كلامه في غير هذا المحل أن الطواف بمنزلة الصلاة فلا يجمع بين فرضين منه ولا بين فرضه وفرض الصلاة كالخطبة والجمعة مطلقا لانه لما جرى قول انها بمثابة ركعتين اُحقت بالفرض العيني وإنما لم يستبح الجمعة بنيتها نظرا لكونها فرض كفاية فالحاصل ان لها شبا متاصلا بالعيني روعي كما روعي كونها فرض كفاية احتياطا فيهما ويؤيده ما مر في الصبي ثانه روعي في صلاته صورة الفرض فلم يجمع بين فرضين وسقطة النفل فلم يصل الفرض لو بلغ وإنما يجب تيمم لكل من الخطبتين لانهما بمنزلة شيء واحد ولو صلى بتيمم فرضا يجب إعادته كان ربطا بحسبه ثم فلك جازله إعادته به وان كان قبل الأولى فرضا لان الثانية هي الفرض الحق في جاز الجمع نظر لهذا وصلاية الثانية بتيمم

لم يصل) الى قوله وإتماما لتستبح في النهاية والمغنى لا قوله لم يعرف الى بل روى (قوله لفرض) متعلق بتيممه وقوله فرضا مفعول لم يصل (قوله كما صح عن ابن عمر) قال بتيمم لكل صلاة واد لم يحدث نهاية ومغنى (قوله) ولم يعرف له مخالف (الخ) اي فصار إجماعا سكو تيا (ولأن الوضوء) الانسب بقوله فبقى الخ الطهارة بصرى اي كما عبر به النهاية (قوله كان يجب لكل فرض) اي لقوله تعالى إذا قمتم الى الصلاة الى قوله فتييمموا ماية (قوله فتنسخ يوم الخندق الخ) عبارة المغنى ثم نسخ ذلك في الوضوء بانه صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد فبقى التيمم على ما كان عليه اه (قوله وخرج يصلي تمكين الحليل الخ) لا يخفى أن في هذه الصورة الغاها وهو ان يقال لنا تيمم لا ينتقض بخروج خارج ينقض خروجه الوضوء بصرى (قوله وجمعها) عطف على تمكين الخ والضمير للمراة وقوله بين ذلك اي التمكن وقوله بان نوته اي الفرض لا التمكن ونحوه (قوله كما مر) اي قبيل قول المتن ومسح وجهه (قوله فانه) اي ما ذكر من التمكن مرارا والجمع بينهما وصلاة فرض (قوله كالخطبة والجمعة) فلا يجمع بينهما بتيمم اي ولا بين خطبتين في محلين كان خطاب في موضع ولم يصل فيه ثم انتقل للأخر وأراد الخطبة لاهله وفيه كلام لابن قاسم فراجع ع ش (قوله مطلقا) اي سواء تيمم للخطبة او للجمعة فكان القصد به الاشارة لردهما في الاسنى بصرى (قوله وإتماما لتستبح الجمعة الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى انه يستبيح الجمعة بنيتها اي الخطبة سم عبارة النهاية وعلم من ذلك ان الخطيب يحتاج الى تيممين وانه لو تيمم للجمعة فله ان يخطب به ولا يصلي الجمعة به وانه لو تيمم للخطبة فلم يخطب فله ان يصلي به الجمعة اه (قوله بنيتها) اي خطبة الجمعة (قوله ان لها) اي للخطبة (قوله روعي) اي فلم يجز الجمع بينهما وبين الجمعة وقوله كما روعي كونها فرض الخ اي فلم تستبح بنيتها الجمعة (قوله فلم يجمع) اي بتيمم (قوله فلم يصل) اي بتيممه لفرض قبل البلوغ (قوله وإتماما يجب) الى قوله وصلاة الثانية في النهاية والى قوله هذا غاية في المغنى (قوله فجاز الجمع الخ) عبارة المغنى والنهاية فان قيل كيف جمعها بتيمم مع ان كلا منهما فرض اجيب بان هذا كالمسنية من خمس يجوز جمعها بتيمم وإن كانت فروضا لان الفرض بالذات واحدة ويؤخذ من ذلك انه لو تيمم للجمعة ولزمه إعادة الظهر كان له ان يصلي به بذلك التيمم لما ذكر اه (قوله لهذا) اي لكون الفرض الحقيقي هو الثانية (قوله وصلاة الثانية الخ) عطف على قوله الجمع الخ (قوله لكن قياسه هذا على الخ) محل تأمل إذ لم يصرح اي شيخ الاسلام بان الجامع ما ذكر حتى يرد عليه ما اشار اليه بل مراده ان الفرض في كلتا المسئلتين واحد بالذات وما عداه فوجوبه بالتبع اما لحرمة الوقت او ليتوسل به الى تيقن البراءة وعبارته فان قلت فكيف جمعها بتيمم واحدا مع ان كلا منهما فرض قلت هذا كالمسنية من خمس يجوز جمعها بتيمم وإن كانت فروضا لان الفرض بالذات واحدة انتهت بصرى وتقدم عن المغنى والنهاية مثل عبارة شيخ الاسلام (قوله فهذا) اي جواز الجمع في صلاة نحو المربوط بخشب (قوله بل هذا اولى الخ) يمكن ان يقال الصلاتان هنا وظيفة واحدة فكفى التيمم لهما بخلاف صلوات الصبي فان كلا وظيفة مستقلة في صلاة الفرض سم قول المتن (ويتنقل) اي مع القريضة وبدونها بتيمم نهاية ومغنى قول

العرض أيضا وذلك فيما إذا أعاد مع جماعة ناسيا الفعل الأول ثم بان فساده كاسيا في محله فليتا مل إلا أن يجاب بانه تبين في هذه الصورة انها ليست واحدة (قوله وإتماما يستبيح الجمعة بنيتها) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى انه يستبيح الجمعة بنيتها (قوله جازله إعادته به الخ) هل قياس ذلك ان من صلى الجمعة حيث يمتنع التعدد ولزمه الظهر لشكه في تقدم جمعه وعدم التمكن من إقامة الجمعة يجوز له فعل الظهر بتيمم الجمعة او يفرق (قوله بل هذا اولى فنامله) يمكن ان يقال الصلاتان هنا وظيفة واحدة فكفى التيمم لهما بخلاف صلوات

الأولى فنظر امرضيتها أولا هذا غاية ما يوجه به كلامهم هنا ثم رأيت في كلام شيخنا ما يوافق له لكن قياسه هذا على ما يأتي المتن في المسنية من خمس لا يتم لان ما عدا الفرض ثم وسيله له ولا كذلك هنا لأن الأولى وجبت لحرمة الوقت والثانية للخروج من عهدة الفرض فلا وسيله له مع ذلك كله فهذا يسكن عني ما عر في المحسني من رعية الصورة والحقيقة احتياطا بل هذا أولى فنامله (ويتنقل ماشاء) لأن

(والنذر) أى المنذور من نحو صلاة وطواف (كفرض) أصلي (في الأظهر) لأن الأصل أنه يسلك به مسلك واجب الشرع ثم إن نذر أتمام كل نفل شرع فيه جازله نوافل مع فرضه لأن ابتداءه نفل والقراءة المنذورة كذلك إن عينها نعم إن قطعها بنية الأعراض ثم أراد أتمامها احتل وجوب التيمم لأنه بالأعراض عن البقية صيرها كالفرض المستقل ومثله ما لو نذر سورتين في وقتين فيحتمل وجوب التيمم لكل لأنها لا يسميان الآن فرضاً واحداً (والأصح صحة) فروض كفاية نحو (جناز) وإن تعينت (مع فرض) عيني لشبهها أصالة بالنفل في جواز الترك وتعينها بانفراد المكلف عارض وإنما لم يجز فيها الجلوس والركوب لأنه محذور كنها الأعظم وهو القيام ومران نية النفل تبيحها خلافاً لقول شارح هنا لا تبيحها لأنه من غير جنسها فهي رتبة متوسطة بين الفرض والنفل اهـ ويلزمه أن نية النفل لا تبيح نحو مس المصحف لأنه من غير جنسها وهو خلاف ما صرحوا به (و) الأصح (أن من نسي إحدى الخمس) ولم يعلم عينها لزمه فعل الخمس فوراً وجوباً إن كان الفوات بغير عذر

المتن (والنذر كفرض) قال في شرح العباب كالو ترو وإن اشتمل على ركعات مفصولة فيما يظهر لأنه مع ذلك يسمى صلاة واحدة منذورة فلم يلزمه تكرير التيمم بتكرير الفصل ويحتمل خلافه اهـ وقال مرآة أى الاحتمال ليس بعيداً فانظر سنة الظهر الأربع القبلية والبعدية سم على حج أقول قوله فلم يلزمه الحج هو المعتمد ومحل في غير التراويح ما لم ينذر أنه يسلم من كل ركعتين فإن نذر ذلك وجب لكل ركعتين تيمم سواء الوتر والضحي وغيرهما لأنه أخرجهما بنذر السلام من كل ركعتين عن كونها صلاة واحدة وأما التراويح فلا ينعقد نذر السلام فيها لوجوبه شرعاً والواجب لا ينعقد نذره (قوله) فانظر سنة الظهر (الح) أقول الظاهر أنه يكتفى فيها بتيمم واحد كالو ترو كسنة الظهر الضحي وإن سلم فيها من كل ركعتين وأما التراويح فليلبس أن يتيمم فيها لكل ركعتين لوجوب السلام فيها منهنما لكن نقل عن فتاوى حج أنها كالو ترو فيستكتفى لها بتيمم واحد لأن اسم التراويح يشملها كلها فهي صلاة واحدة وهو ظاهر عرش وتقدم في هامش لا الفرض على المذهب لأن الفرض أصل الحج ما يتعلق بالمقام (قوله من نحو صلاة الخ) كالقراءة المنذورة (قوله لأن الأصل) إلى قوله والقراءة في النهاية والمخى (قوله) جازله نوافل مع فرضه (وعليه) فلو أبطل ما بعد الشروع فيها فهل إذا أعادها يجوز له أن يجمع بينهما وبين فرض آخر أو لا فيه نظر والأقرب الأول لكن قياس قول حج نعم إن قطعها أى النافلة التي نذرت أتمامها بنية الأعراض ثم أراد أتمامها احتل وجوب التيمم لأنه الحج وجوب التيمم فيها لو أبطلها ثم أراد إعادة تراويحها (فرض) تيمم الفرض وأحرم به ثم بطل أو أبطله فالوجه إعادة ذلك الفرض بذلك التيمم لأنه لم يؤدبه الفرض عرش وقوله أى النافلة التي نذرت أتمامها ويعلم بمراجعة التحفة أن مرجع ضمير قطعها القراءة المنذورة لالنافلة التي الخ فقياسه المبني على تفسيره فاسد ولو سلم أن مرجع الضمير ما قاله فالمقيس عين المقيس عليه فامعنى قياسه المذكور (قوله كذلك) أى كفرض أصلي أو كصلاة المنذورة فليس له أن يجمعها مع فرض آخر بتيمم واحد وجاهل أنه لا يتنفل بتيممها ما شاء معها وبدونها (قوله) انقطعها أى القراءة المنذورة كما يأتي عن سم ما يفيد هذا التفسير ويصرح بذلك سياق كلام الشارح وسياقه خلافاً لما مر عن عرش من أراجع الضمير للنافلة التي نذرت أتمامها (قوله) احتمل وجوب التيمم كان هذه الصورة مفروضة في الجنب لأنه هو الذى يحتاج قراءته للطهارة سم وإلى ترجيح هذا الاحتمال يميل كلام الشارح هنا ويصرح بترجيحه ما نقله عرش عن شرح العباب له بما أنصه فإن فرض تعينها أى القراءة لخوف نسيان فهل يستتبع منها بتيمم لها ما نواه وإن تعدد المجلس أو مادام المجلس متحداً أو ما لم يقطعها بنية الأعراض كل محتمل والذى يتقدح الثالث اهـ (قوله) ومثله أى مثل ما لو قطع القراءة المنذورة بنية الأعراض الخ (قوله) وإن تعينت إلى قوله ومضى في النهاية وإلى قوله ويلزمه في المغنى قول المتن (مع فرض) مراده به أنه إذا تيمم لفرض جازله أن يصلى به ذلك الفرض ويصلى معه أيضاً على جناز مغنى (قوله) ومضى أى فى شرح لا الفرض على المذهب (قوله) لقول الشارح) هو ابن شهبة بصري (قوله) فهي رتبة متوسطة الخ) أى فيصلى بتيمم الفريضة الجنازة وبتيمم النافلة ولا يصلى بتيمم النافلة الجنازة ولا بتيمم الجنازة الفريضة وهذا القول ممنوع في الصورة الثالثة صحيح في الباقي مغنى (قوله) ويلزمه أى ذلك الشارح يعنى تعليقه بقوله لأنه من غير جنسها (قوله) وجوباً إن كان هذا تفصيل لقوله فوراً دون ما قبله ولا لزم تفصيل اللزوم إلى الوجوب والندب وهو فاسد لأنه تفصيل الشيء إلى نفسه وغيره مع عدم صحة الحكم لأن فعل الخمس لازم مطلقاً سم أى ففوراً معمول المقدراى فيفعلهن فوراً الخ (قوله) بخمس الأولى بخمسة بالتاء (قوله)

الصبي فإن كلا وظيفة مستقلة في صورة الفرض (قوله) والنذر) قال في شرح العباب كالو ترو وإن اشتمل على ركعات مفصولة فيما يظهر لأنه مع ذلك يسمى صلاة واحدة منذورة فلم يلزمه تكرير التيمم بتكرير الفصل ويحتمل خلافه اهـ وقال مرآة أى ليس بعيداً فانظر سنة الظهر الأربع القبلية والبعدية (قوله) احتمل وجوب التيمم كان هذه الصور مفروضة في الجنب لأنه الذى يحتاج قراءته للطهارة (قوله) وجوباً إن كان الفوات بغير عذر الخ) هذا تفصيل لقوله فوراً دون ما قبله ولا لزم تفصيل اللزوم إلى الوجوب والندب وهو

وإذا قندباو كنسيان إحداهن ما لو صلاه من بخمس وضوأت ثم علم ترك لمعة من إحداهن لنيقته حيثئذ إن عليه إحداهن وقد جهل عينها فيلزمه

فهل ينزل إذا تيقن براءة ذمته إلا بذلك قال أذا علمن بالتيمم (كفاه تيمم لمن) لأن الفرض واحد وجوب ما عداه من الخمس إنما هو بطريق  
الوسيلة للتحقق براءة الذمة قال السبكي (٣٧٤) والاحسن كفاه لمن تيمم لأيهام ذلك أنه إنما يكفيه تيمم إذا نوى به الخمس وليس مراد بل

المراد أنه يتيمم تيمما واحدا  
للمنسية ويصلي به الخمس  
أهول إيهام ذلك يدفعه ما هو  
معلوم أنه إذا وجد فعل  
وما فيه راحته كان التعلق  
بالفعل فقط ويعضده بل  
يعينه السياق فإنه إنما هو في  
نية فرض واستباحته مع  
غيره تبعاً ولو تذكر المنسية  
بعد فعل الخمس لم تلزمه  
إعادتها كما رجحه المصنف  
وسبقه إليه صاحب النحو  
ويفرق بينه وبين ما لو ظن  
حدثاً فتنزهه ثم تيقنه بأنه  
ثم يمكنه اليقين بنحو المس  
بخلافه هنا ( وإن نسي  
صلاتين متين وعلم كونهما  
مختلفتين ) كظهر وعصر من  
يوم أو يومين ( صلى كل صلاة )  
من الخمس ( بتيمم ) وهذه  
طريقة ابن القاص ( وإن شاء  
تيمم مرتين ) عدد المنسي  
( وصلى ) بكل تيمم عدد غير  
المنسي مع زيادة واحد وترك  
مابداً به قبله فيصلي في هذه  
الصورة ( بالاول اربعاً )  
كالظهر والعصر والمغرب  
والعشاء وعلم بما مر أنه ان  
كان الفوات بغير عذر وجب  
كونها ولاءاً أو بعذر كالنسيان  
هنا سن كونها ( ولاء ) لما فيه  
من المبادرة براءة الذمة  
( والثاني اربعاً ) كذلك  
( ليس منها التي بدأ بها )  
كالصبح والعصر والمغرب

إذا تيقن ( الخ ) متعلق بقوله لزمه فعل الخمس قول المتن ( كفاه تيمم لمن ) ويشترط في النية أن يقول نويت  
استباحة فرض الصلاة أو الصلاة التي نسيها من الخمس في يوم كذا مثلاً فلو عين صلاة من اليوم الذي نسي  
الصلاة فيه كان نوى استباحة صلاة الصبح مثلاً لم يكن له أن يصلي غير هابه من صلوات ذلك اليوم لاحتمال أن  
المعينة ليست عليه فلا يكون مستباحاً في نيته لفرض ع ش ( قوله ) وجوب ما عداه ( الخ ) لعل الأولى إسقاط  
لفظة وجوب كما فعله النهاية والمغني ( قوله لا إيهام ذلك ) أي ما في المتن ( قوله يدفعه ما هو معلوم أنه ( الخ ) لا يخفى  
أن الإيهام لا يندفع بذلك رشيدى عبارة سم والبصري قوله كان التعلق بالفعل ( الخ ) إن أراد تعين التعلق بالفعل  
مطلقاً فهو ممنوع وإن كان ذلك هو الأصل حيث ساعد المعنى فهذا لا يمنع جواز غيره المترتب عليه الإيهام خصوصاً  
مع إمكان التنازع فإقاله كله لا يدفع الإيهام والاحسن أنه ( قوله ) ويعضده ( أي تعلق لمن بكفاه  
( قوله ) فإنه إنما هو ( الخ ) قد يمنع هذا بل السياق في الجمع بتيمم واحد بين فرض وغيره تبعاً لعم من أن ينوي بذلك  
التيمم ذلك الفرض أو غيره من الفروض أو فروضاً وذلك الفرض وما يجمعه معه سم ( قوله ) واستباحته مع  
غيره ( الأولى العكس ( قوله ) ولو تذكر ( إلى قوله ) وعلم في المغني والنهاية ( لا قوله ) ويفرق إلى المتن ( قوله )  
ويفرق بينه ( أي بين تذكر المنسية ( قوله ) وعلم كونهما ( الخ ) أي بخلاف الشك الآتي سم قول المتن ( صلى كل  
صلاة بتيمم ) أي فيصلي الخمس بخمس تيممات نهاية ومغني ( قوله ) وهذه طريقة ابن القاص ) وظاهر كلام  
ابن القاص في التلخيص تعين طريقته ومنع طريقة ابن الحداد قال الأسنوي وغيره وهو يخرج على الوجه  
الذهاب إلى أن القضاء على الفور مطلقاً فان طريقة ابن القاص يجعل إلى البراءة كذا إقاده ابن شعبة ويؤخذ  
من قوله قال الأسنوي ( الخ ) أنه حيث كان القضاء على الفور لكون الفوات بغير عذر تعين الأخذ بطريقة ابن  
القاص وهو وجه مغني لما فيه من المبادرة إلى البراءة الواجبة فوراً من غير ضرورة إلى ارتكاب خلافها  
لكن قول الشارح وعلم بما مر ( الخ ) يشعر بخلافه فليتامل بصري قول المتن ( وإن شاء تيمم مرتين ) وظاهر  
أنه لو صلى الخمس مرتين بتيممين أجزأه سم ( قوله ) عدد غير المنسي ) وهو ثلاثة لأن المنسي ثلثان مغني  
( قوله ) وترك ( الخ ) يجوز جره ونصبه ( قوله ) في هذه الصورة ) أي التي في المتن ( قوله ) عا م ر ) أي اتفاقاً في شرح  
وأن من نسي إحدى الخمس قول المتن ( ولاء ) مثال لا قيد وقوله ليس منها التي بدأ بشرط لا بد منه نهاية  
ومغني ( قوله ) كالصبح ) إلى قول المتن لا يتيمم في المغني وكذا في النهاية ( لا قوله ) أما إذا إلى المتن ( قوله )  
كالصبح ) الأولى تأخير الصبح عن العشاء ( قوله ) ما عدا الظهر ( الخ ) أي من الثلاثة المتوسطة وهي العصر  
والمغرب والعشاء ( قوله ) فيهن ) أي في الثلاثة المتوسطة ( قوله ) إحدى أو لك ) أي الثلاثة المتوسطة ( قوله )  
ولهم فيها ) أي في طريقة ابن الحداد وضبطها ( قوله ) وضوابط أخرى ) منها أن تضرب المنسي في المنسي فيه  
وتزيد على الحاصل عدد المنسي ثم تضرب المنسي في نفسه وتسقطه من الحاصل وتضرب بعدد الباقي ففي نسيان  
صلاتين تضرب اثنين في خمسة يحصل عشرة تزيد عليها اثنين ثم تضرب بهما فيهما وتسقط الحاصل وهو أربعة  
من اثني عشر يبقى ثمانية وتقدم أن الشرط أن يترك في كل مرة مابداً به في المرة قبلها نهاية ومغني قال ع ش

فأسد لأنه تفصيل الشيء إلى نفسه وغيره مع عدم صحة الحكم لأن فعل الخمس لازم مطلقاً ( قوله ) كان التعلق  
بالفعل فقط ) إن أراد تعين التعلق بالفعل مطلقاً فهو ممنوع وإن كان ذلك هو الأصل حيث ساعد المعنى فهذا لا  
يمنع جواز غيره المترتب عليه الإيهام خصوصاً مع إمكان التنازع أيضاً فإقاله كله لا يدفع الإيهام والاحسن أنه ( قوله )  
عنه أحسن ( قوله ) إنما هو في نية فرض واستباحته قد يمنع هذا بل السياق في الجمع بتيمم واحد بين فرض وغيره  
تبعاً لعم من أن ينوي ذلك التيمم ذلك الفرض أو غيره من الفروض أو فروضاً وذلك الفرض وما يجمعه  
معه ( قوله ) وعلم كونهما ( الخ ) بخلاف الشك الآتي ( قوله ) وإن شاء تيمم مرتين ) وظاهر أنه لو صلى الخمس

والعشاء فيرتب أربعين لأنه صلى ما عدا الصبح وظهر به من كان كالتيمم فيهن تأدت كل تيمم وإن كانتا تبتك تأدت الظهر بالتيمم قوله  
الاول والصبح بالثاني وإن كانتا إحدى أو لك مع إحدى تأدت كذلك وهذه طريقة ابن الحداد وهي المستحسنة عندهم ولهم فيها عبارات  
وضوابط أخر أما إذا لم يرتب مابداً به كان صلى بالثاني الظاهر والعصر والمغرب والصبح فلا يبرأ الاحتمال أن المذهبين العشاء واحدة غير الصبح

فبالاول تصح غير العشاء فتبقى العشاء عليه (او) نسي (متقنين) لا يعلم عينهما ولا يكونان (٣٧٥) إلا من يؤمن أو شك في اتفاقهما

(صلى الخمس وتين بتيسمين)

لأن الفرض في كل مرة واحد فيقع بذلك التيسم وما عداه وسيلة كما مر ولو تيقن ترك واحد من طواف واحد الخمس طواف وصلى الخمس تيسم لأن الفرض في الحقيقة واحد وجوب فعل الكل وسيلة نظير ما مر (ولا يتم لفرض قبل) ظن دخول (وقت فعله) لأنه طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت وإنما جاز اوله ليحوز فضيلته ومبادرة لبرائة ذمته ولا يصح ايضا النفل قبله ولو احتمالا إلا أن جدد النية بعده قبل المسح كما مر اما فيه فيصح له ولو قبل بعض شروطه كخطبة جمعة لغير الخطيب لما مر فيه أنه لا بد له من تيسمين مطلقا وكسرت كما فاده قول الروضة واصلها قبل وقته وصرح به الاسوي وغيره ولا ينافيه زيادة المتن واصله فعلة لأن الوقت قبل فعل هذه الشروط يسمى وقت الفعل فلا اعتراض عليهما خلافا لمن ظنه وإنما لم يصح أي عند وجود الماء لا مطلقا خلافا لمن وهم فيه في المجموع إذا قلنا يجوز الحجرة في نادر كالمذبي وان رطوبة الفرج لا يعني عنها يتيسم ويقضى ويأتي في المتن أن من يجرحه دم لا يعني عنه يتيسم ويقضى قبل طهر جميع البدن عمالا يعني عنه للتضمن به مع ضعف

قوله مر في نسيان ثلاثين الخ أي وفي نسيان ثلاث صلوات تضرب ثلاثة في خمسة بخمسة عشر ثم تزيد عدد المنسي وهو ثلاثة تصير الجملة ثمانية عشر تسقط منها تسعة وهي الخاصة من ضرب المنسي في نفسه تبقى تسعة ومثله يقال في نسيان أربع اه (قوله فبالاول تصح الخ) أي فبالتيسم الاول تصح تلك الواحدة دون العشاء والثاني لم يصل العشاء معني (قوله ولا يكونان) الاولي الثاني قول المتن (صلى الخمس مرتين الخ) أي فيصلى بكل تيسم الخمس ليخرج عن العدة بيقين معني قول المتن (بتيسمين) ولا يكفيه العمل بالطريقة السابقة على هذا التقدير من كون الشرطان يترك في كل مرة ما بدا به في المرة التي قبلها كما يؤخذ من الشارح مر لجواز أن يكون المنسيان صبحين او عشاءين وهو إما فاعل واحد منهما ع ش (قوله ولو تيقن ترك واحد الخ) ولو نذر شيئا أن رده الله سالما ثم شك أنذر صدقة أم عتقا أم صلاة قال الغوي في فتاويه ويحتمل أن يقال عليه الاثنيان بجميعهما كمن نسي صلاة من الخمس ويحتمل أن يقال بجهد كالقبلة والاواني هو الراجح الثاني فإن اجتهد ولم يظهر له شيء مايس من ذلك فالوجه وجوب الكل إذا لم يتم له الخروج من واجبه بقينا الا بفعل الكل وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ولو جهل عددا عليه من الصلوات وقال لا تنقص عن عشرو لا يزدن على عشرين لزمه عشرون صلاة ولو نسي ثلاث صلوات من يومين ولا يدري اكلها مختلف أو ثنتان من جنس واحد وجب عشر ايضا أي بعشر تيممات قاله القفال قال وان نسي أربعين من يومين ولا يدري انها مختلفة او من جنس واحد وخمسا وستا لزمه صلاة يومين أي بعشرة تيممات ايضا وكذا في السبع والثمان من يومين واما الثلاثة من ثلاثة أيام لا يدري انها مختلفة او متفقة فانه يفتي ثلاثة أيام أي بثلاث تيممات وكذا أربع او خمس من ثلاثة أيام نهاية مع زيادة من ع ش (قوله وجوب فعل الكل) الاولي الاخصر وما عداه (قوله ظن دخول) الى قوله كما فاده في النهاية والمغني ما وافقه الا قوله ولو احتمالا (قوله فضيلته) أي اول الوقت (قوله النقل) أي نقل التراب (قوله ولو احتمالا) اطلاقه شامل للمرجوح وهو يناقض قوله قبل ظن دخول الخ لما رآنا فيحمل على الشك كما عبر به النهاية (قوله قيل المسح) الاولي العطف (قوله كما مر) أي في شرح نقل التراب (قوله اما فيه الخ) أي اما التيسم في وقت الفرض بقينا او ظنا فيصح له (قوله كخطبة جمعة الخ) ومثل ذلك ما لو تيسم الخطيب او غيره قبل تمام العدد الذي تنعقد به الجمعة نهاية ومعني (قوله لما مر) أي في شرح لا الفرض على المذهب (قوله مطلقا) أي سواء تيسم للخطبة او للجمعة (قوله كما فاده) أي التعميم وقوله قول الروضة الخ أي بطريق المفهوم (قوله فعله) الاولي إسقاط الضمير (قوله فلا اعتراض عليهما) أي على المنهاج والمحرر (قوله وإنما لم يصح) إلى قوله والحق في شرح المنهج مثله (قوله أي عند وجود الماء الخ) أي حسا وشرعا خلافا للنهاية والمعني (قوله فيه) أي الاطلاق (قوله المجموع الخ) أي لتعليل لقوله أي عند وجود الماء لا مطلقا وقوله وان رطوبة الخ عطف على قوله لا يجزى وقوله بتيسم هو محط الاستدلال وقوله ويأتي الخ عطف على قوله في المجموع الخ فهو لتعليل ثان للتقييد بوجود الماء المقدور على استعماله (قوله طهر جميع البدن) متعلق بقوله السابق وإنما لم يصح سم وكذا قوله الآتي للتضمن متعلق بذلك (قوله جميع البدن) تقييده بالبدن ثم قوله والا لما صح الخ نصريح بصحة التيسم قبل زواله عن الثوب والمكان سم (قوله لصحة الصلاة) أي التي تفعل بالتيسم (قوله والا) أي وان كان عدم صحة التيسم قبل طهر البدن لكون زوال نجس لا يعني عنه شرط الخ (قوله والحق به الاجتهاد الخ) تقدم أن الوجه عند شيخ الاسلام والخطيب والرملي عدم اشتراط تقدم الاجتهاد في القبلة بصري عبارة سم المعتمد عدم الالحاق اه (قوله لما مر) أي قبيل قول المصنف ويندب التسمية (قوله فيها) أي في الصلاة مع الخبث والصلاة مع عدم

مرتين بتيسمين أجزأه (قوله قبل طهر) متعلق بقوله السابق وإنما لم يصح (قوله جميع البدن) تقييده بالبدن ثم قوله والا لما صح الخ (نصريح بصحة التيسم قبل زواله عن الثوب والمكان) (قوله والحق به الاجتهاد في القبلة) (المعتمد عدم الالحاق

التيسم لا لكون زواله شرطا لصحة الصلاة والا لما صح قبل زواله عن الثوب والمكان والحق به الاجتهاد في القبلة لما مر من وجوب الاعادة فيهما

و يدخل وقت فعل الثانية في جمع (٣٧٦) التقديم بفعل الاولى فيتميم لها بعدد اقل قبل ان تم ان دخل وقتها قبل فعلها بطل تيممه لانه انما صح

الاستقبال (قوله ويدخل) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله بعدها لا قبلها) الاولى التذكير (قوله وقتها) أي الثانية (قوله بطل تيممه) صريح في انه لا يباح له بهذا التيمم شيء أصلا (قوله وبه) أي بالنعيل المذكور (قوله مامر) أي في شرح الروض فان نوى فرضا ونفلا (قوله من استباحة الظهر الخ) عبارة المعنى والنهاية ولو تذكر فائنة فتميم لها ثم صلى به حاضرة أو عكسه أجزأه (قوله ضحى) متعلق بالتيمم (قوله لانه الخ) الاولى العطف كما في النهاية والمعنى (قوله ثم) أي في مسألة الفائنة (لما استباحها) أي الفائنة وقوله هنا أي في مسألة الجمع عش (قوله مانوى) وهي الثانية كالعصر وقوله على الصفة الخ وهي الجمع (قوله وقضيته) أي التعليل بوزال التبعية عش (قوله بطلان تيممه الخ) معتمد عش (قوله ولو اراد اجمع الخ) ولو تيمم لقصوره فصلى به تامة جازنهاية زاد المعنى وكذا لو نوى الصبح ثم اراد الظهر مثلا جاز في فتاوى البغوى ولو تيمم لمؤداة في أول وقتها وصلاها به في آخره أو بعده جاز اه (قوله وقتها) أي كما يصح وقت العصر نهاية ومعنى (قوله للعصر) عطف على الظهر (قوله ولا المتبوعها) أي من حيث انه متبوعها الان سم (قوله شاكا) وفي شرح الروض او ظانا سم اقول وقد ينافيها ما تقدم من كفاية ظن دخولها وقت الفرض بل عبارة النهاية والمعنى وهي ولا بد لصحتها من معرفة دخول الوقت بيقينا او ظنا كنقل التراب المقترن به نيته فلو تيمم شاكا فيه لم يصح وان صادف الوقت ولا فرق في الفرض بين الاداء والقضاء فوق الفائنة بتذكرها اه صريحة في خلافه (قوله لم تصح) أي الفائنة لعدم صحة تيممها ويحتمل أن الضمير للتيمم بتأويل الطهارة وعلى كل فالاولى التذكير (قوله وصلاة الجنازة الخ) ولومات شخص بعد تيممه أي المنيهم لجنازة جازله أي للتيمم ان يصلى عليه أي الميت بذلك التيمم لما تقدم أي من جواز الحاضرة بتيمم الفائنة نهاية ومعنى بزيادة (قوله لا يصح لها قبل الغسل الخ) الاوجه ان المراد بالغسل الغسلة الواجبة وان اريد غسله ثلاثا نهاية واقره البصرى واعتمده عش (قوله راتبا) إلى قوله وظاهر في المعنى وإلى قوله وظن في النهاية (قوله انقطاع الغيث الخ) ثم لو عن له ان يصلبها مع الجماعة او صلاها منفردا ثم اراد اعادة تيممهم بذلك التيمم لم يتمتع عش (قوله مع الناس) ولو اراد اخرجهم معهم إلى الصحراء وجب تأخير التيمم اليها على الاوجه كما لا يتيمم لتحية المسجد بعد دخوله اه شرح الارشاد ومفهوم قوله معهم انه لو تأخر عن موافقتهم في الخروج إلى وقت غلب على ظنه اجتماع الملعظم في الصحراء جواز التيمم له قيل خروجه من بيته مثلا ولا يشترط وصوله إلى الصحراء وهو واضح عش (قوله اجتماع أكثرهم) وظاهر انه لو اجتمع دون الاكثر و ارادوا فعلها من غير انتظار الباقي جاز لهم التيمم حيث سم (قوله بالحق بها) أي بصلاة الاستسقاء (في ذلك) أي التفصيل (قوله بان صلاة الجنازة موقنة معلوم) اعترضه سم على حجج انه ان اراد انه معلوم بالوصف بمعنى أن بدايته معلومة بالوصف وهو فراغ الغسل ونهايته معلومة بالوصف وهو الدفن والاستسقاء والكسوف كذلك لان بدايته الاول معلومة بالوصف وهو اذ طاع الغيث مع الحاجة ونهايته معلومة بالوصف وهو حصول السقيا وبداية الثاني معلومة بالوصف وهو التغير ونهايته معلومة بالوصف وهو زوال التغير وإن اراد انه معلوم بالشخص بمعنى ان وقت بدايته ونهايته متعينان لا يتقدمان ولا يتأخران فهو عموما كما هو معلوم وقوله الآتي إذ لا نهاية لوقتهما معلومة يقال ان اريد انها غير معلومة بالوصف فمجموع او بالشخص فصلاة الجنازة كذلك فليتأمل اه اقول ويمكن الجواب بان الدفن لما كان وقته معلوما باعتبار الغالب وهو ما يريدون دفنه فيه منزل منزلة المعلوم لكونه موكولا إلى أهلهم ولا كذلك الاستسقاء وسحبه عش وفي الرشيدى نحوه في البصرى بعد ذكره ايراقى اعترض سم مانصه والحاصل ان الفرق بينهما وبين الجنازة محل توقف

لها تبعا وقد زالت التبعية بانحلال رابطة الجمع وبه فارق مامر من استباحة الظهر بالتيمم لفائنة ضحى لانه ثم لما استباحها استباح غير هاتبعها وهنا لم يستبح مانوى على الصفة المنوية فلم يستبح غيره وقضيته بطلان تيممه بطلان الجمع بطول الفصل وإن لم يدخل الوقت فتوهم بطلان بدخوله مثال لا قيد ولو اراد اجمع تأخير اصح التيمم للظهر وقتها نظرا لاصالته لها لا للعصر لانه ليس وقتا لها ولا لمتبوعها لانها الآن غير تابعة للظهر ووقت الفائنة تذكرها فلو تيمم شاكا فيها ثم بان ان لم تصح والمندورة المتعلقة بوقت معين لا يصح لها قبله وصلاة الجنازة لا يصح لها قبل الغسل او بدله بل بعده ولو قبل التكمين لكن يكره (وكذا النفل المؤقت) راتبا كان أو غيره لا يتيمم له قبل دخول وقته (في الاصح) لما مر في الفرض وسيأتي بيان وقت صلاة الرواتب والعيد والكسوف ووقت صلاة الاستسقاء لمن ارادها وحده انقطاع الغيث ومع الناس اجتماع أكثرهم وظاهر انه يباح بها في ذلك صلاة الكسوفين فيدخل الوقت لمن ارادها وحده

(قوله صح التيمم للظهر) كذا في العباب وعزاه في شرحه للجموع (قوله ولا المتبوعها) أي من حيث أنه متبوعها الان (قوله شاكا) في شرح الروض او ظانا (قوله اجتماع أكثرهم) وظاهر انه لو اجتمع دون الاكثر و ارادوا فعلها من غير انتظار الباقي جاز التيمم حيث سم (قوله موقنة معلوم) قد ينظر فيه بانه ان اراد انه

بمجرد التغير ومع الناس اجتماعهم واعترض التوقف على الاجتماع بأنه يلزم عليه أن من اراد صلاة الجنازة أو العيد في جماعة واما لا يتيمم لها الا بعد الاجماع ولا غائبه به ريبا بالفرق بأن صلاة الجنازة موقنة معلوم به من فراغ الغسل إلى الدفن والعيد وقتها محدد



وأما بينهما وبين العيد فواضح اه (قوله فلم يتوقفا) الاولى التأييد (قوله في تيمم الخ) خبر ان (قوله فعلها) اي صلاة الاستسقاء (قوله ويرد) اي جواب البعض (قوله بان فيه) اي في فرضه المذكور (قوله والتحية) الى قوله قلت في المغنى والى المتن في النهاية (قوله والتحية) عطف على صلاة الاستسقاء (قوله اي وقت شاء) عبارة المغنى متى شاء الا في وقت الكراهة قال الزركشي ينبغي ان يكون هذا فيما اذا تيمم في وقتها ليصلي فيه ولو تيمم فيه ليصلي مطلقا او في غيره فلا ينبغي منه وهو مرادهم بلا شك ويؤخذ منه ما قاله شيخنا انه لو تيمم في غير وقتها ليصلي به فيه لم يصح اه ونحوه في النهاية اقول ما بحثه الزركشي محل تأمل وان تبعه كثير من المتأخرين لانه حيث تيمم في وقت الكراهة فقد تيمم قبل الوقت وان نوى فعلها بعده ولو تيمم ما ذكره لصح التيمم للظهر قبل دخول وقتها بنية فعلها في وقتها او مع الاطلاق وهو باطل قطعاً فاطلاقهم متجه واما ما بحثه شيخ الاسلام فهو متجه مع قطع النظر عن كلام الزركشي لانه متلاعب في النية ويؤيده ما نقلناه في اول باب الوضوء عن فتاوى العلامة ابن زياد في راجعه هذا ما ظهر بيادى النظر ثم رايت ابن قاسم في حاشية المنهج تنبه لهذا وأجاب بأنه وقته في الجملة بدليل جواز في نحو مكة مطلقاً وفي وقت الاستواء في يوم الجمعة مطلقاً اه وانت خير بما في هذا من التكلف مع عدم الضرورة الداعية اليه فليتأمل بصرى (قوله النوافل المطلقة) اي وما تأخر سببه ابدانها (قوله ما عدا وقت الكراهة الخ) الاخصر الاوضح (الوقت الكراهة او قبله فيصلي فيه) (قوله ان تيمم قبله) في تقييد ما قبله به مسامحة سم (قوله والاصح) يدخل فيه ما لو تيمم في وقت الكراهة ليصلي به خارجاً او اطلق وهو متجه لا يقال ان هذا ليس وقت الصلاة لانه في وقتها في الجملة كافي نحو مكة سم (قوله فان قلت الخ) وارد على قوله ما عدا وقت الكراهة ان تيمم قبله او فيه ليصلي فيه وقوله هي اي النوافل المطلقة (قوله بمقتضى ما ذكر) اي من انه لا يفعلها في وقت الكراهة فكانها موقته بغير وقت الكراهة ع ش (قوله قلت المراد بالوقت ماله وقت الخ) قد يقال جعلهم الكسوف والاستسقاء والجنائز ونحوها المسجد من الموقته ينافي تفسيره بما ذكرنا اوقاتاً مختلفة غير محدودة الطرفين بصرى (قوله لكونه) الى قوله ويتجه في المغنى لا قوله المكتوب وقوله كالعاجز الى وهي وكذا في النهاية لا قوله ولو لم يحل لا يسقط القضاء (قوله لكونه الخ) عبارة المغنى بان فقدهما حساً كان حبس في موضع ليس فيه واحد منهما او شرعاً كان وجدماً وهو محتاج اليه لحوق عطش او وجد تراباً ندياً ولم يقدر على تخفيفه بنحو نار اه (قوله او بحسب الخ) عبارة النهاية او وجدماً ومنع من استعمالها مانع من نحو حاجة عطش في الماء او ندوة في التراب (قوله ولا اجرة معه يحققه) اي فان امكنه التخفيف وجب ومنه يؤخذ انه لو كان به جراحة في يديه فغسل وجهه ثم اراد التيمم عن جراحة اليدين انه يكلف تنشيف الوجه واليدين قبل اخذ التراب لانه ان اخذه مع بلل يديه صار كالتراب الندي الماخوذ من الارض فلا يصح التيمم به فتنبه له فانه دقيق وينبغي ان محل تكليفه تنشيف الوجه ما لم يقف في مهب الريح فان وقف فيه وحرك وجهه لاخذ التراب من الهواء فلا لو صول التراب لجميع اجزاء الوجه في الحالة المذكورة ع ش (قوله المكتوب) يخرج به الصلاة المندورة لكن اسقطه غيره وفي البجيرمي عن القليوبي قوله الفرض اي ولو بالنذر اه (قوله لكونه لا يحسب من الاربعين الخ) وينبغي ان مثله ما لو تيمم محل يغلب فيه وجود الماء فلا يحسب من الاربعين لانه إنما يصلي

معلوم بالوصف بمعنى ان بدايته معلومة بالوصف وهو فراغ الغسل ونهايته معلومة بالوصف وهو الدفن فالكسوف والاستسقاء كذلك لان بداية الاول معلومة بالوصف وهو انقطاع الماء مع الحاجة ونهايته معلومة بالوصف وهو حصول السقياء وبداية الثاني معلومة بالوصف وهو التغير ونهايته معلومة بالوصف وهو زوال التغير وان اراد أنه معلوم بالشخص بمعنى ان وقت بدايته ونهايته متعينان لا يتقدمان ولا يتأخران فهو ممنوع كما هو معلوم وقوله الاتي إذ لانهما لوقتتهما معلومة يقال عليه ان اراد انها غير معلومة بالوصف فمنوع او بالشخص فصلاة الجنائز كذلك فليتأمل (قوله ان تيمم قبله) في تقييد ما قبله به مسامحة (والاصح) يدخل فيه ما لو تيمم في وقت الكراهة ليصلي به خارجاً او اطلق وهو متجه ولا

معلوم بالوصف بمعنى ان بدايته معلومة بالوصف وهو فراغ الغسل ونهايته معلومة بالوصف وهو الدفن فالكسوف والاستسقاء كذلك لان بداية الاول معلومة بالوصف وهو انقطاع الماء مع الحاجة ونهايته معلومة بالوصف وهو حصول السقياء وبداية الثاني معلومة بالوصف وهو التغير ونهايته معلومة بالوصف وهو زوال التغير وان اراد أنه معلوم بالشخص بمعنى ان وقت بدايته ونهايته متعينان لا يتقدمان ولا يتأخران فهو ممنوع كما هو معلوم وقوله الاتي إذ لانهما لوقتتهما معلومة يقال عليه ان اراد انها غير معلومة بالوصف فمنوع او بالشخص فصلاة الجنائز كذلك فليتأمل (قوله ان تيمم قبله) في تقييد ما قبله به مسامحة (والاصح) يدخل فيه ما لو تيمم في وقت الكراهة ليصلي به خارجاً او اطلق وهو متجه ولا

وذلك حرمة الوقت كالعاجز عن السجدة (٣٧٨) والاستقبال وإزالة النجاسة وهي صلاة صحيحة بحث بها من خلقت لا يضي ويحرم الخروج

منها ويطلبها الحديث ونحوه كروية ماء أو تراب ولو عمل لا يسقط القضاء ويتجه جوازها أول الوقت خلافاً لبحث الأذرعى أنه يجب تأخيرها إلى ضيقه ما دام يرجو ماء أو تراباً وعن القفال أنه أفتى بفعله لصلاة الجنائز ويوجه بوجوب تقديمها على الدفن وإن لم تفت به ففعلت وقام بحرمة الميت كرمه الوقت في غيرها لكن الذي نقله الزركشى عن قضية كلام القفال أنه لا يصلحها أى لا تنافي مرتبة النفل كما مر ثم رآيته علاه يقول كافى حق الميت إذا تعذر غسله وتيممه فإنه لا يصلى عليه ولا تنافي في حكم النفل وهو ممنوع منه اهـ وتبعه غيره فقال قول القفال يصلى فيه نظروا إن تعينت عليه وسبقها لذلك الأذرعى فقال لا يجوز أقامه على فعلها قطعاً لأن وقتها متسع ولا تفوت بالدفن ولا ينافى ذلك أن التيمم في الحضر يصلى عليها لأنه يباح له النفل الملحقة هي به ووقع للأذرعى أنه ناقض نفسه فقال في باب الجنائز من لا يسقط بتيممه الفرض وفاقد الطهورين أن تعينت على أحدهما صلى قبل الدفن ثم أعادها إذا وجد الطهر الكامل وهذا

لحرمة الوقت يقضى بعد ذلك عش (قوله وذلك) أى اللزوم (قوله كالعاجز عن السجدة) قد بوم أنه تلزمه الاعادة وليس كذلك فكان الأولى حذفه (قوله ونحوه) أى كالكلام مغنى (قوله ويتجه جوازها الخ) خلافاً للنهاية والمغنى والشهاب الرملى والزياى حيث قالوا واللفظ للثاني والظاهر كقول الأذرعى أنه لا يجوز له أن يصلى ما رجا أحد للطهورين حتى يضيق الوقت اهـ (قوله خلافاً لبحث الأذرعى الخ) أفتى ببحثه شيخنا الشهاب الرملى وهل يجرى بحثه في الجمعة وإن كان تأخيرها يمنع فعلها لكونها لا تقام إلا أول الوقت سم (قوله مادام يرجو ماء أو تراباً) لا ينبغي أنه لا بد من طلبها على التفصيل السابق في الطلب فإذا طلب ولم يجد واحداً منهما فإن وصل إلى حد اليأس عادة من أحدهما صلى ولو أول الوقت ولا لم يصل إلا بعد ضيق الوقت وإذا تلبس بالصلاة في الحالين ثم توهم وجود الماء بان حدث ما يحتمل معه ذلك بطلت وأما مجرد احتمال الماء فلا ينبغي أن يطلبها حيث لا رجاء ولا حدوث ما يحتمل معه الوجود للماء سم وقوله من أحدهما أى من كل منها وقوله ثم توهم وجود الماء الخ ومثل الماء هنا وفيما يأتى التراب (قوله بفعله) أى فاقد الطهورين (قوله ويوجه الخ) قضيته أن محل ذلك إذا لم يوجد غيره سم أى فيوافق ما يأتى آخره عن الأذرعى (قوله لكن الذي نقله الزركشى عن قضية كلام القفال الخ) اعتمده المغنى عبارة وتقدم أن صلاة الجنائز كالنفل في أنها تؤدى مع مكتوبة بتيمم واحد وقياسه أن هؤلاء الثلاثة توهم من لم يجد ماء ولا تراباً ومن على بدنه نجاسة يخاف من غسلها ومن حبس عليها لا يصلونها وهو الظاهر وجرى عليه الزركشى وغيره في فاقد الطهورين ونقله في بابها عن مقتضى كلام القفال اهـ وقوله لا يصلونها الخ قال القليوبي وإن تعينت بان لم يكن غيره فبدن الميت بلا صلاة اهـ (قوله ثم رأيت) أى الزركشى (قوله أقامه) أى فاقد الطهورين (قوله ولا يفوت) أى فعل صلاة الجنائز (قوله ولا ينافى ذلك) أى عدم جواز الإقدام (قوله لأنه الخ) علة لعدم المنافة (قوله أن تعينت) أى بان لم يكن هناك غيره (قوله صلى) أى أحدهما (قوله وهذا التفصيل الخ) اعتمده النهاية عبارة وتقدم أن صلاة الجنائز كالنفل في أنها تؤدى مع مكتوبة بتيمم واحد وقياسه أن هؤلاء أى فاقد الطهورين ومن يبدنه نجاسة وحبس بمكان نجس لا يصلونها وهو كذلك إذا حصل فرضها بغيرهم ويؤخذ بما ذكر أن من صلى هذه الصلاة لا يسجد فيها لتلاوة ولا سهو وهو كذلك كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اهـ أى ما لم يكن مأموماً ولا واجب السجود تبعاً لما سم وعش وقيلوبى (قوله بين من قال بالمنع الخ) أى واطاق (قوله وأما قول الثاني) أى الذى تنع الزركشى (قوله وكفا قد هما) إلى قوله قيل في النهاية والمغنى ما يوافق (قوله أو حبس عليه) فإنه يصلى وجوباً للماء بان ينعنى للسجود بحيث لو زاد أصابه ويعيد نهاية ومعنى (قوله ما عاده) يشمل المنذورة وقد مر ما فيه (قوله فلا يجوز له) أى من ذكر من فاقد الطهورين ومن على بدنه نجاسة أو حبس عليها ما فاقد السترة فله التنفل لعدم لزوم الاعادة له كدائمه الحدث ونحوه بمن

يقال إن هذا لبس وقت الصلاة لأنه وقتها في الجملة كافي نحو مكة (قوله ولو لم يعمل الخ) تبع فيه شرح الروض فإنه قيد البطلان برؤية التراب بما إذا كان بمحل يغنى عن القضاء ثم قال كما صرح به في المجموع كذا نقله الزركشى عنه ولم أره فيه وفيه نظر انتهى وقوله خلافاً لبحث الأذرعى أفتى ببحثه شيخنا الشهاب الرملى وهل يجرى بحثه في الجمعة وإن كان تأخيرها يمنع فعلها لكونها لا تقام إلا في الوقت (قوله مادام يرجو ماء أو تراباً) لا ينبغي أنه لا بد من طلبها على التفصيل في الطلب فإذا طلب ولم يجد واحداً منهما فإن وصل إلى حد اليأس عادة من أحدهما صلى ولو أول الوقت ولا لم يصل إلا بعد ضيق الوقت وإذا تلبس بالصلاة في الحالين ثم توهم وجود الماء بان حدث ما يحتمل معه ذلك بطلت وأما مجرد احتمال وجود الماء فلا ينبغي أن يطلبها حيث لا رجاء ولا حدوث ما يحتمل معه الوجود للماء سم (قوله ويوجه الخ) قضيته أن محل ذلك إذا لم يوجد غيره (قوله فلا يجوز له تنفل) قضيته أنه يتمتع عليه بسجود السهو لأنه تنفل ليس من الصلاة ولهذا احتاج إلى التنية بخلاف التشهد الأول لأنه من الصلاة نعم إن كان مأموماً وسجداً مأموماً للسهو فلا يبعد وجوب متابعتها إياه فليتامل وقد

التفصيل له وجه ظاهر فليجمع به بين من قال بالمنع ومن قال بالجواز وأما قوله الثاني وإن تعينت عايه ففيه نظر يسقط ظاهر وكفا قد هما من عليه حيث خشي من إزالة مبيح تيمم أو حبس عليه وخروج بالفرض المذكور ما عاده فلا يجوز له تنفل ولا قضاء فائدة

يسقط فرضه بالصلاة مع وجود المنافي نهاية وكذا في المغني لا قوله كذا تم الحديث قال ع ش وقضية حصر  
 المنع فيمن ذكر ان غيرهم ممن يصح منه الفرض يتنفل ويدخل فيه من تحير في القبلة والمربوط على خشبة  
 ونحوهما وفيه بعد لانهم لما يصلون للضرورة ولا ضرورة للنفل اه (قوله مطلقا) اي ولو بمحل يغلب فيه  
 فقد الطهورين (قوله ولا نحو مس مصحف) اي كحمله نهاية ومغني (قوله وكذا نحو قراءة الخ) عبارة  
 الشارح مر في شرح العباب بعد قول المصنف نعم فاقد الطهورين يقرأ الفاتحة فقط حتما في صلاة القرض  
 فصها قال في الاسعاد وهل يلحق بالفاتحة آية خطبة الجمعة والسورة المعينة المنذورة كل يوم لفاقد الطهورين  
 يوما بكامله ارفيه نقلا وقضية كلام الارشاد نعم وهو متجه في آية الخطبة وفيه في السورة المنذورة تردد  
 والوجه الحاقها بما قبلها اه اقول وبقي ما لو قرأ بقصد القرآن مع الجنابة مع القدرة على الطهارة بالماء  
 هل تجزئه القراءة مع حرمة ذلك كالصلاة في الدار المغصوبة او لا اخذنا ما قالوه في الاجارة من انه لو  
 استؤجر لقرأة شيء من القرآن في وقت معين واجنب فيه فقرأ وهو جنب حيث قالوا لا يستحق الاجرة لان  
 القصد من القراءة الثواب وقراءته لا ثواب فيها فيه نظر والا قرب الثاني لما ذكر ع ش بحذف (قوله لنحو  
 جنب) متعلق بمسئتي القراءة المحك بصرى (قوله ولا لم تجز الاعادة) اي حيث وجدته بعد خروج الوقت  
 اما لو وجدته فيه بان ظن عدم وجدانه في جميع الوقت فصلى قبل اخره ثم وجد ترايا بمحل يغلب فيه وجود  
 الماء فيعيد لتبين ان صلاته الاولى غير معتد بها ع ش وفي البجيرى عن العباب ما يوافق (قوله واختار  
 المصنف الخ) عبارة المغني ومقابل الجديد اقول احدها تجب الصلاة بلاعادة واطرد ذلك مع كل صلاة  
 وجبت في الوقت مع خلل وهو مذهب المازني واختاره المصنف في المجموع قال لانه أدى وظيفة الوقت ولما  
 يجب القضاء بامر جديد ثانيا يندب له الفعل ويجب الاعادة ثالثا يندب له الفعل ولا إعادة رابعا يحرم عليه  
 فعلها اه (قوله قيل مرادة الخ) جرى عليه النهاية والمغني (قوله مراده بالاعادة) اي في المتن (قوله بل  
 مراده ما يشمل الخ) اعتمد ع ش والرشيدي قول المتن (ويقضى المقيم الخ) اي وجوب بانهاية ومغني  
 (قوله لندرة) الى قوله ولا لانه لما في المغني لا قوله ويسن الى والجمعة وقوله وقت التيمم الى وجود الماء وقوله ولا  
 يعتبر الى المتن وقوله أو جرح أو مرض (قوله مطلقا) اي في الصلاة وخارجها الفاتحة وغيرها (قوله وقال جمع  
 الخ) عبارة المغني وفي قول لا يقضى واختاره المصنف لانه اتى بالمقدور وفي قول لا تلزمه الصلاة في الحال بل  
 يصبر حتى يجده وعلى الاول هل يقرأ في الصلاة غير الفاتحة او لا كفاقد الطهورين ظاهر كلام الشيخين  
 الاول وظاهر كلام القاضي وصاحب الكافي الثاني والاول اوجه اه (قوله ويسن له) اي للقيم التيمم (قوله  
 والجمعة) الى قول المتن ومن تيمم ليرد في النهاية الا قوله وقت التيمم الى وجود الماء وقوله ولا يعتبر الى المتن

أقنى شيخنا الشهاب الرملي بامتناع سجود السهو والتلاوة (قوله والالم تجز الاعادة الخ) عبارته في شرح  
 العباب اما اذا قدر عليه بمحل لا يغني التيمم فيه عن القضاء بان غلب فيه وجود الماء فلا يجوز له قضاءها اذ لا  
 فائدة فيها وظاهره انه لا فرق بين قدرته على ذلك في الوقت وبعده وانه اذا وجدته بعده فلا فرق بين ان يكون  
 صلى في الوقت على حاله او لا والاول ظاهر لما مر من صحة صلاته فقول البغوي ان قدر في الوقت وجبت الاعادة  
 فيه نظر والثاني كذلك فقوله ايضا بوجوب استعماله فيه لانه ضيع حق الوقت وقوته فقضاء بخلافه فيما  
 قبله برده قول المجموع ومن فوت صلاة عمد او فقد الطهورين حرم عليه على الصواب قضاءها حيثئذ للتسلسل  
 مع عدم الفائدة اه ملخصا بل تلك لقيام العذر فيه أولى من هذه اه فليتأمل هذا الردفانه فيما نحن فيه  
 ليس فاقد الطهورين فان قلت قول البغوي ان قدر في الوقت وجبت الاعادة يتعين على الشارح تسليمه  
 مع قوله السابق بطلانها برؤيته فيها بمحل لا يغني عن القضاء ان اراد انه مع بطلانها تجب اعادتها به كما هو  
 الظاهر وان اراد انها لا تجب اعادتها به فهو في غاية البعد والاشكال قلت قد يفرق الشارح بين رؤيته حال  
 الصلاة ورؤيته بعد فراغها فلا يتعين عليه تسليم قول البغوي المذكور وان اراد ما هو الظاهر من قوله  
 السابق المذكور نعم ما تقدم من رده على البغوي بقول المجموع المذكور ففيه تأمل اذ ليس فيما ذكره

وقوله أو جرح أو مرض (قوله المتيمم) أى لفقد الماء نهاية ومعنى (قوله لعدم الفقد الخ) يعنى لعدم ندرته فيشمل استواء الارمين (قوله والتعبير بهما) أى بالمقيم والمسافر ووقع السؤال عما لو كان بمحل ماءه قريب بحيث لو حفر الأرض حصل الماء أى بغير مشقة تبيح التيمم هل يكلف ذلك ولا يصح تيممه حيثئذ وإن كان غير لائق به الحفرام لافيه نظر والظاهر الاول لأن مثل ذلك يغتفر في جانب العبادة ع ش (قوله للغائب) فلو صلى بالتيمم ثم شك في أن المحل يغلب فيه وجود الماء أو لا فهل يسقط أو لا فيه نظر والاول غير بعيد سم وع ش (قوله وقت التيمم) ياتي ما فيه (قوله وجود الماء) فاعل قوله السابق الغالب (قوله ولا يعتبر الخ) خلافا للنهاية والمعنى عبارتهما واللفظ للاول وتعيينهم بمكان التيمم جرى على الغالب من عدم اختلاف مكان التيمم والصلاة به في ندرة فقد الماء وعدم ندرته فان اختلفا في ذلك فالاعتبار حيثئذ بمكان الصلاة به كما في ذلك والدرحمة الله تعالى اه (قوله على الاوجه) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى اعتبار محل الصلاة وينبغى ان يعتبر الاحرام بالصلاة حتى لو احرم في محل يغلب فيه الفقد وانتقل في بقيتها الى محل بخلافه فلا قضاء (تنبيه) إذا اعتبرنا محل الصلاة قبل يعتبر في زمن الصلاة حتى لو وقعت في صيف وكان الغالب في صيف ذلك المحل لعدم وفي شتائه الوجود فلا قضاء وإن كان الامر بالعكس وجب القضاء او في جميع العام او غالبه او جميع العمر او غالبه فيه نظر والاول والوجه الاول وعليه فلو غلب الوجود صيفا وشتاء في ذلك المحل لكن غلب عدم في خصوص ذلك الصيف الذي وقعت فيه قبل يعتبر ذلك فيسقط القضاء فيه نظر ولا يبعد اعتباره ويجرى جميع ذلك في محل التيمم ان اعتبرناه سم على حج اقول وما ذكر انه الاقرب مستفاد من قول حج وقت التيمم وهو مراد الشارح مرفاهه لم يخالف إلا في كون المكان معتبرا فيه التيمم او الصلاة ع ش قول المتن (يسفره) خرج به (العاصي في سفره) كان زنى او سرق فيه فانه لا قضاء عليه لان المرخص غير ما به المدعية نهاية (قوله كابق الخ) ومن سافر ليتعب نفسه او دابته عبثا فانه يلزمه ان يصلى بالتيمم ويقضى معنى (قوله لفقد الماء) يحتمل تقييد الفقد بعدمه فان كان لما منع حسي كسج حائل وتأخر نوبته في بئر تناوبوه عن الوقت لم يبعد عدم القضاء مر اه سم على حج اه ع ش (قوله او جرح) او مرض قد يقال ان فرض تيممه في هذه الحالة قبل التوبة بغير صحيح كما سيأتى فصلاته حيثئذ بلا تيمم وكلامنا في المتيمم او بعد ما فلا وجه للقضاء من حيث المدعية لا لقطعها وقد يجاب بان مراده الاول واكتفى بوجود التيمم صورة بصرى أى ولو حذفه كغيره لكان اسلم من السؤال وتكلف الجواب قول المتن (في الاصح) والثاني لا يقضى لان الماء راحب عليه صار عزيمة وفي وجه ثالث لا يستبيح التيمم اصلا ويقال له ان ثبت استباحته والا تمت بترك الصلاة معنى فما ياتي من التعليلين ودل هذين الوجهين الاول والاول والثاني والثاني ويندفع بذلك توقف سم في التعليل الثاني وقول الرشيدى ولم يظهر له معنى هنا لانه مساو لتعليل الوجه الثاني اه

البغوى فاقد الطهورين (قوله ولا يعتبر محل الصلاة على الاوجه) المعتمد عند الشهاب الرملي اعتبار محل الصلاة ومن عبر بمحل التيمم فهو جرى على الغالب فان الغالب اتحاد محلها وينبغي ان يعتبر الاحرام بالصلاة حتى لو احرم في محل يغلب فيه الفقد وانتقل في بقيتها الى محل بخلافه فلا قضاء فليتأمل فلو صلى بالتيمم ثم شك في ان المحل يغلب فيه وجود الماء ولا فهل يسقط القضاء لانه بامر جديد والاصل عدمه مع ان الاصل عدم غلبة الوجود في ذلك المحل أو لافيه نظر والاول غير بعيد (تنبيه) إذا اعتبرنا محل الصلاة فهل يعتبر زمن الصلاة حتى لو وقعت في صيف وكان الغالب في صيف ذلك المحل العدم وفي شتائه الوجود فلا قضاء. وإن كان الامر بالعكس وجب القضاء او في جميع العام او غالبه او جميع العمر او غالبه فيه نظر ولعل الاوجه الاول وعليه فلو غلب الوجود صيفا وشتاء في ذلك المحل لكن غلب العدم في خصوص ذلك الصيف الذي وقعت فيه فهل يعتبر ذلك فيسقط القضاء فيه نظر ولا يبعد اعتباره ويجري جميع ذلك في محل التيمم ان اعتبرناه (لفقد ماء) يحتمل تقييده بالفقد وعدمه فان كان مانع حسي كسبح حائل و آخر نوبته في بئر تناوبه عن الوقت فلا يبعد عدم

ايضا فلا تناط بمعصية ولا نه لما لزمه فعله خرج عن مضاهاة الرخص المحضة قاله الامام ويؤخذ منه ان الواجب ليس رخصة محضة ومن ثم قال السبكي هو رخصة من حيث قيام سبب الحكم الاصلى وعزيمة من حيث وجوبه وتحتمه وبه يجمع بين من عرفت في كل الميتة المضطر بان رخصة ومن عرفت بان عزيمة واما تردد الامام في موضع أن الوجوب هل يجمع الرخصة فيحمل على (٣٨١) أن مرده هل يجمع الرخصة المحضة

هذا ولك أن تقول الذي يتجه ما صرح به كلامهم ان الوجوب يجمع الرخصة المحضة وأنه لا ينافي تغييرها الى سهولة لان الوجوب فيها لما كان موافقا لغرض النفس من حيث أنه أخف عليها من الحكم الاصلى غالبا لم يكن منافيا لما فيها من التسهيل ويصح تيممه فيه إن فقد الماء حسا لحيلولة نحو سبع لما مر أول الباب لا شرعا لنحو مرض وعطش فلا يصح تيممه حتى يتوب لقدرته على زوال مانعه بالتوبة ولو عصى بالاقامة بمحل لا يغلب فيه وجود الماء وتيمم لفقده لم يلزمه القضاء لأنه ليس محلا للرخصة بطريق الاصاله حتى يفترق الحال فيه بين العاصي وغيره بخلاف السفر فاندفع ما للسبكي هنا (ومن تيمم لبرد) بحضر أو سفر (قضى في الاظهر) لندرة فقد ما يسخن به الماء أو يدثر به اعضائه وإنما لم يامر صلى الله عليه وسلم عمر ايا لا إعادة في حديثه السابق اما لعلمه بانه يعلمها او لان القضاء على التراخي وتأخير البيان لوقت الحاجة جائز (او)

(قوله أيضا) أي كالتييمم (قوله ولا نه الخ) لتعليل لصحة الصلاة بالتييمم مع كون رخصة وهي لا تناط بالمعاصي فكان مقتضى القياس بطلان التيمم حتى يتوب من معصيته ع ش أي ورد الوجه الثالث القائل بعدم صحة التيمم قبل التوبة كما مر وللكردي هنا توجيه آخر ظاهر السقوط (قوله ويؤخذ الخ) عبارة النهاية قيل ويؤخذ الخ (قوله منه) أي من التعليل الثاني (قوله ان الواجب) أي التيمم الواجب على العاصي بسفره (قوله سبب الحكم الخ) وهو دخول وقت الصلاة (قوله وبه) أي بقول السبكي (قوله وإنه) أي وجوب الرخص (لا ينافي تغييرها) أي تغير الرخصة من الصعوبة (قوله ويصح الخ) هذا مع قوله السابق سواء تيمم لفقد ماء أو جرح أو مرض يتحصل منه وجوب القضاء في الثلاثة قبل التوبة واما صحة التيمم قبلها فعلي هذا التفصيل سم (قوله تيممه) أي العاصي بسفره (فيه) أي في السفر ع ش (قوله لما مر أول الباب) عبارة هناك لأنه لما عجز عن استعمال الماء حسا لم يكن لتوقف صحة تيممه على التوبة فائدة بخلاف ما إذا كان مانعه شرعا كعطش أو مرض اه (قوله لم يلزمه القضاء) وفاقا للنهاية كما مر وخلافا للمغني عبارة وكالعاصي بسفره العاصي باقامته فيقضى اه (قوله يحضر) الى قوله قيل في المغني لا قوله او عاد اليه وإلى قول المتن وإن كان في النهاية إلا ما ذكر (قوله لندرة فقد ما يسخن الخ) ولو وجد ما يسخن به الماء لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالتسخين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال به وان خرج الوقت وليس له التيمم ليصلي به في الوقت ا فتي بذلك شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله تعالى وهو ظاهر لانه واجد للماء وقادر على الطهارة به ولو تناوب جمع الاغتسال من مغتسل الحمام للخوف من البرد فان علم أن نوبته تأتي في الوقت وجب انتظارها وامتنع التيمم سواء كان تأخره عن غيره بنحو تقديم صاحب الحمام السابق على غيره أو بتعدي غيره عليه ومنعه من التقدم من التقدم وإن علم انها لا تأتي إلا خارج الوقت صلى بالتييمم في الوقت ثم يجب القضاء إن كان ثم ماء آخر غير ماتنا وبوافيه لكن امتنع استعماله لنحو برد أو فلا مراه سم على حجاج ع ش (قوله وإنما لم يامر الخ) عبارة للمغني والثاني لا يقضي لحديث عمرو بن العاص السابق وبه قال أبو حنيفة واحمد يوافقاه المختار للمار عن المصنف لانه صلى الله عليه وسلم لم يامر به الا عادة واجاب الاول بانه الخ قول المتن (او المرض) المراد به هنا اعم من ان يكون جرحا او غيره نهاية ومغني (قوله في غير سفر) عبارة النهاية والمغني حاضرا كان او مسافرا اه (قوله لما مر فيه) أي انفا (قوله او عاد الخ) الانسب ولو عاد اليه بصري (قوله لنقص البدل) أي لا لاجل النجاسة مغني (قوله قيل لا حاجة لهذا الاستثناء الخ) وفي هذا الاستثناء اشكال اخر وهو عدم صحة التيمم لان

القضاء مر (قوله ولا نه لما لزمه فعله) يتأمل هذا التعليل (قوله ويصح الخ) هذا مع قوله السابق سواء تيمم لفقد ماء أو جرح أو مرض يتحصل منه وجوب القضاء في الثلاثة قبل التوبة واما صحة التيمم قبلها فعلي هذا التفصيل (قوله لندرة فقد ما يسخن به الماء) لو وجد ما يسخن به الماء لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالتسخين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال بالتسخين وان خرج الوقت وليس له التيمم ليصلي به في الوقت ا فتي بذلك شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله تعالى وهو ظاهر لانه واجد للماء وقادر على الطهارة به ولو تناوب جمع الاغتسال من مغتسل الحمام للخوف من البرد فان علم أن نوبته تأتي في الوقت وجب انتظارها وامتنع التيمم سواء كان تأخره عن غيره بنحو تقديم صاحب الحمام السابق على غيره أو بتعدي غيره عليه ومنعه من التقدم وان علم انها لا تأتي إلا خارج الوقت صلى بالتييمم في الوقت ثم يجب القضاء ان كان ثم ماء آخر غير ماتنا وبوافيه لكن منع استعماله لنحو برد أو فلا مراه (قيل لا حاجة لهذا الاستثناء) في هذا الاستثناء اشكال من وجه

تيمم (المرض) في غير سفر معصية لما مر فيه (يمنع الماء مطلقا) أي في كل أعضاء الطهارة (أو) يمنعه (في عضو) منها (ولا سائر) عليه (فلا) قضاء عليه لمعوم عذره (إلا أن يكون بجرحه) أو غيره (دم كثير) لا يعني عنه لكونه بفعله قصدا أو جاوز محله أو عاد اليه كما يعلم بما يأتي في شروط الصلاة فاذا تعذر غسله حينئذ أعاد لندرة العجز عن إزالته بما حار أو نحوه أما اليسير فلا يضر إلا ان كان بمحل التيمم ومنع وصول التراب لمحله لنقص البدل والمبدل حينئذ قيل لا حاجة لهذا الاستثناء لأن من صلى نجاسة لا يفي عنها يلزمه القضاء وإن لم يكن تيمما اه ويجاب بأن فيه فائدة

وهي التفصيل المذكور في مفهوم الكثير (أو إن كان) بالأعضاء وبعضها (سائر) كجيرة ولم يكن به دم لا يدعي عنه هنا أيضا وذكر في الأول تمثيل لا تقيد (لم يقض في الاظهار ان وضع على طهر) لشبهه بالخف بل اولى للضرورة ومحل ان لم يكن به عضو التيمم والا لزمه القضاء قطعا على ما في الروضة لنقص البدل والمبدل لكن (٣٨٢) كلامه في المجموع يقتضي ضعفه (فان وضع على حدث وجب نزعه) ان لم يخف منه محذور تيمم

لانه مسح على سائر فاشترط وضعه على طهر كالحف (فانه تعذر) نزعه ومسح وصلى (قضى على المشهور) لفوات شرط الوضع وما اومه صتيه من انه لا يجب نزع الموضوع على طهر غير مراد بل هو كالموضوع على حدث لا ستواتهما في وجوب مسحها نعم مر ان مسحه إنما هو عرض عما اخذه من الصحيح وانه لو لم يخذ شيئا منه لم يجب مسحه وحيث فينتج حل قولهم بوجوب النزع فيها وتفصيلهم بين الوضع على طهر وعلى حدث على ما اذا أخذت شيئا منه والام يجب نزع ولا قضاء لانه حيث كعدم السائر (تنبيه) المراد بالطهر الواجب وضعها عليه ليسقط القضاء الطهر الكامل كالحف ذكره الامام وصاحب الاستقصاء وعبارة المجموع صريحة فيه وهي يجب عليه الطهارة لوضع الجيرة على عضوه وهو مراد الشافعي رضي الله تعالى عنه بقوله ولا يضعها الا على وضوء انتهت وقضية التشبيه بالحف امور الاول انه لا بد من كمال طهاره الوضوء ان وضعها على شيء من اعضائه

شرطه طهارة البدن عن نجس لا يعني غثه وأجاب عنه شيخنا الشهاب الرملي بحمله على ما اذا طهر الدم بعد التيمم اه ويمكن ان يجاب ايضا بانه طرا قبل التيمم لكن تعذر غسله بناء على صحة التيمم عند تعذر ازالة النجاسة كما قرره الشارح فمما سبق سم اي خلافا للنهاية والمغنى ولا يخفى انه لا يتأتى على كل من الجوابين قول الشارح الا في وجاب الخ (قوله) وهي التفصيل الخ) هذا التفصيل لا تنفي عبارة المصنف رحمه الله تعالى بافادته والكلام فيها بصري (قوله المذكور في مفهوم الكثير) اي من ان اليسير ان كان حائلا بعضو التيمم ضرر ولا فلا رشيدى قول المتن (وان كان سائرا) والحاصل من صور الجيرة في لزوم القضاء وعدمه انها ان كانت في اعضاء التيمم وجب القضاء مطلقا سواء اخذت من الصحيح شيئا ام لا وسواء وضعها على طهر ام لا وسواء تعذر نزعها ام لا وكذا ان كانت في غير اعضاء التيمم واخذت من الصحيح قدر ان ادعى قدر الاستمسك فانه يجب عليه القضاء مطلقا وان تعذر عليه نزعها بخلاف ما اذا كانت في غير اعضاء التيمم ولم تأخذ من الصحيح الا قدر الاستمسك ووضعت على طهر اي وتعذر نزعها فلا قضاء وكذا اذا لم تأخذ من الصحيح شيئا وسواء وضعت على حدث أو طهر حيث كانت في غير اعضاء التيمم فلا يجب مسحها حيث ع ش وبصري وشو برى وشيخنا (قوله) وذكره في الاول تمثيل الخ) الاول ان يقول وتركه هنا كتنافى ذكره في الاول (قوله) لشبهه الى قوله نعم في المغنى والى قوله وعبارة المجموع في النهاية (قوله) ومحل ان لم يكن الخ) الظاهر انه متى كان به عضو التيمم وجب القضاء وان خشى من مسح الجرح بالتراب محذورا اخذا من التعليل المذكور وان كان النزاع لا يجب حيث ع كاتقدم إذ لا فائدة فيه بصري وباتى عن سم مثله (قوله) قطعا) عبارة النهاية مطلقا (قوله) على ما في الروضة الخ) عبارة النهاية والمغنى كافي الروضة لقضاء البدل والمبدل جميعا وهو المعتمد وان قال في المجموع ان اطلاق الجمهور يقتضي عدم الفرق اه قول المتن (فان وضع على حدث الخ) اي سواء في اعضاء التيمم ام في غير هامن اعضاء الطهارة نهاية ومغنى وباتى في الشارح مثله قال ع ش وسواء كان الحدث اصغر او اكبرا (قوله) لانه مسح الخ) لعل المناسب يمسح بالمضارع (قوله) نعم مر) اي في شرح مسح كل جيرة وقيل بعضها (قوله) فيها) اي في الموضوع على حدث والموضوع على طهر (قوله) على ما اذا اخذت الخ) اي ولم يكن غسله بدرن نزع كاسبق بصري (قوله) ولا قضاء) اي ان لم يكن به عضو تيمم على مامركا هو ظاهر فلا بد من نزعه حيث ع ومسح موضع العلة بالتراب ولو للخوف منه كما هو ظاهر سم (قوله) المراد الخ) وفاقا للنهاية كما مر وخلافا للمغنى عبارة والمراد طهارة ذلك المحل فقط ولا ينافى ذلك قولهم كالحف إذا المشبه قد لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه اه (قوله) صريحة فيه) في دعوى الصراحة توقف (قوله) وهو) اي وجوب الطهارة (قوله) طهارة الوضوء) أي والغسل (قوله) اشترط طهره الخ) وفاقا لظاهر اطلاق النهاية (قوله) بل رجح الا كفاء الخ) اعتمده الرشيدى وتقدم عن المغنى ما يوافق (قوله) المحدث) اي بالحدث الاصغر (قوله) مسح الخ) اي تيمم ومسح على الجيرة وصلى (قوله) لانه) اي المحدث حين الوضع (على طهارة الغسل) اي الحقيقية (وهي لا تنتقض الا بالجناية) اي ولا جناية حير الوضع (فهي) اي طهارة الغسل (الان) اي حين وضع المحدث عبارة النهاية والمغنى ولو تيمم عن حدث اكبر ثم احدث حدثا اصغرا انتقض طهره الا صغرا لا الا كبر كالمو

آخر وهو عدم صحة التيمم لان شرطه طهارة البدن عن نجس لا يعني غثه وأجاب عنه شيخنا الشهاب الرملي بحمله على ما اذا طهر الدم بعد التيمم اه ويمكن ان يجاب ايضا بانه طرا قبل التيمم لكن تعذر غسله بناء على صحة التيمم عند تعذر ازالة النجاسة كما قرره الشارح فمما سبق (قوله) ولا قضاء) اي ان لم يكن به عضو تيمم على مامر

وكلام ابن الاستاذ صريح في هذا وهو ظاهر الثاني أنه لو وضعها على طهارة التيمم لفقد الماء لا يكفي كما لا يلبس الخف في هذه الحالة وهو أحدث ظاهر الثالث أنه لو وضعها على غير أعضاء الوضوء اشترط طهره من الحدثين أيضا وفيه بعد من تم لم ير تضه الزركشي بل رجح الا كفاء بطهارة محلها فلو وضعها المحدث على غير أعضاء الوضوء ولا جناية ثم اجنب مسحه ولا قضاء لانه على طهارة الغسل وهي لا تنتقض الا بالجناية فهي الآن كاملة

أحدث بعد غسله فيحرم عليه كل ما يحرم على المحدث ويستمر تيممه عن الحدث الا كبر حتى يجد الماء بلا مانع  
 اه قال ع ش قوله مر على المحدث اى من صلاة وطواف ونحوهما بخلاف نحو القراءة ومكث المسجد فلا  
 يحرم لبقاء طهره بالنسبة له فلا يحتاج لتيمم اخر ما لم تعرض له الجنابة وقوله م ر ويستمر تيممه اى فيقرأ  
 القرآن ويمكث في المسجد بهذا التيمم وقوله م ر حتى يجد الماء الخ وعليه فاذا اراد صلاة النافلة وتوضأ لها لم  
 يحتاج للتيمم حيث كان تيممه عن الجنابة لعله بغير اعضاء الوضوء وكذا لو كان تيممه عن الجنابة لفقد الماء ثم  
 أحدث حدثا أصغر فيتيمم بنية زوال مانع الاصغر ويصلي بذلك التيمم التواقل لبقاء تيممه بالنسبة للحدث  
 الا كبر اه ع ش (قوله ففى الان) اى حين اذ تيمم ومسح عن الجنابة

### (باب الحيض)

والحكمة في ذكر هذا الباب في اخر ابواب الطهارة انه ليس من انواع الطهارة بل الطهارة ترتب عليه وهو  
 مخصوص بالنساء ع ش عبارة البجيرمي وإنما اخره عن الغسل مع انه من اسبابه فكان المناسب ذكره قبله  
 عند ذكر موجباته لطول الكلام عليه ولتعلقه بالنساء فكان مؤخر الرتبة اى وما قبله مشترك بين الرجال  
 والنساء (قوله فلان اكثر احكامه الخ) اى ولقوله انه دم حيض مجتمع سم (قوله وغلبة احكامه) اى من  
 حيث الوقوع والا فاحكام الاستحاضة اكثر كما لا يخفى رشيدى وع ش (قوله افردته بالترجمة) اى فقد ترجم  
 لشيء موزاد عليه وهذا لا يعد عيبا بجيرى (قوله وهولغة السيلان) يقال حاض الوادى اذا سال ماؤه وحاضت  
 الشجرة اذا سال ضمها ويقال ان الحوض منه لحيض الماء اى سيلانه والعرب تدخل الواو على الياء  
 وبالعكس نهاية اى تاتى باحدهما بدل الاخر (قوله دم جبلة) اى دم يقتضيه الطبع السليم خطيب  
 (قوله يخرج) اى من عرقى اقصى رحم المرأة على سبيل الصحة ولو حامل لان الاصح ان الحامل تحيض  
 وشملت الجنينة فحكمها حكم الادمية في ذلك على الصحيح واما غيرها من الحيوانات فلا حيض لها شرعا وما يرى  
 لها من الدم فهو من الحيض اللغوى ولا يتعلق به حكم الا فى التعليق فى نحو الطلاق والعق كان قال ان سال  
 دم فرتنى فزوجتى طالق او فعبدى حر والذى يحيض من الحيوانات اربع نظمها بعضهم فى قوله  
 ارانب يحضن والنساء \* ضبع وخفاش لها دواء

وزيد عليها اربعة اخرى فصارت ثمانية وقد نظمها بعضهم فى قوله

يحيض من ذى الروح ضبع امرأة \* وأرنب وناقة وكلبة  
 خفاش الوزغة والحجر فقد \* جاءت ثمانية وهذا المعتمد

شيخنا (قوله بعد فراغ الرحم) اى من الحمل ولو علقة او مضغة اى وقبل مضى خمسة عشر يوما فان كان بعد ذلك  
 لم يكن نفاسا كما ياتى ع ش وشيخنا (قوله ما عداها الخ) دخل فيه دم الطلق والخارج مع الولد فليس بحيض  
 لان ذلك من اثار الولادة ولا نفاس لتقدمه على خروج الولد الا ان يتصلا بحيضها المتقدم فيكونان حيضا نهاية  
 ومعنى وكذا دخل فيه الدم الذى تراه الصغيرة واليسة عبارة شرح المنهج والاستحاضة دم علة يخرج من

كما هو ظاهر فلا بد من نزعه حينئذ ومسح موضع العلة بالتراب والا وجب القضاء سواء ترك النزاع مع امكانه  
 أو مع عدم امكانه او نزاع ولم يمسح موضع العلة بالتراب ولو للخوف منه كما هو ظاهر

### (باب الحيض)

قال فى شرح العباب قال الجاحظ ويحيض ايضا الارنب والضبع والخفاش وزاد غيره والحجرة وهى انثى  
 الخيل والناقة والوزغة والسكاية اه ما فى شرح العباب والظاهر ان ذلك لا اثر له فى الاحكام حتى لو علق  
 بحيض شيء من المذكورات لم يقع وإن خرج منها دم مقدار اقل الحيض مثلاما ولا كون هذه المذكورات  
 يقع لها الحيض ليس امر اقطاعيا وذكر الجاحظ وغيره له لاية تضى ثبوته فى الواقع ولا القطع به واما ثانيا  
 فيجوز ان يكون حيض المذكورات فى سن وعلى وجه مخصوص لا يتحقق بعد التعليق نعم ان اراد بحيضها  
 مجرد خروج الدم منها اعتبر (قوله فلان اكثر احكامه) اى ولقوله انه دم حيض مجتمع (قوله

### (باب الحيض)

والاستحاضة والنفاس ولما  
 كانا كالتابعين له لاصلته  
 أما الاستحاضة فواضح  
 وأما النفاس فلان اكثر  
 احكامه بطريق القياس  
 عليه ولغلبة احكامه افردوه  
 بالترجمة وهولغة السيلان  
 وشرعا دم جبلة يخرج فى  
 وقت مخصوص والنفاس  
 الدم الخارج بعد فراغ الرحم  
 والاستحاضة ما عداها  
 على الاصح والقول بان نبى  
 اسرائيل أول من وقع  
 الحيض فيهم



يبطله حديث الصحيحين  
 هذا شي كتبه الله على  
 بنات آدم (أقل سنه) الذي  
 يمكن أن يحكم على ما تراه  
 المرأة فيه بكونه حيضا  
 (تسع سنين) قرية أي  
 استكمالها إلا إن رآته قبل  
 تمامها بدون ستة عشر يوما  
 بلياليها فزعم إلهام هذا  
 أن التسع كلها ظرف  
 للحيض ولا قائل به ليس  
 في محله لأنه إنما يوم ذلك  
 لو كانت التسع ظرفا وهي  
 هنا خبر كما هو جلي وشتان  
 ما بينهما ولا حد آخر  
 سنه ولا يتأقبه تحديد سن  
 اليأس باثنتين وستين سنة  
 لأنه باعتبار الغالب حتى  
 لا يعتبر النقص عنه كما  
 يأتي ثم وإمكان إنزالها  
 كما كان حيضها بخلاف  
 إمكان إنزال الصبي لا بد  
 فيه من تمام التاسعة والفرق  
 حرارة طبع النساء كذا  
 قيل والأوجه أنه لا فرق  
 ثم رأيت صرح بذلك في  
 المجموع حيث جعل  
 الأصح فيها استكمال التسع  
 أي التقريبي المعتبر بما مر  
 وزاد في الصبي وجهها  
 تسع ونصف ووجهها عشر  
 سنين وأشار إلى أن الإمام  
 فرق بأنها أسرع بلوغا منه  
 أي لأنها أحر طبعاً منه  
 (وأقله) زمنا (يوم وليلة)

عرق فيه في أدنى الرحم يسمى العاذل بالمعجمة على المشهور وسواء أخرج أثر حيض أم لا هو زاد المعنى واختلف  
 في الدم الذي تراه الصغيرة واليسة والأصح أنه يقال له استحاضة ودم فساد وقيل لا تطلق الاستحاضة إلا  
 على دم واقع بعد حيضه (قوله يبطله حديث الصحيحين الخ) أي لعمومه هذا ولكن في إبطاله له نظر سم  
 عبارة البجيرمي قيل أول من حاض أمنا هو الما كسرت شجرة الحنطة وأدمنها قال الله تعالى وعزني وجلالي  
 لا دمينك كما أدمنت هذه الشجرة م رأي وخطيب قيل وكان يوم الثلاثاء ولما أدمنت الشجرة عاقب الله بناتها  
 بالحيض والولادة والنفس قال الله تعالى يا داود أنا الرب المعبود أعامل الذرية بما فعل الجدود اه وعبارة  
 ع ش وجمع بينهما بان الإضافة للجنس أي جنس بنات آدم أو يحمل قصة بني إسرائيل على أن المعنى بأنهم أول  
 من فشا فيهم وحمل ما في قصة حواء على الأول الحقيقي لا يقال يرد على ما ذكره في الحديث ما ذكره من  
 الحيوانات التي تحيض لا ناقة قول ليس في الحديث حصر الحكم بأنه كتبه وقدره على بنات آدم لا يتأق أنه  
 كتبه على غيرهن أيضا قول المتن (أقل سنه الخ) أي ولو بالبلاد الباردة ولورات الدم أيا ما بعضها قبل زمن  
 إمكانه وبعضها فيه جعل المرئي في زمن المكان حيضا إن توفرت شروطه لا تية نهاية ومعنى قول المتن (تسع  
 سنين) أي وغالته عشرون سنة وأكثره اثنان وستون سنة ع ش (قوله قرية) إلى قوله فزعم في المعنى إلا قوله  
 أي استكمالها وإلى قوله ثم رأيت في النهاية إلا قوله ذلك (قوله قرية) نسبة إلى القمر أي الهلال والسنة القمرية  
 ثلثمائة يوم وأربعة وخمسون يوما وخمس يوم وسدسه لأن كل ثلاثين سنة تزيد أحد عشر يوما بسبب  
 الكسور فإذا قطعت على الثلاثين خص كل سنة خمس يوم وسدسه لأن ستة منها في خمسة بتلاتين خمسا والخمسة  
 الباقية في ستة بتلاتين سدسا فيخص كل سنة من الثلاثين خمس يوم وسدسه وأما السنة الشمسية فهي ثلثمائة  
 يوم وخمسة وستون يوما وربع يوم إلا جزء من ثلثمائة جزء من يوم والسنة العددية ثلثمائة يوم وستون يوما  
 لا تزيد ولا تنقص شيئا وع ش (قوله أي استكمالها) أقول الإلهام بالنسبة لاصل العبارة وأما هذا التقدير  
 فيندفع الإلهام مع الطرية أيضا قد يدفع الاحتمال مطلقا النظر في المعنى إذ مع كون التسع كلها ظرفا للحيض  
 لا معنى لجعلها أقل سنه كما يدرك بالتأمل سم (قوله فزعم الخ) تفريع على قوله أي استكمالها والمشار إليه  
 بقوله هذا أقول المتن تسع سنين كرى (قوله ولا حد آخر سنه) بل هو ممكن ما دامت المرأة حية نهاية (قوله  
 ولا يتأق فيه) أي قوله ولا حد آخر سنه ع ش (قوله لأنه) أي ذلك التحديد (قوله والأقرب أنه لا فرق)  
 أي في اعتبار استكمال التسع التقريبي اخذا بما يأتي وقد اعتمد ذلك مر اه سم على حجج وعليه فالمعنى أن  
 خروجه من الرجل قبل استكمال التسع بما لا يسع حيضا وطهرا للمرأة يقتضي الحكم ببلوغه لكن ما نقله عن  
 مر يخالفه ما ذكره مر هنا أي في الشرح من الاستدراك بقوله مر نعم سيأتي في باب الحجر أن التسع في  
 المنى تحدد لا تقرب اه أي متى الرجل والمرأة يظهر من كلامه مر حيث جزم به اعتداده تحديدا فيقدم  
 على ما نقله سم عنه مر من أنه تقريبي ع ش (قوله أي التقريبي الخ) اعتبار التقريب فيها بما مر له  
 وجه في الجملة وأما فيه فحل تأمل بصرى (قوله أي لأنها أحر طبعاً الخ) هذا خلاف ما أطبق عليه  
 الأطباء أنها أبرد طبعاً من الرجل وحيث قلل الأولي أن يوجه كلام الإمام بأنها أبلغ شهوة وأتم  
 فلذا يسرع توليد طبيعتها للمنى على الوجهين المذكورين بصرى (قوله زمنا) تمييز محمول عن المضاف  
 أي أقل زمنه يوم الخ ودفع به ما أورد عليه من أن الضمير في أقله راجع للدم وإسم التفضيل بعض ما  
 يضاف إليه فكانه قال وأقل دم الحيض يوم وليلة وهو لا يجوز لما فيه من الاخبار باسم الزمان عن الجثة

يبطله حديث الصحيحين الخ) أي لعمومه هذا ولكن في إبطاله له نظر ظاهر (قوله على ما تراه المرأة فيه) هذا  
 يدل على أن التسع مع الخبرية أيضا محل الرؤية فالإلهام الاتي حاصل مع الخبرية أيضا لا يقال المراد استكمالها  
 فحل الرؤية ما بعدها لا ناقة قول هذا ليس صريح العبارة وإرادته لا تمنع احتمالها ولو مرجوحا فلا يتأق  
 الإلهام نعم فقد دفع الاحتمال مطلقا النظر في المعنى إذ مع كون التسع كلها ظرفا للحيض لا معنى لجعلها أقل  
 سنه كما يدرك بالتأمل (قوله والأوجه أنه لا فرق) أي في اعتبار استكمال التسع التقريبي اخذا بما يأتي وقد

بجبرى وشيخنا (قوله أى قدرهما) إلى قوله وسيأتى فى النهاية والمغنى (قوله أى قدرهما) فسر بذلك ليشمل ما لو طرا الدم فى أثناء اليوم إلى مثله من اليوم الثانى وفى أثناء الليلة كذلك شيخنا و ع ش (قوله متصلا) لا يخفى أن الكلام فى أقل الحيض فقط بدليل ذكرهم معه الاكثر والغالب وأنه لا يتصور وجود الأقل فقط الا مع الاتصال إذ مع التقطيع أن يبلغ مجموع الدماء يوما وليلة فالجميع حيض ويلزم الزيادة على الأقل وإلا فلا حيض مطلقا نعم على قول اللقط لا السحب يتصور الأقل بدون اتصال بقول الشارح وإن لم تتلفق الخ فيه نظر سم ع ش ورشيدى ويأتى عن شيخنا مثله (قوله وإن لم تتلفق الخ) قد يقال مع التلفيق المذكور لم يوجد الأقل وحده ولا مطلقا مع الاتصال فنام له سم عبارة شيخنا ينافيه أى التلفيق قوله متصلا لأن شرط الاتصال إنما هو فى الأقل وحده واما الأقل الذى مع غيره فليس فيه اتصال بل يتخلله نقاء بان ترى دما وقتا ووقتاً نقاء فهو حيض تبعاله بشرط أن لا يجاوز ذلك خمسة عشر يوما ولم ينقص الدم عن أقل الحيض وهذا يسمى قول السحب لا تناسحنا الحكم بالحيض على النقاء أيضا وجعلنا الكل حيضا وهو المعتمد والحاصل أن له صورتان الأولى أن يكون وحده وهى التى يشترط فيها الاتصال والثانية أن يكون مع غيره وهذه لا اتصال فيها اه (قوله أن المراد بالاتصال) أى اتصال دم الحيض قول المتن (بليا ليا) أى مع لبيا ليا سواء تقدمت أو تأخرت أو تلفقت شيخنا وقلوبى (قوله وإن لم تتصل) إلى قوله وقد يشك فى المغنى وإلى قوله فنام له فى النهاية (قوله وإن لم تتصل) أى الدماء مغنى وعبارة النهاية وإن لم يتصل دم اليوم الاول بلبيلته كان رات الدم اول النهار اه أى فتكمل الليالي بلبيلة السادس عشر ع ش (قوله كل ذلك) أى من الأقل والاكثر والغالب (قوله باستقراء الشافعى الخ) إذ لا ضابط لشيء من ذلك لغو لا شرعا فراجع فيه إلى المتعارف بالاستقراء الناقص وهو دليل ظنى فيفيد الظن وإن لم يكن يتبع لاكثر الجزئيات بل يكتفى بتتبع البعض وإن لم يكن أكثر كما هنا هذا ما يحيط عليه كلام سم فى الآيات البيئات بجبرى وشيخنا (قوله بالاخير) وهو كون الغالب ستة أو سبعة (قوله لأنه أقل الخ) عبارة غيره لأن الشهر غالبا لا يخلو عن حيض وطهر وإذا كان أكثر الحيض خمسة عشر لزم أن يكون أقل الطهر كذلك اه (قوله فيكون أقل من ذلك) بل قد لا يكون بينهما طهر إذا تقدم الحيض اخذ من قولهم لورات حامل عادت كخمسة ثم اتصلت الولادة بآخرها كان ما قبل الولادة حيضا وما بعدها نفاسا وقولهم أن الدم الخارج حال الطلق ومع الولد إذا اتصل بحيض سابق حيض وقضية قولهم سابق أنه لو لم يسبقه يوم وليلة لم يكن حيضا وإن بلغ مع ما قبله يوما وليلة سم (قوله أو تأخر) أى وكان طروه بعد بلوغ النفاس أكثر كافى لمجموع نهاية ومغنى (قوله ثم رات الدم كان حيضا) أى إذا بلغ أقله كما يأتى (قوله فإن العائد الخ) ينبغى أن المراد العائد فى الستين احترازاً عن العائد بعدها كما أفهمه قول شرح الروض وقضية كلامه أنه لو انقطع نفاسها دون خمسة عشر ثم رات الدم بعد أكثر النفاس لا يكون زمن الانقطاع طهرا وليس كذلك بل هو طهر والدم بعده حيض انتهى سم وبصرى (قوله إلا أن عاد الخ) أى وبلغ

اعتمد ذلك م (قوله أى قدرهما متصلا) لا يخفى أن الكلام فى أقل الحيض فقط بدليل ذكرهم معه الاكثر والغالب وأنه لا يتصور وجود الأقل فقط الا مع اتصال إذ مع التقطيع أن يبلغ مجموع الدماء يوما وليلة فالجميع حيض ويلزم الزيادة على الأقل وإلا فلا حيض مطلقا نعم على قول اللقط لا السحب يتصور الأقل فقط بدون اتصال بقول الشارح وإن لم تتلفق الخ فيه نظر (وإن لم تتلفق) قد يقال مع التلفيق المذكور لم يوجد الأقل وحده ولا مطلقا مع الاتصال فنام له سم عبارة شيخنا ينافيه أى التلفيق قوله متصلا لأن شرط الاتصال إنما هو فى الأقل وحده واما الأقل الذى مع غيره فليس فيه اتصال بل يتخلله نقاء بان ترى دما وقتا ووقتاً نقاء فهو حيض تبعاله بشرط أن لا يجاوز ذلك خمسة عشر يوما ولم ينقص الدم عن أقل الحيض وهذا يسمى قول السحب لا تناسحنا الحكم بالحيض على النقاء أيضا وجعلنا الكل حيضا وهو المعتمد والحاصل أن له صورتان الأولى أن يكون وحده وهى التى يشترط فيها الاتصال والثانية أن يكون مع غيره وهذه لا اتصال فيها اه (قوله أن المراد بالاتصال) أى اتصال دم الحيض قول المتن (بليا ليا) أى مع لبيا ليا سواء تقدمت أو تأخرت أو تلفقت شيخنا وقلوبى (قوله وإن لم تتصل) إلى قوله وقد يشك فى المغنى وإلى قوله فنام له فى النهاية (قوله وإن لم تتصل) أى الدماء مغنى وعبارة النهاية وإن لم يتصل دم اليوم الاول بلبيلته كان رات الدم اول النهار اه أى فتكمل الليالي بلبيلة السادس عشر ع ش (قوله كل ذلك) أى من الأقل والاكثر والغالب (قوله باستقراء الشافعى الخ) إذ لا ضابط لشيء من ذلك لغو لا شرعا فراجع فيه إلى المتعارف بالاستقراء الناقص وهو دليل ظنى فيفيد الظن وإن لم يكن يتبع لاكثر الجزئيات بل يكتفى بتتبع البعض وإن لم يكن أكثر كما هنا هذا ما يحيط عليه كلام سم فى الآيات البيئات بجبرى وشيخنا (قوله بالاخير) وهو كون الغالب ستة أو سبعة (قوله لأنه أقل الخ) عبارة غيره لأن الشهر غالبا لا يخلو عن حيض وطهر وإذا كان أكثر الحيض خمسة عشر لزم أن يكون أقل الطهر كذلك اه (قوله فيكون أقل من ذلك) بل قد لا يكون بينهما طهر إذا تقدم الحيض اخذ من قولهم لورات حامل عادت كخمسة ثم اتصلت الولادة بآخرها كان ما قبل الولادة حيضا وما بعدها نفاسا وقولهم أن الدم الخارج حال الطلق ومع الولد إذا اتصل بحيض سابق حيض وقضية قولهم سابق أنه لو لم يسبقه يوم وليلة لم يكن حيضا وإن بلغ مع ما قبله يوما وليلة سم (قوله أو تأخر) أى وكان طروه بعد بلوغ النفاس أكثر كافى لمجموع نهاية ومغنى (قوله ثم رات الدم كان حيضا) أى إذا بلغ أقله كما يأتى (قوله فإن العائد الخ) ينبغى أن المراد العائد فى الستين احترازاً عن العائد بعدها كما أفهمه قول شرح الروض وقضية كلامه أنه لو انقطع نفاسها دون خمسة عشر ثم رات الدم بعد أكثر النفاس لا يكون زمن الانقطاع طهرا وليس كذلك بل هو طهر والدم بعده حيض انتهى سم وبصرى (قوله إلا أن عاد الخ) أى وبلغ

أى قدرهما متصلا وهو أربع وعشرون ساعة وإن لم تتلفق إلا من أربعة عشر يوما مثلا بناء على قول السحب الآتى آخر الباب وسيأتى ثم ما يعلم منه أن المراد بالاتصال أن يكون نحو القطة بحيث لو أدخل تلوث وإن لم يخرج الدم إلى ما يجب غسله فى الاستنجاء (وأكثره) زمنا (خمسة عشر) يوما (بليا ليا) وإن لم تتصل وغالبه ستة أو سبعة كل ذلك باستقراء الشافعى رضى الله تعالى عنه بل صح النص بالاخير (وأقل) زمن (طهر بين) زمنا (الحيضتين خمسة عشر يوما) بليا ليا لأنه أقل ما ثبت وجوده اما بين حيض ونفاس فيكون أقل من ذلك تقدم الحيض أو تأخر بل لورات الحامل يوما وليلة دما قبيل الطلق كان حيضا ولورات النفاس ستين ثم انقطع ولو لحظة ثم رأت الدم كان حيضا بخلاف انقطاعه فى الستين فإن العائد لا يكون حيضا إلا أن عاد بعد خمسة عشر يوما (ولا أحد لا أكثره) اجماعا

الاولين اثم وحل دماء على الفساد (٣٨٦) اولى من ثخرق العادة المستمرة وقد يشكك عليه خرقهم لما يروى امرأه ما بعد سن اليأس حيث

حكموا عليه بأنه حيض  
وابطلوا به تحديدهم له بما  
مر وقد يحجب بظاهر انقا  
ان ذلك تحديد بالنسبة  
للتقص عنه لا غير وبان  
الاستقراء وان كان ناقصا  
فيهما لكنه هنا اتم بدليل  
عدم الخلاف عندنا فيه  
بخلافه ثم لما أتى من  
الخلاف القوي في سنه وفي  
ان المراد نساء عشيرتها او  
كل النساء وعليه المراد في  
سائر الازمنة أو زمنها  
فهذا كله مؤذن بضعف  
الاستقراء فلم يلتزموا فيه  
ما التزموه في الحيض فتامله  
فانه مهم لظهور التناقض  
في كلامهم بادىء الراى  
(ويحرم به) اى الحيض  
(ما حرم بالجناة) لانه  
أغلظ (و) زيادة هي الطهارة  
بنية العبد لغير نحو النفسك  
والعبد لا يقال هذا لا يختص  
بالحيض بل يوجد في جنب  
بعد خروج منه وقبل  
انقطاعه إذ الظاهر حرمة  
غسله حينئذ بنية التعبد  
وحينئذ فلا زيادة لان هذه  
الصورة داخلة في قوله  
ما حرم بالجناة لا ناقول  
هذه الحرمة ليست لخصوص  
المى لصحة الطهر بنية التعبد  
من سلسله وإنما هي لعموم  
كونه ما دام من صحتها في غير  
السنة بخلاف الحيض

أقله إلا فهو دم فساد كما صرح به في الروضة بصرى (قوله فإن المرأة الخ) قد يقال لا يصح أن يعلل بهذا أنه لا حدا لكثرة الطهر بين الحيضتين إلا أن يكون التعليل باعتبار اللازم في الجملة فإنه إذا أمكن أن لا تحيض أصلا أمكن أن تحيض حيضا متباعدا بعض مراته عن بعض سم عبارة النهاية فقد لا تحيض المرأة في عمرها إلا مرة وقد لا تحيض أصلا زاد المغنى حكى القاضي أبو الطيب أن امرأة في زمنه كانت تحيض كل سنة يوما وليلة وكان نفاسها أربعين واخبرني من اتق به أن والدتي كانت لا تحيض أصلا وإن اختى منها تحيض في كل سنتين مرة ونفاسها ثلاثة أيام بعد موتها اهـ (قوله السابق) أي قبيل قول المتن وأقل طهر الخ (قوله بمخالفة شيء الخ) أي بأن تحيض دون يوم وليلة أو أكثر من خمسة عشر يوما وتطهر دونها نهاية ومعنى (قوله لم تنسج) أي فلا يحكم بأنه دم حيض بل استحاضة عش (قوله وحمل دمه) أي المخالف لما مر (قوله وقد يشكك عليه) أي على التعليل المذكور (قوله بما مر انفا) أي في شرح تسع سنين (قوله أن ذاك) أي تحديد سن اليأس باثنين وستين (قوله فيهما) أي في الحيض وسن اليأس عش (قوله عدم الخلاف الخ) أي الخلاف المشهور وإلا فهاك قول للشافعي بأن أقله يوم وقول بأن أقله جمعة وهما غريان عش (قوله هنا) أي في الحيض و(قوله ثم) أي في سن اليأس (قوله وعليه) أي على أن المراد كل النساء (قوله وما التزموه الخ) أي من عدم الحرق (قوله أي الحيض) أي قوله لا يقال في النهاية والمغنى قول المتن (ما حرم بالجنابة) أي من صلاة وغيرهاتها (قوله هي الطهارة الخ) عبارة المنهج طهر عن حدث أو العبادة لتلاعبا اهـ أي كغسل الجمعة بجيرى (قوله مع الطهارة الخ) أي مع عليها بالحرمة نهاية ومعنى (قوله نحو النسك الخ) أي كالنسكوف بجيرى (قوله هذا) أي حرمة الطهارة بنية التبعدا الخ (قوله لعموم كونه الخ) أي لعموم كونه خارجا من أحد السبيلين (قوله مع وجوده) أي الحيض مطلقا أي اتصل دمه أو تقطع (قوله بمثلثة الخ) دفع به توهم قراءته بالنون الموهمة إذ ألوثته من غير ظهور لون فيه كحمرة لم يحرم عش (قوله كره) ومحل الكراهة عند انتفاء حاجة عبور هاتها ومعنى واسنى والأقرب أن من الحاجة المروور من المسجد بعد بئته من طريق خارج المسجد وقربه من المسجد ويؤيده تصريحهم بأنه يجوز إدخال النعل المتنجس المسجد حيث أمن وصول نجاسة منه للمسجد وكذا دخوله ثوب متنجس نجاسة هكبة وإن زاد على ستر العورة عش (قوله وبه) أي بالكراهة كرهى ويجوز إرجاع الضمير للغاظ (قوله فارقت الجنب) فإن الصحيح في المجموع أن عبوره خلاف الأولى سم (قوله ويجرى) أي قوله فإن أمن في النهاية والمغنى (قوله ويجرى ذلك) أي تحريم عبور المسجد (قوله كذا جرى الخ) أي ومستحاضة وسلس بول نهاية

نفاسها دون خمسة عشر ثم رأت الدم بعد أكثر النفاس لا يكون زمن الانقطاع طهر أو ليس كذلك بل هو طهر  
والدم بعده حيض اه (قوله فان المرأة الخ) قد يقال لا يصح ان يعمل بهذا انه لاحد لاكثر الطهر بين  
الحيضين فتأمله إلا ان يكون التعليل باعتبار اللازم في الجملة فانه إذا أمكن ان لا تحيض أصلاً يمكن ان  
تحيض حيضاً متباعداً بعض مراته ابعده عن بعض (قوله وعبور المسجد) قال في شرح الروض وخرج  
بالمسجد غير مكصلي العيد والمدرسة والباط فلا يكره ولا يحرم عبوره على من ذكر أي الحائض وذو النجاسة  
اه وهذا مع قول التشارح الاتي لما هو واضح الخ مقتضى الفرق بين المستحق على العموم وغيره ومع ذلك  
ففيما في شرح الروض نظر اذا تاذى المستحقون بالتلويت (قوله ان خافت) قال في العباب وان خافت  
تلويث نحو مدرسة لم يكره قال في شرحه اى من حيث الحيض وان حرم كما هو ظاهر من حيث تنجس الوقف او  
ملك الغير اه (قوله فان أمنه كره) قال في شرح الروض ومحله اى الكراهة اذا عبرت لغير حاجة (قوله  
فارقت الجنب) فان الصحيح في المجموع ان عبوره خلاف الاولى (قوله ويجرى ذلك) اى تحريم العبور

فإن الخبرمة لذاته لا يتصور صحة طهر مع وجوده مطلقاً أمثالوه (عبور المسجدان خافت) ولو بمجرد الاختال كما سئل كلاً منهم وعليه ومغنى  
يفرق بينهما من اشتراط الظن في سره يبيع نحو العنب لم يتخذ خمرًا إن المجدد يحتاط له لا سيما مع وجود ثريته اللويث هنا (تلويثه) بثلاثة بعد  
التي حقه بالاسم صفة قوله عن الخبث فإن أمتته كره الغناظ حديثاً وبه فارق الجانب ويجري ذلك في كل ذي خبث يخشى تلويثه به كذبي جرح

أو نعل به الخ) فان اراد الدخول به فليدلك قبل دخوله معنى (قوله فان أمن الخ) وخرج بالمسجد غيره كصلى العيد والمدرسة والرباط فلا يكره ولا يحرم عبوره على ما ذكرناه يوقى سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وهذا مع قول الشارح الآتي لما هو واضح الخ يقتضى الفرق بين المستحق على العموم وغيره ومع ذلك ففيما في شرح الروض نظر إذا تاذى المستحقون بالتلويت اه وعبارة ع ش قوله مر ولا يحرم عبوره الخ أى عند مجرد دخول التلويت فان تحقق أو غلب على ظنه حرم بل يجرى ذلك فى دخول ملك غيره اه حجب بالمعنى وقال سم على المذهب وظاهر عدم الحرمة مع خشية التلويت وهو مشكل ويتجهو فاقلم أن المراد لا يحرم من حيث كونه مدرسة أو رباطا لكن يحرم من جهة أخرى إذا كان مملوكا ولم ياذن المالك ولا ظن رضاه أو موقوفا مطلقا نعم إن كان موقوفا وكان أرضه تربية وكان الدم يسيرا فلا يبعدو فاقلم الجواز انتهى (قوله لم يكره) أى عبوره أى بخلاف الحائض (فرع) سئل مر عن غسل النجاسة فى المسجد وانفصال الغسالة فيه حيث حكم بطهارتها كان تكون النجاسة حكية فقال يذنبى التحريم للاستقذار وان جوزنا الوضوء فى المسجد مع سقوط مائه المستعمل فيه لان المستعمل فى النجاسة مستقدر بخلاف المستعمل فى الحدث الساقط من الوضوء (فرع) يجوز القاء الطاهرات كفتور البطيخ فى المسجد إلا إن قدره بها أو قصد الإزدراء به فيحرم ويحرم القاء المستعمل فيه ويجوز الوضوء وان سقط الماء المستعمل فيه مر (فرع) قال مر يحرم البصاق فى المسجد ويجوز القاء ماء المضمضة فى المسجد وإن كان مختلطاً بالبصاق لاستهلاكه اه وخرج باستهلاكه فيه ما إذا كان البصاق متميزا فى ماء المضمضة ظاهرا بحيث يحس ويدرك منفردا فليتأمل ع ش (قوله وبهذا) أى بقوله فان أمن الخ (يظهر الفرق) أى بين الحائض وذى الخبث (قوله ويندفع) عطف على قوله يظهر الخ (قوله ما قيل الخ) وفاق الظاهر النهاية والمعنى (قوله لهذا) أى لقوله وعبور المسجد الخ و(قوله لانه الخ) أى تحريم العبور (قوله يجرى ذلك) أى تحريم العبور سم (قوله ايضا) أى كجرىانه فى كل ذى خبث الخ (قوله لما هو الخ) متعلق بيقال المنى و(قوله لانا الخ) متعلق بلا يقال الننى (قوله إنما يصح ذلك) أى تحريم عبور كل مكان الخ و(قوله عند التحقق الخ) أى تحقق التجسس أو ظنه (قوله بخلاف المسجد) أى فيحرم عبوره بمجرد احتمال التجسس (قوله وإدخال نجس فيه) شامل للنجس الحكى كثوب أصابه بول جف سم ومر عن ع ش جواز الدخول بذلك الثوب بلا ضرورة (قوله بلا ضرورة) ينبغى الاكتفاء بالحاجة مر اه سم (قوله فى إناء أو قمامة الخ) ينبغى وجوب إخراج ذلك الإناء أو القمامة أو التراب فوراً لا نقضاء الحاجة والمسجد يصان عن بقاء النجاسة فيه بغير حاجة مر اه سم (قوله من غير دية) أى المسجد (قوله وبحث حل دخول مستبرى الخ) أقره سم وأقول وينبغى أن لا كراهة فى دخوله أيضا وأن مراده بالدخول ما يشمل المكث ومثل المستبرى بالاولى المستنجى بالاحجار ووقع فى كلام الشيخ القليوبى خلافه و(قوله يده على ذكره) أى سواء كانت مع نحو خرقة على ذكره أم لا ع ش و(قوله وينبغى الخ) فيه وقفة ظاهرة سيما إذا تلوث يده بالخارج بل يخالف هذا والبحث الذى فى الشارح إذا وجد تلوث اليد لقول الشارح المار آنفا وإدخال نجس الخ (قوله ولا يصح) إلى قوله وفيما فى المعنى (قوله إجماعا فيهما) أى فى تحريم الصوم وعدم صحته نهاية ومعنى (قوله وهو) أى عدم الصحة (تعبدى) قاله الامام والوجه أنه معقول المعنى لأن خروج الدم مضعف والصوم يضعف ايضا فلو امرت بالصوم لاجتماع عليهما ضعفان والشارع ناظر إلى حفظ الأبدان نهاية (قوله فى الايمان والتعاليق) كان يقول متى وجب عليك صوم يوم فانت طالق معنى (قوله بناء على انه ماسبق الخ) يأتى ما فيه (قوله وهذا) أى قوله بناء على الخ و(قوله بما ذكره الخ) أى فى توجيهه

ومعنى (قوله أو نعل به الخ) فان اراد الدخول به فليدلك قبل دخوله معنى (قوله فان أمن الخ) وخرج بالمسجد غيره كصلى العيد والمدرسة والرباط فلا يكره ولا يحرم عبوره على ما ذكرناه يوقى سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وهذا مع قول الشارح الآتي لما هو واضح الخ يقتضى الفرق بين المستحق على العموم وغيره ومع ذلك ففيما في شرح الروض نظر إذا تاذى المستحقون بالتلويت اه وعبارة ع ش قوله مر ولا يحرم عبوره الخ أى عند مجرد دخول التلويت فان تحقق أو غلب على ظنه حرم بل يجرى ذلك فى دخول ملك غيره اه حجب بالمعنى وقال سم على المذهب وظاهر عدم الحرمة مع خشية التلويت وهو مشكل ويتجهو فاقلم أن المراد لا يحرم من حيث كونه مدرسة أو رباطا لكن يحرم من جهة أخرى إذا كان مملوكا ولم ياذن المالك ولا ظن رضاه أو موقوفا مطلقا نعم إن كان موقوفا وكان أرضه تربية وكان الدم يسيرا فلا يبعدو فاقلم الجواز انتهى (قوله لم يكره) أى عبوره أى بخلاف الحائض (فرع) سئل مر عن غسل النجاسة فى المسجد وانفصال الغسالة فيه حيث حكم بطهارتها كان تكون النجاسة حكية فقال يذنبى التحريم للاستقذار وان جوزنا الوضوء فى المسجد مع سقوط مائه المستعمل فيه لان المستعمل فى النجاسة مستقدر بخلاف المستعمل فى الحدث الساقط من الوضوء (فرع) يجوز القاء الطاهرات كفتور البطيخ فى المسجد إلا إن قدره بها أو قصد الإزدراء به فيحرم ويحرم القاء المستعمل فيه ويجوز الوضوء وان سقط الماء المستعمل فيه مر (فرع) قال مر يحرم البصاق فى المسجد ويجوز القاء ماء المضمضة فى المسجد وإن كان مختلطاً بالبصاق لاستهلاكه اه وخرج باستهلاكه فيه ما إذا كان البصاق متميزا فى ماء المضمضة ظاهرا بحيث يحس ويدرك منفردا فليتأمل ع ش (قوله وبهذا) أى بقوله فان أمن الخ (يظهر الفرق) أى بين الحائض وذى الخبث (قوله ويندفع) عطف على قوله يظهر الخ (قوله ما قيل الخ) وفاق الظاهر النهاية والمعنى (قوله لهذا) أى لقوله وعبور المسجد الخ و(قوله لانه الخ) أى تحريم العبور (قوله يجرى ذلك) أى تحريم العبور سم (قوله ايضا) أى كجرىانه فى كل ذى خبث الخ (قوله لما هو الخ) متعلق بيقال المنى و(قوله لانا الخ) متعلق بلا يقال الننى (قوله إنما يصح ذلك) أى تحريم عبور كل مكان الخ و(قوله عند التحقق الخ) أى تحقق التجسس أو ظنه (قوله بخلاف المسجد) أى فيحرم عبوره بمجرد احتمال التجسس (قوله وإدخال نجس فيه) شامل للنجس الحكى كثوب أصابه بول جف سم ومر عن ع ش جواز الدخول بذلك الثوب بلا ضرورة (قوله بلا ضرورة) ينبغى الاكتفاء بالحاجة مر اه سم (قوله فى إناء أو قمامة الخ) ينبغى وجوب إخراج ذلك الإناء أو القمامة أو التراب فوراً لا نقضاء الحاجة والمسجد يصان عن بقاء النجاسة فيه بغير حاجة مر اه سم (قوله من غير دية) أى المسجد (قوله وبحث حل دخول مستبرى الخ) أقره سم وأقول وينبغى أن لا كراهة فى دخوله أيضا وأن مراده بالدخول ما يشمل المكث ومثل المستبرى بالاولى المستنجى بالاحجار ووقع فى كلام الشيخ القليوبى خلافه و(قوله يده على ذكره) أى سواء كانت مع نحو خرقة على ذكره أم لا ع ش و(قوله وينبغى الخ) فيه وقفة ظاهرة سيما إذا تلوث يده بالخارج بل يخالف هذا والبحث الذى فى الشارح إذا وجد تلوث اليد لقول الشارح المار آنفا وإدخال نجس الخ (قوله ولا يصح) إلى قوله وفيما فى المعنى (قوله إجماعا فيهما) أى فى تحريم الصوم وعدم صحته نهاية ومعنى (قوله وهو) أى عدم الصحة (تعبدى) قاله الامام والوجه أنه معقول المعنى لأن خروج الدم مضعف والصوم يضعف ايضا فلو امرت بالصوم لاجتماع عليهما ضعفان والشارع ناظر إلى حفظ الأبدان نهاية (قوله فى الايمان والتعاليق) كان يقول متى وجب عليك صوم يوم فانت طالق معنى (قوله بناء على انه ماسبق الخ) يأتى ما فيه (قوله وهذا) أى قوله بناء على الخ و(قوله بما ذكره الخ) أى فى توجيهه

(قوله وإدخال نجس فيه) شامل للنجس الحكى كثوب أصابه بول جف وقوله بلا ضرورة ينبغى الاكتفاء بالحاجة مر (قوله فى إناء أو قمامة الخ) ينبغى وجوب إخراج ذلك الإناء أو القمامة أو التراب فوراً لا نقضاء

إجماعا

عدم الاحتياج لنية القضاء (قوله وتسميته قضاء الخ) قد يستشكل حيثذ فانه ليس قضاء حقيقة كما تقرر وظاهر انه ليس اداء حقيقة اذ هو خارج وقته المقدر له شرعا وما هو كذلك لا يكون اداء فيلزم الواسطة وعبرة جمع الجوامع مع شرحه والقضاء فعل كل وقيل بعض ما خرج وقت اداته استدراكا لما سبق لفعله مقتضى وجوبا ونوبا مطلقا اى من المستدرك كافي قضاء الصلاة المتروكة بلا عذرا ومن غيره كافي قضاء النائم الصلاة والحائض الصوم فانه سبق مقتضى لفعل الصلاة والصوم من غير النائم والحائض لا منهما اه وبه يعلم أن تسميته قضاء تسمية حقيقية لا بالنظر للصورة كما زعمه وأن جعله من فوائد الخلاف عدم الاحتياج لنية القضاء ممنوع لما تبين انه قضاء حقيقة سم (قوله بل يكره الخ) وفاقا للاسنى والنهاية والمنعنى (قوله كما قاله البيضاوى) هو ابو بكر وهو متقدم على الشيخين وليس هو المفسر المشهور الان ع ش (قوله وهو الاوجه) بل الاوجه كما افاده شيخنا عدم التحريم بخلاف المجنون والمنعنى عليه فيسن لها القضاء نهاية ومعنى (قوله جزم به في شرحه الخ) اشار المحشى سم الى التوقف في هذا النقل وذكر عبارات عن الشرح المذكور محلها في الاداء في الحيض وذكر ما يشعر بأنه لم يقف في الشرح المذكور على تعرض لمسألة القضاء في الصلاة فليتأمل ما افاده وليراجع بصرى (قوله ولا تنعقد الخ) وفاقا للمنعنى وخلافا لنهاية عبارته على الكراهة هل تنعقد صلاتها ولا والاوجه نعم اه اى وتنعقد نفلا مطلقا فتجدها مع فرض اخر بتيمم واحد ع ش (قوله عليهما) اى على الكراهة والحزمة (قوله من حيث كونها صلاة الخ) قد يمنع ذلك

وتسميته قضاء مع أنه لم يسبق لفعله مقتضى في الوقت كما تقرر انما هو بالنظر الى صورة فعله خارج الوقت (بخلاف الصلاة) لا يجب قضاؤها اجماعا للشقة بل يكره كما قاله جمع متقدمون أو يحرم كما قاله البيضاوى وأقره ابن الصلاح والمصنف وهو الاوجه ثم رأيت الشارح المحقق جزم به في شرحه لجمع الجوامع ولا تنعقد منها عليهما لأن الكراهة والحزمة هنا من حيث كونها صلاة

الحاجة والمسجد يصان عن بقاء النجاسة فيه بغير حاجة مر (قوله وتسميته قضاء الخ) قد يستشكل حيثذ فانه ليس قضاء حقيقة كما تقرر وظاهر انه ليس اداء حقيقة اذ هو خارج وقته المقدر له شرعا وما هو كذلك لا يكون اداء فيلزم الواسطة وعبرة جمع الجوامع مع شرحه والقضاء فعل كل وقيل بعض ما خرج وقت اداته استدراكا لما سبق له مقتضى للفعل مطلقا اه وقوله للفعل قال المحلى اى لان يفعل وجوبا ونوبا فان الصلاة المندوبة تقضى وقوله مطلقا قال المحلى اى من المستدرك وغيره كافي قضاء الصلاة المتروكة بلا عذرا ومن غيره كافي قضاء النائم الصلاة والحائض الصوم فانه سبق مقتضى لفعل الصلاة والصوم من غير النائم والحائض لا منهما وإن فقد سبب الوجوب او التدب في حقهما وجوب القضاء عليهما او تدبه اه وبه يعلم أن تسميته قضاء تسمية حقيقية لا بالنظر للصورة كما زعمه وإن جعله من فوائد الخلاف عدم الاحتياج لنية القضاء ممنوع لما تبين انه قضاء حقيقة والظاهر ان منشأ ما وقع فيه الغفلة عن قولهم مطلقا والاقتصار على ما قبله فليتأمل (قوله جزم به في شرحه لجمع الجوامع) ينبغي انه يفتش في اى محل من ذلك الشرح جزم به فان اراد قوله في الكلام على العزيمة ويحجب بمنع الصدق فان الحيض الذى هو عذرى الترك مانع من الفعل الخ فهو سبب لان هذا في اداء الصلاة حال الحيض لا في قضائها بعد الحيض الذى الكلام فيه مع ان هذا ايضا في الصوم الواجب قضاءه فضلا عن مجرد صحته وإن اراد قوله في مبحث ان مطلق نهى للتحريم والتزبه للفساد اى سواء رجع النهى فيما ذكر الى نفسه كصلاة الحائض وصومها الخ فهو سبب ايضا لان هذا ايضا في اداء الصلاة حال الحيض لا في القضاء الذى الكلام فيه مع ان هذا متعلق ايضا بالصوم الواجب القضاء فضلا عن مجرد صحته وإن اراد محلا آخر فليفتش وقوله ولا تنعقد منها عليهما الخ في الجزم بذلك منع بل يحتمل محتها على الكراهة بل والتحريم ولا نسلم ان نهيها عن القضاء من حيث الكون صلاة ولا من حيث خارج لازم ومن ادعى ذلك فعليه البيان بل يجوز ان يكون من حيث خارج غير لازم كعدم قبول رخصة اشروع فان الظاهر ان عدم القضاء رخصة وإن كان الترك حال الحيض عزيمة مع عدم اهلها حال الحيض لتلك العبادة فليتأمل وقد يقال عدم قبول رخصة الشرع لازم للقضاء وهو نظير الاعراض عن إضافة الله تعالى الذى جعله سبب حرمان صوم يوم النحر (قوله من حيث كونها صلاة) قد يمنع ذلك فانه لا دليل عليه بل يجوز كونه لخارج كعدم قبول رخصة اشروع فان الظاهر ان عدم وجوب القضاء رخصة وإن كان الترك حال الحيض عزيمة مع عدم صلاحيتها لتلك العبادة حال الحيض فليتأمل فان عدم قبول رخصة الشرع امر لازم للقضاء فالنهي للام

فانه لا دليل عليه بل يجوز كونه خارج كعدم قبول رخصة الشرع فان الظاهر أن عدم وجوب القضاء رخصة وإن كان الترك حال الحيض عن عمة مع عدم صلاحيتها حال الحيض لتلك العبادة وقد يقال عدم قبول رخصة الشرع خارج لازم للقضاء والنهي للآزم كبر للذات سم (قوله نظير ما يأتي الخ) هذا النظر يندفع عنه ما قد يورد عليه من انه يلزم اتحاد القولين لانها إذا لم تنعقد على الكراهة أيضا كانت حراما لان الاقدام على العبادة الفاسدة حرام ووجه الاندفاع ان الاصحاب قالوا مثل ذلك في الاوقات المكروهة ولم يلزم الاتحاد ومهما قيل هناك في التخلص من الاشكال يقال هنا مثله سم وبصري (قوله ونص الخ) بالجر عطفنا على الاصحاب (قوله إذ لا يدخل الخ) وايضا لاخر لوقتهما (قوله على القول به) اي وإلا فالاصح سنيتهما لا وجوبهما (قوله في زمن الحيض) اي حتى يتأق طلب قضائهما سم (قوله قال) اي في المجموع (قوله فان فرض الخ) هذا الفرض صوربه في شرح العباب ما تقدم عن شرح مسلم وغيره سم (قوله امكن ذلك) اي سن قضائهما (قوله إن سلم الخ) قد بوجه ثبوتها وإن لم يمتنع عقب الفراغ قبل الطرو وما يسمعها تتبعيتها للطواف سم اي ويرد عليه ما يأتي من انه ليس قضاء لما طلب في الحيض بل عقبه (قوله وتسليم ذلك) اي ثبوتها وطلبها في الفرض المذكور (قوله ليس قضاء لما وقع طلبه في الحيض) اي بل بعد الحيض (قوله ويحرم ما بين سرتها وركبتها) اي المباشرة به ولو بلا شهوة مغنى ونهاية وبقي في الشارح مثله قال ع ش وظاهر إطلاق المصنف حرمة مس الشعر الثابت في ذلك المحل وإن طال وهو قريب فليراجع وظاهره ايضا حرمة مس ذلك بظفره أو شعره ولا مانع منه ايضا وما نقل عن شيخنا العلامة الشوري من عدم جرمته بنحو ظفره ففيه وقفة (فرع) لو خاف الزنا إن لم يطأ الحائض اي بان تعين وطؤها لدفعه جاز بل ينبغي وجوبه وقياس ذلك حل استمناء يده تعين لدفع الزنا سم على حج وينبغي ان مثل ذلك مالم تعارض عليه وطؤها والاستمناء يده في قدم الوطء لانه من جنس ما يباح له فعله وبقي ما لو دار الحال بين وطء زوجته في درها بأن تعين طريقا كان انس قبلها وبين الزنا والاقرب تقديم الاول لانه الاستمتاع بها في الجملة ولانه لا حرج عليه بذلك وما لو تعارض وطؤها في الدبر والاستمناء يده نفسه في دفع الزنا والاقرب ايضا تقديم الوطء في الدبر لما تقدم وينبغي كفر من اعتقد حل الوطء في الدبر لانه يجمع على تحريمه ومعلوم من الدين بالضرورة زنا البجيري والمعتد انه يقدم الاستمناء يده على وطء زوجته درها اقول ولو قيل بتقديم الاستمناء يده على وطء الحائض ايضا لم يبعد إذ تحريم الثاني يجمع عليه بخلاف الاول وفي البجيري قال البرماوي وهو اي تقديم الاستمناء يده الا قرب لان الوطء في الحيض متفق على انه كبير بخلاف الاستمناء

كبر للذات (قوله لا امر خارج) قد يؤيد أنه لا امر خارج صحة قضاء ركعتي الطواف بناء على إطلاق المنقول عن النص والاصحاب إذ لا وجه للفرق (قوله نظير ما يأتي الخ) هذا النظر يندفع عنه ما قد يورد عليه من انه يلزم اتحاد القولين لانها إذا لم تنعقد على الكراهة ايضا كانت حراما لان الاقدام على العبادة الفاسدة حرام ووجه الاندفاع ان الاصحاب قالوا مثل ذلك في الاوقات المكروهة ولم يلزم الاتحاد ومهما قيل هناك في التخلص من الاشكال يقال هنا مثله (قوله على القول به) اي وإلا فالاصح سنيتهما لا وجوبهما وقوله في زمن الحيض اي حتى يتأق طلب قضائهما (قوله فان فرض طروه) هذا الفرض صوربه في شرح العباب ما تقدم عن شرح مسلم وغيره (قوله إن سلم ثبوتها) قد بوجه ثبوتها وإن لم يمتنع عقب الفراغ قبل الطرو وما يسمعها بتبعيتها للطواف (قوله وما بين سرتها وركبتها) لومات في زمن الحيض فالوجه حرمة مباشرة ما بين سرتها وركبتها كافي للحياة بل أولى لانه يحرم بعد الموت مس ما بين سرتها وركبتها إذ لم تكن حائضة بخلافه في الحياة كما ساق في الجنائز خلال الموت اضيق فكانت الحرمة فيه كما ذكر اولي (قوله إجماعا في الوطء) قال في العباب والوطء من عامد عالم محتار كبيرة يكفر مستحله اه وقوله والوطء قال في شرحه كافي المجموع هنا والروضة في الشهادات واقتصارهم على الوطء في الفرج زمن ما ذكر يخرج الوطء في غير الفرج أو بعد الانقطاع والتمتع بغير الوطء فقضيته ان ذلك ليس بكبيرة وهو ظاهر (فرع) لو خاف الزنا إن لم يطأ

لا امر خارج نظير ما يأتي  
في الاوقات المكروهة  
نعم ركعتا الطواف يسن  
لما قضاهما على ما في شرح  
مسلم عن الاصحاب ونص  
عليه لكنه صوب في  
مجموعه خلافاً إذ لا يدخل  
وقتهما إلا بفراغه فلم يكن  
الوجوب أي على القول به  
في زمن الحيض قال فان  
فرض طرو عقب فراغه  
أمكن ذلك إن سلم ثبوتها  
حيث أنه وتسليم ذلك  
ظاهر إن مضى عقب الفراغ  
وقبل الطرو ما يسمعها  
لكنه ليس قضاء لما وقع  
طلبه في الحيض (و) يحرم  
(ما بين سرتها وركبتها)  
إجماعاً في الوطء

فان فيه خلافا له لان الامام احمد قال بجوازه عنده بجان الشهوة وعند الشافعي صغيرة اه (قوله ولو  
يحائل) الى المتن في النهاية (قوله بل من استحل الخ) عبارة النهاية ووطؤها في فرجها اى في زمن الدم  
عالمها عامدا مختارا كبيرة يكفر مستحلها ويستحب للواطى مع العلم وهو عامد مختار في اول الدم اى من اقباله  
وقوته تصدق ويجزى ولو على فقير واحد بمثل حاله من الاسلام من الذهب الخالص او ما يكون بقدره وفي اخر الدم  
اى زمن ضعفه بنصفه سواء كان زواجا أم غيره ومحل ما تقر في غير المنعبرة اما هي فلا كفارة بوطئها وان حرم  
ولو اخبرته بالحيض فكذبها لم يحرم او صدقها حرم وإن لم يكن بها ولم يصدقها فلا وجه كما قاله الشيخ حله للشك  
بخلاف من علق به طلاقها واخبرته به فانها تطلق وإن كذبها لانه مقصر في تعليقه بما لا يعرف الا منها  
ويقاس النفاس على الحيض فيما ذكره الوطء بعد انقطاع الدم الى الطهر كالوطء في اخر الدم ولا يكره طبعها  
ولا استعمال ما مسته من عجين او غيره اهوا اكثر ما ذكر في سم عن العباب وشرحه في المعنى مثله الا قوله مر  
او ما يكون بقدره وقوله وإن لم يكن بها الى بخلاف الخ قال ع ش قوله مر كبيرة ظاهرة ولو فيما زاد من حيضها  
على عشرة لكن يؤخذ من كلام سم ان وطئها فيه ليس بكبيرة لتجوز اى حنيفة له (فرع) قال مر المعتمد  
انه لا يحرم على الحائض حضور المختصر سم على المنهج وقوله مر ويستحب للواطى الخ ومثله تارك الجمعة  
عمدا فيستحب له التصديق بدينار اسلامي سم على حج وقوله مر مع العلم اى بالتحريم ويؤخذ منه ان الصبي  
لا يطلب من وليه التصديق عنه وكذا لا يطلب منه التصديق بعد كاله سم على حج وقوله مر تصديق الخ قضيته  
تكرر طلب التصديق بما ذكر بتقرر الوطء وهو ظاهر وظاهره ايضا انه يتصدق وان وطئ الخوف الزنا  
وتقدم ما فيه وهو عدم الحرمة فلا يطلب منه التصديق وقوله مر فيما ذكر اى من استحباب التصديق بدينار  
او بنصف دينار اه ع ش قال شيخنا قال في المجموع ويسن لكل من فعل معصية التصديق بدينار او نصفه او  
ما يساوى ذلك اه وبخلافه ما في سم عن العباب وشرحه بما نصه ويندب به اى بسبب الوطء المحرم المذكور  
دون مطلق الوطء ودون غيره من سائر التمتع فلا كفارة فيها للواطى وزواجا وغيره ودون المرأة الموطوءة  
كافي الجواهر بدينار اسلامي ان وطئ اوله ونصفه اخره اى الدم وهو زمن ضعفه وشرعه في النقص اه (قوله)

ولو يحائل بل من استحل

الحائض بان تعين وطئها لدفعه جاز لانه يرتكب اخف المفسدين لدفع اشد هما بل ينبغي وجوبه وقياس  
ذلك حل استمنائه بيده تعين لدفع الزنا (فرع) أكثر الحيض عددا اى حنيفة عشر فهل الوطء كبيرة فيما  
زاد على العشرة او لا نظر الخلافة فيه نظر وينبغي ان يجري فيه ما نقوله في شرب النبيذ حيث يجزه ابو حنيفة  
فراجع (فرع) يسن التصديق بدينار في الوطء اول الدم ونصفه في الوطء اخره فلو تكرر الوطء هل  
يتكرر التصديق (فرع) قال في الروض ويستحب للواطى عمدا عالما في اول الدم وقوته التصديق  
ويجزى على فقير بمثل حاله من الاسلام وفي اخره وضعفه بنصفه اه قال في شرحه وسواء كان الواطى زواجا وغيره  
وكالوطء في اخر الدم الوطء بعد انقطاعه الى الطهر ذكره في المجموع اه وقوله زواجا وغيره دخل في قوله  
او غيره الزاني وقال في قوله عالما ما نصه بالتحريم والحيض او النفاس مختارا اه ولما استدلل بالحديث قال  
وقيس بالحيض النفاس اه وفي العباب وشرحه ويندب به اى بسبب الوطء المحرم المذكور دون مطلق  
الوطء ودون غيره من سائر التمتع فلا كفارة فيها اتفاقا للواطى وزواجا وغيره ودون المرأة الموطوءة كافي  
الجواهر التصديق بدينار اسلامي ان وطئ اوله كسائر فرض الجمعة عدوا اى عالما بحرمة عامدا فانه يندب  
التصدق بالدينار المذكور وقضية صنيعة ان التصديق بنصف الدينار لا يسن لتارك الجمعة وليس كذلك  
وعبارة المجموع ويسن لمن تركها الا عذر ان تصديق دينار او نصفه اه ويندب للواطى المذكور ان  
يتصدق بنصفه اى الدينار المذكور ان وطئ اخره اى الدم وهو زمن ضعفه ولو لم يجد ما يتصدق به فهل يسقط  
عنه الطاب الوطء او يبقى حتى يجد وجهان والقياس الثاني وبحث بعضهم ان الكفارة آسن للناسي والجاهل  
انك دون كفارة العمه ر شمل تعبيرهم تارة باول الدم واخره وتارة بافباله وادباره القوي والضعيف



بل من استحلها) ظاهره ولو بجائل فليراجع (قوله كفر) قال في شرح العباب كافي المجموع عن الاصحاب وغيرهم وكانهم ارادوا انه مع كونه مجمعا عليه معلوم من الدين بالضرورة ولا يتخلو عن وقفة فان كثيرين من العامة يجملونه اما اعتقاد حله بعد الانقطاع وقبل الغسل او مع صفة او كدرة فلا كفر به كافي الانوار وغيره في الاولى وقياسها الثانية للخلاف في كل منهما اهـ (قوله اي زمن الدم) اي المجمع على الحيض فيه بخلاف غير المجمع عليه كالزائد على العشر فان اما حنيقة يقول اكثر الحيض عشرة ايام دون ما زاد فانه لا يكفر مستحلها حيثئذ شيخنا وبجيري (قوله ولمفهوم الخبر الصحيح الخ) وهو منع ما تحت الازار كرى (قوله كناية عنهما الخ) هل سكت عما تحت الركبة او اراده بما فوقها المندرج في قوله وعما فوقهما سم عبارة النهاية اما الاستمتاع بما عدا ما بين السرة والركبة ولو بوطء فجائز وإن لم يكن ثم سائل وكذا بما بينهما بجائل بغير وطء في الفرج ومحل ذلك فيمن لا يغلب على ظنه انه إن باشرها وطئ لما عرفه من عادته من قوة شبقه وقلة تقواه وهو اولى بالتحريم من حركت القبة شهوته وهو صائم واما نفس السرة والركبة في المجموع والتفقيح أن المختار الجزم بجواز الاستمتاع به اهـ (قوله مطلقا) أي ولو بلا سائل (قوله وفي الخبر الخ) استدلال لقوله وعنده يترجم الخ عبارة المغنى والنهاية في خص بمفهوم الاول عموم هذا الخبر ولأن الاستمتاع بما تحت الازار يدعو إلى الجماع فجزم لخبر من حام الخ (قوله وبه) أي بخبر من حام الخ ويجوز إرجاع الضمير لقوله لتعارضها وعده الخ (قوله في مفهومه عموم) أي في قصر على الوطء اخذ من خصوص الثاني المفيد لحل ما عدا الوطء وقوله والثاني منطوقه فيه عموم أي في قصر على ما تحته اخذ من خصوص الاول المفيد للتقييد بما تحت الوطء وهو حرمة الوطء بما تحت الازار حتى يختص حكم الاستئمان وهو حرمة الوطء بما تحت الازار وهو الوطء في الفرج سم (قوله منطوقه فيه)

فقول المجموع المراد باقبال الدم زمن قوته واشتداده وبإدباره زمن ضعفه وقرب انقطاعه جرى على الغالب وكذا الخبر السابق وبذلك يعلم أن قول بعضهم لم يتعرضوا لما إذا وطئ في وسطه والقياس التصديق بثلاثي دينار ليس في محله إذ لا واسطة لأن زمن القوة مستمر إلى أن ياخذ في النقص فيدخل زمن الضعيف اهـ كلام العباب وشرحه باختصار كثير وإسقاط أشياء ولو كان الواطئ غير مكلف فهل لوليه أن يطلب منه التصديق عنه بما له فيه نظرو الظاهر وفاقا للرمي الاول وهل له التصديق منه من مال نفسه لا يبعد الجواز وفاقا للرمي ايضا وهل يطلب منه ذلك فيه نظر (قوله كفر) قال في شرح العباب كافي المجموع عن الاصحاب وغيرهم وكانهم ارادوا انه مع كونه مجمعا عليه معلوم من الدين بالضرورة ولا يتخلو عن وقفة فان كثيرين من العامة يجملونه اما اعتقاد حله بعد الانقطاع وقبل الغسل او مع صفة او كدرة فلا كفر به كافي الانوار وغيره في الاولى وقياسها في الثانية للخلاف في كل منهما اهـ (قوله كناية عنهما الخ) هل سكت عما تحت الركبة او اراده بما فوقها المندرج في قوله وعما فوقها (قوله في مفهومه عموم) أي في قصر على الوطء اخذ من خصوص الثاني المفيد لحل ما عدا الوطء وقوله والثاني منطوقه فيه عموم الخ أي في قصر على ما تحته اخذ من خصوص الاول المفيد للتقييد بما تحت الوطء وهو حرمة الوطء بما تحت الازار فلا يحرم إلا الوطء تحت الازار أي وهو الوطء في الفرج (قوله بل من) باب أن ذكر بعض أفراد العام لا يخصه (إن اراد العام الاول الذي هو مفهوم الحديث الاول فان اراد ببعض أفراد الذي لا يخصه خصوص الحديث الثاني الذي هو ما عدا الوطء وهو قضية التوجيه الذي نقله فهو غلط لأن هذا الفرد مذکور بغير حكم العام لأن حكم العام الحرمة وحكم هذا الفرد الحل والفرد الذي لا يخصه ذكره العام شرطه أن يكون مذکوراً بحكم العام وإن اراد به النكاح الذي هو المستثنى في الحديث السابق الثاني لم يقدلانه يكفي تخصيصه بالفرد الاول الذي هو حل ما عدا النكاح وإن اراد العام الثاني الذي هو منطوق الحديث الثاني و اراد بفرد خصوص مفهوم الحديث الاول فاما اولاً فهو غلط ايضا لأن هذا الفرد مذکور بغير حكم العام لأن حكم هذا الفرد الحرمة وحكم هذا العام الحل ومثل ذلك تخصيص واما ثانياً فهذا الايض المصنف لأنه يكفي في مطلوبة تخصيص العام الاول أي المنتج أن الحرام الوطء فقط واما تخصيص العموم الثاني فهو لا ينافي ذلك فتأملوا وحفظه

كفر أي زمن الدم ولمفهوم الخبر الصحيح لك ما فوق الازار كناية عنهما وعما فوقهما مطلقا وعما بينهما بجائل في غير الوطء وقيل لا يحرم غير الوطء) لخبر مسلم اصنعوا كل شيء إلا النكاح ورجعوا الاول مع أن هذا أصح منه لتعارضها وعنده يترجم ما فيه احتياط وفي الخبر من حام حول الخي يوشك أن يقع فيه وبه يضعف اختيار المصنف الثاني وإن وجه بأن الحديث الاول في مفهومه عموم للوطء وغيره وخصوص بما تحت الازار والثاني منطوقه فيه عموم لما تحت الازار وفوقه وخصوص بما عدا الوطء فيكون خصوص كل قاضيا على عموم الآخر لا نالنا سلم أن هذا من باب التخصيص

بل من باب ان ذكر بعض  
أفراد العام لا يخصه  
وحيث يتحقق التعارض  
ويتعين الاحتياط كما تقرر  
فتامله وعبارته تحتل ان  
المحرم الاستمتاع وهو عبارة  
اصله والروضة وغيرها  
وانه المباشرة وهي عبارة  
المجموع والتحقيق وغيرها  
فعلى الاول يحرم النظر  
بشهوة لا اللبس بغيرها  
وعلى الثاني عكسه وهو  
الاروجه وبحت الاسنوى  
تحريم مباشرتها له بنحو  
يدها فيما بينهما ردوه بانه  
استمتاع بما عدا ما بين سرتها  
وركبتها وهو جائز إذا لفرق  
بين استمتاعه بما عداها  
بلهسه بيده او سائر بدنه  
او بلبسها لركبتها تمتنع  
بمنعه ولا عكس وقد يقال  
إن كانت هي المستمتعة  
اتضح ما قاله لانه كما حرم  
عليه استمتاعه بما بين سرتها  
وركبتها خوف الوطء  
المحرم يحرم استمتاعها بما  
بين سرتها وركبتها لذلك  
وخشية التلوث بالدم ليس  
علة ولا جزء علة لوجود الحرمة  
مع تيقن عدمه وإن كان هو  
المستمتع اتجه الحل لانه  
مستمتع بما عدا ما بينهما  
وسيدكر في الطلاق حرمة  
في حيض عسوسة ليست  
بجامل بحمل تعتد بوضعه  
فلا اعتراض عليه في ذكره  
حله في قوله (فاذا انقطع)  
دم الحيض لزمن امكانه  
ومنه الغفاس (لم يحل من

الاخصر الا نسب لما قبله في منطوقه (قوله من باب أن ذكر بعض أفراد العام الخ) إن أراد بالعام مفهوم  
الحديث الاول وبعض افراده خصوص الحديث الثاني بما عدا الوطء وهو قضية التوجيه الذي نقله ففيه  
ان هذا الفرد مذكور بغير حكم العام لان حكم العام الحرمة وحكم هذا الفرد الحل والذي لا يخص  
ذكره العام شرطه ان يكون مذكوراً بحكم العام وإن اراد به النكاح المستثنى في الحديث الثاني لم يقدلانه  
يكفى تخصيصه بالفرد الاول الذي هو ما عدا النكاح وإن اراد بالعام منطوق الحديث الثاني وبفرده خصوص  
مفهوم الحديث الاول بما تحت الازار ففيه ما تقدم من أن هذا الفرد مذكور بغير حكم هذا العام لان حكم  
هذا الفرد الحرمة وحكم هذا العام الحل ومثل ذلك يخصص وايضاً ان هذا لا يضرب المصنف لانه يكفي في مطلوبه  
تخصيص العام الاول المنتج ان الحرام الوطء فقط واما تخصيص العموم الثاني فهو لا ينافي ذلك فتامله  
واحفظه سم وقوله تخصيصه للفرد الاول الخ اي اخراج الحديث الاول له (قوله وحيث يتحقق الخ) تحقق  
التعارض ينافي قوله لا يخصه لان الذي لا يخصه ذكره بحكمه وذكره بحكمه لا تعارض معه فتدبره وقوله  
ويتعين الاحتياط إنما ذكر والترجيح بالاحتياط إذا لم يندفع التعارض بخصوص الآخر أما إذا اندفع  
بذلك فيرتكب كما يعلم ذلك بمراجعة الاصول ثم (قوله وهو) اي الثاني (الاروجه) وفاقاً للشرح وللنهاية  
والمغنى (قوله وبحت الاسنوى) إلى قوله وسيدكر الخ عقبه النهاية بما نصه والاروجه عدم الحرمة في جانتها  
خلافاً للاسنوى اهـ (قوله تحريم مباشرتها الخ) عبارة المغنى والنهاية قال الاسنوى وسكتوا عن مباشرة  
المرأة للزوج والقياس ان مسها للذكر ونحوه من الاستمتاع بما بين السرة والركبة حكمه حكم تمتعاته  
بما في ذلك المحل اهـ والصواب كما قاله بعض المتأخرين في نظم القياس ان يقول كل ما منعناه منه بمنه ان  
تلبسه به فيجوز له أن يلبس بجميع سائر بدنها الا ما بين سرتها وركبتها ويحرم عليه تمكينها من لمسه بما بينهما  
اهـ عبارة شيخنا والبحيرى ويحرم على المرأة وهي حائض ان تباشر الرجل بما بين سرتها وركبتها في اي جزء من  
بدنه ولو غير ما بين سرتها وركبتها (قوله او سائر بدنه الخ) او بمعنى الواو (قوله وقد يقال الخ) وقال الشرح  
بافضل قال السكردى عليه ما نصه بحث نحوه في التحفة ايضا وجرى في شروحه على الارشاد والعباب وفي  
حاشيته على رسالة القشيري في الحيض على جواز تمتعها بما بين سرتها وركبتها اهـ اي بما عدا بين سرتها  
وركبتها كاسر (قوله اتجه الحل الخ) تقدم عن النهاية والمغنى ما يفيد خلافه (قوله وسيدكر) إلى التنبيه في  
النهاية والمغنى (قوله وسيدكر الخ) توطئة لقول المصنف فاذا انقطع الخ وقوله حرمة اي الطلاق وقوله  
عسوسة اي موطوءة عس (قوله ولا اعتراض الخ) وجه الاعتراض انه لم يذكر حرمة الطلاق في الحيض  
فلا وجه لذكر حله بالانقطاع سم وقد يقال عدم سبق ذكر الحرمة كاف في الاعتراض (قوله لزمن  
امكانه) اي بان كان بعد مضى يوم وليلة رشيدى عارة عس لعله للاحتراز عما لو انقطع قبل فراغ عاداتها  
وظانت عوده فلا يجوز لها الصوم اهـ (قوله غير الطهر الخ) الطهر هو الغسل والتيمم او همامنه فيصير  
التقدير لم يحل قبل الغسل أو التيمم ولا يخفى ما فيه فكان الواجب أن يقول فاذا انقطع حل الغسل أو التيمم ولم  
يحل قبل الغسل أو التيمم غير الصوم الخ فليتأمل سم (قوله والصلاة) اي المكتوبة مغنى (قوله بل تجب)

(قوله بعض أفراد العام) أي فاتحت الازار الذي هو محل خصوص الاول فرد من أفراد عموم الثاني لما تحت  
الازار وفوقه وما عدا الوطء الذي هو خصوص الثاني فرد من أفراد عموم الاول للوطء وغيره لكن لقاتل  
ان يقول الذي لا يخص العام ذكر بعض افراده بحكمه لانه بغير حكمه بل بتقيضه كما هنا فليتأمل اي  
وقد تقدم بيانه (قوله وحيث يتحقق التعارض) ينافي قوله لا يخصه لان الذي لا يخصه ذكره بحكمه  
وذكره بحكمه لا تعارض معه فتدبره (قوله ويتعين الاحتياط) إنما ذكر والترجيح بالاحتياط إذا لم يندفع  
التعارض بخصوص الآخر أما إذا اندفع بذلك فيرتكب كما يعلم ذلك بمراجعة الاصول (قوله وهو الاروجه)  
اعتمدهم (قوله لا اعتراض) وجه الاعتراض انه لم يذكر حرمة الطلاق في الحيض فلا وجه لذكر حله  
بالانقطاع (قوله غير الطهر) الطهر هو الغسل والتيمم او همامنه فيصير التقدير ولم يحل قبل الغسل او

خصوص الحيض والإلحرم على الجنب (والطلاق) لزوال مقتضى التحريم وهو تطويل الغدة وما بقي لا يزول إلا بالنسل أو بدله لبقاء المقتضى من الحدث المخلط في غير الاستمتاع وأما فيه فلقوله تعالى حتى يطهرن قرى في السبع (٣٩٣) بالتشديد وهو واضح الدلالة لتوابعه بالتخفيف

وهو بفرض أنه بمعنى التشدد كما قاله ابن عباس وجاعة واضح أيضا وإلا فلقوله عقبه فإذا طهرن (تنبيه) ذكر وإن الجماع في الحيض يورث علة مؤلمة جدا للجماع وجماد الولد وحكى الغزالي امتداد هذا الثاني للفعل ويرفع قبل الطهر أيضا سقوط قضاء الصلاة كذا عبر الرافعي بالقضاء وكان وجهه أن من شأن القضاء سبق مقتضى له فأتضح التعبير فيه بالسقوط تارة وعدمه أخرى ولا كذلك الإداء فاختصار عبارته بحذف القضاء واستعمال السقوط فيها بفوت التنبيه على هذه النكتة الدقيقة ولا يرد ارتفاع حرمة تكاح المستبرأة بالاتقطاع لأنه لم يحرم بالحيض بل حرمة موجودة قبله فليس مما نحن فيه (والاستحاضة) كان

بجاوز الدم خمسة عشر ويستمر (حدث دائم كسلس) بفتح اللام أي دوام بول أو نحوه فانه حدث دائم أيضا فهو تشبيه لبيان حكمها الإجمالي لا تمثيل لها فلذا فرع عليه قوله (فلا تمنع الصوم والصلاة) وغيرهما يحرم بالحيض كالوطء ولو حال جريان الدم والتضمن بالنجاسة للحاجة جائز بياناً لذلك الحكم الإجمالي وقوله

أي الصلاة (قوله خصوص الحيض) أي لا عموم الحدث إلا كبر (قوله وما بقي) أي من تمتع ومس مصحف وحمله ونحوه نهاية (قوله وأما فيه الخ) الأول وأما هو الخ كافي المغنى (قوله هذا الثاني) أي إيرات جذام الولد (قوله للفعل) هل أو التيمم وظاهره لا سم وقد يقال أنه كفى بالغسل عن التيمم كافي المتن هنا بل هو الظاهر من محاسن الشرع (قوله أيضا) أي كسقوط حرمة الصوم (قوله أن من شأن القضاء الخ) أي والسقوط كذلك يقتضى سبق الوجود (قوله وعدمه) أي القضاء أي عدم وجوده (ولا كذلك الإداء) تأمل فيه سم وقد يجاب بان المراد كإصر حوايه في الأصول أن القضاء يعتبر في ماهيته أن يسبق في وقته الخارج مقتضى له ولا كذلك الإداء لأن مقتضيه في وقته قبل خروجه (قوله فاختصار عبارته الخ) أي اختصار الروضة عبارة الرافعي كرى (قوله فيهما) أي في القضاء والإداء (قوله ولا يرد) أي على المتن وحصره (قوله ويستمر الخ) في التعبير بالاستمرار نظر سم (قوله بفتح اللام) إلى قوله وبه يعلم في المغنى الإقوله وإشارة إلى وجوبها (قوله بفتح اللام) (فائدة) المستحاضة اسم للمرأة والاستحاضة اسم للدم والسلس بكسر اللام اسم للشخص وفتحها للبول ونحوه عبد ربها بهاء بجري (قوله ونحوه) كالمذى والغائط والرجح نهاية ومعنى والودى والدم إلا أن سلس الريح لا يجب عليه الاستنجاء منه بل يكره ذلك كغيره ع ش (قوله فانه حدث دائم أيضا الخ) حاصله أن قول المصنف حدث دائم تفسير للاستحاضة وقوله كسلس تشبيه بالاستحاضة في أنه حدث دائم أشار به مع التفريع بعده إلى بيان حكم الاستحاضة الإجمالي ثم أشار إلى حكمها التفصيلي بقوله (فتغسل المستحاضة) رشيدى (قوله لا تمثيل) ويجوز أن يكون تمثيلاً للحدث الدائم الذي اشتمل عليه التشبيه ع ش عبارة المغنى فإن قيل قوله حدث دائم ليس حداً للاستحاضة وإلا لزم كون سلس البول استحاضة وليس كذلك وإنما هو بيان لحكمها الإجمالي أي حكم الدم الخارج بالصفة المذكورة حكم الحدث الدائم وقوله كسلس هو للتشبيه لا للتمثيل اجيب بعدم لزوم ما ذكرته لأنه إنما حكم على الاستحاضة بانها حدث دائم ولا يلزم من ذلك أن سلس البول ونحوه استحاضة وقوله كسلس مثال للحدث الدائم أه قول المتن (فلا يمنع) كذا في المغنى بالياء لكنه في المحلى والنهاية بالناء ولعل الأول بتأويل الحدث الدائم قول المتن (فلا يمنع الصوم) أي فرضا كان أو نفلاً كما هو ظاهر كلامهم وصرحوا به في المتحيرة كما يأتي خلافاً للزركشى في النفل نهاية ويأتي في الشارح ما يوافقه (قوله بيان الخ) علة لقوله فرع عليه قوله فلا يمنع الخ أي بياناً لآثاره على البيان الأول قوله وقوله فتغسل الخ أي وفرع على ذلك التشبيه قوله الخ قول المتن (فتغسل المستحاضة الخ) أي في الوقت سم وشيخنا أي كما يأتي في المتن رشيدى أي فإن قوله وقت الصلاة متعلق بجميع الأفعال السابقة كما نبه عليه النهاية والمغنى وعبرة العباب وشرح الارشاد فيجب في الوقت الاحتياط بغسل الفرج ثم حشوه بنحو قطن فإن لم يتدفع به الدم تلجمت الخ (قوله وإشارة إلى أن أكثر أحكامها الآتية الخ) قال في العباب والسلس بولا وغيره كالمستحاضة فيما مر قال في شرحه جميعه ومنه أن يحشوذ كرهه بقطنة فإن لم ينقطع عصبه بخرقة وأجرى الجلال البلقيني نظير ذلك في سلس الريح أه وفي الروض وشرحه مثله سم (قوله وجوبا) وقوله الاتى قبل الوضوء معمولان لتغسل الخ (قوله أن لم ترد) إلى قوله وبه يعلم في النهاية

التيمم غير الغسل أو التيمم ولا يخفى ما فيه فكان الواجب أن يقول فإذا انقطع حل الغسل أو التيمم ولم يحل قبل الغسل أو التيمم غير الصوم الخ فإيتامل (قوله للغسل) هل أو التيمم وظاهره لا (قوله ولا كذلك الإداء) تأمل فيه (قوله ويستمر) في التعبير بالاستمرار نظر (قوله فتغسل المستحاضة فرجها الخ) أي في الوقت كما هو ظاهر وعبرة العباب فيجب في الوقت الاحتياط بغسل الفرج ثم حشوه بنحو قطن فإن لم يتدفع به الدم تلجمت الخ أه وفي شرح الارشاد مثله (قوله وإشارة إلى أن أكثر أحكامها الآتية تأتي في السلس) قال في العباب والسلس بولا. غيره كالمستحاضة فيما مر قال في شرحه جميعه ومنه أن يحشوذ كرهه بقطنة فإن لم

(٥٠ - شرواني وإن قاسم - أول) (فتغسل المستحاضة فرجها) بياناً لحكمها التفصيلي وإشارة إلى أن أكثر أحكامها الآتية تأتي في السلس وجوباً أن لم ترد الاستنجاء بالحجر أو خرج الدم لمحل لا يجزى فيه الحجر قبل الوضوء أو التيمم (و) عقب الاستنجاء

(قوله تحشوه وجوبا الخ) قد يقتضى كلامه هذا انه لا يكفي الاقتصار على العصب وان منع الدم والظاهر انه غير مراد ثم رايت ما ياتى عن شرح العباب سم اقول ويصرح بكفايته اذا منع الدم قول النهاية والمغنى في شرح وتعصبه مانصه بان تشد خرقة كالشكة بوسطها وتلجم باخرى مشقوقة الطرفين تجعل احدهما قدما والآخر وراءها وتشدهما بتلك الخرقة فان دعت حاجتها في رفع الدم او ثقليله الى حشوه بنحو قطن وهي مفطرة ولم تناذ به وجب عليها الحشو قبل الشد والتلجم ويكتفى به وان لم تحتج اليها اه قال ع ش قوله م ويكتفى به أى الشد وقوله م اليها أى الشد والحشو اه (قوله ثم ان تقطع به الخ) قال في شرح العباب وما في الكفاية من وجوب العصب مطلقا فان احتاجت للحشو حشت ضعيف لمخالفته لكلام الشيخين الذى تقرر وجهه ان الحشو يمنع بروزه لظاهر الفرج بخلاف العصب فتقدم الحشو عليه انتهى سم (قوله بفتح فسكون) اى وكسر الصاد المهمة المخففة على المشهور نهاية ومعنى ومقابلته ضم التامو تشديد الصاد ع ش (قوله على كيفية التلجم الخ) تقدمت انفا عن النهاية والمغنى (قوله نعم ان تأذت) اى تأذيا لا يحتمل عادة وان لم يبع التيمم ع ش عبارة سم والشورى عن شرح العباب ويتجه ان يكتفى في التأذى بالخرقان وإن لم يحصل مبيح تيمم اه (قوله ويلزمها) اى الحشو نهاية ومعنى اى او العصب (قوله) وان كانت صائمة) اى ولو نفل زياى (قوله تركت الحشونهارا) بل يجب تركه اذا كان صومها فرضا معنى ونهاية فلو حشت ناسية للصوم فالظاهر عدم جواز نزعه لانه لا يبطل صومها باستمرار الحشو ويتدفع معه خروج الدم المبطل لصلاتها ويأتى ما يتعلق به ع ش (قوله محافظة على الصوم) اى لان الحشو يبطله لان فيه إيصال عين للجوف سم (قوله عكس ما قالوه الخ) والمراد انهم راعوا انها مصلحة الصوم حيث أمرها بترك الحشو لئلا يفسد به صومها ولم يراعوا مصلحة الصلاة حيث ترتب على عدم الحشو خروج الدم المقتضى لفسادها بخلاف مسألة الخيط فانهم اوجبوا اخر اجراءه رعاية لمصلحة الصلاة وايطاوا صومه ونظر فيه بعض مشايخنا بانهم لم يبطلوا الصلاة هنا بخروج الدم كما يبطلوها ثم بقاء الخيط بل راعوا انها فى الحقيقة كلا منهما حيث اغتفروا اما ينافيه وحكموا بصحة كل منهما مع وجود المنافي ع ش انظر ما المنافي المغتفر هنا للصوم (قوله فيمن ابتلع خيطا) اى قبل الفجر وطلع الفجر وطره خارج (قوله لان الاستحاضة الخ) اى ولان المحذور هنا لا ينتفى بالكلية فان الحشو ينتجس وهي حاملته بخلافه ثم نهاية ومعنى (قوله من منة) اى طوبى الزمان كردى (قوله الظاهر) الاولى والظاهر بالواو كما فى النهاية وفيما ياتى فى الشارح او فالظاهر بالقاء كما فى المغنى (فلوروعيت الخ) (فرع) لو حشت ناسية الصوم او حشت ليلا واصبحت صائمة والحشو باقى فى فرجهما فهل يجب نزعه لصحة الصلاة ترد عليه بعض المتأخرين واقول ان كان نزعه لا يبطل الصوم فالوجه وجوب النزاع لئلا نصير حاملة لنجاسة فى الصلاة بلا حاجة وان كان يبطله بان يتوقف إخراجها على إدخال

تحشوه وجوبا بنحو قطن دفعا للنجس أو تخفيفا له ثم ان تقطع به لم يلزمها عصبه وإلا لزمها عقب ذلك أنها (تعصبه) بفتح فسكون بعصاة على كيفية التلجم المشهورة نعم إن تأذت بالحشو أو العصب وآلمها اجتماع الدم لم يلزمها وإن كانت صائمة تركت الحشو نهارا واقتصرت على العصب محافظة على الصوم لا الصلاة عكس ما قالوه فيمن ابتلع خيطا لأن الاستحاضة علة من منة الظاهر دواها فلو روعيت الصلاة

ينقطع عصبه بخرقه وأجرى الجلال البلقينى نظير ذلك فى سلس الريح اه وفى الروض وذو الساس يحتاط مثلما قال فى شرحه اى مثل المستحاضة بان يدخل قطنه فى إحليله فان انقطع والا عصب مع ذلك راس الذكر اه (قوله تحشوه وجوبا الخ) قد يقتضى كلامه هذا انه لا يكفي الاقتصار على العصب وان منع الدم والظاهر انه غير مراد ثم رايت ما ياتى عن شرح العباب (قوله ثم ان تقطع به لم يلزمها عصبه الخ) قال فى شرح العباب وما فى الكفاية من وجوب العصب مطلقا فان احتاجت للحشو حشت ضعيف لمخالفته لكلام الشيخين الذى تقرر وجهه ان الحشو يمنع بروزه لظاهر الفرج بخلاف العصب فتقدم الحشو عليه اه (قوله نعم ان تأذن) قال فى شرح العباب ويتجه ان يكتفى فى التأذى بالخرقان وان لم يحصل مبيح تيمم اه (قوله) وان كانت صائمة تركت الحشونهارا) قال الاستاذ ابو الحسن البكرى فى كنهه فان بقى الحشو للنهار خرج على مسألة الخيط اذا أصبح وبعضه منبلع اه ونهى اشكال لان النزاع هنا لا يضر الصوم والابقاء لا يضر الصلاة فامعنى هذا التخيير إلا ان يصور ذلك بما اذا توقف النزاع على ما يبطل كادخال أصبعها فرجها لاخراج الحشوبان لم تتمكن من إخراجها إلا بادخال أصبعها (قوله محافظة على الصوم) اى لان الحشو يبطله لان فيه إيصال عين

ربما تغذر قضاء الصوم ولا كذلك ثم به يعلم رد قول الزركشي ينبغي منعها من صوم النفل (٣٩٥) لأنها ان خست اغلرت و الاضيعت

فرض الصلاة من غير اضطراب  
لذلك ووجه رده أن التوسعة  
لها في طريق الفضائل دليل  
ما يأتي من جواز التأخير  
لمصلحة الصلاة وصلاة النفل  
ولو بعد الوقت كافي الروضة  
وإن خالفه في أكثر كتبه  
اقتضت أن تسمع بذلك ولا  
يضر خروج دم بعد العصب  
إلا إن كان لتقصير في الشد  
وبحث وجوب العصب  
على سلس المني أيضاً قليلاً  
للحدث كالحديث قال الجلال  
البلقيني ولو انفتح في مقعده  
دم لم يخرج منه غائط لم  
يعف عن شيء منه وقال  
والده بعد قول السنوي  
إنما يعني عن بول السلس  
بعد الطهارة ما ذكره غير  
مصحح بل يعني عن قليله أي  
الخارج بعد إحكام ما وجب  
من حشو وعصب في الثوب  
والبدن كما في التنيه قبل  
الطهارة وبعدها وتقيدهم  
بها إنما هو لبيان أن ما  
يخرج بعدها لا ينقضها  
وتبعه في الخادم بل قال ابن  
الرفعة سلس البول ودم  
الاستحاضة يعني حتى عن  
كثيرهما لكن غلطه  
النشائي أي بالنسبة لكثير  
البول (و) عقب العصب  
(تنوضاً) وجوباً فلا يجوز  
لها تأخير الوضوء عنه كما

نحو الأصابع باطن الفرج فلا يجب النزاع سم على المنهج وهو مخالف لما يقتضيه قول الشارح مرفان  
الحشوي يتنجس وهي حاملته من جوب النزاع عرش والاقرب ما قدمناه عنه في حاشية تركت الحشوناً را  
من عدم جواز النزاع مطلقاً (قوله) ربما تغذر قضاء الصوم) أي الحشوناً نهية ومعنى فانه يطله لأن فيه اتصال  
عين للجوف (قوله) وبه) أي بالتعليل المذكور (قوله ضيعت الخ) أي بخروج الدم (قوله) من جواز  
التأخير) أي تأخير الصلاة كافي الروضة (قوله) وإن خالفه الخ) وجمع شيخنا الشهاب الرمي بحمل الأول  
على الرواتب أي ومنها الوتر كما هو ظاهر والثاني على غير ما هو ظاهر ذلك أن المراد بجواز الراتبة بعد الوقت  
جوازها ولو مع الفصل المستغنى عنه كان صلى الفرض أول الوقت ثم تميل إلى خروج الوقت فتصلي الراتبة ولو  
كان المراد بجواز ذلك بشرط المواالة كان تصلي الفرض آخر الوقت فيخرج قبل طول الفصل فلها فعل الراتبة  
حيثئذ كان متجهاً مراه سم وأقر النهاية الجمع المذكور (قوله) إن تسمع بذلك) أي بصوم النفل وفاقاً  
للنهاية والمغنى (قوله) ولا يضر) إلى قوله وببحث في النهاية والمغنى (قوله) ولا يضر الخ) أي في الصلاة وقبلها  
عرش (قوله) إلا إن كان لتقصير في الشد) أي ونحوه كالحشو فيبطل طهرها وكذا أصلاً إن كانت في صلاة  
ويبطل طهرها أيضاً بشفاهاً وإن اتصل أي الشفاء باخره أي الطهر نهية ومعنى (قوله) لم يعف عن شيء  
منه) (فرع استترادي) وقع السؤال عن ميت أكل المرض لحم مخرجه ولم يمكن الغاسل قطع الخارج منه  
فما الحكم في الصلاة عليه حيثئذ قول الواجب أن يغسل ذلك الميت ويغسل مخرجه بقدر الامكان ويسد  
مخرجه بقطن أو نحوه ويشد عليه عقب السد عصاً أو نحوها ويصلي عليه عقب ذلك فوراً ولو قبل وضع  
الكفن عليه حيث خيف خروج شيء منه حتى لو غلبه شيء في هذه الحالة وخرج منه قبر اعني عنه للضرورة  
عرش (قوله) والده) أي والد الجلال البلقيني وقوله بعد قول السنوي أي بعد ذكره وقوله إنما يعني الخ  
مقول السنوي وقوله ما ذكره الخ أي السنوي من الحصر مقول والد الجلال (قوله) كافي التنيه) أي في كتاب  
التنيه كردى (قوله) وتقيدهم بها) أي بالطهارة كردى يعني بعد الطهارة (قوله) وتبعه) أي والد الجلال  
(قوله) يعني حتى عن كثيرهما) قال في شرح العباب قال ابن العباد ويعني عن قليل سلس البول في الثوب  
والعصاة بالنسبة لتلك الصلاة خاصة وأما بالنسبة للصلاة الآتية فيجب غسله أو تجفيفه وغسل العصاة أو  
تجديدها بحسب الامكان ويعني عن كثير دم الاستحاضة إن لم يمكنها الحشو لتأذيه أو صوم وتصلي في غير  
المسجد وإن كان الدم يجري اه وتفرقة في العفو بين بول السلس ودم الاستحاضة فيه نظر والوجه استواؤها  
اه وقد يجاب بان الدم أخف من البول سم وقوله أو تجفيفه لعل الهمة من زيادة الناسخ وقوله وقد يجاب  
الخ لكن قضية قولهم المشقة تجلب التيسير والضرورة تبيح المحظورات عدم الفرق هنا (قوله) أي بالنسبة  
لكثير البول) قضية اقتضاه في التغليظ على كثير البول أن كثير الدم يعفى عنه لكن سيأتي للشارح م  
تخصيص العفو بالقليل وظاهر تقييد العفو عن القليل بالبول أن الغائط لا يعفى عنه مطلقاً وإن ابتلى  
بخروجه عرش أي كما تقدم عن الجلال البلقيني (قوله) وتبعه) أي والد الجلال قول المتن (وتوضاً) أي  
أو تيمم نهية ومعنى (قوله) وعقب العصب) إلى قوله هو من ثم في النهاية إلى قول المتن وتبادر في المغنى (قوله)  
ولا يجوز أن تنوض الخ) ومثل الوضوء الاستنجاء وما بعده كما مر (قوله) إلا وقت الصلاة) أي ولو نافلة نهية  
زاد المغنى وقد سبق بيان الأوقات في باب أي التيمم اه (قوله) لأنها الخ) الأولى التذكير (قوله) كالتيمم الخ)  
ظاهرة اشتراط إزالة النجاسة قبل طهارتها وليس كذلك والفرق أن الطهر بالماء رافع في الجملة أي في غير هذه  
الصورة فكان قويا ولا كذلك التيمم حتى اه يجزى أي خلافاً للشرب المسمى (قوله) ومن ثم كانت) عبارة  
المغنى فيجى هنا جميع ما سبق ثم قاله في المجموع فدخل في ذلك النوافل المرفوعة فلا تنوض لها قبل وقتها وهو

للجوف (قوله) يعني حتى عن كثيرهما) قال في شرح العباب قال ابن العباد ويعني عن قليل سلس البول في  
الثوب والعصاة بالنسبة لتلك الصلاة خاصة وأما بالنسبة للصلاة الآتية فيجب غسله أو تجفيفه وغسل العصاة

لا يجوز لها تأخير الحشو عن الاستنجاء والعصب عن الحشو ولا يجوز لها أن تنوض إلا (وقت الصلاة) لاقبله لأنها طهارة ضرورة  
كالتيمم ومن ثم كانت كالتيمم في تعيين نية الاستبابة كما قدمه في الوضوء وفي أنها لا تجمع بين فرضين عينيين كما سنده وفي أنها إن نوت

فرضا ونفلا إباحا والافانونه وغيره (٣٩٦) ما لم يكن اعلى منه مما مر في التيمم بتفصيله (وتبادر) بالوضوء وجوب الموالاة عليها كما

مر ولها تشليته وبقية سنته لما ياتي و (بها) اي عقبه تخفيفا للحدث ما مكن وقال جمع يغتفر الفصل بما بين صلاتي الجمع (فلو آخرت لمصلحة الصلاة كستر) لعمرة (وانتظار جماعة) مشروعة لها واجابة مؤذن إقامة واذان لسلس وذهاب إلى المسجد الا عظم ان شرع لها (لم يضر) لنذب التأخير لذلك فلا تعد به مقصرة واستشكل بان اجتناب الخبث شرط ومراعاته احق ويجاب بان ذلك إنما يتوجه لو كانت المبادرة تنزله بالكلية وانما لم يراع تخفيفه لما مر ان الاستحاضة علة من متو الظاهر دوامها فوسع لها في النوافل وان أدى الى عدم اجتناب بعض الخبث ومن ثم لو اعتادت الانقطاع في جزء من الوقت بقدر ما يسع الوضوء والصلاة ووقفت بذلك لزوما تحريره فاذا وجد الانقطاع فيه لزوما المبادرة بالفرض فقط ولم يجز لها التعجيل لسنة فان رجعت ذلك فقط ففي وجوب التأخير له وجهان بنهاها الشيخان على ما مر في التيمم ورجح الزركشي ما جزم به في الشامل من وجوب التأخير كالوكان يبدنه نجاسة ورجا الماء آخر الوقت فانه يجب

كذلك اه (قوله فرضا ونفلا) الاولى الموافقة لما سبق فرضا وفرضا ونفلا عبارة النهاية وتجمع بطهارتها بين فرض ونوافل ولو توضح قبل الزوال مثلا لفائدة فزالت الشمس فهل لها ان تصلي به الظهر قال الاذرعى يشبه ان يكون على الخلاف في نظيره من التيمم ولم يحضر في فيه نقل اه قال ع ش قوله في نظيره ما الخ والراجع منه ان التيمم يصلي فكذا هنا وقد يفرق بينهما بان التيمم لم يطر ابعده تيممه ما يزيل طهارته بخلاف المستحاضة وهو الاقرب اه (قوله وتبادر بالوضوء) اي عقب ما قبله وتوالى افعاله سم (قوله بالوضوء) أي أو التيمم نهاية ومعنى (قوله ولها تشليته) خلافا للزركشي حيث منع ذلك اي التشليط نهاية (قوله لما ياتي) اي في قول المصنف ولو آخرت الخ (قوله اي الصلاة) الى قوله واستشكل في النهاية الالفاظ الا عظم وكذا في المغنى الا قوله لسلس الفرق هنا (قوله وقال جمع الخ) وهو الاوجه نهاية ومعنى (قوله بما بين صلاتي الجمع) وهو القدر الذي لا يسع صلاة ركعتين بأخف ممكن ع ش قول المتن (وانتظار جماعة) هل يدخل فيه ما لو تيقنتها آخر الوقت او ظنتها على ما مر في التيمم قال في شرح العباب ولها التأخير لصلاة الراتبة القبلية كما اقتضاه كلام الروضة ثم عبارة الحلبي وظاهر كلامهم وان طال واستغرق غالب الوقت وان حرم عليها ذلك ولا يخفى ان هذا واضح بالنسبة للسترو والاجتهاد في القبلة دون غيرهما فليحرراهما وفي ع ش ما يوافقه (قوله مشروعة) اي بخلاف ما اذا لم تكن مطلوبة ككون الامام فاسقا او مخالفا وغير ذلك مما يكره فيه الاقتداء ع ش واطفيحي (قوله لسلس) عبارة النهاية واستشكل التمثيل باذان المرأة لعدم مشروعيته لها قال الاذرعى ينبغي حمل الاذان في كلامهم على الرجل لسلس دون المستحاضة اه قال ع ش قوله قال الاذرعى الخ هو صحيح ولكنه لا ياتي مع جعلهم الاذان من امثلة تأخيرها لمصلحة الصلاة اذ هو صريح في المرأة وقد يجاب بان التعبير بالمرأة ليجرد التمثيل فكانه قيل فان آخرت المرأة او غيرهما من دام حدثه اه (قوله وذهاب الخ) اي وتحصيل ستره واجتهاد في قبلة نهاية ومعنى (قوله ان شرع لها) اي بخلاف الشابة مطلقا وغيرها المترتبة قول المتن (لم يضر) اي وان خرج الوقت نهاية اي كله حيث عذرت في التأخير لنحو غيم فبالغت في الاجتهاد في القبلة او طلب السترو الا بان علت ضيق الوقت فلا يجوز لها التأخير والقياس حينئذ امتناع صلاتها بذلك الظهر لانه يصدق عليها انها آخرت لمصلحة الصلاة وان اقتضى اطلاقهم الجواز ع ش (قوله ومراعاته احق) اي من مراعاة نحو انتظار جماعة من السنن (قوله بان ذلك) اي الاشكال (قوله تخفيفه) اي الخبث (قوله لما مر) اي في شرح وتعصبه (قوله ومن ثم) اي لاجل رعاية هذا الظاهر (قوله لو اعتادت) الى قول المتن ولو انقطع في النهاية والمغنى (قوله لو اعتادت الانقطاع الخ) اي واخبرها بذلك ثقة عارف اخذ ما ياتي قبيل الفصل (قوله بالفرض) اي اقل ما يمكن من فرض الظهر والصلاة التي تريده كاياتي (قوله لسنة) اي كانتظار جماعة ونحو ذلك نهاية ومعنى (قوله فان رجعت ذلك فقط) اي بدون اعتياد ووثوق سم (قوله بنهاها) الشيخان على ما مر الخ اي فيمن رجا الماء آخر الوقت وهو المعتمد نهاية ومعنى اي فيكون التعجيل الفضل ع ش (قوله في الشامل) هو لان الصباغ ع ش (قوله وفيه) اي في ذلك الترجيح (وقفة الخ) وفاقا للنهاية والمغنى كما مر آنفا (قوله والايكن التأخير الخ) كان يكون لا كل وشرب وغزل وحديث ونحوها نهاية ومعنى قون المتن (فيض الخ) اي التأخير ويبطل طهرها فتجب اعادته واعادة الاحتياط نهاية ومعنى قال ع ش قوله م روي بطل الخ قضيته انها حيث آخرت لمصلحة الصلاة امتنعت الصلاة في حقها فرضا ونفلا وقوله

أو تجد يدها بحسب الامكان ويعنى عن كثير دم الاستحاضة ان لم يمكنها الحشو لتأذيه أو صوم وتصلي في غير المسجد وان كان الدم يجري اه وتفرقه في العفو بين بول السلس ودم الاستحاضة فيه نظر والوجه استواءهما اه وقد يجاب بان الدم اخف من البول (قوله وتبادر بالوضوء) اي عقب ما قبله وتوالى افعاله (قوله وانتظار جماعة) هل يدخل فيهما لو تيقنتها آخر الوقت او ظنتها على ما مر في التيمم قال في شرح العباب ولها التأخير لصلاة الراتبة القبلية كما اقتضاه كلام الروضة (قوله فقط) اي بدون اعتياد ووثوق (قوله

التأخير لازالها فكذا هنا انتهى وفيه وقفة لان ذ النجاسة ثم بتسليم ما ذكر فيه لا عذر له في التعجيل مع انه يلزمه من القضاء لوصلي بالنجاسة وهذه ما عذر لما مر ان الاستحاضة علة من متو الظاهر دوامها (والا) يكن التأخير لمصلحة الصلاة (فيض على الصحيح

مر إعادة أي الظهر وقوله مر واحادة الاحتياط أي الغسل والحشو والعصب اه (قوله لما راج) انظر في أي محل عبارة النهاية والمعنى لتكرار الحدث والتجسس مع استغنائها عن احتمال ذلك بقدرتها على المبادرة نهاية ومعنى قول المتن (لكل فرض) وكذا لو احدثت قبل ان تصلي حديثا خاصا سم على المنهج ع ش وحلي (قوله) وتنقل الخ) وينبغي ان يعلم اعتبار المبادرة بالنوافل بعد الفرض فلو فصلت بينه وبينها لغير مصلحة ضر كما هو ظاهر ولو استمرت تنقل بعد الفرض إلى آخر الوقت بلا فصل لغير مصلحة ينبغي أن لا يضر كما شمله عبارتهم وهل لها التطوع بعد الفرض إلى آخر الوقت ثم فعل الراتبة بناء على جوازها بعد الوقت فيه نظر سم ومقتضى ما تقدم عن الروضة وجع الشهاب الرمي الجواز (قوله ما شاءت) أي بوضوءه وتقدم ان صلاة الجنائز حكمها حكم النافلة معني (قوله ولو ظهر الدم الخ) عبارة المعنى والنهاية والثاني لا يجب تجديدها لانه لا معنى للاسرا بالانجاسة مع استمرارها وعمل الخلاف إذا لم يظهر الدم على جوانب العصابة ولم تزل العصابة عن موضعها زال الالوه وقع وإلا وجب التجديد بلا خلاف اه (قوله لكثرة الخبث مع امكان الخ) يؤخذ منه ان محل وجوب تجديدها عند تلوثها بما لا يعنى عنه فان لم تلوث أصلا أو تلوث بما لا يعنى عنه لقلته فالواجب فيما يظهر تجديدها بطها لكل فرض لا تغييرها بالكلي وما تقر من العقو عن قليل دم الاستحاضة هو ما أفتى به الوالد رحمه الله واستثناء من دم المناقذ التي حكوا فيها بعدم العقو عما خرج منها نهاية (قوله بعد نحو الوضوء) أي كالتيتم (قوله ولو في الصلاة) إلى الفصل في المعنى إلا ما نبه عليه وكذا في النهاية الا قوله من تردد إلى المتن (ولو في الصلاة) يخرج ما بعده ا فظا هره انه لا يلزمه شيء. لكن هذا ظاهر في الصورة الاولى وهي ما إذا لم تعتد ما إذا اعتادت انقطاعه قدر ما يسع الوضوء والصلاة فالوجه وجوب الوضوء والصلاة لانه كان يلزمها انتظار الانقطاع فليراجع سم وقوله فالوجه إلى آخره يأتي عن النهاية والمعنى ما يصرح به (قوله وفيه) أي في أثناء نحو الوضوء نهاية ومعنى قول المتن (ولم تعتد انقطاعه الخ) أي ولم يخبرها ثقة عارف بعوده نهاية ومعنى وباتي في الشرح ما يفيد (قوله وجب الوضوء الخ) اقتصاره على تقديره قديهم ان قول المصنف وسع الخ مختص بالمعطوف وليس كذلك فكان الاولى ترك تقديره هنا ثم التنبية في شرح وجب الوضوء على رجوعهما لها كافي النهاية والمعنى قال سم قوله وجب الوضوء فان عاد عن قرب تبين بقاء طهارتها لكن لو كانت أحرمت بالصلاة قبل عودته لم تعتد لشروعهما معها مع التردد اه وباتي عن النهاية والمعنى مثله (قوله أو بعده) شامل لما بعد الصلاة هنا بخلاف صورة عدم الاعتياد المتقدمة فانه لا يلزمه شيء. بالانقطاع بعد الصلاة كما مر عن سم (قوله وقد اعتادت الانقطاع) أي واخبرها ثقة عارف

وتنقل ما شاءت) ينبغي أن يعلم اعتبار المبادرة بالنوافل بعد الفرض فلو فصلت بينه وبينها لغير مصلحة ضر كما هو ظاهر ولو استمرت تنقل بعد الفرض إلى آخر الوقت بلا فصل لغير مصلحة ينبغي أن لا يضر كما شملته عبارتهم وهل لها التطوع بعد الفرض إلى آخر الوقت ثم نفل الراتبة بعد الوقت بناء على جوازها بعد الوقت فيه نظر وفي شرح الروض وظاهر كلام المصنف تستبيح النوافل في الوقت وبعده وبه صرح في الروضة فقال والصواب المعروف انها تستبيح النوافل مستقلة وتبع للفريضة مادام الوقت باقيا وبعده ايضا على الاصح لكنه مخالف ذلك في أكثر كتبه فصحيح في التحقيق وشرحي المذهب ومسلم انها لا تستبيحها بعد الوقت وفرق بينهما وبين التيمم بان حدثها متجدد ونجاستها بزيادة اه وجع الشهاب الرمي بحمل الاول على الرواتب أي ومنها الترتيب كما هو ظاهر والثاني على غيرها وظاهر ذلك ان المراد بجواز الراتبة بعد الوقت جوازها ولو مع الفصل المستغنى عنه كان تصلي الفرض اول الوقت ثم تهمل إلى خروج الوقت فتصلي الراتبة ولو كان المراد جواز ذلك بشرط الموالاة كان تصلي الفرض آخر الوقت فتخرج قبل طول الفصل فلها فعل الراتبة حيثئذ لكان متجها (قوله ولو في الصلاة) يخرج ما بعده ا فظا هره انه لا يلزمه شيء. لكن هذا ظاهر في الصورة الاولى وهي ما إذا لم تعتد ما إذا اعتدت انقطاعه قدر ما يسع الوضوء والصلاة فالوجه وجوب الوضوء والصلاة لانه كان يلزمها انتظار الانقطاع فليراجع سم (قوله وجب الوضوء) فان عاد عن قرب تبين بقاء طهارتها لكن

لما مر من تكرار الحدث المستغنى عنه (ويجب الوضوء لكل فرض) ولو مندورا وتنقل ما شاءت كالتيتم بجامع دوام الحدث فيهما وصح قوله صلى الله عليه وسلم لمستحاضة توضيء لكل صلاة (وكذا) يجب لكل فرض (تجديد) غسل الفرج والحشو والعصابة في الاصح) كتجديد الوضوء ولو ظهر الدم على العصابة أو زالت عن محلها زال الالوه وجب التجديد قطعاً لكثرة الخبث مع امكان بل سهولة تقليله (ولو انقطع الدم بعد) نحو (الوضوء) ولو في الصلاة أوفيه (ولم تعتد انقطاعه وعوده) وجب الوضوء لاحتمال الشفاء والاصل أن لا يعود (أو) انقطع فيه أو بعده وقد (اعتادت) الانقطاع ولو على ندور



على ما اقتضاه كلام المعظم لكي بحث (٣٩٨) الرافعي أنه كالعدم (ووسع في الصورتين (ز من الانقطاع) المعتاد (وضوء أو الصلاة) أي أقل

ما يمكن من واجبهما فيما يظهر ترجيحه من تردد للأذرع باعتبار حالها والصلاة التي تريد ما على الأوجه الذي أفهمته عبارة الروضة خلافاً للسنوي (وجوب الوضوء) وإعادة ماصلته به لا مكان أداء العبادة بلا مقارنة جدت وتبين بطلان الطهر اعتباراً بما في نفس الأمر أما لو عاد الدم قبل إمكان ما ذكر سواء اعتادت عودة أم لا أو ظنت قرب عودته لإعادة أو أخبار ثقة قبل إمكان ذلك أيضاً فإن وضوءها باق بحاله فتصلي به نعم إن امتدأ زمن على خلاف العادة بحيث يسع ما ذكر بان بطلان وضوءها وما صلت به وبما تقرر علم أن خبر العارف الثقة بعوده قريباً أو بعيداً كالعادة ولو شفيت حقيقة لم يلزمها تجديد شيء إلا أن خرج حدث عند الشروع في الوضوء أو بعده

(فصل) في أحكام المستحاضة إذا (رأت) المرأة الدم (لسن الحيض) السابق أي فيه وهو ما بعد التسع (أقله) فأكثر (لم يعبر) أي يجاوز الدم لا بقيد كونه أقله لا مستحالة فلم يحتج للاحتراز عنه على أنه يصح أن يريد بالأقل ما عدا الأكثر وحيث لا يرد على العبارة تنبؤ لا يقال

بعودته نهاية ومعنى ويأتي في الشرح ما يفيد (قوله) على ما اقتضاه كلام المعظم (الخ) عبارة النهاية والمعنى وهو ما نقله الرافعي عن مقتضى كلام معظم الأصحاب وهو ألا وجه وأن بحث أنه لا يبعد إلحاق هذه النادرة بالعدومة أه قول المتن (ووسع) بكسر السين نهاية ومعنى (قوله) في صورتين أي الانقطاع بعده وفيه بصري وكردى ويؤيده قول الشارح الاتي المعتاد لكن صنيع المنهج كالصريح بل صنيع النهاية والمعنى صريح في أن قول المصنف ووسع الخ راجع لكل من المعطوفين ويصرح بذلك أيضاً قول القليوبي ما نصه حاصله أنه إن وسع زمن انقطاعه الوضوء والصلاة وجب الوضوء وما معه وإلا فلا ولا عبرة بعادة ولا عدمها أه ومقتضى ذلك وقول الشارح الاتي سواء اعتادت عودته أم لا أن مراد الشارح بالصورتين الاعتقاد وعدمه (قوله) المعتاد) عبارة النهاية والمعنى بحسب عاداتها أو بأخبار من ذكرها أي ثقة عارف (قوله) على الوجه راجع لقوله والصلاة التي تريد ما قوله خلافاً للسنوي أي القائل بأن المنهج اعتباراً قل ما يمكن كركعتين في طهر المسافر معنى قول المتن (وجوب الوضوء) أي وإزالة ما على فرجها من النجاسة نهاية ومعنى أي في صورتى الاعتقاد وعدمه (قوله) وإعادة ماصلته (الخ) عبارة المعنى والنهاية فلو خالفت وصلت بلا وضوء أي في صورتى الاعتقاد وعدمه لم تنعقد صلاتها سواء امتد الانقطاع أم لا لشرعها مترددة في طهرها والمراد ببطلان وضوءها بذلك إذا خرج منها دم في أثناءه أو بعده وإلا فلا يبطل وتصلى به قطعاً كما صرح به في المجموع لأنه بان أن طهرها رافع حدث أه (قوله) فتصلي به) لكن تعيد ما وصلت به قبل العودته (قوله) على خلاف العادة) أي أو الأخبار تسم (قوله) بان بطلان وضوءها (الخ) أي اعتباراً بما في نفس الأمر وطهارة المستحاضة مبيحة لرافعة ولو استمسك السلس بالعود دون القيام صلى قاعداً وجوباً لحفظ الطهارته ولا إعادة عليه وذو الجرح السائل كالمستحاضة في الشد والغسل لكل فرض ولا يجوز للسلس أن يعاق قارورة ليقطر فيها بوله لكونه يصير حاملاً لنجاسة في غير معدنها من غير ضرورة ويجوز وطء المستحاضة وإن كان دمها جارياً في زمن يحكم لحافيه بكونها طاهرة ولا كراهة فيه نهاية زاد المعنى ومن دام خروج منه يلزمه الغسل لكل فرض أه (فصل في أحكام المستحاضات) وللستحاضة أربعة وأربعون حكماً مذكورة في المطولات نهاية (قوله) إذا رأت المرأة) أي ولو حاملاً لا مع طلق منهج وخرج بالمرأة الحائض فلا يحكم على ما رآه بأنه حيض لأن مجرد خروج الدم ليس من علامات الانضاح ع ش (قوله) أي فيه) يعني أن اللام بمعنى في (قوله) ما بعد التسع) أي تقریباً فدخل ما قبلها بزم لا يسع حبساً وطهراً كما تقدم سم قول المتن (أقله) بدل من قول الشارح الدم (قوله) فأكثر) أي من الأقل قال ع ش قوله فأكثر أي أكثر أه وهذا إشارة إلى الجواب الذي ذكره الشارح بقوله علي أنه يصح الخ وتقدم عن السيد عمر ما فيه (قوله) أي يجاوز الدم (الخ) ليتأمل ليعلم ما فيه وكذا قوله علي أنه يصح الخ والحاصل أن كلا منهما مع ما فيه من مزيد التكلف وارتكاب التعسف غير تام كما يشهد به التامل الصحيح فلا عدول عن تقدير فأكثر كما فعله تبعاً للشارح المحقق نعم إن أراد بقوله أي يجاوز الخ تسميم التوجيه المشار إليه بتقدير فأكثر لأن هذا توجيه مستعمل فالأول تام ومع ذلك فلا اقتصار على توجيه المحقق أقعد بصري (قوله) لا بقيد كونه أقل) هذا الصنيع قد يفهم أن الأقل والأكثر وصفان للدم والمفهوم من صنيع الشارح المحقق أنهما وصفان لزمته كاهو المتبادر بصري (قوله) لا مستحالة) أي عبور الأقل (قوله) أيضاً) أي كالأقل بقيد كونه أقله (قوله) بل يمكن) الظاهر التأنيت (قوله) والفرق الخ) هذا الفرق لا يثبت

لو كانت أحرمت بالصلاة قبل عودته لم تنعقد لشرعها فيها مع التردد (قوله) على خلاف العادة) أي أو الأخبار (فصل) (قوله) ما بعد التسع) أي تقریباً فدخل ما قبلها بزم لا يسع حبساً وطهراً كما تقدم (قوله) علي أنه يصح الخ) أقول من التوجيهات القرية السهلة أن يقال المراد برؤية أقل الحيض رؤية قدر أقله وهو أربع وعشرون ساعة وهذا صادق برؤية ما زاد على قدره فقط إلى الأكثر وفوقه أذ رؤية جميع ذلك يصدق معها رؤية الأقل فصح تقسيمه إلى عدم عبور الأقل وكثروا إلى عبوره من غير تكلف وعلى هذا فرجع الضمير في عبور الدم المرئي وإياك أن تظن أن هذا التوجيه هو معنى العلو المذكورة فإن ذلك غلط كما لا يخفى (قوله) والفرق

دون الأكثر بقيد كونه أقله لا يمكن مجاوزته إلا كبريضاً أي الأقل لا نأمنقول بل يمكن والفرق أن الأقل بقيد كونه

يوما وليلة لا يتوم فيه مجاوزة حتى تنفي بخلاف الدون لشموله لما عدا آخر لحظة (٣٩٩) من خمسة عشر فهو لا اتصال به قد تنوم

مجاوزته فاجتنب لفيه ونظيره قول المتن فان بلغهما اى المادون القلتين كما هو صريح السياق لفيه هذا التأويل وإن كان الظاهر رجوع الضمير للماء لا بقيد كونه دون (أكثره) ولم يكن بقى عليها بقية طهر كما هو معلوم من حكمه على الطهر بانه لا يمكن ان يكون دون خمسة عشر فاندفع ليراد هذا عليه (فكاهه حيض) على أى صفة كان واحتمال تغير العادة يمكن فلو رأت خمسة أسود ثم أحر جكمتا على الأحمر أيضا بانه حيض ثم ان انقطع قبل خمسة عشر استمر الحكم والا فالحيض الأسود فقط أما إذا بقى عليها بقية طهر كان رأت ثلاثة دما ثم اتى عشر فقاء ثم ثلاثة دما ثم انقطع فالثلاثة الأخيرة دم فساد وخرج بانقطع ما لو استمر فان كانت مبتدأة فغير مبصرة او معتادة عملت بعادتها كما قاله فيما لورأت خمستها المعهودة أول الشهر ثم نقاء أربعة عشر ثم عاد الدم واستمر فيوم وليلة من أول العائد طهر ثم تحيض خمسة أيام منه ويستمر دورها عشرين ويمجد رؤية الدم لزمن امكان الحيض يجب التزام أحكامه ثم ان انقطع

ما ادعاه من الامكان بل هذا الامكان الذى ادعاه ظاهر الاستحالة كالا يخفى سم (قوله فهو لا اتصال به) أى اتصال الدون بآخر لحظة الخ (قوله كما هو الخ) اى هذا التفسير (قوله صريح السياق) دعوى الصراحة ممنوعة قطعاً ويناقضها قوله وإن كان الظن الخ سم (قوله دون) اى دون القلتين (قوله ولم يكن) الى قوله وخرج فى النهاية والمغنى لا قوله كما هو الى المتن (قوله ولم يكن بقى الخ) سيد كر محترزه ولو عبر بزم من امكان الحيض قدره بدل قوله لسن الحيض اقله لشمول ما سيد كره واستغنى عن زيادة فاكتر مغنى (قوله كما هو الخ) اى اشتراط ان لا يكون عليها بقية طهر (قوله ليراد هذا) اى ترك القيد المذكور (قوله على أى صفة كان) عبارة النهاية اى سواء كانت مبتدأة او معتادة وقع الدم على صفة واحدة ام انقسم الى قوى وضعيف وافق ذلك عاداتها او خالفها اه (قوله قبل خمسة عشر) اى قبل مجاوزتها سم (قوله استمر الحكم) اى بان الكل حيض (قوله فالثلاثة الأخيرة الخ) شامل للمبتدأة أيضا وانظر لو كان الدم المرثى بعد النقاء ستة مثلاً فهل يجعل الزائدة على تسكيلة الطهر حيضاً لا يبعدان يجعل سم على حج وظاهره انه لا فرق بين المبتدأة والمعتادة لكن فى قول حج الآتى كما قاله فيما لورأت خمستها الخ ما يقتضى تخصيص ذلك بالمعتادة وان المبتدأة تحيض يوما وليلة من أول الشهر عرش (قوله فغير مبصرة) لا يخفى ما فى هذا الصنيع من إيهام ان المعتادة فى هذا الحالى مبصرة فالنسب فيوم وليلة بدل فغير مبصرة بصري عبارة البجير مى على المنهج وقول ابن حجر فغير مبصرة اى مستسكلة للشروط فلا ينافى انها تسمى مبصرة فائدة شرط كما صرح بذلك فيما يأتى وإنما كانت فائدة شرط تمييز لان زمن النقاء حكمه حكم الضعيف وقد نقص عن اقل الطهر اه (قوله عملت بعادتها) انظر لو لم يمكن العمل بعادتها كان كانت والتمثيل ما ذكر خمسة من أول الشهر ولعلها تنتقل سم اى من العادة اولى كاخسة الى الثانية كالثالثة وبذلك يندفع اشكال السيد البصري بما نصه قوله عملت الخ قديقال هذا الاطلاق محل تامل لاقتضائه انه لو كان عاداتها اكثر من الثلاثة عملت بعادتها فيستلزم ان يحكم على النقاء الذى لم يحتوش بدمين بانه حيض ثم قوله كما قاله فيما لورأت الخ ان كان الدور المعتاد فيها عشرين فالتظير صحيح وان لم يقيد بذلك كما هو ظاهر اطلاقه فحل تأمل اه (قوله منه) اى من العائد (قوله ويمجد) الى قوله وكذا فى النهاية والمغنى (قوله ويمجد رؤية الدم) اى مبتدأة كانت او معتادة وعلى كل مبصرة كانت او غير مبصرة مغنى ونهاية (قوله فتقضى صلاة ذلك الزمن) وكذا الصوم فان كانت صائمة بان

الخ لم يثبت بهذا الفرق الامكان الذى ادعاه بقوله بل يمكن على ان دعوى هذا الامكان دعوى امكان أمر ظاهر الاستحالة كالا يخفى فتمام ذلك فانه واضح (قوله فهو لا اتصال به) قد تنوم مجاوزته (هذا يقتضى حصر المشترك عدم مجاوزته فى الدون مع ان الاكثر كذلك بل هو احوج لذلك الا اشتراط (قوله كما هو صريح السياق) دعوى الصراحة ممنوعة قطعاً ويناقضها قوله وإن كان الظاهر الخ (قوله قبل خمسة عشر) اى مجاوزتها (قوله فالثلاثة الأخيرة دم فساد) شامل للمبتدأة أيضا وكتب شيخنا البرلسى بها مش شرح المنهج ما نصه انظر هذا مع قولهم آخر الباب فى مسئلة لدماء المتخلفة بالنقاء إذا زادت على خمسة عشر بالنقاء فهى استحاضة اه اقول يخص ذلك هذا وانظر لو كان الدم المرثى بعد النقاء ستة مثلاً فهل يجعل الزائد على تسكيلة الطهر حيضاً لا يبعدان يجعل (قوله ما لو استمر) لو استمر ستة فقط مثلاً هل يكمل الطهر بثلاثة منها والباقي حيض او كيف الحال ولا يبعد الاول وقوله كما قاله الخ لو كانت عاداتها خمسة من أول الشهر فرات ثلاثة دما من اوله ثم اربعة عشر فقاء ثم عاد الدم واستمر فهل نقول يوم وليلة من أول العائد طهر ثم تحيض ثلاثة ويستمر دورها ثمانية عشر وقد تغيرت عاداتها كما هى متغيرة فى مثالهم المذكور ينبغي نعم (عملت بعادتها) انظر لو لم يمكن العمل بعادتها كان كانت والتمثيل ما ذكر خمسة من أول الشهر ولعلها تنتقل (قوله يجب التزام احكامه) ومنها وقوع الاطلاق المعلق به فيحكم بوقوعه بمجرد رؤية الدم ثم ان استمر الى يوم وليلة فاكتر استمر الحكم بالوقوع وان انقطع قبل يوم وليلة بان ان لا وقوع فلو ماتت قبل يوم وليلة فهل يستمر حكم الطلاق لا نأخذنا بحكم مجرد الرؤية بان الخارج حيض ولم يتحقق خلافه ومجرد الموت لا يمنع كونه حيضاً بخلاف

قبل يوم وليلة بان لا شئ فتقضى صلاة ذلك الزمن

الاتقطاع بان حكانت لو ادخلت القطنة خرجت بيضاء نقية فيلزمها حيثئذ التزام احكام الطهر ثم ان عاد قبل خمسة عشر كفت وإن انقطع فعلت وهكذا حتى تمضي خمسة عشر حينئذ ترد كل إلى مردها الآتي فان لم تجاوزها بان أن كلام من الدم والنقاء المحتوش حيض وفي الشهر الثاني وما بعده لا تفعل للاتقطاع شيئاً مما مر لأن الظاهر أنها فيه كالاول هذا ما صححه الرافعي وهو وجه لکن الذي صححه في التحقيق والروضة وهو المنقول كافي المجموع ان الثاني وما بعده كالاول (والصفرة والكدره حيض في الاصح) لشمول الاذى في الآية لها وصح عن عائشة رضي الله عنها ان النساء كن يبعثن بالدرجة فيها السكرسف فيه الصفرة فتقول لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء ولا يعارضه قول أم عطية كنا لانعد الصفرة والكدره بعد الطهر شيئاً لأن الاول أصح وعائشة اقله والزم له صلى الله عليه وسلم من غير ما على ان قولها بعد الطهر مجمل لاحتماله بعد دخول زمنه او بعد انقضائه والمبين اولى منه وما اقتضاه المتن من جريان الخلاف في المبتدأة والمعتادة في أيام العادة وغيرهما هو المعتمد

نوت قبل وجود الدم أو علمها به أو ظنت أنه دم فساد أو جهلت صح بخلاف ما لنوت مع العلم بالحكم لتلاعبها نهاية ومعنى (قوله ولا الخ) عبارة المغنى وإن انقطع ليوم وليلة فأكثروا لدون أكثر من خمسة عشر يوماً فالكل حيض ولو كان قويا وضعيفا وإن تقدم الضعيف على القوى فإن جاوز الخمسة عشر ردت كل منهن أي من المبتدأة المميزه وغير المميزه والمعتادة كذلك إلى مردها وقضت كل منهن صلاة وصوم ما زاد على مردها ثم في الشهر الثاني وما بعده يتركن التبرص ويصلين ويقعان ما تفعله الطاهرات فيما زاد على مردهن فان شفين في دور قبل مجاوزة أكثر الحيض كان الجميع حيضا كافي الشهر الاول فيعدن الغسل لتبين عدم صحته لو قوعه في الحيض اهـ (قوله يجب التزام احكامه) ومنها وقوع الطلاق المعلق به فيحكم بوقوعه بمجرد رؤية الدم ثم ان استمر إلى يوم وليلة فأكثروا استمرار الحكم بالوقوع وإن انقطع قبل يوم وليلة بان ان لا وقوع فلو ماتت قبل يوم وليلة فهل يستمر حكم الطلاق لا نأخذنا بمجرد الرؤية بان الخارج حيض ولم يتحقق خلافه بمجرد الموت لا يمنع كونه حيضا بخلاف الانقطاع في الحياة ولا يستمر لاحتمال أنه غير حيض والاصل بقاء النكاح فيه نظرا على حج والاقرب الاول ع ش (قوله كفت) أي عن احكام الطهر سم وقوله وإن انقطع أي دام الانقطاع سم وفي هذا التفسير توقف بل صريح السياق ان الانقطاع على ظاهره (قوله فعلت) أي احكام الطهر (قوله حتى تمضي خمسة عشر) أي تجاوزها سم (قوله الآتي) أي في قول المصنف فان عجزه فان كانت مبتدأة الخ (قوله وفي الشهر الثاني الخ) هذا مفروض في الروض وغيره فيما إذا لم تجاوزها وقوله لا تفعل للاتقطاع شيئاً أي بل ثبت له ما ثبت له في الشهر الاول بدليل قوله لأن الظاهر الخ بخلافه على ما في التحقيق وغيره سم (قوله هذا ما صححه الرافعي الخ) تقدم عن المغنى وياتي في الشارح اعتماده (قوله ان الثاني وما بعده كالاول) أي فيلزمها في الانقطاع احكام الطهر وفي الدم احكام الحيض سم قول المتن (والصفرة والكدره الخ) اطلق الصفرة والكدره على ذي الصفرة والكدره مجازا او قدر المضاف أي ذو سم على حج اه ع ش (قوله وصح) إلى قوله على ان قولها في النهاية والمغنى (قوله يبعثن) كذا في اصله رحمه الله تعالى والذي في الاسنى وغيره يبعثن اليها فليراجع بصرى أي بزيادة اليها (قوله حتى ترين القصة البيضاء) تريد بذلك الطهر من الحيضة والدرجة بضم الدال وإسكان الراء بالجيم وروى بكسر الدال وفتح الراء وهي نحو خرقة كقطنة تدخلها المرأة فرجها ثم تخرجها لتظهر هل بقي شيء من اثر الدم ام لا والسكرسف القطن لحاصل ذلك انها تضع قطنة في اخرى اكبر منها وفي نحو خرقة وتدخلها فرجها وكانها تفعل ذلك ثلاثا لثبوت يدها بالقطنة الصغرى والقصة بفتح القاف الجص شبهت الرطوبة النقية بالجلس في الصفاء مغنى (قوله بعد دخول زمنه) فليتأمل سم ويظهر أن مراد الشارح ان قولها محتمل لكونهما في اخر الحيض وفي اوله فكان مجملا وقول عائشة صريح في الاول فكان مبينا (قوله وما اقتضاه) إلى قوله خلافا الخ في النهاية (قوله لما وقع في الروضة) اعتمده المغنى عبارة ومحل الخلاف إذارات ذلك في غير أيام العادة فان رأت في العادة قال في الروضة جز ما اهـ (قوله قيل الخ) وافقه المغنى عبارة وكلام المصنف يفهم ان الصفرة والكدره دمان والذي في المجموع قال الشيخ ابو حامد هما ماء اصفر وماء كدر وليس ابدم

الاتقطاع في الحياة أو لا يستمر لاحتمال أنه غير حيض والاصل بقاء النكاح فيه نظر (قوله كفت) أي عن احكام الطهر وقوله وإن انقطع أي دام الانقطاع (قوله حتى تمضي خمسة عشر) أي تجاوزها (قوله وفي الشهر الثاني الخ) هذا مفروض في الروض وغيره فيما إذا لم تجاوزها (قوله لا تفعل للاتقطاع شيئاً) أي بل ثبت له ما ثبت له في الشهر الاول بدليل قوله لأن الظاهر الخ بخلافه على ما في التحقيق وغيره (قوله كالاول) أي فيلزمها في الانقطاع احكام الطهر وفي الدم احكام الحيض (قوله والصفرة والكدره حيض) اطلق الصفرة والكدره على ذي الصفرة والكدره مجازا او قدر المضاف أي ذو (قوله وصح عن عائشة الخ) ويندل على ذلك ايضا خبر إذا واقع الرجل اهله وهي حائض إن كان دما حمر فليصدق بدينار وإن كان اصفر فليصدق بنصف دينار وواه ابو داود والحاكم وصححه (قوله بعد دخول زمنه) يتأمل (قوله

خلافا لما وقع في الروضة وغيرها قيل سياقه يؤهم أنهما دم والمعروف أنهما ما آن لادمان انتهى وإياهما لذلك والامام

منوع على أن نفي الدموية غنهما من أصلها ليس بصحيح (فان عبره) أي الدم أكثر فلما (١٠٤) ان تكون مبتدأة او معتادة وكل منهما

ما يميزه او غير مميزة والمعتادة  
اما اذا كره للفرد والوقت  
او ناسية لهما او لاحدهما  
فالاقسام سبعة (فان كانت  
مبتدأة) أي اول ما ابتدأها  
الدم (مبتدأة بان) تفسير  
لمطلق الميزة لا بقيد كونها  
مبتدأة (تري قويا وضعيفا  
فالضعيف استحاضة) وان  
طال (والقوى حيض ان لم  
ينقص) القوى (عن اقله)  
أي الحيض (ولا عبرا كثره)  
ليمكن جعله حيضا (ولا  
نقص الضعيف عن اقل  
الطهر) وهو خمسة عشر  
يوما ولا يجعل طهرا بين  
الحيضتين فلو اختلف شرط  
بما ذكر كانت فاقدة شرط  
تمييز وسياتي حكمها كان  
رات يوما اسود يوما احمر  
وهكذا لعدم اتصال  
الضعيف بخلاف مالورات  
يوما وليلة اسود ثم احمر  
مستمر اسنينا كثيرة فان  
الضعيف كله طهر لان  
اكثر الطهر لاحد له وانما  
يغتفر للقيد الثالث كما قاله  
المتولي ان استقرار  
الدم بخلاف مالورات  
عشرة سوادا ثم عشرة  
حررة متلا وانقطع فانها  
تعمل بتمييزها مع نقص  
الضعيف عن خمسة عشر  
وكذا لورات خمسة اسود  
ثم خمسة اصفر ثم ستة احمر  
او سبعة اسود ثم سبعة احمر  
ثم ثلاثة اسود فتعمل  
بتمييزها فحيضها الاسود  
الاول على المعتمد الذي

والامام همامي كما صيد تلوه صفرة وكدره ليسا على لون الدماء وكلام الامام هو الظاهر كما جزم به في  
اصل الروضة اهـ وكذا جزم النهاية بما قاله الامام بلا عزو (قوله ممنوع) مكابرة سم وبصري (قوله أي الدم)  
إلى قوله ولا يفتقر في النهاية لا قوله تفسير إلى المتن وإلى قوله وكذا في المغنى لا ذلك وما انبه عليه (قوله  
والمعتادة) أي الغير المميزة قول المتن (فان كانت) أي من عردها أكثر الحيض وتسمى بالمستحاضة  
شرح المنهج ونهاية ومعنى (قوله لا بقيد الخ) لا يحتاج اليه وكذا زيادة مطلق اذا لميزة قيد لا مقيد حتى يراد  
مطلقه مع قطع النظر عن القيد نعم لو قال تفسير للميزة لا المبتدأة المميزة لكان حسنا بصري (قوله أي اول  
الخ) كذا فسره الشارح المحقق ايضا والنهاية وشرح المنهج وهو يحتاج الى التامل ولو اقتصر على أي امرأة  
ابتدأها الدم لكفي فيما يظهر ثم رابت صاحب المغنى فسر ما بقوله هي التي ابتدأها الدم بصري وفي البجيرمي  
قوله أي اول ما ابتدأها الخ ما صدرية أي اول ابتداء الدم لها وهو على حذف مضاف ليصح الاخبار أي  
ذات اول الخ وهذا تكلف والاولي ان يكون اول ظر فاجار أو التقدير فان كانت في اول ابتداء الدم اياها أي  
في اول زمن ابتداء الخ قول المتن (قويا وضعيفا) أي كالا سودوا لاجرو وقوله عن اقله وهو يوم وليلة وقوله  
ولا عبرا كثره وهو خمسة عشر يوما متصلة نهاية ومعنى (قوله) وهو خمسة عشر يوما ولا (أي متصلة) وفي قوله  
ولاء إشارة الى شرط رابع وهو ان يكون الضعيف متواليا والمراد باصا لها ان لا يتخللها قوى ولو تخللها انقضاء  
بجبري وبصري (قوله ما ذكر) أي من الشروط الاربع (قوله كان رات الخ) هذا مثال فقد اشترط الرابع  
وذكر المغنى فقد البقية ايضا على ترتيب اللف بما نصه فان فقد شرط من ذلك كان رات الاسود يوما فقط او  
سبعة عشر او الضعيف اربعة عشر او رات ابد او اسود يوما من اخر فكم غير الميزة اهـ (قوله لي جعل طهرا)  
علة للمتن عبارة الشبر املى قول المتن ولا نقص الضعيف الخ قال الرافعي رحمه الله تعالى لا يريد ان نجعل  
الضعيف طهرا او القوى بعده حيضة اخرى وإنما يمكن إذا بلغ الضعيف خمسة عشر ومتل الاسوي لذلك  
بمالورات يوما وليلة اسودوا ربعة عشر احمر ثم السواد ثم قال ولو اخذنا بالتمييز هنا واعتبرناه لجعلنا القوى  
حيضا والضعيف طهرا او القوى بعده حيضا آخر فيلزم نقصان الطهر عن اقله اهـ ويتدفع بذلك توقف  
السيد البصري في التطبيق (قوله كانت فاقدة شرط) أي مميزة فاقدة الخ (قوله وسياتي الخ) أي في  
قول المصنف ان مبتدأة لا مميزة الخ (قوله) يوما الخ أي او يومين ومعنى (قوله للقيد الثالث) وهو ان لا ينقص  
الضعيف عن اقل الطهر (قوله ان استمر الدم) ما ضابط الاستمرار ههنا سم والمفهوم من كلامهم ومن قول  
الشارح مع نقص الخ ان المراد بالاسود استمرار ههنا لا ينقص عن خمسة عشر (قوله وكذا لورات الخ) تامل  
الجمع بينه وبين ما سياتي في قوله وكذا خمسة سوادا ثم خمسة صفرة ثم حررة مستمرة فالعشرة الاولى حضرات  
رايت المحشى قال قوله او سبعة اسود ثم سبعة احمر ثم ثلاثة اسود ولم ار هذا المثال في التحقيق نعم فيه اذارات سوادا  
ثم حررة ثم سوادا كل سبعة ان حيضها السواد مع الحررة وقياسها في هذا المثال ان حيضها السواد مع الحررة اهـ  
كلام المحشى وما اشار الى استشكله في الصورة الثانية جار في الاولى لا فرق بينهما بصري وسياتي عن المغنى  
عن الشهاب الرمي الفرق بينهما وكذا قول المحشى سم وقياسها الخ ياتي عنه نفسه الفرق بينهما (قوله على  
المعتمد) رفاقا للنهاية والمغنى في الاولى وخلافها في الثانية (قوله ومحل ان انقطع الخ) ان كان قيذا في  
الثانية فقط فقد يقال الاولى ايضا محتاجة الى التقييد او فيهما فقد يقال قوله فاقدة شرط تمييز محل تامل  
بالنسبة الى الاولى بصري ويعلم ما ياتي عن المغنى انه قيد للثانية فقط وانه فرق بينهما (قوله لما تقرر عن  
المتولي) أي من ان القيد الثالث مفتقر اليه عند استمرار الدم لا عند انقطاعه ايضا فانه يحصل من  
ذلك انه ان انقطع الدم عملت بالتمييز مطلقا وان استمر عملت به بشرط ان لا ينقص الضعيف عن اقل الطهر

منوع هذا مكابرة (قوله ان استمر الدم) ما ضابط الاستمرار هنا (قوله) او سبعة اسود ثم سبعة احمر ثم ثلاثة  
اسود لم ار هذا المثال في التحقيق نعم فيه فيما اذارات سوادا ثم حررة ثم سوادا كل سبعة ان حيضها السواد مع  
الحررة وقياسه في المثال ان حيضها السواد مع الحررة (قوله لما تقرر عن المتولي) أي من القيد الثالث مفتقر

والا فهي فاقدة شرط تمييز  
ولورات يوم ما وليلة أسود  
فاحر فان انقطع قبل خمسة  
عشر فالكل حيض وان  
جاوز عملت بتمييزها  
فحيضها الاسود وتقضى أيام  
الاحمر وفي الشهر الثاني  
بمجرد انقلاب الاحمر تلتزم  
أحكام الطهر وتعرف القوة  
والضعف باللون فأقواء  
الاسود ومنه ما فيه خطوط  
سواد فالاحمر فالاشقر  
فالاصفر فالاكدر  
وبالشخانة والريح الكريه  
وماله ثلاث صفات كاسود  
تخين منتن أقوى ماله صفتان  
كاسود تخين أو منتن وماله  
صفتان أقوى ماله صفة فان  
تعادلا كاسود تخين وأسود  
منتن وكاحمر تخين أو منتن  
وأسود مجرد فالحيض  
السابق وشمل قوله والقوى  
حيض مالمو تأخر كخمسة  
جهره ثم خمسة أو أحد  
عشر سوادا ثم أطبقت  
الجره ولورات مبتدأة  
خمسة عشر جهره ثم مثلها  
أسود تركت الصلاة  
والصوم جميع الشهر لانه  
لما اسود في الثانية تبين  
أن ما قبله استحاضة سم  
ان استمر الاسود

فيؤخذ من ذلك أنها إنما تعمل بالتمييز في الصور التي ذكرها لتكون الضعيف فيها ناقصا عن أقل الظاهر ان  
انقطع الدم فان استمر فهي فاقدة شرط تمييز فليتامل سم (قوله وإلا) أي بان استمر (فهى فاقدة شرط  
تمييز) قضيته أنه لو استمر الدم الاحمر في مثاله الاول بعد كذا كان حيضها يوم ما وليلة لان حيض فاقدة شرط  
التمييز يوم وليلة وهذا خلاف ما يأتي الذي صرح به في شرح الروض من ان حيضها العشر الاول سم وقد  
يجاب بان يكون حيض فاقدة شرط التمييز يوم ما وليلة فيما إذا اجتمع القوى والضعيف فقط بخلاف ما إذا  
اجتمع القوى والضعيف والاضعف كما هنا (قوله قبل خمسة عشر) أي من أول الدم و(قوله وإن جاوز)  
أي مجموع الدم من خمسة عشر (قوله بمجرد انقلاب الاحمر) أي انقلاب الدم إلى الاحمر وعبارة شرح  
العباب ولورات قويا وضعيفا كاسود يوم ما وليلة أو أكثر ثم اتصل به احمر قبل الخمسة عشر لزمها ان تمسك في  
مدة الاحمر عما تمسك عنه الحائض لاحتمال انقطاعه قبل مجاوزة المجموع خمسة عشر فيكون الجميع حيضا  
فاذا جاوزها كانت بمنزلة حيضها الاسود فقط وتغتسل وتقضى أيام الاحمر وفي الشهر الثاني يلزمها الغسل  
وتفعل ما تفعله الطاهرة بمجرد انقلابه إلى الاحمر فان انقطع في دور قبل مجاوزة الخمسة عشر بان أنه مع القوى  
حيض في هذا الدور فيلزمها قضاء نحو صلاة فعلت أيام الضعيف اتمت وقوله فيلزمها قضاء نحو صلاة الخ  
كان المراد صلاة لومتها فيما سبق وإلا فقد بان ان صلوات أيام الضعيف غير واجبة سم بخذف (قوله  
وتعرف) إلى قوله وليس قياسا الخ في المغنى لا قوله وتشمل إلى ولورات وإلى قوله وليس قياسا الخ في النهاية  
إلا قوله ومنه إلى فالاحمر (قوله ومنه ما فيه خطوط الخ) مثل الاسود في ذلك غيره فيما يظهر ثم رأيت في المغنى  
قال والمراد بالضعيف الضعيف المحض الموقوف فيه خطوط مما قبله فهو ملحق به انتهى بصرى (قوله  
مالمو تأخر) أي وإن وقع بعده ضعيف أيضا فيشمل مالمو توسط وهو ما مثل به الشارح ع ش (قوله كخمسة  
جهره ثم خمسة أو أحد عشر سوادا الخ) أي فحيضها الاسود (قوله تركت الصلاة والصوم) أي وغيرهما مما  
تركة الحائض مغنى (قوله لما اسود) أي انقلب إلى الاسود (قوله ثم ان استمر الاسود الخ) أي والا

اليه عند استمرار الدم لا عند انقطاعه أيضا فانه يحصل من ذلك أنه ان انقطع الدم عملت بالتمييز مطلقا وان  
استمر عملت به بشرط ان لا ينقص الضعيف عن أقل الظاهر فيؤخذ من ذلك أنها إنما تعمل بالتمييز في الصور  
التي ذكرها لتكون الضعيف فيها ناقصا عن أقل الظاهر ان انقطع الدم فان استمر فهي فاقدة شرط تمييز فليتامل  
(قوله وإلا) أي بان استمر فهي فاقدة شرط تمييز قضيته أنه لو استمر الدم كان استمر الاحمر في مثاله  
الاول بعد كذا كان حيضها يوم ما وليلة لان حيض فاقدة شرط التمييز يوم وليلة وهذا خلاف ما يأتي من ان  
حيضها العشر الاول وخلاف ما صرح به في شرح الروض فانه بعد أن علق قول الروض فالحيض السواد  
فقط بثلاث مسائل ثالثها ان يتأخر الضعيف ولا يتصل بالقوى كخمسة سوادا ثم خمسة صفرة ثم اطبقت  
الجره قال وما ذكرته في الثالثة هو ما صرح به الروياني وصححه النووي في تحقيقه وشرح الحاوي الصغير لكنه  
في المجموع كالأصل جعلها كنو سط الجهره بين سوادين وقال في تلك لورات سوادا ثم جهره ثم سوادا كل واحد  
سبعة أيام فحيضها السواد الاول مع الجهره انتهى أي فيكون حيضها في الثالثة السواد مع الصفرة وقد نسب إلى  
تصحيح التحقيق وغيره ان حيضها في الثالثة السواد فقط وإلى المجموع والاصل انه السواد مع الصفرة واجاب  
شيخ الشهاب الرمل بان الجهره إنما جعلت حيضا تبعاً للسواد ولقرها منه لتكونا تليه في القوة بخلاف  
الصفرة مع السواد انتهى فعمل صحة ما في التحقيق واما الجعل المذكور فغير مسلم مر (قوله وفي الشهر الثاني)  
هذا ليس نباش ما تقدم عن التحقيق والروضة والمجموع قبيل والصفرة الخ فيما يظهر فتأمل وسيأتي في  
الابتداء الغير المميز وما بعده ما قوله في الدور الثاني وما بعده الخ وهو موافق لهذا بخلاف لما تقدم وحاصل ذلك  
الفرق بين التقطع واختلاف الدم (قوله بمجرد انقلاب الاحمر) أي انقلاب الدم إلى الاحمر وعبارة شرح  
العباب وسيعلم ما يأتي انها لورات قويا وضعيفا كاسود يوم ما وليلة أو أكثر ثم اتصل به احمر قبل الخمسة عشر  
لزمها ان تمسك في مدة الاحمر عما تمسك عنه الحائض لاحتمال انقطاعه قبل مجاوزة المجموع خمسة عشر فيكون

كانت غير مميزة فحيضها يوم

وليلة من أول كل شهر وقضت الصلاة ولا يتصور مستحاضة تؤمر بترك الصلاة والصوم إحدى وثلاثين يوما إلا هذه وليس قياس هذا ما لوراء أكثر خمسة عشر ثم أصفر ثم أشقر ثم أحمر ثم أسود كذلك ثم أسود ثم خضنا أو منثنا ثم خضنا منثنا كذلك حتى تترك ذنبك ثلاثة أشهر ونصفا خلافا لجمع لانا إنما رتبنا الحيض فيما مر على الخمسة عشر الثانية لنسخها للأولى لقوتها من غير معارض مع أن الدور لم يتم وهنا لما تم الدور ثم استمر الدم لم ينظر للقوة لانه عارضها تمام الدور المقضى للحكم عليه حيث مضى ولم يوجد فيه تمييز بان يوما وليلة منه حيض وبقيته طهر فوجب في الدور الثاني أن يكون كذلك عملا بالأحوط المبني عليها امرها أما المعتاد فيتصور تركها لذنبك خمسة وأربعين يوما بان تكون عاداتها خمسة عشر أول كل شهر فترى أول شهر خمسة عشر حمرة ثم ينطبق السواد فتترك الخمسة عشر الأولى للعادة ثم الثانية للقوة رجاء استقرار التمييز ثم الثالثة لانه لما استمر السواد بان أن مردها العادة ولورات بعد القوى ضعيفين وامكن ضم أولها كخمسة سوادا ثم خمسة حمرة ثم صفرة مستمرة وكخمسة سوادا

بأن لم يجاوز عن خمسة عشر فتعمل بالتمييز فحيضها الأسود (قوله كانت غير مميزة) لعقد الشرط الثاني (قوله فحيضها يوم وليلة الخ) أي ويكون ابتداء دورها أي الثاني الحادى والثلاثين نهاية (قوله وقضت الصلاة) أي والصوم معني أي قضت صلاة غير يوم وليلة (قوله لا يتصور مستحاضة) أي مبتدأة سم (قوله أحدا وثلاثين) أما الثلاثون فظاهر وأما الأحاد الزائد عليها فليكون يوم وليلة من أول كل شهر جيعضا (قوله وليس قياس الخ) خلافا للنهاية والمعنى (قوله ما لورات) أي المبتدأة (قوله كذلك في الموضعين) إشارة إلى خمسة عشر كردى (قوله ذنبك) أي الصلاة والصوم (قوله لجمع) واقفهم النهاية والمعنى (قوله فيما مر) أراد به قوله ولورات مبتدأة الخ كردى (قوله مع أن الدور الخ) أي قبل تمام الخمسة عشر الثانية والمناسبت لقوله لاقي لانه عارضها الخ لان الدور الخ (قوله لما تم الدور) أي تم الثلاثون (قوله للقوة) أي للثالثة (قوله تمام الدور) أي الأول بتمام الخمسة عشر الثانية (قوله ولم يوجد فيه تمييز الخ) قد ينظر فيه بان كل دور في نفسه وجدت فيه شروط التمييز سم (قوله في الدور الثاني) المراد به غير الدور الأول فيشمل ما بعد الثاني أيضا (قوله بالأحوط) يتأمل سم (قوله أما المعتادة) إلى قوله ولورات في النهاية والمعنى (قوله لذنبك) أي الصلاة والصوم (قوله يوما) أي مع ليلته (قوله استقرار التمييز) أي بعدم المجاوزة عن الثانية (قوله ولورات الخ) قال في المعنى وان اجتمع قوى وضعيف واضعف بالقوى مع ما يناسبه منها في القوة وهو الضعيف حيض بشروط ثلاثة ان يقدم القوى وان يتصل به الضعيف وان يصلحها مع الحيض بان لا يزيد مجموعها على أكثره كخمسة سوادا ثم خمسة حمرة ثم اطبقت الصفرة فالأولان حيض كما رجحه الرافعي في الشرح الصغير والمصنف في تحقيقه ومجموعه لانهما قويا بالنسبة لما بعدهما فان لم يصلحها كعشر سوادا وستة حمرة ثم اطبقت الصفرة او صلحها لكن تقدم الضعيف كخمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثم اطبقت الصفرة او تاخر لكن لم يتصل الضعيف بالقوى كخمسة سوادا ثم خمسة شقرة ثم اطبقت الحمرة فحيضها في ذلك السواد فقط وما تقرر في الثالثة هو ما صرح به الرويان وصححه المصنف في تحقيقه وشرح الخاوى الصغير لكنه في المجموع كاصل الروضة جعلها كنوسط الحمرة بين سوادين وقال في تلك لورات سوادا ثم حمرة ثم سوادا كل واحد سبعة ايام فحيضها السواد الأول مع الحمرة وقرق شيعي بينهما بأن الضعيف في المقياس عليها متوسط بين قوين فالحقناه باسبقها ولا كذلك المقيسة اه ونحوه في النهاية إلا انه نقل عن والده لوقا اخر قضيته انها لورات سوادا ثم صفرة ثم شقرة لان الحق الصفرة بالسواد عند ما كان الجمع مع انه واضح انه ليس كذلك بصري بخذف (قوله بعد القوى ضعيفين) ما صدقات هذا بمجرد قوله فيما سبق وكذا لورات خمسة أسود ثم خمسة أصفر ثم خمسة أحمر مع انه تقدم ان حيضها السواد فقط إلا ان ذاك مفروض مع الانقطاع وهذا مع الاستمرار كما يفهم من الامثلة فهذا هو المميز لاحد الموضعين عن الآخر سم (قوله

الجميع حيضا فاذا جاوزتها كانت مميزة فحيضها الأسود فقط واغتسل وتقهصى أيام الاحمر وفي الشهر الثاني يلزمها الغسل وتفعل ما تفعله الطاهرة بمجرد انتقاله الى الاحمر فان انقطع في دور قبل مجاوزة الخمسة عشر بان انه مع القوى حيض في هذا الدور فيلزمها قضاء نحو صلاة فعات ايام الضعيف اه وقوله فيلزمها قضاء نحو صلاة الخ كان المراد صلاة لومتها فيما سبق ولا فقد بان ان صلوات ايام الضعيف غير واجبة (فان قلت) هذا مشكل لان انتفاء الحيض في هذا الدور لا يميز حكم الادوار السابقة التي حكم على الضعيف فيها بانه طهر (قلت) لا اشكال لان الادوار السابقة لها طهر نطعا فاذا تركت بعض صلواتها لم يقضها فاذا قضته في ايام الضعيف في هذا الدور ثم انقطع دل خمسة عشر ان انقضت في الحيض لا يجزى ويلزمها القضاء بعد ذلك (ولا يتصور مستحاضة) أي مبتدأة (قوله ولم يوجد فيه تمييز) قد ينظر فيه بأر كل دور في نفسه وجدت فيه شروط التمييز (قوله بالأحوط) يتأمل (قوله ولورات بعد القوى ضعيفين) من ما صدقات هذا بمجرد قوله فيما سبق وكذا لورات خمسة أسود ثم خمسة أصفر ثم سنة أحمر مع انه تقدم ان حيضها السواد فقط إلا ان ذلك مفروض مع الانقطاع وهذا مع الاستمرار كما يفهم من الامثلة فهذا هو المميز لاحد الموضعين عن الآخر

فالعشرة الاولى حيض فان كانت الحرة في الاولى احد عشر تعذر ضمها للسواد وتعين ضمها للصفرة (او) كانت (مبتدأة لاميزة بان) فيه مامر (رأته بصفة) واحدة (أو) مميزة (٤٠٤) بان رأته باكثر لكن (فقدت شرط تمييز) فقدت معطوف على لاميزة لا على رأته فاندفع ما قبل

أنه يقتضى ان فاقدة شرط تمييز تسمى غير مميزة وليس كذلك بل تسمى مميزة غير معتد بتمييزها على أن قولهم الاتى وحيث إلى اخره يقتضى انها لا يطلق عليها اسم المميزة بلا قيد ومن ثم أطلق عليها في الروضة انها غير مميزة فلا اعتراض عليه وإن عطف فقدت على رأته (فلا ظهر ان حيضها يوم وليلة و) ان (طهرها تسع وعشرون) لتيقن سقوط الصلاة عنها في الاقل وما بعده مشكوك فيه واليقين لا يترك إلا بمثله أو اماره ظاهرة كالتمييز والعادة لكن في الدور الاول نصبر إلى خمسة عشر لعله ينقطع ثم بعدها إن استمر الدم على صفته أو تغير لا دون اغتسلت وحلت وإن تغير لا على صبرت ايضا كما مر في الدور الثاني وما بعده اغتسل وتصلى بمجرد مضي يوم وليلة وتقضى ما زاد على يوم وليلة في الدور الاول وعبر بشع وعشرين لابقية الشهر لأن شهر المستحاضة الذي هو دورها لا يكون إلا ثلاثين هذا كله ان عرفت وقت ابتداء الدم ولا فتحة جيرة كما يأتي رحيث اطلقت المميزه فالمراد الجماعه للشروط السابقة (ال) كانت (معتادة) غير مميزة (بان سبق لها حيض

فالعشرة الاولى حيض) وفاقا للنهية المخفية في الصورة الاولى وخلافا لها في الثانية كما مر آنفا وعبارة سم هذا في الصورة الثانية حاصل ما في المجموع قاله واصلا كما بينه وشرح العباب ثم قال ان الواجهة ان حيضها السواد فقط واستدل له فراجع اه (قوله تعذر ضمها للسواد الخ) اي حيضها السواد فقط (قوله او كانت) اي من جاوز دمها اكثر الحيض مغنى ونهاية (قوله فيه مامر) اي من تفسير المميزة والمراد هنا ان التفسير لم يطلق غير المميزة فقوله مامر اي نظير مامر سم (قوله فيه مامر) وفيه مامر بصري (قوله واحدة) إلى قوله ومن ثم في النهاية وإلى قول المتن في الاظهر في المغنى الا قوله على أن إلى أطلق (قوله لكن فقدت شرط تمييز) اي من شروط السابقة مغنى (قوله فقدت معطوف الخ) اي بتقدير موصوف له مغنى (قوله انه) اي صانع المصنف (قوله وليس ذلك الخ) وهذا خلاف في مجرد التسمية وإلا فالحكم صحيح مغنى ونهاية (قوله يقتضى انها الخ) مسلم لكن لا يتم التقريب وإنما يتم لو كان يقتضى انها تسمى غير مميزة وليس كذلك نعم إطلاق الروضة فيه دلالة على المطلوب غير انه لا يحسن تقريره على ما قبله فتأمل بصري ذلك ان تمتع قوله وليس الخ بان عدم تسميتها بالمميزة يستلزم تسميتها بغير المميزة إذ التقيضان لا يرتفعان فيتم التقريب ويحسن التفريع (قوله وإن عطف فقدت الخ) اي كاهو الظاهر المتبادر قول المتن (فلا ظهر ان حيضها الخ) نعم إن طرأ لها في أثناء الدم تمييز مادت اليه نسخا لما مضى بالتمييز مغنى ونهاية قول المتن (يوم وليلة) اي من اول الدم وإن كان ضعيفا مغنى (قوله وإن طهرها الخ) اشارة إلى ما استقر به الولي العراقي والمنكث من ان قول المصنف وطهرها الخ يعود الاظهر اليه فيقر بالنصب ويحتمل أنه مفرغ على القول الاول الاظهر فيقر بالرفع (قوله لتيقن) إلى قوله وحيث في النهاية لا قوله على صفته أو تغير لا دون وقوله وإن تغير إلى في الدور (قوله واليقين الخ) اي كوجوب الصلاة (قوله كالتمييز الخ) عبارة النهاية من تمييز الخ فالكاف استقصائية (قوله لكنها في الدور الاول الخ) الدور فيمن لم تختلف عاداتها هو المدة التي تشتمل على حيض وطهر كالشهر في المبتدأة وفيمن اختلفت عاداتها هو جملة الاشهر المشتملة على العادات المختلفة كثر الاشهر او قلت ثم ان لم يتكرر ردت إلى النوبة الاخيرة على ما يأتي وإن تكرر بان انتهت إلى حد في الاختلاف ثم جاء الدور الثاني على نوب مختلفة أيضا فرق بين الانتظام وعدمه على ما يأتي ع ش (قوله وصلت) اي وتفعل ما تفعله الطاهرة (قوله كما مر) اي في قوله ولورات مبتدأة الخ (قوله تغتسل الخ) اي إن استمر فقد التمييز نهاية (قوله وتصلى الخ) اي وتفعل ما تفعله الطاهرة مغنى (قوله وعر) إلى المتن في المغنى (قوله ولا فتحة جيرة) عبارة النهاية والمغنى فكفتحة جيرة وقال ع ش إنما جعلها م كالمثيرة ولم يعدها منها لما يأتي من ان المثيرة هي المعتادة الناسبة لعاداتها قدر اوقتا وهذه ليست معتادة لكنها مثلها في الحكم اه فاني اشارح من التشبيه البالغ (قوله كما يأتي) أي حكمها نهاية رمغنى (قوله للشروط الخ) اي الارابعة (قوله او كانت) اي من جاوز دمها اكثر الحيض مغنى (قوله وهي تعلمهما) اي قدر اوقتا مغنى (قوله نعم) إلى قوله وشمل في المغنى وإلى المتن في النهاية (قوله عدد مجازة العادة) اي إن كانت دون اكثر الحيض سم (قوله لعله ينقطع قبل اكثره) اي قبل

(قوله فالعشرة الاولى حيض) هذا في الصورة الثانية حاصل ما في المجموع كالروضة وأصلها كما بينه في طرح العباب مع رد قول بعضهم ان كلام الروضة وأصلها يقتضى زجيج ان الحيض فيها السواد فقط ثم ذكر ان الواجهة ان حيضها السواد فقط واستدل له فراجعه وبين في شرح الروض ان كون الحيض السواد فقط هو ما صرح به الروياني رحمه في التحقيق وأشار إلى ان كونه العشر الاولى هو قضية المجموع كالروضة وأصلها (قوله فيه مامر) اي من تفسير المميزة والمراد هنا ان التفسير لم يطلق غير المميزة فقوله مامر اي نظير مامر (قوله عند مجازة العادة) اي إن كانت دون اكثر الحيض

وطهر (وهي تعلمهما) فترد اليها قدر اوقتا) وإن زاد الدور على تسعين يوما كان لم تحض من كل سنة إلا خمسة أيام فهي الحيض وباقي مجاوزة السنة طهر للحديث الصحيح بامر مستحاضة بالرد لذلك نعم يلزمها في أول دور أن تمسك عند مجاوزة العادة عما يحرم بالحيض لعله ينقطع قبل اكثره



فيكون النكل حيضاً في الدور الثاني وما بعده تغتسل بمجرد مجاوزة العادة وشمل كلامهم هنا (٤٠٥) الآية إذا حاضت وجاوز دمها الحيضة

عشر فترد لعادتها قبل اليأس  
لما باقى في العدد انها تحيض  
برؤية الدم ويتبين كونها غير  
آيسة فلزم كونها مستحاضة  
بمجاوزة دمها الاكثر وقول  
الفتى وكثيرين من معاصريه  
انه دم فساد غفلة عما  
ذكره في العدد ان ارادوا  
الحكم على جميعه بذلك ولا  
فهو تحكم بخالف لتصريحهم  
هنا ان دم الحيض المجاوز  
استحاضة وقد يجاب عنهم  
بانه يطلق على الاستحاضة  
انها دم فساد فلم يخالفوا  
غيرهم (وثبت العادة)  
المردودة هي البهافيا ذكر  
(بمرة في الاصح) لان الحديث  
المذكور دل على اعتبار  
الشهر الذي وليه شهر  
الاستحاضة من غير تفصيل  
بين ان يخالف ما قبله او  
بواقفه فلو كانت عادتها  
المستمرة خمسة من كل شهر  
ثم صارت ستة في شهر ثم  
استحيضت ردت الستة هذا  
في عادة متفقة ولا فان  
انتظمت لم تثبت إلا بمرة  
كان حاضت في شهر ثلاثة ثم  
في شهر خمسة ثم في شهر  
سبعة ثم ثلاثة ثم خمسة ثم  
سبعة ثم استحيضت في  
السابع فترد لثلاثة ثم  
خمس ثم سبعة لان تعاقب  
الاقدار المختلفة قد صار  
عادة لها فان لم تتكرر بان  
استحيضت في الرابعة ردت  
للسبعة ان علمت ولو نسيت  
ترتيب تلك المقادير أولم

مجاوزة أكثره على حذف المضاف عبارة النجاة وفي المغنى نحوها لا احتمال انقطاعه على خمسة عشر فاذا انقطع  
على خمسة عشر فاقبل النكل حيض وان عبر ما قضت ما وراء قدر عادتها اه (قوله تغتسل الخ) اى وتصوم  
وتصلى نهاية وتفعل ما تفعله الطاهرة . مغنى (قوله تحيض) اى تعتمد بالحيض (قوله انه) اى ما تراه الايسة  
عش (قوله غفلة عما ذكره الخ) قد يمنع ان ما قالوه غفلة وان ما باقى في العدد يرد ما قالوه لجواز ان يكون  
ما في العدد فيما اذا علم وجود دم الحيض بشروطه بعد سن الياس والدم فيما نحن فيه مشكوك فيه سم على  
حج أقول وقد يتوقف في قوله مشكوك فيه مع قولهم ان الآية إذا رأت دمًا لم ينقض عن يوم وليلة حكم بانه  
حيض فامعنى كونه مشكوكا فيه مع ان هذا لو وجد مثله لغير الايسة لم يجعل مشكوكا فيه بل يحكم بانه  
حيض بالنسبة لقدرة عادتها ويحكم لما زاد بانه استحاضة إلا ان يقال لما خالف من ثبت لمن بالاستقراء الياس  
في هذه المدة اورثا الشك فباراته من الدم حيث جاوز الاكثر عش (قوله على جميعه) اى على قدر  
العادة وما زاد عليه و (قوله بذلك) اى بانه دم فساد و (قوله والا) اى بان ارادوا الحكم بذلك على ما زاد على  
قدر العادة (قوله ان دم الحيض الخ) اى الشامل لما رآته الايسة وغيرها (قوله وقد يجاب الخ) اى مختاراً  
للتانى (قوله وثبت العادة الخ) اى ان لم تختلف فلو حاضت في شهر خمسة ثم استحيضت ردت اليها نهاية  
ومغنى (قوله لان الحديث) الى قول المتن او متحيرة في المغنى إلا ما نبه عليه (قوله المذكور) اى انفا اجمالاً  
(قوله بين ان يخالف) اى الشهر الذى يليه شهر الاستحاضة (قوله هذا) اى ما في المتن (قوله في عادة  
متفقة) اى غير مختلفة (قوله ولا) اى وان اختلفت عادتها نهاية ومغنى (قوله لم تثبت) اى العادة  
المختلفة نهاية (قوله في السابع الخ) اى في الشهر السابع وأقل ما تستقيم العادة به في المثال المذكور  
سنة اشهر مغنى (قوله فترد لثلاثة) اى في السابع (ثم خمسة) اى في الثامن (ثم سبعة) اى في التاسع وهكذا  
ابدا مغنى (قوله ردت للسبعة) اى دون العادات السابقة نهاية قال عش والسبعة في هذا المثال هي  
اكثر النوب فلو حاضت في الشهر الثالث ثلاثة او خمسة ردت اليه واحتاطت في الزائد على ما يفيد كلام  
المنهج لكن قال سم عليه الذى في العباب وغيره انه حيث لم يتكرر الدور ترد للنوبة الاخيرة ولا احتياط  
عليها مطلقاً وهو مقتضى كلام المنهج اه وقوله على ما يفيد كلام المنهج اى ويجرى عليه التحفة والنهية  
والمغنى (قوله ولو نسيت ترتيب تلك المقادير) اى دون العادات بان لم يدر ترتيب الدور في نحو المثال المتقدم  
هكذا الثلاثة ثم الخمسة ثم السبعة او بالعكس او الخمسة ثم الثلاثة ثم السبعة او بالعكس او غير ذلك من  
الوجوه الممكنة عش (قوله اولم تنتظم) اى بان تقدم هذه مرة وهذه اخرى سم ونهاية ومغنى  
(قوله اولم يتكرر الدور) اى كان استحيضت في الشهر الرابع نهاية ومغنى (قوله ونسيت اخر النوب) اى  
فان ذكر تهردت الى ما قبل شهر الاستحاضة ثم تحتاط الى آخر أكبر العادات إن لم يكن هو الذى قبل شهر  
الاستحاضة نهاية ومغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض وشرحه مانصه فان قلت قد علم بما ذكر انها  
تحتاط ايضا الى اخر النوب فاستوى حال النسيان والذكر قلت الفرق انه في النسيان يكون الاحتياط  
بعد اقل النوب ولا بدو في الذكر لا يلزم ذلك لانها قد تذكر ان اخر النوب الخمسة فيكون الاحتياط فيما بعدها  
الى اخر السبعة فليتامل اه (قوله فيها) اى فيما إذا تكرر الدور ولم تنتظم عادتها اولم يتكرر الدور

(قوله غفلة عما ذكره) قد يمنع بمنع أن ما قالوه غفلة وأن ما باقى في العدد يرد ما قالوه لجواز أن يكون ما في العدد  
فيما إذا علم وجود دم الحيض بشروطه بعد سن الياس والدم فيما نحن فيه مشكوك فيه (قوله اولم تنتظم) اى بان  
تتقدم هذه مرة وهذه مرة (قوله ونسيت اخر النوب) اى فان ذكر تهردت الى ما قبل شهر الاستحاضة قال في  
الروض وشرحه ثم بعد ردها الى ذلك تحتاط الى آخر أكبر العادات إن لم يكن هو الذى قبل شهر الاستحاضة  
(فان قلت) قد علم بما ذكر انها تحتاط ايضا الى آخر أكبر النوب فاستوى حال النسيان والذكر (قلت) الفرق  
انه في النسيان ان يكون الاحتياط بعد اقل النوب ولا بدو في الذكر لا يلزم ذلك لانها قد تذكر ان اخر النوب  
الخمس فيكون الاحتياط فيما بعدها الى اخر السبعة فليتامل (قوله فيها) كان وجه تسمية الضمير دون

تنتظم اولم يتكرر الدور ونسيت اخر النوب فيهما احتاطت فتحيض من كل شهر ثلاثة ثم هي كائن في نحو الوطء وطاهر في العبادة الى آخر

السبعة لكنها تغتسل اخر الخمسة (٦ + ٤) والسبعة تم تكون كظاهر الى اخر الشهر او معتادة مميزة قدمت التمييز كما قال (ويحكم للمعتاد

المميزة) حيث خالفت  
العادة التمييز كان كانت خمسة  
من أول كل شهر فاستحيضت  
فأرت خمسة حرة ثم خمسة  
سودا ثم حرة مطبقة  
(بالتمييز لا العادة) فيكون  
حيضها السواد فقط (في  
الاصح) لان التمييز علامة  
حاضرة وفي الدم الذي هو  
محل النزاع والعادة منقضية  
وفي صاحبته ومحل الخلاف  
حيث لم يتخلل بينهما أقل  
الطهر وإلا كان كانت عاداتها  
خمس أول الشهر فأرت  
عشرين أحمر ثم خمسة  
أسود كان كل منها حيضا  
قطعا (أو) كانت متحيرة  
بأن هي اما على ابها لان  
المراد هنا المتحيرة المطلقة  
وهي محصورة فيما ذكر  
فيكون قوله الآتي الذي  
هو تصريح بمفهوم الحصر  
وإن حفظت المفيد لقسمين  
آخرين كل منهما يسمى  
متحيرة مقيدة راجعا لمطلق  
المتحيرة لا بقيد التفسير  
المذكور وهذا أحسن أو  
بمعنى كان ليفيد بالمنطوق  
أنها ثلاثة أقسام أيضا هذا  
أحدها والآخر أن أفادها  
مقابله وهو وإن حفظت  
الى آخره فتعين شارح هذا  
وإدعاؤه أنه الا صوب ممنوع  
(نسيت) أو جهلت وقت  
ابتداء الدور أو (عاداتها قدرا

بالكلية وأما إذا تكرر وانتظمت ونسيت انتظامها فحيضا أقل النوب وإن كانت ذاكرة للنوبة الأخيرة  
حلي واعتمده الحنفى وكذا أبو خذمن سم وعشاهم بغيرى أقول وهو خلاف ما اتفق عليه شيخ الاسلام  
والتحفة والنهاية والمغنى من الاحتياط عند نسيان آخر النوب مطلقا عبارة سم فيهما كان وجه تسمية  
الضمير دون جمعه عدم الحاجة الى هذا القيد في الاولى إذ من لازم نسيان ترتيب الاقدار نسيان آخر النوب  
لعموم الاقدار للاخيرة فليتأمل اه (قوله او معتادة) الى قول المتن او متحيرة في النهاية والمغنى إلا ما انبه  
عليه (قوله فأرت خمسة الخ) عبارة بالمغنى والنهاية فأرت عشرة أسود من أول الشهر وبقية أحمر فحيضا  
العشرة الأسود لا الخمسة الاولى اه (قوله وفي الدم) كان المراد بالتمييز فيه التمييز (قوله وفي صاحبته)  
قد يقال وفيه سم (قوله بينهما) أى العادة والتمييز (قوله وإلا كان كانت الخ) عبارة شيخ الاسلام  
والنهاية والمغنى وإن تحال بينهما أقل الطهر كان رات بعد خمسها عشرين ضعيفا ثم خمسة قوية ثم ضعيفا  
فقدرة العادة حيض للعادة والقوى حيض آخر لان بينهما طهر اكمل اه (قوله ثم خمسة أسود) ثم استمر  
السود سم عبارة بالمغنى ثم أحمر اه (قوله كان كل منها) أى من العادة وهى الخمسة الاولى من العشرين  
الأحمر والتمييز وهو الخمسة الأخيرة الأسود (قوله أو كانت) أى من جاوز دمها أكثر الحيض مغنى (قوله  
على بابها) أى من التصور المفيد للحصر (قوله فيما ذكر) أى الناسية لعاداتها قدرا ووقتا (قوله وإلا  
حفظت) أى الى آخره بدل من قوله الآتى (قوله راجعا الخ) خبر فيكون قال سم لا حاجة الى هذا فان  
الضمير فى أو كانت متحيرة وفى وإن حفظت راجع لما رجع اليه الضمير فى قوله أو لافان كانت مبتدأة  
وهو المرأة التى عبر دمها أكثر الحيض فانها مقسم هذه الأقسام كما لا يخفى فتأمل اه (قوله لمطلق المتحيرة)  
أى الى فى ضمن المتحيرة المطلقة (قوله لا يفيد الخ) لمجرد التاكيد (قوله وهذا أحسن) يرد عليه وعلى قوله  
وهي محصورة الخ أن ما ذكره المصنف حيث لا يشمل الجمل لوقت ابتداء الدور وبالعادة مع أنه من المتحير  
المطلق كما دل عليه عطفه على ما قبله سم وقد يجاب بحمل النسيان فى المتن على مطلق الجمل كما جرى عليه  
النهاية فما جرى عليه الشارح من عطفه على النسيان مجرد إيضاح وبيان لقسمى الجمل هنا (قوله أو بمعنى  
كان) أى كما هو الشائع فى كلام الشيخين (قوله ابها) مطلق المتحيرة (قوله ايضا) الاولى تقديمه على قوله  
بالمنطوق (قوله هذا) أى الناسية لعاداتها قدرا ووقتا والتذكير باعتبار القسم (قوله أنه الا صوب الخ) لك  
أن تستدل على أصوبية هذا بسلامته بما لزم الاول من مخالفة الظاهر فى ضمير وإن حفظت على ما قرره سم  
وقد يجاب بان ما استدلل به لوسم إنما يفيد الاظهرية لا الاصوبية (قوله أو جهلت الخ) عبارة النهاية أى  
جهلت عاداتها الخ لنحو غفلة أو علة عارضة وقد تبين وهي صغيرة وتدوم لها عادة حيض ثم تفيق مستحاضة فلا  
تعرف شيئا مما سبق اه قال ع ش قوله أى جهلت فسر النسيان بالجمل إشارة الى أنه لا يشترط سبق العلم  
كاشير اليه قوله لنحو غفلة أو علة الخ اه (قوله وتسمى الخ) عبارة النهاية والمغنى سميت به أى بالمتحيرة

جمعه عدم الحاجة الى هذا القيد فى الاولى اذ من لازم نسيان ترتيب الاقدار نسيان آخر النوب كعدم الاقدار  
للاخيرة فليتأمل (قوله وفي الدم) كان المراد بالتمييز فيه التمييز (قوله وفي صاحبته) قد يقال وفيه (قوله وإلا كان  
كانت عاداتها خمسة أول الشهر الخ) عبارة نرح الرض وإن تحلل بينهما أقل الطهر كان رات بعد خمسها  
عشرين ضيه ثم خمسة قريثم ضعيفا فقدر العادة حيض للعادة والقوى حيض آخر لان بينهما طهر اكمل اه  
اه (قوله ثم خمسة أسود) ثم استمر السواد (قوله راجعا لمطلق المتحيرة الخ) لا حاجة الى هذا فان الضمير فى  
أو كانت متحيرة وفى وإن حفظت راجع لما رجع اليه الضمير فى قوله أو لافان كانت مبتدأة وهو المرأة التى عبر  
دمها أكثر الحيض فانها مقسم هذه الأقسام كما لا يخفى فتأمل اه (قوله هذا أحسن) يرد عليه وعلى قوله السابق  
وهي محصورة فيما ذكر أن ما ذكره المصنف حيث لا يشمل الجمل لوقت ابتداء الدور وبالعادة مع أنه من  
المتحير المطلق كما دل عليه عطفه على ما قبله (قوله أنه الا صوب ممنوع) لك أن تستدل على أصوبية هذا بسلامته

ووقتا) ولا تميز لها وإن قالت دورى ثلاثين وتسمى أيضا بحمد بكر الياء لانها حيرت الفقهاء فى أمر ما ومن ثم لم يختلف أصحابنا لخيرها

وتخطئ بعضهم بعضا في باب كاهنا (في قول كبتدأه) غير مميزة فيكون حيضها يوما وليلة على الاظهر من اول الهلال لانه الغالب على ما فيه وطهرها بقية الشهر لما في الاحتياط الآتي من الحرج الشديد المرفوع عن الامة (والمشهور وجوب الاحتياط) الآتي لان كل زمن يمر عليها محتمل للحيض والطهر والا تقطاع وادامة حكم الحيض عليها باطل اجاءا والطهر ينافيه الدم والتبويض تحكم فاقترضت الضرورة الاحتياط الآتي عدة فرقة الحياة فانها بثلاثة أشهر على التفصيل الآتي في العدد نظرا للغالب ان كل شهر لا يخلو عن حيض وطهر ولان انتظار سن اليأس فيه ضرر لا يطاق ما لم تعلم قدر دورها بثلاثة ادوار فان سكنت في قدر دورها وقالت اعلم انه لا يزيد على ستة فدورها ستة وإذا تقرر وجوب الاحتياط (فيحرم) على حليلها (الوطء) ومباشرة ما بين سرتها وركبتها ويحرم عليها تمكينه لاحتمال الحيض لاطلاقها لان علة تحريمه من تطويل العدة لا يتأتى هنا لما تقرر في عدتها وعلى زوجها مؤننها ولا خيار له لان وطاها متوقع (ومس المصحف) والمسكك بالمسجد

لتحيرها في أمرها وتسمى بالحيرة بكسر اليااء أيضا لانها الخ (قوله ويخطئ) بالجزم عطفًا على يختلف قاله السكردي ويمنعه كتابته بالياء فالظاهر انه جملة حاله فكان الأولى تقديم المسند اليه او ترك الواو (قوله كاهنا) اي في احكام المنحيرة (قوله من اول الهلال الخ) عبارة النهاية نعم لا يمكن إلحاقها بالمبتدأة في ابتداء دورها لان ابتداء دور المبتدأة معلوم بظهور الدم بخلاف الناسبة فيكون ابتداءه اول الهلال ومتى اطلقوا الشهر في مسائل الاستحاضة غنوا به ثلاثين يوما سواء كان ابتداءه من اول الهلال ام لا الا في هذا الموضع اه أي فرادهم بالشهر الهلالي نقص او كل عش (قوله لانه الخ) اي ابتداء الحيض في اول الهلال (قوله على ما فيه) عبارة ع ش قال الشيخ عميرة قال الرافعي وهي اي قوله لانه الغالب دعوى مخالفة للحس اه وهذا هو العمدة في تزييف هذا القول اه قول الماتن (والمشهور وجوب الاحتياط) ومحل وجوب ما ذكر عليها كما افاده الناشرى ما لم تصل سن اليأس فان وصلته فلا وهو ظاهر جلي شرح مر سم على حج وما ذكره عن شرح مر يوجد في بعض النسخ والصواب اسقاطه ع ش (قوله الآتي) الى قوله (ما لم تعلم) في النهاية والى قوله فان شككت في المغنى (قوله ينافيه الدم) اي على هذا الوجه سم عبارة ع ش وهذا بمجرد لا يصلح مانعا من كونه طهرا اذا نما جواز ان يكون كله دم فساد الا ان يمنع هذا بان ما تراه المرأة في سن الحيض يجب ان يكون حيضا ما لم يمنع منه مانع والمنايع هنا إنما يمنع من الحكم على السكك بانه حيض ولم يمنع من ان بعضه حيض وبعضه غير حيض اه (قوله والتبويض) اي بان يحكم على بعض معين بانه حيض وعلى آخر بانه طهر ع ش (قوله فاقترضت الضرورة الخ) ولا يجمع تقديم السفر ونحوه ولا تؤم في صلاتها يطاهر ولا متحيرة بناء على وجوب القضاء عليها ولا يلزمها الفداء عن صومها ان افطرت لرضاع لاحتمال كونها حائضا مغنى (قوله الا في عدة الخ) راجع الى الماتن (قوله على التفصيل الآتي الخ) اي اذا طلقها في اول الشهر اما اذا طلقها في اثنائه فان كان مضى منه خمسة عشر او أكثر لغا ما تقي واعتدت بثلاثة اشهر بعد ذلك ويحرم طلاقها حينئذ لما فيه من تطويل العدة وان بقي من الشهر ستة عشر يوما فاكثر فبشهرين بعد ذلك ع ش (قوله ما لم تعلم الخ) راجع الى قوله فانها بثلاثة اشهر كرده (قوله فان شككت الخ) عبارة شرح الروض فلو شككت في قدرها اي الادوار اخذت بالاكثر قاله الدارمي سم (قوله على حليلها) اي من زوجها وسيدها نهاية ولو اختلف اعتقادهما فالعبرة بعقيدة الزوج لا الزوجة ع ش (قوله ومباشرة) الى قوله ولو بعد الخ في النهاية الا قوله لا طلاقها الى وعلى زوجها وقوله لصلاوة الى قول الماتن وتغتسل في المغنى الا قوله لا طلاقها الى وعلى زوجها (قوله لا طلاقها) عطف على الوطء في الماتن وقوله ومس المصحف عطف على تمكينه في الشرح وفيه نوع تعقيد فكان الاولى تاخير قوله ويحرم عليها الخ عن قوله لا طلاقها الخ (قوله مؤننها) اي وسائر حقوق

مما لزم الاول من مخالفة الظاهر وان حفظت على ما قرره (قوله والمشهور وجوب الاحتياط) ومحل وجوب ما ذكر عليها كما افاده الناشرى ما لم تصل الى سن اليأس فان وصلته فلا وهو ظاهر جلي شرح مر واقول لعل ما قاله الناشرى مبنى على ظاهر ما سبق من المغنى وغيره (قوله ينافيه الدم) اي على هذا الوجه (قوله فان شككت الخ) عبارة شرح الروض فلو شككت في قدرها اي الادوار اخذت بالاكثر قاله الدارمي (قوله فيحرم على حليلها الوطء) قال الناشرى قال ابو شيكيل في شرح الوسيط هذا اذا لم تبلغ سن اليأس فاذا بلغت ذلك فالذي يظهر لي وتقضي القواعد انه يجوز لزوجها ان يجامعها والزوال احتمال الحيض ويؤيد ما قاله ابو شيكيل قول المحاملي في الباب وقت انقطاعه ستون سنة اه كلام الناشرى (فان قلت) يرد ما قاله ابو شيكيل من زوال احتمال الحيض ما قالوه في باب العدد من انه لو رأت امرأة الدم بعد اليأس بشروط الحيض كان حيضا (قلت) لا يرد لجواز ان يكون ذلك مفروضا في دم متميز علم انه حيض لوجود شروطه بخلاف المشكوك فيه لجواز انه اكثر الحيض كاهنا ثم رأت الشارح تعرض لهذا فيما مر (قوله لا طلاقها الخ) فيه امران الاول صرح الشارح في باب الطلاق بان طلاقها لا سني ولا بدعي لانه لم يقع في حيض ولا طهر محقق وكلامه هنا لا ينافيه لان عدم الحرمة تجتمع ذلك والثاني ان عدم الحرمة هل هو وان لم تعتد بثلاثة اشهر بان اعتدت

الزوجية كالقسم ع ش (قوله لا للصلاة) وفاقا للنفى وخلافا للنهاية عبارة وما أفهمه كلامه أى الاسنوى في المهمات من جواز دخوله للصلاة فرضا أو نفلا رده الوالد رحمه الله تعالى بمفهوم كلام الروضة من أنه لا يجوز له دخوله لذلك لصحة الصلاة خارجه بخلاف الطواف ونحوه فإنه من ضروره عبارة سم المعتمد حرمة مكثها بالمسجد لغير ما يتوقف عليه من الطواف والاعتكاف ولو للصلاة م ر وعقب السيد البصرى كلام النهاية بما نصه قوله م ر لصحة الصلاة خارجه فيه انها صحيحة مع ترك السورة فما الفارق ونقل شيخ الاسلام في الاسنى كلام المهمات المذكور وأقره اه (قوله لا للصلاة أو طواف الخ) أى إذا أمنت التلوين اسنى ومعنى ونهاية قول المتن (والقراءة الخ) أى للفاتحة والسورة نهاية ومعنى وقال البصرى هل القراءة المنذورة كالقراءة فى غير الصلاة أو محلها فى غير هالم أرفى ذلك شيئا ولعل الثانى أوجه اه وفى كلام ع ش ما يقيد به قول المتن (فى غير الصلاة) ظاهر مانه لا يجوز القراءة للتعلم وينبغى خلافا له لأن تعلم القراءة من فروض الكفاية فهو من مهمات الدين بل وينبغى لها جواز مس المصحف وحمله إذا توقفت قرأته عليه ما وأنه لو لم يكف فى دفع النسيان إجرأه على قلبها ولم يتفق لها قراءة فى الصلاة لما نفع قام بها كاشتغالها بصناعة تمنعها من تطويل الصلاة والنافلة جاز لها القراءة ويظهر أنه لا يجب عليها حينئذ أن تقصد بتلاوتها الذكر أو تطلق بل يجوز لها قصد القراءة لأن حديثها غير محقق والعذر قائم بها ثم إن كانت قراءتها مشروعة سن للسامع لها سجود التلاوة ولا فلاح ع ش (قوله بامرارها الخ) أى وبالقراءة فى الصلاة كما يستفاد من قوله اما فى الصلاة الخ سم (قوله على القلب) أى وثاب على هذا الامرار تواب القراءة ع ش (قوله اما فى الصلاة) أى ولو نفلا (قوله لجائزة مطلقا) أى فاتحة أو غير هانهاية قال الاسنوى وقيل تحرم الزيادة على الفاتحة اه سم (قوله محققة) أى قلنا لم زد على الفاتحة سم (قوله وكذا صلاة الجنائز) أى وصلاة الجنائز كصلاة الفرض فى وجوب الغسل لها لا فى صفتها الخاصة وهى وجوبها كالفرض ولو شبهها بالنفل كان أولى قال سم على حجب وينبغى أن لا يسقط الفرض بفعلها لعدم إغناء صلاتها عن القضاء اه رعايه ليعرف بينها وبين المتيمم بأن طهره محقق حون هذه ع ش وأقر الرشيدى كلام سم ايضا (قوله لأنه من مهمات الدين) أى من الامور التى اهتم بها الشارع وحث على فعلها ع ش (قوله ولو بعد خروج الوقت) وفاقا للنفى وخلافا للنهاية عبارة وشمل اطلاقه النفل بعد خروجه وقت امر يضيق وقد علم ما فيه مما مر اه أى فى شرح ويجب الوضوء لكل فرض من انها تفعلها بعد خروج الوقت إلى كانت راتبة بخلاف النفل المطلق ع ش (قوله بعد خروج الوقت) لما تظهر هذه المبالغة إذا اريد النفل بطهارة الفرض سم اه رشيدى (قوله فقد صرح به) أى بوجوب القضاء عليها (قوله لكن انتصر كثير من عدم وجوبه الخ) عبارة للنفى وهو ما فى البحر عن الصابغ وقال فى المجموع انه ظاهر نص الشافعى وبذلك صرح الشيخ ابو حامد والقاضى ابو الطيب وابن الصباغ وجمهور الفقهاء غيرهم لانها إن كانت حائضا فلا صلاة عليها أو طاهرا فقد صلت قال فى المهمات وهو المقتضى به اه (قوله انه الذى الخ) عطف على قوله انتصر الخ قول المتن (لكل فرض) خرج به النفل فلا يجب عليها الاغتسال له هو المحدث به اه سم قال ع ش قوله لكل فرض أى ولو نذرا وصلاة جنازة زيادى ر ظاهر هانها اتصال على الجنائز ولو مع وجود الرجال ثم قوله وصلاة جنازة ر هو ظاهر حيث لم تعدد الجنائز فان تعددت وصات لبادفة واحدة كما هان غسل واحد كما هو ظاهر وقوله م ر لا يجب عليها الاغتسال الخ

بتلاته أدوار على ما ذكره به له عالم تعلم الحق وتقتضى ما نقلناه عنه فى باب الطلاق ان الأمر كذلك لعدم تحقق الحيض (قوله لا صلاة) المعتمد حرمة مكثها بالمسجد لغير ما يتوقف عليه من الطواف والاعتكاف ولو للصلاة م ر (قوله بامرارها على القلب الخ) أى وبالقراءة فى الصلاة كما يستفاد من قوله اما فى الصلاة الخ (قوله لجائزة مطلقا) قال الاسنوى قيل تحرم الزيادة على الفاتحة اه (قوله بان جنازته محققة) أى فلذا لم يزد على الفاتحة (قوله وكذا صلاة الجنائز) ينبغى أن لا يسقط الفرض بفعلها لعدم إغناء صلاتها عن القضاء (قوله ولو بعد خروج وقت امرض) لما تظهر هذه المبالغة إذا اريد النفل بطهارة الفرض (قوله لكل فرض)

إلا لصلاة أو طواف أو اعتكاف ولو نفلا (والقراءة فى غير الصلاة) وإن خشيت النسيان لا مكان دفعه بامرارها على القلب والنظر فى المصحف اما فى الصلاة لجائزة مطلقا وفارقت فاقد الطهورين بان جنازته محققة (وتصلى) وجوبا (الفرائض) ولو مندورة وكذا صلاة الجنائز كما يحتمل الاسنوى (ابدا) لاحتمال الطهر (وكذا النفل) الراتب وغيره (فى الاصح) ندب لأنه من مهمات الدين فلا وجه لحرماتها إياه ولو بعد خروج وقت الفرض كما صححه فى الروضة وإن صحح فى كتب خلافا له لان إباحة النوافل المطلقة لها تدل على انهم وسعوا لها فى شأن النوافل وسكت أى هنا وإلا فقد صرح به فى فصل القدوة عن وجوب قضائها مع أنه المعتمد عندهما الطول تفريجه لكن انتصر كتبه من عدم وجوبه وأنه الذى عليه النص والجمهور (وتغتسل لكل فرض)

في وقته كما بأصله وكأنه اكتفي بقوله وتوضأ وقت الصلاة وذلك لاحتمال الانقطاع كل وقت ومن ثم لو ذكر وقت كعند الغروب اغتسلت عنده كل يوم فقط أو كانت ذات تقطع لم تكرر مدة الثناء لأنه لم يطرأ بعده دم ويلزمها إذا لم تنغمس أن ترتب بين أعضاء الوضوء على الأوجه لاحتمال أنه واجبها ولا يلزمها نية على الأوجه أيضا لأن جعلها بالحال يصيرها كالغالب وهو يحجزه الوضوء بنية نحو الحيض ولا تجب المبادرة بها عقبه لأنه لا يمكن تكرار الانقطاع بينه وبينها بخلاف الحدث واحتمال وقوعه في الحيض والانقطاع بعده لاحتمال وقوعه في الحيض في دفعه لكن ينبغي نديها لأنها تقلل الاحتمال لأنه في الزمن الطويل أظهر منه في اليسر فإن أخرت جددت الوضوء حيث يلزم المستحاضة المؤخرة (وتصوم رمضان) لاحتمال أنها طاهر جميعه (ثم تصوم شهرا) آخر (كاملين) حال من رمضان وشهرا وتكثيره غير مؤثر لتخصيصه بما قدرته وهي مؤكدة لرمضان لثلاث يتوهم إطلاقه على بعده

أي ويكفيها الوضوء وظاهره وإن فعلته استقلا لا كالضحى وقضية كلام شرح البهجة أن محله حيث فعل بعد غسل الفرض سواء تقدم على الفرض أو تأخر اما لو فعل استقلا لا تنوءا كان في وقت فرض أو لا فلا بد له من الغسل ع (قوله في وقته) إلى المتن في النهاية إلا قوله كما بأصله إلى الاحتمال الخ وقوله لأنه لا يمكن إلى فإن أخرت وكذا في المغنى إلا قوله ويلزمها إلى ولا تجب (قوله ذلك) أي وجوب الاغتسال لكل فرض (قوله لم تكرر الخ) أي لا وجوبا ولا ندبا بل لو قيل بحر مته لم يكن بعيدا لأنه تعاط لعبادة فاسدة ع (قوله بعده) أي الغسل (قوله ولا يلزمها نية الخ) يشعر بجواز نيته والوجه خلافه لأنه يحتمل أن الواجب الغسل وإن الواجب الوضوء وغسل جميع البدن لا يكفي فيه نية الوضوء ولو غلط بخلاف الوضوء يكفي فيه نية رفع الأكبر غلطاً فالاحتياط المخلص على كل تقدير تعيين نية رفع الأكبر رسم على حجج اه رشیدی واجاب ع ش بمأنه ويمكن المراد لا يلزمها نية الوضوء مع نية رفع حدث الحيض لأن المراد نية لزومها مستقلة مع ترك نية رفع الحدث الا كبراه وعبارة البصري لا ينبغي أن الاحوط الا تيان بنية الوضوء ايضا بشرطها اه (قوله ايضا) أي كلزوم الترتيب (قوله بها عقبه) أي بالصلاة عقب الغسل مغنى (قوله لأنه لا يمكن الخ) يعني أن الغسل إنما تكرر به لاحتمال الانقطاع ولا يمكن الخ مغنى (قوله واحتمال وقوعه الخ) أي مع أن المبادرة لا تمنع اثر هذا الاحتمال قال في شرح العباب نعم يحتمل وقوع الغسل في الطهر وقد بقي منه ما يسع الصلاة فإذا بادرت برئت منها وإذا أخرت أوقعت في الحيض فلم تبرأ فكان ينبغي وجوب المبادرة لهذا الاحتمال كما قاله بعضهم اه سم عبارة البصري قوله لا يمكن تكرار الانقطاع الخ مسلم لكن الموجب هنا احتماله ولا مانع من تكرره فالخاصل أن احتمال الانقطاع هنا كخروج الحدث في المدة تحاضه وفي المبادرة بالصلاة عقب طهارة كل منهما تقليل للمقتضى وإن لم يدفعه بالكلية فالقول بوجوبها ثم لاهنا لا يخلو وعن خفاء إذ الذي يظهر يبادى الرأي التسوية فيها أو في عدمها اه (قوله جددت الخ) أي وجوبا مغنى وبصري (قوله حيث يلزم المستحاضة) أي غير المتحيرة ليصح قياس هذه عليها ع (قوله المؤخرة) وهي ما أخرت للمصلحة الصلاة بقدر ما يمنع الجمع بين الصلاتين كما تقدم ع ش وسم قول المتن (وتصوم الخ) أي وجوبا مغنى ونهاية (قوله لاحتمال) إلى قول المتن وإن حفظت في النهاية (قوله وتكثيره) أي الشهر (قوله لتخصيصه الخ) هذا عجيب فإن المسوغ موجود بدونه وهو عطفه على المعرفة فانهم صرحوا بأن ذلك كعكسه من مسوغات مجىء الحال من النكرة سم وعش ورشیدی (قوله بما قدرته) أي من لفظ آخر ع ش (قوله وهي) أي الحال المذكورة (قوله مؤكدة لرمضان) لقائل أن يقول إن رمضان حقيقة في الهلال الناقص ايضا فالتقييد

في وقته) قال في شرح الروض تعبيره كأصله بان فرضه يخرج النفل وهو احتمال ذكره في المجموع في النفل بعد ما بدقله عن القاضي أي الطبيب أن كل موضع قلنا عليها الوضوء لكل فرض فلها صلاة النفل وكل موضع قلنا عليها الغسل لكل فرض لم يحجز النفل إلا بالغسل ايضا اه وظاهر كلام الاكثرين التقييد بالفرض وهو ايسر وكلام القاضي احوط اه والمعتمد عدم وجوب الغسل للنفل شرح م (قوله ولا يلزمها نية على الأوجه) يشعر بجواز فيه والوجه خلافه لأنه يحتمل أن الواجب الغسل وإن الواجب الوضوء وغسل جميع البدن لا يكفي فيه نية الوضوء ولو غلط بخلاف الوضوء يكفي فيه نية رفع الأكبر غلطاً فالاحتياط المخلص على كل تقدير تعيين الأكبر فليتامل (قوله واحتمال وقوعه الخ) أي مع أن المبادرة لا تمنع اثر هذا الاحتمال قال في شرح العباب نعم يحتمل وقوع الغسل في الطهر وقد بقي منه ما يسع الصلاة فإن بادرت برئت منها وإذا أخرت أوقعت في الحيض فلم تبرأ وكان ينبغي رجوب المبادرة لهذا الاحتمال كما قاله بعضهم اه (قوله حيث يلزم المستحاضة) أي بأن لا يكون لمصلحة الصلاة (قوله لتخصيصه بما قدرته) هذا عجيب فإن المسوغ موجود من غير تقديره وهو مشاركتة في الحال للمعرفة فانهم صرحوا بأن ذلك من مسوغات مجىء الحال من النكرة وبذلك عبر في التسهيل وعبر السيوطي في مسوغ الحال بمسوغات الابتداء وصرحوا في مسوغات الابتداء بان منها ان يعطف على سائر الابتداء نحو زيد ورجل قائلان (قوله وهي مؤكدة لرمضان

بل مؤسسة كما يعلم من قولنا الاتي فالكمال إلى آخره ومؤسسة لشهر لا فادتها ان المراد به ثلاثون يوما متوالية (فيحصل) لها بفرض ان رمضان ثلاثون يوما (من كل) منهما (اربعة (٤١٠) عشر) يوما لاحتمال ان حيضها الاكثر وان طرأ اناء يوم وانقطع اناء السادس عشر فيبطل

منه ستة عشر يوما فان نقص رمضان حصل لها منه ثلاثة عشر وبقي عليها ستة عشر فاذا صامت شهرا كاملا بقي عليها يوما من هنا ايضا فالكمال في رمضان قيد لغرض حصول الاربعة عشر لابقاء اليومين كما هو واضح فلا اعتراض على المتن كالا يعترض عليه بانه لا يمتنع عليها شيء اذا علمت ان التقطاع كان ليلا لوضوحه ايضا (ثم) اذا بقي عليها يوما (تصوم من ثمانية عشر) يوما ستة ايام (ثلاثة او لها وثلاثة اخرها فيحصل اليومان الباقيان) لان الحيض إن طرأ اناء اول صومها حصل الاخير ان او ثانياه فالاول والثامن عشر او ثالثه فالاول والثاني السادس عشر حصل الثاني والثالث او السابع عشر فالثالث والسادس عشر او الثامن عشر فالسادس عشر والسابع عشر ولا تتعين هذه السكيفية كما هو مبسوط في المطولات بل بالغ بعضهم فقال يمكن تحصيلها بكيفيات تبلغ ألف صورة وصورة ولعل في جميع مسائل الصوم بانواعه لافى هذه الصورة بخصوصها لبداهة فساده (ويمكن قضاء يوم) عليها بنذر مثلا (يصوم يوم ثم) صوم (الثالث) من الاول (والسابع عشر) منه

بالكمال مخرج له فالتأسيس به في غاية الظهور مغن عن التعسف الذي ارتكبه مع أن في صحته نظر اغان قوله فالكمال الخ لا يفيد التأسيس إلا ان اراد به ما ذكرته مع قصور عبارته عن إفادته سم (قوله بل مؤسسة) أي محصلة لمعنى لم يحصل بدونها ع ش (قوله فيبطل منه) أي كل منهما (سنة عشر الخ) أي ويبقى عليها يوما من وكان ينبغي ان يذكر هذا هنا حتى يظهر قوله الاتي هنا ايضا فاقام (قوله هنا ايضا) أي فيما اذا نقص رمضان كما فيما اذا كمل هذا مراده وتقدم ما فيه عبارة النهاية والمقتضى منه بكل حال ستة عشر يوما فاذا صامت الخ بقي عليها على كل من التقديرين يوما من زاد المغنى فلو قال وتصوم رمضان ثم شهرا كاملا وبقي يوما من لا غنى عن كمالين وما بعده قاله ابن شعبة اه (قوله لغرض الخ) بالغين المعجمة (قوله فلا اعتراض على المتن) ان اراد به ما مر عن ابن الشبهة فيرد بان ما ذكره لا يدفع اولية ذلك قال ع ش وبقي الاعتراض عليه أي المتن من جهة اخرى وهي إيهامه ان رمضان في حقها يعتبر ثلاثين كالشهر الاخر وإن كان ناقصا إلا ان يقال ان هذا الإيهام ضعيف اه (قوله لوضوحه ايضا) لا موقع لا ايضا إلا ان يكون راجعا إلى قوله كالا يعترض الخ وفيه أن التشبيه مغن عنه وقد يقال أنه راجع إلى قوله فالكمال في رمضان قيد الخ ع ش (قوله لان الحيض إلى قوله كما هو في المغنى) (قوله ولا تتعين هذه السكيفية) ذكر المغنى والنهاية غير هاراجعها (قوله يمكن تحصيلها) أي تحصيل البراءة عن قضاء يومين وكان الاولى تشية الضمير كما في النهاية (قوله لافى هذه الصورة) أي صورة بقاء يومين (قوله وصورة) عبارة النهاية وواحدة اه (قوله بانواعه) أي الشاملة لقص يوم ويومين فأكثر (قوله لوفوع يوم الخ) أي لان الحيض ان طرأ في الاول سلم الاخير وفي الثالث سلم الاول وان كان اخر الحيض الاول سلم الثالث او الثالث سلم الاخير نهاية (قوله ولا يتعين هذا الخ) وفي النهاية والمغنى بعد ذكر كيمييات اخر ما نصه واللفظ للثاني هذا في غير الصوم المتتابع بنذر او غيره فان كان سبعة ايام فادونها صامته ولا ثلاث مرات الثالثة منها من سابع عشر شروعا في الصوم بشرط ان تفرق بين كل مرتين من الثلاث بيوم فأكثر حيث يتأتى الاكثر وذلك فيما دون السبع فلقضاء يومين ولا تصوم يوما وثانيه وسابع عشرة وثمان عشرة ويومين بينهما ولا غير متصلين بشيء من الصومين فبشرط ان الحيض إن فقد في الاولين صح صومهما وإن وجد فبهما صح الاخير ان اذ لم يعد فيهما ولا فالتوسطن وإن وجد في الاول دون الثاني صح ايضا او بالعكس فان انقطع قبل السابع عشر صح مع ما بعده وإن انقطع فيه صح الاول والثامن عشر وتخلل الحيض لا يقطع الولا وإن كان الصوم الذي تخلله قدر ايسعه وقت الطهر لضرورة تحيير المستحاضة فان كان المتتابع اربعة عشر فادونها صامته له ستة عشر ولا ثم تصوم قدر المتتابع ايضا ولا بين المراده وبينها وبين الستة عشر فلقضاء ثمانية متتابعة تصوم اربعة وعشرين ولا فبشرط اذا الغاية بطلان ستة عشر فيبقى لها ثمانية من الاول والاخر أو منهما أو من الوسط ولقضاء اربعة عشر تصوم ثلاثين وإن كان ما عليها شهرين متتابعين صامت مائة واربعين يوما ولا فبشرط اذا يحصل من كل ثلاثين اربعة عشر فيحصل من مائة وعشرين ستة وخمسون ومن عشرين الاربعة الباقية وإنما وجب الولا لانها لو فرقت احتمل الفطر في الطهر فيقطع الولا اه (قوله أي المتحيرة الخ) الاقعد أي المرأة التي جاوز دمها اكثر الحيض فتأمل سم (قوله كما مر) أي في شرح او متحيرة بان الخ (قوله من عاداتها) إلى قوله في حفظ الدر في النهاية والمغنى لا قوله

الخ أقول لقائل أن يقول ان رمضان حقيقة في الهلالى الباقص أيضا فالنقييد بالكمال مخرج له فالتأسيس به في غاية الظهور مغن عن التعسف الذي ارتكبه مع ان في صحته نظر اغان قوله فالكمال الخ لا يفيد التأسيس إلا ان اراد ان فيه إشار إلى ان رمضان يكون كاملا وناقصا وأنه حقيقة في الامرين فالنقييد المذكور مخرج للناقص ولا يخفى ان عبارته في غاية القصور والبعد عن ذلك فليتأمل (قوله أي المتحيرة لا بقيد النفسير) الاقعد أي المرأة التي جاوز دمها اكثر الحيض فتأمل (قوله المحتاجة للنسبة) خرج نحو القراءة

لوفوع يوم من الثلاث في الطهر بكل تقدير كما علم مما مر ولا يتعين هذا ايضا (وإن حفظت) أي المتحيرة لا بقيد التفسير كما مر (شيئا) المحتاجة من عاداتها ونسبت شيئا كالوقت فقط أو القدر فقط (فلا يقين) من طهر او حيض (حكمه) وهذه تحيير هانسي فلذا جعلها عاقبا للمحيرة المطلقة

فزع من ان سياقه يقتضى انها متحيرة مطلقة ليس في محله (وهي في) الزمن (المحتمل) للحيض والطمهر (كما نرى في الوطء) ومس المصحف والقراءة في غير الصلاة (وطاهر في العبادة) المحتاجة للنية كما علم من الامثلة السابقة احتياطا كالمحيرة (١١٤) المطلقة (وان احتمل انقطاعا وجب

الفصل لكل فرض) احتياطا ايضا ولا فالوضوء لكل فرض في حفظ القدر فقط كان قالت كان حيض ستة ايام من العشر الاول من كل شهر الخامس والسادس حيض يقينا وما بعد العاشر طهر يقينا ومن السابع للعاشر يحتمل الانقطاع فتغسل للسكول فرض ومن الاول للخامس يحتمل الطرو فلا غسل قالوا ولا تخرج هذه اى الحافظة للقدر فقط عن التحير المطلق الا بحفظ قدر الدور وابتدائه وقدر الحيض كهذا المثال بخلاف قولها حيض خمسة واضللتها في دورى ولا اعرف سوى هذا او دورى ثلاثون ولا اعرف ابتداءه فهي متحيرة مطلقة لان كل زمن يمر عليها محتمل للثلاثة الحيض والطمهر والانقطاع وفي حفظ الوقت فقط كان قالت اعلم انى احيض في الشهر مرة واكون في سادسه حائضا السادس حيض يقينا والعشر الاخير طهر يقينا ومنه للعشرين يحتمل الانقطاع دون الطرو ومن الاول للسادس يحتمل الطرو فقط (والاظهر ان دم الحامل) الصالح لكونه حائضا ولو بين توأمين حيض للخبر الصحيح دم الحيض اسود يعرف ولانه لا يمتنع

المحتاجة الى احتياط (قوله المحتاجة للنية) خرج نحو القراءة سم (قوله كما علم) اى التقييد بما ذكره (قوله السابقة) في المحيرة المطلقة (قوله ولا فالوضوء الخ) ويسمى ما يحتمل الانقطاع طهرا مشكوكا فيه وما لا يحتمله حائضا مشكوكا فيه ونهية ومغنى قال ع ش والظاهر انها لا تفعل طواف الا فاضة في الطهر المشكوك فيه ولا في الحيض المشكوك فيه ولا فيما نسي انتظام عاداتها قدرت لاقل الثوب واحتاطت في الزائد لان الطواف لا اخر لوقته فيجب تأخير طهرها المحقق لا يقال انتظاره مع الاحرام فيه مشقة شديدة لانا نقول يمكن دفعها بما ذكره من ان الحائض حائضا حقا تتخلص من الاحرام بالهجوم على الطواف مقلدة مذهب الحنفي او غير ذلك بما ياتي في الحج هذا ولم يتعرضوا لما لو طافت طواف الا فاضة من التحير هل يجب اعادته في زمن يغلب على الظن معه وقوعه في الطهر كما في قضاء الصلوات او لا وقياس ما في الصلاة وجوب ذلك اه بخذف (قوله يحتمل الانقطاع) اى والحيض والطمهر نهاية ومغنى قال ع ش الذى يظهر ان ليس مرادهم باحتمال الطهر هنا طهر اصليا لا يكون بعد الانقطاع كما يتوهم من عطفه عليه وجعل كل منهما احد المحتملات فانه مستحيل بعد فرض تقدم الحيض يقينا بل مرادهم الطهر في الجملة فالمراد باحتمال التطهر والانقطاع احتمال طهر بعد الانقطاع او معه الانقطاع والحاصل انه ليس المراد ان كلا منهما يحتمل حصوله على الانفرد فانه غير ممكن كما تبين بل المراد احتمال طهر معه انقطاع سم على المنهج اه (قوله يحتمل الطرو) وعبارة النهاية والمغنى يحتمل للحيض والطمهر اه (قوله قالوا) اى الاصحاب مغنى (قوله ولا تخرج) الى قوله بخلاف قولها في النهاية الى قوله وفي حفظ الوقت في المغنى (قوله بخلاف قولها الخ) ولو قالت كنت اخلط شهر ايشهر حائضا فاحظة من اول كل شهر ولحظة من اخره حيض يقينا وما بين الاولى الى التي من اول الشهر ولحظة من اخر الخامس عشر يحتمل الثلاثة وهذه اللحظة اى التي اخر الخامس عشر مع لحظة من اول ليلة السادس عشر طهر يقينا وما بين اللحظة من اول ليلة السادس عشر واللحظة من اخر الشهر يحتمل الحيض والطمهر دون الانقطاع مغنى ونهية (قوله ولا اعرف سوى هذا) اى سوى قدر الحيض من قدر الدور وابتدائه (قوله والعشر الاخير طهر يقينا) فيه نظر بالنسبة لاولها لان يفرض انها في جميع السادس حائض بصرى (قوله ومنه) اى من السادس (قوله يحتمل الانقطاع) اى والحيض (قوله فقط) اى دون الانقطاع قول المتن (ان دم الحامل) قال في شرح المذهب وامرأة حامل وحاملة والاول اشهر وافصح وان حملت على رأسها او ظهرها فحاملة لا غير انتهى سم (قوله الصالح) الى قوله نعم في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ولانه الى وانما (قوله الصالح) اى وان خالف عاداتها حيث لم ينقص عن يوم وليلة ولا زاد على خمسة عشر ولو بصفة غير صفه الدم الذى كانت راء في غير زمن الحمل ع ش قول المتن (حيض) اى وان ولدت متصلا باخره بلا تخل فقام مغنى ونهية (قوله للخبر الصحيح الخ) عبارة النهاية لعموم الادلة كخبر دم الحيض الخ (قوله ولانه لا يمتنع الخ) عبارة النهاية ولانه دم لا يمتنع الرضاع بل اذا وجد معه حكم بكونه حائضا وان ندر فكذا لا يمتنع الحمل اه (قوله ولانما حكم الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قوله ليس حائضا) محله ما لم يتصل بحيض متقدم على الطلق ولا كان كل من الخارج مع الطلق والخارج مع

(قوله والاظهر ان دم الحامل) قال في شرح المذهب وامرأة حامل وحاملة والاول اشهر وافصح وان حملت على رأسها وظهرها فحاملة لا غير اه (قوله ليس حائضا) محله ما لم يتصل بحيض متقدم على الطلق ولا كان كل من الخارج مع الطلق والخارج مع الولد حائضا ايضا حتى لو استمر الخارج مع الطلق وخروج الولد لانه اتصل بالخارج بعد تمام الولادة كان جميعه حائضا وان لزم اتصال النفاس بالحيض بدون فاصل طهر بينهما فانه يجوز خلاف ما لو جاز دمها النفاس الستين فانه يكون استحاضة ولا يجعل ما بعد الستين حائضا متصلا بالنفاس واعتبار الفصل بينهما اذا تقدم النفاس دون ما اذا تاخر صرحوا به (قوله ليس حائضا) محله ما لم

الرضاع ولو وجد وان ندر فكذا الحمل ولانما حكم الشارح براءة الرحم به لظن آ الغالب وكون الحمل يسد مخرج الحيض لانما هو أغلبي ايضا نعم الدم الخارج مع الطلق أو الولد ليس حائضا ولا نفاسا وإذا ثبت أنه حيض جرت عليه أحكامه إلا حرمة الطلاق فيه إن انقضت العدة بالحمل لسكونه



الولد حيضا أيضا حتى لو استمر الخارج مع الطلق وخروج الولد إلى أن اتصل بالخارج بعد تمام الولادة كان جميعه حيضا وان لم اتصل بالنفاس بالحيض بدون فاصل طهر بينهما فإنه يجوز خلاف ما لو جاوز دمها النفاس الستين فإنه يكون استحاضة ولا يحل ما بعد الستين حيضا متصلا بالنفاس واعتبار الفصل بينهما إذا تقدم النفاس دون ما إذا تأخر وقضية قولهم السابق محله ما لم يتصل الخ أنه لو لم يتصل بدم متقدم قدر الحيض كيوم فقط لا يكون حيضا وان كان مجموعهم مع ما تقدمه قدر الحيض فليراجع سم على حجج والاقرب أنه حيض لأنه بمجرد روقته حكم عليه بذلك فيستصحب إلى تحقق ما ينافيه ع ش (قوله والا حرم) شامل للنسب لغيره كحمل الشبهة وغير المنسوب كحمل الزنا ووجه الحرمة في الأول أن عدة الشبهة مقدمة وما قبل الوضع لا يحسب من عدة الطلاق كانت حائضا واطاها سم (قوله الذي) إلى قوله ودون الطلاق في النهاية والمغنى لإقوله كما تفيدته إلى المتن (قوله بان لم يزد الخ) فإذا كانت ترى وتناد ما ووقت انقضاء واجتمعت هذه الشروط حكمنا على الكل بأنه حيض أما النقاء بعد آخر الدماء فطهر قطعا وان نقصت الدماء عن أقل الحيض فهي دم استحاضة مغنى (قوله فاصلاح نسخة المصنف الخ) عبارة المغنى والظاهر أن النقاء بين دماء أقل الحيض فأكثر حيض قال ابن الفر كاح أن نسخة المصنف والنقاء بين الدم حيض ثم اصلحه بعضهم بقوله بين أقل الحيض لأن الراجح أنه إنما ينسحب إذا بلغ مجموع الدماء أقل الحيض اه قال الولي العراقي وهذه النسخة التي شرح عليها السبكي وقال ابن النقيب وقد رايت نسخة المصنف التي بخطه وقد اصلحت كما قال بغير خطه اه ونحوه في النهاية إلا أن ما نقله فيه عن ابن الفر كاح عزاه فيها للبرهان الفزاري وهو المراد بابن الفر كاح لتفر كح كان في سابق أبيه ثم ما شرحا عليه تبعا للشارح المحقق من حمل الأقل على الأقل اصطلاحا لا يستغنى عن تقديره فأكثر لكنه يشمل صورة غير مزادة وهو كون الدماء واصله إلى حد الأقل أكثر اصطلاحا إذ لا يتصور تخلل نقاء بينهما محكوم عليه بأنه حيض فليحمل الأقل على معناه لغوه وهو ما عد إلا أكثر فيستغنى عن تقديره فأكثر الموضع في إيهام ما ليس بمراد والاصل عدم التقدير بصري (قوله ليس في محله) فيه نظر ويكفي في الاصلاح الإيهام القوي وعدم تعيين العهدية وعدم القرينة عليها فكون الاصلاح في محله مما لا ينبغي تردد فيه سم أقول بل في نظره نظر إذ لا يجوز كما في شرح مسلم اصطلاح عبارة كتاب وان اذن مؤلفه في خطبه بذلك بل بكتب في هامشه قال المصنف كذا وصوابه كذا ولو سلمنا الجواز فهو ما لم تقبل العبارة معنى صحيحا ولا فتحمّل عليه ولو كان بعيدا كما نبه عليه القاضي عضد الدين (قوله دون انقضاء العدة) أي فلا تنقض بتكرار هذا النقاء إذ لا يعد هذا النقاء قرأ سم (قوله الدم الخارج بعد فراغ جميع الرحم) أي وقبل أقل الطهر فلو لم ترد ما لا بعد مضي خمسة عشر يوما فأكثر فلا نفاس لها على الاصح سم عن العباب

يتصل بحيض متقدم على الطلق وإلا كان كل من الخارج مع الطلق أو الولد حيضا فلورأت يوما فقط دما ثم وضعت مصلابه فظاهر أن ذلك اليوم دم فساد وان تقدم بعضه على الطلق لنقصه عن أقل الحيض ولا يمكن تركيله من الخارج عقب الولادة لأنه نفاس (قوله ليست حيضا ولا نفاسا) محله ما لم يتصل بحيض متقدم وإلا كان حيضا كذا عبر به غير واحد وقضيته أنه لو لم يتصل بدم متقدم قدر الحيض كيوم وليلة لا يكون حيضا وان كان مجموعهم مع ما تقدمه قدر الحيض فليراجع سم (قوله والا حرم) شامل للنسب لغيره كحمل الشبهة وغير المنسوب كحمل الزنا ووجه الحرمة في الأول أن عدة الشبهة مقدمة وما قبل الوضع لا يحسب من عدة الطلاق كانت حائضا واطاها سم (قوله الذي) إلى قوله ودون الطلاق في الجملة أنه لزم من طلاقها في هذا الحيض أن عدتها بعد الولادة وبعد ما يلقاها من النفاس الذي لا يحسب من عدتها فيحصل التطويل ولا يضره أن تحريم الطلاق في عدة الشبهة ثابت وان كانت طاهرا لهذا المعنى (قوله ليس في محله) فيه نظر ويكفي في الاصلاح الإيهام القوي وعدم تعيين العهدية وعدم القرينة عليها فكون الاصلاح في محله مما لا ينبغي تردد فيه سم (قوله دون انقضاء العدة) أي فلا تنقض بتكرار هذا النقاء إذ لا يعد هذا النقاء قرأ سم (قوله الخارج بعد فراغ جميع الرحم الخ) قال في شرح الارشاد كالعباب وغيره وقبل معنى

منسوب بالطلاق والإلزام لانقضاء العدة بالحيض حيثئذ (و) الاظهر أن (النقاء بين الدم) الذي يمكن كونه حيضا بأن لم يزد النقاء مع الدم على خمسة عشر واحتوش بدمين في الخمسة عشر ولم ينقص مجموع الدم عن أقل الحيض كما تفيدته ال العهدية في الدم فاصلاح نسخة المصنف التي بخطه كذلك إلى أقل الحيض ليس في محله (حيض) سبحانه الحكم الحيض عليه لأنه لما نقص عن أقل الطهر أشبه الفترة بين دفعات الدم والفرق بينهما أن النقاء شرطه ان تخرج القطنة بيضاء نقية والفترة تخرج معها ملوثة ومن ثم اتفقوا على أنها حيض ومحل الخلاف في نحو الصلاة والصوم والوطء دون انقضاء العدة فإنه لا يوصل به إجماعا ودون الطلاق فإنه لا يحل فيه (وأقل النفاس) وهو الدم الخارج بعد فراغ جميع الرحم وان وضعت علقه أو مضغفة

فيها صورة خفية اخذ اعما في الفسل اذ لا تسمى ولادة الا حينئذ كما صرحوا به فلا تخالف (٤١٣) بين ما ذكره هنا وفي العدد خلافا

لمن ظنه وإطلاقيهم أنها لا تنقضي بعلقة بحول على الاغلب أنه لا صورة فيها خفية من النفس وهو الدم اذ به قوام الحياة أو لخروجه عقب نفس وإذ لم يتصل بالولادة فابتداءه من رؤية الدم على تناقض للمصنف فيه وعليه فزمن النقاء لا نفاس فيه فيلزمها فيه أحكام الطاهرات لكنه محسوب من الستين كما قاله البلقيني (لحظة) هو كقول غيره بجهة بمعنى قول الروضة لاحد لا قله أي لا يتقدر بل ما وجد منه وإن قل نفاس لكن اللحظة أنسب بذكر الغالب والاكثر لان الكل زمن (وأكثره ستون) يوما (وغالبه أربعون) يوما بالاستقراء كما مر (ويحرم به ما حرم بالحيض) حتى الطلاق إجماعا لأنه دم حيض يجتمع قبل نفخ الروح وبعد النفخ يكون غذاء الولد ولا يؤثر في حرقه به في ذلك تحالفهما في غيره اذ النفاس لا يتعلق به عدة ولا استبراء ولا بلوغ لحصولها قبله بالولادة والانزال الناشئ عنه العلق وأقله لا يمكن أن يسقط صلاة لتعذر استنفاقه لوقتها بخلاف أقل الحيض كذا

وشرح الارشاد زاد المغنى والنهاية وعلى هذا فيحل الزوج أن يستمتع بها قبل غسلها أو تيممها كالجنب اه (قوله فيها الخ) راجع للعلقة ايضا بدليل قوله الاق وإطلاقيهم الخ سم (قوله صورة الخ) وينبغي الاكتفاء باخبار قابلة واحدة بها لان المدار على ما يفيد الظن والواحدة تحصله عش (قوله لا حينئذ) أي حين وجود الصورة (قوله من النفس الخ) عبارة للمغنى وهو بكسر النون لغة الولادة وشرعا ما مر وسمى بذلك لانه يخرج عقب النفس او من قولهم تنفس الصبح اذا ظهر ويقال لذات النفاس نفساء بضم النون وفتح الفاء وجمعها نفاس كعشر او عشر و يقال في فعله نفست المرأة بضم النون وفتحها وبكسر الفاء فيهما والضم افصح واما الحائض فيقال فيها نفست بفتح النون وكسر الفاء لا غير ذكره في المجموع اه (قوله قوام الحياة) الاولى قوام النفس (قوله واذ لم يتصل) الى قوله لكن اللحظة في النهاية والمغنى (قوله واذ لم يتصل بالولادة) أي واذ اتاخر خروج الدم عن الولادة فاول النفاس من خروجه لا منها نهاية ومغنى (قوله فابتداءه الخ) أي من حيث الاحكام عش أي لا من حيث الحسيان من الستين او الاربعين (قوله من رؤية الدم) أي قبل مضى اقل الطهر كما مر انفا (قوله فزمن النقاء) أي الذي بين الولادة ورؤية الدم عش (قوله فيلزمها فيه الخ) فتجب عليها الصلاة في النقاء المذكور وقد صحح في المجموع انه يصح غسلها عقب ولادتها ولا يشكل على ما رجحناه قول المصنف بطلان صوم من ولدت واد اجافا لانه لما كانت الولادة مظنة خروج الدم انيط البطلان بوجودها وإن لم يتحقق كاجعل النوم ناقضا وإن تحقق عدم خروج شيء منه نهاية ومغنى (قوله لكنه محسوب الخ) معتمد عش (قوله كما قال البلقيني) عبارته كافي النهاية ابتداء الستين من الولادة وزمن النقاء لا نفاس فيه وإن كان محسوبا من الستين اه (قوله بل ما وجد منه او ان قل نفاس) أي ولا يوجد أقل من بجهة أي دفعة نهاية ومغنى بضم الدال عش (قوله انسب) أي من الجهة قول الماتن (ستون) وقال بعض العلماء سبعون وقال أبو حنيفة أي وأحمد أربعون مغنى (قوله لانه دم) الى قوله ولك منعه في النهاية وإلى قوله ثم رايت في المغنى (قوله ولا يؤثر الخ) عبارة للمغنى والنهاية فحكمه حكم الحيض في سائر احكامه الا في شيتين احدهما ان الحيض يوجب البلوغ والنفاس لا يوجب لثبوته قبله بالانزال الذي حبات منه الثاني ان الحيض يتعاقب به العدة والاستبراء ولا يتعلقان بالنفاس لحصولهما قبله بمجرد الولادة بخلافه ايضا في ان اقل النفاس لا يسقط الصلاة الخ فعلم من هذا ان اوفي قول الشارح بالولادة او الانزال الخ للتوزيع (قوله لحصولها قبله بالولادة) لا يأتي هذا في العدة إذا كان الحمل من زنا سم أي او من وطء شبهة (قوله وأقله لا يمكن ان يسقط الخ) أي وحده كما يصرح به التعليل فلا يرد ما أورده الشارح

خمس عشرة يوما من الولادة اه فلم ترد ما أصلا إلا بعد الخمسة عشر قال الاسنوي فلا نفاس لها بالكلية في اصح الوجوهين كما قاله في شرح المهدب اه قال في العباب والخارج مع الولد او حال الطلق دم فساد وبين التوامين حيض كبعد خروج عضو دون الباقي اه وقوله كبعد خروج عضو لعل محله اذ لم يكن الحال حال طلق اخذ اعما قبله (قوله فيها) راجع للعلقة ايضا بدليل وإطلاقيهم الخ (قوله اخذ اعما في الغسل) فيه شيء يعرف بما تقدم في الحواشي ثم عن الخادم (قوله من رؤية الدم) اعتمده مر (قوله لكنه محسوب من الستين الخ) قال في شرح العباب ورد بأن حسيان النقاء من الستين من غير جعله نفاسا فيه تدافع بخلاف جعل ابتداءه من الدم اه (قوله لحصولها قبله بالولادة الخ) قد يقال هذا لا يأتي بالنسبة للعدة فيما اذا ولدت ولم ترد ما فطلقها ثم راته قبل خمسة عشر يوما فقد يقال هذا النقاء الواقع بعد الولادة وقيل رؤية الدم طهر فيعد قرا لانه محتوش بالدم السابق على الولادة وبالدم الواقع بعده فقد تعلقت به العدة كالحيض اذ تعلقها به ليس إلا به مثل ذلك وبالنسبة للاستبراء فيما اذا ولدت امته ولم ترد ما فوطئها حينئذ ثم باعها ثم رات الدم قبل خمسة عشر يوما فقد يقال يحصل الاستبراء بهذا الدم الذي هو نفاس فلترجع المسئلة ولتحرر (قوله لحصولها قبله بالولادة) لا يأتي هذا في العدة إذا كان الحمل من زنا (قوله لا يمكن ان يسقط صلاة) أي وحده كما يصرح به

نقله ابن الرفعة عن البندنجي ولك منعه بأنه يتصور إسقاطه لها بأن تكون مجنونة من أول الوقت الى أن تبقى لحظة فتنفس حينئذ فمقارنة النفاس لهذه اللحظة أسقطت إيجاب الصلاة عنها حتى لا يلزمها تضادها ثم رأيت بعض الشراح

أشار لذلك وعيوره ستين) يوما (٤١٤) - (كعبوره) أي الحيض (الكثرة) فيأتي هنا أقسام المستحاضة بأحكامها فإن احتضت نفاسا

وحيضاً فنفسها العادة  
وبعد قدرها إلى مضى قدر  
طهرها المعتاد من الحيض  
طهر ثم بعده حيضاً كمعادتها  
أو نفاساً فقط فهي مبتدأة  
في الحيض فطهرها بعد  
نفاسها المعتاد تسعة  
وعشرون يوماً ثم حيض  
أقله وطهر تسعة وعشرين  
يوماً وهكذا ومثلها في ما ذكر  
مبتدأة فيها وإن تكررت  
ولادتها بلا دم ونفاس  
المبتدأة حجة أو حيضاً فقط  
ردت في الحيض لمعادتها  
فيه كالطهر وفي النفاس  
الحجة كاتردمزة فيه لتمييزها  
مالم تزد على ستين ولا شرط  
للضعيف هنا ولو نسيت عادة  
نفاسها احتاطت أبداً  
سواء المبتدأة في الحيض  
والناسية لمعادتها فيه وأما  
قول ابن الرفعة لا يتصور  
التحير في النفاس إذا المذهب  
أن من عادتها أن لا تراها  
أصلاً إذا رأت الدم  
وجاوز الستين تكون  
كالمتبدأ وحينئذ فابتداء  
نفاسها معلوم وبه ينتق  
التحير ففيه نظر إذا ما ذكره  
لا يدل على انتفاء مطلق  
التحير عن النفاس لما تقرر  
في الناسية ومن ثم قال  
الجلال البلقيني النفاس  
الناسية إن نسيت قدر عادة  
نفاسها وعلمت وقت ولادتها  
وجاوز الدم تحتاط أبداً

سم عبارة السيد البصري قوله كذا نقله ابن الرفعة الخ نقل في النهاية كلام ابن الرفعة وأقره من غير تعقب  
وتعقبه في المغني بنحو ما هنا فقال ور بما يقال قد يسقطه فيما إذا بقي من وقت الضرورة ما يسع تكبيرة الاحرام  
فنفست أقل النفاس فيه فإنه لا يجب قضاء تلك الصلاة فعلي هذا لا يستثنى ما قاله اه وقد يجاب من قيل ابن  
الرفعة بأن المراد أن أقل الحيض يستقل باسقاط الصلاة بخلاف أقل النفاس ولا ترد الصورة المذكورة  
إذا المسقط فيها للصلاة إنما هو اجتماعه مع الجنون السابق حتى لو فرض انتفاء الجنون فلا إسقاط ويكفي  
هذا القدر إذا الفرض إثبات خصيصية للحيض ليست للنفاس اه (قوله أشار لذلك) أي المنع المذكور  
(قوله فيأتي هنا الخ) عبارة المغني لأن النفاس كالحيض في غالب أحكامه فكذلك في الرد عليه عند الاشكال  
فينظر ابتداء تلك في النفاس أم معتادة بميزة أم غير مميزة ويقاس بما تقدم في الحيض لترد المبتدأة المميزة  
إلى التمييز بشرط أن لا يزيد اقوى على ستين ولا ضبط في الضعيف وغير المميزة إلى لحظة على الاظهر  
والمعتادة المميزة إلى التمييز لا العادة في الاصح وغير المميزة الحافظة إلى العادة وتثبت بميزة إن لم تختلف في  
الاصح والافيه التفصيل السابق في الحيض والناسية إلى مرد المبتدأة في قول وتحتاط في الاخر الاظهر في  
التحقيق اه (قوله طهر) أي هو طهرها سم (قوله ومثلها) أي المعتادة نفاساً فقط (قوله فيما ذكر مبتدأة  
فيهما) قال في الروض إلا أن هذه أي المبتدأة فيها نفاساً لحظة اه وهذا مراد الشارح بقوله الاتي ونفاس  
المبتدأة حجة فهو كالاستثناء من قوله ومثلها الخ سم (قوله مميزة فيه) أي مبتدأة مميزة في النفاس (قوله  
مالم تزد) أي المميزة يعني تميزها على حذف المضاف وكان الظاهر التذكير كما في بعض النسخ والمغني قال  
سم لم يقل ولم ينقص عن أقله كما تقدم نظيره في الحيض لعدم تصور النقص هنا اه (قوله ولا شرط)  
عبارة المغني ولا ضبط اه (قوله لا يتصور التحير) أي المطلق (في النفاس الخ) اعتمده النهاية والمغني لكن  
أقر الرشدي ما قاله الشارح (قوله وبه) أي يعلمها ابتداء نفاسها (قوله ينتق التحير) أي المطلق (خاتمة)  
يجب على المرأة تعلم ما تحتاج إليه من أحكام الحيض والاستحاضة والنفاس فإن كان زوجها عالماً لزمه تعليمها  
وإلا فلها الخروج لسؤال العلماء بل يجب ويحرم عليه منعها إلا أن يسأل هو ويخبرها فتستغني  
بذلك وليس لها الخروج إلى مجلس ذكر أو تعلم خيراً إلا برضاء وإذا انقطع دم النفاس والحيض  
واغتسلت أو تيممت حيث يشرع لها التيمم فللزواج أن يطأها في الحال من غير كراهة فإن خافت  
عود الدم استحب له التوقف في الوطء احتياطاً مغني ونهاية

(كتاب الصلاة)

أي هذا كتاب الصلاة أي الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة هي حقيقة الصلاة وعددها وحكمها  
التعليل فلا يرد ما أورده الشارح (قوله من الحيض) أي هو طهرها (قوله ومثلها فيما ذكر مبتدأة فيهما)  
قال في الروض إلا أن هذه أي المبتدأة فيهما نفاساً لحظة اه وهذا مراد الشارح بقوله الاتي ونفاس  
المبتدأة حجة اه (قوله ونفاس المبتدأة حجة) هو كالاستثناء من ومثلها الخ (قوله مالم تزد على ستين) لم يقل  
ولم تنقص عن أقله كما تقدم نظيره في الحيض لعدم تصور النقص هنا (قوله ولا شرط للضعيف هنا) فيه بحث  
لأنه تقرر أنه لو انقطع الدم في الستين بعد رؤيته ثم عاد قبل خمسة عشر يوماً من حين الانقطاع كان العائد  
نفاساً لا حيضاً إذا طهر الفاصل بين النفاس والحيض في الستين لا يكون أقل من خمسة عشر يوماً ومن لازم ذلك  
كون زمن الانقطاع المذكور نفاساً وحينئذ فلورأت متلاً نصف الستين سواداً ثم عشرة حمرة ثم  
عاد السواد وجاوز الستين فإن جعلت الحمرة المذكورة طهراً وما بعدها حيضاً خالف هذا الذي  
تقرر وإلا لزم أن للضعيف شرطاً في الجملة ولم يصح نفي جنسه على الإطلاق إلا أن يريد لا شرط  
له بالنسبة لما بعد الستين وهو تكلف واجمال وإبهام فليتامل

(كتاب الصلاة)

ان كانت مبتدأة لان ابتداء حيضها غير معلوم وان نسيت القدر والوقت بأن تقول ولدت مجنونة واستمر بي الدم فكتاب

(كتاب الصلاة) هي شرعا

وأنما مبتدأة في الحيض احتاطت أبداً ايضاً

فكتاب الخ خبر مبتدأ محذوف وإضافته للصلاة من إضافة الدال للدلول شيخنا (قوله أقوال وأفعال) أى أقوال خمسة وأفعال ثمانية فالجمله ثلاثة عشر هى أركان الصلاة وأما الطائفة فهى هيئة تابعة للركن فلا تعدد كنعلى التحقيق فالأقوال تكبيرة الأحرار والفاتحة للشهد الأخير والصلاة على النبي ﷺ بعده والتسليم الأولى والأفعال النية لأنها فعل قلبى والقيام والركوع والاعتدال والسجود مرتين والجلوس بينهما وجلوس التشهد والصلاة على النبي ﷺ الذى يعقبه السلام والترتيب شيخنا وقال البجيرى المراد بالأقوال والأفعال هنا ما يشمل المندوب اهـ (قوله مفتحة الخ) قد يقال لا حاجة اليه مع قوله مخصوصة فلوا بدله بقوله على وجه مخصوص لكان أولى إذ هو صادق بما إذا أتى بالأفعال المخصوصة مثلاً من غير ترتيب وافتتحها بالتكبير واختتمها بالتسليم وشيدى قال شيخنا اعترض قوله مفتحة بالتكبير الخ بأن مقتضاه أن التكبير والتسليم خارجان عن حقيقتها وليس كذلك ويحاجب بأن الشئ قد يفتح ويختتم بما هو منه كما هنا اهـ زاد ع ش عن «هم على البهجة كما يدل عليه ما ذكره فى خطبة العيدين أن التكبير قبلها خارج عنها وأن الشئ قد يفتح بما ليس منه فان هذا يدل على أن الافتتاح قد يكون بما هو منه بل وعلى أنه الأصل فتأمل ولهذا كانت أم الكتاب فاتحة الكتاب مع أنها جزء منه قطعاً اهـ (قوله غالباً) قد يقال ليس له ضابط حتى تعلم به الجماعية والمالعية إلا أن يقال ليس المراد أنه من شمة التعريف بل الإشارة إلى أن المعروف هو الغالب وهو ما عدا المذكورين نعم لا يلائم هذا التوجيه قوله إلا أن مع حذف غالباً بصري (قوله فلا ترد صلاة الأخرس الخ) أى وصلاة المربوط على خشبة لعدم الأفعال فيها شيخنا (قوله بل لا يردان الخ) فيه نظر لأنه أن أراد أن كون المراد أن وضعها ذلك يفهم من التعريف فهو ممنوع كما لا يخفى وإن أراد أنه مراد به وأن لم يفهم منه فهذا لا يمنع الورد إذ حيث لم يشمل لفظ التعريف بعض الأفراد كان غير جامع وإن اراد به معنى جامع لا يفهم منه فليتامل سم عبارة البصري قوله بل لا يردان الخ محل تأمل لانهما إن كانتا ما صدق الحقيقة الشرعية كما هو ظاهر فالتعريف غير صادق عليها فلا يكون جامعاً اهـ (قوله لا يردان) الأولى التانيث (قوله لأن وضع الصلاة الخ) أن أراد بوضعها حقيقةً ومعناها لزوم خروج هذا الفرد وأصلها فإن أراد بالأصل الغالب فلم يستغن عن قيد الغلبة وإن أراد به شيئاً آخر فليبين لينظر فيه سم وقد يقال أن المراد أن المعروف بفتح الراء صلاة غير المعذور بنحو الخرس لا مطلق الصلاة (قوله فما خرج الخ) لم يظهر المراد منه ثم رايت الفاضل المحشى أشار لنحو ما ذكرته فليراجع بصري (قوله لا شتمها على الصلاة الخ) أى فهو من تسمية الكل باسم الجزء هذا إن كانت مأخوذة من صلى إذ ادعا كما اشتهر وقيل مأخوذة من صلى إذا حرك الصلوتين وهما عرفان فى الخاصرتين ينحنيان عند الركوع والسجود ويرتفعان عند الرفع منهما وقيل من صليت العود بالبار إذ أقومته بها الصلاة تقوم إلا أنسان للظاعن من ثم ورد من لم تنه صلاته عن الفحشاء والمنكر فلا صلاة له أى كاملة ولا يضر كون الصلاة أوعية قلبية وأوها الفاتحة كبراً وانفتاح ما قبلها وصليت بأنى لأنهم يأخذون الواوى من اليائى وبالعكس شيخنا (قوله وهى الدعاء) قيل مطلقاً وقيل

أقوال وأفعال مخصوصة  
مفتحة بالتكبير مختمة  
بالتسليم غالباً فلا ترد صلاة  
الأخرس وصلاة المريض  
التي يجريها على قلبه بل  
لا يردان مع حذف غالباً  
لأن وضع الصلاة ذلك فما  
خرج عنه أعارض لا يرد  
عليه سميت بذلك لاشتغالها  
على الصلاة لغو وهى الدعاء

(قوله بل لا يردان الخ) فيه نظر لأنه أن أراد أن كون المراد أن وضعها ذلك يفهم من التعريف فهو ممنوع كما لا يخفى وإن أراد أنه مراد به وأن لم يفهم منه فهذا لا يمنع من الورد إذ حيث لم يشمل لفظ التعريف بعض الأفراد كان غير جامع وإن اراد به معنى جامع لا يفهم منه فليتامل (قوله لأن وضع الصلاة ذلك) أن أراد بوضعها حقيقةً ومعناها لزوم خروج هذا الفرد وأصلها فإن أراد بالأصل الغالب فلم يستغن عن قيد الغلبة وإن أراد به شيئاً آخر فليبين لينظر فيه (قوله فما خرج الخ) يقال عليه هذا الذى خرج لعارض هل هو من الأفراد حقيقة أو لا وهل يشمل لفظ التعريف أو لا فإن قال من الأفراد حقيقة ولا يشمل فهو وارد قطعاً وإلا فهو ممنوع قطعاً فتأمل اللهم إلا أن يكون المراد أنه شئ وضعه ما ذكره فيه خفاء لا يليق بالتعريف (قوله وخرج بقولى مخصوصة) قد يقال أن صدق جمع الأقوال والأفعال فى سجدة التلاوة والشكر صدق معنى مخصوصة أيضاً فإن اراد به معنى خاص فى الواقع فهذا لا يفهمه السابق فلا فائدة فى الإخراج بالنسبة

بخير شيخنا (قوله) وخرج بقولي مخصوصة (الخ) قال ابن العباد أنها خارجان بأقوال وأفعال فأنها فعل واحد مفتتح بالتكبير محتتم بالتسليم نهاية وبصري وعبارة سم إن صدق جمع الأقوال والأفعال في سجدة التلاوة والشكر صدق معنى مخصوصة أيضا وإن أراد به معنى خاصا في الواقع فهذا لا يفهمه السامع وإن لم يصدق فلا حاجة لزيادة مخصوصة وفي شرح العباب وخرج بجمع الأفعال سجدة التلاوة والشكر لا شتمها على فعل واحد هو السجود اه وقد يقال بل هي أفعال لأن الهوى للسجود والرفع منه إعلان خارجان عن مسمى السجود اه وأجاب عنه شيخنا بأنه ليس فيها إلا قولان واجبان تكبيرة الاحرام والسلام وفعلان كذلك النية والسجود وكل من هويه والرفع منه غير مقصود اه (قوله) كصلاة الجنابة قال في المغني فيدخل صلاة الجنابة بخلاف سجدة التلاوة والشكر اه فالظاهر أن قول الشارح كصلاة الجنابة مثال للمغني ثم رايت كلامه في فتح الجواد مصرحاً بأنها لا تسمى صلاة فتشمله هذا على ظاهره نعم لا نسب حيثئذ عطفها على سابقها لما في هذا من الإيهام بصري أي بان يقول وصلاة الجنابة فإنها ليست صلاة وكذا جعله سم مثالا للمغني حيث استشكله بان صلاة الجنابة أقوال كالتكبيرات وأفعال كالقيام والنية ورفع اليدين اه وقد يجاب عنه بان رفع اليدين سنة والكلام فيما يتوقف عليه حقيقة الصلاة وعبارة شيخنا بعد ادخاله صلاة الجنابة في المعرف كالمغني لفصه وصلاة الجنابة فيها أقوال وهي ظاهرة وأفعال وهي القيامات وهي أفعال متعددة حكما لجعل القيام للفتحة فعلا والقيام للصلاة على النبي ﷺ فعلا وهكذا وإن كانت في الحس فعلا واحدا اه قول المتن (المسكتوبات خمس) الأصل فيها قبل الإجماع إيات كقوله تعالى وقيموا الصلاة أي حافظوا عليها دائما بأكال واجباتها وسننها وقوله تعالى إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا أي بحتمة موقته وإخبار في الصحيحين كقوله ﷺ فرض الله على ليلة الأسراء خمس صلوات فلم ازل اراجعها واسأله التخفيف حتى جعلها خمسا في كل يوم وليلة وقوله للأعرابي خمس صلوات في اليوم والليلة قال الأعرابي هل على غيرها قال لا إلا أن تطوع وقوله لما دنا بعنه إلى النبي أخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة وأما وجوب قيام الليل فنسخ في حقنا وهل نسخ في حقه ﷺ أكثر الأصحاب لا والصحيح نعم ونقله الشيخ أبو حامد عن النص مغني ونهاية (قوله) أي المفروضات (ل) قال قوله فان جبريل في النهاية والمغني إلا قوله ولا ينافيه إلى وفرضت وما نبه عليه (قوله) ولا ترد الجمعة (الخ) عبارة المغني وخرج بقولنا العينية صلاة الجنابة لكن الجمعة من المفروضات العينية ولم تدخل في كلامه إلا إذا قلنا إنها بدل من الظهر وهو رأي الأصح أنها مستقلة اه (قوله) والعشاء ليونس) وقيل من خصوصيات نبينا ﷺ وهو الأصح شيخنا عبارة سم عن الإيعاب والأصح أن العشاء من خصوصياتنا اه وأقره عرش (قوله) ولا ينافيه أي ما ورد من أن الصبح (الخ) قوله بعد صلاته) ظرف قول جبريل وقوله هذا الخ مقوله (قوله) ليلة الأسراء) وهي قبل الهجرة بسنة نهاية ومغني وشيخنا (قوله) لعدم العلم (الخ) ولا احتمال أن يكون صرح له بان أول

اليه وإن لم يصدقا فلا حاجة لزيادة مخصوصة وفي شرح العباب وخرج بجمع الأفعال سجدة التلاوة والشكر لا شتمها على فعل واحد هو السجود اه وقد يقال بل هي أفعال لأن الهوى للسجود والرفع منه إعلان خارجان عن مسمى السجود (قوله) فأنها ليست صلاة كصلاة الجنابة أقوال كالتكبيرات وأفعال كالقيام والنية ورفع اليدين (قوله) أي المفروضات) لما كان المكتوب غير الفرض لغة وأعم منه شرعا فسر المراد هنا بقوله أي المفروضات (قوله) ورد أن الصبح (الخ) قال في شرح العباب قبل وهذه الصلوات تفرقت في الأنبياء فالنجر لآدم والظهر لإبراهيم والعصر لسليمان والمغرب لعيسى ركعتين عن نفسه وركعة عن أمه والعشاء خصت بها هذه الأمة وخالف الرافعي في شرح المسند بعض ذلك فجعل الظهر لداود والعشاء ليحيى والعشاء لموسى وأورد فيه خبرا أو الأصح كما مر أن العشاء من خصوصياتنا اه (قوله) ولم يجب صبح يوم تلك الليلة لعدم العلم بكيفية) أي وأصل وجوب الخمس كان معلقا على العلم بالكيفية وبذلك يندفع ما يتوهم من أنه يلزم من عدم بيان كيفية الصبح تأخير البيان عن وقت الحاجة وإنما كان يصح ذلك لو لم يكن

وخرج بقولي مخصوصة  
سجدة التلاوة والشكر  
فأنها ليست صلاة كصلاة  
الجنابة (المسكتوبات)  
أي المفروضات العينية  
(خمس) معلومة من الدين  
بالضرورة في كل يوم وليلة  
ولا ترد الجمعة لأنها من جملة  
الخمس في يومها كما سيعلم  
من كلامه ولم تجتمع هذه  
الخمس لغير نبينا ﷺ  
وورد أن الصبح لآدم  
والظهر لداود والعصر  
لسليمان والمغرب ليعقوب  
والعشاء ليونس ولا ينافيه  
قول جبريل في خبره الآتي  
بعد صلاته الخمس هذا وقت  
الأنبياء قبلك لا احتمال أن  
المراد أنه وقتهم غلى  
الاجمال وإن اختلف كل  
من ذكر منهم بوقت  
وفرضت ليلة الأسراء ولم  
يجب صبح يوم تلك الليلة  
لعدم العلم بكيفيةها

وجوب الخمس من الظهر نهاية ومعنى وسم (قوله فان جبريل الخ) قال في شرح العباب وبين ابن اسحاق في مغازيه ان هذه الصلوات التي صلاها جبريل كانت صبيحة ليلة فرضا لما اسرى به وانه صبح بالصلاة جامعة اى لان الاذان لم يشرع الا بعد بالمدينة وان جبريل صلى به صلى الله عليه وسلم وهو باصحابه اى كان متقدما عليهم ومبلغا لهم كما يعلم من رواية النسائي السابقة اه سم (قوله ابتدا بالظهر الخ) وكانت عبادته صلى الله عليه وسلم قبل ذلك في غار حراء بالتفكير في مصنوعات الله واكرام من يمر عليه من الضيفان فكان يتعبد فيه الليالي ذوات العدد واختار التعبد فيه دون غيره لانه تجاه الكعبة وهو يحب رؤيتها ثم وجب عليه وعلينا قيام الليل ثم نسخ في حقنا وحقه ايضا على المعتمد بفرض الصلوات الخمس وهي افضل العبادات البدنية الظاهرة والعبادات البدنية الباطنة كال تفكير والصبر والرضا بالقضاء والقدر افضل منها حتى من الصلاة فقد ورد تفكير ساعة خير من عبادة ستين سنة وافضل الجميع الايمان شيخنا (قوله فن ثم الخ) الاولى ابدال الفاء بالواو (قوله بذلك) اى بجبريل (قوله وبآية الخ) عطف على قوله بذلك (قوله في البداءة الخ) ظرف لقوله تاسى (قوله سميت) الى قول المتن و آخره في النهاية والى قوله واختلفوا في المعنى الا قوله عقب وقوله تدل الى فليس (قوله سميت بذلك) اى سميت صلاة الظهر بلفظ الظهر (قوله اول صلاة ظهرت) اى في الاسلام فانها اول صلاة صلاها جبريل اماما للنبي والصحابة لكن كان النبي را بطة بينهم وبين جبريل لعدم رؤيتهم له ولا يضر في ذلك كونه صلى الله عليه وسلم افضل من جبريل قطعاً لانه يصح ان ياتم الفاضل بالمفضول خصوصاً ضرورة تعلم الكيفية ولا يضر ايضا كون جبريل لا يتصف بالذكورة لان شرط الامام عدم الانوثة وان لم تتحقق الذكورة شيخنا (قوله اى الخ) عبارة غير شدة الحر (قوله اى عقب وقت زوالها) مقتضاه ان وقت الزوال ليس من الظهر وعليه فماذا يحذف هذا الوقت الغير المعتبر من جانب المنتهى فليراجع بصرى وقد يقال يحذف بظهور الزوال لنا بما ياتي من زيادة الظل او حدوثه (قوله اى ميلها الخ) اى الى جهة المغرب نهاية ومعنى (قوله باعتبار ما يظهر لنا الخ) لان التكليف انما يتعلق به معنى والجار متعلق بالميل او بزوال الشمس (قوله لا نفس الامر) اى لوجود الزوال فيه قبل ظهوره لنا بكثير فقد قالوا ان الفلك لا يتحرك لغيره يتحرك في قدر النطق بحرف متحرك اربعة وعشرين فرسخا ولذلك لما سال رسول الله ﷺ جبريل هل زالت قال لا نعم فلما ساله لم تكن زالت فلما قال لا تحرك الفلك اربعة وعشرين فرسخا وزالت الشمس فقال نعم شيخنا (قوله فلو ظهر) اى الميل وكذا مر جمع ضمير قوله الآتي ويعلم الخ (قوله لم يصح وان كان) اى التحريم (بمده) اى الميل (قوله وكذا في نحو الفجر) اى وكذا يقال في الفجر وغيره لان مواقيت الشرع مبنية على ما يدرك بالحس نهاية (قوله امر وجودى الخ) هو يشمل ما قبل الزوال وما بعده من الفنى مختص بما بعد الزوال معنى زاد شيخنا المراد به خيال الشيء لانه وجودى وقوله لنفع البدن اى بدفع ألم الحر عنه مثلاً (وغيره) اى كالفواكه اه قوله مر كافي الآية اى قوله تعالى ثم جعلنا الشمس عليه دليلاً قال البيضاوى فانه لا يظهر للحس حتى تطلع فيقع ضوءها على بعض الاجرام ولا يوجدو يتفاوت إلا بسبب حركتها اه سم (قوله ويعلم بزيادة الظل الخ) واذا اردت معرفة الزوال فاعتبره بقامتك او شاخص تقيمه في ارض مستوية وعلم على راس الظل فما زال الظل ينقص عن الخط فهو قبل الزوال وان رقف لا يزيد ولا ينقص فهو وقت الاستواء وان اخذ الظل في الزيادة علم ان الشمس زالت والشمس عند المتقدمين من

اصل الوجوب معلقا على الكيفية وهنا توجه آخر لعدم وجوب صبح ذلك اليوم وهو ان الخمس انما وجبت على وجه الابتداء بالظهر وحاصله ان الخمس وجبت من ظهر ذلك اليوم ولا يخفى ما بين هذين التوجيهين من البون البائن خلافا لمن توهم انهما بمعنى واحد كيف وحاصل الثاني او وجبت ما عدا صبح يوم هذه الليلة حتى لو بين كفيتهما لم تجب وحاصل الاول اوجهات ما تبين كفيته في وقته حتى لو بين كيفية الصبح وجبت فتأمل (قوله لعدم العلم بكيفيتها) فديستغنى عنه بانه فرضت الخمس ما عدا صبح ذلك اليوم والالبين كفيتهما كما مر (قوله فان جبريل الخ) قال في شرح العباب وبين ابن اسحاق في مغازيه ان هذه الصلوات التي صلاها جبريل

فان جبريل لما علمها له صلى الله عليه وسلم بصلاته عند باب الكعبة بما يلي الحفرة ثم الى الحجر بالكسرا الخمس في اوقاتها مرتين في يومين ابتدا بالظهر اشارة الى ان دينه سيظهر على الاديان ظهورها على بقية الصلوات فن ثم تاسى اثمتنا بذلك وبآية اقم الصلاة لادائك الشمس في البداءة بها فقالوا (الظهر) سميت بذلك لانها اول صلاة ظهرت كما تقرر ولفعلا وقت الظهيرة اى الحر (واول وقته زوال الشمس) اى عقب وقت زوالها اى ميلها عن وسط السماء المسمى بلوغها اليه بحالة الاستواء باعتبار ما يظهر لنا لانفس الامر فلو ظهر اثناء التحريم لم يصح وان كان بعده في نفس الامر وكذا في نحو الفجر ويعلم بزيادة الظل على ظل الاستواء ان كان والا فبحدثه (واخره مصير ظل الشيء) هو لغة السترو منه افا في ظل فلان واصطلاحاً امر وجودى خلقه الله لنفع البدن وغيره تدل عليه الشمس

كما في الآية لكن في الدنيا دليل وظل عدو ولا شمس ثم فليس هو عدمها خلافا لمن توهمه (مثله سوى ظل استواء الشمس) أي الظل الموجود عنده في غالب البلاد وقد ينعدم في (١٨٤) بعضها كمكة في بعض الأيام واختلّفوا في قدره فيها فقليل يوم واحد هو أطول أيام السنة وقيل

جميع أيام الصيف وقيل ستة وخمسون يوما وقيل ستة وعشرون قبل انتهاء الطول ومثلها عقبه وقيل يومان يوم قبل الاطول بستة وعشرين يوما ويوم بعده بستة وعشرين يوما عددا لا خيرا والاول غلط والذي بينه اثمة الفلك هو الاخير وقول اصحابنا ان صنعاء كمكة في ذلك لا يوافق ما حرره اثمة الفلك لان عرض مكة احدى وعشرون درجة وعرض صنعاء على ما في زيج ابن الشاطر خمس عشرة درجة تقريبا فلا ينعدم الظل فيها الا لقل الاطول بنحو خمسين يوما وبعده بنحوها ايضا وقد بسطت الكلام على ذلك وما يتعلق به وبوضحه في شرح العباب ولها وقت فضيلة اول الوقت وجواز الى ما يسمع كله ثم حرمة ونوزع فيه بان المحرم التأخير اليه لا إيقاعها فيه ويرد بان هذا لا يمنع تسميته وقت حرمة بذلك الاعتبار وضرورة وسيأتي وهذه الاربعة تجري في البقية وعذر وهو وقت العصر لمن يجمع واحسار وهو وقت الجوار (وهو) أي محير ظل الشيء مثله سوى ظل الاستواء أي عقبه هو

أرباب علم الهيئة في السماء الرابعة وقال بعض محقق المتأخرين في السادسة وهي أفضل من القمر لكثرة نفعا شيخنا ومغني (قوله ولا شمس ثم) أي في الجنة (قوله فليس الخ) تفريع على وجود الظل في الجنة مع انه لا شمس فيها (قوله أي الظل الموجود الخ) أي فلا ضافة لادنى ملايسة ولا فالزوال لا ظل له بل الظل للشيء عنده شيخنا (قوله وقد ينعدم) أي ظل الاستواء (قوله في قدره) أي الانعدام (قوله فقليل يوم واحد هو الخ) اقتصر عليه النهاية والمغني (قوله احدى وعشرون) الاولي احدى وعشرون (قوله ولها) الى قول المتن وبقي في النهاية والمغني لا قوله أي عقبه هو وقوله فلو فرض الى وذلك (قوله ولها وقت فضيلة الخ) عبارة شيخنا ولها ستة اوقات وقت فضيلة أي وقت لا يقاع الصلاة فيه فضيلة زائدة بالنسبة لما بعده وهو اول الوقت بحيث يقع الاشتغال باسبابها وما يطلب فيها ولا جملها ولو كالا كما ضبطوه في المغرب ووقت اختيار أي وقت يختار اتيان الصلاة فيه بالنسبة لما بعده وهو يستمر بعد فراغ وقت الفضيلة وان دخل معه الى ان يبقى من الوقت ما يسعها فيكون مساويا للوقت الجواز الآتي فقل الى نصفه كما حكاه الخطيب عن القاضي وهو ضعيف وقت جواز بلا كراهة أي وقت يجوز لإيقاع الصلاة فيه بلا كراهة وهو يستمر بعد فراغ وقت الفضيلة وان دخل معه ومع وقت الاختيار الى ان يبقى من الوقت ما يسعها ثالثا تدخل معا ويخرج وقت الفضيلة ولا ويستمر وقت الاختيار ووقت الجواز بلا كراهة الى القدر المذكور فيها متحدا ان انتدأ وانها وليس له وقت جواز كراهة ووقت حرمة أي وقت يحرم التأخير اليه فلا ضافة فيه لادنى ملايسة ولا إيقاع الصلاة فيه احب هو آخر الوقت بحيث يبقى من الوقت ما لا يسعها وان وقعت اداء بان ادرك ركعة في الوقت فم اداء مع الاثم ووقت ضرورة وهو آخر الوقت اذا زالت الموانع والباقي من الوقت قدر التكبير فاكثر فتجب هي ما قبلها ان جمعت معها ووقت عذري وقت سببه العذر وهو وقت العصر لمن يجمع جمع تأخير اه (قوله او الوقت) قال القاضي الى ان يصير ظل الشيء مثل ربعه مغني (قوله ثم حرمة) وهو آخر وقتها بحيث لا يسعها مغني ونهاية (قوله لا يمنع تسميته الخ) كيف والاضافة يكفي فيها اذنى ملايسة سم (قوله نوزع فيه الخ) وتطير به يجري في وقت الكراهة كذا في النهاية اقول ويرد بنظير ما رده في وقت الحرمة بصرى (قوله واختيار الخ) ليس هذا وقتا مستقلا فما وجه عده على ان صدق وقت الاختيار عليه محل تأمل إذ هو وقت يحذر عدم التأخير عنه مع تأتية فيه فيما يظهر من كلامهم بصرى (قوله ظهروا ذلك) أي معرفة المأمور المذكور عبارة النهاية والمغني معرفة وقت العصر اه والمال واحد (قوله وهي من وقت العصر) وقتها من وقت الظام وقيل فاصلة بينهما مغني زاد شيخنا وينبغي على القول بانها من وقت الظهر ان الجنة لا تقوت حينئذ على الاول والاخير تقوت اه (قوله وهي من وقت العصر) مناف لما قدمه من ان الاحكام لا تناط إلا بما يظهر لها إذ مقتضاها أن الزيادة قبل الظهور ليست من العصر بصرى وقد يحجب بأن مفاد كلام الشاعر تعسر الظهور لا تعذره واستحالته عادة (قوله فلو فرض مقارنة تحرمة لها الخ) ان اراد به ان التحريم قارن الزيادة الغير الظاهرة باعتبار ما يظهر لنا أي باعتبار ما نطه بان أقصا تمام التحريم ظهوره واظهرت ان ثباته مع مطابق للمصرع عليه غير ان فيه المداغة المذكورة وان اراد ان التحريم قارن الزيادة 'مداغة' مع مطابق له مع عليه وان سلم من المناهضة المذكورة بصرى (قوله في عرض الأمر) الكسر اسم للبروقب نظام العمل عس به كانت صليحة ليله فرضاها ما أرى به إنه سمح بالاصلاح جاء تأني لان الاصل لم يرد الخ لا بعد بالمدينة وان جبريل صلى الله عليه وسلم هو اصحابه أي كاد خندا ما عليهم ومبداهم كما يعلم من رواية الساقى السابقة وبذلك يعلم الرد على من زعم ان بيان الاوقات لا ترفع بعدا جرة قصده ذلك باطل اه (قوله كما في الآية) أي قوله تعالى تم جعلنا الشمس عليه دالا قال البيضاوي فانه لا يصير الحسن حتى تطلع فيقع ضوءها على بعض الاجرام لا يوحدها تفاوت لا بسبب حركتها (قوله لا يمنع تسميته) كيف والاضافة

(أول وقت العصر) لكن لا يكاد يتحقق ظهور ذلك إلا بأدنى زيادة وهي من وقت العصر (في) فلي فرض مقارنة تحرمة باعتبار ما يظهر لنا صح نظير ما قالوه في عرض الشراك ان قد ظهر لا بد من خبره اه والتأخير



في خبر جبريل لمصير النبي . مثله ليس للاشراط بل لأن الزوال لا يتبين بأقل من قدر معادة فان فرض تبيينه بأقل منه حمل به وذلك ما في حديث جبريل وسنده صحيح وصلى في العصر حين كان ظله أي الشيء مثله ولا يتأفقه قوله وهو صلى بي (٤١٩) الظهر حين كان ظله مثله لأن مناه فرغ

منها حين انكأ شرع في العصر في اليوم الاول حينئذ فلا اشتراك بين الوقتين لخبر مسلم وقت الظهر إذا زالت الشمس لم يحضر العصر (ويبقى) وقته (حتى تغرب) الشمس للخبر الصحيح وقت العصر مالم تغرب الشمس سميت بذلك لمعاصرتها للغروب كذا قيل ولو قيل لتناقض ضوء الشمس منها حتى يفنى تشبيها بتناقض الغسالة من الثوب بالعصر حتى تفنى لكان أوضح (والاختيار ان لا تؤثر) بالفوقية (عن) وقت (مصير الظل) للشيء (مثلين) سوى ظل الاستواء إن كان لأن جبريل صلاها به في ثاني يوم حينئذ ولها غير الأوقات الأربعة السابقة وقت اختيار وهو هذا وقت عذر وهو وقت الظهر لم يجمع وقت كراهة بعد الاصفرار فاقامها سبعة وزيد ثامن على ضعيف وهو صلاتها فيه بعد افسادها فانها قضاء عند جمع ومع ضعفه هو لا يختص بالعصر وهي الصلاة الوسطى لصحة الحديث به من غير معارض فهي أفضل الصلوات ونليها الصبح ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب فيما يظهر من

(في خبر جبريل الخ) وهو أمي جبريل عند البيت مرتين فصلى في الظهر حين زالت الشمس وكان النبي قد قرأ الشراك نهاية ومعنى (قوله مثله) أي مثل عرض الشراك (قوله وذلك) أي المتن في النهاية والمعنى (قوله وذلك) راجع لما في المتن وهو دخول وقت العصر بالمصير المذكور (قوله ولا يتأفقه) أي ما في حديث جبريل وصلى في العصر الخ (قوله سميت بذلك) أي سميت صلاة العصر بلفظ العصر (قوله لمعاصرتها الخ) أي مقارنتها تقول فلان عاصر فلانا إذا قارنه لكن المراد بالمقارنة هنا المقارنة شيخنا قول المتن (والاختيارات لا تؤثر الخ) وسمي مختاراً لارجحية على ما بعده أو الاختيار جبريل إياهما يزداد المعنى وقوله فيه الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار وقال الاصطخري يخرج وقت العصر بمصير الظل مثليه ووقت العشاء بالثلث والصحيح بالاسفار لظاهر بيان جبريل السابق وأجيب عنه بما تقدم (قوله سوى ظل الاستواء) أي قوله من غير معارض في النهاية والمعنى (قوله به) أي بالنبي ﷺ و (قوله حينئذ) أي حين مصير ظل الشيء مثليه (قوله بعد افسادها) أي عمارتها ومعنى (قوله فاقضاء الخ) والاصح انها أداء كما كانت قبل الشروع فيها نهاية ومعنى أي ملا يجب فعلها فوراً وإن وقع ركعة منها في الوقت فاداء وإلا فقضاء ع ش (قوله لصحة الحديث به) وقراءة عائشة رضي الله تعالى عنها وإن كانت شاذة حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر شيخنا (قوله وهي الصلاة الوسطى) أي على الاصح من أقوال شيخنا (قوله فهي أفضل الخ) عبارة شيخنا وأفضل الصلوات صلاة الجمعة ثم عصر هائم عصر غير هائم صبحها ثم صبح غير هائم العشاء ثم الظهر ثم المغرب وظاهر كلامهم استيراد كل من هذه الثلاثة في الجمعة وغيرها وقد يظهر خلافه وأفضل الجماعات جماعة الجمعة ثم جماعة صبحها ثم جماعة صبح غير هائم جماعة العشاء ثم جماعة العصر ثم جماعة الظهر ثم جماعة المغرب (قوله لانها فيهما أشق) لا يقال هذا المعنى موجود في أصل فعلهما لأن المشقة إنما زادت بالذهاب إلى محال الجماعات وأصل فعلهما لا يقتضي ذلك الذهاب سم (قوله عادت) أي لو عادت الشمس (قوله عاد الوقت) أي ووجب إعادة المغرب إن كان صلاها ويجب على من أفطر في الصوم الامساك والقضاء لتبيين أنه أفطر نهاراً ولم يكن صلى العصر يصلها أداء وهل بأثم بالتأخير بلا عذر إلى الغروب الأول أو يتبين عدم إثم الظاهر الثاني حللي أه يجزى في كلامهم الميل إلى ذلك كله إلا الأخير فقال فيه إلى الائم وهو الظاهر الموافق لقول أعداء المذهب (قوله وانه الخ) عطف على خلافه (قوله عنده) أي عند وقته المعتاد (قوله وما ذكره آخر ابعيد) قال في شرح العباب وسيأتى أنها تأخرت له <sup>على</sup> عن الغروب ساعة فيمتد الوقت لغروبها وأجاز حسنة المعتاد خلافاً لما يروى كلام الزركشي أيضاً أنه قد يتجه أنه حيث طال الليل اليوم فإن لزوم من طوله فوات نهار أو ليل قدر وإلا بان لم يفت شيء من ليالي الشهر ولا أيامه لم يقدر لأنه ليلة

يكفي فيها أدنى ملايسة (قوله لأن معناه فرغ منها حينئذ) ما لما فتح من حمله على ظاهره لأن مجرد كون ظل الشيء مثله لا يخرج به وقت الظهر إذ لا بد من قدر ظل الاستواء أيضاً وهو قد يسع الظهر فليتأمل اللهم إلا أن يكون هذا الكلام على التناول وتسلم أن المراد حين كان ظله مثله أي سوى ظل الاستواء لا بظل الاستواء (قوله لانها فيهما أشق) لا يقال المعنى الذي أوجب أنها فيهما أشق موجود في أصل فعلهما لأن هذا ممنوع لأن المشقة إنما زادت بالذهاب إلى محال الجماعات وأصل فعلهما لا يقتضي ذلك الذهاب (قوله عاد الوقت) فيه إجماع منها أن الظاهر أن حاصل عود الوقت أنه زيد في ذلك اليوم زيادة وإن تلك الزيادة لا تنقص من الليلة الآتية ومنها أنه إذا قلنا عاد الوقت فهل يلزم من كان صلى المغرب بعد الغروب أن يصلها بعد الغروب الثاني لأنه بعد هاتين بقاها هار وهل يلزم من كان أفطر في صوم الفرض الامساك والقضاء لتبيين أنه أفطر نهاراً أو لا يلزم واحد منهما ما ذكره العود لما هو بالنسبة لغير ذلك ومنها أن من لم يكن صلى العصر يصلها أداءً وإن أثم بعد تأخيرها بلا عذر إلى الغروب الأول كما هو ظاهر في ذلك كله نظر (قوله وما ذكره آخر ابعيد الخ) قال في

الأدلة وإنما فضلو جماعة الصبح والعشاء لأنهما فيهما أشق (فرع) عادت بعد الغروب عاد الوقت كما ذكره ابن العماد وقضية كلام الزركشي خلافه وأنه لو تأخر غروبها عن وقته المعتاد قدر غروبها عنده وخرج الوقت وإن كانت موجودة وما ذكره آخر ابعيد وكذا أولاً

فلاوجه كلام ابن العماد ولا يضر كون (٤٢٠) عودها معجزة له صلى الله عليه وسلم كما خرج حديثها في وقعة الخندق خلافا لمن زعم ضغنة

أو وضعه وكذا صح أنها حبست له عن الغروب شاعة من نهار ليلة الاسراء لأن المعجزة في نفس العود واما بقاء الوقت بعودها فيحكم الشرع ومن ثم لما عادت صلى على العصر اداء بل عودها لم يكن إلا لذلك لا شغاله حتى غربت بنومه صلى الله عليه وسلم في حجره قال ابن العماد يحتاج لمعرفة وقت العصر إذا طاعت من مغربها اه وأقول جاء في حديث مرفوع أنها إذا طلعت من مغربها تسير إلى وسط السماء ثم ترجع ثم بعد ذلك تطلع من المشرق كما عادت بها وبه يعلم أنه يدخل وقت الظهر برجوعها لأنه بمنزلة نزولها ووقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله والمغرب بغروبها وفي هذا الحديث أن ليلة طلوعها من مغربها تطول بقدر ثلاث ليال لسكر ذلك لا يعرف إلا بعد مضيتها لأنها ما على الناس في تقدير قياس ما يأتي في التنبيه الآتي أنه يلزمه قضاء الخمس لأن الزائد ليلتان فيقدران عن يوم وليلة وواجبهما الخمس (والمغرب) يدخل وقته (بالغروب) أي غيوبة جميع قرص الشمس وإن بقي الشعاع يعرف في العمران والصحارى التي بها جبال بزوال الشعاع من أعالي الجبال والجبال من

واحدة زيد فيها أو يوم واحد كذلك بخلاف أيام الدجال لأنه فات فيها عدد من الأيام والليالي سم بحذف (قوله فلاوجه الخ) ليجب على من صلى المغرب إعادتها بعد الغروب وعلى من افطر قضاء الصوم على ما قاله المحشى ونقل بعضهم عن الشيخ سلطان عدم وجوب قضاء الصوم لأن هذا بمنزلة من أكل ناسيا ويجب عليه الا مساك اتفاقا شيخنا ومرافقا ما يوافقه جميعه إلا ما نقله عن الشيخ سلطان (قوله حديث) أي حديث عود الشمس والتاثير مكتسب من المضاف اليه (قوله لأن المعجزة الخ) متعلق بقوله ولا يضر (قوله بل عودها) أي بدعائه صلى الله عليه وسلم وقوله إلا لذلك أي ليصلى على العصر اداء وقوله لا شغاله الخ أي فكره أن يوقظه فقاتته صلاة العصر بجبري (قوله بنومه صلى الله عليه وسلم) هل كان يحرم عليه إيقاظه وهلا تيمم وصلى بالايام سم أقول ولعله اجتهد جواز التاخير بل افضلية بما قد يؤدي إلى إيقاظه صلى الله عليه وسلم (قوله لمعرفة وقت العصر) ما وجه تخصيص العصر سم (قوله حاشا في حديث) إلى المتن في النهاية (قوله والمغرب غروبها) رلو غربت الشمس في بلد فصلى المغرب ثم سافر إلى بلد آخر فوجد الشمس لم تغرب فيه وجب عليه إعادة المغرب كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى نهاية وما يأتي في الشرح خلافا (قوله وبه يعلم أنه يدخل الخ) قضية سكوتها عن وقت الصبح أنه لا ينزل طلوعها من المغرب بمنزلة طلوعها من المشرق فلا تجب صلاة الصبح في ذلك اليوم (قوله في تقدير قياس ما يأتي الخ) قد يقال الوجه حيث لم تنقص أيام الشهر ولا لياليه لأنها ليلة واحدة طالبت فلا يجب فيها غير مغرب وعشاء بخلاف أيام الدجال فتأمل سم وفيه نظر إذا الظاهر أن المدار على معنى قدر يجب فيه الصلاة بدونها (قوله أنه يلزمه قضاء الخمس) وعليه فيسن البداءة فيما يظهر بالصبح ثم بما بعدها على الترتيب فإن الغرض يقتضى ترتيبها كذلك وسيأتى أن الترتيب في قضاء الفوائت مندوب بصرى قول المتن (والمغرب) سميت بذلك لفعليها عقب الغروب نهاية ومعنى فالعلاقة المجاورة شيخنا (قوله يدخل) إلى قوله ويؤخذ في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله صفة إلى خرج (قوله ويعرف) أي الغروب (قوله في العمران والصحارى التي بها الخ) أي ويكنى في غيرهما تكامل سقوط القرص فقط شيخنا (قوله من غرب الخ) أي الغروب ما خوذ من غرب بفتح الراء إذا بعد معنى وهاية (قوله صفة كاشفة) الأولى مؤكدة سم على حج أقول بل الأولى لازمة وهي التي لا تنفك عن الموصوف وأما الكاشفة فهي المدينة الحقيقية موصوفها وهي هنا ليست كذلك في التعبير بالكاشفة واللازمة يتميز حقيقته كل منهما عن الأخرى وأما المؤكد فأنها

شرح العباب وسيأتى أنها تأخرت له صلى الله عليه وسلم عن الغروب ساعة فيمتد الوقت لغروبها وإن جاو زحذ المعتاد خلافا لما هو كلام الزركشى أيضا هو قد يؤيد ما ذكره من تقدير غروبها ما تقر في أيام الدجال إلا أن يفرق بأن الشارع أمر بالتقدير في أيام الدجال لا في هذا دليل أنه لم يأمر بصلاة المغرب قبل الغروب ولو أمر بذلك لقل ثم رأيت قوله لا في قبيل بكرة ويجرى ذلك فيما لو مكثت الشمس طاعة عند قوم مدة اه وهو يخالف ما نقلناه عن شرح العباب على وفق استيعاده هنا ما ذكره آخر أم من امتداد الوقت لغروبها وقد تمنع المخالفة بتصوير ما هنا بما إذا امتد النهار لكن لم يفت الليل وما يأتي بما إذا امتد بحيث كان امتد قدر يوم وليلة وقد يتجه أنه حيث طال الليل أو اليوم فإن لزوم من طوله فوات نهار أو ليل قدره أو لا بان لم يفت شيء من ليالي الشهر ولا أيامه لم يقدر لأنه ليلة واحدة زيد فيها عدد من الأيام والليالي فليتامل فقد يتوقف فيما قلناه بأن هذا الفرق إنما يظهر إن كان الشهر الذي فيه اليوم الذي كجمه ينقص عددا أيامه الباقية بقدر الجمعة والوجه اتجه هذا الفرق وإن أيام الدجال إنما كان فيها ما ينفك في الحديث لأنه لم يوجد فيها شهر متميز الطرفين فإن بعض أيامه كجمه مثلا مع تحقق عددا أيامه ما لو كان فيها شيء كذلك فالوجه عدم التقدير فليتامل (قوله بنومه صلى الله عليه وسلم) هل كان يحرم عليه إيقاظه وهلا تيمم وصلى بالايام سم (قوله لمعرفة وقت العصر) ما وجه تخصيص العصر (قوله تناس ما يأتي الخ) قد يقال الوجه حيث لم تنقص أيام الشهر ولا لياليه لأنها ليلة واحدة طالبت فلا يجب فيها غير مغرب وعشاء بخلاف أيام الدجال فتأمل (قوله كاشفة) الأولى مؤكدة

غرب بعد (و يبق) وأتمها (حتى يعيب الشفق الأحمر في القديم) للأحاديث الصحيحة الصريحة فيه والأمر صفة كاشفة تجامع

إذا الشفق حيث أطلق إنما ينصرف للآخر وخرج به الأصفر والأبيض ولولم يغيب أولم يكن بمحل اعتبار حيث غيبته بأقرب محل إليه ولها غير الأربعة السابقة وقت عذر وهو وقت العشاء لمن يجمع وقت اختيار وهو وقت الفضيلة لنقل الترمذي عن العلماء من الصحابة فن بعدهم كراهة تأخيرها عن أول الوقت ويؤخذ منه إذ من هؤلاء القائلون بالجديد كراهة هذا التأخير حتى على الجديد وحيث فلا يتصور عليهما أن لها وقت جواز بلا كراهة وكأنه لأن في وقتها من الخلاف ما ليس في غيره فإن قلت ياتى في ضبطه وقت الفضيلة ما يفهم منه أنه يقرب من وقت الجواز هنا على الجديد قلت ادعاء قربه منه ممنوع إذ المعتز في وقت الجواز على الجديد زمن ما يجب ويندب بتقدير وقوعه وإن ندر وهذا يقرب من نصف وقتها على القديم وفي وقت الفضيلة عليهما ما يحتاجه بالفعل وهو ينقص عن ذلك بكثير في تصور حتى على الجديد وقت فضيلة أول الوقت وما فضل عنه كراهة فتأمل (وفي الجديد ينقضي بمعنى قدر) زمن (وضوء) وغسل وتيمم وطلب خفيف

تجاءع كلام من اللازمة والكاشفة ع ش (قوله إذا الشفق الخ) في إثباته المطلوب نظر رسم (قوله ولولم يغيب أو يكن) أي لولم يغيب الشفق الآخر حتى يطلع الفجر أولم يوجد أصلاً شيخنا (قوله اعتبر حيث نال الخ) ياتى ما يتعلق به (قوله ولها غير الأربعة الخ) عبارة النهاية والمغنى ولها خمسة أوقات وقت فضيلة واختيار أول الوقت ووقت جواز ما لم يغيب الشفق ووقت عذر وقت العشاء لمن يجمع وقت ضرورة وقت حرمة ووقت الاستوى نقلاً عن الترمذي ووقت كراهة وهو تأخيرها عن وقت الجديد ظاهر مراعاة القول بخروج الوقت أهفصارت ستة عبارة شيخنا والراجح أن لها سبعة وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة وهي بمقدار الاشتغال بها وما يطلب لها فالثلاثة هنا تدخل معها وتخرج معها ويدخل بعدها الجواز بكرامة مراعاة القول بخروج الوقت وإن كان ضعيفاً إلى أن يبقى من الوقت ما يسهمهم وقت حرمة ثم وقت ضرورة ولها وقت عذر وهو وقت العشاء لمن يجمع جمع تأخير فإن زدت وقت الإدراك وهو الوقت الذي طرات الموانع بعده بحيث يكون مضى من الوقت ما يسع الصلاة وطهرها كانت ثمانية أو قال ع ش قوله لم ر وقت فضيلة واختيار عدها واحداً الاتحاد بها بالذات ولذا جعل أوقاتها خمسة ولك أن تجعلها ستة لا اختلاف ووقت الفضيلة والاختيار بحسب المفهوم سم على المنهج اه (قوله عن أول الوقت) أي عن وقت الجديد نهاية ومعنى (قوله ويؤخذ منه) أي من هذا المنقول (قوله من هؤلاء) خبر مقدم لما بعده (قوله بالجديد) لعل الصواب هنا وفي قوله الاتي على الجديد القديم (قوله كراهة الخ) نائب فاعل يؤخذ (قوله فلا يتصور الخ) هذا يدل على أن وقت الجواز ما زاد على وقت الفضيلة لا ما يشمله سم (قوله عليهما) أي الجديد والقديم (قوله وكأنه) أي عدم تصور ذلك (قوله فإن قلت الخ) كان حاصل السؤال أنه لا يأتى الكراهة في وقت الجواز لأنه وقت فضيلة ولا كراهة فيه سم (قوله أي في المغرب) (قوله ما يحتاجه الخ) أي زمن ما يحتاجه الخ (قوله بالفعل الخ) ذكر فيما سياتى في مبحث النعجل ما قد ينافيه فرأيه ويحجب بعدم التناقى كما يظهر بالتأمل لأن ما فعله قبل الوقت الاتي ذكره قد احتاج إليه بالفعل في الجملة ولو كان قد فعله قبل بخلاف ما لم يحتاج إليه وإن كان قد يحتاج إليه بصرى (قوله وضوء وغسل وتيمم) ينبغى اعتبار قدر الثلاثة لأنه قد يحتاج إليها ولو ندى باقى بعضها بل ينبغى اعتبار قدر أربع تيممات لأنه قد يحتاج إليها بأن يكون بأعضاء وضوءه الأربعة علل غير عامة لغير الرأس وعامة الرأس وقد يحتاج لتيمم خامس وسادس لاستحباب أفراد كل يدور رجل بتيمم ولتيمم سابع لعله في غير أعضاء الوضوء فالوجه اعتبار قدر سبع تيممات مطلقاً مع قدر الوضوء والغسل ناقصاً قدر غسل ما تيمم عنه من الأعضاء فليتأمل فإن ذلك قد يشكل لأنه قد يصيبه نجاسة لا تزول إلا بحت وقرض يستغرق الوقت فإن اعتبرت مع ذلك أو وحدها لزم امتداد الوقت إلى انشاء وقت الثانية أو ما بعده ولا يمكن القول بذلك سم وفي ع ش نحوه

وقوله إذا الشفق الخ في إثباته المطلوب نظر (قوله أو بقى) قد يقال هو بمعنى المعطوف عليه (قوله فلا يتصور عليهما أن لها وقت جواز) هذا يدل على أن وقت الجواز ما زاد على وقت الفضيلة لا ما يشمله (قوله فإن قلت الخ) كان حاصل السؤال أنه لا يتناقى الكراهة في وقت الجواز لأنه وقت فضيلة ولا كراهة فيه تأمل (قوله وضوء وغسل وتيمم) ينبغى اعتبار قدر الثلاثة لأنه قد يحتاج إليها ولو ندى باقى بعضها فإن الوضوء من سن الغسل وإن كفى الغسل عنه وقد يكون بأعضاء وضوءه علة تنحوج للتيمم بل ينبغى اعتبار قدر أربع تيممات لأنه قد يحتاج إليها بأن يكون بأعضاء وضوءه الأربعة أربع علل غير عامة لغير الرأس وعامة الرأس وينبغى أن ينقص من زمن الوضوء والغسل قدر التيممات لسقوط غسل ما تيمم عنه منها وقد يحتاج لتيمم خامس وسادس لاستحباب أفراد كل يدور رجل بتيمم فإذا كانت العلة في كل من اليدين والرجلين استحب أربع تيممات ولتيمم سابع لعله في غير أعضاء الوضوء فالوجه اعتبار قدر سبع تيممات مطلقاً مع قدر الوضوء والغسل ناقصاً قدر غسل ما تيمم عنه من الأعضاء فليتأمل فإن ذلك قد يشكل لأنه قد يصيبه نجاسة لا تزول إلا بحت وقرض يستغرق الوقت فإن اعتبرت مع ذلك أو وحدها لزم امتداد الوقت إلى انشاء وقت الثانية أو ما بعده ولا يمكن

ولإزالة خبث يعم البدن  
والثوب والمحل ويقدر  
مغلاظ (وسر عورة)  
واجتهاد في القبلة (وأذان)  
ولو في حق امرأة على  
الأوجه لأنه يندب لها  
اجابته (واقامة) وألحق بها  
سائر سنن الصلاة المتقدمة  
عليها كتعمم وتقصص  
ومشي لحل الجماعة وأكل  
جائع حتى يشبع (وخمس  
ركعات) بل سبع لندب  
ثنتين قبلها أيضا لأن  
جبريل صلاها في اليومين  
في وقت واحد وجوابه  
أن المبين فيه إنما  
هو أوقات الاختيار وقد  
تقرر أن وقت اختيارها  
هو وقت فضيلتها على أنه  
متقدم بمكة وهذه  
الأحاديث متأخرة بالمدينة  
فقدمت لاسيما وهي أكثر  
رواة وأصح أسنادا  
واستثبتت هذه الأمور  
لتوقف بعضها على دخوله  
وعدم وجوب تقديم  
باقيها والعبرة في جميعها  
بالوسط المعتدل من فعل  
كل إنسان واستشكل  
الجديد بانفاقهم على جمع  
التقديم فيه ومن شرطه  
وفوق الثانية في وقت  
الأولى وأجيب بأن  
الوقت السابق يسعها  
سيما أن قدمت تلك  
الأمور على الوقت (ولو  
شرح في الوقت) على الجديد وقد بقي منه ما يسعها

(قوله وإزالة خبث الخ) أي واستنجا. وتحفظ دائمه حدث نهاية (قوله ويقدر مغلاظا) أي لأنه قد يقع سم  
(قوله وتقصص) أي ولو للتجمل ع ش (قوله حتى يشبع) أي الشبع الشرعي نهاية ومعنى وهو بقدر ثلث  
البطن ولا يكفيه لقيات يكسرها حادثة الجوع كما صوبه في التنقيح ولا يعبر الشبع الزائد على الشرعي  
نهاية ومعنى لأن هذا مذموم شيخنا (قوله بل سبع) إلى المتن في المغنى وكذا في النهاية الأول قوله من فعل كل  
إنسان (أقوله بضاً) أي كندب ثنتين بعد المغرب (قوله صلاها في اليومين الخ) أي بخلاف غير هاتين (قوله  
لأن المبين فيه) أي في حديث جبريل (قوله إنما هو أوقات الاختيار الخ) أي وأما الوقت الجائز وهو محل  
النزاع فليس فيه تعرض له معنى ونهاية (قوله على أنه) أي خبر جبريل (قوله وهذه الأحاديث) أي أحاديث  
القديم (قوله واستثبتت هذه الأمور) أي استثنى مضى قدر هذه الأمور على الجديد للضرورة كردى (قوله  
هذه الأمور) أي السابقة على قول المتن وخمس ركعات عبارة المحلى وللحاجة على فعل ما ذكر معها اعتبر مضى  
قدر زمنه اه (قوله على دخوله) أي الوقت سم (قوله من فعل نفسه) واقفه المغنى دون النهاية وسم  
وشيخنا فقالوا والمعتبر في جميع ما ذكر الوسط المعتدل من الناس على المعتدل من فعل نفسه خلافاً للفقهاء  
والأولم أن يخرج الوقت في حق بعض ويبقى في حق بعض ولا نظيره اه (قوله على جمع التقديم فيه) أي على  
جوازه في وقت المغرب (قوله ومن شرطه) أي شرط صحة الجمع (قوله وقوع الثانية الخ) قضيته أنه لا بد لصحة  
جمع التقديم من وقوع الثانية كاملة في وقت الأولى وفي المنهج شرحه في باب صلاة المسافر مانصه ورابعها  
أي شروط التقديم دوام سفره إلى عقده ثانية فلو أقام قبله فلا جمع لزوال السبب اه وعليه فيحتاج للفرق  
بين الوقت والسفر وفي حاشية سم على حج ع شرع العباب ما حاصله اشتراط كون الثانية بتأخيرها في  
الوقت وذكر عن والده أن هدهدوا كنى بأدراك مادون الركعة قال وسبقه إليه الروايات وأطال في تقريره  
وذكر في حاشيته على المنهج أن مر اعتمده وعليه فلا فرق بين الوقت والسفر وحينئذ فيسقط السؤال من  
أصله ع ش (قوله بأن الوقت يسعها) أي وقوع الأولى تامة ووقوع عقد الثانية على المعتمد ع ش  
أي على معتمد مر في غير نهاية وإلا فتعبير النهاية هنا كالمغنى والشارح كالصريح في اشتراط وقوع  
الثانية كاملة (قوله سيما أن قدمت الخ) فان فرض ضيقه عنهما لأجل اشتغاله بالأسباب امتنع الجمع معنى  
ونهاية قول المتن (ولو شرع) أي في المغرب نهاية (قوله على الجديد) إلى قوله ولظهور الخ في النهاية لإلا قوله  
كذا أطلقوه إلى المتن وكذا في المغنى إلا قوله إلا الجمعة (قوله وقد بقي منه ما يسعها) قال في شرح العباب أي أقل

أقول بذلك (قوله ويقدر مغلاظا) أي لأنه قد يقع (قوله على دخوله) أي الوقت (قوله من فعل كل) هذا  
يوجب اختلاف الوقت (قوله وأجيب بأن الوقت السابق يسعها الخ) عبارة الاستوى فان قيل الجمع بين  
المغرب والعشاء تقديم بما جاء ومن شرط صحة الجمع أن يقع أداء الصلاتين في وقت أحدهما وذلك يدل على أن  
وقت المغرب لا ينحصر فيما ذكرتم قلنا لا يلزم فان الوقت المذكور بسبع الصلاتين خصوصاً إذا كانت  
الشرائط عند الوقت مجتمعة فيه فان فرضنا ضيقه عنهما لأجل اشتغاله بالأسباب امتنع الجمع لقوات شرطه  
وهو وقوع الصلاتين في وقت أحدهما واجاب القاضي حسين بأننا لا نسلم أن شرط صحة الجمع ما ذكرتم بل  
نشرطه أن تؤدي إحدى الصلاتين في وقتها ثم توجد الأخرى عقبها وهذا الجواب ضعيف كما قاله في شرح المهذب  
فانه يظهر من جمع بين الظهر والعصر في آخر وقت العصر بحيث وقعت الظه قبل غروب الشمس والعصر بعد  
الغروب وهو لا يجوز اه ثم نقل جواباً آخر عن الكفاية وورد ههنا (قوله وقد بقي منه ما يسعها) قال في  
شرح العباب أي أقل مجزئ من أركانها بالنسبة للحد الوسط من فعل نفسه فيما يظهر وإن لم يقل بما مر عن  
الفقهاء في المغرب لوضوح الفرق بينهما إذ المداخن على أن يشرع وقد بقي من الوقت ما يمكن فعلها فيه من غير  
ثم باقته لم تقصيره حيثما بخلاف ما إذا لم يبق ذلك لأنه مقصّر فيلزمه المبادرة إلى ما يمكنه فيها في الوقت  
ويجزم عليه المداخن انتهى وقوله بخلاف ما إذا لم يبق ظاهره إن كان له عذر في الوصول لذلك الحد كنوم جائز

جزىء من أركانها بالنسبة للحد الوسط من فعل نفسه فما يظهر وإن لم يقل بما مر عن القفال في المغرب لظهور الفرق بينهما اه سم **(قوله ولا لم يحجز)** أى وإن لم يبق ما يسعها **(قوله وبه يندفع)** بحث بعضهم يلزمه المبادرة في الصورتين وظاهره وإن كان انتفاء البقاء بعذر لكن ينبغي أن يحل في الثانية إذا تعدد التأخير فإن كان بعذر كنوم قبل الوقت إلى أن يبقى منه دون ركعة فينبغي عدم وجوب المبادرة سم **(قوله)** لزومه المبادرة هل يقتصر على أقل واجب سم **(قوله ومد في صلاته المغرب)** الخ خرج به مجرد الاتيان بالسنن بان بقي من الوقت ما يسع جميع واجباتها دون سننها فان الاتيان بالسنن حينئذ مندوب فليس خلاف الاولى كما صرح به الانوار وظاهر كلامه أن الأفضل ذلك وإن لم يدرك ركعة في الوقت وهو قضية كلام البغوى المنقول عنه في هذه المسئلة لكن قيده مر بأدراك ركعة سم على جميع اه ع ش **(قوله لا الجمعة)** فيمتنع تطويلها إلى ما بعد وقتها بخلاف لتوقف صحتها على وقوع جميعها في وقتها بخلاف غير هانها قال ع ش قوله مر فيمتنع الخ ينبغي إلا في حق من لا قلزمه سم على حج وعليه فتتقلب ظهر انجروج الوقت اه **(قوله)** على المعتمد نعم يظهر ان إيقاع ركعة فيه شرط لتسميتها مؤداة ولا فتكون قضاء لا اسم فيه نهاية ومعنى **(قوله)** فرائضها الخ عبارة المغنى كان يقرأ فيها الخ قراءة صلى الله عليه وسلم تقرب من مغيب الشفق لتدبره لها اه **(قوله)** شذوذ المقابل أى للصحيح **(قوله)** نعم يحرم المداخ **(فرع)** شرع في المغرب مثلاً وقد بقي من وقتها ما يسعها ومد إلى أن يبقى من وقت العشاء ما يسع العشاء أو ركعة منها فهل يجب قطع المغرب وفعل العشاء مطلقاً أو يفصل بين أن يكون أدرك من المغرب ركعة في وقتها فلا يجب بل لا يجوز قطعها لانها مؤداة وبين أن لا يكون كذلك فيجب قطعها لانها حينئذ فائتة والفائتة يجب قطعها إذا خيف فوت الحاضرة على ما يأتي فيه نظر سم على حج أقول لا يبعد إلحاقها بالهاتئة في وجوب القطع إذ خاف فوت الحاضرة ع ش وظاهره اختيار الشق الاول من وجوب القطع مطلقاً **(قوله)** إن ضاق الخ أى إلى أن ضاق الخ سم وع ش **(قوله)** بل هو جديد أى كما أنه قديم نهاية ومعنى **(قوله)** في الاملاء الخ أى وهو من الكتب الجديدة نهاية ومعنى **(قوله)** اسم لا لول الظلام ظاهره فقط وقال المحشى يعنى البر ماوى أى اسم للظلام من اول وجوده عادة وظاهره يشمل غير أول الظلام شيخنا قول المتن **(بمغيب الشفق الخ)** **(تنبيه)** قد يشاهد غروب الشفق الاخر قبل مضى الوقت الذى قدره الموقتون فيه وهو عشر ودرجة فهل العبرة بما قدره او بالمشاهدة وقاعدة الباب وكذا الاحاديث تقتضى ترجيح الثانى والاجماع القعلى يرجح الاول وكذا يقال فيه الو مضى ما قدره ولم يغيب الشفق الاخر فتح الجواد لابن حجج والمعتمدان العبرة بالشفق لا بالدرج ولا يعمل بقوله مداينى اه يجزى **(قوله)** لفعلها فيه أى لمعل الصلاة في ذلك الوقت فالعلاقة الحالية والمحلية شيخنا

فلا يرجع **(قوله ولا لم يحجز)** أى وإن لم يبق ما يسعها وظاهره وإن كان انتفاء البقاء بعذر **(قوله)** وبه يندفع بحث بعضهم الخ أى بل يلزمه المبادرة في الصورتين لكن ينبغي أن يحل في الثانية إذا تعدد التأخير فإن كان بعذر كنوم قبل الوقت إلى أن يبقى منه دون ركعة فينبغي عدم الوجوب **(قوله)** لزومه المبادرة هل يقتصر على أقل واجب **(قوله)** ومد إلى أن قال بقراءة أو ذكر الخ خرج مجرد الاتيان بالسنن بان بقي من الوقت ما يسع جميع واجباتها دون سننها فان الاتيان بالسنن حينئذ مندوب فليس خلاف الاولى كالمندوقد صرح في الانوار بانه لو أدرك اخر الوقت بحيث لو ادى الفريضة بسنن الفات الوقت ولو أقصر على الاركان تقع في الوقت بان الأفضل أن يتم السنن او ظاهره ان الأفضل ذلك وإن لم يدرك ركعة في الوقت وهو قضية كلام البغوى المنقول عنه هذه المسئلة كما بيناه اخر سجود السهول لكن قيدهم بان يدرك ركعة **(فرع)** شرع في المغرب مثلاً وقد بقي من وقتها ما يسعها ومد إلى أن يبقى من وقت العشاء ما يسع العشاء أو ركعة منها فهل يجب قطع المغرب وفعل العشاء مطلقاً أو يفصل بين أن يكون أدرك من وقت المغرب قدر ركعة فلا يجب قطعها بل لا يجوز لانها مؤداة وبين أن لا يكون أدرك من وقتها قدر ركعة فيجب قطعها لانها حينئذ فائتة والفائتة يجب قطعها إذا خيف فوت الحاضرة على ما يأتي فيه نظر وظاهر حرمه المداخ إلى أن يبقى من وقت الثانية ما لا يسعها **(قوله)** لا الجمعة

من غير معارض (و العشاء) يدخل وقتها وهي بكسر العين والمدلغة اسم لاول الظلام وسميت به الصلاة لفعلها حيثئذ (بمغيب الشفق) الاجر لما سر وينبغي ندب تاخيرها لوال الاصغر والايض خروجا من خلاف من اوجب ذلك ومران من لا شفق لهم يعتبر باقرب بلد اليهم ويظهر ان محله ما لم يؤد اعتبار ذلك إلى طلوع فجرها (٤٢٤) بان كان ما بين الغروب ومغيب الشفق عندهم بقدر ليل هو لا في هذه الصورة

لا يمكن اعتبار مغيب الشفق لانعدام وقت العشاء حيثئذ وإنما الذي ينبغي أن ينسب وقت المغرب عند أولئك إلى ليلهم فان كان السدس مثلا جعلنا ليل هو لا سدس وقت المغرب وبقيته وقت العشاء وإن قصر جدا ثم رأيت بعضهم ذكر في صورتنا هذه اعتبار غيبة الشفق بالأقرب وإن أدى إلى طلوع فجر هو لا فلا يدخل به وقت الصبح عندهم بل يعتبرون أيضا بفجر أقرب البلاد اليهم وهو بعيد جدا إذ مع وجود فجر لهم حسي كيف يمكن الغاؤه ويعتبر فجر الأقرب اليهم والاعتبار بالغير إنما يكون كما يصرح به كلامهم فيمن انعدم عندهم ذلك المعتبر دون ما إذا وجد فيدار الأمر عليه لا غير ولا يتنافى هذا إطلاقي إني حامد الاتي لتعين محله على اعتبار ما قررت من النسبة (ويبقى) وقتها (إلى الفجر) الصادق لحبر مسلم ليس في النوم تفريط إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى خرجت الصبح أجماعا فيبقى على مقتضاه في غيرها (والاختيار أن لا تؤخر عن تلك الليل) اتباعا لفعل جبريل (وفي

(قوله من غير معارض) وأما حديث صلاة جبريل في اليومين في وقت واحد فمحمول على وقت الاختيار كما مر معني (قوله لما سر) أي في شرح ويبقى حتى يغيب الخ (قوله وينبغي) إلى قوله ويظهر في النهاية وإلى قوله ثم رأيت في المعنى إلا قوله يظهر إلى قوله ينبغي (قوله من اوجب ذلك) كالامام في الاول والمزني في الثاني معني (قوله لا شفق لهم) أي ولا يغيب شفقتهم عبارة النهاية ومن لا عشاء لهم لكونهم في نواح تقصر ليلهم ولا يغيب عنهم الشفق أي الأحمر تكون العشاء في حقهم بمضي زمن يغيب فيه الشفق في اقرب البلاد اليهم اه (قوله يعتبر بأقرب بلد الخ) بقي ما لو استوى في القرب اليهم بلدان ثم كان الشفق يغيب في إحداها قبل الأخرى فهل يعتبر الاول أو الثاني فيه نظر والأقرب الثاني لثلا يؤدي إلى فعل العشاء قبل دخول وقتها على احتمال ع ش (قوله ويظهر ان محله الخ) اعتمده الزيادي وع ش والرشيدي وشيخنا (قوله ما لم يؤد الخ) أي بان يغيب الشفق في اقرب البلاد لهم وقد بقي من ليلهم ما يمكن فيه فعل العشاء ع ش (قوله إلى طلوع فجرها) أي فجر بلدة من لا شفق لهم (قوله وإنما الذي ينبغي الخ) اعتمده المعني والزيادي وغيرهما كما مر (قوله فان كان السدس الخ) عبارة الأجهوري وشيخنا واللفظ الاول مثاله إذا كان من لا يغيب شفقتهم أولا شفق لهم ليلهم عشرون درجة مثلا وليل اقرب البلاد اليهم الذين لهم شفق يغيب ثمانون درجة مثلا وشفقتهم يغيب بعد مضي عشرين درجة فاذا نسب عشرون إلى ثمانين كانت ربعا فيعتبر لمن لا يغيب شفقتهم مضي ربع ليلهم وهو في مثالنا خمس درج فنقول لهم إذا مضى من ليلكم خمس درج دخل وقت عشاءكم اه (قوله وإن قصر جدا) فان لم يسع إلا واحدة من المغرب والعشاء قضى العشاء وإن لم يسع واحدة منهما قضاهما كما يأتي ما يفيد (قوله ثم رأيت بعضهم ذكر الخ) وفاقا لظاهر النهاية (قوله دون ما إذا الخ) الانسب لما قبله دون من وجد الخ (قوله ولا ينافي هذا) أي قوله والاعتبار بالغير إنما يكون الخ (قوله الآتي) أي في التنبيه (قوله الصادق) إلى قوله ولطاف في النهاية وإلى قوله كما قاله الشيخ في المعني وشرح المنهج (قوله لحبر مسلم ليس الخ) ظاهره يقضي امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الأخرى من الخمس معني وشرح المنهج (قوله ومن ثم كان عليه الاكثرون) ووجه المصنف في شرح مسلم نهاية رمغي (قوله لها غير هذا والاربعة السابقة وقت كراهة) فاوقاتها سبعة معني وشرح المنهج زاد شيخنا فان زدت وقت الادراك وهو وقت طهر الموانع بعد ان يدرك من الوقت ما يسع الصلاة كانت ثمانية اه (قوله وهو ما بين الفجرين) وهو خمس درج وفيه تسميح لانه يشمل وقت الحرمة ووقت الضرورة فكان الأولى أن يقول وهو ما بعد الفجر الاول حتى يق من الوقت ما يسعها (قوله كما قاله الشيخ ابو حامد) أي الغزالي شيخنا (قوله من قول الروايي باتحاده) أي ويشكل عليه حديث لولا ان أشق على امتي لا مرتهم بتأخير العشاء إلى نصف الليل سم (قوله وجب قضاءها) أي وقضاء المغرب شيخنا والبجيري (قوله على الأوجه) لم يسن حكم صوم رمضان هل يجب بمجرّد

ينبغي إلا في حق من لا تلزمه (قوله وهو أوجه من قول الروايي باتحاده الخ) أي ويشكل عليه حديث لولا أن أشق على امتي لا مرتهم بتأخير العشاء إلى نصف الليل (قوله وجب قضاءها على الوجه) لم يبين حكم صوم رمضان هل يجب بمجرّد طلوع الفجر عندهم أو يعتبر بقدر طلوعه باقرب البلاد اليهم فان كان الاول فهو متشكك لانه يلزم عليه قول الأصم المألول والمضطر اضار الا يحتتمل لعدم التحك من تناول ما يدفع ذلك لعدم استمرار الغروب زمنا يسع ذلك وإن كان الثاني فهو متشكك بالحكم بانعدام وقت العشاء بل قياس اعتبار تدر طلوعه باقرب البلاد ببقاء وقت العشاء وقوعها اداء في ذلك القدر وهذا هو المناسب لما تقدم عن بعضهم فيما إذا لم يذب الشفق فليتا مل ثم رأيت قول الشارح الاتي وفرع عليه الزركشي وابن العماد الخ وخذ منه حكم

قول نصفه) لحديث صحيح فيه من ثم كان عليه الاكثرون ولها غير هذا والاربعة السابقة وقت كراهة وهو بين الهجريين كما قاله طلوع الشيخ ابو حامد هو أوجه من قول الروايي باتحاده مع وقت الحوار وإن حكاه في شرح الروضة لم يثبت فيه وقت عذر وهو وقت المغرب لمن يجمع قدما (تنبية) لو عدم وقت العشاء كان طالع الفجر كغيره من الشمس وجب قضاءها على الأوجه من اختلاف فيه بين المتأخرين

ولو لم تغب إلا بقدر ما بين العشاءين فأطلق الشيخ أبو حامد أنه يعتبر حالهم باقرب بلد إليهم وقرع عليه الزر كشي وابن العبادتهم يقدرون في الصوم ليقيم باقرب بلد إليهم ثم يسكنون إلى الغروب باقرب بلد إليهم وما قاله إنما يظهر أن لم تسع (٤٣٥) مدة غيوبتها اكل ما يقيم بنية

والصائم لتعذر العمل بما عندهم فاضطرونا إلى ذلك التقدير بخلاف ما إذا وسع ذلك وليس هذا حيثئذ كأيام الدجال لوجود الليل هنا وإن قصر ولم يسع ذلك إلا قدر المغرب أو أكل الصائم قدم أكله وقضى المغرب فيما يظهر (والصبح) يدخل وقتها (بالفجر الصادق) لأن جبريل صلاها أول يوم خين حرم الفطر على الصائم وإنما يحرم بالصادق إجماعاً ولا نظر لمن شذ قلم يحرمه إلا بطلوع الشمس ومن ثم رد وان نقل عن إجماع صحابة وتابعين بأنه مخالف للإجماع وإن استدلل به بقوله تعالى فحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة الدال على أنه لا آية للنهار إلا الشمس المؤيد بآية يولج الليل في النهار الدالة على أنه لا فاصل بينهما لأن كل ذلك سفاسف ومن ثم استبعد غير واحد صحة ذلك عن أحمد يعتد به (وهو) بياض شعاع الشمس عند قربها من الأفق الشرقي (المنتشر ضوءه معترضا بالأفق) أي نواحي السماء بخلاف

طلوع الفجر عندهم أو يعتبر قدر طلوعه بأقرب البلاد إليهم ثم رأيت قول الشارح الآتي وفرع عليه الزر كشي وابن العباد الخ وبؤخذ منه حكم ما نحن فيه سم على حج أي هو أنهم يقدرون في الصوم ليقيم باقرب بلد إليهم ع ش بخذف (قوله) ولو لم تغب الخ ولو تأخر غيوبته في بلد وقت العشاء لاهلها غيوبته عندهم وإن تأخرت عن غيوبته عند غيرهم تأخر كثيراً كما هو مقتضى كلامهم سم على البيهجة أقول وعلى هذا فينبغي أن يعتبر كون الباقي من الليل بعد غيوبة الشفق عندهم زمنا يسع العشاء وإلا فينبغي أن يعتبر شفق أقرب البلاد إليهم خوفاً من فوات العشاء ع ش (قوله) أنه يعتبر حالهم الخ تقدم أن محله ما لم يؤد اعتبار ذلك إلى طلوع فجرهم وإلا فينسب وقت المغرب عند أولئك إلى ليهم ثم تعتبر هذه النسبة في ليهم القصير (قوله) إذا وسع الظاهر التانيث (قوله) وقضى المغرب) يبنى والعشاء على قياس ما تقدم وقياس ما مر عن الشيخ أبي حامد أنه لو قصر النهار جداً بأن لم يزد على ثلاث درج مثلاً أن يعتبر حالهم باقرب البلاد إليهم فيعتبر أن يمضي بعد الفجر ما تزول فيه الشمس في الأقرب فيدخل وقت الظهر وهكذا لكن في فتاوى السيوطي بعد كلام ما نصه وما كيفية التقدير إذا كان اليوم مثلاً ثلاث درج فلا يتساوى فيه حصة الصبح والظهر والعصر بل تتفاوت على حسب تفاوتها لأن فان من أول وقت الصبح الآن إلى وقت الظهر أكثر من أول وقت الظهر إلى وقت العصر ومن أول وقت الظهر إلى أول وقت العصر أكثر من أول وقت العصر إلى وقت المغرب فيقدر إذاً ذلك على حسب هذا التفاوت الخ اه وقد أطال في هذه المسئلة وما يتعلق بها وفروعها بما يتعين الاحتاط به وتامله سم بخذف قول المتن (والصبح) بضم الصاد وحكى كسر هاء في اللغة أول النهار فلذلك سميت به هذه الصلاة معني (قوله) ومن ثم) أي من أجل عدم النظر والاعتبار لذلك القول الشاذ (قوله) وإن استدلل له) أي لذلك القول الشاذ (قوله) الدال) أي هذا القول الكريم أي في زعم المستدل (قوله) المؤيد الخ) ظاهره أنه صفة ثانية لقوله تعالى الخ ولو قال وايد بآية الخ عطفًا على استدلل الخ لكان أولى (قوله) لأن الخ) علة لقوله ولا نظر الخ ومتعلق بعدم الانبغاء المفهوم منه (قوله) صحة ذلك) أي النقل المذكور أو الحصر المذكور (قوله) سفاسف) أي رديء قاموس (قوله) أي نواحي السماء) أي فيما بين الجنوب والشمال من جهة المشرق شيخنا (قوله) مستطيلاً) أي ممتداً إلى جهة العلو كذهب السر حان بكسر السين وهو الذئب شيخنا (قوله) ثم تعقبه ظلمة) أي غالباً وقد يتصل بالصادق شيخنا وبجبري (قوله) في تحقيق هذا) أي في بيان حقيقة الفجر الكاذب (قوله) على الحدس) أي الوهم والخيال قاموس (قوله) كنعم الخرق الخ) أي خرق السماء والثامه (قوله) لم يشهد الخ) أي الشرع يعني لم يرد في الشرع ما يصححه ما لا يبطله أركان الأولى إبراز الضمير

ما نحن فيه (قوله) ولو لم تغب إلا بقدر ما بين العشاءين فأطلق الشيخ أبو حامد الخ) قياس ذلك أنه لو قصر النهار جداً بأن لم يزد على ثلاث درج مثلاً أن يعتبر حالهم باقرب البلاد إليهم فيعتبر أن يمضي بعد الفجر ما تزول فيه الشمس في الأقرب فيدخل وقت الظهر وهكذا لكن في فتاوى السيوطي أنه سئل عمار روى في حديث الدجال من وصف آخر أيامه بالقصر جداً وأنه قيل يا رسول الله كيف نصلي في تلك الأيام القصار قال تقدرون فيها الصلاة كما تقدرون هنا في هذه الأيام الطوال ثم صلوأ قال السائل للسيوطي وما كيفية التقدير في القصير هل هو مثلاً إذا كان اليوم ثلاث درج فيكون حصة الصبح درجة والظهر كذلك والعصر كذلك فأجاب بقوله أما كيفية التقدير إذا كان اليوم مثلاً ثلاث درج فلا يتساوى فيه حصة الصبح والظهر والعصر بل تتفاوت على حسب تفاوتها لأن فان من أول وقت الصبح الآن إلى وقت الظهر أكثر من أول وقت الظهر إلى وقت العصر ومن أول وقت الظهر إلى وقت العصر أكثر من أول وقت العصر إلى وقت المغرب فيقدر إذاً ذلك على حسب هذا التفاوت الخ اه وقد أطال في هذه المسئلة وما يتعلق بها وفروعها بما يتعين الاحتاط به وتامله (قوله) قدم أكله الخ) هذا واضح أن لم نعتبرهم باقرب البلاد إليهم فتأمله (قوله) وقضى المغرب) يبنى والعشاء

(٥٤ - شرواني وابن قاسم - أول) الكاذب وهو ما يبدو مستطيلاً وأعلاه أضواء من باقيه ثم تعقبه ظلمة (تنبيه) في تحقيق هذا وكذا مستطيلاً كلام طويل لاهل الهيئته مبنى على الحدس المبني على قواعدا الحكماء الباطلة شرعاً من منع الخرق والالتسام التي لم يشهد بصحتها



على انه لا يبق بيان سبب كون اعلاه اضرا مع أنه أبعد من اسفله عن مستنده وهو الشمس ولا يبيان سبب انعدامه بالسكية حتى تعقبه ظلمة كما صرح به الاثمة وقدروها بساعة والظاهر ان مرادهم مطلق الزمن لانها تطول تارة وتقصر اخرى وزعم بعض اهل الهيئة عدم انعدامه وإنما يتناقص حتى ينغمر في الفجر الصادق ولعله باعتبار التقدير لا الحس وفي خبر مسلم لا يغرنكم اذان بلال ولا هذا العارض لعدم الصبح حتى يستطير اي ينتشر ذلك العمود اى في نواحي الافق وقديروا خذ من تسمية الفجر الاول عارضا للثاني شيان احدهما انه يعرض للشعاع الناشئ عند الفجر الثاني انجباس قرب شعوره كما يشعر به التنفس في قوله تعالى والصبح اذا تنفس وعند ذلك الانجباس يتنفس منه شيء من شبه كوة والمشاهد في المنجس اذا خرج بعضه (٤٣٦) دفعة ان يكون اوله اكثر من آخره وهذا لكون كلام الصادق قد يدل عليه ولا يباينه عن سبب

طوله واضاءة اعلاه واختلاف زمنه وانعدامه بالسكية الموافق للحس اولى بما ذكره اهل الهيئة القاصر عن كل ذلك ثانيهما انه صلى الله عليه وسلم اشار بالعارض الى ان المقصود بالذات هو الصادق وان الكاذب انما قصد بطريق العرض ليتنبه الناس به لقرب ذلك فيتنبهوا ليدركوا فضيلة اول الوقت لا شغلهم بالنوم الذي اول هذه العلامة لمنهم ادراك اول الوقت فالحاصل انه نور يبرزه الله من ذلك الشعاع او يخلفه حينئذ علامة على قرب الصبح ومخالفاته في الشكل ليحصل التمييز وتوضح العلامة العارضة من العلم عليه المقصود فتأمل ذلك فانه غريب مهم وفي حديث عند احمد ليس الفجر الا بيض المستطيل في الافق ولكن الفجر الاحمر المعترض وفيه شاهد لما ذكرته آخرنا وما يؤيد ما اثرت اليه من السكوة ما اخرجه غير واحد

لانه صلة جرت على غير ما هي له (قوله على انه) اى ذلك الكلام (قوله مع انه) اى اعلاه (قوله كما صرح به) اى بانعدامه بالسكية (قوله وقدروها) اى الظلمة (قوله ان مرادهم) اى بالساعة (قوله حتى ينغمر في الفجر الصادق) اى يتصل به (قوله ولعله) اى ما زعمه ذلك البعض من عدم الانعدام (باعتبار التقدير) اى تخمين القوة الواهمة (قوله الناشئ عنه) اى عن الشعاع وقوله الفجر الخ فاعل الناشئ وقوله انجباس فاعل يعرض وقوله قرب ظهوره اى الشعاع ظرف يعرض ورجع الكردى الضمير للفجر (قوله يتنفس منه الخ) اى من ذلك الشعاع وقوله من شبه الخ متعلق بـ يتنفس ايضا لئلا يكتفى من هنا لا ابتداء وفي الاول للتبعض (قوله والمشاهد الخ) جملة حالية (قوله وهذا) اى الشيء الاول (قوله واضاءة اعلاه) عطف على طوله وقوله واختلاف الخ وقوله له وانعدام الخ عطفان عليه ايضا وعلى سبب الخ وقوله الموافق يظهر رجوعه للاختلاف ايضا (قوله اولى الخ) خبر وهذا (قوله ثانيهما) اى الشيتين (قوله لقرب ذاك) اى الصادق (قوله لا شغلهم الخ) علة للمقصود للتنبيه لئلا يفتروا فيهم اخفاء اذ قد يروى ان هذه العلامة توقط النائمين وليس كذلك (قوله فالحاصل) اى الحاصل المأخوذ من حديث مسلم كردى لعل الاول وحاصل ما يتعلق بالمقام فتدبر (قوله انه) اى الفجر الكاذب (قوله حينئذ) اى حين قرب ظهور ذلك الشعاع وقوله علامة الخ تنازع فيه الفعلان (قوله ومخالفا له الخ) فى اخذه من الحديث المتقدم توقف (قوله في الشكل) ان اراد به الهيئة كالا ستطالة والاعتراض فظاهروا ان اراد به اللون كما هو قضية قوله الآتى وفيه شاهد الخ ففيه تامل فان المخالفة في اللون انما توجد في اخر وقت الصبح الكلام هنا في اوله (قوله تتضح العلامة الخ) عطف تفسير وقوله من المعلم عليه الخ متعلق بذلك (قوله فتأمل ذلك) اى الشيء الثاني ويحتمل انه راجع للاول ايضا (قوله لما ذكرته آخرنا) اشارة الى ثاني الشيتين كدى اقول بل الى قوله مخالفاته في الشكل الخ (قوله ما اثرت اليه) اى في الشيء الاول (قوله فيه) اى في بيان الفجر الكاذب (قوله بوضحة) اى الفجر الكاذب (قوله صحة ما ذكرته) اى عن ابن عباس (قوله يوافق) اى الكلام (قوله استشكل الخ) اى بقوله وزعم بعض اهل الهيئة الخ (قوله وحاصله) اى ذلك الكلام وكذا مر جمع ضمير قوله فيه (قوله لمس الحاجة اليه) اى وانما اطالوا الكلام فيه اس الحاجة الى الطول (قوله انه الخ) اى الفجر الكاذب (قوله دون الراصد) اى المراقب للاوقات (قوله انجيد) من الابادة (قوله نادا ظهر) اى الفجر الكاذب (قوله مكانه ليلا) فاعل ففعل على القلب ولذا قال السيد البصرى قوله ليلا يتايل وجه نصبه اه (قوله كما مر) اى في قوله كما صرح به الاثمة (قوله وان ابا جعفر الخ) عطف على ان بعضهم الخ فهو مائة له الا صبحى ايضا (قوله عند بقاء نحو ساعتين) اى من الليل كردى (قوله لا يثنى هذا) اى قوله اعلاه دقيق الخ (قوله لان ذلك) اى ما تقدم وقوله وهذا اى قوله اعلاه دقيق

على قياس ما تقدم

عن ابن عباس ان الشمس كانت تسير نوة اطالع كل يوم بن كوة فلا يسعها عند قربها ان تلك السكوة في حبس شعاعها ثم يتنفس كما مر ثم رايت للقرافي المالكى رغبة كالا صبحى من امتثالية كلاما يروى نحوه وبين صحة ما ذكرته من السكوة ووافق استشكل لكونه يظهر ثم يغيب وحاصله ان كان فيه طول لمس الحاجة اليه انه يباين يطالع قبل الفجر الصادق ثم يذهب عندها كثيرا لا يباين دون الراصد المتجد القوى النظر ذكر ابن بشير السكوى انه من نور الشمس اذا قربت من الافق فاذا ظهر النست به لا يباين فظهر لها انه غاب وليس كذلك ونقرا الا صبحى ابراهيم ان بعضهم ذكر انه يذهب بـ بد طوعه يعمود مكانه ليلا وهذا البعض كثير من ائمتنا كما مر وان ابا جعفر البصرى بعد ان عرقه انه عند بقاء نحو ساعتين يطالع مستغيلا الى محو ربيع السماء كما هو عمود ورمالم بر اذا كان الجوة قميشتا وابين ما يكون اذا كان الجو كبراصفا اعلاه في رايته وصرح اى لا يثنى في هذا ما قدمته ان اعلاه من الان ذلك عند ايل الطلوع وهذا عند من يدق به من الصادق

وتحت سواد ثم بياض ثم يظهر ضوء يغشى ذلك كله ثم يعرض ورده بانه ورده نحو خمسين سنة فلم يره غاب وإنما ينحدر ليلتي مع المعترض في السواد ويصير انجر أو احدا وزعم غيبته ثم عودهم أو آه مختاف باختلاف الفصول فظنه يذهب وبعض الموقتين يقول هو الحجر إذا كان الفجر بالسعود ويلزمه انه لا يوجد إلا نحو شهرين في السنة قال القرافي وقال آخرون هو شعاع الشمس يخرج من طاق بجبل قاف ثم أبطله بان جبل قاف لا وجود له وبرهن عليه بما يرويه ما جاء عن ابن عباس من طرق خرجها الحفاظ وجماعة منهم عن التزموا تخريج الصحيح وقول الصحابي ذلك ونحوه مما لا مجال للرأى فيه حكمه حكم المرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم منها ان راء أرضا بجرا محيطا بجبل يقال له قاف ثم أرضا ثم بجرا ثم جبلا وهكذا حتى عد سبعة من كل واحد خرج بعض أولئك عن عبد الله بن بريدة انه جبل من زمرد محيط بالدنيا عليه كنف السماء وعن مجاهد مثله وكان دفع بذلك قوله لا وجود له اندفع قوله أنه ولا يجوز اعتقاد ما لا (٢٧٤) دليل عليه لأنه إن أراد بالدليل مطلق

الإمارة فهذا دليله أو الإمارة القطعية فهذا ما يكفي فيه الظن كما هو جلي ثم نقل أعنى القرافي عن أهل الهيئة انه يظهر ثم يخفى دائما ثم استشكله ثم أطال في جوابه بما لا يتضح إلا لمن اتقن على الهندسة والمناظرة وأولي منه أنه يختلف باختلاف النظر لاختلافه باختلاف الفصول والكيفيات العارضة لمحل فقد يدق في بعض ذلك حتى لا يكاد يرى أصلا وحينئذ فهذا عذر من عبر بانه يغيب وتعقبه ظلمة (ويبقى حتى تطلع الشمس) لخبر مسلم بذلك ويكفي طلوع بعضه باختلاف الغروب إلخا لما لم يظهر بظاهر لقوته (والاختيار ان لا تؤخر عن الاسفار) وهو الاضامة بحيث يميز الناظر القريب منه لان جبريل صلاها ثاني يوم كذلك ولها غير هذا

الخ (قوله وتحت سواد ثم بياض) يتأمل فيه (قوله ورده الخ) خبر أن أبا جعفر يعني أن أبا جعفر بعد تعريفه المذكور وما ذكره بعضهم انه يذهب الخ (قوله ينحدر) أي يتناقص من جانب اعلا وينزل (قوله أو راء الخ) عطف على وهم (قوله هو الحجر) بفتح الميم والجيم نجوم مجتمعة تظهر قبل الفجر الصادق شيئا (قوله بالسعود) منزل للقمر كرى عبارة القاموس وسعود النجوم عشرة سعد بلع وسعد الاخبية وسعد الذابح وسعد السعود وهذه الاربعة من منازل القمر ثم قال بعد ذكر البقية وهذه الستة ليست من المنازل كل منها كوكبان بينهما نحو ذراع اه (قوله ثم أبطله) أي أبطل القرافي ما قاله الآخرون (قوله وبرهن عليه) أي استدلل القرافي على عدم وجود جبل قاف (قوله وجماعة منهم) أي من الحفاظ مبتدأ وقوله من التزم الخ خبره والجملة حالية (قوله وقول الصحابي ذلك) أي وجود جبل يقال له قاف (قوله مما لا مجال الخ) فيه توقف إذ يمكن ان يكون منشأ ذلك القول من ابن عباس رضي الله عنهما بمجرد اشتباهه بين العرب (قوله منها) أي تلك الطرق (قوله انه) أي قاف (قوله بذلك) أي بما جاء عن ابن عباس وعبد الله بن بريدة ومجاهد رضي الله تعالى عنهم (قوله أنه) أي عقب قوله لا وجود له (قوله لأنه) أي القرافي والجار متعلق باندفع (قوله فهذا) أي وجود جبل قاف (قوله انه يظهر) أي الفجر الكاذب (قوله وأولى منه) أي من جواب القرافي (قوله فقد يدق يعني بعد الظهور) (قوله لخبر مسلم) إلى التنبيه في النهاية والمخفى إلى قوله بحيث إلى لان (قوله لخبر مسلم) وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس مغنى ونهاية (قوله إلخا لما لم يظهر الخ) أي قيهما مغنى (قوله ولها غير هذا الخ) فلو قاتها ستة مغنى وشيئا (قوله وحينئذ) أي حين إذ قيد كل من التعاريف المذكورة بالحديثة (قوله فلا ينافي هذا) أي انعقاد الصلاة في وقت الكراهة أو الحرمة (قوله أو المتحرى هو بها) أي أو الصلاة التي يتحرى الوقت المسكروه بها أي يقصد إيقاعها فيه من ذات السبب المتقدم والمقارن كردى وبه يندفع توقف السيد البصرى حيث قال قوله والمتحرى هو بها تأمل المراد به اه (قوله وإلا) أي بان كانت الكراهة من حيث الإيقاع فيه (قوله وفي قولهم في نحو العصر الخ) ليس في هذا تصريح باتحادهما فتأمل سم عبارة السيد البصرى قد يقال هذا أي قولهم في نحو العصر الخ صريح في التغير كما هو ظاهر فاني جعله من الصريح في الاتحاد ويمكن ان يجاب عنه بان مراده بالتغير التباين بقريته ما سبق في التفاسير للاوقات اه أي وبالالاتحاد غير التباين فيشمل العموم والخصوص (قوله قلت الخ) قد يقال لا حاجة لاثبات إطلاقة ن ويكفي في الجواب ان وقت الاختيار قد يساوى وقت الفضيلة وقد لا للدرك المقتضى لذلك فليتأمل سم وقد يقال هذا اعتراف بثبوت إطلاقين (قوله إطلاقي يرادف وقت الفضيلة وإطلاقي الخ) أي فيكون الإطلاق في

(قوله وفي قولهم في نحو العصر) ليس في هذا تصريح باتحادهما فتأمل

والاوقات الاربعة السابقة وقت كراهة من الحرمة إلى أن يبقى ما يسعها (تنبيه) المراد بوقت الفضيلة ما يزيد في الزوايا من حيث الوقت وبوقت الاختيار ما فيه ثواب دون ذلك من تلك الحديثة وبوقت الجواز ما لا ثواب فيه منها وبوقت الكراهة ما عيه ملام منها وبوقت الحرمة ما فيه اثم منها وحينئذ فلا ينافي هذا ما يأتي ان الصلاة غير ذات السبب في الوقت المسكروه أو المتحرى هو بها لا تتعد لان الكراهة ثم من حيث إيقاعها فيه وهنا من حيث التأخير إليه لا الإيقاع وإلا لنافي امر الشارع بإيقاعها في جميع اجزاء الوقت فان قلت ظاهر ما ذكر في وقت الفضيلة والاختيار تارة برهما وقد صرحوا باتحادهما في وقت المغرب كما مر وفي قولهم في نحو العصر وقت اختيارها من مصير المثل إلى مصير المثليين وفضيلتها أول الوقت قلت الاختيار له إطلاقان إطلاق يرادف وقت الفضيلة وإطلاق يخالفه وهو الأكثر المتبادر فلا تنافي وبما يصرح بالثاني قولهم في كل من العصر والصبح له وقت فضيلة أول الوقت ثم اختيار إلى مصير المثليين أو الاسفار قصر حوا بتخالفهما

هنا جريا على الاطلاق الثاني (فائدتان) احدهما قبل الحكمة في كون المكتوبات سبع عشرة ركعة ان زمن البقطة من اليوم واليلة سبع عشرة ساعة غالبا اثنا عشر النهار ونحو ثلاث ساعات من الغروب وساعتين من قبيل الفجر فجعل لكل ساعة ركعة لتجبر ما يقع فيها من التخصيرات ثانياً اختصاص الخمس بهذه الاوقات تعيد عندا كثر العلماء وابدى غيرهم له حكما من احسنها تذكر الانسان بها نشأته اذ ولادته كطلوع الشمس ونشؤه كارتفاعها وشبابه كوقوفها عند الاستواء وكولته كميلها وشيخوخته كقربها للغروب وموته كغروبها وفيه نقص فيزاد عليه وفناء جسمه كانهما (٤٢٨) اثرها وهو الشفق الاحمر فوجبت العشاء حيث تزد كبر ابدلك كان كاله في البطن وتبينته

للخروج كطلوع الفجر الذي هو مقدمة لطلوع الشمس المشبه بالولادة فوجبت الصبح حيث تزد كذلك ايضا وكان حكمة كون الصبح ركعتين بقاء كسل النوم والعصرين اربعة اربعا توفر النشاط عندهما بمنااة الاسباب وكان حكمة خصوصها تركب الانسان من عناصر اربعة وفيه اخلاط اربعة فجعل لكل من ذلك في حال النشاط ركعة لتصلحه وتعده وهذا اولى واظهر من قول القفال انما يزدها لان مجموع آحادها عشرة ولا شيء من العدد يخرج اصله عنها والمغرب ثلاثا انها وتر النهار كافي الحديث فتعود عليه بركة الوترية ان الله وتر يحب الوتر ولم تكن واحدة لانها تسمى البتراء من البتر وهو القطع والحقت العشاء بالعصرين لينتجبر نقص الليل عن النهار اذ فيه فرضان وفي النهار ثلاثة لكون النفس على الحركة فيه اقوى (فرع) صبح ان اول ايام الدجال كسنة

الصورتين المذكورتين من الاول وهو اطلاقه على وقت الفضيلة وفيه وقفة بالنسبة للصورة الثانية وقد يجاب اخذنا ما ذكر بان الذي فيها اطلاق المشترك على معنيين ان كان منه او على حقيقته وبجازه ان كان منهما بصرى (قوله هنا) اى في تفسير وقت الفضيلة ووقت الاختيار (قوله فائدتان) الى قوله وما ذكره في النهاية الا قوله قيل وقوله وكان حكمة الى والمغرب (قوله وكولته كميلها) فوجبت الظهر حيث تزد كبر ذلك و (قوله) شيخوخته كقربها الخ اى فوجبت العصر حيث تزد كبر ذلك و (قوله وموته كغروبها) اى فوجبت المغرب حيث تزد كبر ذلك شيخنا (قوله وفيه) اى فيما ذكر من الحكمة نقص اى لسكوته عن بيان حكمة اختصاص العشاء والصبح بوقتها (قوله فيزاد عليه) اى على ما سبق عن الغير (قوله وفناء جسمه) بالفتح والمد وما بالكسر فاسم لما اتسع امام الدار ع ش (قوله وكان حكمة خصوصها) اى الاربعة (قوله تركب الانسان من عناصر اربعة) التركيب من العناصر غير معلوم ولا ثابت كما تقرر في محله سم (قوله من عناصر اربعة) هي النار والهواء والتراب والماء (واخلاط اربعة) هي الصفراء والسوداء والدم والبلغم كرى (قوله لكل من ذلك) اى من العناصر الاربعة والاخلط الاربعة (قوله وهذا) اى قوله وكان حكمة خصوصها الخ (قوله عليها) اى على الاربعة (قوله لان مجموع آحادها) اى آحاد الاربعة من الواحد والاثنتين والثلاثة والاربعة (قوله عنها) اى عن العشرة (قوله والمغرب الخ) عطف على قوله الصبح ركعتين الخ (قوله لانها) اى الواحدة ع ش (قوله صبح الخ) اى في حديث مسلم سم عبارة المغنى والاسنى (فائدة) روى مسلم عن النواس بن سمعان قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال وليته في الارض اربعين يوما يوم كسنة ويوم كشهر ويوم كجمعة وسائر ايامه كما يامكم قلنا فذلك اليوم الذي كسنة يكفيناه فيه صلاة يوم قال لا اقدر والله قدره قال الاسنوى فيستثنى هذا اليوم مما ذكر في المواقيت ويقاس به اليومان التاليان له اه (قوله الدجال) هو بشر من نبي آدم موجود الآن واسمه صاف بن صياد وكنيته ابو يوسف وهو يهودى مناهى ام ع ش (قوله الامر الخ) عطف على قوله ان اول الخ ع ش اى و (قوله وقيس به الاخيران) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر مدرجة في الحديث وليست منه (قوله وسائر العبادات الخ) اى كالحج والزكاة (قوله ويجرى ذلك) اى التقدير (قوله وقد يكون الزوال) اى وقت زوال الشمس و (قوله طلوعها) اى وقت طلوعها (قوله لان ذلك) اى اختلاف المواقيت سم (قوله لانه) اى ارتفاع

(قوله جريا على الاطلاق الثاني) قد يقال لا حاجة الى اثبات اطلاقين ويكفي في الجواب ان وقت الاختيار قد يساوى وقت الفضيلة وقد لا للدرك المقتضى لذلك فليتأمل (قوله تركب الانسان من عناصر اربعة) التركيب من العناصر غير معلوم ولا ثابت كما تقرر في محله (قوله صبح ان اول ايام الدجال) اى في حديث مسلم (قوله ويحيى ذلك فيما لو مكثت الخ) عبارة شرح العباب في الخادم عن بعضهم لو ان قوما مكثت الشمس طامة فندمهم في طويلة فاتهم بقدره وللصلاة قال نعل مستنده في ذلك حديث مسلم السابق اه كلام شرح العباب ثلث لا يدها على ما قدمناه من الشارح في شرح العباب على قوله فرغ عود الشمس بالغروب يحس ذلك ما اذا لم يدر التطلع بحيث يذهب الدليل كاه (قوله لان في ذلك) اى اختلاف المواقيت (قوله

وانها كشهر وثالثها كجمعة والامر في اليوم الاول وقيس به الاخيران بالتقدير بان تحرر قدر اوقات الصلوات الارض وتصل وكذا الصوم وسائر العبادات الزمانية بغير العبادات كحلول الآجال ويجرى ذلك فيما لو مكثت الشمس طامة عند قوم مدة (تأنيده) كذا ان اصحابنا انما اقيمت مخالفة باختلاف ارتفاع البلاد فقد يكون الزوال يبلد طلوعها بآخر وعصرها بآخر ومنه باخر وعشاء بآخر وما ذكره ان سبب ذلك اختلاف ارتفاع الارض لا يوافق كلام علماء الهيئة والمبقات لان ذلك انما يبنى على كرية الارض فان ذلك في ارتفاع الارض من جهة واحدة لا في كرية الارض اذ اعظم جبال اربعة اعلى الارض فرسخا وثلاث فرسخ

والنسبة إلى كرة الأرض  
تقريباً كنسبة سبع عرض  
شعيرة إلى كرة قطر  
ذراع فلم ينشأ ذلك  
الاختلاف إلا من  
اختلاف أوضاع الشمس  
بالنسبة إلى كرة الأرض  
فما من درجة من الفلك  
تكون فيها الشمس في  
وقت من الأوقات إلا  
وهي طالعة بالنسبة إلى  
بقعة غاربة بالنسبة إلى  
أخرى متوسطة بالنسبة  
إلى أخرى في وقت عصر  
بالنسبة إلى أخرى وعشاء  
وصبح كذلك (قلت يكره  
تسمية المغرب عشاء و)  
تسمية (العشاء عتمة) للنهي  
الصحيح عنها وورود  
تسمية الثاني لبيان الجواز  
(و) يكره (النوم قبلها) أي  
قبل فعلها بعد دخول وقتها  
ولو وقت المغرب لمن  
يجمع لأنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> كان  
يكرهه وما بعده رواه  
الشيخان ولأنه ربما  
استمر نومه حتى فات الوقت  
ويجسرى ذلك في سائر  
أوقات الصلوات ومحل  
جواز النوم إن غلبه بحيث  
صار لا تمييز له ولم يمكنه  
دفعه أو غاب على ظنه أنه  
يستيقظ وقد بقي من  
الوقت ما يسمعها وطهرها  
ولا حرم ولو قبل دخول  
الوقت على ما قاله

الأرض (قوله ونسبته) أي أعظم الجبال في الأرض (قوله قطرها) وهو الخط المفروض في منتصف الكرة  
(قوله إلى أخرى) كأنه صفة بلدة أو قرية أو بقعة سم قول المتن (يكره تسمية المغرب الخ) ولا يكره تسمية  
الصباح غداة كما في الروضة والاولى عدم تسميتها بذلك وتسمى صباحاً وجر الان القران جاء بالثانية والسنة  
بهما معاً معنى ونهاية قول المتن (تسمية المغرب عشاء الخ) قال في العباب ولا يكره ان يقال لها العشاء ان انتهى  
سم ونقل عش عن مر مثله وزاد المغني ولا للعشاء العشاء الاخرة اه (قوله للنهي) إلى قوله ولو قبل  
دخول الخ في النهاية والمغني لا قوله ولو وقت المغرب لمن يجمع (قوله تسمية الثاني) الاولى التسمية الثانية  
أي تسمية العشاء عتمة (قوله بعد دخول وقتها) قال الاسنوي وينبغي ان يكره ايضاً قبله وإن كان بعد فعل  
المغرب للمعنى السابق أي مخافة استمراره إلى خروج الوقت نهاية زاد المغني والظاهر عدم الكراهة قبل  
دخول الوقت لأنه لم يخاطب بها هو ونقل الرشيدى عن الزياى مثله واعتمد الشبرا ملى ما قاله الاسنوي  
وكذا اعتمد شيخنا عبارته ويكره نوم قبلها ولو قبل دخولها بخلاف غيرها فانه لا يكره النوم قبله إلا بعد  
دخول وقتها اه وقال السيد البصرى ينبغي ان يكون محله أي عدم الكراهة إذا لم يغلب على الظن الاستغراق  
ولا فينبغي ان يكره للخلاف القوى حيث في الحرمة اه (قوله ولو وقت المغرب لمن يجمع) قد يقال النوم  
المحذور هنا إذا وقع قبلها فصلها أو وجب تأخيرها إلى وقتها فلم يقع إلا قبل وقتها لافيه قبل فعلها وقد يصور  
بالنوم قبل فعل المغرب من قصد الجمع وإن كانت الكراهة من جهة المغرب ايضاً سم بحذف (قوله وما بعده)  
أي الاتي في المتن عبارة النهاية كان يكره النوم قبلها والحديث بعدها اه (قوله ويجرى ذلك) أي الكراهة  
المذكورة (قوله ومحل جواز النوم الخ) ظاهره مع الكراهة لكن صرح النهاية والمغني بأنه إذا غلب عليه  
بعد دخول الوقت وعزمه على الفعل وأزال تمييزه فلا حرمه فيه ولا كراهة اه (قوله وإلا) أي وإن  
انقضى كل من غلبه النوم وغلبه ظن الاستيقاظ وقال البصرى أي وإن لم يغلب على ظنه الاستيقاظ بان غاب  
عليه الاستمرار أو شك وقد تشكل مسألة الشك بالنسبة إلى التعميم الاتي في قوله ولو قبل دخول الوقت  
فتدبر اه (قوله ولو قبل دخول الوقت) خالفه النهاية والمغني فقالا فإن نام قبل دخول الوقت لم يحرم وإن  
غلب على ظنه عدم تيقظه فيه لأنه لم يخاطب بها اه (قوله إلا ان يحجب الخ) على هذا هل يستثنى الجمعة فيحرم  
النوم قبل وقتها إذا ظن به قوتها أو شك في ذلك نظر والحرمة هي قياس وجوب السعى على بعيد  
الدار وظاهر أنه لو كان بعيد الدار ووجب عليه السعى قبل الوقت حرم النوم المقفوت لذلك السعى  
الواجب سم وقال عش لا يكره النوم قبل الوقت أعير بعيد الدار وإن خاف فوت الجمعة لأنه ليس

إلى أخرى) كأنه صفة بلدة أو قرية أو بقعة (قوله تسمية المغرب عشاء) قال في العباب ولا يكره أن يقال لها  
العشاء ان اه (قوله بعد دخول وقتها) قال الاسنوي سياق كلامهم بشعر بان المسئلة مصورة بما بعد دخول  
الوقت ولقائل أن يقول ينبغي أن يكره ايضاً قبله وإن كان بعد فعل المغرب للمعنى السابق أي مخافة استمراره  
إلى خروج الوقت اه وفي القوت قال ابن الصلاح كراهة النوم أعم سائر الأوقات ركان مراده بعد دخول  
الوقت كما يشعر به كلامهم في العشاء ويحتمل ان يكره بعد المغرب وإن لم يدخل وقت العشاء لخوف الاستغراق  
أو التكاثر وكذا قيل المغرب لا سيما على الجديد ويظهر تحريمه بعد الغروب على الجديد اه (قوله ولو وقت  
المغرب لمن يجمع) قد يقال النوم المحذور هنا إذا وقع قبلها فصلها أو وجب تأخيرها إلى وقتها فلم تقع إلا قبل  
وقتها لافيه قبل فعلها وقد يصور بالنوم قبل فعل المغرب من قصد الجمع وإن كانت الكراهة من جهة المغرب  
أيضاً ويمكن أن يصور ايضاً بنوم خفيف لا يمنع الجمع فإذا أراد الجمع كره أن ينام بعد المغرب قبل فعل العشاء  
وان اتفق زوال النوم قبل طول الفصل فليتأمل (قوله إلا ان يحجب الخ) على هذا هل تستثنى الجمعة فيحرم  
النوم قبل وقتها إذا ظن به قوتها أو شك في ذلك فيه نظر والحرمة هي قياس وجوب السعى على بعيد الدار  
وظاهره أنه لو كان بعيد الدار ووجب عليه السعى قبل الوقت حرم عليه النوم المقفوت لذلك السعى التواجب  
(قوله بأنها مضافة لليوم) أي ولا مضافتها لليوم حرم اكل ذي روح كرهه بقصد إسقاطها ولم تسقط (قوله)

كثيرون ويؤيده ما يأتي من وجوب السعى للجمعة على بعيد الدار قبل وقتها إلا أن يجاب بأنها مضافة لليوم بخلاف غيرها

ومن ثم قال أبو زرعة المنقول خلاف ما قاله (٤٣٠) أولئك (والحديث بعدها) أي بعد دخول وقتها وفعلها فيه أو قدرة أن جمعها تقديمًا لآفة

ذلك على الأوجه لأنه ربما فوته صلاة الليل أو أول وقت الصبح أو جميعه وليختم عمله بأفضل الأعمال وقضية الأول كراهته قبلها أيضا لكن فرق الأسنوي بأن إباحة الكلام قبلها تنتهي بالامر بإيقاعها في وقت الاختيار وأما بعدها فلا ضابط له فكان خوف الفوات فيه أكثر وهو أوجه من قول غيره هو قبلها أولى بالكراهة لتفويته فضيلة أول الوقت ويرد بما يعلم مما يأتي أن مطلق الحديث قبلها لا يستلزم تفويت ذلك فصح تقييدهم ببعدها وأما ما قبلها فإن فوت وقت الاختيار كره أي كان خلاف الأول وإلا فلا (إلا) لمنتظر الجماعة ليعيدها معهم ولو بعد وقت الاختيار وللمسافر لخبر أحمد لا سمر بعد العشاء إلى المصل أو مسافر ولا لعذر أو في خير) كعلم شرعي أو إلهي أو قراءة أو ذكر أو مذاكرة أثار الصالحين أو إيتاس ضيف أو زوجة عند زفافها أو الملاطفة بها ونحو ذلك (والله أعلم) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يحذثهم عامة ليلة عن بني إسرائيل ولأنه خير ناجز فلا يترك لمفسدة متوهمة (ويسن تعجيل الصلاة لأول

مخاطبها قبل دخول الوقت وإن قلنا بوجود السعي على بعيد الدار اه وفي البجيرمي عن القليوبي مثله (قوله ومن ثم) أي من أجل هذا الفرق بين الجمعة وغيرها (قوله المنقول خلاف الخ) اعتمده النهاية والمغني كما مرانفا قول المتن (والحديث بعدها) المراد الحديث المباح في غير هذا الوقت أما المكروه فهو أشد كراهة مغني ونهاية زاد سم وكذا المحرم قال ابن العماد كسيرة البطل وغيره والأخبار الكاذبة فإنه لا يحل سماعها لإعاب والحق بالحديث نحو الخياطة قاله في شرح الإرشاد وغيره اه سم عبارة البجيرمي والحق بالحديث نحو الخياطة ولعله لغير سائر العورة ومثل الخياطة الكتابة وينبغي أن لا تكون للقرآن أو لعلم منتفع به كما صرح به الحلبي اه (قوله أي بعد) إلى قوله وهو أوجه في النهاية (قوله أو قدرة الخ) عبارته في شرح الإرشاد والأوجه خلافا لابن العماد أنه إذا جمعها تقديمًا لا يكره الحديث إلا بعد دخول وقتها ومضى وقت الفراغ منها غالبا اه سم وفي عرش عن الأسنوي ما يوافقه (قوله على الأرجح) وفاقا للنهاية وخلافا للمغني قوله لأنه أي الحديث بعد العشاء (قوله لأنه ربما فوته صلاة الليل) أي إن كان له صلاة الليل مغني (قوله وليختم الخ) عطف على قوله لأنه الخ (قوله قضية الأول) وهو قوله لأنه ربما بالخ (قوله ينتهي الأول الثاني) (قوله وهو) أي ما قاله الأسنوي من عدم الكراهة قبلها للفرق المذكور (قوله من قول غيره هو قبلها الخ) نقل المغني هذا القول عن ابن النقيب وأفره (قوله ويرد) أي قول الغير (قوله بما يأتي) أي من الاستثناءات لاسيما من قوله بل لو قدمها الخ (قوله فإن فوت وقت الاختيار) هلا قال أو وقت الفضيلة سم ولصرى (قوله وللمسافر) أي فلا يكره في حقه الحديث بعدها مطلقا سواء كان السفر طويلا أو لا وسواء كان الحديث في خير أو الحاجة السفر لكن نازع فيه في شرح العباب بعد نقله عن ابن العماد بأن مقتضى إطلاقهم أنه لا فرق بين المسافر وغيره ثم حمل الحديث على ما حاصله أن يحتاج إليه المسافر لا عاتته على السهر المحتاج إليه عرش (قوله لا سمر) أي لا حديث عرش (قوله أو إيتاس ضيف) أي ما لم يكن فاسقا ولا حرم إلا لعذر كخوف منه على نفس أو مال وهذا إذا كان له إيتاسه لكونه فاسقا ما لو كان من حيث الضيافة أو كونه شيخه أو معلمه فإنه يجوز أن لم يلاحظ في إيتاسه شيئا من ذلك فيظهر الحاقه بالأول فيحرم عرش (قوله ونحو ذلك) كتكلم بمادعت الحاجة إليه كحساب مغني ونهاية (قوله عامة ليلة) أي أكثره عرش قول المتن (قوله ويسن تعجيل الصلاة الخ) أي ولو عشاء نهاية ومغني (قوله إذا تيقن) إلى قوله على ما في الذخائر في المغني (قوله للأحاديث) إلى قوله ويندب في النهاية إلا قوله ذكرته في شرح العباب (قوله للأحاديث الصحيحة الخ) وأما خبر أسفر وأب الفجر فإنه أعظم للأجر فعارض بها ولأن المراد بالأسفار ظهور الفجر الذي به يعلم طلوعه فالتأخير إليه أفضل من تعجيله عند ظن طلوعه نهاية ويحتمل أيضا أن المراد بالأسفار إنما هو النهي عن التأخير عنه دون التقديم عليه (قوله ويحصل) أي التعجيل أو سبه (قوله بأسبابها) أي كالطهارة أو الأذان والستر مغني ونهاية (قوله مع ذلك) أي الاشتغال المذكور (قوله نحو شغل الخ) أي كإخراج حدث يدافه أو تحصيل ماء ونحو ذلك مغني ونهاية (قوله يوفى خشوعه) بل الصواب الشيع كما مر في المغرب مغني عبارة عرش قوله يوفى خشوعه قضيته أن الشيع بفوت وقت الفضيلة وقد يخالفه ما مر له

والحديث بعدها قال في شرح العباب والمراد الحديث المباح في غير هذا الوقت أما المكروه ثم فهو هنا أشد كراهة وكذا المحرم قال ابن العماد كسيرة البطل وغيره والأخبار الكاذبة فإنه لا يحل سماعها لعدم صحتها كافي انجموع في الاعتكاف وعدم صحتها لا يكفي في التعليل إلا أن يريد به تحقق كذبها كما هو الواقع في سيرة البطل وغيره اه والحق بالحديث نحو الخياطة قاله في شرح الإرشاد وغيره (قوله أو قدرة أن جمعها تقديمًا) عبارته في شرح الإرشاد والأوجه خلافا لابن العماد أنه إذا جمعها تقديمًا لا يكره الحديث إلا بعد دخول وقتها ومضى وقت الفراغ منها غالبا اه (قوله فإن فوت وقت الاختيار) هلا قال أو الفضيلة (قوله وللمسافر) نازع فيه في شرح العباب بعد نقله عن ابن العماد بأن مقتضى إطلاقهم أنه لا فرق بين المسافر وغيره ثم حمل

الوقت) إذا تيقن دخوله للأحاديث الصحيحة أن الصلاة أول وقتها أفضل الأعمال ويحصل باشتغاله بأسبابها عقب دخوله ولا يكاتب المجلة على خلاف العادة فيشتغل به مع ذلك نحو شغل خفيف وكلام قصير وأكل لقم توفى ختمه

وحسين سموا به بل لو قدمها اغنى الاسباب قبل الوقت واخر بقدرها من اوله حصل سنة (٤٣١) التعجيل على ما في الذخائر ويستثنى من

ندب التعجيل مسائل كثيرة ذكرتها في شرح العباب وغيره وضابطها ان كل ما ترجحت مصلحة فعله ولو أخر فانت يقدم على الصلاة وان كل كمال كالجماعة اقرن بالتأخير وخلافه التقديم يكون التأخير لمن اراد الاقتصار على صلاة واحدة حتى لا ينافي ما يأتي في الابرار معه افضل ويندب للمام الحرص على أول الوقت لكن بعدمضي قدر اجتماع الناس ، فعلمهم لاسبابها عادة وبه يصلي بمن حضر وان قل لان الاصح ان الجماعة القليلة اوله افضل من الكثيرة آخره ولا ينتظر ولو نحو شريف وعالم فان انتظره كرهه ومن ثم لما اشتغل صلى الله عليه وسلم عن وقت عادته اقاموا الصلاة فتقدم أبو بكر مرة وابن عوف أخرى مع انه لم يطل تأخره بل أدرك صلاتهما واقتدى بهما وصوب فعلهما نعم يأتي في تأخر الراتب تفصيل لا ينافيه هذا لعلمهم منه صلى الله عليه وسلم بالحرص على أول الوقت وقد يجب التأخير ولو عن الوقت كما في محرم خاف فوت الحج لو صلى للعشاء وكن رأى نحو

في وقت المغرب والأقرب إلحاق ما هنا بما هناك اه (قوله وتقدم سنة الخ) جعله في حيز الاغتفار يومه أن الأفضل خلافه مع أن الأفضل تقديم السنة الراتبية كما لا يخفى بل قد يقال الأفضل تقديم اكل اللقم الموفرة للنشوع سم (قوله بل لو قدمها الخ) فيه ما مررت الإشارة إليه في وقت المغرب بصري عبارة ع ش قد بين في وقت المغرب أن المراد بالاسباب المعتبرة في وقت الفضيلة ما يحتاج إليه بالفعل ولعل مراده ما من شأنه أن يحتاج إليه بالفعل حتى لا ينافي ما ذكره هنا من أنه لو قدم الاسباب الخ اه (قوله حصل سنة التعجيل) أي لكن الفعل في أول الوقت أفضل وان كان لو فعل بعد صدق عليه أنه فعل في وقت الفضيلة كمن أدرك التحريم مع الامام ومن أدرك التشهد فالحاصل لكل منهما ثواب الجماعة لكن درجات الأول اكمل ع ش (قوله على ما) عبارة النهاية كما اه (قوله في الذخائر) هو بالذال المعجمة ع ش (قوله مسائل كثيرة) نحو أربعين صورة منها ندب التأخير لمن يرى الجمار ولما فرسأ وقت الأولى وللواقف فيؤخره وان كان نازلاً وقتها ليجمع مع العشاء بمزدلفة أي إذا كان سفره سفر قصر ومن يقن وجود الماء والسترة والجماعة أو القدرة على القيام آخر الوقت ولذا تم الحدث إذا رجا لا تقطع ولما اشتبه عليه الوقت في يوم غيم حتى يتيقنه أو يظن فواته لو أخرها نهاية زاد المغنى وللعذور في ترك الجمعة فيؤخر الظهر إلى اليأس من الجمعة إذا أمكن زوال عذره كما سيأتي في الجمعة اه وقولها ولمسافر الخ استشكله السيد البصري بأنه محل تأمل لما سيأتي ان الجمع مطلقا خلاف الأولى خروجا من خلاف مانعه اه وقد يجب بازكلاهما مفروض فيمن اراد الجمع (قوله كالجماعة) ظاهر السياق تقييدها بالمطلوبة بخلاف ما إذا لم تكن مطلوبة لتكون الامام فاسقا ومخالفا وغير ذلك مما يكره فيه الاقتداء فليراجع (قوله لمن اراد الاقتصار الخ) أي بخلاف ما لو اراد التعدد فانه افضل من الاقتصار نعم واضح أن محله إذا كان الكمال في الثانية بما يقتضي مشروعية الاعادة كالجماعة اه إلا فالتأخير أولى ولا يتأتى التعدد كالصلاة في المسجد بصري (قوله على صلاة واحدة) أي ومع ذلك ينبغي ان يلاحظ ما تقدم في شرح قوله في التيمم ولو تيقنه آخر الوقت الخ وما يراه ثم سم (قوله ويندب للامام الخ) سيأتي له قبيل فصل الاستقبال باللفظ ويسن تأخير ما قدر ما يجتمع الناس إلا في المغرب أي للخلاف القوي في ضبط وقتها ومن ثم اطبق العلماء على كراهة تأخيرها من أوله اه فليتأمل الجمع بين اطلاقه مساو تقييده ثم بصري (قوله لان الاصح ان الجماعة القليلة اوله افضل الخ) قد يشكل على قوله السابق ان كل كمال كالجماعة اقرن الخ إلا ان يقال ان مراده بالكمال السنة التي تحصل مع التأخير وتفوت من اصلها بالتقديم بخلاف صورة الجماعة فاما حاصلة مع كل من التقديم والتأخير وان فاتت بتقديمها صفة كمال فيها لكن بعارضة قوله في شرح العباب ولو قصد الصلاة في نحو مسجد بعيد لنحو كبره اوفقه امامه ندب له الا برادر ان امكنه في قريب على وجه انتهى ع ش (قوله ومن ثم) أي من أجل كراهة الانتظار لنحو شريف الخ (قوله في تأخر الراتب الخ) أي الامام الراتب لمسجد (قوله لعلمهم منه صلى الله عليه وسلم الخ) وقد يجب ايضا بانهم ظنوا بالقرائن قيام عارض به صلى الله عليه وسلم يمنع عادة من الحضور سم (قوله نحو غريق الخ) أي كحريق (قوله على ميت خيف انفجاره) بقي مالهو تعارض عليه فوت عرفه وانفجار الميت قبل يقدم الاول او الثاني فيه نظر والا قرب تقديم الثاني لان فيه متكالحا لمته ولا يمكن تداركه بخلاف الحج فانه يمكن تداركه ع ش (قوله تجب الصلاة) الى قوله فان قلت في النهاية والمغنى الا قوله وكذا الى وإذا وقع قوله ومثله فائدة بعذر (قوله إلا ان عزم الخ) أي فان لم يعزم اثم وان فعلها في الوقت وهذا عزم خاص ويجب عليه ايضا عزم عام وهو ان يعزم عقب البلوغ على فعل كل الواجبات

الحديث على ما حاصله انه يحتاج اليه المسافر لا عاتته على السهر المحتاج اليه (قوله وتقدم سنة راتبية) جعله في حيز الاغتفار يومه ان الأفضل خلافه مع أن الأفضل تقديم السنة الراتبية كما لا يخفى بل قد يقال الأفضل ايضا تقديم اكل اللقم الموفرة للنشوع (قوله على صلاة واحدة) أي ومع ذلك ينبغي ان يلاحظ ما تقدم في شرح قوله في التيمم ولو تيقنه آخر الوقت الخ وما يراه ثم (قوله لعلمهم منه صلى الله عليه وسلم الخ) قد يجب

غريق أو أسير لو أنقذه أو صائل على محرم لو دفعه خرج الوقت ويجب التأخير أيضا للصلاة على ميت خيف انفجاره (تنبيه) تجب الصلاة بأول الوقت وجوبا موسعا إلى أن لا يبقى إلا ما يسعها كلها بشرطها ولا يجوز تأخيرها عن أوله إلا ان عزم على فعلها

اثناه وكذا كل واجب  
 موشع قيل إنما يجب ذلك  
 حيث لم يسن التأخير  
 لا كالأبراد وفيه نظر ثم  
 رأيت بعضهم رده بأنه  
 يلزم مزيد جمع التأخير  
 الشامل للسندوب والجائر  
 نيته وإلا عصي وكانت  
 قضاء وكان وجه الرد به  
 أن نذب التأخير لم يناف  
 وجوب النية وإن اختلف  
 ملحظ البابين والاولى في  
 وجهه أن نذب التأخير  
 عارض فلا يرفع حكم  
 الواجب الأصلي وهو  
 توقف جواز التأخير  
 على العزم وإذا أخرها  
 بالنية ولم يظن موته فيه  
 فمات لم يعص لأنه لم يقصر  
 لكون الوقت محدودا ولم  
 يخرجها عنه وبه فارق ما  
 يأتي في الحج ومثله فاقته  
 بعذر لأن وقتها العسر  
 أيضا فان قلت مرفى النوم  
 أنه لو تومم الفوت معه  
 حرم فهل قياسه هذا حتى  
 يتضيق بتومم الفوت قلت  
 نعم إلا أن يفرق بأن من  
 شأن النوم التفويت فلم  
 يجوز إلا مع ظن الإدراك  
 بخلافه هنا ( وفي قول  
 تأخير ) فصل ( الاعتبار  
 أفضل ) ما لم يجاوز وقت  
 الاختيار لأحد حديث فيه ومن  
 ثم اختاره المصنف غيره

وترك كل المعاصي كما صرح بذلك سم في الآيات البيّنات ع ش عبارة السيد البصري قوله إلا أن عزم الخ أي على  
 الإصحاح في شرح المذهب والتحقيق وصحح السبكي أنه لا يجب ابن شهابه وكذا صحح عدم الوجوب في جمع الجوامع  
 وبالغ في منع الموانع فقال أن الإيجاب لإثبات حكم بغير دليل شرعي اه ( قوله اثناه ) أي قبل خروج وقتها  
 ( قوله إنما يجب ذلك ) أي العزم ( قوله لا كالأبراد ) يعني لا في نحو الأبراد مما يسن فيه التأخير ( قوله ثم رأيت  
 بعضهم ) هو ابن شهابه بصري ( قوله الشامل ) أي جمع التأخير ( قوله للسندوب ) أي كالأواقف بعرفة المسافر  
 سفر قصر ( قوله والاولى في وجهه الخ ) الوجه أن حاصل المقام فيمن له الجمع أن الواجب عليه في أول الوقت  
 إما فعلها والعزم على فعلها في الوقت أو نية تأخيرها ليجتمعها مع الثانية في وقتها ثم إن اتفق فعلها في الوقت  
 فذاك وإلا فلا بد من نية التأخير في وقت يستعملها إن لم تتقدم هذه النية في أول الوقت سم ( قوله في وجهه )  
 أي وجه رد القيل المذكور ( قوله ولم يظن موته فيه الخ ) فان غلب على ظنه أنه يموت في أثناء الوقت بعد مضى  
 قدرها كان لزمه قود فطالبه بولي الدم باستيفائه فأمر الإمام بقتله تعينت الصلاة في أول الوقت فيعصى  
 بتأخيرها عنه لأن الوقت تضيق عليه بظنه وقضية كلام التحقيق أن الشك كالظن مغنى ونهاية زاد سم عن  
 العباب وشرحه ما نصه وهل يلحق بالموت نحو الجنون فيه نظروا الأقرب إلحاق ثم رأيت الاسنوى ذكر  
 ما يؤيد ذلك اه ( قوله فمات ) أي في أثناء الوقت وقد بقي منه ما يسعها قبل فعلها مغنى ونهاية ( قوله وبه ) أي  
 بقوله لكون الوقت الخ ( قوله ما يأتي في الحج ) أي من أنه يفسق إن مات ولم يحج كرى ( قوله ومثله ) أي مثل  
 الحج فيما يأتي فيه ( قوله فاقته بعذر الخ ) أي من صلاة ومثله الله وم مقتضى هذا التشبيه أنه بالموت يتبين اثمه  
 من آخر وقت الامكان ع ش ( قوله فان قلت الخ ) راجع إلى قوله وإذا أخرها بالنية الخ ( قوله مرفى النوم الخ )  
 قد يقال الذي مرجوازه عند غلبة ظن الاستيقاظ وهي لا تنافي توهم عدم الاستيقاظ فلو ابدل التوهم بالشك  
 لكان حسنا لتماحه مع كفايته في الإراد على ما هنا فليتأمل بصري ويأتي عن سم مثله وعبارة ع ش بعد  
 سوق كلام الشارح لصحة وقضية قول الشارح مر فان غلب على ظنه موته في أثناء الوقت أو شك في ذلك الخ  
 أنه لو تومم موته لم يأنم بالتأخير بناء على ما فاضاه العطف للشك على الظن أن المراد به استواء الطرفين فلا  
 يكون التوهم ملحقا بتوهم القوات بالنوم اه ( قوله قبل قياسه هذا ) أي قياس القوات بالنوم بالقوت بنحو  
 الموت ( قوله حتى يتضيق ) أي وقت الأداء سم ( قوله بتوهم القوات ) أي بغير النوم ع ش ( قوله فلم يجز إلا  
 مع ظن الإدراك ) هذا صريح في جواز النوم مع ظن الإدراك في الوقت ومن لازم الجواز مع ظن الإدراك  
 احتمال توهم القوات فمذا ياتي قوله أنه لو تومم القوات معه حرم لأن توهم القوات صادق مع ظن الإدراك بل  
 التوهم المصطلح لا يكون إلا مع ظن الإدراك فليتأمل سم ( قوله ما لم يجاوز ) إلى قوله والذي يتجه في المغنى إلا  
 قوله كلهم أو بعضهم وقوله لأنه عارض إلى ومن يصلى وكذا في النهاية لا لقوله ومن ثم إلى لكن ( قوله لكن  
 تقديم الخ ) عبارة المغنى والمشهور استحباب التعجيل لعموم الأحاديث ولأنه هو الذي واظب عليه صلى  
 الله عليه وسلم وحمل بعضهم القولين على حالين فحيث قيل التعجيل أفضل أربدا إذا خيف النوم - حيث قيل

أيضا بأنهم ظنوا بالقرائن قيام عارض به <sup>كان الله يمتنع عادة من الحضور</sup> ( قوله والاولى في وجهه الخ ) الوجه أن  
 حاصل المقام فيمن له الجمع أن الواجب عليه في أول الوقت إما فعلها أو العزم على فعلها في الوقت أو نية تأخيرها  
 ليجتمعها مع الثانية في وقتها ثم إن اتفق فعلها في الوقت فذاك وإلا فلا بد من نية التأخير في وقت يستعملها إن لم  
 تتقدم هذه النية في أول الوقت ( قوله حتى يتضيق بتوهم القوات الخ ) قال في العباب وإما يتوسع الأداء إن لم  
 يشرع فيها ولم يغلب على ظنه موته بعد قدرها وإلا تضيق اه قال في شرحه وقضية كلام التحقيق وغيره  
 أن الشك كالظن وهو قياس ماصر عن ابن الصلاح وغيره وهل يلحق بالموت نحو الجنون فيه نظروا الأقرب  
 إلحاق ثم رأيت الاسنوى ذكر عنه ما يؤيد بذلك ( قوله فلم يجز إلا مع ظن الإدراك ) صريح في جواز النوم  
 مع ظن الإدراك في الوقت ومن لازم الجواز مع ظن الإدراك احتمال توهم القوات فمذا ياتي قوله أنه لو تومم  
 القوات معه حرم لأن توهم القوات صادق مع ظن الإدراك بل التوهم المصطلح لا يكون إلا مع ظن الإدراك



لكن تقديمها هو الذي واطب عليه النبي ﷺ والخلفاء الراشدون (و) من أجل نذب التعجيل ما لم تعارضه مصلحة واجبة فلذلك (يسن  
الابراد بالظهر) أي ادخالها وقت البرد بتأخيرها دون اذنها عن اول وقتها إلى ان يبقى (٢٣٣) للحيطان ظل يمشي فيه قاصدا الجماعة ولا

يتجاوز نصف الوقت (في  
شدة الحر) لخبر البخاري إذا  
اشتد الحر فابدأ بالظهر  
فإن شدة الحر من فيج جهنم  
أي غليانها وانتشار لها  
وخرج بالظهر الجمعة لأن  
تأخيرها معرض لفواتها  
لكون الجماعة شرطاً فيها  
وما في الصحيحين مما يخالف  
ذلك حمل على بيان الجواز  
(والاصح اختصاصه) أي  
سن الا براد (بلد حار) أي  
شديد الحر كالبحرين وبعض  
العراق واليمن (وجماعة  
مسجد) أو محل آخر غيره  
(يقصدونه) كالماء أو بعضهم  
بمشقة في طريقهم إليه شديدة  
بحيث تسلب خشوعهم  
كان يأتونه (من بعد) في  
الشمس لمشقة التعجيل  
حينئذ بخلاف وقت بارد  
أو معتدل وإن كان ببلد حار  
وبلد باردة أو معتدلة وإن  
وقع فيها شدة حر أي لأنه  
عارض لوضعها فلم يعتبر  
ويؤخذ منه ان البلد لو  
خالف قطرها في اصل وضعه  
بأن كان شأنه الحرارة دائماً  
وشأنها البرودة كذلك  
كالطائف بالنسبة لقطر  
الحجاز أو عكسها لم يعتبر القطر  
هنا بل تلك البلد التي هو  
فيها وهذا يجمع بين من  
عبر ببلد ومن عبر بقطر  
فالاول في بلد خالف وضع

التأخير أفضل أريد ما إذا لم يخف اه (قوله) لكن تقديمها هو الذي واطب الخ) أي وأما التأخير فكان لعذر  
ومصلحة تقتضي التأخير ع ش (قوله) و من أجل نذب التعجيل (أشار به إلى ان قول المصنف ويسن الا براد  
الخ مستثنى من قوله ويسن تعجيل الصلاة الخ لكن محل هذا الاستثناء في غير أيام الدجال أما هي فلا يسن  
الابراد فيها لأنه لا يرجح فيها زوال الحر في وقت يذهب فيه محل الجماعة مع بقاء الوقت المقدر كما نقل عن الزبدي  
معللة انتفاء الظل واما البوادى التي ليس فيها نحو حيطان يمشي في ظلها طالب الجماعة فالظاهر كما هو قضية  
إطلاقهم سن الا براد فيها لأنه وإن لم يوجد فيها الظل تنكسر سورة الحر ع ش (قوله) بتأخيرها دون اذنها  
عبارة النهاية وخرج بالصلاة الاذان كما اتمه كلامهم وصرح به في المطالب وحمل امره صلى الله عليه وسلم  
بالابراد به على ما إذا علم من حال السامعين حضورهم عقب الاذان لتدفع عنهم المشقة ثم قال وحمله بعضهم على  
الاقامة ولا بعده فيروا اية الترمذي التصريح بتأخير الاقامة اه (قوله) إلى ان يبقى) أي  
يصير نهاية ومعنى (قوله) ولا يتجاوز نصف الخ) أي لا يؤخرها عنه. فمخني قول المتن (في شدة الحر) أي لا في شدة  
البرد إلى ان يخف قياساً على شدة الحر لأن الا براد في الحر رخصة فلا يقاس عليه مراه سم على المنهج اقول  
الاولى لأن الحر له وقت تنكسر سورة بخلاف البرد لما قلنا هذا الاول لأن الصحيح جواز جريان القياس  
في الرخص ع ش وحلي (قوله) فابدأ بالظهر) الباء للتعدية وقيل زائدة ومعنى ابردوا الآخر واعلى سبيل  
التضمن فتح الباري اه شوبري (قوله) من فيج جهنم) قال في النهاية آخرجه مخرج التشبيه والتشليل أي كأنه  
نار جهنم في حرها انتهى ع ش (قوله) أي غليانها الخ) هو من كلام الرازي و (قوله) وانتشار الخ) عطف  
تفسير ع ش (قوله) وما في الصحيحين الخ) أي من أنه صلى الله عليه وسلم كان يبردها نهاية ومعنى (قوله) حمل  
على بيان الجواز) جمعاً بين الادلة لنهاية زاد المعنى مع ان الخبر رواه الاسماذيلي في صحيحه في الظهر فتعارضت  
الروايتان فيحمل خبر الصحيحين عن سلة كذا يجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس لعدم  
المعارض اه قول المتن (قوله) ببلد حار) رجح السبكي عدم اختصاصه ببلد حار وقال شدة الحر كافية ولو في  
ابراد البلاد بنسبة اه بصري عبارة النهاية والمعنى ومقابل الاصح لا يختص بذلك ليس في كل ما ذكر  
لاطلاق الخبر اه (قوله) او محل آخر الخ) كرباط ومدرسة ولو عبر بمصلى بدل مسجد لشم ما قدرناه إلا ان  
يراد بالمسجد موضع الاجتماع للصلاة فيشمل ما ذكر معني (قوله) أو بعضهم) اه اذق بو احد بصري ويحرم  
(قوله) بحيث تسلب خشوعهم) أي او كقوله نهاية ومعنى وهل يعتبر خصوص كل واحد على انفراد من  
المصلين حتى لو كان بعضهم مريضاً أو شيخاً يزول خشوعه بمجيئه في اول الوقت ولو من قرب يستحب له الا براد  
او العبرة بغالب الناس فلا يلتفت لمن ذكر فيه نظره ولا يبعد الثاني ثم اربح حج صرح به ع ش قول المتن  
(من بعد) ضابط البعد ما يتأثر قاصده بالشمس معني عبارة النهاية ما يذهب به الخشوع او كقوله لثأره  
بالشمس اه (قوله) وبلدة باردة) أي كالشام وقوله أو معتدلة أي كصرتلوي (قوله) ولم يقع الخ) أي  
اتفق نهاية ومعنى (قوله) لأنه) أي وقوع شدة الحر فيه (قوله) ويؤخذ منه) أي من التعليل (قوله) لو خالفت  
أي وضعه (قوله) دائماً) أي في وقت الحر كالصيف (قوله) كذلك) أي دائماً (قوله) أو عكسها) أي كحوران  
بالنسبة للشام وبقي ما لو كان بلدة شأن بعض شهورها كالاسد الحرارة دائماً وعدمها في غيره فهل يسن  
الابراد فيها في ذلك الشهر الحار ام لا ظاهر كلام الشارح الاول (قوله) وبهذا) أي الماخوذ (قوله) بين من  
عبر) أي عند ذكر شروط سن الا براد وقوله ببلد أي كالمصنف (قوله) في بلد خالف الخ) أي لاجل ادخالها  
(قوله) وعلى هذا) أي الثاني (قوله) إلا ان يريد) أي المصنف كالرافعي (قوله) أي من حيث الجملة الخ) يعني ان  
فلتأمل (قوله) ويؤخذ منه أن البلد لو خالفت قطرها) عبارة الارشاد في قطر حر بشدة اه وهي مصرحة  
بأن شدة الحر في غير قطر الحر لا أثر له (قوله) ولم يأتهم غيرهم) مفهوماً من الا براد لهم إذا كان يأتهم غيرهم ففي

(٥٥) — شرواني وابن قاسم — أول) القطر والثاني في بلد لم يخالفه كذلك لسك قد يعرض لها مخالفته وعلى هذا يحمل قول  
الزركشي اشتراط شدة الحر مخالف لتعليل الرافعي إلا ان يريد بقوله في شدة الحر أي من حيث الجملة لا بالنسبة إلى افراد البقاع والاشخاص



(فجميع أداؤه) أي وينوي به الأداء رشدي (قوله كذلك) أي كاملة (قوله الخبر الشيخين الخ) مفهومه دليل لقوله وإلا الخ ومنطوقه لما قبله (قوله أي مؤداه) أي وإلا فطلق لإدراكها لا يتوقف على ركعة في الوقت سم على المنهج اه ع ش (قوله على معظم أفعال الصلاة) قيد بالمعظم لأن الركعة ليس فيها تشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام ع ش أي والمراد بالأفعال ما يشمل الأقوال بحجري (قوله إذ غالب ما بعدها الخ) موجه التقييد بالغالب (قوله تكرير لها) أي كالتكرير في المحل وغيره وإلا فليست تكرير حقيقة لأن كل ركعة مقصودة بأفعالها مستقلة بالقصد وإنما يشبه التكرار صورة ع ش عبارة الشوري على المنهج قوله كالتكرير قال الشيخ سم في آياته إنما يجعله تكرير حقيقة لأن التكرير إنما هو الاتيان بالشيء مائتاً مراراً به تأكيداً لا أول وهذا ليس كذلك إذ ما بعد الركعة مقصود في نفسه كالأولي كان كل واحدة من خمس اليوم ليست تكرير المثلث في المساء (قوله عند الأصوليين) فيه نظر فليتامل هذا التقييد سم يعني أن هذا التحقيق إنما هو لبعض الفقهاء كافي شرح جمع الجوامع والمعنى (قوله أن ما في الوقت أداء مطلقاً) ونقل الزركشي كالمعقول عن الأصحاب أنه حيث شرع فيها في الوقت نوى الأداء وإن لم يبق من الوقت ما يسمع ركعة وقال الإمام لا وجه لنية الأداء إذا علم أن الوقت ما يسمع بل لا يصح واستوجه في شرح العباب حمل كلام الإمام على ما إذا نوى الأداء الشرعي وكلام الأصحاب على ماذا لم ينو والصواب ما قاله الإمام به أفتى شيخنا الشهاب الرملي سم على حج اه ع ش (قوله والصواب الخ) لعله بقطع النظر عن الحمل المذكور وإلا فلا يظهر للخطئة وجه (قوله ظاهر في رد هذا) قد يتوقف فيه لجواز أن يكون المراد بيان كمال إدراكها بالنسبة لما درتها والمعنى أدركها فمكانه أدرك الصلاة في الكمال والفضل لا في الأداء بصري ولا يمتحى أن ماجو زه خلاف الظاهر فلا يبا في مقاله إشاراً ولا يورث التوقف فيه (قوله ولا خلاف في الائتم الخ) أي إن كان التأخير بغير عذر (قوله وثواب القضاء دون ثواب الأداء) ظاهره وإن فات بعذر وينبغي أنه إذا فات بعذر وكان عزمه على الفعل وإنما تركه لقيام العذر به حصل له ثواب على العزم يستوي ثواب الأداء أو يزيد عليه ع ش أقول ويرجح كلام السارح ما تقدم من تفاسير أوقات الفضيلة والاختيار وغيرهما إذ نسبة فعل الصلاة في الوقت إلى فعلها في خارجه لا تنقص عن نسبة فعلها في وقت الفضيلة والاختيار إلى فعلها في وقت الجواز مع العزم في أول الوقت وإيضاً قوله أو يزيد عليه لا يظهر له وجه (قوله ومر) أي في بيان وقت العصر (قوله أفسد) أي عمداتها ومغنى (قوله كانت أداء الخ) المعتمد أنه لا يجب إعادتها قوله ع ش وبصري (قوله لنحو غيم) أي كحسب في مكان مظلم هاية ومغنى (قوله جوازاً) إلى الماتن في النهاية وإلى قوله وقع في المعنى إلا ما أنبه عليه (قوله إن قدر على اليه) أي بالصبر حتى يثبته الوقت أو الخروج ورؤية الشمس مثلاً مغنى وع ش (قوله نعم) استدراك على الماتن (قوله أن أخبره) أي من جهل الوقت (قوله ثقة) أي من رجل أو امرأة ولورق قامعى قال ع ش وفي معنى أخبار الثقة منزلة وضعها عدل أو فاسق ومضى عليها من يمكن فيه اطلاع أهل المعرفة والعدل عليها ولم يطعنوا فيها اه (قوله عن مشاهدة) كان قال رايت الفجر طالعا أو الشفق غاراً معى (قوله في صحوة) متعاقبة وله سمع (قوله لزمه قبوله ولم يجتهد) من عطف المراد عبارة النهاية امتنع عليه الاجتهاداه وعبارة المعنى فانه يجب عليه العمل بقوله إن لم يمكنه العلم بنفسه وجاز أن أمكنه اه (قوله إذ لا حاجة به) أي لمن جهل الوقت حينئذ أي حين وجود أخبار أو السمع المذكور (قوله بخلاف الخ) حال من فاعل لم يجتهد (قوله لو أمكنه الخروج

عبدالحن مثله قول الماتن (فجميع أداؤه) أي وينوي به الأداء رشدي (قوله كذلك) أي كاملة (قوله الخبر الشيخين الخ) مفهومه دليل لقوله وإلا الخ ومنطوقه لما قبله (قوله أي مؤداه) أي وإلا فطلق لإدراكها لا يتوقف على ركعة في الوقت سم على المنهج اه ع ش (قوله على معظم أفعال الصلاة) قيد بالمعظم لأن الركعة ليس فيها تشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام ع ش أي والمراد بالأفعال ما يشمل الأقوال بحجري (قوله إذ غالب ما بعدها الخ) موجه التقييد بالغالب (قوله تكرير لها) أي كالتكرير في المحل وغيره وإلا فليست تكرير حقيقة لأن كل ركعة مقصودة بأفعالها مستقلة بالقصد وإنما يشبه التكرار صورة ع ش عبارة الشوري على المنهج قوله كالتكرير قال الشيخ سم في آياته إنما يجعله تكرير حقيقة لأن التكرير إنما هو الاتيان بالشيء مائتاً مراراً به تأكيداً لا أول وهذا ليس كذلك إذ ما بعد الركعة مقصود في نفسه كالأولي كان كل واحدة من خمس اليوم ليست تكرير المثلث في المساء (قوله عند الأصوليين) فيه نظر فليتامل هذا التقييد سم يعني أن هذا التحقيق إنما هو لبعض الفقهاء كافي شرح جمع الجوامع والمعنى (قوله أن ما في الوقت أداء مطلقاً) ونقل الزركشي كالمعقول عن الأصحاب أنه حيث شرع فيها في الوقت نوى الأداء وإن لم يبق من الوقت ما يسمع ركعة وقال الإمام لا وجه لنية الأداء إذا علم أن الوقت ما يسمع بل لا يصح واستوجه في شرح العباب حمل كلام الإمام على ما إذا نوى الأداء الشرعي وكلام الأصحاب على ماذا لم ينو والصواب ما قاله الإمام به أفتى شيخنا الشهاب الرملي سم على حج اه ع ش (قوله والصواب الخ) لعله بقطع النظر عن الحمل المذكور وإلا فلا يظهر للخطئة وجه (قوله ظاهر في رد هذا) قد يتوقف فيه لجواز أن يكون المراد بيان كمال إدراكها بالنسبة لما درتها والمعنى أدركها فمكانه أدرك الصلاة في الكمال والفضل لا في الأداء بصري ولا يمتحى أن ماجو زه خلاف الظاهر فلا يبا في مقاله إشاراً ولا يورث التوقف فيه (قوله ولا خلاف في الائتم الخ) أي إن كان التأخير بغير عذر (قوله وثواب القضاء دون ثواب الأداء) ظاهره وإن فات بعذر وينبغي أنه إذا فات بعذر وكان عزمه على الفعل وإنما تركه لقيام العذر به حصل له ثواب على العزم يستوي ثواب الأداء أو يزيد عليه ع ش أقول ويرجح كلام السارح ما تقدم من تفاسير أوقات الفضيلة والاختيار وغيرهما إذ نسبة فعل الصلاة في الوقت إلى فعلها في خارجه لا تنقص عن نسبة فعلها في وقت الفضيلة والاختيار إلى فعلها في وقت الجواز مع العزم في أول الوقت وإيضاً قوله أو يزيد عليه لا يظهر له وجه (قوله ومر) أي في بيان وقت العصر (قوله أفسد) أي عمداتها ومغنى (قوله كانت أداء الخ) المعتمد أنه لا يجب إعادتها قوله ع ش وبصري (قوله لنحو غيم) أي كحسب في مكان مظلم هاية ومغنى (قوله جوازاً) إلى الماتن في النهاية وإلى قوله وقع في المعنى إلا ما أنبه عليه (قوله إن قدر على اليه) أي بالصبر حتى يثبته الوقت أو الخروج ورؤية الشمس مثلاً مغنى وع ش (قوله نعم) استدراك على الماتن (قوله أن أخبره) أي من جهل الوقت (قوله ثقة) أي من رجل أو امرأة ولورق قامعى قال ع ش وفي معنى أخبار الثقة منزلة وضعها عدل أو فاسق ومضى عليها من يمكن فيه اطلاع أهل المعرفة والعدل عليها ولم يطعنوا فيها اه (قوله عن مشاهدة) كان قال رايت الفجر طالعا أو الشفق غاراً معى (قوله في صحوة) متعاقبة وله سمع (قوله لزمه قبوله ولم يجتهد) من عطف المراد عبارة النهاية امتنع عليه الاجتهاداه وعبارة المعنى فانه يجب عليه العمل بقوله إن لم يمكنه العلم بنفسه وجاز أن أمكنه اه (قوله إذ لا حاجة به) أي لمن جهل الوقت حينئذ أي حين وجود أخبار أو السمع المذكور (قوله بخلاف الخ) حال من فاعل لم يجتهد (قوله لو أمكنه الخروج

في شرح الارشاد (قوله عند الأصوليين) فيه نظر فليتامل هذا التقييد (قوله أن ما في الوقت أداء مطلقاً الخ) ونقل الزركشي كالمعقول عن الأصحاب أنه حيث شرع فيها في الوقت نوى الأداء وإن لم يبق من الوقت ما يسمع ركعة وقال الإمام لا وجه لنية الأداء إذا علم أن الوقت لا يسمعها بل لا يصح واستوجه في شرح العباب حمل كلام الإمام على ما إذا نوى الأداء الشرعي وكلام الأصحاب على ماذا لم ينو والصواب ما قاله الإمام به أفتى شيخنا الشهاب الرملي (قوله بخلاف ما لو أمكنه الخ) سيأتي بطير هذا في القبله كالأحوال حاله وأمكنه صعوده نحو الشمس

(الخ) سيأتي نظير هذا في القبلية كالحال حائل وأمكنه صعوده لرؤية السكبة فانه لا يجب للمشقة ويجوز تقليد  
 المخبر عن علم فليتامل بعد ذلك لإطلاق قوله وإنما حرم الخ سم (قوله لان فيه الخ) أي فيجوز له الاجتهاد لان  
 الخ (قوله فيه) أي الخروج (قوله والمنجم الخ) أي يجوز له ولا يجب عليه وهو من يرى ان اول الوقت طلوع  
 النجم الفلاني وفي معناه الحاسب وهو من يعتمد منازل النجوم وتقدير سيرها مغنى ويأتي في الشارح مثله (قوله  
 العمل بحسابه) أي جواز الاوجوب كما صرح به غيره وهو شامل لما عجز عن اليقين وقد ينظر فيه حينئذ  
 فان جريان العادة الإلهية بوصول النجم المخصوص الى المحل المخصوص في الوقت المخصوص اقوى في إفادة  
 الظن بدخول الوقت من سماع صوت الديك فليتامل ثم رايت سم على المنهج نقل عن مر وجوب عمله  
 بحسابه كتنظيره في الصوم عنده بصري عبارة عرش بل يجب عليه ذلك كما نقله سم على المنهج عن  
 الشارح مر اه (قوله ولا يقلده فيه غيره) سيأتي في الصوم ان غيره العمل به فيحتمل بحجته هنا وان يفرق  
 بان امارات دخول الوقت اكثر وايسر من امارات دخول رمضان سم على حجج والاقرب عدم الفرق كما  
 صرح به مر في فتاويه عرش عبارة البجيرمي والمعتمد أنه متى غلب على ظنه صدقها أي المنجم والحاسب  
 جاز تقليدهما قياسا على الصوم كما في عرش وقرره شيخنا الحنفى اه عبارة السكردى على شرح بافضل  
 والذي اعتمده المغنى والنخبة والنهية وغيرهما عدم جواز تقليدهما هنا وكذلك الصوم في النخبة والمغنى  
 والاسنى وجري الشهاب الرملى ووافقه الطيلاوى والجمال الرملى على وجوب تقليدهما في الصوم  
 وقيد الجمال الرملى بما اذا ظن صدقهما وقال سم القياس الوجوب لإدخاله بظن صدقها ولا كذبها وهما  
 عدلان اه (قوله غيره) صادق بالاعمى وقد ينظر فيه بأنه أولى من غيره بالتقليد حيث ساغ بصري (قوله لم  
 يجوز لقادر تقليده) لان المجتهد لا يقلد مجتهدا حتى لو اخبره باجتهاد ان صلاته وقعت قبل الوقت لم يلزمه إعادتها  
 مغنى وشرح بافضل وبأقوى في الشارح مثله (قوله لا اعمى الخ) منقطع بالنسبة لاعمى البصيرة لانه ليس بقادر  
 على الاجتهاد عبارة المغنى وشرح المنهج وللاعمى كالبصير العاجز تقليد مجتهد اعجزه في الجملة اه (قوله فانه  
 مخير الخ) كذا في النهاية والذي يصرح به كلام غيرهما ان محل التخيير في اعمى البصر فقط دون اعمى البصيرة  
 وهو الذي يتجه لإدخاله به كاه وظاهر العاجز عن الاجتهاد بصري أي فيجب عليه تقليد المجتهد بشرطه (قوله  
 كقراءة الخ) أي ومطالعة وصلاة مغنى (قوله وصياح ديك الخ) ظاهره انه يصلي بمجرد سماع صوت الديك  
 وسبحه قال شيخنا الحامى وهو غير مراد بل المراد انه يحتمل ذلك علامة يجتهد بها كان يتامل في الحياطة التي  
 فعلها هل اسرع فيها عن عادته او لا وهل اذن الديك قبل عادته ان كان ثم علامة يعرف بها وقت اذانه  
 المعتاد الى غير ذلك مما ذكر قال ويدل على ذلك قوله اجتهد بورود ونحوه فجعل الورد ونحوه الالة لاجتهاد ولم  
 يقل اعتمد على ورد ونحوه اه وهو ظاهر عرش وأتى عن شيخنا البصري ما يوافقه (قوله ديك مجرب)  
 يتجه اه حيوان اخر مجرب سم (قوله وكثرة المؤذنين الخ) ظاهر إطلاقه هنا وتقييده ما بعده انه لا يشترط  
 كونهم ثقافة ولا عليهم بالاقاوت والناق واضح فان توافق اجتهاداتهم ولم يكونوا عارفين يغاب على الظن  
 دخوله واما الاول فمحل تأمل حيث لم يبلغوا سد التواتر ولم يقع في القلب صدقهم ثم محل ما ذكر فيما يظهر  
 في متقايين ام لو كانوا متابعين لواحد منهم كاه ومشاهد في مؤذنى الحرم فالحكم متعاقد بمتوهم فيما  
 يظن فان كان ثقة عارفا بالاقاوت جاز على مرجع الامام النووى فليتامل بصري (قوله وكذا ثقة عارف الخ)  
 قد يقال هو في يوم الغيم مجتهد فالتعويل عليه في المعنى تقايد المجتهد وقد تقدم امتناعه إلا ان يجاب بانها اعلى رتبة  
 من المجتهد فهو رتبة بين المخبر عن علم والمجتهد وينبغي انه لو علم ان اذانه عن اجتهاد امتنع تقليده مر اه سم

لان فيه مشقة عليه في الجملة  
 وإنما حرم على القادر على  
 العلم بالقبلية التقليد ولو لم يخبر  
 عن علم لعدم المشقة فانه إذا  
 علم عين القبلية مرة واحدة  
 اكتفى بها ما لم ينتقل عن  
 ذلك المحل والاقاوت  
 متكررة فيعسر العلم كل  
 وقت وللمنجم العمل  
 بحسابه ولا يقلده فيه غيره  
 وإذا أخبر ثقة عن اجتهاد  
 لم يجوز لقادر تقليده إلا اعمى  
 البصر او البصيرة فانه مخير  
 بين تقليده والاجتهاد نظرا  
 لعجزه في الجملة (ورد)  
 كقراءة ودرس (ونحوه)  
 كصناعة منه او من غيره  
 وصياح ديك مجرب وكثرة  
 المؤذنين يوم الغيم بحيث  
 يغلب على الظن أنهم  
 اكثر منهم لا يخطئون وكذا  
 ثقة عارف باوقات

لرؤية السكبة فانه لا يجب للمشقة ويجوز تقليد المخبر عن علم فليتامل بعد ذلك لإطلاق قوله وإنما حرم الخ  
 (قوله والمنجم العمل بحسابه ولا يقلده فيه غيره) سيأتي في الصوم ان غيره العمل به فيحتمل بحجته هنا وان  
 يفرق بان امارات دخول الوقت اكبر وايسر من امارات دخول رمضان (قوله ديك مجرب) يتجه او حيوان  
 آخر مجرب (قوله وكذا ثقة عارف بالاقاوت يومه) أي يوم الغيم قد يقال هو في يومه مجتهد فالتعويل عليه في

عبارة شيخنا وهذا أى العلم بنفسه بدخول الوقت المرتبة الاولى ومثله اخبار الثقة عن علم وفي معناه أذان المؤذن العارف في الصحو فيمتنع عليه الاجتهاد معه ويجوز له تقليده في الغيم لانه لا يؤذن إلا في الوقت غالبا نعم ان علم ان اذانه عن اجتهاد امتنع تقليده ولو كثر المؤذنون وغلب على الظن اصابتهم جاز اعتمادهم مطلقا ما لم يكن بعضهم اخذ من بعض والافهم كالمؤذن الواحد مثل العلم بالنفس ايضا رتبة المزاول الصحيحة والمناكب الصحيحة والساعات المحرقة ويدت الابرة لعارف به فهذا كله أى العلم بنفسه واخبار الثقة عن علم واذانه في الصحو والمزاول والمناكب والساعات ويدت الابرة الصحيحة في مرتبة واحدة والمرتبة الثانية الاجتهاد بور من قرآن ودرس او مطالعة علم او نحو ذلك كخياطة وصوت ديك او نحوه كحار ومعنى الاجتهاد بذلك ان يتأمل فيه كان يتأمل في الخياطة هل امرغ فيها او لا وفي اذان الديك هل قبل عادته او لا وهكذا ومعنى كون الاجتهاد مرتبة ثانية انه ان حصل العلم بالنفس او ما في معناه من المرتبة الاولى امتنع عليه الاجتهاد وان لم يحصل ذلك كان له الاجتهاد والمرتبة الثالثة تقليد المجتهد عند العجز عن الاجتهاد فلا يقلد المجتهد مع القدرة على الاجتهاد وهذا في حق البصير. أما الاعمى فله تقليد المجتهد ولو مع القدرة على الاجتهاد لان شأنه العجز ام يحذف وعبرة السكردي على شرح بافضل والحاصل ان المراقب ست احدها مكان معرفة الوقت بيقين ثانيا وجود من يخبر عن علم ثانيا رتبة دون الاخبار عن علم وفوق الاجتهاد وهى المناكب المحررة والمؤذن الثقة في الغيم رابعها إمكان الاجتهاد من البصير خامسها امكانه من الاعمى سادسها عدم إمكان الاجتهاد من الاعمى والبصير فصاحب الاولى يخبر بينها وبين الثانية حيث وجد من يخبر عن علم فان لم يجد خيرا بينها وبين الثالثة فان لم يجد الثالثة خيرا بين الاولى والرابعة وصاحب الثانية لا يجوز له العدول الى مادونها وصاحب الثالثة يخبر بينها وبين الاجتهاد وصاحب الرابعة لا يجوز له التقليد وصاحب الخامسة يخبر بينها وبين السادسة وصاحب السادسة يقلد ثقة عارفاه (قوله يومه) أى يوم الغيم بخلاف يوم الصحو كما قال في العباب واذان العدل العارف في الصحو كالاخبار عن علم وفي الغيم كالمجتهد لكن البصير تقليده اه سم (قوله لا ذلا يتقاعداخ) قد يقال هو لا يقلد الديك بل يجتهد مع سماعه فان غلب على ظنه بدخول الوقت عمل به فان كان الحكم كذلك في سماع المؤذن الثقة العارف في يوم الغيم كما هو مقتضى صنيع الشارح رحمه الله تعالى فواضح وان كان يقلده بمجرد استماعه من غير اجتهاد كما يصرح به كلام غيره فقياسه على الديك محل تأمل يعرف بما تقرر فليحذر وكذا صنيعة يقتضى ان كثرة المؤذنين مستند الاجتهاد كما هو في المعطوف عليه مع ان المصرح به في كلام غيره ان اتباعهم تقليد لهم فليتأمل بصري (قوله وعلم الخ) عبارة النهاية والمغنى فلو صلى بلا اجتهاد اعاد مطلقا تركه الواجب وعلى المجتهد التأخير حتى يغلب على ظنه بدخول الوقت وتأخيرها الى خوف الفوات أفضل اه (قوله ووقع في حديث الخ) الاولى الاخصر وما في حديث أبي داود مما يخالف ذلك في المسافر لا حجة فيه لانه الخ (قوله يخالف ذلك) أى عدم الانعقاد (قوله وغيرها) أى غير المبالغة (قوله كذا الخ) خبر لان وقوله صلى الظهر جواب إذا والجملة الشرطية جواب كان وقوله لان الذى الخ علة لعلية العلة المتقدمة ولو حذف لان لكان اوضح واخصر (قوله لاستحالة شكهم الخ) دعوى الاستحالة لا وجه لها إذا ما منع من تجويزهم وقوع صلاتهم قبل الزوال بناء على تجويزهم اغتفار ذلك للمسافر فتأمل فانه ظاهر سم اقول ويمنع الظهور ما يشعر به الحديث من كونه صلى الله عليه وسلم منتظرا معهم للزوال (قوله

يومه لا ذلا يتقاعدا عن الديك  
المجرب وعلم من كلامه حرمة  
الصلاة وعدم انعقادها مع  
الشك في دخول الوقت  
وان بان أنها في الوقت لانه  
لا بد من ظن دخوله بالمارة  
ووقع في حديث عند أبي  
داود وما ظاهره يخالف ذلك  
في المسافر ولا حجة فيه لانه  
واقعة حال محتملة أنها  
للبالغة في المبادرة وغيرها  
بل عند التأمل لا دلالة فيه  
أصلا لان قول أنس كنا  
إذا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في السفر فقلنا زالت الشمس  
أولم تزل صلى الظهر لان  
الذى فيه انهم إنما شكوا  
قبل صلاتهم لا استحالة  
شكهم معها

المعنى تقليد المجتهد وقد تقدم امتناعه في قوله وإذا أخبر ثقة عن اجتهاد الخ إلا أن يحاب بأنه أعلى رتبة من المجتهد ولذا عبر في العباب بقوله كالمجتهد والعادة انه لا يؤذن إلا في الوقت وقد يكون اعتمد على امر اقوى مما يعتمد عليه المجتهد فهو ابعد عن الخطأ من المجتهد فهو رتبة بين المخبر عن علم والمجتهد وينبغي ان لو علم ان اذانه عن اجتهاد امتنع تقليده مر (قوله يومه) أى يوم الغيم بخلاف يوم الصحو كما قال في العباب واذان العدل العارف في الصحو كالاخبار عن علم وفي الغيم كالمجتهد لكن البصير تقليده اه (قوله لاستحالة شكهم معها) دعوى الاستحالة لا وجه لها إذا ما منع من تجويزهم وقوع صلاتهم قبل الزوال بناء على تجويزهم اغتفار ذلك للمسافر

وبقرضه هو لا عبرة به الا ترى انه يجوز اعتماد خبر العدل وان شك فيه الغاء للشك واكتفاء بوصف العدالة ففعله <sup>عليه السلام</sup> اولي بذلك وبهذا يتضح  
ان دفاع قول المحب للطبري لا يبعد تخصيص المسافر بما فيه من جواز الطهر عند الشك في الزوال أي مثلاً كما خص بالقصر ونحوه (فان) اجتهد  
وصلى ثم بعد خروج الوقت (تيقن ٤٣٨) صلاته أي إحرامه بها (قل الوقت) ولو بخبر عدل رواية عن علم لا اجتهد (قضى في الاظهر)

لفوات شرطها وهو الوقت  
فان تيقن في الوقت اعاد  
قطعا قيل لو قال اعاد كان  
اولى اه وهو وهم لما علت  
ان محل الخلاف إنما هو في  
تبيين ذلك بعد الوقت (والا)  
يتيقنها قبله ولو بان لم يبين  
الحال (فلا) قضاء عليه لعدم  
تيقن المفسد (فرع) صلى  
في الوقت ثم وصل قبله لبلد  
يخالف مطالعها مطلع بلده  
لومه اعادة نظير ما يأتي في  
الصوم كذا بحث ولك ان  
تقول ان اراد بما يأتي الموافقة  
معهم في الآخر صوما أو  
فطرا فليس نظير مسئلتنا  
لاختلاف يوم الرؤية ويوم  
الموافقة وإنما الذي يتوهم  
أنه نظيرها أن يرى ببلده  
فيصوم ثم يسافر ويصل  
انئا يومه لبلد لم ير اهله  
وحكم هذه لم اره صريحا بل  
كلامهم محتمل إذ قضية  
تعليمهم بانه بالانتقال اليهم  
صار مثلهم الفطر وقضية  
تخصيص الشراح قول  
الحاوي والارشاد فطرا  
بمن سافر من بلد غير الرؤية  
إلى بلدها انه يستمر صائما  
ويوجه بأنه استند هنا إلى  
حقيقة الرؤية فلم يحارضا في  
ذلك اليوم إلا ما هو أضعف  
منها وهو استصحاب

وبقرضه) أي بقاء الشك مع الصلاة (قوله وبهذا) أي بقوله ووقع في حديث الخ (قوله اندفاع قول المحب  
الطبري الخ) كلام المحب الطبري قريب ولكن الاقرب الا وفق بقواعده الحمل على انه مبالغة في المبادرة سم  
(قوله بما فيه) أي في حديث أبي داود والباء داخلة على المقصور وقول السكردي أي بالشئ الذي يجوز فعله في  
السفر اه سبق قلم (قوله من جواز الخ) بيان لما (قوله اجتهد) إلى الفرع في النهاية والمعنى لا قوله لا عن  
اجتهاد (قوله قيل) إلى المتن (قوله فان تيقن) أي وقوع صلاته قبل الوقت و (قوله في الوقت) أي اوقبله نهاية  
ومعنى قول المتن (قضى الخ) حتى لو فرض انه صلى الصبح مثلا سثنين قبل الوقت لومه ان يقضى صلاة فقط  
وبانه أن صلاة اليوم الأول تقضى بصلاة اليوم الثاني والثالث وهكذا بناء على أنه لا يشترط نية الاداء  
ولانية القضاء وانه يصح الاداء بنية القضاء وعكسه عند الجبل بالوقت كما سيأتي في محله معنى (قوله في تين  
ذلك) أي وقوع صلاته قبل الوقت (قوله بتيقنها قبله الخ) عبارة النهاية والمعنى أي وان لم يتيقن وقوعها قبل  
الوقت بان لم يبين الحال اوبان وقوعها فيه اوبعده اه قال ع ش «(فرع)» سئل مر عن اجتهد في الوقت  
لنحو غيم وصلى ولم يبين له الحال لكن غلب على ظنه ان صلاته قبل الوقت هل يجب عليه الاعادة فاجاب بانه  
يجب عليه الاعادة وقد يتوقف في هذا الجواب بانه حيث بنى فعله على الاجتهاد لا ينقض إلا بتبين خلافه وبجرح  
ظن انها وقعت قبل الوقت لا اثر له بل القياس انه لو اجتهد ثانيا بعد الصلاة فاداه اجتهداه إلى خلاف ما بنى  
عليه فعله الاول لا يلتفت اليه لان الاجتهاد لا ينقض إلا بجتهاد (قوله فلا قضاء عليه) ظاهرة لا وجوبا  
ولان دبا ولو قيل بالنسبة لتردد في الفعل هل وقع في الوقت او لا لم يكن بعيدا عن (قوله لعدم تيقن المفسد)  
لكن الواقعة بعد الوقت قضاء لانهم فيه معنى ونهاية (قوله ثم وصل قبله) أي الوقت ولعل المراد به قبل خروجه  
على حذف المضاف فيشمل صورتين (قوله يخالف مطالعها مطلع بلده) أي ويدخل اوقات صلواتها بعد  
أوقات صلوات بلده (قوله كذا بحث) اعتمده مر اه سم أي وفاقوا والده وأقره شيخنا (قوله لا اختلاف  
يوم الرؤية ويوم الموافقة) قد يقال الاختلاف حاصل فيما نحن فيه ايضا إذ يوم الرؤية في مسألة الصوم نظيره هنا  
وقت الصلاة الذي دخل ببلده ويوم الموافقة فيها نظيره هنا وقت الصلاة في البلد الذي وصل اليه وكون المختلف  
هنا وقتين وفي مسألة الصوم يومين لا اثر له في الفرق سم (قوله لم ير اهله) أي بسبب اختلاف المطالع كردي  
(قوله وحكم هذه) أي مسألة أن يرى ببلده الخ (قوله إذ قضيتها الخ) مبتدأ خبره قوله الآتي الفطر وقوله  
تعليمهم أي لما يأتي في الصوم من الموافقة معهم في الاخراج وقوله فطرا أي الموافقة معهم في الفطر (قوله  
بمن سافر الخ) الباء داخلة على المقصور عليه وقوله انه يستمر الخ خبر وقضية الخ (قوله ويوجه) أي استمرار  
الصوم (قوله هنا) أي في السفر من بلد الرؤية إلى غيرها (قوله اخره) أي اخر رمضان (قوله لبلد عديد)  
أي لبلد عديد أهلها بالرؤية بسبب اختلاف المطالع كردي (قوله وعلى الاحتمال الاول) وهو الفطر في مسئلتنا  
وان كان غير مرضي (يفرق بان الصلاة الخ) أي وعلى الاحتمال الثاني لا امكان لاننا نلزمه بموافقتهم  
في الفطر فكذلك في الصلاة باقشير وقوله في مسئلتنا يعني في مسألة ان يرى ببلده فيصوم الخ (قوله لانه) أي  
رمضان (قوله بخلافها) أي الصلاة من حيث الوقت (قوله ومن ثم الخ) ان كان مبذيا على الفرق فمحتاج

فتأمل فانه ظاهر (قوله قول المحب الطبري لا يبعد الخ) كلام المحب الطبري قريب ولكن الاقرب الا وفق  
بهو اعده الحمل على انه للبالغ في المبادرة (قوله كذا بحث) اعتمده مر (قوله لا اختلاف يوم الرؤية ويوم  
الموافقة) قد يقال الاختلاف حاصل فيما نحن فيه ايضا إذ يوم الرؤية في مسألة الصوم نظيره هنا وقت الصلاة  
الذي دخل ببلده ويوم الموافقة فيها نظيره هنا وقت الصلاة في البلد الذي وصل اليه وكون المختلف هنا وقتين

المنتقل اليهم بخلاف ما لو اصبح آخره صائما فانتقل في ذلك اليوم لبلد عيد فانه يفطر لانه عارض  
الاستصحاب ما هو أقوى منه وهو الرؤية وعلى الاحتمال الاول يفرق بأن الصلاة خفف فيها من وقتها ما لم يخفف في رمضان  
لانه لا يقبل غيره بخلافها فاحتيط له أكثر ومن ثم لو جمع تقدمنا ثم دخل المسجد في وقت الظهر لم تلزمه إعادة العصر ثم رأيت بعضهم

إلى التأمل بصري (قوله وحج) أى فى مسئلتنا و (قوله مقتضى هذا) أى قوله لوجع الخ (قوله كصلى على الخ) قد يفرق بأن الصبي ادى وظيفة الوقت مطلقا وهذا لم يؤد بها باعتبار المنتقل اليه الذى ثبت حكمه عليه سم وقد يمنع دعوى الاطلاق بأن الصبي إنما ادى الوظيفة باعتبار نيتها لا وجوبها (قوله الذى) إلى المتن فى النهاية والمغنى إلا قوله لم يتعد به وقوله كذلك إلى فندبا (قوله وجوب الخ) لا ينافى البدار الواجب ترك الترتيب وتقديم الرتبة المتقدمة ثم سمى أى خلافا للشارح والمغنى كما يأتى (قوله بغير عذر) قد مر أن من أفسد الصلاة فى وقتها لا يهرق قضاء خلافا للتولى ومن تبعه لكن يجب إعادتها فوراً كما صرح به صاحب العباب كذا فى المغنى ويظهر أن محله إذا كان بغير عذر ثم رايت فى سم على المصحح قال المعتمد أنه لا يجب إعادتها فوراً اه بصري أى مطلقا سواء كان بغير عذر وبدونه كما مر عن ع ش (قوله لم يتعد به) أى بان كان قبل الوقت أو بعده لكن غلبه ولم يمكنه دفعه وغلب على ظنه أنه يستيقظ وقد بقى من الوقت ما يسمعها وطهرها (قوله بان لم ينشأ عن تقصيره بخلاف الخ) وهذا يخص خبر رفع عن امتى الخطأ والنسيان ونفى ما لو دخل الوقت وعزم على الفعل ثم تشاغل فى مطالعة أو صنعة أو نحوهما حتى خرج الوقت وهو غافل هل يحرم عليه ذلك أم لا فيه نظر والأقرب الثانى لأن هذا نسيان لم ينشأ عن تقصيره منه كما حكى عن الأستاذ أنه شرع فى المطالعة بعد العشاء فاستغرق فيها حتى لذه حرا الشمس فى جبهته ع ش (قوله فندبا) ولو تيقظ من نومته وقد بقى من وقت الصلاة المفروضة ما لا يسع إلا الوضوء وبعضه شككه حكم من فاتته بعذر فلا يجب قضاؤها فوراً كما أفتى به الوالد رحمه الله نهاية قال ع ش قوله لم ما لا يسع إلا الوضوء الخ أفهم أنه لو استيقظ وقد بقى ما يسع الوضوء وبعض الصلاة كالنحر وجب فعله حتى لو أخر حتى خرج الوقت عصي بذلك وجب قضاؤها فوراً وهـ ل الوضوء الغسل من الجنابة بل كل ما يتوقف عليه صحة الصلاة كالألزاسة من بدنه وستر عورتها (قوله تعجلا الخ) تعليل للذين الشامل للوجوب والندب قول المتن (ويسن ترتيبه) أى الفائت فيقضى الصبح قبل الظهر وهكذا نهاية ومعنى قول المتن (وتقديمه الخ) ومن فاتته صلاة العشاء هل له صلاة الوتر قبل قضاؤها وجهان أو جهها عدم الجواز نهاية (قوله إن قلت بعذر) قيد فيهما ومثله فى الأول لو فاتت كلها بغير عذر فيما يظهر بصري ويصرح بذلك قول النهاية وأطلق الأصحاب ترتيب الفوائت فاقضى أنه لا فرق بين أن تفوت كلها بعذر أو عمد أو بعضها بعذر وبعضها بغير عذر وهو المعتمد اه وقول المغنى قد أطلقوا استحباب ترتيب الفوائت وهو ظاهر إذا فاتت كلها بعذر أو غيره فإن فاتت بعضها بعذر وبعضها بغير عذر وجب قضاء ما فات بلا عذر على الفور كما مر وحينئذ فقد يقال يجب البداء به اه وقوله فقد يقال الخ خلافا لما مر عن النهاية وهو فاقلا ما يأتى فى الشارح (قوله وإن خشى) إلى قوله ولو شك فى المغنى إلا قوله بان يقع إلى يجب (قوله من أوجب ذلك) أى المذكور من الترتيب والتقديم معنى (قوله وللا تبايع) فانه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> فاتته صلاة العصر يوم الخندق فصلاها بعد الغروب ثم صلى المغرب معنى ونهاية (قوله ولم يجب الخ) عبارة للمغنى فان لم يرتب ولم يقدم الفائتة جاز لأن الخ (قوله وكقضاء رمضان) عطف على قوله لأن الخ قال السكردى أى كما يسن تقديم قضاء رمضان على رمضان آخر اه وفيه نظر فان التقديم هنا واجب كما يأتى فى الصيام فعين أنه علة لعدم وجوب الترتيب كما هو صريح صنيع المغنى (قوله لضرورة الوقت) أى فانه حين وجب الصبح لم يجب الظهر معنى (قوله المجرد) أى عن قيد الإيجاب سم (قوله وقدم) أى تقديم الفائت على

ومسئلة الصوم يومين لا أثر له فى الفرق (كصلى على ثم بلغ) قد يفرق بأن الصبي ادى وظيفة الوقت مطلقا وهذا لم يؤد بها باعتبار المنتقل اليه الذى ثبت حكمه عليه (قوله وجوبها) لا ينافى البدار الواجب ترك الترتيب وتقديم الرتبة المتقدمة (قوله ويسن ترتيبه) أى سواء كان تعذر أو لا فيجوز ترك الترتيب وإن كان الفوائت بغير عذر كما اقتضاه إطلاقهم استحباب الترتيب وإن وجب البدار لأن تقديم ما وجب البدار فيه أيضا على ما تقدم لا ينافى البدار كما يجوز تقديم الرتبة القبلية على ما وجب فيه البدار (قوله وفعله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup>) المجرد للندب) كانه إشارة إلى قول جمع الجوامع والندب أى ويخص الندب مجرد قصد الضربة أى عن

رجح مقتضى هذا فقال  
الأقرب عدم لزوم الإعادة  
كصبي صلى ثم بلغ فى  
الوقت (ويبادر بالفائت)  
الذى عليه وجوباً إن فات  
بغير عذر وإلا كنوم لم  
يتعد به ونسيان كذلك  
بأن لم ينشأ عن تقصير  
بخلاف ما إذا نشأ عنه  
كلمب شطرنج أو كجهل  
بالوجوب وعذر ذنبه  
ببعده عن المسلمين أو  
كرهه على الترك أراة ليس  
بالمعنى فندبا تعجلا للبراءة  
ذنبه (ويسن ترتيبه  
وتقديمه) إن فات بعذر  
على الحاضرة إلى لا يخاف  
فوتها وإن خشى فوت  
جماعتها على إمامته خ وجا  
من خلافه أرجب  
ذلك وللا تبايع ولم يجب  
لأن كل واحدة عبادة  
مستقلة وكقضاء رمضان  
والترتيب فى المؤديات  
إنما هو لضرورة الوقت  
وفعله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> المجرد  
للندب وقدم



على الجماعة مع كونه سنة وهي فرض كفاية لا اتفاق موجبيه على أنه شرط للصحة وقول أكثر موجبها غيبا أنها ليست شرطا للصحة فكانت رعاية الخلاف فيها كدوم هذا باندفاع ماللاسنوى وغيره هنا ما إذا خاف فوت الحاضرة بأن يقع بعضها وإن قل خارج الوقت فيلزمه البداءة بها لحرمة خروج بعضها عن الوقت مع (٤٤٠) إمكان فعل كلفه فيه ويجب تقديم ما فات بغير عذر على ما فات بعذر وإن فقد الترتيب لأنه سنة

الحاضرة (على الجماعة) أى جماعة الحاضرة (مع كونه) أى التقديم (قوله لا اتفاق موجبيه) كالسادة الخفية كرى (قوله على أنه) أى تقديم الفائتة مطلقا على الحاضرة (شرط للصحة) أى صحة الحاضرة (قوله وقول أكثر الخ) منهم الامام احمد (قوله فيه) أى فى التقديم (قوله بأن يقع بعضها الخ) وجرى شيخ الاسلام والشهاب الرملى والنهاية والمغنى على استحباب الترتيب إذا أمكنه إدراك ركعة من الحاضرة فى الوقت وحملوا إطلاق تحريم إخراج بعض الصلاة عن وقتها على غير هذه الصورة (قوله ويجب) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية والطلابوى (قوله وإن فقد الترتيب الخ) يفيد فيمن فاته الظهر والعصر بعذر والمغرب والعشاء بغير عذر وجوب تقديم الآخرين عليها لكن أفتى م. بأن مقتضى إطلاق الاصحاب استحباب الترتيب تقديم الاول فالاول مطلقا وإن خالف الادعى فى ذلك اهـ أى والترتيب المطلوب لا ينافى البدار لأنه مشتمل بالعبادة وغير مقصر كان تقديم راتبة المقضية القليلة عليها لا ينافى البدار الواجب خلافا لمن خالف م. راهم (قوله كالتطوع) أى بأثم مع الصحة خلافا للزركشى كرى (قوله ولو تذكر) إلى قوله ويفرق فى النهاية (قوله ولم يقطعها) أى وجب عليه إتمام الحاضرة ثم يقضى الفائتة ويسن له إعادة الحاضرة نهاية أى ولو منفردا وبعد خروج وقتها آخر وجها من خلاف من قال بطلانها إذا علم بالفائتة قبل فراغ الحاضرة ع. ش (قوله مطلقا) أى ضاق وقتها ام اتسع نهاية (قوله ساعة وقت الخ) بفتح السين وكسرها ع. ش (قوله فبان ضيقه) أى عن إدراكها مؤداة ولو بادراك ركعة فى الوقت على قياس ما قدمناه عن شيخ الاسلام فى مسألة المأثم بل اولى كما هو ظاهر سم. أى عن إدراكها بتمامها على ما تقدم فى الشارح (قوله لزمه قطعه) هـ لاسن قلبها والسلام من ركعتين فراجع ثم رايت م. قال أنه ليس قلبها انفلاسم على المنهج ويمكن حمل قوله وجب قطعها على معنى امتنع إتمامها فرضا فلا ينافى سن قلبها انفلا ع. ش زاد البجيرمى وظاهر أن محله ما لم يقم لثالثه ولا وجب قطعها وقال شيخنا الحنفى ويشترط لنذب قلبها انفلا أن يكون فى السانية فإن كان فى غيرها من اولى او ثالثة كان القلب مباحا اهـ (قوله اوفى كونها عليه) أى كالأول انقطع دم الحائض ووافق المجنون وشك فى أن ذلك قبل خروج الوقت أو بعده ع. ش ورشيدى (قوله فلا) فلو نعلم فى هذه الحالة وتبين أنه عليه لا يجوز ثم فتجب إعادتها سم على ح. ج اهـ ع. ش (قوله زيفرق) أى بين الصور تبين (قوله عدمه) أى الاستجماع (قوله بخلافه الخ) أى الشك (قوله وسياق) أى فى باب الجماعة كرى (قوله نذب فعلها ثانيا) أى بعد قضائها اولا قبل مثل وقتها (قوله صلوا) بصيغة الامر والضمير لصلاة الصبح المنضوية (قوله ويؤيده) أى التفسير المذكور (قوله ويقبله الخ) استفهام إنكارى (قوله بل فى حرمة فعل الخ) أى باعتبار ما اقتضاه من تشبيهه

قيد الوجوب (قوله بأن يقع بعضها وإن قل خارج الوقت) خالف شيخ الاسلام حيث قال فى الروض آخر شرط الصلاة وتقدمها على حاضرة لم يخف فوتها ما فاضه وقضيته أنه لو أمكنه بعد فعل الفائتة إدراك ركعة جاز تقديمها أى يحمل تحريم إخراج بعض الصلاة عن وقتها على غير هذا ولا فائدة ذلك عدل إلى ما قاله تبعه البحر واليهاج. التحقيق والتبني عن قول الروضة كالشرح حين على حاضرة اتسع وقتها اهـ واعتمد ذلك فى المنهج وشرح (قوله وإن فقد الترتيب) يفيد فيمن فاته الظهر والعصر بعذر والمغرب والعشاء بغير عذر وجوب تقديم الآخرين عليها لكن أفتى م. بأن مقتضى إطلاق الاصحاب استحباب الترتيب تقديم الاول فالاول مطلقا وإن خالف الادعى فى ذلك اهـ أى والترتيب المطلوب لا ينافى البدار لأنه مشتمل بالعبادة وغير مقصر كان تقديم راتبة المقضية القليلة عايمها لا ينافى البدار الواجب خلافا لمن خالف م. (قوله فبان ضيقه) أى عن إدراكها مؤداة ولو بادراك ركعة فى الوقت على قياس ما قدمناه عن شيخ الاسلام فى مسألة

والبدار واجب ومن ثم وجب تقديمه على الحاضرة ان اتسع وقتها بل لا يجوز كما هو ظاهر لمن عليه فائتة بغير عذر ان يصرف زمنا لغير قضائها كالتطوع إلا ما يضطر اليه لنحو نوم او مؤنة من تلزمه مؤنته او لفعل واجب آخر مضيق يخشى فوته ولو تذكر فائتة وهو فى حاضرة لم يقطعها مطلقا او شرع فى فائتة ظان ناسعة وقت الحاضرة فبان ضيقه لزمه قطعها ولو شك فى قدر فوائت عليه لزمه ان يأتى بكل ما لم يتيقن فعله او بعد الوقت فى فعل مؤداة لزمه قضاءها اوفى كونها عليه فلا ويفرق بان شك فى اللزوم مع قطع النظر عن الفعل شك فى استجماع شروط اللزوم والاصل عدمه بخلافه فى الفعل فانه مستلزم لتيقن اللزوم والشك فى المسقط والاصل عدمه وسياق انه لا يجوز إعادة الفرض فى غير جماعة إلا ان شك فى شرط له او جرى فى صحته خلاف ووقع فى بعض روايات حديث الصبح التى ناموا عنها اهـ يقتضى على ما زعمه شارح نذب فعلها ثانيا فى مثل وقتها من اليوم الثانى قال وهى مسألة عزيزة لم ار من صرح بها اهـ وليس كما

قال لما علمت أن قراعتنا تقتضى حرمة ذلك لا حجة فى تلك الرواية لأن لفظها صلواها الغد لوقتها أى لا نظرا أن وقتها تغير بالربا بصلاحتها فى غير ذلك اهـ اعلى ما كنتم عليه من صلاتها فى وقتها ويؤيده الرواية الاخرى انه صلى الله عليه وسلم لما صلى بهم قالوا يا رسول الله الا فقهنا لو قتها من الغد قال نعمكم ربكم عن الربا ويقبله منكم فهذا صريح فيما قلناه من معنى تلك الرواية بل فى حرمة فعل الصلاة ثانية

من غير موجب (وتكره

الصلاة عند الاستواء) وإن ضاق وقته لأنه يسع التحريم للنهي الصحيح عنه (الأيوم الجمعة) ولو لمن لم يحضرها لحديث فيه لكن فيه مقال إلا أن يكون قد اعتضد (وبعد) أداء فعل (الصبح حتى) تطلع الشمس بخلافه قبل فعلها يجوز النفل مطلقا ومن طلوعها حتى (ترفع الشمس كرمح) طوله نحو سبعة أذرع في رأى العين وإلا فالمسافة طويلة سواء أصلى الصبح أم لا (و) بعد أداء فعل (العصر) ولو لمن جمع تقديم (حتى) تصفر الشمس بخلافه قبل فعلها يجوز النفل مطلقا ومن الأصفر (حتى) (تغرب) لمن صلى العصر ومن لم يصلها فالكراهة تتعلق بالفعل في وقتين وبالزمن في ثلاثة أوقات كاتقرر وهي للتحريم وقيل للتنزيه وعليهما لا تعتقد لانهل ذات كونها صلاة وإلا لحرمت كل عبادة وهي تنافي الاعتقاد إذ لا يتناولها مطلق الأمر وإلا كان مطلوبا منها عبادة من جهة واحدة وهو محال كما هو مقرر في الأصول وأصل ذلك ما صح من طرق متعددة أنه عليه السلام النهي عن الصلاة في تلك الأوقات مع التقييد بالروح والريحين في

بالربا المحرم بصري (قوله من غير موجب) (تنبيه) يسن إيقاظ النائم للصلاة لا سيما عند ضيق وقتها فإن عصي بنومها وجب على من علم بحالها إيقاظه وكذا يستحب إيقاظه إذا رآه نائما أمام المصلين أو الصف الأول أو محراب المسجد أو على سطح لا أجار له أي لا حائل له أو بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس أي ولو كان صلى الصبح أو بعد صلاة العصر أي ولو كان صلاها أو نام خاليا في بيت وحده أو نامت المرأة مستلقية ووجهها إلى السماء أو نام الرجل أي أو المرأة منبطحا على وجهه فانها ضجعة يبغضها الله تعالى ويسن إيقاظ غيره أيضا لصلاة الليل والتسحر ومن نام وفي يده غمر أي دهن ونحوه والنائم بعرفات وقت الوقوف لأنه وقت طلب وتضرع نهاية ومعنى بزيادة من عرش قول المتن (عند الاستواء) أي يقينا فلو شك في ذلك لم يكره لأن الأصل عدمه عرش (قوله وإن ضاق) إلى قوله وإلا لحرمت في النهاية والمعنى لإلا قوله لكن إلى المتن وقوله بخلافه قبل فعلها يجوز النفل مطلقا في موضعين (لأنه يسع التحريم) محل تأمل ولعل الأقرب أن يقال يقارنه بصري (قوله عنه) أي عن الصلاة عنده والتذكير باعتبار الفعل أو التنفل (قوله ولو لمن لم يحضرها) كذا في النهاية والمعنى (قوله لكن فيه مقال الخ) عبارة النهاية والأسنى ولا يضر كونه مسلا لا اعتضاده بأنه عليه السلام استحب التكبير إليها ثم رغب في الصلاة إلى خروج الإمام من غير استثناء اهـ (قوله بعد أداء فعل الصبح) أي أداء مغتبا على القضاء بجبري (قوله بخلافه قبل فعلها) أي فلا تكره هذه الكراهة المخصوصة فلا ينافي ما نقله في شرح العباب في باب صلاة التطوع في الكلام على الفصل بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح باضطجاع أو حديث غير ديني من أنه جزم المتولى بكراهة التنفل حينئذاه سم عبارة النهاية والمعنى قال الأسنوي والمراد بحصر الكراهة في الأوقات إنما هو بالنسبة للأوقات الأصلية فستأتي كراهة التنفل في وقت إقامة الصلاة ووقت صعود الإمام لخطبة الجمعة اهـ والارلى إنما ترد إذا قلنا بأن الكراهة للتنزيه وهو الذي صححه في التحقيق أما إذا قلنا بأهـ للتحريم وهو المذهب فلا ولا ترد الثانية أيضا لذكرهم لها في بابها وزاد بعضهم كراهة وقتين آخرين وهو بعد طلوع الفجر إلى صلاته وبعد الغروب إلى صلاته والمشهور في المذهب أن الكراهة فيهما للتنزيه اهـ بحذف (قوله طوله الخ) وترفع قدره في أربع درجات برماوى اهـ بجبري (قوله في رأى العين) التعلق بقول المتن كرمح (قوله كاتقرر) ونجتمع الكراهتان فيمن فعل الفرض ودخل عليه كراهة الوقت نهاية (قوله لا تتمتع) ويأثم فاعلمنا نهاية ويعزز معنى (قوله لاها) أي الكراهة (قوله وإلا) أي بان كانت الكراهة لعموم كونها عبادة (قوله لحرمت كل عبادة) هذه الملازمة ممنوعة قطعاً لجواز أن يكون النهي لخارج غير لازم ويختص بها لأن ذلك الخارج لا يوجد إلا فيها بل كونه خارج صريح كلامهم فليتأمل سم أقول صرح المعنى كالشارح بان النهي راجع إلى نفس الصلاة (وهي) أي كراهة الصلاة لذاتها (قوله مطلوباً ومنها عبادة) أي مطلوب الفعل والترك محلي (قوله وأصل ذلك) أي الكراهة في الأوقات الخمسة (قوله لكن) أي التقييد (قوله بما يأتي في العرايا بهم) الخ عبارة هناك فيما دون خمسة أو سق لخبرهما أي الصحيحين رخص في بيع العرايا في خمسة أو سق أو

المتن بل أولى كما هو ظاهر (قوله إلا أن يكون قد اعتضد) عبارة شرح الروض ولا يضر كونه مسلا لا اعتضاده بأنه عليه السلام استحب التكبير إليها ثم رغب في الصلاة إلى خروج الإمام من غير استثناء اهـ وقد يقال قضية هذا الاعتناء استثناء ما بعد الصبح وما بعد الطلوع إلا أن يقال هذا إنما ذكر تقوية للنص الوارد في الزوال فلا يتوسع فيه مع كون القاعدة في هذه الأوقات المنع إلا ما نص على استثناءه ثم رتبته في شرح العباب بعد حكايته ما تقدم من أنه استحب التكبير ثم رغب الخ عن البيهقي قال واعترضه السبكي بأنه يتوقف على صحة الترغيب فيه بدليل خاص حتى يقدم على حديث النهي اهـ (قوله بخلافه قبل فعلها) أي فلا يكره هذه الكراهة المخصوصة فلا ينافي ما نقله في شرح العباب في باب صلاة التطوع في الكلام على الفصل بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح باضطجاع أو حديث غير ديني من أنه جزم المتولى بكراهة التنفل حينئذاه (قوله وإلا لحرمت الخ) هذه الملازمة ممنوعة قطعاً لجواز أن يكون النهي لخارج غير لازم ويختص بها لأن ذلك

أخذوا بالآثار والكثرة احتياطاً بقياسه هنا امتداد الحرمة للرعين لذلك وقد يجاب بأن الأصل جواز الصلاة إلا ما تحقق منعه وحرمة الربا إلا ما تحقق جله فإثر الشك هنا الأخذ بالثقل والخذ بالقل عمل بكل من الأصلين فتأمل ومع الإشارة إلى حكمة النهي بأنها تطلع وتغرب بين قرني شيطان وحيث تديس جملها الكفار (٤٤٣) ومعنى كونها بين قرنيه وفاً جامع محققين وإن نازع فيه آخرون وأطال ابن عبد السلام في

الاتصاف إلى أنه تعبد بعض وأن ما أبدى له من الحكم الكثيرة كلها غير متضعة بل متكلفة وقد نهينا عن التكلف أنه يلصق ناصيته بها حتى يكون سجوداً بديهاً سجوداً له (إلا سبب) لم يتحرره متقدم على الفعل أو مقارن له (كفائته) ولو نافلة اتخذها ورد الصلاة صلى الله عليه وسلم سنة الظاهر بعد العصر لما شغل منها والمختص به أدامتها بعد لأصل فعلها (تنبيه) علل غير واحد اختصاص هذه الأداة به صلى الله عليه وسلم بأنه كان إذا عمل عملاً داوم عليه وورده ما يأتي في معنى الراتب المؤكد وغيره وما جاء في روايه أنه صلى الله عليه وسلم في نومهم عن الصبح قضى سنتها ولم يداوم عليها وبتسليمه فعني داوم عليه أنه كان لا يتركه إلا لما هو أهم أو لبيان الجواز وما ذكره المتكلمون في الخصائص أن منها ما دامته في هذه الصورة ولم يتعرضوا لما سواها ووجه الخصوصية حرمة المداومة فيها على أمته وإباحته على ما يصرح

دون خمسة أوسق ودونها جائز بقينا فاخذناه لأنها للشك مع أصل التحريم اه (قوله أخذوا بالآثار) لعل الصواب بالآقل يعرف بتأمل الحديث والحكم سم ويمكن أن يجاب بأن مراد الشارح حرماً يبيع الآكثر باخذ الآقل من الشك (قوله لذلك) أي للاحتياط (قوله هنا) أي في خبر العرايا (قوله الأخذ) مفعول أثر (قوله بالزوائد) وهو الخمسة أوسق وفيه ما مر أنافع سم (قوله ونم) أي في خبر النهي عن الصلاة (قوله بالآقل) وهو الرمح (قوله ومع الإشارة) عطف على قوله مع التقييد (قوله بأنها تطلع الخ) وفي رواية أن الشمس تطلع ومعاقرن الشيطان فإذا ارتفعت فارقها فإذا استوت فارقها فإذا زالت فارقها فإذا دنت للغروب فارقها فإذا غربت فارقها ع ش (قوله بين قرني الشيطان الخ) وهذه الحكمة خاصة بما يتعلق بالزمن فإن قلت أنها موجودة في الصلاة التي لها سبب أيضاً قلت هي تحال على سببها وغيره على موافقة عباد الشمس اطفئ حتى اه بجري ونقل في الهامش عن حواشي البهجة لعمر الدياطي ما نصه هذه حكمة لما يتعلق بالزمن وأما حكمة كراهة ما يتعلق بفعل الصبح والعصران الشارع لم يجعل لهما راتبة بعدية فكان المتنفل بعدهما استدرك على الشارع فلم تنعقد صلاته اه (قوله وأطال ابن عبد السلام الخ) الأولى تقديمه على قوله ومعنى كونها الخ (قوله إلى أنه الخ) أي النهي عن الصلاة في الأوقات الخمسة (قوله أنه يلصق الخ) خبر قوله ومعنى كونها الخ (قوله لم يتحرره) إلى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله لم يتحرره) لعل أصله ما لم يتحرره أي وقت الكراهة فسقطت لفظة ما من قلم الناسخ عبارته في شرح بأفضل كفائته ولو نقلنا ما لم يقصد تأخيرها إليها ليقضها فيها فأنها لا تنعقد وإن كانت واجبة على الفور اه وعبارة المغنى ومحل صحة ما ذكر إذا لم يتحرره وقت الكراهة ليقضها فيه والآن بان قصد تأخير الفائتة والجنابة ليقضها فيه الخ لم يصح اه (قوله أو مقارن) يأتي ما فيه (قوله لصلاته الخ) تعليل للثبوت (قوله سنة الظاهر الخ) ركعتين نهاية ومعنى (قوله والمختص إدامتها) فليس لمن قضى في وقت الكراهة صلاة أن يداوم عليها ويجعلها ورداً مغنى ونهاية (قوله لأصل فعلها) أي فعل سنة الظاهر الفائتة بعد العصر بلا أدامتها فيجوز للامة أيضاً (قوله ويرده) أي ذلك التعليل وكذا ضمير وبتسليمه (قوله ولم يداوم عليها) ولعل حكمة الفرق بينها وبين سنة الظاهر أنها فائتة بالنوم وهو ليس فيه تفريط وسنة الظاهر فائتة بالاشتغال بقدم وفد عبد قيس بأبلى اه بجري (قوله أو لبيان الخ) عطف على ما هو الخ (قوله وما ذكره المتكلمون الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى والظاهر أنه معطوف على قوله ما يأتي الخ فهو مما رده ما مر فالنسب تقديمه على قوله وبتسليمه الخ فليتأمل بصرى (قوله في الخصائص) متعلق بالمتكلمون (قوله أن منها) أي من الخصائص (قوله في هذه الصورة) أي فعل سنة الظاهر بعد العصر (قوله ووجه الخصوصية) متعلق بقوله وبتسليمه فعني دوام الخ فكان المناسب تقديم قوله وما ذكره الخ عليه كما مر عن السيد البصري ثم يقول فعني الخصوصية الخ (قوله وإباحته الخ) أي لأجوبها (قوله وعليهما) أي الإباحة والندب (قوله لأنها معرضة الخ) ولأن سببها متقدم مغنى (قوله لم يدخل) إلى قوله ولو على غائب في المغنى إلا قوله وكان إشارتها لأنها محل النص وقوله أي إن استمر إلى ركعتي طواف (قوله لم يدخل المسجد بقصد ما فقط) أي بان دخله لا لغرض أو لغرض غير التحية أو لغرضها مغنى (قوله وكان إشارتها) أي سجدة الشكر (قوله فعلها الخ) أي وأقره صلى الله عليه وسلم (قوله بعد الصبح) أي بعد صلاة الصبح وقبل طلوع الشمس مغنى (قوله ومحل) أي عدم

الخارج لا يوجد إلا فيها بل كونه خارج صريح كلامهم فليتأمل (قوله أخذوا بالآثار) لعل الصواب بالآقل يعرف بتأمل الحديث والحكم (قوله بأنها تطلع وتغرب) انظر هل يشمل هذا ما بعد فعل الصبح

به كلام المجموع أو نديها له على ما نقله الزركشي وعليها فتركه صلى الله عليه وسلم للداومة لا لإشكال فيه بوجه فتأمل كراهة (وكسوف) لأنها معرضة للفوات (وتحية) لم يدخل المسجد بقصد ما فقط (وسجدة شكر) وتلاوة كما بأصله وكان إشارتها لأنها محل الدعاء لأن كعب بن مالك رضي الله عنه فعلها بعد الصبح لما نزلت توبته ومحل إن لم يقرأ قبل الوقت أو فيه بتصد السقوط فقط فيه ولم تنعقد

أي إن استمر قصد تحريه إلى دخول الوقت فيما يظهر وكذا يقال في كل تحرل أن قصد الشيء قبل وقته المنقطع قبله لا وجه للنظر اليه ويؤيده ما يأتي في رد قول جمع المكروه تأخيرها إليه إلى آخره وركني طواف وصلاة جنازة ولو على غائب على (٤٤٣) الأوجه وإعادة مع جماعة ولو أاما

خلافا للبقية ومن تبعه نعم يلزمه نية الإمامة كما يأتي وصلاة استسقاء وستة وضوء وكذا عيد وضحي بناء على دخول وقتها بالطول وقد نقل ابن المنذر الإجماع على فعل الفاتنة وصلاة الجنازة بعد الصبح والعصر ويقاس بهما في معناهما عما ذكرهما مالا سبب لها كصلاة التسبيح وذات السبب المتأخر كركعتي الاستخارة وركعتي الأحرار ونوزع فيه بأن سببها إرادته لأفعله ويرد بمنع ذلك بل هو السبب الأصلي والإرادة من ضروريات وقوعه أما إذا تحرى إيقاع صلاة غير صاحبة الوقت في الوقت المكروه من حيث كونه مكروها أخذنا من قول الزركشي الصواب الجزم بالمنع إذا علم بالنهي وقصد تأخيرها ليفعلها فيه فيحرم مطلقا ولو فائتة يجب قضائها فوراً لأنه معاند للشرع وعبر الزركشي وغيره بمراغم للشرع بالكلية وهو مشكل بتكفيرهم من قيل له قص اظفارك فقال لا أفعله رغبة عن السنة فاذا اقتضت الرغبة عن السنة التكفير فأولى هذه المعاندة والمراغمة ويحجب بتعين حمل هذا على أن المراد أنه يشبه المراغمة والمعاندة لأنه موجود فيه حقيقة تهما

كرامة سجدة التلاوة (قوله أي إن استمر قصد تحريه) فإن نسي ذلك القصد انعقدت كذا نقل عن الناصر الطبري وهو واضح بجري (قوله المنقطع قبله) يخرج المنقطع فيه سم (قوله قبله) أي قبل دخول وقته (قوله ويؤيده) أي قوله لأن قصد الشيء الخ أو التقيد باستمرار القصد (قوله ركني طواف الخ) عطف على فائتة في المتن (قوله مع جماعة) أي أو طهارة ماء كما يأتي (قوله بناء على دخول وقتها بالطول) معتمد بالنسبة إلى العيد وضعيف بالنسبة إلى الضحي كما يأتي أي وأما على القول بدخوله بارتفاع الشمس كرخ فلا يتأتى ذلك لخروج وقت الكرامة بارتفاعها (قوله أاما) إلى قوله وعبر في المغنى الأقوله ونوزع إلى أاما إذا وقوله من حيث إلى فتحرم (قوله أاما لا سبب الخ) محترز قول المتن الأسبب (قوله وذات السبب الخ) محترز قول الشارح متقدم على الفعل الخ وجواب ما حذف لعلمه من جواب أاما الاتي في قوله أاما إذا تحرى الخ ولو أبدل أاما هناك بأو بان يقول أو التي تحرى إيقاعها الخ لكان واضحا مع الاختصار وقول الكردي أن أاما الخ مبتدأ وكصلاة التسبيح خبره يلزم عليه مع خلوه عن فائدة معتد بها عدم إقرار جواب أاما بالغاء عبارة النهاية أاما سببه متأخر كصلاة الاستخارة والأحرار فيمتنع في وقتها مطلقا أي قصد التأخير إليه لا زاد المغنى كالصلاة التي لا سبب لها (قوله ونوزع فيه) أي في جعل ركعتي الأحرار وركعتي الاستخارة من ذات السبب المتأخر (قوله إرادته الخ) أي ما ذكر من الاستخارة والأحرار (قوله غير صاحبة الوقت) أي بخلاف تحرى الوقت المكروه بالمؤداة كان آخر العصر ليفعلها في وقت الاصفرار فإنه وإن كان مكروها تصح لوقوعها في وقتها مغنى وفي الكردي على شرح بأفضل بعد ذكر مثله عن الامداد وابن قاسم مانصه وفي حواشي المحلى للقيوبي ولا تكره صلاة الاستسقاء وكذا الكسوف وأن تحرى فعلها فيه لأنها صاحبة الوقت كسنة العصر لو تحرى تأخيرها عنها (قوله أخذنا من قول الزركشي الخ) أي ومن التعليل أيضا لأن معانده للشرع لا تنافي إلا حينئذ شرح العباب أنه شوبري (قوله مطلقا) سواء كان لها سبب متقدم أم لا (قوله لأنه معاند الخ) ولأن المانع يقدم على المقتضى عند اجتماعهما وأما ما دونه صلى الله عليه وسلم على الركعتين بعد العصر فقد تقدم الجواب عنها مغنى أي من أنها من خصوصياته <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> (قوله وهو الخ) أي التعليل بالمعاندة والمراغمة (قوله ويحجب الخ) وقد يقال أنه فيما سبق صرح بلفظ مشعر بانتفاء التصديق الموجب للحكم بالكفر كسائر الفاظ الردة نعم هو قياسه لو قيل له لا تحربها الوقت المنهي عنه فقال أفعال مراغمة الخ بصرى (قوله وقول جمع) إلى قوله بخلاف الخ في المغنى (قوله وقول جمع الخ) راجع إلى قوله أاما إذا تحرى الخ ومقابل له (قوله لا التأخير) أي وإنما كره التأخير لكونه مؤديا للإيقاع لذاته (قوله وكذا) إلى التنبيه في النهاية (قوله بخلاف تأخير الصلاة الخ) هذا من محترزات قوله السابق من حيث كونه مكروها سم عبارة البصري قال في النهاية وليس من تأخيرها لا إيقاعها في وقت الكرامة حتى لا تنعقد ما جرت به العادة من تأخير الجنازة ليصلي عليها بعد صلاة العصر لأنهم إنما يقصدون بذلك كثرة المصلين عليها كما أفق بذلك الوالد رحمه الله تعالى أه أقول فيه تأييد لا اعتبار الحثية التي أشار إليها الشارح رحمه الله تعالى بقوله فيما سبق في الوقت المكروه من حيث الخ أه (قوله أعلم) إلى قوله فصل صلاة الجنازة في النهاية وإلى قوله وهذا التفصيل في المغنى (قوله أن المعتمد الخ) وعليه لم يظهر للفقير صورة السبب المقارن بل السبب أاما متقدم أو متأخر قال الكردي وفي البجيري عن البرماوي ما وافقه ويردهما قول الشارح الاتي والمعاندة الخ (قوله وقسيميه) وهما التقدم والمقارنة (قوله بالنسبة للصلاة) أي كافي المجموع (قوله لا الوقت) أي على

والعصر وما عند الزوال (قوله المنقطع قبله) يخرج المنقطع فيه (قوله بخلاف تأخير الصلاة الخ) هذا من

وقول جمع المكروه تأخيرها إليه لا إيقاعها فيه مردود بان المنهي عنه بالذات لا إيقاع لا التأخير وكذا إذا دخل المسجد بقصد التحية فقط بخلاف تأخير الصلاة على ميت حضر قبل الصبح والعصر لكثرة المصلين عليه بعدهما (تنبيه) فيه تحقيق لكثير مما سبق ورد لا وهام وقعت فيه أعلم أن المعتمدان المراد بالتأخير وقسيميه بالنسبة للصلاة لا للوقت المكروه فصلاة الجنازة والفاتنة ونحو صلاة الاستسقاء والكسوف

والنذر وسنة الطواف والتحية والوضوء اسبابها من طهر الميت وتذكر الغائبة والقحط والكسوف والنذر والطواف ودخول المسجد والوضوء متقدمة على الاول وعلى الثاني (٤٤٤) ان تقدمت على الوقت فتقدمة وإلا فقارنته وهذا التفصيل اولى من اطلاق المجموع

في الثانية ان سببها متقدم وغيره انه مقارن وقيل تحرم لان سببها متاخر اى وهو الغيث ويرد بان القحط هو الحامل عليها لطلب الغيث فالاول هو السبب الاصلى فكانت اناطة الحكم به اولى قيل وقع في المجموع حرمتها وهو سبق قلم انتهى وليس في محله بل الذى فيه حلها ونازع الغزالي في جواز سنة الوضوء بانه لا يكون سببا للصلاة بل هي سببه فاستحالت نيته بها بان يضيفها اليه ويرد بان معنى كونه سببا لانه سبب لنسب صلاة مخصوصة عقبه لا لمطلق الصلاة وكونها سببه ان مشروعيته لاجل الصلاة من حيث هي صلاة وواضح فرقان ما بين المقامين فبطلت الاستحالة التي ذكرها والمعادة لتيمم ارا انفراد لا يكون سببها الا مقارنا لاستحالة وجود سبب لما قبل الوقت وكذا العبد والضحي بناء على دخول وقتها بالطلوع وباقى في التحية حال الخطبة فصعد الخطيب المنبر انه يلزمه الاقتصار على ركعتين فيحتمل الفرقان ذاتك اغلظ لاستواء ذات السبب وغيرها ثم لاهنا والذي يتجه القياس في الاولى بجامع ان كلام

ما في الروضة نهاية ومعنى (قوله والنذر) اى المطلق وأما المقيد بوقت الكراهة فلا ينعقد كما في الروض وغيره كردى (قوله على الاول) اى المعتمد من كون التاخير وقسيمه بالنسبة للصلاة (قوله على الثاني) اى من كونها بالنسبة للوقت (قوله ان تقدمت) اى الاسباب المذكورة (قوله وهذا التفصيل) اى قوله وعلى الثاني ان تقدمت الخ (قوله في الثانية) اشارة الى نحو صلاة الاستسقاء كردى عبارة البصرى الظاهر ان مراده بالثانية بقرينة السياق صلاة الاستسقاء وحينئذ فهي في الترتيب ثالثة لا ثانية فليحررها اقول ونحو صلاة الاستسقاء ثانيا التراكيب الاضافية بالاصالة الثلاثة واولها صلاة الجنائزاة وثالثها سنة الظهر (وغیره) اى اطلاق غير المجموع (وقيل تحرم) اى الثانية (قوله اى والغيث) لعمل الاولى طلب الغيث فليتا مل بصرى وقال المحشى عبد الله باشير الظاهر بل المتعين الغيث لانه المتاخر على ما عليه القيل والاول كان طلبه لكان متقدما ومقارنا وياتى عن سم ما يوافق له لكن يردده قول الشارح الآتى الحامل عليه الطالب الغيث المقيدان المراد بالطلب ما جعل الصلاة وسيلة مقدمة لقوله (قوله ويرد بان القحط الخ) ويرد ايضا بانه لو سلم فالسبب طلب الغيث لان نفسه والطالب قطعاً غير متاخر قاله سم وتقدم ما يردده (قوله فالاول) اى القحط (قوله اولى) اى من اناطته بالغيث وطلبه (قوله حرمتها) اى حرمة صلاة الاستسقاء وقت الكراهة (قوله في جواز سنة الوضوء) اى في جواز التعبير بها ونيتها لا في جواز فعلها (قوله ويرد بان معنى كونه الخ) اقول ووضح منه ان يقال ان الوضوء باعتبار الوجود الخارجى سبب للصلاة وباعتبار الوجود الذهنى مسبب عنها نظير ما قررناه في العلة الغائية (قوله وكونها الخ) بالجر عطفاً على كونه الخ (قوله وواضح) خبر مقدم لقوله فرقان الخ وهو على وزن قرآن مصدر كقرف (قوله والمعادة) اى بطهارة ماء او بمجاعة (قوله لتيمم الخ) اى لما فعل بتميم وانفردا قال الرشيدى وانظر ما وجه كون المعادة بماسبيه مقارن مع ان السبب فيها وجود الماء مثلاً اه واجيب بانه ليس السبب لسن الاعادة وجود الماء بل كونها بوضوء أو نحوه وهو مقارن لها جز ما ي باعتبار الدوام (قوله فصعد الخطيب الخ) اى ولوى حرم مكة برأوى (قوله فيحتمل القياس) اى لما هنا على ما هناك سم اى قياس من دخل المسجد في وقت الكراهة او شرع في صلاة قبله على من دخل حال الخطبة او شرع في صلاة قبلها ثم صعد الخطيب في الاقتصار على ركعتين (قوله القياس في الاولى) اى فيمتنع على داخل المسجد وقت الكراهة صلاة التحية اربعا مثلاً سم (قوله هطلقاً) اى سواء كانت ذات سبب ام لا (قوله ثم) اى في الدخول حال الخطبة (قوله ولا سبب الخ عطف) على مطلقا (قوله هنا) اى في الدخول وقت الكراهة (قوله لافى الثانية) وهى ما اذا شرع في نفل لا سبب لها ودخل في انائه وقت الكراهة (قوله لانه يغتفر الخ) بقى ما لو كان أطلق نيته فلم ينو عدداً مخصوصاً فهل يصلى ما شاء اذا دخل الوقت او يقتصر على ركعتين ويظهر الباقى وعليه فلو دخل الوقت وهو في ثالثة او اربعة مثلاً فهل يتمها ويقتصر عليها فيه نظر ولا يبعد ان الامر كذلك سم قول المتن (والافى حرم مكة) عن اى ذرقا، وقد صعد على درجة السكينة من عرفى فقد عرفى ومن لم يعرفنى فاجنب سمعت رسول الله ﷺ يقول لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس الا بمكة الا بمكة

محترز قوله السابق من حيث كونه مكروهاً (قوله ويرد بان القحط الخ) يرد ايضا بانه لو سلم فالسبب طلب الغيث لان نفسه والطالب قطعاً غير متاخر (قوله فيحتمل القياس) اى لما هنا على ما هناك (قوله يتجه القياس في الاولى) اى فيمتنع على داخل المسجد وقت الكراهة صلاة التحية اربعا مثلاً (قوله لانه يغتفر في الدوام الخ) بقى ما لو كان أطلق نيته فلم ينو عدداً مخصوصاً فهل يصلى ما شاء اذا دخل الوقت او يقتصر على ركعتين ويظهر الباقى وعليه فلو دخل الوقت وهو في ثالثة او اربعة مثلاً فهل يتمها ويقتصر عليها فيه نظر ولا يبعد يؤذن له الا في ركعتين فالزيادة عليهما كالشاء صلاة اخرى مطلقاً ثم ولا سبب لها هنا في الثانية فاذا نوى أكثر من ركعتين من روافد النفل المطلق ثم دخل وقت الكراهة ولم يتحرر تاخير بعضها اليه لم يلزمه الاقتصار على ركعتين بدخوله لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (والا صلاة في) بقية من بقاع (حرم مكة) المسجد وغيره مما حرم صيده (على الصحيح) الحديث الصحيح يابى عبد مناف لا تمنوا احد

رواه أحمد وورز بن في المشكاة ونقل السوطي في الجامع تخريجه عن أحمد وابن خزيمة وابن نعيم في الحلية والدارقطني والطبراني في الاوسط والبيهقي في السنن كلهم عن ابن ذرري عن الله تعالى عنه بصري وفي الكردى نحوه (قوله طاف بهذا البيت) ليس بقيد بجبري (قوله قال المحاملي الخ) اعتمده الاسنى والنهاية والمغنى (قوله) والاولى عدم الفعل (قد يقتضى كون الاولى عدم الفعل عدم انعقاد نذر هاسم (قوله من خلاف من حرمه) كالك وابن حنيفة بجبري (قوله هو مخالف الخ) اى فلا يسن الخروج من خلافه (قوله ليس قوله وصلى صريحا الخ) اى ولذا حمله مقابل الصحيح على ركعتي الطواف (قوله وبها يضاف الخلاف) زاد في شرح بافضل ويتجه ان الصلاة ثم ليست خلاف الاولى اه وقال الكردى عليه والذى جرى عليه شيخ الاسلام والخطيب والجمال الرملي وغيرهم انها خلاف الاولى وحكاها الاذرعى عن النص اه

(فصل فيمن تلزمه الصلاة) (قوله وتوابعها) بالنصب عطف على قوله اداء الخ قول المتن (انما تجب الصلاة الخ) (فرع) لنا شخص مسلم بالغ عاقل قادر لا يؤمر بالصلاة اذا تر كها وصورة ان يشبه صغيرا ان مسلم وكافر ثم يبلغا ويستمر الاشتباه فان المسلم منهما بالغ عاقل قادر لا يؤمر بها لانه لم يعلم عينه مر اه سم على المنهج اقول فلو اسلم او اسلم احدهما فالظاهر انه لا يجب عليه قضاء ما فات من البلوغ الى الاسلام اخذنا ما قالوه فيما لو شك بعد خروج وقت الصلاة هل عليه ام لا من عدم وجوب القضاء بل هذا فرد من ذلك وينبغي ان يسئل له القضاء ولو ما تافى الصورة الثانية معا او مرتباصلى عليهما بتعليق النية ويفرق بينهما وبين صغار المالك حيث قلنا بعدم صحة الصلاة عليهم لاحتمال ان يكون السابى لهم كافرا بتحقيق اسلام احدهما هنا فاشبهامالوا اختلط مسلم ميت بكافر ميت ع ش بحذف (قوله السابقة الخ) اى فال للعهد سم على حج اه ع ش وقال السيد البصري قد يقال بقاء الصلاة على اطلاقها اقل تكلفا وافيد لشموله صلاة الجنائزة اه قول المتن (على كل مسلم الخ) ولو خلق اعنى اصم اخرس فهو غير مكلف كمن لم تبلغه الدعوة فنهاية قال ع ش مفهوم الاخرس ليس بمراد لان النطق بمجرد لا يكون طريقا لمعرفة الاحكام الشرعية بخلاف البصر والسمع فلعل التقييد بالاخرس لانه لازم للصمم الخلقى وخارج بقوله خلق الخ مالو طر اعليه ذلك بعد التمييز فان كان عرف الاحكام قبل طر وذلك عليه وجب عليه العمل بمقتضى عليه بحسب الامكان فيحرك لسانه ولهاته بالقراءة بحسب الامكان اه عبارة شيخنا ويز ادعليها شيئا من الاول سلامة الحواس فلا تجب على من خلق اعنى اصم ولو ناطقوا كذا من طر اه ذلك قبل التمييز بخلافه بعد التمييز لانه يعرف الواجبات حينئذ فلو ردت حواسه لم يجب عليه القضاء والثاني بلوغ الدعوة فلا تجب على من لم تبلغه كان نشاق شاق جبل فلو بلغت بعد مدة لم يجب عليه القضاء كما قاله العلامة الرملي لانه كان غير مكلف بها وقال ابن قاسم يلزم القضاء له لانه مقصر في ترك ما حقه ان يعلم في الجملة فتحصل ان شرائط الوجوب ستة اه بأدنى تصرف وكذا مال السيد البصري وع ش الى ما قاله الرملي من عدم وجوب القضاء وكذا الاجهوري عبارة قال سم يجب على الثاني دون الاول اه قال بعض مشايخنا والفرق وجود الاهلية فيمن لم تبلغه الدعوة دون الاخر اه قلت هذا الفرق فيه شىء لاذن لم تبلغه الدعوة كافر او في حكمه ولاخرس مسلم فكيف يلزم غير المسلم دون المسلم اه (قوله ولو فيما مضى) الى قوله اى الجمع في النهاية والمغنى لا قوله لان الى بل (قوله فدخل المرتد) هذا مجاز يحتاج في تناول اللفظ له الى قرينة سم على المنهج قلت قرينته قول المصنف الا المرتد ع ش وبصري لكن يلزم عليه استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه وجوز به ضمهم بجبري (قوله لا كافر اصلى الخ) لا يقال لا حاجة الى ذكر هذه المحترزات فانها تاتي في قول المصنف ولا قضاء على الكافر الخ لا نأقول ما ياتي في القضاء وما هنا في عدم الوجوب وهما مختلفان ع ش عبارة البجيرمي قد يقال بغنى عنه قول المتن ولا قضاء الخ لانه يلزم من نفي القضاء نفي الوجوب واجيب بان قصده اخذ مفهوم المتن وإن كان كلام المتن يغنى عنه اه (قوله)

أن الامر كذلك (قوله والاولى عدم الفعل) قد يقتضى كون الاولى عدم الفعل عدم انعقاد نذرها (فصل) (قوله السابقة) اى قال للعهد

طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار ولزيادة فصلها ثم فلا يحرم من استكثارها المقيم به ولان الطواف صلاة بالنص واتفقوا على جوازها فالصلاة مثله قال المحاملي والاولى عدم الفعل خروجا من خلاف من حرمه انتهى لا يقال هو مخالف للسنة الصحيحة كما عرف لانا نقول ليس قوله وصلى صريحا في إرادة ما يشمل سنة الطواف وغيرها وإن كان ظاهرا فيه نعم في رواية صحيحة لا تمنعوا أحدا صلي من غير ذكر الطواف وبها يضعف الخلاف (فصل) فيمن تلزمه الصلاة أدامو قضاء وتوابعها (انما تجب الصلاة) السابقة وهي الخمس (على كل مسلم) ولو قيامضى فدخل المرتد (بالغ عاقل) ذكر أو أنثى أو خشي (ظاهر) لا كافر أصلي بالنسبة





وعدمه جعله قسمين الاصلى قسم والمرتد قسم وان كانا مستويين في الوجوب عليهما بناء على ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وبهذا يجاب عما اعترض به سم على حجج ع ش (قوله وصوابه ورد الصبي) اى لانها لا تطلب من غير الصبي عن ذكر وقد يجاب عنه بان قوله غيره لا عموم فيه ومن للتبويض سم (قوله ورد الصبي) اى لانها مطلوبة منه ولو بواسطة وليه رشيدى وتقدم عن سم مثله وبذلك يندفع قول البصرى لا يخفى ان عدم الطلب في الدنيا شامل للجميع فليتأمل قول المعترض ورد غيره وقول ائشارح صوابه ورد الصبي اه (قوله اذا اسلم) الى قوله ونظر في المغنى الا قوله لاقتصار الى لكونه قول الماتن (ولا قضاء على الكافر) اى كغيرها من العبادات ولو قضاها لم تنعقد نهاية ونقل سم عن افتاء السيوطى صحته وقال السكرى وهو اى الانعقاد التحقيق ان شاء الله تعالى اه عبارة شيخنا وكلا لا يجب قضاءها لاي سن بل لا ينعقد على معتمد الرملى وجزم غيره بالانعقاد واستوجه سم وعلى الاول فيفرق بينه وبين الحائض والنفساء بانهما اهل للعبادة في الجملة اه (قوله ترغيبا له في الاسلام) ولو اسلم أثيب على ما فعله من القرب التى لا تحتاج الى نية كصدقة وصلة وعتق قاله في المجموع نهاية ومعنى قال ع ش قوله مرد ولو اسلم الخ مفهومه انه لو لم يسلم لا يثاب على شئ منها في الآخرة لكن يجوز ان الله تعالى يعوضه عنها في الدنيا مالا او ولدا أو غيرهما وفي البصرى مثله (قوله الا المرتد) وليس مثل المرتد المنتقل من دين غير الاسلام الى دين آخر بل حكمه حكم الكافر الاصلى فلا تجب عليه الصلاة اداء ولا قضاء اذا اسلم شيخنا وع ش (قوله بالجر) اى على البذل نهاية (قوله أو لكونه الا فصيح) اى على مذهب البصريين من ان الكلام المستثنى منه اذا كان تاما غير غير موجب كقوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم فالارجح اتباع المستثنى المستثنى منه ويجوز ان نصب مغنى ونهاية (قوله حتى زمن جنونه) اى الخالى من الحيض ويحويه ع ش ولو اسلم احدا صوله حال جنونه حكم باسلامه وسقط القضاء من حيثئذ لانه من حيثئذ يجنون مسلم سم وقوله وسقط القضاء من حيثئذ اى حيث لم يكن متعديا لشيخنا (قوله بخلاف زمن حيضها ونفاسها) اى الواقعين في ردتها سم (قوله ما يخالفه) اى من قضاء الحائض المرتدة زمن الجنون نهاية ومعنى (قوله وهو سبق قلم) أجاب عنه بعضهم بأن المراد بالحائض التى بلغت سن الحيض ولم تحض بالفعل وهو وان كان بعيدا ولى من نسبته الى السهو يجزى وشيخنا (قوله لان الخ) تعليل لقوله بخلاف زمن حيضها الخ وبيان للفرق بين زمن نحو الحيض وزمن نحو الجنون (قوله اسقاطها عنها) اى اسقاط الصلاة عن نحو الحائض سم (قوله عزيمة) اى لانها انتقلت من

التفصيل فى الاثم لم يصح لانه اثم مطلقا دائما (قوله فبطل ايراده) يبين أنه لا تفصيل فيه فلم يبطل الايراد (قوله وصوابه ورد الصبي) اى لانها لا تطلب من غير الصبي عن ذكر وقد يجاب عنه بان قوله غيره لا عموم فيه ومن للتبويض (قوله ولا قضاء على الكافر) فى فتاوى السيوطى مسألة الكافر إذا اسلم واراد ان يقضى ما فاتته فى زمن الكفر من صلاة وصوم وزكاة هل لذلك وهل ثبت ان احدا من الصحابة فعل ذلك حين اسلم الجواب نعم لذلك وذلك ما خوذ من كلام اصحاب اجمالا وتفصيلا ثم اطال جدا فى بيان ذلك وقال لا يمكن القول بالتحريم ولا بالكراهة و فرقه بينه وبين الحائض بان ترك الصلاة للحائض عزيمة وبسبب ليست متعدية به والقضاء لها بدعة وقد انعقد الاجماع على وجوب الصلاة عليها وترك الصلاة للكافر بسبب هو متعدية واسقاط الصلاة عنه من باب الرخصة مع قول الاكثرين بوجوبها عليه حال الكفر وعقوبته عليها فى الآخرة اه لكن فى شرح م الجزم بعدم الانعقاد وجهه فى درسه بان قضاءه لا يطلب وجوبا ولا ند بالانه ينفره والا صل فيما لم يطلب ان لا ينعقد (قوله ترغيبا له فى الاسلام) قضية هذه الدلة انه لا يجب ولا يسن وهل يصح نظر لانه كان مخاطبا به فى الجملة ولا لانه بعد الاسلام غير مطلوب مطلقا على ما تقرروا للعبادة إذ لم تطلب الاصل ان لا تصح فيه نظروا على الثانى فيفارق صحة قضاء الحائض بناء على صحته على قول كراهته بانها من اهل خطاب فى الجملة (قوله حتى زمن جنونه) لو اسلم احدا صوله حال جنونه حكم باسلامه وسقط انقضاء من حيثئذ لانه من حيثئذ يجنون مسلم (قوله حيضها ونفاسها) اى الواقعين فى ردتها (قوله عنها) اى

فبطل ايراده على ان قوله ورد غيره سهو وصوابه ورد الصبي (ولا قضاء على الكافر) إذا أسلم ترغيبا له فى الاسلام ولقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (إلا المرتد) بالجر كذا اقتصر عليه غير واحد ولعله لاقتصار ضبط المصنف عليه أو لكونه الا فصيح فيلزمه قضاء ما فاتته زمن الرد حتى زمن جنونه او إغمائه أو سكره فيها ولو بلا تعد تغليظا عليه بخلاف زمن حيضها ونفاسها ووقع فى المجموع ما يخالفه وهو سبق قلم لان اسقاطها عنها عزيمة فلم تؤثر فيها الردة

وجوب الفعل الى وجوب الترك ولا يشكلك بكون أكل المضطر للميتة رخصة مع أنه انتقل من وجوب ترك  
الاكل الى وجوب فعله لان الاكل وان كان واجبا تميل اليه النفس بخلاف ترك الصلاة فلا تميل اليه النفس  
غالبًا قال شيخنا وفي الجبري بعد ذكر نحوه عن ع شر ما نصه والحق ان الحائض والنفساء انتقلنا الى سهولة  
لحينئذ فوجه كونه عزيمة ان الحكم تغير في حقهما العذر مانع من الفعل وشرط العذر الماخوذ في تعريف  
الرخصة ان لا يكون مانعا من الفعل كما يستفاد كل ذلك من المحلى على جمع الجوامع اه (قوله وعنه) اي  
واسقاطها عن نحو المجنون سم (قوله رخصة) أي لانه انتقل من وجوب الفعل الى جواز الترك شيخنا وقال  
الجبري المراد بالرخصة في حق المجنون أي ونحوه معناها اللغوي وهو السهولة لانه ليس مخاطبا بترك  
الصلاة من جنونه اه (قوله ونظر فيه) في لزوم القضاء على المجنون المرتد (قوله لم يعص الخ) يفيد ان  
كلامه في جنون لا تعدى به لكن قول الشارح ولو بلا تعدد يقتضي فرض الكلام في الأعم ففيه ما فيه سم  
(قوله له) اي للمسافر سفر قصر (قوله وجوابه ما تقر الخ) فيه شبه مصادرة بتقدير تسليم انها موجبة  
للقضاء في من الجنون فيه تقديم المقتضى على المانع فالأولى ان يقتصر على ان ما قاله الامام هو القياس لكن  
خرجنا عنه لنلظ الرد فكان وجودها مانعا من التخفيف وان لم تكن المعصية في السبب المبيح بصري وفي  
سم نحوه (قوله مقارنة للجنون الخ) لعل الأولى سابقة على الجنون فجعل تابعها بخلاف المعصية في السفر  
فانها بالعكس فجعلت تابعة (قوله لها) اي الرد (قوله ومنع الجنون الخ) ان عم منعه قوى السؤال وان  
خص بغير المتعدى ظهر الفرق بينه وبين السكر سم (قوله عليه لاجلها) اي على المرتد المجنون لاجل الردة  
(قوله وارجب السكر) أي بتعدد ثم قوة عبارته تدل على أن كلامه في سكر منفصل عن الردة إلا ان الحكم  
والفرق الذي ذكره صاحب الحان للتصل بها ايضا سم (قوله الاول) اي القضاء وقوله الثاني اي صحة الاقرار  
وقوله مع انها اي الردة وقوله ما اي من السكر (قوله ولا قضاء على الصبي الخ) اي وجوبها نعم يتدب قضاء  
ما فاتته من التمييز دون ما قبله فلا ينعد قضاءه شيخنا وبجبري وفي السكرى عن الشورى عن اليعاقبة مثله  
(قوله من الخ) متعلق لفاته (قوله بعد الخ) متعلق بقضاء (قوله مع التهديد) اي حيث احتيج اليه سم  
وع ش اي كان يقول له صل ولا ضربتك شيخنا (قوله فلا يكفي مجرد الأمر) اي حيث لم يفد سم عبارة  
السيد البصري ينبغي ان يكون محله إذا علم عدم جهده وهل يكفي الامر مرة واحدة او يعيد لكل صلاة او

الحائض (قوله وعذر رخصة) أي واسقاطها عنه أي عن المجنون أو المغمى عليه أو السكران ان المفهوم من قوله  
حتى ز من جنونه الخ وقوله ولو بلا تعدد قيد دخول غير المتعدى لانه غير ساقط عنه فليتامل (قوله لم يعص)  
يفيد ان كلامه في جنون لا تعدى به لكن قول الشارح ولو بلا تعدد يقتضي فرض الكلام في الأعم ففيه  
ما فيه (قوله مقارنة للجنون) قد يقال غاية اجتماع مقتضى مانع فلم قدم الاول إلا ان يقال لقوته باقتضائه  
التقليظ أو بتقدمه إلا أنه قد برد على هذا ما لو شرع في السفر بعد تلبسه بالمعصية ويحجب بالفرق بما علم من  
الاول (قوله بخلاف السفر) قد يقال الفرق غير موجه لان حاصل النظر ان مقارنة المعصية للسفر كما لم تمنع  
ترتب مقتضاه عليه وهو جواز التردد ص فملا كان مقارنة الردة للجنون كذلك اي غير مانعة من ترتب اثره  
وهو سقوط القضاء عليه وحاصله جعل مقارنة الردة مؤثرا دون مقارنة المعصية للسفر وظاهر ان هذا  
لا يتدفع بدعوى ان المعصية المقارنة للسفر غير مانعة للقصر اي غير مانعة من ترتب اثر السفر عليه كما هو  
حاصل هذا الفرق ويحجب بأن المراد الفرق بأن الردة تنافي بالتخفيف (فرع) الوجه فيمن لم تبلغه  
الدعوة ثم بلغته وجوب قضاء ما فاتته قبل بلوغها فيمن خلق اعصى امر اخرش انه غير مكلف وانه لو ردت له  
حواسه لم يجب قضاء ما فاتته قبل الرد (قوله ومنع الجنون) ان عم منعه قوى السؤال وان خص بغير المتعدى  
ظهر الفرق بينه وبين السكر (قوله وارجب السكر) أي بتعدد ثم قوة عبارته تدل على أن كلامه في سكر  
منفصل عن الردة إلا ان الحكم والفرق الذي ذكره صاحب الحان للتصل بها ايضا (قوله مع التهديد) اي حيث

وعنه رخصة فأثرت فيها إذ  
ليس المرتد من أهلها ونظر  
فيه الامام بأنه لم يعص  
بالجنون فقارنته الردة له  
كمقارنة المعصية في السفر له  
وجوابه ما تقر أن الردة  
الموجبة للقضاء مقارنة  
للجنون فلم يؤثر فيها تغليظا  
عليه بخلاف السفر فانه لم  
يقترب به مانع للقصر أصلا  
فان قلت لم وجب القضاء  
مع الجنون المقارن لها  
تغليظا ومنع الجنون صحة  
اقراره فلم ينظر للتغليظ  
عليه لاجلها وأوجب  
السكر الاول ولم يمنع الثاني  
تغليظا فيهما مع انها أخف  
منه قلت لانها ليس فيها  
جناية إلا على حقوق الله  
تعالى فاقضت التغليظ  
فيها فحسب وهو فيه جناية  
على الحقين فاقضت  
التغليظ عليه فيهما فتأمله  
(ولا قضاء على الصبي)  
الذكر والاثنى لما فاتته زمن  
صباه بعد بلوغه لعدم  
تسليفه (ويؤمر) مع  
التهديد فلا يكفي مجرد الأمر

عند ظن عدم الامتثال بالاول محل تأمل ولعل الثالث اقرب اه (قوله اى يجب على كل الخ) قال فى شرح العباب وانما خوطبت به الام مع وجود الاب وان لم يكن لها ولاية لانه من الامر بالمعروف ولذا وجب ذلك على الاجانب ايضا على ما ذكره الزركشى وعليه فانما خصوا الابوين ومن ياتى بذلك لانهم اخص من بقية الاجانب اه وهل يجرى ذلك فى الضرب ايضا فيه نظروا يستبعد جريانه (تنبيه) اذا كان هذا من قبيل الامر بالمعروف فقد يشكل الترتيب الآتى الا ان يكون باعتبار الاكد وقال مر ان ما ذكر يتمحض للامر بالمعروف بل يراعى معنى الولاية الخاصة الشاملة لنحو الوديع والمستعير اه سم (قوله وان علا) قال فى شرح العباب ولو من قبل الام كما قاله التاج السبكي سم كلام الشارح هنا ايضا مفيد له (قوله ان الوجوب عليها على الكفاية) جزم به شيخنا والبعيرى (قوله ثم الوصى الخ) عبارة النهاية والمعنى والامر والضرب واجبان على الولي ايا كان او جدا او وصيا او قنبا او ملتقطا مالك الرقيق فى معنى الاب كما فى المهمات وكذا المودع والمستعير كما افاده بعض المتأخرين اه زاد الاول والا امام وكذا المسلمون فيمن لا ولي له اه (قوله نحو ملتقط الخ) اى كالوقوف عليه شيخنا (قوله وكذا الخ) يقتضى ان كلا من ذكر فى مرتبة الوصى والقيم وهو محل تأمل ويدفع بعدم التوارد على واحد يقتضى ايضا ان كلا من الابوين مقدم على مالك القن وهو ايضا محل تأمل ويصرى (قوله واقرب الاولياء) انظر ما المراد بالاولياء وفى شرح العباب عبارة السمعاني فان لم يكن له امهات فعلى الاولياء الاقرب فالاقرب فان لم يكن فعلى الامام فان اشتغل الامام عنهم فعلى المسلمين ويتوجه فرض الكفاية على من علم بحاله انتهت ويؤخذ منه اى من قول السمعاني ان المراد بالامام هنا ما يشمل نحو القاضى وانه يلزمه الامر والضرب ولو مع وجود اب علم منه ترك ذلك ويظهر ان المراد بهم اى المسلمين صلحاء تلك القرية التى هو بهادون غيرهم فعليهم حينئذ القيام به وتولى اموره كابويه وان المراد بالاولياء اولياء النكاح من الاقارب ويحتمل ان المراد بهم جميع الاقارب وان لم يلوا فى النكاح بدليل ما مر فى اب الام وهذا هو الاقرب انتهى سم بحذف (قوله فصلحاء المسلمين) قد يقال ان كان المراد بالصالح من له اهلية التعليم والامر فواضح وان كان المراد به المعنى المتبادر منه فلا يخفى ما فيه وبالجملة فكان

اى يجب على كل من ابويه  
وان علا ويظهر ان الوجوب  
عليهما على الكفاية فيسقط  
بفعل احدهما للحصول  
المقصود به ثم الوصى او  
القيم وكذا نحو ملتقط  
ومالك قن ومستعير ووديع  
واقرب الاولياء فالامام  
فصلحاء المسلمين

احتيج اليه وقوله فلا يكفى مجرد الامر اى حيث لم يفد (قوله اى يجب على كل من ابويه) قال فى شرح العباب وانما خوطبت به الام مع وجود الاب وان لم يكن لها ولاية لانه من الامر بالمعروف ولذا وجب ذلك على الاجانب ايضا على ما ذكره الزركشى وعليه فانما خصوا الابوين ومن ياتى بذلك لانهم اخص من بقية الاجانب انتهى وهل يجرى ذلك فى الضرب ايضا فيه نظروا يستبعد جريانه (تنبيه) اذا كان هذا من قبيل الامر بالمعروف فقد يشكل الترتيب السابق فى قوله سم الوصى الخ وقوله فالامام فصلحاء المسلمين وما ياتى عن العباب وشرحه ان الزوج بعد الابوين وقبل بقية الاولياء الا ان يكون باعتبار الاكد فليتأمل وقال مر ان ما ذكر لم يتمحض للامر بالمعروف بل يراعى معنى الولاية الخاصة الشاملة لنحو الوديع والمستعير انتهى (قوله وان علا) قال فى شرح العباب ولو من قبل الام كما قاله الشيخ السبكي (قوله واقرب الاولياء) انظر ما المراد بالاولياء هل نحو الوصى والقيم والقاضى وعبارة العباب وكذا المسلمون فيمن لا ولي له وفى شرحه بعد ان بين ان هذا متقول عن السمعاني ما نصه وعبارته اى السمعاني فان لم يكن له امهات فعلى الاولياء الاقرب فالاقرب فان لم يكن فعلى الامام فان اشتغل الامام عنهم فعلى المسلمين ويتوجه فرض الكفاية على من علم بحاله انتهت ويؤخذ منه ان المراد بالامام هنا ما يشمل نحو القاضى وانه يلزمه الامر والضرب ولو مع وجود اب علم منه ترك ذلك وان شرط ذلك ان يكون الصبي ببلد ليس فيها امام ولا قاض ونحوهما او يعرضون عنه ويظهر ان المراد بهم صلحاء تلك القرية التى هو بهادون غيرهم فعليهم حينئذ القيام به وتولى اموره كابويه انتهى ثم بعد قول العباب والزوج فى حق الزوجة بعد الابوين وقبل الاولياء قال ويؤخذ من قول السمعاني السابق فعلى الاولياء الاقرب فالاقرب ان المراد بهم اولياء النكاح من الاقارب ويحتمل ان

فيمن لا اصل له تعليمه ما يضطر (٤٥٠) إلى معرفته من الأمور الضرورية التي يكفر جاحدها ويشترك فيها العام والخاص منها

ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث بمكة ودفن بالمدينة كذا اقتصر واعليهما وكان وجهه ان انكار احدهما كفر لكن لا ينحصر الامر فيهما وحيث فلا بد ان يذكر له من اوصافه صلى الله عليه وسلم الظاهرة المتواترة ما يميزه ولو بوجه ثم ذينك واما مجرد الحكم بهما قبل تمييزه بوجه فغير مفيد فيجب بيان النبوة والرسالة وان محمد الذي هو من قریش واسم ابيه كذا واه كذا وبعث بكذا ودفن بكذا نبي الله ورسوله الى الخلق كافة ويتعين ايضا ذكر لونه لتصريحهم بان زعم كونه اسود كفر والمراد اثلا يزعم انه اسود فيكفر مالم يعذر لان الشرط في صحة الاسلام خطور كونه ابيض وكذا يقال في جميع ما انكاره كفر فتأمل ثم امره (بها) اى الصلاة ولو قضاء وبجميع شروطها وبسائر الشرائع الظاهرة ولو سنة كسواك ويلزمه ايضا نهيه عن المحرمات (اسج) اى عقب تمامها ان ميز والا فعند التمييز بان باكل ويشرب ويستنجى وحده ويوافقه خبر ابي داود انه صلى الله عليه وسلم سئل متى يؤمر الصبي بالصلاة فقال

الا صلح اسقاط الصلحاء ثم رايت غيره لم يتعرض لهذا التقييد بصري (فيمن لا اصل له) لا حاجة الى افراد هذا بالذکر لان قوله قبله ثم الوصى او القيم ليس الا فيمن لا اصل له فكان ينبغي ان يترك هذه المسئلة ويزيد عقب قوله او القيم فالامام الخ سم وقوله هذه المسئلة اى قوله وكذا نحو ملقط الخ وقوله ويزيد لعل مراده ويزيد بها اى هذه المسئلة (قوله تعلمه الخ) فاعل يجب (قوله ويشترك الخ) قد يقال محل ذلك اذا علم من حال الصغير انه متاهل لفهم هذه الامور والافجر دال التمييز بالمعنى الذى قرره لا يحصل معه هذا التاهل غالبا بصري (قوله لا ينحصر الامر) اى وجوب التعليم (قوله حيث ذال الخ) اى حين ذكرهما فمكان الانسب تقديمه على قوله لكن الخ (قوله فيجب الخ) متفرع على قوله لكن لا ينحصر الخ (قوله ثم ذينك) اى البعث بمكة والدفن بالمدينة (قوله وان محمد الذى الخ) غطف على النبوة (قوله بان زعم كونه اسود الخ) بل نقل في الشفاء ان من غير صفته صلى الله عليه وسلم كان قال كان اسودا وموضعه كان قال لم يكن بتامة كفر ايضا وقوله لثلا يزعم الخ قد يقال مالم يعلم فتلك الامور غير معلومة فضلا عن كونها معلومة بالضرورة فان يكفر بزعم اضدادها المؤدى الى جحدها فليتأمل نعم قد يوجه اصل ايجاب تعليمها بالخصوص عن انها آكد الشرائع مع كونها محصورة بصري (قوله ثم امره الخ) عطف على قوله تعليمه الخ (قوله ولو قضاء) الى قوله ولو سنة في المنع والى قوله ويوافقه فى النهاية (قوله ولو قضاء) اى لما فات به بعد السبع فغنى وعش (قوله عن المحرمات) ينبغي والمكروهات الظاهرة بصري (قوله وبسائر الشرائع) كحضور الجماعات والصوم ان اطاقه نهاية (قوله اى عقب) الى قوله وانما لم يجب فى المنع (قوله بان ياكل ويشرب الخ) ويختلف باختلاف احوال الصبيان فقد يحصل مع الخمس بل الاربع فقد حكى بعض الحنفية ان ابن اربع سنين حفظ القرآن وناظر فيه عند الخليفة في زمن ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه وقد لا يحصل إلا مع العشر شرح بافضل وقوله بل الاربع الخ قيل هو سفيان بن عيينة التابعى كرى (قوله ويوافقه) اى تفسير التمييز بما ذكر عش (قوله وانما لم يجب امر بمخال) لكن يسن امره حيث نزع عش وشيخنا قول المتن (ويضرب الخ) يتجه ان المراد انه لو تركها وتوقف فعلها على الضرب ضرب به ليفعلها لانه بمجرد تركها من غير سبق طلبها منه حتى خرج وقتها مثلا يضرب لاجل الترك فليتأمل سم على حج احش وقوله من غير سبق الخ اى او معه لكن لم يتوقف فعلها على الضرب بل كى فيه مجرد الامر ثانيا (قوله ضرب باغير مبرح) اى وان كثر خلافا لما نقل عن ابن سريج من انه لا يضرب فوق ثلاث ضربات عش عبارة شيخنا قال بعضهم ولا يتجاوز الضارب ثلاثا وكذا المعلم فيسن له ان لا يتجاوز الثلاث والمعتمد ان يكون بقدر الحاجة وان زاد على الثلاث لكن بشرط ان يكون غير مبرح ولولم يقدا لا المبرح تركه على المعتمد خلافا للبلقينى ولوثلف الولد بالضرب ولو معتادا ضمنه الضارب لان التاديب مشروط بسلامة العاقبة لا بمحذوف وفي البجير مى نحوه (قوله وجوبا) اعتمده شيخنا وكذا عش ثم قال ومحل وجوب الضرب مالم يترتب عليه به وضياعه فان ترتب عليه ذلك تركه اه (قوله من ذكر) اى الولي ابا كان او جد او نحوهما من مرشينا كالوصى والقيم وغيرهما وعبارة عش قضية هذا وجوب الضرب على المسلمين حيث لاولى له قضية كون ذلك من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع وجود الولي حيث لم يقم به اه (قوله اى على تركها) الى قوله ولو لم يفد فى النهاية والمنعنى (قوله او ترك شرط الخ) وفي صحة المكتوبات من الطفل قاعدا وجهان رجح بعض المتأخرين المنع وهو مقتضى اطلاقهم ويجربان فى المعادة مغنى ونهاية قال عش وهو المعتمداد (قوله او شىء من الشرائع الخ) هذا مصرح بوجوب الضرب على

المراد بهم جميع الاقارب وان لم يلواى النكاح بدليل ما مر فى ابى الام وهما هو الاقرب انتهى (قوله فيمن لا اصل له) لا حاجة الى افراد هذا بالذکر لان قوله قبله ثم الوصى او القيم ليس الا فيمن لا اصل له فكان ينبغي ان يترك هذه المسئلة ويزيد عقب قوله او القيم فالامام الخ (قوله ويضرب عليها) يتجه ان المراد انه لو تركها وتوقف فعلها على الضرب ضرب به ليفعلها لانه بمجرد تركها من غير سبق طلبها منه حتى خرج وقتها مثلا يضرب لاجل الترك فليتأمل (قوله او شىء من الشرائع الظاهرة) هذا مصرح بوجوب الضرب على تركه

ترك

اذ اعرف يمينه من شمائه اى يضربه مما ينفعه واعماله يجب امره بيز قبل السبع لئلا يتركه (ويضرب) ضربا

غير مبرح وجوبا من ذكر (عليها) اى على تركها ولو قضاء او ترك شرط من شروطها او شىء من الشرائع الظاهرة

ولم يفد الا المبرح تركها  
 وفاقا لابن عبد السلام  
 وخلافا لقول البلقيني  
 يفعل غير المبرح كالحمد  
 والفرق ظاهر وسيدكر  
 الصوم في باب ( لعشر )  
 اي عقب تمامها لا قبله  
 على المعتمد للحديث الصحيح  
 مروا الصبي بالصلاة اذا بلغ  
 سبع سنين واذا بلغ عشر  
 سنين فاضربوه عليها وفي  
 رواية مروا بالولد كوحدة  
 ذلك التمرين عليها ليعتادها  
 اذا بلغ واخر الضرب للعشر  
 لانه عقوبة والعشر زمن  
 احتمال البلوغ بالاحتلام  
 مع كونه حيثئذ يسوى  
 ويحتمله غالبا نعم بحث  
 الاذرعى في قن صغير لا يعرف  
 اسلامه انه لا يؤمر بها اي  
 وجوب الاحتمال كقوله ولا  
 ينهى عنها لعدم تحقق  
 كفره والا وجه ندم امره  
 لياقها بعد البلوغ واحتمال  
 كفره انما يمنع الوجوب فقط  
 ولا ينهى وجوب ذنبك  
 على من ذكر لا ببلوغه رشيد  
 واجرة تعليمه ذلك كقرآن  
 واداب في ماله ثم على ابيه  
 وان علا ثم امه وان علت  
 ومعنى وجوبها في ماله  
 كركاته ونفقة مؤنه وبدل  
 متلفه ثبوتها

ترك نحو السواك من السنن المتناكدة لكن في شرح الروض عن المهمات المراد بالشرائع ما كان في معنى  
 الطهارة والصلاة كالصوم ونحوه لانه المضروب على تركه وذكر نحوه الزركشى اه ثم رايت الشارح في  
 شرح العباب ذكر ان ظاهر كلام القمولى الضرب على السنن المذكورة ايضا وانه ليس ببعيد ونظر في كلام  
 المهمات ونازع مر في الضرب على السنن بان البالغ لا يعاقب على السنن فالصبي اولى اه بحذف واعتمد  
 النزاع الرشيدى حيث قال ولا يضرب على السواك ونحوه من السنن كما نقله سم عن الشارح مر اه  
 واعتمد شيخنا والبحيرى ما في شرح العباب (قوله ولو لم يفد الا المبرح) اقره ع ش وجزم به شيخنا والبحيرى  
 كما مر (قوله تركها) اي المبرح وغيره بصري وكردى (قوله اي عقب تمامها) هذا ظاهر كلامهم لكن  
 قال الصيمرى انه يضرب في اثنائها وصححه الاسنوى وجزم به ابن المقرئ وينبغى اعتياده لان ذلك مظنة البلوغ  
 معنى ونهاية واعتمده ع ش والبحيرى وشيخنا ثم قالوا المراد بالاثناء ما بعد التاسعة فيصدق باول العاشرة  
 اه (قوله على المعتمد) خلافا للنهية والمغنى كما مر انفا (قوله نعم بحث الاذرعى الخ) وهو صحيح نهاية قال ع ش  
 وقال الشهاب الرملى في حواشى شرح الروض انه يجب امره بها نظرا لظاهر الاسلام ومثله في الخطيب على  
 المنهاج اي ثم ان كان مسلما في نفس الامر صحت صلاته ولو لا فلا وينبغى ان لا يصح الاقتداء به (فرع)  
 قال مر يجوز لمؤدب الاطفال الا يتام بمكاتيب الا يتام امرهم وضربهم على نحو الطهارة والصلاة وان كان  
 لهم اوصياء لان الحاكم لما قرر له تعليمهم كان مساطا له على ذلك فثبت له هذه الولاية في وقت التعليم ولا يتم  
 ضائعون في هذا الوقت لغية الوصى عنهم وقطع نظره عنهم في هذا الوقت اه اقول يؤيد الجواز تايدا ظاهرا  
 ان المؤدب في وقت التعليم لا ينقص عن المؤدع للرفيق والمستعير له واقول ايضا ينبغى انه يجوز لمؤدب من سلمه  
 اليه وليه لا الحاكم امره وضربه لانه قريب من المؤدع في هذا الوقت سم على المميج اه ع ش وقال  
 شيخنا والبحيرى وللمعلم الامر لا الضرب الا باذن الولى اه (قوله انما يمنع الوجوب الخ) محل تأمل لانها على  
 تقدير الكفر غير منعقدة فاقى بندب الامر بصلاة مشكوك في انعقادها وعدم الذنب هو مقتضى اطلاق قول  
 الاذرعى فلا يؤمر بها فليتأمل بصري (قوله ولا ينتهى) الى التنبيه في النهاية الاما انبه عليه (قوله ولا ينتهى  
 الخ) عبارة النهاية ثم ان بلغ رشيدا انتفى ذلك عن الاولياء وسفيها فولاية الاب مستمرة فيكون كالصبي اه  
 وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض وقضيته ان غير الاب ممن ذكر ليس كالأب وقضية عبارة الشارح  
 انه كالأب اه قال ع ش وذلك انه اى حجج قال ولا ينتهى وجوب ذنبك اى الامر والضرب على من  
 ذكر الا ببلوغه رشيدا فاقوله على من ذكر شامل لغير الاب من الوصى والقيم وغيرهما مامروا وهو واضح فان  
 ولاية غير الاب لا تنفك الا ببلوغه رشيدا وهو هنا منتفاه (قوله رشيدا) اى بان يصلح دينه بان لا يفعل  
 محر ما يبطل العد القمن كبيرة او اصرار على صغيرة اذ لم تغلب طاعاته على معاصيه ويصلح ماله بان لا يبذر  
 بان يضعيه باحتمال غبن فاحش كرى (قوله واجرة تعليمه ذلك) اى من صلاة وصوم وغيرهما من سائر  
 الشرائع ع ش (قوله ثم امه وان علت) ثم بيت المال ثم اغنياء المسلمين بحيرى وشيخنا (قوله كقرآن الخ)

نحو السواك من السنن المتناكدة لكن في شرح الروض عن المهمات المراد بالشرائع اى في قول الاصل يجب  
 تعليم الاولاد الطهارة والصلاة والشرائع ما كان في معنى الطهارة والصلاة كالصوم ونحوه انه لا يضرب  
 على تركه وذكر نحوه الزركشى انتهى سم رايت الشارح في شرح العباب ذكر ان ظاهر كلام القمولى  
 الضرب على السنن المذكورة ايضا وانه ليس ببعيد ثم نظر في كلام المهمات ونازع مر في الضرب على السنن  
 لان البالغ لا يعاقب على السنن فالصبي اولى فاورد عليه ان الصبي يضرب على تعلم القرآن وهو سنة فاجاب  
 بمنع انه سنة بل هو فرض كفاية وبانه حرفة والحرفة يضرب عليها (قوله لا قبله على المعتمد) في الروض وكذا  
 اى يضرب في اثناء العاشرة (قوله على من ذكر لا ببلوغه رشيدا) قضيته وجوب الضرب على الام ونحوها  
 بعد بلوغه سفيها لكن في شرح الروض عن المهمات ما يشعر بخلافه فليتأمل (قوله رشيدا) قال في شرح  
 الروض عن المهمات فان بلغ سفيها فولاية الاب مستمرة فيكون كالصبي انتهى وقضيته ان غير الاب ممن ذكر

في ذمته ووجوب إخراجها من ماله على وليه فان بقيت الى كاله وان تلف المال لومه إخراجها وبهذا يجمع بين كلامهم المتناقض في ذلك (تنبيه) ذكر السمعاتي في زوجة صغيرة ذات ابوين أن وجوب مامر عليهما فالزوج وقصيته وجوب ضربها وبه ولو في الكبيرة صرح جمال الاسلام بن البرزى بتقديم الزاى نسبة لبرز السكتان وهو ظاهر لانه أمر بمعروف ولكن ان لم يخش نشوزا أو أمارته وهذا أولى من اطلاق الزركشى التدب وقول غيره في الوجوب نظرا والجواز محتمل وأول ما يلزم المكلف الجاهل بالله تعالى معرفته تعالى عند الاكثرين وعند غيرهم النظر المؤدى اليها ووجوبها قطعى وشرعى لاعقلي على الاصح ويلزم من كونه شرعيا توقفه على معرفة النبي صلى الله عليه وسلم وبهذا يتضح ما صرح به السمعاتي من أنها أول الواجبات مطلقا لا يقال هذا أيضا يتوقف على ذلك فجاء الدور لانا نقول

ثم ينبغي أن محل تعليمه القرآن ودفع أجرته من ماله أو من مال نفسه أو بلا أجره حيث كان في ذلك مصلحة ظاهرة للصبي اما لو كانت المصلحة في تعليمه صنعة ينفق على نفسه منها مع احتياجه الى ذلك وعدم تيسر النفقة له إذا اشتغل بالقرآن فلا يجوز لولي شغله بالقرآن ولا يتعلم العلم بل يشغله بما يهوى وعليه منه مصلحة وإن كان ذكيا وظهرت عليه علامة النجاسة نعم ما لا بد منه لصحة عبادته يجب تعليمه له ولو بليد أو يصرف أجره للتعليم من ماله على ماسر ولا فرق فيما ذكر من التفصيل بين كون أبيه فقيها وعدمه بل المدار على ما فيه مصلحة الصبي عرش (قوله في ذمته) أى الصبي عرش (قوله وجوب إخراجها الخ) عطف على ومعنى الخ ويحتمل على واجرة الخ (قوله فان بقيت) أى نحو الاجرة (قوله وبهذا) الاشارة راجعة الى قوله ومعنى وجوبها الخ مع قوله وجوب إخراجها الخ (قوله فالزوج) أى فان فقد أو تركا التعليم فعلى الزوج (قوله وقصيته) أى قضية كلام السمعاتي (قوله ولو في الكبيرة الخ) خلافا للنهية عبارة وليس للزوج ضرب زوجته على ترك الصلاة ونحوها إذ محل جواز ضربها في حق نفسه لا في حق الله تعالى وفي فتاوى ابن البرزى انه يجب عليه أمرها بالصلاة وضربها عليها اه ووافقه مر والبيجورى وشيخنا فقلا ومثل المعلم الزوج في زوجته فله الامر لا الضرب إلا باذن الولي وإن كان له الضرب للنشوز اه قال عرش قوله مر وليس للزوج الخ أى لا يجوز له ذلك بل يجب عليه أمرها بذلك حيث لم يخش نشوزا ولا أمارته لوجوب الامر بالمعروف على عموم المسلمين والزوج منهم وقوله مر ضرب زوجته أى البالغة العاقله اما الصغيرة فله ضربها إذا كانت فاقدة الابوين سم على المنهج وقوله مر وفي فتاوى ابن البرزى الخ ضعيف اه (قوله فالزوج) فان قلت يردده أنهم صرحوا بأن الزوج له الضرب لحقه لا لحق الله تعالى فهو كغيره قلت لا نسلم أنه يردده لجواز أن يكون محل ذاك ما لم تثبت هذه الولاية الخاصة بان فقد ابواها بل قد يقال ينبغى ثبوت ذلك مع وجود ابويها حال غيبتها عنها لان الزوج حينئذ لا ينفق عن مستعير الرقيق ووديعه بجامع لكل ولاية وتسليطا ومجردان الرقيق مال لا يؤثر هنا سم (قوله ان لم يخش الخ) قال في شرح العباب بخلاف ما إذا خشى ذلك لما فيه من الضرر عليه اه سم (قوله وهذا) أى القول بالوجوب ان لم يخش نشوزا او أمارته (قوله وأول ما يلزم المكلف الخ) اعلم أن نفس معرفته تعالى يمكن حصولها بالشرع والعقل إذ كل منهما يدل عليه وأن وجوب المعرفة بالشرع إذ لا حكم قبل الشرع عندنا وان نفس معرفة النبي لا تتوقف على وجوب معرفة الله تعالى بل على نفس معرفته تعالى وأن وجوب معرفته يتوقف على معرفة النبي كفى التقليد في المعرفة لم يجب النظر والاول واجب فليتأمل سم (قوله لاعقلي الخ) أى خلافا للمعتزلة وكثير من الماتريديين (قوله من كونه) أى الوجوب (قوله وبهذا) أى يتوقف الوجوب على معرفة النبي ﷺ (قوله هذا أيضا متوقف على ذاك الخ) إن أراد أن معرفة النبي متوقفة على معرفة الله تعالى كما أن معرفة الله تعالى متوقفة على معرفة النبي فالتشبه به ممنوع لما تقدم ان المتوقف على معرفة النبي وجوب معرفة الله تعالى لا نفس معرفته تعالى وإن أراد ان معرفة النبي متوقفة على وجوب ليس كالآب في ذاك وقضية عبارة الشارح أنه كالآب (قوله فالزوج) فان قلت يردده أنهم صرحوا بأن الزوج له الضرب لحقه لا لحق الله تعالى فهو كغيره قلت لا نسلم أنه يردده لجواز أن يكون محل ذلك ما لم تثبت هذه الولاية الخاصة بان فقد ابواها بل قد يقال بل ينبغى ثبوت ذلك مع وجود ابويها حال غيبتها عنها لان الزوج حينئذ لا ينفق عن مستعير الرقيق ووديعه بجامع لكل ولاية وتسليطا ومجردان الرقيق مال لا يؤثر هنا (قوله ان لم يخش نشوزا) قال في شرح العباب بخلاف ما لو خشى ذلك لما فيه من الضرر عليه انتهى (قوله وأول ما يلزم المكلف الجاهل بالله تعالى معرفته) اعلم أن نفس معرفته تعالى يمكن حصولها بالشرع والعقل إذ كل منهما يدل عليه وأن وجوب المعرفة بالشرع إذ لا حكم قبل الشرع عندنا وان نفس معرفة النبي لا تتوقف على وجوب معرفة الله تعالى بل على نفس معرفته وأن وجوب معرفته متوقف على معرفة النبي فليتأمل ذلك مع ما قاله يتضح لك الحال وماليه (قوله وعند غيرهم النظر المؤدى اليها) قد يقال ان كفى التقليد في المعرفة لم يجب

معرفة الله تعالى كما أن وجوب معرفته تعالى متوقف على معرفة النبي فالمشبه بمنوع وأن معرفة النبي موقوفة على معرفة الله تعالى كما أن وجوب معرفته تعالى متوقف على معرفة النبي فقوله لجاء الدور ظاهر السقوط من غير حاجة إلى التكلفات التي ذكرها الظهور أن الموقوف في المشبه به وهو وجوب معرفة الله غير معرفة الله تعالى الموقوف عليه في المشبه (قوله هذا) أي توقف معرفة النبي وقوله بوجه لعله أراد به من حيث نبوته وقوله وذلك أي توقف معرفة الله تعالى وقوله بالكمال يعني لا مكان معرفة الله تعالى بالعقل أيضا (قوله وان قلنا الواجب المعرفة بوجهه ما) لا يخفى ما في جعله هذا غاية بل كان ينبغي أن يقول بعده فلا دور أيضا لأن الختم قوله المعرفة بوجهه ما لعله أراد به معرفة الله تعالى من حيث وجوبها لا ذاتها (قوله لان الحثية في ذلك الخ) لعله أراد به أن معرفة الله تعالى موقوفة من حيث وجوبها وموقوف عليها من حيث نفسها وكان الاخصر الاوضح لان الوجهين متغايران وقوله بالا اعتبار الأولى إسقاطا لاذن مختلف بالا اعتبار إتمامها والمقيد واما القيدان فمختلفان حقيقة (قوله شخص) دفع به كالحمل ما يرد على المتن من أن الحبيص صفة المرأة فالمناسب للمصنف أن يقول ذات حبيص وإنما عبر المصنف بذلك المحجوج للتأويل لعطف الجنون الشامل للذكر والانثى على الحبيص ع ش (قوله او نفاس إلى قوله وظاهر الخ) في المغنى لا قوله بل يحرم إلى المتن وإلى قوله وقد يعكر في النهاية إلا ما ذكر (قوله بل يحرم) اعتمد الشهاب الرمي والنهاية والمغنى وسم الكراهة والانعقاد (قوله او ذى جنون وإغماء الخ) سواء قل زمن ذلك أم طال ولا يوجب قضاء الصوم على من استغرق اغماؤه جميع النهار لما في قضاء الصلاة من الحرج لكسرتها بتكررها بخلاف الصوم نهاية ومغنى (قوله او سكر) ومثله ما ذكر المعتوه والمبرسم مغنى ونهاية وشرح بافضل وفي القاموس المعتوه هو ناقص العقل أو فاسده والمبرسم هو الذى أصابته علة يهذى فيها اه (قوله بلا تعد) انظر هل من الجنون بالتعدي الحاصل بان يتعاطى الخلاوى والاوراد بغير طريق موصل لذلك أو الاقرب الثانى لان ضابط التعدي ان يعلم ترتب الجنون على ما تعاطاه ويفعله وهذا ليس كذلك ع ش (قوله المتعدي به) فلو جهل كونه محرما أو أكره عليه أو أكله لقطع غيره بعد زوال عقله يداله مثلاما كالم يكن متعديا فيسقط عنه القضاء لعذره نهاية ومغنى قال ع ش قوله حر أو اكاه ومثله ما لو اطعمه غيره لذلك ولم يعلم به ويبقى الكلام في ان الفاعل هل يجوز له ذلك لما فيه من المصلحة للآكل أو لا لانه ليس له التصرف في بدن غيره فيه نظرو ولا يبعد الاول لقصد الاصلاح المذكور حيث كان عالما باسباب المصلحة أو اخبره بها ثقة اه (قوله وإن ظن الخ) ظاهره وان استند ظنه خبر عدل أو عدول وينبغي خلافه ع ش وقوله وينبغي الخ فيه نظر (قوله إن عرف) أي امد ما تعدي به (قوله غالبا) توجهه ان السكر له امد ينتهى به ويتنفي عنده بخلاف الردة فانها لا تنتهى ولا تنفى إلا بالاسلام ولم يوجد بصرى (قوله وكذا يجب القضاء على من اغشى عليه الخ) اعلم ان القسمة العقلية تقضى ستا وثلاثين صورة من ضرب الجنون والاعماء والسكر في نفسها وضرب التسعة الحاصلة في الوقوع في الردة والوقوع في غيرها وضرب الثمانية عشر الحاصلة في اثنتين التعدي وعدمه فالجملة ما ذكره فالواقع في الردة يجب فيه القضاء مطلقا والواقع في غيرها يجب فيه القضاء مع التعدي ولا يجب مع عدمه وغير المتعدي به الواقع في المتعدي به يجب فيه القضاء مدة المتعدي به فقط مدابغى اه بجبرى (قوله والاعماء) عطف على السكر (قوله لا ما بعده) الاولى التانيث (قوله وظاهر ما تقرر) وهو قوله وكذا يجب القضاء على من اغشى عليه الخ (قوله بخلاف الجنون) لا شبهة أن منه ما هو مرض بصرى عبارة ع ش قديعارضه قوهم في زوال العقل إذا أخبر الأطباء بعوده انتظر وقديحاج بانه لا يلزم من ظهور علامات لهم يستدلون بها على إمكان الود دخول جنون على جنون لان الاول حصل به زوال العقل وحيث زال فلا يمكن تكرره مادام الجنون قائما لان العقل شئ واحد فلا يمكن

النظر ولا واجب فليتأمل (قوله ولا على ذى حبيص) أي لكن يصح قضاء الحائض كما أفتى به شيخنا الشهاب الرمي (قوله بل يحرم) أي أو يكره (قوله او ذى جنون) في فتاوى السيوطى الجنون هل يجوز له قضاء ما فاتته إذا افاق من صلاة او صوم أم يستحب أم يكره الجواب القضاء للجنون مستحب ذكره في المهمات

لان الحثية بذلك الوجه مختلفة بالا اعتبار ومرار أول الكتاب إشارة لذلك (ولا) قضاء (على) شخص (ذى حبيص) أو نفاس ولو في ردة كما مر إذا طهر بل يحرم عليه كما مر أول الحبيص (أو) ذى جنون أو إغماء أو سكر بلا تعد إذا افاق إلا في زمن الردة كما مر (بخلاف) ذى (السكر) أو الجنون أو الاعماء المتعدي به إذا افاق منه فانه يلزمه القضاء وان ظن متناول السكر أنه لقلته لا يسكره لتعديه وكذا يجب القضاء على من اغشى عليه أو سكر بتعد ثم جن أو اغشى عليه أو سكر بلا تعد مدة ما تعدي به إن عرف وإلا فابتهى اليه السكر غالبا والاعماء بمعرفة الأطباء لا ما بعده بخلاف مدة جنون المرتد كما مر لان من جن في ردة مرتد في جنونه حكما ومن جن مثلا في سكره ليس بسكران في دوام جنونه قطعاً وظاهر ما تقرر أن الاعماء يقبل طرو إغماء آخر عليه دون الجنون وانه يمكن تمييز انتهاء الاول بعد طرو الثانى عليه وفي تصور ذلك بعد إلا أن يقال أن الاعماء مرض وللأطباء دخل في تميز أنواعه ومددما بخلاف الجنون



تكرر زواله اه وقد يمنع هذا الجواب بتنوع الجنون كالاغماو السكر كما يأتي في الشارح (قوله وقد  
يعكر عليه) اى يشكل على الجواب عن بعد تصور التمييز والحاصل ان الاعتراض ببعده تصور التمييز جار في  
دخول سكر على سكر مع عدم جريان ذلك الجواب فيه قاله الكردي والظاهر بل المتعين ان ضمير عليه  
راجع الى قوله بخلاف الجنون والحاصل ان الجنون نظير السكر وقد افهم كلامهم السابق انفا دخول  
سكر على سكر (قوله بتميز خارج الخ) قديقال والجنون كذلك والحاصل ان الذي يظهر ان يحمل كلامهم  
المذكور على مجرد التصور لا قصد الاحتراز اى في تصور طر وجنون على اخر بصري وهو صريح فيما  
قلته انفا في مرجع ضمير عليه (قوله يرتدب) الى قوله ومن شروطها في النهاية والمغنى الا قوله اخر وقوله  
القاصر (قوله لنحو مجنون) اى كالمغنى عليه والسكران وقوله لا يلزمه اى لعدم التعدي (قوله السابق  
انه الخ) صفة وقت الضرورة (قوله هو وقت الخ) خبره قوله مانع الوجوب بينه ان في التعبير بالاسباب  
تجوزا ولعل العلاقة الضدية فان المانع مضاد للسبب ع ش (قوله ونحو الحيض الخ) اى كالنفاس والاغما  
والسكر ع ش قول المتن (وقد بقي من الوقت تكبيرة الخ) ولا يشترط ان يدرك مع التكبيرة قدر الطهارة  
على الاظهر لان الطهارة شرط للصحة لا لزوم نهاية ومعنى (قوله اى قدرها) اى قدر ز منها فاكثر نهاية  
ومغنى (قوله اخف يمكن الخ) اى من فعل نفسه ع ش (قوله كركعتين الخ) اى وأربع للمقيم ع ش  
(قوله القاصر) اى الجامع لشروط القصر سم وان اراد الا تمام بل وإن شرع فيها على قصد الاتمام  
فعاد المانع بعد مجاوزة ركعتين فتستقر في ذمته ع ش (قوله ومن شروطها) اعتمد النهاية والمغنى والشهاب  
الرملي وشرح المنهج اعتبار قدر الطهارة منها فقط دون قدر الستر والتحرى في القبلة وزاد المغنى ويدخل في  
الطهارة هنا وفيما يأتي الخبث والحدث أصغر أو أكبر اه وقال ع ش ظاهر كلامهم اعتبار قدر فعل  
الطهارة وان امكنه تقديم الطهارة على زوال المانع بان كان المانع الصباو الكفر وهو مشكل على ما يأتي  
فيما لو طرا المانع فاه لا يعتبر فيه الخلو بقدر طهر يمكن تقديمه اه وعارة البجيرمي عن سم اى قدر طهر  
واحد ان كان طهر رفاهية فان كان طهر غرورة اشترط ان يخلو قدر أطهار بتعدد الفروض اه (قوله

انتهى وسيأتى في كلام الشارح التصريح بنديه (قوله وقد بقي من الوقت قدر تكبيرة وجبت الصلاة) وفي  
قول يشترط ركعة وشروط الوجوب على القولين بقاء السلامة من الموانع بقدر فعل الطهارة والصلاة اخف  
ما يمكن والاوجه عدم اعتبار كل من الستر والتحرى في القبلة ولا يشترط ان يدرك مع التكبيرة او الركعة قدر  
الطهارة على الاظهر لان الطهارة شرط للصحة لا للزوم ولا نها لا تنخص بالوقت اه من شرح من باختصار  
(قوله وجبت الصلاة) اى فيلزم الكافر الذي اسلم قضاؤها ولو لا ذلك لم يلزم (قوله للمسافر القاصر) قد  
بقضى الوصف بالقاصر اعتبارا من عناية حتى لو عزم على ترك القصر اعتبر اربع ركعات لان براد هذا  
الوصف الاشارة الى شروط السفر وعارة العباب كالمقصورة ان كان مسافرا اه (قوله ومن شروطها)  
يدخل فيها السفر وطهارة الحدث والخبث والاجتهاد واعتماد عدم اعتبار قدر الستر والاجتهاد لان  
الطهارة أخص شروط الصلاة وآ كدها دليل انه ليس لنا صلاة بحزنة بلا طهارة ولنا صلاة بحزنة بلا ستر  
كما في صلاة فاقد السيرة وبلا اجتهاد كما في نفل السفر ٢ (قوله لانه يمكنه فعلها الخ) قد يقال قياس ذلك ان نحو  
الستر والاجتهاد في القبلة لا يعتبر في حق نحو الحائض والنفساء لا مكان الا تيان بها حال المانع بل وقبل  
وجوده بل يجري ذلك في نحو المغنى عليه والمجنون لا مكان اتياهما بذلك قبل عارضهما الا ان يفرق بخلل  
العارض الذي لا يطلب معه ذلك (قوله ما يعلم منه) يتأمل ذلك (قوله اما الصبي فواضح الخ) خالف ذلك  
بأنه صبي للصبي في شرح العباب فقال ظاهر كلامهم بل صريحه ان الصبي لو بلغ آخر الوقت اشترط لزامه  
بصاحبه خلوه من الموانع قدر ايسع اخف مجزى من نحو طهر وان صبح تقديمه وغيره مما مر ولو بلغ اول  
الوقت لم يشترط لزامه بصاحبه خلوه قدر ايسع طهر ايصح تقديمه وكان القياس اشراط الانساع هنا للظهر  
مطلقا لا لاولى لان الصبي ثم توجه اليه الخطاب بها في الوقت م رليه وهنالم يتوجه اليه شى في الوقت اصلا وقد

وقد يعكر عليه ما افهمه  
كلامهم ايضا من دخول  
سكر على سكر الا ان يقال  
ان السكر يميز خارجا بالشدّة  
والضعف فالتمييز بين انواعه  
يمكن ويندب القضاء لنحو  
مجنون لا يلزمه ثم وقت  
الضرورة السابق انه  
يجرى في سائر الصلوات هو  
وقت زوال مانع الوجوب  
(و) حكمه انه (لو زالت  
هذه الاسباب) الكفر  
الاصلي والصبا ونحو الحيض  
والجنون (و) قد (بقي من)  
آخر (الوقت تكبيرة) أى  
قدرها (وجبت الصلاة)  
أى صلاة الوقت ان بقي سليما  
زمننا يسع اخف يمكن منها  
كر كعتين للمسافر القاصر  
ومن شروطها

٢ قول المحشى قوله لانه يمكنه  
فعلها وقوله ما يعلم منه وقوله  
أما الصبي فواضح ليس  
في نسخ الشارح التي بابدينا

على الاوجه خلافا لمن نازع في بعضها ومن مؤداة لزمته تغليبا للايجاب كالأوقاتى مسافرا يتم لحظة من صلاته يلزمه الاتمام وكان قياسه الوجوب بدون تكبيره لكن لما لم يظهر ذلك غالبا هنا استقوا اعتباره لمصر تصوره إذا المدار (٤٥٥) على إدراك قدر جزء محسوس من

الوقت وبه يفرق بين اعتبار التكبير هنا دون المقياس عليه لأن المدار فيه على مجرد الربط وسيعلم مما يأتى أن محل عدم الوجوب بإدراك دون تكبيره إذا لم تجمع مع ما بعدهما ولا يلزم معها أن خلا من الموانع قدرهما (وفي قول يشترط ركعة) باخف ما يمكن الخبر من إدراك ركعة السابق وجوابه أن الحديث محتمل والقياس المذكور واضح فتعين الأخذ به ولما لم تذكر الجملة بدون ركعة لأنه لإدراك إسقاط وهذا إدراك لإيجاب فاحتيط فيهما (والأظهر) على الأول (وجوب الظهر) مع العصر (بإدراك تكبيره آخر) وقت (العصر) وجوب (المغرب) مع العشاء بإدراك تكبيره

(آخر) وقت (العشاء) لاتحاد الوقتين في العذر في الضرورة أولى ويشترط بقاء سلامته هنا أيضا بقدر مأمروما لزمه فلو بلغ ثم جن مثلاً قبل ما يسع ذلك فلا لزوم وإن زال الجنون فوراً على ما اقتضاه إطلاقهم نعم أن إدراك ركعة آخر العصر مثلاً فعاد المانع بعدما يسع المغرب وجبت فقط لتقدمها بكونها صاحبة

على (الأوجه) رفاقاً للسنن وخلافاً للمغنى والنهاية في التحرى في القبلة والستر بصري (قوله ومن مؤداة) أى كالصبح فيمن أدرك من آخر وقت العشاء قدر تكبيره مثلاً سم (قوله اسقطوا اعتباره) أى فلا يلزم بإدراكه وإن تردد فيه الجوابى نهاية ومعنى (قوله) وسيعلم مما يأتى عدم الوجوب الخ) يعنى في مسئلة طرو المانع في العصر وقد أدرك من وقت الظهر دون تكبيره وحينئذ فقد يقال أن كانت الباء في قوله بادر كالح لاسببية ففعل كامل لأنها لم تجب ثم بادر الك دون التكبير بل بالتبعية للعصر وإن كانت للمعية فلا يصلح ذلك تقييداً لما هنا ثم الأولى أن يقول عند عدم إدراك تكبيره ليشمل من لم يدرك دونها أيضاً فإنه سيأتى أنه يجب عليه الظهر أيضاً بصري (قوله قدرهما) أى وقد شرط الصلاة على مختاره وقد شرط الطهارة فقط على مختار النهاية والمغنى وغيرهما (قوله باخف) إلى قوله هذا إن لم يشرع في النهاية والمغنى الأقوله وما لزمه (قوله باخف ما يمكن) أى لاى أحد كان على معنى ويفرق بين هذا وبين ما تقدم حيث اعتبر فيه فعل نفسه بأن المدار ثم على مضى من يتمكن فيه من الفعل والمدار هنا على وجود من يكون من أهل العبادة ع ش (قوله أن الحديث محتمل) أى لأن يراد فيه إدراك الأداء كما تقدم سم (قوله والقياس المذكور) أى في قوله كالأوقاتى مسافرا الخ (قوله لأنه) أى إدراك الجملة (إدراك إسقاط) أى إدراك إسقاط الوجوب الظهر (وهذا) أى إدراك صلاة الوقت (إدراك الإيجاب) أى إدراك موجب لها (قوله في الضرورة أولى) لأنها فوق العذر نهاية (قوله بقدر ما مر الخ) من الشروط سم عبارة النهاية مدة تسعها معاً وعبارة المغنى قدر الطهارة والصلاة أخف ما يجوزى كركعتين في صلاة المسافر اه (قوله وما لزمه) أى قدر المؤداة شرح المنهج (قوله مثلاً) راجع لكل من الركعة والعصر ويعنى عنه قوله السابق ومن مؤداة لزمته (قوله هذا) أى لزوم المغرب فقط (قوله هذا إن لم يشرع الخ) خلافاً للمغنى والنهاية عبارتهما ذكره البغوى في فتاويه وقال إن العباد محله ما لم يشرع الخ والوجه ما قاله البغوى لأنه أدرك زمان يسع الصلاة فيه كاملة فيلزمه قضاءها ويقع العصر له نافلاً اه (قوله فيها) أى العصر (قوله ونوزع فيه بما لا يجدى) هذا ممنوع بل النزاع في غاية الاجراء والاتجاه للمتأمل المنتصف ولهذا اعتمد الاستاذ الشهاب الرملى وجوب المغرب دون العصر لأنها صاحبة الوقت فهي أحق به ومقدمة على غير صاحبته وعليه فتقلب العصر المفعولة نقلاً سم (قوله كالأول وسع الخ) عبارة النهاية ولو أدرك من وقت العصر قدر تكبيره ومضى بعد المغرب ما يسع العصر معها وجبت دون الظهر اه (قوله

يجب بأنه بالكمال هنا تبين أنه من أهل الخطاب بذلك الفرض في الوقت مع إمكان إيقاعه فيه فلم يغفر له الظهر الذى يمكن تقديمه لمساواته للمكلف من أول الوقت حينئذ بخلافه ثم فاغفر له ذلك اه بقى أن نقاقل أن يقول إذا كفى تمكن الكافر من الفعل لقد رته على إزالة المانع بالنسبة للشروط قبل كفى كذلك بالنسبة لنفس الصلاة حتى تجب وإن لم يدرك بعد السلام قدر تكبيره (قوله ومن مؤداة) كالصبح فيمن أدرك من آخر وقت العشاء قدر تكبيره مثلاً (قوله أن الحديث محتمل) أى لأن يراد فيه إدراك الأداء كما تقدم (قوله والأظهر وجوب الظهر الخ) في فتاوى السيوطى مسئلة إدراك تكبيره آخر وقت العصر وجبت مع الظهر لأنها تجمع معها وهو مشكل لأن الجمع رخصة فلا يقاس عليها الجواب هذا من باب النوع المسمى في الأصول بقياس العكس اه ويجب أيضاً بمنع أن الرخص لا يقاس عليها وقد مشى في جمع الجوامع على جواز القياس فيها خلافاً لآى حنيفة (قوله بقدر ما مر) منه الشروط قال في الخادم وإذا اعتبرنا الطهارة فهل يعتبر طهارتان أو واحدة عفى في إدراك الصلاتين في وقت الثانية ظاهر كلاهما الثانى ويحتمل اعتبار طهارتين لأن كل صلاة شرطها الطهارة ولا يجب فعلها بالطهارة الأولى اه (واقول) بما يؤيد الثانى ويرد على توجيه الأول أنهم فيما إذا خلا المانع أول الوقت لم يعتبر وإدراك قدر الطهارة التى يمكن تقديمها مع أنه لا يجب تقديمها وقد يفرق فليتأمل (قوله ونوزع فيه بما لا يجدى) ممنوع بل النزاع في غاية الاجراء

الوقت وما فضل لا يكفي للعصر هذا إن لم يشرع فيها قبل الغروب ولا تعين لعدم تمكنه من المغرب ونوزع فيه بما لا يجدى ولو أدرك من وقت العصر قدر ركعتين ومن وقت المغرب قدر ركعتين مثلاً وجبت العصر فقط كالأول وسع مع المغرب قدر أربع ركعات المقيم أو ركعتين المسافر

الموانع قدر تسع ركعات للمقيم أو سبع للمسافر فتجب الصلوات الثلاث أو سبع أو ست لزوم المقيم الصبح والعشاء فقط أو خمس فأقل لم يلزمه سوى الصبح ولو أدرك ثلاثاً من وقت العشاء لم هي وكذا تجب المغرب على الأوجه نظراً لتمحض تبعيتها للعشاء وخص ما ذكر لأن الصبح والعصر والعشاء لا يتصور وجوب واحد منها بإدراك جزء مما بعدها إذ لا جمع وللبقيني في فتاويه هنا ما ينبغي مراجعته مع التأمل قيل لو حذف آخر الأفاذ وجوب الظهر بإدراك غير الآخر أيضاً وليس بصحيح لأن ما قبل الآخر لا يلزم فيه الظهر إلا إن أدرك بعد قدر صاحبة الوقت قدرها كما يأتي فتعين في كلامه التقيد بالآخر وإن استويا في أنه لا بد من إدراك ما يسع في الكل لا فتراقهما في أن إدراك ما يسع في غير الآخر يكون من الوقت وفيه يكون من غير الوقت (ولو بلغ فيها) أي الصلاة بالسنة ولا يتصور بالاحتلام لتوقفه على خروج المني وإن تحقق وصوله لقصة الذكر (أنها) وجوبا (وأجزاته) على الصحيح) لأنه أداها صحيحة

فتعين العصر) أي مع المغرب (قوله فتعين الخ) إلا نسب فتجب (قوله قدر تسع) إلى قوله أو سبع أو ست لا يخفى أن هذه مسئلة المتن فافائدة عاداتها (قوله المقيم) لا مفهوم له بالنسبة للست (قوله لم يلزمه سوى الصبح) وجهه أن ما عدا قدر الصبح وإن وسع المغرب لكن لا يمكن إيجاب التابع بدون المتبوع سم (قوله من وقت العشاء) أي آخره (قوله خص) إلى قوله وللبقيني في النهاية والمغنى (قوله ما ذكر) أي الظاهر والمغرب (قوله وليس بصحيح الخ) قد يمنع ذلك بأن مراده هذا القيل أنه لو حذف لفظ آخر أفادت العبارة أنه يجب الظهر بإدراك تكبيرة أول وقت العصر أو أثناءه بشرط السلامة أيضاً بقدر ما تقدم كما في المدرك من الآخر وكون إدراك ما يسع في غير الآخر يكون من الوقت وفيه من غير الوقت لا يقدح في ذلك ولا في صحة تعميم العبارة له ولا يغني عن هذا ما يأتي لأن ذلك فيما إذا طر المانع أول الوقت وما هنا فيما إذا زال حيثئذ فتأمل والخاص أن هذا الحكم المستفاد مع حذف لفظ آخر غير ما يأتي والعبارة هنا لا تشمل مع التقيد ونشمله بدونه شمل لا صحيحاً لا محذور فيه فكيف يحزم بفساد ذلك فتدبر وإن الله وإنا إليه راجعون (قوله ولو بلغ فيها الخ) قال في شرح الروض وبذلك علم أن محل لزوم الصلاة بزوال المانع في الوقت إذا لم توجد حالة المانع ولا يتصور إلا في الصبي لأن بقية الموانع كما يمنع الوجوب تمنع الصحة اه (قوله لتوقفه على خروج المني) اعتمد الناشئ عدم توقف البلوغ على ذلك قال كما يحكم ببلوغ الحبلى وإن لم يبرز منها ثم رأيت في شرح العباب نقل ما قاله الناشئ ثم رده بقوله ويرد بمنع الحكم ببلوغ الحامل قبل الولادة ما بعد ما قبله من الولادة بمنزلة برور المني اه وهو عجيب لأنه إن أراد أن البلوغ إنما يثبت من حين الولادة لا قبلها حتى يلزم أن يكون حملها حال صباها فهو ممنوع عجيب وإن أراد أنه بالولادة يثبت بلوغها من قبل بقدر مدة الحمل فهذا لا يرد ما قاله (قوله أجزاته) أي ولو عن الجمعة روض (قوله

والإنجاء للتمامل المنصف ولذا اعتمد الاستاذ الشهاب الرملى وجوب المغرب دون العصر لأنها صاحبة الوقت فهي أحق به ومقدمة على غير صاحبته وعليه فتقلب العصر المفعولة نفلاً (قوله لم يلزمه سوى الصبح) ووجهه أن ما عدا قدر الصبح وإن وسع المغرب لكن لا يمكن إيجاب التابع بدون المتبوع (وليس بصحيح) قد يمنع ذلك بأن مراده هذا القيل أنه لو حذف لفظ آخر أفادت العبارة أنه يجب الظهر بإدراك تكبيرة أول وقت العصر أو أثناءه بشرط السلامة أيضاً بقدر ما تقدم كما في المدرك من الآخر وكون المدرك ما يسع في غير الآخر يكون من الوقت ومن فيه غير الوقت لا يقدح في ذلك ولا في صحة تعميم العبارة له ولا يغني عن هذا ما يأتي لأن ذلك فيما إذا طر المانع أول الوقت وما هنا فيما إذا زال حيثئذ فتأمل والخاص أن هذا الحكم المستفاد مع حذف لفظ آخر غير ما يأتي والعبارة هنا لا تشمل مع التقيد ونشمله بدونه شمل لا صحيحاً لا محذور فيه فكيف يحزم بفساد ذلك فتدبر وإن الله وإنا إليه راجعون (قوله ولو بلغ فيها الخ) قال في شرح الروض وبذلك علم أن محل لزوم الصلاة بزوال المانع في الوقت إذا لم توجد حالة المانع ولا يتصور إلا في الصبي لأن بقية الموانع كما يمنع الوجوب تمنع الصحة اه (قوله لتوقفه على خروج المني) اعتمد الناشئ عدم توقف البلوغ على ذلك قال كما يحكم ببلوغ الحبلى وإن لم يبرز منها ثم رأيت في شرح العباب نقل ما قاله الناشئ ثم رده بقوله ويرد بمنع الحكم ببلوغ الحامل قبل الولادة ما بعد ما قبله من الولادة بمنزلة برور المني اه وهو عجيب لأنه إن أراد أن البلوغ إنما يثبت من حين الولادة لا قبلها حتى يلزم أن يكون حملها حال صباها فهو ممنوع عجيب وإن أراد أنه بالولادة يثبت بلوغها من قبل بقدر مدة الحمل فهذا لا يرد ما قاله (قوله أجزاته) أي ولو عن الجمعة روض (قوله

والنفل وعلى ما بعده ثواب الفرض عش (قوله وكالونذر إتمام الخ) أي فإن أوله يقع نفلا وباقيه واجبا وعليه  
 فيثاب على ما قبل النذر ثواب النفل وعلى ما بعده ثواب الواجب ويجزئه ذلك عش (قوله نعم تسن الاعادة  
 الخ) ظاهره ولو منفردا وظاهره ايضا انه يحرم قطعها واستثنائها لكونه احرم بها مستجمعة للشروط عش  
 اقول بل قولهم وجوبها صريح في حرمة القطع (قوله خروجا من الخلاف) وليؤيدها حالة الكمال مغنى ونهاية  
 قول المتن (فلا إعادة) أي وإن كانت جمعة نهاية ومعنى قول المتن (على الصحيح) والثاني يجب الاعادة لأن  
 الماتى به نفل فلا يسقط به الفرض وهو مذهب الائمة الثلاثة مغنى (قوله لما ذكر) وكالامة إذا صلت  
 مكشوفة الرأس ثم عقلت نهاية ومعنى (قوله فيها) أي في جوف الفرق (قوله إن قلنا إن نية الفرضية لا تلزمه)  
 صريح في الاجزاء وعدم وجوب الاعادة على ما صوبه المجموع من عدم وجوب نية الفرضية عليه سم أي  
 الذي اعتمده النهاية والمغنى (قوله ومحل هذا) أي عدم وجوب الاعادة و (قوله وما قبله) أي وجوب  
 الاتمام والاجزاء عبارة النهاية. سواء في عدم وجوب الاعادة على الاول اكان نوى الفرضية أم لا بناء  
 على ما سيأتى أن الأرجح عدم وجوبها في حقها أي الصى (قوله لم يصل الخ) أي لعدم وجود شرط انعقاد  
 صلاته وهو نية الفرضية سم (قوله ولو زال) إلى قوله وكالاول في النهاية لا قوله وقد عهد إلى ويجب وكذا في  
 المغنى إلا قوله فالاول إلى المتن (قوله ولو زال عذر جمعة الخ) ظاهره بل صريحه وإن أمكنته الجمعة سم (قوله  
 بعد عقد الظهر) شامل لما بعد فراغه منها (قوله إلا إذا توضح الخ) عبارة النهاية والمغنى نعم لو صلى الخش  
 الظهر ثم بان رجلا وأمكنته الجمعة لومته اه (قوله وأمكنته الجمعة الخ) مفهومه أنه لا تلزمه إعادة الظهر  
 إذا لم تمكنه وهو مشكل فإن مقتضى تبين كونه من أهلها وقت الفعل بطلان ظهره مطلقا وذلك يقتضى وجوب  
 الاعادة للظهر إذا لم تمكنه الجمعة ولا يختص ذلك بالجمعة التي اتضح في يومها بل جميع ما فعله من صلوات  
 الظهر قبل فوت الجمعة القياس وجوب إعادته على مقتضى هذا التعليل وقد يجاب بان التي وقعت باطله هي  
 الاولى وما بعد الاولى من صلوات الظهر كل صلاة واحدة تقع قضاء عما قبلها قياسا على مسئلة البارزى في  
 الصبح ويأتى هنا ما نقل عن من نية الاداء والاطلاق عش (قوله ولو طرأ مانع الخ) ومعلوم أنه لا يمكن  
 طريان الصبا والكفر الاصلى نهاية ومعنى عبارة الجبرمى لم يقل الموانع لعدم تأتى الجميع هنا كالسكر الاصلى  
 والصبا وايضا طرو واحد منها كاف وإن اتقى غيره بخلاف الزوال فإنه لما تجب الصلاة معه إذا انتفت كل ما عش  
 و (قوله أو أغشى الخ) أي أو سكر بلا تعد عش اه (قوله واستغفره) أي استغفر ما بقى منه بعد الطرو نهاية  
 ومعنى وسم (قوله تلك الصلاة) أي الثانية التي تجمع معها نهاية ومعنى (قوله إن كان قد أدرك الخ) أي  
 تمكنه من الفعل في الوقت فلا يسقط بما يطرأ بعده كالأهالك النصاب بعد الحول وإمكان الاداء فان الزكاة  
 لا تسقط مغنى ونهاية (قوله فالاول) أي لفظ الاول و (قوله في كلامه) أي المصنف (وقوله نسى) أي إذا  
 المراد به ما قبل الآخر دون حقيقة الاول لان حقيقة الاول لا يمكن أن يدرك معها فرضا ولا ركعة عش  
 وسم (قوله بدليل ما عقبه به) وهو إن أدرك الخ (قوله بأخف ممكن) أي من فعل نفسه عش ومحل  
 (قوله يمتنع تقديمه الخ) ومن الظهر الممتنع تقديمه فيما يظهر طهر من زال مانعه وليس صبيبا مع اول الوقت  
 فيعتبر مضى من يسعه وكان وجه اقتضائه على الظهر مع قوله بالتعميم المار عدم الاحتياج اليه هنا إذ لا يتأتى  
 في غيره من الشروط امتناع تقديمه على الوقت ثم رأيت ابن شهبة قال ما لفظه قال الاسنوى والتخيل بهذين  
 يعنى النيم ودوام الحدث قديوم اختصاص ذلك بمن فيه مانع من رفع الحدث لكن الحيض والنفاس  
 والاغما ونحوها لا يمكن معها فعل الطهارة فينتجه إلحاقها بها حتى إذا ظهرت الحائض مثلا في آخر الوقت

ان قلنا أن نية الفرضية لا تلزمه) صريح في الاجزاء وعدم وجوب الاعادة على ما صوبه في المجموع من عدم  
 وجوب نية الفرضية عليه (قوله لم يصل) أي لعدم انعقاد صلاته لعدم وجود شرط انعقادها وهونية  
 الفرضية (قوله ولو زال عذر جمعة الخ) ظاهره بل صريحه وإن أمكنته الجمعة (قوله واستغفره) أي  
 استغفر ما بقى منه بعد الطرو ولا جميعه وإلا نافي قوله وجبت تلك إن أدرك قدر الفرض (قوله نسى) إذ مع

تقديمه وقد عهد التكليف بالمقدمة قبل دخول الوقت كالسعي إلى الجمعة قبل وقتها على بعيد الدار وبه يعلم أنه لا فرق هنا بين الصبي والكافر وغيرهما وادعاء ان الصبي غير مكلف به وان التخفيف على الكافر اقتضى اعتبار قدر الطهر في حقه بعد الوقت مطلقا يردده في الاول انهم لو نظروا للتكليف لم يعتبروا الا مكان قبل الوقت مطلقا وفي الثاني أنه مكلف كالسالم فكما اعتبروا الا مكان في المسلم فكذابه والتخفيف عليه إنما يكون في امر انقضى بجميع آثاره قبل الاسلام وما هنا ليس كذلك فتأمل له ويجب معها ما قبلها إن جمعت معها وادرك قدرها أيضا دون ما بعدها مطلقا لان وقت الاولى لا يصلح للثانية إلا في الجمع ووقت الثانية يصلح للاولى مطلقا وكلاهما مطلقا لان المانع أنما هو ما علم بما تقرر واما إذا زال أثناءه فالحكم كذلك لكن لا يتأتى استثناء طهر لا يمكن تقديمه في غير الصبي والكافر (والا) يدرك ذلك (فلا) يجب لا تنفاه التمكن واشترطوا هنا قدر الفرض وفي الآخر قدر التحريم لان ما هناك إزالة فيمكنه البناء بعد

ثم جئت بعد إدراك مقدار الصلاة خاصة فينبغي عدم الوجوب اهو هذا الإشارة إلى ما بحثته أولا فالحمد لله على ذلك بصري (قوله بمخلاف غيره) أي فلا يشترط إدراك قدر زمنه سم عبارة المغنى اما الطهارة التي يمكن تقديمها على الوقت فلا يعتبر معنى زمن يسعها اه (قوله وبه يعلم) أي بالتعليل (قوله لا فرق الخ) أي في عدم اشتراط إدراك قدر طهر يمكن تقديمه (قوله بين الصبي والكافر) لعل صورة ذلك ان يبلغ الصبي او يسلم الكافر اول الوقت فيهما ثم يطهره نحو جنون سم (قوله غير مكلف به) أي بالطهر (قوله مطلقا) أي أمكن تقديمه أولا (قوله يردده) أي الادعاء (في الاول) أي الصبي (قوله لو نظروا للتكليف الخ) وأيضا فقد يقوم مقام التكليف هنا وجوب امر الولي وضربه للصبي على نحو الطهارة أيضا سم وفيه ان وجوب ذلك على الولي إنما هو بعد الوقت كما هو ظاهر ويأتى في الشرح انما (قوله مطلقا) أي حتى في حق المكلف لانه قبل الوقت غير مكلف سم أي بالطهر (قوله انه) أي الكافر (قوله إنما يكون الخ) أي إن اراد أنما يتصور فيطلانه واضح وإنما يطلب فهو اول المسئلة اللهم إلا ان يختار الثاني ويكون مقصوده مجرد المنع فتأمل سم (قوله ويجب معها) أي مع الصلاة التي طرأ المانع في أول وقتها (قوله وأدرك قدرها الخ) أي وإلا بان أدرك قدر الفرض الثاني دونها فيجب الثاني فقط نهاية قال ع ش لا يقال لاحاجة إلى إدراك قدر الفرض من وقت العصر لانه وجب بادراكه في وقت نفسه إذا فرض ان المانع إنما طرأ في وقت الثانية فيلزم الخلو منه في وقت الاولى لا نأقول لا يلزم ذلك لجواز ان يكون المانع قائما به في وقت الاولى كله كالوالم الكافر او بلغ الصبي بعد دخول وقت العصر مثل ان جن او حاضت فيه اه (قوله دون ما بعدها مطلقا) أي جمعت مع الفرض الاول ام لا (قوله يصلح للاولى مطلقا) أي في الجمع وفي القضاء وايضا وقت الاولى في الجمع وقت للثانية تبعا بخلاف العكس بدليل عدم جواز تقديم الثانية في جمع التقديم رجواز تقديم الاولى بل وجوبه على وجه في جمع التأخير نهاية ومعنى (قوله وكلاهما الخ) قد لا يحتاج لهذا مع قوله السابق فالاول في كلامه نسبي سم وقد يجاب بان الشارح اشار إليه بقوله كما علم ما تقرر وإنما أعاده هنا تهيدا لقوله اما إذا زال الخ (قوله أثناءه) أي الوقت (قوله اما إذا زال) إلى قوله واشترطوا في المغنى (قوله زال أثناءه) أي زال المانع في أثناء الوقت القدر المذكور معنى لعل المراد بالاثناء هنا مقابل الآخر فيشمل الاول كما ياتي في الشارح عن اصل الروضة (قوله كذلك) أي كطرو المانع في اول الوقت في نفسه المتقدم (قوله لكن لا يتأتى استثناء طهر الخ) أي بل يعتبر في غير الصبي والكافر الاصل من نحو الحائض والمجنون إدراك الطهر مطلقا فان نحو الحيض والجنون لا يمكن معه فعل الطهارة وإنما عبر بالاستثناء لان قولهم السابق يتمتع بتقديمه الخ في قوة الاطهر يمكن تقديمه فعلم بذلك ان قوله لا يمكن تقديمه صوابه يمكن الخ بحذف لا كما في المغنى والله اعلم (قوله ذلك) أي قدر الفرش كما وصفنا معنى ونهاية (قوله لا تنفاه التمكن) أي كالمهلك النصاب قل التمكن معنى (قوله هنا) أي في طرو المانع في اول الوقت و (قوله وفي الآخر) أي في زوال الموانع في آخر الوقت (قوله إزالة) أي إزالة الله تعالى المانع كردي (قوله تمسكته) أي من فعل الفرش بادراك زمنه (قوله في الصبي الخ) اعتمد مرانه لا يشترط فيه إذا زال صباه في آخر الوقت او اوله خلوه من الموانع قدر إمكان

إدراك قدر الفرش من أن له قبل طرو المانع لا ينصور وجود المانع في أوله الحقيقية (قوله بمخلاف غيره) أي فلا يشترط إدراك قدر زمنه وهل مثله الستر والاجتهاد فيه نظر وقد يفرق مر (قوله بين الصبي والكافر) لعل صورة ذلك ان يبلغ الصبي او يسلم الكافر اول الوقت فيهما ثم يطهره نحو جنون سم (قوله ولو نظروا للتكليف الخ) أيضا فقد يقوم مقام التكليف هنا وجوب امر الولي وضربه للصبي على نحو الطهارة ايضا (قوله مطلقا) أي حتى في حق المكلف لانه قبل الوقت غير مكلف (قوله إنما يكون الخ) إن اراد أنما يتصور فيطلانه واضح وإنما يطلب فهو اول المسئلة اللهم إلا ان يختار الثاني ويكون مقصوده مجرد المنع فتأمل سم (قوله وكلاهما الخ) قد لا يحتاج لهذا مع قوله السابق فالاول في كلامه نسبي (قوله في غير الصبي) هلا قال والكافر على قياس ما تقدم له فيه

(تنبيه) صرح في أصل الروضة والمجموع في الصبي يبلغ آخر وقت العصر مثلاً بتكبيره أنه لا بد في لزوم العصر له من أن يدرك من زمن المغرب قدرها وقدّر الطهارة وفي أصل الروضة فيما إذا بلغ أول وقت الظهر مثلاً أنه لا بد من إدراك قدرها أول الوقت دون الطهارة لأنه كان يمكنه تقديمها على الوقت وهذا مشكل جداً لأنهم في إدراك الآخر لم يعتبروا قدرته على الطهارة قبل البلوغ مع كونها في الوقت وفي إدراك الأول اعتبروا قدرته عليها قبل الوقت وكان العكس أولى بل متعجباً لأنه قبل الوقت لم يتوجه إليه خطاب من وليه بطهارة ومع ذلك اعتبر قدرته على تقديم الطهارة حتى لو جن بعد أن أدرك من أول الوقت قدر الفرض فقط لزمه قضاءه وفي الوقت توجه إليه خطاب الولي بها ومع ذلك لم تعتبر قدرته عليها في الوقت قبل البلوغ بل اشترطوا إخلاؤه من الموانع وقت المغرب (٤٩٩) بقدرها كالفرض حتى لو جن قبل

ذلك لم يلزمه قضاء العصر وحسب ذلك فقد يؤخذ من هذا ترجيح ما اشارت إليه الروضة اعتراضاً على أصلها أنه ينبغي استواء الآخر والأول في عدم اعتبار القدرة على التقديم لأنه لم يجب وإلى هذا مال جماعة لكن أكثر المتأخرين على اعتبار ما في أصل الروضة من التفرقة المذكورة وعليه فيمكن التحمل لما نحوه في الفرق بامر من أحدهما أنه في الآخر لما لم يدرك قدر العصر المتبوع للطهارة في الوقت وإنما قدر عليه بعده لزوم اعتباره بعده أيضاً إعطاء للتابع حكم متبوعه وحذراً من تميز التابع باعتباره في الوقت مع كون متبوعه لم يعتبر إلا بعده وفي الأول لما أدرك قدر الفرض الذي هو المتبوع أول الوقت استغنى به عن تقدير إمكان تابعه الممكن التقديم أول الوقت أيضاً فالحاصل أن المتبوع في إدراك الآخر

طهارة يمكن تقديمها وهي طهارة الرفاهية وفي شرح الروض ما يؤيده والوجه ما قاله البرلسي والطبلاوي وابن حجر خلافاً سمى على المنهج بصري (قوله صرح الخ) كان الأولى التثنية (قوله يبلغ الخ) حال من الصبي أو صفة له بناء على أن الجنس ومدخوله في حكم التكرار ولو حذفه لكان أولى (قوله مثلاً) الأولى تأخيرها عن بتكبيره ليرجع إليه أيضاً (قوله قدرها) أي قدر العصر مع قدر المغرب و(قوله قدر الطهارة) أي مطلقاً و(قوله دون الطهارة) أي التي يمكن تقديمها كما يفيد التعليل (قوله وهذا مشكل) أي الجمع بين هذين التصريحين (قوله مع كونها) أي القدرة على الطهارة (قوله لأنه الخ) متعلق بقوله أولى الخ (قوله حيثئذ) أي حين الاستشكال المذكور (قوله من هذا) أي الاشكال وتعليله المذكور (قوله ترجيح ما اشارت إليه الروضة) عبارة الروضة بعد ذكر ما تقدم عن أصلها قلت ذكر في التثنية في اشتراط زمن الطهارة لمن يمكنه تقديمها وجهين وهما كالخلاف في آخر الوقت فلا فرق فانه وإن أمكن التقديم فلا يجب والله أعلم انتهت بصري (قوله أنه ينبغي الخ) بيان لما (قوله استواء الآخر والأول في عدم اعتبار القدرة الخ) أي فيشترط في كل منهما إدراك ما يسهل الطهارة كالفرض وإن أمكن تقديمها (قوله وإلى هذا) أي الاستواء المذكور (قوله من التفرقة) أي باعتبار القدرة على التقديم في الأول دون الآخر (قوله فيمكن التحمل) أي التكلف كردى (قوله بامر من) متعلق بالتحمل (قوله في الوقت) متعلق بيدرأ المنق (قوله وإنما قدر) ببناء المفعول من التقدير ونائب فاعله ضمير قدر العصر (قوله لزمه اعتباره) أي قدر الطهارة (قوله أول الوقت أيضاً) متعلق بتقدير إمكان الخ (قوله ثانيهما الخ) هذا شد تحملاً من الأول (قوله بقياس ما قرره) هلا قال لما قرره (قوله العصر) مع قوله الاتي والمغرب بدل من قوله أمر أن (قوله اعتبار طهارتها) أي المغرب (قوله لما تقر الخ) فيه شبه مصادرة (قوله هنا) أي إدراك الآخر (قوله بذلك) أي بالمقتضى (فيها) أي في العصر والمغرب ولو قال بذلك معاً أي بمقتضى العصر والمغرب جميعاً لكان أخصر وأوضح (قوله في وقت العصر لأن الخ) فيه أنه ليس من محل النزاع والتوهم ولا مدخل في الفرق أصلاً وإنما المناسب هنا اثبات عدم اعتبار التمكن في وقت المغرب وقد سكنت عنه (قوله وإن زالت السلامة الخ) أي في وقت المغرب (قوله أجحافاً) أي اضراً (قوله للاداء) أي للمغرب (والقضاء) أي للعصر (وإن زالت الخ) أي في وقت المغرب (فصل في الاذان والاقامة) وهما من خصوصيات هذه الأمة كما قاله السيوطي وشرح الاذان في السنة الأولى من الهجرة ويكفر جاحده لأنه معلوم من الدين بالضرورة ع ش وشيخنا (قوله برؤية عبد الله بن زيد) قيل أنه لما مات النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اعنني حتى لا أرى شيئاً بعده فعصم من ساعته مغنى (قوله المشهورة الخ) وهي ما رواه أبو داود بإسناد صحيح عن عبد الله بن زيد بن عبدربه رضى الله تعالى عنه

### فصل في الاذان والاقامة

استتبع تابعه في كونه يقدر بعد الوقت مثلاً ثلاثاً يميز التابع وفي إدراك الأول اكتفي بوقوع المتبوع كله في الوقت عن وقوع تابعه فيه احتياطاً للفرض بلزومه بما ذكرنا في ادراك الآخر تعارض عليه أمران بقياس ما قرره والعصر وهي تقتضي اعتبار الطهارة من وقت المغرب والمغرب وهي تقتضي اعتبار طهارتها من وقت العصر لما تقر في إدراك أول الوقت فعملوا هنا بذلك فيهما فاعتبروا طهارة العصر بعد وقتها وطهارة المغرب قبل وقتها ولم يعتبروا أن يمكنه من الطهارة في وقت العصر لأن فيه جحافاً عليه بالزامة بالفرضين الادام والقضاء وإن زالت السلامة قبل تمكنه من الطهارة تنفر جوا عن ذلك الاجحاف ولم يلزمه بالعصر إلا أن أدرك قدر طهارتها من وقت المغرب واقتضى الاحتياط لصاحبة الوقت وهي المغرب إلا كثفاء بقدرته على تقديم طهارتها قبل وقتها وأما الإدراك أولاً فلم يتعارض فيه شيئان بالنظر لصاحبة الوقت فاحتياطاً بالزامة بمجرد تمكنه من طهارتها قبل الوقت (فصل في الاذان والاقامة) الأصل فيهما الإجماع المسبوق برؤية عبد الله بن زيد

ليلة تشاور فيها يجمع الناس وراء عمر (٤٦٠) فيها ايضا قيل وبضعة عشر محاييا وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم سمي تلك الرؤية وحيا

أنه قال لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالناقوس يعمل ليضرب به الناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا قائم رجل يحمل ناقوسا في يده فقلت له يا عبد الله اتبع هذا الناقوس فقال وما تصنع به فقلت تدعوه الى الصلاة فقال اولادك الى ما هو خير من ذلك فقلت بلى فقال تقول الله اكبر الله اكبر الى اخر الاذان ثم تاخر عني غير بعيد ثم قال وتقول إذا قمت الى الصلاة الله اكبر الله اكبر الى اخر الاقامة فلما أصبحت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فآخرنه بما رايت فقال انها لرؤيا حق ان شاء الله تعالى قم مع بلال فالتق عليه ما رايت فانه اندى صوتا منك فقامت مع بلال وجعلت ألقى عليه كلمة كلمة وهو يؤذن فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته فخرج يجر رداءه وهو يقول والذي بعثك بالحق نبيا لقد رايت مثل ما راى فقال صلى الله عليه وسلم الحمد لله فان قيل رؤية المنام لا يثبت بها حكم اجيب بانه ليس مستند الذات الرؤيا فقط بل وافقها نزول الوحي فقد روى البرازان النبي صلى الله عليه وسلم ارى الاذان ليلة الاسراء واسمعه مشاهدا فوق سبع سموات ثم قدمه جبريل فام اهل السما فيهم ادم ونوح عليهم افضل الصلاة والسلام فكل الله له الشرف على اهل السموات والارض مغنى ونهاية (قوله وراه) أى الاذان و(قوله فيها) أى تلك الليلة (قوله أريه) أى الاذان ع ش (قوله حكمة ترتبه) أى الاذان و(قوله عليها) أى الرؤيا و(قوله انه) أى الاذان (قوله فاحتاج) أى الاذان (لما يؤذن الخ) أى كترتبه على الرؤيا (قوله وتعظيم لقدره) عطف تفسير (قوله بالمعجزة) الى قوله وهو قوى في النهاية والمغنى لإاقوله اصالته وقوله إذ لم يثبت الى المتن (قوله وهو لغة الخ) أى كالأذان ونهاية ومغنى والاولان اسماء مصدر والآخر مصدر ع ش (قوله وشرعا) فالمغنى العرفى سبب للغوى على خلاف الغالب فى النقل من كونه اخص منه بطائعا ش (قوله ذكر مخصوص الخ) هو اسم للألفاظ فالتقدير ذكر الاذان لأن السنة الفعل لا اللفاظ سم (قوله اصالته) اراد به ادخال اذان المغموم ونحوه مما يأتى أى فهو اذان حقيقة لا اخرجها وإنما قيد بذلك لانه الأصل والشهاب سم فهم ان مراده به اخرج ما ذكر فسكتب عليه ما نصه قوله اصالته احتراز عن الاذان الذى يسن لغير الصلاة كذا قاله فى شرح الارشاد ولا حاجة لهذا الاحتراز عن ذلك فانه اذان حقيقة انتهى رشيدى (قوله بالصلاة) أى بدخول وقتها ع ش (قوله لانه بقم) أى سمي الذكر الآتى بذلك لانه يقيم اصالته (قوله كل منهما الخ) خبر الاذان والاقامة (قوله اجماعا الخ) أى وإنما الخلاف فى كيفية مشروعيتهما نهاية ومغنى (قوله ان كلا منهما الخ) توجيه لافراد الضمير وهو عائد الى شيئين ولو اتى به متنى كما فعل فى المحرر راولى مغنى قول المتن (سنة) أى ولو لجمعة نهاية ومغنى ويأتى فى الشارح ايضا (قوله على الكفاية الخ) أى فى حق الجماعة اما المنفرد فبها فى حق سنة عين مغنى ونهاية وسم (قوله إذ لم يثبت ما يصرح الخ) أى والأصل عدم الوجوب واستدل النهاية والمغنى على عدم الوجوب بوجوه كل منها يقبل المنع (قوله لكل من الخمس) حقه ان يكتب قيل قوله اجماعا او بحذف استغناء عنه بما يأتى فى المتن (قوله إذا حضرت الصلاة) أى دخل وقتها (قوله فليؤذن الخ) استعمل الاذان فيما يشمل الاقامة او تركها للعلم بها ع ش اه بجبري (قوله من الشعائر الظاهر) أى وفى تركها تهاون نهاية ومغنى (قوله فيقاتل) الى قوله فعمل فى المغنى لإاقوله ارحاهما وقوله نظير ما يأتى فى الجماعة والى قوله ومن ثم فى النهاية إلا ما ذكر (قوله بحيث لم يظهر الخ) لعلنا راجع للاذان فقط كما يفيد قوله فى بلد الخ (قوله يكفى) أى الاذان نهاية وشيخنا (قوله من محال الخ) أى فى مواضع يظهر الشعائر بها مغنى (قوله والضابط) أى فى كتابته لمن ترع لم ع ش (قوله وعلى الاول الخ) أى من انما سنة ونؤخذ من هذا من حديث إذا صليت المكتوبات وصمت رمضان وحللت الحلال وحرمت الحرام ادخل الجنة قال نعم جواز ترك التطوعات

(قوله ذكر مخصوص) هو اسم للألفاظ فالتقدير ذكر الاذان لأن السنة الفعل لا اللفاظ (قوله اصالته) احتراز عن الاذان الذى يسن لغير الصلاة كذا فى شرح الارشاد وينت بها مشه انه لا حاجة لهذا الاحتراز لأن الاذان لغير الصلاة اذان حقيقة وان هذا القيد لا يخرج له لصدق الله يفهمه عليه فراجع (قوله على الكفاية) وكذا على العين ان لم يكن ثم غيره كما هو ظاهر (قوله فليؤذن) فالامر يدل على الوجوب

بلد صغيرة يكفى بعمل كبيرة لا بد من محال نظير ما يأتى فى الجماعة والضابط أن يكون بحيث يسمعه كل أهلها أو أصغوا اليه وعلى الاول بأسا

وصح قوله انها رؤيا حق ان شاء الله وفى حديث عند البرازان فيه مقال انه صلى الله عليه وسلم اريه ليلة الاسراء ثم اخبر المدينة حتى وجدت تلك المراتى وكان حكمة ترتبه دون سائر الاحكام عليها انه تميز مع اختصاره بانه جامع لسائر اصول الشريعة وكالاتها فاحتاج لما يؤذن بهذا التميز ولا شك ان تقدم تلك الرؤيا مع شهادته صلى الله عليه وسلم بانها حق ومقارنة الوحي لها وسبقته عليها رواية ابن داود وغيره انه قال لعمر لما اخبره برؤيته سبقك بها الوحي رفع لشاؤه وتعظيم لقدره (الاذان) بالمعجزة وهو لغة الاعلام وشرعا ذكر مخصوص شرع اصالته الاعلام بالصلاة المكتوبة (ولا اقامة) وهى لغة مصدر اقام وشرعا الذكر الآتى لانه يقيم الى الصلاة كل منهما مشروع اجماعا ثم الاصح ان كلا منهما (سنة) على الكفاية كابتداء السلام إذ لم يثبت ما يصرح بوجوبهما (وقيل) انها (فرض كفاية) لكل من الخمس للخبر المسفق عليه إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم احدهم ولا منهما من الشعائر الظاهرة كالجماعة وهو قوى من ثم اختاره جمع فيقاتل اهل بلد تركوها اى احدهما بحيث لم يظهر الشعائر فى بلد صغيرة يكفى بعمل كبيرة لا بد من محال نظير ما يأتى فى الجماعة والضابط أن يكون بحيث يسمعه كل أهلها أو أصغوا اليه وعلى الاول بأسا



لا قتال لكن لا بد في حصول  
السنة بالنسبة لكل اهل  
البلد من ظهور الشعار كما  
ذكر فاعلم انه لا ينافيه ما يأتي  
ان اذان الجماعة يكفي  
سماع واحد له لانه بالنظر  
لاداء اصل سنة الاذان وهذا  
بالنظر لادائه عن جميع  
اهل البلد ومن ثم لو اذن  
واحد في طرف كبيرة  
حصلت السنة لاهله دون  
غيرهم وبهذا يعلم انه لا فرق  
فيما ذكر بين اذان الجماعة  
وغيرها وان كانت لا تقام  
إلا بمحل واحد من البلد لان  
القصد من الاذان غيره من  
اقامتها كما هو واضح من  
قولنا فاعلم انه لا ينافيه ما يأتي  
الى اخره (ولما يشرعان  
للمكتوبة) دون المندورة  
وصلاة الجنازة والنفل وان  
شرعت له الجماعة فلا يندبان  
بل يكرهان لعدم ورودهما  
فيها نعم قد يسن الاذان لغير  
الصلاة كما في آذان المولود  
والمهموم والمصرع  
والغضبان ومن ساء خلقه  
من انسان او بهيمة وعند  
مزدحم الجيش وعند  
الحريق قيل وعند انزال  
الميت لقبره قياسا على اول  
خروجه للدنيا لكن رددته  
في شرح العباب وعند تغول  
الغيلان اي تمرد الجن لخبر  
صحيح فيه وهو والاقامة  
خلف المسافر (ويقال في  
العيد ونحوه)

راسا وان تمالى اليه اهل البلد فلا يقاتلون ومن قال يقاتلون يحتاج لدليل نعم ان قصد تركها الاستغفاف بها  
والرغبة عنها كفر كما يأتي في الرداءه شرح اربعين للشارح اه بصري بحذف (قوله لا قتال) اي  
على اهل بلد تركوها (قوله كما ذكر) اي في الضابط (قوله فاعلم) اي من قوله بالنسبة لكل اهل البلد  
(قوله انه لا ينافيه) اي قوله لا بد من ظهور الشعار الخ (قوله ما يأتي) اي في شرح ويشترط الخ (قوله  
يكفي سماع واحد) ظاهره بالفعل لا بالقوة ع ش قال الرشدي اي بالقوة كما يصرح به كلامهم والآق وليتاني  
المنافاة اه وجزم به شيخنا بلا عزو (قوله وهذا) اي اشتراط ظهور الشعار كما ذكر (قوله ومن ثم) اي من  
اجل انه يشترط في حصول السنة بالنسبة لكل اهل البلد كون الاذان بحيث يسمعه كل اهلها الخ (قوله  
وبهذا) اي بالاستدراك المذكور (قوله بين اذان الجماعة الخ) فلا بد في حصول سنته بالنسبة لاهل البلد  
من ظهور الشعار كما ذكر حتى لو توقفت على المتعدد طلب التعدد سم (قوله غيره) اي القصد سم (قوله  
من اقامتها) اي الجماعة قول المتن (ولما يشرعان) اي على القولين سم ونهاية ومعنى (قوله دون المندورة)  
الى قوله نعم في المعنى وإلى قوله وهو في النهاية الا قوله والمصرع والغضبان وقوله وعند مزدحم الى  
وعند تغول (قوله والنفل وإن شرعت الخ) شمل المعادة فلا يؤذن لها وإن لم يؤذن للاولى لانها نفل  
ويحتمل وهو الظاهر ان يقال حيث لم يؤذن للاولى سن الاذان لها لما قيل ان فرضها الثانية وفي سم على  
حجج الرد في ذلك فليراجع وقياس ما تقدم من انه لو انتقل الى محل بعد ان صلى المغرب فوجد الوقت لم يدخل  
من وجوب الاعادة للفرض فيه اعادة الاذان ايضاع ش واستقر البجيرمي ترك الاذان للمعادة مطلقا  
(قوله نعم قد يسن الخ) لا يردها على حصر المصنف لانه اضاف بالنسبة لغير المكتوبات من الصلوات سم  
ومعنى (قوله لغير الصلاة الخ) هل يشترط في اذان غير الصلاة المذكورة ايضا فيحرم على المرأة رافع  
الصوت به ويباح بدون رفع صوتها لكن لا تحصل السنة فيه نظرا ولا يبعد الاشتراط سم عبارة شيخنا والمعتمد  
اشتراط المذكورة في جميع ذلك كما هو مقتضى كلامهم خلافا لما وقع في حاشية الشوبري على المنهج من انه  
لا يشترط في الاذان في اذن المولود المذكورة ويوافقه ما استظهره بعض المشايخ من انه تحصل السنة باذان  
القابلة في اذن المولود اه (قوله كافي آذان الخ) بصيغة الجمع (قوله والمهموم الخ) ولو لم يزل الهم ونحوه  
بمرة طلب تكريره ولم يبين م رأى اذن منهما ع ش اقول وقضية صنيع الشارح حيث عطفها على المولود  
ان المراد النسي (قوله اي تمرد الجن) اي تصور مردة الجن بصور مختلفة بتلاوة اسماء يعرفونها شيخنا  
(قوله وهو والاقامة الخ) اي وقد يسن الاذان والاقامة الخ ولا يخفى ان المولود كذلك يسن فيه الاذان  
والاقامة كما يأتي في بابه (قوله خلف المسافر) ينبغي ان محل ذلك ما لم يكن سفره مصيبة فان كان كذلك لم يسن  
ع ش (قوله من كل نفل) الى قول المتن وقعت فيه جماعة في المعنى الا قوله غالبا وقوله لتخصيصه بما قبله  
وقوله والاول افضل وكذا في النهاية الا قوله او الصلاة الصلاة قول المتن (ويقال في العيد الخ) هل يسن  
اجابة ذلك لا يبعد سنها بلا حول ولا قوة إلا بالله وينبغي كراهة ذلك لنحو الجنب سم على حج وقوله كراهة  
ذلك اي قول الصلاة جماعة لا قوله لا حول ولا قوة إلا بالله لما يأتي من عدم كراهة اجابة نحو الخاض بذلك

وقوله لكم احكم على الكفاية (قوله بين اذان الجماعة وغيرها) فلا بد في حصول سنته بالنسبة لاهل  
البلد من ظهور الشعار كما ذكر حتى لو توقفت على التعدد طلب التعدد (قوله غيره) اي غير القصد (قوله  
ولما يشرعان) اي على القولين (قوله للمكتوبة) هل المراد ولو اصاله فتدخل المعادة وعلى هذا فيجبهان  
محل الاذان لها ما لم تفعل عقب فعل الفرض والا كفي اذانه عن اذانه كافي الفاتحة والحاضرة وصلاتي الجمع  
اولا وتدخل المعادة في النفل الذي تسن له الجماعة فيقال فيها الصلاة جماعة فيه نظر (قوله نعم قد يسن الخ)  
لا يردها على حصر المصنف لانه اضاف بالنسبة لغير المكتوبات من الصلوات (لغير الصلاة) هل شرط  
اذان غير الصلاة المذكورة ايضا فيحرم على المرأة رفع الصوت به او يباح بدون رفع صوتها لكن لا تحصل  
السنة فيه نظرا ولا يبعد الاشتراط (قوله وهو) اي قد يسن (قوله ويقال في العيد الخ) هل يسن اجابة ذلك

ونحوه ع ش (قوله من كل فعل الخ) أى وإن نذر فعله وينبغي نذب ذلك عند دخول الوقت وعند الصلاة ليكون بدلا عن الأذان والاقامة أحج والمعتدانه لا يقال إلا مرة واحدة بدلا عن الاقامة كما يدل عليه كلامه الاذكار للنووي مر انتهى زيادى اه ع ش وياتى عن شيخنا من له بزيادة (قوله ككسوف الخ) قال شيخنا والترحيث يسن جماعة فيما يظهر اه وهذا دخل فى كلامهم معنى عبارة النهاية وكذا وترسن جماعة وتراخى فعله عن التراويح كما هو ظاهر بخلاف ما إذا فعل عقبها فان النداء لها نداه كذا قيل والا قرب انه يقوله فى دبر كل ركعتين من التراويح وللو تر مطلقا لانها بدل عن الاقامة اه وفى سم نحوه (قوله وتراويح) ويقوم مقام النداء المذكور قولهم فى التراويح صلاة القيام اثابكم الله وهل النداء المذكور اى فى نحو العبد بدل عن الأذان والاقامة او عن الاقامة فقط مشى ابن حجر على الاول فيؤتى به مرتين الاولى بدلا عن الأذان تكون عند دخول الوقت لتكون سببا لاجتماع الناس والثانية بدل عن الاقامة تكون عند الصلاة ومشى الرملى على الثانى وهو المشهور ولا يرد عدم طلبه للمنفرد لان المراد انه بدل عنها فى الاصل والغالب شيخنا (قوله لاجنزة الخ) عبارة المغنى وخرج بذلك الجنزة والمنذورة والنافلة التى لاسن الجماعة فيها كالضحى اوسنت فيها لكن صليت فرادى فلا يسن لها ذلك اما غير الجنزة فظاهر واما الجنزة فلان المشيعين الخ (قوله لان المشيعين الخ) يؤخذ منه انه لو لم يكن معه أحد أو زاد بالنداء سن النداء حينئذ لمصلحة الميعة اه كرى عن الابعاب عبارة ع ش يؤخذ منه ان المشيعين لو كثروا ولم يعلموا وقت تقدم الامام للصلاة سن ذلك لهم ولا بعده اه وعبارة شيخنا بخلاف صلاة الجنزة فلا ينادى لها إلا ان احتيج اليه فيقال الصلاة على من حضر من اموات المسلمين كما يقع الان اه (قوله حاضرون) اى فلا حاجة لاعلامهم نهاية ومعنى (قوله اغراء) اى احضروا الصلاة والزموها معنى (قوله مبتدأ) اى وخبره جامعة على رفعه أو محذوف على

من كل نفل شرعت فيه  
الجماعة وصلى جماعة  
ككسوف واستسقاء  
وتراويح لاجنزة لان  
المشيعين حاضرون  
غالبا (الصلاة) بنصبه  
اغراء ورفعته مبتدأ

لا يبعد سنهابلا حول ولا قوة الا بالله وينبغي كراهة ذلك لنحو الجنب (قوله ككسوف الخ) قال الشارح فى شرح العباب قبل وترسنت فيه الجماعة اه وهو ظاهر ان فعل وحده دون ما إذا فعل عقب التراويح لان النداء لها يكتفى له اه وقضيته انه بمنزلة الأذان فى المكتوبات لكن ما سيأتى عن الاذكار به. ولكونه بمنزلة الاقامة ثم قال الشارح فى شرح العباب قال الزركشى وهل محله عند الصلاة كالاقامة او عند دخول الوقت كالاذان لم أر فيه شيئا وقال بعض مشايخنا الظاهر الثانى ليكون سببا لاجتماع الناس ويؤيده أنه لما كسفت الشمس أرسل ﷺ مناديه به فاجتمع الناس وقد يقال هذا كانه فى اول مشروعية هذه الصلاة فقدم النداء ليجتمع الناس اليها ولو قيل باستحبابه مرتين بدلا عن الأذان والاقامة لم يبعد اه وهو منجبه لكن جزم فى الاذكار بالاول فقال وياتى به عند اعادة فعل الصلاة ودخل فى قوله لا غيرها اى لا غير الجماعة المشروعة فى نافلة ما لا يسن فيه جماعة وما يسن إذا صلى فرادى والمنذوره اه وكلام الاذكار ليس نفا فى نفي الثانى فعلى كونه بمنزلة الاقامة او يسن مرة اخرى بدلا عن الاقامة يؤتى به فى نحو التراويح لكل إحرام كما هو ظاهر وعلى كونه بمنزلة الأذان ولا يسن مرة أخرى بدلا عن الاقامة يؤتى به مرة واحدة فى أول التراويح مثلا كما هو ظاهر لكن قد يقال تياس كونه بمنزلة الاقامة ان يسن للمنفرد بل قياس كونه بمنزلة الأذان أو بمنزلة الاقامة أن يسن له أيضا مع أنه ليس كذلك كما قال فى شرح الروض لاجنزة ومنذورة ونافلة لاسن جماعة كالضحى اه صليت فرادى فلا يسن لها ذلك الخ اه وهنا تفصيل لا يبعد وهو انه ان احتيج لجمع الناس سن مرتان واحدة بدلا عن الأذان لجمع الناس وأخرى بدلا عن الاقامة وان لم يحتج لجمع الناس لحضورهم سن المرة الثانية فقط فايامل وقد يقال قياس الأذان سن مرتين وإن كانوا حاضرين وقد يفرق فليحذر (قوله وتراويح) أى لكل ركعتين وكذا وترسن جماعة وتراخى فعله عن التراويح كما هو ظاهر بخلاف ما إذا فعل عقبها فان النداء لها نداه كذا فى شرح مر وقد يقال هذا ظاهر ان كان قوله الصلاة جامعة بمنزلة الأذان فان كان بمنزلة الاقامة فقد يتجه أنه لا فرق بين تراخى فعله وعدمه وقياس كونه بمنزلة الاقامة

نصبه أى احضروها و (قوله أو خبرا) أى حذف مبتدؤه أى هو أى المتنادى له (قوله أو المحذوف) أى هى سم (قوله أو مبتدأ حذف خبره) هذا لا يتأتى هنا شدي عبارة سم فيه عسر ويمكن تقديره لنا أى لنا جامعة أى كائن لنا عبادة جامعة أى هى الصلاة بدليل السياق ومنها جامعة وفيه شيء اه واقره ع ش قال الحنفى وحاصله ان الخبر يقدر جاررا ومجرورا مقدما فتكون النكرة مفيدة اه أى وينزل الوصف منزلة الجامد (قوله لتخصيصه) الخ يتأمل سم وقد يجاب اراد بتقدير الخبر ظرفا مقدما كما مر عنه نفسه انفا (قوله أو الصلاة الصلاة) أى أو الصلاة فقط مغنى وشرح المنهج اوحى على الصلاة نهاية (قوله والاول افضل) أى لو روده عن الشارع ش قول المتن (والجديد) قال الرفعى الذى قطع به الجمهور ندبه مغنى زاد النهاية ولم يتعرضوا للخلاف فى الروضة ترجيح طريقهم واكتفى عنها هنا بكرا الجديد كالححر اه قول المتن (للفرد) ويكنى فى اذانه اسماع نفسه بخلاف اذان الاعلام للجماعة فيشترط فيه الجمهور بحيث يسمعون له لان ترك ذلك يخل بالاعلام ويكنى اسماع واحدا ما الاقامة فتسن على القولين ويكنى فيها اسماع نفسه أيضا بخلاف المقيم للجماعة كما فى الاذان لكن الرفع فيها أخفض اه مغنى (قوله وان بلغه اذان غيره) أى حيث لم يكن مدعوا به فان كان مدعوا به بان سمعه من مكان واراد الصلاة فيه وصلى مع اهله بالفعل فلا يندب له الاذان حينئذ شيخنا وفى البحيرى عن مر والزياى والشبراى ملى والقليوبى مثله (قوله على المعتمد) أى وما فى شرح مسلم من انه اذا سمع اذان الجماعة لا يشرع وقواه الاذرى يحمل على ما اذا اراد الصلاة معهم نهاية أى وصلى معهم فان لم يتفق صلاته معهم اذن وظاهر ذلك انه لا فرق بين ترك الصلاة معهم لعذر أم لا وانه لا فرق فى ذلك بين كونه صلى فى بيته أو المسجد ع ش عبارة الرشيدى لعل المراد وصلى معهم ويؤخذ من مفهومه ان الجماعة التى لم ترد الصلاة مع جماعة الاذان كالمفرد اه (قوله الخبر الآتى) أى انفا فكان الاولى تقديمه على الغاية كفى المغنى (قوله المؤذن ولو منفردا) لا يناسبه قوله الآتى وقضية المتن الخ ثم رايت ما يأتى عن السيد البصرى عبارة النهاية والمغنى المفرد اه (قوله ما استطاع الخ) عبارة النهاية فوق ما يسمع نفسه ومن يؤذن لجماعة فوق ما يسمع واحد منهم ويبلغ كل منهما فى الجهر ما لم يجهد نفسه اه قال ع ش أى فيحصل اصل السنة بمجرد الرفع فوق ما يسمع نفسه او احده من المصايين وكال السنة بالرفع طاقته بلا مشقة ومع ذلك لم يسمع من البلدا الا جانب لم يسقط الطالب عن غيرهم كما مر اه (قوله أو باديك) أو للتنويع و (قوله فأذنت) أى أردت الاذان و (قوله مدى صوت الخ) المراد بالمدى بفتح الميم هنا جميع الصوت من اوله الى اخره وقول الشوبرى أى ع ش أى غاية بعده لعل المراد به المغنى اللغوى لانه يقتضى ان لا يشهد الا من سمع غايته بخلاف من سمع اوله وليس مراد شيخنا اه بحيرى (قوله ولا انس) ظاهره لو كان كافرا ولا مانع منه ع ش (قوله ولا شيء) يحتمل ان المراد غير الانس والجن مما يصح إضافة السمع اليه ويحتمل ان يراد به الاعم ويشهد له رواية لاحجر ولا شجر قاله الخاوى فى شرح مسند الشافعى شوبرى اه بحيرى (قوله لا تشهد له الخ) أى رشادتهم سبب لقربه من الله تعالى لانه يقبل شهادتهم بالقيام بشعائر الدين فيجازهيه على ذلك وهذا التواب العظيم إنما يحصل للمؤذن احتسابا بالمدام عليه وإن كان غيره له اصل الثواب ع ش أى إذا لم يقصد الثواب الدنيوى فقط قول المتن (الا بمسجد الخ) أى كالبيت فيرفعه فيه وإن كان بجوار المسجد وحصل به النجوم المذكور ع ش اه بحيرى (قوله او غيره) أى من امكنة الجماعة كدرة ورابط نهاية ومغنى قول المتن (وقعت فيه جماعة الخ) عبارة الروض

أو خبرا (جامعة) بنصبه  
حالا ورفعه خبرا للذكر  
أو المحذوف أو مبتدأ  
حذف خبره لتخصيصه  
بما قبله وذلك لثبوته فى  
الصحيحين فى كسوف  
الشمس وقيس به ما فى  
معناه بما ذكر أو الصلاة  
الصلاة أو هلبوا إلى الصلاة  
أو الصلاة رحمكم الله  
والاول أفضل (والجديد  
ندبه) أى الاذان  
(للفرد) بعمران أو  
صحراء وان بلغه اذان  
غيره على المعتمد للخبر  
الآتى (وبرفع) المؤذن  
ولو منفردا (صوته)  
بالاذان ما استطاع ندبا  
للخبر الصحيح إذا كنت  
فى غنمك أو باديك فأذنت  
للصلاة فارفع صوتك  
بالنداء فانه لا يسمع مدى  
صوت المؤذن جن ولا  
انس ولا شيء إلا شهد  
له يوم القيامة (الا بمسجد)  
أو غيره (وقعت فيه جماعة)

الاتيان به لكل ركعتين من الترواج أى كما تقدم (قوله أو المحذوف) أى هى (قوله أو مبتدأ حذف خبره)  
فيه عسر ويمكن تقديره لنا أى لنا جامعة أى كائن لنا عبادة جامعة أى هى الصلاة بدليل السياق ومنها جامعة  
وفيه شيء (قوله لتخصيصه الخ) يتأمل (قوله أو الصلاة الخ) فى شرح مر اوحى على الصلاة كفى العباب  
(قوله وإن بلغه اذان غيره) أى إذا وجد الاذان لم يسن الاذان لمن هو مدعوه إلا ان اراد اعلام غيره أو  
انقضى حكم الاذان بان لم يصل معهم مر (قوله لا بمسجد الخ) عبارة الروض لا فى مسجد اذن واقامت

لا في مسجد اذن فيه أو أقيمت جماعة وشرحه شارحه هكذا إلا أن صلى في مسجد اذن وصلى فيه ولو لفرادى أوفى مسجد اذن وأقيمت فيه جماعة اه باختصار فجرد الاذان لا يمنع رفع الصوت سم (قوله أو صلوا فرادى) أى فالجماعة ليست بقيد شوبرى وشيخنا عبارة ع ش ز ادحج أو صلوا فيه فرادى ومثله في شرح الروض وفيه ايضا انه اذن لتلك الصلاة وعليه فلو صلوا بلا اذان استحب الاذان والرفع مع ان علة المنع موجودة اه سم اه وقد يقال لا ينظر حيث تدلى العلة المذكورة لتقصيرهم بترك الاذان (قوله وانصرفوا) خلافا للنهاية والاسنى والمغنى عبارة سم وقول الروضة كاصلها وانصرفوا مثال لا قيد فان لم ينصرفوا فالحكم كذلك أى انه لا يرفع لانه ان طال الزمن بين الاذنين توهم السامعون دخول وقت اخرى ولا توهموا وقوع صلاتهم قبل الوقت لاسيما في يوم النعم اه وواقفهم المتأخرون كالشبرا ملسى والبجيرى وشيخنا (قوله لثلاثيوهمم الخ) أى إن كان الاذان في آخر الوقت (قوله أو يشككمم الخ) أى إن كان في أوله شيخنا وفي سم مانصه هذا المعنى موجود فيما اذا وقع الرفع بغير محل الجماعة اه (قوله وبه اندفع) أى بقوله فيحضر من مرة ثانية الخ (قوله للابهام الخ) علة لعدم الحاجة (قوله وذلك) أى الاندفاع (قوله في احدها) أى محال الجماعة (قوله يضرب المنصرفين) لا يقال هذا لا يناسب بل المناسب يضرب ايضا غير المنصرفين إلى اخر ما يناسب لان المقصود تعليل عدم اتجاه هذا القيد عند التعدد لا نأقول المقصود تعليل عدم اتجاهه بالنسبة لمحل الرفع لا للبقية فليتامل سم (قوله من البقية) أى ما عدا المرفوع فيه من محال الجماعة سم (قوله وإن لم ينصرفوا) أى جماعة المسجد الذى وقع فيه الرفع منه بصرى وسم (قوله وقضية المتن ندب الاذان الخ) تأمل الجمع بينه وبين جعله فاعل يرفع مطلق المؤذن الشامل لما ذكر فتدبر ثم رايت فى اصل الروضة مانصه وإذا قاموا جماعة مكرهة أو غير مكرهة فقولان أحدهما لا يسن لهم الاذان وأظهرهما يسن ولا يرفع فيه الصوت لخوف اللبس اه فهذا تصريح بالقطع بعدم ندب الرفع فأتى تسويع مخالفته بصرى (قوله وإن كرهت) أى الجماعة الثانية كان كانت بغير اذن الامام الراتب كرى (قوله بان كراهتها لا مخرج الخ) فيه نظر والتفصيل بين الخارج وغيره إنما يؤثر في الصحة وعدمها سم أى لافى الندب وعدمه قول المتن (و يقيم للفائتة) أى المكتوبة من يريد فعلها مغمى (قوله لزوال الوقت) إلى قول المتن والاذان فى المغنى إلا قوله خلافا لى ولا ينافيه وقوله والختانى وقوله وقضية إلى ولا يرفع صوتها وكذا فى النهاية إلا قوله وفى الاملا إلى المتن وما انبه عليه (قوله فاته الخ) وجاز لهم تأخير الصلاة لا شغلهم بالقتال ولم تكن نزلت صلاة الخوف نهاية ومغمى

جماعة وشرحه شارحه هكذا إلا أن صلى في مسجد اذن وصلى فيه ولو لفرادى أوفى مسجد اذن وأقيمت فيه جماعة اه باختصار فجرد الاذان لا يمنع رفع الصوت (قوله وانصرفوا) قال فى شرح الروض والتقييد بانصرافهم يقتضى سن الرفع قبله لعدم خفاء الحال عليهم قال فى المهمات وفيه نظر لانه يوم غيرهم من اهل البلد وكان المصنف يعنى صاحب الروض حذف التقييد المذكور لهذا النظر قال الاسنوى وإنما قيدوا بوقوع جماعة لانه لا يسن له الاذان قبله لانه يدعو بالاول ولم يذنه حكمه اه وقد يقال ذكر الانصراف فى كلام الشيوخين مثال لا قيد لعدم الانصراف كذلك لانه إن اذن فى الحال اوهمهم برفع صوته ان اذنه قيل الوقت وإلا اوهمهم به دخول الوقت اه واعتمده مر ويمكن ان يجاب بانه مع عدم الانصراف لا اعتبار بهذا الابهام بتقدير حصوله لا بدفاعه بسهولة تعرف الحال نعم ان اريد إقامة الجماعة الثانية بمحل اخر اتجه عدم التقييد بانصراف الاولين فائتأمل وقول الاسنوى لانه لا يسن له الخ ظاهره وإن أراد الصلاة وحده قبلهم فليراجع (قوله لثلاثيوهمم الخ) هذا المعنى موجود فيما اذا وقع الرفع بغير محل الجماعة (قوله يضرب المنصرفين) لا يمال هذا لا يناسب بل المناسب يضرب ايضا غير المنصرفين إلى اخر ما يناسب ذلك لان المقصود تعليل عدم اتجاه هذا القيد عند التعدد لا نأقول المقصود تعليل عدم اتجاهه بالنسبة لمحل الرفع لا للبقية فليتامل (قوله من البقية) أى ما عدا المرفوع فيه من محال الجماعة (قوله وإن لم ينصرفوا) أى من محل الرفع (قوله بان كراهتها لا مخرج) فيه نظر والتفصيل بين الخارج وغيره إنما يؤثر فى الصحة وعدمها (قوله

أو صلوا فرادى وانصرفوا فلا يندب فيه الرفع بل يندب عدمه لثلاثيوهمم دخول وقت صلاة أخرى أو يشككمم فى وقت الاولى لاسيما فى الغيم فيحضر من مرة ثانية وفيه مشقة شديدة وبه اندفع ما قيل لاساجة لاشراط وقوع الجماعة للابهام على اهل البلد ايضا وذلك لان ابهامهم أخف مشقة إذ يفرض توهمهم لا يحصل منهم الحضور الامرة (تنبيه) إنما يتجه التقييد بالانصراف فيما إذا اتحد محل الجماعة بخلاف ما إذا تعدد لان الرفع فى أحدها يضرب المنصرفين من البقية بعود كل لما صلى به أو لغيره فيتجه حيث تدب عدم الرفع وإن لم ينصرفوا وقضية المتن ندب الاذان مع الرفع للجماعة الثانية وإن كرهت ونوزع فيه بانه ينبغى كراهته لانه وسيلة ويرد بان كراهتها لا مخرج لا يقتضى كراهة وسيلتها كما هو ظاهر (ويقيم للفائتة) قطعاً (ولا يؤذن) لها (فى الجديد) لزوال الوقت ولما صح انه صلى الله عليه وسلم فاته

(قوله صلوات) هي الظهر والعصر والمغرب اه محلي ولا يعارضه ما قدمه الشارح مرفى شرح ويسن تقديمه اى الفاتحة على الحاضرة الخ بما هو صريح في ان المغرب لم يفتحه لا مكان تعدد الفوات في ايام الخندق ع ش (قوله كلام شارح) قد يقال مراده انه على القديم السابق لا بد من التقيد بالجماعة فلا مخالفة سم (قوله ولا ينافيه) اى ذلك التعميم (القديم السابق) اى في المأودة ووجه المناقاة انه اذا لم يؤذن المنفرد لها فالفائنة اول نهاية ومعنى (قوله للاختلاف عنه) اى في ذلك القديم فعن بمعنى (قوله بل قيل الخ) عبارة المغنى والنهاية وعلى ما تقدم عن الرافعي من اقتصار الجمهور في المأودة على انه يؤذن بحرى القديم هنا على اطلاقه اه (قوله وهو) اى القديم (قوله لمناقاة الصبح) اى بنومه هو واصحابه واستشكل هذا بحديث نحن معاشر الانبياء تمام اعيننا ولا تمام بلوبنا واجاب عنه السبكي بان الانبياء نوميين فكان هذا من النوم الثاني وهو خلاف نوم الدين وأجاب غيره بجواب حسن وهو ان ادراك دخول الوقت من وظائف العين والاعين كانت نائمة وهذا لا ينافي استيقاظ القلوب اه وقد يتوقف في هذا بان يقظة القلب يدرك بها الشمس كما يقع ذلك لبعض امته فكيف هو صلى الله عليه وسلم وقد يجاب ايضا بانه فعل ذلك للتشريع لان من نامت عيناه لا يخاطب باداء الصلاة حال نومه وهو صلى الله عليه وسلم شارك لامتة الا فيما يخص به ولم يرد اختصاصه صلى الله عليه وسلم بالخطاب حال نوم عينيه دون قلبه فتأمل ع ش وقد يجاب ايضا بانه صلى الله عليه وسلم نام في تلك المرة قلبه الشريف ايضا على خلاف العادة للتشريع (قوله سار الخ) والحكمة في سيرهم منه ولم يصلوا فيه ان فيه شيطانا كما يدل عليه رواية ارحلوا ابننا من هذا الوادى فان فيه شيطانا اطلقى اه بحرى (قوله واذن بلال) اى بامرته صلى الله عليه وسلم ع ش (قوله على الاول) اى الجديد و (قوله الثاني) اى القديم الاصح نهاية (قوله حق للفرض) وهو المعتمد معنى (قوله فان كان عليه فوات الخ) تفريع على القديم الراجح ع ش (قوله متواليه) ولا يضرب في المأودة واتب الفرض اخذ من قول حش في شرح قول المصنف الا في شرطه الوقت الخ ما نصه وبه يعلم ان الكلام لحاجة لا يؤثر في طول الفصل وان الاول انما يحصل بالسكوت او الكلام غير المندوب لا الحاجة انتهى ع ش قول المتن (لم يؤذن لغير الاولى) ولا ينتقض بهذا وبما ياتي في المجموعتين ما تقدم من انه حق للفرض لان وقوع الثانية تابعة حقيقة في الجمع او صورة في غيره صبرها كجزء من اجزاء الاول فاكتفى بالاذان لها اه شرح العباب (فرع) نسي صلاة من الخمس ووجبنا الخمس فان والاها اذن الاول والا فللكل مر اه سم (قوله فان طال فصل) اى بان كان بقدر ركعتين باخف ممكن كالفصل بين صلاتي الجمع ع ش (قوله بين كل) اى كل اثنين (قوله ولو جمع تأخير الخ) اى مع التوالى كما هو صريح المنهج اى والمغنى بصري (قوله اذن الاول الخ) ويشترط هنا وفيما سر وما ياتي ان يقصد به الاول بل لو اطلق انصرف لها فلو قصد به الثانية فينبغي ان لا يكتفى به حلبي اه بحرى (قوله فيؤذن لها) اى ايضا (قوله ولو الى الخ) دخل فيه ما اذا تذكر فائنة بعد فعل

كلام شارح) قد يقال معنى كلام الشارح المذكور انه على القديم السابق لا بد من التقيد بالجماعة فلا يرد عليه ما قاله فتأمل (قوله وعلى الثاني حق للفرض) نظر الاستوى في ندب الاذان في وقت الاولى من المجموعتين اذا نوى جمع التأخير قال الدهيرى ويظهر تخريجه على انه حق الوقت او الصلاة فان قلنا بالاول اذن والا فلا ومقتضاه انه لا يؤذن لان المعتمد انه حق للصلاة وفي شرح العباب ويؤخذ من قولهم انه حق الوقت انه يؤذن للاولى في وقتها وان قوى جمعها تأخير كما يحسنه بعض المتأخرين وقياسه ان يؤذن للثانية في وقتها وإن جمعها تقديمها وقد ينزع فيه لان نية التأخير او فعله التقديم صير الوقت هو الثاني والاول كما صرحوا به بقياسه عدم الاذان فيما ذكر اه (قوله لم يؤذن لغير الاولى) قال في شرح العباب فان قلت ما تقرر من انه حق للفرض ينتقض بما ياتي في توالى فوائت او مجموعتين من انه لا يؤذن لغير الاولى قلت لا ينافيه خلافا لمن توهمه لان وقوع الثانية تابعة حقيقة في الجمع او صورة في غيره صيرها كجزء من اجزاء الاول فاكتفى بالاذان لها اه (فرع) نسي صلاة من الخمس ووجبنا الخمس فان والاها اذن الاول والا فللكل مر (قوله ولو الى

صلاة يوم الخندق فمضاها ولم يؤذن لها (قلت القديم) انه يؤذن لها فعلت جماعة او فرادى خلافا لما يوهمه كلام شارح ولا ينافيه القديم السابق للاختلاف عنه بل قيل ان ذاك جديد لا قديم وهو (اظهر والله أعلم) للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم لما فاتته الصبح بالوادى سار قليلا ثم نزل واذن بلال فصلي ركعتين ثم الصبح وذلك بعد الخندق فالاذان على الاول حق للوقت وعلى الثاني حق للفرض وفي الاملاء حق للجماعة (فان كان) عليه (فوائت) واراد قضاءها متواليه (لم يؤذن لغير الاولى) او متفرقة فان طال فصل بين كل عرفا اذن لكل ولو جمع تأخير اذن للاولى فقط سواء كانت صاحبة الوقت أم غيرها وكذا تقديمها لم يدخل وتنت الثانية قبل فعلها فيؤذن لها لوال التبعية والوالى بين فائتة ومؤادة اذن لا ولاهما لان يقدم الفائتة ثم بعد الاذان لها

لها أيضا (وتندب لجماعة النساء) والخثائي ولكل على انفرادها أيضا (الاقامة) على المشهور لانها لاستنهاض الحاضرين فلا رفع فيها يخشى منه محذور مما يأتي ( لا الاذان على المشهور) لما فيه من الرفع الذي قد يخشى منه اقتتان والتشبه بالرجال ومن ثم حرم عليها رفع صوتها به إن كان ثم أجنبي يسمع وإنما لم يحرم غناؤها وسماعه للأجنبي حيث لا فتنة لأن تمكينها منه ليس فيه حمل الناس على مؤد لفتنة بخلاف تمكينها من الاذان لأنه يسن الاصغاء للمؤذن والنظر اليه وكل منهما اليها مفتن ولأنه لا تشبه فيه إذ هو من وضع النساء بخلاف الاذان فإنه مختص بالذكر فحرم عليها التشبه بهم فيه وقضية هذا عدم التقييد بسماع اجنبي إلا ان يقال لا يحصل التشبه إلا حينئذ ويؤيده ما يأتي في أذانها للنساء الظاهر في أنه لا فرق في عدم كراهته بين قصدها للاذان وعدمه فان قلت ينافيه ما يأتي من حرمة قبل الوقت بقصده بجامع عدم مشروعية كل قلت يفرق بان ذلك فيه منابذة صريحة للشرع بخلاف هذا إذ الذي اقتضاه الدليل فيه عدم ندبه لا غير ولا رفع صوتها بالتلبية لأن كل أحد مشغول بتلبية نفسه مع أنه لا يسن الاصغاء لها ولا نظر الملبى

الحاضر فان كان عقبها لم يؤذن وإن طال الفصل أذن وخرج ما إذا لم يوال فيؤذن لكل سم ونهاية ومعنى (قوله) يدخل وقت المؤداة أي ولو قبل أن يحرم بالقائمة نبي ما لوالن و أراد ان يصلي ثم عرض له ما يقتضي التأخير واستمر حتى خرج الوقت قبل يؤذن لها اخذا من إطلاقهم الاذان للقائمة أو لافيه نظر والاقرب أنه لا يؤذن لانه أذن لهذه الصلاة والموا الة بين الاذان والصلاة لا تشترط ع ش (قوله فيؤذن الخ) وحيث لم يؤذن للثانية فما بعد ها اقام لكل نهاية ومعنى (قوله ايضا) لعل وجهه انه لما كان الاذان قبل دخول وقت المؤداة لم يصلح لكونه من سننها ع ش قول المتن (ويندب لجماعة النساء الاقامة) أي بان تفعلها إحداهن ولو اقامت لرجل أو خشي لم يصح نهاية وقياس حرمة الاذان قبل الوقت لكونه عبادة فاسدة الحرمة ويحتمل خلافه وهو الاقرب اخذا لما ذكره حجب في شرح قول المصنف الاتي لا الاذان الخ ع ش (قوله والخثائي) ظاهره صحة إقامة الخثي للخثائي والوجه المنع لاحتمال أنه أتى وهم رجال وهو قياس ما صرح به في شرح العباب من ان المرأة لا تقيم للخثي سم وفي النهاية ما يوافقه (قوله لاستنهاض الحاضرين) أي إصالة فلا يشكل طلبها للمنفرد سم (قوله والتشبه بالرجال الخ) اخذ بعضهم من هذا عدم حرمة الاذان على الامرء لانه ليس في فعله تشبه بغير جنسه وبناء على ان علة تحريم الاذان على المرأة مركبة من التشبه بالرجال وحرمة النظر اليها وخوف الفتنة بسماعها والحكم المترتب على العلة المركبة ينتفي بانتفاء جزئها والتشبه منتف في حق الامرء فينتفي تحريم الاذان عليه ع ش (قوله ومن ثم حرم عليها الخ) أي وإن لم تقصد التشبه بالرجال لوجود التشبه بخلاف رفع صوتها بالقراءة وقد صرحوا بجواز رفع صوتها بالقراءة في الصلاة ولو بحضور اجنبي فكذا خارجا مراه سم ويأتي عن النهاية مثله وخالف المعنى فقال وينبغي ان تكون قراءتها كالاذان لأنه يسن استماعها واختاره البصري (قوله إن كان ثم أجنبي) وفاقا للغنى والاسنى وشرح المنهج وخلافا للنهاية عبارته ولو اذنت المرأة للرجال أو الخثائي لم يصح اذانها وانمت لحرمة نظرهما اليها وكذا لو اذن الخثي للرجال أو النساء ورفع في هذه أي النساء صوتة فوق ما يسمعن أو الخثائي كما هو ظاهر ولا فرق في الرجال بين المحارم وغيرهم كما اقتضاه كلامها وهو المعتمد ثم قال ويؤخذ مما تقدم في الفرق بين غنائها واذانها عدم حرمة رفع صوتها بالقراءة في الصلاة وخارجها وإن كان الاصغاء للقراءة مندوبا وهو ظاهر ووافي به الود رحمه الله فقد صرحوا بكراهة جهرها بها في الصلاة بحضور اجنبي وعلوه بخوف الاقتتان اه بحذف (قوله يسمع الخ) وهل يحرم على سماع اذانها السماع فيجب عليه سد الاذان ام لافيه نظر والاقرب الثاني لانه لا يحرم سماع نحو الغناء منها إلا عند خوف الفتنة قال في الايعاب وحيث حرم عليها ذلك كما في الجهر فهل تثاب أم لافيه نظر والاقرب الاول كالصلاة في المنصوب اه أقول بل الاقرب الثاني ويفرق بينهما بأن الصلاة مطلوبة منها شرعا بخلاف الاذان ع ش (قوله وسماعه) أي سماع الاجنبي لغنائها مع الكراهة ومعنى ونهاية (قوله وقضية هذا) أي التعليل الثاني (قوله عدم التقييد) تقدم عن النهاية اعتمادا ويأتي في شرح والدورة ما يوافقه قال سم وقضيته ايضا عدم التقييد بالرفع إلا ان يقال المختص بالرجال هو الاذان مع الخ) دخل فيه ما إذا تذكروا فائدة بعد فعل الحاضرة فان كان عقبها لم يؤذن وإن طال الفصل أذن وخرج ما إذا لم يوال فيؤذن لكل (قوله والخثائي) ظاهره صحة إقامة الخثي للخثائي والوجه المنع لاحتمال أنه أتى وهم رجال وهذا هو قياس ما صرح به في شرح العباب من أن المرأة لا تقيم للخثي (قوله لاستنهاض الحاضرين) فلم طلبت للمنفرد إلا ان يقال اصل مشروعيتها الاستنهاض فلا يشكل قوله ولكل على انفرادها (قوله) ومن ثم حرم رفع صوتها به) أي وإن لم تقصد التشبه بالرجال لوجود التشبه بخلاف رفع صوتها بالقراءة وقد صرحوا بجواز رفع صوتها بالقراءة في الصلاة ولو بحضور اجنبي فكذا خارجا ويفارق الاذان بأنه يطلب الاصغاء والنظر إلى المؤذن حتى عن يحسن الاذان بخلاف القراءة فان من يحسنها لا يطلب منه تركها والاصغاء لغيره وبأنه وظيفة الرجال والقراءة وظيفة كل أحد فليس في قراءتها تشبه بالرجال فليتمل (قوله عدم التقييد) اعتمدهم وقضيته ايضا عدم التقييد بالرفع إلا ان يقال المختص بالرجال هو الاذان

الرفع وكلامهم يصرح بعدم حرمة اذان المرأة بل ارفع وان قصدت الاذان لكن ينبغي الحرمة عند قصده وقصد التعبد من حيث انه اذان اه وياتي عن عيش الجزم بذلك (قوله ويؤيده) اي الحصر المذكور (ما ياتي) اي انفا (قوله لا فرق في عدم كراهته الخ) تقدم انفا عن سم وياتي عن عيش اعتماد الحرمة مع قصد الاذان الشرعي مطلقا (قوله بنا فيه) اي عدم الفرق (ما ياتي) اي في شرح وشرطه الوقت (قوله بان ذلك) اي الاذان قبل الوقت بقصده وقوله بخلاف هذا اي اذان المرأة بقصده (قوله عدم ندبه الخ) اي وهو لا يستدعي الحرمة عيش بل ولا الكراهة (قوله ولا رفع صوتها) عطف على قوله غناؤها (قوله لها) اي للتلبية (قوله بقدر ما يسمع) اي ولم تقصد الاذان الشرعي فان رفعت فوق ذلك او ارادت الاذان الشرعي حرم وان لم يكن ثم اجنبي عيش عبارة سم قوله لم يكرهه وكان ذكر الله تعالى اي فليس اذا ناسا شرعا نعم ان قصدت مع عدم رفع صوتها التشبه بالرجال حرم كما هو ظاهر وكذا ان قصدت حقيقة الاذان فيما يظهر لقصدتها عبادة فاسدة وما يتضمن التشبه بالرجال اه (قوله وكذا الخ) عبارة الاسنى اي والمغنى والخفى المشكل في هذا كله كالمراة اه وعبارة شرح المنهج فان اذنا اي المراة والخفى للنساء بقدر ما يسمع لم يكرهه ووقته كرهه بل حرم ان كان ثم اجنبي اه وعومل الخفى معاملة المراة احتياطا والتحريم للاحتياط صانع معمود وكثير اما احتياطوا في امر الخفى فلا يرد كيف حرم مع الشك في انوثته سم قول المتن (والاذان مثني) وفي العباب فان زاد منها اي زاد على الفاظ الاذان كلمة منها او ذكر الاخر ولم يؤد الى اشتباه او قال الله الا كبروا لقن الاذان اجزا انتهى سم (قوله معدول) الى قوله واعتذر في النهاية الا قوله اي لاها الى والوا الى قوله كفى على الخفى المغنى الا قوله قال ولهذا وقوله اي مع الى فالاولى وما انبه عليه (قوله اي معظمه الخ) وكلماته مشهورة وعدتها بالترجع تسع عشرة كلمة نهاية ومعنى اي فلو ترك كلمة من غير الترجيع لم يصح اذانه عيش (قوله والتشهد الخ) اي التهليل قول المتن (والاقامة الخ) وكلماتها مشهورة وعدتها احدى عشرة كلمة معنى ونهاية (قوله اي لانها الخ) اي ثني لفظ الاقامة لانها الخ (قوله بالمقصود) وهو استنساخ الحاضرين كما سر (قوله واعتذره) اي اعتذر المصنف في دقائقه عن عدم استثناء لفظ التكبير (قوله فكانه فرد) هذا ظاهر في التكبير او لها وما في آخرها فهو مساو للاذان فالاولى ان يقال ومعظمها فرادى مغنى (قوله فالاولى) الى قوله بخلاف الخ في النهاية (قوله وقيل الفتح) اي ينقل حركة الف الله للراء سم (قوله بجمع كل كلمتين الخ) اي والكلمة الاخيرة بصوت مغنى (قوله اي اسراعها) الى قوله وفي خبر البخ في

مع الرفع فلا يتحقق التشبه الا حينئذ وكلامهم مصرح بعدم حرمة اذان المرأة اذا لم ترفع صوتها وان قصدت الاذان لكن ينبغي الحرمة عند قصده وقصد التعبد من حيث انه اذان (قوله ولو اذنت للنساء) انظر التقييد بالنساء وسياق ما لا يصح اذنا للرجال وليس فيه افضاح بكرة او عدمها فان لم يكره اشكل التقييد (قوله لم يكرهه وكان ذكر الله تعالى) اي فليس اذا ناسا عيا فان قلت ما الصارف له عن الاذان حتى انتفتت الكراهة بل والحرمة قلت الصارف له قرينة حالها وهي اهل ليست من اهل الاذان ونظيره ما تقدم في باب الغسل ان حال الجنب وعدم تاهله للقرآن قرينة صارفة له عن القرآنية حتى لم تحرم قراءته بغير قصد فان قلت فليجز اذنا مع رفع الصوت نظراً لصرف تلك القرينة قلت عارضها رفع الصوت الذي هو شعار ظاهر للاذان ومقصودا صلة فيه نعم ان قصدت مع عدم رفع صوتها التشبه بالرجال حرم كما هو ظاهر وكذا قصدت حقيقة الاذان فيما يظهر لقصدتها عبادة فاسدة وما يتضمن التشبه بالرجال (قوله وكذا الخ) عبارة شرح الروض والخفى كالمراة قاله في المجموع اه وعبارة شرح المنهج فان اذنا اي المراة والخفى للنساء بقدر ما يسمع لم يكرهه ووقته كرهه بل حرم ان كان ثم اجنبي اه وقد استشكل الحرمة في الخفى لاحتمال انه رجل فكيف حرم مع الشك ويجاب بانه عومل معاملة المراة احتياطا والتحريم للاحتياط صانع معمود وكثيرا ما احتاطوا في امر الخفى (قوله والاذان مثني الخ) في العباب فان زاد منها اي زاد على الفاظ الاذان كلمة منها او ذكر الاخر ولم يؤد الى اشتباه او قال الله الا كبروا لقن الاذان اجزا (قوله وقيل الفتح) اي ينقل

ولو اذنت للنساء بقدر ما يسمع لم يكره وكان ذكر الله تعالى وكذا الخفى (والاذان مثني) معدول عن اثنين اثنين اي معظمه اذ التكبير اوله اربع والتشهد آخره واحد (والاقامة فرادى) لا لفظ الاقامة للحديث المتفق عليه امر بلال اي امره صلى الله عليه وسلم كافي رواية النسائي ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا الاقامة اي لانها المصرية بالمقصود والالفاظ التكبير فانه ثني اولها وآخرها واعتذره بانه علي نصف لفظه في الاذان فكانه فرد قال ولهذا شرع بجمع كل تكبيرتين في الاذان بنفس واحد اي مع وقفة لطيفة على الاولى للاتباع فان لم يقف فالاولى الضم وقيل الفتح بخلاف بقية الفاظه فانه ياتي بكل كلمة في نفس وفي الاقامة بجمع كل كلمتين بصوت (ويسن ادراجها) اي امرها



(وترتيبه) اى الثانى فيه للامر بهما ولا نه للغائبين فالترتيب فيه ابلغ وهى للحاضرين فالادراج فيها شبه ومن ثم سن ان تكون اخفض صوتا منه (والترجيع فيه) لثبوته في خبر مسلم وهو ذكر الشهادتين مرتين سرا بحيث يسمعه من يقربه عرفا قبل الجهر بهما ليتدبرهما ويخلص فيهما اذ هما المقصودتان المنجيتان (٤٦٨) وليتذكر خفاءهما اول الاسلام ثم ظهورهما الذى انعم الله به على الامة انعاما

لا غاية وراءه سمي بذلك لانه رجع للرفع بعد تركه او للشهادتين بعد ذكرهما فيصح تسمية كل به لكن الاشهر الذى في اكثر كتب المصنف انه للاول (والثوب) بالمثلثة (في) كل من اذاني مؤداة واذان فائتة (الصبح) وهو الصلاة خير من النوم مرتين بعد الحيعلتين للحديث الصحيح فيه من ثاب اذ ارجع لانه بمعنى ما قبله فكان به راجعا الى الدعاء بالصلاة ويكره في غير الصبح كحى على خير العمل مطلقا فان جعله بدل الحيعلتين لم يصح اذانه وفي خبر الطبراني رواية من ضعفه ابن معين ان بلالا كان يؤذن للصبح فيقول حى على خير العمل فامر به صلى الله عليه وسلم ان يحمل مكانها الصلاة خير من النوم ويترك حى على خير العمل وبه يعلم انه لا تشبه فيه لمن يجعلونها بدل الحيعلتين بل هو صريح في الرد عليهم (وان يؤذن) ويقم (قائما) وعلى عال احتيج اليه (واللقلة) لانه المأثور سلفا وخلفا والخبر الصحيحين يا بلال قم فناد بل يكره اذان غير مستقبل وكانهم انما لم

النهاية قول المتن (وترتيبه) اى الا التكبير فانه يجمع كل تكبيرتين في نفس عرش (قوله ومن ثم) اى لاجل انها للحاضرين قول المتن (والترجيع فيه) ولو تركه صح الاذان مغنى وسم وعرش (قوله وهو ذكر الشهادتين مرتين الخ) فهو اسم للاول كما صرح به المصنف في مجموعه ودقائقه وتحريره وتحقيقه وان قال في شرح مسلم انه الثانى مغنى ونهاية وشرح المنهج (قوله قبل الجهر بهما) ويأتى بالاربع ولاء قال في العباب قولم بات بهما سرا ولا اتي بهما بعد الجهر عرش (قوله المنجيتان) اى من الكفر المدخلتان في الاسلام نهاية ومغنى (قوله فصح تسمية كل الخ) لا يخفى ان المناسب لذلك التوجيه ان يكون اسما للثاني لانه الذى رجع اليه وحينئذ تسمية الاول به مجاز من تسمية السبب باسم المسبب اذ هو سبب الرجوع رشيدى وفي سم نحوه قول المتن (والثوب في الصبح) وخص بالصبح لما يعرض للناس من التكاسل بسبب النوم نهاية ومغنى (قوله من اذان مؤداة) بلا تنوين بتقدير الاضافة اى مؤداة صبح كروى (قوله وهو الصلاة خير من النوم) اى البقطة للصلاة خير من الراحة التى تحصل من النوم ويسن في الليلة المدطرة او المظلمة او ذات الريح ان يقول بعد الاذان وهو الاول او بعد الحيعلتين الاصلو فى رحالكم اى مرتين لما صبح من الامر به وقضية كلامهم انه لو قاله اى الاصلو اوعضا اى عن الحيعلتين لم يصح اذانه وهو كذلك نهاية وشرح بافضل وكذا في المغنى الا وقضية كلامهم الخ فقال بدله فلو جعله بعد حيعلتين او عوضا عنهما جازاها قال الكروى قوله في الليلة ليس بقيد كما في شرح العباب بل النهار كذلك كبقية اعداء الجماعة اه وقال عرش قوله مر او المظلمة المراد بها الظلام يذنب عن نحو سحاب اما الظلمة المعتادة او اخر الشهور لعدم طلوع القمر فيها فلا يستحب ذلك فيها اه واقره الرشيدى (قوله كحى على خير العمل مطلقا) اى كما يكره هذا في الصبح وغيره (قوله فان جعله) اى لفظ حى على خير العمل (قوله لم يصح اذانه) والقياس حينئذ حرمة لانه صار متعاطيا لعبادة فاسدة عرش (قوله حى على خير العمل) اى اقبلوا على خير العمل عرش (قوله وبه) اى بذكر خبر الطبراني اى بقوله فامر الخ (قوله وعلى عال الخ) عبارة النهاية ويستحب ان يؤذن على عال كمنارة وسطح للتابع ولزيادة الاعلام بخلاف الاقامة لا يستحب فيها ذلك الا ان احتج اليه لكبر المسجد كما في المجموع وفي البحر لم يكن للمسجد منارة سن ان يؤذن على الباب وينبغى تقييده بما اذا تعذر في سطحه والافواولى فيما يظهر اه وفي المغنى نحوه (قوله احتيج اليه) ظاهره انه قيد في كل من الاذان والاقامة وليس كذلك بل هو قيد في الاقامة فقط واما الاذان فيطلب فيه ان يكون على عال مطلقا كما مر عن النهاية والمغنى (قوله وللقلة) اى ان لم يحتج الى غيرها ولا كمنارة وسط البلد فيدور حولها قليلا اى بهجير مى ويأتى ما يتعلق به (قوله لانه المأثور الخ) ظاهره الرجوع لكل من القيام والاستقبال لكن خصه شيخ الاسلام والنهاية والمغنى بالثاني (قوله بل يكره اذان غير مستقبل الخ) اى مع القدرة عليه واجزاء لان ذلك لا يخل بالاعلام نهاية ومغنى (قوله في بعضه) اى الاذان (قوله مخالفته) اى الخبر (قوله المذكور) اى آفا (قوله على ان الخبر) اى خبر الطبراني (قوله ومعارض) عطف على ضعيف (قوله راويه المذكور) كانه اراد به من ضعفه ابن معين (قوله عن يمينه) وقوله عن يساره عن فيهما بمعنى الى (قوله وحينئذ) اى حين التعارض وقوله بهذا اى المروى الثانى وقوله لما مر اى المأثور وقوله وهو اى والحال ان المثبت الخ وقوله اولى خسر كان (قوله وغير قائم) الى قوله وقضيةها في

حركه الف الله لراء (قوله والترجيع فيه) قضية كونه سنة فيفدانه غير شرط فيه فيصح بدونه (قوله انه للاول) لا يخفى ان وجود الاول سبب في تحقق الرجوع المذكور فهو لا ينافي التوجيه المذكور لان

ياخذوا بما في خبر الطبراني وادى الشيخ ان بلالا كان يترك الاستقبال في بعضه غير الحيعلتين لمخالفته للمأثور المذكور الذى هو في حكم النهاية الاجماع الموقد بالخبر المرسل استقبال واذن على ان الخبر ضعيف لان في سنده من ضعفه ابن معين ومعارض برواية راويه المذكور ايضا ان بلالا كان ينحرف عن القبلة عن يمينه في مرتى حى على الصلاة وعن يساره في مرتى حى على الفلاح ويستقبل القبلة في كل الفاظ الاذان الباقية وحينئذ كان الاخذ بهذا الموافق لما مر والموجب لحجية المرسل والمثبت للاستقبال فيما عدا الحيعلتين وهو مقدم على النافي اولى وغير قائم قدر

النهاية إلا قوله ومن ثم إلى وكره وكذا في المغنى إلا قوله نعم إلى والالتفات (قوله وغير قائم الخ) عطف على قوله وغير مستقبل عبارة النهاية فيكره للقاعد والمضطجع أشد المراكب المقيم أي جالس بخلاف المسافر لا يكره له ذلك لحاجته للركوب لكن الأولى لأنه لا يؤذن إلا بعد نزوله لأنه لا بد له منه للفريضة وقضية كلام الرافعي أنه لا يكره أي للمسافر ترك القيام ولو غير راكب له بوجه بأن من شأن السفر التعب والمشقة فسوح له فيه ومن ثم قال الاستوى ولا يكره وأيضا ترك الاستقبال ولا المشي لاحتماله في صلاة النفل في الأذان الأولى والاقامة كالأذان فيما ذكره والأوجه أن كل منهما يجوز من الماشي وإن بعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سماع أوله أن فعل ذلك لنفسه فإن فعله ما لغيره كان ثم معه من يمشي وفي محل ابتدائه غيره اشترط أن لا يبعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سماع أوله ولا لم يجزه كافي المقيم اهـ وكذا في سمع عن العباب وشرحه إلا قوله لاحتماله قال ع ش قوله مر والأوجه قد يشعر عبارته باختصاص الأجزاء على هذا الوجه بالمسافر ولعله جرى على الغالب من أن غيره لا يمشي في أذانه ولا في اقامته وقوله ولا لم يجزه أي لم يجز من لم يسمع الكل اهـ عبارة الرشيدى قوله مر لم يجزه لعله بالنسبة لمن في محل ابتدائه إذ لا توقف في جزائه لمن يمشي معه ومن ثم احتراز بالنصير المذكور عما إذا اذن لمن يمشي معه فقط كما هو ظاهر ثم رايت سم توقف في عبارة الشارح مر وذكر أنه بحث معهم فيها حاول تأويلها بما لا يخفى ما فيه اهـ والحاصل أنه ينبغي حذف قوله مر كان كان معه من يمشي إذ حكمه حكم ما إذا كان يؤذن لنفسه اهـ (قوله وإن بلغ محل انتهائه الخ) شامل لما إذا اذن لنفسه وما إذا اذن لغيره ممن يمشي معه مثلاً وهو ظاهر سم (قوله والالتفات الخ) أي ويسن الالتفات نهاية ومعنى (قوله بعنقه الخ) أي من غير أن ينتقل عن محله ولو على منارة محافظة على الاستقبال نهاية ومعنى قال ع ش وفي سم على المنهج عن مر ولا يدور عليها فإن دار كفي أن سمع آخر أذانه من سماع أوله وإلا فلا اهـ (قوله يميناً مرة في مرتى على الصلاة ويساراً مرة في مرتى الخ) أي حتى يتمهما في الالتفاتين نهاية ومعنى (قوله لانهما خطاب ادى) أي وغيرهما ذكر الله تعالى نهاية (قوله كسلام الصلاة) أي فانه يلتفت فيه دون ما سواه لانه خطاب ادى بجري (قوله ومن ثم) أي من أجل أنها كسلام الصلاة (قوله وانما ندب الخ) أي الالتفات (قوله وفي التثويب) أي في سن التثفات فيه (قوله فقال ابن عجيل لا) اعتمده النهاية والمغنى قال الكردى والأسى والامداد وغيرهم اهـ (قوله دعاه) أي إلى الصلاة (قوله جعل سبابته الخ) أي أنتم ليتهياها ولو تعذرت إحدى يديه لعله جعل السليمة فقط نعم إن كانت العلية سبابته فيظهر جعل غيرهما من بقية أصابعه نهاية قال ع ش قضيته استواء بقية الأصابع في حصول السنة بكل منها وأنه لو فقدت أصابعه الكل لم يضر الكف وفي سم على حج فلو تعذر سبابته لنحو فقد هما اتجه جعل غيرهما من أصابعه بل لا يبعد حصول أصل السنة بجعل غيرهما ولو لم تعذر انتهى (قوله انه) أي الجعل (قوله وانه يستدل به الأصم والبعيد) أي على كونه إذا نافي جيب إلى فعل الصلاة لانه يسن له إجابته المؤذن بالقول نهاية (قوله وقضيتها)

تسميته حيث تترجمها من أخذ اسم السبب من معنى المسبب فليتامل (قوله نعم لا بأس بأذان مسافر راكباً أو ماشياً) قال في العباب والأولى تأذين المسافر بعد نزوله أي أن سهل عليه وله فعله راكباً أي بلا كراهة كافي شرحه وقاعداً قال في شرحه بلا كراهة وإن كان غير راكب كما اقتضاه قول الشرح الصغير إلا أن يكون مسافراً فلا بأس أن يؤذن قاعداً أو راكباً اهـ (تنبيه) قول الشارح وإن بعد محل انتهائه عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع من في أحدهما الآخر شامل لما إذا اذن لنفسه وما إذا اذن لغيره ممن يمشي معه مثلاً وهو ظاهر وإماماً في شرح مر بما يخالف ذلك كما يأتي فشكل وقد بحثت معه فيه فوافق علي ما استظهرته وحاول تأويل عبارته بما لا يخفى ما فيه (قوله بحيث لا يسمع من في أحدهما) أن فعل ذلك لنفسه فإن فعلها أي الأذان والاقامة لغيره كان كان ثم معه من يمشي اشترط أن لا يبعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سماع أوله ولا لم يجزه كافي المقيم كذا في مر وفيه نظر ظاهر (قوله فقال ابن عجيل لا) قال مر واقتضاه كلامهم (قوله سبابته) فلو تعذر النحر فقد هما اتجه جعل غيرهما من أصابعه بل يبعد حصول أصل

نعم لا بأس بأذان مسافر راكباً أو ماشياً وإن بعد محل انتهائه عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع من في أحدهما الآخر والالتفات بعنقه لا يصدره يميناً مرة في مرتى على الصلاة ثم يساراً مرة في مرتى على الفلاح وخصاً بذلك لأنها خطاب ادى كسلام الصلاة ومن ثم ينبغي أن يكون الالتفات هنا بجده لا بخديه نظير ما يأتي ثم وكره في الخطبة لأنها وعظ الحاضرين فالالتفات اعراض عنهم غل بأدب الوعظ من كل وجه وإنما ندب في الاقامة لأن القصد منها مجرد الإعلام لا غير فهي من جنس الأذان فألحقت به واختلفت في التثويب فقال ابن عجيل لا بأس به لا وغيره نعم لأنه في المغنى دعاء كالحليتين ويسن جعل سبابته في ضمخى أذنيه فيه دونها والفرق أنه أجمع للصوت المطلوب رفعه فيه أكثر وأنه يستدل به الأصم والبعيد وقضيتها أنه لا يسن لمن يؤذن لنفسه

بخفض الصوت وبهما علم  
سراخا فمهما في الالتفات  
لا هنا (ويشترط) في كل  
منه ومن الإقامة اسماع  
النفس لمن يؤذن وحده  
ولا فاسماع واحد وعدم  
بناء غيره على ما أتى به لانه  
يوقع في اللبس وكالحج  
و (ترتيبه وموالاته)  
للاتباع ولان تركهما يوم  
العب ويخل بالاعلام ولا  
يضر سير كلام وسكوت  
ونوم واغما وجنون وردة  
وان كره (وفي قول لا يضر  
كلام وسكوت طويلان)  
كسائر الاذكار والكلام في  
طويل لم يفحش ولا اضر  
جزما (وشرط المؤذن)  
والمقيم (الاسلام والتميز)  
فلا يصحان من كافرو غير  
ميز كسكران لعدم تأهلهم  
للعادة ويحكم باسلام غير  
العيسوي

أى الفرقين (قوله بخفض الصوت) مقبوه أنه إذا رفع صوتهما استطاع لتحصيل كمال السنة كما مر يسن له  
ذلك ايضا (قوله وبهما) أى بالفرقين (قوله لها) أى الإقامة وقوله به أى الاذان وقوله في الالتفات أى على ما  
مر وقوله لا هنا أى جعل السبابتين اه سم (قوله في كل منه) إلى قوله ويشترط في المغنى إلا قوله وكالحج  
وقوله وإن كره إلى قول المتن ويسن في النهاية إلا ما ذكر وقوله لخير إلى نعم وما أتى به عليه (قوله سماع  
واحد) أى بالقوة على ما مر عن الرشيدى وشيخنا وبالفعول على ما مر عن ع ش (قوله وعدم بناء غيره الخ)  
ومنه ما يقع من المؤذنين حال اشتراكهم في الاذان من تقطيع كلمات الاذان بحيث يذكر واحد بعض الكلمات  
وغيره باقيا وينبغي حرمة ذلك لانه تعاط لعبادة فاسدة ع ش (قوله لانه يوقع الخ) أى غالبا فلا فرق بين ان  
يشتبها صوتا ولا نهاية ومغنى (قوله وترتيبه) فان عكس ولو ناسيا لم يصح ويبنى على المنتظم منه والاستئناف  
اولى ولو ترك بعض الكلمات في خلاله أتى بالمترك واعاد ما بعده نهاية ومغنى قال الرشيدى قوله مر ويبنى  
على المنتظم ظاهره وإن قصد التكميل والفرق بينهما وبين الفاتحة لا تفتح اه وقال ع ش قوله مر انى بالمترك  
أى حيث لم يطل الفصل بما أتى به من غير المنتظم بين المنتظم وما كمل به اه قول المتن (وموالاته) فان  
عطس في أثناء ذلك سن ان محمد الله في نفسه وان يؤخر رد السلام إذا سلم عليه غيره والتشميت إذا غطس  
غيره وحمد الله تعالى إلى الفراغ وان طال الفصل فيرد ويشمت حينئذ فان ردا وشمت او تكلم بمصلحة لم يكره  
وكان تاركا للسنة ولو رأى اعمى مثلاً يخاف وقوعه في بئرو وجب انذاره مغنى ونهاية قال الرشيدى قوله مر  
وان يؤخر رد السلام هذا ظاهر إذا كان المسلم يمكث إلى الفراغ فان كان يذهب كان سلم وهو ما رفل يرد  
عليه حالا او يترك الرد اه وقال ع ش قضية كلامه مر وجوب الرد بعد فراغ الاذان وهو مخالف لما في  
الايات المشهورة من عد الاذان من الصور المسقطلة للرد لكنه موافق لما هو المعتمد من وجوب الرد  
على الخطيب إذا سلم عليه وقوله مر وجب انذاره أى وان طال ولا يبطل به الاذان اه (قوله ولا يضر الخ)  
أى ولو عمدانها به (قوله بسير كلام وسكوت ونوم واغما الخ) ويسن ان يستأنف في غير الاولين مغنى زاد  
النهاية وكذا فيهما في الإقامة فكانها قربهما من الصلاة وتاكدهما لم يسأح فيها فاصل البتة بخلاف الاذان (قوله  
وان كره) ان كان فاعله ما يقع به الفصل كما هو الظاهر فنحو الاغما الذى يتسبب فيه والردة ليست كذلك  
قال ان قاسم قوله وإن كره أى اليسير من ذلك كما هو ظاهر العبارة ولعل محل كراهيته في النوم وتاليه إذا  
اختارها ولعل المراد في الاخير كراهة التحريم والكرهية من حيث الفصل وان حرم في نفسه فليتاامل اه  
بصرى (قوله والاضر الخ) أى وان فحش بحيث لا يسمى مع الاول اذا نافي الاذان وإقامة في الإقامة  
استأنف جز مانها به ومغنى قول المتن (والتميز) أى ولو صديقا فتأدى اذانه وإقامته الشعار وان لم يقبل خبره  
بدخول الوقت وما في المجموع من قبول خبره فيما طر به المناهدة كقوة النجاسة ضعيف كما ذكره في محل  
اخر نعم قد قبل خبره قيم احتفت به قرينة كاذن في دخول دار وايصال هدية واخباره بطلب ذى وليمة له  
فتجب الاجابة ان وقع في القلب صدقة نهاية قال ع ش قوله نعم قد يقبل خبره أى فان قويت القرينة هنا على صدقه  
صدقة قبل خبره وقياس ما يأتى له في الصور ان الكافر ان أخبر بدخول الوقت ووقع في القلب صدقة قبل والا  
فلا ران الفاسق كذلك اه (قوله كسكران) نعم يصح اذان سكران في اوائل نشاته لا نظام قصده وفعله  
حينئذ نهاية واقره سم وع ش (قوله باسلام غير العيسوي الخ) لا اعتقاده ان محمد رسول الله إلى العرب  
حاشية نهاية عبارة المغنى والاسنى والعيسوية فرقة من اليهود تنسب إلى انى عيسى اسحق بن يعقوب الاصبهانى  
كان في خلافة المصور يعتقد ان محمد رسول الله إلى العرب خاصة وحالف اليهود في اشياء غير ذلك منها انه حرم

السنة بجعل غيرهما ولو لم يتعدرا (قوله لها) أى الإقامة وقوله به أى الاذان وقوله في الالتفات أى على ما مر  
وقوله لا هنا أى جعل السبابتين (قوله وان كره) أى اليسير من ذلك كما هو ظاهر العبارة ولعل محل  
كرهته في النوم وتاليه إذا اختارها ولعل المراد بالكرهية في الاخير كراهة التحريم وان المراد كراهته من  
حيث الفصل به وان حرم في نفسه فليتاامل (قوله كسكران) نعم يصح اذان سكران في اوائل نشاته لا نظام

الذي أتخاه (قوله بنقطه بالشهادتين) هذا يدل على أنه لا يشترط في صحة الاسلام عطف احدى الشهادتين على الاخرى لان الشهادتين في الاذان لا عطف بينهما وقد حكم بالاسلام بالنطق بهما ويوافق ذلك ما نقله في باب الردة عن الشافعي اه سم على حجب وقال شيخنا الزبائي ان الشيخ يعني الرمي رجوع اليه اخرا وعبارة العلقمي عند قوله <sup>عليه السلام</sup> اسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا اله الا الله مخلصا من قلبه نصبا ومنه يؤخذ انه لا يشترط في التلفظ عند الاسلام بكلمة الشهادة ان يقول اشهد وهو الراجح المعتمد بل هو الصواب ولا يغتر بما ذكره بعض أهل العصر وأفتى به من أنه لا بد من لفظ أشهد قال الأذرعى والوجه عدم اشتراط لفظ الشهادة كما تضمن كلام الحلبي نقل الاتفاق عليه واقتضاء كلام القفال وغيره وهو قضية الاخذ بديث وكلام الشافعي في مواضع وكلام اصحابه انظر الى قوله <sup>عليه السلام</sup> لعنه ابي طالب قل لا اله الا الله ولم يقل لفظ اشهد اه كلام الأذرعى وفي الحديث الصحيح امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله قال شيخنا مشايخنا فان قيل كيف لم يذكر الرسالة فالجواب ان المراد المجموع وصار الجزء الاول علما عليه كما تقول قرأت قل هو الله احدى السورة كلها اه فظهر بذلك ان المراد من قولهم الشهادتان او كلمة الشهادة لا اله الا الله محمد رسول الله اه كلام العلقمي اه ع ش بحذف (قوله فيعيد الخ) عبارة المغنى والنهاية فان اذن او قام غير العيسوى بعد اسلامه ثانيا اعتد بالثاني ولو ارتد المؤذن بعد فراغ الاذان ثم اسلم ثم اقام جازوا والاولي ان يعيدهما غير حتى لا يصلي باذنه واقامته لان رده تورثه شبهة في حاله اه (قوله ويشترط لصحة نصب الخ) عبارة النهاية والمغنى ويشترط في جواز نصب مؤذن راتب من قبل الامام او نائبه او من له ولاية النصب شرعا كونه عارفا بالمواقيت بامارة وخبر ثقة عن علم وأن يكون بالغاً آميناً فغير العارف لا يجوز نصبه وان صح اذانه وبخلاف من يؤذن لنفسه او الجماعة من غير نصب فلا يشترط معرفته بها بل متى علم دخول الوقت صح اذانه كاذان الاعمى ولو اذن قبل علمه بالوقت فصادفه اعتد باذانه بناء على عدم اشتراط النية فيه اه قال ع ش بعد سوق عبارة التحفة ما نصه وهي صريحة في عدم الاعتداد بتوليته بخلاف قول الشارح مر ويشترط في جواز الخ فانه لا يقتضى ذلك إذ لا يلزم من عدم الجواز البطلان لكنه المتبادر منه لا سيما وقد صرحوا بان الامام انما يفعل ما فيه مصلحة للمسلمين ومتى فعل خلاف ذلك لا يعتد بقوله وتقل عن مر ما يوافق اطلاق شرحه من صحة توليته اه وياتى عن الزبائدي ما يوافق كلام الشارح (قوله نحو الامام) اى كالتناظر المفوض له ذلك من قبل الواقف ع ش (قوله تكليفه وامانته الخ) فان اتنى شرط من ذلك لم يصح نصبه ولا يستحق المعلوم وان صح اذانه اه زيادى وقال شيخنا مر يستحق المعلوم وفيه نظر لانه قال في نصب من يكره الاقتداء به انه لا يستحق المعلوم وهذا اولى منه فليؤى اه بحججى (قوله او مرصد) أى وجود مرصد عارف بعلمه الاوقات بصري عبارة المغنى بعد كلام نصها فشرط المؤذن راتبا أو غيره معرفة دخول الاوقات بامارة أو غيرها فان ابن ام مكتوم كان راتبا مع انه لا يعرفها بالامارة فانه كان لا يؤذن حتى يقال له اصبحت كما رواه البخارى ويؤخذ من ذلك ما جرت العادة به من ان المؤذنين لا يعرفون الوقت ولكن ينصب الامام لهم موقعا يخبرهم بالوقت ان ذلك يكنى كما قاله بعض المتأخرين اه قول المتن (والذكورة) ظاهرا اطلاقه اشتراط ذلك في اذان المولود وغيره مما مر ولو قيل بعدم اشتراطه في اذان غير الصلاة لم يكن بعيدا وقد تقدم ما فيه ع ش (قوله فلا يصح) الى قوله ما لم يتغير في المغنى لا قوله الخبر الى نعم وقوله وقيل احسن

قصده وفعله شرح مر (قوله بنقطه بالشهادتين) هذا يدل على أنه لا يشترط في صحة الاسلام عطف احدى الشهادتين على الاخرى لان الشهادتين في الاذان لا عطف بينهما وقد حكم بالاسلام بالنطق بهما ويوافق ذلك ما نقله الشارح في باب الردة ان الشافعي قال اذا ادعى على رجل انه ارتد وهو مسلم اكشف عن الحال وقلت له قل أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله وانك بريء من كل دين يخالف دين الاسلام اه ولا يتأني ذلك قول الروضة كاصلم في باب الكفارة ان ذكر الشافعي أن الاسلام أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله الخ لظهور ان الواو في هذه العبارة من كلام الشافعي لحكاية صيغة الاسلام لا من نفس صيغة

بنقطه بالشهادتين فيعيده  
لوقوع اوله في الكفر  
ويشترط لصحة نصب نحو  
الامام له تكليفه وامانته  
ومعرفته بالوقت او مرصد  
لا علامه به لان ذلك ولاية  
فاشترط كونه من اهلها (و)  
شرط المؤذن (الذكورة)

وقوله وإن كان إلى لانه وقوله ويظهر إلى ويكره (قوله فلا يصح اذان امرأة وخنثى الخ) وينبغي الحرمة أن وجد رفع الصوت والا فلا لا يلتفت آخر سمى مامر من قصد التشبه بالرجال وقصد الاذان الشرعي (قوله ولو محارم) هذا هو المعتمد خلافاً للاسنوى شرح مراه سمى (قوله كما من) أى قبيل والاذان مثني (قوله ويكره كل منهما الخ) أى بخلاف غيرهما من الاذكار لا يكره للمحدث لأن القرآن الذى هو افضل الاذكار لا يكره له كفى التبيان والعباب وفى شرحه عن المجموع عن الامام والغزالي فبقية الاذكار بالاولى فلم انه ليس علة كراهة الاذان والاقامة للمحدث مجرد كونهما ذكرًا كما توهم والله تعالى اعلم وفى فتاوى السيوطى فى باب الاذان ولا يكره الذكر للمحدث بل ولا للجنب اه وسببى انه لا يكره اجابة الحائض والنفساء للمؤذن سم على حج اه ع ش ورشيدى قول المتن (للمحدث) أى حدثنا اصغر نهاية ومغنى (قوله نعم ان احدث الخ) أى ولو حدثنا اكرسن له اتمامه ولا يستحب قطعه ليتوصل للابوهم التلاعب فان تطهر ولم يطل زمنه بنى والاستئناف اولى بنهاية ومغنى قال ع ش قوله مر ولو حدثنا اكر الخ أى فلو كان الاذان فى مسجد حرم المكث ووجب قطع الاذان سم على حج اقول وينبغي ان محل وجوب القطع حيث لم يات فعله بلامكث بان لم يات سماع الجماعة له الا اذا كمل بمحله مثلاً ولا فيجب خروجه من المسجد ويكمل الاذان فى مروره او بباب المسجد ان اراد كاله اه (قوله غير المتيمم) ينبغي وغير فافد الطهورين سم وع ش ورشيدى وعبارة المغنى والنهاية فان قيل بر د على ذلك أى قول المصنف ويكره للمحدث الخ المتيمم ومن به نحو سلس بول وفافد الطهورين فان الصلاة مطلوبة منهم ولا يقال انه يكره لهم الاذان والاقامة اجيب بان المراد بالمحدث او الجنب من لا قباح له الصلاة اه أى وهو لا يباح لهم الصلاة (قوله الخبر الترمذى الخ) ولا نه يدعو الى الصلاة فليكن بصفة من يمكنه فعلها والافه ووا عظم غير متعظ قاله الرافعى وقضيته انه يسن له التطهر من الخبث ايضا وهو كذلك نهاية ومغنى قول المتن (وللجنب اشد) تقدم ان الحيض والنفساء اغلظ من الجنابة فتكون الكراهة معهما اغلظ من الكراهة مع الجنابة نهاية ومغنى وفى سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ما نصه وكان مراده اذانهما بغير رفع الصوت فهو وإن لم يكره فى غير هذه الحالة يكره فيها كراهة اشد من كراهة الجنب اما اذانهما برفع الصوت فهو حرام كما تقدم اه وقد يقال ان الحائض والنفساء بغير رفع الصوت ايسر اذنا شرعيان بل ذكر الله تعالى فكيف يحكم عليه بالكراهة وقد تقدم ان الذكر لا يكره للمحدث الا ان يقال انه ليس ذكرًا محض بل ذكر مشوب بكونه اذنانا ثم رايت فى الرشيدى ما نصه وفيه نظر اذ لا يسمى هذا اذاناً وإنما هو مجرد ذكر اه قول المتن (والاقامة اغلظ) ويحيز اذان واقامة من مكشوف العورة والجنب وان كان فى مسجد لان المراد حصول الاعلام وقد حصل والتحريم لمعنى اخر وهو حرمة مكث المسجد وكشف العورة مغنى ونهاية (قوله لتسببه الخ) عبارة غبره لقر بها من الصلاة زاد

فلا يصح اذان امرأة وخنثى الرجال وخنثى ولو محارم كما ماتهما لهم واذانها للنساء جائز كما مر (ويكره) كل منهما (للمحدث) غير المتيمم لخبر الترمذى لا يؤذن الا متوضى نعم ان احدث اثناءه سن له اتمامه (و) كراهته (للجنب) غير المتيمم (اشد) لان حدثه اغلظ (والاقامة) مع احد الحدين (اغلظ) منه مع ذلك الحدث لتسببه لوقوع الناس فيه بانصرافه للطهارة

الاسلام المحكية فتدبر (قوله فلا يصح اذان امرأة وخنثى لرجال وخنثى) وينبغي الحرمة ان وجد رفع الصوت والا فلا لا يلتفت آخر فليتأمل (قوله ولو محارم) هذا هو المعتمد خلافاً للاسنوى شرح مراه وقوله جائز كما مر أى بل ليس اذنانا حقيقة (قوله ويكره كل منهما للمحدث) أى بخلاف غيرهما من الاذكار لا يكره للمحدث لأن القرآن الذى هو افضل الاذكار لا يكره له فبقية الاذكار بالاولى قال فى التبيان فصل يستحب ان يقرأه على طهارة فان قرأ حدثنا جارا بجماع المسلمين قاله الامام حسين ولا يقال ان تكب مكرها بل هو تارك للافضل اه وفى العباب ولا نكر أى التلاوة للمحدث قال فى شرحه لانه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ مع الحدث كما صح عنه ولا ينافى ذلك كونها فى حق المحدث بخلاف الافضل اه وبين قبل ذلك ان ما ذكره العباب نقله فى المجموع عن الامام والغزالي انه ليس حلة كراهة الاذان والاقامة للمحدث مجرد كونهما ذكرًا كما توهم والله تعالى اعلم وفى فتاوى السيوطى فى باب الاذان ولا يكره الذكر للمحدث بل ولا للجنب اه وسببى انه لا يكره اجابة الحائض والنفساء للمؤذن (قوله غير المتيمم) ينبغي وغير فافد الطهورين (قوله للجنب اشد) قال فى شرح الروض وتقدم ان الحيض والنفساء اغلظ من

أذان الجنب لا قامة المحدث  
(ويسن) للاذان (صيت)  
أى على الصوت لزيادة  
الاعلام وللخبر الصحيح  
أنه صلى الله عليه وسلم قال لرائى الاذان  
في النوم القه على بلال فانه  
أندى صوتا منك أى أبعد  
مدى صوت وقيل احسن  
ويسن (حسن الصوت)  
احسانه لانه ابعث على  
الاجابة و (عدل) ليقبل  
خبره بالوقت وليؤمن نظره  
إلى العورات وحر وعالم  
بالمواقيت من ذرية مؤذنيه  
صلى الله عليه وسلم فذرية مؤذنى أصحابه  
فذرية صحابى ويظهر تقديم  
ذريته صلى الله عليه وسلم على  
ذرية مؤذنى الصحابة وعلى  
ذرية صحابى ليس منهم ويكره  
اذان فاسق وصبي واعى  
لانهم مظنة الخطا والتعطيط  
والتغنى فيه مالم يتغير به  
المعنى والاحرم بل كثير منه  
كقرفلتبته لذلك ولا يجوز  
ولا يصح نصب راتب بمز أو  
فاسق مطلقا وكذا اعنى إلا  
إن ضم اليه من يعرفه الوقت  
(والامامة افضل منه في  
الاصح) لمواظبته صلى الله عليه وسلم  
وخلفائه الراشدين عليها  
ولان الصحابة احتجوا  
بتقديم الصديق للامامة على  
أحقية بالخلافة ولم يقولوا  
بذلك فى بلال وغيره (قلت  
الاصح أنه) مع الاقامة  
لا وحده كما اعتمده خلافا  
لمن نازع فيه (افضل  
والله أعلم) لقوله تعالى

النهاية فان انتظره القوم ليتطهر شق عليهم ولا ساءت به الظنون اه (قوله وبحث الاسنوى الخ) اعتمده  
المغنى دون النهاية عبارته وقضية كلامه كاصله ان كراهة إقامة المحدث اشد من كراهة اذان الجنب وهو  
الاوجه لما تقدم من قربها من الصلاة لكن قال الاسنوى يتجه مساواتهما اه قال ع ش قوله مر لكن  
قال الاسنوى الخ ضعيف اه (قوله للاذان) إلى قوله مالم يتغير فى النهاية إلا قوله وقيل احسن وقول ولان  
كان إلى انه وقوله ويظهر إلى ويكره (قوله لرائى الاذان) أى عبد الله بن زيد مغنى قول المتن (عدل) أى عدل  
رواية بالنسبة لأصل السنة وأما كما لها فيعتبر فيه كونه عدل شهادة نهاية وسم (قوله ومن ذرية مؤذنيه  
الخ) كبلال وابن ام مكتوم وأى عذورة وسعد القرظى نهاية ومغنى (قوله ليس منهم) أى من اولاده صلى  
الله عليه وسلم قاله ع ش ولعل الصواب من اولاده مؤذنيه صلى الله عليه وسلم (قوله ويكره اذان فاسق الخ)  
ويجوزى منها (قوله وصي) أى يميز ولا فلا يصح كاسر (قوله واعى) أى حيث لم يكن معه بصير يعرف الوقت  
نهاية ومغنى (قوله لانهم مظنة الخطا) قد يقتضى انتفاء الكراهة فى الاعنى مع ترتيب عارف يرشده وقد  
يقتضى ذلك فى الصبي حينئذ سم وما ذكره أولا فقد مرآ نفا عن النهاية والمغنى ما يفيد بل قد يفيد  
ما يأتى فى الشرح ثم رايته أى سم صرح هناك بان الضم المذكور يزول به الكراهة وامام ذكره ثانيا  
فصنيع النهاية والمغنى وكذا ما يأتى فى الشرح قد يخالفه والفرق بين الصبي والاعنى ظاهر (قوله والتعطيط  
والتغنى فيه) أى تمدد الاذان والتطريب به نهاية ومغنى (قوله مالم يتغير به المعنى الخ) قال ابن عبد السلام  
يحرم التلحين أى ان غير المعنى او اوم عذورا كدهمزة اكبر ونحوها ومن ثم قال الزركشى وليحترز من  
اغلاط تقع للمؤذنين كدهمزة اشد فيصير استفهاما ومداء اكبر فيصير جمع كبير بفتح اوله وهو طبل له  
وجه واحد ومن الوقف على له والابتداء بالاله لانهم لا نهر بما يؤدى إلى الكفر كالذى قبله ومن مد ألف الله  
والصلاة والفلاح لان الزيادة فى حرف المد واللين على مقدار ما تكلمت به العرب لحن وخطا ومن قلب الالف  
هاء من الله ومدهمزة اكبر ونحوها وهو خطا ولحن فاحش وعدم النطق بها الصلاة لانه يصير دعاء على النار  
شرح بافضل (قوله ولا يصح نصب الخ) هذا علم مما سبق إلا ان يكون توطئة لمسئلة الاعنى سم (قوله مطلقا)  
أى ضم اليه المعروف اولا قول المتن (قلت الاصح انه الخ) شمل إمامة الجماعة فالاذان افضل منها ايضا ويظهر ان  
امامتها افضل من خطبتها ويلزم من تفضيل الاذان على امامتها تفضيله على خطبتها بطريق الاولى نهاية ومغنى  
قال سم وفيه شيء اه (قوله مع الاقامة الخ) ينبغى ان الامامة افضل من الاقامة وحدها عند المصنف  
سم (قوله كما اعتمده الخ) وفاقا للشيخ وخلافا للنهاية والمغنى حيث قالوا واللفظ للثانى وصحح المصنف فى  
نكته ان الاذان مع الاقامة افضل من الامامة وجرى على ذلك بعض المتأخرين والمعتمد ما فى الكتاب اه  
(قوله خلافا لمن نازع فيه) اعتمد مر المنازعة سم وكذا اعتمدها المغنى كما مر انفا (قوله

الجنب فتكون الكراهة معها اشد منها معها اه وكان مراده أن أذانها يغير رفع الصوت فهو وإن لم يكره  
فى غير هذه الحالة يكره فيها كراهة اشد من كراهة الجنب اما اذانها برفع الصوت فهو حرام كما تقدم وفى  
الروض ويجزى الجنب أى اذانه وإقامته وإن كان فى المسجد ومكشوف العورة فان احدث فى اذانه استحباب  
اتمامه فان توضحا لم يطل نبى اه وقوله فان احدث قال فى شرحه ولو حدثنا اكبراه فانظر لو كان فى المسجد  
ويتجه قطعه وحرمة مكثه (قوله وعدل) أى ولو عدل رواية والا كل عدل شهادة مر (قوله لانهم مظنة  
الخطا) قد يقتضى انتفاء الكراهة فى الاعنى مع ترتيب عارف يرشده وقد يقتضى ذلك فى الصبي حينئذ (قوله  
ولا يصح نصب راتب) هذا علم مما سبق إلا ان يكون توطئة لمسئلة الاعنى (قوله إلا ان ضم اليه من يعرفه)  
لا يقال قياس كراهة اذان الاعنى انه لا يجوز نصب راتب وإن ضم اليه من ذكر لانه خلاف المصلحة لانا نقول  
لإنذاره معنى يزول بالضم المذكور (قوله والامامة افضل الخ) هى شاملة لامامة الجماعة وقضية ذلك انه  
افضل منها عند المصنف والمتبادر ان امامة الجماعة افضل من خطبتها وقضيته ان الاذان افضل من الخطبة وفيه  
شئ (قوله كما اعتمده) ينبغى افضل من الاقامة وحدها عند المصنف (قوله خلافا لمن نازع فيه)

ومن أحسن قولاً من دعاء الله قالت عائشة ثم المؤذنون ولا يناقيه قول ابن عباس هو النبي ﷺ لأنه الأحسن مطلقاً وهم الأحسن بعده  
ولا كون الآية مكية لأنه لا مانع من أن (٤٧٤) المكي يشير إلى فضل ما يشير ع بعدد لما صح أنه صلى الله عليه وسلم دعاه بالمغفرة وللإمام

بقوله تعالى ومن أحسن الخ لقائل أن يقول قضية التمييز بقوله لا تفضل إلا على الأقوال دون الأفعال  
كالإمامة فليتامل وإيضاً فقد اعتبر مع الدعاء إلى الله تعالى ما عطفه عليه فليتامل سم (قوله ولا يناقيه الخ) محل  
تامل إذ لفظ المروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم المراد به النبي ﷺ وهذه الصيغة تقتضي الحصر  
فيه ومقتضى ما ذكره الشارح أن يكون المراد الأعم من النبي صلى الله عليه وسلم ومن المؤذن فليتامل وفيه  
أيضاً أن هذا الترتيب الذي ادعاه ما أخذه بصري (قوله لأنه الأحسن الخ) تعليل لعدم المناقاة (قوله ولا  
كون الآية مكية) أي والأذان إنما شرع بالمدينة وقوله لأنه لا مانع الخ لسكن الظاهر والأصل خلافه وهذا القدر  
كاف في ترجيح التفسير المروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما بصري (قوله ولما صح الخ) عطف على  
بقوله تعالى الخ (قوله خوف زيغ) أي بعدم رعاية حقوق الإمامة (قوله وأنه قال الخ) عطف على قوله أنه  
ﷺ الخ (قوله يغفر له مدى صوته) معناه أن ذنوبه لو كانت أجساماً غفر له منها قدر ما يبلغ المسافة التي بينه  
وبين منتهى صوته وقيل تمتد له الرحمة بقدر مدى الصوت وقال الخطابي يبلغ غاية المغفرة إذا بلغ غاية رفع  
الصوت ذكره المجموع اه حج في شرح العباب اه ع ش (قوله ويشهد له) أي بالأذان ومن لازمه  
إيمانه لنطقه بالشهادتين فيه ع ش (قوله وإنما لم يواظب الخ) جواب عن دليل الأول المار (قوله لولا خليفي)  
بكسر الخاء واللام المشددة وفتح الفاء مصدر خلفه بتشديد اللام لارادة المبالغة رشيدى والمقرر في علم  
الصرف أن فعلي من أوزان مبالغة المصدر من الثلاثى وعبرة ع ش وفي النهاية الخلفي بالكسر والتشديد  
والقصر الخالفة وهو و أمثاله من الأبنية كالرمي والدليلي مصادر تدل على معنى الكثيرة يريد به كثرة اجتهاده في  
ضبط الأمور وتصريف أعتما اه (قوله إنما يمنع الإدامة) قد يقال ولا يمنع الإدامة لا مكان أن يرتب من  
يرصد له الوقت سم (قوله واعترض) أي ذلك الجواب (قوله بأنه الخ) صلة الجواب (قوله وهو لا يجزى)  
لا يخفى ما في هذا من الفساد لأنه لو فرض صدور منه صلى الله عليه وسلم فاني يتوهم عدم الاجزاء والجزاء  
وعدمه إنما يؤخذ من أقواله وأفعاله صلى الله عليه وسلم وزاده فضلاً وشرافاً بصري ويقال إن مراده أنه  
لا يقول الأول لعدم اجزائه كما علم من أدلة الأذان من أن كلماته تعبدية لا يجوز تغييرها (قوله بأنه في غاية  
الخ) صلة اعتراض الجواب الخ ع ش (قوله أذن مرة في السفر الخ) كذا جزم به المصنف وعزاه لخبر الترمذي  
لكن اعتراض أن أحداً أخرجه في مسنده من طريق الترمذي بلفظ فامر بلا لا فاذن وبه علم اختصار رواية  
الترمذي ومعنى أذن فيها امر بالأذان كأعطى الخليفة فلانا الفاسم عبارة النهاية بعد كلام على أن معنى  
أذن عند بعضهم أمر كافى رواية أخرى اه (قوله فقال ذلك) أي أن محمد رسول الله (قوله على ما يأتي ثم)  
أي في بحث تشهد الصلاة (قوله فالأحسن الجواب) أي عن توجيهه أفضلية الإمامة بمواظبة النبي صلى الله  
عليه وسلم والخلفاء على الإمامة وعدم الأذان وقوله لأحد القولين أي القول بأفضلية الأذان والقول بأفضلية  
الإمامة ع ش (قوله وقد تفضل الخ) جواب عما يتوهم وروده على ما اختاره المصنف من تفضيل السنة على  
الفرض (قوله كابتداء السلام الخ) وإبراه المعسر على أنظاره مع أن الأول فيه ماسنة والثاني فرض ويسن  
لمن صلح للأذان والإمامة الجمع بينهما وإن يتطوع المؤذن بالأذان وإن يكون الأذان بقرب المسجد وإن  
لا يكتفى أهل المساجد المتقاربة بأذان بعضهم بل يؤذن في كل مسجد فإن أي المؤذن من الأذان تطوعاً  
ورقة الإمام من مال المصالح ولا يجوز أن يرق مؤذناً وهو يخدم متبرعاً فإن تطوع به فاسق وثم أمين وأمين

اعتمد من المنازعة (قوله لقوله تعالى ومن أحسن قولاً) لقائل أن يقول قضية التمييز بقوله لا تفضل إلا على الأقوال دون الأفعال  
على الأول دون الأفعال كالإمامة فليتامل وإيضاً فقد اعتبر مع الدعاء إلى الله تعالى ما عطفه عليه اه فليتامل  
(قوله إنما يمنع الإدامة) قد يقال ولا يمنع الإدامة لا مكان أن يرتب من يرصد له الوقت (قوله بأنه في غاية)  
متعلق بقوله اعتراض الجواب (قوله أذن مرة في السفر) كذا جزم به المصنف وعزاه لخبر الترمذي لكن

بالإرشاد والمغفرة أعلى  
ومن ثم قال الماوردي دعا  
للإمام بالإرشاد وخوف  
زيغ وللمؤذن بالمغفرة  
لعله بسلامة حاله وأنه جملة  
أميناً والإمام ضامننا والأمين  
خير من الضامن وأنه قال  
المؤذن يغفر له مدى صوته  
ويشهد له كل رطب وبابس  
وأخذ ابن حبان من خبر  
من دل على خير فله مثل أجر  
فاعله أن المؤذن يكون له  
مثل أجر من صلى بأذانه  
ولما لم يواظب ﷺ  
وخلفاؤه عليه لا احتياج  
مراعاة الأوقات فيه إلى  
فراغ وكانوا مشغولين بأمور  
الإمامة ومن ثم قال عمر رضي  
الله عنه لولا الخلفي أي  
الخلاقة لأذنت واعترض  
بان الاشتغال بذلك إنما  
يمنع الإدامة لا الفعل في  
بعض الأحيان لا سيما  
أوقات الفراغ كما اعتراض  
الجواب بأنه لو أذن لقال أني  
رسول الله وهو لا يجزى أو  
أن محمد رسول الله ولا جزالة  
فيه بأنه في غاية الجزالة  
كسكل لإقامة ظاهر مقام  
مضمر لنسكته على أنه صح  
أنه أذن مرة في السفر  
وأما فقال ذلك ونقل عنه  
في تشهد الصلاة أنه كان  
يأتي بأحدهما تارة  
وبالأخرى على ما يأتي  
ثم فالأحسن الجواب بان

عدم فعله للأذان لا دلالة فيه لاحتماله وقد تفضل سنة الكفاية على فرضها كابتداء السلام على جوابه وقيل إن علم من وثم  
نفسه القيام بحقوق الإمامة فهي أفضل وإلا فهو وقضيته بل صريحه أن كلاماً من الوجهين الأولين قائل بأفضلية ما رآه على الإطلاق (وشرطه)



وتم آمين أحسن صوتا منه وأنى الامين في الأولى والاحسن صوتا في الثانية رزقه الامام من سهم المصالح عند حاجته بقدرها او من ماله ماشاء ويجوز للواحد من الرعية ان يرزقه من ماله واذان صلاة الجمعة اهم من غيره ولكل من الامام وغيره الاستجار عليه اى الاذان والاجرة على جميعه ويكفى الامام لا غير ان استاجر من بيت المال ان يقول استاجر تك كل شهر بكذا فلا يشترط بيان المدة كالجزية والخراج بخلاف ما اذا استاجر من ماله واستاجر غيره فانه لا بد من بيانها على الاصل في الاجارة وتدخل الاقامة في الاستجار على الاذان ضمنا فيبطل افرادها لاذلا كلفة فيها وفي الاذان كلفة لرعاية الوقت نهاية زاد المغنى وللإمام ان يرزقهم وان تعددوا بعدد المساجد وان تقاربت وامكن جمع الناس باحد هال التعلل ويبدأ وجوبا ان صدق بيت المال وتبدأ ان اتسع بالام اه قال ع ش قوله مو رزقه الماء اى وجوبا وقوله مو عند حاجته بقدرها يعنى ان كان محتاجا ياخذ بقدر حاجته ولا اخذ بقدر اجرة مثله وقوله والاجرة على جميعه وفائدة ذلك نظير فيما لو اخل به في بعض الاوقات فيسقط ما يقابله من المسمى بقسطه اما لو اخل ببعض كلما ته فلا شىء له في مقابلة هذا الاذان لبطالانه بجملته بترك بعضه وقوله وتدخل الاقامة في الاستجار فيسقط ما قبلها عند تركها واما ما اعتيد من فعل المؤذنين من التسبيحات والادعية بعد الصلوات فليس داخل في الاجارة على الاذان فاذا لم يفعله لا يسقط من اجرة الاذان شىء وقوله لاذلا كلفة فيه يؤخذ منه ان لو كان فيها كلفة كان احتاج في اسماع الناس الى صعود محل عال وفي صعود مشقة او مبالغة في رفع الصوت والثاني في الكلمات ليستمكن الناس من سماعه صحت الاجارة لها اه ع ش (قوله عدم الصارف) الى قوله مو من ثم في المغنى وكذا في النهاية لا قوله فلو قصد الى لا النية (قوله عدم الصارف الخ) فلو ظن انه يؤذن للظهر فكانت العصر صرح النهاية (قوله لا النية الخ) فلراذن جاهلا بدخول الوقت فصادفه اعتدبه وبهذا فارق التيمم والصلاة نهايتو شرح العباب زاد المغنى ويؤخذ من ذلك ان الخطبة كالاذان بناء على عدم اشتراط النية اه قال ع ش قضية هذا الفرق انه لو خطب للجمعة جاهلا بدخول الوقت فتبين انه في الوقت اجزا لعدم اشتراط نية الخطبة ويحتمل عدم الاجزاء لان الخطبة اشبهت الصلاة وقيل انها بدل من ركعتين سم على حج وقوله اجزا الخ هو المعتمد اه (قوله لم ينصرف عنه الخ) لان ارادة الصرف انما تؤثر اذا قارنت وقوله في التفريع نظر لعل وجه النظر جريان ذلك على مقابل الاصح إذ حيث قصده وقع عنه لوجود شرطه فلا ينصرف عنه فليتأمل سم وقد يقال وجه النظر ان ما ذكر متفرع على اشتراط عدم الصارف المتفق عليه (قوله وفي التفريع نظر) قد يقال التفريع واضح نظرا لا اشتراط عدم الصارف بصرى عبارة ع ش والذي يظهر عدم تاق النظر لان الصارف انما يمنع الصحة اذا كان مقارنا للفظ اما بعده فلا حيث قصده الاذان بالتكبيرتين حسب تاء منه فلا يتاقى صرفهما بعد فان لم يطل الفصل فلا وجه لمنع البناء بقي ما لو اذن لدفع تغول الغيلان مثلا وصادف دخول الوقت فهل يكفى ام لا فيه نظر والا قرب الاول اه اقول قضية اشتراط عدم الصارف عدم الكفاية بل قول الشارح فلو قصد الخ كالصريح فيه (قوله لانه) الى قوله كما صرح في المغنى والى قوله كما في المجموع في النهاية لا قوله منه الى ان نوى وقوله وقيل لا (قوله فلا يجوز الخ) ولا يصح الاذان للجماعة بالعجمية وهناك من يحسن العربية بخلاف ما اذا كان هناك من لا يحسنها فان اذن لنفسه وكان لا يحسن العربية صح وان كان هناك من يحسنها وعليه ان يتعلم حكاية في المجموع عن الماوردي واقره نهاية ومعنى اى يسن له ع ش (قوله ومنه) اى من قوله للالباس (قوله

عدم الصارف وكذا الاقامة  
فلو قصد تعليم غيره لم يعتد  
به لا النية على الاصح ومن  
ثم ينبغى نديها وفرع على  
الاصح انه لو كبر  
تسكيرتين بقصده ثم اراد  
صرفهما للاقامة لم ينصرفا  
عنه فينبى عليهما وفي  
التفريع نظرو (الوقت)  
لانه لما اراد الاعلام به  
فلا يجوز ولا يصح قبله  
اجماعا كما صرح به بعضهم  
للالباس ومنه يؤخذ

اعترض بأن أحدا أخرجه في مسنده من طريق الترمذى بلفظ فأمر بلال فأذن وبه يعلم اختصار رواية الترمذى وان معنى اذن فيها امر بالاذان كاعطى الخليفة فلانا كذا (قوله ثم اراد صرفهما) اى لان ارادة الصرف انما تؤثر اذا قارنت (قوله وفي التفريع نظر) لعل وجه النظر جريان ذلك على مقابل الاصح إذ حيث قصده وقع عنه لوجود شرطه فلا ينصرف عنه فليتأمل (قوله والوقت) قال في العباب فان اذن جاهلا بدخول الوقت وصادفه اتجه الاجزاء اه هو واحد احتمالين لصاحب الوافى رجحه الزركشى كما بينه الشارح قال وفارق التيمم والصلاة باشتراط النية ثم بخلاف هنا اه وقضية هذا الفرق انه لو خطب للجمعة جاهلا

انه حيث امن لم يخرم لانه ذكر نعم ان نوى به الاذان اتجهت حرمة لانه تلبس بعبادة فاشدة ويستمر ما بقى الوقت وقول ابن الرفعة الى وقت الاختيار لعلة للافضل والنص على سقوط مشروعيته بفعل الصلاة يحمل على ان ذلك بالنسبة للبصلي (إلا الصبح) للخبر الصحيح فيه وحكمته ان الفجر يدخل وفي الناس الجنب والنائم فجاز بل نذب تقديمه ليمتد الادراك فضيلة اول الوقت ولا تقدم الاقامة على وقتها بحال وهو ارادة الدخول في الصلاة حيث لا جماعة ولا اذان لا امام ولو بالاشارة فان قدمت عليه اعتد بها وقيل لا ويشترط ان لا يطول الفصل اى عرفا بينهما كافي المجموع وفيه ايضا يسن بعد الاقامة (٤٧٦) لكل احد والامام اكدا امر بتسوية الصفوف بنحو استواء وحكم الله وان يلتفت بذلك

بيننا ثم شمالا فان كبر المسجد امر الامام من يامر بالتسوية فيطوف عليهم او ينادى فيهم ويسن لكل من حضر ان يامر بذلك من راي منه خلا في تسوية الصف والاولى خلا فالاني حنيفة ترك الكلام بعد الاقامة وقبل الاحرام لا الحاجة اهمل خصا وبه يعلم ان الكلام الحاجة لا يؤثر في طول الفصل وان الطول لما يحصل بالسكوت او الكلام غير المندوب لا الحاجة وقد قال الاذرعى يظهر ان الجماعة اذا كثرت كثرة مفرطة وامتدت الصفوف الى الطرقات ان ينتظر فراغ من يسوى صفوفهم او تستثنى هذه الصورة لان في وقوف الامام عن التسوية ومن معه قياما الى تسويتها بامر طائف ونحوه تطويلا كثيرا واضرا بالجماعة وكلام الائمة محمول على الغالب اه وفي شرحى للعباب والذى يتجه ما بحثه اولاه وهو ما اقتضاه اطلاقهم انتظار الامام تسويةها وان فرض ان في ذلك ابطاء

حيث امن) اى الالباس سم (قوله) تسقوط مشروعيته (الخ) اى للجماعة بفعلهم والمنفرد بفعله ع (قوله) والنص (الخ) هذا يدل على ان مشروعية الاذان للصلاة وهو المعتمد كما من الوقت وعلى هذا نوى المسافر تاخير الصلاة فان قلنا بالاول لم يؤذن ولا اذن مغنى (قوله) بالنسبة للبصلي (الخ) اى في تلك الصلاة نهاية قول المتن (إلا الصبح) اى اذ انه نهاية (قوله) للخبر (الخ) الى قوله وفيه في المغنى لا قوله ولو بالاشارة وقوله وقيل لا (قوله) بل نذب تقديم اى تقديم اذان اخر على اذنه في الوقت سم (قوله) اعتد بها (الخ) اى ولا اثم على الفاعل ع (قوله) عبارة سم فقوله ولا تقدم اى لا يطلب تقديمها اه (قوله) بينهما اى بين الاقامة والصلاة (قوله) وفيه (الخ) اى في المجموع (قوله) بذلك اى الامر بالتسوية (قوله) فيطوف اى المأمور بالتسوية (قوله) بذلك اى التسوية (قوله) انتهى اى كلام المجموع (قوله) وبه يعلم (الخ) انظر من هذا العلم اقول منشؤه فان كبر المسجد (الخ) باعتبار قوله فيطوف عليهم (الخ) فتأمل لكن قد يقال غاية هذا الطلاق يمكن تخصيصه بما تقدم سم (قوله) ان ينتظر (الخ) لعل ينتظر بالرفع خبر ان بالشدة واسمه ضمير الامام محذوف والجملة خبر ان الجماعة (الخ) وقوله او تستثنى (الخ) اى عن قولهم فان كبر المسجد امر الامام (الخ) ولو ابدل قوله ان الجماعة اذا كثرت بغيا اذا كثرت اسلم عن هذه التكلمات (قوله) قياما حال من الامام ومن معه وقوله الى تسويتها متعلق بالوقوف (قوله) بامر طائف (بالاضافة) (قوله) تطويلا (الخ) خبر لان (الخ) (قوله) وفي شرحى (الخ) اى المسمى بالايهاب (قوله) ما بحثه (الخ) خبر والذى (الخ) (قوله) وهو اى ما بحثه الزركشى او لا (قوله) انتظار الامام (الخ) مفعول اطلاقهم وقوله وان فرض الخ غاية ما بحثه او لا وقوله ان في ذلك اى فيما بحثه او لا وكذا الامر في قوله الا في لان ذلك (قوله) بان مضى ذلك) ما قطع النسبة (قوله) فيها اى في الجمعة (قوله) ومن ثم اى لاجل الفرق بين الواجب وغيره (قوله) المضى فيها اى في الجمعة (قوله) هذا اى في غير الجمعة (بذلك) اى بقدر الركعتين قول المتن (فمن نصف الليل) اى شتاء كان او صيفانها ية ويأتى في الشارح ما يوافق قال ع وش لو اذن قبل نصف الليل هل يحرم او لا فيه نظر اه سم وقضية قول الشارح قبل لو اذن قبل الوقت بنذته خرم ان يقال هنا بالتحريم حيث اذن بنيتها اه (قوله) ولان العرب الى قوله واختير في المغنى (قوله) ولان العرب (الخ) عبارة للمغنى وانما جعل رفته في النصف الثاني لانه اقرب الى الصبح اذ معظم الليل قد ذهب وقرب الاذان من الوقت فهو منسوب الى الصبح ولهذا تقول العرب بعده انعم صباحا اه (قوله) حين يبقى سبع (الخ) ويدخل سبع الليل الآخر

بدخول الوقت فبين انه في الوقت اجزاء عدم اشتراط نية الخطبة ويحتمل عدم الاجزاء لان الخطبة اشبهت الصلاة وقيل انها بدل عن ركعتين (قوله) اتجهت حرمة (قوله) اعتمدهم وقوله حيث امن اى الالباس وقوله يحمل على ان ذلك الخ اعتمدهم (قوله) بل نذب تقديمه (الخ) انظر هل يشكل مع قوله الا في فان اقتصر فالاولى بعده لاذن التقديم انما يظهر عند الاقتصار لاذن الجمع بينهما لا ينتظم ان يقال نذب تقديمه الا ان يحجب بان المراد نذب تقديم اذان آخر تأمل (قوله) اعتد بها (قوله) لا يقدم اى لا يطلب تقديمها (قوله) وبه يعلم (الخ) انظر منشأ هذا العلم اقول منشؤه فان كبر المسجد (الخ) باعتبار قوله فيطوف عليهم (الخ) فتأمل لكن قد يقال غاية هذا الاطلاق يمكن تخصيصه بما تقدم (قوله) في ذلك اى التقديم على الوقت

لكن ان لم يفحش بأن لم يمض زمن بقطع نسبة الاقامة عن الصلاة من كل وجه لان ذلك من بطول مصلحتها فلم يضرب الابطال لاجله فان فحش بان مضى ذلك اعادها وظاهر ان الكلام في غير الجمعة لوجوب المواالات فيها ويحتاج للواجب ما لا يحتاج لغيره من ثم ينبغي ان يضبط الطول المضرب فيها بقدر ركعتين باخف ممكن اخذ من نظيره في جمع التقديم ولا يضبط الطول هنا بذلك اتقروا من الفرق بين الواجب والمندوب (فمن نصف الليل) كالدفع من مزدلفة ولان العرب تقول حينئذ انعم صباحا وتصحيح الراجح انه في الداء حين يبقى سبع وفي الصحيح حين يبقى نصف سبع لخبر فيه رده المصنف بان الحديث باطل واختير تحديده بالسحر

وبطلوع الفجر الأول وقيل وقته جميع الليل وقيل إذا خرج وقت اختيار العشاء مغنى (قوله وهو السدس الأخير) قاله ابن أبي الصيف و ضبط المتن في السحر بما بين الفجر الكاذب والصادق مغنى (قوله وأذان الجمعة) إلى قوله على أنه في النهاية إلا قوله خلافا لما في الروق (قوله وأذان الجمعة الخ) الأولي تقدمه على قول المتن فمن نصف الليل (قوله ليس كالصبح في ذلك) أي في التقديم على الوقت سم فلا يصح قبل الوقت ع ش (قوله وكل محل للجماعة) كذا في النهاية والمغنى قول المتن (يؤذن واحداً الخ) هل يسن تعدد أذان قضاء الصبح سم والأقرب هنا وفيما إذا لم يؤذن قبل الفجر أنه يسن أذانان نظر الأصل كما طلب التشويب في أذان فاتتها نظراً لذلك ع ش وفيه وقفة (قوله لما تقرر) أي بقوله واختير الخ (قوله وحكته) أي حكمة سن مؤذنين للمسجد الخ (قوله والزيادة عليهم ما لا تسن إلا الحاجة) كذا في النهاية والمغنى (قوله ثم إن اتسع) إلى قوله خلافاً للخ في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله والأقرب للاقتداء (قوله ترتبوا الخ) قال في المجموع وعند الترتيب لا يتأخر بعضهم عن بعض لئلا يذهب أول الوقت نهاية ومغنى (قوله ولا اقارع) أي ولا يكن فيهم راتب أو كانوا كلهم مرتبين وتنازعوا في البداءة أقارع الخ بصري (قوله لا اختلاط الأصوات) أي اشتباهها ع ش (قوله وإلا فواحد) أي بالقرعة إذا تنازعوا نعم لما صور يستحب اجتماعهم فيها على الأذان مع اتساع الوقت وهي أذان الجمعة بين يدي الخطيب نص عليه الشافعي في البويطي لكن الأصح خلافه لتصریحهم ثم بان السنة كون المؤذن بين يديه واحداً نهاية وقوله لكن الأصح الخ معتمد ع ش عبارة سم قوله وإلا فواحد قال في الكنز بالرضا أو بالقرعة اه (قوله فان اقتصر الخ) أي فان اقتصر على مرة فالأولى أن يكون بعد الفجر نهاية ومغنى قال ع ش يؤخذ من هذا أن ما يقع للمؤذنين في رمضان من تقديم الأذان على الفجر كاف في أداء السنة لكنه خلاف الأولى وقد يقال ملاحظة منع الناس من الوقوع فيما يؤدي إلى الفطر أن آخر الأذان إلى الفجر مانع من كونه خلاف الأولى لا يقال لكنه يؤدي إلى مفسدة أخرى وهي صلاتهم قبل الفجر لا ما نقول عليهم باطراد العادة بالأذان قبل الفجر مانع من ذلك وحامل على تحري تأخير الصلاة لتيقن دخول الوقت وأظنه اه وفيه توقف بل الأقرب الموافق لإطلاقهم أنه خلاف الأولى فليراجع (قوله أقام الراتب) عبارة الروض ويقيم الراتب ثم الأولى أي ثم إن لم يكن راتب أو كانوا كلهم راتبين فليقيم الأول كما قاله في شرحه ثم قال في الروض وإن أذنا معا أي وتنازعوا فيم يقيم بالقرعة انتهى وهو شامل للراتبين سم (قوله أو غيره فقط أقام) ظاهره وإن وجد الراتب سم عبارة النهاية والمغنى والمؤذن الأولى الأولى بالاقامة ما لم يكن الراتب غيره فيكون الراتب أولى اه وهي تقتضي تقديم الراتب في هذه الصورة فليراجع (قوله فان تعدد) أي غير الراتب ومثله كما هو ظاهر ما لو تعدد الراتب ولا يمكن جعل فاعل تعدد مطلق مؤذن ليشمل ما ذكر لصدقه حيثئذ بما لو أذن راتب وغيره وكان أذان غير الراتب أو لا فان المقيم هو الراتب حيثئذ أيضاً ثم ما قاله الشارح ظاهر إذا ترتبوا فان أذنا معا مجتمعين أو متفرقين في نواحي المسجد فينبغي أن يأتى الاقراع بصري وتقدم عن سم عن الروض ما يوافقه قول المتن (ويسن لسامعه الخ) وفي فتاوى السيوطي في جواب سؤال وما ذكر في السؤال من أن السامع للمؤذن في حال قيامه لا يجلس وفي حال جلوسه يستمر على جلوسه لا أصل له في

بطلوع الفجر الأول وقيل وقته جميع الليل وقيل إذا خرج وقت اختيار العشاء مغنى (قوله وهو السدس الأخير) قاله ابن أبي الصيف و ضبط المتن في السحر بما بين الفجر الكاذب والصادق مغنى (قوله وأذان الجمعة) إلى قوله على أنه في النهاية إلا قوله خلافاً لما في الروق (قوله وأذان الجمعة الخ) الأولي تقدمه على قول المتن فمن نصف الليل (قوله ليس كالصبح في ذلك) أي في التقديم على الوقت سم فلا يصح قبل الوقت ع ش (قوله وكل محل للجماعة) كذا في النهاية والمغنى قول المتن (يؤذن واحداً الخ) هل يسن تعدد أذان قضاء الصبح سم والأقرب هنا وفيما إذا لم يؤذن قبل الفجر أنه يسن أذانان نظر الأصل كما طلب التشويب في أذان فاتتها نظراً لذلك ع ش وفيه وقفة (قوله لما تقرر) أي بقوله واختير الخ (قوله وحكته) أي حكمة سن مؤذنين للمسجد الخ (قوله والزيادة عليهم ما لا تسن إلا الحاجة) كذا في النهاية والمغنى (قوله ثم إن اتسع) إلى قوله خلافاً للخ في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله والأقرب للاقتداء (قوله ترتبوا الخ) قال في المجموع وعند الترتيب لا يتأخر بعضهم عن بعض لئلا يذهب أول الوقت نهاية ومغنى (قوله ولا اقارع) أي ولا يكن فيهم راتب أو كانوا كلهم مرتبين وتنازعوا في البداءة أقارع الخ بصري (قوله لا اختلاط الأصوات) أي اشتباهها ع ش (قوله وإلا فواحد) أي بالقرعة إذا تنازعوا نعم لما صور يستحب اجتماعهم فيها على الأذان مع اتساع الوقت وهي أذان الجمعة بين يدي الخطيب نص عليه الشافعي في البويطي لكن الأصح خلافه لتصریحهم ثم بان السنة كون المؤذن بين يديه واحداً نهاية وقوله لكن الأصح الخ معتمد ع ش عبارة سم قوله وإلا فواحد قال في الكنز بالرضا أو بالقرعة اه (قوله فان اقتصر الخ) أي فان اقتصر على مرة فالأولى أن يكون بعد الفجر نهاية ومغنى قال ع ش يؤخذ من هذا أن ما يقع للمؤذنين في رمضان من تقديم الأذان على الفجر كاف في أداء السنة لكنه خلاف الأولى وقد يقال ملاحظة منع الناس من الوقوع فيما يؤدي إلى الفطر أن آخر الأذان إلى الفجر مانع من كونه خلاف الأولى لا يقال لكنه يؤدي إلى مفسدة أخرى وهي صلاتهم قبل الفجر لا ما نقول عليهم باطراد العادة بالأذان قبل الفجر مانع من ذلك وحامل على تحري تأخير الصلاة لتيقن دخول الوقت وأظنه اه وفيه توقف بل الأقرب الموافق لإطلاقهم أنه خلاف الأولى فليراجع (قوله أقام الراتب) عبارة الروض ويقيم الراتب ثم الأولى أي ثم إن لم يكن راتب أو كانوا كلهم راتبين فليقيم الأول كما قاله في شرحه ثم قال في الروض وإن أذنا معا أي وتنازعوا فيم يقيم بالقرعة انتهى وهو شامل للراتبين سم (قوله أو غيره فقط أقام) ظاهره وإن وجد الراتب سم عبارة النهاية والمغنى والمؤذن الأولى الأولى بالاقامة ما لم يكن الراتب غيره فيكون الراتب أولى اه وهي تقتضي تقديم الراتب في هذه الصورة فليراجع (قوله فان تعدد) أي غير الراتب ومثله كما هو ظاهر ما لو تعدد الراتب ولا يمكن جعل فاعل تعدد مطلق مؤذن ليشمل ما ذكر لصدقه حيثئذ بما لو أذن راتب وغيره وكان أذان غير الراتب أو لا فان المقيم هو الراتب حيثئذ أيضاً ثم ما قاله الشارح ظاهر إذا ترتبوا فان أذنا معا مجتمعين أو متفرقين في نواحي المسجد فينبغي أن يأتى الاقراع بصري وتقدم عن سم عن الروض ما يوافقه قول المتن (ويسن لسامعه الخ) وفي فتاوى السيوطي في جواب سؤال وما ذكر في السؤال من أن السامع للمؤذن في حال قيامه لا يجلس وفي حال جلوسه يستمر على جلوسه لا أصل له في

(قوله مؤذنان) هل يسن تعدد أذان قضاء الصبح (قوله وإلا فواحد) قال في الكنز بالرضا أو بالقرعة (قوله أقام الراتب) عبارة الروض ويقيم الراتب ثم الأولى أي ثم إن لم يكن راتب أو كانوا كلهم راتبين فليقيم الأول كما قاله في شرحه ثم قال في الروض وإن أذنا معا أي وتنازعوا فيم يقيم بالقرعة اه وهو شامل للراتبين وقوله أو غيره فقط أقام ظاهره وإن وجد الراتب (قوله فان تعدد الخ) أي ما لو أذنا معا وما لو تعدد الراتب وأذنا معا فان أراد بقوله فان تعدد فان تعدد المؤذن شمل تعدد الراتب (قوله ويسن لسامعه مثل قوله) في فتاوى السيوطي أنه سئل ورد أن السامع للمؤذن في حال قيامه لا يجلس وفي حال جلوسه يستمر على جلوسه وذكروا أنه إذا سمع المؤذن لا يتوجه من مكانه لخالفه الشيطان فان الشيطان إذا سمع المؤذن أدبر وبقى الكلام هل يكره لسامع المؤذن في حال الاضطجاع استمراره على الاضطجاع مع حكاية للهظ المؤذن أو الجلوس له وقد قال

الحديث ولا ذكره احد من اصحابنا في كتب الفقه فيجوز للسامع اذا كان قائما أن يجلس او جالسا أن يضطجع او مضطجعا أن يستمر على اضطجاعه ويجيب المؤذن حال الاضطجاع ولا يكره له ذلك واما كونه اذا سمع المؤذن لا يتوجه من مكانه لخالفه الشيطان فهذا صحيح وقد ورد النهي عنه لكنه خاص بالمسجد انتهى باختصار قال في العباب تبعاً للشيخ عز الدين ومن تبعه كالا سنوي وتلحين الاذان لا يسقط الاجابة وإن أثم به وقال الشارح في شرحه ووجهه أن الأثم لا يخرج كأمر نظيره ثم اطلاقه حرمة تلحينه يتجه حمله على ما يغير المعنى كدهمزة كبر ونحوها مما انتهى وفيه تصريح بسن الاجابة مع تغير معناه وكان وجهه وجود الفاظه وحروفه وإن انضم اليها غيرها ومع ذلك فقد يتوقف فيه بل في اجزائه فليتامل سم قول المتن (لسامعه) أي ومستمعه معنى ونهاية قال الرشيدى لا حاجة اليه اه والسيد البصري وهو محل تأمل اذ هو داخل في المنطوق اه (قوله كالاقامة) كذا في النهاية والمغنى والمنهج وقال ع ش أي ولو كان اشتغاله بالاجابة يفوت تكبيرة الاحرام مع الامام او بعض الفاتحة بل او كلها اه (قوله بان يفسر اللفظ) أي يميز حروفه أي ولو في البعض بدليل قوله الاتي ولو سمع البعض الخ سم (قوله والالم يعتد بسماعه) خلافا لقوله في شروح الارشاد والعباب و بافضل ويجيب ندبا السامع ولو لصوت لا يفهمه سم وكردى وعبارة البرماوى قوله وسن لسامعها أي ولو لصوت لم يفهمه وان كره اذانه واقامته فان لم يسمع الاخره اجاب

كالاقامة بان يفسر اللفظ  
والالم يعتد بسماعه

الله تعالى الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ونقل عن الامام مالك انه اغلظ على من سال عن حديث في حال قيامه فكيف الحال في ذلك فقال الجواب الآية الشريفة واردة في الحث على الذكر في كل حال وانه لا يكره في حالة من الاحوال وما ذكر في السؤال من ان السامع للمؤذن في حال قيامه لا يجلس وفي حال جلوسه يستمر على جلوسه لا اصل له في الحديث ولا ورد في حديث لا صحيح ولا ضعيف ولا ذكره احد من اصحابنا في كتب الفقه فيجوز للسامع اذا كان قائما أن يجلس او جالسا أن يضطجع او مضطجعا أن يستمر على اضطجاعه ويجيب المؤذن حال الاضطجاع ولا يكره له ذلك لانه لم يرد فيه نهى واما اغلاظ الامام مالك فلا ينافي ذلك لان العلم وخصوصا الحديث له خصوصية في التوقيرو والتجليل اعظم مما يطلب في الذكر واما كونه اذا سمع المؤذن لا يتوجه من مكانه لخالفه الشيطان فهذا صحيح وقد ورد النهي عنه لكنه خاص بالمسجد اه باختصار فقد اطل السكلام في ذلك بما يتعين الوقوف عليه (قوله وبسن لسامعه مثل قوله) قال في العباب تبعاً للشيخ عز الدين ومن تبعه كالا سنوي وتلحين الاذان لا يسقط الاجابة وان أثم به اه قال الشارح في شرحه ووجهه أن الأثم لا يخرج كأمر نظيره ثم اطلاق حرمة تلحينه فيه نظرو الذي يتجه حمله على ما يغير المعنى كدهمزة كبر ونحوها مما انتهى في الاغلاط التي تقع للمؤذنين اه وفيه تصريح بسن الاجابة مع تغير معناه وكان وجهه وجود الفاظه وحروفه وان انضم اليها غيرها ومع ذلك فقد يتوقف فيه بل في اجزائه فليتامل ثم قال في العباب تبعاً للجمهور والظاهر تداركه ان قرب الفصل أي فيما لو ترك المتابعة الى الفراغ ولا تشرع الاجابة لمن لا يسمعه لصمم او يعدم ان علم انه يؤذن اه ثم قال فيه ايضا تبعاً للزركشي وغيره ولو سمع بعضه اجاب فيه وفيما لا يسمعه تبعاً فيما يظهر اه (قوله كالاقامة) قال في العباب واوثنى حنفي الاقامة اجيبه ثم قال في شرحه كما نقله الاذرعى عن ابن كج لانه هو الذي يقيم فادير الامر على ما ياتي به ثم ابدى احتياله انه لا يجيب في الزيادة الى ان قال في توجيه هذا الاحتمال وكما لو زاد في الاذان تكبير او غيره فان الظاهر انه لا يتابعه اه ويحجب باهاسنة في اعتقاد الاتي بها الخ اه (قوله بان يفسر اللفظ الخ) أي ولو في البعض بدليل قوله الاتي ولو سمع البعض الخ ثم الظاهر ان ما هنا مخالف لقوله في شرح الارشاد ويجيب ندبا السامع ولو لصوت لم يفهمه كما جزم به ابن الرفعة اه وفي شرح العباب وافهم كلام المصنف ان السامع لصوت لا يفهمه يجيب وهو ما جزم به ابن الرفعة ولم يطلع عليه الزركشي فبحثه ونظر الا سنوي في اجابته لنفسه بناء على ان المخاطب بالفتح هل يدخل في العمومات الواقعة منه ونوع في وجه البناء على ذلك والذي رجحه غيره انه لا يجيب نفسه اخذاً من مقتضى الاحاديث اه

الجميع مبتدئا بأوله اه (قوله نظير ما يأتي الخ) يفرق سم (قوله ولو جنباً) الى قوله فرغاً في النهاية والمغنى (قوله ولو جنباً وحائضاً) اي ونحوهما وهو المعتمد خلافاً للسبكي في قوله لا يجيبان مغنى ونهاية اي كالنفساء غش ومن به نجس ولم يجد ماء يتطهر به شرح بافضل عبارة سم ولو جنباً الخ قضيته عدم كراهة اجابة المحدث والجنب والحائض بل صريح في استحباب اجابتهم ويشكل عليه كراهة الاذان والاقامة لهم وفرق شيخ الاسلام اي والنهاية بان المؤذن والمقيم مقصران حيث لم يتطهرا عند مراقبتهما الوقت والمجيب لا تقصير منه لان اجابته تابعة لاذان غيره وهو لا يعلم غالباً وقت اذانه اه قال الشارح في شرح العباب وهو حسن متجه اه وتقدم عن التبيان ما افاد عدم كراهة ذكر المحدث وعن فتاوى السيوطي عدم كراهة ذكر الجنب ايضا (فرع) لو دخل يوم الجمعة في اثناء الاذان بين يدي الخطيب في العباب تبعاً لما اختاره ابو شكيل انه يجيب قائماً يصلي التحية بخفة ولو تعارض اجابة الاذان وذكر الوضوء بان فرغ منه وسمع الاذان بدا بذكر الوضوء لانه للعبادة التي باشرها وفرغ منها (فرع) لا تسن اجابة اذان نحو الولادة ونحو الغيلان اه سم قال ع ش قوله انه يجيبه قائماً الخ ولو قيل بانه يصلي ثم يجيب لم يكن بعيداً لان الاجابة لا تقوت بطول الفصل ما لم يفحش الطول على انه يمكنه الاتيان بالاجابة في الخطيب بخطب بخلاف الصلاة فانها تمتنع عليه اذا طال الفصل وقوله لا تسن اجابة اذان نحو الولادة الخ نقل عن مر مثله اه قول الماتن (مثل قوله) وينبغي ان لا يراخى عنه بحيث لا يعد جواً له قال في العباب ولو تئى حنى الاقامة اجيب مثني وقال في شرحه كما نقله الاذرعى عن ابن كج لانه هو الذي يقيم فادبر الامر على ما ياتي به انتهى سم وشورى واليه يميل كلام النهاية فانه اورد في ذلك احتمالين ثم قال وقد تعرض لهذه المسئلة ابن كج في التجر يد وجزم فيه بالاول اه قال ع ش هو المعتمد اي كون الجواب مثني اه (قوله بان ياتي بكل كلمة الخ) قال الملا على القارى في رسالته الكبرى في الموضوعات مانصه حديث مسح العيين بياطن انتملى السبائين بعد تقبيلهما عند سماع قول المؤذن اشهدان محمد رسول الله مع قوله اشهدان محمد عبده ورسوله وحديث رضى بالله ربا وبالا سلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً ذكره الديلى في الفردوس من حديث ابى بكر الصديق ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من فعل ذلك فقد حلت عليه شفاعتى قال البخارى لا يصح وأورده الشيخ أحمد في كتابه موجبات الرحمة بسند فيه مجاهيل مع انقطاعه عن الخضر عليه السلام وكل ما يروى في هذا فلا يصح رفعه اليه قلت واذا ثبت رفعه الى الصديق فيكفى العمل به لقوله عليه الصلاة والسلام عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين وقيل لا يفعل ولا ينهى وغرابة لا تخفى على ذوى النهى اه (قوله لكن بحث الاسنوى الخ) وفاقا للاسنوى والمغنى والنهاية وزاد فيها اي النهاية وما ذهب اليه ابن العماد من عدم حصول سنة الاجابة في حال المقارنة محمول على نفي الفضيلة الكاملة بصري (قوله فرغاً معاً ام لا) صادق بفرغ السامع او لا سم (قوله

نظير ما يأتي في السورة  
للمأموم ولو جنباً وحائضاً  
(مثل قوله) بأن يأتي  
بكل كلمة عقب فراغه  
منها كذا اقتصروا عليه  
لكن بحث الاسنوى  
الاعتداد بابتدائه مع ابتدائه  
فرغاً معاً أم لا وتبعته في  
موضع كجمع لكنى خالفته  
في شرح العباب

(قوله نظير ما يأتي) يفرق (قوله ولو جنباً) صريح في استحباب اجابتهما اه (قوله ولو جنباً وحائضاً) قضيته عدم كراهة اجابة المحدث والجنب والحائض ويشكل عليه كراهة الاذان والاقامة لهم وفرق شيخ الاسلام بان المؤذن والمقيم مقصران حيث لم يتطهرا عند مراقبتهما الوقت والمجيب لا تقصير منه لان اجابته تابعة لاذان غيره وهو لا يعلم غالباً وقت اذانه اه قال الشارح في شرح العباب وهو حسن متجه اه وقضية الفرق كراهة ذكرهم في غير الاجابة اذا تيسر تطهرهم لكن قوله في الخبر كان يذ كر الله تعالى على كل أحيائه لا الجنبات قد يقتضى عدم الكراهة مطلقاً وتقدم عن التبيان ما افاد عدم كراهة ذكر المحدث وعن فتاوى السيوطي عدم كراهة ذكر الجنب ايضا وسأى (قوله مثل قوله) ينبغي ان لا يراخى عنه بحيث لا يعد جواً له (فرع) لو دخل يوم الجمعة في اثناء الاذان بين يدي الخطيب في العباب تبعاً لما اختاره ابو شكيل انه يجيب قائماً يصلي التحية بخفة لسمع اول الخطبة ولو تعارض اجابة الاذان وذكر الوضوء بان فرغ منه وسمع الاذان بدا بذكر الوضوء لانه للعبادة التي باشرها وفرغ منها (فرع) لا تسن اجابة اذان نحو الولادة وتقول الغيلان اه (قوله فرغاً معاً ام لا) صادق بفرغ السامع أو لا (قوله

فبينت انه لا تنكفي المقارنة كما يدل عليه كلام المجموع ثم رايت ابن العباد قال رداعليه المواقف للعنفول انها لا تنكفي للتعقيب في الخبر وكما لو  
قارن الامام في افعال الصلاة بل اولى (٤٨٠) لان ما هنا جواب وهو يستدعي التأخر و مراده من هذا القياس ان المقارنة ثم مكروهة

فبينت انه لا تنكفي المقارنة) وقد يدعى انه لا يتصور المقارنة الحقيقية مع قصد الجواب بل لا بد من تقدم الاذان  
ولو بعض حرف منه (قوله رداعليه) اي الاسنوي (قوله وكما لو قارن) اي الامام (قوله لان ما هنا جواب)  
كونه جوابا على تامل فتأمل بصري (قوله وهو يستدعي التأخر) قد يقال والتبعية هناك تقتضي التأخر  
وقد يفرق سم (قوله و مراده) اي ابن العباد (قوله ان المقارنة ثم) اي مقارنة المأموم للامام في افعال  
الصلاة و (قوله فلتمنع) اي المقارنة او كراهتها (هنا) اي في الاجابة (قوله لانها) اي الكراهة او المقارنة  
(قوله لانها ثم خارجية وهنا الخ) تحرر هذه التفرقة سم ولا موقع لهذا المنع بعد تعليل الشارح لدعواه  
بقوله الاتي اذ مفهوم الجوابية الخ الا ان بقصد منع المدعي منع دليله الاتي (قوله وحاصله) اي حاصل الفرق  
الذي اشار اليه تعليل ابن العباد (قوله فمخالفته) اي مخالفة التأخر بالمقارنة (قوله امر بمتابعة) اي  
متابعة المأموم للامام (قوله ومخالفته) اي مخالفة ذلك الامر المذكور بالمقارنة (قوله لذلك) اي لتعظيم  
الامام (قوله وذلك) راجع الى ما في المتن (قوله وللخبر المتفق عليه اذا سمعتم الخ) اي ويقاس بالماضون المقم  
مغني (قوله واخذوا الخ) اعتمدته النهاية والمغني ثم قالوا وافهم كلام المصنف عدم استحباب الاجابة اذا علم اذان  
غيره اي او اقامته ولم يسمع ذلك احد من اهل الحديث (قوله ولم يقل مثل ما تسمعون) وقد يقال المتبادر من الحديث انه هو المراد  
وان لم يقله تحرر عن تكرار اللفظ (قوله وان لم يسمعه) ولا يبعد فيما لو ترك المؤذن التراجع ان ياتي به  
السامع تبعا لاجابته فيما عدا سم (قوله كل الاذان) اي او ثلثة مثلا (قوله كفي في اصل سنة الاجابة) وفاقا  
للهايه والمغني ونقله سم عن العباب عبارته قال في العباب تبعا للمجموع والظاهر تداركه ان قرب الفصل  
اي ليمما اذا ترك المتابعة الى الفراغ اه وكذا نقله الكردى عن الامداد وغيره (قوله وبهذا الذي قرره  
الخ) اي بقوله ويؤخذ من ترتيبه الخ (قوله اتمالة الاسنوي) اي من اجزاء المقارنة (قوله ويقطع) الى المتن في  
النهاية والمغني الى قوله وان علم وسمع (قوله نحو القراءة الخ) كالا شغال بالعلم وفي النهاية والمغني واذا كان  
السامع او المستمع في طواف اجابة فيه كاقاله الماوردي اه (قوله فانه الخ) اي كل واحد من الثلاثة عبارة  
النهاية والمغني فان قال في التثويب صدقت وبررت او قال حتى على الصلاة والصلاة خير من النوم بطلت  
صلاته بخلاف ما لو قال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تبطل به كافي المجموع ولو كان المصلي يقرأ في  
الفاتحة فاجابه قطع موالاتها ووجب عليه ان يشتاقها اه قال عث قوله مر او قال حتى على الصلاة  
خرج به ما لو قال في اجابة الخيعتين لا حول ولا قوة الا بالله فلا يضر اه (قوله ولجماع الخ) اي ولمن محل بحاسة  
ومن يسمع الخطيب شرح بافضل (قوله ان قرب الفصل) اي فان طال الفصل عرفا لم يستحب لهما الاجابة  
بهاية ومغني (قوله واختار السبكي الخ) تقدم عن شيخ الاسلام ما يدل على عدم كراهة اجابة التماس سم وتقدم  
عن النهاية والمغني اعتمادا على اجماعهم على استحباب دوام الطهر بقدر الامكان وحلوا  
الاجابة في الخبر الثاني على حالة لو طم (قوله الا الجنازة) تقدم عن فتاوى السيوطي انه لا يكره الذكر للحدث  
بل ولا للجنب سم (قوله ويحب مؤذنين مرتين الخ) وعامة به البلوى ما اذا اذن المؤذن واحتملت

فلتمنع هنا الاعتداد وان لم تمنعه ثم لانها ثم خارجية  
وهنا ذاتية كما اشار اليه  
تعليله للاولوية وحاصله ان  
ما هنا جواب وذاته تقتضي  
التأخر فمخالفته ذاتية وما  
هناك امر بمتابعة لتعظيم  
الامام ومخالفته مضادة  
لذلك فهي خارجية وذلك  
لخبر الطبراني بسند رجاله  
ثقات الا واحدا فمختلف  
فيه وآخر قال الحافظ  
الهيتمي لا اعرفه ان المرأة  
اذا اجابت الاذان او الاقامة  
كان لها بكل حرف ألف  
الف درجة وللرجل ضعف  
ذلك وللخبر المتفق عايه اذا  
سمعتم النداء فقولوا مثل  
ما يقول المؤذن واخذوا  
من قوله مثل ما يقول ولم  
يقول مثل ما تسمعون أنه  
يجب في التراجع وإن لم يسمعه  
ويؤخذ من ترتيبه القول  
على النداء الصادق بالكل  
والبعض ان قولهم عقب كل  
كلمة للانفصل فلو سكنت حتى  
فرغ كل الاذان ثم اجاب  
قبل فاصل طويل عرفا كفي  
في اصل سنة الاجابة كما  
هو ظاهر وبهذا الذي قرره  
في الخبر يعلم وهم من استدل  
به لمقالة الاسنوي ويقطع  
للاجابة نحو القراءة والدعاء  
والذكر وتكرارهن في صلاة

وهو يستدعي التأخر) قد يقال والتبعية هناك تقتضي التأخر وقد يفرق (قوله لانها ثم خارجية وهنا ذاتية)  
تحرر هذه التفرقة (قوله واختار السبكي الخ) تقدم عن شيخ الاسلام ما يدل على عدم كراهة اجابة التماس (قوله الا  
الجنازة) في فتاوى السيوطي ولا يكره الذكر للحدث بل ولا للجنب اه (قوله ويحب مؤذنين) في طرح مر  
ومعصية به البلوى ما اذا اذن المؤذن واحتملت اصواتهم على السامع وصار بعضهم يسبق بعضا وقد قال  
بعضهم لا يستحب اجابة هؤلاء الذي اقبى به الشيخ عن الدين انه يستحب اجابة التماس اه ولا يبعد فيما لو ترك المؤذن

الا الحيلة أو التثويب أو صدقت فانه يبطلها ان علم وتعمد وجماع وقاضى حاجة بل يجيبان بعد الفراغ كصل ان قرب الفصل اصواتهم  
واختار السبكي ان الجنب والحائض لا يجيبان لخبر كرهت ان اذكر الله الا على طهر ولخبر كان يذكرك الله على كل احيا نه الا لجنازة وهما حيحار  
ووافقه ولده الناج في الجنب لا مكان طهره حال لا الحائض لتعمد طهره مع طول امد جديتها ويجيب مؤذنين مرتين سمعهم ولو بعد صلته

وأول أكد قال غير واحد إلا أذا في الفجر والجمعة فانهما سواء ولو سمع البعض أجاب فيما لا يسمعه (إلا في حيعلته) وهما على الصلاة وحى على الفلاح (فيقول) عقب كل (لا حول) أى تحول عن المعصية (ولا قوة) على الطاعة ومنها مادعوتى اليه (إلا بالله) فجمله ما يأتي به في الأذان أربع وفي الإقامة ثنتان لما في الخبر الصحيح من قال ذلك مخلصا من قلبه دخل الجنة (قلت وإلا في التشويب فيقول صدقت وبررت) بكسر الراء وحكى فتحها (والله أعلم) لانه مناسب وقول ابن الرفعة لخبر فيه رد بأنه لا أصل له وقيل يقول صدق رسول الله ﷺ ويقول في كل من كلمتى الإقامة أقامها الله وأدامها مادامت السموات والأرض وجعلنى من صالحى أهلها لخبر أبى داود به وببحث الأسنوى أنه في قوله في الليلة الممطرة أو نحو المظلمة عقب الحيعلتين ألا صلوا في رحالكم يحببه بلا حول ولا قوة إلا بالله وقوله ذلك سنة تخفيفا عنهم

أصواتهم على السامع وصار بعضهم يسبق بعضا وقد قال بعضهم لا تستحب إجابة هؤلاء الذى أفتى به الشيخ عز الدين أنه تستحب إجابته نهاية وأقره سم والرشيدى قال البصرى وينبغى أن يكون محله إذا سمع ولو بعضه من واحد منهم أقول ويمكن أنه جرى على ما مر عن شروح الارشاد والعباب وبافضل للشارح وقال ع ش قوله مر ما إذا أذن المؤذنون أى في محل واحد أو محال وسمع الجميع وقوله مر والذى أفتى به الشيخ عز الدين الخ معتمد وقوله مر أنه يستحب إجابته أى إجابة واحد منهم ويتحقق ذلك بان يتأخر بكل كلمة حتى يغلب على ظنه أنهم اتوا بها بحيث تقع إجابته متأخرة أو مقارنة اه ع ش (قوله والاو) أى جوابه ع ش (قوله أكد) أى فكره تركه نهاية ومعنى (قوله فانهما سواء) أى لتقدم الاول فيهما ووقوع الثاني في الوقت في الصبح ومشروعيته في عصره ﷺ في الجمعة نهاية ومعنى (قوله ولو سمع البعض) سواء كان من الاول او الآخر ع ش الاول بعض الاذان سواء اتحد أو تعدد سواء على التعدد كان من الاول او الآخر او من كل منهما (قوله اجاب فيما لا يسمعه) أى سن له ان يجيب في الجميع مغنى ونهاية عبارة سم عن العباب اجاب فيه وفيما لا يسمعه تبعاه (قوله عقب كل) عبارة النهاية والمغنى بدل كل منها اه (قوله عن المعصية) لا يبعد ان يقال هنا ايضا ومنها الاخلال بمادعوتى اليه نظير ما يأتى بصرى قول الماتن (إلا بالله) أى يعون الله فقد ثبت عن ابن مسعود انه قال كنت عند رسول الله ﷺ فقلت لا حول ولا قوة إلا بالله فقال ﷺ تدرى ما تفسيرها قلت لا قال لا حول عن معصية الله إلا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله إلا بعون الله ثم ضرب بيده على منكبيه وقال هكذا أخبرنى جبريل عليه السلام مغنى (قوله فجمله الخ) عبارة المغنى ويقول ذلك في الأذان اربعاً وفي الإقامة مرتين قاله في المجموع وقيل يحوّل مرتين في الأذان واختاره ابن الرفعة وكلام المصنف يميل اليه ولو عبر بجعلته لو افاق الاول المعتمد (فائدة) الحاء والعين لا يجتمعان في كلمة واحدة اصلية الحروف لقرب مخارجهما إلا ان يؤلف كلمة من كلمتين كقوله حيعل فانهما مركبة من كلمتين من حى على الصلاة ومن حى على الفلاح ومن المركب من كلمتين قولهم حوّل إذا قال لا حول ولا قوة إلا بالله هكذا قاله الجوهري وقال الأزهرى وغيره حوّل بتقديم اللام على القاف فهى مركبة من حول وقاف قوة اه (قوله وبررت) زاد في الايعاب والحق نطق ع ش (قوله بكسر الراء الخ) أى صرت ذا بر أى خير كثير نهاية ومعنى (قوله لانه) إلى قوله ولا شتماله في المغنى لا قوله وجعلنى من صالحى أهلها (قوله رداً الخ) عبارة النهاية والمغنى ادعى الديميرى انه غير معروف وزاد الاول ويحجب عنه بان من حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله وببحث الأسنوى الخ) اعتمده النهاية والمغنى وجزم به الشارح في شرح بافضل (قوله في الليلة الخ) ليس بقيد كما في شرح العباب بل النهار كذلك كرى (قوله أو نحو المظلمة) كذا في الريح نهاية ومعنى (قوله عقب الحيعلتين) أى أو بعد فراغ الأذان وهو الاولى نهاية ومعنى وشرح بافضل (قوله ألا صلوا الخ) ولا يبعد من إجابة الصلاة جامعة بلا حول ولا قوة إلا بالله سم على حج اه ع ش ونقل الكردى مثله عن الزيادة (قوله وقوله) أى المؤذن في نحو الليلة الممطرة (ذلك) أى الاصلوا في رحالكم (قوله سنة) أى لخبر الصحيحين ان ابن عباس رضى

الترجيح أن يأتي به السامع تبعاً لاجابته فيما عداه ولا يبعد من إجابة الصلاة جامعة بلا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم فليبراجع (قوله) وقوله ذلك سنة) أى لخبر الصحيحين ان ابن عباس رضى الله عنهما قال ما يؤذنه في يوم مطير وهو يوم جمعة إذا قلت اشهد ان محمداً رسول الله فلا تقل حى على الصلاة بل قل صلوا في بيوتكم مكان الناس استنكروا ذلك فقال اتعجبون من ذا قد فعله من هو خير منى يعنى النبي ﷺ الخ قال الشارح في شرح العباب ومعنى لا تقل حى على الصلاة أى مقتصر اعليه لانه يقول عوضه فلا ينافى ما ذكره أنه يقوله بعده الصريح انه إذا أتى به عوضا عن الحيعلتين أو إحداهما لا يصح وما لجمع إلى الاخذ بظاهر الحديث انه يأتي به عوضا عنهما لانهما دعاء إلى الصلاة فكيف يحسن ان يدعوه ثم يقول الاصلوا في رحالكم ويرد بانهما هنا ليسا للدعاء إلى محل الأذان بل للدعاء إلى الصلاة في محل السامعين إلى أن قال ويؤيد ذلك حديث الصحيحين كان يامر المنادى فينادى بالصلاة ثم ينادى الاصلوا في رحالكم والحاصل ان الحيعلتين



القطع للرفع أو النصب (وعدته) أن يجعلك ربك مقاما محمودا

وهو هنا اتفاقا مقام الشفاعة العظمى في فصل القضاء بخمسة فيه الأولون والآخرون ( ٤٨٣ ) لأنه المتصدى له يسجود أربع سجودات

أي كسجود الصلاة كما هو الظاهر تحت العرش حتى أجيب لما فرغوا إليه بعد فرغهم لآدم ثم لاولى العزم نوح فابراهيم فوسى فعيسى واعتذار كل صلى الله عليهم وسلم واختلفوا فيه في الآية والأشهر كما هنا وقول مجاهد هو أن يجلسه معه على العرش أطال الواحدى في رده لغة إذ البعث لا يطلق حقيقة على القعود بل هو ضده سيما وقد كذب مقاما على أنه يوم ما تعالى الله عنه علوا كبيرا وإيمان من هذا الدعاء لخبر البخارى من قال ذلك حين يسمع النداء حملت له شفاعتى يوم القيامة ويسن الدعاء بين الأذان والإقامة لأنه لا يرد كما في حديث حسن ويسكره للمؤذن وغيره الخروج من محل الجماعة بعده وقبل الصلاة إلا لعذر ويسن تأخيرها قدر ما يجتمع الناس إلا في المغرب أى للخلاف القوى في ضيق وقتها ومن ثم أطبق العلماء على كراهة تأخيرها عن أوله كما مر

(فصل) في بيان استقبال السكبة أو بدله وما يتبع ذلك (استقبال) عين (القبلة)

للمنعوت تعريفا وتكبرا ولذا أعربوا الذى جمع ما لا نتما مقطوعا لكل همن قلمزة اه أقول هذا دخل في قول الشارح الاتى ويجوز الخ فإنه راجع للنكر أيضا كما هو صريح صنيع النهاية ثم رايت قال السيد الصرى مانصه قوله أو نعت للمعرف قد يوم اقتصاره في المعرف على ما ذكر عدم تاقى البدلية فيه وليس كذلك كما هو واضح وقوله ويجوز الخ ثبات على كلا الوجهين كما هو ظاهر اه (قوله وهو) أى المقام المحمود (هنا) أى فى دعاء الأذان (قوله أى كسجود الصلاة) وهل هو بطهارة سم (قوله لما فرغوا) أى اهل المحشر وهو ظرف لقوله المتصدى (قوله واختلفوا فيه الخ) أى فى المقام المحمود (قوله والأشهر) مبتدا خبره قوله كما هنا (قوله وقدا كد) أى إرادة الضد (قوله ويسن) أى قوله أى للخلاف فى النهاية والغنى (قوله ويسن الدعاء الخ) وإن يقول المؤذن ومن سمعه بعد أذان المغرب اللهم هذا إقبال ليلك وإدبار نهارك وأصوات دعائك اغفرلى وبعد أذان الصبح اللهم هذا إقبال نهارك وإدبار ليلك وأصوات دعائك اغفرلى واكدا الدعاء كفى العباب سؤال العافية فى الدنيا والآخرة نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر بعد أذان المغرب أى وبعد إجابة المؤذن والصلاة على النبي ﷺ وكل من هذه سنة مستقلة فلا يتوقف طلب شيء منها على فعل غيره وقوله مر اغفرلى عبارة شرح البهجة فاغفرلى وقوله مر سؤال العافية أى كان يقول اللهم إنى أسالك العافية فى الدنيا والآخرة ع ش عبارة السكردى فيقول اللهم إنى أسالك العافية فى دىنى ودنياى وأهلى ومالى وولدى اه (قوله بين الأذان والإقامة) أى وإن طال ما بينهما ويحصل أصل السنة بمجرد الدعاء والأولى شغل الزمان بتأمله بالدعاء إلا وقت فعل الراتبة على أن الدعاء في نحو يسجودها يصدق عليه أنه دعاء بين الأذان والإقامة ومفهوم كلام الشارح مر أنه لا يطلب الدعاء بعد الإقامة وقبل التحريم ويوجه بأن المطلوب من المصلى المبادرة إلى التحريم لتحصل له الفضيلة التامة ع ش (قوله ويكره للمؤذن الخ) ويتنب له أن يتحول من مكان الأذان للإقامة ولا يقيم وهو عشى نهاية ومعنى (قوله ويسن تأخيرها) أى الإقامة عبارة النهاية والغنى والأسنى ويسن أن يفصل المؤذن والامام بين الأذان والإقامة بقدر اجتماع الناس فى محل الصلاة وبقدر فعل السنة التى قبلها ويفصل فى المغرب بينهما بنحو سكتة لطيفة كقعود يسير لضيق وقتها ولا اجتماع الناس إليها عادة قبل وقتها وعلى تصحيح المصنف من استحباب سنة للمغرب قبلها يفصل بقدر أدائها أيضا اه وسئلت عما يفعله بعض الأئمة من تعجيل الصلاة عقب دخول وقتها ولا ينتظر لمن يريد الجماعة من أهل محله ويستدل على ذلك باطلاق قول الأحياء أن المطلوب من الامام مراعاة أول الوقت ولا ينبغى له أن يؤخر الصلاة لا تتظار كثرة الجمع الخ الجواب أنه ليس للامام بعد تيقن دخول الوقت والأذان عقبه أن ينتظر فى غير صلاة المغرب قدر ما يسع عادة لفعل أهل محلة المسجد مثلا لأسباب الصلاة كالطهارة والسترور انتباهها ولا اجتماعهم فيه ويختلف مقداره باختلاف سعة المحلة ثم بعد معنى ذلك المقدار يصلى بمن حضر وإن قل ولا ينتظر ولو نحو شريف عالم فإن انتظر كره وأما صلاة المغرب فيصليها بعد تيقن دخول وقتها ومضى ما يسع أذانها ورايتها بمن حضر من غير انتظار وهذا خلاصة ما فى التحفة والنهاية والأسنى والمغنى وعليه يحمل إطلاق الغزالي فى الأحياء ويظهر أن المقدار الذى يسع عادة ما تقدم فى غير المغرب لا ينقص ذلك عن ربع ساعة فلسكية فيندب للامام أن ينتظر فى غير صلاة المغرب ربع الساعة مطلقا ثم إن اقتضت سعة المحلة مثلا زيادة عليه فيزيد على ذلك قدر ما تقتضيه سعتها بحيث يقع جميع الصلاة فى وقت الفضيلة والله اعلم

(فصل فى استقبال القبلة) (قوله أو بدله) وهو صوب المقصد فى نفل السفر (قوله وما يتبع ذلك) أى كوجوب إتمام الأركان كلها أو بعضها فى نفل السفر ع ش (قوله استقبال عين القبلة) أى لاجبتها

(قوله أى كسجود الصلاة) وهل هو بطهارة (قوله لإلى المغرب) ينبغى أن يستثنى منه ومن كراهة التأخير الآتية التأخير بقدر سذها المتقدمة لظهور أن الأفضل فعلها قبلها ثم رايت فى الروض ما نصه ويفصل بين الأذان والإقامة بقدر اجتماع الناس وأداء السنة وفى المغرب بسكتة لطيفة اه وفى شرحه مانصه وعلى ما صححه النووى من أن للمغرب سنة قبلها يفصل بقدر أدائها أيضا اه (فصل)

على المعتمد في مذهبننا يقينا في القرب وظنا في البعد شيخنا (قوله أي الكعبة) الى قوله وفي الخادم في النهاية (قوله لان ثبوتها منها) اي ثبوت كونها جزءا من الكعبة (قوله وفي الخادم الخ) عبارة شيخنا والمراد بعينها جرمها وهو اؤها المحاذي ان لم يكن المصلي فيها ولا فلا يكفي هو اؤها بل لا بد من جرمها حقيقة حتى لو استقبل شاخصا منها ثلثي ذراع فاكثرت قربا جازاه (قوله وهو انه) بالجر عطف على البيت (قوله السابعة) راجع الى السماء ايضا شوبري (قوله والمعتبر مسامتة عرفا الخ) لا يخفى ان هذا ظاهر فيما قاله امام الحرمين من انه لو وقف صف آخر المسجد بحيث يخرج بعضهم لو قربوا عن السميت صحت صلاتهم بخلاف ما لو خرج بعض الصف القريب عن السميت فانه لا تصح صلاة من خرج عنه مع القطع بان حقيقة المحاذاة لا تختلف في القرب والبعد فعين ان المتبع فيه اي في البعد حكم الاطلاق والتسمية لا حقيقة المسامتة فتى اطلق عليه اسم الاستقبال عند البعد صحت صلاته وان كان لو قرب خرج عن السميت إذ بعد في العرف محاذيا انتهى وحيث قد لا يلتزم مع قوله الاتي ان صحة صلاة الصف الطويل محمول على انحراف فيه او على ان الخطي غير معين اي اذ الكل مستقبلون عرفا فقامله وبالجمله فالوجه ما قاله الامام فليتبدر سم على خج اه ع ش وياتي عن الرشيدى ما يوافق وقوله فبدا لا يلتزم مع قوله الخ اقول وكذا لا يلتزم مع قوله الاتي لكن يقينا الخ لان عدم توجه بعض الصف الطويل بلا انحراف فيه الى عين الكعبة امر محقق وكذا عدم المسامتة الحقيقية للامام او مامومه فيما ياتي في كلام القليل امر مقطوع به كانه عليه الرشيدى ثم قال فالخاصل انما نعتبنا المسامتة الحقيقية فالزام الفارق وهو صاحب القليل الاتي لا يحيد عنه فالتعين الا كفاء بالمسامتة العرفية التي قالها امام الحرمين وسيعول الشارح مر عليها فيما ياتي في شرح قول المصنف ومن صلى في الكعبة واستقبل جدارها الخ اه (قوله وكونها) اي المسامتة (قوله وبمعظم البدن في الركوع والسجود) يوه انه لو خرج دون المعظم عن القبلة في الركوع والسجود اخرج الصدر فيهما عنها لا يضر وليس بمراد ولو اوال الصدر الذي عبروا به بقوله اي بجهة الصدر التي هي امام البدن الصادق لاحوال المصلي جميعها فيما وقعودا وركوعا وسجودا واستلقا واضطجعا لكان اولى طابق على التحفة (قوله لا فيما ياتي) حاصل ما ياتي وجوب الاستقبال بالوجه ومقدم البدن في حق المصلي لجنبه وبالوجه في حق المصلي مستلقيا مع منازعته في وجوب الوجه في الاول سم عبارة شيخنا واستقبا لها بالصدر حقيقة في الواقف والجالس وحكا في الراكع والساجد ويجب استقبالها بالصدر والوجه لمن كان مضطجعا وبالوجه والاختصاص ان كان مستلقيا اه (قوله ولا ننحر ائبد) اي كقدميه اخذا باطلاقهم وهو الظاهر وان استبعده سم على حج ع ش (قوله ما ياتي) اي انما بقوله بخلاف غيره كطرف اليد الخ (قوله على ذلك) اي الاستقبال (قوله كما ياتي) اي في شرح ومن امكنه علم القبلة (قوله لقوله الخ) تعليل لما في المتن (قوله قول الخ) اي والاستقبال لا يجب في غير الصلاة فتعين ان يكون فيها هاية ومعنى (قوله وجهك) المراد بالوجه الذات والمراد بالذات بعضها كالصدر فهو وبجاز مبنى على مجاز يجيرى (قوله بدليل الخ) وايضا قد فسروا الشطر بالجهة والجهة اطاق على العين حقيقة وعلى غير ما مجازا بل ادعى بعضهم انها لا تطلق الا على العين سم وزادى اه يجيرى (قوله انه صلى الله عليه

أي الكعبة وليس منها الحجر والشاذروان لان ثبوتها منها ظني وهو لا يكتفى به في القبلة وفي الخادم ليس المراد بالعين الجدار بل امر اصطلاحى أى وهو سمت البيت وهو آؤه الى السماء والارض السابعة والمعتبر مسامتتها عرفا لا حقيقة وكونها بالصدر في القيام والقعود وبمعظم البدن في الركوع والسجود ولا عبرة بالوجه إلا فيما يأتى في مبحث القيام فى الصلاة ولا بنحو اليد كما يعلم بما يأتى (شرط لصلاة القادر) على ذلك لكن يقى بما ياتى أو مس أو بار تسام أماره فى ذمته تفيد ما يفيد أحد هذين فى حق من لا حائل بينه وبينها أرضنا فمن بينه وبينها حائل محترم أو عجز عن إزالته كما يأتى لقوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام أى عين الكعبة بدليل أنه صلى الله عليه

(قوله السابعة) هل يرجع أيضا للسماء (قوله والمعتبر مسامتة عرفا لا حقيقة) اقول لا يخفى أن هذا ظاهر فيما قاله امام الحرمين حيث قال لو وقف صف آخر المسجد بحيث يخرج بعضهم ولو قربوا عن السميت صحت صلاتهم بخلاف ما لو قربوا فانه لا تصح صلاة من خرج عن السميت مع القطع بان حقيقة المحاذاة لا تختلف في القرب والبعد فتعين ان المتبع فيه حكم الاطلاق والتسمية لا حقيقة المسامتة اه وحيث قد هذا لا يلتزم مع قوله الاتي أن صحة صلاة الصف الطويل محمول على انحراف فيه أو على أن الخطي غير معين فقامله وبالجمله فالوجه ما قاله الامام فليتبدر (قوله لا فيما ياتي) حاصل ما ياتي وجوب الاستقبال بالوجه ومقدم البدن في حق المصلي لجنبه وبالوجه في حق المصلي مستلقيا مع منازعته في وجوب الوجه الاول (قوله ولا بنحو اليد) قد يدخل القدمان وعليه ففضية ذلك انه لو اقر قدميه خارج محاذاتها مع استقبالها بصدرة وبقة بدنه اجز او هو مستبعد

وسلم ركع ركعتين في وجه الكعبة وقال هذه القبلة فالخصر فيها دافع لحمل الآية ( ٢٨٥ ) على الجهة وخبر ما بين المشرق والمغرب

وسلم ركع ركعتين (الخ) أى مع خبر صلوا كما أيتمون في أصله نهاية ومعنى (قوله) وصحة صلاة الصف (الخ) مر ما فيه (قوله) محمول على انحراف (الخ) اعتمده الزبادى وشيخنا (قوله) أو على أن الخطأ فيه غير معين (هذا لا يصح فيما إذا متدصف من جبل حرام إلى جبل نور وكان الامام طرف هذا الصف فانه يقطع بان الامام ومن بالطرف الآخر خارجان عن محاذة الكعبة لا يقال المراد الخطأ عن المحاذة إسما لا حقيقة لا نأقول لا نخطئ بهذا المعنى في هذا الفرض أى أن الصف من المشرق إلى المغرب سم وأتى عن الرشيدى ما وافقه (قوله) لأن صغير الجرم (الخ) كان وجه هذا التعليل أن اتساع المسامحة عند زيادة البعد يوجب عموم المحاذة مع الانحراف ويوجب عدم تعين الخطأ لأن اتساع المسامحة يقتضى الغمارة في غيره فلا يتعين هذا مع أن الوجه أن هذا التعليل إنما يناسب ما قاله الامام كما تقدم من أن المعتبر حكم الاطلاق والتسمية لا حقيقة المسامحة فتأمل سم وفي الرشيدى ما حاصله إن أراد المسامحة الحقيقية وهو الموافق لدعاه من عدم تعين الخطأ فقله فاندفع الخ ممنوع لأن عدم مسامحة الامام او المأموم فيما يأتى امر مقطوع به فلم تصح القدوة وإن أراد المسامحة العرفية فلا تقرب لأن المسامحة بهذا المعنى متحققة بالنسبة للكل اه (قوله) فاندفع (الخ) اقول في اندفاعه نظر ظاهر لانه إذا كان بين الامام والمأموم قدر سمت الكعبة أى بان كانت المسافة بينهما تسع جميع الكعبة فاكثروا علم أن الكعبة في تلك المسافة علم أن كلا منهما خارج عنها بل قد يخرج طرفا الصف الخارج عن مكة عن طرفيها فيعلم قطعا خروج كل من الطرفين عن الكعبة لانها بعض مكة التي خرج الطرفان عنها فاذا اقتدى احدهما بالآخر خرج كل منهما من محاذاتها وبهذا يندفع ايضا قوله أو على أن الخطأ غير معين فتأمل ويحجب عن هذا بان مراده انه لا بد في الصف الطويل من احد الامرين أما الانحراف وأما كونه بحيث لا يتعين الخطأ فتي كان بحيث يتعين فلا بد من الانحراف والالم يصح فليتأمل نعم هذا الجواب يقتضى أن المعتبر المسامحة حقيقة فيخالف قوله السابق عرفا لا حقيقة سم (قوله) أن من صلى بامام (الخ) عبارة النهاية أن من صلى مأموماً في صف مستطيل وبينه وبين الامام أكثر من سمت الكعبة لا تصح صلاته لخروجه او خروج امامه عن سمتها اه (قوله) عن محاذاته أى البيت الشريف (قوله) لو كان أى مستقبل الركن (قوله) في كل منهما) الاولى في واحدة منهما (قوله) أما العاجز إلى التنبيه في النهاية لا قوله قال شارح (قوله) لنحو مرض) أى بان لم يقدر على التوجه بنفسه ولم يجد من يوجهه في محل يجب طلب الماء منه لا يقال هو عاجز فكيف يمكنه الطلب لا نأقول يمكنه تحصيله بما دونه ع ش (قوله) او ماله قضيته أن الخوف على الاختصاص لا اثر له وإن كثر ع ش (قوله) فيصل على حسب حاله (الخ) ظاهره ولو كان الوقت واسعاً وقياس ما تقدم في فاقد الطهورين ونحوه انه ان رجا زوال العذر لا يصلى إلا إذا ضاق الوقت وإن لم يرج زواله صلى في اوله ثم ان زال بعد على خلاف ظنه وجبت الاعادة في الوقت وإن استمر العذر حتى فات الوقت كانت فائتة بعذر فيندب قضاءها فوراً ويجوز التأخير بشرط أن يفعلها قبل موته كسائر الفرائض ع ش اقول ويفيد التقييد بضيق الوقت ما يأتى عن النهاية عند قول المتن إلا في شدة الخوف (قوله) ولا يعيد (الخ) أى وجوباً قال في الكفاية وجوب الاعادة دليل على الاشتراط أى

فليراجع (قوله) الحديث البيت قبله قضية استدلاله بالحديث صحة تعدد استقبال الحرم خلاف تقييده بالخطأ (قوله) أو على أن الخطأ فيه غير معين) هذا لا يصح فيما إذا متدصف من حراء إلى نور وكان الامام طرف هذا الصف فانه يقطع بان الامام ومن بالطرف الآخر خارجان عن محاذة الكعبة لا يقال المراد الخطأ عن المحاذة إسما لا حقيقة لا نأقول لا نخطئ بهذا المعنى في هذا الفرض أى أن الصف من المشرق للمغرب (قوله) لأن صغير الجرم (الخ) كان وجه هذا التعليل أن اتساع المسامحة عند زيادة البعد توجب عموم المحاذة مع الانحراف وتوجب عدم تعين الخطأ لأن اتساع المسامحة يقتضى الغمارة في غيره فلا يتعين هذا مع أن الوجه أن هذا التعليل إنما يناسب ما قاله الامام كما تقدم من أن المعتبر حكم الاطلاق والتسمية لا حقيقة المسامحة فتأمل (قوله) فاندفع (الخ) اقول في اندفاعه على التقدير الثاني نظر ظاهر لانه إذا كان بين الامام والمأموم قدر

قبلة محمول على أهل المدينة ومن ساءتهم وقول شارح من أصحابنا من اجتهد فأخطأ إلى الحرم جاز لحديث البيت قبله لأهل المسجد والمسجد لأهل الحرم والحرم لأهل مشارق الارض ومغاربها مردود بان ما ذكره حكما وحديثا لا يعرف وصحة صلاة الصف المستطيل من المشرق إلى المغرب محمول على انحراف فيه أو على أن الخطأ فيه غير معين لأن صغير الجرم كلما زاد بعده اتسعت مسامحته كالنار الموقدة من بعدو غرض الرماة فاندفع ما قيل يلزم أن من صلى بامام بينه وبينه قد سمت الكعبة أن لا تصح صلاته والمراد بالصدر جميع عرض البدن كما بينته في شرح الارشاد فلو استقبل طرفها فخرج شيء من العرض بخلاف غيره كطرف اليد خلافا للقونرى عن محاذاته لم تصح بخلاف استقبال الركن لانه مستقبل بجميع العرض لمجموع الجهتين ومن ثم لو كان اماما متمتع تقدم عليه في كل منهما أما العاجز عن الاستقبال لنحو مرض أو ربط قال شارح أو خوف من نزوله عن دابته على نحو نفسه

أو ماله أو انقطاعا عن رفقة ان استوحش به فيصل على حسب حاله أو بعيد مع صحة صلاته لندرة عذره

فلا يحتاج إلى التقييد بالقادر فانها شرط للعاجز أيضا بدليل القضاء ولذلك لم يذكر في التنبيه والحاوي واستدرك على ذلك أي الكفاية السبكي فقال لو كان شرطاً لما حجت الصلاة بدونه وجوب القضاء لا دليل فيه اه وفي هذا نظر لان الشرط إذا قد تصح الصلاة بدونه وتعاد كفا قد الطهورين ثم رايت الاذرعى تعرض لذلك معنى وارضى النهاية بما قاله السبكي ثم استدلل عليه بما لا ينتج (قوله) ولو تعارض هو والقيام قدمه لانه أكد عبارة النهاية ولو أمكنه أن يصلى إلى القبلة قاعداً أو إلى غيرهما قائماً وجب الأول لأن فرض القبلة أكد من فرض القيام الخ وكذا في المغنى إلا أنه قال ركباً بدل قاعداً (قوله لعذر) أي كالسفر (قوله بخلاف القيام) أي فإنه يسقط في النقل مع القدرة من غير عذر نهاية قول المتن (إلا في شدة الخوف) ومن الخوف المجوز لترك الاستقبال أن يكون شخص في أرض مغسوبة ويخاف فوت الوقت فله أن يحرم ويتوجه للخروج ويصلى بالإيماء نهاية قال السيد البصري قوله مر فله الخ مؤذن بعدم وجوب ذلك عليه وهو محل تأمل اه قال عرش قوله مر فله الخ قضيته أن هذا الفعل لا يتعين عليه وحينئذ فهل يخرج ويؤخر الصلاة إلى ما بعد الوقت أو يصلهما كما في المغسوبة أو كيف الحال ويحتمل أن يقال هو جواز بعد منع فيصدق بالوجوب اه وقوله ويصلى بالإيماء أي ويعيد للنسوة ذلك كما نقله سم على حجج عن مر اه عرش (قوله) وما ألحق به بما يأتي) أي من خوف النار والسيول والسبع ونحوها ولا يخفى أن ما ذكر من أفراد الخوف حقيقة وإنما هي ملحقمة بالقتال ولذا قال المغنى والنهاية أي فيما يباح من قتال أو غيره اه (قوله) ولو آمن ركباً الخ وفي الروض في باب الخوف ولو صلى على الأرض خذ الخوف الملبى ركب وبني وإن ركب احتياطاً أعاد اه ولم يتعرض لاستدباره في ركوبه أولاً سم أي للفرق بكون الركوب هناك في الخوف والنزول هنا بعد نزوله (قوله أن لا يستدبر الخ) أي في نزوله فإن استدبرها بطلت صلاته بالاتفاق نهاية قال عرش قضيته أن مجرد الانحراف لا يضرو قال سم ينبغي وأن لا يحصل فعل مبطل اه وهو صادق بالانحراف فيضراه وقد يمنع الصدق بتعسر الاحتراز عن الانحراف حين النزول (قوله) ما ذكره ذلك الشارح) أي من عدد الخائف من نزوله على ما ذكر من العاجز (قوله يلزم عليه الخ) أي لأن القادر لم يتناول الخائف على هذا التقرير سم (قوله بل الوجه الخ) أي والمراد بالقادر القادر حساً فقط عرش (قوله) وإن كلاً الخ من عطف السبب (قوله على الأول) أي الخائف من نزوله (دون الثاني) أي من في شدة الخوف وما في الكردى من تفسير الأول بالعاجز والثاني بالخائف فمن سبق القلم (قوله لما علم الخ) لعله أراد به كون الأول من الأعداء النادرة دون الثاني (قوله) وإلا في نفل السفر خرج بذلك النفل في الحضر فلا يجوز وإن احتيج فيه للتردد كما في السفر لعدم ورود معنى ونهاية (قوله المباح)

مسافة الكعبة أي بان كانت المسافة بينهما تسع جميع الكعبة فأكثروا علم أنها في تلك المسافة علم أن كلا منهما خارج عنها بل قد يخرج طرفاً فالصف الخارج عن مكة عن طرفيها فيعلم تطاماً خروج آخر كل من الطرفين عن الكعبة لأنها بعض مكة التي خرج الطرفان عنها فاذا اقتدى أحدهما بالآخر خرج كل منهما عن محاذاتها وبهذا يدفع أيضاً قوله أو على أن المخطئ غير معين فتأمله ويحجب عن هذا أن مراده أنه لا بد في الصف الطويل من أحد أسرى أما الانحراف وأما كونه بحيث لا يتعين المخطئ فبني كان بحيث يتعين لا بد من الانحراف واللام يصح فليتأمل نعم هذا الجواب يقتضي أن المتبر المسامحة حقة فيخالف قوله السابق عرفاً لا حقيقة (قوله) ولو تعارض الخ قال الشارح ولو أمكنه أن يصلى إلى القبلة قاعداً أو إلى غير القبلة قائماً وجب أن يصلى إلى القبلة مع القعود لأن فرض القيام لا يفرض القيام يسقط في النافلة مع القدرة من غير عذر بخلاف فرض الاستقبال (قوله) ولو آمن ركباً الخ وفي الروض في باب الخوف ولو صلى على الأرض خذ الخوف الملبى ركب وبني وإن ركب احتياطاً أعاد اه لم يتعرض لاستدباره في ركوبه اه لا (قوله أن لا يستدبر) ينبغي وأن لا يحصل فعل مبطل (قوله يلزم عليه الخ) أي لأن القادر لم يتناول الخائف على هذا التقدير (قوله) وإلا في نفل السفر (فرع) لمقصده طريقان أحدهما لا يتأتى فيه الاستقبال مطلقاً

ولو تعارض هو والقيام قدمه لأنه أكد إذ لا يسقط في النفل إلا لعذر بخلاف القيام (إلا في) صلاة (شدة الخوف) وما ألحق به مما يأتي في باب فليس التوجه شرطاً فيها فضلاً كانت أو فرضاً للضرورة ولو آمن ركباً نزل واشترط ببناؤه بعد نزوله أن لا يستدبر القبلة (تنبيه) ما ذكره ذلك الشارح مشكل بانه يلزم عليه أن استثناء شدة الخوف منقطع وفيه نظر بل الوجه أنه متصل وإن كلاماً من الخائف من نزوله ومن شدة الخوف قادر حساً لكنه ليس بآمن فأبيح له ترك الاستقبال وجوب الإعادة على الأول دون الثاني إنما هو لما علم من كلامهم في التيمم من الفرق بينهما و (إلا في) (نفل السفر) المباح

المراد به ما قابل الحرام فيشمل الواجب والمندوب والمكروه جفتي والمراد بالنفل غير المعادة وصلاة الصبي  
 اه يجزى (قوله الذى تقصر الخ) (فرع) لمقصده طريقان احدهما لا يتأتى فيه الاستقبال مطلقا والاخر  
 يتأتى فيه فهل له التنفل في الاول مع ترك الاستقبال مطلقا او على التفصيل في نظيره من التقصر احتمالا لان قال  
 م ر اى في النهاية والاول اصح وفارق نظيره من التقصر بان النفل وسع فيه لكثيرته انتهى سم قول المتن  
 (فللمسافر التنفل الخ) وسجدة الشكر والتلاوة المفعولة خارج الصلاة حكمها حكم النافلة على الصحيح لوجود  
 المعنى وقد ذكره المصنف في بابه وخرج بالنفل الفرض ولو مندورة وجنائة نهاية ويأتى في الشارح وعن  
 المغنى ما يفيد (قوله لمقصده معين الخ) (فرع) نذر اتمام كل نفل شرع فيه فشرع في السفر في نافلة فهل يلزمه  
 الاستقبال والاستقرار ينبغي نعم سم واستقر ع ش عدم وجوب ذلك نظر الاصل واعتمده البجيرى  
 (قوله ولو نحو عيد الخ) اخذه غاية للخلاف فيه ع ش (قوله للتابع) الى قول المتن ولا يشترط في النهاية  
 والمغنى الا قوله صالح لها وقوله لا فى التحريم ان سهل (قوله واعانة الخ) من عطف الحكمة على الدليل  
 (قوله فيه) اى نفل السفر (قوله اليه) اى السفر (قوله كالراكب) بل اى معنى (قوله لغير حاجة)  
 راجع للجميع سم اى وله الركض للدابة والعدو لحاجة سواء اكان الركض والعدو لحاجة السفر  
 كخوف تخلفه عن الرفقة ام لغير حاجته كتعلقها بصيد يريد لمساكه كما اقتضى ذلك كلامهم وكلام  
 ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد وإن قال الاذرعى ان الوجه بطلانها في الثاني اى فيما لغير حاجة السفر  
 نهاية وجرى المغنى على ما قاله الاذرعى (قوله مطلقا) دخل المعفو عنه واليابس سم عبارة النهاية  
 وأما الماشى فتبطل صلاته إن وطى نجاسة عمد ولو يابسة وإن لم يجد عنها معدلا كما جزم به ابن المقرئ  
 واقتضاه كلام التحقيق بخلاف وطئها ناسيا وهي يابسة للجمل بهامع مفارقتها حالا فاشبهت ما لو وقعت عليه  
 فتجاءا حالا فان كانت معفو عنها كذرق طيور عمت به البلوى ولا رطوبة ثم لم يتعمد المشى عليها ولم  
 يجد عنها معدلا لم يضر اه وكذا فى المغنى الا قوله ولا رطوبة فقال بخلاف ما لو وطئها ناسيا وهي يابسة او  
 رطبة وهي معفو عنها كذرق طيور عمت به البلوى كما جزم به ابن المقرئ اه وباتى عن الاسنى ما يوافق وهو  
 قضية كلام الشارح الا فى انفا و اشار الرشيدى الى رجحانه (قوله لا يابس) اى ولا معفو عنه كما فى شرح  
 الروض حيث قال كذرق طيور عمت به البلوى اه وقضية ذلك أنه لا يضر وطئه الرطوبة المعفو عنها ناسيا  
 وفى شرح م ر خلافة سم (قوله ودابة الخ) عبارة النهاية ولو بالت اوراثت دابته او وطئت بنفسها  
 او اوطاها نجاسة لم يضر اى حيث لم يكن لجامها يده لانه لم يلاقها ولو دى فم الرابطة فى يده لجامها فقضية  
 كلام الشارح المذهب بطلان الصلاة على الاصح ويظهر انه يلحق بما ذكر كل نجاسة اتصلت بالدابة وعنانها  
 بيده اه زاد المغنى وهذا ظاهر اذا صلى عليها وهي رافعة فان كانت سائرة لم يضر لان الحاجة تدعو الى ذلك  
 اه وفى سم بعد ذكره عن العباب وشرحه وشرح الارشاد مثل ما تقدم عن النهاية ما نصه فتحصل من ذلك  
 انه حيث كان بعض من اعضائها نجاسة دم او غيره منها او من غيرها بطل مسكه لجامها و ظاهره انه لا فرق

الذى تقصر فيه الصلاة لو كان  
 طويلا (فللمسافر) لمقصده  
 معين مع بقية الشروط  
 الاطول السفر (التنفل)  
 ولو نحو عيد وكوف صوب  
 مقصده كما يأتى (راكبا)  
 للاتماع رواه البخارى  
 وإعانة للناس على الجمع بين  
 مصلحة معاشهم ومعادهم  
 إذ وجوب الاستقبال فيه  
 مع كثرة الحاجة اليه تستدعى  
 ترك الورد أو المعاش  
 (وما سبيا) كالراكب  
 ويشترط ترك فعل كثير  
 كعدو أو أعداء وتحريك  
 رجل لغير حاجة وترك  
 تعمد وطئه نجس مطلقا  
 وإن عم الطريق فإن  
 نسيه ضرر طرب غير معفو  
 عنه لا يابس ودابة لجامها  
 بيده

والآخر يتأتى فيه فهل له التنفل في الاول مع ترك الاستقبال مطلقا أو على التفصيل في نظيره من التقصر  
 احتمالا لان قال م ر والاول اصح وفارق نظيره من التقصر بان النفل وسع فيه لكثيرته اه وقياسه فيما لو كان  
 احد الطرفين بحيث لا يسمى قطعه سفر اجواز التنفل في الاخر للماشى وغيره مع ترك الاستقبال ونحوه  
 (فرع) نذر اتمام كل نفل شرع فيه فشرع في السفر في نافلة فهل يلزمه الاستقرار والاستقبال ينبغي نعم  
 (قوله لغير حاجة) قيد فى الجميع (قوله وطئه نجس) خرج ابطاء الدابة لكن اذا تلوثت رجلها بغير لمسك  
 ما ربطها كفى مسئلة الساجور وقوله مطلقا دخل المعفو عنه واليابس (قوله وإن عم الطريق) عبارة  
 الروض وشرحه او وطئها عمدا ولو يابسة فتبطل صلاته وإن لم يجد مصر فأتى معدلا عن النجاسة اه (قوله  
 لا يابس) اى ولا معفو عنه كما فى شرح الروض قال كذرق طيور عمت به البلوى اه وقضية ذلك أنه لا يضر  
 وطئه الرطوبة المعفو عنها ناسيا وفى شرح م ر خلافة (قوله ودابة لجامها بيده كذلك الخ) قال فى العباب

بين حال سيرها ووقوفها فلو اضطرت إلى مسك لجامها فالقياس الجواز مع وجوب الاعادة اهـ (قوله كذلك) أي كراكيها في بطلان الصلاة بتنجسها (قوله حامل للماس الخ) كان التقدير للماس النجاسة وهو اللجام بأن أصابه دم الفم مثلاً أو للماس مماس النجاسة وهو اللجام بأن لم يصبه للنجاسة التي في الفم أو غيره فان اللجام حيثئذ مماس للدابة الماسة للنجاسة التي في الفم أو غيره فمماس الأول ليس مضافاً للماس الآخر بل للنجاسة ومماس ومماس الثاني مضاف للماس المضاف للنجاسة هذا ما ظهر الآن ثم في عبارته بحث لأن مجرد حمل مماس النجاسة لا يقتضي البطلان ما لم يكن المماس مربوطاً بماس النجاسة كما يعلم مما يأتي في مسألة الساجور أنه لا بد في البطلان من شدا الحبل به فكان ينبغي أن يقول المماس أو مربوط بماس النجاسة ولعله بنى إطلاق هذا التعبير على مخالفته في اعتبار الشد في مسألة الساجور في ظني أنه يخالف فيه أو على تصوير المسئلة باللجام فان وضعه في فم الدابة على الوجه المعتاد بمنزلة الشد بها فليتامل سم (قوله ولا يكلف الخ) لا موقع له فان مفاد كلامه أن نجاسة تبطل صلاة غير المسافر تبطل صلاته أيضاً فقوله (لأنه يحتل به الخ) لم يقد هنا شيئاً كما نبه عليه الرشدي (قوله ودوام سيره) عطف على قوله ترك فعل الخ (قوله فلو بلغ المحط المنقطع الخ) الظاهر أن المراد به خصوص المحل الذي لا يسير بعده بل ينزل فيه وعليه فلو كان المحط متسعاً ووصل إليه يترخص إلى وصول خصوص ما يريد النزول فيه عرش (قوله أو طرف محل الإقامة) أي المحل الذي نوى الإقامة فيه أو الذي هو مقصده عرش (قوله أو نواها ما كذا الخ) عبارة النهاية والمغنى أو نوى وهو مستقل ما كذا بمحل الإقامة به وإن لم يصلح لها لزومه النزول الخ بخلاف المار بذلك ولو بقرية له أهل فيها فلا يلزمه النزول فالشرط في جواز التنفل ركبا وما شياذ و أم سفره وسيره فلو نزل في أثناء صلاته لزمه إتمامها للقبلة قبل ركوبه ولو نزل وبني أو ابتدأها للقبلة ثم أراد الركوب والسير فليتمها أو يسلم منها ثم يركب فان ركب قبل ذلك بطلت صلاته إلا أن يضطر إلى الركوب اهـ قال عرش قوله ولو بقرية له الخ ظاهره وإن كانت وطنه وليس مراد الماياتي في صلاة المسافر من أنه ينقطع سفره بمروءه على وطنه وقوله مر إلا أن يضطر

كذلك كالتنجس فيها لأنه  
بامساكه حامل للماس أو  
مماس مماس النجاسة وهو  
مبطل بخلاف مماس الماس  
بلا حمل كما يأتي في شروط  
الصلاة ولا يكلف ماش  
التحفظ عن النجس لأنه  
يحتل به خشوعه ودوام  
سيره فلو بلغ المحط المنقطع  
به السير أو طرف محل  
الإقامة أو نواها ما كذا  
بمحل

ولو أدى فم الدابة وعنانها بيده ضره اهـ قال الشارح في شرحه لحله العنان المتنجس بدمها كما لو صلى بيده  
حل ظاهر متصل طرفه بتنجس ونازع فيه الأذرعى بأن سياق كلام الروضة أنه لا يضرو وجهه بالحاجة إلى  
امساك العنان بخلاف الحبل إذ لا ضرورة إلى امساكه اهـ ثم قال في الباب لأن أو ظاهراً النجاسة  
مر كونه قال في شرحه فلا تبطل صلاته قطعاً كما في المجموع خلافاً لما في العزيزي لأنه لم يلاقها به فارق مامر  
فيما لو أدى فمها ولجامها بيده اهـ فعلم أنه لو كان لجامها بيده هنا بطلت كما هناك وفي شرحه المار نادماً لفظه  
بخلاف ما لو أدى فمها ولجامها بيده أي فتبطل صلاته ويعلم مما يأتي في شروط الصلاة أنه لو تنجس عضو  
من أعضائها ابطال مسكه لجامها فذكر تنجس الفم هناك مثال اهـ فتحصل من ذلك أنه حيث كان بعضو من  
أعضائها نجاسة دم أو غيره منها أو من غيرها ابطال مسكه لجامها وظاهره أنه لا فرق بين حال سيرها ووقوفها  
فلو اضطرت إلى مسك لجامها فالقياس الجواز مع وجوب الاعادة نعم على منازعة الأذرعى لا يضره مسك اللجام  
لكن هل يختص ذلك بحال السير أو لا يختص بحال السير لأن من شأن الركوب الاحتياج معه إلى مسك اللجام  
بل قد يحتاج بل يضطر حال الوقوف إلى مسكه لعدم انضباطها وتماسكها بدونه فبه نظر فاستمل (قوله حال  
لماس الخ) كان التقدير لماس النجاسة وهو اللجام بأن أصابه دم الفم مثلاً أو للماس مماس النجاسة وهو اللجام  
بأن لم يصبه النجاسة التي في الفم أو غيره فان اللجام حيثئذ مماس للدابة الماسة لا ماسة التي في الفم أو غيره فمماس  
الأول ليس مضافاً للماس الآخر بل للنجاسة ومماس مضاف للماس المضاف للنجاسة هذا ما ظهر الآن ثم في  
عبارته بحث لأن مجرد حمل مماس النجاسة لا يقتضي البطلان ما لم يكن المماس مربوطاً بماس النجاسة  
كما يعلم مما يأتي في مسألة الساجور أنه لا بد في البطلان من شدا الحبل به فكان ينبغي أن يقول المماس أو مربوط  
بمماس النجاسة ولعله بنى إطلاق هذا التعمير على مخالفة في اعتبار الشد في مسألة الساجور في ظني أنه  
مخالف فيه أو على تصوير المسئلة باللجام فان وضعه في فم الدابة على الوجه المعتاد بمنزلة الشد بها فليتامل



الخ أى فركب ويكملها اه (قوله صالح لها) انظر هذا التقييد مع قول شرح الروض أى والنهاية والمغنى وإن لم يصلح للاقامة ومثله فى شرحه على العباب فلعله سقط من هذه النسخة قوله ولا عقب صالح لها سم وقوله فلعله سقط الخ أى وجرى هنا على التقييد (قوله نزل) هل يشترط أن لا يستدبر كاتقدم فيمن آمن را كبا فنزل ينبغى نعم سم على حج اه عش (قوله واتمها الخ) أى للصحة وشيذى (قوله ذلك) أى إتمام الأركان والاستقبال (قوله استقبال را كب السفينة) أى فى جميع الصلاة وإتمام الأركان كلها فإن لم يسهل له ذلك فلا يجوز له النقل على المعتمد قول شيخ الاسلام والخطيب كمودج وسفينة معتمد بالنسبة للودج وضعيف بالنسبة للسفينة شيخنا ومغنى (قوله إلا الملاح) والحق به صاحب مجمع البحرين النبى مسير المرقد ولم أره لغيره نهاية قال عش إلحاق معتمداه وقال الرشيدى انظر ما المراد باللاحاق وما الحاجة إليه فإن المسافر ماشيا ينتقل لصوب مقصده وإن لم يكن مسيرا للبر قد اه وقال السيد البصرى وهو وجيه وإطلاقهم الماشى والراكب صادق بمن ذكر فلا غرابة فيه ولعل وجه الغرابة من جهة أن إلحاقه بالملاح يقتضى عدم لزوم إتمام الأركان وإن سهل وعدم لزوم الاستقبال إلا فى التحريم إن سهل وهذا الاقتضاء متجه إذ لا فارق بينهما من حيث المعنى فليتام اه (قوله وهو من له دخل الخ) أى وإن لم يكن من المعدين لتسييرها كما لو عاون بعض الركاب أهل العمل فيها فى بعض أعمالهم عش (قوله إلا فى التحريم إن سهل الخ) ترك هذا الاستثناء فى الروضة وشرح الروض وكذا فى شرح المهبج وكتب شيخنا بها مشه ما لفظه قضية صنيعة متناوشر حال الملاح لا يلزمه التوجه حتى فى التحريم ولا قائل به فيما اظن أعنى تفرىعا على الأصح من لزوم الاستقبال حال التحريم أى إن سهل سم وقوله وكذا فى شرح المنهج أى وفى النهاية والمغنى كما مروا فقههم شيخنا فقال اما الملاح فلا يلزمه التوجه وظاهر كلامهم ولو فى التحريم اه وقوله قضية صنيعة الخ عبارة الجبرى على المنهج قوله فلا يلزمه أى الملاح توجه قضيته أنه لا يجب فى التحريم وإن سهل والمعتمد وجوبه فيه إن سهل ولا يلزمه إتمام الأركان كرا كب الدابة قاله حج اه شورى وعش اه قول المتن (ولا يشترط طول سفره) ويشترط هنا مجاوزة السور إن كان وإلا فجاوزة العمران فيشترط هنا جميع ما يشترط فى القصر إلا طول السفر عش اه بجير مى وفى سم بعد كلام ما نصه فيؤخذ من ذلك أن من قصد الخروج عن سور بلده إلى محل لا يسع منه النداء جاز تنقله را كبا وما شيا وإن كان فى عمران بلدة أخرى وراء السور فليتام اه (قوله لعموم الحاجة) إلى قوله بشروطه فى النهاية والمغنى إلا قوله وغيره (قوله مطلقا) أى مع القدرة وبدونها (قوله وغيره) لعله كجمع أنواع منه تيمم واحد (قوله نعم يشترط أن يكون مقصده الخ) قد يفيد أنه لو خرج إلى بعض بساتين البلد أو غيطانها البعيدة لا يجوز له التنقل لغير القبلة لأنه لا يعد

(قوله صالح لها) انظر هذا التقييد مع قوله فى شرح الروض وإن لم يصلح للاقامة ومثله فى شرح الشارح للعباب فلعله سقط من هذه النسخة قوله ولا عقب صالح لها (قوله نزل) هل يشترط أن لا يستدبر كاتقدم فيمن آمن را كبا فنزل ينبغى نعم وقوله إلا الملاح والحق صاحب مجمع البحرين النبى بملاحها مسير المرقد ولم أره لغيره شرح مر (قوله إلا فى التحريم إن سهل) ترك هذا الاستثناء فى الروضة وشرح الروض وكذا فى شرح المنهج وكتب شيخنا بها مشه ما لفظه قضية صنيعة متناوشر حال الملاح لا يلزمه التوجه حتى فى التحريم ولا قائل به فيما اظن أعنى تفرىعا على الأصح من لزوم الاستقبال حال التحريم أى إن سهل (قوله ولا يشترط طول سفره) (تنبيه) أعلم أن من قصد سفر مرحلتين ترخص بالقصر وغيره بمجرّد الخروج من السور وإن كان فى عمران بلدة أخرى ملاصق للسور بل لو امتدت القرى المتلاصقة مرحلتين ترخص بمجرّد الانفصال عن قريته وإن كان سيرة المرحلتين فى عمران تلك القرى كما هو ظاهر من جواز الترخيص بانفصاله عن بلده بنحو خروجه من سورها وإن كان فى عمران بلدة أخرى ملاصق لسورها وهذا دل دليل على أن كونه فى عمران البلد الآخر لا يمنع انعقاد السفر وتحققه وتسميته سفرا شرعا وإلا امتنع الترخيص لأن شرطه السفر وحيث يؤخذ من ذلك أن من قصد الخروج عن سور بلده إلى محل لا يسع منه النداء جاز تنقله را كبا وما شيا وإن

صالح لها نزل وأتمها بأركانها للقبلة ما لم يمكنه ذلك علمها ويجب استقبال را كب السفينة إلا الملاح وهو من له دخل فى تسييرها فإنه ينتقل لجهة مقصده ولا يلزمه الاستقبال إلا فى التحريم إن سهل ولا إتمام الأركان وإن سهل لأنه يقطع عن عمله (ولا يشترط طول سفره على المشهور) لعموم الحاجة مع المساحة فى النقل بحل القعود فيه مطلقا وغيره نعم يشترط أن يكون مقصده على مسافة لا يسمع منها النداء بشروطه الآتية فى الجمعة ويفرق بين هذا وحرمة سفر المرأة والمدين بشرطهما

فانه يكفي فيه وجود مسمى السفر (٤٩٠) بان المجرز هنا الحاجة وهي تستدعي اشتراط ذلك وثم تقويت حق الغير وهو

لا يتقيد بذلك (فان امكن)  
 أى سهل (استقبال الراكب  
 في مرقد) كمحفة (ولتمام  
 ركوعه وسجوده) وحدهما  
 أو مع غيرهما (لزمه)  
 الاستقبال والالتزام لما قدر  
 عليه من الكل أو البعض  
 كراكب السفينة إذ لا مشقة  
 (ولا) يمكنه ذلك كله  
 (فلا يصح) انه ان سهل  
 (الاستقبال) المذكور وهو  
 استقبال الراكب لنحو  
 وقوفها وسهولة انحرافه  
 عليها أو تحريكها وسيرها  
 وزمانها بيده وهي ذلول  
 (وجب) لتيسره (ولا)  
 يسهل لنحو وجودها وسيرها  
 وهي مقطورة ولم يسهل  
 انحرافه عليها ولا تحريكها  
 (فلا) يجب لعسره (ويختص)  
 وجوب الاستقبال حيث  
 سهل (بالتحريم) فلا يجب  
 فيما بعده وان سهل لانه تابع  
 له نعم المعتمد في الواقعة  
 أى طويلا على ما عبر به  
 شارح وعليه يظهر ان  
 المراد به ما يقطع تواصل  
 السير عرفا انها مادامت  
 واقفة لا يصلح عليها الا الى  
 القبلة لكن لا يلزمه إتمام  
 الاركان ثم ان سار بسير  
 الرفقة اتم لجهة مقصده أو  
 لا لغرض امتنع حتى يتم على  
 ما فيه مما بينته في شرح  
 الارشاد لانه بالوقوف

مسافر آخر فلو يحتمل انه جعل ذلك ضابطا لما بعد سفره فيفيد جواز التنقل عند قصده ذلك سواء كان مقصد  
 الذهاب اليه من مرافق البلدان من غيرها وقد يشعر بالثاني قوله مر لانه فارق حكم المقيمين في البلد اه  
 ويؤخذ من ذلك ان من اراد زيارة الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه وكان بين مبداء سيره ومقام الامام الميلى  
 ونحوه جازله الترخيص بعد مجاوزة السوران كان داخله ومجاوزه العمران لم يكن لما خرج منه سور ومثله  
 يقال في التوجه الى بركة المجاورين من الجامع الازهر ونحوه ع ش (قوله فانه يكفي فيه وجود مسمى السفر)  
 أى وإن كانت المسافة اقل من ذلك بحيث يسمع منها النداء قول المتن (قوله فان امكن الخ) تفصيل لما اجمله  
 أولا في قوله لا في شدة الخوف ونقل السفر الخ ع ش قول المتن (ولتمام ركوعه وسجوده الخ)  
 عبارة شرح المنهج أى والنهاية والمغنى وإتمام الاركان كلها أو بعضها وكتبها مشه شيخنا الشهاب عميرة  
 قضية كلامه إذن أنه لو سهل الاستقبال في الجميع ولم يتيسر سوى إتمام الركوع انه يجب الاستقبال في الجميع  
 والالتزام في ذلك الركوع فقط وهو كلام لا وجه له انتهى ع ش زاد سم وظاهر كلام المصنف انه  
 لا يكفي في اللزوم امكان تمام الركوع فقط أو السجود فقط بخلاف عبارة شرح المنهج اه وعبارة شيخنا  
 وإتمام الاركان كلها أو بعضها الذى هو الركوع والسجود اه عبارة البجيرمى على المنهج قوله أو بعضها  
 المراد به الركوع والسجود معا لا ما يصدق باحدهما عبارة الاصل اظهر فلو قدر على إتمام احدهما فقط مع  
 التوجه في الجميع فهو داخل في قوله ولا فلا وبهذا ظهر لك سقوط كلام سم وعميرة حنفى وعزبى اه  
 (قوله الاستقبال) الى قوله وظاهر الخ في النهاية لا قوله أى طويلا الى انها وقوله على ما فيه الى لانه وكذا في  
 المغنى لا ما انبه عليه (قوله وان لا يمكنه ذلك كله) دخل في ذلك ما اذا سهل التوجه في جميع الصلاة دون إتمام  
 شىء من الاركان وما اذا سهل إتمام الاركان أو بعضها دون التوجه مطلقا وفي جميع صلاته قضية كلامه انه  
 في جميع ذلك لا يجب إلا الاستقبال عند التحريم سم على المنهج وقوله فقضية كلامه الخ معتمد ع ش وشورى  
 وبأنى في الشارح وعن سم ما يوافقه (قوله نعم) الى قوله على ما فيه عقبه المغنى بعد ذكره عن المهمات بما  
 نصه وما قاله كما قال شيخنا ظاهر في الواقعة ولكن لا يلزمه بالوقوف إتمام التوجه لظاهر الحديث السابق اه  
 (قوله لنحو وقوفها الخ) متعلق بيسهل و (قوله أو سيرها الخ) عطف على وقوفها قول المتن (وجب) شمل  
 ما لو كانت مغبوبة نهاية أى فلا يضر غصب الدابة في جواز التنفل وان حرم ركوبها لان الحرمة فيه لا مر  
 خارج ع ش (قوله وهى مقطورة) راجع للمعطوف فقط وقوله ولم يسهل لانحرافه عليها الخ راجع  
 للمعطوف عليه ايضا قول المتن (ويختص بالتحريم) ولو نوى عددان في النفل المطلق ثم نوى زيادة فالوجه انه  
 لا يجب الاستقبال عند تلك النية نهاية مغبى وعميرة وافرهم عبارة الرشيدى قوله ذلك كله أى الاستقبال  
 وإتمام الاركان أو بعضها بان لم يمكنه شىء من ذلك أو امكنه الاستقبال فقط وإتمام الاركان أو بعضها فقط  
 وحينئذ لخاصه ما سيذكره بقوله وظاهر صنيع المتن اه (قوله امكن لا يلزمه إتمام الاركان) أى وله ان  
 يتمها بالايمان نهاية (قوله اتم) أى صلاته نهاية (قوله أو لا لغرض امتنع الخ) عبارة النهاية وإن كان مختاراه  
 بلا ضرورة لم يحز ان يسير حتى تنتهى صلاته وصورة المسئلة كما افاده الودرحم الله تعالى إذا استمر على  
 الصلاة ولا فالخروج من النافلة لا يحرم اه (قوله عما بينته في شرح الارشاد) أى من ان ما ذكره قاله  
 الماوردى وخالفه جمع من قدمون فجوزوا السير بعد وقوفه والبناء مطلقا اه وتقدم عن المغنى اعتاده

كان في عمران بلدة اخرى وراء السور فليتأمل (قوله وإتمام ركوعه وسجوده) وعبارة المنهج وشرحه  
 وإتمام الاركان كلها أو بعضها وكتب شيخنا الشهاب قضية كلامه إذن انه لو سهل الاستقبال في الجميع ولم  
 يتيسر سوى إتمام الركوع انه يجب الاستقبال في الجميع والالتزام في ذلك الركوع فقط وهو كلام لا وجه له  
 اه وظاهره أى كلام المصنف هنا انه لا يكفي في اللزوم امكان تمام الركوع فقط أو السجود بخلاف عبارة  
 شرح المنهج (قوله ويختص بالتحريم) لو نوى عددان في النفل المطلق ثم نوى زيادة فالوجه انه لا يجب  
 الاستقبال عند تلك النية شرح مر (قوله لزمه فرض التوجه) قال في شرح الارشاد عقب هذا وله كما في

لزمه فرض التوجه وظاهر صنيع المتن أنه لا يجب الاستقبال في الجميع وإتمام الاركان كلها أو بعضها (قوله)

إلا أن قدر عليهما معا ولا لم يجب الا تمام مطلقا والاستقبال إلا في تحريم سهل وفي كلام غيره ما يؤيد ذلك والكلام في غير الواقعة لما سرفها (وقيل يشترط) الاستقبال (في السلام أيضا) كالتحريم لأنه طرفها الثاني ويرد بأنه يحتاج (٤٩١) للانعقاد ما لا يحتاج للخروج ومن ثم

وجب اقتران النية بالأول دون الثاني (ويحرم انحرافه عن) استقبال صوب مقصده عامدا عالما مختارا لا مطلقا لجواز قطع النفل والتنظير فيه ليس في محله بل مع مضيه في الصلاة لتلبسه بعبادة فاسدة لبطانها بذلك الانحراف لأن جهة مقصده صارت في حقه بمنزلة القبلة فعلم أنه لا يلزمه سلوك (طريقه) بل أن لا يعدل عن جهة المقصد كذا أطلقوه وقضيته أنه في منرجات الطريق بحيث يبقى المقصد خلف ظهره مثلا ينحرف لاستقبال جهة المقصد أو القبلة لكنه مشق ثم رأيتهم أطلقوا أنه لا يضرب سلوك منعطفات الطريق وظاهره الإطلاق ومن ثم عدل غير واحد إلى التعبير بصوب الطريق ليفهم ذلك (إلا إلى القبلة) وأن كانت خلف ظهره على المنقول المعتمد خلافا لما بحثه جمع لأنها الأصل فاغتنر له الرجوع إليها وإن تضمن استقبال غير المقصد ولو قصد غير مقصده انحرف إليه فوراً لأنه صار قبلته بمجرد قصد ما إذا انحرف ناسيا أو جاهلا أو غلبة

(قوله عليهما) أي الاستقبال وإتمام الأركان الخ سم (قوله ولا لم يجب) دخل تحته ما إذا قدر على التوجه في جميع الصلاة دون أتمام شيء من الأركان وما إذا قدر على أتمام الأركان أو بعضها دون التوجه مطلقا أو في جميع صلاته وهكذا صريح عبارة المنهج وشرحه سم (قوله مطلقا) أي لا لكل الأركان ولا بعضها (قوله لما سرف) أي انفا سم (قوله كالتحريم) أي قياسا على التحريم تفسير لقول المصنف أيضا على حذف أي المفسرة (قوله استقبال) أي قوله لا مطلقا في النهاية والمعنى (قوله استقبال صوب الخ) لا حاجة إلى لفظ استقبال (قوله عالما عامدا مختارا) سيد كر تحت ذلك (قوله لا مطلقا) معمول لانحرافه الخ ولو زاد لكن لكان أولى (قوله والتنظير فيه ليس في محله) الأولى التفريع وتأخيرها عن الأضراب الآتي (قوله فعلم أنه الخ) يعني عما ارتكبه تقدير المضاف أي جهة طريقه سم أي كما قدره النهاية والمعنى (قوله ينحرف الخ) أن أراد جوازاً فهو ظاهر وإن خالف حيث نذر ظاهر المتن ويمكن أن يحجب عن المتن بأن الغالب أن جهة طريقه جهة مقصده سم (قوله الاستقبال الخ) الأولى لجهة المقصد الخ بحذف استقبال (قوله وأطلقوا الخ) عبارة النهاية ولو خرج الرأكب في معاطف الطريق أو عدل لوجه أو غبار أو نحو همام يضرباه (قوله وظاهره الإطلاق) أي الشامل لما ينبغي المقصد معه خلف ظهره (قوله غير واحد) أي كشيخ الإسلام والنهاية والمعنى (قوله ذلك) أي الإطلاق (قوله وإن كانت) إلى المتن في النهاية إلا قوله كالأول انحرف إلى ولو أحرف وكذا في المعنى إلا قوله ولو قصد إلى أما إذا (قوله خلافا لما بحثه جمع) عبارة النهاية خلافا للأذرعى أي في الخلف اه وعبارة المعنى خلافا لما وقع في الدميرى من أنه يضرب إذا كانت خلفه اه (قوله استقبال غير المقصد) الأولى استدبار المقصد (قوله ولو قصد غير مقصده) أي لو تغيرت نيته عن مقصده الذي صلى إليه وعزم أن يسافر إلى غيره أو الرجوع إلى وطنه (انحرف إليه الخ) أي ويمضي في صلاته كما صرحوا به نهاية (قوله أو لغلبة الدابة) ولو انحرفت بنفسها بغير جراح وهو غافل عنها إذا كر للصلاة في الوسيط أن قصر الزمان لم تبطل وإلا فوجهان وأوجهما كما قاله الشيخ البطلان نهاية ومعنى (قوله أو جاهلا) عبارة النهاية والمعنى أو لاضلاله الطريق اه (قوله فلا بطلان الخ) لكنه يسجد للسجود على المعتمد لأن عمد ذلك مبطل نهاية ومعنى وبافضل قال الكردي واعتمد التحفة أنه لا يسجد فهو على ما فيها مستثنى من قاعدة ما يبطل عمده يسجد لسجوده اه (قوله وإلا) أي وإن طال زمن الانحراف نهاية (قوله مطلقا) أي وإن عاد عن قرب معنى (قوله لندرته) يؤخذ منه البطلان إذا أكره على الانحراف فانحرف سم أي كما صرح به النهاية (قوله من ركوعه) إلى قوله ويؤخذ في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله وبحت إلى المتن قول المتن (يتم) أي وجوبها نهاية ومعنى (قوله لسجوده ذلك الخ) قضيته أنه لو تعذر عليه إتمامها أو عدم الاستقبال فيهما الخوفه على نفسه أو ماله مثلاً لم يتنقل سم على المنهج أقول ولو قيل يتنقل والحالة ما ذكر لم يكن بعيدا فإن المشقة المحجوزة لترك الاستقبال في السفر في حق الرأكب موجودة هنا

المجموع أن يتمها بالإيماء فإداما وافيا يجب عليه الاستقبال دون إتمام الأركان اه وظاهر أنه عند وقوعها إذا حركت بعض أركانها ولو متوالي لم يضرب حيث لم يتحرك هو متوالي (قوله إلا أن قدر عليهما) أي الاستقبال في الجميع وإتمام الأركان الخ (قوله ولا لم يجب) دخل تحته ما إذا قدر على التوجه في جميع الصلاة دون إتمام شيء من الأركان وما إذا قدر على إتمام الأركان أو بعضها دون التوجه مطلقا أو في جميع صلاته وهكذا صريح عبارة المنهج وشرحه (قوله لما سرف) أي انفا (قوله فعلم أنه لا يلزمه سلوك الخ) يعني عما ارتكبه تقدير المضاف أي جهة طريقه (قوله ينحرف) أن أراد جوازاً فهو ظاهر وإن خالف حيث نذر ظاهر المتن ويمكن أن يحجب عن المتن بأن الغالب أن جهة طريقه جهة مقصده (قوله وظاهره الإطلاق) وعبارة المتن توافق هذا لظهور أنه أراد عن صوب طريقه فهو على حذف المضاف (قوله لندرته) يؤخذ منه البطلان إذا أكره على

الدابة فلا بطلان إن عاد عن قرب كالأول انحرف المصلي على الأرض ناسيا وإلا بطلت فيحرم استمراره ولو أحرف قهرا بطلت مطلقا لندرته (ويسمى) إن شاء (بركوعه وسجوده) حال كونه (أخفص) من ركوعه وجوبا إن أمكنه لتمييزه ولا يلزمه وضع الجبهة على نحو السرج ولا بذل وسعه في الانحناء للشفقة (والأظهر أن الماشي يتم ركوعه وسجوده) لسهولة ذلك عليه

وبحث الأذرعى أنه يومى في نحو الثلج (٤٩٣) والوحل (ويستقبل فيهما وفي إحرامه) وجلسه بين السجدين وجوبا لما ذكر (و

يمشى إلا في قيامه) ومنه الاعتدال لسهولة مشى القائم فسقط عنه التوجه فيه ليمشى فيه بقدر ذكره ولا يجوز بين السجدين لقصره مع أحداث قيام فيه وهو ممتنع ويؤخذ منه أنه لو كان يزحف أو يجوز جازله فيه (وتشبهه) ولو الأول وسلامه لطوله (ولو صلى) شخص قادر على النزول (فرضا) ولو نذرا وكذا صلاة جنازة على المعتمد ويفرق بين هذا وإلحاقها بالنفل في التيمم بأن المعنى السابق المجوز للنفل على الدابة من كثرة مع تكرار الاحتياج للسفر غير موجود فيها فبقيت على أصلها من عدم إلحاقها بالنفل وهذا أولى من الفرق بأن الجلوس بمحذور صورته لأنه منتقض بامتناع فعلها على السائرة على المعتمد مع بقاء القيام (على دابة واستقبل) القبلة (واتم ركوعه وسجوده) وسائر أركانه لكونه بنحو محفة (وهي واقفة جاز) وأن لم تكن معقولة كالأولى صلى على سرير أو غير مستقبل أو لم يتم كل الأركان (أو سائرة) وأن لم تمش إلا ثلاث خطوات فقط متواليه (فلا) يجوز إلا لعذر كإسراجه لغيره دليل صحة الطواف عليها لم يكن

فليراجع وقد تشبهه مسألة الوحل الآتى عرش ويأتى عن سم ما وافقه (قوله) وبحث الأذرعى أنه يومى (الح) أى بالسجود وهو الوجه نهاية أى للمضى الإتمام من مشقة تلويث ثيابه وبدنه بقياس ذلك الخوف لو أتم سم ويأتى في الشارح قبيل قول المتن ومن صلى الخ خلفه على ما حمله عليه سم (قوله) في نحو الثلج (الح) أى كالماء نهاية أى وشدة حر الطريق قال عرش ظاهره أنه يكفيه مجرد الإيماء من غير مبالغة فيه ويحتمل أن يقال بالغ في ذلك بحيث يقرب من نحو الوحل كمن حبس بموضع نجس والأقرب الأول لأن نقل السفر خفيف فيه اه (قوله) ومنه الاعتدال) بقى القيام حال الإحرام هل يجوز المشى فيه لجهة القبلة ولا بعد الجواز سم وقديدى أن قول المصنف في قيامه شامل له أيضا (قوله) ويؤخذ منه (الح) اعتمده الشورى وفى الكردي ما نصا وفي حاشية الإيضاح وشرحه لم وهو قريب في العاجز عن القيام دون غيره وجرى عليه عبد الرؤف في شرح مختصر الإيضاح اه ويأتى عن عرش خلفه (لو كان يزحف) قياسه أنه لو ركع ومشى في ركوعه لم يمتنع حيث أتمه القبلة عرش (قوله) جازله فيه) أى ولا يشترط أن يكون حاله في السفر الحيا أو الزحف بل لو أراد ذلك في خصوص الجلوس جاز عرش وتقدم عن الكردي عن جمع خلفه (قوله) قادر) يأتى محترزه سم (قوله) ولو نذرا) إلى قوله لأنه في النهاية والمغنى لا قوله هذا أولى من الفرق (قوله) بين هذا) أى عدم إلحاق صلاة الجنازة بالنفل هنا (قوله) مع بقاء القيام) الأولى لكونه هو محل النزاع فتدبره على قوله على المعتمد قول المتن (على دابة) وكذا يجوز لو كان على سرير يحمله رجال وأن مشوا أو في أرجوحة معلقة بحبال أو في الزورق الجاري ولا يجوز لمن يصلى فرضا في سفينة ترك القيام إلا من عذر كدوران رأس ونحوه فإن حوالتها الرجح فتحول صدره عن القبلة وجب رده إليها وبني أن عاد فوراً ولا يبطل صلاته مغنى ونهاية قال عرش قوله م ركذوران رأس الخ أى ومع ذلك لا تجب إعادة لعجزه عن القيام وقوله فتحول الخ أى يقينا فالشك لا يؤثر اه (قوله) وسائر أركانه) إلى قوله قال شارح في المغنى لا قوله وأن لم تمش إلى المتن وقوله إلا لعذر كما مر وقوله السفينة إلى السرير وإلى قوله أى لو خلت في النهاية إلا الأخير بن وقوله قال شارح (قوله) وسائر الأركان) شامل للقيام (قوله) أو غير مستقبل (الح) مقتضى سياقه عطفه على واقفة وفيه ما لا يخفى إلا أن يقطع النظر عن تقييده بقول المتن واستقبل الخ ويمكن جمعه خبر محذوف والجملة عطف على استقبل الخ قول المتن (أو سائرة فلا) أى وأن تمكن من إتمام الأركان عليها نهاية (قوله) إلا ثلاث خطوات (الح) ومثلها الوثبة المأخضة وهو محتمل نهاية قال عرش قوله ومثلها الخ معتمداه (قوله) كما مر) وهو شدة الخوف كركدى (قوله) بأنها تشبه البيت (الخ) قضيته الجواز وأن كان سيرها منسوباً إليه ويحتمل تقييده بما إذا لم ينسب إليه سم (قوله) والسرير الذى يحمله رجال الخ) أى وأن كانوا ملوكين للحمول أو ماهرين له وأن كانوا أعجميين يعتقدون وجوب طاعته فتأمل سم على المنهج أى فلا يقال ملكه لهم واعتقادهم وجوب طاعته صبر سيرهم منسوباً إليه لأنافة ولعلة في الصحة لزوم جهة واحدة وعقلهم يقضى ذلك عرش (قوله) من يلزم لجامها الخ) ينبغى الاكتفاء فيه بكونه ميمزاً كما نقل عن شيخنا الشهاب الرملى سم اه عبارة الكردي عن عبد الرؤف في شرح مختصر الإيضاح وظاهره اشتراط كونه ميمزاً ولا يكفي كونها مقطورة في مثلها ولو لم يلزم لجام أول القطار شخص وهو ظاهر لأن الجهة تختل كما هو مشاهد اه ويقدمه أيضاً قول المغنى من يلزم لجامها وسيرها

الأحراف فاحرف (قوله) وبحث الأذرعى أنه يومى (الح) في شرحه هو الوجه اه أى للمضى الإتمام من مشقة تلويث ثيابه وبدنه بقياس ذلك الخوف لو أتم (قوله) ومنه الاعتدال) بقى القيام حال الإحرام هل يجوز المشى فيه لجهة القبلة ولا يبعد الجواز (قوله) قادر) يأتى محترزه (قوله) بدليل الخ) فيه نظر لأن فضيحه امتناع الطواف حيث لا ينسب السير إليه وفيه نظر لأن الظاهر أنه لو طاف في سفينة صح ثم رايت ابن الرفعة اعترض بذلك (قوله) بأنها تشبه البيت الخ) قضيته الجواز وأن كان سيرها منسوباً إليه ويحتمل تقييده بما إذا لم ينسب إليه (قوله) من يلزم لجامها) ينبغى الاكتفاء فيه بكونه ميمزاً كما نقل عن شيخنا الشهاب الرملى (قوله)

مستقر فى نفسه وفارقت السفينة بأنها تشبه البيت للإقامة فيها شهر أو دهر أو السرير الذى يحمله رجال بأن سيره منسوب بحيث يهيم ويشير الدابة منسوب إليه وبأنها لا تراعى جهة واحدة ولا تثبت عليها بخلافه قاله المتولى قال حتى لو كان لها من يلزم لجامها بحيث

لا تختلف الجهة جاز ذلك وعليه يدل كلام جمع متقدمين وهو صريح في صحة الفرض في نحو محفة (٤٩٣) سائرة لان من يديه زمام الدابة

يراعى القبلية قال شارح  
وهي مسئلة عزيزة نفيسة  
يحتاج اليها أى لو خلت عن  
نزاع ومخالفة لاطلاقهم  
أما العاجز عن النزول عنها  
كان خشى منه مشقة لا  
تحتمل عادة أو فوت الرقعة  
ولأن يحصل له إلا مجرد  
الوحشة على ما اقتضاه  
اطلاقهم فيصلى عليها على  
حسب حاله قال القاضى ولا  
اعادة عليه وعليه فيفرق  
بين هذا بعد تعيين فرضه  
في الاستقبال وأتم الأركان  
عليها ومأمراً نفاً بأن ترك  
القبلية أخطر كما مر وأطلقا  
الاعادة ويحمل على ما إذا لم  
يستقبل أو لم يتم الأركان  
وكان شيخنا أشار لذلك  
بفرضه أنه صلى لمقصده  
ولو خاف الماشى ذلك لو أتم  
ركوعه وسجوده أو مأبهما  
وأعاد (ومن صلى) فرضاً  
أو نفلاً (في) داخل (الكعبة)  
من كعبته ربعتة والكعبة  
كل بيت مربع كذا في  
القاموس وفي كلامهم أن  
إبراهيم صلى الله على نبينا  
وعليه وسلم بنى الكعبة  
مربعة ولا ينافيه اختلاف  
بعد ما بين أركانها لأنه قليل  
لا ينافي التربع وهذا أعنى  
أن سبب تسميتها كعبة  
تربيعها أوضح من جعل

بحيث لا تختلف الجهة الخ ويؤخذ منه أنه لو كان الحامل للسرى غير ميم لم يصح اه (قوله وعليه يدل الخ)  
عبارة النهاية يسبقه إلى هذا الأخير القاضى أبو الطيب واعتمده الأذرى اه (قوله قال شارح الخ) وهو  
البدريين شبهة نهاية (قوله أما العاجز الخ) عبارة النهاية أى وشرح بأفضل نعم إن خاف من النزول عنها على  
نفسه أو ماله وإن قل أو فوت رفقته إذا استوحش وإن لم يتضرر أو خاف وقوع معادله لميل الحمل أو تضرر الدابة  
أو احتاج في نزوله إذا ركب إلى معين وليس معه أجبر لذلك ولم يتوسم من نحو صديق أعانته فله في جميع ذلك  
أن يصلى الفرض عليها وهي سائرة إلى جهة مقصده ويؤمى ويعيد انتهت أى أو شق الركوب بالمعنيين مشقة  
لا تحتمل كما هو ظاهر سم قال الرشيدى قوله مر ويؤمى لا حاجة اليه بل هو مضر لأن الاعادة لازمة حيثئذ  
وان أتم الأركان اه أى وأتم الاستقبال كما يأتى عن سم (قوله كان خشى الخ) فيه ما قدمه في التنبيه من  
الاعتراض (قوله فيصلى الخ) أى وهي سائرة نهاية (قوله على حسب حاله) أى ويعيد كما في شرح مر اه سم  
أى وشرح بأفضل (قوله وعليه) أى على ما قاله القاضى من عدم الاعادة هنا وكذا ضمير قوله الأتى بعد فرضه  
(قوله وما مر آتفا) كأنه يريد به قوله السابق أما العاجز عن الاستقبال الخ سم وكردى (قوله ويحمل الخ) أى  
إطلاق الشيخين الاعادة هنا (قوله وكان شيخنا أشار لذلك الخ) عبارة الروض فرع يشترط في الفريضة  
الاستقرار والاستقبال وتام الأركان إلا لضرورة كخوف فوت رفقته ويعيد انتهى وظاهره كما ترى وجوب  
الاعادة إذا لم يجتمع الأمور الثلاثة وإن اجتمع منها امران كالاستقبال وإتمام الأركان في الحمل المذكور نظر  
سم وبقيده أيضاً قول الشارح في شرح بأفضل أما الفرض ولو جنازة ومندورة فلا يصلى على دابة سائرة  
مطلقاً لأن الاستقرار فيه شرط احتياط له نعم إن خاف من النزول الخ كان له أن يصلى الفرض عليها وهي  
سائرة إلى مقصده ويؤمى ويعيد اه (قوله ولو خاف الماشى ذلك الخ) كان هذا في النفل سم أقول هذا مع  
كونه عدولاً عن الظاهر بلامقتضى مخالف ما قدمناه عنه في حاشية قول الشارح وبحث الأذرى الخ بل حمله  
على الفرض هو صريح المقام وقياس مسئلة العاجز عن النزول المارة آتفا وموافق لما تقدم في أول الفصل  
ولقول المغنى ويصلى المصلوب أو الغريق ونحوه حيث توجه للضرورة ويعيد اه (قوله فرضاً أو نفلاً)  
كذا في النهاية والمغنى (من كعبته) أى بالتشديد كما في القاموس أو بالتخفيف كما في عرش عن المصباح  
(قوله ولا ينافيه) أى في كلامهم (قوله لا ينافي التربع) قد يقال بل ينافيه إذ هو عبارة عن تساوى  
الاضلاع الأربعة ويحاج بان المراد التربع الحسى إذ به يكتفى أهل اللغة في الإطلاق لا الحقيقى بصرى  
(قوله من جعل سببها ارتفاعاً) جرى عليه النهاية والمغنى (قوله كما سمي الخ) من تنمة الجعل المذكور  
(قوله بذلك) أى بلفظ الكعب (قوله من جعله) أى سبب التسمية (قوله قائله) أى جاعله (قوله أو  
يكون اخذاً لاستدارة الخ) كيف الاستثناء على هذا سم عبارة البصرى قوله أو يكون الخ يحتاج إلى  
تأمل إذ لا يظهر وجه صحته فضلاً عن مخالفته فليتأمل اه وقد يقال يعنى الشارح كما أن سبب تسمية كعب  
الرجل بذلك اخذاً لاستدارة في مفهوم الكعب كذلك سبب تسمية الكعبة المشرفة بذلك اخذاً لاستدارة  
في مفهومه (قوله لكنه مخالف الخ) أى اعتباراً لاستدارة في مفهوم الكعب (قوله وإن لم ترتفع) إلى قوله

سببها ارتفاعاً كما سمي كعب الرجل بذلك لا ارتفاعاً واصوب من جعله استدارتها إلا لأن يريد قائله بالاستدارة التربع مجازاً أو يكون أخذ  
الاستدارة في الكعب سبباً لتسميته كعبه مخالف لكلام أئمة اللغة (واستقبل جدارها أو بابها) حال كونه (مردوداً) وإن لم ترتفع عتبة

ان سامت بعض الباب كما هو ظاهر (أو) حال كونه (مفتوحاً) لكن (مع ارتفاع عتبه ثلث ذراع) بذراع الآدمي تقريباً (أو) صلي (على سطحها) أو في عرصتها لو انهدمت والعياذ بالله تعالى (مستقبلاً من بنائها) أو ما الحق به كعصا مسمرة أو ثابتة وشجرة ثابتة وتراب منها مجتمع (ماسبق جاز) لتوجهه إلى جزء من البيت وان بعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع أو خرج بعض بدنه عن هواه الشاخص لأنه متوجه ببعضه جزاً أو بياقيه هواها لكن تبعاً فلا يتأق به ما يأتي وقضية كلامهم أن الشجرة الجافة هنا كالرطبة وحيثئذ فيشكل بما يأتي في الأصول والثمار أنها لا تكون مثلها إلا إن عرش عليها مثلاً ويجب أن الثبوت يختلف عرفاً المراد به هنا وثم ألا ترى أنه ثم في الوعد بمجرد الغرز وهنا بزيادة الثبوت فإن قلت

لأنه متوجه في النهاية إلا أنه أبداً ثابتة بمبنية (قوله ان سامت الخ) احتراز عما إذا طول رجل الباب أو ركب الباب من جانب العلو إلى محل لا يسامت المتوجه إلى المنفذ شيئاً من الباب لعدم امتداده إلى الأسفل ويأتي عن المغني والنهاية ما هو كالصرح في هذا التصوير الثاني وبذلك يندفع قول البصري ما نصه قوله ان سامت كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى وأظهره وان الخ ثم رابت في النهاية وان الخ وقوله ثم رابت في النهاية الخ لعله في نسخة مصالحة وإلا فما اطلعنا عليه من نسخ النهاية فمثل عبارة الشارح بلا أو (قوله بذراع الآدمي) إلى قوله فلا يتأق في المغني إلا أنه كالتناية وشيخ الاسلام عبر بمبنية بدل ثابتة (قوله أو ما الحق به الخ) عبارة المغني والنهاية واستقبل شاخصاً كذلك أي قدر ثلث ذراع متصلاً بالسكبة وإن لم يكن قد وقامته طولاً وعرضاً كشجرة ثابتة وعصا الخ وزاد الأول ولو أزيل هذا الشاخص في أثناء صلاته لم يضر لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء اه قال السيد البصري قوله ولو أزيل الخ يؤذن بأنه منقول المذهب وفي سم على المنهج لو أزيل الشاخص في الصلاة هل يغتفر الوجه لا وقالمه وليس كزوال الرابطة في الأثناء لأن أمر الاستقبال فوق الرابطة اه وأقر ع ش كلام سم المذكور ونقل البجيرى عن الزياى ما يوافقوه عن الشهاب الرملى ما يوافق كلام المغني ثم قال وانظر لو انهدم بعضها ووقف خارجها مستقبلاً هوام المنهدم دون شيء من الباقي هل يكفي لأنه بعد مستقبله أو لا لقد رت على استقبال الباقي وظاهر كلامهم الأول قياساً على ما لو ارتفع على جبل أبي قبيس واستقبل هواها مع إمكان الانخفاض بحيث يستقبل نفسها سم وع ش وأطفيحي اه (قوله كعصا الخ) أي بخلاف ما إذا صلي إلى متاع موضوع أو زرع ثابت أو خشية مغروزة فيها لم تصح صلاته وظاهر كلامهم أنه لو استقبل الشاخص المذكور أي المتصل بالسكبة وهو قدر ثلث ذراع في حالة قيامه دون بقية صلاته كان استقبل خشية عرضها ثلثاً ذراعاً معترضة في باب السكبة تحاذي صدره في حال قيامه دون بقية صلاته أنها تصح وفي ذلك وقفة بل الذي ينبغي أنها لا تصح في هذه الحالة إلا على الجنازة لأنه مستقبل في جميع صلاته بخلاف غيرها لأنه في حال سجوده غير مستقبل لشيء منها مغني ونهاية وفي الكردى عن الشوبرى عن م ر والأوجه صحة تحرره بغير الجنازة إلى وجود المابط اه (قوله مسمرة) قال الشيخ عميرة ولو سمرها ليصلي اليها ثم يأخذها فالظاهر أنه لا يكفي ويحتمل خلافه اه وأرضى مر هذا الخلاف فإيتامل سم على المنهج اه ع ش (قوله أو ثابتة) في النهاية والمغني أي وشرحي المنهج والروض بدله أو مبنية فلعل المراد بالثابتة المبنية أو صواب تلك المبنية فهي مساوية لها بصرى أقول وقول الشارح الاتي ويجب الخ كالصرح في الأول (قوله وتراب منها الخ) أي لا الذي تلقيه الرمح شرح بافضل وزيادى عبارة ع ش ينبغي أن مثله أي التراب المجتمع منها أحجارها المقلوعة سم على المنهج ولو شك في التراب هل هو منها أم لا لم تصح صلاته فيما يظهر اه قول الماتن (ماسبق) وهو قدر ثلث ذراع وان جمع ترابها امامه أو نزل في منخفض منها كحفرة كفي نهاية قول الماتن (جاز) أي ما صلاه مغني (قوله أو خرج الخ) أي فلا يشترط غلظ الشاخص بحيث يسامت جميع بدنه سم (قوله بعض بدنه) أي طولا أو عرضاً (قوله جزءاً) أي من السكبة (قوله ما يأتي) أي في قوله ولو إنما جاز استقبال هواها الخ كردى (قوله ان الشجرة الجافة) أي الثابتة بفريضة ما بعده (قوله كالرطبة) قد يقال ان كان ثبوتها مع جماعتها كثبوت العصا المسمرة فكألرطبة أو المغروزة فلا يمكن بعيداً ويمكن ان يبقى على إطلاقه ويفرق بأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء فليتأمل بصرى أقول وهذا الثاني هو قضية إطلاقهم جواز الاستقبال إلى شجرة ثابتة (قوله ألا ترى أنه ثم) أي الثبوت في البيع (بمجرد الغرز وها بزيادة السوت) أي بالبناء وهذا صريح في عدم كفاية أو ثابتة) عبارة شرح الروض أو مبنية كما صرح به في الأصل ثم قال في الروض لا حشيس وعصا مغروزة وفي شرحه لأنه لا بعد من اجزائها بخلاف العصا إلا في تاد المغروزة في الدار حيث ندهمها بدليل دخولها في يدها بجران العادة بغرزها للصلحة فعدت من الدار لذلك اه وامام مسئلة الشجرة الجافة فقد ينرق بأن من شأنها في الدار لا المسبب إلا زالة (قوله أو خرج) فلا يشترط غلظ الشاخص بحيث يسامت جميع بدنه (قوله

هذا مقول الاشكال قلت لان الملاحظ هنا ثبوت يصيره كالجزء في الشرف واليابسة فيها ذلك بزيادة لانها ليست اجنبية بخلاف الوتد المغروز  
وتم ثبوت يصيره كالجزء المنتفع به بالقوة وبالفعل والوتد كذلك بخلاف اليابسة التي ليس عليها نحو تعريش وتقل بعضهم اشتراط  
وقف نحو العصا الثابتة وقديومه ماقروته من الفرق لكن ظاهر كلامهم خلافاً (٤٩٥) ويوجه بانه يعد منها باعتبار الظاهر

وان استحق الازالة من

وجه اخر وصح انه

صلى فيها النفل ورواية

لم يصلى فيها أى في مرة أخرى

كاصح اذا ثبت مقدم على

النافي واذا ثبت جواز النفل

فيها جازله الفرض ايضا

لا فارق بين الاستقبال فيها

في الحضور ومن ثم لم يراعوا

خلاف المانع فيها لكنه

ظاهر في النفل لصريح

المخالفة فيه دون الفرض

لان القياس المذكور قابل

للمنع بأن النفل اغتفر فيه

حضورا ايضا مالم يغتفر في

الفرض إلا أن يجاب بأن

الاصل استواء الفرض

والنفل في الشروط إلا إذا

ورد دليل بالفرق ولم يرد

هنا وأيضاً فعلة المنع لم تتضح

ومالم تتضح العلة فيه لا بد

من نص صريح فيه إذ

الامور التعبدية لا تثبت إلا

بالنصوص الصريحة

فكان الخلاف فيه

ضعيف المدرك جداً وما

ضعف مدركه كذلك

لا يراعى بل النفل داخلها

افضل منه ببقية المسجد

بخلاف البيت فانه فيه

افضل منه حتى من الكعبة

كما شمله الحديث بل نقل

لوتد المغروز عند الشارح وفاقاً للنهاية والمغنى والاسنى فقول البجيرمي وفي حج انه يكفي استقبال الوتد المغروز  
اه خلاف الصواب إلا إذا اراد في غير التحفة وشرح بافضل فليراجع (قوله هذا) اي الجواب المذكور  
(مقوله الاشكال) اي لانه إذا لم يكف هنا ما يدخل هناك وهو الوتد المغروز فبالاولى لا يكفي هنا ما لا يدخل  
هناك وهي الشجرة الجافة (قوله بخلاف اليابسة الخ) في نفي الانتفاع بالقوة عنها نظر مع امكان التعليق  
ووضع نحو جذع عليها سم (قوله لكن ظاهر كلامهم خلافاً) جزم به المغنى (قوله من وجه اخر)  
اي من حيث كونه ملكاً للغير (قوله وصح) إلى قوله لكنه في النهاية إلا قوله او المثلث مقدم على النافي  
(قوله ورواية لم يصل الخ) عبارة النهاية وروى احمد في مسنده وابن حبان في صحيحه ان النبي صلى الله  
عليه وسلم دخل البيت في اليوم الاول ولم يصل ودخل في الثاني وصلى وفي هذا جواب عن نفي اسامة الصلاة  
والاصحاب ومنهم المصنف في المذهب قد أجابوا باحتمال الدخول مرتين وقد ثبت ذلك بالنقل لا بالاحتلال  
اه (قوله اي في مرة الخ) خبر ورواية الخ (قوله كما صح) قد يقال لا حاجة مع ذلك لقوله إذا ثبت  
الخ سم وفي نسخة صحيحة مقابلة على اصل الشارح مراراً او المثلث الخ بالواو بدل الذال وموضوع فوجه  
صح وعلمها فلا اشكال (قوله ومن ثم) اي من اجل عدم الفارق (قوله لم يراعوا الخ) يأتي عن  
النهاية والمغنى ما يوافقه وعلم بذلك عدم صحة افتاء بعض الطلبة بالولية ترك الصلاة في الحيز خروجا من خلاف  
المانع كالامام مالك (قوله لكنه الخ) اي عدم سن رعاية الخلاف (قوله لصريح المخالفة الخ) اي للحديث  
الصحيح السابق انفا (قوله بان النفل الخ) متعلق بالمنع (قوله ايضا) اي كفعلة في البيت الحرام (قوله  
فعلة المنع) اي حكمة المنع في الفرض (قوله الخلاف فيه) اي في الفرض (قوله بل النفل) إلى قوله فاندفع  
في النهاية والمغنى (قوله بل النفل داخلها افضل الخ) ومثله النذر والقضاء نهاية (قوله ببقية المسجد) اي  
الحرام (قوله بخلاف البيت) اي بيت الانسان رشيدى وكردى (قوله على انه فيه) اي النفل في بيت  
الانسان (قوله افضل منه في غيره الخ) اي إلا ما استثنى (قوله وكذا الفرض) وإنما لم يراع خلاف من قال  
بعدم صحة الصلاة في الكعبة لعدم احترامه لمخالفته لسنة صحيحة فانه صلى الله عليه وسلم صلى فيها مغنى ونهاية  
(قوله إلا إذا راح الخ) عبارة النهاية وكذا صلاة من لم يرج جماعة خارج الكعبة بان لم يرجها صلا او يرجها  
داخلها او داخلها وخارجها فان رجاها خارجها فقط فخرجها افضل اه (قوله خارجها) اي دون  
داخلها سم (قوله اولى من الفضيلة الخ) اي كجماعة بيته فانه افضل من الافراد في المسجد نهاية ومغنى  
(قوله اما إذا لم يستقبل ما ذكر) اي كان كان الشاخص اقل من ثلثي ذراع نهاية ومغنى (قوله فلا يصح)  
اي ما صلا (قوله فيه لا اليه) اي البيت الحرام (قوله لمن هو خارجها الخ) اي ولو على نحو جبل اني قيس  
نهاية ومغنى (قوله مستقبلاً له) اي للبيت الحرام قول المتن (ومن امكنه الخ) اي بلامشقة لا تختمل سم  
اي عرفاً وما يرى ريات عن المغنى مثله (قوله او خارجها الخ) عبارة النهاية والمغنى او بمكة ولا حائل او على جبل  
اني قيس او على سطح وهو متمكن من معاينتها وحصل له شك فيها لحوظلة لم يجز له العمل بقول غيره اه  
قال الرشيدى مراده مر بالظلمة الظلمة المانعة من المعاينة في الحال مع التمكن من التوصل إلى المعاينة بغير

بخلاف اليابسة الخ) في نفي الانتفاع بالقوة عنها نظر مع امكان التعليق بها ووضع نحو جذع  
عليها (قوله اي في مرة اخرى كما صح) قد يقال لا حاجة مع ذلك لقوله إذا ثبت الخ اه  
(قوله خارجها) اي دون داخلها (قوله ومن امكنه علم القبلة) اي بلا مشقة لا تختمل

الاجماع على انه فيه افضل منه في غيره حتى المسجد الحرام وكذلك الفرض افضل في الكعبة إلا إذا رجا جماعة خارجها لان الفضيلة  
المتعلقة بذات العبادة اولى من الفضيلة المتعلقة بمحلها اما إذا لم يستقبل ما ذكر فلا يصح لانه صلى فيه لا اليه ولا بما جاز استقبالها وانها لمن هو  
خارجها هدمت أو وجدت لانه يسمى عرفاً مستقبلاً لها بخلاف من فيها لانه في هو انما فلا يسمى عرفاً مستقبلاً فانه يدفع ما شنع به بعض  
الحنفية غفلة عن رعاية العرف المناط به مما بطل الاستقبال اتفاقاً (ومن امكنه علم القبلة) بان كان بالمسجد الحرام او خارجها



مشقة اه (قوله ولا حائل) أى بأن كان محل يشاهد فيه الكعبة وإلا فبعض أما كن مكة إذا كان فيه لا يشاهد الكعبة ع ش (قوله أو ثم حائل الخ) لا يظهر الواو موقع ولو قال ولا ثم حائل أو أحده الخ لكان اخصر وأسبك (قوله أحده غير حاجة) أى ولم يطر الاحتياج له ع ش (قوله واحده غير تعديا) أى ولم يزل تعديه كما باتى في كلامه (قوله وهو) إلى قوله أو اخبار الخ في النهاية ما يوافق (قوله وهو الاخذ الخ) أى في الاصطلاح ع ش (قوله الاخذ بقول الغير الخ) محل منع الاخذ إذا لم يقد خبر الغير اليقين كخبر المعصوم أو عدد التواتر كرى وع ش أى كما يفيد قول الشارح الآتى أو أخبار عدد التواتر (قوله ولو عن علم) أى لأن اليقين مقدم عليه سم قال الرشيدى وع ش الأولى اسقاط ولو لأن المخبر عن غير علم هو المجتهد وستاق مسئلته في المتن اه وفيه تأمل (قوله بين هذا) أى عدم اخذ قول الغير هنا ولو عن علم (قوله واكتفاء الصحابة الخ) هذا ان اكتفى الصحابة بالأخبار عنه إذا كانوا يحضرونه وإلا فقد لا يحتاج للفرق قليتا مل سم اقول تكرر حضورهم معه صلى الله عليه وسلم بعد سماعهم الاخبار عنه كحضورهم عنده حين سماعهم الاخبار عنه في الاحتياج إلى الفرق (قوله في المياه) أى مع امكان الطهارة من ماء متيقن الطهارة رشيدى (قوله امر احسب) أى شاهدانهاية (قوله على اليقين الخ) ولو بنى محرابه على المعاينة صلى اليه ابدا من غير احتياج إلى المعاينة في كل صلاة ومثل ذلك ما وصلى بالمعاينة لم يحتج إلى المعاينة في كل صلاة ما لم يفارق محله وتطرق اليه الاحتمال وفي معنى المعانين من نشاء مكة وتيقن إصابة القلة وان لم يعانينا حال صلاتها نهاية ومغنى (قوله كمتجهد) إلى قوله أو اخبار الخ زاد المغنى عقبه نعم ان حصل بذلك مشقة جاز الاخذ بقول ثقة يخبر عن علم كما يؤخذ مما باتى في وجوب السؤال اه (قوله كمتجهد الخ) أى قياسا عليه وهذا القياس لا يظهر بالنسبة للمعطوف عليه عبارة شرح المنهج لسهولة علمها في ذلك وكالحاكم إذا وجد النص اه (قوله لا يعتمد الخ) ويؤخذ من جواز الاخذ بقول المخبر عن علم عند وجود الحائل الآتى اي للشفقة حيثئذ ومن قوله الآتى ان لم يكن فيه مشقة عرفا ان الاعنى إذا دخل المسجد الحرام أو مسجد محرابه معتدوشق عليه لمس الكعبة في الأول والمحراب في الثاني لا متلاء المحل بالساس أو امتداد الصفوف للصلاة أو نحو ذلك سقط عنه وجوب اللبس وجاز له الاخذ بقول المخبر عن علم وهو ظاهر وفي ذلك مزيد في شرحنا لآبى سجع سم على حبح اهر رشيدى زاد ع ش وقوله ونحو ذلك أى كالسوارى وقوله جاز له الاخذ بقول المخبر الخ أى ان وجدته وإلا فله الاجتهاد ع ش (قوله إلا اللبس الذي الخ) فلو اشتبه عليه مواضع لمس اصبر فان خاف فوت الوقت صلى كيف اتفق واعاد كما يؤخذ مما باتى نهاية وقوله فان خاف الخ أى بان لم يدركها تنامها فيه ع ش (قوله أو اخبار عدد التواتر) أى ولو من كفار وصبيان ع ش (قوله الذى يحصل له به اليقين) سئل ما لو كان اللبس يفيد اليقين في الجهة دون العين كإفى المحارب المطعون فيها تيامتا وتياسر الاجمة وحيثئذ فيجب على الاعنى لمس حوائطها ليستفيد اليقين في الجهة ثم تقلد في التيامن والتياسر هكذا ظهر فليحرر رشيدى (قوله ولا يمكنه) إلى قول المتن يخبر في النهاية والمغنى لا قوله لكن الى المتن وقوله فى الأولى الى ولا يجوز (قوله أو امكنه) و ثم حائل الخ) لا حاجة اليه بل لا وجوب له بعد تقييدا لا مكان في جانب الاثبات بما مر فند كرو تدبر بصرى (قوله لكن الخ) يفيد اجتماع التعدى مع الحاجة سم (قوله بفعله) أى أو بفعل غيره ولو بغير حاجة ع ش لكن بشرط عدم التعدى اخذا بما فده الشارح في شرح ومن امكنه الخ (قوله

(قوله ولو عن علم) أى لأن اليقين مقدم عليه (قوله واكتفاء الصحابة الخ) هذا ان اكتفى الصحابة بالأخبار عنه إذا كانوا يحضرونه وإلا فقد لا يحتاج للفرق قليتا مل (قوله بان المدار الخ) قد مر ان القبلة في جهة واحدة إذا علمت لم يبق احتياج إلى البحث عنها بعد ذلك فلا مشقة في الاثبات باليقين بخلاف ما ذكر (قوله لكن الخ) يفيد اجتماع التعدى مع الحاجة (تنبيه) يؤخذ من جواز الاخذ بقول المخبر عن علم عند وجود الحائل المذكور أى للشفقة حيثئذ ومن قوله الآتى ان لم تكن فيه مشقة عرفا ان الاعنى إذا دخل المسجد الحرام أو مسجدا محرابه معتدوشق عليه لمس الكعبة في الأول والمحراب في الثاني

ولا حائل أو وثم حائل أحده غير حاجة أو أحده غير تعديا وأمكنته ازالته فيما يظهر (حرم عليه التقليد) وهو الاخذ بقول الغير الناشئ عن الاجتهاد وأراد به هنا الاخذ بقول الغير ولو عن علم ويفرق بين هذا واكتفاء الصحابة رضوان الله عليهم بالأخبار عنه صلى الله عليه وسلم مع امكان اليقين بالسمع منه والاخذ بقول الغير في المياه ونحوها بان المدار في القبلة لكونها أمراً حسياً على اليقين بخلاف الاحكام ونحوها (والاجتهاد) كمتجهد وجد النص فعمل أن من بالمسجد وهو أعمى أو فى ظلمة لا يعتمد إلا المس الذى يحصل له به اليقين أو اخبار عدد التواتر وكذا قرينة قطعية بأن كان قد رأى محلا فيه من جعل ظهره له مثلا يكون مستقبلا أو أخبره بذلك عدد التواتر (ولا) يمكنه علم عينها أو أمكنه وثم حائل ولو حادثا بفعله لحاجة لكن ان لم يكن تعدى باحدثه أو زال تعديه فيما يظهر لهما (أخذ) وجوبا

في الاولى) أى عدم الامكان و(قوله في الثانية) أى الامكان (قوله ان يتكلف المعانية) عبارة شرح المنهج ولا يتكلف المعانية بصعود حائل أو دخول المسجد للمشقة اه قال الجبيري قوله بصعود حائل أى وان قل كثلاث درج و(قوله او دخول المسجد) أى وان قرب ابضاعش و(قوله للمشقة) وإن كانت تحتل عادة حفى اه وهذه الغاية تخالف ما مر عن سم والبرماوى عند قول المصنف ومن أمكنه (قوله ولا يجوز له الاجتهاد) الاولى تأخيره عن قول المتن بخبر عن علم قول المتن (بقول ثقة) أى ومنه ولى يخبره عن كشف عرش هذا إنما يظهر على ما يأتى في الشرح من ان المراد بالعلم هنا ما يشمل الظن بخلاف ظاهر المتن الذي جرى عليه شرح بافضل فقال أى مشاهدة اه (قوله بقول ثقة الخ) أى وبمعناه كما يأتى وكان ينبغي أن يقدره هنا أيضا ليظهر عطف قوله كحرا ب الخ على قوله الخ إذ الكشف إنما يفيد الظن لا معلم كما صرحوا به (قوله ولا فاسق) أى ولا مرتكب خاتم المرومة مع السلامة من الفسق عن الاقرب ثم ظاهر إطلاقه ولو وقع في قلبه صدقة وقياس ما يأتى في الصوم لاخذ بخبره حينئذ لا ان يفرق بأنه لما كان أمر القبلة مبنيًا على اليقين وكانت حرمة الصلاة أعظم من الصوم احتيط لها عرش (قوله ويجب سؤاله الخ) وهل يجب تكرير السؤال لكل فرض سم عبارة عرش ويجب تكرير السؤال لكل صلاة تحضر كما يجب تجديد الاجتهاد اه حج اه ولعله في غير التحفة وشرح بافضل وإلا فما يأتى في شرح ويجب تجديد الاجتهاد الخ فالفرق بينه وبين ما هنا ظاهر (قوله ان سئل الخ) وإذا سئل الثقة فالأقرب انه يجب عليه الارشاد لها لانه من فروض الكفايات ثم ان لم يكن في اخباره مشقة لا يستحق الاجرة وإلا استحقها عرش (قوله بان لم يكن فيه مشقة الخ) فان كان عليه مشقة في السؤال لبعدها المكان أو نحوه فيجوز له الاجتهاد نهاية ومغنى قوله مر لبعدها المكان أى بحيث لا يكلف تحصيل الماء منه و(قوله أو نحوه) أى كتحجب المسئول عرش (قوله كقوله) إلى قوله ولا يجب في النهاية الا قوله وهو عالم بدلالته (قوله أو رأيت الجمل الخ) ظاهر صنيعة أنه يجب عليه الاخذ بقوله في هذه المسئلة ومسئلة القطب التي تليها مطلقا وهو محل تأمل فالدى يظهر في الاولى ان حكمها حكم المحراب المعتمد فله الصلاة إلى تلك الجهة وله الاجتهاد بمنه ويسره وفي الثانية ان محل ما ذكر فيها حيث لم يكن عالما بالمارة اخرى غير اضعف من القطب إذ هو مجتهد حيث تدغاية الامر انه يقبل اخباره فيما يتوقف عليه الاجتهاد وهو الامارة وبهذا يعلم ما في نظم هذه في سلك مسائل هذا القسم فالاولى تأخيرها الى القسم الثالث التنبيه على انه يعتمد قول المخبر في الامارة كما يعتمد في اصل القلة فليتأمل ثم رأيت في سم على المنهج التنبيه على ان قول المخبر المذكور لا يزيد على المحراب أى فيجوز الاجتهاد معه بمنه ويسره بصري عبارة النهاية ثم محل امتناع الاجتهاد فيما ذكر أى في محاريب المسلمين ومعظم طريقهم وقراهم الغير المطعونة وفيما اخبر عدل باتفاق جمع من المسلمين على جهة أو أخبر صاحب الدار عن القبلة بشرطه بالنسبة للجهة أما بالنسبة للتيامن والتماسر فيجوز ثم قال فان قال المخبر رأيت القطب أو الجمل الغفير يصلون هكذا فهو اخبار عن علم فالأخذ به قبول خبر لا تقلده اه قال عرش قوله مر فهو اخبار الخ معناه انه كالأخبار في تقدمه على الاجتهاد اه (قوله أو رأيت الجمل الخ) ويتعين حمله أخذًا بما يأتى آنفا على ما لا يعلم أن صلاتهم بتقايده بعضهم المحتشد في القبلة (قوله الجمل) لعل المراد به عدد التواتر انظر لو تعارضت هذه الامور سم على حج أقول ينبغي ان عدد التواتر مقدم على غيره ثم الاخبار عن علم برؤية الكعبة ثم رؤية المحاريب

لا متلاء المحل بالباس أو امتداد الصفوف للصلاة أو نحو ذلك سقط عنه وجوب للمسء و جازله الاخذ بقول المخبر عن علمه وهو ظاهر وفي ذلك مزيد في شرحنا لاني شجاع (قوله ويجب سؤاله) هل يجب تكرير سؤاله لكل فرض (قوله كقوله هذه الكعبة الخ) انظر لو تعارضت هذه الامور ما المقدم وقوله الجمل الغفير لعل

في الاولى وكذا في الثانية  
ان لم يتكلف المعانية ولا  
يجوز له الاجتهاد (بقول  
ثقة) في الرواية بصير ولو  
أمة لا كافر قطعاً ولا فاسق  
وغير مكلف على الاصح  
ويجب سؤاله ان سهل بأن  
لم تكن فيه مشقة عرفاً كما  
هو ظاهر (يخبر عن علم)  
كقوله هذه الكعبة أو  
رأيت الجمل الغفير يصلون  
لهذه الجهة

المعتمدة ثم رؤية القطب ثم الاخبار برؤية الجهم الغفير وذلك لأن التواتر يفيد اليقين وسخر الخبر عن علم يفيد الظن فيقدم عليه التواتر ورؤية السكبة أبعد عن الغلط من رؤية القطب لأنه وإن كان بمنزلة العيان لكنه قد يقع الخطأ في رؤيته لا شتباؤه على الراي أو المانع قام بالراي ورؤية القطب أقرب لتحرير ما يصلي اليه عند الراي فإن الخبر بأنه رأى الجهم الغفير يصلون هكذا بما يكون مستندة ورؤية صلاتهم لتلك الجهة فلا يأمن في الأخذ بقوله من الانحراف يمينه أو يسرة عرش (قوله أو القطب الخ) الذي يظهر أن صورة هذا أن يكون الخبر بكسر الباء في موضع يرى فيه القطب دون الخبر بفتحها فيمتنع عليه حيثئذ الاجتهاد في محل القطب كان ينظر الى السكواكب التي حوله ليستدل بها على موضعه وإلا فهو مشكل جدا ثم رأيت في القليوبي على المحلى قال وليس منه أي من الاخبار عن علم الاخبار برؤية القطب ونحوه خلافا لما زعمه لأنه من أدلة الاجتهاد اه أي وهو دون الاخبار عن علم رتبة لكن إن أجيب بما قدمته ان الامر كرده ويظهر أن صورة ذلك أن يرى الخبر القطب في الليل ويشخص سمتة ويخبر غيره في النهار مثلا (قوله وهو عالم بدلالته) أي الخبر بفتح الباء وكذلك في حاشية الايضاح ونظر فيه عبد الرؤف في شرح المختصر بأن العمل حيثئذ بالاجتهاد لا بمن يخبر عن علم وهو ظاهر اه وفي حاشية الايضاح للشارح أن محل منع الاجتهاد في ذلك إنما هو في الجهة فقط في رتبة المحارب الموثوق بها لكن كلام التحفة وشرح الارشاد له يقتضي عدم الجواز في اليمة واليسرة أيضا كرده (قوله وكحرب) الى قوله ولا يجب في المعنى (قوله قرون من المسلمين الخ) وفي فتاوى السيوطي أن المراد بالقرون جماعات كثيرة من المسلمين صلوا الى هذا المحارب ولم ينقل عن احد منهم أنه طعن فيه وليس المراد بذلك ثلثمائة ستة بلا شك ولا مائة ولا نصفها وقد يكتفي نسبة وقد يحتاج الى أكثر فالمرجع الى كثرة الناس لا الى طول الزمن اه سم ورشيدى (قوله وكحرب الخ) وفي سم على حج ويحب على الانسان قبل الاقدام أي على اعتماد المحارب البحث عن وجود الشرط المذكور وهو السلامة من الطعن وإن صلى قبله بدون اجتهاد لم تنعقد صلاته اه وينبغي أن محل ذلك في محراب لم يكسر طارقه واحتمل الطعن فيه وإلا فصلاته صحيحة من غير سؤال عرش (قوله بشرط أن يسلم من الطعن) ويكتفي الطعن من واحد اذا ذكر له مستند أو كان من أهل العلم بالميقات فذلك يخرج عن رتبة اليقين الذي لا يجتهد معه سم على حج اه عرش (قوله أرياف مصر) أي مزارعها كرده (قوله وبه يلم الخ) أي بقوله نعم الخ (قوله لاجهة الخ) عطف على قوله يمينه الخ (قوله وجعل) الى قول المتن ويقضى في النهاية إلا ما أنه عليه وقوله ومثله محاذيه كما هو واضح وقوله وقيل الى المتن (قوله من ذلك) أي من اخبار الثقة أي من حيث الاعتماد لا من حيث امتناع الاجتهاد يمينه ويسرة كما مر عن النهاية (قوله ويتعين حملة الخ) عبارة النهاية وهو ظاهر ان علم أن صاحبها أي الدار يخبر عن غير اجتهاد وإلا لم يحز تقليده اه قال عرش قوله مر يحبر عن غير اجتهاد أي بأن أخبر عن معانية أو ما في معناها كرؤية القطب أو المحارب المعتمدة وقوله مر وإلا لم يحز الخ أي بأن علم أنه يخبر عن اجتهاد أو شك في أمره اه وقال الرشيدى ومن غير الاجتهاد أخذ بما قبله استناد لإخباره الى اتفاق أهل البلد على جهاتهما وأوضاعها المعلوم منه جهة القبلة في الدار وإن كان مستندهم الاجتهاد فعلم أن هذا لا يختص بدور مكة فتنبه اه (قوله والالخ) خرج عنه صورة السك وقد تقدم عن النهاية ما يخالفه (قوله ومثبت) الى قول المتن ويقضى في المعنى إلا قوله ومثله محاذيه كما هو واضح وما أنه عليه (قوله ومثبت الخ) عبارة النهاية وهذا في غير محاربه صلواته ومساجده ما هي فيمتنع الاجتهاد فيها مطلقا لانه لا يقر على خطأ فلو تخيل حاذق فيها يمينه أو يسره تخياله باطل ومساجده هي التي صلى فيها ان مضطرت

أو القطب مثلهما وهو عالم بدلالته وكحرب وهو بقرية نشأ بها قرون من المسلمين بشرط أن يسلم من الطعن لا ككثير من قرى أرياف مصر وغيرها أو بجادة يكثر طارقه ما من المسلمين نعم يجوز الاجتهاد في المحراب المذكور بأقسامه يمينه ويسرة لا مكان الخطأ فيهما مع ذلك ولا يجب خلافا للسبكي لأن الظاهر أنه على الصواب وبه يعلم أن المراد بالعالم هنا ما يشمل الظن لاجهة لاستحالة فيها وجعل بعضهم إخبار صاحب المنزل عن القبلة من ذلك حتى يجب الأخذ به ويحرم الاجتهاد ويتعين حملة على ما إذا لم يعلم أن سبب اخباره اجتهاده وإلا لم يحز لقادر على الاجتهاد الأخذ بخبره كما هو ظاهر ومثبت أنه صلواته صلى اليه

ومحاربه كل ما ثبت صلاته فيه إذ لم يكن في زمنه محارب اهزاد المغنى والمحارب لغة صدر المجلس سمي الطاق المعروف بذلك لأن المصلى يحارب فيه الشيطان وألحق بعض الأصحاب قبلة البصرة والكوفة بموضع صلى فيه النبي ﷺ لنصب الصحابة لها اه قال عث قوله مر ومساجده الخ المغايرة بين المسجد والمحارب إنما هي بحسب المفهوم فالمدار هنا على ضبط ما استقبله في صلاته حتى لو علت صلاته في مكان وضبط خصوص موقفه عليه الصلاة والسلام فيه ولم يضبط ما استقبله فيه لم يكن مانعا من الاجتهاد بل يجب معه الاجتهاد (قوله كل ما ثبت الخ) أى ولو تخبر الواحد كما هو ظاهر حجج اه زيادى وقوله مر إذ لم يكن في زمنه الخ اه إذا المحارب المجوف على الهيئة المعروفة حدث بعده ومن ثم قال الأذرى يكره الدخول في طاقة المحارب ورأيت بهامش نسخة قديمة ولا يكره الدخول في الطاقة خلافا للسيوطى اه عبارة البرماوى ولا تذكره الصلاة في المحارب المهود ولا بمن فيه خلافا للجلال السيوطى ولم يكن في زمنه ﷺ والخلفاء بعده إلى آخر المائة الاولى وإنما حدثت المحارب في أول المائة الثانية اه (قوله ومثله محاذيه الخ) بقاؤه على اطلاقه مشكلا فليقيد بمحاذ لا يتحقق خروجه عن سميت القبلة بذلك المحل بل قد يقال انه مشكلا مطلقا اذ لا مانع أن يكون موقفه ﷺ لطرف البيت بحيث يكون الواقف عن يمينه أو يساره ﷺ خارجا عن محاذة البيت فليتامل وليحذر نعم ان حمل المحاذى على المسامت من امامه وخلفه فلا اشكال بصرى (قوله لانه لا يقر على خطأ) يعنى أنه ان وقع منه ﷺ خطأ أنه عليه بالوحى والصحيح أنه وغيره من الانبياء لعصمتهم لا يقع منهم الخطأ لا عمدا ولا سهوا إلا ان ترتب عليه تشريع كما في سلامه عليه الصلاة والسلام من ركعتين عث (قوله وليس مثله ما نصبه الصحابة الخ) لا هم لم ينصبوها إلا عن اجتهاد واجتهادهم لا يوجب القطع بعدم انحراف وان قل و (قوله والكوفة) أى والشام وبيت المقدس وجامع

ومثله محاذيه كما هو واضح  
يُمْتَنَعُ الاجْتِهَادُ فِيهِ وَلَوْ  
يَمْنَةً وَيَسْرَةً لِأَنَّهُ لَا يَقْرَعُ عَلَى  
خَطَا وَلَيْسَ مِثْلُهُ مَا نَصَبَهُ  
الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ  
كَقِبْلَةِ الْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ

سنة بلا شك ولا مائة سنة ولا نصفها وإنما المراد جماعات من المسلمين صلوا إلى هذا المحارب ولم ينقل عن أحد منهم أنه طعن فيه فهذا هو الذى لا يجتهد فيه في الجهة ويجهتد فيه في التيامن والتياسر وقد عبر في شرح المذهب بقوله في بلد كبير أو في قرية صغيرة يكثُر المارون بها حيث لا يقر ونه على الخطأ فلم يشترط قرونا وإنما شرط كثرة المارين وذلك مرجعه إلى العرف وقد يكتفى في مثل ذلك بسنة وقد يحتاج إلى أكثر بحسب كثرة مرور الناس بها وقلته فالمرجع إلى كثرة الناس لا إلى طول الزمن ويكنى الطعن من واحد إذا ذكر له مستندا أو كان من أهل العلم بالميقات فذلك يخرج عن رتبة اليقين الذى لا يجتهد معه ومن صلى إلى محارب ثم تبين فقد شرطه المذكور أى وهو مضى القرون والسلامة من الطعن لزومه الاعادة لان واجبه حينئذ الاجتهاد ولا يجوز له الاعتماد عليه كما صرح به في شرح المذهب ومن واجبه الاجتهاد إذا صلى بدونه أعاد ويجب على الانسان قبل الاقدام البحث عن وجود الشرط المذكور وإذا صلى قبله بدون اجتهاد لم تنعقد صلاته اه وسئل أيضا عما إذا نشأ جماعة ببلدة عمر كل واحد منهم نحو خمسين سنة وهم يصلون إلى محارب زاوية كان على عهد آبائهم ببلدهم وهم لا يعرفون أمضى عليه قرون أم لا وهل طعن فيه أحد أم لا ثم ورد عليه شخص يعرف الميقات فقال لهم هذا فاسد أحدث لهم محرابا غيره منصرفا عنه هل يلزمهم اتباع قوله ويلزمهم اعادة ما صلوا إلى الاول فاجاب بقوله محراب الزاوية المذكورة إن كان ببلدة كبيرة أو صغيرة كثر المارور بها ولم يسمع فيها طعن فالصلاة اليه صحيحة وإن كانت صغيرة ولم يكثُر المارور بها لم تصح إلا بالاجتهاد ويتبع قول الميقاتى في تحريقه إن كان بارعا فيه موثوقا به وقليل ما هم ولا يلزم اعادة ما تقدم من الصلوات اه وقوله ولا يلزم اعادة ما تقدم من الصلوات في هذا نظر فليتامل فيه مع قوله فيما مر عن فباويه الوجه الاعادة وإذا صلى قبله بدون اجتهاد لم تنعقد صلاته إذ مقتضاه وجوب الاعادة هنا (وليس مثله ما نصبه الصحابة) صريح في جواز الاجتهاد يمنية

مصر القديمة وهو الجامع العتيق نهاية عبارة سم قوله وليس مثله الخ صريح في جواز الاجتهاد بمئة ويسرة في محراب مسجد الأقصى خلافا لما توهمه جمع من الطلبة اه (قوله فان فقد الثقة الخ) أى بأن كان في محل لا يكلف تحصيل الماء منه عيش وقلوبى وهو فوق حد القرب ومن فقد الشرعى ما لو امتنع من الاختيار أو طلب الاجرة مع عدم القدرة عليها كافي الاطفيحي بحيرى (قوله ومن في معناه) أى في امتناع الاجتهاد معه المتقدم في قوله أو رأيت الخ وكمحراب الخ وجعل بعضهم الخ وما ثبت الخ كان الاولى ابدال من بما (قوله لعله الخ) أى وهو بصير نهاية ومعنى قال عيش ومفهوه أى التعليل أن من لا يعرف الادلة لا يحرم عليه التقليد وينافيه قول المصنف وان قدر فالأصح الخ وأجاب عنه الشيخ عميرة بما حاصله أن المراد بالعلم هنا أعم من أن يكون حاصله بالفعل أو بالقوة بأن مكنه التعلم اه (قوله بل يجتهد وجوبا) إلا إن ضاق الوقت عنه فالأصح أنه لا يجتهد ويصلى على حسب حاله ويعيد وجوبا معنى ونهاية وياتى في الشارح ما يفيد وزاد النهاية ويجوز الاعتماد على بيت الابر في دخول الوقت والقبلة لا فادتها الظن بذلك كما يفيد الاجتهاد أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وهو طاهر اه قال عيش قوله مر لا فادتها الظن الخ قضيه أن بيت الابر في مرتبة المجتهد وليس مراد الإذلو كان في مرتبة الحرم عليه العمل به ان قدر على الاجتهاد كما يحرم الاخذ بقول المجتهد لكن يعبره بجواز الاعتماد يشعر بأنه مخير بين العمل به وبين الاجتهاد فيكون مرتبة بين المخبر عن العلم وبين الاجتهاد وينبغى أن مرتبة بعد مرتبة المحراب المعتمد فان ذاك بمنزلة المخبر عن علم حتى لا يجوز الاجتهاد معه جهة ولا غير ما على ما ساه واعتمد شيخنا والقلوبى أن بيت الابر في مرتبة المحراب المعتمد ويجوز الاجتهاد فيه أيضا بمئة أو يسرة لاجهته اه وإلى هذا ميل القلب والله أعلم (قوله وأضعفها الخ) قال الخطاط دلالة القبلة ست الاطوال والاعراض مع الدائرة الهندسية أو غيرها من الاشكال الهندسية أو غيرها والقطب والكواكب والشمس والقمر والرياح وهى أضعفها كما أن أقواها الاطوال فالعروض ثم القطب اه كردى (قوله وأقواها القطب الخ) لعل باعتبار الامارات الظاهرة المحسوسة المدرجة للعوام أيضا بخلاف الامارات المقررة عند أبواب الهيئة فانه أضعف وأقرب إلى التصواب منه بكثير فلا تأمل بصرى عبارة الكردى وكان مرادهم بذلك بالنسبة للجوهر أو الادلة المنشأ هدة أو من حيث ان اكرا الناس لا يعرفون الاطوال والاعراض والا فها أقوى من القطب كما تقدم آتقا عن الخطاط اه (قوله الشمالى) أى للزومه مكانه أبدا تقريرا وخرج به الجنوبي فهو غير مرتفى في أكثر البلاد لنزوله في الأفق كردى (قوله وهو مشهور) عبارة النهاية والمعنى قالاه وهو نجم صغير في نبات بعش الصغرى بين المرقس والجدى وكاهما سماه نجم المجاور له ولا فهو كما قال السبكى وغيره ليس نجما وإنما هو نقطة تدور عاها هذه الكواكب تقرب النجم اه قال الكردى الفرقة ان نجمان كبيران على يمين الخط وهو رأسه الراجع في جانب المغرب فانه من الأثر إلى الموجه إلى المشرق الجدى النجم صغير نجم كبير على يمين الخط وهو رأس الجدى والمرقدين ثلاثة اسم من تلى جانب على هيئة التوس المشرق ويسمى الجدى بالقطب أيضا لتربيه منه وهو بالتدريج باسم الرجا اه (قوله باختلاف الاقاليم) أى السبعة التى هي قسم المعمور من الدنيا كردى (قوله فبمصر) أى أسير طرية رر شبه ردماطو والادلس والإسكندرية وتونس ونحوهم كردى (قوله خلف اذن اليسرى) أى هلياذر أهل الديار النوبية والهدس وغزه وبعلايك رطر ومرس ونحوهم يجعلونه تلالا نحو السكف وأهل الجربيه وساطين وارمية والموصل ونحوهم يجعلونه على فقاظر الظهور أهل بنادو الكوفة وأوى وخوارم وسدان ونحوهم يجعلونه على الحد الأدنى وأهل البصرة وأصبهان وفارس وكرمان ونحوهم يجعلونه على الأذن اليمنى وأهل الطائف وعمرات مزدامه ومى رشرقى المصحف يحسبونه على الكتف الايمن

(فان فقد) الثقة المخبر عن علم ومن في معناه (وأمكنه الاجتهاد) لعله بأدلة القبلة (حرم) عليه (التقليد) لأن المجتهد لا يقلد مجتهدا بل يجتهد وجوبا بالأدلة وأضعفها الريح وأقواها القطب الشمالى بثلاث القاف وهو مشهور وتختلف دلالاته باختلاف الاقاليم فبمصر يجعله المصلى خاف أذنه اليسرى وبالعراق وما وراء النهر خلف أذنه اليمنى

كردى (قوله وبالنين قبالة الخ) عبارة الكردي وأهل النين وعدن وصنعا وزيد وحضرموت ونحوهم يجعلونه بين العينين اه (قوله وبالشام) أى وحمص وحلب ونحوهم كرى (قوله لنحو غم الخ) أى كظلمة معنى (قوله يزول الخ) أى غالبا نهاية قول المتن (وصلى الخ) أى عند ضيق الوقت لا عند اتساعه قال فى شرح العباب بل يصبر وجوبا مادام الوقت متسعا كما قاله الامام وغيره وأقره الشيخان واعتراض المجموع والتفتيح عليه من حيث الخلاف لا الحكم خلافا لمن وهم فيه سم وفى النهاية والمعنى ما يوافقه قال ع ش قوله مر كما قاله الامام الخ متممهم قال ويمكن حمل كلام الامام ومن تبعه على ما إذا رجا زوال التحير وكلام غيره على خلافه اه وقال الكردي على شرح بافضل ظاهر إطلاقه أنه لا يجب عليه الصبر إلى ضيق الوقت وهو صريح التحفة وظاهر كلام شيخ الاسلام والايضاح وأقره الجمال الرملى فى شرحه واقتضاه كلامه فى شرح البهجة وصرح به الزيادى فى حواشى المنهج واعتمده الطبرلاوى وقيدته سم فى شرح أبى شجاع بما إذا ضاق الوقت قال كما يفيد ما فى الروضة وأصلها عن الامام وأقره ونقله هو والشوبرى فى حواشى المنهج عن شرح الارشاد للشارح وعن مر وفى حواشيه للحلبى المعتمد أنه كفاقد الطهورين ان يجوز زوال التحير صبر لضيق الوقت وإلا صلى اوله اه وفى البجيرى عن المدابغى اعتماد كلام الحلبي اه قول المتن (كيف كان) وهل يجب عليه التزام ما صلى اليه أم لا فيه نظر والاقرب الاول لأنه باختياره التزم استقباله فلا يتركه إلا لما يرجع غيره عليه ع ش (قوله وكذا وضاق الوقت) كذا فى الروض وظاهره وإن أخر بلا عذر سم (قوله ويؤدى ان ظهرت الخ) هذا يقتضى أنه يصلى قبل ضيق الوقت فتأمل لكنه مخالف لما بينه فى شرح الارشاد والعباب إلا أن يريد بناء هذا على ما فى المجموع والتفتيح بناء على الوهم المذكور فيما رسم سم (قوله حيث) إلى قول المتن ومن عجز فى النهاية إلا قوله ومعادة مع جماعة وقوله وإن لم يفارق محله وكذا فى المعنى إلا قوله أى يحضر إلى المتن (قوله حيث لم يكن الخ) أما إذا كان ذا كرا للدليل الاول فلا يجب عليه تجديد الاجتهاد قطعا معنى (قوله ذا كرا) كذا فى أصله رحمه الله تعالى فليحذر بصرى أى فقهه النص بزيادة ألف كفى النهاية والمعنى وشرح بافضل (قوله وسؤال المجتهد الخ) وظاهره أنه لا عبرة بجوابه المستند للاجتهاد السابق إذا لم يكن ذا كرا الدليل سم عبارة المعنى أو التقليد فى نحو الاعمى اه قول المتن (لكل صلاة تحضر الخ) هذا الخلاف يجرى فى المفتى فى الاحكام الشرعية وفى الشاهد إذا ذكر ثم شهد ثانيا بعد طول الزمان أى عرفا وفى طاب التيمم الماء إذا لم ينتقل عن موضعه عميرة اه ع ش (قوله أى فرض عيني) ولا يجب للنافلة جزما ومثلها صلاة الجنازة كفى التيمم معنى ونهاية (قوله ولو مندورة) ظاهره ان الضحى مثلا إذا نذر ها يكفي لها اجتهاد واحد وان عدد سلامه ارشيدى عبارة ع ش وهل يجب تجديد الاجتهاد لكل ركعتين إذا سلم منهما كالضحى أو يفرق بين ما يصح الجمع فيه بين ركعات با حرام واحد كالضحى فيكفى له اجتهاد واحد وبين ما لا يجوز الاحرام فيه باكثر من ركعتين كالترايح فيجب فيه تجديد الاجتهاد لكل إحرام فيه نظر ولا يبعد إلحاقه بما فى التيمم فعلى ما تقدم أنه الراجح من أنه يكفي للترايح تيمم واحد لا يجب تجديد الاجتهاد هنا لما مر أيضا أنها كالم صلاة واحدة والكلام فى المنذورة اه (قوله ومعادة) ظاهره ولو عقب

أو يسرة فى محراب المسجد الأقصى خلافا لما توهمه جمع من الطلبة (قوله وصلى كيف كان) أى عند ضيق الوقت لا عند اتساعه قال فى شرح العباب بل يصبر وجوبا مادام الوقت متسعا كما قاله الامام وغيره وأقره الشيخان واعتراض المجموع والتفتيح عليه من حيث الخلاف لا الحكم خلافا لمن وهم فيه وإنما جاز التيمم أول الوقت لتحقيق عجزه ثم من غير نسبته لتقصير البتة بخلاف هذا (قوله وكذا لو ضاق الوقت) كذا فى الروض وظاهره وإن أخر بلا عذر (قوله ويؤدى ان ظهرت له فيه) هذا يقتضى أنه يصلى قبل

وبالنين قبالة بما يلى جانبه  
الايسر وبالشام وراه وقيل  
ينحرف بدمشق وماقاربها  
إلى الشرق قليلا (وإن تحير)  
المجتهد فلم يظهر له شئ لنحو  
غم أو تعارض أدلة (لم يولد  
فى الاظهر) وإن ضاق  
الوقت لأنه مجتهد والتحير  
عارض يزول عن قرب  
(وصلى كيف كان) لحزمة  
الوقت وكذا وضاق الوقت  
عن الاجتهاد (ويقضى)  
إذا ظهرت له القبلة بعد  
الوقت لأنه نادى ويؤدى ان  
ظهرت له فيه (ويجب)  
حيث لم يكن ذا كرا للدليل  
الاول (تجديد الاجتهاد)  
وسؤال المجتهد حيث جوزنا  
تقليده (لكل صلاة) أى  
فرض عيني مؤداة أو فائنة  
ولو مندورة ومعادة

السلام من غير فاصل سم قال السيد البصري قوله ومعادة ليس في الاثنى والمغنى والنهاية اه وقال ع ش  
قال حج ومعادة الخ وعليه فذه مستثناة من عدم وجوب تجديد الاجتهاد للنافلة ويمكن توجيهه بأن المعادة لما  
قيل بفرضيتها وعدم صحتهما من قعود مع القدرة أشبهت الفرائض فلم تلحق بالنوافل اه (قوله مع جماعة)  
ينبغي أو فرادى لفساد الاول ثم رأيت في شرح الارشاد وبقي ما لو سن إعادتها على الانفراد لجر بان قول  
ببطلانها على ما يأتي في الجماعة فهل يحدد لها أيضا ولا يبعد أنه يحدد سم على حج اه ع ش وقوله ثم رأيت  
في شرح الارشاد الخ ويأتي عن النهاية ما يصرح بذلك أيضا (قوله فلا اعتراض عليه) أي بأن يقال قضية  
التعبير بتحضر أن الكلام فيما لو اجتهد قبل دخول وقت صلاة من الخمس ثم دخل وقتها فيخرج بذلك المذكورة  
والفائتة والحاضرة اذا اجتهد في وقتها وصلى فائتة بذلك الاجتهاد ثم أراد فعل الحاضرة فإنه لم يصدق عليه أنها  
حضرت بعد الاجتهاد ع ش (قوله فالاجتهاد الثاني الخ) يمكن أن يقال في كيفية الاستدلال بالثاني اما أن  
يوافق الاول فيقوى أو يخالفه ولا يكون الا أقوى أو يوجب التحير وهو أيضا مفيد لدلالته على خلل الاول  
بسبب عدم الاطلاق على المعارض له فلي تأمل بصري قول المتن (ومن عجز عن الاجتهاد الخ) يتأمل هذا مع  
ما تقدم يعلم ان العالم بالفعل بادلة القبلية يتمتع تقليده مطلقا وإن كان التعلم فرض كفاية وغير العالم بالفعل  
ينظر فيه فان كان التعلم فرض كفاية في حقه جاز له التقليد بلا قضاء وإن كان فرض عين في حقه وجب عليه  
التعلم وامتنع التقليد فان قلدرمه القضاء وعبرة الروضة ظاهرة في كل ذلك سم على حج اه رشدي  
(قوله كاعنى بصري) إلى قوله إلا أن علمه في النهاية والمغنى (قوله ولا فاسق) أي ولا مرتكب خاتم المرواة  
مع السلامة من الفسق على الأقرب ع ش (قوله ولا فاسق وكافر) لعل صوابها النصب (قوله إلا أن علمه  
الخ) ظاهره رجوع الضمير المستر لو احدهم الثلاثة المذكورة وإن كان قضية كلام النهاية رجوعه للكافر  
فقط عبارته نعم قال الماوردي لو استعلم مسلم من مشرك دلائل القبلية وقع في قلبه صدقه واجتهاد لنفسه في  
جهات القبلية جاز لأنه عمل في القبلية على اجتهاد نفسه وإنما قبل خبر المشرك في غير ما قال الاذري وما أظنهم  
يوافقونه عليه ونظر فيه الشاشي وقال اذا لم يقبل خبره في القبلية لا يقبل في أدلتها إلا أن يوافق عليها مسلم  
وسكون نفسه الى خبره لا يوجب أن يعمل عليه الحكم اه وهذا هو المعتمد اه قال ع ش قوله مر وهذا هو  
المعتمد أي قوله مر ونظر فيه الشاشي الخ اه وقال الرشدي قوله مر إلا أن يوافق عايب الخ لا يخفى أن  
منه بل أولي ما اذا كان للمسلمين في ذلك قواعد مدونة كاهو الواقع وكان لا يستقل بنفسه فاوقفه على فهم  
معانيها كافر فليس ذلك من محل النزاع اه (قوله صيرت له ملكة الخ) يظهر أنه حيث علم القواعد بالادلة

مع جماعة (تحضر) أي  
محضر فعلها بأن يدخل وقته  
فلا اعتراض عليه (على  
الصحيح) وإن لم يفارق محله  
سميا في إصابته الحق ما أمكن  
لأن الظن الاول لا ثقة  
ببقائه فالاجتهاد الثاني ان  
وافق فهو زيادة ولا فهو  
غالبا إنما يكون لا قوى  
والاخذ بالاقوى واجب  
(ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم  
الادلة) وهي كثيرة فيها  
انصاف متعددة (كاعنى)  
بصري أو بصيرة (قلد) وجوبا  
(ثقة) في الرواية كامة لا غير  
مكلف ولا فاسق وكافر إلا  
إن علمه قواعد صيرت له  
ملكة بعلم القبلية بحيث يمكنه  
أن يبرهن عليها وإن نسي  
تلك القواعد كما هو ظاهر  
وكلام الماوردي المخالف  
لذلك ضعيف

ضيق الوقت فتأمل لكنه مخالف لما بين في شرح الارشاد والعياب إلا ان يريد بناء هذا على ما في المجموع  
والتنقيح بناء على التوهم المذكور في مرقا (قوله وسؤال المجتهد) وظاهر أنه لا عبرة بنحوه المستند للاجتهاد  
السابق إذا لم يكن ذا كراهية (قوله أي فرض عيني) قال في الروض لا للنافلة اه قال في شرحه ومثلها صلاة  
الجماعة اه وظاهره أنه يفعل النافلة بذلك الاجتهاد وان مضى الوقت أو أوفات (قوله ومعادة) ظاهره ولو  
عقب السلام من غير فاصل (مع جماعة) ينسب أو فرادى لفساد الاول ثم رأيت في شرح الارشاد عبر بقوله  
ومعادة لفساد الاول كما اقتضاه كلام المجموع او في جماعة اه بقي ما لو سن إعادتها على الانفراد لجر بان قول  
ببطلانها على ما يأتي في الجماعة فهل يحدد لها أيضا ولا يبعد أنه يحدد (قوله ومن عجز عن الاجتهاد) يتأمل هذا  
مع ما تقدم يعلم ان العالم بالفعل بادلة القبلية يتمتع تقليده مطلقا وإن كان التعلم فرض كفاية وغير العالم بالفعل



الدالة على صحتها واستلزامها كان الحكم كذلك وإن لم يحصل له ملكة فتأمل بصري (قوله) وكلام الماوردي  
 المخالف (الخ) لعل مراده بالخالف أن كلام الماوردي يفيد أنه إذا تعلم منه الأدلة وقده في العمل بمقتضاها كان  
 أخبره بأن النجم إذا استقبلته أو استدبرته على صفة كذا كنت مستقبلا للسكبة وهو على هذا التقدير ضعيف  
 أما إذا تعلم أصل الأدلة منه ثم توصل بذلك إلى استخراجها من الكتب واجتهد في ذلك حتى صار له ملكة  
 يقتدر بها على معرفة صحيح الأدلة من فاسدها لم يتمتع عليه العمل بمقتضاها بل يجب عليه الأخذ به  
 وبما تقرّر يعلم أنه لا مخالفة بين ما ذكره الشارح م ر وما ذكره حجج ع ش قول المتن (عارفا)  
 أي بخلاف غير العارف نهاية ومعنى (قوله) كالعامي (الخ) عبارة النهاية والمغنى فاستلوا أهل الذكر  
 إن كنتم لا تعلمون اه (قوله) فان صلى إلى المتن في المغنى وإلى التنبيه في النهاية الا قوله وقال جمع  
 وجوبا (قوله) وإن أصاب) أما ما صلاه بالتقليد وصادف فيه القبلة أو لم يتبين له الحال فلا إعادة  
 عليه فيه ويجب عليه إعادة السؤال لكل فريضة تحضر بناء على الخلاف المتقدم في تجديد الاجتهاد  
 كما ذكره في الكفاية نهاية ومعنى (قوله) مجتهدان) ولو اتحد أحدهما وتعدد الآخر قلد من شاء  
 منهما م ر سم على حجج اه ع ش (قوله) اخذ بقول أعلمها (الخ) قال في شرح الارشاد فان  
 كان أحدهما وثق والآخر أعلم فالظاهر استواؤهما إلى آخره اه وفي شرح العباب فالأولى تقديم  
 الاوثق الخ اه سم على حجج وهو المعتمد وبقى ما لو اختلف عليه غير ان عن علم أو ما هو بمنزلة كان قال له شخص  
 القطب في هذا الموضع يكون أمامك وقال الاخر يكون خلف أذنك اليسرى مثلاً فهل يأخذ بقول أحدهما  
 كما يجتهدان أو يتساطان عنده فيه نظروا لعل الثاني أقرب ع ش بحذف (قوله) ندبا (الخ) عبارة المغنى  
 ندبا كما في الشرح الكبير للرافعي ووجوبها كما في الصغير لعل بعض المتأخرين وهو الاشبه ونقله في الكفاية  
 عن نص الام فان استويا تخير وقيل يصلى مرتين اه (قوله) وقال جمع وجوبا) لكن المعتمد التخيير وهو  
 الذي جرى عليه الشارح في كتبه وكذا غيره من المتأخرين نعم تقليد الاوثق والاعلم عنده أولى كروى  
 قول المتن (وإن قدر) أي المكلف نهاية ومعنى (قوله) دون دقائقها) صادق بما إذا تمكن من تعلمها دون  
 الظواهر وعدم وجوبها حينئذ محل تأمل بصري وظاهر أن ما صوره من فرض المحال (قوله) يقل فيه (الخ)  
 أي الحضر أو السفر عبارة سم قوله يقل فيه العارفون راجع أيضا لحضر كما يدل عليه ما يأتي اه وعبارة  
 النهاية وينبغي أن يلحق بالمسافر أي في وجوب التعلم عينا أصحاب الخيام والنجعة إذا قلا أو كذا من قطن بموضع  
 بعيد من بادية أو قرية أو نحو ذلك اه (قوله) وليس (الخ) الظاهر انه راجع للسفر فقط كما هو صريح قول  
 النهاية ولو سافر من قرية إلى أخرى قريبة بحيث يقطع المسافة قبل خروج وقت الصلاة فهو كالحضر كما  
 استظهره الشيخ اه (قوله) وسفر) الواو بمعنى أو (قوله) محارب (الخ) أي أو عارفون (قوله) يكثّر عارفوه)

ينظر فيه فان كان التعلم فرض كفاية في حقه جازله التقليد بلا قضاء وإن كان فرض عين في حقه وجب عليه  
 التعلم وامتنع التقليد فان قلنا لزمه القضاء وعبارة الروضة ظاهرة في كل ذلك (قوله) مجتهدان) لو اتحد أحدهما  
 وتعدد الآخر قلد من شاء منهما م ر (قوله) وأوثقهما) قال في شرح الارشاد فان كان أحدهما اوثق  
 والآخر أعلم فالظاهر استواؤهما الخ اه وفي شرح العباب فالأولى تقديم الاوثق الخ اه (قوله) يقل  
 فيه العارفون) راجع ايضا لحضر كما يدل عليه ما يأتي (قوله) عينا) قال في الروضة فان قلنا ليس بفرض عين  
 صلى بالتقليد ولا يقضى كالعامي وإن قلنا فرض عين لم يجز التقليد فان قلد قضى لتقصيره وإن ضاق الوقت عن  
 التعلم فهو كالعامي إذا تخير وتقدم الخلاف فيه اه فهل يشترط التأخير لضيق الوقت بان لا يبقى إلا قدر

(عارفا) بالأدلة كالعامي في  
 الأحكام بقا يجتهدا فيها فان  
 صلى بلا تقليد قضى وإن  
 أصاب وإن اختلف عليه  
 مجتهدان أخذ بقول أعلمها  
 وأوثقها ندبا وقال جمع  
 وجوبا (وإن قدر) على  
 تعلم الأدلة (فالأصح  
 وجوب التعلم) عينا  
 لظواهرها دون دقائقها إن  
 كان بحضر أو أراد سفرا  
 يقل فيه العارفون وليس  
 بين قرى متقاربة بها حارب  
 معتمدة كما هو ظاهر لكثرة  
 الاشتباه حيث تدمع ندرة من  
 يرجع اليه بخلاف من يحضر  
 وسفر يكثّر عارفوه أو بين  
 قرى كذلك بان يسهل عادة  
 رؤية عارف أو محارب معتمد  
 قبل ضيق الوقت فان التعلم  
 حينئذ فرض كفاية فيصلى  
 بالتقليد ولا يقضى

دون السفر وإذ الزمة التعملم  
عينا عصى بتركه ( فيحرم  
التقليد) وإن ضاق الوقت  
عن تعلمها فيصلي على حسب  
حاله ويقضى (ومن صلى  
بالاجتهاد) منه أو من مقلده  
(فتيقن) هو أو مقلده (الخطأ)  
معينا ولو يمتنة أو يسرة بمشاهدة  
الكعبة أو نحو المحراب  
السابق أو باخبار ثقة عن  
أحد هذين فالقول بأنه إنما  
يتيقن بقرب مكة ممنوع  
(قضى) أن بان له بعد الوقت  
وإلا أعاد فيه وجوبها فيهما  
(في الأظهر) كالحاكم يجد  
النس بخلاف حكمه وسواء  
أتيقن الصواب أم لا لكنه  
إنما يفعل المقضى إذا تيقن  
الصواب أو ظنه أما إذا لم  
يتيقن الخطأ فلا قضاء جزما  
إن ظنه باجتهاد لأن الاجتهاد  
لا ينقض بالاجتهاد وعلى  
الأظهر (فلو تيقنه فيها) ولو  
يمتنة أو يسرة إن كان باخبار  
ثقة عن علم كما يأتي (ووجب  
استئنافها) لعدم الاعتداد  
بما مضى وخارج بتيقن الخطأ  
ظنه تيقنه فيها) ولو يمتنة أو  
يسرة ففيه تفصيل مذكور  
في قوله (وإن تغير اجتهاده)  
ثانيا فيها إلى ارجح بان ظهر  
له العصباء في جهة أخرى أو  
أخبره عن اجتهاده به أعلم

عنده من مقلده (عمل بالثاني) رجوا لأنه الصواب في ظنه لكن يشترط مقارنة حقيقة ظهوره الظهور الخطأ والباطل بمنه جزء من هذا إلى غير قبة مسموعة أملا كان اجسادنا ان أضواء فكان لهم وكذا المساواة

مُسَدِّدُهُ مِنْ مَقْلَدِهِ (عَمِلَ بِالثَّانِي) رَجُوبًا لِأَنَّهُ أَصْرَابٌ فِي ظَنِّهِ لَكِنْ يَشْتَرُطُ تَهَانَةً

لهوره الظهور والباطن من جهة هذا إلى غير قبة مسورة أملا كانا جنادة " أن أضواء فكان لهم وكذا المساواة

ما إذا كان الثاني أوضح  
وخرج بالأعلم عنده  
الادون والمثل والمشكوك  
فيه وإنما يجب الأخذ بقول  
الأفضل ابتداء كما مر لأنه  
هنا التزم جهة بدخوله في  
الصلاة إليها فلا يتحول  
عنها إلى أخرى إلا بأرجح  
بخلافه قبلها فيخير مطلقا  
فان قلت غاية التزام الجهة  
أنه يستمر عليها لا أنه  
يتحول لغيرها ولو أرجح  
فكان المناسب تخييره هنا  
كالا ابتداء قلت المراد بالتزام  
الجهة أنه بدخوله في الصلاة  
الجهة التزم ترجيح أحد  
الظنين بالجري عليه بالفعل  
فاذا أخبره من هو مظنة  
لكون الصواب معه لزمه  
الرجوع إليه وقبلها لم  
يلزم شيئا فبقى على تخييره  
وبأخباره عن اجتهاد  
أخباره عن عيان كالتقطب  
فيجب قطعها وإن كان  
مقلده أرجح وبقولها فيها  
مالو تغير قبلها فان تيقن  
الخطأ اعتمد الصواب  
وان ظنه وظن صواب  
جهة أخرى اعتمد أوضح  
الدليلين عنده ويفرق بينه  
وبين مامر في العلم بأن  
الظن المستند لفعل النفس  
أقوى من المستند للغير فان  
تساويا تخير زاد البغوى  
ثم يعيد لتردده حالة  
الشروع ومالو تغير

حقيقة أو حكما بان لم يعض قبل ظهور الصواب ما يسع ركنا كالو تردد في النية وزال تردده فورا وكالو انحرف عن  
القبلة نسيانا أو دارت به السفينة أو غير ذلك حيث لا تبطل صلاته بعوده فورا ع ش (قوله على المعتمد الخ)  
وقال للبغوى والنهاية وزاد الثاني ويؤيد الأول أى التفصيل بين كونه فيها وفي خارجها بل هو من أفراد قول  
الجموع عن الام واتفاق الاصحاب لودخل في الصلاة باجتهاد ثم شك ولم يرجع له جهة اتبها إلى جهته ولا  
إعادة اه وكذا في سم عن الاسنى (قوله كما مر) أى قبيل قول المصنف وان قدرا الخ (قوله لأنه هنا التزم) قد  
يقتضى هذا عكس الحكم لان قضيته التزام جهة خصوصا في الصلاة التي ينبغي احترامها ان لا يلتفت لغيرها  
مطلقا بخلافه قبل الالتزام سم أى وما ذكره من الفرق إنما يظهر في صورة المساواة كافي النهاية والمغنى عبارتهما  
فان احتويا ولم يكن في صلاة تخير بينهما لعدم مزية احدهما على الاخر او فيها وجب العمل بالأول ويفرق بينهما  
بأنه التزم بدخوله فيها جهة فلا يتحول إلا بأرجح مع أن التحول فعل أجنبي لا يناسب الصلاة فاحتيط لها (قوله  
مطلقا) أى مع الرجحان والمساواة (قوله فكان المناسب الخ) أى لا سيما مع المساواة (قوله أنه) حقه ان يذكر  
قبيل التزم الخ (قوله بالجري الخ) متعلق بالتزم الخ (قوله من هو مظنة الخ) أى بخلاف الادون والمثل  
والمشكوك فيه (قوله وبأخباره الخ) عطف على قوله بالأعلم الخ (قوله كالتقطب) قد يقال لا فائدة في هذا إلا  
بالنسبة للعارف بكيفية الاستدلال بالقطب وحينئذ فهذا مجتهد وهو لا يقلد وان تخير فكيف بجامع قوله  
الاتى وان كان مقلده أرجح لا يقال يمكن فرضه فيما اذا أخبر بالقطب وبدلالته ولم يكن عارفا بها قبل ذلك  
لأننا نقول المتاهل للتعلم كالعارف في امتناع التقليد نعم ان فرض طرو التاهل له في أثناء الصلاة لم يبعد وان  
كان نادر الوقوع سيد عمر (قوله قبلها) أى الصلاة (قوله وبين مامر) أى من قوله وان اختلف عليه مجتهد  
الخ سم (قوله ثم يعيده) اعتمده م سم (قوله ومالو تغير الخ) ( فرع ) لو اجتهد اثنان في القبلة  
واتفق اجتهادهما واقتدى احدهما بالآخر فتغير اجتهاد واحد منهما لزمه الانحراف الى الجهة الثانية  
وينبى المأموم المفارقة وان اختلفا تيامنا وتياسرا وذلك عذر في مفارقة المأموم أى فلا تفوته فضيلة  
الجماعة ولو قيل لا معنى وهو في صلاته صلاتك الى الشمس وهو يعلم ان قبلته غير هاستانف لبطلان تقليد  
الأول بذلك وان أبصر وهو في أثناءها وعلم أنه على الاصابة للقبلة بمحراب أو نجم أو خبر ثقة أو غيرها أتمها أو على  
الخطأ أو تردد بطلت لا تنفاد من الاصابة وان ظن الصواب غير هانحرف الى ما ظنه ولو قال مجتهد لقلده وهو في  
صلاة أخطأ بك فلان والمجتهد الثاني أعرف عنده من الأول أو أكثر عدالة كما اقتضاه كلام الروضة أو قال له  
انت على الخطأ قطعاً وان لم يكن اعرف عنده من الأول تحول ان بان له الصواب مقارنا للقول بان أخبر  
به بالخطأ مع البطلان تقليداً الأول بقول من هو أرجح منه في الأولى ويقطع القاطع في الثانية فلو كان الأول  
ايضاً في الثانية قطع بان الصواب ما ذكره لم يكن الثاني اعلم لم يؤثر فان لم بين الصواب مقارنا بطلت صلاته وان  
بان له الصواب عن قرب نهاية ومغنى وقولها ولو قال مجتهد لقلده الخ في سم بعد ذكره عن الروض ما نصه  
قال في شرحه وخرج بقوله وهو في صلاة مالو قاله قبلها فالظاهر ان حكمه كما مر اه أى من التخيير وفيه نظر  
لأنه إذا وجب الأخذ بقوله في الصلاة فخرجها أولى ويفارق مامر بأنه ليس هناك دعوى أحد المجتهدين  
الخطأ على الاخر ولا دعوى الخطأ مطلقاً انتهى وعقبه الكردي بقوله لكن الذى اعتمده الشارح والجمال

الخ) في إفادته اليقين نظر نعم قد يفيد مع قرينة وقد يراد باليقين هنا ما يشمل ما في حكمه (قوله المقضى) أى  
أو المعاد (قوله على المعتمد) اعتمده ايضاً م قال في الروض وإن طرأ على المجتهد في أثناء الصلاة شك  
لم يؤثر قال في شرحه هذا من زيادته ونقله في الجموع عن نص الام واتفاق الاصحاب اه (قوله لأنه هنا التزم  
جهة الخ) قد يقتضى هذا عكس الحكم لان قضية التزام جهة خصوصاً في الصلاة التي ينبغي احترامها ان  
لا يلتفت لغيرها مطلقاً بخلافه قبل الالتزام وفى الروض ولو قال مجتهد لقلده وهو في الصلاة أخطأ بك فلان



﴿ فهرست الجزء الاول من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾  
 (للعامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمى المكي رحمهم الله تعالى)

صحيفة

٢	خطبة الكتاب
٦١	كتاب الطهارة
١٢٧	باب اسباب الحدث
١٥٧	فصل فى اداب قاضى الحاجة
١٨٥	باب الوضوء
٢٤٢	باب مسح الخف
٢٥٧	باب الغسل
٢٨٦	باب الجاسة وإزالتها
٣٢٤	باب التيمم
٣٥٢	فصل فى اركان التيمم
٣٨٣	باب الحيض
٣٩٨	فصل فى احكام المستحاضات
٤١٤	كتاب الصلاة
٤٤٥	فصل فى لزومه الصلاة اداء وقضاء ونوايهما
٤٥٦	فصل فى الاذان والاقامة
٤٨٣	فصل فى اعادة الصلاة



To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)